

مركز دراسات الوحدة العربية



الأعمال الكاملة لياسين الحافظ

ياسين الحافظ



مركز دراسات الوحدة العربية

الأعمال الكاملة لياسين الحافظ

ياسين الحافظ

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الحافظ، ياسين

الأعمال الكاملة لياسين الحافظ/ ياسين الحافظ.

١٢٧٥ ص.

يشتمل على فهرس.

ISBN 9953-450-64-1

١. الحافظ، ياسين. ٢. الأعمال المجمعة. ٣. القومية العربية.
٤. البلدان العربية ـ الظروف السياسية. ٥. الناصرية. أ. العنوان.

956

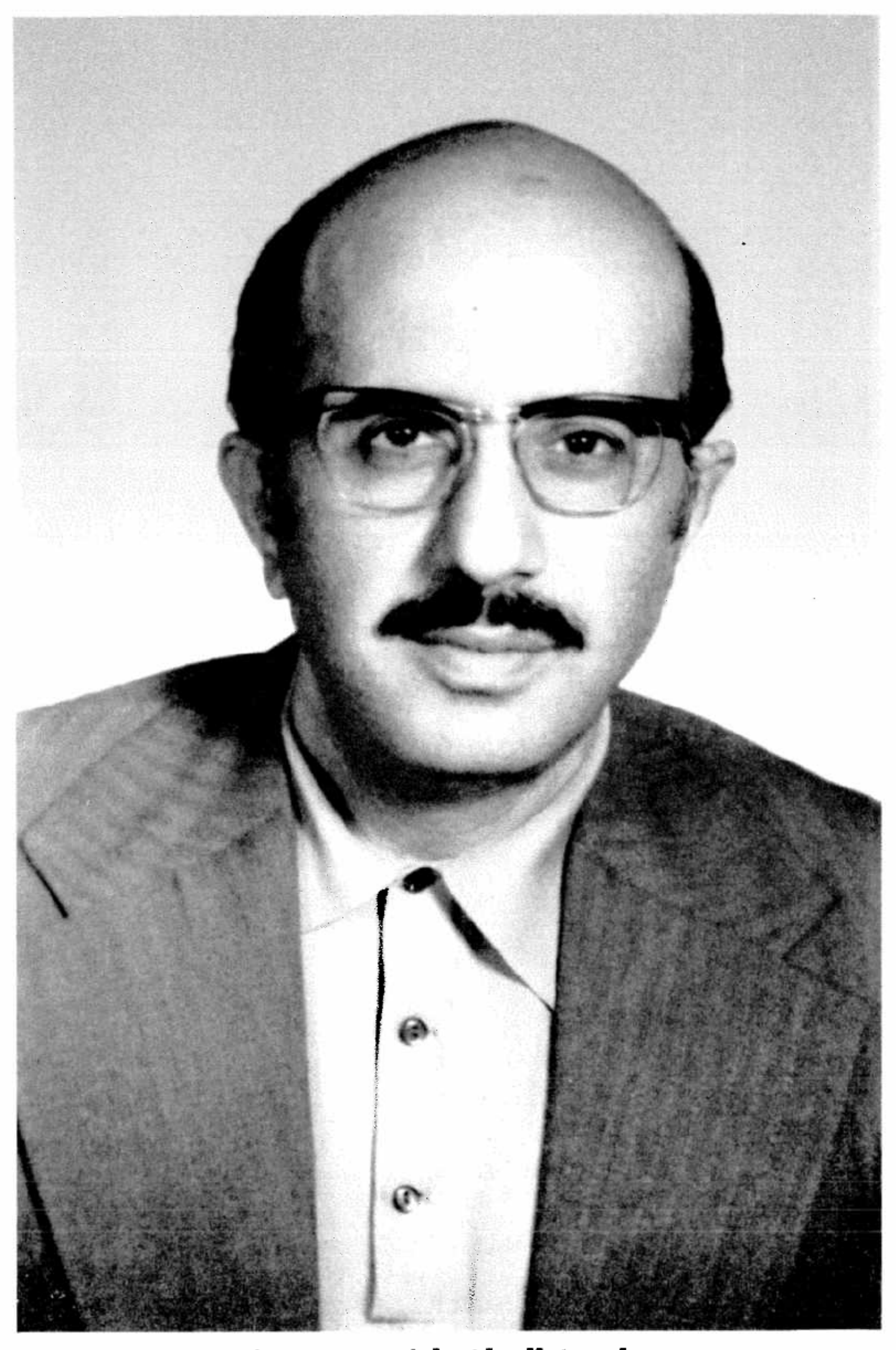
«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥



ياسين الحافظ (١٩٣٠ ـ ١٩٧٨)

خلف الركود الكئيب الذي يخيّم على الجماهير العربية نشهد إرهاصات النضج. إنّ عملية السحق التي واجهت حركة الجماهير لم تقتلها. لقد عرقلت امتدادها الأفقي، ولكن امتدادها في العمق واضح للعيان...

.. لقد جاء الإسلام كعامل متمم ولكنه حاسم لإنجاز عملية الصهر والتعريب... في ظل الإسلام تكوّنت ـ إذاً ـ للشعب العربي ثقافة مشتركة.

ياسين الحافظ



المحتويات[*]

مقدمة .... عبد الإله بلقزيز ١١

سيرة ذاتية لم تكتمل ٣١

حول بعض قضايا الثورة العربية ٩٩

اللاعقلانية في السياسة العربية: نقد السياسات العربية
في المرحلة ما بعد الناصرية ٣٣٣

التجربة التاريخية الفييتنامية: تقييم نقدي مقارن مع التجربة التاريخية العربية .. ٥٢٧

الهزيمة والايديولوجيا المهزومة ٦٧٥

في المسألة القومية الديمقراطية ٩٦٠

الملاحق:

(١) البحث الجامعي ١١٦٧

(٢) لم نعد نجد نهج عبد الناصر وروحه، لا خوف
من المستقبل على الرغم من الانهيار الكبير ١٢١١

(٣) الطريق الاشتراكي إلى الوحدة ١٢٢١

(٤) مقدمة كتاب: **مأزق العالم الثالث** ١٢٢٧

(*) لقد اعتمدنا في هذا الكتاب، **الأعمال الكاملة لياسين الحافظ**، ترقيمين: الترقيم الأول في وسط ذيل الصفحة، وهو يشير إلى رقم الصفحة في الكتاب الواحد من الكتب الخمسة المنشورة ضمن هذه الأعمال. ولكل كتاب من الكتب الخمسة ترقيم خاص بعدد صفحاته. والترقيم الثاني في يسار ذيل الصفحة، وهو يشير إلى الرقم المتسلسل التصاعدي في هذا الكتاب؛ وقد سبق هذا الرقم التسلسلي رقم أحادي مقترن بعلامة (/)، وهو يشير إلى رقم تسلسل كل كتاب من الكتب الخمسة في الأعمال الكاملة.

(٥) مقدمة كتاب: **حول الدين** ١٢٣٣

(٦) مقدمة كتاب: **الإسلام في عظمته الأولى** ١٢٣٩

(٧) مقدمة كتاب: **التخلف والتنمية في العالم الثالث** ١٢٤٩

فهـرس ١٢٥٧

مقدمـــة

إلى سلالة المعلّمين الكبار ينتمي ياسين الحافظ. تَتَلْمَذَ لهُ جيلان من المثقفين والمناضلين العرب: جيلٌ رافقه وقَرَأَ له، واحتكَّ بمعاناته الفذة مع قضايا التغيير والهزيمة ونَقْدِ فكر الهزيمة، وتَقَاسَمَ معه هواجسَ حقبةٍ انتقالية دراماتيكية من عصر الثورة إلى عصر الثورة المضادة. وجيلٌ أعقبه فوجَدَ في نصوصه ما يضيء بحثَه عن أفقٍ صعب في الظُّلْمة الظلماء لمرحلةٍ تَعَرَّجَت فيها السبل، وذهلت فيها الأفكار عن بيِّنَاتها والمقاصد. عاش معه الجيل الأول طوبى التغيير الثوري والوحدة القومية والبناء الاشتراكي مثلما ذاق معه مرارة الهزيمة وانكسار الأحلام ووَهن العنفوان. أما الجيل الثاني، الذي نشأ وعيُه السياسي في سياق الهزيمة وعقابيلها السياسية والنفسية، فأخذ عن المعلّم (ياسين الحافظ) عُدَّته وعَتَادَه النقديَّين وإيمانه العميق الراسخ بقضية الوطن والأمة. ليست ثمة فجوة كبيرة بين الجيلين لأن نصوص الحافظ كانت البرزخ وكانت أداة الوصل، ولأن الأسئلة الكبرى التي طرحها على الوعي العربي، منذ خواتيم الستينيات، وهزَّت بحدّتها الكثير من البداهات واليقينيات، هي عينُها الأسئلة التي لم تَنِ تتردَّد في الوعي السياسي الراهن، وتعيد طرحها ـ بكيفيات مختلفة ـ جمهرة من المثقفين تعلمت من الحافظ أن لا ترمي تاريخها وراءَها، وأن لا تفقد الإيمان بإرادة التغيير، أو بعدالة قضايا الأمة.

بهذه المعاني، وبكثير غيرها، كان ياسين الحافظ **معلماً** ومدرسةً وعنوانَ اختيار وفعل. ولعلّه اليوم من قليلين ما زالت نصوصهم قادرة على تعبئة الوعي بالأسئلة الصحيحة في مراحل جديدة حبلى بتحولات وانقلابات كَنَسَتْ أكثر أسئلتنا الموروثة عن حقبة الثورة وردَّتْها على الأعقاب. ولم تكن نصوصه لِتَكْتَنِزَ هذه المزيّة إلا باعتبار **أصالتها ونقديتها.** تتغذى أصالتُها من عميق الصلات التي نسجتها مع القضايا التي فكرت فيها وأنتجت رؤية حولها: لم تُطِلَّ على هاتيك القضايا من عَلُ، ولا ركبت في مقاربتها مركب التمرين النظري للقوالب المجردة على واقع لا وَضْعَ اعتبارياً له إلا أن يكون حالةً تطبيقية لِـ "علمٍ" جاهز ومنظومة مفاهيمية مجردة متعالية على

العياني. . .، بل تناولتها مهجوسة بأولوية سؤال الواقع على أجوبة الذهن، وبالحاجة إلى "فكر مطابق" ـ في لغة الحافظ ـ لا يتأمل الواقع **معيارياً**، أو من حيث ما ينبغي عليه أن يكون، بل يتأمله **وضعياً**: مثلما هو كائن. أما نقديتُها، فتنتمي إلى **شروط الكتابة** نفسها وإلى **حاسّة تاريخية** مرهفة لدى الرجل. إن منزعه النقدي وريثُ النائبات والمُلِمّات والتحولات العاصفة؛ حملت عليه الهزائم والنكسات وانفضاح البرامج والشعارات واليقينيات في امتحان الواقع. لكنه منزعٌ مَا نَشَأَ عفواً من صدمة الهزائم والخيبات، بل بالتلازم مع وعي حادّ بالواقعية والتاريخ قَادَ صاحبه إلى نظرةٍ نسبيةٍ إلى الأشياء. وهكذا، لم تَسْجُنْهُ أصَالَةُ وعيه في شرانق النكوصية والتحسُّس المَرَضيّ من النقد؛ ولم تذهب به حاسته النقدية إلى حيث يذهل عن الثوابت والمبادئ.

في شخصية ياسين الحافظ قابلية مذهلة للجمع بين أبعاد مختلفة ـ يَعْسُر الجَمْعُ بينها ـ جمعاً جدلياً. تبدو تلك الأبعاد في عمله الفكري على هيئة ثنائيات تتفاعل عناصرها، لا على هيئة أزواج تتنابذ أو تتقاطب مكوّناتها. الرجل، ابتداءً، مثقف على درجة من التكوين رصينة، خاصة في مجال الفكر السياسي؛ لكنه مناضل ـ في نفس الوقت. التحمت في شخصيته الممارسة السياسية بالعمل الفكري، الالتزام النضالي بالالتزام المعرفي. لم يكن يفكر بعيداً عن ضغوط السياسة وإكراهاتها، لكنه لم يكن يكتفي من علاقة فكره بالسياسة بأن يكتب موقفاً تمليه ظرفية عارضة، وإنما نَظَرَ إلى عالم السياسة نظرةَ من أتاها متسلحاً بالتاريخ والفلسفة والمعرفة الاستراتيجية. ولذا، سَمَتْ كتاباتُه سُمُوّاً ملحوظاً على المألوف من الكتابات السياسية العربية في عهده وقبل ذلك العهد، ووُجِدَت فيها بصمات المفكر الذي تدخل الظرفيات لديه في عداد قطع غيار التاريخ السياسيّ. كما لم يكن يمارس السياسة بعيداً عن الفكر وهدْيِه، لكنه لم يُدْخِل السياسة في أقانيم الفكر ولا تَعَالَى عنها خشية "لوثةِ" فيها تذهب بـ "طهرانية" الفكرة وعذريتها.

على مثال الأولى (ثنائية: **الفكر ـ الممارسة**)، تنتصب ثنائية أخرى: **المبدئية ـ النقدية**. قلما يكون في مُكْنِ امرىءٍ أن يكون مبدئياً ونقدياً في نفس الوقت والعكس صحيح. المبدئيّ يشُدُّ على الثوابت ويشدّد عليها فترتفع في عقله والوجدان إلى مرتبة يقينيات لا يُظَن فيها خشية تصديع أو إسقاط. النقد عند المبدئي نقد للآخر، تَكْرِمَةٌ للنفس وطَمْأَنَةٌ لها على سداد ما به أخذت وما عليه استقرت. كالبديهيات مبادؤُه، إن شك فيها ـ وإن منهجياً ـ كَمَنْ شك في صدق العقل، وويل لكل نقد يتناول الثوابت حتى من باب إعادة فحص منسوب السلامة فيها. يناظر المبدئيَّ هنا النقديُّ. من ينزع إلى النقد، ينزع عنه اليقين فَيَعْرَى من أي إيمان! يمتشق مِعْوَل الهدم فيأتي به على كل بنيان. النقد عنده تصفية حساب مع كل عقيدة، مع كل فكرة، مع

المقدمات والفرضيات والنتائج. أحياناً تأخذه نقديته إلى ضفاف **العدمية** أو إلى رحابها. وفي انغماره في هذا التيه، قد ينسى أنه حوَّل النقد إلى عقيدة جديدة، إلى **دوغما** تحتاج هي نفسها إلى نقد. ياسين الحافظ غيرُ هذيْن الدَّعيَّيْن: المبدئيِّ المعادي للنقد، والنقديِّ المناهض لكل مبدإ. إنه التركيب الفذّ بين بعديْن لا يمكن النظر إليهما دائماً متنابذيْن يلغي واحدُهما الآخر. ولقد قام من نصوصه أكثرُ من دليل على قدرته على الجمع بين ما يجعله ـ ويكرسه ـ مثالَ الملتزمين المبادئ والثوابت في الآن، ومثال المِقْدامين على عَرْضِ الأفكار والاقتناعات على محكمة التاريخ والعقل والواقع والنظر إليها بمعيار نسبية الأشياء.

وتتعدد **الثنائيات التركيبية** الفذة في شخصية هذا المفكر الكبير. فهو القومي العربي والاشتراكي في الآن نفسه؛ وهو الوحدوي والديمقراطي في آن؛ وهو الماركسي والليبرالي؛ وهو الراديكالي والواقعي... إلخ. لم يكن يُصَالِح بين أبعاد تَختَصِم بالطبيعة، ولا كان يوفّق على سبيل التلفيق تحت ضغط تَطَلُّب سياسيٍّ طارئ، ولا كان توازنُ فكره يهتز بذلك التركيب، ولا شيء عَرَض له ممّا يشبه ذلك. كان ينسُجُ الصلات بعناية وإحكام بين الفكرة المؤسِّسَة لكل مقالة (= خطاب) من تلك التي جَمَعَ بينها فكرُه: يبحث **في** الوحدة ـ وليس للوحدة ـ عن مضمون اجتماعي اشتراكي يحايثُها ويؤسِّسها بالضرورة. ويعيد بناء فكرة الاشتراكية على قوام وحدوي (السوق القومي والدولة القومية). كما كان يضخ مضموناً ديمقراطياً في الفكرة القومية الوحدوية (أطروحته عن الاندماج الوطني والقومي)، ويعيد مطلب الديمقراطية أو الدمقرطة إلى حَاضنته السياسية والشعبية القومية كتحديث لعلاقات السياسة داخل المجتمع وبين المجتمع والدولة. ثم كان يجد في الصلة بين الماركسية والليبرالية ـ في النظرية كما في التجربة التاريخية ـ علاقةَ وصْل لا علاقة فصل بعد أن يتمثَّل الأولى كاستيعاءٍ وتجاوزٍ للثانية بالمعنى الجدلي (الهيغلي ـ الماركسي) لا كقطيعة حادة بالمعنى البنيوي.

* * *

نعترفُ سلفاً بصعوبة أن نقدِّم لأعمال الراحل ياسين الحافظ الكاملة. وليس مردّ الصعوبة إلى عُسْر فهم المادة الفكرية الحافظية، فهي تقدم نفسها لقارئها في أجمل لغةٍ بيانية تستطيع أن تسيْطر على المجرّد والنظري وتطوِّعه. وإنما مكمنُها غِنَى وثراءُ تلك المادة، والخشية من ابتسار مَقُولها الرَّحب أو تحنيطه في لغة اختصارية. والتقديم الذي سنحاوله، سينصرف إلى إلقاء الضوء على الموضوعات الفكرية والسياسية الكبرى في أعمال ياسين الحافظ، وعلى الجِدَّة والتميز اللتين انفردت بهما في حينها

مضاهاةً مع سواها من الأطروحات التي عبَّرت عن نفسها حينئذ وكان لها السلطانُ والفُشوّ لأسباب لم تكن دائماً تتَّصل بوجاهةٍ فيها أو رصانة[1]. فَلْنُطِلَّ سريعاً على أهم تلك الموضوعات.

- ١ -

الأمة والقومية والوحدة من الأفكار المؤسِّسة لفكر ياسين الحافظ. وهو انتهلها من البيئة الثقافية والسياسية في سورية أثناء الأربعينيات حين كانت سورية رحم الفكرة العربية ومهدها، وحين كان الحافظ يتلمس طريقه إلى أوَّلِ الصلة بنصوص الفكر السياسي. وقد سجَّل عَرَضاً ـ اعترافه بالتأثير السحري لميشيل عفلق عليه، في مرحلةٍ من تكوينه وإن أتى الاعتراف في سياقٍ نقديّ لأثر البلاغة والخطابة في بناء الوعي والوجدان[2]. ومع أن النصوص التنظيرية لمفهوم الأمة والوحدة قليلة في كتابات الحافظ، مقارنةً مع ساطع الحصري مثلاً، إلا أنها كانت غنية على نحو ما نجد في نصٍّ مبكّر ولافت حَمَل عنوان: "حول بعض قضايا الحركة القومية العربية"[3]. والأهم أن قارئ تلك الكتابات قلّما يجد الحافظ منصرفاً إلى التفكير في مسألةٍ ليست ترتبط، ارتباط ماهيةٍ وتَخلُّل، بقضية الوحدة وقضايا الأمة إجمالاً. لكنه ـ قطعاً ـ يعثر فيها على ما لم يألفه في التأليف العربي المعاصر: المنطق الجدلي، والنزعة النقدية، والحسّ الواقعي الثوري، واللغة الأنيقة، وسوى ذلك ممّا تَفَرَّدَ به ياسين الحافظ وميَّزه عمَّن سبقه وجَايَلَه.

كقارئ في نصوص ماركس والماركسيين، يعرف ياسين الحافظ أن التاريخ تاريخَ صراع بين الطبقات ويؤمن بذلك، لا بل يجرّب أن يقارب حقائق التطور

---

(١) وذلك أيضاً قرينة على إجحافٍ أصاب ياسين الحافظ وأعمالَه. فالذين سعوا في تظهير كتابات أخرى مجايِلة، هي في ميزان القيمة دون مستوى كتابات الحافظ، لم يكونوا في الأغلب الأعمّ منهم يجهلون نصوص الحافظ، وإنما كانوا إمّا حبيسي الأفكار التي بشَّروا بها أو دَاوَلُوها بين قرائهم و ـ بالتالي ـ ما كان يَسَعُهُم أن يفهموا المغزى العميق للنص الاجتهادي الحافظي أو، على الأقل، ما كانوا يجدون فيه ما يجيب عن أسئلةٍ لديهم (لأن أسئلته مختلفة... وأعمق)، وإمّا قصدوا قصداً تجاهُلَه والتعتيم عليه لإخراجه من ساحة المنافسة الفكرية والسياسية، ولكفِّ شحنتِه النقدية التي أحرقت نصوصاً كثيرة توسَّلت للسيادة بالجمهور والأنصار لا بالمعرفة والرؤية الرصينة. وفيما يُعَاد اليوم إحياءُ كتابات عدة، وهي رميم، تظل المساهمة الرائدة لياسين الحافظ طيَّ النسيان على الرغم من أنها ما زالت ـ وحتى إشعارٍ آخر ـ من أفضل الردود الفكرية السياسية ـ التي أطلقها الوعي العربي ـ على الهزيمة: التي نحن غارقون، اليوم، في مستنقعاتها.

(٢) ياسين الحافظ، **الهزيمة والايديولوجيا المهزومة**، ط ٢ (دمشق: دار الحصاد، ١٩٩٧)، انظر كذلك ص ٦٨٦ ـ ٦٨٧ من هذا الكتاب.

(٣) ياسين الحافظ، **حول بعض قضايا الثورة العربية**، ط ٢ (دمشق: دار الحصاد، ١٩٩٧)، انظر كذلك ص ١٠٩ ـ ١٥٣ من هذا الكتاب. وهو كناية عن خمس مقالات جمعها تحت العنوان المشار إليه.

السياسي في المجتمعات العربية على هَدْي من هذه القاعدة النظرية. لكن الرجل ـ ابتداءً ـ ابن مجتمعه وأمته، لا يتلهّى كثيراً بلعبة ممارسة التمرين النظري على الواقع وإدراج الأخير قسراً في أقانيم الفكر، بل يحرص ـ بحساسية واقعية عالية ـ على قراءة المعطى النظري واختباره في مختبر الواقعيّ. لذلك يلحظ أن "التاريخ ليس تاريخ صراعات طبقية، **بل هو أيضاً تاريخ صراعات بين الأمم**"[٤]. **وهي موضوعة تؤسسها فكرة الأمة التي لم يَحِدْ عنها الحافظ كواحدةٍ من أساساتٍ قام عليها نصُّه.**

تقع الأمة العربية ضمن الأمم التي تخوض صراعاً من أجل حقها في وحدتها الكيانية أسوة بغيرها من الأمم التي ظفرت بذلك الحق. وإذ يدرك الحافظ أن لهذا النضال تاريخاً سياسياً لا يتعدى قرنين هما عصر الكفاح القومي (بين القرنين الثامن عشر والقرن العشرين)، لا يذهب مذهب المقالة الماركسية العربية التي تعلّق فكرة الأمة على التطور البرجوازي والسوق الرأسمالية. فالقومية العربية ـ في ما يرى ـ "لم تولد في السوق البرجوازية، كالقوميات الأوروبية، وبالتالي فإن القومية العربية لن تحمل الطابع البرجوازي، ذلك لأنها ولدت في غمار الكفاح العربي العام المشترك ضد الاستعمار"، فكانت ثمرة "الشعور بالمصير المشترك"[٥]. تقف هذه الأطروحة على مسافة من **الستالينية العربية** التي تُسْقِطُ أهمية العامل الذاتي في تكوين القوميات[٦] مشددة على نظْرة خطية للتطور الموضوعي، والتي تحاذي فكرة التجزئة حين تستعيض عن فكرة الأمة ـ غير المدركَة لديها إلا في وصفة "نظرية" ستالينية ـ بمفهوم "الشعوب العربية المترابطة"[٧]! وقد يثير قارئ نصوص ياسين الحافظ في هذا الباب أن انفصاله عن الفكرة الستالينية حول القومية وضعه على تخوم القائلين بميلاد الأمة العربية في التاريخ ما قبل ـ القومي[٨]، أي الوسيط. ولكن، حين يكتب الحافظ أن "الإسلام... هو الرحم الذي احتوى أمتنا العربية، وحماها من التفتيت النهائي"[٩]، وبأنه "... لولا لغة القرآن لتشرذمت الأمة العربية"[١٠]، فهو

(٤) ياسين الحافظ، **في المسألة القومية الديمقراطية**، ط٢ (دمشق: دار الحصاد، ١٩٩٧)، انظر كذلك ص ٩٧٣ ـ ٩٧٤ من هذا الكتاب. (التشديد مني، المحرر).

(٥) الحافظ، **حول بعض قضايا الثورة العربية**، انظر كذلك ص ١١٠ من هذا الكتاب.

(٦) المصدر نفسه، انظر كذلك ص ١١٠ ـ ١١١ من هذا الكتاب.

(٧) المصدر نفسه، انظر كذلك ص ١١١ ـ ١١٢ من هذا الكتاب.

(٨) ذلك ما يذهب إليه أيضاً عبد العزيز الدوري في: عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

(٩) الحافظ، **حول بعض قضايا الثورة العربية**. انظر كذلك ص ١١٥ من هذا الكتاب.

(١٠) المصدر نفسه، انظر كذلك ص ١١٥ ـ ١١٦ من هذا الكتاب.

يتمثَّلُ الفارقَ بين الأمة وبين القومية السياسية المعبّرة عن كينونتها في **الدولة ــ الأمة**: دولة الوحدة.

ويدرك ياسين الحافظ أن الربط الماهوي بين البرجوازية والمسألة القومية ـ في خطاب الستالينية العربية ـ قرينَةٌ على **خطأين** نظريَّيْن وسياسيَّيْن فادحيْن: على فقدان القدرة على تَمَثُّل هذه المسألة في سياقاتِ التطور الخاص للوطن العربي والاكتفاء بقراءَتها بأدوات ومفاهيم النزعة الميكانيكية والنظرة الخطية للتاريخ، ثم على مناصبة القومية عداءً بذريعة أنها مسألة برجوازية رجعية تخطاها التاريخ: تاريخ الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. ولذلك تراه يكتب داحضاً هذه النظرة: "... القومية، في الوطنِ العربي كما في العالم الثالث، إنجازٌ للمستقبل وليست مشروعاً رجعيّاً فات أوانه وتَخطَّته حركةُ التاريخ"[11]. أما الهدف من النضال القومي الذي تخوضه الأمة وحركتُها القومية، في نظر الحافظ، فتحقيق الوحدة العربية أسوة بالأمم الأخرى التي ظفرت بذلك الحق.

يدرك ياسين الحافظ أن معركة التوحيد القومي معركة طويلة، وهي أطول في حقبة الانكسار والهزيمة والتراجع. ولذلك، فالخوض فيها ليس يستقيم بحسابات الربح والخسارة الجارية، وقد يَستهلك أجيالاً قبل أن يَرى نجاحُها النور على ما تفيد بذلك الخبرة التاريخية لغيرنا من الأمم[12]. غير أنها، على شاقّ أمرها وطول المسافة إلى نيْلها، ضرورةُ قيام للمشروع العربي النهضوي، والحاضنة التاريخية للتقدم. نعم، إن الوحدة لا تقدّم جَواباً عن إعضالات الواقع العربي، كما يوحي بذلك الخطاب القومي التقليدي الذي يجرّد الوحدة من مضمونها الاجتماعي. لكن هذه الإعضالات غير قابلة لأن تُحلّ بعيداً عن إطار الوحدة كما يذهب إلى ذلك الخطاب الستاليني العربي، وإنما في إطار تلك الوحدة[13]. وهذا الإدراك يفسّر لماذا ذلك الإلحاح في نصوص الحافظ على نقد منظور الماركسية العربية لمسألة الوحدة، وعلى مساجلة الشيوعيين العرب ومخاطبتهم بعباراتٍ من قبيل: "على هؤلاء الذين يحبون الصناعة الثقيلة والتصنيع الثقيل أن يحبوا الوحدة العربية التي تعتبر الشرط الأولي واللازم لقيام

---

(١١) الحافظ، **الهزيمة والايديولوجيا المهزومة**، انظر كذلك ص ٨٢٣ ـ ٨٢٤ من هذا الكتاب.

(١٢) "من قال إن حركة الوحدة ينبغي أن تنجح في ثلاثة عقود أو أربعة؟ لقد ناضل الشعب الألماني في سبيل وحدته، وعرقلاتها أصغر بكثير جداً من عرقلات الوحدة العربية، مدة تنوف على القرن"، انظر: الحافظ، **في المسألة القومية الديمقراطية**.

(١٣) "قد (وأقول "قد") نتوحد دون أن نتقدم، إلا أننا **لكي نتقدم** حقاً، أي أن ندخل العصر، **ينبغي أن نتوحد**". المصدر نفسه، انظر كذلك ص ٩٧٥ من هذا الكتاب. (التشديد مني).

هذه الصناعة"[١٤]؛ فالرجل لم يكن قطرياً في ماركسيته، كان قومياً؛ وكان يعرف أن الماركسية خرجت من جوف الدولة القومية ومن جوف النضال من أجل تثبيت وحدتها الكيانية[١٥]، لا من الإمارات والممالك الصغرى التي شهدتها أوروبا قبل عصر القوميات. وإدخال الاشتراكية في قمقم دويلات التجزئة ـ بدل وعْيها في رحابها القومية ـ ابتذالٌ للماركسية وانتحار للاشتراكية معاً.

في نصّ كثيف يقارن فيه بين الماركسية الفييتنامية والماركسية العربية، كتب ياسين الحافظ[١٦]: "المفردات الماركسية الفييتنامية تُطْلِقُ على النضال ضد الاستعمار هكذا ببساطة ودون عقد طبقية اسم **النضال القومي**. المفردات الماركسية العربية تطلق على هذا النضال اسم **النضال الوطني**. لأن كلمة **قومية** في القاموس الماركسي الفييتنامي لا تنطوي على معنًى سلبي، لذا لا يرمون خصومهم بنعت **القومية** خالصاً، بل يرمونهم بنعت **القومية الإصلاحية** أو **القومية الضيقة**. وفي المفردات الماركسية الفييتنامية، كلمة **أمة** ذات وزن، ذات كثافة، ذات بعد تاريخي عميق الجذور، لأنها ترمز إلى كيان ووجود مميّز وراسخ. . . في المفردات الماركسية العربية مقولة الطبقة تَجُبُّ مقولة الأمة، والأمة غمامة تاريخية صنعتها البرجوازية. . ."! يستغرب الحافظ لماركسيةٍ تذهل عن حقيقة تأسيسية في أي مشروع: وحدة الأمة التي تقترح عليها تلك الماركسية مشروعاً اشتراكياً. كيف تسبق الاشتراكيةُ الوحدةَ القومية للأمة: في أيّ مجتمع حَصَل هذا؟ ثم كيف لماركسية أن تتجاهل أمة بأكملها فلا تنتبه فيها إلا إلى طبقة واحدةٍ منها: على فرض أن هذه الطبقة مكتملة التكوين والقِوام؟![١٧]. تلك أسئلة غائرة في وعي الحافظ وهو يساجل نقدياً خطاباً ماركسيّاً عربيّاً، أخطأ وضع جدول أعماله، هو خطاب **الستالينية العربية**، واستصغر شأن المسألة القومية[١٨].

---

(١٤) المصدر نفسه، انظر كذلك ص ٩٧٦ ـ ٩٧٧ من هذا الكتاب.

(١٥) كتابات كارل ماركس حول الوحدة الألمانية ودفاعه عنها مثال لذلك.

(١٦) ياسين الحافظ، **التجربة التاريخية الفيتنامية: تقييم نقدي مقارن مع التجربة التاريخية العربية** (دمشق: دار الحصاد، ١٩٩٧)، انظر كذلك ص ٥٩٦ ـ ٥٩٧ من هذا الكتاب.

(١٧) إن الماركسية الفييتنامية، في نظر ياسين الحافظ ذات منطلقات قومية، و"لأن الماركسية الفييتنامية حَمَلَها "أولاد بلد" ذوو وعي كوني، لم تعان ما عانته ماركسيات كولونيالية أخرى، ومنها الماركسية العربية، حَمَلَها خواجات أو أولاد بلد "تَخَوَّجوا"، من توتر وحيرة إزاء القومي...". ولذلك، "ما كان لماركسية **هوشي منه** أن تصبح ايديولوجيا الحركة القومية الفييتنامية لو أنها خاطبت الأمة، وهي التي تعاني محنة قومية، باسم طبقة. ولو أنها فعلت ما فعلته الماركسية العربية مثلاً وخاطبت الأمة من موقع طبقة، للقيت نفس المصير الذي لقيته الماركسية العربية: الهامشية"، المصدر نفسه، ص ٥٩٣ ـ ٥٩٤ من هذا الكتاب.

(١٨) ليس عبثاً أن ينصرف ياسين الحافظ إلى عقد مقارَنات بين الماركسية العربية والماركسية الفييتنامية.=

على أن النقد الحاد الذي وجّهه الحافظ إلى الماركسية العربية المُسَفْيَتَة، وإلى "رؤية الماركساويين الذين يذكرون الوحدة كشعار بين عشرين شعاراً (فيضعون، مثلاً، شعار الوحدة قبل أو بعد شعار تخفيض سعر السكر)"[١٩]، في قولٍ ساخرٍ له، ليس يعني أنه يقف على مسافة نقدية من الماركسية والاشتراكية، بل إنه كان أكثر المثقفين العرب دفاعاً عن ماركسية عربية يقظة تجاه المسألة القومية؛ وكان مدركاً صعوبة أن تتمثل حركة التقدم العربية هذه المسألة بعيداً عن رؤيتها بأدوات عمل فكري ماركسية، تماماً كما لم يكن يفكر في مسألة الوحدة بمعزلٍ عن مضمونها الاشتراكي. لكنه، لم يتساهل مع النظرة الطبقوية والاقتصادوية التي استصغرت شأن إشكالية الوحدة القومية، محتسباً إياها نظرة ماركساوية ـ وليس ماركسية ـ رثّة وغير مطابقة للتاريخ والواقع والحاجات.

تستند رؤية الحافظ الاشتراكية لمسألة الوحدة إلى **نقد مزدوج**: نقد للمقالة السياسية الاشتراكية الكلاسيكية التي تؤسّس نظرة للتغيير لا تتنزَّل فيها مسألة الوحدة منزلة القضية الأساس أو الهدف المركزي؛ ونقد للمقالة القومية التقليدية التي تتمثل مسألة الوحدة القومية بعيداً عن مضمونها الاشتراكي؛ وهما سواء في منظور الحافظ للمسألة[٢٠]. وإذ ينتصر لمفهوم اشتراكيٍّ للوحدة، لا يفعل ذلك من باب ممارسة بعض الترف النظري وإنما إدراكاً منه للتلازم بين الوحدة والاشتراكية، ولاستحالة نجاح المشروع القومي بدون هذا المضمون كما تقيم التجربة التاريخية نفسُها الدليل على ذلك[٢١]. ولعل هذا الاهتجاس الفكري والسياسي لديه بأمر **ذلك التلازم**

= فالتشابه بين المجتمعين العربي والفييتنامي في البنى وفي التجربة التاريخية، يبرر تلك المقارنات. وهذا أيضاً قرينة على أن الحافظ إذ يحاكم تلك الماركسية العربية، لا يطلب منها أن ترتفع إلى مستوى الماركسية الكونية، يريدها فقط أن تكون في مستوى مثيلاتها في العالم الثالث. لكنها حتى على هذا المستوى، تبدو له برّانية عن مجتمعها العربي وقضاياه، وليس تذرّر الفكرة الماركسية سياسياً إلى مؤسسات حزبية قطرية إلا واحداً من أمثلة عدة على تلك البرّانية، وتحديداً على غياب القاع القومي في تلك الماركسية. كتب ياسين الحافظ مقارناً: "لو أن هوشي منه عربياً قد وُجِد، لما قام سوى حزب شيوعي عربي واحد في المشرق العربي الآسيوي على الأقل (سورية الطبيعية + العراق)، ولكان برنامجه السياسي ينطوي على رفض مطلق للتجزئة الكولونيالية (وبخاصة الناجمة عن اتفاقية سايكس ـ بيكو) وعلى رفض الوطن القومي اليهودي ورفض تقسيم سورية الكبرى، ولوضع مسألة الاستقلال القومي في صيغة أكثر راديكالية وحسماً، ولَعَبَّأ الفلاحين في سبيل ثورة زراعية راديكالية". انظر: المصدر نفسه، انظر كذلك ص ٥٩٩ من هذا الكتاب.

(١٩) الحافظ، **في المسألة القومية الديمقراطية**. انظر كذلك. ص ٩٧٢ ـ ٩٧٣ من هذا الكتاب.

(٢٠) يقول في هذا المضمار: "لم يكن صحيحاً الركون إلى الاتجاهات الاشتراكية الكلاسيكية بلا أفق وحدوي، كما أنه لم يعد مُجدياً قبول صيغ برجوازية قومية حول قضية الوحدة". انظر: الحافظ، **حول بعض قضايا الثورة العربية**. انظر كذلك ص ١١٣ ـ ١١٤ من هذا الكتاب.

(٢١) "لقد علمت التجربة النضالية العربية أن النضال الوحدوي إما أن يأخذ اتجاهاً اشتراكياً ديمقراطياً، =

الماهوي بين الوحدة والاشتراكية، بين المشروع القومي وبرنامج التغيير الاجتماعي، هو ما وضعه دائماً، وفي كل الظروف، في موقع الانحياز السياسي للناصرية حتى حينما كان يوجّه النقد لبعض سياساتها أحياناً. احتسب عبد الناصر ومشروعَه الثوري عنواناً رئيساً لذلك الترابط المميَّز بين أهداف التحرر الوطني والوحدة القومية وبين أهداف التغيير الاجتماعي الثوري بأفق اشتراكي كما سنقف على ذلك لاحقاً.

* * *

نَبَّه ياسين الحافظ مبكّراً إلى جدلية العلاقة بين الوحدة والديمقراطية، خاصة في وجهها الاجتماعي المتصل بمسألة **الاندماج الوطني والقومي**؛ فألحَّت كتاباته، منذ نهاية الستينيات وخاصة مع اندلاع الحرب الأهلية في لبنان، على صلة الوصل بين مشروع التوحيد القومي وبين النجاح في تحقيق الاندماج الاجتماعي والقومي ذاك. وهو أطَلَّ على الموضوع من أكثر من مدخل: من مدخل البناء الديمقراطي للدولة والمجتمع، ومن مدخل الجواب عن معضلة الأقليات، وسوى ذلك. وقد صُرِفَ ذلك الانتباه إلى هذه الجدلية في سياقٍ نقدي وَضَع فيه الحافظ الخطاب القومي حول الوحدة أمام مراجعةٍ جريئة أعاد فيها النظر حتى في ما كتبه سابقاً بعيداً عن رؤية تلك الجدلية أو إدراكها.

يلاحظ الحافظ أن الفكر التقدمي العربي بفرعيه القومي والماركسي فكر ايديولوجي يقرأ الواقع بعموميات فارغة، ولذلك لم تشغله واقعة التناثر العربي ونقص الاندماج القومي[٢٢] مع ما في وجودها من أثر مانع لسيرورة التوحيد القومي. وليس نقص الاندماج ذاك إلا "حصيلة للركود العربي" في رأيه؛ ذلك أن عيش الناس "منعزلين في عصبيات أو جماعات ضيقة خاصة: العائلة، العشيرة، الطائفة، القرية"، و"نظام القرابة العربي...، الذي يقيم الروابط بين الناس لا على أساس عقلاني بل غريزي"، إنما "يكمن في أشكال التضامن القديمة"[٢٣]. والمشكلة ـ في ما يرى بحق ـ أنها تكمن حتى في أشكال التضامن الحديثة، كالأحزاب السياسية، حيث "تَتَمَفْصَل مع.. أشكال التضامن التقليدية بدلاً من أن تصفيها وتقوم على أنقاضها"[٢٤]. وتلك علة تكمن في ما سيدعوه **بالفوات التاريخي**

وإما أن يبقى يدور في طريق مسدود". انظر: المصدر نفسه. انظر كذلك ص ١١٥ من هذا الكتاب.

(٢٢) الحافظ، **التجربة التاريخية الفييتنامية: تقييم نقدي مقارن مع التجربة التاريخية العربية**. انظر كذلك ص ٦٢٣ من هذا الكتاب.

(٢٣) الحافظ، **الهزيمة والايديولوجيا المهزومة**. انظر كذلك ص ٨٢٣ من هذا الكتاب.

(٢٤) المصدر نفسه. انظر كذلك ص ٨٢٣ من هذا الكتاب.

أو بالتأخر التاريخي مما سنقف لاحقاً على معناه في خطاب الحافظ.

ألحَّ الرجل كثيراً على وجوب مجابهة معضلة الأقليات(*) في الوطن العربي لاتصالها بآلية الكبح المشتغلة سلباً ضد أي مشروع للتوحيد القومي. لعلّ في اللاشعور السياسي والاجتماعي لياسين الحافظ ما يبرّر اهتجاسه الشديد بها(٢٥). لكن رؤيته لعملية التوحيد القومي، كعملية بناء ديمقراطي للدولة والمجتمع من الداخل، حملته على إدراك حجم العوائق التي تنتظر مثل ذلك المشروع إن سكَتَ عن معضلة الاندماج القومي ولم يقدم جواباً سياسيّاً عنها. ولقد تزايدت حدة المسألة لديه أكثر حين انفجرت تناقضات البنية الاجتماعية اللبنانية في حرب أهلية هوجاء انفلتت فيها الغرائز الطائفية من كل عِقَال، وتفككت فيها عُرَى المجتمع الأهلي والمدني ناهيك بانهيار الدولة ومؤسساتها.

يدرك ياسين الحافظ أن لبنان ليس الحالة الوحيدة للانقسام الأهلي في الوطن العربي(٢٦)، وإن كان أَكْثَرَهَا تفجُّراً لأسباب تعود إلى درجة احتدام التناقضات السياسية فيه وتنزيلها ذلك الانقسام الأهلي (الطائفي) تنزيلاً سياسيّاً. ففي جوف الأغلب الأعمّ من المجتمعات العربية أشباهٌ ونظائر لذلك الانقسام الأهلي، حتى وإن كان صامتاً فيها، لأنها تعاني من نفس العلة: **النقص الحاد في الاندماج الاجتماعي والوطني**. ولما كان عُسْر الاندماج الوطني يلقي بذيوله على صعيد عملية التوحيد القومي فيُنْتِجُ مظهراً مكبَّراً له (عسر الاندماج القومي)، فإن الردّ الوطني والقومي الوحيد عليه لا يمكن أن يكون إلاّ ردّاً **ديمقراطياً** أو لا يكون. ومن هنا كان التلازم

(*) نميل إلى استعمال عبارة قِلَّة بدل أقلية (قَلاَّت بدل أقليات) ترجمة للمقابل الفرنسي «Minorité»، وذلك لأن أقلية ـ وأكثرية ـ من أسماء التفضيل ومن مراتب العدد، ثم إنها توحي بوجود أكثر من "الأقلية" قلَّةً عددية، وأقل من "الأكثرية" كثرة عددية؛ وهذا هيكل إحصائي صوري لا يقبل الانطباق على سائر المجتمعات ولا يجوز مقاربتُها به.

(٢٥) يعي ياسين الحافظ أن جذور اهتمامه بمسألة الأقليات تضرب عميقاً في طفولته المبكرة وفي علاقته بأمه المسيحية الأرمنية، وفي الاضطهاد النفسي الذي كان يشعر به جرَّاء تعييره من رفاق الطفولة بأمه، والذي لم "يشفع" له أن والده من سُنَّة دير الزور. في هذا المعنى كتب مستعيداً بعضاً من الذاكرة ومشاعر المرارة: "رغم المكانة التي كانت لأمي لدى والدي، إلا أنها كانت مضطهدة كزوجة ثم كامرأة في مجتمع يحتقر المرأة، كما أنها كانت ضعيفة ومضطهدة بوصفها أجنبية (أرمنية، بالتالي، مسيحية) من خارج القوم الديري. لم تبرح ذهني قط الدموع التي كانت تترقرق في عينيها، كما لم يبرح ذهني ما عانيت في طفولتي من أطفال أقربائنا وجيراننا لأن أمي غير ذات أصل إسلامي وغير ديرية، رغم ما كانت تتمتع به من تقدير، نظراً لدماثتها وكرمها وعفة لسانها وميلها لخدمة الآخرين واندماجها أو مراعاتها العالم التقليدي في دير الزور». انظر المصدر نفسه. انظر كذلك ص ٦٨٢ ـ ٦٨٣ من هذا الكتاب.

(٢٦) الحافظ، **في المسألة القومية الديمقراطية**. انظر كذلك ص ٩٧٧ من هذا الكتاب.

قوياً في فكر ياسين الحافظ ـ خاصة في السنوات الأخيرة من حياته ـ بين القومية والديمقراطية[٢٧].

والديمقراطية التي نَشَدَها الحافظ نشداناً ليست من جنس تلك التي عاينها في لبنان وعاين نتائجها السياسية في كيانه الوطني، فهذه عنده "ديمقراطية مخْصية والطائفية هي الخاصي"[٢٨]؛ إنها ثمرة النسيج الاجتماعي نفسِه الذي نعته بالمفوّت أو المتأخر وأمِلَ في أن تكون الثورة الديمقراطية طريقاً إلى الخروج من نفق العصبيات التي تؤسّسه. على أن هذا الوعي الحاد بالأولوية المركزية للمسألة الديمقراطية في إعادة بناء النسيج الاجتماعي والوطني في كل مجتمع عربي، وفي إعادة توليد حركة توحيد قومي جديدة، لا يمكن فهم إلحاحاته إلا بالعودة إلى مقولة **التأخر التاريخي** التي ستصبح **مفتاحية** في كتابات ياسين الحافظ المتأخرة[٢٩].

سيوجّه الحافظ نقداً حادّاً للسياسات وللبنى التي قادت إلى الهزيمة، لعلّه كان النقد الأجرأَ والأحدَّ في زمنه. لكنه أبداً ما أسقط تقديره للتجربة الناصرية وإن راجَعَ الكثير فيها. ومثلما احتفل بمشروعها السياسي قبل الهزيمة، وشدَّد على محتواهُ الثوري، ورافقَه بالتنظير في محطاته الكبرى في سنوات الستينيات، كذلك ظل متمسكاً برؤية أبعادها التغييرية الكبيرة في المجتمع والسياسة، وبتقدير المكتسبات الهائلة التي أحرزتها على أكثر من صعيد، حتى بعد أن تعرَّض مشروعُها للانكسار في حرب العام ١٩٦٧، وخاصة بعد رحيل جمال عبد الناصر. وفي حين شدَّ ناصريون وقوميون كثر رحالهم من رحاب الفكرة القومية إلى ماركسية مندفعة نحو حدودٍ قصوى لا يتحملها "جدول أعمال" الواقع العربي، كان ياسين الحافظ يوغل بعيداً في التزامه القومي العربي هو الذي جاء إلى القومية من الماركسية في سنوات الخمسينيات.

-٢-

لماذا احتل المشروع الناصري ذلك الحيز الكبير من اهتمام ياسين الحافظ فأفرد له ما يقارب نصف ما كتبه في حياته؟[٣٠]

---

(٢٧) لم يكن صدفةً أن عَنْوَنَ أحد كتبه بعنوان **في المسألة القومية الديمقراطية** تشديداً منه على المحتوى الديمقراطي للنضال القومي.

(٢٨) المصدر نفسه. انظر كذلك ص ١٠٨٢ ـ ١٠٨٣ من هذا الكتاب.

(٢٩) انظر خاصة: الحافظ، **التجربة التاريخية الفييتنامية: تقييم نقدي مقارن مع التجربة التاريخية العربية**، **وفي المسألة القومية الديمقراطية**.

(٣٠) نقول "نِصْفَ" لأن ما كتبه عن القضية الفلسطينية والصراع **العربي** ـ الصهيوني، وهو كثير، أو ما=

لأن الرجل ظل شديد الاقتناع بأن هذا المشروع هو أرقى ما قدمته حركة التحرر العربية في النصف الثاني من القرن العشرين في مواجهة معضلات الاستقلال الوطني والقومي والتنمية الوطنية المستقلة، والوحدة العربية والدفاع عن قضية فلسطين وعن تحرّر الأقطار العربية من الاحتلال الأجنبي. عبد الناصر، بالنسبة إلى الحافظ، ليس مجرد رئيس دولة بل أكثر من ذلك بكثير: قائد ثورة ورمز أمة. ربما أراد منه أحياناً ما يفوق طاقته كصاحب مشروع خرج من أحشاء الطبقة الوسطى وكان متردداً أمام خيارات طبقية أكثر راديكالية، لكنه أبداً لم يستسلم لطوباه النظرية فينظم محاكمة طهرانية لمشروع لم يذهب بعيداً إلى حيث جنحت أحلامه، بل ظل (الحافظ) واقعياً ـ بالمعنى الثَوري ـ يتحسس الأبعاد التاريخية في ذلك المشروع. والمثير أن درجة إدراكه لتلك الأبعاد زادت أكثر بكثير مما كانت عليه بعد وفاة عبد الناصر. وذلك ما يفسّر احتداد النقد الحافظي ليسارٍ راديكالي نَعَى الناصرية ومشروعَها وارتجل خطاباً ثورويّاً يتجاوز قدرة الواقع العربي على الاستقبال!

لم يتوقف ياسين الحافظ طويلاً عند واقعة نجاح حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من خلال التوسّل بانقلاب عسكري. دعاها ثورة من البدء مميّزاً إياها عن الانقلاب في مضمونها[٣١]، ثم طفق يبحث في سماتها الرئيس: **كثورة وطنية** ضد الاستعمار والامبريالية وسياسة الأحلاف، وكثورة **معادية للإقطاع** تنجز الإصلاح الزراعي، وكثورة **ذات أفق اشتراكي** تطلق سياسة التصنيع والتأميم والتخطيط الاقتصادي وتضرب مصالح الرأسمال المحلي المرتبط بالميتروبول، ثم كثورة **عربية** تطلعت إلى محيط مصر وإلى النهوض بدور ريادي في المعركة من أجل التوحيد القومي وتحرير فلسطين وإطلاق حركة الثورة الاجتماعية في الوطن العربي[٣٢]، وسوى ذلك مّما دلَّ على ثوريتها. وحتى حينما رُزِئَ المشروع الناصري في تجربة الوحدة مع سورية، انبرى الحافظ ـ الذي كان شديدَ الهجوم على قوى الانفصال ـ مدافعاً عن الدور التقدمي لعبد الناصر الذي "فتح أمام التطور العربي آفاقاً واسعة جديدة، وحوَّل

= كتبه عن الثورة العربية والوحدة العربية، وهو كثير أيضاً، قلما كتبه دون أن يكون عبد الناصر حاضراً في الموضوع على نحوٍ ما من الأنحاء.

(٣١) "الانقلاب العسكري هو التحرك الخادع على سطح المجتمع... هو النبش الخفيف على قشرة الحياة الاقتصادية والسياسية، مع بقاء أسس المجتمع القديم. أما الثورة، فهي التحرك الجذري في جوف المجتمع... هي الحرث العميق في أسس الحياة الاقتصادية والاجتماعية... هي نقل المجتمع من مرحلة إلى مرحلة... هي دفن طبقة من المجتمع تجاوزها التطور وتخطاها التاريخ". انظر: الحافظ، **حول بعض قضايا الثورة العربية**. انظر كذلك ص ١٨٣ من هذا الكتاب.

(٣٢) انظر التفاصيل في: المصدر نفسه. انظر كذلك ص ١٨٨ من هذا الكتاب.

الحركة القومية العربية إلى قوة تاريخية، وفتح إمكانية عملية لتحقيق الوحدة العربية، وحلَّ التناقض الأساسي في المجتمع المصري (تناقض رأس المال والعمل)..."[٣٣]. ومن مفارقات التاريخ أن ما خشيه الحافظ ـ وهو يعدِّد وجوه التقدم أو التقدمية في مشروع عبد الناصر ـ قائلاً[٣٤]: "إن الحركة القومية العربية بدون مصر عبد الناصر، ستتقهقر بالشعب العربي (في المشرق خاصة) إلى ما كانت عليه الحال قبل ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢، حيث الظلام الاستعماري الرجعي يلف المشرق العربي بأكمله"[٣٥]، هو عينه ما حصل بعد غياب عبد الناصر.

وقد يكون من أكثر ما استوقف الحافظ في هذا المشروع الناصري وهو يقرأه أمران: نَفَسُه **الاشتراكي وعقلانيتُه**:

نَفَسُ عبد الناصر الاشتراكي ليس منفصلاً عن نَفَسِهِ القومي. فكما أن اكتشافه "أن المصريين، وحدهم، لا يمكن أن يتحرروا تحرُّراً فعلياً وكاملاً في عالم العمالقة وفي عالم الإمبريالية... قاده إلى اكتشاف آخر هو الوحدة العربية"[٣٦]، فكذلك قاده إلى اكتشاف الصلة بين هذا الهدف وبين محتوىً للثورة لا تستطيع الثورة أن تنجز شيئاً ذا بالٍ دونه هو **المحتوى الاشتراكي**. فمصر لا تقوى على أن تنهض وتقود أمة نحو تحقيق وحدتها القومية دون أن تبني نفسها من الداخل: دون أن تقضي على التخلف والفقر، وتعيد توزيع الثروة، وتسُدَّ الفجوة بين الطبقات، وتطلق مشروع تطوير البنى الإنتاجية، وتبني قدرة ذاتية تكفيها لأداء دورها العربي. وبكلمة، لا تستطيع أن تكون قومية دون أن تكون اشتراكية **في نفس الآن**.

هذا وجهٌ داخليّ لاشتراكية المشروع الناصري. الوجه الخارجي لها هو تحالف عبد الناصر مع الاتحاد السوفياتي و"المعسكر الاشتراكي". لم ينشأ هذا التحالف عن مجرّد حاجة إلى سلاح، وآيُ ذلك "أن عبد الناصر، عندما اشترى السلاح من الدول الاشتراكية، لم يأت بالسلاح فحسب، بل **جاء برؤية جديدة للعرب**[٣٧]. **والرؤية هذه سياسية قوامها المعركة على الصعيد العالمي ضد الامبريالية والاستغلال الرأسمالي للمنتجين. أما الجوانب الثقافية أو الفلسفية للاشتراكية، فشأن لا يتعلق بسياسات**

---

(٣٣) المصدر نفسه. انظر كذلك ص ٢٢٠ ـ ٢٢١ من هذا الكتاب.

(٣٤) المصدر نفسه، انظر كذلك ص ٢٢٠ ـ ٢٢١ من هذا الكتاب.

(٣٥) عبَّر عن تلك الخشية ـ في ما يشبه الاستشراف والاستبصار ـ في هذا النص (المشار إليه في الهامش السابق) في العام ١٩٦٢، أي في وقت مبكر جداً كان يستشعر فيه خطر سقوط هذا المشروع.

(٣٦) الحافظ، **الهزيمة والايديولوجيا المهزومة**. انظر كذلك ص ٧٣٥ ـ ٧٣٦ من هذا الكتاب.

(٣٧) المصدر نفسه، انظر كذلك ص ٧٤١ من هذا الكتاب. (التشديد مني).

الدول[٣٨]، بل بقناعات الأفراد وهو ما لم يكن يعني المشروع الناصري إلا من حيث هو حقّ ثقافي للمصريين لا يمكن حجبُه.

أما عقلانية ذلك المشروع، فتجلياتُها كثيرة في السياسات التي نهجها حيال القضايا كافة التي عرضَت له. "يقيناً أن عبد الناصر ـ يقول الحافظ ـ قد تحدث مراراً عن قضية فلسطين حديثاً نشعر وكأنه الجرح يتكلم، ولكن خلفية تفكيره في مسألة الوحدة ومسألة فلسطين أعمق وأوسع وأكثر عقلانية وعصرية"[٣٩]. ويقدم الحافظ عرضاً مركَّزاً، ولكن شاملاً، لتلك العقلانية في رؤية عبد الناصر لقضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني[٤٠] وعلى نحوٍ يدرك معه قارئ العرض تماهي الحافظ مع تلك العقلانية واستدخالَه إياها في نظرته إلى الموضوع ذاته. ولم يكن دفاعه عن برنامج عبد الناصر لـِ "إزالة آثار العدوان" بعد الهزيمة إلا مثالاً عن دفاعه عن عقلانيةٍ في السياسة الناصرية لم يدركها اليسار العربي الجديد عندما وجَّه نقداً حادّاً للبرنامج ذاك. والشيء نفسُه يقال عن سياسة التضامن العربي التي نهجها بعد الانفصال[٤١]. وتطال عقلانية عبد الناصر سياسته الدولية أيضاً في نظر الحافظ؛ نعثر على ذلك في سياسة الصداقة والتحالف مع الاتحاد السوفياتي؛ فهي تسجل في ميدان السياسة الخارجية "لا بداية السياسة القومية الراديكالية فحسب، بل. . . بداية السياسة العقلانية العربية أيضاً"[٤٢].

بعد الهزيمة، وفي فورة النقد الحاد الذي وُجِّه إلى المشروع الناصري الذي كان في عيون أصحاب ذلك النقد سبباً وراء الهزيمة، كان ياسين الحافظ أكثر مَنْ تصدّوا لردِّ ذلك النّقد وبيان شططه اللاعقلاني واللاواقعي. حين طرح عبد الناصر برنامجه لاستيعاب نتائج الهزيمة، قدّم الحافظ مرافعة صادقة للدفاع عن "القائد الكبير في معركة تصفية آثار العدوان"[٤٣]. وما كانت المرافعة تلك لتأتي تبريراً وتسويغاً

---

(٣٨) يرد ياسين الحافظ على المعادين لسياسة التحالف مع الاتحاد السوفياتي بدعوى إلحاده، المدافعين عن التعامل مع الغربيين باعتبارهم "أهل كتابٍ" مذكراً إياهم بأن: "كتاب الغرب المقدس لم يعد "رؤيا القديس يوحنّا" بل "أمير" ميكيافيللي"، انظر: ياسين الحافظ، **اللاعقلانية في السياسة العربية: نقد السياسات العربية في المرحلة ما بعد الناصرية** (دمشق: دار الحصاد، ١٩٩٧). انظر كذلك ص ٤٣١ من هذا الكتاب.

(٣٩) الحافظ، **الهزيمة والايديولوجيا المهزومة**. انظر كذلك ص ٧٣٥ من هذا الكتاب.

(٤٠) انظر: المصدر نفسه. انظر كذلك ص ٧٥٩ ـ ٧٦١ من هذا الكتاب.

(٤١) ونظر إليها بعضُ المزايدين عليها كتخَلٍّ من عبد الناصر عن فكرة الوحدة العربية.

(٤٢) الحافظ، **اللاعقلانية في السياسة العربية: نقد السياسات العربية في المرحلة ما بعد الناصرية**. انظر كذلك ص ٤٢٨ من هذا الكتاب.

(٤٣) المصدر نفسه. انظر كذلك ص ٣٧٦ من هذا الكتاب.

لسياسات عبد الناصر في لحظةٍ اشتد فيها الهجوم عليه، بمقدار ما كانت **إعادة اكتشاف** للمنطق العقلاني والواقعي الثوري الذي حكم ذلك البرنامج والذي يفتقر إليه الوعي السياسي العربي[٤٤]. ولعل أكثر من أغلظ القولَ في حقهم من المثقفين مثقفي اليسار العربي الذين وصفهم الحافظ ـ في أكثر من مناسبة ـ بأنهم مصابون بـ "الحَوَل السياسي" بحيث لا يبصرون الأشياء كما هي في الواقع بل كما تراها عيونهم السياسية الحولاء. إنهم يفسّرون الهزيمة تفسيراً طبقاويّاً (وليس طبقياً)، ويقترحون بدائل "نظرية" ونصيّة لا حجةَ لها في الواقع:

يدحض ياسين الحافظ التفسير الطبقوي للهزيمة ـ الذي يردُّها إلى إفلاس طبقة برجوازية صغيرة ليست ذاتَ نفسٍ ثوري هي الطبقة التي استند إليها نظام عبد الناصر ـ فيقول: "الرجعية، البرجوازية، البرجوازية الصغيرة. لِنَقُل هذه الطبقات هي سبب الهزيمة، هي جذرها. هذا صحيح، لكنه غير كاف. فلنسأل: من هي الطبقات التي تقود إسرائيل؟ أليست برجوازية، برجوازية صغيرة؟! لِمَ تنتصر برجوازيتهم الصغيرة وتتغلب برجوازيتنا الصغيرة؟ لِمَ استطاعت برجوازيتهم الصغيرة أن تنّظم المجتمع الإسرائيلي وتحدِّثه واستطاعت برجوازيتنا الصغيرة أن تركِّد المجتمع العربي وتبقيه على تأخره؟"[٤٥]. وفي هذه الأسئلة ما ينضح بمعنى واحد: إن التفسير الطبقوي للهزيمة غير صالح لفهم العوامل التي قادت إليها، والتي **تتجاوز إطار الطبقة إلى المعمار الاجتماعي برمّته**، إلى حال **التأخر التاريخي**: الذي نرجئ الحديث فيه إلى حين.

وعلى مثال هذا النقد، يدحض "النظرية" التي حاولت ردّ الهزيمة ـ وهي عينُها "نظرية" اليسار الجديد ـ إلى سقوط أسلوب الحرب النظامية وإلى مسؤولية هذا النمط من الحرب في إنتاج الهزيمة. يوجّه هنا نقداً لاذعاً وساخراً لمن سماه بـ "اليسار اليسراوي" الرافض للحرب النظامية، المفتتن بحرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد، ملاحظاً تناقضاته التي قادته إلى تغييرها إلى "حرب الشعب" تواضعاً، ثم إلى "حرب التحرير الوطنية" ـ بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ ـ ناصحاً اليسراويين العرب "الذين حوَّلوا ماركس إلى جُحَا ومسخوا جياب إلى أبي زيد الهلالي"[٤٦] بأن يَرْموا "الخربشات البدائية النظرية" التي خَطَّها اليَرَاع "السيّال

(٤٤) انظر تفاصيل تلك المرافعة في: ياسين حافظ «معركة تصفية آثار العدوان في متاهة،» في: المصدر نفسه. انظر كذلك ص ٣٧٣ ـ ٣٧٦ من هذا الكتاب.

(٤٥) المصدر نفسه. انظر كذلك ص ٤١٠ ـ ٤١١ من هذا الكتاب.

(٤٦) المصدر نفسه. انظر كذلك ص ٤١٦ من هذا الكتاب.

المسهال طوال ست سنوات ونيّف" في القمامة (يقصد في الفترة ما بين حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وحرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣)[٤٧]. نقد قاس؛ نعم، لكنه أقل قسوة ممّا رُجِم به مشروع عبد الناصر من اليسار. والأنكى أن عائدات ذلك النقد اليساري لم تَصُبَّ في مجرى المشروع السياسي لليسار، المراهِن على ثورة مثالية على قاعدة "الرافعة" الفلسطينية لحركة التحررِ الوطني العربي، بل كان قصارى ما شارف أعتابَه وَضْعَ نقده تحت تصرُّف مَن تحيَّنُوا فرصة الانقضاض على الميراث الناصري. أما الذي حصده اليسار من تمرُّده على الخيار الناصري، فكان متواضعاً حتى لا نقول إنه كان دون ما استمسك به عبد الناصر في لحظة الكبوة والتراجع[٤٨].

بعد الهزيمة كان نقدٌ، وقبلها كان نقد، والنقد روحٌ في نصّ الحافظ. ولم يختلف الأمر ـ في نقد ياسين الحافظ - بعد غياب عبد الناصر وتصفية ميراثه في مصر وفي الوطن العربي. فالرجل الذي آخذ الثورة المصرية، في العام ١٩٦٢، على أنها **ثورة من فوق** لم تُقِم ديمقراطية شعبية واستعاضت عنها بكاريزما عبد الناصر، وانتقد غياب التنظيم الشعبي فيها وتضخم أجهزة القمع وعزلها الثورة عن الشعب، وبيروقراطية نظامها السياسي. . . إلخ؛ وآخذها على تجريبيتها و"افتقاد النظرية"[٤٩]، وعاد فراجع نقدياً[٥٠] كثيراً من أطروحاته حول طابعها الاشتراكي والثوري في العام ١٩٦٥[٥١]، هو نفسه الرجل الذي لم يُعْفِ النظام الناصري من مسؤوليته عن

(٤٧) المصدر نفسه. انظر كذلك ص ٤١٧ من هذا الكتاب.

(٤٨) في نقد مباشر لليسار الفلسطيني، كتب ياسين الحافظ: "وهكذا انتهت "حرب التحرير الشعبية" في سنوات ما بعد الهزيمة إلى خَبل نظري، عِيّ عسكري، تهويش سياسي. لم تثبت كفايتها إلا ضد عبد الناصر. معظم أبطالها يرضى الآن من الغنيمة بالإياب، فيقبل بدويلة مملوكية فلسطينية. . . دويلة تعطي جوازات سفر لمن يريد من الفلسطينيين وبراءة ذمّة للحكومات العربية من مشكلة الوجود بل التحدي الصهيوني". انظر: المصدر نفسه. انظر كذلك ص ٤١٤ ـ ٤١٥ من هذا الكتاب.

(٤٩) انظر: تفاصيل هذه النظرة النقدية في: الحافظ، **حول بعض قضايا الثورة العربية**. انظر كذلك ص ١٩٦ ـ ٢٠٨ من هذا الكتاب.

(٥٠) يبرر الحافظ سبب نقده للنظام الناصري قائلاً: "عندما نركز على محاسبة النظام الناصري ونقده وكشف جذور عجزه، نفعل ذلك لأن هذا النظام يقود الكتلة البشرية العربية الأضخم عدداً، ولأنه الأكثر استقراراً، ولأنه الأكثر تقدماً (إذا شئنا الدقة: الأقل تخلفاً) في الوطن العربي، ولأن فيه تجري المحاولة الأكثر نجاحاً (أيضاً إذا شئنا الدقة: الأقل فشلاً) على صعيد التنمية ومحاولة تجاوز التخلف، ولأنه الأكثر فاعلية على نطاق الوطن العربي، وأخيراً لأنه النظام الوحيد الذي يتمتع برصيد في أوساط واسعة من الجماهير العربية. لهذه الأسباب كلها، فإن عبد الناصر (ونظامه معه) هو وحده الجدير بالمناقشة والنقد" انظر: الحافظ، **الهزيمة والايديولوجيا المهزومة**. انظر كذلك الهامش رقم ٩٠ ص ٧٦٨ من هذا الكتاب.

(٥١) الحافظ، **حول بعض قضايا الثورة العربية**. انظر كذلك ص ٢٢٣ ـ ٢٣٢ من هذا الكتاب.

الهزيمة[٥٢]، مع علمه بأن أسبابها أعمق من مجرّد أخطاء ومن مجرَّد نظام. لم يكن النقد حرفته، لكنه روحٌ تسري في جميع ما كَتَب. لم يداهن نظاماً أو فريقاً سياسياً؛ وحين دافع عن عبد الناصر، كان صادقاً في دفاعه؛ وحين انتقده، كان مقتنعاً برأيه فيه.

لكن الرؤية التاريخية والواقعية الثورية لدى ياسين الحافظ ـ وهي لم تبرح وعيه يوماً ـ كانت كافية لاستيعاب الكثير من نقده للناصرية، خاصة بعد غياب عبد الناصر. فحين رحل عبد الناصر، وانطلقت الثورة المضادة في مصر، وجرى إخراج الخبراء السوفيات منها، استشعر الرجل مقدار الفراغ الذي خلفه غياب عبد الناصر. وبحسرة شديدة كتب ملاحظاً أن "ما أحرزه العرب من تقدم منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية يُقْضَم، يُهار، يتآكل بشكل تدريجي ومنتظم"[٥٣]. فالامبريالية الأمريكية تصفي إرث عبد الناصر، وإسرائيل تهوِّد الأرض، و"الأنظمة التقدمية" تحولت "إلى مومياءات لم يعد إسقاطُها مشكلة هامة ولا مباشرة ولا ملحة"، والفوائض النقدية العربية "في المصارف الإمبريالية بعيدة عن احتياجات التنمية العربية"، والايديولوجيا العقلانية العصرية التي كان يحاولها العرب فتحت هزيمتُها الطريق أمام "صعود قوى جهالة ريفية أو بدوية تنتمي فكريّاً وايديولوجيّاً. . . إلى عصور الانحطاط العربية"، والنزوع القومي الذي كان غالباً بدأ يضْمُر "وتقوى وتتعزز الايديولوجيا الإقليمية حتى في صفوف قوى تنسب نفسها إلى القومية العربية"[٥٤]. إنه عصر انحطاط جديد أعقب ما كان يسميه الحافظ بـ "النهضة العربية الثانية" التي انطلقت مع ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢. عصرٌ ثقيل على النفس، إن لم تكن فيه نوستالجيا لعبد الناصر عزاءً أو دعوةً إلى تحريض النفس على ممانعة الشعور بالنهاية فليس دون ذلك إلا الإحباط واليأس. بكثير من الحسرة والمرارة، ولكن بغير يأس، لخَّص ياسين الحافظ وعيه للمرحلة الجديدة الناشئة في أحضان الثورة المضادة قائلاً: "لقد كان عبد الناصر، بارتباطه بالشعب وانفتاحه وشجاعته، فرصة تاريخية استثنائية ضاعت على الأمة العربية"[٥٥]. بعد قرابة ثلاثة عقود من هذه العبارات نكتشف كم كان صحيحاً ما باحَتْ به. . .

---

(٥٢) انظر خاصة: الحافظ، **الهزيمة والايديولوجيا المهزومة**. انظر كذلك ص ٧٦٩ ـ ٧٨٧ من هذا الكتاب.

(٥٣) الحافظ، **اللاعقلانية في السياسة العربية: نقد السياسات العربية في المرحلة ما بعد الناصرية**. انظر كذلك ص ٣٨٥ من هذا الكتاب.

(٥٤) المصدر نفسه. انظر كذلك ص ٣٨٥ ـ ٣٨٦ من هذا الكتاب.

(٥٥) الحافظ، **الهزيمة والايديولوجيا المهزومة**. انظر كذلك ص ٦٩٦ من هذا الكتاب.

حين وقعت الواقعة يوم الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، كان ياسين الحافظ في فرنسا: حيث "يمكن للمرء أن يتابع الحرب ويعرف حقيقة مجرياتها أحسن مما لو كان في بلدٍ عربي، حيث التعتيم أو المبالغة الإعلاميان"(٥٦). يروي بلغة تنضح حزناً مشاعره لحظة الهزيمة: "... ما إنْ أخذ غبار المعركة ينجلي عن هزيمةٍ على الجبهات العربية الثلاث، حتى أحسستُ بما يشبه الزلزلة الممزوجة بالعار. وعندما كنت أرى بعض الأصدقاء والمعارف غير العرب، ويحاولون تلطيف وقع الهزيمة عليّ أو مواساتي، كنت أشعر أن كل كلمة يقولونها كانت نوعاً من إهانةٍ وهزء بي وبأمتي. الخجل من عار الهزيمة دفعني إلى الهرب بسرعة، من الباب الخلفي، من باريس إلى بيروت. وعندما كان عبد الناصر يعلن مسؤوليته في مساء ١٠ حزيران(*) عن الهزيمة ويستقيل، كنت أستمع إلى خطابه وقوفاً في ساحة البرج، والدموع تترقرق في عينيّ... وطوال أشهر، وفي مناخ من الحبوط واليأس، كانت فكرة الانتحار تراودني بين حين وآخر، ولكن يصدّها أوّلاً شعور بالمسؤولية إزاء زوجة وثلاثة أطفال، وثانياً ضربٌ من بقايا ثقة ميتافيزيقية بالطاقات الثورية للشعب العربي"(٥٧).

حزنٌ وانكسارٌ مبرَّران: تبررهما هزيمة هزَّت كل شيء في عمران المنطقة: السياسيّ والثقافيّ والنفسيّ، وتبرّرهما شخصية الحافظ الناضحة بالصدق وأخلاق الالتزام. لم يكن سعيداً بهزيمة جيشٍ وقائدٍ ومشروع كما آخرون تراءى لهم انكسار عبد الناصر ميلاداً لمشروع "ثوري" علِى أنقاضه؛ ولم يكتف بأن يردّد مثلهم بأن الذي هُزم هو المشروع السياسي الناصري فيُقْفِلَ القولَ في أسباب الهزيمة. ذهب إلى أبعد من ذلك بكثير؛ حَفَر عميقاً ليرى ما تحت الطبقات السطحية من عوامل: حفر في البنية السياسية، وفي البنية الاجتماعية، وفي البنية الذهنية (الثقافية)، إلى أن أدرك أن التأخر(٥٨) هو ما صَنَعَ هزيمتنا في ١٩٦٧، وقبلها في ١٩٤٨، وهو ما سيظل يصنع هزائمنا في المستقبل، ليدرك معه أن تأخر البنية العسكرية إنما يستند إلى تأخر تلك

---

(٥٦) المصدر نفسه. انظر كذلك ص ٧٠٣ من هذا الكتاب.

(*) الأصحّ ٩ حزيران/ يونيو (المحرر).

(٥٧) المصدر نفسه. انظر كذلك ص ٧٠٣ ـ ٧٠٤ من هذا الكتاب.

(٥٨) "عندما هزمنا في العام ١٩٤٨، قلنا إنها الخيانة. عندما هزمنا عام ١٩٥٦، قلنا إنها الامبريالية القوية. عندما سُحقنا عام ١٩٦٧، قلنا إنه الإهمال... ثلاث حروب وثلاث هزائم وتحدٍّ إذلالي طوال ربع قرن لم نستطع معها ومن خلالها أن نكتشف السبب الأصلي العميق: التأخر" انظر: المصدر نفسه. انظر كذلك ص ٧٤٩ من هذا الكتاب.

البنى وخاصة البنية الثقافية. نقرأ له في هذا المعنى: "ذات يوم، بعد هزيمة حزيران، أمسكنا بتلابيب العسكري وصببنا عليه نقمتنا. لا شك أن العسكري العربي متأخر، إلا أنه، في الواقع، أقل تأخراً من السياسي والاجتماعي والايديولوجي... والواقع أن شمس بدران وصدقي محمود... ليسا أكثر تأخراً من توفيق الحكيم، طه حسين (في طوره التقليدي الأخير)، حسين فوزي، أنيس منصور، مصطفى أمين، إحسان عبد القدوس، سيّد قطب، مصطفى محمود، يوسف السباعي... إلخ. أفكار هؤلاء وأمثالهم تكمن في جذر الهزيمة الطويلة التي نعيشها"[٥٩]، لقد "مضى زمن طويل" ـ إذاً - قبل أن يدرك الحافظ "أن المجتمع العربي بالذات هو المهزوم"[٦٠].

لا قيمة لأي تحليل عسكري للهزيمة إلا متى تَقَدَّمَهُ تحليلٌ لمقدمات تلك الهزيمة اجتماعيّاً وسياسيّاً وثقافيّاً، فمن دون تجاوز الأسباب العميقة للتأخر لن نتجاوز الهزيمة حتى وإن حسَّنَّا وضعنا الدفاعي الاستراتيجي. إسرائيل في هذا المنظور: "لم تكسب المعركة، بل العرب هم الذين خسروها"[٦١]، وهم إنما خسروها لأن بُنى التأخر التاريخي أسَّست لذلك؛ وكما أن الاستعمار استقدمه التأخر العربي[٦٢]، فكذلك بالتأخر العربي قامت إسرائيل لا بالانتداب فقط[٦٣]، وبالتأخر ستضمن لنفسها بقاءً[٦٤]. لقد صنع الفوات التاريخي شروط الانسداد في مجرى التطور العربي، وانهزمت محاولات النهضة أمام مقاومة ذلك الفوات، وبهذا المعنى فإن "إسرائيل جزاء تاريخي للتقليدوية العربية"[٦٥].

وإذ نبَّهتِ الهزيمةُ ياسين الحافظ إلى الجذور الاجتماعية والثقافية للمأزق السياسي والتاريخي العربي، ودفعته إلى تكريس شطر من كتاباته لتحليل حالة التأخر ونقدها، نبَّهته إلى الحلقة المفقودة في الوعي العربي: **منظومة الفكر الديمقراطي**

---

(٥٩) الحافظ، **اللاعقلانية في السياسة العربية: نقد السياسات العربية في المرحلة ما بعد الناصرية**. انظر كذلك ص ٣٤٤ من هذا الكتاب.

(٦٠) الحافظ، **الهزيمة والايديولوجيا المهزومة**. انظر كذلك ص ٦٨٤ من هذا الكتاب.

(٦١) المصدر نفسه. انظر كذلك ص ٧٦٩ من هذا الكتاب.

(٦٢) الحافظ، **التجربة التاريخية الفييتنامية: تقييم نقدي مقارن مع التجربة التاريخية العربية**. انظر كذلك ص ٦٤١ ـ ٦٤٢ من هذا الكتاب.

(٦٣) الحافظ، **الهزيمة والايديولوجيا المهزومة**. انظر كذلك ص ٧١٢ من هذا الكتاب.

(٦٤) "الامبريالية لا تستطيع أن تحمي إسرائيل. التأخر العربي وحده هو الذي حمى ويحمي وسيحمي إسرائيل" المصدر نفسه. انظر كذلك ص ٦٧٩ من هذا الكتاب.

(٦٥) الحافظ، **التجربة التاريخية الفييتنامية: تقييم نقدي مقارن مع التجربة التاريخية العربية**. انظر كذلك ص ٥٣١ من هذا الكتاب.

والسياسي الحديث، وإلى الحلقة المفقودة في التطور السياسي والاجتماعي ـ الاقتصادي العربي: اللحظة **الليبرالية**. ومن حينها، سيلحّ الحافظ في كتاباته[٦٦] على تينك المسألتين. ومع أنه ذهب بعيداً إلى حدّ المغالاة ـ أحياناً ـ في نزعة تبشيرية بالفكر الليبرالي واعتباره تَمَثُّلَ قيمه أساساً لبناء فكر قومي واشتراكي سديد، أو لبناء **فكر مطابق** كما كان يحلو له أن يسميه، إلاّ أن نصوصه في هذا الباب تبقى ـ إلى جانب أعمال عبد الله العروي[٦٧] ـ من أبكر النصوص التي نبهت إلى أهمية الانفتاح على الفكر الكوني والعقلاني الحديث خاصة في النظر إلى المسألة السياسية.

❊ ❊ ❊

وبعد، اعترفْنا في مطلع هذه المقدمة أننا لسنا بصدد نصّ يَعْرِض فكر ياسين الحافظ أو يلخّصه لأن مثل ذلك العرض يفترض حيّزاً أكبر من مقدمة ناهيك بما يكتنف الأمر من احتمال الوقوع في الابتسار. ونقول الآن إننا لم نكن بصدد تحرير دراسة لفكره، لأن هذه تقتضي جهداً أكبر قد تتاح له فرصة في يوم ما. كل ما رُمناه أن نكتب مقدمة لأعماله الكاملة نضيء فيها بعض المفاصل الكبرى الرئيس في تأليفه وبعض قيم الالتزام والنقد الخَلاَّقين في ذلك التأليف، مدركين بأن نصوصَ هذا الرجل الكبير الفذّ وحدها تستطيع أن تقدم نفسها بنفسها.

عبد الإله بلقزيز

بيروت، تموز/ يوليو ٢٠٠٤

---

(٦٦) انظر خاصة، الحافظ: **التجربة التاريخية الفييتنامية: تقييم نقدي مقارن مع التجربة التاريخية العربية**؛ **الهزيمة والايديولوجيا المهزومة**، **وفي المسألة القومية الديمقراطية**.

(٦٧) يعترف ياسين الحافظ بالأثر الكبير الذي تركته أطروحات عبدالله العروي في فكره، خاصة تلك التي اتصلت بنقد العروي للتأخر التاريخي ودفاعه عن النزعة التاريخانية وعن «ماركسية موضوعية» مطابقة لحاجات المجتمع العربي على نحو ما عبرت عن نفسها في كتابيْه: **الايديولوجيا العربية المعاصرة**، **والعرب والفكر التاريخي**. (انظر إشارة ياسين الحافظ إلى ذلك في كتابه: **الهزيمة والايديولوجيا المهزومة**، ص ٧٠٧ ـ ٧٠٨ من هذا الكتاب. لكن فرادة مساهمة ياسين الحافظ الفكرية في أنه زجَّ بالفكر السياسي في معترك التفكير في إعضالات التأخر العربي، ناقلاً بذلك إشكالية التأخر ـ والتحديث استطراداً ـ من التحيّز النظري إلى حقل التأليف السياسي. ولا مَرِيَّة في أنه كان لتلك المساهمة الأثر الكبير في إعادة صَوْغ كثير من موضوعات الفكر السياسي العربي، خاصة موضوعة الديمقراطية.

سيرة ذاتية لم تكتمل(*)

(*) نشرت صفحة أفكار (جريدة **الحياة**) قسماً من هذه الحوارات (ثماني حلقات في: ١٠؛ ١٢؛ ١٤؛ ١٧؛ ١٩؛ ٢١؛ ٢٤، و٢٦/٣/١٩٩٧) التي كان قد أجراها وضاح شرارة مع ياسين الحافظ وهو على فراش المرض تحت عنوان: «ياسين الحافظ يروي، في أيامه الأخيرة، أيامه الأولى». لكن هذه الحوارات لم تكتمل بسبب وفاة الراحل ياسين الحافظ يوم ٢٨/١٠/١٩٧٨، وقد قام ميشيل كيلو بتحرير هذا الحديث الذي جرى بالعامية.



(١)

البوكسار أدنى من البوعبيد وفوق الهنيدي، وأنت، يا بني، «عربي مسلم سوري»!

ياسين الحافظ مثقف وكاتب سوري، لعب أدواراً كثيرة في حركة الأفكار العربية، كما في سياستها، ولا سيما في الستينيات. في عام ١٩٧٨ توفي الحافظ في بيروت، ولم تُنشر هذه الأوراق. «أفكار» تنشرها بدءاً من اليوم، كل اثنين وأربعاء وجمعة، وهي التي وردت إجابات من الحافظ عن أسئلة طرحها عليه وضاح شرارة.

■ الحديث عن النسب هو جزء من التقليد العشائري، فكل طفل كان يحفظ نسبه وشجرة عائلته، فكان أبوه يحفظها له قائلاً: أنت فلان ابن فلان ابن فلان... الخ. طبعاً، هذا النسب كان يمكن أن يكون وهمياً، لكن التمسك بالأنساب يعطي فكرة عن صلابة وعمق البنية العشائرية. فالنسب شيء يتعلمه الإنسان مع الأكل والمشي والكلام. إنه شيء أولي جداً ومهم جداً، فعندما يحتك بالآخرين ويسألونه: ابن من أنت؟ يقول: أنا فلان ابن فلان الفلاني... إلخ، انا ابن عائلة أبدى، أو أقوى، أو أدنى من غيرها، هذا كله يشكل جزءاً من التقليد العائلي العشائري المسيطر في البلد.

النسب هو إذاً علاقة مع العشيرة الخاصة أو العشائر الأخرى. وكما أتذكر، فإن كل عشيرة كانت تقيم في حي صغير ومغلق، فكانوا يتزوجون مع أناس معينين ويتبادلون الزيارات مع أناس بعينهم. مثلاً، كان هناك أناس يسكنون بجوارنا هم أبناء عشيرة قريبة من عشيرتنا، لكنها ليست عشيرتنا. وخلال الاحتكاك مع أبناء هذه العشيرة، فهمت من أبي أن جارنا، شفيق الفنوش، من عشيرة أخرى أغنى منا

هي «البوعبيد» لكننا أقوى وأكثر رجولة منها، وأصلنا ضارب في القدم أكثر من أصلها. وهذا الحديث جسَّد آنذاك القيم السائدة: فقد كنز البوعبيد ذهباً أكثر منا، لكننا كنزنا رجولة وقوة أكثر منهم. على هذا الأساس فهم لا يتميزون علينا في شيء.

وفي الفترة التي لامست وعيي الأول، لم يكن للوضع المادي أهمية تفوق أهمية الوضع العشائري. لكن هذا تغير بعد عقدين أو أكثر بقليل. سأسوق الآن مثالاً على ذلك: إن أغنى عائلة في دير الزور هي بيت «هنيدي». هؤلاء جماعة أغنياء جداً من المرابين، مع ذلك فإن أي شخص عادي من عشيرتي، أي «البوكسار» لم يكن يتردد في الاعتداء بالضرب دون تحرش أو سبب على أفراد الهنيدي. وأذكر أن شخصاً منا اسمه الحاج قدور الطعمة ضرب واحداً من الهنيدي. تلك كانت حادثة مشهودة، دون أن يكون هناك أي رد فعل عليها.

وفي زمن الاستعمار الفرنسي، ظلت الرابطةَ العشائرية قوية، فلم تفعل العلاقات المادية فعلها إلا بعد جلاء الفرنسيين. هذه العائلة التي أتحدث عنها، بدأت تسيطر وتكتسب مكانة وثقلاً في الأربعينيات المتأخرة. قبل الأربعينيات، لم يكن لها ثقل معنوي أو سياسي، بيد أنه تكوّن عقب الأربعينيات وزن سياسي وشبه برجوازي لها، تحوّل مع الزمن إلى وزن قتالي أيضاً، إذا صح التعبير فصاروا يُسخرون بعض الناس ويحركون عشيرتهم الفقيرة ضد هذه العشيرة أو تلك العائلة. وهذا التكون شبه البرجوازي تمفصل مع العامل العشائري، وسار معه يداً بيد.

ومن ذلك مثلاً، أن أغنى شخص في العشيرة يصبح وجيهاً سياسياً في نظرها ونظر الآخرين، بمن فيهم النساء. هذا التمفصل استمر إلى اليوم، لذلك استردت النزعة العشائرية قوتها تحت الحكم الحالي بصورة لم تكن قابلة للتصديق في دير الزور وسائر المنطقة. فتم إحياء القديم والماضي وماتت البذور التقدمية التي كانت قد زرعت في دير الزور بتأثير الحزب الشيوعي في عامي ١٩٥٠ و١٩٥٣، وحزب البعث في عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩ وما تلاها، حينما استقطب الحزبان قسماً من الشبيبة، قبل أن تطرد أحداث معينة شبه الحداثة، وتعيد البنى القديمة إلى عنفوانها الأول. وهناك الآن نزعة عشائرية متجددة قوية جداً في الدير والجزيرة عموماً.

وكان أبي يروي لي أننا من جماعة ريفية اسمها عشيرة «البقارة» لكنها حسينية، أي من سلالة الحسين. وكان أبي على درجة من النباهة والبساطة دفعته للاعتراف بأن هذا الزعم كاذب، رغم أن أحد أعمامي أقام دعوى أمام المحكمة وأتى بشهود كي يثبت أصله الحسيني وشرف نسبه.

كان أبي رجلاً بسيطاً، لكنه كان مغامراً وشجاعاً ومتفتح العقل. وقد ذهب إلى الحرب زمن تركيا، وخاض معركة «جنب قلعة»، كما بقي سنتين أو ثلاثاً في تركيا، قيض له أن يحتك خلالها بفكر أتراك تحرريين فَهِمَ منهم أشياء مختلفة، وصار متحرراً بعض الشيء من البيئة الديرية. ومن ذلك مثلاً أنه كان يروي لي، بافتخار، عن غرامياته مع فتيات تركيات، وكيف تخلص من الحرب بأن أخذ خرطوشة فتحها وقلل بارودها قبل أن يطلقها على رجله. فاعتُبر جريح حرب وأعادوه إلى الدير، حيث عاش فترة مع البدو، وكوّن صلات حميمة معهم. وتزوج أمي هناك بعد مذابح الأرمن.

هذه الأحداث تركت في نفسه تأثيراً كبيراً، تلاه في الأهمية تأثير الشيخ سعيد العرفي في فترة تالية. فكان يلقنني أشياء عن ذكرياته مع البدو وتأثير العرفي عليه. ويقول: إذا سألوك من أنت؟ فيجب أن يكون ردك: أنا عربي مسلم سوري. كان يضع صفة عربي قبل أية هوية أخرى. وهذا يبين أنه كان لا يأخذ قصة النسب والعشائر على محمل الجد، وأنه كان متأثراً في موقفه هذا بالوهابية. طبعاً، كان الرجل يحترم أقاربه، لكنه كان يرى في القرابة والنسب شيئاً هامشياً، فلم يكن مندمجاً في جو العشائر القتالي، المتضامن جداً. وكانت لديه اهتمامات أخرى، منها قراءة الأدب.

بالنسبة إلى الدير، فقد كانت آنذاك بلداً صغيراً جداً، ثم أخذت تتوسع بسبب النمو السكاني والهجرة الداخلية وشيء من الحراك الاجتماعي البسيط. وفيما يتعلق بنا، فقد اشتغل أبي وتحسن وضعه قليلاً. فانتقلنا عام ١٩٤٥ إلى حي آخر يقع في وسط النهر، وهو حي أخضر رغم بدائيته، تسكنه عشيرة أخرى غير عشيرتنا، بعد أن استملكت البلدية بيتنا الأول. وما زلت أتذكر أن أبي جدد البيت. وكان فيه غرفة أرضية تدخل إليها من باب، هذه الغرفة كانت طبعاً بدون شباك. أما مياه الاستخدام فكانت تجري من منفذ صغير تحت الباب، فكان هناك دوماً روائح كريهة. كنا، عندما ندخل من الباب، تدخل مباشرة إلى ردهة صغيرة مطلية بلون أبيض هي الغرفة التي كانت الأسرة تنام وتأكل وتشرب وتغتسل وتستقبل الضيوف فيها.

كان هذا الوضع يعتبر جيداً، ولا سيما أنه يوجد في الردهة شيء يشبه المطبخ. كانت أمي تطبخ لنا فيه طبخة اسمها «فورة» فتستيقظ قبل الفجر، وتعمل طوال أربع أو خمس ساعات كي تعدها، وتخبز لنا الخبز على الصاج. فوق هذه الردهة كان هناك غرفة تنام فيها ستي الأرمنية، التي شردتها المذابح، وعندما استدلت على ابنتها، أي أمي، قرر أبي إبقاءها عندنا وأعطاها الغرفة الفوقانية. كانت جدتي

الأرمنية أول من لقنني، إلى جانب أبي، شيئاً عن الموضوع القومي، فقد كانت متعصبة لقوميتها بتأثير المذابح التي تعرض الأرمن لها في تركيا.

وأتذكر أنها حاولت تعليمي اللغة الأرمنية. كما كانت تأخذني معها إلى الكنيسة وأنا صغير، عندما كنت أتعلم في مدرسة كنسية، حيث بقيت حتى الصف الخامس. ثم انتقلت إلى مدرسة إعدادية، توحيدية، بتأثير أبي المحب للثقافة والذي كان صديقاً لمتعلمين ثلاثة صاروا موظفين كباراً، فأراد أن يتعلم ابنه كي يصير موظفاً كبيراً مثلهم.

كانت جدتي تنام فوق. فكنا نطلع أحياناً لعندها. لم يكن وجودها فوق ضرباً من العزل، بل كان تدبيراً عملياً أملته ضرورات الحياة. أما تحت، فكان أبي وأمي ينامان في جهة من الردهة، وكنت أنام في الجهة المقابلة. وكانت أمي ولوداً، كنساء زمنها. لكن أولادها كانوا يموتون. فقد ولدت عشر بطون لم يبق منهم إلا أنا وأخي سيف. أما أبي فكان كريماً ومضيافاً. فكنا لا نتناول طعامنا دون ضيوف. وأبي كان كالعربان، كساباً وهاباً، فكان يكسب مئة ليرة في اليوم يصرفها دون أن يترك شيئاً للغد.

إلى هذا، كان أبي صياداً ماهراً يصيب الإبرة، فكان يذهب إلى الصيد ويعود بعشرين أو ثلاثين أو أربعين غزالاً في بعض الأحيان. وهو من أوائل من اقتنوا سيارة في دير الزور، فكان يذهب إلى الصيد بالسيارة، وهذا ما مكّنه من أن يصطاد ـ وهذ مسلك وحشي طبعاً ـ من عشرين إلى أربعين غزالاً في كل مرة، كان يوزعها جميعها على الجيران والحي. كان كريماً ومضيافاً، لذلك أبقى جدتي عندنا بعد موت والدتي، وظل يكرمها ويعاملها بمودة، إلى أن جاء خالي من حلب وأخذها.

هناك نوعان من صيد الغزلان، كلاهما وحشي. ففي الصيف تقل المياه في الصحراء، كما هو معلوم، فيرد الغزال من ينابيع تبعد ٢٠ أو ٣٠ كيلومتراً من دير الزور. فينصب الصياد كميناً، أو ما يسمونه «نوجه» قربها، يموهه وينتظر الغزلان فيه عند طلوع القمر. وعندما يأتي الغزال كي يشرب، يبادر إلى إطلاق نيران بندقيته عليه. أذكر أنني رحت معه، وأنا في العاشرة من عمري، إلى صيد الغزال، وأنني أطلقت النار أيضاً دون أن أصيب هدفي. والطريقة الثانية كانت مطاردة الغزلان بالسيارة، وهذه طريقة أدت إلى إبادتها. في ما بعد، حين صار عمري أكثر من عشرين سنة، كنت أذهب مع أبي إلى الصيد بالسيارة، فكان لا بد من بعض المهارة لإصابة طريدة تنطلق بسرعة والسيارة في أثرها.

لم يكن أبي ينجح كل يوم في اصطياد غزلان. فالصيد مواسم والغزال يهج في

الشتاء إلى برارٍ بعيدة وصعبة المسالك. هذه الهواية، وتوزيع الغزلان على الناس، كانا يضفيان وجاهة اجتماعية على أبي الذي جمع حوله قرابة ثلاثين صياداً كانوا يلتقون يومياً كي يحكوا عن الصيد. أما أنا فقد ذهبت إلى الصيد بمحض الصدفة، باعتبار أن أبي صياد ومصلح وصانع أسلحة ماهر، يصنع بنادق صيد متقنة بشكل يصعب تصوره.

لا أعرف في أي فترة امتلك أبي السيارة التي كان يستعملها من أجل الشغل أساساً، ثم للنزهة والانبساط. أذكر أنه سافر ذات مرة إلى الحجاز مع أصدقائه لصيد «حبار نعام». في ذلك الوقت لم يكن في كل منطقة الفرات وهي أكبر بكثير من لبنان، إلا عدد قليل من السيارات يعد على أصابع اليد الواحدة. وللعلم فقد اشترى أبي سيارته بالدين، حين وجَدَ من وافق على إقراضه المال اللازم لشراء سيارة، على رغم معرفة الناس أنه لا يملك نقوداً.

إضافة إلى الكرم، كان والدي صاحب كَيْف. فكان يتردد، خارج البيت، إلى ملتقى الأصحاب، أو عندما يسافر بالسيارة، وكان لا يخجل من الاعتراف بالأمر.

قلت إنه كان حريصاً على إضعاف علاقاته العشائرية وتنمية علاقاته العائلية والصداقية مع شقيقاته وأصحابه وزملائه. وأخذت من جانبي هذا الميل عنه، ونفرت بدوري من الروابط العشائرية وأنا في سن السادسة عشرة أو السابعة عشرة. وقد ساعدني على ذلك ابتعادي عن أقربائي بسبب ذهابي إلى مدرسة تابعة للكنيسة.

(٢)
مجتمع الدير كان فقيراً في أساطيره، غنياً في خرافاته

■ قبل هذه المدرسة، كنت أذهب إلى الكتاتيب، حيث كانت توجد زاوية دينية تبعد حوالى عشرة أمتار عن بيتنا هي زاوية جامع كان أحد أقاربي يخزن في جانب منها حديداً قديماً. وكان أحد الملالي، في زاوية أخرى، يدرّس التلاميذ. وعندما بلغت الرابعة، قال لي أبي: إذهب إلى المدرسة. فذهبت ليوم أو يومين، ثم تركت لأن معلماً اسمه الملا غفور عاقبني بعصا طويلة. أذكر أنني هربت عندئذ إلى البيت، فزعل والدي وراح إلى الملا وعنَّفه وضربه، ثم نقلني إلى مدرسة السريان الأرثوذكس التي تبعد قرابة كيلومترين عن بيتنا.

كان أولاد عمومتي يسكنون قريباً منا. وبما أن صلات والدي العشائرية لم تكن حميمة، فإن هؤلاء كانوا يزوروننا دون أن يصبحوا أصدقاء لنا. هكذا كنت ألعب مع الأولاد في الكنيسة، في وقف الكنيسة وفي الحي أيضاً، حيث عشنا بين

عشائر أخرى غير عشيرتنا. فكنت أختلط مع هؤلاء وأولئك، مع أنني كنت في أثناء الخناقات أقف مع أبناء عمومتي ضد الآخرين.

كانت أشكال اللعب النهاري معروفة، ومنها الحوري، وهو عصا معقوفة هي فرع من غصن تضرب بها طابة. في هذه اللعبة ينقسم الأطفال إلى فريقين يحاول كل منهما إحراز هدف ضد الثاني. هناك أيضاً الغماية، وهي تلعب في النهار والليل؛ فعندما نذهب في الليل إلى المسجد نسميها بايا، أما في النهار فنسميها الغماية. وتقوم على أن يغمض طفل عينيه بينما يختبئ الآخرون، ثم يفتح عينيه بعد فترة ويبدأ البحث عنهم.

في الصيف، كنا نسبح من الصباح إلى غياب الشمس في الفرات. كانت السباحة بالنسبة إلينا شيئاً ممتعاً. أضف إلى ذلك أنه كان هناك شيء من الصيد في الأحراش المحاذية لنهر الفرات أو الواقعة في منتصفه. كنا نسبح إلى هذه الجزر، حيث نصيد بالنقّافة، وهي هواية استمرت إلى البروفيه (الشهادة المتوسطة). كان هناك أيضاً ألعاب نسميها الفرز. فكنا نجمع حصى نضربها ببعضها إلى أن تستدير وتصير صالحة للعب المنقلة، وهي خشبة فيها حفر متقابلة توضع فيها الحصى، ويحاول كل لاعب كسب أكبر عدد منها.

كانت الشوارع والحواري القريبة من بيتنا هي أماكن لعبنا. وكذلك ضريح ولي اسمه أبو عابد، وغيره من قبور الأولياء. وكان هناك أيضاً مزبلة كبيرة كنا نلعب ونتغوط فيها. كما كنا نلعب في مطحنة قريبة من المزبلة حولها شبه مستنقع. كانت الخناقات تتم بالمقاليع، فينقسم المتخانقون إلى فريقين يستخدمون مقاليع ترمي الحجارة إلى بعيد. هذا لم يكن لعباً. فالمتخانقون هم في أحيان كثيرة أبناء حارتين مختلفتين، وفي أحيان أخرى أبناء عشيرتين.

لم تكن الفتيات يشاركن في اللعب. فالفتاة لا تلعب مع الصبي إلاّ نادراً جداً. وحتى عندما يكون الأطفال أقرباء، فإنهم لا يظهرون على بعضهم، مهما كانوا صغار السن. وعندما تشب البنت بعض الشيء تصير مَحْرَماً. وحين يُمْنع الصبي من الذهاب مع أمه إلى الحمام، فهذا معناه أنه صار واعياً أو مدركاً. كان هذا يحدث في سن السابعة أو الثامنة. في هذه السن كانت النسوة الأخريات يرفعن أصواتهن بلوم الأم على إحضار الولد إلى الحمام. وفي دير الزور كان، في ذلك الوقت، حمام واحد، اصطحبتني أمي إليه أربع أو خمس مرات. وكانت تحضر لنا في كل مرة كبة عدس، كنا نأكلها فيه. في ما بعد، داومت على الذهاب إلى الحمام. وحين كبرنا بعض الشيء صرنا نأخذ معنا كباباً نأكله مع ابن صاحب الحمام الذي كان صديقي.

ما زال في ذهني ما شاهدته في الحمّام من خيالات نساء، وإن كانت المرأة الوحيدة التي شاهدتها هي أمي. ثم عبثت قليلاً، وأنا صغير، بقريبة لنا. وكنت يومها في سن ما عدت أتذكره؛ وإن كانت الذكرى نفسها لا تزال عالقة بذهني. هذا العبث الطفولي حدث بعد انقطاعي عن الذهاب إلى الحمام مع أمي، وقبل بلوغي الذي جاء مبكراً. كانت البنات عموماً في دير الزور في موقع هامشي، أو محطوطات على الرف.

وضعنا في البيت كان جيداً بالقياس إلى وضع غيرنا. فقد كان عندنا مدفأة، وهي شيء نادر آنذاك. وكانت أمي تشعلها وتضع عليها «لكناً» (آنية معدنية) تملأه ماء، وتتركه حتى يسخن، ثم تقوم بغسلي قرب الصوبيا في المكان الذي نأكل وننام فيه، شريطة أن لا يكون عندنا أحد.

لم تكن شخصية أمي قوية، إلا أنها كانت في منتهي الإنسانية، فهي خدومة وكريمة وتحب الناس. أعتقد أنني عاجز، إلى اللحظة، عن شرح تأثيرها الهائل علي. وأنا أحتفظ بصورة جميلة لها في نفسي. فهي كانت معطاءة بشكل لا يتصوره عقل، و«معتَّرة» كامرأة. أما أبي فكان يحبها ويكرهها في وقت واحد، فكان إذا مشى معها في الطريق واقتربت منه اعتبر سلوكها خطأ، وطلب إليها أن تبتعد عنه إلى الوراء. هذا التعامل كانت تتعرض له سائر النساء كالنساء العراقيات في أيامنا.

قبل أمي كان أبي متزوجاً من امرأة أخرى أنجب منها صبياً. وعندما تخلص من الجندية بإطلاق النار على قدمه، عاش عند مشايخ بدو هم المهيد، أقرباء العشائر النجدية. في هذه الأثناء حدثت مذابح الأرمن في تركيا، وهاجر هؤلاء صوب شمال سورية. فرأى أبي أمي وأعجبته فتزوجها. وكانت وحيدة، لأن أسرتها تشتتت وتشرذمت. وفي ما بعد لحقتها أمها، وكان أبوها قتل على يد الأتراك، وفرَّ خالها إلى حلب.

تزوج أبي أمي في موجة الزواج من أرمنيات التي شاعت في ذلك الوقت. أعرف ربما مائة ديري متزوجين بأرمنيات، وهم جميعهم من المتعلمين. تزوج أبي أمي وكانت على وشك الهلاك جوعاً، وهاربة من الموت، فأتى بملّا وقال له: امسك لي عقد زواج من فضلك. وعندما انتهت الحرب، نزل إلى دير الزور ومعه زوجته الأجنبية المسيحية. كان زواجه منها مقبولاً شرعاً، على كل حال. في ذلك الوقت، كان عمر أمي ١٢ أو ١٣ سنة، وعمر أبي حوالى ٣٥ سنة. لكن أمي كانت بالغة، كما كان أبي يقول.

كان يقدرها ويحبها. وحين بنى بيته الجديد سجله باسمها. والحق أنه كان من

الصعب تمييز أمي عن الديريات، ولا سيما أن روابطها وميولها الدينية كانت واهية، وأنها فقدت المعتقدات المسيحية من دون أن تكسب الإسلام. هذا لا يعني أنها كانت تتخذ موقفاً معادياً من الإسلام والمسلمين. بل هي كانت تحبهم مثلما كانوا يحبونها ويقدرونها. وقد كانت علاقاتها مع عائلة أبي ممتازة. فكان ذلك سبباً آخر لاحترام أبي لها وتقديره إياها، إلا أنه في الوقت نفسه كان يضطهدها، من دون أن يفلح مسلكه هذا في تحويلها إلى امرأة ذليلة. كانت تجابهه أحياناً، ويقابل هو غضبها بعدوانية مقيدة، ويمارس ضدها سخافات مختلفة كالفوقية التي يمنحه إياها مركزه كزوج ورب أسرة. أما قياساً بمعاملة الآخرين لنسائهم، فكانت معاملة أبي لأمي جيدة.

لم تكن أمي لامعة الذكاء. أما أبي فكان ذكياً جداً. كانت حنونة وودودة كثيراً، أليفة مثل قطة مولعة بصاحبها. في ما بعد، نسيت أمي أرمنيتها، على حين كانت جدتي أرمنية متزمتة ومتعصبة لقومها، تعتبره قوماً متميزاً، عظيماً ومظلوماً، لذلك كانت تشتم الأتراك بلا انقطاع. حين جاءت إلينا كان عمرها حوالى خمسين عاماً، علماً بأن أمي كانت ابنتها الصغيرة. وهي اهتدت إلى مكانها، كما قيل لي، من أقاويل الناس. قبل قدومها إلينا، كانت في قرفة التي تبعد حوالى مائة كيلومتر عن الحدود السورية. وحين طردوها من هناك أتت إلينا وكنت لم أولد بعد.

كانت الطرقات في الدير نوعين: طرقات قديمة جداً في المدينة القديمة، وهي ترابية وضيقة ومتعرجة تنساح فيها أقنية مياه قذرة تتجمع من البيوت، إذ في أسفل كل باب ثقب صغير تسيل منه مياه قذرة ـ وهو وضع شبيه بوضع النجف اليوم، حيث لا يوجد مجارير، وتحس عندما تدخل إلى مسجد ما أن رجلاً توفي قبل قليل. هذه الطرقات كانت تضاء في الليل بقناديل صغيرة، يشعلها رجل بعد الغروب ويطفئها قبل الفجر. فكانت لا تضيء إلا دائرة مترين أو ثلاثة. بالمقابل، كان هناك طرقات نشأت بعد الانتداب حول المدينة، وهي أوسع قليلاً وبعضها ممهد، بينما قسم صغير جداً منها مزفّت. أما أول مرة حفرت فيها مجارير في الدير، فكانت، كما أذكر، إما عام ١٩٤٤ أو العام التالي له. قبل نقل المياه بواسطة الضخ، كانت المدينة تستقي بواسطة سقائين يحملون الماء من النهر إلى البيوت، خصوصاً منها بيوت الأغنياء الذين كانوا يدفعون للسقّا مبلغاً معيناً في الشهر، فيأتي بالماء من النهر ويدلقه في دن كبير داخل المنزل، حيث يصفو ويصير صالحاً للشرب. أما الفقراء فكانوا يحملون مياه النهر إلى بيوتهم بأنفسهم.

في جانب من بيتنا، كانت أمي تربي عدداً من الدجاجات. فكانت تقلي لي بيضة قبل أن أذهب إلى المدرسة. وأحياناً، كنا نربي أيضاً خروفاً حتى يسمن، فيذبح ويقلى ويجعل قاورما للشتاء.

كان الجو في الليل موحشاً ومخيفاً. فكنت بالكاد تجد من يغادر بيته. وكانت الأحاديث عن الجنيات والعفاريت شائعة شيوعاً واسعاً. فكنا إذا رأينا قطة في الليل نعتقد أنها الجنية التي حكت جدتي لنا عنها البارحة، ونهرب منها. كذلك الحال مع الدجاج. فالدجاجة التي «تقاقي» في الليل هي جنية يجب الهرب منها.

كان مجتمع الدير فقيراً في أساطيره، غنياً في خرافاته. فالجنيات لهن صلة مع الفرات. فيقال إن فلاناً الفلاني صاحب جنية من الفرات، تزوجها وأنجب منها أولاداً. كان مجتمع الدير يعترف بوجود صلات زواج بين أشخاص عاديين وبين الجنيات، وقبل التآلف بين الإنس والجن. فكان هناك مثلاً شخص اسمه الحاج عبد الجواد يقال إنه متزوج من جنيتين. هذا الحاج كان يملك بستاناً في منطقة قريبة من النهر. وزاد من تصديق القول إنه كان شخصاً متكتماً وغامضاً بعض الشيء.

أما أبي فكان لا يصدق هذه القصص، ويناقشها ويسخر منها، حين كانت جدتي أو عمتي ترويها لنا في حضوره. وكان كثيراً ما يسفّه هذه القصص في حضور من يرويها، ويقول له إن ما يقصه ليس سوى أكاذيب وسخافات.

(٣)

«ابن النصرانية والأرمنية» يفوز بشهادة السرتيفيكا وقد يصبح موظفاً كبيراً

■ كان في الدير طبيبان أو ثلاثة في ذلك الوقت. فكان هناك طبيب ديري تعلم في اليسوعية ولم يحصل على شهادة، وطبيب شامي.

بانتقالي من مدرسة الشيخ إلى مدرسة السريان الأرثوذكس، انتقلت لأول مرة من الحارة القديمة ذات الأزقة الضيقة إلى حارة أخرى تختلف عنها في سعة شوارعها المزفّتة ومبانيها التي من حجر ولبن أو من طين أحمر. واجهت في هذه المدرسة جواً جديداً له طابع جديد وحديث بعض الشيء، فكان هناك الكنيسة والقس الذي كان مرحاً ومزوحاً فأحببته، وإن كان يبدي أحياناً بعض الشراسة ويضرب الأولاد. هذا القس لم يكن مدرساً، بل كان مشرفاً على المدرسة التي لم تكن في حي يغلب عليه الطابع المسيحي؛ فالمسيحيون في دير الزور لم يكونوا كثيرين، كما كانوا مبعثرين على مساحة غير كبيرة. وهذا على عكس الأرمن الذين جاؤوا من تركيا، وتكدسوا في حارتين أو ثلاث.

تعرفت في المدرسة إلى الكنيسة، فصرت أدخل إليها وأحضر القداس في الصباح وأتناول أيضاً. ولم أكن أعترف. لكنني كنت أدخل وأستمع إلى الترانيم

والصلوات وأتناول القربان، دون أن يمنعني أحد من ذلك. فكان هذا أول احتكاك لي مع سلوك قائم على التسامح. الأمر الثاني هو أنني صرت أختلط بأبناء مسيحيين كان قسم من آبائهم موظفاً في إدارة الانتداب، فكانوا في وضع مادي ومجتمعي أفضل من وضعي. تلك كانت المرة الأولى التي أكتشف فيها أناساً أعلى، مجتمعياً، مني: يلبسون أحسن مني ويعرفون الفرنسية، ويتعاملون مع بعضهم أحسن مما كنت أتعامل مع الآخرين. وكنت ألاحظ هذه الأشياء؛ من ذلك مثلاً أنهم كانوا يلبسون بنطلونات قصيرة، بينما كنا نحن نستحي من لبسها، في البداية على الأقل، لأن من العيب أن يلبس الولد بنطالاً قصيراً يظهر فخذيه.

كان أهلي سعداء بذهابي إلى المدرسة الجديدة، حيث سأتعلم الفرنسية وأدرس. لقد كانوا مرتاحين للمدرسة على رغم أنهم كانوا يدفعون قسطاً غير كبير.

على كل حال، والدي كان عنده ميل إلى الثقافة، ويريد أن «يطلع» ابنه مثقفاً، كي يصير موظفاً كبيراً مثل صديقه الذي كان يدرس معه بمدرسة الرشيدية، وصار محافظاً. كان أبي يريد لي أن أصير شيخاً ذا مكانة بتأثير المدرسة واللغات الأجنبية. فكان يهتم بدراستي. وقد طلب في مرحلة لاحقة إلى ابن عمة لي، وكان طالباً في الجامعة السورية، أن يعطيني دروساً خصوصية في الرياضيات واللغة العربية.

كانت بعض عائلات الدير الغنية ترسل أبناءها إلى مدرسة السريان الأرثوذكس هذه. فكان هؤلاء ينتمون بدورهم إلى مستوى اجتماعي أعلى من مستواي. لكن هذا لم يحل بيني وبين عقد صلات صداقة مع بعضهم. وهكذا أحسست أن حياتي دخلت في نقلة جديدة، بسبب الاختلاط مع الجو المدرسي الجديد. طبيعي أن العلاقات داخل المدرسة كانت تبقى في حدود لا يمكن تخطيها، فكنت مثلاً أقيم صلات مفضلة مع أطفال يسكنون في حارتي أو قرب بيتي. أذكر أنه كان هناك طفل يسكن قريباً من بيتي، فكنا نذهب معاً إلى المدرسة التي كانت تبعد ثلاثة كيلومترات عن حارتنا.

في المدرسة، كان الأطفال يلبسون بوجه عام ثياباً أفضل من ثيابي، على رغم أنني لم أكن ألبس ثياباً مرقعة أو رثة. لكنني لم أشعر بأية غضاضة بسبب ذلك. إلى ذلك، اشترى أبي لي شنطة رافقتني حتى البكالوريا؛ شنطة بسيطة مثل شنطهم عموماً، كان لدي إحساس بالندية حيال الآخرين. وكنت أركز اهتمامي على الأساتذة، كي أعرف نقاط قوتهم وضعفهم. وأذكر أن واحداً منهم كان اسمه المسيو نعيم. وكان أشقر وجميلاً وظريفاً يدرسنا الرياضيات. وكان هناك أيضاً جار لنا من أصل فقير اسمه المسيو علي. فكان يعطف علي ويعلمني الخط. كان مسيو علي يحب الخط الجميل. وأعتقد أن خطي صار مقروءاً وواضحاً بسبب تأثيره.

كان هناك بعض المتفوقين بين التلامذة. أنا شخصياً لم أكن من هؤلاء، بل كنت طوال عمري تلميذاً عادياً، «ماشي حاله». كان الطابع الشرقي هو الغالب على المدرسة، وهو طابع مسيحي شرقي، لأن الخوري كان مسيحياً شرقياً صرفاً. أعتقد أن هذا الجانب لعب دوراً في قبول أقاربي ذهابي إلى مدرسة مسيحية. فلم يوجه أحد منهم أي لوم إلى أبي بسبب إرسالي إليها. ربما لو كان والدي موظفاً كبيراً، كان الناس أخذوا عليه ذهابي إلى مدرسة مسيحية، لكنه كان حرفياً بسيطاً، فلم يعترض أحد على مدرستي. وزاد من قبول الناس أن المدرسة كانت شرقية، يديرها مسيحيون شرقيون، وأن مستواها لم يكن أعلى كثيراً من مستوى المدارس الرسمية، وإن كانت تعطي اهتماماً أكبر للغة الفرنسية. وعلى كل حال، كان أساتذة المدرسة من «أولاد العرب»، وكان بعضهم غير متمكن من اختصاصه.

في المدرسة، كانت تحدث أحياناً خناقات مع التلامذة. فكان هؤلاء يعيرونني بأمي النصرانية، ويشتمونني قائلين «يا ابن النصرانية»، أو «يا ابن الأرمنية». فأعود أحياناً إلى البيت وأنا أبكي وألعن أمي لأنها نصرانية وأرمنية. لكن هذا لم يلغ أجواء التسامح والتعايش التي كانت سائدة في المدرسة والكنيسة. فكنت أشعر بنوع من الإيناس مع الأطفال، وأرى أنهم لا يختلفون كلياً عنا، ولا ينتمون إلى عالم مخالف كلياً لعالمي... الخ. وزاد من إحساسي بالألفة حيال أطفال المسيحيين أن جدتي كانت تأخذني في الأعياد إلى الكنيسة الأرمنية.

كانت المدرسة الرسمية كبيرة جداً. وكانت قرب النهر، أي أقرب إلى بيتنا من المدرسة القديمة. كان أحد أبناء عمتي يعمل مدرساً فيها، فأدخلني إليها. فوجئت منذ اللحظة الأول بالاكتظاظ، فهي كبيرة بالقياس إلى مدرستي السابقة، وفيها قرابة ٤٠٠ تلميذ. بينما لم يكن هناك في المدرسة القديمة إلا ما بين ٥٠ و١٠٠ تلميذ. فوجئت كذلك بكثرة الأناشيد الوطنية. فكنا نصطف ونغني نشيداً في الصباح قبل الدخول إلى الصفوف، هو غالباً نشيد، «حماة الديار».

هذه الأناشيد كانت شيئاً جديداً بالنسبة إلي، ففي المدرسة السابقة لم يكن هناك أناشيد وطنية. وبما أنني كنت أفهم أن هذه أناشيد وطنية فقد كنت أشارك بحماسة في إنشادها، لأنها شيء وطني وضد الاستعمار، فأنا ولدت عام ١٩٣٠، وفي عام ١٩٣٦ حدثت في دير الزور مذبحة أتذكر أن الفرنسيين نفذوها بواسطة مصفحات يقودها سوريون. كانت هناك مظاهرات ضد فرنسا، فأطلقت المصفحات النار وقتلت وجرحت ديريين كثيرين. وكان مطلق النار شخصاً من الصحنة، اسمه ابن حجاب الصحنة.

في مدرستي الجديدة التي حملت اسم إبراهيم هنانو انطرحت علينا المسألة الوطنية من خلال الأناشيد والأحاديث الوطنية داخل الصفوف. . . الخ. وكان المناخ العام يعكس مناخ البلد الذي كان مناخاً وطنياً.

بقيت سنتين في مدرسة هنانو، انتقلت بعدهما إلى الثانوي. فقد دخلتها وأنا في الصف الخامس، وترفعت فيها إلى المرحلة الثانوية التي كانوا يسمونها «ثاني إعدادي». ونجحت بصعوبة، دون تفوق، وبقليل من المساعدة من ابن عمتي. غير أنني كنت أصغر تلميذ في صفي. آنذاك، كانت شهادة السرتيفكيا امتحاناً تقوم له الساعة. فكنا نتهيب، ونستعد، ونلبس ثيابنا الجديدة، عندما نذهب إليه. أتذكر أن أبي اشترى لي بدلة جديدة بليرتين أو ثلاث عندما جاء موعد الامتحان الذي كان يتم في مدرستنا نفسها، تحت إشراف أساتذتنا أنفسهم. أما الأسئلة فكانت تأتي من دمشق، بينما كان الفحص تحريرياً وشفهياً. وشرط اشتراكك في الفحص التحريري أن تنجح في الامتحان الشفهي.

ذهبت بمفردي إلى الامتحان. وكان يستمر طوال يومين أو ثلاثة بسبب الفحص الشفهي الذي يجري أمام لجنة من أستاذين أو أكثر. كان النجاح في الامتحان يعد نصراً كبيراً. لا أتذكر ماذا حدث عندما نجحت، لكن نجاحي أحدث بالتأكيد فرحاً عارماً في بيتنا، وكان مدعاة افتخار أمي وأبي اللذين كانا يقولان لجميع الناس: «ابننا أخذ سرتيفيكا». ذلك كان شيئاً هائلاً وجباراً، وله صدى عظيم. لقد نجح «ابننا» وطلع إلى مدرسة جديدة، وترقى ودخل في مجالات جديدة؛ ترقى بصفه وصفته، وفي مجتمعه. . . الخ. وهذا كان يمنحهما نوعاً من الهيبة والزهو.

كانت السرتيفيكا شيئاً كبيراً جداً من جميع النواحي: مجتمعياً، وأسرياً، وشخصياً وعلمياً. ما زلت أتذكر فرحة أبي وأمي الطاغية بنجاحي. وقد فهمت آنذاك أنني حققت حلم أبي الذي كان مسروراً ومرتاحاً. وكنت أشعر بدوري بالراحة. في هذا الوقت، صار أبي يأخذني معه إلى الصيد ويصطحبني في السيارة.

بدوري، صرت أغامر بالابتعاد عن البيت وأحاول اكتشاف العالم. عندما انتقلت إلى مدرسة التجهيز، وكانت بعيدة جداً عن بيتي، وجدت قربها ملعباً رياضياً أتاح لي أن أكبّر سني قليلاً من خلال الذهاب للفرجة على مباريات «الفوطبول». ذلك كان بالنسبة إلي نوعاً من اكتشاف العالم، فالدير لم تكن بلدة متكورة على ذاتها، بل كانت مبعثرة البيوت والأحياء، تفتقر في الوقت نفسه إلى الشجر الذي ينتشر على ضفاف النهر وحدها. والريف الفراتي، الممتد من حدود تركيا إلى حدود العراق، لم يكن يعرف الأشجار إلّا نادراً.

في سياق اكتشافي للعالم، سافرت عام ١٩٤٣ إلى حلب بصحبة أخي الأكبر، أخي من أبي الذي كان سائق كميون. ركبت في صندوق السيارة. وفي الطريق صدم أخي سيارة إنكليزية فانحرفت سيارتنا عن الطريق. تلك كانت المرة الأولى التي أذهب فيها إلى حلب. وقد أصبت خلالها باندهاش لا يتصوره عقل، فاق اندهاشي بالشام. لقد أدهشني كل شيء: من المدينة القديمة إلى الحلوى الحلبية، ومن ساعة باب الفرج التي رأيت فيها نوعاً من الأعجوبة، إلى بيوت الخلاء النظيفة والمبلّطة. . . الخ. وفي حلب رأيت لأول مرة نساء مختلفات عن نساء الدير. فالحلبية تغطي رأسها وجسمها بشيء أسود، بينما الديرية تغطي جسمها كله بشيء يشبه الكيس يصل من رأسها إلى أخمص قدميها يسمونه «العباية»، وهي تضع فوق هذا كله قناعاً. أما أرمنيات حلب اللواتي رأيتهن، فكن، شأن أرمنيات الدير، حاسرات الوجه. وفي الدير، كانت المرأة محجوبة ومحرومة من أي نشاط اجتماعي، فلا تبارح بيتها إلا نادراً، ولا تشارك حتى في الأعياد.

(٤)

المدرِّسون أشكال وألوان والتظاهرات الطالبية مدرسة السياسة

■ المدرسة الثانوية يسمونها عندنا التجهيز، وهي بناء حديث بناه الفرنسيون، كما أعتقد، يقع في طرف دير الزور. قلت إنني كنت أصغر تلميذ في المدرسة، إذ كنت في سن العاشرة أو الحادية عشرة، بينما كان التلامذة أكبر سناً، لأنهم تأخروا في الدخول إليها بسبب الفترة الطويلة التي قضوها في الكتاتيب كي يحفظوا القرآن الكريم. كنت أصغر التلاميذ، وتالياً أضعفهم جسدياً.

فوجئت طبعاً بالبناء، فقد كان نظيفاً نسبياً. كما كان الجو نظيفاً، يسوده نوع من الترتيب. فكنا ندخل إلى الصف بشكل منظم. وكان وضع الطاولات والكراسي أفضل. وفي الوقت نفسه، انطبعت صورة أحسن عن الأساتذة، لأن أساتذتنا في الابتدائي لم يكونوا مؤهلين. ولما كان يستعان بأساتذة من خارج الدير، من دمشق وحماة وحلب. . . إلخ، فقد بدا الجو العلمي أفضل.

في هذا الإطار، أتذكر أستاذاً درّسني الرياضيات في الصف السادس اسمه ألبير جاموس، وهو يهودي سوري قصير القامة، كثير الحركة، أبيض البشرة، ممشط الشعر. هذا الأستاذ كان يصطحبنا من الباحة إلى الصف. فكان يأتي قبل دخولنا الصف، ويخرج منه بعد جميع التلاميذ. وكان لا يضيع ثانية واحدة من وقت الدرس، بل يشتغل من أوَّله إلى آخره. وقد حبب إلينا الرياضيات. وكان يعطينا وظائف كثيرة ومكثفة، ويصلح دفاترنا بإتقان ودقة، ويعطي كل واحد منا ملاحظات

تفصيلية وعادلة، فلا يزعج أحداً. وقد علمت أنه ما زال في حلب، وأن ابنه كان الأول على طلبة البكالوريا السورية، وأوفد إلى الخارج للدراسة.

في المقابل، كان عندنا مدرس من دير الزور اسمه لطفي الحاج حسين أخذ دكتوراه حقوق من ليون، كما أعتقد. فكان مكلفاً بتدريسنا مادتي التاريخ والجغرافيا. هذا الأستاذ كان مَزُوحاً ومنكتاً، لكنه لم يكن كثير المعلومات، ولم يكن جدياً. فكان يصلح الوظائف بعد درسين أو ثلاثة.

إنهما صورتان متفاوتتان: واحد دكتور درس في أوروبا، والآخر دارس هنا، لكنه مثال للإخلاص وحب العمل والنزاهة والكفاءة. وعندما تمثل الذكريات، يخطر ببالي هذان الأستاذان اللذان مثّلا صورتين متناقضتين من حيث القدرة على إفادة التلاميذ.

هناك صورة أخرى لأستاذ ديري تعلم شيئاً من النحو والقواعد بطريقة غامضة. إنها صورة سيئة، فقد كان غير نزيه في معاملته لنا، وفي موقفه من الاستعمار الفرنسي. فكان يغير الموضوع حين ننتقد الاستعمار ونهاجمه، ويتهرب من اتخاذ موقف منه. وبما أنه كان أستاذ مادة الديانة، فإنه ربما كان واحداً من الأسباب التي أضعفت في نفسي الرغبة في تعلّمها، فالدين يجب أن يمنح الإنسان استقامة مطلقة، وأن يقوي قدرته على مواجهة الحقائق والأمور بشرف. أما تدين أستاذنا فكان يقوم على مواربات، يبرر بها سلوكه الهروبي إزاء الاستعمار، مع أنه كان قليل معرفة، ولا يجيد حتى اللغة العربية.

مستواي في المدرسة الثانوية كان شبيهاً بمستواي في المدرسة الابتدائية، أي كنت أنجح بلا تفوق. أما دور المدرسة الوطني وتحرك طلابها فقد كان صدى لتحركات الحركة الوطنية السورية عامة، والطلابية خاصة، في دمشق وحلب. فما إن تنشر الصحف، أو يذاع شيء عن تحرك طلابي وطني، حتى يلقى تجاوباً فورياً من الطلاب عندنا، ويتبعه تدبير مناسب كعقد اجتماع في المدرسة، وإلقاء خطابات، والنزول إلى الشوارع في مظاهرات... الخ.

كنا نخرج أثناء المظاهرات من المدرسة ونحن ننشد أناشيد يبدأها عادة التلاميذ الأكثر طليعية وجرأة، والأكبر سناً في الغالب؛ أو أن المظاهرات كانت تبدأ بكلمة أو بخطاب يلقيه تلميذ بعد أن نتجمَّع. عندئذ كنا ننزل إلى البلد، ونمر على المدارس التي في طريقنا، فنخرج طلابها كي يشاركوا في المظاهرة، وهو أمر كان يتم دون إكراه، أي بمجرد الطلب إلى أساتذتها أن يفتحوا باب المدرسة كي يخرج تلامذتها إلينا. وكان طلاب المدارس الأكبر سناً يسيرون معنا، بينما كان التلاميذ الصغار

ينصرفون إلى بيوتهم. وكانت السرايا هدفنا الدائم، فكان يطلع طالب إلى غرفة المحافظ، أو إلى غرفة مجاورة لها، فيلقي خطاباً يعدد فيه مطالبنا التي تتضمن أموراً غير سياسية، منها مثلاً تأمين عدد كاف من الأساتذة للمدرسة.

في الشارع، كنا نهتف ونرفع طلبة على الأكتاف كي يهتفوا. وكنا نرفع يافطات نكتب عليها أشياء سلبية ضد الفرنسيين، أو نذكر مطالبنا. وأحياناً، كانت المظاهرات تشتد، فتأتي الشرطة لتفريقها، ويحدث ضرب. في الدير، كان هناك أمن عام، وكان هناك متعاونون مع الفرنسيين يعرفهم الناس. وعندما تكون المظاهرة على درجة كبيرة من العنف أو الشدة، أو عندما كان بعض المتظاهرين يقومون بأعمال شغب تجبر الناس على إغلاق محلاتها، كانت السلطات تتصدى لها. وكان يقال لنا: «شو بدكم بالمحلات، انْزَلوا مظاهرة دون أن تكسروا أو تغلقوا المحلات».

فاتني أن أذكر أن دير الزور كانت ـ وأظنها لا تزال ـ بلداً أحادي الشارع، بمعنى أن الشارع الرئيسي فيها هو الشارع الوحيد، وهو مواز للنهر يقطع البلد من أقصاها إلى أقصاها. حين كنا ننزل من المدرسة إلى السرايا، الواقعة في منتصف الدير، كنا نرسل وفداً لإغلاق السوق في معظم الأحيان، احتجاجاً على موقف السلطة الفرنسية من الحركة الوطنية التي استأنفت نشاطها قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد أن أرخى الفرنسيون قبضتهم قليلاً عن المعارضة الشعبية، وتبين أن الحلفاء مالوا باتجاه الناس، فسمحوا لهم بالتنفس. في هذا الوقت، كانت الحركة الوطنية تنشط في جميع أنحاء سوريا، بعد أن حصلت وقفة وطنية مشتركة عقب اندلاع الحرب، فكان من السهل في هذه الأجواء أن تتحول المظاهرة إلى اصطدامات مع الشرطة والدرك. ففي إحدى المظاهرات نزل الدرك علينا بالخيول واقتحمونا، كنا نطالب الناس بإغلاق محالهم، ونقذفهم بالحجارة كي يفعلوا، ففاجأنا الدرك. وأذكر أن أحدهم كان صديقاً لوالدي، وكان له شاربان مفتولان. جرح بعض المتظاهرين أثناء المظاهرة. كنا آنذاك نعتبر الحجارة سلاحنا التقليدي، فإن صادفنا حجارة في الشارع اقتلعناها ورمينا الدرك بها. أما مشاركة الناس معنا، فلم تكن حماسية غالباً، لأنهم كانوا يرون فينا شباناً متحمسين من جانبنا، كانت الكلمة التي نرددها دوماً هي «سكّر يا... سكّر» بمعنى أنه إذا كان (...) فإنه لا يسكّر.

بعض زملاء الطفولة ما زالوا أصدقائي حتى الآن. وقد بقيت على صلة بهم إلى اليوم. لقد كانوا معي في الصف، أو في الحارة، أو في النادي. وكانت صداقتي، ولا تزال، حميمة معهم. منهم مثلاً شخص يحمل كنيتي دون أن يكون قريباً لي هو عبد المجيد الحافظ، الطبيب الجراح في دير الزور. الدكتور محمد علي

الساعي، وعبد الحميد الحافظ، وعبد الله الشيخ عطية، قريبي وصديقي، وجمال مدلجي، وإبراهيم محمد علي، وإسماعيل محمد علي. . . إنهم أصدقاء كثر تعرفت عليهم في المدرسة، أو النادي، أو الحي. فضلاً عن هذه الأسماء نسيت عشرات الأسماء الأخرى ممن كانت علاقاتي بأصحابها أقل حميمية.

أما الشخص الذي أثر فيّ أعظم تأثير، فهو الدكتور محمد علي الساعي الذي كان أكبر مني بحوالى عشرة أعوام. لقد كان يرعاني، ويعطف علي، ويوجهني ثقافياً. وكان يعتقد أنني شاب ذكي فيحاول مساعدتي. وكان صديقي يدرس في حلب، لكنه كان يأتي إلى الدير. فكنا نمضي معظم أوقاتنا معاً، ولا سيما أن بيته كان قريباً من بيتي، وأهله أصدقاء لأهلي يهدون إلينا فواكه من بستانهم ويدعوننا لزيارتهم. كان صديقي يحثني على المطالعة، وينصحني بقراءة كتب توفيق الحكيم، وطه حسين، والزيات، ومجلات **الثقافة** و**الرسالة**.

هذه الصداقات تركت تأثيرات واضحة فيّ. كما أثرت فيَّ الكتب العلمية التي قرأتها ككتب إسماعيل مظهر وبعض ملخصات داروين. في هذا الوقت، كنت قد تجاوزت الطفولة ووصلت إلى الصف السابع، فكنت أفهم ما أقرأ من كتابات طه حسين والزيات. وأتذكر أنني قرأت **العبقريات** (لعباس محمود العقاد) دون أن أكون خاضعاً لتأثير الجو الديني الديري. قرأت **العبقريات** و**على هامش السيرة** (لطه حسين)، لكنهما لم يهيمنا على وعيي، مع أنني أفدت منهما. كنت آنذاك أجمع أفكاراً ولم أحدد وجهتي النهائية بعد، فلم تكن الأفكار تمسكني تماماً أو تستولي عليَّ، باستثناء أفكار إسماعيل مظهر التي أثرت فيّ بشدة وجعلتني أفهم أن بعض الأخبار لا أساس لها.

لم يكن الجو، آنذاك، متزمتاً من الناحية الدينية. كان الواحد يحكي رأيه دون أن يستفز الناس. يرجع ذلك إلى أنه لم يكن هناك وعي ديني أو سياسي حاد، وإلى أن السياسة كانت تقدَّم في وعي الناس على الدين. فكانت أحاديث الناس سياسية، تدور في معظمها حول الاستعمار، والنضال ضده، واحتمالات الحرب القائمة، والفريق الذي سينتصر فيها، والجانب الذي يفيد العرب أكثر. . . الخ.

إلى هذا، فإن أحداث العراق أحدثت آنذاك هزة ضخمة في دير الزور، بل إنها سببت حركة عامة في البلد، فكان الشبان في سن ١٧ و١٨ سنة ينشطون للالتحاق بحركة رشيد عالي الكيلاني. وقد ذهب عدد منهم، من المدرسة ومن خارجها، إلى العراق. وكانت حركة الكيلاني حدثاً شديد الدوي في دير الزور رجَّ البلد رجاً كأنه قنبلة، وجعل الناس يؤمنون بقرب طرد الإنكليز وتحرير العراق.

عندما انهارت الحركة في أيام قليلة، انفعل الناس انفعالاً حقيقياً، مثلما انفعلوا يوم مقتل الملك غازي الذي تحول إلى موضوع دائم في في حلقات الندب التي كانت تشارك فيها النساء؛ فكانت تتجمع مائة امرأة، أو أكثر، من لابسات الأسود، ويضعن أيديهن في أيدي بعض، ويندبن غازي، وينحن عليه طوال أسبوع كامل، وقد نُسب قتله إلى الإنكليز، وقيل إن ما دعاهم إلى قتله كونه مهيأ لإنقاذ العرب. كانت حركة رشيد عالي الكيلاني تشبه بمعنى ما مقتل غازي، وإن كانت أقل تأثيراً في الناس. فمقتل غازي هزهم هزاً عنيفاً، وهو كان في وعيهم ملكاً وطنياً ضرب الآشوريين، وعمل لمصلحة العرب، وكان سيوحدهم.

هناك شخص أثر فيّ أكثر من إسماعيل مظهر هو الأستاذ بهجت الشمندي الذي درّسنا في الصف السابع أو الثامن مادة علم الحياة، أي تكوّن الخلية، وانقلاب الحياة من الخلية إلى أميبا وإلى كائنات معقدة. وهذا الأستاذ كان مثقفاً جداً ومحبوباً جداً.

تأثرت آنذاك بعلمَي المنطق والأخلاق، وهما مادتان لفتتا نظري، واستولتا على اهتمامي. أما الأستاذ الذي كان يدرّسنا المنطق، فكان شامياً اسمه جمال المحاسب. في ذلك الوقت أو بعده بقليل، درسنا مادة الأدب العربي أستاذ ديري هو أحمد الفتيح، وكان درس في فرنسا. أتذكر أنه أسهم إسهاماً كبيراً في إعطائي صورة ساذجة وغير زاهية عن الأدب العربي الذي اعتبره أدباً شعبياً بدائياً. بعد الاستقلال جاء من القاهرة أستاذ فلسفة اسمه عبد الكريم زهور، تحول بسرعة إلى صديق لي، وعقدت معه أوثق الصلات منذ عام ١٩٤٧/١٩٤٨، عام فلسطين. وهذا الأستاذ طرح علينا مسألة مهمة: السياسة وقد اكتسبت معنى جديداً، أو بالأحرى اتجاهاً جديداً قام على تجاوز معارضة الاستعمار، باعتبارها مرحلة ستنتهي مع الاستقلال، إلى معارضة الحكم الوطني، أو الفئة الحاكمة ممثلة بالكتلة الوطنية. صحيح أن هذا كله حمل نزعة رومانسية، قومية عربية، عنصرية ومشرقية، لكنه طرح علينا مسألة معارضة الحكم القائم في سوريا.

تلك كانت المرة الأولى التي ينتقد فيها شخص، في حضوري، الحكومات القائمة. كان ذلك جديداً علي، ووجه نظري نحو وجهة جديدة هي البنية السياسية الداخلية، وضرورة النظر فيها. وزاد من تأثير عبد الكريم زهور فينا أنه كان أستاذاً آسراً للفلسفة، يحضر درسه جيداً ويضفي عليه نكهة ممتعة تجعلنا نفهمه ونستمتع به. أتذكر أنه كان يدرسنا المنطق، وأنني تأثرت كثيراً بتدريسه له، وبالنزعة القومية الرومانسية التي كان يزرعها فينا، رغم أنه لم يكن منتمياً بعد إلى أي تنظيم.

كان عبد الكريم زهور حموياً رصيناً، ومحافظاً على التقليد ونزيهاً. وكان قريباً من أكرم الحوراني. فكان يفاوضه من موقع الندية والاعتزاز بالنفس، إلى أن انتظم بعد سنة معه، ورافقه إلى فلسطين، ضمن «جيش الإنقاذ». أقام عبد الكريم زهور صلات جيدة مع تلامذته، ومعي بصورة خاصة، نظراً لتفتحي الذهني، وانسجامي معه في الميول السياسية. وقد استمرت صداقتي معه إلى اليوم. وزاد من توطد العلاقة بين أستاذي وبيني أننا كنا نتردد بصورة يومية تقريباً على «النادي الثقافي»، حيث كان يلقي محاضرات أسبوعية، ويعقد جلسات معنا يتحدث خلالها حول مختلف المواضيع. في المدرسة، وفي هذا النادي الذي كان يعيش من تبرعات أعضائه، كان عبد الكريم زهور يخوض معركته ضد القوى التقليدية في سوريا. لكن هذه الفترة لم تكن طويلة، فانقطعت بذهابه إلى الجهاد في فلسطين.

لقد طرح عبد الكريم علينا أوضاع سوريا الداخلية، ووضع البذور الأولى للمعارك التي شهدتها الدير في المراحل التالية. كان جامعياً مثقفاً، وجزءاً من ظاهرة مهمة جعلت من الجامعات مدارس للثقافة وللسياسة، وهي ظاهرة انقرضت في سوريا الحالية.

(٥)
حين حارب الحمويون في «الإنقاذ» على شكل عشيرة

■ كان هناك، في المدرسة، حركة كشفية انتسبت إليها وصرت ضارب طبل. هذه الحركة لم تكن جدية، لكنها شغلت حيزاً مهماً في حياتي. إلى ذلك، حاولت أن ألعب فوطبول، لكنني فشلت في الرياضة لسبب جسماني، وكنت لا أمسُّ الطابة طوال «الماتش» إلا مرة أو مرتين فقط. أما السبب فيرجع إلى ضيق نفسي الناجم عن إصابتي، وأنا صغير، في أنفي، فصرت عاجزاً عن الجري لفترة طويلة. وقد سببت الضربة لي انحرافاً في الوتيرة، فصار تنفسي أبطأ وأصعب، وغدا الركض ضرباً من العذاب بالنسبة إلي. في المقابل، أتقنت السباحة في الفرات. وكنت أداوم، في الصيف، على قضاء النهار بكامله فيه تقريباً، حيث كنت أجذّف من الحادية عشرة صباحاً إلى المساء بعكس اتجاه التيار.

في السنوات الأربع التي أصفها انتقلنا من بيتنا العتيق إلى بيت جديد في الحويقة، وهي جزيرة في النهر.

في هذا الوقت كان والدي يكسب رزقه من تصليح الأسلحة. فتوثقت علاقاته بالريف، لأن الأسلحة التي يصلحها كانت أساساً أسلحة الريفيين.

كانت حرفة أبي مربحة، فجمع نقوداً بنى بها البيت الجديد الذي رأينا في انتقالنا إليه انتقالاً إلى عالم أحسن. كان بيتنا القديم سيئاً وغير صحي، بينما قام بيتنا الجديد في جزيرة لها شوارع عريضة نوعاً ما؛ شوارع ترابية لكنها تمر في البساتين، فاعتبرنا انتقالنا إلى جزيرة تسكنها العائلات الميسورة نوعاً من التدرج أو التقدم في معاشنا وحياتنا، وإن فارقنا بيئتنا العشائرية، واختلطنا بعشيرة أخرى هي البوشلهوم، وهي عشيرة فقيرةٍ ومتأخرةً، وتنتمي إلى القسم الآخر من البلدة، المقسَّمة قسمين: وسطيين وشرقيين، يتألف كل منهما من عدد من الأفخاذ. والحويقة هذه هي منطقة للشرقيين، إلا أن انتقالنا إليها وخروجنا من بيئتنا العشائرية لم تترتب عليهما أية نزاعات مع وسطنا الجديد، بسبب قدرة أبي على نسج علاقات مودة مع الناس، على رغم جلافته.

كنا سعداء جداً بالبيت الجديد. وكان فيه كنيف، وله واجهة جميلة نسبياً، وتحيط به حديقة عرضها أربعة أو خمسة أمتار يتسلى أبي فيها بعد الظهر، حينما يرجع من عمله، فيزرع البقدونس والنعناع والكرمة.

كانت زياراتنا إلى بيوت الوسط الجديد هذا محدودة، لكنها موجودة.

صحيح أن الحارة حارة عشيرة، لكنه كان يوجد فيها أناس من عشائر أخرى أيضاً. فلم يكن هناك معازل عشائرية، أو فواصل لا يمكن تجاوزها بين الناس. ولم يكن هناك حدود مطلقة بينهم إلا في الخصومات والقتال والخلافات. إلى ذلك لم يكن الحي الجديد غربة بالنسبة إلي. فالبلد صغيرة، والناس يعرفون بعضهم، والتعارف مع الآخرين سهل، في كل الأحوال.

في البيت الجديد، صرت أنام مع جدتي في غرفة، وكان أبي وأمي ينامان في غرفة خاصة بهما. وولد أخي سيف، وتربى في هذا البيت. فكانت ولادته حدثاً مهماً في حياتنا، إذ جاء وعمري أربع عشرة سنة، كنت خلالها وحيد أبوي. والوحيد يعد ضعيفاً ومقطوعاً. فعندما يأتي ولد آخر يسمونه «عضيداً»، من عضد. فكان أهلي يقولون لي: ها قد صار لك عضيد؛ ويقولون لأنفسهم إنه جاءهم معيل ثان. غني عن القول إن كثرة الأولاد كانت تعتبر في ذلك الزمن مظهراً من مظاهر الرجولة والقوة، فالعائلة كلما كانت أكبر عدداً اعتبرت أقوى.

من جهتي، كنت أحس بمشكلة عندما أرغب في اللعب مع أولاد فلا أجد أحداً. فكنت، كولد وحيد، أعاني أمرين: مشكلة رفيق اللعب والشعور بالضعف حيال الآخرين. وقد حاول أبي تنمية شعوري الأخلاقي كعلاج لهاتين المشكلتين. وكان يجهد لتزويدي بتربية تحصنني ضد وحدتي وضعفي. أذكر أنني لمحت ذات مرة

فرنكاً، أو قرشاً، في شباك من شبابيك البيت، وكنت ذاهباً إلى المدرسة، فمددت يدي ودسسته في جيبي. وكنت قد بلغت الباب عندما سألني أبي: لوين؟ قلت: إلى المدرسة.

سألني: وماذا أخذت من الشباك؟ أخذت القرش، أليس كذلك؟ تعال يا ع . . . ! كيف تعمل هالشغلة؟ وضربني كفاً أطار صوابي. لقد اعتبرني لصاً وسارقاً وعاقبني على هذا الأساس.

كان أبي يدللني، أنا وحيده، ويدافع عني، دون أن يسف أو يبتذل في تدليلي، أو يغفر لي أخطائي. كان عقلانياً في تعامله معي، فلا يسايرني حين أخطىء، بل يجابهني بصرامة دون أن يقلع عن معاملتي كوحيد يحتاج إلى العطف. وكان ينمّي اتجاهاتي الثقافية ويطالبني أن أتعلم. صحيح أنه كان يتمنى لو كانت لديه أسرة كثيرة الأطفال، لكنه، وقد حرم منها، كان يرى في تعليمي تعويضاً معنوياً عن الأسرة يتيح له أن يتباهى بابنه المتعلم الذي سيكون له شأن ومركز.

شعرت بالبلوغ، أول ما شعرت، في بيتنا الجديد. أول ما أتذكره من هذا الموضوع أن ابنة الجيران لفتت نظري. حاولت عندئذ مغازلتها فصدتني. في أجواء تلك الأيام، كانت محاولات كهذه تعد عيباً. وكان الإنسان الحسن التربية لا يفعل شيئاً كهذا. ولحسن الحظ أن القراءة والاتجاهات الفكرية والثقافية بدأت تستهويني في تلك الفترة، فركزت اهتمامي عليها، دون أن تغيب المشكلة الجنسية، بطبيعة الحال، التي شكلت عذاباً يومياً دون أن يكون المتنفس اليومي موجوداً بسبب ضغط المجتمع. إذا كنت لا تستطيع الاتصال بفتاة، ولا تستطيع مرافقة فتاة أو الذهاب إليها، فماذا تستطيع أن تعمل؟ تمارس الدعارة؟ كانت هناك بيوت دعارة في الدير، لكن الدعارة لم تكن تستهويني، ربما لأنني كنت صغيراً واعتبرها عيباً، وربما لأنني لم أكن قادراً على تأمين نفقاتها المادية.

لم يكن الأهل يشيرون أو يلمحون إلى هذه الناحية أبداً. وأنا من جانبي لم تكن لدي قراءات جنسية أو ذات طابع جنسي، وربما كنت الوحيد بين رفاقي الذي لم يقرأ ولم يقبل أن يقرأ كتاب **رجوع الشيخ إلى صباه**، أو حتى جرجي زيدان أو روايات الفرنسيين البوليسية. كنت أقرأ **الرسالة** وتوفيق الحكيم و**سيرة محمد** لمحمد حسين هيكل، ولم أقرأ له **زينب** إذ لم يكن لدي ميل قوي جداً إلى الروايات، فاقتصرت قراءاتي على عدد من روايات توفيق الحكيم وغيره، كعبد السلام العجيلي الذي تعرفت عليه عندما كنت محامياً ـ فاشلاً ـ لبعض الوقت في بلدته، الرقة، وعدت إليها كضابط جيش مجند عام ١٩٥٦.

يبدو لي أن المسألة الجنسية كانت «مرحرحة» بعض الشيء في الرقة، فعبد السلام العجيلي كان، وهو طفل صغير، رسولاً بين ابنة عمه وأحد الأشخاص؛ فكان ينقل رسائل كل منهما إلى الآخر. وقد استمر دوره نيفاً وعشرة أعوام. والعشق كان معترفاً به في الرقة، فالعلاقة تعيش، وإن لم تنته إلى زواج.

في هذه الحقبة قاد الزعماء والوجهاء العشائريون النضال ضد الاستعمار الفرنسي. فكان بينهم من الديريين محمد العايش، وهو قريب لي من عشيرتنا؛ والشيخ سعيد العرفي، أحد مشايخ الفلاحين الشوايا أو الشاوية، وأسعد بشير. هذه الزعامات التقليدية التي كان منها نواب البرلمان عن دير الزور، كان لها نفوذ عشائري ومالي مميز، باستثناء الشيخ سعيد العرفي ـ الذي كان فقيراً ومن عشيرة ضعيفة، لكنه تحول إلى رجل مهم ومؤثر في الدير، وانتخب نائباً ضد إرادة الفرنسيين، ثم أيدهم. هذا الرجل لعب دوراً أساسياً، فقد خاض نضالاً أدى إلى تجديد المناخ الفكري في البلد حين وقف ضد الصوفية، ودعا إلى إسلام متجدد يخلو من الدجل والكذب، وحاز على ثقة الناخبين الثانويين الذين أوصلوه إلى البرلمان. كان الشيخ سعيد يسكن قرب التجهيز، ومع أنني ما عدت أتذكر متى بدأت علاقاته مع والدي، فإنني أتذكر أنها تطورت وغدت يومية.

عندما غادر الأستاذ عبد الكريم زهور الدير إلى فلسطين، كنت في سن السادسة عشرة أو السابعة عشرة. وقد تركت المدرسة وصرت معلماً، فتبعته مع أصدقاء، والتحقنا بجيش الإنقاذ، وذهبنا إلى شمال فلسطين، وبالتحديد إلى صفد وبنت جبيل. تلك كانت المرة الثانية التي أخرج فيها من دير الزور. ذهبت إلى دمشق، ومنها إلى بيروت فالجنوب اللبناني، إلى أن بلغت المعسكر الذي كان فيه عبد الكريم زهور. وكنت قد جمعت مبلغاً من المال اشتريت به مسدساً. ذلك كان عملية طفولية. فأنا لم أكن مدرباً أو معداً لخوض حرب، فصرفني عبد الكريم لأسباب منها صغر سني.

غير أن انطباعات كثيرة من تلك الفترة بقيت عالقة في ذهني، منها عقلية المجاهدين التقليدية، وعلاقاتهم ببعضهم التي كانت علاقات بدوية وعشائرية متخلفة. وبما أنني بقيت قرابة ثلاثة أسابيع مع جيش الإنقاذ، وتعرفت على نمط تفكيرهم البدوي وعلاقاتهم العشائرية، فإنني لم أستغرب الهزائم التي كانت تنزل بهم.

عندما التحق عبد الكريم بجيش الإنقاذ، فإنه ذهب إليه من خلال أكرم الحوراني الذي اعتقد أنه كان يؤسس نواة حزب هو محوره، باعتباره ابن أسرة

إقطاعية، ومقاتلاً ضد الاستعمار الفرنسي أبدى ضروباً خارقة من الشجاعة، إذ كان يواجه الشرطة والجيش في الشوارع وسلاحه بيده، فيطلق عليهم الرصاص، ويتلقى رصاصهم.

أتذكر أنه كانت هناك معركة في المطِلَّة. كنت يومها في بنت جبيل، حيث أكلت لحماً مشوياً.

لقد هاجم الإنقاذيون، وخصوصاً منهم الحمويون بقيادة صلاح الشيشكلي، إحدى المستعمرات الإسرائيلية ففشلوا، وقتل عدد كبير منهم. والحمويون أناس تقليديون علاقاتهم بلدية بحتة: في الصداقة والخصومة، في الرفض والقبول. وقد، لعبت تقليديتهم دوراً كبيراً في هزائم جيش الإنقاذ في فلسطين.

أتذكر أن جماعة أكرم نادت بالاشتراكية، لكنها بقيت تقليدية في علاقاتها. من ذلك مثلاً أن أكرم كان يجلس إلى الطعام والشراب، لكن مرافقه الذي يحرسه كان لا يجلس معه إلى طاولة واحدة، بل إلى طاولة أخرى، مع أنه كان يأكل ويشرب على حساب أكرم.

(٦)
حين تعرفنا على الإسلام من دون الأولياء وأحرقنا كتباً وضعت بالفرنسية

■ أعود إلى الشيخ سعيد العرفي ومعركته المزدوجة ضد الصوفية والاستعمار الفرنسي. فذكرى هذا الرجل لا تزال واضحة في ذهني. وهو كان يزورنا أربع أو خمس مرات في الشهر، ويسهر معنا إلى آخر الليل، ثم يعود إلى بيته وعصاه في يده. كنت أحاول تقبيل يده حين أراه، فكان يسحبها دون أن يسمح لي بذلك. عندما جاء الشيخ سعيد إلى الدير، أبرزته ثقافته الدينية الرفيعة التي افتقر إليها الشيوخ الآخرون، وكانوا في معظمهم جهلة بالمعنى الحرفي للكلمة. هذه الثقافة كانت أبرز أوجه تفوّقه على المشايخ العاديين ومشايخ الصوفية.

قبل الشيخ العرفي كانت الصوفية مسيطرة في الدير. وحين كان الشيخ الروائي، وهو واحد من شيوخها، يسير في البلد، كان الرجال يتهافتون على تقبيل يده والتبرك به. أما الشيخ العرفي فدرس في مدرسة محمد علي، وكان متفقهاً إلى درجة أن الناس رأت فيه هو، وليس في غيره من المشايخ رجل العلم. إلى هذا، كانت الصوفية موالية للاستعمار الفرنسي، بينما أعلن الشيخ العرفي عداءه له،

وانتقل إلى مجابهته، جاء الشيخ سعيد إلى الدير قبل تأسيس النادي الثقافي، فجدد في الفكر الديني قبل أن يحدث أي تجديد في غيره من مناحي الفكر على يد الأساتذة والشباب الذين وصفتهم، وقدم للناس إسلاماً معادياً لخرافات الصوفية، ولشعاراتها وممارساتها المنافية للدين كضرب الشيش وزيارة الأضرحة. وكان العرفي. المتأثر بالوهابية، يقول للناس إن هذه الممارسات فاسدة وإن أضرحة الأولياء لا تشفي أحداً.

عندما كان الشيخ يحضر سهرة ما، كان ينتقد الشيوخ بصراحة وبصورة مباشرة، ويقول إنهم يتلاعبون حتى بالصلاة والزكاة، فيجيزون بيع كيس من القمح بسعر معين بعد إخفاء أموال الزكاة فيه، واسترداده بسعر آخر، أعلى قليلاً، وبذلك يتجنبون دفع الزكاة. هكذا كان الشيخ يفضح فساد بعض من يفسرون الشرع، وخاصة منهم الصوفية. وكان يدين زيارة الأضرحة وكتابة الحجابات التي كثيراً ما كانت الجمل التي تكتب فيها، وتسمى آيات، غير صحيحة إجمالاً. كان الشيخ ضد الشعائر والأفكار التي جاءت من عصر الانحطاط. ومع تزايد نشاط الشيخ العرفي، انقسمت البلد إلى قسمين: واحد وقف معه والآخر مع المشايخ. وقد اخترق هذا الانقسام مختلف العشائر، واخترق الطابع العشائري للحياة بوجه عام. كان الشباب مع العرفي، وكان معه أيضاً بعض المثقفين وكبار السن. وفي بداية قدومه إلى الدير، كان يعيش من معونات أصدقائه ومحبيه، ثم صار مفتياً ونائباً ضد إرادة الفرنسيين، وهاجم الشيخ الاستعمار في خطب الجمعة التي كان يلقيها في الجامع الكبير، حيث كان يعلم الناس معنى الوطنية ويحضهم على الدفاع عن وطنهم.

لعب الشيخ العرفي دوراً كبيراً في فهمي للإسلام الذي قدمه كإسلام بسيط مضاد للخرافات والجهل. أنا لم أمر في تجربة روحية عميقة، بل مررت بتجربة سطحية جداً متأثرة بالتبسيط الشديد للإسلام الذي عرفته بيئتي حيث نشأت وشببت. لذا كانت مكونات إسلامي بسيطة، جوهرها أن لا إله إلا الله ومحمد رسول الله. هذا كان تصور الإسلام، كما أخذته عن العرفي، صاحب النزعة الوهابية العملية، إن صح التعبير، التي تجسدت في الهجوم على ممارسات معينة. عندما صار العرفي نائباً لم تنقطع صلته بالوالد. وأذكر أنهم يومها كانوا يضعون صور نواب دير الزور الثلاثة على الدفاتر المدرسية.

صحيح أنه غدا نائباً في البرلمان لكن ذلك لم يفصله عن الناس، ولم يجعل التفاوت بينه وبينهم كبيراً. فالتفاوت الحقيقي هو ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية، ونمو برجوازية ديرية وريفية تكونت مع ازدهار الزراعة في فترة انقطاع

سورية عن الأسواق الخارجية بسبب الحرب. في تلك الأثناء اهتم الديريون بالزراعة على نطاق واسع، وصاروا يستخدمون تقنيات ري جديدة، فأخذت تتكون ثروات كبيرة نسبياً، واتسع الفارق بين الناس.

ومع التطور شبه البرجوازي الذي نشأ مع توسع الزراعة لسد متطلبات جيوش الحلفاء من الحبوب، تعرضت الدير لأول مرة لتأثير الاقتصاد الكولونيالي، وبدأ التغير يصيب الاقتصاد التقليدي. في المقابل بقيت العصبيات العشائرية مسيطرة في العلاقات الاجتماعية؛ وهي ما زالت تلعب إلى اليوم دوراً وازناً جداً. في الفترة التالية لعبد الكريم زهور، تجاوزت المعارضة صفوف الطلاب وتغيرت، قبل أن ترجع إلى شكلها العشائري عبر حزب البعث. وقد توافق دور المثقفين ووعيهم على الشيخ العرفي، مع الوضع العشائري في دير الزور. يرجع هذا، ضمن أسباب أخرى، إلى حقيقة أن العرفي طرح نزعة إسلامية عامة أكثر مما طرح قضية مجابهة العشائرية والعشائر.

كان النائب يقدم خدمات صغيرة للناس كتسيير معاملاتهم في دوائر الدولة وكان العرفي مع الصف الوطني، مع الكتلة الوطنية، على رغم أنه لم يكن منتسباً إليها، قبل أن يغير موقفه ويتخذ موقفاً مؤيداً للفرنسيين.

كان أقرباء أبي يلومونه بسبب علاقته مع الشيخ العرفي، ابن العشيرة الصغيرة والأصل الفقير الذي أزاح زعامات الدير عن مواقعهم ودخل في معارك مع رجال الدين. لكن صلة أبي معه استمرت حتى بعد أن غير موقفه، وأخذ يتردد على مركز الاستخبارات الفرنسية. تحول من رجل محترم إلى شخص كرهته واحتقرته وهاجمته.

شهدت دير الزور محرقة كتب وحرب جلاء. فقد تركت المدرسة وعملت معلماً كي أعيل أبي، وبعد ٢٨ أيار/مايو ١٩٤٦، ضرب الفرنسيون المدن السورية ضرباً وحشياً، وحدثت معارك في مدن وبلدات كثيرة منها دير الزور.

بعد انتهاء المعارك ودخول الجيش الإنكليزي إلى سوريا، تجمع الطلبة والأساتذة في ساحة الدير العامة. فوقف أستاذ ديري هو الشاعر محمد الفراتي وطلب منا إحضار الكتب الفرنسية التي نمتلكها. فأحضرناها إلى الساحة وصببنا عليها الكاز وأحرقناها، بينما كان يلقي قصيدة ضد الفرنسين يقول فيها: «مدَّنْتُمونا بالرقص تمدينا» ساعتذاك كانت عواطفي مع المحرقة، بطبيعة الحال. كان الطلبة مسرورين جداً، وخاصة منهم الكسالى الذين لا يعرفون الفرنسية.

انطلقت شرارة المعارك التي شهدتها دير الزور، عام ١٩٤٦، من دمشق،

وامتدت إلى المدن السورية الرئيسية كافة، ومن جملتها دير الزور. فجرت معارك مفاجئة بين الأهالي والفرنسيين عندما هاجم الناس مكاتب تابعة للسلطات الفرنسية في وسط البلد كمكاتب الأمن العام والاستخبارات والشرطة، ولم يهاجموا الثكنات حول المدينة.

هذه المعارك حدثت بعد مظاهرات الطلبة، وشهدت إطلاق نار من قبل الشرطة والدرك ضد الأهالي الذين خاضوها بأسلحة بدائية كبنادق الصيد، شارك الناس في المعارك بصورة عفوية وطوعية. ومن جانبه، أخذ والدي بندقية الصيد وغادر البيت كي يشارك في المعركة. في ما بعد علمنا أن مشاركته كانت جدية، علماً بأنه لم يبتعد كثيراً عن بيتنا. ساهم بعض شيوخ الفلاحين بدورهم في المعركة، على رغم صلاتهم مع الفرنسيين، وقد ظهرت ميول نحو سرقة السلاح من مراكز الفرنسيين بصورة خاصة. فكان الفلاح يعتبر نفسه غانماً إن هو تمكن من الاستيلاء على بندقية أو رشاش فرنسي. ومع تدخل الجيش الإنكليزي وذيوع خبر مفاده أن الفرنسيين سيجلون عن البلاد، تجمع الطلبة بمبادرة من أساتذتهم، ونظموا محارق للكتب الفرنسية، في جميع المدن السورية.

(٧)
التلامذة حفاة والدرك في قهر الناس يمضي

■ في هذه الحقبة العاصفة والمضطربة، توفيت والدتي وعمرها حوالى ٣٥ سنة. كان وقع موتها شديداً علي جداً، أنا الذي كنت محل رعاية شاملة ويومية من قبلها، وكنت أقدر وقفاتها العظيمة في البيت خاصة عندما صار والدي عاطلاً عن العمل، فاشترت آله خياطة عملت عليها كي تعيل أسرتها وتلبي حاجاتها، مع أن الخياطة لم تكن تعدّ مهنة مرغوبة، لم تمت أمي فجأة، بل مرضت طوال شهر، أو شهرين من دون أن يستطيع الطب إسعافها أو شفاءها، نظراً لتأخره، ولبدائية العيادات الطبية وعدم وجود مشافٍ في الدير. بعد عام على وفاتها تزوج أبي بامرأة أخرى، رغم تقدمه في السن، كانت زوجته الثانية أرملة لم ترزق بأطفال. وقد أصيب بالسل عقب إحدى جولات تصليح الأسلحة في الريف في أثناء فصل الربيع، فوجدت نفسي عندئذ مضطراً إلى ترك المدرسة، وكنت قد ترفعت إلى الصف الحادي عشر، والالتحاق بالتعليم حيث عينت في قرية من قرى الريف الفراتي. كان ذلك أول احتكاك مباشر لي مع ذاك الريف وإن لم يكن أول احتكاك مع الريفيين الذين كنت قد تعرفت على بعضهم بصحبة أبي.

عينت في قرية اسمها الحروجية، على نهر الخابور وهي تقع على بعد حوالى ٤٠ كيلومتراً إلى الشرق من دير الزور، فذهبت إليها راكباً على جمل لأقرباء لي يعيشون في القرية المذكورة مع أنني كنت في العادة أسافر بالسيارة إلى قرية صغيرة اسمها البصيري، ثم أركب الحصان أو الجمل إلى الحروجية. وبما أن المدرسة كانت بلا مقاعد فقد توليت شحنها في سيارة، وعندئذ فوجئت أنه ليس في القرية بناء للمدرسة، فأمرني مدير المعارف بتدبير الأمر بالتنسيق مع المختار الذي كان عليه جمع تبرعات من الأهالي لنستأجر بها غرفة نفتتحها كمدرسة.

لم يعرف الريف الفراتي التعليم إلا بعد الاستقلال. لذلك كانت أميته تامة ومطلقة. ذهبت إلى المختار، فلاحظت أنه ليس من أنصار فتح مدرسة في القرية، وعلى رغم أنه لم يجد في نفسه الشجاعة لرفض ذلك بصراحة، لخوفه من الدرك. مع ذلك، فقد ماطل كثيراً في تدبير الغرفة، وجمع التبرعات ودعوة الآباء إلى إرسال أولادهم إلى المدرسة. وكان المختار أمياً بطبيعة الحال، ويخشى أن تثير المدرسة له المشاكل. كنت في هذا الوقت أبيت في مضافته، وآكل وأشرب عنده، وأخيراً اتصلت بمدير ناحية البصيري الذي أوصى الدرك بمساعدتي، فجاؤوا وأجبروا المختار على تلبية طلباتي وفتح المدرسة.

كانت المدرسة مؤلفة من غرفة واحدة لها باب وليس لها شباك. وبعد شهر من افتتاحها جئت بنجار، وفصلت لها شباكين حفرت لهما مكاناً في الجدار. ولم ينفرد المختار في معارضة المدرسة، فقد شاركه الأهالي موقفه، كي لا يتكبدوا نفقات الكتب والدفاتر ويُحرموا من عمل أولادهم في رعي الماشية، ولا سيما في الربيع. وقد لاحظت أن ٨٠ إلى ٩٠ في المئة من الأطفال لا يأتون إلى المدرسة في فصل الربيع، لأنهم يسرحون مع أغنامهم في البراري. ويعتبر الفلاحون الربيع موسم خير وبركة، ففيه اللبن والزبدة واللحم، وفيه يبيعون أغنامهم ويكسبون نقوداً. لهذا كان أولادهم لا يأتون إلى المدرسة. وبما أن دوامهم العادي كان متقطعاً وغير منتظم، بسبب فقرهم الشديد من جهة، وتناثر بيوتهم لمسافات بعيدة على ضفاف النهر من جهة أخرى، فإن ما تعلموه كان محدوداً جداً.

كانت علاقاتي بالفلاحين جيدة. وأول ما لاحظته عليهم هو القذارة. فهم لا يغتسلون، ولا يحبون الماء، وتحس أنهم ظلوا جزءاً من الطبيعة، وطبيعي أن القرية لم تكن تعرف الكهرباء أو المياه الجارية، فكان الناس يأخذون الماء من النهر، فيضعه «الميسورون» منهم في «قربة» من جلد الماعز المدبوغ، ويضعه الأكثر «ثراء» في «مزمنة»، هي نوع من جرار فخارية كبيرة يترسب التراب في قعرها فيصير الماء

صالحاً للشرب. هذا الماء الملوث جداً كان مسألة لا تشغل بال الفلاح، فهو يشربه بشكل عادي. وقد اعتدت أن أشربه مثلهم من الساقية، مع أنه كان أحمر كالدم.

لم تكن القرية تعرف الفواكه والأشجار المثمرة، بل كانت تعيش من زراعة الحنطة والشعير والذرة والسمسم، فضلاً عن خضار أخرى محدودة جداً. اشتريت ذات مرة فواكه من الدير، فقدمت لأحد الفلاحين موزة، لكنه لم يعرف ماذا يفعل بها وكيف يأكلها.

أما أدوات الري التي كانت تستخدم في ذلك الوقت فهي نواعير شبيهة بنواعير حماة، تدفع بقوة التيار، وغراريف تدور بقوة حيوانات الجر. عندما انطلقت موجة التوسع الزراعي في الحرب، أدخلت إلى القرية مضختان تعملان بالمازوت يملكهما أناس من المدينة. وفي حين بقيت الحكومة سلبية لا تفعل شيئاً للزراعة، كان الحاصل الزراعي يتوزع على أنصبة، منها نصيب لصاحب المضخة، وآخر للفلاح، وثالث لصاحب الأرض، ورابع لأناس من دير الزور. لكن الناتج الزراعي كان محدوداً بسبب مشاعية أرض القرية. وبما أن المساحات الزراعية كانت صغيرة فإن فائض المحصول كان قليلاً جداً، فكانت القرية تعتمد بالدرجة الأولى على تربية الأغنام التي كانوا يبيعونها، ويحولون حليبها إلى سمن، ويبيعون أيضاً أولاد نعاجها. وما إن تكبر الخراف حتى يبيعوا الخراف الأقدم للذبح، فضلاً عن صوفها الذي كان يباع بدوره. وهكذا كانت الزراعة وتربية المواشي تقومان بدور متكامل في حياة الفلاحين الذين كانوا في غالبيتهم فقراء لا يملكون شيئاً.

بينما كان المختار يملك بعض الأرض والماشية، في قرية كهذه كنت تجد عشر عائلات عندها بعض الغنم، وعشر عائلات أخرى تربي غنماً لأناس من دير الزور مقابل حصة معينة. في هذه الحالة من الفقر، كان مألوفاً أن لا يملك الفلاح إلا الثوب الذي يلبسه، فإن غَسَلَه لبس ثوب زوجته. ذلك كان يحدث مرة أو مرتين في السنة، ترى الفلاح يسير في القرية مرتدياً ثوب زوجته أو أمه.

لم يكن فلاحو القرية يتناولون اللحم في طعامهم. وعندما كانوا يأكلون لحماً، ففي بيت المختار الذي يزوره دركي أو شيخ، فيذبح المختار للزائر خروفاً يأكل الفلاحون من لحمه، بعد أن تنتهي وليمة الضيف.

هناك حالة أخرى كان الفلاح يأكل فيها اللحم، حين يكون أحد الخراف مهدداً بالموت، فيذبح ويؤكل لحمه. أما طعام الفلاحين العادي فكان بدائياً يتكون من الحبوب كالخبز ومشتقاته، والذرة والتمر ـ الذي كانوا يطبخونه مع البصل ـ وكذلك الدبس الذي يشترونه، كالتمر، من دير الزور. أما «الميسورون»، فكنت تجد قليلاً من السمن في بيوتهم، وأحياناً بيض الدجاج.

كان ثمة دكان في القرية تبيع التمر والدبس والقضامة وأشياء بسيطة أخرى. والقرية تنتمي إلى فخذ من عشيرة مقسمة إلى فروع، وهي كانت من بني هنيدي الذين كانوا مقسمين إلى حوالى ستة أفخاذ. فكانت العائلة الأساسية عائلة محمود هنيدي. أما المختار فهو محور القرية التي كانت تخلو من المنافسات، نظراً لانتماء أبنائها إلى فخذ واحد، ولو كان فيها منتسبون إلى أكثر من عشيرة، لربما كانت حدثت فيها منازعات وعاشت حالات من الاقتتال.

فضلاً عن كونهم أميين، كان أبناء القرية لامبالين دينياً. صحيح أنهم كانوا مسلمين ينطقون بالشهادتين إلا أن القرية كانت من غير جامع، وكان عدد من يصلّون من أبنائها محدوداً، من جملتهم المختار. وكان من يصلي يُعتبر فهيماً ومثقفاً لأنه يعرف الفاتحة، وبين جرابلس والبوكمال، لا أظن أنه كان هناك مساجد في القرى. إلا أنه بذلت في الآونة الأخيرة جهود كثيرة لبناء جامع أو أكثر في كل قرية.

بالنسبة إلى تقاليد الزواج، الأولوية كانت لابن العم الذي كان عليه أن يدفع مهراً غالياً جداً. فلا يتزوج أحياناً إلا بعد بلوغه الثلاثين من العمر، لافتقاره إلى المهر المطلوب، وكانت هناك حالات زواج تقوم على تبادل الأخوات، فيبادل أخوان أختيهما. في هذه الحالة كانت مشكلة المال محدودة، علماً بأن المهر كان يتألف في معظم الأحيان من مواشٍ، عشر غنمات أو عشرين أو خمسين غنمة، أو حصان... إلخ. وكان البدل يحل مشكلة، فإن انعدم البدل كان الأخ الأكبر يزوج أخته ويتزوج بمهرها.

عندما أذكر «تلامذتي» يفضل ألا تتبادر إلى الذهن صورة التلاميذ الحالية، فقد كان تلامذتي حفاة يرتدون ثياباً مرقعة، وكان القمل يرتع في رؤوسهم جميعاً.

وهذه السنة الدراسية كانت عام فشل بالنسبة إلي، فلم أستطع أن أعلم أحداً منهم شيئاً. جاء الربيع بسرعة، فلم أعلمهم، بالنتيجة، إلا قرابة ثلاثين صفحة من كتاب القراءة. أما الكتابة فتعلموها بشكل محدود جداً، شأن بقية تلاميذ القرى المماثلة.

كان الفلاح مضطهداً جداً من مالك الأرض والدرك. فكان يهان ويشتم ويضرب لأتفه الأسباب. وكان الدرك موزعين على مخافر رئيسية يشرف كل واحد منها على عدد من القرى، فكانوا يمتطون خيولهم ويقومون بدوريات مستمرة على القرى التابعة لمخافرهم، ويعتدون على الفلاحين بصورة دائمة، ويجبرونهم على إعارتهم خيولاً، وإعطائهم شعيراً لها، أو بيضاً ودجاجاً لمنازلهم. عندما كان الدرك

يأتون إلى القرية، كانت تتم استضافتهم من قبل المختار أو بعض الميسورين. أما مهمتهم فكانت تنفيذ الأوامر والسياسات الحكومية وضبط الأنظمة وقمع مخالفات المياه أو الزراعة، فإن جاء دركي كي يبلغ فلاحاً بموعد محاكمة، فإنه كثيراً ما كان يربطه بذيل حصانه ويجره وراءه إلى مبنى المحكمة. كانت قرى الفرات متناثرة بشكل عام، وبعضها يمتد لمسافة عشرة كيلومترات، ويتألف من عشرة تجمعات سكانية، في كل منها عدد من البيوت حول بيت يملكه أحدهم. هذه القرى شهدت ضعف قيم الشجاعة مع تنامي السلطة المركزية وقمع الدرك. ومع أنها كانت تعيش على قيم بدوية مقدسة في نظر سكانها، فإن قهر الدرك وظلمهم أحدثا تبدلاً حقيقياً في عادات وقيم الفلاحين، وقمعاً لإنسانيتهم وطموحهم. كان المختار هو الوحيد الذي كان يعرف ماذا يوجد في القرية. فهو ينزل مرة أو مرتين، شهرياً، إلى المدينة أو المخفر. أما من يتاح له التحدث مع المختار أو مدير الناحية، فكان يكتسب شيئاً من الاحترام.

ماذا كان الفلاح يفعل عندما يكون الموسم جيداً؟ هناك دوماً احتمالات ثلاثة: أن يتزوج مرة ثانية، أو أن يشتري بندقية، أو يبطر فيقتل أحداً ما ويدفع فديته، ولم يكن عدد من تزوجوا بامرأتين قليلاً. فزيادة الزوجات تعتبر وجاهة. وقد كان هناك مختار صديق لي متزوج من أربع نساء يعملن جميعهن في الحقل، في زراعة القطن الحديثة. أما شراء البندقية فكان يعد هدفاً رئيسياً للفلاح، بسبب احتمالات الشجار القائمة دوماً لأن انتقاله إلى مكان آخر يكون أكثر أماناً إن هو حمل بندقية. في كل الأحوال هي زينة البيت الذي إن خلا من بندقية كان غير جدير بالاحترام، لأن الرجولة تتطلب أن يكون عند الإنسان سلاح. وفي العصر العثماني، كانت القرى تشهد حالات قتال يومية تقريباً. فالسلطة كانت في المدن وحدها. أما في زمن الاستعمار الفرنسي، بدأت السلطة المركزية تحضر، ضمن حدود معينة، في القرى، حيث شرعت تتلاعب بالتناقضات العشائرية. ومع أنها حدّت من الاقتتال، فإنها أبقت الأجواء مشحونة بالتوتر، وأخيراً، لم تضعف حالات الاقتتال إلا مع قيام السلطة الوطنية.

(٨)

أفراح الفلاحين قليلة وبروز أغنياء العشائر جعل الثراء شرطاً للسياسة

■ كان الفلاحون يقيمون المضارب في الربيع حيث يبتعدون عن النهر ثلاثة أو أربعة أشهر، أما في بقية السنة، فكانوا يعيشون على حافته، وبعد جلاء الفرنسيين قلت اعتداءات البدو على الفلاحين وإن بقيت القيم البدوية مسيطرة يتبناها الفلاح

البسيط والشيخ الكبير. وفي زمن فرنسا، أنشأت الدولة «الهجانة»، وهي منظمة أمنية مهمتها حفظ الأمن في القبائل البدوية. فأخضعت البدو إلى حد ما لضربٍ من قانون عشائري. بيد أن هذا لم يُحدّ من سطوة البدو ومن سيطرتهم على الفلاحين في أماكن وجودهم الكثيف، كما كان الحال في الرقة مع قبيلة عنزة مثلاً التي قتلت عدداً كبيراً من الفلاحين في معارك حربية واسعة شنتها عليهم.

تعد أفراح الفلاحين محدودة ومرتبطة بالزواج في الغالب، ففي الأعراس كان الفلاحون يعقدون حلقات دبكة ويرقصون على أنغام المزمار وصوت الطبل. وفي الدبكة، يرقص الرجال والنساء، فيمسك الشاب بيد البنت دون أن يكون بالضرورة ابن عمها. وإلى الدبكة هناك الغناء ومعظمه مواويل وأهازيج بسيطة تقوم على تكرار الكلمات فهي نوع من الجناس. وفي هذه المناسبات قد ينظم سباق للخيل ويحدث إطلاق رصاص في الهواء ومبارزة، وفي الأماسي يتسامر الفلاحون ويحكون قصصاً من التراث الفراتي.

لا أذكر أن «قصة الزير أبو ليلى المهلهل» كانت تعتبر من هذا التراث، لم أسمع أحداً يذكرها أو يقصها. كما لم يكن هناك حكواتي في السهرات حيث كانت معظم الأحاديث تتركز على علاقات الفلاحين بعضهم ببعض، وعلاقاتهم بالزراعة، وعلى بعض الحكايات عن حروب وغزوات قديمة.

يقول سكان حوض الفرات إنهم من قبائل عربية صرفة. ويزعمون أنهم يتوزعون إلى أربع أو خمس قبائل تنقسم كل واحدة منها إلى أفخاذ.

وفي القبيلة، هناك شيخ القبيلة، والشيوخ الثانويون، وهؤلاء قد يستشيرهم الشيخ في المناسبات المهمة كالانتخابات، عندما يرشح شيخ القبيلة نفسه إلى البرلمان ويكون من الضروري أن تدعمه القبيلة بأسرها وتلتف حوله. وفي مناسبات كهذه، كانت القبيلة تقف وقفة رجل واحد، كما يقال. كذلك تتحد القبيلة في حالات القتال والخلاف مع غيرها على قضايا ترتبط بالكرامة، أو بالعرض، أو بالنفوذ والجاه. في هذه الحالات جميعها، كانت القبيلة تدعم شيخها مادياً ومعنوياً فتجمع له المال والتبرعات.

أعتقد أنني لم أثر اهتمام أبناء القرية. وهم لم يكونوا راغبين في المدرسة أصلاً، فلم يروا في عملي شيئاً مفيداً يستحق الاحترام، وإن كنت قد نجحت في إقامة صلات جيدة مع بعض الأشخاص في القرية.

في البداية، كنت عازماً على تأدية عملي على خير وجه. لكن حماستي فترت عندما هرب التلاميذ، وطالت فترة المماطلة في فتح المدرسة من قبل المختار والأهالي.

ثم نُقلت بعد حروجية، إلى قرية اسمها ذبيان، ثم إلى مدينة الميادين الصغيرة التي تبعد ٤٠ كيلومتراً إلى الشرق من دير الزور. وأخيراً نقلت إلى الدير نفسها، والريف الفراتي متشابه كثيراً. وليس هناك من جديد يمكن أن يقال حول القرية أو البلدة المذكورتين.

الميادين كانت فيها مدرستان أو ثلاث، واحدة منها مدرسة بنات. وكنت معلماً في المدرسة الأكبر، لكن خلال فترة التدريس، كانت قراءاتي شبه متعطلة. فأنا مشغول نهاراً بالتلاميذ وليس هناك وسائل إنارة في الليل. وهكذا كنت أقضي العطل في ذبيان والميادين في لعب الورق بالمقهى. ثم استأنفت قراءاتي بنشاط في دير الزور، حيث كان لي شبه بيت.

في القرى السابق ذكرها، كنت مستأجراً غرفة، وكان علي أن أتدبر شؤوني بنفسي. فكان هذا يستنفد وقتي كله. أما هنا فقد تغير الوضع، على الرغم من موت أبي الذي تزامن مع آخر أيامي في الحروجية.

كانت علاقاتي مع زوجة أبي شكلية تماماً، علاقات برانية، إذا صح التعبير. فلم أكن أدخل معها في مشاحنات، ولم أكن أعاملها بجفاء أو قلة اكتراث، والحقيقة أنها خدمت أبي بإخلاص، وكانت نظيفة وكريمة. لذلك لم يكن رأيي فيها سلبياً، ولا سيما أن علاقتها مع أخي سيف، ابن السنوات الخمس، كانت جيدة وغير قاسية كعلاقة زوجة الأب مع أبناء زوجها. فلم تكن صلتي بها سلبية أو حميمة إذاً، بسبب غيابي الطويل عن البيت. لذلك كان شعوري أن وفاة والدي لن تفقدني أية روابط خاصة معها. إضافة إلى أنني كنت قد اعتدت الاعتماد على نفسي، وكنت على قدر معقول من وعي علاقاتي العائلية والعشائرية، وعلاقاتي مع الآخرين في النادي والمدينة وغيرهما. الحق، إن العمل والراتب أعطياني قدراً من الاستقلالية والقدرة على التصرف، عززتا علاقاتي الاجتماعية. ففي حياة أبي، كنت آخذ منه بعض النقود لشراء مجلات وبعض الأشياء الصغيرة. أما شراء الكتب فلم يكن ضرورياً بوجود النادي الثقافي الذي كان يضم مكتبة فيها عدد لا بأس به من الكتب، يشرف عليها قيّم يعير الكتب لأعضاء النادي. وأنا لم أشترِ كتباً إلا عندما صرت معلماً، أي في مرحلة متأخرة نسبياً.

منذ كنت صغيراً كنت عزوفاً عن الكماليات والفخفخة. فكانت ملابسي عادية جداً: بنطلون وقميص وكلاش بالصيفية سعره ليرتان أو ثلاث، وكنت أنتقد الشباب الذين يجرون وراء الموضة. وأتذكر أنني استنكرت بشدة قيام أحد زملائي من الطلبة بلف قشاط (حزام) حول خصره، وسألته عن سبب «هاللبسة اللي ما إلها طعمة».

وكنت أعتقد أن الكرافات للأفندية كالمعلمين والموظفين الكبار، لذلك فأنا نادراً ما وضعت ربطة عنق.

وصاحب اهتمامي المبكر بالثقافة بعض الاهتمام بالسياسة التي ما لبثت أن امتصت اهتماماتي كلها وأبعدتني عن كل ما عداها، كالاهتمام بالبنات مثلاً. وثمة أسباب متعددة لهذا العزوف، على رأسها الانشغالات الثقافية والسياسية، فضلاً عن أن الجري وراء البنات كان شيئاً غير محمود في الدير. فكانت العلاقة مع الفتيات تثير انتقادات شديدة في صفوف الناس، وتعرّض من يريدها للطعن في سمعته، علماً بأن الوصول إلى الفتاة كان صعباً إلى حد الاستحالة، إلا إذا كانت عاهرة.

وعلى هذا فالزواج عن حب كان نادراً. فهو يكون غالباً بين أقرباء دون أن تسبقه علاقة حب، وبالقياس على هذا الوضع كان الأدب الغزلي معدوماً تقريباً.

ربما كانت دير الزور أشد سوءاً في هذه الناحية من القرية التي حكيت عنها، وأشد سوءاً بكثير من قرى مثل فراط والصالحية، حيث كانت البنت التي لا علاقة لها مع شاب تعتبر غير سوية. فالشاب كان يزور الفتاة في بيتها، على مرأى ومسمع من أمها وأبيها، وكان يسهر عندهم إلى آخر الليل، هذه الظاهرة لم تكن موجودة في دير الزور، وإن كان الشاب يغني في المناسبات أغاني غزلية لفتاة معينة. والغزل هذا كان وصفاً خارجياً للبنت، وتغنياً بجمالها وخدودها وضفائرها.

إلى الغزل، كان الغناء يتناول الشمائل والصفات الاجتماعية، كالشجاعة والكرم والنسب والمروءة، وكان يتم إبراز الصفات عندما يُتوفى إنسان ما، فيلصقونها به وبعشيرته.

والحال أنه لم يكن هناك إغلاق تام على المرأة. فالجيران يعرفون نساء بعضهم، إما من خلال سهرات مشتركة أو عبر التّماس اليومي. طبعاً، الوضع العام اتسم بالمحافظة وبوضع حدود للصلات، لكن الانغلاق لم يكن تاماً عند عامة الناس واقتصر على العائلات الأغنى في البلد كبيت هنيدي وبيت عايش، اللذين كانت نساؤهما محجوبة تماماً عن أنظار الآخرين فلا يراهن أحد، على الرغم من أن رجالهما كانوا من أوائل برجوازيي الدير الذين أقاموا علاقات مع بنات الحي. هكذا كانت الأسر الغنية على درجة كبيرة من المحافظة على الصعيد النسائي. فكانت، من جهة، برجوازية، ومن جهة أخرى شديدة التقليدية والانغلاق.

إلى جانب الزواج من بنات العم، كان الأغنياء يميلون إلى الزواج من تركيات، لأن زواجاً كهذا كان يعتبر امتيازاً بالنظر إلى الفكرة الشائعة حول الأتراك كأناس متمدّنين، متعلمين ومؤدبين.

في ما عدا عائلتين أو ثلاثاً، كانت مستويات الديريين الاجتماعية متقاربة وعلاقاتهم منفتحة، نسبياً، هذه الأسر الثلاث كانت تسكن الحويِّجة وهي جزيرة أشبه بالحصن، وكانت تملك طبعاً سيارات، وتمارس الزراعة والربا. ولو أخذنا عائلة هنيدي مثلاً، لوجدنا أنها مؤلفة من سبعة أفخاذ، وتذكر أن واحداً من أبنائها، اسمه قاسم هنيدي، ذهب للدراسة في فرنسا، ثم عاد إلى البلاد، وصار شريك أكرم الحوراني في توجهه السياسي.

بعد الاستقلال بدا كأن دير الزور تتجه نحو مرحلة جديدة في حياتها السياسية لأسباب منها جلاء الفرنسيين الذي تبعته مباشرة مشاكل تتعلق بالسلطة الوطنية وتركيبتها وفسادها والنزاعات التي دارت حولها، وكذلك ضياع فلسطين والمسؤوليات التي رتبها على الحكومة والسلطة الوطنية الجديدة، فضلاً عن التطور الذي حدث خلال الحرب، وأدى إلى تكوّن نُوى برجوازية زراعية ومدينية، تمفصلت تارة مع البنية العشائرية، وواكبتها تارة أخرى، وأحدثت وضعاً جديداً في الدير. وقد ذهب في الاتجاه نفسه التوسع النسبي في عدد المتعلمين الذي خلق مناخاً مهد للعمل السياسي.

حدث تحول داخل علاقات العشائر وزعاماتها مع ظهور التطور البرجوازي في الزراعة، من ذلك مثلاً أن عشيرة البوعبيد، القريبة لعشيرتنا، كانت تخضع لمقدم اسمه عياش. وهذا كان وضعه المادي عادياً بالقياس إلى وضع ابن عمه محمد العايش، صاحب الرتبة العشائرية الأدنى. ومع تزايد ثراء العايش أخذ يحتل مكان ابن عمه، إلى أن صار مقدمها ونائبها الدائم في البرلمان، واعترف الآخرون مع الوقت بموقعه الجديد، وغدا صاحب مكانة تفوق كثيراً مكانة ابن عمه.

إنه لم يخرج طبعاً، من العلاقة العشائرية، لكن وضعه المادي مكّنه من احتلال مرتبة جديدة، ومكانة أرفع داخل التراتب العشائري. وزاد من بروزه أن بيته كان مفتوحاً أمام الضيوف، وأن مركزه في المدينة تحسّن، وأنه صار قادراً على مساعدة الناس أكثر من ابن عمه. وكان يعمل في مشروعاته عدد يتراوح بين ١٠٠ و١٥٠ شخصاً، وهذا عدد كبير في معايير ذلك الوقت، يكفي وحده لترسيخ مكانته في بلدة صغيرة كالدير. فإذا أضفنا إلى ما سبق أنه لم ينفك عن عشيرته، بل وطّد علاقاته بها، علمنا أن زعامته لها لم تثر أي رد فعل من جانبها، بل قبلتها دون مقاومة.

والمثال الثاني هو آل هنيدي، فقد كانوا في البداية أناساً بسطاء وحرفيين يسمى أحدهم الفري وكان ينظف جلود الغنم، ويصنع منها عباءة يلبسها الفلاحون في

الشتاء يسمونها الفروة، وتطور وضع آل هنيدي المادي بسبب الزراعة والربا حتى صاروا أصحاب ثروة، وهم من عشيرة صغيرة في الدير ومن القسم الشرقي من البلد. ومع تحسن وضعهم المادي، تحسن وضعهم شيئاً فشيئاً في القسم الشرقي، إلى أن صاروا وجهاء الشرقيين ونواباً عنهم، وأخذوا يلعبون دوراً سياسياً متزايد الأهمية في دير الزور كلها.

وبعد تشكل هذه البدايات البرجوازية صار من الصعب أن يكون الفقير وجيهاً. والفقير الذي كان وجيهاً أخذت وجاهته تضعف، لأن الغنى صار من شروط الوجاهة. وهذا لا يعني طبعاً أن يقلع الوجيه عن الانتماء إلى عشيرة، إذ بقي الانتماء إلى إحدى العشائر واحتلال مركز منهم فيها شرطاً للوجاهة. . .

كانت ظاهرة البرجوازية الزراعية واضحة مثلاً في عشيرة قريبة من عشيرتنا هي آل «بو عبيد» بالمناسبة نحن ننتمي إلى مجموعة عشائرية تسمى «السادة»، تزعم أن أصلها حسيني، وكان زعيم البو عبيد ومقدمها محمد العياش في وضع مادي عادي، لكن ابن عمه محمد العايش كان برجوازياً زراعياً وغنياً، لذلك أخذ يحتل شيئاً فشيئاً مركزه، إلى أن صار مقدم العشيرة ونائبها الدائم في البرلمان، بعد أن حصل مع الوقت على اعتراف الآخرين بفضل الخدمات التي كان يقدمها لهم، ولأن النقود توفر مكانة اجتماعية في نظر الناس. لم يخرج العايش من العلاقات العشائرية، لكن وضعه المادي الميسور مكنه من احتلال مرتبة ومكانة جديدة أعلى في عشيرته، خاصة وأن بيته كان قادراً على استقبال وإكرام الضيوف، وأن مركزه في المدينة تحسن، لأنه صار قادراً على مساعدة وخدمة الناس وإقامة شبكة واسعة من العلاقات، وهو الذي كان يعمل ما بين مائة ومائة وخمسين شخصاً في مشاريعه، وعمل عنده أبناؤه وأقرباؤه أيضاً. لم تتقيد شبكة العايش بالتراتب العشائري وإن اندمجت فيه بعد أن أعطته اتجاهاً ومضموناً جديدين قبلتهما العشيرة، باعتبار أن أحد أبنائها صار ميسوراً واحتل مركزاً في الحياة العامة.

نعود الآن إلى المثل الثاني، إلى آل هنيدي، الذين كانوا أول الأمر أناساً بسطاء وحرفيين يشتغلون في ما كانوا يسمونه «الفرى»، أي في تنظيف جلود الغنم وتجفيفها وصنع عباءات منها تلبس شتاء تسمى «الفروة». كان آل هنيدي هؤلاء من أصول ريفية، لكن وضعهم المادي تطور مع الوقت بفضل الربا والزراعة، فصار لديهم ثروة كبيرة في الفترة بين عامي ١٩٣٠ و١٩٤٠. ومع أنهم من عشيرة صغيرة بالأساس، فقد انتموا في الدير المقسمة إلى قطاعين إلى القسم الذي كان يسمى الشرقيين. وقد بدأوا يحتلون تدريجياً مركز الوجاهة في عشيرتهم الصغيرة، ثم بين

الشرقيين الذين صاروا نواباً عنهم ولعبوا دوراً متزايد الأهمية في الدير باسمهم.

هكذا، لقد كان من الصعب أن يكون الفقير وجيهاً أو نائباً، فإن كان وجيهاً وفقيراً ضعفت وجاهته، لأن الثروة غدت من شروطها، خاصة بعد نشوء البرجوازية الزراعية. صار الثراء من متطلبات الوجاهة، وبقي الانتماء إلى عشيرة، إلى مركز في عشيرة، من شروطها أيضاً. أما مصادر الثروة فلم يكن الناس يتوقفون عندها. وعلى سبيل المثال، فإن الربا لم يكن يثير نفورهم، لأن الإفتاء الإسلامي كان قد دخل منذ زمن طويل في عملية احتيال على الشريعة بخصوص الربا، فغدا مقبولاً وأقلع المجتمع عن إدانته أخلاقياً، ولا سيما أنه كان يتم بطريقة مكشوفة وصريحة.

مهد النادي الثقافي لإنشاء فرع لحزب البعث العربي الاشتراكي في الدير، بعد أن انتسب إليه في فترة متأخرة شاب لفت الأنظار وكان على شيء من الثقافة اسمه جلال السيد، الذي كان على صلة مع ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، واستخدم النادي لممارسة نشاطات ثقافية غير مباشرة لصالح البعث. كان جلال السيد، ابن عشيرة «الخرشان»، ملاكاً صغيراً له أراضٍ زراعية على نهر الخابور. وقد وصل في دراسته إلى البكالوريا ـ الثانوية العامة ـ لكنّه لم يحصل عليها، مع أنه كان على قدر من الذكاء مكنه من تحصيل ثقافة تبين أنها ذات قيمة كبيرة في دير الزور آنذاك. اتخذ جلال من النادي منطلقاً، وعمل بطريقة عاقلة وهادئة، فدعا بشكل مقبول لحزب البعث العربي، وتردد مثلي بصورة يومية على النادي، حيث كنا نستمع إلى المناقشات ونشرب الشاي ونلعب كرة الطاولة ونقرأ الصحف والمجلات. بعد فترة من انتسابه إلى الحزب، أصدر جلال مجلة اسمها **الثقافة** طبعها في مطبعة ديرية عرفت بإصدار مطبوعات تجارية كالدفاتر وما شابه. ومع أن المجلة كانت ريفية، فإن ميشيل عفلق وصلاح البيطار وجمال الأتاسي كتبوا فيها من حين لآخر، فكانوا يبعثون بمقالاتهم من دمشق كي تطبع فيها(*).

أتذكر اليوم أنه صدرت في تلك الفترة أعداد من المجلة يتضمن كل واحد منها مقالة عن العشائر العربية وأنسابها كتبها جلال السيد نفسه. لم تكن المقالات نقدية بطبيعة الحال، وإنما اقتصرت على سرد تاريخ العشائر بلهجة تقريظية تفادت الحديث عن مواقفها من الفرنسيين الذين كان معظم شيوخها عملاء لهم. حدث هذا في مجلة مكرسة للدعوة القومية العربية التي لا أدري كيف وفق «السيد» بينها وهي التي يفترض أن تكون حديثة، وبين التصاقه ومجلته بتكوينات اجتماعية متخلفة وبدائية.

(*) أما الترجمة، فلم تكن معروفة أو موجودة آنذاك إلاّ في مصر، إذا ما استثنينا جماعة الطليعة، أي «عصبة مكافحة الفاشية»، في سوريا ولبنان ـ وكانت قريبة من الحزب الشيوعي (المحرر).

لعب النادي الثقافي دوراً مهماً في التمهيد لحزب البعث العربي، ثم تحول عام ١٩٤٩ على الأرجح إلى مكتب للحزب. وكان جلال السيد قد بدأ بدايات قومية عربية واضحة وحداثية، فكان يرتدي وهو في الأربعين القبعة الفرنجية، التي اعتبرها الديريون ضرباً من التغريب. كما دخل معترك السياسة باسم البعث العربي وضد العشائرية التي مثلها سياسياً نواب شكلوا وجاهات شبه أمية لكنها ميسورة، وإن لعب البعض منها دوراً شبه وطني زمن الاستعمار، على الرغم من أنها استندت إلى قوى مجتمعية عشائرية تقليدية.

خاض جلال السيد أول معركة انتخابية جرت بعد الاستقلال وهو في سن الخامسة والثلاثين أو الأربعين. صحيح أنه لم يكن من الوجهاء، إلا أنه كان مدعوماً من وجيه عشيرة «الخرشان» الكبيرة، الواسع النفوذ والمحترم في الدير، واسمه عبد اللطيف الفرحان، الأمر الذي حوّل «السيد» من مرشح للحزب إلى مرشح للعشيرة ومكنه من النجاح، فكان كما أعتقد أول بعثي ينجح في الانتخابات ويصير نائباً.

تبنى معظم أعضاء النادي اتجاه البعث الذي كنت أنا نفسي عضواً فيه، ولعبت دوراً في بنائه على الرغم من صغر سني، بعد أن انتسبت إليه عند تشيكله عام ١٩٤٩، وتحولت إلى «كاتب» في مجلة **الثقافة** يجمع مقتطفات من هنا وهناك ويضعها في صياغات جديدة. كنت أجمع كلمات ميشيل عفلق وأصحح نصوص المجلة، دون أن أزعم أنني كاتبها. كما لعبت دوراً ثقافياً بارزاً، وكنت واسع النشاط، وعملت في سائر المجالات وخاصة بين الشباب. ومع أنني لا أستطيع الآن تذكر أنواع الكتب التي كنت أقرأها، فلا شك أنني كنت «دودة كتب» تقضي النهار كله في مكتبة النادي. أما التأثير الفكري الأبرز، الذي تعرضت له آنذاك، فكان تأثير أفكار البعث وخاصة كتابات ميشيل عفلق. وكنت، إلى هذا، مولعاً بالأدب المصري، حتى إنني قرأت العبقريات كلها وطه حسين والرافعي الذي ما لبثت أن مللت أسلوبه، وترجمة **تاريخ الفلسفة** لأحمد الميمي. وعلى الجملة، فقد قرأت مكتبة النادي كلها، وتوقفت مطولاً عند **تاريخ العلوم الاجتماعية** الذي كانت له أهمية خاصة لديّ، وعند كتاب **على هامش السيرة وحياة محمد**، فضلاً عن أنني كنت أقرأ مجلتَي **الثقافة والرسالة** وأتعاطف مع الأولى منهما. وقد قرأت كذلك كتابات أحمد أمين، أو بالأحرى ثلاثة أجزاء منها كانت موجودة في المكتبة، وكتابات ساطع الحصري التي وصلتنا في الخمسينيات، وكتاب قسطنطين زريق **عن الوعي القومي**. بالمناسبة، فإنني لم أحب مصطفى لطفي المنفلوطي، بل كرهت بلاغته، ولم أحب الزيات أيضاً، بل كنت أميل إلى أحمد أمين على رغم أسلوبه الجاف، وأعجبت بأسلوب العقاد ولم تعجبني أفكاره، لذلك فإنني كثيراً ما قرأته من أجل أسلوبه.

ثمة نقطة مهمة تتعلق بتكوين البعث، فقد بدأ بداية قومية، إلا أن بنيانه ما لبث أن تأثر تدريجياً بالبنيان العشائري، حين بدأ حضور «الخرشان» فيه يتعاظم وصار يمثل ١٠ بالمئة من أعضائه وقياداته، ثم تصاعد وازداد، الأمر الذي يعطي فكرة عن طرق تمفصل البنيان العشائري مع البنيان الحزبي الحديث.

كانت الفترة التي قضيتها في البعث قصيرة. وكان الحزب يتألف عند بداياته من أربع أو خمس فرق يدير كلاً منها مسؤول ينتخبه أعضاؤها، من مهامه تنظيم جلساتها الأسبوعية التي يدور فيها حديث عن نشاطات الأعضاء، واشتراكاتهم، إلى جانب حديث سياسي محدود جداً، سببه بعدنا عن دمشق الذي جعله حديثاً سطحياً ومحشواً بالجهل، لكون نشرات ميشيل عفلق لم تصلنا إلا في فترة لاحقة. بقيت قرابة عام في الحزب، ثم انتقلت إلى الجامعة في دمشق، حيث بقيت قرابة أربعة أشهر. عندما كنت في الدير، كانت الصلة يومية بيني وبين جلال السيد، سواء داخل الحزب أم في النادي. والحق إن قادتنا كانوا آنذاك يبدون لنا على قدر كبير من المرونة والذكاء والقدرة على التعامل مع الآخرين.

لم تكن فكرة الحزب بوصفه طليعة واضحة في البداية. وهي لم تتضح إلا بعد نشر أدبيات حزبية حول هوية الحزب ودوره. وباستثناء بعض الإيماءات الأولى، وخاصة تلك التي قام بها ميشيل عفلق في محاضرة عنوانها «في ذكرى الرسول العربي»، ألمح خلالها إلى طبيعة دور وعمل الحزب، وأكد على ضرورة التزامه برسالة الرسول العربي وبيّن ما يجب على الجيل الجديد عمله، فإن صفة الحزب الطليعية لم تكن متبلورة. ولعبت محاضرة عفلق عن الرسول العربي دوراً كبيراً في إقامة الحزب وتوطيده. ومع أنني لا أستطيع التحدث اليوم عن وعي الأعضاء في ذلك الوقت، بسبب قصر فترة وجود الحزب الذي كان أيضاً في بداياته، فإنني أؤكد وجود إيماءات وعي في أدبيات الحزب وفي ما صدر عنه من كتابات، رأت في البعث العربي منقذاً وحصناً للأخلاق في بحر السياسة السورية الفاسد. لا أتذكر طبعاً كم كانت هذه الفكرة واضحة في وعي أعضاء الحزب عند بداياته، فالموجة البعثية لم تكن قد وطدت جذورها بعد، وقواعد الحزب كانت تقتصر آنذاك على طلبة وتلاميذ تأثروا بالدرجة الأولى بالأحداث السياسية العربية، واتجهوا إلى الحزب لأسباب بينها أنه كان معارضاً، بينما كنت على قدر من الوعي جعلني أنتسب إلى الحزب الذي اعتبرته رداً على المآسي التي عانتها الأمة بسبب بنيتها السياسية والقومية ووضعها العام ـ ومنه الوضع السوري ـ الذي لا بد من تغييره. وللعلم، فإن القضية العربية لم تكن مطروحة في الدير حينذاك، ولم تعتبر مسألة قائمة بذاتها ومتميزة عن غيرها. أما من جهتي، فقد ألقيت في تلك الفترة محاضرات في النادي كانت أفكارها مستمدة في معظمها من ميشيل عفلق.

كان هناك بعض الشيوعيين في بلدنا، لكنهم كانوا قلائل ومعزولين، وافتقروا إلى الجاذبية لأنهم كانوا أبناء عشائر ضعيفة، مهملة وغير مهمة اجتماعياً. وقد لعب موقف الاتحاد السوفياتي من قضية فلسطين في تلك الفترة دوراً في إضعاف الحزب وعزله. ومن المعلوم أنه حدثت عام ١٩٤٨ مظاهرات في دمشق هاجمت مكتبه في حي المزرعة وأحرقته وأدت إلى مقتل بعض الحزبيين، بعد أن اعتبر الاتحاد السوفياتي مسؤولاً عن ضياع فلسطين.

ماذا كان موقف البعث العربي من الديمقراطية؟ كان هناك مادة في دستور الحزب تتبنى النظام البرلماني الديمقراطي. لكن كتابات جريدة **البعث** كانت بعيدة عن المناخ الديمقراطي وغريبة عنه. كان انقلاب حسني الزعيم عام ١٩٤٩ امتحان الحزب الأول في موضوع الديمقراطية، فالزعيم كان ضابطاً في الجيش الفرنسي قبل أن يشتهر بالفساد كضابط ورئيس أركان للجيش السوري. اتخذ البعث، المعادي لشكري القوتلي، مواقف مبدئية لمواجهة الموقف الجديد، فتقدم طلبته الصفوف خلال مظاهرة أيدت الانقلاب. وقد سمعنا في دير الزور ما أذاعه الراديو، وهو أن طالبة بعثية من أصل روسي اسمها فكتوريا قسطنطين ألقت خطبة في متظاهري دمشق بينما كانت تقف على ظهر مصفحة تابعة للانقلاب. لكن الحزب غيّر موقفه بعد حين، بعد أن تقدم بآراء ومطالب معينة. ومع أن تتمة القصة معروفة، إذ التقى حسني الزعيم مع ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار. . .إلخ. ، فإنني أود التركيز هنا على التأييد الذي منحه الحزب بكل بساطة إلى انقلاب عسكري، مع أن أدبياته كانت تتحدث عن نظام برلماني ديمقراطي يسمح للناس بالتظاهر وإصدار الصحف وتنظيم المحاضرات والندوات وتأسيس الأحزاب. كانت معارضة الحزب الشديدة للحكم قد شدت إليه أعداداً متزايدة من المثقفين، ولعبت دوراً في التمهيد النفسي والسياسي للانقلاب، وخاصة أن الحكم الوطني لم يكن يخلو من عيوب، بما أنه كان حكم وجهاء، وإن كان من غير الجائز تجاهل حقيقة أنه ضم عناصر برجوازية متميزة، وأنه مورست خلاله بقايا «ديمقراطية كولونيالية». أدت معارضة البعث الشديدة إلى إسقاط الحكم معنوياً، هذه حقيقة أدركها الجيش وكانت عاملاً لعب دوراً مهماً، على الصعيد النفسي والتهيئة السيكولوجية، في وقوع الانقلاب الأول. ومع أن أكرم الحوراني لم يكن عضواً في الحزب بل كان نائباً في البرلمان، فقد أعلن منذ اليوم الأول للانقلاب أنه مستشار سياسي لحسني الزعيم، ويعمل في مكتب مجاور لمكتبه. هذه الأحداث كان لها آثار تاريخية في تطور البعث، لارتباطها بمسألة الديمقراطية بصورة خاصة، وقد عبّرت عن نفسها في تجربة وحدة حزبَي البعث العربي والاشتراكي العربي عام ١٩٥٣، وفي تخلي الحزب الجديد، حزب

البعث العربي الاشتراكي، عن أي جهد يستهدف التفاهم مع عبد الناصر على وضع أسس ديمقراطية للوحدة، بل تأسيس حزب ديمقراطي يكون حاملها السياسي. أيد الحزب الانقلاب، بينما عارضته البنية السياسية العشائرية ممثلة في نواب الدير الأربعة: محمد العايش ونائب عن الفتيح وآخر عن الهنيدي، وراغب البشير، أحد شيوخ القبائل القاطنة على الفرات والقريبة من الدير، وقد اعتبرته موجَّهاً ضدها.

كنت معلماً عندما نلت الشهادة الإعدادية، فقررت متابعة دراستي بجهودي الخاصة وانتسبت إلى الجامعة كطالب حر، مع أنني لم أكن أملك شيئاً غير البيت الذي تركه والدي لي ولأخي سيف. انتسبت إلى دار المعلمين العالية في جامعة دمشق، التي تأسست في تلك الفترة. كما سجلت في الحقوق، على الرغم من أنني نلت علامة عالية في الفلسفة. وبما أنه صدر آنذاك قانون يمنع الجمع بين العمل والوظيفة، فقد تركت العمل وبعت البيت بخمسة آلاف ليرة، أنفقتها على معيشتي ودراستي طيلة أعوام ثلاثة في دمشق. حين لم يبق معي ما أنفقه على نفسي ودراستي خلال عام الدراسة الرابع، تقدمت بطلب إلى التجنيد ألتمس فيه قيامي بخدمة العلم على أساس شهادة الثانوية العامة، كمرشح ضابط في الجيش وليس كضابط، لأن الضابط يجب أن يكون من حملة الشهادات الجامعية. بذلك، أكملت الحقوق وأنا في الجيش وكسبت وقتاً كان في حكم الضائع. لم تكن مصاريفي كبيرة خلال الدراسة، لأنني كنت أعيش عند عمتي في الدير، ولأن الدراسة لم تكن تتطلب الدوام، فكان يكفي أن يداوم المرء شهرين أو ثلاثة في العام يحضر خلالها عدداً معيناً من الساعات. والحقيقة أنني كنت أذهب إلى الجامعة لمدة شهرين في بداية العام الدراسي، ثم أمضي فترة مماثلة فيها عند تقديم الامتحان. لكنني كنت أدرس في الفترة المتبقية في غرفة لدى عمتي في الدير، بينما كانت لدي غرفة استأجرتها في الشام. وقد شجع بيع بيت أبي عمتي على مساعدتي وأقنعها أنني جاد في دراستي وعازم على تأمين مستقبلي. إن بعض حسن المعاملة الذي حظيت به يرجع في قسم منه إلى معاملتي الطيبة للناس وصلاتي الودية معهم، فقد كنت على علاقة جيدة مع الجميع، وهي علاقة زادها بروزاً وتوطداً دوري الثقافي والسياسي، وقدرتي على تجاوز الطابع العشائري التقليدي والرابطة القبلية التي كانت تربطني بهم.

كان النجاح في البكالوريا أمراً مهماً. وقد نجح في دورتي ما يزيد عن عشرة أو خمسة عشر شاباً من دير الزور. بل إن حفظ القرآن كان أمراً مهماً في تلك الفترة، فكان من يحفظه يمشي من الكتّاب إلى بيته وهو مربوط اليدين بشرشف وقد رفعت ثيابه من الخلف، بينما يرش عليه الفقراء السكاكر والقضامة، والأغنياء النقود.

أتذكر اليوم أيضاً وصولي إلى الجامعة التي كانت حلماً يجعل انتقالي من معلم إلى محام أمراً ممكناً. كان وصولي إلى الجامعة وتسجيل نفسي في الصف الأول حقوق مدعاة ارتيّاح عظيم في نظري. وكنت قد ركبت البوسطة من دير الزور إلى حلب ومنها إلى دمشق التي كان فيها عدد غير قليل من أبناء الدير. وقد نمت في فندق لبنان الجديد في البحصة، وكان صاحبه درزياً من بيت أبو شقرا. كان هناك طبعاً طلبة ديريون في الجامعة، فكان هؤلاء يرشدوننا إلى أحسن أماكن الطعام وإلى الدلالين الذين يؤجرون الغرف، كما مد بعض البعثيين الشوام يد العون لنا وقدموا خدماتهم.

كنت قد وضعت حصتي من سعر البيت عند ابن عمتي الذي صرت آخذ ما أحتاج إليه منه، بينما بقيت حصة أخي سيف في المحكمة الشرعية، حيث أخذت تتزايد بما كان يضاف إليها شهرياً، فكنت كلما تراكم مبلغ آخذه باعتباري وصياً عليه.

كان أول مكان سكنته في دمشق هو غرفة في حي المزرعة لدى أسرة مسيحية. وقد شاركني فيها ديري اسمه مصلح سالم، صار في ما بعد واحداً من زعماء بعث صلاح جديد، على رغم أنه درس حوالى اثنتي عشرة سنة قبل أن يحصل على شهادة الحقوق.

أعطاني السكن عند عائلة مسيحية فكرة عن الفارق بين الحياة الشامية وحياة الدير. ففي أول صباح لنا في الغرفة دقت الباب فتاة جميلة عمرها اثنا عشر عاماً وفي يدها صينية عليها فنجانا قهوة، فكانت تلك أول مرة يحدث لي فيها شيء كهذا. في ما بعد، كان باستطاعتنا الجلوس مع العائلة ومشاركتها الحديث. لقد كانت أسرة شريفة بادلتنا المودة، مع أن الأب كان حلاقاً والأم ربة منزل.

كان هناك مدخل خارجي مستقل لغرفتنا التي كان إيجارها بين ٥٠ و٧٥ ليرة سورية في الشهر، مع أنها كانت مفروشة. ولأن جيراننا كانوا يقدمون لنا القهوة ويغسلون ثيابنا، فإننا كنا نعيش في جو مريح، وخاصة أنه كان في الغرفة خزانة ـ لم يكن يوجد ما يماثلها في بيتنا ـ كما كان هناك طاولة نستخدمها للقراءة. إلى هذا، كنا نحكي لأول مرة في حياتنا مع نساء، وخاصة مع ربة المنزل التي كان عمرها بين ٤٠ و٥٠ عاماً، ولديها ستة أو سبعة أطفال. وكان هناك مصدر آخر للراحة هو أننا بدأنا نختلط لأول مرة بمثقفين أعلى منا وخاصة مثقفي الحزب وبينهم عدد من أساتذة الثانوية. كنا نلتقي في مكتب الحزب، الذي قصدناه فور وصولنا إلى دمشق، كي نرى ميشيل عفلق وصلاح البيطار. أما المثقفون الذين كنا على صلة معهم فأتذكر منهم شاكر مصطفى وعبد الحليم دركة ومطاع صفدي ومصطفى الحاج إبراهيم وربما عبدالله عبد الدائم.

التقيت ميشيل عفلق أول مرة في دير الزور، وكان قد قدم إليها بطلب من قيادة الحزب التي دعته لزيارتها بعد خروجه من سجن حسني الزعيم. أعتقد أنه نزل آنذاك عند جلال السيد. وأتذكر أننا كنا بانتظاره حين وصل، وطربوشه على رأسه، في سيارة عامة صغيرة يصحبه صدقي إسماعيل. كان ميشيل عفلق صموتاً، يتحدث ببطء كي ينتقي كلماته. وكان لا يتدخل في الحديث إلا إذا وجه إليه أو أراد هو نفسه طرح سؤال أو إبداء ملاحظة. هذه الصفات التي توحي بالوقار والحكمة، أحدثت تأثيراً كبيراً لدى البعثيين، على الرغم من أن عمر عفلق كان يومذاك تسعة وثلاثين عاماً. هكذا هيمن الرجل علينا وبدا لنا صاحب صفات رائعة، فطلبنا إليه زيارتنا لإظهار تقديرنا له، ولنقول له: صحيح أنك كتبت رسالة إلى حسني الزعيم وأنت في السجن، إلا أننا نقدرك ونجلك ونريد أن نراك ونحييك. وقد جاء فاستقبلته المنظمة الحزبية في مكتب الحزب، وكان عدد أفرادها قرابة ٦٠ رفيقاً. وقد دار حديثه بصورة غير مباشرة حول سجنه، وحول رسالة الاعتذار أو الخنوع، إذا صح التعبير، التي وجهها إلى حسني الزعيم وأعلن فيها تخليه عن السياسة، وقال ما معناه: أنت أبونا الروحي. أما الفكرة الرئيسة التي كررها فهي التالية: عندما رأيتكم تأكد لي أن البعث سيستمر، فأهلاً بالموت، لأن البعث حي لا يموت. تلك كانت كلمات جوفاء برر بها زعامته والتف بواسطتها على تلك الفعلة المخجلة التي اقترفها. إلى هذا، فقد عرّج خلال حديثه على قضايا ثانوية وتفصيلية عابرة، دون أن يعالجها بتفصيل وتركيز. في اليوم التالي للزيارة، تغدينا عند جلال السيد، ثم تغدينا في اليوم التالي عند عبد الخالق النقشبندي، ومع أنني لا أتذكر الأحاديث التي دارت خلال الوليمتين، فإن إعادة تأكيد الثقة بعفلق كانت الهدف الجلي للقاءات والاحتفالات التي لم تبحث خلالها مشاكل الحزب. عندما عدت إلى دمشق، عرفني الرجل وقربني منه، وأشعرني أنه يعرف دوري في الحزب ويعلم أنني كنت عضواً بارزاً في منظمة الدير، ويعلم أنني حصلت في انتخابات حزبية داخلية على أصوات المنظمة ال ٤٩ جميعها، ما عدا صوتاً واحداً ربما كان صوت النقشبندي(*).

كان صلاح البيطار أقل قدرة على التأثير من عفلق. وقد بدا لي أكثر منطقية من رفيقه وأكثر نشاطاً وعملاً منه. لكننا كنا نعد ميشيل متفوقاً عليه لاعتقادنا أنه عقائدي بينما صلاح سياسي. وبالفعل، كان صلاح أقل تقليدية وعقائدية من

(*) يذكره النص باسم النقشبندي، وهو كما أعتقد خطأ من الشخص الذي أفرغ الشريط المسجل، الذي كتب الغيماوي بدل الريماوي، وبغداشي بدل بكداش، ووليد الغانم بدل وهيب الغانم، وتوبياتي بدل ثولياتي... الخ. (المحرر).

ميشيل، وأكثر عملية منه، وقد تمتع بشعبية كبيرة في الوسط السني الدمشقي، كما تمتع بنزاهة أخلاقية واضحة.

لفتت نظافة المطاعم في دمشق نظري. كنت آكل خلال فترة في مطعم بالدير، فكانت يدي والصحون مغطاة طيلة الوقت بالذباب. أما في الشام، فكنت تأكل صنفين أو ثلاثة في مطعم مرتب ونظيف، ثم تشرب القهوة، وتستخدم لأول مرة الشوكة، وتستمتع بتنوع الطعام ونظافته وبنظافة المكان. لفتت نظري كذلك السينما المختلفة عن سينما الدير التي كانت تتألف من قسمين: صيفي يضم دور عرض مكشوفة تقع على الفرات يمكن من يتسلق الشجر القريب منها متابعة أفلامها، كما فعلت أنا نفسي مرة أو مرتين، ودور شتوية مغلقة. أما الأفلام التي تعرضها فكانت تثير تعليقات شهوانية وبذيئة، إذا كانت مشاهدها الغرامية حارة أو إذا قبل رجل امرأة. وكان زوار السينما يحضرون طعام العشاء معهم، ويأكلون الكباب قبل أن «يكسروا» البطيخة أو يشربوا الشاي، كما كان نادل المطعم أو المقهى يدخل حاملاً الطعام أو الشراب أثناء عرض الفيلم وهو ينادي بصوت مرتفع على فلان أو فلان من طالبي الطعام. بينما كان أكل البزر مسألة عادية، فكان الواحد يشتري بفرنكين بزر كي يتسلى خلال عرض الفيلم.

في دمشق، صار منظر المرأة مألوفاً بالنسبة إلي، فالدمشقية تختار ثياباً جميلة ولا تلبس مثل الديرية ثياباً سوداء تجعلها تبدو ككيس الفحم، وهي تتغندر في مشيتها وتسعى إلى لفت الأنظار إليها.

في الجامعة، كنت طالباً ديرياً في السنة الأولى حقوق. فماذا كان الديري بالنسبة إلى الشوام أو الطالبات؟ إنه شخص فقير ومتخلف. ولأنني كنت ديرياً، فإنه لم تتح لي في تلك السنة فرصة عقد صلات أو إقامة علاقات، وإن شاركت في أحاديث بسيطة وعابرة عندما كانت يصدف أن أجلس على طاولة واحدة مع طالبات بعثيات. لم أقم علاقة حقيقية خلال سنة الجامعة الأولى لأسباب بينها استغراقي في الدراسة وحضوري المتقطع إلى الكلية، وغيابي طيلة شهر أو شهرين قبل الفحص. مهما يكن من أمر، صار بإمكاني الآن تبادل بعض الكلام مع زميلات في الصف أو بعض عضوات الحزب، مع أن جو الجامعة كان يستهجن آنذاك قيام علاقة بين طالبة وزملائها، خاصة إن كانت علاقة حميمة. كانت طالبات الجامعة ينتمين إلى الفئات البرجوازية في محافظات بعينها كدمشق وحلب واللاذقية وحمص وحماة. أتذكر أنه لم يكن هناك طالبات من الدير والجزيرة وحوران وجبل الدروز. وكما سبق القول، لم يكن ينظر بارتياح إلى علاقة تقيمها طالبة مع زملائها، وإن كانت الطالبات من منابت

بعثية كبعض اللاذقانيات والدمشقيات والحمصيات، وخاصة المسيحيات منهن، يقمن علاقات مع أقرباء لهن، حزبيين وغير حزبيين، فالصلات بين الجنسين لم تكن من طبيعة تنظيمية حزبية حصراً، وإن كان هناك استثناءات كحالة تلك البعثية الحمصية التي كانت تدرس التاريخ وتعرفت خلال مؤتمر حزبي على عبد الله الريماوي فتزوجته وذهبت معه إلى الأردن. في مقابل العلاقة، وهي مستهجنة، كان الزواج يعتبر أمراً طبيعياً ومقبولاً. أتذكر أنه كان هناك فتاة بعثية اسمها هاجر صادق هي شقيقة ضابط بعثي قديم، كانت تأتي إلى الجامعة والحزب وهي تضع منديلاً أسود على رأسها. عندما كنا نسأل عن السبب، كان يقال لأنها ميدانية. ربما كان وضع الشيوعيات أقل تقليدية، ولكن ليس أقل بكثير، خاصة إن كن شاميات، فالشوام محافظون عموماً. أما المسيحيات، فكان قسم منهن متحرراً ومنفتحاً بعض الشيء. في هذه الأجواء، لم يتح لي إنشاء علاقات عميقة، حتى داخل الحزب، فكنت بلا صداقات، مع أنني نجحت في إقامة أنواع من الصحبة مع هذا أو ذاك، إلا أنها بقيت صحبة برانية. لذلك، لا أتذكر أن أحداً دعاني إلى بيته، ما عدا شخصاً واحداً هو أبو الخير عابدين الذي دعاني بعد اجتماع حزبي إلى الغداء في بيته، فذهبت معه وبقيت عنده ساعات قليلة لم أر خلالها أمه أو إحدى أخواته، بل اقتصر التعارف على أبيه.

تستطيع أن تستقرئ مناخ البعث العام آنذاك من المجلد الأول لجريدته التي تريك هموم البعثيين والتيارات اللاعقلانية التي كانت تخترق الحزب، وتضاف إلى التقليدية المعششة فيه. ستجد في هذا المجلد عناوين محاضرات ومقالات فكرية، قومية وإنسانية، علماً بأن الإنسانية لم يكن لها معنى الهيومانية ـ النزعة الإنسانية والفكرية الإنسانية ـ بل معنى العالمية، فالهيومانية لم تكن واردة في فكر الحزب. أتذكر الآن محاضرة ألقاها أستاذ تاريخ بارز في الحزب هو شاكر مصطفى الذي صار اليوم أستاذاً يحمل الدكتوراه يدرّس في الجامعات، بعنوان «حضارة الطين». وقد لقيت ارتياحاً كبيراً وصفقنا لها عشرات المرات، لأنها تبين أن حضارتنا نحن العرب روحية، بينما الحضارة الغربية حضارة طين. تلك المحاضرة كانت رداً على صعود القوميين السوريين في دمشق. أعترف اليوم أنني لم أنتبه حينذاك إلى طابعها التقريري، لأنني كنت أعتقد آنذاك أن الرومانسية السياسية هي الثورية السياسية.

ثمة صورة أخرى تبرز الطابع التقليدي لفكر البعث، تجدها في الصدى الذي وجده داخل صفوفه مقتل غاندي، وفي المقالات التي كتبها الحزبيون عن «أبي الهند»، الذي خلقها من عدم، وهي مقالات جنحت إلى تقديس القيم التي دعا إليها، وبالغت في الحزن عليه، حتى شاعت نكتة تدعو إلى زيارة مكاتب الحزب للتعزية به.

بدأ اقتناعي حول الحزب يتغير بعد أشهر قليلة من قدومي إلى دمشق. ومع أنه كانت لدي أسباب كثيرة لمغادرته، فإن طريقة انسحابي منه أخذت شكل انسلال أكثر مما أخذت صورة مجابهة، بينما كان هو قد صار أقرب بشكل عام إلى السلطة أو فلنقل أقل بعداً عنها، وبدأ يفرض نفسه على مسرح السياسة السورية التي اعترفت نخبتها به كشريك في المعارضة. أما أسباب انسحابي فهي ثلاثة:

- **سبب أيديولوجي** يرجع إلى أنني بدأت أقرأ بعض الكتب الماركسية، وخاصة كتاب **الاقتصاد السياسي** الذي درسته في الجامعة، واحتوى عرضاً جيداً للاقتصاد بقلم غير ماركسي هو قلم أحمد السمان الذي كان رجعياً، غير أن عرضه، بالإضافة إلى ما كنت قد قرأته من كتيبات وترجمات، أقنعني بالنظرية الماركسية. وكنت قد قرأت بعد وصولي إلى الشام كراسَي ستالين **المادية التاريخية** و**المادية الجدلية** وأعجبت بما اتسما به من بساطة واحتوياه من أحكام.

- **وسبب ثان،** هو توجهات جلال السيد بعد أن صار نائباً، فقد بدأت تصرفاته ونقاشاته في المجلس تتضمن شيئاً من المصالحة مع البنية السياسية الحاكمة، وبدأ ينقلب من رجل يدين البنية التقليدية إلى رجل يتواصل معها ويمد يده إليها. وقد خلت آنذاك أنه أخذ يتخلى عن موقفه العدائي من هذه البنية السياسية، ويبتعد عن البعث، وإن كنت ثمنت مواقفه الإيجابية من السياسات العراقية وسياساته الاتحادية المؤيدة لتوحيد سوريا والعراق والداعمة لموقف الحناوي، قائد الانقلاب ضد حسني الزعيم. أخيراً، كان هناك عودة إلى الأجواء العشائرية لدى جلال الذي كان قد دخل السياسة من باب نقدي اتسم بمدخل قومي وضعه في مواجهة مع البنية العشائرية والسياسة الديرية كما تمثلها الوجاهات، ودفعته إلى كتابة ثلاث أو أربع مقالات عن نواب دير الزور محمد العايش ومحمد الفتيح والشيخ سعيد العرفي، لكنه صار للعشيرة الآن دور حاسم في توجهاته وطريقة تصريفه لقضايا الناس ولمشكلات المزارعين والموظفين.

- **وسبب ثالث،** هو وضع الحزب الداخلي، أو بناء الحزب الذي بدا لي أنه غير نضالي، لشدة شبهه ببنية نادٍ أو جمعية، وافتقاره إلى التماسك والانسجام. وقد لفت نظري أن رفاقاً كثيرين لا يسددون اشتراكاتهم ولا يحضرون الاجتماعات أو ينفذون الأوامر الحزبية... الخ. من الضروري التذكير هنا بأن الحزب كان يقود، قبل انقلاب حسني الزعيم، قطاعات طلابية، لأنه كان غير موجود أو مؤثر في القطاعات الشعبية.

أقلعت عن الذهاب إلى الاجتماعات الحزبية في دمشق. وعندما ذهبت إلى

الدير قطعت صلاتي بالحزب بعد أن أبلغت البعثيين أنني لم أعد حزبياً، رغم أنني لا أناصبهم العداء، فكان ردهم مقاطعة شاملة فرضوها عليّ، وعداوة لا تعرف اللين أبدوها تجاهي. والحق، أن الأكثر تخلفاً بين الحزبيين هم الذين ناصبوني العداء الأشد، علماً بأن بعث الدير كان الأكثر تخلفاً بين فروع البعث السوري، مثلما كان الشيوعيون الديريون الأكثر تأخراً بين الشيوعيين السوريين. أما المسألة الرئيسة التي جعلتني أبتعد عن الحزب، فهي اعتقادي أنه لن يحقق الوعود التي قطعها للناس.

لم تكن علاقاتي مع الشيوعيين حسنة، فكنت أتجنبهم وأبتعد عنهم دون أن أهاجمهم أو أنتقدهم. ثم بدأوا يتقربون مني عندما عرفوا أنني صرت ميالاً إلى الماركسية.

بقيت دون انتماء حزبي بين عامي ١٩٥٠ و١٩٥٥، أي أنني أنهيت دراستي الجامعية وأنا خارج الأحزاب. لكنني لم أقلع عن دعم القوى الوطنية التقدمية السورية ومناصرتها ضد القوى شبه البرجوازية/ شبه التقليدية الحاكمة. ولم أتوقف عن مقاومة المؤامرات الاستعمارية المتلاحقة على سوريا، وكذلك عن نقد الجوانب الأخرى غير السياسية للتركيبات الحزبية.

لماذا أخذت هذا الموقف الانتظاري، على الرغم من ميولي الماركسية؟

أولاً، لأنه كانت لديّ شكوك حول الحزب الشيوعي السوري، أو حول عبادة الفرد، التي كنت ألاحظها في أحاديث الشيوعيين وجريدتهم وفي المظاهرات واللافتات والهتافات التي تمجد دون مسوغ الأمين العام وعائلته وتضفي عليهما طابعاً تقديسياً. وكان قد شاع آنذاك أنه عندما وضعت زوجة خالد بكداش أول أطفالها جاءت وفود وأفواج حزبية محملة بالهدايا من جميع أنحاء سوريا كي تبارك له. ذلك كان يؤكد أسطورة ترى فيه ستالينا صغيراً، أو قائداً ماركسياً عظيماً، أو صديقاً وفياً للاتحاد السوفياتي العظيم، وصديقاً للعمال والفلاحين. كنت أشعر أن هناك مبالغة في هذه المدائح، وأن التركيز على وفاء بكداش لبلد الاشتراكية الأول ولستالين كان أمراً مبالغاً فيه وغير طبيعي. لم يكن الأمر على هذه الصورة في البعث، حيث كان لميشيل عفلق وصلاح البيطار وزن واحترام، لكنهما لم يكونا يقدسان على الطريقة البدائية التي يمارسها الحزب الشيوعي تجاه بكداش. الحزب الوحيد الذي بالغ في تقديس قائده هو الحزب السوري القومي، المحدود الوجود آنذاك في سوريا، الذي كان أكثر بدائية ومبالغة في تمجيد زعيمه. طبعاً عملية التقديس ترتبط بالتخلف الفكري الذي يفرض حتى على الأعضاء النابهين في الأحزاب، الذين إما أن يدربوا أنفسهم عليها أو يتخلوا عن انتمائهم الحزبي.

وثانياً، لأنه كانت لديّ شكوك حول الطابع التبسيطي ووحيد الجانب لما تنشره جريدة **نضال الشعب** من شروح ومقالات. هذا النوع من الكتابة كان في نظري لغواً فارغاً وضاراً، فهو يفسر الأحداث والوقائع بنظرة واحدة قوامها الاستعمار من جهة ـ الشر ـ والاتحاد السوفياتي من جهة أخرى ـ الخير ـ وهي نظرة مثنوية ترى الأمور بعين واحدة، فإذا ما انتقد شخص الحزب أو بكداش اعتبر جاسوساً، وإذا مدحه بعد فترة قيل إنه وطني عظيم. أتذكر أن معروف الدواليبي دعا لإقامة حلف إسلامي فاعتبر جاسوساً، ثم أعلن بعد فترة استعداده لأن يجعل سوريا جزءاً من المعسكر الاشتراكي إذا كان ذلك يؤدي إلى خلاصها من الاستعمار، فاعتبر وطنياً عظيماً بسبب هذه النظرة العرجاء، كان المعيار الوحيد الذي تقاس به الأشياء وتحدد المواقف هو تطابق موقف ما مع خط الحزب السياسي.

كانت تقويمات الشيوعيين للبعث تختلف باختلاف الأوقات والمواقف والأشخاص. فكان يعد وطنياً في هذا الموقف وغير وطني في غيره، وكان هذا الشخص تقدمياً هنا ثم رجعياً هناك. وعلى سبيل المثال، فقد اعتبر وهيب الغانم يسارياً ويمينياً في آن معاً، وكذلك جمال الأتاسي، الذي تعددت مواقف الشيوعيين منه، فكان تارة عميلاً للاستعمار، وطوراً وطنياً كبيراً يؤيد الصداقة العربية/ السوفياتية. هذا الطابع التبسيطي والمتناقض أثار ذعري وملأني بالشكوك.

وكان الحزب قد نجح آنذاك في جمع عدد من الكتاب والمثقفين والأدباء من حوله، فأسس هؤلاء «رابطة الكتاب العرب»، التي انخرط فيها على سبيل المثال لا الحصر حسيب كيالي وشقيقه مواهب وحنا مينة وسعيد حورانية وشوقي بغدادي ووصفي قرنفلي، والتف حولها عدد لا بأس به من المثقفين الذين لم يكن لهم دور في الحزب نفسه، لكنهم كانوا يلعبون دوراً مهماً في الدعاية له ويشكلون نوعاً من ديكور جذاب، دون أن يكون لهم صوت في الحزب أو قرار، لأن بكداش كان يكره المثقفين ولا يثق بهم، لكنه عرف كيف يرضيهم ويجعلهم راضين عن وضعهم. ومع أنهم كانوا قليلي المعرفة بالماركسية ومحدودي الثقافة، فإنهم كانوا يكتبون أدباً ونصوصاً سياسية ويعملون ضجة يحبها الحزب، مع أنها لم تمكث في الأرض ولم تعزز ترسانته الفكرية. لم يكن المثقفون أعضاء في الحزب، بل كانوا أصدقاء له، وكان القسم الأعظم منهم موظفاً يفتقر إلى الصفات النضالية، فلا عجب أنهم تراجعوا وانهاروا بسهولة في سجون عبد الناصر. أنا لا أطعن فيهم، بطبيعة الحال، فقد تعرضوا للإهانة وأذلوا بطرق قذرة في السجن، لكن هذا لا يغير من اقتناعي بأن الحزب كان يرفض قبول دور مستقل للمثقفين، وأن بكداش كان حريصاً على أن يظل محاطاً بقيادته الحزبية دون غيرها. وإذا أردت أن أورد مثلاً يؤكد صحة ما

أقول، ذكرت نجاة قصاب حسن، المثقف البارز الذي طرد عام ١٩٤٩ لأسباب تافهة من الحزب، هي أنه عارض التركيز على شعار سقوط القنبلة الذرية وطالب برفع شعارات أخرى تتعلق بالخبز وبمشكلات سوريا الداخلية. لقد كان مثقفاً بارزاً تمتع بقدرات فكرية وبانفتاح فكري، فقيل إنه يعارض سياسة الاتحاد السوفياتي وطرد من الحزب، الذي كان يقيس الولاء بالملليمتر، وكان ضالعاً في الكبت الفكري والروحي الذي عرفته الحقبة الستالينية.

ثمة شخص آخر مثل الياس مرقص يعترف الجميع بامتلاكه ثقافة ماركسية قل من لديه مثلها في الحزب. لكنه بقي مع ذلك عضو خلية عادياً، مع أنه كان حزبياً قديماً انتسب إلى الحزب قبل ذهابه إلى بلجيكا للدراسة، وبقي فيه خلال دراسته هناك وبعد عودته إلى سوريا. نستطيع القول إن الحزب كان حزب معلمي مدارس ابتدائية. فإن كان الحزبي أكثر من معلم ابتدائي، تضايقت القيادة منه. بينما المعلم الابتدائي كان مرغوباً، فهو يعرف كيف يطيع، وكيف ينفذ الأوامر، وكيف يرتب أموره، وهو لا يطرح تساؤلات ولا يثير مشكلات أو شكوكاً، فإن طرح سؤالاً اقتنع بأي جواب. كان الحزب سعيداً بمعلمي الابتدائي الذين انتسبوا إليه، ويشير تاريخه إلى أنه كان يجهل الهموم النظرية أو المعرفية، ويعتقد أن الماركسية السوفياتية حلت جميع المشكلات، لذلك كانت النشرات التي تدرس وتعمم ترجمات عن الروسية تخلو نصوصها الأصلية من أي تحوير أو تعديل.

كان الهم السياسي هو هم الحزب الوحيد. وكان هماً سياسياً بالمعنى العملي المبتذل. وما دام الهم سياسياً، فإن بقية المسائل تصير غير مهمة. وعلى سبيل المثال، فقد تهرب الحزب من مسألة الإسلام ولفلفها وغطى عليها، على رغم ما شاع حينذاك حول حديث جرى بين يكداش وماوتسي تونغ قال الأخير خلاله ما معناه: أمامكم عقبتان: الإسلام والإمبريالية، وعليكم استخدام الإسلام ضد الإمبريالية واتخاذ موقف إيجابي وعلني منه يصل إلى حد الصلاة في المساجد. كانت مسألة الإسلام محجوبة تماماً، ولم يكن هناك أي هم أو توجه لدى المثقفين الشيوعيين يستهدف بلوغ وعي تاريخي، كما لم يكن البعد التاريخي للواقع مطروحاً ولم يجرِ الاشتغال عليه، فالواقع هو الحاضر وحده، والواقع القائم وحده، وهو خليط من عمال وفلاحين وبرجوازية واستعمار... الخ. إنه واقع مقطوع الصلة بالبعد التاريخي، دليلي على ذلك ما كانت تنشره طيلة سنوات كثيرة مجلة **الثقافة الوطنية** التي تصدر من بيروت، والتي كتبت عشر مقالات عن الواقعية الاشتراكية وغوركي، وصدعت رأسها بمشكلات روسيا والأدب الروسي، وأحجمت عن معالجة أية مشكلة مباشرة تتعلق بأوضاع العرب وبلدانهم المختلفة. إلى هذا، اتخذ الحزب موقفاً

شبه محافظ من قضية العائلة والمجتمع التقليدي، وأنا أعرف أخت صديق شيوعي كانت محجبة من رأسها إلى أخمص قدميها، كما أن تصرفات أعضاء الحزب في حي الأكراد كانت محافظة، بل كانت تصرفات إسلامية محضة. تشير تصرفات الحزب لدى أكراد الجزيرة إلى الوضع نفسه، فهو يميل إلى تجنب الاصطدام بالمجتمع التقليدي، وهو يتقرب في كل مكان من المشايخ كالشيخ الأشمر، رجل الدين المعروف في حي الميدان بدمشق وصاحب التاريخ النضالي المشرف خلال ثورة عام ١٩٢٥، الذي أبرزه الحزب كواحد من وجهاء حركة السلام في سوريا، ثم أعطاه جائزة ستالين للسلام عام ١٩٥٢/١٩٥٣. بالإضافة إلى ما تقدم، كانت تجري كل سنتين أو ثلاث احتفالات أو اجتماعات في واحدة من دول أوروبا الشرقية يدعى إليها بشكل عام أشخاص يختارهم الحزب من المجتمع البرجوازي والتقليدي.

قادتني الماركسية إلى الحزب الشيوعي. كنت أعتقد أن الحزب ماركسي وأن من الضروري الانتماء إليه، وخاصة أن هناك جوانب إيجابية تشفع له، منها أنه معارض وأن الدولة تطارده وتنظر إليه بحقد. ومنها المعسكر الاشتراكي الضخم الذي يعمل من أجل تغيير العالم، ولديه أداة التغيير، عنيت الجيش الأحمر الذي يلعب وجوده ذاته دوراً ما في دفع الناس إلى الانخراط في الحرب ضد الرأسمالية. إلى هذا، لعب الحزب في المرحلة التي أتحدث عنها دوراً في مقاومة المشاريع الاستعمارية التي هددت سوريا، وانخرط في التيار الوطني الذي واجه محاولات إركاعها واحتوائها. ثم إنه كان صاحب براعة تنظيمية يومية ولديه عدد كبير من المتفرغين، وهذا أمر تقني كان يلعب دوراً كبيراً في اجتذاب الناس إليه.

لم تكن لديّ علاقة تنظيمية مع الحزب، حين كنت في دمشق، بل كانت لي علاقات سياسية استمرت فترة قصيرة. إذا عدنا إلى ما لاحظته آنذاك، فيمكنني أن أضيف إلى ملاحظاتي النقدية أن الحزب لم يكن يرى نفسه بدلالة التغيير، وأن فكرة التغيير وبناء دولة اشتراكية حديثة لم تكن بين مهامه، ففي الوقت الذي كان فيه أكرم الحوراني يطرح مشكلة الفلاّح، كان الحزب يكتب العرائض ضد القنبلة الذرية ويسعى إلى إقناع الإقطاعيين والوجهاء بالتوقيع عليها. أما برنامجه فلم يكن فيه شيء ديمقراطي، بل خلا من أي حديث عن الإصلاح الزراعي ومن أية مطالبة به، كما لم تكتب جريدته ولو كلمة واحدة عنه، ومن يرجع إلى ما ذكره الياس مرقص عن قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري، يجد أنه لم يكن لدى الحزب أي أفق تغييري يقوم على إقامة ديمقراطية أو شبه ديمقراطية، لذلك أيد في فترة من الفترات دكتاتورية أديب الشيشكلي. لم يكن هناك أفق تغيير مطروح مباشرة من الحزب، مع أن التغيير متضمن في الأدبيات والكتب الماركسية، وخاصة منها **البيان الشيوعي**،

الذي غالباً ما تأثر المثقفون به ثم نسوه بسبب أحداث كثيراً ما دفعتهم إلى الانسحاب بصمت من العمل العام، أو دفعت قيادة الحزب إلى طردهم باعتبارهم انقساميين. ولو شئنا الدقة لقلنا إن الانقسام الأخير(*) كان أول الأمر واحداً من تلك الانقسامات التي عرفها الحزب مرات متكررة خلال السنوات الخمسين الماضية، لكنه أخذ مؤخراً يحمل اتجاهات جيدة تضفي عليه طابعاً ثورياً. إنه الانقسام الأكبر الذي عرفه الحزب، وهو يطرح اليوم مسائل مهمة مثل القومية العربية وموقفها من الشيوعية وعلاقتها معها، وهي مسألة كان البعث قد طرحها ثم توقف عن متابعتها، وحين عاد إليها جعل منها نقطة صدام مع الشيوعية. كانت المؤامرات الاستعمارية قد قللت نقاط الاحتكاك بين حزب البعث والحزب الشيوعي، كما قللتها مرونة الأخير. لكن مسألة العلاقة بين القومية والشيوعية كانت مثارة في الثلاثينيات والأربعينيات من خلال كتابات مثقفين طليعيين متنورين كانوا حول الحزب مثل كامل عياد وجميل صليبا، ومن كانوا يصدرون مجلة **الطليعة** في دمشق و**المكشوف** في بيروت، غير أن الجدل حولها انطفأ بعد تلك الفترة.

أعود الآن إلى الموقف الانتظاري الذي اتخذته. وذكرت أن من أسبابه شكوكي حول الحزب الشيوعي وعبادة الفرد وطابع السياسات الحزبية التبسيطية، وأضيف هنا الأيديولوجيا السوفياتية والاختلال في بنية الحزب الإقليمية والطائفية، فالحزب كان موجوداً في دمشق ضمن حيين فقط هما حيّ الأكراد وحيّ القصّاع المسيحي. عندما أشير إلى البنية الإقليمية، فإنني أقصد الأقليات غير العربية وخاصة منها الأكراد، الذين كانوا عماد شعبية خالد بكداش والحزب في دمشق. أما في الجزيرة، حيث للأكراد وجود كبير، فكان للحزب فرع ضخم، مع أنه فشل في تربية هؤلاء سياسياً، ففشل في منع تحول ثمانين بالمئة منهم إلى الحزب الديمقراطي الكردي.

سبق أن ذكرت الجوانب التي كانت تشفع للحزب، ومنها أنه موضوع خارج الشرعية، وأنه يضم عدداً من المناضلين الجريئين والبسيطين في حياتهم ومعاشهم، ممن كانوا يفرضون عليك احترامهم ويوحون لك بالأهمية. وكنت في الجامعة ألاحظ أن نسبة كبيرة من الطلبة الشيوعيين فقراء، وأراهم أكثر شجاعة من غيرهم في المظاهرات ضد السلطة وفي المناسبات الوطنية أو الحزبية، هذا إذا استثنينا حزب التحرير الذي كان لدى أعضائه رغبة حقيقية في الشهادة، ومنهم على سبيل المثال المحامي عبد الرحمن المالكي الذي كان معتقلاً معنا في سجن الشيخ حسن، وكان

(*) عام ١٩٧٢ (المحرر).

المحققون يحاولون انتزاع اعتراف منه بمكان مطبعة الحزب، فكانوا يضربونه مئات العصي ويسألونه: أين المطبعة؟ فلا يسمعون منه غير إجابة واحدة هي: لا أعرف يا رجل.

أخيراً، لعب دوراً في موقفي الانتظاري شعوري بضرورة التروي وامتلاك بعد نظر أيديولوجي ونظري قبل خوض تجربة حزبية جديدة.

هذه الفترة كانت فترة قراءة بقدر ما كانت تسمح به ظروف البيت غير الملائمة. وقد بدأت أكوِّن مكتبة بما كان يتوفر لدي من مال، بعد أن أعفتني الجامعة من الأقساط وأعطتني بطلب من قسطنطين زريق الذي لم يعرفني شخصياً منحة قدرها ٢٥ ليرة شهرياً لمدة تسعة أشهر، أسست بمعونتها مكتبة عربية وفرنسية اشتريت كتبها من مكتبة «صايغ»، صاحب مكتبة لبنان. وعلى كل حال، فإن الكتب الفرنسية التي اشتريتها كانت بسيطة، أما الكتاب الذي مارس أكبر تأثير علي فكان كتاب **الماركسية** من ترجمة محمد عيتاني، الذي قرأت نصيه العربي والفرنسي وأعدت قراءته إلى أن حفظته عن ظهر قلب تقريباً، وكتاب **فكر ماركس** للمترجم نفسه، إلى جانب كتاب لويس عوض **في الأدب الإنجليزي الحديث** الذي كان محاولة ماركسية لتحليل الأدب، وقرأته مرتين أو ثلاثاً بعد أن أثار لدي حماسة لا حدود لها. بالإضافة إلى هذا، قرأت تنويعة من الكتب الصادرة في مصر وعن دار اليقظة في الشام حول مواضيع مختلفة من علم النفس إلى الأدب والتاريخ والاقتصاد... الخ.، وكان عندي من فترة سابقة مجموعة «إقرأ» الصادرة عن «دار المعارف» المصرية، وكتب هنري لوفيفر التي فتحت عيني على التبسيط الستاليني. ثمة نقطة مهمة تستحق الذكر هنا، هي أن السياسة كانت خارج أي نقد أو شك، أما الثقافة فكانت محل جدل وحوار، وخاصة أننا لم نكن وحدنا على الساحة وكان علينا أن نقنع الآخرين بوجهات نظرنا وفكرنا.

لم أكن قد أصبحت كاتباً بعد في تلك الفترة، مع أنني كنت أنشر بعض المقالات البسيطة، لتعزيز قدرتي على الجدال والمناقشة، أنا الذي لا أزعم اليوم أنني كنت أملك حينذاك قدراً كافياً من المعارف الماركسية تمكنني من اكتساب وعي عام بالعالم ومسائله المطروحة. هذا الوضع أحدث قطيعة بين زادي الثقافي وممارستي السياسية، على رغم أنه كان يمدني ببعض الحجج ويزودني ببعض المنطق ويمكنني من دعم وجهات نظري السياسية.

سبق الحديث عن الصراع الطبقي كموضوع رئيس في السياسة هذه الفترة، التي اتسمت باحتدام الصراع ضد الإمبريالية، وصار التركيز على الصراع الطبقي فيها يعتبر ضرباً من الانحراف اليساري، كما يؤكد كتاب **قضايا الخلاف**. كان الكفاح

ضد الاستعمار يلقي بظله على أي حديث عملي أو نظري. وعلى سبيل المثال فإن خالد العظم، وهو أحد ممثلي البرجوازية الشامية الكبار، اعتبر آنذاك من أعظم الوطنيين في سوريا على رغم وضعه الطبقي، حتى إنه سمي «الباشا الأحمر» أو «البرجوازي الأحمر». ذكرت أن توجهات الحزب الطبقية كانت محدودة، وتحدثت عن إهماله للفلاحين وللإصلاح الزراعي. وأقول الآن إنه أصدر عام ١٩٤٢ برنامجاً يتعلق بالعمال إن قرأته تجد أن مطالبه كانت متواضعة جداً وتخلو من نفس ثوري.

كنت خلال فترات وجودي في الدير جزءاً من الجو الوطني التقدمي هناك، فقد أقمت صلات إيجابية مع الشيوعيين واستعدت صداقات المرحلة الإعدادية والثانوية وأضفيت عليها صورة تقارب سياسي، جعل أصدقائي يتعاطفون بهذه الصورة أو تلك مع الحزب الشيوعي، مع أن عددهم لم يكن قليلاً. لقد قبل هؤلاء آرائي الجديدة لثقتهم بأنني أحتل مركزاً خاصاً بالنسبة إليهم يجعلهم يسمعون كلمتي، ولأنني كنت أعاملهم بطريقة نزيهة وخالية من النفاق. هذا الجو من الثقة، الذي عرفته عندما كنت في حزب البعث أيضاً، جعل مني أبرز أعضاء الحزب الذي أرسلني إلى رومانيا مكافأة لي على نشاطي التنظيمي والسياسي، على رغم حداثة انتسابي إليه.

كان أصدقائي في الثانوية العامة والجامعة في عداد من انتسبوا إلى الحزب الشيوعي، وكانوا جميعهم من الناجحين دراسياً والبارزين اجتماعياً، فكان منهم طبيب الأسنان وخريج كلية الآداب وكلية العلوم، ممن صاروا فيها بعد مدرسي ثانوية عامة. كنت في تلك الفترة بعيداً عن الضباط، لأن الحزب كان يخلو منهم، في حين كان الضباط جزءاً مهماً من نسيج البعث، علماً بأن نواة ماركسية الاتجاه تكونت في الجيش خلال عام ١٩٥٦، إلا أن تطورها بقي محدوداً. كان هناك ضباط ديريون من زملائنا في المدرسة، إلا أن صلاتي معهم لم تكن وثيقة بسبب شيوعيتي. كان هؤلاء يحترمونني، وكان بينهم ضباط من أمثال جاسم علوان، أبرز ضابط في الجيش السوري والذي كان أكبر مني سناً، الأمر الذي قلل بدوره فرص تعزيز صداقتي معه، على رغم أنني كنت أراه خلال خدمته العسكرية، وسهرت وشربت معه مرتين في نادي الضباط.

إلى جانب جاسم علوان، كان هناك ابن عمتي عبد الله الشيخ عطية الذي ربطتني به علاقة صداقة وقرابة، دون أن تكون لي معه صلة سياسية أو فكرية. وقد سرح برتبة مقدم زمن الوحدة. لقد كان شخصاً غير سياسي، وأنا من جانبي لم أكن أطيق العلاقة مع العسكر، كما كنت أكره الحياة العسكرية، حيث إن تجربتي مع الجندية لم تكن إيجابية، بل كانت في نظري نموذجاً للتخلف.

ضم الحزب الشيوعي في الدير عدداً لا بأس به من أساتذة الثانوي ومعلمي المدارس الابتدائية، وعدداً من طلاب الثانوي والإعدادي الذين كانوا يقومون بنشاطات كثيرة كتوزيع جريدة **النور** التي كان توزيعها أوسع انتشاراً من جريدة **البعث**. كان عمل الحزب منهجياً، وتوزيع الجريدة منظماً، وكان في الحزب عدد وافر من الجامعيين والأساتذة والمحامين والأطباء، وكانت العلاقات الحزبية تتحول إلى علاقات صداقة شخصية. ذلك أثار اهتمام وانتباه منطقتنا ولفت الأنظار إلى منظمة الحزب التي كان خطها منسجماً مع الخط الوطني العام ومقبولاً على نطاق واسع، وكان أعضاؤها منسجمين بدورهم في سلوكهم واقتناعاتهم، يتصفون بالاستقامة والتفاني في مهنهم وعملهم السياسي العام، ويبرز بينهم أفذاذ من أمثال طبيب الأسنان جابر عبيد. كان الشيوعيون على قدر لافت من النزاهة، فالمحامي الذي كان عضواً في الحزب كان محامياً جيداً في العادة يحجم عن القيام بما يلطخ سمعته أو تصرفاته. بالمناسبة، أنا كنت محامياً فاشلاً، فالمهنة لم تدخل في مزاجي، مع أنني أنجزت تمريناً ناجحاً لدى ابن عمتي توفيق الشيخ عطية استمر عامين كاملين. لم يكن جو المحاماة في الدير ملائماً، لأنك كنت تضطر للنفاق والمسايرة في علاقاتك مع الحكام والقضاة. بالإضافة إلى أنني كنت أخجل من طلب أتعابي من الموكلين، ووجدت نفسي غارقاً في الديون. وقد لعب انهماكي في العمل السياسي دوراً في فشلي كمحام، فالقضايا التي تأتيني مباشرة ليست كثيرة، وابن عمتي الذي دربني هو رب العملُ الذي يعطيني قضايا تفتقر إلى طابع نضالي بوجه عام، والمكتب الذي أعمل فيه يمارس المحاماة بمعناها التقليدي، الذي جعل المحامي يركض وراء المال ويستولي على قسم كبير من حقوق موكليه. وعلى سبيل المثال، فإن العامل الذي يعمل لدى شركة الآي. بي. سي. كان يقيم دعوى للحصول على ترفيعاته المتأخرة، لكن المحامي كان يستولي على القسم الأعظم منها. بينما تحولت دعاوى التأمين الصحي إلى وسيلة للسرقة، فكان الطبيب يعطي وصفات كاذبة، والدواء يباع بإشراف المحامين الذين كانوا في معظمهم بعثيين يتعاونون مع شركة النفط ويأكلون أموال العمال.

هناك وضع خاص بعض الشيء يسم قضايا الأرض في منطقة الفرات، حيث بدأت عمليات التحديد والتحرير في بدايات الثلاثينيات ولا تزال جارية إلى اليوم. يفسر هذا لماذا تدور أغلب الدعاوى حول نزاعات تتعلق بالملكية وليس بالنزاع حول علاقات العمل بين الفلاح وصاحب الأرض. لم يكن للديريين بالأساس ملكيات في الريف، لكنهم اشتروا الأراضي بطريقة تدريجية في بعض القرى، دون أن تتحول القرية بكاملها إلى ملكية لهم. وبقي للشيوع دوره في الريف، حيث كان التضامن

العشائري القوي يحمي أراضيه في منطقة الفرات. هذا لا يعني أنه لم يوجد في قرى معينة صراع بين الفلاحين والملاك الديريين، لكن هذا الصراع لم يبلغ إطلاقاً حجم الصراع الذي قاده أكرم الحوراني في ريفي حمص وحماة، حيث كان الإقطاع عريقاً وظالماً.

كانت لي صداقات معينة في القرى التي عملت معلماً فيها، وخاصة في الميادين. إنها صداقات مع أناس يمكن اعتبارهم من الوجهاء الذين كانوا يزورونني من حين إلى آخر في الدير، وكنت أذهب إليهم دون أن تكون بيني وبينهم علاقة سياسية أو فكرية، لأن المستوى السياسي في علاقات الناس كان على درجة كبيرة من التأخر. من جانب آخر، كانت لي علاقات نضالية في بعض القرى، حيث توجد صراعات طبقية أو خلافات على الأرض. وقد تعرفت خلال عملي كمحام على مختار قرية «موحسن» الذي كان متزوجاً من أربع نساء يشغلهن في العمل الزراعي. كان آل هنيدي يملكون مساحات غير قليلة في القرية، فكان هناك مشاكل جدية بينهم وبين الفلاحين ساعدت في تطوير صلاتي مع الناس بما أدى إلى إنشاء فرقة حزبية هناك، تأسست بعد نجاحي في دفع مواقف الفلاحين إلى ضرب من النضالية، على رغم أن المختار كان وكيلاً وعميلاً لآل هنيدي. كنت أزور القرية مرة كل شهر أو شهرين، فألتقي الناس الذين يطرحون علي مشكلاتهم وأنصحهم بما يجب عليهم فعله. هنا، في هذا الموقع، كانت المحاماة مفيدة، شأنها شأن التدريس في الفترة السابقة. وللعلم فإنني لم أدرس في موحسن، حيث كان الإقبال على التعليم جيداً، بل عملت مدرساً في قرية أخرى كان الإقبال على الدراسة فيها ضعيفاً. قلت إن آل هنيدي وحمد العبود والعايش كانت لهم ملكيات في القرية، لكنها لم تكن كبيرة، وقد حصلوا عليها بفضل ضخ المياه إلى أراضي الفلاحين الذين كانوا لا يملكون مضخات ترفع المياه من الفرات إلى أراضيهم، فكان الديريون يأتون بمضخات تروي الأراضي القريبة من النهر، مقابل نسبة من المحصول قد تصل إلى النصف. لا بد من القول هنا إن حوض الفرات لم يكن مزروعاً إلا بنسبة ضئيلة جداً قبل الحرب العالمية الثانية، وإن زراعته بقيت محدودة بسبب محدودية وسائل الري. بالمناسبة، فإن حوض الفرات يخلو كله من الشجر.

لا نستطيع اعتبار الجامعيين قيادة سياسية في مجتمع الدير، وإن كنا نرى فيهم عناصر نبيهة ونزيهة، كان الحزب هو القيادة السياسية، وهو في الوقت نفسه النواة التي تفتقر إلى صلات حقيقية مع المجتمع الواسع. وكان الحزب ضرباً من بؤرة يتجمع فيها مثقفون عجزت عن مد جذور عميقة في المجتمع، لذلك كان سهلاً على المباحث ضربها.

تطرح مشكلة الزمن نفسها في ما يتعلق بوضع المثقفين، لأنه لم يكن ثمة زمن كاف لتطوير الأحزاب وخاصة منها البعث والشيوعي، فالتطوير كان يحتاج إلى سنوات، بينما كان عمر تجربة الحزبين عامين أو ثلاثة. إلى جانب عامل الزمن، كان التخلف الديري شديداً بسبب قوة العصبية العشائرية ودورها الذي أشرت إليه خلال حديثي عن البعث وجلال السيد. والحق، إن الريف كان بعيداً عن السياسة، بل إن مدينة الدير ذاتها كانت بعيدة عن السياسة، لهذا أكدت أن الأرض لم تكن المشكلة الأساسية في الريف، وأن المشكلة كمنت في استثمارات تتعلق بالمياه، وخاصة أن صاحب المضخة كان يقدر أن يفك مضخته ويغادر القرية في أي وقت، تاركاً موسم الفلاح لموت أكيد. قلت إن نضال الفلاحين لم يتطور في تلك الفترة إلا في حدود جد ضيقة وفي أماكن معينة، وباستثناء المحاولة التي قمت بها في موحسن، وسمعت أنه تمت متابعتها في ما بعد، لم يكن هناك محاولات جدية لاختراق الريف، مع أن فرع البعث في الدير أثار بعض القضايا لصالح الفلاحين، لكن محاولاته بقيت هامشية وضعيفة.

تمفصلت النقابات العمالية في الدير مع البنية العشائرية، فكنت تجد لكل نقابة منفذاً عشائرياً، أي منفذاً على عشيرة. وكانت الصراعات داخل النقابات تجري بدورها على أسس عشائرية وغير مبدئية، فكانت كل عشيرة ترغب في أن يكون قادة النقابات من أبنائها، وبما أن المفاصل القيادية لبعض النقابات مجزية جداً من حيث عوائدها المالية والسرقات التي تتيحها، كما هو حال نقابة عمال النفط مثلاً، فإن هذه المواقع كانت تثير صراعات حقيقية بين العشائر. كان هناك عدد كبير نسبياً من العمال يشتغل في محطات الضخ الصحراوية التي توصل نفط العراق إلى ساحل المتوسط. وكانت القيادات النقابية في هذه المحطات على قدر عظيم من الفساد والأرستقراطية، ففي حين كان معاش العامل في الدير لا يتجاوز المائة ليرة في الشهر، كان راتب عامل النفط ما بين ٥٠٠ و٦٠٠ ليرة، وقد يصل إلى ألف ليرة شهرياً، إلى جانب التأمين الصحي والإطعام المجانيين، فإذا عرفنا أن النقابات كانت تقيم أحياناً دعاوى تطالب فيها بتعويضات بحجة أن الطعام ليس مطابقاً لمواصفات العقد، أدركنا كم كان الفساد ريعياً ومنتشراً. في تلك الفترة، كان هناك شاب شيوعي على درجة عالية من النشاط والذكاء يعمل في النفط، يسانده رفيق أو رفيقان. كان تمفصل النقابات العشائري شيئاً لافتاً إلى أبعد حد، خاصة مع الاختلاط والتداخل بين النقابات وأرباب العمل اللذين جعلا على سبيل المثال نقابة أصحاب المقاهي عضواً في اتحاد النقابات.

لم تطل فترة انتسابي إلى الحزب، بل اقتصرت على عامي ١٩٥٥ و١٩٥٦.

وكنت قد انتسبت إليه عن طريق صديق وطالب جغرافيا هو عبد الحميد محلمي، ومارست خلال فترة عضويتي القصيرة فيه نشاطاً كبيراً وبذلت جهداً مثابراً كي أوسع عمله ونفوذه الجماهيري، وزادني حماسة أنه كان يأخذ بسياسة صائبة منسجماً مع بقية قوى الحركة الوطنية في توجهاته القومية والوطنية، وفي مواقفه من الوحدة مع مصر وعدائه للاستعمار. هذا لا يعني إنكار واقعة أنه كان هناك نوع من التمايز بين موقف البعث والحزب الشيوعي، حيث كان الأول يؤكد على الوحدة بين مصر وسوريا، بينما كان الثاني يطرح نوعاً من الاتحاد الفدرالي بينهما، وهو فارق توسع في ما بعد وصار خلافاً حقيقياً وحاداً زمن الوحدة. كان الحزب الشيوعي قد نما خلال هذه الحقبة حتى صار عدد أعضائه ما بين ١٠٠ و١٥٠ رفيقاً، يبيعون بحيويتهم الملحوظة ما بين ٤٠٠ و٥٠٠ عدد من جريدة **النور**، وينظمون المحاضرات والاحتفالات العلنية، ويديرون نادياً ثقافياً خاصاً بهم هو نادي ابن خلدون الثقافي، الذي كان معظم أعضائه حزبيين أو أصدقاء للحزب، وخدم بشكل عام اتجاهاته السياسية والاجتماعية.

في هذه الفترة، وتحديداً في عام ١٩٥٦، عقد المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي. ومع أن أحداً لم يعرف في البداية ما دار فيه، فإن خالد بكداش ذهب إليه، وحين عاد إلى دمشق استقبل استقبالاً حاشداً ضم جموعاً قدمت من مختلف أنحاء سوريا وقدرت بعشرين ألفاً. وقد وقع خلال الاستقبال حادث طريف وكاشف، فقد أخذ أعضاء وفد جاء من إحدى قرى الساحل حفنة من تراب حديقة بيت بكداش في حي الأكراد للتبرك بها. هذه الحادثة لفتت نظري إلى أقصى حد ودفعتني إلى التأمل، وبينت لي كم يوجد تخلف في صفوف الشيوعيين أيضاً. بعد المؤتمر العشرين، اجتمعت لجنة الحزب المركزية واتخذت قرارات تعالج أوضاعه في سوريا ولبنان، في ضوء قرارات المؤتمر. أتذكر أن قرارات الحزب لم تكن منسجمة مع قرارات المؤتمر السوفياتي، فقد تحدثت، على سبيل المثال، عن عبادة الفرد ونسبتها إلى تقاعس أعضاء اللجنة المركزية وامتناعهم عن القيام بواجبهم، الأمر الذي ألقى بعبء العمل على عاتق الرفيق خالد. تلك كانت إهانة مضاعفة للحزب ولعقول أعضائه. أطلق المؤتمر توجهاً نحو الديمقراطية عبر عنه كراس عنوانه «نحو آفاق جديدة»، وهزني ما قاله الحزب الشيوعي السوفياتي سياسياً وروحياً، وأصابني تقرير خروتشوف بصدمة قاسية، حين نشرته جريدة **البعث**، وهي صدمة زاد منها أن حزبنا تجاهل التقرير، وأنني اعتبرت نفسي مخدوعاً، وأيقنت أن ما يقال عن الأحزاب الشيوعية وعلاقاتها عن الأوضاع داخل الدول الاشتراكية صحيح، وأننا كنا نكابر في ما يخص التبعية التي بدت واضحة في علاقات الأحزاب الشيوعية مع الاتحاد السوفياتي.

حدث في هذه الفترة العدوان الثلاثي. وبما أنني كنت ضابط احتياط، فقد دعيت إلى الخدمة، حيث التقيت مصادفة بالياس مرقص في حلب، وجرت بيني وبينه نقاشات بلورنا خلالها رؤية مشتركة حول ما يجب على الحزب الشيوعي السوري/اللبناني فعله في ضوء قرارات المؤتمر العشرين، تضمنت، كما أتذكر، النقاط الرئيسة التالية.

أولاً: المطالبة بدمقرطة الحزب، عن طريق وضع نظام داخلي مركزي/ديمقراطي ينص على انتخابات ومؤتمرات ومحاسبة المسؤولين. كان الحزب آنذاك بلا نظام داخلي، أي أنه كان في وضع عشائري. كان النظام الداخلي القائم على المركزية/الديمقراطية مطلبنا، لكننا أكدنا في المقابل فكرة الانتخابات ومسؤولية الحزبيين بغض النظر عن مواقعهم وفكرة المؤتمرات. كما أكدنا ضرورة وضع برنامج للحزب، الذي كان بلا برنامج منذ عام ١٩٤٨. أما الطلب الآخر، فكان اتخاذ موقف أكثر تحديداً وإيجابية من الوحدة العربية. لم نخض هنا في التفاصيل، بل اكتفينا بالقول إن موقف الحزب لم يبد تفهماً كافياً تجاه هذه القضية، وأن مراجعته مطلوبة بإلحاح، من أجل اتخاذ موقف سليم منها، وخاصة أنها أولوية لدى الجماهير. كما طالبنا بموقف واضح. وغير استفزازي من القضية الفلسطينية، لا يقرن موقف الحزب بالموقف السوفياتي أو يربطه به بالضرورة. وطالبنا أخيراً باستقلالية فكرية وأيديولوجية واضحة عن السوفيات، مع الإبقاء على علاقات الصداقة معهم، وهذه كانت في رأيي النقطة الرئيسة.

كان الياس يقرأ وهو في الجيش مجلات أجنبية تمده بها مجلة **الجندي** التي يخدم فيها. وكانت الصحف السورية تعكس بشكل أو بآخر أصداء المستجدات التي تجري في الاتحاد السوفياتي، وإن بصورة غير معمقة، لكن جريدة **الرأي العام** وغيرها من الصحف كانت ميالة إلى ترجمة المقالات الطويلة التي كنا ندرسها باهتمام ونفيد منها. وقد لفت انتباهنا تولياتي[*]، وسيطر على عقولنا بكتاب أصدره حول الطريق الاشتراكي، نشرت **البعث** أو جريدة أخرى ملخصات عنه. صحيح أن معلوماتنا عن توجهات الحزب الشيوعي الإيطالي لم تكن دقيقة، إلا أنه كانت لدينا معلومات عامة حولها اجتذبتني أنا بالذات، فهمت منها أن هناك فرقاً بين الحزبين الشيوعيين الفرنسي والإيطالي، وعلمت أن الأول بقي موالياً للسوفيات بينما ابتعد الثاني عنهم، وللعلم فإننا كنا خاضعين آنذاك لتأثير المقالات التي يصدرها الحزب الفرنسي في باريس.

(*) سكرتير الحزب الشيوعي الإيطالي (المحرر).

عدت إلى الدير بعد نهاية الخدمة العسكرية وطرحت هذه المسائل على المنظمة الحزبية، وأخذت موافقتها على الأفكار التي بلورتها مع الياس، وكلفت أنا ورفيق محام اسمه عبد الحميد الحافظ بالذهاب إلى دمشق لمناقشة اللجنة المركزية في ما توصّلنا إليه. وبالفعل، فقد قابلنا أعضاء اللجنة المركزية خالد بكداش ونقولا شاوي وموريس صليبي ودانيال نعمة وخليل الحريري (*) بعد وصولنا إلى دمشق بيومين أو ثلاثة، فتوليت عرض مطالبنا خلال الاجتماع وتوخيت الحقيقة لمعرفتي بحساسية بكداش تجاه النقد. كان الاجتماع في مكتب جريدة **النور** في شارع الشيخ محيي الدين. عندما دخلت إلى المكان عانقني بكداش الذي لم يسبق له أن رآني، ثم جلس إلى طاولة في زاوية الغرفة، التي كان يشرف منها على تحرير الجريدة ويحضر فيها بعض المقابلات. عرضت مطالبنا بصيغة إيجابية دون التعرض لأي شخص، وحاولت أن أجعلها تبدو غير موجهة ضد أحد. وقد تحدثت طيلة ساعتين أسهبت خلالهما في شرح وجهات نظري، ثم بدأ الرفاق بالرد علي واحداً بعد آخر، قبل أن يأتي أخيراً دور الرفيق خالد. دارت مداخلات الأعضاء حول الدفاع عن بكداش، مع أنني لم أتعرض له في حديثي ولم أذكره بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتركز كلامهم حول تعلقه القوي بالديمقراطية، وقالوا إنه يوافق على مقررات المؤتمر العشرين وكان وراء إصدار قرارات اللجنة المركزية حول تطبيقها. لفت نظري، إذاً الدفاع الجماعي عن بكداش، وامتناعهم جميعهم عن الدخول في تفاصيل المسائل التي طرحتها، أو في الرد على ما جاء فيها. لا حاجة إلى القول إن دفاعهم انطوى على قدر جلي من النفاق. أما حديث خالد نفسه، فلم يختلف عن حديثهم، سواء من حيث مضمونه أم في تفاصيله، فقد أنكر أن يكون الحزب قد عانى من تشوهات أو أزمة، وقال إنه حزب صديق وليس حزباً تابعاً للسوفيات أو موالياً لهم، وتجنب الحديث عن المسائل المتعلقة بالوحدة العربية وفلسطين، كما استبعد الخوض في النظام الداخلي وإن وعد بالنظر في المسألة.

تكوّن لدى الانطباع أن الرفاق اتهموني بالتشكيك في بكداش وقيادته وفي الاتحاد السوفياتي، وأنني ارتكبت كبيرتين لا يسمح لأحد بارتكابهما. أخيراً، طلب الأعضاء مني القدوم إلى لقاء آخر في اليوم التالي، لكنني لم أذهب لاقتناعي أن الحوار مستحيل. لم أكن أعرف مزاج الحزب في المناطق السورية الأخرى، لكن رؤيتنا لقيت قبولاً في منظمة الدير، ووجدت ارتياحاً في منظمة الحزب بالجامعة،

(*) يذكره النص باسم سليم الحريري (المحرر).

التي كان رئيسها عضو مكتب سياسي من جماعة المشروع(*) صديقي أحمد فايز الفواز، الذي ما إن لاحظوا تعاطفه معها حتى أرسلوه إلى ألمانيا الشرقية ليتخصص في الطب. يخيل إلي أن الياس مرقص لم ينجح في خلق جو في الحزب كالذي خلقته أنا في الدير، حيث كنت عضواً في اللجنة المنطقية، وكان الرفاق يعرفونني ويقيمون صلات طيبة معي، لعلمهم أنني أحاول رفع سوية الحزب وعلاقاته التنظيمية إلى مستوى حديث، ما بعد عشائري/ ما بعد تقليدي، وأنني نجحت في زيادة توزيع الجريدة وفي تنظيم عدد من الاحتفالات العامة، التي ألقيت فيها خطباً، وخاصة في الأول من أيار/ مايو وبمناسبة الاتحاد السوري ـ المصري، إلى جانب الاجتماعات الكثيرة التي كانت تعقد في البيوت، سواء في بيتي، بعد أن غادرت بيت عمتي وسكنت في بيت أخي سيف، أم في بيوت الأشخاص الذين كان أهلهم يسمحون لهم بحضور لقاءاتٍ حزبية.

كان واضحاً أن التطور السياسي، الذي كان يتطلب قراراً يشارك فيه الحزب على مستوى سوريا عامة ودمشق خاصة، لم يكن قادراً بعد على التبلور وفرض نفسه، لأسباب كثيرة بينها العلاقات شبه التقليدية السائدة لدى الشيوعيين، وروح «الخوش بوشيّة» والافتقار إلى علاقات تسلسل واضحة في حزب يعتبر القيادي نصف إله، خاصة إن كان من جماعة النشاط العملي، أي مستعداً لتنفيذ أي أمر تصدره قيادته التي كانت ترى أن النشاط العملي وليس الثقافي والمعرفة هو المحك. وقد شبهت وضع قادة الحزب خلال اللقاء مع خالد بوضع تلميذ غبي وعاجز عن حفظ دروسه في حضرة أستاذ شرس وعدواني. لقد كان وضعاً يصعب تصور وجوده في حزب يقول بالحرية، لكنه كان وضعاً طبيعياً في جزب يقوم على علاقات تتسم بإذلال لا مسوغ له، جعلني أرى في مَن قابلتهم أشخاصاً صغاراً لا عمل لهم غير امتداح بكداش وإظهار الدونية تجاهه، على رغم أنه لم يكن بينهم من لم يسبق لهذا أن أهانه وطرده من اللجنة المركزية وحطمه معنوياً وروحياً.

فاتني أن أصف لك طريقة اجتماعات وعمل منظمات وخلايا الحزب. فقد كان هناك دوماً جدول أعمال يركز على نشاطات كل واحد من الأعضاء، ويبحث ما إذا كان قد قام بما يجب من أجل جلب أعضاء جدد إلى الحزب. وكان يسبق هذا تحليل الوضع السياسي، يقوم على تكرار أفكار ومقالات جريدة **النور** التي تضع القيادة عصارة فكرها ورؤيتها فيها، فلا بد من أن تكون منطلق أي تحليلٍ للوضع

(*) المقصود هو الحزب الشيوعي السوري، المكتب السياسي، والذي كان يسمى أواخر الستينيات «جماعة المشروع»، والمقصود مشروع البرنامج الذي صاغه الحزب آنذاك (المحرر).

السياسي، مع أن بعض المقالات كانت تكرر أفكاراً قديمة غرضها الوحيد تربية الحزبي على الامتثالية ومنعه من التفكير المستقل. والحقيقة أنني لا أتذكر اجتماعاً واحداً في الحزب طرح هموماً ثقافية أو عالج مسائل فكرية. ولا أتذكر اجتماعاً واحداً لم يتركز على الأنشطة العملية، التي كانت تأخذ وقت أعضائه، وخاصة أنهم كانوا يؤمرون بحصر اهتمامهم فيها لأن القيادة تتبناها، ومنها مثلاً مسألة مصفاة النفط التي كانت سوريا تنوي بناءها في منطقة حمص، وما إذا كان يجب أن تقيمها تشيكوسلوفاكيا أم دولة غربية. لقد شغلت هذه القضية الحزب طيلة أشهر كثيرة، واعتبرت المعركة من أجلها معركة حاسمة ترتبط بها موازين القوى الداخلية مثلما يرتبط مصير البلد ومستقبله، بعد التحالف الذي نشأ من حولها بين الحزب والبعث والمليونير الأحمر خالد العظم. طبيعي أن الأعضاء كانوا يشرحون هذه المسألة للجماهير بالطريقة التي تريدها القيادة، وكانوا يطنبون في تبيان أهميتها الوطنية وموقعها من النضال ضد الإمبريالية. ومع أن الحزب لم يعقد اجتماعات شعبية خاصة في الدير لشرح أهمية «معركة المصفاة»، فإنه مارس نوعاً من التبشير بالمصفاة التشيكية وبضرورة التعاقد مع البلد الاشتراكي الصديق لبنائها. تلك كانت معركة أظهرت بطريقة نموذجية طبيعة عمل الحزب ودور أعضائه، وكانت ذات طابع سياسي بحت طغى على عمله الثقافي المحدود الذي اقتصر على محاضرات في النادي تتناول موضوعات مختلفة من تاريخ واقتصاد... إلخ.، وشرح بعض الكتب كالمحاضرة التي ألقيتها حول كتاب قسطنطين زريق السابق ذكره.

جابه الحزب عداءً شديداً من البعث والإخوان المسلمين. وقد نما الإخوان نمواً قوياً وكان لهم نسب مهمة من تلامذة المدارس الثانوية في الدير. إلا أن حزبهم بقي كغيره تنظيماً غير جماهيري، اقتصر انتشاره على النخب المتعلمة وبقي نفوذه على الجماهير محدوداً، وضم مجموعات صغيرة لم تتزعم قطاعات شعبية وازنة ولم تستطع تحرير الديري من الولاء العشائري. كان عداء البعث للحزب يبدو أحياناً أشد من عداء الإخوان المسلمين، مع أننا كنا نحاول أن لا نستفز أحداً أو نثير معارك مع أحد.

ثمة ملاحظة مهمة يجب أن تقال هنا، هي أن الحزب كان منغمراً انغماراً تاماً في السياسة السورية العامة، وخاصة منها مسألة الأحلاف والتهديدات الموجهة إلى سوريا والمؤامرات والانقلابات، فكان نضاله المطلبي ضعيفاً وثانوي الأهمية بالمقارنة مع نضاله السياسي. والحق أن الدير غابت عن سياسة الحزب المطلبية، وأن مشكلاتها نادراً ما كانت تثار من قبله، هو الذي ركز جهده على مهاجمة النواب الرجعيين واليمينيين، وضد محاولات عزل سوريا وإضعاف استقلالها. في هجومه

على نواب الدير، كان الحزب يبرز عشائريتهم والطابع المصلحي الضيق لمواقفهم. كان هؤلاء يستحقون الهجوم والنقد، فلم يتعاطف الرأي العام الديري معهم، وإن كان أقرباؤهم وزبانيتهم قد شعروا بالاستفزاز.

كان الإخوان يرفضون إقامة أي نوع من العلاقات مع الحزب في الدير. وكان موقف البعث منه عدائياً، على الرغم من تعاونه مع الشيوعيين في دمشق، وخاصة في البرلمان. ومع أننا قمنا بمحاولات لإقامة جبهة مع البعثيين، فإن هذه لم تكن تعيش أكثر من يومين أو ثلاثة. أتذكر أنه عقد خلال فترة الحشود التركية ضد سوريا اجتماع ضم بعثيين ووجهاء ونقابيين وشيوعيين، تم خلاله الاتفاق على تأسيس لجنة سياسية تقود العمل المشترك. لكن البعث سرعان ما تراجع عن الاتفاق كي لا يعطي الشرعية للحزب الشيوعي في الدير، كما قيل يومذاك. ذلك كان سلوك البعث، الذي اعتنق أفكاراً تقليدية وعدائية تجاه الشيوعية، جسدها كراس عفلق عن القومية والشيوعية، وعززها تخلف عام انضوى فيه صراع البعث ضد الشيوعيين الذي أخذ شكل صراع بين عشيرتين.

لم تكن صلة القيادة بالمنظمة الحزبية منتظمة، بل كانت محدودة بوجه عام، وخاصة في ما يتعلق بالإشراف على عملها. صحيح أن أعضاء القيادة في دمشق كانوا يناقشون ما يدور في الاجتماعات الحزبية، وأننا كنا نتلقى تعليمات محددة منهم، إلا أنهم لم يحضروا اجتماعاتنا غير مرة كل شهرين أو ثلاثة، وكانوا يكتفون بالتقارير التي تقدم إليهم حول الحزب وفرقه وخلاياه، وتتضمن أنشطتها وأوضاعها المادية وأوضاع مناطقها ومشاكلها. خلت الصلة بين أعضاء الحزب من الطابع الديمقراطي، على رغم أنهم لم يتقولبوا جميعهم بالقالب البكداشي القاسي، الآمر والطاغي والفوقي والحافل بالشكليات، وقبلوا، في المقابل، علاقات تقوم على الولاء الأعمى والخضوع والخوف من الأعلى، كأنهم أعضاء في قبيلة وليسوا منتسبين أحراراً إلى حزبٍ حديث. أنا شخصياً كنت عضو وسكرتير اللجنة المنطقية في الدير، وكانت لي صلةٌ مع اللجنة المركزية التي كانت صلتها معنا محدودة اقتصرت على زيارة أو زيارتين قام بهما دانيال نعمة للدير، خلال فترة عضويتي الحزبية أتذكر أنه جاء مرة يلومنا على جرأتنا، لأننا نظمنا حفلة بمناسبة الاتحاد السوري ـ المصري اعتبرتها القيادة خروجاً عن الشرعية وخط الحزب. وقد سأل خلال المناقشة حول بعض القضايا والمشاكل الموجودة، مثل مصاريف تنقلات موزعي الجريدة، التي طالبنا بتزويدها بأخبار وليس بمقالات، فصرنا نرسل إليها أخباراً عن الدير تتضمن بعض مطالبها، كما زودناها بخبر طويل عن الجبهة التي كنا نسعى إلى إقامتها مع البعث ضد تركيا وحشودها، لكنها لم تنشره.

كان دانيال شخصاً بسيطاً وعديم الثقافة، يكرر ما تقوله افتتاحيات **النور** وبعض النقاشات التي تجري في القيادة المركزية، لذلك لم يقبضه أحد. لم يقبض أحد كذلك خلال الحريري الذي كان حسه النقدي معطلاً بدوره، وجاء يقول لنا إن القيادة ضحت وقادت الحزب ثلاثين سنة، وإن نضالها يعطيها الشرعية، وعلينا الثقة بصحة سياسة الحزب التي يجوز نقدها أو التشكيك فيها.

سمعت مرة أن القيادة في دمشق بحثت في ضمي إلى اللجنة المركزية، لكن هذا الخبر لم يؤثر في موقفي العام وآرائي. قلت إن القيادة كانت غائبة عن الحزب، وأقول هنا إنها كانت حاضرة فيه كسمعة وكهيبة، كما كانت حاضرة عبر جريدتها وعبر استحالة نشوء قيادة بديلة لها. وقد أعطاها هذا كله نوعاً من المركز القوي فيه، على رغم كتابات وملاحظات الياس المبكرة حول ثغرات الحزب وأخطائه ونواقصه وطابع علاقاته القمعي والتعسفي وضرورة انتخاب القيادات بدل تعيينها من قبل خالد. والحقيقة أن الخارج ـ المؤتمر العشرون ـ هو الذي فتح أعيننا على مشاكل الحزب الداخلية، ولولاه لكانت بقيت غائبة عن أعيننا ووعينا، ولما رأينا في ما حدث داخل الحزب الشيوعي السوفياتي نوعاً من فتح الطريق لتحرير الحزب عندنا.











حول بعض قضايا الثورة العربية

ياسين الحافظ

حول بعض قضايا الثورة العربية





مركز دراسات الوحدة العربية

حول بعض قضايا الثورة العربية

ياسين الحافظ

(*) هذه هي الطبعة الثانية للكتاب الصادرة في دمشق، ١٩٩٧.

المحتويات

تقديم ٩
● **حول بعض قضايا الحركة القومية العربية** ١٣
- القومية العربية لم تولد في السوق الرأسمالية ١٥
- خصائص الحركة القومية العربية ١٩
- البرجوازية الصغيرة بين النضال القومي والنضال الاشتراكي ٢٧
- حول بعض المفاهيم البرجوازية الصغيرة للقضية القومية ٣٥
- رأي في إعادة كتابة التاريخ العربي ٥٥
● **ملاحظات حول دور البرجوازية الوسطى في سوريا** ٦١
● **دراسة سياسية نقدية للتجربة الجديدة في القطر المصري** ٧٧
● **السياسة الاستعمارية في المشرق العربي** ١٣٩
● **قضية فلسطين بين الثرثرة الديماغوجية والواقعية الثورية** ١٨١
● **محاولة في تقييم الواقع السياسي العربي** ١٩٧
● **تعريب الماركسية** ٢٢٧

٩٩/١



ينتمي هذا الكتاب إلى فترة من عمل ياسين الحافظ الفكري، مهدت لطوره الناضج، الذي بدأ مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، وعبّر عن نفسه في منظومة فكرية ونقدية متماسكة ومتبلورة، صاغها المفكر الراحل وطبقها في الكتب التي ألّفها منذ الثلث الأخير من الستينيات، بدافع من تأمل نقدي للفكرين الماركسي والقومي السائدين، وتحت تأثير هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧. وإذا كنا نضم كتاب **حول بعض قضايا الثورة العربية** إلى غيره من كتب الحافظ، فإننا نفعل هذا من أجل تمكين القارىء والدارس من متابعة هذه المحطة في تطور فكر ياسين الحافظ، التي تتضمن لبنات مهمة تفتحت ونضجت في مؤلفاته اللاحقة.



تقديم

١ ـ معظم المقالات والأبحاث، التي وردت في هذا الكتاب، كتبت في سياق التجربة التي عاشها الشعب العربي، في فترة ما بعد الانفصال. لذا فهي تتناول مشاكل مرحلة حرجة وخصبة من مراحل الثورة العربية، وتحاول الإجابة عن بعض الأسئلة التي يطرحها التطور، خلال هذه المرحلة.

عندما تَرِثّ وتتهرأ الأطر السياسية التي تتصدى لقيادة الجماهير، يصبح رَصْد آفاق النضال الجماهيري، وتلمّس مشاكله ضرباً من الجهد الفردي القلق، ومهمة شائكة وصعبة، وخاصة في مرحلة مضطربة وصاخبة ومعقدة كهذه. إن وحشة الجهد الفردي وقلقه، لا يمكن أن يبددهما إلّا الالتزام بخط الجماهير ومواكبة تحركها، كما يصبح استلهام جوهر الماركسية وروحها العامة وتراثها الثوري ـ دونما قبلية، ودونما سجود للصيغ الجاهزة ـ وسيلة لإقلال احتمالات الخطأ، وتصحيحه، وتجنب السقوط في التجريبية أو الخضوع للعفوية.

هذا الصراط لم يكن ضيقاً فحسب، بل كان غائماً أيضاً. وهذا ما يدفع إلى خشية شديدة من الخطأ حيناً، وإلى خوف من الوحشة يتبعه تلفت إلى وراء.. إلى أطر اليسار التقليدي حيناً آخر. ومع ذلك، فإن احتمالات الخطأ وخوف الوحشة والتوجس من وعورة الطريق والتواءاته، لا يجوز أن يوقف النضال في سبيل بناء يسار عربي جديد، وتوضيح معالمه الأيديولوجية والسياسية، عبر استخلاص بعض دروس التجربة الثورية العربية وتعميمها.

لقد جف اليسار التقليدي ونضب، فهو يحتضر. لقد نخره التخلف الفكري، وجوّفه الجمود النظري، استنفدت ثوريته الانتهازيةُ وضيق الأفق، تخنقه عزلة شديدة عن الجماهير العربية. لذا فإن حركة اليسار العربي الجديد، لن تأتي عبر تجميع الأطر، بَلْه الجثث القديمة، بل ستأتي عبر عملية خَلْق جديدة. إن ولادة جديدة لليسار العربي تحتاج إلى مخاض طويل وعسير. ولكن لا سبيل إلى التنكب عن هذا الطريق. وهذا الكتاب محاولة لوضع لبنة صغيرة في أساس اليسار الجديد.

٢ ـ فترة ما بعد الانفصال لم تكن شراً كلها. فالعقبات التي واجهت النضال العربي، والتجارب التي عانتها الجماهير العربية، علّمت دروساً ثمينة، لم يكن ممكناً اكتسابها ـ بنفس السرعة وبنفس العمق ـ لولا أحداث الانفصال وما تلاها.

لقد أومأ الانفصال وما تلاه من أحداث، إلى أن الثورة العربية، قد بلغت مرحلة يمكن تسميتها بـ «عنق الزجاجة». إن الخروج من عنق الزجاجة لم يعد ممكناً، إلاّ إذا امتلأ النضال الوحدوي بمضمون اشتراكي علمي من جهة، وصب النضال الاشتراكي في مجارٍ وحدوية من جهة أخرى.

هذه الموضوعة لم يتم الوصول إليها بالحدس أو بالمنطق الشكلي، بل تكشّفت ـ رويداً رويداً ـ خلال التجربة والمعاناة. لم يكن صحيحاً الركون إلى الاتجاهات الاشتراكية الكلاسيكية بلا أفق وحدوي، كما أنه لم يعد مجدياً قبول صيغ برجوازية قومية حول قضية الوحدة. وفي هذا التوتر والتناقض، لم يكن سهلاً تجنب الحيرة والتناقض، والخطأ أيضاً، خلال وعورة الطريق والتواءاته وفجواته. إن حل هذه المسألة لم يأتِ عبر تأمل مثالي نظري، بل جاءت به التجارب، جاءت به الطبقة العاملة في سوريا عندما انخرطت حتى هامتها في النضال الوحدوي.

ولأن تطور الممارسة الثورية للجماهير العربية، هو الذي رسم آفاق الثورة العربية، وحدد مضمونها وطريقها، لذا فإن موضوعة: «الطريق الاشتراكي إلى الوحدة» لم تكن واضحة المعالم بيِّنة الحدود في جميع أبحاث الكتاب ومقالاته، فإذا تواكب الخط النظري لهذا الكتاب مع تجربة الجماهير العربية، وإذا استطاع أن يتابع ـ فعلاً ـ تطور الممارسة الثورية للجماهير العربية وتلخيصها، ورصد الدروس التي تعلمها، يكون قد أوفى مراميه.

٣ ـ لقد علّمت التجربة النضالية العربية، أن النضال الوحدوي إمّا أن يأخذ اتجاهاً اشتراكياً ديمقراطياً، وإما أن يبقى يدور في طريق مسدود، تتعاوره الانتصارات المجوفة الملغومة المهزوزة، والتراجعات السريعة السهلة.

إن السهولة النسبية التي تمت بها وحدة عام ١٩٥٨، دفع الشعب العربي ثمنها في انفصال عام ١٩٦١. والقوى الطبقية التي صنعت تلك الوحدة، هي نفسها التي اغتالتها، وحافظت على الانفصال. والوحدة التي كانت حصيلة حرب عظيمة مع الاستعمار، سقطت في فترة كفّ فيها إطلاق النار على الاستعمار.

إن ميثاق ١٧ نيسان/أبريل ١٩٦٣ لم يكن ممكناً أن يجهض، لو أن سواعد الجماهير الشعبية حفرت الطريق إليه. كان ميثاق ١٧ نيسان/أبريل، إلى حد كبير، تكراراً لوحدة عام ١٩٥٨، وتلك هي مأساته وأسباب فشله. لقد لعبت الجماهير ـ

وخاصة في سوريا ـ دوراً مهماً في فتح الطريق إلى ميثاق ١٧ نيسان/ أبريل، ولكنها لم تكن تملك الزمام. وهنا كان مقتل الميثاق.

لا تزال الوحدةُ الشعارَ المركزي في شعارات الثورة العربية، في المشرق العربي خاصة. ولكن الطريق إليها، في الظروف العربية والدولية الراهنة، لم يعد سَهْلاً قصيراً مفروشاً بالورود، كما جرت الأمور عام ١٩٥٨. إن شراسة الاستعمار ومرونته، وتراجع قوى الثورة في العالم، قد أثّر تأثيراً سلبياً بالغاً على نضالنا الوحدوي، كما أن المعركة الطبقية الشاملة الكبيرة التي فتحت في تموز/ يوليو ١٩٦١ على مستوى الوطن العربي، سدت أمام النضال الوحدوي إمكانيات نصر حقيقي دائم وراسخ عبر الغارات الثورية بالوسائل الدبلوماسية والقوى البيروقراطية. إن هذه الوسائل لم تعد غير مجدية فحسب، بل زرعت الأوهام حول نجاحات سريعة، وهدرت سنين من النضال الوحدوي في دوران عقيم، يحسب نفسه تقدماً إلى أمام. لقد انتقل النضال الوحدوي ـ ويجب أن ينتقل ـ من الكواليس الدبلوماسية والغارات الثورية البيروقراطية، إلى الشوارع والمتاريس.

٤ ـ تعاني الثورة العربية جَزراً ملحوظاً. هذا الجزر لا يحمل معنى التراجع والهزيمة، إلاَّ لأننا عشنا حلاوة انتصارات ملغومة ومهزوزة. إن مدّ الثورة العربية في الاتجاه الوحدوي لم يكن سوى امتداد هيولي في رخاوته، ولهذا لم يمكث في الأرض. هذه الحقيقة مُرّة كالعلقم، ولكن ينبغي أن تقال.

إذاً، أمام الانتصارات الوحدوية الجادة الراسخة طريق طويل، ونضال معقّد وشاق ومبدئي، على مختلف الجبهات، وبمختلف الأشكال والأساليب.

لم يعد ممكناً «تمرير» الوحدة من خلال المناورات مع الاستعمار وحلفائه، لأن الوحدة قبرهم. لذا ينبغي أن يكون النضال المبدئي الجذري ضد الاستعمار ملهماً ودليلاً للنضال الوحدوي.

لم يعد ممكناً «تمرير» الوحدة بين أقدام البرجوازية، لأن الوحدة نهايتها. لذا ينبغي أن يكون النضال ضد البرجوازية ملهماً ودليلاً للنضال الوحدوي.

لم يعد كافياً وصحيحاً الركون إلى قيادة البرجوازية الصغيرة للنضال الوحدوي. لقد خانه قسم منها، والقسم الآخر يريد أن يجعله ترساً لمصالحه الطبقية. لذا أصبحت الطبقة العاملة مؤهلة، لا للمساهمة في النضال الوحدوي فحسب، بل لقيادته وتعبئة الجماهير العربية خلفها، بغية اقتحام حصون التجزئة.

إن الطريق الاشتراكي إلى الوحدة، لم يعد مجرد حرص على مضمونها

الاشتراكي فحسب، بل أصبح ضماناً لجدية النضال الوحدوي وجدواه.

إن دفع النضال الوحدوي إلى يسار، يعني دفعه إلى أمام، إلى أمام بلا تراجعات، وبلا مساومات وبلا نكسات. هذا هو الدرس الثمين العظيم الذي تتعلمه الجماهير من خلال تجاربها الذاتية المباشرة. هذا هو الدرس الذي تعلمه تجارب الثورة العربية خلال هذا العقد. وهذا هو ما حاولنا التعبير عنه في هذا الكتاب.

٥ ـ خلف الركود الكئيب الذي يخيم على الجماهير العربية، نشهد إرهاصات النضج. إن عملية السحق التي واجهت حركة الجماهير لم تقتلها، لقد عرقلت امتدادها الأفقي، ولكن امتدادها في العمق واضح للعيان. لقد سُيّست قطاعات واسعة وكثيفة من الجماهير العربية، وهي تعطي نضالها الوحدوي أبعاده الاشتراكية. والوعي الاشتراكي يكسّر الأطر الجامدة المسبقة، ويتخطى الاشتراكية الديماغوجية للبرجوازية الصغيرة، إن نضال الجماهير العربية ووعيها يتجاوز مرحلة الطفولة.

المرحلة الجديدة، التي يدخلها النضال العربي، بدأت تجد تعبيراً لها على صعيد الفكر السياسي. وهذا الكتاب، محاولة للمساهمة في التعبير عن المرحلة الجديدة التي تلجها الثورة العربية، وإلقاء الضوء على بعض قضايا تطورها الاشتراكي والوحدوي.

وبصرف النظر عن تفاصيل ما ورد في الكتاب، فإن خطه العام العريض، هو التالي: دفع النضال الوحدوي إلى يسار، تنمية حركة الجماهير العربية، دمج الاشتراكية العلمية مع حركة الجماهير العربية.

ياسين الحافظ
دمشق ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥

حَولَ بَعض قضَايا الحَركة القَومية العَربية



القَوميَّة العَربيَّة لم تولَد في السُّوق الرأسمالية(*)

إن تحليل الحقائق الموضوعية الملموسة، هو وحده، الذي يقود إلى اتخاذ المواقف السياسية الصحيحة، وإلى اتباع الأسلوب الصحيح في العمل. وأريد هنا أن أوضح بعض قضايا الوحدة العربية، التي ينعكس الموقف النظري منها، بصورة مباشرة ومحسوسة، على نضالنا الوحدوي السياسي الراهن:

١ ـ ما المحرك الرئيسي للحركة القومية العربية؟

إن نظرية ستالين عن الأمة والقومية، التي اتخذت التحليل الماركسي أساساً لها، تلخص ـ إلى حد كبير ـ تاريخ وسير تطور الأمم الأوروبية. فالأمم الأوروبية قد ولدت فعلاً في السوق الوطنية. الحياة الاقتصادية المشتركة بين مختلف أجزاء الأمة، التي نشأت بفضل تقسيم العمل، وتطور التبادل، وخلق سوق وطنية واحدة، كانت المحرك الرئيسي لخلق القوميات الأوروبية، وإنشاء الدول على أساس قومي.

والسؤال الآن هو التالي: هل يمكن تعميم نظرية ستالين عن الأمة العربية، على نحو تجريدي وميكانيكي، وبصرف النظر عن تطورات الواقع العربي المباشرة والملموسة؟ إن تحليل الظروف الموضوعية، التي يعيشها الشعب العربي، يدل على أن الاقتصاد المشترك غير متوفر بين الأقطار العربية، وذلك نتيجة للعزلة الطويلة التي عاشها كل قطر. ومع ذلك فقد برزت الجمهورية العربية إلى حيز الوجود كنواة للوحدة الشاملة. **إن فقدان عامل الاقتصاد المشترك**، الذي اعتبرته نظرية ستالين أحد العناصر الأساسية الأربعة لتكوين الأمة، يدلنا على أن المحرك الرئيسي للقومية

(*) انظر: **صباح الخير** (القاهرة)، (٢٤ نيسان/أبريل ١٩٥٨).

العربية، **هو شيء آخر غير عامل التطور البرجوازي للاقتصاد العربي**.

إذاً، القومية العربية لم تولد في السوق البرجوازية، كالقوميات الأوروبية، وبالتالي فإن القومية العربية لن تحمل الطابع البرجوازي. ذلك لأنها ولدت في غمار الكفاح العربي العام المشترك ضد الاستعمار. فالبرجوازية الوطنية العربية لم تحتضن وحدها دعوة الوحدة، بل احتضنتها جميع الطبقات والفئات الشعبية المعادية للاستعمار. وهذا هو سبب الطابع الجماهيري والشعبي، الذي يميز القومية العربية عن القوميات الأوروبية.

إن السوق البرجوازية الوطنية ليست ـ عند تحليلها ـ إلا العامل الذي أنضج الشعور الغامض الغض بالقومية في أوروبا، وهي المهماز الذي عجل تحقيق الوحدة القومية بهدم الحواجز الإقطاعية. إذ إن عاملي اللغة والأرض كانا متوفرين حتى في عصر الإقطاع. ولكن العزلة التي فرضتها القيود والحواجز الإقطاعية على أجزاء الوطن، جعلت الشعور بالقومية وضرورة الوحدة هزيلاً. وما إن هدم التطور الاقتصادي البرجوازي هذه الحواجز والقيود، حتى انصهرت الأمة، وتبلور التكوين النفسي لكل شعب.

وإذا كانت السوق البرجوازية الوطنية قد نهضت بهذا الدور في أوروبا، فإن منجزات النهضة الحديثة التي قربت المسافات بين الشعب العربي في مختلف أقاليمه، قد جعلت النضال المشترك ضد الاستعمار عاملاً أساسياً في تحقيق الوحدة العربية، بتقويته الشعور بالمصير المشترك، وتصفيته الشعور بالعزلة والانطواء والتجزئة.

إن مأساة هؤلاء الذين انفكوا عن النضال التاريخي الذي يخوضه الشعب العربي في سبيل وحدته القومية، لأن نظرية ستالين لم تستطعْ أن تحتوي الواقع العربي الحي المباشر، هي أنهم يحاولون إخراج التاريخ من رؤوسهم، بدلاً من أن يحاولوا إخراج رؤوسهم من التاريخ.

٢ ـ هل الوحدة العربية «واقع موضوعي» مستقل عن الرغبات والإرادات؟

أنْ يلف بعض الستالينيين العرب، مؤخراً، «كوعاً» حول نظرية ستالين في الأمة والقومية... فهذه خطوة إلى أمام، مهما كانت مبرراتها وظروفها. ولكن إنْ يعتبروا الوحدة العربية مجرد واقع موضوعي مستقل عن الرغبات والإرادات، فهذا ما يحتاج إلى وقفة قصيرة، لكشف نواحي الخطأ والنقص، بل الخطر أيضاً، في هذه النظرة، حيث تهمل دور العامل الذاتي في التطور القومي لكفاح الشعب العربي. إن إهمال دور العامل الذاتي في النضال القومي العربي، والانتظار السلبي لنضج عفوي

في العوامل الموضوعية، يعني ـ عملياً ـ وضع قضية الوحدة على الرف.

إن الواقع الملموس للنضال القومي العربي، يكشف بوضوح تام الأهمية الأساسية القائمة التي يرتديها العامل الذاتي في تطورنا القومي، مثلاً: إن «الأسس الموضوعية المستقلة عن الرغبات والإرادات» للوحدة متوفرة بين سوريا ولبنان، في حين أن الوحدة قد تمت بين سوريا ومصر، حيث «الأسس الموضوعية المستقلة عن الإرادات» أضعف، إن لم نقل مفقودة مؤقتاً على الأقل. من ذلك يتضح لنا أن توفر الأسس الواقعية الموضوعية، لن يحقق الوحدة بصورة تلقائية، بل لا بد من الإرادات... لا بدّ من الاعتراف بدور العامل الذاتي، دور الفكر الثوري والمبادلة الثورية لدى الفئات الطليعية، والإرادة الشعبية العامة والأفراد.

إن المتتبع للظروف والعوامل التي أدت إلى تحقيق الوحدة بين إقليمي سوريا ومصر، يدرك بصورة واضحة الدور الرائع الحاسم الذي لعبه الفكر القومي الثوري والفئات الثورية... ويدرك أيضاً الأثر العميق للإرادة الشعبية المهمة في التمهيد لهذه الوحدة، وانعكاسها بين الجماهير. وإذا كانت الإرادة الشعبية العامة هي التي أعطت السياسة السورية ـ في مختلف العهود ـ نحو الوحدة العربية ذلك الحماس ونكران الذات، كذلك كان دور الفكر الثوري والمبادهة الثورية لدى قادة الثورة في الإقليم المصري، هو الذي صفّى النزعات الإقليمية المعادية للقومية العربية، وأنهى العزلة الفكرية والحذر السياسي من القومية العربية، الذي كان واضحاً في مصر قبل ثورة تموز/ يوليو عام ١٩٥٢.

إن وجه الخطر في النظرة، التي تنكر وتهمل دور العامل الذاتي، دور الإرادة الشعبية العامة والفكر الثوري، يتمثل في إهمال دعاة هذه النظرة العمل من أجل إنضاج وتعميق الإرادة الشعبية، وتهيئة وتنظيم الأدوات الموضوعية التي تناضل في سبيل الوحدة. إن الفكر الثوري والإرادة الشعبية العامة، وأدوات هذه الإرادة، ليست أموراً ثابتة متماثلة في نضجها وحدّتها وعمقها. بل يخلقها النضال والعمل الثوري والتعبئة الفكرية.

٣ ـ هل العرب شعب واحد، أم شعوب مترابطة؟

لن أحاول أن أثبت أن العرب شعب واحد. ففي رأيي أن النضال المشترك الذي يخوضه الشعب العربي، والانتصارات التي يحرزها خلال نضاله في سبيل الوحدة، تحمل الإجابات العملية عن وحدة الشعب العربي الواحد.

إن بعض «ستالينيي» بلادنا، عندما ينطلقون من «النصوص المخزونة في

المجلدات» إلى الواقع، ولا يجدونه مطابقاً للقياسات النظرية، يقعون في ارتباكات وأخطاء وتناقضات غريبة..

والبعض اليوم «يبشر» بفكرة «الشعوب العربية المترابطة» لا الشعب العربي الواحد. ودون الدخول في جدل نظري، نريد أن نسلّم لهؤلاء بحقهم في اعتناق الرأي الذي تمليه عليهم الأيديولوجية الستالينية. ولكن الذي نرفضه، هو تحويل هذه المفاهيم إلى سلاح فكري في يد أعداء الوحدة، لتبرير استمرار التجزئة، تحت ستار وجود شعب متميز، تحتويه النظريات العلمية وتعترف بكيانه الإقليمي. إن النضال القومي العربي يواجه أيديولوجية التجزئة تحت أشكال مختلفة، وإن فكرة الشعوب المترابطة، إنما تقوي أيديولوجية التجزئة.

أما ناحية الخطأ الأخرى في مفهوم «الشعوب المترابطة»، فهي أنها تضع النضال المشترك بين الشعب العربي في مختلف أقطاره، في مرتبة واحدة مع تضامن شعوب العالم كلها ضد الاستعمار. صحيح أن تضامن شعوب العالم ونضالها المشترك ضد الاستعمار أمر مهم وأساسي في جدوى هذا النضال، ولكن كوننا شعباً واحداً، يضع تضامننا في مرتبة أولى، يأتي بعدها تضامننا مع سائر شعوب العالم.

خصائص الحركة القوميّة العربيَّة(*)

إن جوهر البحث العلمي هو «التحليل الملموس لوضع ملموس»، لذا كانت ملاحظة خصائص المكان والزمان من أولى بديهيات البحث في العلوم الاجتماعية.

ولكي نتجنب التجريد النظري والتعميم الاستنتاجي الميكانيكي، عند بحث قضايا القومية العربية، ينبغي أن نتتبع وندرس تطور شعبنا العربي كما جرى فعلاً، وكما يجري في الواقع المباشر الملموس.

إن الإنسانية تسير في خط تطوري صاعد ومتوازٍ. هذا أمر لا شك فيه. إلا أن مجاري تطور الأمم ليست متماثلة، ولا تمر ـ بالتالي ـ عبر مجرى واحد محدود.

ولإيضاح هذه الحقيقة، سنعرض ـ بسرعة وإيجاز ـ تطور بعض الأمم الأوروبية، ثم نعرض تطور الأمة العربية، لكي نستخلص بعض ملامح الحركة القومية العربية.

سير تطور بعض الأمم الأوروبية

أ ـ في أوروبا، في عصر الإقطاع، كان كل بلد مقسماً إلى إقطاعات أو إمارات، تكاد تكون مغلقة، تكفي نفسها بنفسها في مختلف نواحي الحياة، وبصورة خاصة من الناحية الاقتصادية. كذلك تلك الأمم تعيش مرحلتها الجنينية.

ب ـ جاء تطور الاقتصاد نحو الرأسمالية، ليحطم الحواجز الإقطاعية، بإنشائه سوقاً وطنية واحدة واقتصاداً قومياً مشتركاً، بدلاً من المراكز الاقتصادية المغلقة المبعثرة في النظام الإقطاعي. حقاً لقد كانت السوق هي المدرسة التي أُتيح فيها للبرجوازية أن تتعلم القومية.

(*) انظر: **الثقافة** (دمشق)، (أيلول/ سبتمبر ١٩٥٨).

ج ـ كان العامل الاقتصادي، وبتعبير أدق التطور الاقتصادي الرأسمالي، هو محرك القوميات الأوروبية، لأنه كان العامل الأساسي في ظهور الدولة القومية الموحدة. فهو ـ بالتالي ـ الذي أنضج الشعور الغامض الغض بالقومية، وهو الذي حوّلها من الإمكانية إلى الفعل، لأن عاملي اللغة والأرض كانا متوفرين في العهد الإقطاعي. إلاَّ أن العزلة التي فرضتها الحواجز الإقطاعية على أجزاء الأمة، جعل الشعور بالقومية وضرورة الوحدة هزيلاً إن لم يكن مفقوداً. وما إن هدم التطور الاقتصادي الحواجز والقيود الإقطاعية، حتى انصهرت الكيانات المبعثرة، وتبلور التكوين النفسي لكل شعب، وأنشأت تلك الأمم ثقافتها الخاصة المشتركة.

د ـ إذاً، كانت السوق الواحدة حاجة البرجوازيين المباشرة، لذا حملت الطبقة البرجوازية لواء الحركة القومية في أوروبا، فنشأت القومية بين أحضانها، وطبعت بطابعها.

هـ ـ كانت جماهير العمال والحرفيين والفلاحين، لا تعي بوضوح كافٍ مصالحها الطبقية المباشرة والخاصة. فاستطاعت البرجوازية ـ لأن نضالها كان ذا طابع تقدمي في تلك المرحلة التاريخية ـ أن تعبىء وراءها جماهير العمال والفلاحين والحرفيين. كان طابع تلك القوميات برجوازياً محضاً، لأن التطور التاريخي كان يسير في اتجاه فوز الرأسمالية وتثبيت دعائمها، ويؤهل ـ بالتالي ـ الطبقة البرجوازية للزعامة.

و ـ استيقظ الشعور القومي في أوروبا، إذاً، في معمعان نضال طبقي حاد. لقد نضج هذا الشعور في بعض البلدان، كفرنسا، في حرب طبقية فعلية بين الأمة (وهي البرجوازية ـ جماهير الشعب)، وبين سادة الأرض من النبلاء. لقد ظهرت هذه الحقيقة بوضوح تام في الثورة البرجوازية الإنكليزية في القرن السابع عشر، والثورة البرجوازية الفرنسية في القرن الثامن عشر، والثورة البرجوازية الألمانية في القرن التاسع عشر.

ز ـ كان هذا التطور الاقتصادي القائم على الملكية الخاصة والرأسمالية، والذي يحركه عامل الربح والاستثمار، دافعاً للتوسع والعدوان على الأمم الأخرى. فطُبعت تلك القوميات بالطابع الشوفيني الاستعماري. وبدأت المرحلة الاستعمارية في التاريخ الحديث مع نشوء البرجوازيات الأوروبية، ثم اتخذت هذه الأمم طابعاً استعمارياً على النطاق العالمي، عندما دفع التطور بالرأسمالية إلى مرحلتها الاحتكارية.

سير تطور الأمة العربية

تميّز سير التطور التاريخي الملموس للأمة العربية بالخصائص التالية :

أ ـ على الرغم من أن التاريخ العربي قد شهد ظهور الإقطاعية، ونظام العمل الإقطاعي في البلدان التي وصل إليها المد الإسلامي، إلا أن الشعب العربي لم يعرف الإقطاعية في شكلها الأوروبي الكلاسيكي. لقد مارس التبادل التجاري والحج، والإسلام بصورة عامة، دوراً حاسماً في تحطيم الشكل القبلي للجماعات العربية. ولا ينفي هذه الحقيقة كون الخلافة الأموية قد استخدمت بقايا الشعور القبلي لانتزاع السلطة.

ب ـ لقد أتم الإسلام عملية التفاعل والصهر في البلدان التي وصل إليها الفتح العربي آنذاك. وتوقفت عملية الصهر والتفاعل عند حدود موجات الهجرة السامية القديمة. لقد جاء الإسلام كعامل متمم ـ ولكنه حاسم ـ لإنجاز عملية الصهر والتعريب. لأن التشابه اللغوي والحضاري، في البلدان التي فُتحت وعُرّبت، كان البيئة القابلة، والمناخ الملائم لهذه العملية.

ج ـ في ظل الإسلام تكوّنت ـ إذاً ـ للشعب العربي ثقافة مشتركة، وتبلور تكوينه النفسي الحضاري. الإسلام، كتراث حضاري، كثقافة مشتركة، وكتكوين نفسي مشترك، هو الرحم الذي احتوى أمتنا العربية، وحماها من التفتت النهائي، والتجزئة الراسخة الكاملة. وهو الذي حال دون تحول الفوارق الكمية الدرجية، التي تكونت خلال الفجوات التاريخية، التي عاش فيها الشعب العربي مجزأً، إلى فروق نوعية كيفية، تجعل التجزئة أمراً منطقياً ومنسجماً مع الواقع وطبيعة الأشياء. هذا هو الأثر الإيجابي للإسلام على شعبنا العربي. ولولا لغة القرآن لتشرْذَمت الأمة العربية، كما تشرذمت من قبل الشعوب اللاتينية، عندما تحولت كل لهجة محلية لاتينية[١] إلى لغة جديدة مستقلة، وإلى شعب جديد متميز بالتالي.

د ـ على أثر التوسع الاستعماري في العالم، وعلى أثر الحرب العالمية الأولى بخاصة، انتقلت المسألة القومية من أوروبا إلى الصعيد العالمي. وأصبح النضال القومي في أساسه نضالاً تحررياً للجماهير الشعبية، وجماهير الفلاحين في آسيا وأفريقيا خاصة، ضد الدول الاستعمارية الغربية.

هـ ـ إن الحركة القومية العربية قد استيقظت تحت تأثير الفكر الأوروبي والثقافة

---

(١) اللغة اللاتينية هي اللغة الأم للفرنسية والإيطالية والإسبانية.

الأوروبية. ولعب مفكرو العرب وأدباؤهم الأوائل في أواخر القرن الماضي دوراً تاريخياً في حركة الإحياء العربي. ثم تحركت قوميتنا بزخم وقوة وعناد ضد محاولات الإفناء التركية أولاً، ثم ضد اضطهاد السيطرة الاستعمارية الأجنبية ثانياً. هذه حقيقة: إن الحركة القومية العربية لم تستيقظ ـ كما جرى في أوروبا ـ في غمار نضال طبقي داخلي.

و ـ لم تتطور الرأسمالية العربية حتى اليوم، ولن تتطور، ذلك التطور الواسع الذي يجعل مقتضيات السوق الواحدة تتحول إلى معول هدم بين الأقطار العربية. لم تولد القومية العربية في السوق. لقد سبق الوعي القومي العربي التطور الاقتصادي البرجوازي العربي بمراحل طويلة، بحيث لا نتبين أية صلة سببية، مباشرة أو غير مباشرة بينهما. بل على العكس، فقد تطورت كل رأسمالية قطرية (وهذا التطور ضعيف ومحدود وملجوم) بصورة مستقلة، ومعزولة عن الأخرى، وعلى عكس ما جرى في أوروبا، حيث قامت البرجوازية بدور تاريخي تقدمي، دور توحيد وصهر لأقاليم وطنها، **لعبت البرجوازيات الوطنية العربية، وتلعب دوراً تخريبياً على الصعيد القومي. فهي تخلق التناقض وتؤزمه بين قطر وآخر، دافعة بجماهير الشعب في كل قطر، إلى دوامة مصالحها المباشرة الخاصة، عندما تدافع كل برجوازية قطرية عن مصالحها الطبقية تجاه برجوازيات الأقطار الأخرى**. هذه الموضوعة حقيقة عيانية وملموسة: ألم تلعب البرجوازية التجارية السورية واللبنانية دوراً إجرامياً، عندما تحولت إلى سكين قطع ما تبقّى من الأواصر والصلات، التي لم يتح للاستعمار الفرنسي قطعها بين سوريا ولبنان[٢]؟

ز ـ وهنا لا بُدّ أن نتساءل: إذا كان التطور الاقتصادي البرجوازي المتخلف يلعب دوراً تخريبياً على الصعيد القومي، دور إثارة التناقضات، والعمل على تكريس التجزئة، فما هي المحركات الثورية للنضال القومي العربي؟! لا بد أن نشير أولاً أن الاقتصاد المشترك، لم يكن في أوروبا سوى عنصر دفع وتحريض للتطور القومي، كان مهماز هذا التطور، لأنه صفّى مبررات التجزئة ورواسبها، مما مهد لإنشاء الدولة القومية الموحدة. لذا فإن عنصر الاقتصاد المشترك ليس من أركان الأساس (كاللغة والأرض) في بنية الشعوب القومية. بل كان عنصر صهر وتوحيد.

إن العروبة حقيقة حية ملموسة، تعيش في أعماق ضمير الشعب العربي، يعيشها في لسانه، في حضارته، في تراثه، في آلامه، وفي آماله أخيراً. هذه الحقيقة

---

(٢) كذلك لعبت البرجوازية السورية دوراً أساسياً في إسقاط وحدة عام ١٩٥٨ بين سوريا ومصر.

هي التربة التي أنبتت النضال العربي المشترك ضد الاستعمار. إلا أن هذا النضال المشترك، يؤدي دوره من جديد، ليمنح الإيمان بوحدة المصير العربي قوة وعمقاً. . وهكذا وبقانون الفعل، ورد الفعل، يقوم النضال المشترك ضد الاستعمار بدوره، بتعميق الوعي العربي، ويعطيه أبعاداً جديدة، ويجذّره في وجدان الشعب العربي، مما يهيّئ توحيد وصهر أجزاء وطننا، وتصفية بقايا الشعور بالعزلة وروح الانكفاء وعقلية التجزئة ومصالحها.

- ألم تستيقظ عروبة الجزائر في غمرة الكفاح المشترك ضد الاستعمار؟

- ألم يكن الشعور المشترك بوحدة المصير في بطاح فلسطين سبباً أساسياً في إزالة الركام الإقليمي الذي غطّى عروبة مصر؟

- ألم تكن المعارك المشتركة التي خاضتها مصر وسوريا ضد الاستعمار، الجسر الذي عبرنا منه إلى الوحدة؟

ح - إن البرجوازيات الوطنية العربية، لم تدخل في صراع فعلي مع الإقطاع، ولم تنشأ على أنقاضه (كما جرى التطور في أوروبا الغربية)، بل ولدت في تربته ونمت في ظلاله. ولهذا كانت أواصرها مقطوعة مع جماهير الفلاحين خاصة من جهة، وكانت متخلفة سياسياً وحضارياً من جهة أخرى. لم تستطع البرجوازيات الوطنية العربية أن تتمثل روح العصر. كانت الإقطاعية والبرجوازية التجارية أقوى منها، وأعمق جذوراً، فاستطاعتا جرها إلى صفهما، نظراً لضعفها من جهة، ولتشابك مصالح جميع تلك الطبقات وعدم وجود حدود في ما بينها من جهة أخرى. وهكذا تجد الجماهير الشعبية نفسها وجهاً لوجه أمام سائر الطبقات المستغلة بعد انحسار الاحتلال الأجنبي المباشر.

ط - أما الجانب الآخر من الموضوع، فهو أن نهوض الحركة القومية العربية، يجري في مناخ إنساني تقدمي، في عصر نهوض الاشتراكية وانتصارها، وتفكك النظام الاستعماري وانهياره. لذا فإن الجماهير الشعبية العربية، من العمال والفلاحين والمثقفين المرتبطين بهم، قد نما وعيها الطبقي والقومي، ولم تعد كتلاً غامضة التفكير مبهمة الاتجاه والهدف، لتسير خلف البرجوازية الوطنية العربية. لم تعد البرجوازية الوطنية العربية قائدة للشعب العربي، بل ينهض بعبء النضال الجماهير الشعبية التي رأت في الوحدة وفي الاشتراكية هدفها وخلاصها النهائي والأكيد. لقد أكد التطور التاريخي للنضال العربي الطابع الشعبي لحركة الوحدة العربية. . وهذه هي المسارب الجديدة التي فتحتها الحركة القومية العربية في صفحات التاريخ.

❋ ❋ ❋

تلك هي الظروف التي تعيشها الحركة القومية العربية، وتلك هي العقبات التي تناضل ضدها.. وتلك هي الفئات والطبقات التي تحتضنها والأهداف التي تنشدها.

هذا هو مجرى تطورها التاريخي، الذي طبعها بسمات معينة، وخلق لها خصائص مميزة. هذه الخصائص، إذاً، ليست «مطلقة» أو «بيولوجية»، كما أنها ليست «سلبية»، وليست «قدراً» خطه الأزل، لأنها ليست هبة من الطبيعة الخيرة، ولا نعمة من التاريخ الغابر المجيد. وإنما هي ثمرة النضال التاريخي، الذي يخوضه شعبنا العربي. وإن اعتبار هذه الخصائص غير مطلقة وغير خالدة، لا ينفي أنها موجودة وأساسية وجوهرية.

وهذه الخصائص هي التالية:

١ ـ القومية العربية حركة ذات طابع أممي. إن طابعها القومي، وإن كان صُلبها وهدفها المباشر الملحّ، إلاّ أنها من حيث معناها العميق، وانعكاسات نضالها على العالم ذات طابع أممي. لقد عانى الشعب العربي مظالم الاستعمار، وقاسى ويلاته، لذا فإن الحركة القومية العربية، لا بد أن تساند حركات التحرر في جميع أنحاء العالم وتدعمها، باعتبار أن نضال الشعب العربي التحرري هو جزء أساسي من نضال الشعوب ضد الاستعمار. تقف القومية العربية اليوم في الخط الأول من جبهة الشعوب، وتجابه الاستعمار العالمي بمجموعه، في كل لحظة وفي كل مكان. وهي تحمل أعظم المثل العليا الإنسانية: الحرية والتقدم والعدالة والسلام لكل الشعوب. ولم تعانِ القومية العربية التسلط الاستعماري بشكله العادي فحسب، بل هي تقاوم أيضاً زحف قوميات أخرى، اتخذ شكل إبادة وإفناء. ففي فلسطين والإسكندرون اقتلع شعبنا من أرضه، (وفي الجزائر تكررت المحاولة وفشلت). لذا فإن عنفوان الشعور القومي العربي وإرهافه وعمقه ـ الذي أخذ شكلاً يكاد يكون تعصبياً وعدائياً من حيث مظهره الخارجي ـ هو الجواب الصادق والعفوي والأصيل على هذه المآسي، التي لم يشهد لها التاريخ مثيلاً، إن الشعور القومي العربي، لا يحمل حقداً واستعلاءً، بقدر ما يحمل من تطلع نحو العدالة يؤرثه عدوان لئيم باغ ماحق. إن القومية العربية ليست حركة عدوان وتسلط، بل هي حركة رد العدّوان وسحق التسلط. هذا الطابع الإيجابي والإنساني في القومية العربية، هو سر قوة الشعور القومي العربي وزخمه، وهو سر وحدة الشعور عند جماعات وفئات متباعدة من حيث نمطها المعيشي وطابعها الاجتماعي: العامل، الفلاح، المثقف التقدمي، وأحياناً أفراد من الطبقات المستثمرة.

٢ ـ القومية العربية حركة ديمقراطية معادية للإقطاع. فهي لم تجابه الاستعمار وحده، بل جابهت جميع القوى الضالعة معه، والتي ربطت مصيرها النهائي به بحكم

طبيعتها الطبقية. لقد كان كبار الملاكين العقاريين الركيزة الأساسية والأولى للاستعمار في الوطن العربي، لذا أصبح الكفاح القومي ضد الاستعمار ـ في أساسه ـ نضالاً تحررياً للجماهير الشعبية، ولجماهير الفلاحين بصورة خاصة. إن جماهير الفلاحين في كفاحها ضد الاستعمار إنما تكافح الملاكين العقاريين في الوقت نفسه، كما أنها في كفاحها المباشر ضد هؤلاء الملاكين، إنما تكافح الاستعمار باقتلاع قواعده الطبقية داخل الوطن. وهكذا امتلأت القومية العربية بمضمونها الشعبي والثوري في الوقت نفسه. إن سحق الإقطاعية كعقلية وكأسلوب إنتاج، من أولى المهام الأساسية للحركة القومية العربية. حقاً إن كفاح الفلاحين ليس كفاحاً وحدوياً بصورة مباشرة ومن حيث مظهره الخارجي، إلا أنه كفاح وحدوي بالضبط من حيث النتيجة والواقع. إن اقتلاع ركائز الاستعمار ـ الذي جزأ وطننا في الماضي، والذي يحارب وحدته في الحاضر ـ يسبغ على هذا النضال طابعه الوحدوي من حيث الجوهر والنتيجة.

٣ ـ إن التطور الواقعي للنضال القومي العربي آخذ بالسير فعلاً في طريق التحول إلى نضال ذي أفق اشتراكي. إن لهذا التحول أسباباً موضوعية ثلاثة:

الأول ـ إن النضال القومي العربي سيجد نفسه ملزماً بتصفية البرجوازيات القطرية، باعتبارها عامل تناقض وتنافس بين شتى أقطار الوطن العربي. لقد نمت برجوازية كل قطر بشكل مستقل ومعزول عن برجوازيات الأقطار الأخرى، لذا فالتناقض بينها أمر واقعي وحتمي بسبب الطابع المتشابه (بل المتماثل إلى أبعد حد) لقطاعات نشاطها. فالعراقيل الإقليمية هي، إلى حد كبير، عراقيل برجوازية.

الثاني ـ هو تحرر جماهير الشعب العربي من قيادة البرجوازية الوطنية. لقد أمسكت الجماهيز العربية بقبضتها الطبقية. ويتخطى النضال القومي البرجوازية نهائياً، عندما تُنكّس بصورة مباشرة راية الوحدة، ويحصل طلاق نهائي بينها وبين الجماهير. لقد احتضنت الجماهير، من عمال وفلاحين ومثقفين ثوريين، وتلقفت بعزم راية الوحدة، وإن هذه الجماهير، ستحقق عبر طريقها الطبقي الخاص ـ مطامحها القومية. وهكذا تتلاقى ـ خلال مرحلة استراتيجية من مراحل الثورة ـ المطامح القومية والأهداف الاشتراكية، كل منهما يمنح الآخر طاقاته وزخمه.

الثالث ـ التأثيرات المعنوية والمادية للتطور الدولي الراهن على مجمل سير تطور الحركة القومية العربية، حيث تنعكس روح هذا العصر (عصر نمو القوى الاشتراكية في العالم وانتصارها وتفكك النظام الاستعماري وانهياره) على الحركة القومية العربية، وتُعمّق اتجاهها الاشتراكي.



البرجوازيَّة الصغيرة
بين النضال القومي والنضال الاشتراكي[*]

القومية العربية هي حركة الشعب العربي الهادفة إلى التحرر من البنية الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، ومن النفوذ الاستعماري، وبناء مجتمع عربي جديد ودولة عربية موحدة. فالوحدة العربية الديمقراطية الثورية، هي التجسيد الواقعي للحركة القومية العربية.

ووفقاً لهذا التحديد (وهو مجرد تلخيص لواقع الحركة العربية) فإن النضال القومي العربي، يحمل مضموناً ديمقراطياً ثورياً، ويطل على آفاق تقدمية. ولكن أن يكون النضال القومي للشعب العربي ذا طابع ديمقراطي ثوري بالأساس، لا يعني أن يكون هذا الطابع هو المضمون الوحيد لهذا النضال خلال جميع مراحل نضال الجماهير، ويفصله عن النضال الاشتراكي سور لا يمكن تجاوزه أو عبوره. فالمجرى العملي للنضال القومي العربي، قد سار فعلاً في طريق التحول إلى نضال اشتراكي، بسبب عوامل عديدة، سنتحدث عنها بعد قليل.

إلا أن التمييز النظري بين النضالين: القومي والاشتراكي، وتوضيح آفاق كل منهما، يبقى ـ مع ذلك ـ ضرورة لا بد منها، بُغية قطع الطريق على العناصر البرجوازية الصغيرة الموجودة في الحركة القومية العربية، لكي لا تطمس النضال الاشتراكي أو تشوهه أو تلقي به في الظلال، ولكي لا تجعل من الاشتراكية مجرد فرع من القضية القومية، فتسلبها مضمونها الجذري وأبعادها الثورية، عندما تدعو، إلى جعلها مجرد تنظيم اقتصادي للمجتمع، هو في الحقيقة ضرب من الإصلاح البرجوازي الكاذب.

وفي الوقت نفسه يبقى هذا التمييز ضرورياً بالنسبة إلى العناصر الاشتراكية التي

(*) كتبت في نيسان/ أبريل ١٩٦٤، ونشرت في: **دراسات عربية** (تموز/ يوليو ١٩٦٥).

تقفز فوق المشكلة القومية للشعب العربي، أو تضعها على الرف، زاعمة أن النظام الاشتراكي سيفرز ـ تلقائياً ـ الحلول للقضية القومية للشعب العربي، مدعية أن الوحدة ستأتي بصورة طبيعية مع تطبيق النظام الاشتراكي في الوطن العربي. إن هذا التميز هو وحده الذي يكشف الانحرافات اليمينية واليسارية في حركة نضال الشعب العربي في سبيل الوحدة والاشتراكية.

لقد تبددت هباء أسطوانة: «اشتراكي بالفطرة» وتخطّى وعي الجماهير ونضجها مثل هذه الأفكار البرجوازية الصغيرة، الغيبية والمسبقة، التي ينكرها التاريخ، وينكرها الواقع في الوقت نفسه. فالتاريخ العربي لم يشهد نظاماً اشتراكياً، لأن الاشتراكية وليدة تطورات موضوعية نشأت في العصر الحديث، كما أن الواقع العربي أخذ يتكشف، مرحلة بعد أخرى، عن صراع طبقي ما برح في عمقٍ واتساع، بسبب تطور هذا الواقع نفسه من جهة، وبسبب التطورات العميقة التي أصابت العالم بعد الحرب العالمية الثانية من جهة أخرى.

عن أسطورة: «العربي اشتراكي بالفطرة» تولّد ضرب في الربط الذاتي المثالي بين الوحدة والاشتراكية. هذا الربط قد أرضى فعلاً المطامح القومية العربية الساذجة. فالبرجوازي الصغير لا بد أن تفتنه هذه الموضوعة القبلية، وتدغدغ تعصبه القومي وضيق أفقه: أليس أمراً رائعاً أن تنفرد قوميته العربية دون سائر القوميات الأخرى ـ بالصفة الاشتراكية؟! ولكن يجب أن نعترف ـ والحركة القومية العربية تتخطى على الصعيد الأيديولوجي أساطير كادت تندثر ـ بالدور الإيجابي الذي لعبه شعار ربط الوحدة بالاشتراكية في مراحل النضال القومي المتأخرة والطفولية. لأن هذا الشعار البرجوازي الصغير، كان ـ موضوعياً ـ يُعبر، خلال مراحل طويلة، عن معارضة البرجوازية الصغيرة والجماهير الشعبية إجمالاً للطبقات الرجعية التقليدية.

ولكن مجابهة الظروف الجديدة للنضال العربي، الذي بلغ مرحلة متقدمة نسبياً، وفي مواجهة المصاعب والعراقيل والتشويهات التي يواجهها كل من النضال القومي الاشتراكي، أصبح الفكر السياسي العربي مدعواً لتصفية التشويه ومحاولات محو الحدود بين الطبقات الشعبية، ولكشف خواء كثير من الشعارات البراقة، وفضح مضمونها الطبقي الخفي.

في هذه العجالة، سنحاول الإجابة عن السؤالين التاليين:

هل التلازم بين شعاري الوحدة والاشتراكية تلازم ذاتي أم موضوعي؟!

ما هو دور البرجوازية الصغيرة في النضالين القومي والاشتراكي؟!

لقد كانت القضية القومية للشعب العربي، منذ البداية، مرتبطة بقضية تحرر الجماهير، في مرحلة تاريخية من مراحل هذا التحرر. لذا فقد كانت القضية القومية جزءاً من حركة التاريخ نفسه، من حركة الشعب المتحررة من أُطُر الماضي ورواسبه الكابحة ومن الاستعمار، والمنطلقة إلى أشكال جديدة للحياة. فالقومية هي الأرض الصلبة التي يقف عليها الشعب العربي، يتطلع إلى المستقبل الاشتراكي، كما أنها منطلقه لمباشرة الثورة على التقاليد والعادات الموروثة والإقطاع والاستعمار. ولقد جاءت الأحداث لتبرهن على هذه الحقيقة. إن سير التطور قد برهن على أن آمال الشعب العربي بالوحدة قد «جاءت ضمن أفق تاريخي صحيح، وكتعبير عن حاجة الجماهير إلى التحرر، وتحطيم العراقيل التي تقف في وجهها».

إن اصطدام الحركة القومية العربية بالاستعمار وبالإقطاع باعتباره حليفاً له، قد أغنى الحركة القومية العربية بمضمون جماهيري ديمقراطي ثوري، وحوّلها إلى حركة شعبية، في الشرق العربي بخاصة، ونزع عنها الطابع البرجوازي التقليدي، الذي تميّزت به الحركات القومية في أوروبا الغربية.

إلاّ أن هذا الاقتران التاريخي الواقعي بين القضية القومية وحركة تحرر الجماهير، في مرحلة استراتيجية كاملة هي المرحلة الديمقراطية، وإن كان قد فتح أمام الحركة القومية آفاق تطور واسعة، إلاّ أنه لا يعني ـ بالضرورة ـ تحول النضال القومي إلى نضال اشتراكي. ولكن مع تطور النضال القومي ونموه، وبعد أن أصبحت الوحدة شعاراً قيد التحقيق، لا مجرد حلم يحرك عواطف الشعب العربي. . في هذه المرحلة العالية الجديدة، رأى الشعب العربي نفسه وجهاً لوجه أمام البرجوازية الوسطى «الوطنية». في هذه المرحلة فحسب أخذ التركيب الطبقي للحركة القومية العربية في التغير. وكما فقدت الحركة القومية العربية، في مرحلة سابقة، المثقفين من أبناء الطبقة الإقطاعية السائدة آنذاك، أخذت تفقد في المرحلة الراهنة البرجوازية الوسطى والعناصر المثقفة الملتزمة بها فكرياً وسياسياً. وفي الوقت نفسه بدأت تضم، أكثر فأكثر، قطاعات واسعة من الجماهير الشعبية. من عمال وفلاحين.

إن وعي الجماهير الشعبية مصالحها الطبقية المباشرة، والقربى في النسب بين البرجوازية الوطنية والإقطاع، حرر هذه الجماهير ـ إلى حد كبير ـ من نفوذها المعنوي والسياسي. ولكن تحرر الشعب العربي من نفوذ البرجوازية لم يتحقق بمجرد نمو النضال الاشتراكي فحسب، بل بسبب اصطدام النضال القومي بمصالح البرجوازية أيضاً. ففي نضال الحركة العربية المباشر والعملي في سبيل الوحدة ترى نفسها ملزمة

بتصفية البرجوازية باعتبار أن مصالح هذه البرجوازية قد أصبحت عقبة أمام الوحدة. وهكذا تفتح الجماهير العربية الطريق نحو الوحدة، ونحو الاشتراكية في الوقت نفسه.

. . . إذاً كما تطابقت ـ موضوعياً ـ حركة تحرر الجماهير من الاستعمار والإقطاع في مرحلة سابقة من مراحل النضال القومي، هي مرحلة التحرر الديمقراطي. . . كذلك تتطابق ـ موضوعياً ـ حركة تحرر الجماهير من البرجوازية الوسطى مع النضال القومي الوحدوي. وهذا التطابق الموضوعي، في مرحلة أولية ـ ولكن أساسية ـ من مراحل التحويل الاشتراكي، بين الأهداف القومية والأهداف الاجتماعية، سيكون جسراً لاندماج عضوي بين النضالين القومي والاشتراكي في المراحل اللاحقة المتقدمة العالية من التطور الاشتراكي في المجتمع العربي، إذ سيصبح النضال الاشتراكي تعبيراً عن مطامح الشعب بأسره، وتصبح الطبقة العاملة هي الأمة بذاتها.

وعندما نقول: إن تصفية البرجوازية ستكون جسراً للاندفاع العضوي بين النضالين، بعد أن كان في مرحلة تطابق فحسب، فذلك لأن الجماهير الشعبية ستصبح عندئذ صُلب الحركة العربية المناضلة في سبيل الوحدة العربية والاشتراكية، وتصبح الاشتراكية القاعدة الصلبة المتينة للوحدة العربية.

إن تصفية البرجوازية الوطنية، لا تعني تحقيق الاشتراكية ولا إلغاء استغلال الإنسان كلياً، فهي ـ كما قلنا قبل قليل ـ مرحلة أولية أساسية من مراحل التحويل الاشتراكي. . هي بالتحديد مرحلة انتقال، أي إنها ليست الاشتراكية الكاملة المطلقة في ظروفها وخصائصها، بل هي عتبتها فحسب.

إن الحركة القومية العربية الوحدوية الاشتراكية ستواجه، بعد تصفية البرجوازية، تناقضات جديّة بين الفئات والطبقات التي تتألف منها. وفي هذه المرحلة، سيكون التناقض أساسياً بين الجماهير الشعبية الكادحة (العمال والفلاحين الفقراء بالتحديد)، وبين البرجوازية الصغيرة، هذه البرجوازية التي لعبت دوراً فعالاً في حركة نضال الشعب العربي القومية الاشتراكية.

وفي هذه المرحلة فحسب، ستواجه الجماهير الكادحة مشكلة البرجوازية الصغيرة مواجهة مباشرة وجدية. ويتحول التناقض بين الجماهير الكادحة وبين البرجوازية الصغيرة من تناقض ثانوي (كان يخففه أو يخفيه تناقض أساسي بين البرجوازية الصغيرة والجماهير الكادحة من جهة، والبرجوازية الوطنية والاستعمار وبقايا الإقطاع من جهة ثانية) إلى تناقض أساسي.

وها هنا. . . في هذه المرحلة أيضاً ينفك التلازم الموضوعي بين الوحدة والاشتراكية، إذ لم يعد من مستلزمات النضال القومي تعميق التحويل الاشتراكي للمجتمع والسير به إلى نهاياته. وها هنا، وفي هذه المرحلة فحسب، ستنبري العناصر البرجوازية الصغيرة لتقول، باسم القومية وتحت ستارها، للجماهير الكادحة: «كفى!!. . هنا ينتهي مطاف التطور!!». وهنا بالضبط ستستقتل البرجوازية الصغيرة (القسم المالك منها خاصة) لوقف نمو حركة الجماهير الكادحة، التي تناضل في سبيل التحرر الكامل المطلق. والعناصر البرجوازية الصغيرة، في موقفها هذا، تكون منسجمة مع مصالحها ومع طبيعتها الطبقية ومع آفاقها الضيقة في التحرر، ومع طموحها الاجتماعي.

تكافح العناصر البرجوازية الصغيرة ـ غالباً ـ جنباً إلى جنب مع الجماهير الكادحة ضد الاستعمار والاقطاع. لا لأن هذا النضال من مقتضيات القضية القومية للشعب العربي فحسب، بل لأن هذا النضال ينسجم مع مصالحها الطبقية أيضاً. . إن هذا النضال يحذف من فوق، من رأس هرم السُلّم الاجتماعي طبقة أعلى من البرجوازية الصغيرة. وهذه خطوة إلى أمام، بل إلى فوق، تخطوها البرجوازية الصغيرة.

والأمر كذلك في مرحلة لاحقة. إن وقوف قسم من العناصر القومية البرجوازية الصغيرة ضد البرجوازية الوسطى والكبيرة، لم يكن دافعه قومياً فحسب، بل طبقي أيضاً. في هذه المرحلة النضالية يقف قسم من البرجوازية الصغيرة مع الجماهير الكادحة، لأن هذا النضال يحذف من فوق. . . من أعلى السلم الاجتماعي طبقة أعلى من البرجوازية الصغيرة، تستغل قسماً منها. وهذه خطوة ثانية تخطوها البرجوازية الصغيرة لتقف على أعلى السلم الاجتماعي.

وفي المرحلة التي تقف فيها البرجوازية الصغيرة في أعلى السلم الاجتماعي، على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وحيث يكف النضال القومي عن أن يكون نضالاً طبقياً. . . في هذه المرحلة تبرز جميع الجوانب السلبية للبرجوازية الصغيرة من ضيق أفق وانتهازية وعداء صريح، لتعيق التحويل الاشتراكي للمجتمع. في هذه المرحلة بالذات، تبرز ـ أكثر فأكثر ـ خطورة الطابع الوسطي الانتهازي الفردي للبرجوازية الصغيرة. فهي وإن كانت ـ منذ المراحل الأولى للنضال ـ تختبىء تحت مفاهيم غير علمية وغير ديمقراطية للقومية، بغية طمس النضال الاشتراكي وتشويهه، واعتباره مجرد عدالة اقتصادية، وتضييق نطاق الاستثمار، ولكن مواقفها النظرية الخاطئة هذه، لا تبرز بكل سلبيتها وبكل طابعها الانتهازي المتذبذب في المراحل التي

يحوي فيها النضال القومي مضموناً طبقياً. في هذه المراحل يكون التطابق الموضوعي بين النضال القومي والنضال الاشتراكي سبباً في إبقاء التناقضات بين البرجوازية الصغيرة والجماهير الكادحة ذات طابع جزئي وثانوي. ولهذا تبقى التناقضات خفية إلى حد ما، ومؤجلة الحل إلى مرحلة لاحقة. فالتناقض الرئيسي في المراحل الأولى من النضال القومي الاشتراكي هو التناقض بين الشعب وبين الاستعمار والإقطاع والبرجوازية الوسطى، لذا يكون من الطبيعي عدم بروز تناقض جدي وأساسي بين البرجوازية الصغيرة وبين الجماهير الشعبية الكادحة والمستغلة في تلك المراحل. ولكن في مرحلة لاحقة، وفي المراحل العليا من النضال الاشتراكي، وبعد أن يجري حل ذلك التناقض الرئيسي، يبرز تناقض البرجوازية الصغيرة مع الجماهير الكادحة المستغلة، ويصبح ـ بدوره ـ التناقض الرئيسي في المرحلة الجديدة التي بلغها نضال الجماهير الكادحة الثوري الاشتراكي.

في هذه المرحلة فحسب، يصبح عزل البرجوازية الصغيرة عن قيادة الجماهير مسألة ملحة، تمليها سلامة تطورات النضال الاشتراكي والنضال القومي في آن واحد، بغية دفع التحويل الاشتراكي للمجتمع إلى نهاياته، وتصفية التأثيرات البرجوازية الصغيرة على سير القضية القومية.

إن الجماهير الكادحة إذا توافرت لها قيادة ثورية حقاً واشتراكية حقاً، لا تواجه ـ دوماً ـ الطبقة البرجوازية الصغيرة ككل متماسك، إذ ليس لفئاتها مصالح منسجمة تماماً، ومتلاحمة حتى النهاية. وإننا عندما نتحدث عن صراع سياسي، ينشب بين الكادحين والبرجوازية الصغيرة، لا نعني لوحة نهائية، ساكنة ثابتة، يصطف فيها الكادحون في خندق والبرجوازية الصغيرة في خندق آخر، ثم تنشب المعركة. إن الواقع المباشر الملموس لمجرى النضال أشد تعقيداً، وأكثر تنوعاً من الخطوط العامة العريضة للتطور التاريخي لحركة تحرر الجماهير.

إن السيماء الوسطية للبرجوازية الصغيرة، تدفعها للتأرجح بين الطبقات المستغلة والجماهير الكادحة. فهي ـ أي البرجوازية الصغيرة ـ تعارض الطبقات المستغلة من جهة، وتخاف الجماهير العمالية والكادحة من جهة أخرى. وتبعاً لهذه الحقيقة (وفي ما عدا الحالة التي تستطيع فيها البرجوازية الصغيرة السيطرة على السلطة لمصلحتها، فتقمع الرجعية والجماهير الكادحة في آن واحد). . . وتبعاً للقوى الواقعية التي تملكها البرجوازية الصغيرة، أو الطبقة العاملة. . . وتبعاً للظروف الموضوعية لهذه المعركة أو تلك، ينجر قسم من البرجوازية الصغيرة خلف البرجوازية الوسطى وحتى الكبيرة، ويذهب القسم الآخر ليلتزم بقضية الطبقة العاملة

ويقبل قيادتها. أمّا الحدود الطبقية لتبعثر البرجوازية الصغيرة، عند مواجهتها الاختيار المصيري الحاسم، فهي ـ بصورة عامة ـ انضمام القسم الأعلى منها إلى صف البرجوازية الوسطى والكبيرة، في حين تستقطب الطبقة العاملة الفلاحين الفقراء والمتوسطين والفئات غير الكادحة ـ غير المالكة.

ولكن... في كل الحالات، تبقى البرجوازية الصغيرة ـ بمجملها ـ كطبقة (وحتى القسم الذي يمكن أن ينضم إلى الطبقة العاملة) متخلفة عن النضال الاشتراكي في صعوده إلى درجاته العليا. فالقسم الأعلى منها يعارضه، والقسم الآخر عاجز عن قيادته، وإن كان يؤيده. إذا كانت هذه هي الحقيقة العامة العريضة لدور البرجوازية الصغيرة، لذا ينبغي تحديد مواقف الطبقة العاملة وأشكال نضالها، خلال طورَي الثورة العربية:

الأول ـ هو الطور الذي يكون النضال القومي فيه متطابقاً مع النضال الطبقي الذي تخوضه الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة في آن واحد.

الثاني ـ هو الطور الذي يستنفد فيه النضال القومي كل مضمون طبقي، وتكتسي القضية القومية ملامح الطبقة القائدة للمجتمع، بعد تصفية البرجوازية الوسطى، والطبقات الرجعية التقليدية.

ففي **الطور الأول** حيث تشكل القوى الطبقية الأخرى عدواً مشتركاً للبرجوازية الصغيرة والطبقة العاملة، يرتدي التناقض بين البرجوازية الصغيرة والطبقة العاملة طابعاً أيديولوجياً بالأساس. خلال هذا الطور لا يجوز ـ بأي حال من الأحوال ـ أن يوقف التحالف السياسي بينهما النضال الأيديولوجي للطبقة العاملة.

إن السحنة الأيديولوجية للبرجوازية الصغيرة كريهة ومقبضة. فهي تشكل ـ بحكم فرديتها ـ بؤرة لجميع أشكال التفكير الذاتي: الحدس، الارتجال، النظرة التقريبية، الكسل العقلي، التفكير الوعظي وسائر النزعات المثالية في التفكير.

وهي تحمل التشويش والتناقض والغموض إلى مضمون النضال القومي، وتنزلق ـ في كثير من الأحيان ـ إلى مفاهيم فاشية وشوفينية في دعوتها القومية بسبب الطابع الهجين لاشتراكيتها (وفي أحيان قد تنزلق إلى مواقع فاشية ورجعية كلياً). وهي بغية طمس التفكير الاشتراكي العلمي تحول القومية إلى «تابو» منفصل عن التاريخ. ويضع القسم المتأخر منها النضال القومي في مواجهة النضال الاشتراكي كنقيض، محولاً الاشتراكية إلى شعارات ديماغوجية عن العدالة. والبرجوازية الصغيرة، في مواقفها الفكرية هذه، إنما تعمل على حجب الأفق الثوري الاشتراكي

عن حركة الجماهير، وتشويش تطلعاتها الجذرية وتعطيلها. وهي تضعف العقل العلمي في الحركة القومية العربية، وتعمل لدفعها نحو مواقعها الطبقية، خالعة أوهامها الطبقية السياسية والأيديولوجية على القضية القومية للشعب العربي، مصوّرة المصالح القومية في مركز الحكم والوسيط بين الطبقات، بغية تجميد حركة الجماهير في مواقف وسطية، وشل اندفاعها الاشتراكي الجذري.

في هذا الطور يبقى النضال الأيديولوجي ضد البرجوازية الصغيرة، هو المهمة الأساسية المطروحة على الطبقة العاملة، في سبيل تصفية المفاهيم البرجوازية الصغيرة الغيبية اللاديمقراطية والمعادية للعلم، حول القضايا القومية والاشتراكية. التحالف السياسي مع البرجوازية الصغيرة والنضال ضدها أيديولوجياً، تلك هي المهمة المطروحة على الطبقة العاملة خلال هذا الطور.

أمّا في **الطور الثاني**، فإن هذا النضال يكتسي طابعاً سياسياً بالدرجة الأولى، وطابعاً أيديولوجياً بالدرجة الثانية. وإذا كانت مسألة انتزاع القيادة السياسية للثورة العربية ـ في الطور الأول ـ هي رهن اقتدار الطبقة العاملة، ولكن في الطور الثاني يصبح انتزاع هذه القيادة من يدي البرجوازية الصغيرة ضرورة ملحة، تفرضها مستلزمات استمرار الثورة الاشتراكية وتكاملها، وخلق مجتمع اشتراكي كامل في ظروفه وخصائصه.

إن القسم الأعلى المالك من البرجوازية الصغيرة سيرفض ـ بالتأكيد ـ الاندماج والذوبان في الهياكل الاشتراكية للمجتمع، وسيعارض استمرار التطوير الاشتراكي، بغية الحفاظ على امتيازاته الطبقية من جهة، وبسبب النزعات الفردية والفوضوية التي تسوده من جهة أخرى. وسيعارض أيديولوجيوه، على نحو شرس، أيديولوجيا الطبقة العاملة. ومن المرجح أن يعود هذا القسم إلى الانضمام إلى المعسكر المعادي للثورة العربية الاشتراكية، حيث تقف الرجعية بجميع طبقاتها، ومن ورائهما الاستعمار.

عما قريب سيبلغ النضال العربي مشارف مرحلة، تصبح فيها قيادة البرجوازية الصغيرة عقبة أمام التطور الموضوعي للثورة العربية.

حول بعض المفاهيم البرجوازية الصغيرة للقضية القوميَّة

ـ ١ ـ

في المشرق العربي، وخلال مراحل طويلة، ازورّت الحركات الشيوعية الستالينية العربية عن الحركة القومية للشعب العربي. وهي قد ناصبتها العداء حيناً، وأهملتها أحياناً أخرى، وتحدثت عنها كرفع عتب في مناسبات عديدة. ولهذا السبب لم تستطع وعي الظروف الملموسة للنضال العربي، فعجزت عن الاندماج التام في النضال التاريخي الذي انخرطت فيه الجماهير العربية.

أما الأحزاب القومية البرجوازية الصغيرة فقد شوهت ـ ولا تزال ـ المضمون الحقيقي للحركة القومية العربية. إن هذا التشويه ليس مجرد خطأ فكري فحسب، بل جاء ليعبر عن موقف طبقي أيضاً. إن الفكر السياسي، صحيحاً كان أم خاطئاً، يعبر موضوعياً، وعلى مدى متفاوت من الخطأ والصواب، عن التزام طبقي، بصرف النظر عن الأوهام الذاتية لهذا الفرد أو ذاك. لهذا التيار السياسي أو ذاك.

ولكن، إذا كانت مواقف الأحزاب القومية البرجوازية الصغيرة معبرة موضوعياً عن التزام طبقي، إلاّ أن مواقف الحركات الشيوعية الستالينية العربية (التي لم تكن ذات صلة ديالكتيكية بالماركسية) قد تشكلت ـ إلى حد ما ـ تحت تأثيرات عقد البرجوازية الصغيرة من الأقليات تجاه الأكثرية العربية، واتجاهات الدبلوماسية السوفياتية، ولم تكن مواقفها لتعبر عن وجهة نظر الطبقة العاملة العربية أو مصالحها.

إن تفوق الحركات السياسية القومية البرجوازية الصغيرة على الحركات الستالينية العربية، يكمن في اندماجها ـ إلى هذا المدى أو ذاك، وخلال عدة مراحل ـ في خط السير الأساسي للثورة العربية. هذا الخط الذي كان يتمثل ولا يزال، في تيار القومية العربية.

لقد عميت الحركات الستالينية العربية عن رؤية الواقع العربي الملموس. أما الحركات البرجوازية الصغيرة فقد واجهته برؤية حوْلاء، بسبب واقعها الطبقي من جهة، وعدائها للاشتراكية العلمية من جهة أخرى.

حول القضية القومية للشعب العربي ثار نقاش وحوار بين الحركات القومية البرجوازية الصغيرة (بأفقها الضيق وأوهامها الذاتية)، وبين الحركات الستالينية العربية (بجمودها المذهبي وعقد الأقليات وخضوعها للدبلوماسية السوفياتية). وكان حواراً بليداً يكاد يشبه حوار الصم، لأنه لم يمسّ أساس القضية وجذورها، ولم يضعها في أبعادها، ولم يتناولها في حقيقتها الواقعية وتطورها الملموس.

وإذا كانت وجهة النظر الستالينية العربية، قد كفت عن كونها خطراً على القضية القومية، بسبب حيوية الحركة القومية العربية، وتداعي الأيديولوجيا الستالينية، إلاّ أن الأيديولوجيا القومية البرجوازية حول القضية القومية لا تزال تلعب دوراً سلبياً، يتمثل في محاولة عرقلة الاندماج بين الأيديولوجيا الاشتراكية العلمية، وحركة الجماهير العربية المنخرطة في تيار الوحدة القومية.

الأيديولوجيا الستالينية حصرت تاريخ الأمة في مرحلة ضيقة إلى أبعد الحدود، هي مرحلة الرأسمالية الصاعدة. فقطعت بذلك جذور الأمة (وبالتالي جذور الحركة القومية) البعيدة المدى في التاريخ. وعبر تطبيق سطحي وميكانيكي لنظرية ستالين، انتهت الحركات الستالينية العربية إلى تذويب القضية القومية للشعب العربي واللامبالاة بها، وغرقت في نزعة إقليمية ضيقة.

وجاءت المواجهة القومية البرجوازية الصغيرة للأيديولوجيا والممارسة الستالينية العربية سلبية وناقصة، لا بسبب الطابع الطبقي الضيق الأفق والمتخلف للبرجوازية الصغيرة فحسب، ولكن بسبب خضوعها لتأثيرات الأيديولوجيا القومية البرجوازية في أوروبا، هذه الأيديولوجيا البعيدة كلياً عن واقع الشعب العربي من جهة، وواقع العصر من جهة أخرى.

ولكن إذا كنا ندين ـ الآن ـ المواجهة السلبية الناقصة للبرجوازية الصغيرة من القضية القومية للشعب العربي، إلا أن احترام الحقيقة، يقتضينا الاعتراف بالجوانب الإيجابية لتلك المواجهة خلال مرحلة غير قصيرة من كفاحنا القومي. لقد لعبت البرجوازية الصغيرة دوراً مهماً وأساسياً في نضالنا القومي، وكانت مفاهيمها ـ رغم تخلفها ورغم مثاليتها ومجافاتها العلم وتطور التاريخ ـ سبباً في تعميق جذور النضال القومي، عندما كان غضاً في مراحله الأولية الطفولية.

إن تطور حركة الجماهير العربية أخذ يكشف، يوماً فآخر، الجوانب السلبية في النظرة البرجوازية الصغيرة إلى القضية القومية. هذه النظرة بدأت تعرقل نمو حركة الجماهير، وترصين عقلها العلمي، وتعميق وعيها الطبقي.

إن ما هو سلبي ومتخلف ومستورد ومعادٍ للعلم في تلك النظرة، يمكن تلخيصه بالنقاط التالية:

أ - رغم أن الظروف التاريخية التي تعيشها الحركة القومية العربية مغايرة كلياً للظروف التي عاشتها الحركات القومية في أوروبا الغربية، إلاّ أن البرجوازية الصغيرة قد وقعت - رغم إدعاءاتها عن الأصالة - تحت هيمنة المفاهيم القومية البرجوازية في القرن التاسع عشر في أوروبا، والألمانية منها خاصة، واستوردت جملة من المفاهيم البرجوازية الشوفينية، لم تكن بعيدة عن المضمون الواقعي والتطور الملموس للحركة القومية العربية فحسب، بل كانت غريبة عن واقع العصر أيضاً.

وفي الوقت الذي كانت فيه الحركة القومية العربية تعبيراً عن حركة شعب مضطهد مستعمر مجزإ، أخذت البرجوازية الصغيرة القومية العربية تستعمل لغة ألمانية، وانتقلت المصطلحات الألمانية والإيطالية إلى القاموس السياسي للبرجوازية الصغيرة العربية.

لقد تحدث القوميون الألمان عن «شعب الشعوب»، وأكدوا أنّ «في البداية كان الشعب الألماني»، وميزوا بين «الشعوب العفوية والشعوب القائدة»، وصاغوا النظريات حول «الخصائص الأصيلة الفردية المميزة للأمة الألمانية». . إلخ.

وكرر التيار البرجوازي الصغير القومي الأفكار نفسها والصيغ نفسها، بل الألفاظ نفسها في بعض الأحيان. وجعلوا الأفكار والأساطير القومية البرجوازية الأوروبية بوجه عام، والألمانية بوجه خاص، تتكلم العربية، وألبسوها رداءً عربياً.

لقد كان المفهوم القومي البرجوازي الألماني تعبيراً عن واقع موضوعي تعيشه البرجوازية الألمانية والشعب الألماني في آن معاً: فالبورجوازية الألمانية قد تزعمت نضالاً تقدمياً على الصعيد التاريخي. وهي فئة قوية تقود شعباً قوياً، رأى في نضال البرجوازية سبيلاً إلى تحقيق مطامحه القومية التي لم تتحقق ولم تكتمل. لقد كان للشوفينية الألمانية، وللاستعمار الألماني جذوراً في الواقع الموضوعي الألماني في تلك المرحلة.

أمّا في ما يتعلق بالواقع العربي، فقد كان الأمر يختلف كلياً: إن نضوب

الحاضر وبؤسه الشامل العميق، قد انعكس في التيارات البرجوازية الصغيرة في ضرب من الهرب من الحاضر والانسحاب إلى الماضي، حيث أثبت العرب وجودهم وتفوقهم. ولأن البرجوازية العربية عاجزة وضعيفة، لذا فإن الشوفينية القومية العربية، التي لم تكن تعبيراً عن معطيات الواقع العربي، قد تحولت إلى ادعاءات لفظية وصيحات تبدأ عالية ـ ثم تتراخى هابطة لتصبح همساً: «. . . نحن لا نريد سوى المساواة بالأمم الأخرى. . .» وتجلى هذا التهابط بشكل خاص بعد سقوط النازية.

إن تلقيح النزعة القومية الشوفينية باتجاهات إنسانية، جاء ليؤكد أن الشوفينية ليس لها جذور في الواقع الموضوعي للشعب العربي، وأنها لذلك لم تجد منفذاً لها في الواقع (اللهم إلاّ تجاه الأقليات غير العربية) على صعيد العلاقات مع الشعوب الأخرى، بل وجدت منفذاً لها في ضرب من الحذر من التراث الإنساني التقدمي بمجمله. وخلف ستار «الخصائص الفريدة للشعب العربي ومميزاته الأصيلة» ضرب سور حول الاشتراكية العلمية، وشنت حملة صليبية ضدها، وجرى التشكيك بكل ما هو غير عربي، وتحولت القومية إلى نرجسية قومية، والشعور القومي إلى تعصب قومي، وهكذا جرى تحويل الشعور القومي ـ خلال فترات ليست بالقصيرة ـ إلى شكليات عقيمة (كما يقول فانون)، وحجبت مضمونه الديمقراطي الشعبي.

أن ندير الأعناق نحو الماضي، لكي نرد بعض الاعتبار للحاضر، ولكي نبرهن أن ما تم في الماضي يمكن تحقيقه في المستقبل، أمر إيجابي في بعض جوانبه. وهو يحقق للشعب ـ كما يقول فانون ـ وثبة كبرى على صعيد التوازن النفسي العاطفي، ولكن ذلك ليس إلاّ جزءاً يسيراً من هذه المشكلة، لأن التعلق بالماضي عندما يأخذ شكلاً نرجسياً وشوفينياً، لا بد أن يدفع بالحركة القومية إلى منزلقات فاشية ورجعية.

إن إدانة الواقع الراهن، عندما تتحول إلى انسحاب صوب الماضي، حيث تكونت «الحقيقة القومية»، تحجب الرؤية العلمية الكاملة للواقع الراهن من جهة، وتثقل التحرك نحو المستقبل من جهة أخرى.

لقد وقف فانون عند هذه الظاهرة الموجودة في أفريقيا أيضاً، وحللها وبيّن ظروفها الواقعية ومحاذيرها، معتبراً أن الحقيقة القومية إنما هي الواقع القومي أولاً وقبل كل شيء وهي لا تتمثل في جثث محنطة تنتزعها من الماضي، وإنما تتمثل في الجماهير الشعبية وقد شرعت في التحرك. فالحركة القومية ـ إذاً ـ يجب أن تنتقل إلى ذلك الموضع الذي يقيم فيه الشعب.

إن التطور التاريخي للبلدان المتخلفة لم يؤهل البرجوازية للقيام بدور تاريخي، وتحقيق المطامح القومية للشعب، لذا أصبحت تأثيرات الأيديولوجيا القومية الغربية

على الحركة القومية العربية ذات طابع سلبي بالأساس. ومن هنا ـ فحسب ـ يتضح أن المضمون الديمقراطي للحركة القومية يشكل النقطة المركزية فيها. فالحركة القومية إما أن تصبح حركة الجماهير، وإما أن تصبح مجرد نوح على الماضي المجيد، وتحرك دوراني عقيم.

يقول فانون: «إن الشعور القومي ما لم يكن تجسيداً منسجماً لأعمق مطامح الشعب بمجموعه، وما لم يكن ثمرة حية نابضة للتعبئة الشعبية، فلن يكون ـ في أحسن الأحوال ـ إلاّ شكلاً لا مضمون له، سريع الزوال قليل الدقة والوضوح. . .» «إن البرجوازية التي لا تقدم للجماهير غذاء غير الحماسة القديمة مخفقة في تحقيق مهمتها، متورطة في سلسلة من المزالق والمهالك. .

لا شيء غير انخراط جماهير الرجال والنساء في القيام بأعمال نيرة خصبة يمكن أن يبث في هذا الشعور القومي مضموناً وأن يهب له كثافة».

تلك حقائق أكدتها التطورات التي أصابت الحركة القومية العربية، إن الآفاق التقدمية للحركة القومية لم تُطلّ ولم تبرز بكل وضوح وقوة إلاّ عندما انتقلت القضية العربية من أيدي البرجوازية وأبناء العائلات والنخبة إلى الجماهير الشعبية، حيث أخذ النضال القومي يمتلىء بمضمون ديمقراطي استطاع أن يهب له الكثافة والعمق.

ب ـ إن تأكيد القضية القومية، على يدي البرجوازية الصغيرة، لم يأتِ عبر إسباغ طابع شوفيني على الحركة القومية العربية فحسب، بل جاء عبر الاحتماء خلف نظريات ومفاهيم عن الأمة، مثالية ومعادية للعلم ولمعطيات التطور التاريخي للمجتمعات البشرية.

لقد أعطوا الوجود التاريخي للأمة صفات فوق التاريخ. فهي من صنع الطبيعة وليست من صنع التاريخ، ونفوا فكرة البداية والنهاية وفكرة النمو والتحول: فالأمة العربية أزلية، بدأت مع آدم ومع بداية التاريخ، أي مع الحضارة الحميرية في اليمن والحضارات السامية في منطقة الشرق الأدنى. والوجود الأزلي للأمة في الماضي لا بد أن ينسحب إلى المستقبل ثباتاً وخلوداً.

إن نفي النمو والتجاوز والتحول، يجعل التطور الذي يصيب الأمة مجرد تحولات كمية، وهكذا تصبح التحولات التاريخية مجرد تهويمات دائرية من صفحات الزمن، ويصبح سير التاريخ ضرباً من الانسياب الرشيق على سطح الخصائص الأصيلة الثابتة الخالدة للأمة: الأمة العربية اليوم تتماثل مع القبائل العربية في العصر الجاهلي، والحقيقة القومية واحدة من حيث الجوهر، ولكنها تتجلى في صور متعددة،

قد تتباين من حيث الإطار والشكل. وتتجلى حقيقة الأمة في نهضات تاريخية متعاقبة: موت وبعث، ومرض وصحة، نهضة وجمود. والتاريخ حبل ممدود على نحو دائري، والتطور مجرد استطالات لذلك التاريخ، فإذا كنا في عصر نهضة كانت الاستطالة عضوية، وإذا كنا في عصر نكسة فالاستطالة طفيلية.

إذاً، فالتاريخ تكرار وليس تجاوزاً. والعصر الذهبي للأمة العربية تجلى في الجاهلية كما تجلى في الإسلام: والرسالة واحدة وخالدة، وإنما تتجلى في صورة أو أخرى، في إطار أو آخر. فالتاريخ حركة هزازة إلى أمام ووراء، وليست سيراً صاعداً يتجاوز نفسه. والنهضة هي معاودة الاتصال بروح الأجداد، والجمود انقطاع عن هذا الاتصال.

تلك هي الخطوط العامة للنظرة البرجوازية الصغيرة العربية حول قضية الأمة والقومية. إن هذه النظرة مستوردة، جملة وكلياً، رغم ادعاءات الأصالة والابتكار، وهي منتزعة من جراب الأيديولوجيا القومية البرجوازية الأوروبية بشكل عام، والألمانية بشكل خاص.

ـ ٣ ـ

ـ ما نصيب هذه النظرة من الصحة من زاوية العلوم الاجتماعية؟

شهد التطور التاريخي للجماعات البشرية الظاهرات التالية: في البداية كانت القبيلة، ثم الشعب[١]، ثم الأمة.

إن تقوض الأساس الموضوعي للكيانات القبلية، أدى إلى اندماج مجموعات قبلية عديدة، مكوّنة ما يمكن تسميته بالشعب. إن علاقة القرابة والدم، التي كانت رباط الحياة القبلية، قد تحللت لتتسع وتنمو إلى علاقات أقل عصبية والتحاماً، ولكن أعلى وأشمل وأكمل وأعمق: لغة مشتركة، أرض مشتركة، ثقافة مشتركة.

وهكذا شهدت الجماعات البشرية تحولاً كيفياً، لا كمياً فحسب. فالشعب ليس تجمع مجموعة قبائل، بل هو إطار جديد وكيان جديد، جاء تجاوزاً جدلياً لكيان القبيلة وإطارها من أساسه. والرابطة الجديدة ليست امتداداً كمياً (أي اتساعاً فحسب) للروابط القبلية، بل جاءت امتداداً جدلياً (نمو وتحول)، انتهى إلى إطار

---

(١) كلمة «شعب» بحسب المعنى الذي نقصد الآن هو كما يرى بعض المؤرخين السوفيات، الجماعة البشرية التي توفرت فيها وحدة اللغة والأرض والعلائم النفسية، ولم تتوفر فيها وحدة الاقتصاد.

نوعي جديد. فالتحول الكمي يتحول في نقطة معينة من سير التطور إلى تحول كيفي ونوعي.

وعندما تكونت الشروط الموضوعية لإزالة التبعثر الإقطاعي، عند نمو الرأسمالية، تحولت الجماعات البشرية من مرحلة الشعب إلى مرحلة الأمة. فالأمة هي الشعب، وقد تم صهره وتبلور تكوينه النفسي المشترك، وقامت وحدة متلاحمة وطيدة لأرضه، وتكاملت وحدته الاقتصادية، وبكلمة: الأمة هي الشعب وقد وجد هيكله العظمي.

تلك حقيقة تاريخية. ولكنها نسبية لأنها تلخص ـ إلى حد كبير ـ واقع وتاريخ الأمم الأوروبية. إن التطور التاريخي قد سار في الوطن العربي ـ مثلاً ـ في مسارب جديدة: النضال ضد علاقات الإنتاج الرأسمالية الإمبريالية الدولية هو الخط العريض لسير الوحدة القومية العربية، والنضال الجماهيري الداخلي ضد الإقطاعية والرأسمالية المحلية هو جزء أساسي من النضال الأول ومتمم له.

ولكن، قبل أن نتحدث عن المعطيات السياسية للنظرة البرجوازية إلى القضية القومية، ينبغي أن نكمل الإطار العام والأبعاد الكاملة للقضية القومية:

أ ـ إن اعتبار القومية ظاهرة حديثة، لا يعني أنها سحابة تاريخية[٢] طارئة ومؤقتة. إن تاريخية الظاهرة القومية لا تعني أنها مجرد وقفة عابرة سريعة في حياة الشعوب. تتمتع الظاهرة القومية بثبات كبير، رغم نسبيته، لأنها حصيلة لتطور تاريخي طويل يمتد إلى أعماق التاريخ. إن ضغط التاريخ أو تجميده تزييف للحقيقة.

ب ـ إن اقتران ظهور القومية في أوروبا الغربية بالتطور الرأسمالي لا يعني أنها متعادلة معه أو حصيلة ميكانيكية له. إن الحركة القومية أوسع مدى وأشمل وأعمق. تلبي الوحدة القومية ـ على أحسن وجه ـ مقتضيات التطور الرأسمالي، إلاّ أن الظروف الواقعية التاريخة لكل قومية، هي التي تطبعها بميسم هذه الطبقة أو تلك، وتعطيها هذا المنحى أو ذاك. في ظروف تاريخية معينة رافقت الحركة القومية التطور الرأسمالي، وفي أخرى سبقته، وليس من شاهد ـ في التطور التاريخي الراهن ـ يدل على اختفاء آلي ومباشر وسريع لها في الأنظمة التي أعقبت الرأسمالية. لقد أشار لينين ـ مثلاً ـ إلى التحولات التي أصابت المضمون الطبقي للقومية البولونية:

---

(٢) الصراع الطبقي، أيضاً ظاهرة تاريخية. بدأ في مرحلة تاريخية معينة وسينتهي في مرحلة تاريخية معينة.

«... لقد وحّد النير الألماني بين البولونيين... فأيقظ قومية الأشراف، ثم قومية البرجوازية، ثم قومية جمهور الفلاحين...».

ج ـ إن تاريخية الواقعة القومية ونسبيتها، لا تعني مطلقاً القفز من فوقها أو إهمالها، كما أنها لا تبرر هذا القفز أو الإهمال. كما أن تحويل الواقعة القومية إلى «قدر» أو «تابو» لن يؤدي إلى موت التاريخ، لكي لا تخيب التأملات الميتافيزية لأيديولوجيي البرجوازية. إن التطور الموضوعي سيحفر مجراه، بصرف النظر عن المواقف الذاتية للأشخاص والتيارات السياسية.

د ـ إن أولوية ما هو قومي، خلال مرحلة من مراحل التطور، ليس ضرباً من العصبية القومية. إن تأكيد الرباط القومي وتثبيته يشكل على الصعيد التاريخي خطوة إلى أمام، فهو نفي جذري مطلق لجميع أنواع الروابط التقليدية المنافية لما هو قومي أولاً، والتي تجعل حياة الشعب بئراً لا قرارة لها ثانياً. الرابطة القومية تنفي: العشائرية الطائفية، الإقليمية، الإقطاعية. وبصورة عامة إن الرباط القومي يعني تصفية جميع أنواع الروابط العبودية القبلية في حياة الإنسان، وهو إلغاء لجميع الروابط التي نشأت في المراحل السابقة للقومية، أو النافية لها كالتسلط الأجنبي الاستعماري.

إن الدولة القومية ليست مجرد تجميع لأجزاء الوطن القومي، بل هي القاعدة المتينة الراسخة للأمة، ومنطلق تطورها وأساس تحررها. إن الأمة التي حققت وجودها القومي ليست مجرد أمة بنت كيانها السياسي، بل هي أمة جديدة تماماً من حيث تطورها التاريخي الحضاري، صفّت ما هو متأخر وقبلي في حياتها. وبهذا المعنى تتضح الأبعاد الثورية للقضية القومية: فهي حركة علمانية وديمقراطية بالأساس، وهي حركة معادية للتسلط الأجنبي والإقليمية والإقطاع أيضاً. وهي في تحولاتها الواقعية (كالقضية القومية العربية مثلاً) أخذت منحىً معادياً للبرجوازية أخيراً.

بنفاذ وحرارة تحدث «فانون» عن هذا الموضوع، قائلاً: «... وهنا تحين لحظة فضح النفاق الذي نراه لدى بعضهم. يقول بعضهم هنا وهناك: إن القومية مرحلة تجاوزتها الإنسانية، وإن الزمان الحاضر هو زمان التجمعات الكبيرة، وإن على المتأخرين الذين ما يزالون يؤمنون بالقومية أن يصححوا أخطاءهم. ونحن نرى، على خلاف ذلك أن الخطأ الفادح، الخطأ المثقل بالنتائج الخطيرة، هو أن نحاول القفز فوق المرحلة القومية...».

«ليس وعي الذات انغلاقاً دون التواصل. حتى لقد علمنا التفكير الفلسفي أن وعي الذات هو ضمانة التواصل. إن الوعي القومي، إن الشعور القومي، الذي

ليس تعصباً قومياً، هو الأمر الوحيد الذي يهب لنا بعداً أممياً. . .».

إذا كان الإنسان هو ما يفعله هذا الإنسان، فإننا نستطيع أن نقول إن الشيء الملحّ المستعجل اليوم، بالنسبة إلى المثقف الأفريقي، هو بناء أمته. فإذا جاء هذا البناء صادقاً، أي إذا عبر عن إرادة الشعب الواضحة، إذا كشف عن تحرر الشعوب الأفريقية، كان لا محالة مصحوباً باكتشاف قيم أممية شاملة، وكان يرتقي بهذه القيم الأممية الشاملة. إن التحرير القومي لا يبتعد بنا عن الأمم الأخرى، بل إنه هو الذي يجعل الأمة حاضرة على مسرح التاريخ. ففي قلب الوعي القومي، إنما ينهض الوعي الأممي ويحيا. وليس هذا البزوغ المزدوج، في آخر الأمر، إلاّ بؤرة كل ثقافة».

إن كشف الغطاء عن مجافاة الأساطير البرجوازية الصغيرة ـ حول أزلية الأمة ـ للحقيقة التاريخية، يدفع إلى مواجهة مسألة جديدة:

أن تكون الأمة من صنع التاريخ لا من صنع الطبيعة، أن تكون القومية (والدولة القومية بالتالي) ظاهرة حديثة نسبياً، يطرح ـ بلا شك ـ مسألة التطورات الممكنة التي ستخضع لها هذه الظاهرة في المستقبل.

إن توضيح أبعاد هذه المسألة يقتضينا تجنب التشنجات البرجوازية الصغيرة وعصبيتها، كما يقتضي إسقاط الاستخفاف والتبسيط والتشويه الستاليني العربي:

إن المستقبل ليس تكراراً للماضي، مصبوباً في قوالب وأشكال جديدة، وإنما هو وليد حركة التطور التاريخي الدائمة الدائبة إلى أمام. إن التاريخ ليس تهويمات دورانية لأرواح الأجداد على صفحات الزمن، بل هو حركة تخطٍ وتجاوز دائم إلى أمام.

ولكن، في الوقت نفسه، يبدو لنا أنه ضرب من اللغو الميتافيزي التنبؤ الواسع عن الاحتمالات التي يزخر بها التطور التاريخي للمجموعات البشرية في المستقبل غير القريب، لكي نثبت خلود الأطر القومية أو ذوبانها النهائي.

ولكن ثمة ظواهر ينبغي تسجيلها. إن آفاقاً تكاد تكون مرئية للتطور العالمي الراهن، يستطيع المراقب الموضوعي رصدها بدقة ووضوح: إن عالمنا الراهن يحث الخطى نحو كتل كبرى من الشعوب. لقد تألفت دول عديدة عى أساس قوميات متعددة، كما أخذت تتبلور تكتلات سياسية واقتصادية تمهد لارتباطات أعمق وأوثق. إن الثورة العلمية التكنيكية الحديثة، بدأت تطرح تقسيماً دولياً للإنتاج، وتجاوزاً لاقتصاد الاكتفاء الذاتي المبني على الأطر القومية. وهكذا يفرض التطور

الموضوعي سير الإنسانية نحو تعاون ما يبرح في نمو ووثوق مطرد، بالغاً ـ يوماً ـ شكل التلاحم والتكامل بين الشعوب.

أما انصهار الشعوب في مجموعة إنسانية واحدة فمسألة سيجيب عنها التطور التاريخي. وليس من شأننا استباقه، رفضاً أو قبولاً.

ـ ٤ ـ

ـ ما المعطيات الأيديولوجية والسياسية للنظرة البرجوازية الصغيرة إلى القضية القومية؟

أ ـ إن البرجوازية الصغيرة إذْ نفت تاريخية الأمة حولت الواقعة القومية إلى ما يشبه الـ «تابو»، واعتبرت التطور التاريخي نوسة محورها هذا التابو. فالأمة ككل أصبحت بداية المطاف وخاتمته.

هذه المقولة المثالية المقطوعة عن الحقيقة التاريخية، دفعت بالبرجوازية الصغيرة إلى «مَذْهَبَة» الواقعة القومية، ورفعتها إلى أيديولوجيا كاملة.

حقاً، إن واقعة موضوعية لا بد أن تجد تجسيدها على الصعيد الأيديولوجي، ولكن تحويل هذه الأيديولوجيا إلى مصافّ الكلي المطلق، أو إلى مبعث النظريات، لا بد أن يحول القومية إلى نرجسية قومية من جهة، كما أنه يحجب الرؤية العلمية الشاملة للواقع الموضوعي من جهة أخرى. ولهذا فإن التأكيد البرجوازي الصغير على الحقيقة القومية، لم يعد وسيلة لتلمس خصائص الحركة القومية العربية في سيرها الواقعي وتطورها الملموس، لم يعد ذلك التأكيد أداة لرؤية ما هو خاص ومباشر وعياني في الواقع القومي، بل أصبح أيديولوجيا بكل ما في المعنى الماركسي لهذه الكلمة من وعي زائف للواقع الموضوعي، ومن أفكار منعزلة، تتناسل بطريقة مجردة وذاتية لتقطع كل آصرة لها بالواقع الحي المباشر.

إن رفع الواقعة القومية إلى أيديولوجيا كاملة، يعني أن هناك أيديولوجيا عربية وثانية ألمانية وثالثة روسية... وهكذا. هذه أسطورة فجة.

من الممكن حقاً الحديث عن قيم حضارية لهذا الشعب أو ذاك، ولكن هذه القيم نفسها ليست حلقات نمطية، جاءت انثيالاً من روح خالدة ذات خصائص مطلقة وثابتة، بل هي تعبير عن معاناة تمت خلال فترة تاريخية معينة.

إن واقعاً اجتماعياً ما يولد في حركة جدلية من رحم الواقع الاجتماعي الذي سبقه. إن حركة التاريخ، في سيرها الجدلي، تنسِل باستمرار واقعات اجتماعية

جديدة. واقع اجتماعي ما تنمو بذور تناقضاته، ليتفسخ وينبثق من جوفه واقع اجتماعي جديد. والواقع الجديد ليس تكراراً لسابقه، وإن كان يحمل رواسبه وبعض ملامحه وسماته.

فالأطر والصور التي تجلى فيها الفكر العربي - مثلاً - ليست واحدة: فهو فكر ديني غيبي سحري في فترة تاريخية. وهو فكر ديني دبّت فيه الروح العلمية في فترة ثانية. وهو فكر علمي - عملي تكوّمت في إحدى زواياه النزعة الغيبية السحرية في فترة ثالثة، وهكذا. والحقيقة العامة للفكر العربي وللذهن العربي لا تتمثل في قالب فكري معين منفرد ومعزول ومجرد، ومنتزع من سياق التطور التاريخي للمجتمع العربي، بل يتمثل في الحركة العامة لهذا الفكر في مختلف مراحل تطور المجتمع العربي. . . تتمثل في معاناته الواقع الاجتماعي، وهو يسير صاعداً يتجاوز نفسه خلال بحثه عن الحقيقة.

لذا في ما عدا النسب الحضاري واللغة، فليس من آصرة صميمية تجمع - مثلاً - بين ابن رشد والغزالي، بين ابن خلدون وابن سينا وبين محيي الدين بن عربي، بين أبي العلاء وشعراء المدح والهجاء أيضاً.

وإذا كانت هذه الحقيقة في ما يتعلق بالبناء الفكري، فإن هذه الحقيقة تحتوي أيضاً ما يمكن التعبير عنه بكلمة «الخصائص القومية» كطراز النفسية والأخلاق والعادات والتقاليد. . . إلخ.

وعلى هذا الأساس فإن الخصائص القومية ليست سجايا روح أزلية ثابتة خالدة تهبط على الواقع الاجتماعي في شتى مراحل تطوره، لتعطيه هذه الصفة أو تلك، هذا الطابع أو ذاك. إن الخصائص القومية تولد وتتكون وتتبلور عبر التطور التاريخي، وهي ليست من قبيل البنى البيولوجية في ثباتها، كما أنها ليست نسيجاً هيولياً في استحالاتها، تتمتع الخصائص القومية بضرب من الثبات، ولكنه نسبي، بسبب خضوعها للتطور الذي تمليه تناقضات الواقع الاجتماعي وتحولاته.

إن البرجوازية الصغيرة لا تكتفي بإضفاء صفات بيولوجية على الخصائص القومية، بل تحاول أن تجعل منها تمجيداً للحقيقة القومية. وذلك أسطورة أيضاً.

الحقيقة القومية تستوعب الخصائص القومية، ولكن لا تتعادل معها. الخصائص القومية ليست تكثيفاً أو تلخيصاً للحقيقة القومية، وإنما هي جزء منها فحسب. الحقيقة القومية أوسع في شمولها وأعمق في أبعادها. وهي تتضمن - بالإضافة إلى الخصائص القومية -: مستوى التطور الاقتصادي، البناء السياسي

والثقافي، علاقات القوى الطبقية، الوعي الاجتماعي والطبقي، توزيع القوى السياسية. . . إلخ.

وما دامت الحقيقة القومية ـ في آخر تحليل ـ نتاجاً للتطور الاجتماعي، لذا فإن البرجوازية الصغيرة في نظرتها السكونية ـ التكرارية قد عجزت عن رؤية المحركات الأساسية للتطور. هذه المحركات تشكل مفتاح فهم الحقيقة القومية نفسها، ومفتاح فهم الصراع القومي أيضاً. هذا المفتاح هو الصراع الطبقي.

التطور التاريخي عملية صراع جدلي بين ما يولد وما يموت. بين الجديد والقديم. هذا الخيط الذي ينظم مجرى التطور، يجعل كل أيديولوجيا مجرد تعبير، واع أو غير واع، عن هذا الصراع. لهذا فليس من أيديولوجيا قومية (أي أيديولوجياً عربية، وأخرى صينية. . . إلخ.). بل هناك أيديولوجيا تعبر عن الجديد الذي يولد وينمو، وعن القديم الذي يتفسخ ويموت. وبتعبير آخر هناك أيديولوجيا محافظة وأخرى تقدمية. أيديولوجيا إصلاحية وأخرى ثورية. ومع نمو الصراع الطبقي، تأخذ المعالم الطبقية لكل أيديولوجيا مزيداً من الوضوح والتميز، يتدرج ليصبح تعبيراً مباشراً واعياً عن طبقة معينة.

حقاً إن أيديولوجيا طبقة تنتسب لشعب ما، لا بد أن تحمل رائحة التربة التي نبتت عليها، وتتشرب النسغ القومي الذي تغذت منه، إلاّ أن المضمون الطبقي لهذه الأيديولوجيا يبقى المركز فيها والجوهري.

وعلى هذا الأساس فإن الأيديولوجيا الكاملة هي الأيديولوجيا الطبقية. لذا لا يوجد ـ على صعيد الواقع الموضوعي ـ نظرة قومية حول القضية القومية، بل هناك وجهة نظر طبقية حولها فحسب.

إن تحويل الظاهرة القومية إلى أيديولوجيا كاملة، لم يكن وليد الرغبة في تأكيد أولوية النضال القومي فحسب، لأن هذا التأكيد كان مجرد نتيجة لنظرة ميتافيزية تلبست البرجوازية الصغيرة، ثم حاولت ـ بدورها ـ إلباسها النضال القومي.

وفي محاولة لإعطاء جذور تكاد تكون دينية للقضية القومية، ألحّ قسم من البرجوازية الصغيرة على الإيمان، باعتباره جذراً للحياة وملخصاً لها، وغرق في أساطير قبلية غيبية تحتقر العلم والتجربة الإنسانية، أو تعتبرها مجرد امتداد للإيمان وتبرير له. ليس مهماً في هذا الصدد كشف المنابع الفلسفية الغربية البرجوازية لهذه النظرة الغيبية، ولكن حسبنا الآن كشف معطياتها على صعيد العمل السياسي.

لن نناقش ـ هنا ـ أهمية الإيمان (العقيدة) في العمل السياسي، فهو ـ فعلاً ـ

محرك قوي يمنح المناضل الصبر والصلابة والتفاؤل، بل سنحاول توضيح العلاقة بين الإيمان والمعرفة. . . بين العقيدة والحقيقة.

لا بد أن تستند أصول العقيدة ـ أي عقيدة ـ إلى ضرب من المعرفة، مهما تكن بدائية أو أولية. . . ذاتية وتقريبية. فالعقيدة ـ إذاً ـ ليست لاحقة للمعرفة في حال من الأحوال. فالإيمان الإنساني ليس ضرباً من التوتر أو التشنج النفسي. لذا فإن قلب المسألة ليس إلا محاولة لجعل المعرفة مجرد ملحق وتابع ومبرر للإيمان.

عندما يبنى الإيمان على مسلمات قبلية مطلقة. . عندما يفقد الإيمان تفاعله الدائم مع الحقيقة العيانية، لا بد أن يتحول إلى جثة محنطة. . لأنه يفقد دمه الحار ونسغه الحي. وعندئذ يتحول إلى هوس وتشنجات وحماسة صبيانية لفظية وتهويش، لا بد أن ينتهي إلى اليأس أو إلى الفاشية. عندما يفقد الإيمان (العقيدة) دعائمه في الواقع المحسوس ويتحول إلى مثالية مجردة، يصبح سداً أمام رؤية الواقع الملموس دوماً، وحائلاً دون التفاعل معه بالتالي.

إن المعرفة لا توجه الإيمان وتصححه وتراجعه فحسب، بل تعطيه حرارته وزخمه وجدواه أيضاً. إن الفكر السياسي ـ باعتباره فكراً عملياً من حيث الأساس ـ لا يمكن أن ينضج إلاّ بانفتاح حر على الواقع الملموس، وإلّا عبر تحليل دائم له، وتفاعل إيجابي مثمر معه.

إن وضع العربة أمام الحصان (الإيمان قبل المعرفة) يجعل الفكر السياسي فكراً تبريرياً تأملياً ذاتياً، تدور به فكرات مسبقة وقبلية، يصبح التسليم بها ضرباً من التدين التقليدي. وهنا تتحول المعرفة إلى مجرد صيغ جامدة، وجمل إنشائية لا يربطها منطق شامل متماسك، وتصبح مجرد تسبيحات خاوية من أي مضمون محدد مباشر على الصعيد الطبقي والاجتماعي. وهكذا تمتنع عن الفكر السياسي الإيماني، الرؤية العميقة الشاملة المتطورة للواقع العميق والشامل والمتطور.

خلافاً لكل ثرثرة فاشية، تتمتع الجماهير بنزاهة وحس سليم في تقييم الأمور، مهما لابس هذا التقييم من شوائب هامشية، ومهما خضع لردود فعل آنية وقصيرة النفس. ألّا يكون للجماهير أفق بعيد عريض، لا يعني أنها بلا أفق. إن الجماهير تخطىء وتصيب، إلا أنها تكتشف ـ رويداً رويداً ـ بتجاربها الذاتية الخطأ الذي تقع فيه. هذه الحقيقة هي التي تفسر شك الجماهير وحذرها ويأسها ومرارة مزاجها عندما تدرك أنها قد تورطت في موقف خاطىء. تتقرى الجماهير بإحساسها العفوي، وبمنطقها الذاتي سبل الحقيقة. وهذه الحقيقة رغم كونها تقريبية إلاّ أنها موضوعية بشكل عام وجوهري، وبخاصة عندما تتخذ شكل الرفض.

إن التجربة الذاتية التي تقود خطى الجماهير وتشكل رأيها، تجعل مواقف الجماهير في صيرورة دائمة. لذا فإن الشكل الإيماني والعاطفي الذي يطبع مواقف الجماهير كان ـ دوماً ـ أقل تعصباً وجموداً من موقف «النخبة» (شتان ـ مثلاً ـ بين تديّن الجماهير وتدين رجل الدين، شتان بين إيمان المريدين والأتباع بالزعيم وإيمان الجماهير). إن الانفتاح النسبي والتواضع الذي يطبع مواقف الجماهير يجعلها أقرب إلى الحقيقة الموضوعية العيانية من المواقف السكونية، التكرارية، القبلية، التي يتميز بها الفكر السياسي الإيماني عن متابعة التطورات النفسية والفكرية التي تصيب مواقف الجماهير، وهي التي تفسر أيضاً محاولات النخبة ممارسة دور «المعلم» على الجماهير في أول بادرة خلاف في الرأي بين النخبة وبين الجماهير، حيث تنفصل النخبة عن الجماهير وتتعالى عليها متهمة إياها بالعاطفة والتقلب والجهل والتأخر.

تلك هي أولى المحاذير التي تنشأ عن تحويل القومية إلى أيديولوجيا كاملة أساسها فكر إيماني غيبي.

ب ـ إن تحويل الواقعة القومية إلى أيديولوجيا كاملة، يدفع بالضرورة إلى تبني مفاهيم إصلاحية وسطية في ما يتعلق بالمشكلة الاجتماعية. إن البرجوازية الصغيرة ترى المشكلة القومية القضية الحقيقية الوحيدة في التاريخ. ولهذا فإنها قد استطاعت ـ على الصعيد النظري ـ أن تتخذ موقفاً ثورياً من القضية القومية، لأنها لا تتحمل حلاً وسطاً: فإما أن تفقد الأمة وجودها القومي، وإما أن تحققه. وعندما تحقق الأمة هذا الوجود، تصبح كل القضايا الأخرى محلولة أو في سبيل الحل. وهذا هو المفتاح الذي يفسر سبب انحدارها إلى مفاهيم إصلاحية وغير ثورية وغير جذرية في موقفها من المشكلة الاجتماعية.

وليس من تناقض بين كون البرجوازي الصغير يتخذ مواقف ثورية من القضية القومية، في حين أنه يتخذ مواقف وسطية وانتهازية في نظرته إلى القضية الاجتماعية. فهو في موقفه **الأول** لا يتناقض مع مصالحه الطبقية، وفي موقفه **الثاني** ينسجم معها ويدافع عنها.

في سبيل تحقيق الكيان القومي للأمة وحل مشكلتها القومية، يمكن أن يكون البرجوازي الصغير ثورياً. ولكن بعد حل هذه المشكلة، تصبح الثورة ـ في نظره ـ شذوذاً مستهجناً، ومخالفاً لطبيعة الأشياء، وتبذيراً للقوى من غير طائل، وانحرافاً عن الطريق السوي المنتج.

تلك هي الحقيقة التي تكشف جذور الطابع النسبي والمرحلي لتقدمية البرجوازية الصغيرة. يمكن أن تكون البرجوازية الصغيرة تقدمية وثورية في مرحلة ما، ولكن

سير التطور الثوري لا بد أن يستنفد تقدميتها وثوريتها، ويجعلها تتحول إلى مواقف محافظة ورجعية. وتلك هي ـ أيضاً ـ أسباب تناقض البرجوازية الصغيرة وتذبذبها وانتهازيتها في جميع المراحل.

ج ـ عندما تجسّد الواقعة القومية في أيديولوجيا كاملة، وعندما تعتبر الحقيقة الوحيدة في التاريخ، تصبح مجرد خلفية قومية. ولهذا فإن الكثيرين من ممثلي الفكر القومي البرجوازي الصغير، قد اعتبروا ديماغوجية هتلر «اشتراكية وطنية!!». وأكثر البرجوازيين الصغار تقدماً عجز عن إدانة «اشتراكية!!» هتلر، ولم يستطع أن يكتشف المحركات الاحتكارية التي كانت تقبع خلف «الاشتراكية الوطنية!!»، لأن هتلر قد استطاع أن يعطي تنهيجه الاقتصادي «الذي كان مجرد محاولة لإنقاذ الاحتكارات الألمانية، عبر توجيه الاقتصاد الألماني نحو الحرب» بعض ملامح الخلفية القومية.

ترفض البرجوازية الصغيرة الصيرورة التاريخية، وترى أن سير التاريخ مجرد مظاهر لتجليات الروح الثابتة المهوّمة في حالق، والروح العربية لا تغير ولا تتحرك في عليائها، بل نرتفع إليها حيناً، وننحط عنها حيناً آخر. وما دامت الصيرورة التاريخية مجرد وهم أو أكذوبة، لذا فالاشتراكية العربية هي أحد أشكال تجليات الروح العربية والقومية العربية. لذا ترفض البرجوازية الصغيرة وجود صيغة جديدة للقومية ناجمة عن اندماجها مع الاشتراكية، لأن القومية هي اشتراكية بمجرد وجودها. وعلى هذا الأساس فإن الاشتراكية ليست النظام الاجتماعي الذي يتحقق فيه إلغاء الطبقات، بل هي المجتمع الذي تتحقق فيه سلامة التركيب بين أفراد الأمة وطبقاتها.

عندما تصبح الاشتراكية مجرد خلفية قومية، يصبح منطقياً اعتبارها مجرد فرع، ومجرد تنظيم اقتصادي سليم للمجتمع. وعندما تنحط الاشتراكية إلى مثل هذا الدرك تصبح ضرباً من التسوية بين الطبقات، ونوعاً من أنصاف الحلول الإصلاحية البرجوازية الصغيرة.

الاشتراكية، كخلفية قومية، تتجه إلى جميع الطبقات تناشدها (وتجبرها عند اللزوم) باسم الأمة تسوية خلافاتها «العائلية»، التي تعكر صفو الأمة وصفاءها. فالخلل الذي يصيب تركيب الأمة ووجودها، ينسحب على جميع الطبقات بلا استثناء، لأنه خلل في الأفراد الذين انقطعوا عن روح الأجداد، وهبطوا عن علياء الروح، لا في النظام الاجتماعي الطبقي.

لذا فإن الاشتراكية، كخلفية قومية، عندما تأخذ من هذه الطبقة أو تلك، لا تفعل ذلك لمصلحة طبقة ما (لأن هذا مجرد نتيجة)، وإنما لمصلحة الأمة ككل

وباسمها أيضاً، لأن البرجوازية الصغيرة ترى القومية غريبة تماماً عن كل مصلحة مادية لفئة من فئات الأمة.

إن تجسيد الواقعة القومية في أيديولوجيا كاملة، وتحول الاشتراكية إلى مجرد خلفية قومية، يدفع بالبرجوازية الصغيرة إلى الحنو على جميع طبقات الأمة، على الدرجة نفسها من العطف والحنان والأبوة (والقسوة نفسها تنبع من الحب). وهكذا تتخذ البرجوازية الصغيرة مركز الحكم والوسيط بين الطبقات. ولهذا السبب فهي تدين الصراع الطبقي، وتجعله مجرد هامش مؤذٍ. ما دامت الأمة مجرد عائلة كبيرة، لذا يصبح منطقياً إدانة أي محاولة لحل الخلافات العائلية لحساب طرف دون الآخر، وطبقة دون الأخرى. هذه الحقيقة هي التي تفسر كون الاشتراكية كخلفية قومية غير ثورية وغير جذرية، بل إصلاحية وقشرية، لأنها تأتي عبر إصلاح ذات البين بين مختلف أطراف المجتمع، وتتم بتسوية حبية للحساب بين الطبقات، لكي تبقى الأمة، كل الأمة، بمنأى عن أي خلاف يهدد تلاحمها.

في مرحلة ما، قد يفرض التطور الثوري ضرباً من التحالف الاستراتيجي أو التكتيكي بين عدد من الطبقات، في سبيل تحقيق أهداف معينة. ولكن التحالف شيء وامّحاء الحدود بين الطبقات شيء آخر. إن محو الحدود الطبقية مجرد وسيلة لتثبيت هيمنة الطبقات الأعلى والأقوى. محاولات المحو هذه دأب البرجوازية الصغيرة وديدنها.

ولهذا فإن البرجوازية الصغيرة تصر على أن الاشتراكية العربية لا تنبع من ثورة طبقية، ولا من صراع الطبقات، إلا بذلك القدر الذي تتعاون فيه بعض هذه الطبقات مع المستعمر. والتبرير البرجوازي الصغير لهذه الأسطورة يلخص بما يلي: الرابطة القومية لها قوة موحدة بين أبناء الأمة الواحدة على اختلاف طبقاتها، لأن الوحدة القومية تمتد ـ بحسب الرأي البرجوازي الصغير ـ إلى الإيمان بأنها قوة تجعل مجمل الطبقات فوق الصراعات الصغيرة!! (والصراع الطبقي صراع صغير بالطبع)، وفوق الفروق «المحدودة!!» «المؤقتة!!». فالوحدة القومية ليست سياجاً ضد العدوان الخارجي فحسب، بل هي سياج ضد التفريق الداخلي. والوحدة العربية لا تعني ـ بنظر البرجوازي الصغير ـ توحيد الوطن الواحد فحسب، بل تعني توحيد الأمة الواحدة على اختلاف طبقاتها أيضاً.

إن المفاهيم البرجوازية الصغيرة عندما تضع جميع طبقات الأمة في جراب واحد، يمحو ملامحها وأيديولوجيتها ومصالحها وتلقي به في أحضان القدر، صاعداً نحو الروح العليا الأزلية وهابطاً عنها... هذه المفاهيم لا ترى الصراع الطبقي مجرد

هامشٍ مؤذٍ يعكر صفو الأمة فحسب، بل تراه عارضاً ومصطنعاً وتعبيراً عن خلل طارئ في تركيب الأمة، لا بد أن يسوّى. فالاشتراكية، كخلفية قومية، لا ترى في الصراع الذي يدور في المجتمع تعبيراً عن تناقضات موضوعية، بل مجرد خلافات تدور بين الخطأ والصواب، بين الخطيئة والتجرد، لأن بذور الخير الموجودة في جميع الأفراد والطبقات لا بد أن تتغلب على المصالح الآنية والمادية و«الأرضية»، عندما تنشد الأمة بجميع طبقاتها السماء والخلود، وعندما يتم لها الاتصال بروح الأجداد، والارتفاع إلى الروح التي تحلّق وتهوّم في سماء الأمة.

ولكن عندما تبرز التناقضات الطبقية، تقع البرجوازية الصغيرة في حرج لا تستطيع أن تهرب منه إلاّ بإسباغ طابع أخلاقي على التناقضات الطبقية. فالصراع في رأيها يجري بين «معسكرين!»، أحدهما يمثل المثالية والتجرد والتضحية، والآخر يمثل الجمود والنفعية والمصالح الخاصة. وهكذا تغطي البرجوازية الصغيرة التناقضات الطبقية بقناع صوفي مثالي.

إن الصراع بين معسكري النفعية والتضحية ليس سوى مظهر للصراع الطبقي وواحدٍ من نتائجه. فالتضحية طريق الطبقات الثورية، والنفعية سبيل الطبقات المحافظة والرجعية. والبرجوازية الصغيرة عندما تموّه الصراع الطبقي تحت قناع أخلاقي، تبقى منسجمة مع مفاهيمها المثالية عن الأمة. لأن الانقسام في الأمة عندما يجري على أساس أخلاقي، يبقى ـ كما تعترف البرجوازية الصغيرة ـ انقساماً شكلياً ومؤقتاً. فالخلل الأخلاقي الذي يصاب به معسكر النفعية لا بد أن يزول، لأن الأصالة وبذور الخير موجودة فيه أيضاً. لذا فإن مهمة معسكر التضحية هي إيقاظ أصالة معسكر النفعية وتنمية بذور الخير فيه.

إن المفاهيم البرجوازية الصغيرة حول القضية القومية، ومحاولاتها وضع ما هو قومي في مواجهة ما هو طبقي كنقيض، لم يكن سببه الأساسي العميق رفض الممارسة الذرائعية الستالينية، وتحويلها مفهوم الصراع الطبقي على المستوى العالمي إلى قيد تبعي، لأن هذا الرفض كان مجرد تبرير، باعتبار أن جذور المواقف والمفاهيم البرجوازية الصغيرة، تكمن في نظرتها المثالية إلى القضية القومية، وتنبع من اعتبار الاشتراكية مجرد خلفية قومية.

لقد أشرنا، منذ البداية، عن حقيقة، أن الفكر السياسي، صحيحاً كان أم خاطئاً، يُعبّر موضوعياً عن فكر طبقي، بصرف النظر عن الأوهام الذاتية والنيات. والاشتراكية عندما تصبح مجرد خلفية قومية، تعبر موضوعياً عن البرجوازية الصغيرة ومطامحها. فهي عندما تقدس الملكية إنما تقدس ملكيتها هي، وعندما تطلب تقييد

هذا الحق: إنما تطلب تقييد حق البرجوازية الكبيرة والوسطى والإقطاع لا حقها هي. والبرجوازية الصغيرة عندما تعارض الاشتراكية العلمية (باعتبارها أيديولوجيا الطبقة العاملة) إنما تعارض أيديولوجيا طبقة أخرى ستتجاوزها وتنتزع القيادة منها. وهي عندما أطلقت اسم «العربية» على اشتراكيتها لم تكن تهدف لغير تغطية الطابع الطبقي البرجوازي الصغير لتلك الاشتراكية.

إن البرجوازية الصغيرة، عندما تعترف بالصراع الطبقي وتدينه في الوقت نفسه، إنما تعبر عن موقف طبقي أيضاً. فهي تعترف به لكي تعارض طبقات أعلى منها في الهرم الاجتماعي. وهي تدينه وتطلب تسويته لكي تمنع هذا الصراع من أن يأخذ أبعاده الكاملة، إذ لا بد أن يؤدي إلى طردها من المواقع القيادية في حركة الجماهير. إن البرجوازية الصغيرة، عندما تحاول أن تلعب دور الحكم والوسيط بين الطبقات، إنما تعبر موضوعياً عن الموقف الطبقي للبرجوازية الصغيرة، لأن مثل هذا الدور يحفظ مصالحها الطبقية على أحسن وجه، ويثبت هيمنتها على المجتمع.

عندما تصبح الاشتراكية مجرد خلفية قومية، يصبح ربطها بالقومية مجرد موقف ذاتي. وهذه الذاتية هي التي تفسر كون المعسكر القومي يحوي خليطاً طبقياً متناقضاً. وهي التي تفسر لماذا كانت التيارات القومية البرجوازية الصغيرة واقعة تحت الهيمنة الفكرية للنازية عندما كانت قوية صاعدة. وهي التي تفسر ـ أخيراً ـ لماذا لم تطعم هذه التيارات بالاتجاه الاشتراكي إلا بعد سقوط النازية، وتصاعد الموجة الاشتراكية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية. وهي التي تفسر ـ أحياناً ـ لماذا بقيت اشتراكية البرجوازية الصغيرة مجرد قشرة لاصقة فوق الأساس الليبرالي للبرجوازية الصغيرة، فالاشتراكية الغربية ـ في نظر البرجوازية الصغيرة ـ تنظيم للمجتمع على شكل خلايا حيوانية!!

د ـ إن رفض الواقع وإدانته عندما لا ينطلق من الاشتراكية، عندما لا ينطلق من حجر الزاوية العلمية (أي الصراع الطبقي)، غالباً ما ينتهي إلى مواقع غير ديمقراطية.

إن الصراع الطبقي (باعتباره المحرك الأساسي لتطور المجتمع)، إن نظرية هذا الصراع هي السبيل إلى كشف تناقضات المجتمع، وتوضيح الملامح السياسية لقواه الطبقية، وكشف مصالحها وتحديد اتجاهات تحركها. هذه النظرية هي «البوصلة» القادرة على تحديد أسباب «الفساد» في المجتمع، توضيح سبل تصفيته وإنهائه، سواء أكان قومياً أو طبقياً. هذه النظرية ـ أيضاً ـ هي التي يمكن أن تعطي الرّفض الرؤية العلمية والموقف الثوري الجذري، وهي ـ أخيراً ـ التي تمكن من تجميع قوى التحويل الاجتماعي وتحريكها بصورة واعية وفعالة.

إن الإدانة البرجوازية الصغيرة للواقع العربي، إذ جاءت باسم «أرواح الأجداد»، وإذا جاءت باسم الأمة ككل، وإذ جاءت بعيدة عن أية نظرة طبقية، تلبسها روح تمردية، أكثر من أن تكون روحاً ثورية .

إن تحويل الواقعية القومية إلى أيديولوجيا كاملة، يدفع بالضرورة إلى رفض التحليل الطبقي لقضايا المجتمع. ولهذا السبب فإن البرجوازية الصغيرة، التي أدانت الواقع من وجهة نظر غير طبقية، عجزت عن تحليل المشاكل الاجتماعية، وكشف الغطاء عن جذورها، وتحديد سبل تجاوزها. وهكذا بقيت تحوّم حول القشرة الخارجية لهذه المشاكل، وتتحدث عنها بمنطق وصفي وبلغة أدبية.

ترى البرجوازية الصغيرة أن الأوضاع الطبقية ـ الاجتماعية ـ تتمثل في أشخاص، في عقلية هؤلاء الأشخاص ومصالحهم وعاداتهم. لذا فهي تدعو إلى محاربة هذه الأوضاع من خلال الأشخاص. هذه الرؤية الحولاء للواقع، لا تعبر عن جهل فحسب، بل تنبع من مفاهيمها المثالية عن الأمة والقومية، لأن إدانة طبقة ما أو عدة طبقات، وتحميلها وزر فساد الواقع وتخلفه، يتعارض مع المفهوم الكلي للواقعة القومية.

وما دام الواقع الفاسد المتخلف يتمثل في أشخاص، لذا فإن التمرد البرجوازي الصغير على هذا الواقع، لا بد أن يتم بواسطة أشخاص أيضاً. وميزة هؤلاء الأشخاص هي أنهم استعادوا أصالتهم قبل غيرهم، وتوصلوا بروح الأجداد قبل غيرهم. إنهم النخبة. . . نخبة «برجوازية صغيرة» بالتحديد.

النخبة ـ حسب أساطير البرجوازية الصغيرة ـ فوق جميع الطبقات، لأنها تستعيد أصالتها قبل المجموع، وتتصل بروح الأجداد قبل المجموع، وتتخلص من أوضار الواقع الفاسد قبل المجموع. ولهذا فهي متفوقة على هذا المجموع، على كتل الجماهير الغافية العمياء السابحة في بحر الفساد. فهي تلخص نزوع الأمة وتكثف كل إمكانياتها وقدراتها، وتختزن في ثناياها كل بذور الخير الكامنة في مجموع الأمة. وهذه النخبة ـ أيضاً عصارة كل الأمة، لا طبقة بعينها، وقد انتشلتها إرادة القدر من الفساد الذي يغرق فيه المجموع، لكي تنقذ كل المجتمع وكل الطبقات من الفساد.

والتفسير البرجوازي الصغير لدور النخبة يلخص بما يلي: لقد أنكرت الأمة العربية ذاتها نتيجة للغفوة الطويلة وبسبب التشويه الذي أصابها، وهبطت إلى مستوى وضيع من سجن الأنانية والمصالح والجمود. هذه الحالة تجرف وتقنط العدد الأكبر، ولكنها تخلق ـ في الوقت نفسه ـ أفراداً قلائل وحيدين يصمدون ويعاكسون تيارها، وعندما يتخلى العدد الأكبر عن مسؤوليته، يظهر هنا وهناك الفرد الذي يتحمل كل المسؤولية، أي مسؤولية الكل.

إن الفكر البرجوازي الصغير، في هذه الانزلاقات النخبوية ـ الفاشية، يبقى أميناً لمفاهيمه المثالية عن الأمة والقومية: فالمفهوم المثالي عن الأمة يراها فكرة وليست مجموعاً عددياً. وهذه الفكرة تتجسد أولاً في نخبة. كذلك يحق لهذه النخبة أن تتكلم باسم المجموع، وترعى مصالحه، وتمارس وصايتها عليه.

ولأن المسألة هي مسألة تجسيد فكرة الأمة، وليست مسألة عددية، لذا يوجد بين المجموع وبين النخبة تجاوب حقيقي عميق. أما المعارضة التي يواجه المجموع بها النخبة، فسببها جهل الجموع لمصالحه وإنكاره نفسه، وليس سببها خطأ النخبة مثلاً. إن معارضة المجموع للنخبة ـ كما يراه بعض مفكري البرجوازية الصغيرة ـ تأييد في حالة الكمون، ولا بد أن ينتقل إلى حيز الواقع.

وما دامت النخبة ممثلة لروح الأمة وفكرتها، لذا فهي قد اجترحت الحقيقة النهائية المطلقة. فهي ـ إذاً ـ ليست بحاجة إلى التفاعل مع «المجموع أو «العامة» والتعلم منها، لأن العامة قاصرة أو غافية.

فالتاريخ تصنعه النخبة. وهو مجرد تعبير عن إرادتها، لذا فهي بديل للتاريخ، وبديل للتطور الموضوعي أيضاً، بصرف النظر عن حقائق الواقع الملموس ومعطياته، لأن هذه الحقائق مصطنعة وظاهرية وطارئة ومؤقتة. أما «العامة» فدورها الوحيد ـ في نظر بعض مفكري البرجوازية الصغيرة ـ هو أن تكون أداة، مجرد أداة، بين يدي النخبة. النخبة تعلم العامة وتثقفها، وترفع مستواها الأخلاقي، وتحررها من سجن الأنانية وسجن المصالح، لأنها تحملت مسؤوليتها. . . مسؤولية الكل، برغبة من رغبات القدر الحكيم، وبعناية من أرواح الأجداد.

ولم يقف بعض مفكري البرجوازية الصغيرة عند هذه الحدود في تأليه النخبة وتكريس معصوميتها، بل ذهبوا إلى مدى بعيد في إظهار احتقارهم الشامل العميق للجماهير، وهذا لا بد أن يدفع إلى انزلاقات دكتاتورية في الموقف من الجماهير الشعبية. إن رفض الواقع عندما لا ينطلق من وجهة نظر اشتراكية طبقية، لا بد أن ينتهي إلى ضرب من الفاشية.

تنطلق الاشتراكية من ثقة عميقة ومطلقة بالجماهير الشعبية. إن نضال الجماهير نفسها، هو طريق خلاصها، ولن ينقذها لا البطل ولا النخبة.

لقد أصبحت الأساطير البرجوازية الصغيرة عقبة أمام إنضاج وعي الجماهير الاشتراكي. إن تصفية رواسب الأيديولوجيا القومية ـ الاشتراكية، أصبحت شرطاً لا بد منه لدفع حركة الجماهير إلى أمام.

رأي في إعادة كتابة التاريخ العربي(*)

١ ـ ما رأيكم في المصادر المتوفرة حالياً عن التاريخ العربي؟

إذا صدقنا الموضوعة التي تقول: «الأيديولوحيا السائدة هي أيديولوجيا الطبقات السائدة»، عندئذ لا بد أن نأخذ موقف التحفظ حيال المصادر الموجودة. ولكن هذا التحفظ لا يعني الرفض التام النهائي، بقدر ما يعني الغربلة والتمحيص والذهاب في محاولة صادقة وواعية لاستخلاص الحقيقة التاريخية، خلال مختلف مراحل ماضينا.

المراجع المتوفرة حالياً، تتحدث عن التاريخ العربي وكأنه كوم أحداث ومعلومات وأخبار، وتنظر إلى التطور التاريخي وكأنه مجرد قدر يحمل الحظوظ الحسنة والسيئة. وهكذا تفتقد طريقة البحث والعرض في هذه المراجع ما يمكن تسميته بقوة التجريد، التي تذهب إلى الأسباب المعقدة العميقة البعيدة الكامنة خلف ما هو مباشر وظاهري وناتج من الأحداث والظواهر التاريخية.

إن ضرباً من «المكّارثية» لا يزال يشل ويخنق أي محاولة علمية وموضوعية لدراسة التاريخ العربي. وهذه المكارثية دينية إلى حد كبير، وقومية برجوازية إلى حد ما. ودونما أي محاولة لتقييم محاولة طه حسين أو الدفاع عنها (ورغم أننا لا نرى في «الديكارتية» طريقة كافية وكاملة لتفسير التاريخ، ولكنها على كل حال خطوة إلى أمام إذا قيست بالطريقة الدينية)، فإن الإرهاب الذي تعرّض له طه حسين قد خنق في المهد كل مبادرة جدية في هذا السبيل، حتى اضطر طه حسين نفسه إلى العودة إلى الحظيرة.

(*) نظمت مجلة **المعرفة** الصادرة بدمشق استفتاء حول هذا الموضوع. هذه المقالة كانت جوابي عن الأسئلة التي طرحت، وقد نشرت في تموز/يوليو ١٩٦٥.

فإذا أضفنا إلى هذا السبب، تأخر انتقال الفكر الاجتماعي العلمي الحديث إلى بلادنا، وثقل تفاعلنا معه، تكشفت لنا الأسباب الأساسية لتخلف الدراسات الراهنة في التاريخ العربي.

إن كتب التاريخ الموجودة ليست متخلفة عن المنهج التقدمي في تحليل التاريخ فحسب، بل متخلفة حتى عن الموضوعية البرجوازية في الغرب. وفي ما عدا بعض المحاولات الجديدة، وفي لا عدا أبحاث عدد قليل جداً من المستشرقين، فإن كتب التاريخ المتداولة والرائجة، لا تزال مكتوبة بعقلية القرون الوسطى، مضافاً إليها بعض المحاولات القومية البرجوازية ضيقة الأفق والمتعسفة، تحاول «نفخ» التاريخ العربي لاستخراج القومية العربية من الصراع مع الشعوبية أو من موقعة ذي قار، أو من بعض أبيات للشعر نطق بها شاعر عربي في وحشة الغربة أو استجرار الاشتراكية من ظاهرات معزولة واستثنائية وهامشية، ومن فورات إحساس فردي بالغ الإرهاف، تجاه بعض مظاهر البؤس الاجتماعي.

التشويه أو التبسيط، نفخ الحقائق أو إلقاؤها في الظلال، تحويل النتائج إلى أسباب والأسباب إلى نتائج، تحويل ما هو هامشي إلى أساسي وبالعكس: تلك هي الأسباب المهيمنة على معظم المصادر المتوفرة حالياً عن التاريخ العربي، وتتعاور التاريخ العربي من جميع جوانبه، والحضارية منه بخاصة.

إن كتابة علمية جديدة للتاريخ العربي يمكن أن تتوفر من خلال عودة جادة إلى المصادر العربية القديمة (شرط اعتبارها مجرد أخبار)، على أن يتوفر الباحثون على إخلاص عميق للحقيقة، وأن يكونوا ممتلكين ناصية الفكر الاجتماعي العلمي الحديث، مستلهمين آفاقاً تقدمية، مؤمنين بعمق بالجماهير الشعبية.

تلك هي مهمة صعبة وطويلة، جديرة بمساعدة ودعم جميع قوى التقدم في الوطن العربي.

٢ ـ ما الشوائب التي تحط من قيمة تاريخنا، والتي ينبغي التخلص منها؟

ثمة حقيقة ثابتة في علم النفس: يعوض الشيوخ (والشيخوخة عجز أمام الحاضر) عن نضوب حاضرهم وعجزهم إزاء المستقبل، بالحديث الدائم الممل عن الماضي. تلك حقيقة تنطبق على الشعوب أيضاً. وخاصة المستعمرة منها والمتخلفة.

أمام النضوب الذي يعانيه واقعنا الراهن.. أمام هذا البؤس... أمام محاولات الاستعمار تجريد تاريخنا من كل قيمة، يصبح الارتداد نحو الماضي ـ كما يقول فانون ـ وسيلة لرد الاعتبار أمام أنفسنا وأمام الآخرين. هذا هو أحد معاني الأسئلة

التي تطرح: كيف نتخلص من الشوائب التي تحط من قيمة تاريخنا؟!

ولكن ثمة انزلاقات محافظة، ينبغي أن نحذر منها: ليس في التاريخ شوائب تخجلنا فنهرب منها، أو مفاخر تبهرنا وتجرنا إلى وراء لنلتصق بها. فالتاريخ ليس مصيباً في جانب، ومخطئاً في جانب آخر. إن تاريخنا الحقيقي هو ماضينا بكل جوانبه وأحداثه. إن إلقاء جزء من التاريخ في الظلال، وتضخيم جزء آخر وزركشته، ليس مجرد تزوير للحقيقة، وافتئات عليها فحسب، بل هو مساهمة في خلق ضرب من «المانوية القومية» ـ إذا صح التعبير ـ تجعل من الماضي لوحة وردية اللون، كي ندفع إلى عبادته والدوران حوله. إن عبادة الماضي سد أمام المستقبل.

إن الحرص على إزالة «شوائب» الماضي، يشير إلى نزعة محافظة في فهم التطور التاريخي، لا ترى حركة التاريخ سيراً منسجماً مع قوانين موضوعية للتطور (والتطور يعني: التقدم، النمو، التجاوز، التحول)، بل تراه حركة تقدم ثم تراجع، حركة نهضة ثم نكسة. إن سير التاريخ ليس حركة هزازة إلى أمام ثم إلى وراء، كي نكون بحاجة للتخلص من شوائب الماضي. بل على العكس، إن دراسة جميع جوانب التاريخ، تعتبر وسيلة لرؤية أكثر عمقاً، وأكثر شمولاً للحقيقة التاريخية. حقاً إن التاريخ جزء من حقيقتنا القومية، ولكن الحقيقة القومية ـ رغم جذورها التاريخية ـ هي الواقع القومي الراهن أولاً وقبل كل شيء، كما يقول فانون.

٣ ـ ما قولكم في الرأي الذي يعتقد أن صيغة التاريخ المتوفرة حالياً تقتصر على تاريخ الملوك فحسب، دون الشعوب؟

ـ حقاً إن التاريخ لم يصنعه الملوك وحدهم. ولكن ينبغي ألا نقع في نزعة تبسيطية تلغي دور الفرد في التاريخ. إن التاريخ هو تاريخ الشعوب والملوك معاً.

لقد أهملت كتب التاريخ المتوفرة لدينا الحديث عن دور الشعوب، وتجاهلت المكان الذي كانت تقف فيه حيال الأحداث التاريخية الكبرى. إن هذه الطريقة في البحث تمثل ـ على الصعيد الأيديولوجي ـ وجهة نظر الطبقات التي يمثلها ويقف على رأسها الملوك. هذه الطبقات ترى الشعوب مجرد «كم» أو أداة يسوقها الزعماء وفق رغباتهم. أليس في كلمة «سوقة» تعبيراً عن مفهوم طبقي معين، لدور الشعب وحقيقته.

والمسألة الآن ليست الشطب على دور الملوك. فقد كان لهم دورهم فعلاً. ولكن المسألة هي إلقاء الضوء على دور الجماهير الشعبية في التاريخ، لكي تقترب كتابة التاريخ ـ ما أمكن ـ من الحقيقة.

في المراحل التاريخية التي لم يطرح فيها التطور الموضوعي انتقالاً إلى مرحلة تاريخية جديدة، وفي المراحل السلمية، لا يبرز دور الجماهير الشعبية واضحاً وفعالاً على الصعيد السياسي. ولكن في منعطفات التاريخ... في سنيه الخصبة ... في الأزمات الثورية... تلعب الجماهير الشعبية دوراً نشيطاً خلاقاً في صنع التطور، وفي صنع الأنظمة الجديدة، وفي هدم الأنظمة القديمة، مهما يكن الدور الذي يلعبه الفرد كبيراً وعظيماً.

إن المؤرخ العربي التقدمي مدعو إلى تسليط الضوء، خاصة على المنعطفات التاريخية التي ساهم بصنعها نشاط الجماهير الخلاق.

٤ ـ ما فوائد إعادة كتابة التاريخ.. وما هو منهجها؟

إن إعادة كتابة التاريخ العربي، أصبحت ضرورة ملحّة في مرحلة بدأت تطل بآفاقها على الشعب العربي، حيث أخذنا نشهد تساقطاً ملحوظاً للبنى التقليدية في المجتمع العربي. وعلى هذا الأساس فإن إعادة كتابة التاريخ، من وجهة نظر تقدمية، هي إحدى الجبهات التي ينبغي النضال فيها، بغية تهديم جميع البنى الفوقية للمجتمع القديم. إن كتب التاريخ التقليدية تعتبر جزءاً من البناء الأيديولوجي للمجتمع العربي القديم.

في دراسة تقدمية للتاريخ، يبقى الحاضر والمستقبل مركز اهتمام الباحث. وهذا يعني إلقاء الضوء على جوانب من التاريخ أهملها المؤرخون التقليديون، سواء أكانوا دينيين أم قوميين برجوازيين. إن إلقاء الضوء على تلك الجوانب، لا يجوز أن يدفع إلى ما وقع فيه المؤرخون التقليديون من قبل.. من تحويل للظاهرة إلى قانون، ومحاولة «نفخ» الماضي لتبرير أهداف الحاضر والمستقبل. من غير الجائز تقييم الماضي انطلاقاً من الحاضر، لأن حركة التاريخ ليست تكراراً بل تجاوزاً.

إن المؤرخ التقدمي، ينبغي أن يركز اهتمامه على التناقض الجدلي القائم في حركة التاريخ. ينبغي أن يكشف الصراع بين القديم والجديد.. بين ما يولد وما يموت في كل مرحلة تاريخية، كاشفاً من خلال هذا التناقض الجانب الذي كانت تقف فيه الجماهير، مبيناً الطابع النسبي لكل حدث تاريخي.

الباحث التقدمي لا بد أن ينبذ ظهرياً النزعة القدرية والنزعة الذاتية في دراسة التاريخ. إن الجدلية التاريخية هي الأداة الأكثر علمية في دراسة التاريخ. ولكن هذه الأداة ينبغي ألاّ تتحول إلى ضرب من الذرائعية، التي تزوّر التاريخ في سبيل حرص عاطفي على فوائد معينة للاتجاه التقدمي. إن الحقيقة تبقى ثورية دوماً، لذا فإن

محاولة قسر الوقائع التاريخية بغية إدخالها في مخططات تقدمية مسبقة تشوّه الحقيقة التاريخية، وتحيلها إلى أكاذيب مضحكة فحسب، كما حدث في بعض فترات العهد الستاليني. إن المؤرخ التقدمي هو الذي «يخرج رأسه من التاريخ، لا الذي يخرج التاريخ من رأسه».

إن مؤرخينا التقدميين مدعوّون لتقديم دراسات جادة حول «عقد» التاريخ العربي ومنعطفاته بوجه خاص. إن دراسات تقدمية كهذه ستكون انتصاراً مهمّاً لقوى التقدم العربي على الصعيد الأيديولوجي، وستساهم في خلق وعي سياسي وحضاري، لا للماضي فحسب، بل للحاضر والمستقبل أيضاً.



ملاحظات حول دور البرجوازية الوسطى في سوريا(*)

(*) كتبت في أعقاب إلغاء التأميم في سوريا بعد الانفصال ونشرت في: **البعث**، الأعداد ١ ـ ٣ (تموز/يوليو ١٩٦٢).



بعد إلغاء التأميم في سوريا[1]، أخذ بعض «اشتراكيي المنبر» وبعض مَن ينسبونٍ أنفسهم لـ «الاشتراكية العلمية» يفلسفون هذه الردة الرجعية، ويبررونها باسم العلم وباسم المرحلة التي تمر بها البلاد. ولو أن هؤلاء قد احتفظوا ببقية من الاحترام لجماهير الشعب والثقة بها، لاعترفوا علناً، بأن الرجعية قد كسبت معركة. ولو أن اعترافاً كهذا قد وقع، لكان أمراً لا غبار عليه، ولكن في الوقت نفسه حافزاً جديداً للجماهير، كي تنظم صفوفها، وترصها لمعركة جدية جديدة. أما أن تمتص الحماسة الثورية لجماهير العمال باسم «المرحلة»، وتُبرر باسم «العلم»، فذلك هو التضليل الفاضح، والخداع المرذول.

إن مثل هذه المواقف «المبدئية!!» لهؤلاء، ليست بجديدة على الجماهير العربية في سوريا. لقد وُضع النضال الاشتراكي على الرف، منذ فجر الاستقلال، باسم هذه السفسطات. إن استمرار هذا الهذر بعد مضي أربع سنوات من الثورة الديمقراطية، التي نجمت عن قانون الإصلاح الزراعي.. وبعد تلك التطورات العميقة الحادة التي حرّكت جماهير العمال، والتي سببتها قوانين التأميم المجيدة التي صدرت في تموز/يوليو ١٩٦١ (رغم أننا نراها جزئية وضيقة)... أقول إن استمرار هذا الهذر، يصبح أمراً مثيراً للشبهة الجديدة الحادة.. والتي تتحول عملياً إلى إدانة لجدية وصدق «اشتراكية!!»، فرسان الانفصال.

---

(١) يميز الأدب الدعائي الاشتراكي بين أنواع الطبقات المستثمرة في البلدان المتخلفة، فهو يدين طبقة الملاكين العقاريين الكبار والفئة العليا من البرجوازية (الكومبرادور) ويعتبرهما بحكم طبيعتهما الطبقية ومصالحهما المباشرة حليفين دائمين وثابتين للاستعمار. أما البرجوازية الوطنية فلم يتناولها حكم حاسم وقاطع. وإنما يتعين تحديد موقف الجماهير الشعبية منها تبعاً للظروف الملموسة والتطور الواقعي، أي تبعاً لمدى ارتباطها بالطبقات المستثمرة الأخرى من جهة وإمكانيات قيامها بدور إيجابي في حياة الشعب من جهة أخرى. وسنتناول في هذا البحث الظروف الواقعية لهذه الفئة من البرجوازية في سوريا بوجه خاص، وفي الوطن العربي بوجه عام.

إن أخطر أنواع الانتهازية هو المقنَّع منها، هو المفلسف لانتهازيته. فلنختبر منطلق الانتهازية «الثوري» وصيغها «العلمية». يمكن تلخيص وجهة نظر هؤلاء بما يلي:

١ ـ نحن في مرحلة النضال لتوطيد الاستقلال، واستكمال التحرر الوطني، ما دام الاستعمار خطراً ماثلاً، لذا ينبغي حشد وتوحيد جميع القوى العادية له، ومنها البرجوازية الوطنية.

٢ ـ لتحقيق الاشتراكية يجب أن تكون القوى المنتجة في البلاد على مستوى مُعينّ، أي أنه يجب أن يكون الإنتاج قد بلغ درجة معينة في تطوره، وأن العمل لتحقيق الاشتراكية لا يعني تأميم المعامل والمشروعات الرأسمالية الوطنية القائمة في البلاد في هذه المرحلة.

إن مناقشة هذه الموضوعات تستلزم إيضاح النقاط التالية:

ـ هل يمكن اعتبار توطيد الاستقلال الوطني مرحلة استراتيجية من مراحل التطور؟

ـ ما الموقف العملي للبرجوازية الوطنية في التحالف الرجعي ـ الاستعماري؟.

ـ هل يعتبر تخلف تطور قوى الإنتاج عن مستوى «معينّ» سبباً لتأجيل النضال في سبيل التحويل الاشتراكي؟

ـ هل تستطيع البرجوازية الوطنية العربية إنماء الاقتصاد الوطني وتصنيع الوطن العربي؟

... ولكن، قبل الدخول في التفاصيل، لا بد من تثبيت الملاحظتين التاليتين: **الملاحظة الأولى**: إن التطبيق العملي لسياسة التحالف مع البرجوازية، التي سار عليها اليسار التقليدي، قد اتخذ شكلاً مغايراً لأصوله النظرية، التي أشرنا إليها. فبدلاً من التحالف المقرون بالنضال لعزلها عن الجماهير، تحول اليسار التقليدي، عملياً، (بصورة خاصة من عام ١٩٥٤ ـ ١٩٥٧) إلى ذيل للبرجوازية، يبرر فسادها السياسي واستثمارها الاقتصادي. وبدلاً من سياسة النقد، اتخذت سياسة التستر، الذي بلغ في كثير من الأوقات حد النفاق. وقد اتسعت «بركة» هذه السياسة لتشمل سائر الطبقات المستثمرة، ومعظم ممثليها السياسيين. وكترجمة عملية لهذه السياسة الانتهازية اشترك شق من اليسار التقليدي بحكومات هي فعلاً حكومات «الملاكين الكبار والرأسماليين»، أما الشق الآخر فلم يُتح له سوى التأييد.

الملاحظة الثانية: إن دوافع الانزلاق إلى هذه السياسة مختلفة بالنسبة إلى طرفي اليسار التقليدي. ففي حين أن الشق الأول قد انزلق عفوياً، وتبنّى سياسة اصطلاحية أتاحت له فتح الإطار البورجوازي ـ الإقطاعي للسلطة والتمركز داخله والتأقلم معه. اتبع الشق الآخر سياسة النفاق لستر مغامرة «بلانكية» بالاشتراك مع بعض العناصر

القيادية في القطاع العسكري، من وراء ظهر الشعب وبمعزل عنه.

- ١ -
هل يمكن اعتبار توطيد الاستقلال الوطني مرحلة استراتيجية؟

يعاني الشعب العربي في الأقطار التي تحررت من الاستعمار المباشر التقليدي، مشكلة تهديد دائم وجدّي من قبل الاستعمار العالمي، وعلى رأسه الاستعمار الأمريكي. إلاّ أن القضاء النهائي على هذا التهديد، مرتبط بالقضاء على أسس النظام الاحتكاري السياسية، أو على الأقل بانقلاب ميزان القوى لمصلحة الشعوب بحيث يصبح عاجزاً عن تهديد الشعوب، إذ تُجتث، حتى الجذور، روحه العدوانية. إن سير نضال الشعوب، يبين أن مثل هذا الأمر، لا يمكن أن يتم بمعركة منفردة، تقع في جبهة واحدة، بل خلال معارك كثيرة. . خلال غارات طويلة تنشب حول مختلف القضايا السياسية والاقتصادية، فهل يعني هذا أن نضع النضال الديمقراطي والاشتراكي جانباً، إلى أن تشل قوى الاستعمار، ويصبح عاجزاً عن التهديد والعدوان؟

إنه لأمر ساذج وسطحي حقاً اعتبار «توطيد» الاستقلال مرحلة استراتيجية مستقلة من مراحل التطور. إن توطيد الاستقلال جزء عضوي من سير عملية التطور المستمر لحركة تحرير الشعب تحريراً كاملاً، وهو درجة من درجات النضال في سبيل الاشتراكية، وجانب من جوانبه. إنها لخطيئة كبرى الاعتقاد بأن النضال ضد الاستعمار يمكن أو يجب أن يصرف الجماهير الشعبية عن الثورة الديمقراطية والاشتراكية، أو يلقي عليها الظلال. إن زوال الشكل التقليدي للاستعمار المباشر، هذا الشكل الذي يخلق استفزازاً حاداً ودائماً لعواطف الجماهير الوطنية، وتحوّله إلى أشكال جديدة للاستعمار والنفوذ غير المباشر (كالأحلاف والجيوب العميلة والنهب الاقتصادي) جعله أقل استفزازاً لمشاعر الجماهير الوطنية، مما يؤدي - بالتالي - إلى استمرار خطره ومدّ أجله. ولكن بدلاً من أن تربط حركات اليسار التقليدي مشكلة الجماهير الملحة بذلك الخطر ربطاً عملياً وملموساً ويومياً، بطرح شعارات ذات مضمون ديمقراطي واشتراكي، تبنّت سياسة التفاهم مع البرجوازية والطبقات المستثمرة الأخرى، أملاً في «حفظ وحدة الصف الوطني».

وعلى الرغم من أن تصفية الإقطاع تعتبر مطلباً ديمقراطياً برجوازياً (نفذته البرجوازية في كثير من بلدان العالم) فإن مسلك اليسار التقليدي تجاه مشكلة الأرض، بقي مجرد رفع عتب وحفظ ماء الوجه أمام جماهير الفلاحين.

إن سلوك اليسار التقليدي لم يؤدِ إلى توطيد الاستقلال، بل على العكس:

١ ـ لقد بقي الاستقلال الوطني مهزوزاً مضعضعاً، نظراً لأن أكثرية الجماهير الساحقة قد بقيت. بسبب ذلك المسلك، بعيدة عن حلبة النضال ضد الاستعمار. لقد بقي النضال ضد الاستعمار وقفاً على البرجوازية الصغيرة، وعلى رأسها المثقفون القوميون، والطلاب وشراذم من العمال والفلاحين.

٢ ـ إن تأجيل النضال الاشتراكي عملياً ونظرياً، وتحويل النضال الديمقراطي (أي تصفية الإقطاع) إلى شعار نظري، ومجرد رفع عتب، يكذبه السلوك السياسي لليسار التقليدي كل يوم، لم يمكّن من تعبئة الجماهير العمالية والفلاحية. فالأكثرية الساحقة منها بقيت خارج نفوذ اليسار التقليدي. وقد بقيت هذه الثغرة سبباً في استمرار التهديد الاستعماري، التآمري والجبهي، كما كان دافعاً لاستمرار سياسة «الانسجام» مع البرجوازية وتبريرها. وهكذا حملت هذه السياسة أسباب استمرار الواقع البرجوازي ـ الإقطاعي، والتهديد الاستعماري الدائم معاً.

كان واجباً على قوى اليسار التقليدي، لو كان يساراً حقاً وفعلاً، أن يعتبر تصفية الاستعمار المباشر «الجسر الذهبي» الذي ينقل الجماهير إلى مرحلة استراتيجية جديدة في النضال، وأن تطرح بشكل عملي المطالب الديمقراطية والاشتراكية معاً، بعد جلاء الاستعمار الفرنسي مباشرة عن سوريا. إلا أن سلوك اليسار التقليدي قد تكشف عن انتهازية وجبن، فهو يخشى الابتعاد عن البرجوازية (بل وسائر الطبقات المستثمرة الأخرى) وبالأحرى الانقطاع عنها، وفي الوقت نفسه يتستر وراء الكلام الطنان عن المراحل والنظريات.

ـ ٢ ـ
ما الموقف العملي للبرجوازية الوطنية من التحالف الرجعي الاستعماري؟

لكي يكون الجواب واضحاً وكاملاً حول مشكلة جدوى التحالف مع البرجوازية، وإمكانية هذا التحالف والطابع الذي يرتديه، ينبغي أن تلمس خصائص هذه البرجوازية وقواها وموقفها العملي من النضال ضد الاستعمار:

١ ـ نظراً لأن هذه البرجوازية حديثة وضعيفة، لذا فإن حدودها الطبقية ليست واضحة وحاسمة، بحيث تصبح مصالحها الطبقية متميزة ومختلفة، بصورة أساسية، عن الطبقات المستثمرة الأخرى. وبما أن الطبقات المستثمرة الأخرى (كالبرجوازية الكبيرة والملاكين العقاريين الكبار) أقوى وأعمق جذوراً من البرجوازية الوطنية، فإنّها استطاعت ـ عملياً ـ جرها إلى خنادقها. إنهم يعيشون في تفاهم، يتحول ـ يوماً

فآخر - إلى «زواج كاثوليكي» كلما ازداد النضال الطبقي حدة وتفاقماً.

إن البرجوازية الوطنية طبقة حديثة. وقد نشأ قسم منها من استثمار ريع الأرض الإقطاعي، كما أن القسم الأكبر منها قد تولّد من الرأسمال التجاري الاحتكاري (إن ظاهرة البرجوازي «التجاري - الصناعي» تكاد تغطي مجمل القطاع الصناعي في سوريا)، لذا فالبرجوازية الوطنية حليفة الطبقات المستثمرة الأخرى. فالقربى في النسب خلقت بينها وشائج وثيقة.

إن برجوازيتنا الوطنية هي الابن غير الشرعي للإقطاع. فهي لم تهدم الإقطاع لتقوم على أنقاضه (كما جرى في أوروبا الغربية، وفي فرنسا بشكل خاص)، بل نمت حول الإقطاع وفي تربته. أمّها الإقطاعية وآباؤها المرابي والتاجر المحتكر والمهرِّب. ولهذا فقد امتصت كل ما هو رجعي وبدائي متخلف في تلك الأصناف والطبقات. هذا المناخ العام للطبقات المستغلة أعطى ملامح عامة مشتركة لسائر الطبقات المستثمرة. هذه الملامح قد تختلف في الدرجة، ولكنها - قطعاً - متماثلة في النوع. ولهذا السبب لا يمكن التمييز بوضوح بين ممثليها السياسيين. ولهذا السبب أيضاً فإن التكتلات السياسية التقليدية الرجعية - حزبية كانت أو برلمانية - تحوي خليطاً وأصنافاً من المصالح والأشخاص، بحيث لا يمكن إسباغ طابع محدود على تكتل ما. وهذا ما يفسر أيضاً تموّج هذه التكتلات، سواء في انفراط عقدها أو نظمه، أو في انتظام فرد ما في تكتل ثم خروجه عليه... فالجميع في دهليز واحد، عنابره كثيرة وممراته مفتوحة.

٢ - بما أن البرجوازية ضعيفة وغامضة الأطراف، فإنها لم تستطع أن تتخذ موقفاً حاسماً وجذرياً ضد الاستعمار. لقد كانت ذات وجهين دائماً، تبدي للجماهير وجهاً وللاستعمار وجهاً آخر.. حاملة روح المساومة وأنصاف الحلول، فعاشت متذبذبة دوماً، انتهازية أبداً، حتى في أقصى حالات النهوض الثوري لجماهير الشعب. ذلك هو شأنها قبل تصفية الاستعمار المباشر التقليدي. أما بعد الاستقلال، فقد تحولت إلى تفاهم مع الاستعمار. ففي سوريا، بعد الجلاء، عادت، وسائر الفئات الرجعية مع الاستثمارية الأخرى، تناور لإيجاد شكل للتعاون مع الاستعمار، والاشتراك في مشاريعه العدوانية وأحلافه العسكرية، بشكل يتيح لها هذا التعاون فيه أوضاعاً ملائمة لمصالحها. وهذا ما يفسر أسباب استقتال البرجوازية (والقسم الأكبر منها على وجه التحديد) وسائر الطبقات المستثمرة الأخرى، لجرّ سوريا تحت خيمة الاستعمار باسم الاتحاد مع العراق، لأنها وجدت في هذا الاتحاد منفذاً واسعاً لتأمين مصالحها الاقتصادية في العراق.

لم تحُز البرجوازية يوماً ثقة الجماهير، ولم تستطع فرض قيادتها وهيبتها على البلاد. ومن هنا دخل القطاع العسكري إلى الميدان السياسي، كانعكاس عفوي ومبهم لإحساس الجماهير بفشل هذه الطبقة وانتهاء دورها. تذهب الجماهير إلى صناديق الاقتراع لتضع أسماء ممثلي تلك الطبقات، وهي تلعنهم في الوقت نفسه، لأن اليسار التقليدي لم يكن قادراً على تعبئة الجماهير. إن الطبقات الرجعية، ومنها البرجوازية، لم تكسب المعارك، بل إن اليسار التقليدي هو الذي خسرها ـ إذا صح التعبير ـ. لذا كانت البرلمانات العربية هزيلة وعاجزة باعتبارها نسخة مزيفة عن النظم البرلمانية الغربية.

٣ ـ إذا كان هذا شأن البرجوازية في الميدان السياسي فإن طابعها الرجعي يظهر على أجلى صورة في الميدان الثقافي.

لقد منحت البرجوازية الأوروبية، في صبوتها، الإنسانية أعمق وأروع ما في التراث الحضاري من فلسفة وأدب وفن وعلم وتكنيك، وهدمت صرح اللاهوت، وصفّت الغيبيات، وكنست كل عفن الإقطاع الفكري، وقدست العقل والعلم.

أما البرجوازية العربية، التي نمت على تربة الإقطاع، وقام صرحها على تكنيك مقطوع عن جذوره الحضارية، فقد بقيت لاصقة بأوهام وثقافة القرون الوسطى. وهي إذ جابهت ثقافة علمانية وثورية تخدم أهداف الجماهير، ازدادت التصاقاً بثقافة القرون الوسطى، واتخذت منها درعاً ضد كل ما هو تقدمي وعلمي وثوري في التراث الإنساني، وشوهت ـ ولا تزال ـ أجيالاً متعاقبة على الصعيد الفكري.

إن أبرز ممثلي هذه الطبقة من المثقفين يحملون لواء ثقافة برجوازية من حيث الشكل فحسب، أما من حيث الجوهر، فلا تزال هذه الثقافة تحوّم حول ثقافة القرون الوسطى وثقافة الإقطاع. هذه الحقيقة تجعل مجرد المقارنة بين هذه البرجوازية والبرجوازيات في البلدان المتقدمة ضرباً من الهذيان.

ـ ٣ ـ
هل يعتبر تخلُّف قوى الإنتاج سبباً لتأجيل النضال الاشتراكي؟

١ ـ يستند التبرير الثاني، الذي يتستر به اليسار التقليدي لطمس النضال الاشتراكي، إلى موضوعة ماركس حول عدم إمكانية قيام علاقات إنتاج جديدة أرقى من القديمة قبل نمو أسبابها الموضوعية في قلب المجتمع القديم. حقاً لقد انتهى ماركس إلى هذه الموضوعة، ولكن إذا كان ماركس قد قام بتحليل ظاهرة معينة في إطارها الواقعي وتطورها الملموس، واستنتج مثل هذه الموضوعة، يصبح ضرباً من

السفسطائية التشبث بها إذا كان سير التحولات الثورية في العالم قد اتخذ ـ في تفاصيله ـ مجرى آخر.

لقد حلل ماركس ظروف الرأسمالية المزدهرة الظافرة، واستنتج بمنطق علمي تلك الحقيقة. ولكن إذا وجدت ظروف جديدة، وتحولت الرأسمالية الحرة إلى رأسمالية احتكارية استعمارية... واختار مليون إنسان النظام الاشتراكي... واستيقظت الأمم المستعمَرة، وسارت في زحف ظافر هزّ أسس الاحتكار واللصوصية الاستعمارية. وكسر ستماية مليون إنسان طوق العبودية، بحيث أصبح مجمل نظام الاستغلال في العالم ناضجاً للتحول الكبير.. في مثل هذه الظروف الموضوعية الجديدة، يصبح الإصرار على صحة موضوعة ماركس ضرباً من «الخربشة» السطحية والمذهبية الفارغة.

٢ ـ إن انطلاق التحول الاشتراكي في العالم من بلدان متخلفة... هذا التحول الذي بدأ في روسيا وسار عبر الصين.. هذا الطريق، الذي كان يبدو ـ في أول الأمر ـ كظاهرة فريدة واستثنائية، قد أصبح ظاهرة عامة وشاملة لسير التحول الاشتراكي في العالم، بحيث تكاد ترقى هذه الظاهرة إلى مرتبة القانون.

لقد تحقق التحول فعلاً، حيث توفرت ظروف سمحت بتحقيق الجمع بين الحرب الفلاحية والحركة العمالية. فالاشتراكية لم تتحقق ـ حتى الآن ـ في البلدان المتقدمة (حيث حلت إلى حد ما مشكلة الفلاح ونمت قوى الإنتاج) بل تحققت بالضبط في البلدان المتخلفة.

إن شعوب البلدان المتخلفة تعاني مشكلة عسيرة، فإما أن تتصنع وتنمّي اقتصادها، وإما أن تكف عن المساهمة في مسرح التاريخ لتبقى ألعوبة في يد الدول الاستعمارية، وتؤول بالتالي إلى الانحلال. وقد استطاعت الجماهير الشعبية (عندما توفرت لها قيادات ثورية) أن تقوم بمهمة مزدوجة: محو الاستعمار، وبناء اقتصاد جماعي متطور.

تلك هي التجارب التي يعيشها عصرنا، ومع ذلك يتحدث «النظريون» عن عدم جدوى النضال الاشتراكي، إلا عندما تكون قوى الإنتاج قد بلغت درجة «معينة!» في تطورها. لماذا لا يحدد هؤلاء «النظريون» هذه «الدرجة المعينة»؟ ما هي الدرجة التي بلغها تطور قوى الإنتاج في روسيا والصين ويوغوسلافيا، عندما جرى فيها التحول الاشتراكي؟ الذي نعلمه عن الصين ـ مثلاً ـ إن البروليتاريا الصينية لم تكن تمثل سوى ٠٫٥ بالمئة من مجموع السكان، عندما شق نضال الجماهير الثوري الطريق لتحولات اشتراكية جذرية.

إن شنشنة «تطور القوى المنتجة إلى درجة معينة» و«المقدمات الموضوعية للتحول

الاشتراكي» قد ارتفعت، من قبل، في وجه ثورة تشرين الأول/أكتوبر. لقد اتهم الاشتراكيون اليمينيون قادة ثورة تشرين الأول/أكتوبر بالمغامرة، وبتخطي تسلسل التطور التاريخي. ولكن لنصغ إلى الثوري الحقيقي، إلى لينين، ماذا يقول:

«... إنهم يلجأون إلى حجة مبتذلة للغاية حفظوها عن ظهر قلبهم خلال تطور الاشتراكية الديمقراطية الغربية، ومفادها أننا لم ننضج للنظام الاشتراكي، وإننا على حد تعبير بعض شخصياتهم «العليمة» لانملك المقدمات الاقتصادية الموضوعية للنظام الاشتراكي... وإن روسيا لم تبلغ في تطوير قواها الإنتاجية المستوى اللازم الذي يجعل الاشتراكية ممكنة...».

«... إذا كان ضرورياً في سبيل خلق الاشتراكية أن تبلغ مستوى معيناً من الثقافة و«الاقتصاد» فلمَ لا نبدأ بتحقيق الشروط الأولية لهذا المستوى بطريقة ثورية، ثم بالاستناد على حكم العمال والفلاحين، نشرع في التحرك ونلحق بالشعوب الأخرى...».

«... تقولون لأجل خلق الاشتراكية، يجب أن نكون متمدنين. هذا صحيح. ولكن لماذا لا يمكن عندنا البدء بخلق هذه الشروط الأولى للحضارة عن طريق طرد كبار الملاكين العقاريين وطرد الرأسماليين من روسيا، للشروع بعد ذلك بالسير نحو الاشتراكية؟! في أي كتاب قرأتم أن مثل هذه التبدلات في النظام التاريخي غير مقبولة أو مستحيلة؟».

٣ ـ إن السمة المميزة للعصر، هي تداعي النظام الاستعماري، وتصاعد القوى الاشتراكية. هذا المناخ الدولي التقدمي، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم إمكانيات نضال الجماهير الشعبية العربية. منذ عام ١٩٢٠، وقبل أن يتوفر للشعوب مثل هذه الظروف، طرحت في الأوساط الاشتراكية المسألة التالية: هل المرحلة الرأسمالية من التطور الاقتصادي حتمية لتلك الأمم التي تحقق الآن تحررها، والتي تلاحظ فيها اتجاهات تقدمية منذ الحرب؟ ـ لقد أجاب «لينين» بالسلب وبما مضمونه:

«... من الخطأ أن نؤكد أن المرحلة الرأسمالية من التطور لا بد منها بالنسبة للقوميات المتخلفة. ففي جميع المستعمرات والبلدان المتخلفة يجب على القوى الاشتراكية الثورية، أن تطرح وتبرر نظرياً الموضوعة القائلة بأن هذه البلدان المتخلفة، بإمكانها ـ مع مساعدة بروليتاريا البلدان المتقدمة ـ أن تنتقل إلى الاشتراكية، دون أن تمر حتماً بالمرحلة الرأسمالية...».

فإذا كانت هذه الموضوعة صحيحة ومقبولة، منذ أكثر من ثلاثين سنة، وفي وقت كان فيه الاستعمار أقوى كثيراً مما هو عليه اليوم، وكانت القوى الاشتراكية معزولة وضعيفة، وإذا كانت تجارب الشعوب قد أكدتها، فكيف يمكن أن نفسر هذا اللغو، الذي يروج الآن في سوريا، والذي يتحدث عن تطور قوى الإنتاج إلى «درجة معينة» في مثل هذه الظروف الداخلية والعربية والدولية؟! إنه التهريج والانتهازية والانفصالية.

ـ ٤ ـ

هل تستطيع البرجوازية الوطنية العربية إنماء الاقتصاد القومي وتصنيع الوطن العربي؟

بعد الانفصال، اشتد الصخب البرجوازي ـ ولا يزال ـ حول دور رأس المال الخاص في تنمية وتطوير الاقتصاد القومي، وألصقت بقرارات التأميم، وبقرارات تموز/يوليو المجيدة شتى التهم، ورشقت بأقذع الشتائم، التي بدأت بالقرصنة وقطع الطرق، ثم بإشاعة القلق والذعر الذي خرب الاقتصاد الوطني، وانتهت أخيراً بالتباكي على مبادهة المستثمر السوري «الدؤوبة» «النشيطة» «المبدعة» التي قبرها التأميم.

أما «الاشتراكيون بلا اشتراكية» و«الثوريون بلا ثورة» فلم يجرؤوا على مهاجمة التأميم مهاجمة مبدئية جبهية صريحة، بل راوغوا وطعنوه في ظهره، عندما وصفوه بالارتجال والتسرع، وأنه قد أقر لأسباب سياسية دون دراسة وتبصر بآثاره على تطور الاقتصاد القومي. إن ارتفاع ضجيج هذا الصخب واستمراره يكاد يوحي للمواطن السوري أن «معجزة إيرهارد» ستتكرر في سوريا والوطن العربي، وأن باستطاعة عبود باشا وأبي رجيلة وعزة الطرابلسي أن يلعبوا دور «إيرهارد».

ولكي نوضح تهافت هذا الضجيج، لا بد أن نضع المسألة في إطارها الواقعي، وذلك بأن نتلمس الخصائص الاقتصادية للبرجوازية العربية وإمكانياتها وقواها، وأن نقارن الظروف المختلفة لكل من البرجوازيتين العربية والغربية.

١ ـ استطاعت البرجوازيات الغربية، أن تبني نهضة صناعية متطورة، بسبب ظروف تاريخية خاصة، تخطاها التطور الإنساني. وهذه الشروط هي:

أ ـ فضل القيمة الفاحش الذي كان يقتطع من أجور الطبقة العاملة..

ب ـ النهب الاستعماري للبلدان المتخلفة (مواد خام رخيصة، وأسواق استهلاك واسعة) الذي ساهم في تمويل تلك البرجوازيات. ومعلوم أن مثل هذه الشروط، لم يعد ممكناً توفرها في أنحاء الوطن العربي، بل وفي معظم الدول المتخلفة أيضاً.

٢ ـ إن طاقات البرجوازية العربية ضعيفة (مثلاً في سوريا لا تتجاوز الصناعات كلها (٤٠٠) مليون ليرة سورية، ونصيب القطاع الصناعي الخاص يتراوح بين ٧ ـ ٨ بالمائة من الدخل القومي)، فالبرجوازية واقعة بين ضغط قوتين: وعي العمال (النسبي طبعاً) من جهة، وقوة رأس المال الاحتكاري الأجنبي من جهة ثانية. إن يقظة الطبقة العاملة العربية، قد منعت الرأسماليين من اقتطاع النسب القصوى من قيمة عمل العمال، لتحول بدورها إلى استثمارات جديدة. كما أن منافسة الرأسمال الاحتكاري، سواء من حيث المنافسة التجارية البحتة، أو عن طريق نهب ثروات الوطن العربي، قد عرقلت نموها، فبقيت محصورة في نطاق ضيق من الصناعات التحويلية والاستهلاكية.

إن المعلومات الإحصائية المتوفرة لدينا، تعطينا الفكرة التالية عن سير تطور الصناعة في سوريا:

كان الاندفاع في التوظيف قوياً، في البداية. وسبب هذا الاندفاع هو استثنائي ومؤقت، بالأساس، باعتبار أن الحرب قد خلفت وفراً في المدخرات وانقطاعاً عن السوق الأجنبية[٢] إلا أن هذا الاندفاع أخذ في التباطؤ بنسبة تقلص ميدان قطاع الإنتاج الخفيف المربح. وإن التوظيفات الرأسمالية الخاصة قد أصيبت بتقلص تدريجي سيستمر حتى الركود، عندما تتم تغطية تلك القطاعات. هذا هو السبب الرئيسي لتوقف التثمير الصناعي في سوريا عن النمو منذ أكثر من خمس سنوات. وإذا أضفنا لهذا السبب الرئيسي سبباً جزئياً آخر، وهو القحط وسوء المواسم الزراعية، اكتمل لدينا التفسير العلمي لظاهرة الركود في التثمير الصناعي، باعتبارها ظاهرة حتمية ومتوقعة. أما محاولة تمويه هذه الحقيقة، وإلقائها كلياً على «ظهر» عدم الاستقرار والتأميم، فهو أمر مخالف للمنطق والعلم والواقع.

---

(٢) يفسر الاقتصادي البرجوازي السوري الدكتور عزة طرابلسي (حاكم مصرف سوريا المركزي السابق. ومدير بنك انترا في بيروت سابقاً والدماغ الاقتصادي لعهد الانفصال) هذه الظاهرة تفسيراً مثالياً محضاً. ففي محاضرته التي ألقاها على مدرج جامعة دمشق في ١٩٦٢/٦/٣، نسب الاندفاع في النمو الاقتصادي في سوريا لأسباب ذاتية، كـ «عبقرية» المستثمر السوري «الخلاقة» و«شلاله الدافق».

٣ ـ في هذه الظروف التاريخية الجديدة، تغيرت طبيعة رأس المال، حتى في معظم البلدان المتطورة فأصبح قصير النفس، يتجنب المغامرة، ويهرب من التوظيفات الكثيفة في ميادين عديدة، وبصورة خاصة في القطاعات الإنتاجية التي لا تؤمن معدلات «معقولة» للربح. وإذا كانت هذه السمة الجديدة تبدو كظاهرة واسعة (إلا أنها غير شاملة) في البلدان المتطورة، فإنها الطابع الأساسي لرأس المال في البلدان المتخلفة. فالرأسمال المحلي العربي، بسبب ضعفه، يتجه نحو التوظيفات في القطاعات الإنتاجية الفوقية المربحة فحسب، ولكن بما أن هذا النوع من التوظيفات لا يغطي مجمل قطاعات الإنتاج التحتية والأساسية، لذا تجد الدولة نفسها مجبرة (إذا استطاعت) على تمويل هذه القطاعات التحتية غير المربحة وغير السريعة المردود، والتي تحتاج إلى تمويل كثيف. فعلى الجماهير الشعبية (باعتبارها الممولة الأساسية لخزانة الدولة) أن تتحمل إذاً تكاليف هذا الوضع الشاذ. عليها عبء التمويل ولقبضة من البورجوازيين الأرباح.

إن الواقع الاقتصادي في سوريا، يقدم كل يوم أدلة لا تقبل الجدل على تلك الحقيقة. لقد تحملت الدولة في سوريا عبء جميع المشروعات الأساسية التحتية وغير المربحة. وعندما فتحت الدولة الباب للبرجوازية لتتحمل قسطاً من المسؤولية (في مشروع مرفأ اللاذقية مثلاً)، أحجم رأس المال الفردي. مع أن الدولة قد ضمنت للمساهمين ربحاً حده الأدنى ٥ بالمائة. وهذا الإحجام ليس سببه النفور من الدولة، بل سببه الهروب من توظيف غير مربح بالقدر «اللازم!». إن مشاريع الدولة ليست «فزاعة» بحد ذاتها، بل هي كذلك لأنها ليست بقرة حلوباً.

إن خالد العظم، السياسي البرجوازي الإقطاعي البارز، حليف الاشتراكيين اليمينيين، ومرشحهم الدائم لرئاسة الجمهورية، قد قام بمحاولة «ذكية» في بيانه الانتخابي الأخير[٣] للتمييز بين القطاعات الاقتصادية. فقسَّم هذه القطاعات إلى عامة وخاصة. ثم «تنازل!!» للدولة عن قطاعات واسعة فعلاً، تحتاج إلى تمويل كثيف وغير مربح وبطيء المردود. وترك السيد العظم الغنيمة لـ «طبقته»، فأعطاها التوظيفات المربحة. تلك هي الضوابط العملية التي يضعها «أصحاب الفعاليات الاقتصادية».

وجاء السيد عزة طرابلسي ليتلقف فكرة خالد العظم، فيزيدها وضوحاً، ويضع لها التفاصيل، ويعدد مجالات القطاع العام، وأنواع المشاريع الاقتصادية التي يمكن أن تتولى الدولة تنفيذها، بما لا يخرج ـ من حيث الجوهر والهدف ـ عن

(٣) انظر بيان خالد العظم في الانتخابات التي أجراها في عهد الانفصال.

المحاولة التي سبقه إليها خالد العظم. إلاّ أن «زلقة قلم» ـ إذا صح التعبير ـ كشفت لنا اعترافاً صريحاً بعجز البرجوازية عن تمويل القطاعات التي أفردها للدولة. لقد اقترح السيد الطرابلسي أن تتولى الدولة المشاريع الصناعية والتجارية التي تحتاج إلى رأسمال كبير. مع أن السيد الطرابلسي، في محاضرته من ألفها إلى يائها، يكرر نغمة عجز الدولة عن الاضطلاع بأعمال التجارة والصناعة. قد يبدو للوهلة الأولى أن هناك تناقضاً بين الموضوعتين اللتين يدعو لهما السيد الطرابلسي، ولكن التحليل البسيط الذي أشرنا إليه، يوضح أن المسألة لا تحوي أي تناقض، بل هي تعبير عن حقيقة إمكانيات البرجوازية. تعبير عن عجز البرجوازية عن تمويل تلك القطاعات من جهة، وعدم رغبتها أيضاً في توظيفات لا تدر أرباحاً عالية سريعة من جهة أخرى.

الذي نعرفه، أن الدرهم «الممسوح» يثير شهية الرأسمالي. فلمَ هذا التنازل؟ في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث البرجوازية عملاقة، تملك الاحتكارات حتى الطرق.. ولكن هل هي «الطبيعة العربية الكريمة الخيرة التي حدَت برجوازيتنا إلى قبول هذه الحلول.. بل إلى الدعوة لها أم هي مواجهة تضليلية للنضال الاشتراكي؟! إنه العجز، والعجز وحده. فما دامت التنمية هدفاً ملحاً أمام شعبنا، وما دامت البرجوازية قاصرة وعاجزة، فلمَ لا ترضى، ولِمَ لا ترتع بالتوظيفات في القطاعات المربحة، وتفرض على الجماهير ـ في الوقت نفسه ـ أن تقتطع من لقمتها ومن دمها ما يكفي لتمويل القطاعات الأخرى. وهكذا تُطحن الجماهير مرتين، على الطالع والنازل: استثمار البرجوازية **أولاً**، وتمويل مشاريع التصنيع والإنماء **ثانياً**.

ليس لنا أن نعجب لدفاع مدير بنك إنترا عن عملاء مصرفه. فذلك من حقه. ولكن لا بد أن تعقد ألسنتنا الدهشة، عندما يعلن في محاضرته نفسها: «إن القوميين في بلدنا العربي حتى أشد المتطرفين منهم للمذهب الاشتراكي الكامل، يسلمون بأننا لا نستطيع، إما لأسباب نظرية عقائدية أو لأسباب تطبيقية أو لأسباب تكتيكية، أن نطبق نظاماً اشتراكياً كاملاً، مع كل ما يحتوي هذا النظام من مبادىء سياسية واقتصادية واجتماعية».

مَن هم هؤلاء المتطرفون؟ إن تركيب جبهة الانفصال، هو وحده الذي يوضح ذلك. إنها الطبيعة العربية لـ «غي موليه» التي كانت تصرخ من على منبر برلمان الانفصال، «عاش التأميم»، وتهمس في الكواليس: «فليسقط التأميم».

٤ ـ إذا كانت البرجوازية عاجزة اقتصادياً عن تنمية الاقتصاد الوطني، فإنها بحكم الدور الذي تلعبه في الميدان السياسي ستكون العقبة الكؤود:

أ ـ إن قسماً مهماً من ثروات الشعب العربي لا يزال في قبضة الاستعمار. ومعلوم أن مثل هذه الثروات ـ عند استعادتها ـ ستوجه كلياً نحو التنمية والتصنيع. وإن كون البرجوازية عنصراً مساوماً، بل ومتحالفاً ـ في أغلب الأحيان ـ مع الاستعمار، سيجعل أمر استعادة هذه الثروات أمراً مستحيلاً، إذا بقيت في مراكز التوجيه والحكم.

ب ـ إن الإطار البرجوازي للسلطة، هذا الإطار الرث والبيروقراطي، البطيء والمسرف، سيحول دون تعبئة كاملة وجدية لجماهير الشعب، بُغية قلب المجتمع العربي من مجتمع متخلف زراعي جامد، إلى مجتمع متقدم صناعي متطور.

لقد استنفدت البرجوازية الوطنية قواها الاقتصادية، وتعفنت سياسياً: لقد «زبّبت قبل أن تُحصْرِم»،

لقد كان إلغاء التأميم خطوة إلى وراء... فليكن هذا الإلغاء حافزاً لخطوات تقلع الاستثمار والتخلف من جذوره وإلى الأبد.

ملاحظة إضافية (كتبت بعد نشر المقالة)

هذه الحقائق التي سجلناها حول دور «البرجوازية الوطنية» في سوريا خاصة، وفي الوطن العربي عامة، لا تعني طبعاً أن على القوى الثورية أن تفتح نيرانها على كل الجبهات دفعة واحدة.. على الإقطاع والبرجوازية الكبيرة الاحتكارية والبرجوازية الوطنية في آن واحد، إذا لم تكن قادرة على ذلك. والذي نعنيه ـ بالدرجة الأولى ـ هو فضح الموضوعات الديماغوجية اليمينية، التي تروِّج لها بعض الحركات اليسارية الانتهازية حول تبرير المرحلة البرجوازية. وفي رأينا أن مسألة «حرق المراحل»، أو بمعنى أكثر دقة اتصالها وتداخلها ليست مسألة نظرية، إلا لأن اليسار البرجوازي الصغير الانتهازي يريدها كذلك. إن حركة الجماهير ستحل هذه المسألة حسب القوى والإمكانيات التي تملكها على صعيد النضال العملي. ليس من «سور صيني» يفصل بين المرحلة البرجوازية، وبدء مرحلة التحويل الاشتراكي، فإذا استطاعت القوى الثورية اقتحام الأسوار الرجعية بصورة متتابعة وموصولة معاً، يكون من الانتهازية، بل الخيانة، العمل على وقف حركة الجماهير.



دراسة سياسية نقديّة
للتجربة الجديدة في القطر المصري



في مشرقنا العربي، لا تزال التجربة الجديدة في القطر المصري تحتل الاهتمامات الأساسية في أذهان الجماهير الشعبية بشكل خاص، ومجمل المواطنين بشكل عام.

إذاً أثر هذه التجربة في الوطن العربي، واهتمامات الجماهير بها واقع حي ملموس. لذا لن يستطيع أي اشتراكي تجاهلها أو القفز من فوقها.

إن سياسة ثورية اشتراكية لا بد أن تكون وليدة «التحليل الملموس للوضع الملموس». وهذه الدراسة محاولة لتقييم أول تجربة عربية، شقت الطريق للتحويل الاشتراكي في المجتمع العربي، ودفعت بالنضال الوحدوي إلى عصر جديد، يمكن تسميته ـ بحق ـ عصر الوحدة.

إن أسباب اهتمام الجماهير العربية بالتجربة الجديدة في مصر تُلخَّص بما يلي:

١ ـ يحتل القطر المصري مركزاً جغرافياً حيوياً في الوطن العربي. فهو يشكل حلقة الاتصال المادية والسياسية والثقافية بين مشرق الوطن العربي ومغربه.

٢ ـ يحتل القطر المصري مركز الثقل في وطننا العربي. وهذا الثقل نوعي وكمي في الوقت نفسه. وهو يشمل الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية.

٣ ـ تلعب مصر ـ عبد الناصر بالذات دوراً أساسياً وحاسماً في تطور المشرق العربي بشكل خاص، وفي تطور الشرق الأوسط وأفريقيا بشكل عام. إن التاريخ العربي المعاصر شهد مرحلتين أساسيتين: مرحلة ما قبل عام ١٩٥٢، ومرحلة ما بعد عام ١٩٥٢.

هذه الحقائق يدركها الشعب العربي بإحساساته المباشرة، بحسه العفوي السليم، وبتجاربه التي عاشها منذ نكبة عام ١٩٤٨ وحتى اليوم. إن كل المحاولات

التي هدفت إلى إخفاء هذه الحقيقة، بغية عزل مصر عن المشرق العربي، قوبلت بالإعراض والاحتقار من قبل الجماهير الشعبية العربية.

في التجربة المصرية تختلط الجوانب الإيجابية والسلبية، وتتشابك الملامح الثورية والتقدمية للتجربة مع الظواهر المختلفة والبيروقراطية. وأمام ظاهرة مهمة ومعقدة كهذه، لا بد أن تختلف المواقف وتتناقض. وكادت الحقيقة أن تضيع بين موقف الأتباع من جهة، وموقف الحاقدين والانتهازيين اليساريين من جهة أخرى.

إن الأشياع والأتباع لا همّ لهم سوى التمجيد والتعظيم: تضخيم الانتصارات وإخفاء النكسات، تركيز الأنظار على المكاسب وحجب الخسائر عن الأنظار، حرق البخور والابتعاد عن النقد المبدئي، لا اتخاذ المواقف التي يمليها احترام الحقيقة والإيمان بالشعب. وحتى بعض المفكرين والمثقفين الذين ينسبون أنفسهم إلى اليسار في مصر، قد أصبح همّهم تبرير تصرفات الحكم، وإعطاء اتجاهات السلطة رداءها النظري والعمل على فلسفتها.

أما المرتدّون الذين حرقوا البخور للتجربة المصرية، ورأوا في عبد الناصر «القائد الفذ الملهم الذي انتظره العرب منذ قرون»، إن هؤلاء، بعد أن أصيبوا بعاهة فكرية، ولوثة ذهنية، سببتها «عقدة» عبد الناصر، لم يعودوا يرون في التجربة المصرية إلاّ جانبها السلبي (وكانوا في السابق لا يرون إلاّ جانبها الإيجابي). فالتأميم في نظرهم ـ «وَهم في وَهْم وتخريب في تخريب»، والتقدم الاقتصادي أكذوبة، وجرب السويس مسرحية أمريكية.

أمّا هؤلاء الذين ابتذلوا الماركسية ـ اللينينية، وحوّلوها إلى سفسطة رخيصة لستر سياستهم الانتهازية اليمينية تجاه البرجوازية، ولإخفاء عدائهم للحركة القومية العربية، فمصدر حقدهم يكمن في غيبتهم عن النضال التاريخي الذي يخوضه الشعب العربي، مصدر حماقتهم هو التصاقهم بمصلحة تنظيمهم المباشرة القريبة وتبعيتهم. هذه الحماقات كانت سبب عزلتهم عن الجماهير الشعبية، ومعارضتهم لنضالها ومطامحها أيضاً.

وعلى العكس من هؤلاء، ففي الوطن العربي جماهير شعبية واسعة مؤمنة بعبد الناصر وبالتجربة التي يقودها، فهي مندفعة خلفه بصورة عاطفية، ترى في شَخصه رمزاً لها، وتجد في النضال الذي يقوده خلاصها.

هذه حقيقة لا ينكرها إلا مكابر أو حاقد أو أعمى. حقاً إن المواقف النضالية التي تنطلق من نظرة اشتراكية علمية، لا تسْلِم نفسها للاندفاع العفوي للجماهير،

ولكن ـ في المقابل ـ لا يجوز تخطي واقعة ملموسة، أو نبذ اتجاه قائم موضوعياً. إن الموقف الاشتراكي الثوري يقتضي تفسير هذه الظاهرة، وتعليل موقف الجماهير. وفي ضوء هذا التحليل والتفسير، ينبغي اتخاذ المواقف التي تكفل الدخول في عملية تفاعل وتصحيح متبادلة مع الجماهير.

وهذه الدراسة محاولة في هذا السبيل، إنها محاولة لاتخاذ موقف اشتراكي علمي من التجربة الجديدة في مصر.



القطر المصري قبل الثورة

لكي نتمكن من إعطاء حكم موضوعي على ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢، لا بد من وقفة قصيرة حول الظروف السياسية والاقتصادية، التي كانت قائمة في مصر قبل هذه الثورة.

كان المجتمع المصري قبل الثورة شبه مستعمَر وشبه إقطاعي. كان يعاني احتلالاً عسكرياً مباشراً، وسيطرة اقتصادية أجنبية مع واجهة حكم محلي عميل، ولهذا فهو شبه مستعمر. وهو مجتمع إقطاعي، بدأ فيه عصر الرأسمالية، ولهذا فهو شبه إقطاعي.

لقد نفذت السيطرة الاستعمارية إلى جميع نواحي الحياة المصرية وتحوّل الإنتاج الزراعي المصري إلى طور الاقتصاد التجاري، وجرى الاعتماد الكلي على الزراعة، وأصبح القطن المحصول الرئيسي والأساسي. وهكذا أصبحت تجارة مصر الخارجية وسياستها النقدية تحت رحمة النفوذ الاستعماري، والإنكليزي منه خاصة. وبما أن بريطانيا ومستعمراتها كانت العميل الأول للصادرات المصرية (وهي القطن بصورة رئيسية)، لذا جرى الاعتماد بصورة كلية أو شبه كلية على بريطانيا في ما يتعلق بالواردات. وهكذا جرى استثمار مصر كمستوردة وكمصدّرة. فبقي الميزان التجاري مختلاً، إذ امتص الاستعمار ـ بهذه الطريقة ـ معظم الإنتاج المصري، ولم يبق فائض كافٍ لتمويل المشروعات الصناعية المحلية. وبالإضافة إلى كل هذا، فإن الاستعمار الإنكليزي، لكي يمنع تصنيع مصر، كان يتحكم في نوع السلع التي تستوردها مصر، وكان يحول دون استيراد مصر ما يلزمها من الآلات والمعدات اللازمة لتشجيع بعض الصناعات الناشئة، وخاصة صناعة الغزل والنسيج في فترة ما بين الحربين.

أمّا سياسة مصر النقدية (التي كانت موكولة للبنك الأهلي المصري باعتباره مصرف إصدار ومصرف حكومة)، فقد رسمت وفقاً لمصالح وإرشادات لندن. وكان المصرف المذكور يعتمد في غطائه النقدي على سندات الحكومة البريطانية بنسبة كبيرة،

إن لم تكن قد بلغت حد الخطورة، فإنها على الأقل قد فرضت على النقد المصري الأسر في حلقة الإسترليني. وبالإضافة إلى ذلك فإن سياسة المساهمين في ذلك البنك، لم تتجه إلى العناية بالنشاط الصناعي والتجاري في مصر، ولم تكن لديهم الرغبة في استخدام رأسمال البنك وودائعه في المعاملات التجارية، بل كانوا يفضلون استخدامها في اقتناء الأوراق المالية وخاصة سندات الحكومة الإنكليزية[١].

بالإضافة إلى كل ذلك، فإن ما ينوف على ثلث رؤوس الأموال المستثمرة بالتجارة والصناعة هي رؤوس أموال أجنبية.

هذه هي الصورة العامة للسيطرة الاستعمارية الاقتصادية على مصر قبل الثورة.

لقد تجلى التوزيع السيئ للملكية في مصر على أجلى صورة وأكثرها ظلماً وقسوة وإذلالاً. فقد كان ٦ بالمئة من الملاك (مجموع عدد الملاكين ٢,٧٦٠,٧٧١) يحتكرون ٦٥ بالمئة من الأراضي الزراعية. وكانت النتيجة العملية لتركيز الملكية الزراعية المطّرد، حرمان ملايين الفلاحين وإفقارهم إلى مستوى بالغ الانخفاض لا يؤمِّن حتى أبسط ضروريات الحياة. وازداد عدد البروليتاريا الريفية يوماً بعد الآخر، إذ كانوا - بالدرجة الأولى - ضحايا هذا التوزيع السيىء. وقاسوا عذابات استغلال الأرض الزراعية، بدخل بلغ متوسطه أربعة جنيهات في السنة[٢]. وبنتيجة ذلك كله نقص متوسط القيمة الغذائية إلى ما دون الحد الأدنى الضروري للإنسان، أي إلى ٢٣٣٧ حُرَيْرة[٣].

وبالإضافة إلى اتساع الملكيات الزراعية، فإن هناك عاملاً آخر يتساوى في الأهمية مع العامل الأول، هذا العامل هو شكل استغلال الملاكين لأراضيهم. فالملاكون يعيشون في المدن الكبرى، ولا يباشرون استثمار الأرض بأنفسهم، وإنما يقومون بتأجيرها إلى مستأجرين صغار، ويقومون كذلك بالمتاجرة ببيع وشراء الأراضي. ويستثمرون المستأجرين الصغار والمزارعين الصغار عن طريق إغراقهم بالديون والسلف والإيجارات المتأخرة، فارضين عليهم تبعية اقتصادية قوية، لا يستطيعون معها فكاكاً من الأرض، بينما لا تقوم أية علاقة بين الملاكين والعمال

---

(١) عبد الرحمن الرافعي [وآخرون]، **كفاح الشعب والجلاد**، اخترنا لك؛ ٢٦ (القاهرة: دار الجمهورية للطباعة، [د.ت.])، ص ١٧٢.

(٢) إبراهيم عامر، **ثورة مصر القومية** (القاهرة: دار النديم، ١٩٥٦).

(٣) قدر خبراء التغذية الحد الأدنى للراتب الحراري الضروري للإنسان بـ ٢٥٠٠ حريرة. ويجدر أن نشير إلى أن متوسط القيمة الغذائية مجرد رقم نظري، وبخاصة في مصر، نظراً للتفاوت الواسع بين الطبقات. ويمكننا الجزم بأن جماهير الفلاحين كانت تعاني مجاعة خفية دائمة.

الزراعيين، الذين يعملون أساساً لحساب المستأجرين أو لحساب المزارعين المتوسطين.

وقام تحالف عضوي بين الاستعمار وملاك الأراضي، لأن نوعية الإنتاج الزراعي فرضت الاعتماد على السوق الاستعمارية لتصريف المحصول الرئيسي لأراضيهم. (فالقطن لا يمكن أن يصبح محصولاً للاستهلاك في السوق المحلية إلّا إذا استوعبت صناعة الغزل والنسيج الكميات المنتجة من القطن). ومن ناحية أخرى اعتمد الملاكون الكبار على الأموال المصرفية الأجنبية للحصول على السلف وقروض المساعدة لتسويق القطن. كما أن قسماً من كبار الملاك، كانوا يقومون بإيداع فائض أموالهم في المصارف مقابل فوائد محدودة، فيؤدون بذلك دوراً رأسمالياً مالياً وثيق الصلة بالرأسمالية الاستعمارية. وعلى أساس هذه المصالح المتبادلة دعّم الاستعمار نفوذ كبار الملاك، الذين قاموا ـ في المقابل ـ بحماية مواقع الاستعمار.

وإلى جانب كبار الملاكين العقاريين، تقوم الرأسمالية المصرية المرتبطة مباشرة بالاستعمار. أمّا الرأسمالية المصرية غير الاحتكارية، فهي في أغلبها تجارية، والقسم المرتبط بالصناعة كان ضعيفاً وغير مستقل، نظراً لعدم وجود حدود واضحة بينه وبين البرجوازية التجارية من جهة، ولاعتماده على المصارف الأجنبية وعلى الأسواق الخارجية لاستيراد الأدوات والآلات والوقود.

إن مراجعة تاريخ مصر الاقتصادي قبل ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، تدل دلالة قاطعة على أن مستوى المعيشة كان يسير في هبوط تدريجي مستمر منذ مطلع القرن العشرين. إن الزيادة الطفيفة التي كانت تصيب الدخل القومي، لم تكن تكفي ولا توازي الزيادة في عدد السكان، لأن هذه الزيادة كانت تلاحق النمو في الإنتاج القومي وتمتصه وتتجاوزه، مؤدية إلى هبوط دائم ومطرد في مستوى المعيشة.

ولكي نعطي صورة ملموسة للوضع الاجتماعي في مصر قبل الثورة، يمكننا أن نشير ـ مثلاً ـ إلى نشوء فئات اجتماعية يمكن تسميتها بـ «البروليتاريا الرثة» من أصحاب الحرف المفلسين، والعاطلين عن العمل لمدة طويلة، وماسحي الأحذية وجامعي أعقاب السجائر والمتسولين والنشالين وخدم البيوت. يكفي لتصوير مدى اتساع هذه الطبقة، أن نذكر أن عدد خدم البيوت وحدهم قد بلغ في عام ١٩٤٧ نحو (٢,٧١٦,٩١٧) خادماً[٤]، أي ما يوازي ضعف الطبقة العاملة في المدن.

ولكي تكتمل هذه الصورة، سنلخص الخطوط العامة للوضع السياسي قبل

---

(٤) الإحصاء السنوي للجيب ١٩٥٠ ـ القاهرة.

الثورة: بانتهاء الحرب العالمية الثانية، استؤنف النضال السياسي ضد الاستعمار. وتحت ضغط الجماهير، بدأت الأجهزة السياسية التقليدية، تطالب بالمفاوضة مع «الحليفة» بريطانيا «لتحقيق الجلاء، والعمل على زيادة ما بين مصر وبريطانيا من علاقات الصداقة والتحالف».

كان في القطر المصري رأي عام جماهيري معادٍ للاستعمار والرجعية، إلاّ أنه لم يكن منظماً. كان الوضع القومي والطبقي متفجراً. ولكن الرجعية، بسبب إدراكها هذا الوضع، ونظراً لطابعها المتخلف البالغ التعفن، وبسبب عمق النفوذ الاستعماري، قد سحقت بلا رحمة وبلا كلل وفي مختلف العهود الحركية الشعبية، سواء على الصعيد العمالي، أو على صعيد التنظيم السياسي.

لقد افتقدت مصر الحركات العمالية المنظمة، والحركات السياسية الشعبية الثورية القوية. وهكذا وجدت الجماهير نفسها في وضع ثوري بلا تنظيم ثوري، بل مجرد رأي عام متحمس ومتحفز.

ومن بين الأجهزة السياسية التقليدية كان «الوفد» هو التكتل السياسي الوحيد الذي احتفظ بجذوره الشعبية، وبعناصر نشيطة من البرجوازية الصغيرة، ولكن انتقال قيادة الوفد إلى أيدي كبار الملاكين العقاريين، ألقى به في وضع متردد ومتناقض. كانت القيادة الوفدية ـ عندما حكمت عام ١٩٥٠ ـ «تفاوض الإنكليز وتخاف تحرّك الجماهير، وتفاوض أمريكا وهي تعتذر لإنكلترا، وترفض الدفاع المشترك مع الاستعمار، وهي تلعن الاتحاد السوفياتي»، وهكذا عجز «الوفد» عن قيادة النضال الجماهيري ضد الاستعمار قيادة فعلية ثورية.

وبحريق القاهرة، وبإقالة حكومة «الوفد» في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢م بلغ الوضع الثوري مداه، ونضج للانفجار في كل لحظة. وبلغت الأجهزة السياسية التقليدية أقصى درجات الخيانة، وأقصى درجات الشراسة معاً. واضطرت الرجعية أن تحكم بصورة مباشرة، فأطاحت بلعبتها التضليلية (لعبة الديمقراطية البرلمانية) قبل الثورة بستة أشهر، وأعلنت الأحكام العرفية، وملأت السجون بالمناضلين، وأوقفت حركة الكفاح المسلح ضد الاستعمار الإنكليزي في القنال.

وفي الأشهر الستة التي سبقت الثورة (من ٢٦ كانون الثاني/ يناير إلى ٢٢ تموز/ يوليو)، بلغ الارتباك أشده وأقصاه في صفوف الرجعية، وتهيأ الملك للفرار، وتولت الحكم خمس وزارات بأمر من السراي والاستعماريين الإنكليزي والأمريكي، وعبثاً حاولت الرجعية مواجهة الأزمة الوطنية العميقة والواسعة معاً. لقد غرقت الرجعية حتى هامتها في الصعوبات، وبلغت الأزمة ذروتها. لقد تفسخت الرجعية، وتداعت

وتلطخت بالخزي والعار. وفي هذه الفترة المناسبة، وفي اللحظة المناسبة أيضاً انفجرت أحداث ٢٣ تموز/ يوليو.

وكان وراء هذه الأحداث تشكيل من الضباط الصغار، خاضوا معركة فلسطين، وساهموا بصورة جدية بمعارك الكفاح المسلح في القنال. هذا التشكيل من الضباط الصغار، أمسك بمخازي الرجعية مجسّدة. لقد عاشوا المأساة، وعانوا التجربة المرّة، واكتشفوا ـ بصورة ملموسة ومباشرة ـ الزيف والتخلف والخيانة، لذا كانت الضربة الحاسمة ضربتهم.



انقلاب أم ثورة؟!

ينشأ الموقف الثوري بتوفر شرطين: **الأول** أن يكون الشعب ناقماً على الحكم، **والثاني** أن يكون الحكم عاجزاً عن الاستمرار. وقد توفرت مثل هذه الحالة في القطر المصري عام ١٩٥٢.

... ولكن هل كانت أحداث تموز/ يوليو ١٩٥٢ مجرد تفكير كاذب للنقمة الشعبية؟ هل كان ذلك الحدث مجرد انقلاب عسكري على غرار انقلابات أمريكا اللاتينية أو انقلابات القطر السوري؟.

الانقلاب العسكري هو التحرك الخادع على سطح المجتمع... هو النبش الخفيف على قشرة الحياة الاقتصادية والسياسية، مع بقاء أسس المجتمع القديم. أما الثورة فهي التحرّك الجذري في جوف المجتمع... هي الحرث العميق في أسس الحياة الاقتصادية والاجتماعية.. هي نقل المجتمع من مرحلة إلى مرحلة... هي دفن طبقة من المجتمع تجاوزها التطور وتخطاها التاريخ.

من جديد، لنتساءل: هل كانت أحداث ٢٣ تموز/ يوليو مجرد انقلاب أم ثورة؟! ولكي تكون الإجابة محددة ودقيقة، لا بد من استعادة الأحداث المهمة والكبرى التي صنعتها حركة ٢٣ تموز/ يوليو في القطر المصري.

عام ١٩٥٢

ـ ليل ٢٢ ـ ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ تحرك الجيش بقيادة تشكيل الضباط الأحرار، وحاصر القصر الملكي وتمت إقالة الحكومة.

ـ خلع الملك فاروق، باعتباره الركيزة الأولى للاستعمار والرجعية.

ـ صدور قانون الإصلاح الزراعي (الحد الأعلى للملكية مئتا فدان).

ـ مصر تطلب أسلحة من أمريكا. أمريكا تشترط على مصر توقيع اتفاقية للأمن

المتبادل. مصر ترفض الاتفاقية، وتمتنع أمريكا عن تسليح الجيش المصري.

- إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي.

- إصدار قانون يسهل دخول رؤوس الأموال الأجنبية بغرض التنمية. مصر ترفض الشروط الأمريكية لاستثمار رؤوس الأموال الأمريكية فيها.

- إقرار مشروع السنوات الخمس الأولى.

عام ١٩٥٣

- وضع حجر الأساس لبناء مصنعين للذخيرة.

- إلغاء النظام الملكي.

- مصادرة أموال وممتلكات العائلة المالكة.

- اشتداد الكفاح ضد الاستعمار الإنكليزي، وإصدار الأوامر بحظر التعامل وتداول المواد الغذائية مع قوات الاحتلال.

عام ١٩٥٤

- عبد الناصر يعلن: الاستعمار لن يخرج بالكلام بل بالقوة.
- المفاوضات تنتهي إلى إبرام اتفاقية جلاء قوى الاحتلال الإنكليزي عن مصر.

عام ١٩٥٥

- عبد الناصر يرفض سياسة ربط مصر والدول العربية الأخرى بدول أجنبية، ويهاجم أحلاف الدفاع عن الشرق الأوسط الأمريكية.

- عبد الناصر يهاجم حلف بغداد، ويقود معركة حصره وتصفيته.

- انعقاد مؤتمر باندونغ. تلعب مصر دوراً نشيطاً فيه. عبد الناصر يعلن في باندونغ تصميم مصر على اتباع سياسة الحياد وعدم الانحياز.

- صدور قانون بإلغاء القضاء الشرعي والملل.

- إعلان صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا. مصر تمارس عملياً سياسة الحياد والكفاح ضد الاستعمار.

- عقد ميثاق عسكري بين سوريا ومصر.

عام ١٩٥٦

- أول دستور للثورة يكرّس عروبة مصر.
- اعتراف مصر بالصين الشعبية.
- جلاء آخر جندي بريطاني عن مصر.
- دالاس يعلن سحب عروض الغرب بتمويل السد العالي، بسبب موقف مصر في مؤتمر باندونغ، وبسبب اعترافها بالصين الشعبية.
- تأميم قناة السويس. الذعر يجتاح الأوساط الاستعمارية.
- العدوان الثلاثي ضد مصر. إنذار بولغانين. وقف العدوان. انسحاب قوى الاحتلال والعدوان.

عام ١٩٥٧

- عبد الناصر يعلن إلغاء اتفاقية الجلاء مع بريطانيا.
- عبد الناصر يعلن مصادرة رؤوس الأموال الإنكليزية والفرنسية في مصر.
- آيزنهاور يعلن مبدأه... «الفراغ» في الشرق الأوسط بُغية احتلال المواقع التي كان يحتلها الاستعمار الإنكليزي والفرنسي.
- عبد الناصر يهاجم مبدأ آيزنهاور، ويعلن أن الشعوب العربية هي التي تملأ الفراغ.
- الولايات المتحدة تجمد الأموال المصرية تضامناً مع بريطانيا وفرنسا.
- الولايات المتحدة تمتنع عن تموين مصر بالقمح، في حين أن احتياطي القمح في مصر لا يكفي لمدة أسبوعين. الاتحاد السوفياتي ينقذ مصر من مجاعة محتملة.
- فشل المحاولة الأمريكية لإسقاط عبد الناصر عن طريق أزمة القمح.
- إنشاء المؤسسة الاقتصادية بغرض التنمية، وإنشاء مجلس أعلى للتخطيط.
- نزول قوات عسكرية مصرية في سوريا للدفاع عنها ضد العدوان الاستعماري الذي كان يعده حلف بغداد.

عام ١٩٥٨

- إعلان الجمهورية العربية المتحدة.
- دستور الجمهورية يكرّس الخطوة الأولى نحو علمانية الدولة.

ـ إحباط مؤامرة الملك سعود (ومن ورائه الاستعمار الأمريكي) لمنع الوحدة بين مصر وسوريا.

ـ اندلاع الثورة في لبنان. أمريكا تهدد. عبد الناصر يعلن: لن نسكت على التهديد الأمريكي.

ـ انفجار ثورة ١٤ تموز/يوليو في العراق، وإعلان الجمهورية، ووضوح الاتجاه الوحدوي في الثورة. نزول القوات الأمريكية في لبنان، ونزول القوات الإنكليزية في الأردن. الهدف من نزول هذه القوات العسكرية منع وحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة. عبد الناصر يعلن: الاعتداء على الجمهورية العراقية هو اعتداء على الجمهورية العربية المتحدة، ويسافر إلى موسكو.

ـ تطبيق الإصلاح الزراعي في القطر السوري.

ـ البدء بوضع مشروع للسنوات الخمس في سوريا.

ـ إنشاء وزارتين للصناعة والتخطيط في سوريا.

عام ١٩٥٩

ـ تعريب المصارف الأجنبية في سوريا.

ـ وضع حجر الأساس لمشروع السد العالي في مصر.

عام ١٩٦١

ـ تأميم جميع وسائل التمويل في سوريا ومصر والقسم الأعظم من وسائل الإنتاج.

ـ إنشاء المؤسسة الاقتصادية في سوريا.

ـ إصلاح زراعي أكثر تقدمية في مصر (الحد الأعلى للملكية مئة فدان).

❊ ❊ ❊

هذا سجل موجز للأحداث التي صنعتها حركة ٢٣ تموز/يوليو، وللتطورات التي ولدتها. هذا السجل يقطع بأنها ثورة، بكل ما في كلمة ثورة من أبعاد ومعانٍ.

لقد ولدت بعد مخاض ثوري، وكانت انفجاراً حتمياً لوضع متفجر. لذا لم تكن تحركاً خادعاً على قشرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر، بل

كانت تحركاً عميقاً واسعاً زعزع أسس الحياة المصرية القديمة، وهدم قسماً مهماً من بنيانها النخر المتداعي. لقد أبادت الثورة طبقة برمتها.. طبقة الإقطاع، وحطمت سلطتها السياسية، وبهذا انتزعت من الاستعمار دعامته الرئيسية. وصفّت البرجوازية الكبيرة والوسطى، حين نقلت ملكية حوالى ثمانين بالمئة من وسائل الإنتاج، وجميع وسائل التمويل إلى الملكية العامة.

ولا ينقص من قيمة هذه الثورة، ولا يضعها موضع شُبْهة أو تساؤل كونها جاءت من فوق، دون أن تكون متطابقة مع النمط الكلاسيكي للثورات التاريخية. ليس للثورات قياسات محددة ونماذج معينة ـ كما يزعم المذهبيون الجامدون ـ الثورة «ظاهرة حية»، وإن هؤلاء الذين لا يتصورون الثورة إلاّ إذا اصطف ـ كما يقول لينين ـ جيش من العمال والفلاحين وقال نحن مع التقدم والديمقراطية والاشتراكية، بينما في مكان آخر يصطف جيش ثانٍ يقول نحن مع الاستعمار والإقطاع والرأسمال، إن مَن لا يتصورون الثورة إلا وفق هذا المخطط، هم أصحاب خربشات بدائية يسمونها «نظريات علمية».

الثورة انفجار في إطار طبقي معين في المجتمع. وهي انفجار شتى العناصر المظلومة والساخطة، الذي يؤدي ـ موضوعياً ـ إلى زلزلة ما هو قديم ومتخلف في الحياة، ونمو ما هو جديد فيها.

حقاً لم يكن لثورة ٢٣ تموز/يوليو خطة واضحة شاملة. حقاً إنها لم تتقيد بقواعد محددة... حقاً إن كلاً من فئاتها قد ساهم في صنع الثورة، وفق أوهامه وتخيلاته ومصالحه. حقاً لقد كان طابع النضال الذي مارسته غير متجانس ومتنوعاً وغير متلاحم الأجزاء، ومتنافراً ظاهراً، إلاّ أن حصيلة النضال ـ موضوعياً ـ كانت إيجابية وجوهرها كان ثورياً.

لقد كانت ثورة ٢٣ تموز/يوليو حاجة مباشرة ملحة، ولم تكن تجريداً نظرياً موصولاً بتلك الحاجة. هذه حقيقة عيانية. ومن هنا ينبع الجانب السلبي في الثورة، وهنا موطن ضعفها. ولكنها تبقى ثورة على كل حال.

إن أحداث ٢٣ تموز/يوليو، قد فتحت الطريق، على مصراعيه إلى الثورة. وقد استطاع الجناح الثوري الاشتراكي (الذي أصبح قيادة الثورة) أن يحول ذلك الحدث من مجرد انقلاب إلى ثورة، وانتصر دعاة الثورة الشاملة على دعاة الإصلاح، لأن «احتياجات الوطن لم تكن تقضي بترميم البناء القديم المتداعي، وإنما كانت احتياجات الوطن تتطلب بناء جديداً ثابت الأساس صلباً شامخاً».

السمات الإيجابية للثورة

● السمة الأولى للثورة هي أنها ثورة وطنية

لقد كان طابعها المعادي للاستعمار واضحاً وبارزاً منذ يومها الأول. إن شعار القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة كان أول المبادىء الستة التي التزمتها الثورة.

لقد أنزلت ثورة ٢٣ تموز/يوليو ضربات ساحقة بالقوى العميلة للاستعمار في مصر، عندما قضت على الملكية والإقطاع باعتبارهما الركيزة الأساسية للاستعمار في الداخل.

وخاضت ثورة ٢٣ تموز/يوليو معارك يومية دائمة ضد الاستعمار، واقتلعت مواقعه واحداً إثر الآخر، ولاحقت النفوذ الاستعماري، وحاربته في الوطن العربي كله وفي أفريقيا، وسددت له ضربات عنيفة زعزعت أركانه وهزّت أسسه.

لقد كان الاستعمار التقليدي هو العدو المباشر للشعب بسبب تمركزه في الخنادق الأمامية من الجبهة الاستعمارية. ولقد دخلت معه الثورة حرب إبادة واقتلاع. وهي ـ في الوقت نفسه أيضاً ـ قد سددت للاستعمار الأمريكي. الذي حاول أن يرث الاستعمار القديم، ضربات دفاعية سدّت الطريق في وجهه، لقد حاربت ثورة ٢٣ تموز/يوليو مشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط ومواثيق الأمن المتبادل، وحلف بغداد، ومبدأ آيزنهاور. وعلى أشلاء مبدأ آيزنهاور، قامت الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨.

لقد اقتلعت ثورة ٢٣ تموز/يوليو، من الجذور، السيطرة الاقتصادية الاستعمارية على مصر. وحررت التجارة الخارجية من النفوذ الاستعماري، ومارست ما يمكن تسميته بـ «الحياد الاقتصادي»، لكي تحقق الاستقلال الاقتصادي بصورة فعلية، فوزعت صادراتها ووارداتها بصورة متقاربة ومتوازنة (تبعاً لإمكانيات السوق في كل معسكر)، بين المعسكر الرأسمالي والاشتراكي ودول العالم الثالث.

وفي الوقت الذي كانت فيه دول الشرق الأوسط خاضعة ـ بدرجات متفاوتة ـ لنفوذ استعماري غير مباشر، للاستعمار الجديد، في مثل هذه الظروف، انتقلت مصر بسياستها الخارجية تجاه الاستعمار من مجرد رفض التبعية والأحلاف، إلى ممارسة سياسة خارجية جريئة ومستقلة في الميدان الدولي. ودافعت بحزم عن سياسة الحياد الإيجابي، ونفذت هذه السياسة بحزم في إيجابية كاملة.

لقد كان إصرار ثورة ٢٣ تموز/يوليو ودأبها على ممارسة هذه السياسة الحازمة، هو الذي فتح الباب للدول الأخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا لممارسة سياسة مماثلة

لسياسة مصر. لقد كانت مصر ـ في هذا الخصوص ـ نموذجاً وحافزاً وقوة دعم للشعوب الأخرى في أفريقيا وفي الشرق الأوسط[٥].

وإذا كان هذا شأن ثورة ٢٣ تموز/ يوليو مع الاستعمار التقليدي، فإنها كانت أكثر وعياً وأشد حزماً تجاه سائر أشكال النفوذ الاستعماري الجديد. إن المعركة المجيدة الكبرى. . . معركة السويس كانت ـ إلى حد ما ـ وليدة مقاومة الثورة لهذا النوع الجديد من الاستعمار. كانت معركة السويس وليدة «معارك باردة» ضد محاولات الاستعمار الأنكلو ـ أمريكي لجر مصر إلى مناطق النفوذ عبر المحالفات والقروض الملغومة. كانت وليدة معارك أجنبية أخذت برقاب بعضها إلى أن وصلت المعركة إلى ذروتها الساخنة الحاسمة في معركة قناة السويس.

لقد رفضت الثورة الأحلاف، ثم حطمت الطوق الاستعماري حول مصر، ومارست بصورة علمية وجريئة سياسة استقلالية محايدة، واشترت السلاح من الدول الاشتراكية. إن الاستعمار الأمريكي، الذي فشل في محاولاته السابقة مع الثورة، حاول أن يستغل إصرار مصر على بناء السد العالي، ليجعل من عملية تمويل السد فخاً جديداً للسيطرة على مصر[٦] وعندما يئس الاستعمار الأمريكي أعلن «جون فوستر دالس» سحب عروض التمويل بصورة مهينة، غرضها إسقاط عبد الناصر بالذات. وكجواب على هذه المحاولات، وتداركاً للموارد اللازمة لتمويل السد العالي، أممت القناة.

لقد انعكست تجارب الثورة مع الاستعمار الجديد في الميثاق الوطني للثورة

---

(٥) «إن مسيو سباك الذي كان يقوم بزيارة الكونغو في آب/ أغسطس ١٩٥٦، قد عاد إلى أوروبا وهو مدرك تمام الإدراك للخطر الذي أثاره عمل عبد الناصر (أي تأميم قناة السويس). وأكد أن هذه الحركة سيكون لها أثرها في أفريقيا كلها، لا في شمال القارة فحسب، بل في أعماقها الاستوائية أيضاً. وأعلن سباك أيضاً أن الدول الغربية إذا تخاذلت ستواجه سلسلة من الهزائم في أفريقيا والشرق الأوسط». انظر: أنطوني إيدن، **مذكرات إيدن، حرب السويس**، قدم له محمد حسنين هيكل، ٢ج (القاهرة: الدار القومية، ١٩٩٦)، ج٢، ص ٢٨٢، و ص ٢٥٧ حيث ينقل إيدن مقالاً لجريدة **التايمز** اللندنية نشرته في آب/ أغسطس ١٩٥٦: «جوهر المسألة. . . إذا سمحنا لعبد الناصر أن يمضي في ضربته وينجو بها، فإن جميع المصالح البريطانية وكذلك مصالح الغرب الأخرى في الشرق الأوسط ستنهار حتماً. . وإن كل مَن يعتقد ان انتصار عبد الناصر لن يشجع المتطرفين الآخرين على المطالبة بحقول البترول أو بالقواعد الاستراتيجية ليس إلا كمن يقضي أوقاته في ألعاب سخيفة تافهة أو يتعامى عن رؤية الحقيقة. . .».

(٦) خلال المفاوضات لتمويل السد، يقول عبد الناصر للسفير الأمريكي: «**إن** عندنا عقدة من ناحية القروض والفوائد، ولا يمكن فصلها عن السياسة. لأننا رحنا ضحية الاحتلال بسبب القروض. فلن نقبل أي مال يمس سيادتنا. . .». ويصف عبد الناصر مقابلته لـ «يوجين بلاك»: «ابتدأت أنظر إلى مستر بلاك وهو جالس على الكرسي، وكنت أتخيل أنني جالس أمام فرديناند دوليسبس. . .».

الذي أعلنه الرئيس عبد الناصر في ٢١/٥/١٩٦٢. لقد حلل الميثاق الظروف الدولية الجديدة التي طرأت على العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وانتهى إلى أن الاستعمار نظراً لانطلاق الحركة التحررية في العالم، وتزايد قوى المعسكر الاشتراكي، وتزايد تأثير القوى المعنوية في العالم (كالأمم المتحدة والدول غير المنحازة والرأي العام الدولي). إن الاستعمار في هذه الظروف ـ كما ورد في الميثاق:

«اضطر إلى الاتجاه نحو وسائل العمل غير المباشر، عن طريق غزو الشعوب والسيطرة عليها من الداخل، وعن طريق التكتلات الاقتصادية الاحتكارية وعن طريق الحرب الباردة...».

● والسمة الثانية للثورة هي أنها ثورة معادية للإقطاع

وهي لهذا ثورة حققت مضمون المرحلة الديمقراطية البرجوازية. ولا نعني بهذا المضمون شكلاً سياسياً معيناً لتنظيم السلطة (ولا نعني خاصة الشكل البرجوازي الديمقراطي لتنظيم السلطة)، وإنما نعني بهذا المضمون مرحلة من مراحل تطور الإنسانية تجابه خلالها قوى التقدم الإقطاعي كنظام سياسي واقتصادي واجتماعي.

لقد أنجزت ثورة ٢٣ تموز/يوليو، بنجاح، المهمتين الرئيسيتين لكل ثورة ديمقراطية برجوازية: إقامة النظام الجمهوري وتحقيق الإصلاح الزراعي.

ونحن إذ نصف الإصلاح الزراعي بأنه تدبير ديمقراطي (وليس اشتراكياً)، نكون قد فضحنا التضليل البرجوازي الصغير من جهة، وراعينا التاريخ والأمانة العلمية ـ كما يقول لينين ـ من جهة أخرى. يقول التاريخ: إن البرجوازية في كثير من البلدان هي التي قضت على الإقطاع. إن توزيع الأرض وتفتيتها ليس تحويلاً اشتراكياً للمجتمع، بل هو بالضبط تحويل ديمقراطي برجوازي. إن توزيع الأرض ليس من شأنه إلغاء الاقتصاد البضاعي، وبتعبير أوضح لا يؤدي إلى القضاء على الاقتصاد الرأسمالي: إن الإصلاح الزراعي تدبير ديمقراطي برجوازي. لأن القضاء على الملاكين العقاريين الكبار، يفتح الطريق لبناء نظام ديمقراطي برجوازي للمجتمع بعد تحرير الفلاحين من نير هؤلاء: إلا أن المجتمع الجديد، عندما يجمد عند هذه المرحلة، يبقى ـ من حيث أساسه وإطاره العام ـ مجتمعاً برجوازياً.

إن قوانين الإصلاح الزراعي التي صدرت في عام ١٩٥٢ و١٩٦١ قد أتاحت الفرصة لإلغاء النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لعهد الإقطاع (إن البقايا المعنوية والفكرية للإقطاع لا تزال موجودة)، وهي بالتالي قد نقلت المجتمع المصري من مرحلة الإقطاع ـ كمرحلة من مراحل التطور الإنساني قد فات أوانها ـ ووضعت أسس مجتمع جديد.

وإذا كانت ثورة ٢٣ تموز/يوليو، قد عجزت عن خلق الإطار السياسي البرجوازي، فإن ذلك يعود إلى أسباب جمّة، ولكن الأساس من هذه الأسباب هو انفجار الثورة على شكل انقلاب عسكري، ثم استمرارية الثورة ونموها، حيث وَلَجت بعد قرارات التأميم في تموز/يوليو ١٩٦١ المرحلة الأولى من الاشتراكية. ومهما يكن فإن فقدان البنيات الفوقية للمرحلة البرجوازية، لا يمكن أن ينفي المضمون الموضوعي لتطورات ثورية ذات طابع برجوازي.

وإذا كنا قد أفردنا لهذه السمة فقرة خاصة، وتحدثنا عن مرحلة ثورية قطعتها الثورة، وأنجزت معظم مفاتيحها، فلم يكن هدفنا سوى التوضيح لا الترتيب الزمني ولا التفريق المرحلي للأهداف الثورية. فالثورة العربية المعاصرة ثورة دائمة (شأن جميع الثورات في البلدان المتخلفة) تتواكب فيها جميع المطامع الثورية (التحررية + القومية + الاشتراكية)، والامتزاج بين هذه الأهداف أصبح عضوياً، سواء لأسباب تتعلق بطبيعة النضال العربي وقواه الطبقية، أو لأسباب تتعلق بالمناخ الدولي التقدمي. . . حيث تعيش الإنسانية عصر صعود القوى الاشتراكية وانتصارها.

إن دخول الثورة في مرحلة البناء الاشتراكي، قد قضى نهائياً على كل إمكانية لإقامة بنيات فوقية ذات طابع برجوازي، وخاصة بناء إطار برجوازي لتنظيم السلطة (كالديمقراطية البرلمانية). إن التعارض بين البنى التحتية الجديدة (التي أخذت تتحول إلى بُنى اشتراكية)، وبين البُنى **الفوقية** البرجوازية، سيفرض تخطي هذه البنى نحو تركيز إطارات سياسية جديدة ذات طابع اشتراكي.

● والسمة الثالثة للثورة هي أنها ثورة ذات أفق اشتراكي

لقد تجاوزت ثورة ٢٣ تموز/يوليو مرحلة الثورة الديمقراطية البرجوازية، إلى مرحلة التحويل الاشتراكي للمجتمع. إن البذور الاشتراكية للثورة كانت واضحة للعيان بعد مرور سنتين من قيامها، حيث بدأت سياسة تصنيع واسعة[٧] (التصنيع باعتباره قاعدة الاشتراكية، سواء من حيث إنماؤه الطبقة العاملة عددياً، أو باعتباره بناء للقاعدة المادية الاشتراكية)، وأحكمت الإشراف على مجمل قطاعات الاقتصاد القومي في سبيل التضييق على الاحتكار من جهة، وفي سبيل إنماء مبرمج للاقتصاد القومي من جهة أخرى. لقد وضعت مجمل هذه التدابير القطر المصري على عتبة المرحلة الاشتراكية، ثم جاءت قوانين تموز/يوليو ١٩٦١ لتدفع القطر المصري إلى المرحلة الأولى من الاشتراكية، أي إلى مرحلة رأسمالية الدولة.

---

(٧) زاد الإنتاج الصناعي خلال فترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦١ من ٣١٤ مليون جنيه إلى ٧١٧ حنيه.

حقاً لم يكن لدى الثورة وضوح نظري حول التطور الاشتراكي، إلاّ أن الثورة إذ جابهت بروح جدية مسألة التنمية الاقتصادية للقضاء على التخلف، ولأنها طرحت شعار القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال ونادت بالعدالة الاجتماعية منذ يومها الأول، رأت نفسها مدفوعة إلى السير في الطريق الاشتراكي.

لقد أدركت الثورة بتجربتها المباشرة اليومية، أن الطريق الرأسمالية للقضاء على التخلف طريق مسدودة، وأن التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الحر الكلاسيكي مستحيلة أيضاً. وقد عبر «الميثاق» عن هذه الحقيقة:

«إن الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر، وصولاً ثورياً إلى التقدم، لم يكن افتراضاً قائماً على الانتقاء الاختياري، وإنما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية، فرضها الواقع، وفرضتها الآمال العريضة للجماهير، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين».

حقاً إن القضاء على التخلف ليس ـ وحده ـ المنطلق السليم للاشتراكية (لأن القضاء على الاستقلال هو المنطلق الأساسي والحقيقي للاشتراكية)، إلا أنه ـ من الناحية الموضوعية ـ قد دفع بالتطور إلى المرحلة الأولى للاشتراكية.

ولأن القضاء على التخلف كان المنطلق، لذا كانت وتيرة التحويل الاشتراكي بطيئة، ولذا فإن النضال ضد البنيات الفوقية للأنظمة السابقة ضعيف وغير جدي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الثورة كانت ـ عند حديثها عن الاشتراكية ـ تلوي لسانها، مما يجعل اشتراكيتها مشوشة وغامضة وديماغوجية أحياناً... كانت «عدالة اجتماعية!!»... كانت «تقريباً» للفوارق بين الطبقات!

لكن الثورة، بالتجربة والممارسة، تلمست المنطق الاشتراكي الصحيح، وأصبحت تتحدث عن «تذويب» الفوارق بين الطبقات... وما برح أفقها النظري في اتساع ووضوح... إلى أن أعلن «الميثاق»:

«إن الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم وإن أي منهاج آخر لا يستطيع، بالقطع، أن يحقق التقدم المنشود...».

إن بعضاً من الذين ينسبون أنفسهم إلى الاشتراكية، ينكرون على الثورة طابعها الاشتراكي، لأن «الاشتراكية لا تمنح»، لأن النفحة الشعبية في الإطارات التي تنفذ التحويل الاشتراكي مفقودة، لأن الجانب الإنساني في اشتراكية الثورة شاحب وهزيل، لأن مخاطر البيروقراطية في استفحال... كل هذا قد يكون صحيحاً، ولكن هؤلاء لا يميزون ـ في مرحلة ما من مراحل التطور ـ بين التناقضات الأساسية والتناقضات الثانوية. لقد حلّت الثورة التناقض الأساسي في المجتمع، في المرحلة

البرجوازية (تناقض رأس المال مع العمل). أما التناقضات الثانوية «وأهمها التناقض بين العمال والجماهير الكادحة عموماً، وبين بقايا البرجوازية والبرجوازية الصغيرة وعلى رأسها البيروقراطية» فإن أسباب حلها ستبرز وتنمو خلال التطور الاشتراكي للمجتمع، وستصبح ـ بدورها ـ في مرحلة لاحقة التناقض الأساسي في المجتمع.

حقاً إن استبدال الرأسمالي بالبيروقراطي، لا يلغي الظروف التي تعيشها الطبقة العاملة إلغاءً تاماً. إلا أن ظاهرة البيروقراطية، قد اتخذت كستار لمهاجمة الاتجاه الاشتراكي نفسه.

إن القطر المصري الآن في المرحلة الأولى من الطريق إلى الاشتراكية. . . في مرحلة رأسمالية الدولة. وفي هذه المرحلة ـ التي تكاد تكون حتمية كما توحي التجارب الاشتراكية ـ تلعب الدولة (رغم الجوانب السلبية في دورها) دوراً إيجابياً في التطور. فهي أداة لتشييد العلاقات الإنتاجية القائمة على أساس الملكية العامة.

● والسمة الرابعة للثورة هي أنها ثورة عربية

إن اشتراك فاروق المسرحي بتمثيلية الرجعية العربية في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، قد ساهم في إزالة الركام الذي غطى عروبة مصر. وفي خنادق الحرب في بطاح فلسطين بدأ التخطيط لثورة ٢٣ تموز/يوليو. لقد كانت كارثة فلسطين البؤرة التي تكاثفت فيها جميع أمراض المجتمع العربي المفكك المتخلف. وأدرك مخططو ثورة ٢٣ تموز/يوليو أن معركة الشعب العربي ضد الصهيونية معركة واحدة. يقول عبد الناصر في **فلسفة الثورة**:

«لقد مضى عهد العزلة. . .».

«وذهبت الأيام التي كانت فيها خطوط الأسلاك الشائكة، التي تخطط حدود الدول، تفصل وتعزل. ولم يعد مفر أمام كل بلد من أن يدير بصره حوله خارج حدود بلاده، ليعلم من أين تجيئه التيارات التي تؤثر فيه، وكيف يمكن أن يعيش مع غيره. . .».

«أيمكن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها، امتزج تاريخنا بتاريخها، وارتبطت مصالحنا بمصالحها حقيقة وفعلاً وليس مجرد كلام. . .».

ثم يتحدث عبد الناصر عن الدوائر الثلاث (أي العالم الأفريقي ـ والعالم الإسلامي ـ والعالم العربي) التي تحيط بمصر، ويقول:

«وما من شك في أن الدائرة العربية هي أهم هذه الدوائر وأوثقها ارتباطاً بنا. . فلقد امتزجت معنا بالتاريخ، وعانينا معاً المحن نفسها، وعشنا نفس الأزمات، وحين وقعنا تحت سنابك الغزاة كانوا معنا تحت نفس السنابك. . .».

«وامتزجت هذه الدائرة معنا أيضاً بالدين، فنقّلت مركز الإشعاع الديني في حدود عواصمها من مكة إلى الكوفة. . . ثم إلى القاهرة. . . ثم جمعها الجوار في إطار ربطته كل هذه العوامل التاريخية والمادية والروحية. ولما بدأت أزمة فلسطين كنت مقتنعاً في أعماقي بأن القتال في فلسطين ليس قتالاً في أرض غريبة، وهو ليس انسياقاً وراء عاطفة، وإنما هو واجب يحتمه الدفاع عن النفس».

صحيح أن عبد الناصر قد تحدث أيضاً ـ في **فلسفة الثورة** عن: ميدان نشاط مصر ومجالها الحيوي ودورها الإيجابي. ولكن من التعسف انتزاع هذا الحديث من زمانه ومن الوسط الذي انطلق منه. لقد قيل هذا حوالى عام ١٩٥٣، في وقت لم تتبلور فيه الفكرة العربية، ولم يتوضح مضمونها. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا الحديث، وقد أطلق من مصر، لا بد أن يحمل أصداء الواقع المصري. كما ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار أيضاً أن هذا الحديث قد وجّه إلى وسط لا يزال يتحدث عن «القومية المصرية». وكان بالتالي تحدياً صريحاً ومباشراً للشعور بالعزلة والتفرد اللذين كانت تعانيهما مصر.

حقاً إن في كلمات «مجال حيوي» و«دور إيجابي» و«ميدان نشاط» نوعاً من التعصب المصري ـ إذا صح التعبير ـ ولكن إعادة هذه التعابير إلى سياقها في الحديث تجعلها ضرباً من الاعتزاز والحماس ومحاولة الإقناع التي أعوزتها الدقة في التعبير والوضوح. ولهذا فإن عبد الناصر عندما يشرح فكرته تلك، يقول:

«. . . وأبادر هنا فأقول إن هذا الدور ليس دور زعامة. . إنما هو دور تفاعل وتجاوب مع كل هذه العوامل، يكون من شأنه تفجير الطاقة الهائلة الكامنة في كل اتجاه من الاتجاهات المحيطة بها، ويكون من شأنه تجربة لخلق قوى كبيرة في هذه المنطقة، ترفع من شأن نفسها وتقوم بدور إيجابي في بناء مستقبل البشر. . .».

إن العروبة ليست سياسة فقط، وإنما هي ـ أيضاً ـ تراث حضاري وفكري. وكانت مصر على الدوام حاملة عبء هذا التراث. وإذا كانت العروبة في نظر الشعب العربي في مصر تختلط بالإسلام (وهذا هو شأن الجناح الأفريقي من الوطن العربي)، فذلك بسبب الظروف التاريخية التي عاشها الشعب العربي منذ فجر التاريخ الإسلامي، وبسبب العزلة والتجزئة التي فرضت على الشعب العربي. وما إن التحم نضال الشعب العربي في أفريقيا وآسيا ضد الاستعمار، حتى وجد الشعب العربي

نفسه ـ من جديد ـ في وحدة مصيرية فعلية، وأخذ يدرك أن معركته واحدة، وأن مستقبله واحد.

حقاً إن الوعي لدى الشعب العربي في مصر، لا يزال غضاً غامضاً (ومشوشاً مع بعض التعصب المصري عند البرجوازية الصغيرة في المدن)، ولكن لهذا الواقع ظروفه الموضوعية، وجذوره التاريخية. لقد استيقظ شعبنا العربي في الجناح الآسيوي في معمعان النضال ضد محاولات التتريك، فكان رد الفعل المباشر والغريزي هو أن يلوذ بعروبته أمام مسلمين من جنس آخر هددوا هذه العروبة. أما في مصر فقد كان الشعب في حالة نضال مع استعمار أجنبي، استغله ولكنه لم يهدد سيماءه القومية. لذا احتمى الشعب في مصر بالإسلام.. بالباب العالي كملاذ له. هجومان مختلفان لقيا ـ تبعاً لذلك ـ جوابين مختلفين. وإذا أضفنا إلى هذه الحقيقة التاريخية عاملاً موضوعياً آخر هو شعب مصر الكبير، الذي يملك ـ إلى حد كبير ـ بيئة مادية موحدة، وكياناً اقتصادياً وجغرافياً وتاريخياً متماسكاً يوحي بالاكتفاء والانكفاء.. اكتمل لدينا التفسير العلمي لأسباب تلك الظاهرة.

لقد تبلور في القطر المصري جميع ما في الواقع العربي من تناقضات ومآس وتخلف. لقد كان الواقع المصري بؤرة مآسٍ الوطن العربي، ففيه كل ما في الواقع العربي من سخط وتمزق وضياع، فكان الاختمار هناك، وكان الانفجار هناك أيضاً. لذا كانت ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ ثورة الشعب العربي التي انفجرت في وادي النيل. لقد استمدت تلك الثورة جذورها من تاريخ الشعب العربي، ومن واقع نضاله وآفاقه أيضاً.

إن مصر بملايينها الثمانية والعشرين هي قلب العروبة فعلاً. وقد لعبت على الدوام دوراً أساسياً في تأكيد ملامح القومية العربية، وتثبيت كيان العرب القومي... لعبت هذا الدور بنضالها السياسي الوطني، وبحملها عبء صيانة الحضارة العربية المشتركة. لقد كانت مصر، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، منبراً للفكر العربي كله، ومسرحاً لفنونه، وحضناً لنهضته.

إن ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ بتصفيتها النزعات الإقليمية المعادية للقومية العربية في مصر، وبإدراكها الواضح للصلة العضوية بين مصر والأجزاء الأخرى من الوطن العربي، ومن اعتبارها هذه الحقيقة منطلقها في النضال، كانت سبباً في خلق انعطاف أساسي في تاريخ العرب الحديث، إذ قلبت ميزان القوى في الوطن العربي كله لمصلحة التقدم والتحرر والوحدة ضد الرجعية والاستعمار والتجزئة.

كانت العروبة تدور في آسيا العربية. وجاءت ثورة ٢٣ تموز/يوليو لتفتح

الباب للتيار العربي، ليندفع من المشرق إلى المغرب . . ومن الخليج إلى المحيط. أكثر من ثلث الأمة العربية كان منفرداً في عزلته بوادي النيل، وجاءت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو لتنتزعه من عزلته، وتضعه ـ بكل ثقله ـ في قلب المعركة العربية، وفي طليعة النضال. . . ثم لتدفع بالثلث الآخر من الوطن العربي (المغرب العربي) إلى أن يتجه إلى مشرق الوطن العربي.

لقد حرّكت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ «احتمالات الثورة في الأرض العربية كلها». لقد أدرك الاستعمار والرجعية العربية هذه الحقيقة، وعلى أساسها يخططان ويحاربان.

السمات السلبية للثورة

● السمة السلبية الأولى للثورة هي أنها ثورة من فوق. . ثورة غير شعبية من حيث أداتها

لقد كافح الشعب العربي في مصر طويلاً، ونشأت أحزاب لعبت دورها في النضال، ثم أفلست وتحولت إلى عقبة في وجه التطور. ولم يكن ـ أيضاً ـ في مصر تنظيم يساري جماهيري، يستطيع أن يلعب دور القائد للشعب. وفي جو اختمار ثوري افتقده التنظيم الشعبي الثوري انفجرت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو.

لم تكن هذه الثورة «شعبية» بالمعنى الكلاسيكي. فلم يقدها حزب من الأحزاب أو جبهة وطنية شعبية، بل نهض بها ضباط صغار، ينتمون في أكثريتهم إلى البرجوازية الصغيرة، هؤلاء الضباط استطاعوا أن يعكسوا التطور التاريخي ويقيلوا سير التقدم من عثاره، ويدفعوا به إلى الأمام.

إلاّ أن قولنا بأنها ثورة من فوق، لا يعني أنها من قبيل «البوتش»، أي أنها ليست محاولة حلقة من المتآمرين أو المهووسين، قاموا بها نتيجة تجريد ذهني أو مغامرة حمقاء، بعيدة عن المطامح الشعبية، وعن الظروف الموضوعية في مصر.

إن ثورة ٢٣ تموز/ يوليو وليدة نضج ثوري، افتقد التنظيم الشعبي الثوري. لقد كانت انفجاراً حتمياً اقتضاه سير التطور.

وإلى هذه السمة ـ أي لأنها «ثورة من فوق» ـ يمكن أن ننسب جميع المزالق والأخطاء التي وقعت بها، وبهذه السمة يمكن أن نفسر جميع الترددات والمساومات والمناورات والمهادنات التي اتبعتها. إن الجماهير الشعبية، هي التي تمنح التحرك التقدمي حزمه ومضاءه وزخمه، هي التي تمنحه ضمانة تطوره الكامل وانتصاره الأكيد.

عندما بدأ التحرك ليلة ٢٣ تموز/يوليو، كانت القضية الوطنية هي الحقيقة الوحيدة الماثلة أمام قادته. وحول قضية واضحة ومباشرة كهذه، يمكن أن تلتف جبهة عريضة تشمل جميع فئات الشعب (عدا الطبقات المرتبطة بالاستعمار)... ابتداء من العناصر القومية على الطراز الفاشي.. مارّة عبر العناصر الدينية إلى أن تصل إلى الشيوعيين. وتلك هي فعلاً طبيعة التركيب الاجتماعي والفكري لجماعة «الضباط الأحرار»، وعلى هذا فقد كانوا أشبه بجبهة معادية للاستعمار، ولم يكونوا قط ما يشبه العصبة أو الحزب الذي تنظمه أيديولوجية محددة. كان يجمعهم الرفض الحاسم لمصر شبه المستعمرة، وإلى حد ما شبه الإقطاعية، ولكن تشكيلهم كان يحوي ميولاً واتجاهات مختلفة، يمينيين ووسطيين ويساريين... إصلاحيين وثوريين. هذا التباين في تكوين العناصر القيادية للثورة ترك آثاره على خطوات الثورة وسير تطورها وأساليب نضالها وعملها. لذا فإن الملامح السلبية في نضال الثورة، جاءت وليدة تسوية التناقض الموجود داخل القيادة نفسها. صحيح أن الاتجاه الثوري الاشتراكي والعربي هو الذي يمسك بالزمام، إلاّ أن هذا الاتجاه نفسه، لا ينجو من تأثيرات الضغط الدائم الذي تمارسه العناصر اليمينية والوسطية. إن هذه العناصر لا تزال تلعب دوراً ملحوظاً في كبح الاندفاع الثوري، وخلق التناقضات، وإبعاد الثورة عن الاتجاه الشعبي.

ما هي النتائج العملية لكون الثورة «جاءت من فوق»؟

١ ـ لقد فشلت الثورة حتى الآن في بناء ديمقراطية شعبية ثورية. لم تثق الثورة ممثلة بقياداتها، بقدرة الجماهير على حمل عبء الثورة، وتطويرها وحمايتها، لذا عجزت عن تلمس كلمة السر في بناء الديمقراطية الشعبية. إن افتقاد الثورة هذا الإيمان هو الذي منع وسيمنع خلق أي شكل جدي للديمقراطية. إن الإيمان بالجماهير روح الديمقراطية، وبدونه ستبقى الأطر السياسية أو الدستورية مجرد كيانات شكلية خادعة كاذبة.

لقد نجحت ثورة ٢٣ تموز/يوليو بفضح زيف الديمقراطية الرأسمالية المهزوزة والمبتورة والكاذبة، التي كانت مجرد ستار لإخفاء الاستغلال والامتيازات البرجوازية من جهة، وأداةً لتنفيس السخط الشعبي من جهة أخرى.

إن التطور الذي حققته الثورة منذ عام ١٩٥٢ قد سار أشواطاً تخطت الشكل البرجوازي للديمقراطية، لذا لم تكن المسألة المطروحة على الثورة هي العودة إلى ذلك الشكل من الديمقراطية، بل كانت إيجاد شكل جديد من التنظيم الديمقراطي لسلطة الجماهير الشعبية. كان مطلب الجماهير ديمقراطية أسلم وأمتن وأكثر جدية..

ديمقراطية تلجم الرجعية، وتكون إطاراً لممارسة المسؤولية الشعبية في الوقت نفسه. إن مطامح الجماهير كانت تتجه إلى شكل جديد للديمقراطية أوسع وأعمق، ولكن الثورة اكتفت بمجرد الرفض للشكل القديم، وأخذت تدور حول نفسها في حلقة مفرغة، وهي تمضغ فكرات نقدية للديمقراطية البرلمانية.. هذه الفكرات صحيحة من حيث المبدأ إلاّ أنها تحولت مع الزمن إلى دعاوة ديماغوجية لستر فشل الثورة في بناء ديمقراطية شعبية جديدة.

وقد كان لفشل الثورة في إقامة ديمقراطية شعبية نتيجة مهمة، ألا وهي بروز الطابع الفردي للحكم. وإذا كانت الصفات الاستثنائية للرئيس عبد الناصر، وما يتميز به من ثورية وإيمان عميق بالعروبة، وحب عميق للشعب، وإمكان للتطور، وانفتاح على التيارات الإنسانية، وفهم للواقع واستيعاب لروح العصر، إذا كانت هذه الصفات قد أهَّلته للقيام بدور تاريخي في تطور مصر خاصة والوطن العربي عامة.. ولكن مقتضيات النضال الثوري الاشتراكي والعربي الوحدوي (الذي ما برح في اتساع وعمق) أصبح أعمق وأشمل من إمكانيات الفرد، مهما امتلك من صفات إيجابية خارقة.

إن بناء الديمقراطية الشعبية، لكي يكون سليماً ومنسجماً، لا بد أن يبدأ من القاعدة الجماهيرية المنظمة.. ليتواصل وهو صاعد إلى أعلى.. إلى شكل ثوري في القيادة الجماعية، يأتي تعبيراً عن انسجام عميق مع الجماهير الشعبية، واحترام راسخ لإرادتها.

٢ ـ لا تزال الثورة في منطقة الخطر. هذه حقيقة ماثلة وأكيدة رغم الشوط العميق الطويل الذي قطعه التطور في القطر المصري. لا يزال الخطر يترصد جميع مكاسب الجماهير وانتصاراتها، لأنها انتزعت بأسلوب في النضال، يمكن تسميته بـ «الغارة الثورية» لا الزحف الشعبي المنظم المرصوص، الذي يغطي ميدان القتال من نقطة الانطلاق إلى أرض المعركة. لذا فإن الغارة الثورية المجيدة، التي أصابت الرجعية، على مستوى محلي في مصر وعلى مستوى عربي، بطعنات قاتلة، مهددة دوماً بالخطر والإبادة. إن ظهر الثورة لا يزال مكشوفاً.. لا تزال الفجوات الواسعة تتخلل الامتداد الثوري.. لا تزال جيوب رجعية وانتهازية وبرجوازية تحتل مراكز مهمة وحساسة. وسيبقى هذا الخطر ماثلاً، ما دامت الثورة غير مؤمنة بالجماهير المنظمة الفعالة الإيجابية. حقاً لقد استطاعت الثورة أن تخلق رأياً عاماً شعبياً يدعمها، إلاّ أنه رأي عام سديمي، لم يتحول بعد إلى قوة مادية ومنظمة، تحمي الثورة وتطورها وتقلل احتمالات الخطأ في أعمالها.

٣ ـ لقد اعتمدت الثورة القمع كوسيلة للنضال ضد الرجعية، وضد خصوم الثورة الآخرين. ولعلّه من الطريف أن نذكر في هذه المناسبة، أن الثورة قد ألغت البوليس السياسي بعد قيامها بسبعة أيام. ويبدو أن مثل هذا التدبير قد اتخذ بدافع من الحماس الرومانتيكي الثوري وفي فترة ظن ـ خلالها ـ قادة الثورة أن مهمتهم قد انتهت بإسقاط الملك.

إن الثورة إذ دخلت في صراع محموم مع الاستعمار والإقطاع دون أن تكون مستندة على تنظيم شعبي جماهيري، رأت نفسها منساقة ـ راغبة أم كارهة ـ إلى إعادة تنظيم أجهزة جديدة للقمع، لتكون أداة نضال ضد أعداء الثورة.

وفي سني الثورة الأولى.. وفي وحشة الانعزال عن الجماهير.. وفي وطيس المعارك ضد الرجعية والاستعمار، استشْرت أجهزة القمع وتوسعت. وبفعل قانون يكاد يشبه قانون التسارع في الميكانيك، ازدادت هذه الأجهزة تضخماً واتساعاً. وهي إذا كانت في البداية قد نظمت لتكون أداة بيد الثورة وخدمتها، إلاّ أنها في غيبة الجماهير، وبسبب الفقر الأيديولوجي، انفصلت عن الثورة ـ رويداً رويداً ـ لتشكل قوة ذاتية خاصة، تكاد تكون فوق قيادة الثورة، وتحاول شد الاتجاه الثوري عن منحاه الشعبي. إن هذه الأجهزة، بسبب طابعها اللاإنساني، تعمل دوماً على عزل قيادة الثورة عن الجماهير، لذا أصبحت عملياً في موقف مناقض ومعارض للثورة ذاتها، وهكذا تحوّلت إلى أداة لكبح تعميق التطور الثوري. إن هذه الأجهزة ـ بفعل سير تطورها الذاتي ـ تعمل لوضع جدار بين الثورة وبين الجماهير الشعبية. إن هذه الأجهزة، التي تعي جيداً مصالحها الخاصة، ترى في وجود جدار بين الثورة وبين الجماهير سبيلاً لحفظ كيانها، ووسيلة لاستمرار نفوذها وامتيازاتها. إن الطابع المحافظ المحترف لهذه الأجهزة، يجعلها معادية لما هو شعبي وثوري.. ويشدها خيط خفي بالرجعية.

٤ ـ لم تتخذ الثورة من الرجعية ـ دوماً ـ الموقف الحاسم المنسجم مع متطلبات المنطق الثوري والروح الشعبية. ولا يعني هذا أن الثورة قد سايرت الرجعية. إن في كلمة «مسايرة» لوصف موقف الثورة من الرجعية بعض الظلم. فالثورة التي أصدرت قوانين التأميم والإصلاح الزراعي وعشرات القوانين المهمة التقدمية، لا يمكن أن تلصق بها هذه التهمة.

حقاً إن الإصلاح الزراعي والتأميم، يفقدان الرجعية قاعدتها المادية وسلاحها الأساسي، إلاّ أن هذه التدابير لا تنزع جميع أسلحة الرجعية وتأثيراتها الفكرية والمعنوية. لدى الرجعية نقود عينية وثروات عقارية. لها قراباتها وأبناؤها في أجهزة

السلطة. . لها نفوذها المعنوي والفكري. . . وهناك أخطاء السلطة ونواقص عملها، وهناك الدعم الذي تلقاه من الرجعية العربية في الأقطار الأخرى، ومن الاستعمار العالمي. هذه الأسلحة تمنح الرجعية المحلية نفساً طويلاً في المقاومة، وتمنحها إمكانيات أكيدة لاستجماع قواها، وخوض معارك جديدة، أو حبك مؤامرات قاصمة وسريعة.

إن المعارك الثورية ضد الرجعية تتميز باستمرارها وتنوع أساليبها وأشكالها وتعدد ميادينها. إنها معارك على مختلف المستويات، تتناول جميع جوانب الحياة ومختلف قطاعات المجتمع، ولا تحتاج هذه المعارك إلى شجاعة اقتحامية بقدر احتياجها إلى شجاعة واعية ودؤوبة ويقظة.

إن ثورة ٢٣ تموز/يوليو لم تفهم بوضوح طبيعة النضال الثوري الاشتراكي ضد الرجعية. لم ترَ شامل الرؤية أبعاد هذه المعركة ومستوياتها، لذا اكتفت بعملية الردع والقمع، وفي أحيان عديدة حوّلت بعض العناصر البرجوازية والرجعية إلى أدوات بيدها.

المعركة مع الرجعية تقتضي الإبادة الكاملة. . الإبادة السياسية والثقافية والاقتصادية. . والإبادة المادية إذا اقتضى الأمر ذلك. لقد اكتفت ثورة ٢٣ تموز/يوليو بقطع أغصان الرجعية وفروعها، ولكن جذورها بقيت ضاربة في باطن الأرض، في حين أن مقتضيات المعركة تقتضي استئصال شأفتها من الجذور. لو أن العمال والفلاحين هم الذين قادوا المعركة ضد الرجعية، لما اكتفوا بحصر الرجعية وردعها، بل لباشروا عملية استئصال جذرية بلا تردد وبلا رحمة، لأن الرجعية لم ترحمهم طوال آلاف السنين. . في المعارك الطبقية الحاسمة تضع الجماهير الكادحة المسألة بشكل بسيط وحاسم: «إما أن نعيش نحن. . . وإما أن تعيش الرجعية. . وكل تسوية وكل حل وسط أكذوبة وخدعة هدفها إنقاذ الرجعية».

إلا أن كون الثورة غير شعبية من حيث أداتها، ليس السبب الوحيد للموقف الذي اتخذته الثورة من الرجعية. إن السبب الثاني هو الخرافة التي كانت ثورة ٢٣ تموز/يوليو تؤمن بها. هذه الخرافة هي موضوعة السلم الطبقي. كانت قيادة الثورة تعيش وهم وجود إمكانية لحل التناقض الطبقي بالتفاهم لا بالنضال، وكان عبد الناصر يشبّه طبقات المجتمع بالدول في هيئة الأمم. وكما أن على دول هذه الهيئة أن تتفاهم وتتعايش، كذلك على الطبقات أن تتعايش وتتفاهم. وأن تصنع «التقدم» والرخاء عبر التعايش الطبقي. هذه الخرافة الفجة ولدت طرحاً سياسياً اسمه «الاتحاد القومي».

حقاً لقد تبددت خرافة السلم الطبقي في أحداث الانفصال عام ١٩٦١، إلا أن هذه الخرافة ستلقي بظلالها ـ رغم انفضاحها ـ على المستقبل إذا لم تجرِ ممارسة النضال السياسي عملياً على أساس الصراع الطبقي، وإذا لم تطبق هذه السياسة بحزم ودأب أيضاً.

٥ ـ لقد نمت قوى البيروقراطية (بشقيها المدني والعسكري) واتسع نفوذها، وزادت امتيازاتها، بحيث تكاد تصبح وريثة الطبقة المستغلة.

طرح صحافي سوفياتي على الرئيس عبد الناصر السؤال التالي: «لقد دخلت الثورة مرحلتها الثانية. . مرحلة الاشتراكية في التطبيق. . فإلى مَن تستند الحكومة في بناء هذه الاشتراكية؟ إلى البرجوازية. . أم إلى الشغيلة؟!». فأجاب الرئيس عبد الناصر: «ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار أن حركة العمال في بلادنا لم تكن قوية في وقت من الأوقات. أما الفلاحون فكانوا في وضع صعب وأكثرهم أميون، أما المثقفون فمرتبطون ـ إلى حد كبير ـ بالطبقة التي يخدمونها. .».

في هذا الجواب اعتراف واضح بأن البناء الاشتراكي في مصر يجري في غيبة أصحاب القضية الأساسيين. وفي ما يتعلق بضعف حركة العمال وصعوبة وضع الفلاحين. . ألا يحق لنا أن نتساءل: ألم يكن ممكناً ـ خلال عشر سنوات مضت على قيام الثورة ـ بناء حركة عمالية وفلاحية تتولى عملية البناء الاشتراكي؟! ـ هل أتيحت لهاتين الطبقتين الديمقراطية التي تكفل تنظيم صفوفهما، سواء على الصعيد السياسي أو النقابي؟! تلك هي ـ في رأينا ـ المشكلة التي لم يتناولها جواب الرئيس عبد الناصر. وفي الجواب عن سؤال الصحافي السوفياتي، نقول: «لا الشغيلة هم دعامة الحكم وبناة الاشتراكية. . . ولا البرجوازية أيضاً. . . إنها البيروقراطية خاصة والبرجوازية الصغيرة عامة. إن البيروقراطية هي العمود الفقري للسلطة في مصر، فهي التي تبني، وهي التي تحمي، وهي التي تتمتع».

في غيبة الكادحين عن نضال يرتدي ـ من حيث الجوهر ـ الطابع التقدمي (رغم كل المظاهر السلبية التي تلازمه) لا بد أن تلعب البيروقراطية دوراً أساسياً في هذا النضال. وتلك هي حقيقة المسألة في مصر.

إن جذور البيروقراطية في مصر ضاربة في أعماق الأرض، وبطون التاريخ. لقد بدأت مع مشاكل الري والصرف في الزراعة المصرية، وتلقفها الحكم الإقطاعي والاستعمار فاحتضناها، وزادا من امتيازاتها، وتوسعت قاعدتها واستفحل خطرها بسبب التفسخ السياسي الذي كان سائداً قبل ٢٣ تموز/يوليو من جهة، وبسبب سياسة التعليم المرتجلة التي كدست المثقفين النظريين من جهة أخرى. لقد تضخم

الجهاز لكي يمتص هذا العدد الوفير من المثقفين. وعندما أخذت الدولة على عاتقها عبء تطوير الاقتصاد ازداد من جديد تضخم الجهاز وتعقد، وما برح. وهذه الوضعية انعكست من جديد على البيروقراطية نفسها: إن التضخم المرضي للجهاز، يخلق الفراغ عند الموظف. والفراغ الدائم يخلق الكسل واللامبالاة. وبما أن هذه الأجهزة هي ـ بالأصل ـ أجهزة حكم إقطاعي، لذا فقد ورثت عقلية متعالية على الشعب، وبقيت خالية من الشعور الجاد بالمسؤولية، بالإضافة إلى كونها غير مؤمنة بالاشتراكية. ولهذا السبب فإن الاندفاع التقدمي الذي يأتي من فوق، يتباطأ ويتشرْذَم عندما تتولاه أجهزة كهذه.

في البلدان الاشتراكية تم تحطيم وتصفية الأجهزة البيروقراطية المرتبطة بالأنظمة القديمة. وفي معمعان النضال الثوري بنيت أجهزة جديدة. ولكن هذه الأجهزة التي انطلقت من بدايات ثورية تحولت ـ شيئاً فشيئاً ـ إلى أجهزة بيروقراطية ثقيلة، عرقلت تطور النظام الاشتراكي، وأضعفت دور الجماهير الكادحة، وحوّلت الديمقراطية الاشتراكية إلى مومياء تخفي تحكّم البيروقراطية ونفوذها وامتيازاتها.

أما في القطر المصري فإن البيروقراطية الحالية هي ـ إلى حد كبير ـ امتداد للبيروقراطية القديمة، من حيث العقلية، ومن حيث النفسية معاً. وزاد الطين بَلّة إفلاتها من كل نقد جاد، أو رقابة شعبية، فتوطد مركزها، واتسع نفوذها، فأصبحت ـ بالتالي ـ في موقف التناقض مع الجماهير الكادحة.

للبيروقراطية في البلدان الاشتراكية مزايا إيجابية إلى جانب الظواهر السلبية في دورها. فهي متخصصة وجادة ودؤوبة ومؤمنة بالاشتراكية. إلا أن السبب الأساسي الذي يدفع إلى مواجهتها، هو أنها أصبحت عقبة أمام تطوير الديمقراطية الاشتراكية.. هو أنها تشوه التطور الطبيعي للعلاقات الاشتراكية في المجتمع.. هو أنها أصبحت تشكل قوة خاصة أخذت مكانها فوق المنتجين المباشرين بشكل خاص، وفوق جماهير الشعب بشكل عام.

أما البيروقراطية المصرية (في ما عدا قلة متخصصة) فتكاد تفتقد أية سمة إيجابية: الكسل، اللامبالاة، ضيق الأفق، الامتيازات المادية المسرفة، معارضة الاشتراكية، الإسراف والتبذير. وأخيراً جاءت اللامبالاة بالسياسة (التي شجعتها الدولة) لتؤكد هذه الجوانب السلبية وتعمّق جذورها.

... ولكن هل يعني الاعتراف بهذه الحقيقة تبرير استخدام هذه الظاهرة لمهاجمة الاتجاه الاشتراكي نفسه؟! هل يعني هذا الموافقة على اصطناع الضجيج حول هذه الظاهرة، وإطلاق العنان لممارسة انتقاد ديماغوجي لدور الدولة في مصر؟.

إن تحديد موقف اشتراكي من هذه الظاهرة يقتضي التمييز بين ما هو ثانوي وهامشي، وبين ما هو أساسي وجوهري في سير التطور، خلال مرحلة من مراحله.

إن مثل هذا التمييز هو الذي يجنّب الاشتراكي الغرق في اللحظة الراهنة، والضياع في التفاصيل: إن التناقض بين رأس المال والعمل، هو التناقض الأساسي خلال هذه المرحلة، أما التناقض بين الجماهير الكادحة، والبرجوازية الصغيرة (وعلى رأسها البيروقراطية) فهو تناقض ثانوي. وما دامت الأمور قد سارت في اتجاه حل التناقض الأساسي، لذا من الديماغوجية رفع التناقض بين البيروقراطية والطبقة العاملة إلى مرتبة تناقض أساسي في محاولة لإسدال الستار على الانتصار الكبير وتشويهه، هذا الانتصار الذي يتمثل في حل التناقض الأساسي بين رأس المال والعمل. هذا جانب من الموضوع. أما الجانب الآخر منه فيتمثل في الظروف الموضوعية التي تهيىء لوجود البيروقراطية ودورها ونفوذها. تبين التجارب الاشتراكية أنه كلما كانت الظروف الاقتصادية للمجتمع متأخرة، وكلما كان الدور الاجتماعي والتأثير الفعال للطبقة العاملة أقل قوة.. ازدادت أهمية الدور الذي تلعبه البيروقراطية، وخاصة في مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية. «وخلال مرحلة الانتقال هذه، حيث لم يشيد المجتمع بعد أساسه الجديد، وحيث لم يترسخ بعد، وحيث لم تكن الطبقة العاملة قد امتلكت بعد ناصية الإدارة الاقتصادية والاجتماعية، في هذه المرحلة تلعب الدولة دوراً تقدمياً، وخاصة في الإدارة الاقتصادية والاجتماعية».

وإذا كانت البيروقراطية قد لعبت دوراً أساسياً وقيادياً في بلدان قد عاشت تجارب ثورية مكتملة وناضجة، وحيث الظروف الاجتماعية والاقتصادية أكثر تقدماً من مصر، وحيث كانت الطبقة العاملة فيها أقوى وأوسع وأنضج ومنظمة في تشكيل سياسي.. إذا كان هذا شأن البيروقراطية في مثل تلك البلدان.. فكيف يمكن أن تجري الأمور في القطر المصري، حيث لا وجود للحزب الثوري، ولا للنظرية الثورية؟!

.. نحن لا نبغي من وراء حديثنا هذا تبرير هذه الظاهرة السلبية، بل تفسيرها فحسب، لأن مسألة البيروقراطية قد بلغت حداً من الخطورة بحيث توحي للمراقب بأنها ليست ظاهرة مرضية عابرة، بل عاهة دائمة في التجربة المصرية الجديدة.

ولكننا في الوقت نفسه لن نطالب أحداً باجتراح المعجزات. إن استئصال البيروقراطية لا يمكن أن يتم بين يوم وليلة، وبقرارات بيروقراطية مضادة، بل بإيجاد

تنظيم اشتراكي ثوري من جهة، وبخلق ديمقراطية اشتراكية من جهة أخرى. وبواسطة هذا التنظيم وفي مناخ ديمقراطي اشتراكي، يمكن الجماهير الكادحة بقيادة التنظيم الثوري وعبر صراع طبقي مرير طويل، برء الجسم الاشتراكي من بقايا المجتمع القديم، ومن البيروقراطية.

بقي أن نقول كلمة أخيرة حول هذا الموضوع: إن عبد الناصر لم يحول ثورة شعبية إلى الطريق البيروقراطي، ولكنه لم يحول ثورة بدأت بأداة غير شعبية (عسكرية) إلى ثورة شعبية. . تلك هي حدود المسؤولية التي يتحملها عبد الناصر.

٦ ـ لقد حققت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو تقدماً ملحوظاً في التطوير الاقتصادي والسياسي، ولكن وتيرة هذا التقدم كانت بطيئة. ولكن لكي نلتزم الدقة، لا بد أن نثبت عوامل أخرى سببت بطء هذه الوتيرة، منها «تجريبية» الثورة التي لم تتح لها الإمساك بالمنطلق الصحيح للتقدم السريع (ونعني بهذا المنطلق تجنب الطريق الرأسمالي للتطور).

إن ثورة ٢٣ تموز/ يوليو إذ افتقدت جهازاً أساسياً للطليعة، استبدلت الإنسان الثوري بالإنسان ـ الأداة. وتتدرج أدوات أجهزة الثورة للتخطيط والتنفيذ من أصحاب النيات الطيبة، إلى الإنسان العادي النظيف إلى إنسان ـ الراتب إلى المباحثي. إن النموذج الأرفع في أدوات الثورة هم «أصحاب النيّات الطيبة»، هم البرجوازيون الصغار الذين يعيشون في «فرجة» مصحوبة بتعاطف «رسمي» مع نضال الجماهير في سبيل تحررها. إن هؤلاء (بالإضافة إلى أساسهم الطبقي) إذ يعوزهم الالتزام السياسي، يبقون مجرد أدوات مجرورة في غمار التيار، كما أنهم يتميزون بالانتهازية المبطنة أو الظاهرة. هؤلاء هم الكادر القيادي لثورة ٢٣ تموز/ يوليو. إن هذه النماذج إذْ افتقدت الالتزام بقضية الجماهير افتقدت بالتالي الانفعال الصادق بقضية الجماهير، والشعور الجاد بالمسؤولية الثورية، والإيمان بضرورة التغيير الثوري.

إن مثل هذه النماذج قد يصلحون كخبراء. . كأدوات تنفيذ في التفاصيل. . في ميادين كهذه قد ينهضون بدور إيجابي. . إلا أنهم بالذات يتحولون إلى أدوات تعرقل وتبطّىء التقدم.

لكي يتحقق التطوير الثوري للمجتمع على نحو سريع وجدّي وعميق، لا بد من توفر شرطين: **الأول** تحرّك جماهيري واسع، **والثاني** طليعة ثورية اشتراكية لقيادة هذا التحرك. وقد افتقد القطر المصري هذين الشرطين، لذا كانت خطى التقدم ثقيلة ومتعرجة.

إن العمل الثوري ليس قانوناً يصدر لينفذ بضربة واحدة ثم ينتهي الأمر، ليس حركة تبدأ من الأعلى فتنعكس الحركات في الأسفل متتابعة كل واحدة آخذة برقبة الأخرى. إن عملاً ثورياً من فوق، هو فتح الباب للعمل الثوري والتمهيد له، لأن العمل الثوري الإيجابي هو عمل يومي بسيط دؤوب.. فيه صبر وفيه نكران الذات أيضاً، هو عمل بعيد عن الصخب السياسي و«الثرثرة الثورية».. وهنا تكمن صعوبته، وهنا أهميته وجديته أيضاً.

إن ثورية العمل الإيجابي تستلزم تحريكاً أوسع للجماهير، وإثارة مبادرتها الجادة الدؤوبة، التي تستلهم مثلاً أعلى يجدد حماسها واندفاعها وتفانيها في العمل. إلاّ أن كل ما يجري في القطر المصري، يوحي بأن الأمور لا تجري على هذا النحو. فالجماهير الشعبية الكادحة لا تزال تعيش في ركود سياسي حقيقي، والفئات الأكثر وعياً، والأكثر تقدماً من هذه الجماهير، أدركت تبعيتها للدولة، ولا يحركها سوى حماس سطحي مؤقت. ويخيّل إليّ وكأن كل منجزات الثورة الاقتصادية، كانت وليدة ضرب من العلاقات التجارية الصرفة الباردة بين قيادة الثورة والبيروقراطية من جهة، وجماهير الشغيلة من جهة أخرى.

لقد حيل بين الجماهير وتحمل تبعية عملية البناء الثوري للمجتمع، وسلِّمت المهام الثورية لإطارات غير ملتزمة وغير ثورية وطلب إليها ـ كما يقول عبد الناصر: «تنفيذ أهداف ثورة لم تنفعل بها».. في حين أن بناء دولة عصرية، وتنظيم مجتمع ثوري ـ بصورة سريعة واقتصادية وجدية ـ يقتضي فتح الطريق لمبادرة الجماهير نفسها، وخضوع عملية البناء نفسها لرقابتها.

٧ ـ لا يزال تكتيك ثورة ٢٣ تموز/يوليو ضد فرقاء الجبهة الاستعمارية مختلفاً إلى حد ما. ففي حين أن تكتيك الثورة ضد الاستعمارين الإنكليزي والفرنسي يتميز بشدته واستمراره وهجوميته، فإن تكتيكها ضد الاستعمار الأمريكي يتميز بالمناورة وبالمنطق الدفاعي.

قبل أن نتحدث عن أسباب هذا التكتيك وجذوره، لا بد أن نتساءل. هل التكتيك الثوري مجرد هجوم اقتحامي دائم كاندفاعات ثيران المصارعة؟ وفي الجواب عن هذا السؤال نقول: من حيث المبدأ ـ بالنسبة إلى الثوري ـ ليس هناك أسلوب مسبق محدد، ووحيد للنضال. فالثوري، تبعاً لنسب القوى في المعركة، قد يتخذ موقف الاقتحام أو التراجع.. الدفاع أو المناورة أو المهادنة.. وحتى التنازل أحياناً، إلاّ أن الثوري (خلافاً للانتهازي) لا ينسى لحظة هدفه النهائي الكبير. هذه حقيقة أثبتتها تجارب النضال الثوري في العالم، كما يمليها الفهم الموضوعي الواعي لمشاكل النضال وأساليبه وظروفه.

ولكن . . قد يتساءل القارىء: ما دامت المناورة جزءاً من التكتيك الثوري . . لماذا ـ إذاً ـ اعتبرت مناورة ثورة ٢٣ تموز/ يوليو مع الاستعمار الأمريكي مظهراً سلبياً في أسلوب نضالها ضده؟ قبل أن نجيب عن هذا التساؤل لا بد أن نوضح أننا لا نعني بالمناورة المهادنة أو المسايرة (أو الالتقاء كما يزعم بعض المفترين الحاقدين)، بل هي شكل دفاعي من أشكال النضال، تستخدمه الثورة وهي ثابتة في مواقعها الوطنية. إن هذا الشكل من النضال يحوي توجساً خفياً من قوة الاستعمار الأمريكي. ولو كان إيمان الثورة بقوة الشعب كاملاً ومتيناً لاتخذ موقفها من الاستعمار الأمريكي الموقف المناضل (الهجومي) بالدرجة الأولى، ثم الموقف المناور (الدفاعي) في الدرجة الثانية. إن ثورة ٢٣ تموز/ يوليو تناور مع هذا الاستعمار أولاً، ثم تناضل ضده حيث لا تجدي المناورة فتيلاً، وحيث تصبح المعركة معه ضرورة لا بد منها، وتبقى ـ غالباً ـ في موقف الدفاع.

إلا أن ثقة قيادة الثورة الضعيفة بقوة الشعب وإمكانياته، لا تفسر ـ بمفردها ـ هذه الظاهرة. ولا بد ـ لكي يكون تفسيرنا شاملاً ـ أن نضيف عوامل أخرى ساهمت في صنع وتحديد هذا التكتيك. ولكن هذه العوامل تفسر هذا التكتيك، ولكن لا تبرره، في رأينا.

تلخص هذه الأسباب بما يلي:

السبب الأول لهذا الاختلاف في التكتيك ضد الاستعمارين هو ما مكان كل منهما في أرض المعركة المصرية خاصة، والمعركة العربية عامة. الاستعمار الإنكليزي هو الاستعمار الذي يحتل عملياً وفعلياً المخافر الأمامية في الجبهة المعادية لشعبنا. وبما أن طبيعة النضال ضد النفوذ الأجنبي والسيطرة الاستعمارية، حتمت أن تكون المعارك الأولى الفعلية والمادية مع الاستعمار الإنكليزي والفرنسي.

يراقب الاستعمار الأمريكي ـ دوماً ـ نتائج المعركة بين الشعوب وبين الاستعمار التقليدي القديم، فإذا وجد في جبهة الشعوب قوى مساومة، اقتسم الغنيمة مع الاستعمار التقليدي، وإذا تم سحق الاستعمار التقليدي حاول أن يتسلل إلى مواقعه ليرثها، وإذا رأى في انطلاقة الشعب خطراً شاملاً تحالف مع الاستعمار التقليدي ليقف في وجهها، وقد ينسحب إذا رأى إمكانية الخسارة أكثر من إمكانية الربح . . . وهكذا فهو ـ بالنسبة إلى الشعب العربي ـ يتحول من خطر بالقوة إلى خطر بالفعل، كلما تمت تصفية موقع من مواقع الاستعمار التقليدي.

تتميز المعركة مع الاستعمار الإنكليزي بكونها معركة اقتلاع بالدرجة الأولى، أما المعركة مع الاستعمار الأمريكي فهي ـ بشكل أساسي ـ معركة قطع الطريق أمام

تسلله. . معركة صد هجومه، ودرء خطره الدائم.

أما **السبب الثاني** لهذا التكتيك المناور، فهو أن الثورة ـ وقد أدركت الطبيعة المختلفة لكل من المعركتين ـ أرادت أن تستخدم التناقض الجزئي وغير الأساسي والمؤقت بين أهداف كل من الاستعماريين لمصلحة الشعب. فالاستعمار الإنكليزي ـ بالنسبة لمصر ـ هو الخطر الواقع والفعلي، في حين أن الاستعمار الأمريكي خطر ماثل. وكان الهدف المباشر للمعركة هو اقتلاع الخطر الفعلي. ومن الممكن (بل من الواجب) الاستفادة من التناقضات مهما كانت جزئية. ولهذا يشير أنور السادات إلى «أن تصرف الثورة حيال أمريكا، من أول يوم للثورة، كان مناقضاً لتصرفها حيال إنكلترا»[٨]، ولم يكن هذا التصرف وليد جهل بطبيعة الاستعمار الأمريكي، لأن قادة الثورة ـ عندما قاموا بتقدير احتمالات تطور الموقف عشية إعداد الثورة ـ أخذوا في الحسبان تدخل أمريكا ضد الثورة، باعتبار أن «مركز الثقل في توجيه الحكم قبيل الثورة ـ بدأ يتزحزح رويداً رويداً من السفارة البريطانية إلى السفارة الأمريكية»[٩]. وتبادلت الثورة الابتسامات مع أمريكا، التي رأت في هذا الموقف مجالاً لإكمال تسللها، الذي بدأ قبيل الثورة، ولكي ترث النفوذ الإنكليزي في مصر. إن ثورة ٢٣ تموز/ يوليو التي لا ترى في موقفها سوى مجرد تكتيك، سدّت الطريق بحزم أمام المحاولات الأمريكية الواحدة تلو الأخرى.

والسبب الثالث لاختلاف تكتيك الثورة حيال الاستعماريين هو حدود وشروط الدعم السوفياتي. فالدعم السوفياتي ليس أكيداً ومطلقاً في كل الحالات، وضمن كل الشروط والظروف (وخاصة عندما تصبح الحرب الشكل العملي الوحيد للنضال السياسي ضد الاستعمار). ففي العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ وجّه بولغانين إنذاره إلى فرنسا وإنكلترا، ولم تكن أمريكا إلى جانبهما. وفي ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ في العراق، وعندما نزلت الجيوش الأمريكية في لبنان، وقف الاتحاد السوفياتي في منتصف الطريق، وأعلن أن حدود دعمه لثورة العراق هو التخلص من الملكية والخروج من حلف بغداد. . وجاءت أحداث كوبا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٢ (حيث تراجع الاتحاد السوفياتي أمام التهديد الأمريكي) لتؤكد أن سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية هدفها الأساسي التعايش السلمي، وفي حدود هذه السياسة ستدعم نضال الشعوب. هذا في ما يتعلق بالدعم السوفياتي السياسي

---

(٨) كتاب الهلال؛ العدد ٨٨، ص ٧٦.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

والعسكري. أما في ما يتعلق بالدعم الاقتصادي والمالي، فإن احتياجات خطة التنمية والتطوير، تجعل القطر المصري يتطلع دوماً إلى معونات وقروض من الغرب.

تلك هي الأسباب الرئيسية الثلاثة التي ساهمت بتحديد تكتيك الثورة المناور والدفاعي مع الاستعمار الأمريكي. فإذا أضفنا إليها العامل الأساسي والأكثر أهمية.. وهو افتقاد الثورة الثقة الكاملة المطلقة بقوى الشعب، اكتمل لدينا التفسير الموضوعي لحقيقة هذا التكتيك.

يتجلى تكتيك الثورة المناور مع الاستعمار الأمريكي في مظهرين أساسيين:

- **المظهر الأول** هو ذلك الشكل الصاخب المنفعل والمصطنع لموقف الثورة من الحركات الشيوعية المحلية. لقد عرفت الثورة بأي ظفر تحك الجلد الأمريكي، لأن السياسة الاستعمارية الأمريكية التي يؤرقها هذا الشبح: الشيوعية رأت في هذا الجانب من سياسة الثورة العامل «المعدّل» و«الملطّف» لسياسة التعامل مع الدول الاشتراكية، ولسياسة الحياد الإيجابي... رأت السياسة الأمريكية في سياسة الثورة «الشر الأدنى الذي لا بد لها من «ازدراده».

- أما **المظهر الثاني** فهو ذلك التطبيق «القضائي» و«الأرثوذكسي» لمبدأ الحياد الإيجابي. إن سياسة الثورة تضع كلا المعسكرين في كفة واحدة، مع أن الأفق النضالي للبلدان المتخلفة التي تعيش نضالاً فعلياً ضد الاستعمار، يجعل المنطلقات الأساسية للسياسة التي يمارسها المعسكر الاشتراكي، أكثر انسجاماً مع مصالح هذه البلدان، وأكثر تعاطفاً وتفهماً لقضايا شعوبها. ولا نعني بهذا أننا نريد فرض قضايا المعسكرين الخاصة، ومعاركهما المباشرة على السياسة العربية بشكل عام، وعلى السياسة المصرية بشكل خاص، ولا نطلب من أحد خوض معارك مراهقة حمقاء مع الاستعمار الأمريكي. كما أننا لا نطالب بالتخلي عن المناورة. إلاّ أن استخدام المناورة على نحو ثوري، لا يمكن أن يتوفر إلاّ من منطلقات هجومية (لا دفاعية). إن استخدام المناورة من هذه المواقع، يقتضي ثقة كاملة ومطلقة بالجماهير الشعبية، وتعبئة شاملة وتنظيماً جدياً لهذه الجماهير.. هذه الثقة وهذا التنظيم هما وحدهما اللذان يمليان سياسة مبدئية وثورية تجاه مختلف المشاكل السياسية العربية والدولية، دون انتظار لالتقاط متوجس لصدى هذه السياسة في المعسكرات الأخرى.

إن سياسة «عدم الالتزام» بالمعسكرات الدولية، مقترنة بنضال هجومي حازم ضد الاستعمار، قد تكون التعبير الأكثر دقة وملاءمة من كلمة «حياد» في وصف الموقف السياسي الثوري الواجب اتخاذه على صعيد السياسة الخارجية. إن مثل هذه السياسة الطلقة المرنة المؤمنة بالشعب، هي التي تتيح انتهاج سياسة مناوِرَة ومبدئية وثورية في آن واحد.

● **والسمة السلبية الثانية للثورة هي أنها ثورة تجريبية**

حقاً إن العمل الثوري بحاجة إلى نظرية ثورية. حقاً إن نظرية مجبولة من الواقع القومي الملموس متفاعلة مع الجماهير الشعبية، مستعينة بالتجارب الاشتراكية الأخرى في العالم، هي وحدها التي تستشرف آفاق المستقبل، وتقلل احتمالات الخطأ، وتمنح العمل الثوري الثقة والصلابة والإدراك العلمي للواقع. إلا أن فقدان النظرية لا يسلب العمل الثوري حقيقته وأهميته. فالثورة تبقى ثورة سواء كانت عفوية تجريبية، أو منبثقة من نظرية. ثورة بلا نظرية قد تهادن وتساير.. قد تتردد وتساوم.. وقد تتخبط في أخطاء خطيرة تسلمها للانحراف أو الجمود أو الموت.. إلا أنها تبقى ـ في إطار ما صنعته ـ ثورة على كل حال. إن ثورة ٢٣ تموز/يوليو نموذج للثورة التجريبية. وقد اعترف عبد الناصر بهذه الحقيقة بقوله:

«... كنا نشعر بالحاجة إلى ثورة... إلى تغيير جذري، وإنما كنا لا ندرك الطريق إلى هذا التغيير ولا الوسائل لتحقيقه...».

ولكن الثورة التي افتقدت النظرية، لم تفتقد أي دليل للعمل. لقد طرحت الثورة المبادىء الستة المشهورة: القضاء على الاستعمار ـ القضاء على الإقطاع ـ القضاء على الاحتكار ورأس المال على الحكم ـ إقامة عدالة اجتماعية. ـ إقامة جيش وطني ـ إقامة ديمقراطية سليمة.

في هذه الشعارات العامة العريضة، تتجاور الأهداف الوطنية مع المطامع الديمقراطية البرجوازية مع الأحلام البرجوازية الصغيرة بالعدالة الاجتماعية. وفي هذه الشعارات إيمان غامض بقضية الجماهير، وعطف غير محدد على مصالحها، وفيها معارضة لاستثمار الجماهير واضطهادها، ولكن على نحو ذاتي وشبه اشتراكي.

بمثل هذه العقلية خاضت الثورة المعارك. وفي غمار النضال، وبتجارب الخطأ والصواب، تعمّق محتوى تلك الشعارات، وتوسع مفهومها، وجنحت أكثر فأكثر... ويوماً فآخر نحو اليسار... وانتقلت الثورة ـ أخيراً ـ إلى مواقع جديدة كلياً، تجاوزت فيها تلك الشعارات، إلاَّ أن مطامح الثورة بقيت ـ حتى الآن ـ في أفق برجوازي صغير.

يروي لينين عن نابوليون قوله: «نبدأ المعركة... ثم نرى...». وهكذا سارت خطى التطور في مصر. بدأت المعركة ليلة ٢٣ تموز/يوليو. وتوالت المعارك.. وكانت كل معركة تقود إلى أخرى.. فالنبض الثوري انتقل بالثورة من معركة إلى أخرى، ومن مرحلة إلى مرحلة: إسقاط الملكية ـ ضرب الإقطاع ـ طرد

الاحتلال الأجنبي ـ إنهاء السيطرة الاقتصادية الاستعمارية ـ تنمية قوى الإنتاج وفق برامج خمسية ـ نقل الملكية الخاصة لمعظم وسائل الإنتاج إلى الملكية العامة. افتقاد النظرية ـ إذاً ـ لم يوقف سير الثورة، وإن كان قد جعله بطيئاً ومتعرجاً.. فيه التواءات وفيه وقفات، وفيه مفاجآت أيضاً.

كيف انعكس الطابع التجريبي للثورة على خطواتها وأعمالها؟

يجدر أن نشير ـ منذ البدء ـ إلى أن جوانب الضعف في الثورة (التي نجمت عن افتقاد الثورة أداتها الشعبية) هي ـ إلى حد كبير ـ وليدة طابعها التجريبي أيضاً. ولو أن الثورة قد انطلقت من المعطيات النظرية المستخلصة من تعميم التجارب الاشتراكية في العالم، لما وقعت في دوامة من التخبط سبق أن عانتها تجارب ثورية أخرى في العالم. ولكن الملامح النوعية لثورة ٢٣ تموز/يوليو، لم تتح لها ذلك.

ولسنا ندعو ـ هنا ـ إلى أولوية النظرية العامة للتجارب الثورية في العالم، فالممارسة تملك «فضيلة الحقيقة الواقعة المباشرة»؛ ولكن، في الوقت نفسه، «يجب تحاشي التصميمات النظرية المخططة جزافاً بدون أن تستمد من الواقع الملموس، كذلك يجب تجنب الخطأ الذي يريد منه البعض الاستغناء عن خبرة غيرهم، وعن الأخذ بالمكاسب الثورية المختلفة في عصرنا هذا...» (ميثاق طرابلس لجبهة التحرير الجزائرية). وعلى عكس هذه الموضوعة، فقد كانت ثورة ٢٣ تموز/يوليو تتقرى طريقها بوسائلها العفوية الذاتية يوماً فيوماً، ومعركة فأخرى. لقد كانت تملك تكتيكاً للعمل واعياً وناجحاً، ولكن دون أن يكون منبثقاً من نظرية ثورية اشتراكية.

إن الطابع التجريبي للثورة، وغياب الطبقة العاملة الأيديولوجي والسياسي، جعل مفاهيم ثورة ٢٣ تموز/يوليو عن الاشتراكية مفاهيم برجوازية صغيرة.

إن ثورة ٢٣ تموز/يوليو، في مجابهتها المخلصة لمشكلة التخلف والفقر، رأت نفسها مدعوة لقيادة الاقتصاد القومي ومضطرة ـ بالتالي ـ إلى تجنيد رأس المال الخاص، وتعبئته لتنفيذ برامج الإنماء و«توجيهه للخدمة العامة». ولكن رأس المال الخاص الوطني (الذي لا يمكن أن يجند نفسه إلا لربح أكثر، والذي يرى وطنه الحقيقي في مكان الربح الحقيقي) أصيب بنفرة من هذه المحاولة. وهذه النفرة كشفت للثورة، بالتجربة العيانية ـ طبيعة رأس المال وحقيقته. وهذا هو **السبب الأساسي** للضربة المجيدة في تموز/يوليو ١٩٦١. أما السبب **الثاني** فهو إدراك الثورة (الذي تأخر بعد تخبط تجريبي دام تسع سنوات) عجز رأس المال الخاص في البلدان المتخلفة عن تنمية وتطوير الاقتصاد القومي. والسبب **الثالث** هو استغلال رأس المال الخاص احتياجات التنمية، ليجني منها أكبر الأرباح.

تلك هي الأسباب الثلاثة للتحول الكبير في تموز/يوليو ١٩٦١، فإذا أضفنا إليها وجهة نظر الثورة التي تعارض الاستغلال على نحو ذاتي، وبرجوازي صغير.. اكتملت لدينا الصورة العامة لاشتراكية ثورة ٢٣ تموز/يوليو.

... إذاً فالتطور الذي سار في اتجاه اشتراكي في مصر، جاء حلاً لمشكلة التخلف بالدرجة الأولى، في حين أن المنطلق الثوري للاشتراكية، يأتي عبر طموح الجماهير الكادحة ونضالها في سبيل إلغاء الاستثمار. التطور الاشتراكي في بلد متخلف، يحمل في ثناياه مشكلة القضاء على التخلف، أمّا أن تعتبر الاشتراكية مجرد وسيلة لإلغاء التخلف، فإنها نظرة «حِرفية» أو «تكنيكية» للاشتراكية، حيث تبقى خطى التطور متناقضة، لا تتناول سائر جوانب حياة المجتمع، وحيث تبقى ـ أيضاً ـ غائمة آفاق تطور المجتمع إلى مجتمع اشتراكي كامل في ظروفه وخصائصه.

إن نظام رأسمالية الدولة، يمكن أن يلبي ـ في بلد متخلف ـ متطلبات حل مشكلة التخلف، وإن نظاماً كهذا، يمكن أن تبنيه البيروقراطية والفئات البرجوازية الصغيرة الأخرى، بمعزل عن الجماهير الكادحة. أما تفجير الأطر البرجوازية الصغيرة للمجتمع، والانتقال من رأسمالية الدولة إلى الاشتراكية، فمسألة تتعلق ـ أولاً وأخيراً ـ بالدور السياسي القيادي الذي تنهض به الطبقة العاملة انطلاقاً من النظرية الثورية.. نظرية الاشتراكية العلمية.

إن تجريبية الثورة هي التي جعلت خطواتها مفاجئة وغير متجانسة: فهي لا تزال تنظر إلى مشكلة الأرض من زاوية برجوازية صغيرة، وتعارض الاشتراكية في القطاع الزراعي، كما أنها لا تزال تتحدث عن رأسمال مستغل، وتزعم أن «سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج، لا تستلزم تأميم كل وسائل الإنتاج، ولا تلغي الملكية الخاصة...» دون أي محاولة لتحديد الطابع المرحلي لهذه الموضوعة، وإذا كان «الميثاق» الذي أعلنه الرئيس عبد الناصر في ٢١/ ٥/ ١٩٦٢ قد اعتبر «الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم»، ولكن موضوعات الميثاق، في تفاصيلها، تنطلق من نظرة «اقتصادية» و«حِرْفية» للاشتراكية، وتحمل فهماً مشوهاً، وجانبياً لها.

وإذا كانت هذه هي نتائج المنطق التجريبي، في ما يتعلق بالبنيات التحتية للمجتمع، فإن آثار هذا المنطق قد انعكست بشكل خطير، ومفجع على الجوانب والجبهات الأخرى للنضال الاشتراكي.. جبهة النضال ضد البنيات الفوقية للمجتمع القديم. فلكي يكون النضال الاشتراكي متكاملاً ومتجانساً، لا بد أن يتناول مختلف مستويات البناء الاجتماعي، ومختلف قطاعات الحياة. فالاشتراكية ليست مجرد إلغاء

للاستغلال، بل هي - بالأساس محاولة لإنقاذ إنسانية الكائن البشري التي سحقها الاستغلال، وتحريره من كل ظروف الضياع التي أفقدته جوهره الإنساني. إن الاشتراكية حل كلي وجذري لمشكلة الإنسان، ولكن اشتراكية ثورة ٢٣ تموز/يوليو التجريبية، لم تستطع أن تدمر سوى البنيان التحتي للمجتمع القديم، في حين أن البنى الفوقية بقيت بعيدة عن الريح الثورية، ولا تزال مقطوعة عن التطور الذي أصاب البنى التحتية. فالانقطاع الثقافي لا يزال في قبضة الرجعية والبرجوازية، والتعليم - وإن كان قد أخذ منحىً عملياً تطبيقياً - إلا أنه بعيد عن خلق أجيال جديدة تؤمن بالعلم، باعتباره الحقيقة الوحيدة في الحياة. كما أن الأطر الاجتماعية التقليدية (الإقطاعية والبرجوازية) لا تزال تهيض انطلاقاً كاملاً حقيقياً للتطور الاجتماعي. إن أيديولوجيا المجتمع القديم، لا تزال قوية وعميقة الجذور، وهي لا تزال سائدة ومهيمنة حتى في الأجهزة القيادية. إن هذه الأيديولوجية الرجعية لا تزال تمارس عملية خنق ووصاية على الأيديولوجيا الاشتراكية، لكي تمنع نموها وتوسعها وسيادتها في المجتمع الجديد.

حقاً إن النضال لتصفية البنى الفوقية المتخلفة والرجعية لا يمكن أن يُؤتي ثماره بسرعة (كما هو الأمر في ما يتعلق بالبنى التحتية)، إلاّ أن الثورة لم تلتفت حتى الآن إلى هذه المشكلة. وهذا - في رأينا - من أكثر الجوانب السلبية خطورة في تجربة ثورة ٢٣ تموز/يوليو. . وهو أدعاها إلى القلق حول مستقبل هذه التجربة.

أيديولوجيا الثورة

قلنا - قبل قليل - إن ثورة ٢٣ تموز/يوليو ثورة تجريبية، أي ثورة بلا نظرية. إلاّ أن هذه الثورة كانت تملك - منذ البدء - اقتناعات فكرية وسياسية. . هذه الاقتناعات يمكن أن نطلق عليها كلمة: أيديولوجية.

لكل من طبقات المجتمع (ولبعض فئاته المهمة أحياناً) أيديولوجيتها: فلليمين أيديولوجيته، ولليسار أيديولوجيته وهكذا. كما يمكننا القول إن هناك أيديولوجية محافظة، وأيديولوجية ثورية، أيديولوجية تقدمية وأخرى رجعية.

تصوغ الطبقات الثورية في المجتمع (وطليعة هذه الطبقات بالتحديد) نظريتها الثورية خلال ممارستها النضالية، انطلاقاً من أيديولوجيتها الطبقية. وإذا كانت ثورة ٢٣ تموز/يوليو قد افتقدت النظرية، إلاّ أن أسلوبها التجريبي كان انبثاقاً عن أيديولوجية تعبر - موضوعياً - عن مطامح طبقية معينة.

وعلى هذا الأساس يحق لنا أن نتساءل: ما هي أيديولوجية ثورة ٢٣ تموز/

يوليو؟ ما هو طابعها الطبقي؟! كيف بدأت؟ وكيف تطورت؟!

لقد خضعت أيديولوجية ثورة ٢٣ تموز/يوليو إلى تطورات عميقة خلال الشوط الطويل الذي قطعته. وكانت أحداث أيلول/سبتمر ١٩٦١ في دمشق نقطة تحوُّل مهمة في تطور هذه الأيديولوجية، بحيث تبدو قيادة الثورة وكأنها تنساب بسهولة ورويّة من أفق أيديولوجي إلى آخر في اتجاه اليسار.

رغم الشكل العسكري الذي طبعت به أحداث ٢٣ تموز/يوليو، إلاّ أن أيديولوجية الثورة قد عكست ـ إلى حد كبير ـ عقلية الجماهير ونفسيتها ومطامحها (وجماهير الفلاحين خاصة). في هذه الأيديولوجية الجوانب القوية في الجماهير الفلاحية، وفيها جوانب ضعفها أيضاً. فيها أوهامها وفيها زخمها. فيها عفوية الجماهير الفلاحية وفيها إصرارها أيضاً. فيها رغبة حارة للإفلات من أسر الواقع، وفيها إدراك غامض لجوانب هذا الواقع أيضاً. يختلط الجموح الثوري فيها مع طيبة الفلاح المصري وطبيعته المسالمة. تلعن التقاليد والعادات والأطر الاجتماعية والاقتصادية الموروثة، ويشدها حنين خفي نحوها في الوقت نفسه. تؤمن بالعلم، إلاّ أن صدى السحر والخرافة لا يزال غلاف منطقها. وبكلمة: يتردد في هذه الأيديولوجيا الرَجْع الأخير لعقلية الفلاح المصري.

هذا هو الإطار العام والمناخ العام لأيديولوجية ثورة ٢٣ تموز/يوليو، رغم التطور الذي خضعت له، ورغم حديث «الميثاق» عن الاشتراكية العلمية.

رغم أن ضرب قوى الإقطاع كان أولى خطوات ثورة ٢٣ تموز/يوليو، ولكن أيديولوجيتها كانت تنطلق من موضوعة، تعتبر التغيير الاجتماعي ممكناً عبر «التعاون الطبقي»، و«التعايش السلمي بين سائر الطبقات داخل الوطن الواحد». هذه الأيديولوجيا «التعاونية» التي كانت مصحوبة دوماً برغبة جادة في التغيير الاجتماعي، جاءت تعبر ـ موضوعياً ـ عن موقف الحكم والوسيط على الصعيد الطبقي، مفترضة قيادة الثورة كنخبة عائمة فوق جميع الطبقات، ممثلة مصالح كل المجتمع. هذه الموضوعة الوسيطية، هي التي جعلت السلطة ـ الثورة عاجزة عن إيجاد مناخ ملائم لخلق تشكيل سياسي، يمثل مطامح الجماهير الشعبية، كما أنها كانت الأب الروحي الذي أنجب الطرح السياسي المسمى بـ «الاتحاد القومي».

يُفلسف الرئيس عبد الناصر الاتحاد القومي بقوله:

«. . . إن الاتحاد القومي ليس حزباً، وإنما هو وطن بأكمله داخل إطار واحد، يتساوى الجميع على صعيده، وذلك لكي يصنع سلمياً تطوره الكبير، ويحقق

أهداف ثورته التي لا بد من تحقيقها. الاتحاد القومي وسيلة لكي تتفاهم الطبقات وتتراضى بدل أن تتصارع..».

إن وضع العواطف فوق الحقيقة والواقع ومحاولة «صنع التطور الكبير» عن طريق النيات الطيبة والنصح، لم يجدِ فتيلاً مع الرجعية، لأن الصراع الطبقي أمر واقعي راسخ يفرض نفسه على الحياة، إنه محرك تطور المجتمع، فالتطور الكبير لا يمكن أن يصنع إلا من دون الرجعية، وضد مصالحها أيضاً. وكانت النتيجة المباشرة لهذه «العواطف» السلمية الوسيطية تباطؤ التطور، وتأخر التغير الاجتماعي، وإبقاء الثورة في خطر ماثل يترصدها. إن الدعوة للتعايش الطبقي تعني ـ عملياً ـ وقف حركة الجماهير، وشل نضالها ضد الرجعية. ولقد جرَّت هذه الموضوعة فعلاً إلى تجميد النهوض الشعبي، وتكلُّس المبادرة الجماهيرية.

إن وَهْم التعايش الطبقي والتفاهم الطبقي دفع إلى اعتبار الدولة كقوة فوق الطبقات.. كحكم بينها. يقول الرئيس عبد الناصر:

«... تحمي الدولة كل طبقة من الأخرى، وكل صاحب مصلحة من صاحب المصلحة الأخرى.. وهي التي تجعل التوافق كاملاً بين جميع المصالح وبين جميع الطبقات في نفس الوقت...».

حقاً إن اعتبار الدولة قوة وسيطة بين الطبقات، بعد أن كانت أداة بيد الإقطاع والرأسمال الاحتكاري قبل ٢٣ تموز/يوليو، يعتبر خطوة إلى أمام. إلاّ أن هذا التطور، الذي وصل إلى مرحلة توازن بين القوى الطبقية المتناقضة، لكي يأخذ أبعاده الاشتراكية، لا بد أن يحطم هذا التوازن لمصلحة الجماهير الكادحة. إن ثورة ٢٣ تموز/يوليو في معاناتها الحقيقية للواقع، وفي تصميمها الحازم على متابعة النضال لإحداث التغيير الاجتماعي، وجدت نفسها مجبرة على تحدي مصالح الطبقات المستثمِرة، ومدعوة بالنتيجة إلى ضرب هذه المصالح. وبما أن معارك التغيير قد جرت في مناخ سياسي جمّدت فيه الثورة النهوض الشعبي، وشلّت المبادرة الجماهيرية، فقد استطاعت الرجعية أن تضرب الثورة في نقطة ضعفها... في دمشق في أيلول/سبتمر ١٩٦١. هذا الارتطام العنيف بالواقع، حطّم أسطورة التعاون الطبقي، وفضح خَرق وتهافت أيديولوجيا «الاشتراكية التعاونية» (أي الاشتراكية القائمة على تعاون الطبقات).

إن ما هو خطير وأساسي في أخطاء ثورة ٢٣ تموز/يوليو، قد نبع عن الوهم التالي: إمكانية السير في الطريق الاشتراكي مع تجنب الصراع الطبقي. لقد تعلمت الثورة بالتجربة المرّة القاسية أن مثل هذه الموضوعة مناقضة للواقع الاجتماعي

الملموس، ومغايرة لحقيقة التطور التاريخي. وإذا جعلت الثورة درس الانفصال منطلقاً لنضالها العملي، فإنها ستتغلب حتماً على مظاهر الخطأ والتردد التي نجمت عن تطبيق الأيديولوجيا التعاونية.

أمّا الجانب الآخر من الموضوع، فهو أن التطور، وقد سار في اتجاه البناء الاشتراكي أخذ يطرح ضرورة تعبئة شعبية شاملة، تستطيع تلبية مقتضيات البناء الاشتراكي على نحو جدي وسريع، هذه التعبئة الشعبية تقتضي انتهاج سياسة طبقية حازمة وواضحة، وهذا يعني إطلاق مبادرة الجماهير السياسية، لكي تتولى مهمة الحماية والرقابة والتطور من جهة، ويعني أيضاً متابعة تدمير الأسس الموضوعية للقوى المعادية للاشتراكية في سائر قطاعات الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية. إن القلة البيروقراطية ستشوه التطور الاشتراكي، وتسلبه مضمونه الإنساني، وتعرقل تعميقه. إن الاشتراكية لا يمكن أن تتحقق وتتطور إلاّ مع الجماهير الشعبية، وبالاعتماد على مبادهتها والثقة بامكانياتها.

في قرارات تموز/يوليو ١٩٦١ بلغت الثورة مفترق الطرق. وكانت أحداث دمشق في أيلول/سبتمبر ١٩٦١ إيذاناً بذلك. ولولا موقف الرجولة الذي اتخذه عبد الناصر لامتد الوباء الرجعي إلى القاهرة. لقد أصبحت ثورة ٢٣ تموز/يوليو بعد الانفصال أمام ثلاثة احتمالات:

١ ـ إما أن تعاجلها الرجعية ـ وهي في عزلة عن الجماهير الكادحة ـ بضربة مميتة قاضية.

٢ ـ وإما أن تطوقها البيروقراطية نهائياً بسور منغلق يجمدها في منتصف الطريق (في رأسمالية الدولة)، وتمنع انطلاقها وتطورها، فتبني مجتمعاً هجيناً مشوهاً متناقضاً راكداً خالياً من القيم الاشتراكية الحقيقية.

٣ ـ وإما أن تتحول كلياً، وبلا تردد، إلى الالتزام الإيجابي الديمقراطي بالجماهير الكادحة.

ولقد كان في إعلان «الميثاق» مساء ٢١/٥/١٩٦٢ ما يشير ـ من حيث المبدأ ـ إلى أن قيادة الثورة (وعبد الناصر بالتحديد) قد اختارت طريق الجماهير. لقد جددت كارثة الانفصال النبض الشعبي للثورة. ولقد انعكس هذا النبض بصورة واضحة (وإن كانت غير كاملة وغير حاسمة) في ذلك الميثاق.

لسنا ـ الآن ـ بصدد تقديم دراسة حول الميثاق، وسنكتفي بإلقاء نظرة عامة، ثم نورد بعض الملاحظات حول الاتجاهات الجديدة والمهمة فيه:

١ ـ على بالرغم من أن الميثاق موجَّه ـ بشكل عام ـ لرسم الخط العام لسير التطور في القطر المصري في المستقبل القريب (وخلال السنوات الثماني القادمة على وجه التحديد)، ولكنه قد توجه أيضاً إلى تجربة السنوات العشر الماضية بالنقد والتحليل. فالميثاق ـ إلى حد كبير ـ نقد مباشر، وغير مباشر لتلك الفترة. وكانت منطلقات هذا النقد يسارية، تناول جوانب الضعف في الواقع الراهن للتجربة، كما تناول جوانب الخطأ في التجربة الماضية. إلاّ أن هذا النقد جاء وفق أسلوب إيجابي وعام وعريض، لذا كانت تنقصه الجرأة والحسم الذي يعرّي الخطأ من جذوره، ويحلل ـ بتفصيل ـ الظروف التي ولدته. وإن أسلوباً كهذا في النقد، هو الذي يمكن أن يهيئ ـ على نحو أكمل ـ وسائل تصحيح وتطوير التجربة في حالتها الراهنة. لقد لخص الميثاق التطور السابق للثورة واستخلص معطياته، وفي ضوء ذلك رسم آفاق التطور في القطر المصري. ويمكن القول ـ بشكل تقريبي ـ إن الميثاق يشكل نقطة انطلاق صحيحة من حيث اتجاهها العام.

٢ ـ يشير الميثاق إلى أن «الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم». ولكن الميثاق في تحليله للأمور، لم يلتزم الاشتراكية العلمية على نحو كامل ودقيق، فلم يضع الميثاق حدوداً واضحة بين الأهداف البعيدة للثورة، وبين أهدافها المرحلية. هذا الخلط بين التطلعات البعيدة، والأهداف المرحلية هو ضرب من الخوف البرجوازي الصغير، لا بد أن تستخدمه العناصر المحافظة لكي تمنع التطور، وتدافع عن مواقعها المنهارة. إن الميثاق بحاجة إلى تحديد ووضوح أيديولوجي، لكي يقطع الطريق على التيارات البرجوازية الصغيرة في محاولتها اعتبار الأهداف المرحلية للتطور الثوري، وكأنها خاتمة المطاف.

٣ ـ على الرغم من أن كامل وسائل التمويل، وثمانين بالمئة من وسائل الإنتاج قد أصبحت ضمن نطاق الملكية العامة للشعب، إلّا أن البرنامج الذي حدده الميثاق لمتابعة التحويل الاشتراكي في مجمل القطاعات غير شامل وبطيء معاً. ففي السنوات الثماني القادمة ـ في رأينا ـ يجب أن ننجز ثورة زراعية (لا إصلاحاً زراعياً فحسب)، وفق شعار «الأرض لمن يزرعها»، كما ينبغي أن تنفذ هذه الثورة بواسطة الفلاحين ـ لا البيروقراطية ـ كما يجب إتمام تحويل جميع وسائل الإنتاج إلى ملكية الشعب، وتأميم التجارتين الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تأميم وسائل الخدمات المهمة والثروات العقارية الكبيرة والوسطى في المدن.

ضرب من «التهريب» الأيديولوجي البرجوازي الصغير أن يصطنع الميثاق تقسيم رأس المال إلى رأسمال مستغل وآخر غير مستغل، وملكية مستغلة وأخرى

تؤدي دورها في بناء الاقتصاد، لكي تُبرز خطة السلطة في سيرها البطيء نحو إتمام التحويل في القطاع الاقتصادي. فالملكية إذا تعدت حدود الاستعمال المباشر والشخصي، لا بد أن تكون مستغِلة. ومهما كانت الرقعة التي يمارس فيها رأس المال نشاطه ضيقة، أو نسبة المردود الذي يعطيه منخفضة، فإن هذا لا يمحو عنه صفة الاستغلال، إذا كنا نعتبر العمل الإنساني المصدر الوحيد للقيمة. فالليل قد يكون أسحم وقد يكون أغبش أيضاً، ولكننا لا يمكن إلاّ أن نسميه ليلاً في كلا الحالين. لقد كان ممكناً أن تبرر السلطة خطتها وفق أسلوب آخر، كأن يقال مثلاً إن السير المرحلي للثورة يقتضي التعاون مع البرجوازية الصغيرة وبقايا البرجوازية، أما أن يُسدي الميثاق النصح للقطاع الخاص (دونما تحديد لمضمونه الطبقي) وأن يطالبه بأن «يجدد نفسه، وبأن يشق بعمله طريقاً من الجهد الخلاق لا يعتمد كما كان في الماضي على الاستغلال الطفيلي»... فإننا نرى في ذلك قفزاً فوق الخصائص الثابتة والمطلقة لرأس المال بصورة عامة، ولرأس المال في البلدان المتخلفة بصورة خاصة، كما نرى فيه ـ تبعاً لذلك ـ حواراً رومانتيكياً مع أصم لا يمكن أن يستمع إلاّ لنداء مصالحه المباشرة الأكيدة.. إن في هذا «النصح» لمنطقاً برجوازياً صغيراً.

٤ ـ على الصعيد النظري، رسم الميثاق أفقاً صحيحاً لإقامة ديمقراطية شعبية، تستطيع خلالها الجماهير العاملة أن تمارس دورها في تطوير الثورة:

أ ـ لقد فضح الميثاق الديمقراطية البرجوازية ـ الإقطاعية. ولقد أمسك بحقيقة علمية راسخة، وهي: «أن النظام السياسي في بلد من البلدان، ليس إلاّ انعكاساً مباشراً للأوضاع الاقتصادية». إن هذه الحقيقة يمكن أن تشكل منطلقاً اشتراكياً لموقف مبدئي من أنظمة الحكم التقليدية، كما يمكن أن تتيح «فضح التزييف المروع في ديمقراطية الرجعية التي حكمت باسم التحالف بين الإقطاع ورأس المال المستغل»، وهي التي ستمكن الثورة من أن «ترسم من الواقع وبالتجربة وتطلعاً إلى الأمل معالم ديمقراطية الشعب كله».

ب ـ أشرنا ـ قبلاً ـ إلى خرافة التعايش الطبقي التي حطمتها أحداث أيلول/سبتمبر ١٩٦١ في دمشق. لقد كانت هذه الخرافة عائقاً جدياً أمام بناء ديمقراطية شعبية، إلاّ أن ثورة ٢٣ تموز/يوليو قد تعلمت بالتجربة المباشرة خَرق هذه الموضوعة، وجاء الميثاق ليعلن أن الصراع الطبقي حقيقة ملموسة، تعيش في الواقع، وتعانيها الجماهير. إن التطبيق العملي الجدي للصراع الطبقي، يقضي فتح الطريق لممارسة ديمقراطية، تتيح تأطير الجماهير الكادحة، وإنضاج وعيها الطبقي. إن الممارسة السياسية للصراع الطبقي، هي التي تملأ الصراع ضد الرجعية بمضمون ثوري واشتراكي.

ج - إن ثورة ٢٣ تموز/ يوليو في كفاحها ضد الاستعمار، عمدت إلى إلغاء حرية الطبقات والفئات الضالعة مع الاستعمار، ولكن الثورة لم تكتف بإلغاء حرية الطبقات الرجعية فحسب، بل ألغت حرية الجماهير الشعبية أيضاً. لقد حللنا في مكان آخر من هذا البحث أسباب هذه الظاهرة، وكشفنا عن جذورها، إلاّ أننا نريد أن نضيف إلى ذلك السبب التالي: إن التناقضات الجزئية وغير المتنافية التي وجدت بين قيادة الثورة والجماهير العاملة، قد استغلتها العناصر الوسطية وغير الاشتراكية في قيادات الثورة، لتحرم الجماهير الشعبية حريتها أيضاً. لم تستطع قيادات الثورة أن تميز بوضوح بين نمطين من التناقضات: تناقضات الثورة مع الرجعية، وهي تناقضات أساسية متنافية (بحسب تعبير ماوتسي تونغ)، وتناقضات الثورة مع الجماهير الشعبية، وهي تناقضات جزئية وودية. إن الخلط بين هذين النوعين من التناقضات، بالإضافة إلى توجُّس الثورة المسبق من الجماهير، هو الذي يفسر موقف الثورة من حرية الجماهير الشعبية.

إن الشعار الذي طرحته الثورة: «إن الخبز للجميع مقدمة لا بد منها حتى تكون هناك الحرية للجميع. . .»، إن هذا الشعار، وإن كان يعبر عن فهم جزئي ومشوه لطبيعة النضال التقدمي، إلاّ أنه يعبر في الوقت نفسه عن التزام بمصلحة الجماهير أيضاً. ولكن هذا الالتزام جاء على شكل أبوي، فكانت علاقات الثورة مع الجماهير علاقات وصاية. إن التزام مصلحة الجماهير والوصاية عليها في الوقت نفسه، لم يتح خلق الجماهير المنظمة الواعية لمصالحها الطبقية، بل خلق الجماهير المتحمسة السديمية. . وجماهير في حالة كهذه لا يمكن أن تكون قاعدة متينة وفعّالة للديمقراطية الشعبية، لأن جوهر هذه الديمقراطية مستمد من الإسهام الإيجابي لا الموافقة السلبية فحسب. إن الإيمان بالديمقراطية الشعبية هو الشكل العملي للإيمان بالجماهير الشعبية المنظمة القائدة.

الحقيقة ثورية وأخلاقية دوماً. والديمقراطية هي التي تتيح للحقيقة التفتح، وإن غَرْس فكرات الديمقراطية الشعبية، لا يتأتى وفق أسلوب مفاجىء، يسقط من علٍ كمنحة من الحاكم عندما يقتنع أن الجماهير قد شبّت عن الطوق، فالديمقراطية لا يمكن أن تؤجل أو تقنن، ولا توضع على الرف اليوم زعم ممارستها غداً عند النضج، فالنضج السياسي وليد الممارسة الديمقراطية بالدرجة الأولى. فالديمقراطية اليوم هي أمر لا بد منه للديمقراطية غداً، لأن ممارسة الديمقراطية على نحو ناضج ومسؤول ومنضبط، لا يمكن أن يتهيأ إلاّ بالممارسة الدائمة والمعاناة. فلكي نتعلم السباحة غداً، يجب أن نمارسها منذ اليوم.

لقد رسم الميثاق أفقاً نظرياً سليماً لممارسة الديمقراطية:

«.. إن ممارسة الحرية بعد العملية الثورية الهائلة بإعادة توزيع الثروة الوطنية في [تموز] يوليو ١٩٦١، لا تشكل خطراً على أمن النضال الوطني، بل إنها صمام الأمان له، فإنها تخلق القوة الشعبية القادرة على الانقضاض على كل محاولة للتآمر والقيام بانتكاس يسلب الشعب ثمار نضاله، كذلك فإن ممارسة الحرية تخلق القيادات المتجددة للعمل الثوري، وتوسع هذه القيادات، وتدفعها دائماً إلى الأمام، وتخلق قيادة من التفكير الجماعي القادر على صد نزعات التحكم الفردي، ومن ثم فهي توفر للعمل الوطني ضمانات بعيدة المدى..».

د ـ قلنا ـ قبل قليل ـ إن التزام الثورة بالجماهير جاء على شكل أبوي، لذا فإن الثورة، وإن استطاعت أن تنفذ إلى الجماهير وتحرك أكثرها جهلاً وتأخراً وسلبية، ولكنها لم تتقدم بالجماهير إلى الخطوة الثورية الثانية إلى تنظيمهم، فبقيت ـ رغم تحركها ـ في حالتها الخام، وفي وضع سديمي مبعثر. إن الاستيعاب الحقيقي للتحرك الثوري، لا بد أن ينتهي إلى صب قوى الجماهير العفوية في تنظيم يمنحها القوة والنضج معاً، ويفتح أمامها ـ بالتالي ـ فرصة ممارسة قيادة فعلية في التطوير الثوري الاشتراكي للمجتمع المصري.

إن الثورة التي اجتازت تجربة المراهقة الفكرية (كما يقول الميثاق) بعد معاناة حقيقية للواقع الملموس، وبعد أن باشرت مهمة التطوير والبناء الاشتراكي، وبعد تجارب عشر سنين من الخطأ والصواب، أمسكت ـ نظرياً على الأقل ـ بجوهر العمل الثوري، وبكلمة السر فيه، عندما أعلن الميثاق هذه الحقيقة: «الشعب قائد الثورة». ولكن لكي يكون لهذه الموضوعة مضمون عملي يجب ألا تكون تبريراً لعدم وجود الشعب المنظم. فلن يستطيع الشعب ممارسة دور قيادي فعلياً، وهو في وضع سديمي. الشعب القائد هو ـ من الناحية العملية ـ طليعته المنظمة في تشكيل سياسي ثوري.

٥ ـ لقد تناول الميثاق مشكلة البيروقراطية في معرض بحث مشاكل التطبيق الاشتراكي. وإذا أخذنا بعين الاعتبار عمق النفوذ البيروقراطي في السلطة، فإننا لا بد أن ندرك الأهمية التي يرتديها طرح هذه المشكلة.

جاء في الميثاق:

«... والقيادات الجديدة لا بد لها أن تعي دورها الاجتماعي. وإن أخطر ما يمكن أن تتعرض له في هذه المرحلة، هو أن تنحرف متصورة أنها تمثل طبقة جديدة

حلّت محل الطبقة القديمة، وانتقلت إليها امتيازاتها. . .».

ورغم أننا نعتقد أن مجرد طرح المشكلة خطوة إلى أمام، إلاّ أن الميثاق لم يضع المسألة في إطارها الواقعي والطبقي، ومرّ عليها بسرعة، وتحدث عنها باقتضاب، في حين أن المشكلة البيروقراطية في القطر المصري هي من أكثر المشاكل تعقيداً، ومن أكثرها إلحاحاً أيضاً. ولهذا يمكننا القول إن المشكلة لم تطرح في الميثاق على نحو موازٍ لأهميتها وخطورتها وإلحاحها.

إن الواقع الموضوعي للبيروقراطية، يجعل منها طبقة جديدة فعلاً، وهي لا «تنحرف» عندما تصبح طبقة جديدة، لأن تلك حقيقتها الموضوعية. إن الطرح المثالي لقضية البيروقراطية، والنصح الوعظي لها لن يغير الواقع الاجتماعي. إن الأدوات الموضوعية في النضال ضد البيروقراطية هي الديمقراطية الاشتراكية والجماهير الكادحة المنظمة. وعندما تتوفر مثل هذه الأدوات، يصبح ممكناً النضال المجدي ضد البيروقراطية.

بقيت كلمة أخيرة حول الميثاق: إنه خطوة مهمة في الطريق نحو تلمس الحقيقة الثورية، ولكنه بحاجة لوضوح وتحديد وحزم.

إن ما هو أكثر أهمية من الميثاق الأدوات الموضوعية التي تنفذه. فهل تستطيع الثورة كسر الحصار البيروقراطي لتصل إلى أمها.. إلى الجماهير الشعبية؟!

النتيجة

نعيد الآن السؤالين التاليين:

١ ـ ما حقيقة الدور الذي يلعبه نظام عبد الناصر، ونتائجه الفعلية في الميزان العام للنضال ضد الاستعمار والرجعية العربية؟!

٢ ـ ما الموقف السياسي الذي يجب أن تتخذه القوى الثورية العربية من نظام عبد الناصر؟!

ثمة حقائق ونتائج عديدة يمكن استجرارها مما تقدم، ومن المناخ العام للنضال العربي:

أولاً: إن نظام عبد الناصر يلعب دوراً أساسياً في الكفاح العربي العام ضد الاستعمار والرجعية العربية، إن هذا الدور ـ موضوعياً ـ دور تقدمي. فهو قد فتح أمام التطور العربي آفاقاً واسعة جديدة، وحوّل الحركة القومية العربية إلى قوة تاريخية، وفتح إمكانية عملية لتحقيق الوحدة العربية، وحل التناقض الأساسي في

المجتمع المصري (تناقض رأس المال والعمل)، مما فتح الطريق لتحويل الحركة القومية العربية إلى حركة اشتراكية جماهيرية. إن الحركة القومية العربية من دون مصر عبد الناصر، ستتقهقر بالشعب العربي (في المشرق خاصة) إلى ما كانت عليه الحال قبل تموز/يوليو ١٩٥٢، حيث الظلام الاستعماري الرجعي يلف المشرق العربي بأكمله. إن أي حديث عن التحرر من الاستعمار (بشكليه القديم والجديد) وتصفية إسرائيل (لا درء خطرها فحسب) من دون مصر عبد الناصر أكذوبة وخدعة يروّجها عملاء الاستعمار والملتفون معهم. لقد كانت مصر عبد الناصر، ولا تزال، القاعدة الصلبة لدعم حركة النضال العربي. لقد فتحت صفحة جديدة ناصعة في التاريخ العربي المعاصر.

ثانياً: إن التجربة الثورية المصرية ليست تجربة رائدة. إن نظام عبد الناصر ليس النظام الثوري النموذجي، بسبب فقره الأيديولوجي، وافتقاد أهدافه الاشتراكية الدقة والوضوح والتحديد، وبسبب إغراقه في البيروقراطية، وانعدام النفحة الشعبية في أساليب نضاله وأدواتها. كل هذا يجعل وضع نظام كهذا في سدة القيادة للحركات الثورية العربية أمراً غير سليم، وغير مضمون النتيجة، لأن نظام عبد الناصر ليس في مستوى قيادي من وجهة أيديولوجية، لذا فإن إمساكه الزمام سيكلّس انطلاق الحركات الثورية، ويجعلها ذيلاً للنظام، ويفقدها مبادرتها وحيويتها وطلاقتها ومرونتها. وهو إن لم يرجع بها خطوة إلى الوراء، فسيجعلها «طبعات» جديدة مشوهة لما يجري في القطر المصري. أمّا الجانب الآخر من الموضوع، فهو أن تسليم زمام عمل ثوري لنظام لم يصبح في منطقة الأمان (بسبب افتقاده الركائز الشعبية المنظمة)، سيجعل مجمل النضال الثوري ضرباً من المغامرة. إن الأهمية التاريخية للدور الذي لعبه - ويلعبه - نظام عبد الناصر لا تبرر أبداً تسليمه الزمام، ولا تبرر - بالتالي - تحويل النضال العربي إلى «قفزة نحو المجهول». لقد أكدت تجربة الانفصال هذه الموضوعة.

ثالثاً: إن وجود تناقضات بين الحركات التقدمية العربية أمر واقعي وحتمي أيضاً. إن هذه التناقضات ناجمة عن السيماء الاجتماعية لكل حركة، ومدى نضجها واختلاف مستوياتها الأيديولوجية، كما أنها نابعة عن مدى تغلغل الروح الثورية الشعبية فيها. وهي - من حيث الأساس - أحد نتاجات التجزئة.

إلاّ أننا يجب أن نفهم بدقة نوعية هذا التناقض، لكي نستطيع تحديد الموقف الذي يمليه، لأن الانتهازية التي تنسب نفسها لليسار في القطر السوري قد حاولت تشويهه، وتحويله إلى عداء بين هذه الحركات، فانتهت إلى خنادق الرجعية.

إن التناقض الرئيسي ـ والعدائي بصورة واقعية ـ في عملية تطور الشعب العربي في مسيرته نحو الوحدة والاشتراكية (وهو التناقض الذي يقرر وجوده وتطوره وجود التناقضات الأخرى ويؤثر فيها) هو التناقض بين الشعب العربي من جهة، وجميع القوى المعادية لوحدته واشتراكيته من جهة أخرى.

أما التناقض بين مختلف الطبقات والفئات السياسية التي تكوّن مضمون الثورة العربية في هذه المرحلة، فهي تناقضات جزئية وثانوية. وبحسب تعبير ماوتسي تونغ، إنها تناقضات ودية وغير متعارضة. وهذه التناقضات ممكنة الوجود مع كون المصالح الأساسية والعامة والبعيدة، لتلك الطبقات والفئات السياسية، واحدة. هذا هو الطابع الجوهري للتناقضات الموجودة بين الحركات التقدمية العربية. لذا فإن مسألة العلاقات بين هذه الحركات هي «تعيين الحدود ـ بالضبط ـ بين الصواب والخطأ». وهذا يعني وجوب حل التناقضات غير المتنافية من وجهة نظر التناقضات المتنافية والرئيسية وبوحيها وعلى أساسها.

رابعاً: إن انتصار ثورة الجزائر قد دفع بالنضال العربي إلى مرحلة جديدة، وأصبح المناخ السياسي العربي التقدمي مهيأً لالتقاء جميع قوى الثورة العربية.

إن جبهة كهذه أصبحت من مقتضيات وضرورات النضال العربي الراهن. إن الاتحاد الاشتراكي العربي في القطر المصري لا بد أن يكون أحد أطرافها الأساسيين.

يمكن أن تحقق هذه الجبهة ما يلي:

أ ـ تجسيد وحدة النضال العربي تجسيداً عملياً، وتقود نضال الجماهير على مستوى الوطن العربي في هذه المرحلة، وتخلق ـ بالنتيجة ـ الأدوات الموضوعية لتحقيق الوحدة العربية.

ب ـ تزيل التناقضات الجزئية، وغير المتنافية بين أطراف الجبهة، وتمهد لصهر جميع الحركات التقدمية العربية في بوتقة أيديولوجية ثورية اشتراكية واحدة عبر تفاعل ديمقراطي، وعن طريق النقد والنقد الذاتي والرقابة المتبادلة والخبرة والتجربة.

ج ـ إن مثل هذه الجبهة ستكون ـ من حيث المبدأ ـ الوسيلة الصحيحة لممارسة نقد إيجابي ثوري اشتراكي لجميع الظاهرات السلبية في التجربة المصرية، كما ستكون عوناً للعناصر الثورية الاشتراكية المصرية في نضالها، ضد جميع العناصر المعادية للثورة الاشتراكية، والوحدة العربية في القطر المصري.

ملاحظات إضافية

كتب هذا البحث في النصف الثاني من عام ١٩٦٢، كجزء من المعركة ضد عهد الانفصال، الذي يشن حرباً صليبية (يمينية مغرقة ويسارية كاذبة وذرائعية) على التجربة الجديدة في القطر المصري، محاولاً تلطيخها وإدانتها، بغية تكريس الانفصال. ولم يتح لهذا البحث النشر إلاّ في أوائل آذار/ مارس ١٩٦٣ في الكتاب الثاني من المؤلف الجماعي: **في الفكر السياسي**.

وعندما عدت إلى «دفاتري القديمة»، لكي أهيّىء بعض موضوعات هذا الكتاب، رأيت إعادة نشر هذا البحث من جديد، لأن المشاكل التي عالجها لا تزال مطروحة.

لقد قمت بإجراء تعديلات طفيفة جداً على بعض الصيغ. ولكن هذه التعديلات لم تمسّ ـ من قريب أو بعيد ـ الآراء والأفكار الواردة فيه. إن إعادة نشر هذه الدراسة، كما هي تقريباً، ليس مجرد أمانة فحسب، بل وسيلة لكي يرى الإنسان نفسه: أين كان يقف. وكيف كان يفكر. . وإلى أين يتطور؟! ما هو الصحيح السليم في أفكاره. . . وما هو التقريبي منها. . وما هو المخطىء؟!

في الملاحظات التالية، سأحاول تسجيل ما هو جديد في رأيي حول التجربة الجديدة في القطر المصري، وموقفي منها. وسأحاول ـ أيضاً ـ الحديث عن التطورات الجديدة التي أصابت هذه التجربة وظروفها الجديدة، خلال السنوات الثلاث التي مضت على إعداد هذه الدراسة.

وفي ما عدا الملاحظات، التي أدرجتها الآن، فإنني ما زلت مقتنعاً بصواب مجمل الآراء الواردة في الدراسة.

١ ـ لقد رأيت تعديل تسمية هذه الدراسة. العنوان السابق كان «دراسة تحليلية لنظام عبد الناصر». هذا العنوان لم يكن دقيقاً، رغم الدور الاستثنائي الذي قام به عبد الناصر. وفي القطر المصري تجربة ثورية جديدة حقاً. وهذه التجربة أصبحت ملكاً للجماهير العربية، لا في القطر المصري فحسب، بل في الوطن العربي أيضاً.

لقد وصفنا التحول الذي يجري في مصر بأنه تجربة جديدة، إلاّ أننا أحجمنا عن وصفها بالاشتراكية. إن إحجامنا ليس سببه كون القطر المصري لا يزال في مرحلة انتقال نحو الاشتراكية فحسب (كما قال الرئيس عبد الناصر في خطابه الذي ألقاه بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤)، بل لأن آفاق تطور التجربة، نحو تجربة اشتراكية كاملة ومطلقة في ظروفها وخصائصها، لم يزل غائماً حتى الآن.

٢ ـ ورد في بحثنا ما يلي: «. . . إن التجربة الثورية المصرية ليست تجربة رائدة. . إن نظام عبد الناصر ليس النظام الثوري النموذجي. . .»[١٠]. هذه الصيغة تفتقد الدقة.

لقد وقع التباس لفظي حول كلمة «رائدة»، نبهني إليه بعض الأصدقاء. لقد كان ذهني منصرفاً عن أحد معاني هذه الكلمة، وهو كون التجربة المصرية هي أول تجربة شقت الطريق للتحول الاشتراكي في الوطن العربي وهيأت له، وتلعب دوراً حاسماً في تطور الوطن العربي. وعندما يقصد بالريادة هذا المعنى، ينبغي أن أسجل أن هناك التباساً، لأن التجربة المصرية تجربة رائدة فعلاً.

ولكن عندما يقصد بالريادة أن تكون التجربة الجديدة في مصر نموذجاً ينبغي أن ينسخ ويقلد، عندئذ يختلف الموضوع كلياً، وينبغي إيضاح جوانبه وموقفنا منه.

أ ـ إن محاولة النسخ والتقليد لا تغمض عن الظروف الموضوعة لكل قطر فحسب، بل هي محاولة غير ديمقراطية، لأنها تلغي دور الشعب في كل قطر. إن الثورة العربية ثورة واحدة، ولكن وحدة هذه الثورة لا يجوز أن تلغي ـ في حال من الأحوال ـ دور الجماهير في كل قطر، مهما كان صغيراً.

ب ـ إن رفض محاولات النسخ والتقليد (عندما لا تكون منطلقة من اعتبارات إقليمية، وعندما تبتعد عن أي موقف سلبي تجاه التجربة المصرية) ينطلق من موقف اشتراكي وديمقراطي: ليس من تجربة في العالم تستحق أن تنسخ وتقلد، وإن كان من الممكن أن تستلهم.

ج ـ إن رفض نسخ التجربة المصرية ليس سببه جوانبها السلبية، لأن ليس من تجربة في العالم إلاّ ولها جوانبها السلبية. الموقف الاشتراكي الذي ينطلق من الواقع الملموس، لا يرى أن هناك تجربة نموذجية وأخرى غير نموذجية، وإنما هناك تجارب بلغت هذا المدى أو ذاك من التطور. . هذه المسافة أو تلك من النمو والنضج. . بقيت في هذا الإطار الطبقي أو تخطته.

د ـ التجربة الاشتراكية الحقة هي التي تأتي انبثاقاً من الواقع المباشر الملموس، وتتحدد ملامحها وفقاً لعلاقات القوى الطبقية، ومستوى التطور الاقتصادي، وبحسب البناء السياسي والتقاليد، وتبعاً للوعي الاجتماعي والطبقي للشعب، وتوزيع القوى السياسية. وبكلمة: تتحدد ملامح كل تجربة بعدد من العوامل

---

(١٠) **في الفكر السياسي**، ٢ج (دمشق: دار دمشق، ١٩٦٣)، ج٢: ياسين الحافظ، **دراسة تحليلية لنظام عبد الناصر**، ص ١٤٦.

الموضوعية والذاتية التي تحيط بها، إن النسخ والتقليد محاولة لإلغاء هذه العوامل بصورة إدارية وبيروقراطية ومتعسفة.

٣ ـ ورد في البحث: «إن الأهمية التاريخية للدور الذي لعبه ـ ويلعبه نظام عبد الناصر، لا تبرر أبداً تسليمه الزمام، ولا تبرر ـ بالتالي ـ تحويل النظام العربي إلى قفزة نحو المجهول. لقد أكدت تجربة الانفصال هذه الموضوعة...».

إن مرارة الانفصال هي التي أملت عليّ مثل هذا التبسيط في الموقف الاشتراكي من دور عبد الناصر. وقد كان خطأ محاولة إعطاء حكم نظري مسبق وقاطع، وبشكل مقطوع عن تطور الظروف الموضوعية للنضال العربي.

إن تجاوز التبسيط في النظر إلى مشاكل النضال العربي وجوانبه يقتضينا تثبيت الفكرات التالية:

أ ـ إن دور هذا القائد أو ذاك، هذا الحزب أو ذاك، إنما يقرره الواقع الفعلي لحركة الجماهير. ليس صحيحاً اتخاذ قرار نظري مسبق برفض هذه القيادة أو تكريسها. إن خط سير الجماهير ومواقفها هو الحكم في هذا الموضوع.

ب ـ إن الحكم بأن قيادة عبد الناصر تحول النضال العربي إلى قفزة نحو مجهول حكم مبني على تجربة محدودة، هي تجربة وحدة عام ١٩٥٨، وتجربة الانفصال. إن تجنب تحول النضال العربي إلى قفزة نحو مجهول، لا يتحقق بالابتعاد عن خط الجماهير ومحاربة الدور القيادي الذي ينهض به عبد الناصر، وإنما يتحقق عبر التصرف إيجابياً لتنمية حركة الجماهير وتنظيمها، ورفع وعيها السياسي والأيديولوجي.

ج ـ لقد بلغ النضال العربي مرحلة حرجة لم يعد ممكناً تجاوزها إلاّ بالاعتماد على حركة الجماهير الشعبية. إن الظروف الموضوعية لعام ١٩٥٨ هي غيرها عام ١٩٦٥. لقد أصبح طريق النضال العربي أكثر صعوبة وأشد تعقيداً. ولا بد أن الرئيس عبد الناصر نفسه (بعد النكبات والنكسات المتتالية) قد أدرك بالتجربة أن تنمية حركة الجماهير هي ـ وحدها ـ مفتاح النصر ضد الاستعمار والتجزئة وفي سبيل بناء الاشتراكية.

د ـ إن ما يميز الاشتراكي هو حرصه البالغ المطلق على المستقبل، على المراحل اللاحقة لتطور حركة الجماهير. لذا فإن الطبقة العاملة والتنظيمات السياسية الملتزمة بها، مدعوة ـ دوماً ـ لتمييز نفسها على الصعيدين الأيديولوجي والسياسي. إن هذا التمييز هو ضمانة المستقبل. إن طموح الطبقة العاملة إلى قيادة الثورة الاشتراكية

طموح مشروع، ويلبي مقتضيات التطور التاريخي. إن إضعاف هذا الطموح أو تشويهه أو تأجيله ليس إلاّ محاولة البرجوازية الصغيرة لتثبيت هيمنتها على حركة الجماهير العربية.

هـ ـ ولكن ينبغي الحذر من تحول شعار قيادة الطبقة العاملة إلى مجرد شعار ثوري عصبي، يغطي العجز عن مواجهة الواقع، وإلى وسيلة لتخريب تحالف قوى الثورة العربية في نضالها لتحقيق المهام الراهنة للثورة العربية. إن شعار قيادة الطبقة العاملة ليس قراراً مسبقاً، بل واقع يحققه نضال الطبقة العاملة المباشر واليومي.

* * *

إلى أين تسير التجربة الجديدة في القطر المصري؟(*)

الرئيس عبد الناصر، في خطابه الذي ألقاه بتاريخ ١٢/ ١١/ ١٩٦٤، عالج جانباً مهماً من القضايا التي تواجه التطور في القطر المصري.

إن الأهمية الكبرى، التي يرتديها هذا الخطاب، لم يكن سببها الصراحة والوضوح اللذين واجه بهما مشاكل التطور... ولا في التقدم الأيديولوجي الذي تجاوز به ميثاق أيار/مايو ١٩٦٢ فحسب، بل تكمن بالضبط ـ في كون هذا الخطاب قد أشار إلى أن القطر المصري يواجه انعطافاً جديداً نحو مرحلة جديدة، يمكن تسميتها بالمرحلة الثالثة.. تأتي بعد مرحلتي حرب السويس عام ١٩٥٦، والتأميم عام ١٩٦١.

ما الجوانب المهمة في خطاب الرئيس عبد الناصر في ١٢/ ١١/ ١٩٦٤؟ ما آفاق المرحلة الجديدة؟ ما قوى التقدم والمحافظة (على الصعيد الطبقي) في هذه المرحلة؟ ما الشروط الذاتية والموضوعية لبلوغ هذه المرحلة؟ ما المهام التي تطرحها المرحلة الجديدة؟

في هذه العجالة، سنحاول إجابة سريعة عن هذه الأسئلة.

١ ـ إن التطور الأيديولوجي، الذي انعكس ـ واضحاً ـ في خطاب الرئيس عبد الناصر بتاريخ ١٢/ ١١/ ١٩٦٤، جاء تعبيراً عن مقتضيات التطور الموضوعي الذي يواجه القطر المصري. لقد أصبحت الظروف الموضوعية ناضجة لولوج المرحلة الثالثة في تطور التجربة. إن خطاب الرئيس عبد الناصر تعبير مباشر عن بعض القضايا التي تطرحها المرحلة:

(*) تموز/ يوليو ١٩٦٥.

أ ـ في السابق، كان يجري الحديث وكأن الثورة الاشتراكية في مصر قد اكتملت. لذا كان خطاب عبد الناصر مفاجأة لجميع هؤلاء الذين كانوا يعتقدون أن الاشتراكية هي التأميم. بجرأة بدد عبد الناصر جميع هذه الأوهام دون ـ الاشتراكية، عندما أعلن أن مصر لا تزال في مرحلة انتقال نحو الاشتراكية. قال عبد الناصر ـ بالضبط:

«.. نحن لم نصبح دولة اشتراكية، ولا يمكن أن نقول إننا دولة اشتراكية. نحن في مرحلة انتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، لأن ليس معنى الاشتراكية تأميم بعض المصانع... فالقيم القديمة لا تزال موجودة، والقيم الجديدة لم تستقر بعد. العلاقات القديمة موجودة، ما زالت رواسب العلاقات القديمة الإقطاعية والرأسمالية موجودة. ورغم التحول نحو الاشتراكية، ورغم العمل الاشتراكي، ما زالت صورة الرأسمالي القديم موجودة، وصاحب العمل القديم موجود. العلاقات الاجتماعية لم تتغير... إذن نحن نمر اليوم بمرحلة انتقالية من الرأسمالية المستغلة إلى الاشتراكية، ولم يستطع نضالنا الاشتراكي أن يصفي في هذه المرحلة سائر بقايا الرأسمالية والإقطاع.. حتى الآن لم نستطع أن نخلق نموذج العلاقات الجديدة».

ب ـ في السابق، كان الرئيس عبد الناصر يعتبر الاشتراكية طريقاً إلى الديمقراطية. كان يقول: «... إن الخبز للجميع مقدمة لا بد منها حتى تكون هناك الحرية للجميع...». لكن خطابه في ١٢/١١/١٩٦٤ أخذ منحىً جديداً، حيث أكد ـ لأول مرة ـ أولوية الديمقراطية، باعتبارها مفتاحاً لحل جميع المشاكل التي تواجه القطر المصري. قال الرئيس عبد الناصر ـ بالضبط ـ ما معناه:

«... يجب أن نبحث كيف نمارس الديمقراطية السليمة. إنني أعتبر أن حل هذه المشكلة، قبل أي شيء، أهم عمل لنا في السنوات القادمة. إن واجبنا أن ندرس كفالة ممارسة الديمقراطية على أوسع الحدود وأكثرها تأثيراً. تواجهنا مشاكل كثيرة، ولكن صمام الأمان لكل هذه المشاكل هو تحقيق الديمقراطية الاشتراكية. ليست الديمقراطية السياسية أن نجعل الناس ينفّسون عن شكاواهم، ولكن هي التي تجعل الناس يغيرون بإرادتهم ما يريدون تغييره. إن أساس الديمقراطية السليمة أن تتأكد سلطة الشعب السياسية بالتنظيم السياسي، فوق الحكومة وفوق أي فرد، لأن هذا ضمان استمرار النظام الاشتراكي...».

«ينبغي تدعيم السلام الرئيسي في نضال الشعب العامل، وهو تطوير الديمقراطية الاشتراكية تطويراً متصلاً، لأنها أساس البناء الاشتراكي. الديمقراطية الاشتراكية، يجب أن تكون الإطار السياسي للعلاقات الاجتماعية. ومعناها مشاركة

الجماهير في القضايا السياسية. الديمقراطية الاشتراكية تعتمد أساساً على اللامركزية والإدارة الذاتية للإنتاج.. إن نجاح الاشتراكية مرهون بتطوير وتدعيم الديمقراطية..».

ج - ميثاق أيار/مايو ١٩٦١ طرح على استحياء، وعلى نحو مثالي ووعظي، مشكلة البيروقراطية. كان النقد الذي يوجه إلى البيروقراطية نقداً بيروقراطياً، ينصبُّ على أخطائها وجهلها وتخلفها، في حين أن مسألة البيروقراطية ليست مسألة أخطائها، بل هي مسألة وجودها بالذات، كفئة من طبقة اجتماعية ذات نفوذ وامتيازات.

الرئيس عبد الناصر، في خطابه مساء ١٢/١١/١٩٦٤، طرح مشكلة البيروقراطية طرحاً جديداً في خطه العام، وقال - بالضبط - ما معناه:

«... البيروقراطية، في مرحلة الانتقال من الإقطاع والرأسمالية إلى الاشتراكية، تمثل قوة اجتماعية كبيرة. هذه البيروقراطية موجودة، وتحاول بكل الوسائل أن يكون لها امتيازات، وتعمل بكل الوسائل لكي تقوم بدور حاسم في الإنتاج، وتحتكر هذا الدور. وبفضل هذا الاحتكار، تستطيع البيروقراطية أن تأخذ مكان الرأسماليين... يجب أن تعمل الثورة لانتزاع جذور الرواسب البيروقراطية. والسلاح الرئيسي الذي تستطيع بواسطته القضاء على البيروقراطية هو الديمقراطية الاشتراكية...».

أجهزة الدولة كانت قبل عام ١٩٥٢ عبارة عن مجموعة من «الباشكتبة». إن هذا الجهاز - في معظم الأحيان - بقي كما كان في السابق، ولم يحصل إلا تغيير قليل، وفي الوقت نفسه توجد أخطاء...

د - وفي مواجهة معضلات كهذه، أكد الرئيس عبد الناصر أن الاتحاد الاشتراكي العربي:

«لم يستطع القيام بدوره ليكون تعبيراً أصيلاً وكاملاً عن الديمقراطية الاشتراكية. ينقصنا الحوار العميق داخل الاتحاد الاشتراكي... علينا أن نضع أساساً للديمقراطية، وتقاليد جديدة لها.. في المؤتمر القادم للاتحاد الاشتراكي ينبغي أن ندرس كفالة ممارسة الديمقراطية على أوسع الحدود، وأكثرها تأثيراً.».

وفي الخطاب نفسه، تساءل الرئيس عبد الناصر عن الحلول، وأجاب:

«... إن كل القوى الاشتراكية ينبغي أن تتجمع وتعارض وتنظم، لتتصدى بكل قوة لمحاولات القوى الرجعية التي تنتهز كل فرصة، وأي خطأ لمهاجمة

الاشتراكية. . . إن مهمة القوى الاشتراكية الواعية هي النضال لتخليص المجتمع بصورة تدريجية من المخلفات الموروثة من المجتمعَ الطبقي الذي ساد فيه الإقطاع والرأسمالية، ومن سائر العناصر البيروقراطية. . على القوى الاشتراكية أن تفتح أوسع الآفاق للفكر الاشتراكي، ويجب أن تساهم في تحطيم بقايا الأفكار الرجعية القديمة. . يجب ألا تخفي المشاكل والأخطاء، وفي الوقت نفسه ينبغي تطوير وتدعيم الديمقراطية الاشتراكية، لأن نجاح البناء الاشتراكي مرهون بذلك. . ».

هـ ـ ولأول مرة، يفرد الرئيس عبد الناصر حديثاً خاصاً عن الطبقة العاملة:

«. . . لقد دفع التصنيع إلى توسيع قطاع العمال. هناك طبقات معينة يهمها عدم اتساع قطاع العمال، يهمها أن يبقى العمال طبقة ضعيفة. لقد تطورت مصر تطوراً عظيماً، وليس هذا بالقضاء على الطبقات المستغِلة، ولكن بالتبديل في وضع الطبقة العاملة. . . الطبقة العاملة كانت مستغَلة، وكانت قليلة العدد قبل الثورة، ولكنها نمت بصورة متزايدة نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في البلاد. وهذه الطبقة العاملة تمثل في النظام الاشتراكي المركز القيادي».

٢ ـ إن إشارة الرئيس عبد الناصر إلى وجود القديم والعلاقات القديمة، وإلى ضرورة بناء وتطوير الديمقراطية الاشتراكية. . . هذه الإشارة تكاد تلخص المشكلة المركزية في قضايا الثورة المطروحة ـ بإلحاح ـ في هذه المرحلة. هذه المشكلة هي التناقض بين البناء التحتي للمجتمع وبنائه الفوقي. لقد أصاب البناء التحتي للمجتمع (أي البناء الاقتصادي) تغيير كبير، ولكن لم يصحب هذا التغيير تغيير مواز ومماثل في البناء الفوقي، والسياسة بخاصة. ولهذا فإن البناء التحتي سيبقى معرضاً للانتكاس، ما لم يعززه تحول مماثل في البناء الفوقي، وبالدرجة الأولى السياسي ثم الثقافي.

إن تخلف البناء الفوقي أصبح عائقاً جدياً أمام نمو علاقات الإنتاج الجديدة ووسائل الإنتاج. إن ازدياد معدلات التنمية أصبح رهناً بتحويل البناء الفوقي، وإتمام تحويل الأساس الاقتصادي.

حقاً إن الأساس الاقتصادي الجديد يدفع بالتطور في طريق تكوّن بناء قومي جديد. . . حقاً إن التناقض الجذري ـ الموجود حالياً ـ لا يمكن أن يدوم إلى ما لا نهاية، في ظل الصراع القائم على الصعيدين القطري والعربي، ولكن الركون إلى العوامل الموضوعية وحدها يعني ـ عملياً وإلى مدى بعيد ـ ترك المشكلة بلا حل، وترك التناقض قائماً يلقي بظلاله السلبية على مجرى التطور. إن العامل الذاتي في تصفية هذا التناقض يلعب دوراً حاسماً وأساسياً في حله. هذا العامل يتمثل في

إطلاق حركة الجماهير الكادحة، وبناء الديمقراطية الاشتراكية، وتكوين الطليعة الاشتراكية.

٣ ـ قلنا ـ من قبل ـ إن المنجزات الكبرى والتطورات الثورية، التي جرت في القطر المصري، لا تزال ضمن أفق برجوازي صغير.

لقد بدأ التطور الموضوعي يطرح، بصورة ملحة وملموسة، مسألة تفجير الأطر البرجوازية الصغيرة للتجربة الجديدة في مصر. لقد بلغ التطور مرحلة حرجة، وعلى مقدرة الثورة على تجاوز هذه المرحلة، يتوقف مستقبل التجربة. لقد بلغت التناقضات مدى من العمق يجعل تخطي مصالح البرجوازية الصغيرة وأيديولوجيتها شرطاً لاستمرار التقدم.

إن إزالة التناقض بين البناء الاقتصادي والبناء السياسي هو الشرط الأساسي لاستمرار التقدم. إن الانسجام بين البنائين لا يمكن أن يتم إلّا إذا مارست الطبقة العاملة دوراً قيادياً على الصعيد السياسي، وإسقاط هيمنة البرجوازية الصغيرة.

إن قيادة الطبقة العاملة، لا تتحقق بقرار إداري، وإنما تتحقق عبر نضال طبقي تخوضه الطبقة العاملة. وبالفعل فقد بدأت التناقضات بين البرجوازية الصغيرة والطبقة العاملة تأخذ أبعادها. لقد أخذت الطبقة العاملة تطرح مسألة تمايزها الطبقي عن البرجوازية الصغيرة. إن المأثرة التاريخية للتصنيع بدأت تعطي ثمارها، إذْ لم يبن الأساس المادي للاشتراكية فحسب، بل خلق الطبقة المؤهلة لقيادة التطور الاشتراكي إلى نهاياته الحتمية. هذه الحقائق وجدت تعبيراً لها في خطاب الرئيس عبد الناصر في ١٢/١١/١٩٦٤. والمهم الآن إيجاد منفذ واقعي للاتجاهات السياسية والأيديولوجية التي عبر عنها عبد الناصر.

في ميثاق أيار/مايو ١٩٦١ جرى الاعتراف نظرياً بالصراع الطبقي. ولكن النضال الطبقي لا يزال مشلولاً حتى الآن على الصعيد الواقعي. إن قيادة الطبقة العاملة لا يمكن أن تجد لها حلاً إلا في النضال المباشر اليومي، السياسي الأيديولوجي.

إن فشل الاتحاد الاشتراكي العربي ليس مجرد صدفة أو حظ عاثر. إن فشل الاتحاد الاشتراكي يفسر في أن هذا الاتحاد واقع عملياً تحت سيطرة البرجوازية الصغيرة، في حين أن مقتضيات التطور الموضوعي في مصر أصبحت تستلزم تجاوز هذه القيادة.

إن الحفاظ على اتحاد قوى الشعب العاملة (بما فيها البرجوازية الصغيرة غير

المالكة) أمر مهم وضروري، ولكن الحفاظ على هذا التحالف (أو الاتحاد) ينبغي ألّا يدفع إلى شل نضال الطبقة العاملة في سبيل ممارسة دورها القيادي في المجتمع. إن تحالف قوى الشعب العاملة، يمكن أن يتحقق تحت قيادة البرجوازية الصغيرة (كما تجري الأمور الآن)، ويمكن أن يتحقق تحت قيادة الطبقة العاملة، وهو الهدف الذي تناضل في سبيله الطبقة العاملة، وتمليه ضرورات التطور المقبل الكبير.

٤ ـ إن مشكلة الفلاح في مصر لا تزال المشكلة الرئيسية. وهي تشكل عقبة مهمة أمام التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

إن ضيق الرقعة المنزرعة في مصر، وتزايد الضغط الديمغرافي، يدفع إلى تخطي مصالح البرجوازية الصغيرة ومنطقها في حل مشكلة الأرض. إن حوالى (١٢) مليوناً من الفلاحين، لا يزالون حتى الآن على هامش التحولات الثورية التي حدثت في مصر. إن هذه المشكلة أخذت تطرح لا التركيز على الصناعة فحسب، بل تطبيق ثورة زراعية جذرية وشاملة ووفق منطق اشتراكي، يحققها الفلاحون بأنفسهم. إن تجاوز الحل البرجوازي الصغير لمشكلة الأرض، وتحطيم الملكية الفردية، أصبح الشرط الأساسي لجذرية وشمول الحل الاشتراكي لمشكلة الأرض، كما أنه الشرط الأساسي لمكننة الزراعة وتحديثها وتخطيطها بصورة موازية للقطاع الصناعي والقطاعات الأخرى.

إن تحقيق مثل هذه الثورة لا يمكن أن يتم إلا بقيادة الطبقة العاملة وتحالفها مع الفلاحين الفقراء. إن الثورة الزراعية ليست الحل لمشكلة الفلاح المصري فحسب، بل هيْ إزالة لعقبة كبيرة جداً، تقف أمام إدخال ملايين الفلاحين في السوق. إن دخول الريف المصري في الدورة الاقتصادية، هو الذي يتيح متابعة تطوير الصناعة وتوسيعها، والخروج بها من الدائرة البرجوازية الصغيرة، التي تسبح فيها الآن.

٥ ـ إن حدود معدلات التنمية، رغم تقدمها النسبي، لا تتجاوز التزايد المطرد لعدد السكان (٧٠٠ ألف نسمة سنوياً). إن العقبات التي تقف أمام رفع معدلات التنمية إلى المستوى المطلوب، متشابكة ومتعددة تحدثنا عن بعضها قبل قليل.

إن رفع معدلات التنمية إلى المستوى المطلوب، يقتضي تجاوز المنطق البرجوازي الصغير في التخطيط والتصنيع، كما يقتضي نقل ما تبقى من وسائل الإنتاج إلى ملكية الشعب.

إن موضوعة عدم التضحية بالجيل الحاضر في سبيل الجيل المقبل، تشكل نموذجاً للمنطق البرجوازي الصغير في التخطيط، لأن الجيل المقصود ـ واقعياً ـ هو

جيل برجوازي صغير، والتضحية المطلوبة هي تضحية قسم من دخل البرجوازية الصغيرة وتوجيهها نحو حاجات التنمية.

وعلى صعيد القطاع الصناعي أصبح الطريق مسدوداً أمام تنمية برجوازية صغيرة، أي تنمية الصناعات الخفيفة. إن الوسيلة الأساسية لتطوير وسائل الإنتاج تطويراً جدياً ومنسجماً مع المصالح البعيدة للنمو الاقتصادي، هو الخروج من الحلقة البرجوازية الصغيرة في تخطيط التصنيع، وذلك بإنشاء صناعات هيكلية وأساسية، مضافاً إلى هذا ـ طبعاً ـ تنفيذ الثورة الزراعية.

٦ ـ إن عجز الاتحاد الاشتراكي العربي ليس مجرد تعبير عن عجز البرجوازية الصغيرة عن النهوض بمهام المرحلة الجديدة الثالثة فحسب، بل لأنه ليس حزباً. . . ليس حركة طليعة اشتراكية. إن الاتحاد الاشتراكي ليس بديلاً لحركة الطليعة، بل يمكن أن يكون مكملاً لها، يمكن أن يكون اللحم الذي يكسو الهيكل العظمي الذي هو الحزب الاشتراكي المجسد لمصالح الطبقة العاملة والمحقق لدورها القيادي في المجتمع.

إن بناء الديمقراطية الاشتراكية لا يغني عن وجود حركة طليعة، بل سيكون التربة الملائمة لنشوء حركة الطليعة. ففي بلد متخلف، حيث الطبقة العاملة لم تنضج أيديولوجياً بعد، وحيث لا تزال ضعيفة عددياً، يصبح وجود حزب اشتراكي بقيادة الطبقة العاملة ضرورة لا بد منها لقيادة التطور الاشتراكي.

إن حزب طليعة وثيق الصلة بالجماهير، سيكون وسيلة لتعبئة جماهير الشعب، وإثارة مبادرتها الحارة الدؤوبة التي تستلهم مثلاً أعلى يجدد حماستها واندفاعها للعمل اليومي البسيط.

إن نضج العوامل الموضوعية للتطور لا يعني حتمية حصوله تلقائياً، ما لم توجد عوامل ذاتية تستطيع تحريك هذا التطور وقيادته. إن العامل الذاتي في السير الراهن للتطور في مصر هو وجود حزب للطليعة.

* * *

إن الرئيس عبد الناصر، الذي يلعب الآن دور الحكم بالنسبة إلى مجمل قوى الشعب العاملة، والذي يبدو ـ حتى الآن ـ قادراً على رصد اتجاهات التطور والاندماج بها ودفعها، سيكون قادراً على المساهمة بدفع عجلة التطور الموضوعي للتجربة الجديدة في مصر، وإعطاء هذا التطور شكل النمو والنضج، وتجنّب الشكل السلبي الانفجاري للتطور، إذا وضع ثقله مع الطبقة العاملة.

السياسة الاستعماريّة في المشرق العربي(*)

إن انطلاقة الشعوب المستعمَرة ونصف المستعمَرة، في نضال متعدد الأشكال ضد السيطرة الاستعمارية في جميع صورها، تشكل الظاهرة الأكثر أهمية في التطورات السياسية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية.

إن الإنسانية تعيش عصر تفسخ النظام الرأسمالي وانهياره، ولقد وُضع ـ فعلاً ـ «في جدول قضايا الساعة قضية القضاء التام على النظام الاستعماري». إن الشعوب تقاتل وهي في حالة هجوم، والقوى الإمبريالية تحارب وهي في حالة تراجع. لقد اختل الميزان الدولي، وأصبح في صالح حركات التحرر في العالم كله، ولكن القوى الإمبريالية، في قتالها التراجعي، تحارب الشعوب بضراوة وعناد، وبذكاء ومرونة أيضاً.

ومع الريح الثورية التي لفّت المعمورة، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بدأت مواقع الاستعمار التقليدي بالاهتزاز والتساقط في الوطن العربي. إن الاحتلال الاستعماري المباشر كاد ينقشع عن الوطن العربي، وقد أصيبت القوى الإمبريالية بضربة شديدة في بور سعيد عام ١٩٥٦، ولكن النفوذ الإمبريالي بأشكاله الجديدة، بتكتيكه الجديد، بمرونته البالغة وشراسته الوحشية معاً، لا يزال يشكل العقبة الأساسية أمام تطور الشعب العربي في اتجاه الاشتراكية والوحدة العربية.

إن انحسار الاحتلال الاستعماري المباشر عن القسم الأعظم من الوطن العربي، يشكل ـ بلا ريب ـ خطوة إلى أمام، ودليلاً ملموساً على تقدم القوى المعادية للإمبريالية في الوطن العربي. ولكن هذا الانحسار لا يعني انتهاء التهديد العدواني الاستعماري عن الوطن العربي، كما أنه لم يُلغ الأشكال الجديدة التي يمارس بواسطتها الاستعمارُ استغلالَه الشعب العربي. إن تراجع القوى الإمبريالية، يدفعها

(*) نيسان/ أبريل ١٩٦٤.

إلى اللجوء إلى أسلوبين للدفاع عن مواقعها، ولتثبيت تسلطها: الحروب المحلية الصغيرة (والتهديد بحرب عالمية إذا لزم الأمر) والدفاع عن كل ما هو متعفن ورجعي في الواقع الطبقي الاستغلالي بغية الحفاظ على مواقع القوى الطبقة العميلة، وشل تطور حركة الجماهير في اتجاه التحرر.

إن النضال الجماهيري في سبيل ترسيخ الاستقلال السياسي، وتعميقه على دعائم قوية على الاستقلال الاقتصادي، والمضي بحزم في تطوير بنيان المجتمع في اتجاه اشتراكي، أصبحا في المرحلة الراهنة وجهي النضال الثوري الحاسم ضد الاستعمار. لقد أثبتت تجارب نضال الشعوب، أن من الوهم الاعتقاد أن بناء مجتمع جديد، يضع مصلحة الجماهير في رأس مهماته، يمكن أن يتم عبر «حياد» مع الاستعمار، ومن دون كفاح دائم ضد ظاهرة الاستعمار. إن تنامي قوى التقدم في بلد ما لم يعد معركة داخلية فحسب، بل أصبح مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بمعارك الشعوب الأخرى في العالم.

عندما ينتهي النضال الوطني ضد الاحتلال الاستعماري إلى مجرد استقلال سياسي تقوده طبقات وفئات وسيطية، يصبح الحفاظ على مواقع الإمبريالية والأشكال الجديدة لسيطرتها قائماً على تحالف سافر أو لقاء موضوعي بين تلك الطبقات وبين القوى الإمبريالية.

تخدير اليقظة الشعبية عبر التهوين من شأن مخاطر الإمبريالية **أولاً**، وتخويف الجماهير من قوتها **ثانياً**، وخلق تناقضات عدائية بين قوى طبقية أو سياسية معادية للاستعمار **ثالثاً**. هذا هو التكتيك المثلث الجوانب الذي تستخدمه الإمبريالية وحلفاؤها الطبقيون المحليون في حربهم ضد الشعوب. ولكن الأسلوب الأكثر خطراً وخبثاً في هذا التكتيك، هو محاولات القوى الإمبريالية والقوى الرجعية والوسيطية خداع الجماهير بإيهامها أن المعركة ضد الإمبريالية قد انتهت عند اقتلاع الشكل الاحتلالي المباشر للاستعمار.

* * *

بعد معركة بور سعيد عام ١٩٥٦، بدأت صفحة جديدة في النضال العربي ضد الاستعمار، حيث تداعت قوى الاستعمار الفرنسي الإنكليزي، واشتدت محاولات الاستعمار الأمريكي للتسلل بغية الاستيلاء على «التركة» وتجميد النهوض الثوري للشعب العربي، وحماية التجزئة.

وبين الغزاة القدماء، والغزاة الجدد حدثت، وتحدث، تحالفات ومساومات

وتناقضات، إلاّ أن الاستراتيجية العامة لجميع فرقاء الجبهة الاستعمارية متماثلة ـ بالأساس ـ في أهدافها: مع النهوض الثوري للجماهير العربية **أولاً**، وحماية التجزئة **ثانياً**.

هذه الدراسة محاولة في توضيح استراتيجية القوى الإمبريالية (الإنكليزية والأمريكية خاصة) وتتبع خطى السياسة الإمبريالية في المشرق العربي بعد الحرب العالمية الثانية، والوقوف عند ما هو رئيسي من الأحداث والتطورات.

ـ ١ ـ

كانت الحرب العالمية الثانية امتحاناً لقوة بريطانيا. لقد برهنت هذه الحرب على أنه لم يعد أمام بريطانيا إلاّ الاستناد إلى دولة أقوى منها، لكي تستطيع أن تحمي مصالحها المنتشرة في مختلف أنحاء العالم. وهبطت منزلة بريطانيا، بعد الحرب، إلى المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

لقد لعبت السياسة الاستعمارية الإنكليزية دوراً مهماً في القضاء على بقايا العقلية «المتأخرة» الانعزالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وساهمت في جرها إلى الوقوف بجانب الدول الرأسمالية الأوروبية في وجه المعسكر الاشتراكي، لأن دول أوروبا الغربية لم تستطع وحدها تأمين التوازن بين الكتلتين، والدفاع عن المصالح الاحتكارية للاستعمار الأوروبي في العالم.

إن بريطانيا الآن هي «الشريك الأصغر في التحالف الأنكلو ـ أمريكي»، إلّا أن المصالح التقليدية الواسعة للاستعمار الإنكليزي في العالم، وذكرى العظمة الماضية خلقت، وتخلق، بعض حالات التناقض، وسوء التفاهم بينها وبين الشريك الأكبر. ولكن لهذا التناقض مدى محدوداً، لأن طاقات بريطانيا العسكرية والاقتصادية وحاجتها الدائمة للعون الاستعماري الأمريكي، تجعل التناقض جزئياً وعابراً ومتقطعاً، وينتهي دوماً إلى نوع من التسوية تلقي الزمام ـ أكثر فأكثر ـ بيد الولايات المتحدة.

إن الطابع الهستيري العدواني بوجه خاص الذي يسم السياسة الاستعمارية تجاه حركات التحرر، وتجاه المعسكر الاشتراكي بوجه خاص. هذا الطابع لم يكن هو نفسه الذي يميز السياسة البريطانية. إن بريطانيا، وإن كانت تعتبر التناقض مع المعسكر الاشتراكي التناقض الأساسي في السياسة الدولية، ولكنها تنطلق في فهمها لهذا التناقض، ومحاولة حله من وجهة نظر مصالحها التقليدية. إن بريطانيا التي اعترفت بالصين الشعبية، هي نفسها التي حاربت في السويس عام ١٩٥٦، وهي في

كلا الحالين تدافع عن مصالحها المباشرة التقليدية.

ما إن تم طرد الاستعمار الفرنسي من سوريا ولبنان (ولعبت التناقضات الفرنسية الإنكليزية دوراً مهماً في هذا المجال) حتى بدا الشرق الأوسط، وكأنه منطقة نفوذ الاستعمار البريطاني وحده. ولكن تطور النضال القومي وتناميه، جاء ليؤكد عجز الاستعمار البريطاني عن مواجهته. وتسلمت الولايات المتحدة زمام المبادرة في تركيا واليونان منذ عام ١٩٤٧. وأصبحت العربية السعودية القاعدة الأمريكية الأساسية في الشرق الأوسط. وجاءت أحداث التأميم في إيران ثم انقلاب زاهدي، لتكرس النفوذ الاستعماري الأمريكي في إيران. وتسربت أمريكا إلى عراق نوري السعيد بواسطة الوصي عبد الإله وفاضل الجمالي بموجب اتفاقية الأمن المتبادل في نيسان/ أبريل ١٩٥٤. وأصبح لها دور أساسي في الأردن بعد طرد كلوب وإقالة وزارة النابلسي في نيسان/ أبريل ١٩٥٧. وفي لبنان لعب كميل شمعون دوراً كبيراً في إضعاف النفوذ الفرنسي والارتباط، رويداً رويداً، بالاستعمار الأنكلو ـ أمريكي، إلى أن ارتبطت حكومة سامي الصلح بمبدأ آيزنهاور عام ١٩٥٧.

«والصعوبة التي تعترض أي عمل بريطاني في الشرق الأوسط، أو أي عمل بريطاني مستقل في أي مكان من العالم، هي أن طاقة بريطانيا العسكرية لا تسمح لها بالاستغناء عن المساعدة الأمريكية، في أية عملية مهمة تريد أن تقوم بها. وكل حملة تهدد باستثارة التدخل السوفياتي، أو تدخل المتطوعين السوفيات، تستلزم المساعدة الأمريكية. بل إن أية حملة تستثير حتى ما هو أهون من ذلك من مخاطر، لا بد لتنظيمها من المساعدة الأمريكية. هذا هو الواقع الدفاعي البريطاني. وهو واقع لا يغير في شيء منه المزايا النادرة التي تتمتع بها القوات البريطانية، أو قدرة بريطانيا على إنتاج القنبلة الهيدروجينية»[١].

لم يعد باستطاعة بريطانيا إذاً مواجهة حركات التحرر القومي المعادية لمصالحها التقليدية منفردة، لذا «كانت الحكومة البريطانية، وخاصة حكومات المحافظين، تقلق لرؤية الولايات المتحدة غير مهتمة (إلى درجة كافية وفي بداية الأمر طبعاً) بما تلاقيه بريطانيا من المصاعب في الشرق الأوسط»[٢].

ولعلّ ما يوضح هذه الحقيقة تمام الوضوح، هو موقف بريطانيا إثر إلغاء معاهدة العام ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١ من قبل

---

(١) **مناهج السياسة الخارجية**، إشراف روي مكريدس، ص ٦١.

(٢) المصدر نفسه.

حكومة الوفد. فلقد بادرت الحكومة البريطانية إلى تقديم مقترحات «عقد الدفاع المشترك» بين أمريكا وبريطانيا وفرنسا وتركيا ومصر، بغية «إنشاء قيادة متحالفة في الشرق الأوسط، تشترك فيها الدول القادرة على الدفاع عن المنطقة، والراغبة في المساهمة فيه»[٣].

«إن بريطانيا، التي شعرت بحرج مركزها، بعجزها عن الاستمرار وحدها في احتلال مصر، أرادت أن ترضي الدول الأخرى (وأمريكا بصورة أساسية) وأن تجرها لدعم موقفها في مصر عن طريق المشاركة في احتلال مصر»[٤].

إن عجز بريطانيا عن مواجهة تصاعد قوى حركات التحرر القومي هو الذي دفعها ـ أيضاً ـ إلى أن تتلقف فكرة حلف بغداد، وتقيم، بالاشتراك مع الاستعمار الأمريكي، حلفاً يضم دولاً واقعة تحت النفوذ الأمريكي مضافاً إليها عراق نوري السعيد. إن تعليق إيدن على إنشاء حلف بغداد تعبير مفجع عن هذه الحقيقة، فبعد أن كان الصوت الاستعماري البريطاني هو الصوت الوحيد في المنطقة، يرى إيدن في حلف بغداد طوق النجاة للمصالح الاستعمارية، إذ اعتبر: «أن انضمامنا إلى الحلف قد عزز نفوذنا، ورفع صوتنا في منطقة الشرق الأوسط. . . وأخذ نفوذ حلف بغداد يثبت قدرته على تثبيت الوضع واستقراره»[٥].

لقد هددت حركات التحرر القومي المصالح التقليدية للاستعمار البريطاني تهديداً كاملاً جذرياً. لذا فضلت بريطانيا أن تصبح الشريك الأصغر في التحالف الأنكلو ـ أمريكي، وتنازل الاستعمار البريطاني (مرغماً وراضياً في الوقت نفسه) عن بعض مواقعه لصالح الاستعمار الأمريكي، بدلاً من أن تطرده الشعوب نهائياً وإلى الأبد.

ففي إيران طرد الشعب الاحتكارات البترولية الإنكليزية طرداً كاملاً، إلّا أن الاحتكارات الأمريكية التي صنعت انقلاب زاهدي استعادت ما انتزعه الشعب الإيراني من الاحتكارات الإنكليزية، ثم أعادت اقتسامها بينهما.

من الخرق ـ طبعاً ـ أن ننظر إلى ظاهرة كهذه على أنها «صراع» بين الاستعماريين، كما أنه من الخطأ أن نتصور الاستعمار الأمريكي مجرد «دركي» مهمته حماية الاستعمار الإنكليزي. فالاستعمار الأمريكي لا يلعب دور الحارس، ولكنه لا

---

(٣) أنطوني إيدن، **مذكرات إيدن، حرب السويس،** قدم له محمد حسنين هيكل، ٢ج (القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٠)، ج١، ص ٢٣٦.

(٤) عبد الرحمن الرافعي [وآخرون]، **كفاح الشعب والجلاء**، اخترنا لك؛ ٢٦ (القاهرة: دار الجمهورية للطباعة، [د.ث.])، ص ١٨.

(٥) إيدن، المصدر نفسه، ج١، ص ١٠٦.

يلعب دور المنافس ـ المقتلع أيضاً. الاستعمار الأمريكي هو الحليف القوي الكبير الذي من دونه لا بد أن يفقد الاستعمار الإنكليزي كل مواقعه. صحيح أن الاحتكارات الأمريكية قد انتزعت قسماً كبيراً من البترول الإيراني، إلاّ أنها أعادت القسم الآخر للاحتكارات البريطانية من جهة، وثبتت مواقع الاحتكارات البترولية في إيران من جهة أخرى. ولو أن الاستعمار الأمريكي قد اكتفى بإعادة الاحتكارات البريطانية إلى مواقعها ثم انسحب، لكان محتملاً، بل أكيداً، طرد الاحتكارات البريطانية مجدداً على يد «مصدَّق» جديد.

هذه حقيقة يؤكدها إيدن بصراحة في مذكراته. فبصدد الحديث عن الاتفاقية التي أبرمت مع حكومة زاهدي بعد إزاحة مصدق، يقول: «. . . وافقت الحكومة البريطانية في نهاية تموز [يوليو] على الاقتراحات النهائية، التي كانت في الحق تحسناً ملموساً ما كان متوقعاً قبل ثلاث سنوات، عندما خرجنا من عبادان، وليس لنا أي أمل في العودة إليها. . .»(٦). وعندما تحدّث إيدن عن قائمة أصحاب الفضل في إعادة الاحتكارات البريطانية إلى إيران، قال: «. . . ولكن هذه القائمة لا تكون كاملة، إلاّ إذا أشرنا إلى التعاون الإنكليزي ـ الأمريكي في طهران. ونحن مدينون في هذا إلى المستر لوي هندرسون (سفير أمريكا) وإلى سفيرنا السيد روجر ستيفز. . .»(٧).

إن الشراكة الاستعمارية الأنكلو ـ أمريكية ذات طابع مزدوج. فهي بالنسبة إلى الاستعمار الأمريكي حماية ومنافسة، وهي بالنسبة إلى الاستعمار البريطاني تراجع وطلب حماية. ففي مواجهة انطلاقة الشعوب، تصبح التناقضات بين فرقاء المعسكر الإمبريالي ثانوية وجزئية، حيث تتحالف مجمل القوى الإمبريالية لمواجهة التناقض الأساسي، وهو التناقض بين جبهة الشعوب المناضلة ضد الاستعمار، والاستعمار العالمي.

إن «الحزام الصحي» الذي حاول الاستعمار الأمريكي أن يعزل بواسطته المعسكر الاشتراكي، هذا الحزام جاء ملبياً لحاجات المصالح الاستعمارية البريطانية التقليدية، وكوسيلة لدعمها واستمرارها. وإذا كان هدف أمريكا المباشر والعلني من هذا الحزام هو حصر المعسكر الاشتراكي، فإن بريطانيا تنظر إليه كعامل أساسي لتثبيت مصالحها بالدرجة الأولى، و«كحزام صحي» حول المعسكر الاشتراكي بالدرجة الثانية.

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٣١٤.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣١٥.

«. . . إن بريطانيا تجابه مسؤوليات ضخمة جداً، بوسائل محدودة جداً. وإن تقلّص القوة البريطانية عن العالم هو من ظواهر الوضع الدولي في القرن العشرين»، ولهذا كان الاستعمار الأمريكي هو الحليف القوي الذي يرتكز عليه الاستعمار البريطاني في قتاله التراجعي أمام زحف الشعوب.

- ٢ -

خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية كأول دولة صناعية وتجارية وعسكرية في المعسكر الرأسمالي. وتزعزعت مواقع بريطانيا، هبطت إلى دولة من المرتبة الثانية في النواحي الاقتصادية والعسكرية والسياسية. ولم تستطع التغلب على متاعبها الاقتصادية، إلا بفضل المساعدات الأمريكية، كما لم تستطع الحفاظ على بعض مواقعها الاحتكارية إلا بواسطة الدعم الأمريكي، ودفعت بريطانيا الثمن، وفقدت - إلى حد كبير - السياسة البريطانية استقلالها، وأصبحت جزءاً من المخطط العالمي للمعسكر الإمبريالي - الرأسمالي الذي تقوده الإمبريالية الأمريكية.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أدرك تشرشل، هذا الاستعماري العريق، ببصيرة نافذة، المتاعب التي يحملها التطور المرتقب للإمبراطورية البريطانية. في آذار/ مارس ١٩٤٦ وقف تشرشل ليقول للأمريكيين: «إن التحالف الأمريكي - البريطاني ضرورة لمنع «توسع. . !!» الاتحاد السوفياتي. . .».

لقد هيأت الظروف الموضوعية للتطور الذي نجم عن الحرب العالمية الثانية دوراً قيادياً للولايات المتحدة الأمريكية في المعسكر الإمبريالي - الرأسمالي. فقد أدت الحرب إلى انهيار اقتصادي في دول غرب أوروبا، حيث فقدت - بالنتيجة - نفوذها السياسي.

إن التطور الموضوعي لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، قد دفع بالأوساط القيادية في الاحتكارات الأمريكية إلى إنهاء عهد العزلة والتردد الذي كانت تقف فيه الأوساط السياسية «المتأخرة» في الولايات المتحدة.

هذه الحقيقة عبّر عنها «ترومان» بقوله: «. . . إن الولايات المتحدة هي اليوم أمة قوية، وليس هناك أمة تفوقها قوة، وهذا يعني أن لنا الحق، مع قوة كهذه، في تولي قيادة تنظيم العالم. . .».

وفي تصريح آخر، يقول: «. . لقد أخذنا على عاتقنا المسؤولية التي أراد الله -

على ما أعتقد ـ أن تحملها هذه الجمهورية الشاسعة بعد الحرب العالمية الثانية. إننا حملنا عبء هذه المسؤولية الكبرى، التي تسير جنباً إلى جنب مع قوتنا الهائلة. وعلينا أن نسير قدماً إلى الأمام دون وهن واثقين بنجاح الرسالة التي خصتنا العناية الإلهية المقدسة بها».

وفي سبيل تحقيق «الرسالة الإلهية» للإمبريالية الأمريكية في «قيادة تنظيم العالم»، بدأ الاستعمار الأمريكي سياسة «الحرب الباردة»، ثم تحولت سياسة الحرب الباردة إلى «سياسة قوة»، وتحولت هذه ـ بدورها ـ إلى أحلاف استعمارية، وقواعد عسكرية تغطي العالم كله. وتوسع مفهوم كلمة «الشيوعية» في قاموس الإمبريالية الأمريكية ليشمل جميع حركات التحرر القومي المعادية للإمبريالية. وعَلَت صيحات دالاس «. . . إننا لسوء الحظ قد سقطنا في حدود التفكير الدفاعي، فنحن أصبحنا نفكر في الحواجز بدلاً من القيام بأنواع من الإثارة التي تحطم هذا العالم الشيوعي المترامي أكثر مما يجب. . .». وهكذا أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مركزاً لمفهوم أيديولوجي معادٍ للشيوعية على نحو صاخب وعدواني، تحركه وجهة نظر جاءت مزيجاً من الغباء الكهنوتي والمنطق الاحتكاري، وأصبح الحياد في نظر الإمبريالية الأمريكية موقفاً «لا أخلاقياً»، فالعالم ـ بحسب رأي دالاس ـ قد انقسم إلى خير وشر: الشر هو المعسكر الشيوعي، والخير هو «المعسكر الحر»، والحياد بين الخير والشر موقف لا أخلاقي في الواقع والنتيجة. وقد أدت سياسة تطويق المعسكر الاشتراكي إلى تحقيق مقتضيات المصالح الإمبريالية الأمريكية على أحسن وجه، حيث دعمت سياسة الأحلاف القوى الرجعية في الأقطار التي حصلت فيها أمريكا على مراكز استراتيجية، شُلّت حركات التحرر القومي، ووُضعت البلدان التي قبلت بالارتباط بالإمبريالية الأمريكية في تبعية سياسية واقتصادية كاملة.

في آذار/ مارس ١٩٤٧ أعلن ترومان مبدأه حول تركيا واليونان. وقد كان إعلان هذا المبدأ بداية النشاط الهجومي للإمبريالية الأمريكية. لقد انسحبت بريطانيا من اليونان حيث عجزت عن الاستمرار في قمع الحركة الشعبية الثورية في اليونان، وتولّت أمريكا الزمام في اليونان وتركيا. وصدر لأول مرة تصريح من أعلى مرجع أمريكي، يمد حدود الوصاية الإمبريالية الأمريكية على شعوب العالم كلها، وأكد ترومان في تصريحه بأن «فَرْض أنظمة استبدادية على اليونان وتركيا يهدد سلامة الولايات المتحدة الأمريكية». وهكذا أصبح تأمين «سلامة» الولايات المتحدة الأمريكية، يمتد عبر آلاف الكيلومترات من الحدود الأمريكية، بحيث يشمل العالم كله، وأصبحت «دولاً استبدادية» ـ في نظر الإمبريالية الأمريكية ـ كل دولة ترفض الخضوع للإمبريالية الغربية بشكل عام، وللإمبريالية الأمريكية بشكل خاص.

وخطت الولايات المتحدة خطوتها الأولى في سبيل بناء «نظام أمن» للمعسكر الرأسمالي، وتصدت لمعالجة الصعوبات الاقتصادية التي أقعدت الاقتصاد الأوروبي منذ نهاية الحرب، وأخذ مارشال المبادرة لإنجاز هذه المهمة. ورغم أن مشروع مارشال كان ذا طابع اقتصادي، ولكن أهداف المشروع المباشرة كانت عسكرية بالدرجة الأولى. صرح مارشال محدداً أهداف مشروعه: «. . . إن القوة العسكرية تتطلب الاستقرار السياسي، وإن الاثنين يتطلبان اقتصاداً منتجاً، وعلاقات اقتصادية مزدهرة. . .». وبالفعل، أقيل الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي ـ من كبوته، وازدهر رغم مظاهر التسلل الاحتكاري الأمريكي إلى أوروبا الغربية.

ومع مشروع مارشال دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في محادثات استكشافية مع الدول الغربية حول «شكل ملائم للتعاون العسكري». وفي تموز/ يوليو ١٩٤٩ صادق الكونغرس الأمريكي على معاهدة شمال الأطلسي.

وجاءت الحرب الكورية عام ١٩٥٠، دليلاً على تفاقم العنصر العسكري في السياسة الإمبريالية الأمريكية، ودليلاً على استعدادها للحرب، لمنع أي تحول ثوري معادٍ للرجعية في العالم. كما كانت هذه الحرب سبباً في توسيع سياسة الأحلاف، ومدها من أوروبا الغربية إلى الشرق الأقصى، فصدر قانون الأمن المتبادل عام ١٩٥١، وعقدت أمريكا سلسلة من التحالفات مع اليابان وأستراليا وزيلندا الجديدة والفيليبين، ومع كوريا الجنوبية وشيانغ كاي شك عام ١٩٥٤، ثم عقدت حلفاً جماعياً عرف باسم السياتو (أي معاهدة الدفاع الجماعي لجنوبي شرقي آسيا)، وقد ضم هذا التحالف، الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأستراليا وزيلندا الجديدة والفيليبين وتايلندا وباكستان.

ـ ٣ ـ

كانت سياسة الإمبريالية الأمريكية، في الشرقين الأدنى والأوسط جزءاً من سياستها العامة في إخضاع الشعوب، وتطويق المعسكر الاشتراكي. وكتطبيق لاستراتيجيتها العامة الرامية إلى إخضاع العالم، عبر إنشاء شبكة عالمية من التحالفات العسكرية، قامت بالمبادرة لإنشاء «حلف أطلنطي» للشرق الأوسط، سمي بـ «حلف بغداد».

زار دالاس الشرق الأوسط عام ١٩٥٣، وصرح إثر انتهاء رحلته: «إن دول المنطقة تستشعر الخطر». وكانت الخطوة الأولى في تنفيذ السياسة الإمبريالية الأمريكية، هي إبرام اتفاقية التعاون والصداقة بين تركيا وباكستان في ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٥٤ (لقد وقعت تركيا تحت النفوذ الأمريكي منذ عام ١٩٤٧، أما الباكستان

ـ التي كانت مركزاً تقليدياً للنفوذ البريطاني ـ فقد بدأ النفوذ الأمريكي يتسلل إليها منذ عام ١٩٥٢، واحتل مركز الصدارة ـ شيئاً فشيئاً ـ منذ عام ١٩٥٣، حيث أخذت الباكستان تتلقى المعونات الأمريكية). وفي ٢٤ شباط/فبراير ١٩٥٥ جاءت الخطوة الثانية بعقد اتفاقية المعونة بين تركيا والعراق (بدأ النفوذ الأمريكي بالتسلل إلى العراق بواسطة عبد الإله وفاضل الجمالي، وفي ٢١ نيسان/أبريل ١٩٥٤ عقدت اتفاقية الأمن المتبادل بين العراق وأمريكا عندما كان فاضل الجمالي رئيساً للوزارة العراقية)، وكانت هذه الاتفاقية الدعامة التي أقيم عليها حلف بغداد. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٥٥ انضمت الباكستان إلى الاتفاقية عقب زيارة رئيس الجمهورية التركية للباكستان. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، انضمت إيران إلى الحلف (بعد انقلاب زاهدي أصبحت إيران واقعة تماماً تحت النفوذ الأمريكي).

إن «أمريكية» حلف بغداد ليست موضع شبهة، بسبب عدم دخول الولايات المتحدة رسمياً. لقد لعبت أمريكا دورها في الكواليس، وتركت لبريطانيا «المسرح»: فالحلف جزء من الاستراتيجية العامة للإمبريالية الأمريكية **أولاً**، كما أن جميع دول الحلف واقعة كلياً أو جزئياً تحت النفوذ الاستعماري الأمريكي **ثانياً**، كما أن مبادرة إنشاء الحلف جاءت من أمريكا **ثالثاً**. وفي آذار/مارس ١٩٥٧ انضمت أمريكا رسمياً إلى اللجنة العسكرية لحلف بغداد.

وإذا كان حلف بغداد بمثابة حلف «أطلنطي صغير» في الشرق الأوسط بالنسبة إلى الاستعمار الأمريكي، إلاّ أن هذا الحلف جاء كمحاولة من قبل الاستعمار الإنكليزي لـ «تركيب أسنان للبيان الثلاثي»[٨] بغية قمع حركة التحرر القومي العربي، التي أخذت تهدد جدياً وجذرياً مواقع الاستعمار الإنكليزي.

لقد ولد حلف بغداد كجزء من استراتيجية القوى الإمبريالية، التي تقودها أمريكا. ولكن لهذا الحلف أسبابه الخاصة المباشرة التي تتعلق بنمو النضال الجماهيري في المشرق العربي، حيث بدأت مصر وسوريا، في تلك الفترة، بالتمرد على المخططات الإمبريالية في المنطقة، كما أن له أسبابه التي تمتد إلى ضرورة توفير حماية فعالة وأكيدة لإسرائيل.

لقد كانت صفقة الأسلحة التشيكية لمصر ذروة التمرد العربي ضد الإمبريالية في تلك الفترة، وتعبيراً جزئياً عنه في الوقت نفسه. ولم تأخذ صفقة الأسلحة التشيكية لمصر تلك الأهمية النضالية الفائقة، التي اهتزت لها الدول الاستعمارية، لو لم ترتد

---

(٨) المصدر نفسه، ج٢، ص ١٠٩.

طابع تحدٍ للاستعمار، ولو لم تأخذ مضمونها السياسي المعادي للإمبريالية. إن المعنى العميق لهذه الصفقة ليس السلاح (رغم أهميته البالغة)، بل لأن هذه الصفقة كانت بحق نقطة «اللاعودة» مع مخططات الاستعمار، لأنها كانت تعبيراً عن سياسة حازمة معادية لكل محاولة ترمي إلى ربط المشرق العربي بعجلة الإمبريالية الأنكلو ـ أمريكية. لقد كانت صفقة الأسلحة هجوماً معاكساً على القوى الإمبريالية، خلق تحركاً شعبياً لم تعرفه المنطقة من قبل. ولن يستطيع الإنسان أن يقدّر الأهمية السياسية لصفقة الأسلحة تمام التقدير، إلاّ إذا قرأ ما ورد في مذكرات إيدن حول هذا الموضوع. لقد نشبت انطلاقاً منها وبسببها، في المشرق العربي، حالة حرب سياسية، من أكبر حالات الحرب الباردة التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وأمسكت التطورات برقاب بعضها إلى أن انتهت إلى حرب فعلية بعد تأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦.

نثبت في ما يلي بعض آراء وتعليقات عملاء وصحف الاستعمار حول حلف بغداد:

فاضل الجمالي: «... في حالة حدوث عدوان على تركيا أو العراق من الضروري أن تمر النجدة عبر البلد الآخر. إن احتمال وقوع حرب عالمية أمر بعيد حالياً، ولكن العراق يخشى من حركات داخلية مثل ما حدث في كوريا...»[(٩)].

أنطوني ناتنغ: «... في الظروف الحاضرة ليست إسرائيل في وضع يساعدها على الانضمام إلى الميثاق ... ولكن الميثاق والتنظيمات المنبثقة عنه سيحقق أمناً عظيماً إلى جميع دول الشرق الأوسط بما في ذلك إسرائيل. إن الميثاق وتنظيماته لا تتعارض مطلقاً مع مصالح إسرائيل...»[(١٠)].

فاضل الجمالي: «... إن سوريا تتعب العراق، وفلسطين تتعب سوريا، والمشاكل متسلسلة، فإذا لم تحل مشكلة فلسطين تبقى الحالة في سوريا متذبذبة...»[(١١)].

جريدة نيويورك تايمز الأمريكية: «... وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست عضواً كاملاً في الحلف، فإنها تتلهف على فعل كل ما يمكنها

---

(٩) **محكمة الشعب: المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الشعب، ٤ج، ج٣: المحاكمات التي تمت في المدة من ١٥ إلى ١٦ نوفمبر ١٩٥٤**، ص ٩٥٤.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٩٥٤.

(١١) المصدر نفسه، ص ٩٩٠.

للإبقاء على تماسك الحلف والاستمرار في عمله عسكرياً واقتصادياً. . .»[١٢].

أنطوني إيدن: «. . . لقد تركزت سياستنا العامة في الشرق الأوسط على حاجتنا إلى حماية المصالح البريطانية في العراق والخليج الفارسي. ويقوم التهديد الرئيسي لهذه المصالح في النفوذ المتزايد لعبد الناصر، بما له من عقائدية معادية للغرب، ومن ممالأة لروسيا السوفياتية، ولا سيما في قضية التسلح. . .»[١٣].

نيويورك تايمز: «. . . إن الولايات المتحدة تبذل جهدها منذ عام ١٩٥٣ لإقامة حلف عسكري في الشرق الأوسط، سيكون من ضمنه الحلف التركي العراقي، والحلف التركي الباكستاني وأخيراً الحلف مع إيران. . .»[١٤].

شيكاغو صون أند تايمز: «. . . لقد ساعدت الولايات المتحدة على تكوين حلف بغداد، والمساعدة الأمريكية هي المكافأة التي تغري أعضاء الحلف الجديد الحاليين والمقبلين. .»[١٥].

إن تأييد الاستعمار الأمريكي حلف بغداد، وإحجامه عن الارتباط به ارتباطاً رسمياً في الوقت نفسه. . هذا الموقف المتناقض ظاهرياً، يشكل نموذجاً للتكتيك، الذي يتبعه الاستعمار الأمريكي، حيال المعارك التي تخوضها الشعوب المستعمرة ونصف المستعمرة ضد الاستعمار القديم. وكما قلنا في مكان آخر من هذا الكتاب: «يراقب الاستعمار الأمريكي دوماً المعركة بين الشعوب والاستعمار التقليدي، فإذا وجد في جبهة الشعوب قوى مساومة اقتسم الغنيمة مع الاستعمار التقليدي، وإذا تم سحق الاستعمار التقليدي، حاول أن يتسلل إلى مواقعه ليرثها، وإذا رأى في انطلاقة الشعب خطراً شاملاً، تعاون مع الاستعمار التقليدي ليقف في وجهها، وقد ينسحب إذا رأى خسارة المعركة أكبر من ربحها. . .».

تلك ـ بحق ـ «دبلوماسية رجراجة»، كما وصفها إيدن في مذكراته، ولكن هذه «الرجرجة» لا تتعلق بالمصالح العامة للإمبريالية، بل تتعلق بالمصالح المباشرة للاستعمار التقليدي. فالدفاع عن المصالح المباشرة للاستعمار التقليدي، ليس شرطاً ضرورياً ـ دوماً ـ للدفاع عن مصالح الإمبريالية بشكل عام، وعن مصالح الإمبريالية

---

(١٢) *New York Times*, 11/12/1956.

(١٣) إيدن، **مذكرات إيدن، حرب السويس**، ج٢، ص ١٣٦.

(١٤) نقلاً عن: **النور** (دمشق)، ٢٦/ ٣/ ١٩٥٧.

(١٥) نقلاً عن: المصدر نفسه.

الأمريكية بوجه خاص. إن ما يشغل بال الإمبريالية الأمريكية هو منع تطور ثوري حقيقي في العالم، أما الدفاع عن هذه المصلحة أو تلك من مصالح الاستعمار التقليدي، فيتقرر تبعاً للاستراتيجية العامة للإمبريالية الدولية.

أن تكون الإمبريالية الأمريكية هي التي أوحت بتشكيل حلف بغداد، وأحجمت عن دخوله رسمياً في الوقت نفسه، لا يعني ـ بحال من الأحوال ـ تناقضاً حقيقياً بين السياستين الاستعماريتين، الأمريكية والإنكليزية في الشرق الأوسط، بل جاء هذا الموقف أقرب إلى التكامل في هاتين السياستين. لقد قدرت الإمبريالية الأمريكية أن هذا الحلف لا يمكن أن يخدم سوى جزء من أهداف الإمبريالية الدولية، وهي ـ لهذا ـ قد تركت نفسها في حل من الالتزام الرسمي به (رغم دعمها المادي والمعنوي له)، لكي يتاح لها أن تكمل مهام الجزء الآخر من الاستراتيجية العامة للإمبريالية، وإن عدم التزامها الرسمي بالحلف يسمح لها بالقيام بدورها بمرونة تجاه الدول الأخرى التي رفضت الانضمام إلى الحلف. إن عدم التزام الإمبريالية الأمريكية رسمياً بحلف بغداد، أتاح لها، أن تبقي على «شعرة معاوية» مع دول أخرى، يتطور فيها النضال الشعبي ضد الاستعمار إلى درجة من النمو والنضج، بحيث يصبح هذا الدور المزدوج مجرد خدعة مفضوحة، ويتيح لها ـ بالتالي ـ حرية في المناورة مع تلك الدول. ليس من مصلحة الإمبريالية الدولية (ولا من مصلحة الإمبريالية الأمريكية خاصة) الدفاع عن «مورِّث محتضر» بقدر ما هو الدفاع عن «الإرث». إن الإمبريالية الأمريكية التي كانت تهيىء نفسها للاستيلاء على تركة الاستعمار التقليدي، أرادت أن تتجنب النزول رسمياً ومباشرة في خندق واحد مع قوى الاستعمار القديم، لكي يتاح لها أن تتجنب إدانة مباشرة ونهائية وحاسمة. إن انهيار نفوذ الاستعمار التقليدي في المشرق العربي في معركة بور سعيد عام ١٩٥٦، وما تبعه من مبادرات وهجمات قامت بها الإمبريالية الأمريكية لـ «ملء الفراغ»، حينما أعلن آيزنهاور مبدأه في أوائل عام ١٩٥٧، دليل واضح على هذه الحقيقة.

ـ ٤ ـ

كان العراق الدولة العربية الوحيدة، التي ارتبطت رسمياً بحلف بغداد، وأصبحت ركناً أساسياً من أركانه. ولقد اتخذ منها الاستعمار الأنكلو ـ أمريكي نقطة استناد في أعمال التآمر والضغط الموجهة ضد الدول العربية الأخرى عامة، وضد سوريا خاصة.

وكانت مصر وسوريا، مركزين أساسيين في الهجوم المعاكس الذي شنته القوى العربية ضد حلف بغداد. واستطاعت حركة التحرر القومي ـ بفضل صمود القطرين المصري والسوري ـ أن تمنع ارتباط الأقطار العربية الأخرى رسمياً بالحلف.

إن الثبات الذي يتمتع به الحكم في القاهرة، وموقع مصر الجغرافي (حيث لا توجد حدود مشتركة لمصر، مع دول المشرق العربي الأخرى)، قد جعل خطة التآمر الاستعماري، تقوم على عزل مصر عن المشرق العربي، لأن هذا العزل كان يمكن أن يؤدي إلى إضعاف القوى المعادية للاستعمار في سوريا ويخفف جدوى مقاومتها للحلف، ويمهد لضرب الاتجاه المعادي للاستعمار من الداخل. وبالفعل فقد شهدت سوريا المؤامرة الاستعمارية تلو الأخرى، التي كانت تهدف إلى تصفية الاتجاه الوطني في الداخل، ولكن النضال الوطني داخل سوريا، والتضامن بين القاهرة ودمشق، استطاعا أن يحبطا المؤامرات الاستعمارية الواحدة تلو الأخرى.

لقد شهد المشرق العربي تساقطاً ملحوظاً للنفوذ الاستعماري القديم منذ بداية عام ١٩٥٤. وبدأ هذا التساقط يأخذ شكل انهيار سريع بدءاً من عام ١٩٥٦.

إن تأميم قناة السويس لم يكن سوى الشرارة التي حولت الحرب الباردة بين الاستعمار والشعب العربي إلى حرب ساخنة، وإذا كان تأميم القناة قد جاء تتويجاً لنضال جماهيري حرك المشرق العربي وهزّه، ولكن هذا التأميم جاء ليعبر عن بداية النهاية بالنسبة إلى الاستعمار الكلاسيكي القديم، كما جاء يعبر في الوقت نفسه عن رفض الشعب العربي محاولات الاستعمار الأمريكي التسللية إلى المشرق العربي عبر القروض، ثم السيطرة عليه.

لقد لوّح الاستعمار الأمريكي للقاهرة بقروض لتمويل بناء السد العالي. وخلال المفاوضات تبين للقاهرة أن القروض الأمريكية ليست سوى فخ للهيمنة على الاقتصاد المصري من جهة، كما أنها محاولة لدفع القطر المصري بعيداً عن سياسة الحياد الإيجابي، وتجميد نضاله ضد حلف بغداد. وعندما يئست واشنطن من إمكان تحقيق هذين الهدفين، عمدت إلى سحب عروض تمويل السد العالي وكان جواب القاهرة: تأميم قناة السويس.

وكانت ردود الفعل لدى الجبهة الاستعمارية مختلفة، إلى حد ما، في ما يتعلق بالأسلوب الذي ينبغي اتباعه، لكي «تتقيأ» مصر ـ بحسب تعبير دالاس ـ القناة التي «نهبتها!!».

لقد خسر الاستعمار الإنكليزي أحد أهم «موجوداته» في الشرق الأوسط.

وأدرك هذا الاستعمار أيضاً المضاعفات التي ستنجم عن تأميم القناة، واحتمالات ضياع باقي «الموجودات». ولهذا قررت الحكومة البريطانية: «وجوب تأمين مصالحنا الحيوية في هذه المنطقة، حتى ولو بالقوة والعمل العسكري، إذا اقتضت الضرورة ذلك، كما قررت اتخاذ التدابير اللازمة لمثل هذا الإجراء... فالإخفاق في الاحتفاظ بالطابع الدولي للقناة، سيؤدي حتماً إلى ضياع جميع مصالحنا وموجوداتنا في الشرق الأوسط، واحدة إثر الأخرى. وعلى الحكومة البريطانية، إذا لزم الأمر، أن تعمل بمفردها، وأن لا تتردد في استخدام القوة لحماية مركزها...»[١٦]. وفي برقية موجهة من إيدن إلى آيزنهاور، جاء ما يلي: «... إذا ما تقاعسنا، فنحن واثقون، من أن نفوذنا ونفوذكم في الشرق الأوسط كله سينهار دفعة واحدة...»[١٧]. لقد وضع الاستعمار البريطاني قضية تأميم قناة السويس في إطارها العربي، وأدرك الأبعاد الثورية لهذه العملية في الوطن العربي، لذا كانت عملية التأميم مناسبة ـ كما نصح نوري السعيد ـ «لإيصال العمل إلى جذور الاضطراب، أي إلى مصر»[١٨]. ويؤكد إيدن في مذكراته: «... ولا يمكن عزل مشكلة القناة عن المشاكل الأخرى المتعلقة بمظاهر القومية العربية و«المطامح المصرية!!»[١٩]. وفي محاولة لاستشفاف مضاعفات التأميم يقول إيدن: «سيؤدي في غضون أشهر قليلة إلى نشوب ثورات في البلاد المنتجة للبترول، وسيخسر الغرب حتماً بترول الشرق الأوسط، ويؤيدنا في هذا الاعتقاد ما تلقيناه من نصائح الأصدقاء من زعماء الشرق الأوسط»، «ستوحد مصادر البترول العربي تحت إشراف دولة عربية متحدة ترأسها مصر و«تقع تحت نفوذ روسيا!!..»[٢٠].

أما الاستعمار الفرنسي ـ كما يروي إيدن ـ فقد كان لا يقل رغبة عن الاستعمار الإنكليزي: «.. في القيام بعمل حاسم سريع. فالفرنسيون هم الذين بنوا قناة السويس. يضاف إلى هذا أن عمل عبد الناصر قد أثر على مركز فرنسا في منطقة أخرى حيوية بالنسبة إليها وقريبة. فقد أكد المسيو بينو (وزير الخارجية الفرنسية) منذ البداية الأثر الذي سيتركه هذا العمل في الجزائر وفي موقف فرنسا بأكمله في أفريقيا الشمالية. وإذا ما سُمح لمصر «بابتلاع» القناة، فإن قوة جديدة

---

(١٦) إيدن، المصدر نفسه، ج٢، ص ٢٣٦.
(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٦.
(١٨) المصدر نفسه، ص ١٢٧.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٩٠.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٩٣.

ستدب في قلوب الوطنيين الجزائريين، كما أنهم سيتطلعون إلى مصر لتأييدهم، وهو ما سيحصلون عليه حتماً في شكل أسلحة ودعاية صاخبة. . .»[٢١].

أما موقف الاستعمار الأمريكي من تأميم القناة، فقد كان مختلفاً، إلى حد ما، عن الاستعمارين الفرنسي والإنكليزي، لقد طرأت تطورات على موقف الاستعمار الأمريكي مُذ صدر قرار التأميم في تموز/يوليو ١٩٥٦، وحتى انفجار الموقف على شكل عدوان عسكري. لذا يبدو مناسباً متابعة هذه التطورات وإيضاح أسبابها:

- «ليس للقناة أهمية قصوى لدى الولايات المتحدة الأمريكية. . .»[٢٢]. ويعقب إيدن على هذه الفكرة: «. . . فمستقبل القناة بالنسبة للدول الكبرى، كان يهمنا نحن وفرنسا بشكل أساسي، أمّا مصلحة أمريكا فثانوية. .»[٢٣]. ورغم ذلك فإن الولايات المتحدة لم تستبعد، في المرحلة الأولى، استخدام القوة لحل المشكلة. ففي اجتماع وزراء خارجية الدول الثلاث في أول آب/أغسطس، كان رأي وزير الخارجية الأمريكية «. . . علينا أن نجد طريقة نحمل بها عبد الناصر على أن يلفظ بها ما يحاول ازدراده. وعلينا أن نبذل جهداً أصيلاً لنجعل الرأي العام العالمي يقف إلى جانب فكرة وضع القناة تحت إدارة دولية. ويجب أن نتمكن من خلق رأي عام دولي معارض لعبد الناصر حتى يصبح معزولاً، فإذا تطلب الأمر القيام بعملية عسكرية، آنذاك كانت إمكانياتها في النجاح أعظم، وتكون عواقبها أقل خطورة، مما قد يتركه عمل متسرع ومرتجل. . .»[٢٤]. وروى إيدن في مذكراته أن دالاس قال له: «لا بد من أن يحمل عبد الناصر على «تقيؤ» القناة!!»[٢٥]. يعلق إيدن في مذكراته، على موقف أمريكا في المرحلة الأولى من الأزمة، قائلاً: «. . . وقد شجعني أن أرى الحكومة الأمريكية تفكر ولو تفكيراً عابراً بالإجراءات العسكرية. .»[٢٦].

- في مشكلة لا تكون فيها أمريكا طرفاً مباشراً وأساسياً، ولا تمس المصالح المباشرة للإمبريالية الأمريكية، تأخذ الأوساط الاحتكارية موقف الرأي العام داخل أمريكا بعين الاعتبار، ولهذا السبب فإن الولايات المتحدة الأمريكية، التي لم تكن

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٥٠.

(٢٢) تصريح دالاس في: المصدر نفسه، ص ٢٩٨.

(٢٣) المصدر نفسه، ج٢، ص ٣١٣.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٣.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٩.

تستبعد الحل العسكري لانتزاع القناة من مصر، بدأت تتراجع رويداً رويداً عن مواقفها السابقة، بسبب الانقسام العميق الذي أصاب الرأي العام البريطاني حول موضوع استخدام القوة. وحول هذا التطور التراجعي الذي أصاب موقف أمريكا يعلق إيدن في مذكراته قائلاً: «. . . لكن مما لا يقبل الشك، أن ما كان يبدو وقتها، أو يفهم على أنه انقسام عميق في الرأي العام في بريطانيا، وإن كان صحيحاً، قد خلق لدبلوماسيتنا المصاعب منذ البداية. فقد ترك الشك في الوحدة القومية البريطانية تجاه المشكلة انعكاسات في الولايات المتحدة، كنا نسمع المفاوضين الأمريكيين يشيرون إليها في أحاديثهم معنا، مما أضعف عزيمة أمريكا وتصميمها. . .»[(٢٧)].

ويروي إيدن في مذكراته ما نقله إليه السفير البريطاني في الولايات المتحدة الأمريكية: «. . . ورأى السفير (البريطاني) أن استخدام القوة سيخلق انقساماً عظيماً في الرأي العام الأمريكي، وأن المشاكل السياسية التي قد يثيرها في سنة انتخابية، كالسنة الحالية، ستكون مفزعة. وقد أحسن عبد الناصر اختيار الوقت لعمله من ناحية السياسة الداخلية الأمريكية. . ومع ذلك فقد أبدى الرئيس آيزنهاور والمستر دالاس صلابة وحزماً في موقفهما، كما أن موقف الحكومة الأمريكية أخذ يتسم بطابع الصرامة والجد. . .»[(٢٨)].

ـ عندما بدأ العدوان الثلاثي على مصر كانت الولايات المتحدة على علم به، ولكن لم تستشر رسمياً من قبل دول العدوان. لم تؤيد أمريكا العدوان. وإذا شئنا تلخيصاً لأسباب هذا الموقف، يمكننا أن نعدد العوامل التالية:

١ ـ عدم وجود مصلحة مباشرة مهمة للولايات المتحدة في معركة القناة.

٢ ـ إنقسام الرأي العام البريطاني حول الحرب انقساماً عميقاً. لقد عارض نصف الرأي العام البريطاني هذه الحرب.

٣ ـ دعم الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي لموقف مصر.

٤ ـ اهتمام أمريكا بالموقف في المجر، وانصرافها إلى محاولة استثمار التمرد في المجر، ونسف النظام الاشتراكي، وإظهار نفسها ـ أمام الرأي العام الدولي ـ بمظهر مَن يدين العدوان الثلاثي على مصر بغية إدانة موقف الاتحاد السوفياتي من التمرد.

٥ ـ كان آيزنهاور يخوض معركة الانتخابات تحت شعار أنه «صانع سلام» لا يمكن أن يدعم حرباً عدوانية مباشرة، تقوم بها دول الاستعمار القديم.

وفي ما عدا المكسب الذي حصلت عليه إسرائيل (بدعم من أمريكا في هيئة

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٦٤.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٦٥.

الأمم المتحدة) وهو فتح خليج العقبة، كانت حرب السويس مقبرة للاستعمار القديم في المشرق العربي. كانت هذه الحرب ـ كما قال إيدن ـ «محاولة لوقف تدهور بعيد المدى منيت بالفشل ـ فلم ننجح في أهدافنا الواسعة، إذ لم نحقق الصلح مع إسرائيل، كما لم ننجح في إعادة الإشراف الدولي على القناة..»[٢٩]. كانت هذه الحرب القذرة درساً لن ينساه الاستعمار القديم، هذا الدرس هو ـ كما ذكرنا قبلاً: إن الصعوبة التي تعترض أي عمل بريطاني مستقل في أي مكان في العالم، هي أن طاقة بريطانيا العسكرية لا تسمح لها بالاستغناء عن المساعدة الأمريكية في أية حملة تريد أن تقوم بها. ولم يُجدِ دول الاستعمار القديم تحالفها، وإشراك دولة العصابات الصهيونية في تلك الحرب العدوانية القذرة.

ـ ٥ ـ

حاول الاستعمار الأمريكي أن يتسلل إلى مواقع الاستعمار التقليدي ليرثها. هذا هو المعنى المباشر العياني لـ «مبدأ آيزنهاور» الذي أعلن في الخامس من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٧. وفي محاولة لإظهار النتائج «الإيجابية» للعدوان الثلاثي على مصر، يذكر إيدن أن العدوان قد «قضى ـ على الأقل ـ على ذلك الفصل من الارتباك بالنسبة للوضع في الشرق الأوسط، فقد أسفر (أي العدوان) عن ظهور مبدأ آيزنهاور الذي تدخلت إنكلترا وأمريكا على أساسه في الصيف التالي في الأردن ولبنان، كما ساعد على إظهار عدم استعداد الغرب للسماح بترك المنطقة مفتوحة للتسرب والعدوان من أية جهة جاء. لكن هذه الأرباح كانت جزئية، وما زال التوازن غير المتعادل قائماً»[٣٠].

وقبل أن نتابع سرد الأحداث التي تلت إعلان آيزنهاور «مبدأ الفراغ»، لا بد أن نثبت وثيقة نشرتها جريدة **نيوز دوتشلاند** الصادرة في ألمانيا الديمقراطية، ثم نقلتها الصحف السورية صبيحة ١٣ آذار/ مارس ١٩٥٧. وهذه الوثيقة هي تقرير سري قدمه وزير الخارجية الأمريكي (دالاس) إلى آيزنهاور، حول خطة السياسة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط، بعد انهيار الاستعمار التقليدي.

وفي ما يلي الوثيقة:

«إن سياسة أمريكا في الشرق الأوسط يجب أن تقوم على ضوء ثلاثة عوامل رئيسية:

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٤٤٦ ـ ٤٤٧.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٤٤٧.

١ ـ الضعف الخطير الذي أصاب حليفتي أمريكا. فقد اتضح بجلاء من العمليات الحربية التي قامت بها هاتان الدولتان في الشرق الأوسط مدى التدهور الذي أصاب موقف بريطانيا وفرنسا في المجال الدولي، كما اتضح اضطرابهما الاقتصادي وضعفهما العسكري. فقد دفنت هيبة بريطانيا وفرنسا تحت أنقاض الحرب التي شنتها الدولتان على مصر.

٢ ـ الدور المهم الذي بدأت تقوم به روسيا في ما يتعلق بالأحداث الجارية في الشرق الأوسط. وإن هذا الاعتبار يجب أن يوضع في المرتبة الأولى من حيث الأهمية وبغض النظر عن احتمال إقدام روسيا على احتلال أي جزء من هذه المنطقة، فإن تأييد روسيا الفعال للدول العربية، قد شحذ حميتها في كفاحها ضد الاستعمار.

٣ ـ أما العامل الثالث الذي يجب أن تقوم عليه سياسة أمريكا في الشرق الأوسط، في رأي دالاس، فهو القومية العربية، التي أدت إلى تقوية الجبهة العربية. ولا يستبعد دالاس أن العرب يعتبرون هزيمة بريطانيا في مصر نقطة تحوُّل في صراعهم ضد الاستعمار.

واستطرد دالاس يقول: إن هذه العوامل مجتمعة قد خلقت حالة جديدة في الشرق الأوسط. فمن ناحية يؤكد دالاس أنه قد نشأ فراغ في المنطقة نتيجة الهزيمة التي منيت بها بريطانيا وفرنسا، كما أن هاتين الدولتين لن تتمكنا من السيطرة على زمام الأمور في المنطقة. وفي الوقت نفسه بدأت مصر والدول العربية الأخرى تشعر شعوراً أكيداً أن في وسعها أن تحل مشاكلها بنفسها، وأن تتخلص نهائياً من سيطرة الغرب. وليس ببعيد احتمال أن هذه الحركة، قد تؤدي في النهاية إلى إقامة اتحاد عربي في الشرق الأوسط. وفي هذا النضال المتنامي يكمن الخطر الرئيسي على الغرب. ولهذا يقول دالاس: إنه يتعين على الغرب أن يعيد تنظيم علاقاته بهذه الدول على أساس جديد.

وفي ظل هذه الاعتبارات يجب على الولايات المتحدة أن تتخذ قراراً سريعاً وحاسماً بشأن تحديد سياستها تجاه الدول العربية، وإلّا ضاعت الفرصة أمامها إلى الأبد. وقال: إن الولايات المتحدة يجب ألّا تضيّع دقيقة واحدة، بل يجب أن تعمل بكل سرعة على ملء الفراغ الذي نشأ في المنطقة، لأن ثلثي موارد البترول المعروفة حتى الآن توجد في هذه المنطقة، كما أن الدول الأوروبية والآسيوية الحرة وكذلك الدول الأفريقية تعتمد في اقتصادها كلياً على بترول الشرق الأوسط.

ومضى دالاس يوضح بالأرقام مدى الأضرار التي أصابت اقتصاديات هذه الدول نتيجة إغلاق قناة السويس، وتوقف تدفق البترول. وخلص دالاس من هذه

الاعتبارات إلى شرح سياسة أمريكا الجديدة، التي يرى أنها تحقق لأمريكا أهدافها في الشرق الأوسط، فقال: إن أهم النقط التي يجب أن ترتكز عليها هذه السياسة، هي مقاومة النمو المضطرد للقومية العربية، وملء الفراغ الناشئ في المنطقة، وهذا يتطلب أولاً خلق ظروف قانونية وسياسية واقتصادية وعسكرية، تبرر إقدام الولايات المتحدة على التدخل في شؤون المنطقة.

واقترح دالاس أن يطلب آيزنهاور إلى الكونغرس أن يمنحه تفويضاً باستخدام القوات الأمريكية، في منطقة الشرق الأوسط حسبما يتراءى له، وذلك في حال تعرض المنطقة لما سماه بتهديد الشيوعية الدولية.

واقترح ما يلي:

أولاً: تمهيد السبيل لإبرام ميثاق دفاع أفريقي، يضم ليبيا وتونس ومراكش ثم الجزائر، ويجب أن يكون هذا الميثاق متناسقاً مع ميثاق حلف الأطلسي.

ثانياً: لا معدى لأمريكا، لكي تعزز مركزها العسكري في الشرق الأوسط، من أن تتخذ بعض التدابير، ومنها تقديم المساعدة لبعض الأقطار العربية، وتوسيع برنامج إنشاء قواعد جوية، وإنشاء قوات خاصة، تسلح ـ إذا أمكن ـ بأسلحة ذرية، وترابط في بعض أقطار الشرق الأوسط.

ثالثاً ـ ومن الأمور المحتملة أيضاً أن تدرس أمريكا، بأسرع ما يمكن، إنشاء قواعد بحرية دائمة للأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط.

ويرى دالاس أن هذه السياسة إذا تحققت فإن الشرق الأوسط، وشمالي أفريقيا سيدخلان ضمن نطاق المسؤولية الاستراتيجية للولايات المتحدة. وهذا ييسر لأمريكا أن تتخذ التدابير المناسبة في المنطقة، دون مشاورة شريكتيها بريطانيا وفرنسا.

تلك هي الخطوط العريضة للسياسة الاستعمارية الأمريكية بعد سقوط الاستعمار التقليدي في المشرق العربي. وتلك هي الأهداف العامة لمبدأ آيزنهاور وأسبابه. أما النشاط الاستعماري الأمريكي في المشرق العربي، بعد إعلان مبدأ آيزنهاور، فقد أخذ ـ في خطوطه الرئيسية ـ المنحى التالي:

١ ـ تفكيك التحالف التكتيكي بين الدول العربية التي لم ترتبط بحلف بغداد.

٢ ـ عزل مصر عن الجناح الآسيوي من الوطن العربي.

٣ ـ إسقاط الحكم في سوريا ومصر.

٤ ـ ربط الدول العربية الأخرى بمبدأ آيزنهاور.

كتنفيذ لمبدأ آيزنهاور، شنت أمريكا، متعاونة مع دولتي العدوان، حرباً اقتصادية على القطر المصري، أصابت الاقتصاد المصري بأضرار بالغة، وكادت تودي بالسلطة الثورية فيه: لم يكن في القطر المصري من القمح ما يكفي لأسبوعين، ومن البترول ما يكفي لأربعة أيام، كما استنفدت مصر ما لديها من البينيسيلين والأدوية المهمة. وطلبت الحكومة المصرية معونة عاجلة من واشنطن، ورفض الطلب. وطلبت مصر الإفراج عن أرصدتها المجمدة في الولايات المتحدة، لكي يتسنى لها استيراد احتياجاتها الملحة العاجلة. وقوبل هذا الطلب بالرفض أيضاً. واستطاعت مصر استدراك كل احتياجاتها من الاتحاد السوفياتي، ودول المعسكر الاشتراكي الأخرى، واجتازت الأزمة وهي أشد تصميماً على مقاومة محاولات التسلل الاستعمارية الأمريكية الجديدة.

لقد أراد الاستعمار الأمريكي استغلال الصعوبات الطارئة والاستثنائية التي تعانيها مصر، لكي يجبر القاهرة على الركوع أمام الغزو الاستعماري الجديد، أو إسقاط الحكم الثوري فيها.

في ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٥٧ نشرت جريدة **النور** الدمشقية تصريحاً أدلى به الرئيس عبد الناصر لمجلة **لوك** الأمريكية. وفي ما يلي نص أحد أسئلة المراسل وجواب الرئيس عبد الناصر عليها:

المراسل: «ما الذي كنتم تعنونه حين صرحتم، منذ وقت قريب، بأن الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا وفرنسا تشن حرباً اقتصادية على مصر؟!».

فأجاب عبد الناصر: «لقد جمّدتم أرصدتنا، ورفضتم أن تبيعونا القمح والأدوية حين كنا بحاجة إليها، وسعيتم لممارسة ضغط اقتصادي علينا بغية حملنا على تبديل سياستنا حيال قناة السويس، والفرق بينكم وبين حلفائكم هو أنهم حاولوا تدميرنا بالقنابل في حين أنكم تحاولون عمل ذلك بالوسائل السلمية وبالضغط الاقتصادي وبالجوع، وفي الحالين لم تصلوا إلى غايتكم المنشودة».

وفتح الاستعمار الأمريكي في الوقت نفسه جبهة جديدة في سوريا، وبذلت السفارة الأمريكية جهوداً لتكتيل القوى الرجعية في سوريا، وتخريب الجبهة المعادية للاستعمار. وهوّلت بأخطار الشيوعية في سوريا. وذهب رجال السفارة الأمريكية بعيداً في مؤامراتهم، فحاولوا شراء بعض العناصر العسكرية من الجيش السوري، (الذي كان يشكل قلعة حصينة ضد الاستعمار) بغية إحداث انقلاب عسكري موالٍ للاستعمار الأمريكي. وفي الوقت نفسه اشتدت المحاولات التي يبذلها الحكم الرجعي في العراق، لرشوة الساسة الرجعيين في سوريا، وصرفت السلطات العراقية

للمتآمرين من السوريين الهاربين إلى لبنان خلال عامي ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ مبلغ ١٢١ ألف دينار عراقي بغية إقامة دولة الهلال الخصيب، ومجيء حكومة موالية للعراق[٣١].

وفي ٢١ آب/ أغسطس ١٩٥٧ بدأ الأسطول الأمريكي السادس يفرض حصاراً على سوريا، وقام بمناوات عسكرية وعرض عضلات على شواطىء سوريا بغية تخويف الشعب العربي، وفي الوقت نفسه جرى الإيعاز للحكومة التركية (باعتبارها أحد أعضاء حلف بغداد والأطلسي) لتهيئة حشود عسكرية على حدود سوريا الشمالية، والتمهيد لعملية غزو سوريا من الشمال.

ولكن جميع هذه المؤامرات والمناورات والتهديدات باءت بفشل ذريع. وشهدت سوريا نمواً ملحوظاً، في نضال الجماهير المعادي للاستعمار. وإذا كانت قطاعات مهمة من البرجوازية قد انخرطت في خطة التآمر الاستعماري، إلاّ أن الطابع الوطني المعادي للاستعمار، الذي كان يتميز به الجيش السوري، والتضامن بين سوريا ومصر قد أحبطا المحاولات الاستعمارية الواحدة تلو الأخرى. واستمرت المؤامرات الاستعمارية الأمريكية على سوريا حتى قبل قيام وحدة عام ١٩٥٨، حيث اكتشفت آخر حلقات التآمر الرجعي الاستعماري الأمريكي، وإن كان الشعب العربي في سوريا لم يطلع على حقيقة هذه المؤامرة.

وخلال الكفاح المشترك الذي خاضه الشعب العربي في سوريا ومصر ضد التآمر الاستعماري الأمريكي، قوي التضامن بين سوريا ومصر. وفي ١٤ أيلول/ سبتمر ١٩٥٧ التقت سوريا ومصر على صعيد رسمي لمواجهة الاستعمار الأمريكي، استناداً إلى الميثاق العسكري المعقود عام ١٩٥٥. وفي ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧، وعندما كانت الحشود التركية تهدد سوريا، والأسطول الأمريكي السادس يفرض الحصار على سواحلها، نزلت قوات مصرية في سوريا لمواجهة احتمالات الغزو الاستعماري. وهكذا... وفي معمعان النضال العربي (السوري ـ المصري خاصة) ضد مبدأ آيزنهاور، طرحت الجماهير العربية مسألة الوحدة بين مصر وسوريا، كتتويج لنضالهما المشترك ضد الاستعمار، وكتثبيت وتعميق لهذا النضال، وكتعبير عن حقيقتهما العربية. وهكذا كان الكفاح المشترك ضد الاستعمار جسراً للوحدة العربية.

---

(٣١) **محكمة الشعب: المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الشعب،** ج٣: **المحاكمات التي تمت في المدة من ١٥ إلى ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤**، ص ٩٧٠ ـ ٩٧١.

استطاع النضال الوطني في مصر، أن ينتقل بالسياسة الخارجية المصرية إلى مستوى مبدئي واستراتيجي في عدائها للاستعمار. وتجاوبت معها سوريا، رغم «الجيوب» العميلة التي كانت تنخر الجهاز السياسي السوري. ومع صمود هذين القطرين، بلغ النضال الوطني في الأقطار العربية الأخرى مستويات جديدة من الاتساع والنمو. وشهد المشرق العربي نهوضاً شعبياً ووطنياً لم يره من قبل. وفي مواجهة هذا المد الوطني العارم، أجبرت الرجعية العربية على القبول ببعض التراجعات في بعض الأقطار، وفي أقطار سارت الرجعية في طريق قمع الحركة القومية وسحقها على نحو لم تشهده المنطقة من قبل أيضاً.

ـ ففي القطر العراقي، حيث التناقضات كثيفة ومعقدة ومتأزمة، وحيث الحركة الشعبية تتمتع بالوعي والتنظيم، لم يكن أمام الاستعمار والقوى الرجعية العميلة سوى اللجوء إلى مجازر دامية بين حين وآخر، بغية قمع الحركة الوطنية الديمقراطية. وبلغ الصراع في العراق أعلى أشكاله وأكثرها حدة. ولم يكن ممكناً حل التناقض إلّا بانفجار عنيف مفاجىء، تمثّل فعلاً في ثورة ١٤ تموز/يوليو المجيدة.

ـ وفي السعودية، حيث الحركة الوطنية ـ كتنظيم ـ تكاد تكون غائبة في ذلك الحين، لعب التناقض الهاشمي ـ السعودي دوراً مهماً في عدم ارتباطها بحلف بغداد. كما جاء الضغط المصري ـ السوري ليدفع بالسعودية إلى موقف تكتيكي، تمثل في ضرب من التعاون القلق الحذر مع مصر وسوريا. ولكن عندما بلغت المعركة بين القومية العربية والاستعمار مشارف مرحلة حاسمة، وعندما وضع الاستعمار الأمريكي كل ثقله في الصراع، وأعلن مبدأ آيزنهاور، انفرط عقد ذلك التحالف التكتيكي الانتهازي بين السعودية من جهة، ومصر وسوريا من جهة أخرى.

وبعد شهر من إعلان مبدأ آيزنهاور، أي خلال شباط/فبراير ١٩٥٧، سافر الملك سعود إلى الولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت نفسه الذي كانت تستقبل فيه واشنطن عبد الإله وكميل شمعون. وفي آذار/مارس ١٩٥٧ تمّ اجتماع بين سعود وشمعون. وفي أيار/مايو من العام نفسه تمّ لقاء فمفاوضات بين سعود وعبد الإله، وصدر عن اجتماعاتهما بيان مشترك يعلن تخلي السعودية عن تحالفها التكتيكي مع الدولتين العربيتين المتحررتين (مصر وسوريا) وانحيازها لمبدأ آيزنهاور وحلف بغداد. وفي تصريح صحافي للملك سعود بعد مقابلة له مع آيزنهاور، نشرته الصحف السورية صباح ٧ شباط/فبراير ١٩٥٧، قال: «إن العالم العربي سيقبل مشروع

آيزنهاور باستخدام القوات المسلحة الأمريكية. . .». وعند عودة الملك سعود من واشنطن في شباط/ فبراير ١٩٥٧ مرّ بالقاهرة، وجرى اجتماع رباعي حضره الرئيس عبد الناصر والملك حسين والملك سعود والرئيس القوتلي. وفي هذا الاجتماع تجلت النتائج العملية المباشرة لمبدأ آيزنهاور. ففي هذا الاجتماع انفرط عقد التحالف الرباعي التكتيكي (مصر ـ سوريا: الأردن ـ السعودية) إلى جبهتين: سوريا ومصر من جهة، والسعودية والأردن من جهة ثانية. وهكذا أنهت أمريكا هذا التحالف التكتيكي، لكي يتم لها عزل مصر وسوريا عن باقي الأقطار العربية.

ـ كانت الرجعية الأردنية تعد العدة للانضمام إلى حلف بغداد في أواخر عام ١٩٥٥. يشير إيدن في مذكراته إلى أن السفير البريطاني، قد نقل إليه «حديثاً دار بينه وبين الملك حسين، الذي أبلغه استعداد الحكومة الأردنية للانضمام إلى حلف بغداد، شريطة أن تتلقى الدعم اللازم منا، وأفضى وزير البلاط الأردني بمثل هذا القول، كما نقل الفريق كلوب معلومات مماثلة إلى وزارة الحربية البريطانية، وهكذا أجمعت المصادر كلها على أن الفرصة مؤاتية لانضمام الحكومة الأردنية إلى حلف بغداد». وكمقدمة وتمهيد لهذا الانضمام، اقترح ـ كما يروي إيدن ـ إرسال شحنة مبكرة من الطائرات المقاتلة للملك حسين كهدية بلا ثمن نقدي. ومع تصاعد النضال الوطني في المشرق العربي. . وبحسب تعبير إيدن عندما «ساء الوضع جداً في التاسع من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦، وفي ضوء تدهور الموقف الذي خلقته مصر، وتهديد قيام حكم «الرعاع!!»، أبرق ممثلنا في عمّان يقترح قيامنا فوراً بدرس إيفاد قوة كافية من الجنود البريطانيين لا تقل عن كتيبتين. وطلب الملك استدعاء القوات العراقية لتطير إلى الأردن فوراً. وردّت بغداد بحزم وتصميم على نداء الملك حسين، إذا كان من الواجب إرسال مساعدة عراقية، فيجب أن تكون هذه المساعدة بأعداد كافية لتجعل النجاح مضموناً. ورأى نوري السعيد، في الوقت نفسه، الحقائق السياسية بوضوح، فأكد أن أي عمل في الأردن لا يصل حقاً إلى جذور الاضطراب، وهي مصر، لا يجدي. . .»[٣٢].

لكن الأمور لم تجر دوماً وفق المخططات الاستعمارية الرجعية: مع تصاعد النضال القومي العربي في المشرق، شهد الأردن نمواً في الحركة الوطنية، بحيث استطاعت أن تفرض على القوى الرجعية والاستعمارية في الأردن تراجعاً تكتيكياً، تمثل في قيام حكومة وطنية متحالفة مع سوريا ومصر. وكان النضال الوطني قد لقي صداه في صفوف الجيش الأردني الذي يَقوده مجموعة من الضباط البريطانيين وعلى

(٣٢) إيدن، المصدر نفسه، ج٢، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

رأسهم كلوب. وفي أول آذار/ مارس ١٩٥٦ أقيل كلوب. أبرق السفير البريطاني إلى حكومته: «قيل إن الحكومة تلقت تهديدات بأنها إذا رفضت إقالة الفريق كلوب، فإن مجموعة من الضباط كانت على استعداد للزحف إلى عمان وإخراجه من منصبه بالقوة...»(٣٣). وفي مقابلة بين السفير البريطاني والملك حسين، يروي السفير عن لسان الملك: «إنه ـ أي الملك حسين ـ كان يعمل الشيء الصحيح الذي سيثبت على المدى الطويل أنه كان في مصلحة بريطانيا والأردن على حد سواء...»(٣٤).

واستمر التراجع الاضطراري والتكتيكي الذي قامت به الرجعية في الأردن حتى إعلان مبدأ آيزنهاور، الذي كان بداية هجوم معاكس جديد شنه الاستعمار بالاشتراك مع الرجعية. وقام «ريتشاردز» (مبعوث آيزنهاور) بزيارة عمّان، وخلال هذه الزيارة تمّ الاتفاق على الإطاحة بحكومة النابلسي. وفي ١٢ نيسان/ أبريل سنة ١٩٥٧ تمت إقالة الحكومة، وتلاها تصفية العناصر الوطنية من الجيش الأردني، وضُربت الحركة الوطنية بعنف وبلا رحمة.

وقد تمّ إعداد هذا الهجوم الاستعماري الأمريكي ـ الرجعي بعناية تامة، وبصورة شبه علنية، وبالاشتراك مع الاستعمار الإنكليزي. وكان السفير الأمريكي والملحق العسكري الأمريكي مركز النشاط التآمري الذي سبق الانقلاب في الجيش. وقبيل الأحداث وصل إلى الأردن سيل من الجواسيس الأمريكان، ونثرت الرّشى الأمريكية في طول الأردن وعرضها، واتهم السفير الأمريكي القاهرة بإعداد انقلاب للإطاحة بالملك حسين.

وقامت القوات السعودية بالدور والمهمة نفسها التي كانت تقوم بها قوات كلوب، ولعبت دوراً حاسماً في نجاح الانقلاب الذي هيأته الرجعية الأردنية، والاستعمار الأمريكي. وكان هذا الدور تصفية تامة للخلافات التقليدية بين العائلتين الهاشمية والسعودية، حيث كرّس تحالفهما في مواجهة تيار القومية العربية التحرري المعادي للاستعمار. وصدر بلاغ سعودي ـ عراقي مشترك في ١٦ أيار/ مايو ١٩٥٧، يؤكد دعم جميع التطورات الرجعية التي قادها الاستعمار الأمريكي في الأردن.

ـ ٧ ـ

بانهيار الحكم الوطني في الأردن، بقيت مصر وسوريا ـ وحدهما ـ في ميدان

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

الكفاح ضد الاستعمار. وسار النضال القومي التحرري في هذين القطرين ليأخذ أبعاده القومية، إلى أن تُوّج بقيام أول وحدة للعرب في تاريخهم الحديث. وجاءت هذه الوحدة، لا لتؤكد الحقيقة القومية للشعب العربي فحسب. بل لتعبر عن المضمون الثوري المعادي للاستعمار، الذي تتميز به الحركة القومية العربية: «لقد قامت الجمهورية العربية المتحدة إثر حالة حرب، بل وسط حالة حرب سياسية من أكبر حالات الحرب الباردة التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية..».

أما القيادات الرجعية الحاكمة في الأقطار العربية الأخرى: لبنان، والعراق، وتونس، وليبيا، والأردن، والسعودية، فقد ارتبطت كلها بمبدأ آيزنهاور، وأصبح حلف بغداد نفسه مظهراً من مظاهر مبدأ آيزنهاور.

أما الحركات الوطنية، التي شهدت توسعاً أفقياً خلال مرحلة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٧، فقد ضربت بلا رحمة. ولكنها ذهبت في النمو على صعيد العمق غضباً وحقداً، وشهد الوطن العربي أولى شراراته في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في القطر العراقي، حيث سددت طعنة هائلة لمبدأ آيزنهاور بالذات.

ما هي ردود الفعل التي أثارها قيام الجمهورية العربية المتحدة على الصعيد الشعبي العربي، وفي الدوائر الاستعمارية والرجعية؟

١ ـ لقد أثار قيام الجمهورية العربية المتحدة، على صعيد الوطن العربي كله، موجة حماس قومي لم يشهدها الوطن العربي من قبل. وأصبحت الجمهورية العربية المتحدة، في نظر الجماهير العربية محط آمال الشعب العربي من الخليج إلى المحيط في تحقيق الوحدة العربية. هذا الحماس القومي، الذي يكاد يكون هيجاناً قومياً، زاد الرجعية في الوطن العربي ارتباكاً وذعراً. ويكاد المراقب السياسي الموضوعي ـ في ذلك الحين ـ يجزم بأن سقوط الحدود الإقليمية المصطنعة، والأنظمة الرجعية، أصبح مسألة وقت فحسب، بل وقتٍ قصيرٍ أيضاً.

إن تحقيق هذه الوحدة قد طرح استمرارية الكفاح ضد الاستعمار والرجعية كسبيل وحيد للوحدة العربية. إن الوحدة التي تحققت خلال النضال ضد الاستعمار والرجعية، لم يكن ممكناً أن تنمو وتتوسع إلا من خلال استمرار النضال ضد الاستعمار والرجعية.

إن ركود الوحدة كان موتها: هذه حقيقة لم يؤكدها المناخ السياسي الثوري الذي أدى إلى قيام الوحدة، بل أثبتتها الظروف التي رافقت سقوط الوحدة، وأدّت إليه أيضاً.

٢ ـ إن قيام الاتحاد الهاشمي بين الأردن والعراق، جاء كجواب مباشر من قبل الرجعية العربية والاستعمار. إن شعب الأردن الذي يعاني المشكلة القومية العربية أكثر من أي قطر عربي آخر، بسبب مواجهته المباشرة لإسرائيل، وبسبب غياب المقومات الطبيعية لكيان الأردن، كان أكثر الشعوب العربية تحسساً وتجاوباً مع وحدة عام ١٩٥٨، وكان الاتحاد الهاشمي محاولة للمحافظة على كيان الأردن من جهة، وهجوماً معاكساً على التيار القومي العربي التحرري من جهة أخرى. إن الصحف الأمريكية والإسرائيلية تشير إلى هذا الموضوع بصراحة مباشرة. في ١٩/١١/١٩٥٨ كتبت الـ **نيويورك تايمز**: «يجب المحافظة على استقلال الأردن بأي ثمن. . .».

والمسؤولون في السلطات المحتلة في فلسطين يؤكدون ذلك دوماً. ففي تصريح لـ «غولدا مائير» في ١٨/١٠/١٩٥٨: «إن اتحاد الأردن مع الجمهورية العربية المتحدة، سيثير قلقاً شديداً في إسرائيل. . .». إن الأردن كانت ولا تزال جبهة مجمدة، ومفتوحة أمام إسرائيل.

٣ ـ قوبل قيام الجمهورية المتحدة بهيجان شديد في الأوساط الرجعية الحاكمة في العراق. إن قيام الوحدة قد قضى على آمال الرجعية في ضم سوريا إلى العراق. ومع ذلك فإن الرجعية العراقية لم تكف عن التآمر على الوحدة حتى بعد قيامها. وتشير محاضر جلسات المحاكمات التي جرت بعد ثورة تموز/يوليو إلى استمرار هذا التآمر حتى قبيل قيام الثورة، بغرض «إقامة دولة الهلال الخصيب»[٣٥].

وكرد فعل مباشر على قيام الوحدة، كتب فاضل الجمالي العميل الأول للاستعمار الأمريكي في العراق سلسلة مقالات في جريدة **العمل** (التي كان يصدرها الجمالي) بعنوان: «اتحاد أم تحدٍ» هاجم فيها قيام الجمهورية العربية المتحدة[٣٦].

٤ ـ نقلت الصحف السورية في ٢٠/٢/١٩٥٨ تصريحاً أدلى به نهرو في البرلمان الهندي قال فيه: «. . . إني أرحب بوحدة مصر وسوريا. إن هذه الوحدة وحدة طبيعية، ومما لا شك فيه أن الاتحاد المصري السوري قد انبثق عن إرادة الشعب، لذلك فقد قدمنا تهنئتنا إلى هذا الشعب. ولو كان شعبا الأردن والعراق يحبذان الاتحاد الفدرالي بين البلدين لكان ذلك مدعاة للسرور، ولكن إذا لم يكن هذا

---

(٣٥) **محكمة الشعب: المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الشعب،** ج٣: **المحاكمات التي تمت في المدة من ١٥ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤،** ص ٩٨٠ ـ ٩٨١ و١٠٠٨.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٩٥٦ ـ ١١٠٤.

الاتحاد إلّا عبارة عن رد فعل سياسي لإعلان الوحدة المصرية السورية فإن الأمر يكون مختلفاً تمام الاختلاف». وقال: «إن ما يجري في الشرق الأوسط أدى إلى سماع صوت التشاؤم من إسرائيل، وهناك بعض الخطر من أن تقوم إسرائيل بعمل طائش نتيجة لما حدث في الشرق الأوسط، وإذا ما حدث شيء من هذا النوع، فإن المرء ليعجز عن معرفة ما قد يؤدي إليه».

٥ ـ نشرت جريدة **الرأي العام** الصادرة في دمشق صباح ١/٢/١٩٥٨ الخبر التالي عن اجتماعات حلف بغداد في أنقرة والتي حضرها دالاس: «أصدر الحلف بلاغاً مشتركاً لخص فيه النتائج التي تم الوصول إليها في اجتماعات الحلف، ومنها توثيق التعاون بين حلف بغداد وغيره من الأحلاف العسكرية الإقليمية. وتقول الإذاعة الفرنسية إن أهمية اجتماعات مجلس حلف بغداد الأخيرة، سببها المباحثات التي تجري بين مصر وسوريا لإعلان وحدتهما. وتضيف قولها: «إن مجلس الحلف درس في الاجتماع السري الأخير الذي عقد أمس هذه الوحدة والانعكاسات التي ستحدثها في البلاد العربية الأخرى، وعلى اعتبارها ستصبح قطباً جاذباً لهذه البلاد».

٦ ـ نقلت بعض الصحف السورية في ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٥٨ تعليقاً لمجلة **نيوزويك** الأمريكية حول الوضع في الشرق الأوسط، قالت فيه: «إن الخطر الأكبر يكمن في المستقبل، في خطة القاهرة لإقامة دولة عربية كبرى، تعتمد في قوتها على بترول الشرق الأوسط. إن القاهرة لا تخفي خططها، وهي لا تفتأ تعلن أن بترول العرب للعرب، لذا فإن الولايات المتحدة تؤيد الدول العربية الأخرى المدافعة عن «استقلالها» والمناوئة للجمهورية العربية المتحدة».

٧ ـ نشرت بعض الصحف السورية، نقلاً عن وكالة **تاس** السوفياتية، في ٢٦/٤/١٩٥٨ تعليقاً لجريدة **ترود** السوفياتية جاء فيه ما يلي: «تناولت جريدة **ترود** سياسة الدول الغربية في مسألة وحدة البلدان العربية، تلك الدول التي تعتبر هذه الوحدة من العقبات الرئيسية في طريق تحقيقها السياسة الاستعمارية في الشرق الأدنى». وقالت: «إذا ما حلل المرء سياسة الولايات المتحدة وإنكلترا وفرنسا في هذه المنطقة، تبيّن له أن هذه السياسة موجهة بصورة رئيسية نحو تقويض الوحدة العربية. إن دول الغرب الاستعمارية تناهض هذه الوحدة لأنها تتنافى ومشاريعها الاستعمارية في الشرقين الأدنى والأوسط».

٨ ـ نشرت جريدة **لوموند** الفرنسية في ٧/٥/١٩٥٨ تعليقاً عن الوضع في الشرق الأوسط، جاء فيه ما يلي: «. . . إن الدول الغربية الكبرى عمدت منذ نشوء

أزمة السويس إلى تأييد خطة العزل التي اتبعتها وزارة الخارجية الأمريكية. وقد أسفرت هذه السياسة عن نتائج ضئيلة. فلقد استطاعت القاهرة ودمشق إنشاء وحدة عربية بينهما..».

ـ ٨ ـ

بعد حوالى خمسة أشهر من ولادة الجمهورية العربية المتحدة، وكصدى مباشر وغير مباشر لقيامها، انفجرت ثورة ١٤ تموز/يوليو في القطر العراقي.

إن حلف بغداد، الذي أصيب بهزيمة منكرة خلال معارك سياسية وعسكرية، استمرت حوالى ثلاث سنوات، هذا الحلف أصيب بضربة قاضية في ١٤ تموز/يوليو عام ١٩٥٨. أما مبدأ آيزنهاور فقد مُنيَ بهزيمة ساحقة ونهائية، رغم العدوان العسكري الأمريكي على لبنان.

في اليوم التالي لثورة تموز/يوليو، وفي ١٥ تموز/يوليو ١٩٥٨ بالضبط، نزلت قوات عسكرية أمريكية في لبنان، وقوات عسكرية إنكليزية في الأردن. وكان الهدف من هذا الاحتلال العدواني واضحاً: ١ ـ منع انتقال الحريق الثوري إلى بلدان عربية أخرى. ٢ ـ منع انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة.

تلك حقائق لم نستجرها، من تحليل تطورات الأحداث في تلك الفترة، بل أعلنتها وأكدتها الصحف الاستعمارية، في ذلك الحين، أيضاً.

● كتبت جريدة **كومبا** الفرنسية في عددها الصادر في ١٩٥٨/١٠/٢٠: «إن الحافز الذي حدا بلندن وواشنطن ـ بعد التشاور مع الرسميين المعنيين بالأمر ـ إلى الإسراع بإخلاء الشرق الأوسط، إنما تفسره عوامل عديدة منها ما يؤكده الخبراء في شؤون الشرق الأوسط في تقاريرهم، من أن القاهرة لن يكون في وسعها ـ بسبب ما تواجهه من مشكلات داخلية ـ التفكير قبل ستة أشهر أو اثني عشر شهراً في القيام بعمليات جديدة لتوسيع رقعة إمبراطوريتها...

بالإضافة إلى ذلك فإن ثورة العراق، التي بعثت آمالاً كبيرة لدى القاهرة عند حدوثها، قد سارت في طريق آخر بعد أن تمّ اتخاذ جميع التدابير للحيلولة دون تعاون وثيق للغاية مع الجمهورية العربية المتحدة...».

● كتبت مجلة **نيوزويك** الأمريكية في عددها الصادر في ١٩٥٨/١١/٣:

لخصت مجلة **المكاسب** من نزول الجيوش الأمريكية والإنكليزية في لبنان والأردن:

١ ـ إنقاذ شمعون من إسقاط عنيف له ولحكومته، وإفهام العناصر المؤيدة للغرب أننا لن نتخلى عنهم.

٢ ـ إنقاذ الملك حسين الموالي للغرب من الاغتيال الذي كان سيقوم به الثوريون المعادون لسياسة الغرب.

٣ ـ منع انتقال شرارة ثورة العراق في ١٤ تموز/يوليو إلى بلاد أخرى، وإحباط آمال القاهرة في توسيع الجمهورية العربية المتحدة.

● وكتبت **نيوزويك** أيضاً في عددها الصادر في ١٧/١١/١٩٥٨:

«تسعى الولايات المتحدة وبريطانيا لمنع مصر من «ابتلاع» الشرق الأوسط بأسره، بعد أن انسحبت قوات الغرب الآن من هذه المنطقة وهما، في هذا السبيل، تقامران على عامل واحد، هو منافسة العراق التقليدية لمصر في تزعُّم العالم العربي...».

لقد أعطت ثورة تموز/يوليو في البداية أوسع الآمال للحركة القومية العربية، فالتيار الوحدوي كان يبدو قوياً جارفاً حاراً، بلغ أعلى ذروات صعوده، والحركة الشعبية القوية العريضة، التي رفع عنها الغطاء الضاغط صبيحة ١٤ تموز/يوليو، قد وضعت احتمالات لتطور الثورة العربية، لا على صعيد الامتداد الأفقي فحسب، بل على صعيد الامتداد في العمق أيضاً.

لكن ثورة تموز/يوليو، رغم الأهمية التاريخية لما أنجزته، كانت شهاباً خطف الأبصار بسرعة ثم انطفأ. وعندما انطفأ هذا الشهاب قرّ رأي الاستعمار الأنكلو أمريكي على التراجع، وإخلاء لبنان والأردن، فالغاية التي كان ينشدها الاستعمار من الغزو قد تحققت: الاقتتال الذي نشب بين القوى التقدمية المعادية للاستعمار هيأ ـ موضوعياً ـ سبل النجاح لمخططات الإمبريالية الهادفة إلى منع الوحدة.

لسنا الآن بصدد تقديم تقييم لأسباب الاقتتال الذي حدث بين أواخر عام ١٩٥٨ وأوائل عام ١٩٥٩، فالمسؤولية مشتركة والأخطاء يتحملها الطرفان. حسبنا ـ الآن ـ تقديم كشف بالنتائج التي نجمت عن ذلك الاقتتال وتوضيح بعض الظروف التي رافقته:

١ ـ نزلت الجيوش الاستعمارية في الأردن ولبنان في وقت لم تلحظ فيه أية بوادر، تدل على وجود «خطر» شيوعي، ثم انسحبت في مرحلة تعاظمت فيها قوى الحزب الشيوعي وحلفائه، حيث سماها بعض الكتّاب الغربيين بالمرحلة «الكاستروية».

٢ ـ وفي المقابل فإن نزول الجيوش الاستعمارية جاء في اللحظة التي كان واضحاً فيها إمكانية انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة، وانسحبت في وقت تبددت فيه أية إمكانية للانضمام، في مرحلة بدأت فيها بوادر الاقتتال بين القوى التقدمية المعادية للاستعمار.

٣ ـ هذه الحقائق لا تعني ـ كما يزعم البعض ـ عدم اهتمام الاستعمار بتحول العراق إلى دولة اشتراكية يقودها الحزب الشيوعي. هذا الرأي هذر واضح. لقد كان الاستعمار يقدّر أن إرهاصات «المرحلة الكاسترورية» لن تصل إلى نهايات جذرية حاسمة، لأن الاتحاد السوفياتي (وقد تحولت سياسته تجاه الإمبريالية إلى سياسة دفاعية) لن يرضى عن وثوب الحزب الشيوعي العراقي إلى السلطة في منطقة بترولية حساسة.

وهكذا تم للاستعمار درء الخطر الحقيقي، الخطر الداهم، خطر الوحدة. وفي مرحلة لاحقة نُفّس خطر الحزب الشيوعي.

٤ ـ وهكذا انتهت المعركة المصطنعة المؤذية ـ المؤلمة بين الجمهورية العربية المتحدة والحزب الشيوعي العراقي وحلفائه، إلى كبح النهوض الثوري في المشرق العربي، وإلى انتعاش المراكز الرجعية التقليدية واستمرارها.

لقد تحول الكفاح ضد الاستعمار في العراق (بعد إخراج العراق من حلف بغداد) إلى صراخ لم يمس ـ موضوعياً ـ المواقع الحقيقية للقوى الاستعمارية. وشيئاً فشيئاً انتهى هذا الصراخ إلى لقاء «عملي» مع الاستراتيجية الإمبريالية المعادية للوحدة، وتحولت «الديمقراطية الشعبية» (كما كانت تحلم قواعد الحزب الشيوعي العراقي) إلى حكم دكتاتوري انتهازي فردي.

وفي مواجهة احتمالات الوحدة، انزلق الحزب الشيوعي العراقي في انحرافات يمينية وإقليمية، فانبرى للدفاع عن مصالح البرجوازية العراقية، وأثار النزعات والمصالح الإقليمية. وبعد أن كان الحزب الشيوعي العراقي (خلال عامي ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧) يرى: «الحدود القائمة بين البلدان العربية حدوداً مصطنعة، وإن انعزال العراق عن بقية البلاد العربية وليد خطة استعمارية بحتة، وهو انعزال غير طبيعي ومؤقت، لأنه معاكس لمنطق التطور القومي التاريخي والتحرر الاقتصادي. . .»، بعد مثل هذه المواقف الواعية الرصينة، تحوّل الحزب الشيوعي العراقي إلى مواقع إقليمية تنكر عروبة العراق، وأخذ يتحدث عن «الطابع المتعدد القوميات» للجمهورية العراقية «الخالدة!!».

وفي الوقت نفسه، بدأت تظهر الآثار السلبية لهذا الاقتتال في الجمهورية العربية المتحدة. وبدت آفاق التطور الثوري، في ذلك الحين، وكأنها مسدودة. وانتعشت العناصر اليمينية في السلطة، وبدأت عملية سجن ومطاردة وتشهير بالعناصر الشيوعية والعناصر اليسارية الأخرى. وشهد القطر السوري خاصة بدايات إرهاب ثقيل خانق، دون أي مبرر حقيقي. وتحت ستار محاربة الشيوعية، انطلقت في الصحف والإذاعات حملة يمينية حاقدة على كل ما هو يساري وتقدمي. وتحت شعارات: «لا يمين ولا يسار» و«الاشتراكية التعاونية»، انتشرت موجة من الديماغوجية على الصعيد الفكري. كل هذا ـ رغم أنه كان ظاهرياً موجهاً نحو الأحزاب الشيوعية ـ ساهم في إطفاء جذور الحماسة الشعبية، وارتكاس النهوض الجماهيري الذي بعثه قيام الوحدة.

وعلى صعيد السياسة العربية تهادنت الجمهورية العربية المتحدة مع السعودية والأردن. وعلى صعيد السياسة الخارجية أخذت تبرز اتجاهات يمينية واضحة، فتدهورت العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والدول الاشتراكية، وتبادل الطرفان هجمات إعلامية لم يستفد منها سوى الاستعمار، وانبرت العناصر الرجعية واليمينية في أجهزة الإعلام العربية المتحدة تتهم الاتحاد السوفياتي بالنزعة الاستعمارية. إلخ.

ولم يقتصر الأمر على هذا الحد. ففي أواخر عام ١٩٥٨ عقد ما يمكن تسميته بـ «هدنة تكتيكية» بين الجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وأعلن محمد حسنين هيكل «انتهاء المعركة مع الاستعمار، باعتباره لم يعد خطراً، لأن الشيوعية أصبحت الخطر الأول».

ـ ٩ ـ

إن الهدنة التكتيكية (التي جاءت في أعقاب حرب سياسية بالغة الشدة بين الإمبريالية الأمريكية والجمهورية العربية المتحدة)، لم تأت بسبب الاقتتال الذي نشب بين القوى العربية المعادية للاستعمار فحسب، بل جاء نتيجة للتغيير التكتيكي الذي أصاب السياسة الاستعمارية الأمريكية بعد موت دالاس أيضاً.

وقبل أن نتناول تفاصيل هذه التطورات، لا بد أن ننبه إلى أن هذه الهدنة التكتيكية، لا تضع موضع شبهة السياسة الاستراتيجية للجمهورية العربية المتحدة، التي بقيت دوماً معادية للاستعمار بجميع أطرافه وأشكاله، وحيث كانت ـ ولا تزال ـ حجر الزاوية في الكفاح العربي المشترك ضد الاستعمار. وعندما نتحدث عن تبدل

تكتيكي في السياسة الاستعمارية الأمريكية، يجدر أن نشير أيضاً إلى أن التكتيك الجديد لم يمس، من قريب أو بعيد، الأهداف الثابتة للاستعمار الأمريكي، ولا الأسس العامة لاستراتيجيته: الدفاع عن مواقع الإمبريالية الأمريكية وتوسيعها ـ إذا أمكن ـ بشكل خاص، ومواقع الإمبريالية العالمية بشكل عام ـ منع التحويل الثوري للعالم: تلك هي الأهداف الثابتة للاستراتيجية الاستعمارية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم.

بعد موت دالاس، وإثر الفشل الذريع الذي مني به مبدأ آيزنهاور، وبعد ثورة ١٤ تموز/يوليو في القطر العراقي، وبعد انحسار المد الوحدوي، بعد كل هذه التطورات بدأ الاستعمار الأمريكي يعيد النظر بتكتيكه في الشرق الأوسط. وما برح هذا التغيير في ازدياد، إلى أن أصبح أساسياً في عهد كينيدي.

وإذا كان هذا التغير في التكتيك مجرد محاولة جديدة لمواجهة الظروف والتطورات التي حدثت في المشرق العربي، ولكن ـ في الوقت نفسه ـ يمكن اعتباره انتصاراً (وإن جزئياً) لنضال الشعب العربي: إنه تكتيك تراجعي (نسبياً) على كل حال.

لقد ترسخت جذور الحياد، ولم يعد ممكناً زحزحة الشعب العربي، إلّا عبر عدوان عسكري مباشر ناجح يغطي المشرق العربي بمجمله، ولهذا لم يعد الاستعمار الأمريكي يعتبر الحياد موقفاً لا أخلاقياً (كما كان يعلن دالاس). وبلغت المرونة والواقعية في عهد كينيدي الحد الذي جعل أحد مستشاريه (جورج بوندي) يصف الدول غير الملتزمة بأنها صديقة، وأنه «من الخطأ أن تكون مرتبة هذه الدول الصديقة دائماً بعد الدولة الحليفة. .»، ويتابع بوندي: «إننا قد آثرنا الحياة مدة طويلة في تاريخنا، تكفي لكي ندرك ونحترم اختيار الدول الأخرى المماثل»[٣٧]. ويتابع بوندي قائلاً: «ما من دولة حليفة لنا قد ارتبطت بنا بغير اختيارها الحر. .». تلك هي مرونة بالغة في التكتيك الأمريكي الجديد، بلا شك. هذه المرونة مقرونة بالحزم العدواني جعلت الإمبريالية الأمريكية أقدر على مواجهة حركة تحرر الشعوب. إن سياسة «العصا الغليظة» لم تعد سوى وجه من وجوه السياسة الأمريكية، لقد اقترنت بحركة التفاف من الخلف أيضاً، بغية تجميد حركة نضال الشعوب التحررية وتمييعها وتفتيتها.

في المجال العربي أخذت السياسة الأمريكية الجديدة شكلاً هدفه منع النضال

---

(٣٧) انظر: *Foreign Affairs* (October 1962).

الطبقي على الصعيد القومي العربي، وتجميد التطور الثوري، وعرقلته إذا لم يكن ممكناً تجميده.

هذا هو المعنى الحقيقي المباشر للتبدّل التكتيكي الذي طرأ على السياسة الأمريكية في أواخر عام ١٩٥٨.

في عددها الصادر في ١٥/١٠/١٩٥٨، نشرت جريدة **التايمس** اللندنية الخبر التالي تحت عنوان: «الولايات المتحدة تعيد النظر في سياستها الخاصة في الشرق الأوسط»:

«. . . علم اليوم أن مجلس الأمن القومي الأمريكي، قد بحث منذ أيام قريبة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ووافق مبدئياً على بعض التوصيات الجديدة التي قدمها خبراء وزارة الخارجية. وبينما يعتبر من قبيل المبالغة وصف هذا الإجراء بأنه اتجاه جديد تماماً للسياسة الأمريكية، تُرى هناك تأكيدات فعلية بأن الحكومة الأمريكية على استعداد لنبذ بعض سياساتها التي اتخذتها من قبل في الشرق الأوسط. وينظر هنا إلى هذا الإجراء باعتباره منفذاً عملياً لسياسة أمريكا تجاه القومية العربية، وعلاجاً للناصرية. ومن المعتقد أن القرارات الجديدة ستتخذ رأياً أكثر واقعية لوجود روسيا في الشرق الأوسط، أكثر مما كانت تميل الحكومة للقيام به في الماضي».

وفي جريدة **نيويورك هيرالد تريبيون** الصادرة في ١٦/١٢/١٩٥٨، كتب المعلق الأمريكي (آلسوب) مقالاً عن مقابلة له مع عبد الناصر، جاء فيه ما يلي:

«لقد حان الآن وقت إعادة العلاقات الطبيعية بين بَلَدي والولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى. هذه الملاحظة التي أبداها عبد الناصر لم يكن لها بأية حال من الأحوال ذلك الطابع الناري الذي يتسم به أسلوبه المعهود، إلاّ أنها تعني، بل تقر، بحدوث تغير ملموس في موقف عبد الناصر، الذي لم يكن يرغب إطلاقاً ـ من قبل ـ في إعادة العلاقات الطبيعية مع الغرب. وكان يعبىء كل قواه للدخول في معركة ضد الغرب حتى هزمت سياسته القديمة في الشرق الأوسط هزيمة ساحقة نهائية، بفعل الانقلاب الذي تم في بغداد. . .».

وطوال سنتين تقريباً، شهد المشرق العربي ركوداً سياسياً آسناً كئيباً. وفي ما عدا بعض المواقف المبدئية السليمة التي اتخذتها الجمهورية العربية المتحدة من أحداث الكونغو وكوبا، وفي ما عدا العصابات المبعثرة الضيقة في الجنوب اليمني المحتل، وفي أطراف شبه الجزيرة العربية. . في ما عدا ذلك كان النضال ضد الاستعمار يعاني ركوداً يشبه الموت، فانطفأت الحماسة الثورية للجماهير، وأصيب النضال

التحرري الوحدوي بالجزر، وعادت العلاقات الطبيعية بين الجمهورية العربية المتحدة من جهة، والسعودية والأردن من جهة أخرى، وتلاشى كل أثر للصراع الطبقي على المستوى القومي (أي بين الأقطار)، وعلى الصعيد الداخلي في كل قطر.

تلك أحداث وتطورات سياسية مفجعة بالنسبة إلى نضالنا القومي والتحرري. وإذا كان مبدأ آيزنهاور قد مني بهزيمة نكراء، وإذا كانت الأحلاف الاستعمارية قد تساقطت، إلاّ أن هذا لم يكن يعني، بالنسبة إلى قضية التحرر العربي، سوى مرحلة من مراحل هذا التحرر، الذي يهدف إلى محو كيان إسرائيل، ونسف السيطرة الإمبريالية ـ بجميع أشكالها ـ من الجذور، والقضاء على التجزئة، والسير في طريق الاشتراكية. إن فشل مبدأ آيزنهاور، لم يكن يعني سوى فشل شكل من أشكال التكتيك العدواني الهجومي الذي مارسه الاستعمار الأمريكي في فترة من الفترات. فالاستراتيجية الاستعمارية الأمريكية في الوطن العربي بقيت كما هي، تجميد التطور الثوري بغية الحفاظ على المصالح الإمبريالية في الوطن العربي، عبر حماية كيان إسرائيل، وحماية الرجعية، وحماية التجزئة.

إن الصورة الملموسة للسياسة الإمبريالية الأمريكية الجديدة التي تلت مبدأ آيزنهاور هي التالية: كان الاستعمار الأمريكي يشهر عصاه الغليظة، ويستخدمها لجر الشعب العربي إلى تبعيته مباشرة. وعبر هذه التبعية تحقق الإمبريالية الأمريكية أغراضها ومصالحها، وهذا هو مبدأ آيزنهاور. أما التكتيك الجديد فيخبىء العصا الغليظة وراء الظهر، ليشهرها ويستخدمها عندما تواجه المصالح الإمبريالية الأمريكية الخطر.

في تموز/ يوليو ١٩٦١، وبلا مقدمات واضحة، فجّر الرئيس عبد الناصر قنبلة التأميم. وكان مقدراً لهذه الخطوة التاريخية أن تأخذ أبعادها الإيجابية، سواء على صعيد الوضع الداخلي في الجمهورية العربية المتحدة، أو على الصعيدين العربي والدولي. لقد أعطى التأميم زخماً جديداً للحركة القومية العربية، وهيأ لتحويلها إلى حركة اشتراكية ودفع بقطاعات شعبية واسعة إلى الانخراط في النضال الوحدوي، وجذّر قضية الوحدة في وجدان الجماهير الشعبية. ولكن الاستعمار الأنكلو ـ أمريكي والرجعية العربية، وقد أدركوا المضاعفات الثورية للتأميم، عاجلوا دولة الوحدة، بعد شهرين من صدور قرارات التأميم، بضربة الانفصال.

وبصرف النظر عن الأسباب العديدة التي هيأت الظروف الملائمة لقيام هذه المؤامرة، ونجاحها على الصعيد الرسمي، وبصرف النظر عن الأداة التي نفذتها، يبقى الاستعمار والرجعية العربية خلف هذه الانتكاسة التاريخية.

لقد تحدثت الأوساط السياسية المطلعة في القاهرة عن التحذيرات الحازمة التي وجهتها الولايات المتحدة وبريطانيا ـ خلال اليومين التاليين للانفصال ـ إلى عبد الناصر، إذا حاول الدفاع عن وحدة الجمهورية بالقوة. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت القاهرة، تعدل عن حماية دولة الوحدة بالقوة.

في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١ نشرت الصحف اللبنانية، ومنها جريدة **النهار**، تصريحاً لرئيس وزراء الأردن بهجت التلهوني قال فيه: «. . . حينما رأينا ثورة سوريا الحبيبة، أسرعنا نرمي بثقلنا في الميدان، قبل أن يركب حكام مصر رؤوسهم». وعندما يتحدث التلهوني عن «ثقله!»، فهو يعني، في الواقع، ثقل أسياده، لأن ثقل السيد التلهوني وحده، وهو في وزن الريشة، لم يكن قادراً على حماية مؤامرة الانفصال.

لم تشأ دول الاستعمار أن تظاهر الانفصال بصورة فورية وعلنية، ولكن المواقف السياسية للحكومات ـ الدمى التي أيدت الانفصال فوراً، وفي ساعاته الأولى، كشفت طابعه الرجعي ـ الاستعماري: الأردن، تركيا، فرموزا (في ٢٩ أيلول/ سبتمبر) غواتيمالا (١ تشرين الأول/ أكتوبر) إيران (٢ تشرين الأول/ أكتوبر).

* * *

في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤[٣٨]، أذاع مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط خطاباً أوضح فيه وجهة نظر الحكومة الأمريكية حول مشاكل الشرق الأدنى. إن هذا البيان، رغم صياغته الدبلوماسية، جاء واضحاً لا يحتاج إلى شرح أو تعليق، كما جاء تأكيداً للسياسة الإمبريالية الأمريكية. وفي ما يلي بعض الفقرات المهمة من البيان:

«. . . إن أهدافنا في الشرق الأوسط واضحة، ويمكن عرضها باقتضاب:

١ ـ المساعدة على خلق استقرار سياسي. ٢ ـ الحد من «النفوذ العدواني!!» السوفياتي في المنطقة. ٣ ـ يجب إجراء «توفيق!» بين إسرائيل وجيرانها العرب. ٤ ـ استمرار تدفق النفط إلى أوروبا. ٥ ـ ونعتبر الوصول إلى الطرق الجوية والبحرية المؤدية إلى الشرق الأدنى وعبره أمراً مهماً لنا من الناحية التجارية والعسكرية. .».

ويتابع ألكسي جونسون: «. . والشرق الأدنى مهم لنا بحد ذاته، لأننا نعيش في عالم واحد. ومصالحنا في الشرق الأدنى يجب أن تتناسب مع أمننا العالمي،

---

(٣٨) نرجو أن يتاح لنا، في مناسبة أخرى قريبة، إكمال هذه الدراسة وصولاً إلى الموقف الراهن.

ومصالحنا الاستراتيجية. . . نحن نعتقد اعتقاداً مخلصاً بأن المصالح والغايات الأمريكية «تتفق!!» مع مصالح شعوب الشرق الأدنى وغاياتها. ونحن بسعينا خلف غاياتنا الخاصة، نستهدف دعم أمنها واستقلالها ورخائها، لأننا نجد هذا في مصلحتنا بالذات».

ويكرر جونسون فقرات من خطاب ألقاه كينيدي في ٨ أيار/ مايو ١٩٦٣: «وإننا نؤيد أمن إسرائيل وجيرانها كليهما. وإننا نقاوم بشدة استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. . وفي حالة قيام عدوان مباشر، أو غير مباشر، سنؤيد سبل إجراء مناسب في منظمة الأمم المتحدة أو من قبلنا، للحيلولة دون وقوع العدوان، أو لوقف مثل هذا العدوان. .».

ويتحدث ألكسي جونسون عن الوحدة العربية، متسائلاً: «كيف يمكننا بأقصى فعالية متابعة علاقاتنا الثنائية مع الدول العربية المنفردة دون الظهور بمظهر الواقف بطريق الوحدة العربية؟! لقد وجدنا عبر السنين أن عدم الانحياز لأي جانب في النزاعات الإقليمية يشكل عنصراً أساسياً في سياسة عملية للشرق الأدنى. وهذا لا يعني بأننا سنقف مكتوفي الأيدي إذا وقع عدوان ما، ولقد أثبتنا أننا لن نقف كذلك. . .».

- ١٠ -

ما المعطيات المباشرة وغير المباشرة للتجارب النضالية ضد الاستعمار؟

١ - إن العدو الأساسي للثورة العربية في جميع مراحلها هو الاستعمار العالمي وسائر أشكال النفوذ الإمبريالي. إن رأس الرمح الاستعماري في المشرق العربي يتمثل في الاستعمارين الأمريكي والبريطاني، ولهذا فإن الكفاح ضدهما لا يزال المهمة الأساسية التي تواجه النضال العربي في المشرق.

٢ - إن التناقض بين مصالح الشعب العربي، ومصالح الاستعمار، لا يزال التناقض الرئيسي الذي ينبغي على قوى الثورة حله وتصفيته. إن أية محاولة لتقديم تناقض آخر تعانيه الثورة العربية (وهو تناقض لا بد أن يكون ثانوياً ما دام التناقض الرئيسي لا يزال قائماً) على التناقض القائم مع القوى الاستعمارية والرجعية، لا بد أن يؤدي - موضوعياً - إلى تحقيق المطامع الإمبريالية في الوطن العربي. إن المدخل الطبيعي لاستمرار النفوذ الإمبريالي، هو خلق تناقضات عدائية بين قوى سياسية (شعبية أو غير شعبية) لا تزال قادرة، وعلى مدى أو آخر، على النهوض بدور إيجابي في الكفاح ضد الإمبريالية.

٣ ـ إن الاستراتيجية العامة للاستعمارين الأمريكي والبريطاني، متماثلة بالأساس في أهدافها، فهما يشكلان تحالفاً لا تنفصم عراه على الصعيد الاستراتيجي. إن التناقض بينهما محصور ـ عند حدوثه ـ في المواقف التكتيكية. إن حاجة الاستعمار البريطاني للعون الاستعماري الأمريكي، يدفع بالتناقض التكتيكي إلى تسويات تلقي الزمام ـ أكثر فأكثر ـ بيد الاستعمار الأمريكي. إن التناقضات التكتيكية بين الاستعمار تنتهي دوماً أمام خطر انطلاقة جديدة، تهدد مصالح الإمبريالية عموماً.

٤ ـ إن الرجعية العربية، بجميع فصائلها، تشكل نقطة استناد أساسية للقوى الإمبريالية في الوطن العربي، وهي حليفة الإمبريالية الثابتة الراسخة حتى النهاية. إن المراكز الرجعية ليست مجرد جيوب لم تستطع قوى الثورة العربية دكها حتى الآن، بل هي بؤرة لتجمّع وتكاثف كل ما هو رجعي وعميل في الأقطار العربية الأخرى التي استطاع النضال الوطني فيها هدم البنيان السياسي الرجعي التقليدي. إن المراكز الرجعية كمين لكل انتكاسة تصاب بها قوى التقدم في الوطن العربي. إن الرجعية لا تقاتل وهي في حالة تراجع فحسب، بل تشن أعنف الهجمات إذا ما آنست ثغرة في جبهة النضال القومي المعادي للاستعمار. إن الحماية التي يمارسها الاستعمار الأنكلو ـ أمريكي للقوى الرجعية العربية، وضد قوى الثورة العربية في نضالها لدك تلك المراكز، ستبقى الشرارة التي تطلق المعركة الحارة المباشرة بين قوى الثورة العربية وقوى الإمبريالية. إن استمرار وجود المراكز الرجعية ليس سببه حماية الاستعمار فحسب، بقدر ما هو التفكك والتناحر بين قوى معادية للرجعية، يمكن ـ ويجب ـ أن تتضامن وتتحالف لتدمير تلك المراكز النخرة العميلة. إن إسقاط هذه المراكز يشكل بداية النهاية (النهاية الجذرية الحاسمة) لمواقع الإمبريالية في الوطن العربي.

٥ ـ إن استراتيجية القوى الإمبريالية، الهادفة إلى خنق الثورة العربية، وإلى الحفاظ على مواقع الاستعمار القديم، وإلى تثبيت وتوسيع هيمنة الاستعمار الجديد على الوطن العربي، أخذت شكلاً بالغ الوضوح في السنوات الأخيرة. إن الأدوات الموضوعية الرئيسية التي تعتمد عليها القوى الإمبريالية في تنفيذ استراتيجيتها هي: ١ ـ التجزئة. ٢ ـ إسرائيل. ٣ ـ القوى الرجعية.

إن استمرار التجزئة، ومنع الوحدة، هما حجر الزاوية في استراتيجية القوى الإمبريالية.

٦ ـ إن حصول البلدان العربية على الاستقلال السياسي، وإنهاء السيطرة الاستعمارية المباشرة، ثم سقوط سياسة الأحلاف، لم ينهِ نضال الشعب العربي ضد

الإمبريالية، وإنما أنهى مرحلة نضالية كانت ذات طابع دفاعي إلى حد كبير. إن انتهاء هذه المرحلة (وكان قيام الجمهورية العربية المتحدة، وانفجار ثورة تموز/يوليو في القطر العراقي، إيذاناً بنهاية هذه المرحلة)، قد وضع النضال العربي في مرحلة انعطاف، تجعل النضال العربي ضد الاستعمار نضالاً هجومياً من حيث طابعه الأساسي، وتجعل الاستمرار في الموقف الدفاعي مجرد سياسة انتهازية وسطية، تحوّل النضال ضد الاستعمار إلى موقف لفظي، ومجرد رفع عتب أمام الجماهير العربية. إن السياسة الوسطية تجاه الإمبريالية لا بد أن تؤدي إلى تنويم يقظة الجماهير العربية، وهدفها الحفاظ على «شعرة معاوية» مع الإمبريالية.

إن الاقتتال الذي حدث في أواخر عام ١٩٥٨ وعام ١٩٥٩ بين القوى العربية التقدمية المناهضة للإمبريالية، وسقوط وحدة عام ١٩٥٨، قد هيأ ظروفاً موضوعية خدمت مخططات الإمبريالية، إذْ جمد انتقال النضال العربي إلى مرحلته الهجومية، وحال دون تنميته ورفعه إلى مستوى أعلى يدفعه باتجاه هجومي جذري.

٧ ـ إن الشروط الموضوعية التي تكفل انتقال النضال العربي إلى مرحلة هجومية هي: (١) ـ تضامن جميع القوى المعادية للإمبريالية على صعيد الوطن العربي. (٢) تنمية حركة الجماهير العربية على صعيد الوعي والتنظيم. (٣) التوحيد بين آفاق النضال ضد الاستعمار، وآفاق النضال الوحدوي، وهذا يعني دفع حركة الجماهير في مجارٍ وحدوية عبر النضال ضد الإمبريالية.

إن تنمية حركة الجماهير (باعتبارها العدو الثابت الراسخ للإمبريالية) تشكل ضمانة تمنع النضال التحرري من الدخول في متاهات المهادنات والمساومات والمناورات غير المبدئية، وهي التي تعطي النضال التحرري جذريته وزخمه وقوة أعصابه. «إن تنمية حركة الجماهير هي مفتاح النصر، ولا سيما أن الاستعمار يسعى إلى شراء بعض القادة، ويعتمد على الأهداف والاتجاهات الذاتية للبعض الآخر؛ (وهي اتجاهات قائمة فعلاً «في الواقع الموضوعي»). والتنظيم القيادي المطلوب، هو تنظيم هذه الجماهير وتعبئتها. وعملية التنظيم الحقيقية لا تقتصر على الاستقطاب حول شعارات أو أشخاص أو مفاهيم مجردة، بل هي تبلغ درجة الوعي التفصيلي والتعبئة الكاملة التي تعد الجماهير لكل المعارك ولكل أشكال النضال، وخاصة النضال المسلح»(٣٩).

ولكن تنمية حركة الجماهير (رغم أنها الأساس والمنطلق) لا تستنفد ـ وحدها ـ

---

(٣٩) إلياس مرقص، **الماركسية في عصرنا** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٥٦)، ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

الأبعاد الكاملة الثورية للنضال العربي. إن النضال الوحدوي، في سير تطوره الواقعي الراهن، هو الذي يتوّج ويعمق (ويزيد في نمو) حركة الجماهير المعادية للإمبريالية، وهو الذي يجعل انتصاراتها تمكث في الأرض.

لقد أثبتت تجارب النضال العربي أن احتمالات سلبية تترصد ـ دوماً ـ كفاحاً معادياً للاستعمار، لا يستلهم أفقاً وحدوياً. وتتمثل هذه الاحتمالات بوجود إمكانية لتجويف النضال المعادي للاستعمار وإفراغه من فاعليته وجدواه على الصعيد العملي. وقد تحوله ـ وتلك أسوأ الحالات ـ إلى مجرد صراخ قد يغطي لقاءً موضوعياً مع مخططات القوى الإمبريالية.

٨ ـ لقد نشأت أول وحدة للعرب، في تاريخهم الحديث، في أعقاب حرب عسكرية وسياسية استمرت حارة عارمة مدة أربع سنوات. ولكن هذه الوحدة نفسها اغتالتها الرجعية والاستعمار في ظل هدنة سياسية مع الرجعية ومع الاستعمار، وفي فترة توقف فيها النهوض الثوري بل انحسر. إن المعطى التاريخي لهذه الحقيقة، يبرز حتمية استلهام النضال الوحدوي أفقاً معادياً للإمبريالية والرجعية على نحو ثابت ودائم. إن المعطيات التاريخية للنضال العربي، قد أكّدت تلازم النضال الوحدوي مع النضال ضد الإمبريالية، سواء في صعوده أو هبوطه.

إنه درس يجب ألّا ينسى: لقد ولدت وحدة عام ١٩٥٨ عبر نهوض جماهيري عارم، وفي حالة حرب مع القوى الإمبريالية. وسقطت هذه الوحدة في حالة انحسار المد الجماهيري، وفي ظل هدنة مع الرجعية العربية والإمبريالية. هذا الدرس يؤكد الحتمية التاريخية التالية: إن طريق الوحدة لا بد أن يمر عبر الكفاح ضد القوى الإمبريالية وبموازاته.

٩ ـ إن الجمهورية العربية المتحدة، التي تحتل مركز الثقل (ثقل كمي ونوعي معاً) في الوطن العربي، أصبحت تشكل عاملاً أساسياً في تطور الوطن العربي عامة ومشرقه خاصة. بالإضافة إلى هذه الحقيقة، فإن دورها التاريخي المهم في الكفاح ضد الإمبريالية خلال العقد الأخير، قد جعلها حجر الزاوية في النضال ضد الاستعمار وإسرائيل. وهذه الحقيقة هي التي تفسر كون تكتيك القوى الإمبريالية، قد ركز دوماً أحد محاور جهده الأساسية على عزل مصر عن المشرق العربي. إن دعم القوى الإمبريالية للانفصال يعبر ـ في أحد معانيه ـ عن هذه الحقيقة. إن تثبيت التحالف الاستراتيجي بين جميع القوى المعادية للاستعمار في الوطن العربي مع الجمهورية العربية المتحدة، سيكون بداية هجوم معاكس ضد الإمبريالية، وسيدفع إلى تطوير الثورة العربية، لا باتجاه الاتساع الأفقي فحسب، بل على صعيد الامتداد في العمق أيضاً.

إن عزل مصر عن المشرق العربي، سيفقد النضال العربي ضد الاستعمار ثقله ومضاءه، ويجعله يسير على رجل واحدة، ويحارب بيد واحدة. ووفق أحسن الاحتمالات وأشدها تفاؤلاً، فإن انعزال القطر المصري عن المشرق العربي، سيدفع بالنضال العربي ضد الاستعمار إلى مسارب غير وحدوية.

١٠ ـ إن نمو القوى المعادية للاستعمار في الوطن العربي مرتبط بنموها في العالم كله، وبالعكس. إن التحالف بين القوى الإمبريالية، يجعل تحالف القوى المعادية لها مفتاح النصر، لذا فإن حركة التحرر القومي العربي لا بد أن تعتبر نفسها جزءاً لا يتجزأ من حركة نضال جميع الشعوب ضد الاستعمار، لأن معركة الشعب العربي ضد الإمبريالية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بمعارك الشعوب الأخرى في العالم.

لقد أثبتت تجارب النضال العربي كم هي ثمينة ومجدية ومخلصة المساعدات التي قدّمتها الدول الاشتراكية للشعب العربي في كفاحه ضد الإمبريالية. إن مساندة الدول الاشتراكية للنضال العربي، تخلق إمكانيات حقيقية لاقتلاع المواقع الاستراتيجية والمصالح الاحتكارية للإمبريالية في الوطن العربي.

إن تعزيز التضامن، وتقوية الصداقة بين حركة التحرر العربي وبين الدول الاشتراكية، ينبغي أن تصبح ركناً أساسياً في استراتيجية الثورة العربية. إن سياسة التضامن والصداقة هذه، يجب أن تبنى على أساس مبدئي وثوري، وليس على أساس المناورة الانتهازية التي تخفي الشكوك والحذر تجاه الدول الاشتراكية من جهة، وتبطن الخوف من الإمبريالية من جهة أخرى.

قضية فلسطين
بين الثرثرة الديماغوجية والواقعية الثورية(*)

صباح ١٩٦٢/٨/٢١ نشرت الصحف بياناً طويلاً للأستاذ أكرم الحوراني[1]، تحدث فيه عن المؤامرات المدبرة لتصفية قضية فلسطين، ثم وضع المخططات لإنقاذها ورسم الحلول.

وعلى الرغم من أن البيان، قد يبدو لأول وهلة، مجرد معركة بين عبد الناصر وأكرم الحوراني، إلاّ أنه في الحقيقة يتجاوز كلا الطرفين، ليمس القضايا الأساسية الخطيرة التي يعانيها الشعب العربي. ولهذا رأينا أن الواجب القومي يفرض علينا التصدي لهذا البيان ومناقشته وكشف منطلقه وإيضاح مراميه.

ولو أن أثر البيان لا يتعدّى شخص عبد الناصر، لما رأينا ضرورة لمناقشته، إلا أن الأستاذ الحوراني قد تصدى لوضع مخطط لمجابهة التحدي الإسرائيلي - الاستعماري، وعالج - من خلال تجربته الحادة المباشرة مع عبد الناصر - القضية الفلسطينية، وهو خلال هذه المناقشة روّج لأفكار، ودعا إلى آراء نعتقد أن التجربة التاريخية، التي عاشها العرب منذ عام ١٩٤٨، قد أظهرت زيفها وتخلُّفها وسطحيتها.

إن القراءة العابرة للبيان لا بد أن تصدم القارىء بالنزعة الذاتية المزاجية التي أملته. ولا بد أن يدهش القارىء لأن الأستاذ الحوراني قد سار في محاكماته واستنتاجاته وفق أسلوب سطحي ومتعسف، فربط الحوادث وحبكها بوحي من

(*) **البعث**، ١٩٦٢/٩/٢٢.

(١) في سبيل الدفاع عن الانفصال وتكريسه، شنت حملة واسعة ومركزة ومدروسة في صحف الانفصال وإذاعاته، على موقف عبد الناصر من قضية فلسطين. وكان أكرم الحوراني قائد هذه الحملة وموجهها. لقد أعدت نشر هذه المقالة، لأن أفكار الأستاذ الحوراني لا تزال تمارس دورها وتأثيرها.

غضبه على عبد الناصر. فسار في التأويل أشواطاً جعلت استنتاجاته مقطوعة عن أصولها.

وعلى الرغم من أن مَن مَلَكَ بعضاً من الوعي السياسي، وشيئاً من الفهم لتجربة عام ١٩٤٨، يمكنه بسهولة أن يعطي حكماً موضوعياً على آراء الأستاذ الحوراني. . إلاّ أننا رأينا أن الواجب القومي ـ الآن ـ يقضي بتعرية منطلقات الأستاذ الحوراني وتناقضاته ومراميه السياسية في هذه المرحلة.

ـ ١ ـ

يقول الأستاذ الحوراني: «. . . إن عبد الناصر ينفذ مخطط الاستعمار الأمريكي، وإن تنفيذه لهذا المخطط ليس مجرد التقاء بين سياستين، بل هو نتيجة اتفاق. .»، وبتعبير أكثر وضوحاً: إنها عمالة مباشرة صريحة. وهو بعد أن يأتي بالأدلة والبراهين!! وبعد أن يربط الوقائع بصورة متعسفة، وبعد أن يُفسر الأحداث ويؤوِّلها على هواه، يعلن: «إن الفرصة أمام عبد الناصر تجاه قضية فلسطين لا تزال موجودة، ونحن بودنا لو يمسك عبد الناصر زمام المبادهة لتنفيذ الخطة»، التي رسمها الأستاذ الحوراني.

في مقالة نشرتها الصحف منذ أسابيع، أراد النفوري أن ينجد الأستاذ الحوراني، ويدافع عنه. ولكن جاء حديث النفوري ليلقي ضوءاً كاشفاً على مدى جدية أقوال الحوراني حول موقف القاهرة من القضية الفلسطينية. يقول النفوري إنه قد جرى إعداد بيان في حزيران/ يونيو عام ١٩٦١ (وقد اشترك بإعداده الأساتذة الحوراني والبيطار وعبد الكريم والنفوري)، وقد نشر النفوري مقدمة البيان، وجاء الأستاذ البيطار لينشر خاتمته. لقد أعدنا قراءة هذا البيان عدة مرات، وعلى الرغم من أن هذا البيان قد تعرض لمختلف جوانب الخطأ والانحراف في أساليب الحكم في عهد الوحدة وعدّدها. . . من «تسلط حكم الفرد» إلى «التعاون مع الرأسمالية» إلى «عدم مدّ يد المساعدة الفعالة للجزائر». . . إلخ. وبكلمة لم يترك البيان شاردة ولا واردة إلاّ وذكرها. ولكن لم يرد في البيان، لا من قبيل التصريح ولا التلميح، أي ذكر لقضية تحويل مجرى نهر الأردن، ولا عن قضية الملاحة في خليج العقبة، ولا عن قضية توطين اللاجئين. هذا مع العلم أن مسودة البيان قد أعدت بعد حوالى سنة وسبعة أشهر من استقالة الأستاذ الحوراني ورفاقه، وبعد ما ينوف عن السنة من استقالة النفوري وعبد الكريم.

والسؤال الآن: كيف يمكن التوفيق بين «نسيان خيانة!!» عبد الناصر لفلسطين

ما ينوف عن السنتين وعدم ذكرها في البيان، مع أن هذه «الخيانة!!» (كما يروي الحوراني والنفوري الآن) السبب الأساسي لاستقالتهما؟! كيف نفسر «إهمال» ذكر «خيانة» عبد الناصر لقضية فلسطين في بيان يعدونه للشعب «ليفضحوا فيه عبد الناصر؟!. ما هي قيمة جميع الانتقادات التي ذكرت في البيان، إذا قيست بموضوع خيانة فلسطين؟ وهل يعقل أن يستقيل إنسان من وزارة بسبب قضية فلسطين، ثم لا يذكر قضية فلسطين في بيان يوضح فيه أسباب استقالته»؟

طبعاً إن الأستاذ الحوراني ورفاقه والنفوري لم يستقيلوا شفهياً، فهل ينشرون للشعب نص كتاب الاستقالة الذي قدّموه للرئيس عبد الناصر!! وهل ذكروا في كتاب الاستقالة قضية فلسطين، وتحويل مجرى نهر الأردن والملاحة في خليج العقبة؟ أيّ الروايتين يمكن الشعب أن يصدقها؟ هل هي الرواية التي وردت في مسودة البيان الذي أعد في حزيران/ يونيو ١٩٦١ ولم يرد فيها ذكر لقضية فلسطين؟! أم المزاعم التي أرسلها الأستاذ الحوراني، وهو يتراشق السباب والشتائم مع أجهزة الإعلام المصرية رافعاً «قميص فلسطين» في وجه عبد الناصر؟ وأخيراً، إذا نحن ربطنا مضمون البيان المعدّ في حزيران/ يونيو ١٩٦١، مع قول الأستاذ البيطار بأن موضوع استقالة الوزراء البعثيين قد تقرر قبل أن يجري بحث قضية تحويل مجرى نهر الأردن مع الرئيس عبد الناصر: أقول: إذا نحن ربطنا الحادثين اكتمل لدينا تعرية وفضح جميع المزاعم التي أطلقها الأستاذ الحوراني وجماعاته وحلفاؤه حول موقف القاهرة من قضية فلسطين.

كيف يمكن التوفيق بين الاتهام بالخيانة والعمالة، ودعوة عبد الناصر للإمساك بزمام المبادهة لتحرير فلسطين؟! إن التنقل بين وجهتي نظر متناقضتين، لأمر يدعو إلى الدهشة حقاً، وإن القارىء ليحار فعلاً أيهما الصحيحة في رأي الأستاذ الحوراني!

إن الخيانة لا يسكت عنها السنوات الطوال. إن الزعم بأن الفرصة يمكن ـ أو يجب ـ أن تتاح «للخونة!!» للسير في الطريق السوي أمر لا يستقيم مع المنطق، ولا ينسجم مع الأخلاق، لأن الخيانة لعنة أبدية تلازم الإنسان ملازمة جلده وسحنته، فهي تحرق الضمير والشرف والخلق الإنساني لتحيله إلى سخام أبدي.

إن تفسير «نسيان!!» الأستاذ الحوراني لـ «خيانة!!» عبد الناصر طيلة ست سنوات (كان يعتبره فيها البطل الذي انتظره العرب منذ قرون)، أو على الأقل سنة ونصف بعد استقالته، أو لحين تراشقه الشتائم مع أجهزة الإعلام المصرية. . . إن تفسير هذا «النسيان!!» يكمن في أحد احتمالين: إمّا أن يكون الأستاذ الحوراني غير

جاد في أقواله عن «الخيانة!!» (وهذا هو الأرجح). وإمّا أن يكون متستراً على «الخيانة!!» نفسها (وهذا هو الأضعف). فليتخذ الأستاذ الحوراني جانب أحد هذين التفسيرين لتبرير موقفه أمام الرأي العام. **التفسير الأول** يتهمه بالعبث بالقيم الأخلاقية للشعب، و**التفسير الثاني** يدينه بالتستر على الخيانة.

- ٢ -

يحمّل الأستاذ الحوراني عبد الناصر تبعية عودة الأردن إلى أحضان الاستعمار، بعد إقالة وزارة النابلسي في نيسان/ أبريل ١٩٥٧. وهو يبدل الحقائق والوقائع التي جرت في الأردن بعد إعلان مبدأ آيزنهاور، وبعد زيارة الملك سعود للولايات المتحدة الأمريكية، ويعطي تبريراً لسياسة الملك حسين، ولتكتل الرجعية العربية. وهو إذ يشير إلى أن «الأردن قد وضعت مصيرها بجانب الخط العربي التحرري، وأنها قد حررت جيشها من النفوذ البريطاني، وأنها قبلت المعونة العربية»، إن الأستاذ الحوراني إذ يشير إلى ذلك، دون أن يبين أن القوى الشعبية والضباط الوطنيين هم الذين وضعوا الأردن في هذه الطريق... وهو إذ يصوّر الملك حسين في موقف دفاعي لأنه اتخذ هذا الموقف «مضطراً!!»، يكون قد برّأ الملك حسين أمام الرأي العام العربي من تبعية الارتباط بمبدأ آيزنهاور.

إن الموقف، كما جرى في الواقع، مغاير تماماً للصورة التي رسمها الأستاذ الحوراني، لأن كل مواطن عربي يعرف أن الملك حسين قد وجد نفسه مجبراً على مهادنة ومسايرة الاتجاه العربي التحرري بعد طرد كلوب. إن طرد كلوب لم يكن من عمل الملك حسين، بل خطط له ونفذه الضباط الوطنيون، ثم وضعوا الملك حسين تحت الأمر الواقع. إن الملك حسين بعد أن انحنى للعاصفة، عاد واستجمع قواه من جديد، وضرب القوى الشعبية. إن الزعم بغير ذلك مكابرة ومغالطة.

يبدو أن حسن ظن الأستاذ الحوراني بالملك حسين، قد دفعه لأن ينصح خالد بكداش بإيقاف النضال الوطني ضد حسين. ويبدو أن الحوراني يؤمن أيضاً أن طريق التحرر والكفاح ضد الاستعمار، يمكن أن يتوفر مع بقاء حكم الملك حسين. ونحن لا نرى في هذا الموقف مهادنة للرجعية فحسب، بل مشاركة في إعادة اعتبار الملك حسين اليوم أمام جماهير شعبنا العربي.

ولكن هذه المكابرة لا تغير من الحقيقة شيئاً. فالحقيقة أن تطورات الأوضاع في الأردن جاءت وفق خطط السياسة الأمريكية الجديدة، التي تبلورت في مبدأ آيزنهاور، هذه السياسة التي حملها الملك سعود معه عند عودته من الولايات المتحدة

الأمريكية في شباط/فبراير ١٩٥٧، واجتماعه بكميل شمعون، والتي ظهرت بوادرها الأولى في اجتماع الملوك والرؤساء الذي انعقد في شباط/فبراير ١٩٥٧ عند مرور الملك سعود من القاهرة عند عودته. ففي هذا الاجتماع تجلى انقسام الجبهة الرباعية العربية (مصر ـ سوريا ـ الأردن ـ السعودية) إلى جبهتين: سوريا ومصر من جهة، والسعودية والأردن من جهة ثانية. وإذ كان رئيس وزراء الأردن (النابلسي) في جانب الجبهة الأولى ضد الملك حسين والملك سعود، كان لا بد من تصفية الحكومة الوطنية التي يرأسها النابلسي. وأعدّ الملك حسين انقلابه بمعاونة الملك سعود والإمبريالية الأمريكية، ضد الخط العربي التحرري وسياسته المناوئة لمبدأ آيزنهاور.

إن موقف الأستاذ الحوراني من الرجعية العربية، ومحاولته تبرئتها من المسؤولية في عام ١٩٥٧، يجد تعبيراً آخر له في مواقف الأستاذ الحوراني، الذي أصبح يدعو ـ الآن ـ لمساهمة الرجعية في المعركة. وإن الأستاذ الحوراني، إذ يشعر أن في هذا الموقف إغضاباً لجماعته في القاعدة، يعلن أنه «لا يهادن!!» الرجعية، بل يريد أن «يحرجها!!»، لكي تقف ـ كما يقول الأستاذ الحوراني ـ «الموقف القومي الصحيح الذي يمليه عليها الشعور بالمسؤولية تجاه الشعب العربي...». حقاً إن للرجعية شعورها «الخاص» بالمسؤولية، ولكن تجاه مصالحها الخاصة المباشرة، وتجاه حليفها الاستعمار. إن فكرة إحراج الرجعية قد أصبحت نغمة تحوي من الإيمان بها أكثر مما تحوي من الشك والإدانة. إن جماهير شعبنا لم تعد بحاجة لتجارب «إحراج» جديدة بعد تجربة النكبة عام ١٩٤٨. وإذا كان البعض لا يزال بحاجة لتجارب ونكبات جديدة، لكي يثبت لهم بالدليل القاطع «القضائي» تواطؤ هذه الرجعية، فإن جماهير شعبنا على اقتناع مطلق بتآمرها، لأنها تعيش مأساة التجربة الرجعية كل يوم.

ـ ٣ ـ

يرسم الأستاذ الحوراني الطريق لحل قضية فلسطين (أي مطالب الحد الأدنى). وكجواب عام عريض يرى أن الحل ممكن في هذه الظروف. ولكن غربلة وتمحيص الحلول والأساليب والخطوات التي يقترحها، تنتهي إلى التشكيك بالإمكانيات العربية الحالية.

وإلى القارىء الحلول التي يقدمها الأستاذ الحوراني، علماً بأنه يرى أن هذه الحلول كلٌ واحدٌ مترابط:

أ ـ عقد ميثاق عسكري بين الدول العربية المشتركة بخطوط الهدنة، ثم الطلب إلى العراق والسعودية الاشتراك بالميثاق.

ـ هل من الممكن عملياً، في هذه الظروف، عقد هذا الميثاق؟!

ب ـ أن تطرح الدول العربية مجتمعة (في المقالة إصرار على الإجماع) قضية مجرى نهر الأردن؛ ثم تسحب مصر قوات الطوارىء الدولية، وتغلق خليج العقبة.

ـ هل من الممكن، حالياً، تحقيق إجماع الدول العربية؟!

ـ هل يمكن أن تبدي، جميعها، استعداداً جدياً للدخول في المعركة؟!

ج ـ أن يتفق العرب على بدء المعركة، بجعل إسرائيل هي المعتدية أمام الرأي العام الدولي!.

(سنناقش هذه الفكرة بالتفصيل في الفقرة رقم (٥) من هذه المقالة).

د ـ يجب ألاّ يُغامر بالحرب، إلّا إذا أجمعت الدول العربية، لأن كل انفراد من إحدى الدول العربية في الوقوف بوجه إسرائيل هو خدمة لإسرائيل، وتوريط لتلك الدول العربية، لأن الأستاذ الحوراني ـ كما يقول ـ رغم خصومته لعبد الناصر، لا يريد توريطه في حرب غير متكافئة بينه وبين إسرائيل، لأن هذا ـ برأي الأستاذ الحوراني ـ ليس خيانة بحق مصر فقط، بل هي خيانة للعرب أجمعين.

ـ هل من الممكن أن تُجمِع الدول العربية على خوض الحرب ضد إسرائيل في الفترة الحاضرة؟!

هـ ـ ويتساءل الأستاذ الحوراني عن عواقب الموقف، ثم يجيب: «إذا كان الغرب، في الماضي، بدعمه إسرائيل لم يحسب حساباً للأمة العربية، فذلك لأنه كان ضامناً أن الحكومات العربية دمى بين يديه يحركها كيفما يريد، أما إذا وجد الغرب تصميماً عربياً، وعزماً أكيداً على الوقوف في وجه إسرائيل، فإنني أعتقد أن القضية لن تضطر العرب للدخول في حرب شاملة مع إسرائيل، بل إن الغرب سيتراجع في موقفه في تنفيذ المخطط الصهيوني في المنطقة...».

ـ هل كفت الحكومات العربية عن أن تكون ـ الآن ـ دمى بيد الاستعمار؟! الأستاذ الحوراني لا يوضح رأيه حول مختلف الحكومات العربية، بل يكتفي بإثبات عمالة أكبر دولة عربية. فهل يعني أن الدول العربية الأخرى لم تعد ـ في نظره ـ عميلة؟! يبدو أن الأستاذ الحوراني يؤمن ـ الآن ـ أنها لم تعد عميلة؟! وهو لهذا يدعوها إلى دخول الحرب وفق مخططاته.

هذا جانب من الموضوع، أما جانبه الآخر، فهو أن الأستاذ الحوراني يخاف عواقب الحرب الشاملة، ولذا فهو يرى أن يكون التصميم والعزم في حدود «عرض

العضلات»، لأنه لا يعتقد (لنتأمل هذه الاعتقادات في أمور كيانية خطيرة كهذه) أن الحرب الشاملة ضرورية. وعلى العرب أن يثقوا باعتقاده وتخميناته (إنها تخمينات حتى في تقديره الخاص)، وأن يجابهوا قضاياهم الخطيرة على أساس إلهامات واعتقادات وتخمينات الأستاذ الحوراني. وهكذا، وبدلاً من أن تُقَدم خطة لمجابهة علمية وثورية للتحدي الإسرائيلي ـ الاستعماري، تقدم مجابهة ظنونية تخمينية مرتجلة.

إن الذهن العلمي الموضوعي، هو من يهيىء لمعركة ثلاثة أيام على أساس احتمال تطورها واستمرارها ثلاث سنين، أما أن توضع الخطط على أساس «المنفخة»، أي الدعوة إلى الحرب والخشية منها في الوقت نفسه، والاعتراف بأنها تمثيلية، وأنها سياسة عرض عضلات (لأن العرب ـ على حد قوله ـ لن يضطروا لخوض حرب شاملة)، والتصريح أمام الملأ وعلى صفحات الجرائد بهذه السياسة (أي إفهام الأصدقاء والأعداء معاً حقيقة وجدية هذه السياسة) فهو أقل ما يمكن أن يقال فيه إنه يدعو للدهشة والاستغراب. إن الأستاذ الحوراني يحّول الحرب إلى عملية مزاح رخيص.

ـ ٤ ـ

لكي يدلل الأستاذ الحوراني على «متانة!» الموقف العربي الراهن تجاه قضية فلسطين، يلفت النظر إلى «أن الوضع العالمي قد تبدل كثيراً، وأصبحت القوى العالمية متوازنة، وهذا مما يدعم الموقف العربي تجاه مطامع إسرائيل التوسعية، فيرتكزون على حليف قوي يوازي قوى الغرب، ويمد العرب بكل أسباب القوة. وقد أبدى هذا الحليف استعداده ـ ولا يزال يبديه ـ للوقوف بجانب العرب تجاه مطامع الاستعمار الغربي والصهيونية العالمية. فالوضع العالمي اليوم مختلف عنه كثيراً عام ١٩٤٨».

الأستاذ الحوراني يستغفل القارىء. حقاً إن الصديق (يعني الاتحاد السوفياتي) مع العرب ضد الاستعمار الغربي والصهيونية العالمية، إلاّ أن مسألة وقوفه ضد إسرائيل (إسرائيل هي غير الصهيونية العالمية بنظر الاتحاد السوفياتي) تحتاج إلى بحث وتدقيق.

من المعروف أن الاتحاد السوفياتي قد وافق على تقسيم فلسطين، وهو ـ الآن ـ يتبادل التمثيل الدبلوماسي معها. فهل وجدت ظروف تدعو الاتحاد السوفياتي إلى تبديل موقفه تبديلاً جذرياً؟ أم أنه سيكون إلى جانب العرب في حدود شجب عدوان إسرائيل واستفزاز إسرائيل؟ يقول الحوراني إن الاتحاد السوفياتي سيقف مع العرب

ضد مطامع إسرائيل التوسعية. إنني موافق تماماً على هذا القول العام العريض، ولكن ما يعنيه الشعب العربي بـ «المطامع التوسعية» قد يكون مختلفاً عما تعنيه هذه الكلمة عن الاتحاد السوفياتي. نحن العرب نعتبر أي مكسب يزيد قوة إسرائيل ويرسخ مقوماتها مطمعاً توسعياً، ولكن الأمر قد لا يكون كذلك بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي. هل يستطيع الأستاذ الحوراني أن يجزم أن الاتحاد السوفياتي يعتبر حرية الملاحة في خليج العقبة عملاً توسعياً وعدوانياً من قبل إسرائيل، كما يعتبره الشعب العربي كذلك؟! إن موقفاً دقيقاً خطيراً كهذا الموقف لا يجوز أن يطلق على أساس «تكهني»، ثم نستجر منه النتائج، ونبني على هذه النتائج مواقف سياسية بالغة الخطورة. حقاً إن وقوف الاتحاد السوفياتي مع الشعب العربي ـ في ما يتعلق بقضية حرية الملاحة في خليج العقبة وقضية تحويل نهر الأردن ـ سيكون عاملاً مهماً في تحويل الموقف لصالحنا. وإننا لنرجو أن «يفاجئنا!!» الأستاذ الحوراني يوماً ببيان يعلن فيه بشكل محدد وقاطع وبعيد عن الظنون والاحتمالات أن الاتحاد السوفياتي مع الشعب العربي تماماً في هاتين القضيتين.

أما في ما يتعلق بملاءمة الظروف العربية الراهنة لمواجهة قضية فلسطين، فقد عمد الأستاذ الحوراني إلى استغفال القارىء مرة ثانية. فهو إذ تجنب الحديث مباشرة عن عدم تغيّر جدّي وجذري في القيادات العربية، عمد إلى لفلفة الموضوع بقوله: «إذا كانت خيانات الحكّام العرب السابقة قد مرت دون أن تطيح بنظم الحكم القائمة في البلاد العربية، فإنه لا يمكن أن يقنع أي إنسان عربي بأن أي موقف متآمر من قبل أي نظام قائم في البلاد العربية يمكن أن يمر دون أن يقضي الشعب العربي على ذلك النظام...». هكذا تحل المسألة بالقفز من فوقها. إن الأستاذ الحوراني إذ أحجم عن نفي إمكانية التآمر الجدية، استدرك بأن الموقف سيؤدي إلى القضاء على النظام. وبتعبير أوضح، لم يستطع الأستاذ الحوراني أن يطمئن الشعب العربي بانتصار أكيد، ولكنه يقول للشعب: لنغامر... فإذا لم ننتصر فسنطيح بالمتآمرين.. إذا خسرنا العنب فسنقتل الناطور. وهكذا يقلب الأستاذ الحوراني المسألة على رأسها لأن الهدف هو إنقاذ فلسطين، والتطمين يجب أن ينصرف إلى تأكيد انتصارنا في المعركة. الأستاذ الحوراني يحوّل الحرب مع إسرائيل إلى مجرد رهان.

ـ ٥ ـ

في ما يتعلق ببعض المشاكل المطروحة حالياً بيننا وبين إسرائيل، ينبغي التمييز بين موضوع الملاحة في خليج العقبة وموضوع تحويل مجرى نهر الأردن. القضيتان مختلفتان، ولكل منهما وضعها الخاص وظروفها وجوانبها في نظر الرأي العام

الدولي. إن الأستاذ الحوراني، بغية تدويخ القارىء واللعب على ما يقتنع به يمزج بين الموضوعين، ويضعهما على صعيد واحد، ويوهم القارىء أنهما متماثلان.

إن وقوف الرأي العام الدولي (أي هيئة الأمم المتحدة) بجانب العرب، في ما يتعلق بتحويل مجرى نهر الأردن من المنطقة المجردة، مسألة مرجحة. إلاّ أن وقوف الرأي العام الدولي مع العرب، في مسألة حرية الملاحة في خليج العقبة، لا تزال موضع شك في الوقت الراهن، ويحتاج العرب إلى بذل جهود واسعة وكبيرة كي يصبح الرأي العام بجانبنا.

وفي ما يلي عرض موجز لجوانب مشكلة الملاحة في خليج العقبة:

١ ـ خلافاً لكل مزاعم أجهزة الإعلام المصرية والسورية في ذلك الحين، فإن معركة العدوان الثلاثي، رغم طابعها البطولي ورغم كونها حدثاً هزّ بعنف وزعزع أسس الاستعمار في الوطن العربي، ورغم أن نتائجها هي ـ بوجه عام ـ إيجابية من الناحية السياسية، إلاّ أنها لم تكن انتصاراً على الصعيد العسكري. وبسبب هذا الوضع فإن هيئة الأمم المتحدة (التي تلعب فيها الدول الاستعمارية دوراً أساسياً)، هي التي فرضت جميع الحلول للمشاكل القائمة بين مصر وإسرائيل. إن مصر، التي لم تكن ـ آنذاك ـ في مركز عسكري ملائم، لم تستطع هي والدول العربية معاً أن تثني الجمعية العمومية عن اتخاذ القرارات المتعلقة بقوات الطوارىء الدولية ومكان تمركزها وحق سحبها، وأخيراً مسألة حرية الملاحة في خليج العقبة. على أساس هذه الظروف ينبغي فهم مجمل الوضع.

لقد أشار رئيس الوزارة البريطانية السابق «إيدن» في مذكراته[٢] إلى هذه الحقيقة بوضوح. لقد أشار إلى أن مصر حاولت جهدها أن تمنع تشكيل قوات الطوارىء الدولية، وأنها كانت تعمل لانسحاب دول العدوان الثلاث بلا قيد أو شرط. ولكن الجمعية العمومية لهيئة الأمم رفضت ذلك كما رفضت أن تعطي مصر السلطة التي أرادتها لتعين، هي بنفسها، الأماكن التي يجب أن توضع فيها تلك القوات. وعندما فشلت مصر في منع إنشاء تلك القوة الدولية أو التحكم في تعيين مواقعها، عملت على أن تبقى تلك القوات على خطوط الهدنة فقط، أي بعيدة عن خليج العقبة.

٢ ـ غير خاف في أوساط هيئة الأمم المتحدة أنه قد تكوّن اقتناع لدى أغلبية

---

(٢) أنطوني إيدن، **مذكرات إيدن، حرب السويس**، قدم له محمد حسنين هيكل، ٢ج (القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٠)، ج٢، ص ٤٣٤.

الدول بأن هجمات الفدائيين المستمرة، التي كانت تنطلق من قطاع غزة كانت السبب الرئيسي لهجوم إسرائيل على مصر. وقد انعكس هذا الاقتناع في نص القرار الخاص الذي أصدرته الجمعية العمومية بتاريخ ٢/١١/١٩٥٦ الذي نص صراحة على ذلك، وجاء في مستهله ما يلي: إن الجمعية العمومية إذ تلاحظ المخالفات المقترفة مراراً من قبل الفرقاء لبنود اتفاقات الهدنة الإسرائيلية ـ العربية. . . ». وتبعاً لهذا الاقتناع أقرت هيئة الأمم المتحدة في ٣/١١/١٩٥٦ وبأغلبية (٥٧) صوتاً (من بينها جميع الدول العربية، عدا مصر) ضد لا شيء، واستنكاف (١٩) دولة من بينها مصر. . . أقرت هيئة الأمم المتحدة مشروع القرار الكندي القاضي بتشكيل قوات الطوارىء، باعتباره السبيل الذي يضمن وقف إطلاق النار وعدم تجدد الأعمال الحربية. وقد أتى آيزنهاور على ذكر ذلك في الخطاب الذي وجهه إلى الأمة الأمريكية في ٢٠/٢/١٩٥٧: «. . . إن الجمعية العمومية قد دعت إلى تنفيذ إجراءات أخرى اقترحها الأمين العام. وهذه الإجراءات الأخرى تتضمن استخدام قوات الطوارىء الدولية عند مدخل خليج العقبة لضمان عدم قيام أعمال حربية في هذه المنطقة، وسيجري توزيعها بشكل من شأنه ألا يكون قطاع غزة مصدراً لتسرب مسلح وغارات ثأرية. . ».

٣ ـ لقد استطاعت إسرائيل، ومن ورائها الدول الاستعمارية، خلق اقتناع عامّ لدى أكثرية الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، بأن خليج العقبة يؤلف ممراً حراً لجميع الدول، وبحسب تعبير آيزنهاور في خطابه الذي ألقاه في ٢٠/٢/١٩٥٧: «. . .لا يحق لأية أمة أن تمنع عبوراً حراً بريئاً، وأن الولايات المتحدة ستمارس هذا الحق بنفسها، وتشترك مع الآخرين لضمان اعتراف عام بهذا الحق. . . ». وبالفعل فإن الولايات المتحدة قد مارست بنفسها ذلك «الحق!»، عندما عبرت أول باخرة أمريكية مضائق تيران إلى خليج العقبة، بعد خطاب آيزنهاور بفترة وجيزة.

٤ ـ لقد أصدرت الجمعية العمومية قرارها بانسحاب إسرائيل من غزة وشرم الشيخ بتاريخ ٢/٢/١٩٥٧، إلاّ أن إسرائيل رفضت الجلاء إلّا بعد تلقّي «ضمانات راسخة لحرية الملاحة في العقبة» كما ذكر آيزنهاور. وبالفعل فإن إسرائيل على رغم من صدور قرار خاص بذلك من هيئة الأمم، قد تلقت الضمانات «الراسخة» التي طلبتها من الدول الاستعمارية بشكل خاص، ومن الدول البحرية بشكل عام. وعندئذ اتخذت إسرائيل قرارها بالانسحاب، وأعلنته غولدا مائير في ١/٣/١٩٥٧ في هيئة الأمم. لقد أوضح إيدن في مذكراته: أن هيئة الأمم المتحدة لم تمكن مصر من إبقاء سيطرتها على مدخل خليج العقبة لمنع السفن الإسرائيلية من المرور فيه، نظراً لأن هيئة الأمم المتحدة رفضت طلب مصر الخاص ببقاء قوات الطوارىء على خطوط

الهدنة فقط، وأصرت على إرسال قسم من تلك القوات بعيداً بمئتي كيلومتر عن خطوط الهدنة إلى شرم الشيخ.

٥ ـ حقاً إن القرار الذي أصدرته الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة في ٤/ ١١/ ١٩٥٦ قد نص على حق مصر بطلب انسحاب قوات الطوارىء الدولية، إلاّ أن القرار الذي أصدرته بتاريخ ٧/ ١١/ ١٩٥٦ قد تضمن في مادته التاسعة إنشاء لجنة استشارية من مندوبي ثماني دول برئاسة الأمين العام تتولى «عند قيامها بمسؤولياتها أن تتبع الأصول المتفق عليها، فتطلب انعقاد الجمعية العمومية أو تقدم تقريراً لها في أي موضوع قد يعرض لها، وترى أن له من الأهمية ما يستوجب عرضه بسرعة على الجمعية العمومية». وجاء همرشولد، باعتباره أميناً عاماً لهيئة الأمم المتحدة، ليوضح مهمة اللجنة، فصرح بتاريخ ٢٦/ ٢/ ١٩٥٧ بما يلي: «لن يكون هناك أي اقتراح لانسحاب القوات الدولية قبل عرض الأمر على اللجنة الاستشارية، التي تتيح الفرصة للهيئة العامة أن تضمن عدم إجراء تغييرات سريعة، يمكن أن يكون من نتائجها زيادة إمكانية الأعمال الحربية». وهذا يعني عملياً أن طلب سحب قوات الطوارىء الدولية سيبحث حتماً في هيئة الأمم المتحدة، ما دامت إسرائيل والدول الاستعمارية والدول البحرية قد اعتبرت قوات الطوارىء الدولية ضماناً لحرية الملاحة في خليج العقبة. ومن جديد نعود إلى مذكرات إيدن، فهو يشير إلى أن مصر قد رغبت ألاّ يكون للقوات الدولية أي عمل بعد انسحاب القوات المعتدية من أراضيها، أي أن تحصر مهمتها في إنهاء الذيول المباشرة لحرب السويس، وأن تنسحب فور انسحاب القوات الإسرائيلية، ويشير إيدن إلى أن الجمعية العمومية لم توافق على ذلك، لأنها كانت تهدف إلى منع الاحتكاك المسلح.

٦ ـ في ضوء هذه الملاحظات مجتمعة، لنفترض قيام الحالة التي يريدها الأستاذ الحوراني: طلبت مصر سحب قوات الطوارىء الدولية، ثم أغلقت خليج العقبة، ثم تقوم إسرائيل بعدوان على مصر لتأمين حرية الملاحة. عندئذ لا بد أن تجتمع هيئة الأمم المتحدة لبحث الموقف. فهل تدان إسرائيل بالعدوان أم تعتبر في حالة دفاع عن مصالحها الحيوية بالمرور في خليج العقبة؟! أم أن مصر هي التي ستدان بسبب إغلاق خليج العقبة؟! إن هيئة الأمم المتحدة قوة معنوية ضخمة، فهي إن وقفت مع إسرائيل واعتبرتها في حالة دفاع، فإن ذلك سيكون مبرراً شرعياً للدول الاستعمارية لترمي بكل ثقلها ـ بحماس وبلا تردد ـ مع إسرائيل، ولتتدخل عسكرياً، ولا سيما أنها فعلت ذلك عام ١٩٥٦، حتى من دون أي قرار من قبل هيئة الأمم، بل بشكل تحدٍ لها.

ينبغي ـ إذاً ـ أن نحسب حساب كل هذه الأمور عندما نريد تحديد الموقف.

طبعاً إن مثل هذه الأمور ليست خافية على الأستاذ الحوراني، ولكنه تعمَّد أن يخفيها عن القارىء. لذا فإن الأستاذ الحوراني عندما مس الموضوع، في معرض سرد خططه، أخفى رأسه عن الحقيقة، حين قال: «أن يتفق العرب على أن تبدأ المعركة بجعل إسرائيل هي المعتدية أمام الرأي العام العالمي، وذلك بأن تبادر مصر بسحب البوليس الدولي من أراضيها، فيغلق بذلك خليج العقبة بشكل طبيعي أمام السفن الإسرائيلية. وإذا أرادت هذه السفن أن تشق طريقها بالقوة، فتكون إسرائيل هي المعتدية، ويكون العرب في وضع دفاعي مشروع عن حقوقهم، وإذا شن اليهود العدوان على العرب، فعلى العرب أن يكونوا على استعداد عسكري لصد العدوان. . .».

أرجو من القارىء أن يعيد ثانية وثالثة قراءة رأي الأستاذ الحوراني علّه يستطيع أن يمسك بالأستاذ الحوراني وقد أجاب إجابة صريحة محددة على الموضوع. إن الأستاذ الحوراني يعرف تماماً تفاصيل مشكلة الملاحة في العقبة، وهو يعني ما يكتب أيضاً، وهو ـ عن عمد ـ يقود القارىء في التواءات، ويدور به متخطياً بعض جوانب الموضوع، أو مضخماً أحد تفاصيله، وهو يهدف من وراء ذلك إلى تدويخ القارىء واستغفاله. يتحدث الأستاذ الحوراني عن جعل «إسرائيل هي المعتدية». والسؤال الآن: هل هي رغبتنا الذاتية وحدها التي تجعل إسرائيل في موقف المعتدية؟! وهل سيكون العرب ـ في رأي هيئة الأمم ـ في وضع دفاعي مشروع إذا منعوا السفن الإسرائيلية من العبور؟! إن الأستاذ الحوراني، بآرائه الزئبقية، يهرب ويتملص من السؤال الأساسي الحاسم، لنفرض أن مصر أغلقت خليج العقبة ومنعت الملاحة فيه، وأن اليهود شنوا العدوان على مصر لفتح الخليج أمام الملاحة، وتكرر التدخل الاستعماري على غرار ما حدث في عام ١٩٥٦. فهل ستدان إسرائيل والدول الاستعمارية بالعدوان، من قبل هيئة الأمم المتحدة؟!

الأستاذ حوراني يعي طبعاً مخاطر المغامرة في المواضيع الكيانية. فهو ـ مثلاً ـ عندما تحدث عن مشكلة الأردن والصراع بين القوى الوطنية والملك حسين، اعتبر الإطاحة به «مجازفة تؤدي إلى نتائج وخيمة العاقبة، ما دامت لا توجد قوة عسكرية تضمن حماية الأردن والضفة الغربية خصوصاً. . .». أقول رغم أن الأستاذ الحوراني يرى مظاهر الخطر في نضال داخلي لا يمس إسرائيل من وجهة نظر القانون الدولي. . الأستاذ الحوراني متعقل شديد التعقل ومتبصر بعيداً بعيداً عندما يكون الموضوع متعلقاً بالإطاحة بالملك حسين، ولكن الأستاذ الحوراني يدعو بخفة لحرب مع إسرائيل، لن تكون حرباً مع إسرائيل فقط، بل حرباً مع الدول الاستعمارية، أو على الأقل حرباً ضد هيئة الأمم المتحدة.

. . وبعد، يؤكد الأستاذ الحوراني، في جملة واحدة يتيمة أنه «لا يريد توريط مصر في حرب غير متكافئة، لأن هذا خيانة ليس لمصر فقط، بل للعرب أجمعين». نحن نؤكد معه أن التوريط خيانة، إلاّ أن الاتجاه العام الأساسي لمقالته يهدف إلى توريط مصر في حرب خاسرة، وأن هذه الجملة ليست إلّا وسيلة لذر الرماد في العيون.

إن منع إسرائيل من الملاحة في خليج العقبة، يحتاج إلى عمل جاد وحازم على الصعيد العربي والدولي. إن الشرط الأساسي لفرض الجد والحزم هو تعبئة القوى الشعبية في البلاد العربية، وتوحيد نضالها في سبيل إعادة إكمال طوق الحصار العربي حول إسرائيل، كجزء من مطالب الحد الأدنى العربية. والحال إن «نضال!» الأستاذ الحوراني في المرحلة الراهنة لا يساهم في تحقيق هذه المهمة التي تواجه النضال العربي.

ـ ٦ ـ

يقول الأستاذ الحوراني «إنها خديعة كبرى وأكذوبة كبرى وتآمر كبير، أن ننتظر تحقيق الوحدة العربية حتى نتمكن من الوقوف في وجه إسرائيل، أو أن نبني الاشتراكية ونقضي على الرجعية لكي نقف بوجهها. إن الذين يريدون تحويل معركة الوجود العربي، معركة فلسطين، إلى معارك تتعلق بأنظمة الحكم. . أقول بالتأكيد إنهم خونة مارقون».

. قبل أن نناقش هذه الأفكار، لا بد من إيضاح الإطار الأساسي للمشكلة الفلسطينية.

١ ـ إن محاولة تصوير المشكلة الفلسطينية على أنها مشكلة العرب واليهود محاولة متعسفة وضيقة الأفق. إن محاولة عزل المشكلة عن الصراع الدولي الراهن محاولة فاشلة وغبية، لأن تجربة عام ١٩٤٧ أثبتت بشكل قاطع أن المشكلة عربية ودولية معاً. ولو كانت القضية معزولة، ومحصورة بيننا وبين اليهود لأمكن حسمها في فلسطين منذ عام ١٩٤٨، رغم التآمر. إن قوة إسرائيل الذاتية عنصر غير حاسم في المعركة، في حين أن القوى الاستعمارية (العسكرية والاقتصادية) هي الجزء المهم والرئيسي من قوى إسرائيل. هذا هو الواقع، ولكن هذا لا يعني أن يترك الموضوع للأقدار والزمن، بل يعني أن العرب إذا لم يملكوا زمام المبادهة لعمل جاد مخطط ومصمم، فإن الوضع سيبقى كما هو عليه الآن، إن لم يزدد سوءاً.

٢ ـ على الرغم من أن المعركة المباشرة لتصفية كيان إسرائيل تحمل طابعاً

مزدوجاً، سياسياً وعسكرياً معاً، إلا أن الطابع الأساسي للمعركة ـ كما يبدو الآن ـ هو الجانب العسكري. لذا يجب أن تتميز المعركة مع إسرائيل، بغرض تصفية كيانها، بالسرعة القصوى. وهذا يعني أن القوى العربية ينبغي أن تكون متفوقة تفوقاً حاسماً كاسحاً على قوى إسرائيل الخاصة، لكي توضع القوى الاستعمارية التي تدعم إسرائيل (إنها قوى أساسية واحتياطية في الوقت نفسه) في وضع لا يتيح لها إنقاذ إسرائيل.

٣ ـ ما هي الوسائل التي تتيح للشعب العربي التفوق الكاسح الساحق؟. إن الحوراني نفسه قد أجاب عن السؤال: «. . . إن كارثة فلسطين بقدر ما جرّت، وتجر، من مآسٍ على العرب، فإنها ولا شك قد طرحت موضوع الوحدة على بساط التحقيق والتنفيذ، بل طرحت أيضاً موضوع الاشتراكية والديمقراطية. . ». هذه الحقيقة التي أمسك بها، سرعان ما تفلت من بين يديه، عندما يتهم بالخيانة والتآمر مَن يرى في معركة فلسطين البعيدة والحاسمة، معركة الوحدة والاشتراكية. طبعاً ينبغي التمييز بين مطالب الحد الأدنى والحد الأقصى في المشكلة الفلسطينية، وإننا لنؤكد أن من الواجب مجابهة خطر التوسع الإسرائيلي في كل لحظة وفي كل مكان، وإننا لنؤكد أيضاً أن هذه المهمة هي من مطالب الحد الأدنى، وأن النضال في سبيلها أمر واجب وممكن. إلاّ أن الحوراني يبسط الموضوع ويشوهه عندما يزعم أن معركة فلسطين ليست معركة نظم. إن الفهم العلمي والثوري لمشكلة فلسطين، لا بد أن يضع نصب عينيه أن الطريق إلى انتزاع مطالب الحد الأقصى العربية يجب أن يمر عبر النضال، لتحقيق مطالب الحد الأدنى العربية، لا يتخطاها ولا يقفز من فوقها ولا يضعها جانباً. هذا أمر واضح، إلا أنه من البساطة والتشويه أن يصور إنقاذ فلسطين على أنه معركة عسكرية صرفة (أو عدة معارك). إن معركة فلسطين هي معارك متلازمة على مختلف الجهات والقطاعات: معارك ضد التجزئة وضد التخلف وضد الاستغلال وضد الاستعمار، وكحصيلة وكذروة لهذه المعارك يأتي النضال الحربي ضد إسرائيل. لذا فإن معركة فلسطين الأساسية والحاسمة هي بالضبط معركة نظم. لذا فإن الذهن الذي يخطط لمجابهة التحدي الإسرائيلي والاستعماري عندما يكون بذهنية من قادوا نكبة ١٩٤٨ وأساليبهم هو الذي سيدفن، رغم نياته الذاتية الطيبة، قضية فلسطين إلى الأبد. يجب التمييز بين الدعوة لوضع قضية فلسطين في المستودع، وبين العمل لها بذهن علمي وثوري.

إذا كان الذين ينظرون إلى قضية فلسطين كقضية هامشية يعملون لوضعها في المستودع، فإن القفز والارتجال والمزايدات الكلامية من قبل الحكومات والسياسيين المتاجرين بالقضية سيضعها في المقبرة حتماً.

لقد أصبح من بديهيات الحرب الحديثة أن الصراع العسكري هو صراع اقتصادي بالأساس. إن التطور الاقتصادي والاجتماعي هو الذي يجعل الجيش قلعة للدفاع عن حقوق الأمة لا مجرد قشرة سطحية تغطي خطوط الحدود. إن الاقتصاد المتطور هو النبع الذي يمد القوة العسكرية باحتياجاتها، وهو وحده الذي يتيح الصمود الطويل في المعركة. لذا فإن العودة إلى النهج الرأسمالي وإلغاء التأميم ليس انتصاراً للبرجوازية فحسب، بل هو انتصار لإسرائيل أيضاً. لذا فإن تطبيق الإصلاح الزراعي بشكل مشوه وانتهازي غرضه الرئيسي تهدئة الفلاحين هو خدمة لإسرائيل أيضاً. لذا فإن إسقاط الروح الاشتراكية الجدية الحازمة في التخطيط والإنماء الاقتصادي هو معركة كسبتها إسرائيل أيضاً.

نعم.. نؤكد ونكرر أن معركة فلسطين الأساسية والحاسمة هي معركة نظم، هي معركة الاشتراكية، هي معركة الوحدة.

* * *

... وبعد، لا يختلف اثنان على خطورة تحويل مجرى نهر الأردن، باعتبار أنه سيرسّخ وجود إسرائيل. ونؤكد أيضاً أن حرية الملاحة في خليج العقبة كانت مكسباً جدياً انتزعته إسرائيل ومن ورائها الاستعمار عند العدوان عام ١٩٥٦. ولكن الموضوع قد اتخذ وسيلة للتشهير والإثارة وزرع الشكوك وحفر الخنادق بين أقطار الوطن العربي، كما اتخذ درعاً لحماية الانفصال وتبريره وتكريسه، وأصبح منطلقاً للفلسفات «الكيانية». وقد بلغت الحملة في مداها وفي ظروف إثارتها وأساليبها، الحد الذي يدفع الإنسان إلى الشك في أن قضية فلسطين هي المقصودة.

إن مناقشتنا لأفكار الأستاذ الحوراني ترمي إلى إيضاح المخاطر التي تنجم عن طرح القضايا بهذا الأسلوب الشخصي والسلبي. إن القضية أكثر خطورة وأشد تعقيداً من أن تحل في صورة عاطفية، وفي معرض الرد على هجمات أجهزة الإعلام المصرية. إن قضية فلسطين هي أقدس وأثمن من أن توضع في المزايدات السياسية.

ليت الحوراني قد جعل من عبد الناصر وقوداً لتلمس طريق جدي وثوري لإنقاذ فلسطين، ولكننا نلمس أنه يريد أن يجعل من قضية فلسطين وقوداً لإحراق عبد الناصر.

قال لينين مرة: الحقد موجّه سيىء في السياسة. وما أصدق هذا الرأي عندما نستمع إلى آراء الحوراني.



محاولة في تقييم الواقع السياسي العربي



- ١ -

لمحة عامة عن الوضع الدولي الراهن(*)

١ ـ شهد العالم، خلال المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، تغييرات عميقة بدلت سيماء العالم السياسي والاقتصادي.

إن الحرب العالمية الثانية التي كانت حصيلة تناقضات الرأسمالية الاحتكارية السياسية والاقتصادية، قد تمخضت عن نتائج إيجابية لمصلحة الشعوب. فالنضال الثوري الذي خاضته ـ وتخوضه ـ الشعوب المستعمرة، والتابعة، قد أدّى إلى تفسّخ النظام الاستعماري التقليدي، وأدّى إلى تحرر أو استقلال سياسي لعدد من البلدان المستعمرة والتابعة، وخلق مجموعات كاملة من دول العالم الثالث المستقلة الجديدة التي سارت في غير الطريق الرأسمالي الكلاسيكي للتطور، لكي تستطيع الإسراع بتطورها الاجتماعي والاقتصادي وتوطيد استقلالها.

وفي الوقت نفسه، فإن المعركة الثورية التي تخوضها الطبقة العاملة وحلفاؤها قد انتهت إلى انتصار ثورات اشتراكية في أوروبا الشرقية وفي آسيا. ولأول مرة في

(*) يعيش الشعب العربي ظروفاً دولية بالغة التعقيد بالغة التأزم، تلقي بظلالها على تطور نضال الشعب العربي في سبيل وحدته القومية واستكمال تحرره وبناء نظامه الاشتراكي. إن التطور الموضوعي لعالمنا الراهن قد خلق ضرباً من التشابك الصميمي بين قضايا الشعوب وأتاح تأثيرات عميقة متبادلة بينها، بحيث أصبحت من العوامل الأساسية في التطور الداخلي لشعبنا العربي.

إن الحقائق العيانية الملموسة المتعلقة بقضايا الثورة العربية هي حقائق الواقع القومي والعالمي معاً. ومن هذه الزاوية فحسب تساهم دراسة الوضع الدولي ـ في مختلف جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ـ مساهمة جدية في فهم الواقع العربي الراهن فهماً موضوعياً وشاملاً حياً. فهي تساهم في توضيح ساحة المعركة التي يناضل فيها شعبنا العربي، وتشير إلى الاحتمالات الدولية لمستقبل هذا النضال. وتحدد العقبات الخارجية التي تصده والقوى التي تناضل بموازاته أو في صفه.

التاريخ، انتقلت الاشتراكية من كونها نظاماً مطوقاً محصوراً في بلد واحد إلى نظام عالمي. وهكذا تحولت الحركة الاشتراكية من مجرد حركة سياسية أو تيار فكري، وأصبحت قوة مادية تمارس تأثيراً فكرياً واقتصادياً وسياسياً كبيراً، بل حاسماً، على مجرى التطور العالمي بكامله.

وقد كان لهذه التطورات الثورية العميقة أثرها في النظام الرأسمالي الاحتكاري نفسه، سواء على تركيب هذا النظام داخل الدول الرأسمالية نفسها، أو في علاقاتها مع العالم الخارجي:

لقد دفعت ضرورات الحرب إلى تقوية دور الدولة في الدول الرأسمالية الاحتكارية. إلاّ أن دور الدولة، في المرحلة التي أعقبت الحرب، أخذ يتعزز أكثر فأكثر، لكي تستطيع الرأسمالية الاحتكارية الاحتفاظ بمواقعها الداخلية والدولية في مواجهة التطورات الثورية الجديدة في العالم. إن الدور الذي أخذت تنهض به الدولة، وإن كان قد ضيّق على الإدارة الفردية للملكية الرأسمالية، إلاّ أنه لم يمس جوهر النظام الرأسمالي. بل على العكس، فقد جرى تهيئة شروط جديدة لتدعيمه وتقويته، في ظروف تفسخ النظام الاستعماري التقليدي ونمو القوى الاشتراكية، بغية الحفاظ على العناصر الأساسية في العلاقات الرأسمالية وامتيازات البرجوازية.

كان الاستعمار التقليدي هو الشكل الملائم للسيطرة الاستغلالية المباشرة المكشوفة، عندما كانت الرأسمالية في مرحلتها الاحتكارية السابقة. ولكن بعد أن أصبح الحفاظ على مواقع الاستعمار الكلاسيكي غير ممكن (بفضل نضال الشعوب من أجل استقلالها، وبسبب ارتفاع تكاليف الاحتلال العسكري لمواجهة الحركات الثورية)، وجدت الدول الاستعمارية الأسلوب الجديد الملائم للحفاظ على مواقعها الممتازة تجاه الشعوب المتخلفة، لكي تبقى تابعة لها اقتصادياً وسياسياً وثقافياً.

ولتحقيق هذه الغاية، فإن دور الدولة في الدول الرأسمالية الاحتكارية قد أصبح دوراً قيادياً وحاسماً، في ما يتعلق بتحديد أشكال التعاون الاقتصادي الدولي وتنظيم التجارة الدولية والتوظيف الدولي، بُغية إحكام الطوق حول الدول المتخلفة. فالنشاط غير المنسق للاحتكارات، قد يؤدي إلى خلق ثغرات في الطوق الاستعماري الجديد، يمكن أن تستفيد منه الشعوب المتخلفة، لذا جاءت الدولة (باعتبارها حصيلة اندماج الأوساط المسيطرة على الاحتكارات مع الإدارة السياسية والبيروقراطية) لتقود وتنظم وتخلق الانسجام بين مصالح الاحتكارات الدولية وفق مصالحها، العامة والبعيدة معاً، المنبثقة عن حاجات الرأسمالية الاحتكارية كنظام سياسي وكإطار يتضمن امتيازات البرجوازية الدولية والداخلية.

وإذا كان هذا الشكل الجديد للاستعمار قد جاء وليد المرحلة الجديدة التي دخلتها الرأسمالية المعاصرة، ونتيجة عدم اقتدار الاستعمار على قمع انطلاقة الشعوب ـ إلاّ أنه جاء ـ في الوقت نفسه ـ جواباً على التغيير الذي أصاب الدول المتخلفة بعد استقلالها، إذ تطورت بنياتها الاقتصادية والاجتماعية، مما أثر على اقتصاد البلدان المتطورة وألزمها بتعديل العلاقات التي كانت تقيمها مع البلدان المتطورة التي كانت مستعمرة بصورة مكشوفة سابقاً.

الرأسمالية الاحتكارية، في مرحلتها السابقة، لجأت إلى التوسع الاستعماري المباشر، لأن هذا الشكل من الاستعمار يتيح لها الحصول على المواد الأولية وتأمين أسواق جديدة، وتخفيض تكاليف العمل عن طريق التوسع الأفقي في حجم اليد العاملة.

إن تفسخ مواقع الاستعمار التقليدي وتراجع الرأسمالية الاحتكارية عنها، لم يقض على نظامها وإن كان قد أربكها وضعضع مواقعها. لقد جاءت سياسة «الاستعمار الجديد» لتعبر عن الأشكال العملية لسيطرة الاحتكارات على البلدان المتخلفة في الظروف الجديدة، حيث قامت دول مستقلة على الصعيد السياسي.

وخلافاً لأسلوب الاستعمار التقليدي (الذي كان يجعل من المستعمرات سوقاً سريعة الاكتفاء بسبب محافظته على فقر مدقع دائم لشعوب المستعمرات)، فإن الاستعمار الجديد يساهم في توسيع مجال السوق الاستهلاكية ويساعد على تحقيق تطور اقتصادي برجوازي محدود. وعن طريق المساعدات الموجهة، يعمل الاستعمار الجديد على عرقلة إنشاء الصناعات الأساسية الكبيرة أو إبطاء وتيرة نموّها، كما يعمل على مراقبة اقتصاد البلدان المرتبطة به تبعياً، لكي يبقى اقتصادها اقتصاداً تكميلياً لا منافساً. فإذا أضفنا إلى كل هذا تحكم تلك الدول الاحتكارية بأسعار المواد الأولية (التي تسير نحو الانخفاض بصورة مطردة) ورفع أسعار مواد التجهيز بصورة مطردة أيضاً[١].. اكتملت لدينا اللوحة العامة لأساليب الاستعمار الجديد وأشكال استثماره للدول المتخلفة.

٢ ـ وهكذا أخذت تنشأ على أنقاض الاستعمار الكلاسيكي القديم أشكال جديدة من الاستعمار. واستفادت الدول الرأسمالية من ظروف التخلف الاقتصادي في بلدان العالم الثالث التي حصلت على استقلالها السياسي، كي تفرض عليها

---

(١) خلال الفترة الممتدة بين ١٩٥٢ ـ ١٩٦٢، هبطت أسعار المواد الخام ٧ بالمئة وارتفعت أسعار المواد المصنوعة ٢٧ بالمئة.

التبعية السياسة والاقتصادية، في شكل جديد مرن متطور. وأصبح العالم يشهد ـ فعلاً ـ قيام روابط تبعية بين البلدان الرأسمالية المتطورة، وبين بلدان العالم الثالث تحت أشكال جديدة.

وأخذت شعوب هذا العالم تدرك ـ شيئاً فشيئاً ـ أن الاستقلال السياسي ليس إلا مقدمة لحل مشاكلها، ولكنه ليس الحل نفسه. وأخذت حركة الجماهير تربط ـ في معظم تلك البلدان ـ بين آفاق الاستقلال وآفاق الثورة الاشتراكية، لأن التطور الاقتصادي للبلدان المتخلفة هو أساس استقلالها السياسي، وهو الشرط المادي الموضوعي لمساواتها الفعلية في العلاقات الاقتصادية والسياسية والدولية.

في مواجهة حركات التحرر القومي كانت القوى الإمبريالية، عندما تقبل التسوية (وغالباً ما تفعل ذلك) مع الحركة الوطنية، تهيىء الشروط الموضوعية لإدخال البلد المستعمَر ـ بعد أن ينال استقلاله السياسي ـ في إطار تسيطر عليه قوى احتكاراتها بشكل خاص، والاحتكارات الغربية بشكل عام. وتتمثل هذه الشروط في وجود طبقة محلية تلعب ـ عملياً ـ دور الوسيط بين مصالح الاستعمار بشكله الجديد، وبين المطامح القومية للشعب. وهذه الطبقة هي البرجوازية الوطنية.

وصف برنامج حزب «جبهة التحرير»، الذي أقرّ في مؤتمر طرابلس عام ١٩٦٢، هذه الحقيقة بقوله:

«. . . إن تجربة بعض الأقطار المستقلة حديثاً، قد علمتنا أن طبقة ذات امتيازات تستطيع أن تستولي ـ وحدها ـ على الحكم لمصلحتها الخاصة، وتحرم الشعب من ثمرة كفاحه، وتنفصل عنه لتحالف الاستعمار. وباسم الاتحاد الوطني الذي تستغله بصورة انتهازية، تزعم البرجوازية أنها تعمل لصالح الشعب طالبة منه مساندتها، هذا في حين أن نشأتها الحديثة نسبياً وضعفها كطبقة اجتماعية من دون أساس متين، وفقدان تقاليد الكفاح الحقيقية لديها، تحد من قدرتها على بناء البلاد والدفاع عنها أمام أطماع الاستعمار.

. . . إن من طبيعة البرجوازية أن تحمل معها شتى المذاهب الانتهازية التي تتصف بالنزعة الانهزامية والديماغوجية وبث روح التشاؤم والفزع والازدراء بالمبادىء وعدم الاقتناع الثوري. وكل ذلك يعتبر مهداً للاستعمار الجديد. . .»[١].

على الصعيد الاقتصادي، تجلى الدور السلبي لهذه البرجوازية الرثة بالظاهرات التالية:

١ ـ نمو مفرط في الرأسمالية التجارية. ٢ ـ عجز عن بناء صناعات هيكلية

تكون أساساً للتطور الصناعي، بل اقتصر دورها على تغطية الصناعات الاستهلاكية غير المنتجة، وبهذا تكون قد خلقت اقتصاداً تكميلياً للاقتصاد الرأسمالي الأجنبي، واضعة ـ بالتالي ـ الأسس الموضوعية للتبعية للاستعمار الجديد. ٣ ـ إن عجزها عن تأمين التوظيفات الأولية يدفعها إلى اللجوء للقروض والمساعدات. ولأن هذه القروض غالباً ما تكون موجهة، فإن نتائجها لا تتعدى زيادة الأشكال الطفيلية الإدارية، وهذا ما يسهل على الدول الاستعمارية تنفيذ أغراضها. ٤ ـ تحويل الدولة إلى مؤسسة لنقل الثروة إلى الأغنياء ـ كما يقول برنامج طرابلس ـ لأن حقل نشاطها الرئيسي هو الدولة أو الأعمال المرتبطة بالدولة بشكل مباشر أو غير مباشر. ٥ ـ فإذا أضفنا إلى كل هذا تذبذبها الانتهازي في ما يتعلق بالإصلاح الزراعي وجنوحها الواقعي لعدم معارضة كبار الملاكين (لأن تضامن جميع الطبقات ذات الامتيازات أصبح ضرورياً لمواجهة التحرك الشعبي). . اكتملت لدينا الصورة العامة للبرجوازية في بلدان العالم الثالث.

إن البرجوازية الوطنية ليست ـ وحدها ـ العامل السلبي في سير شعوب العالم الثالث نحو التحرر الكامل. إن بيروقراطية المكاتب هي ـ أيضاً ـ قد تحولت إلى عامل سلبي جديد في هذا التطور. وهي لم تنمُ باتساع مفرط فحسب، بل استحوذت ـ والفئات العليا منها بوجه خاص ـ على مراكز قيادية في الدول الجديدة، وأصبحت تتمتع بامتيازات مادية عالية لا تتناسب مع مستوى الدخل القومي لتلك الشعوب، مؤدية إلى انقطاع وتناقض بينها وبين الشعب. وفي البنى التقليدية العشائرية التي تسود مجتمعات تلك الدول، حصل ضرب من التحالف بين تلك البيروقراطية من جهة، والمضاربين والكومبرادور وسائر فئات البرجوازية بشكل عام من جهة ثانية. وهكذا يجد الاستعمار الجديد الحلفاء الجدد لا بين البرجوازية الوطنية فحسب، بل بين الصفوف العليا من البيروقراطية.

إن عجز البرجوازية الوطنية عن بناء صناعات هيكلية أساسية، وإحكام طوق الاستعمار الجديد، وتوجيه المساعدات والقروض وفقاً لمصالحه، لم تكن وحدها أسباب عرقلة التطور الاقتصادي في هذه البلدان، بل يضاف إلى ذلك عامل أساسي هو التجزئة التي فرضها الاستعمار الكلاسيكي القديم على معظم تلك البلدان. إن الوطن العربي وأفريقيا نموذجان لهذه الحقيقة.

ففي ظل الظروف الدولية الجديدة والتطور الاقتصادي الذي يشهد تباشير الثورة الصناعية الثالثة، أصبح «اقتصاد الأبعاد الكبيرة» أساساً لتطور اقتصادي جاد ولإنشاء بنيات اشتراكية. إن اقتصاد الأبعاد الكبيرة (الذي لا بد أن يبدأ بالصناعات

الهيكلية الأساسية) يحتاج إلى ثروات كبيرة متنوعة وإلى أسواق واسعة. لذا فإن التجزئة التي بعثرت الثروات بين دول مستقلة متعددة صغيرة، والتي ضيّقت الأسواق، قد لجمت الانطلاق الاقتصادي من أن يأخذ كامل مداه وكل أبعاده. هذه الحقيقة هي التي تطرح مسألة إلغاء التجزئة كأساس لخلق اقتصاد الأبعاد الكبيرة، وخلق الشروط الموضوعية للإفلات من شباك الاستعمار الجديد. إن مسألة النمو الاقتصادي، في المرحلة الراهنة، ليست مسألة توظيفات فحسب، بل هي مسألة تسويق وتبادل أيضاً. وعلى هذا الصعيد فحسب، فإن مسألة الوحدة لم تعد مسألة تحقيق المطامح القومية للشعب، بل تأتي ـ أيضاً ـ كقضية ملازمة للتحرر الاجتماعي والاقتصادي.

إن آمال الوحدة ـ كما ورد في برنامج طرابلس ـ تأتي اليوم ضمن أفق تاريخي صحيح، وهي تعبر عن حاجة الجماهير إلى التحرر وعن رغباتها في تحريك أكبر قدر ممكن من القوى لتحطيم العراقيل التي تقف في طريق رقيها.

لم تقتصر العراقيل والصعوبات التي تقف في وجه تطور شعوب العالم الثالث على تلك العوامل وحدها، فالجوانب السلبية في الميراث الاجتماعي التقليدي لتلك الشعوب، هي أيضاً، قد لعبت دورها الكابح في هذا المجال. إن التطور الاقتصادي الذي شهدته الشعوب الغربية كانت له جذوره الحضارية وتربته الفكرية. التطور الحضاري في معظم البلدان المتطورة قد اقتلع ما هو سلبي ومتخلف في أذهان تلك الشعوب وعقليتها، وصفّى كل ما يمكن أن يسبب عطالتها واندفاعها للعمل. كما أن التوتر النفسي والقيادة المركزية الحديدية اللذين شهدتهما شعوب المعسكر الاشتراكي (خلال الفترة الستالينية خاصة)، والأساس الديمقراطي الثوري العلماني للأيديولوجيا التي تقود خطى الدول الاشتراكية، قد صفى الأطر التقليدية الاجتماعية التي تتعارض مع مستلزمات العمل الجاد لبناء مجتمع عصري حديث. أما شعوب العالم الثالث فلا تزال ـ إلى حد كبير ولمدى متفاوت ـ أسيرة الجانب السلبي الكابح في الميراث التقليدي (الاجتماعي ـ الديني)، الذي يسبب ضرباً من العطالة في عمل تلك الشعوب.

وهكذا، فإن الصورة العامة لتطور شعوب بلدان العالم الثالث، لا تزال أميل إلى التشاؤم. فالنمو الاقتصادي هزيل إلى حد كبير في قسم منها، وفي القسم الآخر نشهد ركوداً اقتصادياً مفجعاً. إن معدلات نمو الاقتصاد القومي لا تكاد تتجاوز الزيادة في عدد السكان. وبدلاً من أن يكون الاستقلال السياسي نقطة انطلاق لردم الهوة بين البلدان المتطورة (الاشتراكية منها والرأسمالية) والبلدان المتخلفة، أصبحت هذه الفوارق أكثر عمقاً واتساعاً. فالبلدان المتخلفة أخذت تراوح وتدور في حلقة

تخلفها، والبلدان المتطورة سائرة بسرعة وجدية في نمو اقتصادي ملموس، وقد أخذت تستخدم الذرة وتلج عصر الثورة الصناعية الثالثة.

يعيش العالم ـ الآن ـ في تناقض جديد على مستوى دولي. وهذا الواقع ضاعف من تعقيد التناقضات القائمة بين الجماهير الكادحة المستغَلة، وبين الطبقات المستغِلة. إن ثلثي الكرة الأرضية يعيشان في حالة تخلف مزرية، أما الثلث الآخر فيعيش في بحبوحة مطردة النمو والتزايد.

هذه الحقيقة وإن كانت عامة، إلا أنها ليست شاملة. إن عدداً من البلاد المتخلفة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية قد تحولت إلى مراكز ثورية، وهي تناضل في بسالة ودأب ضد شتى أشكال السيطرة الاستعمارية. وقد استطاعت أن تتخطى الطريق الرأسمالية للتطور، ووضعت الأسس الموضوعية لتطور اقتصادي جدي يوفر إمكانيات للإفلات من شباك الاستعمار الجديد أو سدّ المنافذ أمام تسلله، وانتقلت إلى بناء الأسس المادية للتطور الاشتراكي.

إن مشاكل التطوير الاقتصادي قد أثارت في بعض الدول المتخلفة (التي يتضمن سير تطورها عنصراً إيجابياً متقدماً، ولكن من دون أن تكون حركة الجماهير قد بلغت درجة عالية وكافية من النضج)، مشاكل سياسية لا تزال تنتظر الحل، وتلقي بظلالها السلبية على التطوير الاقتصادي نفسه. ففي هذه البلدان لم تتوفر الشروط الملائمة لتركيز أسس موضوعية لقيام ديمقراطية على النسق البرجوازي الغربي، وفي الوقت نفسه فإن التطوير الاقتصادي بحاجة إلى ضرب من الثبات النسبي والتمركز في السلطة. وعلى هذا الحيز الضيق، أو بتعبير آخر، على هذا الجدار الذي تسير فيه حركة التطور، انزلقت تلك السلطات (رغم أنها سلطات متقدمة) إلى ضرب من الوصاية على الجماهير، تشل تحركها، وتمنع إمكانيات نضجها، وتهيض انطلاقها الحر المبدع. وهذه الوصاية تستهدف تسوية الرأي العام الشعبي، إما بالإقناع الديماغوجي من دون الدخول في عملية تفاعل صميمية حرة مع الجماهير، أو بالقوة والإرهاب. هذه الوصاية قد ينفذها زعيم شعبي، وقد ينفذها حزب بواسطة الحزب الواحد، حيث الظروف الموضوعية لم تكن قد نضجت لانبثاق سلطة ذات مضمون ديمقراطي واشتراكي عبر هذا النظام.

لقد أكدت التجارب أن أسطورة الزعيم في البلدان المتخلفة بشكل خاص، تعكس ـ بالضرورة ـ وجود فراغ في تنظيم الجماهير ونقص في وعيها، كما أن هذه الأسطورة أصبحت ـ بالتالي وفي أغلب الأحيان ـ وسيلة لاستمرار وتثبيت هذا الفراغ.

كما أكدت التجارب أيضاً أن نظام الحزب الواحد، إذا لم يأت عبر انبثاق طبيعي للنضال الشعبي، إذا لم يأت حصيلة لنمو طبيعي ديمقراطي في حركة الجماهير، إذا لم يستمر الحزب الواحد بعد استلام السلطة على إقامة صلات ديمقراطية مع الجماهير، إذا لم تتوفر هذه الظروف مجتمعة، لا بد من أن ينحط حكم الحزب الواحد إلى حكم عصابة تمارس الطغيان على الجماهير، ويتحول إما إلى دكتاتورية البرجوازية الصغيرة، أو دكتاتورية البيروقراطية.

٣ ـ في الكفاح ضد جميع أشكال السيطرة الإمبريالية، تجد شعوب العالم الثالث نفسها، جنباً إلى جنب، مع قوى الدول الاشتراكية، التي تناضل، هي أيضاً، ضد السيطرة الإمبريالية.

وتحت ضغط هذا النضال وكحصيلة له، أخذت سيماء العالم بالتبدل، وتعدّل ميزان القوى الاجتماعية في العالم لمصلحة تحرر الشعوب ولمصلحة الاشتراكية، وأصبحت مسألة التحويل الثوري للعالم مطروحة على بساط الحل.

إن قوى الدول الاشتراكية لم تساهم ـ بصورة مباشرة أو غير مباشرة ـ في دحر القوى الإمبريالية فحسب، بل كانت عاملاً أساسياً في تجنب بعض البلدان المتخلفة المستقلة بعض مراحل التطور الرأسمالي والانتقال إلى وضع الأسس الاقتصادية الضرورية لبناء الاشتراكية، والتخلص من سيطرة الاستعمار الجديد. إن قوى الاشتراكية المعاصرة أصبحت مركزاً للتأثيرات المعنوية وقوة مادية في آن معاً.

ولهذا السبب، فإن مشاكل البلدان الاشتراكية وقضايا تطورها وتناقضاتها، أصبحت تلقي بظلالها على مشاكل العالم بأسره بوجه عام، وعلى بلدان العالم الثالث بوجه خاص، سواء في ما يتعلق بتطورها نحو الاشتراكية أو كفاحها ضد الإمبريالية.

بعد الحرب العالمية الثانية تابعت الاشتراكية مسيرتها الصاعدة، وأصبح ما يقرب من مليار إنسان يعيشون في ظل النظام الاشتراكي، وترسخت الاشتراكية كنظام اجتماعي واقتصادي، ونجحت في تطوير وسائل الإنتاج بأقصى حد من السرعة، وحققت وتيرة سريعة في نمو الدخل القومي، وتبدلت البنية الاجتماعية لتلك المجتمعات تبدلاً جذرياً.

إلا أن هذه النجاحات لم تتم بلا ثمن. ففي الفترة الستالينية تفاقمت مخاطر البيروقراطية، وخرقت المشروعية الاشتراكية، وامتهنت السيادة القومية لبعض الدول الاشتراكية، وانتهكت قواعد الديمقراطية الاشتراكية، وشلت مبادرات الجماهير الخلاقة.

إلا أن أبلغ هذه الأخطاء ضرراً على الحركة الاشتراكية في العالم وعلى حركة تحرر الشعب أيضاً (ولا تزال آثارها ظاهرة للعيان حتى اليوم)، هي ظاهرة الاحتكار الأيديولوجي، التي مارستها القيادة الستالينية وحولتها إلى ضرب من الوصاية السياسية على الدول الاشتراكية وعلى الحركات الشيوعية.

وإذا كان لهذه الظاهرة أسبابها الموضوعية في الفترة الستالينية، وحيث كان الاتحاد السوفياتي البلد الاشتراكي الوحيد المطوق في العالم، إلا أن اتساع العالم الاشتراكي قد أوجد ظروفاً موضوعية جديدة، تفرض تصفية ظاهرة الاحتكار الأيديولوجي والوصاية السياسية. فقد نشأت في العالم مراكز اشتراكية جديدة. ومن هذا التعدد في المراكز الاشتراكية، التي لا بد من أن تكون ظروفها الموضوعية مختلفة، يمكن أن ينشأ ضرب من الخلافات العقائدية التي لا يمكن (ولا يجوز) أن تمس ـ بحال من الأحوال ـ المصالح البعيدة للقوى الاشتراكية وتضامنها الأممي.

لقد تخطى التطور الموضوعي للدول الاشتراكية وللحركات الاشتراكية أسباب وجود ظاهرة الاحتكار الأيديولوجي. ولكن بقايا هذه النزعة لا تزال ماثلة للعيان وتحدث أبلغ الأضرار، لا بالتطور الداخلي للدول الاشتراكية وتضامنها فحسب، بل بقضية الكفاح ضد الإمبريالية أيضاً. إن الخلاف الصيني ـ السوفياتي ـ يشكل ـ في أحد جوانبه ـ الظاهرة الملموسة لهذه الحقيقة.

وبصرف النظر عن مضمون هذا الخلاف وتفاصيله، فإن جانباً منه يعكس وجود بقايا ظاهرة الاحتكار الأيديولوجي ونزعها الأخير أيضاً. فالاتحاد السوفياتي يرغب بالاحتفاظ به والصين الشعبية تحاول انتزاعه. إن الانشقاق في المعسكر الاشتراكي، وإن حمل ريح الاستقلال إلى الحركات الشيوعية في العالم وهيأ لإفلاتها من الوصاية الأيديولوجية والسياسية لأي من الطرفين، ولكن ادعاء كل منهما أنه هو ـ وحده ـ الذي يمثل الماركسية «الأورثوذكسية» ضرب من الجمود العقائدي وتجاوز لحقيقة وجود مراكز اشتراكية متعددة في العالم، كما أنه ـ في الوقت نفسه ـ يفرض نوعاً من الجمود العقائدي على مؤيدي كل من الطرفين.

إن سياسة كل من الطرفين ووجهتي نظرهما تشكل ـ إلى حد كبير ـ انبثاقاً طبيعياً للظروف الموضوعية في كل من البلدين. إلا أن الجانب المأساوي للخلاف، بالنسبة إلى شعوب العالم الثالث خاصة، هو آثاره المفجعة على النضال ضد الإمبريالية بوجه عام وضد الإمبريالية العدوانية الأمريكية بوجه خاص. لقد انعكست آثار الانقسام الصيني ـ السوفياتي بصورة مباشرة على السياسة الإمبريالية الأمريكية. وكانت الـ «غولد ووترية» (التي يطبقها جونسون عملياً) حصيلة مباشرة وعيانية

للانقسام. إن العدوان العسكري الأمريكي على كوبا ولاووس والكونغو وفييتنام الجنوبية (وأخيراً فييتنام الشمالية، وهي إحدى دول العالم الاشتراكي)، لم يكن ممكناً أن يتم (أو على الأقل لم يكن ممكناً أن يلاقي أي نجاح) لو أن وحدة المعسكر الاشتراكي كانت قائمة.

إن الانشقاق يقوّض الأسس الموضوعية للانتصار على الإمبريالية. لقد ولّد ضرباً من الخوف من الإمبريالية في العالم كله، كما دفع إلى تفاقم واستشراء الروح العدوانية العسكرية الهجومية لدى الإمبريالية الأمريكية.

إن مشكلة الخلاف الصيني ـ السوفياتي لن تجد لها حلاً إيجابياً في إدانة طرف ما أو عزله، لأن تحرر العالم بحاجة إلى الطرفين معاً موحدين متضامنين ضد الإمبريالية، على أساس استراتيجية ثورية ومبدئية ضد الإمبريالية.

إن التجربة النضالية ضد الإمبريالية، مذ أصبح الانشقاق حقيقة قائمة، لم تؤكد صحة الاستراتيجية الصينية، كما أنها لم تثبت خطأ الاستراتيجية السوفياتية. والسبب الذي من أجله لم تثبت صحة هذه الاستراتيجية أو خطأ تلك هي الظروف الدولية التي ولدها الانشقاق. إن الانشقاق يحذف الظروف الموضوعية لنجاح الاستراتيجية الهجومية الصينية، كما أنه يؤكد ويثبت الاستراتيجية الدفاعية السوفياتية ويحولها إلى تراجع أمام الإمبريالية، أو يؤدي ـ في أحسن الأحوال ـ إلى تجميد النضال الثوري ضد الإمبريالية في العالم.

إن شعوب العالم الثالث، التي تعاني ضغوط الإمبريالية واضطهادها، ترى أن الالتزام الجاد الفعلي بالمصالح العليا البعيدة للتحويل الثوري للعالم، هو المحك العملي لصحة الاستراتيجية التي ينتهجها كل من الطرفين. إلا أن وحدة المعسكر الاشتراكي (القائمة على أساس المساواة) هي الأساس الموضوعي الذي يوفر الالتزام الجاد بمصالح التحويل الثوري للعالم.

لذا فإن جميع القوى التقدمية في البلدان المختلفة، تناضل في سبيل وحدة المعسكر الاشتراكي، في ما يتعلق بالنضال ضد الإمبريالية بوجه خاص. وفي الطريق إلى هذا الهدف ينبغي على القوى التقدمية أن تناضل للتخفيف من الآثار السلبية، لهذا الخلاف، وإيجاد نقاط التقاء مع كل من الطرفين بحيث ينعدم (أو يضعف على الأقل) أي تأثير سلبي ضار للانشقاق على حركة التحرر القومي في العالم كله.

٤ ـ بدلت الحرب العالمية الثانية مواقع القوة بين الرأسمالية الاحتكارية، إذ خرجت الولايات المتحدة من الحرب كدولة رئيسية، بل قائدة لمجموعة الدول

الرأسمالية الاحتكارية، وتولت مهمة قيادة الدفاع عن مواقع الاستعمار في العالم.

وخلال هذه الحرب وبسببها، شهد الاقتصاد الاحتكاري الأمريكي نمواً هائلاً في جميع قطاعاته، وأصبحت أمريكا دائنة للعالم. وتلك هي أسباب تصفية بقايا النزعة الانعزالية في الأوساط السياسية المتأخرة في الولايات المتحدة.

الموجة الثورية، التي لفّت الشعوب المستعمرة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، واجهت بصورة مباشرة مواقع الاستعمار القديم. هذه الموجة لم تستطع الدول الاستعمارية الكلاسيكية وقفها بسبب ضعفها ووسائلها المحدودة. وهكذا جاء الاستعمار الأمريكي ليلعب لعبته الجديدة: الدفاع عن مواقع الإمبريالية في العالم، والتسلل إلى مواقع الاستعمار القديم ليرثها، في الوقت نفسه.

هذا التكتيك المزدوج الجانب، الذي يتبعه الاستعمار الأمريكي، يخلق بعض التناقضات بين فرقاء الجبهة الإمبريالية. ولكن دول الاستعمار القديم، وقد رأت الصورة الحقيقية للوضع الدولي وأدركت عجزها، تفضل ـ في الغالب ـ أن تصبح من الشركاء الصغار في التحالف الإمبريالي.

إن التناقض الرئيسي في عالمنا الراهن هو التناقض بين حركات التحرر القومي والقوى الاشتراكية في العالم، وبين القوى الإمبريالية القديمة والجديدة. وعلى أساس هذه الحقيقة تحل القوى الاستعمارية تناقضاتها وتصفي خلافاتها. وانطلاقاً من المصالح العليا البعيدة الشاملة للمصالح الإمبريالية يجري حل التناقضات التي لا يمكن إلا أن تبقى جزئية أمام التناقض الرئيسي في العلاقات الدولية الراهنة.

إن بشائر تفسخ المعسكر الإمبريالي أخذت تلوح في أفق التطور الدولي الراهن. وإن الدور الذي أخذت تلعبه فرنسا يشكل أولى ظواهر هذا التفسخ. ولكن هذا التفسخ لن يصبح حقيقة ذات شأن في الواقع العالمي ما لم تتحقق ـ من جديد ـ وحدة المعسكر الاشتراكي، وما لم تصفَّ جميع مواقع الاستعمار عبر نهوض ثوري عالمي شامل.

لقد أثبتت معطيات مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية أن الواقع الإمبريالي الكلاسيكي ليس إلا شكلاً من أشكال السيطرة الرأسمالية الغربية. فالاستعمار الأمريكي الذي لم يمارس الشكل الكلاسيكي للاستعمار إلا بصورة ضيقة واستثنائية بسبب ظروفه التاريخية، قد استطاع أن يخلق أشكالاً جديدة للسيطرة السياسية والاقتصادية على العالم، واستطاع أن يتكيف ـ بسبب إمكانياته الهائلة ـ مع الظروف الجديدة في العالم.

إن معارك الشعوب مع الاستعمار التقليدي لم تكن لتنتهي دوماً نهاية حاسمة جذرية لمصلحة الجماهير الشعبية، ففي غالب الأحيان تنتهي إلى تسوية سياسية تجمد نضال الجماهير، مؤدية إلى إحلال طبقة محلية جديدة في مواقع الاستعمار القديمة. وفي كثير من هذه الحالات، يأتي الاستعمار الأمريكي ليجد نقاط التقاء مع الطبقة الحاكمة الجديدة، ويبسط نفوذه السياسي والاقتصادي بصورة غير مباشرة. وهكذا أنشأت أمريكا إمبراطورية جديدة «خفية».

والاستعمار الأمريكي، في تنفيذه هذه الاستراتيجية، يلجأ إلى أساليب عديدة. ويأتي في رأس هذه الأساليب المساعدات الاقتصادية والعسكرية. فالمساعدات الاقتصادية الأمريكية تلبي هدفين في آن واحد: تساهم في تخفيف ارتباكات الاحتكارات الأمريكية وتصرف فائض الإنتاج الزراعي، كما أن نوعية هذه المساعدات (أي لأنها لا تتناول تطوير الهياكل الأساسية للاقتصاد) تجعلها تخلق حالة كاذبة من الانفراج الاقتصادي، إذ تُبعثر على مشاريع غير منتجة وتُضخّم الأجهزة الإدارية الطفيلية، كما يذهب قسم مهم منها كرشوة مباشرة إلى العناصر القيادية، في الطبقات والفئات الحليفة لهذا الاستعمار. أما المساعدات العسكرية التي تشكل الجزء الأكبر من المساعدات، فتهدف إلى إنشاء قوة عسكرية بوليسية لردع حركة الجماهير من جهة، وللإشراف على الجيوش الوطنية من جهة أخرى، مؤدية بالتالي، إلى تحويل الجيش الوطني إلى قوة بيد الرجعية وحدها، أو تثبيت السيطرة الرجعية على الجيش.

إن العوامل التي ساعدت الاستعمار الأمريكي على تنفيذ سياسته هذه، هي أن الولايات المتحدة لم تكن دولة استعمارية كلاسيكية، وهي لهذا قد استطاعت أن تتجنب ـ إلى حد ما ـ التحالف مع الطبقات الرجعية التقليدية التي كانت ركائز الاستعمار التقليدي، بل حاولت ـ ونجحت فعلاً في ـ إيجاد ركائز جديدة بين فئات، طبقات وسيطية لم تُدن بصورة نهائية وحاسمة من قبل الشعب. ولكن هذه الحقيقة ليست الخط الثابت الدائم لسياسة الاستعمار الأمريكي. ففي الحالات التي يتسم النهوض الثوري للجماهير بالشمول والعمق والجذرية، يلجأ إلى حشد جميع القوى الرجعية بلا استثناء بما فيها الطبقات العميلة الرجعية التقليدية، ويمارس العدوان المسلح بشكل سافر ومباشر.

إن عصا الاستعمار الأمريكي الغليظة التي يشهرها أو يستخدمها (بحسب الأحوال)، هي التي تفسّر بعض الجوانب السلبية لحياد معظم الدول التي تقول بالحياد.. إنه حياد فيه خوف خفي غير منظور من الاستعمار الأمريكي وتوجس من الدول الاشتراكية.

الدفاع عن مواقع الإمبريالية الأمريكية وتوسيعها بشكل خاص، ومواقع الإمبريالية بشكل عام... منع التحويل الثوري للعالم... تلك هي الأهداف الثابتة للاستراتيجية الأمريكية، منذا الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم. وهي تنفذ هذه الاستراتيجية بشراسة بالغة ومرونة بالغة معاً: قهرها بالسلاح أو تمييعها وتفتيتها من الخلف.

لم تكن الولايات المتحدة وحدها التي حاولت التلاؤم مع الظروف الدولية الجديدة للدفاع عن مصالحها الإمبريالية. إن الدول الاستعمارية التقليدية، كفرنسا وإنكلترا تحاول ـ أيضاً ـ التلاؤم مع هذه الظروف، وتمارس عملياً سياسة استعمارية متلائمة مع الظروف الدولية الجديدة. إن «الكومنولث البريطاني» و«مجموعة الدول الأفريقية الفرنسية» هو إطار جديد للنفوذ الاستعماري، تحاول بواسطته الحفاظ على مراكزها الممتازة تجاه الدول المتخلفة التي كانت تستعمرها بصورة مباشرة.

إن الأطر والأشكال والأساليب الجديدة للاستعمار ليست حكراً للولايات المتحدة، بل يشاركها فيها جميع الدول الرأسمالية الاحتكارية التي بلغت فيها وسائل الإنتاج الدرجة التي تمكّنها من تنفيذ هذه السياسة تجاه البلدان المتخلفة.

لقد أصبح نضال الشعوب المتخلفة أكثر صعوبة وأطول طريقاً. ولم يعد النضال ضد الاستعمار الجديد (وبقايا القديم أيضاً) مجرد شعار سياسي، بل أصبح يمر عبر تطور ثوري وجذري في البنيات الأساسية للدول المتخلفة.

ـ ٢ ـ
لمحة عامة عن الوضع السياسي في المشرق العربي خاصة

١ ـ الخط العام لحركة تطور الشعب العربي هو ـ بشكل عام ـ الخط نفسه الذي تسير فيه البلدان المتخلفة عموماً، أو موازٍ له على الأقل. فالظروف الداخلية لهذه الشعوب متشابهة، والعقبات التي تصد تطورها أو تعرقله متماثلة، كما أن آفاق تطورها تستلهم مُثلاً عليا واحدة.

ولكن هذه الحقيقة العامة، لا تنفي وجود سمات وملامح خاصة للظروف التي يجري فيها نضال كل شعب. إلا أن هذه السمات الخاصة تبقى ـ إلى حد ما ـ مجرد هامش، لا يغير أيما تغيير أساسي الاتجاه العام لنضال شعب متخلف عن آخر. فالفوارق بين ظروف شعب متخلف ومشاكل تطوره عن ظروف ومشاكل شعب متخلف آخر تبقى جزئية، ويبقى الاختلاف في حدود الدرجة لا النوع، والكمية لا الكيفية.

وانطلاقاً من هذه الموضوعية، فإن الصورة العامة للواقع العربي الملموس هي - إلى حد كبير - الصورة التي رسمت في الفقرة السابقة، عن مشاكل تطور البلدان المتخلفة عموماً. لذا فإن حديثنا - الآن - عن تطور الواقع السياسي العربي، هو محاولة لاستقراء بعض تفاصيل هذا الواقع لما هو خاص ومباشر ونوعي فيه.

٢ - في مكان آخر من هذا الكتاب، تحدثنا بتفصيل - عن النضال العربي ضد الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك لا بد لنا - الآن - من قول كلمة مختصرة حول هذا الموضوع:

مع الريح الثورية التي لفت المعمورة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بدأت مواقع الاستعمار القديم تهتز وتتفسخ في الوطن العربي. وانتزع الشعب العربي في معظم أقطاره الاستقلال السياسي، وتقلصت رقعة النفوذ الاستعماري القديم، إلى أن أصيب بضربة تكاد تكون ساحقة ونهائية في معركة السويس عام ١٩٥٦، وجاء انتصار الحرب الاستقلالية في الجزائر في مطلع عام ١٩٦٢ ليضع خاتمة تكاد تكون تامة لمواقع الاستعمار القديم الذي تراجع محاولاً الاحتفاظ بمواقعه في أطراف شبه الجزيرة العربية.

ومع هذه المعارك، وإلى جانبها، خاض الشعب العربي نضالاً عنيداً ضد الاستعمار الأمريكي. إن راية الاستعمار القديم التي بليت وتهرأت، والتي عجزت الدول الاستعمارية العريقة عن الدفاع عنها، هذه الراية أمسكت بها الولايات المتحدة الأمريكية وجددتها، محاولة التسلل إلى مواقع الاستعمار القديم لكي ترثه، محتفظة لمجمل القوى الاحتكارية الدولية بمصالحها الاقتصادية الأساسية، وأصبح دور الاستعمار الأمريكي تثبيت تبعية الوطن العربي للإمبريالية الدولية بمجملها تحت قيادته. وبموازاة تزايد النفوذ السياسي للاستعمار الأمريكي ازدادت حصة الاحتكارات البترولية الأمريكية في الشرق الأوسط من ٤٠ بالمئة إلى ٩٣ بالمئة.

نجح الشعب العربي في تصفية الاحتلال العسكري الاستعماري المباشر، وأفلت - أيضاً - من طوق الأحلاف العسكرية والاتفاقات السياسية التي تكرّس التبعية بصورة رسمية، إلاّ أن نجاحات النضال العربي بقيت في حدود دفاعية سلبية، ولم يستطع النضال العربي حتى الآن تصفية المصالح الأساسية للاستعمار الدولي عامة والأمريكي خاصة. فالاحتكارات البترولية لا تزال تنهب ثروات الشعب العربي، والنفوذ المعنوي والسياسي للولايات المتحدة لا يزال ماثلاً للعيان، يلف - بدرجات متفاوتة - الوطن العربي بمجمله.

إن النضال العربي ضد الإمبريالية لن يأخذ شكله الجذري ما لم يتخذ شكلاً

هجومياً. ولكي يأخذ النضال العربي هذا الطابع ينبغي أن يكسب أبعاداً جديدة شاقة وطويلة. إن الاستقلال السياسي الذي تقوده قوى وسيطة لن يستطيع توفير الظروف الموضوعية لوقف تسلل الاستعمار الجديد، كما أن متابعة المعركة ضد الإمبريالية حتى نهاياتها الجذرية تفرض ترتيباً جديداً وفرزاً مبدئياً للقوى الطبقية، بحيث تصبح جبهة الكفاح ضد الإمبريالية متينة متراصة، لكي تصعد بالنضال الشعبي نحو نهاياته الحاسمة.

٣ ـ لقد تحقق الاستقلال السياسي في معظم البلدان العربية، في وقت كانت فيه الحركة الوطنية تحت قيادة الأرستقراطية البرجوازية. لقد تحقق استقلال الأقطار العربية السياسي قبل أن يبلغ النهوض الثوري للجماهير الشعبية المدى الذي يتجاوز الاستقلال السياسي إلى ما هو أبعد مرمى وأوسع أفقاً، أي إلى الثورة التي تحقق انقلاباً جذرياً في البنى التقليدية للمجتمع، الثورة التي لا ترى في الاستقلال السياسي سوى الجسر الذي ينقل الشعب إلى مجتمع اشتراكي عصري جديد.

فالقيادات التقليدية للحركة الوطنية، بسبب تركيبها الطبقي، دفعت بالحركة الوطنية في طريق المساومة والتسوية، واعتبرت الاستقلال السياسي خاتمة للمطاف، تستطيع أن ترث بواسطته بعض مواقع الاستعمار، وتحقق ضرباً من التوفيق بين المطامح الوطنية للجماهير وبين مصالح الاستعمار ومصالحها الطبقية في الوقت نفسه. ولهذا السبب فإن تلك القيادات قد حالت ـ دوماً ـ دون إعطاء النضال الوطني أبعاده الثورية، وذلك بإبقاء الريف، وجماهير الفلاحين بالتالي، بمعزل عن حركة الكفاح ضد الاستعمار. وهكذا استطاعت القيادات التقليدية ـ بالنتيجة ـ أن تحصر النضال الوطني في أبعاد سياسية محضة وأن تفرغه من مضمونه الاجتماعي، وأن تحوله ـ في النهاية ـ إلى مجرد نضال سياسي وطني ضد الاستعمار، بدلاً من أن يسير في طريقه الطبيعي.. الديمقراطي إلى نضال ضد قواعد الاستعمار في الداخل... أي ضد الإقطاعية أيضاً.

ولهذا السبب، وفور الحصول على الاستقلال السياسي، ينتهي الدور الوطني التقدمي للقيادة الأرستقراطية ـ البرجوازية للحركة الوطنية التقليدية. فهي بعد أن فجرت المطامح الوطنية للجماهير تفجيراً مشوّهاً تعود لتجدد الحوار مع الاستعمار وتتحالف معه بشكل مباشر أو غير مباشر، وتكبح النمو الثوري لحركة الجماهير بالإرهاب والتضليل لكي تحافظ على مواقعها الممتازة وتختص نفسها بثمرات الاستقلال وتحرم الشعب من ثمرة كفاحه. وهي ـ أخيراً ـ لم تستطع أن تبني دولة حديثة بالمفهوم البرجوازي لهذه الكلمة.

والبرجوازية الوطنية العربية التي كان مقدراً لها (على صعيد بعض النظريات) أن تقود التطور الاقتصادي وأن تنجز الثورة الديمقراطية البرجوازية وقفت عاجزة عن تحقيق هذه المهام. فهي لم تدخل في صراع مع الإقطاع بل نمت في تربته ومناخه، ولهذا لم تعارض الإقطاع إن لم نقل دعمته وتحالفت معه، ونشأتها الحديثة وضعفها كطبقة بلا أساس مادي أو حضاري، ووقوعها تحت ضغوط الاستعمار الجديد ويقظة الطبقة العاملة، كل هذا جعلها عاجزة ـ إلى هذا المدى أو ذاك ـ عن تطوير البلاد على الصعيد الاقتصادي، كما جعلها تقف مع القوى الطبقية الرجعية الأخرى التي تناضل للإبقاء على البنى التقليدية للمجتمع العربي.

وشيئاً فشيئاً أخذت الجماهير الشعبية تدرك أن الاستقلال السياسي الذي تقوده البرجوازية لم يحلّ المشاكل التي يطرحها التطور، بل إن ثمرات الاستقلال قد ذهبت إلى البرجوازية خاصة، والطبقات الرجعية عامة، فأخذت تتلمس الحلقة الجهنمية من التخلف المزري والفقر اللذين تدور بهما، كما بدأت تتضح الصورة الحقيقية لـ «وطنية» الحكم التقليدي وتحالفه المباشر أو غير المباشر مع قوى الاستعمار القديم والجديد. وهكذا أخذت تتساقط هيبة الطبقات الحاكمة التقليدية في أنظار جماهير الشعب، واهتزت مواقعها، وأخذ النضال العربي يستشرف فعلاً مرحلة انهيار الإقطاع والبرجوازية والحكم التقليدي.

٤ ـ نشأ النظام البرلماني كإطار سياسي لسلطة البرجوازية في غربي أوروبا. فهو ـ إذاً ـ جزء من البناء الفوقي للمجتمعات البرجوازية الأوروبية.

إن المجتمع العربي لم يتحول إلى مجتمع برجوازي محض. فالبنى التقليدية الدينية ـ الإقطاعيية ـ العشائرية لا تزال موجودة وقوية. والبرجوازية لم تستطع تحقيق زعامتها الفكرية والسياسية على المجتمع العربي، لذا لم تستطع بناء أساس ثابت راسخ لنظامها السياسي الذي يتمثل في النظام البرلماني.

ولهذا السبب بقي النظام البرلماني في البلدان العربية مجرد بناء كرتوني هزيل، يعكس عجز البرجوازية وتناقضاتها وضعفها، وكان نسخة مزيفة كاذبة عن البرلمانية في غربي أوروبا، لأنه لم ينبثق عن حاجات الواقع الموضوعي ومعطياته السياسية والاقتصادية، فكان مجرد قشرة رخوة على سطح مجتمع إقطاعي ـ شبه برجوازي عشائري.

إن عجز البرجوازية العربية قد تجلى في عجز النظام البرلماني عن مواجهة القضايا التي يطرحها التطور العربي وحلها. ومن خلال التناقض بين التطلعات الثورية للجماهير، وواقع البرلمانية الرجعي المتخلف، وكانعكاس سلبي عفوي

لغضب الجماهير، انفجرت الانقلابات العسكرية، كعقاب للبرجوازية وكدليل على فشلها. وتوالت - في عدد من الأقطار - البرلمانية والانقلابات العسكرية - كل واحدة منها تحمل بذور الأخرى لتجهضها.

إن سقوط البرلمانية، لأنه لم يأتِ على يد الجماهير الشعبية، لم يدفع إلى تجاوزها جدلياً نحو ديمقراطية أرقى، تكفل حرية الجماهير من جهة، وتلبي مقتضيات التطور من جهة أخرى.

إن النضال في سبيل بناء ديمقراطية جديدة ثورية هو جزء لا يتجزأ من النضال ضد الأسس الطبقية للأنظمة السياسية الموجودة (لتهديمها أو لتطويرها)، وهو جزء من النضال ضد الأطر شبه الإقطاعية - شبه البرجوازية - البرجوازية الصغيرة، إلخ. إن تصفية هذه الأطر شرط لا بد منه لبناء أساس جديد راسخ للديمقراطية الثورية الجديدة. إن تصفية هذه الأطر تمهد لخلق الظروف الموضوعية لانبثاق الديمقراطية الجديدة.

إن الديمقراطية ليست هدفاً مثالياً يرسم قبلياً، بمعزل عن الظروف الواقعية الملموسة لنضال الجماهير، بل ترتبط ارتباطاً عضوياً بمدى نمو حركة الجماهير في العمق والاتساع. إن الجماهير تصنع ديمقراطيتها وهي تناضل ضد المجتمع الراهن، وبناه التقليدية والمتخلفة. وعلى أنقاض هذا المجتمع وبموازاة عملية هدمه (أو تطويره) تقوم الديمقراطية الجديدة قوية راسخة.

إن طرح مسألة الديمقراطية على نحو ليبرالي ومثالي ومجرد ومعزول عن الأهداف الثورية للجماهير (وكنقيض لها أحياناً) هو مجرد هوس مثقفين برجوازيين مسالمين يلتمسون من الحاكم «إجازة» تسمح لهم بالنضال. يقيناً إن الديمقراطية، أياً كان شكلها، تتيح إنماء حركة الجماهير وإنضاج وعيها. لكن الديمقراطية - بالنسبة إلى حركة طليعة اشتراكية - ليست سوى مناخ سياسي وكوسيلة لتنمية حركة الجماهير، بغية الإجهاز على المجتمع القديم. لذا فإن حركات الطليعة لا يجوز أن تلزم نفسها بالدفاع عن أي شكل من أشكال تنظيم سلطة سياسية ما، إلّا في الحدود التي ترسمها آفاق نضالها الثوري، ووفقاً لحاجات الثورة وتنفيذاً لمهامها. إن فصل الديمقراطية - كهدف - عن مسائل الثورة الأخرى، لا بد من أن يدفع إلى ضرب من الانتهازية، ينتهي بحركة الطليعة إلى السقوط في ضرب من الليبرالية البرجوازية، والتأقلم - بالنتيجة - مع الواقع.

لن تتمتع الديمقراطية بالجدية والثبات ما لم تكن ثمرة ناضجة لنضال الجماهير الثوري.. ما لم تأتِ انبثاقاً عضوياً من هذا النضال. إن انبثاق الديمقراطية من نضال الجماهير هو أساسها الموضوعي الوحيد.

٥ ـ في الوقت نفسه الذي أدانت فيه الجماهير الشعبية جميع فصائل الرجعية في المشرق العربي لم يكن نمو حركة الجماهير قد بلغ درجة من الوعي والنضج والتنظيم تتيح له إمساك زمام السلطة.

إن الحركات اليسارية التقليدية بمجملها، وإن كانت قد لعبت دوراً إيجابياً في تطور المشرق العربي، إلا أنها عجزت عن قيادة الجماهير وتعبئتها إيجابياً. استطاع اليسار التقليدي تعبئة قسم من الجماهير تعبئة سلبية ضد أنظمة الحكم التقليدية، ولكنه لم يستطع أن يعبىء أكثرية الجماهير الشعبية ويستوعبها في تنظيم سياسي يكفل لها القوة والنضج معاً. وهكذا بقيت الجماهير في منتصف الطريق تهزها آفاقه وتثقل خطوها عثراته.

وقد زاد في عجز اليسار وضعفه التفتت الذي يعيشه. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل تحول إلى خلافات حادة، فانتهى إلى تقوية نفوذ الجيش من جهة، وإلى إضعاف النضال ضد الرجعية والاستعمار من جهة أخرى.

إن تأخر الصناعة وفقدان مراكز صناعية ضخمة، قد ساهم في إضعاف الدور السياسي للطبقة العاملة العربية. فاليسار التقليدي في المشرق العربي، بما في ذلك اليسار الشيوعي الستاليني، كان برجوازياً صغيراً على صعيد الأيديولوجية أو الممارسة. وهكذا لم تجد البروليتاريا العربية الحركة السياسية التي تعبر عنها وتجسد مطامحها، فبقيت الجماهير من دون زعامة طبقية جذرية، فوقعت تحت سيطرة وزعامة البرجوازية الصغيرة، ولا تزال، ولهذا كانت الفترة الماضية التي عاشها النضال العربي فترة صراع بين البرجوازية الصغيرة والرجعية التقليدية.

لقد عاش اليسار التقليدي طفولة طويلة مريضة، يتعاوره الخضوع لظاهرة الاحتكار الأيديولوجي والاستسلام لعبودية الصيغ النظرية القبلية والركون للاعتبارات الدبلوماسية التي تمليها استراتيجية المعسكر الاشتراكي من جهة، وديماغوجية الأيديولوجية الاشتراكية ـ القومية البرجوازية الصغيرة وعجزها عن مواجهة قضايا النضال العربي من جهة أخرى. ولهذا فإن اليسار التقليدي لم يستطع تسييس الجماهير العربية على نحو جدي وشامل. فبقي التيار السياسي التقدمي مجرد فريق تقدمي، لا يمتد نفوذه سوى إلى بقع صغيرة على جسم المجتمع العربي. وهكذا عجز اليسار التقليدي عن القيام بدور الطليعة المعبئة القائدة.

هذا الفراغ. استطاعت الناصرية أن تملأه، رغم تأخرها الأيديولوجي وتناقضاتها، باقتحامها قلاع الإقطاع والبرجوازية الكبيرة والوسطى. هذا الاقتحام الرجولي الذي قاده عبد الناصر، جعل التيار السياسي الناصري يتخطى ـ عملياً ـ

اليسار التقليدي، ويرث قواعده، ويدفع إلى حلبة النضال السياسي جماهير واسعة كثيفة كانت هاجعة هامدة جامدة، وهذه مأثرة تاريخية للناصرية ينبغي الاعتراف بها وتسجيلها. ولكن ثمة جانباً آخر للموضوع ينبغي تسجيله أيضاً: تمثل الحركة الناصرية الجماهير العربية في المرحلة الراهنة وتجسد مطامحها العامة العريضة القريبة، ولكن أيديولوجيتها المتأخرة وتناقضها الطبقي ووقوعها تحت هيمنة البرجوازية الصغيرة يجعلها لا تحمل ـ حتى الآن ـ ضمانات المستقبل الاشتراكي.

إن هوّة لا تزال تفصل بين التطلعات الجذرية للجماهير الشعبية وبين واقعها الايديولوجي والسياسي والتنظيمي. هذه الحالة المتناقضة التي تعانيها الجماهير تهيىء التربة الملائمة لولادة حركة طليعة يسارية بقيادة الطبقة العاملة. ولكن احتمالات بقاء الجماهير الشعبية تحت هيمنة البرجوازية الصغيرة موجودة وقوية أيضاً.

٦ ـ الهوّة التي تفصل بين واقع حركة الجماهير وتطلعها، الهوّة التي خلقها عجز اليسار التقليدي وفشله، هيأت الظروف الموضوعية لكي تلعب الجيوش العربية دوراً كبيراً وحاسماً في الصراع السياسي الذي يحتدم في المشرق العربي. ومن الثغرة التي تفصل بين إمكانيات الجماهير الضعيفة وبين تزعزع مواقع الرجعية التقليدية، برزت الجيوش كقوة سياسية ثالثة.

لقد لقي نضال الشعب العربي صداه في أوساط الجيوش العربية في المشرق العربي. وكانت كارثة فلسطين الشرارة الأولى التي سببت تحركه السياسي. لقد أصيب الوطن العربي بأزمة قومية عميقة وشاملة إثر هزيمة الرجعية التقليدية العربية في فلسطين، وتأكدت بشكل نهائي أزمة القيادة الوطنية وتفاقمت أزمة الحكم. فجاءت الجيوش لتهدم البناء الرجعي المتداعي.

وقد كان لدخول الجيش ميدان العمل السياسي جوانبه الإيجابية، كما كان له جوانبه السلبية. لم يكن دور الجيش سلبياً محضاً (كما هو الأمر في أمريكا اللاتينية)، كما أنه لم يكن (ومن غير الممكن أن يكون) إيجابياً محضاً. فهو في بعض الأقطار قد تولى تحقيق بعض مضمون الثورة الوطنية الديمقراطية البرجوازية، وهو في بعضها الآخر قد لبس بزة مدنية وسار أشواطاً في تحويل المجتمع القديم وتطوير وتبديل بناه الاقتصادية التقليدية.

إن الجوانب السلبية للانقلابات العسكرية شبه اليسارية تتجلى بأخطر أشكالها وأجلى صورها في تحول الحكم إلى نظام عسكري صرف (أو نظام عسكري بواجهة مدنية) يحاول فرض ضرب من الوصاية على الرجعية وعلى الجماهير الشعبية في آن معاً. إن النظام العسكري، أو شبه العسكري، يميل دوماً إلى اعتبار نفسه وصياً على

الشعب بجميع طبقاته. وتحت ستار من الشعارات اللفظية اليسارية وباسم النضال ضد الرجعية يتحول إلى دكتاتورية توقف نمو حركة الجماهير، عندما تلغى الحريات الديمقراطية، هذه الحريات التي تساعد على تهيئة ظروف موضوعية لتنظيم الجماهير ورفع وعيها السياسي. وهكذا يستنفد الجيش دوره الإيجابي على الصعيد السياسي.

إن إلغاء حرية الجماهير الشعبية وفرض الوصاية السياسية عليها، باسم مصالحها وبحجة ضعفها وتأخرها، لا بد من أن يؤديا ـ وقد أديا فعلاً ـ بصورة موضوعية (وبصرف النظر عن نيات بعض العسكريين) إلى اختناق الاتجاهات اليسارية في الجيش وتحول قسم من العسكريين إلى صف الرجعية والانتهازية، لأن ظروف التأخر السياسي والاجتماعي في وطننا تهيىء التربة لانحلال بيروقراطي عسكري وتشكيل طبقة جديدة من العسكريين.

إن الجيش، كجسد تنظيمي، صورة مصغرة عن الأمة بجميع طبقاتها، إلا أن الواقع السياسي للجيوش العربية في الظروف الراهنة يجعلها ـ بصورة عامة ـ قوة برجوازية صغيرة (من حيث أفقها السياسي وطبيعتها الطبقية) في أحسن الأحوال. وتلك هي حقيقة التقائها مع القوى السياسية البرجوازية الصغيرة. وتلك هي ـ أيضاً ـ حقيقة حذرها من الرجعية التقليدية ومن الجماهير الشعبية في آن واحد.

إن البداوة الطبقية، التي يتميز بها المجتمع العربي، تجعل انتقال الأفراد من طبقة إلى أخرى أمراً سهلاً وممكناً. إن تحول الجيش إلى قوة سياسية يساعد على انتقال الضباط من الأدنى إلى الأعلى، على الصعيد الطبقي. إن الامتيازات المعنوية والمادية للبيروقراطية العسكرية تغير سحنتها الطبقية وتدفعها إلى التبرجز مؤدية إلى ضرب من القطيعة مع الجماهير الكادحة.

لقد بلغ التطور السياسي، في معظم أقطار الوطن العربي، مرحلة أصبح الدور السياسي للجيش دوراً سلبياً محضاً. لقد استنفد التحرك السياسي للجيوش العربية محتواه التقدمي، وأصبح عقبة أمام نمو حركة الجماهير. وتبرز هذه السلبية، بأجلى صورها، في الأقطار التي نمت فيها الحركة الشعبية وقطعت مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية أو حققت معظم مضمونها.

هذه الحقائق لا تعني وجوب العودة إلى مبدأ «الجيش المحترف». إن الجيش المحترف لا يمكن أن يكون سوى احتياطي للرجعية أو فصيل صدامها. إن تسييس الجيش، ودمقرطته من القاعدة إلى القمة، جزء أساسي من عملية التوعية في صفوف الجيش، وخاصة في الأقطار التي شقت الطريق نحو الاشتراكية.

٧ ـ تكاد تكون الأمة العربية الأمة الوحيدة في العالم التي لم تحقق وحدتها القومية. وهذه الحقيقة هي التي تعطي قضايا النضال العربي ملامح تكاد تكون نوعية.

لقد امتزج النضال التحرري للشعب العربي امتزاجاً عفوياً بنضاله القومي حيث أكّد التطور الواقعي المحتوى التقدمي لنضالنا القومي، عندما اصطدم بأعداء نضاله التحرري أيضاً. وهكذا أصبحت احتمالات تحقيق أشكال رجعية للوحدة العربية مجرد افتراض ينقضه الواقع العربي الملموس.

إن الجوانب الإيجابية لوحدة عام ١٩٥٨ بين القطرين المصري والسوري لا تزال تلهب عواطف الجماهير العربية، في المشرق العربي. وأصبحت القضية القومية، بفضل هذه الوحدة، محركاً يهز الجماهير العربية، ويجعل شعار الوحدة مطروحاً دوماً وبإلحاح، وكأن الشعب العربي يعيش «عصر الوحدة».

إن الأبعاد المعادية للاستعمار التي طبعت النضال الوحدوي منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بوجه عام ومذ بدأت المعارك ضد حلف بغداد ومبدأ آيزنهاور إلى حين قيام وحدة عام ١٩٥٨، كما أن الأبعاد الاشتراكية التي طبعت النضال الوحدوي منذ صدور قرارات التأميم في تموز/يوليو ١٩٦١، وأخيراً دروس الانفصال؛ كل هذا جعل إمكانيات قيام واستمرار وحدة جديدة منوطاً بنضال الجماهير المنظم وانبثاقها عن جماهير واعية مكوّنة تكويناً سياسياً، مسؤولة، ومنظمة في أطر سياسية طليعية. لهذا فإن الطريق إلى الوحدة لم يعد قصيراً وسهلاً.

لقد تخطى النضال الوحدوي ووعي الجماهير احتمالات نشوء الوحدة على أساس رجعي، رغم أن بعض قطاعات من البرجوازية لا تزال تؤيد الوحدة. إلاّ أن المشكلة الأساسية التي تواجه مسألة بناء الوحدة ـ في المرحلة الحاضرة ـ هي قوة النفوذ البرجوازي الصغير داخل الحركة القومية العربية. إن إمكانية قيام الوحدة العربية، بقيادة البرجوازية الصغيرة وتحت دكتاتوريتها، لا تزال قائمة.

إن قيام الوحدة عبر نضال تقوده البرجوازية الصغيرة، سيؤدي ـ بلا ريب ـ إلى توطيد مواقعها الطبقية والسياسية، وستحوّل الانتصارات الوحدوية إلى ترس لمصالحها الطبقية، وستعمل على تكريس رأسمالية الدولة البيروقراطية، وستعارض ـ بسبب ضيق أفقها ومصالحها ـ تعميق التحويل الاشتراكي. وبكلمة، ستجهد البرجوازية الصغيرة لجعل بنيان الوحدة عقبة أمام تحرر الجماهير تحرراً كاملاً مطلقاً.

تلك حقائق ينبغي أن توضع أمام الطبقة العاملة بلا لبس وبلا تردد. ولكن

ثمة حقائق أخرى ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار أيضاً: ١ ـ إن البرجوازية الصغيرة لا تزال تلعب دوراً تقدمياً رغم نسبيته ومرحليته. ٢ ـ إن الجوانب الإيجابية لقيام الوحدة، حتى بشكلها البرجوازي الصغير، ستكون عاملاً أساسياً في تقوية النضال العربي وتنميته ضد الإمبريالية وإسرائيل. ٣ ـ إن الجماهير الكادحة لا تزال واقعة تحت الهيمنة الأيديولوجية والسياسية للبرجوازية الصغيرة. ٤ ـ في الظروف الراهنة لأنظمة الحكم في البلاد العربية، ليس من نظام يستحق حرص الطبقة العاملة ويستدعي دفاعها عنه ووضعه في مواجهة الوحدة.

هذه الحقائق، مجتمعة، تفرض خطاً سياسياً خاصاً بالنضال الوحدوي للطبقة العاملة، سنتحدث عنه بعد قليل.

٨ ـ منذ تسعة عشر عاماً وحتى اليوم، يعاني الشعب العربي آثار الهزيمة التي مُني بها التخلف العربي والرجعية العربية في فلسطين.

لقد كان لكارثة فلسطين ردود فعلها في الميدان السياسي، إذ أدينت الرجعية العربية من قبل الشعب العربي، وتساقطت أنظمة الحكم التقليدية في معظم بلدان المشرق العربي.

إن تساقط الأنظمة التقليدية الرجعية قد تلاه نمو في النزعة العسكرية، واستطاعت البيروقراطية العسكرية أن تفرض وجهة نظرها حول الطريق إلى حل قضية فلسطين، إذ اعتبرت معركة الشعب العربي مع إسرائيل مجرد معركة عسكرية. وتبعاً لوجهة النظر هذه تضخمت الجيوش العربية، بحيث دفع هذا التضخم إلى ما يشبه النزيف الاقتصادي الذي ساهم في شل التطور الاقتصادي، كما جعل هذا التضخم ظاهرياً لأنه مقطوع عن المنابع الحقيقية للقوة العسكرية، هذه المنابع التي تتمثل في اقتصادٍ نامٍ ومتطور وعصري.

إن الشكل الذي نمت به القوى العسكرية العربية لم يستطع أن يغيّر تغييراً أساسياً ميزان القوى بين الشعب العربي وإسرائيل. فالشعب العربي لا يزال في موقف دفاعي تتخلله التراجعات.

لقد أثبتت تطورات الأحداث، منذ الهزيمة وحتى اليوم، أن قضية فلسطين لم تطرح في أبعادها الحقيقية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من قضية الشعب العربي العامة، بل استخدمت ـ بأساليب ديماغوجية ـ لصرف الشعب العربي عن ثورته الحقيقية.

إن معركة الشعب العربي في فلسطين هي معركة شعب لشعب، يأتي الحل العسكري فيها كمجرد معركة شاقة وطويلة ومعقدة على مختلف الجبهات. إن الحل

العسكري يصبح حلاً ناجعاً عندما يأتي تتويجاً لتفوق عربي ساحق. هذا التفوق سيوفره النضال الوحدوي والاشتراكي، ستوفره نهضة عربية شاملة وعميقة تصفي التجزئة وجميع أشكال التخلف ورواسبه من حياة الشعب العربي. إن الحل النهائي الحاسم لقضية فلسطين سيأتي عبر الثورة العربية العامة، الاشتراكية والقومية، وبموازاتها.

إن الواقعية الثورية هي ـ وحدها ـ الطريق إلى تحرير فلسطين. لذا ينبغي النضال على جبهتين معاً: ضد الواقعية الاستسلامية وضد الثرثرة المغامرة. كلتاهما معاً تدفعان بالقضية إلى الموت البطيء أو الانتحار.

إن الموقف العربي الراهن تجاه إسرائيل موقف دفاعي، وتراجعي إلى حد ما. إن الانتقال إلى موقف هجومي، لا يتم بالجعجعة أو الهيجانات المراهقة، ولكن بتوفير ظروفه الموضوعية. لذا فإن استلهام هدفَي الثورة العربية الأساسيين: الوحدة والاشتراكية (والتنمية بالتالي) يفتح الطريق لتوفير الظروف الموضوعية للانتقال إلى استراتيجية هجومية. ولكن النضال في سبيل هذا الانتقال ينبغي ألا يتوقف بانتظار تحقيق هذين الهدفين، لأن معركة فلسطين معركة دائمة مستمرة، يمكن أن تبدأ بزعزعة كيان إسرائيل وإفقادها استقرارها وأمنها، إلى أن تنتهي بتداعي كيانها العدواني المصطنع. ليس صحيحاً تماماً وليس حتمياً أن كيان إسرائيل يمكن، أو يجب، أن يهوي دفعة واحدة.

إن الانتقال من الاستراتيجية الدفاعية إلى الاستراتيجية الهجومية ليس مرحلة زمنية إلا بالحدود التي تجعل هذا الانتقال ممكناً وحقيقياً وواقعياً. إن عدم إمكانية تحقيق موقف هجومي لا يعني تأجيل العمل لوضع الأسس اللازمة له، بل يعني العمل المخلص الدؤوب الذي يكفل هذا الانتقال. ليس من هوّة زمنية تفصل بين الاستراتيجية الدفاعية والاستراتيجية الهجومية، وليس من انتقال فجائي عجائبي من إحداهما إلى الأخرى. فالاستراتيجية الدفاعية تنضج وتنمو وتتحول أخيراً إلى استراتيجية هجومية.

إن الاستراتيجية الدفاعية يمكن أن تكون مجرد موقف مؤقت، ويمكن أن تكون استسلاماً ذليلاً. إن الاستراتيجية الدفاعية، عندما تنطلق من إيمان عميق بحتمية وضرورة تحرير فلسطين، لا بد من أن تنمو وتنضج لكي تصبح الاستراتيجية الهجومية مجرد امتداد عضوي لها.

إن معركة فلسطين معركة دائمة مستمرة، والمهم أن توزن كل خطوة إلى أمام، وأن يهيأ الأساس الموضوعي لكل خطوة يخطوها الشعب العربي إلى أمام، لكي لا

تتحول نكسة ما إلى مقبرة لحق الشعب العربي في فلسطين. المهم ألا توضع الأقدام عجلى متهورة على الرمال، كم هو مهمّ أيضاً ألا ننام بانتظار النصر عندما تتحقق الوحدة والاشتراكية والتنمية الحقة.

٩ ـ القوى الأساسية للثورة العربية، في مرحلتها الراهنة، هي العمال والفلاحون والبرجوازية الصغيرة.

لقد تخلف عن مسيرة الثورة العربية القسم الأكبر من البرجوازية الوسطى والمثقفون من أبناء الطبقات العليا والملتزمون بها، وأصبحت الثورة العربية ذات مضمون ديمقراطي شعبي تتحرك في اتجاهات اشتراكية عريضة.

إن المشاعر القومية، وعمق المآسي التي يعانيها الشعب العربي قد تدفع بأفراد من الطبقات المستثمرة إلى الانخراط في تيار الثورة العربية، ولكن هذه الظاهرة تبقى أمراً هامشياً، في ما يتعلق بالطابع الأساسي الذي تتميز به الثورة العربية.

لقد بدأت الطبقة العاملة العربية تنهض بدور ملموس في تطوير الثورة العربية، ما برح في النمو يوماً بعد الآخر. إلا أن البرجوازية الصغيرة لا تزال تلعب دوراً قيادياً في المرحلة الراهنة التي تمر بها الثورة العربية، وهي قد طبعت النضال العربي بميسمها الطبقي خلال السنوات العشر الأخيرة، وقامت بدور تاريخي بالغ الأهمية في الكفاح ضد الاستعمار والرجعية التقليدية والإقطاع والبرجوازية الوسطى، كما ناضلت في سبيل الوحدة أيضاً.

لا تزال البرجوازية الصغيرة قادرة على النهوض بدور إيجابي في دفع عجلة الثورة العربية، في عدد من الأقطار بوجه خاص. وفي بعضها الآخر بدأ بعض من فصائلها يمارس تأثيرات سلبية على النضال الاشتراكي، وبدأت تبرز التناقضات بينها وبين الطبقة العاملة. ولكن رغم كل ذلك فإن التحالف بين الطبقة العاملة من جهة، وبين البرجوازية الصغيرة (الفصائل غير المالكة منها بوجه خاص) من جهة أخرى، لا يزال يشكل صلب استراتيجية الثورة العربية.

إن الفلاحين (الفقراء بوجه خاص، والمتوسطين إلى حد ما) هم القوة المحركة الواسعة للثورة العربية وقاعدتها المتينة والحلفاء الطبيعيون للطبقة العاملة. وسيقرر المصير الاشتراكي للثورة العربية تبعاً للكيفية التي ستنتهي إليها العلاقات بين القوى الطبقية التي تكوّن ـ الآن ـ قاعدة الثورة العربية. فإذا استطاعت الطبقة العاملة انتزاع الفلاحين من قيادة البرجوازية الصغيرة في المدن وتصفية تأثيراتها السياسية، يصبح استمرار الثورة العربية أمراً واقعياً ومؤكداً. إن الضمانة الحقيقية لاستمرارية الثورة

العربية وجذريتها تكمن في قدرة الطبقة العاملة العربية على قيادة الثورة العربية.

إن الدور القيادي الذي قامت به البرجوازية الصغيرة، خلال الفترة الماضية (والراهنة) من الثورة العربية، لا يفسر باتساعها العددي ووعيها السياسي فحسب، بل لأن الطبقة العاملة العربية لم تجد المعبر السياسي (أي حركة الطليعة) عن مصالحها وإيديولوجيتها. لقد وجدت ـ حقاً ـ ظروفاً موضوعية (تأخر الصناعة، عدم وجود مراكز صناعية ضخمة) تفسر بعض أسباب الواقع السياسي الراهن للطبقة العاملة، ولكن نقطة المركز في مشكلة الضعف النسبي في الدور السياسي للطبقة العاملة يتمثل في فقدان حركة طليعة عمالية.

ـ ٣ ـ
بعض المهام الراهنة للثورة العربية

١ ـ إن الموقف الاشتراكي الثوري من القضايا الراهنة للثورة العربية، يجب أن يستلهم لا الحرص على تحقيق وإنجاز أهداف المرحلة فحسب، بل تحقيق أهداف المرحلة الثورية الراهنة اللاحقة أيضاً. وهذا يعني أن بحث وتحليل القضايا الراهنة للثورة العربية والنضال في سبيل إنجازها ينبغي أن يأتي انطلاقاً من المستقبل الاشتراكي للثورة العربية.

إن الكيفية التي تتحقق بها المهام الراهنة تقرر السير المقبل للثورة العربية، لأن المرحلة الثورية اللاحقة هي مجرد تجاوز جد لي للمرحلة الراهنة. إن التمييز بين مراحل الثورة العربية هو السبيل إلى فرز صارم حاسم بين الاتجاهات الثورية والانتهازية، بين قوى الاشتراكية العلمية وقوى الاشتراكية الوسطية البرجوازية الصغيرة.

هذه الموضوعة تفرض موقفاً مزدوجاً على القوى الثورية الاشتراكية الملتزمة بالطبقة العاملة العربية:

أ ـ النضال في سبيل تأمين تلاقي واتحاد جميع القوى الطبقية والسياسية، القادرة على النضال في سبيل تحقيق وإنجاز أهداف المرحلة التاريخية الراهنة... ينبغي صيانة وتوطيد التحالف بين جميع القوى الطبقية، التي تشكل قاعدة الثورة العربية.

ب ـ النضال بلا كلل ضد محاولات البرجوازية الصغيرة، الهادفة إلى محو التمايز الطبقي بين القوى التقدمية المتحالفة أولاً، والنضال في سبيل تحقيق قيادة

الطبقة العاملة للثورة العربية، في مراحلها المقبلة على الأقل، ثانياً.

٢ ـ لقد أخذت ملامح استراتيجية الثورة العربية تتبلور وتتضح خلال النشاط العملي للجماهير العربية. لقد أثبتت التجربة النضالية العربية ارتباط النضال القومي والديمقراطي والاشتراكي من جهة، كما أثبتت أيضاً أن الثورة العربية ستكون ثورة دائمة من جهة أخرى.

إن ارتباط النضال الوحدوي بالنضال الاشتراكي لا ينبع من الدور السلبي الذي تمارسه البرجوازية على النضال الوحدوي فحسب، بل لأن التجزئة كانت سبباً أساسياً في تكوين بنى اقتصادية كولونيالية في الوطن العربي أيضاً.

إن عجز البرجوازية عن القيام بمهام الثورة الوطنية الديمقراطية (استكمال التحرر القومي من الاستعمار، القضاء على الإقطاع، بناء اقتصاد وطني عصري) يطرح موضوعة استمرارية الثورة العربية. هذه الاستمرارية تتحقق بدخول الأعداء الطبقيين للبرجوازية، كقوة قيادية، في المعركة الوطنية الديمقراطية، فتنضج الثورة الوطنية الديمقراطية إلى ثورة ديمقراطية شعبية، تصبح مرحلة انتقال إلى الثورة الاشتراكية.

إن ديمومة الثورة العربية لم تعد مسألة نظرية. لقد فُضح تبرير المرحلة البرجوازية على الصعيدين النظري والعملي، وأصبحت المسألة مطروحة على صعيد النضال العملي للجماهير الشعبية ومدى قدرتها على حرق المراحل. إن حرق المراحل لا يعني الوثب من فوقها (كما تحاول البرجوازية الصغيرة)، بل يعني أن تقوم الجماهير الشعبية بمهام الثورة الوطنية الديمقراطية وبمهام الثورة الاشتراكية.

٣ ـ كانت الوحدة العربية ـ ولا تزال ـ شعاراً أساسياً من شعارات الثورة العربية، في المشرق العربي خاصة. وأصبحت الشعار المركزي في بعض الأقطار.

إن كل محاولة لوضع هذا الشعار على الرف ليست ابتعاداً عن خط الجماهير فحسب، بل خيانة للقضية القومية للشعب العربي وإضعاف لنضاله ضد الاستعمار وإسرائيل أيضاً.

وكما قلنا في مكان آخر من هذا الكتاب: «لقد أثبتت تجارب النضال العربي أن احتمالات سلبية تترصد ـ دوماً ـ كفاحاً معادياً للاستعمار لا يستلهم أفقاً وحدوياً. وتتمثل هذه الاحتمالات بتجويف النضال العربي المعادي للاستعمار وإفراغه من فاعليته وجدواه على الصعيد الواقعي. وقد تحوله ـ وتلك أسوأ الحالات ـ إلى مجرد صراخ قد يغطي لقاءً موضوعياً مع مخططات القوى الإمبريالية. . .».

في تيار الوحدة العريض، يناضل العمال والفلاحون، جنباً إلى جنب وفي خندق واحد، تحت القيادة السياسية والأيديولوجية للبرجوازية الصغيرة. إن الطبقة العاملة العربية لم تميز ـ بعد ـ نفسها في معركة الوحدة، ولم تستطع وضع الأسس الطبقية لنضالها الوحدوي وتوضيح أبعاده الاشتراكية والديمقراطية. وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل الوحدة الممكنة القادمة وحدة ذات إطار برجوازي صغير محض.

إن التوحيد بين أفق النضال الوحدوي والنضال الاشتراكي يمكن أن يتم من خلال حركة ثورية اشتراكية تمثل مصالح الطبقة العاملة. إن الظروف الموضوعية لمثل هذا التوحيد لم تنضج بعد. هذه الحقيقة ينبغي ألا تدفع بالطبقة العاملة إلى مقاومة النضال الوحدوي الذي تقوده البرجوازية الصغيرة... ولا إلى الهرب منه، لأن الوحدة البرجوازية الصغيرة لا تزال تقدمية نسبياً.

إن نضال الطبقة العاملة الوحدوي ينبغي أن ينصرف إلى إعطائه مضموناً طبقياً: النضال في سبيل ترسيخ المحتوى الديمقراطي لوحدة ذات مضمون برجوازي صغير وكشف طابعها الطبقي من جهة، والنضال في سبيل تحقيق قيادة الطبقة العاملة للنضال الوحدوي من جهة أخرى. وهذا يعني دفع النضال الوحدوي إلى أمام وإلى يسار في الوقت نفسه.

٤ ـ أصبحت الجمهورية العربية المتحدة قاعدة المركز في تحقيق الوحدة العربية. هذا هو المجرى العملي للنضال الوحدوي. كما أنها تشكل ـ في الوقت نفسه ـ القاعدة الأساسية للنضال العربي ضد الإمبريالية وضد إسرائيل.

هذه الحقيقة تلقي واجبات على الجمهورية العربية المتحدة من جهة، وعلى القوى التقدمية المعادية للاستعمار من جهة أخرى.

فالجمهورية العربية المتحدة مدعوة للالتقاء مع الإرادة الشعبية (في كل قطر) بجميع منابعها التقدمية المعادية للإمبريالية، كما أنها مدعوة لحل كل تناقض على هذا الأساس.

والقوى التقدمية المعادية للإمبريالية في الوطن العربي مدعوة لبناء استراتيجيتها في النضال ضد الإمبريالية وفي النضال الوحدوي على أساس التحالف مع الجمهورية العربية المتحدة. إن أي تناقض قد تخلقه أو تفرضه هذه الجبهة أو تلك، يجب أن يبقى تناقضاً ثانوياً، لا يجوز أن يمس ـ في حال من الأحوال ـ التحالف الاستراتيجي مع الجمهورية العربية المتحدة.

٥ ـ إن الاستعمار الأنكلو ـ أمريكي هو العدو الأول والأساسي للشعب

العربي، لذا فإن الكفاح ضد الإمبريالية لا يزال المهمة الأساسية الأولى التي تواجه الثورة العربية. إن كفاحاً مبدئياً وجذرياً هجومياً ضد الإمبريالية يقتضي توفير عدة شروط:

أ ـ تنمية حركة الجماهير وتنظيمها.

ب ـ تضامن جميع القوى العربية القادرة على النهوض بدور إيجابي في الكفاح ضد الإمبريالية.

ج ـ صب حركة الجماهير المعادية للإمبريالية في مجارٍ وحدوية.

د ـ توثيق عرى التحالف المبدئي مع جميع القوى المعادية للإمبريالية في العالم، والاشتراكية منها خاصة.

تعريب الماركسيَّة

في الوطن العربي إجمالاً، وفي مشرقه خاصة، كانت الماركسية مذلة، مهانة، مطاردة، معزولة. وبكلمة: كانت الماركسية ضحية.

الأسباب التي تكمن وراء هذه الظاهرة كثيرة، ولعل أهمها:

١ ـ هيمنة الفكر التقليدي، وتأخر تفاعلنا الصميمي وثقله مع الغرب على الصعيد الفكري. ٢ ـ الدعاية الاستعمارية. ٣ ـ دور العناصر والتيارات البرجوازية الصغيرة القومية وعداؤها للاشتراكية العلمية بجميع منابعها وتياراتها. ٤ ـ الأيديولوجيا والممارسة الستالينية للأحزاب الشيوعية العربية.

لقد تضافرت ـ إذاً ـ أسباب ذاتية وموضوعية لتضرب طوقاً حول الماركسية، عرقل (إن لم نقل منع) انتشارها بين الجماهير، وحولها ـ في كثير من الأحيان ـ إلى فزاعة تثير حذرها حيناً واستنكارها حيناً آخر. كما أن هذه الأسباب لم تتح لها التسرب الجاد الواسع إلى صفوف المثقفين العرب.

وشيئاً فشيئاً، بدأ الجليد يذوب، وأخذ الطوق الذي ضرب حول الماركسية يتكسر، وبدأت التيارات الماركسية تنتشر وتنمو وتنضج في أوساط الحركات التقدمية (غير الشيوعية) في الوطن العربي كله وضربت جذوراً قوية في الأرض العربية.

لقد مهّد سقوط الستالينية لإنهاء عزلة الماركسية في الوطن العربي. ولكن التمهيد الحقيقي جاء عبر نمو حركة الجماهير العربية على صعيد الوعي؛ جاء عندما بدأ نضال الجماهير العربية يتخطى المراحل الطفولية المتأخرة. إن انتهاء عزلة الماركسية جاء متوازياً مع التحول الذي أصاب الحركة القومية العربية، حيث أصبحت حركة جماهيرية تتحرك في اتجاهات اشتراكية عريضة.

ولأن انتشار الماركسية لم يأتِ ـ بالأساس ـ حصيلة النشاط الفكري والسياسي للأحزاب الشيوعية العربية، لذا فإن المنزلقات الخطرة التي تواجه الوعي الاشتراكي

لحركة الجماهير العربية ليست العقائدية الجامدة ولا الذرائعية، بل النزعات البرجوازية الصغيرة الانتقائية التي تحاول قطع الاشتراكية العلمية عن جذورها الفكرية والحضارية وتجويفها من مضمونها الانتقادي، الثوري، العلمي ـ العلماني.

منذ فترة ليست بالقصيرة، بدأت تتهابط سمعة الأيديولوجيا البرجوازية الصغيرة القومية ـ الاشتراكية في أوساط المثقفين العرب، وتفقد بريقها وقوتها وتأثيرها الذي كانت تتمتع به في الماضي القريب، ولكن تصفية هذه الأيديولوجيا تصفية تامة نهائية لم تتم بعد. فهي لا تزال تمارس تأثيرات سلبية ضارة على الصعيد الأيديولوجي والسياسي. وبعد أن كان دعاتها يحاربون الماركسية بصورة جبهية مباشرة، أخذوا يعملون على محاربتها جانبياً، عن طريق تشويه مضمونها الانتقادي والثوري والعلماني، والتستر خلف محاربة الجمود العقائدي الستاليني بغية تحويل الماركسية إلى مجرد «مستشار أجنبي».

إن كشف التضليل البرجوازي الصغير ونقد الممارسة الستالينية للأحزاب الشيوعية العربية، تقتضينا وقفة قصيرة عند بعض ما هو أساسي وجوهري في الماركسية:

١ ـ إن المسائل التي تواجه التطور الثقافي العربي لن تجد لها حلاً جاهزاً في الموضوعات الماركسية الكلاسيكية. لذا فالمطلوب من حركات الطليعة الاشتراكية في الوطن العربي «تعريب الماركسية» ـ إذا صح التعبير ـ. إن تعريب الماركسية يعني تحقيق اندماجها مع حركة الجماهير العربية خلال الممارسة الثورية. إن تحقيق هذا الاندماج هو الأساس الموضوعي لانتصار الثورة الاشتراكية في الوطن العربي. ولكن تعريب الماركسية، خلال الممارسة الثورية للجماهير، لا يجوز أن يدفع إلى إسقاط النظرية العامة للماركسية واعتبارها مجرد هامش أو «مستشار أجنبي». إن مواقف كهذه ضرب من الانتقائية، وتكاد تكون تجريبية من نوع جديد.

إن تعريب الماركسية لا يعني أن نظرية العمل الثوري العربية يمكن أن تقطع عن التراث الاشتراكي العلمي، أو تكون على صلة شكلية به. إن تعريب الماركسية سيتم عبر تطبيق النظرية العامة للماركسية على الواقع العربي وتفاعلها معه. إن نظرية العمل الثوري العربي هي وليدة اندماج الماركسية مع حقائق المجتمع العربي الخاصة الملموسة، خلال نشاط الجماهير الثوري.

الجمود العقائدي ظاهرة انحطاط في الماركسية، باعتبار أن النظرية العامة ليست سوى تلخيص وتعميم وتجريد لتجارب حركة الجماهير الثورية في العالم. لذا فإن النظرية ـ كما يقول لينين ـ تبين في الظروف الملائمة الأهداف الجوهرية والعامة

على وجه التقريب فحسب، وخلال الممارسة يجري تعديل هذه الأهداف (إذا اقتضى الأمر ذلك) تبعاً للواقع الملموس، المتطور والمتغيّر.

يقول لينين: «ينبغي استيعاب هذه الحقيقة التي لا جدال حولها: يترتب على الماركسي ألا يتمسك بنظرية الأمس، التي هي - ككل نظرية - قادرة في أحسن الأحوال على تبيان الجوهري، العام، على إعطاء تقرير تقريبي لتعقد الحياة».

لذا فإن «الصيغ المحفوظة غيباً والمرددة كما هي» والنقل السطحي الميكانيكي والمقارنات التاريخية، تستبدل الرؤية العلمية الصافية للواقع برؤية رمادية وحولاء، وتؤدي إلى الوقوع في عقائدية كلية تحوّل حركة الطليعة من مجرد أداة بيد الجماهير إلى وصي عليها، قد تنتهي بحركة الطليعة في حالات النضال السلبي إلى مجرد فريق ثوري، أو تدفع بها إلى ممارسة ضرب من الطغيان على الجماهير، يشل انطلاقها، ويجمد مبادرتها في حال وجودها في السلطة.

إن تعريب الماركسية يقتضي انفتاحاً مباشراً دائماً على الواقع العربي الملموس، كي يمكن تحليله باستمرار وتثبيت حقائقه العيانية في ضوء النظرية العامة، ثم الانطلاق من هذا التحليل - المتجدد دوماً - في محاولة لاستشفاف آفاق التطور العربي، بغية ضبط سيره والتأثير عليه بفاعلية ووعي. لذا فإن الشرط الأول لتعريب الماركسية هو الانطلاق من الحقيقة الواقعة المباشرة، وإحلالها في المكان الأول من نظرية العمل الثوري العربية.

إن تعريب الماركسية ينفي وجود نظرية جاهزة ونهائية (باعتبارها مستجرة من تلخيص التجارب الثورية وتعميمها) ما إن تلامس الواقع العربي حتى تحدد سيره النهائي وتكشف حجب الغيب التي تنتظر هذا الواقع. إن نظرية العمل الثوري الماركسية العربية تتكوّن (وقد بدأت بالتكوّن فعلاً) خلال النضال العملي للجماهير، لأنها ليست سوى وسيلة مهمتها إعطاء رؤية واضحة للنشاط العملي وحل المشاكل التي يطرحها، وفي الوقت نفسه فإن النظرية نفسها ينبغي أن تصحح وتطوّر في ضوء معطيات الممارسة الثورية للجماهير.

٢ - في مواجهة الواقع العربي الذي يشله التخلف الثقافي والاجتماعي، الغارق في ظلامات السحر والوهم والغيبيات، يصبح التأكيد على الجانب العلماني من الماركسية ضرورة لا بد منها لمواجهة هذا الواقع مواجهة جذرية شاملة.

الحركات الشيوعية العربية ألقت هذا الجانب الأساسي من الماركسية في الظلال. أما البرجوازية الصغيرة فقد رفضته، وهي ترفع - بسبب هذا الرفض - شعار

«الاشتراكية التكنيكية» بدلاً من الاشتراكية العلمية.

لم تحارب الماركسية المجتمع الطبقي من زاوية الحاجة فحسب، بل حاربته باعتباره جذر الضياع الإنساني وصورة من صوره. وهي قد أكدت دوماً رفضها سائر أشكال وأسباب الضياع الأخرى، وعلى رأسها السحر والوهم والغيبيات. إن إلغاء المجتمع الطبقي ليس حلاً كلياً شاملاً لمشكلة الإنسان، إلاّ عندما يأتي كتتويج لخلاصه من سائر أشكال الضياع الأخرى. إن إلغاء الطبقات يضع حجر الأساس للحل الجذري لمشكلة الإنسان، ولكنه لا يستنفده ولا يلخصه، وبخاصة في المجتمعات التي لم تعش المرحلة الديمقراطية البرجوازية على الصعيد الفكري والثقافي.

وعلى هذا الأساس، فإن الاشتراكية إما أن تكون علمانية أو لا تكون سوى قشرة كاذبة على سطح المجتمع تخفي أشكال الضياع الأخرى وتحافظ عليها، لذا فإن كلمة «علمية» التي اقترنت بالاشتراكية الماركسية لا تعني معارضة شتى الأشكال الخيالية المثالية لاشتراكيات البرجوازية الصغيرة فحسب، بل تعني وتتضمن العلمانية أيضاً وبالأساس.

الاشتراكية هي وليدة العقل العلمي الذي صفّى كل عفن الإقطاع الفكري اللاهوتي والغيبي، والذي يرفض جميع الأطر الفكرية القبلية المسبقة. إن التأكيد على المضمون العلماني للثورة الاشتراكية في الوطن العربي هو وحده الكفيل بإخراج الشعب العربي من عقلية القرون الوسطى التي تنيخ على تحركه وتمنع انطلاقه الكامل الحر المبدع. ففي أوروبا الغربية انبثق النضال الاشتراكي في ظروف كفاح بين البرجوازية والطبقة العاملة. وكانت هذه البرجوازية قد حققت ثورة اقتصادية، وثقافية، في آن واحد ضد الإقطاع. فجاء النضال الاشتراكي مستنداً إلى تقاليد فكرية، نيِّرة حرة سبق أن حققتها البرجوازية.

أما في البلدان المتخلفة، ومنها وطننا العربي، فإن النضال الاشتراكي مطالَب بتحقيق الثورتين معاً: ثورة علمانية على الصعيد الفكري والثقافي، وثورة على الصعيد الاقتصادي تغير علاقات الإنتاج الإقطاعية، وشبه الرأسمالية، بعلاقات إنتاج اشتراكية، لتركيز قاعدة مادية لانطلاق اقتصادي جدّي. لذا فإن الثورة الاشتراكية في بلد متخلف ستكون هجينة ومشوهة ومبتورة إذا تناولت بالتغيير ـ إن كان جذرياً ـ الجانب الاقتصادي، ومن دون أن يترافق هذا التغيير بثورة علمية ـ علمانية على الصعيد الفكري والثقافي. فالاشتراكية ليست مجرد خلق وضع اقتصادي مطابق للعدل فحسب، بل هي أيضاً ـ وقبل كل شيء ـ نظرة إلى الإنسان والمجتمع تستند إلى منطلقات علمانية وعقلية كرّست الإيمان باقتدار الإنسان على صنع مصيره

وتشريع نظمه وتنظيم أمور المجتمع الإنساني تنظيماً عقلانياً حراً، دونما أطر مسبقة تشلّه أو تقاليد محافظة تشوهه أو تعاليم ثابتة تقسره وتشده إلى وراء.

إن التأكيد على الصفة العلمانية للثورة الاشتراكية في الوطن العربي سيوفر للنضال الجماهيري، مجابهة كاملة وشاملة وجذرية لجميع جوانب التخلف في الحياة العربية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وإن أي محاولة للتنكر لهذا الجانب الأساسي من الثورة الاشتراكية، سيؤدي إلى خلق مجتمع هجين مشوه مزيف، قد يتقدم فيه الجانب الاقتصادي، في حين تبقى الجوانب الأخرى للمجتمع العربي راكدة متخلفة عفنة. إن الأساس العلماني للثورة الاشتراكية سيكون وحده الكفيل بجعل الثورة العربية المعاصرة ثورة كلية، يتواكب فيها التغيير الثوري في جميع مستويات الحياة العربية وجوانبها.

إن نقد جميع جوانب المجتمع العربي الراهن وتقاليده نقداً علمياً ـ علمانياً صارماً، وتحليلها تحليلاً عميقاً نفاذاً، واجب أساسي من واجبات حركات الطليعة الاشتراكية الثورية في الوطن العربي. إن مثل هذا النقد هو وحده القادر على تهيئة الظروف التي تمكن من اقتلاع جميع الجوانب السلبية المعطلة والكابحة في إرثنا الاجتماعي. إن تفجير الأطر التقليدية للمجتمع العربي سيؤدي بالضبط إلى إسراع وتيرة العمل لبناء مجتمع عربي عصري كلياً. ومن دون هذا التفجير فإن إمكانية نمو منتظم وسريع وثوري في البنيان الفكري والاجتماعي التقليدي للشعب العربي، سيغدو أمراً مشكوكاً به إن لم نقل مستحيلاً، كما أنه في الوقت نفسه سيلقي بظلاله السلبية المعطلة للنمو الاقتصادي الجاد السريع.

٣ ـ إن المفهوم الثوري لحل تناقضات المجتمع يعتبر ركناً أساسياً في النظرية الماركسية. إن الثورات ليست استثناء أو هامشاً في التطور التاريخي، بل هي «قاطرات التاريخ» كما يقول ماركس. يعلم التاريخ أن ليس من طبقة سائدة قد غادرت المسرح برضاها. إن الصراع بين الطبقات لن يحل تلقائياً، ولن ينتهي بالإرادة الطيبة الخيرة لنخبة من المصلحين الطيبين الخيرين، ولا عبر تكديس إصلاحات جزئية في إطار المجتمع القديم.

إن الانتقال من نظام اجتماعي إلى نظام اجتماعي آخر (وبصورة خاصة في البلدان المتخلفة) لا يمكن أن يتم إلا بواسطة وثبة نوعية (لا درجية) تقضي على بنى المجتمع القديم التحتية والفوقية.

إن الترويج للمفاهيم الإصلاحية في البلدان المتخلفة أصبح إحدى مهام العناصر والفئات المتنورة من الطبقات الرجعية، كما أصبح أسلوباً من أساليب

الاستعمار الجديد في محاولاته المحمومة للقضاء على الثورات أو إجهاضها.

إن المبادىء الإصلاحية دوران عقيم في حلقة مفرغة. إن محاولة قصر نضال الجماهير على إصلاحات جزئية وتنازلات كمية صغيرة من جانب قوى الرجعية من دون التعرض لأطر الأنظمة القديمة وأسسها هي مهمة «كلاب حراسة» هذه الأنظمة.

إن الماركسية تميز بين الإصلاحات الرجعية والإصلاحات الثورية. فالإصلاح يصبح في خدمة الرجعية عندما يكون وسيلة لتثبيت سيطرتها ونفوذها، والإصلاح يصبح ثورياً وتقدمياً عندما ينتزع من الرجعية قسماً من مواقعها ويسلب قسماً من قواها ويساهم (أو يمهد) لتقويض سلطتها.

إن الاشتراكية الثورية (على عكس الاشتراكية الإصلاحية) ترفض، بلا تردد وبلا حزم، المفاهيم الإصلاحية الانتهازية التي تروّج لتدرج بطيء طويل للتغيير الاجتماعي، ويحفظ ـ موضوعياً ومن حيث النتيجة ـ مواقع الطبقات الرجعية ويكتفي بإلهاء الجماهير بالفتات المتساقط من موائد الرجعية.

إن الحصول على الإصلاحات الجزئية والثانوية وتكديسها لن يؤدي ـ عملياً، وبأي شكل من الأشكال ـ إلى تغيير جذري شامل لأطر المجتمع العربي وبناه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

إن المفاهيم الإصلاحية تعبير سياسي عن مواقف طبقة معينة، هي في حين برجوازية متنورة، وفي أحيان أخرى برجوازية صغيرة. إن البرجوازية الصغيرة تعارض النظم القديمة، ولكنها تخشى المواقف الجذرية تجاهها في الوقت نفسه، إنها تحاول ترقيعها وتحسينها، بدلاً من أن تعمل على نسفها من الجذور وتصفيتها.

إن التكتيك الإصلاحي لحركة ذات أهداف ثورية لا بد من أن ينعكس على نحو سلبي ومفجع على تركيب الحركة نفسها، ويدفعها إلى التأقلم ـ رويداً رويداً ـ مع الأطر التقليدية للمجتمع، أو الاندماج في أنظمة شبه متقدمة وشبه اشتراكية.

إن مقررات المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي المتعلقة بمسألة الانتقال إلى الاشتراكية بواسطة البرلمانات هيأت (وعلى نحو أكثر دقة: بررت) لمناخ انتهازي إصلاحي في عدد من الحركات الشيوعية في البلدان المتخلفة (وفي الوطن العربي خاصة) وأوجدت تربة ملائمة لانحرافات يمينية في سياستها. وفي الوقت نفسه، فإن تلك القرارات قد خلقت ضرباً من التبرير الفكري ـ السياسي للحركات السياسية البرجوازية الصغيرة التي تنهج خطاً إصلاحياً وغذّت أوهامها البرلمانية.

إذا كان للتيار الاشتراكي الإصلاحي بعض الظروف الموضوعية التي هيأت لوجوده في أوروبا الغربية، والبلدان المتقدمة إجمالاً (حيث تتمتع البرلمانية بضرب من الثبات والرسوخ والقوة) إلاّ أن مثل هذا التيار في البلدان المتخلفة عموماً، وفي الوطن العربي خصوصاً، ليس له أساس موضوعي في واقع البلدان المتخلفة. لذا فإن التيارات الإصلاحية في البلدان المتخلفة هي ـ بشكل عام ـ إحدى الجبهات التي تفتحها الرجعية والاستعمار الجديد في سبيل المحافظة على أسس المجتمع القديم وبناه التقليدية المتأخرة والعبودية.

إن الأيديولوجيا الثورية . . . إن الاستراتيجية الثورية. . . إن التكتيك الثوري هو الحل الطبيعي والوحيد لمشاكل البلدان المتخلفة. ففي عالمنا الراهن (حيث تتسع الهوّة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتأخرة) ستكون الثورة في البلدان المتخلفة، لا النتيجة الحتمية للصراع الطبقي الداخلي فحسب، بل نتيجة للصراع الطبقي على الصعيد الدولي أيضاً. . هذا الصراع الذي يتمثل، في أحد أشكاله، بالتناقض الجذري بين التركيب التقليدي للمجتمعات المتخلفة وبين النمو الكبير للاقتصاد في البلدان المتقدمة التي تربط المجتمعات المتخلفة بروابط التبعية أو العبودية.

إن تحقيق الاندماج بين حركة الجماهير العربية، وبين الأيديولوجيا الماركسية، هو وحده القادر على تدمير النظام القديم الذي يرسف فيه الشعب العربي وتهديم مؤسسات هذا النظام وقواعده وأطره، وخلق بنيات اقتصادية واجتماعية وفكرية جديدة تماماً، في المجتمع العربي. هذا الدمج هو المقدمة الموضوعية لانتصار الثورة الاشتراكية في الوطن العربي.









مركز دراسات الوحدة العربية

اللاعقلانية في السياسة العربية

نقد السياسات العربية في المرحلة ما بعد الناصرية

ياسين الحافظ

اللاعقلانية في السياسة العربية

نقد السياسات العربية

في المرحلة ما بعد الناصرية





مركز دراسات الوحدة العربية

اللاعقلانية في السياسة العربية

نقد السياسات العربية

في المرحلة ما بعد الناصرية

ياسين الحافظ

(*) هذه هي الطبعة الثانية للكتاب الصادرة في دمشق، ١٩٩٧.

المحتويات

تقديم ٧

١ ـ السياسة العربية ماذا تشكو: اللاعقلانية أم الخطأ؟! ٩

٢ ـ التأخر العربي: تقنولوجي أم أيديولوجي ـ سياسي؟! ٢٣

٣ ـ الحرب والسياسة في معركة تصفية آثار العدوان ٣١

٤ ـ معركة تصفية آثار العدوان في متاهة ٤٥

٥ ـ حزيران سادس ٥٧

٦ ـ حرب تشرين، مؤشراتها ومضاعفاتها ٦٣

أ ـ العسكري والسياسي في حرب تشرين ٦٤

ب ـ النفط: سلاح ونقالة ٧٤

ج ـ الفيل العربي والضفدعة الإسرائيلية ٨٠

د ـ تباشير مجتمع مدني عربي ٨٤

هـ ـ اليسراوية وحرب تشرين النظامية ٨٦

٧ ـ اتفاقية فصل القوات تجبّ حرب تشرين ٩١

٨ ـ حرب استنزاف في الجولان؟! ٩٥

٩ ـ اللاعقلانية في السياسة العربية ٩٩

١٠ ـ ماذا بعد فصل القوات على الجبهتين؟ ١٠٧

١١ ـ سياسة أمريكا العربية، هل تتغير؟ ١١٥

١٢ ـ تصفية آثار العدوان أم تصفية مستقبل الأمة العربية؟! ١٢٣

١٣ ـ بعد أربع سنوات من غياب عبد الناصر ١٣١

١٤ ـ في الذكرى الأولى لحرب تشرين ١٣٩

١٥ ـ التضامن المصري ـ السوري واحتمالات الحرب ١٦١
١٦ ـ الحرب الخامسة مقبلة؟! كيف نواجهها؟ ١٦٩
إحداثية ١٨٥

تقديم

خلال السنوات الثلاث أو الأربع الماضية، عانينا صدمات بددت كل بقايا التفاؤل المهين الذي خيم على المشرق العربي مع أواخر الستينيات. أشد هذه الصدمات وأكثرها إيلاماً جاءت عندما تجلّى بوضوح أن الكتلة الأساسية من الإنتلجنسيا المصرية تقف، من موقع يميني ومتأخر بالطبع، مع عملية نزع الناصرية ومع السياسة المصرية الراهنة. الصدمة الثانية، التي لا تقل شدة وإيلاماً عن الأولى، جاءت عندما رأينا ملايين من الشعب العربي في مصر تخرج، وكأنها فقدت ذاكرتها السياسية، لاستقبال نيكسون، رمز أعتى إمبريالية ما برحت، منذ عشرين عاماً وحتى اليوم، تنزل بالأمة العربية أشد الإذلال وأعتى الأذى.

ما ترمز إليه هاتان الواقعتان كان مدوّخاً: هل كان ممكناً لروسيا أو الصين أو فييتنام أن تتقدم لو أن إنتلجنسيتها كانت رجعية؟ هؤلاء المحشودون لاستقبال نيكسون، هل كان من الممكن، بعد كل تجربة مصر والأمة العربية مع الإمبريالية، أن يُحشدوا لو لم يكونوا دون مستوى السياسة؟ وبالتالي: أي مسافة قطعنا، وأي إنجاز صنعنا، خلال ربع القرن الماضي؟

هاتان الواقعتان، بالإضافة إلى عوامل أخرى، تسلّطان مزيداً من الضوء على مشكلة التأخر، مشكلة قد تُلتقط نظرياً، لكن لم تكن لتكتسب هذه الحدة، المرارة، الوضوح والعيانية لولا تلك الصدمات: في السياسات العربية، لسنا إزاء أخطاء فحسب بل إزاء تأخر، لسنا إزاء سياسات يمينية فقط بل سياسات لاعقلانية، لسنا إزاء تأخر الأقليات المهيمنة فقط، بل إزاء تأخر البنية السياسية العربية بجماعها، وبكلمة: إنها سياسات قرية في عالم مدن.

هذا التشخيص يبدو صادماً. ليكن. علينا مواجهة الحقائق الواقعية وتجنب التهوين، كالعادة، من حجم وعمق المشكلات التي نعاني. علينا أن نعرف أن

الطريق طويل، المتاعب شاقة والجهود المطلوبة كبيرة. ينبغي أن نعي أن الإخفاقات التي لقينا ستليها، ما دام التأخر العربي قائماً، إخفاقات أخرى. لن نقهر التأخر إلا إذا وعيناه بجميع أبعاده، من دون تبسيط، من دون تهرب ومن دون مسايرة.

البعض سيعتبر كلامنا تشكيكاً بـ«الإنسان العربي». هذه السحبة الميتافيزية الساذجة، ولكن ما أوسع انتشارها، لن تثنينا. إن «الإنسان العربي» ليس شيئاً متعالياً خارج وفوق التاريخ. لقد مر في الماضي في أطوار مختلفة: ازدهار، ركود، تقهقر. كذلك اليوم: سيتقدم عندما يتعلم ما هو التقدم وعندما يضع نفسه في سياق تقدم، كما أنه سيبقى متأخراً إذا لم يعرف كيف تقدم المتقدمون، إذا لم يكتشف أين وكيف يكسر حاجز التأخر ويكسره فعلاً.

العقل الإنساني واحد، الثقافة إرث مشترك لجميع الشعوب والعالم توحد ويتوحد، رغم الطابع التناقضي في وحدته، والشعب العربي جزء من هذا العالم الذي يتحرك للخلاص. لا شك في أن ثمة خصوصية عربية ما، نجمت عن سيرورة التطور التي مر بها المجتمع العربي لا عن جوهر مطلق معلق فوق التاريخ.

هذه الخصوصية التي ينبغي أن نعي كل معالمها لكي نستطيع مواجهة المتأخر فيها، تندرج في سياق الكوني، لا تفلت منه ولا تتعالى عليه.

من هذه الحقيقة الواقعية، فضلاً عن نضالات شعبنا، نستمد ثقة بالمستقبل العربي أمتن وأكثر واقعية من ثقة تقوم على قبليات ميتافيزية عن «إنسان عربي» متخيّل، ذي ماهية خالدة، ثابتة، محلقة فوق الواقع ومتسامية عليه، ينحط إذا انفصل عنها ويترقى إذا عاد إليها، ماهية يسميها البعض «أرواح الأجداد».

هذا النمط الميتافيزي من الإيمان بـ«الإنسان العربي» عجز، من جهة، عن إعطاء أساس واع ودائم للالتزام بالشعب، ومن جهة أخرى، لعب، بما ينطوي من قبليات أسطوريةً مجافية للعلم، دوراً كبيراً في حجز العقل العربي عن اللحاق بالعصر. لقد أثبت فقط كم هو عميق التأخر الذي يسحق الشعب العربي.

هذا السفر يضم مجموعة كتابات تتناول بعض الأحداث والوقائع الرئيسية في المرحلة ما بعد الناصرية. إنها محاولة لإلقاء ضوء على مأزق السياسة العربية في هذه الفترة، لالتقاط بعض تظاهرات التأخر في البنية السياسية العربية والسياسة العربية، لوضع بعض صوى لرؤية صاحية على الصعيد السياسي. وسأكون سعيداً إذا أدت هذه المحاولة خدمة.

ياسين الحافظ

١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥

(١)
السياسية العربية ماذا تشكو: اللاعقلانية أم الخطأ؟!

لقد وجد العقل لدى الإنسان على الدوام،
لكن ليس دائماً في صيغة عقلانية.

ماركس

ذات يوم غير بعيد، ندب مسؤول سياسي عربي أخلاق القرية، غيابها عن السياسة العربية، تفسخها وانحطاطها. غير أن ما لم يندبه، وهو محق، هو ايديولوجيا القرية وعقل القرية في السياسة العربية عموماً، وفي السياسة العربية الخارجية خصوصاً.

وبالفعل، فإن قيم، تقاليد وأخلاق القرية (والقرية هنا ترمز إلى العالم التقليدي المفوَّت برمَّته)، مع تغلغل الرأسمالية الطرفية وتحت وطء القيم التي حملتها والإلزامات التي فرضتها، تجف أكثر فأكثر وتتغلغل فيها وتغطيها قيم وإلزامات اقتصاد السحت أو اقتصاد تجارة الرق الذي يقوم في الأطراف[١].

لكن في الوقت الذي ينهار العالم التقليدي وتذبل قيمه، لم ينبت ولم ينهض، عوضاً عنه، عالم جديد يعاصر المجتمعات المتقدمة الحديثة، ليحمل إلينا قيمها، انتظامها وعقلانيتها.

لقد فقد مجتمعنا دعة، طيبة، امتثالية وتكافلية المجتمع التقليدي، كما أن ضغوط العالم الحديث أفقدته القدرة على العيش بدلالة الماضي، لكن لم يتح له أن

---

(١) العالم اليوم، بحسب سمير أمين، مؤلف من عالم المركز، المؤلف من الدول الصناعية، وعالم الأطراف من الدول ذات الاقتصاد الخاضع والمكمل للاقتصادات الإمبريالية. وعالم الأطراف هو، بشكل عام، العالم المتخلف، واقتصاده يسمى Economie de traite.

يتمثل قيم، مناهج وإلزامات المجتمعات العصرية: العقلانية، الفائدية، العيش بدلالة المستقبل. من العالم البرجوازي الحديث، كسبنا شهوة الربح دون أن نكسب تقديس الإنتاج والعمل. تعلمنا أنانية وفردية البرجوازية الغربية في صورة تذرير للمجتمع وعجزنا عن تعلم روح الاندماج فيه والمواطنية وإيثار الصالح العام Civisme التي جاء بها التطور البرجوازي. وبكلمة: ضرب من نغولة يخترق، من الباب إلى المحراب، مجتمعنا العربي.

الحنين، الإيهامي بالطبع، إلى التقليدي والماضي من جهة، واللهاث، القاصر بالطبع، وراء المعاصر من جهة أخرى، يلخصان مأساتنا وغربتنا. التقليدي يهرب منا ويبتعد أكثر فأكثر، والمعاصر يسحقنا ويذهلنا ويتخطانا أكثر فأكثر. وفي هذا النوس نفقد التوازن وينفصم وعينا عن حاجاتنا.

تظاهرات السياسات العربية، الداخلية والخارجية، على تعدد وتضارب نوازعها وأهدافها وخياراتها، تقدم صورة عينية عن هذا الوعي وهذا الواقع، بل إنها لتبدو الأكثر مأساوية والأشد تأخراً من سائر تظاهرات المجتمع العربي الأخرى: الاجتماعية، الاقتصادية، الأيديولوجية، إلخ.

إذا وضعنا، الآن، جانباً السياسات العربية الداخلية التي تعطي الانطباع، رغم المحاولة الناصرية العظيمة والقاصرة معاً، وكأن المجتمع العربي يفتقر إلى تاريخ سياسي داخلي وأن الرأي العام العربي صاغر أو عزوف أو معلَّب، نرى السياسات الخارجية العربية، وهي المعرضة مباشرة لسياسات الدول المتقدمة، بضغوطها وإغراءاتها، بقوتها وحيلتها، بعقلانيتها وواقعيتها، تجسد، من خلال المقابلة والمقارنة مع الأخيرة، التأخر مدفوعاً إلى حالته القصوى.

قبل الحديث عن أسباب تأخر السياسات العربية وخاصياتها، من المناسب، في محاولة لمزيد من الفهم لجذور هذا التأخر، قول كلمة حول السيرورة التاريخية التي صيغت خلالها وتبلورت المفاهيم والمؤسسات الجديدة للسياسة العصرية والدولة العصرية.

قبل عصر النهضة الأوروبية، وقبل تكوّن وصعود البرجوازية، وبالتالي قبل تكوّن القوى الاجتماعية التي جعلت من الممكن انبثاق دولة برجوازية وقومية في العصر الحديث، كانت السياسة، المتجهة أساساً إلى الحفاظ على الواقع القائم، مرتبطة بالمعتقدات الكنسية les dogmes وقوانين الأخلاق التقليدية، وكانت بالتالي موسومة بطابع ميتافيزيائي وفرعاً من فروع اللاهوت[٢].

(٢) يقول أنجلس: «... بقيت السياسة والتشريع بين أيدي الكهنة، شأن كل العلوم الأخرى، مجرد=

مع انطلاق البرجوازية، كان العالم القديم يتزلزل. في هذه الزلزلة التي فتحت الطريق لإقامة الدولة البرجوزاية والقومية في العصر الحديث، كانت التيارات الرئيسية التي تحفر، بتساند وتفاعل، أسس العالم الجديد المتحرر في الميتافيزياء واللاهوت، هي الثلاثة التالية: **الأول** هو التيار الذي قاده «لوثر» عندما حطم الدكتاتورية الروحية للكنيسة. **الثاني** هو الذي أطلقه «كوبرنيك» الذي حرر علم الطبيعة من قيود اللاهوت. **الثالث** صاغه «مكيافيلي» الذي حرر السياسة من الوهم والميتافيزياء.

إن مكيافيلي، أحد أبطال زمانه وأحد الرجال الذين أرسوا أسس الهيمنة العصرية للبرجوازية (بحسب وصف أنجلس)، عندما حرر السياسة من المطلقات، كان يرسي، في الوقت نفسه، حجر الزاوية في بنيان السياسة الحديثة، وسياسة ترتكز **أولاً** على المصلحة القومية (وليس العقيدة الدينية)، **ثانياً** على التمييز بين الحقيقة الواقعية والمعتقد، أي سياسة ترى «من الأنسب الذهاب مباشرة إلى الحقيقة الفعلية للشيء بدلاً من الاكتفاء بتخيله» (مكيافيلي)، **ثالثاً** على مبدأ سيادة الأمة.

هذه السيرورة الطويلة في تحديث السياسة التي بدأت مع مكيافيلي وتتابعت بعده، ارتكزت ولا شك على نمو المدن ونشوء المجتمع الصناعي وتطوره، إلا أنها ارتكزت بالنسبة نفسها على تظاهرة مواكبة أخرى، أي على صعود النزعة القومية وبناء الدولة البرجوازية المتحررة من سلطان الكنيسة، اللذين أرسيا، بتضافر مع عوامل أخرى، علمنة وعقلنة المجتمع الغربي.

هذه العلمنة والعقلنة التي أصابها المجتمع الغربي، التي أعطته مزيداً من النضج والقوة والسيطرة على مقدراته الخاصة، أعطت سياساته مساراً جديداً: فبالإضافة إلى دَمَقرطة مركز القرار السياسي التي أملت مبدأ الفائدة أو المصلحة (القومية بالطبع)، كانت موضوعة التمييز بين الواقع والمعتقد، بين الواقع والرغبة، بين الواقع والحق، تفرز مبادئ أخرى في توجيه السياسة: (١) القوة وأثرها في إقامة نظام جديد للأمور؛ (٢) مفاعيل الزمن في خلق وإلغاء الحقائق الواقعية؛ (٣) تغيير أساليب العمل مع تغير الظروف، إلخ. وإذا شئنا تلخيص الخاصيات الأساسية للسياسات الحديثة نقول: إنها قائمة على العقلانية في «تحريك الأشياء والبشر» **أولاً**، وقائمة على

= فرعين من فروع علم اللاهوت، وأصبح البحث فيها يجري وفق المبادئ والأسس المطبقة في اللاهوت».
انظر: كارل ماركس وفريدريك أنجلس، **حول الدين**، نقله إلى العربية زهير حكيم (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ٧٧.

الفائدية **ثانياً**، وإنها تصاغ في مجتمع يدمقرط مركز القرار فيه **ثالثاً**.

من الممكن أن نسِم هذه السياسة بوصفها سياسة البرجوازية، لكنها، هي نفسها، وبالنسبة نفسها، السياسة العصرية عموماً، وذلك لأن السمات التي للسياسات البرجوازية هي نفسها سمات السياسات الاشتراكية الحديثة التي تعمل لتغيير ثوري للمجتمع[٣]. التقدير الذي يكنه أنجلس لـ«مكيافيلي» بوصفه واضع علم السياسة الحديث، نظرة غرامشي إليه بوصفه معلم الطبقات الصاعدة في الحكم، التكتيكات اللينينية التي تعتبر تطبيقاً خلاقاً لبعض أطروحاته ـ هذا كله يؤكد الأساس المشترك، الأساس الحديث، لكل من منهجي السياسات البرجوازية والسياسات الاشتراكية. ولا يغير من هذه الحقيقة في شيء كون الأولى أصبحت تنزع إلى المحافظة على وضع قائم في المجتمع، والثانية لا تزال ترمي إلى تغييره هنا أو أنها غيرته هناك.

وإذا كانت السياسات البرجوازية في المجتمعات الغربية تأخذ أكثر فأكثر طابعاً محافظاً بالنسبة إلى شريحة برجوازية وليبرالياً بالنسبة إلى أخرى، وإذا كانت السياسات الاشتراكية (الحديثة بالطبع) تأخذ طابعاً ثورياً، لكن ينبسط في أساسهما قاسم مشترك يتمثل في كون ما نسميه «الواقعية السياسية»، أي العقلانية مطبقة في السياسة، تشكل منهج وبوصلة منظوراتهما السياسية وفعلهما السياسي. ولا يغير من هذه الحقيقة في شيء كون السياسات البرجوازية سياسات «واقعية محافظة» أو «واقعية تطورية» وأن السياسات الاشتراكية، اللينينية بخاصة، سياسات «واقعية ثورية».

في المشروع الثوري، مهما بلغ من عقلانية وواقعية، مهما انغرزت جذوره في العلم الاجتماعي، لحسه ايديولوجيا، أو شيء من حلم، بحسب عبارة لينين. هذا العنصر الأيديولوجي أو الحالم، في المشروع الثوري، يهدد في حال تضخمه وحجبه تضاريس الواقع، إلى تحويل الأخير إلى طوباوية مبتوتة الجذور بالواقع العياني. إن العقلانية في العمل الثوري تنطوي، على الدوام، على ضرب من توتر أو تنابذ بين الأيديولوجي والواقعي، وبقدر ما يندرج هذا الأيديولوجي في الواقعي ويخضع له تتزايد فرص انتصار المشروع الثوري. من هنا، فإن السياسة الثورية (والسياسة القومية في البلدان التابعة والمتأخرة تصب في سياق ثوري) إما أن تكون عقلانية تامة

---

(٣) وإلا كيف نفسر تحالف تشرشل مع ستالين أو تحالف ستالين مع هتلر؟! من السذاجة اعتبار موقف ستالين مجرد هفوة. وهذا يفسر أيضاً كيف أن ماوتسي تونغ، عندما كان الشعب الصيني يواجه الإمبريالية اليابانية بوصفها العدو الرئيسي، اعتبر من الممكن الاستفادة من التناقضات القائمة بين الإمبريالية الأخيرة والإمبرياليات الإنكليزية والفرنسية والأمريكية.

أو أن تتحول إلى خُبال سيكيزوفريني تارة، أو لفظية ثورية تارة أخرى. وهي، باعتبارها سياسة قلب الواقع، سياسة فعل فيه، مضطرة إلى مواجهة عقبات، اختيار احتمالات، اهتبال فرص، وهذا فرض عليها أقصى درجات الواقعية التي لا يداخلها وهم ولا أحكام قيمية، خلافاً للسياسة المحافظة أو التطورية التي لا تتطلب أكثر من تشغيل استمرارية الواقع القائم ومتابعة حركته المنسابة. وبالتالي فإن الأولى تتطلب عقلانية أكبر من الثانية، تتطلب أعلى مراتب العقلانية، لأنها ملزمة بتحقيق تركيبة بين الواقعي والثوري: الواقعية ـ الثورية.

إن التشبث بالمشروع الثوري يمنح السياسة الثورية طابعاً صلباً، عنيداً في مواقفها المبدئية، إلا أن البحث عن الجدوى، الملاءمة والفائدة يفرض عليها نبذ الطوباوية والمغامرة في مواقفها التكتيكية، وبالتالي يتطلب أن تكون لاصقة بالواقع العيني من جهة، ومتمتعة بأقصى مرونة ممكنة في تحركها لمواجهة هذا الواقع من جهة ثانية، أي أن تأخذ على الدوام بالاعتبار ما يسمى بـ «علاقات أو موازين القوى». لكن، خلافاً للواقعية المحافظة أو الواقعية التطورية، فإن الواقعية الثورية في السياسة ترى إلى الواقع من خلال منظور ديالكتيكي، باعتبار أنه في حركة دائمة، بطيئة أو سريعة، تتضمن انقطاعات، وقفات، تراجعات، قفزات. لذا فهي تحاول أن تلتقط، عبر التحليل، الميول الكامنة في حركة الواقع، بغية تدعيمها أو لجمها أو اقتناصها، للوصول أخيراً إلى التحكم في مجرى الأحداث والإمساك بالفرص الثورية المتاحة. ألم يسم ستالين أسلوب العمل اللينيني، ويمكن القول السياسة اللينينية، بوصفه مزيجاً من الحس العملي الأمريكي والحمية الثورية الروسية؟!

إذا كانت هذه هي الشروط والظروف التي نشأت فيها وتبلورت في إطارها ملامح الدولة والسياسة العصريتين، وبالتالي فما دام التطور العام للمجتمعات الغربية هو الذي قاد إلى هذا التطور في البنية السياسية الغربية، يصبح مفهوماً لِمَ بقيت السياسات العربية محكومة بالتأخر العام للمجتمع العربي.

لقد بقيت الدولة العربية في شتى أشكالها البرلمانية «الثورية»، الأوتوقراطية، العسكرية، التي ارتدت إطاراً شبه حديث مع الاجتياح الاستعماري، ذات بنية تقليدية من حيث الجوهر. والصفة الأولى المميزة لدولة ذات بنية كهذه ليس كونها فوق المجتمع، بل أيضاً كونها توفر اندماجاً بين السلطة وممارسيها. هذه الدولة، حيث التقليد السياسي العربي ذو الطابع الثيوقراطي لا يزال مغروزاً في أيديولوجيا الكتلة الهامدة من الأمة[٤]، وبالتالي حيث الشعور بالرعوية إزاء الدولة هو الغالب

(٤) لغوياً، الصفة Politique (المترجمة بكلمة «سياسة» بالعربية) مشتقة من كلمة Polis اليونانية، =

لدى القسم الأكثر تأخراً من الأمة، وحيث الشعور بالمواطنية لدى القسم الأقل تأخراً منها لم يصل في حدته إلى مستوى عنيد وقتالي (فيتخذ في حالة الرفض طابع عزوف أو انطواء، وفي حالة القبول طابع تأييد لا طابع مشاركة)، هذه الدولة تتيح أوسع الفرص لممارسة أقلية ما هيمنة دائمة، والصراعات حول السلطة (وكثيراً ما تعتبر هي السياسة في هذه المجتمعات المتأخرة) داخل هذه الأقلية تسهم أكثر في تعزيز السيطرة الممارَسة لا إضعافها. هذه الأقلية، الأقوى من الشعب والراكبة عليه، بإلغائها الحياة السياسية للشعب، تعطل بالنتيجة عملية تحديث السياسة وتعرقل دمقرطتها، أي تعرقل عملية تحول الفرد إلى عضو في الدولة.

يقيناً إن الأدب الماركسي قد تحدث عن الدولة البرجوازية بوصفها الدولة التي تنبثق من المجتمع ثم تنفصل عنه لتمثل مصالح لا مجموع الأمة بل طبقة أو أكثر. مع ذلك، ففي الدولة البرجوازية الحديثة يصبح جُماع الأمة أقوى من السلطة في النقطة التي تتقاطع فيها مصالح مجموع طبقات الأمة. كما أن هذه الدولة، في الحدود التي يمكن فيها لطبقات الأقل حُظوة أن تعدل ميزان القوى الطبقي داخل السلطة، يمكن أن تقترب من دور الدولة ـ الحكم أو الدولة المعبرة، من خلال تسوية، عن الوعي القومي، والصالح القومي للأمة بجماعها. وهذه الفرضية تصدق بخاصة على الأمم غير الإمبريالية والأمم التي تعاني تبعية للأجنبي. أما الدولة التقليدية فتبقى بعيدة عن هذا الفتح البرجوازي ودونه بكثير جداً بالطبع، لا لأنها دولة تحكمها أقلية فحسب، بل أيضاً لأنها تجهل كلياً هذا الفتح البرجوازي، ذا الجذور اليونانية، المسمى بالديمقراطية السياسية، فتلغي بالنتيجة التاريخ السياسي الداخلي للأمة وتعرقل، في خاتمة المطاف، سيرورة نضجها السياسي وتحديث المجتمع ككل. لم تنكر الماركسية عقلانية الدولة البرجوازية، إلا أنها رأتها عقلانية مثلومة بتناقضاتها. والديمقراطية الاشتراكية ليست نفياً للديمقراطية البرجوازية، بل على العكس فهي تقف على أرضيتها وتنطلق منها لكي تكمل نواقصها وتتجاوزها، بحل التناقض الكامن بين الفرد المتفرد والفرد الاجتماعي بتغليب الأخير. لكن إذا كان المواطن «المستلب» بمصالحه الخاصة يحد ديمقراطية الدولة البرجوازية الحديثة ويشكل نقيصتها، فإن

= ومعناها «مدينة». في اليونان القديمة، المدينة La Cite هي مجموعة من البشر المتمتعين بالحقوق نفسها والمسهمين بشكل مباشر إلى هذا الحد أو ذاك في تسيير مصالحهم المشتركة. السياسة، بهذا المفهوم للحقوق الفردية والمدنية وبهذه الصورة من الممارسة، غير معروفة لدينا. مما له مغزى أن كلمة «ساس» تعني، كما تشرح المعاجم العربية، شيئاً آخر. ساس الناس: تولى رياستهم وقيادتهم. ساس الدواب: قام عليها وراضها. لذا لن نفاجأ إذا لم نجد في المعاجم العربية ذكراً لكلمة «سياسة» بالمعنى المتداول. لأننا لم نكن نمارس السياسة واقعياً لم ننحت الكلمة التي ترمز إليها.

الدولة التقليدية لا تعرف ولا تعترف للفرد بصفة المواطن. فالأفراد رعايا أو أشياء فحسب. وهذه العلاقة، ما دامت قائمة، تبقي الشعب من دون «تاريخ» سياسي، إذ تتعاطى معه إما كأب في أحسن الأحوال، أو كجلاد ونهاب في أسوأ الأحوال.

إن الحياة السياسية الحديثة عموماً، والديمقراطية الحديثة خصوصاً، معقدة، متحركة، تزلزلها طبقة وتهمدها أخرى، تتمخض عن نصر لشريحة أو تأتي بتسوية بين شرائح، وبكلمة: إنها تعيش ما يشبه الأزمة. هذا المور في الديمقراطية البرجوازية للدولة الحديثة ينضج الأمة، ويعطيها تاريخاً سياسياً داخلياً لا تعرفه عادة الأمة التي تعيش في كنف دولة تقليدية.

لماذا لم نمارس بعد، السياسة، على الصعيد الداخلي؟ وعلى الصعيد الخارجي، لماذا نفتقر إلى سياسة عقلانية، أي سياسة تلبي، موضوعياً، المصلحة القومية؟ وبالتالي، لماذا لم نستطع أن نبني حتى الآن الدولة العصرية[٥]؟ لماذا ما زال الطابع التقليدي غالباً، في هذه النسبة أو تلك، على تكوين الدولة العربية، رغم تنوع أغلفتها الخارجية، واختلاف اتجاهاتها السياسية والاجتماعية؟

١ ـ من المناسب، بادئ ذي بدء أن نذكر بالرواسب التاريخية التي تسهم في عرقلة تحديث الدولة العربية والسياسة العربية. . فالأيديولوجيا التقليدية السائدة في المجتمع العربي، والسائدة بخاصة لدى الكتلة الأكبر من الأمة، الكتلة الأمية، فضلاً

(٥) لهؤلاء الذين يسألون مستنكرين: «ما حاجتنا إلى الدولة العصرية؟ نحن نريد دولة اشتراكية!!»، نقول: إن مقدمة وقاعدة الدولة الاشتراكية هي الدولة العصرية. من دون هذه القاعدة لن تكون الدولة الاشتراكية، كما بينت التجربة العربية، سوى دولة تقليدية ذات طلاء اشتراكي. نعم، إن دولة عصرية لا يمكن، في بلد متأخر، أن تقوم دفعة واحدة، لكن لا يمكنها أن تقوم من دون مقدمتها السياسية. والمقدمة السياسية تتمثل بالطبع بسلطة تقودها طليعة اشتراكية مستوعبة حقاً قيم ومناهج العصر الحديث، محاطة بإنتلجنسيا تقدمية ومتمتعة بدعم جماهيري. إن هؤلاء الذين يريدون بناء دولة عصرية «عالطريقة الأمريكانية»، ومثالها الطريف «دولة العلم والإيمان»، بوصفات إدارية وتقنولوجية، واهمون ومخادعون في الوقت نفسه، لأنهم يزيفون ويسطحون مشكلة بناء الدولة العصرية، الذي لا يمكن أن يبدأ إلا بتحديث السياسة والثقافة، تحديث الأولى بالديمقراطية، وتحديث الثانية بالعلمانية والعقلانية. إن الإلحاح على العصرية، الذي يجد مبرره في إخفاق الاشتراكيات التقليدية العربية في وضع المجتمع العربي في طريق التحدث، لا يعني الدعوة إلى منظور مراحلي: الدولة العصرية أولاً ثم الدولة الاشتراكية. هذا منظور ساذج، وبخاصة في عصر السحق الإمبريالي. المقصود فقط هو التأكيد على أن الدولة العربية المطلوبة هي دولة اشتراكية وعصرية النسبة نفسها، أي ليست دولة تقليدية مشتركة، بل دولة اشتراكية تستوعب الانحياز البرجوازي وتكمل نواقصه وتتجاوزه نحو مزيد من العقلانية والديمقراطية. من هذه الزاوية، «فيبر» لا يرى في الدولة الاشتراكية، العاملة لتخطيط متسق، بنياناً جديداً، وذلك لأنها فقط توسع وتعمق أكثر من الدولة البرجوازية عقلنة المجتمع السياسي.

عن المرأة، لا تزال ترى إلى السياسة بوصفها شأناً من شؤون الحاكم، وهذا الحاكم وإن لم يعد، في نظرها، ظل الله على الأرض، إلا أنه يبقى المرجع الذي أوكل إليه الأمر والحكم. والحال أن الديمقراطية الحديثة، كتصور لعلاقة اجتماعية يكون بموجبها كل فرد من المجتمع عضواً في الدولة ومسؤولاً عنها، مغايرة لهذه الرؤية، وبالتالي فإن الأولى ما زالت بعيدة عن أيديولوجيا ومنظورات تلك الكتلة الساحقة من مجتمعنا العربي، بل لا تزال بعيدة إلى هذا الحد أو ذاك، حتى عن جماعات تعتبر نفسها طليعية وعصرية. فضلاً عن ذلك، فإن الرواسب أو البُنى ما قبل القومية، كالعشائرية والطائفية والقبلية والعائلية، وهي رواسب عرقلت اندماج الأمة القومي، لا تزال قوية وتزحم عملية تكوّن رأي عام فاعل من جهة، ووعي مناسب من جهة أخرى. لا شك في أن تقدماً ما قد أحرز في طريق بناء مقدمة وأرضية لديمقراطية حديثة، لكن بقدر ما لا يزال قاصراً جداً وغير كافٍ البتة لإرساء أساس لديمقراطية حديثة. وما يجعل هذه الرواسب أشد تَكَؤُداً هو كون الكتلة الرئيسية من الإنتلجنسيا العربية محافظة أو بالأحرى لا تملك وعياً مطابقاً لحاجات تغيير الواقع العربي باتجاه المعاصرة.

٢ ـ إذا كانت الدولة العصرية (البرجوازية) قد انبثقت مع/ وبموازاة حركة عقلنة الحضارة الحديثة (فيبر)، وإذا كانت عملية عقلنة السياسة قد سارت، إجمالاً، متواكبة هنا متقدمة هناك، مع/ وعلى عقلنة بنُى المجتمع الأخرى، يصبح تأخر السياسات العربية أمراً مفهوماً (ولكن ليس مبرراً تماماً). ويبقى علينا، لتجاوز ذلك، أن نكتشف لَمِ استطاعت شعوب أخرى متأخرة، إعداد مقدمة سياسية وأيديولوجية للتحديث، ولم نستطع، نحن، ذلك؟!

لكن تأملاً أعمق للسياسات العربية أو للبنية السياسية العربية، يدفع إلى مرارة أشد: البنية السياسية أشد تأخراً من سائر بُنى المجتمع الأخرى[٦]. والمثال اللبناني،

---

(٦) ذات يوم، بعد هزيمة حزيران/ يونيو، أمسكنا بتلابيب العسكري وصببنا عليه نقمتنا. لا شك في أن العسكري العربي متأخر، إلا أنه، في الواقع، أقل تأخراً من السياسي والاجتماعي والايديولوجي. فالتحدي الإسرائيلي الذي يوجه رأس حربته إلى العسكري العربي، كما أن تعامل الأخير المباشر والدائم، أكثر من أي حيز عربي آخر، مع التقنولوجيا الحديثة يعطيانه هذه الميزة، المحدودة بالطبع، على البنى العربية الأخرى. والواقع أن شمس بدران وصدقي محمود (ونحن هنا نستخدم الأسماء المصرية، ما دامت معروفة وموحية أكثر/ كرمز للواقع العربي عموماً) ليسا أكثر تأخراً من: توفيق الحكيم، طه حسين (في طوره التقليدي الأخير)، حسين فوزي، أنيس منصور، مصطفى أمين، إحسان عبد القدوس، سيد قطب، مصطفى محمود، يوسف السباعي إلخ. أفكار هؤلاء وأمثالهم تكمن في جذر الهزيمة الطويلة التي نعيشها. يكفي أن نقارن عشرات الكتب العربية التي صدرت عن حرب تشرين بكتاب **التقصير** الإسرائيلي، حتى نرى الهزيمة مجسدة=

وهو ليس الوحيد ولا الحالة القصوى، يقدم عينة عن هذه الحقيقة الواقعية.

لا شك في أن تأخر الأيديولوجي يكمن في أساس تأخر السياسي، لكن ثمة عناصر أخرى تفاقم تأخر الأخير: الأقليات المهيمنة ليست متأخرة أيديولوجياً فحسب، بل أيضاً منفلتة من أية رقابة جدية ومجدية يفرضها الرأي العام، الأمر الذي يفاقم التأخر فيوسع بالنتيجة أخطاء وسقطات السياسات العربية، ناهيك عن إضعاف ضوابط النزاهة والالتزام الصارم بالمصلحة القومية.

إن مصيبة السياسة العربية لا تتلخص في دور المنطق اليميني والموقع الطبقي اليميني. فالواقع أن التأخر العام للمجتمع يكمن في أساس لاعقلانية هذا اليمين، كما أن ضعف النخبة السياسية العربية، نظراً لافتقارها إلى دعم رأي عام قوي، يتيح له التملص تارة، والتلاعب تارة أخرى، على الصالح القومي العام. بل إن التأخر، في الحالات الشديدة المحافظة، يمكن أن يفتح الباب لخيانة قومية، مقصودة أو عفوية. وفي المقابل، فالعقلانية والاندماج اللذان حققتهما المجتمعات المتقدمة، تفسران عقلية واندماجية، المثلومتين بالطبع، اليمين فيها.

إن تأخر السياسة العربية ذو طابع شمولي، أي إنه لا يقتصر على الأقليات العربية الحاكمة، ولا ينحصر في إطار اليمين العربي، بل يتعدى ذلك إلى البنية السياسة العربية في جميع دوائرها ومستوياتها. لا شك في أن اليمين العربي، بحكم موقعه الطبقي وبحكم تشربه بالأيديولوجيا التقليدية، هو الكتلة الأشد تأخراً في البنية السياسية العربية، لكن إذا حكّمنا مقاييس السياسة الحديثة، المرتكزة على عقلانية تامة وعلى ثقافة عصرية، وبخاصة بالنسبة إلى سياسة ثورية تستهدف التغيير، أي سياسة تتطلب وعياً مطابقاً لحاجات تقدم الأمة وتحديثها، فلن تفلت الكتلة الأساسية من اليسار العربي من دائرة التأخر، رغم كل نياته الذاتية في الالتزام بالمصلحة القومية ومصلحة الجماهير الشعبية، ورغم رغبته في الانتساب إلى أيديولوجيا حديثة. والواقع أن النفوذ المحدود لليسار العربي على المجتمع العربي، لا يعود فقط إلى عمق نفوذ الأيديولوجيا التقليدية، بل يعود أيضاً وبنسبة ليست أقل إلى قصور وعيه الناجم عن اغترابة الأيديولوجي، وبالتالي عجزه عن القبض على المشكلات العينية للمجتمع العربي، وعلى روافع تحديثه وجعله معاصراً للمجتمعات المتقدمة. إن عدم تكون يسار عربي حق (بمعنى يسار بلغ الثورية العقلانية، احتل

= على الصعيد الثقافي. وأخيراً: ساذج من لا يتصور أن كتب تدريس العلوم أو التاريخ أو القراءة مثلاً في المدارس العربية ليست رافداً رئيسياً من روافد الهزيمة، التي تسحقنا منذ قرن ونصف ولا تزال..

مكانة مرموقة في متن الأمة وليس في هامشها، استوعب أيديولوجيا عصرية) يسوغ ويثبت أطروحة تأخر جماع السياسة العربية، وليس سياسات الأقليات الحاكمة المحافظة وحدها. إن الطابع الأيديولوجي للأيديولوجيات اليسارية العربية، دوغمائيتها، افتقارها إلى عمق ثقافي وبُعد تاريخي، اغترابها كوَغْي (سواء مسفيت أو متأورب أو مصين)، تصالح هذه مع الواقع وشعورية تلك، الخ، يكشف كثافة التأخر السياسي العربي، ويبين بالتالي أن الخلل في السياسات العربية أبعد وأخطر من الخطأ.

هذا التأخر الذي يسم السياسات العربية لا يرميها بالعجز أو يضعف فاعليتها فحسب، وذلك لأن السياسة «فن وعلم عملي يتميز بتحريك البشر والأشياء»، بل أيضاً يجعلها تتخبط وتقع في سقطات ليس من النادر أن تكون فاحشة، يصعب تداركها أو إصلاحها، أو، على الأقل، يصعب تداركها في الوقت المناسب.

يقيناً إن احتمالات الخطأ قائمة حتى بالنسبة إلى السياسات العقلانية(٧)، وذلك لأن الهدف المنشود لا يمكن رصده بدقة تامة بالتوقعات والحسابات، ففي المسافة بين الوسيلة والهدف، قد تتدخل عوامل غير منتظرة، عقبات، مفاجآت، تفرز نتائج يمكن أن تفسد اللعبة كلها أو يمكن أن تفرض هذا الحد أو ذاك من الخطأ. لكن، في ما عدا ذلك، تبقى السياسة العصرية لاصقة بالواقع العياني، عاملة على رصد ميوله الكامنة، مستوعبة مفاصله وخطوط القوة فيه. غير أن الهدف يبقى شيئاً ما يقع في المستقبل، لذا لا يمكن السياسة العقلانية أن تحسبه حساباً رياضياً، غير أنها يمكن أن تحسبه، على كل حال، مع احتمالات في الخطأ تقل كلما أصبح الوعي أكثر اقتراباً من الواقع، وكلما تضاءل وزن الاحتمالات غير المتوقعة.

بيد أنه إذا كان الخطأ احتمالاً في السياسة العصرية، فإن السقطة تشكل قرحة السياسة التقليدية، بخاصة في مواجهتها العالم الحديث. نعم إن السياسة الحديثة تقع في أخطاء، لكن السياسة المتأخرة، وبخاصة في مواجهة ألاعيب وعدوانات ومؤامرات إمبريالية عصرية عاتية، تعاني قصوراً يدفع بها إلى سقطات متواترة. وفي هذه الحالة، أي عندما يصبح الخطأ في السياسة أكثر من احتمال وفاحشاً، لا يعود من الصواب أن نعتبره مجرد خطأ، بل من الأنسب أن نسميه انحطاطاً. والواقع أن

(٧) قال لينين محللاً بعض أخطاء الحزب البولشفي: «إن ما ينطبق على الأشخاص ينطبق، مع التغيرات اللازمة، على السياسة والأحزاب، ليس العاقل من لا يخطئ. ليس هناك أناس من هذا القبيل، ولا يمكن أن يكونوا. العاقل من يخطئ خطأ غير خطير جداً، ومن يستطيع إصلاحه بسهولة وبسرعة».

مأساة السياسة العربية تتجلى في كونها تحاور العالم الحديث بغير منطقه، في كونها موضوعة في سياق انفجاري، ثوري، تغيير مغاير للنزوع والمنطق المهيمن عليها، في كونها عاجزة عن حل هذا التفارق بين واقع العرب القائم وواقع العرب الواجب، أعني نقل العرب من الفوات إلى المعاصرة.

٣ ـ قبل الاجتياح الاستعماري للوطن العربي، حيث كان المجتمع العربي بلا تاريخ طيلة مرحلة السقوط، أصبح تقليد (السنة) عقل مجتمع لم يعد بحاجة إلى عقل. والواقع أن ركود المجتمع لم يكن يتطلب أكثر من ذلك. فما دام التطور معطلاً والحياة مكرورة والانقطاع قائماً عن العالم الذي يتقدم، يصبح طبيعياً أن يتعطل العقل، أي أن يعمل في حدود التقليد فحسب. وتطلُّب الخلاص من الشقاء والسقوط لقي حلولاً لفظية، تركزت في الماوراء، (الصوفية، مثلاً) عززت عطالة العقل.

كان الاجتياح الاستعماري حدثاً فاصلاً في التطور العربي، ويمكن القول إن تاريخ العرب الحديث قد انفتح مع هذا الاجتياح. لقد هز المجتمع العربي، غرز فيه شبه رأسمالية (رأسمالية متأخرة أو رأسمالية طرفية)، قطع استمراريته، حدثه كولونيالياً. وبكلمة: لقد كانت متطلبات السياسة الكولونيالية ذات طابع تناقضي: فهي من جهة دفعت إلى تحديث كولونيالي للمجتمعات العربية (أي محدود وسطحي، لأنه وقف عند حدود إلزامات السياسة الكولونيالية، فانتقلنا من مجتمع تقليدي إلى متخلف)، ومن جهة أخرى ما لبثت أن تصالحت مع القوى التقليدية، التي وقفت ضدها في البدء، بعد تحطيم مقاومتها السياسية، الأمر الذي جعلها لا تهدد جدياً هيمنة هذه القوى على المجتمع، على الصعيدين الأيديولوجي والسياسي. هذه الهيمنة التي لم تُثلم ولم تُزلزل، مضافاً إليها نزوعنا التاريخي إلى الوحدة (وحدة فئات الأمة) الذي يستنكر الانشقاق والصراع الطبقيين، فضلاً عن ضرورة تضامن فئات الأمة في مواجهة المستعمِر وردود الفعل السلبية، ضد القيم والثقافة الحديثة، التي انفجرت ضد الاغتصاب الاستعماري، جعلت المجتمع العربي، وهو الذي خرج من ركوده الطويل، يتحرك بالأحرى في خط دائري أكثر مما في خط صعودي. وخلافاً للصين، مثلاً، التي أنجزت عملية تصفية الاستعمار باسم المستقبل، فإننا خضنا ونخوض هذه العملية باسم الماضي.

إذاً، لم يتح للمجتمع العربي ما أتيح للمجتمع الصيني، أي لم يتح للأول أن يحدث بنيانه خلال عملية نزع الاستعمار. في هذه المرحلة من السيطرة الكولونيالية، مرحلة الاحتلال المباشر، نمت بذور المرحلة الثانية التي بدأت في الخمسينيات واستمرت حتى نزع الناصرية. وفي المرحلة الثانية هذه، حيث أنجز الكثير ضد

الهيمنة الإمبريالية على الصعيد السياسي، لم يكن التقدم الذي أحرز، على صعيد تحديث البنى العربية، كافياً، رغم أهمية التغييرات والإنجازات التي تمت (إصلاح زراعي، تأميم قطاعات مهمة من الاقتصاد، توجّه ما نحو التصنيع)، أي لم يتحقق الحد الأدنى الذي يكفل وضع المجتمع العربي على عتبة العصر الحديث. والانتكاس الذي حدث بعد وفاة عبد الناصر يجلو هذه الحقيقة ويؤكدها. بما أننا لم ننجز ثورة ديمقراطية (وهي أكبر وأوسع بكثير جداً من مجرد إصلاحات زراعية ذات طابع اقتصادوي كان ما صنعته، في ظل الانفجار الديمغرافي، يتمثل أساساً في كولكة الريف العربي)، جاءت «الثورة الاشتراكية» العربية معلقة في فراغ من دون قاعدة، لافتقارها إلى مقدمة سياسية بخاصة. ونتساءل، اليوم، بمرارة: ألم يكن لتحرير المرأة وعلمنة السياسة والتعليم أن تضع المجتمع العربي، بفاعلية أكبر بكثير جداً من الاشتراكية التي صنعنا، في طريق التحديث[٨]؟!.

هذا الانثناء، الاضطراري بالطبع، نحو الخارجي، ، لردع عدوانه، للقضاء على شراشره، لوقف لصوصيته، سواء كان هذا الخارجي إمبريالية أم إسرائيل، منعنا من الانهماك بالداخلي، حال دون أن يستقطب همومنا ويحرك صراعاتنا. وما أصاب داخليُنا العربي من تغيير إنما كان، في الأساس، في حدود وضغوط ومتطلبات الخارجي.

الصراع الطبقي، بمعناه السياسي الواسع، الذي تلعنه الأيديولوجيا التقليدية وترميه بالتخريب، ليس مجرد وسيلة لإنصاف الكتلة الشعبية وإنقاذها من الحرمان وانتزاعها من وجود سياسي هامشي، بل هو أكثر من ذلك وأعمق (وهذا هو جانبه الأكثر أهمية في مرحلة تحديث المجتمع العربي هذه). إنه الحركة التي تسهم أكبر إسهام في إعطاء المجتمع العربي ديناميته، عقلانيته، اتساقه واندماجه. بكلمة: إنه «الشر» الذي يفرز الخير والسعادة، إنه «التمزق» الذي يولِّد الاندماج، إنه المستقبل الذي يتمخض في رحم الحاضر. إن ازورار الأيديولوجيا التقليدية، بفرعيها القومي والديني، من هذا التخريب الذي اسمه «صراع طبقي» (والصراع ضد الخارجي يسوِّغ إلى حد كبير ويشدد هذا الازورار ويضفي عليه مسحة من المشروعية) ومحاولتها تقنينه ولجمه تكمن في أساس تركيد المجتمع العربي وثقل سيرورة تحديثه.

---

(٨) في ظل الهيمنة الإمبريالية، لا يراودنا وهم حول حدود وقصور ثورة ديمقراطية برجوازية خالصة. والتجربة التركية مثال بليغ. لكن تجربتنا أبلغ: «الثورة الاشتراكية»، الفاقدة مقدمتها السياسية، تبقى ثورة مخصية إذا لم تستوعب وتحقق كامل مهام الثورة الديمقراطية البرجوازية، بخاصة على الصعيدين السياسي والثقافي.

الانثناء نحو الخارجي، وليس الأيديولوجيا التقليدية وحدها، لعب دوراً حاسماً في إضعاف التكور على الداخلي، على الصراع الطبقي ـ السياسي الداخلي، فأضعف في النهاية سير عقلنة وتحديث ودمقرطة الدولة العربية والسياسة العربية. وهكذا كان الأذى الذي أوقعته بنا الإمبريالية والصهيونية مزدوجاً. في الصين، ، كان نضال الشعب ضد الخارجي الذي لم تكن هيمنته مباشرة، يمر عبر النضال ضد الداخلي، فتجدد الداخلي ودحر الخارجي في سيرورة متصلة. أما في الوطن العربي، فالداخلي ينزع إلى الركود، والخارجي لم يندحر كلياً بعد[٩].

(٩) لنأخذ مثالاً شعار إنهاء النهب الإمبريالي للثروات العربية. بالطبع، إنه شعار يجسد حقاً أولياً وبديهياً للشعب العربي، ومن الطبيعي أن يولى الاهتمام الذي يستحق وأن تحشد في سبيله القوى اللازمة. لكن، ما دلالة انتزاع هذا الحق على تطور بُنى المجتمع العربي؟ عموماً، لا تدل على شيء. وكما أن استعادة الفلاح الأمي بقرته المسروقة لا تعني أنه تعلم القراءة والكتابة باستعادته البقرة، كذلك فإن استعادة ثرواتنا لا يعني أننا أحرزنا تقدماً في صراعنا ضد التأخر (بالطبع، إن الأموال المستعادة ستكون مفيدة بقدر ما توظف في تنمية مكورة، وبقدر ما لا تخدم الأقليات المحافظة). لقد كان عبد الناصر يشعر بهذه الحقيقة الواقعية، لذا كان يتساءل بمرارة: لماذا استطعنا أن نطرد الاستعمار من مصر، نحقق إصلاحاً زراعياً مناسباً، نصادر الرساميل والشركات الأجنبية، نؤمم معظم القطاع الصناعي وقمم القطاع التجاري، ولم نستطع أن نصلح، أن «نحدّث»، مستشفى القصر العيني فنجعله أنظف، أنظم، أكثر ديمقراطية مع زبنه المعدمين، هنا، بالفعل، برهان كبير.

(٢)
التأخر العربي:
تقنولوجي أم أيديولوجي ــ سياسي؟!

خلال ست سنوات ونصف السنة نشبت حربان بين العرب وإسرائيل. البون بين الحربين، من الزاوية العسكرية، كان كبيراً جداً. في حزيران/ يونيو، سحقنا بسهولة وسرعة. في تشرين الأول/ أكتوبر كان السحق متبادلاً. والنتيجة العسكرية، بالنسبة إلى الجانب العربي، لا تدفع إلى التشاؤم. نعم، إن الحرب لم تحقق حتى هدفها المرسوم رسمياً، وأعني التحريك المجدي للمشكل نحو حل يضمن الحد الأدنى للحقوق العربية، إلا أن السبب في ذلك إنما يعود إلى السياسي قبل العسكري. فالسياسي في هذه الفترة هو الذي هاض العسكري وليس العكس.

هذا البون بين حزيران/ يونيو وتشرين الأول/ أكتوبر، هل يعكس تقدماً موازياً في جماع بنى المجتمع العربي عموماً وفي البنية العسكرية خصوصاً؟ وبكلمة أكثر تحديداً: هل كنا، في حرب تشرين الأول/ أكتوبر، إزاء تقدم عربي أم ترميم فحسب؟ أم نحن إزاء تقصير إسرائيلي فحسب؟ وفي عودة إلى وراء: هل كان الطابع المأساوي لهزيمة حزيران/ يونيو عثرة عارضة أم عاقبة محتومة؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة تلقي ضوءاً ليس فقط على النتائج المرتقبة للحرب المقبلة، بل أيضاً على التكتيكات والإلزامات التي تمليها الحرب المقبلة على الجانب العربي للخروج بنتيجة أكثر إيجابية من حرب تشرين الأول/ أكتوبر.

في المجتمعات الحديثة، يحكم ويحدد جُماع بنيات المجتمع بنيته العسكرية، والتطور الذي تصيبه القوة العسكرية لأمة ما لا يتميز عن تطورها في الميادين الأخرى، وبالتالي فإن البنية العسكرية تشكل خلاصة التطور العام للمجتمع، ومرآة تلاحمه واتساق بنياته، وهي مشروطة بوجه خاص بالسمات الخاصة بالدولة التي تقوده، أي ببنيته السياسية. وفي المجابهة بين مجتمعين، إذا توازنت العناصر والعوامل

الأخرى، من الطبيعي أن يتغلب المجتمع الأحدث على المجتمع الأقل حداثة. وهذه الحقيقة تصبح أكثر وضوحاً مع تصاعد التقدم التقنولوجي. والترابط بين البنيات يمضي، إجمالاً، على هذا النحو: اقتصادية ـ اجتماعية ـ أيديولوجية ـ سياسية ـ عسكرية، مستندة إلى قاعدة معينة من القوى المنتجة. بيد أن هذا حكم عام، يصدق بشكل خاص على الأمم التي شهدت تطوراً سوياً، متسقاً، ولم تعانِ هيمنات أو إكراهات أو اختلالات. أضف إلى ذلك أن هذه المستويات أو البنى المختلفة لا تتحرك بالطريقة أو الوتيرة ذاتها، إذ قد يتسارع تطور بنية ما ويتباطأ تطور أخرى، بل قد يحدث تقدم في البنية الاقتصادية، ما دام لا يصل إلى حدود ثورة صناعية ترسي هيكلاً صناعياً لجماع المجتمع، يرافقه جمود أو تقهقر في البنية الأيديولوجية والسياسية. وليس أكثر ابتذالاً للماركسية من القول، باسمها، بالاقتصادوية (ولا يعني هذا نفي أهمية الاقتصاد) أو الترابط الميكاني والحتمي بين مختلف بنيات المجتمع أو بين هذه البنيات وقاعدتها الاقتصادية.

هذه الحقيقة تقفز إلى العين عبر معاينة المجتمعين المصري والإسرائيلي والمقارنة بينهما:

عندما حلت بنا هزيمة ١٩٦٧، انطلق عشرات المنظرين يخبطون في أحاديث كانت مزيجاً من العلك والهذيان، تحدثوا عن كل شيء، إلا عن الشيء الحقيقي، المباشر العياني، المحدد. تحدث البعض عن تخلف حضاري، وتحدث بعض آخر عن تخلف تقنولوجي، ولكن لم يتحدث أحد، وهذا ليس بالمستغرب، عن تأخر سياسي وأيديولوجي، مع أنهما يشكلان مركز ومصدر الفوات العربي، كما أن تحديث البنيتين الأيديولوجية والسياسية يشكل، في عصر الهيمنة الإمبريالية المتفاقمة، مسبقة ورافعة التقدم العربي.

من السهل الحديث عن تأخر تقنولوجي عربي، لأن هذا التأخر جلي يفقأ العين من جهة، ولأنه يظهر، مجاناً، بمظهر من كشف عن حل لمشكلة أو قام بنقد لوضع ينبغي أن يتجاوزه المجتمع العربي من جهة أخرى. والواقع أن الشخبوطية العربية في شتى تلاوينها ليست أقل ثرثرة من هؤلاء عن التقنولوجيا. بل على العكس، فالمداخيل البترولية الضخمة (قياساً بالدخول القومية العربية)، رغم التبذير ورغم اللصوصية الإمبريالية، قد تفتح مجالاً لإنزال (ولا نقول: انذياح) منشآت صناعية، في عدد من البلدان العربية. لكن ما أبعد هذا عن بناء هيكل صناعي لجماع المجتمع العربي ووضع الأسس المادية لتحديثه. نعم، إن عدداً كبيراً من التقنويين (أي أنصار التقدم عبر التقنولوجيا) لا يدرك ماهية مسألة التأخر، لكن عدداً غير قليل منهم يعي بوضوح أنه يفصل «تقدميته» التقنوية هذه على قد الشخابطة وأنه يضفي على

الأخيرين جلباباً من «الحداثة» و«التقدمية» و«الثورة»، في حين أن التقليدية والامتثالية تتجسد فيهم.

غير خافٍ أن إسرائيل لا تزال بعيدة عن إنجاز بناء هيكل صناعي حديث للمجتمع، بل إن الاقتصاد الإسرائيلي، على رغم أنه متوسط الدخل غير متدنٍ، لا يزال موسوساً بسِمات رئيسية للاقتصادات المتخلفة، من ضعف التصنيع ونمو طفيلي في الخدمات (القطاع الثالث) وتصدير مواد غذائية محدودة، الحمضيات بخاصة، أو شبه حرفية (صقل الماس)، بالإضافة إلى تبعية واضحة إزاء الخارج.

وإذا اعتبرنا، وفقاً للاقتصادوية، والقاعدة الصناعية لمجتمع ما، أو بعبارة أوضح، تقدمه التقنولوجي، المؤشر الوحيد على مدى حداثته، تعين علينا أن نعتبر المجتمعين المصري والإسرائيلي على مستوى متقارب من الحداثة (من هذه الزاوية، تبدو مصر أكثر تقدماً بكثير من فييتنام الشمالية). ومع أن نسبة عمال الصناعة إلى مجموع اليد العاملة بلغت، في العام ١٩٦٥، حوالى ٢٩ بالمئة في إسرائيل (في الدول الصناعية تبلغ، إجمالاً ٥٠ بالمئة)، وفي مصر ١٦ بالمئة، ومع أن نسبة العمالة والإنتاجية في إسرائيل أعلى بكثير مما في مصر، إلا أن نسبة إسهام الصناعة في الناتج القومي المصري (وتبلغ ٢٧,٢ بالمئة منه) أعلى من نسبة إسهام الصناعة في الناتج القومي الإسرائيلي (وتبلغ ٢٣,٢ بالمئة منه). كذلك فإن عدد الطبقة العاملة المصرية، القاعدة البشرية الحديثة للمجتمع المصري، يعادل خمسة أضعاف عدد الطبقة العاملة الإسرائيلية، كما أن مصر تملك نواة مناسبة لصناعات ثقيلة، في حين أن إسرائيل تفتقر إلى مثل هذه النواة. فإذا أضفنا إلى كل ذلك أن مصر وإسرائيل، وهما دولتان غير صناعيتين بالطبع، تقترضان التقنولوجيا والوسائل التقنية من الخارج، يتضح لنا أن الحديث عن سبق إسرائيلي تقنولوجي على مصر (مثلاً) مجرد علك، الهدف منه، في آخر تحليل، تغطية السبق الإسرائيلي الحقيقي على العرب في ميادين أخرى: السبق الأيديولوجي، الاجتماعي، السياسي. إن مصر متأخرة تقنولوجياً عن فرنسا مثلاً، لكنها ليست متأخرة تقنولوجياً عن إسرائيل، لأن لا تقنولوجيا وطنية أصلية في إسرائيل، كما أن القاعدة الصناعية الإسرائيلية ليست متقدمة على نظيرتها المصرية، وأخيراً (ونقول هذا للطبقاويين) فإن الطبقي في النخبة الإسرائيلية ليس متقدماً على الطبقي في النخبة المصرية.

وعلى هذا، وما دامت إسرائيل والعرب تقترضان تقنولوجيتهما ووسائلهما التقنية من الخارج، ولا أمل قريباً لهما في الاستغناء عن هذا الخارج على هذا الصعيد، تغدو المسألة مسألة توفير البنية (أو المقدمة أو الرافعة) السياسية

والأيديولوجية القادرة على استخدام التقنولوجيا المقترضة استخداماً مناسباً. والحال أن البنية السياسية والأيديولوجيا الإسرائيلية لا تزال تبرهن على أنها أقدر بكثير على استخدام هذه الوسائل التقنية وهذه التقنولوجيا. لذا فالحديث عن تأخر تقنولوجي عربياً بالنسبة إلى إسرائيل يراد به في الواقع ستر الفوات السياسي والأيديولوجي والاجتماعي العربي. وذلك لأنه عندما تحول المسألة إلى مسألة تأخر تقنولوجي (وهذا يحمل ضمناً البراءة للبنيتين الأيديولوجية والسياسية واعتبارهما سويتين) تصبح المسألة بحاجة إلى زمن مجرجر لتدارك هذا التأخر في بناء قاعدة اقتصادية حديثة، صناعية بخاصة.

والعلك الأدهى للسخرية أيضاً القول، استناداً إلى الاقتصادوية إياها، إن التقدم العربي للحاق بالعصر لا بد أن يأخذ نقطة انطلاق له بناء قاعدة اقتصادية حديثة، فتأخذ السيرورة المنحى التالي: التقنولوجي ـ الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ الأيديولوجي ـ السياسي. هذه الأطروحة (وتنسب زوراً إلى الماركسية، ولكنها تنتسب إلى اقتصادوية تبسيطية) تنكر لا القرون الأربعة من التطور الثقافي ـ الاجتماعي ـ السياسي الذي سبق ومهد للثورة الصناعية في الغرب، بل تنكر أيضاً أن الانطلاق في سيرورة تغيير وتحديث المجتمع الروسي (والصيني أيضاً) قد بدأت جدياً بعد أن تم قلب البنية السياسية الروسية المفوتة، هذا القلب الذي مهدت له إنجازات أيديولوجية طويلة، بلغت درجة النضج في انتصار الماركسية في صفوف الإنتلجنسيا الروسية، لابوصفها أيديولوجيا اشتراكية فقط، بل أيضاً بوصفها أيديولوجيا تحديث راديكالي للمجتمع الروسي، ومن هنا تعريف لينين للاشتراكية بأنها سلطة السوفياتات + كهربة روسيا. ومع أننا بعيدون عن تسفيه محاولات التصنيع العربية (ولا تزال قاصرة جداً، حتى من زاوية تقنية)، لكن ينبغي إزالة الأوهام التي علقت بها: إن محاولات التصنيع هذه، دون أن تسبقها، أو ترافقها على الأقل، عملية قلب للبنى السياسية والأيديولوجية، ستكون غير كافية لتحديث المجتمع العربي، لأن الأيديولوجي والاجتماعي والسياسي المتأخر، سيهيض الاقتصادي المتقدم (على فرض حصوله). لذا فالسيرورة التاريخية للتقدم، القديمة والحديثة، الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء، لا تزال وستبقى، وبخاصة في عصر السحق الإمبريالي والانفجار السكاني، هي نفسها: الأيديولوجي ـ السياسي ـ التقنولوجي ـ الاقتصادي.

المقارنة السريعة، التي أجريناها قبل قليل، بين البنيتين التقنولوجيتين والاقتصاديتين المصرية والإسرائيلية، تكشف، منذ الوهلة الأولى، أن الاقتصادي لم يفرز هكذا أوتوماتيكياً الأيديولوجي والاجتماعي والسياسي. بل يمكن القول، رغم

وجود قاعدة صناعية متقاربة الأهمية في كل من البلدين، إن السياسي والاجتماعي والأيديولوجي في المجتمع المصري أكثر تأخراً من الاقتصادي ـ التقنولوجي، في حين أن الأيديولوجي والاجتماعي والسياسي في المجتمع الإسرائيلي أكثر تقدماً بكثير من الاقتصادي ـ التقنولوجي. وهذه التجربة ذات الجانبين المتفارقين، العربي والإسرائيلي، تبين بوضوح كيف أن عملية التحديث هي عملية اقتصادية بوصفها بالأحرى عملية فرعية ولاحقة لعملية التحديث الأيديولوجي والسياسي.

لقد استطاع المجتمع الإسرائيلي، رغم أن حوالى ٤٠ بالمئة من أعضائه جاؤوا من بلدان متأخرة، بفضل نخبة سياسية عصرية وعلمانية، أن يقيم لنفسه هيكلاً ثقافياً ـ سياسياً ـ اجتماعياً ـ حديثاً نسبياً أو نصف متقدم، ونَصِف هذا الهيكل بأنه نصف متقدم لأن إسرائيل لم تبن مجتمعاً صناعياً بالمعنى الحق للكلمة.

وهذا الهيكل (أو البناء الفوقي) فتح بدوره السبيل، بمساعدة عوامل دولية مؤاتية، لتقدم اقتصادي نسبي، أي لتقدم نسبي في البناء التحتي. ونحن هنا، عندما نبرز العصرية النسبية للمجتمع الإسرائيلي، نفعل ذلك فقط للمقايسة مع المجتمع العربي المفوت جداً، وذلك لأن العصرية النسبية التي للمجتمع الإسرائيلي لم تنجم فقط عن كون إسرائيل لم تبن هيكلاً صناعياً حديثاً، بل أيضاً لأنه لا تزال تزن على تلك العصرية الأيديولوجيا اليهودية التقليدية التي لا تزال فاعلة لدى قطاع غير صغير من المجتمع الإسرائيلي (رغم أن الدور السياسي والثقافي لهذا القطاع أضعف بكثير جداً من حجمه العددي). والواقع أن هذه العصرية النسبية تكمن في أساس التقصير الإسرائيلي في حرب تشرين الأول/ أكتوبر. أضف إلى كل ذلك أن إمكانات تقدم المجتمع الإسرائيلي مزحومة بصغر حجمه وضآلة ثرواته الطبيعية وقلة عدده.

مع أن البنية العسكرية في مجتمع ما، كما قلنا قبلاً، محكومة بجماع بنيات المجتمع، لكن يمكن، في ظروف معينة، تطوير هذه البنية لتصبح أكثر تقدماً بنسبة غير بسيطة من بنيات المجتمع الأخرى، وبخاصة الاقتصادية والتقنولوجية والأيديولوجية (كما أنها قد تتفسخ لتصبح أكثر تأخراً من المجتمع ككل أو من بعض بنياته). لكن هذا الأمر يبقى مشروطاً ومحدداً بشرطين أساسيين: **الأول** أن تكون البنية السياسية على درجة كافية من التقدم تجعلها مؤهلة لتطوير البنية العسكرية التطوير المطلوب، **والثاني** أن تستطيع البنية السياسية للبلد، إذا كان يفتقر إلى صناعة قومية تؤمن له السلاح المطلوب، حل مشكلة التمون بالسلاح بشكل مناسب (وبالنسبة إلى إسرائيل حل مشكلة تمويل الحرب، جزئياً).

ولقد استطاعت النخبة الإسرائيلية، لتقديرها أن بقاء إسرائيل يتوقف على

قدرتها العسكرية، أن تجعل البنية العسكرية الإسرائيلية أكثر حداثة وتماسكاً وانسجاماً بكثير من المجتمع الإسرائيلي بوجه عام. ولا يتجلى ذلك فقط في استدراك الوسائل التقنية العسكرية من الخارج واستيعاب استخدامها، وبالتالي تذليل مشكلة تأخر الاقتصاد والتقنولوجيا الإسرائيلية، بل أيضاً وأساساً في جعل الهيكل البشري للمؤسسة العسكرية هيكلاً حديثاً (المراتب العليا والمراكز الحساسة يشغلها ضباط من أصول غربية)، في إيلاء عناية قصوى بالثقافة العامة للقادة العسكريين، في الحفاظ على قيم معينة داخل المؤسسة العسكرية، في دمجها بالمجتمع وتجديد كادراتها دورياً وفي إخضاعها للسلطة السياسية خضوعاً كاملاً ومطلقاً.

لا شك أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تتمتع بدور مميز في الدولة الإسرائيلية وفي المجتمع الإسرائيلي، إلا أنها لم تكن تتمتع بامتيازات لا مادية ولا سياسية ولا هي دولة داخل دولة. لم يتحول المجتمع الإسرائيلي، بسبب من ضخامة المؤسسة العسكرية ودورها المصيري، إلى مجتمع عسكري، بل بقي، إذا صح التعبير، مجتمعاً محارباً فحسب، وجاءت ساعة البرهان مع حرب تشرين الأول/أكتوبر، فما إن اكتشف الرأي العام الإسرائيلي «المحدال» (التقصير)، علماً بأن الجيش الإسرائيلي لم يُهزم، حتى أخضع مؤسسته العسكرية لنقد صارم ولمراجعة أكثر صرامة وقلَبها رأساً على عقب، ثم أطاح بقمة هرمه السياسي (مائير، غاليلي، دايان).

ثمة حقيقة واقعة: لا مكان لحكم عسكري في بلد أنجز ثورته الصناعية. لكن في إسرائيل، التي لم تنجز ثورة صناعية ولم تبن مجتمعاً صناعياً حديثاً، لم تتوفر فرصة لحكم عسكري، رغم الدور الذي يلعبه الجيش في حماية «المجتمع ـ الغيتو»، لأن مجتمعاً برجوازياً، مجتمعاً مدنياً، قد تكوّن فيها. نعم إن هذا المجتمع يفتقر إلى قاعدة صناعية مناسبة، إلا أن تقدم البنيات الأيديولوجية والاجتماعية تكفّل بلحم هذه الثغرة.

في الجانب العربي، ما كادت سيرورة نزع الاستعمار تشارف فصولها الأخيرة، حتى رطمتنا على الفور كارثة فلسطين، كارثة شعرنا بهولها ولاشك، لكننا لم نعقل أبعادها ولا جذورها: لم نعقل لا حقيقة المشروع الصهيوني ولا مغزى نجاح الضربة التي نزلت بنا ولا دلالتها على فوات وتهرؤ بنيات المجتمع العربي. شعرنا بحدة، لكن لم نعقل بعمق: عشرات الآلاف من المقالات والقصائد والقصص والروايات رشقت خلال ربع القرن الماضي أسى على ضياع فلسطين، غضباً على الاستعمار والصهيونية، تحريضاً على الرجعية العربية الخائنة المسؤولة عن الهزيمة، لكن لا دراسات جدية جديرة، تحتل مكانة مسيطرة لدى الإنتلجنتسيا العربية، تلتقط جذور الهزيمة الكامنة في ثنايا بنيات مجتمعنا الاجتماعية ـ الأيديولوجية ـ السياسية.

في ظل أزمة ثورية لم تتواكب بوعي ثوري مناسب بقيت الزلزلة التي أصابت الأمة العربية بالأحرى في حدود الانتفاضة لا الثورة، أي في حدود الثورية الشعورية لا الثورية العقلانية التي تمنح قوى الثورة وعياً مطابقاً لحاجات التقدم، وبخاصة حاجات معاصرة المجتمع العربي للمجتمعات الحديثة.

القيادات التاريخية للحركة التحررية العربية، التي وقفت عاجزة أمام الصهيونية وأمام تغلغل أشكال جديدة للنفوذ الإمبريالي، كانت تفقد اعتبارها. وفي مجتمع كانت كتلته الأساسية لا تزال هاجعة وهامدة وخارج العصر (الكتلة الفلاحية + المرأة) كان طبيعياً أن تأتي الانتفاضة من فوق أولاً ومَن قبل القوة الأكثر تنظيماً، الضباط، ثانياً. هذا السلطان المتنامي للجيش، الذي لم يترافق مع تحديث وعقلنة مناسبين في الأيديولوجيا العربية السائدة، أدى إلى تضخيم الجيوش عددياً من جهة، ومن جهة أخرى إلى تحولها إلى قوة سياسية مهيمنة في كثير من الأحيان، ووازنة، «دولة داخل دولة»، في معظم الأحيان. هذا الواقع عرقل دمقرطة مراكز اتخاذ القرار العربية، وذلك لأن جوهر السلطة العسكرية، المبنية على التراتب والأمر والطاعة، تعرقل ذلك.

ومع أن تحول الجيش إلى قوة سياسية مهيمنة أو إلى دولة داخل الدولة يكمن في أساس تدني قدراته القتالية، إلا أن ثمة عاملين آخرين لعبا دوراً في هذا الصدد: فالتقلبات في قمة السلطة كانت تنزف الجيش من كفايات يشكل تراكمها أساس قدراته القتالية. كذلك فإن التحديث الكولونيالي المحدود، (لأنه لامس سطح وطرف المجتمع العربي) ما لبث أن تقهقر مع تقلص النفوذ الفكري للعناصر المثقفة الليبرالية ومع تنامي ظاهرة ترييف المدن العربية، وبالتالي ترييف الحياة السياسية العربية.

إنها لمفارقة: على عكس التطور البرجوازي الأوروبي، الذي أطلق سيرورة التطور البرجوازي الطرفي في الوطن العربي (نظراً لهامشية التصنيع وردود الفعل الثقافية السلبية ضد الهيمنة الكولونيالية) عملت باتجاه ترييف المدن العربية. لا شك أن برجوازية المدن العربية متأخرة، هي أيضاً، سياسياً وثقافياً، إلا أن ترييف المدينة العربية (والتاريخ العربي هو تاريخ المدينة العربية) عزز هذا التأخر وقرض أكثر فأكثر بقايا التحديث الكولونيالي، رغم سطحيتها ومحدوديتها.



(٣)
الحرب والسياسة
في معركة تصفية آثار العدوان(*)

لقد أصبحت المعركة بحاجة إلى طريق جديد[1].

لكن قبل أن نتحدث عن هذا الطريق الجديد، ولكي نضع هذا الطريق في إطاره الحقيقي، إطاره الأوسع، ينبغي أن نتحدث عن حقيقة معركة تصفية آثار العدوان ومحتواها السياسي.

هل معركة تصفية آثار العدوان تعني فقط مسألة تحرير الأرض التي احتلت في حرب حزيران/ يونيو؟ للإجابة عن هذا السؤال ينبغي أن نستعيد الأهداف الحقيقية للإمبريالية الأمريكية من وراء حرب حزيران/ يونيو.

في تحليل لظروف هزيمة حزيران/ يونيو والصراع بين الناصرية والإمبريالية

(*) نشرت في **الثورة العربية** (نيسان/ أبريل ١٩٧١).

(١) كُتبت هذه المقالة في السياق التالي: بدأت تلوح ارتسامات انعطاف في السياسة المصرية: شعار عبد الناصر «ما أخذ بالقوة لن يُسترد إلا بالقوة» يُطوى، قرار وقف إطلاق النار يُمدد. مبادرة يارنغ الثانية (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠) والثالثة (شباط/ فبراير ١٩٧١) ترتطم برفض إسرائيلي قاطع للانسحاب إلى خطوط ما قبل حزيران/ يونيو ١٩٦٧. في ٥ آذار/ مارس ١٩٧١، أوثانت، الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، يعلن أن إسرائيل مسؤولة عن هذا الطريق المسدود ويطلب إليها أن توافق على سحب قواتها على الأقل من جبهة سيناء إلى خطوط ما قبل حرب حزيران/ يونيو. إسرائيل لا تجيب. هذه المقالة تبدو تفنيداً واستشرافاً لخط سياسي أخذ كل مداه طوال سنوات سبقت حرب تشرين وسنة تلتها: الركض وراء أمريكا، نزع الناصرية، القطع مع الاتحاد السوفياتي، المصالحة مع اليمين العربي. حتى حرب تشرين، كما سنرى في مكان آخر من هذا الكتاب، خيضت في هذا السياق. في المرحلة الناصرية، حرب حزيران وبُعيدها بخاصة، كان العسكري يهيض السياسي، رغم ارتباك الأخير في لحظات حرجة. في المرحلة ما بعد الناصرية، بعد أن أقيل العسكري من العديد من عثاره وجدد بناء الجيش المصري، أصبح السياسي يهيض العسكري، كما سنرى مراراً في هذا الكتاب، انظر: ياسين الحافظ، **اللاعقلانية في السياسة العربية: نقد السياسات العربية في المرحلة ما بعد الناصرية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥).

الأمريكية، قلتُ ما معناه إن الهدف الرئيسي غير المباشر للعدوان هو المحتوى العربي للسياسة الناصرية، لأن هذا المحتوى يشكل نقطة احتكاك أساسية بين النظام الناصري والإمبريالية، وخلصتُ إلى القول: «لذا يبدو من السابق للأوان الجزم بإخفاق العدوان أو نجاحه قبل أن تتم تصفية آثاره المباشرة، وقبل أن تتضح نتائجه العامة على الصعيد العربي عموماً، وعلى الصعيد المصري خصوصاً». وانتهيت إلى الاستخلاص بأن من الممكن اعتبار العدوان ناجحاً، إذا تحقق فعلاً انكفاء النظام الناصري داخل القوقعة الإقليمية»(٢).

لماذا؟ لأن انكفاء مصر يضع مسألة الوحدة العربية (فزاعة الاستعمار) على الرف من جهة، ويفتح الطريق أمام إعادة بسط الهيمنة الإمبريالية على المشرق العربي، وتحقيق حلم التوسع الإسرائيلي من جهة أخرى. إلا أن هذه الحقيقة لا تغطي أبعاد المسألة كلها. وذلك لأن انكفاء مصر داخل القوقعة الإقليمية، يعني أولاً أن استقلال مصر لم يعد استقلالاً حقيقياً، ويعني ثانياً الحد من إمكانية تقدم مصر الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق دولة عصرية فيها. فالوحدة العربية لم تعد، في مقاييس العصر وشروطه، مجرد تحقيق لأمنية قومية بل أصبحت الشرط اللازم لدخول العصر. ومن الصعوبة بمكان أن يتوفر لمصر المعزولة، رغم كونها أكبر الدول العربية، شروط التقدم والتصنيع العصريين.

إذاً ما دام انكفاء مصر يجعل استقلالها شبه استقلال، ويجعل المشرق العربي الآسيوي منطقة شبه مستباحة للإمبريالية وإسرائيل، لذا يصبح المعيار الحقيقي لمعركة تصفية آثار العدوان، أن تخرج الجمهورية العربية المتحدة من المعركة، وهي أشد تصميماً على قضية الوحدة العربية من جهة، وأن تطرح المعركة الحالية من هذه الزاوية، من جهة أخرى.

من هذه الزاوية فحسب يمكن القول إن ٥ حزيران/ يونيو لم تتم فصولاً. ومن هذه الزاوية فقط يمكننا تفسير استمرار وتصاعد الدعم الأمريكي لإسرائيل. إن إصرار إسرائيل، والاستعمار الأمريكي من ورائها، على إحراز مكاسب سياسية وإقليمية (أراضي، اعتراف، مرور. . .) ليس المقصود بها هذه المكاسب فحسب، بل تكريس ضربة حزيران/ يونيو العسكرية على الصعيد السياسي، بإخراج مصر من حركة الثورة العربية، وبقاء إسرائيل المنتصرة وسط دويلات مهزومة راكعة ذليلة.

وإذا كانت هموم إسرائيل المباشرة تنصرف إلى تحقيق وتثبيت تلك المكاسب، إلا

(٢) انظر: ياسين الحافظ، **من الأزمة إلى الهزيمة** ([بيروت]: دار الطليعة، [١٩؟]).

أن للإمبريالية الأمريكية أهدافاً أبعد، تحققها عبر تثبيت المكاسب الإسرائيلية، وتتمثل هذه الأهداف في إخماد بؤرة حركة الثورة العربية، وبسط نفوذ هذه الإمبريالية، وتوطيد مواقعها والحفاظ على مواقع احتكاراتها النفطية، وتثبيت مواقف حلفائها وعملائها.

لكي نضع مسألة ضرورة الطرح الجديد للمعركة في إطارها، ولكي نبين أن ثمة إمكانية أكيدة لهذا الطرح الجديد لا بد لنا من استعراض سريع لتطور الموقف المصري والعربي والدولي، منذ الهزيمة وحتى اليوم.

عندما أصيب الجيش المصري بتلك الضربة القاسية، وعندما أكدت الجماهير العربية عموماً والمصرية خصوصاً تصميمها على رفض الهزيمة في مظاهرات ٩ و١٠ حزيران/ يونيو التي أعادت عبد الناصر إلى السلطة، أخذ الأخير يمارس تكتيكاً يمكن تلخيصه في عدة نقاط:

١ ـ إعادة بناء الجيش المصري.

٢ ـ السعي إلى تحقيق الحد الأدنى الممكن (لا المطلوب) من التضامن العربي.

٣ ـ توطيد التعاون إلى أقصى حد مع الاتحاد السوفياتي.

٤ ـ السعي إلى كسب الرأي العام في الدول الغربية وقبول قرار مجس الأمن، الذي لم يكن بسبب صيغته العامة الفضفاضة سوى مناورة من قبل كل طرف لكسب الرأي العام الدولي.

٥ ـ العمل بكل جهد ممكن لإضعاف التحالف بين إسرائيل والولايات المتحدة، وبالتالي عدم قطع شعرة معاوية مع الأخيرة.

لقد كان لهذه التكتيكات ظروفها التي أملتها. كما أن سير تطور الأحداث قد وضعها على المحك، وبيَّن أن للنتائج الإيجابية لهذا التكتيك أو ذاك حدوداً لا يمكن أن تتعداها، وأن هذا التكتيك أو ذاك كان صالحاً في مرحلة أخذ تطور المعركة يتجاوزه. وأخيراً فإن بعضها قد تكشّف أنه عبث لا طائل وراءه، وأن للآخر جدوى ينبغي التأكيد عليها والاستفادة منها إلى أقصى حد.

لقد سعت الجمهورية العربية المتحدة إلى تحقيق الحد الأدنى الممكن من التضامن العربي. ولقد أدى هذا الحد من التضامن بعض الفوائد الإيجابية خلال مرحلة انصرمت منذ فترة ليست بالقصيرة، نعتقد أن أوانها قد انقضى مع التغيير السياسي الذي حدث في ليبيا والسودان. إن هذا الحد من التضامن قد دعم إلى حد ما مركز

الجمهورية العربية المتحدة سياسياً على الصعيد الدولي، أو بالأحرى أضعف عزلها نسبياً. كما أن الدعم المالي عوّضها بعضاً من خسائر مواردها المالية، وأعانها على الصمود في فترة كان الاقتصاد المصري يعاني فيها متاعب واضحة. وخفف عنها، إلى حد ما بالطبع، معارك سياسية في وقت كانت فيه معزولة عربياً.

ولكن كان لمزايا التضامن هذه ما يقابلها من الخسائر: إن اهتمامها بالرأي العام الدولي وأملها في حل سياسي، عن طريق إضعاف التزام الإمبريالية الأمريكية بإسرائيل (وعدم ثقتها بوعي الجماهير) حشرها في موقف دفاعي إزاء عمليات الابتزاز والمزايدة التي مارستها، من اليمين واليسار، المنظمات الفلسطينية وحكومات بِترولية و«ثورية». هذا الموقف الدفاعي قد سهَّل إلى حد كبير طمس المشكلة الأساسية، مشكلة الحشد العسكري العربي، عبر محاربة دون كيشوتية لما يسمى بالحل السلمي وقرار مجلس الأمن ومشروع روجرز.

وموقفها الدفاعي هذا (بالإضافة إلى عمى المقاومة الفلسطينية السياسي) سمح للنظام الأردني أن يقف بعيداً عن المعركة مع إسرائيل، وأن يكرس جيشه لحماية النظام وأن يعبئه، من خلال أخطاء المقاومة الفلسطينية، لكي يضرب المقاومة في الوقت المناسب.

وموقفها الدفاعي هذا جعلها تكتفي بالمعونة ـ الفتات التي تقدمها الرجعية العربية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الثمن الذي دفعته الجمهورية العربية المتحدة لقاء هذه المعونة ـ الفُتات هو ثمن غال، وذلك لأنه منع من طرح مسألة «تحييد» أمريكا (إذا كان لا بد من استعمال تعابير هيكل) طرحاً جدياً وفعالاً ومؤثراً على موقف الإمبريالية الأمريكية. المصابون بالهوس الثوري هم وحدهم الذين ينكرون مسبقاً محاولة إضعاف الالتزام الأمريكي بإسرائيل (رغم أن الإمبريالية الأمريكية طرف أساسي في النزاع)، إلا أن هذه المحاولة ينبغي أن لا ترتدي طابعاً استراتيجياً، بل أن تبقى في مستوى تكتكي من جهة، وأن تأتي لا عبر المناورات الدبلوماسية فقط، بل أساساً عبر نضال جماهيري جاد وواسع تشعر من خلاله الإمبريالية الأمريكية أن مصالحها ستصاب بأضرار حقيقية وضربات موجهة، بسبب وقوفها إلى جانب إسرائيل في المعركة القائمة. كما أن هذه المحاولة يجب أن تأتي من مواقف ثابتة في الدفاع عن مطالب الحد الأدنى العربية في هذه المرحلة، وفي الدفاع عن مواقع الثورة العربية بوجه عام.

إن تكتيكات المرحلة التالية للهزيمة قد استنفدت أغراضها، لأن بعضها قد فشل، ولأن بعضها الآخر لم يعد يفي بمتطلبات المعركة، وأخيراً لأن تحولات

ومعطيات جديدة قد طرأت في الساحة العربية:

أ ـ لقد انتهت عزلة الجمهورية العربية المتحدة عربياً. إن التحولات السياسية في ليبيا والسودان وإبعاد صلاح جديد من الحكم في سوريا وميثاق طرابلس (وليس سوى أكثر من بداية تحالف لم تتضح ولم تستقر أسسه بعد)، قد أتاحت للجمهورية العربية المتحدة وضعاً سياسياً ملائماً على الصعيد العربي، بحيث يؤهلها لخوض معركة سياسية حازمة ومكشوفة، لتحريك الجماهير العربية في سبيل حشد الطاقات العربية في المعركة القائمة. إن هذا الوضع الجديد يؤهل الجمهورية العربية المتحدة للانتقال من العمل، في سبيل حشد الطاقات العربية، في الكواليس والمؤتمرات ومخاطبة الحكومات فقط، إلى العمل في الشارع ومخاطبة الشعوب العربية مباشرة.

ب ـ لقد تحسن وضع الاقتصاد المصري. والمصادر المصرية المسؤولة تؤكد ذلك. هذا التحسن في وضع الاقتصاد المصري، مقترناً بتعبئة حقيقية للجماهير للنضال ضد كل امتياز أو تبذير، وفي سبيل زيادة الإنتاج وضغط الاستهلاك، ووضع الحكومة الليبية أمام مسؤولياتها في الإسهام في المعركة جدياً (لا الاقتصار على دفع المعونة المالية التي كان يدفعها الحكم الملكي) ـ كل هذا يخلق إمكانية أكيدة لاستغناء الجمهورية العربية المتحدة عن المعونة التي تقدمها السعودية والكويت، إذا أقدمنا على قطعها عند طرح مسألة إنزال البترول العربي في المعركة.

ج ـ لقد سقط الابتزاز السياسي. لقد شعرت المقاومة الفلسطينية أي مأزق مميت اندفعت ودفعت إليه بسبب انفصالها عن الجماهير الذي جاء، مع أسباب أخرى، نتيجة محاربة دون كيشوتية لما يسمى بالحل السلمي. وانفضحت ثوراويات مجانية ابتزازية، فالجماهير قد أدركت مغزى الجلبة الثوراوية حول حرب التحرير الشعبية التي كانت تغطي الهروب من المعركة الفعلية.

إن سقوط الابتزاز السياسي الذي حشر الجمهورية العربية المتحدة في مواقف دفاعية، بسبب من سياستها غير المبنية على الثقة بوعي الجماهير، سياستها الواقعية المحافظة ـ إذا صح التعبير ـ هذا السقوط، الذي تجلى بوضوح عندما صفعت الجماهير (التي وعت مغزى حدود المعركة السياسية التي تخوضها الجمهورية العربية المتحدة) الديماغوجية أو التهويش، يهيء للجمهورية العربية المتحدة التقدم خطوة إلى الأمام في معركة سياسية تتوجه إلى الأمة العربية قبل كل شيء بهدف حشد ما تملكه هذه الأمة من إمكانات عسكرية وطاقات مالية في معركة تصفية آثار العدوان من جهة، وخلق تعبئة وتحرك جماهيري لضرب مصالح الإمبريالية الأمريكية في الوطن العربي من جهة أخرى.

د ـ لقد تأكد خلال الفترة التي أعقبت الهزيمة أن الإمبريالية الأمريكية ثابتة في مواقفها العدائية للعرب، وأن دعمها العسكري والاقتصادي لإسرائيل ثابت ومتزايد، وأن «الخلافات» بينها وبين إسرائيل هي في أحسن الأحوال تناقضات ثانوية جداً، وفي أسوأ الأحوال تمثيلية غايتها تمادي الاحتلال الإسرائيلي وتعفين الوضع العربي عبر هذا التمادي، وأن لعبتها مع العرب تكاد تشبه لعبة الجزرة والحمار.

مع ذلك، ليس للثوري، كما أشرنا قبل قليل، أي اعتراض، من حيث المبدأ، على تكتيك محاولة إضعاف التزام الإمبريالية الأمريكية بإسرائيل. فمواقع السلطة في الولايات المتحدة، رغم الوشم الإمبريالي العدواني الذي يشمها بمجموعها، إلا أنها غير متجانسة كلياً وغير موحدة تماماً بل متناقضة في بعض الحدود وبعض الأحيان. تلك حقيقة لا ينكرها إلا من لا يتصور الثورة إلا هيجانات ثيران في حلبة المصارعة. إن تجربة الثورة في فييتنام ومحاولتها الاستفادة من هذه التناقضات داخل مواقع السلطة الإمبريالية في الولايات المتحدة ومن الرأي العام الأمريكي، أمر معروف لسنا بحاجة إلى تكرار الحديث عنه.

غير أن البقاء في هذه الحدود في طرح المسألة، كما يفعل محمد حسنين هيكل، إنما يعني طرح نصف المسألة، أو قول نصف الحقيقة، لإخفاء النصف الآخر للمسألة أو لتمويه النصف الثاني للحقيقة. النصف الثاني للمسألة يتضح من خلال الإجابة عن السؤالين التاليين:

١ ـ لماذا لم تنجح المحاولات المصرية، خلال أربع سنوات تقريباً، في إضعاف التزام الإمبريالية الأمريكية بإسرائيل؟

٢ ـ لماذا نجحت الحركة الثورية في فييتنام في إثارة تناقضات داخل مواقع السلطة الإمبريالية الأمريكية؟

سنجيب بالتفصيل عن هذين السؤالين في الفقرة التالية. ونكتفي الآن بإجابة سريعة: إن الورقة العربية في اللعبة لم تخِف الإمبريالية الأمريكية ولم تهزّها. إنها ورقة تهديدات كلامية ومناورات دبلوماسية وعياقات سياسية. ووسائل كهذه لم ولن تجدي فتيلاً مع الإمبريالية.

إن وعي موقف الإمبريالية الأمريكية، في هذه المعركة بخاصة، يشكل مدخلاً إلى الطرح الصحيح للمعركة وصياغة تكتيكاتها. من دون هذا الوعي فإن الشعب العربي سيبقى في متاهات ستدفعه إلى اليأس، والتراجع أمام الإمبريالية بالنتيجة.

إن عدوان حزيران/ يونيو هو جزء من الهجوم الإمبريالي الأمريكي المعاكس الذي شن على قوى التحرر، في طول العالم الثالث وعرضه. ولقد أرادت الإمبريالية لهذا العدوان أن يكون الضربة القاضية للثورة العربية، ضربة قدّر الخبراء الغربيون أن الأمة العربية لن تستطيع بعدها أن تعاود النهوض إلا بعد ربع قرن على الأقل.

ولكن تدخُّل الجماهير العربية هذا التدخل الفريد والغريب في التاريخ، ونعني طوفان ٩ و١٠ حزيران/ يونيو، أتاح للأمة العربية أن تلتقط أنفاسها وترفض الهزيمة، وتعتبرها مجرد نكسة، مجرد جولة خسرناها في حرب طويلة.

وجاء الدعم السوفياتي العسكري والاقتصادي والسياسي ليقوّي إرادة الصمود العربية. وهكذا خابت محاولة الضربة القاضية، فاتجهت الإمبريالية الأمريكية إلى استخدام تكتيكات جديدة ترمي إلى تحقيق هذه الضربة القاضية بالتقسيط، بواسطة تمادي الاحتلال الإسرائيلي، وتعفين الوضع العربي عموماً وتفسيخه، وتيئيس الجماهير العربية، وفرض شروطها على الأمة العربية في خاتمة المطاف.

من هنا تفسير المساعدات الاستثنائية الهائلة التي تقدمها لإسرائيل بعد حرب حزيران/ يونيو، ومن هنا أيضاً تفسير الخدمات التي تقدمها لإسرائيل بدءاً من معلومات المخابرات الأمريكية وصولاً إلى أعمال التجسس التي تقوم بها الأقمار الصناعية.

إن أمريكا قد فعلت ما فعلته لا لسواد عيون إسرائيل (رغم حبها لإسرائيل)، ولم تفعل ما فعلته بضغط من الصهيونية العالمية (رغم قوة وأهمية هذا الضغط). لقد فعلت ذلك، أساساً، بدافع من مصالحها، مصالحها المباشرة والبعيدة في آن.

في عام ١٩٥٧ كان لأمريكا دور أساسي في فشل دول العدوان الثلاثي، على أمل أن تملأ الفراغ في المنطقة. ولكن عبد الناصر اصطدم على الفور بمحاولة ملء الفراغ هذه. وكانت معارك سياسية يوماً واقتصادية يوماً آخر، خفية تارة وعلنية تارة أخرى، بين الجماهير العربية بقيادة عبد الناصر والإمبريالية الأمريكية: في لبنان، والعراق، ثم في دمشق الانفصال، ثم في العراق، ثم في اليمن.... ثم وقع عبد الناصر في الفخ في ٥ حزيران/ يونيو. وقررت أمريكا تصفية كل الحسابات القديمة.

وما دامت هذه هي نيات أمريكا الحقيقية وأهدافها الأصلية، لذا فإن المعركة الحالية، ما دامت الجماهير قد اختارت الرفض، وبقدر ما تستطيع أن تفرض هذا الرفض، ستكون طويلة وقاسية قاسية.

وإذا كانت مصالح أمريكا المباشرة والبعيدة، هي التي أملت مواقفها، فإن

تكتيكات المرحلة النضالية الراهنة، ينبغي أن تستهدف المصالح الأمريكية بخاصة والمصالح الغربية بعامة، إذا كان القصد فعلاً إضعاف التزام الإمبريالية الأمريكية بإسرائيل في هذه المعركة، ونحن صامدون بلا تنازل، نناضل في سبيل حسم النزاع في ظروف لا تتراجع فيها الثورة العربية في أسوأ الأحوال، أو في ظروف تتقدم فيها الثورة العربية في أحسن الأحوال.

إذاً فجبروت الإمبريالية الأمريكية يفرض تطاول المعركة وقسوتها، كما أن النيل من هذا الجبروت وردّ عدوانه، إنما يستدعي التعرض لمصالحه. وإن كل تصور آخر للمعركة إما أحلام مريضة، أو أنه يخفي استعداداً للتنازل أمام العدو الإمبريالي الأمريكي.

إن التعرض لمصالح أمريكا يمكن، ويجب، أن يطرح، باسم معركة تصفية آثار العدوان أولاً. ويمكن أن يبدأ هذا التعرض من أدنى درجات الضغط وصولاً إلى أعلى درجات التدمير: تقنين النفط العربي إلى أقل من حاجة أوروبا الغربية (لتتولى بدورها الضغط على أمريكا)، ورفع أسعاره تدريجياً، ثم وقف الضخ، ثم تأميم حصة أمريكا في الاحتكارات النفطية، وتأميم المصارف والشركات الأمريكية، ومن خلال هذه المعركة وعبرها ضرب الفئات الحاكمة العميلة للإمبريالية الأمريكية في الوطن العربي.

تلك هي وحدها العملية الناجعة، التي لا بد أن تضعف التزام أمريكا بإسرائيل. وتلك أيضاً بداية لتدمير مواقعها. وتلك هي وحدها العملية التي تجعل الصراع ضد الإمبريالية يملأ الوطن العربي بطوله وعرضه، ويدفع بالجماهير العربية إلى المعركة المباشرة، فلا تبقى المعركة معركة عسكرية بين العرب وإسرائيل.

تحدثنا قبلاً باختصار عن أهداف الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل من وراء عدوان حزيران/يونيو. وقلنا إنهما قد فشلتا في تحقيق هذه الأهداف بالضربة القاضية، فاتجهتا إلى تحقيقها عبر تمادي الاحتلال، وتعفين الوضع العربي، وصولاً إلى اليأس والاستسلام في خاتمة المطاف.

هذا هو ملخص ما هو جوهري في تكتيك العدو الآن.

ومن أجل إنجاح هذا التكتيك أخذت الإمبريالية الأمريكية تقدم لإسرائيل دعماً عسكرياً واقتصادياً متزايداً بحيث تبقى إسرائيل في مأمن من الهزيمة على الأقل أو يؤمِّن لها تفوق ما على الجانب المصري، كما تقدر أمريكا، على الأرجح.

إلا أن تدخل الاتحاد السوفياتي الكثيف (الكثيف بالطبع ضمن حدود عدم

إنزال هزيمة جديدة بالعرب أولاً وتجنب مواجهة مع أمريكا ثانياً) إلى الجانب العربي، جعل التفوق الإسرائيلي تفوقاً غير مطلق. وإذا تفاءلنا، يمكننا القول إن ميزان القوى بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل أصبح ميزاناً قلقاً وتوازناً متأرجحاً. ميزان القوى العسكري هذا الذي لم تعد تملك فيه إسرائيل تفوقاً مطلقاً في أسوأ الأحوال، أو أصبح قلقاً متأرجحاً في أحسن الأحوال، يجعل قدرة طرف ما على فرض شروطه على الطرف الآخر من دون قتال أمراً غير ممكن، إن لم نقل مستحيلاً.

هنا لا يفوتنا الإشارة بأن الميزان الذي نعنيه هو الميزان بين الجيش المصري والجيش الإسرائيلي. فلو أن الجيوش العربية الأخرى قد وُجدت في الميدان لاختل الميزان لصالح الجانب العربي. ومن هنا أهمية فتح معركة لا تهدأ لجلب الجيوش المبعدة (حتى جيوش الأنظمة الرجعية) إلى مواقعها في المعركة.

بعد هذا الاستطراد القصير، نعود إلى القول: إن هذا التوازن المتأرجح بين الطرفين المصري والإسرائيلي هو الذي يجعل القتال أمراً محتوماً، في سبيل تحرير الأراضي العربية المحتلة بعد ٥ حزيران/ يونيو.

عدم تفوق إسرائيل تفوقاً مطلقاً (أو التوازن المتأرجح بين الطرفين) وضخامة الدعم المالي والاقتصادي الأمريكي لإسرائيلي يجعل المعركة:

ـ طويلة أولاً.

ـ ومريرة ثانياً.

ـ ومن دون إحراز نصر على إسرائيل (إنزال خسائر جسيمة بإسرائيل في أحسن الأحوال) ثالثاً.

إن معركة هذه طبيعتها تحتاج إلى شروط وظروف جديدة (سنتحدث عنها بعد قليل)، سترى قيادة الجمهورية العربية المتحدة نفسها ملزمة بالتفتيش عنها وطرحها ما دامت قد اختارت عدم التراجع.

في ظل الظروف العربية والدولية القائمة يمكن اعتبار عدم تمكين إسرائيل من إحراز انتصار عسكري، بمعنى ما، نصراً سلبياً إذا صح التعبير، قياساً بهزيمة حزيران/ يونيو الشنيعة.

مرارة المعارك وطولها وتأرجحها ستنزل بلا شك خسائر جسيمة في كلا الطرفين، وستكون خسائر العرب أكبر بلا جدال. والمهم هنا ـ إذا كنا شعباً يريد البقاء ـ تحمل التضحيات، أي أن يكون العرب أقدر على تحمّل التضحيات من

إسرائيل. هذه القدرة على تحمّل التضحيات أكثر من إسرائيل هي وحدها التي ستصفي آثار العدوان وتبقي الثورة العربية محافظة على مواقعها.

إنزال خسائر بإسرائيل، قدرة على تحمّل التضحيات: هذا هو مفتاح النصر السلبي الذي لا يمكن العرب أن يحلموا بأكثر منه في هذه الفترة السوداء من التاريخ العربي، ولكنه سيصفي بالتأكيد آثار العدوان.

تلك هي حقيقة المعركة الدائرة في مختلف أقاليم فييتنام الكبرى: فييتنام الجنوبية، كمبوديا، لاووس. إنزال خسائر بالعدو الإمبريالي الأمريكي، قدرة أسطورية على تحمّل التضحيات جاءت نتيجة تراث نضالي عريق وتعبئة واعية لتحرك الجماهير وتنظيمها والثقة بوعيها والتفاعل الديمقراطي معها. ولكن ثمة فرقاً بين المعركتين العربية والفييتنامية: إن معركة الشعب العربي أقل صعوبة ومشقة بكثير من معركة الشعب الفييتنامي. في فييتنام تجري المواجهة مع الإمبريالية الأمريكية مباشرة. أما في الوطن العربي فالمواجهة المباشرة، تجري مع العدو الصهيوني الذي يملك قدرات بشرية محدودة جداً، فضلاً عن أن الشعب العربي يملك طاقات كامنة أكبر بكثير مما يملكه الشعب الفييتنامي. والمطلوب والضروري هو تحويل هذه الطاقات الكامنة إلى طاقات فعلية.

إن المصدر الحقيقي والوحيد للتصلب الإسرائيلي والأمريكي إنما يكمن في تقديرهم (غير المخطئ حتى الآن) أن العرب ليسوا على استعداد لدفع الثمن اللازم لتحرير أراضيهم، ليسوا على استعداد لتقديم التضحيات المطلوبة.

وعندما يبدأ العرب بدفع الثمن اللازم للمعركة سنرى التصلب الإسرائيلي يتراخى إلى تراجع، وسنرى الالتزام الأمريكي بإسرائيل (وخاصة عند فتح معارك ضد المصالح الأمريكية مباشرة) يضعف ويهتز. إن تأكيدنا على الدور الحاسم للعمل العسكري (النظامي أولاً) وإصرارنا على أن إنزال خسائر بإسرائيل يشكّل مفتاح تحرير الأراضي العربية المحتلة، لا يعني البتة أننا نستهين بالنضال على الجبهة السياسية. غير أننا لا بد أن نلح في الوقت نفسه على حدود جدوى النضال السياسي في المجال الدولي. إن له دوراً مكملاً فحسب، وهو ليس حاسماً في كل الأحوال.

ثمة نقطة أخرى لا بد من إيضاحها، وهي أننا عندما نلحّ على الدور الحاسم للعمل العسكري، إلا أننا في الوقت نفسه لا نريد دفع الشعب العربي إلى معركة عسكرية لم تنضج ظروفها بعد. فالحسابات التقنية تلعب دورها في توقيت هذه المعركة، ولكن لا بد من الإشارة إلى نقطتين: الأولى هي أن حتمية المعركة في غمار طرح سياسي ونضالي جديد لقومية المعركة، وفتح معارك ضد المصالح الأمريكية،

إنما تهيئ الظرف الملائم لإنجاح خطة الطرح الجديد الذي سميناه بالصمود المتحرك (وقد تحدثنا عنه قليلاً في الأسطر السابقة، وسنتحدث عنه ملياً في الفقرة التالية).

إن الجمهورية العربية المتحدة بما تملك من وزن وتأثير في الجماهير العربية، بما يترتب عليها من التزامات يفرضها مركزها، باعتبارها القاعدة الأساسية في مواجهة الغزو الإمبريالي الصهيوني، بثقلها السكاني، هي وحدها، من سائر الأقطار العربية الأخرى، التي تملك إمكانية هذا الطرح الجديد، وهي وحدها المطالبة به.

إن هذا الطرح الجديد ليس رومانسية ثورية، إلا أنه بالتأكيد ليس واقعية محافظة. إنه واقعية ثورية. إن احتمالات نجاح هذا الطرح الجديد ليست مرئية عياناً، إلا أن عناصر نجاحه كامنة، وان حداً أدنى من الثقة بالجماهير يدعو إلى هذا الطرح. وفي كل الأحوال، فإن تطورات الأحداث أخذت تضع قيادة الجمهورية العربية المتحدة على مفترق طرق: إنها سترى نفسها مجبرة على هذا الطرح، ما دامت قد اختارت الصمود، وعدم التنازل أمام الإمبريالية.

إن صمود الجمهورية العربية المتحدة ما زال حتى الآن صموداً جامداً. وقد أصبحت مقتضيات المعركة تتطلب الانتقال من ذلك النوع السلبي من الصمود، إلى نوع إيجابي متحرك من الصمود. إن جماهير الشعب المصري - كما تجمع سائر الشهادات الصادقة - تتوفر بالطبع على طاقة تحمُّل كافية، وهي الآن، وخلافاً لكل ما يشيعه بعض الكتاب المعبرين عن البرجوازية والبيروقراطية العليا المصرية، مستعدة للتضحيات.

إن المناخ النفسي للجماهير المصرية يجعلها أهلاً للوفاء بمتطلبات وتضحيات ما سميناه بالصمود المتحرك الطويل.

فما هي مقتضيات هذا الصمود المتحرك الطويل على الصعيد الداخلي والعربي؟

أ - إن هذا الضرب من الصمود يفرض على الشعب المصري تضحيات جسيمة. وقد يفقدها المعونة التي تقدمها السعودية والكويت. ولهذا فإن صيغة الوحدة الوطنية القائمة الآن في الجمهورية المتحدة، ينبغي أن تأخذ طريقها إلى التطبيق، وفقاً لما أعلنه القائد الراحل يوماً (ولم يتح له تنفيذها)، صيغة جديدة للوحدة تفرض على كل طبقة أو شريحة اجتماعية، أن تتحمل عبء المعركة بصورة عادلة ومنصفة، فتتحمل الطبقة البرجوازية والبيروقراطية العليا عبئاً ينبغي أن يفوق عبء الطبقات الشعبية، لأنها - أي البرجوازية - والبيروقراطية - منعمة أولاً وقادرة على تحمل العبء ثانياً.

إن العبء لا يزال، كما ينوه كثير من الدراسات المصرية، ملقى أساساً على عاتق الطبقات الشعبية، وهذا الأمر لا يخلق الاستياء لدى هذه الطبقات فحسب، بل يحد من إمكانية زيادة الموارد التي تفرضها المعركة، لأن ليس لدى هذه الطبقات المزيد الذي تقدمه.

إن عدالة توزيع العبء المالي والاقتصادي للمعركة لا تزيد الموارد التي تستلزمها المعركة فحسب، بل تتيح أيضاً تعبئة الجماهير تعبئة حقيقية وواسعة. إن تعبئة الجماهير ومشاركتها، لم تعد، في هذه المرحلة، مطلباً يسارياً بل هي مطلب وطني. ومن دون هذه التعبئة وهذه المشاركة فإن احتمالات صمود الجماهير، قد تضعف وتنتهي إلى اليأس والاستسلام.

وعلى الصعيد العربي، فإن الصمود المتحرك يفرض على الجمهورية العربية المتحدة أن تطرح على الأمة العربية مسألة قومية المعركة، بجوانبها الثلاثة العسكري والنفطي والمالي.

إن مسألة قومية المعركة أصبحت شرطاً لا بد منه للصمود وللنصر. وعلى هذا فليس أمام الجمهورية العربية المتحدة من خيار لا في طرح المسألة أمام الجماهير فحسب، بل خوض نضال عنيد وتعبئة الجماهير العربية كلها في سبيل تحقيقه. حقاً، إن هذه المسألة تقع على عاتق القوى الوطنية في الوطن العربي (وسنتحدث عن ذلك بعد قليل)، إلا أن دور الجمهورية العربية المتحدة في هذا المجال دور كبير، بل دور حاسم.

لم تعد الجمهورية العربية المتحدة في عزلة سياسية.

كما أن الابتزاز السياسي قد سقط.

ووقفت القوة الدفاعية المصرية على قدميها.

وتحسّن وضع الاقتصاد المصري.

لذا فإن على قيادة الجمهورية العربية المتحدة أن تسهم بلا تردد وبكل طاقاتها وبكل الوسائل، وبلا أدنى خوف، في معركة ضد الحكومات الهاربة من المعركة: الهاربة بجيوشها، الهاربة ببترولها، الهاربة بأموالها.

بالطبع إن قدرة الجمهورية العربية المتحدة على خوض هذه المعركة، يتوقف إلى حد كبير، على تعبئة الجماهير في مصر وعلى مصارحتها بالحقيقة، حقيقة أن الشعوب العربية تقف مع الشعب المصري بلا تحفظ (وهذا أمر مهم، لأن الرجعيين

والإقليميين في مصر يضعون الحكومات العربية وشعوبها في كيس واحد) وحقيقة موقف الحكومات. وبقدر ما يزداد الوضع الداخلي متانة، تزداد قدرة الجمهورية العربية المتحدة على خوض هذه المعركة.

وفي هذا الصدد لا بد من إبراز الملاحظة التالية: إن طرح معركة البترول سينتهي على الأغلب إلى قطع المعونة الكويتية والسعودية عن الجمهورية العربية المتحدة. هذه الحقيقة ينبغي أن تدركها الجماهير، وينبغي الاستعداد لتحملها عبر تعبئة الجماهير، وعبر التقشف وعبر توزيع عادل لعبء المعركة على مختلف الطبقات. إلا أننا نعتقد أن جدوى معركة البترول أمر أكثر من محتمل. وليس ببعيد أن تكون الولايات المتحدة هي التي دفعت السعودية والكويت إلى تقديم هذه المعونة، باعتبار أن الحرص على استمرار هذه المعونة سيجعل الجمهورية العربية المتحدة تمتنع عن طرح معركة البترول.

إن هذه المعونة (رغم فوائدها لمصر في المرحلة التالية للعدوان، كما أشرنا قبلاً) هي ثمن بخس جداً، مقابل بقاء مصالح الاحتكارات الغربية والأمريكية بعيدة عن المعركة. لذا ينبغي التفكير بالأمور لا من زاوية ذرائعية تشوش رؤية الواقع، وما يحمله من إمكانات ثورية، بل من زاوية واقعية ثورية، كما قلنا قبلاً. إن معركة البترول تكاد تكون عاملاً حاسماً في تصفية آثار العدوان.

إذا كانت ظروف المعركة قد أخذت تملي على الجمهورية العربية المتحدة، طرح المعركة على الجماهير العربية طرحاً جديداً، واتخاذ موقف الصمود المتحرك لتصفية آثار العدوان، إلا أن هذه المهمة إنما تقع بالأساس على عاتق القوى الوطنية في الوطن العربي كله. فالمعركة المباشرة يفترض فيها أن تدور، وينبغي أن تدور في الأقاليم والساحات التي يعيشون فيها ويناضلون: في لبنان، العراق، الأردن، الجزائر، الكويت، سوريا، السعودية، المغرب، الخ.

إن هذه المعركة هي معركتنا نحن، بالأساس، معركة القوى الوطنية العربية خارج الجمهورية العربية المتحدة. وإذا كنا نتوجه إلى الأخيرة مطالبينها بهذا الطرح الجديد، طرح الصمود المتحرك، فلأن لها دورها في تحريك الجماهير العربية خارج الجمهورية العربية المتحدة.

لقد بلغت معركة تصفية آثار العدوان مرحلة حرجة. ومن هنا الأهمية الحاسمة لتحرك القوى الوطنية العربية كلها. إن أبلغ تعبير، بل أخطر تعبير، عن المأزق الذي تعانيه المعركة العربية في سبيل تحرير الأرض العربية هو تلك الأصوات التي أخذت

تصيح من على صفحات بعض صحف القاهرة بأن العرب مجرد احتمال تاريخي في المعركة، وتنادي بصوت واضح، وإن موارب، بحل سهل، حل مصري ـ إسرائيلي، وبعملية تحييد لأمريكا لا تأتي عبر مجابهة للمصالح الأمريكية، بل عبر عياقات سياسية لن تكون في النتيجة سوى كارثة، لا على المشرق العربي والوطن العربي كله فحسب، بل على الجمهورية العربية المتحدة بالذات. إن أصواتاً أخذت ترتفع منادية ـ خلافاً لخط عبد الناصر وديدنه طوال مسيرة نضاله ـ بالسلامة عن طريق العزلة. إن رؤية عبد الناصر قد ارتفعت إلى مستوى رؤية تاريخية، عندما أدرك أن عزلة مصر، في عصر الإمبريالية، لن تضمن لها السلامة.

على القوى الوطنية العربية، في مشرق الأرض العربية ومغربها، أن تبرهن بالعمل الإيجابي، أن العرب ليسوا احتمالاً تاريخياً بل قوة فعلية في الساحة. إن تلك الأصوات لن تخيفنا، فهي لا تمثل الشعب العربي في مصر، هذا الشعب الذي تؤكد شهادات صادقة أنه يعتبر الوحدة العربية قضية مصير، كما أنه يعتبر أن أولى مهامه تحرير الأرض العربية الأخرى المحتلة قبل الأراضي المصرية، ويرى في النضال لتحريرها تأكيداً لوحدوية الشعب المصري ولبنة في صرح الوحدة العربية. ومع ذلك، فعلينا ألا نستهين بتلك الأصوات، فهي تعبّر عن طبقة تفتش عن راحتها ورفاهها. إنها بقايا القطاع الخاص أو البرجوازية الليبرالية والشريحة العليا من البيروقراطية، في حين أن الشعب العامل، الوفي لمبادئ عبد الناصر، لا يزال على استعداد للتضحية والبذل في سبيل أمتة العربية.

إن إفشال هذه الأصوات لن يأتي عبر التهويش اللفظي الذي يؤذي المعركة أكثر مما يفيدها، بل يأتي عبر التحرك الإيجابي للقوى الوطنية العربية والجماهير العربية. وكلما كان التحرك أكثر جدية، ضعفت تلك الأصوات. وعلى العكس فإن بقاء الجمود العربي الراهن قد يقوي تلك الأصوات ويحوّلها إلى تيار خطير.

فليناضل كل منا في الساحة التي يعيش فيها، ولتتحد القوى الوطنية العربية لخوض نضال طويل مرير ذي شعبتين: الأولى حشد القوى العسكرية العربية ودفعها إلى القتال ضد إسرائيل. والثانية محاربة المصالح الأمريكية (الاحتكارات النفطية، المصارف، الشركات. . . الخ.) داخل كل بلد، محاربة تبدأ بالضغط لتنتهي بالتأميم والمصادرة. وبالتالي، ومن خلال هذه المعركة وعبرها، ينبغي أن نحارب بلا كلل وبلا تردد كل حكومة تحاول أن تهرب بجيوشها من المعركة أو تحاول أن تهرب ببترولها من المعركة. ولتتحول هذه المعارك إلى ضربات قاصمة تسدد إلى كل سلطة تحاول أن تتلاعب وتحمي بالنتيجة تلك المصالح أو تهرب بتلك الجيوش.

(٤)
معركة تصفية آثار العدوان في متاهة(*)

«إن هدفنا المباشر ينبغي ألّا يكون إزالة آثار العدوان فحسب، بل ينبغي أن يكون أيضاً حماية نظامنا الثوري وتدعيم حركة الثورة العربية». بهذه الكلمة البصيرة لخص عبد الناصر، في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٦٧، استراتيجية وهدف معركة تصفية آثار العدوان. لقد كان عبد الناصر يدرك، بحق، أن المقصود من العدوان هو، أساساً، ضرب حركة الثورة العربية عموماً، وضربه هو بالذات كحلقة حاسمة في عملية تصفية الثورة العربية.

عندما أخفقت الإمبريالية الأمريكية في إسقاط عبد الناصر عبر الهزيمة العسكرية، بسبب تدخل الجماهير في يومي ٩ و١٠ حزيران/يونيو التاريخيين، اتجهت الإمبريالية إلى تكتيكات أخرى، وبقي الهدف هو ذاته بالطبع، كان كل حل وسط، كل تسوية، بين عبد الناصر والإمبريالية الأمريكية مستحيلاً، لا لأن أمريكا كانت طاحشة تدوس مواقع الثورة في كل أنحاء العالم فحسب، بل لأنها كانت إزاء تاريخ طويل وتراث عريق في الكفاح ضد الإمبريالية تمثل في شخصه، ولذلك كان ضرب الثورة العربية ككل يمر عبر ضرب الرأس الناصري.

ما هي الخطوط الرئيسية لكل من تكتيكات أمريكا وعبد الناصر، في مرحلة ما بعد العدوان؟

بعد أن يئست الإمبريالية الأمريكية من إسقاط الوضع العربي، لصالحها عبر الهزيمة العسكرية، اتجهت إلى إسقاطه عبر تمادي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. هذا التمادي عندما يصل إلى نقطة معينة، يخلق تعفناً في الوضع العربي قد يؤدي إلى انفجاره أو انهياره لصالحها. هنا الحلقة المركزية التي تربط سائر تكتيكات الإمبريالية الأمريكية، في مرحلة ما بعد العدوان.

(*) نشرت في: **الثورة العربية** (تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١).

التكتيكات الأخرى تصب وتخدم هذا التكتيك. أما التكتيكات الثانوية أو التكتيكات المساعدة فيمكن إجمالها كالتالي:

ـ تقوية إسرائيل ودعمها عسكرياً واقتصادياً، بحيث يستحيل على العرب إحراز نصر عليها.

ـ تخريب كل جهد يبذل لإيجاد ضرب من التضامن العربي، يفيد مصر بخاصة، أو يتحول إلى عنصر ضغط سياسي فعّال سواء على أمريكا أو حلفائها الغربيين الآخرين، وبالتالي إبقاء مصر معزولة وعاجزة. هذا التكتيك الأمريكي ساهمت بتنفيذه وإنجاحه لا القوى العربية اليمينية وحسب، بل قوى عربية تنسب نفسها للوطنية والتقدمية تارة ولليسار تارة أخرى.

ـ في سبيل تمادي الاحتلال وصولاً إلى التعفين، تظاهرت أمريكا أنها راغبة في حل سياسي للأزمة القائمة، فوافقت على قرار مجلس الأمن ثم نكصت عن العمل لتنفيذه، وأعلن روجرز مشروعه الذي لم تكن نهايته بأحسن من قرار مجلس الأمن. في سبيل كسب الوقت الذي يلعب ضد العرب، تظاهرت هي وإسرائيل أنها تريد تسوية كاملة وشاملة لمسألة فلسطين، فاستطاعت على هذا النحو أن توهم البعض، وخاصة المنظمات الفلسطينية، أن المسألة هي مسألة فلسطين و«تصفية» قضية فلسطين، واستطاعت أن تستفيد من الهرج والتهريج الذي تصاعد من «النضال» ضد «الحلول التصفوية الاستسلامية».

ما إن التقط عبد الناصر أنفاسه عبر التحرك الجماهيري في يومي ٩ و١٠ حزيران/ يونيو حتى باشر فوراً بعملية إعادة بناء الجيش المصري. وفي عملية البناء هذه لوحظ تنامي الحلف المصري ـ السوفياتي عمقاً واتساعاً. ولم يكن السبب في ذلك حاجة الجيش المصري للسلاح السوفياتي وحسب، بل لأن عبد الناصر أعلن بوضوح أن أمريكا وراء العدوان، وبالتالي فإن تجربة عام ١٩٦٧ هي غير تجربة عام ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧. وفضلاً عن ذلك فإن الحلف المصري ـ السوفياتي كان بصورة عامة ينمو بشكل واضح ومنهجي ومنتظم منذ بداية الستينيات. بالإضافة إلى هذين التكتيكين الرئيسين، كان يمارس جملة من التكتيكات المساعدة أو الثانوية: (١) العمل لكسب الرأي العام الدولي. (٢) تجميع ما يمكن تجميعه من الطاقات العربية. (٣) المناورة مع أمريكا بهدف إضعاف الحلف الصهيوني ـ الأمريكي. ولأنه كان يدرك «أن ما يؤخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة»، فقد بدأ حرباً محدودة وصغيرة على قناة السويس، متناسبة مع نمو قوة الجيش المصري، ولكنها كانت لا تزال عنصراً تكتيكياً غير حاسم، بانتظار مزيد من النمو في القوة العسكرية المصرية، علماً بأن

هذه الحرب الصغيرة المحدودة لم تكن قليلة الأثر على الرأي العام الإسرائيلي. فأصابت إسرائيل بنزيف بشري (وإن كان محدوداً)، فضلاً عن نزيف اقتصادي، كانت تغطيه أمريكا بالطبع. كما أنها هزت قليلاً هستيريا الصلف والغرور الإسرائيليين.

حرب الاستنزاف التي بدأها عبد الناصر، أخذت تزعج إسرائيل أو تضايقها في أحسن الأحوال (ونعني أنها لم تصل قط إلى نقطة تحدث فيها انشقاقاً في الرأي العام الإسرائيلي حول مسألة الانسحاب من الأراضي المحتلة). عندئذ صعّدت أمريكا وإسرائيل هذه الحرب الصغيرة، بعد أن تلقت إسرائيل دفعة جديدة من طائرات الفانتوم، مع أجهزة إلكترونية عبّرت عنها غارات كثيفة للطيران، كان يقودها طيارون إسرائيليون، وأمريكيون أيضاً.

في الوقت الذي كانت فيه الإمبريالية تزيد معوناتها العسكرية لإسرائيل التي صعَّدت باتفاق مع أمريكا الحرب على القناة، كان روجرز يقدم إلى القاهرة مشروعاً لحل المشكلة. وكان المشروع بالأحرى بمثابة رد مناور على تهديد أطلقه عبد الناصر إلى نيكسون طالباً الكف من مساعدة إسرائيل. لقد كان في نيته، وقد اطمأن إلى القدرات الدفاعية للجيش المصري وإلى متانة الاقتصاد المصري، أن يطلق حرباً ضد مصالح أمريكا في الوطن العربي، وبخاصة مصالحها البترولية. وكان تصريح محمود رياض قبيل وفاة عبد الناصر الارتسام الأول لاتجاهات الأخير الجديدة.

في هذا السياق، السياسي والعسكري، أعلن قبول مشروع روجزر الذي لم يكن يقدِّر فرص نجاحه بأكثر من واحد في المئة. ولكنه استفاد مباشرة من وقف إطلاق النار (وقد قبله لمدة ثلاثة أشهر فقط، لا لسنة فسنة) وقدم قواعد مصرية للصواريخ ليلة وقف إطلاق النار باتجاه القناة، حيث أبطلت ميزات تفوق الطيران الإسرائيلي.

إلا أنه، مع قبوله مشروع روجرز (وقد ثبتت توقعاته حوله)، كان يدفع التحالف العربي ـ السوفياتي إلى مزيد من القوة والرسوخ والاتساع، بل جعل من قبوله مشروع روجرز مناسبة ووسيلة لزيادة الحضور السوفياتي في مصر. ومن هنا لم يشكّ السوفيات، عندما قبل مشروع روجرز أنه كان يلعب من وراء ظهرهم. وفضلاً عن ذلك، فإن الاتحاد السوفياتي، وأمريكا كذلك، كانا يتعاملان مع تاريخ ومع تراث. كان ثمة ثقة سوفياتية كبيرة لا تتزعزع به، وكان ثمة رفض أمريكي مطلق يجعل حواره معهم حوار طرشان.

ما معنى أن عبد الناصر كان يرسّخ ويعمّق الحلف العربي ـ السوفياتي مع قبوله مبادرة روجرز؟ ما معنى هذا «التناقض» في تصرفه؟ لقد كان يحارب على عدة

جبهات، منها جبهة إضعاف الالتزام الأمريكي بإسرائيل، وكسب الرأي العام الدولي إلى الجانب العربي. إلا أنه كان يعلن، محقاً «أن ما يؤخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة». ومن هنا فإن الجبهة الأساسية التي كان يعمل فيها هي جبهة تنمية القوة القتالية العربية، وحجر الزاوية في هذه الجبهة هو الحلف العربي ـ السوفياتي.

يقيناً إن عبد الناصر لم يكن يرفض حلاً سلمياً أو حلاً سياسياً[١] (ولِمَ يُسمى بحل سلمي بعد أن قُتل العديد وهُدمت كلياً أو جزئياً كل مدن القناة). ولكن حتى الحل السياسي، لكي يكون حلَّ مُخالصة، حلاً يقف عند حدود الحد الأدنى للمطالب العربية، كان سيكلف مصر، في تقديره، وفي الواقع، أضعاف ما فقدته من ضحايا ومن دمار.

في هذا السياق ينبغي أن نفهم موقف عبد الناصر من السياسة الأمريكية بوجه عام، ومن مشروع روجرز بوجه خاص. هذا السياق يفسر لِمَ لم يطلق هيكل في حياة عبد الناصر ما أطلقه بعد غيابه من حجج دفاعاً عن سياسة النظام الحالية إزاء أمريكا، سياسة الركض وراء الجزرة الأمريكية، وبالتالي سياسة تخريب الحلف العربي ـ السوفياتي سعياً وراء وَهم الجزرة الأمريكية.

إذاً، فالتكتيك الرئيسي، أي الحلقة المركزية لتكتيكات عبد الناصر، لتصفية آثار العدوان، هو الحلف العربي ـ السوفياتي. هذا الحلف كان يعتبره بمثابة الرافعة، رافعة المعركة الراهنة. أما الحوار مع أمريكا، أما محاولة إثارة تناقضات بين أمريكا وإسرائيل، أما كسب أوروبا الغربية، فقد كان من التكتيكات الثانوية في سياسته. والقول بأنها ثانوية لا يعني أنها غير ذات قيمة، بل على العكس ينبغي إعطاؤها الاهتمام الذي تستحقه، ولا بد من اللعب بها واستخدامها، ولكن يجب أن تبقى في حجمها الحقيقي وفي مركزها الحقيقي كتكتيكات ثانوية من مجمل تكتيكات المرحلة[٢].

تلك خلاصة لمواقف القائد الكبير في معركة تصفية آثار العدوان.

ماذا حل بهذه المواقف بعد غيابه؟!

---

(١) لقد استعملنا هنا، عمداً، تعابير تلوكها اليسراوية. ولكن عقلاً ديالكتيكياً، كعقل لينين، يمكنه أن يلتقط صواب قول كلوزفيش: «الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى». وبالتالي فإن الحل السياسي، كالحل العسكري، ليس سوى حصيلة لميزان القوى بين الأطراف المتجابهة.

(٢) ان تقييم عبد الناصر لاحتمالات نجاح مشروع روجرز بـ ١ بالمئة هو بحد ذاته تقييم لقيمة المبادرة، وبالتالي لمدى اعتماده عليها، أي أنه كان يعتبرها مجرد تكتيك ثانوي. أما هؤلاء الذين ركزوا همهم في الـ ١ بالمئة (مبادرة روجرز) وأخذوا يدرسون عل الـ ٩٩ بالمئة (الدعم السوفياتي)، فإنهم يقودون العرب إلى كارثة نهائية، سواء أرادوا ذلك أم لا، وعوا ذلك أم لا.

في التمهيد لتصفية الخط الناصري عموماً، والخط الناصري في تكتيكات مرحلة النضال لتصفية آثار العدوان خصوصاً، شرع محمد حسنين هيكل بكتابة سلسلة مقالات في **الأهرام**، بعد وفاة عبد الناصر بحوالى ثلاثة أشهر ونيف. في هذه المقالات، فضلاً عن التنميق الإنشائي والتراقص اللفظي، تكرار ممل وسمج لبديهيات ترمي إلى إخفاء الحقائق الأساسية التي تحكم المعركة وتحدد مصيرها. وبكلمة، كانت مقالات هيكل تلك تنطوي على حق أراد به باطلاً، وتحوي بعض حقائق يهدف من ورائها إلى طمس حقائق أخرى أكثر أهمية بالنسبة إلى المعركة:

ـ كان هيكل يشدّد على جبروت أمريكا، وعجز مصر، بالتالي، عن مجابهتها عسكرياً.

ـ وكان يؤكد ويبرز دور أمريكا في انسحاب إسرائيل عام ١٩٥٧ مؤكداً ضرورة وإمكانية دفع أمريكا إلى اتخاذ موقف كالذي اتخذته عام ١٩٥٦.

ـ كان يظهر الاتحاد السوفياتي بمظهر الخائف أو العاجز أو الذي لا يريد (أو لا يريد له هو ذلك التوريط).

هذه الحقائق البديهية، المجملة حيناً والمضخمة حيناً آخر، ما حدودها؟ وما هي الحقائق الأخرى التي طمسها هيكل في ضجيج تلك البديهيات؟

أ ـ ليس هيكل وحده الذي يعرف بأس أمريكا (على رغم أنه يبث من طرف خفي الفزع منها)، بل تلاميذ المدارس الأولية في دمشق والقاهرة يعرفون ذلك أيضاً. وليس هيكل هو وحده الذي يعرف أن مصر غير قادرة على مجابهة أمريكا عسكرياً، فالصبية الذين يلعبون الكرة الشراب في شبرا الخيمة يعرفون ذلك أيضاً. بالطبع إن مقالاته ليست تكراراً غبياً لبديهيات. إنه يريد أن يقول للقارئ: ما دمنا غير قادرين على مواجهة أمريكا فلنخضع لشروطها. إنه لا يقول ذلك صراحة (فبسيكولوجية العمل الدعائي تمنعه من ذلك)، بل أكثر من ذلك: إنه يقول العكس، ولكنه يحاصر القارئ البسيط ليقنعه برأيه. وهو في تصويره للمعركة القائمة يضع أمريكا في مركز الصورة، ويكاد يضع إسرائيل في المرتبة الثانية. في الصورة المقابلة يضع مصر وحدها تقريباً. والاتحاد السوفياتي مركون في زاوية الصورة، في الظل.

هل العرب عاجزون عن مجابهة أمريكا؟ وهل المعركة معركة مجابهة أمريكا عسكرياً ومباشرة؟

سنجيب عن هذا السؤال بتكرار بعض البديهيات كما يفعل هيكل: (١) ليس في نية العرب مهاجمة الأراضي الأمريكية، بل في نيتهم الدفاع عن أرضهم فحسب. (٢) إن المعركة، في طورها الراهن، معركة مع إسرائيل المدعومة من أمريكا. أي إن

الطابع المباشر والعسكري للمعركة هو كونها معركة مع إسرائيل (تكراراً: المدعومة من أمريكا). (٣) إن العرب المدعومين من قبل الاتحاد السوفياتي هم في معركة مع إسرائيل المدعومة من قبل أمريكا. (٤) إن المعركة، ما دامت معركة تصفية آثار العدوان (وليست معركة تحرير فلسطين)، ستبقى، عسكرياً، معركة مع إسرائيل. إذاً فالمسألة الأساسية في المعركة الراهنة هي أن يصمم العرب على التضحية من جهة، وأن يمتّنوا ويعمّقوا تعاونهم مع الاتحاد السوفياتي من جهة أخرى، لا أن يتخذوا من دعمه ورقة مناورة مع أمريكا. (٥) إن التوازن الدولي، توازن الرعب النووي، الذي سيلعب دور تجميد للدولتين الداعمتين، سيجعل المعركة معركة استنزاف وإنهاك (وسننزُف أكثر مما تنزف إسرائيل) في أحسن الأحوال، ما دامت القوة العربية لم تملك بعد قوة متفوقة على إسرائيل. وعلى هذا فإن تكرار هيكل الممل عن قوة أمريكا وعجز مصر العسكري أمامها، وهذه حقيقة بديهية، لا يهدف سوى إلى طمس الحقائق التي ذكرنا.

ب ـ في مسار الخط الجديد أيضاً، ما انفك هيكل يكرز تأكيده على دور أمريكا عام ١٩٥٧ (وهذه حقيقة، على رغم أنه يجملها كثيراً، يعرفها التلاميذ أيضاً). تكراره هذا يرمي إلى حجب حقائق أخرى هي التالية:

ـ إن أمريكا لم تكن طرفاً مباشراً في عدوان ١٩٥٦. وموقفها من العدوان إنما كان يرمي، كما كشفت تطورات الأحداث في ما بعد، إلى احتلال مركز دول الاستعمار القديم. لذا ليس من باب الصدفة أن يتناسى معركة عبد الناصر ضد مبدأ إيزنهاور، مبدأ الفراغ، التي كانت نقطة انطلاق سلسلة من الأحداث الثورية وصولاً إلى وحدة عام ١٩٥٨ وثورة تموز/يوليو في العراق وحوادث لبنان، الخ. لماذا يتناسى معركة التجويع التي شنتها أمريكا على مصر بعد انسحاب قوى العدوان عام ١٩٥٧. إنه يلقي ستاراً على تاريخ عقد من الزمن انطوى على صراعات، وإن تخللتها انقطاعات تشبه الهدنة، بين عبد الناصر وأمريكا. هذه الصراعات كان تتويجها وذروتها عدوان عام ١٩٦٧.

ولم يكتف هيكل بتجميل دور أمريكا بإخفاء حقيقة أهدافها عام ١٩٥٦، ومحاولة إيهام العرب أن من الممكن أن يتكرر موقف أمريكا ذاك في المعركة الراهنة، وإسدال الستار على عقد من الصراع بين الثورة العربية بقيادة عبد الناصر وبين الإمبريالية الأمريكية. بل إنه يتناسى عمداً خازوق الملاحة في العقبة، هذا الخازوق الذي فرضته أمريكا أولاً، ثم وظفته ضد عبد الناصر وضد مصر ثانياً، في عملية التصعيد ودفع مصر إلى الفخ. عملية الدفع هذه التي أطلقت كتتمة لمعركة الانفصال، وانطلقت إذاعات وصحف دمشق عهد الانفصال وعمّان وجدة في عملية ردح وجدت ذروتها

في تهريج مؤتمر شتورا، وصولاً إلى حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

ومع أنه يكرر بديهيات معينة، إلا أنه يتناسى، عمداً بالطبع، بديهيات أخرى مبدئية: الحلف الصهيوني ـ الأمريكي يشكل صلب الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. وبالتالي فإن أمريكا جزء من إسرائيل (مساعدات بالمليارات، طائرات فانتوم، أجهزة إلكترونية حربية، طيارون أمريكيون ذوو جنسية «مزدوجة»، إلخ.). أمريكا وراء إسرائيل في حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ووراءها اليوم، وستبقى وراءها غداً (ما دام النضال العربي لم يستطع أن يلجمها، بسلاح البترول واقتلاع قواعدها العميلة). أمريكا قررت إركاع العرب، وإركاع مصر كحلقة حاسمة في إركاع العرب، والقضاء على الناصرية وعبد الناصر. أمريكا، في كل مواقفها السياسية، بدءاً من موافقتها على قرار مجلس الأمن وصولاً إلى مشروع روجرز، كانت ولا تزال كذابة. هيكل يخفي كونها كذابة.

نقل هيكل عن لسان مسؤول أمريكي تصريحاً جاء فيه: «بعد انتصار إسرائيل أصبحت سياستنا الاحتفاظ بالوضع الذي نشأ عنه، وعدم تغييره إلا على شروطنا... هذه المرة، سنة ١٩٦٧، كنا مصممين على ألا نفعل ما فعلناه عام ١٩٥٧»[٣].

لم يقل لنا هيكل، بالتفصيل، ولو مرة واحدة، ما هي شروط أمريكا. وهو لا يعلن أن النظام المصري الحالي قد قبل شروط أمريكا، بل يعلن العكس تصريحاً: إن حل المشكلة بالشروط الأمريكية غير مقبول. هل يريد هيكل القول، ضمناً، إن حل المشكلة بنصف الشروط الأمريكية حل مقبول. وإذا كان الأمر كذلك، فهل يمكن اعتبار «الساداتية» نصف الشروط، فبدأت على هذا الأساس وسارت عملية ضرب الناصرية وتصفيتها. ردنا على هذا الوهم بسيط: لا عصر السادات ولا غيره. الخيار حاسم بين طريقين: إما متابعة الطريق من النقطة التي وصل إليها عبد الناصر، وإما عصر السيطرة الاستعمارية والامتهان الصهيوني. ليس هذا بالموقف المسبق، بل هو حصيلة تحليل لمجمل التجربة العربية في نضالها الحديث ضد الإمبريالية.

بعد أن انتهى هيكل من التبرير المباشر للسياسة الجديدة إزاء أمريكا، انتقل إلى التبرير غير المباشر لهذه السياسة. استرسل هيكل في مديح الجيش المصري والجهود التي بذلت لتطويره وتقدمه، لينتهي إلى القول، وهذا هو المقصود من كل مقالته، ليس بإمكان الجيش المصري حسم المعركة. وإن الحل هو حل سياسي[٤]. وبالتالي

---

(٣) انظر: **الأهرام**، ١٩/ ٢/ ١٩٧١.

(٤) طبعاً الحل السياسي أو العمل السياسي ليس كما يزعم هيكل «العمل الدبلوماسي» أو المناورة مع الدول الكبرى ومع أمريكا حول موضوع الحل السلمي وقرار مجلس الأمن، إنه أوسع بكثير. فالعمل الدبلوماسي والمناورة جزء من العمل السياسي، في خدمة «الكل»، وهذا الكل هو تحرير الأراضي المحتلة=

فهو حل مع أمريكا. ومن هنا انطلقت قرارات تمديد وقف إطلاق النار. لا عجب، فالتكتيك الذي كان ثانوياً في زمن عبد الناصر أصبح الرئيسي (المناورة مع أمريكا)، والتكتيك الذي كان رئيسياً في زمن عبد الناصر أصبح ثانوياً ومجرد ورقة مناورة مع أمريكا (الحلف العربي ـ السوفياتي).

في إطار هذه الخطة، حدث ما يلي:

ـ ضربت القوى الناصرية الأرثوذكسية، وبدأ التشهير بالناصرية، تارة بالتصريح وأخرى بالتلميح والتورية.

ـ تحولت المعاهدة المصرية ـ السوفياتية إلى قصاصة ورق.

ـ أعيد الاعتبار للنظام السعودي (فالاستقبال الذي لقيه فيصل في القاهرة كان غير المجاملات التي كانت تتميز بها تصرفات عبد الناصر عندما يضطر إلى تراجع تكتيكي إزاء القوى الرجعية).

ـ جرى ويجري تمديد وقف إطلاق النار.

ـ استمرت وتستمر العياقات الدبلوماسية مع أمريكا.

لا شك في أن الاتحاد السوفياتي قد أصيب بما يشبه اللطمة من جراء التطورات التي حدثت بعد عبد الناصر، وليس مستبعداً أن يكون لهذه التطورات انعكاساتها السلبية داخل القيادة السوفياتية. إن الاتحاد السوفياتي يعيش الآن حالة حذر إزاء القيادة المصرية. ولكن لأن الوضع العربي حامل احتمالات، لذا يتسم الموقف السوفياتي بضرب من الحيرة والترقب.

لقد أدركت إسرائيل والإمبريالية الأمريكية هذه الحقيقة، لذا من الملاحظ أن الحملة الصهيونية على الاتحاد السوفياتي، تحت حجة اضطهاد اليهود في الاتحاد السوفياتي، قد خفت كثيراً ، بل توقفت. ومن الملاحظ أيضاً أن مجهودات الاتحاد السوفياتي الدبلوماسية والسياسية في سبيل الانسحاب من الأراضي المحتلة قد ركدت إلى حد ما، ولكن موقفه الأساسي لم يتغير بالطبع.

لقد أعلن، فجأة، في القاهرة، أن الرئيس السادات في سبيله إلى زيارة

=والحفاظ على مكاسب الثورة العربية. والعمل السياسي، في هذه المرحلة بخاصة، هو تحريك الجماهير العربية ضد المصالح الأمريكية وضد قواعدها وضد هؤلاء الهاربين ببترولهم وجيوشهم من المعركة. هيكل لا يرى من العمل السياسي إلا المناورة، الغبية طبعاً، مع أمريكا. انظر: محمد حسنين هيكل، «تحية إلى الجيش المصري،» **الأهرام**، ١٣/ ٢/ ١٩٧١.

موسكو في النصف الأول من تشرين الأول/أكتوبر. لسنا ندري ما الذي يحمله الرئيس السادات من «مفاجآت!!!». ولكن الانطباعات التي يكونها كل مراقب موضوعي، في ما يتعلق بالعلاقات المصرية ـ السوفياتية، لا تسمح بالتوقع بأن تغييراً أساسياً سيطرأ على الموقف السوفياتي، وأن الثقة يصعب أن تعود بصورة جدية ما لم تبنَ على أسس يكون لها جذور موضوعية في النظام المصري.

إن الاتحاد السوفياتي يبدو كبالع الموسى الآن: فهو لا يستطيع أن ينسحب تاركاً مصر تسقط نهائياً بيد الإمبريالية الأمريكية، وهو في الوقت نفسه لا يرى حافزاً يدفعه، بسبب فقدان الثقة بنظام السادات، لأن يلقي بكل ثقله في المعركة، وهو الثقل الذي لا يريد السادات وهيكل أن يُلقى على كل حال. ويبقى الموقف الثالث وهو الموقف الراهن. إن استمرار الموقف الراهن، وبالتالي التعفين، أي انفتاح مصر أكثر فأكثر على احتمالات (لا يمكن أن يحددها ولو بشكل تقريبي من لا يعرف الوضع الداخلي المصري عن كثب)، يلعب ليس ضد العرب فقط، بل ضد الاتحاد السوفياتي أيضاً، ضد الحضور السوفياتي في الوطن العربي.

عندما كان عبد الناصر حياً كان تأثير تمادي الاحتلال الإسرائيلي أقل بكثير مما هو بعد غيابه، لا لأن الاحتلال قد تمادى مدة سنة بعد وفاته وحسب، بل بسبب الثقة المتبادلة بينه وبين الشعب العربي أيضاً. هذه الواقعة كانت، إلى حد كبير، الغمامة التي حجبت عن الاتحاد السوفياتي وعي التأثير السلبي لتمادي الاحتلال وانطباقه مع الخطة الأمريكية في التعفين، وصولاً إلى إسقاط الوضع العربي لصالحها. كان الاتحاد السوفياتي، ومن ورائه الأحزاب الشيوعية العربية، يتصور أن المهم هو حماية «التحولات التقدمية» في أقطار عربية، وتدعيم الصداقة العربية ـ السوفياتية. هذا التصور يكاد يكون وهماً: من المستحيل حماية الصداقة العربية ـ السوفياتية والمحافظة على الحضور السوفياتي في الوطن العربي، وحماية «التحولات التقدمية» مع استمرار الاحتلال. حتى لو انتصر علي صبري وشعراوي جمعة في أيار/مايو، فإنهما كانا سيسقطان بعد عدم الانسحاب. حتى إذا حدث غداً تحول ناصري تقدمي في مصر، فإنه سيواجه هذا الأمر، أو، بالأصح، سيواجهه، حتى إذا لم يع أن المستقبل العربي كله، انهياراً أو تماسكاً، متوقف على هذه النقطة المحورية: تحرير الأرض بسرعة. لقد كان شعراوي جمعة وعلي صبري على حق في تأكيدهما على الحلف العربي ـ السوفياتي، بوصفه حجر زاوية في استراتيجية مصر. ولكن تأكيدهما هذا كان ناقصاً. الموقف الكامل المتكامل هو: الصداقة + الانسحاب. من دون تحقيق الانسحاب، الصداقة ستسقط وستنتصر أمريكا.

إذا لم يعِ السوفيات هذه الحقيقة، فإن الصداقة وكل ما صنعوه للعرب خلال عشرين عاماً سيتساقط كبناء كرتوني.

ما هي آفاق المعركة؟ ما هو الحسم المطلوب؟

ما هي شروط المعركة الناجحة؟

لقد ضاعت على الأمة العربية عموماً وعلى مصر خصوصاً فترة سنة من الزمن، منذ وفاة عبد الناصر تقريباً، في الركض وراء التضليل الأمريكي. خلال هذه السنة: المصالح الأمريكية كانت مرتاحة، والهاربون بجيوشهم وبترولهم كانوا مرتاحين أيضاً يزاود بعضهم بالثوراويات ويقدم بعضهم الآخر الفتات التافه للمعركة. وفي هذه السنة دخلت الجماهير في دوامة، تتراوح نفسيتها بين اليأس والنقمة، بين الانفجار والاستسلام. إن سبب ذلك كله إنما يعود إلى الركض الغبي وراء أمريكا. وإن الجماهير الآن بحاجة إلى الحشد والتعبئة وليست بحاجة البتة إلى التهييج وبث الآمال بنصر سريع أمام ناظريها.

إن تصريح الرئيس السادات مراراً وتكراراً أن عام ١٩٧١ هو عام الحسم يعكس ضغوطاً جماهيرية. ولكن لسنا ندري، والجماهير لا تدري أيضاً، ماذا يعني بالحسم. إذا كان يعني أن المعركة ستنتهي في هذا العام فهو واهم جداً. إن المعركة طويلة وطويلة إذا أراد الثبات (أو إذا استطاع الشعب المصري أن يفرض الثبات) على مواقف الحد الأدنى العربية.

إن تصريحاته حول عام الحسم (وهي تعكس إما رغبة الجماهير أو ضغوطها أو محاولة تهدئتها) لا معنى لها إطلاقاً. إن الجماهير، بحسها السليم، لا تطالب بمدة زمنية، وإنما تطالب بالأحرى أن يكون ثمة وضوح في تصور المعركة من جهة، وأن يلمس أعمالاً عيانية في الاستعداد لها من جهة أخرى. وإننا على يقين أن الشعب المصري لم يكن ليضغط باتجاه الحسم، لو أنه شعر أن قادته قد وضعوا المعركة فعلاً وعملاً نصب أعينهم. لقد ضاع الشعب بين الحديث عن عام الحسم والمناورات الغبية مع أمريكا.

ليكن عام ١٩٧١ عام الحسم، بمعنى الوضوح المطلق الكامل في تصور المعركة. إن الشعب يطالب بمعركة عندما يرى آفاق المعركة غائبة. وهو يطالب بمعركة عاقلة موزونة عندما يرى أن المعركة قادمة لا ريب فيها. إن الشعب ضد التلاعب، ولكنه مع معركة عاقلة موزونة إلى أقصى حد.

إذا كان الشعب المصري خصوصاً والعربي عموماً قد نبذ نهائياً العياقات

والمناورات الدبلوماسية، فإنه نبذها باعتبارها بديلاً عن المعركة. ولكن عندما تقوم المعركة فعلاً وتستمر، فالشعب لا يرفض النضال السياسي والدبلوماسي. ها هم الفييتناميون يفاوضون أمريكا منذ ثلاث سنوات، ولكنهم بقوا يحاربون طيلة هذه السنوات.

إن المعركة العاقلة هي المعركة التي تُفتح بدعم واعٍ وكامل ومصمم من الاتحاد السوفياتي. ليس صحيحاً أن الاتحاد السوفياتي يهرب مَن المعركة. إن حرب الهند وباكستان شاهد على ذلك. فلو أن العرب في وضع معقول من حيث متانته، ولو أن التفاهم جدّي بيننا وبين الاتحاد السوفياتي، لتصرّف معنا تصرفاً يشبه تصرفه مع الهند. لسنا بصدد الدفاع عن الموقف السوفياتي، وإنما بصدد نقد المواقف العربية التي لم تستطع أن تقيِّم، ولو بحد أدنى من العقلانية، العلاقات الدولية وحقيقة المصالح العربية. إن العلاقات العربية ـ السوفياتية بحاجة إلى تدعيم يصل بها إلى ثقة متبادلة جدية مبنية على أسس واقعية.

إن الحسم الحقيقي: المطلوب ليس تصفية آثار العدوان عام ١٩٧١، فهذه طوباوية إن لم تكن تضليلاً. الحسم الصحيح هو ما يلي:

أ ـ إن إسرائيل لن تنسحب إلا إذا نزلت بها خسائر في الأرواح. لذا فالمعركة حتمية ومضنية وطويلة.

ب ـ إن مصر لا يمكن أن تحارب وتصمد من دون دعم مطلق من الاتحاد السوفياتي أولاً ومن العرب ثانياً.

ج ـ إن القول بأن المعركة حتمية لا يعني أننا نطالب بأن تغلق مصر باب حل سياسي يحفظ حقوق الحد الأدنى العربية، فالهاربون من المعركة والضالعون مع الإمبرياليين هم وحدهم الذين يطالبون مصر بذلك. إننا نطالب فقط بأن تكون ثمة معركة ومعركة عاقلة. والحل السياسي هو بالنتيجة حصيلة ميزان للقوى.

د ـ إن حاجة مصر إلى العرب (وحاجة العرب إلى مصر مثل حاجة مصر إليهم) ينبغي أن تدفعها إلى فتح معركة سياسية لتعبئة الجماهير العربية ضد الهاربين بترولهم وجيوشهم من المعركة. لو أن هذه المعركة قد فُتحت قبل سنتين أو ثلاث لما كان مستبعداً أن تأتي بثمار إيجابية. إن الشرط الأول لمعركة ناجحة كهذه هي أن يكون ثمة معركة فعلية مع إسرائيل.



(٥)
حزيران سادس(*)

مر حزيران/ يونيو سادس، والوطن العربي ما زال سادراً في حالة يمتزج فيها الاحتضار بالتعفن. أصبحت الهزيمة خبزنا. الذل وسم جباهنا والتقهقر ديدن مسارنا.

مع كل حزيران/ يونيو تكبر الهزيمة وتتأكد. وما يتأكد ويكبر لا الهزيمة العسكرية فحسب، بل الهزيمة السياسية والثقافية ـ الأيديولوجية أيضاً. ما أحرزه العرب من تقدم منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية يُقضم، يُهار، يتآكل، بشكل تدريجي ومنتظم.

بعد أن فعلت قوى الجهالة والرجعية والعمالة وسعها لتطفيش الاتحاد السوفياتي و«طرده» من عبء دعمنا في معركة تصفية آثار العدوان (وكان السوفيات راغبين في هذا التطفيش والإعفاء بعد تصفية الناصرية وتحالف مصر السادات مع السعودية) أصبحنا كالأيتام في غابة ضَوارٍ.

الاتحاد السوفياتي أُبعد عنا وابتعد. والإمبريالية الأمريكية مصممة على تصفية كل ما حققه العرب بقيادة عبد الناصر، وسحق الحركة القومية العربية لفترة تغطي الزمن الكافي، لسحب البترول العربي واستنفاده بسلام وطمأنينة.

على صعيد الأراضي التي احتُلت في حرب حزيران/ يونيو، تتصرف إسرائيل وفق خطة منهجية واضحة وصريحة، خطة تهويد هذه الأراضي ـ بما في ذلك سيناء ـ وإلحاقها نهائياً بإسرائيل. ما يجري في الأراضي المحتلة، مع الموج التوسعي الصهيوني الثاني، يقدم صورة واقعية صارخة ومهينة عن التدهور والتعفن العربيين.

على الصعيد السياسي، تمتد الهزيمة إلى ما هو أبعد من إسقاط الأنظمة

(*) نشرت في: **الثورة العربية** (تموز/ يوليو ١٩٧٣).

«الوطنية التقدمية». فبعد أن حولت الهزيمة هذه الأنظمة إلى مومياءات، لم يعد إسقاطها مشكلة مهمة ولا مباشرة ولا ملحّة. والعرب يفقدون، إلى هذا الحد أو ذاك، في هذه البقعة أو تلك، حتى الاستقلال.

على الصعيد الاقتصادي، تنهب الإمبريالية حوالى ثلث الناتج القومي العربي، والفوائض النقدية للدول البترولية العربية موجودة في المصارف الإمبريالية، بعيدة عن احتياجات التنمية العربية، وهي احتياجات واسعة وملحّة بالطبع.

على الصعيد الثقافي ـ الأيديولوجي، بعد أن كان العرب يتقدمون، وإن ببطء شديد وتردد وصعوبة، نحو تمثّل أيديولوجيا عقلانية عصرية، نزلت بهم هزيمة لا تقل فداحة، من زاوية التطور التاريخي، عن الهزيمة العسكرية أمام إسرائيل. وتتمثل هذه الهزيمة في صعود قوى جهالة ريفية أو بدوية تنتمي فكرياً وأيديولوجياً، على رغم كل لبوس آخر، إلى عصور الانحطاط العربية. ناهيك عن القوى الرجعية التقليدية التي تستفحل وتستعيد اعتبارها.

على الصعيد العربي القومي، يضمر النزوع الوحدوي، وتقوى وتتعزز الأيديولوجيا الإقليمية حتى في صفوف قوى تنسب نفسها إلى القومية العربية والوحدة العربية. ومع تعزز مواقع الأيديولوجيا والقوى الإقليمية، تكتسب الكيانات الإقليمية المملوكية وجمهوريات وممالك ملوك الطوائف، مزيداً من الرسوخ ومزيداً من الشرعية.

تلك بعض الحقائق الواقعة الرئيسية في الوضع العربي في فترة ما بعد عبد الناصر.

وبعبارة صريحة: إن ما يجري في الواقع اليوم هو بمثابة استسلام وركوع، غير رسميين أمام الإمبريالية والصهيونية. لذا فإن الكلام الفارغ عن رفض الاستسلام ورفض شروط إسرائيل وأمريكا، هو ستار لاستسلام ليس أقل سوءاً بكثير من الاستسلام الموثق، في مفاوضات مباشرة أو معاهدات صلح. إن حالة اللاسلم واللاحرب الراهنة ليست، في الصورة الراهنة المرئية للوضع العربي، فترة هدنة استعداداً للحرب، بل هي فترة استرخاء وإرخاء وترويض للشعب العربي، لكي يقبل يائساً، مدمَّراً، مذلاً، الاستسلام أمام إسرائيل والإمبريالية. إن حالة اللاسلم واللاحرب الراهنة هي الآن بمثابة إعادة تدريجية للعرب إلى مرحلة ما قبل عبد الناصر، عبر إنهاك الشعب العربي لكي يقول للمستسلمين: لا بأس استسلموا، فنحن أضعف من إسرائيل ومن الإمبريالية. إن حالة اللاحرب واللاسلم الراهنة،

التي اقترنت بإساءة العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، بتعزز النفوذ الإمبريالي والرجعية العربية التقليدية، بصعود قوى الجهالة البدوية الريفية (ولسنا هنا بصدد وصف تحقيري، بل بصدد وصف ملموس لتأخر شديد جداً في الوعي وبُعد مرّيخي عن العصر)، بتوسع التبذير والامتيازات ووقف التنمية ـ هذه الحالة هي سيرورة تدريجية نحو استسلام (لا تزال إسرائيل والإمبريالية ترفضانه) يُراد توقيع صكوكه في وقت تكون فيه الأمة العربية مدمَّرة، منهَكة، نازفة ومستنفدة.

ومع ذلك فحالة اللاسلم واللاحرب لم تخلُ من صراخ ما. في نيسان/ أبريل الفائت ارتفعت لهجة تهديد عربية بالحرب. في الجانب المقابل، في إسرائيل، ارتفعت تعليقات الاستهزاء بهذه التهديدات. وبالفعل فمن الملاحظ، في الفترة الأخيرة بخاصة، مع ازدياد التدهور، صدور، بين حين وآخر، تصريحات منفخة، وتفنيص وتفشيط لدى الطغم الحاكمة. حتى في عهود المماليك لم تبلغ الاستهانة بعقول الناس والكذب وانعدام الثقة بين الطغم المتسلطة وبين الشعب المدى الذي وصلت إليه في هذه الفترة.

عندما طرد العسكريون السوفيات (الذين كانوا يدافعون عن مصر)، و«استقلت» مصر السادات (المتحالفة مع السعودية) التي أجْلت «الاحتلال» السوفياتي (علماً أن إسرائيل، المدعومة من أمريكا، هي التي تحتل مصر، لا الاتحاد السوفياتي) وفقدت القوى المسلحة المصرية الغطاء الجوي السوفياتي، جاء تعليق الخبراء العسكريين العالميين: أصبح صعباً جداً وباهظاً جداً أن يستأنف العرب حرب الاستنزاف، بله الحرب العادية. وبالفعل، فإن احتمال الحرب الناجحة، في أفق منظور، وفي ظل بُنى سياسية متخلفة ومتآكلة ومعزولة عن الشعب، لم يعد وارداً.

إن الوضع الراهن، وضع اللاسلم واللاحرب، بالتأخر الذي يسم البنية العسكرية العربية، واضطرار مصر وسوريا بخاصة إلى الاحتفاظ بجيش بري لجب، قد أسهم، إلى جانب عوامل أخرى، في وقف التنمية، علماً بأن هذه التنمية ذات الطابع الاقتصادي لم تستطع، حتى في أزهى فتراتها (في زمن عبد الناصر) أن تضع الاقتصاد المصري، مثلاً، في مرحلة الإقلاع وتحطيم حلقة التخلف. إن توقف التنمية، المصحوب بانفجار سكاني، يطرح احتمالات، تقوى يوماً بعد يوم، تحوّل الظاهرة العربية (في ثلاثة أو أربعة أقطار على الأقل) إلى ظاهرة هندية خلال عقد أو عقد ونصف. هذا يعني أن الكفاف العربي في أحسن الأحوال (أو المجاعة العربية الخفية في أسوأ الأحوال) سيتحول إلى مجاعة من طراز هندي، أي مجاعة مكشوفة، ظاهرة ودائمة.

وهذا يلقي بعض الضوء على جانب من الاستراتيجية الإمبريالية. لم تقتصر الإمبريالية وإسرائيل على الهزيمة العسكرية للقضاء على محاولة النهضة العربية الثانية. بل تذهبان إلى مدى أبعد في عملية السحق: إنزاف القوى المادية والمعنوية للشعبين المصري والسوري، وهما أكثر الشعوب العربية تقدماً وطليعية (والأصح أقلها تأخراً)، بشكل منهجي، بحيث لا تقوم لهما قائمة في أمد منظور.

وإذا أخذنا بالاعتبار أن مصر وسوريا هما البلدان العربيان الوحيدان الموجودان، موضوعياً، ومذ قامت إسرائيل، في ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإذا أخذنا بالاعتبار أن إحدى الظواهر الأساسية والخطيرة لما بعد الهزيمة، هي كون الدخل القومي الإسرائيلي يزيد باطراد عن الدخل القومي المصري. وإذا أخذنا بالاعتبار أن الاحتمال الوحدوي بين مصر وسوريا ليس قائماً في أفق منظور ـ إذا أخذنا ذلك كله بالاعتبار، يمكننا الافتراض أن قضية فلسطين التي صفيت على الصعيدين التكتيكي والاستراتيجي (من دون مفاوضات ومن دون معاهدات صلح وبلا اعتراف رسمي بإسرائيل)، ستصفى لأمد أبعد سواء بمفاوضات أو من دونها، باعتراف أو من دونه (سيان بالنسبة إلى إسرائيل، ما دام ميزان القوى يميل بشكل ساحق وطويل لصالحها)، ما لم تحدث تطورات ثورية حقة في الدول المحيطة بإسرائيل خصوصاً، وفي الوطن العربي عموماً، خلال فترة زمنية مناسبة.

هذه الحقائق الواقعة المُرة والسوداء، مضافاً إليها التأخر التاريخي للشعب العربي، تفرض على هذا الشعب، إذا أراد أن يتجنب الاندثار، أن يعيش سباقاً مع الزمن، فإذا لم تستدرك الأمة العربية تأخرها التاريخي، وتفتتها الإقليمي، فستجد نفسها محجوزة في طريق مسدود، في حين أن العالم المصنَّع عموماً (إسرائيل بخاصة) يتقدم بسرعة حثيثة.

إن هذا التطور غير المتساوي، التقدم في جانب، والتقهقر في جانب آخر، سيعيد في هذا القطر، وسيطيل في آخر، وسيعمق في ثالث، السيطرة الإمبريالية. وستتابع إسرائيل، ما وسعها ميزان القوى المحلي والدولي، تحقيق حلمها التاريخي: دولة لليهود تمتد من النيل إلى الفرات.

وإذا كانت تصفية آثار العدوان تشكل المهمة المباشرة الملقاة على عاتق الشعب العربي، في مصر وسوريا والأردن، إلا أن قطع سيرورة التطور غير المتساوي بل التناقضي هذا، يشكل المهمة التاريخية والأساسية والملحة.

إن الغزو الإسرائيلي، المتوسع والمتفاقم، يجعل قطع هذه السيرورة شرطاً لا بد

منه لبقاء الأمة العربية، وإنقاذها من الاندثار. لذا لم تعد تصفية التأخر والتفتت العربيين، أي تصفية البنيات الأيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية القديمة للمجتمع العربي، مسألة تقدم واشتراكية فحسب، بل ضرورة حياة ووجود بالأساس. لقد أصبحت المسألة مطروحة على هذا النحو الحاد: إما الاندثار وإما تصفية التأخر والتفتت.



(٦)
حرب تشرين، مؤشراتها ومضاعفاتها(*)

بعد الحزيران السادس، انفجرت، في الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، الحرب الرابعة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. هذه الحرب، بالمضاعفات التي أفرزتها، بالمؤشرات التي أفصحت عنها، بالانعكاسات التي لقيتها، بالتصورات التي أكدتها أو دحضتها، بالوقائع التي كشفتها أو طوتها، تشكل تجربة ثمينة للشعب العربي، من المناسب محاولة رصد وقائعها وتحليلها وتلخيص بعض دروسها.

١ ـ للوهلة الأولى، وبحق، يمكن اعتبار حرب تشرين الأول/ أكتوبر إنجازاً عربياً. لكن ثمة ضرورة للذهاب إلى ما هو أبعد من الانطباع والشعور: هل هناك، فعلاً تطور حق في البنيتين السياسية والعسكرية العربية، أم مجرد ترميم؟ وإذا كانت المسألة مجرد ترميم، فكيف نفسر الفارق بين حزيران/ يونيو وتشرين الأول/ أكتوبر؟ وما هو دور كل من العسكري والسياسي في حرب تشرين الأول/ أكتوبر؟

٢ ـ الإنجاز التشريني أعاد بعض الشرعية والاعتبار، سقط في هزيمة حزيران/ يونيو، لمؤسسات وبُنى المجتمع العربي القائم.

ولكن لنفترض، وهذا غير وارد، أننا انتصرنا على إسرائيل، وهو ضرب من انتصار فيل على ضفدعة، فما معنى هذا الانتصار؟ ومن قبل، طوال ربع قرن، ما معنى هذه الغلبة، غلبة ضفدعة على فيل؟

٣ ـ خلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر، استعملنا النفط كسلاح سياسي في المعركة. ما هي أهمية هذا السلاح السياسي؟ وكيف يمكن أن يصبح أكثر فاعلية في تصفية آثار العدوان؟ ما هي تأثيرات النفط على احتمالات التقدم العربي أولاً وعلى احتمالات الوحدة العربية ثانياً؟ وما دور النفط في ستر فوات بُنى المجتمع العربي؟

٤ ـ جاءت حرب تشرين الأول/ أكتوبر لتضع حداً نهائياً لنظريات ثوراوية

(*) نشرت في: **الثورة العربية** (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣).

ويسراوية كانت تنادي، في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بنبذ الحرب النظامية وتبني «حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد». كيف لوت نفسها هذه النظريات الحولاء ولفت كوعاً في محاولة للتلاؤم مع المعطيات الجديدة التي جاءت بها الحرب؟

٥ ـ كيف تصرّف الناس، في مصر وسوريا بخاصة، خلال هذه الحرب؟ كيف كانت معنوياتهم؟ كيف أخذت تلوح، من خلال، ومع هذه التجربة، ارتسامات مجتمع مدني عربي؟

أ ـ العسكري والسياسي في حرب تشرين

١ ـ وأخيراً، بعد ما ينوف على ثلاث سنوات من غياب عبد الناصر، انفجرت بمبادأة، بل بمفاجأة، حرب عربية محدودة جديدة، في الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣.

لقد فوجئنا مفاجأة كلية بهذه الحرب، وفوجئ معنا الشعب العربي كله. وبالتالي فإن تحليلاتنا التي كانت تستبعد الحرب من قبل مصر وسوريا، لم تصدق. لكن لا بد من أن نبادر إلى القول: أولاً، حسناً لأننا أخطأنا. ثانياً، إن خطأنا الذي كان يستبعد احتمال الحرب هو أصح وأكثر عقلانية ومنطقية من «الصواب» الذي كان يؤكد (ولا أحد كان يؤكد) احتمال الحرب. فالقرائن طوال ثلاث سنوات كانت جلية على مراهنة القيادة المصرية على حل سياسي أمريكي تأتي به السعودية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن قرار الحرب قد اتخذ لا في مكاتب الحكام، بل في الشوارع، في المعامل، في الثكنات، في الجامعات إلخ. إن الشعب قد استطاع، بعد تحركات وضغوط استمرت حوالى ثلاثة أعوام، أن يعيد إلى حد ما، فرض شعار عبد الناصر: ما أُخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة.

٢ ـ لقد هدر من حياة الشعب أكثر من ثلاثة أعوام، قضاها في حالة من اليأس والتمزق بلغت حد النزع، يعاني شعوراً بالانسحاق والتآكل، جعل حياته خانقة كالسم. بعد ثلاثة أعوام عدنا إلى نقطة البدء، النقطة التي بدأها عبد الناصر عندما أعاد امتشاق السلاح، وسط خرائب ودماء ودمار الهزيمة الحزيرانية، بإغراق الباخرة «إيلات» بُعيد الهزيمة، ثم العودة إلى حرب الاستنزاف في عام ١٩٦٩. عود على بدء: جيش عبد الناصر هو الذي حارب، خطة عبد الناصر نفسها هي التي نفذت. هذا على الأقل ما اعترفت به جريدة **النهار** البيروتية [(١)] التي لا تحب عبد الناصر، بالطبع.

---

(١) انظر: **النهار**، ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣.

بديهي أن الحرب التشرينية لم تكن، من الزاوية العسكرية، كالحرب الحزيرانية. ثمة مسافة بينهما، لكنها بالتأكيد، ليست المسافة بين نصر وهزيمة، رغم أن الحصيلة العامة يمكن اعتبارها، قياساً بالسابق، نصراً بالمعنى السلبي. فلا نحن انتصرنا ولا إسرائيل انهزمت، لكن عدم هزيمتنا نصر ما، نصر سلبي، لا لأسباب عسكرية، بل لأسباب سياسية، معنوية، واقتصادية.

فما دامت البنية السياسية العربية، بتأثيرها المحدِّد للبنية العسكرية، في واقع متخلف، هي هي في الحربين الحزيرانية والتشرينية (مع ملاحظة غياب عبد الناصر، بما يتمتع من وعي متقدم نسبياً وكفاية قيادية)، لذا بقي التقدم الذي أحرز على الصعيد العسكري العربي تقدماً محدوداً، وبالتالي تقدماً في الدرجة لا في النوع. هذا التقدم المحدود يبدأ على شيء من الاتساع في الدرجات الدنيا من الهرم العسكري، ليضيق رويداً رويداً مع الصعود إلى الدرجات الأعلى. نعم إن القيد السياسي على العمل الحربي العربي قد لعب دوراً سلبياً على القيادة الاستراتيجية العسكرية، لكن هذا القيد على أهميته الكبيرة، ليس سوى عنصر في ضعف الكفاية القيادية الاستراتيجية العربية.

٣ ـ الحصيلة العامة للحرب التشرينية تعطي انطباعاً أكثر إيجابية عن هذه الصورة. الحق إنها كذلك لأنها تضم ما هو غير عسكري أيضاً. لكن المسافة العسكرية الحقيقية بين حزيران/ يونيو وتشرين الأول/ أكتوبر لم تقطع إلا بفضل عدد من العناصر والنوابض، عدد من «الجنرالات» إذا شئنا استعمال هذا الرمز العسكري، للدلالة على الإنجاز العملي في الحرب التشرينية:

ـ **الجنرال وحدة عربية**: هو الجنرال الأول في الحرب التشرينية. لو لم يعمل الجيشان المصري والسوري معاً[٢]، لاستطاعت إسرائيل، بعد امتصاص المفاجأة العربية، أن تحرز نصراً على كل واحد منهما منفرداً، نصراً قد يكون باهظاً على الجيش المصري، لكنه يبقى كذلك على كل حال. والفضل في ذلك لا يعود فحسب إلى البنية العصرية للعسكرية الإسرائيلية، بل أيضاً لأن أسنان (أي الكتلة المقاتلة) الجيش الإسرائيلي، عند تعبئة الاحتياط، أكثر عدداً من أسنان الجيش المصرِي، بل تقارب أسنان الجيشين المصري والسوري معاً. هذه الحقيقة هي التي تفسر لِمَ ارتدَّت

(٢) لقد تحركت الجبهتان معاً، ولكن، كما توضح خلال الحرب، لم يكن ثمة قيادة واحدة للجبهتين. لذا استطاعت إسرائيل، في محاولة لإخراج سوريا من المعركة، أن تركز ثقلها في الأيام العشرة الأولى من الحرب على الجبهة السورية. ولم تتحرك الجبهة المصرية التي سكنت تقريباً، في تلك الفترة، إلا متأخرة لتخفيف الضغط على الجبهة السورية. وغني عن الإيضاح أن النتائج العسكرية للحرب كان ممكناً أن تكون، بالنسبة إلى العرب، أكثر إيجابية بكثير لو كان هناك قيادة عربية فعلية واحدة لمجموع القوات العربية.

إسرائيل إلى موقف يوصف بالدفاعي بصورة عامة (رغم أن مواقف عبد الناصر بقيت دفاعية) في زمن وحدة مصر وسوريا، هذه الحقيقة، أيضاً، إذا لم تصبح في أساس الرؤية التاريخية والاستراتيجية والتكتيكية للتحدي الإسرائيلي، ستبقي إسرائيل قادرة على استفراد مصر وسوريا، وتسديد ضربات قاصمة لهما، ما بقيت بنياتهما السياسية والأيديولوجية والاقتصادية بنيات عتيقة.

ـ **الجنرال ناصر**: هو الجنرال الثاني في الحرب التشرينية. إن الجيش المصري الذي خاض هذه الحرب هو الجيش الذي أعاد ناصر بناءه (بعد تحطم جيش عبد الحكيم عامر في الحرب الحزيرانية)[٣]. بإشرافه المباشر وبالتعاون الوثيق جداً مع العسكرية السوفياتية. لكن لا بد أن نضيف فوراً: أن الجيش الذي تركه عبد الناصر لا بد أنه كان على كفاية أعلى من كفايته في الحرب التشرينية لأسباب ثلاثة: **أولها**، دور محمد صادق ومجموعته السلبي الذي تصرف بهدف جعل الجيش جيشه، وصرفه عن مهمته التحريرية باعتبار أن لا حل عسكرياً لتصفية آثار العدوان. **ثانيها**، أن الجيش المصري، بعد ١٥ أيار/مايو، وحتى اتخاذ قرار المعركة، لم يبق كلياً في مناخ العمل لمعركة محتومة. **ثالثها**، أن الجيش المصري قد فقد بطرد العسكريين السوفيات خبرة وكفاية عاليتين ودعماً عظيماً. يمكن القول بالتالي، إن تلك العوامل الثلاثة جعلت وضع جيش تشرين أقل كفاية من وضع الجيش عندما غاب عبد الناصر. ناهيك عن القيد السياسي الذي وضع على العمل العسكري المصري.

أما مستوى كفايات الجيش السوري، فتتلخص في أن سلاحي الدفاع الجوي والطيران اللذين أثبتا كفاية مناسبة في هذه الحرب، قد سمحا للجيش البري في ظل انعدام تفوق جوي إسرائيلي مطلق أن يقاتل، بوجه عام، بقوى معنوية جيدة وأن ينزل بالعدو خسائر فادحة، هو أيضاً. ولقد بقيت الجبهة السورية جبهة مقاتلة إجمالاً، وبخاصة عندما دخلت قوى عسكرية عراقية المعركة، واستطاعت أن تسهم بصد الخرق الإسرائيلي الخطير في القطاع الشمالي من الجبهة السورية[٤].

---

(٣) نؤكد مرة أخرى أنه جيش عبد الحكيم عامر. كان عامر الشخص الثاني في النظام المصري والمهيمن على شؤون الجيش، وفي فترات معينة كان أقوى من ناصر، وفي فترات أخرى لم يكن أقل قوة بكثير من ناصر. إن تخلف عامر الشديد قد انعكس بالطبع على جماع البنية العسكرية المصرية، وبالتالي كانت البنية العسكرية المصرية في ظل عامر أكثر تخلفاً بكثير من البنية السياسية للنظام الناصري.

(٤) فقد زخم الهجوم السوري الذي وصل في نقاط عديدة حتى حدود إسرائيل، والذي كبد الإسرائيليين خسائر فادحة في البداية، عندما خرجت القوات السورية المتوغلة من إطار غطائها الجوي الكامل وانقطعت عن خط التموين والدعم بسبب عدم القضاء على نقاط المقاومة الإسرائيلية عند الاجتياح في اليوم الأول. وقد فقد الجيش السوري أعداداً كبيرة من قواته المدرعة بسبب من حقول الألغام ونيران الأسلحة=

ـ **الجنرال سام**: بفضل هذا الجنرال الثالث، انتهى تقريباً التفوق الجوي الإسرائيلي، الذي لعب دوراً أساسياً وحاسماً في حرب العام ١٩٦٧. إن انتهاء التفوق الجوي الإسرائيلي المطلق، قد أدخل ثقلاً جديداً في ميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي لصالح العرب. هذا الثقل يشكل عنصراً مهماً في التقدم العسكري العربي الذي قطع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ إلى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣.

ـ **الجنرال مفاجأة**: لعب هو الآخر، خصوصاً في الأيام العشرة الأولى، دوراً هائلاً لصالح الجيشين المصري والسوري. لقد لعب الخط السياسي للقيادة المصرية، خط الركض طوال ثلاث سنوات وراء سراب حل سياسي عبر أمريكا، دوره كمموه لمفاجأة ٦ تشرين الأول/ أكتوبر[٥] التي كانت بلا أدنى شك، موضوعياً، أكبر ضربة أصيبت بها إسرائيل منذ نشوئها. لقد ترنحت إسرائيل من جراء هذه الضربة المفاجئة، لكنها عادت وتمالكت نفسها. لو كانت القوة العسكرية العربية أكثر تقدماً، لو كانت بلا قيد سياسي، لكانت الضربة ساحقة بالتأكيد. لنقل في المقابل، لو أن إسرائيل هي التي فاجأتنا عين مفاجأتنا لها لأنزلت بها ضربة أشد إيلاماً بكثير. من المناسب أن ننوه هنا، أنه لم يكن في الحرب الحزيرانية مفاجأة لنا، بل كان هناك مبادأة فقط. لقد بادأتنا إسرائيل، لكنها لم تفاجئنا. أما في الحرب التشرينية فقد فاجأناها وبادأناها في آن.

ـ **الجنرال معنويات**: على الجبهتين المصرية والسورية، قاتل العساكر، ضباط الصف والضباط الصغار برجولة واندفاع بصورة عامة. بالتأكيد، إن ما يروى عن أعمال بطولية هو أمر ثابت من جهة وغير استثنائي من جهة أخرى. إنّ في أساس المعنويات العربية الجيدة شعوراً حاداً بالامتهان الإسرائيلي، لكن لا الشعور بالتوحيد القومي بين السلطة والأمة. إن هذا الشعور الحاد بالإذلال الإسرائيلي، مصحوباً بالمفاعيل الإيجابية التي تحدثنا عنها قبلاً، هي التي تفسر انبثاق الروح المعنوية الجديدة في الحرب التشرينية.

= الأرضية والجوية، خلال التراجع بخاصة. ويمكن القول إن الأيام العشرة الأولى من حرب تشرين هي، أساساً، الحرب على الجبهة السورية، ثم سكنت تقريباً في ١٠/١٧، عدا الاشتباكات على جبل الشيخ، انظر: «المسح الستراتيجي عام ١٩٧٣،» إعداد المعهد الدولي للدراسات الستراتيجية، لندن، و«حرب يوم الغفران،» اعداد مجموعة **صنداي تايمس**.

(٥) هذا ما تبادر إلى الذهن للوهلة الأولى، لكن مجمل التحليلات التي تناولت أسباب ترك إسرائيل نفسها تؤخذ بالمفاجأة هو الغرور الإسرائيلي واعتقاد القيادة الإسرائيلية أن القيادة العربية لن تجرؤ على الحرب. لقد كانت إسرائيل تعرف بوضوح أعمال التحضير العربية للحرب، إلا أنها أساءت تفسيرها. هذا ما يبينه بوضوح كتاب **التقصير**.

هؤلاء هم الجنرالات الذين كانوا وراء النقلة من الحرب الحزيرانية إلى الحرب التشرينية.

إلا أننا، في المقابل ينبغي أن نذكّر بأن ثمة جنرالين آخرين كانا غائبين: **الأول** كان غائباً كلياً: جنرال الجنرالات نعني به: الشعب. إن هذا الشعب الذي أثبت. رغم كل ظروف التخلف التي تسحقه، أنه يتوفر على قدرة عظيمة على الصبر، التضحية وتحمل المشاق، والذي أثبت أنه على استعداد هائل لإفراز روح مواطنة جدية، بقي مبعداً وبعيداً عن المعركة. لو أن هذا الجنرال الأعظم كان حاضراً في المعركة لتبدل كلياً وجه المعركة، ولما جرؤ أحد على أن يوقف إطلاق النار أو أن يركض من جديد نحو أمريكا التي تحاربنا بواسطة إسرائيل.

الجنرال **الثاني** الغائب هو الجنرال عقل عصري. لو أن النخبة السياسية العربية المهيمنة كانت عصرية، أو، على الأقل، لو كانت أقل تخلفاً مما هي، لاستطاعت من جهة أن تضاعف القدرة القتالية العربية خمسة أضعاف بالتكاليف نفسها وبالقوام الحالي للجيوش نفسه، ومن جهة ثانية أن تشحذ طاقات الأمة بمقدار عشرة أضعاف، ومن جهة ثالثة أن تلعب بالموازين والتناقضات الدولية على نحو مؤثر وفعال. إن البنية السياسية العربية شكلت العائق الأكثر جدية والأكثر تكؤداً أمام تطوير جذري وعصري للمؤسسة العسكرية العربية، فضلاً عن التأثير السلبي لهذه البنية (بتبذيرها وامتيازاتها وانفصالها عن الأمة وعدم قدرتها على استخدام الفائض الاقتصادي استخداماً عقلانياً وإبقائها سواد الأمة غارقاً في الأمية) على إمكانية بناء جيش احتياط أكبر على نمط جيش الاحتياط الإسرائيلي (مثلاً: إن عصرية البنية السياسية الإسرائيلية تسمح بتعبئة ١١ بالمئة من الشعب الإسرائيلي في الجيش، في حين أن تخلف البنية السياسية المصرية يسمح بتعبئة ١ بالمئة من الشعب المصري).

٤ ـ إن القيادة السياسية للمعركة، فضلاً عن انعكاساتها على البنية العسكرية، عن قيدها السياسي الكارثي على الخطة العسكرية، تتسم **أولاً** بمزيج من تقلب، محدودية، شطارة وسطحية. من الممكن أن تلعب هذه الصفات في ضيعة، في تكتكة تآمرية، في لحظات استثنائية سريعة، لكن من المؤكد أن فعلها، على المدى الطويل، في القوى العدوة العصرية، لن يكون مثمراً، بل قد يكون كارثياً.

تتسم، **ثانياً** بأنها قيادة ذات هوى غربي عموماً وأمريكي خصوصاً. لا يكفي القول إنها تتكتك. حتى هذه التكتكة، طوال ما ينوف على السنوات الثلاث، تؤكد هذا الهوى الغربي ـ الأمريكي ولا تنفيه. هذه السرعة والخفة في الاندلاق على الإمبريالية الأمريكية لم يحدهما إلا الصد الأمريكي. هوى القيادة المصرية أمريكي،

لكن هوى الإمبريالية الأمريكية صهيوني. من هنا ليس الهوى العربي حلماً بل هلوسة، ليس طوباوية بل سيكزوفرينيا. لقد بلغ حداً من الخفة دفع هيكل، إياه، الغربي الهوى أيضاً، إلى استنكاره[٦].

ولا شك في أن المسار الموضوعي للصراع العربي ـ الإسرائيلي يضع الهوى العربي لأمريكا في مأزق يزداد اختناقاً، بل يجعل هذا الهوى مجرد فخ جدي تقع فيه الأمة العربية. إن مخاطر هوى القيادة العربية (ونقول عربية، لأن القيادة المصرية هي التي تمسك فعلياً بدقة السياسة العربية) لا يكمن أساساً في احتمالات لقاء جدي مع أمريكا، فالحاجز الإسرائيلي الذي يرتفع بيننا وبينها كبير وكتيم وراسخ، بل يكمن أساساً في أنه يشل قدرة العرب على الاستفادة من القوى الصديقة في المعركة الراهنة التي نخوضها، في أنه يحول دون العرب والالتقاء الجاد مع قوى دولية، أولها الاتحاد السوفياتي، خط مصالحها وأيديولوجيتها ينسجم موضوعياً، على الصعيد الاستراتيجي، وكذلك التكتيكي إلى حد كبير وفي معظم الأحيان، مع خط المصالح العربية في التحرر والتقدم عموماً، في مواجهة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية خصوصاً.

على كل حال، فإن العقلانية الغربية، بشقيها الإمبريالي والاشتراكي، تحددان، سلبياً، مسيرة التطور العربي. **الأولى**، رغم كل هوانا لها، تصدنا وترفسنا. **الثانية**، رغم كل هوانا ضدها، تساعدنا وتدافع عنا. من هنا فإن الشعب العربي قد وجد في الاتحاد السوفياتي، رغم العداء الذي واجهت به القيادة المصرية الاتحاد السوفياتي خلال ثلاث سنوات، خير صديق يدعمه بجدية في معركته السياسية والعسكرية ضد الصهيونية في الحرب التشرينية، وإن سياسة الوفاق مع أمريكا لم تجعله يتردد في هذا الدعم. من نافلة القول إن دعم الاتحاد السوفياتي كان ممكناً أن يكون أكثر فاعلية بكثير لو كانت هناك ثقة متبادلة بين الاتحاد السوفياتي والقيادة المصرية. لقد أثبت

---

(٦) عندما كان الجسر الجوي الأمريكي ينقل أحدث الأسلحة إلى إسرائيل التي بلغت قيمتها ٨٢٠ مليون دولار من أصل مخصصات طلبها نيكسون قدرها ٢٢٠٠ مليون دولار، في هذا الوقت بالذات كان السادات يصف موقف أمريكا بأنه بنّاء ويعيد العلاقات الدبلوماسية مع أمريكا المقطوعة منذ العام ١٩٦٧. هذا الموقف البالغ منتهى الانبطاح أمام الإمبريالية الأمريكية، في وقت كانت أمريكا في ذروة دعمها لإسرائيل، قد استثار حتى هيكل. هيكل ذو هوى غربي، لكن هواه الغربي لم يستطع أن يخفي عنه صورة الواقع. كتب هيكل في **الأهرام**، ١١/١١/١٩٧٣ ما يلي: «... على سبيل المثال فان الاتحاد السوفياتي قام ويقوم بأهم الأدوار الخارجية المساندة لنا في الصراع، ثم اننا لا بد أن نشجع هذا الدور لكي يواصل حركته، ولسوف تكون مأساة خطيرة أكثر منها محزنة إذا كان ما حاربنا به سلاحاً سوفياتياً، ثم يكون ما نقبل به في النهاية حلاً أمريكياً».

الاتحاد السوفياتي أنه صديق أكثر نزاهة منا (النزاهة لا تنفي المصلحة والفائدة، بل ترتكز عليهما وتمتزج بهما) لأنه أبعد نظراً وأكثر عقلانية منا.

وتتسم، **ثالثاً**، بأنها قيادة معدومة الثقة بالشعب من جهة، وتكنّ خوفاً مروّعاً، خفياً تارة ومكشوفاً تارة أخرى، من إسرائيل والإمبريالية من جهة أخرى. هذه السمة المزدوجة تكمن في أساس موقفها الخائف من الحرب وفي أساس استعدادها هي، ذاتياً، للإقدام على تسويات لا يبررها ميزان القوى المحلي بيننا وبين إسرائيل، لو أنها ملكت بعضاً من الثقة بالشعب. موقفها الخائف من الحرب جعلها تتصور الحرب عملية محدودة لتحريك عمل سياسي «يحرر الأراضي العربية»، أو بتعبير آخر تحريك عسكري لمشكلة سياسية ألقتها في زوايا النسيان شطارات دبلوماسية وسياسية، لم تكن تزن قلامة ظفر في ميزان القوى الحقيقي. لم تكن حرب تشرين الأول/ أكتوبر فعلاً عسكرياً لحسم مشكل سياسي، بل كانت تحريكاً عسكرياً لمشكل سياسي، أي إنها كانت حرب تحريك لا حرب تحرير. كنا على الدوام نلعب بالحرب، أما إسرائيل فكانت على الدوام تفعل بها. يد هذه القيادة كانت ترتعش عندما أطلقت رصاصة بدء المعركة، فمها كانت يولول عندما وافقت، بل طلبت، وقف إطلاق النار. تضخم العامل الدولي عندما يزن لصالح إسرائيل، ثم تعود فتبخسه عندما يزن لصالحنا. إنها تتناسى، بسبب من هواها الغربي، أن العامل الدولي، بفعل شبه التجميد المتبادل بين الدولتين الأعظم، يصبح عاملاً ثانوياً، قياساً بميزان القوى المحلي الذي يلعب الدور الحاسم في تقرير مصير المعركة الحالية مع العدو الصهيوني.

٥ ـ الطابع السياسي المحدود للحرب التشرينية أفرز مضاعفات سلبية كثيرة، لعل أهمها تقييد العمل العسكري العربي إما بقيد محدد أو إلزامه بأولوية أهداف سياسية دونما اعتبار للمقتضى العسكري. لقد كانت القيادة السياسية المصرية تريد فقط عبور القنال وفتحها ثم المفاوضة لحل يأتي في أعقاب هذا «النصر» المحدود، «النصر الشبه». لقد فاتها أن الحرب ليست لعبة سياسية. نعم إن الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى، لكن شتان بين هذه الفكرة وبين اعتبار الحرب لعبة سياسية. الحرب مواجهة شاملة، وبخاصة أمام عدو قزم، متوتر، موتور، يعتبر خسارة حرب بمثابة نهاية لوجوده. إن الجانب الذي يلعب بالحرب سيجد الطرف الثاني يفعل بها. إما أن نخوض الحرب حتى آخر الشوط وإما أن يخوضها العدو حتى آخر الشوط. هذا ما حدث فعلاً في الحرب التشرينية. لقد أرادت القيادة المصرية تحرير قناة السويس والوقوف عند شريط عرضه عدة كيلومترات، ثم حضور مؤتمر دولي يتولى حل بقية المشكلة. وجاءت عملية نشر الجيش على طول القناة فرصة العمر

بالنسبة إلى العسكرية الإسرائيلية، إذ سمحت بعملية الخرق في الدفرسوار التي هدرت الإيجابيات العسكرية التي حققها الجانب العربي في المرحلة الأولى من الحرب.

وأخيراً، فما دام القصد من الحرب التشرينية أن تكون حرب تحريك سياسي، لذا فإن الستة عشر يوماً أو الثمانية عشر يوماً من الحرب كانت كافية. كان من الطبيعي إذاً أن يقبل الجانب العربي قرار مجلس الأمن القاضي بوقف إطلاق النار، رغم أن السادات كان قد أعلن في خطابه يوم ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ أن الحرب ستستمر إلى أن تعلن إسرائيل قبولها الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في الحرب الحزيرانية. وثمة إجماع لدى المراقبين والخبراء العسكريين، ومنهم سوفيات، أن قبول القيادة العربية وقف إطلاق النار إنما كان قراراً سياسياً وليس عسكرياً البتة(٧).

٦ ـ إن الطابع التحريكي للحرب التشرينية والقبول العربي لوقف إطلاق النار حددا ملامح مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار. لقد اختفى السوفيات من الصورة، بقي الأمريكان وحدهم فيها. تحولت أمريكا إلى الخصم والحكَم. أمريكا التي تخصص لإسرائيل خلال الحرب أكثر من ملياري دولار تصبح أمريكا التي ستضغط على إسرائيل للخروج من الأراضي التي احتلتها. حاربنا بالسلاح السوفياتي، ثم ها نحن نركض وراء سلام أمريكي: هذا ما شكا منه هيكل، داعية تحييد أمريكا الشهير وعدو الاتحاد السوفياتي الأشهر الذي يبدو أنه، مع ذلك، متضايق من شدة الهوى الرسمي المصري لأمريكا. هيكل لا يقول ذلك حباً بالسوفيات، فهواه الغربي عريق، لكنه سمع من كيسنجر بالذات(٨) أن أمريكا لم تعط السادات وعداً، وقدر أن

---

(٧) في لقاء سياسي نظمه الاتحاد العام للطلبة العرب في بريطانيا يوم ١٢/٨/ ١٩٧٤ تحدث الفريق سعد الدين الشاذلي، رئيس أركان الجيش المصري خلال حرب تشرين، عن بعض أسرار حرب تشرين: «ان القيادة المصرية استهانت أو قللت من أهمية الثغرة في المراحل الأولى إلى أن حدث ما حدث، علماً بأنه كان يمكن القضاء عليها بعد حدوثها. وفي هذه المرحلة ظهر كيسنجر وهو يحمل مجموعة من الوعود، وتمكن من أن يقنع القيادة السياسية المصرية التي رحبت به، رغم منها في إظهار حسن النية وفي أنها لا تريد أن تدحر إسرائيل. وعلى هذا الأساس برزت الولايات المتحدة ولعبت الدور الرئيسي في مسألة فك الارتباط. ان القيادة السياسية في مصر تراجعت عن تطبيق الاستراتيجية التي كانت تعتمد في السابق، خلال حرب تشرين الأخيرة. ان الرأي السائد قبل الحرب أن الاستراتيجية المصرية ـ السوفياتية كانت تقول بأنه كلما طالت الحرب مع إسرائيل كلما جعلنا العدو يجثو على ركبتيه، ولو أننا طبقنا هذه الاستراتيجية لما حدثت الثغرة. وحتى بعد أن حدثت، كان يجب أن نقضي عليها. ولو أننا التزمنا بتلك الاستراتيجية لتمكنا من أن نتفادى حصول فك الارتباط ولاستمرت الحرب...». انظر: **السفير**، ٢٢/٨/ ١٩٧٤.

(٨) انظر: **الأهرام**، ١٦/١١/ ١٩٧٣.

نيكسون أضعف من أن يستطيع، بسبب تدهور مركزه، على افتراض أنه يرغب في ذلك، الضغط على إسرائيل لقبول الحد الأدنى من الشروط العربية.

إن وصف موقف أمريكا بأنه «بنّاء!» لإعادة العلاقات الدبلوماسية معها، في وقت تخصص لإسرائيل ملياري دولار، وإعطاءها أسلحة سُحبت من الجيش الأمريكي ولم يعط مثلها لدول حلف الأطلسي، في وقت لا تقدم أمريكا وعداً محدداً بانسحاب القوات الإسرائيلية، لا يخدم في شيء معركة تصفية آثار العدوان، من حيث كونها معركة تستدعي التضامن العربي القائم من جهة، وتدعيم التحالف العربي ـ السوفياتي من جهة أخرى.

ما هز أمريكا هو قطع النفط بصورة رئيسية أولاً، التضامن العربي وانقلاب حلفائها العرب على سياستها ثانياً. ما يخيفها أكثر هو تعزيز التحالف العربي ـ السوفياتي. ما يخيفها أكثر هو أن يتصاعد النضال العربي ـ المترافق مع الصراع العسكري ضد إسرائيل، وصولاً إلى اقتلاع جميع المصالح الأمريكية في الوطن العربي، وعلى رأسها القواعد العسكرية في الظهران والمغرب ثم شركات البترول في سائر أنحاء الوطن العربي، الخ.

إن القول، تبريراً لقبول وقف إطلاق النار، بأن أمريكا قد وعدت بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ قول غير صحيح. ها هي المصادر الأمريكية تعلن أن إدارة نيكسون لن تضغط على إسرائيل، ها هو كيسنجر يعلن أن المفاوضات ستكون طويلة، وهذا يعني تمييع مسألة الانسحاب الإسرائيلي والعودة بالعرب إلى حالة اللاسلم واللاحرب التي ستعيد الوضع العربي إلى حالة السنوات الثلاث السابقة للحرب التشرينية، بما فيها من يأس، تفكك، انقسام وضياع. كذلك الأمر، لا شيء يؤكد أن الاتحاد السوفياتي قد أعطى لأحد وعداً محدداً (ولماذا نطلب من الاتحاد السوفياتي وعوداً، في وقت نركض وراء أمريكا) بانسحاب إسرائيلي. فضلاً عن ذلك، حتى الوعود بتنفيذ قرار مجلس الأمن لا تعني شيئاً، ما دام قرار مجلس الأمن هو نفسه مدار خلاف حول مدلولات نصوصه. طبعاً لا يسعنا القول إن سياسة الإمبريالية الأمريكية لم تتغير البتة بفعل الحرب التشرينية وعواقبها السياسية والنفطية، ذلك أن كيسنجر كان قد أفهم السفراء العرب قبل هذه الحرب أن قرار مجلس الأمن قد تخطته الأحداث. أما بعد الحرب وبفعلها وفعل سلاح النفط والتضامن العربي فقد عادت الإمبريالية الأمريكية تتحدث عن تنفيذ قرار مجلس الأمن، بعد أكثر من ست سنوات من صدوره. لكن في وسعنا أن نؤكد أن السياسة الأمريكية لم تتبدل إلى درجة تقبل الحد الأدنى من المطالب العربية الخاصة بالانسحاب من كل الأراضي

العربية. أضف إلى ذلك أن إدارة نيكسون، وإن أرادت، أضعف من أن تمارس ضغطاً مجدياً على إسرائيل.

بيد أن البوادر الإسرائيلية، وبخاصة امتناع إسرائيل عن تنفيذ شروط وقف إطلاق النار التي صاغها كيسنجر والتي تقضي الفقرة الثانية منها بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى المراكز التي كانت تحتلها في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، تدفعنا إلى القول بأن التبدل التكتيكي الأمريكي هو بالأحرى تبدُّل يهدف إلى الخداع. يبدو أن أمريكا كانت تريد من وقف إطلاق النار عزل سوريا ومصر، عربياً ودولياً. عربياً، عزلهما عن الدول العربية الأخرى، وبخاصة الدول البترولية، إذ كانت تتوقع مكسبين من وقف إطلاق النار: **الأول** إشعال النزاعات العربية بسببه، **الثاني** إعادة ضخ النفط إلى أمريكا. دولياً، عزلهما عن الاتحاد السوفياتي بصورة رئيسية، ثم ضربهما عسكرياً. في ٢٢/١١/١٩٧٣ يكشف كيسنجر النقاب عن فصل من فصول الخداع الأمريكية: بدلاً من أن يدعو إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، يهدد الدول العربية البترولية باتخاذ تدابير مضادة للتدابير العربية.

٧ ـ إن موقف إسرائيل القاضي برفض الانسحاب إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر يفضح الزعم الذي يقول بأن أمريكا ستجبر إسرائيل على الانسحاب إلى حدود ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧. إن الخداع الأمريكي الإسرائيلي يتكشف، وإذا لم تستطع القيادة العربية عموماً (والمصرية بشكل رئيسي) أن تستخلص موقفاً واضحاً من هذا الخداع، فإنها ستقود الشعب العربي إلى كارثة قد تكون ساحقة.

إن حرباً خامسة تفرض نفسها علينا. وهذا يقتضينا:

أولاً ـ أن تكون الحرب القادمة حرباً فعلية لا عملية سياسية، أي أن تكون حرباً لا لعبة. إذا نحن لم نفعل ذلك فإن إسرائيل ستفعله بالتأكيد.

ثانياً ـ متابعة تدعيم وتطوير القوة العسكرية العربية.

ثالثاً ـ تجديد وتعميق الحلف العربي ـ السوفياتي. إن هذا التحالف يشكل عنصراً أساسياً في معركتنا الراهنة.

رابعاً ـ متابعة تدعيم التضامن العربي وتذليل كل صعوبة أو خلاف مهما يكن. وهذا يقتضي لا محاولة استرداد العراق إلى المعركة العسكرية فحسب، بل يستدعي التعامل مع العراق كدولة مشاركة في المعركة.

خامساً ـ إشراك الشعب في المعركة، تسليحه، الاعتماد على قدراته في التضحية والصبر، مصارحته بالحقيقة لا الكذب عليه. لقد أثبت الشعب العربي في

سوريا ومصر خلال الحرب التشرينية أنه مستودع طاقات هائلة.

سادساً ـ متابعة استخدام سلاح النفط، إنزال سلاح الأرصدة العربية ومقاطعة السوق الإمبريالية الأمريكية وكذلك تصفية قواعدها العسكرية وتأميم مصارفها.

لا شك في أن القوة العسكرية الإسرائيلية ما زالت قائمة وأن ترميمها جار على قدم وساق. لا شك أيضاً في أن المعونات العسكرية الاقتصادية التي تقدمها أمريكا هائلة. مع كل ذلك فإن إسرائيل هشة، مزعزعة من الناحية الاقتصادية. الرأي العام الإسرائيلي منقسم، مشتت، ثقته بجيشه وبسلطته قد اهتزت، غروره قد كُسر. إن حرباً أخرى، كحرب تشرين الأول/أكتوبر، حتى في نتائجها العسكرية المتواضعة، ضرورية، وستضع إسرائيل نهائياً في حجمها الحقيقي، ستحرر الأراضي العربية المحتلة من دون تنازلات عربية. هذه النتيجة ستضع إسرائيل، إذا تصاعد تطور عربي تحديثي ووحدوي، في بداية النهاية.

ب ـ النفط: سلاح ونقالة

خلال الأيام الأولى للحرب التشرينية، في نوبة الحماسة التي أطلقتها هذه الحرب، اتخذ مؤتمر وزراء النفط العربي قرارات تاريخية في نتائجها، على الصعيدين العربي والعالمي، سواء من حيث رفع الأسعار أو تخفيض الضخ أو قطعه. انبرت العراق (التي بادرت إلى تأميم حصتي أمريكا وهولندا في شركة نفط البصرة في اليوم الثاني للحرب)، ليبيا، إمارات الخليج، الجزائر، والكويت تقطع النفط كلياً عن الولايات المتحدة. ما لبثت السعودية أن لحقت بالركب. عندها، عند هذا الإجماع، أصبحت المعركة جدية، أصبح السلاح فعالاً.

فعالية سلاح النفط فاجأت العرب. مفاجأة العرب بأنفسهم كانت أكبر: اكتشفوا أنهم قادرون على أن يقولوا لا للإمبريالية، أن يستعيدوا مقدرات هائلة استمر الغرب يلصّها منذ أكثر من ربع قرن. اكتشف العرب أنهم يملكون شيئاً يشبه القنبلة الذرية في مفاعيله السياسية، على الأقل في حدود معركة دفاعية محدودة، كمعركة تصفية الاحتلال الإسرائيلي عن الأراضي العربية المحتلة في حزيران/يونيو ١٩٦٧.

لم تقتصر المفاجأة على اكتشاف العرب فعالية سلاح النفط. المفاجأة الثانية هي اكتشاف الإمبريالية أن العرب أصبحوا على قدر من الرجولة والشهامة (وهو قدر بسيط جداً ومحدود جداً على كل حال) مكنهم من استعمال سلاح كان ينبغي استعماله منذ زمن طويل، أو على الأقل منذ حرب العام ١٩٦٧، كان ينبغي ألا يقصروا استعماله على أهداف دفاعية، بل هجومية، ألا يقصروا استعماله لأغراض

سياسية بل اقتصادية تضمن الاستفادة القصوى منه في إنهاء عملية النهب الإمبريالي للوطن العربي، سواء من خلال تدهور شروط المبادلة، أو من خلال النهب المباشر عبر أرباح الاحتكارات، أو من خلال الاستنفاد السريع للاحتياطي البترولي العربي وأسعار شرائه البخسة.

على كل حال، فإن الحرب التشرينية قد أصبحت حرباً مزدوجة: حرب أرض وحرب نفط. بل يمكن القول إن الحرب النفطية التي كانت ملحقة بحرب الأرض، قد أصبحت الحرب الأكثر أهمية، اللهم إلا أن يفقد هؤلاء الذين بيدهم مفاتيح النفط بعض القدر من الشجاعة والشهامة الذي دفعهم إلى استعمال سلاح النفط.

قيل: الدم يستسقي الدم. في الحرب التشرينية المعركة تستسقي المعركة، رغم الخوف الخفي من هنا والمراوغة الممزوجة بالتهديد من هناك: الإمبريالية الأمريكية تهدد بتدابير انتقامية، تلوّح باحتلال منابع النفط، تقدم لإسرائيل آخر صيحة في تقنية الحرب الأمريكية، إلا أنها تبدي في الوقت نفسه نوعاً من وعود ومراوغات للجانب العربي عموماً، ولجانب الحكومات النفطية خصوصاً. في المقابل، فإن الحكومات العربية النفطية، السعودية بخاصة، لا تزال حريصة على علاقاتها مع الإمبريالية الأمريكية. من هنا فإن الدول العربية عموماً، والسعودية ومصر خصوصاً، تخوض المعركة الراهنة على أساس أن أمريكا هي الخصم والحكَم، فتعمل وسعها لتجنب دفع المعركة إلى حيث يكون الاتحاد السوفياتي الحليف المباشر الوحيد العلني للعرب (علماً بأنه لولا الوجود السوفياتي ولولا السلاح السوفياتي لما أمكن حتى لهذه المناورة اليمينية أن تلعب). إن اليمين العربي الذي يلعب الدور الأهم في المعركة الآن، يريد أن يبين للشعب العربي أن ما فقده اليسار العربي (ناصر) متحالفاً مع الاتحاد السوفياتي يمكن أن يستعيده هو بالضبط على أمريكا لا بالقطع معها، بمناورتها لا بمحاربتها. حتى التنويه بدعم الدول الاشتراكية للعرب الذي تجلى في بيان مؤتمر القمة الأخير، هو بالأحرى محاولة لاستعادة أمريكا لا للقطع معها. هذه الطبطبة الكاذبة على ظهر السوفيات في العلن هي يد ممدودة في الخفاء للأمريكان. مصيبة الاتحاد السوفياتي معنا مضحكة مبكية في آن. الاتحاد السوفياتي كخبز الشعير، مأكول ومذموم.

هذه الحقيقة لا تجعلنا البتة نبخس دور الدول البترولية في معركة تصفية آثار العدوان أو نقلل من أهمية المكتسبات التي تحققت في ميدان النفط العربي. الجديد والمهم في التطور العربي الناجم عن الحرب التشرينية هو بروز تناقض بين الإمبريالية واليمين العربي، وبالتالي فإن عقدة خوفه منها قد ضعفت وإن لم تزل. تقدم

ملحوظ!! القسم البدوي من الشعب العربي أخذ يهتز سياسياً للمرة الأولى، جدياً، في تاريخه الحديث، علماً بأن الناصرية في صعودها كانت حاضرة في قلب هذا القسم البدوي.

إن محاولة اليمين العربي تجيير تصفية محتملة لآثار العدوان لحسابه ليست بلا حظوظ في النجاح وفي التأثير على مستقبل التطور العربي. لكن إذا أخذنا بالاعتبار كون هذا اليمين أكثر تأخراً بكثير من الشعب العربي، وكون قاعدة هذا اليمين الأساسية (السعودية) متأخرة جداً بالنسبة إلى الأقطار العربية الأخرى، يمكننا القول إن حظوظه مؤقتة ومهزوزة ومحدودة. ليصفِّ اليمين العربي آثار العدوان إذا استطاع. ليس في هذه الواقعة ما يدفع التقدمي العربي إلى الخوف، فلا الاحتلال الإسرائيلي بؤرة للثورة ولا تصفية آثار العدوان تكريس لليمين العربي. سيكون لدى قوى التقدم العربي، بعد انقضاء هذه المرحلة، مزيد من المعضلات التي تستطيع، إذا وعت، استعمالها عتلة لفعل ثوري. ما دام التخلف العربي يتقدم، فاحتمالات الثورة ستبقى بخير. وليس باستطاعة اليمين النفطي العربي، رغم طوفان المداخيل النفطية، أن يحل مشكلة التحديث العربي ولا الوحدة العربية ولا الانتقال، عبر تطور وحدوي وتحديثي ملائم، إلى مواجهة هجومية للكيان الإسرائيلي. فضلاً عن ذلك، فإن الأمة العربية، في الفترة البعد الناصرية بخاصة، كانت تعاني حالة تشبه النزع (بسبب من اليمين العربي بالطبع). فإذا استطاع هذا اليمين أن يخرجها من هذه الحالة، فلن يكون ذلك خطوة إلى وراء بل إلى أمام. الأمة العربية كانت تواجه مسألة وجودها بالذات، الذي كانت إسرائيل تقضمه كسرة كسرة وتهيره حجراً وراء حجر. إذا استطاع هذا اليمين أن يبعد هذا الوجود عن دائرة الانهيار في هذه المرحلة، يكون قد فتح الطريق لأن تكون الأمة. فقط عندما تكون الأمة يمكن قوى التقدم أن تكون هي أيضاً وأن تتقدم بقدر ما تعي الواقع وتعبئ الجماهير.

هنا يُطرح سؤال: هل استعادت الأمة العربية قوى اليمين والمحافظة والرجعية؟ في الحرب الحزيرانية، لم يكن عبد الناصر ونظامه وحدهما المصابين، بل أصيبت مصر خصوصاً إصابة قاصمة، وأصيبت الأمة العربية بالتالي إصابة شديدة. مع ذلك فإن قصور اليمين العربي، بل قصور قوى برجوازية صغيرة، تنسب نفسها للوحدة والتقدم، قد شهدت ما يشبه الاحتفالات بهزيمة عبد الناصر ومصر والأمة العربية. غاب عبد الناصر، صفيت الناصرية، كسلطة، من ورائه، أي صفيت قوة قومية عربية كانت، نسبياً، الأكثر راديكالية، الأكثر فاعلية. مع هذا الواقع الجديد، برزت احتمالات تضامن عربي ما انفكت تقوى حتى وجدت ذروتها في حرب النفط التي انفجرت مع الحرب التشرينية. إذاً، فاستعادة اليمين العربي قد جاءت على أشلاء

الناصرية، وهي بالتالي لم تكن من قبيل استعادة يمين مزنوق في معركة تخوضها الأمة وتقودها قوى راديكالية، كما في التجربة الصينية أو الفييتنامية، بل هي استعادة يمين مرتاح، ثابت القدم، بكلمة أكثر تحديداً: اليمين هو الذي استعاد بالأحرى الأمة وليست الأمة هي التي استعادت اليمين.

لكن تفسير تحوّل مواقف الدول النفطية (وكانت كلها ضد قرار مجلس الأمن في حياة عبد الناصر، وأصبحت كلها الآن مع هذا القرار) فقط بتصفية الناصرية ليس كافياً. ثمة عناصر أخرى قد تدخلت في صنع الموقف الجدي، عناصر قد تفوق في أهميتها مسألة تصفية الناصرية. فما هي؟

١ ـ لقد فتح القذافي المعركة الجدية لتحرير البترول العربي من السيطرة واللصوصية الإمبرياليتين. لذا فإن ما فعله القذافي في ميدان البترول يشبه ما فعله عبد الناصر في ميدان السياسة. هذه المعركة البترولية بطرحها عدداً من المسائل الرئيسية (إيقاف الاستنفاد السريع للمخزون النفطي، استعادة ريعية البترول الليبي وربط سعره بتطور الأسعار العالمية، المشاركة بنسبة ٥١ بالمئة كخطوة في طريق تصفية الاحتكارات النفطية، الخ.)، فرضت خطها إلى هذا الحد أو ذاك على الدول البترولية الأخرى، بما في ذلك دول ومشيخات شبه الجزيرة العربية. هذا الوعي النفطي الجديد كان عنصراً مهماً في قرار قطع النفط. الحرب التشرينية عجلت في تفجير مشكلة النفط، أضفت علينا هذه الصيغة الحادة، منحت حكومات الدول البترولية جرأة كانت تفتقدها أو مناسبة كانت تتحيَّنها، لكنها لم تخلقها من عدم، لم تفتعلها. مشكلة النفط كَانت كامنة، جاءت الحرب التشرينية ففجرتها.

القول بأن اليمين العربي عميل للإمبريالية لا ينفي، كما أثبتت الأحداث، إمكانية حدوث تناقضات بين هذا اليمين والإمبريالية، وبخاصة عندما أمّن هذا اليمين جانب الشعب، ممثلاً بالناصرية. هذا هو التفسر الحق للتناقض الأمريكي ـ السعودي مثلاً. القول إن المعركة كانت تمثيلية ليس سوى تفسير بوليسي للتاريخ. وفضلاً عن ذلك فإن الجماعات الحاكمة في الدول النفطية هي، في الأساس التي تستفيد من ضرب اللصوصية الإمبريالية النفطية. إن المعركة النفطية التي تخوضها العائلة السعودية ليست مناقضة لمصالحها، بل هي، على العكس، منسجمة معها على أحسن وجهٍ.

٢ ـ العنصر الثاني الذي تدخَّل في صنع الموقف الجديد يتمثل في انكشاف الخداع السياسي الأمريكي للسعودية. كان الملك السعودي، فيصل، قد وعد السادات بحل مشكلة تحرير الأراضي المحتلة في حرب حزيران/ يونيو من خلال ضغط أمريكي على إسرائيل، عندما تقطع مصر علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي. هذا

الوعد السعودي للسادات قد حكم كل تطور مصر منذ ١٥ أيار/ مايو ١٩٧١. كالعادة، كانت الإمبريالية الأمريكية تخدع العرب وتستغل سذاجتهم ما داموا ضعفاء، ما داموا لا يملكون الجرأة على المواجهة. اكتفت بإفساد العلاقات العربية ـ السوفياتية من خلال الخداع (والخداع جزء أساسي من الدبلوماسية الإمبريالية مع الدول المستضعفة بخاصة)، واستمرت إسرائيل في عملية تهويد الأراضي العربية، وانتقلت بالفعل تخطط وتنفذ مرحلة جديدة في التهويد تنطوي على طرد السكان العرب من أرضهم.

٣ ـ العنصر الثالث الذي تدخَّل في صنع الموقف الجديد يتمثل في شعور الاستياء الذي تراكم لدى السلطة السعودية لأن أمريكا تعامل إيران، لا السعودية، بوصفها صنيعتها ودعامتها الأساسية في المنطقة. لقد أعطت الإمبريالية الأمريكية إيران ورقة بيضاء في الخليج العربي، نصبتها بمثابة يدها الضاربة، أوكلت إليها مهمة «المفوض السامي» للجلالة الأمريكية. المملكة العربية السعودية، بوصفها الدولة الأكبر والأغنى في شبه الجزيرة العربية، تريد لنفسها دوراً أخذت إيران تنازعها فيه، بل انتزعته منها. الزحف الإيراني لم يعد خطراً محتملاً بل داهماً، واحتلال الجزيرتين كان أول نذر هذا الدهم. طبعاً، من السابق للأوان القول إن السلطة السعودية قد قررت أن تواجه، على المدى الطويل، الخطر الإيراني بتضامن عربي مع مصر أو بيد صداقة تمدها للاتحاد السوفياتي (الأيديولوجيا الوهابية تشكل عنصراً لا يستهان به في النفور السعودي من الاتحاد السوفياتي)، لكن هذا الاحتمال لم يعد غير وارد.

ما هو الجانب المخوّف في هذا التضامن العربي عموماً، وفي السلاح النفطي خصوصاً؟ عندما نقول المخوّف فإننا نفكر في المستقبل لا في الحاضر. فبالنسبة إلى المأزق الحاضر يشكل التضامن العربي والنفط العربي العتلة الرئيسية في النضال العربي، فضلاً عن أن الخروج من هذا المأزق هو الذي يفتح للمستقبل باباً. المأزق الحاضر الذي كان قبل ٦ تشرين الأول/ أكتوبر نَزْعاً، لم يكن، خلافاً لما اعتقده كثير من الماركساويين، يفتح باباً للثورة بل حفرة للموت. إن هول الكارثة تجاوز النقطة التي تكون الهزيمة عندها مهمازاً للثورة. كانت الأمة أشبه بكتلة محتضرة اندلقت على منحدر. إن مستقبلاً غائماً خير من حاضر خانق.

أولاً، المخوّف في التضامن العربي الحالي هو أنه تضامن يدفع، خلافاً لكل المظاهر، بالماء إلى طاحون التجزئة. هذا التضامن ليس خطوة في طريق الوحدة، بل ثبات في موقف التجزئة واعترافاً بها. في الكيانات المملوكية القائمة، حيث لا ظل لناصر ما، يتمتع المماليك، بواسطة هذا التضامن، بكل رفعة الوحدة وهم غارقون

في أوحال التجزئة. في التضامن المملوكي، يتعانق المماليك، أما المسافات بين الشعوب فتبقى هي هي، الحدود والحواجز هي هي. ما دام التضامن بلا قطب، لذا يبقى مجرد حسن جوار، فتتعطل عملية الدمج بفعل شيء، يشبه النبذ المتبادل، فيغدو التضامن في هذا المعمعان نابذاً لا جابذاً. عندما كان ثمة قطب، حتى النزاعات العربية كانت من أكثر تظاهرات الوحدة العربية حيوية وجدية. كانت التجزئة تفوش على السطح، لكن الوحدة كانت تمور في العمق. كان نزاع البارحة يحفر الطريق للوحدة، أما عناق اليوم فيردم طريقها بمزيد من الدولارات، وبمزيد من براميل البترول، في هذا التضامن تذبل الوحدة وتتفتح التجزئة. مع ذلك، فنحن الآن مع هذا التضامن. فلكي نتوحد ينبغي أن نبقى.

ثانياً، المخوف في السلاح النفطي العربي يتمثل في أنه قد يكسبنا معركة من دون استحقاق، من دون جدارة، من دون عظمة. عندما تجلو إسرائيل بفعل سلاح البترول يكون الشعب العربي مثل طالب نجح بالغش. النفط شيء لنا لكنه ليس شيئاً منا. سلاح النفط أشبه بنقالة مرضى، نقالة تجر جسداً مثخناً واهناً إلى حيث يزعم أنه انتصر. الانتصار بالنفط هو انتصار كهاكِه، انتصار جاء به جوف الأرض ولم تصنعه سواعد الرجال ولا أدمغتهم.

يقال: ليكن! المهم أن نعبر هذه المرحلة الخانقة! المهم أن تعود إسرائيل إلى حدود ٤ حزيران/يونيو. هذا صحيح، ولا مانع لدينا من أن نحرز نصراً بلا استحقاق في غابة ضوارٍ. لكن المخوّف في هذا النصر هو أنه سيكون عوناً وتبريراً للأوضاع والبُنى العربية القائمة، إنه سيجيَّر لحساب الجماعات الراكبة، العاجزة عن رد التحدي الإسرائيلي بلا نقالة نفطية. إن أسوأ ما في نقالة النصر النفطي هو أنها تغطي عورات الواقع العربي، ترش على العفن العربي عطراً تزركش البُنى المتآكلة المفوتة بكشكشات براقة.

سلاح النفط قد يبلسم جراحات الحاضر، لكنه سيترك في جوف المريض كل قيح أمراضه، الذي سينداح مجدداً في الجسم العربي. قد يأتي لنا سلاح النفط بنصر ما، لكنه سيبقى ملغوماً، هشاً، ثَلوماً، وسترتد علينا إسرائيل والإمبريالية، ما دامت البُنى والمؤسسات العربية متآكلة مفوتة، إن عاجلاً أو آجلاً.

أي نصر نريد اليوم؟ يقيناً إن كل ما يعيد إسرائيل إلى حدود ٤ حزيران/يونيو هو نصر، أن كل وسيلة تصل إلى هذا الهدف مباركة، لكن هذا نصر سلبي. النصر العربي الحق هو تحديد البُنى العربية وصهرها وحدوياً. ما يبقي الطريق مفتوحاً إلى هذا النصر هو أن نصل إلى ٤ حزيران/يونيو والشعب العربي مفتح العينين حتى

آخرهما على البُنى العربية الخربة، الهرمة، المفوتة، هو أن يرى المزبلة العربية بكل عفنها وبكل قبحها. كانت هذه المزبلة فكانت إسرائيل. يوم لا تكون الأولى لن تكون الأخيرة.

ج ـ الفيل العربي والضفدعة الإسرائيلية

النقطة الإيجابية في تجربة الاحتلال الإسرائيلي، خلال السنوات التي مرت وتمر، تتمثل في أنها نقلت التحدي الإسرائيلي للعرب عموماً، ولمصر وسوريا خصوصاً، من تحدّ يطل من الحدود إلى تحدّ اقتحامي، انتهاكي، وبالتالي إذلالي. هذا الطابع الإذلالي للاحتلال الإسرائيلي، وبخاصة لأنه احتلال ثلاثة ملايين لأربعين مليوناً (مصر وسوريا فقط، الآخرون خارج الحلبة المميتة)، أي احتلال الضفدعة بيت الفيل، جعل كل فرد عربي، على بعض الوعي بانتمائه إلى أمة، يشعر طوال الاحتلال وكأنه هو بالذات محتل، يحس أن الجزمة الإسرائيلية تهرس أنفه، الفاسق الإسرائيلي ينتهك عرضه، المثقف الإسرائيلي يسخر من ثقافته وقصوره الفكري، التقني الإسرائيلي يضحك من حرفيته، الشغيل الإسرائيلي يحتقر بطالته.

مع هذا الاحتلال، لم يعد بوسع أرباب البُنى والمؤسسات العربية القائمة أن يستمروا في خداع يغطي مزابلهم. الاحتلال الإسرائيلي كشف ستر كل عورة، وضع إصبعه على كل عيب. قبل هذا الاحتلال، كان خبط الجزمة الإسرائيلية خاطفاً، قصيراً، ومن هنا غير مباشر بمعنى ما. مع الاحتلال الأخير، أصبحت الجزمة الإسرائيلية مستديمة، ساحقة، ومن هنا مباشرة بمعنى ما أيضاً. الراكبون على الأوضاع العربية القائمة، الملتقطون فُتاتها يبالغون في تضخيم (وهو ضخم) دور الإمبريالية في التفوق الإسرائيلي، لكي يستروا تآكل البُنى العربية، لكي يبرروا ضعفهم أمام إسرائيل وتهافتهم أمام الإمبريالية. يكررون حقائق ليستروا أكاذيب. يهولون ببديهيات لكي يغطوا على خرائب ومزابل. يقولون: الإمبريالية تساعد إسرائيل. نقول: إن المساعدات التي نأخذ، وبخاصة مساعدات البلدان الاشتراكية، أكبر من المساعدات التي ترد إلى إسرائيل. في إسرائيل بنية سياسية تعرف كيف تستفيد من هذه المساعدات. في ديارنا بنية سياسية تعرف كيف تهدرها.

تعدادنا السكاني يعادل ٢٥ ضعف سكان إسرائيل. الزيادة السكانية العربية في سنة واحدة لا تقل كثيراً عن مجموع سكان إسرائيل. الدخل القومي العربي يعادل أكثر من خمسة أضاف الدخل القومي الإسرائيلي. حجم المساعدات الأجنبية المقدمة للعرب لا تقل عن حجم المساعدات المقدمة لإسرائيل. إذاً، فالعرب فيل وإسرائيل ضفدعة.

كيف تأتى لضفدعة، مهما بلغت من نشاط وحيوية، أن تصرع فيلاً، أن تحتله، أن تنتزع أرضه، أن تهتكه؟ سؤال يبدو للوهلة الأولى ساذجاً، طفولياً. وهو كذلك بالفعل. لكن ما العمل إذا كنا نرى أناساً لم يستطيعوا رؤية التأخر العربي من خلال «التفوق» الإسرائيلي، إذا كنا نرى بعد أناساً لم يكن بإمكانهم أن يفقهوا معنى ربع قرن، بل نصف قرن، من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، من صراع ضفدعة مع فيل، حيث الضفدعة كانت الغالبة على طول!

عندما تصرع ضفدعة فيلاً، من الخطأ الافتراض أن الضفدعة قوية، فالضفدعة لا يمكن أن تكون قوية، بل ينبغي الاعتراف بحقيقة مُرّة: أن الفيل هزيل، مستنفد، ناضب، بلا أعصاب، بلا عضلات، بلا إرادة، دماغه كف عن التفكير. عندما نعي هذه الحقيقة البسيطة لا نعود نخاف من قوة العدو، فهو ليس بالقوي، بل من ضعفنا، لا نعود منبهرين من تفوقه، بل نصبح حزانى على تأخرنا. لهذا، فإذا كانت قد تحطمت، في حرب تشرين الأول/أكتوبر، أسطورة «جبروت» إسرائيل، فإن حقيقة ضعف وتأخر وتآكل بنيات المجتمع العربي لا تزال قائمة، صارخة، مهينة. إنها العار يصفعنا كل يوم.

عندما هُزمنا في العام ١٩٤٨، قلنا إنها الخيانة. عندما هُزمنا عام ١٩٥٦، قلنا إنها الإمبريالية القوية. عندما سحقنا عام ١٩٦٧، قلنا إنه الإهمال. وفي الحروب الثلاث وفي الهزائم الثلاث، قال بعضنا، وهو بعض ساحق العدد، إنها عقاب الله على ازورارنا عن صراط السلف الصالح. قال بعض آخر، وهو بعض قليل العدد، إنها الطبقات الرجعية، البرجوازية، البرجوازية الصغيرة.

كل هذه التعليلات والحجج تلتقي عند نقطة واحدة تتمثل في عدم التعرض لما يتطلب أن نزلزل طرز تفكيرنا ووجودنا وحياتنا، تلتقي عند نقطة ننفس فيها عن القصور دون أن نتصدى لمنبعه، إما لعجز عن التقاط الحقيقة أو لخوف رجيم منها. ثلاث حروب وثلاث هزائم وتحدّ إذلالي طوال ربع قرن لم نستطع معها وخلالها أن نكتشف السبب الأصلي العميق: التأخر. إذا اكتشفنا التأخر، خجلين كارهين، نلتقط عرَضه لا ماهيته.

أخيانة عام ١٩٤٨؟ لنقل إنها الخيانة! لَم استطاعت الخيانة أن تفعل لو لم يكن المجتمع العربي التقليدي على درجة من التخلخَل والتيبس والتكسر، أتاحت للخيانة أن تمد أقنية فيه؟ لو أن المجتمع العربي كان على درجة من المتانة والتلاحم كافية، لما استطاعت الخيانة أن تمد أقنية فيه، وإذا استطاعت الدخول فإنها لا تستطيع الفعل. إن قدرة الخيانة على أن تفعل في مجتمع ما هي، بوجه عام، علامة تأخره وتحلله.

الإمبريالية عام ١٩٥٦؟ لنؤخر الجواب، ونتساءل: هل كان ممكناً للإمبريالية أن تضمن تفوق إسرائيل وتوسعها لو أن ميزان القوى المحلي، أي ميزان القوى بين العرب وإسرائيل، لم يكن لصالحها؟ لنفترض، بعد تغيير جَذري حق، أن العربي ملك بعضاً من عضلات، أصبح ميزان القوى المحلي لصالح العرب، فهل تستطيع الإمبريالية أن تحمي وجود إسرائيل، الذي سيتآكل وسيتهاوى بالتأكيد بفعل التفوق العربي وحده، وأن تلغي ميزان القوى المحلي؟ ثم من قال إن ميزان القوى الدولي هو لصالح إسرائيل، لأنها إسرائيل فحسب، لا لأن ميزان القوى المحلي لصالحها! في المرحلة الراهنة ثمة نوع من التجميد المتبادل بين الاتحاد السوفياتي وأمريكا (ونقول نوع من التجميد لأن الجرأة الأمريكية في دعمها لإسرائيل ناجمة عن درجة ارتباط إسرائيل بها، هذا الارتباط الذي يفوق في حدود كبيرة جداً، وخاصة بعد غياب عبد الناصر، متانة الروابط العربية السوفياتية). في المستقبل، عندما يصبح ميزان القوى المحلي لصالح العرب ـ وسيصبح كذلك حتماً ـ فإنه سيفعل بدوره في الميزان الدولي. هاتوا ميزاناً محلياً لصالحنا لتروا كيف تتهاوى إسرائيل، من دون أن تستطيع الإمبريالية أن تمد لها يد عون منقذة. هاتوا بنية عربية عقلانية، حديثة، في مستوى العصر، لتروا كيف يتحول ميزان القوى الدولي من دون تأخير لصالحنا.

الازورار عن صراط السلف الصالح! عن أي صراط ازوَررنا، أي دين جحدنا؟ جوامعنا مكتظة وكنائسنا مزدحمة. أطفالنا يتعلمون ما قاله ابن تيمية، محمد عبده، الإمام علي، وبولس الرسول. السلف الصالح راكب علينا، فاطمئنوا! الشعب متدين، فلنزدد اطمئناناً. بل إنه أكثر من متدين: الدين لا يزال إلى حد كبير قاعدة وجوده الزمني: الطائفية ذات وجود فاعل، بعد أن مر علينا أكثر من نصف قرن ننادي بالقومية العربية. في مجتمعنا، المرأة دون مرتبة البشر، الفلسفة ملعونة والإلحاد مرجوم. نحن لم نزوَرّ ولم نعق.

الرجعية البرجوازية، البرجوازية الصغيرة. لنقل هذه الطبقات هي سبب الهزيمة، هي جذرها. هذا صحيح، لكنه غير كاف. فلنسأل: من هي الطبقات التي تقود إسرائيل؟ أليست برجوازية، برجوازية صغيرة؟! لِمَ تنتصر برجوازيتهم الصغيرة، وتتغلب برجوازيتنا الصغيرة؟ لِمَ استطاعت برجوازيتهم الصغيرة أن تنظم المجتمع الإسرائيلي وتحدِّثه واستطاعت برجوازيتنا الصغيرة أن تركّد المجتمع العربي وتبقيه على تأخره؟ في مثل هذه الحالة، يصبح الجواب غير الكامل مضللاً.

هنا تبرز مسألة كبرى يتجنبها أو يغفل عنها الطبقاويون، ألا وهي مسألة التأخر، تأخر المجتمع العربي عموماً. إذا قال لنا متفاصح طبقاوي: ألم يقل ماركس

ان الأيديولوجيا السائدة هي أيديولوجيا الطبقات السائدة؟ سنرد عليه: تأمل جيداً كلام ماركس. ثمة أيديولوجيا سائدة في النهاية على سائر الطبقات. الأيديولوجيا السائدة في المجتمع العربي ليست أيديولوجيا رجعية فحسب، بل هي أيديولوجيا متأخرة أيضاً، أي إنها أيديولوجيا عصر آخر غير العصر الذي يحيا فيه المجتمع العربي اليوم. هذه الحقيقة، حقيقة كون الأيديولوجيا السائدة في المجتمع العربي أيديولوجيا مفوتة، مماتة، متيبسة، هي التي تفسر كون برجوازيتنا هي غير البرجوازية الإسرائيلية، برجوازيتنا الصغيرة هي غير البرجوازية الصغيرة الإسرائيلية، طبقتنا العاملة هي غير الطبقة العاملة الإسرائيلية.

لا شك في أن أوضاع ومصالح الطبقات المسحوقة في المجتمع تتطلب أكثر من الطبقات المنعمة التغيير، وهذا ما يجعلها، مبدئياً، ذات قابلية لتمثل أيديولوجيا عصرية وبالتالي ثورية، لكن ما لم تتحول هذه القابلية للتمثل إلى تمثل حقيقي وفعلي، ستبقى قدراتها على إحداث تغيير عصري مجرد أمانٍ وافتراضات نظرية. إسرائيل بلد رجعي، نخبته السياسية محافظة، ليبرالية وضد ثورية. لكن لأنها عصرية نراها تتفوق، تغلب نخباً عربية تقول بالثورية، بالتقدمية، بالاشتراكية، إلخ.

نعم، إن الاشتراكية الحقة تحمل الحداثة والعصرنة، فضلاً عن الديمقراطية والمساواة، إلى المجتمع. لكن ما هي الاشتراكية الحقة؟ الاشتراكية الحقة هي الاشتراكية المرتكزة على قاعدة برجوازية في ايديولوجيتها وفي علاقاتها الإنتاجية. من دون هذه القاعدة البرجوازية، بالمعنى الأوروبي للكلمة، التي نفتقر إليها في الوطن العربي، ليس ثمة اشتراكية. في أحسن الأحوال، وعند امتلاك الطليعة الثورية درجة عالية من الوعي، ستكون سعياً جاداً وراء الاشتراكية. عند افتقاد الاشتراكية هذه القاعدة وهذا الوعي ستكون بمثابة قشرة تستر واقعاً وسطوياً، هرماً، مفوتاً. هذه الحقيقة هي التي تفسر تفوّق الرأسمالية الحديثة على «الاشتراكية» المتأخرة الوسطوية. فالتأخر، ما لم ينقض بوعي عصري، لا بد من أن يفرز «اشتراكية» متأخرة أو «تأخراكية». والتأخراكية العربية، شأن التأخرالية (أي الرأسمالية المتأخرة) العربية، كما أثبتت التجربة العربية خلال ربع القرن الفائت، لم تستطع أن تحل أي معضلة يطرحها التحدي العصري على الشعوب المتأخرة: الديمقراطية، التنمية، توحيد وتحديث وعقلنة المجتمع.

ما يصح على الاشتراكية كمؤسسة يصح على الاشتراكي كفرد. فما لم يتمثل الفرد الاشتراكي المنتمي إلى شعب متأخر كل الأفكار والقيم والقواعد البرجوازية التي تشكل قاعدة المجتمع الحديث، فإن اشتراكيته تبقى شبه اشتراكية، وبالتالي لا تساوي

فلساً أحمر في عملية تحديث مجتمعه. إن الفرد الاشتراكي في بلد متأخر لواقع في خطيئة مميتة إذا ظن، بتأثر لاواع من أيديولوجية وقيم مجتمعه القديم، أن ما هو اشتراكي ينبذ ما هو برجوازي. بَل على العكس، ففي البلدان المتأخرة، ينطوي على تحقيق ما هو برجوازي وتجاوزه في آن، يتطلب متابعة الطريق في تحرير المجتمع والفرد من النقطة التي توقف فيها ما هو برجوازي عن السير إلى أمام. خلافاً لما هو وسطوي وما قبل برجوازي، فإن ما هو برجوازي يرتكز على العقلانية لا الآراء المسبقة ولا السلفية، على المصلحة لا على الهمشرية، على الانتفاعية لا على المثالوية أو السعي وراء جزاء غير مستحق، على الضبط لا على التسيب، على الشعور بالتساوي والاحترام المتبادل لا على استكراد الآخرين أو الركوب على ظهورهم أو الأبوية إزاءهم أو الدلع عليهم، على الاندماج لا التذرر، على التحديد لا التقريب، على روح المسؤولية لا اللامبالاة والفهلوية، على الاقتصاد لا الإسراف ولا البخل، على التفاني في العمل لا للفلفته أو تأجيله أو إلقائه على ظهور الآخرين، على الدنيوية لا الأخروية، على البروميثيوسية لا الدودية، على النسبيات لا المطلقات، الخ.

لا شك في أن الاشتراكية المتأخرة قد قطعت بالشعب العربي شوطاً في طريق التحرر، بيد أنها لم تقطع مسافة في طريق التقدم. في الوطن العربي، التأخراكيات والتأخراليات سواء بسواء لم تستطع أن تفلت من نير الهيمنة الرأسمالية العالمية. فالتأخر العربي لم يتقلص، بل تفاقم، لم يتراجع بل تقدم. التخلف العربي تخلف في حالة تقدم.

من هنا، وفي ظل عالمية الرأسمالية واشتداد عملية السحق الإمبريالي، حيث جدلية التحرر والتقدم تفرض نفسها بقوة أشد، كان التحرر العربي غير ناجز من جهة، وهشاً ملغوماً من جهة أخرى، لأن التقدم العربي إما محدود هنا أو معدوم هناك. إن صرح التحرر الحق الناجز إنما يبنى بأحجار التقدم. لا شك في أن ظل الإمبريالية يبهظ سيرورة التقدم، لكن هذه السيرورة تبقى عملية تفجير داخلية في أساسها، من حيث هي قدرة مجتمع مفوت على الانتقال إلى العصر.

د ـ تباشير مجتمع مدني عربي

في الحرب التشرينية، شهدنا تباشير إنسان عربي مدني. في الحرب التشرينية أيضاً مجتمع إرهاصات عربي مدني. مع هذه الحرب، الفرد العربي يبدأ في التحول إلى إنسان مدني، المجتمع العربي تمخض ليصير مجتمعاً مدنياً، أي مجتمع مواطنين أولاً، فمواطنين مندمجين ثانياً.

مع تَخثر التطور العربي، وبخاصة مع سيطرة حكام أجانب، من مماليك وغيرهم، على مقدرات الشعب العربي، وتحوّل العلاقة بين الحكام والمحكومين إلى علاقة بين جلاد وضحية، ، تحوّل الإنسان العربي إلى شيء، شيء يمتلئ وداعة واستسلاماً، شيء يفتش، متوحداً، معزولاً، عن خلاص في الدنيا في بخش يطمر نفسه فيه، انتظاراً لخلاص في الآخرة بالاتحاد بالله.

هذه الوداعة وهذا التوحد قد اهتزا إلى حد ما مع رد الفعل على وطء الجزمة الإمبريالية، واهتزا إلى حد أكبر مع معارك عبد الناصر وفتوحه. لكنهما بقيا موجودين بشكل أو بآخر في قرارة النفس العربية، بهذا المدى أو ذاك من القوة، بهذا القدر أو ذاك من الرسوخ.

بعد السقوط العباسي، أخذ المسار التاريخي للتطور العربي سحنة مملوكية، فمارس عملية سحق للشخصية العربية ومسخ للفكر العربي، بحيث بقيت الشخصية العربية مستلبة كلياً في الألوهة. فلم يشهد العالم العربي، بالتالي، الشخصية البروميثيوسية، الفاعلة في الطبيعة، المستعيدة نفسها من الألوهة، كالشخصية التي ولدت في الغرب مع عصر النهضة ونضجت مع نمو الرأسمالية.

الحرب التشرينية كانت، من هذه الزاوية، مرحلة جديدة. مع هذه الحرب شهدنا تباشير ولادة مواطن من طراز جديد. إن من عاش مع الشعب، الذي يعيش معمعان الحرب، سمع صيحات الوليد الجديد ومناغاته. في هذه الحرب، نسي الشعب كل شيء. نسي أنه مسحوق، نسي أنه مغرَّب، نسي أنه معذَّب. لم يعد الفرد العربي متوحداً، مستوحشاً، كسيراً، لم يعد الشعب مذرراً. في أيام الحرب، لم يعد ثمة لصوصية، لم يبق ثمة دعارة، لم تبق ثمة اختلاسات ورشوات، لم تبق عداوات ونزاعات تفقأ دمله، وتُسيل كل صديده. لم يبق في جسمه سوى الدم النقي. ماتت الأنا الدودة وانبثقت الأنا الديك مندمجة بالآخرين. نسي الناس كل الإهانات، مسحوا كل البصاق الذي غطى وجوههم، تخلوا عن كل ما سُرق منهم، نسوا أن حذاء كان يهرس أنوفهم، وأن سوطاً كان يلسع أجسامهم. لم يعودوا يفكرون إلا بالحرب، وكيف ننتصر في الحرب.

الشعب الوادع أصبح أسداً، الشعب المذرر أصبح كتلة. من قرارة اللامبالاة تفجر شعور عميق بالمسؤولية، من ثنايا النفعية انداحت استعدادت لا حد لها للتضحية. من كان يستقتل في سبيل فلس نسي أن بيته قد تهدم ليسأل عن آخر أخبار المعركة وآخر رقم من طائرات الفانتوم التي أسقطت. كان الناس يتطاحشون ركضاً وراء رغيف، أصبحوا الآن يقتسمون الرغيف بإنصاف ويقفون في طابور

ساعات بانتظار دورهم. من كانت تبكي إذا رأت إصبع ابنها مجروحة، أصبحت تداوي الجرحى بعيون تشتعل غضباً وإصراراً.

هذه الوقائع البسيطة، الصغيرة، التفصيلية، تعد بأعظم الوقائع في المستقبل، تبشر بأروع الاحتمالات القادمة. إنها ذخر الثورة العربية المقبلة. هاتوا طليعة قائدة تملك عقلاً عصرياً ونفساً شعبياً لتروا كيف يتقدم هذا الشعب تقدماً جاداً، حثيثاً وعصرياً.

هـ ـ اليسراوية وحرب تشرين النظامية

الحرب التشرينية وضعت اليسار اليسراوي في حالة تجمع المحنة والفضيحة. حاولوا التكيف، فغيروا جلودهم أكثر من مرة في أقل من أسبوع. تغيير الجلد من دون تغيير النظر جعل مسارهم شقلبة لا تطوراً، جعله مجرد استحالات ضفدعية. عندما يفقد المرء المنطق والحس السليم يصبح كلامه هلوسة وتخريفاً، سواء أصاب (وهذا نادر) أم أخطأ (وهذا غالب).

عندما طلع علينا هذا اليسار اليسراوي، بعد الهزيمة الحزيرانية، بنظرية حرب التحرير الشعبية، ثم أضاف إليها صفة طويلة الأمد، قلنا: إنها مرارة الهزيمة وخبلها. قد يتعلمون بالتجربة أن نظرتهم عوراء وأحادية الجانب. لكن ما يجعل الفأر فأراً هو عجزه عن اكتشاف أن المصيدة تصيد. وهكذا استمروا في سنوات ما بعد الهزيمة بطولها يهذون بحربهم، «حرب التحرير الشعبية».

عندما تكشّف من خلال التجربة أن العامل الموضوعي في نجاح حرب التحرير الشعبية هذه مفقود، قال بعض حَسَني الظن المتفائلين: لعل العامل الذاتي، عنصر الوعي والتنظيم، سيمكنٍّ من شن حرب تخريب ضد الاحتلال الإسرائيلي لعام ١٩٦٧. جاءت التجربة أكثر تخييباً. كانوا أكثر تأخراً من هؤلاء الذين انهزموا في حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

عندما تجلى أن حرب تحرير (هم) الشعبية لم تحرر سنتمتراً واحداً من الأرض، أنها كانت موضوعياً، ستارة لهؤلاء الذين كانوا هاربين من المعركة، أنها، كمصطلح، خالية من كل معنى، عند ذاك عدلوا عن استخدام مصطلح حرب التحرير الشعبية، وسموها «حرب الشعب». ما دامت النزاهة والتواضع غائبين، لذا كان سهلاً التلاعب بالألفاظ لإخفاء الوقائع. لم هذا المصطلح الجديد «حرب الشعب»؟ شرشحوا الحرب النظامية، عيَّت حربهم الشعبية. وبما أنهم لا يريدون إعادة الاعتبار للحرب النظامية، ويخجلون في الوقت نفسه من الاعتراف بعيّ حرب

تحرير(هم) الشعبية، لجأوا إلى التلاعب بالكلمات والاختباء خلفها، فكان المصطلح الجديد: حرب الشعب. عندما كان يسألهم أحد: إذا كنتم تقصدون من هذا المصطلح الجديد الإشارة إلى تعبئة شاملة للشعب في الحرب، ألا يحق لنا أن نعتبر الحروب النظامية الحديثة التي تمتص كل قطرة من جهد الشعب ودمه وتصبها في المجهود الحربي، حرب شعب؟ إذا كان الأمر كذلك، فما الفرق بين الحرب النظامية وحرب الشعب؟ ـ كانوا يجيبون إجابات تنطوي على بلاهة وتهرب.

وهكذا انتهت «حرب التحرير الشعبية» في سنوات ما بعد الهزيمة إلى خبل نظري، عِيّ عسكري، تهويش سياسي. لم تثبت كفايتها إلا ضد عبد الناصر. معظم أبطالها يرضى الآن من الغنيمة بالإياب، فيقبل بدويلة مملوكية فلسطينية، تمتد لا من النهر إلى البحر، بل من النهر إلى ما قبل البحر بكثير. دويلة ستكون، إذا كانت، تحت المطرقة الإسرائيلية والسندان الهاشمي، دويلة تعطي جوازات سفر لمن يريد من الفلسطينيين وبراءة ذمة للحكومات العربية من مشكلة الوجود بل التحدي الصهيوني.

ما دام تناقض اليسار اليسراوي ليس هيغلياً، لذا كان لا بد للشقلبة أن تستمر: بعد أن تحولت حرب التحرير الشعبية إلى حرب الشعب، ها هي حرب الشعب تتحول مرة أخرى إلى حرب التحرير الوطنية، مع الحرب التشرينية وبمناسبتها.

وعش رجباً تَرَ عجباً.

عجَّت نظريات كالتراب، نظريات تختلط فيها الرغبات المحمومة بالرؤية الحولاء، تتشقلب فيها المواقف من فوق لتحت، من شرق إلى غرب، من شمال إلى جنوب.

في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر: قال معظمهم إنها تمثيلية لفرض الحل السلمي الاستسلامي. قلة منهم قالت، بعد أن تفرغ من الاستماع إلى نشرة أخبار راديو إسرائيل، الهزيمة قادمة بعد أن تكتمل التعبئة الإسرائيلية. كانوا «منطقيين» مع أنفسهم: النظرية ـ الهلوسة تقول إن الحرب النظامية العربية لن تؤدي إلا إلى هزيمة.

في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر: طلعت وسائل إعلامهم تصف الحرب بـ«حرب التحرير الوطنية». ما أكبر هذه الكلمة! إنها تذكر بالتسمية السوفياتية لحرب الاتحاد السوفياتي ضد ألمانيا الهتلرية. لكن المصريين كانوا متواضعين، لم يطلقوا عليها هذه التسمية الضخمة، سموها حرب تحريك.

إلى هذا الحد والكلام محمول ببعض الجهد وببعض الضيق.

بعدها، طلعت مجلة أسبوعية، ، في صدر صفحتها الأولى سلة زبالة مملوءة بعدد من الطائرات والدبابات الإسرائيلية المدمرة، بالإضافة إلى رأس موشي دايان. تحت الصورة بالخط العريض: «تحطمت الأسطورة، فلتستمر المعركة». كل من قرأ هذه الكلمة واستعاد مواقف هذه المجلة لا بد من أن دهشة ممزوجة بغضب قد تملكته، وتمتم على الفور: اللي اختشوا ماتوا.

ما يهمنا في العجالة هو قول المجلة «تحطمت الأسطورة». يقدّر القارئ، بلا شك، أن فاعل تحطمت، من حيث المعنى، هو جيش نظامي عربي، وأن الأسطورة التي تحطمت هي أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر.

إذاً، فالجيش النظامي العربي، البرجوازي الصغير، قد حطم أسطورة جيش إسرائيل الحديث، المدجج، الإمبريالي، الذي لا يُغلَب. لذلك فما دامت الحرب النظامية قد حطمت أسطورة لم تحطمها حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد، يصبح من المفروض أن يتولى المنظِّرون تعديل النظرية الماركسية وفقاً لهذا الواقع الجديد.

نعود إلى الأسطورة التي تحطمت. نسأل: من هو الذي خلق هذه الأسطورة؟ إنه اليسار اليسراوي الماركساوي ـ اللينيناوي. بل إن هذه الأسطورة تشكل قاعدة نظرية حرب التحرير الشعبية. فحول التنظير هؤلاء، الذين حوّلوا ماركس إلى جحا ومسخوا جياب إلى أبي زيد الهلالي، حاكموا القواعد بمنطق يجمع الهلوسة إلى السذاجة: فلسطين يجب أن تعود. الحرب النظامية لم تجدِ. إذاً حرب تحرير شعبية. بمنطق كهذا وبمحاكمة كهذه فبركوا نظرية، غافلين عن المتغيرات العربية ـ الإسرائيلية والدولية، بل صارفين النظر عن بعض معطيات الجغرافيا (كانت عنصراً رئيسياً في نظرية ماو)، عن حقيقة بسيطة صارخة: حرب التحرير الشعبية تصبح وسيلة عندما نفتقر إلى جيش نظامي، أما عندما يوجد جيش نظامي، فالطريق هو تحديثه وتطويره. وأخيراً غفلوا بغباء لا مثيل له عن واقع أن شعب إسرائيل مع كيان إسرائيل، مع حكومة إسرائيل.

طوال ست سنوات ونيف كانوا يقولون للناس: لا فائدة من الجيوش النظامية، سرّحوها! طوال ست سنوات كانوا يقولون للناس: التحرير يمر عبر حربنا، حرب التحرير الشعبية! عليكم المساندة وعلينا القتال. وعندما يقول لهم الناس: حرب تحريركم لم تحرر خلال ست سنوات ستة أمتار من الأرض، كانوا يردون ردوداً هذيانية شتائمية. طوال ست سنوات كانوا يتحدثون عن التحرير بالكلام ويبشرون بالاستسلام بالفعل. اليوم يقولون إن الاستسلام واقع غداً، غداً

يقولون الاستسلام بعد غد. بعد غد يقولون الاستسلام في اليوم الذي يليه. . . وهكذا. طوال ستة أعوام، كانوا ينادون بالتحرير ويصبون الماء في طاحون الاستسلام، يتحدثون عن الثورة ويصبّون الماء في طاحون الرجعة، يمنون بالأمل ويصبون الماء في طاحون اليأس. ما دامت حرب التحرير الشعبية قد عيَّت، ما دامت الحرب النظامية خاسرة، فلم يبق أمام العرب سوى الاستسلام: تلك هي زبدة نظريتهم، نظرية التيئيس.

العقلانية الثورية رسمت بالطبع خطاً مناقضاً. ناضلت ضد التيئيس، فنَّدته، عرَّته حتى الجذور. هذه العقلانية كانت تطالب بالحرب، الحرب النظامية الشاملة، الحرب العاقلة الموزونة، المدعومة بتحالف عربي - سوفياتي وبتضامن عربي. التقطت ما يريد العدو في هذه المرحلة، كما أنها رأته على حجمه. كانت تقدّر بيقين أن المعركة القائمة هي فقط معركة حول الأراضي المحتلة في حزيران/ يونيو ١٩٦٧، أما معركة تحرير فلسطين فلا تزال بعيدة. كانت تقدّر أن إسرائيل تناور بالصلح، ولكنها لا تريده ما دامت تريد التوسع، وما دامت أقوى من العرب عسكرياً. العقلانية الثورية ترى أن الحرب اختبار لقوى الأمة المادية والمعنوية والتنظيمية، أن تأخر البنية العسكرية العربية هو انعكاس وإفراز لتخلف جُمّاع البنية العربية، إلا أنها رأت في المقابل أن من الممكن، تحت ضغوط الجماهير، جعل البنية العسكرية العربية، بتفوقها العددي وبامتلاكها حداً مناسباً من التدريب، قادرة على الوقوف في وجه التوسع الصهيوني وتبادل ضربات شديدة مع العدو الصهيوني تجبر إسرائيل على التراجع، وأن حداً من التضامن العربي، ان وحدة ما بين مصر وسوريا مثلاً، قادرة على لجم إسرائيل رغم التخلف العربي. أما مسألة تحرير فلسطين وتصفية الكيان الصهيوني، فكانت ولا تزال رهناً بتحديث البُنى العربية، رهناً بتقدم الثورة العربية الاشتراكية الوحدوية مسافة تكفل تفوقاً ملحوظاً في الميزان المحلي، مضافاً إليه وضعاً ملائماً في ميزان القوى الدولي.

نعود إلى اليسار اليسراوي: ما دامت الأسطورة، أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يُقهر، قد تحطمت، ما دمت يا يسار يا يسراوي كنت أكبر صانع لهذه الأسطورة وأكبر عامل على نشرها، ما دامت «نظرياتك» و«تحليلاتك» هي التي ساهمت أكبر مساهمة في تلفيق هذه الأسطورة التي تحطمت، ألا يحق لنا أن نطالبك بأن تضع في سلة الزبالة، إلى جانب رأس دايان وطائرات الفانتوم ودبابات السنتوريون، كل الخربشات البدائية النظرية التي خطها يراعك السيال المسهال طوال ست سنوات ونيف؟!

عبثاً، اللي اختشوا ماتوا!

(٧)
اتفاقية فصل القوات تجبّ حرب تشرين(*)

اتفاقية فصل القوات التي وقعتها حكومتا مائير والسادات يوم ١٩/ ١/ ١٩٧٤ بدفع من كيسنجر وتحت إشرافه، بالمغازي السياسية التي تنطوي عليها، بالآفاق التي تومىء إليها، تؤكد الواقعة التالية: ما كسبه العرب في الحرب التشرينية قد هُدر.

في زمن عبد الناصر كانت المعركة هي بالفعل معركة تصفية آثار العدوان، أما الآن فيبدو أن المفاوضات الجارية مع الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل إنما تقتصر على تحديد حجم أسلاب هزيمة حزيران/ يونيو التي ينبغي تقديمها لهما، وبالتالي الاتفاق مع الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل على ترتيب أوضاع المشرق العربي بالعودة إلى المرحلة ماقبل الناصرية. حتى في زمن حلف بغداد لم تكن الإمبريالية الأمريكية تلعب هذا الدور الذي تلعبه الآن، وتتمتع بالنفوذ والهيمنة اللذين تتمتع بهما اليوم. لقد أصبح كيسنجر يلعب دور المفوض السامي على المشرق العربي بمجموعه. لم نعد إزاء مشكلة أرض محتلة فحسب، بل إزاء تراجع متلاحق يأكل جميع منجزات النضال العربي ضد الإمبريالية. لقد أصبحنا إزاء ما يشبه الاحتلال السياسي الأمريكي.

حتى الآن لم تستطع أجهزة الإعلام المصرية ولا أي مسؤول مصري أن يبرر للرأي العام المصري والعربي بشكل محدد وواضح اتفاقية فصل القوات وفوئداها بالنسبة إلى مصر. نعم، إن راديو القاهرة والصحف القاهرية تحاول أن تصور للرأي العام المصري والعربي وكأن هذه الاتفاقية انتصار مصري، كما أنها تضخم إلى درجة التزييف حقيقة المعارضة الإسرائيلية للاتفاقية، لكن من الواضح أنها تتجنب الدخول في التفاصيل، وذلك لأن الانسحاب ليس انسحاباً إسرائيلياً، بل هو انسحاب مصري أيضاً، أعطى إسرائيل مميزات وفوائد من منظور عسكري واقتصادي، ولم يفقدها البتة أي خسارة في ما يتعلق بالأرض، فلم تنسحب إسرائيل من أراضٍ

(*) نشرت في: **الثورة العربية** (كانون الثاني / يناير ١٩٧٤).

مصرية أعلنت أنها ستحتفظ بها (شرم الشيخ مثلاً)، بل أكثر من ذلك: أنها لم تسلم مصر حتى آبار بترول «أبو رديس».

الإعلام المصري يقول أشياء ثم ينساها. كان يقول للرأي العام المصري والعربي إن الخرق الإسرائيلي ليس ذا بال، إن القوى العسكرية الإسرائيلية الموجودة غربي القناة في وضع لا تُحسد عليه، إن من السهل محاصرتها والقضاء عليها. وتأتي الاتفاقية الآن لكي تنقذ هذه القوات العسكرية. لقد بلغ الإعلام المصري درجة من الغباء بحيث يصعب عليه أن يقنع أحداً. إن التراجع المتواصل في المواقف الرسمية المصرية وتناقضها وتقلبها جعل قدرتها على التأثير في الرأي العام العربي معدومة ومكشوفة، كما أن انحدارها الاستسلامي بلغ مدى يصعب ستره أو تمويهه.

مع أن آراء محمد حسنين هيكل شكّلت، موضوعياً، منطلقاً لتبرير مد اليد إلى الإمبريالية الأمريكية وسحبها من الاتحاد السوفياتي، ومع أن أفكاره وخطه السياسي موجودة في جذر الموقف الرسمي الحالي، لكن إذا قيس خطه بالخط الرسمي الحالي فلا يسعنا سوى اعتباره يسارياً وثورياً ومعادياً للإمبريالية وصديقاً للاتحاد السوفياتي.

في **الأهرام** الصادر صباح ١١/١/١٩٧٤ كان حد مقالة هيكل الأسبوعية موجهة ضد فصل القوات المصرية ـ الإسرائيلية. صحيح أن هيكل كان يهاجم بالاسم مشروع دايان لفصل القوات المصرية ـ الإسرائيلية، إلا أن مقارنة مشروع دايان بنص اتفاق مائير ـ السادات يظهر بصورة واضحة أنهما شيء واحد من حيث الأساس، كما أنهما شيء واحد من حيث تأثيرهما على المسألة الأساسية في معركة تصفية آثار العدوان.

قال هيكل بالضبط ما ملخصه:

١ ـ إن سحب القوات الإسرائيلية من غربي القناة هو في صالح إسرائيل، لأنها في وضع غير متوازن، محاطة بجيوش مصرية من ثلاث جهات، وهذا وضع يجعلها إذا تحركت الجبهة، في شبه حصار. وإن ضخامة هذه القوات يجعل حصارها إذا وقع، بمثابة كارثة على إسرائيل.

٢ ـ إن وضع القوات الإسرائيلية على هذا النحو يجعلها، حتى في حال استمرار وقف إطلاق النار، عرضة لعمليات الاستنزاف البطيء، وإن سحبها يخلّص إسرائيل ويبعد عنها ضغط حرب الاستنزاف التي ثبت أنها حرب ذات فاعلية وتأثير على إسرائيل. وفضلاً عن ذلك فإن بُعد خطوط مواصلات هذه القوات عن قواعد إمدادها وتموينها يجعل استنزافها سهلاً وممكناً.

٣ ـ إن الانسحاب الإسرائيلي إلى ما قبل الممرات يجعل القوات الإسرائيلية ترتكز في سيناء على خط دفاع طبيعي، كما أن من المناسب للعدو الإسرائيلي أن تكون قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة أمامه. ويناسب العدو أكثر عندما تكون القوات المصرية على شرقي القناة بغير مدرعاتها ومدفعيتها الثقيلة وصواريخها. ذلك يعطي العدو تعويضاً دفاعياً عن خط قناة السويس نفسه وعن خط بارليف على شاطئ القناة قبل حرب تشرين الأول/ أكتوبر.

٤ ـ إن الفصل بين القوات سيمكِّن إسرائيل (وهذا، بالإضافة إلى الاستنزاف البشري، هو الضغط الأكثر أهمية على إسرائيل) من رفع التعبئة العامة بأسرع ما يمكن عن الاقتصاد الإسرائيلي، بما يعنيه ذلك من تقليل النفقات العسكرية وتحرير الأيدي العاملة التي تحمل السلاح الآن على حساب المصانع والحقول والجامعات في إسرائيل.

وهكذا رضيت السلطة المصرية، بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر بإيجابيتها وشهدائها وتكاليفها المادية الباهظة، بحل جزئي كان معروضاً عليها، كما قالت المصادر الإسرائيلية وكما قال هيكل، بلا حرب. حتى الآن لم تستطع المصادر المصرية أن تقول للرأي العام فيما إذا كان فصل القوات، بالشكل الخطير الذي تم به، هو جزء أو خطوة نحو تصفية آثار العدوان. وما دام الأمر ليس كذلك، لذا فإنه يشكل تنازلاً غير مبرر وغير مقبول. لقد كانت الزعامة المصرية تعلن أنها لن تقبل بأي حل جزئي. ولكنها لم تلبث أن قهقرت موقفها فأصبحت تقبل بحل جزئي مربوط بحل عام. وها هي الآن تتقهقر أكثر فأكثر، حتى بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر، فتقبل بحل جزئي من دون أي حل عام.

ولا تقتصر خطورة الموقف عند هذا الحد، حد القبول بحل جزئي، بل ذهبت الزعامة المصرية إلى حد القبول بحل منفرد، وهي تتجه إلى التخلي عن سوريا، إذا استطاعت ذلك. لقد كنا نرى بعض أمارات هذا الاتجاه عندما ذهبت إلى مؤتمر جنيف من دون سوريا. أما الآن فيبدو أنها قد قبلت، إذا لم تواجه بهبة صارمة من الرأي العام العربي والمصري، التخلي عن سوريا. بديهي أن الدعاية الرسمية المصرية تعلن بالكلام أنها لن تتخلى عن سوريا. لكنها بالفعل تتجه إلى التخلي عنها. بل ليس من المستبعد أن تعقد، ومرة أخرى إذا أقنع الرأي العام المصري والعربي، اتفاقات أخرى مع إسرائيل، من دون سوريا أو من دون موافقتها.

لقد حاربت سوريا في تشرين الأول/ أكتوبر وأصيبت أكثر من مصر بكثير جداً، لا في جيشها فقط، بل في اقتصادها بالأساس، بل في بنيتها الاقتصادية

التحتية بوجه أخص. هذا أولاً. ثانياً، إذا كانت سوريا بحاجة، في معركتها مع إسرائيل، إلى مصر، كذلك فإن مصر، في معركتها مع إسرائيل، ليست أقل حاجة إلى سوريا. وبالتالي ما كان ممكناً لمصر، في ظل البنية السياسية والعسكرية القائمة، أن تحارب في تشرين الأول/أكتوبر وأن تكون نتائج الحرب كما رأينا الأسوأ لولا أن سوريا كانت مع مصر جنباً إلى جنب في المعركة. إن التخلي عن سوريا لن يقع كالكارثة على سوريا وحدها، بل سيقع كالكارثة على مصر أيضاً وبالنسبة نفسها. إن تخلي مصر السادات عن سوريا سيعزل الأولى عربياً، وهذه العزلة ستضعف مصر إلى أقصى حد أمام إسرائيل ويجعلها بالتالي قادرة على فرض شروطها عليها. إن مصر المعزولة عن باقي الوطن العربي ستكون محمية للإمبريالية من جهة، وتحت رحمة إسرائيل من جهة ثانية.

فلنرصّ الصفوف لتلافي المضاعفات الكارثية لهذه الاتفاقية المشؤومة.

(٨)
حرب استنزاف في الجولان[*]؟!

. . . إن القتال الذي تخوضه القوات السورية ضد إسرائيل، وإن كان يدور حول هذا القدر أو ذاك من الأرض، إلا أنه، موضوعياً، يتجاوز كثيراً، بعد أن أصبحت سوريا وحيدة، من حيث منطوياته السياسية والعسكرية، مسألة توسيع رقعة الأرض التي يتعين على إسرائيل أن تنسحب منها في هذه المرحلة. لهذا القتال المعنى الضمني التالي، أو، على الأقل، تريد له الجماهير المعنى التالي: المطلوب هو تصفية آثار العدوان. هذا أولاً. ثانياً، نحن الدولة الصغيرة الفقيرة، بلا بترول، باستطاعتنا، ما دمنا متحالفين مع الاتحاد السوفياتي، وما دمنا محاطين بدعم وعطف الشعوب العربية، أن نقاتل ونقاتل ونقاتل إسرائيل. وعلى هذا، فإن معارك الجولان الآن ليست حرب استنزاف فحسب، بل هي، إذا استمرت بالطبع، ستكون أكبر من ذلك، ستكون حرب إنقاذ، انقاذ للمستقبل العربي وللكرامة العربية التي انتهكت، طوعاً، بعد إيجابيات حرب تشرين الأول/ أكتوبر.

ما الفرق بين استعادة الأراضي العربية المحتلة وبين تصفية آثار العدوان؟ استعادة الأراضي المحتلة قد (ونقول قد، إذ ليس ثمة أي دليل على أن إسرائيل مستعدة لإعادة كل الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧) يتم لقاء ثمن سياسي أو اقتصادي تقبضه أمريكا وإسرائيل. في هذه الحالة ـ فضلاً عن أن الشعب العربي يرفض تقديم ثمن يعرف أن ميزان القوى المحلي والعالمي لا يبرره ـ فإن سوريا ومصر والشعب الفلسطيني سيبقوْن تحت رحمة إسرائيل أولاً وأمريكا ثانياً. في حالة كهذه، أي في حالة بقاء القوة العسكرية الإسرائيلية قادرة على توجيه ضربات للعرب دونما خوف من رد فعل عربي مماثل، ستبقى إسرائيل عصا أمريكا الغليظة في المشرق العربي، تضرب بها، دورياً، احتمالات التقدم والتحرر والتوحيد العربي، كما أثبتت

(*) نشرت في: **السفير**، ٥/ ٥/ ١٩٧٤.

ذلك تجارب ربع القرن الماضي، وبالتالي فإن الانسحاب الإسرائيلي بشروط أمريكية - إسرائيلية سيضع المشرق العربي مجدداً، بعد ربع قرن من الكفاح ضد الإمبريالية، تحت مظلة الحماية الأمريكية. أما تصفية آثار العدوان فتتلخص في أن تعرف أمريكا وإسرائيل أن العصا الإسرائيلية لم تعد تخيف أحداً، لم تغد ذات جدوى. فإذا لم يثبت العرب أنهم قادرون، وهم ثابتون في مواقع وطنية، على استعادة أرضهم، فإنهم سيبقون تحت رحمة إسرائيل وتحت رحمة أمريكا. إن «رحمة» كهذه هي «رحمة» تحت السوط الإسرائيلي والحذاء الأمريكي...

إن هؤلاء الذين يريدون الخلاص من المشكل الإسرائيلي بالهرب أمام إسرائيل لواهمون. حتى إذا هربوا من أمام إسرائيل ستلحقهم، لأنها تدرج، بحق، أن هذه المنطقة لا تتسع لندّين. عبثاً يضعون رؤوسهم في الرمال، خوفاً من الحقيقة.

هذه ليست دعوة إلى موقف حربجي، كأنصار «حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد»، إذ إنني أعرف جيداً حدود الطاقات العربية في ظل البنى السياسية العربية القائمة، ناهيك عن البنى الاقتصادية والأيديولوجية المفوتة، فضلاً عن ميزان القوى الدولي وتعقيداته. إلا أن هذا لا يعني أننا عاجزون، حتى في ظل هذه البنى، عن صد الزحف الإسرائيلي، عند توفر حد أدنى من العقلانية والتمسك بمواقعنا القومية والاستفادة من العامل الدولي.

نعم، ينبغي استعادة الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في هزيمة العام ١٩٦٧، لكن استعادتها لا يجوز أن ترهن المستقبل العربي للإمبريالية الأمريكية. والحال أن إسرائيل إذا انسحبت لسواد عيون أمريكا، وهذا غير وارد، فإنها ستكون قادرة غداً، وكما حدث في العام ١٩٦٧، على أن تعود لاحتلال جديد بإشارة جديدة من أمريكا. إن الشعب العربي يرفض رهن مستقبله لأمريكا وإسرائيل. وإن هؤلاء الذين يريدون رهن المستقبل العربي للإمبريالية، حباً بـ«التنمية» و«البناء»، لن يجدوا لا التنمية، لا البناء، لا السلام، ولا الاستقلال أخيراً.

من هنا أهمية القتال على جبهة الجولان: ينبغي أن تصل إسرائيل بالذات، بكل أحزابها، بيسارها ويمينها، بصهيونييها وأمييها، بحربجييها ومسالميها، إلى أنها ترتطم بجدار عربي، إلى أنها عاجزة عن ابتلاع الأراضي التي احتلتها، والتي تعمل لتهويدها. عندما تصل إسرائيل إلى مثل هذا الاقتناع، إلى مثل هذه الرؤية، لا نكون قد أنقذنا المستقبل العربي من الارتهان للإمبريالية الأمريكية فحسب، بل نكون قد عدنا بإسرائيل إلى موقف دفاعي أيضاً، وبهذا نقطع نصف الطريق في حل مشكلة السرطان الصهيوني.

إن الحل الحقيقي، لا الحل النَّعامي، لمشكلة الزحف الإسرائيلي لن يأتي عبر

اللوذ بأمريكا التي، هي بالذات، شجّعتها على هذا الزحف. إن اللوذ بأمريكا ليس سوى استقدام للسلطان الأمريكي واعتراف بالتفوق الإسرائيلي وصدوع له. إن صد الزحف الإسرائيلي، ولا نتحدث عن استئصاله، أمر ممكن اليوم وغداً من دون الركوع أمام أمريكا ومن دون تقديم تنازلات لإسرائيل، إذا عملت سوريا ومصر معاً، مع حجم مناسب من الدعم العربي، وبتفاهم جاد مع الاتحاد السوفياتي. بل يمكن القول إن سوريا الصغيرة، الفقيرة والنازفة ليست عاجزة، إذا ما أمنت الدعم المطلوب والكافي من الاتحاد السوفياتي، عن متابعة القتال مع إسرائيل وصولاً إلى انسحاب إسرائيلي كامل من الجولان.

لا شك في أن هذا الطريق دام وطويل، لكن دماء هذا الطريق وآلامه يمكن أن تطلق شعوباً عربية أخرى من عَقالها لتأخذ مكانها إلى جانب سوريا في القتال أو لدعمها بصورة أكثر جدية. وعندما تفعل سوريا ذلك، وعندما يفعل الاتحاد السوفياتي ذلك، فستكون سوريا قد أنقذت نفسها وأنقذت الأمة العربية من احتمالات ليل استعماري جديد طويل، وسيكون الاتحاد السوفياتي قد أرسى سداً عالياً جديداً أكبر بمئة مرة من السدين العظيمين اللذين بناهما على النيل والفرات.



(٩)
اللاعقلانية في السياسة العربية(*)

من يتأمل المسرح السياسي العربي لا بد من أن تتملكه مرارة، ممزوجة بالحزن للانحطاط الذي يسم تظاهرات العقل السياسي العربي، وبخاصة تظاهرات علاقات العرب بالعالم الخارجي. لا شك في أن التأخر العربي في هذا الميدان عينة من التأخر العربي العام وصورة من صوره، لكن هذا التأخر يتبدى في دركه الأدنى في ميدان العلاقات الخارجية، لأننا، نحن العرب، نتعامل هنا مع آخرين امتلكوا قدراً غير بسيط من العقلانية، بحيث يمكن المراقب أن يرى بسهولة، من خلال المقابلة والمقارنة بين التصرفين، العربي والغربي (الغربي الإمبريالي + العربي الاشتراكي) التأخر العربي المقعي في أسفل سافلين.

هنا أتصور طبقاوياً حَذِقاً يردّ: ولو، أنه اليمين العربي، واليمين بطبعه غبي ومتأخر. فأردّ، بدوري، عليه: لماذا اليمين الغربي ليس على هذه الدرجة من اللاعقلانية التي نراها على المسرح السياسي العربي؟ لماذا اليمين الغربي بسبب وجود رأي عام فاعل بالطبع وبسبب وجود ضرب من توحيد قومي أيضاً، غير قادر سوى على تأمين درجة من التناغم بين مصلحته الطبقية والمصلحة القومية.

لا شك في أن السطوة الإمبريالية تكمن في أساس (ولا أقول أساساً) هذه اللاعقلانية العربية، إذ إن هذه السطوة تفرض على الزعامات العربية ضغوطاً تفقدها، ما دامت غير مؤمنة بالشعب وغير آبهة به، التوازن والحد المناسب من المنطق. لكن السبب الأساسي لهذه اللاعقلانية إنما يتلخص **أولاً** في عدم امتلاكها الوعي المطابق لحاجات الواقع، **ثانياً** في الفاعلية المحدودة جداً للرأي العام العربي، **ثالثاً**، وبالتالي، في تغليب مصلحة فئوية أو طبقية على المصلحة القومية، وتعود في الحد الأخير إلى التأخر العربي العام وإفرازاته.

(*) نشرت في: **السفير**، ١٩/ ٥/ ١٩٧٤.

ما أكثر تظاهرات هذه اللاعقلانية. لكن قبل أن نتحدث عن بعض هذه التظاهرات التي تدوخنا اليوم وتقرض إنجازات نضال عمره ربع قرن ضد الإمبريالية، ينبغي أن ننصف أنفسنا، رغم مرارة النقد الذاتي الذي نلسع به جلودنا وعقلياتنا.

إن عبد الناصر، عندما نازع الهيمنة الاستعمارية منازعة لا مصالحة فيها وأطلق سياسة صداقة وتحالف مع الاتحاد السوفياتي استمرت تترسخ وتتسع حتى غيابه، إنما سجَّل، في ميدان السياسة الخارجية، لا بداية السياسة القومية الراديكالية فحسب، بل سجَّل أيضاً، وهذه لا تقلّ أهمية عن الأولى، بداية السياسة العقلانية العربية أيضاً. نعم، إن عقلانية عبد الناصر كان يشوبها ضرب من حماسة وعاطفية شرقية سببها الأول الإذلال الاستعماري الطويل للأمة العربية، وسببها الثاني افتقار نظامه إلى طبقة سياسية حديثة، لكن يمكن القول إن عبد الناصر قد دشن عهداً جديداً في السياسة العربية، يمكن أن نسميه بداية العقلانية العربية الحديثة.

العقلانية في السياسة القومية الخارجية تتجلى **أولاً** في ارتكازها على فكرة الفائدة أو المنفعة (المفهومة فهماً صحيحاً بالطبع)، **ثانياً** في التخلي عن المطلقات والقبليات: الانطلاق من الحقائق الواقعة لا من الرغبات والمعتقدات، المرحلية في تحقيق الهدف سواء من حيث تراخي الزمن أو من حيث تجزيء الهدف، مفاعيل الزمن من حيث تثبيته الحقائق الواقعة أو إضعافها، الخ.

إن عبد الناصر قد فتح بداية فحسب للسياسة العقلانية العربية، وأعني بذلك أن هذه البداية في العقلانية قد ارتقت إلى مرتبة الحساب فقط. والسياسة، وبخاصة السياسة الثورية، هي، كما يقول لينين، الجبر أكثر مما هي الحساب. لقد ناضل عبد الناصر لنقل السياسة العربية من الرجم، من المعتقد، من المطلقات، من المسبقات، من الرغبات، إلى المنفعة، إلى الإحساس بالزمن، إلى الصيرورة، إلى اعتبار الوقائع، إلى التراكم، إلى الحساب. وإذا كان عبد الناصر لم يستخدم الجبر في السياسة، وهذا ناجم أساساً عن تأخر نخبة النظام الناصري، إلا أنه استخدم الحساب. وهذه نقلة مهمة إلى الأمام.

ما إن غاب الرجل حتى عادوا بنا إلى الرجم، التسبيح، الشطح، اللاحساب والمطلقات. هؤلاء الذين يتحكمون برقابنا لا يجيدون، حتى إذا افترضنا حسن النيات، حتى حساب الأعمال الأربعة، حساب سمّان أو بقّال الحارة. فهم يطرحون عندما يقتضي الأمر جمعاً، ويقسمون عندما يقتضي الأمر ضرباً. . إذا طرحوا عند الطرح أخطأوا الجواب، وإذا جمعوا عند الجمع أخطأوا الجواب.

لماذا؟ لأنهم يبنون السياسة على الشعور، على المعتقد، على الرغبة، وبالتالي على اللاعقلانية.

إننا، هنا، نحاجج انتصاراً لأساس عقلاني للسياسة العربية، سواء إزاء الاتحاد السوفياتي أو إزاء الغرب وما كنا، في الحقيقة، بحاجة إلى هذه المحاجَّة لو أن العقل العربي كان قادراً على تحقيق تراكم ما في تجربته السياسية. لذا نبدو، وهذا واضح في سائر الصعد، وكأننا نبدأ، على الدوام، من جديد. التأخر العربي العام جعل العقل العربي وكأنه برميل بلا قعر، لا يجمع ولا يراكم. مع كل صباح نبدأ تجربة جديدة، وننسى تجربة البارحة، كما لا نفكر باحتمالات الغد. على الدوام، نبدأ من جديد وكأننا ولدنا اليوم، أشبه بفئران عاجزة عن اكتشاف أن المصيدة تصيد.

قد يُرمى كلامنا هذا بالقسوة. ومن يرمينا بذلك نقول له: لقد أمضى العرب عشرين عاماً يعيشون تجربة مريرة في علاقاتهم الدولية. إن تاريخ ربع القرن الماضي كان تاريخ صراع بين منطقي مدرستين (ومنطقين أيضاً): منطق مدرسة عبد الناصر ضد منطق مدرسة نوري السعيد. مع ذلك، وبعد عشرين سنة بالتمام، يبُعث منطق نوري السعيد حياً، ولا نجد الرد المناسب على هذا المنطق، بل على العكس، فثمة قطاع غير صغير يدافع عن منطق نوري السعيد. هنا اللاتراكم في أكثر صوره مأساوية وشؤماً.

وليكن واضحاً هنا أننا لا نقصر كلامنا على السياسة المصرية. فالتظاهرات اللاعقلانية في السياسة العربية أوسع وأبرز بكثير مما هي في السياسة المصرية. وإذا كانت هذه التظاهرات اللاعقلانية موجودة في القطاع اليميني المتأخر، فإنها موجودة أيضاً بالنسبة نفسها في قطاعات وطنية أو يسراوية أكثر تأخراً.

نعود: نحن لا نطالب بأكثر من أساس عقلاني للسياسة العربية.

نحن، تسهيلاً للجدل، لا نحب الاتحاد السوفياتي ولا نكره الغرب. نحن نعقلهما فقط.

نحن نحب، ونعقل بالطبع، مصلحة الأمة العربية، مصلحتها القومية المفهومة فهماً صحيحاً.

وخلال عشرين سنة: أين كان الاتحاد السوفياتي من هذه المصلحة، وأين كان الغرب؟

المعاينة (ولا نقول المحاكمة) تقول إن تجربة ربع القرن الماضي، فضلاً عن عوامل متعلقة بالتاريخ والجغرافيا والأيديولوجيا، تشهد أن طريق الصداقة العربية -

السوفياتية موازٍ لطريق النهضة العربية والتقدم العربي. هذان الطريقان يتقاربان حتى التطابق وقد يتباعدان إلى هذا الحد في يوم وإلى ذاك في آخر، إلا أنهما لم يتناقضا، وإن حدث شيء من ذلك القبيل فإنه طارئ وعابر واستثنائي، بل حتى إذا حصل تناقض ما، فإنه لا يكون تناقضاً أساسياً ولا مستعصياً ولاعدائياً.

أما الغرب الإمبريالي، فطريقه يعترض ويعاكس أو يقطع طريقنا. من هنا فإن المطلوب هو فقط الرؤية الصاحية لهذا الواقع، وأعني بالرؤية الصاحية الرؤية بلا وَهْم، بلا عُقَد (لا عقد محبة ولا عقد كره)، أي رؤية باردة، عقلانية، مصلحية، انتفاعية.

هذا الكلام سيغضب ذوي العُقَد، عقد المحبة أو عقد الكره. نحن نعتقد أن كلا الجانبين، عند توفر النزاهة والالتصاق بالمصلحة القومية، خاضع لأيديولوجيا جعلت رؤيتهما للواقع رؤية حَولاء. ذوو عقد المحبة يجمِّلون الواقع ويسبغون عليه طابعاً مثالياً وحيد الجانب، لذا فما إن يقع اختلاف أو تباعد بين المصلحتين العربية والسوفياتية حتى يثيروا خيبة، أو هم أنفسهم، يقعون فيها. أما ذوو عقد الكره فيسخِّمون الواقع، ويسهمون بالتالي في إبعاد الشعب العربي عن قوة عظيمة تعضده إلى هذا الحد أو ذاك في نضاله.

لقد اكتشف العرب الاتحاد السوفياتي في سياق كفاحهم ضد الاستعمار والصهيونية. ففي صراعهم ضد الاستعمار بني صرح الصداقة العربية ـ السوفياتية حجراً فوق حجر. إذاً فالمصلحة، وليس شيء آخر، هي التي دفعت العرب إلى التحالف مع الاتحاد السوفياتي. ألّا يكون في علاقات الإنتاج السوفياتية ما يدفع بما يشبه الضرورة إلى التسلط والاستغلال، ألّا يكون عاملا التاريخ والجغرافيا قد وضعا الشعبين العربي والروسي في موضع صدام، أن يأتي عنصر في الأيديولوجيا السوفياتية ليدفع بالاتحاد السوفياتي إلى تفهم المتطلب القومي التحرري للشعب العربي، أن يكون للاتحاد السوفياتي مصلحة في أن يرى ظل أعدائه أو أخصامه، أوروبا الغربية وأمريكا، منحسراً عن بقعة مهمة ومجاورة له ـ كل هذا قد تضافر ليرسي أساساً موضوعياً للصداقة العربية ـ السوفياتية.

مع الغرب الرأسمالي، كان للعرب شأن آخر: إن التاريخ والجغرافيا (الجوار) ثم تطور قوى الإنتاج رأسمالياً، وضعت العرب في موقع صدام مع هذا الغرب (أوروبا[1] أولاً، ثم، امتدادها، أمريكا)، صدام عمره قرون. وفي هذا الصدام كان

---

(١) طبعاً، ثمة محاولات معينة في موقف أوروبا الغربية. أمريكا وحدها ما زالت رأس الحربة. من الممكن الحوار مع أوروبا والاستفادة من تناقضاتها مع أمريكا، فضلاً عن حاجتها إلى النفط العربي.

العرب الضحية خلال قرون أيضاً، ولا يزالون. وبلغ هذا الصدام كل عنفه وأنزل بالعرب أشد الإذلال خلال القرنين الأخيرين.

ذوو عقد الكره للاتحاد السوفياتي (ولا نتحدث هنا عن المرتبطة مصالحهم الطبقية مع الغرب) يعزفون أنغاماً أيديولوجية تحوِّر صورة الواقع.

من يعزف نغماً دينياً سلفياً، يقول: ينبغي لنا ألّا نتعامل مع ملحدين، كالسوفيات. التعاون مع الغربيين ممكن ما داموا أهل كتاب.

من يعزف نغماً ثوراوياً، يقول: ينبغي لنا ألّا نتعامل مع دولة خانت مبادئ الأممية، وانزلقت إلى مبدأ القومية، وأصبحت دولة إمبريالية، شأن الدولة الغربية سواء بسواء.

لذوي النغم الديني السلفي نقول: إن الغرب عموماً، والغرب الاستعماري خصوصاً، ليس صاحب كتاب مقدس، بل هو صاحب كتاب غير مقدس، كتاب عادي. البروتستانتية كانت نصف خطوة نحو الإلحاد. وجاءت النزعة العلمانية لتفصل بين السياسات الدينية والزمنية، لترسي المنفعة والمصلحة أساساً للسياسة. وأخيراً فإن نفوذ الكنائس الأيديولوجي والسياسي في الغرب أصبح هامشياً بوجه عام. الاتحاد السوفياتي سار في طريق سبقه إليه الغرب منذ قرنين، طريق الإلحاد. كل ما في الأمر أن الاتحاد السوفياتي يضع بمثابة مبدأ ونظرية ما يمارسه الغرب عملياً. كتاب الغرب المقدس لم يعد «رؤيا القديس يوحنا»، بل «أمير» ميكيافيللي، واضع أسس علم السياسة الحديثة.

لذوي النغم الثوراوي نقول: في كلامكم خُبال خيبة أيديولوجية. إن كلمة Internationalisme التي تُرجمت من دون دقة إلى العربية بكلمة «أممية»، لا تعني اللاقومية، بل تعني «ما بين القوميات»، تعني ما هو متداخل، متوازن، عادل ومشترك في المصالح القومية لمختلف الشعوب. لكن ما العمل إذا كان العقل الماركساوي العربي يحوِّلها إلى لاقومية أو إلى إلغاء القومية. حتى هؤلاء الذين يتخلون عن مصلحة شعبهم القومية، وبخاصة المنتمون إلى شعب مضطهد، لا يفعلون سوى خدمة المصلحة القومية لشعب آخر. لذا فهذه «الأممية» ليست سوى قومية مقلوبة. الأممية تتطلب التخلي عن الأنانية القومية لا التخلي عن المصلحة القومية العادلة والمشروعة.

التوتر بين القومي والأممي ملأ تاريخ الحركة الاشتراكية الحديثة. لنضرب صفحاً الآن عن المواقع القومية، بل الشوفينية التي انتهى إليها الجناح اليميني من الحركة الاشتراكية الأوروبية، ولْنَرَ كيف انتهى الجناح الأكثر راديكالية والأكثر أممية من هذه الحركة، البولشفية: لقد مثل لينين محاولة لمصالحة الواجب القومي للبلاشفة مع واجبهم الأممي، أي المصالحة بين العقيدة والمصلحة. بعد غيابه، الصراع بين

تروتسكي وستالين كان، في جانب منه، صراعاً بين رومنسية أممية (بل يمكن القول كوسموبوليتية) دافع عنها تروتسكي وأراد فيها وضع القومية في خدمة العقيدة، وبين واقعية قومية دافع عنا ستالين. بنتيجة ذلك الصراع تحددت السياسة السوفياتية كسياسة قومية ذات تلاوين أممية، تنطلق من المصلحة القومية وإن لم تتنكر لاعتبارات العقيدة، أي إنها سياسة إيجابية إزاء مسألة تحرر الشعوب في الحدود التي لا تتناقض فيها هذه المصالح مع مصلحة الاتحاد السوفياتي وأمنه القوميين.

في هذه الحدود، وما دام التاريخ والجغرافيا لم يضعا الشعبين العربي والروسي في موضع صدام، وما دام هناك عدو مشترك، يغدو من الخرق بالنسبة إلى العرب، الحديث عن «إمبريالية سوفياتية»، بل على العكس، فالصداقة العربية ـ السوفياتية ترتدي طابعاً ليس تكتيكياً ولا استراتيجياً فحسب، بل تاريخياً أيضاً. هذا ما وعاه عبد الناصر منذ الستينيات وعمل في هديه.

لقد أطلنا الاستطراد. فلنعد.

إذاً، ففي الصداقة بين الدول شيء من التوازن، شيء من التسوية، شيء من المراعاة المتبادلة. حتى الصداقة بين الأفراد لا تقوم على حساب واحد فقط من الصديقين. حتى الأُخوّة في مفهومها الشرقي تنطوي على شيء من التقارب من الرأي، شيء من قبيل التبادل في المصالح، بالإضافة إلى علاقة الدم والعاطفة.

والحال أن اللاعقلانية العربية ترفض هذا التقابل، هذا التوازن، هذه التسوية. تطلب من الصديق، كي تعتبره صديقاً، أن تركب على ظهره دوماً، وإذا لم يفعل ذلك يحوّل إلى عدو. تطلب منه أن يوافقها على كل آرائها، وترفض أن توافقه على بعض رأيه. تشكك به وتطلب الثقة منه، تحتاج إليه وتتعالى عليه. تذكره بمصالحها وتنسى مصالحه. علماً بأن ما يدفع الاتحاد السوفياتي إلى مد يد الصداقة لنا، فضلاً عن الاعتبار الأيديولوجي، هي الحظوة والهيبة، فضلاً عن إبعاد شبح عدوه أو خصمه عن الوطن العربي. أما ما يدفعنا، نحن العرب، إلى هذه الصداقة فهو الدفاع عن البقاء، الكرامة، الوجود والسعي إلى التقدم. حاجته إلينا إضافة، وحاجتنا إليه ضرورة.

هذا هو منطق اللاعقلانية العربية. فلنقل كلمة عن بعض من عيناتها أو تظاهراتها:

١ ـ في القاهرة، حيث قلب الجماعة الحاكمة مع أمريكا وبغضها للاتحاد السوفياتي، يصرخون: لماذا لا يساعدنا الاتحاد السوفياتي، كما تساعد أمريكا إسرائيل؟ نحن لا نعتقد أن مساعدات الاتحاد السوفياتي لنا أصغر من مساعدات أمريكا لإسرائيل، مع ذلك نعيد السؤال إلى السائل المستنكر: وهل ساعدنا الاتحاد السوفياتي كما تساعد إسرائيل أمريكا؟ هل كنا جزءاً من مخطط سوفياتي؟ هل أثرنا حرباً بتواطؤ

مع الاتحاد السوفياتي ولصالحه (ولصالحنا معه)؟ هل نعتبر أنفسنا جزءاً من عالمه، جزءاً من معسكره كما تعتبر إسرائيل نفسها جزءاً من أمريكا، مخفراً أمامياً للدفاع عن مصالح العالم الغربي، عصا تضرب بها أمريكا من يهدد مصالحها في الوطن العربي؟

طبعاً، نحن لا نطلب أن نكون للاتحاد السوفياتي كما إسرائيل لأمريكا، لكن العجيب أن بعض من يملكون أشد الحساسية إزاء الاتحاد السوفياتي يشعرون أشد الإغواء إزاء أمريكا، مع طائرات أمريكا تهدم مدننا وصواريخ الاتحاد السوفياتي تحمي سماءنا.

٢ ـ لماذا لم يساعدنا الاتحاد السوفياتي إلى الحد الذي يجعلنا قادرين على تصفية آثار العدوان؟

لكي لا نُتهم بممالأة الاتحاد السوفياتي، سنقول صراحه ما قلناه ضمناً في طول هذه المقالة وعرضها: لا شك في أن إسرائيل تتلقى آخر صيحات التقنية العسكرية الأمريكية، وأن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى ما يقدمه الاتحاد السوفياتي للعرب (اللهم إلا في الفترة الأخيرة مع سوريا). لكن ينبغي تفسير هذه الواقعة: من المعروف أن السلاح سلعة سياسية (حتى القمح أصبح سلعة سياسية، في ظروف معينة)، وبالتالي فما دامت علاقات أمريكا مع إسرائيل أمتن بكثير جداً من علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي، فمن الطبيعي أن تكون تقديمات أمريكا من السلاح إلى إسرائيل أسخى من التقديمات السوفياتية للعرب[٢]. لكن من المناسب التذكير: هؤلاء الذين يتمسحون على الأعتاب الأمريكية لن يحصلوا على سلاح أمريكي ذي بال سواء من حيث الكم أو النوع.

---

(٢) إن المسألة المتعلقة بحدود شروط التسليح السوفياتي للعرب مسألة معقدة ومتعددة العناصر. لا شك في أن الطابع السياسي لعملية التسليح، أي ارتباطها بالعلاقات السوفياتية ـ العربية من جهة، والسوفياتية ـ الأمريكية من جهة أخرى، يشكل العنصر الرئيسي في الموقف السوفياتي، لكن ثمة عناصر أخرى تلعب فيه، أولها وأهمها، كما يبدو، هو حرصه، وهذا طبيعي، على المحافظة على أسراره التقنية العسكرية وتحسّبه من انتقال أسرارها إلى أمريكا عبر إسرائيل. ولسنا بحاجة للتذكير بأن إسرائيل، وأمريكا بالتالي، حصلت من العرب على أسلحة وأعتدة سوفياتية سليمة: طائرة ميغ (هرب طيار عراقي)، دبابة ت ٦٢ ووحدة رادار (الجبهة المصرية)، ناهيك عن أن سلاح المدرعات الإسرائيلي يملك ٣٠٠ ـ ٤٠٠ دبابة ت ٥٤ وت ٥٥ من غنائم حرب ١٩٦٧، وأن إسرائيل، بعد أن أجرت تعديلات في تسليحها وأصلحت ما هو بحاجة إلى إصلاح، قد شكلت منها وحدات مدرعات كاملة.

أما من ناحية العدد، فقد كشفت حرب تشرين أن عدد الدبابات الموجودة لدى الجانب العربي تعادل مثل ونصف ما لدى إسرائيل من دبابات (٢٥٠٠ إسرائيل، ٣٧٠٠ مصر وسوريا). ولقد كشف الفريق الشاذلي، خلال اجتماع له بالطلبة العرب في لندن، سراً بقوله: «إن الدبابات السوفياتية كانت تصل بالآلاف، وليس بالمئات، في الدفعة الواحدة، إلى مصر وسوريا والجزائر والعراق». انظر: **السفير**، ٢٢/٨/١٩٨٤.

هذا جانب من الموضوع، أما الجانب الآخر فهو التالي: **أولاً**، إن عجزنا حتى الآن عن تصفية آثار العدوان لا يعود إلى تفوق السلاح الأمريكي الذي في حوزة إسرائيل على السلاح الروسي الذي في حوزة العرب (فالفارق بين مستويات السلاحين ليس كبيراً) بل يعود أساساً إلى فوات البنية العسكرية العربية. **ثانياً**، أن السلاح الروسي الذي في يد العرب أكثر تطوراً من السلاح الروسي الذي في يد فييتنام، مع ذلك فإن حداثة البنية العسكرية الفييتنامية (حداثة أساسها الوعي السياسي، لا البنية الاجتماعية ولا الاقتصادية) أتاحت قهر، أو على الأقل، الصمود أمام أعتى قوة تقنية عسكرية عرفها التاريخ. **ثالثاً**، إن الحصول على سلاح سوفياتي أكثر تطوراً لا يأتي بإضعاف أو إنهاء الصداقة العربية ـ السوفياتية والركض وراء السراب الأمريكي، بل يأتي عبر تعميق هذه الصداقة، كما أثبتت ذلك تجربة عبد الناصر مع الاتحاد السوفياتي.

إن تصفية آثار العدوان مهمة عربية، وعندما تصبح مهمة غير عربية، سوفياتية أو أمريكية، فإن ذلك سيجعلنا تحت رحمة من يتولى القيام بعبء هذه المهمة، سواء كان السوفيات أو الأمريكان، كما أنه يبقينا تحت رحمة السوط الإسرائيلي.

٣ ـ يقول السادات إنه «عاوز يعمل تعادل بين أمريكا والاتحاد السوفياتي». لم نعد بحاجة إلى مناقشة مطولة لهذه الفكرة. حسبنا أن نسأل: هل أمريكا عاوزة تعمل تعادل بين مصر وإسرائيل؟! ثم، ما العمل لو أن الاتحاد السوفياتي استخدم المنطق نفسه وقال: أنا عاوز أعمل تعادل بين مصر وإسرائيل، بين سوريا وإسرائيل بين إسرائيل والعرب؟ ما العمل عندما يقول الاتحاد السوفياتي لنا العين بالعين والسن بالسن والتعادل بالتعادل!!

نعم، إن السوفيات يقعون في أخطاء وأخطاء غير قليلة، لكن أعداء الصداقة العربية ـ السوفياتية لن يصيبوا.

= ففي حرب تشرين، بادر الاتحاد السوفياتي، قبل أمريكا بثلاثة أيام، إلى نقل أسلحة إلى سوريا ومصر كانت أكبر من الكميات التي نقلتها أمريكا إلى إسرائيل.

تبقى مسألة تفوّق الطيران الإسرائيلي (وهو تفوق تراجع، كما ثبت في حرب تشرين): لا شك في أن إسرائيل تملك عدداً من الطائرات الأمريكية، الفانتوم، متقدمة على أنواع الطائرات السوفياتية الموجودة لدى الجانب العربي، ميغ ١٩ و٢١ (علماً بأن قائد سلاح الطيران المصري صرح أن طائرة ميغ ١٩ مصرية اسقطت، خلال حرب تشرين، طائرة فانتوم إسرائيلية)، لكن مسألة التفوق في مجال الطيران بخاصة أكثر تعقيداً بكثير من مسألة طراز الطائرات. وكما أن ثمة فرقاً بين عساكر وجيش، كذلك ثمة فرق بين طائرات وطيران. الجانب الإسرائيلي يملك بالأحرى طيراناً، والجانب العربي يملك بالأحرى طائرات، رغم تقدمه الملحوظ، النسبي بالطبع، في حرب تشرين.

(١٠)
ماذا بعد فصل القوات على الجبهتين(*)؟

ها هو الدكتور هنري كيسنجر يوالي تسجيل «معجزات» جديدة في ميدان فكوك الارتباط، فيحقق «معجزة» جديدة على الجبهة السورية ـ الإسرائيلية، بعد أن سجل قبل «معجزة» الكيلو متر ١٠١ على الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية. إلا أننا على ما يشبه اليقين بأن كل الجهود الكيسنجرية، بما في ذلك مؤتمر جنيف، لن تحقق التسوية الممكنة، أي التسوية التي يمكن الرأي العام العربي أن يبلعها، وإن ببعض المرارة.

لا شك في أننا نتحدث ببعض التجاوز والرحرحة عندما نقول تسوية تقف عند حقوق الحد الأدنى العربية، وذلك لأن التقهقر العربي عن شعار «تصفية آثار العدوان» الناصري أمر واضح للعيان. فتصفية آثار العدوان، إذا كان للكلام وزن وحدود، لا تعني فقط العودة إلى حدود ٤ حزيران/ يونيو، بل العودة أيضاً إلى أوضاع ما قبل حزيران/ يونيو، أي تعني بقاء الثورة العربية ثابتة في مواقعها من دون تراجع، تعني عدم تغليب قوى التأخر اليمينية العربية، تعني انحطام محاولات التسلل الأمريكية على جدار الوطنية العربية.

لكن حتى لو تحقق كل ذلك، وعادت إسرائيل إلى حدود ٤ حزيران/ يونيو من دون كسب إقليمي أو سياسي أو اقتصادي، وانحسرت موجة التسلل الإمبريالية الأمريكية، فإن ما وقع بالعرب لن يعوض وليس بالقليل: يُهدر عقد من الزمان انكفأنا فيه كلياً عن همّ التقدم، تتعزز مواقع المنطق والعقل التقليديين المتأخرين، التخلف الكفافي يتحول في أكثر من قطر عربي إلى تخلف تسوّلي. وبكلمة: زمان ضائع وقهقرة مادية وفكرية. أما قضية تحرير فلسطين فالقهقرة فيها أوضح، حتى في أقصى حالات التفاؤل خفة.

(*) نشرت في: **السفير**، ٥/ ٧/ ١٩٧٤.

بعد أن حقق كيسنجر فصل قوات جديداً على الجبهة السورية ـ الإسرائيلية، يحق لنا أن نتساءل: إلى أين بعد ذلك؟ هل فك الارتباط خطوة أم مراوحة؟ لماذا فك الارتباط، وما الذي تهدف من ورائه الدولة التي اخترعته، أمريكا؟ ما دلالات فك الارتباط وآفاقه التي يومىء إليها؟ لماذا توافق إسرائيل على فك الارتباط؟ ما الذي نفيده، نحن العرب، منه؟

كان ممكناً اعتبار فكوك الارتباط بمثابة مؤشر على تسوية ما، ترضي مطالب الحد الأدنى العربية، لو أنها انطوت على تراجع إسرائيلي ذي مغزى، لو أنها تمت على «حساب» إسرائيل (لأن النزاع يدور حول أسلاب عربية فقط)، أما وإن بعض الانسحاب الإسرائيلي لم يتم عن مناطق تؤكد إسرائيل أنها لن تتخلى عنها، فإن هذا يعطي الانطباع بأن فكوك الارتباط لن تكون سوى استراحة أو انقطاعة في سير صراع لا يزال يفرض نفسه، اللهم إلا إذا سهل اختيار الاستسلام لا لأمريكا فقط، بل لإسرائيل أيضاً.

إن فك الارتباط على الكيلو متر ١٠١ الذي كان بمثابة عملية ضغط رهيبة على سوريا، لم يكن سوى بداية انخراط في طريق حل أمريكي، سوى مجرد عربون ارتهان لأمريكا. لكن ما دامت تسوية أمريكية مقبولة من قبل الرأي العام العربي ليست واردة، لذا لن تستفيد مصر، على الأرجح، لا من فتح قناة السويس، كما أنه لن يكون بالإمكان إعادة تعمير مدن القناة ولا البدء جدياً بأعمال البناء والتنمية التي تصم الآذان جعجعة الإعلام المصري حولها.

هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن المرمطة في فكوك الارتباط، وهي عمليات أولية جداً لا تمس جوهر المشكلة، تعطي صورة عن المرمطة الأكبر والأطول والأعسر التي تنتظر العرب في جنيف. وإذا كانت فكوك الارتباط على الجبهتين المصرية والسورية قد استغرقت ثمانية أشهر، فإن الاتفاق على تنفيذ قرار مجلس الأمن، الغامض والمتناقض، قد يستغرق ثماني سنوات. في حالة كهذه يصبح مؤتمر جنيف من أوله إلى آخره بمثابة تضليل وهدر واستنفاد قوى. فما جدوى مؤتمر جنيف إذا كان سيعود بنا، موضوعياً، إلى وضع يشبه وضع اللاسلم واللاحرب السابق لتشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣؟!

من المناسب الإشارة إلى أن ما سمي بفك ارتباط لم يكن وارداً عند وقف إطلاق النار، حيث دعا قرار مجلس الأمن فقط إلى عودة لقوات الطرفين المصري والإسرائيلي إلى المراكز التي كانت فيها في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. هنا، من هذا الموقف بدأت عملية التراجع المصرية. ففضلاً عن بنود الاتفاق السرية، جاءت عملية فصل القوات بمثابة تخلٍ مصري عن ذلك القرار الذي أصدره مجلس الأمن،

والاكتفاء بحل مخادع أريد له أن يعطي الشعب المصري شعوراً وهمياً بتحقيق كسب ما، لكن في الواقع لم تلحق بإسرائيل أية خسارة، بل على عكس فقد أعطيت العديد من المزايا.

هذه الواقعة تعطي صورة واضحة عن المنطق الذي سيحكم مؤتمر جنيف. ففضلاً عن المرمطة التي لا يمكن تجنبها سواء عقد المؤتمر برعاية أمريكا وحدها أم برعاية أمريكا والاتحاد السوفياتي معاً، ينطلق المنطق الأمريكي في التسوية من رؤيتها للواقع المباشر القائم، من دون جذور الماضي ومن دون احتمالات وإمكانات المستقبل. وانطلاقاً من هذا المنطق أيضاً تعمل لتنفيذ وتفسير قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

في رأي أمريكا أن هزيمة حزيران/يونيو قد جبَّت ما قبلها، وبخاصة بالنسبة إلى المشكل الفلسطيني الأصلي، وبالتالي إذا أريد الوصول فعلاً إلى حل يتعلق بالفلسطينيين (لا بالشعب الفلسطيني بالطبع)، فينبغي الانطلاق لا ممّا ما قبل الهزيمة بل مما بعدها، لا من قرارات التقسيم، مثلاً، بل من بقايا الجسم الفلسطيني (الضفة الغربية، غزة). وعندما قدرت أمريكا، قبل حرب تشرين الأول/أكتوبر، أن ميزان القوى المحلي بقي لصالح إسرائيل، اعتبرت أن تطورات الواقع قد تجاوزت قرارات مجلس الأمن الذي نص على كل شيء، ولم ينص على شيء، فكانت تدعم إجمالاً عمليات إلحاق الأراضي العربية المحتلة في حرب حزيران/يونيو بإسرائيل.

حرب تشرين الأول/أكتوبر واختراقها الجدار الوطني العربي عدَّلا بعض الشيء نظرتها. قبل حرب تشرين الأول/أكتوبر كانت تقول للعرب: أنتم مهزومون، وعليكم بالتالي دفع ثمن الهزيمة. انفجرت حرب تشرين الأول/أكتوبر وانتهت، في رأي أمريكا، إلى تعادل ما، إلى نصر ولا هزيمة. ما دام الأمر كذلك، وما دام قد بدا على العرب استعداد لدفع ثمن ما لها، لذا لا بأس من تخفيض الثمن الذي ينبغي دفعه لإسرائيل. طبعاً، في رأي أمريكا، إن حرب تشرين الأول/أكتوبر لم تجبّ حرب حزيران/يونيو. في الأخيرة أصيب العرب بضربة ساحقة، في الأولى سجلوا نقاط تعادل مع إسرائيل، لذا لا يمكن لحرب اللانصر واللاهزيمة، أي حرب تشرين الأول/أكتوبر، أن تعيد للعرب كل أسلاب هزيمة حزيران/يونيو، ومن هنا ينبغي البحث في كيفية التصرف في بعض، بعض فحسب، هذه الأسلاب: هذا هو المغزى الحقيقي لمؤتمر جنيف.

وفي البحث في كيفية توزيع الأسلاب العربية، ترى أمريكا أنه تنبغي الروّية، ينبغي التقسيط، لإيجاد سلسلة طويلة من الحلول الصغيرة التي تتراكم لتشكل حلاً كبيراً. وهذه الحلول الصغيرة، التي هي بمثابة تسوية بين أقصى ما يمكن أن تطلبه

إسرائيل من أسلاب وأقصى ما يمكن تهريبه منها من الرأي العام العربي، لا تسعى لوضع نهاية لمشكلات الواقع المباشر القائم فقط، بل تسعى لوضع نهاية لكل معضلات الماضي من جذورها.

السير في هذا الطريق الضيق، الشائك، يجعل أمريكا تتجه، أول ما تتجه، إلى تبريد الأزمة، إلى إبعاد مناخ الحرب. التبريد والابتعاد عن مناخ الحرب يشكلان الشرط الأول لنجاح المرمطة. وإنه إذا كان الاتحاد السوفياتي يريد، قبل حرب تشرين الأول/أكتوبر، على حد رواية السادات وعبارته، الاسترخاء العسكري، فإن أمريكا تريد الآن، من وراء فك الارتباط، الإغفاء العسكري. وفي الإغفاء العسكري هذا سنجد أنفسنا نركض ونركض، ولكن من دون أن نقطع أية مسافة باتجاه الهدف الأساسي.

استطاعت الإمبريالية الأمريكية أن تفتح ثغرة خطيرة في الجدار الوطني العربي، إلا أنها لن تكتفي بهذه الثغرة كما يبدو. فمن وراء المرمطة، وأبعد مدى من الأسلاب في حد ذاتها، تتجه الإمبريالية الأمريكية إلى هدم الجدار الوطني العربي بأكمله. وبالفعل فإن المرمطة ستهيىء لأمريكا ذلك، إذ خلال اجتياز هذا الطريق تتوسع فرص استنفاد وتركيع القطرين العربيين الاستراتيجيين أو المركزين العصبيين للوطن العربي. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن أمريكا التي تشغلها مشكلة الطاقة يهمها ألّا يتم إيجاد مخرج للوضع الحالي إلا وتأمنت غلبة قوى التأخر العربي البدوية والبترولية على المجتمعات العربية حاملة احتمالات التقدم، عن طريق الإغراء، المضخم جداً، بفوائض البترول، التي ستبقى في كتلتها الأساسية متجهة إلى الاستثمار في الغرب.

ماذا تريد إسرائيل؟

من الواضح أن لإسرائيل شروطها الخاصة بالتسوية. فما هي هذه الأهداف والشروط؟ وكيف تنظر الإمبريالية الأمريكية إلى هذه الشروط؟ هل من خلاف بين وجهتي النظر الإسرائيلية والأمريكية؟

ترى إسرائيل، وتشاطرها جزئياً أمريكا وجهة نظرها هذه، أن ميزان القوى المحلي بينها وبين مصر وسوريا، حتى كما تجلى في حرب تشرين الأول/أكتوبر، ليس في غير صالحها. إن الشعب الإسرائيلي مقتنع، من خلال الخرقين العسكريين في الدفرسوار والقطاع الشمالي من الجبهة السورية، أنه لم يُغلَب، بل إنه لولا التقصير لكان بإمكان الجيش الإسرائيلي أن يحرز انتصاراً. وما أورده صبري جريس[1]، من أن

---

(١) انظر: **شؤون فلسطينية** (أيار/مايو ١٩٧٤).

الإسرائيليين يعيدون النظر مبني على وقائع محدودة على رغم وجاهتها. ويبين سامي كوهن[٢] أن جوهر السياسة الإسرائيلية إزاء العرب لم يوضع موضع تساؤل، حتى من قبل حركة المعارضة والرفض التي نشأت عشية الحرب وأثناءها. لا شك في أن ثمة شعوراً جدياً لدى الشعب الإسرائيلي بأن الحرب مع العرب لم تعد نزهة، إلا أنه لا يزال بعيداً عن القبول، حتى بالنسبة لمضاعفات هزيمة حزيران/يونيو مع سوريا ومصر، بحل مُخالصة. إن إسرائيل لا تزال تريد أسلاباً عربية، أسلاباً أرضية وسياسية واقتصادية، من مصر وسوريا ومن الفلسطينيين ومن الأردن. وإن الإمبريالية الأمريكية ليست بعيدة جداً عن هذا المنطق.

نعم، هناك تباين ما بين وجهتي النظر الإسرائيلية والأمريكية، إلا أن هذا التباين يدور حول حجم الأسلاب التي ينبغي أن تحصل عليها إسرائيل. تريد أمريكا لإسرائيل أسلاباً أصغر حجماً مما تريد إسرائيل لنفسها، ولهذا فهي تحث الأخيرة، بعد أن حصلت على مقدم حصتها من الأسلاب العربية، على إنقاص حجم الأسلاب التي تطلبها. أمريكا ترى أن الأسلاب العربية ينبغي أن تكون في حجم يمكن تمريره على الرأي العام العربي بغية تجنب إثارة ردود فعل قد تهدد كل الأسلاب التي حصلوا عليها ويحصلون وسيحصلون. وبالطبع فإن هذا التخالف الذي سيزول على الأرجح مع استقالة نيكسون أو عزله التي تبدو أكيدة ووشيكة، لن يؤثر في حال من الأحوال على حجم الدعم الإمبريالي الأمريكي لإسرائيل، وذلك لأن قوة الضغط التي تملكها إسرائيل في الولايات المتحدة، فضلاً عن متطلبات المصالح الإمبريالية الأمريكية في الوطن العربي، قادرة دوماً على الحفاظ على حجم مناسب من الدعم الأمريكي المتعدد الأشكال لإسرائيل.

واضح إذاً من الصورة التي رسمناها أن الهوة بين العرب وإسرائيل لا تزال واسعة. وفي ميزان القوى الذي يترجَّح ويعتقد كل طرف أنه ليس لصالح الطرف الآخر، تغيب الاحتمالات الجدية للوصول إلى حل، يمكن الزعامة الإسرائيلية أن تمرره على الرأي العام الإسرائيلي، أو يمكن الزعامة العربية أن تمرره على الرأي العام العربي. في هذه الحالة ستفرض الحرب نفسها، بوصفها المخرج، وتصبح مسألة الحرب الخامسة مسألة وقت، أي أن المسألة تصبح، بعد أن يتم ترميم الجيوش (وهذا يقتضي سنتين)، مسألة من سيأخذ المبادرة، ومن سيكون الأكثر قدرة على الاستفادة من الوقت والأكثر وعياً للاستفادة من العنصر الدولي؟ وبكلمة أوضح، مسألة قدرة الشعب المصري على استعادة التحالف مع الاتحاد السوفياتي.

---

(٢) *Le Monde diplomatique* (mai 1974).

إن حرب تشرين الأول/ أكتوبر، المحدودة في نتائجها العسكرية، الثمينة من حيث إنها علمت أن بإمكاننا مقاتلة إسرائيل وأن جيشها ليس جيشاً لا يُقهر، بالحدود التي وقفت عندها وبالقيود السياسية (السلبية عسكرياً بالنتيجة) التي فرضت عليها، لم تستطع أن تضع العرب في طريق تصفية آثار العدوان، تصفية تامة تحرم إسرائيل من كل ما كانت تتوخاه من حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

لا شك، نظرياً، أن أمريكا قادرة على إجبار إسرائيل على الانسحاب، لكن إقدامها على ذلك يبدو غير وارد. فلا السياسة الأمريكية تريده ولا الإدارة الأمريكية، بسبب قوة الضغط المؤيدة لإسرائيل، بقادرة عليه(٣). وبالتالي فإن القول بأن موقف أمريكا بنَّاء، في الوقت الذي تصل فيه إلى إسرائيل آخر صيحات التقنية العسكرية الأمريكية، وفي الوقت الذي تمنح فيه إسرائيل ٢٢٠٠ مليون دولار، ليس إلا من قبيل خداع الذات لا خداع أمريكا. حتى إذا كان نيكسون معادياً لإسرائيل وللسامية (كما تكتب عنه الـ **نيويورك تايمس**)، حتى إذا كان كيسنجر قد أعجب بالسادات وفهمي وعقد معهما صداقة حميمة، فإن هذا لا يغير من الأمر شيئاً، لأننا نتعامل مع نظام أمريكي ومع رأي عام أمريكي عميقَي الصلة بإسرائيل من جهة، ولأن لهذا النظام استراتيجيته المتمتعة بثبات نسبي من جهة أخرى. وخلافاً للسياسات في الدول المتأخرة، ففي السياسات الغربية يعبر الأشخاص، في المستوى الأخير، عن سياسة قومية تضعها نخبة مستقرة المركز عموماً، تأخذ في الاعتبار اتجاهات الرأي العام، ولا تصدر لا عن اجتهاد أو هوى شخصي.

طبعاً، لا يسعنا القول إن السياسة الأمريكية لم تتغير البتة بفعل الحرب التشرينية وعواقبها السياسية والنفطية، ذلك أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ قد تخطته الأحداث. إلا أن سياسة أمريكا لم تتبدل إلى درجة تقبل فيها الحد الأدنى من المطالب العربية. نعم إن أمريكا قد عادت بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر إلى الحديث عن تنفيذ قرار مجلس الأمن، لكن هذا القرار الذي لم توافق عليه الأطراف المتنازعة إلا لغموضه واحتمال إعطائه تفسيرات متناقضة، ليس سوى ورقة مناورة يمكن أيَّ طرف، تبعاً لميزان القوى، أن يلعب بها لصالحه.

---

(٣) كان ممكناً، على الأرجح، أن يكون الضغط العربي بواسطة البترول أكثر فاعلية على السياسة الأمريكية لو أنه كان أكثر جدية وصلابة. لكن ما دامت قوى التأخر اليمينية العربية قد جبنت عن الاستمرار في استخدام سلاح البترول، وما دامت قد تخلت عن دعم الاتحاد السوفياتي، لذا فإن حظوظ تغير ذي بال في السياسة الأمريكية ليست واردة.

لكن، إلى أين؟

مصر، إلى أين؟

سوريا، إلى أين؟

معركة تصفية آثار العدوان، ما مصيرها؟

في مصر، يعلنون أنهم لن يقبلوا حلاً منفرداً. نحن نصدق ذلك. لكننا نردف لكي لا يبقى مجال لوهم: إن القول بأن مصر لا تريد حلاً منفرداً لا يحوي سوى نصف المسألة أو نصف الحقيقة: إن تلك الزعامة تريد حلاً عربياً جماعياً، تدخله مباشرة أطراف عربية أربعة (مصر، سوريا، الأردن، منظمة التحرير الفلسطينية) لكن على أسلوب الزعامة المصرية وفي طريقها، حلاً بمباركة أمريكا وإشرافها، وبالتالي حلاً ينطوي على تراجعات يمكن تمريرها على الرأي العام العربي، ويكون مدعوماً، أو مسكوتاً عنه، من قبل أكبر عدد من الدول العربية الأخرى.

إن القوى الوطنية العربية ستعمل بصبر وإيجابية على قطع الطريق على هذا الحل، وإن كانت إسرائيل، بمطالب الحد الأدنى التي تتشبث بها، هي، أساساً، التي ستقطع الطريق أمام هذا الحل. لكن إلى أن يتبين أن هذا الحل يدور في طريق مسدود، إما أن تفجّر إسرائيل حرباً تعيد العرب إلى ما قبل تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وإما أن تتمرمط الأمة العربية في متاهات مؤتمر جنيف مدة طويلة، تعود فيها إلى حالة الاحتضار الممزوجة بالتعفن التي كانت تعيشها في فترة ما بين وقف إطلاق النار في حزيران/ يونيو ١٩٧٠ و٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣.

إن حرب تشرين الأول/ أكتوبر قد تأخرت ثلاث سنوات عن الموعد الذي كان عبد الناصر قد حدده في الربع الأخير من العام ١٩٧٠. هذه الواقعة تلقي الضوء على منحى تفكير وحسابات الزعامة المصرية الحالية التي بقيت كل هذه المدة تعيش على الرجاء (الوهمي طبعاً) بأمريكا، ثلاث سنوات كانت خلالها المنطقة العربية تعود إلى المرحلة ما قبل الناصرية، ولا تزال تنحدر في هذا الطريق بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر أكثر من ذي قبل.

مع ذلك، فإن المسار الموضوعي للصراع العربي ـ الإسرائيلي يحشر هوى الزعامة المصرية الأمريكي في مأزق يصبح يوماً بعد يوم طريقاً مسدوداً، وبالتالي فإن مخاطر هذا الهوى لا تكمن في قبولها أن تبسط الإمبريالية جناحيها على الوطن العربي، فالحاجز الإسرائيلي الذي يرتفع بيننا وبينها عال ومتين، يكمن في الدوامة المدوخة التي توضع فيها الأمة العربية، في الزمان الذي يضيع، في القوى الصديقة التي تبعد وتبتعد.

إن نضال الشعب العربي هو وحده الكفيل بإخراجنا من هذه الدوامة، هو القادر على قطع هذا الزمان الضائع، هو الكفيل بإعادة بناء صداقاتنا الدولية الثمينة. إن هذا الشعب هو، في المستوى الأخير الذي فرض من خلال ضغوط صامتة حيناً وانفجارية حيناً آخر، حرب تشرين الأول/ أكتوبر. وإن هذا الشعب سيفرض ما يماثلها وصولاً إلى تصفية آثار العدوان.

(١١)
سياسة أمريكا العربية، هل تتغير(*)؟

فضيحة «ووترغيت» ومضاعفاتها التي أدت إلى استقالة (وكانت، من الناحية الفعلية، إقالة) نيكسون من منصبه كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية يوم ٩/ ٨/ ١٩٧٤، حادثة جديرة، بالنسبة إلينا، نحن العرب، بالتأمل. فهي، **أولاً**، تدعونا لمزيد من التدقيق وتقدم لنا مزيداً من العناصر لفهم أسس السياسة الأمريكية عموماً والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خصوصاً. وهي، **ثانياً**، تدعونا إلى تأمل تصرفنا، نحن العرب، إزاء احتمالات هذه الاستقالة قبل أن تقع، ثم إزاء هذه الاستقالة عندما وقعت. وهي، **ثالثاً**، تكشف لنا عن دور الرأي العام في النظام السياسي لأكثر الرأسماليات الاحتكارية تركيزاً وتقدماً في العالم. كما أنها تكشف لنا، عبر المقارنة، عن المكان الحقيقي، الأقل من متواضع، بالطبع، الذي يحتله الرأي العام في الوطن العربي.

إن هؤلاء الذين كانوا قد علّقوا آمالاً عراضاً، لا أساس لها في الواقع الموضوعي، على نيكسون، ثم ما لبثوا أن أطلقوا مخاوف شديدة من فورد، مكلبين على تصريحاته الحماسية لإسرائيل، لم يكونوا يفصحون عن لاعقلانية فقط، بل كانوا يعبرون أيضاً عن مكر ساذج يغطون به، ولو بصورة لاشعورية، موقفهم المخادع والمخدوع في آن من نيكسون. ويبدو أن «عرب نيكسون»، بخاصة بعد التظاهرات الإسرائيلية القاطعة حول عدم استعدادها للتخلي عن كل الأراضي العربية التي احتلتها في حرب حزيران/ يونيو، وتهديداتها العسكرية التي لا يمكن اعتبارها غير جدية، لسوريا، قد أخذوا يشعرون بإفلاس سياسة الاعتماد على أمريكا، فاندفعوا للتباكي على نيات نيكسون الحسنة إزاء العرب والتطير من نيات فورد الشريرة إزاءهم. وبالفعل، فكل الظواهر تدل على أن مؤتمر جنيف الذي لا تبدو فرص

(*) نشرت في: السفير، ٥/ ٦/ ١٩٧٤.

انعقاده قريبة ولا أكيدة، سيجد نفسه، بفرض انعقاده، إما أمام مفاوضات ممرمطة تنتهي إلى فشل ضمني وإمّا أمام مفاوضات فاشلة صراحة. هذا المصير التعس، والمتوقع بما يشبه اليقين بالنسبة إلى كل مراقب موضوعي الذي ينتظر مؤتمر جنيف «العتيد»، سيكون بحاجة إلى تبرير أمام الرأي العام العربي الذي أوهم، منذ انتهاء حرب تشرين الأول/ أكتوبر وحتى اليوم، بأن الحل الذي يضمن حقوق الحد الأدنى العربية سيأتي عبر مؤتمر جنيف الذي سينعقد في ظل أمريكا وبمباركتها. لذا فما دام نيكسون قد ذهب، صار من الطبيعي، وقد جاء فورد، صديق إسرائيل المتحمس، أن يفشل مؤتمر جنيف.

لكن، هل كان صحيحاً أن فورد كان قادراً على تغيير سياسة نيكسون إزاء المشكل القائم بين العرب وإسرائيل؟ قبل الإجابة بتفصيل عن هذا السؤال، من المناسب التذكير بأن الإدارة الأمريكية قد فعلت وسعها لتبديد المخاوف العربية من سياسة فورد المحابية لإسرائيل. ولقد قامت أجهزة الإعلام والمسؤولون أنفسهم، وعلى رأسهم كيسنجر ثم فورد، بنشر أقوال وتصريحات تؤكد استمرار السياسية النيكسونية إزاء الشرق الأوسط. ولقد أثمرت بالفعل هذه التطمينات، إذ سرعان ما هدأت الخواطر وتحوّل «عرب نيكسون» إلى «عرب فورد».

من النافل، بل من المخجل للمرء أن يكرر الحديث عن بديهية وثابتة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بديهية وثابتة تتمثل أول ما تتمثل في دعم إسرائيل المطلق، مع ذلك لا يسعنا، أمام اللاعقلانية العربية وأمام الاستخفاف بعقول الشعب العربي، إلا التأكيد أن سياسة نيكسون لم يكن ممكناً، من حيث الجوهر، أن تكون أقل محاباة لإسرائيل من خلفه فورد لأسباب عديدة أولها ضعفه البالغ بعد فضيحة ووترغيت. هذا أولاً. ثانياً، إن «تراجع» فورد إلى مواقع السياسة النيكسونية، ورمزها بقاء كيسنجر على رأس وزارة الخارجية فضلاً عما تضمنه بيانه عن سياسة أمريكا في الشرق الأوسط، لظاهرة ذات دلالة بالغة تستحق بعض التوضيح والتحليل.

إن السياسات الخارجية للبلدان الرأسمالية المتقدمة تصنعها نخبة بيروقراطية مدنية وعسكرية وفقاً لتصورها لمصلحة البلد القومية (وتعتبر مصلحة الاحتكارات جزءاً أساسياً من مصلحة البلد القومية)، على نحو منسجم في معظم الأحوال، أو غير متناقض في أندر الأحوال، مع اتجاهات الرأي العام وقواه السياسية. والسياسة الخارجية بوجه خاص، في تلك البلدان، تمثل ضرباً من تسوية أو حل وسط بين مختلف اتجاهات القوى السياسية ذات الوزن لدى الرأي العام. أليس أمراً له دلالته أن يصرح كيسنجر، عند استقالة نيكسون، أن سياسة الولايات المتحدة الخارجية لن

تتغير مع مجيء فورد، لأنها من صنع الحزبين الرئيسيين في البلد: الحزب الحاكم (الجمهوري) والحزب المعارض (الديمقراطي). ولا ينال من هذه الحقيقة كون الطغم الاحتكارية تمارس تأثيراً واضحاً على الرأي العام من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية (ماس ميديا)، فالثابت هو أن البرجوازية في البلدان الغربية تمارس الحكم بواسطة الهيمنة وليس بواسطة السيطرة. من هنا، لا يمكن الفرد، مهما أوتي من صلاحيات، ومن دون إحداث تغيير ملائم في الرأي العام، أن يغير، كما في البلدان المتأخرة، تغييراً ذا بال في سياسة البلد. وهذا هو، في الواقع، سر الاستمرارية أو الثبات النسبي في السياسات الخارجية للبلدان الرأسمالية المتقدمة.

مع ذلك، فمن الصعب إنكار وجود هامش يمكن أن تحدث، في حدوده، تغييرات في التكتيكات السياسية، تمليها شخصية هذا الرئيس أو ذاك، أو تفرضها هذه القوة السياسية الحاكمة أو تلك.

في حدود هذا الهامش كان نيكسون يتحرك، وفي حدود هذا الهامش سيتحرك فورد. كان باستطاعة نيكسون أن يقلل بعض الشيء، لقاء عرض عربي، من محاباة السياسة الأمريكية لإسرائيل. كما أنه سيكون باستطاعة فورد أن يزيد بعض الشيء من المحاباة التي تزيد يوماً وقد تنقص في آخر، وهذا العداء الذي يشتد يوماً وقد يخف في آخر، لا يغير في شيء من جوهر السياسة الأمريكية ولا أهدافها ولا استراتيجيتها.

في الشرق الأوسط يتمثل جوهر السياسة الأمريكية، كما تجلت طوال عقدين، في العمل على ضرب احتمالات النهضة العربية والوحدة العربية، والعمل على إثارة الصعوبات في وجههما أو محاصرتهما أو ضربهما، عندما تظهر ارهاصات أو ارتسامات من هذا القبيل، كلما أمكن ذلك وكلما تطلَّب ذلك. وإذا كان استمرار الاستحواذ على البترول العربي يشكل واحداً من الشواغل الرئيسية للسياسة الأمريكية، فإن الشاغل الثاني الذي لا تقل أهميته عن الشاغل الأول، يتمثل في دعم إسرائيل سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

هذا الدعم الذي لا يكلّ ولا يضعف لإسرائيل، لا ينبع فقط من السياسة العامة للإمبريالية الأمريكية، بل ينبع أيضاً، وعلى القدر نفسه من الأهمية، من قوة الضغط الصهيونية داخل أمريكا. في كل أنحاء العالم، تشكل المصلحة العامة، المفهومة فهماً شاملاً (أي التي تعطي الاعتبار للسياسي والاقتصادي على السواء)، للإمبريالية الأمريكية المحدد الوحيد تقريباً لسياسة أمريكا الخارجية. أما سياستها في الشرق الأوسط فيحكمها محددان: المحدد الأول الذي ذكرنا، والمحدد الثاني هو قوة

الضغط الصهيونية. من هنا، فإن هامش التغيير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط أضيق بكثير جداً مما هو عليه في أية بقعة أخرى من العالم. ولعل قوة الضغط الصهيونية داخل أمريكا هي التي تفسر الاختلاف (ولا نقول التخالف الأساسي) بين السياسة الأمريكية وسياسات دول أوروبا الغربية إزاء الصراع العربي - الإسرائيلي. ففي هذه الدول على الرغم من أن الرأي العام يحابي إسرائيل، إلا أن انعدام قوة ضغط صهيونية فاعلة هو الذي يجعل المصلحة القومية لهذه الدول تلعب الدور الحاسم في تحديد سياساتها، على الرغم من أن الرأي العام فيها يلعب دوره في لجم أي احتمال نحو انحياز أوروبي إلى الجانب العربي.

هذه الواقعة هي التي سترطم ركض عرب نيكسون الذين أصبحوا الآن عرب فورد، وراء الإمبريالية الأمريكية، وستجعل الشطارة العربية، وتبقى ساذجة ولا عقلانية على كل حال، لتليين قلب أمريكا أشبه بركض سنجاب في قفص: يركض ويركض، لكنه لا يقطع أية مسافة باتجاه الهدف. هذه الواقعة تبيِّن أيضاً كم هو مأساوي وشديد تخلف عرب نيكسون عندما أقنعوا أنفسهم بأن السياسة الأمريكية يمكن أن تتغير إلى حد يجعلها لا تعارض مطالب الحد الأدنى العربية التي تتمثل، أساساً، في المرحلة الراهنة من الصراع العربي - الإسرائيلي، في استعادة كامل الأراضي التي احتلتها إسرائيل خلال حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وبخاصة أن إدارة نيكسون كانت، مذ انفجرت فضيحة «ووترغيت»، على درجة من الضعف تمنعها، بفرض أنها أرادت ذلك، من ممارسة ضغط كاف على إسرائيل لجعلها تنسحب من هذه الأراضي.

الجديد في السياسة الأمريكية، في عهد إدارة فورد، إزاء العرب قد يكون كالآتي: من دون التراجع ولو شبر واحد عن دعم إسرائيل عسكرياً واقتصادياً، عاملت الإدارة النيكسونية العرب، بتأثير من حرب تشرين الأول/ أكتوبر واستعمال سلاح حظر النفط، ببعض النعومة اللفظية وأطلقت بعض وعود ضبابية غير محددة (وكاذبة بالطبع)، فألغت بهذا الثمن الرخيص إيجابيات حرب تشرين الأول/ أكتوبر وكسرت سلاح النفط، وفوق كل هذا هدمت ما أمكن هدمه من الإنجازات التي حققها العرب خلال عقدين. أما في عهد فورد، فعلى رغم أن أعمال الشطارة والخفة الكيسنجرية التي تحل كل شيء ولا تحل أي شيء، ستستمر دون نتيجة بالطبع، إلا أن الكلام الأمريكي الناعم والغامض في الوقت نفسه قد ينتهي، والتهديدات الأمريكية التي أطلقت منذ أيام، بفرض حصار شامل على العرب في حال العودة إلى حظر النفط، تعطي ارتساماً مسبقاً للتصرف الأمريكي في ظل إدارة فورد.

وإلى أن يستفيق عرب نيكسون من أحلام اليقظة، أو إلى أن يستطيع الشعب العربي فرض رأيه، ستبقى الأمة العربية، على رغم كل معاني حرب تشرين الأول/أكتوبر وإيجابياتها، تجرجر نفسها في أوحال هزيمة تخطّى عمرها سبع سنوات، وليس في الأفق ما يشير إلى نهاية قريبة لها، ما دمنا ـ أخيراً ـ قد طيَّرنا العصفور الذي ولد في اليد (الصداقة السوفياتية) أملاً في العصفور الذي على الشجرة (الاستعمار الأمريكي).

أنتقل الآن إلى نقطة أخرى:

ما مغزى استقالة نيكسون بالنسبة إلينا، نحن العرب؟

لا ريب في أن المواطن العربي، مكتوم الأنفاس في هذا القطر أو ذلك، الذي يلاحقه العسس كظله، قد يأكل معه على طاولته وقد يندس تحت سرير نومه، هذا المواطن لا بد من أن دهشة تبلغ حد الذهول قد استولت عليه عندما سمع أن رئيس جمهورية، يملك أوسع الصلاحيات، يضطر للاستقالة، لأنه تواطأ في عملية تجسس على حزب آخر، حزب خصم. كما أن هذا المواطن لا بد من أنه أصيب بالعجب عندما سمع رئيس وزراء (في فرنسا) قد استقال لأن إقراره للدوائر الضرائبية لم يكن مطابقاً، أو أن رئيس وزراء قد استقال (في ألمانيا الغربية) لأن جاسوساً لدولة أخرى قد استطاع التسلل إلى مكتبه، أو أن وزيراً يُطرد (في إنكلترا) لأنه تورط في علاقات مع عاهرة.

في عالمنا المتأخر يفعلون كل ذلك، بل وأكبر من ذلك بكثير ويبقون، على رغم ذلك راكبين على ظهر الشعب، تحفّ بهم مظاهر التبجيل وتُسبغ عليهم أرفع الألقاب. والرأي العام سادر أو مقهور.

ولنأخذ مثالاً قريباً على ذلك التقصير العربي في حرب تشرين الأول/أكتوبر. لقد حدثت أخطاء في الجانب العربي، تحدث عنها علناً أكثر من مسؤول (الشاذلي مثلاً)، أدت إما إلى خربطة الخطط العسكرية وهدر زبدة إيجابيات الحرب، وإما إلى تدمير واسع في المعدات العسكرية من دون مبرر سوى الخطأ والتخلف. والتقصير العربي هذا، إذا قيس بالتقصير الإسرائيلي، كبير جداً، بل مذهل. مع ذلك لم يستطع الرأي العام العربي الذي يتعذب ويمور بصمت، أن يفعل شيئاً يُذكر بما استطاع أن يفعله الرأي العام الإسرائيلي، بل، على العكس، طُمس كل تقصير وحوِّل إلى هالات من التبجيل مذهلة في استهانتها بالحقيقة الواقعة وبالرأي العام.

كيف يحدث ذلك هناك، في الدول الرأسمالية المتقدمة؟

ولماذا لا يحدث هذا، هنا، في عالمنا العربي؟

هل نحن إزاء صرامة أخلاقية هناك وميوعة أخلاقية هنا؟ هل نحن، هنا، إزاء أزمة أخلاقية؟ وإذا لم تكن المسألة كذلك، فما هو طابعها، وكيف نفسرها؟

في ما يتعلق، مثلاً، باستقالة نيكسون، لا يسع أحداً القول إن نيكسون كان ضد الاحتكارات فأقالته، كما أنه لم يكن ضد إسرائيل فتحركت ضده قوة الضغط الصهيونية وأطاحت به. لذا يمكننا القول إن الرأي العام الأمريكي بجماعه، بسائر طبقاته، هو الذي أطاح بنيكسون.

هنا، نحن إزاء مسألة سياسية، مسألة تتمثل بالإنجاز البرجوازي العظيم، إنجاز كان صنيع الثورة الفرنسية الكبرى: القومية، ثم سيادة الأمة كتعبير عملي عن القومية، وبالتالي الديمقراطية (وبالتحديد: الديمقراطية البرجوازية) كصيغة تتجلى في إطارها وتفعل هذه الإرادة القومية.

في الولايات المتحدة، على رغم أن التكوين القومي فيها، بسبب خلائط الأقوام المتنافرة التي تألف منها شعبها، ليس على درجة التماسك الذي وصلت إليه الأمم الأوروبية الكلاسية، الطاحون الرأسمالي والقوم ـ المحور، القوم الأنكلوسكسوني، شكّلا إطاراً لقومية أمريكية أرضيتها ورباطها «الأسلوب الأمريكي في الحياة». هذه القومية الأمريكية، وبالتالي هذه الإرادة القومية الأمريكية، هي التي تشكل لُحمة وقوة الرأي العام الأمريكي. وهذا الرأي العام الأمريكي، المُصاغ برجوازيا، بل والملوث احتكارياً، يبقى مع ذلك فاعلاً في النقطة التي تتقاطع فيها مصالح جماع الطبقات، أي في الشؤون المصيرية التي تخص حياته المباشرة هو بالذات على الأقل.

من الممكن للاشتراكي، فقط الاشتراكي الذي أنجز بلده ثورة ديمقراطية برجوازية، أن ينتقد الديمقراطية البرجوازية، أن يهاجمها، أن يهاجم الدور الذي تلعبه البرجوازيات الاحتكارية في إفساد وتشويه الديمقراطية، أن يدعو إلى تجاوزها. لكنه، عندما يفعل ذلك، وينبغي أن يفعله، فإنما يفعله على هذه الأرضية البرجوازية وبفضلها وانطلاقاً منها، ولولاها ما كان له أن يطمح إلى ديمقراطية أوسع وأعمق وأعدل: الديمقراطية الاشتراكية.

أما الاشتراكي الذي لم يصنع بلدُه ثورة ديمقراطية، فإن نقده للديمقراطية البرجوازية يكون إما غبياً أو ماكراً، وذلك لأنه يدين منظومة لا يزال بلده، من زاوية التطور التاريخي، دونها بمراحل. بالتالي فإن الاشتراكية التي يطمح إلى بنائها،

إذا افتقرت إلى قاعدة ديمقراطية صلبة، فلن تعود اشتراكية بل «تأخراكية»، وذلك لأن الاشتراكية عندما تُبنى على أرضية وسطوية لا يعود يجمعها نسب بالاشتراكية في صورتها الحقة الأصيلة، وذلك لأن الاشتراكية هي، في الأصل فرع من الديمقراطية والتحقيق الأمثل والأكمل لها. إن اشتراكي البلدان المتخلفة، إذا كان أميناً حقاً للاشتراكية، لا يمكنه إلا أن يثمن الإنجاز البرجوازي الديمقراطي، وإن كان عليه، وهو الذي يناضل في عصر الإمبريالية، أن يناضل لتجاوزه، تجاوزه بالمعنى الهيغلي، أي أن يحققه ويتخطاه في آن.

في البلدان التي حققت ثورة ديمقراطية برجوازية، وبالتالي في البلدان التي تلعب فيها الإرادة القومية دوراً حاسماً، ثمة واقعة جلية: جماع الرأي العام، أي الرأي العام في الحالة التي تتقاطع مصالح الطبقات، أقوى من الحكومات. أما في البلدان التي لم تشهد ثورة ديمقراطية، وبالتالي البلدان التي تعيش مرحلة قبل قومية، على رغم كل تغنٍّ بالقومية، فالحكم فيها أقوى من الرأي العام.

وهذه الحقيقة لا تصدق فقط على البلدان المتأخرة التي لا تتوفر فيها مؤسسات ذات شكل برجوازي، بل تصدق أيضاً على البلدان المتأخرة التي تتوفر على مؤسسات سياسية ذات شكل برجوازي (برلمان، أحزاب، صحافة حرة، الخ.).، ولكن لأنها لم تصنع ثورة ديمقراطية، لذا تقولبت مؤسساتها وفقاً للأرضية الوسطوية، فبقيت مجرد أطر فارغة، وبقي الرأي العام كماً مهملاً، وبقيت الانقسامات والخصوصيات والبُنى قبل القومية قائمة، ولم يعد ثمة مجال بالتالي لانبثاق إرادة تكون تعبيراً عن مفهوم سيادة الأمة. ومن هنا، ليس هناك كبير فرق، في عالم تنعدم فيه سيادة الأمة، بين أطر سياسية «ديمقراطية» وأخرى دكتاتورية، بين نظم وكيانات تريد نفسها رأسمالية وأخرى تريد نفسها اشتراكية.

في البلدان المتأخرة، حيث، باسم أممية كونية أو إسلامية، ينتقدون القومية ويدعون إلى صرفها، فإنهم يهاجمون شيئاً لا يملكونه. والقومية التي نعني هنا، ليست قومية كشعور متمحور حول السيادة القومية إزاء الخارج فقط، بل كشعور ووعي متمحورين حول سيادة الأمة في الداخل، سيادتها على نفسها.

بقيت كلمة أخيرة لا بد من قولها حول القومية الأمريكية: هذا الرأي العام الأمريكي الذي أدان أعمال تجسس حزب أمريكي على آخر ومظاهر فساد لطخت الإدارة الأمريكية في الداخل، هو نفسه الذي يصنع دولة تملك أكبر جهاز للتجسّس والإفساد والرشوة والتآمر والقتل والتدمير عرفه التاريخ، جهاز مبثوث في سائر أنحاء المعمورة. هذا الرأي العام الذي تهزه جريمة عادية في الداخل، لا يحول دون

وقوع جرائم جماعية خارج أمريكا وبأجهزة إبادتها، جرائم أبادت الملايين من الناس: كوريا، فييتنام، لاووس، وأخيراً في وطننا العربي، حيث تهدم أمريكا باليد الإسرائيلية المدن العربية وتحتل الأراضي العربية وتعمل للاحتفاظ بها وتقتل الآلاف من المواطنين وتلصّ الثروات العربية.

هذا هو وجه «يانوس» الثاني لقومية ذات طابع إمبريالي وعدواني.

(١٢)
تصفية آثار العدوان
أم تصفية مستقبل الأمة العربية؟!(*)

أوهام السلام بين العرب وإسرائيل، سواء قبل حرب تشرين الأول/أكتوبر أو بعدها، لم تخدع أحداً في إسرائيل، على رغم أنها خدعت وتخدع الكثيرين في الوطن العربي. ولأن إسرائيل لم تخدع بهذه الأوهام، خصوصاً بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر، ولأن ميزان القوى بينها وبين العرب لم يعد كما كان عند هزيمة حزيران/يونيو، تفعل وكأن الحرب غداً، أما «عرب فورد»، على رغم بعض الثرثرة، فيعملون كأن السلم قاب قوسين من جنيف؛ من هنا، فإن احتمالات المستقبل العربي القريب حُبلى بالمفاجآت، بل باعثة على التشاؤم.

في إسرائيل، وخلافاً لكل الثرثرات العربية حول مفاعيل حرب تشرين الأول/أكتوبر، لم يرتفع صوت يقول لماذا الحرب، بل لماذا التقصير في الحرب، لم يرتفع صوت يقول لماذا نعتدي على العرب، بل في أي الحدود نعتدي على العرب، وفي أي الحدود نحقق مكاسب من العرب. لذا فإن ركض عرب فورد وراء أمريكا وآمالهم المتسكعة على أبواب مؤتمر جنيف تبدو منذ الآن إضاعة فرص، هدر وقت وتبديد جهد.

إن إسرائيل، التي تستعد للحرب وكأنها واقعة لا محالة، لا تفعل ذلك من قبيل التحسب والاستعداد للاحتمالات الصغرى، بل تفعل ذلك كما يقول المسؤولون الإسرائيليون بصراحة، لأن الطريق إلى تسوية لا يزال مسدوداً: فمن جهة مطامعها بالأراضي العربية (في الجبهات الثلاث، لا في الجبهة السورية فقط) لا تزال كما هي، وبالنسبة إلى الجانب العربي، فإن حرب تشرين الأول/أكتوبر جعلت صعباً

(*) نشرت في: السفير، ٨/٩/١٩٧٤.

أو شبه مستحيل تمرير أي حل لا يتوفر على حقوق الحد الأدنى العربية. هذا هو الحائط الذي ترتطم عليه أوهام السلام الخادعة.

من هذه الزاوية فقط ينبغي تفسير التهديدات العسكرية الإسرائيلية لسوريا، وكذلك عمليات التعبئة والتدريب على دعوة الجيش الاحتياطي الإسرائيلي. ومع أن احتمالات قيام إسرائيل بمحاولة، لضرب القوة العسكرية السورية ليست ضئيلة، إلا أن المغزى الأكثر وضوحاً والأكثر واقعية لهذه التهديدات هو المغزى السياسي الذي يتلخص في أن إسرائيل لا تنوي، في ظل ميزان القوى الحالي، كما تراه على الأقل، وفي المستوى الحالي «للضغط!!» الأمريكي، العودة إلى حدود ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ على الجبهة السورية. هذا لا يعني بالطبع أن إسرائيل ستعود إلى حدود ٤ حزيران/ يونيو مع مصر، فمشكلة شرم الشيخ، برغم كل التعتيم الإعلامي المتعدد الأطراف، الأمريكي والإسرائيلي والمصري، لا تقلّ تعقيداً وصعوبة بكثير عن مشكلة الجولان. وإذا كانت إسرائيل تعلن بمزيد من التصميم عن قرارها بالاحتفاظ بهضبات الجولان، فإن تصميمها، فضلاً عن إبقاء القدس عاصمة موحدة لها، على حضور إسرائيلي ما في الأراضي المصرية، تأكيداً وضماناً لحقّها في المرور من خليج العقبة، ليس أقّل من الأول بكثير. وإذا كان ثمة انطباع بأن مشكلة شرم الشيخ أقل تعقيداً من مشكلة الجولان، فإن هذا الانطباع الذي خلقته إسرائيل وأمريكا معاً، إنما يستهدف خداع الجانب المصري وتشجيعه على صلح منفرد مع إسرائيل، وبالتالي دق إسفين في التضامن المصري ـ السوري. لكن الوقائع ستبيّن، إذا افترضنا أن احتمالاً كهذا قد يقع، أنه ما إن يفرط التضامن السوري ـ المصري حتى تجد مصر نفسها في موقف ضعف واضح إزاء إسرائيل، سواء من الناحية العسكرية أو السياسية. وكما أن موالاة النظام الأردني للغرب عموماً ولأمريكا خصوصاً لم يشفع له لدى إسرائيل واحتلت «نصف ممتلكاته»، كذلك فإن موالاة النظام المصري لأمريكا لن تشفع له لدى إسرائيل، فالمسألة هي، أولاً وأخيراً، مسألة ميزان قوى بين مصر وإسرائيل، وإذا اختل هذا الميزان أدنى اختلال، نتيجة فك التضامن مع سوريا، لصالح إسرائيل، فستطلب ما يقابل ذلك.

ماذا يعني ذلك؟

ما هي المرامي الأبعد لكل من إسرائيل والإمبريالية الأمريكية؟ طبعاً، هذا الموقف الذي تتخذه إسرائيل يحظى بالدعم الأمريكي، وإلا كيف يمكن أن نفسر تفسيراً مقبولاً هذا السخاء الأمريكي الاستثنائي في دعم إسرائيل. إن المعونات الأمريكية التي قدمت لإسرائيل مع حزيران/ يونيو وبعده فاقت أضعاف ما قبلها، كما أن المعونات التي قدمت لها مع حرب تشرين الأول/ أكتوبر وبعدها فاقت بشكل

كبير جداً المعونات التي كانت تقدم في السابق، بل إن المعونات العسكرية وأنواع السلاح الأمريكية التي قدمت لإسرائيل تفوق ما قدمته أمريكا إلى فيتنام الجنوبية التي تُعتبر حصن دفاع الإمبريالية الأمريكية في جنوب شرق آسيا. أضف إلى ذلك، وهذا أمر بالغ الدلالة على عمق ورسوخ العداء الأمريكي للأمة العربية. إن هذه المعونات قدمت وتقدم في وقت أصبح فيه «العرب» عرب فورد وأصبحت البداوة البترولية، زبونة أمريكا، تحتل مكانة راجحة في الوطن العربي.

لماذا إذاً، تركل أمريكا هذا الركوع العربي؟

لماذا تصرّ على ضرب من السحق الكامل للوجود العربي؟

كان باستطاعة الإمبريالية الأمريكية أن تستمر في نهب الثروات العربية بمعارضة عربية أقل حدّة لو أن سياساتها في الشرق الأوسط اتسمت بضرب من الحياد بين العرب وإسرائيل، أو على الأقل، لو كانت أقل محاباة لإسرائيل. غير أن ما أعطى السياسة الإمبريالية الأمريكية هذا الطابع العدواني الأعتى هو تضافر عاملين: **الأول** هو دور قوة الضغط الصهيونية في الداخل الأمريكي، و**الثاني** هو الطابع الغانغستري ـ العرقي (لنتأمل الجذور الأيديولوجية لمشكلة الزنوج) للسياسة الإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط بخاصة وفي العالم الثالث بعامة. ولهذا فإن السياسة الإمبريالية الأمريكية لم تعد فقط معادية لحكم عربي معين، بل معادية للأمة العربية بجُماعها أيضاً. من الطبيعي أن تكون السياسة الإمبريالية الأمريكية أشد عداء للحكومة العربية الأكثر وحدوية أو الأكثر راديكالية، إلا أنها تعامل زُبُنها العرب، ونعني الرجعية العربية بمختلف صورها، معاملة تتراوح بين الاحتقار والاستخفاف، فضلاً عن اللصوصية الأشد شرهاً ووقاحة.

إذاً، فالعاملان اللذان ذكرنا جعلا السياسة الإمبريالية الأمريكية تتجه إلى استنفاد الثروات العربية والأمة العربية منسدحة في القاع. هذه الحقيقة تلقي أسطع الضوء على التكتيكات الأمريكية منذ حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ وحتى ما بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر، تكتيكات متغيرة الخطط ولكن ثابتة الأهداف، تتقدم تارة ثم تتراجع أخرى لكن الغاية تبقى ذاتها.

فما هي هذه التكتيكات الخاصة بالنزاع العربي ـ الإسرائيلي؟

في هذا السبيل، تنطلق التكتيكات الأمريكية من فكرة واضحة: إن الوصول إلى سلام دائم بين العرب وإسرائيل ينبغي أن يتم بعد أو مع وصول العرب إلى حالة نفسية تجعلهم مهيَّأين، عبر سلسلة من التراجعات والتغييرات في مواقفهم (مواقف

الفئات الحاكمة على الأقل) لقبول السلام مع إسرائيل والاعتراف بها، لا مجرد الاعتراف الدبلوماسي بل الاعتراف بها كواقع اعتيادي، مثل اعترافهم بتركيا أو إيران. إن اعترافاً كهذا يفترض إيصال العرب إلى حالة نفسية وفكرية تبلغ بهم حداً من اليأس يجعلهم يعتبرون الانتقال من أوضاع ما بعد حرب حزيران/ يونيو إلى وضع سلام مع إسرائيل بمثابة خلاص من عبء ساحق. هذه الحالة النفسية، وهي حالة نفسية بالغة أقصى درجات الاستسلام إزاء إسرائيل والإمبريالية الأمريكية معاً، وتحتاج إلى زمن تتحقق خلاله تغيرات جوهرية في الموقف العربي، تقتضي توفير عدد من الشروط، لعل أهمها الأربعة التالية:

١ ـ استمرار دعم إسرائيل عسكرياً واقتصادياً لكي تبقى في مركز قوة يردع العرب عن تكرار تجربة حرب تشرين الأول/ أكتوبر مرة أخرى.

٢ ـ عزل العرب عن القوى الدولية المساندة لقضيتهم، الاتحاد السوفياتي أساساً.

٣ ـ مرمطة الحل زمنياً إلى أقصى حد، بغية الحصول على سلسلة تنازلات جزئية تتراكم لتشكل في النهاية استسلاماً شاملاً.

٤ ـ تأمين غلبة قوى البداوة البترولية على الشعوب العربية الأقل تأخراً، هذه الغلبة لن تدعم فقط السلطان الأمريكي في الوطن العربي، بل أيضاً، وهذا أمر مهم جداً بالنسبة إلى إسرائيل، ستعرقل احتمالات التقدم العربي بوجه عام.

ما قلناه يلقي ضوءاً على تشبّث الإمبريالية الأمريكية بالستاتيكو الذي نشأ نتيجة هزيمة حزيران/ يونيو. لذا ما إن بدا أن حرب تشرين الأول/ أكتوبر ستغير ذلك الستاتيكو، وقد تعيد ستاتيكو ما قبل هزيمة حزيران/ يونيو، حتى انهمر الدعم الأمريكي الكثيف على إسرائيل بهدف إلغاء هذا الاحتمال وتثبيت ستاتيكو هزيمة ١٩٦٧. طبعاً، إن عرب نيكسون كانوا أجبن وأصغر من أن يطمحوا إلى إقامة ستاتيكو جديد بدلاً من ستاتيكو الهزيمة، كان جلّ همهم تحريك القضية من جمودها ولفت أمريكا إلى صدق وجدية ركوعهم. لكن هذا القيد السياسي على العمل العسكري، الكارثي عسكرياً والذي أتاح للإسرائيليين فتح الثغرة في الدفرسوار، ألغى بالفعل، في نظر الرأي العام الإسرائيلي والأمريكي على الأقل، الرصيد الذي سجّله العرب في حرب تشرين الأول/ أكتوبر. أما الأسلاب العربية التي غنمتها إسرائيل في حرب ١٩٦٧ «فستفاوض» إسرائيل حولها من مركز قوة أولاً، واستناداً إلى ستاتيكو الهزيمة الذي لم يقلب ولم يمسّ جوهرياً ثانياً.

في ظل الانكشاف الكبير الذي أصاب العرب (ونقول الكبير لا الكامل، لأن سوريا لم تتخل مجاناً عن الصداقة مع الاتحاد السوفياتي)، أصبحت الإمبريالية الأمريكية الخصم والحكَم. وبالتالي فإن مؤتمر جنيف، في حال انعقاده، واضح الصورة: إن الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل لا تسوّفان فقط في انعقاده، بل سوف تمرمطان العرب عند انعقاده مدة سنتين أو ثلاث سنوات، ثم تخرجانهم منه صفر اليدين أو راكعين. لذا فإن عرب نيكسون، المشغولين جداً بمؤتمر جنيف، لا يثيرون الشفقة فقط بل الضحك أيضاً: إنهم أشبه بأم العروس: فاضية ومشغولة في آن، شغلها فاضٍ وفاضيها شغال. إن كل الوقائع تقول لعرب فورد إن مؤتمر جنيف عقيم، إن مؤتمر جنيف تيس. لكن عرب فورد يرددون: معلهش، لنحلبه. لقد حلبوا من قبل التيس الأمريكي، كما حلبوا تيوس البداوة البترولية، ولا بأس عليهم إذا تابعوا حلب التيس الإسرائيلي في جنيف.

كيسنجر الذي يمارس دبلوماسية حاويَّة، تحل كل شيء ولا تحل أي شيء، يتجه، كما تشير تظاهرات السياسة الأمريكية، إلى حل في الشرق الأوسط على طريقة الحل في فييتنام.

فما هو الحل الأمريكي الفييتنامي؟ وكيف سيتجلى في الشرق الأوسط؟

في ما عدا انسحاب عسكري أمريكي معين (ونقول معين لأن الأسطولين الجوي والبحري الأمريكيين معدّان للتدخل في حال هجوم تشنه الفيتكونغ لتحرير فييتنام تحريراً كاملاً) يرمي إلى تلافي الخسائر البشرية الأمريكية، بقي كل شيء على حاله تقريباً في فييتنام الجنوبية.

لا شك في أن قوى الفيتكونغ لا تزال كبيرة وموجودة في الأرياف، كما أنها تتجه إلى كسب القوى الاجتماعية والسياسية المتذبذبة، الأمر الذي يفسر تكتيكها الطويل النفس، لكن من الواضح أن السلطة الرجعية العملية للإمبريالية الأمريكية لا تزال قائمة في سايغون. ليس بإمكان أحد القول ماذا سيجدّ غداً في فييتنام، وإن كان تأييد الشعب للفيتكونغ يوفر حظوظاً لانتصارها. أما الحل الأمريكي، كما يبدو حتى الآن، فهو أشبه بحل مُتاركة أبقى الستاتيكو كما هو تقريباً عندما كانت الجيوش الأمريكية تحتل فييتنام.

لسنا هنا بصدد الحديث عن المشكل الفييتنامي، إلا في حدود لفت الأنظار إلى طريقة كيسنجر في حل الأمور، علماً بأن الفارق بين الوضعين، العربي والفييتنامي، جليّ، ويتمثل أساساً في أن الفيتكونغ كانت في موقف هجومي، في حين أن العرب في موقف دفاعي. وهذا يعني أنه إذا كان الستاتيكو الفييتنامي يمثل ضرباً من

حل وسط مع عنصر من تراجع أمريكي محدود، إلا أن الستاتيكو الحالي في الشرق الأوسط الذي تعمل الإمبريالية الأمريكية للحفاظ عليه، هو لصالح إسرائيل والإمبريالية مئة بالمئة. لكن ما يجعل الستاتيكو الحالي الذي لصالح أمريكا وإسرائيل هشاً، هو أننا نواجه إسرائيل (ولو مدعومة من قبل أمريكا) التي يمكن أن ندميها، في حين أن الفيتكونغ كانوا وما زالوا يواجهون أمريكا بالذات ووجهاً لوجه.

بعد أن جردت أمريكا العرب، مصر بالتحديد، من قوة الدعم السوفياتية، وبعد أن اندفع النظام المصري بعيداً وراء أمريكا، أصبح من غير الصعب عليها أن تضع العرب في حالة يمتنع فيها عليهم الخروج من الستاتيكو القائم، اللهم إلا في حالة العودة إلى تكتيك «ما أُخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة»، على الصعيدين العسكري والسياسي. ماذا تريد أمريكا وإسرائيل أكثر من استمرار الظروف القائمة، أكثر من حالة تحوِّل فيها إسرائيل احتلالها للأراضي العربية إلى ضم فعلي، تجعل العرب يركضون بلا نتيجة وبلا نهاية وراء أمريكا، فترميهم بعجز متزايد عن المواجهة.

كثيرون هم الذين لا يولون اهتماماً للآثار المستقبلية للمعركة الراهنة، التي انفتحت منذ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، من الصراع العربي ـ الإسرائيلي. لا شك في أن الكيفية التي يتم بموجبها إنجاز (؟) المهام الراهنة للنضال العربي، وتتمثل أساساً في تصفية آثار العدوان والعودة إلى ستاتيكو ما قبل حزيران/ يونيو ١٩٦٧، تحدد إلى حد بعيد آفاق المستقبل العربي. لكن ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن الزمن، في مرحلة ما بعد حزيران/ يونيو ١٩٦٧ خصوصاً، يلعب لعبة حاسمة بالنسبة إلى المستقبل العربي عموماً ومستقبل سوريا خصوصاً ومستقبل مصر بشكل أخص.

كيف؟ ولماذا؟

لنقل، بادئ ذي بدء إن احتمالات المستقبل العربي (هل يتقدم العرب أم لا؟ هل يتوحدون أم لا؟) تشغل مكاناً مرموقاً في اهتمام الزعامة الإسرائيلية، وبالتالي فإنها تعمل على إضعاف حظوظ تنامي القوة العربية، سواء ارتدت شكل تحديث لبنى المجتمع العربي أم شكل توحيد للأمة العربية. من هنا فإن إسرائيل التي تملأ العالم ضجيجاً حول رغبتها في السلام، تعمل على أساس أن الصراع مع العرب صراع تاريخي مرير، لأن الوجودين العربي واليهودي، متعارضان تعارضاً لا مصالحة فيه: مجرد وجود أحدهما يشكل نفياً مطلقاً للآخر.

وإذا كان صحيحاً ما ذكره المؤرخ الكبير إسحاق دويتشر من أن النظرية التي تلهم السياسة الإسرائيلية تقول إن أمن إسرائيل يقوم على حرب دورية تنزل بالدول

العربية كل بضع سنوات إلى درك العجز، كذلك صحيح أيضاً أن التكتيكات الإسرائيلية، ومن ورائها الإمبريالية الأمريكية، الرامية إلى الحفاظ على هذا الأمن يمكن أن تتخذ، تبعاً للظروف، أشكالاً متنوعة.

والتكتيك الجديد الذي اكتشفته إسرائيل مع هزيمة حزيران/ يونيو وتمارسه منذئذ، يتمثل في إبقاء الهزيمة أمراً واقعاً يجرجر نفسه لأقصى مدة ممكنة في عملية استنفاد للقطرين العربيين اللذين يشكلان المركز العصبي للوطن العربي: مصر وسوريا. من هنا فإن إسرائيل لم تكن مهتمة بإيجاد تسوية ما مع سوريا ومصر بعد حرب حزيران/ يونيو أو بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر. لا شك في أن رغبتها في إلحاق فعلي للأراضي العربية التي احتلتها بمرور الزمن الذي يضفي على الإلحاق طابع الأمر الواقع المشروع، يشكل العامل الرئيسي في سياستها هذه، لكن استنفاد مصر وسوريا وإضعاف فرص تقدمهما يكمن في أساس السياسة الإسرائيلية لما بعد حزيران/ يونيو، ولما بعد تشرين الأول/ أكتوبر أيضاً.

في الفترة السابقة لحرب حزيران/ يونيو كان ثمة انطباع بأن مصر (وكذلك سوريا) تسير، على الصعيد الاقتصادي، في طريق صعود بطيء جداً وشاق جداً. حقاً إن هذا الصعود كان محدوداً لا يكاد يتجاوز التزايد السكاني بكثير، ، إلا أن فرص التقدم لم تكن غائبة واحتمالات المستقبل وآفاقه لم تكن كالحة.

مع الهزيمة، أصبح لا مفر أمام سوريا ومصر من تخصيص نصيب متزايد من الفائض الاقتصادي، وهو فائض صغير جداً في الأصل، للتسليح والدفاع. وهذا يعني عملياً توقف التنمية فيهما، وبالتالي سقوط متوسط الدخل الفردي باطراد. يقيناً إن مسألة التقدم أعمق وأكبر بكثير من مسألة التنمية الاقتصادية وتدني متوسط الدخل الفردي، فالتأخر العربي يجد أسبابه في تضاعيف جُماع بنى المجتمع العربي، مع ذلك فإن السير الانحداري لبلد ما من الزاوية الاقتصادية يشكل، في الظروف الدولية القائمة، نذير شؤم بالنسبة إلى المستقبل. في ظل تفاقم عملية السحق الإمبريالية، وأجلى تظاهراتها تدهور حدود المبادلة، وفي ظل تزايد انفجاري في السكان، يغدو هدر الفائض الاقتصادي لبلد ما بمثابة كربسة على منحدر.

وبالفعل، يقدر مراقبون موضوعيون تناقص متوسط الدخل الفردي، وهو متدنّ جداً في الأصل، في مصر منذ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وحتى نهاية ١٩٧٤ بحوالى ٢٠ ـ ٢٥ في المئة، وهذا يعني أن التخلف الكفافي يتحول إلى تخلف تسوُّلي. إن الظاهرة الهندية تزحف باتجاه الوطن العربي. ويبدو أن مصر بخاصة، إذا لم تتدارك ذلك قبل فوات الأوان، أي خلال العقد القادم وعلى الأكثر العقدين

القادمين، فإنها ستتهنّد. والمغزى الأبرز للظاهرة الهندية: الامتناع عن التقدم. وكما أن ماضي الهند لم يشفع لها، كذلك ماضي مصر، وما أكثر الثرثرة حوله، لن يشفع لها أن الفقر عندما يهبط دون مستوى معين يعدم الاهتمام بالسياسة، فيصبح بالأحرى دافعاً للإذعان والعزوف لا الثورة، كما أنه يعطي المزيد من الصلابة للبُنى المهترئة المفوتة.

إن الزمن الذي يفوت دون أن تصفّى آثار العدوان يلعب ضد مستقبل الأمة العربية. وهذا الزمن الضائع والفارغ الذي انتظرنا وننتظر وسننتظر خلاله الرحمة الأمريكية هو فرص ضائعة من مستقبل الأمة العربية. لقد ضاعت ثلاث سنوات، منذ إيقاف حرب الاستنزاف حتى حرب تشرين الأول/ أكتوبر. وها هي سنة أخرى بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر تضيع، وستضيع سنوات في مرمطات مؤتمر جنيف. إننا لا نقامر على الراهن، بل على المستقبل أيضاً. نحن لا نقول إن القطار فات أمتنا، لكننا نقول، بأسى وصراحة، إنه يفوتها. فلنعمل لإيقافه، وذلك لأن شعار تصفية آثار العدوان يتحول إلى تصفية لمستقبل الأمة العربية. هذا الشتاء العربي الطويل، إلى متى سيستمر؟!

(١٣)
بعد أربع سنوات من غياب عبد الناصر(*)

في الذكرى الرابعة لغياب عبد الناصر، ما الذي يمكن أن نقوله؟ وما الذي ينبغي أن نقوله؟ بالطبع، هناك الكثير الذي يمكن أن نقوله حول عبد الناصر والتجربة الناصرية. لكن في هذه الظروف بالذات، حيث ما زلنا موحلين في هزيمة طويلة جاوزت السبع سنوات (ويبدو أنها تطول)، حيث دخلنا مرحلة يمكن تسميتها بالمرحلة ما بعد الناصرية، نرى لزاماً أن نتحدث عن مواقع للناصرية أو جوانب مميزة لها، يبدو الحديث عنها، مجرد الحديث، بمثابة مقارنة بين عصر عبد الناصر وعصر ما بعد عبد الناصر. وفضلاً عن ذلك، من المناسب الحديث عما كانته مواقف بعض العرب من عبد الناصر، سواء المواقف الرجعية أو المواقف ما فوق اليسارية، وإلى أي حد عرّت أو دعمت تطورات مرحلة ما بعد عبد الناصر هذه المواقف. سنأخذ بعضاً من هذه المواقع أو المميزات ونتحدث عنها باقتضاب:

كانت الرجعية العربية، فضلاً عن واحدة من منوعاتها: الإقليمية المصرية، ترفع في الفترة الناصرية بوجه عام وفي مرحلة ما بعد الهزيمة بوجه خاص، عقيرتها بالصياح: عبد الناصر هو السبب، هو سبب كل سوء العلاقات بين العرب والغرب، هو الذي يدفع الغرب إلى معاداتنا. إذا زال عبد الناصر ستنتهي المشاكل بيننا وبين الغرب، وستقوم علاقات مفيدة للطرفين.

وفي ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ غاب عبد الناصر. مع هذا الغياب، لم تطلّ برأسها كارثة ثبت أنها أسوأ من كارثة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ فحسب، بل جاءت ساعة البرهان، أي ساعة فحص منطق الرجعيات العربية أيضاً.

وخلال أربع سنوات خضع منطق الرجعيات العربية للفحص. نتيجة الفحص كانت مريعة وكارثية. لو أن الرأي العام العربي كان أقوى لاستطاع أن يحاسب المسؤولين عن «التقصيرات» التالية:

(*) نشرت في: السفير، ٢٨/٩/١٩٧٤.

ـ القضاء على إنجازات ناضل الشعب العربي ربع قرن في سبيلها.

ـ هدر أربع سنوات من حياة الشعب العربي.

ـ إبقاء الشعب العربي موحلاً في الهزيمة.

ـ محاولة القضاء على مستقبل الأمة العربية التي وضعت في منحدر سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية.

كان ممكناً للرجعيات العربية، برغم كل الذي اقترفته خلال هذه السنوات الأربع، أن تقدم مبرراً ما لمنطقها ولنفسها لو أن تطور الأحداث جاء مصداقاً لبعض توقعاتها: لقد غاب عبد الناصر، مع ذلك فإن عداء الاستعمار، الأمريكي بخاصة، للأمة العربية لم يتغير تغيراً أساسياً، بل إن دعمه العسكري والاقتصادي لإسرائيل قد تزايد عن ذي قبل، عما كان عليه في المرحلة الناصرية.

والمعونات الأمريكية المقدمة إلى إسرائيل، خلال حرب تشرين الأول/أكتوبر وبعدها، شاهد لا يُدحض على هذه الحقيقة.

لا شك في أن عبد الناصر، بمحاولته الدائبة إخراج العرب من المحارة الاستعمارية، قد أجج حقد الاستعمار، لكن عبد الناصر لم يكن أكثر من رمز للأمة العربية وأداتها في تأكيد وجودها وتحقيق تقدمها ووحدتها. وهذا يفسر لماذا بقي عداء الاستعمار للعرب بعد وفاة عبد الناصر. إن عناصر عداء الإمبريالية للأمة العربية أعمق بكثير وأبعد بكثير من مسألة كراهيته لعبد الناصر. كل ما في الأمر أن الإمبريالية، مستغلة غباء السياسة العربية، عدلت بعض التعديل تكتيكاتها في محاولة لإيقاع هزيمة بالأمة العربية، هزيمة مقسطة، ولكن نهائية وساحقة. إن هوى الشخبوطية العربية أمريكي، لكن هوى أمريكا إسرائيلي، وهنا مأزق الرجعية العربية ومقتلها أيضاً.

العرب أصحاب الهوى الأمريكي يتناسون (ويريدون للشعب العربي أن ينسى) تاريخ الاستعمار مع الأمة العربية، أو على الأقل، تاريخ ربع القرن الأخير. ما مغزى ربع القرن هذا؟

في عصر الإمبريالية لا تمثل الناصرية شيئاً آخر سوى محاولة أمة مفتتة، راكعة، مسحوقة، منهوبة، العودة إلى وضع طبيعي، العودة إلى مسرح التاريخ. إنها المحاولة الأخيرة للأمة العربية في سبيل الانتقال من كونها مجرد سماد للتاريخ إلى علة فاعلة فيه، في ما يتعلق بمصيرها هي على الأقل. عبد الناصر عمل في هذا الاتجاه ولأجل هذا الهدف: هذا هو كل «الذنب» الذي «اقترفه».

لنقل بشكل أكثر تحديداً وتشخيصاً (وهذا قد يبعث الشماته أو الارتياح لدى اليمينيين والفوق يساريين): إن عبد الناصر، في البداية على الأقل، ليس هو الذي عادى الإمبريالية، بل الأحرى أن الإمبريالية هي التي عادته. اليميني قد يجد في هذا الكلام تبريراً لمواقفه. أما الفوق يساري فيعتبره تأكيداً لاتهاماته لعبد الناصر. إن الاثنين، وكليهما غارق في ذاتية فصامية، يجهلان أو يتجاهلان أن السياسة ليست نيات ذاتية، بل علاقات موضوعية. لذا فإن الاستعمار، برغم مواقف عبد الناصر الدفاعية من الناحية السياسية، وبخاصة في الفترة التي سبقت حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، لم يؤخذ بهذه المواقف الدفاعية، وذلك لأنه يعرف خطورة المشروع الناصري وتأثيره على مصالحه، فخاض ضده، في طول الوطن العربي وعرضه، خلال الفترة الناصرية كلها تقريباً، حروباً متعددة الأشكال، ليس الشكل العسكري أكثرها شراسة. هذه الحقيقة تصدق أيضاً على موقف إسرائيل من عبد الناصر: في ظل ميزان القوى العربي والدولي (والتشديد هنا على الدولي)، كان موقف عبد الناصر دفاعياً من إسرائيل، وبالتالي لم يرفع شعار تحرير فلسطين. إلا أن إسرائيل، على العكس، قد رفعت على الدوام شعار «تحرير» العرب من عبد الناصر. إسرائيل تُميِّز بين الأقوال والأفعال، بين الذاتي والموضوعي، لذا كانت تزن بانتباه المشروع الناصري بوجه عام والمشروع الناصري الوحدوي بوجه خاص.

إذاً، يكفي أن ندافع عن وجودنا حتى ننال عداء الإمبريالية. من هنا فإن مجال مناورة العرب أصحاب الهوى الأمريكي مجال ضيق: إما أن يركعوا، ويركِّعوا الأمة معهم (وشروط ذلك قاسية وكثيرة، مرفوضة بداهة من قبل الأمة العربية)، وإما أن يدافعوا عن وجودها وكرامتها. عبد الناصر لم يفعل أكثر من ذلك. أما من يفعل أقل من ذلك فلن يكون مصيره أقل تعاسة من مصير نوري السعيد.

الموقف الثاني الذي يذكّرنا بنفسه بقوة اليوم، بعد أربع سنوات من غياب عبد الناصر، هو موقف النزعة الفوق يسارية (أو نزعة الولدنة اليسارية) من عبد الناصر، وبخاصة بعد هزيمة حزيران/ يونيو.

لنضرب صفحاً عن اتهام أكثر من متهافت، أُطلق ضد عبد الناصر مع الانفصال، يتلخص في اتهامه بالتواطؤ مع أمريكا لإجهاض الثورة العربية أو لجمها، وهو اتهام ذو منطق سكيزوفريني «يتعمق» في «التحليل» ليصل إلى استنتاجات تشبه الأطروحات الباطنية (أي تجعل الظاهر مجرد واجهة لتمويه حقيقة الباطن) في تصور التاريخ، ولنأخذ اتهامين رئيسيين: الأول أُطلق قبل هزيمة حزيران/ يونيو وساهم في دفع مصر وسوريا إليها، والثاني أُطلق قبل الهزيمة واستمر بعدها حتى وفاة عبد الناصر.

الاتهام الأول يتلخص في أن عبد الناصر، بسياسته «الانتهازية» إزاء إسرائيل، قد جمد قضية تحرير فلسطين، وبالتالي فإن ذهابه سيزيل عقبة رئيسية من طريق التحرير. وعندما نزلت بالعرب هزيمة حزيران/ يونيو، قالوا: فليكن، لتنزل بنا هزيمة عسكرية، فمن هذه الهزيمة سيتعلم العرب دروساً للنصر كما أنها ستشكّل بؤرة لثورة عربية جديدة، جذرية وشمولية. من الهزائم تولد الثورات، ومن الكوارث تولد النهضات.

جاء آخرون دفعوا الاتهام الأول إلى نهاياته القصوى، ففرخ اتهامٌ آخر أو تحليلٌ آخر ملخصه: إن عبد الناصر يستقطب ولاء الجماهير العربية، الأمر الذي يمنع نشوء يسار حقيقي جماهيري. لذا فإن زوال عبد الناصر، وبخاصة في الأزمة الطاحنة التي تعانيها الأمة العربية، سيفتح الطريق واسعاً أمام نشوء اليسار المنشود. إن زواله سيجعل المعركة أسهل وأوضح، إذ ترى الجماهير قائدها الحقيقي، ممثلاً بقواه اليسارية.

لسنا بصدد تقديم تفنيد تفصيلي لوجهات النظر هذه الفوق يسارية. غرضنا الآن أبسط: بيان حسابات كل من القرايا والسرايا بعد مضي أربع سنوات من غياب عبد الناصر أو سبع سنوات ونيف من هزيمة حزيران/ يونيو، أي بيان فيما إذا كان تطور الواقع الملموس، بعد كل هذه المدة، قد جاء مطابقاً للرغبات الفوق يسارية!

لقد غاب عبد الناصر. وغيابه الذي كان الشعور الفوق يساري يتوهمه ممهداً ودافعاً لصعود عربي في طريق تحرير فلسطين، يبدو الآن، على الطبيعة وعياناً، وكأنه إزالة حجر كان يشكل دعامة توقف الانحدار نحو الأسوأ. نتائج حرب حزيران/ يونيو التي كانت تتمناها وتدعو إليها النزعات الفوق يسارية، كانت بالطبع تقهقراً إلى وراء في الصراع العربي - الإسرائيلي: القضية الفلسطينية تتراجع ولا تتقدم سواء على صعيد السياسة أو على صعيد الأرض. إسرائيل تنال ما يشبه الاعتراف الواقعي الصامت، من الزاوية السياسية. إلى الأراضي التي احتلها اليهود في العام ١٩٤٨ أُضيفت أراض جديدة احتلتها إسرائيل العام ١٩٦٧ (الضفة الغربية + قطاع غزة، فضلاً عن أراضٍ سورية ومصرية)، وهي تعمل جهاراً على تهويدها مع مرور الزمن. هزيمة العام ١٩٦٧، بعد سبع سنوات ونيف، لم تولد ثورة، والكارثة لم تولد نهضة. على العكس إن خط التطور العربي، برغم حرب تشرين الأول/ أكتوبر، يسير في خط تراجعي وانحداري: الإمبريالية تعود من الباب العريض على ظهر حصان، القوى الاجتماعية والسياسية الأكثر محافظة والأكثر تأخراً تكسب مزيداً من المواقع في الوطن العربي، البلدان العربية الأكثر تأخراً والأشد رجعية ترجح وتغلب، التخلف

العربي لا يتراجع بل يتقدم، التخلف الكفافي يتحول في أكثر من قطر إلى تخلف تسوّلي، طوفان المداخيل البترولية يعاد إلى البلدان الإمبريالية بدلاً من توظيفه في الأقطار العربية الشديدة الحاجة إلى رساميل للتوظيف.

هذه الهزيمة الطويلة، رغم كل إيجابيات حرب تشرين الأول/أكتوبر، لم تشكّل بؤرة أو موقداً لثورة عربية عامة وشمولية، ذلك لأن مسألة الانفجارات الثورية الحقة أعمق بكثير من أن تكون مجرد رد فعل غاضب على هزيمة أو كارثة نزلت بالأمة. في هذا العصر، عصر الهيمنة الإمبريالية المتزايدة، أصبح واضحاً أن مسألة إطلاق ثورة راديكالية إنما يتوقف، في التحليل الأخير، على الوعي بمعناه الواسع، وعي يتملك كتلة الأمة فيجعل رؤيتها، الإيجابية والتفصيلية، مطابقة لحاجات تقدمها.

هذا من جهة. ومن جهة أخرى، إذا كان الشعور بمرارة الهزيمة يوفر أحد الشروط الأولية للتحرك الثوري، إلا أن هذا الشعور إذا تعدى ذلك إلى ضرب من شعور بالانسحاق فإنه يكون بالأحرى عامل يأس وعزوف لا عامل تحريك وتثوير.

والحال أن كتلة الشعب العربي، بعد هزيمة حزيران/يونيو، لم تكن تملك هذا الوعي المستند، بالطبع، إلى ايديولوجيا حديثة وراديكالية. ثانياً، إن هزيمة حزيران/يونيو دفعت بالشعب العربي إلى أبعد من الشعور بالمرارة، إلى شعور ما بالانسحاق. أضف إلى ذلك أن مهمة استعادة الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب حزيران/يونيو، أو تصفية آثار العدوان بحسب عبارة عبد الناصر، أضعفت إلى حد بعيد التناقضات الداخلية، وإن الصراع ضد الاحتلال الإسرائيلي استنفد ويستنفد الطاقات النضالية التي كان ممكناً أن تصب في صراع داخلي يتجه إلى تغيير البُنى العربية المتآكلة المفوتة التي تشكل جذر الهزيمة. وأخيراً، جاءت حرب تشرين الأول/أكتوبر، رغم كل الفوائد التي قدمتها للشعب العربي، فأعطت بعض زخم لقوى التأخر اليمينية العربية، زخم لم يلبث، لحسن الحظ، أن تبدد بسبب ركوع هذه القوى أمام الإمبريالية الأمريكية.

إن سير التطور الواقعي لم يكذِّب فقط الأطروحة الفوق يسارية حول ديالكتيك «هزيمة ـ ثورة» أو «كارثة ـ نهضة»، بل كذَّب أيضاً مزاعمها حول صعود يسار عربي بعد غياب عبد الناصر. النزعة الفوق يسارية كانت تصور الجماهير العربية حبيسة وراء باب يسده عبد الناصر، فما إن ينفتح هذا الباب حتى تندفع هذه الجماهير في طوفان ثوري يشبه أكتوبر الروسي.

رحل عبد الناصر منذ أربع سنوات. وبدا واضحاً أن الباب الذي كان يسده

هو الباب الذي كانت تقف وراءه أعتى قوى التأخر والجهالة في الوطن العربي. أما العُصب الفوق يسارية فلم تستطع ليس فقط أن تكون وريثة الناصرية، بل عجزت أيضاً، لأسباب عديدة أولها أنها مصابة ليس فقط بحيدان في الوعي بل بفصام في الوعي، حتى عن إقامة حوار مع الجماهير، سواء الجماهير الشعبية أو جماهير المثقفين. إن نزع الناصرية لصالح قوى التأخر اليمينية العربية يلقي ضوءاً على هذه الحقيقة: لقد كان وعي عبد الناصر، رغم قصوره النسبي، أعلى من الوعي الوسطي العام للشعب العربي بوجه عام وللإنتلجنسيا العربية بوجه خاص.

الأمر الثالث الذي قفز إلى الذاكرة بقوة أشد اليوم، بعد أربع سنوات من غياب عبد الناصر، هو التكتيكات الحصيفة والواقعية الثورية التي صاغها في معركة تصفية آثار العدوان، وفي المقابل التكتكات الخرقاء والانهزامية التي اتبعت في الفترة البعد ناصرية، تكتكات تعكس، من جملة ما تعكس، التأخر المأساوي في السياسة العربية الراهنة ولاعقلانيتها.

لم يتجلَّ الإصرار الثوري لعبد الناصر بقدر ما تجلى في موقفه بعد الهزيمة. فما إن التقط أنفاسه عبر التحرك الجماهيري في ٩ و١٠ حزيران/يونيو، وعلى دماء وأنقاض الهزيمة، حتى وقف ليعلن بعد شهر ونيف من الهزيمة، في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٦٧: «إن هدفنا المباشر لا ينبغي أن يكون إزالة آثار العدوان فحسب، بل أيضاً حماية نظامنا الثوري وتدعيم حركة الثورة العربية». هنا، كان عبد الناصر يعلن: لا تراجع أمام الإمبريالية ولا الرجعية.

عندما فشلت الإمبريالية الأمريكية، بسبب من تدخل الجماهير في ٩ و١٠ حزيران/يونيو، في إسقاط عبد الناصر من خلال الهزيمة العسكرية، اتجهت إلى وضعه في حالة عجز، فصاغت جملة تكتيكات هدفها تعفين الوضع العربي وصولاً إلى إسقاطه كلياً لصالحها. في مواجهة ذلك، صاغ عبد الناصر عدداً من التكتيكات الرئيسية والثانوية.

إن عبد الناصر الذي كان يعرف أن الهدف البعيد للعدوان هو القضاء على احتمالات النهضة العربية وأن تجربة ١٩٥٦ هي غير تجربة ١٩٦٧ لأن أمريكا وراء الأخيرة، حدد الحلقة المركزية في معركة تصفية آثار العدوان بشعاره الشهير التالي: «ما أُخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة». لذا باشر على الفور بإعادة بناء الجيش المصري. في عملية البناء هذه تحددت الحلقة الرئيسية الثانية في صورة تدعيم وتعميق التحالف المصري ـ السوفياتي.

وبالفعل، لوحظ أن التعاون المصري ـ السوفياتي الذي كان يتنامى منذ أوائل

الستينيات وأخذ يتعمق في أواسطها، شهد نمواً منهجياً وسريعاً وعميقاً في مرحلة ما بعد الهزيمة بحيث تحوَّل إلى تحالف جدِّي. كذلك ما إن لملم عبد الناصر قواه العسكرية حتى دخل حرب استنزاف مع إسرائيل، كانت في مراحلها الأخيرة بخاصة بمثابة حرب تشرين الأول/ أكتوبر مصغرة، هزت هستريا الصلف الإسرائيلي، وأخيراً دفعت بالعالم، كما ذكر ناتنغ واعترف كيسنجر، إلى شفا حرب عالمية ثالثة.

مع هذين التكتيكين الرئيسيين مارس عبد الناصر تكتيكات مساعدة أو ثانوية، منها:

ـ العمل على كسب الرأي العام الدولي.

ـ تجميع ما يمكن تجميعه من الطاقات العربية (لكن ليس على حساب حركة الثورة العربية).

ـ المناورة مع أمريكا بهدف إحداث تناقض ما أمريكي ـ إسرائيلي. والمناورة الناصرية هنا ينبغي أن تفهم في معناها الهجومي والتراجعي في آن، ذلك لأن عبد الناصر كان، مثلاً، يتجه، في المرحلة الأخيرة بخاصة، إلى تحريك الجماهير العربية ضد المصالح الأمريكية في الوطن العربي. وكان تصريح محمود رياض، قبيل وفاة عبد الناصر، عن استخدام البترول العربي في المعركة، الارتسام الأول لاتجاه عبد الناصر هذا.

هنا، يُطرح السؤال التالي: كيف ولماذا قبل عبد الناصر مبادرة روجرز؟!

إن قبول عبد الناصر مبدأ التباحث حول مبادرة روجرز إنما ينطلق من المبدأ التكتيكي الثانوي الذي ذكرنا، تكتيك المناورة مع أمريكا. يستطيع المرء أن يرفض هذا التكتيك باعتباره غير ذي جدوى بالنسبة إلى جوهر المعركة، إلا أنه لا يستطيع، في السياق الذي تم فيه، أن يعتبره خطأ أنزل ضرراً بمعركة تصفية آثار العدوان. لماذا؟

إن عبد الناصر، في الوقت الذي قبل فيه مبادرة روجرز، كان يقدّر أن فرص نجاحها لا تتعدى ١ في المئة. وهذا بحد ذاته تقييم لقيمة المبادرة ولمدى اعتماده عليها بالنتيجة، كما يعني أنه يعتبر هذا التكتيك أقل من ثانوي، ذلك لأن الحلف الأمريكي ـ الإسرائيلي يشكل صلب الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. من هنا، فإن عبد الناصر، في الوقت الذي فتح الباب للاحتمالات الصغرى، أي احتمال الـ ١ في المئة (مبادرة روجرز)، ازداد تمسكاً بالاحتمالات الكبرى، أي

احتمال الـ ٩٩ في المئة (التحالف المصري ـ السوفياتي).

في المرحلة البعد ناصرية لم يعد ثمة تكتيكات بل تكتكات فحسب، نعيش مناخها الساذج والمتأخر الآن. لذا لسنا بحاجة لحديث مفصل عنها. حسبنا التذكير بخطوطها الرئيسية:

تكتيك عبد الناصر الثانوي أصبح تكتكة رئيسية: سياسة الركض وراء أمريكا أصبحت الحلقة الرئيسية في التكتكات. التحالف العربي ـ السوفياتي لم يخفض فقط إلى مركز ثانوي، بل أُلغي وحُوّل إلى تناقض عدائي إرضاء لأمريكا. ركزوا همهم في الـ ١ بالمئة الأمريكية وداسو على الـ ٩٩ في المئة السوفياتية. ألغي تكتيك ما أخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة. لقد فُرضت حرب تشرين الأول/أكتوبر فرضاً، إلا أنهم استطاعوا، بالقيد السياسي الكارثي على الجهد العسكري، أن يلغوا إيجابيات حرب تشرين الأول/أكتوبر. ها نحن نعود إلى مرحلة ما قبل حرب تشرين الأول/أكتوبر، مرحلة اللاسلم واللاحرب، حيث يمتزج الاحتضار بالتعفن.

مع ذلك كله لن تنطفئ جذوة المقاومة العربية، والتقليد النضالي الناصري ضد الإمبريالية لن يموت.

(١٤)
في الذكرى الأولى لحرب تشرين(*)

- ١ -

لتقييم حرب تشرين الأول/ أكتوبر ومفاعيلها، في ذكراها الأولى، لا يكفي الحديث عنها هي وحدها. فهي ليست واقعة مفردة، مقطوعة عما سبقها ومستقلة عما لحقها، بل هي مجرد حلقة في سلسلة طويلة من الأحداث، تمتد، على الأقل، من هزيمة حزيران/ يونيو وصولاً إلى فك الارتباط على الجبهتين المصرية ثم السورية، فإلى عودة إلى حالة اللاسلم واللاحرب، مروراً بإعادة بناء الجيش المصري، ثم بحرب الاستنزاف (التي استمرت سنة ونصف السنة تقريباً)، ثم بسياسة ما بعد حرب الاستنزاف، سياسة الركض وراء أمريكا (التي استمرت ثلاث سنوات ونيّفاً). إن وضع حرب تشرين الأول/ أكتوبر في إطارها السياسي بخاصة، وبالتالي فهم الخلفية السياسية لهذه الحرب، يفسران لنا ليس فقط الجذور السياسية لأخطاء فادحة ذات طابع عسكري في حرب تشرين الأول/ أكتوبر، بل يفسران لنا أيضاً لماذا لم تشكل هذه الحرب خطوة حاسمة في طريق تصفية هذه المعركة وصولاً إلى العودة إلى ستاتيكو ما قبل هزيمة حزيران/ يونيو.

لذا سنجيب عن الأسئلة التالية:

١ ـ ماذا جرى قبل حرب تشرين الأول/ أكتوبر، في الفترة الناصرية أولاً، ثم في الفترة بعد الناصرية ثانياً؟

٢ ـ لماذا، وكيف حرب تشرين الأول/ أكتوبر، وما مجرياتها الرئيسية؟

٣ ـ ماذا حدث خلال السنة التي تلت حرب تشرين الأول/ أكتوبر؟ وما الذي ينبغي أن يحدث وصولاً إلى تصفية كاملة لآثار العدوان؟

(*) نشرت في: **السفير**، ١٥/ ١٠/ ١٩٧٤؛ ١٦/ ١٠/ ١٩٧٤، و١٨/ ١٠/ ١٩٧٤.

عندما قطعت جماهير ٩ و١٠ حزيران/يونيو طريق الاستسلام أمام إسرائيل والإمبريالية الأمريكية، وفي مواجهة الميزان الجديد للقوى في المنطقة، الذي انقلب لصالح الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل، اتجه عبد الناصر الذي استوعب مغزى التجربة العربية مع الإمبريالية ومع إسرائيل، إلى إعادة بناء الجيش المصري، فميزان القوى الذي انقلب بقوة السلاح لصالح أمريكا وإسرائيل لا يمكن أن يعود إلى غير صالحهما إلا بالقوة أيضاً. وفي هذا السبيل، وبعد تصفية المشير عامر وفريقه، أعاد عبد الناصر ليس فقط بناء وتسليح الجيش المصري بمعونة الاتحاد السوفياتي، بل أيضاً أعاد للجيش كيانه كمؤسسة[١] ذات مهمة قتالية أولاً، وحدّثه بشرياً بإدخال عشرات الآلاف من المثقفين إليه ثانياً.

مع عملية بناء الجيش المصري، كجزء منها وبصورة متوازية ومتناسبة مع صعودها، بدأ الجانب المصري أولى أعماله القتالية ضد إسرائيل، وكانت معركة ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨[٢] علامة مهمة في تطور المواجهة العربية ـ الإسرائيلية، علامة على أن القوة القتالية المصرية قد وقفت على قدميها، وأنها، بحسب عبارة الفريق محمد فوزي، قد انتقلت من مرحلة الصمود إلى مرحلة الردع، أو مرحلة «الدفاع الوقائي الجديد». ولم تلبث أمريكا أن صعَّدت الموقف. فبالإضافة إلى المئة دبابة التي وصلت إلى موانئ إسرائيل بعد عشرة أيام من تلك المعركة، عقدت بعد شهر مع إسرائيل صفقة لبيعها ٥٠ طائرة فانتوم.

لا شك في أن عبد الناصر عمل كثيراً، في هذا المرحلة، على الجبهة السياسية: قبول قرار مجلس الأمن، محادثات مع يارينغ لتطبيق قرار مجلس الأمن، حوار مع

(١) في عهد عبد الحكيم عامر (الشخص الثاني في النظام، والذي لم يكن أقل قوة بكثير من ناصر، وفي فترات معينة كان أقوى منه)، لم يكن ثمة جيش مصري كمؤسسة. إن تخلف عامر وتقليديته قد انعكسا سلبياً على جماع البنية العسكرية المصرية، وبالتالي فإن هذه البنية، في ظل عامر وفريقه، كانت أكثر تخلفاً بكثير من البنية السياسية للنظام المصري، بل يمكن القول إنها أكثر تأخراً من بنية بعض البنى التقليدية العربية.

(٢) لا شك في أن علائم استمرار المقاومة قد تجلت بعد شهر فقط من هزيمة حزيران/يونيو. ففي ٨ تموز/يوليو نشبت معركة رأس العش، في ١٤ تموز/يوليو أطلقت القوات المصرية النار على قوارب للعدو الإسرائيلي وأسرت جنديين من بحارتها، وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر أغرقت زوارق الطوربيد المصرية الباخرة «إيلات» بالقرب من بور سعيد. أما معركة ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨، فكانت قتالاً عنيفاً بالمدافع على طول جبهة قناة السويس مع العدو الإسرائيلي تمَّ فيها تدمير ١٤ دبابة للعدو في موقع واحد. وقبل الجانب المصري وقف إطلاق النار على أساس شرطين: الأول عدم تعزيز الخط الدفاعي الأول للعدو. والثاني، الاحتفاظ بحق الدفاع الوقائي ضد الوحدات المعادية التي تطلق النار على المدنيين.

أوروبا الغربية عموماً ومع فرنسا خصوصاً، الخ . ، لكن العمل السياسي الأكثر أهمية وحسماً كان تعميق التحالف المصري ـ السوفياتي، تعميقاً شهد أجلى وأعظم تظاهراته، بعد زيارة عبد الناصر الشهيرة إلى موسكو في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠، في موافقة الاتحاد السوفياتي، بعد الغارات الإسرائيلية في العمق المصري، على إقامة منظومة كاملة للدفاع الجوي خلال أربعين يوماً، منظومة لم يقم مثلها لفييتنام الشمالية، منظومة «حققت أخطر ضربة في سياسة الضغط العسكري على إسرائيل وأمريكا».

لقد كان عبد الناصر يرفض الثنائية المصطنعة: إما حل سياسي وإما حل عسكري، وذلك لأن كل تسوية ليست، في آخر تحليل، سوى حصيلة لميزان قوى مستقر يئس أحد الطرفين من تعديله لصالحه. وبالتالي فإن عبد الناصر كان يرى أنه ما بقي واقفاً عند حدود مطالب الحد الأدنى العربية، وما دامت التحالفات العربية الدولية قائمة ومصانة، وما دام الجهد العسكري مطروحاً كوسيلة لتعديل ميزان القوى الذي لصالح إسرائيل، يصبح العمل السياسي في كل أشكاله (لا المناورات فقط) بمثابة جبهة إضافية ضد العدو. في المقابل، فإن العمل السياسي، عندما لا يكون اختياراً لاحتمالات حل يعبر عن ميزان للقوى ليس في صالح العدو، أو عندما لا يصبّ في عملية تعديل ميزان القوى، يصبح إما مضيعة للجهد أو تسليماً بميزان القوى الذي لصالح العدو.

إن حرب الاستنزاف، التي استمرت سنة ونصفاً تقريباً، بدءاً من آذار/ مارس ١٩٦٩ حتى تموز/ يوليو ١٩٧٠، لا تزال حتى الآن شبه مجهولة القيمة، من الناحيتين السياسية والعسكرية، من قبل الرأي العام العربي. فهي مجرد تراشق بالمدفعية من على ضفتي قناة السويس، بل ثمة ما يشبه مؤامرة صمت، بعد نزع الناصرية، لطمسها أو التهوين من شأنها. وعملية الطمس والتهوين هذه تشكل جزءاً من خط الركض وراء أمريكا من جهة، ومن جهة أخرى جزءاً من محاولة تصوير حرب تشرين الأول/ أكتوبر، لاحتكار رصيدها لصالح الركض وراء أمريكا، وكأنها حدث مفرد واستثنائي في طريق تصفية آثار العدوان.

من الزوايتين العسكرية والسياسية، كانت حرب الاستنزاف عملاً حربياً محدوداً محكوماً بمدى تقدم وتوسع القوى العسكرية المصرية وبمدى تفوق قوى العدو الإسرائيلي العسكرية، غايته إجراء تعديل تدريجي في ميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي (وهو الميزان الذي طبش لصالح إسرائيل والإمبريالية الأمريكية ضد مصالح الأمة العربية بنتيجة حرب حزيران/ يونيو) وصولاً إلى تسوية تحفظ، في هذه المرحلة، حقوق الحد الأدنى العربية. ولأن شكل حرب الاستنزاف هذه قد أملاها ميزان القوى المصري ـ الإسرائيلي آنذاك، وهو ميزان أصبحت حدود اختلاله لصالح

إسرائيل مؤاتية لدخول مصر مرحلة دفاع وقائي، أي مرحلة أصابت فيها القوى العسكرية المصرية تقدماً يمكِّنها من أن تردع هجوماً إسرائيلياً شاملاً على غربي قناة السويس (لكن من دون أن تبلغ مرحلة تمكنها من شن حرب شاملة ضد العدو الإسرائيلي في شرقي القناة)، لذا كان طبيعياً أن نتحول هذه الحرب إلى حرب شاملة عندما تعجز حرب الاستنزاف هذه عن إجبار العدو الإسرائيلي بالتدريج على القبول بشروط الحد الأدنى العربية. وبالفعل، فإن عبد الناصر كان اتخذ قراراً بالحرب الشاملة، ووضعت الخطط اللازمة التي استُخدمت كما هي تقريباً في حرب تشرين الأول/أكتوبر. وبعد وفاة عبد الناصر، كان الفريق الناصري، في مجلس الدفاع الأعلى، قد «فوّض الفريق محمد فوزي إصدار الأوامر لمجرد توفر الاستعداد الكامل، طبقاً لخطة وضعها العسكريون المصريون والسوفيات للعبور واحتلال خط بارليف والتقدم إلى الممرات. وحدد الفريق محمد فوزي ساعة الصفر يوم ٢٩ أيار/مايو ١٩٧٠، لكن السادات نجح يوم ١٣ أيار/مايو بتصفية هذا الفريق».

لسنا الآن بصدد تقديم تحليل وعرض لأحداث حرب الاستنزاف وتصاعدها وآثارها، حسبنا الآن التذكير ببعض ما هو رئيسي في مفاعيلها السياسية، مفاعيل كانت تقرض، من زاوية سياسية، آثار هزيمة حزيران/يونيو. وفي المقابل فإن مفاعيلها العسكرية لم تكن غير ذات بال على إسرائيل. وإذا كان العامل السياسي، أي استعادة عبد الناصر مواقعه العربية تدريجاً، هو الذي دفع الإمبريالية الأمريكية إلى خوض، من وراء إسرائيل، حرب الاستنزاف بمزيد من الإصرار والحدّة، وقد تجلى على الأخص في صفقة طائرات الفانتوم، وتحريضها المباشر لإسرائيل على ضرب العمق المصري[٣]، فإن المفاعيل العسكرية والسياسية والنفسية لحرب الاستنزاف

(٣) في كتاب **إنشاء وتطوير سلاح الطيران الإسرائيلي** يذكر الكاتب الإسرائيلي «زئيف شيف» ما يلي: «في كانون الأول ١٩٦٩، بعد وصول طائرات الفانتوم الأولى، أصبح هناك جو سياسي ملائم لعمليات قصف العمق المصري، وزاد اهتمام الولايات المتحدة بما يحدث في الشرق الأوسط... وقال خبراء وزارة الخارجية الأمريكية إن حاكم مصر، ناصر، قد استفاق من جديد، وأثبت مرة أخرى قدرة على الحياة غير عادية، على الرغم من الضربات التي كالتها له إسرائيل، ونجح في جمع الدول العربية في مؤتمر قمة، وبدأ يفتح لنفسه موارد اقتصادية جديدة، وفي كل البلدان كان ثمة إحساس باتجاه نحو الراديكالية... وحاولت الولايات المتحدة أن تهدئ الدول العربية المعتدلة بالوثيقة المؤيدة للعرب (كذا) التي قدمتها أثناء محادثات الدول الأربع الكبرى.. وبالنسبة إلى ناصر، كانت تود أن تراه مضروباً من جديد.. وقد قال أحد رؤساء شعب وزارة الخارجية الأمريكية، كما لو كان الحديث صدفة، لأحد رفاقه في الخارجية الإسرائيلية، أثناء حفلة كوكتيل في واشنطن، إن الولايات المتحدة الأمريكية تعارض النشاط الإسرائيلي ضد اللبنانيين والأردنيين، لكنها لم تقل شيئاً على الإطلاق بشأن عمليات القصف ضد مصر».

جعلت المزيد من الأصوات النافذة في إسرائيل، ترتفع مطالبة بحرب شاملة ضد مصر جواباً على حرب الاستنزاف المصرية. وفي كل الأحوال، فإن إدخال الطيران الإسرائيلي في المعركة بصورة هجومية مباشرة، في الأشهر الثلاثة الأخيرة بخاصة من حرب الاستنزاف، والتهديدات الأمريكية بحرب عالمية ثالثة، جاءت كمحاولة، فاشلة بالطبع، لإيقاف حرب أخذت تأكل رويداً رويداً، وإن ببطء وخسائر باهظة، ولكن بمنهجية، مكاسب إسرائيل السياسية والعسكرية من هزيمة حزيران/ يونيو، وأخذت تقلب تدريجاً أيضاً ميزان القوى لغير صالح إسرائيل والإمبريالية الأمريكية في المنطقة.

يمكن تلخيص ما هو رئيسي من المفاعيل السياسية والعسكرية لحرب الاستنزاف بالتالي:

١ ـ إن حرب الاستنزاف التي بدأت كعملية دفاع وقائي ضد تحصينات خط بارليف (الذي أراده موشي دايان حدود إسرائيل الجديدة)، بتهديمها معظم تحصينات هذا الخط، وبإجبارها إسرائيل بالتالي على نقل الجزء الأساسي من قوات الخط الدفاعي الأمامي مسافة ١٥ كيلومتراً إلى الوراء، كي تصبح بعيدة عن المرمى المباشر للمدفعية المصرية، إنما سهلت في حدود كبيرة عملية العبور. وعلى هذا يمكن القول إن حرب الاستنزاف، من هذه الزاوية، كانت الحلقة الممهدة لحرب تشرين الأول/ أكتوبر، بل يمكن القول إن حرب تشرين الأول/ أكتوبر لم تكن، على الأرجح، ممكنة من دون الأولى.

٢ ـ مع هذه الحرب ومن خلالها بلغ التحالف المصري ـ السوفياتي درجة من الجدية لم يصل إليها من قبل. فالاتحاد السوفياتي لم يعد فقط تسليح الجيش المصري بالمستوى الذي كان عليه عشية حرب حزيران/ يونيو، بل ضاعف مجهوداته في تدريب وتحديث الجيش المصري، كما أنه أقام، كما ذكرنا، منظومة دفاعية، بأطقمها العسكرية السوفياتية، كانت عملياً تعني انغمار الاتحاد السوفياتي مباشرة في معركة تصفية آثار العدوان. قبل هزيمة حزيران/ يونيو كان الاتحاد السوفياتي خلواً من أي التزام دفاعي عسكري مباشر عن مصر، ومع حرب الاستنزاف خاض الاتحاد السوفياتي المعمعة.

٣ ـ بسبب حرب الاستنزاف وتحت ضغوطها، قدمت أمريكا مشروع روجرز. وبسببها وتحت ضغوطها أيضاً اقترب العالم من شفا حرب عالمية ثالثة. هذه الواقعة أوردها أنطوني ناتنغ في كتابه عن عبد الناصر. وجاء كيسنجر فأكد رسمياً اقتراب العالم من حافة الحرب في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ مخاطباً الصحافيين، في معرض

تفسيره ما جاء في بلاغ قمة نيكسون ـ بريجنيف العام ١٩٧٣ عن الشرق الأوسط، بقوله: «إنكم لا تتصورون كم كنا قريبين من الحرب». ولم تبرح من ذاكرة الشعب العربي بعد كيف كان نيكسون، على سبيل تصعيد التهديد، يشهد مناورات بحرية أمريكية من على ظهر إحدى سفن الأسطول الأمريكي السادس على مقربة من شواطئ مصر، عندما توفي عبد الناصر.

يمكن المرء القول إن مشروع روجرز كان ينطوي بالأحرى على خدعة، إلا أن هذه الخدعة تنطوي على تراجع أمريكي (فضلاً عن أن الجانب المصري مارس خدعته العسكرية المهمة فقرب قواعد الصواريخ من شاطئ القناة). لقد أدركت الإمبريالية الأمريكية أنها لم تنجح تماماً في ضرب الإرادة العربية، وها هي حرب الاستنزاف تأكل تدريجياً هزيمة حزيران/يونيو، على صعيد الوطن العربي. لذا كانت أمريكا أمام خيارين: إما حرب عالمية وإما تسوية تكون بالأحرى تسوية مُخالصة.

٤ ـ لهذا، وعلى الرغم من أن حرب الاستنزاف كانت، من الزاوية العسكرية، أصغر بكثير، بالطبع، من حرب تشرين الأول/أكتوبر، إلا أن مفاعيلها السياسية، بسبب من السياق السياسي لكل منهما، على إسرائيل والإمبريالية الأمريكية كانت أكبر من مفاعيل حرب تشرين الأول/أكتوبر. بل يمكن القول، من دون خشية من مبالغة، إن إمكانات التسوية التي خلقتها حرب تشرين الأول/أكتوبر كانت، كما نرى الآن، ولأسباب سياسية عديدة، أقل بشكل واضح من إمكانات التسوية التي فتحتها حرب الاستنزاف، وبخاصة في أشهرها الأربعة الأخيرة، التي تصاعدت فيها الحرب الجوية وحرب الصواريخ.

٥ ـ إن استعراض المواقف الإسرائيلية، مواقف الرأي العام والنخبة الحاكمة معاً، قبل غياب عبد الناصر وبعده، وبشكل أكثر تحديداً تلك المواقف في أثناء حرب الاستنزاف ثم بعد إيقافها وتمادي حالة اللاسلم واللاحرب، يبين بوضوح متزايد بروز الميل السياسي التالي: مع حرب الاستنزاف كانت المطامع الإقليمية والإسرائيلية تحتل مكاناً محدوداً وثانوياً وتعلن بصورة مترددة متلجلجة. مع حالة اللاسلم واللاحرب أخذت المطامع الإقليمية الإسرائيلية تحتل المكان الأولي والأساسي وتعلن بمزيد من القطع، كما أخذت السياسية الإسرائيلية الفعلية تتجه بصورة متزايدة القوة والمنهجية إلى تهويد الأراضي العربية التي احتلت في حرب حزيران/يونيو.

وتتجلى المفارقة المأساوية على أوضح ما يكون عبر مقارنة سريعة بين مؤتمر جنيف ومشروع روجرز. لقد كان مفروضاً، استناداً إلى كون المفاعيل العسكرية

لحرب تشرين الأول/ أكتوبر أكبر بكثير من المفاعيل العسكرية لحرب الاستنزاف، أن يكون مؤتمر جنيف (لن يُعقد على الأرجح، وإذا انعقد لن يخرج بنتيجة) خطوة إلى أمام قياساً بمبادرة روجرز. أما في الواقع، كما نراه الآن، فإن مؤتمر جنيف خطوة إلى وراء قياساً بمبادرة روجرز. ففي مبادرة روجرز، على الأقل لم تجرؤ أمريكا على أن تطلب من العرب إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، غير أن مؤتمر جنيف جاء ليكرس هذه المفاوضات المباشرة في مناخ سياسي دولي غير مؤاتٍ للعرب، نظراً لتردِّي العلاقات المصرية ـ السوفياتية.

لِمَ هذه المفارقة المأساوية؟

لِمَ طلعت «آوتْ» إيجابيات حرب تشرين الأول/ أكتوبر؟

في أي سياق سياسي انفجرت حرب تشرين الأول/ أكتوبر، وما أثر هذا السياق على دفن ثمار حرب تشرين الأول/ أكتوبر؟

ـ ٢ ـ

بعد ٣٨ شهراً عاشتها الأمة العربية في مناخ اللاسلم واللاحرب، مناخ امتزج فيه الاحتضار بالتعفن، مناخ أصبحت فيه الهزيمة خبزنا، انفجرت، بمبادرة مصرية ـ سورية، في السادس من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، حرب رابعة بيننا وبين إسرائيل.

طوال الـ ٣٨ شهراً تلك، كان ظاهراً أن الرهان المصري يدور، أساساً، حول تسوية تأتي عن طريق أمريكا. وفي سبيل هذا الرهان، لإنجاحه ولتكبير فرص كسبه، أوغلت القيادة المصرية البعد ناصرية في طريق يبدو من النافل تكرار الحديث عنها، الآن، بتفصيل. مع ذلك لا بد من التذكير بوقائع رئيسية أربع:

١ ـ الواقعة الأولى الأكثر خطورة والأكبر أهمية تتمثل في التخلي عن كل أرصدة وتضحيات حرب الاستنزاف العظيمة التي استمرت سنة ونصف السنة، تضحيات وأرصدة كانت، كما قلنا قبل قليل، تأكل، وإن ببطء وصعوبة، انتصارات إسرائيل في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، تعيد تدريجياً ميزان القوى لغير صالح إسرائيل والإمبريالية الأمريكية. وتفتح الباب أخيراً لاحتمالات تسوية مخالصة. لقد تم النكوص عن طريق حرب الاستنزاف بإسقاط شعار «ما أُخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة».

٢ ـ الواقعة الثانية هي التخلي عن التحالف المصري ـ السوفياتي وحرق الورقة السوفياتية في لعبة الصراع لأجل تصفية آثار العدوان.

٣ ـ الواقعة الثالثة هي نزع الناصرية على الصعد كافة.

٤ ـ الواقعة الرابعة هي إعادة الاعتبار لقوى البداوة البترولية، ليس تكتيكياً فقط، بل استراتيجياً ومبدئياً أيضاً، من دون ثمن مناسب تدفعه للمعركة.

لا شك في أن عوامل كثيرة لعبت في هذا السبيل، سبيل الرهان على تسوية تحققها أمريكا عبر السعودية. إن إغراء الحل الأمريكي السهل لتسوية مع إسرائيل قد لعب دوراً ملحوظاً في هذا الخصوص، إلا أن هذا التصور الواهم لطريق أمريكي سهل ينبع، في التحليل الأخير، من موقع طبقي يميني من جهة، وشديد التأخر ايديولوجياً من جهة أخرى.

لقد لعبت الإمبريالية الأمريكية لعبة ضخمة وسهلة في الوقت ذاته، عندما استطاعت أن توهم القيادة المصرية البعد ناصرية أن المشكلة كانت، بالأساس، مع عبد الناصر، وبالتالي فما دام عبد الناصر قد ذهب، أصبح ممكناً حل كل الأمور، وعلى رأسها النزاع المصري ـ الإسرائيلي. لكن تطور الأحداث لم يلبث أن أوضح أن مشكلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي ليست فقط مشكلة عبد الناصر مع أمريكا وإسرائيل، بل هي مشكلة تحرر الأمة العربية ووحدتها، التي تقف في وجهها إسرائيل والإمبريالية الأمريكية. كما أن تطور الأحداث قد بيَّن أن دور العامل الدولي، في المعركة القائمة مع إسرائيل، على رغم أهميته البالغة، إلا أنه ليس العامل الحاسم ولا الوحيد (ما دام يتمتع بهذا الثبات النسبي، إن لم أقل المطلق) في هذا الصراع عموماً، وفي معركة تصفية آثار العدوان خصوصاً. فالعامل المحلي، وبالتحديد القتال ضد إسرائيل، إنزافها وإنزافنا، يشكّل المقدمة الأولية والشرط الأساسي الذي لا بد منه لاستعادة الأراضي العربية التي احتُلت في حرب حزيران/ يونيو.

والخلاصة، طارت في خلال هذه الـ ٣٨ شهراً تضحيات حرب الاستنزاف، والرصيد السياسي الإيجابي الذي جاءت به والاحتمالات التي فتحتها.

وأخيراً وفجأة، انفجرت حرب تشرين الأول/ أكتوبر. وكانت حصيلتها الإجمالية إيجابية.

لماذا إيجابية على رغم أنها طلعت «آوت» وتبددت هباء ثمارها السياسية؟

لنقل، قبل الإجابة عن السؤال، إن ثمارها كما سنرى، لم تتبدد لعيب ذاتي فيها، بل، أساساً، بسبب السياسة التي وجهتها فأتاهتها، والقيود التي قيدتها فأعجزتها.

أما إيجابية حرب تشرين الأول/ أكتوبر، فأسبابها عديدة، ولعل أهمها:
- بددت أسطورة أن الجيش الإسرائيلي لا يُغلب. لقد برهنت هذه الحرب أن العرب هم الذين خسروا الحروب في السابق وليست إسرائيل هي التي كسبتها. فإسرائيل ليست قوية لا تُغلب، بل إن البُنى العربية هي الهشة والضعيفة.

وبالتالي، حطمت أسطورة عجز العرب المطلق عن خوض حرب حديثة، أسطورة تقول إن الجيوش العربية تتراكض هاربة ما إن يقرقع الجيش الإسرائيلي على تنكة، أسطورة روّجتها دعاية مزدوجة: الدعاية الإسرائيلية - الإمبريالية والدعامة العربية الفوق يسارية.

- جعلت الطريق صعباً جداً أمام أي محاولة تدعو إلى تراجع ما إلى مادون حقوق الحد الأدنى العربية، وبخاصة التنازل عن الأرض بحجة أن ميزان القوى ليس في صالح العرب، ذلك لأن حرب تشرين الأول/أكتوبر أثبتت أن بمقدورنا أن نتابع الصراع ضد إسرائيل مهما بلغ من دعم الإمبريالية لها، في حرب خامسة وسادسة وسابعة وصولاً، في هذه المرحلة، إلى تصفية آثار العدوان تصفية كاملة.

إني عندما أنفي عجزنا، حتى في البُنى الحالية للمجتمع العربي وللأنظمة العربية، عن خوض حرب حديثة نسبياً، فليس في نيتي أن أخفي، كما يفعل عشرات المبخرين أو الواهمين، فوات وتأخر وتآكل البُنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع العربي. كما أنني لا أريد أن أموه واقع أن النخبة الإسرائيلية نخبة حديثة، عصرية وعقلانية، في حين أن النخبة العربية (بما في ذلك الشرذمة التي تعلن انتسابها لايديولوجيا حديثة) متأخرة، مفوتة وشعورية. هذه الواقعة تصبح أمراً يفقأ العين ما إن نتذكر أن تعداد إسرائيل ثلاثة ملايين، في حين أن تعداد مصر وسوريا وحدهما أربعين مليوناً، وتعداد الأمة العربية مئة مليون، ناهيك عن الثروات العربية الضخمة. كما أن هذه الواقعة تصبح مدوِّخة عندما نتصور النتائج المأساوية للصراع لو أن تعداد إسرائيل كان، مثلاً، أربعين مليوناً بدلاً من ثلاثة ملايين.

هنا ينتصب اعتراض طالما لوّحت به القوى الوطنية، قومية كانت أو ماركسية: إذاً، أين دور الإمبريالية؟ لِمَ تجاهله؟ هذا الحديث عن دور الإمبريالية في الصراع العربي - الإسرائيلي صحيح وماكر في الوقت ذاته: صحيح بقدر ما يفضح دورها المدعم للوجود الإسرائيلي، لكنه ماكر بقدر ما يغطي على فوات البُنى العربية وتأخر النخب العربية، ويصبح أشد مكراً عندما يحجب واقع أن مساعدات الدول الاشتراكية للدول العربية لا تقل عن المساعدات الإمبريالية لإسرائيل، وأن لاعقلانية وتأخر البُنى السياسية العربية بخاصة، هو الذي جعلنا عاجزين من جهة عن الاستفادة القصوى أو الاستيعاب الكامل للدعم العسكري والاقتصادي والسياسي

المقدم من العالم الاشتراكي، وعاجزين من جهة أخرى عن تطوير وتوسيع هذا الدعم إلى أقصى الحدود.

لكن، ما حدود عجزنا وما مدى قدرتنا، في ظل البُنى السياسية العربية الحالية، في ميدان الصراع مع إسرائيل؟

نعم إن قدراتنا محدودة، لكن عجزنا ليس مطلقاً، بمعنى أن الشعب العربي قادر، حتى في ظل البُنى الحالية للمجتمع العربي، ونظراً لقزامة العدو الإسرائيلي، أن يخوض معركة طويلة، مريرة متعددة الأشكال، ضد العدو الإسرائيلي بغية رده وحصره. وبالتالي فإن هزيمة حزايرن/ يونيو لم تكن قدراً ساحقاً، وأنه كان بإمكاننا تجاوزها وصد التوسع الإسرائيلي. هذه الحقيقة تجلت بوضوح في التطور النسبي، لكن المهم، الذي أصابته القوى العسكرية المصرية خلال فترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠، ولمست عياناً في حرب تشرين الأول/ أكتوبر. فمع أن أطر وبُنى النظام المصري لم تتغير تغيراً أساسياً بعد هزيمة حزيران/ يونيو، إلا أن اقتلاع بعض العرقلات التقليدية، العودة بالجيش إلى وضعه الطبيعي كمؤسسة ذات مهمة قتالية، التحديث النسبي للقوام البشري للقوات المسلحة، والاستفادة المناسبة من الخبرة السوفياتية في إعادة بناء الجيش ـ كل هذا جعل، مع عوامل أخرى بالطبع، حصيلة حرب تشرين الأول/ أكتوبر غير حصيلة حرب حزايرن/ يونيو. فضلاً عن ذلك، فقد كان ممكناً، على الدوام، تخطي هذا العجز النسبي وتعويضه كمياً لو كان ثمة وحدة عربية، أو على الأقل لو كان ثمة تضامن عربي جدِّي، ثابت ودائم ضد إسرائيل.

لكن إذا كانت هذه هي الحال في ما يتعلق برد وحصر السرطان الإسرائيلي، إلا أن مسألة استئصاله مرتبطة بتحديث المجتمع العربي وتوحيده، أو على الأقل، مرتبطة بتحديث البنية السياسية العربية وبدخول أقطار أخرى، بالإضافة إلى مصر وسوريا، في الصراع ضد إسرائيل، دخولاً دائماً، ثابتاً، شأن مصر وسوريا بالضبط. وهذا الارتباط لا ينجم فقط عن ضرورة حصول تحوُّل واضح في ميزان القوى المحلي لصالح العرب، بل ينجم عن أن معركة استئصال السرطان الصهيوني تفترض، على الأرجح، دخول الإمبريالية دخولاً كثيفاً ومباشراً في المعركة، كما تفترض وعياً سياسياً عربياً مناسباً وقادراً بالتالي على الاستفادة إلى أقصى حد من قوى العرب الاحتياطية، وأعني بخاصة قوى التقدم والاشتراكية في العالم.

بعد هذا الاستطراد التوضيحي الذي لا بد منه، يطرح التساؤل التالي:

ـ كيف، بعد ٣٨ شهراً من الركض وراء حل مستحيل من خلال استرضاء أمريكا، انفجرت حرب تشرين الأول/ أكتوبر؟

ـ كيف هذا الانتقال من موقف إلى موقف نقيض؟

ـ وإلى أي حد كان الموقف الجديد نقيضاً للموقف السابق؟

بادئ ذي بدء، يجدر إبراز هذه الحقيقة: إن قرار الحرب قبل أن يُتخذ في مكاتب الحكام كان قد اتخذ في الشوارع، في المعامل، في الحواري، في الثكنات، في الجامعات. وعلى رغم الـ ٣٨ شهراً، التي كانت خلالها الأمة العربية تعاني شعوراً بالانسحاق جعل حياتها خانقة كالسم، إلا أن روح المقاومة وروح رفض الهزيمة لدى الشعب العربي لم تضعف ولم تخبُ.

ثانياً، كان لإسرائيل والإمبريالية الأمريكية، بإصرارها على فرض شروط إقليمية وسياسية يصعب على الأمة العربية قبولها، كما يستحيل على حاكم تمريرها، الفضل في أنها فرضت، سلبياً، هذه الحرب على العرب. لقد أرادت إسرائيل والإمبريالية الأمريكية أن تفرض على الشعب العربي لا رُبع استسلام ولا نصف استسلام بل استسلاماً كاملاً وشاملاً، على الصعيدين الإقليمي (الأرض) والسياسي (صلح، اعتراف. . .). ولقد شعرت الأمة بجُماعها (عدا شراشر الإمبريالية) أنها لا يمكن إلا أن ترفض هذا الاستسلام المهين وغير المبرر، فكانت حرب تشرين الأول/ أكتوبر أقرب إلى اختلاجات حركتها إلزامات حفظ البقاء منها إلى اندفاعة مصممة ببرود سعياً وراء حق لا يجوز التخلي عنه.

هذه الحقيقة هي التي تفسر «لاعجائبية» هذا الانتقال «العجائبي» من السعي لاسترضاء أمريكا إلى تفجير حرب تشرين الأول/ أكتوبر، بعد اليأس. لا شك في أن ثمة مفارقة ما في الموقفين، لكن تأملاً أعمق لمجريات الحرب بالذات، ثم التطورات اللاحقة لها بخاصة، يكشف أن هذه المفارقة كانت ظاهرية إلى حد كبير.

لماذا؟

حاولوا، طوال ٣٨ شهراً، استرضاء أمريكا ففشلوا. قالوا: فلتكن الحرب، عسى أن تدفعها إلى تحقيق تسوية. هكذا انفجرت حرب تشرين الأول/ أكتوبر: من فوق أرادوها على هذا النحو، في حين أن الأمة كانت تريدها على نحو آخر. وعلى هذا فإن المنطق الذي حكم مرحلة اللاسلم واللاحرب بقي سارياً في ثنايا الموقف النقيض، موقف الحرب، بل حكم كذلك ليس فقط الهدف السياسي المتوخى منها، بل استراتيجيتها وتكتيكاتها ومجرياتها عموماً. هنا كانت نقطة الضعف الشديدة إن لم نقل القاتلة، على الصعيدين السياسي والعسكري، في حرب تشرين الأول/ أكتوبر، على رغم الإيجابيات التي ذكرنا. ولو أن منطق حرب الاستنزاف هو الذي حكم منطق حرب تشرين الأول/ أكتوبر لتغيرت الصورة كلياً، ولفتحت الطريق إلى حل مُخالصة مع إسرائيل، حل يحقق، من دون تأخير ومن دون مؤتمر جنيف، تصفية آثار العدوان ويستعيد الأراضي المحتلة في حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

إذاً، فمنطق استرضاء أمريكا واعتبارها الخصم والحكَم هو الذي حكم مجريات حرب تشرين الأول/ أكتوبر، وليس، كما تزعم النزعة الفوق يسارية، التواطؤ مع أمريكا. إن الزعم بأن حرب تشرين الأول/ أكتوبر كانت لعبة مع أمريكا وبالاتفاق معها ليس أكثر من تفسير بوليسي أو تفسير مهلوس للتاريخ. فالحرب التشرينية أكبر بكثير من أن تكون لعبة، ومفاعيلها السلبية (وكادت تصبح كارثية) على إسرائيل تستبعد بشكل مطلق التواطؤ الأمريكي، فضلاً عن أنها كانت، موضوعياً، وعلى المدى البعيد بخاصة، في غير صالح أمريكا، على رغم التطورات المباشرة لما بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر المؤاتية لها، وعلى رغم الاندلاق المصري عليها، اندلاق لا يمكن إلا أن يكون مؤقتاً، مهما استكلبت قوى اليمين والتأخر العربية، لسبب بسيط هو أن هوى أمريكا إسرائيلي ولا يمكن أن يكون غير ذلك.

وبما أن المنطق الذي حكم فترة اللاسلم واللاحرب سري في المنطق الذي حكم حرب تشرين الأول/ أكتوبر، لذا تميز السياق السياسي لهذه الحرب بثلاث سمات: **الأولى** هي استرضاء أمريكا، **الثانية** هي السلبية مع الاتحاد السوفياتي، و**الثالثة** هي التحريك السياسي.

هذا السياق الذي وضعت فيه كان، كما أثبتت هذه السنة التالية لها، بمثابة حكم بالإعدام تقريباً على مفاعيلها السياسية، كما كان قيداً كارثياً على فاعليتها العسكرية الإجمالية (ونحن هنا نتحدث عن الجبهة المصرية). لا شك في أن كشف حساب حرب تشرين الأول/ أكتوبر، نظراً لكارثة حزيران/ يونيو، يبقى إيجابياً على رغم كل شيء، لكن التطورات السياسية والعسكرية كانت ستأخذ مساراً آخر لو أن الجيش المصري (وكان هذا ممكناً باعتراف مراقبين عسكريين غربيين وسوفيات وعرب وإسرائيليين) تابع الزحف حتى الممرات بعد القضاء على القوى العسكرية الإسرائيلية[٤]، أو لو أن الجيش المصري أقدم على القضاء على ثغرة الدفرسوار، كان سياقها السياسي، وبخاصة العلاقات

---

(٤) كتب العقيد احتياط الإسرائيلي «يوسف نيفو» ما يلي: «... كان بإمكان القيادة المصرية تركيز قوات مدرعة كبيرة والاستمرار في الهجوم شرقاً إلى عمق سيناء. وفي اليوم الأول من الحرب، وخصوصاً في اليوم الثاني، كان الجيش المصري متفوقاً جداً في نسب القوات. وبدلاً من استغلال النجاح فوراً، بدأت الفرق المصرية تتخندق وتتمركز في قطاع ضيق على امتداد القناة بأسرها.. في نهاية اليوم الثاني للحرب، تغلب الجيش المصري على قوات الصد التابعة لنا... وقد أصبنا بخسائر كبيرة وأخرج عدد كبير من الدبابات من العمل، ولم تكن قواتنا الباقية كافية للصمود أمام الفرق المصرية التي استمرت في عبور القناة شرقاً. إن عدم مواصلة الجيش المصري التقدم كان، في هذه الحالة، خطأ منه، وليس لأننا أظهرنا قدرتنا...». انظر: **يديعوت أحرونوت**، ١٤/١٢/١٩٧٣، نقلاً عن: **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ٤، العدد ٢ (١٦) (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤).

السلبية مع الاتحاد السوفياتي، منعها من ذلك بحجة «أنا مقدرش أحارب أمريكا».

لا شك في أن «كل حرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى»، كما قال كلاوزيفيتس. لكن ما أبعد هذه الفكرة عن تحويل الحرب إلى لعبة سياسية. في كل مجابهة حربية، ثمة هدف عسكري للحرب ومآل سياسي لها. هذا ما ميزه كلاوزيفتس بوضوح. فللحرب قوانينها وأهدافها الخاصة التي يجب أن تُطبق وتتابع، ومن خلال ذلك تفرض المآل السياسي وترسمه وتدفع إليه. إن أولوية السياسة لا تمارس على الحرب نفسها، وذلك لأنها ما إن يجري اللعب بالهدف العسكري للحرب حتى يضيع مآلها السياسي وتتبدد ثمارها. إن الحرب عملية عسكرية ذات غرض سياسي وليست لعبة سياسية.

والحال أن القيادة السياسية المصرية كانت تريد فقط عبور القناة وفتحها ثم مفاوضة لحل يأتي في أعقاب هذا النصر المحدود أو «النصر الشبه». ولكن لأن الحرب عملية كاملة يقوم بها طرفان، لذا فإن الجانب الذي يلعب بالحرب سيجد خصمه يفعل بها: إما أن نخوضها حتى الشوط الأخير وبموجب كل قوانينها وإما أن يخوضها العدو. وهذا ما حدث فعلاً في المرحلة الثانية من الحرب التشرينية على الجبهة المصرية. لقد أراد الجانب المصري تحرير قناة السويس والوقوف عند شريط عرضه عدة كيلومترات، ثم حضور مؤتمر دولي يتولى حل بقية المشكلة، باعتبار أن إسرائيل «تأدبت». هذه هي فحوى خطاب السادات يوم ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، بل هذا ما قاله بوضوح الفريق أحمد إسماعيل في حديثه الذي نشرته **الأهرام** يوم ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣. إن رغبة القيادة السياسية المصرية في إعادة فتح قناة السويس، قد أملت على القيادة العسكرية خطة نشر الجيش المصري على طول القناة. هذا النشر، الذي بُني على اعتبار سياسي وتجاهل كلياً المقتضى العسكري (كما قال خبراء عسكريون)، كان فرصة إسرائيل في عملية الخرق التي قامت بها في الدفرسوار، وهي العملية التي أدت، حتى ساعة وقف إطلاق النار الفعلية، إلى جعل الحصيلة العسكرية المحضة للحرب التشرينية غير ذات جدوى سياسية. لا شك في أن عامل التأخر[٥] قد لعب دوراً ما في نجاح الاختراق الإسرائيلي، لكن العامل

---

(٥) لسنا الآن بصدد استجلاء تأخر البنية الايديولوجية والسياسية العربية وانعكاسه على البنية العسكرية العربية، لكن لا بد من التنويه بأن بطء وتقليدية الاستراتيجيين العرب، وعدم توقعهم الخرق الإسرائيلي ثم عدم قدرتهم على رؤيته في حجمه الحقيقي قبل فوات الأوان، إنما يعكس تأخر الأنتلجنسيا العربية بوجه عام. وما أشار إليه أكثر من باحث عسكري من كون الاستراتيجيين العرب يفتقرون إلى الخيال، إنما يعود ليس فقط إلى رواسب هزيمة العام ١٩٦٧، بل أيضاً وأساساً إلى كون الايديولوجيا العربية المحافظة السائدة تضعف في حدود واسعة الخيال الاستراتيجي.

الحاسم الذي هيأ لنجاحه الفرصة المؤاتية إنما هو الشاغل السياسي وقيوده الخانقة على العمل العسكري.

والأدعى للأسى أيضاً، كما يقول خبراء عسكريون، أن يمنع الشاغل السياسي القيادة العسكرية المصرية، لكي يبقى الجيش الثالث على الضفة الشرقية للقناة، من القيام بعملية عبور معاكسة إلى الضفة الغربية لسحق عملية الالتفاف الإسرائيلية.

وأخيراً، فما دام المطلوب من الحرب التشرينية أن تحقق هدفاً سياسياً، يتمثل في تحريك جمود مرحلة اللاسلم واللاحرب والاتجاه نحو حل سياسي، لذا فإن الستة عشر يوماً أو الثمانية عشر يوماً من الحرب كانت كافية. من هنا كان من الطبيعي أن يقبل الجانب المصري (على رغم معارضة الجانب السوري) قرار مجلس الأمن القاضي بوقف إطلاق النار، على رغم أن السادات كان قد أعلن في خطابه يوم ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر الأول ١٩٧٣ ان الحرب ستستمر إلى أن تعلن إسرائيل قبولها الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب حزيران/ يونيو. وثمة ما يشبه الإجماع في آراء المراقبين العسكريين، ومنهم سوفيات، أن قبول القيادة المصرية وقف إطلاق النار إنما كان قراراً سياسياً وليس عسكرياً البتة. كان الجيش المصري سليماً من حيث الأساس، كما أن عملية الاختراق، في اللحظة التي قبلت فيها القيادة السياسية المصرية قرار وقف إطلاق النار، لم تكن على درجة من الخطورة تبرر ذلك عسكرياً. كما أن الجبهة السورية كانت قادرة على متابعة القتال، وكانت تتدعم باستمرار مع تواصل العون العسكري العراقي. وقد أكد وزير الحربية المصرية ذلك بقوله: «لقد كان قبولنا لقرار وقف إطلاق النار عملية تتصل بأسباب أوسع وموازين أكبر من عملية الثغرة... وحين أتطلع إلى أوضاع قواتنا الآن، فإني أشعر بأننا حققنا جزءاً كبيراً من الهدف السياسي للحرب (كذا)، ثم إننا استطعنا الاحتفاظ بقواتنا سليمة...»[٦].

ها هي سنة كاملة انقضت على حرب تشرين الأول/ أكتوبر، نعود فيها رويداً رويداً إلى مرحلة اللاسلم واللاحرب التي سبقت حرب تشرين الأول/ أكتوبر. على رغم هذا لا يسع أحد القول إن حرب تشرين الأول/ أكتوبر كانت حجراً ألقي في ماء محدثاً دوائر اتسعت واتسعت ثم تلاشت. إذا لم يكن الأمر كذلك، فكيف سار تطور الأحداث خلال هذه السنة؟ وإلى أين ستسير الأحداث بعد هذه السنة؟

---

(٦) انظر: **الأهرام**، ١٨/ ١١/ ١٩٧٣.

- ٣ -

بعد ثمانية عشر يوماً توقف القتال.

توقف، كما قلنا قبلاً، لأسباب لا تتعلق، أساساً، بالموقف العسكري.

وتوقف بقرار مصري، لم تُستشر فيه سوريا ولم توافق عليه، سوريا الشريك الثاني في الجبهة العربية المحاربة.

في محاولة لتغطية القبول المصري بوقف إطلاق النار، قالوا إن أمريكا وعدت بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. لكن سرعان ما تكشف أن هذا الزعم لا يستند إلى أساس، إذ بادرت المصادر الرسمية الأمريكية، في تكذيب غير مباشر لهذا الزعم، إلى إصدار بيان قالت فيه إن الإدارة الأمريكية لن تضغط على إسرائيل. ثم لم يلبث كيسنجر أن أعلن أن المفاوضات ستكون طويلة. وهذا يعني، عملياً، تمييع مسألة الانسحاب الإسرائيلي والعودة بالعرب إلى حالة اللاسلم واللاحرب. فضلاً عن ذلك، حتى الوعود بتنفيذ قرار مجلس الأمن لا تعني شيئاً، ما دام هذا القرار موضع تفسيرات متناقضة حول مدلولات نصوصه المطاطة وغير المحددة (لهذا وافقت الأطراف المحتربة كلها عليه)، والتي اتخذها كل طرف ورقة يلعب بها مع عدوه.

وجاءت البوادر الإسرائيلية، وبخاصة امتناع إسرائيل عن تنفيذ شروط وقف إطلاق النار، التي صاغها كيسنجر، والتي تقضي الفقرة الثانية منها بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى المراكز التي كانت تحتلها في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر، تدفع إلى القول بأن التبدل التكتيكي الأمريكي، الذي جاء مع حرب تشرين الأول/ أكتوبر ومع حظر النفط، هو بالأحرى تبدل يهدف إلى الخداع، لا تبدلاً تراجعياً. ففي ٢٢/ ١١/ ١٩٧٣ يكشف كيسنجر النقاب عن فصل من فصول الخداع الأمريكية: بدلاً من أن يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، يهدد الدول العربية باتخاذ تدابير مضادة للتدابير العربية. كذلك فإن رفض إسرائيل العودة إلى خطوط ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر قد كشف على الفور، ودماء شهداء تشرين الأول/ أكتوبر ما زالت حارة، كيف تقيِّم إسرائيل نتائج حرب تشرين الأول/ أكتوبر، وكيف اعتبرت المرحلة الثانية منها في صالحها، وبالتالي لم ترض فكاً للقوات، بحيث أدى تخفيض القوات المصرية في شرقي القناة إلى توفير أفضلية عسكرية لإسرائيل، ذلك لأن قوّاتها قادرة على الوصول، في حالة اندلاع حرب خامسة، إلى ساحة المعركة قبل إنجاز عبور قوى عسكرية مصرية بأعداد كافية إلى الضفة الشرقية.

ولم يكن موقف القبول بوقف إطلاق النار التظاهرة الوحيدة لاستمرار منطق اللاسلم واللاحرب في توجيه دفة حرب تشرين الأول/ أكتوبر، بل تلته، من دون تأخير طويل، التظاهرة الثانية لهذا المنطق، تظاهرة القبول بفصل القوات. ومرة أخرى، لم تُستشر سوريا في هذا الخطوة، وتركت منفردة تخوض حرب استنزاف، انتهت باضطرارها إلى القبول هي الأخرى باتفاق لفصل القوات على الجبهة السورية.

وإذا قبلنا الزعم أن قبول القيادة المصرية وقف إطلاق النار جاء صدوعاً لإنذارات وضغوط أمريكية (الأمر الذي كان يمكن تجنبه، إذا صح، لو أن المرمى السياسي من حرب تشرين الأول/ أكتوبر وجّه بتنسيق عربي ـ سوفياتي)، فإن القبول بفصل القوات لم يكن له ما يبرره البتة، لا من زاوية سياسية ولا من زاوية عسكرية. بل أكثر من ذلك، يمكن القول إن اتفاق فصل القوات قد سحب من يد الجانب العربي ورقة كان يمكن أن تضمن مواقع أقوى وأشد تأثيراً على الجانب الإسرائيلي، سواء من النواحي العسكرية أم الاقتصادية، وبالتالي السياسية. وفي ما عدا الإنجاز العسكري لحرب تشرين الأول/ أكتوبر المتمثل، كما سنرى بعد قليل، في تحطيم استراتيجية الردع الإسرائيلية أو نظرية الأمن الإسرائيلي، يمكن القول إن اتفاق فصل القوات، بالإضافة إلى إلغاء حظر النفط عن أمريكا، قد أضعف إلى حد بعيد، إن لم نقل أعدم، المفاعيل السياسية لحرب تشرين الأول/ أكتوبر.

هل كان اتفاق فصل القوات، بشريطي الأرض اللذين تراجعت عنهما إسرائيل على الجبهتين المصرية والسورية، بمثابة المكسب النهائي الذي حققته حرب تشرين الأول/ أكتوبر؟ يبدو أن إسرائيل، والإمبريالية الأمريكية من ورائها، تعتبر أن الأمر كذلك، بل تعتبر هذا الكسب الأرضي لا الحصيلة العسكرية لحرب تشرين الأول/ أكتوبر، بل الحصيلة السياسية لها، وأن الثمن الذي دفعته لأمريكا (ثم دفعته أمريكا لكل من مصر وسوريا) لقاء المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها لها. وبالتالي فإن إسرائيل، وهذا هو المناخ السائد لدى الرأي العام الإسرائيلي بأغلبيته، مستعدة للتفاوض، لكن ضمن حدود معينة: ثمة أراضٍ ضمتها إسرائيل نهائياً ولا مجال للمفاوضة حولها (القدس، شرم الشيخ، الجولان، تعديلات غير طفيفة في حدود الضفة الغربية)، وثمة أراضٍ أخرى يمكن التفاوض حولها. والتفاوض حولها يعني أن إسرائيل مستعدة للانسحاب منها لقاء ثمن سياسي مناسب، والثمن المناسب ليس السلام في صيغة رسمية وضمانات دولية (ويطالب غولدمان الزعامة الإسرائيلية بقبول هذا السلام الرسمي والمضمون دولياً، باعتبار أن السلام الكامل لا يمكن أن يحرز دفعة واحدة)، بل السلام في صيغته الواقعية المألوفة، أي أن تقوم بين إسرائيل والبلدان العربية علاقات على الصعد كافة، شأن

علاقات إسرائيل مع الدول الأخرى غير العربية.

لا شك في أن حرب تشرين الأول/ أكتوبر أحدثت هزة شديدة في المجتمع الإسرائيلي: الحرب مع العرب أصبحت حرباً. ولقد كان ممكناً لهذه الهزة أن تكون أعنف، بل أن تكون هزة كارثية، لولا الاختراق الإسرائيلي في كل من الجبهتين المصرية والسورية، أو على الأقل، كان ممكناً أن تصفي حرب تشرين الأول/ أكتوبر آثار العدوان وتحوّل إسرائيل، في المنظور الطويل للصراع إلى مواقع دفاعية. إلا أن الاختراق أتاح للنخبة السياسية الإسرائيلية امتصاص هذه الهزة الشديدة وإقناع الرأي العام الإسرائيلي بأن ميزان القوى بين العرب وإسرائيل، على رغم الاختلال الذي أصابه في حرب تشرين الأول/ أكتوبر، ما زال لصالح إسرائيل، المدعومة بأمريكا.

لا شك في أن شبح هزيمة حزيران/ يونيو قد ولى مهما حدث في المستقبل، ولا شك أيضاً في أن حرب تشرين الأول/ أكتوبر، كما قال المشير أحمد إسماعيل في كلمته يوم ٧ الجاري، قد «أهارت استراتيجية الردع التي ظلت إسرائيل تمارسها منذ قيامها، مثل نظرية الحدود الآمنة وأسطورة تفوّق الجندي الإسرائيلي، وأكدت القدرة العسكرية العربية، وحركت أزمة الشرق الأوسط بعد صبر طال سبع سنوات»، لكن ينبغي الاعتراف أن هذا الانجاز الذي حققته حرب تشرين الأول/ أكتوبر لم يرق إلى مستوى يكفل تصفية آثار العدوان، ناهيك عن تعديل ميزان القوى المحلي لصالح العرب. وإذا كانت أزمة الشرق الأوسط قد تحركت مع حرب تشرين الأول/ أكتوبر، إلا أن هذه الحركة لم تلبث أن توقفت، لأن قوة الدفع السياسية والعسكرية لحرب تشرين الأول/ أكتوبر لم تكن كافية لاستمرار الحركة وصولاً إلى تسوية تحفظ حقوق الحد الأدنى العربية.

وعندما نقول إن الهزة الشديدة التي أنزلتها حرب تشرين الأول/ أكتوبر بالمجتمع الإسرائيلي، قد جرى امتصاصها من قبل النخبة الإسرائيلية في المرحلة الثانية من الحرب، فإنما نعني بذلك أن جوهر السياسية الإسرائيلية التوسعية الإذلالية للعرب، سياسة تقوم على جعل العرب صاغرين على الدوام عبر هزيمة تنزل بهم كل عقد، سياسة صاغتها النخبة الإسرائيلية وسارت على هديها منذ بداية الغزو الصهيوني وحتى اليوم، لم يوضع موضع تساؤل جدّي من قبل الرأي العام الإسرائيلي.

يقيناً إن الضربات التي نزلت بالجيش الإسرائيلي في المرحلة الأولى من الحرب أطلقت حركة معارضة ورفض في إسرائيل، إلا أن هذه الحركة، التي بقيت هامشية، لم تكن ضد الحرب ولا ضد السياسة الإسرائيلية إزاء العرب، بل كانت فقط تدين التقصير في الاستعداد للحرب، شأن سواد الشعب الإسرائيلي سواء

بسواء. وعلى رغم أنه لم يكن بوسع النخبة الإسرائيلية إنكار التقدم الذي أحرزته العسكرية العربية ولا الشجاعة التي أبداها المقاتل العربي ولا الخسائر الفادحة التي أصابت الجيش الإسرائيلي والاقتصاد الإسرائيلي، إلا أن إيمان الرأي العام الإسرائيلي بتفوق العسكرية الإسرائيلية المطلق لم يتزعزع، إذ إنه اقتنع بالحجة التي أطلقتها نخبته السياسية والعسكرية، والتي تقول إن التفوق العربي في المرحلة الأولى من الحرب إنما نجم عن المفاجأة العربية والتقصير الإسرائيلي.

ولأن الإيجابيات العربية في حرب تشرين الأول/ أكتوبر، وأيضاً في نظر الرأي العام الإسرائيلي، جاءت عن تقصير إسرائيلي، نجم من غفلة أو إهمال ولّدتهما انتصارات إسرائيل المذهلة في حرب حزيران/ يونيو، فإن تلافي هذا التقصير وإزاحة العناصر المسؤولة عند سيعيد ميزان القوى بين العرب وإسرائيل كما كان عليه قبل حرب تشرين الأول/ أكتوبر. وفضلاً عن ذلك، فإنه يعتقد أن المفاجأة العربية لإسرائيل لن تتكرر، وذلك لأن إسرائيل إذا كانت قد تركت نفسها تفاجأ لأسباب سياسية (كي لا يتهمها الرأي العام الدولي بعدوان ثان على العرب)، وإذا كانت الغفلة الناجمة عن غرور الانتصار قد أكملت طوق المفاجأة، فإنها لن تترك للعرب فرصة الضربة الأولى بل ستكون هي البادئة، وعند الضرورة ستشن حرباً وقائية أو ضربة وقائية.

لا شك أن هذا التصلب المرن، إذا صح التعبير، الذي وسم الرأي العام الإسرائيلي بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر، لم ينجم فقط عن التصور الإسرائيلي، الواهم إلى حد ما، لميزان القوى المحلي، بل نجم أيضاً، وبنسبة أكبر، عن الدعم غير المحدود الذي لقيته وتلقاه إسرائيل من الإمبريالية الأمريكية. فلولا هذا الدعم، سواء العسكري أو الاقتصادي، بل لولا هذا الحجم الهائل من الدعم، وبخاصة الدعم بآخر صيحات التقنية العسكرية الأمريكية، لما استطاع الرأي العام الإسرائيلي أن يتماسك أو يتصلب، ولما عاد الغرور ليركب، وإن بنسبة أقل، النخبة الإسرائيلية. لكن هذه الحقيقة ينبغي ألا تجعلنا ننسى واقع أنه لو كانت الحصيلة العسكرية العربية لحرب تشرين الأول/ أكتوبر أكثر إيجابية، لكنا كفيلين بإعادة الصواب إلى النخبة الإسرائيلية والرأي العام الإسرائيلي في آن.

ولأن إسرائيل ترى حرب تشرين الأول/ أكتوبر من هذا المنظور، لذا فإن همها الرئيسي يتجه، في المرحلة الراهنة، إلى كسب الوقت، الوقت الكافي (ويقدر بحوالى سنتين) لجعل الجيش الإسرائيلي مستعداً لحرب جديدة تكفل إقامة ستاتيكو جديد لمدة عشر أو خمس عشرة سنة، تتم إسرائيل خلالها تهويد الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران/ يونيو.

في تكتيك كسب الوقت الذي تمارسه إسرائيل، بالتنسيق الوثيق مع الإمبريالية الأمريكية، والذي نجحت فيه نجاحاً ملحوظاً حتى الآن، تتبع أساليب مختلفة. فضلاً عن تسويف انعقاد مؤتمر جنيف، بحجة التحضير له تحضيراً مناسباً، تتجه، بغرض كسب الوقت أساساً، إلى تجزئة المفاوضات واعتبار مؤتمر جنيف مجرد اجتماعات شكلية غرضها إعلان الاتفاق على اتفاقات ثنائية مع مصر، ثم مع الأردن، وأخيراً مع سوريا (إذا أمكن). وبالفعل، ها هي سنة تمر من دون التقدم ولو خطوة واحدة في طريق التسوية.

إن جعل المفاوضات على خطوات وعلى جبهات، خطوة فخطوة ومع دولة عربية فأخرى، لا يهيىء فقط فرص النجاح لتكتيك إسرائيل وأمريكا في كسب الوقت، بل يهيئ لإحداث انقسام في الصف العربي أيضاً، وهو الهدف الأساسي الثاني لإسرائيل.

وتبعاً لاتساع أو ضيق هامش المناورة مع هذه الدولة العربية أو تلك، تطلق إسرائيل تصريحات لينة إزاء هذه، متصلبة إزاء تلك أو مترددة ومتروية إزاء ثالثة. وفي الحالات الثلاث يبقى الهدف واحداً: كسب الوقت وشق الصف. وبما أن هامش المناورة مع سوريا ضيق، إن لم نقل إنه معدوم تقريباً، لأن إسرائيل مصممة، حتى الآن على الأقل، على الاحتفاظ بالجولان، الصغير هو أيضاً كمساحة، لذا فهي تلحّ، الآن، على أن المرحلة المقبلة في المفاوضات ينبغي أن تكون مع مصر.

يقول المعلق العسكري الإسرائيلي زئيف شيف: «إن مصر هي الوحيدة التي تستطيع «منح» إسرائيل الوقت، ففي شبه جزيرة سيناء مساحة واسعة، ومن الممكن الإقدام على خطوة أخرى تمنح إسرائيل مهلة من الوقت. هناك من يدّعي بأن المعنى العملي لهذا التكتيك هو منح أرض مقابل الوقت، وهذا ادعاء سطحي. فإلى جانب مهلة الوقت وكل ما تعنيه، تقصد إسرائيل الحصول على أشياء أخرى. إن أحد الأهداف الرئيسية قائم على نظرية خلق انقسام. والفكرة الرئيسية في هذه النظرية هي رغبة إسرائيل في شق الجبهة العربية، سواء في المفاوضات أم في الحرب. ومن ناحية عسكرية، فإن القصد هو تحييد جبهة عربية واحدة فقط، ويوجه التركيز إلى مصر بسبب ظروف الأرض، وكذلك لأنها أكبر أعداء إسرائيل. ويقدر احتمال كبير بأنه إذا أصبحت هذه الجبهة محايدة، فلن تقدم دول عربية أخرى على شن حرب منفردة. ويكمن في أساس هذا الاتجاه الاعتقاد أن إسرائيل تستطيع، نظير ثمن الأرض، أن تخلق في سيناء نظام أمن جديداً. ويشمل هذا النظام دمج عناصر نزع السلاح والضمانات والوعود الدولية وإقامة مواقع أرضية لغرض الاحتماء وجهاز

إنذار حديث جداً. وإن الدكتور كيسنجر يؤيد هذا الاتجاه، ويقول للإسرائيليين إن هناك احتمالاً بإيجاد انفصال مصري عن العناصر المتطرفة في العالم العربي»[٧].

لعل أكثر التظاهرات الإسرائيلية دلالة على اتجاه إسرائيل إلى إشعال حرب خامسة تمحو آثار حرب تشرين الأول/أكتوبر إنما تتمثل في الجهد المبذول في إعادة تنظيم الجيش أو في إعادة تسليحه. فخلال السنة التي أعقبت الحرب، كانت خطة رئاسة الأركان الإسرائيلية للمدى القصير تتمثل في «بلورة سريعة وترميم الجيش الإسرائيلي وذلك لمواجهة احتمالات نشوب حرب شاملة أخرى». أما خطة المدى الأبعد «فتهدف ليس فقط إلى إعادة تنظيم الجيش، بل بناء جيش جديد فعلاً». أما على صعيد المعدات فإن «الإنجاز الأكبر هو الموقف الأمريكي من طلبات إسرائيل، إذ ووفق على كل ما طلبناه (طلبته إسرائيل) تقريباً.. ومن دون هذا الموقف الأمريكي الإيجابي لا يستطيع الجيش الإسرائيلي تحقيق خططه للتعاظم الحثيث»[٨].

ولقد صوّر المحرر العسكري لجريدة **هآرتس** الجهود الإسرائيلية الحثيثة للحصول على أسلحة أمريكية، فقال: «إن واشنطن تعج الآن بكبار الضباط الإسرائيليين لدرجة أن الإنسان يظن، وهو في البنتاغون، أنه في قيادة الجيش الإسرائيلي». وفي معرض تصوير حجم الطلبات الإسرائيلية من الأسلحة من أمريكا، يقول: «فالكميات التي طلبناها، بالنسبة إلى بعض الأنواع، كانت كبيرة إلى درجة أن ممثلي الدولة العظمى ذُهلوا عندما استمعوا إلى الأعداد المطلوبة. وبالنسبة إلى سلاح معين، زعم الأمريكيون أننا طلبنا كميات تماثل ما هو موجود لدى الجيش الأمريكي بأسره»[٩]. أليس أمراً ذا دلالة على مخطط إسرائيل كون الشاغل الأول لرابين، في زيارته الأخيرة لواشنطن، ليس الشاغل السياسي، بل شاغل الحصول على السلاح.

هذه الوقائع تقطع، ما دامت إسرائيل تزعم أن كل ما أصابها في حرب تشرين الأول/أكتوبر قد نجم عن المفاجأة والتقصير، وما دام الموقف الأمريكي هو هو من

---

(٧) انظر: **هآرتس**، نقلاً عن **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٦ (آب/أغسطس ١٩٧٤).

(٨) المصدر نفسه.

(٩) انظر: **هآرتس**، نقلاً عن **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٩ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤).

حيث الأساس، وما دامت الهوة كبيرة بين مطالب الحد الأدنى العربية وبين مطامع إسرائيل الإقليمية ومطالبها السياسية. إن الحرب الخامسة قادمة وإن إسرائيل ستبذل ما في وسعها للوصول إلى موقف تسدد هي فيه الضربة الأولى في حرب وقائية، أو ضربة وقائية على الأقل.

ما نقول ليس مجرد استنتاج، فالتصريحات الإسرائيلية الرسمية صريحة في هذا الخصوص: «والحقيقة أن إسرائيل اهتمت بأن توضح لواشنطن أن ما حدث عشية حرب الغفران يجب ألا يُعتبر التزاماً للمستقبل، فلإسرائيل الحق في مفاجأة أعدائها، وحتى القيام بحرب وقائية»(١٠) . . . إن الإمبريالية الأمريكية ليست بعيدة عن هذا الموقف، إنما تفضل لا الحرب الوقائية بل ضربة وقائية، والضربة الوقائية في المصطلح الأمريكي هي، كما تقول صحيفة **هآرتس**، الضربة «النظيفة» التي لا تورط أمريكا حتى ولا بجسر جوي آخر لإسرائيل، أي أن تكون الضربة سريعة وتحقق أهدافها في خلال عدة أيام(١١).

ماذا في الجانب العربي؟ والأصح أن نقول ماذا في الجانب المصري؟ وذلك لأن سوريا، برغم محافظتها على الحوار والتعاون مع الجانب المصري، لم تنسق في الطريق الذي سارت فيه القيادة المصرية، وبقيت لها سياسة مميزة ولم تفرط مجاناً بعلاقاتها الوثيقة مع الاتحاد السوفياتي.

يبدو من النافل الحديث المفصل، فلنوجز بكلمات: بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر مرت القيادة المصرية بمرحلتين، كما يبدو في الأفق ارتسام مرحلة ثالثة: الأولى مرحلة الأمل الواهم بأمريكا، الثانية مرحلة اليأس الآمل بها، أما المرحلة التي ترتسم في الأفق فهي الحيرة الممتزجة بالذبذبة والمناورة التي تسم محاولة إعادة العلاقات مع الاتحاد السوفياتي واكتشاف أن طريق مؤتمر جنيف طريق مسدود.

---

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) انظر: **هآرتس**، نقلاً عن **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٦ (آب/ أغسطس ١٩٧٤).



(١٥)
التضامن المصري ــ السوري واحتمالات الحرب(*)

الخبر القائل إن القيادة السياسية السورية ضاقت ذرعاً بسياسة «اللعب بسوريا»، وأكدت أنها لن تسمح باستمرار هذه السياسة، وأنها إذا وجدت ضرورة، سوف تفجر الموقف ـ هذا الخبر يكاد يكون أخطر وأهم الأخبار في مرحلة ما بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر، بل إن هذا الخبر يلقي ضوءاً على التهديدات الإسرائيلية، المدعومة ضمنياً من قبل أمريكا، بشن هجوم على سوريا الذي نشرته **السفير** في ١٠/١١/١٩٧٤.

إن خطورة الخبر (والمرجو ألا يضطر تطور الأحداث القيادة السورية إلى تنفيذ وعيدها وتفجير الموقف) ناجمة عن كون التضامن بين سوريا ومصر بخاصة والتضامن العربي بعامة رافعة الصمود العربي في وجه إسرائيل والضمان الأول والأساسي لمنع كارثة جديدة تؤدي إلى تكريس نهائي لمكاسب إسرائيلية إقليمية (ضم الأراضي المحتلة في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧) وسياسة (الاعتراف بإسرائيل وفتح الحدود معها). أضف إلى ذلك أن نفاد صبر القيادة السورية يحمل مغزى جلياً وخطيراً في آن: منذ حرب تشرين الأول/أكتوبر وحتى اليوم تتصرف القيادة المصرية دونما اعتبار للطرف السوري، وتعمل بطريقة أو أخرى إلى جرجرته إلى المواقع التي تريد، وهي في الفترة الأخيرة تفصح عن ميول خجولة ومترددة لقبول حل منفرد، خطوة فخطوة مع إسرائيل، فإذا تصرفت القيادة السورية، وهي التي حاولت بكل قواها أن تحافظ على التضامن والتنسيق مع مصر، تصرفاً ينم عن نفاد صبر، فهذا يعني أن القيادة المصرية وصلت على الأرجح، إلى نقطة اللاعودة ليس مع سوريا فقط، بل مع الوطن العربي

(*) نشرت في: السفير، ٢٤/١١/١٩٧٤.

بعمومه أيضاً. وهنا الكارثة. وهذه الكارثة لن تكون سورية ـ فلسطينية فحسب، بل ستكون مصرية بالنسبة ذاتها (على المدى البعيد على الأقل)، على رغم كل المزاعم الإقليمية المصرية، ولا أساس لها في الواقع، القائلة إن المشكلة سهلة بين مصر من جهة، وإسرائيل وأمريكا من جهة ثانية.

الحقيقة أن هذا الخبر ليس المؤشر الوحيد على الرغبة المصرية في التخلي غير المعلن عن التضامن مع سوريا، ففي مؤتمر القمة المنصرم المنعقد في الرباط في شهر تشرين الأول/ أكتوبر الفائت لفت أنظار المراقبين مطالبة سوريا بإنشاء قيادة عسكرية عربية موحدة تتولى قيادة الجبهتين السورية والمصرية، تعدّ للحرب الخامسة وتقود عملياتها عند اندلاعها. كما طالبت أيضاً برفض كل حل منفرد أو مجزأ (الحل الأمريكي المزعوم: خطوة بعد أخرى). والواقع أن طرح هذين المطلبين في مؤتمر القمة بالذات يوحي بأن مصر كانت رفضت هذين الاقتراحين السوريين، فلجأت سوريا إلى مؤتمر القمة لكي يضغط باتجاه إعادة توحيد الجبهة السورية ـ المصرية على أسس واضحة ومتينة، تكفل الحفاظ على مواقع الحد الأدنى العربية وتحبط محاولات الإمبريالية الأمريكية لشق الصف العربي.

والواقع أن هذه الرغبة لدى الجانب المصري في التخلي عن سوريا و«النجاة بجلده»، على رغم أن البلدين عضوان في اتحاد الجمهوريات العربية وخاضا الحرب معاً وبقرار واحد، تصبح بارزة أكثر فأكثر مع ازدياد أمل الجانب المصري في حل لمشكلة مصر مع إسرائيل يأتي به كيسنجر على طبق سعودي. ولكن لأن الرغبة المصرية لا تقرر وحدها الحل، ولأن إسرائيل لا ترى مشكلتها سهلة مع مصر (بترول سينا + شرم الشيخ)... ولأن أمريكا لا تستطيع ولا تريد أن تفعل شيئاً سوى المزيد من الدعم العسكري والاقتصادي لإسرائيل، تجد الزعامة المصرية نفسها تتخبط في طريق مسدود، لا تدري ماذا تفعل إلا بعد ضياع الوقت، ضياع يهدد أكثر فأكثر تفويت فرص حل مناسب يحافظ على حقوق الحد الأدنى العربية.

إن «اللعب بسوريا» (على حد تعبير الزعامة السورية، كما نقلتها **السفير**)، الذي لن ينقذ مصر بالتأكيد، ليس جديداً. وإذا كنا لا نريد الجزم بأن اللعب المصري بدأ في خلال الحرب بالذات، عندما ظلت الجبهة المصرية ساكنة بعد إتمام العبور، فركز الإسرائيليون هجومهم المعاكس على القوات المسلحة السورية، بانتظار كشف معطيات محددة وواضحة حول خطط المعركة على الجبهتين (على رغم تلميحات الشاذلي ذات المغزى)، إلا أنه يمكننا القطع، وهذا أمر ملموس عياناً، أن اللعب المصري بسوريا قد بدأ مع موافقة مصر على وقف إطلاق النار ليس فقط من دون موافقة سوريا، بل أيضاً من دون استشارتها، فأجبرت سوريا بدورها، على القبول

بوقف إطلاق النار. وكر المسلسل: مصر تبرم اتفاق فصل قوات، أدى إلى نتائج مأساوية، منفرداً من دون استشارة سوريا، بل وعلى رغم معارضتها، فتضطر سوريا، التي استمرت تقاتل استنزافياً منفردة مستفردة عدة أشهر، إلى عقد اتفاق فصل قوات على الجبة السورية ـ الإسرائيلية.

وكان ممكناً للمسبحة أن تكرّ لولا شعور سوريا أن الانزلاق المصري أوغل بعيداً من دون ضمانات وأن الظهر العربي أصبح مكشوفاً. لقد اندفعت الزعامة المصرية، بالاتفاق مع السعودية، في طريق خبرته الأمة العربية خلال ربع القرن الأخير على الأقل. ربع قرن بلت فيه الأمة العربية كل عداء الإمبريالية الأمريكية وعرفت فيه كل إيجابيات الصداقة السوفياتية. هذه التجربة العربية الثمينة ديست، مجاناً وبلا مقابل، بالأقدام، وأعيد فتح الوطن العربي لاحتلال سياسي أمريكي. وإذا كانت سوريا أقدمت، قياساً بالموقف المصري، على تساهلات، فاستقبلت كيسنجر، وزير خارجية الدولة التي تقتل الشعب العربي بأسلحتها، وقبلت، شبه مرغمة، إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، إلا أنها رفضت تقديم تنازلات للإمبريالية الأمريكية، تتمثل في تخريب العلاقات السورية ـ السوفياتية مجاناً. والواقع أن رفض سوريا تخريب علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي يكمن في أساس التهديدات الإسرائيلية الأخيرة لسوريا، تهديدات موحى بها على الأرجح من قبل الإمبريالية الأمريكية.

هذه الاتجاهات التي تَسِم السياسة المصرية تطرح تساؤلات بالغة الأهمية بالنسبة إلى مستقبل معركة تصفية آثار العدوان، وبخاصة بالنسبة إلى السياسة السورية وموقفها إزاء الاتجاهات المصرية الراهنة للسياسة المصرية وإزاء الاحتمالات التي تترصد معركة تصفية آثار العدوان.

من المناسب التذكير، قبل طرح هذه التساؤلات والإجابة عنها، أن يارينغ في محاولته الأخيرة، قبل حرب تشرين الأول/ أكتوبر، للتوسط لتنفيذ قرار مجلس الأمن لم يطلب، كالسابق، من إسرائيل أن تبين في ما إذا كانت تقبل الانسحاب من كل الأراضي العربية، بل سألها في ما إذا كانت تقبل الانسحاب فقط من سيناء. ومن المعروف بالطبع أن إسرائيل امتنعت عن الإجابة (وهذا رفض ضمني واضح)، كما أنه من غير المعقول أن يتصرف يارينغ، بمعزل عن السياسة المصرية، في توجيه هذا السؤال الخطير.

هذه الواقعة تكشف بوضوح أولاً أن البجاحة الإقليمية المصرية الزاعمة أن مشكلة مصر مع إسرائيل سهلة وأنها موجودة في المعركة دفاعاً عن العرب الآخرين،

لا أساس لها في الواقع. وتكشف ثانياً جذور وأصول السياسة المصرية الحالية التي أخذت تتكشف شيئاً فشيئاً بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر.

لنقل، بادئ ذي بدء، إن قدرة السياسة المصرية على القيام بهذا الدور ناجمة عن كونها حجر انهيار وليس رافعة، وبالتالي ليست ناشئة عن قوتها المميزة أو المتفوقة. وقد كان بإمكان سوريا أيضاً، ولو كان لديها المجال الكافي للمناورة، أن تقوم بالدور ذاته الذي تمارسه السياسة المصرية الآن. ثانياً، إذا كانت السياسة المصرية، منذ ما قبل حرب تشرين الأول/ أكتوبر، لا تستبعد حلاً منفرداً مع إسرائيل، فلماذا دفعت سوريا إلى الحرب؟ هل كان المقصود استخدام سوريا لحل إقليمي مصري ثم تركها تعالج جراحاتها لوحدها بعد ذلك؟ من المؤلم لوحدوي أن يتحدث أحياناً بلغة يخالها البعض إقليمية وانحيازاً لسوريا دون مصر، لكن، ما دامت مواقعي معروفة وبخاصة إزاء مصر، يحق لي أن أبرز الحقائق التالية:

أولاً: مع أن نتائج حرب تشرين الأول/ أكتوبر بعيدة عن أن تحل المشكلة مع الحفاظ على حقوق الحد الأدنى العربية، إلا أنه ما كان لحرب تشرين الأول/ أكتوبر أن تسجل الإيجابيات المتواضعة التي سجلت لولا تحرك الجبهتين السورية والمصرية في وقت واحد (ولو أنهما عملتا كجيش واحد لكانت النتائج أفضل بكثير جداً).

ثانياً: إن توزع القوات العسكرية الإسرائيلية على الجبهتين كان متعادلاً.

ثالثاً: إن الخسائر الإسرائيلية البشرية والعسكرية الأكثر أهمية كانت على الجبهة السورية (من مئة طائرة إسرائيلية سقطت في الحرب، ثمانون وقعت على الجبهة السورية)[١].

رابعاً: في خلال الأيام العشرة الأولى من الحرب كانت جبهة القتال الأساسية هي الجبهة السورية لا المصرية، مع تقديرنا لكفاية عملية العبور وأهميتها.

خامساً: إن سوريا أصيبت، باقتصادها بخاصة، أكثر بكثير جداً مما أصيبت مصر (ويتساءل المرء: لماذا لم تستعمل مصر صواريخ سكود التي لم تكن سوريا تملكها آنذاك، لحماية الاقتصاد السوري والتجمعات السكانية السورية؟!)

إن المشاعر القومية العربية تشكل تقليداً تاريخياً لدى الشعب السوري، ولا نعتقد أن الفرد السوري يحسب تلقائياً ما حسبنا قبل قليل، كما أن الشعور بوحدة المصير مع مصر بخاصة عفوي وعميق في آن، ولا أحد يطالب بأفضلية سورية، بل

---

(١) هذه الحقيقة نقلناها عن الكتاب التالي: L'Equipe du Sunday Times, *La Guerre du kippour (Paris: Presses de la cité, 1974)*.

بأفضلية المصلحة العربية المشتركة الأعلى من كل مصلحة قطرية أو إقليمية. إن مأساة المنطق الإقليمي، في هذه المعركة بخاصة، هي أنه يظن نفسه يدافع عن مصلحة إقليمية في حين أنه يهدرها، وذلك لأن المصلحة القومية العربية المشتركة هي التي تؤمِّن المصالح القطرية العربية وتدمجها وتوازن بينها، عندما تضعها في منظور بعيد المدى وشمولي.

لقد تلقَّى المنطق الإقليمي المصري صفعة شديدة جداً من يد إسرائيل أولاً ثم من يد أمريكا. لقد تركت السياسة المصرية نفسها تنساق للخداع الأمريكي عن حل مرحلي، خطوة خطوة، في كل جبهة على حدة، في وقت كانت إسرائيل تعلن بشكل قاطع عن مطامع محددة ونهائية على الجبهتين السورية والفلسطينية. ولم يكن الهدف الحقيقي لأمريكا تحقيق حل مناسب ينقذ ماء الوجه على الجبهة المصرية، بل تقسيم الجبهة العربية نهائياً، ثم استفراد سوريا ومصر الواحدة بعد الأخرى. وبالفعل، فقد نجحت، مؤقتاً على الأقل، في فرط التضامن السوري ـ المصري. وما إن تم ذلك، حتى ذهب فهمي يطالب أمريكا بالثمن، فعاد خائباً، ولم يلبث تصريح إسحاق رابين في ١٦/٩/١٩٧٤، حيث اشترط شروطاً مهينة (ولم يتنازل حتى عن بترول سيناء) لقاء انسحاب إسرائيلي من بعض سيناء، أن جعل ركض السياسة المصرية وراء أمريكا دوراناً في حلقة مفرغة.

لقد كان ممكناً للسياسة المصرية أن تبقي على مسؤولياتها العربية في التضامن وأن تتابع في الوقت ذاته، إذا افترضنا أن هذا مفيد وضروري (والأمر ليس كذلك بالطبع)، الركض وراء أمريكا سعياً وراء حل مرحلي، لو أنها قالت لأمريكا: لا مانع من حل مرحلي، ولكن الخطوة الأولى ليس معنا، مع الجانب المصري، بل مع الجانب السوري أو مع الجانب الفلسطيني، وبالتحديد لتكن الخطوة الأولى حول مشكلة مدينة القدس. وعلى كل حال، فقد تلقت السياسة المصرية درساً مفيداً بواسطة تصريح رابين الذي أشرنا إليه. وفي اعتقادنا أن السياسة السورية ستمسك بالورقة ـ العقبة إذا أصرت، في حال استمرار السياسة المصرية في الموافقة على الخدعة الأمريكية القائلة بحل مرحلي، على جعل المرحلة الأولى مرحلة حل مشكلة القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، ثم تأتي بعد ذلك المشكلة السورية أو المصرية أو كلتاهما معاً.

إن ردود الفعل المشككة إزاء قبول مصر بحل مرحلي يبدأ بمصر (وكل الدلائل توحي أنه سينتهي بمصر أيضاً) لم يكن ناجماً فحسب عن كونه تراجعاً جديداً انضاف إلى سلسلة تراجعات طويلة أمام الإمبريالية الأمريكية، بل نجم أيضاً، من الجانب

السوري، عن أن إسرائيل ما فتئت تعلن أن الجولان جزء لا يتجزأ من إسرائيل، ومن الجانب الفلسطيني، أن القدس الموحدة عاصمة إسرائيل، وأخيراً فإنه قد نجم عن كون الحل المرحل بمثابة مطلب إسرائيلي ـ أمريكي صدعت له السياسة المصرية، مطلب لم يستهدف تسوية إسرائيلية ـ مصرية مرضية، بل فقط فرط الجبهة العربية وضربها واحداً بعد الآخر.

لا شك في أن المسألة المطروحة بإلحاح اليوم في القطر السوري هي التالية: كيف السبيل إلى منع مصر من الانزلاق إلى حل منفرد وممرحل وعدم القطع معها في الوقت ذاته؟ وفي مرحلة تالية: كيف السبيل إلى إعادة ترميم الجبهة العربية المقاتلة المستندة إلى الصداقة السوفياتية؟

قد يرّد أحدهم: لِمَ الحديث عن حل مصري منفرد مع إسرائيل ما دامت إسرائيل، على لسان رابين، صفقت الباب في وجه المسعى المصري؟! هذا حق، ولكن الصورة يمكن أن تتغير، وعند الحشرة يمكن أمريكا أن تضغط على إسرائيل لتحصل على تنازلات ما، قد تفتح الباب مجدداً لحل منفرد إذا كان هذا الحل سيضمن لإسرائيل ما هو أساسي من مطالبها من مصر (شرم الشيخ) وإذا كان سيتيح لها أن تستريح نهائياً من الجبهة المصرية، لتكرس عمليات التهويد الزاحفة لكل من باقي الأراضي الفلسطينية والجولان. كما لا ينبغي الاستخفاف بجدية اتجاه النخبة المصرية الحاكمة إلى أن تنفذ بجلدها من «الورطة» العربية.

فعلاً إنها مسألة شائكة، مسألة منع مصر من حل منفرد ممرحل ونهائي وعدم القطع معها في الوقت ذاته. إن متغيرات هذه المسألة كثيرة ومتداخلة، وبالتالي فإن صورة الوضع ستبقى متحركة، يصعب بلورة مواقف نهائية لمواجهتها. ومع اعتقادنا أن المسألة ستحسم داخل مصر، إلا أن الداخل المصري يتأثر ولا شك بالإطار العربي، وبالتالي فإن محاصرة هذا الاتجاه عربياً تشكل عاملاً مهماً في ردع الاتجاه إلى الحل المصري المنفرد، فإذا شعرت الزعامة المصرية أن المسألة ستكلف مصر روابطها بالشعوب العربية كلها ستغدو فرص هذا الحل أضعف أكثر فأكثر. وعلى كل حال، فإن سوريا بخاصة مدعوة إلى أن تضع في اعتبارها أن الحل المنفرد المصري على رغم أنه صعب جداً إلا أنه غير مستحيل، وفي هذه الحال: ما العمل؟

من السذاجة تصور أن التهديدات الإسرائيلية لسوريا، سواء كانت تهديدات ضغط أم مقدمة ضرب، معزولة عن التفكك الذي أصاب التحالف المصري ـ السوري، أو بالأصح التخلي المصري عن التحالف مع سوريا. كذلك من السذاجة أيضاً الاعتقاد أن محاولة ضرب سوريا أمر معزول عن رفضها مطلباً أمريكياً، طالما

ألح عليه كيسنجر في محادثاته في دمشق، يتعلق بتجميد علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي، كما فعلت مصر. ومع أن أمريكا غاضبة، لهذا السبب، على سوريا، إلا أنه يصعب القول إنها اتخذت قرارها المبدئي ولا شك، في ضرب سوريا، ليس فقط لأن خيار مصر أمام الحرب قد أصبح، كما تقول المصادر الأمريكية، أقل احتمالاً، وذلك بسبب تجميد القاهرة علاقاتها مع موسكو وانقطاعها بالنتيجة عن ترسانتها الوحيدة تقريباً، بل وأيضاً وأساساً لأن «النصر البسيكولوجي» الذي أحرز في حرب تشرين الأول/ أكتوبر ينبغي أن يُمحى.

لكن قرار الحرب العملي، بعد قرار الحرب المبدئي، المتخذ على أساس العاملين اللذين ذكرنا، يتوقف على جملة عوامل أهمها: الضوء الأخضر الأمريكي، تقدير إسرائيل وأمريكا لردود الفعل السوفياتية، تقدير إسرائيل لقدرتها على إنزال ضربة «سريعة ونظيفة» بسوريا، وأخيراً (وهذا هو العامل الأكثر أهمية وحسماً في ردع إسرائيل) تقدير إسرائيل لمدى جدية الضربات التي ستوجهها سوريا إلى العمق البشري الإسرائيلي بواسطة الصواريخ الاستراتيجية، سكود، التي أصبحت تملكها.

يا لها من مفارقة محزنة: من قبل كنا نتحدث كيف نتابع الحرب، والآن نتحدث كيف نتجنب الحرب، والأراضي العربية ما زالت محتلة.



(١٦)
الحرب الخامسة مقبلة؟! كيف نواجهها(*)؟

الحرب الخامسة مقبلة في أفق منظور؟! هذا مرجح.

الحرب الخامسة حتمية؟! هذا أكيد.

رجحنا، من دون جزم، أنها مقبلة في أفق منظور، وذلك لأن الطرفين، الإسرائيلي ـ الأمريكي من جهة والعربي ـ السوفياتي من جهة أخرى، يعدّان لها ويترددان في تفجيرها في آن. هنا، في هذا الصراع، حيث تلعب عناصر متعددة، التكتيكي يدفع إلى التردد، والاستراتيجي والتاريخي يدفعان إلى التفجير. لذا فالحرب الخامسة يمكن أن تندلع في أشهر ويمكن أن ترجأ إلى بضعة شهور أو بضع سنين، ولكنها ستبقى أمراً حتمياً لا يمكن تجنبه. فالنتائج العسكرية والسياسية والبسيكولوجية التي أفرزتها حرب تشرين الأول/ أكتوبر جعلت هذه الحرب أشبه بحدث مجزوء لم يتم فصولاً. إن الخيبة تتملك الأطراف المحتربة، لم يحقق أحد هدفه من الحرب، ويبدو الحاضر أشبه بحالة انتظار، انتظار جولة يتبين فيها الخيط الأبيض من الخيط الأسود.

إن إسرائيل التي كانت نتاجاً فرعياً للتسلط الاستعماري على الوطن العربي، والتي جاء وجودها بمثابة نقض للوجود العربي، والتي تشعر في قراراتها بغربة عن المنطقة، والتي رأت نفسها منساقة إلى فرض نفسها عن طريق القوة فحسب ـ إسرائيل هذه رأت في حرب تشرين الأول/ أكتوبر ما يشبه نهاية الحلم الصهيوني الكبير: إن ديمومة المشروع الصهيوني إنما تتوقف على الإبقاء على تفوق إسرائيلي مطلق على العرب. من خلال هذا التفوق، كانت السياسة الإسرائيلية تقوم على ضرب الشعب العربي، بصورة منهجية ومتواترة، ضربات ساحقة تحقق لها المزيد من التوسع

(*) نشرت في: السفير، ٢٢/ ١٢/ ١٩٧٤.

الإقليمي، وتفرض عليه التصالح في النهاية، في مناخ سياسي تكون فيه إسرائيل القوة المهيمنة في المنطقة. هذا المنطق الذي حكم السياسة الصهيونية وأصبح، مذ قامت دولة إسرائيل، عاملاً مسيطراً في سياسة إسرائيل العربية، جعل حرب تشرين الأول/ أكتوبر، التي ثلمت هذا التفوق، بمثابة هزيمة في نظر الرأي العام الإسرائيلي.

من هنا، ليس من الوهم أن نتحدث عن نصر عربي، لكن بمعنى معين. فالوقائع التي أشرنا إليها تكشف بُعداً جديداً للصراع العربي ـ الإسرائيلي، لا يولى عادة ما يستحق من أهمية، ألا وهو البُعد البسيكولوجي. لذا فكلمة «نصر»، هنا، ينبغي أن تُفهم من زاوية بسيكولوجية وليس من زاوية عسكرية.

لا شك في أن أسباب حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ متعددة، لعب فيها المخطط الإمبريالي الأمريكي لإسقاط عبد الناصر دوراً مباشراً وأساسياً في آن، كما أنها جاءت منسجمة ومنفذة لنظرية الأمن الإسرائيلية القائمة على إنزال ضربة ساحقة بالعرب كل عشر سنوات، لكن لا يمكن البتة أن نغفل، ولا سيما بالنسبة إلى ليفي إشكول المتردد المصنف بين الحمائم، العنصر البسيكولوجي المهم الذي تدخل ليقوّي في حدود كبيرة فرص الحرب، عنصر تمثل في أن عبد الناصر، بسحبه قوات الطوارئ الدولية، أسقط اعتبار إسرائيل الردعي وحشرها في موقع دفاعي يائس[(١)].

مطلب السلام الذي ما انفكت إسرائيل، مذ قامت، تنادي به، ينطوي على أكذوبة وحقيقة واقعة في آن: أكذوبة لأن إسرائيل، في خلال ربع قرن، هي التي بادرت العرب بالحرب ثلاث مرات واضطرتهم إلى الرابعة، وبالتالي فليس العرب هم الذين هددوا سلام إسرائيل في خلال هذه الحقبة، وينطوي على حقيقة واقعة لأن إسرائيل التي ورثت أحط وأسوأ ما في الايديولوجيا الكولونيالية، تريد تصالحاً (لا نقول صلحاً ولا سلاماً رسميين فقط) مع عرب صاغرين تحت المظلة الإسرائيلية الصغيرة، ثم، هي والعرب، تحت المظلة الأمريكية الكبيرة.

طوال ربع القرن المنصرم، وبسبب من التأخر العربي أساساً، لم يكن ميزان القوى المحلي ولا الدولي ينطويان على أي تهديد لإسرائيل، بل على العكس فقد كان راجحاً بل طابشاً لصالحها. وهذا يفسر لِمَ كانت المبادرة في يدها. إن أمل إسرائيل

(١) انظر: Micheal Bar-Zohar, *Histoire secrète de la guerre d'Israël*, les grandes études contemporaines (Paris: Fayard, 1968), pp. 142-143.

في بقاء ميزان القوى طابشاً لصالحها، وبالتالي الاستمرار في سحق منهجي للقوة العربية، كان المنظور الوحيد الذي تتصوره لفرض تصالح، أو بعبارة أخرى، صلح إسرائيلي، على العرب. وعلى الأرجح، لم تكن إسرائيل تناور عندما كانت تفرض عروضاً بضمانات دولية لأمنها وسلامتها، ليس فقط لأن الضمانات الدولية، في ظل ظروف وموازين جديدة للقوى، يمكن أن تزول أو تتغير، بل أيضاً لأن هذه الضمانات، في ظل ميزان قوى مؤات لإسرائيل، توقف سيرورة فرض الصلح الإسرائيلي على العرب من جهة، ومن جهة أخرى، وبخاصة مع حرب تشرين الأول/ أكتوبر، لأن العرب أحرزوا نصراً من الزاوية البسيكولوجية. والواقع أن الحرب الخامسة، إذا اندلعت بمبادرة إسرائيلية، وهذا هو المرجح ما دامت الجبهة العربية تفتقر إلى التلاحم، ستندلع بسبب من هذا النصر البسيكولوجي العربي، في محاولة منها للعودة إلى أوضاع ما قبل حرب تشرين الأول/ أكتوبر. لا شك في أن قرار الحرب الخامسة، من جانب العدو، ليس قراراً إسرائيلياً خالصاً (موافقة أمريكا الضمنية أو الصريحة شرط لازم)، كما أنه ليس سهلاً (تشتت الرأي العام الإسرائيلي، تردد الحزب الحاكم، ضخامة التكاليف البشرية والاقتصادية لحرب تشرين الأول/ أكتوبر وفداحة تكاليف الحرب المقبلة)، إلا أنه من السذاجة الاعتقاد أن إسرائيل ستبلع هذه الهزيمة البسيكولوجية.

هذا النصر العربي على الصعيد البسيكولوجي، ماذا يناظره على صعيدي الأرض والسياسة؟ لا شيء تقريباً: ما زالت إسرائيل تحتل المساحة ذاتها تقريباً من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، القناة تدخل في حقل مرمى مدفعية إسرائيلية متوسطة المدى، ما تبقّى من الأرض الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) ما زال محتلاً بكامله. وفي الأراضي التي احتُلت في حرب حزيران/ يونيو، وعلى منوال ما كان يجري قبل حرب تشرين الأول/ أكتوبر، ما زالت إسرائيل مستمرة، وعلى نحو منهجي، في تهويد زاحف للأراضي العربية: بناء المستعمرات ما زال قائماً على قدم وساق ومخصصات جديدة تُرصد لهذه الغاية في موازنة إسرائيل لعام ١٩٧٤ (أقيم في فترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ أكثر من ٤٦ مستعمرة سكنية وأمنية في الجولان، رفح، الضفة الغربية، قطاع غزة، شرم الشيخ. بلغت تكاليفها ٦٠٠ مليون ليرة إسرائيلية)، كما أن نهب الثروات العربية ما زال قائماً (البترول المصري في سيناء).

إن مطالب إسرائيل لا تزال هي هي، سواء قبل حرب تشرين الأول/ أكتوبر أو بعدها. ويمكن تلخيصها كالتالي:

أ ـ المطالب الإقليمية، وتتعلق بضم أراض أو مدن عربية إلى دولة إسرائيل

(الجولان، القدس، شرم الشيخ؟!، تعديلات ملحوظة في حدود الضفة الغربية مع إسرائيل).

ب ـ المطالب الأمنية، وتتعلق بما تسميه إسرائيل «الحدود الآمنة»: الإبقاء على المستعمرات الإسرائيلية الأمنية (ذات طابع العسكري) المقامة على حزام من هضبة الجولان مروراً بوادي الأردن وصولاً إلى قطاع غزة، وكذلك إبقاء مهمة الحفاظ على الأمن في الضفة الغربية من صلاحية إسرائيل أو على الأقل تجريدها من السلاح نهائياً، فضلاً عن تجريد سيناء من السلاح.

ج ـ مطالب المدى الحيوي الإسرائيلي في الوطن العربي. ويتركز، أساساً، في الإبقاء (حتى إذا اضطرت إسرائيل إلى الانسحاب) على جسور مفتوحة بين الاقتصاد الإسرائيلي واقتصاد الضفة الغربية وغزة بخاصة، جسور تتيح للأول الاستفادة من الطابع المتخلف للأخير وجعله قناة اتصال بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصادات العربية. يضاف إلى ذلك ترتيب وضع دولي خاص بشرم الشيخ وضمان حرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس.

د ـ سلسلة مطالب تتعلق بالاعتراف السياسي وجعل مجمل العلاقات بين إسرائيل والوطن العربي سوية، شأن علاقاته مع الدول الأخرى.

هذه الوقائع تبين أن مكاسب إسرائيل الفعلية التي حققتها في حرب حزيران/ يونيو، لم تُمسّ، كما أن مواقفها ومطالبها المعلنة لم تتغير. فالحصيلة الأخيرة لميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي، ونعني ميزان القوى بعنصريه السياسي والعسكري، المتمثلة عسكرياً في الخرق الإسرائيلي في كل من الدفرسوار والقطاع الشمالي من الجبهة السورية، والمتمثلة في التخلي سياسياً عن الورقة السوفياتية وفي الاحتلال السياسي الأمريكي الجديد لمساحات عربية مهمة ـ هذه النتيجة بعيدة عن أن تتيح ليس فقط تصفية آثار العدوان (وهو الشعار الذي طوي مع نزع الناصرية) بل أيضاً تحقيق انسحاب إسرائيلي تام عن الأراضي العربية المحتلة في حرب حزيران/ يونيو لقاء تنازلات سياسية من الجانب العربي تمثلت أولاً في التخلي عن لاءات الخرطوم الثلاث.

لكن إذا كنا نتحدث عن ميزان قوى غير كاف لتحرير الأراضي العربية، إلا أن هذا ينبغي ألا ينسينا أن ثمة تحسناً بالقوة (وليس بالفعل) في هذا الميزان. هذا الضرب من التحسّن، إذا دعم وعزز بوعي ومنهجية، وبخاصة إذا استفدنا من العامل الدولي ممثلاً بالدعم السوفياتي، لا بد من أن يتحول إلى تحسن بالفعل، كفيل، حتى في ظل البُنى السياسية والعسكرية العربية القائمة، بتحرير هذه الأراضي.

إذا كانت إسرائيل متجهة إلى الحرب لتصفية النصر البسيكولوجي العربي في حرب تشرين الأول/أكتوبر، وإذا كان العرب مضطرين للعودة إلى الحرب لتحرير أرضهم، فما موقف أمريكا الحقيقي بوصفها ضامنة إسرائيل ومموّلة حروبها، من احتمالات الحرب الخامسة: هل تعمل لتقوية فرص اندلاعها أم لإضعافها؟ وبماذا يتغير موقفها عن موقف إسرائيل؟

الواقع أن العوامل التي تؤثر في الموقف الأمريكي من الصراع العربي - الإسرائيلي بوجه عام ومن الوضع الراهن لهذا الصراع بوجه خاص متعددة ومتناقضة: عوامل دافعة نحو الحرب وأخرى لاجمة لها، عوامل لاحمة مع إسرائيل وعوامل مبعدة عنها. إن قوة الضغط الصهيونية في الداخل الأمريكي (ودورها يكاد يكون حاسماً في ظل إدارة فورد) وتضاد السياسة الإمبريالية الأمريكية مع الميل التاريخي للسياسة الوطنية العربية، يعطيان الانحياز الأمريكي إلى جانب إسرائيل طابعاً مطلقاً من جهة، وتاريخياً واستراتيجياً من جهة أخرى، كما أنهما يلعبان اليوم باتجاه تقوية فرص انفجار حرب خامسة. لكن ثمة عوامل أخرى تلعب في اتجاه مغاير تارة ومناقض تارة أخرى: مصالحها البترولية **أولاً**، وفاقها وتنافسها مع الاتحاد السوفياتي **ثانياً**، ميزان القوى المحلي بين العرب وإسرائيل **ثالثاً**، ثقل العبء الإسرائيلي من حيث التمويل والتسليح والمجازفة السياسية **رابعاً**، علاقاتها بالدول الغربية الأخرى **خامساً**. هذه العوامل الخمسة، التي ظل ميزان القوى الحالي المحلي والدولي، والتي لا تضع بالطبع موضع تساؤل الالتزام الأمريكي بإسرائيل، هي التي تميز التكتيكات الأمريكية وتجعلها تختلف، ولا تتخالف، عن التكتيكات الإسرائيلية تارة وتتطابق معها تارة أخرى.

إن تكتيكات الطرفين، فضلاً عن استراتيجيتيهما، تصب ولا شك في هدف واحد: إعادة الوضع في الشرق الأوسط (سياسياً وبترولياً بالنسبة إلى أمريكا، عسكرياً وبسيكولوجياً وسياسياً بالنسبة إلى إسرائيل) إلى ما كان عليه الوضع قبل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. بيد أنها تتمايز وتختلف: ففي حين أن إسرائيل تتجه، برغم التوجس، نحو الحرب بوصفها الطريق لإعادة ستاتيكو ما قبل تشرين الأول/أكتوبر، تتجه الإمبريالية الأمريكية، من دون أن تستبعد الحرب، إلى السياسة أولاً لإعادة ذلك الستاتيكو. والسياسة الأمريكية هنا، في ظل التأخر المحزن للسياسة العربية، مزيج من إشهار العصا الغليظة وعمليات الخداع المتلاحقة. لا شك في أن السياسات الخارجية للدول مبنية على الدوام على القوة والحيلة، لكن السياسة الإمبريالية الأمريكية، ممثلة بكيسنجر، وجدت أمامها سياسة عربية تجمع بين سذاجة الأطفال وخنوع الحريم الشرقيات، فمضت تستثمر الفرصة قدر الإمكان.

من هنا هذا الأسلوب التناقضي في السياسة الأمريكية في مرحلة حرب تشرين الأول/أكتوبر وما بعدها: تدجيج إسرائيل حتى الأسنان بآخر صيحات التقنية العسكرية الأمريكية وإنقاذها اقتصادياً من جهة، التهويل بالحرب على العرب في محاولة لردعهم وفرض حل أمريكي ـ إسرائيلي عليهم من جهة ثانية، إضعافهم بفرط تضامنهم وقطع روابط صداقتهم مع الاتحاد السوفياتي من جهة ثالثة.

من الواضح، في الفترة الأخيرة بخاصة، أن السياسة الإمبريالية تعتمد، بعد تراخي التضامن العربي وانهيار الصداقة العربية ـ السوفياتية، على التهويل على العرب عموماً وعلى سوريا خصوصاً. إن تعمد نشر أنباء تسليح إسرائيل والتهويل باتساعه وتقدمه، ولا نعتقدها بعيدة عن الواقع، ترمي أساساً إلى تثبيط العرب، وإلا لتجنبت أمريكا نشر هذه التفاصيل عن تسليح إسرائيل، بل كان بإمكانها أن تعتم على عمليات التسليح هذه. غير أن التهويل بالحرب ليس سوى درجة من درجات الصراع، ستتصاعد وصولاً إليها إذا طاش التهويل عن هدفه. وفي كل الأحوال، لن يعدم التهويل فائدة تمثلت في خلخلة الجبهة العربية ـ السوفياتية وإعطاء إسرائيل الوقت الكافي لإعادة بناء قوتها العسكرية. وإذا كانت الإمبريالية الأمريكية قد جعلت الحرب الوسيلة الأخيرة، فذلك ناجم عن أسباب عدة أهمها: ممارسة الضغط السياسي كمرحلة ممهدة للعمل العسكري، تكاليفها الباهظة عليها ما دامت هي الممون، نتائجها غير الواضحة وغير المؤكدة بالنسبة إلى إسرائيل. وفي اعتقادنا أن أمريكا، التي رأت في حرب تشرين الأول/أكتوبر السبب الأول والأساسي الذي أعطى دول منظمة الأوبك القدرة على مواجهة الدول الصناعية الغربية، لن تتردد في إعطاء إسرائيل الضوء الأخضر، لتعود بالمنطقة إلى مرحلة ما قبل تشرين الأول/أكتوبر (لأسباب نفطية بالدرجة الأولى)، لتضرب ضربة «نفطية وسريعة» إذا ما قدَّرت أن تهويلها طاش، أن ضغطها فشل، أن الحرب ستكون لصالح إسرائيل بصورة إجمالية.

لكن، ما هو موقف الاتحاد السوفياتي إزاء احتمالات الحرب الخامسة؟

لنقل، بادئ ذي بدء، إن القصور العربي في فهم حقيقة الموقف السوفياتي وحدوده، وبالتالي القدرة على التحرك معه وبه، يشكل الوجه الثاني للميدالية، ميدالية السياسة الخارجية العربية، فالوجه الأول للميدالية، كما نوهنا قبلاً، هو القصور العربي في فهم السياسة الأمريكية. وهذا القصور المزدوج يجد جذوره في الموقع اليميني والمتأخر في آن للسياسة العربية. لكن ثمة سبباً آخر لهذا القصور في الإدراك العربي للسياسة السوفياتية المتعلقة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، سبب يتمثل

في ميلنا اللاشعوري أحياناً إلى إنكار عجزنا عن تعديل الميزان المحلي، العربي ـ الإسرائيلي، وإلقاء هذا العجز على ظهر الاتحاد السوفياتي واتهامه بالتقصير إزاءنا.

إن حالة توازن الرعب بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية تجعل ميزان القوى المحلي يلعب دوراً حاسماً في النزاعات. وحبوط الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٦٧ يناظره حبوط الولايات المتحدة في الحرب الهندية ـ الباكستانية في العام ١٩٧١، فتوازن الرعب يحول دون تدخل إحدى الدولتين الأعظم لتغيير ميزان القوى المحلي. إن عدم إدراك هذه الحقيقة الواقعة أو تجاهلها يجعلنا نطالب، ما دام ميزان القوى المحلي في غير صالحنا، بدعم سوفياتي بل بنقالة سوفياتية. والاتحاد السوفياتي لا يستطيع أن يقدم لأحد نقالة، كما أن أمريكا ما كان باستطاعتها أن تقدم، لو أن ميزان القوى المحلي طابش لصالح العرب، نقالة لإسرائيل.

تاريخ العلاقات العربية ـ السوفياتية ومقارنتها بالعلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية ما زال بحاجة إلى أضواء تبدد الكثير من الأوهام التي بثتها قوى التأخر والرجعية. حسبنا الآن التنويه بحقيقتين بسيطتين ومفحمتين:

الأولى: إن حجم المساعدات العسكرية السوفياتية المقدمة في فترة ما بين حرب حزيران/ يونيو وتشرين الأول/ أكتوبر لمصر وسوريا أكبر بكثير من مساعدات أمريكا لإسرائيل.

الثانية: لقد أقمنا الدنيا وأقعدناها بسبب الجسر الجوي الأمريكي إلى إسرائيل خلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر، وزعمنا أن هذا الجسر كان عاملاً حاسماً في إنقاذ إسرائيل، لكننا نتناسى أن الاتحاد السوفياتي أقام جسوراً جوية ومائية إلى مصر وسوريا (على رغم كل ما فعلناه مع السوفيات) خلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر قبل الجسر الأمريكي بثلاثة أيام، فضلاً عن أن الأسلحة السوفياتية لا تقل حداثة وتزيد حجماً عن الأمريكية.

وحقيقة **ثالثة** أخيرة: في حرب تشرين الأول/ أكتوبر كانت أسلحة الجانب العربي أكثر من الأسلحة الإسرائيلية، كما أنها لم تكن أقل حداثة، عدا الطيران حيث لعبت الصواريخ السوفياتية دوراً في إلغاء تفوّقه المطلق.

هذه الحقائق تعني ما يلي: إن توازن الرعب والمضاعفات العالمية المحتملة للنزاعات المحلية تجعل الاتحاد السوفياتي يفضل الاستمرار في البحث عن حل سياسي للصراع الحالي. لكن الاتحاد السوفياتي، الذي لا يزال يؤيد بحزم حقوق الحد الأدنى العربية، لا يستبعد الحرب، كوسيلة لحل النزاع، بشكل مسبق ومطلق. وإن توجس

الاتحاد السوفياتي من الحرب ضد إسرائيل كان ينبثق، أساساً، من تجربة حرب العام ١٩٦٧، حيث كان ميزان القوى المحلي لصالح إسرائيل. وبالتالي فإن توجس الاتحاد السوفياتي من الحرب، كما ثبت في حرب تشرين الأول/أكتوبر، يقل أكثر فأكثر مع اطمئنانه إلى تعدل ميزان القوى في غير صالح إسرائيل. بل إنه، في حال استمرار التعنت الإسرائيلي، قد يشجع العرب إذا اقتنع أن ميزان القوى المحلي لم يعد في صالح إسرائيل.

ما دامت الحرب محتومة، فمن سيأخذ زمام المبادرة لتفجيرها، الطرف العربي أم الطرف الإسرائيلي؟ متى؟ ما طابع الحرب المقبلة؟ وكيف يفترض في الطرف العربي أن يخوضها؟

بادئ ذي بدء، ينبغي الاعتراف، بأسى، أن المبادرة الآن، هي بيد إسرائيل. والسبب في ذلك إنما يعود **أولاً** وأساساً، إلى كون الزعامة المصرية أوهمت نفسها أن المسألة قد أصبحت، مع حرب تشرين الأول/أكتوبر، قيد الحل بواسطة الولايات المتحدة. ويعود **ثانياً** إلى تخلخل التنسيق والتضامن المصري ـ السوري، تخلخل صنعته السياسة المصرية مذ قبلت وقف إطلاق النار، ثم عقدت اتفاق فصل القوات من دون موافقة سوريا، تخلخل تشجعه الإمبريالية الأمريكية وتراهن عليه إسرائيل لكسب الحرب المقبلة.

ولأن الزعامة الإسرائيلية تصرفت، من الزاويتين السياسية والتسليحية، كأن الحرب غداً، والزعامة المصرية تصرفت وكأن السلم غداً أو بعد غد، انتقلت المبادرة إلى يد إسرائيل. وكان ممكناً للموقف العربي أن يكون مدعاة لأسى أشد لو أن سوريا انساقت في الطريق المصري، وبخاصة في ما يتعلق بالموقف من الاتحاد السوفياتي ودوره الحاسم في دعم العرب لاستعادة الأراضي العربية المحتلة.

وانتقال المبادرة إلى اليد الإسرائيلية يعود بالأحرى إلى العامل التسليحي، فضلاً عن العامل السياسي. إن انقطاع الجيش المصري عن ترسانته السوفياتية من جهة، وتلقي إسرائيل آخر صيحات التقنية العسكرية الأمريكية من جهة أخرى، أعطيا إسرائيل، فضلاً عن تراخي التضامن المصري ـ السوري، أفضلية واضحة على الصعيد العسكري، وبخاصة على صعيد الطيران. والأوساط الإسرائيلية لا تخفي البتة هذه الحقيقة، لذا فهي، والولايات المتحدة كذلك، تراقب بانتباه وقلق سير تطور العلاقات المصرية ـ السوفياتية، بل إن إسرائيل قد هددت، رسمياً، بواسطة أمريكا، مصر بالحرب إذا ما عادت تتلقى شحنات عسكرية من الاتحاد السوفياتي تقلب موازين التسلح. ويمكن القول إن فرص مبادرة إسرائيل إلى تفجير الحرب

الخامسة ستتزايد، إن لم تلجمها عوامل أخرى، بموازاة اطراد ترميم العلاقات المصرية ـ السوفياتية. والحقيقة أن معركة تحرير الأراضي العربية بخاصة، ومستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي حتى أفق منظور بعامة، والمستقبل القريب للوطن بوجه أعم، تتوقف على الشكل الذي ستنتهي إليه العلاقات المصرية ـ السوفياتية خلال الفترة المقبلة. فإذا استطاعت النخبة المصرية الحاكمة أن تفهم، بعد تجربتها هي الخاصة التي بدأت منذ أربع سنوات، وبعد التجربة الناصرية التي استمرت ثمانية عشر عاماً، أن هوى أمريكا إسرائيلي، وبالتالي أن هواها الأمريكي لا يجدي فتيلاً في حل المشاكل المصيرية المطروحة، ستضع أقدامها من جديد في الطريق الصحيح على الصعيد الدولي الذي يشكل عنصراً بالغ الأهمية في صراعنا الراهن مع إسرائيل والإمبريالية الأمريكية. أما إذا كانت محاولة ترميم العلاقات المصرية ـ السوفياتية مجرد مناورة وورقة ضغط تحاول النخبة المصرية الحاكمة أن تستخدمها للتأثير على الموقف الأمريكي، فإنها لن تؤثر لا في الموقف الأمريكي ولا في الموقف السوفياتي، بل ستدفع بالوضع العربي إلى مزيد من التراجع والتدهور.

لا شك في أن الريبة السوفياتية بالنخبة المصرية الحالية ريبة عميقة، ومن الصعب، بعد كل التشهير والإساءات التي نزلت بالاتحاد السوفياتي، وفي ظل الركائز الحالية للنظام المصري، أن يقبل الاتحاد السوفياتي، من جانبه، ترميماً عجائبياً سريعاً للعلاقات المصرية ـ السوفياتية، لكن ربما يأخذ الاتحاد السوفياتي بالاعتبار أن تصفية آثار العدوان، وبالتالي دوره في هذه التصفية، تشكل أساساً متيناً لصداقة عربية ـ سوفياتية تاريخية، صداقة قد تتنكر لها هذه الحكومة أو تلك، إلا أن دعائمها ستبقى مغروزة في وعي الشعب العربي. أضف إلى ذلك، أن الانهيار التاريخي الذي ينتظر الشعب العربي، ، إذا لم تصفّ آثار العدوان، هو في حد ذاته انهيار للصداقة العربية ـ السوفياتية لأن الأساس الموضوعي الصلب لهذه الصداقة هو وجود عربي متحرر من الامتهان الصهيوني والإمبريالي في آن.

قلنا إن إسرائيل تملك المبادرة، لكن ثمة مسافة بين امتلاك المبادرة واستخدامها. فثمة عناصر محرضة للحرب وأخرى لاجمة لها، والحرب تندلع فقط عند غلبة العناصر المحرضة. وعلى رغم أن البنتاغون، خلافاً لرأي وزارة الخارجية الأمريكية، ينصح إسرائيل بالتعجيل بشن الحرب، وعلى رغم أن المعارضة الإسرائيلية (ليكود) تدفع باتجاه حرب وقائية كحرب العام ١٩٦٧ (وليس الضربة الوقائية فقط)، إلا أن النخبة الإسرائيلية الحاكمة لا تزال بحاجة إلى ضوء أخضر من الحكومة الأمريكية، إذ إن الأخيرة مدعوة لا لتحمل النفقات العسكرية فقط، بل أيضاً لإنقاذ إسرائيل، حتى وإن ربحت الحرب، من الإفلاس الاقتصادي الذي سينجم عن

الحرب الخامسة (كما تشير إلى ذلك أكثر من صحيفة أمريكية)، بل إن الشكوك أصبحت تدور حول إمكان صمود الاقتصاد الغربي ذاته إذا انفجرت الحرب وفُرض حظر نفطي آخر.

والواقع أن العامل الأكثر أهمية في تردد النخبة الإسرائيلية الحاكمة في المبادرة إلى شن الحرب ليس احتمال إفلاس إسرائيل اقتصادياً، والتردد الأمريكي بل قوة الردع العربية، سواء المصرية أو السورية، قوة ردع تتمثل في قدرة الصواريخ العربية، وربما الطيران السوري، إلى الوصول إلى مراكز التجمع السكانية.

نعم إن إسرائيل قد تركب رأسها، على رغم قوة الردع العربية، وتبادر إلى تفجير الحرب الخامسة، لكن بقدر ما تنمو قوة الردع العربية هذه، وبقدر ما يظهر الجانب العربي من تصميم على خوض حرب شاملة، كالحرب المحدودة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، بقدر ما ننتزع الفرص من إسرائيل لتبادرنا إلى شن حرب وقائية. وفي كل الأحوال، فإذا كان احتمال إقدام إسرائيل على شن حرب وقائية احتمالاً يتقلص، فإن احتمال إقدامها على تسديد ضربة وقائية يتوسع ويرجح.

لكن، إذا كانت إسرائيل مدعوة لشن حرب على سوريا ومصر لإلغاء النصر البسيكولوجي العربي الذي تحقق في حرب تشرين الأول/أكتوبر أو لاستباق حرب عربية قيد الإعداد، إلا أن العرب، سوريا ومصر بالتحديد، مضطرون لشن هذه الحرب، فالأراضي العربية لا تزال محتلة، وهي تُبتلع وتُهوَّد. فالحرب خيار إسرائيلي، ولكنها اضطرار عربي، ، وبخاصة بعد أن تكشَّف أن طريق استعادة الأراضي العربية عن طريق السياسة طريق مسدود.

وإذا كانت الحرب اضطراراً عربياً، فمن المفروض، عندما يتوفر للطرف العربي الحد الأدنى من العقلانية والالتصاق الواعي بالمصلحة القومية، أن تخاض في ضوء خبرات حرب تشرين الأول/أكتوبر من جهة، وفي ضوء المتغيرات المحلية والدولية التي طرأت منذ حرب تشرين الأول/أكتوبر من جهة أخرى. فما هي هذه الخبرات والمتغيرات؟ وبعبارة أخرى، ما هي الشروط التي تكفل للحرب الخامسة مآلاً سياسياً وعسكرياً مختلفاً عن مآل حرب تشرين الأول/أكتوبر، أي مآلاً يكفل تصفية آثار العدوان؟

أولاً ـ إن الحرب الخامسة ينبغي أن تكون حرباً بكل معنى الكلمة. والحرب، بحسب تعريف كلاوزيفيتس، هي العنف مدفوعاً إلى حده الأقصى. حرب تشرين الأول/أكتوبر، من الجانب العربي على الأقل، كانت حرباً محدودة، كانت حرب تحريك سياسي. ولأنها محدودة، فضلاً عن أسباب أخرى بالطبع، استطاعت إسرائيل

أن تمتص الضربة العربية الأولى، انتقلت بعدها إلى تكتيك هجومي. ولأنها محدودة أخرجت الخطط التكتيكية العربية عن القواعد والأصول التي تفرضها الحرب، أي فرضت أخطاء عسكرية فادحة (أبرزها عملية نشر القوات المصرية بعد نجاح العبور) استغلتها إسرائيل لتنفيذ الخرق في الدفرسوار.

من الخطأ والجبن في آن القول إن الردع العربي ينبغي أن يبقى في حدود الردع المضاد، أي الردع جواباً على ردع إسرائيلي. فالواقع أن سياق الحرب المقبلة، ومستوى ونوعية التسليح الذي بلغته إسرائيل، وربما سوريا، سيدفع الطرفين المحتربين إلى تخطي الحرب المحدودة. والصحف الغربية تؤكد هذا الاحتمال: «سواء كانت الحرب المقبلة على جبهة واحدة أو جبهتين أو ثلاث، فإن الدمار المتوقع أن تحدثه سيكون سابقة في التاريخ لا مثيل لها. فكمية ونوعية الأسلحة على الجبهتين العربية والإسرائيلية هي الآن أكبر منها عند نشوب حرب تشرين الأول/ أكتوبر. ولسوف تُخاض الحرب المقبلة على مستوى أعلى في استخدام التقنولوجيا والمزيد من الصواريخ»[٢].

يوم كانت إسرائيل تملك وحدها قوة الردع، لتملُّكها تفوقاً مطلقاً بالطيران، كانت تأخذ راحتها في ضرب العمق العربي. ففي حرب الاستنزاف المصرية - الإسرائيلية دمرت إسرائيل، تدميراً متفاوت الاتساع، ثلاث مدن مصرية ودمرت أهدافاً مدنية (مصفاة البترول في الإسماعيلية ومصنع السماد ومصنع أبو زعبل)، لكن عندما ملكت مصر صواريخ ردع بعيدة المدى، سكود، يمكن أن تطال العمق الإسرائيلي البشري والاقتصادي، جبنت عن مهاجمة العمق المصري عندما حاصرت مصر خليج العقبة من باب المندب. كذلك الأمر فإن إسرائيل لم تتردد، خلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر، عن ضرب العمق السوري وتهديم البُنى الاقتصادية السورية (فضلاً عن تدمير القنيطرة)، لأنها كانت تعرف أن سوريا لا تملك قوة ردع صاروخية. ليس في الحرب، وفي الحرب بخاصة من رادع أخلاقي. إن حساب الربح والخسارة هو المقياس الوحيد، والواقع أن هذه الصواريخ، وربما الطيران السوري في الحرب المقبلة، هو الذي يشكل رادع إسرائيل عن ضرب العمق العربي. لكن من المفروض أن يمضي الجانب العربي إلى أبعد من ذلك.

ثانياً - كانت إسرائيل تبني حساباتها على أساس أن قدرتها على استخدام آخر صيحات التقنولوجيا العسكرية، وفي الوقت نفسه، عجز العرب عن ذلك، سيوفّر عليها في حدود واسعة الخسائر البشرية. حرب تشرين الأول/ أكتوبر كذَّبت في

---

(٢) *Guardian*, 15/11/1974.

حدود معينة هذه الحسابات. ومن المقدر أن تكذِّب الحرب الخامسة في حدود أوسع بكثير هذه الحسابات. وبالفعل فالمتتبع وسائل الإعلام الإسرائيلية، منذ حرب تشرين الأول/أكتوبر وحتى اليوم، يلاحظ كم هو ثقيل وعميق هَمّ النخبة الإسرائيلية والشعب الإسرائيلي من احتمالات الحرب الشاملة والخسائر البشرية التي يمكن أن تنزل بإسرائيل.

من هذه الناحية، تبدو إسرائيل هشة وثلومة في آن. فإذا استطاع الجانب العربي استغلال قابلية الانثلام الإسرائيلية هذه، فسيكون في وسعه أن يجعلها عنصراً يسهم في قلب، أو على الأقل، تعديل ميزان القوى المحلي. لسنا نزعم أن تكتيك «حرب المعبد والدار» سوف يركع إسرائيل مقدماً، لكن تأثيره على المدى الطويل قد يكون حاسماً في نقل إسرائيل إلى مواقع دفاعية وقلب خططها في الاستيلاء على الأراضي العربية. يقول ماوتسي تونغ: نحن نتعلم من أعدائنا. والمطلوب منا، نحن العرب، أن نتعلم من العدو الإسرائيلي. والدرس الأول الذي يُفترض أن نتعلمه من إسرائيل هو نقل الحرب إلى حيث الكتل البشرية اليهودية. إذا كنا لا نستطيع (وهذا وَهم ينبغي أن نمحِّصه بعناية) الدخول بالجيوش البرية إلى أراضي دولة إسرائيل لاعتبارات دولية، فباستطاعتنا على الأقل أن نضرب الكتل البشرية والمراكز الصناعية من الجو وبلا رحمة وعلى نطاق واسع.

إن من يقرأ تصريحات رابين، فضلاً عن غولدمان وبيريس، التي قال فيها «إذا فُرضت الحرب على إسرائيل، أرجو أن يبقى الجانبان عاقلين كفاية لمنع وصولها إلى مراكز سكانهما، وإن إسرائيل قادرة على إصابة مراكز السكان العربية بعشرة أضعاف هذه الأضرار»، ـ أقول: من يقرأ هذه التصريحات يلمس ولا ريب عمق الهم الإسرائيلي من احتمالات الحرب الشاملة، ويلمس أيضاً، وهذا طبيعي، شراسة الرد الإسرائيلي المنتظر. رب «عاقل» من الجانب العربي يتساءل: ما الفائدة؟ قد نتضرر أكثر مما تتضرر إسرائيل. هذا صحيح، بل من المرجح أننا سنتضرر أكثر مما تتضرر إسرائيل. لكن المسألة ليست هنا، وذلك لأننا، منذ ربع قرن، ونحن نتضرر، نتضرر وحدنا وإسرائيل تحرز انتصارات وتحقق مكاسب شبه مجانية. فالضرر النازل والذي سينزل ليس جديداً وليس أكثر كارثية مما نزل بنا في السابق (بل يمكن القول إن الضرر الذي نزل بمصر يكاد يكون هدراً مخوفاً لفرص تقدُّم تفلت)، وأضرار المستقبل، إذا استمر التأخر السياسي والايديولوجي العربي، سوف تكون أكبر مهما بلغ حرصنا الجبان على «الأخلاقية» و«الإنسانية». المسألة تتمثل، **أولاً**، في أنه أصبح بإمكاننا، مع شيء من العقلانية والجدية، أن ننزل بإسرائيل أضراراً تؤثر جدياً على مواقفها ومعنوياتها، وقد تسهم في قلب مواقعها، وذلك لأن قدرتها على تحمل

أضرار من هذا النوع محدودة. وتتمثل، **ثانياً**، في أن قدرتنا على تحمُّل الأضرار ينبغي أن تكون (وهي كذلك فعلاً شرط تضامن عربي جدّي مع سوريا ومصر) أكبر بكثير، لأن حجمنا أكبر ومواردنا أغزر، وأخيراً لأننا محشورون في موقع دفاعي، أي ليس لنا من خيار سوى السير في هذا الطريق، طريق إدماء وإنهاك إسرائيل، وإن أدمينا وأنهكنا. إذا عرفت إسرائيل أنها ستفقد الآلاف، والمأمول عشرات الآلاف، من أبنائها، هدراً وراء وهم التوسع، فإنها قد تعيد التفكير مجدداً في كل تصوراتها واستراتيجيها وتكتيكاتها.

ثالثاً ـ وعلى خلاف حرب تشرين الأول/ أكتوبر التي كانت محدودة من حيث مدتها أيضاً، فإن الحرب الخامسة ينبغي أن ترتدي طابع الحرب الشاملة من حيث تطاولها، أي أن تستمر إلى أن تحقق هدفها المحدد والمعلن والمتمثل في انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ من دون شرط وبصورة فورية. والواقع أن الوصول إلى هذه النتيجة هو وحده الذي يمثل تصفية حقة، مادية ومعنوية، لآثار عدوان ١٩٦٧.

لقد أوقفت حرب تشرين الأول/ أكتوبر، كما صرح وزير الحربية المصري في **الأهرام**، ١٨/ ١١/ ١٩٧٣، لمقتضى سياسي لا عسكري. ولقد كان إيقافها، بالشكل الذي تم به وبخطوات فك الارتباط المأساوية التي تلته، سبباً رئيسياً في تبديد نتائجها. لقد كان الوضع العام لإسرائيل (الوضع الاقتصادي ـ البسيكولوجي ـ السياسي) وضعاً خانقاً ومترنحاً، على رغم أن وضعها العسكري لم يكن كذلك. ولو أن الجانب العربي استمر في الحرب، حتى من دون أن يحرز نصراً عسكرياً، لترنحت إسرائيل أكثر ولانهارت بسيكولوجياً ولأفلست اقتصادياً، رغم المعونات الأمريكية، اقتصادية كانت أو عسكرية.

والسذاجة الأشد مأساوية في التصرف العربي إنما تتجلى في قبوله فك الارتباط، الذي أنقذ إسرائيل من احتمال إنزافها بشرياً واقتصادياً في آن. فنظراً لأن إمكانات إسرائيل البشرية محدودة، فإن التعبئة العسكرية الإسرائيلية تشكل عبئاً ساحقاً على اقتصاد إسرائيل. وقد قال دايان مرة: «نحن سوف ندمر أنفسنا إذا احتفظنا بتجنيد كامل قوات الاحتياط على الحدود»[٣]، ناهيك عن الحيوات البشرية التي كان يمكن أن تخسرها إسرائيل منذ وقف إطلاق النار وحتى اليوم، وهي خسارة كانت ستهز إسرائيل أكثر بكثير.

إن إمكانات إسرائيل المحدودة، اقتصادياً وبشرياً، هي التي تملي عليها

---

(٣) **النهار**، ٣٠/ ١١/ ١٩٧٤.

استراتيجية الحرب الخاطفة. ولو أن الجانب العربي صمم واستطاع أن يفرض على إسرائيل حرباً تكلفها تجنيد كامل احتياطيّها العسكري وتكريس نسبة أكبر من مواردها الاقتصادية للإنفاق العسكري وإدمائها بشرياً وإن بحدود غير كبيرة، لتوفرت شروط أفضل لانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧.

رابعاً ـ لا شك في أن حرب تشرين الأول/أكتوبر كانت خطوة كبيرة إلى أمام عندما حارب جيشان عربيان وتحركت جبهتان عربيتان في وقت واحد، ولولا ذلك لكانت النتائج مغايرة على الجبهتين. في الحرب الخامسة لم يعد هذا القدر من التنسيق كافياً، ينبغي التقدم خطوة إلى أمام وإقامة قيادة عسكرية واحدة للجبهتين، بل محاولة تحريك الجبهة الأردنية والتنسيق معها أو ضمها. في حرب تشرين الأول/أكتوبر، تحركت الجبهتان في وقت واحد، لكن الجيشين المصري والسوري لم يحاربا كجيش واحد. ولو كان ثمة قيادة واحدة للجيشين لكانت النتائج العسكرية لحرب تشرين الأول/أكتوبر أكثر إيجابية.

الواقع أن قدراً كبيراً من الأفضلية التي تتمتع بها إسرائيل ناجم عن أنها قادرة، بما تملك من قدرة على تحريك قواتها من جبهة إلى أخرى، على أن تحشد في مكان المعركة قوات متفوقة في عددها وقوة نيرانها. ومن الواضح أن إسرائيل ستعجز عن ذلك إذا واجهت جيشاً واحداً لا مجرد جبهات. ففي حرب تشرين الأول/أكتوبر، عندما سكنت القوات المصرية بعد العبور، عمدت إسرائيل إلى تركيز قدراتها القتالية على الجبهة السورية لإخراجها من الحرب. وما كان باستطاعة إسرائيل أن تفعل ذلك، وما كان للقوات المصرية أن تسكن، لو كان هناك قيادة عسكرية واحدة للجبهتين السورية والمصرية. إن نجاح مغامرة عسكرية تقوم بها إسرائيل مرهون، كما يقول تقرير للأركان الإسرائيلية، بوجود ظروف تحارب فيها الجيوش العربية كجيوش متعددة، يضرب كل منها على حدة، رغم عمليات التنسيق تبعاً للاستراتيجية الخاصة بكل دولة عربية[(٤)].

ولقد أفصح إسحق رابين مؤخراً بوضوح عن هذه الحقيقة، منوهاً بالسبب الحقيقي لـ«الإغراءات»، بل قل الطُعم التي تقدمها إسرائيل إلى الزعامة المصرية وحدها، وذلك لخلق وضع يمنع المصريين من المشاركة، خلال الأيام الأولى الحيوية من القتال، في المعركة بين إسرائيل وسوريا[(٥)].

خامساً ـ من المفروض أخيراً، أن يخوض الجانب العربي الحرب الخامسة

---

(٤) كارنجيا، **خنجر إسرائيل** ([دمشق]: دار دمشق، ١٩٦٧).

(٥) *Economist* (14 December 1974).

والعلاقات العربية ـ السوفياتية قد بلغت، على الأقل، درجة كافية من الإيجابية. من الطوباوية أن نتطلب تطابقاً كاملاً بين السياستين العربية والسوفياتية حول الصراع العربي ـ الإسرائيلي بوجه عام وحول مشكلة تصفية آثار العدوان بوجه خاص، لكن حداً مناسباً من التقارب والتنسيق يعتبر شرطاً ضرورياً لسياق دولي وتسليحي أفضل للحرب المنتظرة. وإذا كان الدعم السياسي السوفياتي يوفر، بتوازن العرب، فرصاً أفضل لتضييق احتمالات تدخل أمريكي مباشر، فإن الدعم السوفياتي التسليحي يبقى أمراً حاسماً في جميع الأحوال. عند انفجار الحرب وتطاولها، فإننا سنكون، مهما كدّسنا من أسلحة، بحاجة إلى المزيد منها ما دمنا لا نملك صناعات حربية، أي ما دمنا لا نصنع سلاحنا في مصانعنا.

إن الدول التي لا تنتج أسلحتها، أو التي لا تنتج كل أسلحتها، ستبقى، في حدود حاجاتها، الدول ـ الزُبُن إزاء الدول المموِّنة بالسلاح. هذه الحقيقة قد تجرح كبرياءنا القومي، لكننا إذا لم نعها وإذا لم نأخذها بالاعتبار في سياستنا، فسوف يُضار وجودنا القومي، وليس كبرياءنا القومي فقط. فالسياسة، وبخاصة السياسة الخارجية، تُبنى على الحقائق الواقعة وليس على الشعور والرغبة. يقول البعض: السلاح أصبح سلعة. هذه أكذوبة مغلفة بحقيقة، وبخاصة في السياق القائم للصراع العربي ـ الإسرائيلي، إذ إن السلاح ليس سلعة تجارية بل سلعة سياسية، وهذه السلعة السياسية زلزلت تاريخ المنطقة خلال ربع القرن الفائت.

السياسة المصرية ما بعد الناصرية شديدة الحساسية بكبرياء مصر القومية إزاء السوفيات. لماذا؟ لأن السوفيات لا يمضون معنا، وهذه حقيقة، سوى نصف الطريق أو ثلاثة أرباعه في معركة تصفية آثار العدوان، ثم تمضي السياسة المصرية لمعانقة من ساروا ويسيرون كل الطريق ضد الأمة العربية: أمريكا. إزاء السوفيات، السياسة المصرية شديدة الحساسية لكرامة مصر، وهي تتطلب النِدِّية. مع أمريكا تُنسى كرامة مصر القومية حتى الدودية والدونية.

لنعد إلى العامل السوفياتي في الحرب الخامسة. يقول كاتب عسكري عربي رصين ما يلي: «إن مدى قدرة الجانب العربي على امتصاص الضربة الإجهاضية الإسرائيلية تتوقف أولاً على تأمين دفاع جوي فعال، حجماً ونوعاً يراعي قدر الإمكان التطورت المتوقعة لدى العدو في أساليب الحرب الإلكترونية، وهذه لا يمكن تحقيقها إلا بتعاون وتنسيق مع الاتحاد السوفياتي»[٦].

ما تخشاه إسرائيل اليوم هو هذا: ترميم العلاقات المصرية ـ السوفياتية وما

---

(٦) انظر: محمود عزمي في: **الدستور**، ٢٥/ ١١/ ١٩٧٤.

تؤدي إليه من نتائج على صعيد تسليح مصر. ويصرح رابين: «إن إسرائيل مستعدة لتحقيق المزيد من الانسحاب من جبهة سيناء للحيلولة دون عودة مصر إلى النفوذ السوفياتي»[٧].

(٧) *Economist* (14 December 1974).

إحداثية

٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ :	وفاة عبد الناصر بنوبة قلبية. أنور السادات، نائب رئيس الجمهورية، يصبح رئيساً للجمهورية.
١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠ :	تغيير في قيادة السلطة في سوريا يفتح إمكانية لدخول سوريا في المعركة العسكرية مع إسرائيل، بعد أن كانت القيادة السابقة تكتفي بالرفض السياسي والدعوة لحرب التحرير الشعبية.
تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ :	عندما قام يارينغ بمحاولته الثانية، لتجديد المحادثات حول تنفيذ قرار مجلس الأمن ومشروع روجرز، قال الممثل الإسرائيلي: إن المسألة قيد الدرس في مجلس الوزراء. وكان هذا إشارة واضحة إلى تملُّص إسرائيل، كما توقع عبد الناصر، من تنفيذ مشروع روجرز الذي وصفته غولدا مائير بـ «خدعة مكرسة لكي يُسمح لمصر لتعدّ نفسها لشن الحرب مجدداً بشكل أكثر كثافة وشدة».
كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير ١٩٧١ :	السادات يعلن تمديد وقف إطلاق النار مرة بعد أخرى.
٨ شباط/ فبراير ١٩٧١ :	يارينغ يكتب إلى مصر وإسرائيل: يسأل مصر فيما إذا كانت على استعداد لعقد اتفاق سلام مع إسرائيل يتضمن:

١ ـ الغاء كل مطالبة وكل حالة عداء.
٢ ـ احترام واعتراف بسيادة إسرائيل.
٣ ـ احترام واعتراف بحق إسرائيل في أن تعيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.
٤ ـ التعهد بالقيام بكل ما يمكن للسهر على أن أفعال العداء أو العدوان ضد الشعب اليهودي والمواطنين والأملاك الإسرائيلية لا تأتي أو لا تُقترف من داخل مصر.
٥ ـ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لإسرائيل.

مصر تجيب بالإيجاب بعد أسبوع.

يسأل إسرائيل فيما إذا كانت تتعهد بالانسحاب حتى خطوط ما قبل حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ويقول لها أن ليس من الضروري أن يكون انسحابها غير مشروط ويتوقف في الواقع على الوصول إلى «تسويات مرضية» حول مشكلات المناطق المنزوعة السلاح، حرية وصول السفن الإسرائيلية إلى خليج العقبة مروراً بشرم الشيخ، وأخيراً حرية الملاحة في خليج العقبة.

إسرائيل تجيب بالرفض بعد أحد عشر يوماً، وتعلن أنها لا تقبل العودة إلا إلى حدود آمنة ومُعترف بها تحددها اتفاقات للسلام متفاوض عليها. كما تعلن رفضها القطعي العودة إلى خطوط ما قبل ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

٥ آذار/ مارس ١٩٧١

أو ثانت يعلن أن إسرائيل مسؤولة عن هذا الطريق المسدود، ويطلب إليها أن توافق على سحب قواتها، على الأقل في جبهة سيناء،

إلى خطوط ما قبل حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧. إسرائيل لا تجيب.

آذار/ مارس ـ أيار/ مايو ١٩٧١ :

خلاف داخل السلطة المصرية حول تمديد وقف إطلاق النار للمرة الثالثة. الفريق الناصري الأورثوذكسي، «علي صبري ـ شعراوي جمعة»، يعارض التمديد على أساس أن وقف إطلاق النار قد استنفد أغراضه واتضح أن أمريكا لا تنوي الضغط على إسرائيل. كما أن المجلس الحربي المصري الأعلى الذي يقوده ذلك الفريق، قد اتخذ قراراً بالمعركة وحدد موعدها في ١٣ أيار/ مايو ١٩٧٠.

وتجدد الخلاف مرة أخرى عندما أعلن السادات مبادرته الخاصة بفتح قناة السويس التي عارضها هذا الفريق.

١٤ أيار/ مايو ١٩٧٢ :

«مصر تنقلب ـ السادات يطيح برؤوس النظام الناصري» (جريدة **النهار**) قبل أيام من وصول روجرز إلى القاهرة. عملية تصفية الناصرية تتلاحق. العلاقات المصرية ـ السوفياتية تصاب بشرخ استمر في التوسع، رغم عقد معاهدة صداقة مصرية ـ سوفياتية يوم ٢٧/ ٥/ ١٩٧١ كانت قصاصة ورق؛ كما أثبت تطور الأحداث اللاحقة. في ما بعد، يصرّح السادات «في عامي ١٩٧٠ و١٩٧١ وزير الخارجية الأمريكية، وليم روجرز، أعطاني بعض الأمل، لكنه اكتفى بأن انتزع مني التنازل بعد التنازل، دون أن يحصل على شيء من الإسرائيليين»[١].

(١) L'Equipe du Sunday Times, *La Guerre du Kippour*, (Paris: Presses de la Cité, 1974), p. 43.

١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١ : السادات يقلب موقفه رأساً على عقب في خطابه في مجلس الأمة الجديد، ويلخص أهداف أمريكا في ثلاث نقاط : **الأولى** إخراج السوفيات من مصر. **الثانية**، عزل مصر عن الأمة العربية. **الثالثة**، ضرب المكاسب التي حققتها الجماهير بقيادة عبد الناصر. واليوم يتساءل المراقبون : ماذا فعل السادات غير ذلك؟

٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ : الآمال التي عقدها السادات على أمريكا تتبخر تماماً. يصرح لمجلة **نيوزويك** : «لقد عدنا الآن إلى أول الطريق، لكن في هذه المرحلة يبدو الأمر أسوأ». وقبل ذلك بثلاثة أيام قال : «دي الوقت تأكدت ليه كان عبد الناصر مش بيوثق بالأمريكان (. . .) أمريكا عايزه واحد لسانه زفر». ويكشف أنه كان مستعداً، مقابل فتح قناة السويس، للتخلّي عن مطلب عبور قوات مصرية إلى سيناء، وأنه كان مستعداً لكي يطلب عودة القوات السوفياتية إلى بلادها واستئناف العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن بمجرد انتهاء المرحلة الأولى من انسحاب إسرائيلي من سيناء.

شباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٧٢ : مظاهرات عمالية وطلابية في مصر.

٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٧٢ : السادات في موسكو. المحادثات لم تؤد إلى نتائج إيجابية لترميم العلاقات. السادات يصرح : «من الواضح أن الدولتين الأعظم ترضيهما الحالة المسدودة، لا سلم ولا حرب، القائمة في الشرق الأوسط، كما أنهما عقدتا اتفاقاً سرياً يتعلق بتحديد كميات الأسلحة إلى الشرق الأوسط». والصحافة المصرية تكثف انتقاداتها للاتحاد السوفياتي.

١٥ تموز/ يوليو ١٩٧٢ : السادات يصدر قراراً بإخراج الخبراء السوفيات. الصحف الغربية تصف القرار بأنه يشبه عملية العام ١٩٥٦ ولكن معكوسة. كتبت **الإنترناشيونال هيرالد تريبيون** في ٢٤/ ٧/ ١٩٧٢ ما يلي: «وصف كيسنجر ذات مرة طرد العسكريين السوفيات بأنه هدف أمريكي رئيسي». وفي مطلع السنة الحالية، قال الرئيس نيكسون: «إن الانتهاكات السوفياتية في مصر كانت ذات تأثيرات خطيرة على استقرار ميزان القوى في المنطقة وفي العالم. والآن عندما وصل خبر أمر السادات بترحيل جميع مستشاريه العسكريين السوفيات في الأسبوع الماضي، (ذهل) الرسميون في الولايات المتحدة إلى حد أنهم لم يريدوا التصديق أن الرئيس المصري يفعل حالياً ما كانت السياسة الأمريكية تعتبره هدفاً بعيد المدى ليس إلا».

٢٥ شباط/ فبراير ١٩٧٣ : نيكسون يستقبل غولدا مائير التي تصرخ: «هضبة الجولان وشرم الشيخ، ليس من مفاوضات حولهما».

٧ آذار/ مارس ١٩٧٣ : أمريكا تسلم إسرائيل ٤٨ طائرة فانتوم إضافية.

٣٠ آذار/ مارس ١٩٧٣ : السادات يصرح للصحافي الأمريكي بورشغراف:

«لقد فشلت المفاوضات وإن الحرب ضرورية. ومن احتكاكي بالدول العالمية الكبرى، لم نستطع الحصول على نتيجة (. . .). إن جميع مبادراتي لم تؤد سوى إلى ضغوط جديدة تهدف إلى إجباري على تقديم تنازلات جديدة، بل لقد قال لي روجرز إن جميع جهودي لعقد اتفاق سلم نهائي مع

إسرائيل كانت شجاعة جداً. إن جميع الأبواب التي فتحتها قد صفقت في وجهي بمباركة أمريكية».

٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣:

في الساعة ١٤ بدأت القوات السورية ـ المصرية على جبهتي القتال هجوماً مركّزاً شمل خطوط القتال في الهضبة السورية وقناة السويس. استمر القتال حتى ٢٥/ ١٠/ ١٩٧٣ حيث توقف بقرار مجلس الأمن. عندما توقف القتال، كانت النتائج الإقليمية كالتالي:

ـ على الجبهة المصرية: أقامت القوات المصرية رؤوس جسور في سيناء تبلغ مساحتها ٣٠٠ كيلومتر مربع، وعلى بعد حوالى ٩ كيلومترات من الممرات الاستراتيجية (الختمية، الجدي، مثلاً). وبالمقابل فإن مساحة رأس الجسر الذي أقامته القوات الإسرائيلية على الضفة الغربية للقناة كانت ١٠٠٠ كيلومتر مربع.

ـ على الجبهة السورية، أعادت إسرائيل فرض سيطرتها على جميع أراضي الجولان المحتلة في حرب ١٩٦٧ بالإضافة إلى ٦٠٠ كيلومتر مربع أخرى.

لوحظ أنه لم يكن ثمة قيادة عربية واحدة، بل إن التنسيق بين الجبهتين كان مفقوداً تماماً، وإن الجانب المصري قبل وقف إطلاق النار من دون استشارة ولا موافقة الجانب السوري. كما لوحظ أن الاتحاد السوفياتي بادر إلى شحن الأسلحة إلى مصر وإلى سوريا قبل أن تقوم أمريكا، عبر الجسر الجوي، بشحن الأسلحة إلى إسرائيل بثلاثة أيام، أي يوم ١٠/ ١٠.

١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ :

الدول العربية تقرر في مؤتمر الكويت: «البدء حالاً في خفض الإنتاج بنسبة لا تقل في كل دولة عربية مصدرة للبترول عن ٥ بالمئة من إنتاج شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣ على أن تطبق النسبة نفسها كل شهر بالتخفيض مرة أخرى من إنتاج الشهر الذي سبقه، وذلك حتى يتم جلاء القوات الإسرائيلية جلاء كاملاً عن جميع الأراضي العربية المحتلة في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وحتى تستعاد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. كما رفعت دول الخليج الست (بما في ذلك إيران) السعر المعلن بنسبة ٧٠ بالمئة مما كان عليه في ١ تشرين الأول/ أكتوبر، وتكمن الناحية الإيجابية الأساسية لقراري تخفيض الإنتاج ورفع الأسعار في اتخاذ الدول العربية المنتجة للنفط إجراءات نفطية دون الرجوع إلى الشركات. علماً بأن المؤتمر رفض اتجاهاً عراقياً ـ ليبياً طالب بحظر النفط عن الولايات المتحدة وتأميم شركاتها النفطية، وسحب الأرصدة العربية من المصارف الأجنبية. بعد عدة أيام، وقبل يومين من انتهاء الحرب، عادت الدول العربية وقررت وقف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة. وفي ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر، عادت الدول العربية المنتجة وقررت رفع أسعار النفط بمعدل ١٠٠ بالمئة.

٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ :

كيسنجر في القاهرة. اتفاقه مع السادات على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وأمريكا. هذا القرار يشكل صورة السياسة المصرية لمرحلة ما بعد حرب تشرين الأول/

أكتوبر. لم تلبث سوريا أن حذت حذو مصر بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع أمريكا.

٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ : وزراء النفط العربي يتراجعون خطوة إلى وراء بالنسبة إلى القرارات السابقة، فيعلنون أن الحظر سيرفع عن الولايات المتحدة، إذا تم التوصل إلى اتفاق على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وفق برنامج زمني تُوقِّعه إسرائيل وتضمن تنفيذه الولايات المتحدة.

١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ : توقيع اتفاقية لفصل القوات على الجبهة المصرية - الإسرائيلية. الاتفاقية تحدث صدمة لدى الرأي العام في سوريا الذي يعتبر الاتفاقية بمثابة تخلٍ عن سوريا.

في هذا المناخ، بدأت القوات السورية مناوشات عسكرية مع القوات الإسرائيلية، تحولت إلى حرب استنزاف.

١٨ آذار/ مارس ١٩٧٤ : الدول النفطية العربية تقرر، وحرب الاستنزاف مستمرة على الجبهة السورية، رفع الحظر النفطي عن الولايات المتحدة. القرار صدر بدفع مصري - سعودي مشترك. وقد عارضت القرار سوريا وليبيا. قبيل المؤتمر صرح السادات أن سياسة الولايات المتحدة قد تغيرت إلى درجة تقضي رفع الحظر البترولي المفروض عليها.

٢٨ آذار/ مارس ١٩٧٤ : السادات يصعِّد، بصورة مصطنعة لإرضاء أمريكا، حملته على الاتحاد السوفياتي. وتستمر حملة النقد تارة والتشهير تارة أخرى تبعاً لهبوط أو صعود موجات الأمل التي تعلق على السياسة الأمريكية. وفي ٢/ ٤/ ١٩٧٤ تلغى رحلة للسادات إلى موسكو بناء على طلب سوفياتي.

١٨ نيسان/ أبريل ١٩٧٤ : السادات يقول: «لقد استطعنا تحييد أمريكا التي كانت منحازة لإسرائيل والتي كانت تتبنى وجهة نظرها بالكامل. أمريكا واقفة بالوسط بيننا وبين إسرائيل».

٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٧٤ : السادات يصرح: «كيسنجر رجل المعجزات وأعتقد أنه سينجح في فصل القوات على مرتفعات الجولان».

٥ أيار/ مايو ١٩٧٤ : توقيع اتفاقية فصل القوات على الجبهة السورية ـ الإسرائيلية، بعد حرب استنزاف استمرت ٨٠ يوماً. إسرائيل تبدأ بناء خط دفاعي جديد في الجولان، كما فعلت من قبل في سيناء.

حزيران/ يونيو ١٩٧٤ : رابين، رئيس وزراء إسرائيل الجديد، يلقي بيانه الوزاري الذي يعلن فيه بشكل قاطع أن إسرائيل لن تعود حتى في إطار معاهدة سلام إلى خطوط الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

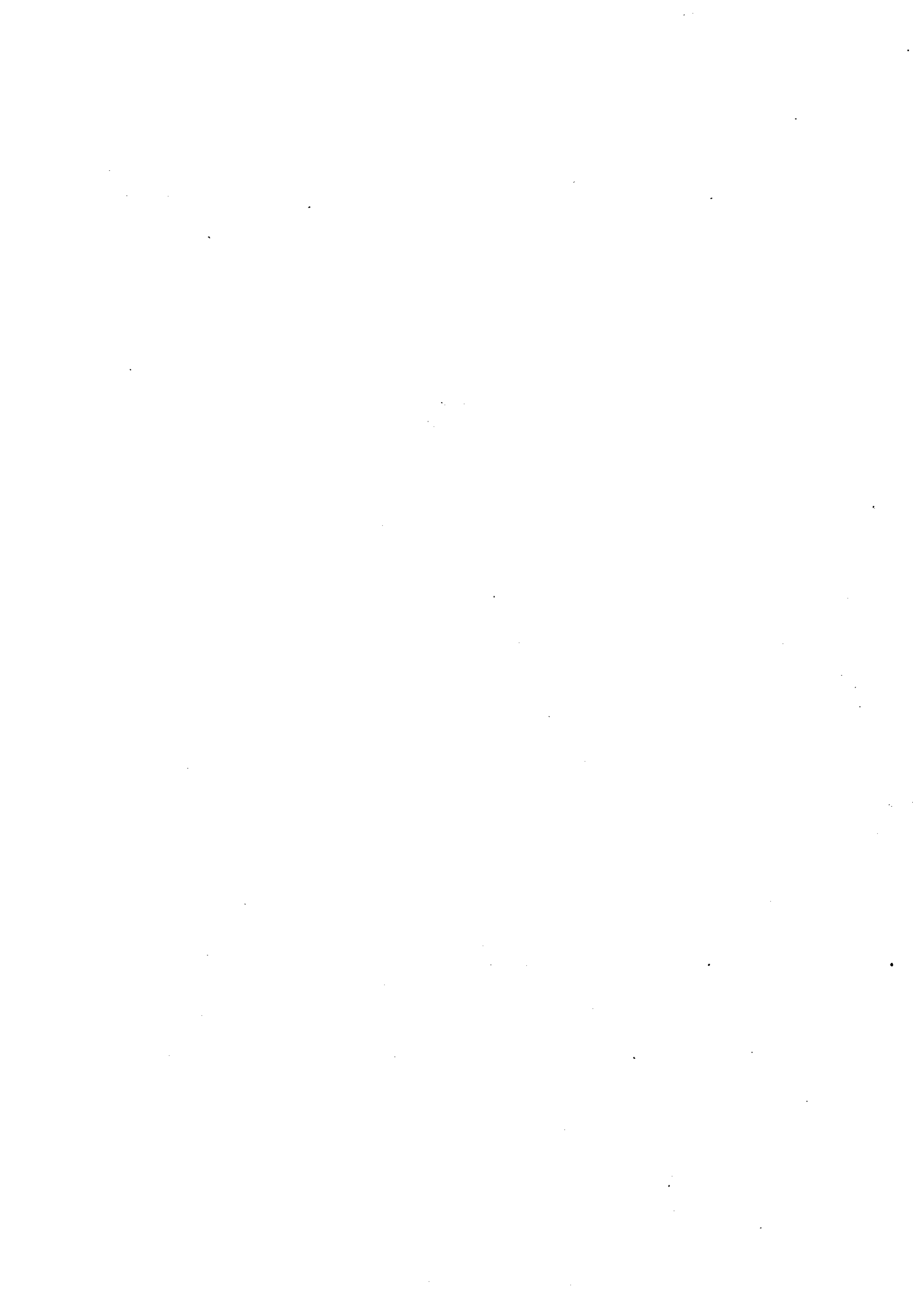
١٢ حزيران/ يونيو ١٩٧٤ : نيكسون في القاهرة، حيث يلقى استقبالاً رسمياً حافلاً وشعبياً حاشداً (أعدته السلطة بالطبع). نيكسون لا يعد مصر، ولا سوريا بالطبع، بشيء محدد. ثم ينتقل إلى دمشق، فعمّان، فتل أبيب. نيكسون، كما كتبت جريدة **هآرتس** في ٣٠/ ٦/ ١٩٧٤، يتفق مع رابين في هذه الزيارة على إلغاء مؤتمر جنيف فعلياً، وإبقائه فقط كإطار شكلي، وأن تجري المفاوضات في أماكن أخرى وبسرِّيَّة.

السادات يسعى، عبثاً، إلى حل مرحلي منفرد مع إسرائيل مؤملاً استرداد حقول نفط أبو رديس وممرات سيناء الاستراتيجية.

التضامن السوري ـ المصري يتفتت وعودة إلى وضع «اللاسلم واللاحرب» التي سبقت تشرين الأول/ أكتوبر.









مركز دراسات الوحدة العربية

التجربة التاريخية الفييتنامية

تقييم نقدي مقارن مع التجربة التاريخية العربية

ياسين الحافظ

التجربة التاريخية الفييتنامية

تقييم نقدي مقارن مع التجربة التاريخية العربية



مركز دراسات الوحدة العربية

التجربة التاريخية الفييتنامية

تقييم نقدي مقارن مع التجربة التاريخية العربية

ياسين الحافظ

(*) هذه هي الطبعة الثالثة للكتاب الصادرة في دمشق، ١٩٩٧.

المحتويات

تقديم ٧
تعريفات ١٥
١ ـ درسان أوليان وراهنان من التجربة الفييتنامية ٢٣
٢ ـ الحركة القومية الفييتنامية ٣١
أ ـ تعريف بفييتنام وشعبها ٣١
ب ـ تطور الحركة القومية الفييتنامية ٣٤
ج ـ الحركة القومية التقليدوية ٣٦
د ـ الحركة القومية الحديثة ٤٩
هـ ـ الحركة القومية ـ الشيوعية ٦٥
٣ ـ الحركتان القوميتان، الفييتنامية والعربية، ومشكلة الأقليات ٩٧
٤ ـ الوعي التاريخي الفييتنامي والوعي التاريخي العربي ١٠٩
الملحق ١ : الأصول الفكرية للثورة الصينية ١٢٧
الملحق ٢ : ٤ أيار/مايو في مرآة الماركسية الصينية ١٤٥
مراجع رئيسية ١٤٧



تقديم

هذا الكتاب محاولة في فهم التجربة التاريخية للشعب الفييتنامي، يتخللها عقد بعض مقارنات سريعة مع التجربة التاريخية للشعب العربي.

لكن، ما المقصود بالتجربة التاريخية لشعب من الشعوب؟! وما مفاتيح فهمها؟

١ ـ التجربة التاريخية لشعب هي «جملة المشاكل التي كان عليه أن يواجهها، المعارك التي كان عليه أن يتابعها، الإخفاقات التي يحتفظ بذكراها، الانتصارات التي أحرزها»[١]. وبكلمة انها جُماع حركة كل الشعب على كل المستويات والصعد.

لذا، في محاولتنا فهم التجربة التاريخية الفييتنامية، لم نكتف بقراءة قصص المقاومة الفييتنامية ضد الاستعمار الفرنسي ثم ضد الإمبريالية الأمريكية، كما لم نكتف بالوقوف عند الأحداث السياسية التي عاشها الشعب الفييتنامي. حاولنا الذهاب إلى ما هو أعمق وأبعد من الأحداث السياسية، التي كما يقول لوسيان بيانكو، تشكل سطح الأشياء. يقيناً، إن هذا «السطح» حصيلة، إلا أنه ليس الجوهري ولا الأساسي. الجوهري والأساسي هو الايديولوجي والثقافي، الذي يفرز السياسي ويحكمه. من هنا، في محاولتنا فهم تطور الحركة القومية الفييتنامية، أولينا جل اهتمامنا للتطورات التي أصابت الثقافة والايديولوجيا الفييتناميتين. إن حصافة السياسة الفييتنامية، أي نضجها وواقعيتها وفاعليتها، هي انعكاس مباشر للعقلنة والتحديث اللذين أصابتهما الثقافة والايديولوجيا الفييتناميتين.

في محاولة لتبرير، وبالتالي، الدفاع عن التخثُّر الثقافي العربي والتأخر السياسي العربي والمحافظة في الايديولوجيا العربية، يقال استناداً إلى توتولوجيا تزعم

(١) انظر: Jean Chesneaux, *Le Vietnam, études de politique et d'histoire* (Paris: F. Maspéro, 1968), p. 78.

ماركسية: من الطبيعي أن تكون السياسة والثقافة والأيديولوجيا العربية متأخرة ومحافظة ما دامت البنية الاقتصادية العربية متأخرة. ولكن كيف أمكن أن نجد بموازاة أو مقابل اقتصاد، كالاقتصاد الفييتنامي، أكثر تأخراً وأشد فقراً من الاقتصاد العربي، ثقافة وايديولوجيا وسياسة على درجة ملحوظة من الحداثة، فضلاً عن ثوريتها وتقدميتها. هذه الصورة التناقضية تجلو حقيقتين:

ـ **الأولى**: أن الثقافي والأيديولوجي والسياسي وإن كانت ترتبط، في الحيز الأخير، بالاقتصادي، إلا أنها تتمتع باستقلال نسبي (Autonomie).

ـ **الثانية**: في المجتمعات التقليدية وما قبل الرأسمالية، المصابة باختلالات، المعانية هيمنات خارجية، المتلقية تأثيرات ثقافية برانية، الأيديولوجي والثقافي يصاب، في حالاتٍ، بانكماش أو انغماد (Involution) (كما في الحالتين العربية والهندية)، ويشهد، في حالات أخرى، انفتاحاً وتطوراً (Evolution) (كما في الحالتين الفييتنامية والصينية)[٢]. هذا الكتاب محاولة لإلقاء ضوء على الأسباب والعوامل التي سهلت التطور الأيديولوجي الفييتنامي، كما يحوي إشارات إلى أسباب وظروف تظاهرات الانغماد الأيديولوجي العربي[٣].

---

(٢) انظر: عبدالله العروي: **أزمة المثقفين العرب: تقليدية أم تاريخية،** ترجمة ذوقان قرقوط (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨)، ص ١٠٣ ـ ١٤٠، **والعرب والفكر التاريخي** (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣).

(٣) ثمة حادثة (كنت أحد شهودها) وتصريح لمسؤول فييتنامي يرمزان إلى السيرورتين الايديولوجيتين المتناقضتين الفييتنامية والعربية في مرحلة ما بعد نزع الاستعمار، سيرورتين بدأتا، بالطبع، تحفران مجرييهما خلال التجربة الكولونيالية:

ـ مع تصفية الاستعمار الفرنسي من سوريا عام ١٩٤٧، في مدينتي الصغيرة القائمة على ضفاف الفرات، دير الزور، وبناء على نداء من شاعر المدينة، محمد الفُراتي، تجمع في الساحة الرئيسية من المدينة «مثقفو» المدينة وطلابها حاملين معهم ما يملكون من كتب فرنسية وقاموا بإحراقها باعتبارها «أثراً» من آثار الاستعمار الفرنسي. وعلى ألسنة النيران، ومع جلجلة صوت الشاعر التي كانت تبعث في الحشد «المثقف» مزيداً من الحماسة، كان المزيد من الكتب يُجلب ويرمى في المحرقة. هذه المذبحة الثقافية التي تكررت في المدن السورية الأخرى، رمزت إلى، ودشنت، سيرورة نزع الثقافة الحديثة (التي، دون أن تتعمدها، حملت بعض تظاهراتها التجربة الكولونيالية) من البلدان العربية، سيرورة لا تزال ماشية، تبلورت خلالها ثقافة تقليدوية عربية جديدة، وجدت أول اختبار لها في ٥ حزيران/يونيو.

ـ في فييتنام، مع تصفية الاستعمار الفرنسي في الشمال عام ١٩٥٤، قال تريونغ شينه (السكرتير العام لحزب الشغيلة الفييتنامي): «في الوقت نفسه الذي كنا نقاوم فيه السياسة الغاشمة للكولونياليين الفرنسيين، لم نكن قط ننسى أن نستفيد من الثقافة الحقة للشعب الفرنسي. وخلافاً لتوقعات المعمرين Les Colons، خلال فترة الاحتلال الفرنسي كلها، استطعنا أن نتعلم، في حدود معينة، التفكير والتصرف والعمل fحسب الطرق والمناهج العلمية. إن رسامينا وأدباءنا وموسيقيينا ونحاتينا يحملون وسم التأثير التقدمي للثقافة الفرنسية...». انظر: *Nouvelle critique* (janvier 1954).=

٢ ـ في التجربة التاريخية لشعب، في سيرورة تطوره، صعودية أكانت أم ركودية أم قهقرية، ليس ثمة ما هو صُدَفي وعجائبي. ثمة منطق عقلاني يحكم مجرى التطور التاريخي؛ والتحليل العلمي يكشف لاعجائبية أية «أعجوبة» أو «صدفة» أو «عثرة» تاريخية؛ وإذا حدثت «أعجوبة» ما، فلن تلبث عقلانية التاريخ أن تمحوها: التيارات العميقة للتطور التاريخي تجرف ما هو عارض وسطحي.

على سبيل التوضيح: ماذا تعني هذه الأطروحة، مثلاً، على صعيد الصراع العربي ـ الإسرائيلي؟

تعني أن قيام إسرائيل لم يكن صدفة وأن استمرارها ليس أعجوبة: قامت إسرائيل على أنقاض التأخر العربي. إسرائيل جزاء تاريخي للتقليدوية العربية، وبالتالي، ستبقى ما بقيت هذه التقليدوية مهيمنة على الايديولوجية العربية وعلى المجتمع العربي. وستزول مع زوال هذه التقليدوية. على المدى التاريخي، لن تنجو إسرائيل من الزوال كونها إمبريالية، إذا بزغت نخبة عربية حديثة وتقدمية. الإمبريالية لا تستطيع أن تحمي إسرائيل. التأخر العربي وحده هو الذي حمى ويحمي وسيحمي إسرائيل.

٣ ـ «التجربة التاريخية لشعب لا تتجلى على مستوى القادة السياسيين وحدهم، مهما كانت مهمة وأساسية التحليلات التي يأتون بها والتوجيهات التي يصدرونها. التجربة التاريخية تتدخل في الواقع على مستوى الناس البسطاء؛ تحدد قدرتهم على التدخل في شؤون البلد، وفي النهاية، تحدد نجاح أو إخفاق الاستراتيجيات السياسية المعدة من قبل الزعامة السياسية»(٤).

لعل التجربة الفييتنامية هي التجربة التي تقدم المثال الأسطع الذي يدعم هذه الأطروحة: الناس البسطاء ليسوا سماد التجربة التاريخية للأمة الفييتنامية، بل هم من صنّاعها: عندما يكف شعب أصابته لعنة التأخر عن شرب أركيلة وهو في حالة حرب، وعندما لا توجد في زاوية من الوطن حارة مثل حارة دريد لحام، «حارة كل مين إيده إله»، أي عندما ترتفع كتلة الناس البسطاء من درك العزوف واللامبالاة والسعي وراء الخلاص الفردي ولو على حساب الآخرين، من درك عدم وعي أهمية

= نقلها جان شينو في: Jean Chesneaux, *Contribution á l'histoire de la nation vietnamienne*, la culture et les hommes (Paris: Editions sociales, 1955), p. 249.

(٤) Chesneaux, Ibid.

الاندماج القومي، من درك عدم وعي أو عدم احترام الحقوق العامة (أي حقوق الآخرين، وبالتالي، حقوق المجتمع وحقوق الأمة) ـ أقول عندما يرتفع شعب، وبخاصة بسطاء الناس، إلى هذا المستوى من الوعي (والمسألة هي، حصراً، مسألة وعي)، يكون فعلاً قد أصبح في حالة تؤهله للخروج من التأخر.

في فييتنام، تحوَّل، فعلاً، الناس البسطاء إلى صناع للتاريخ وملكوا القدرة على التدخل في شؤون بلدهم: في معركة «ديان بيان فو»، أسهم فضلاً عن المقاتلين، ٢٠٠ ألف شغيل اشتغلوا ما مجموعه ٣ ملايين يوم عمل، تحت قصف الطيران والمدفعية الاستعماريين. هؤلاء الناس البسطاء لم يذهبوا إلى «ديان بيان فو» فقط بأمر من «حزب الشغيلة الفييتنامي»، بل ذهبوا أيضاً وبالأساس بدافع طوعي من ضميرهم القومي ووعيهم السياسي. هؤلاء البسطاء هم الذين ربحوا معركة «ديان بيان فو»، وهم الذين كسروا ميزان القوى الذي كانت أركان الحرب الفرنسية تعتبره، بحق، ولكن من الناحية العسكرية الخالصة، لصالحها، غافلة عن دور هذه الجموع من المواطنين البسطاء الذين حركهم وعيهم السياسي.

وأيضاً في فييتنام: هل كان ممكناً للشمال الفييتنامي الذي ألقي عليه من القنابل أكثر مما ألقي على ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، أن يصمد لولا روح المبادرة والإحساس بالمسؤولية القومية اللذان حرّكا الناس البسطاء: رغم كل التدمير، «استمرت الحقول تُزرع، استمرت أعمال البحث والتعليم الجامعي، وسائل المواصلات كانت تُصلح بسرعة إثر كل غارة، المخربون الذين يُرمون بالمظلات يُقبض عليهم مباشرة». هذه النتائج ما كان ممكناً بلوغها لو أن القرارات كانت فحسب قرارات الفوق وليست قرارات الناس البسطاء.

لا حاجة للإطالة في الحديث عن هامشية وعزوف بسطاء الناس وضعف روح المبادرة لديهم في التجربة العربية. يكفي أن نأتي بحادثة أذهلت مؤرخاً كبيراً، إسحق دويتشر، تتعلق بحرب حزيران/ يونيو: بعد أن يُبدي دهشته لأن الجيش المصري لم يتخذ احتياطات لمواجهة احتمال هجوم إسرائيلي (كانت مؤشرات جلية جداً تومىء إليه)، فتركت المطارات بغير دفاع والطائرات بلا تمويه، بل ولم يجر الاهتمام بلغم مضائق تيران أو وضع عدة مدافع على شاطئها (كما اكتشف الإسرائيليون ذلك، مندهشين، عندما وصلوا إلى هناك). بعد ذلك يتابع دويتشر: «إن الضربة الإسرائيلية الأولى التي تمت بأسلحة تقليدية، كان يمكن ألّا يكون لها هذا الأثر الماحق، لو أن القوات المسلحة المصرية كانت معتادة على الاعتماد على مبادرة الضباط والجنود. عندئذ كان القادة المحليون سيتخذون الاحتياطات الدفاعية الأولية دون انتظار أوامر

من الأعلى. إن عدم الكفاءة العسكرية هنا كان انعكاساً لضعف اجتماعي - سياسي أعمق وأوسع[٥] . . .».

كذلك، ففي التجربة الناصرية، وهي تجربة الشعب العربي التاريخية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تتجلى مسألة ارتباط التجربة التاريخية بالناس البسطاء، في مسائل نخالها تافهة وتفصيلية: ألم يضع عبد الناصر أصبعه على هذه الحقيقة الواقعية، لكن دون أن يعي أبعادها ومغزاها، عندما تحدث عن العجز عن إصلاح مستشفى القصر العيني في الوقت الذي أنجز فيه تحرير مصر سياسياً من الاحتلال، بوشر بإصلاح زراعي، ضُرب الإقطاع، أُممت نسبة كبيرة جداً من القطاع الصناعي والتجارة الخارجية، أُطلقت مشروعات للتنمية والتصنيع، إلخ. ألم يكن العجز عن إصلاح مستشفى القصر العيني، المرتبط أساساً بوعي الناس البسطاء، وليس الإنجازات المدويّة التي ذكرنا بعضها، هو الذي قرر، في آخر الحساب، مصير وعاقبة التجربة؟! ألم يكن عجز المصريين البسطاء عن التدخل في شؤون البلد هو الذي حدد مآل الاستراتيجية التي وضعتها الزعامة الناصرية؟!

لِنرَ أيضاً إلى مصير هذه الاستراتيجية من زاوية أخرى، زاوية الصراع العربي - الإسرائيلي أو المصري - الإسرائيلي: في مناخ فكري كانت (ولا تزال) تسود فيه، حتى في صفوف الماركسيين، منظورات اقتصادية وتصنيعوية، كان عبد الناصر يتجه، ربما لشعوره ببعض تفوُّق عسكري إسرائيلي، فضلاً عن مناخ غير مُؤاتٍ على الصعيد الدولي، إلى استئخار المواجهة العربية - الإسرائيلية بانتظار تحديث الاقتصاد المصري بوجه عام وبناء قاعدة صناعية بوجه خاص؛ بالإضافة إلى تقدم في طريق الوحدة العربية، أو التضامن العربي على الأقل. هذه الاستراتيجية أُفسدت من تحت (فضلاً عن الدور السلبي للتناقضات العربية)، من قبل النخبة الناصرية بخاصة (ثم النخبة المصرية بعامة)؛ مدعومة، تهويرياً، من قبل النخبة العربية بعمومها. كيف ؟!

هذه النخبة، فضلاً عن أنها، نظراً لهيمنة الايديولوجيا التقليدية، كانت غير مؤهلة لبناء جيش يستوعب التقنية العسكرية الحديثة ويخدم، في هذه المرحلة، هذه الاستراتيجية الدفاعية - أقول: هذه النخبة كانت تدفع باتجاه استراتيجية ليست فقط غير استئخارية بل أكثر دفاعية، يغذوها - أي النخبة - ضرب من ديماغوجية سياسية تارة، وضرب من بهورة عسكرية تارة أخرى (يكفي أن نتذكر بعض تصريحات عبد

---

(٥) انظر: اسحق دويتشر، **دراسات في المسألة اليهودية**، نقله إلى العربية مصطفى الحسيني (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧١)، ص ١٢٩ - ١٤٠.

الحكيم عامر وبعض تعليقات أحمد سعيد). والأدهى والأمرّ من ذلك هو دور النخبة الناصرية خارج مصر: كانت تدفع باتجاه تهويري. وتم ذلك في ٥ حزيران/ يونيو. لذا فإن ٥ حزيران/ يونيو هذه ليست فقط محك وعي النخبة الناصرية، بل هي، بالأساس، مرآة وعي كتلة الإنتلجنسيا العربية، رائز قدراتها، مقياس «عقلانيتها».

٤ ـ وأخيراً فإن «التجربة التاريخية لشعب هي اندراج الماضي في الحاضر، هي معطى مباشر للصيرورة الجماعية»[٦].

كتلة التقدميين العرب ميَّالة، إما لعجلة ثورية أو للتهوين من حجم المشكلات والبلايا العربية، أو لقصور في الوعي، إلى تجاهل أو إنكار البُعد التاريخي للتجربة العربية: الحاضر لحظة مقطوعة أو يتيمة.

بيد أن معاينة متمهِّلة، ناهيك عن التحليل المعمق للواقع، لا بد أن تلتقط رواسب الماضي، بعيوبها أو فضائلها، بكوابحها أو نوابضها، شعوريتها أو عقلانيتها، إما طافية على سطح الحاضر بصورة صريحة وواعية (التظاهرات التقليدية الخالصة)، أو مبثوثة في ثناياها بكيفية تدليسية أو غير واعية: لنأخذ حالة قصوى، حالة الحركة الشيوعية الفييتنامية: لم تكن فقط وليدة التأثيرات التي أطلقتها ثورة تشرين الأول/ أكتوبر، بل هي أيضاً وليدة كل التطورات الايديولوجية والاجتماعية والاقتصادية التي أصابت فييتنام التقليدية خلال التجربة الكولونيالية. أكثر من ذلك، إن نتفةً ما، إن نفَساً ما من فييتنام التقليدية ـ الكونفوشيوسية لا يزال ثاوياً في أعماق فييتنام الاشتراكية، التي اتخذت من الماركسية ـ اللينينية دليلاً ايديولوجياً.

كذلك، فالحركة القومية العربية بخاصة، والحركة السياسية العربية بعامة، التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، هي ضرب من تواصل واستمرار للتيارات الايديولوجية والسياسية التي انبثقت وناضلت وملأت الساح مع التغلغل ثم الاجتياح الاستعماري للوطن العربي. وبالتالي فـ ٥ حزيران/يونيو، مثلاً، ليس برهةَ حاضرٍ فحسب، بل هو أيضاً مسيل من الماضي (الماضي القريب + الماضي المتوسط + الماضي البعيد) تجمّع في ساحة الحاضر. لا أحد يزعم أن الماضي يعيد بناء أحداث الحاضر، لكن في عروق الحاضر غير قليل من دماء الماضي. الزمن يسيل ولا شك، ولحظاته لا تكرر نفسها، لكن بصمات الزمن وسيلانه ليست على القدر الذي نتوهمه من السرعة والملاسة والسطحية. إن وتيرة انسياب الزمن، لدى شعب متأخر، ترتبط

(٦) Chesneaux, Ibid.

بوعيه الكوني أولاً وإدراكه سلبيات وعرقلات رواسب الماضي ثانياً. وكلما ضمر هذا الوعي والتبس هذا الإدراك، ثقل انسياب التطور ومال إلى الركود أو الحركة الدورانية. في قاع حركة التاريخ بعض استمرارية حتى في عمليات التغيير الواعية الراديكالية.

في الوطن العربي، حيث الانغماد الايديولوجي تظاهرة ماثلة، نلمس وكأن ثمة تكرار إنتاج (Reproduction) التظاهرات الايديولوجية والاجتماعية والسياسية القديمة في أشكال وإطارات حديثة: ألا نرى الطائفية في إهاب القومية، التقليد في ثنايا الماركسية، الماضوية في أساس الاشتراكية، المعتقد الإيماني والقبليات في قاع الإلحاد والديالكتيك. لنأخذ مثلاً عيانياً: حالة المدينة العربية وكيف تحصل فيها (وهي المفترض أن تتحول إلى طاحون أو مصهر لتحديث سكانها الوافدين من الريف) تظاهرة تكرار إنتاج أنماط الحياة الاجتماعية ـ الايديولوجية الريفية: العائلية، العشائرية، الطائفية، غياب مفهوم الحق العام أو حق المجتمع. يكفي أن نتأمل خريطة بيروت الاجتماعية ـ المذهبية حتى نكتشف أن بيروت ـ الضواحي هي، ايديولوجياً واجتماعياً، أكوام سكنية متلاصقة من شقفٍ من قرى زحفت أو أنزلت على أطراف بيروت، المدينة السنية التقليدية المحافظة. إن التقدم المادي ـ الاقتصادي لم يترافق مع تقدم موازٍ أو مناسب على الصعيد الايديولوجي. بل ثمة ما هو أدهى: إن الايديولوجيا الطائفية، وهي «بناء فوقي» موروث من مجتمعات تقليدية ذات شروط جغرافية معينة ونمط إنتاج شبه بدائي، تتعزز وتتدعم حتى في صفوف الإنتلجنسيا الأكثر «حداثة».

وبكلمة: هذه هي النقطة التي تبدي الاختلاف الجذري بين التجربة التاريخية الفييتنامية والتجربة التاريخية العربية: التقليد الديمقراطي (بمحتواه الواسع، بالطبع: الايديولوجي، الاجتماعي، الثقافي، القومي، السياسي) غائب عن التجربة الأخيرة.

المشكلات والبلايا العربية كبيرة وصعبة، والطريق إلى حلها طويل ومعقد. الخطوة الأولى، أو البدوة اللازمة للتقدم نحو تذليل هذه المشكلات وتكنيس هذه البلايا هو عقلنة الإنتلجنسيا العربية (ثم، في مرحلة لاحقة، المجتمع العربي). والماركسية، مأخوذة كأعلى صور العقلانية الحديثة وكسلاح ضد التقليد وضد البنى ما قبل البرجوازية، هي أداة ناجعة لعقلنة المجتمع العربي وتحديثه. وهذا هو، أيضاً، بعض مغزى التجربة التاريخية الفييتنامية

تعريفات

رأينا، في سبيل مزيد من الوضوح، أن نشرح المعنى الذي أردناه لعدد من الكلمات أو المصطلحات المفتاحية، آملين بذلك أن نعطي الأفكار والأطروحات الواردة في الكتاب مزيداً من التحديد، وبالتالي الفائدة[(١)].

١ ـ إنتلجنسيا (Inteligentia): مصطلح من أصل روسي يعني فئة أو شريحة المثقفين. في بلد يعاني مشكلة تأخر، تلعب كتلة المثقفين، باستقلالها النسبي، دوراً حاسماً في نقل الوعي الكوني إلى شعبها، وتنضج، بالتالي، المقدمات الثقافية للثورة السياسية. وفي حالات قد تلعب دوراً محافظاً.

٢ ـ ايديولوجيا (Idéologie): بالمعنى الأول، المستعمل غالباً، هي مجموعة الأفكار والتصورات والتصرفات المشتركة لدى جماعة من الناس، سواء طائفة أو حزب أو طبقة أو شعب. بالمعنى الثاني هي تلك المجموعة من الأفكار والتصورات التي تنسج، لدى الجماعة المبثوثة في صفوفها، وعياً زائفاً للحقائق الواقعية، فتتحول إلى أداة حَجب.

٣ ـ **تاريخانية** (Historicisme): اتجاه يؤكد على موضوعية تطور المجتمعات وعلى مجرد قانون يحكم مراحل تطورها الطبيعي. ثمة قول لماركس يوضح بعض أسس التاريخانية: «إن أمة يمكنها ويجب عليها أن تستخلص درساً من تاريخ أمة أخرى. لكن حتى عندما يصل مجتمع إلى اكتشاف درب **القانون الطبيعي الذي يحكم**

---

(١) استفدنا في صياغة هذه التعريفات، من المصادر التالية:

Encyclopedia universalis; Dictionnaire rationaliste ([s.l.]): Editions de l'union rationaliste, 1964); Pierre Masset, *Les 50 mots-clés du marxisme*, les 50 mots-clés ([Toulouse]: Privat, 1970); Julia Didier, *Dictionnaire de la philosophie*, les dictionnaires de l'homme du xx^e siècle (Paris: Larousse, 1964); Joseph Sumpf et Michel Hugues, *Dictionnaire de sociologie*, les dictionnaires de l'homme du xx^e siècle; 45 (Paris: Larousse, 1973), et Thomas Suavet, *Dictionnair économique et social*, initiation économique; 3 (Paris: Economie et humanisme, les éditions ouvrière, 1962).

حركته [. . .]، لا يمكنه لا أن يتجاوز بقفزة ولا أن يلغي بمراسيم مراحل تطوره الطبيعي؛ بل يمكنه أن يختصر فترة الحمل ويلطف آلام الولادة».

عبد الله العروي يميز بين تاريخانية يمينية أو محافظة وأخرى يسارية أو ثورية: التاريخانية اليمينية تذوب بسرعة في التقليد وترتد إلى تطورية خالصة، وذلك لأنها تنكر إرادة اختصار مدة الحمل. التاريخانية اليسارية أو تاريخانية الفعل تصب، في حالة البلدان المتأخرة بالطبع، في الليبرالية وتبررها. والليبرالية تؤمن بالمراسيم[٢].

الفكر التاريخاني يعلم أن الاشتراكية لا يمكن أن تبنى على أرضية ومفاهيم ومناهج تقليدوية، بل فقط على أرضية ليبرالية. كما أن هذا الفكر التاريخاني يهيىء للفكر الثوري العربي، في سياق تاريخي انعدمت فيه فرص تكون طبقة برجوازية حقة، استيعاب الثقافة والفتوح الليبرالية قبل/ومن دون أن يعيش مرحلة برجوازية.

٤ ـ **تقليد** (Tradition): هو الموروث الذي ينتقل من جيل إلى جيل ويقرّ في ايديولوجيا وعادات وأخلاق وتصرفات الأجيال المتعاقبة، فتستوحيه أو تعمل به.

تقليدوية «أو سفلية» (Traditionalisme): هي الاتجاه «الذي يتحاشى أية قطعية مع التقليد لأنه مستودع الحقيقة، ويحفظ الأشكال والقيم القديمة السياسية والدينية والأخلاقية، بوصفها التعبير التلقائي عن الحاجات الحقيقية للمجتمع». في الفلسفة، التقليدوية هي المذهب الذي ينتقص من دور العقل في معرفة الحقيقة، لحساب الوحي أو الكشف.

في الغرب، كانت التقليدوية العفوية، المرتكزة على اللاهوت والممتزجة به، الغطاء الايديولوجي لمجتمعاته الزراعية. منذ عصر النهضة، وفي سير صراع طويلة بين العقلانية البازغة واللاهوت الغارب، وبخاصة مع القطيعة مع الماضي التي حققها عصر الأنوار ورجال ١٧٨٩، وبشكل أخص مع نمو ونضج المجتمعات الصناعية، غدت تلك التقليدوية واعية وأصبحت مذهب الشرائح الاجتماعية التي ببقائها بمعزل عن كل تطور ورفضها التكيف مع التغيرات السريعة، ألقيت على هامش المجتمع السياسي الحديث. وبالطبع، فإن الليبرالية ثم الاشتراكية هما النقيضان المطلقان والجذريان للتقليدوية التي بقيت ضد ثورية وضد ديمقراطية.

في الشرق الذي، بوجه عام، لم يشهد ولادة ذاتية للرأسمالية، بقيت التقليدوية، المرتكزة أيضاً على اللاهوت والممتزجة به، الغطاء الايديولوجي لمجتمعاته

---

(٢) عبد الله العروي، **أزمة المثقفين العرب: تقليدية أم تاريخية**، ترجمة ذوقان قرقوط (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨)، ص ١١٠ ـ ١١١.

الراكدة. مع صعود الغرب، أخذ نفوذه وتأثيره يخترق، في الغالب دونما صعوبات شديدة، جدار التقليدوية الشرقية التي كانت تذبل وتتهافت. إذ إن هذه التقليدوية العفوية لم يسعها إلا الاعتراف بتفوق الغرب ومحاولة الاستفادة من بعض وجوه تقدمه. لكن عندما تحول التفوق الغربي إلى عدوان واغتصاب، انتقلت التقليدوية من العفوية إلى الوعي، وحصل ضرب من إعادة تقلدة (Retraditionalisation) منحت جدار التقليد قوة وصلابة ولم يكن يملكها، فتحول إلى عائق يقف في وجه تأثيرات الغرب الايديولوجية ـ الثقافية ـ الاجتماعية، فضلاً عن سلطانه السياسي واستغلاله الاقتصادي. لكن في حين أن بعض تلك الشعوب لم يلبث أن تجاوز، بعد تردد وصراع بالطبع، جدار التقليد، بعضها الآخر لا يزال يغوص في رماله المتحركة.

تقليدوية جديدة (Neo-Traditionalisme): استمرار، بل تنامي، التأثيرات الغربية في العالم غير الغربي نفسه حتى على قطاعات تقليدوية، أدركت التخشب والفوات والعجز الذي ينخر مواقعها الايديولوجية والثقافية، فتحولت إلى تقليدوية مجددة، أو تقليدوية ذات طابع خلاسي: تركيبة من التقليدوية الخالصة وتأثيرات ايديولوجية غربية هي، بصورة عامة، رواسب العالم ما قبل البرجوازي المكومة على هامش المجتمع الحديث والثقافة الحديثة. إذاً، فالتقليدوية الجديدة تنتقي من الثقافة الغربية ما ينسجم، أو على الأقل، ما لا يتناقض، أو ما لا يتصادم مع الايديولوجيا والثقافة التقليديتين.

٥ ـ **حداثة، معاصَرة** (Modernité, Contemporaine): الحداثة نمط حضارة مميّز يتناقض مع نمط التقليد: الحداثة تتمحور على المستقبل، في حين أن التقليد يتمحور على الماضي. لذا فالزمن الحديث لم يعد دورانياً، كالعصور الوسطى، بل ينبسط تبع خط: ماضٍ ـ حاضر ـ مستقبل. هذه الدينامية التي للحداثة تجعل الأخيرة نزّاعة على الدوام إلى المعاصرة أو المزامنة العالمية، أي بلوغ الدرجة العليا من الحداثة التي بلغتها البشرية في بلد ما.

في الغرب، ولدت الحداثة من بعض الزلازل العميقة الاقتصادية والاجتماعية، وتكاملت على مستوى الايديولوجيا والثقافة والعادات ونمط المعيشة اليومية. وهي تتجلى في كل الميادين: دولة حديثة، تقنية حديثة، آداب وفنون حديثة عادات وأفكار حديثة. ليس من نظرية للحداثة. بل ثمة منطق وايديولوجية للحداثة.

الحداثة وليدة تطور تاريخي: اختراع المطبعة واكتشافات «غاليله» دشّنا عصر الإنسانية الحديثة لعصر النهضة. وتراكمت زلازل لعل أهمها الإصلاح الديني، هيأت

في القرنين ١٧ و١٨ لإرساء الدعائم الفلسفية والسياسية للحداثة:

١ ـ التفكير الفردوي والعقلاني الحديث ممثلاً بديكارت وفلسفة الأنوار.

٢ ـ الدولة الملكية المركزة بتقنياتها الإدارية التي أتت بعد النظام الإقطاعي.

٣ ـ قواعد علم فيزيائي وطبيعي ولدت أولى نتائج تقنولوجية تطبيقية. ثقافياً، كانت هذه المرحلة مرحلة الدَنيوَة الكلية للفنون والعلوم. الصراع بين القدماء والحديثين (أو المجددين) الذي ملأ هذه المرحلة، بلور فكرة التقدم، موصولة بفكرة الحداثة التي أخذت مسحة برجوازية ليبرالية، ما برحت تسمها ايديولوجياً منذ ذلك الحين.

وكان لا بد من تطورات أخرى تنقل الحداثة من كونها فكرة إلى نمط حياة:

ثورة ١٧٨٩ أرست الدولة البرجوازية الحديثة، المركزة والديمقراطية، الأمة بمنظومتها الدستورية وبتنظيمها السياسي والبيروقراطي. التقدم المتواصل للعلوم والوسائل التقنية، التقسيم العقلاني للعمل الصناعي أدخلا في الحياة الاجتماعية بعد التغيير الدائم وتدمير بنى العادات والطبائع والسلوك والثقافة التقليدية ـ هذا كله، بالإضافة إلى التكاثر السكاني والتضخم والتكاثف المدينيين والنمو الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات والإعلام، أضفى على الحداثة طابع ممارسة اجتماعية ونمط معيشة متمفصلة مع التغيير والتجديد.

لا شك في أن هذه الحداثة البرجوازية، أساساً بسبب التقسيم الاجتماعي للعمل الذي خلق صدوعات سياسية عميقة وصراعات اجتماعية ونزاعات أثرت على القرنين ١٩ و٢٠، اتسمت أيضاً بالتأزم والقلق وعدم الاستقرار، إلخ. إلا أن اللافت (في الحداثة البرجوازية)، بالنسبة إلى بلد مفوَّت يهيمن فيه التقليد، هو روح التغيير والتجديد التي أعطتها لنمط الحياة الحديثة، التقدم الهائل في العلوم والتقنيات، النمو العقلاني والمنتظم في وسائل الإنتاج، تنامي السيطرة الإنسانية على الطبيعة، الانتشار العقلاني للثقافة، المشاركة في الحياة السياسية.

لكن، ماذا بالنسبة إلى الحداثة في بلدان لم تلدها؟! في الغرب، تكونت الحداثة على أنقاض التقليد. في العالم غير الغربي، حيث كان التقليد قائماً لم يمسّ عندما وفدت الحداثة من الخارج، كيف اشتغل ديالكتيك حداثة ـ تقليد؟!

مع هيمنة الرأسمالية كنظام عالمي، وبخاصة مع السيطرة الكولونيالية على المجتمعات التقليدية للمبادلة، دمرت بدخول النقد واقتصاد السوق، كما تداعت منظومات السلطة التقليدية تحت ضغوط الإدارة الكولونيالية أو البيروقراطيات

الجديدة المحلية (أو الوطنية). المفاعيل المحدودة لهذه السيرورة على العقل التقليدي والايديولوجيا التقليدية، الحداثة القشرية التي حملتها، تبدي للعيان الأبعاد الحقيقية لعملية التحديث الحقة الجذرية: لأنها لم تشهد تخمّراً ثقافياً حديثاً، ولا ثورة سياسة أو صناعية في الأعماق، بقيت الجوانب الأكثر تقنيةً والأكثر قابلية للتصدير من الحداثة هي التي مسّت هذه المجتمعات: المواد الإنتاجية والاستهلاكية الصناعية، ووسائل الاتصال والإعلام. فبصفتها المادية كأشياء تقنية وذات طبيعة مظهرية، قبلت، في البداية، «الحداثة» في هذه المجتمعات أن تدخل أو تُوظف تلك الأشياء. من هنا لم نكن إزاء مثل تلك السيرورة الطويلة من العقلنة الاقتصادية والثقافية التي شهدها الغرب

وعلى هذا، إذا كانت الحداثة قد ظهرت، في أول حقبة، بمظهر القطيعة الانقصافية، إلا أن تحليلاً أعمق يبين أن الأشياء أكثر تعقيداً: لقد واجهت المنظومة التقليدية (Le Système Traditionnel) التغيير بمعارضة شديدة، وأن بنياتها الحديثة (الإدارية، الأخلاقية، الثقافية، الدينية) قد عقدت مع التقليد تسويات غريبة. إن الحداثة، في المنظومة التقليدية، تمر على الدوام عبر انبعاث ما للتقليد، لذا لا يظهر الأخير بمظهر المحافظة، وهذا هو أساس شعار: لا جحود ولا جمود.

ولكن إذا كانت الأنثروبولوجيا قد بينت أن الحداثة هي بالأحرى سيرورة تطورية أكثر مما هي قطيعة انقصافية، وأن التقليد والحداثة يشكلان جزءاً مترابطاً في سيرورة التمازج والتكيف، كذلك فإنّ التجارب التاريخية لبعض الشعوب، تبين أنه بقدر ما يتنامى وعي نخبتها الكوني، وبقدر ما تبرأ هذه النخبة من تأثيرات التقليد الواعية أو غير الواعية، تقترب عملية التحديث من ديالكتيك القطيعة الانقصافية لتصبح عملية تغيير راديكالي وثورة.

٦ ـ **عقلانية** (Rationalisme): ونعني العقلانية الحديثة، ممثلة بـ «فلسفة الأنوار» التي جاءت نقيضاً مطلقاً للتقليدوية. استناداً إلى بعض الاكتشافات التي حققها علم الطبيعة، وبخاصة اكتشافات نيوتن، انطلقت هذه الحركة الفكرية لترسي قيم ومناهج العالم الحديث. إن العقلانية الجديدة، وهي الليبرالية على الصعيد المعرفي، تؤمن بالاكتشاف التدريجي للحقيقة سواء في الطبيعة أم المجتمع، بواسطة العقل وحده، تحت رقابة التجربة. لذا فهي ترفض الميتافيزياء، المسبقات، المطلقات، المعتقد الإيماني، الوحي، التي كانت مناهج المعرفة الوسطوية. من دون هذه العقلانية ما كان للعلوم أن تتقدم هذا التقدم المذهل، وبالتالي لا يمكن أن يتقدم العلم في مجتمع يرفض هذه العقلانية. مع هذه الحركة الفكرية انخرط المجتمع

والدولة البرجوازيان في طريق العقلنة. المجتمع الاشتراكي والدولة الاشتراكية يدفعان هذه العقلنة إلى أمام ويخلصانها من تناقضاتها وثغراتها.

٧ ـ **عَلمانية** (Laicité): لغوياً، مشتقة من العِلم (أي: العالم)، وهي خلاف الديني أو الكهنوتي. في الغرب، كانت العَلمنة إحدى التظاهرات الفرعية لعملية عقلنة المجتمع، المنخرط في نضال التحرر من سلطان التقليد وتحقيق استقلال الدولة والمدرسة والمؤسسة عن كنيسةٍ منحت نفسها حق توجيه سائر أشكال الحياة الفردية والاجتماعية. العَلمانية تحترم مختلف الآراء الدينية، ولكنها لا تحابي أي واحد منها، لذا بقدر ما تتعقلن الايديولوجيا الدينية، يتضاءل تناقضها أو اصطدامها مع مبدأ العلمنة. انبثقت العقلنة العلمانية من ثقافة ديمقراطية وصراع في سبيل التقدم وكرامة الإنسان، وجاءت بمثابة تأكيد على قدرته على تنظيم شؤونه تنظيماً عقلانياً بلا قبليات. لذا فالمبدأ الأساسي في العلمنة يؤكد أن الدين أمر شخصي، وينبغي، بالتالي، فصله عن الدولة والمدرسة والأحوال الشخصية.

في البلدان المتعددة الديانات أو المذاهب، العلمنة ـ بالدور الذي تلعبه في عملية تجديد الايديولوجيا القومية وبالتالي بإسهامها في تصفية تناثر الأمة إلى طوائف وفي استئصال أسباب الفرقة والتمييز بينها وتصفية وتفنيد الايديولوجيات الطائفية ـ تشكل مفتاح حل مسألة الاندماج القومي التي تحكم، في حدود واسعة، مسألة تقدم الأمة التي تعاني تأخراً تاريخياً. العلمانية رائز حداثة أية حركة أو ايديولوجيا قومية ومحك محتواهما الديمقراطي.

٨ ـ **فوات** (Anachronisme): مصطلح ألماني معناه اللغوي: خارج تسلسل وتاريخ الأحداث. والشعوب التي تعيش حالة فوات هي التي يشكل وجودها في عصر معين ضرباً من غلطة تاريخية أو مفارقة تاريخية، باعتبار أنها لا تزال تعيش في مرحلة تخطتها شعوب أخرى، صاغت العصر وفرضت نفسها عليه. الشعوب المفوَّتة هي الماضي ملقى على هامش الراهن أو الحاضر، هي التي تعيش في غير عصرها.

٩ ـ **ليبرالية** (Libéralisme): هي منظومة الأفكار والقيم والمبادئ التي تكونت في الغرب في القرنين ١٧ و١٨، وحاربت بها الطبقة البرجوزاية الفتية الأفكار والأنظمة والقيم والمؤسسات الوسطوية ـ الإقطاعية. هذه المنظومة الليبرالية، ولنقل الايديولوجيا الليبرالية، هي التي غيرت أوروبا الوسطوية، سواء بالتطور التدريجي أو بالتغيير الثوري، «فتجسدت في المجتمعات الغربية وأصبحت منطقها الداخلي الذي تنظم على أساسه التعليم وتستعمل اللغة وتقوِّم عقول النشء وتصلح العائلة وترتب السياسة وتنظم المعمل والمتجر. وبكلمة هي التي تشكل أساس المجتمع الحديث والفكر الحديث.

ما هو جوهر الايديولوجيا الليبرالية؟ لنعرِّف به بالتضاد مع الايديولوجيا الوسطوية: ضد فكرة الماوراء، أكدت على موضوعية الطبيعة والمادة. ضد الوحي والميتافيزياء، أكدت على العقلانية والعلم. ضد الاستبداد، أكدت على الحرية. ضد سحق الفرد وامتصاصه في المجموع، أكدت على أولوية الفرد. ضد الزهد وفكرة الخطيئة أكدت على السعادة. لذا فالليبرالية لا يمكن أن تُختزل إلى نظرية في الاقتصاد. إنها أبعد وأشمل بكثير من مجرد دعوة إلى حرية المشروع الاقتصادي، بل يمكن القول إن موقفها على الصعيد الاقتصادي مجرد تظاهرة فرعية من تظاهرات موقفها السياسي الشمولي. موقفها من حرية الفرد.

بيد أن الايديولوجيا الليبرالية التي عبرت في مرحلة تاريخية عن اتساق متطلبات تقدم البشرية مع متطلبات صعود الطبقة البرجوازية، لم تلبث، مع إتمام تدمير الاقتصاد التقليدي ومع نضج الثورة الصناعية واحتداد تناقضات المجتمع البرجوازي، أن أبدت سفحها الثاني، سفحها الطبقي البرجوازي. مثلاً: إذا كان تأكيد الايديولوجيا الليبرالية على أولوية الفرد قد قادت إلى محاربة الاستبداد على الصعيد السياسي، وإلى العقلانية على الصعيد المعرفي، وإلى علمنة التعليم وتحرير المرأة وحق الطلاق، إلخ. ، وبالتالي إذا كانت هذه المبادئ والقيم قد ارتدت طابع فتوح دائمة للبشرية، رست في أساس المجتمعات الحديثة (حتى إذا تجاوزت الليبرالية)، إلا أن حرية المشروع الاقتصادي، التي بدت، في ظل المجتمع التقليدي بمثابة مبدأ عقلاني بالأحرى يحرر ولا يضطهد ويطلق قوى الإنتاج، أصبحت في ما بعد تظاهرة عقلانية وأداة للاستغلال ولمزيد من التفاوت الاجتماعي. من هنا، فإن التطور اللاحق للمجتمعات الغربية قد تجاوز ويتجاوز (باسم ليبرالية أكمل، أحياناً) هذا السفح البرجوازي من الايديولوجيا والقيم الليبرالية، إلا أن تلك المجتمعات احتفظت بذلك السفح الليبرالي الأول الذي ينطوي على «ما هو أبعد وأعمق من البرجوازي». هذا «الأبعد والأعمق من البرجوازي» هو الذي يشكل القاسم المشترك للمجتمعات الحديثة، في مختلف أطرها السياسية. وبالتالي فإن تحديث المجتمعات المتأخرة يبقى رهن تمثلها هذا «الأبعد والأعمق من البرجوازي» في الايديولوجيا الليبرالية.

في الوطن العربي، وفدت الليبرالية مع تغلغل النفوذ الغربي، السياسي والثقافي على حد سواء. في حقبة أولى، قطاع من الإنتلجنسيا العربية رأى في الليبرالية وسيلة لتحديث الفكر العربي، وخاض صراعاً متعدد المستويات، غير أنه اندحر في النتيجة.

لعل من أسباب هذا الإخفاق:

١ ـ إعادة التَقلدة بسبب الاغتصاب الاستعماري.

٢ ـ ضعف البرجوازية العربية.

٣ ـ نزوع الليبرالية العربية التطوري، سواء في توجهها إلى نزعِ استعمارٍ تدريجي، أو في منظوراتها التطورية لعملية تغيير الواقع.

والأدهى أن الليبرالية كانت، بعد الجدانوفية بخاصة، هدفاً لهجوم الماركسية العربية، من دون أن تنتبه إلى أن الماركسية الأوروبية تمثلت الليبرالية كمنهج (وإن كانت تجاوزتها كضمون)، وبالتالي فإن عليها، وهي التي تناضل في بلدان، لا تزال على الصعيد الايديولوجي بخاصة، ما قبل برجوازية، مهمة مزدوجة: ليبرالية + اشتراكية. اندحار الليبرالية في الوطن العربي يفسر، جزئياً على الأقل، هامشية تأثير الماركسية العربية وفقرها.

١٠ ـ **وعي قومي، وعي كوني**: مع عالمية الرأسمالية، أي مع الوحدة التناقضية التي فرضها الغرب على العالم، أصبحت الشعوب المتأخرة أو التابعة بحاجة إلى وعي جديد يتجاوز وعيها القومي (والأصح: المحلي)، الذي لم يعد، نظراً لحالة الفوات التي تعيشها، مطابقاً لحاجاته المتمثلة في تحديث بنياته ورفعها إلى مستوى العصر.

التفارق بين الوعي القومي لأمة مفوتة والوعي القومي لأمة عصرية يتناسب مع درجة فوات الأولى أو درجة معاصرة الثانية. الأمم العصرية يتطابق وعيها القومي مع وعيها الكوني، لأن الأول يقع في مستوى الثاني، بوصفه وعي القسم الأكثر تقدماً من العالم. لذا فإن الايديولوجيا التحديثية لدى أمة مفوَّتة هي الايديولوجيا التي تضع وعيها في قلب العصر. إن أمة تريد أن تتعصرن لا بد من أن تكونِن وعيها، لأن التناقض في ظل حالة التبعية التي تعيشها، لم يعد محصوراً داخل الإطار القومي، بل بين وعيها وممارسة أمم أخرى عصرية.

(١)
درسان أوليان وراهنان من التجربة الفييتنامية

عندما كان المواطن العربي يستمع إلى أخبار الانتصارات الفييتنامية الأخيرة، التي كللت باحتلال سايغون وتحرير كامل فيتنام في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٧٥، كان في الوقت نفسه يقترب من حزيران/يونيو ثامن، من الذكرى الثامنة لهزيمة حزيران/يونيو. هذا المواطن استقبل ولا شك أخبار الانتصارات الفييتنامية بفرحة، إذ شعر، وهو شبه المقعد، أن الفييتناميين يثأرون لهزيمته ويستعيدون له بعض أمله. لكن المواطن العربي الواعي ما إن يتذكر مأساته القومية وينعم النظر بها حتى يغص بفرحته ويكفكف دموعها، ثم ما تلبث أن تغرورق عيناه من جديد بدموع الهزيمة والصغار والإذلال: ها هو شعب صغير جداً وفقير جداً (أقل عدداً من العرب بكثير، وأفقر منهم بكثير جداً جداً) يواجه، مدعوماً بالقوى الاشتراكية العالمية، أعتى قوة عسكرية وأكبر طاقة اقتصادية وأعلى تقنية عرفها التاريخ ويجبرها على التراجع، محققاً وحدته القومية وثورته الاجتماعية اللتين تفتحان الطريق، على نحو أرحب وأسرع، إلى ولوج العصر.

الحقائق الواقعية هي وحدها الثورية:

قياساً بما هو شائع وقارّ في الأذهان، سيبدو كلامنا سباحة ضد التيار، وبالتالي صادماً. هذا صحيح، لكن في حدود معينة، وذلك لأن شرائح متوسعة، وإن بدت محدودة، أخذت تعي حقيقة الفوات العربي وإن لم تعقله بوضوح. وفي الصراع العربي ـ الإسرائيلي كثير من الأوهام ينبغي أن تبدد، وتبديد هذه الأوهام هو الشرط الذي لا بد منه لقلب التفوق الإسرائيلي. إن التطور الفكري للشعوب يتلخص في انتقالها الطويل البطيء المتلاحق من الأسطورة والايديولوجيا إلى الحقيقة الواقعية. وإذا كان الشعور بمرارة الواقع وقبحه وعاره يدفع إلى الانحدار إلى

الايديولوجيا، فإن الشرط الأول لكسر هذا الواقع وقلبه هو الارتفاع من الايديولوجيا إلى وعي الواقع كما هو، بلا رغبة، بلا شعور أو شطح: ينبغي أن نخرج رؤوسنا من الواقع لا أن نخرج الواقع من رؤوسنا، وهذه هي نقطة البداية في مواجهة عقلانية، وبالتالي، ناجعة للتحدي الإسرائيلي. يقيناً إن الايديولوجيا تزرقنا بأمل ما يشدد عزائمنا، غير أن الأمل الواهم لا يصنع تقدماً ولا ينتزع تحرراً، ولا أعتقد أن العرب كانوا، حتى في مناخ الهزائم المرة، يفتقرون إلى الأمل أو التصميم. آن لنا أن نجعل آمالنا مرتكزة على صخرة الواقع الصلبة لا الأوهام والايديولوجيا، إذ إن مثل هذه الآمال التي يغذيها التصميم وتسددها العقلانية، تشكل مفتاح التقدم العربي والنصر العربي. ولأن آمالنا لم تكن ترتكز على أرض الواقع، تكسرت رؤوسنا، ولا تزال، على صخور هذا الواقع.

إزاء هذه الواقعية الباردة التي ينبغي أن نواجه بها الواقع العربي، وما تكشف في هذا الواقع من تأخر وهشاشة وعفن وتطور قهقري، وبسبب نفاد الصبر (المفهوم ولكن ليس المشروع) يطرح كثير من الشبان محروقي البصلة السؤال التالي: أين الحل؟! هاتوا الحل؟!. وهم إذ يتصورون الحل كمفتاح جاهز يفتح على الفور باب المستقبل المأمول، تراهم، بعد ارتطام الأمر، إما متقهقرين إلى تقليدوية لم يتخلصوا منها في الأصل، أو ساقطين في «سنوبيسم» يائسة. أما العمل الدؤوب المتواصل الصامت، الثقافي، السياسي (بمعناه الواسع) والاجتماعي فيبدو طويلاً، مملاً، غائماً وقليل الجدوى. نحن لا نعتقد أن ثمة حلاً عجائبياً، سريعاً، كاملاً. مثل هذا الحل ممكن في أمة متقدمة تعاني اختلالاً، ما. أما الحل، إذا كان لا بد من استعمال مثل هذه الكلمة، في حالة أمة تعاني تأخراً تاريخياً، فيتمثل في سيرورة تطوير ثورية طويلة تتناول سائر بنى المجتمع، وعلى رأسها البنية الثقافية والايديولوجية. لكن اللحظة الثورية، القصيرة نسبياً، تتمثل في الانطلاق، بحزم ورسوخ، من النقطة الصحيحة الملائمة وحدها للتقدم.

لا تشابه بين الأوضاع العربية والأوضاع الفييتنامية:

من قبيل الايديولوجيا، وكانت واسعة الرواج بعد هزيمة العام ١٩٦٧ بخاصة، محاولة إقامة ضرب من التناظر والتشابه بين الأوضاع العربية والأوضاع الفييتنامية. محاولة المشابهة هذه مغرية بالفعل، وظواهر الأشياء تدعمها. لكن عندما كانت فييتنام تصمد وتتقدم وتحرر، وعندما كنا، في الوقت نفسه، لا نستطيع أن نفعل ما فعلوا، بل حصاةً من جبلِ ما فعلوا، يأتي الحبوط والشواش بعد انقشاع الوهم.

حتى هنا، لا يعرف معظم الثوريين العرب سوى العناوين الخادعة عن أوضاع فييتنام:

نعم إن فييتنام بلد فقير ومتخلف على الصعيد الاقتصادي (وهذه ثغرة سدتها مساعدات الدول الاشتراكية)، ولكنها ليست متخلفة على صعيد فكرها، بل على العكس فإن نخبتها تملك فكراً عصرياً وتقدمياً في الوقت نفسه، كما أن الايديولوجيا التي تسود الكتلة الأساسية من الشعب هي، في حدود واسعة، ايديولوجيا تقدمية وثورية وحديثة (يكفي، مثلاً، أن نورد هذا الرائز: الموقف من المرأة). ولأن فييتنام ليست بلداً متأخراً، على صعيد الفكر والايديولوجيا والوعي، أي لأنها قاربت العصر على هذا المستوى، استطاعت أن تحارب حرباً حديثة وعصرية، سواء في فترة ١٩٤٥ ـ ١٩٥٤ ضد فرنسا أو في فترة ١٩٥٩ ـ ١٩٧٥ ضد أمريكا.

على الساحة العربية، يجمع المراقبون العسكريون على أننا خلال أكثر من ربع قرن مضى على الصراع العربي ـ الإسرائيلي، لم نحارب بعد حرباً حديثة. ما زلنا نحارب حرباً تقليدية، سواء كانت صورة هذه الحرب نظامية أو غير نظامية، أي «شعبية».

لِمَ لم نستطع أن نفعل ما فعله الشعب الفييتنامي؟ السبب يكمن، حصراً، في التطور المتخالف لكل من الحركتين القوميتين والايديولوجيتين الفييتنامية والعربية. كيف؟

في فييتنام، رداً على السيطرة الكولونيالية، انبثقت، في القرن التاسع عشر، حركة قومية تقليدية قادت حركة مقاومة طويلة ضد الاستعمار. وعندما عجزت وتحطمت ما لبثت أن حلت محلها حركة قومية حديثة، تقدمية وغير تقليدية. على هذه الأرضية الحديثة ولدت الأشكال الحديثة للمقاومة الفييتنامية وولدت الماركسية الفييتنامية التي على رغم كونها ذات جذور ايديولوجية برانية، جاءت وكأنها مرحلة امتداد ونضج عضويين للحركة القومية الفييتنامية الحديثة. هذه الواقعية، وليس شيء آخر، هي التي تفسر كيف استطاع الشعب الفييتنامي، على رغم فقره وتأخره الاقتصادي، أن يخوض أشكال نضال عصرية وحديثة ضد الاستعمار الفرنسي ثم ضد الإمبريالية الأمريكية: لقد هيأ **مقدمة** ثقافية وايديولوجية وسياسية حديثة.

في الجانب العربي، بدا وكأن التاريخ لم يكرج بالقدر المطلوب من الملاسة: بعد بدايات للحركة القومية العربية مشجعة، تقدمية وحديثة، حدث انتكاس في الوعي فأصيب تطورها الايديولوجي والفكري بما يشبه التخثر. ويمكن القول، دونما خوف من الوقوع في خطأ جسيم، إن الفكر والايديولوجيا السائدين في كتلة

الإنتلجنسيا العربية يذكران بالمستوى الذي كان فيه فكر وايديولوجيا الإنتلجنسيا الفييتنامية في العقدين التاسع والعاشر من القرن الماضي. لا شك في أن الفتح الناصري كان إيجابياً على صعيد التحرر السياسي من الإمبريالية، غير أن الأرضية الايديولوجية للحركة القومية العربية بقيت تنويعة تقليدية من حيث الأساس، وهذا ما سهّل عملية ضرب الإنجاز السياسي، عملية بلغت ذروتها في عدوان حزيران/يونيو ١٩٦٧. حال الماركسيات العربية، المرتبطة بلا جدال بتطور الأمة الفكري مهما متحت من الخارج أو مدّت جذورها إليه، لم يكن مختلفاً جذرياً: على رغم أنها تنتمي إلى الفكر الغربي الحديث، بقيت امتثالية، شرعية، «اقتصادية بدائية ذات منحى ميتافيزيائي، تخدم لتجنب المشكلات المعقدة والواقعية»، فأصبحت، بالتالي، هامشية[١].

في ظل هذا الوعي المفوَّت، في ظل هذه البنية الايديولوجية التقليدية، صَعُب إرساء مرتكز أو حيز ثقافي واجتماعي للفتح السياسي، فانفتحت احتمالات الانتكاسات والهزائم تارة أو العجز عن إحراز تقدمات متلاحقة وحاسمة تارة أخرى. وبالتالي كانت الحروب التي خضناها أو فرضت علينا، سواء كانت نظامية أو غير نظامية، حروباً ذات طابع تقليدي، وكانت من جانب عدونا، إسرائيل تحديداً، حديثة.

الايديولوجيا، لا السلاح، هي معيار الحرب الحديثة:

ماذا عنينا عندما قلنا إن فييتنام حاربت حرباً حديثة وعصرية؟ في وسم حرب ما بالحديثة ينبغي عدم التوقف كثيراً عند شكل الحرب، فالشكل قد يختلف فيكون تارة حرباً نظامية وتارة أخرى حرب أنصار (أو حرب تحرير شعبية)، بل ينبغي التوقف عند الجوهر، أي عند الايديولوجيا التي تنظم وتوجه المحاربين. وبالطبع لا يسع أحداً أن ينكر أن الفكر والايديولوجيا اللذين كانا يقودان الفييتناميين، نخبة وجماهير، لم يكونا تقليديين بل كانا عنصريين، فضلاً عن كونهما تقدميين.

---

(١) المعنيّ بـ «الشيوعية العربية» أو «الماركسية العربية»، كما استخدمت في هذا الكتاب، الشيوعية أو الماركسية كما تحددت وتجسدت في أحزاب أو مؤسسات سياسية، أي «الماركسية المؤسسية العربية». ونظراً للزعامة السياسية والايديولوجية، وربما التنظيمية في حدود معينة التي مارستها الشيوعية السورية على الحركات الشيوعية المشرقية الأخرى، فإن الماركسية المؤسسية العربية التي نعني هي، بالأساس، النظرية والممارسة الماركسية كما تجلت لدى الحزب الشيوعي السوري، مذ أصبح خالد بكداش زعيمها التاريخي وحتى الانشقاق الذي بدأ في المؤتمر الثالث للحزب عام ١٩٦٩ وتكريس عام ١٩٧٢، حيث تتبدى، في صفوف «جماعة المشروع»، ارتسامات اتجاهات مغايرة لاتجاهات المدرسة الماركسية الكلاسيكية السورية.

على الدوام، حارب الفييتناميون حرباً عصرية وحديثة: في فترة ١٩٤٥ - ١٩٥٤ حاربوا حرباً حديثة غير نظامية، وخلال هذه الحرب ومعها تكوّن جيشهم الثوري **النظامي**، حيث سحقوا في ٧ أيار/مايو ١٩٥٤ في «ديان بيان فو» أفضل الجيوش الفرنسية. في فترة ١٩٥٩ ـ ١٩٧٥ حاربوا بالأساس حرباً حديثة نظامية عبر الجيش النظامي (الذي تكوّن في الفترة الأولى)، بمساعدة ميليشيا جنوبية شعبية ملحقة، ولكن على نحو يأخذ بالاعتبار ميزان القوى العددي والتقني واعتبارات الجغرافيا ودور الشعب. ومن أصل ٢١ فرقة تشكل كامل جيش جمهورية فييتنام الديمقراطية، كان في جنوب فييتنام ١٩ فرقة بقيادة الجنرال «تران نام ترانغ» المباشرة وبإشراف مدرس التاريخ ثم الدكتور في الاقتصاد السياسي، الجنرال «فون نغوين جياب».

قبل حروبها الحديثة، فييتنام خاضت حرباً تقليدية طويلة:

ولكن قبل أن نمضي إلى الحديث عن الوضع العربي بالمقارنة مع الوضع الفييتنامي، لا بد لنا من التذكير بأن الشعب الفييتنامي كما حارب حرباً حديثة في شكليها النظامي وغير النظامي، كذلك فإنه حارب حرباً قومية تقليدية شعبية. لقد قاد أمراء ومثقفون تقليديون هذه الحرب ضد الاستعمار الفرنسي، وقد بدأت منذ العام ١٨٨٥ واستمرت أكثر من خمسة عشر عاماً.

لسنا بصدد حديث مفصل عن أسباب إخفاق هذه الحرب، لكن كونها مقادة بايديولوجيا تقليدية يلقي ضوءاً كافياً: قصور الوعي القومي، عدم وجود قيادة مركزية موجهة، عدم القدرة على تعبئة الفلاحين (على رغم الطابع الشعبي والقومي للحرب)، شدة القمع الاستعماري، دور الكاثوليك والأقليات الأخرى، إلخ. مع ذلك فإن هذه الحرب التقليدية لم تعدم أثراً، إذ مهدت، في مرحلة لاحقة، لانفجار حروب تحرير أكثر تقدماً وأكثر حداثة، هيأت لها وأنضجت بعض شروطها وظروفها عملية التحديث الكولونيالية. وصعوداً مع نضج الحركة القومية والوعي القومي كانت أشكال المقاومة القومية الفييتنامية تزداد نضجاً وعناداً وشراسة.

الحرب التقليدية قد تكون نظامية وبأسلحة حديثة:

إذاً، فالتقسيم ذو المغزى والأكثر دلالة على الواقع هو تقسيم الحروب إلى تقليدية وحديثة وليس شعبية ونظامية. بالطبع، لا يسعنا أن ننكر أن ثمة حروباً شعبية وأخرى نظامية، لكن هذا التقسيم يأخذ في الاعتبار شكل الحرب بالأحرى وليس جوهرها ولا الايديولوجيا التي توجهها ولا المنطق الذي يحكمها. لذا وكما أن

هناك حرباً شعبية (أو غير نظامية) تقليدية، كذلك هناك حرب نظامية تقليدية. وبالتالي ليست كل حرب نظامية حرباً حديثة، والسلاح ليس معياراً، لأن تداركه أصبح ممكناً، وإنما المعيار هو ايديولوجيا البشر الذين يستخدمون هذا السلاح، فإذا كانت حديثة فإن حربهم تكون حديثة، وإذا كانت تقليدية فإن حربهم تبقى تقليدية وإن امتلكوا سلاحاً حديثاً. لذا فإن الايديولوجيا هي التي تقرر نوع الحرب. ولأن الايديولوجيا التقليدية عاجزة عن استخدام الأسلحة الحديثة استخداماً مناسباً، يقال إن البلدان التي تسودها ايديولوجيات تقليدية تملك بالأحرى عساكر لا جيوش، طائرات لا طيران، دبابات لا سلاح دبابات، مدافع لا مدفعية، إلخ. وعندما يقول ماوتسي تونغ إن الإنسان يقرر كل شيء، فإنه بالطبع، لا يعني الإنسان التقليدي، بل الحديث، العصري، فضلاً عن الاشتراكي.

المحلي والدولي في الساحتين العربية والفييتنامية:

ما هو الدرس الثاني الذي تقدمه لنا، نحن العرب، التجربة الفييتنامية؟! ما هي الحقائق الأخرى التي تكشفها لنا؟! وما هي الأوهام التي بددتها أو ينبغي أن تبددها؟!

في الصراع الفييتنامي، شأن الصراع العربي ـ الإسرائيلي سواء بسواء، يلعب عاملان: الأول محلي والثاني دولي. العامل المحلي في الصراع الفييتنامي يتمثل في ميزان القوى بين قوى التقدم الفييتنامية من جهة، وقوى الرجعية الفييتنامية من جهة أخرى. أما العامل الدولي فيتمثل بميزان القوى على الصعيد الدولي، وبشكل أكثر تحديداً يتمثل في دور كل من الدول الاشتراكية والدول الإمبريالية، الأولى إلى جانب قوى التقدم الفييتنامية، والثانية إلى جانب قوى الرجعية الفييتنامية.

إن دور كل من العاملين أو الميزانين، المحلي والدولي، تمليه جملة من العناصر والمحددات المتحركة، لذا لا يمكن أن نحجِّم دور هذا العامل أو ذاك في هذا الصراع أو ذاك، بشكل مسبق أو نهائي. لا بد من تمحيص كل حالة ملموسة على حدة واستخلاص الحقائق الواقعية. فلنعاين أولاً الساحة الفييتنامية ثم الساحة العربية ـ الإسرائيلية.

المحلي والدولي في الكفاح الفييتنامي ضد الإمبريالية:

عندما كسرت قوى التقدم الفييتنامية، في معركة «ديان بيان فو»، ميزان القوى المحلي العسكري لصالحها، الأمر الذي وضع أساساً لانتصار سياسي يتمثل

في فييتنام مستقلة وموحدة وديمقراطية، جاء عامل دولي، الإمبريالية الأمريكية، لينتقص من هذا الانتصار، عبر الابتزاز النووي، ويفرض تسوية تؤدي عملياً إلى تجزئة فييتنام، ثم إلى وضع القسم الجنوبي منها في فلك الإمبريالية الأمريكية. هنا لعب العامل الدولي ضد ميزان القوى المحلي الذي كان لصالح قوى التقدم الوطنية.

في المرحلة الثانية من الصراع، وتبدأ جدياً في العام ١٩٥٩، يعود ميزان القوى المحلي فيميل لصالح قوى التقدم الوطنية، ويتحرك العامل الدولي السالب (أي الإمبريالية الأمريكية) من جديد لتعديل ميزان القوى المحلي، وتضطر الإمبريالية الأمريكية إلى إرسال نصف مليون جندي أمريكي (فضلاً عن الجيش السايغوني البالغ مليونين) ويلقى على فييتنام الديمقراطية وحدها، بدءاً من العام ١٩٦٥، أكثر مما ألقي على ألمانيا من قنابل في الحرب العالمية الثانية. وتعجز الإمبريالية الأمريكية عن تعديل ميزان القوى المحلي، وتنزل بها خسائر باهظة مادية وبشرية تحدث انشقاقاً في الرأي العام الأمريكي يؤدي إلى انسحاب أمريكي من فييتنام، لم يلبث، على أثره، أن طبش ميزان القوى المحلي لصالح قوى التقدم الفييتنامية نهائياً.

ما الذي يمكن استخلاصه من هذه اللوحة المختصرة؟! **أولاً**، إن ميزان القوى المحلي هو، في النهاية، العامل الحاسم في الصراع. **ثانياً**، في الصراع الفييتنامي (حيث كانت الحصيلة النهائية للعامل الدولي سالبة، لأن عون الدول الاشتراكية، على رغم أهميته الحاسمة في صمود قوى التقدم الفييتنامية، لا يحوّل الحساب الختامي للعامل الدولي إلى عامل موجب) كان العامل الدولي لغير صالح قوى التقدم الفييتنامية، مع ذلك فإن ميزان القوى المحلي لم يتأثر في النهاية وحسمت المعركة لصالح الفريق الأقوى محلياً.

المحلي والدولي في الصراع العربي ـ الإسرائيلي:

من المناسب، بادئ ذي بدء، أن نذكُر أن الرؤية العربية للعنصر الدولي في الصراع العربي ـ الإسرائيلي تنطوي على كثير من الأوهام، تنفس غضباً أو تستر قصوراً وتأخراً. ينبغي لهذه الأوهام أن تنقشع.

خلافاً لكل وهم، وعلى العكس من الوضع في فييتنام، فإن العامل الدولي (ونعبر عنه بهذه المعادلة: الدعم الاشتراكي للجانب العربي ـ الدعم الغربي للجانب الإسرائيلي)، يلعب لصالح العرب لا لصالح إسرائيل. ولولا هذا العامل لكانت حصائل الصراع العربي ـ الإسرائيلي) أكثر مأساوية. نرفع عقيرتنا بالصياح لأن الدول الغربية تقدم مختلف أنواع العون لإسرائيل (لنا الحق في أن نفعل ذلك، هذا جزء من

الصراع، وينبغي أن نعمل لقطع كل يد تعين إسرائيل)، ونتناسى أننا نتلقى مساعدات ورساميل وأسلحة ومعدات من الدول الاشتراكية (بل ومن الدول الغربية، ومنها أمريكا ـ بالمناسبة الاتحاد السوفياتي لا يقدم عوناً لإسرائيل) أكثر بكثير مما تتلقى إسرائيل. بل إن المساعدات الخارجية (الغربية + الاشتراكية) التي تتلقاها مصر أكبر من المساعدات التي تتلقاها إسرائيل. أما الأسلحة التي نتلقاها من الاتحاد السوفياتي فهي، بالتأكيد، أكبر بكثير جداً من الأسلحة التي تتلقاها إسرائيل من الغرب الإمبريالي، وحرب تشرين الأول/ أكتوبر آخر الشهود وأكبر الشهود.

هذا الذي نقول عن العامل الدولي تعترف به، ضمنياً، السياسات العربية الرسمية: فعندما نطلب من أمريكا أن تضغط على إسرائيل لتعيد لنا أراضينا التي احتلتها، نكون قد اعترفنا أننا غير قادرين على استعادة أرضنا بأنفسنا، أي عبر ميزان القوى المحلي. لا شك في أن الإمبريالية مع إسرائيل. هذه توتولوجيا، أي حقيقة تغطي أكذوبة: ما هو الشكل العملي للدعم الإمبريالي لإسرائيل؟ هل هناك ما هو أكثر من الأسلحة والمساعدات، تأتينا مثلها وأكثر منها من أصدقائنا؟ هل بعثت أمريكا بنصف مليون جندي أمريكي، كما في فييتنام، لدعم إسرائيل التي مال ميزان القوى المحلي لغير صالحها؟! إن مأساة وغباء السياسات العربية الراهنة تتمثل في كونها تتوهم أن بإمكانها تعديل ميزان القوى المحلي بواسطة ميزان القوى الدولي. وهذا وهم.

إذاً، المعادلة كالتالي: في فييتنام الميزان المحلي لصالح قوى التقدم/ عندنا الميزان لصالح إسرائيل.

في فييتنام الميزان الدولي لصالح قوى الرجعية/ عندنا الميزان لصالحنا.

هذا هو الطريق المسدود الذي حشرنا به: نقطة الانطلاق هي تعديل ميزان القوى المحلي. وهذا أمر ممكن وواجب في الوقت نفسه، شرط الإيمان بالشعب واستثمار ميزان القوى الدولي ومعانقة الوعي العربي العصر.

(٢)
الحركة القومية الفييتنامية

أ ـ تعريف بفييتنام وشعبها

نبتت الحركة القومية الفييتنامية في تربة بلد ونمت في حضن شعب. التعريف بهما يوفر رؤية أوضح للحركة القومية الفييتنامية والتجربة التاريخية للأمة الفييتنامية.

من هي فييتنام هذه، الحاضرة جداً معنا والمجهولة جداً منا، نحن التقدميين العرب؟

هذا البلد الصغير، هو أحد بلدان جنوب شرق آسيا، وجزء من شبه جزيرة الهند الصينية، تبلغ مساحته ٢٣٠٠٠٠ كم مربع وسكانه ٤٠ مليوناً. من الشمال تحده الصين الجنوبية، ويمتد على مسافة ١٦٠٠ كم حتى أقصى الجنوب. ويتسع شريط الأرض في الشمال حول النهر الأحمر وفي الجنوب حول نهر الميكونغ ليشكلا شبه قطبين يصلهما شريط ساحلي ضيق.

الفييتناميون من أرومة صينية جنوبية على الأرجح، اندمجوا في زحف متواصل نحو الجنوب استمر طوال ألفي عام حتى قبيل الاجتياح الاستعماري. وبالطبع، جاؤوا معهم بتنظيم اجتماعي واقتصادي وسياسي صيني، وبصورة خاصة ثقافي - ايديولوجي يتمثل بالكونفوشيوسية، فضلاً عن طريقة الكتابة والموضوعات الأدبية والفنية والأدوات والتقنيات الزراعية الصينية[١].

---

(١) هذه الأرومة الصينية التي لشعب فييتنام ينبغي أن تبقى ماثلة في الذهن عندما نتأمل سيرورة التطور الفييتنامية، بدءاً من المجتمع التقليدي مروراً بالحركة القومية التقليدية، ثم الحركة القومية الحديثة وصولاً إلى الحركة الشيوعية ثم النظام الشيوعي. هذا الجذر الثقافي ـ الديني المشترك، الكونفوشيوسية، لكل من الصين وفييتنام يكمن في أساس تناظر وتساوق تطورهما على مختلف الصعد: الفكرية، الايديولوجية، الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، وأخيراً العسكرية. إن العديد من المسائل تنطرح في البدء في الصين وتفتح صراعاً فيها ثم تحل، بعد هذا تنتقل إلى فييتنام لتنطرح فيها، فتواجه صعوبات أقل بكثير وينظر إليها، استناداً إلى التجربة الصينية، بوعي أعلى وقدرة أمضى. ولقد نوه هوشي منه بهذه الحقيقة أكثر من مرة.

الفييتناميون شعب فلاحي، جلود على العمل، مبادر. القسم الأكبر من السكان الفييتناميين يسكن في السهول، وفي الجبال والمرتفعات تسكن الأقليات القومية والدينية، التي تبلغ حوالى ٤ ملايين نسمة. يعيش الشعب الفييتنامي على زراعة الرز أساساً، أضيفت إليها زراعات أخرى، كقصب السكر والذرة والسمسم والثمريات والشاي وبعض نباتات صناعية (قطن، تبغ، الخيزران بخاصة)، كونت قاعدة للحرف المحلية. تنظيم المجتمع التقليدي على الصعيد السياسي ـ الاجتماعي يقسم السكان إلى أربع فئات: المثقفون ـ المشايخ، الزارعون، الحرفيون والتجار. التقليد الفييتنامي يرتكز أولاً على العائلة الأبوية، خلية المجتمع والمركز الذي تدور حوله المصالح والأفكار. والكومون (الضيعة)، المؤلف من مجموعة عائلات، يشكل قاعدة للوحدة الإدارية. وكالعائلة والكومون، كانت الدولة ترتكز على الطاعة المطلقة، وللإمبراطور، نظرياً على رعاياه الحقوق نفسها التي للأب على عائلته.

ما هي الكونفوشيوسية؟!

على الصعيد الديني والفلسفي، كانت الكونفوشيوسية، خلال عشرة قرون (منذ القرن ١٠ وحتى القرن ١٩)، المذهب الرسمي لفييتنام التقليدية. وعلى رغم وجود العديد من الديانات الشعبية، كالبوذية والطاوية، استمرت الكونفوشيوسية تشكل الهيكل العظمي الثقافي والايديولوجي لفييتنام. وخلافاً للبوذية التي كانت تؤكد على تفاهة وبالتالي لاواقعية أشياء هذا العالم وتدعو إلى الزهد والعزوف وتوجه العقول نحو آمال ما وراء أرضية، تعلّم الكونفوشيوسية أن الإنسان هو قبل كل شيء كائن اجتماعي، مرتبط بالتزامات اجتماعية: خدمة الملك، العائلة، الزوج، المساهمة بإدارة البلد، إلخ.

غير أن الجانب الأخلاقي في الكونفوشيوسية الذي كيفته وتمثلت جانبه الإيجابي الشيوعية الفييتنامية، ليس كل شيء فيها، فمحتواها السياسي يشكل جانباً أساسياً فيها أيضاً: إن التصور الكونفوشيوسي للعالم (وكالة السماء) قاد إلى امتثالية سياسية شديدة، ودفع بالتالي إلى تدعيم الملكية الاستبدادية والنظام القديم الذي كان قائماً، وبالنتيجة، جور هذا النظام القائم. إلى هذا الجانب يضاف جانب آخر: إن احترام التقليد واحترام كلام الشيوخ والنقاد القدماء حمى بالتأكيد المجتمع من كل مجدد خطير، كما أن استبعاد التأمل المجدِّد الذي يمكن أن يصبح مخرباً، وتفضيل الشروحات والتفاسير الجافة للنصوص القديمة، شلاّ عملية تفتح العلم. لذا ليس مستغرباً أن يعترف «نغوين كاك فيين» ببساطة وبلا حرج وبتواضع بالغ أن

الديمقراطية والعلم وافدان من الخارج إلى فييتنام[٢]. وأخيراً، كانت هذه الكونفوشيوسية مترابطة مع ممارسة إقطاعية.

التكون القومي للأمة الفييتنامية

عندما يخوض شعب صغير طوال ١٦ عاماً حرباً ضد أعتى قوة تقنية عسكرية عرفها التاريخ ويقترب من حافة الدمار الكامل في سبيل وحدته السياسية (التدليس «التقدمي» العربي يموه ويخفي هذا الواقع)، وعندما يتنازل «هوشي منه» وحزبه عن مطلب الاستقلال الكامل (تنازل مؤقت وتكتيكي بالطبع)، ويقبل البقاء في الاتحاد الفرنسي مقابل الحفاظ على وحدة فييتنام (اتفاق آذار/مارس ١٩٤٦ مع فرنسا)، وعندما ينطبع الحزب الشيوعي الفييتنامي (حزب الشغيلة الفييتنامي)، على رغم أمميته الصادقة، بهذا الميسم القومي الفييتنامي العميق، وعندما تنعدم في أمة عانت تجزئة طويلة، الأمة الفييتنامية، أية حركة سياسية إقليمية النزوع، وعندما تهب أمة متخلفة اقتصادياً وفقيرة هبة رجل واحد (فلا يبقى من يشرب أركيلة ولا من يكتفي بالفرجة المنفعلة) لتشترك في الحرب ـ عندما نتأمل كل هذه التظاهرات الفييتنامية تنطرح علينا، نحن أبناء هذه الأمة التي تعاني تجزئة وتناثراً، تساؤلات تحاول اكتناه «سر» هذا التلاحم القومي الذي يشد أمة غير حديثة و«سر» سيرورة تكونها القومي ما قبل الرأسمالي أو ما قبل البرجوازي، وهو التكون الذي أعطاها، على رغم خصوصيات تسِم الشمال وأخرى تسم الجنوب، كياناً قومياً متسقاً يذكر بالكيانات القومية البرجوازية الحديثة. والواقع أن هذا التلاحم وهب المجتمع التقليدي الفييتنامي هذا العناد وهذه الاستمرارية في مقاومة الاستعمار. لا شك في أن هذا المجتمع التقليدي قد غُلب في النهاية، إلا أن عناده واستمراريته في المقاومة قلّ ما شوهدت في المجتمعات التقليدية الأخرى التي واجهت غزواً كولونيالياً.

الجغرافيا والتاريخ في وحدة الأمة الفييتنامية

هذا التلاحم السوسيولوجي والقومي الملحوظ الذي توفر للشعب الفييتنامي، والذي أسهم كثيراً في زرقه بالحيوية وبإرادة للبقاء، برهن عليهما خلال تاريخه الطويل، كيف تكوَّن؟ وعلى سبيل المقارنة: هل توفر للشعب العربي مثل هذا التلاحم؟ وإذا لم يكن الجواب إيجابياً، فلماذا؟

---

(٢) بخصوص «التقليد والثورة في فييتنام» انظر: نغوين كاك فيين، «الكونفوشيوسية والماركسية في فييتنام،» ص ٢١ ـ ٥٧.

لهذا التلاحم الفييتنامي جذوره التي تغوص في أعماق التاريخ: التاريخ الفييتنامي جبَل الشعب ورسم رقعة أرضه في الوقت نفسه.

الأرض الفييتنامية ليست معطى جغرافياً، بل نتاج التاريخ، قرناً بعد قرن، كان الزحف الفييتنامي التدريجي والمتواصل والبطيء نحو الجنوب «يُفَتنِم» الأرض، يحييها، ويستصلحها ويطرد أو يتمثل شاغليها السابقين. هذا «الاستعمار الإعماري» الفييتنامي شكل العنصر الأول في الواقع القومي الفييتنامي. لا شك في أن أنماط الأرض الفييتنامية (١٦٠٠ كيلومتر من الشمال إلى الجنوب) وتكوّنها على شكل رقعتين متسعتين نسبياً، الأولى في الشمال والثانية في الجنوب، يصل بينهما شريط ساحلي ضيق، أثار عرقلات ما في وجه الوحدة الفييتنامية وأفرز خصوصية ما شمالية وأخرى جنوبية تعززتا في ظل الاقتصاد والسياسة الكولونياليين، غير أن هذه الأرض تنعم بتواصل بشري ولا تتخللها هِوىً صحراوية (كالأرض العربية)، كما أن الوحدة العميقة للشعب الفييتنامي غلبت على تلك الخصوصيات، إذ استطاعت في النهاية أن تضع الوطن الفييتنامي في طريق وحدته السياسية. وفي ظل هذه الوحدة العتيدة، ستلعب هاتان الخصوصيتان، الشمالية والجنوبية، دور إغناء للقومية الفييتنامية لا دور تنابذ وتناقض.

هذا الشعب الفلاح الذي يعيش أساساً على زراعة الرز، يجد عاملاً آخر لاندماجه القومي في البناء السياسي الذي ناظر هذا النمط الإنتاجي ولبى متطلباته: هذه الزراعة تتطلب صيانة وتطوير شبكات الأقنية والسدود اللازمة لها. من هنا نشأت الدولة الفييتنامية القديمة، فهذه مهمتها وهنا قاعدة وجودها. ولأن الحجم الجغرافي لفييتنام ضئيل، ولأن شعبها ينعم باندماج قومي، كانت الإدارة الفييتنامية شديدة المركزية، الأمر الذي عزز بدوره سيرورة الاندماج، وهي سيرورة تكمن في أساسها الأرومة الصينية للشعب الفييتنامي وايديولوجيا الكونفوشيوسية، ثم ما لبثت أن نمت سيرورة الاندماج هذه وصقلتها الحروب التي خاضها الفييتناميون ضد الغزاة الصينيين والمغول، ثم ضد الاستعمار الفرنسي، فالإمبريالية الأمريكية.

ب ـ تطور الحركة القومية الفييتنامية

في حدث سياسي ذي مغزى يندرج، كما جاء في التقديم، الماضي في الحاضر. لذا لن يفاجأ من استوعب التجربة التاريخية للشعب الفييتنامي بوجه عام أو من فهم الحركة القومية الفييتنامية بوجه خاص بانتصار ديان بيان فو عام ١٩٥٤ أو احتلال سايغون عام ١٩٧٥، بل على العكس، فالمفاجئ والعجائبي وغير المعقول هو ألا يحرز الشعب الفييتنامي هذين النصرين. في المقابل لم يكن من المفاجئ، كما

سنرى، أن ينهزم المجتمع الفييتنامي التقليدي أمام الغزو الاستعماري الفرنسي في الربع الثالث من القرن الماضي، وأن تنهزم الحركة القومية الفييتنامية التقليدية التي قاومت، بضراوة وبنفس طويل وبدعم شعبي، هذا الغزو، مقاومة استمرت، مع بعض تقطع، حتى العقد الأخير من القرن الماضي.

بين تلك الهزيمة وهذا النصر لا تمتد فقط مسافة زمنية تطاولت قرناً ونيّفاً، بل ينبسط أيضاً تطور زلزل المجتمع الفييتنامي وقبله من مجتمع تقليدي إلى مجتمع توفرت له درجة مناسبة من العصرية والحداثة، في بنيته الاجتماعية والايديولوجية، فضلاً عن الدرجة العالية من الحداثة في بنيته السياسية. وبالتأكيد ما كان لهذا المجتمع أن يحرز هذا النصر لولا التقدم في مستوياته الثلاثة.

وبموازاة التطور الذي أصاب المجتمع والايديولوجيا والثقافة الفييتنامية حدث، بالطبع، تطور مناظر في الحركة القومية الفييتنامية (أو حركة الثورة الفييتنامية): لقد بقيت جذوة المقاومة متقدة طيلة المرحلة الكولونيالية الفرنسية ثم المرحلة الإمبريالية الأمريكية، غير أن الحركة القومية الفييتنامية اجتازت مراحل مختلفة، قادت النضال القومي بأشكال وصيغ مختلفة، بأهداف سياسية وبصيغ ايديولوجية مختلفة وبدرجات من الغنى والعمق مختلفة، لكن الخط الموجه لهذا التطور، خلافاً لحركات قومية أخرى، كان خطاً تقدمياً صعودياً.

إذاً، هذا التطور الذي أصابه المجتمع الفييتنامي والايديولوجيا تترجم على الحيز السياسي بتطور زلزالي، لكن متسق وتدريجي، في الحركة القومية الفييتنامية، فتظاهرت في أشكال ثلاثة ومرت بمراحل ثلاث:

ـ الأولى: مرحلة الحركة القومية التقليدوية، وتمتد منذ الاحتلال وحتى أواخر القرن التاسع عشر.

ـ الثانية: مرحلة الحركة القومية ـ الحديثة، وتمتد منذ بدايات هذا القرن حتى العام ١٩٣٠.

ـ الثالثة: مرحلة الحركة القومية ـ الشيوعية، وتبدأ بتأسيس الحزب الشيوعي الفييتنامي عام ١٩٣٠.

بالطبع، هذا التقسيم ينطوي على ضرب من قسر وتقطيع للتطور التاريخي المتصل والمتواصل للشعب الفييتنامي، لكنه يبقى ضرورياً لفهم المفاصل والمعالم الرئيسية لهذا التطور. الحركة القومية التقليدية لم تصفَّ كلياً ونهائياً في العقد العاشر من القرن المنصرم، إذ بقيت رواسبها موجودة في المرحلة الثانية، إلا أن التطور الفكري والسياسي للشعب الفييتنامي كان يتجاوزها بلا رجعة ويجعلها هامشية، منذ

العقد الأول للقرن العشرين. كذلك الأمر بالنسبة إلى الحركتين القومية الحديثة والقومية ـ الشيوعية، إذ إن التداخل بينهما واضح، لكن منذ أوائل العقد الرابع أخذ مركز ثقل الحركة القومية الفييتنامية ينتقل رويداً رويداً من الحركة القومية الحديثة إلى الحركة الشيوعية.

لكن ثمة توضيحاً لا بد منه: الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية، رغم الجرجرة والتداخل، تحقق على شكل قطع تقريباً. لا شك في أن الهدف القومي، ممثلاً بالسيادة القومية، بقي هو هو، لكن كل ما عدا ذلك تغير تغيراً عميقاً وأساسياً على رغم كل حديث عن استمرارية ما، كانت، في أحسن الأحوال، شكلية أو رمزية. وهذا التغيير ذو الطابع الانقصافي لا يتجلى في الأساليب فحسب، بل بخاصة في المنظورات المستقبلية لعملية البناء القومي. على خلاف ذلك، كان الانتقال من المرحلة الثانية إلى الثالثة: الأساس الحديث للحركة القومية الفييتنامية، فضلاً عن عوامل أخرى، وفر لها إمكانات تطور ونصج حولتها إلى الشيوعية. هاتان الواقعتان تلقيان الضوء على مستوى تطور ووعي الحركة القومية الفييتنامية من جهة، وعلى عمق انغراز الماركسية الفييتنامية في التربة الفييتنامية من جهة أخرى.

ج ـ الحركة القومية التقليدوية

المجتمع الفييتنامي وشبح الغرب:

هذا المجتمع الفييتنامي التقليدي (أي الأصلي الأصيل، قبل أن يشم رائحة الغرب، قبل أن تتسلل إليه بعض أفكاره وقيمه وتقنيته، قبل أن تنزل به ضربته فتتخربط أموره ـ والذي يذكر بالمجتمع المصري عشية الغزو النابوليوني كما وصفه الجبرتي أو بالمجتمع اليمني قبل ثورة أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢) الذي تلقى صدمة الغرب التي بدأت تسللاً ثم انتهت اجتياحاً، فرض بنتيجتها نظاماً كولونيالياً عليه ـ هذا المجتمع:

ـ ماذا كانت ردود فعله عندما خيم شبح الغرب في سماء فييتنام؟

ـ كيف واجه عملية التسلل ثم الاجتياح الكولونيالية؟

ـ ما هو شكل وأساس ومنظورات حركة المقاومة القومية التي أفرزها وواجه بها الغزو الكولونيالي؟

ـ ما هو حجم هذه المقاومة وما هو مدى جدواها ومتانة بنياتها، وبالتالي ما

دلالة ذلك على وعي المجتمع الفييتنامي التقليدي وحيوية بناه الاجتماعية والاقتصادية والايديولوجية؟

ـ وبالتالي: ما هي الأسباب المباشرة وغير المباشرة للهزيمة التي نزلت بالحركة القومية الفييتنامية التقليدية؟ هل كانت هزيمة فئة أم هزيمة مجتمع (بالطبع مجتمع معين، ذو بنى معينة)؟.

الضربة الكولونيالية الأولى ونُذُرها

في العقد نفسه تقريباً الذي أصبح تدخلها فيه في شؤون المشرق العربي مباشراً ومميزاً باستعمال القوة، وللدوافع التجارية نفسها المترافقة والمبررة بالاعتبارات الدينية (حماية الكاثوليك وضمان حرية ممارستهم العبادة)، كانت فرنسا تتصرف على نحو مشابه في فييتنام: في ٢ أيلول/ سبتمبر ١٨٥٨، تنزل في «توران» (دانانغ، حالياً) جيوش فرنسية وإسبانية بحجة حماية البعثات التبشيرية الكاثوليكية. وتتابع عملية الاجتياح إلى أن يتم احتلال جنوب فييتنام كله ويفرض على الحكومة الإمبراطورية الفييتنامية في «هوي» في حزيران/ يونيو ١٨٦٢ معاهدة مذلة، تتعهد بموجبها الأخيرة بحرية العبادة للكاثوليك وبالتخلي لفرنسا عن ثلاثة أقاليم (ميتو، سايغون، بيان هوا) وجزيرة (بولو كوندور) وبدفع غرامة حربية باهظة وبفتح ثلاث موانئ فييتنامية للتجارة الفرنسية. وينفتح، مع الاحتلال الفرنسي، عهد التجربة الكولونيالية لفييتنام، شأن المشرق العربي في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

حادثة أيلول/ سبتمبر ١٨٥٨ لم تكن بلا سوابق، وإن كانت المنعطف الحاسم في تاريخ فييتنام: مع انتقال سيرورة التوسع الفرنسي من مرحلته الكولونيالية الميركانتيلية إلى مرحلته ما قبل الإمبريالية، كان الخطر يتصاعد، والضغوط تتفاقم واستعمال القوة يعقب وسائل «الإقناع». وفي الطريق إلى ٢ أيلول/ سبتمبر ١٨٥٨، كان ثمة حادثتان بارزتان نرى من المناسب الوقوف عندهما، لا لأنهما مهمتان بحد ذاتهما، بل لاستجلاء وتحليل التأثيرات وردود الفعل التي أحدثتهما في المجتمع التقليدي الفييتنامي، ردود فعل تذكِّر، كما سنرى، بمثيلتها في المجتمع العثماني والمصري.

ـ الحادثة **الأولى** تتمثل في محاولة «الإقناع» الفرنسية التي توالت منذ العام ١٨١٧، ثم تجددت في العام ١٨٢١ لعقد معاهدة تجارية بين فييتنام وفرنسا. وإذا كانت الحكومة الفييتنامية قد صدت هذه المحاولات، إلا أنها أقلقتها مع ذلك: تجربة الفييتناميين مع التجار الغربيين والبعثات التبشيرية في القرن السابع عشر، التجربة الهندية والمصير الذي انتهت إليه الهند، التدخلات الغربية المستمرة في بعض الأقاليم

الفييتنامية، وفي ما بعد، حرب الأفيون في الصين. هذا القلق الذي بعثه تصاعد الخطر الغربي يدفع قادة الدولة الفييتنامية إلى انفتاح معين، أملته شواغل عسكرية على الأرجح، يرضى باقتباس التقدم التقني ووسائلة من الغرب[٣].

ـ الحادثة **الثانية** تتمثل في ضغوط متزايدة بدأت في العقد الخامس، وكانت ذروتها هجرم أسطول بحري فرنسي على «توران» عام ١٨٤٧ بحجة إطلاق سراح بعثة تبشيرية فرنسية كانت محتجزة. الحادث لم يُفزع الفييتناميين، وانتهى عند هذا الحد. بيد أن تأثيره على النظام الفييتنامي القديم كان شديداً: لأن اقتباس التقنية الغربية ما كان ممكناً آنئذ، اتجه الزعماء الفييتناميون، في محاولة يائسة لاتقاء المخاطر الداهمة، وفي ظل الوعي التقليدي بالطبع، إلى تعزيز النظام الفييتنامي القائم وتقوية تحالفه مع الصين[٤]، وترافق ذلك بالطبع مع عمليات اضطهاد متكررة ضد الكاثوليك والبعثات التبشرية بوصفها خطراً يهدد، جنباً إلى جنب مع اعتداءات الغرب العسكرية وتجارته، بنيان النظام القديم الملكي من أساسه[٥]. هذه المحاولة لم تخرج النظام الفييتنامي القديم من الطريق المسدود الذي كان يتخبط فيه، ومحاولة التصليب التقليدية هذه لن يكتب لها أن تحمي فييتنام من الضربة التي كانت تعد، بل، على العكس، كبحت إمكانات تطور الحياة القومية الفييتنامية، الكفيل هو وحده بتلك الحماية.

إخلاص، لكن وعي كوني قاصر:

من الطبيعي أن يثير الاحتلال الاستعماري للجنوب الفييتنامي، لدى شعب

---

(٣) شأن التظاهرات التي شهدتها سيرورة التطور العربي الحديث، حيث تجلت رغبة في الانفتاح على الغرب والاستفادة من بعض إنجازاته بدون عقد وردود فعل سلبية (خير الدين باشا في تونس، الطهطاوي في مصر، مؤتمر حزب اللامركزية المنعقد في باريس ١٩١٣)، أبدت فييتنام التقليدية، منذ القرن الثامن عشر، نزوعاً مشابهاً، حيث ظهرت داخل الأوساط الكونفوشيوسية، تحت تأثير العناصر التاجرة على الأرجح، تيارات أقل عداء لتقنية الغرب المتقدمة.

(٤) تجلى تعزيز النظام الفييتنامي القديم، مثلاً، في اقتباس مجموعة قوانين من الصين وفي الحفاظ على الدراسات الكونفوشيوسية والآداب الكلاسيكية الصينية. تفاقم الاستبداد الحميدي، ألم يكن ناجماً، في حدود واسعة، عن محاولة الحفاظ على كيان الدولة العثمانية المهددة من قبل الغرب؟! وتوجه الحركة القومية المصرية نحو السلطنة العثمانية ألم يكن محاولة، منطلقة من رؤية محافظة بالطبع، لاتقاء خطر الغرب؟!

(٥) اضطهاد الكاثوليك (وقد تكرر: ١٨٢٥، ١٨٣٣، ١٨٣٦، ١٨٤٨، ١٨٥٨)، الذي لم يمارس قبل تفاقم الخطر الغربي (وكذلك الترابط بين البعثات التبشيرية والتظاهرات الكولونيالية والأعمال التجارية)، كان ضرباً من الدفاع عن الذات ولا شك، غير أنه كان دفاعاً متأخراً، وبالتالي عاجزاً عن حماية فييتنام. فيما بعد، عندما تطور الوعي الفييتنامي، دافعت فييتنام عن نفسها دفاعاً متقدماً ومجدياً بالنتيجة.

ذي حضارة عريقة ويتوفر على تلاحم قومي، مقاومة طويلة ومتعددة الأشكال: مسلحة وسلبية (عدم تعاون)، قوات حكومية وقوات شعبية، فلاحين ومثقفين (أو المشايخ الكونفوشيوسيون)، فضلاً عن الدعم العسكري الصيني. لا شك في أننا نجد في أساس هذه المقاومة شعوراً أقوامياً (أو ما قبل قومي) فييتنامياً، غير أن عملية التحديث الكولونيالية التي زعزعت مرتكزات المجتمع التقليدي الفييتنامي، لعبت دوراً: فبالإضافة إلى إقامة مزارع لزراعة الأفيون وفتح سجون للأشغال الشاقة وأعمال التنكيل الواسعة، أقام النظام الاستعماري نظاماً سياسياً كولونيالياً أطاح بسلطة «الماندارانات» (لكنه لم يلبث أن عاد إلى مصالحة الأطر الكونفوشيوسية)، أمن حرية العبادة للكاثوليك، فرض امتيازات تجارية للفرنسيين، عوض العملة الوطنية القديمة بعملة جديدة، وفرض ضرائب نقدية، فسهل عملية تقويض الاقتصاد الطبيعي الفييتنامي الجنوبي.

لكن المسألة الأكثر أهمية ليست هنا، وذلك لأن الأقاليم التي احتلتها فرنسا عام ١٨٦٢ ثم في العام ١٨٦٧ هي الأقاليم القليلة السكان التي أدمجت في وقت متأخر بالحياة القومية الفييتنامية. حتى العام ١٨٨٢، بقي مستقلاً سليماً لم يمس الإقليمان الشمالي والأوسط، وهما مركز ثقل الشعب الفييتنامي كله والموطن التقليدي للحضارة الفييتنامية، في العصور الوسطى والعصر الحديث. ماذا كان صدى وأثر احتلال الجنوب في المجتمع الفييتنامي في الشمال والوسط؟ هل أطلق توثباً قومياً وإرادة في التجديد وشعوراً بالخطر المتزايد؟!

عندما تتوافر شروط موضوعية للنهضة، وبصورة رئيسية شرط الوعي الكوني (لا القومي فقط، كما سنرى)، تغدو التحديات الخارجية مهمازاً حقيقياً للنهوض. الأمثلة كثيرة، والمثالان الألماني والياباني في القرن التاسع عشر شاهد ساطع.

الحالة الفييتنامية في ذلك الحين تقدم، هي الأخرى، مثالاً، وإن معاكساً، يؤيد هذه الحقيقة: لم تكن حكومة «هوي»، الحكومة المركزية الفييتنامية، تعترف بالاحتلال الفرنسي للجنوب، وكانت تسيطر على رغبة أكيدة في القضاء على التجزئة واستعادة الأقاليم المحتلة وإعادة بناء وحدة فييتنام، وكانت تساعد، سراً، المقاومة في الجنوب، لكنها كانت عاجزة عن تجديد حياة الأمة الفييتنامية. هذا هو الطريق المسدود: الاستعمار من الأمام والبنى المفوتة من الوراء. هنا أصبح السقوط حتمياً.

الملك «تو ـ دوك»: وعي قومي ـ محلي مناسب وعجز:

غداة احتلال فرنسا إقليماً آخر في الوسط (كوشينشين الشرقية) عام ١٨٦٧، أذاع الملك «تو ـ دوك» رسالة ملكية إلى الأمة الفييتنامية. المغزى المهم لهذه الرسالة،

المعبرة عن الشقاء القومي لفييتنام التقليدية وحصافتها وتصميمها وعجزها في آن، يدفعنا إلى تثبيت بعض مقاطعها قبل التعليق عليها وتحليلها.

لم تقع البتة من قبل أحداث أشأم مما وقع في عصرنا، ولا نزلت مصائب كالمصائب التي نزلت في هذه السنة. . .

من الأعلى، أخشى أوامر السماء، وعندما أنظر إلى الأدنى فإن حنو الشعب يغمرني ليلاً نهاراً، ومن أعماق قلبي أرتجف وأحمرّ في آن (. . .). إنني أحضر أحياناً استقبالات رسمية، لكن فقط لأجل الشكليات، أجلس وحيداً، التعاسة تتملكني فلا أملك كلاماً أقوله. وهذا ما يجعل دمي ينشف ووجهي يصبح ناحلاً وهزيلاً. في هذه السنة، ولم أبلغ بعد الأربعين من عمري، أبيضَّ شعر رأسي ولحيتي وأصبحت شيخاً (. . .). في غمار شواغل الحكم ووسط البؤس الذي يدهمنا، نقرأ، على رغم عجزنا، كتب الحكماء، لكننا لا نعرف كيف نضعها موضع التطبيق (. . .).

كيف يمكن لجنان وقوة من لا يملك سوى جسد واحد والمثقل بعشرة آلاف مسألة وقضية أن يتحمل هذا العبء؟ (. .).

إن القضية الكبرى التي تحمّلها أجداد أمتنا هي إعلاء شأن المملكة. فلتتحد العشرة آلاف عائلة في إرادة واحدة، فهذه هي الوسيلة الوحيدة لضمان النجاح (. . .).

ما هو ناقص ورديء ينبغي تصفيته، ما هو مفيد ينبغي البحث عنه من جديد والحصول عليه. الناس الأذكياء والمثقفون ينبغي أن يقدموا نصائحهم، الأقوياء ينبغي أن يقدموا قوّتهم، الأغنياء، ينبغي أن يقدموا ثرواتهم، وهؤلاء الذين يملكون كفايات خاصة أو مهنية والذين حققوا اختراعاً مفيداً ينبغي أن يضعوها في خدمة الجيش والمملكة (. . .)

إن كل العصور مليئة بالآلام، والإنسان يعيش دوماً تحت الوطأة الداخلية للحزن والخوف! هذه هي مشاعري، أعبر عنها، لكي يعرفها كل العالم (. . .).

تفارق بين وعي فييتنام القومي ـ المحلي ووعيها الكوني:

رؤية هذا الملك الوطني، المنكود، كما عبر عنها في هذه الرسالة، ماذا تشكو؟ البتة. لا تشكو شيئاً البتة، لكن من زاوية الوعي القومي التقليدي الفييتنامي فقط: ملك مفعم إخلاصاً للأمة، يلاحظ أن الإخلاص القومي بحاجة إلى تعبئة شاملة للشعب كله، وان هذا الإخلاص من صنع الشعب، وهو أخيراً يقرأ كتب الحكماء

الكونفوشيوسيين، لكن - واحسرتاه! - لا يعرف كيف يضعها موضع التطبيق!!.

لكن، لِمَ كان البارحة، قبل أن يخيم شبح الغرب على فييتنام، ، قادراً على تطبيق التعاليم الكونفوشيوسية، ولم يعد كذلك اليوم؟! الإجابة عن هذا السؤال تلقي ضوءاً لا على مأساة فييتنام التقليدية فقط، بل على مأساة العالم غير الأوروبي كله أيضاً، في مرحلة ما بعد صعود القوة الأوروبية، صعود بدا مع الميركانتيلية، وبلغ الأوج مع الثورة الصناعية. قبل هذا الصعود، وحيث كان المجتمع التقليدي الفييتنامي متكيفاً، منعزلاً، كانت الايديولوجيا الكونفوشيوسية هي الوعي القومي الخاص بالأمة الفييتنامية، وبالتالي كانت كتب الحكماء قابلة للتطبيق، لكن عندما لم يعد مصير فييتنام متوقفاً على الفييتناميين وحدهم، بدخول الغرب «الحلبة» الفييتنامية، حينما وحدت الرأسمالية العالم، وإن على نحو تناقضي، أصبحت فييتنام بحاجة إلى وعي جديد يناسب الحالة الجديدة التي دخلتها، ويفتح لها بالتالي طريق الصمود أمام زحف الغرب، أي إن الشعب الفييتنامي أصبح بحاجة إلى «كوننة» وعيه القومي، كوننة تجعل الشعب الفييتنامي (ونخبته أو طليعته في البدء) يمتلك وعياً مناسباً لأحوال العالم المعاصرة ولأحواله في ضوء تطور العالم الفييتنامي، بل بين الوعي القومي الفييتنامي وممارسة أمم أخرى، أي، بحسب عبارة ماركس عن ألمانيا المتأخرة، بين وعي فييتنام القومي ووعيها الكوني.

هذه المرارة المتشائمة التي تملأ «تو - دوك» والتي تذكر بالمرارة الحزينة التي كانت تملأ محمد عبده الذي كان يتحسب سيطرة الاستعمار ويتسمع إلى خطى زحفه على مصر في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، بل هذه الروح الوطنية التي كان يبديها «تو - دوك» وهذه الرؤية القومية (وبعبارة أدق: المحلية) الحصيفة التي كان يملك، كلها لم تجدِ فتيلاً: المفارق بين وعي فييتنام القومي المفوت ووعيها الكوني المفتقد فتح الطريق للاستعمار، لذا فوراء عبارات «تو - دوك» الوطنية، المصممة والمتشائمة، لم تكن فييتنام تتحفز بل فييتنام تتقضقض. لكن، بعد ثمانية عقود، وعندما امتلكت طليعة فييتنامية وعياً كونياً، نرى، على لسان «العم هو»، في حالات أشد صعوبة، روحاً تفاؤلية وغازية: لقد انتقلت فييتنام من عالم إلى عالم.

فييتنام التقليدية تجفل ولكن لا تستيقظ:

قلت، قبل قليل، إن رد فعل فييتنام، كما عبرت عنه رسالة «تو - دوك»، على الصدمة الاستعمارية كان يعبر عن قضقضة فييتنام التقليدية لا عن تحفزها. ونضيف أيضاً، كان يعبّر عن جفلة أو نقزة الأمة الفييتنامية وليس عن إرادتها في تجديد حقيقي أو عن وعيها أبعاد هذا التجديد.

كيف؟! ولماذا؟!

في السياق السياسي للنظام الملكي الفييتنامي، وبالتالي في السياق الايديولوجي والاجتماعي لفييتنام التقليدية، لم يكن ممكناً لرسالة «تو ـ دوك» إلا أن تذهب أدراج الرياح. لم يؤد التهديد الفرنسي إلى تصفية أو إيقاف التناقضات التي كانت تخترق المجتمع الفييتنامي، بل، على العكس، أججتها:

الأزمة الزراعية القائمة في الشمال منذ العام ١٨٦٢ تتفاقم، بسبب فقدان الرز وفداحة الغرامة الفرنسية والضرائب والسخرة التي نجمت عنها، مؤدية إلى استياء فلاحي تستغله عصابات قطاع الطرق لإثارة فتن دائمة.

ـ يضاف إلى هذه عنصر زاد الوضع السياسي في الشمال تعقيداً: بقايا ثورة الـ«تايبنغ» الصينية التي لجأت إلى مناطق جبلية في الشمال الفييتنامي، تؤلف عصابات متنافسة وتشكل ضرباً من إقطاعات مستقلة إلى هذا الحد أو ذاك عن السلطة المركزية التي تضطر للرضوخ للأمر الواقع. وبهذا يعاود الظهور تناقض قديم، تناقض سكان السهول والجبال، تحت أشكال جديدة.

حادثة «غارنييه» تكشف للملأ الهشاشة والعجز:

هذا التفكك الذي أصاب البنية السياسية لفييتنام التقليدية بسبب من ضغوط الحضور الاستعماري الفرنسي في الجنوب، ما لبثت حادثة الملازم البحري الفرنسي «غارنييه» أن كشفته للملأ: أثبتت أن هذه البنية السياسية، وما يسندها من البنى الأخرى، يمكن أن تتساقط بنقرات أو دفشات. هاتان الكلمتان تنطويان على مبالغة (مقصودة من قبلنا) ولا شك، إلا أنها تصور، رمزياً، أصدق تصوير حقيقة المواجهة بين المجتمع الفييتنامي التقليدي والمجتمع الفرنسي الحديث.

والآن، ما هي هذه الحادثة؟! وماذا أفرزت؟!

كانت الأوساط التجارية الفرنسية، رغم معاهدة ١٨٦٢، تعمل لإخضاع شمال فييتنام كسبيل للوصول، عبر النهر الأحمر، إلى أسواق الصين الجنوبية، وتشاطرها الرأي الأوساط الفرنسية الحاكمة في سايغون. غير أن الحكومة الفرنسية كانت، رسمياً، تعارض ذلك، أو، على الأقل، لم تكن قد حزمت أمرها بعد.

في أواخر العام ١٨٧٢، تاجر ومهرب أسلحة فرنسي، «دوبوي»، على رأس ٣٢ مغامراً أوروبياً مرتزقاً وبضع مئات من المرتزقة الآسيويين يخترق هكذا، وخلافاً لمعاهدة ١٨٦٢، شمال فييتنام باتجاه الصين. في الذهاب لم يعترض الحكام

الفييتناميون، غير أنهم منعوا قافلته من العودة، فيبادر إلى رفع العلم الفرنسي ويطلب النجدة من حاكم سايغون، «الأميرال دوبريه»، الذي يبدو أنه كان في الأصل متواطئاً معه، والذي كان يبدي بصراحة نياته في القضاء على استقلال الدولة الفييتنامية. وفي الوقت نفسه تطلب الحكومة الفييتنامية من الأخير مساعدتها على طرد «دوبوي» من أراضيها. يوكل حاكم سايغون «دوبريه»، إلى الملازم البحري «غارنييه» أمر تسوية المسألة ويرسله إلى هانوي مع قوة عسكرية صغيرة بتفويض على بياض.

يحاول الأخير الاستفادة من هذه الفرصة فيطلب امتيازات تجارية لفرنسا وفتح النهر الأحمر كطريق تجاري، غير أن السلطات الفييتنامية ترفض بحث أي موضوع سوى سحب قافلة «دوبوي». وعندما فشل أسلوب التخويف يلجأ «غارنييه» إلى استعمال القوة فيحتل هانوي، ثم يتابع الزحف فيحتل مجموع دلتا النهر الأحمر ويعلن «سونغ كوا» مفتوحة للتجارة. ثم في آذار/مارس ١٨٧٤ تعقد معاهدة بين الحكومة الفييتنامية وفرنسا تنص على انسحاب فرنسا من الشمال ولكنها تنطوي على شروط أخرى سياسية وتجارية لصالح فرنسا.

حادثة صغيرة ولا شك، لكنها ذات مغزى واضح: نعم، إنها تقدم عينة عن «أخلاقيات» السياسة والممارسة الاستعمارية، إلا أنها تقدم عينة أبلغ على هشاشة وعجز البنية العسكرية والسياسية التي لفييتنام التقليدية.

تيار إصلاحي جديد يفشل

غداة هذه الحادثة ثم المعاهدة التي تلتها ونجمت عنها، أصبح واضحاً على الأقل بالنسبة إلى الماندرانات (كبار الموظفين) الأكثر وعياً أن استقلال فييتنام أصبح مهدداً أكثر من أي وقت مضى، بل إن وجود فييتنام كدولة أصبح أمراً مشكوكاً فيه. ولقد تترجم هذا القلق بظهور تيار «إصلاحي» مشابه للتيار الذي سيتكون في الصين بعد هزيمة العام ١٨٩٥، كما يشبهه من حيث إنه مستوحى من المثل الجديد الذي قدمته اليابان ودشنت به عصر «الميجي»، عصر التقدم الياباني. غير أن مشروعات الإصلاح هذه، شأن مشروعات أخرى سبقتها، ترمي إلى إعادة تنظيم بنية فييتنام السياسية، استصلاح الأراضي البكر، استثمار المناجم، بناء السكك الحديد، رفضت من قبل البلاط الملكي، البلاط الذي يقف على رأسه الملك «تو ـ دوك»، صاحب الرسالة المخلصة، التي بسطنا بعض فقراتها قبل قليل.

بل أكثر من ذلك: يمكن القول إن الإنتلجنسيا (بحسب المصطلح الدارج اليوم) الفييتنامية التقليدية كانت في ذلك الحين بعيدة عن أي توجه أو تصور

إصلاحي وغارقة كلياً في نزوع محافظ. مثلاً، في المسابقة التي كان يجريها البلاط الملكي كل ثلاث سنوات لاختيار جهازه (الماندرانات)، طرح في العام ١٨٧٦ السؤال التالي: هل التحديث أمر مؤاتٍ لليابان وفي صالحها؟ المرشحون كلهم تقريباً تناولوا الموضوع من زاوية معارضة وانتهوا إلى الرفض. ها هي النخبة الفييتنامية، إذاً، ترفض، حتى في ظل خطر داهم وأكيد، التشكيك بالنظام الفييتنامي التقليدي، القديم، المفوت. وفي ظل هذه الايديولوجيا المحافظة، الخلاص المتصور لم يؤد إلى خلاص فعلي: التحالف مع النظام الصيني التقليدي القديم والتفشش بالمسيحيين، والزحف الاستعماري يتقدم ليطبق في النهاية على فييتنام بكاملها.

استئناف الزحف الكولونيالي: مقاومة باسلة وتساقط سهل

بعد تسع سنوات من حادثة «غارنييه»، انتقلت خلالها من موقف التردد إلى موقف الحسم بفضل تنامي قوة «الحزب الكولونيالي»، تتجه السياسة الاستعمارية الفرنسية إلى إلحاق كامل الأراضي الفييتنامية بالإمبراطورية الفرنسية. في نيسان/ أبريل ١٨٨٢، يُرسَل النقيب البحري «ريفيير» مع سرية إلى الشمال، ويقوم، بعد اختلاق حجج كاذبة، باحتلال هانوي. ثم يتابع احتلال الدلتا، فيلقى مقاومة عنيدة يقتل خلالها. وكانت اعتمدت قبل ذلك بثلاثة أيام مبالغ لتمويل حملة بـ ٤ آلاف عسكري.

في ٢٥ آب/ أغسطس ١٨٨٣، تُرغم العاصمة الإمبراطورية «هوي» (في الوسط) على توقيع معاهدة حماية، تسلب، بالطبع، فييتنام سيادتها. لكن هذا لم يمنع المقاومة من أن تستمر في الشمال وتأخذ طابعاً شعبياً حقيقياً، فضلاً عن الوحدات العسكرية النظامية الفييتنامية، ناهيك عن الجيوش الصينية. في ربيع ١٨٨٤ تصل وحدات عسكرية فرنسية جديدة، فلا تلبث الصين أن تقبل الحضور الفرنسي في الشمال، الذي فرضت عليه في تموز/ يوليو معاهدة كانت شبه إلحاق له بالإمبراطورية الفرنسية. غير أن الاتفاق الفرنسي ـ الصيني جاء هشاً. فنشبت بين الطرفين حرب أدت إلى تخلي الصين عن سيادتها على فييتنام نهائياً واعترافها بالحماية الفرنسية عليها.

بقيت فييتنام وحدها أمام الاستعمار الفرنسي الذي يتجه إلى إلحاق الوسط والشمال إلحاقاً تاماً وكاملاً. وهنا يبدو أن الخيار أصبح معدوماً أمام الحركة القومية التقليدية الفييتنامية: إثر تدخل استعماري فرنسي فظ يهرب الوصي على العرش «تيو» والملك الحدث «هام نغي» من العاصمة «هوي» ويقودان حركة مقاومة ضد المحتل. وتشتعل ثورات وتمردات وعصيانات وحروب عصابات في طول البلاد وعرضها،

في الشمال والوسط وحتى الجنوب، تبدأ منذ العام ١٨٨٥ ولا تنطفئ إلا في فترة ١٨٩٦ ـ ١٩٠٠. ويستجيب بأعداد كبيرة لنداءات «تيو» مشايخ كونفوشيوسيون، الزعماء الطبيعيون للشعب (أبو الشعب وأمه، كما يقول المثل الفييتنامي)، والممثلون الفعليون والحقيقيون لـ«الحزب القومي» الفييتنامي، فتحظى المقاومة، في حدود واسعة، بدعم شعبي، يجعلها قادرة على الاستمرار، حتى بعد تسليم الملك عام ١٨٨٨ للمستعمرين الفرنسيين من قبل إحدى الأقليات القومية (توم ميونغ) وبعد ذهاب الوصي إلى الصين. أخيراً، تخمد الجذوة الأساسية للمقاومة في ١٨٩٦، وتصبح فييتنام كلها مستعمرة فرنسية.

الحرب امتحان لقوى الأمة الفكرية والتنظيمية والاجتماعية

ها هو شعب شجاع، ذو حضارة عريقة، ينهزم. ولم تك عارضةً هذه الهزيمة، كما لم تكن قصيرة. أضف إلى ذلك، وهذه حقيقة واقعية ينبغي لنا، نحن أبناء الشعوب المغلوبة على أمرها، ألا نطمسها وألا نخشى طمسها أيضاً. إن المعركة بقدر ما كانت قاسية وشرسة بالنسبة إلى الشعب الفييتنامي، كانت سهلة وغير مبهظة وغير باعثة لانشغال البال بالنسبة إلى الشعب الفرنسي. وبالتالي إذا كان الشعب الفييتنامي قد برهن على روح مقاومة، إلا أن كسر هذه المقاومة، في تلك المرحلة، عندما نحسب الجهد الذي بذلته الأمة الفرنسية، اقتضاها نقرات أو دفشات فحسب، تساقط بنتيجتها المجتمع التقليدي الفييتنامي. الاستعمار هو مواجهة بين مجتمعين (وليس بين طبقيتن من مجتمعين فقط)، هو حرب بينهما وكما يقول ماركس، «الجانب المثير في الحرب هو أنها تمتحن الأمة. وكما أن المومياءات تنحلّ فور تعرضها للهواء، كذلك تلفظ الحرب حكمها بالموت على جميع المؤسسات الاجتماعية التي لم تعد تملك قوة الحياة». وبالفعل ماتت فييتنام الهرمة، المفوتة، ومضى وقت غير قصير وتجارب دامية وتطورات مثيرة ولدت خلالها فييتنام أخرى، جديدة، ذات بنى حديثة ووعي كوني.

هذا الذي نقوله عن سهولة الفتح الكولونيالي ثم السيطرة الكولونيالية قاله على نحو آخر، أقل صدماً، الرئيس «هوشي منه» في العام ١٩٤١: «... لقد كافحنا وضحينا بأنفسنا في سبيل الاستقلال الوطني والحرية، بلا توقف، منذ ما يقارب الثمانين عاماً، ونحن تحت أقدام الغزاة الفرنسيين الحديدية... وإذا كنا قد فشلنا، فليس مرجع ذلك إلى قوتهم، وإنما، فقط، لأن الظروف لم تكن ناضجة بعد، ولأن مواطنينا لم يعملوا، في البلاد بأسرها، بقلب واحد وعقل واحد».

بالإضافة إلى ذلك، واضح أن «هوشي منه» يرى أن السيطرة الكولونيالية

بوصفها نتيجة من نتائج ضعف المجتمع الفييتنامي، ما دام لا يعتبر الفشل الفييتنامي ناجماً عن قوة الاستعمار الفرنسي، وبالتالي فإن تفسيره الفشل الذي لقيته المقاومة الفييتنامية طوال تلك الحقبة بعد نضج الظروف، إنما ينصب أساساً على ظروف المقاومة والمجتمع الفييتناميين لا الاستعمار الفرنسي بالطبع. وهي ظروف تعود، في التحليل الأخير، إلى تطور الوعي الفييتنامي وانتقاله من المحلية إلى الكونية، أو من القومية التقليدية إلى القومية الحديثة ثم إلى الشيوعية. وهذا النضج في الوعي الفييتنامي بدأ في الفكر الفييتنامي ثم انداح في الايديولوجيا الفييتنامية.

الدونية الايديولوجية في أساس الهزيمة

عندما نرى مقاومة شعب شجاع، صبور، ذي حضارة عريقة تتكسر بنقرات يسددها شعب آخر، يتعين التساؤل عن مغزى ذلك لا الاكتفاء بالتحسر على الماضي. هذا بالضبط ما فعله الشعب الفييتنامي، وبخاصة نخبته وطليعته. ولقد شهدت كل مرحلة إجابة مختلفة عن التساؤل الذي فرضته الصدمة الاستعمارية ثم الامتهان الاستعماري.

لم يكن المشايخ الكونفوشيوسيون يفتقرون لا إلى دعم شعبي ولا إلى إرادة في الصمود والدفاع عن شرف الأمة القومي، بل كانوا يفتقرون، بصورة رئيسية، إلى ايديولوجيا حديثة، أو «مذهب سياسي متكيف مع عصرنا»، هذا النقص جعلهم يتساقطون واحداً إثر الآخر، إذ «كان للكونفوشيوسية، حتى الشعبية، حدودها التي يفرضها أصلها وسماتها كايديولوجيا فلاحية»، هذه الحنينية إلى ماض لن يعود (إذ ليس للماضي سوى قيمة تفسيرية) جعلتهم يناضلون بلا آفاق مستقبلية وبلا أمل[٦]، وفي نضال كهذا كان من الطبيعي أن يغلب الاستعمار الفرنسي، المنظم والمدجج.

هؤلاء المشايخ الكونفوشيوسيون الذين كانوا يفتشون عن حل في ثنايا الماضي

(٦) يصف «نغوين كاك فيين» كيف أن الانتقال من الإيديولوجيا التقليدية (الكونفوشيوسية) إلى الإيديولوجيا الحديثة (الماركسية) رافقه انتقال الحالة النفسية للمناضل الفييتنامي من موقف الحبوط الصابر إلى مرحلة الزخم الهاجم: «كان مشايخنا الكونفوشيوسيون يناضلون في سبيل الشرف، لكنهم كانوا في أعماقهم قانعين بعجزهم عن الانتصار على الاستعمار. بالمقابل، مع ولادة الحزب الشيوعي الفييتنامي ولدت حالة نفسية جديدة لدى مناضلي الحركة القومية جعلتهم على يقين من النصر. كان الشيخ الكونفوشيوسي يردد أمام فرق الإعدام الفرنسية: إنني أموت، لكنني أؤدي واجبي. المناضل الشيوعي كان يردد: إنني أموت، لكنكم ستسحقون». انظر: فيين، «الكونفوشيوسية والماركسية في فييتنام»، نقلها جان شينو في:
Jean Chesneaux, *Le Vietnam, études de politique et d'histoire* (Paris: F. Maspéro, 1968), p. 99.

فقط، بقوا بعيدين بالطبع عن مفهومين غريبين عن الكونفوشيوسية، كان مقدراً لهما أن يفتحا، مع عوامل أخرى، الطريق المسدود الذي كان يدور فيه نضال الحركة القومية التقليدية الفييتنامية المعادي للاستعمار الفرنسي. هذان المفهومان هما الديمقراطية والعلم، بحسب عبارة «تغوين كاك فيين».

المراتبية الصلبة التي يتسم بها العالم الكونفوشيوسي التقليدي، اعتبار أن من واجب الملك والماندارنات أن يحكموا، وأن من واجب الشعب أن يذعن ويطيع (على رغم الأبوية في العلاقات بين الرعاة والرعية)، التمايز بين من يعملون بأيديهم وبين من يعملون برؤوسهم، جعل حركة هؤلاء الفلاحين الثائرين والمشايخ الكونفوشيوسيين الذين يقودونهم حركة دورانية وليست حركة صعودية. لذا فإن الافتقار إلى التصور الديمقراطي لا يضعف فقط المبادرة من الأسفل، وبالتالي القدرة على العمل بترابط واتساق في إطار وحدات كبيرة يقودها مركز، بل أضعف أيضاً الطابع المتقدم لحركتهم المعادية للاستعمار، وجعلهم حركة تدافع عن الحق والشرف فحسب. من هنا لم يكونوا «يتصورون من مخرج لحركتهم سوى إعادة تتويج ملك جديد يملك فضيلة الإنسانية والعدالة التي يتطلبها المذهب الكونفوشيوسي»، لأن فكرة الديمقراطية كانت بعيدة كلياً عن هؤلاء المشايخ الوطنيين، ناضلوا فقط لإحلال ملك «إنساني» محل ملك «غير إنساني»، أمير «شرعي» محل أمير «غير شرعي»، إذ «لم يكونوا يملكون أية فكرة عن التغييرات التي ينبغي صنعها في المؤسسات لكي تتكيف مع العالم الجديد. لقد ناضلوا ضد الاستعمار الحديث كما كان يناضل أجدادهم ضد الغازي الإقطاعي الصيني، بالطرق والأساليب، نفسها والأفكار نفسها». ولكن، لأن الاستعمار الفرنسي ليس الغازي الإقطاعي الصيني، فشلوا.

هؤلاء المشايخ الكونفوشيوسيون الذين قادوا حركة كانت تصارع الفرنسيين باسم مبادئ ملكية تقليدية كونفوشيوسية مجردة، وجدوا أنفسهم في مرحلة يأس متزايد عندما اتجه القصر الإمبراطوري، بعد نفي الملك الوطني المقاوم، إلى المصالحة مع الاستعمار الفرنسي، يأس انتهى بحركة المقاومة إلى عزوف استسلامي تارة أو إلى تصالح صامت مع الاستعمار تارة أخرى. إن مقاومة هذا الشكل الحديث في التسلط، كان يتطلب أسلحة ايديولوجية حديثة، قبل الأسلحة المادية التقنية. وسوف تتطور حركة المقاومة الفييتنامية، كما سنرى، في هذا الطريق.

الايديولوجيا المهزومة: فلاحية وغير فلاحية

والعامل الرئيسي الثاني الذي أضعف قدرة الحركة القومية الفييتنامية التقليدية على الاستمرار، يتمثل في افتقارها إلى ايديولوجيا عقلانية حديثة، فالايديولوجيا

الكونفوشيوسية، بما هي ايديولوجيا فلاحية، نصوصية، تحتقر العمل الإنساني وتزورّ عن الإنتاج، كانت دون/ وبعيدة عن العقلانية الحديثة. إنها ايديولوجيا تتجه بالأحرى إلى ترسيخ قيم أخلاقية وليس اكتساب معارف علمية. عقل المشايخ الكونفوشيوسيين، حيث كان العلم يختلط بالسحر وعلم الفلك بضرب الرمل والطب بالشعوذة، كان عاجزاً عن حل التناقضات الداخلية والضعف الداخلي لحركة المقاومة، تناقضات وضعف رزحت تحت ثقلها إلى أن أنهتها في خاتمة المطاف.

والأرجح أن هوشي منه كان يشير إلى هذا الواقع عندما قال، بطريقته البسيطة والنفاذة في آن، إن فشل المقاومة ناجم عن أن «**مواطنينا لم يعملوا في البلاد بأسرها بقلب واحد وعقل واحد**». نقطة الضعف هذه، ونخالها سهلة بسبب قدرة العم «هو» الرائعة على التبسيط، تشير إلى سمات مرحلة تاريخية كاملة في حالة الحركة القومية الفييتنامية، ولم تتم النقلة إلى مرحلة «يعمل فيها المواطنون في البلاد بأسرها بقلب واحد وعقل واحد» إلا عبر مرحلة تاريخية، نضجت في صروفها الايديولوجيا الفييتنامية وتعقلنت وتعصرنت.

والواقع أن قصور الحركة القومية الفييتنامية التقليدية قد تجلى في تظاهرتين رئيسيتين، كانتا العامل الحاسم الذي مكّن الاستعمار الفرنسي من النصر في تلك المرحلة:

الأولى هي افتقارها إلى وعي قومي. على رغم التلاحم القومي الذي يسم الأمة الفييتنامية، إلا أن الايديولوجيا لم تكن قادرة على أن تفرز سوى وعي أقوامي (أي وعي دون قومي أو ما قبل قومي). بعد استسلام القصر الذي شكل لفترة نوعاً من قيادة مركزية، سقطت المقاومة، المشربة بايديولوجيا فلاحية والآتية من أوساط فلاحية، في نزوعات وتنظيمات إقليمية أو محلية، فتشرذمت إلى عصب أو جماعات كانت فاعلة ومصممة ولا شك، إلا أنها كانت مستقلة ومعزولة عن بعضها، فقصرت كل واحدة مجال عملها على «ضيعتها». إلى هذا القصور القومي، أضيف القصور الديمقراطي الذي جعل معظم زعماء المقاومة المحليين يحولون المقاومة إلى قضية شخصية ويخلقون بينهم وبين رجالهم علاقة ولاء شخصي. «هؤلاء الزعماء كانوا عازفين عن تنظيم حركة موحدة على نطاق البلد بأسره. كانوا يفتشون عن نجاحات محلية، لهذا كانوا ميالين إلى قبول تسويات على أساس محلي وشخصي، فعقدوا اتفاقات مع الفرنسيين تعهدوا بموجبها ألا يخرجوا من قطاع إقليمي محدد، الأمر الذي أتاح للاستعمار الفرنسي حرية الحركة وكبح توسع المقاومة المسلحة»، ثم الإجهاز عليها كلها، الواحدة بعد الأخرى.

ـ **الثانية** هي افتقارها إلى ايديولوجيا حديثة، وبالتالي منظورات مستقبلية، تجعلها مؤهلة، بالإضافة إلى عوامل أخرى، لحل مشكلة الانقسام الطائفي للأمة الفييتنامية (مشكلة الكاثوليك) ومشكلة الأقليات القومية غير الفييتنامية، مشكلتين لعبتا دوراً حاسماً في تمكين الاستعمار الفرنسي من القضاء على المقاومة الفييتنامية. فبالنسبة إلى الأقلية الفييتنامية الكاثوليكية كانت المسألة بحاجة إلى أرضية من نوع حديث، غير الأرضية الايديولوجية الكونفوشيوسية، يعاد عليها بناء وحدة الأمة. وبالنسبة إلى الأقليات غير الفييتنامية كانت المسألة بحاجة إلى قدر كاف من التطور الديمقراطي والنضج العقلاني يفتح الطريق لإقامة علاقة مساواة ديمقراطية في ظل الدور الطبيعي للشعب ـ المركز، للشعب الأكثري، الشعب الفييتنامي. وفي ما بعد، سينفتح الطريق لحل المشكلتين مع تطور ونضج الحركة القومية الفييتنامية، كما سنرى في مكان آخر من هذا الكتاب.

د ـ الحركة القومية الحديثة

الحركة القومية تتخطى التقليدوية

مع انطفاء الحركة القومية التقليدية الفييتنامية، انفتحت مرحلة جديدة حقاً في تطور الأمة الفييتنامية وفي تجربتها التاريخية. يقول نغوين كاك فيين: «من العام ١٩٠٥ حتى العام ١٩٣٠، بدت الفييتنام وكأنها هامدة مذعنة للسيطرة الكولونيالية»، بدت وكأنها في حالة «استراحة» سياسية. غير أن الحال في العمق لم تكن كذلك، وبخاصة على صعيد البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تزلزلت، بتأثير عوامل كثيرة، وأفرزت خميرة ما لبثت أن بعثت دماً جديداً وخلقت إطاراً جديداً وصاغت ايديولوجيا جديدة للحركة القومية الفييتنامية.

هذه الحركة القومية الجديدة، التي احتلت مكان الحركة القومية التقليدوية ذات الايديولوجيا والقيادة الكونفوشيوسيتين، لم تكن ذات طابع تقليدوي جديد، شأن الحركات القومية التي ولدت في الوطن العربي بعد استسلام الحركات القومية التقليدوية، بل كانت، من حيث الأساس، حركة قومية غير تقليدوية، حديثة، متقدمة، تقدمية.

فما هي الظروف والعوامل التي مهدت وساهمت في تكوين الحركة القومية الفييتنامية الحديثة هذه؟ ما هي الأسباب التي حالت دون أن يتوحل الشعب الفييتنامي طويلاً في المرحلة القومية التقليدوية؟ كيف أمكنه تجنب الانتقال إلى مرحلة قومية تقليدوية جديدة؟ وأخيراً، كيف تظاهرت هذه الحركة القومية الحديثة في

فييتنام، وكيف تطورت وأين انتهت؟ وبالتالي لم استطاع الماركسيون الفييتناميون أن يحيوا ويقودوا الحركة القومية الفييتنامية الحديثة وحركة استقلال فييتنام؟ كيف، في العام ١٩٤٥، كان «هوشي منه» - وليس «باوداي» - هو المعبر والقائد للتطلعات الشعبية، وزعيم الأمة الذي جاء، في نظر الجماهير الفييتنامية، بالاستقلال؟

انهيار المرتكزات الاقتصادية للمجتمع الفييتنامي التقليدي

عبر سلسلة التدابير الاقتصادية والإدارية والسياسية والثقافية، وجّه المشروع الكولونيالي ضربات شديدة هزت أسس المجتمع الفييتنامي التقليدي وأثرت بعمق على توازنه القديم، ضربات اجتثت، من جهة، جذور الحركة القومية القليدية في المجتمع وصفّت معظم رواسبها، وهيأت، من جهة أخرى، التربة لنشوء الحركة القومية الحديثة.

في المرحلة ما قبل الإمبريالية، كان المشروع الكولونيالي ذا طابع «حرفي» و«تجربي». لكن في المرحلة الإمبريالية، وبخاصة منذ أواخر القرن التاسع عشر مع ولاية الحاكم العام «بول دومير»، انتقل إلى مرحلة التنظيم المنهجي المتسق، حيث أقيم جهاز متكامل للاستثمار المالي والاقتصادي وللهيمنة السياسية، استمر يعمل حتى العام ١٩٤٥.

في البدء، لم تبد الإدارة الكولونيالية اتجاهاً نحو القضاء على البنى التقليدية للمجتمع الفييتنامي، بل، على العكس، أبدت اتجاهاً يرمي إلى الإبقاء عليها واستخدامها، غير أن عزوف وعدم تعاون «الماندارانات» (الموظفين الكبار) والمثقفين - المشايخ أدى إلى اللجوء إلى الإدارة المباشرة، الأمر الذي فتح أول ثغرة في البنية السياسية - الإدارية للنظام الفييتنامي القديم. وبغية تخليص المتروبول من نفقات الإدارة الكولونيالية، اتجهت الأخيرة إلى تحطيم الاقتصاد الطبيعي (غير النقدي)، القائم على وسائل إنتاج بدائية، لفييتنام القديمة. ولقد تم لها ذلك عندما فرضت نظاماً ضرائبياً وأعادت تنظيم الجمارك وأقامت إدارات حصر ثلاث للملح والأفيون وكحول الأرز، فضلاً عن زيادة الضرائب المباشرة. وفي العام ١٩١٢ أصبحت موارد النظام الضرائبي عشرة أمثال ما كانت عليه قبل العام ١٨٨٥.

وفي الوقت نفسه تبدأ عملية إقامة «هياكل تحتية للاقتصاد»، هياكل تتمثل بشق الطرق ومد السكك الحديد وبناء الجسور وتشييد المرافئ، إلخ. لا شك في أن هذه الهياكل كانت، من حيث الأساس، معدة لبناء فييتنام الكولونيالية المرتبطة والتابعة اقتصادياً للمتروبول الفرنسي بوجه خاص، وللسوق الرأسمالية العالمية بوجه عام،

ولا شك أيضاً في أن الأمة الفييتنامية دفعت ثمناً باهظاً من حياة أبنائها لإقامة هذه الهياكل، لكنها سددت ضربة قاصمة للأساس الاقتصادي للعالم الفييتنامي التقليدي ما قبل الرأسمالي، هذا العالم الراكد، القابع في صدفة قروية، المنثني على نفسه.

بعد هذه المرحلة التمهيدية، دخلت فييتنام المرحلة الثانية من التحديث الاقتصادي الكولونيالي، مرحلة الاستثمار (Mise en Valeur). أخذت الرساميل تفد من الخارج: في المرحلة الأولى كانت رساميل حكومية فرنسية، وبعد العام ١٩٢٦ بخاصة وفدت رساميل فرنسية خاصة (كانت تفتش عن منافذ للتوظيف بعد سقوط الفرنك)، اتجهت بالطبع نحو إقامة صناعات استخراجية تكمل الإنتاج الصناعي المتروبولي ولا تنافسه. هذا التصنيع المكمل والتابع (مثلاً الإنتاج المنجمي زاد تسعة أضعاف بين ١٩٠٠ و١٩٢٩)، وبالتالي، المحدود والمقيد، جعل الاقتصاد الفييتنامي مؤلفاً من قطاعين، الأول حديث والثاني تقليدي. غير أن هذا الانقسام ليس تاماً، إنه مجرد تخلع فقط، وذلك لأن الأول لم يوجد إلا بفضل الثاني وعلى حسابه. من هنا كانت التنمية الكولونيالية، بسبب تبعيتها الاقتصادية أساساً، محدودة وملجومة من جهة، ومؤدية إلى اختلالات اجتماعية من جهة أخرى، الأمر الذي جعل البرجوازية الفييتنامية التي ولدت مع هذه الزلزلة التي أصابت البنية الاقتصادية التقليدية لفييتنام، برجوازية كسيحة أولاً، وعزز العلاقات الإقطاعية بين الفلاحين والملاكين في الأرياف ثانياً.

إلى جانب الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة اللتين أفرزهما التحديث الكولونيالي، شهدت الفييتنام ولادة إنتلجنسيا جديدة وحديثة، تختلف اختلافاً جذرياً عن سلفها الإنتلجنسيا الفييتنامية التقليدية. هذه الإنتلجنسيا الجديدة نشأت، من جهة، بتأثير الزلزلة الاقتصادية والثقافية (كما سنرى حالاً) على حد سواء التي قوضت مرتكزات المجتمع الفييتنامي التقليدي، ومن جهة أخرى، بتأثير الأحداث والتطورات التي كانت تملأ الشرق الأقصى في تلك الفترة.

تكوّن إنتلجنسيا فييتنامية حديثة غير تقليدية تتجاوز ردود فعلها السلبية ضد الثقافة الغربية

قبل أن نتحدث عن السياق الذي نشأت فيه الإنتلجنسيا وعن العوامل التي أسهمت في صياغة وعيها، من المناسب قول كلمة حول الظروف أو الأسباب التي جعلتها، خلافاً للإنتلجنسيا العربية، تتجاوز ردود الفعل السلبية الرافضة للقيم والمناهج والثقافة الغربية، بما هي نتاج مستعمِر غاصب.

لكن، قبل ذلك، يجب الإشارة بأن سيرورة اختراق الإنتلجنسيا الفييتنامية الأطر التقليدية للثقافة الفييتنامية وصولاً إلى ثقافة عصرية، قد تم خلال صراع، وأن الثقافة القديمة استمرت تقاوم، في هذه المرحلة أيضاً، التغلغل الغربي، بيد أن هذه المقاومة كانت محددة التأثر على الإنتلجنسيا الفييتنامية ولم تصمد طويلاً. ففي الشمال مثلاً، في العقد الثاني، أنشئت «هيئة التعليم الوطني في تونكان»، أخذت على عاتقها «المحافظة على الثقافة الفييتنامية ضد التلقيح الفرنسي».

في العقد الثالث الذي شهد انبعاثاً جديداً للحركة القومية على الصعيد السياسي، شهدت الفييتنام أيضاً حركة تجديد ثقافي موازية (تبعتها موجة تجديد أخرى أكثر راديكالية في العقد الرابع)، اتخذت خلالها الإدارة الكولونيالية موقفاً إلى جانب الاتجاهات التقليدوية الجديدة: في فترة ١٩٢٠ ـ ١٩٢٥ بخاصة، قام «فام كينه»، على صفحات مجلته **نام فونغ**، بصياغة «تركيبة ثقافية» بين الشرق والغرب، كانت، بالطبع، ذات سداة كونفوشيوسية ولحمة غربية تقليدوية ما قبل برجوازية، وبالتحديد تركيبة تتغذى من الكونفوشيوسية وشارل موراس وموريس باريس في آن. كما أُنشئت دار للنشر تعمل في هذا الاتجاه، نشرت الأدبيات الكلاسيكية الفرنسية المحافظة للقرن السابع عشر والأدب الروماني السوداوي اليائس للقرن الثامن عشر (إنه الوجه الثاني لميدالية القرن الثامن عشر، الوجه اللا عقلاني والشعوري والمتشائم)، ولكن ليس أفكار عصر الأنوار العقلانية، الثورية، الديمقراطية، المتفائلة، التقدمية (التي كانت السلطة الكولونيالية تعمل لطمسها، فلم تطلع عليها، في البداية، الإنتلجنسيا الفييتنامية إلا بواسطة الترجمات الصينية).

غير أن الجيشان في صفوف هذه الإنتلجنسيا كان قوياً، فتابعت تقدمها واستمر نقد الكونفوشيوسية وولد أدب تقدمي مجدد، ولم يحدث في فييتنام ما حدث في المشرق العربي منذ الحرب العالمية الثانية، حيث هيمنت على الحركة القومية العربية ثقافة تقليدوية تشبه تركيبة «فام كينه» مكيفة عربياً.

ومن جهة أخرى، فإن رياح التغيير الايديولوجي قد مست حتى القطاعات التقليدية الخاصة: فالكونفوشيوسية، التي كانت تتقهقر، لم تعدم رؤية مثقفين ـ مشايخ يتحولون، بتأثير من النزعة الإصلاحية البرجوازية الفييتنامية والنهضة اليابانية، إلى العقلانية. كذلك فإن نشوء «الكاودية»[٧] يشهد على إحدى تظاهرات

(٧) مذهب ديني جديد انتشر في فييتنام الجنوبية بخاصة، مبني على تركيبة من عناصر مسيحية وإسلامية وكونفوشيوسية وطاوية، تهيمن عليها عناصر بوذية مجددة.

الانفتاح الكوني الذي وسم، في هذه المرحلة، الايديولوجيا الفييتنامية بعمومها.

العوامل التي ساعدتها على تجاوز ردود فعلها السلبية ضد الثقافة الغربية

والآن، ما هي العوامل التي ساعدت الإنتلجنسيا الفييتنامية على تجاوز ردود فعلها السلبية ضد القيم والمناهج والثقافة الغربية؟

على الأرجح، لعب العاملان التاليان الدور الرئيسي:

أ ـ إن نهضة اليابان لم تشهد فحسب على أن بإمكان بلد آسيوي أن يتقدم كما تقدم الغرب، بل أيضاً علمت أن شعباً آسيوياً يمكن أن يستوعب تلك المناهج والثقافة والتقنية الغربية وأن يمتلك «سرّ البيض» ثم يتغلب عليهم، الأمر الذي مكن الإنتلجنسيا الفييتنامية من أن تتساءل وتَجيب إيجابياً: لِمَ لا نفعل ما فعلت اليابان عندما انخرطتَ في الطريق الذي انخرط فيه الغرب الذي أصبح سره شائعاً ومناهجه إرثاً مشتركاً للصُّفر كما للبيض؟!

ب ـ إن العلاقات الصينية ـ الفييتنامية التي كانت تلعب باتجاه محافظ في المرحلة القومية التقليدية، أخذت اتجاهاً معاكساً تماماً بعد نهوض قوى التقدم في الصين، وبخاصة بعد حركة ٤ أيار/مايو ١٩١٩ الثقافية والتجذير الذي أصاب الحياة السياسية الصينية، تجلى في تجديد الكيومنتانغ وسياساته الثلاث. في هذه المرحلة، وجدت الإنتلجنسيا الفييتنامية في توجهات الإنتلجنسيا الصينية، على الصعيدين الثقافي والسياسي، مثالاً تحتذيه وعوناً لها في نضالها في سبيل التقدم وتجاوز ردود الفعل ضد الثقافة الغربية والخروج من الصَدَفة التقليدوية.

ما هي العناصر التي حكمت تطور الإنتلجنسيا الفييتنامية وصاغت ايديولوجيتها ومنظوراتها في المرحلة القومية الحديثة هذه، أو المرحلة ما قبل الماركسية؟

تأثير النهضة اليابانية

١ ـ خلافاً للاتجاه الذي كان سائداً لدى المثقفين ـ المشايخ في المرحلة القومية التقليدية، الذي اعتبر الإصلاح على الطريقة اليابانية غير مفيد لفييتنام، ويرفض التشكيك بالنظام الفييتنامي القديم ـ خلافاً لذلك الاتجاه بزغ، حتى في صفوف المثقفين ـ المشايخ الكونفوشيوسيين، في هذه المرحلة، اتجاه إصلاحي يستوحي المثل الياباني. إن نهضة اليابان، وكان انتصارها على روسيا عام ١٩٠٥ أحد أسطع تجلياتها وأكثرها تأثيراً، قد أثر بعمق على الإنتلجنسيا الفييتنامية، لا لأنها أعادت إليها الثقة

بالنفس فقط، بل أيضاً لأنها قدمت برهاناً على «تفوق التقنية الغربية الحديثة على القيم التقليدية للمجتمع القديم». والواقع أن أهمية التأثير الياباني على الإنتلجنسيا الفييتنامية تتمثل، في الأساس، في أنها فتحت أمامها الباب لامتلاك وعي كوني أولاً، ومنظورات مستقبلية ثانياً. فالحل، أي استعادة السيادة القومية، لم يعد كامناً في عودة موهومة إلى «عصر ذهبي» تحقق في الماضي، بل في بناء مجتمع جديد يرتكز على الأسس والمناهج والقيم التي حققتها المجتمعات الحديثة الأكثر تقدماً، المجتمعات الغالبة والمهيمنة. وبكلمة: إن استلهام المثل الياباني يعني تطلب الانتقال من المحلية إلى الكونية ومن الماضوية إلى المستقبلية.

والواقع أن النهضة اليابانية (فضلاً عن تأثيرات الصين، كما سنرى بعد قليل) كانت نابضاً رئيسياً في حركة تجديد ثقافي هيأت أولى المرتكزات الايديولوجية للحركة القومية الفييتنامية الحديثة. إن «حركة الهجرة إلى الشرق»، في الجانب الثقافي من نشاطها، قد استثارت حركة هجرة واسعة في صفوف الطلاب والشباب المثقف إلى طوكيو، بحيث أقلقت الإدارة الاستعمارية الفرنسية التي عمدت إلى فتح جامعة هانوي عام ١٩٠٧ في محاولة لصرفهم عن اليابان.

إن «فان بوا ـ شو» هذا الوجه البارز في الحركة القومية الفييتنامية، والذي تحول من الكونفوشيوسية إلى الليبرالية وتعاطف في أواخر حياته مع الماركسية، عبّر، على الصعيد الثقافي من نضاله في سبيل استقلال فييتنام وتجديدها، عن اتجاه ينزع إلى تغيير فييتنام من خلال العلم والثقافة. يقول:

إذا كان مواطنونا يُذَلُّون ويضطهدون، كما هي الحال اليوم، ، فذلك لأنهم، ما داموا لا ينكبُّون على الدراسة، ليسوا مثقفين ولا فطنين شأن مواطني الأمم الأخرى، ولهذا فقدنا مملكتنا (استقلالنا). . . إن اليابانيين قد تخلوا عن عاداتهم القديمة بتبنيهم طريق التقدم، لقد أقاموا مدارس لتعليم أبناء الشعب.

وإلى جانب نشاطها السياسي، قامت «رابطة تجديد فييتنام» التي أقامها «فان بوا ـ شو» في طوكيو، ببذل مجهود ثقافي تجديدي لقي دعماً ملحوظاً من البرجوازية الفييتامية التي نشأت مع التحديث الكولونيالي. وأقيمت جمعيات تعليمية وافتتحت معاهد ومدارس وطنية ضمت آلاف الطلاب أخذت تدرس اللغة الفييتنامية بواسطة الحروف اللاتينية (كيوك نغي) بدلاً من الرموز الصينية، كما درس فيها، لأول مرة في فييتنام، مفكرون غربيون مثل «مونتسكيو» و«جان جاك روسو»، فضلاً عن الأدبيات الكلاسيكية الكونفوشيوسية. «التقدم عن طريق العلم»: هذا ما كانه شعار حركة التجديد الثقافي الفييتنامية التي نشأت في مطلع القرن العشرين.

تأثيرات «حركة الأنوار» الصينية، حركة ٤ أيار/ مايو

٢ ـ هذا الشعب ذو الأرومة والثقافة الصينية وجد، مرة أخرى أيضاً، في هذه المرحلة الجديدة، في النزعات والميول الإصلاحية التي دبت منذ العقد الرابع من القرن التاسع عشر في الإنتلجنسيا الصينية المثال الذي يحتذيه والمعين الذي يدعمه. والواقع أن حركة «الهجرة إلى الشرق» كانت تستوحي الصين واليابان على حد سواء، وإن «فان بوا ـ شو» زار كانتون كما زار طوكيو، وبالتالي تأثر بحركات الإصلاح الصينية أيضاً. غير أن تأثير الميل الصيني لم يلبث أن غلب، لا لأن الشعب الفييتنامي شعب مصينَّ فحسب، ، بل، أساساً، لأن المهام التي كانت تواجهها الحركة القومية الفييتنامية، كانت مشابهة للأهداف والمهام التي واجهتها الحركة القومية الصينية.

إن حركة ٤ أيار/مايو ١٩١٩[٨] (وهي ضرب من حركة أنوار صينية سار وراءها ٩٥ بالمئة من الإنتلجنسيا الصينية وتحولت بالنتيجة إلى حركة قومية) بنزوعها التغربي المقترن بنقد الكونفوشيوسية، شكلت عنصراً مهماً في دفع الإنتلجنسيا الفييتنامية نحو مواقع أكثر راديكالية وأكثر حداثة. مع حركة ٤ أيار/مايو اتخذ التحديث إطاراً أكثر تحديداً: التغرب الذي تمثل في التأكيد على المثل الأكثر راديكالية للغرب المعاصر: الديمقراطية والعلم. والضربة الشديدة التي أنزلتها حركة ٤ أيار/ مايو بالايديولوجيا التقليدية في الصين، الكونفوشيوسية، لم تلبث أن امتدت إلى الكونفوشيوسية الفييتنامية التي كانت، من قبل، ولأسباب أخرى، في حالة تراجع وذبول، والواقع أن تأثير حركة الأنوار الصينية على فييتنام لم يقتصر، بالطبع، على الصعيد الثقافي والايديولوجي الخاص، إذ هيأ أساساً لحركة سياسية قومية حديثة، «كيو منتانغ» فييتنامي، كما أنه مهد التربة، كما في الصين، لانداح الماركسية في صفوف الإنتلجنسيا الفييتنامية بسرعة وقوة وعمق، الأمر الذي هيأ لنشوء حركة شيوعية اكتساحية.

تأثيرات كتابة الفييتنامية بالحروف اللاتينية

٣ ـ في أواخر القرن التاسع عشر، نتيجة لمجهودات البعثات التبشيرية، اعتمدت في الإدارة الكولونيالية في فييتنام الـ«كيوك نغي» Quoc Ngu، وهي طريقة مبسطة لكتابة اللغة الفييتنامية بحروف لاتينية بدلاً من الكتابة بالرموز الصينية. إن الـ «كيوك نغي»، التي كانت في الأصل معدة لتسهيل نشر الكتب المقدسة والتعاليم

---

(٨) انظر: الملحق (١): «الأصول الفكرية للثورة الصينية،» ص ١٢٧ من كتاب: **التجربة التاريخية الفييتنامية: تقييم نقدي مقارن مع التجربة التاريخية العربية.**

المسيحية باللغة الفييتنامية، فضلاً عن تأمين مراكز للكاثوليك الفييتناميين في الإدارات الرسمية وعزلهم عن الفييتناميين الآخرين، الوثنيين، ما لبثت، عندما شاعت واعتُمدت من قبل الشعب الفييتنامي، أن أفرزت نتائج ضخمة. ويبدو (وهذا مذهل بالنسبة إليّ، كعربي) أن الـ «كيوك نغي» لم تلق معارضة جدية من الشعب الفييتنامي الذي وجدها عملية وسهلة فاستخدمها من دون كبير تردد، وشاعت حتى في الكتاتيب الكونفوشيوسية في القرى، كتاتيب لم تلبث أن اندثرت مع تراجع الكونفوشيوسية وذبول الثقافة التقليدية عموماً.

والواقع أن استخدام «كيوك نغي» قد أفرز نتائج رئيسية ثلاث:

١ ـ انتزع من الثقافة التقليدية سلاحها وأداتها، وبالتالي، هدد كل بنيان المجتمع الفييتنامي القديم.

٢ ـ سهل، في حدود واسعة، ترجمة ونشر الأعمال الثقافية الغربية إلى اللغة الفييتنامية.

٣ ـ خلافاً للكتابة الصينية بالرموز التي تحتاج إلى دراسة طويلة، أصبح للطفل الفييتنامي أن يقرأ بلغته خلال شهرين، فأمكن جمهوية فييتنام الديمقراطية (فييتنام الشمالية) أن تمحو خلال خمس سنوات فقط الأمية التي كان يعاني منها ٩٠ بالمئة من الشعب الفييتنامي[(٩)].

تعليم ديمقراطي ـ برجوازي ـ كولونيالي يصوغ وعي إنتلجنسيا جديدة

٤ ـ إلى الـ«كيوك نغي» أضيف عامل آخر شديد الأهمية يتمثل في النظام التعليمي الذي فرضته الإدارة الكولونيالية الفرنسية، نظام صاغ وعي الإنتلجنسيا الفييتنامية الجديدة. يمكن (ويجب بالطبع، شرط متابعة نقد النظام التعليمي ما قبل وما بعد الكولونيالي) قول الكثير في نقد التجربة التعليمية الكولونيالية الفرنسية في فييتنام: إن نمو الرأسمالية الكولونيالي هو الذي فرض اهتماماً ما بنشر تعليم حديث، إذ أصبحت بحاجة إلى كادرات محلية ويد عاملة مؤهلة، أضف إلى ذلك أن هذا التعليم لم يمس الجماهير إلا قليلاً، وأنه منسوخ عن برامج المتروبول، وفي

---

(٩) والواقع أن الحزب الشيوعي الفييتنامي قد شجع، منذ نشوئه، الكتابة اللاتينية. وأخذ هذا التشجيع شكلاً عملياً ومباشراً عند قيام سوفياتات «نغي ـ تينه»، التي قادها الحزب الشيوعي الفييتنامي، عام ١٩٣٠. انظر: *Brève histoire du parti des travailleurs du Vietnam, 1930-1970* (Hanoi: Editions en langues étrangère, 1970), p. 18.

حدود متفاوتة، بلغته، وبالتالي، غير موصول بالحاجات العيانية المباشرة لتطور المجتمع الفييتنامي ونمو اقتصاده ومقتضيات تحرره القومي. لكن ثمة جانباً آخر لنسخ برامج المتروبول التعليمية وتدريسها في المستعمرات: إنها برامج بلد حقق ثورة ديمقراطية برجوازية، كما حقق تقدماً هائلاً على صعيد المعرفة. هذا الواقع كان يزرق الإنتلجنسيا الكولونيالية بعناصر وعي كوني، تحديثي، ديمقراطي وليبرالي، لن تلبث أن تتحول إلى سلاح ضد السيطرة الكولونيالية بالذات.

إنتلجنسيا حديثة وفييتنامية حتى العظم، في آن

هذه الإنتلجنسيا التي تعلمت وانخرطت في مدرسة الغرب، هل كفت عن كونها فييتنامية؟ التقليدويون يرمونها بذلك، لأنهم يوحدون بين الفييتنامية وتقليد فييتنامي معين، إذ لا يتصورون الشعب الفييتنامي إلا قابعاً بلا تاريخ في صَدَفته التاريخية.

غير أن البرهان جاء من خلال الأحداث: هذه الإنتلجنسيا التي لم تلبث أن تبنت أمضى سلاح ايديولوجي غربي، الماركسية، وليس الإنتلجنسيا التقليدية هي التي تمكنت من الدفاع عن الوجود الفييتنامي، وهي التي انتزعت استقلال الأمة ووحدتها، وهي التي تحدد بنيان الأمة وتجعله جديراً باحتلال مكان مناسب في العائلة البشرية. في حين أن الإنتلجنسيا التقليدوية عجزت، من جهة، عن الدفاع عن وجود الأمة، وفشلت، من جهة أخرى، حتى في محاولتها المحافظة على الأطر والقيم والايديولوجيا التقليدية، إذ إن الغرب لم يفرض على العالم الفييتنامي التقليدي سلطانه السياسي والعسكري فحسب، بل حطمه وفرض عليه سلطانه الثقافي والتقني وقيمه ونمط اقتصاده وعلاقاته الإنتاجية. إزاء هذا العجز، لم تكن المزاعم الأصالية للإنتلجنسيا الفييتنامية التقليدوية سوى حنينية شعورية وإيهامية إلى ماض قطعت عنه مرة واحدة وإلى الأبد، بسبب الوحدة التي فرضتها الرأسمالية الغربية على العالم.

لا شك في أن الإنتلجنسيا الفييتنامية، بسبب مفاعيل الهيمنة الغربية، قد وجدت نفسها تنزع الإرهاب الفييتنامي التقليدي الأصيل، إلا أنها بقيت فييتنامية حتى العظم: رجلاها غارزتان في التراب الفييتنامي وقلبها يعانق الشعب (بدلاً من التقليد). وهي، بدلاً من أن تلهي نفسها بدفاع متأخر عن الذات، عن «الأصالة» الفييتنامية التي قرضتها التأثيرات الغربية، عن التقليد الفييتنامي الذي تجاوزه التطور الكوني، دافعت عن الوجود الفييتنامي دفاعاً واعياً وعصرياً، وبالتالي، مجدياً: لقد التقطت ايديولوجيا عصرية، وأدارت حدها ضد العدو العصري للأمة الفييتنامية: الإمبريالية.

خيار الإنتلجنسيا العربية كان آخر: اختارت الأصالة والتقليد، فعجزت عن الدفاع عن وجود الأمة، بله تحديده ووضعه في العصر.

وعي يتحدث، لكن محاولات التلمس تستمر

إذاً، فالجيل الثاني من الإنتلجنسيا الفييتنامية الذي جاء بعد جيل المثقفين ـ المشايخ الكونفوشيوسيون، وجد نفسه في سياق تاريخي لعبت عوامله، وبخاصة الرئيسية الأربعة التي ذكرنا، باتجاه تخطي الوعي التقليدي ـ المحلي والسير في طريق امتلاك وعي حديث ـ كوني.

يقيناً إن مسألة تكوّن إنتلجنسيا فييتنامية ذات وعي حديث كانت قد حسمت[١٠]، لكن كان لا بد من محاولات تلمس، استمرت طوال هذه الفترة وحتى انتصار الماركسية في صفوف الإنتلجنسيا الفييتنامية، كان الوعي الفييتنامي ينضج في صروفها لينتقل من وعي حديث ولا شك ولكن مشوش، متردد، غير محدد ولا محدود الفاعلية (الوعي القومي الثوري)، إلى وعي حديث تماماً، صاف، حاسم، محدد وفعال (الوعي الماركسي).

خلال مرحلة التلمس والاختمار والإنضاج هذه حُلت مسائل، ذُللت عرقلات، تحددت منظورات وتُجووزت أوضاع، هيأت حصيلتها لإرساء بنية سياسية صفّت السيطرة الاستعمارية وفتحت الطريق رحباً لتحديث وتشريك المجتمع الفييتنامي:

ـ هذه الإنتلجنسيا التي تكونت في مدرسة الغرب فانفصلت، على الصعيد الايديولوجي، عن باقي الأمة التي لا تزال الايديولوجيات التقليدية سائدة في صفوفها، وبالتالي، أصبحت عاجزة عن قيادة الأمة وعن ومواجهة السيطرة الكولونيالية ـ هذه الإنتلجنسيا، كيف يمكن أن تنغرز مجدداً في جسد الأمة وتحتفظ في الوقت نفسه بوعيها الحديث والكوني؟!

ـ هذا القطاع من الإنتلجنسيا، ليبرالي النزوع على الصعيد الثقافي، الإصلاحي

(١٠) والواقع أنها لا يمكن أن تحسم إلا على نحو نسبي وغير نهائي: لا يمكن لإيديولوجيا المجتمع القديم أن تزول نهائياً، وبخاصة رواسبها الموجودة في ثنايا الإيديولوجيا الحديثة، في مجتمع فلاحي وغير صناعي. وإلى أن تقوم القاعدة المادية لمجتمع عصري، سيبقى وعي الإنتلجنسيا العصرية، وهي الكمشة الغارقة في بحر فلاحي تقليدي، معرضاً للهبوط إلى المحلّوية ما لم تبق على قناة دائمة توصلها بالثقافة الحديثة وتجعلها في حالة تفاعل متواصل معها.

والتطوري، على الصعيد السياسي (أي الذي ينشد نزع استعمار تدريجي)، هذا القطاع كيف ذبل جزء منه (لأنه لم يدرك إلحاح مسألة الاستقلال القومي)، وكيف انتقل الجزء الآخر إلى مواقع سياسية راديكالية؟!.

ـ هذا الاتجاه الثقافوي (أي اعتبار اكتساب العلم والثقافة الحديثين سبيلاً إلى تقدم الأمة واستعادة استقلالها)، كيف تم تجاوزه جدلياً، أي استيعابه وإدراجه في إطار منظورات سياسية راديكالية؟!

ـ وأخيراً، هذا التكسر، الأفقي والعمودي في آن، في الحركة القومية الفييتنامية، أي عدم وجود الكتلة ـ القطب أو الكتلة ـ المحور (رغم وجود حزب قوي ونشيط هو «الحزب القومي الفييتنامي» أو الكيومنتانغ الفييتنامي) ـ هذا التكسر كيف أمكن الإنتجلنسيا الفييتنامية تجاوزه إلى «تكسّر» من طراز جديد، طراز تقدمي، أي استقطاب طبقي ـ ايديولوجي يمنح الحركة القومية فاعلية أمضى ضد السيطرة الاستعمارية ويضع في الوقت نفسه معالم وأسس مجتمع جديد؟!

انبثاق تيارين جديدين

إلى أن فُتح الطريق لحل هذه المسائل، كيف كانت تتحرك وتشتغل البنية السياسية الفييتنامية؟

ما أوردناه، قبل قليل، من أن فييتنام بدت، في هذه المرحلة، وكأنها مذعنة للسيطرة الكولونيالية وهي حالة استراحة سياسية، يصف المرحلة قياساً بالمرحلة التي سبقتها أو التي لحقتها، حيث كانتا مرحلتي صراع مسلح، بلغت ثانيتهما درجة مذهلة من الضراوة. فالواقع أن الشعب الفييتنامي لم يلن البتة، لم يتراخَ ولم يكفّ عن إظهار إرادته في رفض السلطة الاستعمارية وفي انتزاع استقلاله، وكانت هذه المرحلة بالأحرى مرحلة صراع سياسي تختمر تحتها وفي باطنها عملية تحديث ثقافي ـ ايديولوجي راديكالي.

لم تكد الحركة القومية التقليدية تنطفئ حتى عادت إلى التكون، مع التحديث الكولونيالي، حركة قومية جديدة في أطر وأشكال جديدة، حركة لم يعد المثقفون ـ المشايخ قادتها ولا الفلاحون وحدهم جيشها، بل حركة وإن لم تعدم عناصر من المثقفين ـ المشايخ، إلا أنها عبأت إطاراتها وعناصرها من البرجوازية الناشئة والتجار والموظفين، وفي ما بعد، في العشرينيات، من بروليتاريا المناجم ومصانع النسيج والعمال الزراعيين. هذه الحركة القومية، في ظل وعيها الحديث الذي لا يزال فجاً متلمساً، كانت متعددة الأشكال من جهة، وتشكيلاتها غير منغرزة وغير متماسكة

من جهة أخرى، كما بقي فيها رواسب من المرحلة السابقة وتبرعمت فيها بدايات المرحلة المقبلة من جهة ثالثة.

هذه الحركة القومية الجديدة ما كادت تبزغ حتى لقيت دفعاً قوياً جاءها به الانتصار الياباني على روسيا: ها هو شعب أصفر ينتزع «سر» البيض ويقهرهم. وأصبحت طوكيو الأمل والمثل، ليس فقط بالنسبة إلى القوميين الفييتناميين، بل أيضاً إلى كل القوميين الآسيويين. وينشأ تيار «الهجرة إلى الشرق»، إلى طوكيو، يلهمه «فان بوا ـ شو»، لم تلبث أن انبثقت منه، كما ذكرنا قبلاً «رابطة تجديد فييتنام»، التي لم يقتصر نشاطها على الصعيد الثقافي، بل طرحت برنامجاً سياسياً يتلخص بالاستقلال ونظام ملكي دستوري (ثورة المثقفين ـ المشايخ في المرحلة القومية التقليدية التي كانت تسمى «فان تان»، أي حركة دعم الملكية).

أقامت هذه الحركة مؤسسات تجارية وجمعيات إرهابية. وقد كان للبرجوازية الفييتنامية الناشئة، في الجنوب بخاصة، دورها في إقامة هذه المؤسسات التي تعايشت في إطارها رواسب دينية (طقوس، حجب، تمائم، إلخ.)، وأهداف تجارية ومشاغل قومية. البرجوازية الفييتنامية كانت «برجوازية تآمرية» أيضاً.

لكن، إلى جانب هذا التيار التحديثي الآسيوي، نشأ تيار تغربي ليبرالي النزوع قاده «فان شو ـ ترينه» الذي كان يثمّن تقدّم فرنسا الثقافي والتقني. وقد حاول هذا التيار، عبثاً، حوالى العام ١٩٠٦، التعاون مع فرنسا وصولاً إلى نظام ديمقراطي يأتي عبر سيرورة نزع استعمار تدريجية. وفي ما بعد، سيصب مجهود هذا التيار الذي انصب اهتمامه الرئيسي على الميدان الثقافي، في معركة مباشرة أكثر إلى جانب من سيصبح «هوشي منه» في المستقبل، بعد أن حُكم بالإعدام ثم نفي.

صعود التأثير الصيني

في خريف ١٩٠٨، مستفيداً من الاستياء الذي أحدثته في صفوف الفلاحين قسوة النضال وأعمال السخرة، يعاود «دي ـ تام»، أحد أبطال الحركة القومية التقليدية، حركة كفاح مسلح، تستمر حتى العام ١٩١٣ حيث تلفظ أنفاسها الأخيرة مع مقتله.

الخلف أو البديل الذي ملأ ساح النضال القومي الفييتنامي هو رابطة «فان بوا ـ شو» الذي ألفها في «كانتون» وسماها هذه المرة «رابطة إحياء فييتنام». تحت تأثير أفكار «صن يات ـ صن» تصبح الرابطة ذات نزوع جمهوري جلي ويصبح برنامجها السياسي تقدمياً. غير أن تنفيذ هذا البرنامج يوكل إلى نخبة محدودة العدد تتوفر على

«المعرفة والثورة». وإذا كان هذا التصور يعبر عن ضعف القاعدة الاجتماعية للحركة القومية في هذه الحقبة، العقد الثاني، فإنه أيضاً قد دفعها إلى اتخاذ الإرهاب وسيلة للكفاح ضد الاستعمار الفرنسي، إرهاب شحذ حماسة الأمة وجعل بعض أبطاله تجسيداً جديداً للقومية الفييتنامية ورمزاً لها. في سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى هذه، عجزت الحركة القومية الفييتنامية عن إحراز مكاسب ذات بال، بلغة حاسمة، إلا أنها استطاعت أن تفرض على الإدارة الكولونيالية تحقيق بعض الإصلاحات، ما لبثت أن فتحت، بدورها، إمكانات جديدة وهيأت قوى جديدة للنضال ضد الاستعمار الفرنسي، في فترة لاحقة.

إخفاق الجناح المعتدل من الحركة القومية الفييتنامية

في ما عدا بعض حركات احتجاج لإطلاق المعتقلين السياسيين، كان المسرح السياسي الفييتنامي، خلال سنوات الحرب العالمية الأولى وسنوات أعقبتها، في حالة «استراحة» تقريباً. لكن، في سايغون، في العام ١٩٢٣، يشكّل من قبل عناصر برجوازية ومثقفة حزب سياسي هو «الحزب الدستوري» الذي مثل الجناح المعتدل من الحركة القومية الفييتنامية. هذا الحزب المعتدل، الليبرالي والمتعاون بالنتيجة (لأنه «لا يجد فائدة في الثورة العنيفة»)، كان يطالب بالحريات الديمقراطية الأساسية وبفتح مجال أوسع لدخول الفييتناميين في الوظائف العامة وفي المجالس التمثيلية. إن عجز هذا الحزب واعتداله السياسي إزاء الاستعمار وشكلية «الإصلاحات» الكولونيالية التي لم تعدل السمات الأساسية للنظام الكولونيالي، ليس فقط من حيث امتهانه للكرامة القومية، بل أيضاً لثقل الضرائب ولتجزئة الوحدة الفييتنامية ومركزية الإدارة ـ كل هذه العوامل والعناصر تراكمت لتؤدي من جهة، إلى نشوء أحزاب سياسية تتجاوز الحزب الدستوري وتتخذ مواقف أكثر راديكالية إزاء الاستعمار، ومن جهة أخرى، إلى إنهاء فترة «التوقف» أو «الاستراحة» هذه التي، كما ذكرنا، شهدها المسرح السياسي الفييتنامي. لقد تبخر أمل ليبرالي واهم في نزع استعمار تدريجي تقبل به فرنسا، ذلك أنها رفضت أي انفتاح سياسي.

عودة النشاط الثوري وفترة مخاض سياسي

محاولة اغتيال الحاكم الفرنسي العام في سنة ١٩٢٤ أعطت الإشارة الأولى لعودة النشاط الثوري الفييتنامي. القوى الجديدة التي تكونت وتراكمت في حضن المجتمع الفييتنامي منذ أوائل هذا القرن أخذت تبرز وتحتل مكانها على المسرح السياسي. وإلى طموحات وتطلعات المثقفين القومية في تجديد فييتنام وتحريرها،

يضاف استياء العمال والعمال الزراعيين. وخلال هذه الفترة، وبخاصة في العقد الثالث، نشأت وتعاقبت وانطفأت كثرة من حزبيات ومنظمات صغيرة وأحزاب ونقابات عمالية تشكل بمجموعها لوحة تعكس ما كانت عليه اتجاهات وتلمسات الإنتلجنسيا الفييتنامية ومستوى وعيها: إن تبعثرها وتأخرها التنظيمي وطابعها المحلي ـ الإقليمي لم يمنحها الفاعلية الكافية لمواجهة فاعلة للسيطرة الاستعمارية. مع ذلك فإن هذه الفترة تميزت بتحرك سياسي كان أشد حيوية وعنفاً بكثير من الفترة التي سبقتها: فالإضرابات وأعمال الإرهاب والتمرد أصبحت أموراً شائعة. ولقد أثبتت هذه البنية السياسية رغم قصورها ونقاط ضعفها، أن باستطاعتها قيادة معارك جماهيرية أقوى وأوسع بكثير مما شهدته الفترة السابقة. في هذه الفترة كانت فييتنام تتمخض وتقترب من خيارها التاريخي. وفي كل الأحوال فإن هذه المرحلة شهدت تجاوز شعار «الثورة بواسطة التثقيف والتعليم» الذي كانت ترفعه المؤسسات السياسية للمرحلة السابقة، بأحزابها وجمعياتها السرية الإرهابية وفروعها التثقيفية ـ التعليمية وأعمالها التجارية[١١].

صعود وعجز الجناح القومي الثوري في الحركة القومية الفييتنامية

في فتح طريق أكيد لتصفية السيطرة الكولونيالية، لم يكن الجناح القومي الثوري للحركة القومية الفييتنامية أوفر حظاً من جناحها المعتدل. إن «الحزب القومي للشعب الفييتنامي» الذي نشأ عام ١٩٢٥ على نسق الكيومنتانغ الصيني (كومنتانغ صن يات ـ صن، بالطبع) وبتأثيره المباشر والقوي، كان يتمتع بنفوذ قوي في أوساط المثقفين، الموظفين، الطلاب، الجنود، والتجار أيضاً. هذه المكانة التي كان يحتلها والصلابة النضالية التي يتحلى بها وإرادته المصممة على إقامة جمهورية فييتنامية مستقلة ـ هذه كلها كانت تؤهله، من حيث المبدأ، للقيام بدور حاسم وتاريخي في تطور فييتنام. لقد مثل هذا الحزب زخم الحركة القومية الحديثة وحدودها، وأبرز نقاط ضعفها وقوتها في آن. لقد مثل الخطوة الأولى في مسيرة إنتلجنسيا تخلّف التقليد وراءها وتكتسب وعياً حديثاً ومطابقاً لحاجات تحرير وتطوير الأمة. ولكن الخطوة الأولى فقط.

في هذه الفترة، أي في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات، كانت

(١١) بالطبع، تُجوِزَ هذا الشعار بعد أن أدى مهمته وبزغت إنتلجنسيا ذات وعي حديث غير تقليدوي.

الإمبريالية، بما هي نمط استغلال اجتماعي - اقتصادي، قد أصبحت واقعاً يعانيه ملايين الفلاحين والعمال الزراعيين الفييتناميين الذين أصبحوا مهيَّأين للاحتجاج الاجتماعي وللنضال ضد المحتل على حد سواء. في هذا السياق انفتحت الأزمة التاريخية للحركة القومية الفييتنامية الحديثة، ممثلة الآن بجناحها الثوري (الحزب القومي للشعب الفييتنامي): «هذه الحركة، بجناحيها المعتدل والثوري التي لم تكن قادرة على أن تأخذ بالاعتبار كلية ظاهرة التبعية، أي التي لم تكن قادرة على أن تربط من خلال التحليل المسألتين القومية والاجتماعية، بقيت مشلولة بين رغبتها في قهر النظام الكولونيالي وعجزها عن ذلك في آن».

والواقع أن هذه الأزمة التاريخية لم تتجلَّ فقط في كون البرنامج الاجتماعي برنامجاً ملتبساً وفضفاضاً وعاجزاً بالتالي عن تقديم تحليل نظري يرسم صورة الواقع الفييتنامي والعالمي ويقدم المخرج الصحيح، بل تجلت أيضاً (وهذه ناتجة إلى حد كبير عن الأولى) في واقع أن تصور الحزب للنضال ضد الاستعمار كان تصوراً إرهابياً، الأمر الذي جعله يفضل الاعتماد على نخب مقاتلة ولكن معزولة عن حركة جماهيرية واسعة التي هي وحدها تشكل المستودع الهائل الذي يمد الحزب الثوري بطاقات بشرية تمكِّنه من الاستمرار والصمود وتقدم له، على الدوام، حتى «النخب المقاتلة». إذاً، فهذا الربط بين الاجتماعي والقومي، الناجم عن إدراك كلية ظاهرة التبعية الذي ستقوم به الماركسية الفييتنامية بعد قليل، لم يكن فقط يضمن تجديد البنيان الاجتماعي للأمة ويفتح أمامها مجالاً أرحب للتقدم، بل أيضاً يوفر للحركة الاستقلالية الطاقات الشعبية الكفيلة بتصفية النظام الكولونيالي.

انتفاضة «ين ـ باي» المسلحة بقيادة الجناح الثوري

في سياق نمت فيه وتأزمت الاختلالات الاقتصادية الملازمة للعلاقات الكولونيالية، شهدت فييتنام صعوداً في التحرك القومي المعادي للاستعمار الفرنسي. ويتجه «الحزب القومي للشعب الفييتنامي» الذي أصبح بسرعة على درجة ملحوظة من القوة والحيوية، إلى تنظيم انتفاضة مسلحة ضد الاستعمار الفرنسي. في شباط/ فبراير ١٩٣٠، في مدينة «ين ـ باي» يثور الجنود الفييتناميون على ضباطهم الفرنسيين ويقتلونهم ويحتلون قلعة المدينة ويرفعون عليها العلم الأحمر. كان «الحزب» يأمل في أن يعقب ذلك انتفاضة عامة في فييتنام كلها. ولكن، في ما عدا بعض امتدادات بسيطة، تبقى انتفاضة «ين ـ باي» معزولة، فأصبح باستطاعة الإدارة الاستعمارية قمعها بسرعة، كما صفِّي الحزب تقريباً خلال بضعة أشهر، ومن نجا من أعضائه من قبضة البوليس لجأ إلى الصين، حيث أفسد من خلال علاقاته مع الكيومنتانغ الصيني الذي

استحال، تحت قيادة شيانغ كاي شيك وبالتصفيات التي أجراها فيه، إلى قوة رجعية.

عمّ كشفت هذه التجربة وإلى ماذا أدت؟

لا شك في أن هذه الضربة التي نزلت بالحزب كانت قاصمة وأنهت بصورة مبكرة حياته كقوة وازنة على المسرح السياسي الفييتنامي، كما أنها هيأت، بصورة مبكرة أيضاً، لتحول دون جعل الماركسية الفييتنامية تصبح محور الحركة القومية. بيد أن مؤرخي الحركة القومية الفييتنامية يشيرون إلى أن ضربة «ين ـ باي» لم تغير اتجاه التطور الفييتنامي (تطور كان يتجه إلى انتصار الماركسية الفييتنامية داخل الحركة القومية وإلى التوحيد بين الشيوعية والقضية القومية)، بل عجلته فقط. إن قدرة القمع الاستعماري على الإجهاز على الحزب القومي للشعب الفييتنامي (وهذا لا ينال البتة من صلابة وإيمان مناضليه من الناحية الشخصية)، وفي المقابل عجزه عن أن يفعل الشيء ذاته بـ **حزب الشغيلة الفييتنامي** (كما سمي في المرحلة الأخيرة)، تلقي الضوء على التفوق الايديولوجي الذي يتمتع به الأخير: إن نمط تنظيمه البولشفي والذي جعله ماكينة منظمة حديثة، ربطه القومي بالاجتماعي وقدرته على إقامة روابط مع الجماهير الشعبية، مكنته من الانخراط في معارك من طراز جديد وحديث ضد الاستعمار، الأمر الذي جعل قدرة الأخير على إصابة الحزب محدودة. «**في العام ١٩٣٠ كان الحزبان لا يزالان ندّين متقاربين في قوتهما وحيويتهما، إلا أن امتحان أو برهان القمع تكشف عن قدرة متفاوتة في المقاومة، والمسألة لم تكن مسألة الشجاعة الشخصية للبشر، بل فقط القدرة والطاقة التاريخية للحركات التي ينتمون إليها**».

التحول من القومية الثورية إلى الماركسية

غير أن المسألة الأبلغ دلالة التي يشير إليها هؤلاء المؤرخون، هي أن الجناح القومي الثوري، رغم كل عنفوانه وصلابته، كان، منذ العام ١٩٢٥، يصاب ويعاني من تخلي مناضليه عنه. لقد زود هذا الجناح الماركسية الفييتنامية بعدد كبير من خيرة قادتها (منهم: جياب، تريونغ شينه، إلخ.)، وبالنسبة إلى هذا الجيل لم تكن الفترة أو الوجهة (أو الفصل) القومية الثورية سوى تمهيد جذري لانتسابهم للماركسية. أليس أمراً له مغزاه أن ينتقل حتى نظريو **الحزب القومي للشعب الفييتنامي** إلى الماركسية في السجون، سجون حوّلها الماركسيون الفييتناميون إلى جامعات حمراء؟!

ما مغزى هذه الظاهرة؟

عندما يصبح قوميّ ما شيوعياً، فهذا يعني أن ايديولوجيته القومية من طراز خاص، حديث غير تقليدي. هنا، ألا يصح القول إن حداً مناسباً من البرجزة الثقافية الغربية، أي التحديث الثقافي، يشكل مقدمة وتمهيداً لا بد منه للانتقال إلى ماركسية حقة؟(١٢).

هذا **أولاً**. **ثانياً**: عندما تصبح القومية شيوعية، فإن هذه الشيوعية تصبح قومية من طراز ما، كما سنرى بعد قليل.

هـ ـ الحركة القومية ـ الشيوعية

بدايات الحركة الشيوعية وتأطيرها في حزب

في فرنسا ـ المتروبول، لكن في حضن الحركة العمالية الفرنسية، تنشأ، في عشرينيات هذا القرن، النويّات الأولى للماركسية الفييتنامية، نويات تنشأ حول/ وتقاد من قبل **هوشي منه** الذي سيصبح الزعيم التاريخي للحركة القومية ـ الشيوعية الفييتنامية والذي سيطبع بميسمه كل تطورها.

في البدء قام الماركسيون الفييتناميون بعمل تمهيدي، أرادوا من ورائه (وهذا أمر ذو دلالة بالنسبة إلى كل تاريخ تطور الحركة الشيوعية الفييتنامية) تلافي احتمال سوء فهم إنشاء حزب بروليتاري يؤدي إلى انشقاق الحركة القومية الفييتنامية. ولقد تمثل هذا العمل التمهيدي في تكوين «رابطة الشبيبة الثورية الفييتنامية» عام ١٩٢٥.

في ٣ شباط/ فبراير ١٩٣٠، يدعو هوشي منه، بوصفه مندوباً عن الأممية الشيوعية، ممثلي الجماعات الشيوعية الثلاث العاملة في فييتنام إلى مجلس (كونفرنس) يعقد في «خوولون» (الصين)، ينتهي بتوحيدها وقيام «الحزب الشيوعي الفييتنامي»،

---

(١٢) من السذاجة تصور انغراز حقيقي للماركسية، بَله انتصارها، في بلد إنتلجنسياه تقليدوية أو تقليدوية جديدة. فالبلدان الوحيدان، من العالم غير الأوروبي، اللذان انتصرت فيهما الشيوعية، الصين وفييتنام، هما البلدان اللذان دُحرت فيهما الايديولوجيا التقليدية وأحرزت إنتلجنسياهما قدراً مناسباً من التغرب الثقافي: الليبرالية. ثم إن مثال ولاية «كيرالا» الهندية بليغ جداً: أكثر من أية ولاية هندية أخرى تغلغلت فيها التأثيرات الثقافية الغربية، كما أنها الولاية التي تحوي أكبر عدد من الكاثوليك وأقل نسبة من الأمية، كذلك فهي الولاية التي تتمتع فيها الحركة الشيوعية بأوسع وأعمق نفوذ: رغم معارضة الحكومة المركزية الهندية، حكمت «كيرالا» تحالفات سياسية يقودها الشيوعيون فترات طويلة. هنا حصدت الماركسية ما زرعه الجزويت. في لبنان، عندما ينفتح الطريق لحل المشكلة الطائفية وتخليص المسيحيين من عقدة الخوف، ليس من غير المتوقع ألا تسهم الإنتلجنسيا المسيحية بدور أكبر من دورها الحالي بكثير في نشر الماركسية.

ويقر المجلس برنامجاً سياسياً للحزب واستراتيجية مقتضبة صاغهما هوشي منه. وفي ١٨ شباط/فبراير، يذيع بياناً يلخص برنامج الحزب بالنقاط التالية:

١ ـ قلب الإمبريالية والبرجوازية الرجعية في فييتنام.

٢ ـ انتزاع استقلال فييتنام الكامل.

٣ ـ تشكيل حكومة عمال، فلاحين وجنود.

٤ ـ تأميم المصارف والمنشآت الإمبريالية الأخرى ووضعها تحت إشراف الحكومة البروليتارية.

٥ ـ مصادرة المزارع والأملاك الأخرى العائدة للإمبرياليين والبرجوازيين الرجعيين لتوزيعها على الفلاحين الفقراء.

٦ ـ تطبيق يوم العمل بثماني ساعات.

٧ ـ إلغاء القروض الجبرية، الضرائب الشخصية والرسوم الواحدة التي تبهظ الفقراء.

٨ ـ الحصول على الحريات الديمقراطية للشعب.

٩ ـ تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة[١٣].

وبسرعة ينغرز هذا الحزب في متن البنية السياسية الفييتنامية، ويتنامى نفوذه على نحو جد ملحوظ. فيصبح خلال فترة قصيرة «الزعيم الوحيد للحركة

---

(١٣) يفسر «تريونغ شينه»، فيما بعد، البرنامج بأنه يستهدف «إنجاز الثورة الديمقراطية البرجوازية التي تشتمل على الثورة الزراعية أيضاً». بالطبع، سيحتفظ حزب الشغيلة الفييتنامي بهذا النفس القومي الديمقراطي الراديكالي، بيد أن النبرة الطبقية ستختلف: بُعيد ذلك المجلس، يتلقى «نغوين ليونغ بانغ» رسالة من هوشي منه يقول فيها: «**لا ينبغي الحديث عن البروليتاريا بصيغ تقوم على الشَلف. في الظروف الحاضرة، المشكلة هي قلب المستعمِرين الفرنسيين وتحرير الأمة. ينبغي، إذاً، إيقاظ الروح الوطنية عند كل واحد منا...**». نقلها جان لاكوتير عن: **ذكريات عن هوشي منه** (هانوي: [د.ن.]، ١٩٦٠)، هذا الخط سيبقى الخط المهيمن تاريخياً في الحركة الشيوعية. بالمقابل، فإن الخط المهيمن تاريخياً في الحركة الشيوعية العربية مختلف تماماً: خط متصالح، امتثالي وإقليمي. على الصعيد الوطني: انتظار الثورة في المتربول. على الصعيد الاجتماعي: منطق إصلاحي. على الصعيد القومي: تسليم بالتجزئة. الميثاق الوطني للحزب الشيوعي السوري ـ اللبناني الذي أقره المؤتمر الوطني للحزب ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤ خالٍ من مطلب يشكل، حتى في الماركسية السوفياتية، جوهر الثورة الديمقراطية البورجوازية: الثورة الزراعية، انظر: Maxime Rodinson, *Marxisme et monde musulman* (Paris: Seuil, 1979), pp. 412-526, et

قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري، سلسلة وثائق (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٢)، ص ٣٨٦ ـ ٣٩٦.

الفييتنامية». وبعد خمسة عشر عاماً فقط من تأسيسه، وكما يقول «هوشي منه»: **«للمرة الأولى في تاريخ ثورة البلدان المستعمَرة وشبه المستعمرة، حزب يبلغ من العمر ١٥ عاماً فقط يقود الثورة (ثورة آب/ أغسطس ١٩٤٥)، بنجاح ويستولي على السلطة في البلد كله».**

ما هي العوامل التي مهدت لانغراز الشيوعية الفييتنامية؟

هذا التاريخ يبدو، وبخاصة بالنسبة إلى عربي عايش تجربة الماركسيات العربية، مذهلاً ومدعاة للتأمل والدرس:

أولاً، ما هي العوامل التي مهدت لانغراز الماركسية في فييتنام؟ **ثانياً**، ما هي العوامل التي جعلت انتشارها، في صفوف الإنتلجنسيا أولاً ثم في صفوف الطبقات الشعبية، يأخذ هذه الوتيرة الكاسحة والشمولية؟ وفي المقابل، وعلى سبيل النقد المقارن، لماذا لم يشهد الوطن العربي سيرورة كهذه السيرورة الفييتنامية؟

الانغراز الأول للماركسية لم يواجه عقبات

تجدر الإشارة، بادئ ذي بدء، أن انغراز الماركسية، وهي ايديولوجيا نبتت في المجتمع الصناعي الغربي وبرانية بالنسبة إلى الشعب الفييتنامي، في الأرض الفييتنامية لم يواجه عقبات ذات بال، بل، على العكس، انغرزت كما لو في أرض ترابية رخوة. وكلمة شيوعية، على خلاف ما رأينا في الوطن العربي، لم تكن تبعث على الاندهاش أو الحذر تارة أو النفور تارة أخرى أو الكره تارة ثالثة، بل كانت تبعث، لدى المثقف الفييتنامي والكادح الفييتنامي على السواء، ومنذ أولى مراحلها، على الثقة بالحاضر والأمل بالمستقبل. والمناضل الشيوعي لا يحاول أن يخفي هويته ولا يموّهها ولا يتردد في إعلانها (طبعاً ضمن حدود الحيطة من القمع)، إذ إن صفته هذه تفتح له قلوب مواطنيه وتمهد له سبيل الحوار معهم والحصول على ثقتهم ودعمهم. وبكلمة: إن كلمة شيوعية في فييتنام ليست ذات إيحاء مرذول، بل، على العكس، ذات إيحاء ناصع. إنها ليست برانية بل جوانية، ليست شيئاً ما خواجاتياً، بل شيء ما بلدي. ليست شيئاً ما يخرب، بل شيء يطهر الحاضر ويصنع المستقبل. نعم إن هذا الإيحاء الإيجابي الذي لكلمة شيوعية قد تكوّن بالتراكم، ثم انغرز في وعي الشعب الفييتنامي بالتدريج ومن خلال التجربة التي جسدها حزب الشغيلة الفييتنامي، لكن الانغراز الأول للماركسية لم يكن شاقاً، خلافاً لما جرى في الوطن العربي، وعلى نحو متفاوت بين قطر وآخر، حيث كان انغرازها الأول، بقدر ما تصدق كلمة انغراز على علاقة الماركسية بالتربة العربية، كما لو على أرض صخرية أو تربة سبخة.

في هذا الغزو الماركسي للايديولوجيا الفييتنامية وللحركة القومية الفييتنامية ينبغي أن نميز بين العوامل التي مهدت بصورة مباشرة لهذا الغزو والعوامل التي جعلت هذا الغزو كاسحاً وسريعاً وعميقاً. العوامل الممهدة وضّبت أو عزّلت الأرض الفييتنامية، العوامل الاكتساحية أعدت أحجار البيت الفييتنامي الجديد وهندست بناءه.

العوامل التي هيأت لانغراز الماركسية في فييتنام وأينعت بذورها الايديولوجية والتي جعلت، منذ العام ١٩٣٠، الحركة الشيوعية قوة وازنة (لم تلبث أن تصبح قائدة الأمة قاطبة) في الحقل السياسي الفييتنامي وهيأت قاعدتها الاجتماعية، هذه العوامل كانت على نوعين، ولكن متضافرين ومتكاملين:

١ ـ التغييرات البنيانية التي كانت تعتمل منذ الحرب العالمية الأولى في قلب المجتمع الكولونيالي الفييتنامي، والتي تمثلت في نمو متفاوت للاقتصاد الفييتنامي[١٤]، هيأت قاعدة واسعة للاحتجاج الاجتماعي، قاعدة تضم الملايين: عمالاً، عمالاً زراعيين، فلاحين. يضاف إلى ذلك الأزمة الاقتصادية لفترة ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤. في هذا السياق تحقق أول عامل رئيسي هيأ لانداح الماركسية بلا تأخير من صفوف الإنتلجنسيا إلى صفوف الجماهير الشعبية: لأول مرة يقدم لهذه الجماهير تحليل واضح ومتكامل للعدو الرئيسي (الاستعمار الفرنسي) ونظرية تربط ربطاً ملموساً بين المسألة القومية والمسألة الاجتماعية وبرنامجاً للتحرير، الأمر الذي هيأ، بمساهمة عامل آخر ذي طابع سياسي، كما سنرى حالاً، لخلق قاعدة اجتماعية واسعة ومتينة للماركسية في فييتنام.

ب ـ إلى هذا العامل، لم يلبث أن أُضيف عامل آخر ذو طابع سياسي: في العقد السابق لتأسيس «الحزب الشيوعي الهندي ـ الصيني» (١٩٢٠ ـ ١٩٣٠) تنفتح، كما ذكرنا سابقاً، أزمة الحركة القومية الفييتنامية الحديثة، في جناحيها المعتدل والثوري. فبعد أن يذبل الجناح المعتدل لعدم إدراكه إلحاحية المسألة القومية، وبعد أن يذبح الجناح الثوري أولاً لعدم القدرة على استيعاب السخط الجماهيري لبناء قاعدة

---

(١٤) «مقابل التوسع المحموم لقطاع الأنشطة التصديرية (مناجم الشمال، مزارع الجنوب) كان ثمة ضمور في نمو الصناعات التحويلية. انعدام التوازن هذا يبين أن انبثاق بروليتاريا ما، محدودة عددياً (عام ١٩٣٠، بلغ، كما تقول الإحصاءات، عددها ٢٢١٠٠٠ عامل، في المنشآت الكبيرة الخاصة العائدة للفرنسيين)، لم يحل دون تزايد البطالة الريفية والمدينية، الأمر الذي يفسر الحركية القصوى للعمال الفييتناميين واستمرار ارتباطاتهم بالعالم الريفي. كذلك فإن عملية الإفقار كانت تضرب بقوة الفلاحين، بتأثير التوسع الإقطاعي للملكيات الكبيرة في دلتا الميكونغ وبتأثير تفحيش الريع العقاري بواسطة الاقتطاع الضريبي» انظر: بوداريل، بروشيه وهيميري، في: *Le Monde diplomatique* (mai 1975).

اجتماعية للحركة القومية، وثانياً، لعدم قدرته على بناء ماكينة قتالية حديثة ضد الاستعمار، وبكلمة بعد أن يتجاوز التطور التاريخي الحركة القومية الحديثة بجماعها، لعجزها عن إدراك كلية ظاهرة التبعية، تبرز في الميدان «قطعة الغيار» السياسية التي تتوفر على كل الشروط والسمات التي ذكرنا، فتمسك بزمام الحركة الاستقلالية وتوحد بين الشيوعية والقضية القومية للأمة الفييتنامية، وتتابع نضالاً ظافراً، على رغم كل المشاق والتضحيات، ينتزع استقلال الوطن ويطلق عملية تجديد بنيان الأمة الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

الشيوعية العربية لم تنغرز في التربة العربية

غير أن معاينة التجربة التاريخية العربية، وبالتحديد تجربة المشرق العربي، تبين أنها لم تخلّ، إلى هذا الحد في هذا القطر أو ذاك الحد في قطر آخر، من هذه العوامل التي مهدت أو هيأت لانغراز الماركسية في فييتنام: النمو الكولونيالي المحتل كان أيضاً صفة ملازمة للاقتصاديات العربية، والحركات القومية، سواء الإقليمية أو العربية، عانت، هي أيضاً، عين العجز الذي عانته نظيرتها الفييتنامية. ومع ذلك لم يُتح للماركسية العربية (وبالأحرى الماركسيات العربية) هذا الانغراز العميق، بله هذا التغلغل الاكتساحي الذي عرفته الماركسية الفييتنامية. في عالمنا العربي، ما زالت الحركة القومية تتجرجر في عجزها التاريخي المزمن، والماركسية العربية لم تنغرز في التربة العربية، وتنتقل الأمة من إخفاق إلى إخفاق.

هل هذا الاختلاف في وجهتي وحصيلتي كل من سير التطور العربي وسير التطور الفييتنامي عائد إلى الظروف الذاتية لكل من الماركسيتين (أي لأسباب تتعلق بالظروف المحيطة بكل منهما)؟.

التقييم النقدي المقارن، الذي سنبسطه بعد قليل، لسير تطور وخاصيات كل من الماركسيتين الفييتنامية والعربية، سيحمل عناصر تلقي ضوءاً على الظروف الذاتية للماركسية العربية وأثرها في عرقلة انغرازها في متن الأمة، لا الفوش على هامشها فقط. أما الآن، فسنقول كلمة حول الظروف الموضوعية لكل منهما وكيف أثرت وفي أي اتجاه أثرت في كل منهما.

الجذر الليبرالي للماركسية الفييتنامية

ما دامت كل مرحلة تاريخية تحمل في رحمها المرحلة التاريخية المقبلة، وبالتالي، ما دام ثمة ضرب من تواصل تاريخي حتى في التغيرات أو الانقطاعات الثورية،

تعيّن التفتيش عن «سر» الماركسية الفييتنامية والعربية على حد سواء في ثنايا الفترة التي سبقتها، في الفترة ما قبل الماركسية. في «فترة الحضانة» هذه، التي درج التقدميون العرب على تجاهلها، تتم عملية التخمر الايديولوجي، وفي آخرها وعلى ضوء شروطها تتم عملية التفقيس الايديولوجي ثم السياسي.

هنا في فييتنام، كما في روسيا الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وكما في صين العقد الثاني من القرن العشرين، تمت عملية تفقيس الماركسية في مناخ ايديولوجي تقهقرت فيه الايديولوجيا التقليدية وولدت إنتلجنسيا حديثة أولاً وثورية ثانياً. لقد حرثت تأثيرات متعددة المصادر ذات تلاوين ليبرالية الأرض الفييتامية التقليدية السبخة وأخصبتها وأعدتها لاستقبال الوافد الجديد: الماركسية. لولا هذه الثورية الثقافية الليبرالية (وهذه العبارة تنطوي على بعض مبالغة ولا شك، ولكنها مفيدة للتوضيح) ما كان للماركسية لا أن تنغرز بهذا الشكل السهل والسريع، ولا أن تتغلغل بهذا الشكل الاكتساحي في صفوف الإنتلجنسيا الفييتنامية التي لم تلبث أن نشرتها في صفوف الجماهير[١٥]. إن الثقافة الليبرالية ليست الجذر الذي لا بد منه للماركسية بل رافعتها أيضاً، فضلاً عن أنها لحمتها وسداتها.

هذا الجذر الثقافي الحديث والتقدمي لم يتوفر للماركسية العربية، وهنا مصدر رئيسي لمأساتها وعقباتها بل وفقرها أيضاً. وقد وفدت الماركسية إلى الوطن العربي في الوقت نفسه تقريباً الذي وفدت فيه إلى فييتنام، لكنها، في الوطن العربي، طبَّت على جذر ثقافي تقليدي وفي مناخ تسيطر عليه الايديولوجيا التقليدية، فووجهت بحصار أبقاها هامشية وبرانية. أضف إلى ذلك أن هذا الجذر الثقافي التقليدي زرقها بعناصر قوّت، من جهة، طابعها الايديولوجي والدوغمائي، ودفعتها، من جهة أخرى، في وجهة متصالحة إلى هذا الحد أو ذاك مع التقليد على الصعيد الثقافي ومع الأوضاع القائمة على الصعيد السياسي. لا شك في أن عناصر وعوامل أخرى لعبت دوراً

---

(١٥) إن انتشار وتغلغل الماركسية، سواء في الصين أم في فييتنام، قد تم عبر الصراع الثوري الإيديولوجي الذي خاضته الإنتلجنسيا الصينية والفييتنامية، وليس بواسطة حركة عمالية من نوع اشتراكي أو اشتراكي ديمقراطي. كذلك فإن دور الإنتلجنسيا في إدخال الماركسية إلى روسيا حقيقة معروفة لكل من له إطلاع على تاريخ روسيا في القرن التاسع عشر. انظر: كوستانتين غرونفالد، **المجتمع والثقافة الروسيين في القرن التاسع عشر** (باريس: سويّ، ١٩٧٥).

إزاء النزوع المحافظ المهيمن في صفوف الإنتلجنسيا العربية، يتجه التقدميون العرب لا إلى إعطاء النضال حول المسائل الثقافية والإيديولوجية الأهمية التي تستحق، بل، على العكس، إلى الاكتفاء بشتم الانتلجنسيا العربية أو التهوين من دورها سواء في لجم تطور المجتمع (كما هو واقع) أو في تسريعه وتثويره (كما هو مطلوب ومأمول.

مهماً في هذا الصدد، لكن عدم بزوغ ثقافة عربية ليبرالية حديثة وعدم ولادة إنتلجنسيا عربية حديثة ثورية لعبا الدور الأكثر تكؤداً[١٦].

نشوؤها من منطلق قومي وانتشارها الكاسح

العامل الثاني الذي أعطى انتشار الماركسية في فيتنام شكل نهر يهدر لا شكل ساقية تهوِّم، شكلّ حركة جماهير واسعة لا شكل حركة عصب ثورية ضيقة، هو نشوؤها من منطلق قومي، هو أنها قدمت نفسها كايديولوجيا خلاص قومي وكأداة نضال. يروي كتاب صادر في هانوي عن سيرة هوشي منه، أن الأخير «ذهب إلى الماركسية ـ اللينينية انطلاقاً من حبه لوطنه». ثم يستشهد الكتاب بكلام العم «هو»: **«بالتدريج خلال النضال، بدراسة الماركسية ـ اللينينية وبالفعل السياسي على حد سواء، توصلت إلى أن الاشتركية والشيوعية وحدهما يمكن أن يحررا من العبودية الشعوب المضطهدة وشغيلة العالم كله»**[١٧]. ويقول أيضاً في مناسبة أخرى ولكن حول الموضوع نفسه: **«لإنقاذ البلد وتحرير الأمة، ليس من طريق سوى طريق الثورة البروليتارية»**[١٨].

هل نحن إزاء ماركسية من طراز جديد؟ إذا شئنا ذلك. إنها ضرب من «ماركسية كولونيالية». بالنسبة إلى أمة تعاني محنة قومية يبقى الخلاص القومي مركز اهتمامها، وكل ما عداه يبقى مرتبطاً به وتابعاً له، وتبقى الماركسية في صيغتها الأصلية بالأحرى حاملة وعياً كونياً ونهاجية علمية إلى الأمم المتأخرة والمضطهَدة، تساعدها على تحرير نفسها من الاضطهاد الأجنبي وتجديد بنائها الاجتماعي والايديولوجي والاقتصادي. ثم، هذه اللينينية، رغم استيعابها لما هو أوروبي حق في الماركسية، ورغم معانقتها للكوني في رؤيتها الاستراتيجية للثورة العالمية، أليست روسية حقة؟ ألم تكن المنشفية المخفقة الامتداد الروسي الأرثوذكسي للماركسية في صيغتها الأوروبية الخالصة؟

في فييتنام، كانت الماركسية الفييتنامية حقة، إلا أنها لم تكن «بلدية» ولا

---

(١٦) في مقالته الشهيرة: «من الأفضل أقل، شرط أن يكون أحسن»، قال لينين: «. . . نحن ميالون عفواً إلى التشرب بهذا الشعور إزاء أولئك الذين يسهبون في الكلام كثيراً جداً وبسهولة فائقة حول «الثقافة البروليتارية»، مثلاً: ولكن حسبنا في البداية أن تكون لنا **ثقافة برجوازية حقيقية**، حسبنا في البداية أن نعرف كيف نستغني عن النماذج الغليظة الفظة جداً من **الثقافات ما قبل البورجوازية**. . .».

(١٧) *Notre président Ho Cri Minh* (Hanoi: Editions en langues étrangères, 1970), p. 85.

(١٨) *Brève histoire du parti des travailleurs du Vietnam, 1930-1970*, p. 80.

«شعبوية» ولا متصالحة مع التقليد، كما تحاول بعض ماركسويات عربية أن تفعل[19]. نعم إن «أولاد البلد»، لا الخواجات، هم الذين أدخلوا الماركسية إلى فييتنام، لكن أبناء البلد الذين تخلصوا من العقل البلدي والوعي المحلي (واحتفظوا، بالطبع، بالهوى أو الشغف البلدي) واكتسبوا وعياً كونياً عبر الليبرالية ثم عبر الماركسية. ولأن الماركسية الفييتنامية حملها «أولاد بلد» ذوو وعي كوني، لم تعانِ ما عانته ماركسيات كولونيالية أخرى، ومنها الماركسية العربية، حملها خواجات أو أولاد بلد «تخوَّجوا»، من توتر وحيرة إزاء القومي: تارة تنفصل عنه وتتعالى عليه إلى أممية فارغة، وتارة أخرى تنافقه ـ عندما تنهشها وحشة العزلة ـ لتسقط في المحلية والبلدية والشعبوية والفولكلور الايديولوجي.

هكذا ببساطة تحرك الماركسيون الفييتناميون: لم يعانوا عزلة الخواجات الثوريين ولا سقطوا في «الثوية البلدية». لم يقدموا الماركسية كمذهب «أفضل» من المذاهب الأخرى، بل قدموها كايديولوجيا خلاص قومي وكأداة تحرير وتقدم للأمة الفييتنامية، نفَسها القومي الرسالي هذا، المقترن بالطبع بوعي كوني يسدده ويعقلنه ويضبط خطاه، هو الذي أعطى انتشارها هذا الشكل الاكتساحي وجعلها تصبح محور الحركة القومية الفييتنامية وتوحد القضية القومية بالشيوعية[20]، فتغدو الشيوعية الفييتنامية قومية من طراز جديد، أو بحسب عبارة «جان لاكوتير»، قومية ـ شيوعية.

القومي والطبقي في الماركسية الفييتنامية

ما كان لماركسية **هوشي منه** أن تصبح ايديولوجيا الحركة القومية الفييتنامية لو

---

(١٩) مثالها محاولة عمار أوزغان في كتابه **المعركة الأفضل**، الذي كان رد فعل قاصراً وبلدياً على الطابع الخواجاتي للحركة الشيوعية الجزائرية وعدم تفهمها، في البداية، للثورة الجزائرية التي بدأت في أول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤.

(٢٠) يقول جان شينو: «... منذ العام ١٩٤١، وعلى نحو أتم أكثر فأكثر، نجحت الشيوعية الفييتنامية في أن تجسد الحركة القومية الفييتنامية (...). فالحزب الشيوعي الفييتنامي، منذ ربع قرن، هو الذي كان منظم ومحرك اللحظات الثلاث الكبرى في الحياة القومية الفييتنامية: النضال ضد الاحتلال الياباني. الحرب ضد فرنسا بعد إعلان الاستقلال عام ١٩٤٥، المقاومة ضد التدخل الأمريكي في الجنوب بدءاً من العام ١٩٥٤، ومن «التصعيد» منذ عام ١٩٦٥. والواقع الهام هو أن هذا الدور القيادي للحزب الشيوعي على الحركة القومية كان، من حيث الأساس، مقبولاً بلا تردد من قبل الرأي العام الفييتنامي». انظر:

Jean Chesneaux, George Boudarel et Daniel Hémery, dirs., *Tradition et révolution au Vietnam*, avec la collab. de Ngûyen Khac Viên [et al.], Sociologie et tiers-monde; 5 (Paris: Editions Antropos, 1971), p. 217.

أنها خاطبت الأمة، وهي التي تعاني محنة قومية، باسم طبقة. ولو أنها فعلت ما فعلته الماركسية العربية مثلاً وخاطبت الأمة من موقع طبقة، للقيت المصير نفسه الذي لقيته الماركسية العربية: الهامشية. إن أمة تعاني مشكلة تأخر ومشكلة اضطهاد أجنبي يمكن أن تخاطب من موقع قومي فقط. وعندما انتقل القومي في فيتنام من الوعي البلدي إلى الوعي الكوني انفتح الطريق إلى استعادة الكرامة القومية وإلى خروجها من أوضاع التأخر[٢١].

في الايديولوجيا الفييتنامية تحتل مقولة الطبقة مكانها بما هي ايديولوجيا ماركسية، ولولا ذلك لعجزت عن التقاط كلية ظاهرة التبعية وعن الربط بين القومي والاجتماعي، لكن مقولة الطبقة مدرجة في المقولة الأساسية الأوسع، مقولة الكلية، وفي إطار مقولة الكلية هذه، وفي حالة أمة مستعمَرة ومتأخرة كالأمة الفييتنامية، يخدم التحليل الطبقي (وليس الطبقاوي) كوسيلة لإنارة المسألة القومية، لترشيد اتجاهاتها، ولكن لا لشقلبتها واعتبارها نافلة ملحقة بالمسألة الطبقية المحلية أو تظاهرة فرعية من تظاهرات «الصراع الطبقي على الصعيد الدولي». في الماركسية الفييتنامية، التحليل الطبقي يدور بالأحرى حول مكان كل طبقة في عملية إنقاذ الأمة من السيطرة الأجنبية ومن التأخر أكثر مما يدور حول العدالة الاجتماعية.

وخلافاً للماركسية الفييتنامية التي بدأت من منطلق قومي وانتشرت في بيئة أكثروية، والتي شهدت السيرورة الاكتساحية التي تحدثنا عنها، بدأت الماركسية العربية من منطلق طبقي (الأدق: طبقاوي) وانتشرت في بيئة أقلوية (في البداية أقليات غير إسلامية ثم في أقليات غير عربية)[٢٢] وشهدت حصاراً، متفاوت الشدة بين فترة وأخرى وبين قطر وآخر، أعاق انغرازها في متن الأمة، مثقفين وجماهير على حد سواء.

عديدة هي الأسباب التي أعاقت هذا الانغراز، لكن يأتي على رأسها عجز

---

(٢١) من الملاحظ أن الحركات القومية التقليدوية أو التقليدوية الجديدة في العالم الثالث كانت، خلال نضالها ضد السيطرة الإمبريالية، تركز على الاستقلال القومي. الحركة القومية ـ الشيوعية في فييتنام، وكذلك في الصين، كانت تركز على هدفين في آن: الاستقلال + تغيير وتحديث بنيان الأمة؛ وهذا ناجم، من حيث الأساس، عن واقع أن إيديولوجياها عصرية.

(٢٢) عندما أخذت الشيوعية السورية في الامتداد إلى صفوف الأكثرية، أخذت تقترب، كما تجلى في «مشروع البرنامج»، من الهمّ القومي للأمة العربية (وهذا يلقي الضوء على تأثير الايديولوجيا ما قبل الماركسية على الماركسية لدى فريقي الشيوعية السورية على حد سواء)، الأمر الذي أدى إلى انشقاقها، حيث بقيت قواعدها التقليدية وزعامتها التاريخية لاصقة بالخط المهيمن تاريخياً فيها.

ايديولوجيا وافدة من الخارج عن ملامسة جراحات أمة تعاني شقاء قومياً مزدوجاً. في حالة كهذه امتنع الحوار أو صعب، وعندها تضخمت المأساة وتعقدت، كما سنرى بعد قليل.

«القومية» في مفردات كل من الماركسية الفييتنامية والعربية

هنا، وقبل الدخول في الوقائع، من المفيد أن نتأمل مفردات الأدب الماركسي العربي والأدب الماركسي الفييتنامي وأن نعاين بخاصة المغازي والإيحاءات التي تعطى لكلمة «قومية» في كل من الأدبين والسياق الذي توضع فيه وتستخدم:

في المفردات الماركسية الفييتنامية تواجهنا على الفور كلمات: الأمة، القومية، الوعي القومي، الثورة الفييتنامية، مدرجة في سياق يعطيها مغازي إيجابية من جهة، وبوصفها تظاهرة من تظاهرات وجود الأمة الفييتنامية وتعبيرها عن نفسها وتأكيدها لذاتها من جهة أخرى. وعندما يعرِّف الماركسيون الفييتناميون بأمتهم يبرزون بضرب من الاعتزاز والثقة واقع أن الأمة الفييتنامية اكتسبت بصورة مبكرة وعياً قومياً. في حين أن الماركسية العربية تنكر هذا الوعي على الأمة العربية أو تعتبره «وعياً برجوازياً»، إذا اعترفت بوجوده، وترى إليه بوصفه وعياً مشوشاً وطامساً للوعي الطبقي.

في المفردات الماركسية الفييتنامية، تستخدم كلمة «قومية» بمعنى إيجابي وكتعبير عن حركة أمة ومطامحها وتطلعاتها المشروعة. في المفردات الماركسية العربية، يجري قدر الإمكان تجنب كلمة قومية وتعويضها بلا وجه حق، بكلمة «وطنية»، وعندما تستخدم فبمعنى مرذول أو تحقيري بوصفها تعبيراً عن حركة ومطامح وتطلعات طبقة هي الطبقة البرجوازية. المفردات الماركسية الفييتنامية تطلق على النضال ضد الاستعمار هكذا ببساطة ومن دون عقد طبقية اسم «النضال القومي». المفردات الماركسية العربية تطلق على هذا النضال اسم «النضال الوطني». ولأن كلمة «قومية» في القاموس الماركسي الفييتنامي لا تنطوي على معنى سلبي، لذا لا يرمون خصومهم بنعت «القومية» خالصاً، بل يرمونهم بنعت «القومية الإصلاحية» أو «القومية الضيقة».

وفي المفردات الماركسية الفييتنامية، كلمة «أمة» كلمة ذات وزن، ذات كثافة، ذات بعد تاريخي عميق الجذور، لأنها ترمز إلى كيان ووجود مميز وراسخ: من هنا لم تكن الماركسية الفييتنامية ترى إلى التناقض بين الأمة الفييتنامية والاستعمار الفرنسي (ثم الأمريكي) كتناقض ذي طبيعة برجوازية ولا «صراع طبقي على المستوى العالمي»، بل كصراع الأمة الفييتنامية في سبيل تأكيد وجودها وتحقيق تقدمها. في

المفردات الماركسية العربية مقولة الطبقة تجبُّ مقولة الأمة، والأمة غمامة تاريخية صنعتها البرجوازية، مؤلفة من طبقات متراصة، والصراع ضد الاستعمار مسألة ذات طابعٍ برجوازي (بالطبع يتمتع بدعم البروليتاريا). حتى الصراع العربي ـ الإسرائيلي حُوِّلَ، في منظورات ماركسية عربية مستحدثة، إلى صراع طبقي. أما بالنسبة إلى الوحدة القومية، الوحدة الفييتنامية أو الوحدة العربية، فموقف كل من الماركسيتين ليس مختلفاً فحسب، بل متخالفاً تخالفاً جذرياً.

كيف كسبت الشيوعية الفييتنامية طابعها القومي؟

إذا كان التأطير السياسي لكل من الماركسيتين الفييتنامية والعربية قد جاء، كما هو معروف بمبادرة من الكومنترن وتحت إشرافه، فكيف وسمت، إذاً، الحركة الشيوعية الفييتنامية بهذا الوسم الفييتنامي العميق[٢٣]، في حين أن الوسم العربي على الحركة الشيوعية العربية كان، بصورة عامة، وبصورة متفاوتة بين قطر وآخر وبين فترة وأخرى، باهتا جداً، وبقيت أسيرة كونية سياسية فارغة أُضعفت تارة وأمّحت تارة أخرى هويتها القومية وبعدها القومي.

لنقل، أولاً، وهذا أمر ذو مغزى بليغ على وجهة تطور كل من الحركتين الشيوعيتين العربية والفييتنامية، إن الطابع الفييتنامي للماركسية الفييتنامية لم يكن، كما قال شينو، معطى مباشراً. لقد أراد الكومنترن، بالإضافة إلى الحزب الشيوعي الفرنسي باعتباره مسؤولاً عن الحركات الشيوعية في المستعمرات الفرنسية، للماركسية في فييتنام أن تبقى بلا هوية قومية. غير أن الماركسيين الفييتناميين، بعد،

---

(٢٣) لكن ما أبعد هذا الوسم القومي الفييتنامي عن ضيق الأفق وروح الانغلاق في الايديولوجيا القومية العربية. ما تتوفر عليه الشيوعية الفييتنامية من وعي كوني وروح أممية حقة تجعل هذا الوسم تعبيراً حميماً عن الشقاء القومي للأمة الفييتنامية، وليس هبوطاً إلى الماضوية والبلدية والشوفينية.

والواقع أن مسألة ضيق الأفق تتعلق أولاً وأخيراً بمسألة الوعي: بقدر ما تكون الحركة القومية أحدث وأكثر تقدماً وعقلانية بقدر ما تتخلص من ضيق الأفق والانغلاق وتصبح أقدر على فهم مكان شعبها في العالم وعلى إقامة علاقات متوازنة مع الشعوب الأخرى. وهذا ما تفعله الشيوعية الفييتنامية. هذا أولاً. ثانياً، إن لوسم القومي على الحركة الشيوعية الفييتنامية ليس وليد هلوسات مأخوذة بالماضي بل هو، فقط، حصيلة شعور مأساوي بعار وبلايا الاضطهاد والتأخر اللذين يكتمان أنفاس الأمة الفييتنامية. وعندما يتحدث ماركسي فييتنامي عن الشعب الفييتنامي ذي التاريخ الممتد ٤٠٠٠ سنة، فلكي يستخلص أطروحة تهم المستقبل الفييتنامي: خلال هذا التاريخ الطويل، اكتسبت الأمة الفييتنامية وعياً قومياً مبكراً ونعمت باندماج قومي وراكمت تقاليد نضال ضد الغزاة. أما عندما تتحدث عينة من الإنتلجنسيا المصرية، بما في ذلك ماركسيين (والحالة المصرية هي الحالة العربية القصوى)، عن الماضي فيخال المرء نفسه أمام طقس من طقوس عبادة الأسلاف.

كر وفر مع الكومنترن والحزب الشيوعي الفرنسي ولكن دون القطع معهما، استطاعوا في النهاية أن يعيدوا وسم حركتهم بالميسم الفييتنامي وأن يبعثوا فيها نزوعها القومي. إن الخاصية القومية للشيوعية الفييتنامية قد اكتسبت اكتساباً: ولدت تلقائياً مع ولادة الحركة الشيوعية، ثم انتزعت، ثم، أخيراً، استعيدت ورسخت. كيف؟

خلال فترة بطولها، كانت الحركة الشيوعية تتأرجح بين خيارين: الخيار «الهندي ـ الصيني» والخيار «الفييتنامي». الكومنترن والحزب الشيوعي الفرنسي كانا يدفعان باتجاه الخيار «الهندي ـ الصيني»، باعتبار أن هذا الخيار يندرج في استراتيجية معادية للاستعمار الفرنسي؛ فواقع أن الاستعمار الذي يسيطر على الهند الصينية (فييتنام + لاووس + كمبوديا) هو استعمار واحد يقتضي وحدة التنظيم الذي يواجهه، أي حزباً شيوعياً يمتد إلى بلدان وقوميات (وإن مختلفة) الهند الصينية الثلاث، بصرف النظر عن الواقع القومي. في المقابل كان الماركسيون الفييتناميون يرون في الخيار «الفييتنامي» الخيار الواقعي؛ وذلك لأن الإطار التنظيمي لا يجوز أن يتحدد بدلالة العدو الذي تنبغي محاربته، بل بدلالة ما هو أعمق وأبعد من استراتيجية النضال ضد الاستعمار، بدلالة الحقيقة الواقعية للأمة الفييتنامية وطموحها ليس فقط إلى التحرر من الاستعمار، بل أيضاً إلى تجديد الحياة الفييتنامية وبناء النهضة القومية وصولاً إلى الاشتراكية. هذا الشيء «الأبعد والأعمق» من استراتيجية النضال ضد الاستعمار، أي الشيء المتعلق بوجود الأمة الفييتنامية ومستقبلها، هو الذي يملي إقامة التنظيم الشيوعي على قاعدة قومية.

كيف بدأ الخيار الماركسي الفييتنامي؟!

من الطبيعي أن تحمل الجماعات الماركسية الأولى، وهي التي رأت في الشيوعية رافعة المسألة القومية، وسماً فييتنامياً، لذا فإن التنظيم الذي أسسه هوشي منه عام ١٩٢٥ حمل اسم **«رابطة الشبيبة الثورية الفييتنامية»**. غير أن ضغوط الكومنترن الذي كان يلعب دوراً وازناً في حياة الشيوعية الفييتنامية (مرحلة ١٩٣٠ ـ ١٩٤١)، إما بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة من خلال الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان يرى أن مثل هذه التسمية كـ «انحراف قومي» في الشيوعية الكولونيالية، أدت إلى أن تتخذ اللجنة المركزية للحزب المجتمعة في قوامها الكامل في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٠ (أي بعد ثمانية أشهر من تأسيس الحزب) قراراً بتبديل اسم الحزب إلى **«الحزب الشيوعي الهندي ـ الصيني»**. وهذه المرحلة من «الأممية» في حياة الشيوعية الفييتنامية، أو «المرحلة الهندية ـ الصينية»، شهدت أيضاً ضرباً من إبعاد سياسي لهوشي منه الذي لعب الدور الرئيسي طوال مرحلة ما قبل

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٠. وطوال فترة ١٩٣٠ ـ ١٩٤١، تولى قيادة الحزب رجال تكونوا في موسكو ودرسوا في الجامعة المعدة لتأهيل الكادرات الثورية للشرق، مثل «توان فو» أول سكرتير عام للحزب، و«لي هونغ فونغ».

في شباط/فبراير ١٩٤١ يعود هوشي منه إلى فييتنام، وفي أيار/مايو من العام نفسه يقرر الاجتماع الموسع الثامن للجنة المركزية استعادة هوية الحزب القومية ويدعو إلى حل المسألة القومية لكل من شعوب الهند الصينية الثلاثة في إطار بلدها وتأليف جبهة مستقلة تناضل في إطار فييتنام فقط، وهي «**رابطة استقلال فييتنام**» (فييت منه)، وينتخب سكرتير عام جديد للحزب هو «تريونغ شينه». ويعبر المناضلون الشيوعيون الفييتناميون عن رأيهم في القرارات الجديدة بالقول إنهم «**وجدوا فيها من جديد معنى الحقيقة الفييتنامية**».

الماركسية «العربية» والهوية القومية

قبل الحديث عن الظروف والأسباب التي أتاحت للماركسية الفييتنامية أن تستعيد طابعها القومي، من المناسب أن نقول كلمة حول التطور المقابل الذي شهدته الماركسية (أو الماركسيات) العربية.

إذا وضعنا جانباً الحركة الشيوعية في كل من وادي النيل والمغرب العربي الكبير، حيث واجهت ظروفاً مختلفة بعض الشيء، وتأملنا تجربة الحركة الشيوعية في آسيا العربية التي كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، فماذا نجد من مغاير ومشابه لما في التجربة الشيوعية الفييتنامية؟

يمكن القول إن الخط العام للحركة الشيوعية العربية، إزاء المسألة القومية بفرعيها (مسألة الاستقلال ومسألة الوحدة العربية)، كان مغايراً للخط العام للحركة الشيوعية الفييتنامية. وعلى سبيل توضيح هذه المغايرة تقدم الصورة التالية: لو أن «هوشي منه» عربياً قد وجد لما قام سوى حزب شيوعي عربي واحد في المشرق العربي الآسيوي على الأقل (سوريا الطبيعية + العراق)، ولكان برنامجه السياسي ينطوي على رفض مطلق للتجزئة الكولونيالية (وبخاصة الناجمة عن اتفاقية سايكس ـ بيكو) وعلى رفض الوطن القومي اليهودي ورفض تقسم سوريا الكبرى، ولوضع مسألة الاستقلال القومي في صيغة أكثر راديكالية وحسماً ولعبَّأ الفلاحين في سبيل ثورة زراعية راديكالية.

في الماركسية الفييتنامية، برز على الفور، كما رأينا، نزوع قومي ووسم فييتنامي، بحيث إن الحزب الشيوعي الفرنسي (ومن ورائه الكومنترن) حاول، عبثاً،

تصفيتهما بوصفهما «انحرافاً قومياً». في الماركسية العربية، هذا «الانحراف القومي» لم يظهر البتة في الأصل، إذ كانت، لأسباب ذاتية وموضوعية، متكيفة مع واقع التجزئة، كما أن مطلب الاستقلال، في الفترة التي تبلورت خلالها منظوراتها وتحددت مواقعها (حوالى العام ١٩٣٦)، كان يُستأخر إلى حين قيام ثورة اشتراكية في المتروبول، أما الثورة الزراعية فلم تكن واردة لا من قريب ولا من بعيد، وبالتالي، فإن فرضية الثورة كانت مستبعدة مسبقاً، في مستقبل منظور[٢٤].

لماذا تفرز ايديولوجيا واحدة نتائج مختلفة؟!

ايديولوجيا واحدة، بل قل نظرية واحدة، من منبت أوروبي تفد إلى بلدين آسيويين متأخرين فتحدثان سيرورتين مختلفتين إلى حد بعيد. في الأول، فييتنام، تتغلغل فتحدث ثورة تزلزل المجتمع وتمهد لتجديده تجديداً راديكالياً ووضعه في العصر. في الثاني، المشرق العربي، ترتطم وتعجز، حتى الآن، عن إحداث تغيير في المجتمع العربي العتيق،، بل تتكيف إلى هذا الحد أو ذاك مع الأوضاع القائمة. كيف حدث ذلك؟! ولماذا؟!.

يميل بعض مؤرخي الحركة الشيوعية العربية إلى تفسير منحى تطورها هذا بأسباب ذاتية، أي بأسباب تتعلق بها هي بالذات، ويميل بعض آخر إلى رده إلى أسباب دولية (سياسة الكومنترن والحزب الشيوعي الفرنسي الكولونيالية، ثم سياسة الاتحاد السوفياتي في المرحلة الستالينية).

لا شك في أن ظروفها الذاتية لعبت دوراً مباشراً وحاسماً، ولا شك أيضاً في أن السياق الدولي الذي عاشت وناضلت في إطاره لعب دوراً كبيراً أيضاً، لكن ثمة أسباباً أخرى لعبت دوراً فائق الأهمية وإن غير مباشر وغير منظور. **أولها** يغوص في بطون التاريخ، **ثانيها** يعود إلى الفترة ما قبل الماركسية (أي الفترة التي تقدمت مباشرة الفترة الماركسية ومهدت لها (Prémarxiste)، **ثالثها** الظروف الخاصة التي مرت بها كل من الماركسيتين الفييتنامية والعربية. وإذا أخذنا بالاعتبار واقع أن سياسات الكومنترن والاتحاد السوفياتي كانت واحدة ومارستا التأثير نفسه ودفعتا في الوجهة نفسها كلتا الماركسيتين العربية والفييتنامية، تتبدى أهمية الأسباب والعوامل الأخيرة التي عددنا دورها في توليد وتكريس الطابع القومي في ماركسيته، وفي إمّحائه أو جعله شكلياً في الماركسية الأخرى.

---

(٢٤) Rodinson, *Marxisme et monde musulman*, pp. 412-427.

إيجابية الاندماج الفييتنامي وسلبية التناثر العربي

١ ـ العامل التاريخي لعب ولا شك لعبة تناقضية على الساحتين الفييتنامية والعربية: في الساحة الأولى لعب باتجاه توليد وتدعيم الطابع القومي للماركسية الفييتنامية. في الساحة الثانية عمل على امّحائه في الماركسية العربية:

إن الاندماج القومي الذي تنعم به الأمة الفييتنامية، رغم كثرة وأهمية الأقليات الأقوامية والدينية وعلى رغم خصوصية ما تسم به الجنوب، قد منحها وعياً قومياً مبكراً، طبع، بالنتيجة، بنيتها السياسية في تظاهراتها الثلاث: التقليدية والقومية والقومية ـ الشيوعية. واللافت في التجربة الفييتنامية هو أن الأخيرة، نظراً لتقدمها وحداثتها، هي التي وهبت فييتنام تنظيماً سياسياً تخطّى «الحرفية الإقليمية» وغطى فييتنام من الشمال إلى الجنوب. إن الاندماج القومي الفييتنامي، والنزوع المكور أو الجاذب الذي يخلقه في البنية السياسية، وواقع أن الماركسية وفدت إلى فييتنام على أكتاف «أولاد بلد»، لعبا معاً لصالح تغلغل الماركسية الاجتياحي في صفوف الأكثرية، أي الفييتناميين، ومن صفوف هذه الأكثرية كانت الماركسية تنداح إلى الأقليات. في حين أن تجربة الماركسية العربية سارت في خط معاكس. قبعت في صفوف الأقليات وعملت للامتداد إلى صفوف الأكثرية.

في المقابل، فإن التناثر القومي (وهو تناثر مثلث: الأقليات غير العربية، الأقليات المسيحية، الأقليات المذهبية الإسلامية)، المقترن بشروط جغرافية غير مؤاتية الذي ابتليت به الأمة العربية، لعب دوراً سلبياً في سيرورة تكوينها وبلورة وتنمية وعيها القومي. والواقع أن هذا التناثر القومي هو الذي جعل الوعي القومي للشعب العربي يتمحور بالأحرى على سيادة الأمة إزاء الخارج وليس سيادتها إزاء الداخل. هذا التناثر الذي ترافق بدخول الماركسية إلى الوطن العربي على أكتاف مثقفين من الأقليات، لعب بالتأكيد لغير صالح إعادة توليد الطابع القومي للماركسية العربية، وهو الطابع الذي عمل الكومنترن منذ البداية تقريباً لـ«تنظيف» الماركسية العربية والفييتنامية على حد سواء منه، ففشل حيث الاندماج ونجح حيث التناثر.

نعم، ما كان للتناثر العربي هذا المفعول لو لم تستقر الماركسية العربية على هذه القاعدة الاجتماعية الأقلوية التي لونت، نظراً لبساطة الثقافة الماركسية في البداية ثم لدوغمائيتها، المنظورات الماركسية العربية وأسبغت عليها هذا المزاج الأقلوي، مزاج وجد في النزعة العمّالوية والأممية الرومنسية المجردة مبرراً، لاشعورياً في غالب الأحيان، لامِّحاء الوسم القومي على الماركسية العربية. لا شك في أن في المزاج الأقلوي، إذا كانت الأقلية متقدمة وطليعية ايديولوجياً وثقافياً وغير متأخرة عن

الأكثرية، ينطوي على عنصر ديمقراطي وتجديدي، بيد أن هذا العنصر يمكن أن يلعب ثورياً فقط إذا اندرج في منظورات تعانق كل الأمة، وبخاصة الأكثرية، أما إذا قنَّع هذا العنصر التوجس الأقلوي التقليدي إزاء الأكثرية وبرر التنكر لمطامحها القومية والانفصال عنها، فيفقد على الفور سمته الديمقراطية والتجديدية والثورية، ويصبح أداة «حديثة» في خدمة صراعات تقليدية.

النضج الايديولوجي في المرحلة ما قبل الماركسية

٢ ـ العامل الثاني الذي لعب لصالح توليد وتأكيد الطابع القومي للماركسية الفييتنامية يتمثل في عملية الاختمار والإنضاج الايديولوجية والسياسية التي شهدتها المرحلة ما قبل الماركسية التي سميناها المرحلة القومية الحديثة. والواقع أن حداً مناسباً من النضج والتحديث الايديولوجي، لم تشهده الساحة العربية بالطبع، لا يعقلن فقط الماركسية المنتشرة في بيئة ثقافية متأخرة وتقليدية، بل أيضاً يدفع بإطارها التنظيمي إلى أن يشب عن الطوق، وبالتالي، يؤكد طابعه القومي.

أضف إلى ذلك أن اندياحها الواسع والسريع الذي سهّله بالأصل منشؤها القومي، ما لبث أن أصبح عامل تأكيد وترسيخ وسمها الفييتنامي ونزوعها القومي، فبقدر ما يثقل الوزن الشعبي لحركة تنزع إلى الالتصاق بالهم القومي والتعبير عنه، ويتقلص بالنتيجة تأثير مراكز القرار الأممية (هذا الواقع كان أشبه بقانون حكم تطور علاقات الحركات الشيوعية فيما بينها).

ثم إن إمساكها بزعامة حركة الثورة الفييتنامية وتوحيدها المسألتين القومية والشيوعية وعدم وجود حركة قومية منافسة لها (الأمر الذي جعلها بمعزل عن ردود الفعل السلبية والمشاحنات والعداوات التي شهدتها الساحة العربية بين الحركة القومية والحركة الشيوعية)، أتاح ترصين تصرفها القومي وتخليصه من ضيق الأفق، فوضعت المسألة القومية في إطار أممي خدم، عملياً، وكان بمثابة رافعة لها.

موقف الزعامتين التاريخيتين من المسألة القومية

٣ ـ لا شك في أن دور الزعامة التاريخية لكل من الشيوعيتين الفييتنامية والعربية، في تأكيد الطابع القومي للأولى وامّلحائه من الثانية، كان حاسماً[٢٥]. وإذا

---

(٢٥) في كتابها **من لينين إلى ماو**، تلاحظ روث فيشر كم هو ضيق نزوع هوشي منه القومي وتقول: «ما أذهلني فيه، في داخل هذه الأممية المجردة والمونوليتية [التي عاش في مناخها]، هو قوميته المتقدة». في=

كان علينا أن نتتبع التأثيرات الماركسية (وهي تأثيرات متخالفة، كما سنرى للتو) في تكوين هاتين الزعامتين التاريخيتين، ينبغي أن نولي القدر نفسه من الاهتمام للتأثيرات ما قبل الماركسية على ماركسيتهما: مثلاً، إن البصمات الكونفوشيوسية ظاهرة للعيان في الأخلاق الثورية للشيوعية الفييتنامية، كذلك فإن البصمات الأقلوية ظاهرة للعيان في مواقف الشيوعية العربية إزاء المسألة القومية والوحدة العربية، مواقف غذتها وبررتها النظرية والممارسة الستالينية حول المسألة القومية والعلاقات الأممية.

وإذا افترضنا، والأمر ليس كذلك في حال، أن التكوين الماركسي لكل من الزعامتين التاريخيتين الفييتنامية والعربية هو وحده الذي صاغ وعيهما وحكم مواقفهما إزاء المسألة القومية، فما هو الفارق بين التأثيرات الماركسية التي تلقتها كل منهما؟!

في بداية الثلاثينيات، في مناخ التقليد الشيوعي للعصر اللينيني، تكونت، ايديولوجياً وسياسياً، الزعامة الفييتنامية. أما الزعامة العربية فقد تكونت في بدايات الأربعينيات، في مناخ التقليد الشيوعي للعصر الستاليني. والواقع أنه مع الانتقال من العصر اللينيني إلى العصر الستاليني لم تتغير فقط النهاجية الماركسية (التي انتقلت من التحليلية إلى التقريرية والتلقينية)، ولم تتغير فقط الممارسة الماركسية (حيث هبطت من الغضب النير إلى الضغينة البوليسية)، بل تغيرت أيضاً الرؤى الثورية وتصور العلاقات الأممية ودورها في الثورة العالمية.

أضف إلى ذلك أن المناخ الايديولوجي والسياسي للعصر اللينيني الذي تكونت

= العشرينيات في باريس والثلاثينيات في موسكو، حيث يفكر بالثورة كونياً وتُقاد أممياً، احتك مع كوسموبوليتيين كبار. بيد أن احتكاكه بهم، تقول فيشر، «لم يضعف قوميته بل أغناها برؤية أرحب» (نقلها جان لاكوتير، **ذكريات عن هوشي منه**، ص ١٨٤ ـ ١٩٢). عكس ذلك تماماً كان المزاج السياسي للزعامة التاريخية الشيوعية العربية، الممثلة بخالد بكداش. فمزاجه إزاء المسألة القومية العربية كان أقلوياً، كما لاحظ مكسيم رودنسون: «. . . ثمة عقبة شكلها في الواقع أصله الكردي. هذا الأمر ليس مأساوياً في حد ذاته. فالمجتمع العربي مجتمع تمثلي جداً. إن كثيراً من الأكراد أو نصف أكرادٍ مستعربين قد لعبوا دوراً سياسياً هاماً، حتى في إطار القومية العربية، ولم يفكر أحد في أن يتخذ من أصلهم مأخذاً عليهم. . . والحال أن كبرياءه الفطرية والرغبة في السلطان لديه تدفعانه، في ظروف تنحل فيها عقد لسانه، إلى أن يبرز كرديته وأن يباهي بـ «آريته» على «الساميين» العرب الذين يحيطون به (. . .) ويحدث له أن ينسى دوره كزعيم عربي». انظر:

Rodinson, *Marxisme et monde musulman*, p. 420.

إن هذا المزاج الأقلوي يكمن في أساس (ولا نقول إنه أساس) الخط المهيمن تاريخياً في الحركة الشيوعية العربية المتعلق بالمسائل القومية للشعب العربي. بالطبع ثمة عناصر أخرى، نوهنا عنها، تدخل في تركيب هذا الخط.

في إطاره الزعامة التاريخية للشيوعية الفييتنامية، كان مناخ تفاؤل ثوري: لم تكن الثورة مشروعاً ممكناً فقط بل ووشيكاً أيضاً. الشعار الذي أطلقته ثورة تشرين الأول/ أكتوبر في بداياتها كان: «ساعدوا الثورة الروسية بصنع ثورات قومية وبروليتارية في آن في بلدانكم». والعلاقات بين الحركات والأحزاب الشيوعية كانت علاقات قائمة على الديمقراطية والمساواة والدعم المتبادل. والقرارات التي يتخذها الكومنترن في مؤتمراته كانت تأتي حصيلة نقاشات وجدالات وتسويات مكشوفة، فضلاً عن أن القرارات كانت ذات طابع توجيهي وغير ملزم[٢٦]. لينين رفيق ذو مهابة ولكنه ليس الآمر ذا العصمة. البلاشفة رفاق أبطال وحصيفون وطليعيون ولكنهم ليسوا أوصياء ولا مستودع الحقيقة.

المناخ الايديولوجي والسياسي للعصر الستاليني الذي تكونت في إطاره الزعامة التاريخية للشيوعية العربية، كان مناخ التشاؤم من احتمالات الثورة وعدم الثقة بالطاقات الثورية للجماهير وطلائعها في خارج الاتحاد السوفياتي. في العصر اللينيني، كانت مساعدة الثورة الروسية تتمثل في صنع ثورات قومية وبروليتارية. في العصر الستاليني، معيار الأممية أصبح الوفاء للدولة السوفياتية والدفاع عن مواقفها حتى التكتيكية (ورفعها إلى مرتبة النظرية وتكييف النظرية وفقاً لها) ورسم السياسات القومية على أساسها. المؤتمر السادس للأممية الشيوعية (١٩٢٨) يكرس دور الاتحاد السوفياتي كمركز للقرار الأممي الذي يصبح إلزامياً.

نتائج النَفَس القومي للشيوعية الفييتنامية

في فييتنام، كانت الحركة الشيوعية مشربة بالفييتنامية ولاصقة بالهمّ القومي.

لنقل، بادئ ذي بدء، إن هذا الوسم الفييتنامي ليس تشبثاً أجوف بالذات القومية ولا انغلاقاً أصالياً على الكونية ولا زهواً ساذجاً بماض لن يعود. إنه شيء آخر تماماً؛ إنه رؤية باردة للمشكلات العينية للواقع الفييتنامي ببعديه التاريخي والعالمي، وهو، في الوقت نفسه، التزام مصيري بتغيير هذا الواقع المتأخر ورفعه إلى مستوى العصر. هذا الوسم الفييتنامي يعني أيضاً أن الحركة الشيوعية الفييتنامية، مع كونية وعيها، جاءت حصيلة التجربة التاريخية للشعب الفييتنامي وحصيلة تجربتها هي، الخاصة، في آن معاً.

---

(٢٦) Rodinson, Ibid., pp. 468-514.

استراتيجية قومية ذات بُعد أممي

في تناولها للمسألة القومية، كانت الشيوعية العربية تنطلق من استراتيجية عالمية لتصوغ على أساسها أو لتشتق منها استراتيجية فرعية (وأحياناً مجرد تكتيكات) تطبقها في الساحات العربية. حتى الساحات العربية هذه كانت تعامل كساحات متراصفة لا كساحات تشكل أجزاء من كل واحد. . عكس ذلك كانت منظورات الماركسية الفييتنامية التي تنطلق من استراتيجية قومية. ولكن بما أنها تعتبر نفسها، بحق وصدق، فصيلاً من فصائل الثورة العالمية، لذا تعطي الاستراتيجية القومية بعداً أممياً. الفارق بين المنطلقين ليس بسيطاً، كما يتراءى للوهلة الأولى. في عصر الإمبريالية وعالمية الرأسمالية، لا جدال في أن الرؤية الشمولية للقضية القومية تؤدي إلى الأممية، إلا أن العكس ليس صحيحاً. صحيح قول «جوريس» إن تعميق الرؤية القومية يؤدي إلى الأممية، ولكن الأممية المجردة أو الأممية الرومنسية تؤدي إلى العدمية القومية. لذا ليس غريباً أن تكون الحركات الشيوعية التي أنجزت ثورة بقواها الخاصة هي التي كانت أمميتها تشكل البعد الكوني لقوميتها. في الانتقال من الكوني إلى القومي يصعب، من جهة، التقاط خصوصية المسألة القومية أو راهنيتها، ويصعب، من جهة أخرى، تلقي حراراتها وزخمها. في المقابل، فإن الذهاب من القومي إلى الأممي يهب المشروع القومي العقلانية، التوازن وروح الإخاء مع الشعوب الأخرى.

هذا النَفَس القومي في الشيوعية الفييتنامية أنقذها تارة وخفف تارة أخرى من المأزق الذي فرضته الاستراتيجية العالمية للكومنترن على معظم الشيوعيات الكولونيالية، ومنها العربية، بخاصة خلال حقبة استراتيجية طبقة ضد طبقة (١٩٢٨)، ثم الاستراتيجية المعادية للفاشية (من ١٩٣٥ حتى بداية المرحلة الجدانوفية عام ١٩٤٧)، دُفعت خلالها تلك الماركسيات إلى مهادنة العدو القومي (بصورة رئيسية الاستعمارين الفرنسي والإنكليزي)، بل إلى التعاون معه حيث نظرت هذه التكتيكات ورفعت إلى مستوى المبادئ الموجهة والدائمة. خلال هذه الحقبة، وصدوعاً لاستراتيجية الكومنترن، سحبت الحركة الشيوعية الفييتنامية شعار «يسقط الاستعمار الفرنسي»، كما أن الشعارات التي كانت تطرحها كانت تتجنب عرض موقفها بوضوح حول الاستقلال القومي، إلا أن النضالات التي خاضتها والجبهة القومية التي شكلتها (أعطيت اسماً ذا مغزى: «الجبهة الشعبية المعادية للإمبريالية» والتعبئة الجماهيرية الواسعة جداً التي أطلقتها، لم تترك لدى الشعب الفييتنامي أي انطباع حول انزلاقها إلى تعاون مع الاستعمار الفرنسي (لو أن انطباعاً كهذا قد تكوّن لتغيَّر، بالتأكيد، مجرى تطور فييتنام ولفقدت الشيوعية الفييتنامية زعامتها على

الأمة[٢٧]. على العكس، فالنهوض الثوري الذي شهدته هذه الفترة خلق «جيشاً سياسياً جماهيرياً» (بحسب عبارة الفييتناميين)، وجعل هذه الفترة بمثابة فترة إعداد وتحضير بل وتمرين على الثورة التي ستقودها (ثورة آب/أغسطس ١٩٤٥) عندما وضعت الحرب أوزارها.

لولا هذا النَفَس القومي، الفطن، الحصيف، ما كان للشيوعية الفييتنامية أن «تطبق» استراتيجية الكومنترن تلك على هذا النحو. لولاه لوضعت كل جهودها، كما فعلت الماركسية العربية، في دعم المجهود الحربي للحلفاء وانتظرت هزيمة الفاشية في الحرب، يأتي في أعقابها انتصار الثورة البروليتارية في المتروبول الفرنسي الذي ينقلها بدوره إلى المستعمرات، ومنها فييتنام. ما قلناه عن انتظار الثورة في المتروبول ليس استخلاصاً، بل معاينة: إن رسالة شيوعي سيدي بل عباس في الجزائر[٢٨] تقدم عينة عن المناخ الذهني ـ النفسي لمعظم الماركسيات الكولونيالية في تلك الحقبة. لذا لم يكن جدلاً مجانياً قول الـ «فييت منه»: «إن عملنا التحريري ينبغي أن ننجزه بأنفسنا، ودون انتظار نجاح الثورة البروليتارية في المتروبول ودون أن نتكل فقط على مساعدة مباشرة أياً كانت من الخارج»[٢٩].

---

(٢٧) بل أكثر من ذلك، يقول شينو: «. . . هذه الحركات القومية فقدت الاعتبار والثقة بسبب تعاونها مع الأجنبي: «حرب فييتنام المستقلة» لم ينم إلا في ظل السلطة اليابانية عام ١٩٤٥؛ «الحزب القومي للشعب الفييتنامي» حاول أن يبعث نفسه من جديد في ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦، لكن فقط في مقطورات جيوش شيانغ كاي شك المقوتة بسبب تصرفاتها اللصوصية؛ «الباوديون» (أو أنصار باو ـ داي)،/ حوالى العام ١٩٥٠، لم ينوجدوا إلا بمباركة من فرنسا؛ حركة «دييم» مدينة كلياً بوجودها للأمريكيين»، انظر:

Chesneaux, Boudarel et Hémery, dirs., *Tradition et révolution au Vietnam*, p. 218.

(٢٨) تمثل هذه الرسالة، الموجهة من شيوعيي سيدي بل عباس في الجزائر في تموز/يوليو ١٩٢٢ إلى السكرتير العام للحزب الشيوعي الفرنسي، نموذجاً متطرفاً لشيوعية الخواجات. هذا الوصف لا ينطوي على حكم قيمة البتة، بل حكم واقع فقط: إن هؤلاء الأجانب الذين دفعتهم بإخلاص ايديولوجيا أممية وتحررية إلى الوقوف إلى جانب شعوب المستعمرات، يبقون، مهما اقتربوا من الشعوب المضطهَدة، على بعض حيدان عن مشاعرها ورؤاها القومية، مهما أحبوها ودافعوا عنها. نقتطف من الرسالة هذه الفقرة القصيرة: «إن تحرر البروليتاريا من السكان الأصليين في أفريقيا الشمالية لن يكون إلا ثمرة للثورة المتروبولية. وإن خير وسيلة لمساعدة كل حركة تحرر في مستعمرتنا لا تقوم على «التخلي» عن هذه المستعمرة، بل، على العكس، البقاء في هذه المستعمرة، وعلى عاتق الحزب الشيوعي توسيع العمل الدعائي (. . .) بغية خلق الحالة الفكرية والمرتكزات الاجتماعية التي يمكنها أن تسهل، عندما تنتصر الشيوعية في فرنسا، إقامة الشيوعية في أفريقيا الشمالية». للإطلاع على مقتطفات واقعية من الرسالة، انظر:

Le Marxisme et l'Asie, 1853-1964, textes traduits et présentés par Stuart Schram et Hélène Carrère d'Encausse, collection u. série «Idées politique» (Paris: A. Colin, 1965), pp. 268-270.

(٢٩) انظر: *Brève histoire du parti des travailleurs du Vietnam, 1930-1970*, p. 40.

الخصوصيات الإقليمية والوحدة الفييتنامية

كذلك فإن النَفَس القومي للماركسية الفييتنامية يتجلى في نظرتها إلى/ وموقفها من الأوضاع والخصوصيات الإقليمية في فييتنام، ثم مسألة الوحدة الفييتنامية، وبخاصة بعد العام ١٩٥٤، حيث حاولت الإمبريالية الأمريكية أن تكرس تقسيم الأمة الفييتنامية إلى دولتين، أولاهما شمال خط العرض ١٧، وثانيتهما جنوبه.

رغم الاتساق القومي الذي تنعم به الأمة الفييتنامية، ثمة خصوصيات وأوضاع إقليمية قد لا تكون أقل صلابة ولا أصغر حجماً ولا أبسط تأثيراً من الخصوصيات والأوضاع الإقليمية في الوطن العربي، خصوصيات كانت بدائية وسائل الإنتاج حضنها، ولم تلبث أن وجدت سنداً لها في الجغرافيا والتاريخ، وأخيراً، نمتها وأعطتها بعض صلابة وكثافة التجربة الكولونيالية[٣٠]. وتحت ذريعة هذه الخصوصيات والأوضاع الإقليمية جزأ الاستعمار الفرنسي فييتنام إلى ثلاثة أقاليم.

ماذا كان موقف الماركسية الفييتنامية إزاء هذه الأوضاع؟

لو أن الماركسية الفييتنامية اتخذت من نظرية ستالين حول الأمة دليلاً لها لفعلت كما فعلت، بوجه عام، الماركسية العربية: الاعتراف بالتجزئة الكولونيالية والتأكيد على الخصوصيات الإقليمية وإبرازها بوصفها عقبات تقف أمام الوحدة، وفي النهاية إثبات طوباوية المشروع الوحدوي أو تأجيله إلى ما بعد بناء الاشتراكية وإرساء دكتاتورية البروليتاريا.

لم يكن بوسع الماركسيين الفييتناميين مناقشة ستالين، فاكتفوا، وهم ذوو الهوى القومي، بوضعها على الرف ورفضوا، بلا تردد وبحزم، التجزئة الكولونيالية. لم تستطع نظرية ستالين أن تقنعهم، وهم المشرشين في تراب الأمة الفييتنامية، أن أمتهم

---

(٣٠) كتب جان شينو: «إن الشمال والجنوب اللذين كانا يسميان «تونكان» و«كوشين»، واللذين يشكلان القاعدتين الرئيسيتين للشيوعية الفيتنامية، لا يبديان «السحنة» التاريخية نفسها، ولا يوفران للشيوعية التسهيلات نفسها للتطور. الشمال هو إقليم التقليد القومي القديم، هو قلب البلد منذ ألف عام، في حين أن الجنوب لم يُحتل إلا منذ القرن الثامن عشر بواسطة الإعمار الفييتنامي. في الشمال، تسود الملكيات الصغيرة (الميكروفونديا) من النموذج الصيني، في حين أن الجنوب هو بلد الملكيات الواسعة والمزارع الكبيرة. الاقتصاد الحديث تغلغل على نحو أوسع في الجنوب، حيث البرجوازية والطبقة العاملة هامتين نسبياً، في حين أنهما تُعدان أقل في الشمال. هذه الاختلافات تفاقمت أكثر بسبب الوضع الكولونيالي: في الجنوب، الذي كان «مستعمرة» بالمعنى الضيق للكلمة، نظام الصحافة والمشاركة في الانتخابات كان يوفر تسهيلات لعمل الحركات السياسية الحديثة أوفر مما في «المحمية» في الشمال»، انظر:

Chesneaux, Boudarel et Hémery, dirs., *Tradition et révolution au Vietnam*, p. 228.

ليست أمة بل أمم أو أنها أمة «قيد التكون» (كما كتب عدد غير قليل من الماركسيين العرب عن «الأمم» العربية).

من الطبيعي أن تنعكس الخصوصيات والأوضاع الإقليمية على نضال وعمال الحركة الشيوعية الفييتنامية وأن تزرع عقبات أو تثير صعوبات أو تفرض أشكال عمل مرنة متنوعة: أليست جبهة تحرير جنوب فييتنام شكل تنظيم معين، ذا استقلال ما، فرضته عام ١٩٦٠ ظروف المرحلة الأخيرة من حرب التحرير. غير أن الحركة الشيوعية الفييتنامية، بدلاً من أن تتقهقر إلى مواقع إقليمية عندما واجهت الصعوبات، كانت تؤكد وتعزز على الدوام وحدتها وطابعها الوحدوي في آن. غير أنها، هي التي تنبذ كل صور الرومنسية، كانت تتكيف مع الشروط الخاصة للنضال تبعاً للخصوصيات المحلية والإقليمية. لذا فإن وحدة الحركة الشيوعية الفييتنامية التي أصبحت جسراً لوحدة الأمة الفييتنامية، كانت معركة «ربحت» من الجغرافيا والتاريخ (بحسب عبارة «جان شينو»)، ربحت في صروف نضالات وحروب وبواسطة أساليب عمل متعددة الأشكال، استمرت منذ تأسيس الحزب حتى اليوم. وبما أن الحركة الشيوعية الفييتنامية هي الحركة السياسية الفييتنامية الوحيدة التي تخطت المحلية والإقليمية على صعيد التنظيم (الأحزاب القومية كانت أحزاباً ذات طابع محلي أو إقليمي، أي منتشرة في إقليم واحد أو أكثر، ولكن ليس في كل فييتنام)، لذا يمكن الافتراض بأنه لولا هذه الحركة ما كان لوحدة فييتنام أن تقوم. لقد وهبت الأمة الفييتنامية هيكلها العظمي السياسي. وما ذكرناه عن الأحزاب القومية الفييتنامية يقدم صورة عن عجز الحركة القومية عن الوفاء حتى بالأهداف القومية.

المسألة القومية ليست استقلالاً فقط بل وحدة أيضاً

وحدة واستقلال فييتنام: هذا هو الهدف المزدوج الذي ناضلت في سبيله الحركة الشيوعية الفييتنامية. عندما يكون الهدف إعادة بناء الكيان القومي وتجديده، يصبح مطلب الاستقلال القومي جزءاً فحسب من المسألة القومية؛ ومطلب الوحدة، عندما يكون ثمة تجزئة، جزءها الثاني[٣١]. والواقع أن استراتيجية أممية معادية

(٣١) مثلت الشيوعية الصينية نزوعاً وحدوياً مشابهاً للنزوع الوحدوي لدى الشيوعية الفييتنامية. لقد كانت القوى المحافظة في الصين ذات نزوع إقليمي ومحلي. القوى الثورية المجددة للمجتمع الصيني أبدت نزوعاً معاكساً: حركة ٤ أيار/مايو كانت حركة ذات نزوع وحدوي (Pan Chinois). والحركة الشيوعية الصينية تابعت هذا التقليد. يقول جان شينو: «هذا الصمود للقوى النابذة أو المبعدة عن المركز، هذا التنوع في الأوضاع السياسية المحلية (الذي عزز التباينات والفوارق الاقتصادية ودعم التقاليد الإقليمية وخصوصياتها) هو أحد سمات هذه المرحلة [منذ العشرينيات وحتى انتصار الثورة الاشتراكية عام ١٩٤٩]. إن إحدى النقاط =

للإمبريالية، شأن الاستراتيجيات التي صاغها الكومنترن، بما هي استراتيجيات متروبولية، أي استراتيجية أمم تعتبر، ضمنياً أو صراحة، الدولة القومية من إنجازات الماضي المعيقة، لم تكن قادرة على معانقة النزوع الوحدوي لدى أمة تعاني شقاء قومياً مزدوجاً (الاستعمار والتجزئة)، ما دامت تركز همها، في معظم الأحوال وفي أحسنها، على مسألة القضاء على السيطرة الاستعمارية بوصفها الدعامة الثانية للرأسماليات المتروبولية. هنا، في هذه المنظورات، نجد بعض جذور النظريات والمواقف الماركسية العربية حول مسائل التجزئة والوحدة العربية.

«فييتنام بلد واحد والشعب الفييتنامي شعب واحد. الأنهار يمكن أن تنضب والجبال يمكن أن تتقوض، لكن هذه الحقيقة ستظل ثابتة لن يعتريها التغيير»: هذه العبارة لم يقلها قومي رومنسي فييتنامي، بل قالها ماركسي فييتنامي هو هوشي منه. وهي لا تحرج معظم الماركسين العرب فحسب، بل تحرج أيضاً قطاعات غير صغيرة من الحركة القومية العربية. أضف إلى ذلك أنها ليست مجرد كلام ينفس عن غضب قومي، كما نرى على الساحة العربية. عند الماركسية الفييتنامية، الكلمة تعبر إما عن فعل أنجز أو عن فعل ينجز. الفييتناميون لا يتعاملون مع البلاغة، وكلمتهم تقاس على قد الواقع:

أ ـ في العام ١٩٤٦، بدا واضحاً أن الاستعمار الفرنسي عازم على تجزئة فييتنام، إذ أعلنت جمهورية سايغون المستقلة ذاتياً في حزيران/ يونيو: أن «في سبيل استعادة الوحدة الفييتنامية، كانت الحركة الشيوعية الفييتنامية على استعداد لتقديم تنازلات كبيرة حول الاستقلال القومي ومقابل إعادة توحيد متسارعة للأراضي الفييتنامية، كانت على استعداد للقبول بانتقاصات مؤقتة للسيادة القومية»[٣٢].

ب ـ عندما تبين أن اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٤، التي نصت على إجراءات كانت كفيلة بتوحيد فييتنام، قد ديست من قبل الطغم الحاكمة في سايغون ومن قبل الإمبريالية الأمريكية، وأن الطريق أصبح، بالتالي، مسدوداً أمام إعادة توحيد فييتنام[٣٣]، يقرر حزب الشغيلة الفييتنامي، مع صعود مناسب في أعمال المقاومة في

= القوية في جمهورية الصين الشعبية، بدءاً من العام ١٩٤٩، ستكون ظهورها بوصفها «**القوة التي بعثت الوحدة الصينية**»، انظر: *Encyclopedia Universalis*, vol. 4, p. 306.

(٣٢) انظر: Jean Lacouture, *Ho Chi Minh*, politique; 15 (Paris: Seuil, 1967), pp. 126-127.

(٣٣) من المناسب التنويه أن الاتحاد السوفياتي، من موقع التحدي للشعور القومي الفييتنامي، اقترح في بداية ١٩٥٧، قبول فييتنام الشمالية والجنوبية في آن معاً كعضوين في هيئة الأمم المتحدة. إن فييتنام الحصيفة =

الجنوب، إن مهمة تحرير الجنوب هي كبناء الاشتراكية في الشمال. وخلال خمسة عشر عاماً، تخوض الحركة الشيوعية الفييتنامية حرباً وحدوية، كانت بحق «حرب المعبد والدار»، يلقي خلالها الطيران الأمريكي من القنابل على الشمال الفييتنامي أكثر مما ألقي على ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية. وفي وقت كانت الأمة الفييتنامية تقترب من حالة دمار كامل وشامل، كان هوشي منه يلخص الحالة الفكرية ـ النفسية لأمته بالتصريح التالي: «لا شيء أغلى من الاستقلال والحرية».

تنازلات عن بعض السيادة القومية إنقاذاً للوحدة

كيف نفسر قبولاً، ولو مؤقتاً، ببعض استعمار لقاء الحصول على مطلب قومي وحدوي؟ هل نحن إزاء هوى أو شغف قومي؟ إذا شئنا ذلك! لكن الموقف الفييتنامي ليس بهذه البساطة: إن الهوى القومي يغلف فحسب منظورات جدلية للمسألة القومية الفييتنامية. في الماركسية الفييتنامية ثمة ثورة فييتنامية واحدة متكاملة، تبدأ بتصفية السيطرة الاستعمارية وبناء الوحدة القومية، وصولاً إلى بناء الاشتراكية. نعم، إنها تُمرحِل هذه الثورة، لكن تفعل ذلك، وهي التي تملك حساً مرهفاً بالممكن، انطلاقاً من تقديرها لنسب القوى، لا من نظرة تجزيئية إلى مسألة تجديد بنيان الأمة. في منظور كهذا لا تعود المسألة القومية مسألة مضافة من الخارج إلى المسألة الاشتراكية، بل كلتاهما تعتبر جزءاً لا يتجزأ من ثورة واحدة، هي الثورة الفييتنامية. لذا فإن قبول الحركة الشيوعية الفييتنامية بتنازلات أو انتقاصات مؤقتة من السيادة القومية لقاء الحفاظ على وحدة التراب الوطني إنما ينطلق من هذه النظرة غير التجزيئية. فالتجزئة قد تكون، بالنسبة إلى عملية تجديد بنيان الأمة، أسوأ من بعض استعمار، يمكن، في لحظة ملائمة، الارتداد عليه وتصفيته من الجذور.

خلافاً للماركسية الفييتنامية، في الماركسية العربية لا تجد «ثورة عربية»: لا نجدها كوحدة متكاملة ولا كعملية تعانق الوطن العربي ككل. في أحسن الأحوال، نجد حديثاً عن حركة تحرر عربية ثم حديثاً عن مهام ديمقراطية وأخرى اشتراكية. والحديث عن حركة التحرر العربية يبدو وكأنه حديث عن شيء لا يتعلق بصميم الثورة العربية، بل بشيء مجاور لها. كلمة ثورة تدخر للطبقي، أما القومي فهو شيء ما خارجها تارة، وشيء ما يعترضها أو ينقضها تارة أخرى. من هنا تبدو السيرورة

= لم تجعل من هذه الحادثة السلبية نقطة خلاف، غير أنها تابعت سياستها القومية الوحدوية دون أن تعبأ بالموقف السوفياتي. انظر: فيليب ديفيليه، «النضال في سبيل إعادة توحيد فييتنام (١٩٥٤ ـ ١٩٦١)،» في:
Chesneaux, Boudarel et Hémery, dirs., *Tradition et révolution au Vietnam*, pp. 329-355.

الثورية، في المنظورات الماركسية العربية، مؤلفة من حقب تاريخية بكل معنى الكلمة، تفصل بينها أسوار وأسوار وسنون وسنون، فيبخس فيها القومي ويغيم الاشتراكي.

والواقع أن غياب منظور «ثورة عربية» عن الماركسية العربية ليس ناجماً عن توجسها من القومي فحسب، بل أيضاً عن عدم امتلاكها الوعي المناسب بمشكلة التأخر، لأن مثل هذا الوعي، وتمتلكه الماركسية الفييتنامية، يهب كل عمل ثوري بعداً قومياً. فما دام التأخر مشكلة المجتمع قاطبة لا مشكلة طبقة فقط، تصبح الثورة عملية واحدة متكاملة أولاً، وهدفها يصبح نقل المجتمع برمته إلى مستوى العصر ثانياً، لا مجرد إعادة ترتيب الهرم الطبقي للمجتمع، كما في المجتمعات الحديثة. من هنا كان البعد القومي للثورة في البلدان المتأخرة شيئاً من طبيعة الأمور، وطليعية أو تقدمية هذه الطبقة أو تلك من طبقات المجتمعات المتأخرة إنما يحددها مدى انسجامها مع النهضة القومية أو معارضتها لها. ومن هنا أيضاً إيجابية النزوع القومي في ماركسيات البلدان المتأخرة وحتميته (إذا انغرزت في متن الأمة)، إذ لا خوف من انحدارها إلى نزعات قومية برجوازية صغيرة الأفق، وذلك لأن الايديولوجية والنظرية الماركسية العامة تغذي ماركسيات البلدان المتأخرة بوعي كوني يجعل نزوعها القومي يغوص في التربة القومية ويعانق المعاصرة ويتوفر على انفتاح رحب في آن معاً.

التوحيد بين الشيوعية والقومية في فييتنام

هذه الظروف التي ولدت وتكونت في سياقها الحركة الشيوعية الفييتنامية، ثم هذه المنظورات التي رسمتها والأهداف التي ناضلت في سبيلها، مكنتها من أن توحد، بلا تأخير، بين الشيوعية والقومية. إن مجيء الشيوعية إلى فييتنام على أكتاف القومية مكّنها من أن تنغرز وتتقومن، كذلك فإن نهوض القومية وانتصارها على أكتاف الشيوعية مكنها من اكتساب أفق واسع ووعي كوني. هذا الواقع ألغى الحاجة التاريخية لاستمرار وجود تيار قومي، وألغى كذلك فرص تكوّن تيار اشتراكي. وبالفعل، فالتجربة السياسية الفييتنامية شهدت ذبول واندثار التيار القومي، ولم تشهد ولادة تيار اشتراكي، إذ نهضت الحركة الشيوعية الفييتنامية بعبء القومي والاجتماعي في آن.

من المعلوم أن الوطن العربي، وبخاصة المشرق العربي، شهد، منْ هذه الناحية، تجربة مغايرة: جنباً إلى جنب، بتنافس تارة وبتذابح تارة أخرى، عاشت حركات شيوعية وأخرى قومية اشتراكية. لماذا شهد الوطن العربي هذه الظاهرة، ولم تشهدها فييتنام؟

كثيرة هي العوامل التي لعبت لصالح تكوّن تيار قومي اشتراكي في المشرق العربي، غير أن العاملين الرئيسيين اللذين يكمنان في أساسه يتمثلان: **أولاً**، في قصور الحركة الشيوعية العربية إزاء القومي. **ثانياً**، في صلابة وكثافة التقليد على صعيد الايديولوجيا والثقافة. إن التيار القومي الاشتراكي الذي حك الجرح القومي (ولكن لم يبلسمه، بالطبع)، والذي استعار بعض مظاهر الحداثة وألصقها على أرضية التقليد (الاشتراكية التقليدية)، كسب، بسهولة، الرهان من الشيوعية العربية. لكن حتى عندما دخلت القومية الاشتراكية في أزمتها التاريخية، وبخاصة في اختناقة ٥ حزيران/ يونيو وما تلاها، لم تعد الحركة الشيوعية «قطعة الغيار» (كما حدث في فييتنام، في الأربعينيات) التي تحتل مركز الزعامة في حركة الثورة العربية، بل، على العكس، انزلقت إلى تحليلات تبرر الهزيمة أو تطمسها[٣٤].

في فييتنام، كانت الظروف مختلفة تماماً: **أولاً**، إن تقهقهر الثقافة والايديولوجيا التقليديتين أضعف بشدة فرص نشوء حركة قومية اشتراكية ذات أساس تقليدوي، كما حدث في المشرق العربي. **ثانياً**، إن احتمال نشوء حركة اشتراكية ـ ديمقراطية على المثال الغربي لم يكن وارداً، ليس فقط لأن الأخيرة كانت متصالحة وتطورية (في حين أن الحركة القومية الفييتنامية تواجه مهامَّ ثورية وراديكالية)، بل أيضاً وبالأساس لأنها كانت متواطئة في العملية الكولونيالية. **ثالثاً**، إن الشيوعية الفييتنامية استوعبت بحرارة ووعي المسألة القومية، فضلاً عن أنها لم تواجَه بجدار التقليد.

الوسم القومي في أساس الممارسة السياسية المنفتحة

هذا الوسم القومي، الذي وسمت به الحركة الشيوعية الفييتنامية، أثّر، بالطبع، على ممارستها السياسية، على مواقفها إزاء الأحزاب السياسية والطبقات الاجتماعية والعلاقات مع الجماهير الفييتنامية، على المناخ الفكري ـ النفسي لـ «**حزب الشغيلة الفييتنامي**» وعلاقاته الداخلية. كيف؟! وفي أي اتجاه؟!

أول مفاعيل هذا الوسم تمثل في روح الانفتاح التي تميز ممارساتها السياسية. في السياسة ذات المنظورات الطبقية المباشرة والصريحة ثمة ميل قوي إلى هذا الحد أو ذاك، يدفع باتجاه الانعزالية والعصبوية (Sectarisme). والشيوعية الفييتنامية، بما هي حركة تنتمي ايديولوجياً إلى الطبقة العاملة، لم تخلُ من ميل يدفع في هذا الاتجاه،

---

(٣٤) وإلا، ما معنى الاكتفاء بالقول إن عدوان ٥ حزيران/ يونيو مؤامرة إمبريالية، والسكوت عن الأسباب البنيانية، الايديولوجية والسياسية التي أتاحت للمؤامرة أن تنجح؟! لماذا لم تنجح المؤامرة الإمبريالية في فييتنام، وهي أكبر من المؤامرة الإمبريالية ـ الإسرائيلية علينا بألف مرة؟!

وإن تصفية بعض الزعماء التروتسكيين عام ١٩٤٥ (التي اعتذر عنها هوشي منه في ما بعد) وأخطاء الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٦ (التي صححت وأدت إلى إقالة السكرتير العام «**تريونغ شينه**») تقدم التظاهرات الرئيسية لهذا الميل.

غير أن تاريخ الشيوعية الفييتنامية يبين أن ذلك الميل لم يكن قوياً، كما أنه لم يكن سوى لحظات في التجربة الشيوعية الفييتنامية، إذ إن روح الانفتاح مثلت الخط المهيمن تاريخياً، وذلك لأن جذورها تمتد إلى الظروف والمؤثرات والعوامل التي حكمت ولادة وتكوّن الحركة الشيوعية في العشرينيات.

عندما يكون الهدف الاستراتيجي هو خلاص الأمة، يصبح استنهاض قواها (عدا شراشر الإمبريالية، بالطبع) شرط هذا الخلاص ورافعته. من هنا فإن استراتيجية الحركة الشيوعية الفييتنامية، على رغم أنها لم تقطع مع التقليد اللينيني حول مسألة دور الحزب ـ الطليعة، كانت على الدوام استراتيجية «الجبهة». وفي هذه الجبهة، لم يكن دور الأحزاب والمنظمات الأخرى دوراً فخرياً أو دور مواجهة، بل كان دوراً فعلياً، وذلك لأن إيلاء تلك الأحزاب والمنظمات غير الشيوعية مهامَّ فعلية لا شكلية ولا مزعومة يشكل، على رغم قوة وجماهيرية «**حزب الشغيلة الفييتنامي**»، عنصراً أساساً في تصور الشيوعيين الفييتناميين لمهام الجبهة ودورها. فما دام للجبهة برنامج واضح يعكس المطامح والأهداف الشعبية، لذا فإن تطبيق هذا البرنامج **والالتزام به هو الأمر الأساسي** وليس الاحتكار السياسي أو الهيمنة الاعتباطية ـ الإدارية للحزب، فكانوا يتجنبون، بالتالي، احتكار مراكز القرار والتوجيه.

ثلاث مرات يُعاد النظر في أشكال التنظيم والعمل السياسي

يلقي الضوء على «استراتيجية الجبهة» هذه الصروف التي مرت على **الحزب الشيوعي الفييتنامي**: لقد أعيد تنظيمه وبناؤه وهيكلَته ثلاث مرات: في العام ١٩٤١ ذاب في جبهة الـ«**فييت منه**» (**الرابطة الثورية لاستقلال فييتنام**) التي كانت ذات برنامج إصلاحي وقومي جداً. في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٥، بعد إعلان «الجمهورية الديمقراطية الفييتنامية»، جرى حل الحزب بصورة رسمية، وكتبت الجريدة الفييتنامية **الجمهورية** تعلل القرار: «**لقد فعلنا ذلك لكي نثبت وحدة الأمة**، **وكإسهام في** «**الخلاص القومي**». في الجنوب، بعد قيام **جمهورية فييتنام الديمقراطية**»، عاشت الحركة الشيوعية الفييتنامية، فترة انقطاع حتى العام ١٩٦٢، حيث أعيد تنظيم حزب ماركسي في المناطق التي حررتها الجبهة تحت اسم «**الحزب الشعبي الثوري**».

هذه الوقائع، ماذا تعني؟ هل تعني أن الحزب في نظر الماركسيين الفييتناميين، مجرد أداة تكتيكية؟ قطعاً لا. فالماركسيون الفييتناميون لينينيون حقاً: من جهة، الحزب أداة ضرورية للتدخل بفاعلية في مجرى الأحداث، وهو، من جهة أخرى، أداة ضرورية للتعبئة والتثقيف في ظروف التأخر التاريخي التي تسحق الشعب الفييتنامي، وبالتالي أداة لاختصار، في حدود الممكن، الزمن. ولكن لأن الأمة تبقى هي الأصل، ولأن تقدمها وتحررها يبقى الهدف، استطاع الماركسيون الفييتناميون تجنب التصور الذي يرى إلى الحزب كـ «صنم»، وتلافوا، بالنتيجة، السقوط في العصبوية، واستطاعوا أن يهبوا عملهم السياسي المرونة والتكيف والتجديد، فضلاً عن الفاعلية والجدوى.

والواقع أن ثمة عناصر أخرى ساعدت الماركسيين الفييتناميين على التوصل إلى هذا التصور المرن والتكيف لفكرة الطليعة الثورية. لعل أهمها: أن الشيوعية الفييتنامية ليست مجرد تنظيم سياسي، بل هي أوسع من ذلك وأكبر: إنها تيار رأي وحركة مثقفين وجماهير شعبية. من هنا لم يكن يساورهم خوف على الأطر التنظيمية التي يمكن، ما دامت الماركسية منغرسة في متن الأمة، استعادتها في اللحظة المناسبة. ولو كانت الشيوعية الفييتنامية تنظيماً غير منغرز في قلب الجماهير لما استطاعت التخلص من الصنمية الحزبية أو العصبوية الحزبية.

النَفَس القومي للشيوعية الفييتنامية والموقف من البرجوازية الوطنية

النَفَس القومي للشيوعية الفييتنامية أثّر على موقفها النظري والعملي من البرجوازية القومية (أو الوطنية). هذا الموقف ليس مجرد تكتيك لـ «الضحك» على هذه البرجوازية واستدرار دعمها للثورة الفييتنامية ثم نبذها وإعادتها إلى موقع العدو. في الماركسية الفييتنامية، شأن الماركسية الصينية، البرجوازية الوطنية ليست فقط عنصراً من العناصر التي يتألف منها الشعب، بل هي أيضاً، وبخاصة في مرحلة «الثورة القومية الديمقراطية الشعبية»، إحدى القوى المحركة للثورة الفييتنامية (البرنامج السياسي لحزب الشغيلة الفييتنامي الذي أقره المؤتمر الثاني لعام ١٩٥١)، ولكن، بالطبع، التي تعمل تحت قيادة الطبقة العاملة. لذا حتى عندما دخلت فييتنام الديمقراطية (الشمالية) مرحلة الثورة الاشتراكية (بموجب قرارات الاجتماع رقم ١٤ للجنة المركزية المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨)، قامت الدولة لا بمصادرة وسائل الإنتاج التي تملكها البرجوازية فحسب بل اشترتها. هذا على الصعيد الاقتصادي. أما على الصعيد السياسي، فقد استمرت الشيوعية الفييتنامية في اعتبار

البرجوازية الوطنية عضواً في **جبهة الوطن الفييتنامي**(٣٥).

لكن ما أبعد هذه المواقف والمنظورات الفييتنامية عن مواقف ومنظورات الحركة الشيوعية العربية. والاختلاف بين المنظورات لا يمكن اختزاله إلى تصنيف لهذه في اليمين ولتلك في اليسار. المسألة بحاجة إلى تدقيق: إن افتقار الشيوعية العربية إلى نَفَس قومي يجعل، بالطبع، منظوراتها، منظورات طبقاوية. ولكنها، وهي التي تُنزل التكتيك منزلة المبدأ تقريباً، والتي تستشعر الضعف تارة أو العزلة تارة أخرى، تتخذ بوجه عام (في ما عدا لحظات محدودة من التطرف اليسراوي بتأثير الجدانوفية والحرب الباردة) مواقع متصالحة تارة وذيلية تارة أخرى إزاء البرجوازية الوطنية(٣٦)، الأمر الذي لم تشهده التجربة الشيوعية الفييتنامية.

القومي والاجتماعي في الماركسية الفييتنامية

هذا الوسم القومي على حركة هي، في المنطلق الايديولوجي، حركة ثورة اجتماعية، لم يكن بلا مضاعفات وبلا إشكاليات. فالتوتر بين القومي والاجتماعي، مهما بلغ الترابط الجدلي بينهما، تظاهرة معروفة ودائمة في التجارب التاريخية للشعوب. وعلى رغم أن الممارسة السياسية للشيوعية الفييتنامية كانت بوجه عام ممارسة ذات ملمح قومي، لكن قبل العام ١٩٤٥ كانت، مراراً، نُهبة بين أولوية القومي أو الاجتماعي.

وعلى رغم أن المستوى المناسب من النضج الذي بلغته الحركة الشيوعية الفييتنامية فتح الطريق لحل هذه الإشكاليات من خلال «الاتحاد» سواء داخل حزب الشغيلة الفييتنامي أو داخل الأمة الفييتنامية، لكن مؤرخي الحركة الشيوعية الفييتنامية ينوهون بميلين أو اتجاهين في هذه الشيوعية «ذات السفحين»(٣٧). بالطبع، وما دمنا في إطار حركة شيوعية ناضجة، لسنا إزاء اتجاهين يمكن أن يوصف أحدهما بالقومي والآخر بالاشتراكي، بل فقط إزاء اتجاهين لا يرفضان لا القومي ولا الاجتماعي، بل فقط يوازنان بينهما ببعض تفاوت وتباين. **أولهما** يؤكد على الصراع الدائر بين الأمة الفييتنامية والإمبريالية الأجنبية. **الثاني** يؤكد على التناقضات الداخلية في المجتمع الفييتنامي، تناقضات، الرئيسي منها أفرزته بنيات النظام الكولونيالي بالذات وعلاقات

---

(٣٥) انظر: *Brève histoire du parti des travailleurs du Vietnam, 1930-1970*, pp. 86-87, 172-173.

(٣٦) لنذكر، على سبيل المثال: ١ ـ سير خالد بكداش في ركاب خالد العظم. ٢ ـ دفاعه عن البرجوازية السورية عند تأميم ١٩٦١ بل وقبله، إلخ...

(٣٧) انظر: بوداريل، بروشيه وهيميري، «تاريخ الشيوعية الفييتنامية وآفاق المصالحة القومية،» في: *Le Monde diplomatique* (mai 1975), pp. 12-13.

التبعية التي تفرضها الإمبريالية على الأمة الفييتنامية. هذا على المستوى النظري. أما على مستوى الجماهير الشعبية، فإن الالتزام إنما يرتكز على هذين التعليلين في آن، دون تغليب أحدهما على الآخر.

كذلك فإن هذا الإلحاح المتفاوت لكل من الاتجاهين على القومي والاجتماعي يمتد أيضاً إلى مسألة أخرى: الاتجاه الذي يؤكد على القومي، والذي يدافع عن ضرب من الاستمرارية مع التقليد الوطني، يدرج التقدمة الماركسية ـ اللينينية في القاع أو الأساس الثقافي الفييتنامي، ويكيف هذه الأداة التحليلية مع الحقيقة الواقعية الخاصة بفييتنام. أما الاتجاه الذي يؤكد على الاجتماعي فيعطي الأولوية لإنجاز قطعية تامة مع الميراث التقليدي وتحديث الفكر والممارسة الثوريين تحديثاً جذرياً.

تأكيد على القومي ولكن لا مصالحة مع التقليد ولا ماضوية

لكن ما أبعد هذا الاتجاه الذي يؤكد على القومي عن الماضوية أو عن المصالحة مع التقليد. والحقيقة أن هاتين المسألتين قد حسمتا فعلياً حتى قبل انتصار الماركسية سياسياً في صفوف الإنتلجنسيا، حسمتا مذ قطعت وانقطعت هذه الانتلجنسيا عن الثقافة التقليدية، المتمثلة أساساً بالثقافة والايديولوجيا الكونفوشيوسية. لذا لا يمكن أن نعثر في صفوف المثقفين الماركسيين الفييتناميين على متصالحين مع التقليد، كما هي الحال بالنسبة إلى نسبة غير صغيرة من المثقفين الماركسيين العرب. وإذا كانت الشيوعية الفييتنامية قد امتصت الجانب الأخلاقي في الكونفوشيوسية، إلا أنها لم تتردد في إدانتها كايديولوجيا كانت تعبيراً عن ركود المجتمع الفييتنامي وعاملاً حاسماً في هذا الركود أيضاً. أضف إلى ذلك أن الماركسية أصبحت بدورها أداة ليس لإرساء عقل ومنهج حديثين فحسب، بل أيضاً أداة لإرساء أخلاق عصرية من طراز جديد، تعبر عن مطامح، وتلبي حاجات، المجتمع الجديد، الحديث والاشتراكي في آن. والواقع أنه إذا كانت الكونفوشيوسية قد حركت الهاجس الأخلاقي لدى قطاع كبير من الماركسيين الفييتناميين، إلا أن الماركسية، بعقلانيتها وحداثتها وجذريتها، وبما هي أداة قطيعة ثورية مع الواقع ونهاجية وطريق لبناء مجتمع جديد، قدمت أكمل صياغة للأخلاق الثورية الجديدة، أخلاق نجد، ولا شك، في قراراتها، بعض القيم الأخلاقية الكونفوشيوسية، ولكنها تتجاوزها نحو أخلاق حديثة لمجتمع حديث، أي أخلاق تحتفظ من الأخلاق البرجوازية الحديثة بما هو أبعد من البرجوازي، وترسيها على مرتكز اشتراكي.

اتجاهان يتعاقبان ويتكاملان

هنا لا بد من تثبيت تظاهرة تعكس، من جملة ما تعكس، مستوى النضج

والعقلانية والديمقراطية الذي بلغته الحركة الشيوعية الفييتنامية: «إن الاتجاهين الموجودين (**الاتجاه الذي يلحّ على القومي ـ الاتجاه الذي يلحّ على الاجتماعي**)، **البعيدين عن أن يتقاتلا أو يصفي أحدهما الآخر، يتعاقبان أحياناً وفي النتيجة يتكاملان. هذه الواقعية على الأرجح مفردة في الحركة الشيوعية العالمية: الحزب الشيوعي الفييتنامي لم يشهد أي تطهير، أية محاكمات كما في الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية والصين. إن سياسة الاتحاد، «الاتحاد العظيم»، التي دعا إليها بلا كلل هوشي منه، قائمة داخل الحزب. ثمة اتجاهات وثمة آراء تناقضية موجودة بصورة جد مؤكدة، ولكن يلطفها ويهدئها الإحساس بالحقائق الواقعية والتجريبية بالمعنى الحسن للمصطلح، يلطفها ويهدئها إلى درجة يصعب معها في كثير من الأحيان تبينها والتقاطها. التضامن أمر قائم على مستوى الحزب كما على مستوى الأمة**»[٣٨].

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٢.



(٣)

الحركتان القوميتان، الفييتنامية والعربية، ومشكلة الأقليات

أشرنا، في مكان آخر من هذا الكتاب، إلى التوحيد والمركزية اللذين وسما الإدارة الفييتنامية. هذا التوحيد وهذه المركزية لم يحلا مشكلة الأقليات، سواء القومية أو الدينية التي بقيت تبهظ التطور الفييتنامي[١]. الأقليات القومية الجبلية، الشديدة التأخر اقتصادياً وايديولوجياً، مختلفة عن الفييتناميين بلغاتها وتنظيمها الاجتماعي ونشاطها الاقتصادي وثقافتها ودياناتها، كما أنها كانت تعاني اضطهاداً دائماً من قبل الإدارة الفييتنامية (الماندارانات) والتجار الفييتناميين. ولقد كان من الطبيعي أن يعجز المجتمع الفييتنامي عن حل مشكلة الأقليات القومية في ظل ايديولوجياه التقليدية، فكان لا بد من انتظار تطور كاف يحدث ويعلمن ويدمقرط هذه الايديولوجيا لينفتح طريق حلها. من هنا، لم تكن حرب العصابات الفييتنامية، في الفترة الكولونيالية، حرب عصابات جبلية بالأساس، إذ بقيت هذه الأقليات التي استمرت مخثرةً في نمط حياتها التقليدي، على هامش الحركة القومية، بل استطاع الاستعمار، في فترة المقاومة الفييتنامية التقليدية، ١٨٨٥ ـ ١٨٩٥، أن يستخدم بعضها[٢].

---

(١) فييتنام بلد متعدد الأقوام، يعيش فيها أكثر من ٦٠ قوماً مختلفاً. الفييتناميون، الشعب الأكثري، يؤلفون حوالى ٩٠ بالمئة من مجموع السكان. تبلغ الأقليات الأقوامية حوالى ٤ ملايين نسمة. الأقلية الدينية الكاثوليكية تبلغ حوالى ١,٥ مليون نسمة.

(٢) يقول جان شينو عن دور الأقليات في تلك الفترة ما يلي: «كان لمشكلة الأقليات، بسبب توزعها الجغرافي، نتائج عسكرية أكثر خطورة. إن المنافسة الطويلة جداً التي خلقت تناقضات بين تلك الأقليات والفييتناميين أدت إلى هذه النتيجة: نتيجة تتمثل في أن المقاومة كانت مزنوقة سياسياً في الأمكنة التي كان من الممكن أن تكون مؤاتية لها عسكرياً، أي في الجبال. وينبغي أن نتذكر أن «هام ـ نغي» قد سلم (للجيش الفرنسي) من قبل الأقلية القومية مونغ». انظر:
Jean Chesneaux, *Contribution à l'histoire de la nation vietnamienne*, la culture et l'homme (Paris: Editions Sociales, 1955)p. 143.

مع تقدم الحركة القومية الفييتنامية وتنامي وعيها تغير وتتغير الحال: في حرب المقاومة الأولى، حرب فترة ١٩٤٦ ـ ١٩٥٤، أسهم بعض هذه الأقليات بشكل جد محدود. منذ العام ١٩٥٤ تصعد سيرورة اندماج هذه الأقليات: فييتنام الديمقراطية تشرع بحل المشكلة على أساس ديمقراطي وعلماني، جبهة التحرير في الجنوب تربط تدريجياً هذه الأقلية أو تلك. بعد النصر، من المقدر أن تتابع السيرورة بقوة أشد وأعمق.

القومية الفييتنامية والأقلية الكاثوليكية

لكن، ماذا عن الأقلية الكاثوليكية؟ كيف نشأت وتطورت، وإلى أين انتهت؟

إذا كان نشوء هذه الأقلية، البالغة ١,٥ مليون فييتنامي، يعكس إحدى تظاهرات التوسع الاستعماري الغربي، إلا أن تطورها يعكس التقدم الذي أحرزته الايديولوجيا الفييتنامية والحركة الفييتنامية أولاً، وعمق التلاحم القومي الفييتنامي ثانياً. كذلك فإن المقابلة بين ما استطاعت تلك الحركة القومية إحرازه من نجاح في حل مشكلة الأقليات القومية والدينية، وبين الإخفاق الذي عانته الحركة القومية العربية في مواجهة مشكلة الأقليات القومية والدينية أيضاً، وركود عملية الاندماج القومي في هذا القطر أو تقهقرها هناك، يعكس أيضاً الفارق في تطور كل من القوميتين الفييتنامية والعربية، فارق لن نستطيع ردمه ما لم نعه بوضوح.

يبدأ نشوء الأقلية الكاثوليكية الفييتنامية مع انطلاق النشاط التبشيري المسيحي الغربي الذي ترافق مع تأوّج الرأسمالية الميركانتيلية. في بدايات النصف الثاني من القرن السابع عشر تمارس أولى البعثات نشاطاتها التبشيرية في فييتنام، نشاطات تجد صدى لها في صفوف طبقات مسحوقة، بل وتجد ضرباً من تعاون وانفتاح تحديثيين لدى بعض الشرائح العليا الحاكمة. وعلى رغم أن روما ألحت على الدعوة الدينية فقط والامتناع عن أوروبة أو مغربة البلد، إلا أن أول أسقفين فرنسيين في فييتنام أرسيا، كما قال مؤرخ كاثوليكي فييتنامي، «التقليد الإمبريالي والميركانتيلي للبعثات التبشيرية الفرنسية». هذا التقليد الأخير الذي كانت الكونفوشيوسية تنفر منه، مضافاً إليه شعور الحكومة أن النشاط التبشيري أخذ يقرض البنيان الاجتماعي المتراتب والوحدة القومية، مضافاً إليه أيضاً صعود التهديد الاستعماري المباشر، دفع إلى اضطهاد البعثات التبشيرية ورعيتها، تلا ذلك نداءات للدول الأوروبية لحمايتها، أعقبتها عمليات احتلال فرنسي بدأت أولاها فعلياً في ١٨٥٩. مجريات تذكر بما حدث في المشرق العربي، اللهم إلا أن المسيحية الشرقية موجودة قبل الإسلام، بالطبع.

رغم اعتراضات جزئية ومحدودة، تعاونت البعثات التبشيرية تعاوناً نشيطاً مع جيوش الاحتلال الفرنسي خلال عملية الاحتلال، ويستمر هذا التعاون وثيقاً وكاملاً حتى نهاية القرن التاسع عشر، جارّة معها الأقلية الكاثوليكية الفييتنامية. وفي فترة ١٨٨٥ ـ ١٨٩٥، وهي فترة المقاومة القومية التقليدية الفييتنامية ضد الاستعمار الفرنسي، تلعب الأقلية الكاثوليكية الفييتنامية دوراً مهماً في القضاء على هذه المقاومة(٣).

نزوعات تتبلور وتطورات تلوح

لكن في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تطرأ خلافات (لم تتطور إلى نزاعات بالطبع) بين البعثات التبشيرية والسلطات الكولونيالية في فييتنام، إذ تتجه الأخيرة، مع الرأسمالية الكولونيالية، إلى سياسة مشاركة مع بعض الإطارات البرجوازية والبرجوزاية الصغيرة الفييتنامية تجعلها أكثر مرونة، بينما كانت الأولى ترى في هذه السياسة عقبة أمام عملها التبشيري، أضف إلى ذلك انعكاسات قانون فصل الكنيسة عن الدولة الذي صدر في باريس، ولكن الذي لم ينشر في فييتنام. التعاون يبقى قائماً لكنه يصبح غير موثوق.

في هذه الأثناء كانت سياسة التحديث الكولونيالي، فضلاً عن تأثيرات الحركة القومية الصينية الجديدة، تولد نقيضتها الحديثة، فتبزغ أشكال جديدة للحركة القومية الفييتنامية، لم تلبث أن فرضت نفسها بقوة. في أواخر العام ١٩١٩، تنشر رسالة بابوية تنطوي على رؤية صاحية للمشكلة القومية في البلدان المستعمَرة، إذ تدين في الواقع السياسة التي كانت تنتهجها حتى ذلك الحين البعثات التبشيرية في تلك البلدان وتدعو إلى الكف عن تصرفات تجعل الشعوب المستعمَرة تتصور «أن المسيحية ليست سوى دين أمة أجنبية وأن من يصبح مسيحياً يبدو وكأنه يقبل وصاية أو هيمنة دولة أجنبية ويجحد وطنه».

(٣) في حديثه عن العقبات التي واجهتها حركة المقاومة الفييتنامية التقليدوية وعوامل إخفاقها، يقول جان شينو: «وأخيراً فإن امتداد حركة المقاومة قد ارتطم بانشقاقات خطيرة وضعت هذه الفئة من الشعب الفييتنامي بمعارضة تلك. ثمة انشقاقان أساسيان: **الأول** انشقاق الكاثوليك، **والثاني** انشقاق الأقليات القومية. إن المساعدة التي أسداها الكاثوليك للجيش الفرنسي منذ وصوله كانت كبيرة. وإن الطوائف المسيحية قد تابعت هذا التعاون بل قوّته بعد العام ١٨٨٥. فبفضل «الكوليين» الذين زودتها بهم القرى الكاثوليكية، أمكن للجيوش الفرنسية أن تلقي القبض على «با ـ دينه» (أحد زعماء المقاومة). . . إذاً، رغم عددهم الصغير، الكاثوليك الفييتناميون شكلوا عقَبة حاسمة أمام نجاح المقاومة، وذلك لأنهم فكوا عن الجيوش الفرنسية عزلتها». انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٨.

ويتابع الفاتيكان إنضاج استراتيجيته الجديدة؛ «إن الزلزالات التي أحدثتها الحرب الكبرى تتجلى لدى البلدان المستعمَرة في نمو الأفكار الاستقلالية التي ستنتهي إلى الانتصار وانسحاب المستعمِرين. لنعمل منذ اليوم كي لا يبقى مصيرنا مرتبطاً بمصير الأمم الاستعمارية، بل بمصير الأمم المستعمَرة». وينفتح الباب لتكوُّن أكليروس مسيحي فيتنامي.

غير أن البعثات التبشيرية الكاثوليكية الفرنسية لم تتعلم. وتبقى على تعاونها مع الإدارة الكولونيالية. وعندما يلوح تجذر الحركة القومية الفييتنامية بهذا الترابط الذي، مع نمو بروليتاريا صناعية وزراعية (وإن محدودة) في الثلاثينيات، كان يقوى بين النزعة القومية والصراع الطبقي ـ عندما كان ذلك التجذر يلوح كانت تزداد عداء لهذه «النزعة القومية المبلشفة».

القومية الفييتنامية الحديثة تقيم كنيستها القومية

عندما تفجرت الحركة القومية الفييتنامية بكل زخمها عام ١٩٤٥ كانت قد بلغت «سن الرشد»، إذا صح التعبير. لقد تضافرت عوامل عديدة، دولية ومحلية، ثقافية واقتصادية وسياسية، لتعطي هذه الحركة ايديولوجيا عصرية وراديكالية، كانت بحق **«الايديولوجيا القومية الفييتنامية المعاصرة للأحوال العالمية»**. في ظل هذا النضج الذي أصابته، ثم بالتالي في ظل هذا الوزن الساحق الذي اكتسبته بتعبئتها وتنظيمها الجماهير الفييتنامية، اتجهت الكتلة الكاثوليكية، وعلى رأسها الإكليروس، وبلا تردد، إلى المعسكر القومي[٤].

بعد ذلك يوجه الإكليروس الفييتنامي رسالة إلى البابا يطلب مباركته ودعمه لاستقلال «شعبنا الفييتنامي الغالي»، ثم يوجه الأساقفة الفييتاميون نداء إلى «روما وإلى سائر كاثوليك العالم، وبخاصة كاثوليك فرنسا، لكي يدعموا تصميم وطننا العزيز». ويذهب الاندماج إلى أبعد: الكتلة الأساسية الكاثوليكية الفييتنامية تلقي بنفسها بلا

---

(٤) يصف «جان ـ روول كليمانتان» هذا التحول الحماسي على النحو التالي:

«. . . أما الكاثوليك الفييتناميون فقد غمرتهم الحماسة الشعبية المتدفقة آنئذ لا بدافع المحافظة على النفس فقط، بل أساساً بدافع الوطنية: بلغت الحمية القومية درجة لم يعد بإمكان جماعة أو فرد أن يتملص من تأثيرها. فعلوا أكثر من ذلك، فأرادوا، كما قال كاتب كاثوليكي، أن يمحوا حتى ذكريات لوثاتهم القديمة مع المبشرين الفرنسيين: انساقوا إلى مزايدة قومية. وبدون الرجوع إلى القاصد الرسولي، قبل أربعة أساقفة فييتناميين وخامس فرنسي أن يكونوا ناطقين باسم حكومة هوشي منه الثورية التي كانت محرومة من وسائل تخاطب عبرها الرأي العام الدولي». انظر: Jean Chesneaux, Georges Boudarel et Daniel Hémery, dirs., *Tradition et révolution au Vietnam*, avec la collab. de Ngûyen Khac Viên [et al.], Sociologie et tiers-monde; 5 (Paris: Editions Antropos, 1971), p. 122.

تردد في أحضان الـ«فييت منه»، ثم لا تلبث أن تتكون «رابطة الكاثوليك للخلاص القومي»، وينشأ، بالإضافة إليها، «الحزب الديمقراطي» الذي سيشتَرك في الحكومة الثورية وسيصبح أداة لتجميع الكادرات الثقافية والسياسية للطائفة الكاثوليكية الفييتنامية، دون انغلاق على الكاثوليك. ويتوج ذلك كله بإقامة كنيسة قومية للفييتناميين الكاثوليك. تطور مذهل، قياساً بالتجربة العربية المشرقية، تختلط فيه العجائبية بالحلم.

... ثم تحول مفاجئ في سياسة الفاتيكان وآثاره:

بعد إدانته السياسة الاستعمارية الفرنسية والتي كانت تنقض اتفاقية ٦ آذار/ مارس ١٩٤٦ وتحضّر لإعادة احتلال فييتنام، تتحول سياسة الفاتيكان بكيفية حادة وسريعة إلى دعم هذه السياسة، ويشار في صحفه إلى «لعبة الشيوعية الدولية في فييتنام».

ليس مهماً هنا البحث عن أسباب هذا التحول. همنا محدود: ما هو تأثير هذا الموقف على الطائفة الكاثوليكية الفييتنامية؟ إذ إن تحجيم هذا التأثير يعطي فكرة عن مدى التلاحم القومي الفييتنامي من جهة، ووعي الحركة القومية الفييتنامية الحديثة التي أصبحت تحت قيادة ماركسية من جهة أخرى. ويساعدنا بالتالي على أن ندرج مدى تأثير النزوع الاندماجي لدى الفييتناميين الكاثوليك، وبالتحديد وعيهم القومي والوطني، على سياسة الفاتيكان التي أبدت، قبل تحولها الأخير، التفهم والتعاطف مع المطامح القومية المشروعة للشعوب المستعمَرة.

مع عودة «باوداي» إلى العرش، تبلورت رؤية الكنيسة في العام ١٩٤٩ بهدفين: **الأول**، تأليف حزب كاثوليكي ينتزع، عبر مزايدة قومية، علم القومية الفييتنامية من الـ«فييت منه» ويحقق، من خلال دعم أمريكي، المطامح القومية الفييتنامية بإجبار فرنسا على التسليم بها. **الثاني** «فك ارتباط» الطائفة الكاثوليكية الفييتنامية بمعسكر المقاومة بقيادة العم «هو». أنزل حُرم بالشيوعية عام ١٩٤٩، جرى نسخ البرنامج الاجتماعي لحكومة العم «هو»، لكن يبدو أن المسألة كانت محسومة من قبل، وبوجه عام، تنتهي المحاولة إلى فشل(٥)، لكن عدداً كبيراً من

---

(٥) لخص «كليمانتان» النتيجة كما يلي:

«الواقع، يمكننا القول في العام ١٩٥٤ ان العملية الرامية إلى استعادة الجماهير الكاثوليكية الفييتنامية من معسكر المقاومة (فييت منه) قد أخفق. حصيلتها الوحيدة تتمثل في أن الجهاز الاكليروسي أصبح مطعوناً بشدة في نظر حكومة هوشي منه، وأنه ـ أي الجهاز ـ لم يكسب على الأرجح أية حظوة بنظر الكاثوليك الفييتناميين. بل إن عدداً من الكاثوليك تخلوا عن دينهم...»، انظر: المصدر نفسه، ص ١٣٢.

الكاثوليك الفييتناميين، من المتعاونين مع الإدارة الاستعمارية على الأرجح، يهاجر إلى الجنوب. في الجنوب، بقيت الكاثوليكية الرسمية مع حكم كان يعتمد أكثر فأكثر على الإمبريالية الأمريكية وينعزل أكثر فأكثر عن الجماهير الفييتنامية، بما في ذلك الكتلة الرئيسية الكاثوليكية، إلى أن لفظ أنفاسه في أيار/مايو ١٩٧٥.

التجربة الفييتنامية تدعونا إلى إعادة تفكير في مشكلاتنا القومية

يلمس القارى ولا شك أن إعادة تفكير وتمحيص مشكلات الثورة العربية والتقدم العربي والوحدة العربية، إعادة تفرضها الإخفاقات والقهقرات التي نعاني، هي التي توجه تناولنا للتجربة الفييتنامية ومحاولتنا إجراء ضرب من مقابلة بين حركة الثورة الفييتنامية ونظيرتها العربية، نلتقط من خلالها بعض جوانب القصور أو التأخر في التجربة العربية. التقاط هذا القصور أو التأخر هو، كما نعتقد، شرط تجاوزهما.

في التجربة الفييتنامية، كان لافتاً، بالنسبة إلي، كعربي، ينتسب إلى أمة تعاني قصوراً في اندماجها القومي، ذلك التلاحم القومي الذي يسم الأمة الفييتنامية. قصور كان، هنا، في أساس الكثير من إخفاقاتنا، وتلاحم كان، هناك، في أساس الكثير من انتصاراتهم وتقدماتهم.

الفكر «التقدمي» العربي ومشكلة التناثر العربي

غير أن الفكر العربي «التقدمي» فكر مستريح، بلا إشكاليات ولا هموم، لذا فهو متفائل. وهو متفائل لأنه فكر ايديولوجي، فكراني، يعيش مع نفسه لا مع الحقيقة الواقعية. وإذا كتب عليه أن يواجه الأخيرة إما أن يزورّ عنها أو يختزلها أو يحوّرها. ولكن لأن الواقع مليء بالإشكاليات، يبقى عاجزاً عن حلها أو تذليلها. إنه فكر سهل، يخشى التفاصيل ويبقى حائماً فوق العموميات الفارغة. لذا كان من الطبيعي ألا ينشغل هذا الفكر، بفرعيه القومي والماركسي، بمسألة التناثر العربي ونقص الاندماج القومي للأمة العربية: كلاهما بقي مشغولاً حتى هامته بدور الإمبريالية في «خلق» هذه المشكلة والاستفادة منها. أنا معهما مشغول بدور الإمبريالية، لكن بدورها الفعلي لا المتخيل، لأن واقع التناثر العربي موجود قبلها. لقد كلّبت على هذا الواقع واستخدمته وعززته، إلا أنها لم تخلقه. كذلك، فالتجربة الفييتنامية تعلم أن ننشغل بأشياء أخرى: أن نلتقط «قوة» الإمبريالية وقدرتها على الفعل في ثنايا بُنى المجتمع العربي المفوتة. هذا **أولاً**. **ثانياً**، أن نبحث عن جذور وأسباب التناثر العربي كلها وأن نناضل ضدها هي بالتحديد، عبر تغيير الواقع الموضوعي، لا الاكتفاء برفض رومنسي كلامي لهذا التناثر أو تجاهله.

الفكر القومي العربي ومشكلة التناثر العربي

الفكر القومي العربي الذي لا يزال فكراً تقليدوياً في جوهره (وبالتالي فهو قوماوي وليس القومي)، كان أفقر من أن يستطيع وعي واقعة التناثر العربي، وبالتالي مجابهة مسألة الاندماج القومي العربي. لقد اختزل (وبالتالي سطّح) المسألة القومية إلى مسألة الوحدة العربية واستراح، في حين أن مسألة الوحدة، على رغم أنها التتويج والمآل، تشكل جانباً من جوانب المسألة القومية وتظاهرة من تظاهراتها، وبالتالي فإن مسألة المشروع الوحدوي أو عقبات المشروع الوحدوي (أو بعضها الرئيسي على الأقل) تكمن في واقعة التناثر العربي. وإذا مسّ هذا الأمر، صدفة أو عرضاً، هذه الواقعة، فإنه يمسها متأففاً ثم يمضي مسرعاً: إنه يرى إليها كمسألة طارئه، مصطنعة وسطحية، وبالتالي فإنها ستزول عندما تستيقظ الأمة وتعود إليها روحها «الأصيلة» المهوِّمة من علٍ فوق التاريخ. إنه فكر مرتاح ويرفض المشاكل، لذا لا يتساءل:

ـ كيف هي سطحية، وبعض جذورها (الطائفية، مثلاً) يمتد في بطون التاريخ إلى ما قبل الفتح الإسلامي بالنسبة إلى الأقليات غير الإسلامية، وإلى الانشقاق الإسلامي بالنسبة إلى الأقليات الدينية الإسلامية؟!.

ـ كيف هي مصطنعة (الإقليمية، مثلاً)، وبعض جذورها يغوص في الجغرافيا العربية (أنماط الأرض العربية والهُوى الرملية المترافقة بالتأخر الاقتصادي العربي)؟!.

ـ كيف هي طارئة، ونحن نراها تتناسخ وتلد نفسها في ما يشبه عملية «تكرار إنتاج» البنى والايديولوجيات التقليدية والقديمة في لبوس البنى والايديولوجيات «الحديثة، التقدمية والثورية»؟!

ـ هذا الانحدار إلى ما قبل القومية هنا، أو التخثر في ما قبل القومية هناك، هل كان ممكناً لو أن واقع التناثر القومي العربي كان طارئاً، مصطنعاً وسطحياً؟! أليس من المذهل والمخلّ والمأساوي أن يذكر الجدل والعراك السياسيّان، فضلاً عن الاقتتال، في لبنان ١٩٧٥، مثلاً، مع تغيير في المصطلحات والمفردات التي وفدت إلينا من الغرب، بالجدال والعراك والاقتتال التي حدثت في ستينيات القرن الماضي؟! أي مسافة قطعنا، إذاً، على صعيد الفكر والايديولوجيا، منذ قرن وربع القرن؟!

ـ ثم كيف تستيقظ «الروح القومية الأصيلة» في حال استمرار واقع التناثر القومي؟ أليس الأصح أن يؤدي تراجع وضمور، ثم تصفية واقع التناثر إلى استيقاظ

الروح، وليس العكس؟ وبالتالي أليس استيقاظ وتفتح الوعي القومي سيرورة وليس «كشفاً» مباغتاً!

هل لنا أن نعجب، إذاً، إذا بقي الفكر القومي العربي عاجزاً عن خدمة الحركة القومية العربية ودون متطلباتها بكثير، بل انتقل بها من إخفاق إلى آخر ومن هزيمة إلى أخرى!!

الماركسيات العربية ومشكلة التناثر العربي

الماركسية، وبالأحرى الماركسيات، العربية الرائجة، ما موقفها من مسألة التناثر القومي العربي؟! هي أيضاً مستريحة، خالية البال، وإذا تذكرتها فلتؤجلها حتى انتصار الاشتراكية التي تحل كل شيء، إذ إن كل انشغال بغير صراع الطبقات قد يربك أو يوقف «المسيرة الظافرة» للاشتراكية. ثم إن الاشتراكية قد جبّت القومية، فلماذا نشغل أنفسنا بمسائل ما قبل قومية[٦]؟ ألا يكفي النضال ضد الإمبريالية؟.

شأن الفكر القومي العربي الذي كان مقلداً لبعض نفاقات الغرب الايديولوجية، على رغم كل هجومه على «الأفكار المستوردة»، الماركسيات «العربية» الرائجة قلدت وتقلد ماركسيات أخرى. ولكن، لأن التقليد لا يمكن إلا أن يبقى تقليداً، أي أن يبقى مسخاً للأصل فحسب، عجزت عن الانغراز في الأرض العربية والفعل في الواقع العربي. من هنا انتقالها من طفولة طويلة إلى شيخوخة مبكرة.

إذا كانت الاشتراكية التي تريد أن تبنيها الماركسيات العربية اشتراكية غير تقليدية، يصبح من المفترض بناؤها على أرضية حديثة، أي أرضية قومية، بل إن احتمالات تقدم حركة اشتراكية حقة من دون هذه الأرضية القومية الحديثة والبنية الثقافية العصرية تكاد تكون معدومة، وهذا يتطلب مواجهة سائر المعضلات التي يتطلبها تحقيق الاندماج القومي: تصفية الطائفية، الإقليمية، التجزئة وتحقيق مبدأ سيادة الأمة في الداخل على نفسها (الديمقراطية) وتحقيق سيادة الأمة إزاء الخارج (الاستقلال).

---

(٦) في تقريره إلى المؤتمر الثاني لعموم روسيا للمنظمات الشيوعية لشعوب الشرق، المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٩، طالب لينين شيوعيي الشرق أن يأخذوا بالاعتبار الظروف الخاصة للشعوب الشرقية غير الموجودة في البلدان الأوروبية كي يصبح بإمكانهم تطبيق التعاليم الشيوعية العامة في ظروف «تطرح فيها مهمة النضال لا ضد الرأسمالية، بل ضد **بقايا القرون الوسطى**». الماركسيات العربية تنطلق من أطروحة تعتبر المجتمعات العربية مجتمعات برجوازية، في حين أنها، بالأحرى، مجتمعات ما قبل برجوازية، وبخاصة على الصعيد الايديولوجي.

التاريخ والوعي في التلاحم القومي

كيف استطاعت القومية الفييتنامية، في صيغتها الماركسية، أن تفتح الطريق آنئذ، من جهة، لاستعادة الأقلية الكاثوليكية الفييتنامية، ومن جهة أخرى، للتفاهم مع الأقليات غير الفييتنامية واحتوائها في إطار الدولة الفييتنامية؟ لماذا لم تحرز الحركة القومية العربية (وكذلك الحركات القومية الإقليمية) ولا الماركسيات العربية، تقدماً في طريق تصفية الاندماج القومي وحل مشكلة الأقليات الدينية العربية أو الأقليات القومية غير العربية؟ وبعبارة أصرح: لماذا لم تنتقل بعد، على صعيد التكوّن القومي، من مرحلة ما قبل القومية إلى مرحلة القومية؟

لنقل، بادئ ذي بدء، إننا لا نريد أن ننكر، سواء هنا في وطننا العربي أو هناك في فييتنام، أثر العوامل التاريخية والجغرافية السلبي في الحالة العربية، والإيجابي في الحالة الفييتنامية:

ـ في الحالة العربية، لعبت عوامل عدة لصالح النزوع التناثري:

١ ـ أنماط الأرض وهُواها الصحراوية المترافقة ببدائية وسائل الإنتاج أتاحت ظروفاً للامركزية في الإدارة (عدا مصر) لعبت لصالح التناثر والإقليمية.

٢ ـ إن تسامح الإسلام إزاء الأديان الأخرى كان ينطوي على انفتاح وفضيلة أخلاقية ولا شك، لكنه، من الناحية القومية، أبقى على تكسر في جسد الأمة موروث من نظام الطوائف الروماني، واستمر الاعتراف به وتكريسه حتى العصر العثماني ثم في الفترة الكولونيالية.

٣ ـ إلى ذلك التكسر، يضاف التكسر الآخر الذي نجم عن الانشقاق الإسلامي الذي تطاول وصولاً إلى العصر العثماني وتعمق واشتد مع صراعات العثمانيين مع الصفويين.

ـ في الحالة الفييتنامية، لعبت، على العكس، عوامل عدة لصالح النزوع الاندماجي:

١ ـ تواصل الأرض المادي والبشري ومحدوديته (على رغم أنها طويلة نسبياً) لعب لصالح مركزية شديدة في الإدارة شدت وقوّت الاندماج القومي.

٢ ـ وحدة الأرومة الفييتنامية.

٣ ـ الاتساق الايديولوجي الذي وفرته الكونفوشيوسية.

مع اعترافنا بأهمية العوامل الجغرافية والتاريخية التي لعبت في اتجاهين

متعاكسين، إلا أننا نعتقد أن العامل الحاسم، كان دور الفكر والايديولوجيا، وبالتالي، دور الوعي. في فييتنام امتلكت الإنتلجنسيا الفييتنامية فكراً عصرياً وتقدمياً، أما الإنتلجنسيا العربية فبقيت مخندقة في وعي مفوت وتقليدي. وعندما أخذ هذا الفكر يتسرب إلى صفوف الشعب الفييتنامي ليشكل خميرة ايديولوجيا عصرية وتقدمية، انفتح الطريق لحل مشكلة أقوام الأقليات غير الفييتنامية واستعادة الأقليات الدينية الفييتنامية[7]. والواقع أن ما هو عصري في فييتنام ليس الماركسية الفييتنامية فحسب، بل الحركة القومية الفييتنامية أيضاً التي كانت الأولى استحالتها الأعلى والأنضج.

علمنة السياسة جزء من عملية عقلنة وتحديث المجتمع

هذا يعني أن الشرط الأول والحاسم لحل مشكلة الأقليات هو تحديث الفكر عموماً وتحديث الايديولوجيا القومية والحركة القومية خصوصاً. في الحالة الفييتنامية، وبالنسبة إلى الأقلية الكاثوليكية، كيف؟

عندما وفدت الكاثوليكية إلى فييتنام من الخارج، واخترقت المجتمع التقليدي الفييتنامي ذا الايديولوجيا الكونفوشيوسية، أحدثت تأثيراً تناقضياً: من جهة، أحدثت كسراً في جسد الأمة القومي، إذ فصلت من تكتلك من الفييتناميين عن بقية الأمة الفييتنامية وأعطته شعوراً بأنه مميز وأنه «فييتنامي أبيض»، ومن جهة أخرى، أعطته زرقة تحديثيةً ما قربته من العصر. يقيناً إن الكاثوليكية الفييتنامية لم تستطع أن تخلق أسطورة (فينيقيا فييتنامية)، لأنها وافدة بلا جذور تاريخية (بعكس المسيحية الشرقية)، ولأن عوامل الجغرافيات خانتها، ولأن الاتساق الفييتنامي القومي التقليدي غير واه، إلا أنها خلقت على كل حال شعوراً بالغربة والممايزة لدى رعيتها، غلب على الشعور القومي التقليدي (من المناسب تسميته بـ«شعور أقوامي»، أي وعي دون/ وما قبل الوعي القومي الحديث ـ انتماء إلى القوم الفييتنامي لا الأمة الفييتنامية)، فدفع بالكاثوليك الفييتناميين إلى صف الاستعمار الفرنسي، في فترة

---

(٧) من الواضح أن الحركة القومية ـ الشيوعية قد استوعبت تجربة الحركة القومية التقليدية الفييتنامية في صراعها ضد الاستعمار الفرنسي ودور الأقليات القومية والدينية في هذا الصراع. منذ نشوئه تقريباً، يتجه الحزب الشيوعي الفييتنامي نحو الأقليات ويؤسس عام ١٩٣٠ أولى خلاياه في «كاو ـ بانغ»، مركز الانطلاقة المقبلة لـ «فييت منه». في العام ١٩٣٥، تبنى مؤتمر الحزب المنعقد في (ماكاو) قراراً مفصلاً جداً بحيث يشكل برنامجاً حقيقياً لتحرير الأقليات القومية لأول مرة في الهند الصينية. انظر:

Le Monde diplomatique (mai 1975), p. 13.

المقاومة الأولى ١٨٨٥ ـ ١٨٩٥، أي فترة القومية التقليدية الفييتنامية.

الحركة القومية الفييتنامية التي سُحق شكلها التقليدي في تلك الفترة، ما لبثت أن ظهرت بأشكال جديدة بدءاً من العام ١٩٠٥. في هذا التحديث السريع العميق، والمذهل بالتالي، الذي تم خلال فترة ثلث قرن امتدت منذ انهيار الحركة القومية الفييتنامية التقليدية حتى نشوء الحزب الشيوعي الفييتنامي عام ١٩٣٠، لعبت عوامل عديدة محلية ودولية. الدولية: نهضة اليابان ونشوء الحركة القومية الحديثة في الصين (حركة ٤ أيار/مايو + الكيومنتانغ + الحزب الشيوعي الصيني). المحلية: انهيار المجتمع والاقتصاد التقليديين بتأثير التحديث الكولونيالي، تراجع الكونفوشيوسية، عقلنة ما للكاثوليكة الفييتنامية وقومنتها تدريجياً. نعم إن الحركة القومية التقليدية التي تذكر بالحركات القومية العربية أو الإقليمية العربية، لم تعدم تأثيراً في هذه الفترة، إلا أنها كانت تتراجع وتصبح هامشية أكثر فأكثر.

هذا التقدم العظيم الذي أصابه المجتمع والفكر الفييتناميان عقلن بالطبع الحركة القومية الفييتنامية، وبالتالي علمنها ودمقرطها: في هذه اللحظة أصبح لحم الكسر الذي أصاب الأمة في أمر اليوم: استعادة الكاثوليك وإقامة علاقة ديمقراطية مع الأقوام غير الفييتنامية داخل إطار الدولة الفييتنامية.

تبقى ملاحظة أخيرة ذات صلة بالتجربة العربية: إن العلمنة (ولا تعني، بالضرورة، تلحيد المجتمع) هي الجانب السياسي في سيرورة عقلنة المجتمع على صعيد الثقافة والفكر والايديولوجيا. أي إن العلمنة تبدأ بالمؤسسات الثقافية والاجتماعية صعوداً إلى المؤسسات السياسية. لذا فالعلمنة على صعيد السياسة فقط هي إما مناورة أو طائفية مضادة، إذ إن العلمنة الحقة الكلية هي إحدى تظاهرات مجتمع يتقدم بعد أن مر بـ «الطاحون الايديولوجية» الحديثة. الطائفية في الايديولوجيا لا تؤدي إلى علمانية في السياسة، والعلمانية ليست اتفاقاً بين المسلمين والمسيحيين، بل هي تجاوز لمسيحيتهم السياسية أو لإسلاميتهم السياسية. هذا الأمر لا يتطلب البتة التخلي عن الإيمان الإسلامي ولا عن الإيمان المسيحي، ولكنه يتطلب بالتأكيد عقلنة الايديولوجيتين المسيحية والإسلامية في الوطن العربي.



(٤)
الوعي التاريخي الفييتنامي والوعي التاريخي العربي(*)

الوعي التاريخي لشعب ما هو صورة أحداث الماضي كما انطبعت في ذاكرته، تفسيره لها وموقفه منها. وبعبارة أخرى: هو المنظور الذي يطلّ من خلاله على الحاضر ويستشرف المستقبل، وبالتالي فإن وعيه هذا يحكم حركته ويحدد خياراته في الحاضر ويدفعها نحو وجهة معينة في المستقبل.

خلال تجربتهما الكولونيالية بخاصة واحتكاكها بالغرب بعامة، تكوّن للشعبين العربي والفييتنامي وعي تاريخي معين. ومن الواضح، سواء من خلال المعاينة أو من خلال تحليل متأن، أن هذين الوعيين كانا مختلفين. هذا الاختلاف يفسر لِمَ كانت نتائج نضالهما مختلفة: انتصار ديان بيان فو هناك (١٩٤٥)، هزيمة فلسطين هنا (١٩٤٨)، انتصار كامل ونهائي هناك (أيار/مايو ١٩٧٥) وهزيمة ثانية هنا (١٩٦٧...). أما الحصيلة العامة: وحدة واندماج قوميّان هناك، تجزئة وتناثر قوميّان متفاقمان هنا. تحديث متنام متسق ذو طابع اشتراكي حق هناك، تقليدوية صريحة ممتزجة ببذخ المجتمع الاستهلاكي الغربي تارة، وتقليدوية جديدة ذات صباغ اشتراكي تارة أخرى هنا.

الضربة التي نزلت بالشعبين متشابهة، بل يمكن القول إن عملية الاغتصاب الكولونيالية كانت أطول زمناً وأشد عمقاً وأمضى اختراقاً على الأرض الفييتنامية منها على الأرض العربية، على رغم أنها تبدو، من زاوية المشكلة الفلسطينية، أكثر مأساوية. لكن إذا كانت التجربة متشابهة، إلا أن الاستخلاصات التي استجرّتها بخاصة إنتلجنسيا كل من الشعبين كانت مختلفة، بل متخالفة. هذا التخالف وسم وحكم سيرورة التطور الفييتنامية والعربية وأعطاهما وجهتين متغايرتين.

(*) بيروت، أيار/مايو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥.

حكم القيمة العربي وحكم الواقع الفييتنامي

تشكل التجربة الكولونيالية لكل من الشعبين، وبخاصة مرحلتها الأولى، المحور الذي يدور حوله وعي كل من إنتلجنسياهما. ردود الفعل الأولى التي نجمت عن الصدمة الكولونيالية كانت متشابهة لدى الشعبين ولا شك: الاندهاش والمقاومة ثم الانثناء على النفس بعد الهزيمة. لكن، بعد مرحلة تفاعل وتخمر غير قصيرة، تدخلت فيها عناصر وعوامل كثيرة، تتفارق مسيرة تطور الوعيين. هنا، في هاتين التجربتين، يتجلى، من خلال التقويم النقدي المقارن لهما، كيف يمكن للايديولوجيات أن تأخذ ديالكتية مستقلة (Autonome) عن البنى التحتية.

إنتلجنسيا هذا شأنها لم تعد بحاجة إلى «مقويات» و«فييتنامينات» ثورية تستقدمها من رؤية ايديولوجية للتاريخ، وذلك لأنها كشفت «سر» هذا الغرب والواقع القومي على حد سواء. ما دام الماضي يملك قيمة تفسيرية فحسب، أي ما دامت «أعمال الحاضر لا تعيد بنية أحداث الماضي»، لذا ليست بحاجة لا لتزيينه ولا لترذيله: إنها فقط بحاجة لأن تراه، بكل برود، كما هو. فبهذا وحده تستطيع أن تستنطقه بصدق لتضعه في خدمة الحاضر. ف «المنشطات» الثورية الحقة للإنتلجنسيا الفييتنامية التي ربطت ممارستها السياسية بالحقيقة التاريخية، جاءتها عن طريق وعيها الكوني أولاً، وارتباطها العميق بالشعب ثانياً، وشعورها الحاد والمأساوي بعار التأخر ثالثاً. ولقد أثبتت الإنتلجنسيا الفييتنامية الحديثة أن الممارسة الثورية الناجعة هي الممارسة العالمة، العارفة، الواعية: الاستعمال الحصيف لسلاح النقد يسبق ويحضر للاستعمال المجدي لنقد السلاح.

النتائج الكارثية لحكم القيمة العربي

لم يكن هذا شأن الإنتلجنسيا العربية، بما في ذلك شرذمتنا «التقدمية» المعزولة، المحاصَرة والتعيسة. لقد بقيت هذه الإنتلجنسيا مخندقة في أحكام قيمة بالنسبة إلى الواقع العربي والغرب على حد سواء، مزورَّة عن كل حكم واقع عليهما. عسف الغرب عطّل نمو وعيها الكوني، فانثنت على نفسها وغاصت في ماض مجيد تطلب منه إعادة اعتبار للحاضر. ولكن لأن أحداث الماضي لا تتكرر، وبخاصة بعد الوحدة التي فرضتها البرجوازية الغربية على العالم، كانت إعادة الاعتبار هذه عملية إيهامية، فبقي سلطان الغرب ساحقاً والهزائم لم تتوقف. هنا يخيم إذعان يائس مصحوب بحنينية حزينة إلى الماضي، يذكر بما أصاب المشايخ الكونفوشيوسيون في فييتنام: ألم نر كيف استطاع الاستعمار، في المشرق العربي الآسيوي، أن يدجن سياسياً بالطبع، شظايا المجتمع التقليدي الذي انهار تحت وطئه؟!

في البداية، كان من الطبيعي أن يسبح وعيهما التاريخي في الايديولوجيا. لكن في حين أن العقلاني كان ينمو وينضج ثم يغلب في الوعي التاريخي للشعب الفييتنامي فيمنحه رؤية مناسبة، أي مطابقة للواقع ولحاجات تقدمه، بقي الايديولوجي مهيمناً على الوعي التاريخي للشعب العربي.

في المرحلة الأولى من التجربة، كانت إنتلجنسيا فييتنام عهدئذ، المثقفون ـ المشايخ/تصدر حكم قيمة لا حكم واقع على كل من الغرب والتظاهرة الكولونيالية والواقع القومي الفييتنامي. مع بزوغ العقلاني في الوعي الفييتنامي، وبقدر نموه، كانت تواجه الحقيقة الواقعية بوهم قلّ إلى أن انقشع: لم تعد تكتفي بالإدانة الأخلاقية للغرب وللتظاهرة الكولونيالية، كما أنها كفّت عن اتخاذ مواقف إعادة اعتبار تنفيسية للواقع الفييتنامي المفوَّت، بل ذهبت إلى إصدار حكم واقع فحسب.

الإنتلجنسيا الفييتنامية تلتصق بحكم الواقع

الفارق بين حكم قيمة وحكم واقع ليس بسيطاً والمسافة بينهما ليست قصيرة ولا الانتقال من أولهما إلى الثاني سهلاً: عندما تتخلص إنتلجنسيا كولونيالية من عقدها إزاء التظاهرة الكولونيالية ومن شعورها بالدونية إزاء غرب متفوق وذي سطوة، أي، مثلاً، عندما تكون قادرة، كما فعل «هوشي منه»، على التمييز بين الثورة الفرنسية الكبرى وتراثها الديمقراطي والعقلاني، وبين الاستعمار الفرنسي، أي التمييز بين الطفل وغسيله القذر، تكون فعلاً إنتلجنسيا بلغت سن الرشد من جهة، وامتلكت «سر» هذا الغرب من جهة ثانية، وقررت أن توظف «السر» لصالح شعبها المضطهد من جهة ثالثة[1]. ها هي إنتلجنسيا ملكت رأسها تماماً: لم تكتف

---

(١) الايديولوجيا القومية العربية، منذ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بخاصة، التي وجدت صياغة واضحة لمنظوراتها الثقافية في كتابات ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، أدانت بلا تحفظ الثورة الفرنسية ورأت أن بذور التفكير الفرنسي الدخيل على العرب والمشوِّه لتفكيرهم، قد سمم النهضة العربية الحديثة منذ ولادتها «بدخوله مصر مع حملة بونابرت»، انظر: **القومية العربية وموقفها من الشيوعية** (دمشق: مطبعة الثبات، ١٩٥١)، ص ٢٨.

كذلك فإن هذه الايديولوجيا، في رفضها للماركسية وإدانتها لها، انطلقت من النظر إليها بوصفها «ذات أصول أوروبية صرفة تمثل نزعة «إنسانية» (الأقواس من المؤلفين) ظهرت في أوروبا في القرن السادس عشر كبعث وتجديد لروح الحضارة الإغريقية ـ اللاتينية وفلسفته العقلية المجردة التي تلخصت في مبادىء الثورة الفرنسية» (ص ٢٧).

بالطبع، لم يكن هذا رأي الجبرتي الذي شهد وأرخ الغزو النابوليوني لمصر، كما أنه ليس رأي الشيخ رفاعة الطهطاوي ولا الشيخ عبد الحميد الزهراوي ولا الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، كذلك ليس رأي عبد الناصر (كما تجلى في **الميثاق** على الأقل). لكننا نعتقد أنه كان رأي القطاع الأوسع والأقوى نفوذاً من=

بالتمييز بين حكم واقع وحكم قيمة فحسب، بل أيضاً انطلقت من حكم واقع لتصل إلى حكم قيمة. وحكم القيمة هذا ليس حكم القيمة التقليدية القديم، بل حكم القيمة الحديث الذي يشكل جزءاً من عملية تحديث المجتمع ونابضاً من نوابضها.

إخفاقات جيل الإنتلجنسيا العربية الثالث

لعل الإخفاق الأسوأ الذي ما زلنا نعيش في دوّامته هو إخفاق جيل الإنتلجنسيا العربية الثالث، الجيل الذي أراد أن يشكلّ نقيضة الجيل السابق المهزوم وتجاوزها، الجيل الذي تكوّن في الثلاثينيات وأخذ يصعد في أواخر الأربعينيات وتأوج في الخمسينيات ثم انحدر في الستينيات وسقط نهائياً في السبعينيات. كما أن تجربة استطالات هذا الجيل كانت أشد تأخراً، وبالتالي، أكثر إخفاقاً وعجزاً.

خلافاً للجيل الثاني (الوفد في مصر، الكتلة الوطنية في سوريا، الاستقلال والأهالي في العراق، الخ.) الذي كانت الخيبة الناجمة عن هزيمة الجيل الأول (محمد عبده، عرابي، عبد الله نديم، مصطفى كامل، إلخ.) تدفعه إلى مصالحة ـ تسوية مع الاستعمار تقبل باستقلال ما، والذي تجرع ليبرالية ما (جاءت بها أو فرضتها الكولونيالية) تصالحت سياسياً مع التقليد، والذي جندلته إسرائيل، ذات الستماية ألف نسمة آنذاك، بهزيمة شنعاء عام ١٩٤٨ ـ خلافاً للجيل الثاني ذاك، جاء الجيل الثالث، مستفيداً من سياق دولي مؤاتٍ يتمثل أساساً في بروز المعسكر الاشتراكي كقوة وازنة على المسرح الدولي، ليعبر، على الصعيد السياسي، عن نزوع راديكالي وغير متصالح مع الاستعمار. لكن، لأنه كان محافظاً على الصعد الإيديولوجية والثقافية والاجتماعية، كانت قدرته على تحديث بُنى المجتمع العربي، بما في ذلك الاقتصادية، محدودة جداً تارة ومعدومة تارة أخرى، وهذا ما جعل راديكاليته السياسية المستندة إلى بُنى مهترئة ومفوتة، في تصديها للهيمنة الإمبريالية وإسرائيل،

= الإنتلجنسيا العربية. لم يكن هذا شأن الايديولوجيا القومية الفييتنامية، سواء في المرحلة القومية الحديثة أو القومية ـ الشيوعية. إن تأثير الثورة الفرنسية على الإنتلجنسيا الفييتنامية جلي. لقد تحدث «جان لاكوتير» و«ألفريد بورشت» عن تأثير الثورة الفرنسية العميق على «هوشي منه». ورغم المآسي التي أنزلها الاستعمار الفرنسي بفييتنام فإن «هوشي منه» كان يرى إلى باريس بوصفها «المدينة البطلة التي أعلنت مبادىء الحرية والإخاء والمساواة... المدينة التي اكتشفت المثل الخالدة لثورة ١٧٨٩» (هوشي منه). وفي التجربة التاريخية الألمانية، فيما يتعلق بالموقف من ثقافة الغاصب الفرنسي المتقدمة، لم يتخذ هيغل، مثلاً حتى بعد الاحتلال النابوليوني لألمانيا، موقفاً سلبياً من الثورة الفرنسية والثقافة الفرنسية: خلافاً لقطاع واسع من الإنتلجنسيا الألمانية الذي بدرت منه ردود فعل سلبية إزاء الثورة الفرنسية وقيمها، فإن هيغل بقي يرى إلى نابوليون بوصفه «العقل راكباً حصاناً يجول في أوروبا النظام القديم».

تأخذ طابع رومانسية ثورية، كانت تتحول مع تأكد العجز والتآكل، كما تجلى في هزيمة حزيران/ يونيو وعقابيلها، إلى تفنيص ثوري (أو منفخة ثورية). ومن طبيعة الأشياء أن يتحول التفنيص الثوري، بعد ارتطامه، إلى استسلام.

في السياسة العربية: إما ثورية رومانسية أو واقعية محافظة

وبالفعل، فالمراقب تظاهرات السياسات العربية في مختلف اتجاهاتها يلاحظ على الفور أن النهج السياسي العربي يتقلب بين بديلين لا ثالث لهما تقريباً: إما ثورية رومانسية أو واقعية محافظة. وكم جهد عبد الناصر لكي يقترب، في المرحلة الأخيرة من حياته، من السياسة الأخيرة، وكم عانى عندما أخذ يمارسها!

على عكس النهج العربي، كان نهج فيتنام الثورية التي بقيت، بوجه عام، بعيدة عن هاتين السياستين ومارست ما يمكن تسميته بالسياسة الواقعية الثورية. إن تراجع الايديولوجي في المنظورات السياسية الفيتنامية وهيمنة الواقعي (المتمركز، بالطبع، على الثوري) هو الذي جعل هوشي منه يوقع، مثلاً، دونما تردد، «بريست ليتوفسك» فيتنامي (عام ١٩٤٦). غير أن هوشي منه هذا هو نفسه الذي هيأ لـ«ديان بيان فو» في ما بعد، وهو الذي ألهم مقاومة أسطورية منتصرة دامت أكثر من عشرة أعوام ضد أعتى قوة عسكرية وتقنية عرفها التاريخ، الإمبريالية الأمريكية. لقد كان النهج الفييتنامي يرفض ولا شك النهج الواقعي اليميني المحافظ في السياسة، غير أنه كان، نظراً للسياق البالغ المأساوية للتجربة الفييتنامية، فضلاً عن نمو العقلاني في الفكر الفييتنامي، البالغ الحساسية إزاء النزعات اليسراوية والمغامرة[٢].

لكن، لماذا، في النهج السياسي العربي، إما ثورية رومانسية أو واقعية محافظة؟!

جذور هذه التظاهرة تكمن، أساساً، في النزوع المحافظ الذي يحكم الرؤية السياسية العربية. للوهلة الأولى، يبدو هذا التفسير الذي يضع نزعتين متناقضتين في كيس واحد منطوياً على مفارقة. هذا صحيح، ولكنها مفارقة ظاهرية: الواقعية المحافظة، البعيدة عن منظورات تدفع إلى تطوير بنيات المجتمع تطويراً يشحذ ويطلق قوى الأمة، تتنكر بالنتيجة للقوى الكامنة أو الممكنة التي للأمة، لذا تتجه دونما عناد

---

(٢) هذا ما يؤكده جان لاكوتير وتنوّه به الكتب التعليمية الصادرة في هانوي. مثلاً: «إن حزبنا لم يكف عن النضال ضد الاتجاهات... المغامرة للبرجوازية الصغيرة، وضد الأطروحات «اليسراوية» للتروتسكية في الحركة العمالية، وضد الاتجاهات اليمينية واليسارية داخل الحزب في كل مرحلة». انظر:

Brève histoire du parti des travailleurs du Vietnam, 1930-1970 (Hanoi: Editions en langues étrangères, 1970), p. 150.

إلى الخنوع والمصالحة. في المقابل، فإن الثورية الرومانسية، الموسومة على الدوام بتضخم الشعوري والايديولوجي اللذين يدفعان إلى التنكر للحقائق الواقعية وموازين القوى، والمحافظة بالطبع على الصعيدين الثقافي والاجتماعي، والعاجزة بالتالي عن تطوير وتحديث جديين لبنى المجتمع العربي، تجد نفسها عاجزة في النهاية عن الفعل السياسي، ووسائلها قاصرة عن طموحاتها، فتقع، إثر سلسلة من الإخفاقات، في نزوع يائس واستسلامي ومحافظ سياسياً. وهكذا يلتقي «النقيضان»، في خاتمة المطاف.

الانتقال من تقليدوية إلى تقليدوية جديدة

هذا الجيل الثالث الذي سنح له مناخ دولي مؤات، والذي جفل من ليبرالية تطورية ومتصالحة سياسياً، والذي لم تشف غليله غربنة سطحية تغطي خواءه ثقافياً (أحد أفضل نماذجها: طه حسين في مرحلته الأولى)، والذي جرحته محاولات الامتهان الإمبريالية الجديدة ـ هذا الجيل لم يتقدم، لأسباب عديدة، خطوة إلى أمام، كما حدث في فييتنام، بل، على العكس تراجع خطوة إلى وراء، نحو نزعة تقليدوية جديدة.

هذه التقليدوية الجديدة التي شكّلت المتاع الايديولوجي للحركة القومية العربية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانت ذات طابع خلاسي: وليدة زواج بين التقليدوية وبين تأثيرات تيارات فكرية غربية تنتمي إما إلى العالم القديم (عالم ما قبل الثورة الفرنسية) أو إلى رواسب العالم القديم المكومة على هامش العالم الحديث، ولا تعدم، أحياناً، تأثيرات آخر صيحات الفكر الغربي البعيدة عن الإشكاليات العربية.

هذه التقليدوية الجديدة هي التي صاغت الوعي التاريخي العربي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فلنتفحص بعضاً من تظاهرات أو رؤى هذا الوعي (التي تكمن في أساس الركود العربي والإخفاقات والهزائم العربية) ونقارنها بتظاهرات الوعي التاريخي الفييتنامي.

كيف انعكست تجربة الحركة القومية الفييتنامية التقليدية في الوعي الفييتنامي؟!

العرض والتحليل اللذان قدمناهما عن المجتمع الفييتنامي التقليدي والحركة القومية التقليدية الفييتنامية يتفق والوعي التاريخي للإنتلجنسيا الفييتنامية الحديثة، الذي وسم بالتواضع والالتصاق بالحقيقة الواقعية التاريخية. خطوط القوة في هذا الوعي هي، كما جاء في كتابات النظرية التعليمية الصادرة عن هانوي، التالية:

أ ـ لقد عانت الحركة القومية التقليدية الفييتنامية إخفاقات تطاولت عشرات السنين خلالها «**أصبح بلدنا مستعمرة وشعبنا شعب عبيد بلا وطن، تسحقنا أحذية عدو كاسر، وكانت الحال على درجة من السواد بحيث بدت بلا مخرج**» (**هوشي منه**).

ب ـ لقد فشلت هذه الحركة لتأخرها، تأخراً تجلى في الدرب الايديولوجي المسدود الذي وجدت نفسها فيه، فلم تستطع صياغة خط ثوري مناسب للحقبة التاريخية العالمية التي تعيش فيها.

في المقابل، ما هي خطوط القوة في الوعي التاريخي العربي؟ كيف ينظر، في مصر، إلى حركة الأزهر ضد الاحتلال الفرنسي وإلى حركة عرابي وعبد الله نديم ومحمد عبده ومصطفى كامل؟ كيف ننظر، في العراق، إلى ثورة العام ١٩٢٠؟ كيف ينظر، في سوريا، إلى يوسف العظمة وثورة العام ١٩٢٥؟ كيف ننظر، في المشرق، إلى ثورة ١٩١٦ التي قادها الهاشميون وانخرط فيها معظم الرعيل الأول من الحركة القومية العربية؟ وبكلمة: كيف ننظر إلى الحركة القومية التقليدية التي بدأت مع الصدمة الأوروبية وامتدت حتى الحرب العالمية الثانية؟

بادئ ذي بدء، من المناسب تثبيت هذا التنويه: من الصعب علينا، نحن أبناء الشعوب المغلوبة الذين نتابع معركة أجيال سبقتنا أو ننفصل وجدانياً عنها. وهذا حال **هوشي منه** بالطبع. لكنّ **هوشي منه**، ذا الوعي التاريخي المناسب الذي يحافظ على صلة وجدانية بـ«عرابي» ما فييتنامي باعتباره وطنياً مخلصاً، هو نفسه الذي يصدر حكماً نقدياً صارماً، سياسياً وايديولوجياً، على ذلك الـ«عرابي» الفييتنامي باعتباره ذا وعي متأخر، لم يستطع أن يصمد ساعة أمام الغزو الاستعماري، فانهار بنقرة.

لننتقل إلى الساحة العربية: كالعادة الوعي التاريخي العربي يسبح في الايديولوجيا عندما يقوّم الحركة القومية التقليدية، سواء الإقليمية أو المحلية: إعجاب وجداني وشعوري، حكم قيمة خالص، عجز عن تقديم تقويم نقدي أو حكم واقع. المذهل أن يتشاطر، إجمالاً، هذه النظرة التقليدوية التقليديون الجدد وديمقراطيون متنورون (مثل سلامة موسى ولويس عوض) وماركسيون (مثل شهدي عطية)[3]، الأمر الذي يكشف ليس فقط التأخر المأساوي للإنتلجنسيا العربية

---

(٣) انظر: لويس عوض، **تاريخ الفكر المصري الحديث**، ٢ج، ط ٣ (القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٩)، ج١، ص ٧٤، ٨٤ و٩٣؛ سلامة موسى، **تربية سلامة موسى** (القاهرة: دار سلامة موسى للنشر والتوزيع، [د.ت.])، ص ٢٣٦، شهدي عطية الشافعي، **تطور الحركة الوطنية المصرية: ١٨٨٢ ـ ١٩٥٦** (القاهرة: الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٥٧)، ص ٥ ـ ١١، و١٥ ـ ٥٤.

للاطلاع على رؤية الإنتلجنسيا السورية للتاريخ، انظر: **كيف نكتب تاريخنا القومي**؟، كتب قومية؛ ٩=

عموماً، بل أيضاً وعيها الزائف لمشكلات الحاضر: الوعي الزائف للماضي ينعكس على وعينا للحاضر فيزيِّفه.

الأفغانية واللينينية وزاوية إدانتهما للاستعمار

الحق، أن كلا الرجلين، جمال الدين الأفغاني وفلاديمير إيليتش لينين، كان عدواً لدوداً، لا يكلّ، لا يساوم ولا يلين، للاستعمار. لكن كان لكل منهما زاويته الخاصة التي يتناول من خلالها المسألة، كما كان لكل منهما آفاقه الخاصة التي يستلهمها في تحديد مواقفه منها. ومن الواضح أن هذا الاختلاف في مبررات ومنطلقات إدانتهما للاستعمار إنما ينبع من نظرتهما، المتخالفة تخالفاً لا مصالحة فيه، إلى الغرب. لذا فتحليل التظاهرة الاستعمارية يبقى ناقصاً إذا لم نصله بالموقف من الغرب الذي أفرز هذه التظاهرة.

الأفغاني يرفض الغرب بعمومه، يرفض ثقافته وحضارته وقيمه، قَبْل سياسته (الاستعمارية)، وهو يرفض الغرب البرجوازي قبل الغرب الاشتراكي. وعلى رغم تغييرات ما أصابت مواقفه وأفكاره، إلا أنه حافظ على الدوام على الهدف نفسه: استخدام الثقافة التقليدية والتعليلات الدينية الإسلامية لبناء سد يمنع تغلغل تأثيرات الغرب، السياسية والثقافية والاقتصادية على السواء، إلى نمط الحياة التقليدي الإسلامي. من هنا كانت الأفغانية التي واجهت سلطان الغرب القاهر، مترعة بنزعة كره الأجنبي، انعزالوية، اثنائوية، طاردوية (Exclusivisme). بكلمة: باسم الماضي أدان الأفغاني الاستعمار.

أما لينين الذي لا يقل عناداً عن الأفغاني في عدائه للاستعمار، فنتاج غربي أصيل، في مناهجه، قيمه ونزوعاته. إنه وليد الغرب، العقلاني، الدنيوي، البروميثيوسي، ذي الإحساس بالتاريخ. وإذا كان قد انتقد الغرب البرجوازي ودعا إلى تجاوزه، فلكي يصل إلى غرب اشتراكي (هنا، يبقى التشديد على كلمة: غرب) لا إلى شيء آخر. كذلك إذا كان قد انتقد الاستعمار، فلكي يدعو إلى بشرية متضامنة

= (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٦). يحوي الكتاب وجهات نظر ١٦ مثقفاً سورياً يمثلون، بلا شك، الآراء السائدة في صفوف الإنتلجنسيا السورية. كنت واحداً من المسهمين في الكتاب. مَن يقرأ الكتاب يدرك على الفور كيف كان صوتي بين هؤلاء التقليدويين أو التقليدويين الجدد، يتيماً و«هرطوقياً». يمكن أن نصل إلى مقارنة للرؤيتين العربية والفييتنامية إذا قرأنا أيضاً كتاب **فييتنام التقليدية** الذي صاغه «نغوين كاك فيين» استناداً إلى أبحاث «مؤسسة الدراسات التاريخية» في هانوي.

متساوية الحقوق تتمثل الإنجاز البرجوازي الغربي وتتجاوزه نحو كونية اشتراكية تسهم فيها كل شعوب البسيطة. إذاً، فاللينينية ليست رفضاً للغرب، بل لحظة من لحظاته، هذا الغرب المحدد الذي بزغ في عصر النهضة وتابع نموه وتطوره مع عصر الأنوار والثورة الفرنسية والمجتمع الصناعي والحركة الاشتراكية. وعندما كان لينين يتحدث عن استيقاظ آسيا، فقد كان يعني «استيقاظ الروح الأوروبية لدى الآسيويين» وانخراط آسيا في «الطريق الأوروبي»، إذ إن إشكالية تأورب العالم كانت شبه محلولة، في الأدب الماركسي، منذ «البيان الشيوعي»(٤). وبكلمة: باسم المستقبل أدان لينين الاستعمار.

كيف يرى الوعيان العربي والفييتنامي إلى تجربتهما الكولونيالية؟

من الواضح أن هذا الحكم القيمي الشعوري على الحركة القومية التقليدية إنما ينبع من النزوع المحافظ المهيمن لدى الإنتلجنسيا العربية من جهة، ومن محاولة إعادة اعتبار، إيهامية بالطبع، للذات القومية التي امتهنها الاستعمار من جهة ثانية. من هنا، فالوعي التاريخي العربي (وهذا واضح في «الميثاق» الناصري) يخشى، على عكس الوعي التاريخي الفييتنامي، الاعتراف بالهزيمة، فيضفي طابعاً ظافرياً انتصارياً على حركة المقاومة العربية للاستعمار، على رغم الهزيمة السهلة والطويلة التي منيت بها، هزيمة تجد أشنع وأذل تظاهراتها في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وإذا صدف وجرى اعتراف ما جانبي وخجول بهزيمة ما، فلا يهوِّن جداً من شأنها فحسب، بل تصور (على رغم أن عمرها، مثلاً، على الساحة الفلسطينية أكثر من نصف قرن، وعلى الساحة المصرية حوالى قرن) وكأنها صدفة عاثرة أو زلة قدر سيىء، لا جزاء القعود الطويل للمجتمع العربي.

(٤) انظر ما ورد في الفقرة الأولى من «بيان الحزب الشيوعي» عن دور البرجوازية الغربية في تحويل العالم، في مقالة «الديمقراطية والشعبية في الصين» (١٩١٢). بعد أن يدين لينين البرجوازية الغربية بالتعفن ويثمن، من خلال تحليل أفكار «صن يات ـ صن»، البرجوازية الآسيوية «التي ما تزال قادرة على إنجاز عمل تاريخي تقدمي»، ـ بعد ذلك يتساءل لينين ويجيب: «هل يعني ذلك أن الغرب المادي قد تعفن وأن النور لا يسطع إلا من الشرق الصوفي المتدين؟ كلا. إن ذلك يعني العكس تماماً، يعني أن الشرق قد سار نهائياً في طريق الغرب، وأن مئات الملايين من الناس أخذوا الآن يشاركون في النضال في سبيل المثل التي توصل إليها الغرب. إن البرجوازية الغربية في حالة انحطاط، إنها تواجه حفار قبرها: البروليتاريا. أما في آسيا، فعلى العكس من ذلك، ما زالت هناك برجوازية قادرة على دعم ديمقراطية صادقة، مكافحة ومنسجمة، مؤهلة لتكون رفيقاً جديراً بكبار المفكرين والقادة الفرنسيين الذين أنجبتهم فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر».

لم يكن هذا شأن الفييتناميين: لم يخجل «**العم هو**» من الحديث عن «**فييتنام التي تسحقها أحذية عدوّ كاسر**». ثم إن حديثه، في معرض تفسير فشل المقاومة أمام الاستعمار عن «**الظروف التي لم تكن ناضجة بعد للانتصار**»، ألا ينطوي على اعتراف باستحقاق فييتنام، التقليدية، القاعدة، للهزيمة؟! ألا ينطوي على تطلب نضج في وعي فييتنام وبناها تستطيع معه وبواسطته انتزاع استحقاقها في التحرر والتقدم؟! في كل الأحوال، لم تحصل فييتنام على جزاء غير مستحق، عندما انتزعت نصرها الأول عام ١٩٥٤ ونصرها الثاني عام ١٩٧٥.

هذا التقويم التقريظي، الشعوري وغير النقدي للحركة القومية التقليدية في الوطن العربي، الذي لم يول اعتباراً لعجزها الناجم عن فواتها، لمحليتها ولماضويتها، جعل التاريخ، ما دام الاستعمار قد اعتبر حدثاً عارضاً لا نتيجة للضعف العربي، يبدو وكأنه بلا منطق. وصورة كهذه لا تضعف الرؤية العقلانية والواقعية للحاضر، بل أيضاً تعيد الاعتبار لبنى مجتمع مفوتة ومتآكلة تساقطت بنقرات، كما تمحو، أو تضعف، على الأقل، الشعور بعار التأخر، شعور يصعب، في البلدان المتخلفة، على من لا يكابده أن يمتلك وعياً ثورياً وعصرياً مناسباً ودينامية ثورية خلاقة.

هنا تلمس براغماتي وهناك تحليل عقلاني

من الجلي أن الوعي التاريخي العربي، بعد أن كان يضع الغرب بفرعيه الرأسمالي والاشتراكي في كيس واحد، قبل رويداً رويداً، من خلال تلمُّس براغماتي لا من خلال تحليل عقلاني، بعض جوانب التصور اللينيني للتظاهرة الكولونيالية ثم الإمبريالية. والواقع أن الطابع البراغماتي لهذا القبول (في المرحلة الأخيرة من حياته، كان عبد الناصر ينتقل من البراغماتي إلى العقلاني) وسم الموقف العربي من المعسكر الاشتراكي ومن الغرب الإمبريالي على السواء بالتقلقل والتذبذب، بل التقلب. هذه البراغماتية في استخدام التصور اللينيني دفعت إلى استخدام مقلوب وماكر للإدانة اللينينية للتظاهرة الإمبريالية، فتحولت اللينينية إلى أفغانية ما جديدة. بل يمكن القول إنه حتى الإدانة الماركسية العربية للتظاهرة الإمبريالية لم تكن تعدم، في أحيان عديدة، تلاوين أفغانية[٥].

بالطبع، الرؤية الفييتنامية للتظاهرتين الاستعمارية والإمبريالية وللغرب الذي

---

(٥) انظر على سبيل المثال: كتابات «الماركسي» المصري محمد عمارة، ثابت المدلجي، **الرجل الاعصار: جمال الدين الأفغاني** (بيروت: دار المعجم العربي، ١٩٥٤).

أفرزهما مستمدة من التصور اللينيني. فما هو الفارق بين الرؤيتين وما هي النتائج التي ولّدها؟

وإذا شئنا تحديداً أكثر دقة نقول: إن النظرة الأفغانية، وبالتالي النظرة العربية، ليست في الأصل سوى نزعة كره للأجنبي (Xenophobisme) تقتل روح الانفتاح. في حين أن النظرة اللينينية، وبالتالي، النظرة الفييتنامية، هي موقف سياسي فحسب معادٍ للاستعمار (Anti-Imperialisme). وهذا الأصل الذي للنظرة العربية يفسر الشعار الشهير «لا شرقية ولا غربية»، كما يفسر التنقل والتقلب العربي السهل بين الدول الإمبريالية والدول الاشتراكية.

الغرب واللينينية في مرآة هوشي منه

يبدو أن الاغتصاب الاستعماري لم يستطع، لأسباب عديدة، أن يعطل طويلاً جداً نمو الوعي الكوني للإنتلجنسيا الفييتنامية. ها هو ذا فييتنامي بسيط، **«هوشي منه»**، نشأ في بيئة كونفوشيوسية، بيئة مثقفين ـ مشايخ، وطنيين، يعزم أن يكتشف هذا «السر» الذي أعطى الغرب القدرة على إخضاع وطنه كل هذه المدة الطويلة. لم يذهب إلى اليابان، شأن كثيرين من الفييتناميين العاملين لانعتاق وطنهم، فاليابان نتاج فرعي ومختزل للغرب. فليذهب إلى الأصل. وهكذا شد رحاله إلى المتروبول، إلى فرنسا، **«لكي يفتش عن الطريق الثوري الذي يحرر مواطنيه من نير الاستعمار الفرنسي»**[٦].

في فرنسا، حيث «تعلم وتكوّن في حضن الحركة العمالية الفرنسية»، أمسك بجور المجتمع الرأسمالي، فميز الطبقة العاملة الفرنسية عن المستعِمرين الفرنسيين، الأمر الذي ساعد على حوار أقل توتراً وريبة مع الغرب. غير أن الاغتصاب الكولونيالي بقي، مع ذلك، يضعف الحوار الصميمي بين هوشي منه والغرب، إلى أن انفجرت ثورة تشرين الأول/ أكتوبر التي حملت إليه اللينينية، تقدم حلاً لتناقض

(٦) «كان الرئيس «هوشي منه» على إعجاب شديد بـ «فان دينه ـ فونغ»، «هونغ هاو ـ تانغ»، «فان بوا ـ شو» و«فان شو ـ ترينه»، إلا أنه لم يتبع طريقهم. لم يذهب (مثلهم) إلى اليابان، بل توجه بالأحرى صوب البلدان الغربية، حيث مثلها العليا، مثل الحرية، العدالة في خدمة الشعب، الديمقراطية، العلم والتقنية المعاصرة كانت تجتذبه (. . .). أكثر من أي وقت مضى، كان الرئيس «هوشي منه» قد قرر الذهاب إلى البلدان الغربية ليرى كيف استطاعت أن تكون مستقلة وقوية، مؤملاً أن يكون باستطاعته، عند عودته إلى بلاده، مساعدة مواطنيه على طرد المستعمرين الفرنسيين. . .». انظر: *Notre président Ho Chi Minh* (Hanoi: Editions en langues étrangères, 1970), pp. 65-66.

كان مستعصياً من قبل، تناقض بين غرب يضطهده وغرب يتطلع إليه ليكتشف «سره» وآلية تفوقه.

كم كانت غامرةً فرحته وعميقاً انفعاله عندما اطلع على أطروحات لينين «حول المسألة القومية والكولونيالية» (١٩٢٠): لم يعد بحاجة إلى ثقة إيهامية من الماضي، إذ منحته ثقة واقعية بالحاضر وبالمستقبل. لم تعد الشعوب المغلوبة التي هو واحد من أبنائها، مجرد سماد للحضارة الرأسمالية ولا مجرد موضوع للسياسة الاستعمارية، بل، على العكس، سيكون بإمكانها أن تصبح علة فاعلة للتاريخ، تشارك، جنباً إلى جنب مع بروليتاريا البلدان الرأسمالية، بقضائها على النظام الاستعماري، في صنع مستقبل للبشرية جديد. لم يعد الغرب شيئاً استثنائياً، متفرداً، متعالياً، بل أصبح شيئاً أرضياً وواقعياً، استُنطق فنطق «سره». لم يعد التأخر عاراً بقدر ما ستستطيع الشعوب الرازحة في حالة التأخر أن تجعل منها طاقة ثورية تعيد بواسطتها صنع تاريخها. على صعيد الدينامية الثورية: أوروبانا متأخرة وآسياكم متقدمة. وبكلمة: لقد أعطت اللينينية إنتلجنسيا شعوب المستعمرات الثقة بالنفس والتفاؤل بالمستقبل وفتحت لها باباً لامتلاك وعي كوني وقومي مناسب. تلك هي اللينينية في مرآة هوشي منه. لذا لم يتردد في الاصطفاف وراءها[٧].

١٣ ـ بماذا يفترق الوعي العربي عن الوعي الفييتنامي؟

هذه اللينينية التي في أساس الوعي التاريخي الفييتنامي وتلك الأفغانية الجديدة التي في أساس الوعي التاريخي العربي، كيف وجهت، وكيف لونت، الأولى بالنسبة إلى الشعب الفييتنامي، والثانية بالنسبة إلى الشعب العربي، رؤيتهما لمسألتي التحرر والتقدم؟ ثم ما هي الرؤية التي صاغتها كل واحدة منهما، عن العالم الحديث، لكل من الشعبين الفييتنامي والعربي؟

١ ـ إن الوعي العربي الذي أصدر حكم قيمة على التظاهرة الكولونيالية ثم الإمبريالية، استهدف إنقاذ الشرف والكرامة القوميين، فانتهى، ضمنياً، بسبب افتقاره إلى منظورات مستقبلية وكونية، إما إلى إعادة اعتبار كاملة للمجتمع التقليدي

(٧) يروي هوشي منه كيف تلقى «أطروحات لينين حول المسألة القومية والكولونيالية» بقوله: «أي تأثر، أية حماسة، أية رؤية نيرة، أية ثقة حملتها إليّ الأطروحات (...). لقد انفعلت حتى البكاء. كنت وحدي في غرفتي، فأخذت أخطب بصوت عال، كما لو أنني أمام حشد جماهيري كبير: «مواطني الأعزاء، نحن بحاجة إلى هذه (الأطروحات)، إنها طريق تحررنا». ولهذا اصطف بدون تحفظ إلى جانب الأممية الثالثة». انظر: المصدر نفسه، ص ٧٢.

ما قبل الكولونيالي، أو إلى عدم التشكيك بما يشكل المرتكز الأساسي لهيكله التقليدي.

الوعي الفييتنامي سار في خط مغاير كلياً: أصدر على التظاهرة الكولونيالية حكم واقع فحسب، على رغم أن المشاعر القومية المجروحة تشكل عنصراً في هذا الوعي. أضف إلى ذلك أن اندراج مطلب الاستقلال القومي في صلب استراتيجية كونية تستهدف، عبر القضاء على الكولونيالية في المستعمرات وعلى الرأسمالية في المتروبولات، بناء عالم جديد ـ هذا الاندراج كان ينطوي، موضوعياً، على تشكيك في أساس المجتمع القديم وعلى مشروع ثوري يستهدف تعويضه بمجتمع حديث.

٢ ـ إن الوعي العربي، العاجز بسبب من محليته وماضويته عن تصور مشروع تغيير راديكالي للمجتمع العربي يعانق العصر، يجد نفسه منساقاً بصورة عفوية إلى تركيز اهتمام الأمة على الخارجي (الاستعمار) وتفجير الغضب القومي ضده وحده. والواقع أن هذا التركيز لا يؤدي فقط إلى استمرارية بنى المجتمع التقليدي المفوتة، بل أيضاً، وكنتيجة لاستمرار هذه البنى، إلى الإبقاء على ضعف قدرات الأمة على مواجهة الإمبريالية.

الوعي الفييتنامي، بسبب كونيته ومستقبليته، يولي الخارجي ما يستحق من انتباه، ولكنه لا يركزه عليه حتى إذا كانت الأمة تخوض معركة مصيرية ضد الخارجي. أعني أنه قد يركز على الخارجي تكتيكياً في فترة ما، وقد يوليه الاهتمام المناسب استراتيجياً في فترة أخرى، إلا أن شاغله العميق، على الصعد التي لا تتعلق مباشرة بالمعركة السياسية والعسكرية، يبقى الداخلي وتطوير الداخلي. فالوعي الفييتنامي قد التقط واقعاً أن الخارجي لم يستطع أن يلعب إلا لضعف وتأخر وفوات الداخلي الفييتنامي، كما التقط حقيقة أن المهم هو المحافظة على الوجود الفييتنامي فحسب، وليس الوجود الفييتنامي في صيغة معينة، الصيغة التقليدية الموروثة.

الاستعمار اغتصاب استقدمه تأخر تاريخي:

٣ ـ الوعي العربي، المفتقر إلى أفق كوني والمتشبث بثقة إيهامية بالذات القومية التي زعزعتها سطوة الاستعمار، يتجه بالطبع إلى إدانة التجربة الكولونيالية التي عانى عسفها. أما المجتمع العربي التقليدي ما قبل الكولونيالي فيُسكَت عنه من قبل البعض ويُقرَّظ من قبل البعض الآخر. وفي ضرب من تبرير لا واع للسقوط الذي عشناه، يضع الوعي العربي كل وزر قصور وتأخر وأسواء الماضي والحاضر على عاتق فاعل واحد: الاستعمار. الوعي العربي ذو الملمح القومي يضيف، إلى الغرب،

العثمانيين، بوصفهم مسؤولين عن انحطاط أربعة قرون. هكذا، بضربة واحدة، يفسر الوعي العربي أحداث الماضي ويستريح ويتخلص من تأنيب التاريخ.

شأن الوعي العربي، أصدر الوعي الفييتنامي إدانة أخلاقية على المشروع الكولونيالي، ليس فقط لأنه اغتصاب، بل لأنه بالأصل، وخلافاً لكل مزاعم «تمدينية»، مشروع مغرض وغير نزيه، بصرف النظر عن بعض النتائج الفرعية التي أفرزها تلقائياً، من دون أن يتعمدها، والتي جاءت في معرض عملية معدة بالأصل لصالح المتروبول.

لا شك في أن التركة الكولونيالية التي ورثناها ثقيلة: بعض أشكال التجزئة السياسية، اقتصاد مندلق على الخارج، ثقافات «كولونيالية غربية» خالصة، وجود مستويات مختلفة ومتناقضة من قوى الإنتاج، إلخ. لكن ما أبعد هذا عن اعتبار فترة ما قبل الكولونيالية بمثابة «عصر ذهبي»، أو اعتبار الفترة الكولونيالية انحطاطاً قياساً بالمرحلة التي قبلها، لأن الفترة الكولونيالية كانت فترة اغتصاب، ولأن التحديث قد تم بدلالة مصالح المتروبول، جرى تدمير الاقتصاد الطبيعي وأقيمت مكانه أنماط إنتاج أعلى من تلك التي كانت قائمة قبل الفترة الكولونيالية ولا شك، ولكن بقيت في حدود تحديث كولونيالي، أي تحديث طرفي، لا يملك دينامية ذاتية تكفل له انتقالاً عضوياً إلى اقتصاد حديث ومجتمع حديث حقاً.

هذه الحقيقة تبين أن التركة الكولونيالية أقل عمقاً وأقل اتساعاً وأقل تاثيراً بكثير من التركة ما قبل الكولونيالية المرتكزة على وسائل إنتاج بدائية، **وبالتالي فإن التجربة الكولونيالية لم تستطيع أن تمحو وتصفي التركة ما قبل الكولونيالية**. هذا يعني أن ما نشكو منه من قصور وتناثر في بنائنا القومي وتأخر في تطورنا الثقافي والاجتماعي والاقتصادي يمد جذوراً له تصل إلى ما قبل المرحلة الكولونيالية، إلى الركود الشرقي الطويل الذي تخشبت وفُوتتْ خلاله البنى العربية، فأصبحت قابلة للاستعمار (Colonisable) وغير قادرة على درء الاستعمار: نعم، إن الاستعمار يكلُب على جوانب ضعف وقصور معينة ليبلورها وينميها ويستخدمها لصالح تدعيم نفوذه (مثلاً، في بعض البلدان العربية، حول الاستعمار الوضع الطائفي إلى مشكلة طائفية تارة، وأزمة طائفية تارة أخرى)، غير أنه لا يستطيع أن يصطنع مشكلة من فراغ لا أساس موضوعياً لها في الواقع العياني. قلت قبل قليل ما معناه إن الاستعمار نتيجة وليس سبباً. والآن أضيف: إنه أعجز من أن يفسّخ مجتمعاً، بل يبلوه ويضعه تحت المحك فقط (هذا بالضبط ما تفعله إسرائيل اليوم: إنها تقدم لنا فاتورة تأخرنا الايديولوجي وتناثرنا القومي). الاستعمار اغتصاب استقدمه تأخر

تاريخي: إذا لم نأخذ هذه الحقيقة الأساسية والحاسمة بالاعتبار، فلن نقهر الإمبريالية ولن نتقدم نحو العصر. لقد آن، بعد كل هذه الإخفاقات، أن نربط ممارستنا السياسية بالحقيقة التاريخية. الايديولوجيا لم تفدنا، بل العكس.

الأصالة في الوعي العربي والتاريخانية في الوعي الفييتنامي

٤ ـ قلت، قبل قليل، إن الوعي الفييتنامي، بفضل اللينينية، امتلك سلاحاً مجدياً ضد سلطان الغرب وأصبح على ألفة مع هذا الغرب في آن واحد. السلاح المجدي حقق تحرر فييتنام من سلطان الغرب السياسي، والألفة مع الغرب سهلت امتلاكها وعياً كونياً يسهل ويوجه سيرورة تقدمها وتحديثها.

الوعي العربي اتخذ اتجاهاً آخر: على رغم أن سلطان الغرب يسحق الأمة على مختلف الصعد، إلا أنه بقي متمسكاً بفكرة المغايرة(٨) التي تنفي واقع التأخر أو تبسّطه وتختزله، وبالتالي، تبرره. فكرة الأصالة (أو المغايرة) في الوعي العربي، يقابلها بل يناقضها، في الوعي الفييتنامي، الحديث بالطبع، فكرة التاريخانية(٩).

إن فكرة الأصالة التي تعكس وعياً سكونياً ما قبل برجوازي، وعي عالم لم

(٨) يقول ميشيل عفلق: «كثيراً ما نسمع: أأنتم أفضل من هذه الأمة أو تلك؟ إنها مرت على هذه المراحل ونجحت بهذه الأساليب! لسنا ندعي أننا أفضل من غيرنا، لكننا مختلفون عنهم، وهذا الاختلاف هو الذي يجعلنا عرباً ويجعلهم غير عرب». وفي مناسبة أخرى يقول: «. . . الرسالة شيء ملازم للأمة، ومن حقها أن تطمح إلى بلوغها(. . .)، ولكن الأمم ليست كلها على السواء ذات رسالات، أو ليست رسالاتها متساوية في درجة النضج وفي مدى التحقيق والشمول». انظر: ميشيل عفلق، **في سبيل البعث** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٥٩)، ص ٢٧ و٦٧. والواقع أنه انطلاقاً من أطروحات المغايرة هذه صيغت نظريات «الاشتراكية العربية»، «الطريق العربي إلى الاشتراكية»، الخ.

(٩) من الملاحظ أن الايديولوجيا والحركة القومية العربية تجهل تماماً مفهوم «الثورة الديمقراطية البرجوازية»، لأن هذا المفهوم ينطوي على نظرة تاريخانية، أي نظرة ترى وتريد للمجتمع العربي أن يمر (أو، على الأقل، يمر ويحقق ويتجاوز) في مرحلة تطور مرَّ بها الغرب وأرست له أساس بنيانه الحديث ومؤسساته العصرية. المفاهيم القومية العربية الأكثر «تطوراً» تتحدث عن المسألة الاجتماعية فحسب وتربطها بالمسألة القومية. ومن الواضح أن مسألة الثورة الديمقراطية البرجوازية تختلف كلياً عن المسألة الاجتماعية (حتى إذا عانقت المسألة الفلاحية)، إذ إن المسألة الاجتماعية يمكن أن تعالج في إطار منطق عدالي تقليدي، كالذي يكمن في أساس الاشتراكات التقليدية العربية.

كذلك فإن الشيوعية العربية، بنظرتها الاقتصادية إلى مسألة الثورة الديمقراطية، وبالتالي، باختزالها الأخيرة إلى المسألة الزراعية وتجنبها طرح المشكلات الخاصة بالثقافة والايديولوجيا التقليدية، وانحدارها بالنتيجة إلى مواقع متصالحة مع التقليد، وقطيعتها، بتأثير الجدانوفية، مع المعرفة الحقة الكلاسيكية بوصفها معرفة برجوازية، وغرقها الكامل في السياسة بمعناها الضيق وبمدلولها المباشر والآني وعزوفها عن مقاربة المشكلات النظرية ـ كل هذا أمحى فكرة التاريخانية من تصوراتها ومفاهيمها.

تزلزله الرأسمالية ولم يشقلبه الاستعمار، وعي عالم لم تفرض فيه فكرة التقدم نفسها ـ فكرة الأصالة هذه إذا كانت قد عبّرت، في البلدان غير الأوروبية، في البدء، عن ضرب من التشبث المشروع بالذات القومية المهددة أو المجروحة، فإنها أصبحت تعبّر، بعد ذلك، عن نزوع محافظ. حتى الغرب، الذي شهد، هو أيضاً، انقطاعاً في استمراريته التاريخية، تمثل في انتقاله من العالم الوسيط إلى العالم الحديث، حيث تخلى عن «أصالته» الوسطوية خلال سيرورة التغيير هذه ـ أقول: حتى هذا الغرب شهد قوى تدافع عن الأصالة، أصالة العالم الوسطوي بقيمه وايديولوجياه ومؤسساته. وبعد هذا التغيير الجذري، أصبح يحقق استمراريته التاريخية من خلال إعادة بناء دائمة ومتجددة لبنى المجتمع كافة.

فكرة الأصالة هذه، كانت مرحلة في الوعي الفييتنامي، تخطاها إلى التاريخانية. هذه التاريخانية التي تؤكد، **أولاً**، على واحدية السيرورة التاريخية لتقدم الشعوب (واحدية لا تنفي، بالطبع، الخصوصية في التفاصيل)، والتي تؤكد، **ثانياً**، على حتمية المرور في مراحل تاريخية مميزة أو، على الأقل، استيعابها وتمثلها ـ هذه التاريخانية أعطت الثورة الفييتنامية وعياً مناسباً بما يشكل جوهر المجتمع الحديث، وبالتالي، بسبل التقدم. والواقع أن هذه التاريخانية حصّنت الإنتلجنسيا الفييتنامية من «خلاعة ايديولوجية»، تتمثل في التهافت التلفيقي على تيارات فكرية غربية غير موصولة تارة بـ/ومناقضة تارة أخرى، لحاجات تطوير وتحديث المجتمع العربي، خلاعة وسَمَت شرذمة غير صغيرة من الإنتلجنسيا العربية. وفي الوقت نفسه، علّمتها هذه التاريخانية أن دمقرطة وعقلنة وعلمنة المجتمع وتخليصه من كل ما هو وسطوي (وهذه تلخص الفتح البرجوازي الغربي العظيم الذي أرسى أساس المجتمع الحديث) تشكل المسبقة والقاعدة التي لا يمكن من دونها بناء اشتراكية حقة، أي اشتراكية غير تقليدية.

الوعي العربي يختزل الغرب إلى تقنية

٥ ـ في الوطن العربي، حيث فكرة الأصالة التي كسبت صلابة جديدة أفرزتها ردود الفعل السلبية ضد الاجتياح الغربي، بقيت مهيمنة، اتجهت الإنتلجنسيا التقليدوية والتقليدوية الجديدة على السواء إلى حل «سهل» و«علمي» و«مختصر» لتجديد المجتمع العربي ومواجهة السلطان الغربي، حل يتيح الجمع بين تراث الأجداد الروحي وقوة الغرب المادية. من هنا ارتدت محاولة التحديث العربي طابعاً تقنولوجوياً أو تصنيعوياً؛ «اقتراض» تقنية وصناعة الغرب وزرعها في الأرضية الايديولوجية التقليدية.

لكن، ليس أكثر خداعاً للنفس وتزييفاً للواقع من تصوير التفوق الغربي بأنه

تفوق تقنولوجي. هذا **أولاً**. **ثانياً**، إنه لخداع أشد للنفس اختزال الغرب إلى تقنية، اختزال ينبع من مفهوم مبتذل ومسطّح للتقنولوجيا وللصناعة. هاتان الحقيقتان لا تجلوهما التجربة العربية فحسب، بل يؤكدهما تطور المجتمع الغربي أيضاً:

أ ـ ليس ثمة ما هو أشد ابتذالاً من محاولة قطع المعرفة التقنية (التقنولوجيا) عن الشجرة العظيمة للثقافة الغربية الحديثة، وثانياً، قطع الحيز التقني عن مجموع حيزات المجتمع الصناعي، وثالثاً، قطع المجتمع الصناعي عن سيرورة التطور التاريخي التي أفرزته:

١ ـ إن التقدم التقني الغربي هو نتيجة طبيعية لممارسة فكر علمي يؤمن بمعقولية النظام الطبيعي ويسلم بالتوافق بين حركة العقل وقوانين الطبيعة. و«التقنية هي وليدة تصدّي هذه الفكر لأسرار الطبيعة وكشفها ونظمها واستنباطه من القوانين العلمية التطبيقات العملية التي تتجسد في فيض من الاختراعات والاكتشافات التقنية».

٢ ـ إن الحيز التقني للمجتمع هو واحد من حيّزات المجتمع (الايديولوجية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية) التي تؤلف، مثل مجموع تروس ماكينة واحدة، عمارة المجتمع الحديث. وبالتالي من الصعب للحيز التقني أن يشتغل ويتقدم منفصلاً عن الحيزات الأخرى. وفي مجتمع متأخر يعاني اختلالات يبدو أن تقدم الحيز التقني يتوقف على تقدم الحيز الايديولوجي.

إن المجتمع الصناعي يشكل حلقة في سلسلة التطور التاريخي العام للغرب، في تطوره الثقافي والاقتصادي على حد سواء. إن الاقتصادوية العربية تتجاهل المرتكزات الثقافية للمجتمع الصناعي وتجهل تاريخه الثقافي في آن. وعندما تبين التجربة العربية فشل الصناعويين والتقنولوجويين في تحديث المجتمع، يصبح لا مفر من إعادة التفكير في المسبقة الايديولوجية اللازمة للتحديث وإيلائها الأولوية التي تستحق.

ب ـ في التجربة التاريخية العربية بوجه عام، وفي تجربة محاولة النهضة الأولى (محمد علي) والنهضة الثانية (عبد الناصر) بوجه خاص، إذا كانت الضربة القاضية جاءت من الخارج، إلا أن السبب الأساسي في هشاشة التجربة وعجزها عن الصمود أمام العدوان الاستعماري، وبالتالي انهيار محاولتي النهضة هاتين، يتمثل في واقع أن التطور الفكري والثقافي كان أكثر تأخراً وحركته أكثر بطئاً من التطور التقني والاقتصادي، على تواضعه.



الملحق ١

الأصول الفكرية للثورة الصينية

هذا النص مقتطف من الفصل الثاني من كتاب لوسيان بيانكو: **أصول الثورة الصينية**[1]. في الفصل الأول، بسط الكاتب الخطوط الرئيسية للأحداث السياسية التي دارت في الصين بدءاً من نهاية العالم الصيني القديم حتى انتصار الثورة الشيوعية (١٨٣٩ ـ ١٩٤٩). هذا المقتطف من الفصل الثاني الذي نقدمه مترجماً للقارئ، يتحدث عن الأصول الفكرية للثورة الصينية، التي يعتبرها الكاتب، بحق، جذر الثورة السياسية.

في تقييمنا النقدي المقارن للتجربتين العربية والفييتنامية بيَّناً أن الاتساق بين الثورية السياسية من جهة والثورية الثقافية والاجتماعية من جهة أخرى يكمن في أساس نجاح التجربة الثورية الفييتنامية. في المقابل، التفارق، بل قل التناقض، في التجربة الثورية العربية، بين الثورية السياسية من جهة والمحافظة الثقافية والاجتماعية من جهة أخرى، يكمن في أساس الإخفاقات التي لحقت بحركة الثورة العربية. هذا الفصل يدعم هذه الأطروحة، ويبين كيف أن الماركسية انتصرت في صفوف الإنتلجنسيا الصينية فقط بعد/ ومع درجة معينة من التحديث واللَبرلة أصابتها الايديولوجيا الصينية.

ي. ح.

[في الفصل السابق]، كنا إزاء تلخيص الملامح العريضة للُحمة الحوادثية لتاريخٍ غير معروف جيداً. إلا أننا كنا بصورة عامة إزاء حوادث سياسية، سطح

(١) Lucien Bianco, *Les Origines de la révolution chinoise, 1915-1949*, Ideés; 142 (Paris: Gallimard, 1967).

الأشياء. بيد أن هذه الملامح زودتنا بإطار مناسب يُفترض أن يتيح لنا الآن الذهاب إلى الجوهر. ثمة مثال، الأكثر قطعاً: عندما كنا بصدد الحديث عن نهاية مرحلة (قبل أن نستعرض بسرعة العقود الأخيرة) جئنا بحادث تافه: موت «يوان شي ـ كاي». ووضعنا جانباً هذا الشيء الضخم، المعقد، الأساسي الذي يسمونه «حركة ٤ أيار/ مايو ١٩١٩». حركة على درجة من الأهمية بحيث أن مؤرخي الصين الشعبية يعتبرون التاريخ المعاصر يبدأ من العام ١٩١٩. إذاً، ففي نظرهم، بين ١٨٣٩ التي تفتح في الصين المرحلة الحديثة، و١٩٤٩ التي تفتح المستقبل، التاريخ الرئيسي الفاصل هو ١٩١٩، وليس ثورة ١٩١١[*] (...).

ما هي حركة ٤ أيار/مايو؟ حركة تجديد ثقافي، يسمونها أحياناً «النهضة الصينية». والواقع، إذا كان لا مناص من إجراء مقارنة مع تاريخ أوروبا الفكري أو الثقافي، من الأنسب أن نستدير نحو القرن الثامن عشر. إن حركة ٤ أيار/مايو هي ضرب من «عصر أنوار» صيني يرفع لواء المثل السامية الحكيمة، كالعلم والديمقراطية. وأكثر من ذلك، هي مشروع تصفية حساب، تبشر وتحضر لـ ١٩٤٩[عام انتصار الثورة الشيوعية الصينية]، على منوال ما كان فولتير يبشر في ١٧٨٩. العار الذي أرادوا سحقه، دعامة الأوضاع القائمة، هو أيضاً «الكنيسة» أو على الأقل هذا الدين الخالي من المعتقد الإيماني (Le Dogme)، من الإكليروس ومن العبادة الذي يسمونه «الكونفوشيوسية». بهذا المعنى، ١٩١٩ أكثر أهمية من ١٩١١: لم يعودوا يهاجمون فقط الإمبراطورية المزعزعة والعائلة المالكة التي أفلت، بل هاجموا أيضاً الدعامة الايديولوجية للنظام الإمبراطوري ومنظومة الفكر والتنظيم الاجتماعي التي تفرض نفسها منذ أكثر من ألفي عام. إن حركة ٤ أيار/ مايو هي التشكيك بالأساس بالذات الذي يقوم عليه المجتمع الصيني. لم يكن يساور الشبيبة الطلابية أي شك حول هذا الأساس، وكانت تريد أن تنتهي نهائياً من المسؤول الحقيقي عن الأسواء التي يشتكون منها، وكانت تنقضُّ بحماسة على قلعة الكونفوشيوسية هاتفة: «لتسقط الدكانة الكونفوشيوسية».

يلاحظ القارئ الأهمية الاستثنائية التي احتلتها حركة ٤ أيار/ مايو. إن الأصول الفكرية للثورة الصينية إنما هي التشكيك بالميراث الثقافي الصيني الذي واجهته الحضارة أو الثقافة الغربية. لذا فإن ٤ أيار/ مايو هي الرفض الكلي والصارم للكونفوشيوسية، رمز الثقافة الصينية القديمة والماضي الصيني.

(*) الثورة السياسية التي كان صن يات ـ صن رمزاً لها (المترجم).

رفض صارم، أي عنيف وضارٍ في الهدم، لكن لم يكن ثمة مفاجأة غير متوقعة في الهجوم. بعيدة عن أن تكون حركة جاءت من لا شيء، حركة ٤ أيار/ مايو جاءت، على العكس، نتيجة. مقدماتها هي كل الهجمات التي زعزعت تدريجياً الكونفوشيوسية منذ ١٨٤٠. ثغرات أو اختراقات بقيت زمناً طويلاً خجلة متوجسة، فُتِحت على مضض، لكنها كانت محتومة وما كان ممكناً إلا أن تتوسع وتتفاقم، منذ أن اكتشفوا الحقيقة الحاسمة التي كشفتها وجاءت بها الغزوة التي قام بها الأوروبيون: الكونفوشيوية ليست، كما كانوا يعتقدون، التجسيد الوحيد للحضارة، بل إنها تجسد فقط حضارة معينة من بين حضارات أخرى، حضارة لم تعد الأكثر أهلية لضمان بقاء الصين في عالم من التقدم التقني والمنافسة التي لا ترحم.

إن القروض التي استدانها مخاصمو الغرب لا تشكل سوى الجانب الأقل مكراً الذي استخدم في هذه المحاكمة التي أضفت طابعاً نسبياً على الثقافة أو الحضارة الكونفوشيوسية قبل مهاجمتها مهاجمة جبهية. يقيناً، إن الزاوية التي فهموا من خلالها هذه القروض تكشف عن الوزن الكبير الذي استمروا في إعطائه للحكمة الكونفوشيوسية. فبصورة متعمدة قصروا القروض على الفن العسكري الذي يعطي القوة، ثم على الصناعة، التي تأتي بالثورة، وأخيراً على العلوم التطبيقية التي تقود الفن العسكري والصناعة في آن، وتركوا بعناية جانباً الجوهر الذي لا يتغير ولا يتبدل الذي تملكه الصين وحدها؛ أو بالأصح ما وهب الصين منذ حوالى ٢٥٠٠ سنة طبيعتها: تعاليم الأستاذ (كونفوشيوس) التي لم تكن، مثل هذه الوصفات المستوردة من ما وراء البحار، من نوع انتفاعي أو مؤقت[٢]. بيد أن العقل الذي قبلوا عبره هذه التجديدات التي لا مفر منها لم يتغير، بالطبع، في تأثيراته. وفي ما بعد بقليل، بالترجمة وبالتعليم، الغرب كله يتسلل، ثم يفرض نفسه. وأكمل تدمير النظام الذي كانت الأسلحة الحديثة والسكك الحديد قد خربطته. في نهاية القرن، القرن التاسع عشر، رجال مثل «يان فو» و«لن شو» ينشرون عاماً بعد عام ترجمات جديدة لمؤلفات غربية: مؤلفات فلسفية وليس فقط كتب تعليم الجبر والهندسة. المدارس الجديدة

(٢) «في أقل من قرن ستتبنى الصين سائر الأساليب الغربية وستتفوق عليها... مع ذلك، فهذه ليست سوى أدوات؛ ليست هي الطريق ولا يمكن أن تعتبر القاعدة الضرورية لقيادة الدولة ونشر السلام في العالم. إن طريق كونفوشيوس هو طريق الإنسان. وطالما بقيت البشرية موجودة، فإن الطريق (طريق كونفوشيوس) سيبقى هو لا يتغير». انظر: دي باري، محرر، **منابع التقليد الصيني** (نيويورك: [د.ن.]، ١٩٦٠)، مج١، ص ٧١٨.

التي تقدم تعليماً «عصرياً»، أي غربياً، تكاثرت. وهذا لم يمنع عدد الشباب الصينيين الذين يذهبون للدراسة في الجامعات الأوروبية أو الأمريكية، من التزايد المطَّرد. وحدث الشيء نفسه في الجامعات اليابانية، البؤر التي نشرت طويلاً كونفوشيوسية مستوردة غدت تبث ترياقها، المستورد هو أيضاً: روح المشرق الأقصى. منذ ١٩٠٦، أصبح عدد الطلاب الصينيين في الأرخبيل الياباني ١٣٠٠٠ طالب. في العام نفسه، في القارة الصينية، الفحوص ثلاثية الحول (أي التي تجري كل ثلاث سنوات (Les Examins triennaus) التي سقطت معنوياً منذ العام ١٩٠٦، لم تعد تجرى: كانت الحكومة الإمبراطورية قد ألغتها في السنة السابقة. إنه لتدبير أساسي، وذلك لأن منظومة الفحوص، باحتفاظها بسائر المناصب الإدارية للمثقفين الذين تلقوا تأهيلاً أو تكويناً تقليدياً، كانت أحد أعتى الحصون المؤسسية للكونفوشوسية.

عندما حُرمت الكونفوشيوسية من قاعدتها الاجتماعية أو أصبحت في طريقها إلى هذا الحرمان، غدت موضع اعتراض مكشوف على الصعيد الفكري. يقيناً إنها أصبحت كذلك بسبب المتمردين، «التايبنغ»، وإن ترميم النظام قد تم ضدهم باسم الكونفوشيوسية. بيد أن هذا الأمر ـ فقط عشر سنوات بعد هجمة الغربيين ـ كان شيئاً جديداً خطيراً، ذلك لأنه طيلة التاريخ الصيني، هؤلاء الذين يعلنون الثورات إنما كانوا يتذرعون بفكرة كونفوشيوسية للغاية، فكرة أن العائلة المالكة أضاعت «الوكالة السماوية».

في نهاية القرن التاسع عشر، لم تكن الجماعات المتمردة هي وحدها التي تزعزع المكانة القوية التي تحتلها الكونفوشيوسية، بل المثقفون المعترف بهم. فباستخدامهم الأسلوب المعتاد، أسلوب المبحث ـ العريضة، فرضوا على الإمبراطور وجهات نظرهم وكذلك اقتراحاتهم القليلة الأرثوذكسية. ولقد نجحوا، لمدة من الزمن، في جعله يتبناها. سيتعرف القارئ على المصلحين وعلى حادثة المئة يوم. بيد أن مكانة وهيبة الثقافة الكونفوشيوسية كانت قوية حتى في صفوف أولئك الذين أحسوا بالحاجة إلى اكتشاف، مقنعاً بكونفوشيوس التقليد الأورثوذكسي الخانق، كونفوشيوس «حقيقي» يفهم، يعترف، يشجع كل ما يناضلون من أجله: إصلاحات، تطور متنور، التي هي هموم وشواغل عدد كبير. بالطبع، إن هذا الكونفوشيوس بطل الجماهير والتقدم لم يوجد البتة إلا في مخيلتهم الورعة. وفضلاً عن ذلك، فليس هذا الكونفوشيوس هو المهم: كونفوشيوس ذو الاعتبار بالنسبة إلى التاريخ، وهو نفسه الذي يُهاجَم بضراوة من قبل أعداء التقاليد من رجال ٤ أيار/ مايو، هو ذلك الذي يوفر الأساس الايديولوجي لنظام استبدادي ومحافظ هو، النظام الأرثوذكسي، نظام أعداء المصلحين. أعداء أقوياء أيضاً، وذلك لأن تجربة التكيف

من دون ثورة مع العالم العصري لم تستطع أن تستمر إلا مئة يوم.

الضربة القوية الثالثة التي نزلت بالأرثوذكسية الكونفوشيوسية، بعد الألفية المسيحية لرجال التايبنغ ولجوء المصلحين إلى روح الحكم ضد حرفية الكنيسة القائمة: نشر الأفكار الفوضوية في كل السنوات الأخيرة من عمر الإمبراطورية. ثوريون مثل رجال «التايبنغ»، ومعارضون مثلهم للمذهب الكونفوشيوسي، الفوضويون الصينيون هم، مثل المصلحين، مثقفون متحدرون من الطبقات القيادية. بل، في كثير من الأحيان، كانوا أرفع المنعَّمين مكانة من صفوف ذوي الامتيازات: هؤلاء الذين استطاعوا الذهاب إلى الخارج للدراسة، واكتشفوا في فرنسا وفي اليابان باكونين وكروبوتكين، ونشروا في فرنسا جريدتهم الرئيسية، **العصر الجديد**. وبسرعة، حاولوا أن يحققوا في الصين أفكار معلمي الفوضوية الغربيين. وتحت هذا التأثير، أسسوا جمعيات، مثل «جمعية القلب» التي تعهد أعضاؤها بإطاعة اثنتي عشرة وصية، كانت في معظمها ممنوعة[٣]. التقشف (الوصية ١ إلى ٣)، رفض العادات التقليدية (٦ إلى ٧) والفساد السياسي (٨ إلى ١١) والاستغلال الاجتماعي (٤ إلى ٥) والمعتقدات الدينية (١٢): يعتقد أنهم كانوا على صلة بالحلقات الأكثر تصلباً من الطليعة الأوروبية في منعطف العصر. والواقع أن ما يحدد الفوضوية الصينية عشية الحرب العالمية الأولى هو تبني نظريات الغرب المعاصر الأكثر راديكالية، مضافاً إليه نقد قاس للكونفوشيوسية. جحود وتحديث (تحديث هو، بالطبع، غربنة) هي حركة ٤ أيار/مايو. ٤ أيار/مايو النادي الفكري: لم يكن ينقصه إلا حضور الجماهير. بالضبط لأنها ستكون حركة جماهيرية، ٤ أيار/مايو الحقيقية ستبقى، على صعيد الأفكار، دون الفوضوية: الطليعة المتطرفة، وهي نبوية وطوباوية، ليست سوى صنيع حلقة مصممة ومؤقتة ومؤمنة.

٤ أيار/مايو

٤ أيار/مايو، حركة جماهير؟ نعم، لكن يجب على الفور تبيان أن هذه «الجماهير» تترك جانباً ٩٥ بالمئة من الصينيين. لقد عُبئت من صفوف الأقلية الضئيلة المثقفة. ٤ أيار/مايو هي حركة مثقفين، بل كانت في البدء حركة العالم الجامعي:

(٣) أن يكون المرء نباتياً، أن لا يتعاطى المشروبات الكحولية، أن لا يدخن، أن لا يستخدم خدماً منزليين، أن لا يستخدم محفة (Pousse-Pousse)، أن يبقى أعزب، أن يتخلى عن اسم عائلته، أن يرفض كل الوظائف الرسمية، أن لا يصبح نائباً، أن لا ينتسب إلى حزب سياسي، أن لا يخدم في الجيش أو البحرية، أن يباهي بالإلحاد.

الطلاب والأساتذة كانوا دعامتها. والواقع، بالمعنى الحقيقي، إن حركة ٤ أيار/ مايو هي تظاهرة طلابية حدثت في بكين يوم ٤ أيار/ مايو ١٩١٩ للاحتجاج على القرار المتخذ في مؤتمر السلام المنعقد في باريس والقاضي بأن تُحوَّل إلى اليابان حقوق ألمانيا في الإقليم الصيني «شاندونغ». بالمعنى الواسع، الذي نستخدمه هنا، حركة ٤ أيار/ مايو هي حركة تجديد وثورة ثقافيتين بدأتا في الواقع قبل عدة سنوات من ١٩١٩ واستمرتا بعدها. مفهومةً على هذا النحو، حافظت الحركة على قاعدة اجتماعية ضيقة جداً[٤]. إن الجانب الأشد لفتاً، هو الذي ينوَّه به في معظم الأحيان من جملة هذا التغيير الثقافي، «الثورة الأدبية»، هو قبل كل شيء من صنع الكتّاب والصحافيين. أما المبادرتان الأكثر إسهاماً في نجاح الحركة، فلا تعتبران حدثين إلا بالنسبة إلى حلقات ضيقة من الإنتلجنسيا: إصدار صحيفة موجهة لجمهور المثقفين من جهة، وإعادة تنظيم جامعة بكين من جهة أخرى.

«هوشي» و«الثورة الأدبية»

في كانون الثاني/ يناير ١٩١٧ يتوجه شاب في السادسة والعشرين إلى هؤلاء الذين، في الصين، يمتهنون الكتابة. طلب إليهم أن يستخدموا من الآن فصاعداً اللغة المحكية (بيهوا) وليس اللغة المكتوبة (وينيان). هذا هو قوام «الثورة الأدبية»[٥] التي كان باعثها «هوشي»، قد أنجز بالكاد أطروحته في جامعة كولومبيا. تدبير تقني جداً، بحيث لم يظهر قبل التجربة أنه يبرر هذه التسمية المبالِغة! والواقع، أننا إزاء اختيار رئيسي. الأدباء الصينيون كانوا يكتبون بلغة لم تتطور منذ ألفي عام، لغة، أياً كان جمالها الخاص، كانت لغة ميتة. وكانوا يتكلمون بلغة أخرى، وحدها الحية، وحدها المفهومة من قبل الشعب. كل الأدب الصيني (عدا الأنواع المزدراة كالروايات، التي تُقرأ في السر) كان مكتوباً بالـ«وينيان». الانتقال من الـ«وينيان» إلى الـ«بيهوا»، هو من قبيل ما مثّله، في أوروبا، هجران اللاتينية لصالح مختلف اللغات القومية.

بدعوته إلى تبني الـ«بيهوا»، تابع «هوشي» هدفاً اجتماعياً: جعل المؤلفات الأدبية في متناول الجميع. طلب أيضاً أن يكون الأدب مرتبطاً على نحو أكثر مباشرة بكثير بحياة الشعب. وبعيداً عن أن تقتصر على الإصلاح اللغوي، «الثورة الأدبية» تنطوي

---

(٤) لكن سنرى، بعد قليل، كيف توسعت القاعدة الاجتماعية للحركة، وكيف ذابت مع حركة المطالب القومية، في ربيع وصيف ١٩١٩.

(٥) إننا نبسط عمداً: إصلاح اللغة هو في قلب الثورة الأدبية، بيد أنه لا يغطي كل جوانبها، سنرى ذلك في الفقرة التالية.

في نظره على تجديد للأدب، للأساليب أو للمناهج الأدبية[٦]، أي، بخاصة، هجران كل التقاليد الأدبية البالية وكل بحث عن الأساليب التي تبهج منذ أكثر من ألفي عام الأدباء: الاقتضاب المبالغ، الكتابات المبهمة، الاستشهادات المأخوذة من الأدبيات الكلاسيكية، إلخ. ضد أدب الأرستقراطيين هذا ـ وهو أدب «متحذلق، غامض، ظلامي أو تجهيلي»، كما قال بعض حلفاء «هوشي» ـ كان الأوان قد آن لتشجيع أدب شعبي: بسيط، واضح، مفيد. وعندما هوجم «المتحذلقون بهذا القدر من العنف، حاولوا الدفاع عن أنفسهم وعن التقليد الأدبي الكلاسيكي. عبثاً: أفكار «هوشي» فرضت نفسها بسهولة وسرعة مذهلتين. معظم الكتّاب تبنى في الحال الـ«بيهوا»، كما لو أنه كان بانتظار هذه الإشارة. المجلات فعلت الشيء نفسه.

شن ـ دو ـ سيو ودورية «الشبيبة»

من بين مجلات الصف الأول، كانت مجلة **الشبيبة** *(Xin Qingnian)* الدورية الأكثر أهمية في حقبة ٤ أيار/ مايو. **الشبيبة** هي التي نشرت بيان «هوشي» وعنوانه «اقتراحات لإصلاح الأدب»، وفي الشهر التالي (شباط/ فبراير ١٩١٧)، اتخذت موقفاً ودياً إزاء أطروحات «هوشي»، كتبه وصاغه رئيس تحرير المجلة: «شن دو ـ سيو» الذي أسس **الشبيبة** قبل ثمانية عشر شهراً، وهو إحدى الشخصيات الجذابة جداً في الصين المعاصرة. ولد في السنة نفسها التي ولد فيها ستالين وتروتسكي، عام ١٨٧٩، في عائلة ماندارانات ميسورة. تلقىّ في البدء تربية كلاسيكية، بيد أنه لم يتابعها حتى النهاية. وبدلاً من أن يحضر الصف الثالث والأخير من دورة الفحوص التقليدية التي تفتح الطريق إلى أعلى المناصب في الإدارة الإمبراطورية، فضّل أن يتلقى تعليماً من طراز «غربي». تابع أولاً في «هانغ شو» دروساً في. . . الإنشاءات البحرية بالفرنسية، ثم سافر، في الثالثة والعشرين من عمره، للدراسة في طوكيو. ولقد أقام عدة مرات في اليابان، تخللتها فترات عاد فيها إلى الصين، حيث درس ونشر الصحف الثورية. «شن دو ـ سيو» ينتمي إذاً إلى هذه الفئة التي نوهنا بأهميتها وتأثيرها. فئة «طلاب ما وراء البحار»: هؤلاء الذين تلقوا في الخارج تكويناً أو تأهيلاً عصرياً والذين عادوا إلى الصين مصممين بشدة على أن يُدخلوا في بلدهم ما تعلموه.

إن «شو دو ـ سيو» هو النموذج الكامل للتغربي الراديكالي: لقد كان، من بين آخرين، «هرزن» الصين الحديثة. تغربي على درجة من الثقة والاقتناع وعلى درجة من قلة الكلَف بقيم التقليد الصيني جعلته يرفض الانضمام إلى جماعة «صن يات ـ صن»

(٦) النقطتان مترابطتان في ذهنه، كتب: «إن لغة ميتة لا يمكن أن تعطي أدباً حياً».

الثورية، التي رأى في اتجاهها القومي إفراطاً. بيد أنه اشترك في ثورة ١٩١١، حيث عين غداتها قوميسيراً للتربية في حكومة الإقليم الذي ولد فيه. بعد زمن غير طويل: عام ١٩١٣، اتخذ موقفاً معادياً لـ«يوان شي ـ كاي»، وعندما سحقت «الثورة الثانية»، سارع إلى الهرب إلى اليابان. وما كاد يعود من إقامته الجديدة هذه في الأرخبيل الياباني حتى أسس، في أيلول/سبتمبر ١٩١٥، في شنغهاي، **مجلة الشبيبة**. إن راديكاليته وتطرفيته قد انسجمتا مع مناخ تلك الحقبة، ومنذ ذلك الحين فصاعداً، وخلال اثنتي عشرة سنة، لم ينقطع عن احتلال مكان الصَّدارة على المسرح الأدبي والسياسي في الصين.

مجلة الشبيبة، التي نشرها «شن» منفرداً في البداية، ولكن التي جمعت بُعَيد ذلك في هيئة تحريرها ألمع ممثلي الطليعة المثقفة، كانت نبراس ومركز استقطاب وتحريك وتثقيف شبيبة كانت أكثر تحرقاً للانتهاء من الآلهة الميتة مما كان عليه أشد الرومانسيين حماسة. وإذ نُشرت في فترة كانت فيها قوانين حادة تضيّق بقوة على حركة الصحافة، وكانت تعطل تارة، وتتوقف تارة أخرى لفقدان المال، كانت تقرأ بشغف شديد من قبل أغلبية الطلاب الذين حولّوا إلى قسم من عقيدة دينية أبسط المواقف التي تتخذها. وفضلاً عن ذلك، فإن هذه المواقف نادراً ما تكون متعلقة بالأحداث السياسية الراهنة. في رأي «شن دو ـ سيو» إن المصيبة أشد عمقاً وينبغي مهاجمتها في جذورها: تقليد ركودٍ يعود إلى ألفي عام، لا إلى ظاهرات سطحيته كالدسائس أو المؤامرات التي تحوكها الحكومات العابرة التي تتعاقب في بكين.

كي يوان ـ بي وجامعة بكين

الحدث الجديد المهمّ الأخير في تلك الحقبة، وهو في آن سبب وعلامة الثورة الثقافية، هو إصلاح جامعة بكين. اسم صيني جديد يدوّي. نبذة سِيرية جديدة، وذلك لأن هذا الإصلاح هو أولاً وقبل كل شيء صنيع رجل: «كي يوان ـ بي». أكثر من «شن دو ـ سيو»، كي يوان ـ بي رجل ذو تأهيل أو تكوين ثقافي مزدوج. تكوينه «الغربي»، اكتسبه في ألمانيا وفرنسا، في حقبة كان فيها أديباً مكتملاً. كان قد اجتاز وهو حدَث الدورة الكاملة للفحوص الماندارانية. نجاحاته البكورية مكنته من أن يحتل، فضلاً عن الصيت الذي اكتسبه كـ«عبقرية جيانغنان»[٧] الأدبية»، المنصب المرموق، منصب المحرر الإمبراطوري (Redacteur Imperial). منصب استقال منه بعد الـ«مئة يوم»: الرجل ثوري، عضو في الـ «تونمنغ هوي»[٨]، وزير للتربية القومية

(٧) اسم جماعي لثلاثة أقاليم صينية.

(٨) «الرابطة المحلفة»، الجمعية السلف لـ «كيو منتانغ».

في حكومة «صن يات ـ صن»، غداة الثورة. استقالة جديدة: «كي» يترك حقيبته الوزارية عندما يصبح «يوان شي ـ كاي» رئيساً. بعد بضع سنوات، عندما تعرض عليه حكومة بكين منصب حاكم الإقليم الذي ولد فيه (زيجيانغ)، «كي» يبرق بالرفض من باريس. بيد أنه لم يرفض عندما يولى في كانون الأول/ديسمبر ١٩١٦ إدارة جامعة بكين. وذلك لأن هذا الثوري هو أيضاً وقبل كل شيء مربٍ: العمل الذي أنجزه كمدير لجامعة بكين يؤهله لحمل لقب «أبو النهضة الصينية».

جامعة بكين كانت قد أسست خلال الـ«مئة يوم». بعد عشرين عاماً في الوقت الذي تولى فيه «كي» إدارتها، كانت، على رغم حركة التجديد التي جاءت بها، معروفة قبل كل شيء بطابعها المحافظ. بالنسبة إلى معظم أبناء موظفي المناصب العالية، يعتبر الطلاب هذه الجامعة لا كمؤسسة للتعليم بل بالأحرى كسلم للوصول إلى الإدارة. الأساتذة هم بالذات مندارانات. لا ينظر إليهم من حيث إمكانياتهم التعليمية والعلمية، لكن من حيث مركزهم في الهرم المراتبي الماندراني. يسمونهم «دارِن» (الماجدون). المستوى الأخلاقي لـ«الماجدين» ولطلابهم مستوى معروف بحقارته، كما يشهد بذلك بعض التسميات التعريضية التي لقبت بها بسهولة جامعة بكين: «البيت المشبوه»، «منبع الفسق والفجور»، «لواء الماخور».

شغل «كي يوان ـ بي» بالعافية الأخلاقية للطلاب: جمعية لتنمية الفضيلة، تأسست في الجامعة عام ١٩١٨. بيد أن فضله الكبير ليس في قمع الفسق بقدر ما هو بناء ليبرالية حقيقية في مؤسسة كانت لا تزال بعيدة عن بلوغ السن الليبرالية. دافع «كي» عن الحريات الأكاديمية ضد الضغوط والإكراهات الحكومية، وترك سائر المدارس الفكرية تعبر عن نفسها وعيّن جسماً مهنياً انتقائياً، ولكن ذا صفة. بُعيد ذلك صارت الجامعة ميداناً يتواجه فيه الأدباء التقليديون والمثقفون الحديثون. وجعلت من الممكن للأخيرين إقامة تحديد فيما بينهم وتكوين مجموعة من المجددين.

وكان الأخيرون هم الذين كسبوا أصوات الطلاب في الانتخابات. إن حركة ٤ أيار/مايو هي حركة شبيبة، من خلالها، وبحميا الشباب، قام أساتذة تتراوح أعمارهم من الثلاثين إلى الأربعين وطلاب متواطئون معهم بفرض قيم الشبيبة.

معنى ومحتوى الحركة

لندمر كل ما هو قديم ولنبنِ الجديد! (Pojiu Lixin) لن ندهش، إذاً، إذا كانت حركة ٤ أيار/مايو حركة عدوة للتقاليد. بالطبع، **في مجلة الشبيبة الجديدة** وبقلم «شن دو ـ سيو» نجد أسطع مثل للهجوم على التقليد الذي هو في الوقت

نفسه تمجيد للشبيبة. هذه هي بداية المقالة التي افتتح بها العدد الأول من المجلة. مقالة تحمل، وليس في الأمر ما يدهش، العنوان التالي: «نداء إلى الشبيبة».

«عندما يريد الصينيون أن يمدحوا أحداً، يقولون: «إن له خِلقة جميلة لا تزال شابة، إنه يتصرف كرجل مسن». ماذا يقول الأمريكيون عندما يشجع بعضهم البعض الآخر. «ابقوا شباباً، حتى عندما تشيخوا». هذه علامة تتجلى من خلالها مختلف أساليب التفكير في الشرق والغرب».

ثم يتحدث «شن» بلغة وجدانية:

«الشبيبة هي بداية الربيع، الشمس المشرقة، العشب الطري والأشجار الموردة، نَصْل مسنون حديثاً. إنها أثمن لحظات الحياة. إن وظيفة الشبيبة في المجتمع هي وظيفة الخلايا نفسها الغضّة والحية في الجسم الإنساني: في سيرورة الأيض (التجدد)، القديم والتالف يزول باستمرار لكي يُعوَّض بما هو غض وحي...».

ولقد استمر «شن» يوصي الشباب أن يختاروا من بين سائر الأفكار الإنسانية تلك التي تتميز بكونها «جديدة، ضرورية للحياة ومتكيفة مع متطلبات المرحلة الراهنة للنضال لأجل البقاء[٩] ورفض تلك الأفكار التي شاخت وتعفنت ولا تصلح لشيء». وينتهي بإعطاء الشباب ست نصائح، قد يبدو تكويمها على هذا النحو مخربطاً بعض الشيء بالنسبة لغربي. أما بالنسبة لطالب صيني، فتبدو موحية بشكل واحد واضح؛ والعمود الأيسر يورد صفات وفية نسبياً للمثل الأعلى المتخذ تقليدياً كنموذج.

كونوا	لا تكونوا
مستقلين	خاضعين
تقدميين	محافظين
ديناميين	متحفظين
أمميين (حرفياً: كوسموبوليتيين)	انعزاليين
عمليين	شكليين
علميين	خياليين

(٩) الداروينية هي إحدى نظريات القرن التاسع عشر الأوروبي التي وجدت أكبر اهتمام في صفوف المثقفين الصينيين قبل وأثناء أيار/مايو. ليس بدون مرارة، اكتشفوا تأكيداً للنظرية في صورة رأوا فيها أن شعبهم في سبيله إلى الانقراض من قبل الجنس الأبيض الأفضل تسليحاً.

هذه الوصايا تناقض الأخلاق الكونفوشيوسية التي تعظ باحترام الشيوخ والتقليد، بالخضوع للشرائع والطقوس، بالتحفظ والطاعة(١٠). ما يدعو للمقت لم يعد الاعتداد بالأنا والجسارة، بل التهيب والخجل والامتثالية الجائرة.

حضارة آكلي لحوم البشر

الكونفوشيوسية، كثقافة كلاسيكية ومجتمع تقليدي، هي كل واحد. إن مجنوناً ذا بصيرة قد كشف لنا طبيعتها الحقيقية، المختبئة خلف واجهة ماكرة من الكلمات: فريسة هذيان الاضطهاد وقانع أن أهله وجيرانه والعالم كله يريدون ذبحه بغية أكله، هذا المجنون يتساءل في ما إذا كان، في كل الأزمان، الإنسان يأكل الإنسان. يمسك كتاب تعليم تاريخياً: على كل صفحة من صفحاته تدوّن في كل الاتجاهات كلمات «الإنسانية»، «العدالة»، «الفضيلة». وعندما ينظر إليها عن قرب شديد، يتوصل إلى رؤية كلمتين، مكتوبتين بين السطور تركضان في طول الكتاب وعرضه: «أكل البشر». هذا المجنون، هو بطل قصة نشرت عام ١٩١٨ في مجلة **الشبيبة**. في الصفحة الأخيرة من القصة، نرى المؤلف ـ وهو أشهر كاتب في الصين المعاصرة ـ يعبّر على نحو أكثر صراحة ـ عن الدرس الذي تعلمه القصة: «إنني أنتمي إلى تاريخ بعدّ أربعة آلاف سنة من أكل لحم البشر».

النقد الباقي لم يكن سوى نتيجة طبيعية لهذا النقد الأساسي، بيد أنه هو الذي غيّر بعمق أكبر حياة ومشاعر كل الناس، وسنكتفي ببضعة أسطر لنعطي القارئ فكرة عنه. لقد نهضوا ضد كل العادات التي تمنع ازدهار وتفتّح الفرد: الزواج المرتب (من قبل الأهل)، الأقدام المغلولة، خضوع الأصغر سناً (من الإخوة)، إلخ. رفضوا الاعتراف بالقيمة المقدسة للروابط الثلاث التي جعلتها الكونفوشيوسية أساس التنظيم الاجتماعي: تبعية الرعية للملك، الأبناء للأب، الزوجة للزوج. هذه الروابط المقدسة قد اعتبرت المسؤولة الرئيسية عن الاستبداد الذي ساد على الدوام في العائلة والدولة على حد سواء. طالبوا بوجه أخص بتحرير المرأة، الضحية الأولى، هنا كما في بلدان أخرى، من الإكراهات التقليدية. مساواة الجنسين، الحق في الحب، الصراع بين الأجيال كما لدى «تورغنيف»، تعصّب العائلة الاضطهادي المغلّف بالرياء: الكثير من هذه المسائل بسط مراراً في الأدبيات اللاحقة لـ ٤ أيار/مايو.

بيد أن هذا ليس كافياً لتصفية أسواء الكونفوشيوسية والأضرار التي تنزلها

(١٠) لندمر ما هو عتيق ولنبنِ الجديد: بكتابة هذا الشعار على حيطان بكين، وضع «الحرس الأحمر» نفسه (في الثورة الثقافية الجديدة) منذ آب/أغسطس ١٩٦٦، في خط مستقيم مع حركة ٤ أيار/مايو.

بالعائلة والمجتمع. ينبغي أيضاً، كما فعل الأوروبيون بالمسيحية في القرن التاسع عشر، إخضاع عقائدها الإيمانية و«التاريخ المقدس» نفسه لنقد فكري لا يعرف الرحمة ولا يتعرف على محرّم أو مقدّس. إن كوكبة رينان(*) تناقش صحة الأدبيات الكلاسيكية (الكونفوشيوسية)، ترفض كل ما تعتبره حكايات أو خرافات منقولة من جيل إلى جيل، ينكرون أو يشككون أن يكون كونفوشيوس هو المؤلف الحقيقي للكتب الشرعية (الكونفوشيوسية). هذا المجهود في إعادة التقييم النقدي للعصور القديمة الصينية لا يبين فقط المسافة التي اجتازها المثقفون الصينيون العصريون في ابتعادهم عما يشكل جوهر التقليد الفكري أو الثقافي لبلدهم، كما أنه يسمح بقياس تأثير المناهج العملية التي طبقها الغرب منذ عدة أجيال في نقد النصوص وفي دراسة الموضوع على حد سواء. هذا يقودنا إلى وصف وتمييز الجانب الأخير، الإيجابي[١١]، من هذا المشروع، مشروع التدمير المنهجي الذي كانته حركة ٤ أيار/ مايو.

النموذج هو الغرب

العناصر «الإيجابية» في ايديولوجيا ٤ أيار/ مايو تُسمى الإيمان بالتقدم، الديمقراطية، العلم، الثقة بالإمكانات اللامتناهية للعقل الإنساني، إلخ: وبكلمة مختلف التيارات التفاؤلية التي كان من الممكن اقتباسها من فكر القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الأوروبيين. الاقتباسات والجحود مترابطة: التغرب هو التكملة الطبيعية لنقد القيم القومية. ولأنهم مقتنعون بعدم فائدة التقليد الصيني كانوا يفتشون في أماكن أخرى عما يعوّضه ويحلّ محله. إن أضرى ثالمي اعتبار الماضي القومي هم المنافحون الأكثر حرارة عن الثقافة الغربية. «الفكر الصيني متأخر ألف عام عن الفكر الغربي». يؤكد الذي وصفناه بـ«هرزن» الصيني. وبقلمه شرحت على أوضح وأصرح ما يكون الرابطة بين نزعة العداء للكونفوشيوسية والتغرب (المجسد في هذه الحالة بـ «نبيلين»: «الديمقراطية» و«العلم»). في كانون الثاني/يناير ١٩١٩، يرد «شن دو - سيو» في مجلة **الشبيبة** على هجمات أعدائها:

«لقد اتهموا هذه المجلة بأنها تستهدف تدمير الكونفوشيوسية، الطوق، «الجوهر القومي»، عفاف النساء، الأخلاق التقليدية (الاستقامة، البر بالوالدين، العفاف)،

(*) رينان كاتب فرنسي مختص بتاريخ اللغات والأديان، وبخاصة اليهودية والمسيحية. أعماله في تفسير الكتاب المقدس أكدت إيمانه بالعلم وثبتت نزوعه العقلاني (المترجم).

(١١) هذا الوصف لا ينطوي على حكم قيمة. يهدف فقط إلى أن يتبين، في حركة كانت نتائجها الأكثر وضوحاً هي تصفية القيم القديمة، إرادة بناءة، إرادة كانت، بقوة الأشياء، إرادة محاكاة.

الفنون التقليدية (الأوبرا الصينية)، الدين التقليدي (الألوهية والأشباح)، الأدب القديم والسياسة من النمط القديم (امتيازات وحكومة بواسطة الرجال وحدهم)[١٢].

نحن نعترف بصحة كل هذه الاتهامات. لكننا لا نرافع على أساس أننا اقترفنا جريمة. وإذا كنا قد اقترفنا كل هذه «الجرائم»، فذلك فقط بسبب الدعم الذي نقدمه إلى النبيلين: الديمقراطية والعلم. بغية دعم الديمقراطية، نحن ملزمون بالقتال ضد الكونفوشيوسية، الطقوس، عفاف النساء، الأخلاق التقليدية والسياسية من النمط القديم. لكي ندعو للعلم، لا نستطيع أن نفعل شيئاً آخر إلا معارضة الفن التقليدي والدين التقليدي. لكي نحث على الديمقراطية والعلم على حد سواء، نحن مضطرون إلى مهاجمة «الجوهر القومي» والأدب القديم. . .».

ثمة إشارات كثيرة تشهد، لدى العديد من المثقفين العصريين، على سُعار تغربي حقيقي: الشعارات على الموضة كانت مثل: «تغرب كلي»؛ العناوين الفرعية تكتب بلغات غربية في الصحف الرئيسية المناضلة (مجلة **كسينكاو**، التي هي، بعد مجلة **الشبيبة**، المجلة الأكثر أهمية في حقبة ٤ أيار/مايو، تحمل عنواناً فرعياً بالإنكليزية: **النهضة**)؛ الترجمات المنهجية أو المنتظمة للمؤلفات الغربية (معظم الدوريات مقسمة إلى قسمين متساويين، أحدهما مخصص للترجمات، الكتّاب - وأولهم «لوشيون» - يكرسون كثيراً من وقتهم ومن طاقاتهم لترجمة أبحاث وروايات إنكليزية، فرنسية، ألمانية أو روسية)[١٣]؛ رواج الرواية التي انكب بإيثار على إنتاجها الكتّاب الصينيون العصريون، كرد فعل ضد التقليد الأرثوذكسي الذي ينفيها خارج ميدان الأدب الحقيقي، ولكن أيضاً بالنظر إلى أهمية هذا الفن في الآداب الغربية؛ الدور القيادي أو التوجيهي الذي لعبه «طلاب ما وراء البحار» الصينيون في الثورة الثقافية (لنتذكر فقط أن من بين قادته الرئيسيين الثلاثة، الأول، «شن دو - سيو»، عاد من اليابان عام ١٩١٥، الأخير «هوشي»، عاد من الولايات المتحدة عام ١٩١٧)؛ دعوة فلاسفة أجانب: «ديوي»، الذي وصل إلى بكين قبل ثلاثة أيام من تظاهرة ٤ أيار/مايو والذي لاقت محاضراته التي استمرت أكثر من عامين نجاحاً خارقاً، أو «برتراند راسل» الذي جاء عام ١٩٢٠ مروراً بموسكو والذي، سواء بكتبه أو محاضراته، مارس على الشبيبة المثقفة الصينية، خلال المرحلة الأخيرة من ٤ أيار/مايو، تأثيراً أعمق من تأثير أي مفكر عصري آخر.

---

(١٢) المقصود: باستثناء كل تمثيل شعبي.

(١٣) الأمر الذي خلق تأثيراً تمثل في تنمية متزايدة للتأثير الغربي على أعمالهم الخاصة، وبواسطة هذه الأعمال، على اللغة نفسها (تغريب مفردات لغوية).

عداء للثقافة القومية وللمذهب القومي

تغرّب متطرف ورفض للميراث الصيني: هذان المساران دفعا أحياناً إلى حد كاريكاتوري. عند «شن دو ـ سيو» وبعض الآخرين، الازدراء بلا تروٍّ ولا تدقيق لثقافتهم الخاصة يسير جنباً إلى جنب مع حماسة كثيراً ما تكون قليلة الرؤية لسائر عناصر الحضارة والثقافة الغربية. شعور بالخزي القومي وعبادة لثقافة أجنبية: ها نحن بعيدون، في الظاهر، عن الحادث الذي أعطى اسمه للحركة. التظاهرة الطلابية لـ ٤ أيار/مايو ١٩١٩ هي رد فعلٍ قومي موجّه ضد الإمبريالية وضد اقتطاع أرض قومية. والواقع أن الاتجاهين غير متناقضين البتة. إن حركة ٤ أيار/مايو هي حركة معارضة للثقافة والحضارة الصينية وليس للأمة الصينية. بل إنها ليست معادية للثقافة الصينية إلا باسم ولأجل الأمة الصينية. فلأجل إنقاذ الصين والشعب الصيني العائشين، أراد الوطنيون تخليص هذه وذاك من ثقافة وحضارة ميتتين، لا تزالان معوّقتين. المقطع المذكور قبلاً، حيث يعتبر «شن دو ـ سيو» الفكر الصيني متأخراً ألف عام عن الفكر الغربي، يتابع على هذا النحو:

إذا ثابرنا نحلم بسلالاتنا الملكية الماضية. . . ، فإن شعبنا سيوضع خارج القرن العشرين ويبقى يعيش كالعبيد أو الحيوانات».

في مناسبة أخرى، يصبح «شن» أكثر صراحة:

«نحن لا نعرف حقاً أية مؤسسة من مؤسساتنا التقليدية يمكن أن تتكيف مع شروط البقاء في العالم العصري. إني أفضل أن أرى سقوط وانهيار «جوهرنا القومي» بدلاً من انقراض أمتنا، بسبب هدم قدرتها على البقاء. البابليون لم يعودوا موجودين: فماذا تفيدهم وبماذا تخدمهم اليوم حضارتهم؟ وكما قال مثَل سائر صيني: «حيث لم يعد ثمة جِلد، هل يمكن الشعر أن ينبت؟» العالم يتقدم على الدوام، وهو لن ينتظرنا البتة».

إن عنف الثورة ضد الحضارة والثقافة الصينيتين أعطى حركة ٤ أيار/مايو مكانها الطبيعي، الضروري، في سير التطور الثقافي أو الفكري للصين الحديثة. من الحضاروية أو الثقافوية[١٤] (Culturalisme)، إلى القومية، تنفتح، بعد بضع سنوات من ثورة ١٩١١، مرحلة جديدة. وإذ أطيح بالأسرة المالكة، أسرة «تشينغ»، لم يعد

---

(١٤) ثقافوية أو حضاروية (Culturalisme): بهذه العبارة يمكننا، بالتعاون مع الاتجاهات القومية العصرية، تحديد نزعة التمحور الصينية حول الذات (Sinocentrisme) المعاصرة التي تجلت في حرب الأفيون.

من الممكن أن تخدم ككبش محرقة، وبالتالي فالمسؤوليات المحض قومية(*) عن مآسي الصين أصبحت مكشوفة أمام أعين الجميع. من هنا الهجوم العنيف من قبل الناس الأكثر جذرية والأكثر حصافة. بيد أن سبب هذه الشراسة التي غيَّرت هدفها هو نفسه على الدوام: إعطاء الصين القوة التي تجعلها قادرة على مقاومة الإذلال والاستغلال. وبعيداً عن أن يكونا نقيضين، النزعة القومية المعادية للغرب، والتغرب الثقافي ـ الحضاري، كانا نبتتين متزاوجتين.

من هنا ليس مدهشاً إلى درجة كبيرة، بعد كل حساب، أن يجعلوا من يوم ٤ أيار/ مايو رمز هذه الحركة الواسعة، حركة الثورة الثقافية، التي تتجاوز يوم ٤ أيار / مايو في معناها ومدلولها، كما أنها سبقتها وعاشت بعدها في الزمان. إن المعاصرين المتفقي الرأي قد رأوا في تظاهرة طلبة بكين نتيجة مباشرة وتعبيراً ديناميأ عن التغيير الذي حدث في العقول، سواء هؤلاء الذين رثوا لـ/ أو ندوا بـ التأثير الضار أو المفسد للمعلمين، أو هؤلاء الذين شجعوا ودعموا حركة مفعمة بالوعود. خلال بضعة أسابيع، فعل أو عمل طلاب بكين تحوّل إلى حركة قومية. شانغهاي وكانتون حاكتا ودعمتا بكين[١٥]. وبصورة رئيسية، الحركة ضمت ووحدت في فعل أو عمل مشترك مختلف طبقات البلد الاجتماعية[١٦]. وليد إرادة أمة في الحياة، ٤ أيار/ مايو تَعُد من بين ورثتها الشرعيين الكيومندانغ، الحزب القومي، والشيوعيين الصينيين على حد سواء. صين البارحة وصين اليوم تدين كلتاهما بولادتها وانبثاقها إلى صين ما قبل البارحة، صين ٤ أيار/ مايو.

من ٤ أيار/ مايو إلى الماركسية

انتصار ٤ أيار/ مايو كان سريعاً، مدوِّياً. نتذكر السهولة التي فرضت بها الـ«بيهوا» (اللغة المحكية). منذ ١٩٢٠، يصدر مرسوم من وزارة التربية القومية يدخل تعليم الـ«بيهوا» في المدارس الابتدائية. وبهذا لم يكن المشرع قد فعل شيئاً سوى التصديق على اختيار قد قام به مستخدمو اللغة أنفسهم. إلى الأربعماية صحيفة التي، إذا صدقنا «هوشي»، تبنت الـ«بيهوا» منذ ١٩١٩، يضاف عدد كبير من

(*) المقصود: مسؤولية التأخر الصيني (المترجم).

(١٥) الامتداد الجغرافي لحركة سياسية له مغزى آخر تماماً في الصين، حيث ما زالت الإقليمية حية جداً، يختلف عن مغزاه لدى أمة غربية في الفترة نفسها.

(١٦) «اضرابات التجار» عززت وأطالت التظاهرات الطلابية. البرجوازية الوليدة اشتركت في الحركة الثورية في حدود وخلال فترة كان فيها النضال لأجل الاستقلال القومي هو المحتوى الأساسي للثورة.

الصحف الجديدة: خلال بضع سنوات ولد منها عدة مئات. عدد منها كان لسان حركات أدبية جديدة. وهذه نتيجة أخرى لـ ٤ أيار/مايو: الجَيَشان الثقافي والفكري العجيب الذي خلقته الثورة الأدبية. فقط ما بين ١٩٢١ و١٩٢٥ ـ والحركة لم تتوقف عند ١٩٢٥ ـ خلق أكثر من مئة جميعة أدبية. إحداها، الأقدم والأوسع نفوذاً، هي «جمعية الدراسات الأدبية» التي تأسست في كانون الثاني/يناير ١٩٢١ بهدف تجميع صفوف الكتّاب المؤيدين للإصلاح اللغوي. في السنة نفسها ظهرت جمعية منافسة، نصيرة بالقدر نفسه من الحماسة للثورة الأدبية: «خلق».

هذه المنافسة بين مدرستين «عصريتين» للكتّاب تجعلنا نلمح الثمن الضروري للحيوية المفرطة التي وسمت حركة ٤ أيار/مايو: الاختلاف، ثم سريعاً، الانشقاق بين المنتصرين. كانت حركة ٤ أيار/مايو قد جمعت سائر «المثقفين الجدد» حول تصورات عامة وملتبسة على حد سواء، مثل الديمقراطية، العلم، الإنسانية، الليبرالية، العقل. وأكثر من ذلك أيضاً: جمعتهم حول إرادة الهدم. جاء النجاح ـ وجاء بلا تأخير ـ فأصبح من المحتم أن يتعارض مثلاً هؤلاء الذين يكتفون بثورة ثقافية وفكرية وأدبية، وهؤلاء الذين يرون أن ثورة سياسية واجتماعية هي الامتداد الضروري للأولى. عندما كان التحالف مهدداً. صمد كيفما كان حتى حادث ٤ أيار/مايو وخلال القمع الذي تلاها. في ما بعد، السياسات فُصلت عن الأدبيات، الراديكاليون عن المعتدلين. خط التقسيم مر بين محركي أو زعيمي الحركتين: «هوشي» الذي توفي في فورموزا عام ١٩٦٢، و«شن دو ـ سيو»، المؤسس المقبل للحزب الشيوعي الصيني.

منذ ١٩١٨، في سعيهما إلى تنمية حركة جماهير، «شن دو ـ سيو» و«لي دا ـ زاو» أصدرا صحيفة جديدة، أكثر سياسية من مجلة **الشبيبة**، وأكثر راديكالية في السياسة ـ : **النقد الأسبوعي**. العام التالي، يقف «هوشي» بعنف ضد ما سماه «Les Ismes»(*). ويقصد بذلك المنظومات الفكرية ذات النزوع أو الطموح الكوني: الاشتراكية أو الشيوعية. هذه الـ Ismes، عارضها بالـ«وينتي» (بالصينية)، أي «المشاكل الفعلية»، أوصى بترك الخصومات وأحلام اليقظة الطوباوية والتصدي للمشاكل العيانية لأجل محاولة حلها واحدة بعد أخرى. بكلمة: تبرير ودفاع عن التجربوية (L'empirisme) إذا غامرنا واستخدمنا اللاحقة Isme للتعريف باتجاه «هوشي». بين هذه التجربوية، أو بالأصح هذه الذرائعوية (Le Pragmatisme)،

(*) لاحقة باللغة الفرنسية، تعني مذهب، نترجمها باللاحقة العربية «ويه» أو «يه» (المترجم).

حيث نعرف تأثير «ديزي»، أستاذ «هوشي» في جامعة «كولومبيا» وبين راديكالوية «شن دو ـ سيو» المتجهة أكثر فأكثر نحو الماركسية، لم يكن ثمة مجال للمصالحة. في خريف العام ١٩٢٠، جمعية «الشبيبة» بالذات تنفجر. الليبراليون ـ «هوشي»، الكاتب «لوشيون» ـ يتركون هيئة التحرير. وتصبح المجلة لساناً شيوعياً(١٧).

السنوات التالية لم تؤدِ سوى إلى مفاقمة الانشقاق. سلسلة متوالية من الجدالات حددت أو شخصت معالم الحياة الفكرية أو الثقافية الصينية بين ١٩٢٠ و١٩٣٧. جدالات أظهرت في آن الأهمية المتعاظمة للشواغل والاهتمامات الاجتماعية عند المثقفين والحظوة المتنامية للماركسية في صفوفهم.

معظم الجدالات كان ذا طابع فلسفي. ناقشوا بالتوالي المزايا المقارنة للحضارات الغربية والشرقية، للدين، للعلم، لطبيعة المجتمع الصيني، لتحقيق تاريخ الصين، للماركسية، إلخ. إن مجرد تعداد المواضيع التي نوقشت يعطي فكرة عن معنى واتجاه سير التطور الفكري. إنه جد واضح: خلال حوالى خمسة عشر عاماً، التيار الأكثري، التغربي في البدء، أصبح وضعياً وعلموياً، ثم مادوياً، قبل أن يتأكد صراحة كماركسي. إن رجلاً مثل «هوشي»، الذي، خلال الجدال الأول الكبير، كان جزءاً من الأكثرية التحديثية (بل كان المقرِّظ الرئيسي للمجتمعات الغربية)، كف تدريجياً عن التدخل. قليل جداً الاكتفاء بالقول إنه أصبح ينتمي إلى الأقلية: لم يعد يشعر أنه معنيّ بالجدالات. وعلى هذا ففي أثناء الجدل الأخير (١٩٣٦ ـ ١٩٣٧)، الذي لم نشر إليه مجرد إشارة: دار الجدال فقط داخل المعسكر المادوي واستهدف رجلاً (بي كنغ) كان، خلال النزاع السابق، المدافع المرموق عن الماركسية. وفي حماسته المادوية، اتهم بأنه يولي أحسن الاعتبار، إلى جانب الكلاسيكيات الماركسية، لأسلاف بالين، مثل هولباخ، هلفثيوس، أو ديدرو.

الأدب تبع سير تطورٍ موازياً. سير تطور من المناسب تلخيصه بأن نستعير من نقد ملتزم عنوان إحدى مقالاته المنشورة عام ١٩٢٧: «من الثورة الأدبية إلى الأدب الثوري». نستعيد الآن بعض شواخصه التي تصورها النزاعات والتكتلات بين المدارس الأدبية. المنافسة بين «جمعية الدراسات الأدبية» و(جمعية) «خلق» تغطي جزئياً جدالاً بين واقعية ذات اتجاه اجتماعي (تدافع عنها وتقدم صورة عنها الجمعية الأولى) ونظرية الفن للفن التي دعا إليها بغطرسة الكتّاب الشباب من جمعية «خلق». فجأة،

(١٧) الواقع ان الحزب الشيوعي الصيني لم يؤسَّس إلا في العام التالي (١٩٢١) ـ لكن منذ تلك الحقبة، «شن»، بمساعدة رجل للكومنترن، كان يحضّر بنشاط لتأسيسه.

حوالى ١٩٢٥، تصبح «خلق» على يسار «جمعية الدراسات الأدبية»: المحرك والملهم الرئيسي لجماعة «خلق»، «كيو مو ـ جو» يتحول إلى الماركسية. «لقد وجدت الآن مفتاح جميع المشكلات التي كانت تبدو لي تناقضية وغير قابلة للحل»: هذا ما كتبه «كيو مو ـ جو». ويكتب بُعيد ذلك: «اليوم، لا يمكن الأدب أن يبرر وجوده إلا بقدرته على تعجيل تحقيق الثورة الاشتراكية... نحن في عصر الدعاية، والأدب هو السلاح القاطع في الدعاية»، سلاح يستخدم لعدم توفر ما هو أمضى منه، ولكن لا يمكن إحلاله محل النضال المباشر: «كيو مو ـ جو» يشترك بـ «حملة الشمال» (١٩٢٦ ـ ١٩٢٧) بوصفه قوميسيراً سياسياً لوحدة من وحدات الجيش الثوري.

مع ذلك فثمة كتّاب آخرون، وليسوا صغاراً ـ «لوشيون» بصورة رئيسية إذا كانوا من قلوبهم مع المضطَهدين الذين يصفونهم، بل إذا كانوا يضعون الثورة في قلب أمانيهم، إلا أنهم كانوا لا يزالون يرفضون وضع الأدب في خدمة الدعاية. وأخيراً حسموا الموقف، في بداية ١٩٣٠، بإقامة «رابطة كتاب اليسار» وانضواء «لوشيون». خلال العام ١٩٢٨ و١٩٢٩ أيضاً، مع أن لوشيون كان يجادل بشدة الكتّاب المنعزلين في أبراجهم العاجية والمبتعدين عن كل التزام سياسي أو اجتماعي، إلا أنه لم يكن يراعي جانب الشباب الثوريين الفارغين أو السذج الذين يتوفرون على حماسة أكثر من الموهبة. عندما قبل فجأة أن يكون عرّاب «رابطة كتاب اليسار» هذه التي كانت قيد التكوين، انتخب على الفور رئيساً لها. بيد أنه بقي معزولاً بين أعضاء الهيئة الإدارية السبعة الذين انحازوا إلى جانب الشيوعيين. خلال السنوات الثلاث ١٩٣١ ـ ١٩٣٣، بقي شيوعي، سكرتير عام سابق للحزب، يلهم ويوجه سياسة «الرابطة»، بدءاً من تأليف «رابطة كتاب اليسار»، وبخاصة بدءاً من ١٩٣٢، هيمنة الحزب الشيوعي الصيني على الأدب الصيني لم تكف عن التأكد. عشية الحرب العالمية الثانية، ليس فقط كتّاب اليسار، بل «الأدب البروليتاري» بالذات كسف كل منافسيه. ومن الأفضل القول، لإعطاء فكرة أصح عن طبيعة ونتائج الجدل، إنهم سحقوا خصومهم...

الملحق ٢

٤ أيار/مايو في مرآة الماركسية الصينية

هذه مقتطفات من كتابات «ماوتسي تونغ» حول حركة ٤ أيار/مايو. وهي مأخوذة من مؤلفاته المختارة الصادرة في بكين (المجلد الثاني، ١٩٦٩):

«... الثورة الثقافية التي باشرتها حركة ٤ أيار/مايو هي حركة مناهضة للثقافة الإقطاعية بصورة كاملة، ولم يعرف التاريخ الصيني منذ فجره هذه الثورة الثقافية العظيمة والكاملة. وكان مأثرة عظيمة لهذه الثورة الثقافية أنها رفعت عالياً في ذلك الحين رايتين كبيرتين: راية مناهضة الأخلاق القديمة ونشر الأخلاق الجديدة وراية مناهضة الأدب القديم ونشر الأدب الجديد...».

ص ٥٢٢

«... إن حركة ٤ أيار/مايو قد عبّدت، من ناحيتي الايديولوجيا والكوادر، الطريق لتأسيس الحزب الشيوعي عام ١٩٢١ وكذلك لحركة ٣٠ أيار/مايو وحملة الشمال...».

ص ٥٢٢

«... إن مدى التقدم الذي تحقق خلال السنوات العشرين ومنذ حركة ٤ أيار/مايو لا يتجاوز مدى التقدم الذي تحقق خلال السنوات الثمانين السابقة لها فحسب، بل يتجاوز بصورة فعلية مدى ما تحقق من تقدم خلال آلاف السنين في العهود التاريخية الصينية...».

ص ٥٢٧



مراجع رئيسية

G. Boudarel, J. Chesneaux, N. Khac Vien, J-R. Clementin, Ph. Dévillers. *Tradition et revolution au Vietnam*. Paris: Editions Anthropos, 1971.

J. Chesneaux. *Contribution a l'histoire de la nation vietnamienne*, Paris: Editions Sociales, 1955.

J. Chesneaux. *Le Vietnam. Etudes de politique et d'histoire*, Paris: Editions Maspero, 1968.

Jean Lacouture. *Ho Chi Minh*. Paris, Seuil, 1967.

N. Khac Vien. *Le Vitnam traditionel*. Hanoi, [s.d.]. (études Vietnamiennes; No. 21).

M. Rodinson. *Marxime et Monde Musulmane*. Paris: Editions Seuil, 1972.

Notre Persident Ho Chi Minh. Hanoi: Editions en langues étrangères, 1970.

Brèv histoire du parti des travailleurs du Vietnam. Hanoi: Editions en langues étrangères, 1970.

Encyclopaedia Universalis:

Les articles: Vietnam; Vietnam (art et litératuré); (Confucius et comfucianisme; Giap; Hochi Minh; Indochine Française.

قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري. بيروت: دار ابن خلدون ١٩٧٢.





مركز دراسات الوحدة العربية

الهزيمة والايديولوجيا المهزومة

ياسين الحافظ

الهزيمة والايديولوجيا المهزومة





مركز دراسات الوحدة العربية

الهزيمة والايديولوجيا المهزومة

ياسين الحافظ

(*) هذه هي الطبعة الثانية للكتاب الصادرة في دمشق، ١٩٩٧.

محتويات

تقديم ٧

تاريخ وعي أو سيرة ذاتية ايديولوجية ـ سياسية ٩

الهزيمة الكبرى ٤١

ـ من وعد بلفور إلى دولة إسرائيل أو كيف سهّل التأخر العربي قيام إسرائيل ٤٣

ـ عبد الناصر والصراع العربي ـ الإسرائيلي ٦٣

ـ هزيمة حزيران جذورها وأسبابها ونتائجها ٩٥

ـ ملحق: دور الايديولوجيا والشكل في ميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي ١١٧

ـ اتجاهات التطور العربي المقبل ١٢٣

نقد الايديولوجيا المهزومة ١٥٧

ـ في الجذور الفكرية للهزيمة ١٥٧

ـ السياسات العربية ماذا تشكو: اللاعقلانية أم الخطأ؟! ١٦٥

ـ نحو سياسة عربية ذات مضمون قومي، راديكالي حديث ١٧٩

ـ التأخر العربي، تقنولوجي أم ايديولوجي ـ سياسي؟! ١٩٩

ـ نحو وعي نقدي للهزيمة ٢٠٧

ـ أوراق حزيرانية ٢١٥

ـ مناقشات في الايديولوجيا الفلسطينية ٢٤١

ـ نحو وعي مطابق في السياسات الدولية ٢٧١



تقديم

كتبت مواضيع هذا الكتاب في فترة زمنية غير قصيرة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٧)، مع ذلك يبدو الكتاب وحدة متكاملة متسقة، لأنه يدور حول موضوعين فقط: **الأول**: هو الهزيمة الكبرى التي عانتها وتعانيها الأمة العربية، منذ وعد بلفور وحتى اليوم.

الثاني: هو نقد هذه الهزيمة نقداً معمقاً والذهاب، ربما، لأول مرة، من نقد السياسة إلى نقد المجتمع، في تفسير هذه الهزيمة. في هذا النقد حاولنا أن نذهب إلى الجذور، حاولنا أن نكون راديكاليين. (ولا نعتقد أن القسم المعنون «نحو وعي مطابق في السياسة الدولية» ينال من وحدة الكتاب أو اتساقه، لأنه يبدو مجرد ملحق).

ولأن هذا الكتاب قد كُتب في مناسبات مختلفة متعددة، سيرى القارئ نفسه أمام تكرارٍ أحياناً. لكنه سيجد أنه تكرار لولبي، بمعنى أنه يحمل تقدماً إلى الأمام، يحمل مزيداً من التعميق والتطوير للأفكار وإغنائها وتدقيقها.

آمل أن يخدم هذا الكتاب في تنمية الوعي بالأسباب العميقة (الايديولوجية، السوسيولوجية، الاقتصادية، السياسية) التي ولدت الهزيمة.

بيروت ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨
المؤلِّف



تاريخ وعي
أو
سيرة ذاتية ايديولوجية ـــ سياسية

منذ زمن غير قصير تملكتني رغبة ملحّة في كتابة سيرتي الذاتية على الصعيد الايديولوجي ـ المجتمعي ـ السياسي، أو، بعبارة أخرى، تاريخ تطور الوعي الذي امتلكت، في مختلف المراحل الفكرية ـ السياسية التي مررت بها. هذه الرغبة الملحة في كتابة سيرتي، التي لم تكن بالتأكيد وليدة الرغبة في الحديث عن النفس، هي محاولة للخدمة من خلال عرض هذه السيرة. ذلك أن الحديث عن مراحل تطور أو تدرج وعي مواطن شارك ما وسعته المشاركة في الأحداث التي عاشتها الأمة التي ينتمي إليها، ويزعم في الوقت نفسه أنه أحرز فقط في المراحل المتأخرة، قدراً مناسباً من الوعي المطابق. هذا الحديث قد يخدم (ولهذا السبب فقط أقدمت على تسجيله) في إلقاء ضوء على عناصر التأخر والتقليد التي لا تزال مسيطرة على وعي قطاعات غير صغيرة من العاملين في سبيل تحرر أمتهم ووحدتها وتقدمها، وتحول دون امتلاكهم وعياً مطابقاً لحاجات الأمة، عناصر تفسر الإخفاقات التي عانتها وتعانيها حركة الثورة العربية.

إن هؤلاء الذين لا يعرفون معنى العطش الفاوستي إلى المعرفة، وهؤلاء الذين لقوا راحة الضمير والعقل في يقينية معتقد إيماني ما، وأيضاً هؤلاء الذين لا يدركون أن الوعي هو سيرورة تتكامل وتتواصل بغية الاقتراب من حقيقة واقعية، غير مكتملة على الدوام، ومن واقع متحرك على الدوام، هؤلاء كلهم لن يجدوا في هذه السيرة ما يرضيهم.

لذا إلى غير هؤلاء تتوجه هذه السيرة.

مدينتي الصغيرة: قيمها وتقاليدها وايديولوجيتها

١ ـ ولدت في العام ١٩٣٠ على الأرجح، في مدينة صغيرة، دير الزور، على ضفاف نهر الفرات في قسمه السوري، قد لا يتعدى عدد سكانها آنذاك العشرين ألف نسمة. دير الزور هذه تقوم على ضفاف الفرات ولكن على حافة صحراء أو قلب صحراء بالأحرى. وفي هذه المدينة ترعرعت أيضاً، فلم أغادرها إلى دمشق للالتحاق بالجامعة إلاّ في العام ١٩٤٩.

في هذه المدينة الصغيرة، والأحرى القرية الكبيرة، كنا نجد ونعيش كل ما يميز التقليد العربي والتاريخ المجتمعي العربي: المدينة مؤلفة من مجموعة عشائر وأفخاذ وبعض «أغراب» (أي وافدين جدد إلى المدينة، ويبقون أغراباً مهما طال زمن سكناهم)، والعشائر والأفخاذ متوضعة في أحياء تكاد تكون خاصة، واقعة في الدير الأصلية القديمة، «دير العتيق»، المجموعة السكنية المتراصة المبنية من الجص واللبن، وذات الطرق الضيقة الترابية المظلمة. وتبدو العشيرة حصناً أو ملاذاً مجتمعياً، اقتصادياً وأخلاقياً و«سياسياً» للفرد. والطفل منذ نعومة أظفاره كان يحفظ شجرة نسبه وصولاً إلى الجد الثاني عشر على الأقل. إذاً، فنظام القرابة كان يشكل المحور الذي تدور حوله الحياة المجتمعية، ومن هنا شيوع زواج بنات العم (كل زوجة تسمى ابنة عم ولو لم تكن كذلك) وشيوع الثأر والفدية.

القيم الفكرية لهذه القرية الكبيرة كانت خليطاً من قيم بدوية خالصة، وقيم إسلامية صوفية، ثم إسلامية سنية وهابية مع بعض تأثيرات محمد عبده، كما سنرى. وعلى الرغم من أن دير الزور كانت شيئاً ما يصبح مدينة شرقية صغيرة، وعلى الرغم من أنها تحوي عدداً من الحرف البسيطة، إلاّ أن القيم والفضائل البدوية، كانت تلقى إعجاباً وتقديراً لا حد لهما، وعلى رأسها ذلك الاحتقار البدوي التقليدي لقيم الشغل والزراعة والمزارعين بخاصة. كان «الشاوي» (أي الفلاح الزراعي)، محتقراً، ويعامل باستعلاء وخشونة في آن، لأنه كان يبدو ضعيفاً وخائراً أمام شجاعة البدوي الذي يفرض عليه الخوّة. في الرؤية المجتمعية الديرية، كان الرعي أعلى قيمة ومنزلة بكثير من الزراعة، حتى إن البدوي كان يأنف من تزويج ابنته للشاوي، «مربي الدجاج» وزراع «العوين» والخيار والقثاء. وعلى منواله، منوال البدوي، كان ينسج «الديري» في تعاليه على الفلاح وتعامله معه. ولعل دير الزور تشكل صورة مصغرة مبسطة عن علاقة المدينة العربية بالريف، التي لم تكن سوى علاقة طفيلية من زاوية اقتصادية: تأخذ من الريف كل شيء ولا تقدم له، في المقابل، شيئاً يذكر سواء من سلع أو خدمات، اللهم إلّا دور تسويق بعض المنتوجات الريفية الأولية في مدن

أكبر، حلب تحديداً، وجلب بعض منسوجات وسلع أخرى منها وبيعها للفلاحين.

على الصعيد الايديولوجي، إلى جانب القيم البدوية، كانت الصوفية، في شكلها الأكثر انحطاطاً وعامية، تهيمن على عقول الناس. كانت دير الزور، قبل الاحتلال الفرنسي، أشبه بتكية دراويش كبيرة، تتجاور فيها الطرق الصوفية، كالنقشبندية والراوية. وفي الأزقة الترابية المظلمة الضيقة، وفي الأحراش المحاذية أو القائمة في جزيرة في وسط نهر الفرات، كانت تنتشر وتنشر خرافات الجن والعفاريت، وتصارعهم أو تعاونهم أو تزاوجهم مع بني الإنسان. والقصص الخرافية (ولا أقول الأسطورية) التي كنا نسمعها من جداتنا كانت كلها تدور حول الجن وأفعالهم وتصرفاتهم، والأشكال البشرية أو الحيوانية التي يظهرون بها. كما كانت كرامات ومعجزات الأولياء الصالحين، حيث تحولت أضرحتهم إلى مزارات، الميدان الثاني الذي تدور حوله الحكايا والنوادر، وتنذر من أجله النذور والضحايا. ناهيك عن الإيمان بالغيب والخوارق.

بيد أن تحولات وأحداثاً طرأت أدت إلى انحسار نفوذ الصوفية، سواء كايديولوجيا أو كمؤسسات. فبعد الحرب العالمية الثانية بعامة، وبعد الاحتلال الفرنسي بخاصة، لعبت عوامل عديدة في تقليص دور وتأثير الصوفية. لعل أهمها:

١ ـ قيام سلطة زمنية علمانية جديدة، السلطة الكولونيالية، لا تمت بصلة للصوفية، في حين أن الأخيرة كانت في تحالف دائم مع السلطة العثمانية يعطيها القوة والنفوذ.

٢ ـ التحديث الكولونيالي الذي هز وبدأ يقرض المجتمع التقليدي الذي كانت الصوفية غطاءه الايديولوجي لقرون طويلة.

٣ ـ تأثيرات اتجاهات إسلامية سنية مجددة كانت خليطاً من تعاليم محمد عبده والوهابية، نقلها شاب ديري درس في الأزهر، هو محمد سعيد العرفي.

٤ ـ انتشار التعليم الكولونيالي، وإن المحدود، وتكوّن نويات صغيرة من «المثقفين» الذين تلقوا شيئاً من تعليم مشرب بعض الشيء بتأثيرات غربية.

والواقع أن الشيخ العرفي قد لعب دوراً فائق الأهمية في تطور دير الزور الايديولوجي والسياسي، تمثل في نضاله المزدوج ضد الصوفية من جهة، ثم في نضاله ضد الاستعمار الفرنسي (رغم تحوله إلى مواقف متعاونة في ما بعد) من جهة أخرى. معه وبعده لم تعد دير الزور تلك التكية الكبيرة، كما لم تعد تماماً تلك المدينة الهاجعة المذعنة للاستعمار، حيث عرفت ولأول مرة بدايات وعي وطني ـ إسلامي ـ عربي.

الإطار العائلي والعشائري والديني

٢ ـ داخل هذا الإطار المديني، عشت، بالطبع، في إطار عائلي، ربما كان أعمق تأثيراً من الأطار الأول على تكويني النفسي والايديولوجي والأخلاقي.

كان والدي من عشيرة تدعي أنها العشيرة الديرية الأصلية، ويقال إنها فرع من عشيرة تسمى «البقّارة»، تقطن شواطىء الفرات القريبة من دير الزور. كان حرفياً على مهارة عالية، وتقلب في عدد منها: مصلح أسلحة، سائق، دركي، وأخيراً عاد إلى مهنته الأولى، التي بقي يمارسها حتى وفاته. كان يجيد القراءة والكتابة (وهذا نادر في ذلك الحين)، فضلاً عن ولعه بالأدب الجاهلي بخاصة، حيث كان يحفظ عن ظهر قلب المعلقات السبع التي كثيراً ما كان يترنم بها ويدندن، والتي كثيراً ما حاول تلقيني إياها وشرح بعض معانيها.

من الناحية الايديولوجية، كان والدي تلميذاً وصديقاً للشيخ محمد سعيد العرفي، الذي كان كثير التردد على منزلنا. من هنا ونتيجة لتأثيره، كان لقائي مع إسلام سني نزعت عنه قشرته الصوفية وطردت منه الخرافات، إسلام متزن، متوازن، بسيط إلى حد البداوة، وعلى بعض استعداد للتصالح مع بعض منجزات وفتوح العالم الثالث. من جهة أخرى، كان لهذه الصداقة بين والدي والشيخ العرفي نتيجة أخرى بالغة الأهمية، تمثلت في تحرري النسبي من ثقل قيود نظام القرابة العشائري، الذي اعتبر مناقضاً للإسلام الحقيقي. والواقع أن تحرر والدي النسبي من العشائرية فتح لي مجالاً رحباً لانعتاق كلي ومبكر من التقليد العشائري، الأمر الذي سهّل علي الانتقال إلى ممارسة سياسة حديثة، تخطت، ذاتياً على الأقل، الممارسات السياسية العشائرية، حيث دخلت في مواجهة مباشرة وجادة معها في مرحلة جد مبكرة من عمري لذا كنت، رغم صغر سني في ذلك الحين، من أوائل الذين أسهموا، في مدينة دير الزور، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، في الإعداد لتجارب حزبية كانت تريد نفسها حديثة وتتجاوز بالتالي التقليد العشائري في ميدان السياسة.

من الجانب الآخر من الإطار العائلي، جاءتني التأثيرات التي أفرزها بالأحرى وضع والدتي وليس والدتي بالذات. في مجتمع جد تقليدي، منطو أو مغلق على نفسه، كان من الطبيعي أن يكون وضع والدتي وضع ضحية، بل وضع ضحية مزدوجة. رغم المكانة التي كانت لأمي لدى والدي، إلاّ أنها كانت مضطهدة كزوجة ثم كامرأة في مجتمع يحتقر المرأة، كما أنها كانت ضعيفة ومضطهدة بوصفها أجنبية (أرمنية، بالتالي، مسيحية) من خارج القوم الديري. لم تبرح ذهني قط الدموع التي

كانت تترقرق في عينها، كما لم يبرح ذهني ما عانيت في طفولتي من أطفال أقربائنا وجيراننا لأن أمي غير ذات أصل إسلامي وغير ديرية، رغم ما كانت تتمتع به من تقدير، نظراً لدماثتها وكرمها وعفة لسانها وميلها إلى خدمة الآخرين واندماجها أو مراعاتها العالم التقليدي في دير الزور. ذكرى الاضطهاد المزدوج الذي عانته أمي تقبع ولا شك في أساس الوعي الديمقراطي الذي امتلكت في ما بعد، بدءاً من الستينيات. إن إدانتي التي لا ترحم للمجتمع التقليدي واهتمامي الشديد (بل قل هواي) بالثورة الديمقراطية ودورها الأولي والحاسم في سيرورة التقدم العربي، وبالتالي قضية تحرر المرأة بوصفها رائز ومحك تحرر المجتمع ككل، ليست بلا صلة، على الأرجح، بهذه التجربة العائلية التي عانيت. كما أن المضايقات التي عانيتها من أبناء أقربائي في مرحلة الطفولة، بسبب وضع أمي القومي والمذهبي، هيأتني لتفهم عاجل وعميق لمسألة الأقليات في العالم العربي، عندما نما وعيي الديمقراطي، إثر ومع الهزائم التي أخذت تنزل بحركة الثورة العربية وصولاً إلى هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وأخيراً فإن وضعها هذا سهّل علي التخلص من دون صعوبة من نزعة كره الأجنبي التي تلازم كل المجتمعات التقليدية، وبخاصة المضطهدة منها، هذه النزعة التي وقعت، ولا شك في براثنها مدة ما من الزمن، معتقداً، شأن أبناء جيلي من «التقدميين» العرب، أنها هي الوطنية والعداء للاستعمار. وفي كل الأحوال، فإن نزعة كره الأجنبي لدي لم تتعد الحيز السياسي، إذ إنني بقيت باستمرار منفتحاً وإيجابياً إزاء الثقافة الغربية بوجه عام، والثقافة الغربية الديمقراطية والاشتراكية بوجه خاص.

أولى خطواتي في السياسة وبداية الصراع ضد التقليد

٣ ـ في زمن سيطر فيه العزوف على سواد الناس، أو كانت فيه «السياسة» ضرباً من امتداد للصراعات العشائرية، كيف أمكن أن أهجر هذا العزوف وأنتقل إلى الاهتمام بالسياسة بمعناها القومي والحديث؟! في بلد كان تجسيداً حياً للتقليد، كيف أمكن أن أتخلص من براثن هذا التقليد في أبعاده اللاهوتية والمجتمعية والايديولوجية والسياسية؟! وبالتالي، كيف أمكن أن أصبح، بالتدريج طبعاً، عقلانياً وواقعياً؟! وأخيراً، كيف تدرجت في مراتب الوعي، وصولاً إلى وعي أزعم أنه مطابق؟!

قبل الإجابة عن هذه الأسئلة، من المناسب الإشارة:

١ ـ إن التخلص من التقليد، ذي الجذور العميقة في العقل البشري، كان سيرورة تطور بطيئة، متلاحقة، جاءت من خلال الممارسة والتأمل والتثقف في آن. وإنه لا يمكن بالنتيجة التخلص منه بموقف قطيعة انقصافية.

٢ ـ من الصعب أن يؤكد أحد أنه تخلص نهائياً وكلياً من تأثيرات التقليد الواعية أو غير الواعية في مجتمع متأخر لم يشهد ثورة ديمقراطية وقومية. وبالتالي يصعب أن يؤكد أحد أنه أصبح عقلانياً وواقعياً بكل معنى الكلمة، في مجتمع شرقي ضاغط ومفعم بالشعورية والمعتقدية. وهذا يعني أن التأثيرات المجتمعية المتخلفة تجعل امتلاك العقلانية والواقعية معركة مفتوحة، ينبغي أن يعاد كسبها على الدوام، وأنه ينبغي تنمية وتعميق هذه العقلانية والواقعية باستمرار.

٣ ـ إن التدرج في مراتب الوعي وإن كان سيرورة، إلّا أن مراحل الوعي ومحطاته قد تتداخل من جهة، كما أنها من جهة أخرى قد تحمل تراجعات، بسبب من التقلبات الشديدة التي شهدها الوطن العربي: «الانتصارات» ثم الهزائم، الآمال ثم الخيبات.

نحو تصور وطني وحديث للسياسة

٤ ـ شأن الكثيرين من أبناء جيلي، كان النضال ضد الاستعمار الفرنسي المدخل الأولي الذي قادني إلى ميدان السياسة. إذ ما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى استأنفت الحركة الوطنية في سوريا نشاطها، الذي توقف طيلة سنوات الحرب. وفي مدينة دير الزور، كان طلاب التجهيز (اسم المدرسة الإعدادية ـ الثانوية آنذاك) على ضآلة عددهم، موقد الحركة الوطنية النشيطة المعادية للانتداب الفرنسي. فكانت المظاهرات الطلابية، التي تخترق البلد من أقصاه إلى أقصاه، مركز تدريبي الأولي في السياسة، أي الاهتمام بشؤون الوطن، وبالتالي الاهتمام بمصلحة تتعدى المصلحة الشخصية أو العائلية أو العشائرية.

والسياسة بهذا المعنى كانت تقليداً جديداً على دير الزور. إذ إن سواد الناس، رغم عطفه علينا باعتبارنا من أبنائه، كان إما غير متفهم للعمل الذي نقوم به، وإما مشفقاً علينا من بطش الاستعماريين. فعلى الرغم من أن هذا السواد كان ينظر إلى الانتداب بوصفه سلطة أجنبية وكافرة، إلاّ أن التقليد التاريخي القديم، تقليد إطاعة الحاكم والخوف منه، كان يزن بقوة على موقف هذا السواد. ومن هنا جاءت معارضة الأهل لتدخل أبنائهم في السياسة، باعتبار أن الخلاص فردي، وأن الامتثال أو الفرار هو طريق هذا الخلاص.

والواقع أنه إذا كان وطء الاستعمار الفرنسي هو الذي فتح أمامنا باب الاهتمام بالسياسة، فإن القمع الكولونيالي «الليبرالي» الفرنسي لم يصل إلى درجة تجبرنا على العودة إلى المناخ البسيكولوجي التقليدي، حيث التقليد السياسي معدوم، وحيث يخيم مناخ العزوف والفرار. مع الاستعمار، ولأول مرة في التجربة العربية الحديثة، أمكن الفرد العربي أن يعارض سلطة قائمة من دون أن يقتل أو يحاصر إلى أن يستسلم

من جهة، وأن يحظى بضرب من العطف السلبي الصامت من قبل المجتمع من جهة أخرى. من هنا يمكن القول إن التجربة الكولونيالية هي التي أطلقت، ومن دون أن تتعمد ذلك، عملية تسييس المجتمع العربي، الذي لم يكن يعرف التقليد السياسي من قبل، وإن نزع الاستعمار، الذي تلاه استبداد شرقي محدث، كان إشارة بدء عملية معاكسة، عملية تصفية رواسب «الديمقراطية الكولونيالية» ونزع السياسة عن المجتمع أو إجبار الناس على الابتعاد عن السياسة.

كارثة فلسطين وتكوين رؤية سياسوية رومانسية

٥ ـ بيد أن كارثة فلسطين كانت، بالنسبة إلي كما بالنسبة إلى كثير من أبناء جيلي أيضاً، الحدث الأكثر أهمية الذي عمّق وأكد اهتماماتي السياسية **أولاً**، وأعطاها، بتأثير من المعتقد القومي العربي الذي كان ينتشر في ذلك الحين، ذلك الطابع «الراديكالي» والرومانسي **ثانياً**: «راديكالي» بمعنى أنني اتخذت موقف إدانة قاطعة وقطيعة جذرية إزاء من اعتبرتهم المسؤولين عن الكارثة: الفئة العربية الحاكمة أولاً والاستعمار الذي مكّن اليهود من فلسطين ثانياً، رومانسي بمعنى أنني رأيت إلى النكبة رؤية أخلاقوية أو فسرتها تفسيراً أخلاقوياً، إذ إنني اعتبرت الكارثة حصيلة تواطؤ بين الحكام العرب وقوى خارجية شريرة تتمثل بالدولة الاستعمارية. هذا التفسير المبسط، السطحي، وحيد الجانب، المؤامراوي ـ الخياناوي إذا صح التعبير، هو الذي وجّه رؤيتي السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي طوال عقد ونيف قبل أن أتلمس ببطء شديد وبتذبذب تصوراً واقعياً وعقلانياً لهذا الصراع. في هذا الوعي المؤامراوي ـ الأخلاقوي، كان يكفي الإطاحة بالنخب الحاكمة المتواطئة والاتيان بـ «أنبياء صغار»، مخلصين، طيبين، مرتبطين بالشعب، إلى الحكم حتى تنتهي إسرائيل. وفي كل هذه «الثورة» التي بها آمنا، بقي المجتمع بمنجاة من النقد، إذ أدين السطح السياسي للمجتمع وتركت كل حيزاته الأخرى، التي تصنع وتصوغ الحيز السياسي، بمنجاة من التشكيك والتساؤل. ومضى زمن طويل قبل أن أدرك أن المجتمع العربي بالذات هو المهزوم، وأن الخيانة تكمن وتعشش وتفرّخ في ثنايا هذه البنى المتيبسة المفوّتة التي للمجتمع العربي.

معتقدي اللاهوتي يأخذ بالذبول والاهتزاز

٦ ـ في الوقت الذي كنت أخطو فيه أولى خطواتي نحو الاهتمام بالسياسة، وبالتحديد في المرحلة الإعدادية من حياتي المدرسية، كان المعتقد الإيماني، في بعده اللاهوتي يذبل ويتراجع في تفكيري. لا أتذكر سبباً واضحاً محدداً دفع إلى هذا

التطور، ولكنني أتذكر حزمة من التظاهرات الايديولوجية والمجتمعية والسياسية التي مهدت وصاغت، كما أعتقد، هذا التطور، كما أتذكر ذلك القلق المعرفي الذي خيم على ذهني في تلك الفترة، الذي انتهى إلى ضرب من الاقتناع بتفسير أكثر عقلانية للعالم. هذه الحزمة من الأسباب والتظاهرات تتلخص في:

١ ـ في المناخ الايديولوجي للبيت، حيث لعب دوراً هذا التصور البسيط الذي كان يحمله والدي عن المعتقد الإيماني الإسلامي، إذ بدا لي أنه خطوة في اتجاه العقلانية عندما نزع قشرته الصوفية وطرد منه كل الخرافات التي غلفته، ودفعه في اتجاه متصالح مع العلم والعالم الحديث. أضف إلى ذلك أن المناخ الايديولوجي في بيتنا كان، رغم أن والدي كان مسلماً مؤمناً، أقرب إلى اللامبالاة والتسامح في ما يتعلق بالطقوس الدينية.

٢ ـ موقف التعاون والتصالح مع الانتداب الفرنسي الذي انتهى إليه عدد من رجال الدين الديريين، وفي مقدمتهم الشيخ العرفي، أثار في ذهني الكثير من الشكوك والتساؤلات حول صحة المعتقد الإيماني، الذي اعتبرته، من خلال موقف هؤلاء، قد أدار الظهر للقضية الوطنية والتماسك الأخلاقي في آن.

٣ ـ إقبالي في تلك الفترة على مطالعة كثيفة ومحمومة، خلال سنتين متواليتين، في ناد ثقافي فتح آنذاك قريباً من بيتنا، حيث التهمت كتب مكتبته كلها تقريباً. وما إن اطلعت عل نظرية داروين، في واحد من كتب إسماعيل مظهر، كما أعتقد، حتى بدت لي تصورات وحجج المعتقد الإيماني اللاهوتي متهافتة وبلا أساس.

بالطبع، لم تكن القيم الأخلاقية التي نشرتها بلا صلة بالمعتقد الإيماني الإسلامي. لذلك بدت هذه القيم، في لحظة من اللحظات، وكأنها معلقة في فراغ. بيد أن التقليد ليس ذا بعد واحد، بل له أبعاد أخرى أولها البعد السوسيولوجي، الذي أبقاني مطبوعاً بطابع البيئة الإسلامية السنية التي نشأت فيها. فلم يتح لي التوصل إلى قيم أخلاقية جديدة خالية من الوهم، إلا عبر سيرورة بطيئة وطويلة تبلورت خلالها قيم أخلاقية جديدة ثورية مرتكزة على حاجات زمنية وتغذيها يوتوبيا المجتمع العربي الجديد الذي أحلم به، مجتمع قائم على القومية والإنسانوية والاشتراكية. بيد أن نفَساً ما دينياً لا يخلو من تلاوين صوفية، واعياً أو غير واع، بقي هاجساً يؤثر على وجداني الأخلاقي، الذي سرعان ما وجد في بعض القيم والمثل السياسية الجديدة التي آمنت بها دعامة له: الالتصاق بمصالح الشعب البسيط الفقير، جعلني أميل إلى البساطة والقناعة في حياتي المعاشية اليومية، واقتلع مني بالتالي كل ميل للاقتناء وجمع المال. التعلق بيوتوبيا تنشد انقلاباً كاملاً في حياة الشعب العربي عززت لدي ميلاً قوياً للانسجام مع النفس أولاً، والابتعاد عن

الإغراءات والوجاهات ثانياً. وأخيراً فإن ثقة مبكرة وعالية بالذات، جعلتني أتصور نفسي في غنى عن/أو دفعتني إلى أن أتعالى عن كل منصب أو جاه أو مال. وفي كل الأحوال فإن قول السيد المسيح «اجهدوا للدخول من الباب الضيق» و«ماذا يجدي الإنسان إذا خسر نفسه وكسب العالم» بقي ماثلاً أمام ضميري يوجه تصرفي ويلهمني في لحظات الإغراء أو الضعف.

الانتقال من معتقد إيماني إلى آخر

٧ ـ في مناخ شرقي يفتقر إلى تقليد عقلاني، يصعب أن يتخلص المرء دفعة واحدة من المعتقد الإيماني في سائر أبعاده ووجوهه، ذلك أن التاريخ والمجتمع في آن يعملان معاً لتعويض هذا المعتقد الإيماني الديني بمعتقد إيماني آخر، ربما زمني أو «ثوري» أو «تقدمي» أو «اشتراكي» أو «قومي» أو «شيوعي»، ذلك لأن العالم الايديولوجي أو الثقافي للناس، لم يبن بأحجار عقلانية وواقعية، لذا فإن ذبول معتقد إيماني ديني في عقل من العقول، لا يعقبه بالضرورة انبثاق توجهات عقلانية. فالإلحاد الشرقي، الذي لا يقبع في قاعه ديكارت ما أو ليبنتس ما أو هيغل ما، غالباً ما يفتقر إلى أرضية أو نواة عقلانية، فيغدو إيمانيةً مقلوبة. وهذا هو الذي يفسر، مع أسباب أخرى، الطابع المعتقدي الإيماني للماركسيات العربية.

والواقع أن تعويض معتقد إيماني بآخر يدل على أن النهاجية المعتقدية (أو النهاجية الدوغمائية) لا تزال توجه العقل أو الفكر، وتجعله يفرز باستمرار بدائل وألواناً من المعتقدات الإيمانية، قد تبدو متعارضة في اتجاهاتها، إلا أنها تبقى متماثلة أو متشابهة على الصعيد النهاجي. النهاجية الإيمانية، التي تزعم أنها اجترحت الحقيقة مرة واحدة وإلى الأبد، تنطلق من الحدس والمثل وحزمة ساكنة وثابتة من المبادىء والتصورات، الأمر الذي يؤدي إلى ضمور الواقعي والعقلاني أولاً وإلى التعصب ثانياً. في حين أن النهاجية العلمية، التي تعتمد الفكر العقلاني، المادوي التحليلي ـ التركيبي، تنطلق من الواقعي، ساعية وراء المطابقة وتكييف الفكر مع الوقائع، للوصول إلى حقيقة علمية، تبقى نسبية على كل حال، ويجري تجاوزها جدلياً مع كل خطوة يخطوها البحث العلمي، مؤدية إلى مناخ مجتمعي ـ ثقافي يقوم على التسامح والتسوية بين المواقف المتعارضة على الصعيد السياسي، أو صنع تركيبة من الآراء والأفكار المتناقضة، على الصعيد الفكري.

إن صلابة وعمق «النهاجية» يفسر، جزئياً على الأقل، كيف انتقلت إلى معتقدية إيمانية ذات طابع زمني، ذات طابع سياسي، قومي عربي. لقدا بدا لي المشروع القومي العربي في ذلك الحين، وكنت في الثامنة عشرة على الأرجح، بسيطاً، أخاذاً، متماسكاً، متسقاً ينطوي على إعادة اعتبار للذات العربية التي

هزمت، إعادة اعتبار مليئة بالتحدي والزهو بالماضي والثقة بالمستقبل، وذلك لأن الهزيمة بدت عرضاً أو كبوة طارئة في تاريخ أمة ذات جوهر متعال لا يغلب ولا ينحدر. عندما استعيد الأثر الذي تركه في نفسي كراس «ذكرى الرسول العربي» للأستاذ ميشيل عفلق والثمالة القومية التي كانت تفعمني عندما أقرأها، يتضح لي صدق ما يحكى عن تأثير الكلمة السحري لدى العرب ومنزلة الخطابة والبلاغة لديهم. حقاً «إن من البيان لسحرا». والواقع أن البلاغة والحرارة والميتافيزياء الثورية التي طبعت أسلوب هذا الكراس وأفكاره، لعبت بلا جدال دوراً كبيراً في تحويله إلى «بيان» الحركة القومية العربية (كما «البيان الشيوعي» بالنسبة للحركة العمالية ـ الاشتراكية في الغرب) لما بعد الحرب العالمية الثانية ومرتكزها الايديولوجي وأساسها النظري.

من خلال هذا المعتقد الإيماني القومي العربي، الذي نبذ فكرة التطور التاريخي، أعطي الماضي العربي تفسيراً يفصل بين جوهر الأمة الخالد، المبدع، الباهر، المتعالي على التاريخ، وبين حاضرها المخجل، الراسف في الأغلال (ولكن الذي يشكل عرضاً سطحياً طارئاً، لأنه لا يمثل حقيقة الأمة)، فبدا المستقبل طريقاً مستقيماً مفتوحاً، ما أن ينطلق فيه الجيل الجديد حتى تتساقط المشكلات وتذلل العقبات وتنفتح عبقرية الأمة وطاقاتها ويندحر أعداؤها. وفي وجه تجزئة تاريخية طويلة، يدعمها الاستعمار، أطلق المعتقد القومي شعار الوحدة العربية، التي تشكل استعادة لعصر ذهبي سلف وبالتالي، سيطرة على المستقبل ومفتاحاً لحل معضلاته. وضد المنهج المادوي، التحليلي ـ التركيبي، أطلق المعتقد القومي العربي منهجاً يعتمد الحدس والفطرة السليمة، التي يمكن للعربي أن يستعيدهما ما إن يستعيد أصالته التي شوهها الاستعمار.

عندما جاءت كارثة فلسطين أعطت دفعاً لا مثيل له للمعتقد القومي العربي الجديد. الفئات السياسية التي قادت الحركة الوطنية المعادية للاستعمار تهزم من قبل الصهيونية وتفقد، بالتالي، شرعية قيادة الأمة. في المقابل، يطرح المعتقد القومي العربي تعليلاً للهزيمة يرضي الكرامة العربية الجريحة من جهة، ويدعو، من منظور ظافروي، إلى حلول بسيطة وواضحة ومتفائلة من جهة أخرى: ما أضاع فلسطين هو خيانة الفئات العربية الحاكمة، التي أبعدت الشعب عن المعركة، وتواطأت مع الاستعمار. أما الحل فيبدأ بالإطاحة بهذه الفئات وصعود فئات مخلصة، لا تساوم ولا تهادن ومرتبطة بالشعب، إلى السلطة. تعليل أخلاقوي ـ مؤامروي للهزيمة، وتصور ظافروي للتحرير شكّلا ضرباً من رومانسية سياسية (بدت لي آنئذ موقفاً راديكالياً وثورياً)، أعطت هذا الاتجاه القومي العربي الجديد شرعية ايديولوجية ـ

سياسية، ما لبثت أن استقطبت الغضب القومي، الذي فجرته الهزيمة، لدى قطاعات واسعة من الإنتيليجنسيا في سوريا ثم في عدد من الأقطار العربية.

هذه الصياغة الايديولوجية ـ السياسية للمشروع القومي العربي، التي أبقت البنى المجتمعية ـ الثقافية ـ الايديولوجية بمنجاة من التشكيك والنقد، والتي تفتقر إلى وعي كوني وتاريخي، كانت في التحليل الأخير، وكما بدأت أكتشف ذلك في نهاية الستينيات، ضرباً من عملية تحديث للتقليد، أثرت بقوة على قطاع واسع من الإنتيليجنسيا (تعرض فعلاً لبعض ريح ثقافي غربي، ولكن لم يمسك بوعي كوني وتاريخ مطابق)، في فترة كان فيها التقليد الأصلي يفقد شيئاً فشيئاً هيمنته عليها.

أول لقاء مع دمشق: إعجاب واندهاش

٨ ـ كان انتقالي إلى دمشق، إلى الجامعة فيها، بمثابة نقلة إلى عالم يكاد يكون جديداً. لقد قابلت دمشق بمزيج من الإعجاب والاندهاش، إذ إنه انتقال من «عروس الصحراء» (اسم أطلقه واحد من «الأدباء» الديريين على دير الزور) إلى مدينة عريقة في تقليديتها وعريقة في حضارتها الشرقية، ناهيك عن تظاهرات تأثرها بالحضارة الغربية. في الأشهر الأولى من إقامتي في دمشق أحسست وكأن دمشق فتحت آفاقاً جديدة أمام تفكيري وقدمت لي مذاقاً جديداً للحياة، وطرحت عليّ تعاملاً جديداً مع الناس يخلو من جفاف الصحراء وغلظة البداوة. ولكن في الوقت الذي قابلت فيه دمشق بالإعجاب والمحبة، لم أستطع أن أتخلص، ولفترة غير قصيرة، من موقف نقدي واستعلائي، منبعث ربما من رؤية نصف ريفية ونصف بدوية إزاء «الشوام»، إذ رأيت في لباقتهم ونعومتهم مظهراً من مظاهر الرخاوة والضعف، كما رأيت في هذه النافذة الصغيرة جداً، التي فتحها أمام الفتاة تقدم جد محدود وجد خجول (الحب ممنوع قطعاً في مدينتي)، مظهراً من مظاهر الميوعة الأخلاقية، وأخيراً رأيت إلى اعتدالهم في الإنفاق وضبطهم الحساب، وربما «عقلانيتهم» (وحيدة الجانب ومثلومة بالطبع)، صورة من صور البخل أو «حب المادة».

لقاء مع الماركسية. قوميتي وماركسيتي متصالحتان

٩ ـ في دمشق، في سنتي الجامعية الأولى، كان أول لقاء لي مع الماركسية في الكتب. وأقول الماركسية، وليس الماركسية المؤسسية العربية المسفيتة، التي بقيت أربع سنوات على توجس منها، أساساً بسبب ولائها السياسي للخارج والطابع اللاديمقراطي لبنيانها التنظيمي وعبادة الفرد التي تعيث فيها. وفي هذا اللقاء مع الماركسية، أخذت أتجاوز، رويداً رويداً وعلى امتداد سنة ونيف، المعتقد الإيماني القومي العربي.

هنا، من الجدير أن أذكر ردود الفعل التي أثارها موقفي الجديد هذا لدى الذين كانوا يشاطروني هذا المعتقد الإيماني، بخاصة في مدينة دير الزور: لقد رمي تصرفي بتهم تتراوح بين الانحراف والعقوق، إذ كيف يمكن المرء أن يتخلى عن مبدأ (الذي هو ضرب من دين، عندهم) آمن به؟! وكما اتهمني، من قبل، آخرون من أبناء عمومتي بالمروق عندما تحللت من عصبيتي العشائرية، يتهمني هؤلاء الآن بالمروق عندما تخليت عن المعتقد الإيماني القومي العربي. مواقف هؤلاء وأولئك هي نفسها، مع تغيير في التسميات فقط. وعندما أتأمل اليوم ردود الفعل هذه في كلا الموقفين يتجلى لي بوضوح كيف يتسلح التقليد بدعم أخلاقي، بل كيف يأخذ مظهراً أخلاقياً، فيحوله إلى قوة قاهرة تكاد لا تقاوم. إنه المعتقد (الدوغم)، مستودع الحقيقة، وكل ما عداه إما خاطىء أو منحرف أو كافر. عملية التدرج في الوعي، عملية الاقتراب المستمر من حقيقة تبقى نسبية على الدوام، لم (ولن) تكون واردة ولا مفهومة، ما دام المؤمن قد التقط حقيقة كلية، صحيحة على الدوام، لا يأتيها الباطل لا من ورائها ولا من أمامها. لا تعددية في الآراء وبالتالي لا تسامح. ومن المفارقة أن يدان تصرفي كخطأ أخلاقي (لا كخطأ سياسي، مثلاً)، في الوقت الذي يعترف فيه بنزاهتي، ويعترف فيه أيضاً أن تحولي إلى الماركسية إنما يعني الدخول من باب ضيق، بعيداً عن كل نفوذ أو جاه، في مجتمع لا يزال يعتبرها بدعة مستوردة. ولكن هكذا يعلم التقليد.

ولكن إذا كنت قد تخطيت أو نبذت المعتقد القومي العربي إلّا أنني احتفظت بالأهداف القومية العربية. لقد كانت ماركسيتي متصالحة مع القومية، لا بصورة ضمنية فحسب، بل بصورة صريحة أيضاً. لذا ساعدتني على أن أدرج المشروع القومي العربي في منظورات أكثر رحابة وانفتاحاً وعقلانية. مع الماركسية لم أعد قوماوياً بل قومياً (أو أموياً)، وبالتالي لم تعد الأممية دعوة إلى تخلٍ عن القومية، بل دعوة إلى فهم المصلحة القومية في سياق عالمي أرحب وأكثر توازناً وواقعية، وأخيراً دعوة إلى نبذ النرجسية القومية وإلى تواضع في فهم الذات القومية ومكانها بين الأمم الأخرى. وعلى عكس الماركسية المؤسسية العربية المسفيتة، التي أبدلت التحليل بالمقارنة، لم أكن أرى إلى القومية (أو الأموية) كإنجاز معيق من إنجازات الماضي، بل كإنجاز تقدمي للمستقبل، إذ إنها تتطلب تجاوز كل البنى ما قبل القومية وتطمح إلى تحقيق الاندماج القومي للشعب العربي، الذي لا يزال، على الصعيد المجتمعي، مكسراً ومذرراً، بفعل الخصوصيات المحلية المفوتة. من هنا كنت على الدوام، وعلى درجة متفاوتة في الوعي، أضع الثورة القومية الديمقراطية في المكان الأول والأولي في سيرورة تحديث المجتمع العربي وتقدمه.

كذلك فإن الماركسية قد ساعدتني على نبذ التصور الماضوي للقومية العربية والوحدة العربية، على أن أنظر إليها من زاوية مستقبلية، كحجر زاوية في بنيان النهضة العربية المرجوة. وشيئاً فشيئاً، وبفضل الماركسية أيضاً، نزعت عن الوحدة العربية القشرة الصوفية والرومانسية التي كساها بها المعتقد القومي العربي. وبالتالي، مع نمو الواقعي في تفكيري، أصبحت أرى بوضوح أكثر ودونما استهانة أو استخفاف إلى العقبات الذاتية والموضوعية التي تعرقل السيرورة الوحدوية، ولم أعد أعتبرها مجرد «مؤامرة» إمبريالية ـ رجعية أو شيئاً ما عارضاً ومصطنعاً يزول مع «يقظة الروح العربية»، وصرت أثمن أكثر بكثير دور العامل الذاتي، الوعي بالتحديد، في بناء الوحدة، لكن مع اعتبار الوعي الوحدوي جزءاً من الوعي العام، أي وعي مسألة التقدم العربي بكل أبعادها. والواقع أن القاع القومي لميولي، مضافاً إليه نبذي أممية مجردة فارغة وتأكيدي على العياني أو المشخص، جعلتني دائم التأكيد على الخصوصية العربية التي لا يمكن صياغة استراتيجية ثورية صحيحة من دون أخذها بالاعتبار. بعد أن نبذت الأصالة، باعتبارها تعبيراً عن وعي سكوني لمجتمع تقليدي وعن رؤيا دورانية لحركة التاريخ، أصبح تأكيدي على الخصوصية العربية نوعاً من التأكيد على العياني من جهة، ومن جهة أخرى على تصفية البنى المفوتة، المتآكلة، الوسطوية، ما قبل القومية (طائفية، عشائرية، محلية، إقليمية) التي تركّد حركة المجتمع العربي. ولقد كتبت أكثر من مرة حول تعريب الماركسية، أو تكييف الماركسية وفقاً للأوضاع العربية الملموسة.

ولكن كيف، ولماذا طردت الماركسية، ماركسيتي، المعتقد القومي العربي؟ ما إن حل، في وعيي، التناقض بين القومية والماركسية، أو ما إن تبينت أو اقتنعت أن هذا التناقض بين القومية والماركسية، أو ما إن تبينت أو اقتنعت أن هذا التناقض وهمي، حتى زال توجسي من الماركسية وأصبحت أتعامل معها بلا ردود فعل سلبية، كالتي يستشعرها القوماوي الذي يتصور أن التناقض بين القومية والماركسية هو تناقض عصبي وغير متصالح. مع الزمن، ومع تنامي وعيي السياسي وقدرتي على نقد الاتجاهين: المعتقدي القومي العربي والماركساوي العربي المسفيت، أصبحت أرى أن الانقسام السياسي، في بلد متخلف ينشد نهضة حديثة، بين القومية والشيوعية، إنما يعبّر عن قصور في وعي كلا الفريقين، وإنه شكل «حديث» من أشكال الانقسام في المجتمعات التقليدية، وإنه لا يعبّر، بالتالي، عن تناقض ذي طابع طبقي ـ مجتمعي، بل هو بالأحرى تناقض يجد أسبابه في الايديولوجيا الايديولوجية، التي توجههما.

ما إن تخطيت هذه العقدة، عقدة التناقض المزعوم بين الماركسية والقومية، حتى بدت لي الماركسية متفوقة على المعتقد القومي العربي. بدت الماركسية كعمارة

حديثة، أما المعتقد القومي فبدا مثل خيمة. قدمت لي الماركسية مشروعاً ثورياً شمولياً ينقض بلا هوادة البنيان المخرب المفوّت الذي للمجتمع العربي ويعوضه بمجتمع حديث وعادل وعقلاني. بدا لي المنطق الماركسي محكماً، متسقاً، متوازناً، عميقاً، في حين بدا المنطق المعتقدي القومي العربي مفككاً، ساذجاً، سطحياً، أشبه بخطبة عربية بليغة تناشد الشعور والوجدان. بدت لي الماركسية علماً يساعد على فهم الواقع العياني أولاً ويفتح الطريق لتغييره تغييراً جذرياً ثانياً، في حين أن المعتقد القومي العربي بدا كرؤى ومثل متناثرة ويوتوبيا سلفية ترى إلى المستقبل ضرباً من عودة إلى عصر ذهبي مضى.

هذه السهولة النسبية في عملية تجاوز المعتقد القومي العربي إلى الماركسية، هل كانت مؤشراً على أنني كنت في سبيلي إلى التخلص من المرحلة المعتقدية (الدوغمائية) والايديولوجية من تطوري الفكري؟ في كل الأحوال، ثمة فرق كبير جداً بين معتقدية حدسية ولاعقلانية تجاوزتها، ومعتقدية (إذا سلمنا أنها كانت كذلك) ذات جذور عقلانية انتقلت إليها، إذ إن القاع العقلاني للماركسية، في تناقضه غير المتصالح مع المعتقدية، يلغم أساس المعتقد الإيماني ويهيئ إمكانية لتجاوزه. وعلى رغم أنني تلقيت الماركسية من مصدر غير دوغمائي تقريباً (هنري لوفيفر. لويس عوض في كتاباته الأولى)، إلاّ أن الماركسية بوجه عام كانت في ذلك الحين، في الحقبة الستالينية، تعاني تحجراً دوغمائياً، فسقطت في حالة تخلف وعجز عن تحليل الواقع الجديد والمتغير في العالم. ويصبح هذا العجز والتخلف مضاعفاً عند تصديها لمشكلات البلدان المتخلفة، حيث يتجلى طابعها الايديولوجي وميلها إلى تقديم وصفات مبسطة تنقل نقلاً ميكانيكياً التجربة السوفياتية، بصرف النظر عن الواقع الملموس لهذه البلدان. والعلم الأكاديمي «البرجوازي» الغربي (كما كنا ندعوه في ذلك الحين) لم يكن قد خطا خطوات ذات مغزى في دراسة المشكلات التي أفرزها نزع الاستعمار في بلدان العالم الثالث.

مع ذلك، لا يسعني القول إن ماركسيتي كانت معتقدية في أساسها. لقد انطوت، خلال فترة معينة، على عنصر ما، مجرد عنصر، غير مهيمن على كل حال، دوغمائي، إذ إن تفكيري كان، بوجه عام، تقريباً عصياً على القوالب، كما أنني لم أكن قد تتلمذت على الماركسية المؤسسية العربية المسفيتة، التي تزرع معتقدية قاتلة لدى محازبيها. أضف إلى ذلك أن تفكيري لم يخل البتة، ولا في فترة من الفترات، من عنصر واقعي، يتضخم يوماً ويضمر في آخر، إلاّ أنه بقي حاضراً فيه، يحول دون طغيان المعتقد أو الايديولوجيا على تصوراتي وتحاليلي ومواقفي.

بيد أن شعوراً حاداً بالعزلة واللاجدوى، وضغط الاعتبارات السياسية العملية (عندما اشتد الصراع حول سوريا في منتصف الخمسينيات بسبب من المحاولات الإمبريالية الرامية إلى إنشاء شبكة من الأحلاف)، وأخيراً انخراط الماركسية المؤسسية السورية في تيار الحركة الوطنية السورية وتصالحها (الذي تكشف في ما بعد أنه مؤقت وتكتيكي) مع بعض الأهداف والهموم القومية العربية، لم تلبث أن دفعتني إلى الاقتراب من الماركسية المؤسسية السورية، ثم إلى الالتزام بها في آخر الأمر، بعد تردد وتوجس استمرا حوالى خمس سنوات. لست أذكر بوضوح كيف قفزت فوق موقفي النقدي من هذه الماركسية، الناجم عن ولائها السياسي والايديولوجي للاتحاد السوفياتي وبنيتها التنظيمية غير الديمقراطية، لكن من المرجح أن تكون الاعتبارات الثلاثة التي ذكرت قبل قليل قد غلبت، ولا أقول أمّحت، موقفي النقدي ذاك. كما أنني أعدت تفسير، وبالتالي تبرير، الولاء للخارج بأنه ضرب من موقف أممي شوهته الدعايات «الإمبريالية» و«الرجعية» فزعمت أنه تبعية.

بعد فترة غير طويلة، لعلها لا تتجاوز السنة أو السنة والنصف، جاء المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي، وبخاصة تقرير خروتشوف السري، ليفضح ويدين عدداً من وجوه التجربة السوفياتية في عهد ستالين وليكشف أن علاقات الأحزاب الشيوعية مع الحزب الشيوعي السوفياتي لم تكن علاقات أممية بل تبعية، وإن سياسات الأحزاب الشيوعية في العالم مرتبطة باعتبارات الدبلوماسية السوفياتية وخطواتها لا الاستراتيجية فحسب، بل التكتيكية أيضاً، وأن البناء التنظيمي لهذه الأحزاب هو بناء بيروقراطي وغير ديمقراطي في آن، إلخ. ما كشف عنه المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي لم يلبث أن أثار أزمة واسعة في صفوف المثقفين الماركسيين في جميع أنحاء العالم. وفي سوريا، سرعان ما تملكتني أزمة ضمير وانتابني شعور بأنني ضحية مخدوعة، فطالبت، عبثاً، على أثرها بجملة من التصحيحات وعلى رأسها دمقرطة البناء التنظيمي واتخاذ سياسة واضحة وإيجابية إزاء الوحدة العربية وقضية فلسطين والاستقلال السياسي والايديولوجي عن الحزب الشيوعي السوفياتي.

على تخوم الحركة «التقدمية» في سوريا: نقد وعجز عن التجاوز

١٠ ـ وهكذا وجدت نفسي، بعد تجربة استمرت حوالى ثماني سنوات، أنزوي في تخوم الحركة «التقدمية» في سوريا، بفرعيها المعتقدي القومي العربي والماركسي العربي المسفيت. في التخوم وقفت، بمعنى أنني كنت داخل هذه الحركة وخارجها في آن. كنت وعياً ينقد ويعجز، أي وعياً مغموساً بتصورات ومقولات وفكرات وأوهام كل من الوعي القومي العربي التقليدوي الجديد والماركسي العربي المسفيت،

وفي الوقت نفسه يشكك بها وينقدها ويرى قصورها ولكنه يعجز عن تجاوزها. وأعني بالعجز عن التجاوز، العجز عن صياغة وجهة نظر إيجابية وتفصيلية تتناول المشكلات العينية، المجتمعية والاقتصادية والايديولوجية والسياسية، التي تواجه قوى الثورة العربية. والواقع أن صياغة وجهة نظر كهذه كانت تتطلب عُدّة ايديولوجية لم أكن قد امتلكتها آنذاك، تتطلب امتلاك وعي كوني وتاريخي، فضلاً عن تقدم في المنهجية الماركسية يخلصها من الاقتصادوية والمعتقدية التي فرضتها عليها الستالينية.

ومن المفارقة أن يتفق المعتقدان القومي العربي والماركسية المؤسسية العربية المسفيتة، على ما بينهما من تناقض ايديولوجي، على تصور مشترك للتقدم العربي، تصور اقتصادوي. تبنت المعتقدية القومية العربية هذا التصور لأنه لا يشكك بالمجتمع العربي التقليدي وأصالته وايديولوجيته، ويختزل البلايا العربية إلى مجرد فقر، علاجه التنمية. كما تبنته الماركسية المؤسسية العربية لأنه ينسخ، في نظرها، التجربة السوفياتية، ولأن التقدم يمكن اختزاله إلى تصنيع، تصنيع، ما دامت الصناعة هي التي ترسي أساس «المجتمع الاشتراكي الحديث»، فضلاً عن أنه يتلافى إثارة مشكلات خطرة وحساسة تتعلق بالمجتمع التقليدي.

هذا التصور الاقتصادوي ـ التصنيعوي للتقدم العربي، الذي كان سائداً لدى الصف «التقدمي» عموماً في سوريا، لم أكن بعيداً عنه، بل لم يكن في وسعي تجاوزه، في وقت لم يكن قد ألقي فيه الضوء على مسألة الايديولوجية (أي دور العامل الذاتي) وأهميتها الحاسمة في تقدم البلدان المتأخرة وتحديثها.

موقفي من الناصرية: دعم ونقد، ترجٍّ ويأس

١١ ـ في هذه الفترة، كان حدثٌ ما يعتمل ويتمخض في مصر. وشيئاً فشيئاً يبرز عبد الناصر بوصفه القوة «الثورية» الرئيسية في الوطن العربي، بل القوة التي «تحرك احتمالات الثورة في كل الأرض العربية». وما إن تأكد عداؤه للاستعمار (أو عداء الاستعمار له) وتجلى نزوعه القومي العربي، وتبلور توجهه، من خلال منظورات تنموية ـ تصنعوية، نحو إقامة «مجتمع اشتراكي جديد»، حتى انتزع ما يمكن تسميته بـ «الشرعية الثورية»، وأصبح زعيماً لا ينازع للجماهير العربية، ولم يسع التكوينات السياسية العربية الأخرى إلاّ أن تنخرط في تياره أو تتحالف معه، وإلا رأت نفسها محشورة في طريق مسدود أو منزوية في مكان هامشي.

الموقع الذي احتله عبد الناصر، ثقل مصر السياسي، ديناميته وجسارته في مواجهة الأحداث، مشروعه «الثوري» المرتكز على ثالوث التحرر من الإمبريالية

والرجعية وتحقيق الوحدة العربية والتنمية، ارتباطه العميق بالشعب الكادح، براغماتيته التي بدت لي متفوقة على معتقدية الحركات السياسية «التقدمية» العربية الأخرى ـ هذه كلها غلبت على تحفظاتي إزاءه، تحفظات تمثلت، في ذلك الحين، في نظرتي إلى السلطة الناصرية كسلطة برجوازية صغيرة أولاً وغير ديمقراطية ثانياً. وكنت أرد كل قصور وعثرات نظامه إلى هاتين الصفتين، سواء ما تعلق منها بالحيز الاقتصادي أو الايديولوجي أو السياسي.

وعندما أتأمل موقفي ذاك من عبد الناصر وأحاول تحليله والتقاط أسبابه، يبرز، منذ الوهلة الأولى، تأثير الماركسية العربية المسفيتة، ثم تأثير الاتجاه القومي العربي: من **الأول** تعلم عبد الناصر أن المشكلة التي تواجه مصر ستُحلّ عبر التحرر السياسي أولاً وعبر التصنيع ثانياً. ومن **الثاني** تعلم أن الوحدة العربية تشكل قاعدة التحرر والتصنيع وسياجهما. في هذا المستوى من الوعي الذي أملك في ذلك الحين، حيث حجبت الماركسية المؤسسية العربية المسفيتة كلاً من مشكلتَي التخلف والتأخر أولاً، وقطعت الواقع العربي عن بعديه التاريخي والكوني ثانياً، وأضعفت بوصفاتها الجاهزة والتبسيطية، همّ الالتصاق بمشكلاته العينية والتفصيلية ثالثاً ـ أقول: في مثل هذا المستوى من الوعي لم يكن ممكناً أن يكون موقفي آخر التجربة الناصرية. إلى هذه العوامل الثلاثة ينبغي، بالطبع، أن يضاف دور نفاد الصبر الثوري، ثم الافتقار إلى تراث ديمقراطي، افتقار سوّغ بعض تسويغ فكرة استئخار الديمقراطية، على أساس أنها مشكلة فحسب، من مشكلات أكبر تواجه الثورة العربية، وأنها مجرد بنيان سياسي لا صلة عضوية له بحركة المجتمع وإمكانات تقدمه وتحرره[(١)].

عندما وصلت إلى وعي مسألة التأخر، تهافت التفسير الطبقوي للتجربة الناصرية، الذي يرى في الطابع البرجوازي الصغير للسلطة الناصرية سبباً لتعثر ثم لاختناق هذه التجربة. فقد أخذت أتساءل، من خلال المقارنة، لماذا، مثلاً، تنتصر برجوازية صغيرة إسرائيلية (حزب العمل الإسرائيلي) وتنهزم برجوازية صغيرة، بل برجوازيات صغيرة، عربية؟ لماذا استطاعت الأولى تطوير مجتمعها، وعجزت الثانية

---

(١) وهنا أيضاً، لعب الجانب الأكثر سلبية في التجربة السوفياتية، الموروث من التقليد الأوتوقراطي الروسي، دوراً مهماً في إعطاء وعي زائف لـ «التقدميين» العرب حول المسألة الديمقراطية حيث اعتبرت خدعة برجوازية تارة أو مسألة مستأخرة تارة أخرى. أما الجوانب المضيئة في التجربة السوفياتية، وبخاصة عقلنة وعلمنة المجتمع والايديولوجيا السوفياتيين، فلم تلفت انتباه أحد من هؤلاء «التقدميين». وهكذا لعب التقليد الأوتوقراطي الروسي الذي كسي بقشرة ماركسية في الحقبة الستالينية، دوراً في تبرير وانبعاث تقليد الاستبداد الشرقي، ذي الجذور العميقة في بنيتنا المجتمعية والايديولوجية، وخلعت عليه حلة «ثورية وتقدمية».

عن ذلك؟ هنا أخذ يهتز، في ذهني، التصور الطبقوي كمفتاح لفهم حركة المجتمع العربي وصراعاته: لأن هذا المجتمع لم يشهد تطوراً على النسق الغربي، لم تتبلور فيه طبقات بالمعنى الحقيقي والواسع للكلمة، فكانت طبقاتنا «كاريكاتور طبقات»، ذلك لأن الطبقة ليست مقولة اقتصادية فحسب، بل هي أيضاً، وعلى الدرجة نفسها من الأهمية، مقولة ايديولوجية وسياسية وسوسيولوجية.

يقيناً، إن للمجتمع العربي بنياناً تراتبياً هيرارشيا (Hierarchise) معيناً، وإن هذا المجتمع تخترقه صراعات، وإن الأكثرية الساحقة من الأمة تعاني استغلالاً وفقراً، إلاّ أن الانقسامات العمودية التي تخترقه، الوزن الذي للنزاعات والخصوصيات والقوى المحلية والدور الذي تلعبه المنظومات التقليدية (وعلى رأسها نظام القرابة)، تسمح بالقول إن ما يميز التراتب المجتمعي العربي هو ضرب من «بداوة طبقية»، حيث نجد فئات تتخابط في مناخ ركودي، لا طبقات تتصارع في خط صعودي. هنا، في مثل هذا التراتب، يلعب العامل الايديولوجي دوراً مهيمناً، وإلا كيف نفسر انتقال عبد الناصر من موقع «طبقي» إلى آخر: من مواقع برجوازية وطنية إلى أخرى برجوازية صغيرة، ثم إلى أخرى أقرب أكثر فأكثر إلى الجماهير الكادحة، فالطبقة العاملة! هذه الظاهرة تلقي ضوءاً على الدور الحاسم الذي للمثقفين في البلدان المتأخرة، حيث يتمتعون، بسبب الطابع المهيمن للعامل الايديولوجي، بضرب من الاستقلالية في التراتب المجتمعي، ناهيك عن دورهم في نقل الوعي الكوني إلى بلدهم وتمهيد الطريق لتحديثه إذا كانوا تقدميين، وحجبه عنه إذا كانوا محافظين.

عندما تبينت الدور المهيمن الذي يلعبه العامل الايديولوجي، تكشّف لي قصور تفسير تعثر التجربة الناصرية ثم إخفاقها بالعامل الطبقي البرجوازي الصغير. لم تخفق التجربة الناصرية لأنها برجوازية صغيرة، بل بالضبط لأن الايديولوجيا التي حكمتها كانت متأخرة ومحافظة، وتفتقر إلى وعي كوني وتاريخي. لقد كان عبد الناصر، بارتباطه بالشعب وانفتاحه وشجاعته، فرصة تاريخية استثنائية ضاعت على الأمة العربية، لأن الإنتيليجنسيا العربية عموماً والمصرية خصوصاً كانت محافظة وخاوية فكرياً، ولأن النخبة الناصرية (وهي جزء من الإنتيليجنسيا المصرية) لم تكن تملك وعياً مطابقاً لحاجات التقدم العربي. كان التناقض بين الثورية السياسية والمحافظة الايديولوجية المجتمعية يلغم التجربة الناصرية، إذ في الوقت الذي كان فيه النظام الناصري يحصد الإخوان المسلمين (ونرمز بهم، هنا إلى التيار السلفي كله) سياسياً، كان يزرعهم ثقافياً وايديولوجياً، الأمر الذي ألقى به في سلسلة اختناقات انتهت بضربة ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧ القاصمة.

مع عبد الناصر في استراتيجيته وتكتيكاته

١٢ ـ بعد انهيار الوحدة المصرية ـ السورية في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، كان من الطبيعي أن تنشب معارك متنوعة شديدة، بين عبد الناصر والحكم الانفصالي القائم في دمشق. في المعركة الإعلامية، التي دخل فيها أكرم الحوراني رأس حربة ضد عهد الوحدة، استخدمت قضية فلسطين محرقة لعبد الناصر، باعتباره متواطئاً مع الإمبريالية الأمريكية في سعيها المشترك لتصفية قضية فلسطين. وبالتحديد اتخذ من وجود البوليس الدولي في شرم الشيخ، الذي وضع بقرار من هيئة الأمم المتحدة إثر العدوان الثلاثي على مصر، مادة لتعهير عبد الناصر باعتبار أنه تخلى عن تحرير فلسطين، الذي كان مبرر قيام الوحدة وهدفها. واشترك في هذه الحملة آنئذ، ولهذا السبب بالذات، كل من السعودية والأردن.

في هذه المعركة، أخذت، بلا تردد، جانب عبد الناصر، لا دفاعاً عن الوحدة فحسب، بل أيضاً دفاعاً عن سياسة عبد الناصر الخاصة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي. وبتاريخ ٢٢/ ٩/ ١٩٦٢، نشرت جريدة **البعث** (وكان جمال الأتاسي هو المشرف الفعلي على سياستها آنذاك) مقالة طويلةً كان لها وقع في سوريا: جاء لطمة لعهد الانفصال ودفعة تشجيع للجماهير الوحدوية. عنوان المقالة كان ذا مغزى واضح: «قضية فلسطين بين الواقعية الثورية والثرثرة الديماغوجية».

في سياق هجومه على السياسة الناصرية، تحدى أكرم الحوراني عبد الناصر أن يضع شعار تحرير فلسطين في أمر اليوم، وأن ينتقل إلى استراتيجية وتكتيكات هجومية على إسرائيل، بدءاً بطلب سحب قوات الطوارئ الدولية من شرم الشيخ. بلا مواربة، عارضت توجهات الحوراني، واعتبرت شعار تحرير فلسطين، في ظل ميزان القوى غير المواتي للعرب، بسبب فقدان التضامن العربي، بمثابة عملية انتحار للعرب وتسليم بقية فلسطين لإسرائيل وتوريط مصر في هزيمة عسكرية. وبعد أن شرحت الظروف العسكرية والدولية، التي فرضت وجود قوات للطوارئ الدولية في شرم الشيخ، أيدت موقف عبد الناصر إزاء هذه المسألة. وفي نهاية المقالة خاطبت قائد الحملة على عبد الناصر: «الحقد موجه سيئ في السياسة. ليت الأستاذ الحوراني يجعل من عبد الناصر وقوداً لتحرير فلسطين، لكنه يريد أن يجعل من قضية فلسطين وقوداً لإحراق عبد الناصر». وبالفعل، فالتناقضات العربية منذ ذلك الحين وحتى حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وبخاصة التناقضيات المصرية ـ السورية، كانت تدفع في هذا الاتجاه، اتجاه القضاء على عبد الناصر، من خلال حرب بين مصر وإسرائيل.

عندما أعدت، في هذه الأيام، قراءة هذه المقالة، التي اعتبرها علامة بارزة في

تطور وعيي السياسي (والتي أعدت نشرها في كتابي **حول بعض قضايا الثورة العربية**[٢]، أحسست وكأني كنت في ذلك الحين أتوجس شبح هزيمة عربية مقبلة يتجول على الجبهة العربية ـ الإسرائيلية. بالطبع، لم أكن أحدس ولا أتنبأ، بل كنت أحلل ميول الواقع فقط وكنت أعرف حقيقة المعركة على الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية في حرب عام ١٩٥٦. من هنا كنت مع سياسات عبد الناصر الاستراتيجية والتكتيكية إزاء إسرائيل، سياسات معتدلة، دفاعية، ذات نَفَس طويل، وكان يلفتني آنئذ أن تكون إسرائيل على هذا القدر من العداء لعبد الناصر رغم سياساته هذه إزاءها، وفي الوقت نفسه لا تأبه بمن كانوا يرفعون ليل نهار شعار تحرير فلسطين: السياسة علاقات موضوعية، وإسرائيل تعرف أين الخطر المحتمل وأين الخطر الوهمي.

في مناخ سياسي تخيم عليه ثورية شعورية مستفزة، حيث المزاود الأكبر هو الوطن الأكبر والثوري الأكبر، وحيث يعتبر نضالاً وصلابة، مثلاً، تسمية إسرائيل بالعصابات الصهيونية، كيف أمكن أن أتخذ هذا الموقف النقيض؟ وما هي العوامل التي صاغت موقفي هذا أو أثرت فيه؟

أ ـ كواحد من هذه الأمة المقهورة، المجزأة، التي مشت وراء عبد الناصر ووضعت فيه ثقتها وأملها، كان طبيعياً أن أصغي إلى نبضها. نعم، كانت لي شكوك حول جدوى ومستقبل التجربة الناصرية، إلا أنني لم أكن أسمح لنفسي أن أفقد الأمل في أن يتجاوز عبد الناصر نفسه ويجدد تجربته، ناهيك عن أنني لم أكن قد توصلت بعد إلى رؤية نقدية كلية وجذرية للمشروع الثوري الذي طرحه، والذي يتلخص في الوحدة والتنمية والاشتراكية. كنت أشعر بتناقض ما، وإن غير مستعص، غير أنني كنت أعايشه وأقبل به، لأنه لم يكن يسعني إلا أن أمزج بؤس الواقع ببعض الرجاء. كنت أرى الطريق طويلاً ومعقداً إلى تحرير فلسطين، إلا أنني على كل حال، كنت أراه يمر عبر المشروع الثوري الناصري. لم أكن أريد لهذه التجربة، التي كنت أرى بعض قصورها وأحرص عليها في الوقت نفسه، أن تقتل قبل أوانها في حرب غير متوازنة مع إسرائيل المدعومة من الإمبريالية الأمريكية. كنت أعرف أن المقصود لم يكن تحرير فلسطين، بل رأس عبد الناصر ومشروعه الثوري.

ب ـ هذا الموقف الذي اتخذت، عبّر عن نمو، بل هيمنة، الواقعي في تفكيري السياسي. لا شك أن الواقعي لم يكن يوماً غائباً عن تفكيري، إلا أن اتخاذ مثل هذا

---

(٢) ياسين الحافظ، **حول بعض قضايا الثورة العربية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٥).

الموقف كان إشارة قاطعة على بعض الرومانسية الثورية، الذي كان لا يزال عالقاً، منذ طفولتي السياسية، في تصوراتي السياسية، قد ذبل وانتهى. لقد أدرت الظهر للشعورية والرغبوية في السياسة، نبذت السياسات الأفلاطونية، وأصبحت اعتبر أن الثورية الحقة هي الواقعية الثورية، أي الثورية التي تذهب من الواقع إلى الهدف، وليس من الهدف إلى الواقع.

ج ـ هذه الواقعية الثورية (والثورية هنا تشير إلى تمسكي بمشروع ثوري شمولي، أي بضرب من يوتوبيا) لم تلبث أن منحتني أدوات جديدة في التقييم السياسي، ليس لها مكان أو اعتبار لدى الرومانسية الثورية. أولى هذه الأدوات هي مقولة ميزان القوى (أو نسبة القوى) وتأثيره على العلاقات الدولية، سواء في زمن السلم أم في زمن الحرب، وشيئاً فشيئاً، مع الإطلاع والتعليم والتأمل، احتلت هذه الأداة التي اسمها «نسبة القوى» مكاناً مركزياً في تصوراتي وتحليلاتي السياسية. ولم تلبث أن لحقت بها أدوات أخرى: المصلحة، الفائدة، مفاعيل الزمن في تجاوز حق وإرساء آخر، الخ. وشيئاً فشيئاً أيضاً، وبتأثير من الواقعية الثورية أيضاً، أخذت أنزع عن ميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي الأوهام التي نثرتها النرجسية القومية والعجز عن نقد الذات، وفرزت العوامل المحلية عن العوامل الدولية في هذا الميزان، وأخذت ألتقط العناصر الايديولوجية والسوسيولوجية والسياسية العربية المتأخرة وأثرها السلبي على هذا الميزان، الأمر الذي قادني إلى قراءة جديدة للصراع العربي ـ الإسرائيلي، كشفت لي كيف سهّل الفوات والتأخر العربيان قيام دولة إسرائيل، وكيف سهلا ويسهلان توسعها بعد قيامها.

لقاء حميم مع الغرب

١٣ ـ في بحر ١٩٦٦/١٩٦٧ قضيت حوالى سنة في العاصمة الفرنسية. للوهلة لأولى، لقائي مع باريس لم يبعث فيّ كثيراً من الاندهاش، ذلك أني زرت من قبل عدداً من البلدان الغربية، رأسمالية واشتراكية، كما أنني كنت على معرفة ما بهذا الغرب من خلال الكتب. بيد أن هذا التّماس المباشر، أو قل المعايشة، أعطى صورة جديدة حية لمعرفتي «الكتبية» به، معرفة لا أزعم أنها كانت وافية. أضف إلى ذلك أن هذه المعايشة فرضت عليّ تلقائياً إجراء مقارنات دائمة، في كل يوم، بل في كل ساعة، بين الوضع في الوطن العربي والوضع في الغرب، الأمر الذي كشف لي أكثر فأكثر، وبوضوح لا مثيل له من قبل، حالة التأخر والتفتت والضعف التي يرسف فيها شعبنا (المقارنة خير كاشف للتأخر العربي، كما أنها خير درس للعاملين

في سبيل التقدم العربي). والواقع أنه عندما تتحول كلمات، مثل إنسانوية، قومية، مواطنية، عقلانية، إلخ. إلى تصرفات يومية معاشة تصبح عالماً آخر، عالماً حياً، آسراً، إذ إن ما يدرج في الكتب يبقى مجرد إشارة، قد لا تلتقط ولا يدرك كل أبعادها ومعانيها، إلى عالم إنساني، معقد، زاخر، كبير.

مع هذا المجتمع الحديث، البرجوازي بالطبع، لا يمكن المرء الآتي من عالم متخلف، إلاّ أن يتخلص من تظاهرات النرجسية القومية (أو نزعة مَحَورة العالم حول الذات القومية) التي بثها المعتقد الإيماني القومي العربي، عندما يعرف، مثلاً، أن موازنة مترو باريس وحده تعادل الموازنة السورية. لا يمكن المرء أن يكتشف مأساة المرأة العربية، المتمثلة في اضطهادها وخنوعها وشعوريتها المضاعفة واستلاب شخصيتها، إلا عندما يرى إلى المرأة الغربية التي تحررت من الأَسر الذكوري وأسر التقليد. والواقع أن الشرقي الذي يتحدث إلى امرأة غربية لا يمكن إلاّ أن يفاجأ بأنها تتحدث بدون تحرّج، بلا غصة أو خنوع أو شعور بالنقص إزاء الرجل، بلا شك في نيات الرجل الاغتصابية المقنّعة، بلا دلع حريمي أو شعورية خالية من أي تأثير عقلاني، في باريس، لمست عياناً كيف أمكن المرأة أن تستعيد إنسانيتها وتقف إلى جانب الرجل لا وراءه، وماذا يمكن أن يفعل كل من الشغل والايديولوجيا الإنسانوية العقلانية في تطوير الكائن البشري، من حرمة إلى إنسانة.

في الغرب، كنت أذهل عندما أرى قوة الفرد وجرأته وثقته بنفسه أو تحرره الكلي من مختلف أشكال الخوف: هناك الفرد ديك، هنا الفرد دودة. هناك حبل سرة الإنسان موصولة بالألوهة، وهنا حبله مقطوع بتاتاً، بما هو عبد. هناك العنفوان، وهنا الوداعة. هناك بروميثوسية طاغية، وهنا القناعة وراحة البال. هناك الشك والتساؤل والنقد، وهنا اليقين والتلقين والامتثال. وعندما كنت أتساءل من أين هذه القوة التي للفرد الغربي، كان الجواب يقفز من خلال وملاحظة بسيطة للعيان، دونما حاجة لبحث وراء الأسباب التاريخية والايديولوجية والمجتمعية والسياسية: لأن بلاده كفَّت عن أن تكون بلاد الخوف. في ديارنا العربية، منذ سنواته الأولى، وربما منذ شهوره الأولى، تتعاور الفرد أشكال لا تحصى من الخوف: خوف من العائلة، من المعتقد الإيماني، من التقليد، من المجتمع، من المدرسة، من الغد، وأخيراً من السلطة الاستبدادية الشرقية. في بلاد الخوف، سرير «بروكوست» ينتظر كل فرد، يتمدد فوقه ولكن لتقطع خصيتاه فيغدو ضحية وديعة مذعنة، حياتها فرار وموتها خلاص.

لا شك أن عوامل عديدة، مجتمعية وايديولوجية واقتصادية، مهدت لإسقاط

الخوف في الغرب، بيد أن الإطار الذي صُفِّي فيه الخوف كان الإطار السياسي، أي الديمقراطية. هذه الديمقراطية، التي تحرر الإنسان من الخوف وتنمي كرامته الإنسانية وتشحذ قيمه الأخلاقية، فرضت نفسها عليّ من جديد، من خلال هذا الاحتكاك مع الغرب. وفي ضرب من النقد الذاتي، أخذت أتذكر كيف أن النخب السياسية العربية لم تلبث، بعد الاستقلال، أن خانت قضية الديمقراطية، وبررت هذه الخيانة تارة باسم «الاشتراكية» وتارة أخرى باسم وحدة الأمة أو ضرورات المعركة مع الإمبريالية وإسرائيل. والواقع أن الحركة «التقدمية» العربية، بفرعيها القومي العربي والماركسي العربي المسفيت، وبخاصة الصراع بين الناصرية والشيوعية العراقية بعد ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، هي التي وأدت الديمقراطية في المشرق العربي. إذ عندما يغيب التسامح وتدان التعددية ويعتبر كل فريق نفسه مالك الحقيقة، وعندما يمارس التقدميون السحل والسحل المضاد، وعندما يصبح السجن المكان الوحيد للخصم، وعندما يوضع القانون على الرف أو يصبح غلافاً لشهوة الحاكم أو مصلحته ـ عند هذا كله أو بعضه، ماذا يبقى للمجتمع من قيم ووسائل يدافع بواسطتها عن الديمقراطية.

غير أن المكر الأكبر، الذي أعطى دفعاً وشرعية لتقليد الاستبداد الشرقي المنبعث من جوف التاريخ، هو نقد الديمقراطية باسم اشتراكية قيد التحقيق، أو باسم ماركسية عربية مسفيتة أو معتقدية قومية عربية ذات تلاوين ماركسية مسفيتة. وفي ما بعد، في حزيران/يونيو ١٩٧٤، كتبت ضرباً من النقد لاشتراكية كهذه، تفتقر إلى مرتكز ديمقراطي، بوصفها اشتراكية تقليدوية ما قبل برجوازية، أي «اشتراكية» تشكل خطوة إلى وراء قياساً بالمجتمع البرجوازي الحديث، وقلت إن هذه ليست اشتراكية بل «تأخراكية»[٣].

---

(٣) من الممكن للاشتراكي، فقط الاشتراكي الذي أنجز بلده ثورة ديمقراطية برجوازية، أن ينتقد الديمقراطية البرجوازية (. . .) أن يدعو إلى تجاوزها. لكنه عندما يفعل ذلك، وينبغي أن يفعله، فإنما يفعله على هذه الأرضية البورجوازية وبفضلها وانطلاقاً منها، ولولاها ما كان له أن يطمح إلى ديمقراطية أوسع وأعدل وأعمق. أما الاشتراكي الذي لم يصنع بلده ثورة ديمقراطية، فإن نقده للديمقراطية البرجوازية يكون إما غبياً أو ماكراً، وذلك لأنه يدين منظومة ما زال بلده، من زاوية التطور التاريخي، دونها بمراحل. وبالتالي فإن الاشتراكية التي يطمح إلى بنائها، إذ افتقرت إلى قاعدة ديمقراطية، لن تعود اشتراكية بل «تأخراكية»، ذلك لأن الاشتراكية عندما تبنى على أرضية وسطوية لا يعود يجمعها نسب بالاشتراكية في صورتها الأصلية، ذلك لأن الأخيرة هي، في الأصل فرع من الديمقراطية والتحقيق الأمثل لها. إن اشتراكي البلد المتخلف، إذا كان أميناً للاشتراكية، لا يمكنه إلا أن يثمن الإنجاز البرجوازي الديمقراطي، وإن كان عليه أن يناضل لتجاوزه، أي أن يحققه ويتخطاه في آن.

شيئاً فشيئاً، من خلال ملاحظة التصرفات، المترافقة بالتأمل والتعليم، أخذت أتلمس وأكتشف القيم والمناهج التي توجه وتنظم حياة هذا الشعب الحديث: القومية، المواطنية، سيادة الشعب أو الديمقراطية، الإنسانوية، الفردوية، قيم الشغل، سيادة القانون، السيطرة على الوقت، ربط الكلمة بالشيء أو الفكر بالواقع، الفكر العقلاني التحليلي ـ التركيبي، إلخ. كنت أشعر أن هذه القيم والمناهج غريبة عن مجتمعنا، وأتساءل هل يمكن لمجتمع، كالمجتمع العربي، يطمح إلى تحديث نفسه، ألا يعتمدها ويتبناها؟! وبكلمة، كنت أتساءل: هل يمكن أن نتقدم من دون أن نتعلم من هؤلاء الذين أنضجوا وصاغوا هذه القيم والمناهج؟! لم يكن يؤرقني خوف، كالقوماويين، على الهوية القومية، ليس فقط لأن الغرب يفرض سلطانه السياسي والايديولوجي والتقني علينا منذ قرنين على الأقل، بل أيضاً لأنني اقتنعت أن تمثّل مناهج وقيم المجتمعات العصرية هو السبيل إلى المحافظة على وجودنا القومي، تمثل يتطلب ولا شك تغيير الإرهاب القومي، الذي لا يتعادل والوجود القومي أو الهوية القومية. هل كفّ اليابانيون عن كونهم يابانيين عندما تعلموا من الغرب مناهجه وقيمه؟! هل كفّ الأتراك عن كونهم أتراكاً من جراء التجربة التحديثية التي دشنها أتاتورك، ذو النزعة القومية التركية المتطرفة؟

هنا، عند هذه النقطة، أصبح من الطبيعي أن أميز بين غرب وغرب: غرب الفتوح الثقافية والعلمية والمجتمعية والاقتصادية التي صنعت العالم المعاصر (المكون من لحظات ثلاث: عصر الأنوار والثورة الفرنسية، المجتمع الصناعي، الحركة الاشتراكية)، وغرب الاغتصاب الكولونيالي ثم الهيمنة الإمبريالية. إذْ، لم أعد أرمي الطفل مع غسيله القذر، الأمر الذي كنا نفعله، نحن التقدميين العرب، بتأثير من نظرة مبسطة ووحيدة الجانب إلى الغرب، تكونت بتأثير من القاع التقليدوي لثقافتنا ثم من ردود الفعل، المفهومة ولكن القاصرة، على الامتهان الاستعماري، ثم من الايديولوجيا الماركسية السوفياتية ونظرتها الكاريكاتورية المسطحة إلى الفتوح الغربية. نعم، ينبغي مواجهة التظاهرات الإمبريالية في السياسات الغربية، لكن يتعين أن نبقى حريصين على تمثل الفتوح والإنجازات والمناهج الغربية، وبخاصة الايديولوجية والمجتمعية، التي تساعد على تحديث مجتمعنا العربي، تحديث يشكل، في النهاية، الحصن المكين الذي يتكسر على صخوره النفوذ الإمبريالي.

في باريس أيضاً، تتابعت مسيرة اقترابي من الواقعي: العنصر الايديولوجي يضعف على نحو ملحوظ في تفكيري، وأصبحت أجهد أكثر فأكثر لكي أرى الواقع بلا إضافات أو شطحات ايديولوجية. وفي نقطة معينة، وصلت إلى التمييز بين حكم واقع وحكم قيمة. إلا أنني، وأنا المتعلق بيوتوبيا ثورية، لم أفصل بينهما،

تركت مسافة بينهما فحسب، وذلك لأن جعل الواقع مطابقاً لحكم القيمة لا يتم بإغماض العين عن المسافة الفعلية التي تفصلهما، بل عبر سلسلة من النضالات والتكييفات والتقريبات والتحولات. هذه الرؤية، الباردة والخالية من الرغبة، إلى الواقع، ثم هذا التمييز بين حكم القيمة وحكم الواقع، جعلا مواقفي تبدو، في أحيان عديدة، في نظر عدد من «التقدميين»، غير مفهومة تارة ومدعاة للنقد بل وللإدانة تارة أخرى، إما لأنهم اعتبروها متشائمة أو لأنهم اعتبروها، وهم الذين يذيبون الواقعي بالقيمي، حكم الواقع الذي توصلت إليه هو نفسه حكم القيمة الذي أؤمن به، فيرمونني بنزعة محافظة أو استسلامية.

هذا الاقتراب من الواقعي جعلني أنظر إلى الثقافة الغربية نظرة جديدة: في السابق، بتأثير من الجدانوفية التي كيفت الماركسية السوفياتية، كنت أرى إلى الثقافة الغربية بوجه عام كثقافة طبقية، رجعية، تخدم البرجوازية والاحتكارات والإمبريالية. من هنا بقي، خلال فترة غير قصيرة، متاعي الثقافي مستنداً إلى «مبسطات مدرسية» تنطوي على ماركسية «اقتصادوية بدائية ذات منحى ميتافيزيقي، تخدم لتجنب المشكلات الواقعية». مع النظرة الجديدة (وجدت، في ما بعد، عند لوكاش تأكيداً وتسويغاً لها)، أصبحت أقبل على كل معرفة حقة، لأنها تخدم في التعرّف على الواقع الموضوعي، ورأيت ضرباً من تواصل وتكامل بين هذه المعرفة الحقة والماركسية الحقة. وأخيراً، بدت لي هذه المعرفة أكثر واقعية، ونقدية وغنى من الماركسية العربية المسفيتة والماركسية السوفياتية في آن، اللتين، بطابعهما الشرعي والامتثالي والايديولوجي، كانتا سداً أمام رؤية صاحية للواقع العياني.

موقفي الجديد هذا إزاء الثقافة الغربية والمقارنة الدائمة التي كنت أجري بين الأوضاع العربية والأوضاع الغربية فتحا أمامي السبيل لوعي مشكلة طالما تجاهلها أو حجبها كل من المعتقد القومي العربي والماركسي العربي المسفيت، وأعني مشكلة التخلف. فأقبلت على البحوث الغربية الخاصة بهذه المشكلة (مثلاً: لاكوست، باران، ميردال، بيرو، بيتلهايم، ألبرتيني، بايروك، إلخ.)، وبقيت، بل ما زلت، أتابعها، على درجات متفاوتة من التركيز، منذ ذلك الحين. مع هذه البحوث، شعرت أن الإصبع موضوعة على الجرح، أن مشكلات عينية تطرح، وأن الكلام قد انتقل من العموميات إلى الخصوصيات والتفاصيل، الأمر الذي اعتبرته، بحق، يحقق قفزة في نمو وعيي وعلامة بارزة في طريق تطوري الفكري والسياسي، وجزءاً مهماً من عدتي الثقافية في تحليل الواقع العربي.

كارثة حزيران/ يونيو وتأثيراتها الايديولوجية والسياسية

١٤ ـ عندما نشبت حرب حزيران/ يونيو كنت لا أزال في باريس. في هذه المدينة، يمكن المرء أن يتابع الحرب ويعرف حقيقة مجرياتها أحسن مما لو كان في بلد عربي، حيث التعتيم أو المبالغة الإعلاميان. لقد أمسكت قلبي منذ أن بدأت الأمور في التأزم، وبالتحديد منذ أن طلب عبد الناصر سحب قوات الطوارئ الدولية من شرم الشيخ، واستجيب الطلب خلافاً لكل توقع. وعندما اندلعت الحرب، في اليومين الأولين بالتحديد، تملكني خوف من الهزيمة وأمل في صمود ما في الوقت نفسه. وما إن أخذ غبار المعركة ينجلي عن هزيمة على الجبهات العربية الثلاث، حتى أحسست بما يشبه الزلزلة الممزوجة بالعار. وعندما كنت أرى بعض الأصدقاء والمعارف غير العرب، يحاولون تلطيف وقع الهزيمة عليّ أو مؤاساتي، كنت أشعر أن كل كلمة يقولونها كانت نوعاً من إهانة وهزء بي وبأمتي. الخجل من عار الهزيمة دفعني إلى الهرب بسرعة، من الباب الخلفي، من باريس إلى بيروت. وعندما كان عبد الناصر يعلن مسؤوليته في مساء ٩ حزيران/ يونيو عن الهزيمة ويستقيل، كنت أستمع إلى خطابه وقوفاً في ساحة البرج، والدموع تترقرق في عينيّ. وكما هو معروف، في بيروت كما في غيرها من المدن العربية، نزلت الجماهير في حالة يتم مفجعة إلى الشوارع تطالب عبد الناصر بالبقاء والصمود من جهة، وتصب نقمتها وتنفس غضبها على بعض الرموز المعتبرة سبباً للهزيمة من جهة أخرى. وطوال أشهر، وفي مناخ من الإحباط واليأس، كانت فكرة الانتحار تراودني بين حين وآخر، ولكن يصدها أولاً شعور بالمسؤولية إزاء زوجة وثلاثة أطفال، وثانياً ضرب من بقايا ثقة ميتافيزيقية بالطاقات الثورية للشعب العربي.

عندما أعدت في هذه الأيام قراءة الدراسة التي كتبت في ذلك الحين (أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧) عن هزيمة حزيران/ يونيو، تبينت درجة الواقعية في رؤيتي حجم الكارثة التي حلت بالأمة العربية، ولكن بعد أحد عشر عاماً مضت ونحن نتجرجر في أوحال الهزيمة، تنكشف الكارثة أسوأ بكثير وأكبر بكثير من الصورة التي رسمتها، رغم أنني اعتبرت في ذلك الحين متشائماً وسوداوياً. ولكن ربما كانت التطورات التي تلت الهزيمة، وبخاصة وفاة عبد الناصر، هي السبب الذي كبَّر حجم الهزيمة وأعطاها هذا الشكل شديد المأساوية.

هذه الرؤية الواقعية، التي طردت كل محاولة للتهوين من حجم الكارثة، جعلتني شديد الإدانة لكلبية (أي الوقاحة التي تستهين بالرأي العام وتستغفله) نشرت وانتشرت بعد الهزيمة، كلبية تقول إن عدوان حزيران/ يونيو قد فشل لأنه عجز عن

إسقاط «الأنظمة التقدمية»، أو إن هزيمة حزيران/ يونيو قد فتحت الباب للشروع بتحرير فلسطين. ولم يتساءل هؤلاء كيف تنهزم «أنظمة تقدمية» تقود أكثر من أربعين مليون نسمة أمام ثلاثة ملايين يقودهم نظام غير تقدمي! ولم يتساءل هؤلاء أيضاً في ما إذا كان حزيران/ يونيو مدخلاً لتحرير فلسطين أم تسليماً لبقية فلسطين!

ما إن بردت دماء الهزيمة وبرد دمي معها، حتى أصبحت أرى في شعار «تصفية آثار العدوان» الناصري شعاراً في منتهى الواقعية، ورأيت صواباً تراجع عبد الناصر التكتيكي إلى وراء وإلى يمين في محاولة لتجميع كل ما يمكن تجميعه من قوى الأمة العربية. ومضى بعض زمن قبل أن أكتشف أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذي يعطي إسرائيل مكاسب سياسية ملحوظة، لا يعبر عن ميزان القوى الفعلي، وأن الوضع العربي دون القرار المذكور، وأن العرب بحاجة إلى بذل جهود كبيرة، على رأسها تحديث المؤسسة العسكرية العربية، وتقديم تضحيات ضخمة، للوصول إلى تطبيق مناسب لقرار مطاط وغامض يحكمه بالنتيجة ميزان القوى الفعلي العربي ـ الإسرائيلي، بعنصريه المحلي والدولي.

والواقع أن الأسوأ من الهزيمة والأدعى منها إلى الأسى والتشاؤم هو الوعي الزائف الذي قابلت به الإنتيليجنسيا العربية الهزيمة. إذ لو أنها كانت تملك وعياً مطابقاً لما وقعت الهزيمة، ولو افترضنا أنها كانت ستقع لسبب ما فإنها لن تلبث أن تصفى بلا تأخير، ذلك أن توفر الوعي المطابق يسهل في حدود كبيرة عملية الترميم وإعادة البناء.

إن ردود الفعل التي بدرت من الإنتيليجنسيا العربية إزاء الهزيمة، كانت تتراوح بين امتثالية تقليدية (وهذا حال الأكثرية الساحقة)، وثورية لاعقلانية فصامية (وهذا حال الأقلية القليلة). وكلا الفريقين كان يتجنب أو يعجز عن البحث عن الأسباب العميقة والأصلية للهزيمة، ناهيك عن نظرتهما وحيدة الجانب إلى السياق الذي وقعت فيه الهزيمة.

سيراً مع تقليد قديم، بوجه عام، رمت الإنتيليجنسيا العربية الهزيمة على ظهر عوامل خارجية، وبالتحديد رمتها على ظهر الإمبريالية الأمريكية وجزئياً على «تقصير» الاتحاد السوفياتي، واستراحت من عناء البحث وخففت عن نفسها عذاب الضمير في آن (لقد فندت أكثر من مرة وجهة النظر هذه). بعض منها، وهو بعض كبير، رأى في الهزيمة عقاباً لنا لأننا ضللنا سواء السبيل، واعتبرها قدراً لا مهرب منه يتعلم منه المسلمون درساً للعودة إلى صراط السلف الصالح (الفلاحون المصريون اعتبروها عقاباً على تمليكهم أراضي الاقطاعيين). بعضها الأخير، اعتبرها حصيلة

سلسلة أخطاء عارضة وغير أساسية كان من الممكن ألا تقع أو أن تتلافى، وبالتالي فليس لهذه الهزيمة كبير دلالة على حالة المجتمع العربي وما يزعم عن تخلفه (السؤال الكاشف: لماذا، بعد أحد عشر عاماً، لم يتم تلافي هذه الأخطاء؟!). والبعض الأخير، الذي لعب دوراً مهماً في التنظير للحركة القومية العربية خلال ثلث القرن الفائت، دعا إلى العودة إلى نقطة البداية، ولم يتساءل لماذا لم يؤد الانطلاق من هذه النقطة والسير طوال خمسة وعشرين عاماً بدلالتها إلى الهدف المنشود. كما لم يشكك في كون نقطة البداية نفسها هي التي قادت إلى نقطة النهاية هذه في حزيران/يونيو ١٩٦٧. والقليل القليل من هذه الإنتيليجنسيا، الذي اتخذ موقفاً نقدياً، بقي نقده سياسوياً، أي مقتصراً على السطح السياسي للمجتمع، كما كان مستعجلاً نافذ الصبر، فوقع في ثوراوية صبت الماء في طاحون المهزومين (دحضت هذه الثوراوية مراراً).

وكان مأمولاً أن تنهض الماركسية العربية بهذا الدور، دور الفضح، نظراً لجوهر الماركسية (ماركسية ماركس) النقدي من جهة، ولأنها توفر إمكانات امتلاك وعي كوني من جهة أخرى. لكن شيئاً من هذا لم يحدث. والأصوات الماركسية العربية ذات الموقف النقدي الراديكالي، البعيدة عن الماركسية المؤسسية السوفياتية، بقيت، في مناخ الهزيمة المحموم هذا، ذات تأثير هامشي.

لم تثبت الماركسية المؤسسية العربية المسفيتة طابعها الشرعي والامتثالي بقدر ما أثبتته في رؤيتها هزيمة حزيران/يونيو وموقفها منها. مرّت الكرام بالهزيمة: لم تفرد بحثاً بل بحوثاً عن الهزيمة، ولا تحدثت عن أسبابها المجتمعية والايديولوجية والسياسية، ولا أشارت بكلمة عن التخلف أو التأخر بوصفه حضن الهزيمة أو فاعلها، ولا نقدت الرومانسية الثورية التي سمحت للمؤامرة الإمبريالية ـ الإسرائيلية أن تنجح، ولا قالت شيئاً عن الأسباب الايديولوجية والمجتمعية المسببة تأخر البنية العسكرية العربية. اكتفت بإدانة الإمبريالية والصهيونية. وانتقلت إلى دفاع نفاقي وتقريظي عن المهزومين وتحدثت، هي أيضاً، عن فشل العدوان الإسرائيلي لأنه عجز عن إسقاط «الأنظمة التقدمية»، متجاهلة أن إسرائيل احتلت من الأرض أضعاف مساحتها التي سيطرت عليها في حرب عام ١٩٤٨. فهي عندما نبذت الجوهر النقدي للماركسية، وضعت جانباً ما في الأدب الماركسي من دراسات وأبحاث تتعلق بالقوانين التي تحكم مجرى الحروب. وهكذا أعلنت «براءة» المهزومين وثبتت «شرعية» و«حتمية» الهزيمة وسترت الواقع العربي المهزوم، بل قل المجتمع المهزوم.

وأخيراً لا بد أن نتساءل: ما الذي يبقى من الإنتيليجنسيا، في بلد متأخر، إذا

تخلت عن وظيفتها النقدية؟! وماذا يمكن شعباً، كالشعب العربي، أن يفعل إذا تخلت إنتيليجنسيا عن هذه الوظيفة؟!

في الكراس الذي كتبت، بالتعاون مع عدد من الأصدقاء، حول هزيمة حزيران/يونيو، استخدمت مقولتَي التخلف والبرجوازية الصغيرة كمفتاحين لتفسير الأسباب الأساسية للهزيمة، كما اعتبرت التجزئة العربية سبباً أساسياً آخر، إضافياً، للهزيمة. مقولة التخلف هذه، ما لبثت أن فتحت أمامي باباً لنقد المجتمع التقليدي العربي، نقد كان بمثابة «تابو» بتأثير من نزعة شعباوية تارة أو أصالوية تارة أخرى، ما زالتا واسعتي الانتشار في صفوف «التقدميين» العرب.

بينت قبلاً قصور التفسير الطبقوي هذا، لأنه يغفل التحديد التاريخي للتطور العربي أولاً، ولأن البرجوازية الصغيرة «طبقة» فضفاضة وغير متجانسة ايديولوجياً وسياسياً ثانياً، ولأن التراتب الطبقي العربي غير متبلور نظراً لأن المجتمع العربي لم يصبح مجتمعاً صناعياً ثالثاً، ناهيك عن الاستقلالية النسبية التي للسياسة في البلدان المتخلفة والدور الحاسم الذي تلعبه الإنتيليجنسيا فيها.

ومن جهة أخرى، فإن مقولة التخلف التي استعملت، التي تعلمتها من البحوث الغربية المتعلقة بالعالم الثالث، كانت بالأحرى اقتصادوية، فبقي نقدي للمجتمع التقليدي العربي غير كلي وبالتالي على درجة غير كافية من الراديكالية. وفي كل الأحوال، فإن هذه المسافة التي قطعت باتجاه وعي أكثر صحواً واقتراباً من حاجات الثورة العربية كانت، في ذلك الحين، جديدة كلياً في الأدبيات السياسية العربية، ذلك لأن هذا النقد تعدى السطح السياسي (الذي لا يزال يدور حول «التقدميون» العرب) ومضى إلى عمارة المجتمع العربي ووضعها تحت مبضعه.

بلا تأخير، تصديت في هذا الكراس، وتابعت ذلك في مناسبات كثيرة، للنزعات اللاعقلانية التي برزت وتفاقمت بعد الهزيمة، واعتبرتها الوجه الثاني للميدالية العربية (الوجه الأول: الأنظمة المهزومة)، الذي عبّر عن نزعة رغبوية ورومانسية في تجاوز الهزيمة، وأنها، في التحليل الأخير، الايديولوجيا التي أفرزتها الهزيمة بالذات. إلاّ أنني، في الوقت نفسه، تصديت بقوة للنزعات الانهزامية الرسمية سواء تلك التي تسترت بشعار «حرب التحرير الشعبية» أو رفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ أو تلك التي برزت وتفاقمت بعد غياب عبد الناصر (حدّ كتابي **اللاعقلانية في السياسة** موجّه ضد النزعة الانهزامية أمام أمريكا وإسرائيل)، لأني كنت أعتقد ولا أزال، أن حداً أدنى من الجدية وحدّاً مناسباً من التضامن العربي كفيلان بتصفية آثار العدوان.

الإقامة في لبنان. تطور وعيي

١٥ ـ في لبنان ومعه، وجزئياً، بفضله وصلت محطة أخرى أكثر تقدماً في تطور وعيي الايديولوجي ـ السياسي ـ المجتمعي. لم يؤوني لبنان من شبه تشرد بعد سجن دام تسعة أشهر ونيف فحسب (في السجون بخاصة تنكشف البنية السياسية العربية على حقيقتها)، بل أيضاً لم ألبث، بعد إحساس عابر بالغربة، أن شعرت بدفء افتقدته منذ زمن. أصبحت أنام ملء جفوني من دون أن يؤرقني هاجس زوار الليل. ومن لبنان وفيه وحده أيضاً كانت كتبي تطبع وكتاباتي تنشر. أكثر من ذلك: بفضل لبنان، أصبحت على اتصال حميم بالثقافة الحديثة، تعلمت كيف أتعامل على نحو أقل فأقل شرقية مع زوجتي وأولادي، تعلمت كيف يكون الشغل المنظم المنتظم وكيف السيطرة على الوقت. في الغرب كنت قد أخذت فكرة مباشرة عن الحداثة وحققت تماساً ما معها، وفي لبنان حاولت، ولا أزعم أنني نجحت، وأنا الذي أعيش وسط مجتمع شرقي ضاغط، أن أمارسها وأجعل منها نمط حياة.

من هنا شعرت، عندما أخذ لبنان يحترق، بفاجعة مزدوجة قومية وشخصية: أحسست، وأنا ذو الهوى القومي العربي، أن ليس وطني فقط هو الذي يحترق، بل بيتي أيضاً، وأن فاجعة لبنان كانت مجانية. كثيرة هي الأسباب الأصلية والمباشرة التي دفعت إلى إحراق لبنان، لكن يخيل إليّ أنه لقي هذا المصير لأنه نافذة للديمقراطية، مهما بدت مثلومة وملوثة، كانت لا تزال مفتوحة فيه. هذه النافذة، التي تفد منها رياح الثقافة الحديثة، والتي جعلت من لبنان مختبراً فكرياً للوطن العربي، وأن بيروت عاصمته الثقافية والسياسية، كانت مستهدفة بلا شك.

في هذه المحطة من تطور وعيي، يمكنني القول إنني أتممت عبور عصر الايديولوجيا، إنني انتهيت من عصر الايديولوجيا. لا يمكن المرء أن يقدر مدى التشويه والتحوير اللذين تنزلهما الايديولوجيا بالوعي إلا عندما يتركز كيف حجبت أو أسقطت، في نظر الحركة التقدمية العربية، مشكلة ضخمة وأساسية من مشاكل الثورة الديمقراطية، وأعني مشكلة الأقليات أو التكسير المجتمعي. لقد تجاهل التقدميون العرب، ولا يزالون، المشكلة الطائفية إما بتأثير من منظور طبقاوي أو بتأثير من الرؤية الرومنسية اللاتاريخية التي للمعتقد الإيماني القومي العربي. ومن الطبيعي أن يؤدي الوعي الزائف لمشكلة قائمة في الواقع الموضوعي إلى تجاهلها فتفاقمها: وهكذا تعقدت المشكلات الطائفية وصولاً إلى انفجار، صامت حيناً ومكبوت حيناً آخر، زاد النسيج المجتمعي العربي تخلخلاً.

عندما جئت للإقامة في لبنان، كنت، كواحد من التيار التقدمي المشرقي،

أجهل وأتجاهل في آن المسألة الطائفية في الوطن العربي أو، في أحسن الأحوال، أبسِّطها وأنظر إليها نظرة وحيدة الجانب وبالأحرى أكثروية بشكل ضمني وغير واع. بيد أن الشكل الحاد واليومي الذي للصراع السياسي الطائفي اللبناني، الناجم عن وجود أقليات كبيرة وازنة، ما لبث أن فرض عليّ إعادة التفكير بالمشكلة. وببطء شديد وتردد وتدرج أخذت أتلمس المشكلة، تلمساً لا أزعم أنه وصل إلى درجة المطابقة إلاّ مع تكوّن وعيي التاريخي، الذي كشف لي عمق المشكلة وتعقيداتها وجذورها التاريخية.

بيد أن العامل الأكثر أهمية في هذه المحطة من تطور وعيي الايديولوجي ـ السياسي كان كتابات عبدالله العروي، وتحديداً **الايديولوجيا العربية المعاصرة والعرب والفكر التاريخي**.

مَن يقرأ كتابي **حول بعض قضايا الثورة العربية** (١٩٦٥) يرى ولا شك كم كنت أولي من أهمية للثورة القومية الديمقراطية، وأنني كنت على وعي عام مناسب بمشكلاتها ومتطلباتها، وأنني اتخذت موقف إدانة حاسم ونهائي للمجتمع العربي التقليدي. غير أن العروي، الذي ساعدني (وأقول هذا بكل تواضع) على وعي البعد التاريخي للواقع العربي، والذي شد نظري إلى دور الايديولوجيا السلفية في عرقلة التقدم العربي، والذي طرح التاريخانية كمنظور وحيد للتقدم العربي، والذي أكد على ضرورة انسجام المناهج مع الأهداف، ـ العروي هذا أعطى منظوراتي القومية الديمقراطية كل اتساقها وتكاملها وثبت بعديها التاريخي والكوني. هنا، أي عندما بدت لي الثورة القومية الديمقراطية البدوة التي لا بد منها للتقدم العربي، وعندما أصبحت أرى إلى الاشتراكية، كإنجاز وتجاوز للديمقراطية وليست نفياً لها، تراجع إلحاحي قانعاً بصواب النقد الاشتراكي للنظام البرجوازي.

عندما أعطي الواقع العربي بعديه الكوني والتاريخي، وبالتالي عندما أصبح التخلف تأخراً أي عندما لم يعد التخلف مجرد مقولة اقتصادية، بل مؤشراً على التطور العام لمجتمع ما ومكانه في سلم التطور البشري، غدت رؤيتي للواقع العربي ومصاعبه وبلاياه أشد وضوحاً وبالتالي أشد مأساوية بكثير. وهذا ما جعلني، رغم أني كنت أتخطى الأربعين من العمر آنذاك، أنبذ ظهرياً كل روح مصالحة مع الواقع وأنزع إلى مزيد من الراديكالية، وأعطاني في الوقت نفسه نَفَساً طويلاً في العمل السياسي، فلم أعد ثورياً نافد الصبر ولا ظافروياً، الأمر الذي يقود عادة إما إلى المغايرة أو إلى الانتهازية.



الهزيمة الكبرى



من وعد بلفور إلى دولة إسرائيل
أو
كيف سهَّل التأخر العربي قيام إسرائيل

عندما نواجه كلاً من وعد بلفور ودولة إسرائيل بنظرة تاريخية، يتبدى لنا، منذ الوهلة الأولى، أن حجم الأول حصاة، أما حجم الثانية فجبل. هذا الانتقال من موطن إلى دولة، أي الانتقال من حصاة إلى جبل، هل كان حتمياً؟ أما كان ممكناً، لو أن عمارة المجتمع العربي أقل فواتاً، أن يبقى الوطن موطناً فلا يتحول إلى دولة؟ بل، أما كان ممكناً للعرب أن يلغوا، بنضالهم خلال فترة الانتداب، هذا الوعد ويحيلوه إلى قصاصة ورق؟ وبعبارة صريحة: أليس التأخر العربي هو الذي سهل قيام إسرائيل أكثر بكثير من الانتداب البريطاني؟

من نافل القول إن العناصر المكونة لدولة إسرائيل قد تكونت أثناء الانتداب البريطاني على فلسطين. لكن هذا لا يعادل أو لا يعني أن الاستعمار البريطاني هو الذي أقام إسرائيل. بيد أن الإشكالية في الوعي العربي محلولة على نحو آخر، على هذا النحو: الاستعمار هو الذي أقام إسرائيل. كما أنها في الوعي الفلسطيني محلولة على هذا النحو أيضاً: الاستعمار، مضافاً إليه تخاذل العرب تارة وخيانتهم تارة أخرى، هي التي أقامت دولة إسرائيل. وبالطبع، في كلا الوعيين، بقيت عمارة المجتمع العربي وايديولوجياه وقيمه بمنجاة من التشكيك.

ولكن، كيف هي الإشكالية في الواقع، لا في الايديولوجيا؟

سنحاول الإجابة عن هذا السؤال عبر ملاحظات تتناول مفاصل الأحداث، من دون الدخول في عرض تاريخي يتناول تفاصيل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي ـ الإنكليزي، الذي تفترض أن القارئ مطلع عليه.

ولكن، قبل ذلك، لا بد من الإشارة:

١ ـ إن التحدي الصهيوني أكبر وأعنف من التحدي الاستعماري، إذ إن الأول

هيمنة واقتلاع، في حين أن الثاني هيمنة فقط.

٢ ـ ما أصاب الشعب الفلسطيني كان ممكناً أن يصيب أي شعب عربي آخر، إذ إن التأخر الفلسطيني عينة فحسب من التأخر العربي العام.

ـ ١ ـ

في فلسطين، ماذا واجهت الحركة الصهيونية؟ ماذا واجه الانتداب البريطاني؟ أي كيف كانت عمارة المجتمع الفلسطيني في سائر حيزاتها وجوانبها؟ ماذا كان في وسع هذا المجتمع أن يفعل لمواجهة غزو جماعات أخرى حديثة أو شبه حديثة؟

من الزاوية الاقتصادية، واجهت اقتصاداً شبه طبيعي، أي اقتصاداً ذا تقنيات متأخرة جداً وعلاقات إنتاج إقطاعية شرقية، أي إن الأراضي كانت في حيازة إقطاعيين غائبين، الأمر الذي لعب دوراً كبيراً في تسهيل انتقال أراض عربية إلى اليهود[١]. في العام ١٨٩٥ لم يكن أكثر من ١٠ بالمئة من الأراضي الصالحة للزراعة مستثمراً، والعربة بدولابين لم تكن قد ظهرت إلا قبل ذلك بعقدين[٢].

من الزاوية المجتمعية، نظام القرابة هو السائد. كان الفرد من الأسر الإسلامية لا يقول كلمة أو يخطو خطوة إلا وهو مراع تقاليده قبل كل شيء، مصلحة أسرته قبل كل مصلحة ونفوذ أسرته قبل كل نفوذ (. . . .) الفلسطينيون منقسمون بعضهم على بعض، كل واحد منهم يمثل أسرته لا وطنه[٣]. وبعبارة أخرى، كان المجتمع الإسلامي الفلسطيني مفتتاً أو مذرراً بواسطة نزعة انعزالية، خصوصية، عشائرية[٤]، أي إننا كنا إزاء جماعة (ما قبل قومية) لا مجتمع (أي بنيان قومي حديث). من هنا، عندما تكونت، بعد الانتداب، أطر سياسية حديثة (الأحزاب)، بقيت قشرة متموضعة فوق الانقسامات العائلية والطائفية، التي تميز المجتمع العربي التقليدي.

والواقع أن نظام القرابة العربي قد لعب، ولا يزال، أشد الأدوار كؤداً وشؤماً في عرقلة الاندماج القومي العربي ومحاولة عملية تسييس المجتمع العربي، ذلك لأن نظام القرابة هذا يعارض الانصهار المجتمعي ويقف حائلاً دون أن تصبح القومية نسيجاً سوسيولوجياً للجماعات العربية. لذا فإن استمرار نظام القرابة لدى جماعة ما

---

(١) لو أن ثمة فيودالية، أو شيء من نمط إقطاعي غربي، حيث يعيش الإقطاعيون في الأرض التي يملكون، لما حدث مثل هذا الانتقال، الذي سهله اقطاعيون فلسطينيون وغير فلسطينيين.

(٢) Nathan Weinstock, *le Sionisme contre Israël* (Paris: Maspéro, 1969), pp. 68-69.

(٣) عبد القادر ياسين، **كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨**، سلسلة دراسات فلسطينية؛ ١٠٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٥)، ص ٣٦. نقلاً عن خليل سكاكيني.

(٤) Weinstock, Ibid, p. 165.

يشكل مؤشراً على أنها لا تزال في مرحلة تاريخية ما قبل قومية. والقومية بالنسبة إلى جماعة كهذه لا تعني علاقة مجتمعية ـ سياسية، بل مجرد موقف تمايزي إزاء جماعة أخرى، وهذا ما يجعلها عاجزة عن بناء دولة عقلانية حديثة.

إلى جانب ذلك، ثمة الانقسام التاريخي المعروف بين المدينة والريف والعلاقة غير المتوازنة بينهما، ناهيك عن تشرذم السكان الزراعيين إلى كثرة من القرى المعزولة (حوالى ٨٥٠ قرية، تشكل ٧٠ بالمئة من مجموع السكان)، القائمة بذاتها والمكتفية نسبياً. هذا الانقسام والتشرذم، مضافاً إليها تركز الحياة الثقافية في المدينة، جعلت الريف الفلسطيني، شأن الأرياف العربية الأخرى، يستمر في كونه لا شيء (Neant) من الناحية السياسية، طيلة فترة الصراع مع الصهيونية. نقطة ضعف المجتمع العربي، لا الفلسطيني فقط، بل مقتله تتركز في ريفه. في عام ١٩١٨، كان، كما يقول «أورومسي غور»، المسلمون القرويون والمسلمون الملاكون موالون لبريطانيا[٥].

المدينة الفلسطينية هي أيضاً، بدورها، كانت مفتتة ومنقسمة عشائرياً أو عائلياً. والمنافسات العائلية التقليدية الموغلة في القدم (وبخاصة الخصومة بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي) بقيت بوجه عام عنصراً مهيمناً في السياسات الفلسطينية، حتى في أشد الفترات توتراً واحتداماً، سواء مع الحركة الصهيونية أو مع الانتداب البريطاني.

إن مجتمعاً كهذا، غير مسيّس أو ما قبل سياسي (Pre-Politique) لم يستطع أن يواجه الغزو الاستعماري البريطاني بمقاومة (١٩١٧ ـ ١٩١٨). «طبقة الأفندية كانت منقسمة وعاجزة»[٦]، «ولم يكن ثمة مؤشر لدى السكان الأصليين على وجود تطلعات قومية لأجل الاستقلال، والشعور القومي العربي ضعيف جداً»[٧]. وفي ما بعد، أي في أواخر العشرينيات، ومع تصاعد النشاط الصهيوني وكرد فعل عليه، يولد شعور وطني فلسطيني ـ إسلامي ملتبس، شعور تضامن إزاء الغزو القادم من الخارج.

في هذا السياق، كان طبيعياً أن تكون الحركة الوطنية الفلسطينية، في جميع أطوارها، حركة وطنية تقليدوية خالصة أو تكاد. وتجلّى هذا واضحاً في هذا التمفصل أو الاندماج بين الديني والعشائري في قيادتها التاريخية[٨]. من هنا كانت

(٥) عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٦) تقرير أورومسي غور ١٩١٨، في: المصدر نفسه، ص ١٢٤.

(٧) تقرير كلايتون في: ج. كمشي، **النهضة العربية الثانية**، ص ٢٧١.

(٨) تطور الحركة الوطنية السورية كان آخر، حيث مرت في مرحلتين: الأولى التي استمرت حتى نهايات الثلاثينيات، كانت تقليدية. أما الثانية فلعب فيها مثقفون متنورون دوراً بارزاً، ناهيك عن دور العناصر شبه البورجوازية وشبه الحديثة.

قواعدها المجتمعية تتمثل بالوجاهات المحلية وبرجال الدين المسلمين في آن، ووعيها كان مشيخياً. القوى السياسية شبه الحديثة (حزب الاستقلال) حوصرت من قبل القوى التقليدوية وبقيت هامشية. بسبب هذه البنية السياسية المفوتة، المماتة، تكشفت عن عجز واضح عن بناء أحزاب سياسية بالمعنى الحديث للكلمة، فبقيت السياسات الفلسطينية انعكاساً للمنافسات التقليدية، الخسيسة، الحقيرة، التي قامت منذ أجيال واستمرت بين العشيرتين الرئيسيتين، الحسيني والنشاشيبي، فاستنفدت طاقات النضال الوطني الفلسطيني وسهلت انتصار الصهيونية.

وعلى هذا كان الجسم السياسي الفلسطيني (فعلياً: طبقة «الأفندية» المستندة إلى قاعدة مجتمعية عشائرية ومدينية) صغيراً، لا لأن طبقة «الأفندية» محدودة جداً في الأصل فحسب، بل أيضاً لأنه مقطوع عن الريف الفلسطيني، الأمر الذي جعله ضعيفاً، وبالتالي معتدلاً ومتعاوناً ومستنداً في حدود واسعة على «الخارج» العربي. فإذا أضفنا إلى هذا كون وعيه مشيخياً، يتبدى لنا كم كان مغلولاً السلاح العربي سواء ضد الانتداب أم ضد الصهيونية، وذلك لأن الوعي المشيخي عاجز، لفواته، عن صياغة استراتيجية وتكتيكات قادرة على مواجهة عدوين عنصريين من جهة، ومن جهة ثانية لأنه كان قد فقد، مع الحقبتين المملوكية والعثمانية بخاصة، كل روح مقاومة للحاكم وقنن الفرار طريقاً للخلاص. وفي كل الأحوال، فإن الوعي المشيخي للحركة الوطنية الفلسطينية وسم نضالها بثلاث سمات:

١ ـ جعل طابع نضالها ومحرضه دينياً بالأحرى.

٢ ـ أعطى هذا النضال طابع رد الفعل لا طابع الفعل، وبالتالي أفقده كل منظور مستقبلي، استباقي.

٣) وجه حدّ النضال ضد الصهيونية بالأحرى لا ضد الانتداب البريطاني، بل جعله موسوماً بروح متعاونة معه خلال فترة جد مديدة.

ـ ٢ ـ

كيف فكرت، وماذا فعلت الحركة الصهيونية لتحويل مشروعها الخاص بإقامة دولة يهودية إلى أمر واقع؟ (Fait accompli) وما هي الفروق بين الييشوف (اليهود المقيمون في فلسطين) وعرب فلسطين، على الصُعُد السياسية، الايديولوجية والمجتمعية؟ وكيف أخذت تؤثر هذه الفروق على ميزان القوى اليهودي ـ الفلسطيني، وصولاً إلى إنقلابه لصالح الييشوف؟

منذ البداية، كانت الحركة الصهيونية تعتبر مشروعها في إقامة دولة يهودية أمراً واقعياً، استناداً إلى واقعة التأخر العربي، التي جعلتها تتجاهل الشعب العربي في فلسطين: أرض بلا شعب لشعب بلا أرض. وبالتالي لو أن شعباً حديثاً يقطن فلسطين ما كان ليخطر ببال الحركة الصهيونية أن بإمكانها السيطرة على فلسطين أو على جزء منها. ومنذ البداية أيضاً كان واضحاً أن الاستراتيجية الصهيونية المسيطرة على فلسطين كانت مرتكزة على تصورات سياسية حديثة:

أ ـ العمل تحت المظلة الاستعمارية وكجزء من المد الاستعماري الأوروبي على العالم غير الأوروبي.

ب ـ الاستناد إلى دولة أو أكثر لتحقيق المشروع الصهيوني.

ج ـ عدم الإعلان عن الهدف الأخير (إقامة دولة يهودية)، ولكن السير بتدرج وثبات إليه: فكّر بدولة إسرائيل دوماً، ولا تتحدثْ عنها أبداً.

د ـ الوصول بالتدريج إلى ميزان قوى محلي، يهودي ـ فلسطيني، يمكّن من إقامة الدولة الصهيونية.

إذا تأملنا الحلقة المركزية في الاستراتيجية الصهيونية، المتمثلة بفتح أبواب الهجرة دوماً ومن دون قيود أمام اليهود، نراها متصلة اتصالاً حميماً بالهدف الصهيوني الأخير، دولة إسرائيل، ذلك أن استمرار الهجرة وصولاً إلى تحول الييشوف إلى أكثرية (في كل أو بعض فلسطين) يضمن تحول ميزان القوى لصالحه، الأمر الذي يوازي من الناحية العملية قيام دولة إسرائيل.

الحلقة المركزية في الاستراتيجية الفلسطينية (إذا غامرنا بإطلاق مصطلح حديث على سياسات تقليدية) هي نفسها الصهيونية ولكن مقلوبة: إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

هنا كانت نقطة الضعف القاتلة في السياسات الفلسطينية، النقطة التي سهلت قيام إسرائيل، ذلك أنه لم يكن بوسع السياسات الكولونيالية الإنكليزية إلا أن تتعرض لضغوط وتأثيرات، قد تصمد لها تارة، ولكن قد تصدع لها تارة أخرى، كما أثبت تاريخ ثلاثين عاماً من الانتداب على فلسطين. لقد كان مطلب استقلال فلسطين، ما دامت أكثريتها عربية، في حال تحققه، وحده الكفيل بإغلاق نهائي لأبواب الهجرة، وبالتالي وقف تحول ميزان القوى لصالح الييشوف. لا يمكننا الجزم، بالطبع، أن طرح مطلب الاستقلال والنضال في سبيله كان سينتهي إلى نجاح أكيد، لكنه يبقى الموقف الأكثر سداداً والأكثر عقلانية والأكثر انسجاماً مع المصلحة

القومية العربية، كما أنه يحل في طريقه مسألة الهجرة. وفي كل الأحوال، فإن طي مطلب الاستقلال تارة وعدم التركيز عليه تارة أخرى من قبل الحركة الوطنية الفلسطينية (عدا حزب الاستقلال، الذي بقي هامشي التأثير)، إنما يعكس المنهج المتعاون مع الانتداب الذي سلكته هذه الحركة، لا خوفاً من قوة بريطانيا فحسب، بل أيضاً أملاً في سياسة إنكليزية محابية أكثر فأكثر للعرب، تقطع الطريق أمام المشروع الصهيوني.

بالنسبة إلى الييشوف، يبدو لافتاً، منذ الوهلة الأولى، تعلقه بيوتوبيا تتمثل في عملية بناء الدولة اليهودية. هذه اليوتوبيا، التي لم تضعف التصاقه بالواقعي، جعلته يتشرب جملة من القيم والمثل منحته بسيكولوجيا ذات طابع إرادوي وكفاحي ورسالي (رغم تناقض هذا مع الاستهانة بالغير، العرب، ومع محاولة اغتصاب وطن الآخرين)، عملت لاستبدال النمط النموذجي القديم لليهودي، «العايش من الهواء»، بنمط نموذجي جديد يعيش على الشغل اليهودي ويرتبط بالأرض. ولقد نهض ثوريون روس يهود، ممن ساهموا في ثورة عام ١٩٠٥ المخفقة ثم تحولوا إلى الصهيونية وهاجروا إلى فلسطين، بهذه المهمة.

أضف إلى ذلك أنَّ الييشوف منظم على عدة صعد: على الصعيد السياسي، كان ثمة نوع من البرلمان المنتخب ومجلس تنفيذي يلعب دور حكومة تقريباً. على صعيد المدن، الهستدروت، الذي يشكل العمود الفقري للحركة الصهيونية، ينظم ويؤطر شغيلة المدن. في الريف، الكيبوتزات تؤطر وتعبئ الشغيلة الزراعيين. يسيج كل ذلك «الهاغاناه» (قوة الدفاع اليهودية)، التي تشكلت بشكل نصف سري في عامي ١٩١٩ ـ ١٩٢٠، واستمرت تنمو كماً وكيفاً، وقامت بدور حاسم في حرب عام ١٩٤٨، ثم تحولت إلى جيش الدفاع الإسرائيلي. في العام ١٩٤٢، كان ٤٣٠٠٠ من الييشوف، رجالاً ونساء، يحملون السلاح كمتطوعين في جيوش الحلفاء. هذه القوة العسكرية، التي كانت تشرف عليها سياسياً «الهاغاناه»، والتي استفادت من تأهيل عسكري جيد، كانت أحد إنجازات الييشوف التي حسمت المعركة مع العرب. يقيناً، إن الييشوف كان مقسماً إلى أحزاب متنافسة وتخترقه خصومات داخلية وصراعات سياسية وتناقضات مجتمعية، إلا أنه يبقى صفاً واحداً إزاء الخارج، وهو يملك الأجهزة التي تصون وحدته هذه وتعبر عنها[٩].

---

(٩) Maxime Rodinson, *Israël et le refus arabe, 75 ans d'histoire*, l'histoire immédiate (Paris: Editions du Seuil, 1968), pp. 32,33, et 37.

هذه الصورة توضح من دون لبس أن الييشوف كان كله (عدا الأطفال والشيوخ) معبأً ومهيأً للمعركة القادمة، بل كان كله في المعركة، سواء كانت ساخنة أو باردة، على هذه الجبهة أو تلك، في هذا الصعيد أو ذاك. وبكلمة: كان الييشوف مجتمعاً سياسياً أو مسيَّساً، قائماً على مرتكزات مجتمعية وايديولوجية حديثة بوجه عام.

وفي المقابل، لا نجد شيئاً من هذا القبيل في الجانب الفلسطيني. جماعة غير سياسية يجبر القسم الأكثر وعياً والأكثر نفوذاً منها (أي أفندياتها)، تحت ضغط تهديد خارجي، على دخول ميدان السياسة. وإلى هذا الميدان حملت، بالطبع، قيمها وايديولوجياها ووعيها ومصالحها. لذا فالأطر السياسية التي زُعم أنها حديثة، الأحزاب، لم تستطع أن تسيِّس أو تؤطر الشعب تسييساً وتأطيراً حديثين. وكان من الطبيعي ألا يوجد بين هذه الأحزاب خلافات برنامجية (عدا حزب الاستقلال)، لأنها كانت امتداداً للانقسامات العشائرية والعائلية التي تخترق المجتمع التقليدي الفلسطيني، بل إن هذه الأحزاب «الحديثة» تموضعت فوق تلك الانقسامات وعبرت عنها «وحدثتها». كذلك لم تكن الجماعة الفلسطينية تملك تنظيماً عمالياً يذكر بالهستدروت، بل على العكس فقد عملت الأحزاب الأكثر تقليدية على محاصرة وخنق النويات العمالية العربية الآخذة في التكوين آنذاك. كما لم تكن تملك تنظيمات فلاحية تذكر بالكيبوتزات، الأمر الذي فاقم عجز وضعف الجسم السياسي الفلسطيني. ناهيك عن أن الأخير لم يقم، بشكل منهجي ودائم، بإنشاء منظمات عسكرية تذكِّر بالهاغاناه.

هذه الصورة التي للبنية السياسية الفلسطينية، ومقارنتها بالبنية السياسية التي لليشوف، تفسر بوضوح جميع الانتصارات السهلة والسريعة التي أحرزها الييشوف في حرب عام ١٩٤٨، انتصارات كشفت القصور والتفسخ العربيين، لا التفوق والقوة اليهوديين. كما تفسر بوضوح كاف لِمَ كانت مدن وقرى عربية تسقط، في العام ١٩٤٨، بسهولة بيد الييشوف وآلاف المسلحين العرب قابعين في قراهم[(١٠)].

- ٣ -

كيف كانت سياسات الانتداب البريطاني؟ هل كانت متذبذبة أم ثابتة ومصممة؟ ما مغزى تذبذبها وتناقضها؟ هل كان العامل الدولي (الانتداب الإنكليزي + الموقف الأمريكي + الموقف السوفياتي + قرارات هيئة الأمم المتحدة) هو الذي مكّن

(١٠) ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين (١٩١٧ - ١٩٤٨)**، سلسلة كتب فلسطينية؛ ٦ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧)، ص ١١٣.

البيشوف من إقامة دولة، أم أن العامل المحلي، أي ميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي، هو الذي حسم مصير النزاع؟ وإذا افترضنا أن العامل الدولي لعب لصالح البيشوف، فما صلة ذلك بالأمر الواقع الذي صنعه البيشوف في فلسطين وجابهوا به العالم؟ وإذا افترضنا أن الفلسطينيين، ومن ورائهم العرب، وضعوا العالم أمام أمر واقع وسيطروا بالقوة على كل فلسطين، هل كان العامل الدولي سيغير هذا الأمر الواقع ويسلم فلسطين للبيشوف؟

لا شك أن وعد بلفور الذي ثُبت في صك الانتداب الذي أقرته «عصبة الأمم»، كان حجر الأساس الذي بنيت عليه وحوله المرتكزات والهياكل التي قامت عليها دولة إسرائيل. بيد أن صك الانتداب نفسه نص على أنه لن تمس حقوق وأوضاع الفئات الأخرى من السكان. لذا فإن معاينة السياسات الإنكليزية خلال فترة الانتداب تبين بوضوح لا مثيل له أن وعد بلفور، شأن أي قرار سياسي لدولة حديثة، كان يشكل لحظة فحسب في مسار للسياسة الكولونيالية الإنكليزية، طويل، متعرج، متذبذب، متناقض، تلعب به موازين القوى والضغوط المتبادلة. والواقع أن صك الانتداب بالذات ما كان ممكناً، كما قال حاييم وايزمان[١١]، أن يأخذ هذا المنحى المحابي للطرف الصهيوني ويلعب هذا الدور الكبير في تحديد موقف الدول الكبرى الإيجابي من المطامع الصهيونية لولا اتفاق فيصل ـ وايزمن، أي لولا هذا التنازل العربي غير المبرر.

من هنا، ومع بروز وتنامي المعارضة العربية بادرت إنكلترا إلى إصدار كتاب أبيض في العام ١٩٢٢ يفسر وعد بلفور على نحو أقل محاباة بكثير لليهود، معلناً أن المقصود من وعد بلفور ليس تحويل فلسطين إلى وطن قومي يهودي، بل فقط إقامة موطن قومي يهودي في فلسطين، فارضاً قيوداً على الهجرة اليهودية تتناسب مع «قابلية الاستيعاب الاقتصادية للبلد»، كما وضع عدداً من القواعد الأقل محاباة بخصوص التعامل مع «الوكالة اليهودية». هنا، في هذا الكتاب الأبيض، أرادت بريطانيا أن تعطي نفسها دور الحَكَم بين العرب واليهود.

بعد ذلك، وبوجه عام، مضت فترة هدوء في فلسطين (١٩٢٤ ـ ١٩٢٩)، نجمت بالدرجة الأولى عن عدم فاعلية الحركة الصهيونية، حيث توقف، في العام ١٩٢٧، مثلاً، دفق الهجرة إلى فلسطين وأصبح مغادرو فلسطين أكثر من القادمين إليها، فتوقف أو تلاشى النشاط السياسي الفلسطيني، نظراً لأنه بقي حتى ذلك

(١١) مكسيم رودنسون: **إسرائيل واقع استعماري؟**، ترجمة احسان الحصني، مراجعة أنطوان مقدسي، من أدب المعركة؛ ١ (دمشق: وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، ١٩٦٧)، ص ٥٠ ـ ٥٣.

الحين مجرد رد فعل وليس فعلاً. وجاءت حادثة البراق أو حائط المبكى لتفجر تحركاً فلسطينياً ما قبل سياسي أو دون سياسي (Pre-Politique) (كما قال، بحق، فانشتوك) ضد اليهود. وكانت مناسبة اقتضتها الحكومة الإنكليزية، فعينت «لجنة شو» لاستقصاء الأسباب البعيدة والقريبة للتوتر الذي ساد فلسطين. وقد انتهت اللجنة إلى إقرار عدد من التوصيات، ما لبثت أن أصدرتها الحكومة الإنكليزية في كتاب أبيض جديد في العام ١٩٣٥، اعتبره البيشوف محابياً للعرب، وبخاصة في ما يتعلق بالقيود التي وضعها على الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

هذا التحول البريطاني لم يلبث أن أثار احتجاجات صاخبة وضغوطاً قوية، سواء في فلسطين أم في إنكلترا، لدرجة أن حاييم وايزمان، الحليف التاريخي لبريطانيا، قدم استقالته من رئاسة المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية. إثر ذلك، في ١٣ شباط/فبراير ١٩٣١، أرسل رمزي ماكدونالد رئيس الوزراء البريطاني، رسالة إلى وايزمان تلغي عملياً الكتاب الأبيض المذكور، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، وقدمت الوكالة اليهودية تنازلات تتعلق بالهجرة، ووفرت تسهيلات جديدة لعملية فصل الجماعتين اقتصادياً عن بعضهما. لذا سمى العرب رسالة ماكدونالد هذه بـ «الرسالة السوداء».

بيد أن مجيء النازية إلى الحكم في ألمانيا في العام ١٩٣٣ أنقذ المشروع الصهيوني في إقامة الدولة اليهودية. فبعد توقف الهجرة إلى فلسطين، أخذ المشروع الصهيوني يغدو يوتوبيا فقدت صلتها بالواقع، إذ لم تبلغ، في العام ١٩٣١، نسبة اليشوف إلى مجموع سكان فلسطين سوى ١٧,٧ بالمئة فقط (١٧٥٠٠٠ ييشوف، ١٠٣٦٠٠٠ عرب). وهكذا أخذ المشروع الصهيوني يذبل وينحدر. غير أن الاضطهاد النازي لليهود لم يلبث أن أطلق موجات هجرة متلاحقة لا سابق لها إلى فلسطين. وما إن حل العام ١٩٣٩ حتى بلغ عدد اليهود ٤٢٩٦٠٥ من مجموع سكان فلسطين البالغ ١٥٠٠٠٠٠ نسمة، أي حوالى ٢٨ بالمئة. هنا فقط أصبح مشروع الدولة اليهودية، على جزء من فلسطين على الأقل، مشروعاً واقعياً، حيث حُلت، كما سنرى، مسألة ميزان القوى المحلي، الفلسطيني ـ اليهودي.

في هذه الحقبة أيضاً، تابعت السياسة الكولونيالية الإنكليزية سيرها التناقضي، المتخبط، المتذبذب، بفعل جملة من الضغوط المتعارضة الي تؤثر في/أو تتنازع عملية صنع القرار الكولونيالي الإنكليزي. ولعبت جملة عوامل لصالح إعادة نظر بريطانية، بدت في ذلك الحين جدية، في موقفها من النزاع القائم في فلسطين. النضال الفلسطيني ـ العربي المسلح وغير المسلح في فترة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ وتوجهه مباشرة ضد الاستعمار الإنكليزي، حاجة بريطانيا إلى استعادة ثقة العرب في وقت بدا

واضحاً أن العالم يقترب من حرب عالمية ثانية، الاختلافات داخل النخبة السياسية الإنكليزية حول السياسة الواجب اتخاذها إزاء الصراع الفلسطيني ـ اليهودي، وعلاقة ذلك بحماية قناة السويس والمحافظة على طريق الهند ـ هذه العوامل كلها كانت تدفع ببريطانيا إلى إيفاد لجنة تحقيق الواحدة تلو الأخرى إلى فلسطين بحثاً عن أسباب الصعوبات والاضطرابات والتفتيش عن الحلول الممكنة. في العام ١٩٣٧، ولأول مرة، يقترح تقرير «لجنة بيل» تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية وإسرائيلية، ودولة ثالثة تحت الحماية البريطانية وتضم القدس وشريطاً يوصلها بالبحر. غير أن رفض العرب واليهود معاً اقتراحات «لجنة بيل»، دعا لجنة أخرى، «لجنة هيد»، للاستنتاج بعدم إمكانية تطبيق مشروع بيل، فطوي.

إلا أن بريطانيا لم تلبث، وقد أقلقتها المشاعر العربية المعادية لها والمتعاطفة مع الألمان والاقتراب المتزايد لشبح الحرب، أن حزمت أمرها، فأصدرت في أيار/مايو ١٩٣٩ كتاباً أبيض جديداً أرادت به حسم المشكلة. بموجبه تبقى فلسطين محكومة من قبل الإنكليز، وتناقش مع الأطراف المعنية مسألة إصدار دستور خلال خمس سنوات، ثم تنال فلسطين استقلالها خلال عشر سنوات. وسمح لـ ٧٥٠٠٠ يهودي بالهجرة إلى فلسطين في السنوات الخمس القادمة، وبعد ذلك تتوقف الهجرة على موافقة الأغلبية العربية. بيع الأراضي لليهود حُدّ في بعض القطاعات ومُنع في أخرى. وفلسطين لن تصبح، كما يقول هذا الكتاب الأبيض، لا دولة عربية ولا دولة يهودية.

والواقع أن هذه الدولة ثنائية القومية، التي أرادتها بريطانيا، لن يشكل اليشوف فيها سوى حوالى الثلث، الأمر الذي أثاره إلى أقصى حد. وفي الوقت الذي انخرط فيه اليهود إلى أقصى الحدود، في الجيوش الحليفة، في الصراع ضد النازية، كانوا يعدون للمعركة مع بريطانيا. وما إن قاربت الحرب العالمية الثانية نهايتها، حتى بدأت المنظمات الصهيونية اليمينية، مثل «الإرغون» و«ليهي»، مدعومة بالرأي العام اليهودي في فلسطين، أعمال الإرهاب والإغتيال والانتقام ضد الإنكليز. وأخذت أعمال الإرهاب هذه حجماً أكبر بكثير عندما نزلت الهاغاناه إلى الساحة عند انتهاء الحرب، في نهاية عام ١٩٤٥. وبالطبع، بقي الفلسطينيون في موقف المتفرج والمنتظر، مع أن الكتاب الأبيض، موضوع الصراع، كان لصالحهم إجمالاً، وبخاصة في ظل ميزان القوى المحلي، الفلسطيني ـ اليهودي.

في هذه الأثناء، كان ثمة عوامل عديدة أخرى تدفع بريطانيا إلى مراجعة سياستها في فلسطين، عوامل كانت مهمة ولا شك، ولكن تبقى الحرب اليهودية ضدها العامل الأكثر أهمية. في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، انطلقت موجة نزع

استعمار واسعة ومتلاحقة في العالم، فانسحبت بريطانيا من اليونان وبورما والهند. وأخذت سياستها تستلهم بشكل خاص اعتبارات الحرب الباردة وعلاقتها مع الولايات المتحدة، فضلاً عن أن أزمة اقتصادية كانت تطحنها. في هذا السياق، وتحت ضغط هذه العوامل، تتخذ الحكومة البريطانية قراراً بـ «التخلص من الموحلة الفلسطينية». وفي ١٤ شباط/ فبراير ١٩٤٧، يعلن بيفان، الوزير العمالي لشؤون الخارجية، أن بريطانيا ستنسحب من فلسطين وتضع مسؤولية اتخاذ قرار حول مستقبل فلسطين على عاتق هيئة الأمم المتحدة.

عندما نقل أمر البت بمصير فلسطين إلى المجتمع الدولي، ممثلاً بهيئة الأمم المتحدة، كان اليشوف قد حقق إنجازين: **الأول** يتمثل في استبدال الدولة الحليفة - الحامية، فأصبحت الولايات المتحدة (بدلاً من بريطانيا)، التي برزت بوصفها الدولة الأقوى، اقتصادياً وعسكرياً، بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تكون فيها لوبي (جماعة ضغط) صهيوني يملك قدراً ملحوظاً من النفوذ والتأثير على النخبة السياسية الأمريكية. ولقد انبثق هذا اللوبي من مؤتمر بلتيمور المنعقد في ١١/ ٥/ ١٩٤٢ في نيويورك، حيث أعلنت فيه الحركة الصهيونية لأول مرة أهدافها الحقيقية، المتمثلة أولاً في إقامة دولة يهودية في فلسطين، بعد أن آنس اليشوف، كما ذكرنا قبلاً، ثقة كافية بالنفس، من جراء تحول ميزان القوى المحلي لصالحه. **الثاني** يتمثل في أن اليشوف استطاع، بأفعاله، أن يقنع المجتمع الدولي بقوة مواقعه في فلسطين وبالقوة التي يملكها وبفعاليته في حرب العصابات التي يشنها على الإنكليز وإرادته الراسخة في الاستقلال، وباستحالة تعايشه في دولة واحدة مع عرب فلسطين. ألا يفسر هذا، جزئياً على الأقل، كيف التقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، على ما بينهما من تناقضات، على تأييد قرار تقسيم فلسطين!

على هذه الأرضية، لا في فراغ، ولد قرار هيئة الأمم المتحدة في ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ الخاص بتقسيم فلسطين. لقد وضع اليشوف العالم، وعلى رأسه أمريكا والاتحاد السوفياتي، أمام أمر واقع، ليس فيه خيارات بل خيار واحد. لا شك في أن الاتحاد السوفياتي وأمريكا، وبخاصة أمريكا، قد لعبا دوراً في دفع عدد من الدول إلى تأييد قرار تقسيم فلسطين، لكن حتى هذا جاء مبرراً بـ/ ومستنداً إلى فعل اليشوف.

حتى السياسة الأمريكية لم تخلُ، هي أيضاً، من تذبذب. فبعد أن أيدت قرار التقسيم، بل بعد أن ألقت بثقلها السياسي لإقراره وكسب المؤيدين له من الدول المترددة، عاد مندوبها في هيئة الأمم المتحدة، أوستن، ليعلن في ١٩/ ٣/ ١٩٤٨ في

مجلس الأمن عن تبدل في السياسة الأمريكية، فاقترح وقف قرار التقسيم وعقد هدنة في فلسطين ودعوة الجمعية العمومية للموافقة على مشروع وصاية على فلسطين.

هذا التبدل في الموقف الأمريكي يبين، لكل مَن لم تسيطر عليه الرؤية المؤامراوية، كيف أن قرارات الدول الكبرى ليست نهائية ولا «مخططة منذ زمن بعيد» من قبل «عقول كلية الوعي»، بل هي، أيضاً، قرارات عادية تصنع يوماً فيوماً أحياناً. يقيناً أنها قرارات دولة حديثة، ولكن من قال إن القرارات الحديثة لا تنطوي على تقلبات وتذبذبات، بل أخطاء أيضاً، مَن قال إنها لا تتأثر بوجه خاص بميزان القوى وبالأمر الواقع.

عوامل عديدة لعبت لتعديل الموقف الأمريكي، لعل منها وعد روزفلت ثم ترومن للملك عبد العزيز السعود «بألا يتخذ أي قرار يتعلق بفلسطين دون استشارة كاملة للعرب واليهود وألا يقرر أي شيء يكون ضد المصالح العربية» (٥/ ٤/ ١٩٤٥ ـ و٢٨/ ١٠/ ١٩٤٦)، ثم بروز الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بوصفها الدولة الأقوى التي ستلعب دوراً متزايد الأهمية في الشرق الأوسط، وأخيراً توسع المصالح البترولية الأمريكية في البلدان العربية. بيد أن العامل الأكثر أهمية في تعديل الموقف الأمريكي إنما كان شك السياسة الأمريكية في قدرة الييشوف على الصمود في وجه الثقل العربي، وبالتالي لو أن العرب ثبتوا، في الحرب، الشكوك الأمريكية، وسيطروا بالقوة على كامل الأرض الفلسطينية، لانتهت أمريكا، على الأرجح، إلى الاعتراف بالأمر الواقع الذي يخلقه العرب. هذه الحقيقة تفضح بالتالي الوهم العربي الرائج القائل إن قرار هيئة الأمم المتحدة الخاص بالتقسيم هو الذي أقام دولة إسرائيل. بالحرب قامت الأخيرة، وبالحرب توسعت، لا بقرارات من الهيئات الدولية، صدر العشرات منها لصالح العرب من دون أن تنفذ، لأنهم يفتقرون إلى القوة اللازمة لتنفيذها.

إزاء التردد والتقلب الذي واجهه القرار الدولي حول مستقبل فلسطين، وبخاصة بسبب الموقف الأمريكي الجديد، وإزاء افتقار هيئة الأمم المتحدة إلى القوة اللازمة لفرض قرار التقسيم الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، ونظراً لاقتراب موعد انسحاب بريطانيا من فلسطين (حوالى شهرين فقط كانا يفصلان بين تبدل الموقف الأمريكي وانسحاب بريطانيا)، يتجه الييشوف إلى خلق أمر واقع يضعه أمام المجتمع الدولي كخيار وحيد. ويخاطب حاييم وايزمان أمريكا قائلاً: «إن قوة العرب خرافة لا صحة لها»، ويضيف: «إذا كان قرار التقسيم سيثير مصاعب، فإن العدول عنه سيثير مصاعب أشد وأبعد أثراً».

هنا، أصبح الييشوف وعرب فلسطين وجهاً لوجه. وأصبحت الحرب وسيلة حسم النزاع.

رقمياً، كان الييشوف يشمل حوالى ثلث سكان فلسطين. مع ذلك فإن الحرب حُسمت لصالحهم بسهولة وسرعة، كما سنرى بعد قليل. لماذا لم يلعب العدد لعبته لصالح عرب فلسطين؟ لماذا لم يكن ميزان القوى لصالحهم؟ ولكن، إذا تأملنا الواقع بمزيد من التدقيق، سنتساءل: حتى العدد الفعلي، هل كان لصالحهم؟ إن العدد عندما نكون إزاء حرب، هو العدد المعبأ في المجهود الحربي ومقتضياته فقط. فلنقم ببعض حسابات تعطينا فكرة عامة وتقريبية فقط عن هذه المسألة، مسألة العدد، ولصالح مَن لعب قانون العدد بالنتيجة.

من المعروف، لأسباب تاريخية عديدة، منها اقتصار الثقافة والحضارة على المدينة الإسلامية، ومنها أيضاً العلاقة الطفيلية بين المدينة والريف الإسلاميين، أن الريف الفلسطيني، بما هو ريف عربي ـ إسلامي، لا شيء سياسياً. وهذا يعني أننا يجب أن نستبعد حوالى ٧٠ بالمئة من العدد الفلسطيني، كذلك ينبغي أن نستبعد النساء اللواتي يشكلن نصف سكان المدن، أي حوالى ١٥ بالمئة من العدد الفلسطيني، وإذا افترضنا (والأمر ليس كذلك، بالطبع) أن جميع سكان المدن الفلسطينية، التي يزيد عدد سكانها عن ١٥٠٠٠ نسمة، أحرزوا قدراً مناسباً من الوعي السياسي فجرت تعبئتهم عسكرياً، وإذا استبقينا رقمياً لدى كل من الطرفين الأطفال والشيوخ، وفي المقابل إذا عرفنا أن الريف اليهودي (ونسبته ٢٠,٦ بالمئة من عدد اليهود، في العام ١٩٤١) مسيّس ومنظم عسكرياً في الكيبوتزات بخاصة، وأن المرأة اليهودية هي أيضاً معبأة في المجهود الحربي والأعمال المرتبطة به ـ إذا أخذنا هذا كله بعين الاعتبار نتبين أن الييشوف كانوا قادرين على تعبئة وحشد ما يتعدى ثلاثة أضعاف ما يمكن، نظرياً، لعرب فلسطين حشده وتعبئته في الحرب والمجهود الحربي وما يرتبط بهما.

إذاً، فقانون العدد لم يكفّ عن لعب لعبته. ولكن ـ بالنسبة إلى مجتمع شرقي ـ إسلامي، ينبغي أن تؤخذ العطالة بالاعتبار، وبالتالي استخراج العدد المؤهل لدخول اللعبة فقط وتشغيل قانون العدد، ناهيك عن الخبرة العسكرية التي حصل عليها الييشوف في الحرب العالمية الثانية وقدرته على استيعاب التقنيات العسكرية الأوروبية، بسبب الايديولوجية الحديثة التي يملك.

وكان من الطبيعي في ظل ميزان للقوى كهذا (الراجح عددياً لصالح الييشوف، ناهيك عن تفوقه على صعد الثقافة والوعي والتنظيم) أن يخسر عرب

فلسطين معركة إحباط مشروع فلسطين خلال أقل من أسبوع (وبالتحديد بين ٦ و١١ نيسان/ أبريل)، بل سيطر الييشوف على أكثر من الرقعة التي خصصت له بموجب قرار التقسيم. ولولا العامل الدولي لكان بإمكان الييشوف السيطرة على كل فلسطين. كما تمضي السكين في قطعة زبدة، كانت قوى الييشوف العسكرية تتقدم بسهولة محتلة أراضي فلسطين، «فهزمت المقاومة الممثلة بتشكيلات الجهاد المقدس العسكرية وباللجان القومية، وهزمت جيش الإنقاذ الذي كانت جامعة الدول العربية تنفق عليه»[١٢]. وهكذا بعد أيام من تصريحات وايزمان وطبقاً لها، خلق الييشوف أمراً واقعاً ووضعوا العالم أمامه.

في هذه الأثناء، كانت الدول العربية تعقد المؤتمر تلو الآخر. وفي ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، إثر انتهاء الانسحاب البريطاني، تجتاز جيوش عدد من الدول العربية حدود فلسطين حاملة مخططات هجومية واسعة المرامي «بيد أنها لم تستطع، في النهاية، أن تحتل، عدا استثناءات نادرة، سوى جزء من المناطق المتروكة للعرب بموجب قرار التقسيم، إذ ردتها قوى الييشوف العسكرية على سائر الجبهات.

هنا أيضاً كانت الهزيمة شيئاً عقلانياً:

١ ـ ضعيفاً كان استعداد تلك الدول العربية للانخراط بعمق في القضية، فضلاً عن أنها كانت مغرورة إذ توهمت أن عرض عضلات بسيطاً سيكفي لحمل اليهود على الاستسلام، ثم يلي ذلك اتفاق يترك للييشوف من الأرض أقل مما خصتهم به هيئة الأمم المتحدة.

٢ ـ دوافع قرار التدخل كانت متناقضة، ولم تكن متمحورة حول إنقاذ فلسطين: الأردن كان يريد توسيع رقعة دولته بضم الضفة الغربية، ودول عربية أخرى كان همها معاكسته أو تقليص مكتسباته. ومن هنا لم تحارب الجيوش العربية بقيادة واحدة، بل حارب كل جيش على حدة وتبعاً لأهداف دولته وأغراضها السياسية.

٣ ـ الجيوش العربية كانت آنذاك بقايا جيوش كولونيالية، تفتقر إلى خبرة قتالية مناسبة، فضلاً عن أن معنوياتها لم تكن عالية، وفساد ضباطها كان ظاهرة ملفتة، ناهيك عن ارتهانها للغرب، بخاصة إنكلترا، في ما يتعلق بالسلاح والذخيرة.

٤ ـ حتى من الناحية العددية، كان قوام الجيوش العربية المحاربة مجتمعة مساوياً تقريباً لجيش الييشوف (٢٥٠٠٠ لكل من الطرفين)، الذي كانت خطوط

---

(١٢) هاني الهندي، **حول الصهيونية وإسرائيل** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١)، ص ١٠٩.

مواصلاته أقصر بكثير من خطوط مواصلات الجيوش العربية. ولكن في تموز/يوليو ١٩٤٨ أصبح قوام جيش اليشوف ٦٠٠٠٠٠ جندي، مقابل ٤٠٠٠٠ جندي عربي[١٣].

ـ ٤ ـ

هذا العرض المكثف لخطوط القوة في السياسات الاستعمارية الإنكليزية في فترة ١٩١٧ ـ ١٩٤٨، ثم للتطورات التي أصابت المسألة الفلسطينية في هيئة الأمم المتحدة وصولاً إلى حرب ١٩٤٨، لن يعجب الذين اعتادوا المنهج المؤامراوي في التفسير (ومن الواضح أنه منهج امتثالي ورجعي)، وسيرونه «جد سطحي»، لأنه لم يغص في «أعماق» السياسات الاستعمارية بوجه عام، والسياسات الاستعمارية الإنكليزية والإمبريالية الأمريكية بوجه خاص، ولم «يحللها نظرياً».

بالضبط هذا ما أردت: أردت لرؤيتي أن تبقى عالقة في المباشر والعياني (من دون أن أهمل بالطبع النظرية العامة)، وما دمت لم أقبض على «الأعماق الخبيئة». ذلك أن المادية التاريخية تعلم أن الصلة بين العياني والمباشر من جهة، والجوهر من جهة أخرى صلة صميمة. حتى الزبد العائم على السطح ينبغي أن يفحص قبل أن يرمى (كما يقول لوفيغر). كما تعلم أن العالم ليس (Tendances) تلعب بها وتحكمها جملة عوامل قد تدفعها في هذا المنحى أو تردها إلى ذلك، وأن في السياسة دائماً ما هو متحرك وغير متوقع ما دام من الممكن أن يفلت من التحليل هذا العنصر أو ذاك، هذا العامل أو ذاك. وتعلم أيضاً، ما دامت تؤكد على «التحليل هذا الملموس لوضع ملموس»، أن السياسات الاستعمارية (وسياسات الدول الكبرى إجمالاً) ليست دوماً كلية الوعي ولا كلية القدرة، وأنها تخطئ وتصيب، تنجح وتخفق، كما أنها سياسات واقعية تخضع لجملة من القواعد والمؤثرات والمصالح، وأن عملية صنع القرار السياسي في الدول الحديثة عملية معقدة نظراً لضخامة الجسم السياسي في هذه الدول ودوره في صنعه أو التأثير عليه.

والواقع أن تأمل النقطة التي بدأ منها الغزو الاستيطاني الصهيوني (وعد بلفور) والنقطة التي وصلت إليها سيرورة الانتداب (دولة إسرائيل) تدل بوضوح كيف يمكن الضغوط والصراعات ونسب القوى أن تفعل بالواقع وتدفعه بعيداً عن السياسة التي قيل إنها «نهائية» و«مرسومة سلفاً»، ذلك أن حجم وعد بلفور جد

---

(١٣) رودنسون: **إسرائيل واقع استعماري؟**، ص ٨٢ ـ ٨٤، و *Israël et le refus arabe*, 75 *and d'histoire*, p. 39.

بسيط وجد صغير إذا قيس بدولة إسرائيل. فلماذا انزلقت بريطانيا (وهنا، نحن نحاجج افتراضاً فقط) إلى مواقع أخرى تضخمت فيها مكاسب الحركة الصهيونية هذا التضخم الكبير؟! تُرى لو أن ضغوط وقوى الحركة الصهيونية كانت أضعف فأضعف، أما كانت مكاسب اليشوف أقل فأقل؟! أو لو أن ضغوط وقوى الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية كانت أكثر فاعلية، أما كان باستطاعتها أن تضع نهاية أخرى لوعد بلفور وتحوله إلى قصاصة ورق، وتفعل باليهود والإنكليز ما فعل الأتراك باليونان والقوى الاستعمارية الفرنسية ـ الإنكليزية بعد الحرب العالمية الأولى؟! ولكن، أين وعي أتاتورك من وعي أمين الحسيني، أين وعي الحركة القومية التركية من وعي الحركة القومية العربية! يكفي أن نطلع على النقد الذي وجهه عدد من «مفكري» الحركة القومية العربية وقادتها في ذلك الحين إلى اتجاهات أتاتورك الديمقراطية حتى نقبض على أسباب الهزيمة العربية الطويلة.

ثم لنتأمل ظاهرة أخرى شديدة الأهمية، ظاهرة اعتدال الحركة الوطنية الفلسطينية الطويل، بل نهجها المتعاون مع الانتداب الإنكليزي. ينبغي، بادئ ذي بدء، استبعاد التفسير الأخلاقوي المؤامراوي لظاهرة الاعتدال هذه، لا لأنه تفسير ساذج ويمس، من دون أن يقدم وقائع ملموسة، نزاهة مواطنين يملكون اعتباراً لدى شعبهم فحسب، بل أيضاً لأن مثل هذا التفسير يدين، في النتيجة، كامل الحركة الوطنية الفلسطينية، إذ يعتبر القيادات خونة والقواعد ماشية بشرية، وإلا كيف نفسر سير الحركة الوطنية هذه وراء عملاء أو متعاونين مع الاستعمار! وأخيراً، لأن مجتمعاً لا يمنع زعاماته من أن تخون هو مجتمع مهزوم بالقوة. والواقع أن اعتدالها إنما ينبع من سببين رئيسيين: **الأول** هو ضعف أو ضآلة الجسم السياسي الفلسطيني وانقسامه، **والثاني** هو الوعي المشيخي الزائف المفوت الذي يملك، وعي جعله يخطئ الحلقة المركزية في إحباط المشروع الصهيوني، حلقة تتمثل في النضال لنقل مركز القرار في المسائل الحاسمة، مسألة الهجرة مثلاً، إلى اليد العربية، أي بشكل عام اعتبار مطلب استقلال فلسطين المقدمة التي لا بد منها لإحباط المشروع الصهيوني. والواقع أن الذبذبات والتعرجات والتناقضات التي وسمت السياسات الإنكليزية في فلسطين، قد شجعت ميول الاعتدال لدى الحركة الوطنية الفلسطينية، ناهيك عن دور الدول العربية الموالية لبريطانيا أو المسايرة لها (الأردن والعراق الهاشميين، السعودية)، توهمت أن الروح الإيجابية المتعاونة مع سلطة الانتداب قد تدفعها إلى مواقف تجهض المشروع الصهيوني. بيد أن السياسة الإنكليزية، بما هي سياسة حديثة، سياسة واقعية، ويحكمها بالتالي ميزان القوى. وهذا ما فات الحركة الوطنية الفلسطينية أن تفهمه.

وقولنا إن اعتدال الحركة الوطنية الفلسطينية ووعيها المشيخي هما اللذان جعلاها تخطئ الحلقة المركزية، في إحباط المشروع الصهيوني لا يعني أن العكس صحيح، أي أن التطرف كان سيحبط المشروع الصهيوني، ذلك أن العرب كانوا يخسرون وهم في مواقف الاعتدال، فكيف الأمر لو أنهم أصبحوا في مواقف التطرف من دون أن تسندهم قوة تجعلهم تعبيراً صادقاً عن ميزان القوى الفعلي (ناهيك عن أن أمين الحسيني انتقل إلى مواقع التطرف، عندما أصبحت مشاريع التقسيم مطروحة بصورة جدية). قيل بحق: الزائد أخو الناقص. والتطرف والاعتدال ليسا موقفين قابلين للتقييم بشكل منفصل عن الواقع العياني، وبالتحديد عن نسبة القوى الفلسطينية ـ اليهودية. الاعتدال قد يكون في حالة حماقة وفي حالة أخرى حصافة. والتطرف قد يكون في حالة ما في منتهى الواقعية الثورية، وقد يصبح في حالة أخرى هبلاً ثوراوياً. المهم تحليل وتقييم كل حالة على حدة ومعرفة نسبة القوى بالضبط، ثم اتخاذ الموقف المناسب.

لقد حمَّل الوعي العربي، بما هو وعي امتثالي ومحافظ، العامل الدولي كل مسؤولية البلايا والهزائم التي منيت بها الأمة العربية (على الساحة الفلسطينية بالتحديد)، التي وقعت ضحية مؤامرة شيطانية محبوكة منذ زمن طويل ونهائية وحتمية لا مفر منها. هنا، يحجب هذا الوعي الامتثالي الواقع العياني ويعدم فكرة التجربة التاريخية لدى الإنتيليجنسيا العربية، ويجعلها، بالتالي، غير قادرة على التعلم من الممارسة (ممارستها تبقى تكرارية، وبالتالي غير إبداعية) والاعتراف بالتقصير الذاتي. إنتيليجنسيانا هذه لا تُراكم، رأسها برميل بلا قعر. وتجارب العقود الثلاثة الماضية من الصراع العربي ـ الإسرائيلي تشهد على ذلك، بل تؤكده.

كتب مؤرخ فلسطيني، وليد خالدي، ما يلي: «إن مؤرخ المستقبل سيشير بإصبعه إلى هذه الأيام القليلة من شهر نيسان/ أبريل ١٩٤٨ قائلاً: إن فلسطين سقطت عملياً بين ٦ و١١ نيسان/ أبريل».

نحن العرب لم نفقه بعد وحدة الزمان، أي ترابط وتواصل وحداته أو لحظاته، كما أننا لم نفقه بعد أن هذا الترابط ذو طابع سببي وتراكمي. لذلك نخدع أنفسنا بالحديث عن «لحظات تاريخية» و«أيام مصيرية» (لنتأمل هذه الفخفخة اللفظية وكيف تلعب لتمويه الواقع أو حجبه) غلبنا فيها وقررت، هي وحدها، نتيجة الصراع. فقط عندما نرى إلى الزمان مؤلفاً من وحدات تنبثق كل واحدة من جوف الأخرى، وحدات مترابطة ترابطاً ذا طابع مسببي وتراكمي، يمكننا، من جهة، أن نكتشف عقلانية التاريخ، وبالتالي استحقاقنا الجزاء الذي فرضه علينا (ونعني الهزيمة أمام الصهيونية)، ومن جهة ثانية أن نعي أن فلسطين لم تسقط في أيام، كما لم تسقط في

شهور، بل إنها كانت تسقط كل يوم كسرة بعد كسرة وحجراً بعد حجر، منذ صدور وعد بلفور وحتى إعلان دولة إسرائيل. سقطت فلسطين خلال السنوات الثلاثين هذه، وكل يوم في هذه الفترة (هذا إذا أغمضنا العين عن القعود التاريخي العربي الطويل) كان معركة ننهزم فيها أمام الصهيونية، وكل يوم من هذه الفترة كان لحظة حاسمة، لحظة مصيرية، قررت مع اللحظات الأخرى الوضع الذي انتهت إليه فلسطين في العام ١٩٤٨. ولأننا لم ندرك وحدة الزمان، بدت كارثة فلسطين، في كتب التاريخ العربية، حدثاً لا عقلانياً، صدفة، شيئاً ما جاء به الغيب أو فرضه القدر، لا نتيجة متوقعة لقعودنا التاريخي الطويل وحصيلة عقلانية لمواجهة استمرت نصف قرن تقريباً بين جماعة ومجتمع، أي بين جماعة مفوتة ومجتمع حديث، وبعبارة محددة أكثر: بين جماعة ما قبل برجوازية ومجتمع برجوازي.

والواقع أن هذه النظرة العربية إلى الزمان هي التي تفسر لِمَ كانت سياسات الحركة الوطنية الفلسطينية، والدول العربية عموماً انتظارية تارة ورد فعل تارة أخرى، ونادراً جداً ما كانت فعلاً (ناهيك عن كونها ضعيفة الإمكانات والوسائل)، في حين كانت الحركة الصهيونية ترى إلى الزمان بوصفه عاملاً حاسماً في المعركة وتستخدمه، بملء قوتها وقدرتها، للوصول إلى نقطة يميل فيها ميزان القوى المحلي لصالح الييشوف، باعتباره عتلة الدول اليهودية المنشودة. ولقد لعبت النظرة الأخلاقوية الرومانسية العربية إلى الحق دوراً في تشكيل نظرتهم إلى الزمان، باعتباره يحوي غيباً ما أو قدراً ما يسند الحق التاريخي العربي في فلسطين.

إذاً، عندما نعي أن وحدات الزمان مترابطة على نحو تراكمي وسببي، وبالتالي عندما نعي أن عقلانية ما تربط وتنظم أحداثاً تتدافع في مسار تاريخي ما، وبكلمة عندما نقر بعقلانية التاريخ، لا يعود في الوسع سوى الإقرار أن قيام إسرائيل كان أمراً متوقعاً. بل يمكن القول إن قيام إسرائيل أصبح مؤكداً عندما مال ميزان القوى المحلي إلى جانب اليیشوف في العام ١٩٣٩. بفعل هذا العامل أو ذاك، كان ممكناً أن يتأخر قيام إسرائيل سنة أو سنوات، أو كان ممكناً أن تكون إسرائيل أصغر أو أكبر مساحة، إلا أن قيام دولة لليهود كان أمراً مؤكداً بفضل ميزان القوى المحلي، الذي حوّله اليیشوف إلى صالحه، والذي لم يلبث أن صنع أمراً واقعاً، سرعان ما فرض نفسه وشرعيته على العالم.

لقد كان تكوّن إسرائيل سيرورة متصلة من المواجهات والمعارك على مختلف الصُعُد، السياسية، الثقافية، الاقتصادية، الحربية، سيرورة بقيت دائرة مدة ثلاثين عاماً ونيف. وبالتالي لم يكن قيامها شيئاً من قبيل الضربة القاصمة الخاطفة التي حسمت في أسابيع أو شهور. حتى المعارك العسكرية، التي نشبت بين العرب

واليهود، قُبيل الانسحاب الإنكليزي وبُعيده، للسيطرة على الأرض الفلسطينية، هي مجرد حلقة في سيرورة صراع طويلة، ونتيجتها كانت حصيلة تراكم استمر طوال هذه الحقبة، وكانت محكومة بالتالي بالعوامل نفسها التي حكمت الصراع العربي الإسرائيلي، منذ وعد بلفور وحتى إعلان دولة إسرائيل. إلا أن هؤلاء الذين ينكرون عقلانية التاريخ، ويرون إليه بوصفه كوماً من الأحداث التي تحكمها الصدف، غير القادرين، بسبب وعيهم المحافظ، على استيعاب التجربة التاريخية العربية ونقدها والإمساك بدور التقصير والقصور الذاتيين العربيين في الهزيمة في فلسطين، لا بد منزلقين إلى نزعة قدرية، حيث تبدو الهزيمة زلة قدر سيئ لا مفر منها، أو يبدو وكأنه ـ أي التاريخ ـ أخذ مساراً غير عقلاني، الأمر الذي يضاعف عجزنا أمام إسرائيل، لأنه يمنعنا من الإمساك بالأسباب الحقيقية التي فرّخت الهزيمة.

لو أن إسرائيل قامت نتيجة حظ عربي عاثر، لو أنها قامت في غفلة عن التاريخ، لو أنها كانت غلطة لا عقلانية من غلطات التاريخ، لو أنها قامت بسبب «أخطاء» عربية عارضة أو غير بنيانية، لما أمكنها أن تستمر حتى اليوم، لأن العرب سيكونون قادرين حتماً وبلا تأخير على أن يعيدوا للتاريخ عقلانيته ويجعلونه يصحح هفوته بتكنيس إسرائيل من الوجود.

بعد توقيع آخر اتفاقية للهدنة بين الدول العربية وإسرائيل في نيسان/أبريل ١٩٤٩، قال بن غوريون في خطاب ألقاه أمام ضباط الهاغاناه، التي تحولت إلى جيش الدفاع الإسرائيلي، ما يلي:

«إن ما تحقق لنا هو نصر تاريخي عظيم للشعب اليهودي كله، كان أكبر مما تصورناه وتوقعناه. ولكن إذا كنتم تعتقدون أن هذا النصر قد تحقق بفضل عبقريتكم وذكائكم فإنكم على خطأ كبير. إني أحذركم من مخادعة أنفسكم. لقد تم لنا ذلك لأن أعداءنا يعيشون حالة مزرية من التفسخ والفساد والانحلال».

لقد لخّص بن غوريون البلايا العربية بإحكام. هنا ولدت الهزيمة، ومن هنا تبدأ عملية تصفية الهزيمة.



عبد الناصر والصراع العربي ــ الإسرائيلي

ـ ١ ـ

بعد أن قضت الإمبريالية الإنكليزية، بالتضامن مع الدول الإمبريالية الأخرى، على أولى محاولات الوحدة العربية، والتحديث التي قادها محمد علي وابنه إبراهيم في العام ١٨٤٠، انتقلت إلى وضع أساس أو حاجز يقف أمام احتمالات الوحدة. هنا نبشت مشروع نابليون القديم، القاضي بإنشاء وطن قومي يهودي يتصدى لاحتمالات المشاريع «التوسعية»، التي قد يستأنفها محمد علي أو أحد خلفائه، للعودة إلى سوريا (على حد قول بالمرستون، وضمان أمن مواصلات الإمبريالية بالتالي[١]. لقد أمسكت الإمبريالية الإنكليزية إذاً بمفتاح المسألة الأول، وما لبثت أن أمسكت بالمفتاح الثاني: فما دامت احتمالات النهضة تكاد تكون متمركزة في مصر، وأن الاحتمالات الوحدوية الجدية ستنطلق بالتالي من مصر وتدور حولها، لذا عملت الإمبريالية الإنكليزية، بعد احتلال مصر في أواخر القرن التاسع عشر، على تشجيع إيديولوجيا قومية مصرية[٢]، مهمتها تكريس عزلة مصر التي فرضتها الإمبريالية بقوة

---

(١) انظر: فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث** (موسكو: دار التقدم، ١٩٧١)، ص ١٥٧ ـ ١٥٨، وانظر أيضاً: Joseph Hajjar, *L'Europe et les destinées du Proche-Orient, 1815-1848* (Paris: Bloud et Gay, 1970), p. 335.

(٢) انظر: ألبرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩**، ترجمه إلى العربية كريم عزقول (بيروت: دار النهار، ١٩٦٨)، ص ٢٣٥.

لسنا إلا بصدد إعطاء إشارات سريعة حول هذا الموضوع المهم وتبيان حقائق تاريخية بسيطة تؤكد أن قضية فلسطين محكومة بمسألة الوحدة والتجزئة. وإذا كنا قد استشهدنا بكاتب عربي متنكلز، فليس غرضنا الطعن بنزاهة دعاة الحركة القومية المصرية الأوائل، هذه الحركة التي تجد مبررات ما موضوعية في التاريخ المصري والواقع المصري، ولكن غرضنا أن نبين إلى أي حد تستطيع الإمبريالية أن تلعب أو تنمي اتجاهات وميولاً لها بعض الجذور في الواقع الموضوعي. ترى ألم يكن ايديولوجيو ومخططو الإمبريالية الإنكليزية قد تمثلوا درساً من خلال عملية رد الغزو الصليبي التي نجحت عندما وحد صلاح الدين الأيوبي مصر وسوريا؟ =

السلاح بقضائها على مشروع محمد علي الوحدوي.

هذه النزعة القومية المصرية التي تقولبت، بعد القضاء على حركة عرابي، في قالب محمد عبده الإصلاحي، كان لا بد لها أن تفرز وعياً ملتبساً وقاصراً لقضية فلسطين. ما دامت مصر تشكل أمة، لذا كانت قضية فلسطين، بمعنى ما، وإلى حد ما، مشكلة خارجية. لم تكن القيادات الوطنية التقليدية تولي قضية فلسطين الاهتمام الذي تفرضه أهميتها وخطورتها. أما المثقفون والجماعات السياسية التي كانت تولي هذه القضية عناية أكبر، فكانت بالأحرى تقليدية وإسلامية ما قبل برجوازية عموماً، ترى في الصهيونية خطراً على شعب «آخر» تربطه بشعب مصر رابطة الدين والجوار.

أضف إلى ذلك أن الطابع غير الراديكالي للقيادات الوطنية الجماهيرية المصرية جعلها، على حد قول عبد الناصر، عاجزة على أن تمد بصرها عبر سيناء، فلم تلتقط لا الأبعاد الحقيقية للغزو الصهيوني، ولا دوره في الاجتياح الإمبريالي للوطن العربي، ولا البعد الحقيقي لاستقلال مصر الفعلي، هذا البعد الذي اكتشفه عبد الناصر عندما وعى أن الأفق الحقيقي لتحرير مصر تحرراً كاملاً يشترط تحرر الوطن العربي كله، بل أفريقيا أيضاً، من النفوذ الإمبريالي، وبالتالي زوال إسرائيل.

ـ ٢ ـ

قبل أن يستلم عبد الناصر السلطة، بل عندما كانت عملية تنظيم الضباط الأحرار في بدايتها، كان وعيه للقضية الفلسطينية مطبوعاً، إلى حد ما، بالرؤية المصرية السائدة. قلت «إلى حد ما» وذلك لأن أصول عبد الناصر الشعبية ونشأته النضالية في حداثته ووطنيته الراديكالية، جعلته يولي اهتماماً أكبر بكثير لقضية فلسطين[٣]. أما بعد انتسابه للجيش فمن المحتمل، إن لم أقل من المرجح، أن تكون

= وفضلاً عن ذلك فإن هذه الانعطافة التي أحدثها عبد الناصر، بإعادة مصر إلى إطارها الطبيعي كقوة فاعلة، تعطي صورة واضحة عن رؤية عبد الناصر التاريخية التي تفوقت على سائر رؤى مفكري وساسة مصر ما قبل العام ١٩٥٢.

ومن جهة أخرى ينبغي لنا أن نحدد بالضبط محتوى شعار «القومية العربية» الذي أطلقته في المشرق العربي جمعيات وشخصيات قومية عربية. لم يكن الأفق الوحدوي لهؤلاء، في معظم الأحوال، يعانق مصر من جهة ولا يعرف حقيقة دورها من جهة أخرى. وبالتالي فإن النقد الذي وجهه عبد الناصر في «الميثاق» للحركة الوطنية المصرية، حين عزا سبب فشلها، مع أسباب أخرى، لكونها لم تستطع أن تتعلم من التاريخ ولم تستطع أن تمد بصرها عبر سيناء ـ هذا النقد يصيب أيضاً، وإن بنسبة أقل، الحركة القومية العربية المشرقية.

(٣) لا شك أن الجماهير المصرية كانت أكثر اهتماماً بكثير من قياداتها الوطنية بقضية فلسطين، وبالطبع كان القطاع الطلابي أكثر تحسساً من قطاعات الشعب الأخرى. ولقد كان عبد الناصر، كما يروي هو وبعض مَن كتبوا عنه، واحداً من زعماء تلك المظاهرات التي كانت تجوب شوارع القاهرة في كل عام بمناسبة ذكرى=

تأثيرات الإخوان المسلمين على بعض رفاقه في التنظيم من جهة، وتأثيرات عزيز المصري، الذي عاش وناضل فترة طويلة في بيئة سياسية قومية عربية من جهة أخرى، قد أسهمت في تعميق ذلك الاهتمام. فكان عبد الناصر من أوائل الضباط المصريين الذين حاولوا الالتحاق بجيش الإنقاذ، الذي كان يحارب في فلسطين قبل أيار/مايو ١٩٤٨[٤].

إن اشتراك عبد الناصر في حرب فلسطين، الذي أتاح له أن يلتقط عياناً، ومن خلال تجربته المباشرة الذاتية، فساد النظام، كان أحد العوامل الرئيسية التي فجرت ثورة ٢٣ تموز/يوليو، كما كان عاملاً حاسماً في تقدم وعي عبد الناصر للمسألة الفلسطينية، إلا أن هذا الوعي بقي آنذاك غائماً إلى حد ما. غير أن اشتراكه هذا في الحرب لعب دوراً كبيراً في إعطاء نزعته القومية طابعاً أكثر راديكالية. في الفالوجة، حيث كان عبد الناصر محاصراً مع جنوده من قبل الهاغاناه، اكتشف أن مصر «فالوجة أخرى على نطاق كبير»، وأنه لا يحارب في أرض غريبة بل دفاعاً عن النفس[٥].

هل كان عبد الناصر يسقط وعيه لقضية فلسطين في العام ١٩٥٤ (أي عندما كتب **فلسفة الثورة**) على وعيه لها في العام ١٩٤٨؟ هذا هو المرجح، لأن نزعته القومية العربية لم تتوضح إلا في العام ١٩٥١[٦]. والحال أن مثل هذا الوضوح هو الذي يعطي العربي غير الفلسطيني مزيداً من الوعي بجوهر المسألة الفلسطينية من جهة، ويجعل التزامه بها مصيرياً من جهة أخرى.

ولكن إذا كان وعي عبد الناصر القومي العربي قد توضح في العام ١٩٥١، إلا أننا نعتقد أن هذا الوضوح لم يصل إلى حد التبلور في العام ١٩٥١، كما ذكر عبد الناصر، بل في العام ١٩٥٣، عندما بدأت المناوشات الأولى بينه وبين القوى الإمبريالية، وأمريكا بالتحديد، التي رفض منذ العام ١٩٥٢ توقيع اتفاقية الأمن المتبادل معها مقابل صفقة أسلحة عرضتها أمريكا. ولقد كان تدشين محطة إذاعة **صوت العرب**، في أيار/مايو ١٩٥٣، أول أمارة قاطعة على ذلك.

= وعد بلفور، الذي كان أحد عوامل بزوغ الوعي العربي لدى عبد الناصر.

(٤) انظر: جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة** (القاهرة: وزارة الإرشاد القومي، [د.ت.])، وانظر أيضاً: **عبد الناصر والثورة** (القاهرة: الشباب الاشتراكي، ١٩٧٠)، ص ١٣ - ٢٠.

(٥) لخص عبد الناصر الدرس الذي تعلمه كما يلي: «ولما انتهى الحصار وانتهت المعارك في فلسطين وعدت إلى الوطن، كانت المنطقة كلها في تصوري قد أصبحت كلاً واحداً»، انظر: عبد الناصر، **فلسفة الثورة**، ص ٦١.

(٦) انظر: **عبد الناصر والثورة**، ص ١٩.

ما العناصر التي ساهمت في بلورة وإنضاج هذا الوعي القومي العربي لدى عبد الناصر؟ تجدر الإشارة أولاً إلى أن انشغال مصر بالتجديد والتحديث، فضلاً عن التحرر من الاستعمار، يشكل المحتوى الرئيسي لنزعتها القومية، بما في ذلك النزعة القومية المصرية. فعلى الرغم من حضور الماضي في الحاضر المصري، الذي يزن على محاولات النهضة، إلا أن هذه النهضة في الرؤية القومية المصرية ليست إحياء ماض سلف، فالالتفات إلى الماضي في النزعة القومية المصرية أضعف مما هو في البلدان العربية الآسيوية، رغم أن السلفية وبصمات المجتمع القديم تبدو أقوى في مصر. ومن هنا لم يكن النزوع الوحدوي الناصري بعثاً للماضي العربي، كما في المشرق العربي الآسيوي، بل بالأحرى إحياء لحاضر ليس مشلولاً وهزيلاً وخانعاً لا لأنه مشرذم بفعل الإمبريالية ومضطهد من قبلها. ولهذا فإن النزعة القومية العربية أصبحت أكثر عصرية وأكثر راديكالية عندما صبت من جديد في القالب الناصري. وهذا يفسر لماذا نمت النزعة القومية العربية في مصر وقويت في الصراع ضد الإمبريالية، في حين أن النزعة القومية العربية في بلدان المشرق العربي، وبسبب من بروز العنصر السلفي، فجرت ثورتها الأولى بقيادة لورانس الفعلية وعايشت الإمبراطورية، رغم تناقضات معها خفيفة أو شديدة إلى هذا الحد أو ذاك، وفي هذه الفترة أو تلك. ألم تتوهم الحركة القومية العربية المشرقية، مثلاً، في أوائل الخمسينيات، أن من الممكن أن تقوم وحدة بين سوريا والعراق، عراق نوري السعيد والعرش الهاشمي، والإمبريالية الإنكليزية بالنتيجة والفعل.

لقد عاشت مصر تحت نير الاستعمار الإنكليزي منذ أواخر القرن التاسع عشر، الأمر الذي جعل الوعي المصري للظاهرة الاستعمارية أكثر وضوحاً وعيانية ومرارة. أما الشرق العربي والآسيوي فلم يواجه الاجتياح الاستعماري المباشر إلا مع الحرب العالمية الأولى وبعدها، ومن هنا القصور المشرقي في وعي مسألة الاستعمار عن الوعي المصري لها. هذه الإشارة تلقي بعض الضوء على فهم عبد الناصر لمسألة الوحدة العربية ومسألة فلسطين. يقيناً أن عبد الناصر قد تحدث مراراً عن قضية فلسطين حديثاً نشعر وكأنه الجرح يتكلم، ولكن خلفية تفكيره في مسألة الوحدة ومسألة فلسطين أعمق وأوسع وأكثر عقلانية وعصرية.

جمال عبد الناصر حسين، حسين البوسطجي، الذي يلاحقه ويؤرقه هاجس الإذلال الاستعماري (وهذا الهاجس لاحق ماوتسي تونغ وهوشي منه أيضاً)، لم يكن يريد شيئاً سوى أن يكون الشعب الذي ينتمي إليه بشراً فحسب. إن كلمة «إرفع رأسك يا أخي»، التي قالها في العام ١٩٥٣ في قرية الزعفران، تكاد تلخص

كل حلمه (وحلم كل مصري عربي) العظيم والدائم. ولقد اكتشف عبد الناصر أن المصريين، وحدهم، لا يمكن أن يتحرروا تحرراً فعلياً وكاملاً في عالم العمالقة وعالم الإمبريالية. هذا الاكتشاف قاده إلى اكتشاف آخر هو الوحدة العربية. والوحدة العربية قادته إلى اكتشاف قضية فلسطين، الممتزجة والمشروطة بمسألة الوحدة العربية.

لم يكن للسلفية من وزن مهم في نزوع عبد الناصر الوحدوي. والفكرة المحورية لديه تتلخص في أن الوحدة العربية هي أمضى سلاح في وجه الإمبريالية. ولقد توصل عبد الناصر، عبر رؤية تاريخية واستراتيجية، إلى المعادلة التالية: الوحدة العربية + البترول + المكان الجغرافي = تحرر من الهيمنة الاستعمارية وعودة إلى مسرح التاريخ[٧]. ومن هنا كانت صيحة عبد الناصر التاريخية الثانية: «لقد انتهى عهد العزلة». هذه الصيحة، التي تدين كل قصور الرؤية الوطنية والقومية المصرية وضيق أفقها وافتقارها إلى الراديكالية، وضعته في موقع صدام دائم مع الاستعمار، وجعلت الناصرية، وهي حركة قومية بالأساس، في حالة تطور إلى أمام، من حيث وعيها ومن حيث تبدل وتجذر سيمائها أو بالأحرى لحظاتها الطبقية.

هذه الخلفية للنظرة المصرية إلى الوحدة العربية، والمسألة الفلسطينية بالتالي، هي التي تضفي على الموقف التكتيكي الناصري إزاء إسرائيل عقلانيته الباردة، ولكن لهذه العقلانية (وهي عقلانية نسبية بالطبع ما دمنا متخلفين ولم نهضم، كما هضم الصينيون، مثلاً، العقلانية الغربية ممثلة بأعلى وأعمق لحظاتها، وأعني الماركسية ـ اللينينية) أسباباً أخرى أهمها أن الضربات الاستعمارية والإسرائيلية تكاد تكون مركزة على مصر[٨]، وإن «التراكم الثقافي في مصر أغنى بكثير (أو بالأحرى أقل فقراً) منه في أي قطر عربي آخر، فضلاً عن رسوبات النزعة الإقليمية المصرية وما يرتبط بها وينبثق عنها من نزعات محافظة «تفضل السلامة عن طريق العزلة»، على حد قول عبد الناصر.

ولكنّ ثمة تساؤلات، بل شكوكاً، ما زالت تثار حول مسألة الالتزام الناصري عربياً، بسبب من موضوعة الدوائر الثلاث التي وردت في **فلسفة الثورة**.

إن هذه الموضوعة هي، في التحليل الأخير، جزء لا يتجزأ من نظرته إلى مسألة الوحدة العربية ومسألة التحرر من النفوذ الاستعماري. فالدائرتان الإسلامية

---

(٧) المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٨) حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ أحد الأمثلة الساطعة على هذه الحقيقة: صراخ إسرائيل كان يعلو على سوريا، ولكن ضربتها نزلت بمصر.

والأفريقية تبدوان، في نظر عبد الناصر، كقوى احتياطية أو صديقة للدائرة العربية في صراعها ضد الإمبريالية، لم يكونا في نظره ليشوشا أو ينازعا الانتماء العربي لمصر أو يتناقشا معه، بل يكملاها. لم يلغ عبد الناصر القوقعة الإقليمية المصرية ليقع في قوقعة إقليمية عربية، فضلاً عن أن اتجاه عبد الناصر الأفرو ـ آسيوي هذا، إنما هو امتداد مطور لاتجاه قائم في إيديولوجيا الأفغاني ومحمد عبده.

إن أفق عبد الناصر السياسي لم يستطع أن يعانق، عندما كتب **فلسفة الثورة**، ما اصطلح على تسميته الآن بالعالم الثالث كافة، فاقتصر على جزء من هذا العالم المضطهد والكادح يقع في مدى بصره، جغرافياً وتاريخياً[٩]. إذاً فالسياق الذي طرح فيه عبد الناصر فكرة الدائرتين الأفريقية والإسلامية إنما كان سياق كفاح ضد الاستعمار ولم يكن لينطوي على نظرة جغرافية أو دينية[١٠]. وهذا ما يفسر رفضه، وهو يفاوض الإنكليز للجلاء عن مصر، ضم تركيا إلى الدفاع المشترك مع الدول العربية.

ليس لنا أن ندهش إذاً إذا كان عبد الناصر، في **فلسفة الثورة**، قد خص الدائرة الأفريقية بصفحة واحدة والدائرة الإسلامية بصفحة أخرى، في حين أن حديثه عن الدائرة العربية وقضية فلسطين قد استغرق خمس عشرة صفحة. لا شك أن ثمة عناصر إسلامية في ايديولوجيا عبد الناصر القومية العربية، في بداية الثورة على الأقل، ولكن تلاحم النضال المصري مع نضال الشعوب العربية وتجربته مع الإخوان المسلمين ومع السعودية، ووقوع إيران وباكستان تحت النير الإمبريالي، وتقدم وعيه «الاشتراكي»، كل هذا جعل مفهومه للعروبة والوحدة العربية يفقد رويداً رويداً ملامحه الإسلامية. إذاً فالدائرتان الأفريقية والإسلامية، إنما كانتا نافذة على العالم ومصيره، بخلاف الانغلاق العربي للإيديولوجيا القومية التقليدية في بلدان الشرق بخاصة.

ـ ٣ ـ

عندما التقط عبد الناصر، عبر الوحدة العربية، جوهر المسألة الفلسطينية وحقيقة الغزو الصهيوني إنما كان يسجل بذلك انتقالاً من مرحلة التلمس إلى مرحلة

---

(٩) ألا يذكّر عبد الناصر هنا بالزعيم الشيوعي التتري سلطان عاليف وبالزعيم الشيوعي الاندونيسي طان ملكا!!

(١٠) لنتذكّر صداقات عبد الناصر مع «الكفار!!» وصلاته الحميمة بهم: نهرو، تيتو، نكروما، لومومبا.

أريد أن أسميها بمرحلة الرومانسية الثورية. لماذا ثورية؟ ولماذا رومانسية؟

ثورية، لأن وصول عبد الناصر إلى السلطة كان بمثابة فتح صفحة جديدة في الرؤية الرسمية العربية والموقف الرسمي العربي إزاء مسألة فلسطين، بمعنى أن عبد الناصر كان أول حاكم عربي يعلن للجماهير العربية، خلافاً للحكّام العرب وضدهم، أن المقصود ليس فلسطين بل العرب، وأن الاستعمار مسؤول عن هذه الجريمة، وبالتالي فإن الغرب ليس حكماً في النزاع بل هو طرف فيه، والقضية لن تحل مع الغرب ومن خلاله بل ضده[١١].

ورومانسية، لأن عبد الناصر كان يرى إلى كارثة فلسطين بمثابة نتيجة للخيانة والتآمر[١٢]. هنا، كان عبد الناصر، شأنه في تشخيصه الأول، يقف مع الجماهير العربية، سواء في احتدام عواطفه أم في حدود رؤيته. يقيناً أن مثل هذا التشخيص قد التقط سبباً من أسباب الكارثة[١٣]، إلا أن هذا السبب ليس جذر الكارثة من جهة، كما أنه كونه السبب لا يعني أن إلغاءه سيفتح طريق «نيفسكي»، المستقيم الرحب، القصير، لإزالة الكارثة. أضف إلى ذلك أن عبد الناصر، في هذه المرحلة الرومانسية الثورية، وإن كان قد أكد بحق مسؤولية الاستعمار في كارثة فلسطين، إلا أنه لم يمسك تماماً، بسبب قصور وعيه للظاهرة الإمبريالية، بالآفاق التاريخية

(١١) في خطاب ألقاه في نادي فلسطين بالإسكندرية بتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣، قال عبد الناصر: «إن الاستعمار، الذي لا يريد لهذه المنطقة أية حرية، يسند إسرائيل، وهي (جزء من) خطة الاستعمار في القضاء على الأمة العربية جميعاً، وهي ليست خطة قصيرة الأجل، بل طويلة تهدف إلى القضاء على العروبة كلها. إن العملية ليست عملية فلسطين، إنما هي عملية العرب... نحن يمكننا أن نقضي على الغرب إذا اتجهنا إلى العمل وحده... ضد الاستعمار، لأنه سبب النكبات، وهو الذي دبر نكبة فلسطين، ويدبر النكبات للبلاد العربية جميعاً». انظر: جمال عبد الناصر، **فلسطين: من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر**، كتب قومية؛ ٣٠١ (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥)، ص ١٠ - ١٣.

(١٢) «... لقد كانت جيوشنا (جيوشنا جميعاً في حرب عام ١٩٤٨) تبدو كقطع شطرنج لا قوة لها ولا إرادة إلا بقدر ما تحركها أيدي اللاعبين... وكانت شعوبنا جميعاً تبدو في مؤخرة الخطوط ضحية مؤامرة محبوكة أخفت عنها عمداً ما يجري، وضللتها عن وجودها نفسه»، في: عبد الناصر، **فلسفة الثورة**، ص ٦٥.

(١٣) إن الخيانة واسعة المدى (أي خيانة حكم لا خيانة فرد أو مجموعة) هي أساساً، وفي آخر تحليل، قضقضة انهيار المجتمع التقليدي المتيبس، الهشّ، الممات، عندما يتلقى صدمة الدول الاستعمارية. حقاً إن المجتمع الحديث المتماسك لا يخلو من ظاهرة خيانية كهذه، ولكن في مثل هذا المجتمع تبقى هذه الظاهرة أمراً هامشياً وعابراً فضلاً عن أن تماسك المجتمع وعافيته تجعلان التأثيرات السلبية لتلك الظاهرة محدودة وغير متطاولة. إن هشاشة المجتمع المتخلف تتيح للإمبريالية أن تمد شبكات من الأقنية الخيانية. أما تماسك المجتمع الحديث فلا يسمح، في أسوأ الأحوال، سوى بمد قصبات خيانية ضيقة في الأطراف والتخوم، كما أنه يشل فاعليتها أو يضعفها. أليس أمراً له دلالته أن أكثر المجتمعات العربية تخلفاً هو أكثرها إفرازاً للظاهرة الخيانية الواسعة؟

للصراع العربي ـ الإسرائيلي وبانعكاسات الحلف الصهيوني ـ الإمبريالي على المعركة.

كيف كان عبد الناصر يتصرف طوال هذه الفترة الرومانسية الثورية، التي انتهت مع العدوان الثلاثي في العام ١٩٥٦؟ هذا ما سنحاول توضيحه عبر استعراض بعض الأحداث والوقائع التي نعتقدها مفيدة لإنارة البحث: بادئ ذي بدء، تجدر الإشارة، كي نلقي ضوءاً سريعاً على استراتيجية إسرائيل وبالأحرى نظرتها التاريخية، إلى أن الجبهة الإسرائيلية المصرية لم تشهد اعتداءات إسرائيلية على مصر طوال سنوات حكم فاروق بعد حرب العام ١٩٤٨، وبقيت الحال كذلك، في ما عدا حادثة السفينة بيت كاليم وقضية لافون[١٤]، حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٥، حيث شنت إسرائيل عدواناً واسع النطاق على القوات المصرية في غزة، ذهب ضحيتها سبعة وثلاثون من العسكريين المصريين وتسعة من المدنيين الفلسطينيين.

في الفترة الأولى من هذه المرحلة حارب عبد الناصر عى جبهتين رئيسيتين: حارب في الجبهة الأولى لتصفية بعض الاتجاهات الليبرالية والإصلاحية بين الضباط الأحرار وللقضاء على الإخوان المسلمين والأحزاب كافة، وحارب في الجبهة الثانية لكي يظفر أخيراً بجلاء الجيوش الإنكليزية عن مصر بعد احتلال دام أكثر من نصف قرن. وفي الفترة الثانية من هذه المرحلة كان محور جهد عبد الناصر منصباً على تسليح الجيش المصري أولاً وعلى محاربة المحاولات الإمبريالية الرامية إلى إدخال المشرق العربي في أحلاف استعمارية، ما لبثت أن تبلورت في حلف بغداد الذي وقع في كانون الثاني/يناير ١٩٥٥. ومن المناسب هنا، وفي هذه الأيام بالذات، أن نذكر، مروراً، بأن عبد الناصر قد أمر في الربع الثاني من العام ١٩٥٤ بتشكيل فرق للفدائيين الفلسطينيين، وهو القرار الذي اعتبره بعض الصحافيين الغربيين بمثابة النذر الأولى لحرب عربية ـ إسرائيلية جديدة[١٥].

شعور عبد الناصر بالخطر الصهيوني، وتجربته المرة كضابط في الجيش، بسبب قصور السلاح المصري وفساده في حرب العام ١٩٤٨، جعله يعتبر هدف بناء جيش قوي أحد الأهداف الستة لثورة ٢٣ تموز/يوليو. ووضع بالفعل هذا الشعار في أمر

---

(١٤) للاطلاع بتفصيل على حادثة السفينة الإسرائيلية «بيت كاليم»، التي أرسلتها إسرائيل في محاولة لعبور قناة السويس في العام ١٩٥٤، وعلى قضية لافون، حيث حاولت إسرائيل القيام بعمليات تخريب في السفارات الغربية في القاهرة بغية إفشال المفاوضات المصرية ـ الانكليزية والحيلولة بالتالي دون جلاء القوات البريطانية عن مصر، انظر: Nathan Weinstock, *Le Sionisme contre Israël* (Paris: Maspéro, 1969), pp. 426-427, et Maxime Rodinson, *Israël et le refus arabe, 75 ans d'histoire*, l'histoire immédiate (Paris: Editions du Seuil, 1968), p. 69.

(١٥) انظر: جان لاكوتير: **عبد الناصر** (بيروت: دار النهار، ١٩٧١)، ص ١٧٨.

اليوم. إن رفض عبد الناصر الأحلاف الاستعمارية، بل حربه ضدها، وامتناع الدول الإمبريالية عن إمداد مصر بالسلاح إلا شرط قبولها الدخول في هذه الأحلاف، حشر عبد الناصر في مأزق استمر يعانيه بتمزق حوالى سنتين ونصف السنة.

لِمَ هذه المدة التي تبدو لنا، اليوم، طويلة؟ الأسباب كثيرة. لعل أهمها: تبدل سياسة الاتحاد السوفياتي إزاء مصر، حسم جزء مهم من التناقضات في قيادة الضباط الأحرار، انتظار إتمام جلاء القوات البريطانية عن مصر، الوقت الذي قضاه عبد الناصر، شأنه في ذلك شأن أي مواطن عربي، للخروج من المحارة أو من عملية التعليب والتكييف الاستعمارية، اتساع أفقه السياسي نحو مزيد من النضج من خلال تأثيرات باندونغ، يأسه من احتمالات تسليح غربية بعد أن اتسعت شقة خلافه مع الغرب بسبب رفضه سياسة الأحلاف، وأخيراً ـ لا آخراً ـ التحدي العسكري الإسرائيلي الذي تمثل في عدوان ٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٥ على غزة، حيث تجلى للعيان، مجدداً، الضعف العسكري المصري.

لماذا العدوان على غزة؟ وما نتائجه المباشرة وغير المباشرة؟ لنتذكر أن حلف بغداد قد وقع، بعد ضغوط وتمهيدات ومناورات استمرت أكثر من سنة، في كانون الثاني/يناير ١٩٥٥. وبعد شهر فقط شنت إسرائيل هذه الغارة، التي لا سابق لحجمها في حوادث الحدود بين مصر وإسرائيل. لقد أرادت الإمبريالية، عبر إسرائيل وبواسطتها، أن تلقن عبد الناصر درساً بسبب موقفه من حلف بغداد. والتقط عبد الناصر المحتوى السياسي لهذه الغارة، التي كانت نقطة تحول حاسمة في تطور ثورة ٢٣ تموز/يوليو[١٦]. فشن هجوماً استراتيجياً (إذا صح التعبير) على الجبهة

(١٦) في خطابه في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥، قال عبد الناصر: «. . لقد كانت حادثة ٢٨ شباط/فبراير الماضي والاعتداء الوحشي اليهودي المدبر. . . نقطة تحول. لقد كان هذاالاعتداء ناقوس الخطر الذي جعلنا نبحث وندقق في التعرف إلى السلام ومعنى السلام. . ومعنى توازن القوى في المنطقة. .». وفي خطابه في ٢٢ تموز/يوليو ١٩٥٧ قال: «إن معركة الدفاع عن الشرق الأوسط أو معركة الأحلاف العسكرية المفروضة من الخارج لم تلبث أن قادتنا إلى اشتباكات خطوط الهدنة مع إسرائيل، هذه الاشتباكات التي بدأت بالغارة على غزة. قبل الغارة لم نكن نشغل أنفسنا كثيراً بخطر إسرائيل. كنا نعتبر خطر إسرائيل هو مشكلة سباقنا مع الوقت لبناء أوطاننا. كنا في ذلك الوقت نعتبر أن خطر إسرائيل هو في حقيقة أمره ضعف العرب، ولولا هذا الضعف ما استطاعت أن تغتصب من الوطن العربي بقعة من أقدس بقاعه وأطهر أراضيه. إن دخان الغارة على غزة في شباط/فبراير قد انجلى ليكشف عن حقيقة خطيرة تلك هي أن إسرائيل ليست الحدود المسروقة وراء خطوط الهدنة، وإنما إسرائيل في حقيقة أمرها رأس حربة للاستعمار ومركز تجمع لقوى الاستعمار والصهيونية العالمية».

وفي خطابه بتاريخ ١٥ أيار/مايو ١٩٥٨، قال: «عندما خرجت قوات الاحتلال من بلادنا بدأت اعتداءات إسرائيل على حدودنا، حتى ننضم إلى الأحلاف، ونطلب من الدول التي تنادي بالأحلاف في=

الإمبريالية، مترافقاً مع تراجع تكتيكي، غير ناجح، على الجبهة الإسرائيلية[١٧].

لقد أثارت هذه الغارة الإسرائيلية على غزة ما يشبه الزلزال في تطور الحياة العربية والثورة العربية. فالشعب العربي، الذي كان شبه مستكنّ داخل بيضة ذات قشرة صلبة، هي القشرة الإمبريالية، كسر هذه القشرة، بيد عبد الناصر، لكي يكتشف أن في العالم عالماً آخر غير الغرب الإمبريالي. إن عبد الناصر، عندما اشترى السلاح من الدول الاشتراكية، لم يأت بالسلاح فحسب، بل جاء برؤية جديدة للعرب، وذلك لأنه «حرك أمراً كان الشعب المصري (والعربي) محروماً منه منذ زمن طويل، ألا وهو الإيمان بوجود حرية أو حل خارج الإطار الاستعماري أو نصف الاستعماري»[١٨].

هذه الغارة إذاً كانت نقطة انطلاق سلسلة أحداث، أمسك بعضها برقاب بعض وصولاً إلى ثورة ١٤ تموز/يوليو في العراق، مروراً باستيراد السلاح من الدول الاشتراكية وتأميم قناة السويس والصراع ضد مبدأ آيزنهاور وإفشاله وقيام وحدة العام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا. وهكذا أكدت قضية فلسطين من جديد مكانها المركزي في الثورة العربية: لقد كانت حجر الانهيار بالنسبة إلى أنظمة وأوضاع العام ١٩٤٨، وها هي في العام ١٩٥٥ تصبح رافعة الثورة العربية في انطلاقتها الجديدة.

حصول مصر على السلاح، متزامناً ومترافقاً مع اضطرام الصراع بين الحركة القومية العربية بقيادة عبد الناصر وبين الإمبريالية، وشعور إسرائيل أن في مصر محاولة جادة لبناء دولة حديثة، جعلها ـ أي إسرائيل ـ تتجه لضرب هذه القوة الصاعدة قبل أن تقف على قدميها. لا شك أن وصول بن غوريون إلى رئاسة الوزارة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٥٥، بعد إقصاء موشي شاريت الذي كان من أنصار تكتيك مرن إزاء العرب، كان سبباً مباشراً في تنظيم عدوان ٢٨ شباط/فبراير على غزة، ولكن من الخرق الاعتقاد أن المسألة هي مسألة مجيء فريق متصلب، فريق الصقور،

= الشرق الأوسط أن تحمينا من عدوان إسرائيل. ففي عام ١٩٥٥ أعلن حلف بغداد، فرفضنا الانضمام إليه وصممنا على سياستنا وتمسكنا بها، فكانت النتيجة أن وقع علينا العدوان من إسرائيل. ولم تكن إسرائيل إلا منفذة لسياسة الاستعمار الذي تتعامل معه».

انظر: عبد الناصر: **فلسطين: من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر**، ص ٢٩، ٣٠، و٣٦.

(١٧) لقد شدد عبد الناصر هجومه على حلف بغداد والاستعمار والرجعية المرتبطة به، ولكنه قدم إلى كبير المراقبين الدوليين اقتراحاً يقضي بسحب قوات الفريقين، المصري والإسرائيلي المسلحة مسافة كيلومتر عن جانبي خط الهدنة. وقد رفضت إسرائيل هذا الاقتراح. انظر: لاكوتير، المصدر نفسه، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١١٢.

وإبعاد فريق مرن مسالم، فريق الحمائم، كما يميل إلى ذلك تفسيرا رودنسون وفانشتوك[١٩]، والعديد من اليساريين الأوروبيين والعرب. ينبغي أن ينظر إلى عودة بن غوريون من زاوية اشتداد الصراع بين الحركة القومية العربية والإمبريالية بأحلافها ومشاريعها، ، وبالإضافة إلى ذلك فإن بن غوريون ليس مجرد زعيم فريق متصلب، بل إن عودته إلى رئاسة الوزارة في الفترات الحاسمة (وأن ينفذ خصومه سياسته. مثلاً: إشكول في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧)، إنما يعني أنه هو الشخص الذي يجسد حقيقة إسرائيل ومصيرها، وأنه رجلها التاريخي، وهو وحده (ومدرسته بالتالي) من بين الساسة الإسرائيليين الذي يرى ببصيرة، رغم أوهامه الايديولوجية، المسار التاريخي للصراع العربي ـ الإسرائيلي.

قبل أن نتابع سرد الأحداث المهمة وصولاً إلى العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، لا بد من الإشارة إلى أن إسرائيل، فضلاً عن محاولتها منع جلاء القوات الإنكليزية عن مصر (قضية لافون) كانت مصممة منذ العام ١٩٥٤ على ضرب مصر عسكرياً، وكان ثمة خطة إسرائيلية فرنسية بهذا الشأن[٢٠]، كما أن بن غوريون طلب إلى موشي دايان، الذي كان رئيساً للأركان الإسرائيلية، إعداد خطة لضرب مصر في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥[٢١]، ولكن مجلس الوزراء الإسرائيلي رفضها في ذلك الحين.

وعندما أمّم عبد الناصر قناة السويس، لم تترك إسرائيل فرصتها تمر، فانضمت إنكلترا إلى التحالف الفرنسي ـ الإسرائيلي، وباشرت إسرائيل العدوان، بالاشتراك مع دبابات يقودها جنود وضباط فرنسيون بمساندة غطاء جوي فرنسي ـ إنكليزي، أعقبه غزو فرنسي ـ إنكليزي لقناة السويس ومدنها. وانتهت الحملة بهزيمة عسكرية لمصر. ولكن بنصر سياسي ضخم، سببه الأساسي وقوف الاتحاد السوفياتي ضد العدوان وعدم دعم أمريكا له: الاتحاد السوفياتي دعماً لنضال الشعب العربي، وأمريكا في محاولة لاحتلال مواقع الاستعمار القديم.

الأسباب التي دفعت فرنسا وإنكلترا للعدوان معروفة، ولسنا بمعرض الحديث عنها. وبعض الأسباب التي دفعت إسرائيل إلى العدوان معروفة أيضاً:

---

(١٩) Rodinson, *Israël et le refus arabe, 75 ans d'histoire*, p. 69, et Weinstock, *le Sionisme contre Israël*, p. 428.

(٢٠) Weinstock, Ibid, p. 433.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٤٣٠ ـ ٤٣١، و Rodinson, Ibid, p. 71.

الاعتراف!![٢٢] وفتح مضائق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية. ولكن هذه بعض الأسباب لا كلها، رغم أن اللغط الشائع لا يلوكها إلا هي.

إذا كانت إسرائيل تريد الاعتراف فقط، فلماذا لم تحاول فرضه من قبل على نظام فاروق، بل لماذا لم تحاول فرضه على ثورة ٢٣ تموز/ يوليو قبل أن تتضح وتتبلور اتجاهاتها القومية العربية والمعادية للإمبريالية؟ وسؤال آخر: لماذا لم تحاول إسرائيل الحصول على اعتراف الأردن أو سوريا؟ لماذا لا تبدأ بالأطراف الأقل قوة (بل بالأكثر ضعفاً) وتفرض عليها الاعتراف، لتنتهي بالطرف العربي الأكثر قوة (مصر) ما دام هذا الطرف لديه الاستعداد للأخذ والرد ـ إذا سلمنا جدلاً باتهامات أعدائه ـ حول مسألة الاعتراف بإسرائيل؟ وثمة أمر آخر: إذا كان هم إسرائيل الاعتراف فقط والعيش فقط، ألا يمكنها أن تتخلى عن بعض الأراضي (الأراضي التي احتلتها ولم تعتبر تابعة لإسرائيل بموجب قرار التقسيم) مقابل العيش بسلام؟ وما قيمة أراض ما إذا كان التخلي عنها يأتي بالسلام والاعتراف؟

الإجابة الصاحية عن هذه الأسئلة تلقي ضوءاً كاشفاً عن المنظور التاريخي الإسرائيلي للصراع العربي ـ الإسرائيلي من جهة، وعلى أرضية وخلفية السياسة الإسرائيلية من جهة أخرى. هذا ما سنتحدث عنه بعد قليل ببعض التفصيل، ونكتفي الآن بتثبيت ما أورده مكسيم رودنسون حول الأسباب العميقة والبعيدة للعدوان الإسرائيلي في العام ١٩٥٦:

«. . . فبالنسبة إلى بن غوريون، الذي كان يقود اللعبة من الجانب الإسرائيلي، كانت المسألة هي تسديد ضربة كبيرة تجبر العرب في النهاية على الاعتراف بإسرائيل كما هي، وعلى إنهاء حالة الحرب الضمنية بسبب هجمات الفدائيين، التي أصبحت جدية بما فيه الكفاية آنذاك، وعلى فتح مضائق تيران، ولكن لا شك أن خلفية تفكير بن غوريون تنطوي على ضم محتمل لأراضٍ (عربية). وإن كل زلزلة للوضع ربما تؤدي إلى تغييرات مفيدة. وفي كل الأحوال، فإن بن غوريون، الذي تسلط عليه

---

(٢٢) إن هدف الاعتراف، اعتراف العرب بإسرائيل، هو بالأحرى سبب إضافي وثانوي للعدوان الإسرائيلي في العام ١٩٥٦. ولعل الإشارة الإسرائيلية القاطعة إلى هذه الحقيقة تتمثل في المذكرة الإسرائيلية السرية الموجهة إلى السفارة الأمريكية في إسرائيل قبيل زيارة بن غوريون للولايات المتحدة في أيار/ مايو ـ حزيران/ يونيو ١٩٦١، وجاء في المذكرة أن الحكومة الإسرائيلية لا تعتقد أن الوقت مناسب للتسوية السلمية للعلاقات بين إسرائيل والبلاد العربية. هذا ما أوردته الكاتبة السوفياتية جالينا نيكيتينا في مؤلفها، انظر: جالينا نيكيتينا، **دولة إسرائيل: خصائص التطور الاقتصادي والسياسي**، الترجمة العربية ([د.م.]: دار الهلال، [د.ت.])، ص ١٤٤، وقد نقلته المؤلفة عن جريدة: *Stuttgarter Zeitung*, 5/4/1961.

منذ زمن طويل الخوف من انتفاضة العالم العربي، والذي كان يتساءل ما إذا كان عبد الناصر سيصبح مصطفى كمال الذي سيخلص هذا العالم من الفوضى والتضعضع، قدر أن الوقت مؤاتٍ للضرب وقهر القوة التي تصعد، أو على الأقل الحصول على الاعتراف في ظرف تتمتع فيه إسرائيل بموقع قوة، قبل أن يفوت الأوان. كما ينبغي الاستفادة من تضافر ظروف تدفع إلى جانب إسرائيل دولتين غربيتين مسلحتين جداً، وهي ظروف قد لا تحدث من جديد قبل مضي زمن طويل»[(٢٣)].

لقد وصفنا موقف أو رؤية عبد الناصر، بعد اكتشافه الوحدة العربية، بأنها رومانسية ثورية. فلنضبط حدود هذا التعبير عبر التقاط العناصر الواقعية المتضمنة في هذه الرؤية ووزنها، ولنحاول تلخيص تجربته في هذه المرحلة والمعطيات التي استجرّها من تجربته:

أ ـ كضرب من استمرار لحركة النهضة المصرية، ولأن عبد الناصر كان أول قائد عربي قد أدرك مشكلة التخلف وأهميتها وإلحاحها، لذا كانت التنمية هاجسه الرئيسي إن لم أقل المركزي. وكان هذا الهاجس أحد عوامل اصطدامه مع الإمبريالية أو تهادنه التكتيكي المتقطع معها.

ب ـ رغم أن عبد الناصر كان يرى صلة الإمبريالية بإسرائيل، إلا أن قصوره في وعي الظاهرة الإمبريالية عموماً حال دون رؤيته الطابع العضوي لصلة إسرائيل بالإمبريالية إلا من خلال تجربة عدوان العام ١٩٥٦. ولقد فوجئ عبد الناصر بقبول إنكلترا وفرنسا تواطؤ إسرائيل معهما في العدوان[(٢٤)].

ج ـ إن عبد الناصر، رغم رومانسيته الثورية، إلا أنه لم يعلن، حتى في هذه المرحلة بالذات، أنه سيحرر فلسطين. لقد كان يقف عند حدود المطالبة بقرارات هيئة الأمم المتحدة، بما فيها قرار التقسيم، وكان يكرر، بصيغ عامة، الحديث عن استرداد حقوق شعب فلسطين.

د ـ إننا نلمح الجانب الرومانسي في رؤية عبد الناصر في خطاب له، بعد

---

(٢٣) Rodinson, Ibid, p. 73,

وكتب حبيب القهوجي: «لقد كتب بن غوريون مرة بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بأن أخشى ما يخشاه بأن يقوم رجل من هذه الأمة ويوحدها كما حصل في الماضي وعندها لن يكون محل لإسرائيل في الشرق الأوسط»، انظر: مجلة **الثقافة العربية**، العدد ٦ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١)، ص ١٤٩.

(٢٤) انظر: محمد حسنين هيكل في: **النهار**، ١٩٧١/١٠٣.

تلقي الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا، قال فيه إن الجيش المصري أصبح أقوى جيش في الشرق الأوسط[٢٥]. ولكن هذا الجانب اختفى بعد عدوان العام ١٩٥٦، وأصبح يقول إننا نبني جيشاً لكي لا نصبح لاجئين[٢٦].

هـ ـ لا شك البتة في أن عبد الناصر كان يعتبر، حتى في هذه المرحلة، تحرير فلسطين بمثابة هدف رئيسي من أهداف الثورة العربية (سنشرح هذا بالتفصيل بعد قليل)، ولكنه لم يضع هذا الشعار في أمر اليوم[٢٧]، وأن عبد الناصر عندما عمل على تقوية الجيش المصري إنما كان يهدف فقط إلى الثبات في الدفاع، أو، في أحسن الأحوال، إحراز بعض مكاسب تكتيكية صغيرة تساعده في المعركة الكبرى في سبيل الوحدة وضد الإمبريالية.

ـ ٤ ـ

بعد هذه التجربة، دخل عبد الناصر مرحلة أريد أن أسميها مرحلة «الواقعية الثورية»، التي لازمته حتى غيابه. خلال هذه المرحلة سمعنا نبرته ترتفع في فترة وتخفت في فترة أخرى، بل رأينا تراجعات تكتيكية في فترة ثالثة. التقاط ملامح هذه الواقعية الثورية يقتضينا متابعة بعض الوقائع والأحداث:

لقد تمخض العدوان الثلاثي عن أحداث وتطورات كبيرة وكثيرة، لعل أهمها وحدة العام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا، التي ولدت وسط حالة حرب سياسية من أكبر حالات الحرب الباردة التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، ثم ما لبثت هذه الوحدة أن فجرت بدورها سلسلة من الأحداث، أهمها ثورة ١٤ تموز/يوليو، التي وضعت العالم كله على شفير حرب عالمية.

من التكرار أن نتحدث عن ردود فعل الدول الإمبريالية إزاء الوحدة. ولكن ما ورد هي ردود فعل إسرائيل؟ هياج وشعور بمأزق والتفكير بضربة عسكرية جديدة تفصم الوحدة[٢٨]. كيف أصبح الموقف العربي ـ الإسرائيلي بعد وحدة العام ١٩٥٨؟

---

(٢٥) من خطابه ١٤ أيار/مايو ١٩٥٦، انظر: عبد الناصر، **فلسطين**: **من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر**، ص ٢٧.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٢٧) ولكن لا بد من إيضاح: أن السياسة علاقات موضوعية وليست نيات ذاتية. عبد الناصر لم يضع تحرير فلسطين في أمر اليوم فعلاً، ولكن إسرائيل لم تضع إلا رأس عبد الناصر في أمرها اليومي.

(٢٨) لم تكتب بعد دراسة عربية خاصة بمسألة الوحدة العربية وإسرائيل، رغم أن مسألة الوحدة العربية تعتبر المسألة المركزية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ومع ذلك فثمة دلالات بينة بما فيه الكفاية. =

من الملاحظ أن إسرائيل قد أوقفت تقريباً اعتداءاتها على حدود الجمهورية العربية المتحدة، وبخاصة على حدود سوريا، حتى إذا افترضنا أن قوات الطوارئ الدولية، على الحدود المصرية ـ الإسرائيلية، كانت سبباً في منع الاعتداءات الإسرائيلية. إن العدوانين الإسرائيليين الوحيدين في شباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٦٠ على الحدود السورية، قد قوبلا بردّ كان لأول مرة ذا مغزى، كما قام الجيش الأول (الجيش السوري) بعملية مضادة كانت أشد من العدوانين الإسرائيليين[٢٩].

طبعاً لم تتعدَّ الجمهورية العربية المتحدة، خلال فترة الوحدة، موقف الدفاع. هذا صحيح. ولكن إسرائيل تخلت، كما يبدو، مؤقتاً على الأقل، عن موقف الهجوم والردع. وهذا يفسر بأن ميزان القوى العسكري المحلي أصبح متأرجحاً وحساساً. هذا التأرجح وهذه الحساسية في ميزان القوى العسكري لم ينجما بالطبع عن مجرد الجمع العددي للقوة العسكرية المصرية مع القوة العسكرية السورية، فليس للجمع من وزن عسكري جدي إذا بقي الجيشان يتحركان كجيشين مستقلين وإن

= ويقول صبري جريس: «ما زلنا نذكر صرخة بن غوريون في أعقاب قيام أول وحدة في تاريخ العرب الحديث ـ وحدة عام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا ـ حين قال: «إن هذه ليست جمهورية، ولا هي عربية، ولا هي متحدة!». لقد كانت هذه الكلمات تعبر عن الحقد والغضب والكراهية التي تفجرت في قلوب الصهاينة وهم أمام أولى البوادر الوحدية الحقيقية في العالم العربي. والواقع أن أشد ما ترهبه إسرائيل هو قيام أي ظاهرة حقيقية للوحدة العربية. والسبب بسيط جداً، فكلما كبر العرب صغرت إسرائيل. المسألة مسألة وجود كيانهم بأكملهم أو عدم وجود..». انظر: **الثقافة العربية**، العدد ٦ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١)، ص ١٥٩.

في ٢٠/ ٢/ ١٩٥٨ نقلت الصحف السورية كلها تقريباً تصريحاً لنهرو أدلى به في البرلمان الهندي: «... إنني أرحب بوحدة مصر وسوريا... إن هذا الذي يجري في الشرق الأوسط (أي قيام الوحدة) أدى إلى سماع صوت التشاؤم من إسرائيل. وهناك بعض الخطر من أن تقوم إسرائيل بعمل طائش نتيجة لما حدث في الشرق الأوسط، وإذا ما حدث شيء من هذا النوع، فإن المرء ليعجز عن معرفة ما يؤدي إليه». ولقد ثبت هذا التصريح في: ياسين الحافظ، **حول بعض قضايا الثورة العربية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٥)، ص ١٩٤.

عالج إيبان موقف إسرائيل بهذا الخصوص ولخص الصراع في المنطقة بوصفه صراعاً بين الوحدة والتعدد «التجزئة». أنظر: . *Foreign Affairs* (July 1965), p. 629

وأشار رودنسون إلى هياج بن غوريون عندما لاحت احتمالات الوحدة الثلاثية، انظر: Rodinson, *Israël et le refus arabe, 75 ans d'histoire*, p. 105.

أما صموئيل سيجيف، الكاتب الإسرائيلي، فقد أوضح ببعض التفصيل وجهة نظر إسرائيلي في الوحدة العربية في: Samuel Seguev, *Israël, les Arabes et les grandes puissances: 1963-1968*, traduit de l'hébrew par Gabriel Roth (Paris: Calmann-Lévy, 1968), pp. 16-18.

أما نظرة إسرائيل إلى مسألة الوحدة من زاوية عسكرية فنجدها في تقرير الأركان الإسرائيلية المنشور في: كارنجيا، **خنجر إسرائيل** ([دمشق]: دار دمشق، ١٩٦٧).

(٢٩) معلومات حصلنا عليها شخصياً من قائد الجبهة السورية آنذاك.

متضامنين[٣٠]، بل نجما عن تحول سببه وحدة الجيشين المصري والسوري وإمكانية عملهما كجيش واحد[٣١].

من الزاوية السياسية أخذت إسرائيل تتحدث لغة جديدة إلى حد ما. يقيناً أن إسرائيل لم تتراجع عن مواقعها الأساسية، ولكن لغة التهديد بالقوة قد خفتت[٣٢]. هذا من جهة، ومن جهة أخرى اتجه تحرك إسرائيل ـ ونكرر: بسبب قيام الوحدة ـ إلى إقامة حلف بين الدول التي تحيط بأطراف الوطن العربي، فاقترح دايان، في ٨ أيار/مايو ١٩٥٨ ـ بدعم من بن غوريون ـ على مونتغمري إقامة حلف بين إسرائيل وتركيا والحبشة[٣٣]. كما حاول بن غوريون الحصول على تعهدات وضمانات من الحلف الأطلسي لحماية حدود إسرائيل[٣٤]. وأخيراً باشرت أمريكا، لأول مرة وبصورة علنية، تزويد إسرائيل بالأسلحة وبخاصة الصواريخ[٣٥]. وزادت المساعدات والقروض السنوية المقدمة من الغرب الإمبريالي في فترة الوحدة بنسبة قدرها ٣٥ بالمئة عن السنوات الثلاث السابقة للوحدة[٣٦]. وبعد الوحدة فقط نبتت في إسرائيل فكرة صنع قنبلة ذرية تساعدها في ذلك فرنسا[٣٧]. وقد لوحظ أيضاً أن المعدل الوسطي السنوي للهجرة إلى إسرائيل الذي كان خلال السنوات الأربع السابقة للوحدة (٥٤ ـ ٥٧) ٤٤,٦٠٠ مهاجر، قد أصبح، خلال سنوات الوحدة الأربع (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) ٢٩,٧٥٠ مهاجراً، وهذا يعني أن المعدل الوسطي للهجرة قد هبط

---

(٣٠) انظر: كارنجيا، **خنجر إسرائيل**، ص ٢٨.

(٣١) لقد أثبتت الأحداث دوماً أن ما يسمى بالتضامن والتحالف العربي، في ظروف كالظروف العربية، لم تكن يوماً جدية. فما لم تكن ثمة قيادة سياسية مركزية فلن يكون هناك تحالف ذو جدوى وفاعلية من الزاوية العسكرية.

(٣٢) وقد أشار إلى ذلك عبد الناصر باعتباره ثمرة من ثمار الوحدة. انظر خطابه بمناسبة الذكرى الأولى للوحدة، في: عبد الناصر، **فلسطين**: من **أقوال الرئيس جمال عبد الناصر**، ص ٣٨.

(٣٣) انظر: Rodinson, *Israël et le refus arabe, 75 ans d'histoire*, p. 85.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٠٠. وانظر أيضاً: نيكيتينا، **دولة إسرائيل: خصائص التطور الاقتصادي والسياسي**، ص ١٤٢.

(٣٥) نيكيتينا، المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٣٦) انظر: Georges Corm, *les Finances d'Israël* (Beyrouth: Institut des études Palestiniennes, 1968), p. 38.

يستخلص من الجداول الإحصائية المنشورة في هذا الكتاب ما يلي: الهبات المقدمة لإسرائيل كانت في تناقص في فترة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٧، ثم صعدت صعوداً ملحوظاً في فترة الوحدة. فبعد أن كانت الهبات الإمبريالية، ٢٤٥,٤ مليون دولار في العام ١٩٥٧ أصبحت ٣٤٦,٥ مليون دولار في العام ١٩٦١. ولم يرتفع هذا الرقم بعد مقتل الوحدة فبقي ٣٤٧,٩ في العام ١٩٦٥، وهبط إلى ٣٠٦,٣ في العام ١٩٦٦.

(٣٧) Weinstock, *le Sinoisme contre Israël*, p. 447.

خلال سني الوحدة بنسبة قدرها ٣٣ بالمئة[٣٨].

ـ ٥ ـ

لقد كان مقتل وحدة العام ١٩٥٨، أي انفصال ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، بمثابة حجر الانهيار الذي هوى بالثورة العربية وصولاً إلى هزيمة الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧. ولقد أدرك عبد الناصر، برؤيته التاريخية، هول الكارثة، كما أدركت ذلك الجماهير الفلسطينية، بغريزتها الثورية، وعلى نحو أوضح وأحدّ من الشعب السوري، وأوضح وأحدّ بكثير من الشعب المصري[٣٩].

فترة ما بعد الانفصال، وصولاً إلى حرب الأيام الستة، تشكل مرحلة مهمة في تطور وعي عبد الناصر لقضية فلسطين، كما تشكل خطوة إلى أمام في مصارحته جماهير الأمة العربية بتعقيدات مسألة النزاع العربي ـ الإسرائيلي. وفضلاً عن ذلك، ففي هذه الفترة بالذات ألقي المزيد من الضوء على حقائق الوضع العربي ومفاصل أحداثه. لذا لا بد من متابعة تطور مواقف مختلف أطراف اللعبة.

أ ـ إن مؤامرة الانفصال، التي تواطأ فيها حلف رجعي عربي ـ إمبريالي ـ بيروقراطي عسكري سوري، والتي نجحت بسبب قصور الوعي لدى قيادة دولة الوحدة مضافاً إليها العامل الجغرافي، لم تُعِد عبد الناصر إلى «جادة العقل»، حسبما كانت تقدر الدوائر الإمبريالية. لقد دفعت عبد الناصر إلى مزيد من الراديكالية سواء على الصعيد الداخلي أو العربي. أما على الصعيد الدولي، في فترة شهدت انفراجاً عاماً في التوتر بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، فقد عمل عبد الناصر على إزالة ما تبقى من شوائب في العلاقات المصرية ـ السوفياتية وناور تكتيكياً مع الولايات المتحدة، التي وإن لم تكن قد قررت آنئذ إسقاط عبد الناصر، إلا أنها تابعت عملية صده وحصره داخل مصر، وتجلى ذلك واضحاً في دورها في دعم المملكة العربية السعودية في حرب اليمن، حيث قدرت، بالاشتراك مع السعودية، أن تدخّل عبد الناصر العسكري في اليمن هو مناسبة للقضاء عليه عبر تزمين المشكلة

(٣٨) انظر: الياس سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، سلسلة دراسات فلسطينية؛ ٦٦ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٩)، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧. لا شك أن ثمة عوامل أخرى تتحكم بموضوع الهجرة، ولكن لا شك أن الوحدة تشكل عاملاً مهماً.

(٣٩) إن نسبة الفلسطينيين الذين قتلوا وسجنوا وطوردوا بسبب نضالهم في سبيل إعادة الوحدة كانت أعلى بكثير من نسبة السوريين، لا عجب، لقد شعروا، بحق، أنهم يدافعون عن أمل بالعودة قد انطفأ.

اليمنية ونزف الجيش والاقتصاد المصريين[٤٠].

وإذا كان كينيدي قد حاول إقامة جسر مع مصر، بعد فشل مبدأ آيزنهاور، على أساس خط إمبريالي جديد مرن، إلا أن هذه المحاولة سرعان ما ارتطمت بجدار النزاع العربي ـ الإسرائيلي، ثم ارتطمت ثانية بسبب تأميمات العام ١٩٦١ واشتراك المخابرات الأمريكية في تدبير مؤامرة الانفصال في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١. لقد حاول كنيدي أن يجد حلاً للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، فأجابه عبد الناصر برسائل تعيد طرح المشكلة بأساسها من جديد[٤١]، أما إسرائيل فقد أجابت كنيدي بأن الوقت غير مناسب للتسوية[٤٢]. وما لبث كنيدي أن تابع تزويد إسرائيل بالسلاح الأمريكي، حيث أصبحت إسرائيل بحاجة ماسة، بعد أن اتجه الجنرال ديغول إلى تبني خط تقارب مع العرب (ولكن ليس على حساب إسرائيل بالطبع)، وبعد أن اتجهت ألمانيا الغربية، بسبب الضغوط العربية، إلى إيقاف الدفعات الكثيفة من الأسلحة. وهكذا وقعت في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ اتفاقية بين أمريكا وإسرائيل لتزويد الأخيرة بصواريخ «هوك» الأمريكية. وكانت هذه الاتفاقية، كما لاحظت غالينا نيكيتينا، نقطة تحول جديدة في السياسة الأمريكية إزاء إسرائيل[٤٣]. حقاً إن الولايات المتحدة كانت تزود إسرائيل بالأسلحة، تدليساً وخداعاً للعرب، كما لاحظ رودينسون (Rodinson)[٤٤]، بواسطة ألمانيا الغربية، إلا أنها في العام ١٩٦٢ انتقلت علناً وصراحة إلى اتخاذ هذا الموقف، الذي يشكل ارتساماً لموقفها الهجومي الذي شهد ذروته الساخنة في العام ١٩٦٧.

ب ـ في سوريا عند الانفصال، شُنت حملة مركزة وكثيفة ومستمرة على عبد الناصر، قادها على الصعيد الإعلامي أكرم الحوراني وأحمد عسة[٤٥]. وتركزت الحملة

---

(٤٠) انظر الحلقة السابعة من كتاب محمد حسنين هيكل **عبد الناصر والعالم** في: **النهار**، ٢٤/١٠/١٩٧١.

(٤١) أعاد هيكل نشر هذه الرسائل في الحلقة السادسة من كتابه **عبد الناصر والعالم** في: **النهار**، ١٧/١٠/١٩٧١.

(٤٢) انظر الهامش رقم (٢٢) أعلاه.

(٤٣) نيكيتينا، المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٤٤) Rodinson, *Israël et le refus arabe, 75 ans d'histoire*, p. 145.

(٤٥) كان أحمد عسة يصدر جريدة **الرأي العام**، التي كانت أكثر الصحف السورية انتشاراً. هرب أحمد عسة بعد ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣ إلى السعودية، ليعمل في الإعلام السعودي ويؤلف الكتب عن «منجزات» العائلة السعودية. كان أكرم الحوراني «راعي» هذه الجريدة، وكانت الصحف السورية كلها تقريباً تنشر مقالات أكرم الحوراني في عرض صفحاتها الأولى، ولعل أهم مقالاته وأشهرها هي المقالة التي نشرها في: **الرأي العام**، ٢١/٨/١٩٦٢.

على اتهام عبد الناصر بالعمالة لأمريكا وخيانة قضية فلسطين ومطالبة عبد الناصر بسحب قوات الطوارئ الدولية من الأراضي المصرية ومنع إسرائيل من المرور في مضائق تيران. ودخلت في المعمعة وسائل الإعلام الأردنية والسعودية، فكانت الإذاعات والصحف الأردنية والسعودية تذيع مقتطفات طويلة من مقالات أكرم الحوراني، وتذيع وتكتب تعليقات حول الموضوع نفسه وفي الاتجاه نفسه[٤٦].

ما لبث عهد الانفصال أن سقط. ولاح سراب وحدة ثلاثية مصرية ـ سورية ـ عراقية، ما لبث أن انطفأ. وبعد أحداث ١٨ تموز/ يوليو ١٩٦٣ وانفراد حزب البعث بالسلطة، تفاقم الصراع بين القاهرة ودمشق. وكان الموقف من مسألة تحرير فلسطين إحدى أهم النقاط التي دار حولها هذا الصراع ومادة رئيسية في المعركة الإعلامية الناشئة بين العاصمتين. وبالتحديد في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤[٤٧]، أُطلق نفير المعركة ضد عبد الناصر، الذي اتهم بأنه يقبض من الغرب المعونات والمساعدات لكي يؤجل معركة تحرير فلسطين التي أصبحت ناضجة، أو لكي يصفي قضية فلسطين. وبشكل عام، كانت المواجهة جد هجومية من جانب دمشق، وجد دفاعية من جانب القاهرة. استمرت الأخيرة تدافع عن «الوحدة طريق تحرير فلسطين»، في حين أن الأولى قبلت الشعار واعتبرت «تحرير فلسطين طريقاً للوحدة». وبعد ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٦٦، أعلنت دمشق أنها ستعمل لتقارب ما مع القاهرة، وكرست في الوقت نفسه شعار تحرير فلسطين كشعار مطروح في أمر اليوم، وأطلقت شعاراً جديداً آخر: «الجيش لحماية الثورة وحرب التحرير الشعبية لتحرير فلسطين». ثم تدافعت الأحداث، كما سنرى، وصولاً إلى حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

ج ـ بعد مقتل وحدة العام ١٩٥٨، وبعد أن ابتعدت عن أفق منظور احتمالات عودتها، شاع جو من اليأس في صفوف الجماهير الفلسطينية. صحيح أن عبد الناصر لم يضع تحرير فلسطين في أمر اليوم، إلا أن الجماهير الفلسطينية قد أدركت، بغريزتها الثورية، أن صعود القوة العربية إلى حد يقلب ميزان القوى لصالح

---

(٤٦) «إن مختلف الأنظمة الملكية العربية، التي كان عبد الناصر يهاجمها دائماً بسبب سياستها الرجعية، ما لبثت أن كالت له الصاع بالصاع، وهاجمته في موقفه المتساهل من مسألة حرية الملاحة الإسرائيلية إلى ميناء إيلات وبسبب وجود قوات الطوارئ الدولية على حدود قطاع غزة وسيناء. وتزايد تواتر وعنف هذه الهجمات كلما اقترب موعد انتهاء المشروع الإسرائيلي لضخ المياه من نهر الأردن». انظر: Seguev, *Israël, les Arabes et les grands puissances: 1963-1968*, p. 24.

(٤٧) لوحظ آنئذ أن العلاقات بين النظام الأردني والنظام السوري أصبحت إيجابية. ولأول مرة في تاريخ سوريا يقوم رئيس للدولة بزيارة السفارة الأردنية مهنئاً بعيد جلوس الملك حسين على العرش. كما سمح للصحف الأردنية، لأول مرة أيضاً، بالدخول إلى الأسواق السورية.

العرب يشكل مفتاحاً لحل المشكلة. وفي جو اليأس والتراجع هذا أخذت ايديولوجيا المقاومة، التي كانت قد ولدت في صفوف بعض المثقفين الفلسطينيين العاملين في الدول العربية البترولية، والذين كان القسم الأعظم من قياداتهم في المناخ الفكري والسياسي للهيئة العربية العليا وحزب التحرير الإسلامي، تلقى بعض إصغاء في صفوف سكان المخيمات. أما سكان الضفة الغربية وغزة فكانوا، إلى حد كبير، بمنأى عن تأثيراتها. وقد تبلورت هذه الايديولوجيا في أطروحات منظمة «فتح». أما المنظمات الأخرى، التي نشأت بعدئذ، وبدأت تفكيراً مشابهاً ومنافساً في حركة القوميين العرب في العام ١٩٦٦، فلم تفعل شيئاً سوى السباحة في التيار الذي أطلقته فتح، مع إضافة تلاوين وهوامش ايديولوجية أخرى على بنيان فتح الايديولوجي نفسه.

في جو اليأس ولدت ايديولوجيا اليأس، ولكن توهمتها فتح ايديولوجيا التجاوز: لقد أصيب العرب بالترهل القطري[٤٨]، وسقطت الوحدة. إذاً فالمفتاح هو الثورة الفلسطينية التي ستكون كفيلة بتطوير الأوضاع العربية، تحررياً ووحدوياً، إلى الأمام[٤٩]. الموضوعة قد تبدو متماسكة على الصعيد الفكري المجرد، ولكن ثمة ثغرة تلغمها: أين تحط الكفة في ميزان القوى المحلي، أفي الجانب العربي أم في الجانب الصهيوني؟ أي هل يؤدي تفجير الثورة الفلسطينية إلى «ديان بيان فو» أم إلى «بريست ليتوفيسك»؟ الوقائع بينت أن تطور الأحداث قد قاد إلى هزيمة ٥ حزيران/ يونيو وإلى مجازر أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، وإن ارتسامات «بريست ليتوفيسك» عربي، وليس «ديان بيان فو» عربي هي التي تلوح في الأفق الآونة. وهذا البريست ليتوفيسك العربي سيصيب، أول ما يصيب، القضية الفلسطينية، دونما أمل في نهوض جديد في مستقبل منظور.

هل كانت هذه الارتسامات بعيدة عن تصورات فتح لآفاق المستقبل؟ لا. مثلاً، ينقل إريك رولو رأياً لعضو، وصفه بالنافذ، في فتح، قبل حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧: «إننا نأمل إثارة الحرب. نحن نعرف جيداً أن الدول العربية ليست قادرة عسكرياً على تحرير فلسطين، ولكننا نريد على الأقل الوصول إلى هذه النتيجة المهمة جداً بالنسبة إلينا: القضاء على عبد الناصر، الذي هو، موضوعياً، عميل للصهيونية، لأنه يرفض القيام بأي عمل ضد إسرائيل»[٥٠].

---

(٤٨) «تحرير الأقطار المحتلة»، من إصدار فتح، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٤٩) «كيف تنفجر الثورة الشعبية المسلحة؟»، من إصدار فتح، ص ٣٢.

(٥٠) Eric Rouleau, Jean-Francis Held et Jean et Simonne Lacouture, *Israël et les Arabes, le 3ème combat* (Paris: Editions du Seuil, 1967), p. 59.

هل كانت دمشق (تحديداً: قيادة صلاح الدين) وفتح اللتان التقتا حول طرح هدف تحرير فلسطين في أمر اليوم بواسطة حرب التحرير الشعبية، سبباً في إثارة حرب حزيران/يونيو؟ لا، بالتأكيد، فاللعبة أكبر منهما بكثير. لقد كان ممكناً أن يكون بالفعل سبباً في إثارة الحرب لو أن العمل الفدائي كان أكثر فاعلية ضد إسرائيل، ولكن ما دام العمل الفدائي لم يكبد إسرائيل سوى قتيل واحد من بداية العام ١٩٦٧ حتى اندلاع حرب حزيران/يونيو[٥١]، لذا يمكن القول إن مسألة العمل الفدائي ضد إسرائيل كانت بمثابة ذريعة استخدمتها إسرائيل والإمبريالية الأمريكية في لعبة قررها البيت الأبيض، كما سنرى بعد قليل، منذ زمن.

د ـ كيف تصرف عبد الناصر في هذه الفترة؟ ما ردود فعله؟ ما تأثير ذلك على الاتجاه العام للثورة العربية؟ على صعيد ميزان القوى العسكري، الذي اختل اختلالاً شديداً لصالح إسرائيل بسبب الانفصال، شكّل عبد الناصر فرقة عسكرية جديدة، رغم شعوره بثقل الإنفاق العسكري على مجهودات التنمية، تعدل جزئياً ذلك الاختلال.

على الصعيد العربي العام، قام عبد الناصر بلف كوع إلى اليمين وتراجع إلى وراء. المعركة الحادة[٥٢] التي فتحها ضد السعودية وإيران، المدعومتين والمدفوعتين من قبل أمريكا، بسبب محاولتهما إنشاء الحلف الإسلامي، قد توقفت. ومن جهة أخرى، فإن معركة اليمن، رغم النزيف الذي سببته للاقتصاد المصري، ورغم بروز معارضة، تكاد تكون علنية، إقليمية ويمينية لعبد الناصر بسبب مشكلة اليمن في مصر بالذات، والتي كانت قد طرحت احتمالات تغيير في السعودية التي كانت تشكل المركز الأخير والقوي للقوى التقليدية المتحالفة مع أمريكا ـ هذه المعركة أصبحت عبئاً لا يمكن مصر أن تتحمله إذا أرادت أن تواجه مضاعفات المسائل التي طرحت في المشرق. وهكذا أوقف عبد الناصر صراعاً طبقياً جدياً على الصعيد

---

(٥١) أورد ناثان فانشتوك، نقلاً عن مصادر إسرائيلية رسمية، المعلومات التالية عن النشاط الفدائي قبل حرب حزيران/يونيو عام ١٩٦٦: ١٠ قتلى. عام ١٩٦٧ (من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٥ حزيران/يونيو، وعلى حدود الدول الأربع) قتيل واحد. عدد العمليات: عام ١٩٦٥ بلغ ٣٥ عملية، الناجحة منها ٢٧. عام ١٩٦٦ بلغ ٤١ عملية، الناجحة منها ٣٠. عام ١٩٦٧ بلغ ٤٦ عملية الناجحة منها ٢٠. انظر: Weinstock, *Le Sionisme contre Israël*, p. 471.

(٥٢) لا بد أن أذكر، استناداً إلى الذاكرة، إلى أن صحف دمشق كانت تهون آنذاك من شأن الحلف الإسلامي وتعتبر الحلف الإسلامي وهماً خلقه عبد الناصر، فالرجعية ضعيفة وأن الهدف الأساسي للاستعمار من وراء مشروع الحلف الإسلامي هو دفع دمشق للقاء بالقاهرة.

العربي العام. وقد تجلى ذلك سواء في خطابه يوم ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ الذي دعا فيه إلى عقد مؤتمر للقمة أو في محاولته حل مشكلة اليمن وسحب الجيش المصري.

وقد لوحظ في هذه الفترة، فترة ما بعد الانفصال وصولاً إلى خطابه في وفد المجلس التشريعي لغزة يوم ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٦٢، أن لهجة عبد الناصر أخذت تشدد، إن لم نقل تركز، على أن المعركة طويلة **أولاً**، وأن تحرير فلسطين مرتبط بالقضاء على التجزئة والتخلف **ثانياً**(٥٣). ففي رده على مطالبة عهد الانفصال بتحرير فلسطين، (وخطابه في وفد غزة كان هو الرد) تقدم عبد الناصر خطوة إلى الأمام في مصارحة الجماهير العربية برأيه حول مشكلة تحرير فلسطين، كما أنه لم يكن أقل صراحة في خطابه الذي دعا فيه إلى مؤتمر القمة الأول(٥٤).

ماذا قال عبد الناصر في هذين الخطابين بخاصة وفي تلك الفترة بعامة؟ قال بالضبط ما معناه: «إن قضية فلسطين هي أصعب قضية في العالم. ومَن يقول لكم (للفلسطينيين) إنه وضع خططاً لحلها إنما يخدعكم. يجب أن نستعد لها بكل القوى المعنوية والمادية. مَن يقول لكم إن قضيتكم سهلة إنما يخدعكم، لأنها ليست إسرائيل وحدها، بل مَن وراء إسرائيل. مَن يريد الحرب لا بد أن يكون مستعداً لها... ونحن لسنا على استعداد. ليس لدي خطة لتحرير فلسطين (خطة بمعنى برنامج محدد الخطوات والتوقيت). بالنسبة إلى هذه القضايا يجب أن نعرف متى نقف ومتى نهجم ومتى ننسحب. لقد كانت الوحدة عاملاً مساعداً. لقد كانت الوحدة البلاء الأكبر بالنسبة إلى بن غوريون (.. هذه الوحدة لم تعد قائمة الآن). فلسطين سنة ١٩٤٨ كانت متاجرة سياسية. لا يمكن أن ننسى فلسطين بالطبع، ولا يمكن أن نتخلى عنها، ولكن لا يمكن أيضاً أن نعالج قضية فلسطين بالطريقة الي عوجلت بها سنة ١٩٤٨ بالمزايدات والبعد عن المسؤولية»(٥٥). وبعد أن بيّن عبد الناصر، بصراحة لا سابق لها، حدود قوة مصر، وبالتالي حدود المواجهة العربية ـ الإسرائيلية، كمواجهة دفاعية وجزئية، دعا إلى عقد مؤتمر قمة عربي غايته حشد القوى العربية لمعالجة موضوع ضخ إسرائيل لمياه نهر الأردن. كيف كان عبد الناصر ينظر إلى مشكلة مياه الأردن؟ وما هو الإطار الذي وضعه فيها؟ وهل كان عبد الناصر يتصور أن ثمة

---

(٥٣) انظر: عبد الناصر، **فلسطين: من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر**، ص ١٢٠، ١٣٧، و١٣٩.

(٥٤) ما كان عبد الناصر ليواجه هذا الحرج أمام الجماهير العربية لو أن أجهزة الإعلام المصرية لم تخف عليها حقيقة المعارك العسكرية مع إسرائيل عام ١٩٥٦.

(٥٥) انظر: عبد الناصر، المصدر نفسه، ص ٩٧، ١١٩، و١٤١.

جدوى من وراء عقد مؤتمرات للقمة بهذا الشأن؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فما غاية عبد الناصر وأهدافه من وراء مؤتمرات القمة؟ وأخيراً ما حقيقة مشكلة مياه الأردن، وما أهميتها بالنسبة إلى إسرائيل، وهل كان عبد الناصر يتصور أن لا بد من مواجهة مع إسرائيل إذا حوّل العرب روافد الأردن؟

ستتناول هذا الموضوع باختصار شديد: منذ العام ١٩٦٠ كان عبد الناصر يتابع أعمال ومشروع إسرائيل لضخ مياه من نهر الأردن. وقد بحث عبد الناصر المسألة في مجلس وزراء الجمهورية العربية المتحدة من الزاويتين التقنية والسياسية، واستبقى عبد الناصر الناحية العسكرية ليقررها في ضوء النتائج التي يمكن أن ينتهي إليها العملان التقني والسياسي[٥٦]. ويبدو أن سقوط الوحدة ومضاعفاته قد ألقى المسألة في الظل وأبعد المسؤولية المباشرة عن موضوع التحويل عن عبد الناصر.

عندما دعا عبد الناصر إلى عقد مؤتمرات للقمة، هل كان يتصور أن المواجهة بين العرب وإسرائيل قائمة لا شك فيها إذا حوّل العرب روافد الأردن؟ لا نعتقد ذلك، لا لأن مؤتمرات القمة لن تقدم شيئاً جدياً وحاسماً لمواجهة قريبة محتملة فحسب، بل لأن عبد الناصر لا بد أن يكون عارفاً أن تحويل روافد الأردن سيُبقي لإسرائيل كميات من المياه توازي ما اقترح تخصيصه لإسرائيل بموجب مشروع إريك جونستون[٥٧]، فضلاً عن أن عبد الناصر يعرف أن مشكلة تحويل مياه الأردن ليست بمثابة خلق إسرائيل ثانية[٥٨]، كما كانت بعض الدعوات تروج آنئذٍ، كما أن مياه الأردن ليست كافية لحل المشكلة المائية في إسرائيل، التي كانت تعمل جاهدة لدفع أمريكا إلى مساعدتها لإقامة مشروع ضخم لتحلية مياه البحر. ومن جهة أخرى فإن الأشغال العربية لتحويل الروافد لن تكون شغّالة إلا في عام ١٩٧٧. وعلى هذا يمكن أن نستنتج أن أهداف عبد الناصر من وراء مؤتمرات القمة كانت:

١ ـ دفع الدول العربية للمساهمة المالية بتحويل الروافد وتكوين قوة عسكرية فلسطينية (حليفة له بالطبع).

---

(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

(٥٧) Rodinson, *Israël et le refus arabe, 75 ans d'histoire*, p. 175 et Weinstock, *Le Sionisme contre Israël*, p. 459.

(٥٨) قال عبد الناصر في حديث إلى مجلة **بليتز** الهندية بتاريخ ٦ شباط/فبراير ١٩٦٤: «ليس مصدر قلقنا هو المياه التي يسرقونها والأرض التي يعتزمون استعمارها (تعميرها، بالأصح) عن طريق استجلاب مهاجرين غرباء، فإن هذه الأعمال ـ رغم عدم شرعيتها ـ ليست بالخطر الكبير، ولكن ما يهمنا هو ألا نسمح لهم بأن يقووا ويدعموا قبضتهم على الأرض التي اغتصبوها عن طريق سلب المياه العربية وسرقة الأرض العربية والاستمرار في تمزيق الجرح الذي أصاب اللاجئين الفلسطينيين بطردهم من ديارهم».

٢ ـ تشكيل جبهة عربية تمارس ضغوطاً سياسية واقتصادية على الغرب يبعد احتمالات المواجهة العسكرية (وهي احتمالات ضئيلة على كل حال ما دامت هذه المشكلة ليست حاسمة بالنسبة إلى إسرائيل).

٣ ـ إن عبد الناصر، الذي لا يهمل الاحتمالات الصغرى، كما يقول منطق هيغل، قدر أن الإمكانات العربية مفيدة مهما ضؤلت في حالة مواجهة لا يتوقعها ولكن لا يستبعدها.

٤ ـ رغم أن عبد الناصر يقدر أن مصر هي وحدها التي ستُجر إلى الحرب في حال وقوعها، وأن الدول العربية الأخرى هاربة سلفاً من المعركة، إلا أنه أراد قطع طريق المزاودة بقضية فلسطين التي تمارسها دول عربية مختلفة ومتخالفة. ففي مؤتمرات القمة سيتحدد عياناً ما ستقدمه كل دولة فعلياً في هذا السبيل[٥٩]. وبالفعل فقد نجح عبد الناصر، مؤقتاً على الأقل، من هذه الزاوية.

بيد أن دمشق ما لبثت أن صعَّدت مجدداً بالتعاون مع فتح، أجواء التوتر مع إسرائيل. ولكن قبل أن نكمل عرض الصورة من جانبها العربي، لا بد من وقفة سريعة لعرض الوجه الآخر للصورة.

هـ ـ لقد شهد العام ١٩٦٦ انتقال أمريكا من مرحلة صد وحصر عبد الناصر إلى مرحلة ضربه والقضاء عليه. ففي أوائل العام ١٩٦٦ أوقفت أمريكا شحنات القمح إلى مصر[٦٠]. وفي ربيع العام نفسه قررت أمريكا ـ بحسب تعبير مايلز كوبلند ـ أن «اللعبة الكبيرة قد انتهت»، فقدمت لإسرائيل كميات كبيرة جداً من الأسلحة الهجومية «يمكن استخدامها لتدمير القواعد الجوية للعدو، وبخاصة قواعد الجمهورية العربية المتحدة»[٦١]. ويحدد مايلز كوبلند ـ رجل المخابرات الأمريكي ـ بنود الإنذار الذي وجهته أمريكا لعبد الناصر بما يلي: ١ ـ خروج مصر من المعركة العربية. ٢ ـ تصفية الاتحاد الاشتراكي. ٣ ـ إدخال نوع من التنظيم على الإدارة وتحديد عدد الموظفين بـ ١٨٠ ألفاً. ٤ ـ تحديد عدد الجيش بخمسين ألفاً. ٥ ـ إلغاء

---

(٥٩) عبد الناصر، **فلسطين: من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر**، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٦٠) هشام شرابي، **المقاومة الفلسطينية في وجه إسرائيل وأميركا** (بيروت: دار النهار، ١٩٧٠)، ص ٨٢، نقلاً عن دافيد نيس (وهو دبلوماسي أمريكي كان في القاهرة قبيل العدوان) في: *New York Times*, 9/2/1968.

(٦١) *Le Monde*, 2/5/1966, et Rodinson, *Israël et le refus arabe, 75 ans d'histoire*, p. 175, et Weinstock, *Le Sionisme contre Israël*, p. 425.

التأميم وإنهاء القطاع العام[٦٢]. وكان من الطبيعي أن يرفض عبد الناصر الإنذار. وبحلول العام ١٩٦٧ أصبح هدف السياسة الأمريكية، كما قال دافيد نيس، «إسقاط عبد الناصر وعزل مصر عن بقية العالم العربي»[٦٣].

و ـ ماذا كان يحدث في الجانب الإسرائيلي؟ إن مجيء ليفي إشكول في العام ١٩٦٣ إلى رئاسة الوزارة الإسرائيلية، بعد إبعاد بن غوريون، إنما سجل الرجحان النهائي لكفة النفوذ الأمريكي في إسرائيل، ونقل الأخيرة محور تحالفاتها الدولية من أوروبا الغربية إلى الولايات المتحدة. ولهذا فإن إشكول، الذي كانت سياسته التكتكية إزاء العرب تختلف بعض الاختلاف عن سياسة بن غوريون، اتجه إلى تطبيق سياسة بن غوريون ذاتها، عندما قررت الإمبريالية الأمريكية تصفية حساباتها مع عبد الناصر.

بعد أن حُدد الهدف وقُرّر، وهو إسقاط عبد الناصر، وبعد أن تمت الاستعدادات العسكرية الإسرائيلية عبر صفقة الأسلحة الأمريكية الضخمة في أيار/ مايو ١٩٦٦، أصبحت المسألة هي مسألة إيجاد المبررات والذرائع الكفيلة بتغطية هذه العملية أمام الرأي العام الدولي من جهة، وشحن يهود إسرائيل لتعبئتهم للحرب وإقناعهم بضرورتها من جهة ثانية[٦٤]. وكان الفخ هو تهديد سوريا بالعدوان. ولقد وضع عبد الناصر قدمه الأولى في الفخ عندما وقّع اتفاقية مع دمشق في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦.

ز ـ والسؤال الآن: كيف يمكن عبد الناصر، المخندق في مواقع دفاعية إزاء إسرائيل، أن يعقد اتفاقية دفاع مع سلطة تنادي بمواقف هجومية وحرب تحرير شعبية، رغم اختلاف سياساتهما والنزاع والشكوك والعداء بينهما؟ السؤال يبدو أكثر من محيِّر، والإجابة القاطعة صعبة للغاية، ومع ذلك فثمة عناصر قد تلقي بعض الضوء على موقف عبد الناصر هذا: إن عبد الناصر، الذي كان على اقتناع من أن الإمبريالية الأمريكية تنوي إسقاطه[٦٥] وأن إسرائيل تعد العدة للحرب، رأى في

(٦٢) مايلز كوبلند، **لعبة الأمم** (بيروت: دار الفتح، ١٩٧١)، ص ٢٩٠ ـ ٢٩١.

(٦٣) نقلها هشام شرابي، عن خطاب ألقاه دافيد نيس في مؤتمر لبحث الشؤون العالمية عقد في جامعة كولورادو في نيسان/ أبريل ١٩٦٨، انظر: شرابي، **المقاومة الفلسطينية في وجه إسرائيل وأميركا**.

(٦٤) وقد تم فعلاً هذا الشحن من خلال الصحف الإسرائيلية بخاصة، عبر إبراز تصريحات الشقيري وعبر تضخيم أعمال الفدائيين، والتهويل بها، بحيث كانت أجهزة الإعلام الإسرائيلية تعكس أعمال الفدائيين على نحو أضخم من بلاغات «العاصفة»، كما كانت المخابرات الإسرائيلية تضع متفجرات في أماكن معينة وتفجرها بحيث لا تحدث أضراراً في الأرواح ثم تنسبها للفدائيين.

(٦٥) يروي إيريك رولو، «أن عبد الناصر كان مقتنعاً بأن المخابرات الأمريكية ضالعة في مؤامرة=

هذا الاتفاق ضرباً من إرضاء للاتحاد السوفياتي، الذي كان يبدي بالغ العطف والدعم لدمشق، قد يكون سبباً في أن يتخذ الاتحاد السوفياتي موقف حماية لكليهما. ومن جهة أخرى، فإن من المحتمل أن يكون عبد الناصر قد قدر أن هذا الاتفاق سيخفف من تطرف مواقف دمشق بهذا الخصوص، ولهذا فإن المصادر المصرية المسؤولة أعلنت في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦ أن توقيع الاتفاق مع سوريا لا يعني أن الجيش المصري ملزم بالتدخل مباشرة ضد كل غارة إسرائيلية على المواقع السورية.

بعد أن رُبط عبد الناصر بسوريا، سهل على إسرائيل والإمبريالية الأمريكية إحكام الفخ: الحكومتان السوفياتية والسورية بالإضافة إلى المخابرات المصرية، تُعلمان عبد الناصر في ٨ أيار/مايو ١٩٦٧ عن حشود إسرائيلية على حدود سوريا. مراقبو الأمم المتحدة يعطون تأكيدات معاكسة. الحكومة الإسرائيلية تنفي الحشود وإشكول يبدي للسفير السوفياتي استعداده لمرافقته إلى المكان الذي يريد في شمال إسرائيل لإطلاعه عياناً على الوضع. إلا أن تصريح إسحق رابين في ١٣أيار/مايو، الذي أدلى به للصحف الإنكليزية يعطي، على العكس، الانطباع بوجود حشود كهذه، فضلاً عن أن المخابرات الإسرائيلية قد بثت برقيات للتضليل، التقطتها السفن السوفياتية في البحر المتوسط، كما التقطتها أجهزة الاستماع المصري، أوحت بأن الحشود قائمة وأن خطة الهجوم معدة وقيد التنفيذ(٦٦).

وعلى كل حال، فإن مسرحية الحشود العسكرية، التي كانت، كما أثبت غودفراي جانسن(٦٧)، حقيقية وإيهامية في الوقت نفسه، حققت غايتها عندما حبكت الفخ على عبد الناصر وذلك بانزلاقه إلى إعلان حالة حرب (Acte de Belligerence) اعتبرت من قبل أمريكا وإسرائيل كافية لتبرير وتغطية عدوان إسرائيلي على مصر معدّ بالتواطؤ مع أمريكا، الأمر الذي تحقق بإغلاق خليج العقبة وسحب قوات الطوارئ الدولية. ولو أن هدف إسرائيل هو فقط قطع دابر العمل الفدائي المنطلق من سوريا أو قلب السلطة السورية، لاستطاعت أن تحرك حشودها وتضرب قبل أن يتحرك عبد الناصر(٦٨).

= الإخوان المسلمين التي اكتشفت عام ١٩٦٥، وفضلاً عن ذلك فقد وقعت أربعة انقلابات أمريكية في إندونيسيا وغواتيمالا وغانا واليونان في الربع الثاني من العام ١٩٦٧،» في: *Le Monde*, 6/6/1967.

(٦٦) Rodinson, *Israël et le refus arabe: 75 ans d'histoire*, pp. 181-182.

(٦٧) أنظر: Godfrey H. Jansen, *Whose Suez? Aspects of Collusion, 1967*, Monograph Series: no. 13 (Beirut: Institute of Palestine Studies, 1968).

(٦٨) في ١٢ أيار/مايو صرح إسحق رابين، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، أنه «لا يمكن أية دولة في الشرق الأوسط أن تشعر بالأمن ما لم يتم القضاء على الحكم الثوري في دمشق». انظر أيضاً: =

كيف نفسر تصرفات عبد الناصر هذه؟ لم يفقد عبد الناصر رأسه تماماً في دوامة هذه الأحداث، إلا أنه عانى ضرباً من تشتت. لقد كان مرناً، إلا أنه كان عاجزاً عن الحسم، الحسم بعقل بارد في اللحظات الخطيرة. وبالرغم من أن الطابع التاريخي لشخصية عبد الناصر، مثله في ذلك مثل أية شخصية تاريخية، يضفي مسحة من مغامرة على بعض تصرفاته الكبيرة، إلا أن حساباته في هذه الفترة، رغم أنها كانت خاطئة، لم تكن بلا بعض أساس.

لم يكن عبد الناصر يريد الهجوم على إسرائيل بالطبع، ولكن كانت نواياه تتجه إلى إنقاذ سوريا من مخاطر تهديدات اعتقدها جدية، من خلال ضغوط ومناورات تحولت إلى فخ قاتل. إن حساباته كانت مبنية على أساسين رئيسيين: الجيش المصري والدعم السوفياتي. حقاً إن عبد الناصر لم يكن يقدر أن الجيش المصري أقوى من الجيش الإسرائيلي، إلا أنه كان، بالتأكيد، يعتقد أن الجيش المصري يمكن أن يقاتل مدة ما دون أن ينهزم. أما الدعم السوفياتي، فإنه ربما كان يقدر أن الاتحاد السوفياتي سيتدخل بطريقة ما لمنع الهزيمة على الأقل. وهذا لم يحدث.

هذا جانب من الموضوع، أما الجانب الآخر منه فهو أن عبد الناصر، الحريص على روابطه بالجماهير العربية، والذي لم يستطع أن يواجهها إلا بنصف الحقائق متأخراً، بسبب موقفه الأبوي منها، قد سار، بسبب هذا الحرص، على صراط ضيق جداً بين نارين: نار الديماغوجية التي تصور أنها ستقطع صلاته بالجماهير العربية، أو ستضعفها على الأقل، ونار الإمبريالية التي أحكمت هذا الفخ المميت لتصفي حساباتها معه إلى الأبد. وفي هذا الصراط الضيق لم يستطع عبد الناصر، الذي جرحته تهم الجبن والعمالة، أن يمسك رأسه تماماً وأن يتوازن تمام التوازن، فهوى. ولكن تلقفته الجماهير التي وقفت لأول مرة في التاريخ مع قائد مهزوم.

Micheal Bar-Zohar, *Histoire secrète de la guerre d'Israël*, les grandes études contemporaines = (Paris: Fayard, 1968), pp. 291-296.

وملخص رواية بار زوهار (المؤرخ المعروف وشبه الرسمي) كالآتي: كان مجلس الوزراء الإسرائيلي منقسماً، لاعتبارات سياسية وعسكرية، حول مسألة الهجوم على سوريا في ٥ حزيران/يونيو. وقد مارس ألون ضغوطاً شديدة على الوزارة لدفعها لاتخاذ قرار بمهاجمة سوريا، وجاء بوفود شعبية من شمال إسرائيل لهذا الغرض. ولقد عارض دايان في البدء الهجوم على سوريا. وبعد أن قبلت مصر وقف إطلاق النار في ٩ حزيران/يونيو عاد دايان فأمر بمهاجمة سوريا من دون علم أشكول، الذي أيد الهجوم في البداية ثم عارضه بعد ذلك، ثم عاد أخيراً فوافق على أوامر دايان بالهجوم.

وحاول عبد الناصر أن يقف من جديد، مع شعبه، وهو في القاع، قاع الهزيمة. ولكن أمريكا قررت أن تتابع المعركة وصولاً إلى إعادة الشعب العربي إلى ما قبل العام ١٩٥٢، أي إلى ما قبل عبد الناصر(٦٩). وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ غاب عبد الناصر وهو ينزف (وشعبه ينزف معه)، ولكنه كان واقفاً.

ـ ٦ ـ

كيف تبلورت وتحددت رؤية عبد الناصر للمسألة الفلسطينية، وما هي الدفة السياسية الموجِّهة التي استخلصها لمواجهة الخطر أو الغزو الصهيوني؟

١ ـ إن إسرائيل جسم غريب زرعه الاستعمار وتحميه الإمبريالية للقضاء على احتمالات النهضة العربية وليكون رأس جسر لها في الوطن العربي. إن إسرائيل هي «الشعب» النقيض للأمة العربية. إنها نقيضة الوجود العربي.

٢ ـ بما أن ميزان القوى المحلي ليس في صالح العرب، وبما أنه ليس بإمكان إسرائيل أن تقضي على الأمة العربية، لذا فإن الصراع سيكون صراعاً تاريخياً ومديداً. ومن هنا يرفض عبد الناصر الأوهام السلامية على صعيد المستقبل، استراتيجياً وتاريخياً، كما أنه يرفض الأوهام التحريرية على صعيد التكتيك والعمل السياسي.

٣ ـ إن الضعف العربي يتجسد في ظاهرتين أساسيتين: التخلف والتجزئة. وبما أن الصراع ضد التخلف معركة طويلة، ونتائجها في المدى القريب ليست ناجعة في قلب ميزان القوى المحلي لصالح العرب، لذا تغدو الوحدة العربية طوق خلاص للعرب في المرحلة الراهنة والثقل الذي سيرجح ميزان القوى المحلي لصالح العرب، وسيكون هذا الرجحان أشد بقدر ما تكون الوحدة أوثق وأكثر تلاحماً وتقدماً. إن وزن العرب العددي ليس له ـ كما أثبتت تجارب الأعوام العشرين الماضية ـ أي قيمة إلا في إطار وحدة فعلية وفعالة. ما دام العرب متخلفين فهم كمية ليست ذات بال في واقع التجزئة، ولكن في إطار الوحدة قد يصبحون كماً له قيمته حتى في ظل تخلفهم الراهن. حتى الوحدة في ظل التخلف ستحشر إسرائيل في مواقف دفاع، بل دفاع تراجعي.

---

(٦٩) روى محمد حسنين هيكل، «أذكر أنني التقيت مرة بأحد المستشارين الذين يعملون في لجنة الطوارئ في البيت الأبيض، وأذكر أنه قال لي: «بعد أن اطمأن جونسون إلى انتصار إسرائيل، فإن سياستنا أصبحت قائمة على الاحتفاظ بالوضع الذي نشأ عنه وعدم تغييره إلا على شروطنا»، انظر: **الأهرام**، ١٩/٢/١٩٧١.

٤ ـ إن تحرير فلسطين جزء من الثورة العربية، وجزء من نضال الأمة العربية ضد الاستعمار. وما دامت إسرائيل ليست الحلقة الأضعف، بل الأقوى في السلسلة الإمبريالية، لذا لا يمكن أن تتقدم قضية العرب في فلسطين جدياً نحو التحرير ما دام ثمة رجعية عربية وما دام البترول العربي ليس بيد العرب، أي ما لم تتقدم الثورة العربية لتنجز قسماً كبيراً من أهدافها.

٥ ـ بما أن عبد الناصر يطل على النزاع العربي ـ الإسرائيلي من خلال منظور صراعي طويل الأمد، لذا فإن المعارك مع إسرائيل ستدور على مختلف الصُعد وعلى مختلف الجبهات: كل ما يقوي العرب يضعف إسرائيل ويشكل خطوة على طريق التحرير المعقد والطويل. المهم أن يناضل العرب لكي ينقلب ميزان القوى لصالحهم. وعندما ينقلب هذا الميزان ستترنح إسرائيل، وستتهاوى حتى قبل المعركة العسكرية الفاصلة.

٦ ـ خلافاً للديماغوجية والجهل، التي لا ترى إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلا من زاوية هجومية تحريرية، فإن عبد الناصر، كسياسي حقيقي وكعسكري حقيقي، قد أدرك أن الحرب ليست هجوماً فقط، وأن من الممكن أن تكون الحرب العربية الإسرائيلية حرب دفاع من جانب العرب في فترة ما وفي ظل توازن ما.

٧ ـ إن عبد الناصر قد عرف، من خلال التجربة ومن خلال دراسة كلوزيفيتس، «إن الطريق إلى فلسطين لا يفتحه السلاح وحده. إن الجيوش الوطنية، إذا لم تكن في قوتها تعكس واقعاً اجتماعياً صلباً وقوياً، تصبح في أحسن الأحوال قشرة من حديد يسهل كسرها. وإنما تصبح للجيوش الوطنية فاعلية حقيقية إذا كانت قوتها أعمق من قشرة الحديد، إذا كانت قوة دروعها مستمدة من قوة الواقع الاجتماعي ومقدرته»[٧٠].

٨ ـ لقد استوعب عبد الناصر جيداً موضوعتي لينين وماوتسي تونغ. موضوعة لينين التي تقول بضرب السلسلة الإمبريالية في أضعف حلقاتها، وموضوعة ماوتسي تونغ التي تقول بأن الثورة تكون قوية حيث الثورة المضادة تكون ضعيفة. ففي رأي عبد الناصر، إن إسرائيل ليست الحلقة الأضعف، بل الحلقة الأقوى في السلسلة الإمبريالية. وينبغي البدء بضرب الحلقات الأضعف: الرجعية، جيوب الإمبريالية، التجزئة، إلخ.

---

(٧٠) من رسالة عبد الناصر إلى مؤتمر الطلبة العرب في الولايات المتحدة بتاريخ ١٩٦٣/٨/٢٧، نشرت في **الأهرام**، ١٩٦٣/٣/٢٨.

٩ ـ بما أن ميزان القوى المحلي الدولي ليس في صالح العرب، وبما أن إسرائيل ليست الحلقة الأضعف في السلسلة الإمبريالية، لذا لم يضع عبد الناصر تحرير فلسطين في أمر اليوم. ولكنه أكد دائماً على أنه هدف أساسي من أهداف الثورة العربية. ولهذا خندق عبد الناصر في مراكز دفاعية، واتخذت إسرائيل ـ بالطبع ـ مواقع هجومية.

ولكن، كما قلت قبلاً، إذا كان عبد الناصر لم يضع هدف تحرير فلسطين في أمر اليوم، إلا أن إسرائيل قد وضعت على الدوام القضاء على عبد الناصر في أمر اليوم. وهذا يقتضينا الحديث، وإن باقتضاب، عن بلاتفورم إسرائيل، أي الدفة الموجهة للسياسات الإسرائيلية. إن بلاتفورم إسرائيل هو بلاتفورم عبد الناصر مترجم إسرائيلياً وصهيونياً:

أ ـ إن الحفاظ على وجود إسرائيل يقتضي تكبيرها سكاناً وأرضاً من جهة، كما يقتضي الحفاظ على طابعها الغربي من جهة أخرى. وهذا يقتضي أن تعيش إسرائيل في حالة توتر دائم مع العرب، وأن تنتهج بالتالي سياسة توسعية وهجومية ما دام ميزان القوى لصالحها، لهذه الأسباب لم تكن محاولات إسرائيل للحصول على التعايش مع العرب لا جدية ولا أولوية، كما أن شعارها بقي هو هو طيلة وجودها: لا شبر ولا نفر. ومن هنا فإن إسرائيل هي أيضاً، وبخاصة رجالها التاريخيين، ترى أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي سيستمر طويلاً، نصف قرن أو أكثر. إن إسرائيل لا يخدعها وهم احتمالات سلام، التي قد تفرض إحداها اليوم، ولكنها لا بد أن تنقض إن غداً أو بعد غد، سواء من قبل إسرائيل أو من قبل العرب.

ب ـ إن بقاء التجزئة هو طوق نجاة دائم لإسرائيل. لذا كانت إسرائيل، ولا تزال، شديدة الحرص على «استقلال» البلدان العربية «المهددة بالابتلاع المصري»!! ليس في الشرق الأوسط عرب ويهود مثلاً، بل هناك سوري وعراقي ومصري وسعودي وإسرائيلي. بل أكثر من ذلك هناك: سنة وشيعة وأكراد وموارنة ودروز وآشوريون وعلويون... إلخ. إن أبا إيبان يلخص الصراع في الشرق الأوسط بأنه صراع بين الوحدة والتعدد[٧١]. ومن هنا، فإن إسرائيل تبني آمالها على مزيد من التجزئة، لكي تكون الدويلة الأولى والأقوى وسط محيط من الدويلات القزمة المبنية على اعتبارات طائفية أو عنصرية إلخ.، ولهذا السبب تشجع إسرائيل النزاعات المفتتة، النابذة، المبعدة عن المركز القومي العربي.

---

(٧١) انظر الهامش رقم (٢٨) أعلاه.

ج ـ تطبق إسرائيل بمنتهى الوعي والبراعة تكتيك هو شي منه: ضرب العدو الرئيسي في اللحظة الملائمة:

ـ العدو الرئيسي لإسرائيل هو مصر فقط: إن ضرب مصر يعني ضرب الكتلة، الثقل مركز الثقل، الكتلة المنسجمة المتراصة[٧٢]. وبعد ذلك تصبح مشكلة الفراطة أو الفرافيط محلولة.

ـ أما اللحظة الملائمة فقد اختارتها إسرائيل بذكاء في العامين ١٩٥٦ و١٩٦٧: توفرت **اللحظة الأولى** في العام ١٩٥٦ عندما أمّنت دخول إنكلترا وفرنسا معها في الحرب، مضافاً إليها حالة المتفرج التي وقفتها الدول العربية الأخرى. وتوفرت **اللحظة الثانية** عندما أمّنت دعماً أمريكياً حاسماً مضافاً إليها أن العرب لم يكونوا شأنهم عام ١٩٥٦ و١٩٤٨ في حالة تجزئة فقط، بل في حالة انفصال مقاتل.

---

(٧٢) كتب باتريك سيل: «وقد اعتبرت إسرائيل مصر عدوها الرئيسي منذ العام ١٩٥٤ عندما حاول عبد الناصر الوصول إلى قيادة العالم العربي على أساس انتهاج سياسة خارجية مستقلة ومتحررة من سيطرة الدول الكبرى، كما بشر عبد الناصر بالتضامن العربي الشامل (أي جبهة عربية بتوجيه مصري)، وطالب باعتباره المنقذ الأول للحقوق العربية في فلسطين. وبناء على هذين الاعتبارين شكلّ خطراً وتهديداً كبيرين لإسرائيل، لذلك فقد سعت السياسة الإسرائيلية إلى أن تحبط حرية العمل لديه بإذلاله في ميادين الحرب والكشف من ثم عن زيف ادعاءاته بالقيادة والاستقلال. فكل نجاح دبلوماسي مصري على هذا الأساس كانت تتبعه حملة عسكرية صغيرة من جانب إسرائيل»، انظر: باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (بيروت: دار الأنوار، ١٩٦٨)، ص ٣٢٤.



هزيمة حزيران جذورها وأسبابها ونتائجها(*)

منذ الانفصال عام ١٩٦١ وحتى حزيران/ يونيو ١٩٦٧، بدا واضحاً أن الثورة العربية قد أصبحت في مرحلة اختناق وحشرت في طريق مسدود. وكان لا بد من حدث يعلن ذلك ويحوله إلى حقيقة ملموسة في أعين الجماهير العربية، وجاء هذا الحدث، حرب الأيام الستة، على يد إسرائيل مدعومة من قبل الإمبريالية الأمريكية، لا على يد الجماهير.

لقد هزت الهزيمة الشعب العربي من الخليج إلى المحيط، ورأى في نتائج حرب الأيام الستة تكريساً لهزيمة عمرها عشرون عاماً. ولم يكن الأمر كذلك لو لم تدوخها الدعايات الديماغوجية والتهويش القوماوي. ولكن لا بد للشعب أن يستفيق من هول الصدمة ويستعيد ثقته بنفسه وقدرته على مواجهة المحن.

إن شعباً يعي مغزى تجربته لا يمكن، على المدى الطويل، أن يغلب. بل سيجعل من الهزيمة محركاً نضالياً، عبر عملية مراجعة نقدية وجذرية لتجربته الماضية، تتيح شق طريق جديدة للثورة العربية.

إن الحقيقة الواقعة ثورية دوماً، لذا فإن بسطها أمام الشعب وتحليلها ليس السبيل الوحيد إلى المراجعة النقدية الجذرية للماضي فحسب، بل أيضاً السبيل إلى دفع النضال العربي إلى المستوى الذي يجعله قادراً على تجاوز الهزيمة.

١ ـ أهداف العدوان

حرب الأيام الستة، بين الشعب العربي وإسرائيل المدعومة من الإمبريالية، جاءت حصيلة تآمر إمبريالي ـ صهيوني ـ رجعي ما انفك ينسج شباكه مذ نجحت الإمبريالية بتنفيذ أولى مؤامراتها بفصم الوحدة بين سوريا ومصر. فالقنبلة الزمنية،

(*) كتبت في آب/ أغسطس ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧، روجعت ونقحت في أيار/ مايو ـ تموز/ يوليو ١٩٧٨.

التي انفجرت صبيحة الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، قد أشعل فتيلها منذ عهد الانفصال. وفي سبيل تنفيذ هذه المؤامرة، ساهم أكثر من طرف: واستخدمت أكثر من وسيلة، ورفع أكثر من شعار.

وإذا كانت إعادة فتح خليج العقبة هي الهدف المباشر للعدوان، إلا أن الهدف الضمني والمركزي للعدوان هو رأس عبد الناصر العربي (أي المحتوى العربي للسياسة التي ينهجها عبد الناصر)، باعتباره الحلقة الحاسمة في ضرب حركة الثورة العربية، ثم توسيع رقعة إسرائيل جغرافياً وتكريس تفوّقها على الشعب العربي.

والهدف الأول هو عينه سواء بالنسبة إلى إسرائيل أم الإمبريالية الأمريكية:

فبالنسبة إلى إسرائيل، يشكل سقوط عبد الناصر خلاصاً من ثقل ثلاثين مليون إنسان زجهم عبد الناصر في مواجهتها. انكفاء مصر داخل حدودها، وعرقلة الوحدة العربية بالتالي، هما حجر الزاوية في سياسة إسرائيل تجاه الوطن العربي. هذا الانكفاء، عند تحققه، سيضمن لإسرائيل تفوقاً ملحوظاً على الجناح الآسيوي من الوطن العربي، ما بقي هذا الجناح أسير التخلف والتجزئة.

بالنسبة إلى الإمبريالية الأمريكية، فإن سقوط عبد الناصر يطفئ إلى أمد غير محدود بؤرة تشكيل مصدر إزعاج تارة وتهديد تارة أخرى لـ «أمن» الإمبريالية وهدوء المنطقة، ويوطد مراكزها السياسية والاقتصادية.

إن الإمبريالية الأمريكية، في هجمتها المعنة الشاملة على العالم الثالث، رأت في تحركات إسرائيل العدوانية منفذاً لتحقيق أحد أهداف هجمتها ووسيلة لها، وبخاصة بعد أن فشلت بـ «تدجين» عبد الناصر عبر المساعدات والقروض. ولم تَحُلْ سياسة الأخير الدفاعية المتذبذبة، في المرحلة الأخيرة بخاصة، دون إصرار الإمبريالية الأمريكية على إسقاطه. هذه الحقيقة هي التي تفسر تحوّل موقف أمريكا في عام ١٩٦٧ عما كان عليه في العام ١٩٥٦، حيث اتخذت موقف الحكَم. أما دورها الفعلي المباشر، في حدود ما كشف من أسرار السياسات الأمريكية، فيتلخص في أمرين: **الأول** إرسال أسلحة ومعدات متطورة إلى إسرائيل قبل الحرب. **والثاني** إعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل للعدوان على مصر، بعد أن أكدت وكالة المخابرات الأمريكية احتمال انتصار إسرائيل في الحرب.

ذلك هو الهدف المركزي غير المباشر للعدوان الإسرائيلي على مصر في ٥ حزيران/ يونيو. وهؤلاء هم طرفاه الرئيسيان.

وهذا ما أدركته الجماهير العربية بوضوح. ولهذا كانت ردود فعلها حادة عندما أذاع عبد الناصر تخلّيه عن السلطة مساء ٩ حزيران/ يونيو، الذي يمثل، في نظرها، رمزاً لمقاومة الإمبريالية. ولكن إذا كانت الجماهر العربية قد طرحت مسألة

تنحيّ عبد الناصر عن السلطة بحس سليم، إلا أن سلامة هذا الطرح على المدى القريب لا تعني كفايته، بل صحته، على المدى البعيد. وبالفعل لم تخن الجماهير غريزتها الثورية. فبعد أن استفاقت من هول الصدمة طرحت المشكلة طرحاً آخر، وأخذت تنقد النظام الناصري نفسه، وبخاصة تركيب المؤسسة العسكرية المصرية وامتيازاتها، لا لأنها لم تثبت جدارة في التجربة (وللمرة الثانية بعد تجربة عام ١٩٥٦) فحسب، بل باعتبارها العمود الفقري للنظام الناصري أيضاً، وباعتبارها صلب «طبقة» متأخرة وسائدة سياسياً ومنعمة بامتيازات، أثبتت تجربة ٥ حزيران/ يونيو أن التطور التاريخي لم يتخطَّها فحسب، بل أصبحت عقبة أساسية في وجهه.

إذاً، فالهدف المركزي غير المباشر للعدوان كان المحتوى العربي للسياسة الناصرية. هذا المحتوى هو نقطة احتكاك أساسية، إن لم نقل وحيدة، بين النظام الناصري والإمبريالية. إن السياق الراهن للكفاح الوحدوي وللتضامن العربي، على رغم ما يعتور هذا الكفاح وهذا التضامن من تذبذب، سياق معاد للإمبريالية. ولهذا كان المحتوى العربي للسياسة الناصرية تقدمياً، فالإقليمية المصرية هي، في آخر التحليل، ضرب من الهروب من مواجهة الإمبريالية، لذا ليس غريباً أن يكون الجناح اليميني في النظام الناصري إقليمياً.

وما دامت تصفية المحتوى العربي للسياسة الناصرية هدف العدوان المركزي غير المباشر، يبدو من السابق للأوان الجزم بإخفاق العدوان أو نجاحه، قبل أن تتم تصفية آثاره المباشرة، وقبل أن تتضح نتائجه العامة على الصعيد العربي عموماً وعلى الصعيد المصري خصوصاً. وما دام المحتوى العربي للسياسة الناصرية هو الهدف المركزي للعدوان، يمكن القول إن بقاء عبد الناصر في السلطة أو تخليه عنها (رغم أهميته) ليس مقياساً كافياً لنجاح العدوان أو إخفاقه، إذا تحقق فعلاً انكفاء النظام الناصري داخل القوقعة الإقليمية.

ولكن، ثمة سؤال قد يُطرح: أليس المحتوى العربي للسياسة الناصرية وليد النظام الناصري نفسه؟ المنطق السطحي قد يقبل هذه الموضوعة، ولكن الذهاب بعيداً في فحص طبيعة النظام الناصري يبرز على نحو لا يقبل اللبس الدور الاستثنائي لعبد الناصر، حيث لعب دوراً حاسماً في فرض المحتوى العربي على النظام الناصري.

حقاً إن التحولات الثورية الجذرية تهيج الثور الأمريكي، ولكن من التبسيط الساذج المشوه أن نعتبر البقع التقدمية على جسد نظام ما تهيجه أيضاً. لقد عرفت الإمبريالية الأمريكية أحسن من غيرها مشكلة التخلف وطابعها الانفجاري في العالم الثالث. وهي لا تعارض حل هذه المشكلة شرط ألا تؤدي إلى نظام ثوري شعبي. وهي تدعو إلى الإصلاح الزراعي ما دام ذا طابع برجوازي صغير. كما أنها لا

تعارض التصنيع ما بقي هذا التصنيع في أطر تكميلية للاقتصاد الإمبريالي. وهي تدفع معونات للدول المطواعة العملية، أو للدول التي ترى إمكانية لتطويقها، معونات تكاد توازي موارد استثماراتها الهائلة في العالم. حتى التخطيط، الذي يمس الوتر الحساس في الذهن الاحتكاري الأمريكي، أصبحت لا تعارضه، بل كان كنيدي قد وافق على ممارسته في العالم الثالث.

هؤلاء الذين يصورون الإمبريالية الأمريكية كوحش أسطوري بلا دماغ، إما حمقى أو مُضلِّلين. الإمبريالية الأمريكية تعرف جيداً أن قوتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، مضافاً إليها آلية السوق الرأسمالية الإمبريالية تكاد تجعل من المستحيل إفلات أي بلد من شباكها وضرب جوهر الهيمنة الإمبريالية، ما لم يجرِ تحول جذري في بنى المجتمع الايديولوجية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلى هذا فالنظام الناصري بلا محتوى عربي لا يستثير الإمبريالية جدياً. بل على العكس، فالتركيب الاجتماعي لهذا النظام، وقيامه على أكتاف بيروقراطية تشكل نواة لطبقة وسطى من طراز جديد، يوفر الإمكانيات لجعله ذا طبيعة تفاهمية مع الإمبريالية.

ثمة عاملان أساسيان يوفّران للنظام الناصري هذه الأرضية التفاهمية: **الأول** هو ارتباط طبقته البيروقراطية، التي تختلف اختلافاً كلياً عن البيروقراطية المنحدرة من الطبقة العاملة، بهواها وعاداتها الاستهلاكية بالغرب. **والثاني** هو حاجتها للمعونات الغربية. وهذه الحاجة ناجمة عن حرصها على امتيازاتها ومصالحها، التي تمنع إتمام تدمير أطر المجتمع المصري التقليدي وبناه، فتحول بالنتيجة دون تعبئة الجماهير ودون توفير كامل الفائض الاقتصادي المتاح للتنمية[١].

أما السبب الثاني للعدوان فيتمثل في النمو المطرد للعلاقات المصرية ـ السوفياتية وتحولها شيئاً فشيئاً إلى ضرب من تحالف، إن ثقل مصر والدور السياسي الذي لعبه النظام الناصري سواء في الوطن العربي أو أفريقيا جعل التحالف المصري ـ السوفياتي، الذي أصبح مرتكزاً على قواعد اقتصادية وعسكرية وسياسية، نقطة ارتكاز لمطاردة النفوذ الغربي والمصالح الغربية في كل من الوطن العربي وأفريقيا، الأمر الذي جعل إسقاط عبد الناصر مسألة ملحة ومطروحة في أمر اليوم من قبل الإمبريالية الأمريكية بخاصة والإمبرياليات الأخرى بعامة، ناهيك عن الدول

---

(١) الفرق بين الفائض الاقتصادي المتاح للتنمية وبين الفائض المستخدم في التنمية (الذي تسميه البرجوازية الصغيرة ادخاراً) هو الفرق بين ما تستحوذ عليه بيروقراطية الدولة البرجوازية وبقايا الطبقات المستثمرة القديمة من الدخل القومي، كامتيازات طبقية أو تبعثره بصورة غير منتجة.

الرجعية، العربية والأفريقية على حد سواء، ودورها في التحريض على عبد الناصر.

٢ ـ ٥ حزيران/ يونيو كاختبار لما أنجزه العرب خلال عشرين عاماً

يقول لينين، استناداً إلى كلاوزيفتس، «الحرب اختبار لجميع قوى الأمة من اقتصادية وتنظيمية»، و«القوة العسكرية، كقوة قبضة اليد، رهينة بصحة الجسم السياسي وحيويته وصحة المجتمع وحيويته ككل». وعلى هذا فإن كارثة ٥ حزيران/ يونيو لم تكن مجرد هزيمة عسكرية فحسب، بل كانت «كشفاً بالحساب» أيضاً. لقد قدمت إسرائيل والإمبريالية للعرب «فاتورة» بما حققوه خلال عشرين عاماً مضت على الهزيمة الأولى، وهذه «الفاتورة» تتناول بالطبع شتى الميادين السياسية، والاقتصادية، والتقنية، والثقافية، وبالتالي، العسكرية. لقد قدمت هذه الحرب لحركة الثورة العربية بعامة، ولعبد الناصر بخاصة، كشفاً بما تحقق خلال خمسة عشر عاماً.

إذاً، فالمعنى العميق لحرب الأيام الستة يتجاوز بكثير معنى الهزيمة العسكرية العادية، التي منيت بها هذه الأمة أو تلك في الحرب العالمية الأولى أو الثانية. كان ممكناً أن نسمي نتيجة هذه الحرب هزيمة عسكرية، لو كان ثمة ظل من التكافؤ السكاني بين الشعب العربي وإسرائيل. أما وإن إسرائيل أصغر بخمس عشرة مرة من قطر عربي واحد فقط، وتكسب منه المعركة العسكرية بمثل هذه السهولة والسرعة، عندئذ لا تعود المسألة مسألة هزيمة عسكرية عادية، لا من قريب ولا من بعيد[٢].

لقد وضعت الهزيمة كل «الإنجازات» العربية على المحك، وسلطت الأضواء الكاشفة على جميع جوانب الوجود العربي الراهن. لقد كانت حرب الأيام الستة اختباراً حقيقياً لبنى المجتمع العربي وهياكله وحركته وسير تطوره. كانت اختباراً لـ «الاشتراكية التي نبني، ولـ «التنمية» التي نحقق، ولـ «المجتمع الجديد» الذي نشيد. وبكلمة كانت هذه الحرب الخاطفة اختباراً لـ «الثورات» التي نصنع، وبالنتيجة هي اختبار للايديولوجيا التي توجّه هذه «الثورات» وللطبقات التي نهضت بها وقادتها.

وبالطبع، لم يتناول هذا الاختبار بنى المجتمع العربي «الجديد» فحسب، بل

---

(٢) نحن، عندما نركز على محاسبة النظام الناصري ونقده وكشف جذور عجزه، نفعل ذلك لأن هذا النظام يقود الكتلة البشرية العربية الأضخم عدداً، ولأنه الأكثر استقراراً، ولأنه الأكثر تقدماً (إذا شئنا الدقة: الأقل تخلفاً) في الوطن العربي، ولأن فيه تجري المحاولة الأكثر نجاحاً (أيضاً، إذا شئنا الدقة: الأقل فشلاً) على صعيد التنمية ومحاولة تجاوز التخلف، ولأنه الأكثر فاعلية على نطاق الوطن العربي، وأخيراً لأنه النظام الوحيد الذي يتمتع برصيد في أوساط واسعة من الجماهير العربية. لهذه الأسباب كلها فإن عبد الناصر (ونظامه معه) هو وحده الجدير بالمناقشة والنقد.

تناول أيضاً الاستراتيجية التي واجهنا، ونواجه، بها الإمبريالية وإسرائيل، وتناولت أخيراً التكتيك الذي ولدته هذه الاستراتيجية.

فلنتفحص الآن، بالتتابع، محتوى البنى العربية كجذر للهزيمة، ثم الاستراتيجية العربية، ثم التكتيك العربي.

٣ ـ البُنى العربية في التجربة، أو جذر الهزيمة

١ ـ عندما تُغلب كتلة بشرية تعدادها ثلاثين مليوناً أمام كتلة أخرى تعدادها مليونين ونصف (مهما بلغ من دعم الإمبريالية لها)، ينبغي ألا نقف بالتفسير عند حدود ما سمي بالخطأ والقدَر. مفهوم تماماً أن تغلب ألمانيا فرنسا تارة، أو تغلبها فرنسا تارة أخرى، ولكن ليس مفهوماً أبداً أن تُغلب فرنسا من قبل بلجيكا، ولا أن تُغلب ألمانيا من قبل هولندا. لا بد لـ «قانون العدد» أن يلعب دوره الحاسم في أية مواجهة، عند وجود ظل لتوازن ثقافي وايديولوجي وتقنولوجي بين المتواجهين. وعطالة هذا القانون هي ترجمة لعطالة العدد، لذا فإن تبرير الهزيمة بالخطأ والقدر هو هذر صبياني، إن لم يكن التضليل والخداع. في حالة كهذه يغدو التفتيش عن جذر الهزيمة، في ثنايا البنى الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، الطريق الوحيد لاستكشاف الحقيقة.

إن مثل العرب وإسرائيل، في النصف الثاني من القرن العشرين، يشبه إلى حد ما مثل الإنكليز والهنود في القرن التاسع عشر، أو مثل إندونيسيا وهولندا. والمسألة ليست مسألة تفوّق عسكري إسرائيلي (لأن التفوق ليس سوى نتيجة)، بل هي أولاً وآخراً مسألة ضعف بنى المجتمع العربي وشللها، وعجزها عن تحريك طاقات الأمة للدفاع عن ذاتها. ويتمثل هذا الشلل في حقيقة أساسية: التخلف.

«لم تكسب إسرائيل المعركة، بل العرب هم الذين خسروها» تلك هي حقيقة هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، التي كانت تتويجاً لهزيمة عمرها عشرون عاماً.

٢ ـ إذا كانت هزيمة كتلة بشرية بثلاثين مليون عربي أمام مليوني صهيوني ذات دلالة كاشفة للجمود والشلل الذي تعانيه بنى المجتمع العربي، كذلك فإن بقاء الكتل البشرية العربية الأخرى خارج المعركة عملياً، يشير إلى الجانب الثاني من الخلل الذي أصاب الوجود العربي، ألا وهو التناثر والتفتت، أي التجزئة الكيانية البنيانية.

حقاً إن تناثر الكيان العربي هو، إلى حد كبير، نتيجة من نتائج جمود البنى العربية وشللها، إلا أن هذا التناثر يشكّل، بدوره، عاملاً من عوامل استمرار شلل هذه البنى وتصلّبها. فضعف البنى العربية يثقل النضال الوحدوي، والتجزئة، بدورها، تسهم في إضعاف طاقات النضال ضد التخلف وضد الإمبريالية.

وإذا كنا نشير إلى مسألة التجزئة كعامل من عوامل هذه الهزيمة الطويلة أمام

الصهيونية، فذلك لأن الثقل البشري العربي عندما يأخذ شكلاً ساحقاً، سيلعب دوراً ملائماً في كبح العدوان الصهيوني، ولا نقول استئصاله. لذا ليس غريباً أن يكون حجر الزاوية في استراتيجية إسرائيل هو مقاومة الوحدة العربية وإحياء عناصر التناثر في المجتمع العربي، حتى داخل الكيانات القطرية القزمة القائمة.

٣ ـ لقد كانت الهزيمة سبباً في ولادة أدب سياسي نقدي، لم يكن ممكناً أن يرى النور لولا الهزيمة. وإذا كان القسم الأكثر جدية من هذا الأدب قد أدار الظهر، نسبياً، لعملية التبرير والتبخير، إلا أنه بقي يدور حولها، ويتحدث عن النتائج وكأنها الأسباب.

لقد تحدث هذا الأدب النقدي عن عدم امتلاك العرب ناصية العلم والتقنية تارة، وعدم وجود التصنيع الثقيل تارة أخرى، كسبب للهزيمة. والحال إن عدم امتلاك ناصية العلم والتقنية الحديثة وعدم تحقيق التصنيع الثقيل، ليسا، في آخر التحليل، سوى نتيجة من نتائج التخلف العربي ومظهر من مظاهره.

في أكثر الأقطار العربية تقدماً في سائر المجالات، أي في القطر المصري، حدثت تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية مهمة مع ثورة ٢٣ تموز/يوليو، وتحقق تقدم في شتى المجالات، خلال الأعوام الخمسة عشر التي أعقبت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو عام ١٩٥٢. هذه حقيقة واضحة، بل يمكن القول إن التحولات والإنجازات التي جرت في القطر المصري، تعتبر في طليعة ما حققه العالم الثالث (هذا إذا أخرجنا الدول الاشتراكية الآسيوية من العالم الثالث).

ولكن اختبار ٥ حزيران/يونيو ألقى أضواء كاشفة، على مدى كفاية ما تحقق بالنسبة إلى ما هو ممكن، ومطلوب وضروري أولاً، وعلى مدى جدية ما تحقق ثانياً. لقد كشف اختبار ٥ حزيران/يونيو عن قصور ما تحقق وعن رخاوته وهشاشته.

لقد تحقق إصلاح زراعي في القطر المصري، ولكن مشكلة الأرض، أي مشكلة الفلاح، لم تُحلّ، وبقي أربعة عشر مليون إنسان في الريف خارج السوق وعلى هامش التحولات، ولا يزال كنتيجة لذلك إلى حد ما، ثمانون بالمئة من الشعب العربي في القطر المصري غارقين في الأمية.

كما تحققت تنمية اقتصادية، وحدث تقدم في التصنيع، ولكن ما حدود جدوى هذا التصنيع؟! وما مدى كفاية هذه التنمية؟! لقد كان التصنيع، إلى أمد قريب، تصنيعاً خفيفاً واستهلاكياً، فهو، بالتالي، تصنيع تكميلي للصناعة الإمبريالية، ولهذا لم يصبح قاعدة الاقتصاد، وإنما بقي مجرد لطخ متناثرة على الجسد الاقتصادي

للمجتمع. أما معدلات التنمية فبقيت في حدود تكاد لا تتجاوز معدلات زيادة السكان، ولم تصب آثارها البسيطة جموع الريف المصري كافة، وهكذا بقي وسطي الدخل القومي (رغم أن هذا الوسطي في الظروف الراهنة للقطر المصري نظري وخادع إلى حد ما) كما كان عليه عام ١٩٥٢ تقريباً.

وفي القطر المصري أيضاً ثُمّرت كميات ومعدلات من الرساميل لم يحققها أي قطر عربي آخر، وبلغت معدلات الادخار نسباً لم تعرفها لا الجزائر ولا سوريا ولا العراق. ولكن مَن تحمّل عبء هذه الادخارات أولاً؟ ومَن استفاد منها ثانياً؟ وما هي نتائجها ثالثاً، وما هو المنطق الطبقي الذي كان يوجّه عملية استثمارها رابعاً؟ وهل هذه المعدلات مرضية وكافية خامساً؟

لسنا الآن بصدد تقديم أجوبة اقتصادية مفصلة عن هذه الأسئلة، ولكن حسبنا أن نقدم أجوبة خاطفة: لقد تحمل الشعب الكادح عبء هذه الاستثمارات، واستفادت منها البرجوازية الصغيرة بخاصة، والبيروقراطية بوجه أكثر خصوصاً. ونتائجها، كما أشرنا قبل قليل، كانت محدودة. أما معدلات هذه الاستثمارات بالنسبة إلى الدخل القومي فغير كافية، وغير قادرة على الخروج بالقطر المصري من حلقة التخلف المفرغة، وسبب عدم ارتفاع تلك المعدلات إلى المستوى المطلوب إنما يعود، إلى حد كبير، إلى الطابع الطبقي لسياسة الدولة، التي ترفض بحسب تعبير الميثاق الناصري، «تضحية الأجيال الحاضرة في سبيل الأجيال المقبلة».

هذه الحقائق التي نقدم، ليست في نظرنا سوى شواهد على الحلقة المفرغة التي يدور فيها نظام عبد الناصر. ونحن بتقديمنا هذه العلائم الاقتصادية على العجز الذي يعانيه النظام الناصري، إنما نقدم مجرد علائم حسية مباشرة لأسباب أعمق، هي الأسباب السياسية والاجتماعية والثقافية للتخلف. إن أولوية السياسة وأثرها على الاقتصاد، لا تتجلى في مكان بقدر ما تتجلى في ميدان الكفاح ضد التخلف، باعتباره كفاحاً سياسياً بالأساس، ولهذا فإن اجتياز أسوار التخلف ليس عملية اقتصادية سوى كنتيجة وكفرع.

لقد كنا نرى هذه الحقائق بوضوح، وثبتناها في معرض تحليلنا للنظام الناصري[٣]. ولكن هذه الحقائق لم تبدُ لنا جارحة وصارخة ورهيبة بقدر ما نراها اليوم، ونحن نقف على أشلاء هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧. حقاً إن تحليلاتنا كانت، رغم صرامتها النقدية، تحتفظ ببعض التفاؤل وببعض الوهم أيضاً، ولكن كانت ثمة

---

(٣) انظر: ياسين الحافظ، **حول بعض قضايا الثورة العربية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٥)، ص ٨٧ - ١٦٠.

خلفية تثير هذا التفاؤل الممزوج بالوهم، ألا وهو الدور التقدمي النسبي الذي ينهض به النظام الناصري. ولكن على أشلاء هذه الهزيمة، لا بد للإنسان العربي أن يتساءل بمرارة: ما الفرق، من حيث النتيجة، بين العام ١٩٦٧ والعام ١٩٤٨؟!

وعندما قلنا إن ما ذكرناه ليس سوى مجرد شواهد اقتصادية، فإنما نعني أن عملية اختراق جدار التخلف، ليست من قبيل تحقيق نسب معينة في التصنيع في هذا الفرع الثقيل أو ذاك الخفيف، كما أنها ليست من قبيل تحقيق نسبة معينة في زيادة الدخل القومي (لأن هذا مجرد نتيجة)، بل هي عملية أعمق من ذلك بكثير وأوسع مدى، هي عملية مختلفة نوعاً. لقد حققت الهند، مثلاً، تقدماً لا ينكر في ميدان التصنيع، كما حققت زيادة في الدخل القومي، ولكنها مع ذلك بقيت خلف أسوار للتخلف عالية. في حين أن الصين أو فييتنام أو كوريا الشمالية، على رغم أنها ما زالت فقيرة، خرجت من حلقة التخلف المفرغة، واستوى التطور فيها على قدميه، يحث السير متصاعداً، رغم الصعوبات الداخلية والتهديدات والمؤامرات الخارجية.

وعندما قلنا إن الصين قد اخترقت، رغم أنها لا تزال فقيرة، جدار التخلف وخرجت من حلقته المفرغة، فذلك لكي نميز بين عملية الخروج من وراء أسوار التخلف، وبين القضاء على الفقر وتصفية رواسب التخلف وتحقيق التقدم بالنتيجة. ففي حين أن القضاء على الفقر وتصفية رواسب التخلف وذيوله عملية تاريخية ليست بالقصيرة، إلا أن عملية الخروج من وراء أسوار التخلف، ليست كذلك من حيث امتدادها الزمني. فما إن يخرج شعب ما من وراء هذا السور، حتى يستوي تطوره الاجتماعي والثقافي والاقتصادي واقفاً على قدميه، ليغذّ السير دونما صعوبات جدية.

٤ ـ منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتجارب دول العالم الثالث المستقلة حديثاً تعلم أن الخروج من وراء أسوار التخلف، ليس مسألة إحداث تراكم تدريجي في التطور الاقتصادي، يؤدي في النهاية إلى الخروج من وراء ذلك السور. فالعالم الصناعي (الرأسمالي منه والاشتراكي) يزداد غنى وتقدماً، والعالم الثالث يزداد فقراً وتأخراً، والهوة بين العالمين ما برحت في اتساع. وما دامت أسوار التخلف موجودة، لذا فإن كل تقدم اقتصادي لا يمكن أن يكون سوى تقدم جزئي وخادع بالنتيجة. فهو جزئي لأنه، في أحسن الأحوال، لا يتعدى الحاجات الجديدة التي يفرزها واقع التخلف نفسه. وهو خادع بالنتيجة لأنه لا يؤدي، في أحسن الأحوال أيضاً، إلى الاحتفاظ بالمستوى السابق تقريباً (المنخفض طبعاً) لحياة الشعب المادية والثقافية. وعلى هذا فإن تطور العالم الثالث مراوحة في المكان نفسه يتوهم، خداعاً أو كذباً، أنها تقدم إلى الأمام.

إذاً، فعامل الزمن، في السياق الراهن لتطور العالم الثالث، يلعب دوره لا لصالح هذه الشعوب بل ضدها، وبخاصة في ظروفنا هذه، حيث يتفاقم فيها الاضطهاد الإمبريالي، وتشتد فيها عملية الاستغلال والسحق التي تمارسها، عبر تدهور حدود المبادلة، آلية السوق الإمبريالية على اقتصاديات العالم الثالث.

وفي ظروف دولية خانقة كهذه، تصبح الثورة الاشتراكية مسألة مصيرية حاسمة: فإما ثورة شاملة جذرية أو لا ثورة. لقد أثبتت الممارسة التاريخية لشعوب العالم الثالث أن حل جزء من المشاكل المطروحة، لا يعني بالضرورة أنه خطوة نحو حل كل المشاكل، ما دام هذا الحل الجزئي حبيس تصورات ومفاهيم ايديولوجية متأخرة، تقليدوية أو تقليدوية جديدة.

٥ ـ لقد حقق النظام الناصري تغييراً كبيراً في البنيان الاقتصادي، ولكنه لم يستطع أن يصنع ثورة اشتراكية، لأنه عجز عن تحطيم البنى الاجتماعية والايديولوجية للمجتمع التقليدي. وفشله في هذا الميدان هو الذي جر إلى تعثره وفشله النسبي في الميدان الاقتصادي، لأن تحطيم بنى المجتمع التقليدي يشكل العتلة التي تهير أسوار التخلف.

لقد انهار الإقطاع في القطر المصري على الصعيد الاقتصادي، ولكن القيم الايديولوجية للإقطاع لا تزال موجودة وقوية. إن أطر وبنى المجتمع التقليدي، التي تتميز بضرب من التصلب والتسلسل وعدم المساواة الاجتماعية الرهيبة وعيش الإنسان بدلالة الماضي، لا تزال تثقل الشعب المصري، والشعب العربي عموماً. لقد أُلغيَ لقب «بك» و«باشا» في القطر المصري، ولكن التأثيرات الايديولوجية للمجتمع التقليدي الإقطاعي، حولت تعبير «سيد» و«سيادة» إلى لقب من طراز جديد، لطبقة جديدة سائدة.

ها هنا المعضلة، ومن هنا يبدأ الحل أيضاً، ولكنه حل ثوري أولاً وسياسي ثانياً. إن القول بأن حل مشكلة التخلف ينطلق من تدمير بنى المجتمع التقليدية ليس اجتهاداً نظرياً، بل حقيقة عيانية أثبتتها التجارب الاشتراكية العلمية الآسيوية.

لقد اثبتت هذه الممارسة: ما إن تصبح الهياكل التقليدية للمجتمع ركاماً، حتى تغدو عملية التقدم مجرد مسألة وقت فحسب. بل أكثر من ذلك، فإن التقدم التقنولوجي سرعان ما يغذي البُنى الثقافية والايديولوجية، ويأخذ معنى جديداً مختلفاً عن تقدم تقني، مفترض ومزعوم، ينبت في دغل المجتمع القديم.

فعلى أنقاض المجتمع القديم يأخذ التصنيع، مثلاً مدى جديداً ومعنى جديداً، مدى ديمقراطياً ومعنى ثورياً. فلا يعود المصنع مجرد «إقطاع صناعي»، ولا يبقى مدير المصنع إقطاعياً من طراز جديد، بل تحرك الصناعة في المجتمع مشاعر مساواة

اجتماعية وتثبتها، وتجعل كل إنسان يعتبر نفسه نداً للآخر.

وعلى هذا لا تبقى الصناعة مجرد وسيلة لإنتاج الطيبات، بل تصبح وسيلة لعملية خلق جديدة لمجتمع جديد. وعلى ركام المجتمع التقليدي، لا تبقى التقنولوجيا الحديثة سحراً من طراز جديد، يبعث في الإنسان الاندهاش والتوجس، باعتبارها حدثاً لصق على الحياة الاجتماعية من الخارج، بل «تترشح هذه التقنية في صحراء الإنسان الدماغية وتجعله يعقل حقيقة هذه التقنولوجيا في تفاصيلها ومجموعها، وتنبجس حركتها من دماغه وعضلاته». وفي حالة كهذه فحسب، تصبح الصناعة مجرد رمز للإنسان، كسيد للطبيعة، وتغدو تكريساً لانعتاق الإنسان من أطر المجتمع التقليدي الخانقة، وعملية إرساء للأساس المادي، الموضوعي لهذا الانعتاق.

الانعتاق من أطر المجتمع التقليدي يحول الإنسان من مجرد كائن حي يعتبر العالم أمراً قائماً معطى يعانيه أو يتكيف معه، يخضع للطبيعة ويرضى بها كما هي، إلى إنسان يعمل للهيمنة على العالم وعلى الطبيعة، ويجهد لتغييرها وتحسين ظروفه عبر هذا التغيير. الانعتاق من أطر المجتمع التقليدي يحول الإنسان من مجرد كائن حي يعيش بدلالة الماضي وطراز الحياة التي تقدمها له العادات والأعراف الصلبة الموروثة، إلى إنسان يعيش بدلالة المستقبل، إنسان يناضل دوماً لإحلال الجديد محل القديم.

إن التقنولوجيا والتصنيع، إذ تفتقد جذرها الثقافي والايديولوجي وتربتها الإنسانية، إذا تسللت إلى المجتمعات التقليدية، تبقى مجرد قشرة لاصقة على سطح المجتمع، مما يحول دون اندياحها، فتصبح لطخة على جسم المجتمع، مجرد رقعة جديدة على ثوب قديم خرِق. عندئذ تكف الصناعة والتقنولوجيا عن كونها تأكيداً لسيادة الإنسان، وتغدو المصانع مجرد«زريبة» إنسانية من نوع جديد. فالبناء الصناعي ما لم يقم على أنقاض المجتمع التقليدي، يبقى محدوداً ملجوماً من جهة، ويفقد معانيه «البروميثيوسية» من جهة أخرى، فيصبح مجرد صخ يصك آذان المجتمع الراكد الهادىء القديم. أليس أمراً له دلالته أن السواد الهندي، رغم تقدم لا ينكر في مضمار التصنيع، لا يزال يخر راكعاً عند رؤية البقرة؟!

٦ ـ لو كان طريق تطور شعوب العالم الثالث، ومنه شعبنا العربي، تكراراً لطريق التطور البرجوازي الغربي، لكان تحطيم بنى المجتمع التقليدي وهياكله قد أُنجز على أيدي البرجوازية الوطنية. لكن هذه البرجوازية، التي لم تكن سوى كاريكاتور البرجوازية الأوروبية، بقيت، إلى حد كبير، جزءاً من بنى المجتمع التقليدي نفسه.

وأثبتت التجربة الثورية العربية أيضاً، كما أشرنا قبلاً، أن حظ البرجوازية الصغيرة القوماوية المتأخرة، في هذا المجال، لم يكن أوفر من حظ البرجوازية الوطنية بكثير.

وعلى هذا أصبحت طليعة اشتراكية ـ ديمقراطية، مؤطرة في طبعة سياسية قائدة، ومرتبطة بالكتلة الشعبية الكادحة، المالكة وعياً كونياً وتاريخياً، هي المؤهلة للنهوض بهذه المهمة التاريخية الكبيرة.

إن اقتدار الطليعة الاشتراكية الديمقراطية، التي توحد الأمة وتقودها، على تدمير المجتمع التقليدي، لا يتأتى من أنها هي وحدها التي تملك الايديولوجيا الثورية الجذرية، التي تواجه برفض صارم مطلق ذاك الطراز من المجتمعات فحسب، بل لأنها هي وحدها التي ستحقق ثورة اشتراكية، لا يمكنها أن تكون اشتراكية حقاً، ما لم تقم على أنقاض المجتمع التقليدي وتحل في طريقها جميع مشاكل الثورة الديمقراطية، حيث يأتي تدمير الهياكل التقليدية للمجتمع في رأس مهماتها.

لقد أعادت نكسة حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ طرح هذه الحقائق على حركة الجماهير العربية، بعد أحلام كان يختلط فيها الوهم مع الانتهازية مع التهويش.

ومن خلال الهزيمة على حطامها، تأكدت من جديد الحقيقة الأساسية التالية:

تجارب العالم الثالث، المخفقة كلها (عدا تجربة الصين وفييتنام وكوريا)، برهنت على عقم ما سمي بـ «الطريق الثالث». لقد ساهمت هذه الأسطورة بتضليل الجماهير، وسترت خلال فترة غير قصيرة الطريق الاشتراكي الحقيقي. إن «الاشتراكيات الخاصة المتميزة» التي تنادي بها البرجوازية الصغيرة القوماوية ليست سوى وهم خادع، لا يوازيها في درجة الخداع سوى الوهم الآخر المسمى «الطريق اللارأسمالي» و«دولة الديمقراطية الوطنية».

٤ ـ الاستراتيجية العربية

١ ـ لقد حكمت الطبيعة الطبقية للبرجوازية الصغيرة، بسبب دورها القيادي، الاستراتيجية العربية، وشكلت ملامحها، منذ فترة ليست بالقصيرة. لذا فالاستراتيجية التي نناقش هي استراتيجية البرجوازية الصغيرة. واستراتيجية كهذه ليست سوى مجموعة الرؤى والمواقف التي حركت المسار السياسي الطويل للقيادات البرجوازية الصغيرة العربية.

إذا شئنا تلخيصاً لمميزات الاستراتيجية البرجوازية الصغيرة، يمكننا القول بأنها: استراتيجية ضيقة الأفق وعفوية إلى حد كبير أولاً، وهي متقلبة ثانياً.

فهي عفوية ضيقة الأفق، لأنها تفتقد الجذر الايديولوجي النفاذ، الذي يقدم للتخطيط الاستراتيجي أدواته التحليلية. ففي استراتيجية كهذه، يقوم الحدس والرؤى

مقام التحليل والتركيب. وهكذا تضيع البرجوازية الصغيرة في صور تفصيلية متفرقة متناثرة لقضايا الثورة العربية، مباشرة كانت أم بعيدة، فتعمل لمواجهتها بردود فعل، غالباً ما تكون عفوية أو مرتجلة، تبسّط الأمور وتعجز عن استشراف أبعاد المعارك ومضاعفاتها. إن استراتيجية بلا نظرية هي خبط أعمى بلا بوصلة. وبالفعل فقد عجزت البرجوازية الصغيرة عن ربط قضايا الثورة العربية ومعاركها في بناء استراتيجي يقدم صورة كاملة لأهداف مراحل الثورة العربية.

وعفوية هذه الاستراتيجية وضيق أفقها، انتهى بها إلى التقلب. وهكذا كان الخط الاستراتيجي للبرجوازية الصغيرة متعرجاً دوماً، متقلباً بين الجمود والمغامرة، متراوحاً بين الانجرار في ذيل الأحداث والقفز إلى مجهول، بين الانتقال بخفة من مواقف الإفراط بالثورية إلى مواقف التراجع وعدم الصمود. حقاً ليس من معركة إلا وتحمل في أحد جوانبها المغامرة، ولكن المعركة الثورية المستندة إلى استراتيجية صحيحة، ليست مغامرة، إلا لكون المستقبل لا يمكن أن يحدد سلفاً بحسابات رياضية بحتة. إن المعارك النضالية حساب واع منظم مدروس، لكل الاحتمالات الممكنة والقوى المتصارعة والأهداف المتوخاة.

والانتقال بخفة من مواقف الإفراط بالثورية إلى مواقف التراجع وعدم الصمود، ليس بالنسبة إلى البرجوازية الصغيرة من قبيل المرونة في التكتيك، بل من قبيل تحويل الموقف الاستراتيجي كله إلى لعبة مناورة تكتيكية مقطوعة عن أي خط استراتيجي شامل.

وافتقار البرجوازية الصغيرة إلى أفق استراتيجي، أو تحويلها الاستراتيجية إلى تكتيك، يحوّل التكتيك نفسه إلى مجرد ردود فعل سلبية. فغياب هذا الأفق يجعلها لا تتوقع التناقضات، فلا تستطيع أن تستبق حركتها، ولا أن تسهم في إنضاجها بالتالي. ولا تتدخل البرجوازية الصغيرة لحل هذه التناقضات، إلا عندما تبلغ مرحلة انفجارية، في محاولة يائسة لحماية مصالحها وتثبيت هيمنتها.

٢ ـ ولكن لننظر الآن إلى الأمور عن كثب، ولنتفحص استراتيجية البرجوازية الصغيرة القوماوية المتأخرة، حول قضية فلسطين بوجه خاص.

بعد كارثة ١٩٤٨، وتساقط أنظمة الحكم التقليدية بالنتيجة ارتفع نجم البيروقراطية العسكرية، فاستطاعت أن تفرض وجهة نظرها، حول الطريق إلى استعادة الحق العربي في فلسطين. ولم يكن ممكناً للبيروقراطية العسكرية أن تلعب هذا الدور، لولا تخلف الأحزاب البرجوازية الصغيرة من جهة، وغياب طليعة جماهيرية، ماركسية، حديثة، من جهة أخرى.

لقد اعتبرت البيروقراطية العسكرية معركة الشعب العربي ضد الاستعمار الإسكاني الصهيوني، المتمثل في إسرائيل، مجرد معركة عسكرية. وتبعاً لهذا تضخمت الجيوش العربية كمياً (لا نوعياً طبعاً)، كما تفاقمت الامتيازات المادية والمعنوية للبيروقراطية العسكرية.

وساهم التضخم العسكري والتبذير والامتيازات في إحداث ضرب من النزيف الاقتصادي، كان سبباً مهماً من أسباب شل التطور الاقتصادي العربي.

وترافق هذا التضخم، وإلى حد ما بسببه، بـ «عسكرة» الحياة السياسية العربية. ولكن هذه «العسكرة» لم تؤدِ إلى خلق قوة محاربة حديثة، عصرية.

لقد أبرزت تجربة البلدان المتخلفة، وجود تمايز بين العسكري والمحارب. وإذا كان لهاتين الكلمتين مدلول واحد في البلدان المتقدمة، إلا أن ثمة تمايزاً بينهما في البلدان المتخلفة. فالقوة العسكرية في البلدان المتخلفة هي أقرب إلى أن تكون قوة أمن داخلي منها إلى قوة محاربة حديثة.

إن جمود وشلل البنى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية في المجتمعات التقليدية، لا بد أن ينعكس وينسحب على الصعيد العسكري نفسه، لأن الحرب الحديثة، باعتبارها «اختباراً كلياً للقوى المادية والمعنوية لكل بلد»، هي حرب مجتمع ضد مجتمع، وليست حرب جيش ضد جيش، إلا كمظهر مباشر وخارجي ومكثف للصراع. وما دامت الخلفية أو الأرضية خلفية متخلفة، لذا لا بد أن تكون البنية العسكرية متخلفة في مضمار الحرب أيضاً.

وبالعكس، فإن تجربة العالم الثالث قد أثبتت أيضاً، أن شعباً معبأً موحداً، اخترق أسوار التخلف بقيادة طليعته الثورية الحديثة يستطيع أن يسد الثغرات التي تخلفّها رواسب التخلف على القوى العسكرية. وأكدت التجربة أيضاً، أن باستطاعة جيش يملك ايديولوجيا عصرية وله صلة عضوية بالشعب أن يمتلك التقنية الحربية الحديثة.

ولأن الأرضية العربية أرضية تقليدية ومتخلفة، كان تضخم الجيوش العربية تضخماً ظاهرياً، لأنه كان مقطوع الصلة بالشعب أولاً ولأنه لم يتواكب بتحديث ايديولوجي ثانياً.

لهذا لم يستطع هذا النمو الكمي في القوة العسكرية العربية أن يغير ميزان القوى لصالح الشعب العربي، فبقي الموقف العربي دفاعياً، تتخلله تراجعات لصالح إسرائيل، كان «تتويجها» هزيمة حزيران/ يونيو.

٣ ـ إذا كانت وجهة نظر البيروقراطية العسكرية قد صورت المواجهة العربية للاستعمار الصهيوني كمجرد معركة عسكرية، إلا أن وجهة نظر عبد الناصر لم تكن كذلك، بل كانت مختلفة إلى حد كبير.

ثورة ٢٣ تموز/ يوليو، التي نمت بذورها الأولى في خنادق القتال في فلسطين، وضعت في رأس مهامها تكوين جيش قوي. وكان إصرار عبد الناصر على تحقيق هذا الهدف إحدى الشرارات التي فجرت صراعه مع الإمبريالية. ولكن عبد الناصر، وهو القائد العربي الوحيد الذي تلمس مشكلة التخلف، لم يحول عملية إعداد الجيش القوي إلى نزيف اقتصادي، على أن هذا لا يعني أنها لم ترهق عملية التنمية في القطر المصري.

باشر عبد الناصر وحده حرب الفدائيين ضد إسرائيل. ومع تصاعد الصدام مع دول الاستعمار القديم، ومع النتائج العسكرية للعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، اضطر عبد الناصر إلى وقف حرب الفدائيين، واتخاذ مواقف دفاعية تجاه إسرائيل.

وهكذا قاد التلمس البراغماتي عبد الناصر إلى خط استراتيجي جديد. وإذا كان عبد الناصر قد أعلن أكثر من مرة، في معرض رده على الابتزاز السياسي والتآمر الذي دبره أكثر من طرف، أن ليس لديه خطة لتحرير فلسطين، إلا أنه كان يملك تصوراً عاماً للقضية.

ولكن لأن البراغماتية هي التي قادت عبد الناصر إلى هذا التصور، بقي هذا التصور أقرب إلى أن يكون مجرد تكتيك أملاه الشعور بتفوق العدو منه إلى استراتيجية شاملة بعيدة المدى، تصبح مرتكزاً لكل موقف تكتيكي. وهكذا بقيت مواقف عبد الناصر، عملياً، مجرد مواقف تكتيكية قصيرة النفس، يتعاورها الجمود حيناً والجموح حيناً آخر. هذه الحقيقة تبرز، بأجلى صورها، إذا تذكرنا أن عبد الناصر، المخندق في مواقع دفاعية منذ عام ١٩٥٦، سرعان ما وقع، ما إن انتقل إلى تكتيك هجومي (وإن مناوراً)، في الفخ في ٥ حزيران/ يونيو.

بحدود هذا التحفظ في تقييم طبيعة موقف عبد الناصر، يمكن أن تلخص الخطوط العريضة لمواقفه الاستراتيجية بالتالي:

أ ـ إن مواجهة إسرائيل مواجهة جدية مضمونة النتائج، تقتضي وطناً عربياً (أو على الأقل مشرقاً عربياً) متحرراً من الاستعمار، موحداً، أو متضامناً على الأقل.

ب ـ متابعة تقوية الجيش وتحديثه تقنياً.

ج ـ تنمية الاقتصاد وتطويره، لكي لا يبقى الجيش مجرد «قشرة سطحية تغطي

الحدود»، بحسب عبارة عبد الناصر في «الميثاق».

بيد أن عبد الناصر وقع في الفخ، من دون أن يتوفر للشعب العربي حتى الحد الأدنى من الظروف التي أرادها عبد الناصر شرطاً لمواجهة إسرائيل. فعلى امتداد نيف وعشر سنوات من العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، لم يصب الشعب العربي تقدماً جدياً في الطريق الذي تصوره عبد الناصر. والخطوة الوحيدة في هذا الطريق كانت وحدة عام ١٩٥٨ بين سوريا ومصر، وهذه عاجلتها البيروقراطية العسكرية السورية، مدعومة من قبل الإمبريالية والرجعية، بضربة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١. كما تحدثنا بما فيه الكفاية عن حلقة التخلف المفرغة التي صدت وتصد كل تطور اقتصادي واجتماعي وثقافي حقيقي، (وبالنتيجة، عسكري، ما دام التحديث الايديولوجي مسبقة التحديث التقني العسكري). وعلى هذا فإن خط عبد الناصر الاستراتيجي لم يُتَح له التنفيذ على الصعيد العملي.

إن ارتطام تصورات عبد الناصر الاستراتيجية لم يكن مجرد صدفة أو حظ سيئ، فقد برهنت الممارسة الثورية العربية، أن القيادات الوطنية المتقدمة البرجوازية الصغيرة، التي خلفت الحكم التقليدي، قد استنفدت طاقاتها في مواجهة الإمبريالية والاستعمار الصهيوني الإسكاني مواجهة جذرية ناجعة. ويبدو، أيضاً، أن هذه الممارسة قد أثبتت إخفاق تلك القيادات في توحيد الوطن العربي.

٥ ـ التكتيك العربي، أو الأسباب المباشرة للهزيمة

سنقصر حديثنا على الأخطاء التكتيكية التي سبقت المعركة ومهدت لها. ونحن عندما نتحدث عن الأخطاء، إنما نعني بالضبط أخطاء القيادة الناصرية:

ولكن قبل الدخول في صلب الموضوع، ينبغي أن نسجل أن محور الجهد الإمبريالي ـ الصهيوني كان خلال أكثر من عشر سنوات، ولا يزال، مركزاً على الشعب العربي في مصر، وعلى قيادة عبد الناصر وأياً كانت النتيجة، سواء في عام ١٩٥٦ أم في عام ١٩٦٧، فإن الشعب العربي في مصر، هو، وحده تقريباً، الذي قاسى المعارك الساخنة مع الإمبريالية والصهيونية، وهو، وحده تقريباً، الذي تحمل التضحيات الجسيمة ومنه، وحده تقريباً، سالت الدماء.

١ ـ إنها حقيقة لا يرقى إليها الشك، كون أحداث حزيران/يونيو ١٩٦٧ مؤامرة، جرى إعدادها وحبكها منذ زمن ليس بالقصير. وأطراف هذه المؤامرة كُثر، وعلى رأسهم إسرائيل والإمبريالية الأمريكية.

إن تفاقم النزوع العداوني للإمبريالية الأمريكية، وعزمها على ركوب المخاطر

لتثبيت وتوسيع هيمنتها على العالم، بعد أن آنست تراجعاً ما من الاتحاد السوفياتي، بدا جلياً واضحاً، بدءاً من أزمة كوبا عام ١٩٦٢، مروراً بتصعيد الحرب في فييتنام، وصولاً إلى عدوان ٥ حزيران/ يونيو، الذي تجلت نذره في تأزيم وتزمين مشكلة اليمن، ثم الحلف الإسلامي، وتحركات الإخوان المسلمين، ومؤامرات عدد من العسكريين المصريين، وقطع المساعدات المالية عن العربية المتحدة وشن حرب اقتصادية عليها.

ولكن اعتبار هزيمة حزيران/ يونيو حصيلة لمؤامرة، لا يعني البتة أن تنفيذها ونجاحها كان أمراً حتمياً، دونما اعتبار لردود فعل قيادة الجمهورية العربية المتحدة، التي كان بإمكانها، لو أنها كانت تثق بوعي الجماهير، أن تتجنب الوقوع في فخ هذه المؤامرة.

لقد كان عبد الناصر يعلن دوماً، في معرض الرد على المشككين بسياسته تجاه فلسطين (بل الذين اتهموه بوطنيته منذ الانفصال ـ وتكشفوا عن عملاء)، أنه هو الذي سيختار زمان المعركة مع إسرائيل. ولكن الأمور جرت في الواقع على نحو مغاير كلياً. بحسب ظاهر الأمور، من الممكن اعتبار إغلاق خليج العقبة أمام السفن الذاهبة إلى ميناء إيلات بمثابة مبادهة من عبد الناصر لإشعال الحرب ضد إسرائيل. ولكن الحقيقة لم تكن كذلك للسببين التاليين:

السبب الأول: لقد خضع عبد الناصر للطرح الديماغوجي لقضية فلسطين وانساق لضغط الابتزاز السياسي، منذ عودته من مؤتمر القمة المنعقد في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤. وهكذا حُشر عبد الناصر في مواقف ضيقت عليه الخناق الواحد إثر الآخر، حتى رأى نفسه في موقف يملي عليه إغلاق خليج العقبة (الذي كان مرتكز ساسة عهد الانفصال في الهجوم على عبد الناصر)، كرد على الابتزاز السياسي وكمناورة للضغط على إسرائيل، للحيلولة دون تنفيذ تهديدها بالانتقام من سوريا، التي تتهمها إسرائيل بتسهيل تسرب الفدائيين الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل.

السبب الثاني: لم يكن عبد الناصر يتصور أن إغلاق خليج العقبة سيؤدي إلى الحرب، لأن ميناء إيلات ليست ذات أهمية حاسمة، اقتصادياً، بالنسبة إلى إسرائيل[٤] ولكن إسرائيل والإمبريالية الأمريكية، اللتين كانتا تفتشان عن مبرر (لا

---

(٤) وهو كذلك فعلاً: ٥ بالمئة فقط من التجارة الإسرائيلية تمر منه، كما تمر منه نصف احتياجات إسرائيل من البترول، التي يمكن إسرائيل أن تستوردها من رومانيا مثلاً، كما كان عليه الأمر قبل العام ١٩٥٦.

عن سبب) للعدوان، وجدتا في إغلاق خليج العقبة هذا المبرر الكافي لإقناع الرأي العام الدولي بشرعية ضرب القطر المصري. ومع ذلك فإن عبد الناصر، الذي أدرك متأخراً جدية المؤامرة، قد اتفق مبدئياً مع مندوب من الحكومة الأمريكية جاء إلى القاهرة للمفاوضة على تسوية لمشكلة العقبة. ثم سافر زكريا محيي الدين إلى واشنطن ليلة العدوان (ولكنه قطع رحلته في يوم العدوان)، لاستكمال الاتفاق حول الموضوع.

ولكن تراجع عبد الناصر لم يشفع له، بعد أن وجدت إسرائيل والإمبريالية الأمريكية المبرر (لا الدافع). ويبدو أن المفاوضات الأمريكية مع عبد الناصر كانت بهدف كسب الوقت لصالح إسرائيل، بعد أن ملكت زمام المبادرة وأمنت تعبئة وحشد قواتها، وآنست لجيشها الانتصار المؤكد السريع، لم تشأ أن تترك الفرصة تفلت من يدها.

ولأن عبد الناصر لم يكن يعني الحرب، لذا لم يكن يملك المبادهة. وهذه هي الثغرة الكبيرة، الأساسية، القاتلة، في التكتيك الناصري. لو أن عبد الناصر كان يملك استراتيجية منبثقة من تحليل عقلاني للقضية، لما أخطأ هذا الخطأ التكتيكي الفادح، ولما انساق للضغوط والابتزاز، بحيث يتخلى بسهولة وسرعة عن «رؤاه» الاستراتيجية التي كان يعلنها كثيراً.

إن امتلاك إسرائيل زمام المبادرة، قد تجلى في أمور عديدة، سياسية وعسكرية، هي التالية: أ: تأييد أمريكا لمشروع العدوان ودعمها له. ب: استطاعت إسرائيل إقناع الرأي العام الغربي بأنها تخوض حرباً دفاعية، وأن عبد الناصر ارتكب عملاً حربياً عدوانياً بإغلاق خليج العقبة. ج: منازلة الجيش المصري منفرداً، ثم استدارت إلى سوريا والأردن. د: إن قسماً مهماً من الجيش المصري كان لا يزال في اليمن، أو أنه وصل حديثاً ودخل المعركة وهو متعب منهك. هـ: إن الحشد السريع الكثيف للجيش المصري، وتوغله بعيداً عن قواعده الأساسية، أدى، في ظل التعفن البيروقراطي، إلى انقطاع خطوط مواصلاته وتموينه. ولقد كان هذا العامل سبباً حاسماً في تعجيل إسرائيل البدء بالحرب، على رغم أن الحل السياسي لمشكلة خليج العقبة كان شبه مؤكد.

٢ ـ إذا كان حجر الزاوية في استراتيجية إسرائيل السياسية هو منع الوحدة العربية عبر عزل مصر عن المشرق (والقضاء على القومية العربية بالتالي، عبر الدفاع عن التجزئة الراهنة، بل وتفتيت الكيانات الصغيرة القائمة إلى كيانات طائفية أصغر)، فإن حجر الزاوية في استراتيجيتها العسكرية، إنما يقوم على منازلة الجيوش العربية في ظروف تتمكن فيها من منازلة كل جيش على حدة، باعتبارها قادرة على

تأمين التفوق العسكري على كل قطر عربي، عندما يكون منفرداً. لذا فإن أية مغامرة عسكرية تقوم بها إسرائيل، مرهونة بوجود ظروف تحارب فيها الجيوش العربية كجيوش متعددة «يضرب كل منها على حدة، رغم عمليات التنسيق، تبعاً للاستراتيجية الخاصة لكل دولة».

وعلى هذا، فإن عدم وحدة الجيوش العربية يشكل عاملاً أساسياً لضمان تفوق إسرائيل على العرب، في الظروف العربية الراهنة على الأقل. فلو أن جميع، أو معظم، الجيوش العربية المشرقية على الأقل قد دخلت المعركة، ودخلتها كجيش واحد له استراتيجية واحدة، لما انهزم العرب (ولا نقول لانتصروا) عسكرياً، على الرغم من الواقع المتخلف للبنية العسكرية العربية. بل يمكن القول إن إسرائيل لم تكن تجرؤ على القيام بالهجوم.

وعلى هذا الأساس تبقى كلمة السر في الصمود أمام إسرائيل ومواجهتها جدياً (في ظل التخلف العربي الراهن)، هي وحدة الجيوش العربية في الدول المحيطة بإسرائيل (بالإضافة إلى العراق).

لقد استطاعت إسرائيل، عند إغلاق خليج العقبة، أن تمسك زمام المبادهة سياسياً وعسكرياً. فدفعت بثقلها العسكري الحاسم (يقدر الخبراء الغربيون أن ٨٠ بالمئة من الجيش الإسرائيلي كان على (الجبهة المصرية) نحو القطاع المصري)، في وقت بقي فيه الاتفاق العسكري بين مصر وسوريا والأردن حبراً على ورق، وفي وقت لم يصل فيه الجيش العراقي إلى ميدان المعركة.

في ظل حالة كهذه من التبعثر، وفي ظل تفوّق عسكري إسرائيلي (كدولة ذات إنتيليجنسيا حديثة في مواجهة دولة متخلفة فقيرة لا يزال ثمانون بالمئة من شعبها، وبالتالي من جيشها، أميين، فضلاً عن الوعي التقليدوي الجديد لنخبتها النافذة)، وفي ظل تكافؤ عددي (إن لم نقل تفوّق عددي إسرائيلي) بين الجيش المصري والجيش الإسرائيلي ـ في ظل هذه الظروف مجتمعة (بالإضافة لما ذكرناه عن انقطاع خطوط مواصلات وتموين الجيش المصري)، كان صمود، ولا نقول انتصار، الجمهورية العربية المتحدة أمراً غير أكيد. هذه الحقيقة التي جلتها حرب حزيران/ يونيو (وكما سبق أن جلتها حرب عام ١٩٥٦)، لا يغير منها تغييراً أساسياً مسألة دور «المفاجأة»، التي كانت بالغة الأثر والأهمية التي أدت إلى تدمير الطيران المصري صبيحة الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

٦ ـ التصفية الحقة لآثار العدوان

١ ـ إن تصفية آثار العدوان، في ظل الظروف الراهنة التي تحكم الشعب

العربي، لن تكون أكثر من عملية «لفلفة» لآثار الهزيمة. بل أكثر من ذلك، إن التسوية السياسية (إذا كان ثمة تسوية سياسية) لا بد أن تنطوي على تنازلات لصالح إسرائيل، سواء أكانت هذه التنازلات ضمنية (مثلاً: خروج إسرائيل من الحرب كأكبر قوة عسكرية في الشرق الأوسط، وبقاؤها في مركز قوة وتهديد دائم)، أم صريحة (كالحصول على تنازلات تتعلق باكتساب أراضٍ عربية جديدة، أو نزع سلاح مناطق أخرى، أو الاعتراف بوجودها فعلياً).

إن التسوية السياسية، حتى وإن عادت بإسرائيل إلى المواقع التي كانت عليها قبل ٥ حزيران/ يونيو، ستبقي على أسطورة «إسرائيل التي لا تقهر»، وستزيد توطيد كيانها، وستدفع بالغرب إلى مزيد من الدعم والتأييد لها، وستؤدي بالغرب الاشتراكي إلى مزيد من التقهقر في قبول إسرائيل كأمر واقع.

وفضلاً عن ذلك، فإن التسوية السياسية ستدفع بالإمبريالية الأمريكية إلى مزيد من الشراسة والإمعان في هجومها على الثورة العربية، وستظهر بمظهر السيد الذي لا يعصى له أمر في منطقة الشرق الأوسط. وسينجم عن ذلك تثبيت وتمتين مواقع الرجعية، التي ستقوم بهجمات معاكسة لاستعادة بعض مواقعها. ولقد تجلت نذر ذلك واضحة في اليمن.

وأخيراً فإن التسوية السياسية، إذا لم تُودِ بالنظام الناصري، فإنها ستخرج به كسيحاً، أي كجزء من ماضي الثورة العربية، فيفقد فاعليته وتأثيره، وسيتضاءل محتواه العربي إن لم يتلاشَ، وسيتكيّف بصمت على استحياء مع الإمبريالية. وعلى الصعيد الداخلي سيأخذ منحى يمينياً، أخذت بوادره تظهر بعيد النكسة.

ولهذا قابلت الجماهير العربية هذا الاحتمال بالرفض.

أما عبد الناصر، الذي ما زال يملك زمام المبادهة العربية، والذي استعاد ثقته بنفسه وبقيادته بعد التحرك الجماهيري الذي أعاده إلى السلطة في ٩ حزيران/ يونيو، وبعد أن أدرك النتائج غير المباشرة للتسوية السياسية، فقد أخذ يتجه رويداً رويداً إلى الاقتناع بأن طريقها مسدود.

وإزاء إصرار إسرائيل على إحراز مكاسب قصوى، اتجه الاتحاد السوفياتي إلى مزيد من الدعم للجمهورية العربية المتحدة.

إن ستاتيكو ما قبل ٥ حزيران/ يونيو، قد خرق لصالح إسرائيل والإمبريالية الأمريكية، ويراد تكريس ستاتيكو جديد يضمن تفوقاً كاملاً ودائماً لإسرائيل والإمبريالية الأمريكية، في حين أن مبادىء التعايش السلمي تقتضي العودة إلى

ستاتيكو ما قبل حزيران/ يونيو. وإزاء موقف جديد كهذا، يهدد جدياً سمعة الاتحاد السوفياتي (كدولة صديقة لقضية التحرر العربي، وكدولة كبرى في آن معاً) في العالم العربي بخاصة والعالم الثالث بعامة، اختار الاتحاد السوفياتي طريق عدم التراجع أمام انتصار إمبريالي حطم «ستاتيكو» ما قبل ٥ حزيران/ يونيو. ولهذا عاود الاتحاد السوفياتي دعماً جاداً للجمهورية العربية المتحدة.

تلك هي الصورة كما بدت لنا الآن. ولكن ليس باستطاعة أحد التأكيد على حتمية تجنب القيادات البرجوازية الصغيرة طريق التسوية السياسية.

٢ ـ ولكن القيادات البرجوازية الصغيرة، المتأخرة، حتى وإن اختارت (بل أجبرت، بالأحرى) العمل المسلح سبيلاً لتصفية آثار العدوان، ستجعل من ذلك، إذا استطاعت، وسيلة لرد اعتبارها من جهة، ولتأكيد هيمنتها على الجماهير من جهة أخرى. ولهذا اختارت فعلاً طريق عزل الجماهير عن المعركة.

لقد كان ممكناً أن تكون هزيمة حزيران/ يونيو نقطة انعطاف مصيرية في التاريخ العربي، تتجاوز فيه حركة الجماهير العربية النظام الناصري، مؤدية إلى تجاوز النظام الناصري لنفسه. ولكن الطبقة البرجوازية الجديدة، بقيت على إصرارها على عزل الجماهير، مثل ما كانت عليه الأمور قبل الهزيمة.

أقصى ما استطاع عبد الناصر أن يفعله، مستنداً إلى قوى الجماهير، هو تصفية الصدأ والتعفن البيروقراطي في الجيش، بأداة بيروقراطية عسكرية أيضاً. وتم للبيروقراطية في الوقت نفسه تبديد ذلك التحرك الجماهيري، تحرك ٩ و١٠ حزيران/ يونيو، الذي لم يشهد له الوطن العربي مثيلاً. وهكذا بقيت البيروقراطية في مكانها، وسيتوطد مركزها من جديد، في حال تصفية آثار العدوان بعمل عسكري، تقوده البيروقراطية وحدها.

٣ ـ إن معركة تصفية آثار العدوان (التي تحتل، ويجب أن تحتل، في المرحلة الراهنة، المكان الأول على الصعيد التكتيكي) تقتضي إشراك الشعب العربي بالمعركة، إن إشراك الشعب بالمعركة سيكون ضمانة للنصر من جهة، وضمانة للنَفَس الطويل في المعركة من جهة أخرى. فضلاً عن ذلك، فإن اشتراك الشعب بمعركة تصفية آثار العدوان سيكفل تنمية حركة الجماهير الشعبية وصعودها، وهذا ما يمهد لمتابعة مرحلة أعلى لاحقة في الكفاح ضد الإمبريالية والصهيونية.

وفي كل الأحوال، فإن هزيمة حزيران/ يونيو، مهما تكن نتائج جولة ثانية محتملة، ستكون إحدى النقاط الفاصلة في تاريخ الثورة العربية، وستبقى مهمازاً

يحرّض النضال العربي لدكّ معاقل الإمبريالية، واختراق أسوار التخلف وتحويل الاستقلال الشكلي والكيانات القطرية المبعثرة إلى تحرر اجتماعي حقيقي، يتصاعد إلى اشتراكية عصرية في إطار الوحدة العربية.

ملحق
دور الايديولوجيا والشكل(*) في ميزان القوى العربي ـــ الإسرائيلي

الجماعات السياسية المسيطرة، مدعومة بالإنتيليجنسيا الرجعية، تعترف، صراحة أو ضمناً، أنها عاجزة عن مواجهة إسرائيل، ولهذا سلمت أمرها لأمريكا التي ستسحب، لأسباب نفطية ومالية واستراتيجية، إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة. ولكي تخفي أو تموّه مسؤوليتها عن هذا العجز، تزعم أن الدعم الأمريكي لإسرائيل يحكم ميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي ويجعله لصالح إسرائيل، وبالتالي لا يمكن العرب مواجهة إسرائيل ما دامت أمريكا وراءها. وتمضي الأبواق الدعائية خطوة أخرى نحو التحديد: الحق على السلاح السوفياتي، الذي لا يقارن بالسلاح الأمريكي. وهكذا، ببساطة وبراحة ضمير، تُلقى، كالعادة، المسؤولية على الخارج: الحق عالطليان.

والواقع أن مثل هذا التفسير (والأصح: التمويه) لأسباب العجز العربي مقبول كلياً من البنى السياسية العربية، الحاكمة والمعارضة على حد سواء، كما أنه مقبول من المجتمع العربي بوجه عام. لهذا السبب، أي لهذه الامتثالية في التصور ولهذا الحيدان في الوعي، كانت قدرتنا على التقدم معدومة تقريباً، وكانت ثوراتنا السياسية حركة دورانية أو مراوحة في المكان نفسه، على الصَعُد الثقافية، المجتمعية، الاقتصادية، العسكرية.

لنفحص هذه الأطروحات، لنرى في ما إذا كانت أوهاماً أم وقائع!

لا شك أن التقنولوجيا الغربية، والأمريكية بخاصة، أكثر تطوراً من التقنولوجيا السوفياتية. لكن الخبراء العسكريين الغربيين يعترفون أن التقنولوجيا

(*) تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧.

العسكرية السوفياتية، وبخاصة في ميدان الأسلحة التقليدية، ليست، بوجه عام، أدنى مستوى من التقنولوجيا الغربية. فالاتحاد السوفياتي قد استطاع، بسبب إلزامات أمنه القومي، أن يزيل العراقيل من أمام تطور التقنولوجيا العسكرية السوفياتية، التي مضت تنافس نظيرتها الغربية. والحرب الفييتنامية، أو الحرب الفييتنامية ـ الأمريكية، جاءت بالبرهان، علماً أن الاتحاد السوفياتي كان أسخى في توريد السلاح، كماً ونوعاً للعرب منه لفييتنام. والأسلحة العربية في حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣، كما أكدت كتابات غربية عديدة، كانت، بوجه عام، من الزاوية التقنولوجية، نداً للأسلحة الإسرائيلية. وعندما نقول «بوجه عام» فإننا نعني، مثلاً، أن سلاح القطاع (أ) العربي أكثر تطوراً من نظيره الإسرائيلي، وأن السلاح في القطاع (ب) الإسرائيلي أكثر تطوراً من نظيره العربي، وهكذا إلى أن نصل إلى حصيلة عامة متقاربة أو متعادلة لسلاحي الطرفين، العربي والإسرائيلي.

كيف تتفسر، إذاً، نتائج الحروب العربية ـ الإسرائيلية؟!

ما دامت التقنولوجيا الحديثة مجرد فرع تطبيقي من فروع شجرة المعرفة الغربية، لذا فإن المرتكزات الثقافية أو الايديولوجية لطائرة الميراج أو الفانتوم أو الميغ (مثلاً) نجدها في فكر ديكارت، وسبينوزا، وفولتير، وهيغل، وماركس (إلخ.)، وبالتالي فمن السذاجة تصور استخدام التقنية الحديثة مجرد عملية كبس أزرار، وليس عملية عقلانية تنطوي على تواصل ثقافي بين الإنسان والتقنية أو بين الإنسان والآلة. هذه القطيعة، لدى العرب، بين التقنولوجيا وقاعها الثقافي العقلاني الحديث، أو قل بين التقنولوجيا وبعدها الايديولوجي، هو الذي يحول السلاح الحديث الذي بين أيديهم إلى ما يشبه الحديد الخردة، في مواجهة جيش ذي قوام بشري مشبع بايديولوجيا عقلانية حديثة. والواقع أن التقدم المذهل للتقنولوجيا الحديثة، بما تنطوي عليه من دقة متناهية وضبط، وما تتطلبه من تنظيم وترابط وشغل، يوسع أكثر فأكثر الفارق بين المستوى الايديولوجي الذي تستلزمه والمستوى الحالي للايديولوجيا العربية، ويجعل صعباً أكثر فأكثر على العرب، المخثرين في نمط ثقافة غير مناسب للتقنية الحديثة، امتلاك ناصيتها. لذا فالتفاوت في كفاية أو فاعلية نوعين من السلاح، على مستوى تقنولوجي واحد أو متقارب، إنما يتقرر وفقاً لمستوى الثقافة والايديولوجيا والبنى والقيم المجتمعية. فكلما تمكن جسم عسكري من استيعاب الثقافة والقيم التي تسند/ أو تكمن في أساس التقنولوجيا الحديثة، تزايدت كفايته في استخدام السلاح الحديث.

أضف إلى ذلك أن استيعاب التقنولوجيا الحديثة يتطلب شغلاً منتظماً، والحاجة إلى الشغل تتزايد إلى أقصى حد في التقنولوجيا العسكرية، حيث يغدو الجسم

العسكري، بمختلف أسلحته، آلة ضخمة، ذات تروس معقدة ومتنوعة، تتطلب تناغماً واتساقاً وترابطاً. والحال، إننا، نحن العرب، على صعيد مسألة الشغل، لا نزال نعاني قصوراً يتمثل في ضعف روحية الشغل. فلأسباب عديدة، تاريخية وقيمية، لم يتكون لدينا تقليد راسخ للشغل. ونعني بالشغل: الكدح، المتقن، المنتظم، المتلاحق، المتعب، المعرّق البالغ درجة النجاز والاكتمال. أليست الشطارة، المقبولة في مجتمعنا، هي «شغل» اللاشغل، أو «شغل» بلا شغل، أو، في أحسن الأحوال، لفلفة الشغل أو الشغل من قفا اليد، لاقتناص كسب بلا عرق. بل، كلمة «كسب» ألا تعني الحصول على جزاء بلا استحقاق أو بلا شغل؟! ألا تنطوي صفة «شاطر» على ضرب من تقريظ، مع أنها ترمي الموصوف بشيء من «الغلا غلا» أو الحيلة؟! هذا القصر في تقليد الشغل يتحول إلى قصور في استيعاب التقنولوجيا الحديثة، وعلى رأسها التقنولوجيا العسكرية.

إذاً، فالثقافة الحديثة والشغل (ونضيف: علاقات مجتمعية حديثة) هما الشرطان اللازمان لاستيعاب التقنولوجيا الحديثة. وبالطبع، هما، على الصعيد العسكري، الشرطان اللازمان للانتقال من طائرات إلى سلاح طيران، من عسكر إلى جيش، من مدافع إلى مدفعية، إلخ. عندما توضع مجموعة طائرات في عمارة طيرانية نسميها سلاح طيران، عمارة كآلة ضخمة، معقدة، متماسكة، ذات تروس معشّقة، تكون قد تمت نقلة من طائرات إلى طيران. فالقوام البشري، حامل الثقافة العقلانية الحديثة، الشغّيل العرقان، هو الذي يؤمن هذا الانتقال ويسمح باستخدام الطائرات التي صارت طيراناً استخداماً عسكرياً حديثاً.

من دون أخذ هذه الحقائق بعين الاعتبار يتحول ميزان القوى العربي - الإسرائيلي، المؤاتي لإسرائيل، إلى ظاهرة لاعقلانية، وبالتالي يصبح التفوق العسكري الإسرائيلي ظاهرة أسطورية لا سبيل إلى تفسيرها أولاً، ولا إلى تغييرها وقلبها ثانياً.

في كل ميزان قوى تدخل عناصر عديدة منها: مالي، اقتصادي، عتادي، ثقافي، مجتمعي، سياسي، جغرافي، إلخ. والتركيب الديالكتيكي، إذا صح التعبير، لمجموع هذه العناصر يحدد ميزان القوى العام. ومن الواضح أنه عندما تتوازن العناصر الثقافية والمجتمعية والسياسية لدى طرفي الميزان، يصبح للعنصرين المالي والعتادي دور حاسم في تحديد ميزان القوى. والحال، لو أننا حللنا ميزان القوى العسكري العربي - الإسرائيلي إلى عناصره المكونة وتأملنا العنصرين المالي والعتادي يتبين لنا أن القصور العربي إنما يكمن في العنصرين السياسي والمجتمعي (المستندين إلى قاع ايديولوجي معين)، ذلك أن العنصرين الأولين، المالي والعتادي، كانا على الدوام تقريباً لصالح الجانب العربي. بل يمكن القول إن هذين العنصرين في ميزان

القوى المصري - الإسرائيلي كانا، بوجه عام، لصالح مصر، ناهيك عن ميزان قوى دول المواجهة - إسرائيل (دول المواجهة = مصر + سوريا + الأردن).

نقدم في ما يلي متوسط الإنفاق السنوي على أغراض الدفاع في السنوات الثلاث السابقة لكل من حربي حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وتشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ والسنوات التالية لحرب تشرين الأول/ أكتوبر (بملايين الدولارات)، لدى كل من إسرائيل ودول المواجهة ومصر.

ثم نقدم الميزان العتادي في حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣.

البلد	الفترة	القيمة (بملايين الدولارات)
إسرائيل	١٩٦٥ - ١٩٦٧	٤٩٨
دول المواجهة		٨٣٤
مصر		٦٤٥
إسرائيل	١٩٧٠ - ١٩٧٢	١٣٨٧
دول المواجهة		١٧٠٣
مصر		١٤٢٢
إسرائيل	١٩٧٥ - ١٩٧٧	٤٠١١
دول المواجهة		٦٢٠٥
مصر		٥١٠٩

الميزان العتادي في حرب ١٩٦٧

	إسرائيل	دول المواجهة
القوات المسلحة العاملة	٦٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠
القوات المسلحة الاحتياط	٢٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠
دبابة ومصفحة وناقلة جنود	١١٠٠	٣١٠٠
مدفع ذاتي الحركة	٢٥٠	٢٨٠
مدفع مقطور	-	١٣٠٠
طائرات قاذفة ومقاتلة	٣٥٠	٦١٢

الميزان العتادي في حرب ١٩٧٣

	إسرائيل	دول المواجهة
القوات المسلحة العاملة	٦١٠٠٠	٤٦٥٠٠٠
القوات المسلحة الاحتياط	٢١٥٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
دبابة ومصفحة وناقلة جنود	٤٧٠٠	٧٦٦٠
مدفع ذاتي الحركة	٤٠٠	٥٠٠
مدفع مقطور	٥٠٠	٣٤٢٠
طائرات قاذفة ومقاتلة	٤٣٢	١٠١١

ملاحظات إيضاحية:

١ ـ هذه المعلومات مستقاة من التقارير السنوية الصادرة عن «معهد الدراسات الاستراتيجية» (في لندن) حول موازين التسلح والإنفاق العسكري في العالم. وتعتبر معلومات المعهد موثوقة وقريبة من الواقع، كمؤشر عام.

٢ ـ القوات المسلحة الاحتياطية الإسرائيلية سهلة وسريعة التعبئة والحشد، وبالتالي يمكن اعتبارها، في حدود معينة، في عداد القوات العاملة. في حين أن الحال ليست كذلك بالنسبة إلى قوات الاحتياط العربية. فضلاً عن ذلك، فإن نسبة أسنان القوات المسلحة الإسرائيلية إلى تعدادها العام أعلى بشكل ملموس من نظيرتها العربية. الحالة العربية هذه تعكس، بالطبع، التأخر العربي، سواء على صعيد الدولة أم المجتمع.

٣ ـ تشير مصادر عربية ذات خبرة في الشؤون المالية وعلى اطلاع فعلي، أن الإنفاق على الشؤون العسكرية العربية أكبر بنسبة ملحوظة من الأرقام المذكورة أعلاه، التي هي الموازنات الرسمية المنشورة. الأمر الذي يدل على أن الإنفاق العسكري الإسرائيلي أكثر اقتصادية بكثير من الإنفاق العسكري العربي، في حين كان من المنطقي توقع العكس، نظراً لارتفاع متوسط الدخل الإسرائيلي عن نظيره العربي. هذه اللااقتصادية إنما تتفسر بلاعقلانية الإنفاق، ناهيك عن البعزقة والامتيازات والهدر. وعلى كل حال، يبقى الإنفاق العربي على شؤون الدفاع أكبر بكثير من نظيره الإسرائيلي.

٤ ـ على الصعيد العتادي، من الملاحظ أن كمية الأعتدة العربية تقارب،

إجمالاً، ضعف كمية الأعتدة الإسرائيلية، حتى على صعيد الطيران. والمستوى التقنولوجي للعتادين متوازن تارة ومتقارب إجمالاً.

٥ ـ يُزعم أن ميزان القوى قد اختل لصالح إسرائيل بعد حرب ١٩٧٣، أساساً بسبب انقطاع مصر عن ترسانتها السوفياتية. حتى إذا صح ذلك، فالمسؤول هو القرار السياسي للنظام المصري، علماً بأن الإنفاق العسكري لمصر وحدها، في سنوات ما بعد حرب ١٩٧٣، أكبر من الإنفاق العسكري الإسرائيلي.

اتجاهات التطور العربي المقبل(*)

تحليل الوضع العربي يهدف إلى معرفة شروط ومعطيات معركة الشعب العربي أولاً، ومعركة قوى التقدم العربي ثانياً. هذه المعرفة تتطلب الانطلاق من الحقائق الواقعية، لا من المثل، ولا من الرغبة والشعور. من هنا سنتجنب اللهجة الظافرية التي تركب معظم الحركات السياسية التقدمية العربية، كما سنتجنب إضفاء لون وردي على الواقع العربي، وكذلك التهوين من حجم وصعوبة المشكلات والبلايا العربية.

هذا يتطلب: (١) تحليل الوضع الراهن للصراع العربي ـ الإسرائيلي. (٢) تحليل خطوط القوة في التطور الداخلي العربي، سواء في البلدان ذات النظم التقليدية الجديدة أو البلدان ذات النظم التقليدوية.

الوضع الراهن للصراع العربي ـ الإسرائيلي واحتمالاته

١ ـ كانت حرب تشرين الأول/ أكتوبر منعطفاً في مجرى الصراع العربي ـ الإسرائيلي بوجه عام، وفي معركة «تصفية آثار العدوان» بوجه خاص. حرب تشرين الأول/ أكتوبر أصبحت رائزاً نهائياً للقوى المتصارعة، تبلورت خلالها وبسببها وتحت ستارها اتجاهات استراتيجية جديدة، ونكاد نقول تاريخية، للسياسات العربية المشرقية. وبسبب هذه الحرب أيضاً تحددت بمزيد من الوضوح اتجاهات السياسة الإسرائيلية وعناصر قوتها وضغطها.

٢ ـ خط الاستسلام في السياسة المصرية، الذي لاحت نذره قبل حرب تشرين الأول/ أكتوبر بكثير، والذي تعمق وترسخ بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر، وجد في هذه الحرب «القابلة» التي ولّدته والتسويغ الوطني لفرضه وإقناع الشعب به: الدعم السوفياتي لم يجدِ، حرب الاستنزاف لم تجدِ، وها هي حرب تشرين الأول/

(*) تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ١٩٧٦.

أكتوبر لم تُجدِ، إذاً، لا بد من اللوذ بأمريكا، التي ستكون كفيلة، إذا ابتعدت مصر عن الاتحاد السوفياتي، بإيجاد حل ما، تصفية الفريق الناصري، اصطناع الخلاف مع الاتحاد السوفياتي، اتفاقية فصل القوات، اتفاقية سيناء، إلغاء المعاهدة المصرية ـ السوفياتية، فكفكة القطاع العام والعودة إلى ضرب من رأسمالية ميركانتيلية، الخ. هذه كلها معالم الطريق الجديد ما بعد الناصري. بل هناك ما هو أدهى وأمرّ: ثمة ميل مصري، لدى النخبة النافذة والإنتيليجنسيا معاً، للخروج من الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ميل أكيد ولكن خجول ومتردد، أولاً لأن المشكل المصري (سيناء) مع إسرائيل لم يحلّ، ثانياً لأن مصر محتاجة إلى/ وراغبة في الرساميل النفطية العربية.

لماذا هذا الانهيار؟! لماذا هذا الميل، الذي نعتقده ـ ونرجو ألا يكون الأمر كذلك ـ أبعد من استراتيجي؟

خيانة؟ هذه تهمة لا تفيد شيئاً ولا توضح شيئاً. لماذا الخيانة؟ وكيف يوافق الشعب المصري (واضح أن الأكثرية الساحقة تؤيد السياسة الحالية) على هذه الخيانة؟! ما دام شعب برمّته لا يمكن أن يخون، لذا ينبغي التفتيش عن الأسباب البعيدة والقريبة لهذا الميل المصري الجديد.

قاع هذا الميل يتمثل في الوضع الجيو ـ سياسي والتاريخي الذي يميز مصر. الأسباب ذات المدى المتوسط تتمثل، أولاً، في هشاشة وتقليدوية المرتكزات الاجتماعية والايديولوجية للتجربة الناصرية، وثانياً، في تجربة أربع حروب خاسرة مع إسرائيل، خلال حوالى ربع قرن، وبخاصة العجز عن استعادة سيناء رغم مضي حوالى عشر سنوات تقريباً على حرب ١٩٦٧. الأسباب القريبة أو المباشرة تتمثل في الإعياء الذي أصاب مصر (وليس النظام فقط)، أي في عملية تهنيد مصر، بفعل عوامل، الرئيسي منها هي، **أولاً**، التكاثر الانفجاري للسكان، **وثانياً**، ضرب البنية الناصرية للاقتصاد المصري والهبوط إلى رأسمالية ميركانتيلية (لا الصعود إلى رأسمالية حديثة منتجة)، **وثالثاً**، عبء الإنفاق العسكري المتزايد خلال السنوات العشر الماضية. بيد أن العنصر الحاسم كان الخيار السياسي للنخبة السياسية الحاكمة.

٣ ـ لنقل، بادئ ذي بدء، إن التضامن العربي في وجه إسرائيل، عند قيامه وفي أحسن أحواله، هو بالأحرى سياسي، وفي أضيق الحدود، عسكري واقتصادي وقائي. طوال ثلث القرن الماضي، لم يكن في الحلبة العسكرية سوى مصر وسوريا، وفي حدود معينة، الأردن، وفي لحظات محدودة، العراق. في ظل التجزئة والتناثر القومي والتناقضات الإقليمية، تلعب الجغرافيا الدور الحاسم في زج دولة عربية في حومة الصراع: الدول المحاذية لإسرائيل، عدا لبنان المقاد مارونياً، الذي لا يعتبر الصراع العربي ـ الإسرائيلي شأناً لبنانياً.

في المرحلة الراهنة حتى التضامن، بالحدود المتواضعة التي رسمنا، مفقود. بل ثمة تمزق عربي، يمتد من التعادي وصولاً إلى العزوف والابتعاد عن الهمّ الإسرائيلي. عندما كفت مصر، في عهد السادات، عن كونها قاعدة للمشروع الوحدوي، أمكن تحقيق ضرب من تضامن عربي لعب دوراً إيجابياً في فترة حرب تشرين الأول/ أكتوبر: حاسماً في الميدان العسكري ومفيداً في الميدان السياسي والاقتصادي. ما إن استخلص النظام المصري من حرب تشرين الأول/ أكتوبر النتائج التي دعمت اقتناعاته السابقة (وملخصها أن الحل بيد أمريكا)، حتى اندفع يمزق صلب التضامن العربي، التضامن المصري ـ السوري، مدفوعاً باعتبارين: **الأول** استعجال استعادة قناة السويس وبترول أبو رديس، **والثاني** تقديم برهان ولاء جديد وكبير إلى أمريكا. في عملية تمزيق التضامن العربي هذه، أكد النظام المصري بوضوح أنه: **أولاً**، غير مستعد لاتخاذ مواقف توحي بأنه متردد أو غير ثابت في هواه الأمريكي، **وثانياً**، أنه يفهم التضامن العربي بوصفه أداة في خدمة حتى تكتيكات السياسة المصرية، وليس تسوية أو حلاً وسطاً بين الآراء والمصالح العربية. والواقع أن الهوى الغربي (ليس الغرب ـ الحضارة والثقافة والقيم البرجوازية الحديثة. بل الغرب ذو السطوة والسلطان) المسيطر على السياسات العربية، المقترن بشعور ضمني بالعجز العسكري أمام إسرائيل (في العلن: صراخ منفخة)، أضعفا إلى حد بعيد الشعور بالحاجة إلى التضامن العربي: أمريكا ستحل المشكل. في المقابل، أصبح التمزق العربي، كما سنرى، ورقة رئيسية في يد إسرائيل.

٤ ـ الاعتراض السوري على السياسة المصرية لا ينصب على مبدأ التسوية، بقدر ما ينصب على انفراد مصر بالتسوية، كما أن التسوية المعروضة على سوريا لا تنطوي على استعادة ما يمكن مقارنته بقناة السويس أو بترول أبو رديس. اندفاع مصر منفردة في طريق «الحل الأمريكي» وصنع السياسة السورية أمام أحد خيارين: إما السير مع مصر، أو اختيار طريق الصمود والإصرار على تصفية آثار العدوان. الخيار الأخير يتطلب ثلاثة شروط رئيسية: (١) تحديث البنية العسكرية السورية. (٢) الحصول على دعم عربي مناسب، عسكري واقتصادي. (٣) الحصول على دعم مناسب من الاتحاد السوفياتي. وبما أن تحقيق هذه الشروط أمر غير متيسر آنياً، لذلك فإن جهود الدول البترولية (السعودية والكويت بخاصة) مستمرة لجعل السياستين المصرية والسورية تلتقيان مجدداً.

٥ ـ الحركة الوطنية الفلسطينية، هي أيضاً، متجهة، مع بعض تردد ومع بعض تحفظ، إلى القبول بتسوية أو بحل أمريكي، أو في أحسن الأحوال، بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، المسمى في السابق سيئ الصيت، مع تعديل ما.

هل هذا التحول من موقف إلى نقيضه (من تحرير فلسطين إلى قرار مجلس الأمن) ما يدعو إلى الاندهاش؟ لا، بالتأكيد. بل نقول: ما كان يدعو إلى الاستغراب هو ألا يحدث مثل هذا التحول. كيف ولماذا؟!

عوامل هذا التحول ذاتية وموضوعية: العوامل الذاتية (أي المتعلقة بالحركة نفسها) تتمثل، **أولاً**، في كونها حركة شبه تقليدوية **وثانياً**، في كونها حركة إقليموية. العوامل الموضوعية (أي الخارجة عن الحركة نفسها) تتمثل في الظروف العربية المنهجية إلى القبول بشروط سبق للحركة القومية العربية (وللحركة الوطنية الفلسطينية السابقة لـ «فتح») أن رفضت أقل إجحافاً منها، طوال ربع قرن.

كون الحركة الوطنية الفلسطينية حركة شبه تقليدوية جعلها عاجزة، من جهة، عن القبض عن وعي مطابق، وبالتالي، عاجزة، من جهة أخرى، عن الفعل الثوري في اللحظات المؤاتية. فضلاً عن ذلك، فإن ماضويتها جعلتها عاجزة عن استشراف منظورات واحتمالات ثورية عربية تقلب ميزان القوى الحالي. وجاء نزوعها الإقليمي ليعزز هذا الإحساس بالعجز: تصورها المشكل بوصفه صراعاً فلسطينياً ـ إسرائيلياً (وليس صراعاً عربياً ـ إسرائيلياً)، المقترن بإدراك إجمالي تقريبي بميلان ميزان القوى بصورة دائمة لصالح الجانب الإسرائيلي. هذا كله يفسر هذه المفارقة (الظاهرية بالطبع) في التصرف السياسي الفلسطيني، يفسر كيف يعقب الارتطام بصخرة الواقع العنيدة قفزة من الرومانسية الثورية إلى الواقعية المحافظة الاستسلامية.

والأدهى أن الحركة الوطنية الفلسطينية، على رغم أنها لم تكن منذ زمن غير قصير غير بعيدة عن هذه[1]، انفتحت على التسوية وهي في مواقع ضعيفة: (١) لم تفِ بوعدها الكبير، إذ لم تعجز فحسب عن إطلاق حرب تحرير شعبية حتى في الأرض الفلسطينية المعمورة عربياً (ناهيك عن الأرض المعمورة إسرائيلياً)، بل أيضاً عجزت عن تطوير المقاومة الشعبية إلى حد مناسب فيها. (٢) وبالتالي، لم تحرر أية رقعة فلسطينية بالصراع المسلح (مثلاً: هوسها المعتقدي ـ الإيماني بـ «لانظريات حرب التحرير الشعبية» أعجزها عن توقع دور ما أو فعل ما للجيوش العربية، وبالنتيجة، أعجزها عن اقتناص الفرصة التي جاءت بها حرب تشرين الأول/ أكتوبر لتقوم بفعل قتالي مناسب، فعل قتالي كان ممكناً، لو ملكت ايديولوجيا حديثة ووعياً مطابقاً، أن يصعد إلى تحرير الضفة الغربية وغزة، اللتين كانتا، خلال الحرب، تفتقران إلى قوة عسكرية إسرائيلية كافية. (٣) جاءت حرب تشرين الأول/ أكتوبر،

---

(١) انظر أعمال ومناقشات المجلس القومي الثاني، ١٩٧٠.

التي أعطت دولتي المواجهة جواز مرور حربجي ووطني إلى التسوية، لتخفف الوزن المعنوي للحركة الوطنية الفلسطينية، فلم تعد الطرف الذي لا بد من الحصول على موافقته للوصول إلى تسوية دائمة وأكيدة، نسبياً بالطبع.

لكن لم تعدم الجلبة الثوراوية الفلسطينية التي انفجرت بعد هزيمة حزيران/يونيو، حصيلة ما: ثمة شبه اقتناع عربي ودولي (شعبي ورسمي) بأن شيئاً ما يجب أن يصنع لصالح الشعب الفلسطيني: في تسوية منتظرة أو مأمولة للفصل الراهن من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ينبغي ترضية الشعور «القومي» الفلسطيني، باجتثاث الشعور الحاد بالضياع القومي لدى الفلسطينيين: الشقفة الأكبر من الأرض الفلسطينية هوّدت وشرّد عربها، الشقفة الأصغر «حُكمت أردنياً». في الـ «دياسبورا» العربية، ومع اختلاف جد كبير في المعاملة، يعاني الفلسطينيون شيئاً من تمييز، غربة وحصاراً. لذا من المناسب أن يكون الفلسطينيون طرفاً في التسوية العتيدة: هذا هو أساس وزنهم المعنوي، عربياً ودولياً على حد سواء.

ولكن لأن كل تسوية سياسية لا يمكن إلا أن تأخذ بالاعتبار، **أولاً**، الحقائق الواقعية، **وثانياً**، نسب القوى، لن تنال التسوية المحتملة من الحقائق الواقعية التي قامت عليها أو أقامتها إسرائيل ولا من مقتضيات نسبة القوى ذات الأرجحية الإسرائيلية. من هنا ستأتي الترضية الفلسطينية على حساب طرف آخر، الطرف الأردني: هذا هو مغزى الدويلة الفلسطينية التي يُراد لها أن تقام على الضفة الغربية وقطاع غزة.

المطلب الفلسطيني في اشتراط الاشتراك في مؤتمر جنيف كشعب لا كلاجئين يبدو، من هذه الزاوية، ومن زاوية جوهر المسألة الفلسطينية، غير ذي بال: ما دامت نسبة القوى هي الحكم. حتى الاعتراف، إذا تم، بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني سيكون اعترافاً رمزياً: (١) حق العودة إلى الوطن سيكون حق آلاف قليلة جداً، أي إن حق العودة سيتحول، عملياً، إلى الحق في التعويض. (٢) الاعتراف بالحقوق السياسية والمدنية للفلسطينيين، الذين يعيشون في إطار الدولة الإسرائيلية، سيبقى وعداً إسرائيلياً (إذا أعطي) من جهة، وتحكمه الممارسة لا القانون من جهة أخرى. (٣) إذا كانت الحركة الوطنية الفلسطينية قد اختزلت، وإن تكتيكاً ومرحلياً، حق الفلسطينيين القومي في تقرير مصيرهم في إنشاء كيان قومي لهم على الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنها ستواجه، في ظل نسبة القوى بينها وبين إسرائيل، ليس فقط مسألة الاعتراف بإسرائيل، بل أيضاً مطلباً تصر عليه الأخيرة: تجريد الدويلة الفلسطينية من السلاح أولاً، وكفالة إجراء تفتيش دائم للتأكد من ذلك ثانياً، والاتفاق على ضمانات دولية تكفل ذلك ثالثاً (فضلاً عن تعديلات في الحدود ومشكلة تدويل القدس).

هكذا إذاً: «الديالكتيك» التقليدوي الفلسطيني لا يشتغل هيغلياً: بدلاً من ديالكتيك تناقض ـ تقدم ـ تجاوز، يشتغل «ديالكتيك» آخر: منازعة ـ حركة دورانية ـ حبوط.

٦ ـ في تصورها لحل محتمل للأزمة، النخبة السياسية الإسرائيلية تأخذ بالاعتبار، بطبيعة الحال، ميزان القوى بين العرب وإسرائيل. عناصر هذا الميزان متعددة: إقليمية ودولية، عسكرية واقتصادية:

أ ـ في تقويمها لحرب تشرين الأول/ أكتوبر، ترى إسرائيل (والمعني دوماً: النخبة السياسية الإسرائيلية) أنها كانت، في مرحلتها الأخيرة، نصراً عسكرياً لإسرائيل، حالت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي دون قطف ثماره السياسية، وبالتالي فإنها تعتبر نفسها مهزومة على الصعيد السياسي. لتعديل ميزان القوى هذا، وإعادته إلى ما قبل حرب تشرين الأول/ أكتوبر، لم تضيع إسرائيل وقتاً: أعادت تسليح الجيش الإسرائيلي بآخر صيحات التقنية العسكرية الأمريكية ونفضت الجيش من أساسه إلى رأسه.

من هذا الموقع عقدت إسرائيل اتفاقية سيناء، التي جاءت تعبر فعلاً عن ميزان القوى هذا الذي أرادته إسرائيل، الذي مال أكثر لصالحها بفعل التمزق العربي: لقد اشترت أمريكا هذه الاتفاقية، بكل ما في كلمة شراء من معنى. فضلاً عن ذلك فإن الانسحاب العسكري الإسرائيلي، المحدود جداً، أبقى الأسلاب المصرية المستعادة تحت رحمة إسرائيل (القناة + بترول أبو رديس)، وهذا يعني أن أي تحرك مصري يزيد عن الحدود التي ترسمها إسرائيل سيكلف مصر خسارة هذا الأسلاب مجدداً. والواقع أن عملية الشراء الأمريكية لاتفاقية سيناء تبين، ما لم تقع تغيرات في السياسة الأمريكية لم نشهد بعد ارتساماتها، حدود واحتمالات التسوية القادمة والنهائية (في حال وقوعها) بين الدول العربية وإسرائيل.

ب ـ بيد أن مفاعيل حرب تشرين الأول/ أكتوبر ذهبت إلى أبعد من الميدان العسكري والسياسي: أثرت بشدة على الوضع الاقتصادي الإسرائيلي. مرحلة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، كانت مرحلة ازدهار وتقدم في الاقتصاد الإسرائيلي. حرب تشرين الأول/ أكتوبر قلبت الموقف رأساً على عقب: ثمة تدهور ملحوظ في الاقتصاد الإسرائيلي، والليرة الإسرائيلية تخفض ١٢ مرة في محاولة لتلافي عجز ميزان المدفوعات، الذي أصيب أساساً بسبب الإنفاق المتزايد على المشتريات العسكرية من الخارج. أضف إلى ذلك تأثيرات التضخم النقدي العالمية، التي فاقمت أزمته. هذه الحالة التي يعيشها الاقتصاد الإسرائيلي تلعب للصالح العربي

بالطبع، وهي تضعف إصرار إسرائيل على ميلها الواضح والثابت في إلحاق الأراضي العربية التي احتلتها في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧. ومن جهة أخرى فإنها شددت الارتهان الإسرائيلي إزاء أمريكا، الأمر الذي يوهن الاعتراضات الإسرائيلية على قرار أمريكي، إذا افترضنا صدوره، بالحد من النزوع التوسعي الإسرائيلي وفرض تسوية على الطرفين المتنازعين.

إذاً، فالعنصران اللذان يلعبان بميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي، ليسا من نوع عسكري ولا سياسي ولا من مصدر محلي، الأول: الاقتصادي، والثاني: دولي. ولكن في المقابل، يلعب لصالح إسرائيل التمزق العربي، أولاً، والاسترخاء العسكري العربي، ثانياً. إذاً، فالقرار أمريكي أولاً وأخيراً، وهي إذا ما أصدرته، فإنما ستصدره لا صدوعاً لوزن أو لضغوط عربيين، بل تنفيذاً للاستراتيجية الأمريكية الجديدة، التي لا تزال مشروعاً يعتمل وينضج وتتنازعه ضغوط وميول متناقضة، كما سنرى. وهذا ما سيجعل الحل الأمريكي، المأمول والمعوّل عليه عربياً، مرتكزاً على ميزان القوى الفعلي كما تجلى في حرب تشرين الأول/ أكتوبر، مضافاً إليه مقتضيات المصالح الإمبريالية الأمريكية في العالم العربي، وبالتالي فإن هذا الحل سينطوي على مكاسب أرضية وسياسية لإسرائيل.

ج ـ إلى أن يصدر قرار أمريكي مغاير، أو/ وإلى أن تلعب الأزمة الاقتصادية في إسرائيل دوراً يضطر إسرائيل إلى القبول بتسوية، ما زال الميل الإسرائيلي كما يلي: (١) الهدف الأول هو إلحاق أراض عربية (الجولان، الضفة الغربية، غزة)، وضمان حقوق معينة في شرم الشيخ. لا شك أن لإسرائيل مطالب سياسية، ولكنها، خلافاً للمزاعم الرائجة، تحتل مرتبة ثانوية قياساً بالمطالب التوسعية. (٢) استراتيجيتها هي التسويف. (٣) تكتيكها ووسائلها هي خلق حقائق واقعية إسرائيلية تدريجياً في الأراضي العربية، أي تهويدها شيئاً فشيئاً مع تمادي الاحتلال.

٧ ـ أ ـ توحل أمريكا في الحرب الفيتنامية أدى، من جهة، إلى انقسام الرأي العام الأمريكي، الأمر الذي دفع إلى انسحابها من فيتنام، وهيأ، من جهة أخرى، لشق طريق لتصورات استراتيجية جديدة في السياسة الدولية الأمريكية. كيسينجر هو صائغ هذه التصورات، ونيكسون هو الذي طرحها على الرأي العام الأمريكي والنخبة السياسية الأمريكية. واتفاقية فيتنام كانت أولى ثمرات هذه التصورات الاستراتيجية الجديدة.

محاولة كيسنجر تهدف إلى وضع السياسة الخارجية الأمريكية في سياق تاريخي، وإرسائها على أساس من الفكر السياسي الكلاسي: دولة لم تعان كارثة ولا هزيمة، نهجها مزيج من براغماتية وبيوريتانية، لم تألف، شأن الدول الأوروبية،

العلاقات ما بين الدول (Inter-etal) ذات سياسة دفاعية وبالتالي ذات مدى قصير: كل هذا جعل زاوية نظرها إلى المشكلات الدولية تنطلق من اعتبارات داخلية. محاولة كيسنجر تتمثل في كونه يريد للسياسة الأمريكية أن تطل على المشكلات الدولية من اعتبارات خارجية ـ دولية، انطلاقاً من مصالح أمريكا في العالم.

ولكن لا يزال من السابق للأوان القول إن التصورات الأمريكية قد فرضت نفسها على النخبة السياسية الأمريكية، وبخاصة نخبة الحزب الديمقراطي.

ب ـ لكن، ما تأثير ذلك على هذا الفصل من الصراع العربي ـ الإسرائيلي؟

أصبح من الثابت، بحسب ما نشر في الغرب عن مقدمات وملابسات حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، أنه كان ثمة قرار أمريكي بإسقاط عبد الناصر، وبالتالي فإن العدوان الإسرائيلي قد تم بتواطؤ مع أمريكا، أو على الأقل، بعد ضوء أخضر منها. بعد وفاة عبد الناصر، ثم بعد الإطاحة برؤوس النظام الناصري في ١٥ أيار/ مايو ١٩٧١، بدا واضحاً أن عقبة رئيسية قد زالت من أمام احتمال مراجعة للسياسة الأمريكية إزاء أزمة الشرق الأوسط هذه. غير أن هذا لم يكن كافياً لكي تدرج أمريكا مسألة التسوية في جدول الأعمال: ميزان القوى الذي اختل في تقديرها أكثر من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لصالح إسرائيل، السياسة المسكينة للنظام المصري، ضغط اللوبي الأمريكي ذي الهوى الإسرائيلي، اقتراب الانتخابات الأمريكية، الخ.

من هذه الزاوية، خدمت حرب تشرين الأول/ أكتوبر في دفع أمريكا إلى أن تضع التسوية في جدول الأعمال. غير أن فضيحة «ووترغيت» وإقالة نيكسون لم تلبث أن استأخرت احتمال التسوية الأمريكي: استطاع اللوبي الأمريكي ذو الهوى الإسرائيلي أن يمارس تأثيراً على إدارة غير منتخبة (إدارة فورد)، وبالتالي ضعيفة، ويجعلها ترجئ البحث عن تسوية إلى حين مجيء إدارة جدية في انتخابات أواخر العام ١٩٧٦. إلا أنها نزعت الفتيل من النزاع بواسطة اتفاقية سيناء، الأمر الذي يتيح طبخ التسوية النهائية على مهل.

٨ ـ نستطيع القول إن السياسة الأمريكية، بعد وفاة ناصر وتصفية الناصرية وطرد الاتحاد السوفياتي من مصر (ومن سوريا: احتمال وارد)، تتجه نحو إنضاج تسوية تريدها نهائية للصراع العربي ـ الإسرائيلي. لكن ما أبعد هذا الكلام عن الزعم أن التسوية جاهزة ومعدة مسبقاً وأنها في حيز التنفيذ. ثمة ميل أو توجه ولكن ليس ثمة قرار، وهذا يعني أن الإدارة الأمريكية الجديدة التي ستتولى زمام السلطة في العام ١٩٧٧ ستعمل بالأحرى لطبخ تسوية لا لفرضها. وفي عملية الطبخ هذه ستلعب عوامل رئيسية ثلاثة: (١) ميزان القوى المنطقي. (٢) ثقل أو وزن الضغوط التي

سيمارسها اللوبي الأمريكي ذو الهوى الإسرائيلي. (٣) التصورات الاستراتيجية التي ترى الإدارة الجديدة من خلال المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. من هنا فإن الإدارة الأمريكية (الجمهورية) وإن كانت لا تدعم النزوع التوسعي الإسرائيلي في حدوده القصوى، إلا أنها توافق على بعض توسع إسرائيلي فضلاً عن المكاسب السياسية.

٩ ـ الاتحاد السوفياتي، هو أيضاً، ينزع إلى/ ويعمل لإنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي، رغم أنه يكمن في أساس التقارب العربي ـ السوفياتي. عوامل التوجه السوفياتي هذا تتلخص في: (١) بعض الإحراج الذي تعانيه السياسات السوفياتية، المتعلقة بهذا الصراع، أمام الرأي العام الغربي. بما في ذلك الشقفة الاشتراكية منه. (٢) التخلص من الالتزامات العربية، المحرجة والمبهظة، باعتبار أن كشف حساب الصراع العربي ـ الإسرائيلي غير مؤاتٍ للطرف العربي. (٣) متطلبات سياسة الانفراج، وبالأصح إزالة التوتر (Detente) مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إذاً، كان الصراع العربي ـ الإسرائيلي عاملاً رئيسياً في الحضور السوفياتي في الوطن العربي وفي التقارب العربي ـ السوفياتي، تقارب تنامى إلى حدود واسعة في السنوات الأخيرة من حياة عبد الناصر، إلا أن حدّ هذا الصراع، مع تزمين هزيمة ١٩٦٧ والعجز عن تصفية آثارها حتى بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، ما لبث أن انقلب ضد هذا التقارب: عجز البنى السياسية العربية عن تحديث المؤسسة العسكرية العربية، وبالتالي العجز عن إحداث تعديل في ميزان القوى المحلي، دفع إلى مطالبة ضمنية للسوفيات بممارسة دور نقالة للعرب، تضمن تصفية آثار الهزيمة. عجز الاتحاد السوفياتي عن ممارسة هذا الدور (بالتأكيد: أمريكا، أيضاً، عاجزة عن ممارسة دور نقالة لإسرائيل، لو أن ميزان القوى ليس لصالحها)، دفع إلى الركض وراء حل أمريكي، ما دامت الولايات المتحدة تملك مركز ثقل عند إسرائيل لا يملك مثله الاتحاد السوفياتي. ثمن هذا الحل: نزع الناصرية، تقليص الوجود السوفياتي، مصرياً ثم عربياً، العودة إلى تحت المظلة الأمريكية.

طبعاً، لم يكن بوسع الاتحاد السوفياتي، الذي قام بتوظيفات سياسية واقتصادية مرموقة في الوطن العربي طوال ربع قرن، القبول بهذا التقلص الذي أصاب نفوذه. بعد انهيار حضوره في العاصمة المفتاحية العربية، القاهرة، أخذ يمارس تكتيك استعادة المواقع: (١) عقد صلات مع هذه العاصمة وتوثيقها مع تلك بغية محاصرة الاتجاهات الساداتية. (٢) التضييق على احتمالات حل أمريكي منفرد. (٣) دعم المطالب العربية وتبنيها. (٤) انتظار اللحظة المؤاتية واقتناصها لاستعادة مواقعه. بيد

أن هذا التبني السوفياتي للمطالب العربية ليس مطلقاً، إذ يدور في الأطر الثلاثة التالية: (أ) إطار الحقائق الواقعية ونسب القوى المحلية. (ب) إطار المحور الموجه للسياسات الخارجية السوفياتية، المتمثل في الانفراج وإزالة التوتر مع الولايات المتحدة. (ج) وبالنتيجة، إطار التوصل إلى تسوية نهائية مقبولة من الأطراف الثلاثة: العربي، الأمريكي والإسرائيلي.

لكن إذا كان زمام المبادرة في دفع عجلة التسوية، بسبب من نسبة القوى المحلية، بيد أمريكا، إلا أن هذه الأخيرة بحاجة إلى الاتحاد السوفياتي للمضي في التسوية. ويبدو واضحاً للولايات المتحدة أن العرقلات والصعوبات ستتزايد في وجه تسوية محتملة بقدر تزايد معارضة الاتحاد السوفياتي لها. أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة، المتمسكة هي الأخرى بسياسة إزالة التوتر، وإن من خلال تصور مختلف بعض الاختلاف عن التصور السوفياتي، تدرك أن هذه السياسة تتطلب قدراً من التوازن والشمول يكفل عدم اهتزازها بقوة وقلبها. من هنا فالسياسة الأمريكية لا تستهدف تحقيق نصر كامل في الشرق الأوسط على الاتحاد السوفياتي، بل إنها توافق على بقاء وجود سوفياتي ما فيه إذا اقتصر على نشاطات وميادين محددة لا تعرض المصالح الاستراتيجية الأمريكية، الاقتصادية والسياسية، للخطر. هذه الحقيقة، وليست التكتكة المناورة، هي التي تفسر لَمَ نصح، مراراً، كيسنجر السادات بعدم القطع مع الاتحاد السوفياتي. بل من الممكن أن يكون كيسنجر قد نصح سوريا ألا تنهج الخط نفسه «المتطرف» الذي سار فيه السادات مع الاتحاد السوفياتي.

لكن إذا كان الطرفان، الأمريكي والسوفياتي، يتجهان إلى التسوية ويتوخيان السيطرة على الأزمة تجنباً لاحتمال مواجهة عسكرية بينهما (كما جرى في حرب تشرين الأول/أكتوبر)، إلا أن الوصول إلى تسوية فعلية يتوقف على عناصر متحركة: (١) تسليم الاتحاد السوفياتي، مؤقتاً على الأقل، بحجم لوجوده في الوطن العربي مقبول من قبل الولايات المتحدة. (٢) القرار الأمريكي الخاص بحدود وشروط التسوية ومدى اقترابه أو ابتعاده عن شروط الحد الأدنى المقبولة من الأطراف العربية، وبالتالي، مدى التعاون الأمريكي ـ السوفياتي في طبخ التسوية. (٣) ميزان القوى المحلي، العربي ـ الإسرائيلي، والتحولات التي تصيبه صعوداً أو هبوطاً.

١٠ ـ إذا استمرت الإدارة الجمهورية (لا يمكن التكهن بما ستكون عليه سياسة الحزب الديمقراطي، حيث نفوذ اللوبي ذي الهوى الإسرائيلي أقوى)، من المتوقع أن تعمل، خلال الربع الثاني (ربما الثالث) من العام ١٩٧٧، لعقد مؤتمر جنيف. وإذا كُتب لمؤتمر جنيف هذا أن يتوصل إلى تسوية للمشكلة، فإن هذه

التسوية ستكون، للاعتبارات التي ذكرنا، لصالح إسرائيل على صعيدي الأرض والسياسة، كما أن طبخ التسوية سيستغرق حوالى سنتين أو ثلاثة من المرمطة.

نحن إزاء حل استسلامي؟! إذا شئنا ذلك. لكن هذا الكلام يبقى على السطح، بعيداً عن أساس المشكلة، أو على أساس الحل الاستسلامي، الذي يكمن في ميزان القوى (أو نسبة القوى)، وبالتالي في الواقع الاستسلامي العربي.

عندما يكون ثمة واقع استسلامي، فإنه يؤول إلى أحد احتمالين: إما إلى استسلام فعلي (كما حدث في العام ١٩٤٨)، أو إلى استسلام موثق. ولا فرق، من زاوية المصلحة القومية، بين استسلام صامت فعلي وآخر موثق، بل، في حالات معينة، يمكن أن يكون الاستسلام الفعلي أكثر ضرراً من الموثق. ولهؤلاء الذين يهيجهم، كما الثيران أمام اللون الأحمر، الاستسلام الموثق، نقول: المهم والمفيد هو فقط رفض (أو تجاوز، بالطبع) الواقع الاستسلامي. لكن عبثاً نطلب ذلك، إذا كان تسعة أعشار هؤلاء الرافضين أكثر تأخراً، أكثر لا عقلانية وأكثر تقليدوية من هؤلاء المهزومين.

أما نحن، الأكثر عقلانية، فلا نعلّق كبير أهمية على هذا الاحتجاج: لماذا التوقيع على الهزيمة؟ إن احتجاجنا يذهب إلى جذر المشكلة: لماذا الهزيمة؟!. احتجاجنا هذا أقل توتراً بالطبع، ولكنه أكثر راديكالية: التوقيع على الاستسلام حصيلة للهزيمة، وليست الهزيمة حصيلة التوقيع. نحن ضد المجتمع المهزوم، لا سلطاته المهزومة وحدها، أما هؤلاء. الأبناء الأغبياء لهذا المجتمع وسجناء وعيه المفوّت وبناه التقليدية، فضد حكم أو حكومات، وسيكونون على مثل تخلف هذه الأخيرة وعجزها إذا كُتب لهم أن يتسلقوا يوماً سلم سلطة.

١١ ـ إذا تأكد، وهذا راجح، الميل المصري إلى الانسحاب من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فإن سوريا ـ البلد، سوريا ـ الشعب، ستقع في مأزق أبعد من استراتيجي، يفرض عليها اتخاذ خيار واضح لا لبس فيه ولا شعور: خيار عقلاني، بارد، يأخذ فقط بالاعتبار ميزان القوى الفعلي بينها هي وحدها (ما دام ليس ثمة تضامن عربي منتظم وجاد ومباشر) وبين إسرائيل. هذا الخيار ينبغي أن يكون قومياً، بمعنى أن تتخذ النخبة السياسية السورية، على مختلف اتجاهاتها وبصرف النظر عن التناقضات والصراعات التي تثور في ما بينها، موقفاً واحداً من الصراع السوري ـ الإسرائيلي.

موارد سوريا الطبيعية أكبر بكثير من موارد إسرائيل الطبيعية، سكانها أكثر من ضعف سكان إسرائيل، ولكن: (١) تملك إسرائيل بنية اجتماعية ـ ثقافية سياسية

ليبرالية وحديثة إلى حد مناسب، في حين أن بنية سوريا الاجتماعية ـ الثقافية ـ السياسية بنية تقليدية مفوتة ما قبل بورجوازية، وعلى غرارها بنية النخبة النافذة. (٢) الدخل القومي الإسرائيلي أكبر بكثير من الدخل القومي السوري (= ٥ أضعاف)، ناهيك عن أن المساعدات الخارجية المقدمة لإسرائيل أكبر من المساعدات والدخول الخارجية (واردات مرور النفط) التي تقدم لسوريا.

في ميزان للقوى كهذا تصبح استراتيجية شعار تحرير فلسطين الموقف العقلاني والقومي الوحيد. نعم إن حالة العداء التاريخية بين سوريا وإسرائيل ستدفع بالأخيرة إلى استمرار انتهاج سياسة عدوانية هجومية، إلا أن مهمة سوريا تبقى، مع الإعداد لأسوأ الاحتمالات، التملص من مواجهة مع إسرائيل، بل والاستعانة بالعامل الدولي لقطع الطريق على استراتيجية إسرائيل الهجومية. في ظل البنى الحالية، استئخار شعار تحرير فلسطين ليس تملصاً من الحرب، بل من الهزيمة.

هل نحن إزاء ميزان للقوى سيبقى لصالح إسرائيل؟! يتوقف ذلك على أحد عنصرين أو على كلا الاثنين معاً: (أ) أن تتخطى الإنتيليجنسيا السورية وعيها التقليدوي وتمتلك وعياً عصرياً كونياً. (ب) أن يكون ثمة تضامن عربي منتظم وثابت مع سوريا، أي: (١) أن تصرف الدول العربية، وبخاصة النفطية، نسبة من متوسط دخل الفرد موازية للنسبة السورية. (٢) أن يكفل حضور عسكري عربي على ميدان المواجهة مع إسرائيل (وطبيعي أن عبارة مواجهة أشمل وأوسع من كلمة معركة حربية). في حالة كهذه يصبح ميزان القوى لصالح الشعب العربي، وبالتالي يصبح شعار تحرير فلسطين لا مجرد بهورة، كما في ربع القرن الفائت، بل شعار واقعي. وينتقل من الرف إلى أمر اليوم.

دعوة إلى «تصفية قضية فلسطين»؟ إذا كان المقصود بهذه العبارة بقاء إسرائيل، فإسرائيل باقية ما بقي ميزان القوى لصالحها، بل، أكثر من ذلك، إنها تتوسع أرضياً على حساب الشعب العربي بوجه عام، والشعب الفلسطيني بوجه خاص. أما إذا كان المقصود منع إسرائيل من الحصول على الشرعية التاريخية (وهي أبقى وأعمق وأشمل من الشرعية القانونية التي يمكن أن تنتزعها من حكم مهزوم، والتي يمكن أن تنقض بحسب تحولات ميزان القوى) من الشعب العربي، فهذا غير وارد، ليس فقط لأن إسرائيل قامت على أنقاض شعب عربي، وليس فقط لأن أربع حروب عززت وعمقت الحقد التاريخي على الصهيونية، بل أيضاً لأن مجرد وجود إسرائيل يشكل نفياً للوجود العربي. إن إسرائيل نقيضة (Antithèse) الأمة العربية: لن تنال إسرائيل شرعية تاريخية.

ولكن لنتمعن قليلاً هذه الفزّاعة السياسية، «تصفية قضية فلسطين»، التي ما زالت، منذ أكثر من ربع قرن، معلقة كسيف على عنق المسرح السياسي المشرقي: الصراع العربي ـ الإسرائيلي، الدائر بعد قيام إسرائيل، هل كان، من الناحية الموضوعية، لتحرير فلسطين أم لتوسيع إسرائيل؟! ذاتياً، نحن العرب نخوض الحروب لتحرير فلسطين. موضوعياً، الحرب تندلع بقرار إسرائيلي لتوسيع أرضي أو لضرب احتمالات للوحدة أو للنهضة العربية (ضرب عبد الناصر). وكما يقول لينين: مصيبة السياسة الشعورية والرغبوية أنها تريد الدخول إلى غرفة فتجد نفسها في غرفة أخرى: في العام ١٩٦٥، أرادت فتح والدول العربية المتحالفة معها تحرير فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، فاحتلت إسرائيل في العام ١٩٦٧ باقي الأرض الفلسطينية (الضفة الغربية وغزة). وهكذا فالفكر التقليدوي ـ المعتقدي ـ الوثوقي، الذي لا يستطيع أن يميز بين ما يدور في رأسه عن ما يدور في الواقع، لم يتبين الموضوع الحقيقي للصراع: مذ قامت إسرائيل وحتى اليوم، لم يكن الصراع صراعاً لتحرير فلسطين، بل صراعاً بين الوجودين العربي والإسرائيلي: المشكل الفلسطيني لا يلخص ولا يستنفد الصراع العربي ـ الإسرائيلي، على رغم أن الأول يقع في قاع الأخير. هذه الحقيقة تكشف تهافت الموضوعة السيكزوفرينية: «تصفية قضية فلسطين».

طوال ثلث قرن، دفع الفكر، وبالتالي، الوعي العربي التقليدوي والتقليدوي الجديد الشعب العربي، إلى هزائم متفاقمة أمام إسرائيل. بغية تمويه أسباب الهزيمة قالوا: الإمبريالية هي التي هزمتنا. الواقع أن إسرائيل، ذات الثلاثة ملايين، هي التي هزمتنا، بل أكثر من ذلك وأبعد: العامل الدولي هو الذي لعب دور لجم، في حدود واسعة، التوسعية الإسرائيلية. في وضع كهذا يتعين، قبل كل شيء، منع اللعب الشعوري أو الديماغوجي بشعار تحرير فلسطين.

الوعي التقليدوي الجديد لم يفشل فقط في مواجهة التحدي الإسرائيلي، بل فعل أسوأ من ذلك: سواء وعى أم لم يع، فإنه، **أولاً**، سوّغ ودفع إلى عسكرة البنية السياسية العربية، فأعيد وضع المجتمع العربي في قالب استبدادي شرقي، **ثانياً**، برّر وسهّل هدر النصيب الأكبر من الفائض الاقتصادي.

لقد آن للنخبة السياسية العربية بخاصة والإنتيليجنسيا العربية بعامة أن تفهم وتعترف أنها هي المهزومة، أن وعيها التقليدوي المفوّت هو المهزوم، وبكلمة: المجتمع العربي برمته، في بناه القائمة، هو المهزوم.

نقطة البداية هي، **أولاً**، قلب الاستراتيجية العربية قلباً كلياً، وبالتالي اعتبار

تحديث وعقلنة وكوننة وعي الإنتيليجنسيا العربية مقدمة لا بد منها لتعديل ميزان القوى لصالح الأمة العربية. **ثانياً**، أن نعمق ونجذر نقدنا، فندفعه من نقد الأنظمة (أي السطح السياسي) إلى نقد المجتمع (العمارة). وبالتالي المطلوب قلب مجتمع وليس قلب حكم فقط.

إن استئخار المواجهة مع إسرائيل قد يسهم بإطلاق ديالكتيك الصراع الاجتماعي (فينثني الصراع نحو الداخل، بدلاً من أن ينكب في الخارج)، ديالكتيك لجم طوال ثلث قرن باسم «تحرير فلسطين» وباسم وحدة قومية (وحدة الأمة) شكلية عرقلت التطور التاريخي للشعب العربي.

١٢ ـ هذا التوجه في تناول الصراع العربي ـ الإسرائيلي يضع مسألة النضال العربي ضد الصهيونية والإمبريالية في سياق جديد كلياً: انتقال من الهوسة (أو العراضة) الثوراوية الشعورية والتفشش الكلامي إلى نضال متحضر، جذري وعقلاني، يؤدي فعلاً إلى تحرير عربي حق. وبكلمة: الانتقال، بعد هذه الهزيمة الطويلة والتاريخية، بالتقليد الوطني العربي الخاص بالنضال ضد الإمبريالية والصهيونية، من الثورة البدائية إلى الثورية العصرية والعقلانية.

عندما قلنا إن النضال العربي كان ينكبّ في الخارج، عنينا أن المنظورات التقليدوية والتقليدوية الجديدة التي كانت تواجه، كانت تفشّ فحسب الغضب العربي على العدو البراني وتقف عاجزة عن تطوير وتحديث حقيقيين للداخل العربي، أي لمؤسسات وبنى المجتمع العربي المفوّت. من هنا كانت الانتصارات السياسية التي أحرزت، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، هشة، محدودة ومثلومة، وتجلى ذلك سواء في الهزائم أمام إسرائيل أم في عملية نزع الناصرية، أم في الانحدار من المؤسسات والبنى شبه القومية أو نصف القومية إلى مؤسسات وبنى ما قبل قومية (الطائفية، المحلية، الإقليمية)، وبالتالي انهيار الدولة كمؤسسة تجسد وحدة الأمة أولاً وسيادة الشعب ثانياً.

إن أمة تعاني تأخراً، تجزئة، استعماراً استيطانياً وهيمنة إمبريالية، كالأمة العربية، ستجد نفسها، ولا شك، منخرطة في نضال طويل ضد هيمنات، عرقلات، عوامل وعناصر تعمل لغير صالح عملية تحررها من تلك الاستلابات والقواهر والقيود. لكن هذا النضال يغدو فعالاً بقدر ما يتجاوز المجتمع العربي بنياته ومؤسساته وايديولوجيته التقليدوية ويحدثها ويعصرنها. النضال الجذري، أي الذي يمسك بالمشاكل من جذورها، ليس عراضة شعورية بل سيرورة ثورية عقلانية.

إن دويلات صغيرة ومتخلفة، كالدويلات العربية، مهما بلغ حرصها على

استقلالها السياسي وسيادتها القومية، يصعب أن تتلافى ارتهاناً ما للأجنبي، يتضاءل أو يتوسع تبعاً لتعقيدات وعناصر ميزان القوى الدولي والتناقضات التي تخترقه (مثلاً: التسلح العربي، العامل الدولي في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، الصراعات الأمريكية ـ السوفياتية وتأثيراتها على الاستقلالات العربية، إلخ.). من هنا كان الاستقلال العربي الحق والسيادة العربية الحقة، في عالم تخيم عليه مجتمعات صناعية متقدمة من جهة وتخترقه صراعات دولية دائمة من جهة أخرى، رهناً بالتقدم العربي أولاً وبالوحدة العربية ثانياً. وهذان هما سيرورة تنضج وتتكامل، وليسا مطلباً ينتزع بين يوم وليلة.

لكن، ما هي، عياناً وتحديداً، تظاهرات الهيمنة الإمبريالية، على الصعيدين الاقتصادي والسياسي؟

١ ـ **على الصعيد الاقتصادي**، تتراجع أكثر فأكثر الأشكال المباشرة للاستغلال الاقتصادي الإمبريالي للعالم الثالث، وتتفاقم أكثر فأكثر عملية استغلاله عبر تدهور شروط المبادلة. هذا الاستغلال، الذي يمارسه العالم الصناعي المتقدم بفرعيه الرأسمالي والاشتراكي، تحققه تلقائياً ميكانية العلاقات بين الاقتصادات المتقدمة والمتخلفة. لكن من المفيد التنويه: أ ـ المبادلة بين العالم المتقدم والعالم الثالث تتقلص من حيث النسبة، وإن كانت في تزايد طفيف في الأرقام المطلقة. ب ـ همّ العالم الصناعي ينصرف إلى الحصول على المواد الأولية التي يفتقر إليها من العالم الثالث أكثر مما ينصرف إلى المبادلة معه. ج ـ «معونات» العالم الرأسمالي المتقدم التي يقدمها إلى العالم الثالث لم تكن، قبل أزمة التضخم النقدي العالمية الراهنة، أقل من الأرباح والعوائد التي يحصل عليها من الأخير[٢].

٢ ـ **الواقعة الأخيرة** بخاصة تؤكد الأهمية البارزة، إن لم نقل الراجحة، للعنصر السياسي (وليس الاقتصادي) في الهيمنة الإمبريالية، في طورها الحالي. هذا العنصر، ومركباته متعددة، يجد في التنافس الدولي (تنافس يتفاقم إلى صراع تارة، وصراع يتراخى إلى تنافس تارة أخرى)، وبخاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، محرضاً ومسوغاً رئيسياً.

تاريخياً، لم تكن التظاهرة الاستعمارية مقبولة من جماع المجتمع الغربي (التحليل

(٢) يقول بيير جاليه: «على الأرجح، يمكننا أن نقدر اليوم، بالنسبة لمجموع العالم الثالث، أن (الأموال) الخارجة منه باسم فوائد وعوائد تعادل بوجه عام الأموال الداخلية الجديدة في الهبات والقروض الحكومية والاستثمارات الخاصة و. . .» انظر: بيير جاليه، **نهب العالم الثالث**، الطبعة الفرنسية، ص ٨٧.
وإذا أضفنا إلى ذلك «المعونات» العسكرية، يصبح ما يدفعه العالم الرأسمالي أكبر بكثير.

الماركسي ـ اللينيني الكلاسي يلقيها على ظهر البرجوازية الغربية وحدها)، غير أن أكثريته لم تواجهها، قبل الحرب العالمية الثانية، بمعارضة جدية. مع انتهاء هذه الحرب، تنامى نضال الشعوب المستعمَرة والتابعة، المدعوم من قبل الاتحاد السوفياتي، الدولة الثانية الأعظم في هذه الحقبة، تنامى إلى درجة هزت المجتمع الأوروبي، الخارج متعباً ونازفاً من الحرب، وأدت بالنتيجة إلى عملية نزع الاستعمار، التي لعب عزوف قطاعات من الرأي العام الغربي تارة ومعارضتها تارة أخرى دوراً حاسماً في تأكيدها. إذا ضربنا صفحاً عن واقعة نزع استعمار سهلها تناقض بين دولتين استعماريتين (مثلاً دور التناقض الفرنسي ـ الإنكليزي في الجلاء عن سوريا)، وعن واقعات أخر تمت في إطار مخططات وتصورات استعمارية جديدة (بلدان أفريقيا السوداء الناطقة بالفرنسية)، وتفحصنا التجربتين الكفاحيتين المسلحتين الأكثر أهمية في مواجهة الاستعمار: (١) التجربة الجزائرية، رغم فعلها العسكري في المرحلة الأولى بخاصة، حققت نصراً سياسياً وليس عسكرياً. (٢) الثورة الفييتنامية، رغم الطابع الأسطوري لتضحيات الشعب الفييتنامي، ورغم الكفاية العسكرية العالية للنخبة الفييتنامية، ورغم الخسائر البشرية والمادية المهمة التي نزلت بالجيوش الأمريكية، حققت إنجازات عسكرية كفلت إحداث انشقاق خطير في الأمة الأمريكية، فرض، في النهاية، على الإدارة الأمريكية الانسحاب من فييتنام.

إذاً، فالعالم الغربي، بما في ذلك الولايات المتحدة، يعيش توتراً (أو نهبة) بين نزوع إلى الهيمنة متعدد الأشكال لدى أمم مصنَّعة متقدمة تقودها مصالحها القومية (نزوع يغذيه، فضلاً عن ذلك، الصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة) وبين عزوف، يرقى أحياناً إلى معارضة، قطاعات واسعة من الرأي العام الغربي عن التدخل بالشؤون الداخلية للشعوب الأخرى. بل توجد ميول ما إلى مساعدة شعوب العالم الثالث، لدى قطاعات ديمقراطية وليبرالية، فضلاً عن القطاع الاشتراكي.

ماذا يستنتج من ذلك؟

أ ـ يتعين، بالطبع، على السياسات الوطنية العربية التصدي على الدوام لتظاهرات ميول الهيمنة الإمبريالية لدى الأمم المتقدمة، التي لا تزال تقودها، من حيث الأساس، مصالحها القومية.

ب ـ ولكن يتعين أيضاً فهم العناصر التناقضية في مركبات ومناهج السياسات الغربية. سياسات إمبريالية؟ لقد أصبح هذا الوصف، في ظل الشعورية والبدائية اللتين وسمتا القطاع الأوسع من الحركة الوطنية العربية، توتولوجيا، وبالتالي، غير كافية البتة لالتقاط العناصر الثابتة والمتغيرة في هذه السياسات وفهم نوابض وميكانية

اشتغالها: دور الرأي العام واللوبيات، الحقائق الواقعية، مفاعيل الزمن، موازين القوى، السياق الجغرافو ـ تاريخي لكل دولة، العامل الايديولوجي والثقافي، المصلحة القومية وزاوية النظر إليها، إلخ.

جـ ـ وأخيراً وثالثاً، ومن دون التخلي عن مقولة المصلحة والمنفعة المفهومتين فهماً صحيحاً، ومع الأخذ باعتبار أن السياق الجيوسياسي ـ التاريخي ـ الايديولوجي للسياسات السوفياتية مؤاتٍ تارة وغير مناقض تارة أخرى لطموحات الشعب العربي إلى التحرر والتقدم، يتعين على الحركات التقدمية العربية أن تعمل لإبعاد مشروعها الثوري عن دائرة التنافس أو الصراع الأمريكي ـ السوفياتي (وبخاصة بعد الانشقاق ثم التصارع ثم التشرذم التي أصابت الحركة الشيوعية العالمية، حيث لم يعد الاتحاد السوفياتي لا الرمز ولا المعاير ولا القائد)، الأمر الذي يجنبه مضاعفات دولية قد تؤذيه، كما يكفل للمنظورات التي تواجهه استقلالية فكرية وسياسية تخدم لمطابقة الوعي مع حاجات الواقع.

اتجاهات التطور الداخلي العربي(*)

بصورة عامة، يشهد الوطن العربي، ومنذ وقت/وبوتيرة وشدة متفاوتتين بين قطر وآخر، سيرورة انتقال إلى الشخبوطية، أو لنقل إلى حقبة شخبوطية[٣]. وأخذت هذه السيرورة كل زخمها واتساعها مع نزع الناصرية[٤].

شيئا فشيئاً اتضح ويتضح ميل تحول إلى سيرورة نزع الاستعمار إلى سيرورة نزع تأثيرات بعض الحضارة الحديثة، الغربية، الذي تسلل إلى المجتمع العربي خلال التجربة الكولونيالية بخاصة. لا شك أن الأدوات التقنية الترفيهية، الأكثر قابلية للتصدير، الخاصة بالمجتمع الاستهلاكي الغربي، مطلوبة لدينا، فالطبقات الطفيلية

(*) تموز/يوليو ١٩٧٧.

(٣) نسبة إلى الشيخ شخبوط، أمير أبو ظبي السابق. من الواضح أننا نستخدم هذه التسمية فقط للرمز إلى حزمة من التظاهرات السياسية، الايديولوجية، السوسيولوجية، الآخذة في التوسع في المرحلة ما بعد الناصرية، حيث يتمفصل تأخر سوسيولوجي وايديولوجي بدوي تارة وريفي مقترب إلى حافة البداوة تارة أخرى مع ثروات مالية لا صلة لها بإنتاجية المجتمع العربي (أي مع غنى مفرط لم يأت به الشغل العربي)، فيفرزان تظاهرات سنتحدث عن بعضها.

في هذا العصر، تلعب السعودية، بما تملك من قوة مالية (وليس اقتصادية) للإغراء والإرشاء، على المستويين العام والخاص، دوراً قيادياً. لكن التظاهرة الشخبوطية أوسع بكثير من التظاهرة السعودية، إذ إنها تشمل سائر الأنظمة التأخراكية ورممها واستحالاتها.

(٤) المقصود نزع الناصرية كمؤسسة لا كحركة سياسية.

المنعمة تتهالك عليها وتستهلكها بفحش، إلا أن الوافدات الغربيات الثلاث، الأكثر تمثيلاً وتمييزاً للحضارة الحديثة، ونعني الدولة القومية العقلانية والديمقراطية والعلم، تطارد وتضمر وتنحسر.

عوامل هذه السيرورة كثيرة، الذاتية منها هي الثلاثة الرئيسية التالية: ١ ـ إخفاق محاولة النهضة العربية الثانية، التي تلقت ضربة قاصمة في هزيمة حزيران [يونيو]. ٢ ـ الوعي المفوّت، التقليدوي أو التقليدوي الجديد، للإنتيليجنسيا العربية بوجه عام والنخبة السياسية العربية بوجه خاص. ٣ ـ دور البترول البدوي.

بيد أن الحرب ضد القيم والمثل القومية الديمقراطية الحديثة لم ولن تحسم نهائياً، رغم قوة المواقع التي تحتلها الرجعيات العربية، سواء القديمة أو الجديدة، ورغم أن الاستبداد الشرقي يجهد لافتراس كل روح المقاومة لدى الشعب ولاستئصال القوى التقدمية، وبخاصة الحديثة والعقلانية، من المجتمع العربي. لقد خسرت القوى التقدمية العربية، بسبب تخلفها وقصور وفوات وعيها، جولات، لكنها لم تخسر المعركة النهائية. في ظل التدهور العربي والبؤس القومي القائمين، لا يمكن الرجعيات العربية أن تستمر إلا إذا كسبت المعركة باستمرار. من هنا تبقى الحرب مفتوحة. والمستقبل، ما دامت الرجعيات العربية قد قذفت بالشعب العربي على منحدر قومي وأخلاقي وثقافي واقتصادي، سيتوقف على الوعي المطابق الذي يفترض أن تبلغه كتلة الإنتيليجنسيا العربية، على التنظيم والتضحية والجسارة التي يفترض أن تضبط وتفعم نضالات الطليعة العربية:

١ ـ التظاهرة الأولى في العصر الشخبوطي تتمثل بتصفية مشروع أو جنين الدولة ـ الأمة (أو الدولة القومية)، والتقهقر إلى مرحلة ما قبل الدولة، أي إلى الدولة العشيرة ـ الدولة ـ الطغمة، الدولة ـ الطائفة.

هذه التظاهرة تعبر، بالطبع، عن اشتداد، بل هيمنة، الميول ما قبل القومية (العشائرية، الطائفية، العائلية، الإقليمية أو المحلية)، كما توضح أن الوعي القومي (الأدق: القوماوي) العربي، الذي بلغ خلال مرحلة النضال ضد الاستعمار مرتبة الوعي بانتماء سلبي إلى الأمة (أي الانتماء إلى الأمة بدلالة التعارض والتناقض مع الخارج فحسب)، لم يرقَ بعد إلى مرتبة الانتماء الإيجابي للأمة.

تصفية مشروع الدولة ـ الأمة تتجلى، أولاً، في الانفصال المتزايد بين الحكم والشعب، وثانياً، في تنامي الطابع التوتاليتاري المحافظ للأنظمة العربية، وثالثاً، في التوسع المذهل في فساد «الدولة، فساد لم يعد لا هامشياً ولا استثنائياً و مدلَّساً، كما

أنه فساد ارتدى طابعاً سياسياً مملوكياً، أي إنه لم يعد مجرد مسألة انحلال أخلاقي، بل تعبير عن انفصال الحكم عن الأمة.

مع تصفية أو تفسيخ الاشتراكيات المختلفة (أو التأخراكيات)، لحساب تأخراليات (رأسماليات متأخرة) ميركانتيلية جمعت العهر الاستهلاكي الباذخ إلى التسول الذليل على أبواب الخيام البترولية، انبثقت من بيروقراطية الدولة شريحة جديدة (يمكن تسميتها بـ «البيروقراطية العليا» أو «برجوازية» الدولة التأخرالية) تحالفت وتمفصلت ودعمت برجوازية كومبرادورية سمسارية، وضعت الدولة والشعب في آن في خدمتها، فحولت، علناً تقريباً، الدولة إلى أداة نهب والشعب إلى موضوع نهب.

٣ ـ منذ هزيمة حزيران/يونيو، بدا واضحاً أن سلطان الايديولوجيا التقليدوية السلفية في توسع ملحوظ. والقطر المصري لا يمثل الحالة الوحيدة، بل القصوى فحسب. كما أن الصراعات السياسية الطائفية، المكتومة أو المتفجرة، التي يعانيها عدد من الأقطار العربية، غذّت ايديولوجيات طائفية صبت في تدعيم سلطان الايديولوجيات التقليدوية السلفية، فخلخلت هنا أو قطعت هناك اللحمة القومية للشعب، وطرحت مسألة الأقليات نفسها كمسألة ملحة ومتفجرة.

لم تعدم الايديولوجيا التقليدوية الظروف الذاتية والموضوعية التي مكنتها من الاستمرار، فالتقليد، الشفهي أو المكتوب، ما زال يقدم لكتلة الأمة (الريف + المرأة + أميي المدن) غذاءها الثقافي ووعيها السكوني المفوّت، على رغم الهزات والتغيرات السياسية التي أصابت السطح السياسي للمجتمع العربي. بيد أن الايديولوجيا التقليدوية لا تعيش، اليوم، كاستمرار فحسب، بل هي قد تلقت دفعاً وسع نفوذها وتأثيرها: إنها تهاجم وتصعّد وتكسب أراضي جديدة.

لا شك أن الهزيمة والمآسي والتدهور العربي المتزايد أعطت زخماً لهذه الايديولوجية التقليدوية: في ساعات الشدة، العون الآتي من الله، الصبر الذي يلهمه، ثواب السير على الصراط أو جزاء الخروج عنه، تشكل كلها ضرباً من تصعيد ايديولوجي للهزيمة، ضرباً من بلسم يفيد في الخروج من الهزيمة، يساعد على تحملها ثم نسيانها، ويلقي الضوء على أسبابها. لكن، في التحليل الأخير، هذا التصعيد أو البلسم أو الضوء ليس سوى بعض الأدوات المفهومية للايديولوجيا التقليدوية، وبالتالي لو أن ايديولوجيا ثورية وحديثة هي السائدة في صفوف الإنتيليجنسيا العربية لَووجهت الهزيمة من زاوية أخرى، زاوية مستقبلية: تجديد وتحديث عمارة المجتمع العربي.

لعل السبب الأكثر أهمية في تنامي سلطان الايديولوجيا التقليدوية هو تهافت وإخفاق الايديولوجيا والحركة القوميتين العربيتين وكذلك الماركسية العربية، باعتبار أن هزيمة حزيران/يونيو هي، بالتحديد، هزيمتهما، وأن التجربة «الاشتراكية» التي عجزت عن تجديد وتحديث المجتمع العربي هي، بالتحديد أيضاً، تجربتهما. والزخم الجديد الذي حرك الايديولوجيا التقليدوية انطلق من الحجة التالية: ما دام «الجديد» قد عجز وفشل، فلماذا الاستمرار في تجنب طريق السلف الصالح، طريق التقيد الأصلي الأصيل؟!

والواقع أن الحركة القومية العربية، على رغم تناقضاتها السياسية الحادة مع الحركات التقليدوية (الإخوان المسلمين، مثلاً)، تشارك إلى هذا الحد أو ذاك الأخيرة بعض عناصرها الايديولوجية: الماضوية، اللاعقلانية، المعتقدية، ناهيك عن إدانتهما المشتركة، انطلاقاً من منظورات روحية وإيمانية، لليبرالية والماركسية على حد سواء. هذه العناصر الايديولوجية المشتركة هي التي تفسر تعايشهما، (وأحياناً، تصالحهما) الايديولوجي المترافق بصراع سياسي مرير: النظام الناصري، شأن الأنظمة التقليدوية الجديدة الأخرى المشابهة، كان يحصد الإخوان المسلمين سياسياً، في حين أن سياسته التعليمية والتربوية كانت تزرعهم ثقافياً وايديولوجياً. هذا الأمر يفسر، بعد أن تراخى الضغط السلطوي عليهم، لم احتفظوا بل عززوا قواهم الاجتماعية ومواقعهم الايديولوجية ونفوذهم في المجتمع.

وجاء أخيراً دور الايديولوجيا البدوية التقليدوية محمولة، بدلاً من على ظهور الجمال، على ظهور براميل البترول: الشعوب العربية غير البترولية، الأقل تأخراً بنسبة ملحوظة من الشعوب البترولية، تتعرض لعملية ضغط وغزو ايديولوجي وثقافي، ناهيك عن السياسي، من قبل الأخيرة.

لا شك أن عوامل عديدة داخلية وخارجية، ايديولوجية وسياسية، لعبت في عملية تصفية الناصرية في مصر، بيد أن البترول البدوي، حامل الايديولوجيا والثقافة البدوية، لعب دوراً رئيسياً في عملية التصفية هذه. ولقد كانت «دولة العلم والإيمان» الساداتية باكورة عملية الغزو هذه و«جمعية التكفير والهجرة» آخر ثمارها.

٤ ـ كان طبيعياً أن ينعكس المد الايديولوجي التقليدوي على ميدان التربية والتعليم بوجه خاص وميدان الثقافة بوجه عام. إلا أنه من الجدير بالملاحظة أن الثقافة العربية، التي كانت تتبرعم مع تغلغل تيارات ليبرالية فيها، لم تلبث أن أخذت تذبل مع تراجع هذه التيارات أولاً ومع صعود الاستبداد الشرقي ثانياً، إلى أن لفظت أنفاسها مع العصر الشخبوطي: الفكر، المستحق اسمه، يموت أو يهاجر حيث

الاستبداد والتوتاليتارية. وتلملم الثقافة نفسها وتتكوم حيث تجد حرية ما: في لبنان مثلاً، بل في الخارج حيث الآلاف وآلاف المثقفين العرب منشورون في الجامعات ومراكز البحث وشبه الثقافة الباقي، قسم منهم يحمل المباخر، والقسم الآخر يهبط، بسبب فقدان أي اتصال أو تفاعل جديين مع الثقافة الكونية، إلى المحلّوية: ثقافة خردة منحدرة إلى أفق ضيعة، قبالة ثقافة كونية، ثقافة مدن، تتقدم وتزدهر.

في ميدان التربية والتعليم، حيث يُطبخ ويتقرر المستقبل العربي، يتجلى على أوضح صورة التكامل الايديولوجي (أو التسوية الايديولوجية) الذي قام بين اتجاه الإخوان المسلمين والاتجاه القوماوي، أي بين التقليدوية والتقليدوية الجديدة. هذا التكامل قدم برهانه الكبير في المجابهة مع إسرائيل خلال هذا العقد: المجابهة العربية ـ الإسرائيلية هي، في أعمق مستوياتها، مجابهة بين المدرسة العربية والمدرسة الإسرائيلية، بين الجامعة العربية والجامعة الإسرائيلية.

نأمل أن يصبح بإمكاننا تقديم دراسات تفصيلية حول البرامج والكتب المدرسية في قطر أو أكثر. ومع ذلك نرى مفيداً وضرورياً في آن تقديم ولو انطباعات عامة حول بعض البرامج والكتب المدرسية العربية:

المدرسة العربية لا تزال (أ) عاجزة عن تعليم اللغة العربية تعليماً عصرياً، يتيح للطالب المقدرة على القراءة والكتابة المضبوطتين **أولاً**، ويجعلها أداة إعلام حقيقية لنقل الثقافة الحديثة **ثانياً**، ويزيل الحواجز بين الفصحى والعامية **ثالثاً**.

(ب) تعرض التاريخ العربي، بحجة جعله أداة قومية، عرضاً ايديولوجياً ومبتسراً، يتنكر للحقيقة التاريخية حيناً ويلويها حيناً آخر. هذا الازورار عن الحقيقة التاريخية يعلّم الطالب لاعقلانية التاريخ ولاعقلانية الواقع، وبالتالي، يزرع اللاعقلانية والرومانسية والانغلاق في وعيه العام. وأخيراً، هذه الرؤية الميتافيزية للتاريخ تتابع تقليداً عربياً قديماً: تلغي الإحساس بالتاريخ، أي بالتطور والتغير، فتضعف بل تلغي، بالنتيجة، مقولة الواقعي في الوعي.

(ج) تُدرس العلوم على نحو لا يساعد على تنمية عقل علمي، أي «عقل يستطيع أن يقترب أكثر فأكثر من الواقع، أن يصوغ تمثيلاً أكثر فأكثر مطابقة للعالم الذي يحيط بنا ونحن جزء منه، بغية فهمه أولاً، ثم للانتقال من الفهم إلى التنبؤ (أو التوقع Prévision))، ومن بعد إلى الفعل».

في مرآتها، لا يمكن الطالب أن يمسك بالعالم الطبيعي، بما فيه الإنسان، من حيث نشوؤه، تطوره والقوانين التي تحكمه. الظاهرات الطبيعية تبدو أكواماً غير

منظومة ولا متسقة برابطة سببية، ونسبية الحقيقة العلمية تتحول أحياناً إلى اتهام العقل بالعجز، والظاهرات غير المتوقعة أو المدهشة، ذات المظهر الذي لم يفسر بعد، تقع في حيز أو إطار يقع قبل العلم أو بعده. وبكلمة تدرس العلوم فاقدة إلى هذا الحد أو ذاك نهاجيتها وصرامتها، ناهيك عن جذرها الفلسفي العقلاني.

هذه الحقيقة تفسر لَم يشكّل الإخوان المسلمون نسبة كبيرة في القطاع العلمي العربي، ومنها الكليات العلمية في الجامعات.

(د) تدرس التربية الدينية وفق منظورات ماضوية وطائفية في آن.

لقد تخلت الحركة القومية العربية عن مبدأ أساسي من مبادئ الدولة القومية، مبدأ فصل الدين عن الدولة، وبالتالي، عن المدرسة. بيد أن قصور وعيها رماها في تخل أبعد: لو لم نكن إزاء مصلحة ايديولوجية (أو، إذا شئنا، تسوية ايديولوجية) بينها وبين الإخوان المسلمين، لعملت على تدريس التربية الدينية من منظورات عصرية وقومية في آن، متجاوزة المنظورات الماضوية والطائفية للتربية الدينية.

على صعيد تحديث الفكر الديني، وهو جزء من عملية تحديث الفكر العربي عموماً، يمكن عمل الشيء الكثير لجعله مستقبلياً، عمل يساهم في توجيهه نحو حل مشكلات الإنسان العربي الراهنة والمستقبلية، ويحافظ في الوقت نفسه على القيم والمثل الدينية، إن عمل تركيبة (Synthèse) بين القيم الدينية والمفاهيم العصرية والقومية ليس أمراً ممكناً فحسب، بل ضرورياً أيضاً. إن مهمة عظيمة تنتظر هؤلاء المثقفين المؤمنين المسلمين والمستوعبين التراث الإسلامي والمتمثلين ثقافة ومناهج العصر الحديث: تحديث الفكر الإسلامي وجعله مستقبلياً.

(هـ) عاجزة عن/وغير مبالية في آن بتعليم اللغات الأجنبية بحيث يمكن النخبة المثقفة الاستفادة منها في عملية المثاقفة ونقل المعرفة، المتطورة والمتنامية باستمرار، بشتى فروعها، إلى بلدنا وشعبنا. هذا الواقع يستمد جذوره من الموقف القوماوي من الغرب والثقافة الغربية، ناهيك عن عدم إدراك تأثير ذلك على تدني مستوى التعليم الجامعي، وعلى المستوى الثقافي والتقني للبلد، وتهبيطه إلى مستوى محلي، إلى مستوى ضيعة، ولنقل مستوى كتاتيب، قياساً بالمستويات الثقافية للبلدان المتقدمة.

اللغات الأجنبية هي مركبتنا أو قناتنا إلى الثقافة الكونية والمعرفة العصرية. وسنبقى، بوصفنا شعباً يعاني حالة تأخر وفوات، بحاجة لا بد منها وملحّة إليها لأمد طويل طويل.

في الدول العربية غير البترولية أُضيف العامل المالي، المتمثل في نقص النفقات اللازمة للتعليم، إلى تلك العوامل الثقافية للتعليم التي ذكرنا، فدفع بالمستوى الثقافي للتعليم إلى تدهور متزايد، وأبقى نسبة الأمية تراوح مكانها في قطر وتزيد في قطر آخر. (١) النقص المتزايد في الأبنية المدرسية، وبالتالي التخلي عن اليوم الدراسي الكامل وتقسيم الطلاب إلى وجبات بلغت ثلاثاً أحياناً. (٢) نقص تأهيل المدرسين، بل قل انعدامه بنسب واسعة.

تضافرت لإفراز هذه الظاهرة عوامل عديدة: (١) ركود أو تراجع متوسط الدخل القومي للفرد. (٢) ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري. (٣) الانفجار الديمغرافي والارتفاع الكبير في نسبة الأولاد في سن الدراسة إلى مجموع السكان.

الجامعة العربية، تتدهور، هي الأخرى، قياساً بجامعات البلدان المتقدمة، إلى مستوى مدرسة ثانوية. بعض أهم أسباب هذه الظاهرة: (١) تراجع الفكر الليبرالي وسيطرة الفكر المحافظ أو التقليدوي على الفكر الجامعي. (٢) عدم نشوء مناخ البحث العلمي، أي عدم تكوّن ظاهرة «الرهبنة العلمية»، بل إن اللقب الجامعي أصبح، في حالات عديدة، مصدراً لدخل «كومبرادوري». (٣) انفصال الجامعة عن المجتمع وعدم ربط أهداف التعليم الجامعي بحاجات تطوير المجتمع. (٤) عدم امتلاك «المركبة» اللغوية، وهذا يصدق على الطلاب كافة وعلى نسبة غير بسيطة من الجسم التعليمي. (٥) التراجع المذهل في المستوى الثقافي والمهني للجسم التعليمي الجامعي، بسبب حشر التنابلة والجهلة، لأسباب سياسية وحزبية، وطائفية، في هذا الجسم. (٦) التوسع الديماغوجي في التعليم الجامعي، المستند بدوره إلى تعليم ابتدائي وثانوي جد متدن. هذا التوسع، الذي هبط إلى مستوى مذهل بنسبة الأساتذة إلى الطلاب، لم يعد يهدف إلى رفع المستوى الثقافي للمجتمع ولا تلبية حاجات تطور الاقتصاد، بل فقط إعطاء شهادات تشكل ضرباً من امتيازات بلا استحقاق على حساب المجتمع.

٥ ـ الانتقال من الزمن الناصري إلى الزمن الشخبوطي كان أيضاً انتقالاً إلى عهد ملوك الطوائف، حيث لم تعد التجزئة أمراً واقعاً فحسب، بل شرعياً أيضاً. لا شك أن المحاولة الوحدوية الناصرية كشفت عن قوة البنى التجزيئية والمصالح التي أفرزتها والايديولوجيا التي صاغتها، كما كشفت عن قصور وَرومانسية الوعي الوحدوي، إلا أن هذه المحاولة وضعت العرب في عصر الوحدة، أي إنها انتزعت شرعية المشروع الوحدوي، وبالتالي، وسعت الاحتمالات الوحدوية، وحركت

وعززت الميول الجاذبة إلى المركز (Centripete)، ونزعت شرعية وجابهت الميول النابذة عن المركز (Centrifuge).

هذا الجزء الوحدوي هو تظاهرة من تظاهرات الجَزْر العام الذي أصاب حركة النهضة العربية، لذا من الطبيعي أن يكون الزمن الشخبوطي زمن استنقاع إقليمي. لكن من الواضح أن التراجع على الجبهة الوحدوية هو أكبر هذه التراجعات، وذلك لأن المشروع الوحدوي، في غياب عبد الناصر ونزع الناصرية، أصبح من دون قاعدة، أي من دون القطر ـ المركز، أو القطر ـ المحور للعملية أو للسيرورة الوحدوية. تظاهرات التراجع الوحدوي كثيرة، الملفت والمذهل منها هو النزوع الإقليمي الذي لا لجلجة فيه لدى الحركة السياسية الفلسطينية (خارج الضفة الغربية وقطاع غزة) الصاعدة مع هزيمة حزيران/ يونيو ثم انتقال قوى تنسب نفسها إلى القومية العربية من رومانسية وحدوية إلى إقليمية ضمنية مقاتلة.

في المقابل، إن صعوداً جديداً في حركة النهضة والثورة العربيتين سيتجلى، على الأرجح، في حركة صعود على الجبهة الوحدوية جزءاً من مشروعها الثوري: عملية إنضاج الوعي الوحدوي لا يمكن أن تنفصل عن عملية إنضاج الوعي الثوري العام، ومشكلات التوحيد العربي جزء، بل جزء بالغ الأهمية وبالغ التعقيد في آن، من مشكلات بناء عمارة جديدة للمجتمع العربي.

وما دام المشروع الوحدوي جزءاً من المشروع العربي، سنبقى ضد النزعات الإقليمية وضد سائر أشكال وبُنى التجزئة، بوصفها وقائع واتجاهات مناقضة لسيرورة النهضة العربية بوجه عام، وبناء الدولة القومية العربية الموحدة بوجه خاص.

ولأن الوعي الوحدوي المطابق تظاهرة فرعية من تظاهرات الوعي الثوري العام المطابق، فإننا ننبذ أيضاً، فضلاً عن الإقليمية والتجزئة، الوعي القوماوي الرومانسي، الذي عجز تارة وأنزل الأضرار تارة أخرى بقضية الوحدة العربية. نحن نعمل، بلا كلل، للقبض على وعي قومي وحدوي مطابق، أي وعي وحدوي واقعي ـ ثوري، يمهد ويخدم الفعل الوحدوي.

٦ ـ في الزمن الشخبوطي ازدادت المدينة العربية تدهوراً. سواء من الناحية الاقتصادية والعمرانية أم من الناحية الثقافية والفكرية. خلافاً للمدينة الغربية. التي تطورت فكرياً وسياسياً واقتصادياً وعمرانياً بصورة وئيدة ومنتظمة ومتسقة كمركز صناعي، توسعت المدينة العربية توسعاً مذهلاً، لا عقلانياً فوضوياً، بتأثير عوامل عديدة، أهمها: (١) التزايد الانفجاري في عدد سكانها (٥ ـ ٦ بالمئة سنوياً). (٢)

النزوح الطوفاني من الريف إليها. (٣) التضخم المفرط في الأجهزة الإدارية والعسكرية وتركزها في المدن.

يتجلى الطابع المأساوي لهذا النمو، إذا تذكرنا، مثلاً، أن خُمس سكان مصر يعيشون في القاهرة، التي ستصبح، وحدها، في العام ٢٠٠٠، أي بعد ٢٣ سنة، ٢٨ مليون نسمة. هذا التضخم الطفيلي، غير المصحوب بتقدم اقتصادي مناسب، في الأقطار غير البترولية بخاصة، يوسّع نسبة مساحات أحياء براكات التنك والطين (Bidonville)، أحزمة البؤس وبؤره، التي تبلغ نسبة مساحاتها اليوم بين ٣٥ و٦٠ بالمئة من المساحة الكلية للمدن العربية الرئيسية، والتي لا يتوفر فيها لا كهرباء ولا مياه ولا مجارير، ناهيك عن وسائل المواصلات والخدمات الصحية والأبنية المدرسية.

أضف إلى ذلك، وهذا هو الأمر الأكثر مأساوية، أن العمران في المدينة العربية، التي قامت في الأصل على أشرطة من الأرض إما ساحلية أو نهرية أو في واحات، أخذ يأكل، كالجراد، هذه الأشرطة أو الواحات: يأكل الأخضر، يصحرن الأرض (توسع دمشق العمراني في الغوطة أحد الأمثلة الأكثر مأساوية وبشاعة). من هذه الزاوية، المدن العربية تتريف، ترثّ، تقذر، تتصحرن، وتخلفها يتقدم من التخلف الكفافي إلى التخلف التسولي.

بيد أن ترييف المدينة العربية هو الظاهرة الأبرز والأشد شؤماً. هنا تطورنا كان «أصيلاً»: في الغرب، كان انتصار الحضارة الحديثة بمثابة انتصار للمدينة على الريف، ومن ثم مدننة الريف. المدينة أصبحت الموقد الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي للحياة القومية. سيرورة التطور العربي أخذت، من حيث الجوهر، اتجاهاً معاكساً: المدينة العربية ليست قرية نمت، تقدمت، انتفضت، انقلبت، بل قرية انداحت عمرانياً فحسب: فقدت ميزات القرية التقليدية ولم تكسب صفات المدينة العصرية. حيث يخيّم الاستبداد الشرقي، تزول كل مظاهر الحياة الفكرية والثقافية والسياسية، (وأيضاً، الاجتماعية، بسبب الموقف من المرأة): ركود وصمت مقبرة من جانب وصخب «مكتوم» في قصور ماجنة من جانب آخر. ويذوي عقل الأمة في العطالة أو يهاجر أو يتعهر.

٧ ـ منذ الخمسينيات، أخذت تهيمن، في البلدان المشرقية المستقلة حديثاً، لدى النخبة السياسية بوجه خاص والإنتيليجنسيا بوجه عام، منظورات سطحية ومضلّلة في تصور المستقبل، أولاً بسبب التصورات الايديولوجية التي وجهت جماع الحركة الوطنية العربية المعادية للاستعمار، وثانياً كرد فعل على المحاولات الإمبريالية الرامية إلى احتواء تلك البلدان المشرقية في نظام الاستعمار الجديد.

تحت شعار أن الاستعمار هو وحده مصدر البلايا والفساد والتأخر، أعيد الاعتبار للمجتمع العربي التقليدي ما قبل الكولونيالي، وكُرست مجدداً قيمه وعاداته، ومُثلنت (أي رفعت إلى مرتبة مثل أعلى) تصوراته ومفاهيمه، متجاهلين وجاهلين في آن أكثر من ألف عام من تاريخنا المملوكي والعثماني، التي رزح تحت وطئها شعبنا. من هنا انبثق شعار العودة إلى الأصالة، الذي جاء نقضاً ونفياً للنزاعات الرامية إلى تبني وتمثل المناهج والقيم التي صاغت العصر الحديث، فحولت عملية التقدم إلى سيرورة نحو الماضي، ودعي الشعب العربي إلى اقتحام المستقبل وعيونه شاخصة إلى وراء.

في الحقيقة الكولونيالية، حيث التفوق الغربي حدث يومي يفرض نفسه، وحيث كانت تتسلل إلى بعض الإنتيليجنسيا العربية بعض تأثيرات العصر الحديث، كان الإحساس بالتأخر ملحوظاً بل حاداً بعض الشيء. بعد الاستقلال، وللأسباب التي ذكرنا، أخذ هذا الإحساس بالتأخر يضعف شيئاً فشيئاً إلى أن تلاشى أو كاد. والواقع أنه ما إن مُثلن المجتمع العربي ما قبل الكولونيالي حتى سقطت مقولة التأخر من أساسها، وتحولت إدانة التجربة الاستعمارية إلى إدانة للمجتمع الغربي الحديث وقيمه ومناهجه.

ولكن لأن التفوق الغربي في الميدان التقنولوجي واقعة ليس في الوسع إنكارها، ولما كان الفقر العربي حقيقة ليس في الوسع أيضاً تجاهلها، اختزلت مشكلة التأخر وسطحت وأفقرت إلى أن فقدت محتواها الأصلي وجوهرها، فحولت إلى مسألة استيراد ثمار التقنولوجيا الغربية وإلى مسألة تنمية الدخل القومي. وفي ما عدا هاتين المسألتين، كان التعالي تارة والنقد الغبي (ما قبل البرجوازي، بالطبع) تارة أخرى هما الموقف الذي اتخذته غالبية الإنتيليجنسيا العربية من المجتمعات الحديثة (الغربية تحديداً)، موقف لم يكن يسنده سوى جهل لا حد له بهذه المجتمعات وامتثالية إزاء المجتمع العربي المفوّت.

هذا هو الأساس الايديولوجي، السلفي، للتخلي عن فكرة النهضة ومسخها إلى فكرة التنمية، التي طمست كل أبعاد مسألة التأخر العربي، سواء التأخر المجتمعي (الموقف من المرأة، مثلاً)، أو التأخر الثقافي (الموقف من التراث ومن الثقافة الليبرالية، مثلاً)، أو التأخر السياسي (الموقف من القومية وسيادة الشعب، وبالتالي الموقف من الديمقراطية، مثلاً).

والواقع أن المنظورات التنموية، التي نبذت فكرة النهضة، تضرب عرض الحائط بالتجارب التاريخية للشعوب المتقدمة: ما من شعب حقق تقدماً اقتصادياً من

دون أن يكون قد حقق تقدماً مجتمعياً وثقافياً وسياسياً موازياً. وبشكل عام، ففي حركة شعب إلى أمام «تتضافر تغييرات ذهنية ومجتمعية تجعله أهلاً لأن ينمي، على نحو تراكمي ودائم، إنتاجه الحقيقي الاجمالي». والتقدم، الذي يشكل النمو الاقتصادي واحداً من نتاجاته الفرعية، هو «عملية انتقال شعب من نمط من المجتمعات إلى نمط آخر، حيث يغدو أكثر قدرة على التحكم بأوضاعه الخاصة».

من هنا فالمنظورات التنموية، التي أثبتت التجربة العربية لما بعد الحرب العالمية الثانية عمقها، هي ضرب من محاولة عمل زركشة تحديثية على سطح مجتمع قديم مفوّت، وليس عملية بناء مجتمع جديد. إنها منظورات تزعم «تحديث» عمارة المجتمع القديم بزيادة الإنتاج. والواقع أن زيادة الإنتاج، عندما تأتي حصيلة نمو داخلي متوازن ومكوّر، تبقى، في التحليل الأخير، تظاهرة من تظاهرات تنامي عقلنة المجتمع وسيطرته على نفسه، وبالتالي تنامي سيطرته على الطبيعة.

وفي سيرورة عقلنة المجتمع، أو لِنَقلْ في سيرورة انتقال الشعب من مجتمع ذي نمط تقليدي إلى آخر ذي نمط عصري، تشكل الثورة الديمقراطية البدوة اللازمة. ومن دونها يستحيل هذا الانتقال، إذ إنها هي التي تجدد الحيزات المجتمعية والذهنية والايديولوجية والسياسية في عمارة المجتمع، مسهلة ومتمفصلة وممهدة لنمو الإنتاج وبناء بنيان اقتصادي جديد للمجتمع. والمنظورات التنموية الاقتصادية هي، بالضبط المنظورات التي تتوهم، نظراً لوفائها للمجتمع التقليدي، إن من الممكن في آن تلاقي الثورة الديمقراطية و«تحديث» المجتمع التقليدي اقتصادياً.

نحن العرب شُطّار، ونريد أن نجمع «المجد» من أطرافه، لذا نحاول أن نكون «بتاع كلّه»: الماضي والحاضر، القديم والحديث، التقليدي والعصري، متجاهلين أن الحديث، في تجارب الشعوب المتقدمة، لم يتكون إلا على أشلاء القديم، وأن المستقبل جُبل في عملية تناقضية مع الماضي الوسطوي، وأن العصري تبلور مع مطاردة التقليدي.

إن المنظور التنموي، الذي يزعم أن ثمة إمكانية لدخول العصر وتجنب الثورة القومية الديمقراطية، هو منظور مضلل، فضلاً عن أنه امتثالي وماضوي. فالثورة القومية الديمقراطية، بقلبها وتصفيتها المجتمع التقليدي القديم، هي التي دشنت العصر الحديث وأرست بناه المجتمعية والايديولوجية والسياسية، وأطلقت قواه الإنتاجية.

والواقع أن المنظورات التنموية هي، في الأساس، منظورات الحركة القومية العربية، وذلك لأن الأخيرة، بسبب من امتثاليتها وتقليدويتها أولاً وافتقارها إلى

وعي كوني ثانياً، تجهل الثورة الديمقراطية وتنكرها في آن، وبخاصة عندما تُفهم كعملية دنيوية أو علمنة (بالمعنى الواسع للكلمة) شاملة للمجتمع. وحديث الحركة القومية العربية هذه عن عدالة اجتماعية أو مساواة، قبل أن تسقط خلال ممارسة الحكم في نمط «محدّث» من الاستبداد الشرقي وقبل أن ترث بل وتوسع امتيازات الفئات المستغلة القديمة، لا يمتّ بصلة إلى الاشتراكية كصيغة عصرية وإنسانية للعدالة ولا إلى الديمقراطية كصيغة عصرية للمساواة، إذ إن أفقها الايديولوجي وذخيرتها الثقافية جعلا نزوعها هذا إلى العدالة الاجتماعية والمساواة ضرباً من تطلع إلى تنظيم بدائي قطيعي للمجتمع، لا مكان للفردية الخلاقة فيه ولا أثر لحقوق الإنسان. أضف إلى ذلك، وهذا أمر من الأهمية بمكان، أن المنظورات التنموية تتفق مع منظوراتها المفتقرة إلى النزعة الإنسانية (النزعة التي تعتبر الإنسان مركز الكون وقيمته الأسمى)، التي تشكل حجر زاوية في عمارة المجتمع الحديث.

والأدهى من ذلك أن الماركسية المؤسسية العربية المسفيتة قد لعبت، بلا وعي حيناً وبوعي أحياناً، لعبة الحركة القومية العربية، فكرست المنظورات التنموية وأعطتها الشرعية النظرية، إذا صح التعبير.

إن هذه الماركسية، المتأخرة، غير النقدية والسياسوية، قد غفلت تماماً عن المسألة المركزية في الواقع العربي: التأخر. بل يمكن القول إنها تغافلت، لافتقارها إلى نفَس راديكالي وثوري، عن هذه المسألة، حيث ستدور، ولا بد أن تدور، المعركة الأطول والأشد ضراوة مع القوى التقليدية في المجتمع العربي. وما إن أسقطت واقعة التأخر حتى شوهت أو خصت الثورة الديمقراطية واختزلتها إلى إصلاح زراعي، لم يفعل، في التجربة العربية، شيئاً ذا بال لتحرير الفلاحين من قيم وقيود المجتمع التقليدي القاهرة ووقف عند حدود «كولكة» الريف، التي لم تختزل، بسبب الانفجار السكاني، الكتلة الفلاحية غير المالكة، ولا أوقفت سقوط اعتبار الزراعة ولا تراجع الإنتاج والإنتاجية الزراعيين.

لماذا أسقطت الماركسية المؤسسية العربية المسفيتة مقولة التأخر؟ ولماذا كرست المنظورات التنموية؟

أولاً، لأنها كررت ببغائياً مقولات الماركسية السوفياتية، التي تجهل، بالطبع، المشكلات العيانية العربية من جهة، ومن جهة أخرى لأن الماركسية السوفياتية فرضت عليها إشكاليات وهموماً لا تمتّ بصلة للواقع العربي. والواقع أن الفهم السطحي والمبتسر للمنظور التصنيعوي السوفياتي أسهم في دفعها إلى إسقاط واقعة التأخر وتبنيّ المنظورات التنموية، متجاهلة وجاهلة في آن أن المجتمع التقليدي الروسي كان، إلى

حد كبير قد دحض وتفسخ وانهار قبل ثورة تشرين الأول/أكتوبر، الأمر الذي مهّد، على الصُعُد المجتمعية والثقافية والسياسية، لإطلاق عملية تصنيع شاملة ومتسارعة.

ثانياً، لأنها أسقطت البعد التاريخي للواقع العربي. هذا الإسقاط جعلها تضع جانباً مقولات الاستبداد الشرقي الماركسية، التي تقدم أدوات وعي مناسب بجوانب الضعف والقصور، المكونة عبر التاريخ، في المجتمع العربي، وتدفع بالتالي إلى التأكيد على المكانة المركزية التي للثورة القومية الديمقراطية في تقدم المجتمع العربي.

ثالثاً، لأنها اقتصادوية. وهذا ما جعلها تنكر الأبعاد المجتمعية والايديولوجية والسياسية التي للتأخر العربي، فعجزت عن التقاط تأثيراتها السلبية، بل الكابحة، على محاولات التنمية التي شهدها المشرق العربي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

٨ ـ في البلدان العربية غير البترولية، شأن معظم بلدان العالم الثالث، يشكل التزايد الديمغرافي، حيث تبلغ معدلاته حوالى ٣٥ بالألف، عاملاً بالغ الأهمية في إفشال محاولات التنمية، وهو ينقلها، ربما خلال عقد ونيف، من حالة المجاعة الخفية، التي تعانيها منذ زمن غير قصير، إلى حالة المجاعة المكشوفة.

لا ريب أن تزايداً ديمغرافياً كهذا يطرح مشكلة معقدة وخطيرة على هذه البلدان العربية، إلا أن ما يضفي على هذه المشكلة طابعاً مأساوياً هو أن الوعي العربي، نظراً لتقليدويته، بعيد عن أن يقبض عليها. حتى القوى التقدمية، التي يفترض أن تمتلك وعياً مناسباً بها، تتجاهلها بسبب من نفورها من المالثوسية والمالثوسية الجديدة وتوهمها أن التزايد الديمغرافي، بالفقر المتفاقم المتوسع الذي يأتي به، يمكن أن ينمّي الصراع الطبقي ويلعب، بالتالي، لصالح المشروع الثوري.

والواقع أن مسألة التزايد الديمغرافي وموقف شعب منها وقدرته على التحكم بها أو العجز أمامها، تشكلّ محكّ نضجه وقدرته على التحكم في شؤونه، وتقدم صورة عن مدى تحرره من البنيان التقليدي وقيمه ومفاهيمه. وبالتالي فإن حل مسألة التزايد الديمغرافي مرتبط ارتباطاً حميماً بالثورة القومية الديمقراطية، وذلك لأن ضبط معدلاته مرتبط بتحرير المرأة أولاً وبعقلية السيطرة على الطبيعة ثانياً وبوعي تأثيره على المصلحة القومية ثالثاً.

مع سيطرته على الوطن العربي، فسخ الاستعمار، عبر ميكانية النظام الرأسمالي العالمي، الاقتصادات العربية التقليدية من دون أن يفتح لتطورها إلى اقتصادات رأسمالية حقة، حيث قامت اقتصادات رأسمالية طرفية، مصاغة وفقاً لحاجات ومتطلبات اقتصادات العالم الرأسمالي، أي اقتصادات المركز.

هنا أخذت تنطرح مشاكل جديدة لم تعرفها المجتمعات العربية التقليدية، كان أخطرها مشكلة الانفجار الديمغرافي، التي أخذت كل مداها مع استخدام البنسلين وعائلته بخاصة، ومع التقدم النسبي الذي أحرزته الوقاية الطبية في هذه البلدان بعامة.

ولم تأخذ مشكلة التزايد الديمغرافي شكلها المأساوي الكارثي إلا لأن هذه المجتمعات العربية لم تتطور، اقتصادياً، تطوراً متوازناً، متسقاً، مكوراً. ففي المجتمعات العربية التقليدية، كانت الايديولوجيا التقليدية، في وجه الأوبئة والشح، تشجع المزيد من التوالد وترفعه إلى مرتبة القداسة بغية المحافظة على البقاء. مع ذلك بقي عدد السكان خلال آلاف السنين، راكداً نسبياً. بيد أن تفسخ الاقتصادات التقليدية العربية لم يحمل معه، لأسباب عديدة، تغييراً في الايديولوجيا التقليدية وموقفها المشجع لمزيد من الأولاد. وهكذا تضافرت عوامل ثلاثة، تتمثل في استمرار ارتفاع معدلات الإنجاب **أولاً**، وتدني معدلات الوفيات **ثانياً**، والتطور المختل والمندلق والملجوم للاقتصادات العربية ثالثاً، رفعت التزايد الديمغرافي في هذه المجتمعات العربية إلى معدلات تضخمية، انفجارية، لم تشهدها من قبل.

على أية صُعُد نجد مخاطر الانفجار الديمغرافي؟

أ ـ تتجلى هذه المخاطر على صعيد التوظيفات، فلأجل الحصول على تنمية الموارد الإجمالية بنسب أعلى من نسب التزايد الديمغرافي لا بد من توظيف كميات ضخمة من الأموال. ومن الواضح، بالنسبة إلى هذه البلدان العربية، إن تعبئة هذه الكميات أمر بالغ الصعوبة، وبخاصة في الحالة الراهنة للوعي العربي.

وهنا لا بد من الإشارة إلى خطأ شائع يتمثل بالخلط التعسفي بين فكرتين جد مختلفتين، خلط فكرة وتيرة التنمية مع فكرة الكثافة الديمغرافية. فالخطر الأساسي للانفجار الديمغرافي إنما يكمن في الوتيرة السريعة جداً لتزايد السكان وليس في المستوى المطلق للسكان الذي يخلقه هذا الانفجار، هذا إذا وضعنا جانباً محدودية إمكانات التوسع في الأراضي الزراعية العربية.

ب ـ وتتجلى أيضاً على صعيد تناقض متوسط مساحة الأرض الزراعية للفرد، المزروعة فعلاً، في هذه البلدان[٥]. كما تشير الوقائع إلى تطور سلبي ملحوظ،

(*) كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨.

(٥) في مصر، تناقص متوسط مساحة الأرض المزروعة للفرد على النحو التالي: نصف فدان في عام ١٩٣٠، ربع فدان في عام ١٩٥٥، ثم فدّان في عام ١٩٧٥. في سوريا، لا تختلف نسبة التناقص عنها في مصر.

يتجلى في ركود بل تناقض المتوسط الفردي للإنتاج الزراعي وتراجع إنتاجية العمل الزراعي.

ومن الطبيعي أن يؤدي تناقض متوسط مساحة الأرض المزروعة للفرد إلى توسيع احتمالات المجاعة المكشوفة، التي من المرجح أن تزحف في البلدان العربية غير البترولية خلال عقد أو عقد ونيف، ما لم تطرأ تطورات توقف هذا الزحف. أضف إلى ذلك أن تفاقم الاحتياجات الغذائية، بسبب الانفجار الديمغرافي، يقيم عراقيل سلبية أخرى أمام محاولات التنمية: بدلاً من استيراد سلع التجهيز، يجري استيراد المواد الغذائية (تبلغ قيمتها حوالى نصف الميزان التجاري)، استيراد يؤثر بدوره، سلبياً، على الميزان التجاري.

ج - وأخيراً يطرح الانفجار الديمغرافي صعوبات مرتبطة بتعليم هذا العدد الكبير من الأولاد، الذين يتزايد عددهم بصورة أسرع من تزايد السكان عموماً، ويطرح صعوبات أخرى تتعلق بصحة النساء بسبب الحمل المتكرر، ويطرح أيضاً صعوبات تتعلق بالتنظيم والتوازن في توزيع البشر على الأرض، ونعني الهجرة الريفية الواسعة وما ينجم عنها من تضخم مفرط في نمو البلدان والمشكلات التي يفرزها.

هذه الحقائق، التي ليس في الوسع تجاهلها بل لا بد من أخذها بالاعتبار، تعلم أن إيقاف التزايد الديمغرافي يزيل أهم العقبات التي لعبت وتلعب أكبر الأدوار في إحباط محاولات التنمية العربية. وهنا نجد أنفسنا، مرة أخرى، أمام مشكلة ذات طابع ايديولوجي - سياسي، وتشكل، بالتالي، جزءاً من الثورة القومية الديمقراطية. إن تسييس مسألة تحديد النسل هو الشرط الأول أو الخطوة الأولى نحو حلها. أما الخطوة الثانية الأكثر أهمية وحسماً فهو تطوير عقلية المرأة، بحيث تعي قيمتها الإنسانية فلا تعود ترى نفسها مجرد أداة للإنجاب. وهذا التطوير هو، في نهاية المطاف، عملية سياسية تشكل جزءاً من عملية تسييس الشعب.

يقيناً، إن المشروع الثوري، مشروع تحديث وعقلنة ودمقرطة، وفي النهاية، تشريك المجتمعات العربية المتخلفة، سيحل في طريقه مشكلة التزايد الديمغرافي، لكن من الخطأ تجاهل أن تحديد النسل، حتى بعد نجاح المشروع الثوري في الإمساك بزمام السلطة السياسية، يشكل السابقة التي لا بد منها للتقدم الاقتصادي. حقاً، إن وقف التزايد الديمغرافي لا يعادل التنمية، لكن لا تنمية بلا وقف هذا التزايد. ولقد أقرت الصين الشعبية، بعد مواقف متناقضة وترددات وتلمسات بطيئة، الحد من تزايدها الديمغرافي.

٩ ـ لعب غياب القومية الدور الأكثر شؤماً وسلبية في إخفاق المحاولات التنموية العربية. والقومية التي نعني هي منظومة علاقات مجتمعية متطورة ومميزة نسجها تطور تاريخي معين بين أو داخل أعضاء جماعة واحدة. وبالتالي، وخلافاً للتسميات الدارجة، ليس قومية (بل قوماوية فحسب) ما كان مجرد موقف تمايزي أو انثنائي أو عدائي تتخذه جماعة ما إزاء أخرى. القومية هي الحركة التاريخية التي ترفع سديماً بشرياً إلى كتلة متجانسة، متلاحمة، مندمجة، تستحق اسم أمة.

غياب القومية يتجلى في تظاهرتين متداخلتين هما: نقص الاندماج القومي وضمور الوعي القومي.

نقص الاندماج القومي العربي، الذي هو حصيلة للركود العربي، يتجلى أساساً في استمرار أشكال التضامن التقليدية القديمة. ففي المجتمع العربي يعيش الناس، بالأحرى، منعزلين في عصبيات أو جماعات ضيقة خاصة: العائلة، العشيرة، الطائفة، القرية (بل ثمة عصبية مدينية وإقليمية). والواقع أن نظام القرابة العربي، الموغل في القدم والكابح للتقدم، والذي يقيم الروابط بين الناس لا على أساس عقلاني بل غريزي، لا على أساس الرأي بل الدم، يكمن في أساس استمرار أشكال التضامن القديمة. حتى أشكال التضامن الحديثة (مثلاً، الأحزاب السياسية المزعومة حديثة) تتوضح فوق/ أو تتمفصل مع، في حدود ملحوظة وفي الغالب، أشكال التضامن التقليدية بدلاً من أن تصفيها وتقوم على أنقاضها.

هذه الجماعات الضيقة الخاصة، وهي جماعات ما قبل قومية ولا قومية في آن، لا يمكن أن ترقى إلى امتلاك وعي قومي، أي وعي يتعاطى على/ ويتناقض مع مصالحها ويعانق المصلحة القومية للأمة، والواقع أن العالم العقلي والمجتمعي لهذه الجماعات عالم محدود، والعالم أو البشرية ينتهيان عند حدودها، ومن هنا افتقارها إلى الخيال أو الأفق الذي يجعلها قادرة على تصور روابط تلحمها بأناس يقعون خارج حدودها ولا تتعامل معهم تعاملاً مباشراً، أي إنها تفتقد الأفق الذي يرفعها إلى نظرة قومية شمولية. فالوعي القومي، أي الوعي القادر على استيعاب المصلحة القومية بجزئياتها وكليتها، بتفاصيلها وإجمالها يفترض قفزة نوعية تنقل تلك الجماعات من وعيها الغريزي إلى وعي عقلاني.

ولأن التنمية مسألة قومية البعد والطابع، لا يمكن الوعي الشامل إلا أن يلعب دوراً رئيسياً في عملية التنمية، ما دامت المصالح الخاصة الضيقة للجماعات التقليدية توضع فوق المصلحة القومية، وبالتالي ما دام التذرير المجتمعي يدفع الأفراد إلى وضع مصالحهم الخاصة فوق مصلحة الأمة والدولة. من هنا كانت القومية، في الوطن

العربي كما في العالم الثالث، إنجازاً للمستقبل وليست مشروعاً رجعياً فات أوانه وتخطته حركة التاريخ. القومية هي الأرض التي يبنى معها وعليها المستقبل العربي، وبالتالي فهي شرط النهضة. لذا فإن هؤلاء الذين يهاجمون القومية في الوطن العربي ويدعون إلى تجاوزها إنما يهاجمون شيئاً لا نملكه ولم نبلغه بعد، نحن العرب. والحال أنه لكي نتجاوز شيئاً ينبغي أن نحققه أولاً، وهذه أولى مهام الطليعة العربية، القومية، الحديثة.

ولقد أثبت عقم أو تعثّر المحاولات التنموية العربية صحة هذه الأطروحات: على الرغم من أن هذه المحاولات كانت بمثابة «إنزال» مشروعات إنمائية متناثرة كالبقع على سطح مجتمع تقليدي مفوت، إلا أن العثرات التي لاقتها، الكلفة المرتفعة جداً التي كلفتها، الخسائر التي لحقت بها، تقلب الخيارات والنزوات التي وجهتها، تقطع استمرارية خطط بنائها، مفاعيلها الهزيلة جداً على بنية الاقتصادات العربية، خير شاهد على الدور السلبي الذي لعبه نقص الاندماج القومي وضمور الوعي القومي.

إن سديماً من البشر لا يمكنه أن يتخذ قراراً تاريخياً ولا أن يشرع في حركة تاريخية. والحال أن النهضة قرار تاريخي يتخذه شعب بملء وعيه واختياره وصيحة حرب يطلقها ضد التأخر. ولكن لا شعب بلا قومية.

وبالطبع فإن غياب القومية قد انعكس على مسألة بناء كل من الدولة والديمقراطية، ذلك لأن الأولى تشكل قاعدة أو أساس الأخيرتين، المنبثقتين من المبدأ القومي السامي، مبدأ سيادة الأمة وحقها في امتلاك زمام مصيرها بنفسها. من هنا لم يكن بنيان الدولة في البلدان العربية يمتّ بصلة جوهرية إلى الدولة القومية العقلانية الحديثة. وما زاد مسألة قيام دولة قومية خطورة هو الدور الحاسم الذي ينتظر الدولة في قيادة عملية التنمية، بسبب عدم تكوّن طبقة برجوازية حقة، من النمط الغربي.

والواقع أن «الدولة» في عموم الوطن العربي، إذا ما قورنت بالدولة العصرية، تقع في مرتبة ما دون الدولة أو في مرحلة ما قبل الدولة، ذلك لأنها:

ـ إما دولة فئوية (طغمة، عائلة، عشيرة، طائفة، إلخ.)، الأمر الذي يفسر، جزئياً، طابعها الاستبدادي، ذلك لأن دولة كهذه لا تستطيع الاستمرار إلا باستعمال القوة ضد من هم خارج حدود قاعدتها البشرية. في حين أن الدولة القومية، التي لا بد أن تكون ديمقراطية، تتواصل مع مجموع الشعب، الأمر الذي يمكّنها من تعبئته وإثارة روح التضحية فيه ودفعه في طريق النهضة.

ـ وإما دولة ثيوقراطية إلى هذا الحد أو ذاك، الأمر الذي يفسر ليس فقط طابعها الاستبدادي، بل أيضاً شللها وعطالتها بالمحرمات والمسبقات، وانغلاقها، بالنتيجة، على العصر الحديث. في حين أن الدولة القومية دولة علمانية وعقلانية، ومؤهلة، بالتالي، لأن تكون عصرية ومستقبلية ومستوعبة استيعاباً واعياً وشمولياً المصلحة القومية وقادرة على خدمتها بالفعل.

هذه الفئوية التي سلخت الدولة عن الأمة، ثم هذه الثيوقراطية التي حرمتها من الوعي العقلاني، هبطتا بها إلى ما يذكّر بـ «الدولة» المملوكية، بحيث لم يعد لها من سمات الدولة الحديثة سوى بعض أطر ومظاهر وشكليات، موروثة من «الدولة» الكولونيالية.

يقيناً، إن «الدولة» الكولونيالية، التي لم تجد في المدينة الإسلامية (= علاقات مجتمعية + ثقافة وحضارة + ايديولوجيا) تقليداً دولوياً، جاءت مفصولة عن الشعب وفي سياق عملية اغتصاب قومي شاملة، إلا أنها ليست دولة فئوية ولا ثيوقراطية، ناهيك عن أن الاغتصاب المملوكي أكثر إطباقاً وأشد هولاً وسحقاً. من هناك كان انبعاث «الدولة» المملوكية أو العثمانية، الذي يشكل جزءاً من ظاهرة انبعاث المجتمع العربي ما قبل الكولونيالي، خطوة إلى الوراء بالنسبة إلى الدولة الكولونيالية.

«الدولة» المملوكية المحدثة هي «دولة» منسلخة وتالفة ومفوتة، فكيف يمكنها أن ترسي اقتصاداً حديثاً وتشغله؟!

نقد الايديولوجيا المهزومة

فـــي
الجذور الفكرية للهزيمة

في ٥ ـ ٣ ـ ١٩٧٣، في مدينة بنغازي، جرى لقاء عدد من «المثقفين» العرب تحت اسم «لقاء المفكرين العرب» وتحت شعار «الإعداد لمعركة التحرير».

كانت المجابهة العربية ـ الإسرائيلية بمختلف أبعادها محور مناقشات هذا اللقاء، بيد أن الشطح المألوف لدى العقل التقليدي مدّ المناقشات لتغطي كل شؤون الدنيا والدين.

لقد مضى على هزيمة العام ١٩٦٧ حوالى ست سنوات، ومع ذلك فإن خبط الجزمة الإسرائيلية على جباهنا خلال هذه السنوات الست لم يوقظ بعد أحداً. هذا هو الانطباع الذي تكوّن في ذهني عندما كنت أتتبع المناقشات: لقد عكست مناقشات هذا اللقاء الواقع «الفكري» المتخلف، السطحي، الممزق، الراكد، الذي لم يخترقه العصر ولم يشعر جدياً بانسياب الزمن، وبالتالي فإن المرء ليكتشف في المناقشات جذور الهزيمة في عقولنا اللاعقلانية وفي «ثقافتنا» الهجينة، السطحية والمتيبسة.

ما العمل في مناخ كهذا؟ لم أشأ العزوف كلياً، كما أنني لم أنخرط في الحومة. لقد اكتفيت بإلقاء حجر في مياه راكدة تمثل في الكلمة التي تلي هذه المقدمة. وحاولت في كلمة سريعة أخرى أن أدافع عن علاقة عقلانية مع الاتحاد السوفياتي، كما بينت مخاطر نزعة العداء للشيوعية وبخاصة على الصعيد الفكري، إذ إن هذه النزعة تمنع كل تطور للفكر العربي وتعرقل كل تماسّ حي مع العصر. ثم تركت الملتقى يتابع جلساته.

بعد أن قطع هذا الملتقى شوطاً غير قليل من أعماله، وبعد أن تناول المتلاقون

حل المشكلات التي يعانيها وطننا العربي، حق لي، وأنا الذي فاتتني المناقشة، أن أبدي تقييما إجمالياً لأعماله، الذي أعتبره تقويماً للواقع الفكري العربي في الوقت نفسه.

في هذا الملتقى تجابه، أو بالأحرى وُجد، تياران. أنا لا أنتسب إلى أي منهما. أنا أزعم أنني أنتمي إلى تيار ثالث، لم يرفع صوته بعد في هذا الملتقى. وها هو صوتي محاولة للتذكير لا محاولة للصدام والعراك.

قلت برز في هذا الملتقى تياران رئيسيان، ولكن ثمة سواقيَ صغيرة فرعية تائهة بينهما. هذان التياران كانا، ولا يزالان، يسيطران على حياتنا الفكرية والسياسية منذ مطلع النهضة العربية الحديثة حتى اليوم، أي حتى بعد هزيمة العام ١٩٦٧.

التيار الأول تيار إسلامي، تراثي، سلفي. تمثَّل هنا، في هذا الملتقى، في أفكار الدكتور عمر فروخ، التي عرضها بكل جرأة وبكل وضوح.

التيار الثاني تيار قومي في أهدافه، شبه عصري في نياته وشبه تقليدي في واقعه، وتلفيقي[١] (Éclectique) في منهجه. ولقد قدم الأستاذ صلاح الدين البيطار عينات من أفكار هذا التيار.

التيار الأول: يكره الحاضر، ويرى بخوف إلى المستقبل، ويتطلع بشوق وحنين وتقديس إلى الماضي. وبكلمة: إنه يرفض العصر. العصر الذهبي في المستقبل هو أن نستحضر عصراً مضى منذ ألف وأربعمائة عام. إنه تيار يعيش بدلالة الماضي.

التيار الثاني: الحاضر رغم أن الحاضر صنيعه. يريد أن يتفلت من الماضي في حين أن هذا الماضي يمسك بتلابيبه. يأسره مستقبل غائم لا يتمثل في الماضي بالضبط وإنما في استحالة عصرية من استحالاته، فيدور في حلقة مفرغة يظنها تقدماً إلى الأمام. تحت وطأة العصر وإذلاله أصبح يرنو إلى هذا العصر، ولكن ثقل رواسب الماضي في ايديولوجيته تجعل سعيه إلى ولوج العصر أشبه بسعي المهربين، إذ

(١) هنا لا بد من إيضاح: ما دمت بصدد الحديث عن المنهج، لذا لست إزاء تقويم أخلاقي كما أنني لا أرمي إلى غرض تحقيري. لقد استبعدت كلمة انتقائي لا سيراً مع القاموس الفلسفي المصري فحسب، بل لأنني أردت أن أترك عبارة الانتقائية للمذهب الذي يحاول انتقاء الأفضل بين المذاهب. أما التلفيقية فهي النزعة الفكرية التي تقتطع لا بدلالة الحاضر فحسب، بل الانتقاء تحت ضغط الماضي، بصرف النظر عن البنيان الفكري والترابط المنهجي ومتطلبات تغيير الواقع، فضلاً عن انتقاء متناقضات.

يريد الدخول إلى العصر خلسة عن أعين الماضي أو بمباركة منه. الجزمة الإمبريالية - الصهيونية تدفشه دفشاً إلى العصر، ولكنه يخشى وحشة العصر وبرودته وزلزلته.

لكي لا يبقى كلامي معلقاً في فراغ، سأحاول أن أقول كلمة عن تطورهما ونهاجيتهما، ثم أقدم عينات من تفكيرهما.

١ - **التيار الأول** نهاجيته القياس أو المحاكاة. وما دام التراث بالنسبة إليه هو القرآن والسنة بالأساس، لذا أصبحت مهمة «العقل» أن يحاكي، أن يقيس كل مشكلة جديدة بالمشاكل القديمة. فإذا لم يجد مماثلة أو مشابهة تعين عليه أن يستوحي المنحى العام أو الروح العامة للتراث.

نهاجية هذا التيار إذاً هي السير وراء نهج الأسلاف: مهمتنا هي أن نكرر أسلافنا، والويل لنا إذا أخطأنا التكرار. هنا فقد الفكر الدم والعصب، وربط الدماغ بحبل موصول بالماضي السحيق، وأصبحت مهمته، بعد أن نفض غبار الصوفية عن الإسلام، أن يحاكي فقط. هذا التيار لم يستوعب فكر الأسلاف، بل على العكس فإن فكر الأسلاف الذي استوعبه.

إن الوزن الايديولوجي والسياسي لهذا التيار لا يتمثل في هذا التيار في حد ذاته، فحده، كقوة اقتحامية، أصبح مثلوماً بعد أن أنجز مهمته في بدايات النهضة على يدي الأفغاني ومحمد عبده، اللذين نهضا بمهمة تاريخية، ولا شك، تجسدت في تدمير الايديولوجيا الصوفية التي كانت تشكل الغطاء الايديولوجي للدولة العثمانية كما كانت تشكل الايديولوجية السائدة في صفوف الجماهير.

ثُلم حدُّه، وتكرر كقوة اقتحامية، لا لأن محاولة التجديد الإسلامي التقليدية كانت عاجزة عن مواجهة تحديات عصر جديد كلياً بالنسبة إلى التراث الإسلامي فحسب، بل لأن هوة لا تُردَم قامت بين الماضي العربي والواقع العربي الذي انسحق تحت ضربات أوروبا العصرية. إن انهيار هيكل المجتمع العربي التقليدي بفعل التغلغل الغربي الاستعماري والحضاري، وكون هذا المجتمع النغل الجديد أصبح الجزء الرث والخاضع في بنيان دولي جديد، قد خلقا ضرباً من انقطاع في السلسلة التي تربط الماضي والحاضر، أصبحت معه محاولة الإصلاح التقليدية تسقط في هذه الهوة، وذلك لأن الصدمة الإمبريالية للمجتمع العربي التقليدي لم تبق التطور العربي متصلاً متواصلاً كنمو عضوي منتظم، بل أحدثت انقطاعاً لا سبيل إلى رأبه. وهذا يفسر فشل الوهابية في الامتداد إلى المجتمعات العربية الأقل تأخراً وتحولها إلى مومياء في المجتمعات البدوية العربية التي بدأت ترى العصر من خلال أنابيب البترول.

ولكن إذا كان هذا التيار الايديولوجي قد أصبح مثلوم الحد كقوة اقتحامية، إلا أنه ما زال يسهم في عرقلة تطور الفكر العربي تطوراً متوازناً حثيثاً نحو العصرنة، ويمارس ضرباً من التضييق والحصار على كل فكر عربي حديث.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التيار، الذي كان مبثوثاً في كل خلايا العقل العربي، شكّل أرضية التيار الثاني في أسوأ الأحوال أو كان عنصراً من عناصره المكوّنة[٢].

٢ ـ وعلى أرضية التيار الأول، وبسبب عجزه، ولد التيار الثاني. وكما مثل الأول المرحلة الأولى في تطور الفكر العربي الحديث، جاء الثاني ليمثل المرحلة التالية الأكثر تقدماً في هذا التطور، حيث لعبت دوراً إيجابياً تقدمياً بدأ يضمر منذ أوائل الستينيات حتى استنفد مع هزيمة حزيران/ يونيو.

«نهاجية» التيار الأول كان المحاكاة والقياس. أما الثاني فنهاجيته التلفيق. كيف؟

الفكر الإصلاحي السلفي فكر مصفَّح إزاء ما يشكل جوهر العصر أو جوهر الحضارة الأوروبية. أما الفكر التلفيقي فقد تمزق وفقد توازنه بين ثقل التراث وصدمة الغرب. حاول أن يبقى على ضرب من ارتباط بالتراث ففشل، وحاول أن يحاكي قِردَيا بعض جوانب مدنية الغرب التقنية ففشل. تراث الماضي يجثم في أعماقه وسطوة أوروبا تخيم على ذهنه. فهو تراثي تمغرب أو متمغرب تسلّف. ولكن تمغربه تلفيق وتسلُّفه تلفيق أشد. على ثوب غربي حاول أن يضع رقعاً تراثية ففشل، وعلى ثوب تراثي حاول أن يضع رقعاً متمغربة ففشل.

إنه ينتقي، ينتقي دوماً، وينسى أو يتناسى أن الفكر بنيان ونظام وآلية ونهاجية.

إنه فكر بلا عظمة وبلا رجولة. لقد ضاق بالماضي، ولكنه عجز عن استيعاب

(٢) بل أذهب إلى أبعد من ذلك: إن التيار السلفي، كمنهاجية، يشغل حيزاً كبيراً إلى هذا الحد أو ذاك في الماركسيات العربية. وإلا كيف يمكن أن نفسر ضمور العنصر العقلاني في الماركسيات العربية (التقليدية والجديدة). إن المعتقدية (الدوغمائية) لا تفسر وحدها تسطح وفقر الماركسيات العربية. فشتان، مثلاً، بين دوغمائية موريس توريز ودوغمائية خالد بكداش. إن الفخفخة اللفظية عند خالد بكداش وغياب أي عنصر نقدي في تفكيره وامتثاليته وأسلوبه التقريري وعلاقاته الشرقية مع رفاقه تعطي صورة واضحة عن الأرضية الشرقية التقليدية التي بنيت عليها ماركسية خالد بكداش، مثلاً.

العصر. إنه فكر هجين، أمه التراث وأبوه علج أوروبي. ولكنه يمثل خطوة كبيرة ـ على الصعيد التاريخي ـ في تطور الفكر العربي الحديث وتطوره.

٣ ـ السؤال: ولكن كيف؟ التيار الأول استوعبه فكر الأسلاف ولم يستوعب فكر الأسلاف. التيار الثاني لم يستوعب لا الماضي ولا العصر. وثمة تيار آخر (بل أقل من تيار) متمغرب خالص، بمعنى أنه استوعب بعضاً من الفكر الغربي، فاقتلعه هذا البعض (ولأنه بعض) عن الأرض التي يعيش عليها وطرح عليه وأثقله بمشكلات ليست مشكلات الشعب الذي ينتمي إليه، فعاش مغترباً متمغرباً.

لكي لا أطيل أقول باختصار: إنه نهاجية سليمة وإن أفقاً واضحاً للنضال إنما يتطلبان استيعاب الماضي (لا أن يستوعبنا الماضي) يتطلبان استيعاب العصر، لا في تظاهراته، لا في جوانبه التقنية، بل في نهاجيته وميكانيكية حركته وسيره وفي بنيته الإجمالية الشمولية، بدءاً من عصر النهضة، مروراً بعصر الأنوار، وصولاً إلى الماركسية.

أنتقل الآن إلى عرض عينتين من فكر التيارين:

موقف التيارين من المسألة القومية العربية

التيار الإسلامي الخالص غير المنافق يقول ما يلي: إن الدين أساس الجماعة وناظم عقدها. والإسلام هو وحده إطار الجماعة أو الملة (المصطلح القديم الذي حل محل مصطلح الأمة) الإسلامية. لذا فالحديث عن أمة عربية تجديف على الإسلام وَقسْم للأمة الإسلامية وبدعة، وهو مرفوض بالتالي.

التيار القومي، تلفيقي النهاجية، يهرب من الموضوع، يلف حوله، فهو يريد أن يهرِّب أفكاره تهريباً. يقول كل شيء ولا يقول أي شيء. يستحضر العنصر الديني من الماضي، ويستجلب المذهب القومي أو الايديولوجيا القومية من الغرب، يخلط شعبان برمضان، ولكن شعبان يبقى شعبان ورمضان يبقى رمضان.

وسأكتفي الآن بعرض رؤوس أقلام فقط حول هذه المسألة:

١ ـ إن الرابطة القومية هي رابطة جديدة، رابطة القوم أو الأمة التي تتكلم لغة واحدة، تحل محل الروابط القديمة، ومنها الرابطة الدينية.

٢ ـ إن القومية العربية قد نمت كحركة سياسية ضد العثمانيين، وهم

مسلمون. وهي، كايديولوجيا، كانت بالأساس ايديولوجيا مثقفين عرب مسيحيين (رغم إسهام عدد من المثقفين المسلمين العرب في صياغتها في مراحل لاحقة) أرادوا تجاوز الرابطة الدينية القديمة وبناء رابطة جديدة تجمعهم بالعرب المسلمين.

٣ ـ ولهذا فإن الحركة القومية العربية لا يمكن إلا أن تكون حركة علمانية إذا أرادت أن تكون صادقة مع نفسها. نعم إن الإسلام، كتراث حضاري (يضم بالطبع سائر فروع التراث الإسلامي من أدب وفلسفة وسياسة وعلم، ولا يقتصر على اللاهوت الديني المتمثل في القرآن والسنة وعلوم الكلام)، يشكّل عنصراً في القومية العربية، ولكنه مجرد عنصر.

٤ ـ وما دامت الحركة القومية العربية حركة علمانية، لذا فإن سياستها الدولية يجب أن تبنى على أساس مصلحتها القومية، أي على أساس المنفعة المقاسة قياساً عقلانياً، بصرف النظر عن أي اعتبارات أخرى، ومنها الاعتبار الديني.

٥ ـ هنا لا يسعني إلا الإشارة إلى كل الجانب الإيجابي في التيار القومي العربي إنما يكمن في تأكيده على الوحدة العربية. ولكن لا بد من قول كلمة: إن الوحدة العربية هي الشرط اللازم لا الكافي لدخول العصر.

موقف التيارين من مسألة استيعاب التقنية الحديثة

الصدمة الأوروبية التي تلقاها العرب من الغرب، منذ الغزو النابوليوني لمصر، أجبرتهم على التساؤل: كيف يمكن أن نصبح متقدمين وأن نُبقي على هويتنا في الوقت نفسه.

ومنذ الجبرتي، مروراً بمحمد عبده، وصولاً إلى الدكتور حسن صعب[٣]، والعرب ما زالوا يطرحون السؤال نفسه ويجيبون عنه الجواب نفسه. ولكن لا حل، وجزمة الاستعمار مستمرة تهرس أنوفنا منذ ذلك الوقت وحتى اليوم.

ولم يكن العرب وحدهم هم الذين طرحوا هذا السؤال على أنفسهم. فالصينيون والفيتناميون والهنود، إلخ.، طرحوا هم أيضاً مثل هذا السؤال، وبالألفاظ نفسها تقريباً.

التيار الأول، التيار الإسلامي الإصلاحي، فسخ أوروبا إلى شقين: الشق

(٣) أحد المشاركين في الملتقى، ألحّ كثيراً على مسألة استيعاب التقنية. منهجه أزهري الأرضية متأمرك البنيان.

الفكري، رفضه. الشق التقني قبله. يقول دعاته: أوروبا منحطة أخلاقياً ومتفسخة اجتماعياً وملحدة فكرياً، وهذا زاد مرفوض. أما زادها الآخر فنقبله: الوسائل التقنية.

التيار الثاني، التلفيقي، تمسّك بالماضي (بل بقي الماضي ممسكاً به جاثماً في أعماق تفكيره وعاداته) وأراد أن يمسك بالعصر في الوقت نفسه. فأضاف إلى شعار الأصالة شعاراً جديداً، شعار التحديث أو العصرنة. فأصبح شعاره أصالة محدثة أو تحديثاً أصيلاً.

وكالعادة، وضع التراث الغربي في طبق بعد أن فرمه نتفة نتفة، وأخذ ينتقي ما وسعه ذهنه المحدود الانتقاء.

ماذا كان يرفض... وماذا كان يقبل؟

لم يكن، فعلياً، يرفض ما يهدد هويته التقليدية، كما أنه لم يكن يقبل ما يراوغ ويدغدغ. بل بالأحرى كان يهرب من كل ما يزلزل «عاداته الذهنية» وتصرفاته الدهرية، وكان يقبل ما يمكن أن يتصالح مع هذه العادات والتصرفات ولا يهدد بشقلبتها. وفي كل الأحوال فإن الاجتياح الغربي على صعيد الحياة اليومية كان يفرض عملياً ما كان يهرب منه التيار التلفيقي نظرياً، مما أفقد هذا التيار الطابع الريادي.

التراث الغربي لا يمكن أن يفسخ أو يفرم. التراث الغربي كل متكامل، له سيرورة، له هيكل، له آلية، له ركائز. إما أن تستوعبها كلها وإما أن تهرب منها كلها. التيار القومي التلفيقي لم يدرك هذه الحقيقة تارة، أو كان يهرب منها تارة أخرى.

الأصالة والتحديث، وما أجمل هاتين الكلمتين عندما تجمعان، جعلتا أصالة التيار التلفيقي هجينة، وجعلتا تحديثه سلفية خجولة. إن جانباً من هذا التيار غارق في أوروبا والجانب الثاني غارق في الماضي. وكما فسخ التيار الأول أوروبا إلى قسمين، حاول الثاني أن يلصق نتفة من أوروبا مع نتفة من الماضي في كيان واحد.

وبالفعل فإن التقنولوجيا ـ ظاهرياً ـ لا تهز عاداتنا الذهنية ولا تشقلب عاداتنا وتصرفاتنا. ومن أجل هذا قبلت بالكلام.

منذ الجبرتي ونحن نركض وراء التقنولوجيا. ولكن يبدو واضحاً أننا لم ندركها.

وأحد أدلة ذلك الآلام والحرقة التي رأيناها على وجه الدكتور صعب عندما كان يتحدث عن التقنولوجيا.

تلك سذاجتنا. لماذا؟

التقنولوجيا الحديثة ليست سوى ثمرة من ثمرات التراث الغربي، هي الجانب التقني في بنيان واحد متكامل يتطور منذ خمسة قرون. لذا فإن استيعاب التقنولوجيا الحديثة إنما يقتضي أن نستوعب المقدمة والأرضية الثقافية لهذا التراث.

عندما ركضنا وراء التقنولوجيا مقطوعة عن أرضيتها الثقافية أصبح لدينا طائرات ولكن لم يصبح لدينا طيران، أصبح لدينا عسكر ولم يصبح لدينا جيوش، أصبح لدينا مصانع ولكن لم تصبح لدينا صناعة. إذا لم نستوعب الأرضية الحضارية والفكرية لهذه التقنولوجيا، فلن نستطيع البتة أن نجعل من الفرد ترساً في جماعة، بل سيبقى فرداً متفرداً عاجزاً.

ألخّص: طريقنا ما زال شاقاً وطويلاً. يجب أن نستوعب الماضي لا أن يستوعبنا الماضي. يجب أن نستوعب الغرب لا أن يستوعبنا الغرب (فيطرح علينا مشاكل ليست مشاكلنا)، إنه لطريق طويل، ولكن بعد هزيمة حزيران/ يونيو لا بد من السير في هذا الطريق.

السياسات العربية
ماذا تشكو: اللاعقلانية أم الخطأ؟![*]

لقد وجد العقل لدى الإنسان على الدوام، لكن ليس دائماً في صيغة عقلانية.

ماركس

ذات يوم غير بعيد، ندب مسؤول سياسي عربي أخلاق القرية، غيابها عن السياسة العربية، تفسخها وانحطاطها. غير أن ما لم يندبه، وهو محق، هو ايديولوجيا القرية وعقل القرية في السياسة العربية عموماً، وفي السياسة العربية الخارجية خصوصاً.

وبالفعل، فإن قيم، تقاليد وأخلاق القرية (والقرية هنا ترمز إلى العالم التقليدي المفوّت برمته)، مع تغلغل الرأسمالية الطرفية وتحت وطء القيم التي حملتها والإلزامات التي فرضتها، تجف أكثر فأكثر وتتغلغل فيها وتغطيها قيم وإلزامات اقتصاد السحت أو اقتصاد تجارة الرق الذي يقوم في الأطراف[1]. لكن في الوقت الذي ينهار العالم التقليدي وتذبل قيمه، لم ينبت ولم ينهض، عوضاً عنه، عالم جديد يعاصر المجتمعات المتقدمة الحديثة. ليحمل إلينا قيمها، انتظامها وعقلانيتها.

لقد فقد مجتمعنا دعة، طيبة، امتثالية وتكافلية المجتمع التقليدي، كما أن ضغوط العالم الحديث أفقدته القدرة على العيش بدلالة الماضي، لكن لم يتح له أن يتمثل قيم، مناهج وإلزامات المجتمع العصرية: العقلانية، الفائدة، العيش بدلالة المستقبل، من العالم البرجوازي الحديث، كسبنا شهوة الربح من دون أن نكسب

(*) هذا النص منشور سلفاً في كتاب الراحل ياسين الحافظ: **اللاعقلانية في السياسة العربية**، وقد ارتأينا تثبيته (المحرّر).

(١) العالم اليوم، بحسب سمير أمين، مؤلف من عالم المركز، المؤلف من الدول الصناعية، وعالم الأطراف المؤلف من الدول ذات الاقتصاد الخاضع والمكمل للاقتصادات الإمبريالية. وعالم الأطراف هو، بشكل عام، العالم المتخلف، واقتصاده يسمى Economie de traite.

تقديس الإنتاج والعمل. تعلمنا أنانية وفردية البرجوازية الغربية في صورة تذرير للمجتمع وعجزنا عن تعلم روح الاندماج فيه والمواطنية وإيثار الصالح العام (Civisme) التي جاء بها التطور البرجوازي. وبكلمة ضرب من نغولة يخترق، من الباب إلى المحراب، مجتمعنا العربي.

الحنين، الإيهامي بالطبع، إلى التقليدي والماضي من جهة، واللهاث، القاصر بالطبع، وراء المعاصر من جهة أخرى يلخصان مأساتنا وغربتنا. التقليدي يهرب منا ويبتعد أكثر فأكثر، والمعاصر يسحقنا ويذهلنا ويتخطانا أكثر فأكثر. وفي هذا النوس نفقد التوازن وينفصم وعينا عن حاجاتنا.

تظاهرات السياسات العربية، الداخلية والخارجية، على تعدد وتضارب نوازعها وأهدافها وخياراتها، تقدم صورة عينية عن هذا الوعي وهذا الواقع، بل إنها لتبدو الأكثر مأساوية والأشد تأخراً من سائر تظاهرات المجتمع العربي الأخرى: الاجتماعية، الاقتصادية، الايديولوجية، الخ.

إذا وضعنا، الآن، جانباً السياسات العربية الداخلية التي تعطي الانطباع، على رغم المحاولة الناصرية العظيمة والقاصرة معاً، وكأن المجتمع العربي يفتقر إلى تاريخ سياسي داخلي وأن الرأي العام العربي صاغر أو عَزوف أو معلَّب، نرى السياسات الخارجية العربية، وهي المعرّضة مباشرة لسياسات الدول المتقدمة، بضغوطها وإغراءاتها، بقوتها وحيلتها، بعقلانيتها وواقعيتها، تجسّد، من خلال المقابلة والمقارنة مع الأخيرة، التأخر مدفوعاً إلى حالته القصوى.

قبل الحديث عن أسباب تأخر السياسات العربية وخاصياتها، من المناسب، في محاولة لمزيد من الفهم لجذور هذا التأخر، قول كلمة حول السيرورة التاريخية التي صيغت خلالها وتبلورت المفاهيم والمؤسسات الجديدة للسياسة العصرية والدولة العصرية.

قبل عصر النهضة الأوروبية، وقبل تكوّن وصعود البرجوازية، وبالتالي قبل تَكوُّن القوى الاجتماعية التي جعلت من الممكن انبثاق دولة برجوازية وقومية في العصر الحديث، كانت السياسة، المتجهة أساساً إلى الحفاظ على الواقع القائم، مرتبطة بالمعتقدات الكنسية (Les Dogmes) وقوانين الأخلاق التقليدية، وكانت بالتالي موسومة بطابع ميتافيزيائي وفرعاً من فروع اللاهوت(٢).

---

(٢) يقول أنجلس: «... بقيت السياسة والتشريع بين أيدي الكهنة، شأن كل العلوم الأخرى، مجرد فرعين من فروع علم اللاهوت وأصبح البحث فيهما يجري وفق المبادىء والأسس المطبقة في اللاهوت»، انظر: كارل ماركس وفريدريك إنجلس، **حول الدين**، نقله إلى العربية زهير حكيم (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ٧٧.

مع انطلاق البرجوازية، كان العالم القديم يتزلزل. في هذه الزلزلة، التي فتحت الطريق لإقامة الدولة البرجوازية والقومية في العصر الحديث، كانت التيارات الرئيسية التي تحفر، بتساند وتفاعل، أسس العالم الجديد المتحرر من الميتافيزياء واللاهوت، هي الثلاثة التالية: الأول هو التيار الذي قاده «لوثر» عندما حطّم الدكتاتورية الروحية للكنيسة. الثاني هو الذي أطلقه «كوبرنيك» الذي حرر علم الطبيعة من قيود اللاهوت. الثالث صاغه «ماكيافيللي» الذي حرر السياسة من الوهم والميتافيزياء.

إن ماكيافيللي، أحد أبطال زمانه وأحد الرجال الذين أرسوا أسس الهيمنة العصرية للبرجوازية (بحسب وصف إنغلز)، عندما حرر السياسة من المطلقات، كان يرسي، في الوقت نفسه، حجر الزاوية في بنيان السياسة الحديثة «سياسة ترتكز أولاً على المصلحة القومية (وليس العقيدة الدينية)، ثانياً على التمييز بين الحقيقة الواقعية والمعتقد، أي سياسة ترى «من الأنسب الذهاب مباشرة إلى الحقيقة الفعلية للشيء، بدلاً من الاكتفاء بتخيله» (ماكيافيللي)، ثالثاً على مبدأ سيادة الأمة.

هذه السيرورة الطويلة في تحديث السياسة، التي بدأت مع ماكيافيللي وتتابعت بعده، ارتكزت ولا شك على نمو المدن ونشوء المجتمع الصناعي وتطوره، إلا أنها ارتكزت بالنسبة نفسها على تظاهرة مواكبة أخرى، أي على صعود النزعة القومية وبناء الدولة البرجوازية المتحررة من سلطان الكنيسة، اللذين أرسيا، بتضافر مع عوامل أخرى، علمنة وعقلنة المجتمع الغربي.

هذه العلمنة والعقلنة التي أصابها المجتمع الغربي، التي أعطته مزيداً من النضج والقوة والسيطرة على مقدراته الخاصة، أعطت سياساته مساراً جديداً: فبالإضافة إلى دمقرطة مركز القرار السياسي، التي أملت مبدأ الفائدة أو المصلحة (القومية بالطبع)، كانت موضوعة التمييز بين الواقع والمعتقد، بين الواقع والرغبة، بين الواقع والحق، تفرز مبادىء أخرى في توجيه السياسة:

١ ـ القوة وأثرها في إقامة نظام جديد للأمور.

٢ ـ مفاعيل الزمن في خلق وإلغاء الحقائق الواقعية.

٣ ـ تغيير أساليب العمل مع تغير الظروف، إلخ. وإذا شئنا تلخيص الخاصيات الأساسية للسياسات الحديثة نقول: إنها قائمة على العقلانية في «تحريك الأشياء والبشر» أولاً، وقائمة على الفائدة ثانياً، وإنها تصاغ في مجتمع تدمقرط مركز القرار فيه ثالثاً.

من الممكن أن نسم هذه السياسة بوصفها سياسة البرجوازية، لكنها، هي نفسها، وبالنسبة نفسها، السياسية العصرية عموماً، وذلك لأن السمات التي للسياسات البرجوازية هي نفسها سمات السياسات الاشتراكية الحديثة التي تعمل لتغيير ثوري للمجتمع[٣]. التقدير الذي يكنه إنغلز لـ «ماكيافيللي» بوصفه واضع علم السياسة الحديث، نظرة غرامشي إليه بوصفه معلم الطبقات الصاعدة فن الحكم، التكتيكات اللينينية التي تعتبر تطبيقاً خلافاً لبعض أطروحاته ـ هذا كله يؤكد الأساس المشترك، الأساس الحديث، لكل من منهجي السياسات البرجوازية والسياسات الاشتراكية. ولا يغير من هذه الحقيقة في شيء كون الأولى أصبحت تنزع إلى المحافظة على وضع قائم في المجتمع، والثانية لا تزال ترمي إلى تغييره هنا أو أنها غيرته هناك.

وإذا كانت السياسات البرجوازية في المجتمعات الغربية تأخذ أكثر فأكثر طابعاً محافظا بالنسبة إلى شريحة برجوازية وليبرالياً بالنسبة إلى أخرى، وإذا كانت السياسات الاشتراكية (الحديثة بالطبع) تأخذ طابعاً ثورياً، لكن ينبسط في أساسهما قاسم مشترك يتمثل في كون ما نسميه «الواقعية السياسية»، أي العقلانية مطبقة في السياسة، تشكل منهج وبوصلة منظوراتهما السياسية وفعلهما السياسي. ولا يغير من هذه الحقيقة في شيء كون السياسات البرجوازية سياسات «واقعية محافظة» أو «واقعية تطورية» وإن السياسات الاشتراكية، اللينينية بخاصة، سياسات (واقعية ثورية).

في المشروع الثوري، مهما بلغ من عقلانية وواقعية، مهما انغرزت جذوره في العلم الاجتماعي، لحسة ايديولوجيا، أو شيء من حلم، بحسب عبارة لينين. هذا العنصر الايديولوجي أو الحالم، في المشروع الثوري، يهدد في حال تضخمه وحجبه تضاريس الواقع، إلى تحويل الأخير إلى طوبوية مبتوتة الجذور بالواقع العياني. إن العقلانية في العمل الثوري تنطوي، على الدوام، على ضرب من توتر أو تنابذ بين الايديولوجي والواقعي، وبقدر ما يندرج هذا الايديولوجي في الواقعي ويخضع له، تتزايد فرص انتصار المشروع الثوري. من هنا، فإن السياسة الثورية (والسياسة القومية في البلدان التابعة والمتأخرة تصب في سياق ثوري) إما أن تكون عقلانية تامة أو أن تتحول إلى خُبال سكيزوفريني تارة أو لفظة ثورية تارة أخرى. وهي باعتبارها

---

(٣) وإلا كيف نفسر تحالف تشرشل مع ستالين أو تحالف ستالين مع هتلر؟! من السذاجة اعتبار موقف ستالين مجرد هفوة. وهذا يفسر أيضاً كيف أن ماو تسي تونغ، عندما كان الشعب الصيني يواجه الإمبريالية اليابانية بوصفها العدو الرئيسي، اعتبر من الممكن الاستفادة من التناقضات القائمة بين الإمبريالية الأخيرة والإمبرياليات الإنكليزية والفرنسية والأمريكية.

سياسة قلب الواقع، سياسة فعل فيه، مضطرة إلى مواجهة عقبات، اختيار احتمالات، اهتبال فرص، وهذا يفرض عليها أقصى درجات الواقعية التي لا يداخلها وهم ولا أحكام قيمية. خلافاً للسياسة المحافظة أو التطورية، التي لا تتطلب أكثر من تشغيل استمرارية الواقع القائم ومتابعة حركته المنسابة. وبالتالي فإن الأولى تتطلب عقلانية أكبر من الثانية، تتطلب أعلى مراتب العقلانية، لأنها ملزمة بتحقيق تركيبة بين الواقعي والثوري: الواقعة ـ الثورية.

إن التشبث بالمشروع الثوري يمنح السياسة الثورية طابعاً صلباً، عنيداً في مواقفها المبدئية، إلا أن البحث عن الجدوى، الملاءمة والفائدة يفرض عليها نبذ الطوبوية والمغامرة في مواقفها التكتيكية، وبالتالي يتطلب أن تكون لاصقة بالواقع العيني من جهة ومتمتعة بأقصى مرونة ممكنة في تحركها لمواجهة هذا الواقع من جهة ثانية، أي أن تأخذ على الدوام بالاعتبار ما يسمى بـ «علاقات أو موازين القوى». لكن، خلافاً للواقعية المحافظة أو الواقعية التطورية، فإن الواقعية الثورية في السياسة ترى إلى الواقع من خلال منظور ديالكتيكي، باعتبار أنه في حركة دائمة، بطيئة أو سريعة تتضمن انقطاعات، وقفات، تراجعات، قفزات. لذا فهي تحاول أن تلتقط، عبر التحليل، الميول الكامنة في حركة الواقع، بغية تدعيمها أو لجمها أو اقتناصها، للوصول أخيراً إلى التحكم في مجرى الأحداث والإمساك بالفرص الثورية المتاحة. ألم يسم ستالين أسلوب العمل اللينيني، ويمكن القول السياسة اللينينية، بوصفه مزيجاً من الحس العملي الأمريكي والحمية الثورية الروسية؟!

إذا كانت هذه هي الشروط والظروف التي نشأت فيها وتبلورت في إطارها ملامح الدولة والسياسةُ العصريتان، وبالتالي ما دام التطور العام للمجتمعات الغربية هو الذي قاد إلى هذا التطور في البنية السياسية الغربية، يصبح مفهوماً لَمِ بقيت السياسات العربية محكومة بالتأخر العام للمجتمع العربي.

لقد بقيت الدولة العربية، في شتى أشكالها البرلمانية، «الثورية»، الأوتوقراطية، العسكرية، التي ارتدت إطاراً شبه حديث مع الاجتياح الاستعماري، ذات بنية تقليدية من حيث الجوهر. والصفة الأولى المميزة لدولة ذات بنية كهذه ليس فقط كونها فوق المجتمع، بل أيضاً كونها توفر اندماجاً بين السلطة وممارسيها. هذه الدولة، حيث التقليد السياسي العربي ذو الطابع التيوقراطي لا يزال مغروزاً في ايديولوجيا الكتلة الهامدة من الأمة[٤]، وبالتالي حيث الشعور بالرعوية إزاء الدولة

---

(٤) لغوياً، الصفة (Politique) (المترجمة بكلمة «سياسة» بالعربية مشتقة من كلمة (polis) اليونانية، =

هو الغالب لدى القسم الأكثر تأخراً من الأمة، وحيث الشعور بالمواطنية لدى القسم الأقل تأخراً منها لم يصل في حدته إلى مستوى عنيد وقتالي (فيتخذ في حالة الرفض طابع عزوف أو انطواء، وفي حالة القبول طابع تأييد لا طابع مشاركة، ـ هذه الدولة تتيح أوسع الفرص لممارسة أقليةٍ ما هيمنة دائمة، والصراعات حول السلطة (وكثيراً ما تعتبر هي السياسة في هذه المجتمعات المتأخرة) داخل هذه الأقلية، الأقوى من الشعب والراكبة عليه، بإلغائها الحياة السياسية للشعب، تعطل بالنتيجة عملية تحديث السياسة وتعرقل دمقرطتها، أي تعرقل عملية تحول الفرد إلى عضو في الدولة.

يقيناً، إن الأدب الماركسي قد تحدث عن الدولة البرجوازية بوصفها الدولة التي تنبثق من المجتمع ثم تنفصل عنه لتمثل مصالح لا مجموع الأمة بل طبقة أو أكثر. مع ذلك، ففي الدولة البرجوازية الحديثة يصبح جماع الأمة أقوى من السلطة في النقطة التي تتقاطع فيها مصالح مجموع طبقات الأمة. كما أن هذه الدولة، في الحدود التي يمكن فيها الطبقاتِ الأقل حظوة أن تعدل ميزان القوى الطبقي داخل السلطة، يمكن أن تقترب من دور الدولة ـ الحكم أو الدولة المعبرة، من خلال تسوية، عن الوعي القومي والصالح القومي للأمة بجماعها. وهذه الفرضية تصدق بخاصة على الأمم غير الإمبريالية والأمم التي تعاني تبعية للأجنبي. أما الدولة التقليدية فتبقى بعيدة عن هذا الفتح البرجوازي ودونه بكثير جداً بالطبع، لا لأنها دولة تحكمها أقلية فحسب، بل أيضاً لأنها تجهل كلياً هذا الفتح البرجوازي، ذا الجذور اليونانية، المسمى بالديمقراطية السياسية، فتلغي بالنتيجة التاريخ السياسي الداخلي للأمة وتعرقل، في خاتمة المطاف، سيرورة نضجها السياسي وتحديث المجتمع ككل. لم تنكر الماركسية عقلانية الدولة البرجوازية، إلا أنها رأتها عقلانية مثلومة بتناقضاتها. والديمقراطية الاشتراكية ليست نفياً للديمقراطية البرجوازية، بل على العكس فهي تقف على أرضيتها وتنطلق منها لكي تكمل نواقصها وتتجاوزها، بحل التناقض الكامن بين الفرد المتفرد والفرد الاجتماعي بتغليب الأخير، لكن إذا كان المواطن «المستلب» بمصالحه الخاصة يحد ديمقراطية الدولة البرجوازية الحديثة ويشكل نقيصتها، فإن الدولة التقليدية لا تعرف ولا تعترف للفرد بصفة المواطن. فالأفراد

= ومعناها «مدينة». في اليونان القديمة، المدينة La Cité هي مجموعة من البشر المتمتعين بالحقوق نفسها، والمسهمين بشكل مباشر إلى هذا الحد أو ذاك في تسيير مصالحهم المشتركة السياسية، بهذا المفهوم للحقوق الفردية والمدنية وبهذه الصورة من الممارسة، غير معروفة لدينا. مما له مغزى أن كلمة «ساس» تعني، كما تشرح المعاجم العربية، شيئاً آخر. ساس الناس: تولى رياستهم وقيادتهم. ساس الدواب: راضها وأدّبها. لذا لن نفاجأ إذا لم نجد في المعاجم العربية ذكراً لكلمة «سياسة» بالمعنى المتداول. لأننا لم نكن نمارس السياسة واقعياً لم ننحت الكلمة التي ترمز إليها.

رعايا أو أشياء فحسب. وهذه العلاقة، ما دامت قائمة، تبقي الشعب من دون «تاريخ» سياسي، إذ تتعاطى معه إما كأب في أحسن الأحوال، أو كجلاد ونهاب في أسوأ الأحوال.

إن الحياة السياسية الحديثة عموماً، والديمقراطية الحديثة خصوصاً، معقدة، متحركة، موّارة، تزلزها طبقة وتهمدها أخرى، تتمخض عن نصر لشريحة أو تأتي بتسوية بين شرائح. وبكلمة: إنها تعيش ما يشبه الأزمة. هذا المَوْر في الديمقراطية البرجوازية للدولة الحديثة ينضج الأمة ويعطيها تاريخاً سياسياً داخلياً لا تعرفه عادة الأمة التي تعيش في كنف دولة تقليدية.

لماذا لم نمارس بعد، السياسة، على الصعيد الداخلي؟ وعلى الصعيد الخارجي، لماذا نفتقر إلى سياسة عقلانية، أي سياسة تلبي، موضوعياً، المصلحة القومية؟ وبالتالي، لماذا لم نستطع أن نبني حتى الآن الدولة العصرية(٥)؟ لماذا ما زال الطابع التقليدي غالباً، في هذه السنة أو تلك، على تكوين الدولة العربية، رغم تنوع أغلفتها الخارجية واختلاف اتجاهاتها السياسية والاجتماعية؟

١ ـ من المناسب، بادىء ذي بدء، أن نذكرّ بالرواسب التاريخية التي تسهم في عرقلة تحديث الدولة العربية والسياسة العربية. فالايديولوجيا التقليدية السائدة في المجتمع العربي، والسائدة بخاصة لدى الكتلة الأكبر من الأمة، الكتلة الأمية، فضلاً

---

(٥) لهؤلاء الذين يسألون مستنكرين: «ما حاجتنا إلى الدولة العصرية؟ نحن نريد دولة اشتراكية!!»، نقول: إن مقدمة وقاعدة الدولة الاشتراكية هي الدولة العصرية. من دون هذه القاعدة لن تكون الدولة الاشتراكية، كما بينت التجربة العربية، سوى دولة تقليدية ذات طلاء اشتراكي. نعم، إن دولة عصرية لا يمكن، في بلد متأخر، أن تقوم دفعة واحدة، لكن لا يمكن أن تقوم من دون مقدمتها السياسية. والمقدمة السياسية تتمثل بالطبع بسلطة تقودها طليعة اشتراكية مستوعبة حقاً قيم ومناهج العصر الحديث، محاطة بإنتيليجنسيا تقدمية ومتمتعة بدعم جماهيري. إن هؤلاء الذين يريدون بناء دولة عصرية «عالطريقة الأمريكاني»، ومثالها الطريف «دولة العلم والإيمان». بوصفات إدارية وتقنولوجية، واهمون ومخادعون في الوقت نفسه، لأنهم يزيفون ويسطحون مشكلة بناء الدولة العصرية، الذي لا يمكن أن يبدأ إلا بتحديث السياسة والثقافة، تحديث الأولى بالديمقراطية وتحديث الثانية بالعلمانية والعقلانية. إن الإلحاح على العصرية الذي يجد مبرره في إخفاق الاشتراكيات التقليدية العربية في وضع المجتمع العربي في طريق التحديث، لا يعني الدعوة إلى منظور مراحلي: الدولة العصرية أولاً ثم الدولة الاشتراكية. هذا منظور ساذج، وبخاصة في عصر السحق الإمبريالي. المقصود فقط هو التأكيد على أن الدولة العربية المطلوبة هي دولة اشتراكية وعصرية بالنسبة نفسها، أي ليست دولة تقليدية مشرّكة، بل دولة اشتراكية تستوعب الإنجاز البرجوازي وتكمل نواقصه وتتجاوزه نحو مزيد من العقلانية والديمقراطية. من هذه الزاوية لا يرى فيبر في الدولة الاشتراكية، العاملة لتخطيط متسق، بنياناً جديداً، وذلك لأنها فقط توسع وتعمق أكثر من الدولة البرجوازية عقلنة المجتمع السياسي.

عن المرأة، لا تزال ترى إلى السياسة بوصفها شأناً من شؤون الحاكم، وهذا الحاكم وإن لم يعد، في نظرها، ظل الله على الأرض، إلا أنه يبقى المرجع الذي أوكل إليه الأمر والحكم. والحال، إن الديمقراطية الحديثة، كتصور لعلاقة اجتماعية يكون بموجبها كل فرد من المجتمع عضواً في الدولة ومسؤولاً عنها، مغايرة لهذه الرؤية، وبالتالي فإن الأولى ما زالت بعيدة عن ايديولوجيا ومنظورات تلك الكتلة الساحقة من مجتمعنا العربي، بل لا تزال بعيدة إلى هذا الحد أو ذاك حتى عن جماعات تعتبر نفسها طليعية وعصرية. فضلاً عن ذلك، فإن الرواسب أو البُنى ما قبل القومية، كالعشائرية والطائفية والقبلية والعائلية، رواسب عرقلت اندماج الأمة القومي، لا تزال قوية وتزحم عملية تكوّن رأي عام فاعل من جهة وعلى وعي مناسب من جهة أخرى. لا شك أن تقدماً ما قد أحرز في طريق بناء مقدمة وأرضية لديمقراطية حديثة، لكن بقدرٍ لا يزال قاصراً جداً وغير كاف البتة لإرساء أساس لديمقراطية حديثة. وما يجعل هذه الرواسب أشد كؤداً هو كون الكتلة الرئيسية من الإنتيليجنسيا العربية محافظة بالأحرى ولا تملك وعياً مطابقاً لحاجات تغيير الواقع العربي باتجاه المعاصرة.

٢ ـ إذا كانت الدولة العصرية (البرجوازية) قد انبثقت مع/وبموازاة حركة عقلنة الحضارة الحديثة (فيبر)، وإذا كانت عملية عقلنة السياسة قد سارت، إجمالاً متواكبة هنا ومتقدمة هنا، مع/وعلى عقلنة بُنى المجتمع الأخرى، يصبح تأخر السياسات العربية أمراً مفهوماً (ولكن ليس مبرراً تماماً). ويبقى علينا، لتجاوز ذلك، أن نكتشف لَمَ استطاعت شعوب أخرى متأخرة إعداد مقدمة سياسية وايديولوجية للتحديث، ولم نستطع، نحن، ذلك؟!

لكن تأملاً أعمق للسياسات العربية أو للبنية السياسية العربية يدفع إلى مرارة أشد: البنية السياسية أشد تأخراً من سائر بُنى المجتمع الأخرى[٦]. والمثال اللبناني،

---

(٦) ذات يوم، بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، أمسكنا بتلابيب العسكري وصببنا عليه نقمتنا. لا شك أن العسكري العربي متأخر، إلا أنه، في الواقع، أقل تأخراً من السياسي والاجتماعي والايديولوجي. فالتحدي الإسرائيلي الذي يوجّه رأس حربته إلى العسكري العربي، كما أن تعامل الأخير المباشر والدائم، أكثر من أي حيز عربي آخر، مع التقنولوجيا الحديثة يعطيانه هذه الميزة، المحدودة بالطبع، على البنى العربية الأخرى. والواقع أن شمس بدران وصدقي محمود (ونحن هنا نستخدم الأسماء المصرية، ما دامت معروفة وموحية أكثر. كرمز للواقع العربي عموماً) ليسا أكثر تأخراً من: توفيق الحكيم، وطه حسين (في طوره التقليدي الأخير)، وحسين فوزي، وأنيس منصور، ومصطفى أمين، وإحسان عبد القدوس، وسيد قطب، ومصطفى محمود، ويوسف السباعي الخ. أفكار هؤلاء وأمثالهم تكمن في جذر الهزيمة الطويلة التي نعيشها. يكفي أن نقارن عشرات الكتب العربية التي صدرت عن حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ بكتاب **التقصير** الإسرائيلي، حتى نرى الهزيمة مجسدة على الصعيد الثقافي. وأخيراً: ساذج مَن لا يتصور أن كتب تدريس=

وهو ليس الوحيد ولا الحالة القصوى، يقدم عيّنة عن هذه الحقيقة الواقعية.

لا شك أن تأخر الايديولوجي يكمن في أساس تأخر السياسي، لكن ثمة عناصر أخرى تفاقم تأخر الأخير: الأقليات المهيمنة ليست متأخرة ايديولوجياً فحسب، بل أيضاً منفلتة من أية رقابة جديدة ومجدية يفرضها الرأي العام، الأمر الذي يفاقم التأخر فيوسع بالنتيجة أخطاء وسقطات السياسات العربية، ناهيك عن إضعاف ضوابط النزاهة والالتزام الصارم بالمصلحة القومية.

إن مصيبة السياسة العربية لا تتلخص في دور المنطق اليميني والموقع الطبقي اليميني. فالواقع أن التأخر العام للمجتمع يكمن في أساس لاعقلانية هذا اليمين، كما أن ضعف النخبة السياسة العربية، نظراً لافتقارها إلى دعم رأي عام قوي، يتيح له التملص تارة والتلاعب تارة أخرى على الصالح القومي العام. بل إن التأخر، في الحالات شديدة المحافظة، يمكن أن يفتح الباب لخيانة قومية، مقصودة أو عفوية. وفي المقابل، فالعقلانية والاندماج اللذان حققتهما المجتمعات المتقدمة يفسران عقلانية واندماجية، المثلومتين بالطبع، اليمين فيها.

إن تأخر السياسة العربية ذا طابع شمولي، أي إنه لا يقتصر على الأقليات العربية الحاكمة ولا ينحصر في إطار اليمين العربي، بل يتعدى ذلك إلى البنية السياسية العربية في جميع دوائرها ومستوياتها. لا شك أن اليمين العربي، بحكم موقعه الطبقي وبحكم تشربه بالايديولوجيا التقليدية، هو الكتلة الأشد تأخراً في البنية السياسية العربية، لكن إذا حكّمنا مقاييس السياسة الحديثة، المرتكزة على عقلانية تامة وعلى ثقافة عصرية، وبخاصة بالنسبة إلى سياسة ثورية تستهدف التغيير، أي سياسة تتطلب وعياً مطابقاً لحاجات تقدم الأمة وتحديثها، فلن تفلت الكتلة الأساسية من اليسار العربي من دائرة التأخر، على الرغم من كل نياته الذاتية في الالتزام بالمصلحة القومية ومصلحة الجماهير الشعبية، وعلى الرغم من رغبته الانتساب إلى ايديولوجيا حديثة. والواقع أن النفوذ المحدود لليسار العربي على المجتمع العربي لا يعود فقط إلى عمق نفوذ الايديولوجيا التقليدية، بل يعود أيضاً وبنسبة ليست أقل إلى قصور وعيه الناجم عن اغترابه الايديولوجي، وبالتالي عجزه عن القبض على المشكلات العينية للمجتمع العربي وعلى روافع تحديثه وجعله معاصراً للمجتمعات المتقدمة. إن عدم تكوّن يسار عربي حق (بمعنى يسار بلغ الثورية

= العلوم أو التاريخ أو القراءة مثلاً في المدارس العربية ليست رافداً رئيسياً من روافد الهزيمة، التي تسحقنا منذ قرن ونصف ولا تزال.

العقلانية، احتل مكانة مرموقة في متن الأمة وليس في هامشها، استوعب ايديولوجيا عصرية) يسوّغ ويثبت أطروحة تأخر جُماع السياسة العربية، وليس سياسات الأقليات الحاكمة المحافظة وحدها. إن الطابع الايديولوجي للايديولوجيات اليسارية العربية، دوغمائيتها، افتقارها إلى عمق ثقافي وبُعد تاريخي، اغترابها كوعي (سواء مسفيت أو متأورب أو مصينً)، تصالح هذه مع الواقع وشعورية تلك، إلخ. يكشف كثافة التأخر السياسي العربي، ويبين بالتالي أن الخلل في السياسات العربية أبعد وأخطر من الخطأ.

هذا التأخر الذي يسم السياسات العربية لا يرميها بالعجز أو يضعف فاعليتها فحسب، وذلك لأن السياسة «فن وعلم عملي يتميز بتحريك البشر والأشياء»، بل أيضاً يجعلها تتخبط وتقع في سقطات ليس من النادر أن تكون فاحشة يصعب تداركها أو إصلاحها، أو، على الأقل، يصعب تداركها في الوقت المناسب.

يقيناً، إن احتمالات الخطأ قائمة حتى بالنسبة إلى السياسات العقلانية(٧)، وذلك لأن الهدف المنشود لا يمكن رصده بدقة تامة بالتوقعات والحسابات. ففي المسافة بين الوسيلة والهدف، قد تتدخل عوامل غير منتظرة، عقبات، مفاجآت، تفرز نتائج يمكن أن تفسد اللعبة كلها أو يمكن أن تفرض هذا الحد أو ذاك من الخطأ. لكن، في ما عدا ذلك، تبقى السياسة العصرية لاصقة بالواقع العياني، عاملة على رصد ميوله الكامنة، مستوعبة مفاصله وخطوط القوة فيه. غير أن الهدف يبقى شيئاً ما يقع في المستقبل، لذا لا يمكن السياسة العقلانية أن تحسبه حساباً رياضياً، غير أنها يمكن أن تحسبه، على كل حال، مع احتمالات في الخطأ تقل كلما أصبح الوعي أكثر اقتراباً من الواقع وكلما تضاءل وزن الاحتمالات غير المتوقعة.

بيد أنه إذا كان الخطأ احتمالاً في السياسة العصرية، فإن السقطة تشكل قرحة السياسة التقليدية بخاصة في مواجهتها العالم الحديث. نعم إن السياسة الحديثة تقع في أخطاء، لكن السياسة المتأخرة، وبخاصة في مواجهة ألاعيب وعدوانات ومؤامرات إمبريالية عصرية عاتية، تعاني قصوراً يدفع بها إلى سقطات متواترة. وفي هذه الحالة، أي عندما يصبح الخطأ في السياسة أكثر من احتمال وفاحشاً، لا يعود من الصواب أن نعتبره مجرد خطأ، بل من الأنسب أن نسميه انحطاطاً. والواقع أن

---

(٧) قال لينين محللاً بعض أخطاء الحزب البولشفي: «إن ما ينطبق على الأشخاص ينطبق، مع التغيرات اللازمة على السياسة والأحزاب، ليس العاقل من لا يخطئ. ليس هناك أناس من هذا القبيل ولا يمكن أن يكونوا. العاقل من يخطئ خطأ غير خطير جداً، ومن يستطيع إصلاحه بسهولة وبسرعة».

مأساة السياسة العربية تتجلى في كونها تحاور العالم الحديث بغير منطقه، في كونها موضوعة في سياق انفجاري، ثوري، تغييري مغاير للنزوع والمنطق المهيمن عليها، في كونها عاجزة عن حل هذا التفارق بين واقع العربي القائم وواقع العرب الواجب، أعني نقل العرب من الفوات إلى المعاصرة.

٣ ـ قبل الاجتياح الاستعماري للوطن العربي، حيث كان المجتمع العربي بلا تاريخ طيلة مرحلة السقوط، أصبح التقليد (السنّة) عقل مجتمع لم يعد بحاجة إلى عقل. والواقع أن ركود المجتمع لم يكن يتطلب أكثر من ذلك. فما دام التطور معطلاً والحياة مكرورة والانقطاع قائماً عن العالم الذي يتقدم، يصبح طبيعياً أن يتعطل العقل، أي أن يعمل في حدود التقليد فحسب. وتطلّب الخلاص من الشقاء والسقوط لقي حلولاً لفظية، تركزت في الماوراء، (الصوفية، مثلاً) عززت عطالة العقل.

كان الاجتياح الاستعماري حدثاً فاصلاً في التطور العربي، ويمكن القول إن تاريخ العرب الحديث قد انفتح مع هذا الاجتياح. لقد هز المجتمع العربي، غرز فيه شبه رأسمالية (رأسمالية متأخرة أو رأسمالية طرفية)، قطع استمراريته، حدَّثه كولونيالياً. وبكلمة: لقد كانت متطلبات السياسة الكولونيالية ذات طابع تناقضي: فهي من جهة دفعت إلى تحديث كولونيالي للمجتمعات العربية (أي محدود وسطحي، لأنه وقف عند حدود إلزامات السياسة الكولونيالية، فانتقلنا من مجتمع تقليدي إلى متخلف)، ومن جهة أخرى ما لبثت أن تصالحت مع القوى التقليدية، التي وقفت ضدها في البدء، بعد تحطيم مقاومتها السياسية، الأمر الذي جعلها لا تهدد جدياً هيمنة هذه القوى على المجتمع، على الصعيدين الايديولوجي والسياسي. هذه الهيمنة التي لم تثلم ولم تُزلزل، مضافاً إليها نزوعنا التاريخي إلى الوحدة (وحدة فئات الأمة في مواجهة المستعمر وردود الفعل السلبية، ضد القيم والثقافة الحديثة، التي انفجرت ضد الاغتصاب الاستعماري، جعلت المجتمع العربي، وهو الذي خرج من ركوده الطويل، يتحرك بالأحرى في خط دائري أكثر مما في خط صعودي. وخلافاً للصين، مثلاً، التي أنجزت عملية تصفية الاستعمار باسم المستقبل، فإننا خضنا ونخوض هذه العملية باسم الماضي.

إذاً، لم يتَح للمجتمع العربي ما أتيح للمجتمع الصيني، أي لم يتح للأول أن يحدِّث بنيانه خلال عملية نزع الاستعمار. في هذه المرحلة من السيطرة الكولونيالية، مرحلة الاحتلال المباشر، نمت بذور المرحلة الثانية التي بدأت في الخمسينيات واستمرت حتى نزع الناصرية. وفي المرحلة الثانية هذه، حيث أُنجز الكثير ضد

الهيمنة الإمبريالية على الصعيد السياسي، لم يكن التقدم الذي أحرز، على صعيد تحديث البنى العربية، كافياً، على رغم أهمية التغييرات والإنجازات التي تمت (إصلاح زراعي، تأميم قطاعات مهمة من الاقتصاد توجه ما نحو التصنيع)، أي لم يتحقق الحد الأدنى الذي يكفل وضع المجتمع العربي على عتبة الحديث. والانتكاس الذي حدث بعد وفاة عبد الناصر يجلو هذه الحقيقة ويؤكدها. بما أننا لم ننجز ثورة ديمقراطية (وهي أكبر وأوسع بكثير جداً من مجرد إصلاحات زراعية ذات طابع اقتصادوي، كان ما صنعته، في ظل الانفجار الديمغرافي، يتمثل أساساً في كولكة الريف العربي)، جاءت «الثورة الاشتراكية» العربية معلقة في فراغ من دون قاعدة، لافتقارها إلى مقدمة سياسية بخاصة. ونتساءل اليوم بمرارة ألم يكن لتحرير المرأة وعلمنة السياسة والتعليم أن يضعا المجتمع العربي، بفاعلية أكبر بكثير جداً من الاشتراكية التي صنعنا، في طريق التحديث؟![8].

هذا الانثناء، الاضطراري بالطبع، نحو الخارجي، لردع عدوانه، للقضاء على شراره، لوقف لصوصيته، سواء كان هذا الخارجي إمبريالية أم إسرائيل، منعنا من الانهماك بالداخلي، حال دون أن يستقطب همومنا ويحرك صراعاتنا. وما أصاب داخلُنا العربي من تغيير إنما كان، في الأساس، في حدود وضغوط ومتطلبات الخارجي.

الصراع الطبقي، بمعناه السياسي الواسع، الذي تلعنه الايديولوجيا التقليدية وترميه بالتخريب، ليس مجرد وسيلة لإنصاف الكتلة الشعبية وإنقاذها من الحرمان وانتزاعها من وجود سياسي هامشي، بل هو أكثر من ذلك وأعمق (وهذا هو جانبه الأكثر أهمية في مرحلة تحديث المجتمع العربي هذه). إنه الحركة التي تسهم أكبر إسهام في إعطاء المجتمع العربي ديناميته، عقلانيته، اتساقه واندماجه. بكلمة: إنه «الشر» الذي يفرز الخير والسعادة، إنه «التمزق» الذي يولِّد الاندماج، إنه المستقبل الذي يتمخض في رحم الحاضر. إن ازورار الايديولوجيا التقليدية، بفرعيها القومي والديني. من هذا التخريب الذي اسمه «صراع طبقي» (والصراع ضد الخارجي يسوِّغ إلى حد كبير ويشدِّد هذا الازورار ويضفي عليه مسحة من المشروعية) ومحاولتها تقنينه ولجمه تكمن في أساس تركيد المجتمع العربي وثقل سيرورة تحديثه. الانثناء

(٨) في ظل الهيمنة الإمبريالية، لا يراودنا وهم حول حدود وقصور ثورة ديمقراطية برجوازية خالصة. والتجربة التركية مثال بليغ. لكن تجربتنا أبلغ: «الثورة الاشتراكية»، الفاقدة مقدمتها السياسية، تبقى ثورة مخصية إذا لم تستوعب وتحقق كامل مهام الثورة الديمقراطية البرجوازية، بخاصة على الصعيدين السياسي والثقافي.

نحو الخارجي، وليس الايديولوجيا التقليدية وحدها، لعب دوراً حاسماً في إضعاف التكور على الداخلي، على الصراع الطبقي ـ السياسي الداخلي، فأضعف في النهاية سير عقلنة وتحديث ودمقرطة الدولة العربية والسياسة العربية. وهكذا كان الأذى الذي أوقعته بنا الإمبريالية والصهيونية مزدوجاً. في الصين، كان نضال الشعب ضد الخارجي، الذي لم تكن هيمنته مباشرة، يمرّ عبر النضال ضد الداخلي، فتجدد الداخلي ودحر الخارجي في سيرورة متصلة. أما في الوطن العربي، فالداخلي ينزع إلى الركود، والخارجي لم يندحر كلياً بعد[٩].

(٩) لنأخذ مثالاً شعار إنهاء النهب الإمبريالي للثروات العربية. بالطبع، إنه شعار يجسد حقاً أولياً وبديهياً للشعب العربي، ومن الطبيعي أن يولى الاهتمام الذي يستحق وأن تحشد في سبيله القوى اللازمة. لكن، ما دلالة انتزاع هذا الحق على تطور بنى المجتمع العربي؟ عموماً، لا تدل على شيء. وكما أن استعادة الفلاح الأمي بقرته المسروقة لا تعني أنه تعلم القراءة والكتابة باستعادته البقرة. كذلك فإن استعادة ثرواتنا لا تعني أننا أحرزنا تقدماً في صراعنا ضد التأخر (بالطبع، إن استعادة الأموال ستكون مفيدة بقدر ما توظف في تنمية مكورة وبقدر ما لا تخدم الأقليات المحافظة). لقد كان عبد الناصر يشعر بهذه الحقيقة الواقعية، لذا كان يتساءل بمرارة: لماذا استطعنا أن نطرد الاستعمار من مصر، نحقق إصلاحاً زراعياً مناسباً، نصادر الرساميل والشركات الأجنبية، نؤمم معظم القطاع الصناعي وقمم القطاع التجاري، ولم نستطع أن نصلح، أن «نحدّث»، مستشفى القصر العيني فنجعله أنظف، وأنظم، وأكثر ديمقراطية مع زبائنه المعدمين. هنا، بالفعل، برهان كبير.



نحو سياسة عربية
ذات مضمون قومي، راديكالي وحديث

١ ـ تاريخياً، في البلدان المتأخرة بوجه عام، ومنها الوطن العربي، لم تمارس السياسة، السياسة بالمعنى اليوناني للكلمة، أي كمجموعة مسؤوليات وحقوق وواجبات ملقاة على عاتق عضو حر ومسؤول يشكل جزءاً لا يتجزأ من مجموعة بشرية متجمعة في مدينة (Polis). السياسة تقليد وافد، غريب، جاءت مع/وبسبب الصدمة الكولونيالية الغربية، لتتفاعل مع تقليد «سياسي» آخر وتتكيف مع نسيج سوسيولوجي وايديولوجي آخر، فتفرز هذه البنى السياسية الهجينة، النغلة، ذات الأرضية أو الروح المحلية التقليدوية والمظاهر غريبة الشكل، التي لا يجمعها جامع، سوى جامع الشكل، بالبنى السياسية الغربية الحديثة. ولأن ممارسة السياسة تقليد غريب، تاريخياً، عن العرب، كانت المصاعب التي تواجه عملية تسييس الشعب كبيرة، كما كانت سهلة تصفية البوادر الأولية والمحدودة في سيرورة التسييس التي انطلقت في الحقبة الكولونيالية، من دون تصميم ولا إرادة من السلطة الكولونيالية.

بصورة عامة، في المدينة الإسلامية، كانت الإنسانوية مفتقدة والتعددية مدانة والانفصال بين السلطة والشعب قائماً. لذا كانت السياسة ممنوعة، الأمر الذي أدى، مع مرور الزمن، إلى تكوّن روح العزوف أو الفرار لدى الشعب. في الحقبة الكولونيالية، حيث ألقت التجربة الكولونيالية بذوراً مناقضةً وجودها وشرعيتها، وحيث عملية السحق لا يمكن أن تقارن، من حيث شدتها وتأثيرها الاجتثائي، بعملية السحق الكلية المنتظمة في المدينة الإسلامية، أخذت القطاعات الأكثر وعياً والأكثر تنوراً من الأمة تمارس، لأول مرة، السياسة، وإن في سياق سلبي، في سياق النضال ضد الاستعمار، وبدأت لأول مرة في الوطن العربي، تتبرعم حياة سياسية.

في الحقبة ما بعد الكولونيالية، أخذت «الديمقراطية» الوافدة على ظهر الدساتير الكولونيالية، والمفتقرة إلى مرتكزات مجتمعية وايديولوجية، تجف وتضمر أكثر فأكثر، فأطلقت أنظمة الاستبداد الشرقي «المحدّث»، المنبعثة من جوف التاريخ التي تعني في

جوهرها، عملية نزع السياسة، أي إجبار الناس على الابتعاد عن السياسة، التي اختُزلت وتحولت إلى عمليات تبخير للبنى السياسية القائمة، وأصيب مركز القرار السياسي بتقلص متزايد.

عملية نزع السياسة هذه أخذت تحاصر وتقلص وتقضم الجسم السياسي العربي، الذي هو في الأصل صغير الحجم ومحدود الفاعلية، الأمر الذي يجعل الرأي العام بلا وزن، ويسهل بالنتيجة هذه الانعطافات من الطرف الأقصى إلى الطرف الأقصى الآخر، التي نشهدها في السياسات العربية، ويشجع التقلبات السريعة في التوجهات والقرارات السياسية، وغير السياسية التي يصدرها مركز القرار، الذي غالباً ما يحتكره فرد يقف في قمة الهرم السياسي، فيسهل عليه، نظراً لضعف الجسم السياسي العربي وتهافته، أن يشخصن السلطة، ويحوّلها شيئاً فشيئاً إلى سلطة توتاليتارية ـ مملوكية محدثة.

أضف إلى ذلك أن التكسير المجتمعي (أو نقص الاندماج القومي) يلعب دوراً بالغ السلبية في تكوين البنى السياسية في الوطن العربي إجمالاً، فتتوضع، في معظم الحالات، بصورة غير واعية حيناً وواعية حيناً آخر، الحركات والأحزاب التي تريد نفسها قومية وحديثة على قواعد ومرتكزات ما قبل قومية (أو ما قبل أمَّوية). هنا تنحطّ السياسة من صراع يدور حول المصالح المجتمعية ـ الطبقية أو صراع بين آراء واتجاهات تقدمية وأخرى محافظة إلى صراعات فئوية ذات طابع عمودي تفاقم التكسير المجتمعي، أي تتحول إلى امتداد للصراعات العشائرية أو المحلية أو الطائفية التي تميز المجتمع التقليدي، الأمر الذي يشوِّه كل حركة التطور ويبدد طاقات الأمة ويحجر تقدمها بالنتيجة.

٢ ـ إن سياسة قومية حديثة هي وحدها التي يمكن أن تنجز عملاً تاريخياً ينقض أو يوقف هذه السيرورة التقهقرية الانحدارية التي انخرطت فيها معظم، إن لم نقل كل، الشعوب العربية، ثم يقبلها في اتجاه تقدمي صاعد. وهنا تتمثل جوهر مهام قوى التغيير الراديكالية العربية: إنضاج الشروط الايديولوجية والسياسية اللازمة لنقل الشعب العربي من نمط مجتمعي إلى آخر، وبالتحديد من نمط مجتمعي تقليدي أو شبه تقليدي إلى نمط مجتمعي حديث، معاصر.

إن مهمة على هذه الدرجة من الراديكالية، تتطلب من قوى التغيير العربية ألا نقف عند حدود ممارسة السياسة (أي السياسة الدنيا، السياسة المباشرة المتعلقة بالدولة، وتعبيرها السلطة)، بل أن تمضي إلى «المجتمع المدني»، الذي يحكم ويفرز السياسة الدنيا، بمعنى أن تمارس قوى التغيير السياسي، أي السياسة العليا، وهذا يتطلب منها أن تملك تصوراً أو مشروعاً يتناول عمارة المجتمع في «طوابقها» كافة،

لا الوقوف عند سطحها السياسي. كما تتطلب من قوى التغيير أيضاً أن تمارس «السياسة ـ تاريخ»، أي ألا تركز همها في الحاضر فقط، إلا إذا كانت معالجة الحاضر تأخذ بعين الاعتبار متطلبات المستقبل. بمعنى أن على قوى التغيير ألا تغرق في الترقيعات والجزئيات، بل ولا بالتكتيكات، اللهم إلا إذا كانت هذه التكتيكات مستخلصة من استراتيجية تستهدف العبور بالأمة من مرحلة تاريخية إلى مرحلة تاريخية أخرى، أي من نمط مجتمعي متأخر إلى نمط مجتمعي عصري وحديث.

هذا المشروع الثوري، الشمولي، التاريخي، يتمثل، بالنسبة إلى الأمة العربية، في إقامة الدولة القومية الحديثة، التي تحقق، أولاً، الاندماج القومي، وثانياً، توفر التواصل بين الشعب والسلطة (وبالتالي الديمقراطية)، وثالثاً، تنضج النزوع الوحدوي هنا وتنفذ المشروع الوحدوي هناك، تبعاً للأوضاع الملموسة.

مهمة على هذا القدر من الراديكالية والشمول لا يمكن أن تنجز، على أكمل وجه، من دون تسييس الشعب، مهما بدا، في بلد متأخر، دور الطليعة أو النخبة أساسياً وأولياً، نظراً للدور الذي تلعبه في نقل الوعي إلى صفوف الشعب وفتح الطريق أمام عملية تسييسه وبث الوعي الثوري الجديد في صفوفه، بالدعاية (التربية والتثقيف) تارة وبالدعوى (التحريض) تارة أخرى.

عملية تسييس الشعب، التي تشكّل محرك سيرورة بناء الدولة القومية الحديثة، تناهض على خط مستقيم النزوع الغالب اليوم في الوطن العربي (الذي تطلقه وتعمل على تثبيته البُنى السياسية الحاكمة) وتعمل لقلبه رأساً على عقب. ومن هنا الطابع الثوري والراديكالي الذي لعملية التسييس هذه.

إن قلب سيرورة نزع السياسة من جهة وسيرورة انبعاث التاريخ العربي ما قبل الكولونيالي (العثماني والمملوكي بخاصة) من جهة أخرى، يتطلب أولاً تسييس كتلة (= الأكثرية الساحقة) الأمة وزرقها ببسيكولوجيا نضالية وتصفية روح العزوف السائدة في صفوفها، ويتطلب ثانياً الانتقال بالشعب العربي من نمط مجتمعي مفوّت إلى نمط مجتمعي عصري، عبر نقلة راديكالية.

ولكن إذا كان السياسي بمثابة السطح، وإذا كان الاقتصادي هو الذي يحدد، في المستوى أو الحيز الأخير، السياسي الذي ليس أكثر من نتيجة أو معلول أو «بناء فوقي»، أي إذا كان السياسي يولد، سواء في عملية تطورية أو ثورية، في حضن الاقتصادي والايديولوجي والمجتمعي، فكيف يمكن أن يعود ليلعب دور الرافعة بالنسبة إلى كل تلك الحيزات التي تسنده. الواقع أننا هنا إزاء مفارقة، ولكن ظاهرية، أسبابها ثلاثة:

الأول هو ظاهرة الانغماد أو التقهقر، الذي نزل بالايديولوجي وبالنتيجة

بالسياسي والمجتمعي وتأخرها عن الاقتصادي، التي نشهدها في الوطن العربي بوجه عام. ظاهرة الانغماد هذه تفتح، في حال توفر وعي كوني وتاريخي لدى قوى التغيير السياسي الراديكالية العربية، إمكانات مناسبة لخوض نضال ناجع على الصعيد الايديولوجي ـ الثقافي، يهيئ بدوره لإنضاج السياسي وجعله مهماز تطور المجتمع العربي.

الثاني هو ظاهرة الاستقلال النسبي للسياسة في الوطن العربي، حيث لم تتبلور طبقات تذكر بطبقات المجتمعات الصناعية، وحيث تلعب الانقسامات الفئوية العمودية دوراً حاسماً، وبالنتيجة حيث الهيمنة للايديولوجيا، التي تقنّع بالطبع، مصالح فئات وشرائح متعارضة.

الثالث هو أن عمارة المجتمع وإن بدت مكونة من طوابق، في رؤية فكر ثبوتي، إلا أن الواقع، حيث لا بد أن يلعب الديالكتيك لعبته، أكثر تعقيداً، ذلك أن كل حيز ينبثق من حضن الذي سبقه ويندرج في حضن الذي يليه. ومن هنا يبقى التفاعل الديالكتيكي بين «البناء الفوقي» و«البناء التحتي» شغّالاً، والفوارق بين الاقتصادي والسياسي والمجتمعي والايديولوجي تبقى فروقاً مفهومية (أو تصويرية) أو تحديدات مجردة، وليست فوارق حقيقية. إنها لا تعكس الواقع بل تحلله فحسب. ففي الواقع تتمازج أو تذوب مختلف هذه الحيزات في حدة الحدث[1]. من هنا فإن السياسي، وتلحقه السياسة بالطبع، كفعل واع مصمم، يمكن أن يصبح، في بلدان لم تشهد تطوراً متوازناً سوياً، الرافعة إذا توفرّ لقوى التغيير الراديكالي العربية وعي كوني وتاريخي، رافعة لعمارة المجتمع العربي برمّتها في جميع حيزاتها ومستوياتها، تهيئ لها النضج والتوازن والاتساق.

لذا فإن الفعل الراديكالي في البلدان العربية لا يمكن إلا أن يكون سياسياً وثورياً. وبالتالي فإن أولوية السياسي مسألة بديهية، على أن تكون مستندة بالطبع إلى حيز ايديولوجي ـ ثقافي متحرر بدرجة كافية من المعتقد الإيماني والتقليد من هنا فإن الركون إلى سيرورة تطوروية (Évolutionniste) لن يؤدي سوى إلى مزيد من التقهقر والانحدار إلى قرون وسطى «محدّثة»، وإلى استمرار هيمنة المعتقدية الإيمانوية والتقليدوية الأصلية أو المجددة.

٣ ـ ما سمات ومتطلبات سياسات التغيير الراديكالي في البلدان العربية؟

أ ـ أولى سمات سياسة التغيير هذه هي الأُمّوية (أو، بحسب المصطلح الدارج، القومية).

---

(١) انظر: فرانسوا شاتليه، **الماركسيون والسياسة**، ص ١٢ ـ ١٥.

والأُمَّوية التي أعني هنا ليست شيئاً من قبيل الرابطة السلبية أو التضامن السلبي الذي تتخذه جماعة بشرية إزاء جماعة بشرية أخرى مغايرة أو معادية، أي ليست شيئاً من قبيل نزعة كره الأجنبي (Xénophobisme) التي لازمت وتلازم الجماعات البشرية التي تعيش مرحلة ما قبل أمَّوية. الأموية التي أعني هنا هي ضرب من نسيج سوسيولوجي ينهي أو يصفي التزوير والتفتيت والخصوصيات ما قبل الأموية، هي ضرب من علاقات مجتمعية ـ ايديولوجية سياسية تكونت رويداً رويداً مؤدية إلى نشوء وتكون الأمم الحديثة البرجوازية. قبل الحقبة الأمَّوية، كانت العلاقات بين الجماعات الإنسانية قائمة على رابطة الدم أو نظام القرابة. مع تقدم هذه الجماعات، أخذ نظام القرابة يتراجع لتنشأ رابطة بين جماعات مستقرة على رقعة معينة من الأرض. لذا فإن مقولة الوطن مقولة تاريخية، أي تكونت تاريخياً وحلت تدريجياً محل نظام القرابة، فنشأت الأمم الحديثة، التي، بدورها أنشأت الدولة القومية العقلانية الحديثة.

إلا أن البنى المجتمعية العربية، ناهيك عن البنى السياسية، لأسباب متعددة، سوسيولوجية وايديولوجية وجغرافية بخاصة، لم تنتقل انتقالاً تاماً ناجزاً من مجتمع ما قبل الأمة، ولنقل من القوم (Ethnie) إلى مجتمع الأمة الحديثة البرجوازية. التشكيلات المجتمعية التقليدية، كالعائلة والعشيرة (أو تجمعات بشرية أوسع قليلاً: قرية، مدينة صغيرة، طائفة) بقيت تتمتع بثبات ملحوظ، معطلة اندماجاً أمَّوياً ينقض ويصفِّي سائر التشكيلات ما قبل الأمَّوية: العائلة والعشيرة أولاً والطائفة ثانياً كانتا التشكيلتان الأكثر عناداً والأكثر صموداً أمام الميول والاتجاهات الأموية الحديثة. لذا ليس غريباً أن نرى نظام القرابة، بالمعنى الواسع للمصطلح، الموغل في بدائيته، يلعب دوراً جد وازن في الحياة المجتمعية العربية، ناهيك عن أنه يشكل العمود الفقري لعديد من الأنظمة السياسية العربية.

والواقع أن هذا الوضع المجتمعي ـ الايديولوجي السياسي ما قبل الأمَّوي (Pre-national) في البلدان المتأخرة، ومنها البلدان العربية، هو الذي مسخ في أحوال كثيرة، وما زال يمسخ، قوى تغيير تريد نفسها راديكالية وعصرية إلى قوى تقليدوية جديدة. من هنا فإن قوى التغيير مطالبة بأن تكسب طابعها الحديث باستمرار، أي أن تعيد كسبه إلى ما لا نهاية، ومطالبة بالتالي بأن تكسب طابعها الأمَّوي باستمرار. إن البنى المجتمعية التقليدية ما قبل الأموية سيف مسلط على رقبة حداثة في حالة قصور الوعي، تقضم هذه الحداثة قوى التغيير، شيئاً فشيئاً تارة، وتتسلل إليها تدليساً تارة أخرى، بحيث تغدو الحداثة الأُمَّوية مجرد لافتة مرفوعة على واقع ما قبل أمَّوي.

في عالمٍ متأخرٍ يعاني نقصاً في الاندماج القومي، كالعالم العربي، لا تتجلى الأمَّوية، بالنسبة إلى قوى التغيير الراديكالية، في رفع شعارات القومية العربية والوحدة العربية، شعارات لا تعبر سوى عن تعلق بموقف سلبي يتمثل في رفض التجزئة السياسية. الأمَّوية لدى حزب التغيير الراديكالي تتجلى في وعيها وجسدها في آن. تتجلى في وعيها عندما ترى إلى الأموية كشبكة من العلاقات المتقدمة التي تنظم بنيان الأمة الداخلي وتلهم توجهاتها وتكيف مؤسساتها. وتتجلى في جسدها عندما يكون، وهي التي تناضل في بلد يعاني تكسيراً طائفياً. تركيبها مناظراً تركيب الجسد الطائفي للشعب الذي تنتمي إليه، أي أن تكون قوى التغيير هذه متناسبة ومتوازنة في انغرازها الطائفي.

من دون هذا التناسق والاتساق في جسم قوى التغيير، لا بد أن تنزلق هذه الأخيرة، بوعي أو من دون وعي، إلى مواقع طائفية ضمنية لا تلبث، في حال اشتداد الصراع الطائفي، أن تتحول إلى طائفية مباشرة وصريحة. إن صلابة البنى الطائفية العربية وعمق نفوذها يتجلى من خلال معاينة بعض التجارب الحزبية العربية: في لبنان مثلاً، وهو مجرد حالة أو عينة عربية قصوى، توضَّعت على الكسور الطائفية للشعب اللبناني أحزاب أرادت نفسها حديثة. بيد أن هذه المصالحة المدلَّسة بين الحداثة والتقليد في البنية السياسية العربية قد تمت بالأحرى على حساب الحداثة، فأصبح دور تلك الأحزاب التي أرادت نفسها حديثة دور مجدد وباعث التقليد، دور «محدّث» التقليد.

إلا أن نظرة أعمق إلى المسألة، مسألة الاتساق والتوازن في جسم قوى التغيير الراديكالية، تبين أنها بالأساس مسألة الانغراز الجدي في صفوف الأكثرية، بل في متن الأكثرية، وبالتالي في متن الأمة. والأكثرية ليست فقط هي الأكثر عدداً، وليست هي فقط المركزة في القطاع المديني الأكثر تقدماً، حتى من زاوية تاريخية، في الأمة، والأكثر توازناً على الصعيد البسيكولوجي، بل هي أيضاً المتمتعة، تاريخياً، بروح مسؤولية يعانق كل الأمة، مهما شاب روح المسؤولية هذه من نزوع محافظ.

بيد أن الحل، حل المسألة الأموية بوجه عام ومسألة الانصهار الأمَّوي بوجه خاص، إذا كان متوقفاً على الأكثرية وبيدها، إلا أنه مرتبط أساساً بوعيها التاريخي (ناهيك عن وعيها الكوني). فما لم تعِ دورها التاريخي، وبخاصة ما لم تعِ الطابع الانفجاري والملحّ لمسألة الأقليات (التي تشكل جزءاً رئيسياً من الثورة القومية الديمقراطية)، وأن حلها هو حل اندماجي يبدأ في المجتمع وبه، وأنه بالتالي حل ديمقراطي ومستقبلي، فإنها تتحول إلى ضرب من «أقلية» غالبة عددياً، وتكف عن كونها نواة الأمة وصلبها، لتغدو «الطائفة» الأكثر عدداً فحسب من مجموعة طوائف متساكنة في توجُّس.

وأخيراً، فإن الوعي الأمَّوي لدى الفرد، عندما يبلغ درجة مناسبة من العمق والثبات والوضوح، يتحول إلى تصرف يومي في الحياة المجتمعية والسياسية. لذا فإن الأموي هو الذي يتعالى على/ ويدين شبكة علاقات نظام القرابة والزاماته وتأثيراته، وهو الذي ينسج علاقات ذات أساس أمَّوي خارج شبكة العلاقات التقليدية، سواء القروية أو المدينية أو الطائفية أو العائلية، ينسجها على أساس الرأي والبرامج السياسية ومصلحة الشعب، ذلك لأن من يعجز عن الخروج من الشبكات الفئوية التقليدية للمجتمع العربي، يصعب عليه أن يرتفع إلى مستوى رؤية أمَّوية أو أن يتصرف تصرفاً أموياً. عندما يتفلّت المرء من أسر العلاقات ما قبل القومية أو ينبذها سرعان ما يجد نفسه يعانق الأمة كافة.

تفرز الأمَّوية تظاهرة مجتمعية ثانية هي إيثار الصالح العام أو روح المواطنية أو، باختصار المواطنوية (Civisme) مجسدة في اعتبار الدولة الأمَّوية الديمقراطية العقلانية ومؤسساتها ممثلة للأمة ومصالحها العامة. هذه المواطنوية مطلوبة من قوى التغيير الراديكالية العربية، سواء كجسم تنظيمي أو كأفراد فيه. إن المواطنوية هي وعي المرء وشعوره بأنه عضو في جسد جماعة إنسانية معينة، أي جزء لا يتجزأ منها، مسؤول عنها وأمامها، بأنه ندّ للآخرين، ليس أدنى منهم ولا أعلى في قيمته الإنسانية، وبالتالي فهو متساوٍ مع أعضائها في الحقوق والواجبات وأمام القانون الذي يعبّر عن إرادة الأمة. من دون وعي كهذا أو عقلية كهذه يستحيل على المرء، مهما بلغ من طيبة وأخلاقية تقليديتين، أن يكون مواطناً، أعني مواطناً يستطيع أن يفي بإلزامات ومتطلبات المجتمع الأمَّوي الحديث.

إن وعياً كهذا بالمواطنية لا يزال قاصراً في المجتمع العربي، حيث لا تزال تفهم بوصفها ضرباً من كره للأجنبي أو تميزاً عنه. في العلاقات المجتمعية والسياسية العربية شيء من صفات الصحراء. فالصلة بين «المواطن» و«المواطن» الآخر هي شيء يذكّر بعلاقات حبات الرمال ببعضها، حبات تتجاوز وتتشابه، ولكنها لا تتلاحم ولا تتمازج. فالمجتمع، في نظر العربي، ليس كلاً عضوياً متشابك الصلات والروابط، بل مجموعة وحدات مستقلة، تتزامن وتتجاوز ولكن تندمج الواحدة بالأخرى، كما يقول برنارد لويس.

ب ـ ثاني سمات سياسات التغيير الراديكالي في الوطن العربي هي بناء الديمقراطية

لكن عملية البناء الديمقراطي هذه واجهت وتواجه، في البلدان العربية، مصاعب وعقبات ليست بالهينة، ذلك لأن هذه الوافدة البرانية، الديمقراطية، لم تجد

التربة والمناخ والمجتمعين والايديولوجيين الملائمين لانغرازها وازدهارها:

ـ **العقبة الأولى** التي عرقلت تارة أو صدت تارة أخرى عملية البناء الديمقراطي هذه، هي افتقار مجتمعاتنا إلى القيم التعددوية أو الايديولوجيا التعددوية (Pluralisme). إن المونوليتية أو التكتلية (Monalithisme) السائدة في البنيان الايديولوجي للبلدان العربية تناقض على خط مستقيم البنيان الايديولوجي للديمقراطية، الذي يقوم على تسوية أو حل وسط بين آراء أو مصالح متعارضة. أضف إلى ذلك، أن الأساس الايديولوجي للديمقراطية إنما يرتكز على فكر دنيوي، علمي، يرى إلى الحقيقة كشيء نسبي يجري تخطيه جدلياً مع كل خطوة تخطوها المعرفة إلى الأمام، في حين أن البنيان الايديولوجي للبلدان العربية يرتكز على فكر إيماني، دوغمائي، يعتبر المعتقد الإيماني حقيقة كلية مطلقة، اجترحت مرة واحدة وإلى الأبد. لذا فإن مقولة نسبية الحقيقة تصب، في النهاية، في طاحون الديمقراطية، ما دام ليس ثمة طرف يستطيع أن يزعم احتكارها أو ينسب إليها صفة مطلقة. من هنا فإن عملية البناء الديمقراطي في الوطن العربي لا يمكن إلا أن تأخذ بالاعتبار خلق المناخ الايديولوجي المؤاتي لها، أي إطلاق ثورة ايديولوجية ـ ثقافية، علمية، علمانية، تصفّي الفكر الإيماني، الغيبي، الدوغمائي.

ـ **العقبة الثانية** التي عرقلت وتعرقل عملية البناء الديمقراطي في بلد متأخر هي الانقسامات التقليدية (أو انقسامات المجتمع التقليدي العمودية، الفئوية، المحلية، الإقليمية) التي تفتّت أو تذرر الأمة، بل بالأحرى تجعل الأمة في حالة تفتت وتذرير. والواقع أن الصراع في بنية سياسية ديمقراطية ينطوي، من جهة، على صراع مصالح، طبقية في الغالب، بالمعنى الحقيقي للكلمة، ومن جهة أخرى فإن هذا الصراع، نظراً لأن التطور البرجوازي أعطى نسيجاً متلاحماً للبنية المجتمعية ـ السياسية، لا ينال من وحدة الأمة وتماسكها مهما بلغت حدة تناقضاته. من هنا، فإن فصل السلطات الذي يضعف السلطة التنفيذية، والذي يشكل قاسماً مشتركاً لكل الأنظمة الديمقراطية، لا يعمل لصالح انبثاق انقسامات تقليدية، لا ينال من القاعدة المتينة التي حضنت كل المجتمع وصهرته، بل يؤمّن فحسب مشاركة أوسع للشعب في السياسة. وعلى العكس من ذلك حال البلدان المتأخرة، إذ إن ضعف السلطة التنفيذية لا يلبث أن يفرز أو يؤرث انقسامات المجتمع التقليدية، بل وكثيراً ما يؤدي صراع مثل هذه «المصالح» إلى تمزيق الوحدة القومية. ناهيك عن أن مشاركة الشعب في السياسة، في ظل الانقسامات التقليدية، وفي ظل طغيان صراعات تقليدية لا تمثل المصالح الحقيقية للشرائح المجتمعية، وفي ظل التأخر والعسف الذي يلقي بشرائح واسعة من السكان في حالة عزوف، لن تتأثر إيجابياً بحالة ضعف

السلطة التنفيذية أو توازن السلطات الذي ميز الدولة القومية الديمقراطية العقلانية الحديثة.

والواقع أن البلدان التي شهدت تطوراً (والأدق والأوضح: تقدماً) برجوازياً حقاً، بلدان أوروبا الغربية، إنما أرست نظامها الديمقراطي على قاعدة من الانصهار القومي، بل يمكن القول إن الانصهار القومي هو الذي مهد الطريق للممارسة الديمقراطية ووفر شرطها الموضوعي الأول، هذا الانصهار الذي لعب لصالحه لا التقدم البرجوازي (الاقتصادي والايديولوجي) فحسب، بل أيضاً الدولة المركزة الاستبدادية (والاستبدادية المتنورة) التي أخذت تنمو وتتطور مع تراجع وتداعي الإقطاع، فضلاً عن عوامل أخرى، بما في ذلك دور الكنيسة، في بلد كإنكلترا مثلاً.

لقد جهلت وتجاهلت القوى السياسية العربية، التي أرادت نفسها قوى تغير راديكالي، مسألة الانصهار القومي لا بوصفه مقدمة لا بد منها للتقدم العربي فحسب، بل أيضاً بوصفه قاعدة للبناء القومي، ناهيك عن أنه يوفر شرطاً أولياً لازماً للممارسة الديمقراطية. إن جهل تلك القوى السياسية العربية، المزعومة حديثة، واقع أن النسيج المجتمعي العربي لا يزال نسيجاً تقليدياً، هو الذي يفسر كيف أخذت العناصر التقليدية في ايديولوجيتها تنمو وتقوى يوماً فيوماً بحيث تمحو أو تكاد كل العناصر الحديثة أو شبه الحديثة في هذه الايديولوجيا، بل يفسر كيف انفجرت في قلب هذه القوى تظاهرات تقليدوية، طائفية ومحلوية تحديداً، أخذت تَبعث المجتمع العربي ما قبل الكولونيالي (المملوكي والعثماني) على أيدي بعض هذه القوى بالذات.

يقيناً أن الانصهار القومي عملية معقدة ومتشعبة ولا يمكن أن تكتمل إلا إذا شملت حيزات المجتمع كافة (الاقتصادية، المجتمعية، الايديولوجية، السياسية، إلخ)، إلا أن الوعي وبالتالي بناء قوى تغيير سياسية راديكالية حديثة حقة، يمكن أن يلعبا دور القتلة، أو دور إطلاق عملية الانصهار القومي هذه.

ـ **العقبة الثالثة** التي عرقلت عملية البناء الديمقراطي في البلدان العربية هي عدم تكون طبقة برجوازية سياسية (والتأكيد هنا على سياسية) تذكّر بالنمط الغربي أو تشبهه: طبقة ذات حدود واضحة، برامج ومنطلقات سياسية وايديولوجية محددة، مواقف معادية للمجتمع التقليدي، إطارات سياسية على قدر من الاتساع والتماسك القوميين، المتجاوزين والمتعالين على كل انقسامات أو خصوصيات محلية. لقد تكون، مع انهيار الاقتصاد التقليدي ونشوء اقتصاد برجوازي كولونيالي واستسلام الزعامات السياسية للمجتمع التقليدي الأصلي للاستعمار، نويّات برجوازية سياسية لعبت دوراً في النضال ضد الاستعمار ومارست السلطة فترات محدودة بعد

الاستقلال وأفصح بعضها عن اتجاهات ديمقراطية وليبرالية بيد أن هذه النُوَيات المشرذمة لم تشكل، لأسباب متعددة، طبقة سياسية بالمعنى الذي أوضحناه قبل قليل. ومن هنا إخفاقها وسقوطها السريعان.

ثمة عوامل عديدة متنوعة لعبت ضد تكوّن طبقة سياسية برجوازية عربية، لعل أهمها الثلاثة التالية:

العامل الأول: يتمثل في كون النمو الاقتصادي الكولونيالي ثم النمو الاقتصادي البرجوازي الطرفي بعد الاستقلال لم يبلغا درجة إرساء اقتصاد حديث تقوده طبقة برجوازية اقتصادية، تسند بدورها طبقة سياسية برجوازية تتولى الزعامة السياسية وترسي بنية ديمقراطية ليبرالية للسلطة. لكن ثمة واقعة مهمة يجدر تسجيلها وهي قصور السياسي عن الاقتصادي، أو لنقل قصور أو تأخر الطبقة السياسية البرجوازية العربية عن الطبقة البرجوازية الاقتصادية العربية، قصور يجد أسبابه، كما سنرى للتو، في أسباب ايديولوجية ومجتمعية (وتاريخية أيضاً). ولقد كان من الواضح للعيان، في التجربة السياسية العربية، أن الطبقة السياسية البرجوازية العربية أكثر ضعفاً وتأخراً وتناقضاً وتقليديةً من الطبقة البرجوازية العربية.

العامل الثاني: ونعتقده الأكثر أهمية، يتمثل في نقص الاندماج القومي. هذا النقص في الاندماج القومي، الذي يقسم الأمة عمودياً ويعدم الأفق القومي لدى الشعب ويغرقه في ولاءات محلية أو طائفية، يجعل مستحيلاً نشوء طبقة سياسية موحدة متجانسة تمارس نفوذها على الأمة من خلال برامج وأهداف ذات طابع قومي. من هنا كانت الطبقة البرجوازية السياسية العربية طبقات، بسبب تعدد أطرها أو أحزابها السياسية (بالطبع بلا مبرر برنامجي أو ايديولوجي)، وارتكازها على قوى ايديولوجية ومجتمعية غير متجانسة، واحتضانها أو تعاونها مع قوى ذات ولاءات محلية أو فئوية، أي غير قومية. والواقع أن التأثير السياسي السلبي الذي يمارسه النقص في الانصهار القومي لا يقتصر على الطبقة السياسية البرجوازية، بل يذهب إلى مجموع الحياة السياسية للأمة، فيدفع لانحدارها من مستوى قومي إلى مستوى ما قبل قومي، ويحول دون تبلور صراعات سياسية واقتصادية تخدم مصلحة تقدم الشعب، ويعمل لتشويه (وهذا متوقف على درجة نضج وعيها) تركيب قوى سياسية وطبقية تريد نفسها راديكالية وقومية وحديثة.

العامل الثالث: يتمثل في عدم تكون إنتيليجنسيا عربية تتولى كما في الغرب البرجوازي، صياغة ايديولوجيا تنسجم في آن مع سيرورة التقدم العربي وتدعم قيم ومثل ومصالح كل من هذه الطبقة السياسية البرجوازية والإنتيليجنسيا التقدمية الليبرالية. من الطبيعي لمثل هذه الايديولوجيا أن تكون معادية للمجتمع التقليدي

والتقليد إذا كانت تضع نفسها في خدمة سيرورة تقدم المجتمع العربي. لكن على العكس من ذلك، وخلافاً لخط سير التطور البرجوازي الأوروبي الغربي، فإن الإنتيليجنسيا العربية، عدا شريحة صغيرة ومحدودة النفوذ، أخذت اتجاهاً سلفياً وبقيت، بشكل عام، وفيّة للمجتمع التقليدي، فأضعفت إلى أقصى حد الاتجاهات التقدمية المعادية للتقليد لدى الطبقة السياسية البرجوازية العربية، ووضعت سيرورة التقدم العربي كله في طريق مسدود بالنتيجة.

وفي كل الأحوال فإن عدم تكون طبقة سياسية برجوازية عربية لا يسقط من برنامج الثورة العربية الثورة الديمقراطية البرجوازية، مفهومة كعملية تصفية للمجتمع التقليدي وعملية تحديث شاملة وكلية للمجتمع العربي في آن. هذه الثورة، في ظل الظروف العربية، وفي ما يشبه المفارقة التاريخية، ستكون ثورة برجوازية من دون البرجوازية أو البرجوازيات العربية، بل وعلى الأرجح ضد قطاعات واسعة منها. وستتم على أيدي قوى سياسية ترتبط بالشعب وتملك الوعي المطابق لحاجات تقدمه.

العقبة الرابعة التي عرقلت أيضاً وتعرقل عملية البناء الديمقراطي العربية هي العزوف أو الهجوع السياسي الذي يسيطر على كتلة الأمة، وبالتالي ضآلة الجسم السياسي العربي وضعفه. في أساس هذا الهجوع تكمن عوامل تاريخية ولا شك، كما تعمل لتثبيته أو تعزيزه ظروف التخلف العربي، وعملت وتعمل لتكريسه أنظمة الاستبداد المملوكي المحدث. إلا أننا نعتقد، كما ذكرنا قبلاً، أن العامل الأكثر شؤماً الذي لعب لتدعيم تقليد الهجوع أو العزوف هو خيانة الإنتيليجنسيا العربية لقضية الديمقراطية أو على الأقل افتقارها، في مختلف اتجاهاتها، إلى وعي ديمقراطي، يجعلها تعتبر التغيير الديمقراطي للمجتمع جزءاً أساسياً من سيرورة التقدم العربي وحجر الزاوية في البناء الجديد للنهضة العربية المنشودة.

لا ديمقراطية حيث لا حياة سياسية، ولا حياة سياسية، بالطبع، حيث لا شعب مسيساً يمسك مصيره بيديه. لذا، بوجه عام، ليس ثمة سياسة (بمعناها اليوناني أو الأوروبي الحديث) في البلدان العربية، بل ثمة «سياسة قصور»، أي صراعات بين أقليات تحتكر شؤون السلطة وتمارسها بمعزل عن الشعب أو بعيداً عنه، وتبعاً لمصالحها وأهوائها. ومن الواضح أن ضآلة الجسم السياسي العربي تكمن في أساس «سياسة القصور» هذه.

قال لينين، بحق، «تبدأ السياسة حيث الملايين»، أي تبدأ السياسة عندما تهجر الجماهير عزوفها وتنزل إلى الساح لتمسك مصيرها بيدها. وبقدر ما تكون ناضجة وعميقة وعقلانية هذه السياسة التي امتلكتها الجماهير أو الملايين بقدر ما تمهد، وبالأحرى ترسي بنياناً ديمقراطياً للممارسة السياسية للشعب، ممارسة لا تقتصر

بالطبع، على موافقة سلبية، بل تتجسد في إسهام إيجابي. من هنا، من المفروض أن يؤدي تسييس الجماهير، الذي يجب أن يبقى في رأس مهام الثورة الديمقراطية العربية إلى تواصل ديمقراطي حقيقي بين الشعب والحكم، تواصل بجد تقنيناً أو تكريساً له في مؤسسات ديمقراطية تكفل استمرار هذا التواصل أو تمنع تحوّله إلى غطاء شكلي يقنِّع الاستبداد.

هنا لا بد من إيضاح حول الديمقراطية، التي كثيراً ما أعطيت، في وطننا العربي، تارة باسم القومية وتارة أخرى باسم الاشتراكية، تفسيرات احتيالية تقليدوية جعلت منها غطاء لاستبداد مملوكي محدث: الديمقراطية هي البنيان أو التنظيم السياسي الذي يجعل التظاهرات الاستبدادية مستحيلة. هذا البنيان الديمقراطي يرتكز على أربعة أعمدة: (مبدأ الانتخاب، وتقسيم السلطات، والصحافة الحرة، والأحزاب الحرة)، ترسي أساساً موضوعياً للممارسة السياسية الديمقراطية، التي تتلخص في واقع أن الحرية هي حرية الآخرين، إذ إن «المستبد لا يلغي حريته، بل حرية الآخرين فحسب»، فقط في الديمقراطية يتعلم الشعب السياسة ويقوى.

وعندما يصبح الشعب أقوى من الحكم ويطيعه ويتواصل معه في الوقت نفسه، وعندما لا تغدو الديمقراطية منفذاً لترميم أو إحياء المجتمع التقليدي وانقساماته الفئوية والطائفية، وعندما تغدو التعددوية في صلب الايديولوجيا السائدة في المجتمع، عند هذا يمكن القول إن شعبنا أخذ يمارس السياسة.

ج ـ ثالث متطلبات سياسات التغير الراديكالي في الوطن العربي هو الوعي المطابق (Conscience Adéquate).

أي إن تملك هذه السياسات الوعي المناسب لحاجات تقدم الأمة العربية وتحريرها ووحدتها. هذا الوعي المطابق ذو ثلاثة مستويات: في المستوى الأول هو وعي كوني، وفي المستوى الثاني وعي حديث، وفي المستوى الثالث هو وعي تاريخي.

في بلد متأخر لا يمكن السياسة أن تكون سياسة تغير راديكالي ما لم تملك وعياً كونياً. إن وعياً كهذا، الذي هو وعي القسم المتقدم من العالم، هو الذي يفتح لشعب متأخر الطريق لولوج العصر. فالوعي المحلّوي ـ القوماوي لأمة مفوتة، في الوحدة التي فرضها النظام الرأسمالي على العالم، هو وعي مفوت، لذا لم يعد كافياً ولا مطابقاً لحاجاتها المتمثلة في تحديث بنيانها ورفعها إلى مستوى العصر، أي إلى مستوى البشرية الأكثر تقدماً في العالم. إن تبني أو استيعاب أمة مفوتة ايديولوجياً كونية هو السبيل الوحيد إلى وضع وعيها في قلب العصر. إن أمة تريد أن تتقدم لا بد أن تكونن وعيها، لأن التناقض، في ظل حالة التبعية التي تعيشها، لم يعد

محصوراً داخل الإطار القومي، بل بين وعيها وممارسة أمم عصرية أخرى (ماركس) والواقع أن الليبرالية والاشتراكية (على ما بينهما من تناقض، وتكامل أيضاً)، وبخاصة الماركسية، ماركسية ماركس، هما الايديولوجيتان الحديثتان اللتان تقدمان مناهج وأدوات وقيماً تسهل امتلاك الوعي الكوني المنشود. إن قوى التغيير الراديكالي، في بلد مفوت أو متأخر، هي الارتسام أو التحقيق المسبق للمجتمع الحديث، فكيف يمكنها أن تكون هذا التجسيد المسبق إذا لم تكن هي ذاتها قد استوعبت ايديولوجيا كونية، وبالتالي حديثة.

المستوى الثاني للوعي المطابق يتمثل بالحداثة أو الوعي الحديث، العصري[٢]. نعم، من حيث المبدأ، من المفترض أن يحمل الوعي الكوني في طياته وعياً حديثاً، لكن من المناسب أن نخص الوعي الحديث بوقفة. ففي البلدان العربية تجنبت القوى، التي تريد نفسها تقدمية، التعرض للتقليد ورضيت بحداثة قشرية، توضّعت فوق التقليد وعقدت مصالحه مدلّسة معه، بل ساهمت في بعث التقليد وتجديده، في حين أن الحداثة والتقليد نقيضان ولا يتصالحان، ذلك أن الأولى تتمحور حول المستقبل، في حين أن الثاني يتمحور حول الماضي ناهيك عن أنَّ المناهج والقيم والمثل وأنماط السلوك الخاصة بكل منهما على تباعد أو تناقض لا مصالحة فيه. أضف إلى ذلك أن الفكر التقليدوي الجديد العربي لم يعدم أن يجد في الفكر الأوروبي ما قبل البرجوازية (الذي يمكن أن يزعم كونياً) ما يدعم توجهاته المحافظة والسلفية، ويستعير منها قناع حداثة كاذب وخادع.

تجنباً لخلط وتشويش مدلّسين وماكرين، كثيراً ما تلجأ إليهما الاتجاهات التقليدوية الجديدة بغية تغطية وتبرير نزوعها المحافظ، من المناسب أن نشخص باختصار هذا العالم العصري: عبر سلسلة من الزلازل والتحولات والتقدمات، انطلقت في عصر النهضة في أوروبا، على الصعد الاقتصادية والايديولوجية والمجتمعية والسياسية، وتتابعت حتى القرن الثامن عشر، حركة تقدم أخذ عالم حديث يتبلور ويتكون تحت تأثيرها ويرسي هياكله وثقافته وقيمه ومناهجه استناداً إليها. عملية الإرساء هذه تجسدت في ثلاثة أحداث تاريخية:

١ ـ عصر الأنوار والثورة الفرنسية.
٢ ـ المجتمع الصناعي.
٣ ـ الحركة الاشتراكية. وبالطبع المسنودة والمسددة بجملة من المناهج والقيم،

---

(٢) انظر شرح ياسين الحافظ لمصطلح «حداثة» و«معاصرة» في: ياسين الحافظ، **التجربة التاريخية الفيتنامية: تقييم نقدي مقارن مع التجربة التاريخية العربية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٦)، ص ٢٠ ـ ٢٣.

لعل أهمها: أ ـ الأموية (القومية) سيادة الأمة الديمقراطية. ب ـ المواطنوية. ج ـ الإنسانوية. د ـ الواقع أو ربط الكلمة بالواقعي. هـ ـ السيطرة على الوقت، و/ القانون، ز ـ الفكر العقلاني التحليلي ـ التركيبي. ح ـ النفعوية. ط ـ الدنيوية أو العلمانية.

هنا الحداثة الحقة، وهذه بيئتها الطبيعية، لذا فشلنا، نحن العرب، طوال قرنين في القفز فوق قوانين التطور التاريخي، عندما توهمنا أن استيراد التقنولوجيا سيؤدي إلى الحداثة، ذلك أننا أردنا حداثة منسجمة أو متمفصلة مع المجتمع التقليدي العربي المثقل بنفايات الغرب ما قبل البرجوازية والتقنولوجيا الحديثة.

المستوى الثالث للوعي المطابق يتمثل بالوعي التاريخي. بالطبع الواقع العربي ليس لحظة يتيمة مسطحة ومسوّرة: له امتداد في المكان هو العالم المعاصر (ومن هنا إلحاحنا على الوعي الكوني)، وله امتداد آخر في الزمان هو التاريخ، الذي ما زال التقدميون العرب ينكرون بصماته بل ثقله على الحاضر، وينكرون بالتالي قانون كل تطور تاريخي: ماضٍ حاضر ومستقبل. في المجتمعات التي لم تحرز تقدمات تاريخية، كالمجتمعات العربية، يكاد الماضي والحاضر أن يتمازجا أو يتوحدا، ومن هنا الأهمية الحاسمة للوعي التاريخي في رؤية أو تشخيص الحاضر أو الواقع الراهن. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، من الأهمية بمكان ربط الممارسة السياسية بالحقيقة التاريخية، الأمر الذي يتطلب نبذ كل رؤية ايديولوجية أو وردية للتاريخ.

ـ ٢ ـ

ملاحظات نقدية حول
السياسة والفكر التقدميين العربيين

لعلّ من المناسب، بل من الضروري، بعد أن بسطنا وحللنا مضمون سياسة التغيير الراديكالي في الوطن العربي، أن نتحدث، وإن باقتضاب، عن السياسة التقدمية العربية والفكر السياسي التقدمي العربي، من حيث إنهما عجزا عن نشر وتطبيق وممارسة سياسة التغيير الراديكالي المنشودة[٣]. وفي اعتقادنا أن نقد السياسة العربية، المتأخرة، لا يكتمل إلا إذا أتبعناه بنقد للفكر السياسي التقدمي العربي

(٣) بالطبع، ثمة سمات ومتطلبات أخرى تتطلبها سياسات التغيير الراديكالي في العالم العربي، لا نرى ضرورة لتكرار الحديث عنها، إذ يجد القارئ في الفصلين الثامن والعاشر (اللذين أعدنا نشرهما هنا نقلاً عن **اللاعقلانية في السياسة العربية** ولأسباب مبررة) حديثاً مفصلاً عن السياسات العقلانية الحديثة، الواقعية الثورية الشعبية.

الرائج، لأن كلاً منهما يشكل جزءاً متمماً للآخر، بل قل إن الثاني نابع من الأول، لذا سنحاول الحديث عن بعض خاصيات الفكر السياسي «التقدمي» العربي الرائج.

الفكر العربي السائد فكر معتقدي إيماني (Dogmatique) بوجه عام، بمعنى أنه فكر يتجه إلى التأكيد من دون مناقشة. إنه فكر ينطلق من يقين مسبق معين (وبهذا المعنى يتعارض مع النقدوية (Criticisme)، التي تبدأ بالشك بكل شيء).

ومن الطبيعي أن يكون الفكر السياسي العربي مشرباً بهذا المناخ الفكري العام السائد. وقد كان متوقعاً أو مأمولاً أن يفلت إلى هذا الحد أو ذاك، الفكر السياسي التقدمي (ونحن هنا نتحدث عن الفكر، والأصح الايديولوجيا، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية) من هذه العاهة، إلا أن ذلك لم يحدث، الأمر الذي أثر أسوأ تأثير على مسار واتجاهات التيار القومي والديمقراطي المعادي للاستعمار.

ولعل أول، وأبرز هذه التأثيرات السلبية هو ما يمكن تسميته بـ «الشلف التأويلي». منهج الشلف التأويلي هذا، إذا كان يجد منبعه الأول في المعتقدية الإيمانية، إلا أنه يجد منبعه الثاني في ردود الفعل الشعورية المستفزة التي اتخذتها الإنتيليجنسيا إزاء التجربة الكولونيالية. القسم الأكبر من هذه الإنتيليجنسيا أما (Colonisé) (أي مركوبة بتجربة الإذلال الاستعماري) أو (Décolonise) (أي الذي تحرر من السيطرة المباشرة، ولكن بقي يلاحقه هاجسها).

«الشلف التأويلي» يشكل «منهجاً»! في التفكير ولا شك. عند تحليل كل من عنصريه، نرى أن الشلف ينبع من عقلية المزايدة القومية النابعة من وطنية جريحة مستفزة، من الكسل في البحث والتمسك بالعموميات (بنبذ الخاص) والمجردات، الأمر الذي يفقد «الشلاف» همّ التقاط عناصر ونوابض الواقع العياني، المتحركة، المتغيرة، المعقدة. في السياق نفسه يذهب التأويل الذي يزعم أنه يغوص عميقاً وراء البحث عن الأسباب البعيدة للحدث السياسي وأنه يمسك بأسبابه الخفية متجاهلاً أو مهملاً أسبابه القريبة، الجلية، المشخصة، فيسقط في ما يشبه الميتافيزياء السياسية. أضف إلى ذلك أن التأويل، يفسر كل الأمور دفعة واحدة ونهائياً بعلة شبه خفية أو شبه مجهولة، تجنباً للغرق في التفاصيل والعلل الظاهرية!!

طريقة الشلف التأويلي هذه، المميزة بحدة لفظية وطلاق بين الأقوال والأفعال، تلجأ، بسبب من معتقدويتها وعجزها عن التحليل، إلى تقريرية متوترة في أسوأ الأحوال، أو في أحسن الأحوال، إلى تفسيرات مسطحة وفقيرة، من خلال محاكمات مبتسرة تشبه محاكمات الطفل: متعب، مضيّع ومُضلل البحث عن جميع عناصر الواقع ومستوياته. ومحاكمات كهذه لا تصل سوى إلى إدراك مجزوء للواقع تارة، أو إدراك عمومي وتقريبي وضبابي له تارة أخرى.

والواقع أن الشلف التأويلي لا يختزل عناصر، حيزات، علل، ومؤشرات واقعة ما، بسبب من الفقر الثقافي والكسل فحسب، بل أيضاً لعجزه عن الفصل بين الرغبة والواقع، عجز يغرقه في معظم الأحيان في نزعة ظافروية ليس لها صلة بالحقيقة الواقعية (تحديداً: ظافروية سكيزوفرينية): ألم يتوهم ثوريو الشعور أن العرب، بعد العام ١٩٦٧، في الطريق إلى تحرير فلسطين، في الوقت الذي تتخبط فيه الأمة العربية في هزيمة شنعاء، وفي وقت «تحرر» فيه إسرائيل أراضي عربية جديدة.

كل ما في طريقة التأويل الشلفي يذكر بالطريقة الإيمانية التقليدية: أدوات أو مفاتيح «التحليل» واحدة مع تغيير في التسميات:

ـ الطريقة الأولى ترى في كل وجهة نظر مغايرة بمثابة خيانة، انحراف، تحريف. الثانية تجد في الكفر والمروق صفة لكل من يحيد عن إطاعة المعتقد الإيماني والتقليد وأولي الأمر.

ـ الأولى، على سبيل المثال، ترى في الاستعمار وحده (تضاف الصهيونية، أحياناً) مصدر تأخرنا، وفقرنا، وتجزئتنا، ونزاعاتنا، وهزائمنا أمام إسرائيل، إلخ. ، وجسّدت فيه، وبالتالي، شيطان العرب في العصر الحديث. الثانية ترى في الشيطان أصل الخطيئة والشرور والأسواء.

ـ الأولى ترى إلى كل تصرف تعتبره سلبياً من قبيل المخطط التآمري الذي لا يمكن لا توقعه ولا إفشاله ولا المساومة معه. الثانية ترى إلى كل ما يجري في الكون، بمثابة قدر محتوم.

ماذا تعكس، وإلى أين تؤدي، طريقة الشلف التأويلي هذه؟

(١) واضح أنها تنبثق عن عقلية إيمانوية. وعندما تتحول هذه الإيمانوية إلى ضرب من منهج، تقتل كل انفتاح على الواقعي، وبالتالي، العقلاني. وينحط «التحليل» السياسي إلى هلوسات تارة، وسحبات تارة ثانية، ورؤى مشرذمة تارة ثالثة.

(٢) تعكس ضرباً من عقدة دونية إزاء الإمبريالية (رغم كل حدة لفظية يمكن أن تُصب على رأس الإمبريالية والإمبرياليين)؛ عندما تصورها وتتصورها كلية القدرة، كلية الوعي، كلية التصميم. عقدة الدونية هذه تفسر كيف تتشقلب المواقف العربية إزاء الإمبريالية: من المنفخة عليها إلى الركوع على أعتابها.

(٣) تعكس عجزاً عن اتخاذ موقف نقدي راديكالي إزاء المجتمع العربي: تأخره بوجه عام وقصور وعي نخبته بوجه خاص. هذا العجز يفرز بالطبع وعياً زائفاً،

يفاقم العجز الذي يعانيه الشعب العربي إزاء بلاياه، كما أنه يلعب دوراً حاسماً في ستر وإخفاء واقع الفوات والتأخر الذي ينيخ على الشعب العربي.

ماذا يقابل ويناقض طريقة الشلف التأويلي هذه؟

السمة الأولى لحركة راديكالية حديثة هي العقلانية. العقلانية تتطلب، قبل كل شيء، المطابقة (Adequation) في السياسة الراديكالية، مطلوب، أولاً، عقلانية تامة باردة على الصعيد التحليلي، للوصول إلى أعلى مستوى ممكن في المطابقة. ومطلوب، ثانياً، واقعية ثورية على الصعيد النضالي لأخذ نسبة القوى بالاعتبار من جهة ومتطلبات إنجاح المشروع الثوري من جهة ثانية.

المطابقة، أو القبض على الواقع العياني بكليته، تفرض جهداً دائماً في التنقيب والتحليل: عناصر ونوابض الواقع كثيرة، جوانبه عديدة وحركته دائمة، لذا لا يمكن أن تكون المطابقة تامة، بل بالأحرى عملية اقتراب دائمة من الواقع، من الموضوع، عملية احكام متتابعة بهدف مطابقة الوعي من الواقع، مع الموضوع لا لأن ثمة حيداناً بهذه النسبة أو تلك في المطابقة، بل أيضاً بسبب حركية الواقع وابتعاده عن لحظات وعي سابقة وهذا ما يعطي أهمية كبيرة، بل حاسمة، لمسألة التقاط الطفّ (NUANCE) (الفرق ـ البسيط أو الطفيف جداً بين شيئين أو لونين، أو أمرين). يقيناً، إن الطفّ هو، كما يقول فولتير، عنوان عظمة الفكر، غير أن للمسألة جانبها العملي أيضاً: من الممكن أن يتوقف، كما يقول لينين، مستقبل حركة سياسة ما على التقاطها طفاً وأخذه بالاعتبار في تحليل ما أو موقف ما.

وفي محاولة للمقابلة بين النظرة الدوغمائية، الايديولوجية من جهة، وبين الفكر العلمي، المادي التحليلي ـ التركيبي، نعرض لوحة إيمائية وبالتالي جد أولية وجدّ عامة وجدّ تقريبية عن سمات وخصائص كل منهما وإطارهما الايديولوجي.

النظرة الدوغمائية والايديولوجية

١ ـ الواقع مؤلف من لونين: أسود وأبيض.

٢ ـ الفطرة.

٣ ـ الحقيقة مطلقة وثابتة.

٤ ـ انفصال بين الباطن والظاهر.

٥ ـ الحدس، التقريب. العموميات.

٦ ـ الواقع معطى نهائي.

٧ ـ تسندها رؤية شلاّفة، مشبرة.

٨ ـ تنطلق من المثال، الرغبة، الشعور، المعتقد.

٩ ـ تخمين الواقع مرة واحدة ونهائياً.

١٠ ـ تقريرية.

الفكر المادي التحليلي ـ التركيبي

١ ـ الواقع مؤلف من ألوان لا حصر لها.

٢ ـ العقل.

٣ ـ الحقيقة نسبية ومتغيرة.

٤ ـ لا انفصال بين الباطن والظاهر.

٥ ـ التحليل، التركيب، التحديد، التفاصيل.

٦ ـ الواقع معطى متطور.

٧ ـ يرتكز على منهج مدقّق مُطفّف (Nuance).

٨ ـ ينطلق من الحقيقة الواقعية.

٩ ـ اكتشاف تدريجي للواقع وجهد مستمر للمطابقة.

١٠ ـ تحليلية.

والسياسة الدوغمائية بوصفها سياسة توجه فعلها بدلالة معتقد يقيني، إيماني، أي إنها لا تأخذ الوقائع العيانية أو التاريخية بالاعتبار، لذا تأتي الأحداث لتفرض نفسها عليها، فتتجرجر وراءها، وتنتقل من النطنطة والتقلب، إلى اللهاث، وراء الأحداث، إلى السقوط في وهدة المغامرات، إن جدة العمل السياسي تظاهرة ماثلة (كما يقول لوكاش)، لذا فإن كل حدث سياسي جديد بحاجة إلى تحليل جديد، والحال أن السياسة الدوغمائية بحكم فكرها التقريري عاجزة عن ذلك، فتستبدل التحليل بالمقارنة.

وبالطبع، فإن ما يسم الدوغمائي بالدرجة الأولى هو الضعف الملحوظ للواقعي Réel (= ضد المتخيل، ضد المتوهم (Imaginaire, Irréel) في عناصره. ففي العقل

الدوغمائي يشجب الواقع وصولاً إلى غيابه، حيث تسود الايديولوجيا.

يؤدي ضعف الواقعي ونمو الايديولوجي، وبالقدر الذي يزداد فيه ضعف الأول وينمو الثاني، إلى نتائج قد يكون أبرزها:

١ ـ العجز عن التمييز، لا الفصل، بين حكم القيمة وحكم الواقع، عجز يشكل أحد أكبر مزالق السياسة الايديولوجية الدوغمائية.

٢ ـ على صعيد الفكر، يؤدي ضعف الواقعي إلى تحويل الفكر إلى فكر تقريري، خطابي، يعبر عن الرغبة والشعور تارة، وينحدر إلى الديماغوجية تارة أخرى.

وبما أن الواقع معطى نهائي، لذا يجهل الفكر الدوغمائي ويتجاهل فكرة الصيرورة، فكرة التطور، إنه فكر غير تاريخي[٤]. ولأنه كذلك فهو لا يراكم[٥]، وبالتالي يفقد الإنتيليجنسيا العربية القدرة على وعي التجربة التاريخية العربية بخاصة والوعي التاريخي بعامة.

أخيراً، تبقى سمتان للفكر الدوغمائي لا بد من إيلائهما الاهتمام الذي تستحقان: **الأولى** هي أن الدوغمائية بتأكيدها على الطابع المطلق والثابت للحقيقة واحتكارها إياها بالتالي، إنما تغذي وتدعم ضمنياً النزعات اللاديمقراطية في المجتمع.

الثانية هي أن الدوغمائية على الرغم من أنها امتثالية وغير شكوكية، إلا أنها مشبعة بـ «عقلية النقد» (Esprit de critique) التي ينبغي تمييزها عن «العقلية النقدية» (Esprit critique) إذ تشكل الأخيرة نقيض الأولى. ففي حين أن عقلية النقد تقوم على التجريح والتحقير، تقوم العقلية النقدية «على التساؤل حول قيمة ادعاء قبل وزن الحجج التي تقدم . . . وصولاً إلى التثبت من سلامة الادعاء. . .».

(٤) لم نر مفيداً التوسع في الحديث حول هذه الموضوعة، لأننا شرحناها شرحاً وافياً في: الحافظ، المصدر نفسه، الفصل الرابع، «الوعي التاريخي الفييتنامي والوعي التاريخي العربي،» ص ١٥٩ـ ١٨٥.

(٥) كتبت في: **اللاعقلانية في السياسة العربية** ما يلي: «وما كنا، في الحقيقة، بحاجة إلى هذه المحاجّة لو أن العقل العربي كان قادراً على تحقيق تراكم ما في تجربته السياسية. لذا نبدو، وهذا واضح في سائر الصعد، وكأننا نبدأ، على الدوام، من جديد. التأخر العربي العام جعل العقل العربي وكأنه برميل بلا قعر، لا يجمع ولا يراكم. مع كل صباح نبدأ تجربة جديدة، وننسى تجربة البارحة، كما لا نفكر باحتمالات الغد. على الدوام، نبدأ من جديد وكأننا ولدنا اليوم، أشبه بفئران عاجزة عن اكتشاف أن المصيدة تصيد».



التأخر العربي
تقنولوجي أم ايديولوجي ـ سياسي؟!

خلال ست سنوات ونصف السنة نشبت حربان بين العرب وإسرائيل. البون بين الحربين، من الزاوية العسكرية، كان كبيراً جداً. في حزيران/يونيو ١٩٦٧، سُحقنا بسهولة وسرعة. في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ كان السحق متبادلاً. والنتيجة العسكرية، بالنسبة إلى الجانب العربي، لا تدفع إلى التشاؤم. نعم، إن الحرب لم تحقق حتى هدفها المرسوم رسمياً، وأعني التحريك المجدي للمشكل نحو حل يضمن حقوق الحد الأدنى العربية، إلا أن السبب في ذلك إنما يعود إلى السياسي قبل العسكري. فالسياسي في هذه الفترة هو الذي هاض العسكري، وليس العكس.

هذا البون بين حزيران/يونيو ١٩٦٧ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، هل يعكس تقدماً موازياً في جماع بنى المجتمع العربي عموماً وفي البنية العسكرية خصوصاً؟ وبكلمة أكثر تحديداً: هل كنا، في حرب تشرين الأول/أكتوبر، إزاء تقدم عربي أم ترميم فحسب؟ أم نحن إزاء تقصير إسرائيلي فحسب؟ وفي عودة إلى وراء: هل كان الطابع المأساوي لهزيمة حزيران/يونيو عثرة عارضة أو عاقبة محتومة؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة تلقي ضوءاً ليس فقط على النتائج المرتقبة للحرب المقبلة، بل أيضاً عن التكتيكات والإلزامات التي تمليها الحرب المقبلة على الجانب العربي للخروج بنتيجة أكثر إيجابية من حرب تشرين الأول/أكتوبر.

في المجتمعات الحديثة، يحكم ويحدد جماع بنيات المجتمع بنيته العسكرية، والتطور الذي تصيبه القوة العسكرية لأمة ما لا يتميز عن تطورها في الميادين الأخرى، وبالتالي فإن البنية العسكرية تشكل خلاصة التطور العام للمجتمع ومرآة تلاحمه واتساق بنياته، وهي مشروطة بوجه خاص بالسمات الخاصة بالدولة التي تقوده، أي ببنيته السياسية. وفي المجابهة بين مجتمعين، إذا توازنت العناصر والعوامل

الأخرى، من الطبيعي أن يتغلب المجتمع الأحدث على المجتمع الأقل حداثة. وهذه الحقيقة تصبح أكثر وضوحاً مع تصاعد التقدم التقنولوجي. والترابط بين البنيات يمضي إجمالاً، على هذا النحو: اقتصادية ـ اجتماعية ايديولوجية سياسية عسكرية، مستندة على قاعدة معينة من القوى المنتجة. بيد أن هذا حكم عام، يصدق بشكل خاص على الأمم التي شهدت تطوراً سوياً، متسقاً، ولم تعانِ هيمنات أو إكراهات أو اختلالات. أضف إلى ذلك أن هذه المستويات أو البُنى المختلفة لا تتحرك بالطريقة أو الوتيرة ذاتها، إذ قد يتسارع تطور بنية ما ويتباطأ تطور أخرى، بل قد يحدث تقدم في البنية الاقتصادية، ما دام لا يصل إلى حدود ثورة صناعية ترسي هيكلاً صناعياً لجماع المجتمع، يرافقه جمود أو تقهقر في البنية الايديولوجية والسياسية. وليس أكثر ابتذالاً للماركسية من القول، باسمها، بالاقتصادوية (ولا يعني هذا نفي أهمية الاقتصاد) أو الترابط الميكاني والحتمي بين مختلف بنيات المجتمع أو بين هذه البنيات وقاعدتها الاقتصادية.

هذه الحقيقة تقفز إلى العين عبر معاينة المجتمعين المصري والإسرائيلي والمقارنة بينهما:

عندما حلت بنا هزيمة عام ١٩٦٧، انطلق عشرات المنظرين يخبطون في أحاديث كانت مزيجاً من العلك والهذيان. تحدثوا عن كل شيء، إلا عن الشيء الحقيقي، المباشر، العياني، المحدد. تحدث البعض عن تخلف حضاري، وتحدث بعض آخر عن تخلف تقنولوجي، ولكن لم يتحدث أحد، وهذا ليس بالمستغرب، عن تأخر سياسي، مع أنهما يشكلان مركز ومصدر الفوات العربي، كما أن تحديث البنيتين الايديولوجية والسياسية يشكل، في عصر الهيمنة الإمبريالية المتفاقمة مسبقة ورافعة التقدم العربي.

من السهل الحديث عن تأخر تقنولوجي عربي، لأن هذا التأخر جلي يفقأ العين من جهة، ولأنه يظهر، مجاناً، بمظهر من كشف عن حلٍ لمشكلة أو قام بنقدٍ لوضع ينبغي أن يتجاوزه المجتمع العربي من جهة أخرى. والواقع أن الشخبوطية العربية في شتى تلاوينها ليست أقل ثرثرة من هؤلاء عن التقنولوجيا. بل على العكس، فالمداخيل البترولية الضخمة (قياساً بالدخول القومية العربية)، على الرغم من التبذير وعلى الرغم من اللصوصية الإمبريالية، قد تفتح مجالاً لإنزال (ولا نقول: اندياح) منشآت صناعية، في عدد من البلدان العربية. لكن ما أبعد هذا عن بناء هيكل صناعي لجماع المجتمع العربي ووضع الأسس المادية لتحديثه. نعم إن عدداً كبيراً من التقنويين (أي أنصار التقدم عبر التقنولوجيا) لا يدرك ماهية مسألة التأخر، لكن عدداً

غير قليل منهم يعي بوضوح أنه يفصل «تقدميته» التقنوية هذه على قد الشخابطة وأنه يضفي على الأخيرين جلباباً من «الحداثة» و«التقدمية» و«الثورة»، في حين أن التقليدية والامتثالية تتجسد فيهم.

غير خاف أن إسرائيل لا تزال بعيدة عن إنجاز بناء هيكل صناعي حديث للمجتمع، بل إن الاقتصاد الإسرائيلي، على الرغم من أن متوسط الدخل غير متدن، لا يزال موسوماً بسمات رئيسية للاقتصادات المتخلفة، من ضعف التصنيع ونمو طفيلي في الخدمات (القطاع الثالث) وتصدير مواد غذائية محدودة: الحمضيات بخاصة، أو شبه حرفية: (صقل الماس)، بالإضافة إلى تبعية واضحة إزاء الخارج.

وإذا اعتبرنا، وفقاً للاقتصادوية، القاعدة الصناعية لمجتمع ما أو، بعبارة أوضح، تقدمه التقنولوجي، المؤشر الوحيد على مدى حداثته، تعيَّن علينا أن نعتبر المجتمعين المصري والإسرائيلي على مستوى متقارب من الحداثة (من هذه الزاوية، تبدو مصر أكثر تقدماً بكثير من فييتنام الشمالية). ومع أن نسبة عمال الصناعة إلى مجموع اليد العاملة بلغت، في العام ١٩٦٥، حوالى ٢٩ بالمئة في إسرائيل (في الدولة الصناعية تبلغ، إجمالاً، ٥٠ بالمئة)، وفي مصر ١٦ بالمئة، ومع أن نسبة العمالة والإنتاجية في إسرائيل أعلى بكثير مما هي في مصر، إلا أن نسبة إسهام الصناعة في الناتج القومي المصري (وتبلغ ٢٧,٢ بالمئة منه) أعلى من نسبة إسهام الصناعة في الناتج القومي الإسرائيلي (وتبلغ ٢٤,٢ بالمئة منه). كذلك فإن عدد الطبقة العاملة المصرية، القاعدة البشرية الحديثة للمجتمع المصري، يعادل خمسة أضعاف عدد الطبقة العاملة الإسرائيلية، كما أن مصر تملك نواة مناسبة لصناعات ثقيلة، في حين أن إسرائيل تفتقر إلى مثل هذه النواة. فإذا أضفنا إلى كل ذلك أن مصر وإسرائيل، وهما دولتان غير صناعيتين بالطبع، تقترضان التقولوجيا والوسائل التقنية من الخارج، يتضح لنا أن الحديث عن سبق إسرائيلي تقنولوجي على مصر (مثلاً) مجرد علك، الهدف منه، في آخر تحليل، تغطية السبق الإسرائيلي الحقيقي على العرب في ميادين أخرى: السبق الايديولوجي، الاجتماعي، السياسي. إن مصر متأخرة تقنولوجياً عن فرنسا مثلاً، لكنها ليست متأخرة، تقنولوجياً عن إسرائيل، لأن لاتقنولوجيا وطنية أصلية في إسرائيل، كما أن القاعدة الصناعية الإسرائيلية ليست متقدمة على نظيرتها المصرية، وأخيراً (ونقول هذا للطبقاويين) فإن الطبقي في النخبة الإسرائيلية ليس متقدماً على الطبقي في النخبة المصرية.

وعلى هذا، وما دامت إسرائيل والعرب تقترضان تقنولوجيتهما ووسائلهما التقنية من الخارج، ولا أمل قريباً لهما في الاستغناء عن هذا الخارج على هذا

الصعيد، تغدو المسألة مسألة توفير البنية (أو المقدمة أو الرافعة) السياسية والايديولوجية القادرة على استخدام التقنولوجيا المقترضة استخداماً مناسباً. والحال أن البنية السياسية والايديولوجية الإسرائيلية لا تزال تبرهن على أنها أقدر بكثير على استخدام هذه الوسائل التقنية وهذه التقنولوجيا. لذا فالحديث عن تأخر تقنولوجي عربي بالنسبة إلى إسرائيل يراد به في الواقع ستر الفوات السياسي والايديولوجي والاجتماعي العربي. وذلك لأنه عندما تحول المسألة إلى مسألة تأخر تقنولوجي (وهذا يحمل ضمناً البراءة للبنيتين الايديولوجية والسياسية واعتبارهما سويتين)، تصبح المسألة بحاجة إلى زمن مجرجر لتدارك هذا التأخر في بناء قاعدة اقتصادية حديثة، صناعية بخاصة.

والعلك الأدعى للسخرية أيضاً القول، استناداً إلى الاقتصادوية نفسها، إن التقدم العربي للحّاق بالعصر لا بد أن يأخذ نقطة انطلاق له بناء قاعدة اقتصادية حديثة، فتأخذ السيرورة المنحى التالي: التقنولوجي ـ الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ الايديولوجي ـ السياسي. هذه الأطروحة (وتنسب زوراً إلى الماركسية، ولكنها تنتسب إلى اقتصادوية تبسيطية) تنكر لا القرون الأربعة من التطور الثقافي ـ الاجتماعي ـ السياسي الذي سبق ومهّد للثورة الصناعية في الغرب، بل تنكر أيضاً أن الانطلاق في سيرورة تغيير وتحديث المجتمع الروسي (والصيني أيضاً) قد بدأت جدياً بعد أن تم قلب البنية السياسية الروسية المفوتة، هذا القلب الذي مهدت له إنجازات ايديولوجية طويلة، بلغت درجة النضج في انتصار الماركسية في صفوف الإنتيليجنسيا الروسية، لا بوصفها ايديولوجيا اشتراكية فقط، بل أيضاً بوصفها ايديولوجيا تحديث راديكالي للمجتمع الروسي، ومن هنا تعريف لينين للاشتراكية بأنها سلطة السوفياتات + كهربة روسيا. ومع أننا بعيدون عن تسفيه محاولات التصنيع العربية (لا تزال قاصرة جداً، حتى من زاوية تقنية)، ولكن ينبغي إزالة الأوهام التي علقت بها: إن محاولات التصنيع هذه، من دون أن تسبقها، أو ترافقها على الأقل، عملية قلب للبنى السياسية والايديولوجية، ستكون غير كافية لتحديث المجتمع العربي، لأن الايديولوجي والاجتماعي والسياسي المتأخر سيهيض الاقتصادي المتقدم (على فرض حصوله). لذا فالسيرورة التاريخية للتقدم، القديمة والحديثة، الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء، لا تزال وستبقى، وبخاصة في عصر السحق الإمبريالي والانفجار السكاني، هي نفسها: الايديولوجي ـ السياسي ـ التقنولوجي ـ الاقتصادي.

المقارنة السريعة، التي أجريناها قبل قليل، بين البنيتين التقنولوجيتين والاقتصاديتين المصرية والإسرائيلية، تكشف منذ الوهلة الأولى، أن الاقتصادي لم

يفرز هكذا أوتوماتياً الايديولوجي والاجتماعي والسياسي. بل يمكن القول، على رغم وجود قاعدة صناعية متقاربة الأهمية في كل من البلدين، إن السياسي والاجتماعي والايديولوجي في المجتمع المصري أكثر تأخراً من الاقتصادي ـ التقنولوجي، في حين أن الايديولوجي والاجتماعي والسياسي في المجتمع الإسرائيلي أكثر تقدماً بكثير من الاقتصادي ـ التقنولوجي. وهذه التجربة ذات الجانبين المتفارقين، العربي والإسرائيلي، تبين بوضوح كيف أن عملية التحديث هي عملية اقتصادية بوصفها بالأحرى عملية فرعية لاحقة لعملية التحديث الايديولوجي والسياسي.

لقد استطاع المجتمع الإسرائيلي، على الرغم من أن حوالى ٤٠ بالمئة من أعضائه جاؤوا من بلدان متأخرة، بفضل نخبة سياسية عصرية وعلمانية، أن يقيم لنفسه هيكلاً ثقافياً ـ سياسياً ـ اجتماعياً حديثاً نسبياً أو نصف متقدم، ونَصِفُ هذا الهيكل بأنه نصف متقدم لأن إسرائيل لم تبن مجتمعاً صناعياً بالمعنى الحق للكلمة.

وهذا الهيكل (أو البناء الفوقي) فتح بدوره السبيل، بمساعدة عوامل دولية مؤاتية، لتقدم اقتصادي نسبي، أي لتقدم نسبي في البناء التحتي. ونحن هنا، عندما نبرز العصرية النسبية للمجتمع الإسرائيلي، نفعل ذلك فقط للمقايسة مع المجتمع العربي المفوت جداً، وذلك لأن العصرية النسبية التي للمجتمع الإسرائيلي لم تنجم فقط عن كون إسرائيل لم تبن هيكلاً صناعياً حديثاً، بل أيضاً إنه لا تزال تزن على تلك العصرية الايديولوجيا اليهودية التقليدية التي لا تزال فاعلة لدى قطاع غير صغير من المجتمع الإسرائيلي (على الرغم من أن الدور السياسي والثقافي لهذا القطاع أضعف بكثير جداً من حجمه العددي). والواقع أن هذه العصرية النسبية تكمن في أساس التقصير الإسرائيلي في حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. أضف إلى كل ذلك أن إمكانات تقدم المجتمع الإسرائيلي مزحومة بصغر حجمه وضآلة ثرواته الطبيعية وقلة عدده.

مع أن البنية العسكرية في مجتمع ما، كما قلنا قبلاً، محكومة بجماع بنيات المجتمع لكن يمكن، في ظروف معينة، تطوير هذه البنية لتصبح أكثر تقدماً بنسبة غير بسيطة من بنيات المجتمع الأخرى، وبخاصة الاقتصادية والتقنولوجية والايديولوجية (كما أنها قد تتفسخ لتصبح أكثر تأخراً من المجتمع ككل أو من بعض بنياته). لكن هذا الأمر يبقى مشروطاً ومحدداً بشرطين أساسيين: **الأول** أن تكون البنية السياسية على درجة كافية من التقدم، تجعلها مؤهلة لتطوير البنية العسكرية التطوير المطلوب. و**الثاني** أن تستطيع البنية السياسية للبلد، إذا كان يفتقر إلى صناعة

قومية تؤمن له السلاح المطلوب، حل مشكلة التموّن بالسلاح بشكل مناسب (وبالنسبة إلى إسرائيل حل مشكلة تمويل الحرب، جزئياً).

ولقد استطاعت النخبة الإسرائيلية، لتقديرها أن بقاء إسرائيل يتوقف على قدرتها العسكرية، أن تجعل البنية العسكرية الإسرائيلية أكثر حداثة وتماسكاً وانسجاماً بكثير من المجتمع الإسرائيلي بوجه عام. ولا يتجلى ذلك فقط في استدراك الوسائل التقنية العسكرية من الخارج واستيعاب استخدامها، وبالتالي تذليل مشكلة تأخر الاقتصاد والتقنولوجيا الإسرائيلية، بل أيضاً وأساساً في جعل الهيكل البشري للمؤسسة العسكرية هيكلاً حديثاً (المراتب العليا والمراكز الحساسة يشغلها ضباط من أصول غربية)، في إيلاء عناية قصوى بالثقافة العامة للقادة العسكريين، في الحفاظ على قيم معينة داخل المؤسسة العسكرية، في دمجها بالمجتمع وتجديد كادراتها بُكورياً وفي إخضاعها للسلطة السياسية خضوعاً كاملاً ومطلقاً.

لا شك أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تتمتع بدور مميز في الدولة الإسرائيلية وفي المجتمع الإسرائيلي، إلا أنها لم تكن تتمتع بامتيازات لا مادية ولا سياسية ولا هي دولة داخل دولة. لم يتحول المجتمع الإسرائيلي، بسبب من ضخامة المؤسسة العسكرية ودورها المصيري، إلى مجتمع عسكري، بل بقي، إذا صح التعبير، مجتمعاً محارباً فحسب، وجاءت ساعة البرهان مع حرب تشرين الأول/ أكتوبر، فما إن اكتشف الرأي العام الإسرائيلي «المحدال» (التقصير)، علماً بأن الجيش الإسرائيلي لم يُهزم، حتى أخضع مؤسسته العسكرية لنقد صارم ولمراجعة أكثر صرامة وقلَبها رأساً على عقب، ثم أطاح بقمة هرمه السياسي: (مائير، غاليلي، دايان).

ثمة حقيقة واقعة: لا مكان لحكم عسكري في بلد أنجز ثورته الصناعية. لكن في إسرائيل، التي لم تنجز ثورة صناعية ولم تبن مجتمعاً صناعياً حديثاً، لم تتوفر فرصة لحكم عسكري، رغم الدور الذي يلعبه الجيش في حماية «المجتمع ـ الغيتو»، لأن مجتمعاً برجوازياً، مجتمعاً مدنياً، قد تكوَّن فيها. نعم إن هذا المجتمع يفتقر إلى قاعدة صناعية مناسبة، إلا أن تقدم البنيات الايديولوجية والاجتماعية والسياسية تكفل بلحم هذه الثغرة.

في الجانب العربي، ما كادت سيرورة نزع الاستعمار تشارف فصولها الأخيرة، حتى رطمتنا على الفور كارثة فلسطين. كارثة شعرنا بهولها ولا شك لكننا لم نعقل أبعادها ولا جذورها: لم نعقل لا حقيقة المشروع الصهيوني ولا مغزى نجاح الضربة التي نزلت بنا ولا دلالتها على فوات وتهرؤ بنيات المجتمع العربي. شعرنا بحدة، لكن لم نعقل بعمق: عشرات الآلاف من المقالات والقصائد والقصص والروايات

رشقت خلال ربع القرن الماضي أسىً على ضياع فلسطين، غضباً على الاستعمار والصهيونية، تحريضاً على الرجعية العربية الخائنة المسؤولة عن الهزيمة، لكن لا دراسات جدية جديرة، تحتل مكانة مسيطرة لدى الإنتيليجنسيا العربية، تلتقط جذور الهزيمة الكامنة في ثنايا بنيات مجتمعنا الاجتماعية ـ الايديولوجية ـ السياسية.

في ظل أزمة ثورية لم تتواكب بوعي ثوري مناسب بقيت الزلزلة التي أصابت الأمة العربية بالأحرى في حدود الانتفاضة لا الثورة، أي في حدود الثورية الشعورية لا الثورية العقلانية التي تمنح قوى الثورة وعياً مطابقاً لحاجات التقدم، وبخاصة حاجات معاصرة المجتمع العربي للمجتمعات الحديثة.

القيادات التاريخية للحركة التحررية العربية، التي وقفت عاجزة أمام الصهيونية وأمام تغلغل أشكال جديدة للنفوذ الإمبريالي، كانت تفقد اعتبارها. وفي مجتمع كانت كتلته الأساسية لا تزال هاجعة وهامدة وخارج العصر (الكتلة الفلاحية + المرأة) كان طبيعياً أن تأتي الانتفاضة من فوق أولاً ومن قبل القوة الأكثر تنظيماً، الضباط، ثانياً. هذا السلطان المتنامي للجيش، الذي لم يترافق مع تحديث وعقلنة مناسبين في الايديولوجيا العربية السائدة، أدى إلى تضخيم الجيوش عددياً من جهة، ومن جهة أخرى إلى تحولها إلى قوة سياسية مهيمنة في كثير من الأحيان، ووازنة، «دولة داخل دولة»، في معظم الأحيان. هذا الواقع عرقل دمقرطة مراكز اتخاذ القرار العربية، وذلك لأن جوهر السلطة العسكرية، المبنية على التراتب والأمر والطاعة، تعرقل ذلك.

ومع أن تحوّل الجيش إلى قوة سياسية مهيمنة أو إلى دولة داخل الدولة يكمن في أساس تدني قدراته القتالية، إلا أن ثمة عاملين آخرين لعبا دوراً في هذا الصدد: فالتقلبات في قمة السلطة كانت تنزف الجيش من كفايات يشكل تراكمها أساس قدراته القتالية. كذلك فإن التحديث الكولونيالي المحدود، (لأنه لامس سطح وطرف المجتمع العربي) ما لبث أن تقهقر مع تقلص النفوذ الفكري للعناصر المثقفة الليبرالية، ومع تنامي ظاهرة تريف المدن العربية، وبالتالي تريف الحياة السياسية العربية.

إنها لمفارقة : على عكس التطور البرجوازي الأوروبي، الذي أطلق سيرورة مدننة الريف، فإن سيرورة التطور البرجوازي الطرفي في الوطن العربي (نظراً لهامشية التصنيع وردود الفعل الثقافية السلبية ضد الهيمنة الكولونيالية) عملت باتجاه تريف المدن العربية. لا شك أن برجوازية المدن العربية متأخرة، هي أيضاً، سياسياً وثقافياً، إلا أن تريف المدينة العربية (والتاريخ العربي هو تاريخ المدينة العربية) عزز هذا التأخر وقرض أكثر فأكثر بقايا التحديث الكولونيالي، رغم سطحيتها ومحدوديتها.



نحو وعي نقدي للهزيمة(*)

بعد التطورات العربية الأخيرة، المتمثلة بسلسلة تراجعات انهيارية أمام إسرائيل وأمريكا، لم يعد بوسع أحد، حتى أكثر الظافرويين إيغالاً في الخيال والتفاؤل، أن ينكر أن الأمة العربية تتخبط في هزيمة شاملة مطبقة، وأن محاولة النهضة العربية الثالثة قد اندحرت وصفيت.

الظافريون، الذين توهموا طريق النهضة العربية والثورة العربية طريقاً سهلاً، معبداً، كـ «شارع نيفسكي»، يكرج عليه الثوريون العرب بقدر عظيم من الملاسة، بلا نكسات ولا هزائم ولا قهقرات، ـ الظافريون هؤلاء سيسقطون بلا ريب في يأس قاتل، ويذهبون للتفتيش عن خلاصة فردي.

في المقابل الثوريون الواقعيون، الغارزون أقدامهم في التربة العربية والمترعون بأحلام الأمة العربية في غد أفضل، ـ هؤلاء الثوريون سيمحصون التجربة بعيون جديدة وعقل جديد وفكر جديد، مفتشين عن نقطة بداية لنهضة لا تنهزم ولا تنتكس. هؤلاء الثوريون الواقعيون لا يقولون إن الطريق طويل، بل يقولون إن الطريق بحاجة إلى عمل فحسب، إلى شغل وعرق، منتظم، دؤوب، صبور. ثم إنهم يعرفون أن هذه النهضة العتيدة بحاجة أولاً وأساساً إلى وعي جديد.

ما نقطة انطلاق هذا الوعي الجديد؟

هذا الوعي الجديد ينطلق، كما يقول جورج لوكاش، من «نظرية تمتزج فيها نظرية أخلاق اليسار المتجهة شطر ثورية جذرية بتفسير تقليدي محافظ للواقع».

لقد آن للثوريين العرب أن ينتهوا من الايديولوجيا. وعندها سيكون بإماكانهم أن يهجروا الوعي الامتثالي للهزيمة العربية وينتقلوا إلى وعي نقدي لها.

* * *

(*) تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧.

أولى الايديولوجيات التي ينبغي أن تسقط هي هذه الرؤية العربية، المنتشرة في قطاعات تقدمية واسعة، لسياسات العالم الخارجي إزاءنا، لتناقضاته معنا لمعاركه ضدنا. هذه الرؤية هي مزيج من ايديولوجيا ودراما، بل قل إن في هذه الايديولوجيا شيئاً من أسطورة تقول: الأمة العربية واقعة ضحية مؤامرة متجددة، تحولها قوى خارجية شيطانية، شريرة. ومع استمرار العجز العربي، الذي لا يؤبه بدوره في تشجيع «التآمر» وتوسيع فرص نجاحه، تتضخم الأسطورة وتترسخ لتصبح منظوراً، تقيم من خلاله الأحداث و«تحلل» المعارك، الصراعات والتناقضات.

عندما قلنا إن في هذه الايديولوجيا شيئاً من أسطورة، عنينا أنها تنطوي على شيء يقع إلى جوار الحقيقة الواقعية، على شيء يمتّ بصلة ما إليها: الأمة العربية عانت، ولا شك، اضطهاداً واحتلالاً، خضعت لهيمنة مارستها دول استعمارية، كما ابتليت باستعمار استيطاني زاحف، لكن، هل كانت، يوماً العلاقات بين الأمم، بما في ذلك علاقات الأمم الأوروبية في ما بينها، على غير هذا النحو الذي عرفته الأمة العربية، في العصر الحديث، في تجربتها مع الاستعمار؟! ثم، لماذا هذا التساقط السهل أمام الاستعمار، لو لم تكن بنى المجتمع العربي متآكلة ومفوتة، وبالتالي، قابلة للاستعمار؟!

لنتأمل مثال السلطنة العثمانية، عندما كانت متماسكة قوية، كانت مهابة، بل مرهوبة، من الغرب: ألم تدقّ جيوشها أبواب النمسا؟ لكن ما إن دب في بنيانها التفسخ وتحولت إلى «الرجل المريض»، في وقت كانت فيه أوروبا تحرز تقدمات واسعة حاسمة، حتى أصبحت موضوعاً لسياسات الدول الأوروبية الكبرى وهدفاً لمطامعها الاستغلالية والتوسعية، وانطرحت مسألة اقتسام «تركة» الرجل المريض، اقتسام حالت دونه التناقضات الدولية زمناً طويلاً، ثم أنجز مع حل هذه التناقضات على نحو ما مع نهايات الحرب العالمية الأولى.

التاريخ مليء بصراعات ومنافسات لا تنقطع بين الأمم. هذا أولاً. ثانياً، في هذه الصراعات كانت نسبة القوى هي العامل الحاسم. ما أكثر أمثلة التاريخ القديمة والحديثة التي تدعم هذه الأطروحة: السقوط الفارسي والبيزنطي السهل أمام الغزو الإسلامي، التوغل الإسلامي في الغرب وصولاً إلى بواتييه، ثم التوغل العثماني إلى قلب أوروبا، السقوط العربي السهل أمام الغزو المغولي، الصليبي، وأخيراً، وأخيراً، في العصر الحديث، أمام التوسع الاستعماري الأوروبي الحديث وأمام الغزو الاستيطاني الصهيوني الذي تم في سياق الأخير. هنا تتجلى، على نحو ساطع، عقلانية التاريخ والجزاء الذي يفرضه والاستحقاق الذي يعطيه: ضعف أو تفسخ

البنيان الداخلي لأمة ما هو الذي يستقدم الغزو الخارجي أو الهيمنة الخارجية. والسقوط أمام الخارج ليس سبباً للتفسخ أو الضعف أو التأخر الذي يصيب البنيان الداخلي، بل نتيجة من نتائجه.

بيد أن الفكر العربي السائد، بما هو فكر تقليدوي وتقليدوي جديد، وعاجز بالتالي عن طرح أسئلة واتخاذ موقف نقدي من البنى الحالية للمجتمع العربي، هذا الفكر لا يزال يرفض عقلانية التاريخ. من هنا يبدو الواقع، في مرآته، أشبه بمفارقة خالية من المنطق، ومؤلف بالتالي من سلسلة من الصدف السيئة والحظوظ العاثرة، جاءت بها «خيانة» الزمن أو التاريخ للأمة العربية.

والواقع أن هذا الإحساس الحاد بالجريمة، غير المبررة وغير المفهومة، التي ارتكبها ويرتكبها التاريخ ضد الأمة العربية، يفعم الفكر السياسي العربي الرائج بضرب من التوتر المأساوي، يجعله عاجزاً عن القبض على وعي مناسب أو مطابق (للواقع)، يشكل مقدمة لأزمة خروج الأمة العربية من هزيمتها الطويلة.

هذه الرؤية الدرامية (وهي، في التحليل الأخير، رؤية دوغمائية دينية) للهزيمة العربية نجدها، أول ما نجدها، في مفردات الأدب السياسي العربي الرائج: مؤامرة، خيانة، عمالة، انحراف، تجسس، مخطط إمبريالي عميل، إلخ. وفي مرحلة قبيل هزيمة حزيران/يونيو وما بعدها انتشرت مفردات إضافية أكثر توتراً: تصفية قضية فلسطين، الحل السلمي الاستسلامي، قرار مجلس الأمن التصفوي، المخطط الأمريكي ـ الإسرائيلي ـ الرجعي للتآمر على كذا وكذا.

بالطبع، لا يسع أحداً أن ينكر أن هذه الأعمال والأساليب تشكل جزءاً من «عدة الشغل» في الصراعات الدولية، لكن العامل الحاسم في هذه الأخيرة هو شيء آخر، هو نسبة القوى الفعلية (أو ميزان القوى) بين الأطراف المتواجهة. كل «عدة الشغل» الإمبريالية والصهيونية والرجعية ما كانت تساوي قشر بصلة لو كانت البنية العسكرية المصرية أقل تأخراً فأحبطت العدوان الإسرائيلي في حزيران/يونيو ١٩٦٧. المياه الراكدة هي وحدها التي تجمع الطحالب والجراثيم والطفيليات، والبنى المتآكلة هي وحدها التي تتيح للمؤامرة أن تحبك.

من دون هذا التوتر الدرامي تغدو التسميات أكثر مطابقة للواقع وأشد فضحاً لعوراته: بدلاً من «مؤامرة» نقول «ميزان قوى»؛ بدلاً من «قوى شيطانية شريرة» نقول «قوى دولية تخدم مصالحها القومية» (كما نخدم نحن مصالحنا القومية)؛ بدلاً من «ضحية» نقول «مجتمع مفوّت عاجز عن الدفاع عن وجوده ومصالحه» إلخ.

هذا التوتر الدرامي، الذي يستند ويصوغ التصور المؤامراوي العربي، يضعف

إلى أقصى حد، إن لم يعدم، الرغبة في التعرف على الواقع العياني. إذ ماذا تضيف هذه المعرفة ما دام العدو هو العدو؟! أليس أمراً مذهلاً ألا يعنى الفكر السياسي العربي السائد، ناهيك عن النخب العربية النافذة، بالتعرف مثلاً على واقع إسرائيل (يكتفي بشتمها ورسم صورة ايديولوجية عنها، في وقت تعرف فيه إسرائيل كل شيء عنا) مع أنها تشكل أكبر تحد إذلالي للأمة العربية؟

انعدام روح الفضول لدى الفكر العربي السائد، عجزه عن طرح أسئلة وميله إلى تقديم أجوبة يقينية فقط، كونه فكراً إيمانياً لا يميز بين حكم القيمة وحكم الواقع، يحجره في حدود العمس (Syncrétion) أي الإدراك الطفولي، وهو الإدراك غير المتميز، الحسي، العمومي، المشوّش، للواقع. من العمس تولد النزعة التأويلية (أو التأويلوية) في التحليل السياسي العربي. والواقع، ما الذي يمكن أن تفرزه «أدوات معرفية» كـ «خيانة» و«عمالة» و«مؤامرة» و«انحراف»، سوى الشلف التأويلي في النظرية والإرهاب الجسدي والفكري في الممارسة.

في التأويلية، التي تذكّر بمناهج التفكير لدى الفرق الباطنية، تشحب أو تُغيّب مقولة الواقعي (الواقعي هنا ضد أو نقيض اللاواقعي، المتخيل، المتوهم): العياني والمباشر منبوذان أو مؤولان على نحو أحول ومدرجان في سياق لاعقلاني. بما أن الظاهر قشر ظاهري، أي ما دام ليس ثمة من ترابط بين الظاهر والباطن (والباطن، هنا، يعني الجوهر)، أو ما دام الظاهر مجرد تمويه للباطن، «تغوص» التأويلوية «عميقاً» في البحث عن الأسباب البعيدة للحدث السياسي، وتجعل من التجريد تجريداً للحدث من كل واقعيته، زاعمة أنها تريد أن تمسك، أو هي تمسك فعلاً، بأسبابها الخفية، المدلّسة، غير المرئية، الأصلية.

هذا الذي يزوّر عن العياني والمباشر والراهن ويتركها تفلت من حقل رؤيته، ليمسك بالخفي، غير المرئي، البعيد، العميق، سرعان ما يجد نفسه، ما دام الخفي خفياً وغير المرئي غير مرئي والبعيد بعيداً والعميق عميقاً، منساقاً إلى الشلف من جهة، وإلى التأويل من جهة ثانية.

الشلف، الناجم عن عجز أو عن إعراض عن التقاط الوقائع والأشياء ذات الكثافة والقوام والحجم، ناهيك عن الدقاق (Nuances) (أو الفروق الدقيقة الغامضة) التي فيها، يتشبث بـ «شبه الواقع» أو «خيال الواقع»، اللذين لا يوجد فيهما، في أحسن الأحوال، إلا العموميات التي تهمهم بكل شيء ولا تقول أي شيء. ثم يأتي التأويل، الذي هو عملية تجميع هذه العموميات أو خيالات الواقع، بوحي من مسبقات وقبليات، في صورة ايديولوجية، تنفس غضباً أو تستر قصوراً. هنا تصب

التأويلوية في ضرب من الإيمانوية الجديدة، المجددة، التي انتشرت في المشرق العربي، بعد الحرب العالمية الثانية بخاصة، على أيدي عدد من منظري الحركة القومية العربية أولاً، والماركسية العربية المسفيتة الستالينية ثانياً. لذا ليس ثمة ما يدعو إلى الاندهاش عندما نرى ذلك التشابه الكبير، في المنهج على الأقل، بين «تحليلات» حزب التحرير الإسلامي و«تحليلات» أحزاب وجماعات قومية عربية وماركسية عربية مسفيتة وماركسية مستحدثة فوق ثورية.

هذا التصور المؤامراوي، المستند إلى الشلف التأويلي والمترافق معه، جلب المزيد من الانحطاط إلى الوعي العربي، وحوّل «تحليلاته» إلى شطحات وهلوسات سكيزوفرينية، على الرغم من أنها يسارية وثورية، لعبت أشد الأدوار شؤماً في تسهيل الهزيمة وتزمينها. وهذا يفسر لماذا ترافق، لدى الحركة القومية العربية لما بعد الحرب العالمية الثانية، تصاعد عدائها للإمبريالية وتزايد هشاشتها أمام ضربات الأخيرة وإسرائيل.

وإذا كان التصور المؤامراوي، بتركيزه على العامل الخارجي في الهزيمة العربية، قد جعل المجتمع العربي القائم بمنجاة من التشكيك والنقد، كذلك فإن الشلف التأويلي قد طرد مقولة «المطابقة» (Adequation) بوصفها نافلة أكاديمية، برجوازية، تضيع الحقيقة العامة، المثبتة من قبل، في أكوام من التفاصيل وفي متاهات المماحكات حول الجزئيات.

في الوعي النقدي الجديد المطلوب، حيث ينبغي قلب الإشكالية القديمة السائدة في الفكر السياسي العربي التقليدوي والتقليدوي الجديد، وكذلك الماركسي العربي المسفيت والمستحدث، تتغير صورة الواقع في ذهننا، بل إن هذه الصورة، التي كانت مقلوبة ومضببة في التصور المؤامراوي والشلف التأويلي، تعود إلى وضعها الطبيعي، حيث يستوي الواقع واقفاً على قدميه وجلياً.

إن الوعي النقدي الجديد، في سعيه وراء المطابقة، ما دام قد تخطى الايديولوجيا القوماوية وكل رواسبها فلم يعد يعتبر نقد المجتمع من المحرمات، يهيِّر أو يقلب أو يعدِّل كل العمارات الايديولوجية القديمة المشيدة في أذهاننا عن الواقع. وعندئذ يغدو الكثير من الحقائق العامة قاصراً عن تفسير هذا الواقع من جهة، ومختزلاً نوابضه، حيزاته، عناصره وحركته من جهة أخرى.

لنأخذ مثلاً:

الصورة التي للصراع العربي ـ الإسرائيلي في الايديولوجيا السياسية العربية

الرائجة تقول إن الاستعمار هو الذي أقام إسرائيل. هذه الصورة ليست وهماً خالصاً، بل على العكس فهي تستند إلى/ وتنطوي على عدد من الوقائع، ولكن وقائع مأخوذة بشكل انتقائي، مشرذم، جزئي من جهة، ومدرجة في بناء ايديولوجي ينسجم مع مسبقات ايديولوجيتنا التقليدوية ويرضي شعورنا ونزعاتنا من جهة ثانية. لا شك أن سيرورة تكون إسرائيل قد تمت في إطار السياسة الاستعمارية وكفرع من حركة التوسع الاستعماري الأوروبية، وأن الانتداب البريطاني فتح الباب، من خلال وعد بلفور، لبناء دولة إسرائيل. ولكن ما أبعد هذا عن القول إن الاستعمار هو الذي أقام إسرائيل.

هنا، الفكر العربي التقليدوي الجديد بعامة والنخب العربية النافذة بخاصة تدلّس على الشعب العربي: عبر حقيقة أو حقائق عامة يجري تهريب أكذوبات تستر واقع الفوات العربي وتموّه الهزيمة العربية، السهلة والمخجلة. فلنتساءل:

أ ـ لو أن البنية السياسية الفلسطينية بخاصة، والعربية بعامة، كانت أقل تأخراً، أما كان بإمكانها أن تحبط وعد بلفور (الذي كانت السياسة البريطانية مترددة ومتذبذبة بشأنه)، كما أحبطت، مثلاً الحركة القومية التركية، ممثلة بالكمالية، معاهدة سيفر (المعقودة عام ١٩٢٠ والقاضية بتجزئة واقتسام الإمبراطورية العثمانية ووضع تركيا، شأن المشرق العربي كله، تحت الانتداب الفرنسي والإنكليزي)، وطردت قوات الغزو الاستعمارية واستعادت وحدة تركيا واستقلالها؟!

ب ـ هذا الباب الذي فتحه وعد بلفور (والذي مكّن من توطين عدد من اليهود في فلسطين أقل بكثير من عدد اليهود الذين أرسلتهم الدول العربية إلى إسرائيل غداة قيامها)، أما كان بإمكان البنية السياسية الفلسطينية أن تغلقه نهائياً لو كانت أقل تأخراً، وبالتالي أكثر فاعلية وأشد بأساً من الحركة الصهيونية؟!

ج ـ ما مغزى، بالنسبة إلى دور الانتداب البريطاني، أن يكون حد الحركة الوطنية الفلسطينية موجهاً ضد الصهيونية بالأحرى لا ضد الانتداب البريطاني؟ وأيضاً، ما مغزى كون التناقض الرئيسي، القتالي، في فلسطين قد أصبح، مذ صدر الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، بين الحركة الصهيونية والاستعمار الإنكليزي، في وقت بقيت فيه الحركة الوطنية الفلسطينية في موقف المتفرج؟! ألا تلقي هذه الواقعة ضوءاً على التصرف السوفياتي إزاء مشروع تقسيم فلسطين وبيع اليهود، خلال حرب ١٩٤٨، سلاحاً والاعتراف بدولة إسرائيل؟!

د ـ ثم، لماذا، في كل عام، نقيم، نحن العرب، المآتم بمناسبة ذكرى قرار تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧،

موهمين أنفسنا ومحاولين إيهام العالم أن الكارثة قد وقعت في ردهاتها وكواليسها، وأن إسرائيل قامت بقرار منها، في حين أن المعركة حسمت على أرض فلسطين وأن إسرائيل أصبحت، بقوة السلاح الصهيوني، أمراً واقعاً ونهبت من الأرض العربية أكثر بكثير مما أقره لها قرار التقسيم المذكور، وأن هذا الأمر الواقع لم يلبث أن فرض نفسه على تردد الدول الغربية، ومنها الولايات المتحدة؟! وبالتالي، ما كانت الدول الإمبريالية لتعارض العرب فعلياً بالقوة لو أنهم، في ساحة المعركة، أحبطوا قرار التقسيم ومنعوا قيام إسرائيل، وأن قرار التقسيم كان سيعدل عندئذ في ضوء الواقع الفعلي الذي يصنعه العرب.

هـ ـ وأخيراً، لجوء إسرائيل إلى الدول الاشتراكية لاستدراك حاجتها من السلاح، ألا يعني أن الغرب، خلال تلك الفترة، لم يمدها، نظراً لتأرجحه وتردده، بحاجتها منه؟!

هذه الوقائع، وهي عينات من فيض، التي بسطناها في صيغة تساؤلات، ليست بالطبع أسراراً، بل هي جزء من تاريخ منشور ومعروف، بيد أن العمس العربي، الذي تغزوه ايديولوجيا تقليدوية وتقليدوية جديدة، لم يتوقف عندها، أو حولها إلى عناصر في وعي ايديولوجي زائف، غير نقدي، للمأساة والهزيمة العربيتين.

الخارجي ليس شيطان العرب إلا بقدر ما يسمح له بذلك تآكل وفوات الداخلي: الفوات العربي هو ذلك الشيطان. إنه لتقليد عربي قديم، بدأ مع بدايات سيرورة الانحطاط العربي، أن نردّ مسؤولية البلايا العربية على الخارج. هذا التقليد عاد إلى الانبثاق مع العصر الحديث، لأن الوعي العربي كان، ولا يزال، وعياً امتثالياً محافظاً. إن عداء أمتنا للاستعمار وللإمبريالية مبرر ومشروع، بما هي أمة مضطهدة، مجزأة. لكن هذا العداء بقي سلبياً، أي لم يتحول إلى رؤية إيجابية تجعله ينطوي على مشروع ثوري مستقبلي، وبالتالي على رفض كل عمارة المجتمع العربي التقليدي وشبه التقليدي، بتقليدها، بايديولوجيتها، بطوابقها الاجتماعية والثقافية، فضلاً عن مرتكزاتها الاقتصادية. مثل هذه الرؤية هي التي تفسر كيف تحوّل هذا العداء إلى حجاب يموّه العجز العربي والهزائم العربية، كما فاقم التخلف العربي، فبقي ـ أي العداء ـ مجرد نُواح، ذي نغم جديد، على الأطلال.

عندما نقرّ، وهذه حقيقة، أن الخارجي يفعل بقدر فوات وتآكل الداخلي، لا نعود بحاجة للصراخ على الطالع والنازل على الخارجي. بل سيكون تثوير وتحديث الداخلي وإقامة بنى جديدة، وبالنتيجة تعديل نسب القوى، وسيلة الفعل بالخارجي.

فقط انطلاقاً من رؤية كهذه نتجاوز منظوراتنا القدرية (الاستسلامية ضمنياً) إلى القدرة الإمبريالية وإحساسنا بالدونية إزاءها (منظورات تلقي بنا إما في نزعة انتحارية أو نزعة استسلامية محافظة)، ونسير في طريق يؤهلنا للتأثير فعلاً بالسياسات الإمبريالية والصهيونية، تعديلها أو إفشالها وتحطيمها بحسب الأحوال.

امتلاك فاعلية كهذه يتطلب، بادىء ذي بدء، أن نفرز ما هو واقعي عن ما هو ايديولوجي في تصورنا لتلك السياسات. إن فرزاً كهذا يستدعي: (١) تجنب الشعورية في التقويم، والتمييز (لا الفصل) بين حكم القيمة وحكم الواقع. (٢) فهم نوابض، عناصر، منطق، منهج، السياسات الحديثة بوجه عام وسياسات الدول الكبرى بوجه خاص. وفي كل الأحوال، إذا لم نعِ أن البلايا العربية أكبر وأعمق بكثير من مشكلة التأثيرات السلبية للسياسات الاستعمارية والإمبريالية، وأن التظاهرة الكولونيالية والإمبريالية تشكل عنصراً فحسب في السياسات الخارجية للدول الصناعية الرأسمالية الكبرى، إذا لم نعِ ذلك لا نكون قد وضعنا أقدامنا في طريق امتلاك وعي مطابق.

أوراق حزيرانية(*)

ـ ١ ـ

من الوعي الامتثالي إلى الوعي النقدي
ومن الوعي الايديولوجي إلى الوعي المطابق

وحدها الحقيقة (أو الحقيقة الواقعية) ثورية. على المدى البعيد على الأقل. هكذا قال بحق، غرامشي. وهكذا أكد، بحق أيضاً، لوكاش. وهذه الحقيقة ليست، في نظر هذين العملاقين الماركسيين، الحقيقة الواقعية العيانية، المباشرة، بل الحقيقة التاريخية أيضاً. إذ في قاع الحاضر يقبع التاريخ، بل قد تطفو بعض تظاهراته على سطح الحاضر، وبخاصة عندما يتخثر أو يتحرك هذا الأخير في خط دوراني.

تأكيدا غرامشي ولوكاش يمليهما، بالأساس، شاغل نضالي، شاغل الممارسة الثورية، الإبداعية، الناجعة. فالوعي المطابق (المطابق للواقع والمناسب للهدف المرسوم)، الذي لا يمكن أن يتكون إلا على أرضية الحقيقة الواقعية، هو شرط الانتقال إلى الثورية العقلانية والاجتثاثية في آن. إن ثورية الوعي المطابق تتجلى في كونه يلتقط، خلال التحليل، أن الأهداف المنشودة، بالنسبة إلى أمة مفوتة، لا يمكن تحقيقها إلا بتكوين بنى جذرية جديدة. من هنا فالوعي الثوري الحق إما أن يكون نقدياً أو لا يكون، فالتنظير الثوري سرعان ما يتحول إلى ضرب من تبرير للأمر الواقع إذا أحجم عن التعرض للمحرمات، لـ «التابو»، التي يخلقها المجتمع التقليدي، ويغدو مجرد لعبة لتلاقي إثارة المشكلات الحقيقية والإجابة عنها.

بيد أن الفكر والحركة «التقدميين» العربيين ما زالا، إجمالاً، بعيدين عن هذه

(*) أيار/ مايو ـ حزيران/ يونيو ١٩٧٧.

الرؤية، ينكران ثورية الحقيقة الواقعية، ويدمجان حكم الواقع بحكم القيمة، بل يؤمن بعضهم أن الكذب، إذا كان مفيداً للعملية الثورية (وهذا افتراض مغلوط)، يمكن أن يكون تقدمياً وثورياً. «الثورية» الامتثالية التي لذلك الفكر ولتلك الحركة، المفتقرة إلى عقل نقدي، تلقيهما في أحضان الايديولوجيا (= خيال الواقع تارة أو فصاماً عنه تارة أخرى)، يبحثان فيها، على طريقة أبطال ألف ليلة وليلة، عن حلول عجائبية سهلة وعن انتصار سريع، أي عن حلول بلا شغل، بلا تعب، بلا عرق، بلا كفاح متواصل.

والواقع أن هذا التنكر للحقيقة الواقعية، بالأساس لأنها لا تعجبنا، إنما ينبع من مصدرين: **الأول**، امتثالية الفكر والحركة التقدميين العربيين وافتقارهما إلى وعي كوني أعجزهما عن نقد الواقع والمجتمع العربيين نقداً جذرياً، بل جرى تبرير ومثلنة المجتمع العربي القائم باسم الأصالة وتحت ستارها، فبقيا على السطح السياسي ينفّسان من خلال ثوراوية[1] فقيرة ومحدودة وضيقة الأفق عن الغضب العربي، وبالنتيجة، يتركان عمارة المجتمع العربي المهزوم بمنأى عن النقد. المصدر **الثاني** لهذا التنكر للحقيقة الواقعية هو عملية إعادة اعتبار إيهامية ثوراوية، يزعم أنها ضرورية للحفاظ على الروح المعنوية للأمة وتأكيد ثقتها بنفسها وقدرتها على تجاوز الهزائم والمحن، عملية تمثلت في التأكيد على الشعباوية والأصالوية كضمانة للنصر النهائي، كما تمثلت في التهوين من الهزيمة ولفلفتها وتصويرها كحدث بسيط، عارض، استثنائي.

غير أن حساب السرايا يكذّب حساب القرايا. ففي ساعة الفحص أو البرهان تسقط عملية البلف الذاتي الثوراوي: الايديولوجيا القوماوية[2] عاجزة عن خدمة

---

(١) بوجه عام، نستخدم اللاحقة «وية» كمقابل لـ (Isme) التي تعني نزعة، اتجاه ميل، مذهب، تمييزاً لها عن الصفة التي يوضع لها ياء النسبة مع تاء التأنيث: «يّة». وعندما نضع «أ» قبل اللاحقة «وية» إنما ندل على الانتساب الشكلي أو السطحي أو الذاتي أو الشعوري (وليس العميق، العضوي، العقلاني) إلى نزعة ما أو مذهب ما. مثلاً: نعني بـ «ثوراوية» الانتماء السطحي، الكاريكاتوري، الدوغمائي، الشعوري أو ما فوق الثوري إلى قضية الثورة. بالطبع هذا المصطلح لا ينطوي على حكم قيمة، أي إننا لا نشك بالنيات الطيبة للثوراوي، مثلاً، ولكننا ندين وعيه بالحَيَدان أو التأخر أو التقليدوية.

(٢) الكاتب، الذي يزعم أنه قومي عربي صميم، والذي يرى القومية إنجازاً للمستقبل، والذي ما زال العرب بحاجة إلى جهود ثورية كثيفة ودؤوبة وواعية لتحقيقها في بناهم المجتمعية قبل علاقاتهم الدولية، الكاتب ينظر بإشفاق إلى هؤلاء الثوراويين الذين يدعون إلى تجاوز القومية. لكي تتجاوز شيئاً يجب أن تكون قد حققته، والحال أن العرب لم يحققوا بعد قوميتهم كاملة، لا في بناهم المجتمعية ولا الثقافية ولا السياسية. لذا فإن مصطلح «قوماوية» الذي استخدمته سواء في هذا المقال أو في غيره، إنما أعني به النزعة القومية العربية ما قبل البورجوازية، أي السلفية، الماضوية، التقليدوية، المفوتة، نزعة تناقض أساليبها المحافظة أهدافها=

القضية القومية العربية، بل أنزلت بها المزيد من الهزائم والتقهقر والتفسخ. ها نحن أمام هزائم متفاقمة في صراعنا مع إسرائيل، فماذا خدم التبخير الذاتي القوماوي سوى وضع الشعب العربي في متاهة ايديولوجية حالت دون اكتسابه وعياً كونياً وتاريخياً يضعه في طريق الخروج من دوامة الهزائم؟!

والثورية الحقة، أي الثورية المكتسبة وعياً عقلانياً وكونياً وتاريخانياً من جهة، والمنغرزة في التربة العربية وفي الشعب العربي من جهة أخرى، ستجد نفسها مضطرة إلى أن تشق طريقاً جديداً، طريقاً آخر، يختلف جملة وتفصيلاً عن الثوراوية العربية المهزومة بفروعها الثلاثة: القوماوي العربي التقليدي وشبه التقليدي، الماركساوي العربي المسفيت، المستحدث الفدائوي. الثورية الحقة ترفض تغطية عورات الواقع العربي، في جميع حيزاته ومستوياته، ترفض أن ترش على العفن العربي عطراً وعلى الموت العربي سكراً. تسمي الأشياء بأسمائها. ترفض التهوين من حجم بلايانا العربية. ترفض تبسيط وتسطيح مشكلاتنا. إنها ثورية لاصقة بالواقع، لأن هذا الالتصاق ثوري وأخلاقي في آن. تخرج رأسها من الواقع، ولا تخرج، كالحواة الثوراويين، الواقعَ من رأسها.

نحن العرب، ندافع عن وجودنا. ومَن يدافع عن وجوده، حيث أصبح التقدم الشرط اللازم للمحافظة عليه، ليس بحاجة إلى أوهام تحضه على الدفاع عن هذا الوجود. ماذا فعل هؤلاء الذين ملأوا الوعي العربي أوهاماً حول الماضي العربي والواقع العربي؟! ماذا فعل القومويون العرب الماضويون، دعاة الأصالة سوى شل التقدم العربي نحو العصر وجر الشعب العربي إلى مزيد من الهزائم؟! هؤلاء الذين حصروا همهم في الدفاع عن الإهاب العربي، تركوا، بالنتيجة، الوجود العربي فريسة التأخر والتسلط والهيمنة للأجنبي. الثوري الحق، القومي العربي، الحديث، المستقبلي، يريد أن ينتقل (وسينتقل) بهذا الوجود العربي، المهدد أن يبقى سماداً للعالم المتقدم وموضوعاً لسياسات الدول الكبرى (وكذلك إسرائيل)، إلى العصر. من هنا فإن القومي العربي المستقبلي، الذي وعى لماذا تأخرنا وتقدم سوانا، ليس بحاجة إلى مهيجات ثوراوية ولا فيتامينات قوماوية تتنكر للحقيقة الواقعية والحقيقة التاريخية

= الثورية. وعندما أقول قومي إنما أعني الانتماء لا إلى قوم (ما قبل بورجوازي) بل إلى أمة. ومن هنا فالأصلح استخدام مصطلح أمّوية بدلاً من قومية ولكن يصعب، الآن، التغلب على الاستعمال الدارج. وأُموّي تعني قومي عربي، وحدوي، حديث، مستقبلي. إنني أحاول التمييز بالمصطلحات بين قومي عربي مستقبلي وقوماوي عرباوي ماضوي.

اللتين لا يمكن التقدم إلا إذا جرى وعيهما وعياً مطابقاً، بلا رغبة وبلا شعور.

إن شعباً توفر على طليعة ثورية وعقلانية، تملك وعياً نقدياً وكونياً وتاريخانياً، لا بد أن ينزعه مزيج من تواضع جم وجسارة ثورية، يرشق هذا التحدي الواثق «اليوم، نعم، أنا لست شيئاً، ولكن غداً، سأصبح كل شيء». هكذا، ببساطة وببداهة، بوعي العلماء وبإصرار الأنبياء، يفعل الثوريون: أنا لست شيئاً، لكن وجودي يتطلب أن أكون كل شيء، أي إن لي الحق، عليّ الواجب، لي القدرة، أن أصبح كل شيء. سأعمل، أنا الشعب العربي، لكي أكون كل شيء، ولا يمكن أن أفعل غير ذلك. هذا قدري، وإلا استحققت الطمر في مزبلة التاريخ. سأكون كل شيء عندما أعي لماذا كنت، في حقبة معينة، لا شيء، وعندما أتعب وأعرق لكي أكون كل شيء. سأدخل العصر عندما أنصب، أنظف دماغي، أوتر عضلي، أكزّ على أسناني، أحفر بأظافري، لكي أكون كل شيء.

في نضاله لكي يكون الشعب العربي كل شيء، الثوري العربي لا يتساءل كثيراً هل سيثمر نضاله أم لا. إنه يعرف، ما دام يملك وعياً طابقاً، أن عمله سيمكث في الأرض، إنه يبذر كل يوم ولكل ريح، والأرض لا بد معطاء. الثوري الحق يناضل فحسب، يخدم فحسب: هذا هو قدره ومعنى حياته. ما دام التقدم سيرورة تاريخية وعملية تراكم، لذا لا يفتش عن حصيلة مباشرة وقريبة، رغم حرصه عليها واهتمامه بها. يكفيه أنه عمل ويعمل في الطريق الصحيح. لا يخاف الغد. يتوخى النجاح، ولكنه لا يخشى الفشل، لأن ليس ثمة فشل مطلق على المدى البعيد إذا كان الوعي مطابقاً. سيحزنه الفشل، إذا حدث، فقط لأنه مؤشر على أنه لم يستطع أن يخدم بكيفية مناسبة وفعالة، أو لأنه لم يبلغ القدر المناسب من الوعي الذي يكفل للفعل النضالي قهر أعداء الشعب وتذليل العقبات التي تقف في وجه تقدمه، أو لأن الظروف الموضوعية لم تُنضج بعد عوامل النصر.

بعد كل هذه الهزائم والإخفاقات، ينبغي أن تنتهي عمليات التبخير الذاتي، وأن تطلق عملية نقد ذاتي صارمة تخترق المجتمع العربي (لا السطح السياسي فقط) طولاً وعرضاً وعمقاً، بلا خوف، بلا مراعاة، وبالطبع، بلا تشفّ. هؤلاء الذين يزعمون أن ممارسة النقد الذاتي تنزل اليأس بالأمة وتبذر الشك بالإنسان العربي، هؤلاء نسألهم: ماذا استفادت الأمة العربية من عمليات التبخير الذاتي التي مارستموها، خلال قرن، جيلكم أنتم والجيل الذي سبقكم، سوى دفعها إلى منحدر، تنتقل من هزيمة إلى هزيمة ومن إخفاق إلى إخفاق.

في تأكيد ثقة الأمة بنفسها، ثم الإنسان العربي بنفسه، لم تُجدِ فتيلاً هلوسات

مأخوذة بالماضي، ولا سحبات ميتافيزية تتعلق بـ «جوهر» عربي متعالٍ، بعيد عن التاريخ أو معلّق فوق التاريخ: في ساعة البرهان، عند انقشاع الوهم، تنهار ثقة إيهامية بالنفس، يكسرها الواقع أو يكذّبها، ولماذا، لولا هيمنة الوعي الامتثالي الماضوي، التعويل على ثقة إيهامية، لا على ثقة واقعية، أي ثقة مبنية على وعي الواقع القومي والواقع العالمي، ثقة منبعثة من امتلاكنا الثقافة، المناهج، الأساليب والأدوات التي قُهرنا بواسطتها؟! إن الثقة الواقعية بالنفس، ثقة أمة تعاني تأخراً تاريخياً، هي رهن وعيها الكوني، الذي يفتح الطريق لتجديد كيانها ووجودها، أي بناها كافة. إن ثقة الأمة بنفسها وبإمكاناتها هي شيء ينبثق من ممارساتها الراهنة، وبقدر ما تغدو هذه الممارسة مستقبلية وعقلانية وواعية بقدر ما ترسي أساساً واقعياً لهذه الثقة وتفجّر هذه الإمكانات.

والواقع أن ارتطام هذه الثقة الميتافيزيقية الماضوية بالنفس بصخرة الواقع هي التي تفسر هذا الانهيار السريع والواسع الذي يصيبنا، هذا الافتقار إلى النفس الطويل، هذا العجز عن الصمود وترميم القوى الذي يميز تصرفاتنا، هجمتنا فورة وهزيمتنا غورة: وإلا كيف نفسر ذلك النزوح الجماعي، المنطوي على تعلق واهٍ بالأرض واندماج محدود بها، الذي رأيناه مع هزيمتي عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧؟! كيف نفسر أن «ثوريين كباراً»، عند هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، أعدوا لنقل أمتعتهم حيث لا تطالها قوى الاحتلال الصهيوني؟! كيف نفسر هذا الانتقال السهل (انتقال لا يشكّل ظاهرة فردية ولا هامشية)، انتقال ثوراويين، بعد انقشاع وَهْم في نصر سهل، من «الثورة» إلى التجارة، من البحث عن الخلاص الجماعي إلى الركض وراء الخلاص الفردي، السهل، الرخيص، البدائي.

في التاريخ العربي أمثولة ذات مغزى: الدور العظيم الذي نهض به صلاح الدين الأيوبي في التاريخ العربي (توحيد المشرق العربي ومصر ورد الغزو الصليبي) يمكن أن يرد إلى نظرته النقدية إلى الواقع الإسلامي آنذاك. لقد أدرك صلاح الدين أن ضعف المجتمع الإسلامي هو الذي سمح بتأسيس الممالك الصليبية في الأرض العربية وأتاح استمرار بقائها. على هذا الضعف، المتمثل في انحطاط الخلق السياسي، ثار صلاح الدين. الآفاق التاريخية لتلك الحقبة فتحت أمامه طريقاً واحدة للقضاء على هذا الضعف: إعادة بناء الكيان الإسلامي في دولة واحدة موحدة، عبر سلوكية أخلاقية تجسّد مثله العليا.

هذه النظرة النقدية إلى الواقع العربي، المترافقة باستيعاب وعي كوني، هي ما نطالب به المثقف العربي، كي يمكنه النهوض بدور مناسب في تجاوز الهزيمة

العربية ودفع عجلة النهضة العربية.

والواقع أن من الصعب تصوّر ثورية راديكالية حقة من دون وعي نقدي: الوعي الامتثالي على الصعيد الايديولوجي والمجتمعي، المغطى بمزاعم أو نيات ثوراوية على صعيد السياسة، لا يمكن أن يهز مجتمعاً راكداً ركوداً دهرياً كالمجتمع العربي. هذا المجتمع المفوّت لا يمكن أن يقلب ما لم يدحض، إذ لا يمكن تجاوز شيء من دون نقده. والوعي السياسوي الثوراوي العربي عمل كل شيء إلا نقد المجتمع العربي والتشكيك بأسسه العتيقة المتآكلة.

إن الوعي النقدي، الذي هو وعي قتالي بطبيعته، هو وحده القادر على التغلغل إلى جذور وخلايا الايديولوجيا العربية المهيمنة بفرعيها التقليدوي والتقليدوي الجديد ودحضها وتفنيدها. لا يمكن الايديولوجيا الثورية، التي تشكّل شموليتها (أي تتناول كل عمارة المجتمع في جذورها التاريخية) شرط ثوريتها، أن تنتصر وتهيمن ما لم تتصدَّ، بلا رحمة وبلا هوادة، للايديولوجيات المهيمنة، لكي تفندها، تكشف أوهامها، تفضح لا عقلانيتها وأخيراً، تبين دورها في تزمين الهزيمة العربية، وفي النهاية، تكسرها وتطردها من عقل المجتمع.

والحال أن الوعي السياسوي (أي القابع في السياسة الدنيا المتعلقة بالسلطة وحدها) التقدمي العربي بقي عالقاً على السطح السياسي، يحاول أن يقتنص مجداً مجانياً من ثوريته اللاثورية المحصورة في السطح السياسي، المتصالحة مع عمارة المجتمع التقليدي. لذا كان من الطبيعي أن يعقد مصالحة ضمنية مع الوعي التقليدوي ويتوضَّع فوقه، ففقد طابعه الجذري تارة، وتارة أخرى انخرط في عملية تدليس جعلته ناطقاً «عصرياً» باسم المجتمع القديم. أي إن ما فعله لم يتعد تحديث التقليد، أي البقاء في إطار تحديث شكلي ومظهري.

نعود إلى مسألة ثورية الحقيقة. يقول ثوراويون: هذا الازورار، أحياناً، من قبل تقدميين عرب، عن الحقيقة الواقعية، إنما تمليه مصلحة الثورة، التي ينبغي أن تحكم مسألة ملاءمة الحقيقة. إن الفائدة أو المنفعة هما اللتان تقرران ذلك، فإذا دفعت الحقيقة الواقعية في اتجاه مغاير لاتجاه الثورة والتقدم، ينبغي، لصالح الأخيرين، نبذهما بلا تردد. لكن حتى المنفعوية أو الفائدوية (Utilitarisme)، مفهومة فهماً صحيحاً، ومنظوراً إليها على المدى البعيد، لا تتعارض مع الحقيقة. ثم لنفترض أن تأكيد حقيقة واقعية ما أو أخذها بالاعتبار لا يفيد قضية الثورة، بل يخدم المحافظة، فهل يسع أحداً، في المقابل، أن يؤكد أن التعامي، كالنعامة، عن الواقع سوف يفيد قضية التقدم والثورة؟

والواقع أن الازورار عن الحقيقة الواقعية لا يعبر عن معتقدية أو دوغمائية فحسب (الواقعي هو ما يدور في الرأس وليس الواقع الواقعي)، بل يعبر أيضاً عن ضرب من ظافروية رومانسية «تحل» المشكلات عن طريق تجاهلها والقفز من فوقها تارة أو الاستهانة بها تارة أخرى. لا شك أن الالتزام بالحقيقة الواقعية وأخذها في الاعتبار يصب الماء، في حالات معينة، في طاحون المحافظة، لكن القفز من فوق الوقائع الصلدة لا بد أن يدق عنق الثوري وينزل الكوارث بقضية الثورة. لذا فالواقعية الثورية، التي ترصد حقائق الواقع وميوله الكامنة في آن، هي التي تهيئ، على المدى البعيد على الأقل، لتجاوز فعلي للوقائع المعرقلة لقضية التقدم والمطلوب تخطيها، على رغم أنها تأخذ بالاعتبار، على المدى المباشر أو القريب، حقائق الواقع العنيدة.

فضلاً عن ذلك فإن الايديولوجيا الظافروية الرومانسية، التي تريد نفسها ثورية، ستجد نفسها، مع تزايد فصامها عن الواقع الحي، قد تقوقعت وامتنعت عن كل تجديد وفقد كل قدرة على الممارسة الإبداعية وانحدرت إلى ايديولوجيا محافظة في جوهرها، على رغم كل لفظية ثورية قد تحشو بها نظرياتها وأفكارها.

وأخيراً، فإن تجارب بعض شعوب العالم غير الأوروبي بخاصة، تعلم أن الوعي النقدي المستقبلي كان طريقها الحتمي إلى الخروج من دائرة التأخر وبلوغ المعاصرة. ولعل مثال اليابان، قبل المثلين الصيني والفييتنامي، وبنهج مختلف عن نهجهما، يقدم المثال الأسطع على هذه الحقيقة.

عندما طلبت الولايات المتحدة في العام ١٨٥٤، على لسان الكومودور بيري وأسطوله، من اليابان فتح مرافئها للتجارة، لم يَسَع الأخيرة، وبكل برود، إلا الصدوع. إلا أن هذا الحادث لم يكن نهاية مطاف التدخل الاستعماري الغربي. ففي آب/أغسطس ١٨٦٤، إثر ذريعة تمثلت في إطلاق المدفعية اليابانية نيرانها على زورق أمريكي في حزيران/يونيو ١٨٩٣، تسحق اليابان بضربة عسكرية تضافرت فيها قوى عسكرية غربية عديدة.

الطابع التاريخي لهذا الحدث يتمثل، على عكس التجربتين العربية والهندية، في أن اليابان، التي تصدع مؤقتاً لإلزامات نسبة القوى، لا تلوذ بماضوية تحاول أن تحمي بها نفسها، ولا تشغل نفسها بكيفية حماية الإرهاب الياباني التقليدي من الغزو الحضاري الغربي، بل ذهبت، ببرود أعصاب وبلا ردود فعل سلبية معيقة ضد القيم والمناهج الغربية، إلى لب المشكلة عبر منهج منفعوي. لم تطلق، شأن العرب، حكم قيمة على نفسها ولا على الغرب، ولم يستوقفها المغزى الأخلاقي للصدمة الغربية، بل

استجرّت العبرة التاريخية التالية: أولاً اعترفت بواقعية، وبالتالي بعقلانية التفوق الغربي، ثانياً اعترفت باستحقاقها المصير الذي آلت إليه، ثالثاً ذهبت تفتش بلا لف ولا دوران ولا عُقَد عن «السر» الذي جعل الغرب قادراً على سحقها.

لذا لم تحول اليابان، كما فعلنا نحن العرب، رد فعلها على الضربة الاستعمارية إلى نُواحٍ على الأطلال، بل باشرت بلا تأخير «عصر أنوار» ها، الميجي، (متأخرة عن مصر حوالى نصف قرن): لقد أدركت أن تفوّق أوروبا إنما يعود إلى أسباب سياسية واقتصادية وتقنية، وأنها إذا لم تبنِ هذه الدعائم لا بد متحولة إلى مستعمرة تامة لأوروبا. وهكذا فإن الخطر أو التهديد الآتي من الخارج أثار تعبئة كل القوى الحية في البلد وحمل على تغيير العمارة اليابانية التقليدية: بدلاً من نزعة قومية مخثرة في تقديس الماضي، وواقعة بالتالي في عجز تنفّس عنه انفجارات كره للأجنبي قاصرة وساذجة، تبنت اليابان طريق القومية المتجهة إلى المستقبل، فاختارت الحفاظ على الاستقلال عبر تغيير وتحديث بناها المجتمعية والاقتصادية والسياسية والتقنية، وتابعت طريقها هذا بانتظام ودأب وحمية.

وبعد، من جديد، نقول: ما نطالب به المثقف العربي هو الانتقال من الوعي الامتثالي إلى الوعي النقدي، ومن الوعي الايديولوجي إلى الوعي المطابق.

ـ ٢ ـ

الوعي النقدي ووعي التأخر في التجربتين التاريخيتين الألمانية والروسية

ما قلته حول الوعي النقدي وضرورة النقد الذاتي القومي ليس، بالطبع، جديداً لا في الفكر الثوري ولا في التجارب الثورية.

لنتأمل مثلاً، موقف كل من ماركس ولينين من مسألة التأخر، علماً بأن التأخر الألماني في القرن التاسع عشر والتأخر الروسي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانا أقل مأساوية بكثير جداً من مسألة التأخر العربي الراهن.

أ ـ عندما كان الشعب الألماني، في القرن التاسع عشر، يعاني حالة تأخر تاريخي بالنسبة إلى فرنسا وإنكلترا، ويدفع جزاء هذا التأخر في صراعه مع فرنسا بخاصة، لم يتصرف، بالطبع، ماركس كما تصرف ثوراويونا العرب ولا فكّر كما يفكرون. لم يحصر ماركس همه بدور «الإمبريالية الفرنسية» ولا اتخذ رد فعل شعوري

ضد الثقافة الفرنسية، التي استمر يثمّن دورها الديمقراطي والثوري، بل اتجه، قبل أن ينتقل إلى إشكالية المجتمع الأوروبي الأكثر تقدماً، المتمثلة بالاشتراكية، إلى الواقع الألماني، إلى التأخر الألماني، ينتقدهما، يعرّيهما، بل يجلدهما.

لنستمع إلى ماركس:

«.. فلنعلن حرباً على الأوضاع الألمانية! فهي دون مستوى التاريخ، دون مستوى أي نقد، لكنها تبقى موضوع نقد، كالمجرم الذي هو دون مستوى الإنسانية، ولكنه يبقى مع ذلك موضوع اهتمامات الجلّاد. في الصراع ضد الوضع الألماني، ليس النقد هوى مصدره الرأس، بل هو رأس الهوى. ليس مبضعاً للتشريح بل سلاحاً، وهدفه هو عدوه، وهو لا يبتغي دحض هذا العدو، بل إبادته. إذ إن فكر هذا الوضع سبق دحضه. وهو في حد ذاته لم يبق موضوعاً يجدر التفكير فيه، وإنما هو وجود جدير بالاحتقار بمقدار ما هو محتقر فعلاً...»[٣].

وفي المناسبة نفسها، يصف ماركس الوضع الألماني بأنه وضع مفوت وأنه لا شيء (Neant) كما يصف النظام السياسي الألماني بأنه:

«نظام هو الحقارة وقد أصبحت حكماً، لأنه يعيش من المحافظة على كل الحقارات».

ويوضح ماركس الأهمية الحاسمة لوعي التأخر في التغيير الثوري:

«... المطلوب ألا يمنح الألمان لحظة واحدة من الوهم والخنوع والاستسلام، إنما يجب جعل الاضطهاد الواقع أشد وطأة بأن نضيف إليه وعي الاضطهاد. يجب أن نجعل العار أشد شيناً وقبحاً بنشره على الملأ. يجب أن نصور كل قطاع من المجتمع الألماني على أنه «الجزء المخزي» من هذا المجتمع. يجب إرغام هذه الظروف المتحجرة على الرقص، بأن نغنّي لها لحنها ذاته، يجب أن نعلم الشعب الذعر من نفسه كي نعطيه الشجاعة. ذلك سيكون إرواء حاجة ضرورية ملحة للشعب الألماني، وحاجات الشعوب هي في حد ذاتها علة إروائها الأخيرة...»[٤].

وفي نقد لماضوية جرمانية، يقول:

«... وثمة.. متحمسون سذج، محبون لأصولهم التيوتونية بالوراثة، ليبراليون بالتفكير، يذهبون للبحث عن تاريخ حريتنا في ما وراء تاريخنا، في

---

(٣) نقد فلسفة الحقوق عند هيغل. نقلاً عن: كارل ماركس وفريدريك أنجلس، **حول الدين**، نقله إلى العربية زهير الحكيم (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ٣٥.

(٤) يبدو أن لينين في حياته اليومية، كان يعبر عن إحساس حاد بمشكلة التأخر الروسي. مثلاً يروي غوركي أن لينين، خلال إقامته في لندن، كان يتساءل بتمن بعد أن يفرغ من قراءة جريدة **التايمس** اللندنية، متى سيستطيع أن يقرأ في روسيا، جريدة في مثل مستوى **التايمس** (وهي الجريدة البرجوازية).

الغابات التيوتونية البكر. لكن ما الشيء الذي يميّز تاريخ حريتنا عن حرية الخنزير البري، إذا كنا لا نجدها إلا في الغابات؟! وفضلاً عن ذلك، فمن المعروف جيداً أن الصدى يردد الصيحات التي تتعالى في الغابة. إذا، دعوا في سلام الغابات التيوتونية البكر...».

ب ـ التقدميون العرب يعرفون لينين من زاوية معينة: اشتراكي يدافع عن قضية الشعب الكادح، العمال والفلاحين بخاصة. لكن ثمة زاوية أخرى، ما دمنا بصدد الحديث عن التأخر والهزيمة العربيين، هي زاوية الثوري المنتمي إلى شعب متأخر، شعب يعاني تأخراً تاريخياً قياساً بشعوب أخرى: الشعب الروسي. هذه الزاوية لا تزال غائبة أو مغيبة: مشكلة التأخر غائبة عن الماركساويين العرب الذين ينظرون إلى المجتمع العربي بوصفه مجتمعاً برجوازياً، وإن كان يواجه مشكلة تنموية.

في كرّاسَيه **مَن هم أصدقاء الشعب؟** و**تطور الرأسمالية في روسيا**، اللذين فنَّدا مزاعم الخصوصية السلافية والشعبوية الروسية، سدد لينين الضربة الأخيرة للتأخر الايديولوجي في الحركة الثورية الروسية، منجزاً العمل الذي بدأته كوكبة الديمقراطيين الروس العظام (لومونوسوف، تشيرنيشيفسكي، بيليفسكي، هرزن)، وتابعه بفاعلية بليخانوف من بعدهم.

يقيناً، إن اللينينية، في أحد جوانبها، تشكل رفضاً للخصوصية (أو الأصالة) السلافية، إلا أن إشكالية التأخر الروسي بقيت تسند وتفعم الأولى بهذا الزخم الثوري، الذي تجلّى بخاصة في تأكيدها على راهنية الثورة. من هنا فإن ماركسية لينين، التي هي محاولة للإمساك بناصية التاريخ، وبالتالي، هي مزيج من إصرار تآمري وثقة بالطاقات الثورية للجماهير، قد تميّزت عن الماركسية الروسية الأرثوذكسية، التي مثّلها المناشفة وبليخانوف، بالإرادوية، التي تجلت في التأكيد على دور الحزب كأداة ثورية للتدخل في مجرى الأحداث، وعلى أهلية البروليتاريا الروسية للوفاء بالثورتين الديمقراطية البرجوازية والاشتراكية.

وإذا كانت إشكالية التأخر الروسي قد بقيت تسند ضمنياً التصور اللينيني في مرحلة النضال للاستيلاء على السلطة، إلا أن هذه الإشكالية تجلت صريحة ومباشرة مع استيلاء البلاشفة على السلطة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧، عندما برزت المصاعب، بخاصة عندما واجهت سلطة السوفيتات التفوق العسكري الألماني من جهة، ومسألة تحديث الثقافة والإدارة والمؤسسة الروسية من جهة أخرى.

عندما اضطرت الدولة الاشتراكية الوليدة، بعد هزائمها العسكرية أمام العسكرية الألمانية، إلى عقد معاهدة «بريست ليتوفسك» في آذار/ مارس ١٩١٨، برز

لدى لينين، بشكل صارخ ومأساوي، ولكن بلا تشاؤم ولا حبوط، إحساس بعار هزيمة جاء بها التأخر التاريخي الروسي.

في مواجهة الهزيمة لم يفعل لينين كما فعل الثوراويون العرب: لم يهوّن من شأنها، لم يطمسها، لم يقل إنها مؤامرة (فالحرب هي الحرب، كما أنها شكل من أشكال الصراع بين الدول)، لم يهب الاعتراف بسبب الهزيمة الرئيسي المتمثل بالتأخر الروسي، لم يخشَ الاعتراف بالتفوق والتقدم الألمانيين ولا تردد في مناداة الروس «التعلم من الألماني»، التعلم من العدو. وبكلمة لم يتهرب لينين، لم يتمنفخ، لم يفنّص، بل بقي لاصقاً بالحقيقة الواقعية، لأنه يعتقدها، بحق، ثورية.

لنستمع إلى لينين:

«. . . لقد اضطررنا إلى توقيع صلح تلسيت[٥]، ولا داعَي إلى أن نخدع أنفسنا بأنفسنا. إنما ينبغي لنا أن نعرف كيف ننظر برجولة ووجهاً لوجه إلى الحقيقة المرة غير المزيفة. ينبغي لنا أن نقيس كلياً، إلى القاع، كل هاوية الهزيمة والتجزئة والعبودية والذل، التي دفعونا إليها الآن. وبقدر ما نفهم هذا بمزيد من الوضوح، بقدر ما تتزايد رسوخاً ومراساً وصلابة إرادتنا في التحرر وطموحنا إلى النهوض مجدداً من العبودية إلى الاستقلال، وعزمنا الراسخ على ألا تبقى روسيا، مهما كلف الأمر، فقيرة وعاجزة، على أن تصبح قوية وغنية بمعنى الكلمة التام (. . .). لا يليق بالاشتراكي الحقيقي، إذا ما نزلت به هزيمة نكراء، لا أن يتبجح ولا أن يستسلم لليأس. ليس من الصحيح أن لا مخرج لنا وأنه لا يبقى لنا غير الاختيار بين الموت «غير المجيد» (من وجهة نظر النبيل)، الذي هو الصلح المرهق للغاية، والموت «البطولي» في معركة لا أمل في كسبها (. . .).

أما نحن فنقول «الكرة للضواري الإمبرياليين» (الألمان) (. . . . ونقول في الوقت نفسه: «تعلم من الألماني. ابق مؤمناً بالتحالف الأخوي مع العمال الألمان» (. . . .). أجل، تعلم من الألماني: أن التاريخ يسير بتعرجات وسبل ملتوية. وقد حدث أن الألماني هو، على وجه الضبط، الذي يجسّد الآن، إلى جانب الإمبريالية الوحشية، مبدأ الإنضباط والتنظيم والتعاون المنسجم على أساس أحدث الصناعة الآلية وأصرم الحساب والرقابة. وهذا بالضبط ما ينقصنا. هذا بالضبط ما ينبغي لنا

(٥) معاهدة صلح «تلسيت» عقدت في تموز/ يوليو ١٨٠٧ بين فرنسا وبروسيا. وكانت هذه المعاهدة جد مجحفة وجد مذلة بحق الأخيرة: فقدت جزءاً كبيراً من أراضيها وفرضت عليها غرامة حرب باهظة وخفض جيشها وتعهدت بتقديم قوات معاونة لـ نابوليون حين الطلب وبوقف تجارتها مع بريطانيا.

أن نتعلمه. هذا بالضبط ما ينقص ثورتنا العظيمة لكي تنطلق من البداية المظفرة، عبر جملة من المحن المضنية، إلى نهاية مظفرة. هذا بالضبط ما ينبغي لجمهورية روسيا الاشتراكية السوفياتية أن تفعله لكي تكف عن أن تكون فقيرة وعاجزة، لكي تصبح بلا مرد قوية وغنية. تعلموا من الألمان وانضباطهم، وإلا فإننا شعب هالك، وسنبقى إلى الأبد في سلاسل العبودية...»[٦].

في تحليلات لينين، التأخر ليس الواقعة التي حكمت نتيجة الحرب وجاءت بالهزيمة الروسية فحسب، بل أيضاً هو الواقعة التي تفسر، بهذه النسبة أو تلك، الظروف الموضوعية التي أحاطت بثورة تشرين الأول/أكتوبر، وأثرت على خططها ومصائرها وآفاقها، كما أفرزت بعضاً من تناقضاتها ومصاعبها:

أولاً، «النجاحات السهلة السريعة»[٧]، التي سجلتها ثورة تشرين الأول/أكتوبر في سنتها الأولى، مردّها، من جهة، إلى «كون الشعب الروسي قد استخلص من تجربة عام ١٩٠٥ احتياطياً هائلاً من القدرة الكفاحية الثورية. ومن جهة أخرى، إلى كون روسيا، البلد المتأخر شديد التأخر، قد عانت من الحرب شديد المعاناة ووصلت باكراً جداً إلى وضع استحال فيه عليها إطلاقاً مواصلة هذه الحرب في ظل النظام القديم».

ثانياً، مع ذلك فإن القوى الذاتية للثورة لم تكن، خلال السنة الأولى، كافية لتوفير «إمكانية الانتقال بمثل هذه السهولة من نصر إلى نصر. والحال، لقد حصل ذلك لسبب واحد، وهو أن الظروف الدولية التي نشأت على نحو خاص حمتنا موقتاً من الإمبريالية، التي كان لها ما يشغلها عنا (...) كان مختلف الإمبرياليين مشغولين عنا لسبب واحد فقط، وهو أن قوة الإمبريالية العالمية الحديثة، العظيمة للغاية في الميدان المجتمعي ـ السياسي والعسكري، كانت في ذلك الوقت منقسمة بكليتها إلى فريقين في حرب داخلية (...) إلى حد أن أياً من هذين الفريقين كان عاجزاً عن أن يحشد أية قوة خطيرة نوعاً ضد الثورة الروسية».

ثالثاً، إذا كان التأخر التاريخي للشعب الألماني قد وجد مع الهزيمة، وجزئياً، بسببها، حلاً برجوازياً، فإن التأخر التاريخي للشعب الروسي قد وجد، أيضاً مع الهزيمة، وجزئياً، بسببها، حلاً اشتراكياً، بسبب ظروف تاريخية معينة: «هنا فرق

---

(٦) لينين، **بصدد الجملة الثورية** (موسكو: دار التقدم، ١٩٦٨)، ص ١٤٢ ـ ١٤٨.

(٧) الكلمات أو الجمل الموضوعة داخل أقواس صغيرة هي كلمات لينين وجمله. ونحن هنا نلخص بأمانة حرفية بعض موضوعات لينين وأطروحاته مع الاحتفاظ بعباراته الرئيسية.

آخر أهم بين حالة الشعب الروسي، الذي أنزل به الغزاة الألمان هزائم شنعاء جداً (. . .): حين دخل الشعب الألماني، منذ أكثر من مئة سنة، في مرحلة من حروب الفتح المضنية أشد الضنى، في مرحلة اضطر خلالها إلى التراجع والتوقيع على صلح شائن تلو الآخر، قبل أن يستيقظ ـ في تلك المرحلة كان ضعيفاً ومتأخراً فحسب، ولم يكن أكثر من ذلك. وأمامه لم تكن تنتصب قوة الغازي نابوليون وقدرته العسكرية فحسب، بل كان ينتصب أمامه أيضاً بلد أرقى منه (فرنسا) في المضمار الثوري والسياسي، ويتفوق على ألمانيا في كل النواحي، ويتفوق على سائر البلدان بما لا حد له، وقال الكلمة الأخيرة (. . .) إن شعباً لم يكن إلا ضعيفاً ومتأخراً، وأكرر قولي هذا، قد عرف كيف يستفيد من هذه الدروس المرة وينهض. أما نحن، فإننا في أوضاع أفضل: نحن لسنا شعباً ضعيفاً ومتأخراً فحسب، بل نحن أيضاً هذا الشعب الذي عرف، لا بفضل مآثره الخاصة أو بفضل رسالته التاريخية، بل بفضل اجتماع خاص من الظروف التاريخية، كيف يتولى شرف حمل راية الثورة الاشتراكية العالمية».

رابعاً، بيد أن هذا الحل الاشتراكي، نظراً لتأخر الشعب الروسي سيكون اشتراكياً من نوع مميز: ليست مهمته فقط إعادة ترتيب الهرم الطبقي للمجتمع الروسي، بل أيضاً وربما أساساً، إعادة بناء كل عمارة المجتمع الروسي المفوت ووضعها في العصر.

في رأي لينين، روسيا السوفياتية هي بلد (يعتزم أن يصير بلداً اشتراكياً».
لماذا، وهي التي تتبنى الماركسية وتمارس دكتاتورية البروليتاريا؟! في رده على سوخانوف، لم ينكر لينين أن روسيا:

أ ـ لا تملك المقومات الاقتصادية الموضوعية للاشتراكية.

ب ـ لم تبلغ مستوى مناسباً من التطور الثقافي.

ج ـ وعموماً، لم تحرز قدراً من الحضارة يسمح لها ببناء الاشتراكية، فقصر ـ أي لينين ـ ردّه على ما يلي: ما دام اجتماع ظروف تاريخية قد ضاعف عشرات المرات قوى العمال والفلاحين، لَم لا ننتهز هذه الفرصة للشروع ببناء كل ذلك، والتحرك في ما بعد للحاق بالشعوب الأخرى؟! أي يتعين علينا، ما دامت روسيا قد ملكت مقدمة سياسية متقدمة، أن نستفيد من ذلك للشروع ببناء المقدمات الموضوعية، الثقافية والاقتصادية، اللازمة لبناء الاشتراكية.

افتقار روسيا إلى المقدمة الحضارية اللازمة لبناء الاشتراكية هو الذي سند وسوّغ، بعد استيلاء البلاشفة على السلطة، التصور اللينيني للطريق إلى الاشتراكية في روسيا الذي يتلخص بما يلي:

١ ـ الاشتراكية في روسيا ليست سلطة السوفيات فقط، بل هي أيضاً، وعلى

الدرجة نفسها من الأهمية، كهربة روسيا: المطلوب إبدال الحصان المهزول الذي للفلاح الروسي بالحصان البروليتاري الجديد، الحصان البخاري.

٢ ـ كفى ثرثرة حول ثقافة بروليتارية: «حسبنا في البداية أن نعرف كيف نستنغني عن النماذج الغليظة الفظة جداً من الثقافات ما قبل البرجوازية».

٣ ـ تجديد بنيان الدولة السوفياتية «يتطلب، مهما كلف الأمر، أن نضع نصب أعيننا المهمة التالية: أولاً، أن نتعلم، ثانياً، أن نتعلم أيضاً، ثالثاً، أن نتعلم دائماً. ثم العناية بألا يبقى العلم عندنا حرفاً ميتاً أو صف كلام على الموضة، بأن يدخل العلم حقاً في العادات ويصبح جزءاً لا يتجزأ منها كلياً وفعلياً».

٤ ـ الحمية الثورية لا تعوض البتة المعرفة والعلم. والعلم هنا هو العلم في مستواه الحديث، الذي بلغته البلدان البرجوازية الأكثر تقدماً.

هذا النزوع التحديثي، الذي في أساس التصور اللينيني عن الثورة والاشتراكية، كان حميم الصلة بكل التراث الثوري الروسي الذي دفع باتجاه ثورة تشرين الأول/ أكتوبر. فالإنتيليجنسيا الروسية، التي ولدت في سبعينيات القرن التاسع عشر، برهنت منذ البداية على روح قطيعة انقصافية مع كل عمارة المجتمع الروسي ومع كل التقليد الروسي، وبخاصة مع نزعة الخصوصية السلافية. وخلافاً للإنتيليجنسيا العربية التي لا تزال مدبقة على أرض التقليد ومتشبثة بالخصوصية ومتصالحة في النهاية، فقد أفصحت الإنتيليجنسيا الروسية عن روح رسالية، عن عقلية منفتحة، عن عداء لا يلين ولا يتصالح مع النظام الأوتوقراطي برمّته، عن إيمان لا حد له بالتقدم والديمقراطية والعلم، عن شعور حاد بالواجب إزاء الكتلة الشعبية من عمال وفلاحين بخاصة. وإذا كان الثوريون العرب يبدون مأخوذين بثورية لينين والبلاشفة، إلا أن المتأمل التجربة التاريخية الروسية لا يرى في لينين والبلاشفة حالة مفردة أو استثنائية، بقدر ما هي تعبير أو عينة عن هذا الزخم والوعي اللذين أفعما الإنتيليجنسيا الروسية بوجه عام والثوريين الروس بوجه خاص، في النصف الثاني من القرن الماضي ومطلع القرن الحالي.

والواقع أن الحركة الثورية الروسية، التي تعلمت في مدرسة الغرب وكانت تتابع آخر كلمة تقال فيه، بحسب عبارة لينين، كانت منذ زمن طويل قد حسمت المسألتين الأساسيتين في كل ثورة قومية في بلد متأخر: الأولى هي مسألة القطيعة مع المجتمع القائم ونقده من الجذور، والثانية هي مسألة التأخر واستلهام مناهج ودروب البلدان الغربية الأكثر تقدماً، أي القطع مع كل نزعة ماضوية وتقليدوية في تصور مستقبل التطور الروسي. لذا فإن ثورة تشرين الأول/ أكتوبر ليست هكذا نبتة

متوحدة في صحراء ثورية، بل سبقتها ومهدت لها تيارات وأفكار ونضالات ديمقراطية، لا تزال غائبة عن حركة الثورة العربية.

ـ ٣ ـ

حزيران/ يونيو عاشر

منذ عشر سنوات ونحن موحّلون في هزيمة، هي فرع أو حلقة من الهزيمة الكبرى، الطويلة. ما مغزى تجربة الهزيمة هذه؟! أين كان وأين أصبح الواقع العربي أولاً والوعي العربي ثانياً؟!

١ ـ هو ذا حزيران/ يونيو عاشر. ها هو حزيران/ يونيو يطل للمرة العاشرة على الأمة العربية. ها هي إسرائيل، ذات الأقل من ثلاثة ملايين، لا تزال تحتل أراضي عربية. ها هو الاحتلال الإسرائيلي يقارب نصف عمر الاحتلال البريطاني لفلسطين والعراق، ونصف الاحتلال الفرنسي لسوريا ولبنان.

مع حزيران/ يونيو أصبح حجم المحتل مكشوفاً، لم يعد ثمة تمويه واحتيال: الضفدعة الإسرائيلية تحتل بيت الفيل العربي. والضفدعة تعلن، بلا مراوغة تقريباً، أنها ستطرد الفيل من أرضه، والفيل ما زال سادراً في شبه غيبوبة وفي شبه سجن، في حالة مزيج من الاحتضار والتعفن: المجتمع العربي القاعد، الذي يسكره البترول، يضع آماله في أمريكا لـ «سحب» إسرائيل من الأراضي العربية: أمريكا تجر إسرائيل، والبترول العربي يجرّ أمريكا، ونحن قاعدون. «النصر» يأتي على نقالة بترولية، من جوف الأرض، لا على سواعد الرجال وبأدمغتهم.

الهزيمة أمام الاستعمار الغربي كانت، بمعنى ما، مغطاة: الغرب متقدم، أكثر سكاناً، أعلى تقنية، أوفر مالاً. ولكن لم تطرح أسئلة نقدية جدية: لماذا هم متقدمون، ونحن لسنا كذلك؟! لماذا غُلبنا بسهولة؟! لماذا سقطنا بنقرة؟ لماذا انهزم عرابي في ربع ساعة ومثله يوسف العظمة؟! ما هي الأسباب السوسيولوجية والايديولوجية للهزيمة؟! أسئلة لم تخطر بالبال العربي، الوعي المحافظ الامتثالي يخنق كل تساؤل.

بيد أن الوعي العربي لم يستطع أن يمسك حتى بالهزيمة الأكثر عرياً وفحشاً، الأكثر إذلالاً، ونعني الهزيمة أمام الصهيونية. للواقع العربي فكره. ولقد أثبت هذا الفكر «جدارة في طمس هذه الهزيمة، في إظهارها كصدفة عارضة، كحدث استثنائي، لا عقلاني، وبالتالي في إعادة الاعتبار للواقع العربي المفوّت: دحض

«فكر» هذا الواقع هو الشرط المسبق لتجاوز هذا الواقع وطرحه في مزابل التاريخ.

كمشة من البشر، الحركة الصهيونية، ليست على قدر مرموق من التقدم (تقدم قياساً بالتخلف العربي، وتخلف قياساً بالتقدم الغربي)، تهزم بحراً من البشر، تسلبهم أرضهم، تشرد شعبهم، تذلهم قياماً وقعوداً. رد الفعل الذي، في أول الأمر، توهم جذرياً وزلزالياً، كان سطحياً ورومانسياً في آن: يتخربط بعض الشيء السطح السياسي للعمارة العربية، ثم تعود حليمة إلى عادتها القديمة، وعمارة المجتمع العربي الخربة، المفوّتة تبقى هي هي، مع بعض زركشات وتبديلات شكلية.

منذ البداية، كان التحدي الصهيوني مهيناً واقتلاعياً في آن، تجسد في هذا الشعار «شعب بلا أرض، لأرض بلا شعب». حتى الآن، أثبت اليهود، بقوة السلاح، واقعية أطروحتهم هذه. هل أصبحت الهزيمة خبزنا؟! على الأقل، هي كذلك في ماضٍ طويل. أما المستقبل فستقرره الدرجة من الوعي الكوني التي سنمتلك، ولا بدّ أن نمتلك، ستقرره روح التضحية والإصرار التي سنبدي، ولا بد أن نبدي.

هزيمة عمرها عقد؟! أكبر بكثير جداً. طولها نصف قرن، طولها قرن، طولها قرنان: منذ غزو نابليون مصر. هذا عن الهزيمة المكشوفة. أما الهزيمة المستورة أو الكامنة فقد بدأت مذ تخثر التطور العربي هنا، وانطلق التطور الغربي هناك. إذا اعتبرنا الهزيمة سلسلة، فيمكننا اعتبار أولى حلقاتها في الأندلس وآخر حلقاتها الاستعمار الذي دشنه الغزو الفرنسي لمصر (عام ١٧٩٨). منذ نهايات القرن الرابع عشر وبدايات القرن الخامس عشر كان التوازن يختل بيننا وبين أوروبا. وتأخر الاستعمار كان، بمعنى ما، صدفة، لأن أوروبا لم تكن تملك إمكانيات فعلية لذلك، ولكن لم تلبث أن توفرت مع الثورة الصناعية. إذاً، قبل غزو نابليون مصر كنا نعيش هزيمة بالقوة، بعده أصبحت هزيمة بالفعل.

الواقع أن السقوط العربي، الذي لاحت نذره مع سقوط المعتزلة، أخذ يتوضح مع ارتداء التاريخ العربي سحنة مملوكية، أو لنقل مع وضع المجتمع العربي في قالب مملوكي[٨]. البعد التاريخي للتأخر العربي إنما يتمثل في هذا القاع المملوكي للمجتمع

---

(٨) واخجلتاه من بعض المماليك! إذ لا يحق لنا، نحن المهزومين أمام الكمشة الصهيونية، نقد هذا البعض، الذي طرد بقايا الصليبيين وصد الغزو المغولي ورعى فن عمارة بديع. من الواضح أن ما نعنيه بـ «المملوكية» إنما ينصرف إلى نمط علاقة بين الحاكم والشعب والنتائج الإقليمية والسوسيولوجية والايديولوجية التي تفرزها، سواء كان الحاكم مملوكاً بالمعنى الأصلي للكلمة أم لا.

العربي الراهن. فما هو هذا القاع؟! وكيف تكوّن؟! وكيف لا يزال يؤثر؟!

النظام الإسلامي ما قبل المملوكي كان يتوفر على ضرب من تواصل بين الحاكم والمحكوم. هذا التواصل كان يتراخى مع تنامي دور العنصر الأجنبي المرتزق في الجيوش الإسلامية إلى أن انقطع مع هيمنته على الحكم. وفي هذا الانقطاع تجسد السقوط وتكرس. وبهذا الانقطاع تحوّل الحاكم إلى جلاد ونهاب، وتحوّل المحكوم إلى ضحية وادعة. هنا حُطّمت لحمة الأمة وأصيبت بتذرير (ولا نقول تفريد)، تجلى في تفتيت بدائي للأمة على مختلف المستويات، وتحولت روابطها إلى ضرب من القطيعة، فغدت الجماعة جمعاً، أي تجمعاً بشرياً غير منسوج، والانتماء إليها أصبح مجرد انتماء سلبي. مع التذرير والنتائج التي أفرزها أصبح الخلاص فراراً، فراراً من الدنيا أولاً (ومن هنا هيمنة الصوفية، آنذاك)، ومن الحاكم ثانياً. أليست هذه القدرة المذهلة على الفرار هي التي تفسر كيف تحملنا طويلاً جداً وطأة حكم أجنبي، أكثر من خمسة قرون مملوكية وحوالى خمسة قرون عثمانية (لم ننهها نحن، بل أنهاها الاستعمار)؟! في سياق تاريخي انهياري، لعبت فيه جملة عوامل سياسية وعسكرية واقتصادية وايديولوجية، سادت ايديولوجيا انهيارية (صاغها، على التوالي، الماوردي، الغزالي، ابن جماعة وابن تيمية) سوغت الامتثالية: «نحن مع الفاتح» (ابن جماعة) و«طاعة الحاكم واجبة» (الغزالي)، وقننت الفرار: «أدوا إلى الحكام حقهم واسألوا الله حقكم» (ابن تيمية). وهكذا قولبت التيوقراطية العسكرية الفرد في قالب عزوف ووداعة ورضى وانتظار.

هذا الغزالي، الذي صاغ روح الأمة الإسلامية (كما صاغ هيغل، مثلاً، روح الأمة الألمانية)، لم يكتب، كما قال العروي، كلمة ضد الغزو الصليبي، مع أنه عاش أحد عشر عاماً بعد احتلال القدس. بل لم يكن الفقهاء، طابخو الايديولوجيا المهيمنة، على مسافة بعيدة عن الاعتراف بشرعية الحكم المغولي. لذا عندما نضع في الاعتبار هذا القاع التاريخي، الذي يطفو على السطح ويزداد تأثيره بقدر ازدياد هيمنة الايديولوجيا التقليدوية الخالصة، يزول عجبنا إذا سمعنا هذه الحكاية المذهلة: «عندما طلب الفرنسيس (خلال فترة الاحتلال النابوليوني) من المصريين أن يقيموا من بينهم حكاماً، كان جوابهم: «إن سوقة مصر لا يخافون إلا من جنس الأتراك ولا يحكمهم سواهم»، فاضطر الفرنسيس على كره أن يسندوا «أغات مستحفظان، وولاية الشرطة وأمانة الاحتساب إلى جنس المماليك»[٩]. أيضاً يزول عجبنا عندما نتذكر أن الريف

(٩) انظر: حسين فوزي، **سندباد مصري: جولات في رحاب التاريخ** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦١)، ص ٥٤.

العربي، الأكثر غرقاً بالايديولوجيا التقليدوية، كان، بوجه عام، غائباً عن معركة الكفاح ضد الاستعمار، ولا يزال في واد والسياسة في واد آخر. وأيضاً يزول عجبنا عندما رأينا اندحار وذبول شبه الديمقراطية التي جاءتنا بها التجربة الكولونيالية.

وأخيراً، وهذا مركز اهتمامنا اليوم، عندما نستدعي هذا القاع التاريخي يزول عجبنا ما ان نرى كيف أن وقع هزيمة حزيران/يونيو قد خف وخف إلى أن تبدد أو كاد، فأصبحت ذكرى تمر بسرعة في الأذهان من دون أن تثير مرارة كاوية، من دون أن تحرك إحساساً بالعار، من دون أن تدفع إلى طرح تساؤلات جدية حول أسباب الهزيمة (اكتُفي بالتفسير الرسمي: الإمبريالية)، من دون أن تطلق صيحة جماعية ضد التأخر، ضد الايديولوجيا المهزومة، ضد البُنى المسؤولة عن الهزيمة، وعلى رأسها البنية السياسية.

٢ ـ في حزيراننا الأخير، كما في سائر حزيراناتنا، لم يكن المهزوم طبقة، بل مجتمعاً. لا شك أن الطبقة السياسية العربية والإنتيليجنسيا العربية بعامة هما المسؤولتان المباشرتان عن الهزيمة، إلا أن المجتمع العربي، وبالتحديد عمارة هذا المجتمع، هو أيضاً مسؤول ومهزوم. كل واحد منا مهزوم. وكل واحد منا مسؤول.

لو أننا إزاء هزيمة طبقة فحسب، لما كان صعباً على المجتمع، على باقي الأمة، أن يكنس تلك الطبقة المهزومة ويأتي بطبقة جديدة أو نخبة جديدة تنقذ الأمة من مستنقع الهزيمة. تجربتنا العربية شاهد لا يدحض: في «حزيران/يونيو» ١٩٤٨ انهزمت «طبقة»، لنسمِّها شبه البرجوازية شبه الإقطاعية. في حزيران/يونيو ١٩٦٧، أطول وأذل حزيران/يونيو، هزمت «طبقة» برجوازية صغيرة، ريفية، تقليدوية جديدة، هي التي ثارت على الأولى وأسقطتها. وفي الحالتين، وعبر هزيمتَي هاتين الطبقتين أو معهما، بقي المجتمع العربي هو المهزوم: بلا مقولة التأخر، كيف نفسر تغيير الطبقة القائدة وبقاء الهزيمة؟!

إذاً، في البحث عن أسباب الهزيمة، وبخاصة في البحث عن سبل تجاوزها، ينبغي ألا نقتصر على التحديد الطبقي، بل أن نذهب إلى التحديد التاريخي: كيفية تعامل مجتمع ما مع المحيط الطبيعي أولاً ومع المحيط البشري الكوني ثانياً. فبقدر ما يفعل مجتمع بالطبيعة، (وبالنتيجة، بقدر ما يشتغل ويكدح) بقدر ما يطورها ويتطور معها، وبالتالي بقدر ما يتقدم تاريخياً. وانفتاح مجتمع ما على الكوني هو تعبير عن مدى تقدمه التاريخي من جهة، وحثه لهذا التقدم من جهة ثانية. التحديد التاريخي يفسر لماذا وكيف تختلف طبقة أو فئة في بلد متقدم عن طبقة أو فئة مناظرة أو مشابهة في بلد متأخر، يفسر ـ كما قلنا مرة ـ لماذا تنهزم برجوازية صغيرة عربية وتنتصر

برجوازية صغيرة إسرائيلية.

بيد أننا عندما نؤكد، رداً على نزعة شعبوية منتشرة في الأوساط التقدمية العربية، أن الهزيمة هي هزيمة المجتمع العربي، إنما نرمي فقط إلى إلقاء ضوء على الحجم الفعلي الذي لمسألة التأخر العربي، وإلى دحض التصورات الساذجة التي تحصرها في السطح السياسي تارة، أو تفسرها تفسيرات أخلاقوية تارة أخرى.

نحن الذين لا نتعاطى مع الميتافيزياء، سنضع جانباً، بعيداً عن مبضع النقد، هذا «التابو»، هذا «الجوهر» العربي، الذي يريدونه مطلقاً، متعالياً على التاريخ. سنقول ببساطة: إن عمارة المجتمع العربي القائمة هي المهزومة. ونمضي خطوة أخرى في التحديد: المهزوم هو وعي معين، تسنده ثقافة معينة وايديولوجيا معينة. هذا الوعي الراهن للإنتيليجنسيا العربية بوجه عام وللطبقة السياسية العربية بوجه خاص. الخطوة الأولى في تجاوز هذه الهزيمة التاريخية تتمثل في دحض هذا الوعي، الماضوي والايديولوجي في آن، ونشر وعي مستقبلي، واقعي، خال من الوهم، وبخاصة، كوني.

نقول: ثقافة عربية معينة هي التي انهزمت، وإلا كيف نفسر الهزيمة العسكرية العربية السهلة، في الوقت الذي تتفوق فيه مصر، مثلاً، على إسرائيل من زاوية كمية؟ على الصعيد الثقافي: التقنيون المصريون أكثر عدداً من التقنيين الإسرائيليين، الإنتيليجنسيا المصرية أكثر عدداً بكثير من الإنتيليجنسيا الإسرائيلية، الجامعات المصرية أكبر عدداً بأساتذتها وطلابها، من الجامعات الإسرائيلية، الطبقة العاملة المصرية وحدها تعادل أكثر من مجموع سكان إسرائيل.

ثم، وطالما قلنا ذلك، إن المستوى التقني للسلاح العربي ليس، بوجه عام، أدنى من نظيره الإسرائيلي، وهو في كل الأحوال أعلى بكثير من السلاح الفيتنامي (علماً بأن فييتنام واجهت فيلاً، جبلاً، ونحن نواجه نملة، حصاة)، كيف نفسر اختلاف فاعلية السلاح هنا عنها هناك؟ (١) المستوى التقني للسلاح يشكل عنصراً فحسب في القدرة العسكرية، التي تتكون من مزيج معقد من عناصر اجتماعية، ثقافية، سياسية، وبالطبع، اقتصادية. (٢) التقنولوجيا بوجه عام، والتقنولوجيا العسكرية بوجه خاص، هي مجرد فرع تطبيقي لشجرة المعرفة والثقافة الحديثة، لذا فالقدرة على استخدامها على وجه مناسب إنما تتوقف على درجة حداثة الايديولوجيا السائدة في الجسم العسكري بوجه خاص، في الطبقة السياسية بوجه عام، وفي الإنتيليجنسيا بوجه أعم. (٣) الايديولوجيا العربية السائدة، وهي ايديولوجيا محافظة، تضعف الخيال الاستراتيجي، الأمر الذي يحول دون/ أو يربك، الاستخدام

الاستراتيجي المناسب للسلاح الحديث.

٣ ـ العقد الذي مضى على الهزيمة الحزيرانية الأخيرة ألقى مزيداً من الضوء على الأهمية التي لنسبة القوى المحلية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. في الوعي الايديولوجي العربي، الشرق الأوسط رقعة شطرنج تتقاذف أحجاره، المغلوبة على أمرها، صراعات ومؤامرات دولية، والأطراف المحلية ليست، بالتالي، سوى واجهة هذه الدولة الكبرى أو أداة تلك. لكن حتى عندما السياسات الدولية تكون مجرد مؤامرات، تبقى نتائج هذه الأخيرة متوقفة على نسبة القوى. والقوى المحلية تشكل جزءاً أساسياً من نسبة القوى، بل نقول إنها، بوجه عام، تشكل الجزء الحاسم، ذلك لأنها هي التي تقرر، في غير حالات التدخل المباشر والكثيف والقادر على الحسم، جدوى وفاعلية العون أو الدعم الذي تقدمه هذه الدولة الكبرى أو تلك. هذا من جهة أخرى، ففي صراع طويل، كالصراع العربي ـ الإسرائيلي، فإن ثقل طرف دولي يزن مع الطرف أ، لن يلبث أن يعدمه ثقل طرف دولي آخر يزن مع الطرف ب، فتبقى، في النهاية، نسبة القوى المحلية العامل الذي يحسم مصير الصراع، ثم ليس من النادر أن تحسم نسبة القوى المحلية الصراع ضد تواطؤ دولي على ترتيب أو حل معين: ألم تحبط، غداة الحرب العالمية الأولى، الحركة القومية التركية تواطؤ الدول الاستعمارية على تركيا ومزقت معاهدة سيفر وطردت قوات الغزو وحققت استقلال تركيا ووحدة أراضيها؟! أليس ضد اتفاقية يالطا، بين الاتحاد السوفياتي من جهة، والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة أخرى، حسمت عام ١٩٤٥ القوى الثورية اليوغوسلافية المعركة ضد القوى المحافظة؟! أليس خلافاً لرغبة الاتحاد السوفياتي وضد التدخل الأمريكي حسمت عام ١٩٤٩ القوى الثورية الصينية المعركة ضد شيانغ كاي شك؟! وأخيراً، في فييتنام، ألم تكن القوى المحلية، القوى الثورية الفييتنامية، هي التي حسمت، في آخر الأمر، الصراع، رغم تدخل إمبريالي أمريكي لا مثيل لضخامته في التاريخ؟!

لِنَرَ عن كثب وتفصيلاً إلى حالة الصراع العربي ـ الإسرائيلي:

سواء في الفصل الحالي من هذا الصراع، أم في فصوله السابقة، ومنها فصل أيار/ مايو ١٩٤٨ بوجه خاص (عدا فصل العدوان الثلاثي لعام ١٩٥٦)، لعبت نسبة القوى المحلية الدور الحاسم. في فصل العدوان الثلاثي، لعب العامل الدولي، ممثلاً بالثقل الأمريكي أساساً ثم بالثقل السوفياتي، دوراً حاسماً في إفشال الأهداف الإقليمية والسياسية للعدوان.

بعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، بخاصة، أصبح العامل الدولي يلعب

بالأحرى لصالح العرب: البلدان الاشتراكية كافة، الغربية منها والشرقية، مع العرب، أوروبا الغربية كفت بوجه عام عن تقديم العون لإسرائيل وجاهرت بتأييد تسوية سياسية وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، العالم الثالث إجمالاً، مع تفاوت في درجة التأييد بين دولة وأخرى، مع العرب.

ولكن، ماذا عن أدوار ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية؟ بعد قرار جونسون عام ١٩٦٦ بإسقاط عبد الناصر، من الثابت أن أمريكا قد أعطت الضوء الأخضر لإسرائيل. لكن القرار الأمريكي لا يمليه الشعور وحده، لذا من الطبيعي أن يكون قد اتخذ استناداً إلى حساباتها، الصحيحة بالطبع، لنسبة القوى المصرية - الإسرائيلية بوجه خاص. وبالتالي لو أن نسبة القوى المحلية كانت أخرى، أي في غير صالح إسرائيل، لترددت أو امتنعت عن دفع إسرائيل إلى الحرب (فضلاً عن أن إسرائيل كانت ستمتنع عن المغامرة بالحرب). أما مساهمة أمريكا في حرب عام ١٩٦٧، سواء المباشرة أو غير المباشرة، فلم يؤكدها أي مصدر، بما في ذلك المصادر العربية الرسمية.

بعد حزيران/ يونيو ١٩٦٧، أخذ العامل الدولي يزن بكثافة أشد إلى الجانب العربي: مثلاً، مقابل أكثر من ١٢ ألف سوفياتي في مصر مبثوثين في البنية العسكرية المصرية، لم يكن ثمة ١٢ عسكرياً أمريكياً في إسرائيل. لا شك أن الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل تصاعد كماً ونوعاً مع تصاعد وتوسع حرب الاستنزاف (التي أسهم بها السوفيات إسهاماً مباشراً)، إلا أن الدعم السوفياتي متعدد الأشكال لمصر عبد الناصر كان قد تصاعد بنسبة لا تقل عن نظيره الأمريكي لإسرائيل. وعندما أخذت حرب الاستنزاف تدفع بالعملاقين نحو مواجهة شاملة، اتجهت أمريكا إلى السير نحو تسوية سياسية بين العرب وإسرائيل، تمثلت في مشروع روجرز.

في المرحلة ما بعد الناصرية، وبخاصة مع، وبعد، حرب تشرين الأول/ أكتوبر، حصل خلط في الأوراق التي تحكم العامل الدولي، بيد أنه بقي يزن إلى الجانب العربي: الجسر الجوي السوفياتي إلى مصر وسوريا خلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر يسبق بثلاثة أيام الجسر الجوي الأمريكي إلى إسرائيل، والعتاد الذي يحمله الأول أكبر بكثير. رغم صدمة حرب تشرين الأول/ أكتوبر التي نزلت بإسرائيل يزعم نيكسون أن الولايات المتحدة أنقذت مصر من هزيمة عسكرية ومنعت إسرائيل من تحقيق نصر عسكري كامل، وبذا استطاع تلافي مواجهة أمريكية - سوفياتية، بسبب التهديد السوفياتي بالتدخل لوقف التوغل الإسرائيلي غربي القناة. في سبيل تعديل نسبة القوى المحلية، يأتي العامل الدولي فيرمي بثقله ليعدل هذه

النسبة وصولاً إلى تسوية روّض الرأي العام العربي على قبولها: أمريكا التي انتهت من الناصرية، وجرّت «العرب» وبترولهم إلى تحت مظلتها، وأنهت الحلف العربي - السوفياتي، المعانية أزمة طاقة تتفاقم، - أمريكا هذه تعمل، في مواجهة تملص ومعارضة إسرائيليين، لإنضاج تسوية، ليست بالطبع غير ذات صلة بنسبة القوى المحلي معدلة بثقل النفط العربي. إلى جانب أمريكا، يعمل أيضاً، وإن لسبب آخر، الاتحاد السوفياتي. كما يعمل، لسبب آخر أيضاً، البترول العربي، والأصح البترول البدوي.

لو أن حرب تشرين الأول/ أكتوبر جبَّت، على أرض المعركة، هزيمة حزيران/ يونيو، أو لو أن حرب تشرين الأول/ أكتوبر عدلت ميزان القوى المحلي، أكان العرب بحاجة إلى العامل الدولي، سواء كان رهن إرادة سوفياتية أم أمريكية، ليحرر لهم أرضهم من الاحتلال الإسرائيلي؟!

٤ - خلال هذا العقد سقطت ثلاثة أوهام ثوراوية: الظافروية، السلاحوية والخرابوية. هذه الأوهام الثلاثة، التي شكلت عناصر نزعة يسراوية متوترة وفوق ثورية، شهدت، خلال سنوات ما بعد الهزيمة، رواجاً عجيباً في صفوف المثقفين العرب «التقدميين»، بحيث بدت الثورة العقلانية والواقعية الثورية، التي كنا ولا نزال ندعو إليهما، دعوة إلى التثبيط، تعرقل، كما يقول منظروها، عملية جارية، صاعدة، عملية تحرير فلسطين وضرب الأنظمة الاستسلامية وإسقاط الهيمنة الإمبريالية. مع هذه النزعة بلغ الهبل الثوراوي، أو الجرب الثوراوي (بحسب عبارة لينين)، حالته القصوى، درجة السكيزوفرينيا، أي الفصام المرضي عن الواقع، حيث حوّل الوهم إلى واقع ومسخَ الواقع إلى وهم. والمتأمل تظاهراتها يخال الأمة، المنسدحة في قاع الهزيمة، قد هجرت عقلها وغرقت في هذيانات محمومة، نفَّست غضباً وبررت عجزاً.

ما هو السياق الذي تكونت في إطاره هذه الايديولوجيا اليسراوية؟! ما هو القاع الثقافي الذي يسندها؟! ما هي الوظيفة التي قامت بها؟!

أولاً، إنها إيدولوجيا الهزيمة، بمعنى أنها مجموعة الأوهام والرؤى والخربشات التي تكونت وصيغت تحت وطأة/ وفي مناخ بسيكولوجيا الهزيمة. أو قل إن هذه الايديولوجيا هي الهزيمة تشعر (ولا نقول: تعقل)، تصرخ، تولول، تهلوس، تئن، تحلم فصامياً. من هنا ينبغي تحليلها بسيكولوجيا وليس سياسياً أو سوسيولوجياً.

ثانياً، هي ايديولوجيا تسندها، رغم البوية الماركساوية تارة والثوراوية تارة أخرى، الإيمانوية التي تسم الثقافة العربية التقليدوية والتقليدوية الجديدة، حيث تغيب منها، من جملة ما تغيب، مقولتا الواقعي والديالكتي. تقول لمعتنقها: آمن،

وليس فكّر، حلّل، انقد، شك، دقق. هنا، الدماغ شقفة واحدة: ماركس يحوّل إلى جحا، الماوية إلى واوية، جياب إلى أبي زيد الهلالي.

ثالثاً، هي الايديولوجيا التي خدمت، على أحسن وجه، الواقع العربي المهزوم: ألم تسهم في تبديد الإحساس بكارثية الهزيمة، عندما اعتبرتها بداية الطريق إلى النصر، إلى التحرير، فتحولت عملياً إلى صمام أمان للأنظمة المهزومة، بل وتحالفت مع بعضها. أضف إلى ذلك أنها ساهمت في تعطيل سيرورة تكوين وعي نقدي، مطابق، جذري، للهزيمة. من هنا كانت هذه الايديولوجية والحركة اليسراويتان الوجه الثاني للمدالية العربية: الأنظمة العربية المهزومة وجهها الأول.

وعندما أخذت تنقشع الأوهام، تابعت الايديولوجيا الإيمانوية فعلها: لا غبار على الأفكار، الواقع غلط!

أول هذه الأوهام، الظافروية، تولد، في الغالب، كرد فعل شعوري، في مناخ أو حضن الهزيمة، فتشكل القطب أو النزوع المكمل للانهزامية أو الاستسلامية المباشرة. بل قل إنها، في التحليل الأخير، تصعيد إيهامي للهزيمة، أو انهزامية مقلوبة. وبما أن ميتافيزياء ثوراوية هي التي تغزو الظافروية، لذا فإنها تهوّن وتستهين في آن بالمشكلات الواقعية، الأمر الذي يفقدها كل إحساس بنسبة القوى ويرميها، بالتالي، في حضن هزائم جديدة، إلى أن تتحول إلى استسلامية يائسة.

لا شك أن كل حركة ثورية بحاجة إلى قدر من التفاؤل، من الثقة بالمستقبل، كما أن كل ثوري بحاجة إلى أن يحلم. والواقعية الثورية تنطوي على ذلك بالتأكيد، بل تتطلب ذلك. الظافروية ليست شيئاً من هذا القبيل: إنها التحليق فوق الغيوم، وليس، كما الواقعية الثورية، التفاؤل العالق نظره في الواقع العياني. في الظافروية شيء من السهولة وعجائبية «افتح يا سمسم»، أي إنها إيمان غيبي بمستقبل يهبط على غير انتظار، في حين أن الواقعية الثورية هي ثقة واعية بمستقبل موصول بالحاضر والماضي في آن. الثوري، بل قل الواقعي الثوري، يحلم، بل يجب أن يحلم. ولكنه لا يحلم فصامياً، كما يفعل الظافروي.

وإذا كان سير تطور البشرية، منذ انبثاق الرأسمالية، قد أخذ منحى صعودياً في اتجاهه العام، إلا أن عجلة التاريخ لا تسير على الدوام بالقدر المطلوب من اليسر والملاسة: في حقب التطور التاريخي انقطاعات، وقفات، التواءات، قهقرات، كما أنه ينطوي على قفزات ثورية سياسية تعوض تطوراً هيكلياً محجوراً. إن تطور العالم الثالث بعامة، وتطور الوطن العربي بخاصة، يبدي ميولاً تناقضية: ففي الوقت الذي

تعتمل وتنضج فيه احتمالات ثورية. تبرز مصاعب، تنزل هزائم أو تدهم نكسات. وبقدر ما يكون الوعي الثوري مطابقاً، يستطيع أن يخدم لتوسيع الاحتمالات الثورية، أو لقهر ومداورة الصعوبات، لتخفيف خسائر الهزائم، والاستفادة من الوقت لإعداد صبور ودؤوب لجولة قادمة.

ثاني تلك الأوهام التي تبددت هي السلاحوية، التي اختزلت أشكال النضال إلى شكل واحد وحيد هو الكفاح المسلح أو حرب التحرير الشعبية أو... بمعزل عن الظروف الملموسة للصراع. والحال أن أشكال النضال إنما تقررها نسب القوى بين الأطراف المتنازعة، درجة التأزم التي بلغتها التناقضيات والحلول المطروحة لحلها. من هنا فإن أشكال النضال (وأيضاً، شعاراته وأهدافه) ليست شيئاً ما يخترع ويتقرر سلفاً، بل تستنبط من خلال تحليل متواصل للواقع العياني. وبالطبع، لن يتردد الثوري، في نقطة مناسبة من تطور الصراع، عن «نقد السلاح» بوصفه القابلة التي وحدها تولّد المجتمع الجديد.

ليس من النادر أن يذكر السلاحويون «مأثرتهم» المتمثلة بدورهم الريادي في طرح شعار الكفاح المسلح في الساحة العربية. لكن ثمة مأثرة قديمة حقاً ينبغي ألا تنسى: الحركة القومية التقليدية، في المشرق والمغرب، كانت أول من شهر السلاح ببسالة في وجه الاستعمار (ثورة عام ١٩٢٥ في سوريا، ثورة عام ١٩٢٠ في العراق، إلخ.). ثم إذا كان الكلف بالسلاح ذا مغزى بحد ذاته، ألا ينبغي اعتبار البدوي أعظم ثوري لأنه أكثر كلفاً بكثير من سلاحويي حزيران/يونيو؟! وبالتالي، ألا يمكن أن تكون الايديولوجيا البدوية القاع التاريخي للسلاحوية الحزيرانية؟

عند ماركس، نقد السلاح جزء فحسب من العملية الثورية، بل هو جزؤها الثاني: الجزء الأول هو سلاح النقد، الذي يسبق ويمهد لنقد السلاح ويجعله ذا أفق تقدمي. لكي تقلب وضعاً ينبغي، بادىء ذي بدء، أن تقلب فكر هذا الوضع أو ايديولوجياه. من هنا فإن حركة نقد بالسلاح ثورية يفترض أن تمتلك سلاح النقد، أي تنبذ الوعي الامتثالي، التقليدوي. وهذا يعني أن كل عملية ثورية، في بلد متأخر، لا بد أن تبدأ باستيعاب القيم والمناهج الحديثة. لذا فالتأكيد على الحداثة الايديولوجية (وليس الحداثة التقنولوجية، التي تقبل بها وتعجز عنها البداوة البترولية والشرائح البرجوازية الصغيرة التقليدوية الجديدة، الريفية) هو بمثابة تأكيد على العملية الثورية: أليس برهاناً قاطعاً ما جاءت به التجربة مع إسرائيل، الايديولوجيا والثقافة الخردة تحولان السلاح الحديث إلى حديد خردة.

عندما استنبط (وليس: اخترع) ماوتسي تونغ، عبر تحليل الظروف الصينية

الملموسة، شعار أو نظرية «حرب التحرير الشعبية»، قال إنه الشعار الثوري المناسب لتوفر شرطين: الأول موضوعي يتمثل باتساع الأرض الصينية، والثاني ذاتي يتمثل في كون الصين بلداً غير متأخر سياسياً. السلاحويون العرب اخترعوا (والأصح: نقلوا عن الصين) «حرب تحرير شعبية» توفير شرطين معاكسين: رقعة جد ضيقة وتأخر سياسي مضاعف. وهكذا ولدت سلاحوية خردة ذات نكهة بدوية.

ثالث تلك الأوهام التي تبخرت هي الخرابوية: كلما ازداد خراب الأمة وتفاقمت بلاياها وتوالت هزائمها توسعت الاحتمالات الثورية: «إذا ما خربت ما بتعمر». من هنا، مثلاً، كان حزيران/ يونيو مباركاً وضع المزيد من الأراضي العربية تحت الاحتلال الإسرائيلي يبعث دينامية ثورية لدى الجماهير، ومن هنا، أيضاً، اعتبر موت عبد الناصر والتدهور الذي أعقبه دافعاً للجماهير إلى الاعتماد على نفسها والتدخل لقلب هذا التدهور إلى ثورة الخ.

من أين يمتح هذا المنظور الرؤيوي؟! يمتح، كاريكاتورياً بالطبع، من أطروحة ماركس القائلة إن الإفقار المتزايد للبروليتاريا يؤول بالضرورة إلى تملكها وعياً ثورياً.

الخرابويون هؤلاء يسطحون ويبتسرون ماركس من جهة، يجهلون الإضافة المهمة التي أدخلها لينين إلى الفكر الماركسي حول هذه المسألة من جهة ثانية، يطبقون ميكانيكياً أطروحة ماركس تلك على واقع مختلف عن الواقع الأوروبي، الواقع العربي، من جهة ثالثة:

أولاً، على رغم أن التطور اللاحق لم يؤيد أطروحة ماركس تلك، إلا أن الأخير تحدث عن طبقة تفقر في إطار مجتمع يتقدم ويثري (الأمر الذي رفع، بعد درجة نمو معينة في قوى الإنتاج وبعد نضالات عمالية طويلة وعنيدة، مستوى معيشة البروليتاريا. هذا التطور التناقضي يكمن في أساس عملية تملك البروليتاريا الوعي الثوري، فضلاً عن أن الوعي الثوري المطلوب هو وعي يولد في حضن/ ومن خلال التناقضات الداخلية للمجتمع الغربي، الذي تشكل البروليتاريا إحدى طبقاته.

ثانياً، عدل لينين الأطروحة الماركسية هذه عندما أكد، في «ما العمل؟!»، أن التطور التلقائي للبروليتاريا يقود إلى ترديونيونية وليس إلى تشكيل طبقة ثورية. ومن هنا الأهمية الحاسمة التي أعطاها لمسألة الوعي في العملية الثورية وتأكيده أنه يدخل من الخارج، من صفوف المثقفين، إلى البروليتاريا.

ثالثاً، في الحالة العربية، مع حزيران وبعده: (١) لسنا إزاء مجتمع يتقدم وطبقة تسقط، بل إزاء مجتمع يواجه برمته عملية سحق ألقته على منحدر. (٢) إن تدهور

المستوى العام للمعيشة، في الأقطار غير البترولية، يلقي بأعداد متزايدة من الجماهير إلى ما دون مستوى السياسة. (٣) بسبب التأخر التاريخي العربي، الوعي الثوري المطابق المطلوب امتلاكه سيولد بنسبة أقل بالتناقضات الداخلية مما هي بالتناقضات بين ممارسة الأمة العربية وممارسة أمم أكثر تقدماً. أي المطلوب أن يمتلك الشعب العربي وعياً كونياً، وليس فقط وعياً قومياً ذا طابع محلي وخصوصي.

هل ثمة من برهان أبلغ؟: هزيمة الخامس من حزيران/ يونيو نقلت الحرب من العصر الناصري إلى العصر السعودي.

مناقشات في الايديولوجيا الفلسطينية(*)

- ١ -

حرب تحرير«نا» الشعبية، هل تحرر فلسطين؟

هل يمكن تحرير فلسطين وتدمير كيان إسرائيل بكفاح شعبي مسلح، في صوره الكلاسيكية، كما كان عليه الأمر في شمال فييتنام أو الجزائر أو كوبا؟ أو كما هو الأمر في جنوب فييتنام الآن؟

لنتفحص شروط هذه التجربة التاريخية، ثم لنقارنها بظروف الكفاح العربي في سبيل تحرير فلسطين:

أ ـ إن الكفاح الشعبي المسلح هو بالأساس كفاح يبدأ بنواة ثورية (حزب أو مجموعة) ثم تتسع خطوة فخطوة بانخراط الجماهير الشعبية في هذا الكفاح، لطرد جيش إمبريالي أو سحق طغمة حاكمة ألعوبة بيد الإمبريالية. إن شرط نجاح الكفاح الشعبي المسلح، إنما يقوم على اتساع النواة المستمر، وتحويلها خطوة فخطوة من حرب عصابات إلى حرب متحركة نظامية. فالحرب النظامية هي التي تفتح الطريق للنصر بالنتيجة.

والحال، إن ظروف الكفاح العربي في سبيل تحرير فلسطين مختلفة كلياً. فنحن لا نحارب لإجلاء جيش جاء من الخارج، بل نحارب لتدمير جيش بناه سكان محليون. كما أننا لا نحارب لإسقاط حكم، بل نحارب لتدمير كيان دولة مصطنعة من أساسه. والعصابات العربية، التي تدخل الأراضي التي تحتلها إسرائيل، لن تجد مساعدة من الداخل، بل سيكون السكان اليهود أول مَن يتصدى لها. أما الأقلية

(*) حزيران/ يونيو ١٩٦٩.

العربية فستكون غالباً مشلولة بضغوط الإرهاب الصهيوني. وهكذا ستبقى حرب العصابات، في أحسن الأحوال، مجرد حرب تخريب تكتيكية محدودة النتائج، ولن يتاح لها، كما تجري الأمور في الكفاح الشعبي المسلح، التحول إلى حرب متحركة ونظامية داخل إسرائيل.

ب ـ إذا كانت التجربة التاريخية للكفاح الشعبي المسلح قد أثبتت أن الحرب النظامية هي الهدف الأخير لحرب العصابات، ألا يحق لنا أن نتساءل (ولعله تساؤل مضحك لبساطته) لماذا لا نبدأ، من قواعدنا خارج إسرائيل، ببناء جيوش ثورية، شعبية، نظامية وحديثة، تخوض حرب التحرير ضد إسرائيل؟ إن ماوتسي تونغ وهوشي منه وكاسترو قد بدأوا بحرب العصابات وبأسلحة بسيطة وبدائية، لأنه لم يكن لديهم الإمكانية لإنشاء جيوش والحصول على أسلحة عصرية. أما العرب فبإمكانهم بناء جيوش نظامية مجهزة بأحدث الأسلحة تخوض حرب تحرير ناجعة ضد إسرائيل عندما يصنعون ثوراتهم الحقيقية.

ج ـ بصدد مسألة الكفاح المسلح، ترتدي مسألة بناء مؤخرة[1] أهمية استراتيجية، كعامل حاسم في بناء لا يقهر للقوى المسلحة، وبالنسبة إلى نتيجة الصراع المسلح بالتالي. ولقد أصبحت فييتنام الديمقراطية، بعد تحريرها، حصن الكفاح المسلح ومؤخرته في جنوب فييتنام.

إن مسألة بناء المؤخرة باعتبارها دعامة الكفاح المسلح الشعبي، ليست مجرد نفج ثوري، بل هي تعبئة كاملة لمجهودات الأمة. وما لم تبنَ مؤخرة منيعة كهذه، تصبح الحرب، كما أثبتت حرب حزيران/يونيو، مجرد عملية تسليم لأراضٍ عربية جديدة للعدو الصهيوني، وتتحول الحرب نفسها إلى صراخ أناس يولّون الأدبار أمام العدو.

إن ما يعطي مسألة بناء المؤخرة في الكفاح العربي المسلح، أياً كان شكله، طابعاً حاسماً هو حتمية تحول حرب العصابات التخريبية ضد إسرائيل إلى حرب نظامية، في حال عدم وجود تفوق عربي على إسرائيل، يردعها عن التفكير بالعدوان على بلد ما، أو أكثر، من البلدان العربية المجاورة.

د ـ رب سؤال قد يطرح: إذا كانت الإمبريالية تدعم إسرائيل وتتدخل لصالحها عسكرياً عند الحاجة، كان حتمياً أن يلجأ العرب إلى حرب العصابات،

(١) يقول جياب: «ونحن نعرف أن المؤخرة في الحرب الحديثة هي الأكثر أهمية. إن تعزيز المؤخرة يعتبر العامل الأول بين العوامل الثابتة التي تقرر النصر في الحرب وتتطلب الحرب الحديثة أقصى درجة من التطور بكل الإمكانيات الاقتصادية والسياسية والعسكرية...».

لأنهم، مهما بلغت درجة قوتهم، لن يكونوا أقوى من الإمبريالية.

هذا السؤال يلقي الضوء من جديد على حقيقة سبق ذكرها، ألا وهي كون الكفاح العربي ضد الوجود الصهيوني في فلسطين جزءاً من الكفاح العربي ضد الإمبريالية، واعتبار قضية فلسطين جزءاً من الكفاح العربي ضد الإمبريالية، واعتبار قضية فلسطين، بالنتيجة، جزءاً لا يتجزأ من قضية الثورة العربية.

كما يبرز هذا السؤال الأهمية الفائقة الحاسمة لمسألة بناء المؤخرة، إذا أردنا لأي حرب مع الصهيونية أو الإمبريالية ألا تكون هزيمة، كما حدث في حزيران/يونيو الماضي.

وأخيراً، يكشف هذا السؤال مدى نفاجة الطرح الديماغوجي لقضية فلسطين. إن اللعب الديماغوجي بقضية فلسطين كان، ولا يزال، جريمة، إن لم نقل إنه، موضوعياً أو ذاتياً، خيانة. إن إمكانية تحول اللعب مع إسرائيل إلى حرب معها، حقيقة أثبتتها الأحداث، كما أن تحوّل الحرب مع إسرائيل إلى حرب مع الإمبريالية ينبغي أن يؤخذ بالحسبان. إن الشعب العربي الذي يدين مواقف الثرثرة والغلو التي تعكس عجزاً عن التأثير الإيجابي في الواقع العربي. إن شعبنا يبحث عن طريق واقعي ثوري إلى فلسطين. وما يفصل، من جملة ما يفصل، بين الثرثرة وبين الواقعية الثورية هو مسألة بناء المؤخرة (وبناء الطلعة المسلحة النظامية الحديثة طبعاً).

لعل أكثر مشاعر شعبنا مرارة، وأعمقها إحساساً بالذل والمهانة هي أنه قد غلب ثلاث مرات، خلال أقل من عشرين عاماً، أمام الصهيونية، من دون أن تكون الصهيونية بحاجة لعون عسكري مباشر من الإمبريالية. وقد كان شعبنا يتمنى أن يغلب في مئة معركة عسكرية أمام الإمبريالية، من أن يغلب في معركة عسكرية واحدة أمام الصهيونية.

وفضلاً عن ذلك، فإن السؤال ينطلق من تجربة محدودة (كما أنه استنتاج سطحي) تتعلق بالكفاية القتالية المحدودة للجيوش النظامية التي بنتها البرجوازية الصغيرة أو الرجعية: ما دامت هزيمة الجيوش النظامية محتومة، لماذا لا يلجأ مباشرة إلى حرب عصابات؟ هذا هو الجذر الثوراوي للافتراض. ولكن الحقيقة ليست كذلك. فالنتيجة المفجعة التي انتهت إليها الجيوش النظامية في حرب حزيران/يونيو لا يمكن أن تصدق على جيوش نظامية حديثة، شعبية، ذات مؤخرة متينة. حتى إذا افترضنا مسبقاً أن الجيوش الشعبية النظامية سوف لا تصمد في النهاية أمام الإمبريالية، إلا أنها قادرة، على الأقل، على إلحاق خسائر جدية بالإمبريالية، قادرة على ألا تقدم الوطن لقمة سائغة للإمبريالية. وقادرة أخيراً على شحذ أقصى طاقات

الأمة. لا ضير من التقهقر (ونقول التقهقر بالضبط) من حرب نظامية إلى حرب عصابات، بعد خسارة الحرب النظامية، ولكن اختيار حرب العصابات مسبقاً، وفي وقت نكون فيه قادرين على خلق جيوش نظامية، هو بمثابة خيار بالتخلي عن حشد الطاقات الهائلة التي تملكها الأمة العربية، وهو في الواقع عجز عن تحقيق هذا الحشد، وتبرير له.

قلنا قبل قليل، إن تحوّل الحرب مع إسرائيل إلى حرب مع الإمبريالية ينبغي أن يؤخذ في الحسبان. ولكن لأن الإمبريالية ليست شيطاناً كلي القدرة، لم نؤكد حتمية تدخّله العسكري المباشر في حال صراع عربي - إسرائيلي مسلح، يملك فيه العرب القوة التي تكلفها تضحيات اقتصادية وبشرية لا يرى الرأي العام الأمريكي داعياً أو مبرراً لتحمّلها. كما أن الإمبريالية الأمريكية ليست وحشاً بلا منطق، بل على العكس فهي وحش له منطق مبني على حسابات مدروسة. وهذه الحسابات وإن كانت تتعلق بالقوة الذاتية العربية أساساً، إلا أنها تتعلق باتجاهات الرأي العام في العالم بعامة وفي داخل بلادها بخاصة، كما تتعلق بموقف الاتحاد السوفياتي.

لقد علَّمت الشعوب الإمبريالية الكثير، وتعلّمها فييتنام الآن الكثير أيضاً. وعلى هذا فإن احتمالات الدعم الإمبريالي العسكري المباشر لإسرائيل تتوقف، إلى حد كبير، على مدى تنامي القوى الذاتية العربية. تتزايد هذه الاحتمالات بقدر ما تدرك الإمبريالية سهولة قهر المقاومة العربية. وتتناقض بقدر ما تدرك الإمبريالية صعوبة مراس الشعب العربي وقدرته على المقاومة والصمود الطويل. إن تنامي القوى الذاتية العربية لا يؤثر في الموقف الذي تتخذه الإمبريالية، عسكرياً، فحسب، بل يؤثر في اتجاهات الرأي العام الدولي، وموقف الاتحاد السوفياتي أيضاً. والقوة الذاتية العربية التي نعني ليست القوة العسكرية فحسب، بل القوة السياسية والاقتصادية أيضاً. وفي كل الأحوال، فإن معركة هجومية حاسمة، يملك فيها العرب تفوقاً على إسرائيل، ينبغي أن تنطلق من أنها ليست معركة مع إسرائيل فحسب، بل معركة مع الإمبريالية أيضاً.

في ظل الظروف والشروط الملموسة التي تحكم الوطن العربي، ما الذي تعنيه المؤخرة المتينة لحرب، ستكون طويلة الأمد على الأرجح، ضد إسرائيل والإمبريالية؟

على رغم أن الشروط التي تحكم الحرب الفييتنامية مغايرة للشروط التي تحكم النضال العربي ضد إسرائيل، إلا أن هذه الحرب، كتجربة، تقدم درساً مفيداً للشعب العربي: لقد كان بناء القاعدة الثورية في الشمال بمثابة مؤخرة منيعة صلبة لحرب التحرير في الجنوب، على رغم أن لها مؤخرتها في الجنوب نفسه. وفي ظل التدخل

الإمبريالي الأمريكي الكثيف، أصبحت القاعدة الثورية في الشمال شرطاً أساسياً لاستمرار الكفاح، على نحو فعّال، في الجنوب.

إذاً فالخطوة الأولى لمواجهة جادة لإسرائيل (لأن العرب لم يواجهوا إسرائيل حتى الآن مواجهة جدية) تتمثل في بناء مؤخرة ثورية قادرة على الصمود. ولأن ليس للعرب خيار في بناء هذه المؤخرة داخل الأراضي التي تحتلها إسرائيل، لذا ينبغي بناؤها في قطر عربي أو أكثر.

ما شروط هذه القاعدة ـ المؤخرة؟ شرطها الأساسي هو إنضاج الطاقات الثورية للأمة العربية في تلك القاعدة، والخروج بها من حلقة التخلف. إن العلامة الرئيسية للتخلف هي عطالة طاقات الأمة. لقد تفجرت طاقات الشعوب الغربية وإمكانياتها عبر تطور تاريخي طويل. إلا أن الممارسة التاريخية للشعوب المتخلفة الآسيوية، التي أقامت سلطتها الاشتراكية، قد أثبتت أن بالإمكان إنضاج طاقات الأمة من دون انتظار عملية تاريخية طويلة، وأن باقتدار هذه الشعوب اختراق أسوار التخلف عبر حشد جميع طاقات الأمة، وخلال زمن ليس بالطويل.

وكشفت الممارسة التاريخية أيضاً الشروط التي يمكن خلالها تفجير هذه الطاقات وحشدها. وإذا شئنا تقديم التجربة الفييتنامية كمثال أو كنموذج (والواقع أن هذه التجربة تقدم أكثر من مثال للشعب العربي، لأن نضال الشعب الفييتنامي الآن هو نضال: وحدوي تحرري، بقيادة حزب الطبقة العاملة)، فإن الشروط والعوامل التي تفجرت خلالها طاقات الجماهير كانت كما يلي:

(١) كفاح مسلح. (٢) بقيادة طليعة مرتبطة بالشعب تملك وعياً كونياً وتاريخياً. (٣) تخوضه أمة موحدة تحت قيادة هذا الحزب. (٤) فانبثق جيش شعبي قهر التقنية الحديثة بالإرادة البشرية، كما امتلك ناصية هذه التقنية. (٥) وانبثقت، أيضاً، سلطة تنتمي إلى الشعب انتماء أصيلاً حقيقياً.

ولكن ثمة سؤال يمكن، ويجب، أن يطرح: ألا تؤدي الوحدة بين الأقطار العربية المحيطة بإسرائيل، إلى خلق قاعدة رادعة لإسرائيل؟ إن معطيات حرب حزيران/ يونيو وذيولها الراهنة والمنتظرة تقتضي بعض الإيضاحات:

لا شك أن وحدة (مهما يكن الطابع الطبقي لقيادتها، ما دام معادياً للإمبريالية) بين الأقطار العربية المحيطة بإسرائيل تقدم للعرب ميزة كبرى تجاه إسرائيل، وتخلق بالفعل قوة رادعة لإسرائيل، بخاصة لأنها توفر وحدة جيوش هذه الأقطار، ولأنها تقدم ميزة استراتيجية أرضية فائقة الأهمية بضم الأردن إليها. هذه الحقيقة هي التي تجعل محور جهد الاستراتيجية الإسرائيلية منصباً على منع الوحدة

العربية، ويجعل إسرائيل شديدة الحماس في دفاعها عن «استقلال» الأقطار العربية، وتحارب «ابتلاع» مصر لهذه الأقطار.

ولكن ينبغي عدم تضخيم الطاقات والإمكانيات التي تقدمها وحدة تقودها برجوازية صغيرة متخلفة، وتحويلها إلى أسطورة في هذا المجال. إن وحدة كهذه يمكن أن تكون قوة رادعة. ولكن ما بقي التخلف أرضيتها وما دامت البرجوازية الصغيرة القوماوية قائدتها، فلن تصبح قوة ساحقة لإسرائيل ما دام الدعم الإمبريالي وراءها، وما دام التدخل العسكري الإمبريالي المباشر أمراً ليس غير مستبعد في حال تفوق عربي نسبي على إسرائيل.

ما مهمة هذه القاعدة ـ المؤخرة؟ سنردد ضرباً من البديهيات عندما نقول إن مهمتها تصفية كيان إسرائيل. ولكن كيف؟ إن هذا السؤال تكتيكي، ولا أحد يستطيع أن يزعم القدرة على استشراف مستقبل الأساليب التكتيكية. والمواقف التكتيكية إنما تحددها عوامل مباشرة قريبة كثيرة: أولها التطور العربي العام، وآخرها تطور الوضع الدولي. ولكن حسبنا التأكيد على ناحية جوهرية، وهي أن مجرد وجود مؤخرة ثورية متينة، ذات حجم بشري مناسب، سيجعل مسألة تصفية كيان إسرائيل مسألة وقت فحسب.

ومع أن استشراف المستقبل عملية مستحيلة، إلا أن المعطيات المعروفة تطرح أمام العرب أحد احتمالين: إما حرب نظامية متحركة خاطفة تدمر كيان إسرائيل، وإما حرب تخريب استراتيجية. وهذه الحرب لا تقارن من حيث فاعليتها بالتخريب التكتيكي (أو الخرمشة) الذي نشهده الآن، أو الذي كنا نسمع عنه من قبل.

إن حرب التخريب الاستراتيجية، وهي شكل من أشكال الحرب النظامية، ويمكن أن تتحول في أية لحظة إلى حرب نظامية، قادرة على تدمير مفاصل دولة إسرائيل وإفقادها أمنها واستقرارها فعلاً (وهذه بداية النهاية بالنسبة إلى كيان صغير مصطنع كإسرائيل) إلى أن تنتهي بتداعي كيانها. إن كيان إسرائيل يمكن أن يهوي دفعة واحدة بحرب خاطفة، كما يمكن أن يتهاوى بعمليات تخريب استراتيجية متواصلة طويلة المدى، المهم أن تتحول نسبة القوى لصالح العرب.

ـ ٢ ـ

حول الأخطاء الشائعة في تصور تحرير فلسطين وتكتيك تصفية آثار العدوان

ثمة عطف جماهيري عربي على العمل الفدائي، جاء في أعقاب الهزيمة، كرمز

للرفض والإصرار على المقاومة ودحر العدوان. هذا هو المعنى الحقيقي لهذا العطف. إلا أن الأمور قد أخذت، بالنسبة إلى البعض، منحىً آخر في تفسيره ومحاولة إعطائه وجهة معينة. ولم يقتصر الأمر على هذا الحد، بل طلعت على الشعب العربي «نظريات»، باسم اليسارية والماركسية ـ اللينينية تارة، وباسم مذهب قومي إقليمي ـ ديني تارة أخرى، نظريات لا تخدم ولا تسهم في تنمية الجهد العربي الشامل، الذي ينبغي أن يوجَّه لتصفية آثار العدوان، كما أنها تعيق تطوير استراتيجية سليمة للثورة العربية.

لم يخلُ تاريخ الثورات من ظاهرات مشابهة. وإذا نحن ضربنا صفحاً عن الاختلافات الايديولوجية بين هذه الظاهرات، نجد أن منبعها واحد وأن صلبها واحد أيضاً. إنها جميعاً تعبير عن أزمة الثورة العربية، التي تعانيها منذ عام ١٩٦١، إلا أنها لا تفتح الطريق لتجاوز هذه الأزمة. إن هذه التظاهرات و«النظريات»، في أحسن الأحوال، وعلى الصعيد الذاتي، هي احتجاج عاطفي على العجز الذي أصيبت به الثورة العربية، وهي دعوة لتجاوز هذا العجز، إلا أنها على الصعيد الموضوعي لا تسهم في تجاوز العجز أو تجاوز هذه الأمة.

لقد كان في نيتنا إرجاء نقد هذه الظواهر إلى مناسبة أخرى، ولكن تفاقم الأمور، والتشويش الذي يمكن أن تحمله هذه «النظريات» إلى الرؤية الثورية للجماهير، الأمر الذي يمكن أن يلقي البلبلة في محاولات استخلاص معطيات صحيحة لمواجهة مرحلة تصفية آثار العدوان ومرحلة ما بعص تصفية آثار العدوان أيضاً، قد دفعتنا إلى اتخاذ هذا الموقف النقدي وطرح الأمور بصراحة وتسمية الأشياء بأسمائها وقول الحقيقة للجماهير بكل بساطة ووضوح.

إن المرض الأكثر انتشاراً لدى الاتجاهات البرجوازية الصغيرة، التي تحاول أن تصبح ماركسية ولينينة، هو مرض «صف الكلام الثوري» ـ بحسب تعبير لينين.

عندما «يكشف مجرى الأحداث الثورية عن انعطافات كبيرة وسريعة»، ويعجز الثوريون، في الوقت نفسه، عن تحليلها وفهمها، عندئذ يصابون بمرض صفّ الكلام الثوري. وصفّ الكلام الثوري إنما هو، كما يقول لينين، تكرار الشعارات الثورية من دون حسبان للظروف الموضوعية الناشئة عن وقوع انعطاف معني في الأحداث وعند ظهور وضع معني. الشعارات الممتازة، الجذابة، المسكرة، التي لا تربة تحتها ـ ذلك هو كنه صف الكلام الثوري.

هذا العجز عن تحليل هذا الانعطاف ومواجهته يجد تعويضاً له في ثوروية ذاتية رهيبة لا تنطوي على أي شيء موضوعي، لا تعبر سوى عن «الشعور، الرغبة،

الاستياء، السخط». كل هذا يترجم عملياً بـ «تكرار شعارات، وكلمات، ونداءات قتالية»، يضاف خوف وعجز عن تحليل الواقع الموضوعي.

القاسم المشترك لهذه الآراء، ما كان منها ناسباً نفسه إلى الماركسية ـ اللينينية أو ناطقاً باسم مذهب قومي إقليموي تقليدي، هو التالي:

أ ـ التشكيك في إمكانيات الكفاح النظامي المسلح وجدواه ونتائجه، بل التنبؤ بفشله الحتمي، واعتبار العمل الفدائي الشكل المجدي الوحيد للنضال لا في سبيل تصفية آثار العدوان فحسب، بل لتحرير فلسطين. وهكذا تحول شعار العمل الفدائي إلى مطلق وميتافيزياء سياسية، فعزل عن الشروط الذاتية والموضوعية التي ينبغي أن تتوفر فيه لكي يتحول إلى انتصار. كما اصطنع التعارض بين العمل الفدائي والكفاح النظامي المسلح.

ب ـ الخلط المتعمد أو العفوي بين ما هو تكتيكي واستراتيجي في المرحلة الراهنة، والترويج لاستراتيجية الثورة العربية هو، إلى حد كبير، استراتيجية مبنية على منطق يضع العربة أمام الحصان، وانتزاع قضية فلسطين من سياقها التاريخي كجزء وحصيلة للثورة العربية الوحدوية الاشتراكية.

ج ـ محاولة إسدال الستار على المنحى الوحدوي للنضال العربي، وطمس الجانب المعادي للإمبريالية والصهيونية من النضال الوحدوي والسقوط في ضرب من «العدمية القومية» من حيث النتيجة، وفي أحسن الأحوال، طرح شعار جديد: لقد فشل شعار الوحدة العربية كطريق لتحرير فلسطين، لذا فإن تحرير فلسطين هو طريق الوحدة العربية.

د ـ عدم التأكيد على حشد إمكانات الأمة العربية الممكنة، ومعارضة شعار التضامن العربي كتكتيك مرحلي لتصفية آثار العدوان، وذلك تحت ستار شعارات طبقاوية. وأخيراً إضفاء طابع طبقاوي على الحق العربي في فلسطين، نتيجته، إن لم نقل هدفه، شَلّ تجميع القوى والطاقات العربية لتصفية آثار العدوان، ومعارضة شعار: ينبغي ربط ما هو طبقي، في هذه المرحلة، بالهدف القومي، الذي هو تصفية آثار عدوان حزيران/ يونيو.

نكتفي الآن بوقفة قصيرة حول بعض النقاط المهمة في هذه الموضوعات.

١ ـ لا شك في أن نبذ شعار الكفاح المسلح، بصورة مسبقة، ينطوي على الجبن والانتهازية والإصلاحية في آن. إلا أن تحويل هذا الشعار إلى مطلق واعتباره الشكل الوحيد للنضال، وبخاصة في ما يتعلق بالنضال ضد الصهيونية عموماً

والنضال لتصفية آثار العدوان خصوصاً، لا يمتّ إلى الماركسية ـ اللينينية بصلة.

إن التأكيد على وحدانية هذا الشعار وجعله مطلقاً معزولاً عن الظروف الموضوعية والذاتية ـ هذا التأكيد، الذي كان حصيلة المقارنة لا التحليل، كان إلى حد كبير نتيجة عجز المجابهة العربية بالحرب النظامية: ما دام العرب قد فشلوا في مواجهة إسرائيل بالحرب النظامية، فلتكن المواجهة بحرب شعبية إذاً. لقد نسي هؤلاء أن الفشل لا يعود إلى الحرب النظامية بحد ذاتها، وإنما إلى جملة عوامل جعلت العرب لا يمتلكون ناصية هذه الحرب.

هذه المحاكمة المبتسرة، وحيدة الجانب تُغفل أن الحروب غير النظامية تقتضي قيادات وكفايات وعقلية شعبية، علمية وحديثة لا تقلّ عما تتطلبه الحرب النظامية. إذاً، فالشعب الذي يستطيع خوض حرب غير نظامية بكفاية واقتدار، يمكنه بالبداهة أن يخوض حرباً نظامية بكفاية واقتدار أيضاً.

وفضلاً عن ذلك فإن التجربة التاريخية للكفاح الشعبي قد أثبتت أن الحرب النظامية هي الهدف الأخير للحرب غير النظامية، التي تحسم المعركة وتحقق النصر الأخير الأكيد الكامل. لقد أصبح التأكيد على وحدانية الحرب الشعبية، بالنسبة إلى بعض الدول العربية، وسيلة لتغطية خوفها من مواجهة إسرائيل وتبريراً ثوراوياً لهربها من المعركة. ومن جهة أخرى فإن الدعوة إلى تجنب الحرب النظامية، إنما يعني في النتيجة دعوة إلى إهمال حشد طاقات الأمة العربية بغية مواجهة إسرائيل في جولة جديدة، وذلك لأن الكفاح المسلح غير النظامي لا يستنفد سوى طاقات وإمكانات محدودة من الطاقات التي يمكن الأمة العربية حشدها في حرب نظامية. كما يحق لنا أن نطرح السؤال التالي: متى قال هوشي منه وجياب وماوتسي تونغ وغيفارا بتجنب الحرب النظامية، والاقتصار فقط على الحرب غير النظامية؟ بل أكان في مكنة هؤلاء الثوريين الكبار بناء جيوش نظامية، فتخلوا عن ذلك وبدأوا حرب العصابات؟ إن حرب العصابات هي حرب الشعب الأعزل ضد مضطهديه، هي أسلوب من أساليب الحرب الأهلية. إن حربنا ضد الصهيونية هي حرب قومية وليست حرباً أهلية، وبإمكان العرب ألا يكونوا عُزلاً في مواجهة إسرائيل، وبإمكانهم بناء جيوش نظامية حديثة مجهزة بأحدث الأسلحة، لكي تخوض حرب التحرير ضد الصهيونية. سيبني العرب ـ بالتأكيد ـ جيوشاً شعبية، نظامية، محاربة، حديثة، عندما يصنعون ثوراتهم الحقيقية.

ينبغي أن نتبين الملامح الخاصة لمعركة الشعب العربي ضد إسرائيل. فالمقارنات وحدها لا تكفي، كما أن فشل الجيوش النامية بحد ذاته لا يمكن أن يبنى عليه استراتيجية لتحرير فلسطين.

إن محاولة بناء استراتيجية لتحرير فلسطين انطلاقاً من عجز جيوش عربية معينة لهي محاولة لا تمتّ بصلة نسب إلى الماركسية ـ اللينينية. إن معركة العرب مع إسرائيل هي معركة دولة ضد دولة، وبالتالي معركة جيوش نظامية ضد جيش نظامي، بصرف النظر عن تكتيكات هذه الجيوش وأساليب قتالها.

ولكن الجانب الأكثر خطورة في هذا الصدد هو معارضة الحرب النظامية بالحرب غير النظامية، أو إعطاء دور ثانوي مساعد ومحدود للحرب النظامية. الجانب العملي لهذا الموقف يسهم في التهوين بالحرب النظامية، فيضعف بالتالي، المجهود الجماهيري الضاغط لرفع كفايات الجيوش العربية النظامية وتحديثها وحشدها وتوحيد قياداتها.

لقد أدركت الجماهير العربية هذه الحقيقة، لذا ـ فإنها، مع تأييدها للعمل الفدائي، طرحت بعزم وإلحاح، وبرز هذا واضحاً في الجمهورية العربية المتحدة بخاصة، مسألة رفع كفايات الجيش وتصفيته من المضاربين ومن أوضار الصدأ البيروقراطي. وهذا الطرح الجماهيري لمسألة رفع كفاية القوى العسكرية النظامية إنما ينبع أولاً وأخيراً من تقدير الجماهير لدور هذه القوى في معركة تصفية آثار العدوان.

ومن جهة أخرى، فإن الحكم على الكفاح المسلح النظامي من خلال حرب حزيران/ يونيو، رغم دلالاتها الكبيرة، يبقى في كل الأحوال حكماً مبنياً على تجربة محدودة. نحن لا نزعم أن من الممكن تغيير بنية هذه الجيوش وطبيعتها تغييراً جذرياً في ظل أنظمتها، إلا أننا نعتقد أن التغيير النسبي، عندما يترافق مع تضامن عربي جدي، سيجعلها قادرة بالتأكيد على الدخول في مواجهات استنزاف مع الجيش الإسرائيلي تؤدي في النهاية إلى تصفية آثار العدوان.

إن اليسراويين الذي يكتفون بالتشنيع على الجيوش العربية وتأكيد حتمية عجزها، في محاولة لتبرير وحدانية شعار حرب التحرير الشعبية، إنما يقلّصون دور الشعب وتحركه الضاغط في سبيل تحديث هذه الجيوش في هذه الفترة. إنهم في هذا الموقف لا يستهينون بإمكانيات ينبغي تعبئتها فحسب، بل يهملون وسيلة تحريض جماهيرية مجدية أيضاً.

كثيراً ما يجري الاستشهاد بانتصار حروب التحرير في فيتنام وكوبا للتدليل على صحة وجهة النظر التي تقول بالحرب غير النظامية كوسيلة وحيدة لتحرير فلسطين، ولكن ثمة سكوتاً مطبقاً عن الظروف الذاتية والموضوعية التي رافقت هذه الانتصارات وعن التجارب المخفقة. يجري الحديث كثيراً عن غيفارا الذي احتل

هافانا، ولكن ثمة صمتاً عن غيفارا الذي عجز عن كسب فلّاح واحد طوال نضاله في بوليفيا.

وفي محاولة للانتقال من المقارنة إلى التحليل، نذكر في ما يلي بعض الفروق الذاتية والموضوعية بين مسألة تحرير فلسطين ومسألة تحرير فيتنام الجنوبية: (١) ليس للعمل الفدائي قيادة ماركسية ـ لينينية جماهيرية. (٢) ليس لفلسطين «هانوي» عربية. (٣) ليس للسمكة العربية ـ أي للفدائي العربي ـ ماء تتحرك وتتنفس منه داخل الأراضي المحتلة قبل عدوان ٥ حزيران/ يونيو. (٤) ليس لفلسطين، كما لفيتنام، حدود مع المعسكر الإشتراكي. (٥) في ما عدا الدول الاشتراكية الآسيوية فإن الدول الاشتراكية الأخرى لا تؤيد الكفاح الشعبي المسلح ضد إسرائيل، كما أنها لا تنادي بزوال إسرائيل، أضف إلى ذلك، أن الغرب إجمالاً يقف مع إسرائيل، فاليسار الغربي بمختلف فصائله لا يشكك بحقها في الوجود، أما اليمين فيدافع حتى عن أعمالها العدوانية. (٦) بالإضافة إلى البطولات الأسطورية التي يبديها الشعب الفييتنامي (والتي تخجل قيادتهم الحديث عنها)، بالإضافة إلى الكفاية القيادية العالية لسلطة هانوي وجبهة تحرير الجنوب، حيث استطاعتا تعبئة طاقات الجماهير وسد الثغرات التي يخلقها التخلف في كيان الأمة واقتدارها، بالإضافة إلى كل ذلك ينبغي أن نسجل بعض الأمثلة والشواهد على حجم المساعدات التي تقدمها الدول الاشتراكية: يوجد في الشمال الفييتنامي ٤٠ ألف صيني يعملون في شتى المجالات دعماً للمجهود الحربي في أوسع حدوده، كما أن قوة نيران المدفعية الجوية لفيتنام الشمالية تعادل مجموع ما استخدم منها في الحرب العالمية الثانية.

هذه الحقائق تلقي بعض الضوء على اختلاف الظروف الذاتية والموضوعية لكل من معركتي تحرير فيتنام الجنوبية ومعركة تحرير فلسطين، الأمر الذي يستدعي صياغة استراتيجية خاصة وتكتيك خاص بمعركة تحرير فلسطين، عن طريق تحليل الواقع الموضوعي لا عن طريق المقارنات مع التجارب الثورية الأخرى.

لعل من أخطر وأكبر الثغرات التي تلغم «الاستراتيجيات» الرائجة لتحرير فلسطين هي الزعم بأن من الممكن أن تقوم حرب فدائية تتنامى إلى حرب تحرير بمعزل عن الظروف السياسية السائدة في البلدان العربية المحيطة بإسرائيل. هذه الرؤى الطوباوية في التفكير أخذت تتكشف الآن: إذا نحن ضربنا صفحاً عن مسائل التمويل، التي تلعب فيها الدول العربية دوراً أساسياً وحاسماً، ويمكنها، بالتالي، أن تمارس ضغوطاً قاتلة على العمل الفدائي، ـ إذا ضربنا صفحاً عن ذلك، تواجهنا حقيقة أخرى: إن الدول العربية بتكوينها الطبقي والسياسي الراهن لا يمكنها، في

حال من الأحوال، أن تترك العمل الفدائي بعيداً عن نفوذها أو رقابتها. ففي اللحظات الحاسمة تترصد العمل الفدائي احتمالات عدة، فإما أن تخاف الدول العربية المعنية مضاعفاته، إما بسبب ردود الفعل الإسرائيلية والإمبريالية، أو خوفها من إفلات الزمام من يدها، فتعمل عندئذ على قمعه وتصفيته. وهنا يقع العمل الفدائي بين نارين من الأمام ومن الخلف: نار إسرائيل ونار الحكومات المعنية. والاحتمال الثاني الذي يترصد العمل الفدائي هو أن تتولى الدول العربية احتواءه لكي يكون طوع بنانها، وهذا ما يجري حالياً، حيث بنت بعض الدول «منظمات فدائية» خاصة بها، وبعضها الآخر شرع يعمل في هذا الاتجاه، الأمر الذي يمكن اعتباره الوجه الثاني لعملية القمع. وهذه الأمور كلها تفقد هذه المنظمات جوهرها إذ تحولها إلى شكل من أشكال التنظيم العسكري النظامي الخاص بكل دولة.

وعلى هذا يمكن القول إن الظروف العربية الراهنة المحيطة بالعمل الفدائي تجعله قادراً فحسب أن يلعب دوراً في معركة تصفية آثار العدوان. أما انتقال العمل الفدائي إلى مرحلة هجومية، أي إلى حرب لتهديم الإطار الصهيوني والتوسعي والغربي لدولة إسرائيل، أي انتقال الحرب الفدائية الدفاعية الراهنة إلى حرب هجومية شعبية إو إلى حرب تخريب استراتيجية في الظروف العربية السائدة، فإنه لأمر تحيط به الشكوك. إن أفق الحركة الفدائية الراهنة يقف عند الحدود التي تقررها أنظمة الحكم العربية. وهذه الأنظمة، إما بسبب العجز أو بسبب ضلوعها مع الإمبريالية، ستضع الحركة الفدائية في طريق مسدود.

إننا نسجل هذه الحقائق الموضوعية لكي ننبه المناضلين اليساريين النزيهين إلى وعي الواقع العياني، وبالتالي لتجنب رسم صورة وردية زاهية للمعركة العربية الراهنة في أفقها الهجومي الرامي إلى تدمير الإطار الصهيوني ـ الغربي لدولة إسرائيل. إن بث آمال النصر الهين السريع القريب لدى الجماهير، ثم ارتطام هذه الآمال سينزل أفدح الأضرار بمستقبل الثورة العربية، لأنه يخلق عندئذ حالة يأس مدمرة.

٢ ـ إن المسألة الحاسمة في المواجهة العربية لإسرائيل إنما تتعلق أولاً وأخيراً بميزان القوى بين العرب وإسرائيل. وعندما يغدو هذا الميزان لصالح الشعب العربي بصورة جدية وحاسمة وساحقة، تصبح نهاية الاستعمار الصهيوني مسألة قيد التصفية، بصرف النظر عن أشكال النضال العربية وأساليبها.

هذه الحقيقة، التي ازورّ عنها الكثيرون، تشكل قاعدة التفكير السياسي ـ العسكري الإسرائيلي. يؤكد الإسرائيليون، على الدوام، إن استراتيجية ضمان «أمن» إسرائيل واستمرار وجودها إنما يقوم أولاً وآخراً على تفوقها (العسكري بخاصة) على

العرب. وتحقيق هذه الاستراتيجية إنما يجري على جبهتين: **الأولى** هي تعبئة الكفايات الصهيونية تعبئة كاملة، وتدعيمها بتحالف عضوي مع إحدى القوى الإمبريالية، **والثانية** هي إبقاء العرب في حالة ضعف وتفكك وتحطيم قواهم بين الحين والآخر، بغية خلق حالة يأس لدى الجماهير العربية يدفعها لقبول الأمر الواقع العدواني نهائياً. لذا لم يكن من قبيل الصدفة أن تتمحور الاستراتيجية الإسرائيلية حول قطبين: **الأول** عرقلة الوحدة العربية حتى بأدنى مستوياتها وتقوية عوامل التناثر والتجزئة، لا بين الكيانات القزمة القائمة فحسب، بل داخلها أيضاً بتشجيع الطائفية والعنصرية والعشائرية وتأييد «الموزاييك» العربي، **والثاني** هو دعم كل القوى الرجعية والمحافظة التي تحول لا دون تطور اشتراكي فحسب، بل تحول دون تحديث حقيقي في الحياة العربية.

إن قوة الردع التي يملكها الاستعمار الصهيوني، المدعوم من قبل الإمبريالية بالطبع، هي وراء جميع المواقف التراجعية العربية، التي ما زالت مستمرة منذ قيام دولة إسرائيل، مروراً بعدوان عام ١٩٥٦، وصولاً إلى حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧. فبفضل قوة الردع التي تملكها، استطاعت إسرائيل أن توقف أعمال الفدائيين التي بدأتها مصر قبيل عدوان عام ١٩٥٦، وبفضلها فتحت مضائق تيران للملاحة، وبفضلها استطاعت إيقاف فروع نهر الأردن (ثم استولت على المنابع في حرب حزيران/ يونيو.

إن تغير ميزان القوى لصالح الشعب العربي، سواء عبر وحدة بين الدول العربية المحيطة بإسرائيل بالإضافة للعراق، قادرة على تحقيق تحديث نسبي، أو عبر بناء مؤخرة اشتراكية ثورية حديثة ذات حجم بشري مناسب، سيجعل مسألة تصفية كيان إسرائيل مسألة وقت فحسب.

إن حرباً فدائية، لا تدعمها قوة عربية متفوقة تردع إسرائيل عن العدوان، ستجعل إسرائيل تحول هذه الحرب إلى حرب نظامية، كما أثبتت تجربتا عامي ١٩٥٦ و١٩٦٧. وهنا تصبح الحرب مجرد عملية تسليم أراضٍ عربية جديدة للعدو الصهيوني وتتحول الحرب نفسها، بالنسبة إلى العرب، إلى مجردِ هزائم جديدة. وحتى في حال عدم تحول الحرب الفدائية إلى حرب نظامية، فإن الأولى ستبقى مجرد أعمال تخريب محدودة النتائج، لن تؤثر تأثيراً أساسياً على كيان إسرائيل.

٣ ـ الخلط بين الشعار التكتيكي والهدف الاستراتيجي لا يحمل البلبلة والتشويش إلى رؤية الواقع فحسب، بل ينزل أفدح الأضرار بجدوى النضال في سبيل الشعار التكتيكي أيضاً. ودعاة هذا الخلط يجعلون من هجومهم، المشروع والصحيح، على الحلول الانهزامية التي تقدم تنازلات لإسرائيل (كقرار مجلس الأمن)

ستاراً من الدخان يعمي رؤية الشعب العربي للواقع.

إن تحرير فلسطين هدف استراتيجي من أهداف الثورة العربية، في حين أن تحرير الأراضي المحتلة بعد ٥ حزيران/ يونيو هو الهدف التكتيكي الأول في هذه الفترة. الزعم بأن ليس ثمة من فروق (من حيث ثقل المعركة ومتطلباتها وشروطها الذاتية والموضوعية) بين تصفية آثار العدوان وتصفية كيان إسرائيل لهو هذر صبياني لا يسهم في تركيز الجهد العربي وحشده في سبيل تحقيق هذا الهدف التكتيكي الأول لهذه الفترة. إن الفرق بين تحرير الأرض المحتلة بعد ٥ حزيران/ يونيو وقبلها ليس فرقاً كمياً من حيث صعوبته فحسب، بل هو فرق نوعي.

إن المهمة التكتيكية الأولى التي يواجهها الشعب العربي الآن هي مهمة دفاعية بالدرجة الأولى، هي مهمة كسر الموج العدواني الصهيوني الإمبريالي. وبعد كسر هذا الموج فحسب يمكن العرب الانتقال إلى موقف هجومي، يقتضي تكتيكات جديدة وتحولات بنيانية جذرية في الظروف والأوضاع العربية، تحويلات تشكل الوحدة العربية أرضيتها وصلبها، والاشتراكية (أو التحديث على الأقل) أفقها وهدفها.

ليس من سور صيني يفصل بين الانتقال من الموقف الدفاعي إلى الموقف الهجومي. فإذا استطاع الشعب العربي تصفية آثار العدوان تصفية ظافرة (وهذا يقتضي الشعب العربي قوة تجعله قادراً على رفض تقديم أي مكسب لإسرائيل، وإعداد الشعب لصراعات عسكرية وسياسية جديدة متعددة الأشكال والأساليب، وهذه لن تكون سهلة أو قصيرة بالتأكيد)، فإن هذا الضرب من التصفية يضع الشعب العربي على عتبة مرحلة هجومية.

«. . . إن الانتقال من الاستراتيجية الدفاعية إلى الاستراتيجية الهجومية ليس مرحلة زمنية إلا بالحدود التي تجعل هذا الانتقال ممكناً وحقيقياً وواقعياً، لا مجرد تكرار شعارات وكلمات ونداءات قتالية. إن عدم إمكانية تحقيق موقف هجومي لا يعني تأجيل العمل لوضع الأسس اللازمة له، بل يعني ضرورة العمل المخلص الدؤوب الحار الذي يكفل واقعية وجدية هذا الانتقال.

«إن معركة فلسطين معركة دائمة مستمرة. والمهم أن توزن كل خطوة إلى أمام وأن يهيَّأ الأساس الموضوعي لرسوخها وثباتها، لكي لا تتحول نكسة ما إلى مقبرة لحقّ الشعب العربي في فلسطين. المهم ألا نضع أقداماً عجلى متهورة على الرمال، كما هو مهم أيضاً ألا ننام بانتظار النصر، عندما تتحقق الوحدة والاشتراكية والتنمية الحقة»[٢].

---

(٢) ياسين الحافظ، **حول بعض قضايا الثورة العربية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٥)، ص ٢٦٢.

إن الأساس الموضوعي لهذا الانتقال هو تغيّر ميزان القوى لصالح العرب.

كارثة فلسطين تلخص وتجسد أزمة الثورة العربية، وهي، بالتالي، جزء منها وتحل في سياقها.

٤ ـ ثمة موقفان إزاء قضية تحرير فلسطين:

الاتجاه الأول يرى: «أن قضية العرب في فلسطن تلخص أزمة الثورة العربية وتجسدها. ولم تتجلّ أبعاد هذه الأزمة، بكل وضوحها وعمقها، كما تجلت في قضية فلسطين والموقف العربي التراجعي أمام الصهيونية».

ويرى أيضاً «أن الحل النهائي لقضية فلسطين وإزالة الكيان الصهيوني لن يأتي إلا عبر الثورة العربية وبموازاتها. لذا كان تضليلاً ديماغوجياً محاولة تصوير قضية فلسطين وكأنها قضية معزولة عن معركة الشعب العربي العامة الشاملة الهادفة إلى التحرر من نفوذ الإمبريالية وإرساء أسس مجتمع عربي اشتراكي، حديث، موحد»[٣].

أما **الاتجاه الثاني**، ويحظى الآن بالرواج، فيعتبر، أن تحرير فلسطين عتلة الثورة العربية ومقدمتها وطليعتها، أي تحرير فلسطين أولاً.

هذا الاتجاه هو ضرب من عملية وضع العربة أمام الحصان. وهو ليس خاطئاً فحسب، بل يشكل عاملاً معوقاً لتطوير استراتيجية وتكتيك سليمين بين الجماهير العربية، وقد أدى هذا الاتجاه إلى الازورار عن قضية الوحدة العربية وتعهيرها، في الوقت الذي ينبغي أن تبقى فيه الوحدة العربية بوصلة للثورة العربية.

---

(٣) في محاولة لنقد الدعوات الرومانسية إلى تحرير فلسطين، التي انطلقت مع الانفصال وصولاً إلى هزيمة حزيران/يونيو، كتبت عام ١٩٦٥ ما يلي: «لقد أثبتت تطورات الأحداث، منذ هزيمة ١٩٤٨ وحتى اليوم، أن قضية فلسطين لم تطرح في أبعادها الحقيقية، باعتبارها جزءاً من الثورة العربية، بل على العكس، استخدمت، بأساليب ديماغوجية، لصرف الشعب العربي عن ثورته الحقيقية (. . .) إن معركة الشعب العربي في فلسطين هي معركة شعب لشعب، يأتي الحل العسكري فيها كمجرد نتيجة لمعركة شاقة وطويلة ومعقدة على مختلف الجبهات. إن الحل العسكري الهجومي يصبح حلاً ممكناً عندما يأتي تتويجاً لتفوق عربي ساحق. هذا التفوق سيوفره النضال الوحدوي والاشتراكي، ستوفره نهضة عربية شاملة وعميقة (. . .) إن الواقعية الثورية هي، وحدها، الطريق إلى تحرير فلسطين. لذا ينبغي النضال على جبهتين معاً: ضد الواقعية المحافظة الاستسلامية وضد الثرثرة المغامرة. الأولى تدفع بقضية فلسطين إلى الموت البطيء والثانية إلى الانتحار (. . .) إن الانتقال إلى موقف هجومي، في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، لا يتم بالجعجعة أو الهيجانات المراهقة، ولكن بتوفير ظروفه الموضوعية. . .» انظر: المصدر نفسه، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢.

إن اعتبار تحرير فلسطين مقدمة الثورة العربية وعتلتها يؤدي، موضوعياً، وعلى رغم كل الرغبات «اليسارية» في إضفاء طابع طبقي على الكفاح العربي ضد الصهيونية، إلى تجميد الصراع الطبقي سواء داخل الأقطار العربية أم في ما بينها. إن تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني قد أكد على الدوام هذه الحقيقة، وإن أبلغ دليل قريب على ذلك هو مؤتمرات القمة وظروف الركود التي تخيم على الوطن العربي بعد ٥ حزيران/ يونيو.

وتجميد الصراع الداخلي لا يعني ـ في النتيجة ـ سوى شيء واحد: تجميد الثورة العربية، وبالتالي الإبقاء على مواقع اليمين العربي، وجمود مواقع اليسار أو تخلخلها، وبقاء التجزئة، وتقوية السيطرة الإمبريالية في النهاية.

ومن الطبيعي أن تربط الجماهير النضال الطبقي بالنضال القومي في حالات بروز أخطار أو معارك مصيرية، وذلك لأن النضال القومي مع الأجنبي يصبح في مثل هذه الحالة التناقض الرئيسي والحاسم الذي ينبغي أن يخضع له ويحل بوحيه ولصالحه كل التناقضات الأخرى التي تصبح ثانوية.

ليس ثمة ما يدعو إلى الابتئاس أو التردد لو أن تجميد الثورة العربية يفتح الطريق فعلاً لتحرير فلسطين. ولكن يبدو أن تجميد الثورة العربية يؤدي على صعيد الواقع الموضوعي، لا إلى شلل النضال العربي وعجزه إزاء الصهيونية فحسب، بل يؤدي إلى تراجعات وهزائم جديدة أمام الصهيونية أيضاً.

بل إن الواقع يطرح الأمور على نحو أشد قسوة وأكثر حدة: إن أية مواجهة هجومية مع الصهيونية لا تكون الثورة العربية قد بلغت أثناءها نسبة في القوى تمكّنها من الصمود علي الأقل، لا بد أن تتحول إلى ضربة قاسية، وهزيمة كهزيمة ٥ حزيران/ يونيو. وهنا تكون الهزيمة مزدوجة: هزيمة على صعيد النضال الطبقي وهزيمة على صعيد النضال القومي.

هنا تتضح على أجلى صورة العلاقة بين النضالين الطبقي والقومي: إن النضال الطبقي هو الذي يشيّد الأرض الصلبة الراسخة للنضال القومي ضد الصهيونية، ولكن النضال القومي، الهجومي طبعاً، الذي لا يستند إلى قواعد طبقية عمالية فلاحية صلبة لا يلغم النضال الطبقي ويجمده ويضربه فحسب، بل يعجز عن تحقيق الهدف القومي بالذات، ويدفعه إلى ويلات وكوارث جديدة.

من الخرق والتبسيط فهم هذه الموضوعات على أساس أنها محاولة لوضع جدول أفضليات زمنية لكل من النضالين الطبقي والقومي، بل هي محاولة لتأطير النضال

القومي العربي ضد الصهيونية كجزء لا يتجزأ من الثورة العربية الوحدوية الاشتراكية.

إن التقدم في طريق الثورة العربية هو في الوقت نفسه تقدم في طريق تصفية الاستعمار الصهيوني. وهذه الموضوعة ليست من قبيل جعل انتصار الثورة العربية الشرط المسبق للنضال الهجومي ضد الصهيونية، أي ينبغي أن نرى إلى كل تقدم تحرزه الثورة العربية كتقدم وظفر للنضال القومي العربي ضد الصهيونية.

إن كل تقدم جدّي تحرزه الثورة العربية، ويتترجم بالطبع في نسبة القوى بين العرب وإسرائيل، لا يمكن إلا أن يحمل معه تصعيداً للنضال ضد الصهيونية. وعلى هذا فإن نضالاً واعياً موزوناً ضد الصهيونية يترجم ويعبر عن مدى التقدم الذي أصابته الثورة العربية. لذا يمكن القول إن تقدم الثورة العربية الوحدوية الاشتراكية هو الذي يشكل عتلة النضال العربي ضد الصهيونية وحلقته الأساسية.

لا سبيل إلى انتصار النضال العربي ضد الوجود الصهيوني الاستعماري إلا إذا اندرج في الثورة العربية الشاملة.

٥ ـ إن فشل التيار القوموي البرجوازي الصغير في تحقيق خطوات ناجحة في اتجاه الوحدة وفي تهيئة الأسس الموضوعية لمجابهة صامدة للعدوان الصهيوني، قد جر البعض لا إلى إعلان إفلاس أو عجز هذا التيار فحسب، بل وضع المضمون الوحدوي للثورة العربية على الرف.

المصابون بمرض صف الكلام الثوري، الذين انقطعوا عن نبض الجماهير العربية، الذين لم تلامس أقدامهم الأرض التي يعيشون عليها، الذين أصبحت الوحدة تهدد مراكزهم ومصالحهم، الذين أعمارهم هوس مشكلتهم الإقليمية... كل هذه الأصناف والنماذج التقت على إفراغ الثورة العربية من مضمونها الوحدوي، بل اندفع بعضهم إلى تعهيره أيضاً.. وتفتقت أذهان البعض عن الشعار: «تحرير فلسطين طريق الوحدة»، الذي لا يعني عملياً ولا يؤدي موضوعياً سوى إلى استمرار الوجود الصهيوني واستمرار التجزئة واستمرار الهيمنة الإمبريالية.

ما يفضح هذه الثوراوية هو التقاؤها الموضوعي مع مواقف الرجعية العربية ومع الإمبريالية في موقفهما من الوحدة العربية. الكتابات الصهيونية والاستعمارية، في حديثها عن الأسباب العميقة لأزمة الشرق الأوسط الدائمة، تشير إلى «الإمبراطورية العربية التي يريد ناصر بناءها من جديد»، أي المضمون العربي الوحدوي للسياسة الناصرية. وهذه هي فعلاً حجر الزاوية في استراتيجية الإمبريالية

وإسرائيل: تثبيت التجزئة وتعميقها. وبدلاً من أن تكون الاستراتيجية الثورية في القطب المقابل لهذه الاستراتيجية، أي استراتيجية محورها وبوصلتها الوحدة العربية، تدعو الثوراوية الذاتية، تحت ألف ستار وستار، إلى «تحرير فلسطين طريق الوحدة»، دونما اعتبار لنسبة القوى العربية الإسرائيلية.

لم تمسك إسرائيل أنفاسها، إلا عندما قامت وحدة عام ١٩٥٨، على رغم أنه لم يكن في برنامج عبد الناصر القيام بمجابهة مع إسرائيل، ولم يخيم السواد على إسرائيل بقدر ما خيم عندما لاح، وهماً وخداعاً، شبح الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣.

هل المواجهة العسكرية النظامية للصهيونية فاشلة حتماً؟

٦ ـ آخر الآراء الثوراوية هي التأكيد على أن أية مواجهة عسكرية نظامية مع إسرائيل، لاستنزاف القوة العسكرية الإسرائيلية بهدف تصفية آثار العدوان، لا بد أن تكون فاشلة. دعاة هذا الرأي يتوهمون أنهم يدافعون عبر هذا الرأي عن العمل الفدائي. ولكن الواقع ليس كذلك، لأن النتيجة الوحيدة لمثل هذا الرأي هي إبقاء الأراضي المحتلة بعد ٥ حزيران/يونيو في أيدي إسرائيل لأمد غير معلوم، أو الرضوخ لتسوية في صالح إسرائيل، تكون نتيجتها اللاحقة مباشرة تصفية العمل الفدائي.

نحن لا نزعم أن المواجهة العسكرية ستأتي، بين يوم وليلة، بالأعاجيب، كما أننا لم ندَّع أنها ستسحق الجيش الإسرائيلي. لا، فنحن نعتقد أن الهدف في البداية، أكثر تواضعاً. إننا نريد الحد الأدنى في هذه المرحلة، أي إننا نريد عمليات استنزاف حقيقية لقوى إسرائيل العسكرية. لقد كسبت إسرائيل حرب حزيران/يونيو دونما عناء حقيقي، لذا ليس من المستغرب أن تتشبث إسرائيل بإحراز المزيد من المكاسب. إن عمليات الاستنزاف، المصحوبة بعمل فدائي متعاظم، هي التي تكسر أسطورة التفوق الإسرائيلي وتفتح الطريق لتصفية آثار العدوان تصفية حقيقية وجدية.

٧ ـ هل من تناقض بين اعتبار تحرير فلسطين جزءاً من الثورة العربية وبين الدعوة في هذه المرحلة إلى التضامن العربي؟ هل من سبيل إلى استعادة اليمين العربي، في هذه المعركة، إلى الصف المعادي للحلف الصهيوني ـ الإمبريالي؟ هل يمكن تحقيق ضرب من التضامن العربي، في أبسط مستوياته (مؤتمرات قمة)، كأحد أشكال النضال لتصفية آثار العدوان؟ ألا يمكن الضغط الجماهيري أن يجبر قوى اليمين العربي، التي كانت غير مستاءة من نتائج حرب حزيران/يونيو، على الإسهام إلى هذا المدى أو ذاك في معركة تصفية آثار العدوان؟

الإجابة عن هذه التساؤلات تقتضي تناول الموضوع من عدة جوانب.

أ ـ قبل ٥ حزيران/ يونيو كان التناقضان الأساسيان اللذان يحكمان الثورة العربية هما: التناقض مع الحلف الإمبريالي ـ الصهيوني والتناقض مع الرجعية العربية. ولكن في مرحلة ما بعد ٥ حزيران/ يونيو، أي في ظل الخطر المصيري الراهن الذي يهدد لا الثورة العربية فقط بل الوجود العربي كله، قفز التناقض الأول إلى مرتبة التناقض المحوري، وتحول التناقض الثاني إلى مركز ثانوي وتابع. وهذا هو إطار موضوعة ماوتسي تونغ القائلة بربط النضال الطبقي بالنضال القومي وإخضاعه له في مرحلة مقاومة الغزو الياباني للصين.

سيبقى، وينبغي أن يبقى، التناقض بين الشعب العربي والرجعية العربية في مركز ثانوي وتابع طوال المرحلة التكتيكية التي يواجه فيها النضال العربي تصفية آثار العدوان.

ب ـ كان لينين يقول: قبل الإقدام على عمل، ينبغي التساؤل عمّن يجني فائدته! ونحن بدورنا نتساءل: لمن، في هذه المرحلة، غُنْم التضامن العربي ولمن غرمه؟ إن الغنم الحقيقي والأساسي هو للأمة العربية بأسرها أولاً، وهو لقوى التقدم العربية وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة ثانياً. كما أن الغُرم لن يصيب إلا الإمبريالية والصهيونية.

ج ـ الثوري هو الذي يكيّف تكتيكه باستمرار وفقاً لتغير نسب القوى. ومن صالح قوى التقدم العربي أن ترد على التكتيك المرن الذي تسير عليه الرجعية العربية، في سعيها الحثيث للهرب من المعركة، بتكتيك لا يقل عن تكتيك الرجعية مرونة وفاعلية وذلك لحشرها في مواقف لا يمكنها إلا الإسهام في المعركة. إن على الثوري أن يميز بين الجوهري وغير الجوهري في الفترة الراهنة، والأمر الجوهري هو قهر الموج الصهيوني الإمبريالي وتحرير الأراضي المحتلة بعد ٥ حزيران/ يونيو.

لقد أدركت الجماهير العربية هذه الحقائق التي طرأت على الوضع العربي وعلى موازين القوى نتيجة عدوان ٥ حزيران/ يونيو. ولكن مواقف اليمين العربي (ما كان يميناً خالصاً + ما كان يساراً شكلاً، ويميناً موضوعاً) لم تكن كذلك. وما يفرّق بين طرفي هذا اليمين هو الألفاظ فحسب، ولكن كليهما سواء على صعيد التصرف وأثره الموضوعي على المعركة. كلا اليمينين يخرب شعار التضامن العربي لإزالة آثار العدوان، وكلاهما يهيئ، بالنتيجة، لاستسلام أمام الصهيونية، وقاسمهما المشترك هو: كره الجمهورية العربية المتحدة والحقد على عبد الناصر، والخوف من الحرب مع إسرائيل.

إن التضامن العربي الحق خطوة فعلية نحو جولة استنزاف مع إسرائيل. ورفض التضامن العربي إنما ينبعث من الخوف من الجولة الجديدة، هذه الجولة التي ستصبح حقيقة إذا تحقق التضامن العربي الحقيقي.

- ٣ -

تحرير فلسطين هدف استراتيجي أم تكتيكي؟![*]؟!

إن الإلحاح على تحرير فلسطين، عندما لا يوضح للجماهير، بلا لبس وبلا تحايل، على أنه موقف استراتيجي، بل بخاصة عندما يطرح كموقف تكتيكي مباشر وقريب، فإنه في هذه الحالة لا يسهم في إعطاء مزيد من الوعي للجماهير، بل على العكس فإنه يساعد على مزيد من الانحطاط فيه.

إن محاذير، بل مخاطر، شعار تحرير فلسطين كشعار تكتيكي مباشر، إنما تتجلى في مواقف اليأس التي يمكن، بل من المرجح، أن تستولي على الجماهير العربية عموماً والفلسطينية منها خصوصاً، عندما ترتطم تطلعات الجماهير البعيدة بنكسة جديدة، أو وقفة قد تطول، في المعركة ضد الاستعمار الصهيوني.

لقد غُذيت الجماهير العربية، إلى هذا الحد أو ذاك، في هذه الفترة أو تلك، خلال الأعوام العشرين الماضية، على أن تحرير فلسطين آت في غد قريب، ولكن الجماهير استفاقت على هول نتائج حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بمشاعر يخالطها اليأس والذعر والخيبة. وما يجري بعد ٥ حزيران/ يونيو، وخصوصاً ما يلقى في أذهان الجماهير الفلسطينية، هو دعاوة من هذا النوع تماماً، وإن بصيغ وأقوال جديدة فييتنامية أو صينية أو كوبية.

إن الجماهير الفلسطينية، التي أخذت تهجر يأسها وعزوفها، بعد أن تلقت الكثير من الصدمات والخيبات، بحاجة إلى تبصيرها، ببرود، بحقيقة معركة فلسطين، الطويلة، المريرة، التاريخية. إن هذا الضرب من التبصير لن يضير حماسها: قد يجعله أقل حدة، ولكن سيجعله أكثر عمقاً. قد يجعله أقل تأججاً على المدى القريب، ولكه سيجعله أكثر تصميماً وأشد رسوخاً على المدى البعيد. والفارق الوحيد بين التوعية الثورية والتوعية الذرائعية هو الفارق في حدود الرؤية: الرؤية الثورية رؤية بعيدة المدى وشاملة، أما الرؤية الذرائعية فرؤية قصيرة المدى، محدودة وجزئية.

(*) نيسان/ أبريل ١٩٧٠.

وفي هذا المجال الدقيق، الحساس والخطير لا تجدي الصيغ العمومية فتيلاً. لا يكفي تعبير «طويلة المدى» وبخاصة عندما يأتي كصفة لحرب معينة، حرب التحرير الشعبية[٤]. إن الجماهير الفلسطينية قد فهمت وأفهمت، من خلال هذه الصيغ بالذات وبواسطتها، أن المعركة قائمة وستستمر «طويلة المدى» وستنتصر. في هذا الكلام العمومي رؤية مثالية، هرب من الواقع وإغراق للجماهير في تفاؤل وردي وهين.

إن الحقيقة ينبغي أن تطرح أمام الجماهير من دون عموميات، وبدقة، وبتفصيل، وببرود أيضاً. هذا هو شأن كل ديمقراطي يثق بحس الجماهير السليم وبطاقاتها الثورية. يجب أن تطرح أمام الجماهير الأهداف التكتيكية بمزيد من الدقة، وكذلك الأهداف الاستراتيجية، وأن تشرح للجماهير المسافة التي تفصل بين ما هو تكتيكي وما هو استراتيجي. وفي هذه المسافة سيكون مسار النضال العربي بالغ التعقيد وبالغ التنوع: بالغ التعقيد لأنه سيشهد مساراً لولبياً تارة ومتعرجاً تارة أخرى. سيرتطم بنكسات وسيحرز انتصارات، سيتوقف وسينقطع تارة، وسيندفع ويتصاعد تارة أخرى. وسيكون بالغ التنوع: يوماً مسلحاً وآخر سياسياً، في فترة كفاح شعبي مسلح وفي فترة أخرى كفاح نظامي مسلح. في يوم على هذه الساحة، وفي يوم آخر على الساحة تلك. إن الثورة، كما يقول لينين ليست شارع «نيفسكي»[٥]. والحال أن الصرخة التي تسمعها الجماهير الفلسطينية تقول لها بالضبط: «إن الثورة الفلسطينية تسير في شارع نيفسكي وصولاً إلى تل أبيب».

وفي هذه الفترة بالذات إن الجماهير الفلسطينية بحاجة، بل بحاجة ملحة، إلى أن تعي الأهداف التكتيكية للثورة العربية بدقة وحزم، بلا أدنى خوف من ردود الفعل. هذه الأهداف التكتيكية تتلخص بتصفية آثار العدوان. إن تحقيق هذا الهدف، ليس انحرافاً أو نكوصاً على التحرير، بل خطوة، وخطوة متواضعة أيضاً، في الطريق الطويل إلى التحرير. إن كيفية تحقيق هذا الهدف التكتيكي ستحكم إلى حد بعيد الأهداف التكتيكية اللاحقة. قد يحتقر أو يستخفّ البعض بشعار تصفية آثار العدوان، ولكن الجماهير بحسها العفوي السليم تعطي هذا الشعار أهمية حاسمة في

---

(٤) ولعل أخطر ما في التأكيد على حرب التحرير الشعبية هو إعفاء الحكومات العربية الهاربة من المعركة من مهماتها في معركة تصفية آثار العدوان وتبرير هذا الهرب «ثوراوياً» أمام الجماهير، التي لم تخدعها هذه الثوراويات. وبالفعل فمن الملاحظ أنه كلما كانت دولة ما أكثر هروباً من المعركة وأكثر تقصيراً، ازداد تغنيها بحرب التحرير الشعبية من جهة، وازداد «رفضها» للحل السياسي وقرار مجلس الأمن من جهة أخرى.

(٥) شارع عريض ومستقيم في مدينة بطرسبورغ (لينينغراد).

المرحلة التكتيكية الراهنة، لأنها تعي بغريزتها الثورية صدق وصحة رأي لينين: «يترتب على الماركسي، عند تقرير وضع من الأوضاع أن ينطلق من الواقع لا من الممكن»، ونضيف: المرغوب.

إن تسوية سياسية، مهما تكن، ستكون مجرد فصل من فصول الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ستكون وقفة بين الحروب القادمة:

١ ـ لأن قضية فلسطين معركة تاريخية طويلة ومديدة بين العرب من جهة، واليهود والصهيونية والإمبريالية عموماً والإمبريالية الأمريكية خصوصاً من جهة أخرى. ولقد تضمنت هذه المعركة ثلاثة حروب كبيرة (مع انتصار إسرائيل وتوسعها)، ويمكن في المستقبل أن تتضمن عدة حروب أخرى. إن السكوت عن هاتين الحقيقتين، أو عدم إعطائهما ما يلزم من الأهمية، في ما يتعلق برؤية النزاع العربي ـ الإسرائيلي، إنما يعني إسقاط أو نسيان الجانب الأساسي من مسألة النضال العربي كلها. إن الاتجاه إلى تجاهل ذلك (على الرغم من بعض الألفاظ المعاكسة أحياناً) واضح وطاغ وغالب. حتى شعار «الطويلة الأمد»!! لا يأتي إلا كصفة، مجرد صفة لـ «حرب التحرير الشعبية» و«المقاومة» و«حرب العصابات».

٢ ـ لأن التعايش بين العرب واليهود «كأمتين»، «كشعبين»، مستحيل. كما أن السلم، مبدئياً، مستحيل. ما يبرهن على هذه الحقيقة هو واقع نصف القرن الماضي، والواقع الراهن (ثلاثة حروب خلال عقدين من الزمن ـ ولم يشهد التاريخ تواتراً كهذا في الحروب التي شبّت بين أشد الأمم تعادياً)، واقع اتجاه إسرائيل التوسعي الراسخ. كما يلقي الضوء على هذه الحقيقة مفهوم وتحليل لينين للإمبريالية.

كثُر الحديث خلال السنة المنصرمة، ولا يزال، عن «أزمة» يعيشها العمل الفدائي. وذهب النقد إلى حدود لم نكن نسمح لأنفسنا بالذهاب إليها، على الرغم من أننا كنا نعي دوماً حجم العمل الفدائي وحدود إمكانياته وشروطها. إن الاعتراف بهذه «الأزمة» لم يقتصر على منظمة دون أخرى: «فتح» تتحدث عنها على استحياء[٦]، والجبهة الشعبية تتحدث عنها بصراحة كاملة[٧]، والجبهة الديمقراطية تعطي عنها صورة غير متفائلة البتة: «لقد انحسر العمل الفدائي إلى ما وراء نهر الأردن شرقاً»، و«حركة المقاومة تعيش مرحلة انحدارها»[٨].. إلخ. فتح ترى

---

(٦) انظر: حديث أبو إياد في: **الطليعة** (القاهرة)، العدد ٦، (حزيران/يونيو ١٩٦٩).

(٧) انظر: حديث المسؤول العسكري في الجبهة الشعبية في: **الهدف** (٧ شباط/فبراير ١٩٧٠) و(١٤ شباط/فبراير ١٩٧٠).

(٨) انظر: **حول أزمة حركة المقاومة الفلسطينية: (تحليل وتوقعات)**، قدم له نايف حواتمة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ١٤٢، ١٤٥ ـ ١٤٧.

الأزمة مجرد ظرف طارئ دونما تحليل. ويسار المقاومة يركز على الظروف الذاتية لحركات المقاومة، وإن كان لم يهمل (طبعاً لم يعط الأهمية الكافية) الظروف العربية المحيطة.

قبل أن نناقش الظروف التي يقال إنها سبب «أزمة» المقاومة، علينا أن نسجل أن هذه الظروف ليست جديدة مطلقاً. وبالتالي فلم يكن ثمة من مبرر جدّي للتفاؤل والتضخيم، لكي يكون ثمة من مبرر للتشاؤم والتصغير.

لنفترض أن كل هؤلاء أعداء. العدو هو العدو. والمسؤولية إنما تقع على عاتق الوعي الذي لم يستطع أن يرصد هذا العدو، ويقيّم على أساسه دور المقاومة الفلسطينية. هذا التنقل من الرؤية الوردية والتفاؤل المفرط إلى رؤية سوداء متشائمة إن دل على شيء فإنما يدل على غياب الوعي عموماً، الوعي العياني التفصيلي، أي غياب الاستراتيجية والتكتيك في آن معاً.

الجبهة الديمقراطية تكاد تلخص هذه «الأزمة» بعامل ذاتي يتعلق بالطبيعة الطبقية الايديولوجية لقيادات العمل الفدائي، ولا يفوتها الاستشهاد بالتجارب الفييتنامية والصينية والكوبية الخ... هذا الضرب من التحليل هو، إلى حد كبير، هروب ذاتي من الواقع. لا شك أن قيادة تمتلك، فعلاً، ايديولوجية ماركسية لينينية أكثر اقتداراً بكثير، في ما يتعلق بشحذ طاقات الجماهير وتعبئتها وتنظيمها، من أية قيادة أخرى لا تمتلك هذه الايديولوجيا. إلا أن امتلاك هذه الايديولوجيا ليس «خاتم سليمان» الذي يحل كل مشاكل المقاومة، ويجعلها قادرة بالتالي على تحرير فلسطين. ولو كان الأمر بهذه السهولة، لما كان أسهل من صياغة التاريخ وفق مشيئة البروليتاريا ومصالحها. فالفييتكونغ ليسوا إياهم لو لم تتوفر في فييتنام الجنوبية بالإضافة للشرط الايديولوجي، شروط سكانية وجغرافية (تتعلق بالطبيعة من جهة وبالمساحة من جهة أخرى)، وبالتالي لو أن الفييتكونغ أو الصينيين قد حاربوا في ضيعة كالأردن، لما كانوا أعلى فعالية بكثير من مقاومتنا الفلسطينية نفسها. والفييتكونغ ليسوا إياهم لولا فييتنام الشمالية، وفييتنام الشمالية ليست إياها لو لم يكن وراءها الصين والاتحاد السوفياتي معاً.

أما الجبهة الشعبية، فتضيف عاملاً آخر، يتعلق بأوضاع الضفة الغربية المحتلة وتحسن الأوضاع الاقتصادية فيها بتخطيط مقصود من قبل إسرائيل. ولكن حتى إذا افترضنا أن هذا الرأي «الاقتصادي» ينطوي على بعض الحقيقة إلا أنه لا يلقي نوراً جديداً على المشكلة، مشكلة محدودية تأثير العمل الفدائي. وكما قلنا قبلاً إن العدو هو العدو. والمطلوب من التنظير الفدائي، في تقويمه لظروفه أن يفهم ويحدد استراتيجية العدو وتكتيكاته، تحديداً عيانياً وتفصيلياً.

هذا الشعور الوهمي بما يسمونه «أزمة» المقاومة الفلسطينية يجد له تعويضاً نفسياً أو تغطية وهمية معينة تتمثل في شكلين رئيسيين: **الأول** هو «مطاردة» الحلول السياسية، و**الثاني** هو العمل على شرشحة النضال العسكري النظامي، وبخاصة نضال الجمهورية العربية المتحدة.

إن المقاومة الفدائية ليست في أزمة مطلقاً، إذا كان يراد من كلمة «أزمة» تشخيصاً لمحدودية فاعليتها على الصعيد العسكري. هذا هو الحجم الطبيعي للمقاومة، في ظل الظروف العربية القائمة، خصوصاً أن العرب راكعون، وليس ممكناً للفلسطينيين أن يقفوا والعرب ركّع. فمن يريد للفلسطينيين أن يقفوا، فليعمل على إنهاء الركوع العربي. تلك هي الحقيقة ببساطة ووضوح. ومع ذلك فلا بد من إيضاحات تفصيلية لتبديد أي التباس، في ما يتعلق بدور المقاومة في تحرير فلسطين، تحرير الأراضي المحتلة قبل ٥ حزيران/يونيو من جهة، ودورها في تحرير الأراضي المحتلة نتيجة لحرب حزيران/يونيو من جهة أخرى.

أ ـ إن المقاومة الفلسطينية، العمل الفدائي... الخ، إذا ارتفعت وعياً وتنظيماً ووحدة، وإذا بلغت مستوىً مثالياً في الوعي والتنظيم، فإنها لا تستطيع أن تحرر فلسطين، أي أن تزيل الكيان الإسرائيلي. هذه الحقيقة إنما تنبع من سبب بسيط: إن قوة المقاومة الفلسطينية، مهما لقيت من دعم، هي نقطة من بحر القوة العربية. وإن تحرير فلسطين لا تكفيه نقطة، بل هو بحاجة إلى هذا البحر. هذه الحقيقة: «المقاومة لا تستطيع أن تحرر»، يقرّها عدد من قادة العمل الفدائي، كما أنها واردة في بعض المقالات، إلا أنها لم ترد إلا أحياناً، بل نادراً. أما الخط العام الجوهري للصحافة «والايديولوجيا» الفدائية فهو العكس، في القواعد هو العكس.

ب ـ أما في ما يتعلق بدور المقاومة الفلسطينية في تحرير الأراضي المحتلة نتيجة لحرب حزيران/يونيو، فإن دورها، ونمو هذا الدور، منوط أساساً بنمو القوى العربية عموماً، وبنمو قوة العربية المتحدة خصوصاً. إن انتقال العمل الفدائي إلى ما بعد النهر، غرباً، متوقف أساساً على تحرك الجماهير الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة، وتحرك هذه الجماهير يتوقف بدوره، ونعيد: أساساً، على نمو القوى العربية عموماً، وقوة العربية المتحدة خصوصاً. هذه الحقيقة، حقيقة ارتباط نهوض العمل الفدائي بنهوض القوة العربية عموماً (والقوة المسلحة النظامية بخاصة) ارتباطاً عضوياً، تفرض على المقاومة الفلسطينية إعادة صياغة استراتيجيتها وتكتيكاتها انطلاقاً من هذه الحقيقة العيانية.

ج ـ إعادة الصياغة هذه، صياغة الاستراتيجية والتكتيك، إنما تبدأ من تحديد

مكان العمل الفدائي في الثورة العربية. هل القضية الفلسطينية هي الكل أم أن القضية العربية هي الكل؟ هل ينبغي تنظير المشكلة الفلسطينية من خلال الثورة العربية، أم ينبغي تنظير الثورة العربية من خلال القضية الفلسطينية؟ وبتعبير واضح: هل ينبغي أن ننظر مشكلة البيت من خلال مشكلة إحدى غرفه، أم ينبغي أن ننظر مشكلة هذه الغرفة من خلال مشكلة البيت كله؟ هذا هو السؤال الذي تنبغي الإجابة عنه بلا لَبس وبلا تحايل. ومن قبيل هذا التحايل، في رأينا، الاكتفاء بالقول العمومي بأن ثمة علاقات تفاعل جدلي بين الثورة العربية (وما يعني فعلياً هو الثورات العربية) والثورة الفلسطينية.

حقاً إن قضية احتلال فلسطين تمثل الجرح الأكثر إيلاماً والأكثر نزيفاً، حقاً إن الاحتلال الصهيوني، بتحالفه العضوي مع الإمبريالية، يمثل الخطر الأكثر جدية، حقاً إن قضية فلسطين تشكل «القرحة» الخطيرة في الجسم العربي، إلا أن ذلك لا يجعل الساحة الفلسطينية تكفّ عن كونها جزءاً، مجرد جزء، من قضية الثورة العربية. إن كل قضية عربية أخرى قد تحمل، إلى هذا الحد أو ذاك، ملامح قطرية، إلا القضية الفلسطينية، فإنها لا تحمل سوى ملامح قومية عربية خالصة. ولا ينال من هذه الحقيقة مطلقاً كون الكارثة قد نزلت على الفلسطينيين قبل غيرهم.

والحال، إن منظمات المقاومة الفلسطينية عموماً، مع تفاوت في إبراز العامل العربي والتأكيد عى أهميته، تميل إلى تنظير الثورة العربية من خلال المشكلة الفلسطينية. هذا الجدل الذي نثيره ليس جدلاً حول عبارات وألفاظ، وهو ليس جدلاً مجانياً، بل يطرح سلسلة من المواقف والمسائل المبدئية والاستراتيجية والتكتيكية الجديدة. أول هذه المواقف والمسائل الجديدة هو تحديد موقف واضح ودقيق من مسألة وحدة الثورة العربية. فالقبول بمبدأ وحدة الثورة العربية ينطوي بالبداهة على ضرورة تفنيد مفهوم الثورة الفلسطينية وتجاوزه جدلياً: أي إن مفهوم وحدة الثورة العربية لا يلغي فكرة الثورة الفلسطينية كهدف، وإنما يدحضها ويفندها كرؤية ايديولوجية من جهة، ويؤطرها ويستوعبها وينجزها كعمل من جهة أخرى. وبكلمة: إن الشرط الأول لتحقيق الثورة الفلسطينية هو تجاوزها عربياً. وبهذا المعنى فحسب، فإن المقاومين مدعوّون إلى دحض وتفنيد فكرة الثورة الفلسطينية. إن «فلسطنة» الثورة الفلسطينية عقبة أمامها، بل مقتلها بالذات.

بعض المقاومين يقولون[9] إن فلسطنة المشكلة الفلسطينية إنما جاءت رداً على

(٩) انظر: «تحرير الأقطار المحتلة وأسلوب الكفاح ضد الاستعمار المباشر،» كراس أصدرته «فتح».

«الترهل القطري» الذي أصيبت به البلدان العربية، وبالتالي فإن تحرير فلسطين إنما يبدأ، وقد بدأ فعلاً، عندما أمسك الفلسطينيون قضيتهم بأيديهم، بل إن البعض من المقاومين يبرز ويشدّد على جانب من نتائج حرب حزيران/يونيو، ويصفه بالإيجابية، ألا وهو توفير الظروف التي مكنت الفلسطينيين من أخذ قضيتهم بأيديهم.

لم نكن لنتوقف عند هذه التفاصيل، إلا لأنها تتصل بمسألة وحدة الثورة العربية. لذا فإننا عندما نتناولها الآن بالنقد والتحليل، إنما نرمي أساساً إلى إلقاء بعض الضوء على هذه المسألة، بسبب من أهميتها الكبيرة.

«الترهل القطري»: بأي معنى هو صحيح، وبأي معنى هو مخطئ؟

هو صحيح بمعنى أن العرب قد عجزوا عن التقدم خطوة إلى الأمام في طريق تحرير فلسطين، بل على العكس فقد عجزوا عن كبح التوسع الصهيوني. وهنا أيضاً لا بد من إيضاح المشكلة بدقة ووضوح لكي لا يبقى أي التباس أو وهم في عرض الحقيقة على الجماهير: إن مسؤولية المسؤولين هي انهيارهم الهش السريع أمام الغزوات العسكرية الصهيونية، تراجعهم أمام المكاسب التوسعية الصهيونية التي ما برحت مستمرة منذ عشرين عاماً وحتى اليوم. مسؤولية العرب هي أن ما حققوه في طريق التحرر والتقدم كان أقل بكثير من القدر الكفيل بكبح المد الصهيوني، ما حققوه كان أقل بكثير من المطلوب والضروري. لذا فإن ما «حققه!!» العرب لأنفسهم هو عين ما «حققوه!» لقضية تحرير فلسطين. أما مسألة اقتدار العرب على تحرير فلسطين، عندما يحققون تفوقاً على إسرائيل، فهي كمسؤولية ماوتسي تونغ (الذي يملك قوة مادية ومعنوية أكبر بآلاف المرات من قوة العرب) إزاء تحرير فرموزا مثلاً، أو مسؤولية كيم إيل سونغ إزاء كوريا الجنوبية.

وفي المقابل فإن تهمة «الترهل القطري» خاطئة مخطئة، إذا كان المقصود بذلك أن العرب قد فقدوا الاهتمام بمعركة فلسطين. وحتى إذا افترضنا جدلاً أن العرب قد فقدوا هذا الاهتمام، فإن إسرائيل لم ولن تفقد الاهتمام بمعركتها مع العرب. فخلال عشرين عاماً، كما ذكرنا قبلاً، كانت المعارك بين العرب وإسرائيل (وإذا شئنا الدقة: المعارك التي فرضتها إسرائيل على العرب) أكثر تواتراً من تواتر المعارك التي شهدها التاريخ بين أشد الأمم تعادياً. لقد وضع عبد الناصر، بعد هزيمة عام ١٩٥٦ العسكرية (وهذا لا ينفي الانتصار السياسي الجزئي الذي أصابه في معركة السويس)، مسألة تحرير فلسطين، كمعركة تكتيكية مباشرة، على الرف. إلا أن إسرائيل، التي ترسم بذكاء وتخطيط سياستها، لم تضع عبد الناصر على الرف. ففي عام ١٩٦٧ كان صراخ إسرائيل يعلو على سوريا، إلا أن ضربتها الفعلية نزلت على

مصر، لماذا؟ لأن إسرائيل تعرف جيداً أين مركز الثقل، تعرف تماماً كيف تميز بين الأقوال والأفعال. فالسياسة، كما تعلّمنا الماركسية، ليست نيات، بل قوى موضوعية، وعلاقات وإمكانيات موضوعية. إذاً فالترهّل القطري، بهذا المعنى، غير وارد، والسبب في ذلك (إذا شئتم!!) هو إسرائيل التي لم ولن تسمح بهذا الترهل.

أما أن يكون حزيران/ يونيو «مبارك!!»، لأنه مكّن الفلسطينيين من أخذ قضيتهم بأيديهم، فهو رأي ينبغي أن يمحَّص ويقلَّب على جميع وجوهه.

لا شك أن بروز الفلسطينيين، كقوة ثورية، هو أمر إيجابي ومهم أشرنا إلى دلالاته وتأثيراته في بيان صادر في أوائل حزيران/ يونيو ١٩٦٩. ولكن هل أخذ الفلسطينيون، فعلاً، قضيتهم بين أيديهم؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، فهل يمكن بناء على ذلك، ونتيجة لذلك اعتبار حزيران/ يونيو «مباركاً»؟

كنا نتمنى لو أن جواب السؤال يمكن أن يكون إيجابياً. ولكن الواقع هو غير ذلك فعلاً، لسببين بسيطين: **الأول** لأن قضية تحرير فلسطين أكبر من أيديهم، **والثاني** لأن الشرط الموضوعي لهذا الانتقال هو انتقال قضية الشعب العربي برمتها إلى أيدي الشعب العربي نفسه. وفي هذا السياق فإن قضية الفلسطينيين ككل مقترنة وملازمة لقضية التقدم العربي، لقضية الثورة العربية، وليست خارجة عنها. ولهذا تصبح موضوعة «عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأقطار الأخرى» (وهذه الموضوعة على الرغم من أنها تنسب إلى «فتح» فقط، إلا أنها تشكل إجمالاً قاعدة التصرف، العمل على الأقل، لسائر منظمات المقاومة) لا مجرد موقف ذرائعي ضيق الأفق فحسب، بل طوبوية سترتطم وهي ترتطم في هذا القطر أو ذاك، بصخرة الواقع. إن مكان الفلسطينيين ككل (عدا العملاء طبعاً)، في السياق التاريخي لسير الثورة العربية، هو مع الجماهير العربية الكادحة، في نضالها التاريخي الطويل في سبيل الوحدة والتحرر والاشتراكية. وعلى هذا فإن مهمة الفلسطينيين لا أن يأخذوا هم، وحدهم، قضيتهم بين أيديهم، بل أن يسهموا بنقلها إلى أيدي الجماهير العربية. وشرط هذا الانتقال هو أن يأخذ الشعب العربي عموماً قضيته بين يديه. لذا فإن القول بأن قضية فلسطين قد انتقلت إلى أيدي الفلسطينيين لا تزال حتى الآن في حدود الأماني والرغبات.

حزيران/ يونيو مبارك؟! الإجابة عن السؤال الأول قد انطوت على نصف جواب هذا السؤال. فلنكمله إذاً حزيران/ يونيو «مبارك» لأنه أتاح للفلسطينيين أن يمسكوا قضيتهم بأيديهم؟! لقد أجبنا بالنفي عن هذا السؤال. حزيران/ يونيو مبارك لأنه دفع قضية تحرير فلسطين خطوة إلى الأمام؟ بعضهم يجيب بنعم. أما نحن فنعتقد أن المسألة واضحة إلى درجة تجعلنا في غنى عن الوقوف حولها، ونكتفي بجواب

قصير جداً: إن نتائج حرب حزيران/ يونيو كانت خطوة إلى الوراء بل خطوات بالنسبة إلى قضية تحرير فلسطين. حزيران/ يونيو مبارك لأن الحرب قد قدمت للعرب «فاتورة» عجزهم وقصور تقدمهم؟ بهذا المعنى نعم إنه مبارك. لقد قدم لهم دافعاً جديداً للتحرك. ولكن مهلاً!! إنه مبارك بحدود حصاة، وإنه لكارثة بحدود جبل. إنه عرس بحدود قطرة، وهو مأتم بحدود بحر.

د ـ ما هي المهام التكتيكية التي تفرضها هذه الفترة على المقاومة الفلسطينية؟

إننا عندما نتصدى لهذه المسألة المهمة والشائكة في آن، نتصدى لها كمواطنين عرب، نرى أنفسنا مسؤولين عن قضية فلسطين، لا انطلاقاً مما يسمى «جبهة المساندة»، بل انطلاقاً من شعور بأن قضية فلسطين، بطابعها القومي العربي العميق والشامل، هي قضيتنا كمواطنين عرب، على المستوى نفسه من الإلحاح والمسؤولية المفروضين على الفلسطينيين بالذات. ومن جهة أخرى، فإننا عندما نتصدى لهذه المسألة الشائكة عبر هذه الأطروحات التي صغناها، نرمي من ورائها طرح فكرات قد تغني الجدل والحوار الايديولوجي والسياسي الذي يدور الآن في أوساط المقاومة الفلسطينية خصوصاً، وفي الأوساط التقدمية العربية عموماً. إن أهمية الجدل والحوار، الذي تثيره هذه الموضوعات، إنما يكمن في أن ايديولوجيا المقاومة الفلسطينية لا تزال في حدود الرفض فحسب، كما أن مرتكزاتها مختلفة ومتباينة. أهدافها الاستراتيجية، وإن كانت واضحة ومتفق حولها، إلا أنها ما زالت مجرد رفض أيضاً. رؤيتها التكتيكية مفقودة تقريباً، وتختلط إلى هذا الحد أو ذاك مع الرؤية الاستراتيجية. ونظريتها العسكرية لم تتبلور بعد.

المهمة الأولى أمام منظمات المقاومة هي صياغة تكتيك المرحلة، صياغة واضحة ودقيقة ومحددة. لم تعد العموميات كافية، بل على العكس فإن العموميات أصبحت حاجزاً يمنع رؤية الواقع، الواقع المعقد، فلسطينياً وأردنياً وعربياً. إن مستقبل المقاومة الفدائية مرتبط بالوعي، وعيها للواقع. ومن دون هذا الوعي المحدد والتفصيلي، فإن مستقبل المقاومة يغدو مسألة في ضمير الغيب. إن الرفض العام والعريض، والشعارات العمومية الرافضة ليس وعياً، بل قد يكون تعبيراً عن انحطاط في الوعي. إن صياغة تكتيكات الفترة الراهنة، هو الذي يوضّح للمناضلين مهماتهم اليومية، وهو الذي يجعلهم قادرين على استباق الأحداث، ورؤيتها بوضوح عند وقوعها، ومجابهتها بجدارة، ويخلّص هذه المقاومة من المسار العفوي الذي يطبع تصرفها ويربك رؤيتها ويشل تحركها، والمثال القريب على ذلك هو أحداث ١٠/ ٢/ ١٩٧٠.

المسألة المهمة التي نريد توضيحها هي مسألة الأفق العربي الراهن للمقاومة

الفلسطينية. لقد قلنا من قبل إن مقتل المقاومة الفلسطينية هو فلسطينيتها، وإن الحديث النظري المجرد عن التفاعل الجدلي بين المقاومة الفلسطينية والمقاومة العربية لا يكفي ولا يمسّ الواقع.

إن مهمة المقاومة الفلسطينية هي أن تعانق الواقع العربي، تذوّبه وتذوب فيه، تصهره قومياً ووحدوياً وتنصهر فيه. إن العنصر الفلسطيني أمام خيار واضح: إما أن يصبح عنصر توحيد ودمج، وإما أن يصبح عنصر تكليس للواقع المجزأ وقطرنته نهائياً. وقطرنة الواقع إنما تعني في النتيجة بقاء إسرائيل.

من قبيل هذه القطرنة الحديث، بل التأكيد، على ما يسمى بـ «الجبهة المساندة». لقد أصبحت هذه الفكرة الخطيرة وسيلة تبرير لهرب الهاربين من المعركة، وسيلة تبرير لاعتبار العرب في الصف الثاني من المعركة. إن النضال في سبيل زج الشعب العربي كله في المعركة (ومعركة فلسطين غير معركة الجزائر جملة وتفصيلاً)، إنما يقتضي التخلي عن هذه الفكرة القطرية الذرائعية، فكرة جبهة المساندة، ورفع شعار جديد: كل العرب في المعركة.

إلا أن شعاراً كهذا الشعار لا يمكن الفلسطيني أن يرفعه كفلسطيني، بل يمكنه أن يرفعه كعربي فحسب. ومن هنا يتعين على المقاومة الفلسطينية أن تنداح كبقعة الزيت في الأقطار العربية، لكي تكون من عوامل الصهر والتوحيد في حركة النضال الشعبي العربي، ونشوء تيار جماهيري يواجه قضية تحرير فلسطين كجزء من قضية الثورة العربية. وليس المقصود بهذا الانديا ح أن يغدو هذا التيار ضرباً جديداً من الجبهة المساندة، أي ليس المقصود بهذا الانديا ح أن تنشأ حركة جماهيرية لا تكون سوى مجرد شراشر وفروع للمقاومة. فهذا أمر مستحيل، بل المقصود أن تنشأ حركة عربية لها فرع فلسطيني. ومن دون ذلك ستبقى المقاومة الفلسطينية في طريق مسدود.



نحو وعي مطابق في السياسات الدولية

الاستراتيجية والقرار السوفياتيان

السياسات السوفياتية إزاء القضايا العربية، هي أيضاً، تواجه بالعمس، بوعي شعوري، تقريبي، عمومي، مضبَّب: جهة تضفي عليها طابعاً وردياً، وجهة أخرى تطليها بالسخام. جهة تحكمها عقدة هوى إزاء سياسات الاتحاد السوفياتي، وجهة أخرى تحكمها عقدة كره ضدها. والشعور وحده، الموجّه إيمانياً أحياناً، يبقى في النهاية، «الأداة التحليلية» لكلا الطرفين.

العرب، ذوو الهوى السوفياتي، يقيمون السياسات العربية لا من زاوية المصلحة القومية العربية مفهومة فهماً عقلانياً، بل بالأحرى من زاوية سوفياتية، ما داموا يرون الاتحاد السوفياتي أممياً في مواقفه السياسية وصديقاً مبدئياً ثابتاً للنضال في سبيل التحرر والتقدم. وبالتالي لا يطالبون الاتحاد السوفياتي بأكثر مما يقرر أو بغير ما يقرر حول المشكلات العربية المطروحة، بل بالأحرى يطالبون السياسات العربية، سواء سياسات الدول او الأحزاب، بأن تكون منسجمة مع السياسات السوفياتية، في الميدانين الدولي والعربي على السواء.

العرب، ذوو الهوى الغربي أو اليميني، الذي يتوهمون احتمالات ثورية للتقارب العربي ـ السوفياتي القابعون تحت مظلة الهيمنة الغربية السياسية، يقيمون السياسات السوفياتية إزاء العالم العربي بالأحرى من زاوية تأثيرها السلبي على علاقات العرب السياسية والاقتصادية بالغرب. من هنا، فإنهم يشككون بجدواها تارة أو يطالبونها، مستخدمين بمكر التصور الرومانسي الوردي الذي يبثه العرب ذوو الهوى السوفياتي، بأن تكون نقالة العرب إلى النصر على إسرائيل وإلى تحقيق التنمية الكفيلة بتحديث الاقتصاد العربي. ولأن النصر لا يأتي بنقالة ولا التنمية تأتي بالمساعدة، يتهمون الاتحاد السوفياتي بـ «خيانة» المصالح القومية العربية ويصنّفونه عدواً، هو أيضاً، للشعب العربي.

والحق أن السياسة العربية قد تجاوزت هاتين النظريتين على يدي عبد الناصر، الذي خطا خطوة كبيرة إلى الأمام: مع خروجه وإخراجه السياسة الخارجية العربية من الصدَفة الغربية (وهذا فتح تاريخي يجهل قيمته ومغزاه من لم يعش نزع الاستعمار)، كان يكتشف، من خلال تلمّس براغماتي تخالطه تجربة الإذلال الاستعماري، جوانب معينة من السياسات السوفياتية ومزايا التحالف العربي - السوفياتي.

ولكن بما أن البراغماتية ترى إلى النجاح معياراً للحقيقة، ولأن الجهود السوفياتية لم تثمر لا في درء العدوان الإسرائيلي في ٥ حزيران/يونيو ولا في تصفية آثاره بعد وقوعه، اتجهت السياسة العربية، بعد غياب عبد الناصر، إلى ممارسة براغماتية باتجاه آخر معاكس، باتجاه السياسة الأمريكية.

إن سياسة واقعية ثورية تتطلب، قبل كل شيء، وعياً مطابقاً. وهذا الوعي المطابق يتطلب، بدوره، الانتقال من البراغماتية إلى العقلانية، التي تستلزم، أول ما تستلزم، التخلص من عقدة المستعمر. إن تقييماً كهذا للسياسات السوفياتية يقتضي إلقاء ضوء على:

(١) مراحل إعداد الاستراتيجية السوفياتية.

(٢) محددات هذه الاستراتيجية.

(٣) مركز القرار السياسي السوفياتي.

(٤) خاصيات القرار السوفياتي.

١ - غداة ثورة تشرين الأول/أكتوبر، دشنت الدولة السوفياتية الوليدة سياستها الدولية بحملة على الدول الاستعمارية وقامت بفضح ونشر ما في أرشيف وزارة الخارجية القيصرية من اتفاقات ومعاهدات سرية تتعلق بالشعوب المستعمرة والتابعة، وعلى رأسها اتفاق سايكس - بيكو. وطيلة الفترة التي كانت تتوفر على مناخ تفاؤل ثوري، كانت السياسة الدولية للاتحاد السوفياتي في خدمة الثورة العالمية، وحماية الاتحاد السوفياتي، الضعيف، المهدد والمعزول، كانت تبدو ضرباً من خدمة لقضية الثورة العالمية فقط. في هذه الحقبة، وفر السياق التاريخي اتساقاً بين الواجب القومي والواجب الأممي للبلاشفة، بين الايديولوجية الثورية والمصلحة القومية.

بعد غياب لينين وانطفاء الآمال في احتمالات ثورية سواء في أوروبا أو في الشرق، وبعد تصفية الأممية الرومانسية التي عبّر عنها تروتسكي، وبعد تحول الاتحاد السوفياتي إلى مركز للقرار الأممي، بعد اليأس من الإمكانات الثورية للحركات

الاشتراكية والقومية على حد سواء ـ بعد ذلك كله أخذت سياسات الاتحاد السوفياتي، تستعيد بعدها القومي وعاد السياق الجيوسياسي (Géopolitique) ليلعب، وإن مقنعاً بالايديولوجيا، دوره المؤثر في تكييف سياسات الاتحاد السوفياتي الدولية. وما دام الاتحاد السوفياتي مركز الثورة العالمية ومعقد رجائها، وما دام الصراع مع العالم الرأسمالي ـ الإمبريالي هو التناقض الرئيسي الوحيد الذي يتوقف عليه مصير الثورة، تضاءل أكثر فأكثر دور الايديولوجيا الثورية الأممية، وبرزت أكثر فأكثر المصلحة القومية للاتحاد السوفياتي. لكن، في هذه الحقبة، الحقبة الستالينية، لم يكن، نظرياً على الأقل، قد تم التخلي عن الثورة العالمية كهدف، وإن غير وشيك أو غير راهن. والتوفيق بين هذا الزعم النظري والممارسة سوّغ على هذا النحو: الاتحاد السوفياتي هو محرك الثورة الاشتراكية وضامنها، وبالتالي فإن ثمة تطابقاً بين مصلحته ومصلحة الثورة العالمية.

مع الحرب العالمية ونتيجة لها انتقلت السياسات الخارجية السوفياتية إلى مرحلتها الثالثة، حيث برزت اتجاهات جديدة، بدت إرهاصاتها في السنوات الأخيرة للمرحلة الستالينية، واتضحت حوالى العام ١٩٥٥، ثم تبلورت وصيغت في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي (عام ١٩٥٦). العوامل التي أفرزت وحكمت هذه الاتجاهات الجديدة تتمثل بما يلي: (١) التطور الداخلي لكتلة البلدان الاشتراكية، حيث لم تعد الاشتراكية قائمة في بلد واحد. (٢) التعديل الذي أصاب توازن القوى الاستراتيجية في العالم، إذ أصبح المعسكر الاشتراكي، على الصعيد العسكري، أوزن بكثير من ذي قبل. (٣) مجيء العالم الثالث إلى المسرح الدولي، كقوة سياسية مستقلة. العوامل الثلاثة هذه فتحت إمكانيات جديدة أمام الاتحاد السوفياتي، الذي كان من قبل غائباً تقريباً عن بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، للتأثير في السياسات والأوضاع الدولية تأثيراً فعالاً. هذه الإمكانيات التي انفتحت، وهي عبء في الوقت نفسه، أملت تغييرات جوهرية في المقولات النظرية والتصورات الاستراتيجية، دفعت بالسياسات السوفياتية إلى دائرة السياسات الواقعية والكلاسيكية لدولة كبرى (ولكن التي تلطفها وتسوغها في آن ايديولوجيا اشتراكية وأممية)، الأمر الذي يوفر لها مرونة وواقعية تكفلان لها مزيداً من الفاعلية، بخاصة في العالم الثالث: الاعتراف بتعدد طرق الانتقال إلى الاشتراكية، الطريق اللارأسمالي للتطور، الديمقراطية الوطنية. وإذا كان التطور التقنولوجي، بوسائل الدمار الشامل التي خلقها، قد لعب دوراً ما في دفع الاتحاد السوفياتي إلى الاعتراف بإمكانية وضرورة التعايش السلمي، فإن مصالحه القومية، تغزوها ذكريات آلام ودمار الحرب العالمية الثانية، كانت العامل الحاسم الذي أملى مثل هذه السياسة، هذه المصالح القومية لا

تسند فقط التوجه الاستراتيجي والتحرك التكتيكي لسياساته، بل وجهت التخطيط والتنمية أيضاً، حيث أخذت تنمية الاقتصاد السوفياتي، بموجب قرارات المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، وجهة قومية واستهلاكية. طبعاً لم يجر التخلي نظرياً عن الأهداف الأممية التي لدولة تنتسب إلى الماركسية ـ اللينينية، والعون كان يقدم حيثما لا يهدد جدياً سياسات التعايش السلمي (لم يصبح هذا التعايش لا أكيداً ولا شاملاً، فبقي، بالتالي، التنافس قائماً بين الغرب والاتحاد السوفياتي) وينسجم مع المصالح القومية للاتحاد السوفياتي ويتساوق مع مقولاتها المذهبية والسياسة الجديدة.

٢ ـ إذاً، ثمة ثلاثة محددات تكيف الاستراتيجية السوفياتية الحالية، محددات متداخلة، ولا شك، إلا أنه لا بد من التمييز بينها، إذ يلعب كل منها بدرجات متفاوتة الأهمية، تبعاً لكل مسألة ولكل ظرف.

المحدِّد الأول، يتمثل في المصلحة القومية. ويأتي العامل الجغرافو ـ تاريخي، فيعطي المصلحة القومية لا الاعتبار المهيمن فحسب، بل العاري والمباشر والمتصلب أيضاً (مثلاً: علاقات الاتحاد السوفياتي مع دول أوروبا الشرقية، منغوليا). كما يتجلى، وعلى أوضح ما يكون، من خلال مسألة الاستمرارية، رغم التحولات والتغيرات في النظام السياسي والاجتماعي، في الميل السياسي الروسي فالسوفياتي. خارج هذا السياق، يمكن أن يزداد وزن المحددات والعناصر الأخرى بهذه النسبة أو تلك، كما يمكن أن يكون القرار السوفياتي، تبعاً للظروف ونسب القوى تسووياً.

المحدد الثاني، يتمثل في الصراع أو التنافس مع الغرب بوجه عام ومع الولايات المتحدة بوجه خاص. إن الطرفين الدوليين المتنافسين رغم متابعتهما سياسة تعايش، لا يترددان في إحداث أو احتضان تبديلات متدرجة، دقيقة، محسوبة، مقبولة (أو لا تدفع إلى مجازفة الطرف الآخر بحرب)، في الأوضاع والأنظمة السياسية والاجتماعية في العالم.

المحدد الثالث، ويتمثل في الاعتبار الايديولوجي. نعم، إن المصلحة القومية قد شرطت أو علّبت الايديولوجيا الأممية الاشتراكية للدولة السوفياتية، إلا أن هذه الايديولوجيا لا تزال، على رغم كل تحوير، تملك وزناً ما وتلعب دوراً ما، فضلاً عن أنها تلوّن، في ظروف معينة، المصلحة القومية. الاتحاد السوفياتي على درجة من الواقعية في علاقاته الدولية بحيث يقبل، بل يسعى، إلى إقامة علاقات منفعة متبادلة مع النظام الأردني أو السعودي أو التونسي، إلا أن علاقاته مع عبد الناصر ستكون أكثر وثوقاً بكثير وأكثر استعداداً للمساعدة والتعاون.

٣ ـ في الحقبة الستالينية، كان ستالين يسيطر، منفرداً، على عملية صنع القرار

السوفياتي المتعلق بالسياسة الخارجية. في الحقبة التالية، توسع مركز القرار، وإن في حدود جزئية، وأصبح المكتب السياسي في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي مركز القرار، بل أصبح للأخيرة رأي استشاري وازن. هذا التوسع الذي أصاب مركز القرار السوفياتي، وفّر إمكانية ظهور آراء متعارضة فيه. أضف إلى ذلك، أن المجتمع والنظام السوفياتيين أصابا درجة معينة من التطور والنضج بلورت وأبرزت جماعات ونخباً أخذت تزن على عملية صنع القرار. هذان العاملان وضعا، من جهة، حدوداً للقرار السوفياتي، ووسماه بالبطء من جهة، وجعلاه عرضة للتردد والتسوية والتأرجح من جهة ثالثة.

٤ ـ القرار السوفياتي، شأن قرار كل دولة حديثة، هو، أولاً، قرار عقلاني، أي لا مكان فيه للشعور ولا لأحكام مسبقة. لا شك أن الدوغمائية السوفياتية قد تلوي وتحور صورة الواقع في المرآة السوفياتية (وهذا أحد مصادر الخطأ الرئيسية في القرارات السوفياتية)، إلا أنها تبقى ابنة ايديولوجيا عقلانية حديثة، الماركسية ـ اللينينية. وهو ـ أي القرار السوفياتي ـ قرار قومي، ثانياً، أي تمليه المصلحة القومية للاتحاد السوفياتي، مفهومة من زاوية سياسية وايديولوجية معينة. لذا لا ينبغي الركون إلى المثل المثالوية ومطالبة السياسة السوفياتية، كما نفعل نحن العرب، بأن تحملنا على ظهرها أو تتخذ قرارات تمليها مصالحنا وحدها. وهو، ثالثاً، قرار يأخذ في الاعتبار الحقائق الواقعية. من هنا فهو لا يتعامى عن نسبة القوى، يدرك مفاعيل الزمن، يمرحل، عند الاقتضاء، المسيرة إلى الهدف.

محددات السياسات السوفياتية
إزاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي

هذه المحاولة تتيح التقاط جوهر وأبعاد السياسات السوفياتية في الوطن العربي وبالتالي، حدود وشروط الدعم الذي قدمه ويمكن أن يقدمه الاتحاد السوفياتي للقضايا العربية، أو، بالعكس نقاط الافتراق أو التخالف الممكنة بين السياسات والمواقف والأهداف السوفياتية، وبين السياسات والمواقف والأهداف العربية.

طبعاً، لا يسع حتى المكابرين إنكار أن السياق التاريخي ـ الجغرافي السوفياتي لا يدفع إلى تعارض بين المصالح العربية والمصالح السوفياتية، فضلاً عن أن النابض الايديولوجي للسياسات السوفياتية يدفع، بوجه عام، إلى معاضدة النضال الذي يخوضه الشعب العربي، بما هو شعب يعاني سيطرات وهيمنات تلعب ضد تحرره وتقدمه.

في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الإسرائيلي بخاصة، يتساوق الموقف السوفياتي مع الموقف العربي: نقاط الاختلاف، ولا نقول التخالف، بين الموقفين تتمثل، بصورة رئيسية، أولاً، في أن القضية الفلسطينية قضية عربية وليست قضية سوفياتية، وثانياً، في كون السياسات السوفياتية سياسات عقلانية، واقعية وحديثة، في حين أن السياسات العربية سياسات شعورية، متخلفة ورومانسية تارة وخانعة تارة أخرى. كيف؟!

في قاع الموقف السوفياتي من إسرائيل يكمن الموقف المبدئي، النظري والعملي، للحزب الشيوعي السوفياتي من الحركة الصهيونية بوجه عام. في السعي وراء الخلاص اليهودي، حيث العداء للسامية في روسيا القيصرية كان شديداً واضطهاد الأقلية اليهودية كان فظاً ومتواتراً، شهدت الساحة السياسية الروسية انقساماً حاداً بين الاشتراكيين اليهود (البوند)، الذين كانوا يتجهون إلى حل عقلاني يرمي إلى دمج اليهود بالمجتمعات التي يعيشون فيها، والصهيونيين الذين اتجهوا إلى حل بدا في ذلك الحين لاعقلانياً ورومنسياً وطوبوياً، حل وضعوا بموجبه أملهم في الخلاص في وطن قومي يهودي. هذا الصراع بين الكسرين اليهوديين، الاشتراكي والصهيوني، بلغ درجة من الحدة والضراوة جعلته عنصراً حاسماً في الرؤية السوفياتية للحركة الصهيونية بوجه عام، ولإسرائيل بوجه خاص. في المنظور البولشفي (وكذلك البوند)، الحركة الصهيونية حركة رجعية، فهي، فضلاً عن كونها تصرف الجمهور اليهودي عن معارضة القيصرية، تهدف إلى إقامة دولة قومية شوفينية، في وقت تتجه فيه البشرية إلى الأممية والعالمية، كما أنها حركة يقودها رأسماليون يهود لاستثمار الشغيلة من أبناء دينهم، وهي، بالتالي، حركة ترمي إلى تجزئة وتفتيت نضال بروليتاريا الإمبراطورية الروسية، بعزلها الشغيلة اليهود عن الشغيلة الروس وشغيلة القوميات الأخرى. وعندما أُعلن وعد بلفور، عزز هذا الإدانة السوفياتية للصهيونية، بوصفها أداة للاستعمار البريطاني.

هذا الموقف السوفياتي المبدئي من الصهيونية لم يتغير إلا على نحو استثنائي، أي في حدود معينة وفي فترات محدودة: مع أن السوفيات كانوا بَرِمين بالغلاف التقليدي ـ الديني للنضال السياسي العربي ضد الصهيونية، وكانوا متضايقين من واقع أن حد هذا النضال كان غير موجّه ضد الانتداب الإنكليزي، إلا أنهم استمروا يشجبون ويدينون النشاط الصهيوني في فلسطين، داعين «البروليتاريا اليهودية إلى القضاء على الغول الصهيوني»، وتجلى ذلك سواء في اصطدامات العام ١٩٢٩ أو ثورة العام ١٩٣٩. وعندما طرحت لأول مرة في العام ١٩٣٧، من خلال مقترحات

لجنة «بيل»، فكرة تقسيم فلسطين، عارضها السوفيات بحزم وصراحة. ومع أن تأييد المحور، لنضال العربي المسلح ضد الصهيونية قد صدم السوفيات، ومع أن انخراط اليهود بنشاط في المجهود السياسي والعسكري المعادي للنازية والفاشية أحدث تعديلاً ما في الموقف السوفياتي، ففترت حدة الهجمات السوفياتية على الصهيونية بعد العام ١٩٣٨ وتوقفت خلال الحرب العالمية الثانية، إلا أن الموقف المبدئي، الايديولوجي والسياسي، للاتحاد السوفياتي من الحركة الصهيونية لم يتغير بوصفها حركة رجعية.

في عام ١٩٤٦، تصدر في موسكو، نشرة بقلم ف. لوتسكي، ما يلي: «. . . ما تريده الصهيونية حقاً ليس الاستقلال وإنما ديمومة الانتداب الأجنبي، وإن نظريتها القائلة أن ليس لليهود مستقبل في أوروبا إنما هي نظرية استفزازية (. . .) لقد ربط الصهيونيون القضية الفلسطينية بالمسألة اليهودية في الغرب الرأسمالي ربطاً مصطنعاً، ولا حاجة إلى القول إن هذه المشكلة لم تقم في البلدان الاشتراكية. . .»[1] بل ذهب لوتسكي إلى القول: «إن فلسطين بلد عربي». الانتقال من مواقف كهذه إلى موقف التأييد لتقسيم فلسطين في هيئة الأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، هل ينطوي على تناقض؟ أولاً، وما هي أسبابه؟ ثانياً، ولماذا عاد الاتحاد السوفياتي، بعد فترة قصيرة، إلى اتخاذ موقف سلبي من إسرائيل، ثالثاً؟

الإجابة عن هذه المسألة، وهدفها التفسير لا التبرير، ستكشف، ولا شك، تهافت «النظرية» الميتافيزية، الدرامية، «نظرية» المؤامرة الشيطانية التي تواطأ فيها معسكران متعاديان، الرأسمالي والاشتراكي، ضد العرب، كما أن هذه الإجابة ستلقي ضوءاً على منطق السياسة الحديثة، بوصفها سياسة قومية أولاً وعقلانية ثانياً، وبالتالي، متغيرة تأخذ في الاعتبار الحقائق الواقعية ونسب القوى.

لنقلْ، بادىء ذي بدء، إن السياسة السوفياتية قد تغيرت بالفعل، تغيراً ملحوظاً. بيد أن هذا التغير جاء، في حدود معينة، نتيجة للتغير الذي حدث في الواقع، كما انعكس في المرآة السوفياتية، على الأقل، أو ربما، نتيجة تصحيح صورة الواقع في المرآة السوفياتية: (١) لم يَسعْ الاتحاد السوفياتي، وهو الذي يتخذ من العداء للاستعمار دفة موجهة لسياساته الخارجية، إلا أن يأخذ بالاعتبار التناقض الصهيوني ـ الإنكليزي، الذي ظهر مع **الكتاب الأبيض** عام ١٩٣٩، والذي تفاقم إلى

(١) انظر، نشرة بقلم ف. لوتسكي تصدر في موسكو، ١٩٤٦، ص ٢٨.

صدامات دامية وصولاً إلى العام ١٩٤٨، في وقت اتخذت فيه الحركة السياسية العربية الفلسطينية موقف المتفرج إزاء الاستعمار الإنكليزي في فلسطين، ناهيك عن أن سياسات الدول العربية كانت سياسات خانعة، تابعة، تدور في فلك السياسات الاستعمارية. (٢) لم يَسعْ الاتحاد السوفياتي إلا أن يأخذ بالاعتبار حقيقة واقعية متمثلة في واقع أن اليهود كانوا يشكلون، عند التصويت على قرار التقسيم، ٣٥ بالمئة من سكان فلسطين. (٣) هذه الحقيقة الواقعية دفعت، في أول الأمر، الاتحاد السوفياتي إلى تبنّي مشروع دولة اتحادية عربية - يهودية، لكن عندما اندلعت أعمال الإرهاب اليهودية، «التي أقنعت العالم، ومنه الاتحاد السوفياتي، أن تعايش اليهود السلمي مع العرب مستحيل في دولة واحدة ضرب من الطوبوية»، اتجه إلى تأييد مشروع التقسيم، باعتبار أنه، بحسب قول غروميكو (المندوب السوفياتي (. . .) وأن روسيا غير مقتنعة بأن التقسيم غير عملي». (٤) عندما كان مشروع التقسيم قيد البحث في هيئة الأمم المتحدة كان المسرح السياسي الدولي يشهد بدايات الحرب الباردة بين المعسكرين، الأمر الذي جعل توتر العلاقات بين بريطانيا والحركة الصهيونية وتردد موقف الدول الغربية إزاء مشروع التقسيم يدفعان بالاتحاد السوفياتي إلى موقف دعم فعلي، وليس سياسياً ومعنوياً فحسب، للدولة الصهيونية الوليدة، دعم تجلى، في بيعها السلاح واعتباره حرب العرب ضد إسرائيل عملاً عدوانياً، بل، كما يقول رودنسون: «إن ستالين نفسه فكر لحظة في أن يراهن على اليشوف (اليهود المقيمون في فلسطين في عهد الانتداب) كقوة مناهضة لبريطانيا، وربما فكر في أن يجعل الاتحاد السوفياتي يخلف بريطانيا كحام لها». (٥) ربما كانت القيادة السوفياتية تشارك في اقتناع رائج آنئذ تقول بأن شيئاً ما يجب أن يعمل لصالح اليهود، الذين لاقى ستة ملايين منهم حتفهم على يدي النازية في أوروبا.

بيد أن سياسة الاتحاد السوفياتي لم تستمر في هذا الاتجاه: الموقف الإيجابي إزاء إسرائيل لم يدم سوى شهور قليلة، وأخذت العلاقة، منذ خريف ١٩٤٨، تتجه إلى البرود فالتدهور، الذي بلغ أقصاه مع اعتقال أطباء الكرملين (وهم أطباء يهود) في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٣. العوامل الرئيسية الثلاثة التي لعبت لتعديل الموقف السوفياتي هي:

(١) لم يعد الاتحاد السوفياتي يرى إلى إسرائيل تلك الدولة المستقلة الديمقراطية التي أرادها، بل أصبح ينظر إليها، بعد عودة علاقاتها الطبيعية مع الغرب بوجه عام، وبعد توثق هذه العلاقات مع الولايات المتحدة بوجه خاص، كأداة بيد «وول ستريت» وبلداً رأسمالياً رجعياً.

(٢) أدى قيام إسرائيل، وهذا أمر لم تكن تتوقعه القيادة السوفياتية، إلى مقاطعة النزوع التصعيدي الانشقاقي، المبعد عن المركز الروسي، لدى يهود الاتحاد السوفياتي، في وقت كان يظن أن المشكلة اليهودية قد حلت بتمثل اليهود في المجتمع الاشتراكي[٢]. وفاقم الاستياء السوفياتي الضغوط والدعايات الإسرائيلية، التي كانت تطالب بالسماح لليهود السوفيات بالهجرة من الاتحاد السوفياتي، ضغوط ودعايات اعتبرها الاتحاد السوفياتي، لا من دون وجه حق، تشهيراً به، عملاً عدائياً ضده وتدخلاً في شؤونه الداخلية.

(٣) انتقال مركز النضال ضد الاستعمار والإمبريالية إلى الشعب العربي: لم يعد اليهود في فلسطين هم العنصر التحرري، الديمقراطي المعادي للإمبريالية، بل العرب.

والواقع أن العامل الأخير هو العامل الأكثر أهمية في بلورة الخيار السوفياتي، الذي أصبح أكثر دينامية في المرحلة ما بعد الستالينية، لصالح العرب ضد إسرائيل: في حقبة الحرب الباردة التي أعلنها الغرب، بقيادة الإمبريالية الأمريكية، بروز العرب، المدافعين عن استقلالهم في وجه مشروعات الأحلاف الاستعمارية كقوة حليفة، موضوعياً، للاتحاد السوفياتي، الذي كان يعمل، من جانبه، لإفشال هذه المشروعات، التي تهدف، في ما تهدف، إلى محاصرته أو صده. إلى هذا العامل، ينبغي أن نضيف عاملاً آخر، يتمثل في السياسات الإسرائيلية إزاء العرب، سياسات كانت، في الواقع وفي نظر الاتحاد السوفياتي في آن، ذات طابع توسعي وعدواني ضد العرب.

مع العرب وضد إسرائيل، لكن كيف؟ وضمن أية حدود؟!

---

(٢) الواقع أن هذه المسألة تطرح، على الدوام، احتمال سماح الحكومة السوفياتية بهجرة يهودية من الاتحاد السوفياتي. هذه الهجرة تنزل ضرراً بالمصلحة العربية ولا شك، لكن ينبغي أن نضع الشعور جانباً وأن نعي أن منطق السياسات الحديثة عند زوال اعتبارات ليست دائمة، تتعلق بالفصل الحالي من الصراع العربي - الإسرائيلي، ليس من غير المتوقع ألا يسمح الاتحاد السوفياتي (الذي يولي بالطبع مصلحته القومية الاهتمام الأسمى، والذي، بالتالي، لن يأبه بأي احتجاج أو نقد عربي قد يواجه به) بمثل هذه الهجرة إذا اعتبرها أحد منافذ حل مشكلة اليهود في الاتحاد السوفياتي. المهم أن نعي، نحن العرب، أن الاتحاد السوفياتي، إذا فعل ذلك، فإنما يتصرف انطلاقاً من مصلحته القومية وفي سبيلها وأنه لا يعتبر نفسه يحوك «مؤامرة إمبريالية سوفياتية» على قضية فلسطين. والمهم أيضاً أن نعي، نحن العرب، أن التقدم العربي هو، وحده، الذي يبطل مفعول هذا الوزن الذي سيأتي إسرائيل من وراء هذه الهجرة وليس الهجوم على الاتحاد السوفياتي وشتمه، وأن الزيادة السكانية في مصر وحدها خلال ثلاث سنوات أكثر من مجموع سكان إسرائيل.

ما دام الاتحاد السوفياتي يرى إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي بالأحرى من زاوية الصراع بينه وبين الغرب، لذا فإنه لا يذهب إلى أساس المشكلة، أي إلى مشكلة الأرض العربية التي انتزعت والشعب العربي الذي شرد، بل يقف عند حدود إدانة عدوانية وتوسعية إسرائيل.

ثم إن السياسة السوفياتية، شأن كل السياسات الحديثة، سياسة واقعية، أي سياسة تعطي الاعتبار للواقع القائم أو الأمر الواقع، ولا ترى أن الحق التاريخي يجبُّ بحد ذاته الواقع القائم، الذي يتحوّل، بمرور الزمن، إلى واقع شرعي، بصرف النظر عن الطريقة الاغتصابية التي تحقق عبرها. وأخيراً، ما الذي يدعو الاتحاد السوفياتي إلى التشكيك في الواقع الإسرائيلي القائم، في الوقت الذي يرى فيه نسبة القوى في غير صالح الحق التاريخي العربي؟! إن نسبة قوى راجحة عربياً هي وحدها القادرة على دفع الآخرين، السوفيات مثلاً، إلى التشكيك في الواقع أو الوجود الإسرائيلي، ونبش الحق التاريخي العربي، ومن دون ذلك سيبقى حوارنا مع الآخرين حوار طرشان. لأن مشكلة فلسطين مشكلة غير سوفياتية، ولأن نسبة القوى في غير صالح العرب، لم يكن من غير الطبيعي أن يدعو الاتحاد السوفياتي العرب، منذ بدايات صداقاته معهم، إلى أن «يضبطوا أعصابهم وأن يستمعوا إلى صوت العقل» (من خطاب لشيبيلوف، ٢٤/٦/١٩٥٦) وأن يقبلوا «تسوية أو حلاً وسطاً للنزاع العربي ـ الإسرائيلي على أساس مقبول من قبل الطرفين» (٢٦/٤/١٩٥٦، من بلاغ مشترك سوفياتي ـ بريطاني).

والواقع أن سياسة الاتحاد السوفياتي هذه، وبالتحديد سياسته حول أساس المسألة الفلسطينية، لم تتغير منذ ذلك الحين وحتى اليوم. البعض سيقول: كيف؟! عند قرار التقسيم كان الاتحاد السوفياتي ضدنا، وها هو الآن معنا، هذا البعض، وما أكثره، يغفل واقع أنه بقي في كلتا الحالتين عند موقفه الأصلي من دولة إسرائيل كأمر واقع، وأنه في الحالة الثانية (التي تصاعد فيها دعمه للعرب إلى مدى جعله يرسل أكثر من ١٢ ألف سوفياتي إلى مصر بعد حرب الـ ١٩٦٧ للدفاع عنها وعوّض العرب مجاناً ما فقدوه في هذه الحرب) كان يقف في وجه توسع إسرائيلي فحسب. وإلا ما مغزى قبوله بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذي يشكل تراجعاً كبيراً، إقليمياً وسياسياً، عن قرار تقسيم فلسطين.. في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧؟!

ترى ألم يكن الاتحاد السوفياتي يأخذ في الاعتبار ميزان القوى المحلي (العربي ـ الإسرائيلي) عندما كان يطالب العرب، الذين يقابلون ذلك بالنقد حيناً وبالتجريح حيناً آخر، بـ «ضبط أعصابهم وسماع صوت العقل»؟! قبل هزيمة حزيران/ يونيو

كان العرب مطالبين بالاعتراف بإسرائيل، بعد الهزيمة أصبحت إسرائيل هي المطالبة بالاعتراف بالعرب: هذا هو المغزى الحقيقي لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذي ما زال العرب يطالبون، عبثاً، منذ عشرة أعوام تقريباً، بتنفيذه، وترفض إسرائيل ذلك، لأنها ترى أن نسبة القوى الفعلية المحلية أميل بكثير لصالحها. ترى ألم يكن الاتحاد السوفياتي يقول للعرب: ما دامت نسبة القوى غير مؤاتية لكم، تجنبوا الهزيمة، التي قد تقودكم إلى أكثر من اعتراف بالأمر الواقع. لكن الفوات العربي (الذي عجز عن تعديل نسبة القوى المحلية)، والعمس العربي (الذي عجز عن رؤية نسبة القوى الفعلية) رفضا الاستسلام إلا عبر هزيمة.

محددات السياسات الأمريكية
إزاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي

في تفسير الموقف الغربي عموماً والأمريكي خصوصاً من الصراع العربي ـ الإسرائيلي تكتفي طريقة الشلف التأويلي، التي ركبت الثوراوية العربية، بوسمه بالوسم الاستعماري ـ الإمبريالي.

هذه توتولجيا، أو، في أحسن الأحوال، حقيقة عامة تغطي على نحو تقريبي جزءاً من مسألة الموقف الأمريكي من إسرائيل: عناصر ونوابض هذا الموقف كثيرة، فضلاً عن أن مستويات القرار الأمريكي متعددة.

١ ـ على المستوى المبدئي، أو التاريخي ـ الثقافي.

يشكل التقليد اليهودي ـ المسيحي قاعاً مشتركاً للمجتمعين الأمريكي والإسرائيلي، ناهيك عن أنه لم يكن ثمة، كما هو الحال بالنسبة إلى الكاثوليكية، عداء تاريخي بين البروتستانتية[٣]، وهي مذهب الغالبية الأمريكية، واليهودية، أضف إلى ذلك الخاصيات الليبرالية لبنيات المجتمعين الإسرائيلي والأمريكي: المؤسسات السياسية (الأحزاب، الدولة، الصحافة، الخ)، الثقافة، الموقف من المرأة، من الإنسان، علمنة المجتمع، علاقات الإنتاج، إلخ.

على هذا الحيّز، يجد الأمريكي (والأوروبي، بالطبع) نفسه غريباً أو مذهولاً

---

(٣) في حفل أقامه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر تكريماً لإسحق رابين في ١٩٧٧/٣/٨ في البيت الأبيض قال: «إن الروابط الخاصة التي تربط بين البلدين مستلهمة من روح الحرية نفسها والإيمان المتبادل بالديمقراطية والرغبة في مواصلة السلام والسعادة... إن الطابع الفريد للعلاقات بين البلدين إنما يعود إلى حد بعيد إلى تراثهما الديني. إن لهذا التراث معنى خاصاً بالنسبة إلي».

عندما يكون في حضرة مجتمع عربي: لا أحزاب تصطرع، لا صحافة تعكس الواقع أو تنقد، لا انتخابات ليبرالية، لا ثقافة إنسانوية، لا امرأة في الحياة العامة، الخ. بل نقول: يكفي أن يتجول غربي في شوارع تل أبيب ومقاهيها ثم في شوارع واحدة من العواصم العربية، ويطل على عدد من المقاهي العربية، حيث يكتشف إحدى تظاهرات الذكورة في المجتمع العربي التقليدي، حتى يأخذ جانب إسرائيل، (أو، على الأقل، لا يأخذ الجانب العربي وإن كان متفهماً عدالة المطالب العربية).

والواقع أن هذا المستوى التاريخي ـ الثقافي هو الذي يفسر، مع عوامل أخرى بالطبع، كيف ولماذا يختلف الهوى الأمريكي إزاء إسرائيل عنه إزاء الأردن. فعلى الرغم من أن الحلف السياسي الأردني ـ الغربي ليس أقل متانة من الحلف الإسرائيلي ـ الغربي، وعلى الرغم من أن السياسة الأردنية أكثر طواعية للغرب من السياسة الإسرائيلية (بل: السياسة الإسرائيلية سياسة مستقلة + متحالفة. السياسة الأردنية بالأحرى تابعة لا متحالفة)، تعامل إسرائيل كدولة من «أهل البيت» الغربي، في حين أن الأردن يعامل كدولة تابعة وبرانية، كدولة من «خارج السور» الغربي. يكفي، لالتقاط هذه الحقيقة، مقارنة حجم المساعدات المالية والعسكرية المقدمة لكل من البلدين. والأعمق مغزى من المساعدات هي الواقعة التالية: كيف ولماذا لم تحل الولايات المتحدة دون احتلال إسرائيل الضفة الغربية؟ هذه الواقعة تبين ما يلي:

(١) العنصر الإمبريالي ليس العنصر الوحيد في السياسات الأمريكية (وكذلك الأوروبية)، وإلا لعومل الأردن مثل أو أفضل من معاملة إسرائيل.

(٢) تتمتع السياسة الإسرائيلية باستقلالية هي التي تفسر لماذا أقدمت إسرائيل على احتلال أراضي دولة حليفة استراتيجية للغرب، على رغم أن أمريكا لم تكن، على الأرجح، موافقة على هذا الاحتلال (بالطبع، كانت موافقة أو متواطئة على ضرب مصر عبد الناصر).

(٣) الدور شبه الحاسم لميزان القوى المنطقي، أي العربي ـ الإسرائيلي، في العلاقات بين دول المنطقة، منطقة الشرق الأوسط.

لعل السياسات الأمريكية بخاصة إزاء إسرائيل والصراع العربي ـ الإسرائيلي هي التي تكشف، وعلى نحو أوضح، قصور وضيق أفق التصور الاقتصادي الخالص للسياسات الإمبريالية: الاستغلال الإمبريالي، سواء في صورته الكلاسيكية أو عبر المبادلة غير المتكافئة (وتمارسها جميع البلدان الصناعية في إطار السوق الدولية) حقيقة واقعة. لكن ما أبعد هذا عن الأطروحة القائلة إن المصالح الاقتصادية هي وحدها التي تملي وتصوغ السياسة الخارجية للدول الصناعية. في منطقة الشرق الأوسط،

مصالح أمريكا الاقتصادية قائمة، أساساً، في الوطن العربي، لا في إسرائيل. لماذا، إذاً، تنهج السياسة الأمريكية، بمحاباتها إسرائيل، خطاً يوسع احتمالات تعرض هذه المصالح؟! ألم يكن أكثر مؤاتاة لهذه المصالح أن تتخذ جانب العرب أو، على الأقل تأخذ جانب الحياد؟!

كان ممكناً أن يتعدل، في حدود معينة، اتجاه السياسات الأمريكية هذه لو أن السياسات والبنى العربية قادرة على إصابة المصالح الاقتصادية الأمريكية (علماً بأن شركات البترول العربية في العالم العربي أممت أو شريت أو تشرى)، أو لو أن ميزان القوى (العسكري، تحديداً) كان آخر. هنا أيضاً، تأتي هذه الملاحظة لتفند التصور الاقتصادي للسياسات الإمبريالية، التي تبقى مركباتها معقدة ومزيجاً من عناصر اقتصادية، وسياسية، وثقافية، وأخيراً، وعلى نحو لا يقل أهمية عن المصالح الاقتصادية عنصر النزوع إلى الهيمنة لدى الدول الكبرى (وإلا كيف نفسر الخلاف اليوغوسلافي ـ السوفياتي، والخلاف الصيني ـ السوفياتي؟ الخ.). هنا، في السياسات الأمريكية إزاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي، نلتقط بوضوح كيف تلعب عوامل غير اقتصادية ضد المصالح الاقتصادية.

ثمة قول: الإمبريالية الأمريكية، بحكم طبيعة الأشياء، تحقق مصالحها وتبسط نفوذها في الوطن العربي من خلال سحق العرب لا التفاهم معهم. هذه حجة أشبه بالرأي الذي يقول: من الأفضل هكذا مجاناً، اجتياز النهر سباحة لا سيراً على جسر. ثم، بافتراض أن إسرائيل مجرد أداة إمبريالية (والأمر ليس كذلك البتة)، لو أن البنية العسكرية العربية كانت أقل تأخراً بنسبة ٢٠ بالمئة، هل كان ممكناً أن يسحق العرب بواسطة إسرائيل؟!

٢ ـ على المستوى الاستراتيجي

العنصر الإمبريالي في السياسات الخارجية الأمريكية يلعب، مع عناصر أخرى، كما سنرى، لصالح سياسة أمريكية محابية إلى هذا الحد أو ذاك لإسرائيل: الإمبراطورية الأمريكية، التي تخوض صراعاً متفاوت الحدة مع الاتحاد السوفياتي لبسط وتثبيت هيمنتها على العالم، الحريصة على تأمين مصادر المواد الأولية التي تفتقر إليها، المعانية همّ حصر وصد الحركات الشيوعية (وبخاصة الموالية للاتحاد السوفياتي)، وجدت في الدولة الإسرائيلية حليفاً منطقياً (الحليف المنطقي الثاني: إيران) انسجمت رغم كل تناقض تكتيكي، مصالحها مع الأهداف البعيدة والمتوسطة للإمبراطورية.

إذاً، لماذا اختيار إسرائيل بالذات، في الوقت الذي يجر فيه هذا الاختيار إلى عداوات وصعوبات ونزاعات مع الأمة العربية؟ لماذا، مثلاً، لم يجر اختيار مصر، مركز الثقل العربي، حليفاً منطقياً، بدلاً من إسرائيل؟!

لنقلْ أولاً، إن هذا التحالف، ما بقي التأخر العربي قائماً، عميق الجذور ومتين البنيان، ولن يهزه جدياً تناقض تكتيكي ما، مهما بلغت حدته، بين السياستين الأمريكية والإسرائيلية.

ولقد شق له الطريق القاع الثقافي والبنية الليبرالية المشتركين. لكن ما كان لهذا الخيار الأمريكي أن يأخذ هذه الصورة (شديدة المحاباة لإسرائيل ومهينة للعرب تارة ولا مبالية بهم تارة أخرى)، لو كان الاعتبار الخارجي هو المحدد الحاسم للسياسات الخارجية الأمريكية، كما هو عليه الحال، مثلاً، بالنسبة إلى السياسات الخارجية لدول أوروبا الغربية. لا يزال الاعتبار الداخلي (الذي حاول كيسنجر إنزاله إلى المرتبة الثانية) هو ذلك المحدد، وهو اعتبار تحكمه إلى درجة بعيدة الحظوة الاستثنائية التي تتمتع بها إسرائيل لدى الرأي العام الأمريكي. هذه الحظوة نجمت **أولاً**، عن النظرة الأمريكية التقليدية وتثمينها للمشروع الصهيوني وطابعه الإعماري (Colonial) الاقتحامي (ثمة شيء مشابه في التاريخ الأمريكي) **ثانياً**، عن قدرة إسرائيل الصغيرة على تحدّي وقهر هذا البحر العربي، **ثالثاً**، (وهذا العامل الأهم) عن سطوة اللوبي (جماعة الضغط) المؤيد لإسرائيل وتأثيره، في ظل نظام الأحزاب الأمريكي غير الانضباطي، على الإدارة الأمريكية، سواء كانت ديمقراطية أو جمهورية (اللوبي البترولي يحاول أن يلعب، خدمة لمصالح شركات البترول، دوراً ما لصالح العرب، فضلاً عن أن وزارة الخارجية تحاول توجيه السياسة الأمريكية إزاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي على هدي مصالح أمريكا القومية. الدور الحاسم للرئيس الأمريكي، الذي يتأثر بهذه النسبة أو تلك بضغوط اللوبيات، يبطل أو يضعف إلى حد بعيد تأثير اللوبي البترولي واتجاهات وزارة الخارجية). إلى هذا العامل، ينضاف عاملان يعطيان هذا التحالف أساساً أرسخ ويسوغان للرأي العام الأمريكي الثمن الذي يدفعه: **الأول**، ثبات السياسات الخارجية الإسرائيلية إذ إن التحالف بين إسرائيل وأمريكا بخاصة، والغرب بعامة ليس صنيع حكومات أو أنظمة (شأن الحال في البلدان العربية)، بل صنيع مجتمع بوجه عام وصنيع النخبة الإسرائيلية بوجه خاص، وهي النخبة ذات الهوى والثقافة الغربيين. **الثاني**، قوة الردع الإسرائيلية، التي ثبت لأمريكا أن من الممكن الاعتماد عليها واستخدامها.

٣ ـ على المستوى التكتيكي

يؤثر في القرار الأمريكي اعتباران رئيسيان:

(١) ميزان القوى المنطقي، أي العربي ـ الإسرائيلي. ليس صحيحاً أن القرار التكتيكي الأمريكي يبقى على الدوام منطبقاً بصورة تامة، أو تكاد، مع اتجاهها الاستراتيجي أو ميلها المبدئي. فإذا شهد ميزان القوى بفضل تقدم الإنتيليجنسيا العربية، تعديلاً لصالح العرب، فسيؤثر ذلك بالتأكيد على القرار التكتيكي الأمريكي.

(٢) التناقض الأمريكي ـ السوفياتي خصوصاً، ميزان القوى الدولي عموماً واتجاهات الرأي العام الدولي بوجه أعم. بقدر ما يخف هذا التناقض يخف الهم الإسرائيلي لدى أمريكا. هذا من جهة، ومن جهة أخرى: كلما انحسر عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي بعده الدولي، أي بقدر ما ينسلخ عنه طابع مواجهة أمريكية ـ سوفياتية، أصبح القرار التكتيكي للسياسات الأمريكية أقل انغماراً بالصراع.







مركز دراسات الوحدة العربية

في المسألة القومية الديمقراطية

ياسين الحافظ

في المسألة القومية الديمقراطية





مركز دراسات الوحدة العربية

في المسألة القومية الديمقراطية

ياسين الحافظ

(*) هذه هي الطبعة الثانية للكتاب الصادرة في دمشق، ١٩٩٧.

المحتويات

تقديم ٧

نحو منظورات وحدوية جديدة ١٥

ـ ما الصلة بين التقدم والوحدة العربية؟ ٢٠

ـ ما سمات هذا المنظور الجديد؟ ٢٧

حول تجربة الوحدة المصرية ـ السورية ٦٩

تطور وعي عبد الناصر الوحدوي ٩٩

الطائفية وأزمة لبنان الدائمة ١٢٥

العلمانية شرط تجاوز الطائفية ١٣٥

الحرب الطائفية اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) ١٤٣

حرب طائفية أم تقدمية وعلمانية؟ ١٦١

أطروحات حول مسألة الأقليات في لبنان ١٨٣

ملاحظات حول المسألة الطائفية في مصر ١٨٧

الماركسية والايديولوجيا الدينية العربية ١٩٥

اللغة العربية والتقدم العربي ٢٠١



تقديم

أسمح لنفسي، كتقديم لهذا العمل، الذروة، بمحاولة سريعة لتعريف الأجيال الجديدة وعرب أمصارهم والمهاجر بـ **ياسين الحافظ، مفكراً ومناضلاً وإنساناً**.

هذا التعريف ذو طابع شخصي. لقد بدأت صلتي بياسين الحافظ، قوية وبلا «مقدمات»، في خريف ١٩٥٣، ولم تنته بوفاته في خريف ١٩٧٨. مع أن إقامتي معه في مدينة واحدة، وأحياناً في بيت واحد، لم تكن طويلة. لكن بيتنا الواحد كان وجداننا، وعينا، وعالمنا: العالم، الوطن والشعب. على امتداد حياتي، قلّما فكرت أو كتبت إلا في تعاون معه، في استجابة وتجاوب، في مضاربة فكرية وروحية معه، ومع البيت وأهله. ذكراه حية، مسائله تتواصل وتتفاعل في «دائرة» تتخطى حياة الأفراد... قضيته الوطن والإنسان ومصائرهما.

كان فكر ياسين الحافظ محاولة جادة لقراءة العالم، الواقع، الوطن والشعب، التاريخ والبشرية. علمانيته كانت هذا أولاً: الاعتراف بالعالم الزمني، اعترافاً مبدئياً ونهائياً، فهمه وفهم ضروراته، شرطاً لتغييره. هذا ما يؤسس العلمانية بالمعنى «الآخر»، المعلوم: فصل «الدين» و«الدنيا»، علمنة المجتمع العربي والدولة، عتق الإنسان كإنسان والمواطن كمواطن، تجاوز فكرة الأقلية والأكثرية، تجاوز الطوائف إلى المجتمع والفرد. في الحاصل، ليس هناك معنيان: العلمانية واجبة على العرب كما الوحدة العربية واجبة. كلتاهما مرهونتان بالديمقراطية، كلتاهما تشكلان أمة، أمة عربية، وهذا شرط لنضال راسخ ضد الإمبريالية ومن أجل الاشتراكية.

هذه القراءة كانت جهاداً وتاريخ صعود. آثاره شاهدة، وصولاً إلى هذا الكتاب: **في المسألة القومية الديمقراطية**.

سيرة حياته (١٩٣٠ ـ ١٩٧٨) يمكن اختزالها رمزياً، في صيغة: من دير

الزور إلى بيروت عن طريق دمشق. لكنها اختزال، ورمزي. ليست هي المفهوم والواقعية. «مسيرة» الكائن ليست مسار انتقال في المكان. .

من البداية إلى النهاية، كان ياسين الحافظ في الواقعية، في الراهنية. كان في العمل، إذاً في العمل - و - الفكر، في الفكر - و - العمل، مع تأكيد كرامة وسموّ طرفي الوحدة، المؤسسة على مبدأ الروح الإنساني: الاستقلال، وعي الذات. سيرته هي هذا.

مساره الفكري كان تجذيراً، تعميقاً، كونَنة فعلية. صعوده إلى أعلى نزول إلى أسفل. ذهابه في العمق ذهاب في العلاقة، في العقالة، عقالة الكل، الكون، التاريخ. عقله ينقل هذه المعقولية، نقلاً يتزايد تصميماً ومنهجية ودقة وشمولاً.

عنده، لم تكن **الهُويّة** في يوم من الأيام خصوصية قومية، محلية، دينية، طبقية، حزبية، الخ. ، لم تكن «خصوصية جماعة» تشكل هي أفرادها فلا تشكلهم. على هذا تمرّد. فكان هذا التمرد أُسّه وحياته. . . عنده الهوية القومية الحقيقية ليست «بطناً»، البطن فارغ، أشياؤه «معلومة»، أو هي لا تعرف حقاً كأشياء وكحياة إلا بالخروج من البطنية. عنده؛ الهوية هي رابطة الـ«هُوَ مع الكون، مع العالم، مع الإنسان والتاريخ، كتقدّم وكمسائل، رابطة محددة دائماً ومعينة، ومفتوحة على اللانهاية. هكذا الهوية الفردية، المليئة حقاً، لشخص، لشعب، لأمة، لحزب، لطبقة، لجماعة حية، لبشرية بالكامل، وعلى هذا الأساس، الهوية هي توجّه، تطلّع، نزوع إلى مستقبل ممكن وواجب، الهوية بالمعنى الآخر تجريد ميت، لا هُوية.

ياسين الحافظ كان في العمل. لم يفهمه في يوم من الأيام كشيء يؤخذ من أقرب يد، كان ضد البراغماتية والتجريبية وما شابه، وكان ضد الانتهاز، الوصول، السلطة، «النجاح». فهم العمل دائماً كعمل كبير، سياسي وتاريخي، لأمة بالكامل. فهمه كمشروع لـ Project (قذف - إلى - الأمام) هو تصوّر - تصميم، فهم ومفهمة (Conception) و**رؤية** على هذا الأساس، عميقة، موضوعية وعينية.

بعد هذا، يكون أمام الإنسان، إزاء هذه الحيثية الكلية: العمل، طريقان اثنان، بعد النبذ الأولي لفكرة «العمل» و«العملي» و«المصلحة» و«الهدف» العادية، يستطيع الإنسان الملتزم **بالعمل**، أن ينفرز، أن ينصرف إن صحّ التعبير، للعمل الفكري. ياسين الحافظ اختار الطريق الآخر. التزم بالعمل السياسي الحزبي، انخرط في السياسة والأحزاب، مصمّماً، وساعياً إلى تغيير مفهوم السياسة وواقع الأحزاب.

* * *

السياسة، **السياسة السورية العربية**، سوريا استقلت في وقت مبكر (١٩٤٥). اندفاع الحركة الوطنية يتواصل بأشكال شتى. الطلاب (طلاب الثانوي وجامعة دمشق) مسيّسون، وطنيون، تقدميون، يطمحون إلى التغيير. سوريا المستقلة في طليعة السياسة العربية، وهي رائدة وحاملة الفكرة العربية، تبني نفسها، تواجه مشاريع استعمارية شتى وبشكل خاص كارثة فلسطين (١٩٤٨)، تدخل في طور انقلابات عسكرية. ثورة ٢٣ تموز/يوليو (١٩٥٢) في مصر تفتح حقبة جديدة في التاريخ العربي الحديث: إنهاء الاستعمار في الوطن العربي ومشروع تجاوز هذه العملية إلى تأسيس الأمة. ثورة الجزائر (١٩٥٤) تحسم مسألة الاستقلال السياسي في المغرب الكبير. العالم الآسيوي الأفريقي يولد إلى النور في مؤتمر باندونغ (١٩٥٥): الصين الشعبية بدأت في ١٩٤٩ ومعركة ديان بيان فو وقعت في ١٩٥٤، مؤتمر باندونغ يجمع الصين والهند وإندونيسيا والعرب الخ. النضالات العربية تحتل مكاناً بارزاً في تاريخ العالم وسياساته: تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦)، الوحدة السورية ـ المصرية وثورة ١٤ تموز/يوليو في العراق (١٩٥٨)، تأميمات تموز/يوليو، ١٩٦١ ثم الانفصال السوري (٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١) ومعارك القومية الطبقية، استقلال الجزائر وثورة اليمن (١٩٦٢). عهد البعث يبدأ مع ثورة ٨ آذار/مارس (١٩٦٣). تقع تطورات وانقلابات متنوعة في عدد من البلدان العربية. ثم تأتي كارثة حزيران/يونيو (١٩٦٧)، مأساة أيلول/سبتمبر الفلسطينية في الأردن وموت عبد الناصر (١٩٧٠)، انقلاب السادات (أيار/مايو ١٩٧١)، حرب تشرين الأول/أكتوبر (١٩٧٣)، بداية الحرب الأهلية في لبنان (نيسان/أبريل ١٩٧٥) واستمرارها إلى ما لا نهاية.

حياة ياسين الحافظ وجيله هي هذا. ياسين الحافظ منخرط في هذا، ملتزم بنضالات شعبه، مع الوطن، مع الأمة العربية، مع التقدم، مع العمال والفلاحين، مع الوحدة، ضد الانفصال وضد طي قضية الوحدة، مع فلسطين وضد «اللعب» بقضية فلسطين والركض إلى «التحرير»، ناقد للهزيمة ومجتمعها وسياساتها، كاشف للتأخر واللاعقلانية، معارض للديماغوجية ولا سيما ديماغوجية صيف ١٩٧٠. شاجب انقلاب السادات، مؤيد لحرب تشرين الأول/أكتوبر، كاشف حقائق الحرب في لبنان مناظراً الحركة الوطنية ودائناً الحرب من أساسها، جملة وتفصيلاً.

طوْر شبابه كان تلك المرحلة العليا في تاريخنا المعاصر، حين كان هناك في الواقع الفعلي شعب وجماهير، تحرك عشرات الملايين من البشر، نهوض عربي لا مثيل له، ذات عربية حقيقية. لكن الأزمة بادئة في تلك المرحلة العليا، وياسين الحافظ

يسعى إلى جعلها أزمة نمو محاولاً تحويل السياسة العربية والوعي العربي.

ياسين الحافظ في السياسة، وياسين الحافظ في الأحزاب والتيارات، ملتزم بالحركة السياسية المنظمة: البعث، الشيوعي السوري، التيار الناصري... ولم يكن شخصاً عادياً في ـ وبالنسبة إلى ـ أي منها، وذلك منذ أول شبابه في دير الزور. وفي جامعة دمشق، برز كبعثي، برز كشيوعي، قاد نضالات طلابية، فلاحية، شغل منصباً مسؤولاً، خاض نضالات حزبية داخلية، متجاوزاً الأطر الايديولوجية السائدة، ساعياً إلى إيجاد وعي جديد وأساس جديد للعمل السياسي الحزبي. في ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧، كان في أزمة الحزب الشيوعي، طرح خطاً بديلاً، واجه قيادة الحزب العليا بصدق وصراحة وشجاعة. لعله في صيف ١٩٥٧ فكر بـ«حزب» جديد (ما دعاه البعض آنذاك «حزباً ثالثاً»)، وعلى الأرجح فكّر في ذلك في صيف ١٩٦٢... بعد ثورة آذار/ مارس ١٩٦٣، كان في حزب البعث العربي الاشتراكي، حيث أسهم إسهاماً رئيسياً في **المنطلقات النظرية** التي أقرها المؤتمر القومي السادس: ولم يلبث أن سار، مع عدد من رفاقه، في الطريق التي قادت إلى تأسيس حزب العمال الثوري العربي (١٩٦٥): بقي حتى نهاية حياته في مركزه القيادي، مسؤولاً عن جريدته **الثورة العربية**، ومقرراً رئيسياً لمجالسه القومية... في سنة ١٩٧٠، أسس، مع عدد من الرفاق، داراً للنشر، هي دار الحقيقة، وعمل مديراً ثقافياً لها حتى عام ١٩٧٣، اختار مجموعة من الكتب المشهود لها بأنها من أفضل الكتب التي نقلت إلى القارئ العربي، فساهم في ترجمتها، وكتب مقدمات لها.

التدهور العربي يأخذ مداه في حقبة ما بعد عبد الناصر. منذ حرب حزيران/ يونيو، ياسين الحافظ قبض على الهزيمة، بأبعادها الاجتماعية والتاريخية، الثقافية والايديولوجية. الهزيمة تقوده إلى موضوع اللاعقلانية في السياسة العربية، وإلى موضوع التجربة التاريخية الفييتنامية. شاغله: العقل، دخول العصر، بناء الأمة. يلقي نظرة على تجربة الوحدة المصرية ـ السورية، يحمل قضية الوحدة العربية في زمن أصبحت فيه نسياً منسياً في الفكر السياسي العربي، يلقي نظرة على الدين، على اللغة، على المسألة الطائفية في مصر، ويعالج، بشكل نسقي جاد وبصورة مستقلة عن/ ومعارضة لـ/ المقولات السائدة، مسائل لبنان والحرب اللبنانية. أزمة الكينونة العربية والوعي العربي تتكثف هنا. ياسين الحافظ يواصل نشاطه، الفكري بشكل خاص، ويواصله بعد مرضه والعمل الجراحي الكبير الذي أجري له (سرطان، أواخر ١٩٧٧) وحتى الرمق الأخير.

* * *

حياته كانت جهاداً[1]. دربه كان صعوداً. صعوده كان إلى الجلجلة: هذا قدره. ليس متاحاً لمناضل ألّا يكون قدره هكذا، ألّا يكون الصعود درب آلام. لكن المطلوب، الممكن والواجب أن يكون الدرب صعوداً. وهذا اسمه: المسؤولية التاريخية. ياسين الحافظ قدوة، سيرته الذاتية نموذج، طريقه مثال ومعنى.

لقد واكب النهوض الكبير في تاريخ هذه الأمة العربية وقاوم الانتكاس والسقوط. في الحالتين، سعى إلى إيجاد وعي مناسب وتنظيم مناسب. هذا الوعي نقدي. ياسين الحافظ يعمل على رفع الوعي العربي كله، بدءاً بالفكر السياسي، إلى مستوى وعي نقدي، والواقع العربي إلى مستوى النقد.

في الحالتين، يحفزه الإيمان بالإنسان، بالشعب، بالبشر العاديين الذين لهم أن يقرروا مصيرهم وأن يصنعوا تاريخهم. إدانته للوعي السياسي العربي، للنخبة والنخب، للقيادات والأحزاب.. إدانة مبدئية: لا «خيانة» ولا «جاسوسية» ولا «تآمرية»، بل الوعي، قضية ومسألة. والوعي هو وعي الواقع والتاريخ حكماً: ياسين الحافظ يسلّط النقد على الوعي الزائف، المتخلف والمشوه والذاتوي، المتمثل في تيارات تصدت لقيادة الجماهير، ويلتفت أكثر فأكثر إلى الأعماق الايديولوجية والواقعية للمجتمع العربي وحالة التأخر، في سبيل إنشاء وعي مطابق، وعقلنة المجتمع والأمة والحياة والسياسة العربية.

لنلقِ نظرة سريعة على سيرته كمفكر ترك آثاراً مكتوبة، مع الوقوف عند بعض أهم حلقاتها.

في ١٩٦٢/٩/٢٢، نشر في جريدة **البعث** السورية مقالة بعنوان: «قضية فلسطين بين الواقعية الثورية والثرثرة الديماغوجية»، تلك كانت فترة أول مهرجان من مهرجانات الردح حول فلسطين، بطبول نخبة سياسية وصحافية سورية، «يسارية»، محبة لفلسطين إلى هذا الحد أو ذاك وكارهة للاستعمار الأمريكي أيضاً، ومقاتلة ضد عبد الناصر والناصرية بغير حد. ياسين الحافظ يناظر، يكشف الحقائق الموضوعية، ويضع إصبعه على منطقة اختلاط حسن النية وسوئها عند خصوم اتخذوا من الحقد مرشداً للسياسة...

في ١٩٦٣/٢/١٥، صدرت له دراسة نقدية «حول تجربة حزب البعث» في كتاب في **الفكر السياسي**، الجزء الأول، وهو مجموعة دراسات أصدرها مع جمال

---

(١) ومعاناة دائمة من الناحية المادية: عيش، وأيضاً سجن وهجرة.

أتاسي، عبد الكريم زهور، الياس مرقص. تبعتها دراسة نقدية ثانية عن التجربة المصرية أو نظام عبد الناصر في الجزء الثاني من **في الفكر السياسي**.

صدر كتابه الأول في عام ١٩٦٥ عن دارالطليعة وعنوانه **حول بعض قضايا الثورة العربية**. هذا الكتاب ضم عدداً من المقالات والدراسات المكتوبة (وغالباً المنشورة) بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٢، بينها المقالة عن قضية فلسطين والدراسة عن التجربة المصرية، ونذكر أيضاً، **القومية العربية لم تولد في السوق الرأسمالية** (١٩٥٨)، **البرجوازية الصغيرة بين النضال القومي والنضال الاشتراكي** (١٩٦٥)، **رأي في إعادة كتابة التاريخ العربي** (١٩٦٥)، **تعريب الماركسية**. . .

في عام ١٩٦٥، حرر مع عدد من رفاقه كتيب **الآفاق الاستراتيجية للثورة العربية**، وكتيب **النظام الداخلي مع دراسة في التنظيم الثوري**. بين ١٩٦٥ و١٩٧٤، ياسين الحافظ متمحور على العمل الحزبي. عقب هزيمة حزيران/يونيو، يكتب التقرير السياسي بعنوان **هزيمة ٥ حزيران**، وفي ١٩٦٩ يكتب تقريراً ثانياً بعنوان **بعد عامين من الهزيمة**.

يترجم خمسة كتب هي: **التخلف والتنمية في العالم الثالث** (البرتيني)، **الماركسية اللينينية أمام مشكلات الثورة في العالم غير الأوروبي** (شرام وكارير دانكوس)، **مأزق العالم الثالث** (بول بايروك)، **حول الدين** (ماركس وأنجلس)، **الإسلام في عظمته الأولى** (موريس لومبار).

في شباط/ فبراير ١٩٧٥، صدر كتابه الثاني، **اللاعقلانية في السياسة العربية ـ نقد السياسات العربية في المرحلة ما بعد الناصرية**، وفي آذار/ مارس ١٩٧٦، كتابه الثالث **التجربة التاريخية الفييتنامية: تقييم نقدي مقارن مع التجربة التاريخية العربية**، ثم، كتابه **الهزيمة والايديولوجيا المهزومة** في سلسلة آثاره الكاملة الصادرة عن دار الطليعة.

* * *

هذا الكتاب ـ **في المسألة القومية الديمقراطية** ـ هو الجزء الثالث من الآثار الكاملة. وهو يشمل مقالات كتبت بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٧.

موضوعاته تنقسم (والمؤلف نفسه قسمها) إلى ثلاث مجموعات:

١ ـ حول تجربة الوحدة المصرية ـ السورية، تطور وعي عبد الناصر الوحدوي، نحو منظورات وحدوية جديدة (١٩٧٣، ١٩٧٤).

٢ ـ الطائفية وأزمة لبنان الدائمة، الحرب الطائفية اللبنانية، حرب طائفية أم تقدمية وعلمانية؟، أطروحات حول مسألة الأقليات في لبنان، العلمانية شرط تجاوز الطائفية، وملاحظات حول المسألة الطائفية في مصر (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧).

٣ ـ الماركسية والايديولوجية الدينية العربية، اللغة العربية والتقدم العربي (١٩٧٤).

يمكن القول: محوران:

١ ـ الوحدة العربية، بالمعنى المألوف، الوحدة بين أقطار العرب، كتجربة ماضية وحية، وكمنظورات للمستقبل، كراهنية تاريخية مديدة نابعة من التجزؤ والتمزق والتدهور الحاضر.

٢ ـ الوحدة داخل الأقطار، لبنان والطائفية والحرب اللبنانية، المجتمع والسياسة والايديولوجيا، وأيضاً مصر... القضية راهنة وعامة.

وبينهما ـ زمنياً ـ محور ثالث: اللغة والدين.

لا يمكن الاكتفاء بالقول: الدين شيء والقومية شيء آخر، أما اللغة القومية المشتركة فموجودة ومتوفرة. ثمة دائماً مسائل، ياسين الحافظ يطرحها، من وجهة نظر المجتمع والأمة والتقدم.

القومية العربية موجودة منذ مئات السنين. وبعض أصولها أقدم أيضاً، ولها جميعاً تاريخ هو دائماً تشكّل. ياسين الحافظ يدعونا إلى الارتفاع من هذا الوجود إلى واقع وفعلية وراهنية، بحيث لا يبقى هذا الوجود القومي، في ضمائرنا وفي الواقع، هو وجود الأمة العربية الواحدة (والحمد لله) لكن المجزّأة (وربما بفعل الشيطان) منذ زمن عدنان وقحطان وسام إلى يوم القيامة: ثمة إمبريالية وقهر كلي وتمزق غير محدود، ثمة لزوم لما يلزم. ياسين الحافظ يدعونا إلى الارتفاع من القومية إلى الأمة. وقضية الديمقراطية هي في محور المسائل، وهي «السياسي» الحقيقي، إذاً الاجتماعي. الكل الواحد هو: **المسألة القومية الديمقراطية**. الطريق الذي سلكه ياسين الحافظ طويل، وخاصة غني. إنه بدأ بـ **القومية العربية لم تولد في السوق الرأسمالية** (عام ١٩٥٨) في مناظرة ضد كاريكاتور محلي لماركسية «تقريبية» تماماً كماركسية.

الماركسيون يقولون: لغة مشتركة، إقليم مشترك (أرض مشتركة)، اقتصاد مشترك، تكوين نفسي وثقافي مشترك. ثمة أربع «علائم» للأمة ـ هذا كثير وهذا قليل. يمكن أن «نضيف» الدولة الواحدة، ومفاهيم الوطن/الوطن، الحق،

الإنسان، المجتمع والفرد. هذه ليست إضافات بل هي أساس، جانب آخر في الأساس ويتوقف على الوعي. بتعبير آخر، إن العلائم الأربع هي جميعاً تاريخية، وتاريخية بمستويات مختلفة: ثمة تطورات تلقائية وتطورات يحملها الوعي البشري، الأمة العربية تخرج من حيز الموضوعية المجردة، الميتة، إلى ذاتية الذات كتاريخية راهنة وكسياسة. وليست من «علامة» بين «العلائم» الأربع ألا وهي اليوم مسألة وقضية: اللغة قضية، كذلك الأرض أو الإقليم وبمعان مختلفة، أحدها هو اندماج البشر في الإقليم، إطلاق حرية العقالة الاجتماعية، وآخر هو الدفاع عن أرض الوطن بأبسط وأقدم المعاني، تحرير الأراضي المحتلة، وقف الأسرلة..

ثلاثة محاور. لكن قضية واحدة، راية واحدة، اسم واحد: الأمة أو الديمقراطية.

الياس مرقص

بيروت ١١/٦/١٩٨١

نحو منظورات وحدوية جديدة(*)

- ١ -

في مناخ الاستنقاع الإقليمي الراهن، الحديث عن الوحدة العربية قد يبدو أشبه بمفارقة. وبالفعل، فمع غلبة الريح الإقليمية الوحدوية، نرى الشماتة الممزوجة باللؤم على وجوه الإقليميين وهم يحاجون: ألم نقل لكم إن الوحدة العربية طوباوية، موضة، نوبة، وتنتهي!! لقد هزمت أسطورة الوحدة العربية، ويبدو أنها الهزيمة النهائية! كونوا واقعيين. اعترفوا بهذه الحقيقة، واعملوا على أساسها!! بل، إلى أكثر من ذلك تذهب الهزيمة: ألا نرى طوابير قومية عربية، لا أفراداً فحسب، بل أحزاباً ومنظمات، تهجر مطلب الوحدة العربية وتنزلق إلى مواقع إقليمية مكشوفة إلى هذ الحد أو ذاك؟!

الوحدوي الذي يملك نظرة واقعية ثورية، لا يسعه إنكار الهزيمة أولاً، ولا يسعه إلا أن يأخذها في الاعتبار ثانياً. فإن لم نر الواقع لن نستطيع مغالبته أو قهره. لذا فالرومانسية الوحدوية يمكن أن تنتهي (بل كثيراً ما انتهت)، في ارتطام مرير بالواقع، إلى إقليمية صريحة أو ضمنية.

أضف إلى ذلك، أننا لسنا فقط إزاء هزيمة للوحدة العربية، بل إزاء هزيمة أشمل، هزيمة حركة الثورة العربية بوجه عام. وبالتالي فهي هزيمة جزء من كل، وليست هزيمة الجزء وانتصار الكل. وهذا يعني أنه عندما تنفض الثورة العربية غبار الهزيمة، ستنفض الحركة الوحدوية، هي أيضاً، غبار الهزيمة، وستستعيد مواقعها وتتقدم. هذه الحقيقة تلقي أسطع ضوء على حقيقة المشروع الوحدوي.

(*) كتبت هذه الدراسة خلال تموز/ يوليو ١٩٧٤، وقد نشرت على حلقات في إحدى الصحف اليومية الصادرة في بيروت، وقبل وفاته سنة ١٩٧٨ أدخل عليها المؤلف بعض التنقيح والزيادات.

ثم، من قال إن حركة الوحدة ينبغي أن تنجح في ثلاثة عقود أو أربعة؟ لقد ناضل الشعب الألماني في سبيل وحدته وعرقلاتها أصغر بكثير جداً من عرقلات الوحدة العربية، مدة تنوف على القرن. ما كان أسهل صنع التاريخ لو أنه يسير بالقدر الذي نريد من الملاسة.

وأخيراً: ما هي التجزئة؟

«التجزئة هي محصلة وضع التأخر التاريخي للأمة العربية والأوضاع الإمبريالية التي نشأت عنه». ومن هنا فإن الصراع ضد التجزئة هو، في الوقت نفسه، أشرس صراع مع التأخر التاريخي العربي ومع إمبريالية تبذل وسعها لمنع وحدة الأمة العربية. وهنا مصاعب النضال الوحدوي وعظمته.

هذه العظمة، تجعلنا، ما دمنا ندافع بوحدويتنا عن وجودنا، متمسكين بالمشروع الوحدوي حتى النهاية. وهذه المصاعب تدعونا إلى مزيد من الصحو في مواقفنا السياسية وإلى مزيد من النفاذ في رؤيتنا النظرية. لذا، فعندما نقول إن التجزئة هي محصلة التأخر العربي والأوضاع الإمبريالية، فإننا لا نرمي بالطبع إلى إغفال عواملها وجذورها الأخرى. لقد جزأت فرنسا سوريا ولبنان، ولم تعد الوحدة بينهما بعدما خرجت. وخرجت فرنسا من أقطار المغرب العربي الثلاثة، ولم تتوحد بعد خروجها.

لا شك في أن شراشر الإمبريالية تلعب دوراً في الدفاع عن التجزئة، لا شك في أن دور الإمبريالية الأكثر خطورة هو أنها تضع ثقلها مع عوامل التجزئة، إلا أن هذا الدور ما كان ممكناً أن يلعب لولا عوامل موضوعية قائمة في الواقع العربي، تسهل لها أن تلعب هذا الدور.

إن التجزئة ليست فقط وضعاً طبيعياً ناجماً عن تخلف المجتمع العربي، ليست فقط وضعاً مصطنعاً فرضه الاستعمار في شكل حدود ودول وأعلام وأناشيد، ليست فقط حدوداً سياسية نجمت عن تعدد الدول الاستعمارية التي حكمت الوطن العربي. وبكلمة، إن التجزئة أبعد وأكبر من الفعل الاستعماري، لذا من الخطأ أن نستجّر من القول إن الاستعمار ضد الوحدة، إنه هو الذي حال أو يحول دونها. إن مصاعبها وعقباتها أعمق وأكبر من المعارضة الاستعمارية.

لذا فإن نقيض التجزئة، الوحدة. الوحدة ليست فقط اتفاقاً بين دولتين أو عدة دول. إنها أكثر من ذلك وأبعد من ذلك: إنها وعي سياسي وعملية أو سيرورة تاريخية كاملة، سياسية، ايديولوجية، اقتصادية، اجتماعية. نعم، إن الإطار السياسي

الواحد الموحد يشكل المرحلة العليا، الأكثر نضجاً، الأكمل تعبيراً عن المطلب القومي، لكن في الطريق إلى هذا الهدف تتنوع أشكال النضال الوحدوي وتتدرج، بدءاً من الدعوة الايديولوجية، إلى الدعاية التحريضية، وصولاً إلى الخطوات التنفيذية في شتى أشكالها التطورية أو الثورية، السلمية أو العنفية، الدستورية أو التآمرية، النخبوية أو الشعبية.

ومن هنا فإن غياب مشروع وحدوي سياسي مشخّص وغلبة ريح الإقليمية على ريح الوحدة لا يعني أن النضال الوحدوي يجب أن يوضع على الرف، بل، على العكس، ينبغي إيجاد الأشكال الملائمة للنضال الوحدوي تبعاً لتغيرات الواقع العياني وموازين القوى. في هذه الأشكال ليس من الضروري أن يكون شعار الوحدة السياسية في مقدمة الشعارات في كل زمان ومكان، في سوريا كما في لبنان، في ليبيا كما في الكويت، في الجزائر كما في العراق، في عام ١٩٥٨ كما في عام ١٩٦٧، في عام ١٩٦٨ كما في عام ١٩٧٤. ما نعنيه هو أن نضع الوحدة في محور عملنا الاستراتيجي في المرحلة التاريخية الكبرى، مرحلة القضاء على النفوذ الإمبريالي وإسرائيل والرجعية، ومع ذلك وبموازاته وقبله أحياناً تحديث الحياة العربية وعقلنتها وتوحيدها.

هذه الرؤية الجدلية، الواقعية ـ الثورية، تتميز في آن عن:

ـ الرؤية القومية الخالصة التي تتشنج للوحدة مأخوذة بشكل معزول وتعتبر كل ما عداها مؤامرة لحجبها وطمسها ووضعها على الرف.

ـ الرؤية القومية التقليدية التي خانت قضية الوحدة تحت شعار منظور «اشتراكي وشعبي وبروليتاري» (كاريكاتوري) للوحدة، فأرجأتها إلى أجل غير مسمى، لأن لا صلة لها موضوعياً لا بالاشتراكية ولا بالشعب ولا بالبروليتاريا.

ـ رؤية الماركساويين الذين يذكرون الوحدة كشعار بين عشرين شعاراً (فيضعون، مثلاً، شعار الوحدة قبل أو بعد شعار تخفيض سعر السكر) وقد يرفعون في بعض الأحيان والأقطار شعارات مناقضة.

تلك هي، في رأينا، الأسباب التي تجعل الحديث عن الوحدة العربية، في مناخ الاستنقاع الإقليمي هذا، حديثاً مناسباً وليس مفارقة.

ففي هذا المناخ، حيث يغيب المشروع الوحدوي السياسي، وكعملية نقض طويلة، دؤوبة، صبورة، لهذا المناخ، ينبغي للعمل الايديولوجي الوحدوي أن يستمر، وذلك لأن المشروع الوحدوي السياسي يتحول من القوة إلى الفعل بقدر نمو

الوعي الوحدوي. والدعوة الوحدوية، المستندة إلى رؤية نظرية صافية ومعرفة صحيحة للواقع العربي، هي التي تهيئ الجو لعدم شرعية التجزئة ولاعقلانيتها، وبالتالي تجعل الوحدة، مهما بدت بعيدة، راهنة. هذه الرؤية والمعرفة لن تكتفي فقط بدحض وتفنيد الايديولوجيات الإقليمية في شتى تجلياتها «التقدمية» أو الرجعية، بل ستعمل، أول ما تعمل، على دحض وتفنيد الايديولوجيا القومية العربية التقليدية المثالية، وتنزع ما علق بها من مسبقات ومطلقات كانت في أساس الإخفاقات الوحدوية.

الذين خانوا ويخونون قضية الوحدة العربية أصناف متنافرة: فبالإضافة إلى من خانها صدوعاً للإمبريالية أو لمصالح إقليمية وخاصة، وبالإضافة إلى من تنكر لها عندما ركب الكرسي، هناك من خانها ويخونها لأن ايديولوجيا ركبته وعلمته القول إن الوحدة العربية نافلة قومية برجوازية، أو برجوازية صغيرة. فما نصيب هذا الكلام من الحقيقة؟

من الواضح أن الطابع القومي الخالص للنزوع الوحدوي العربي، أخذ يشحب منذ فترة غير قصيرة، وبخاصة منذ أن أمسك عبد الناصر بزمام الحركة القومية وحوّل، ذاتياً وموضوعياً، حدها ضد الاستعمار وجعل منها سلاحاً للتحرر العربي من النفوذ الأجنبي وسوراً للحفاظ على الوجود العربي.

هذه الحقيقة قد برزت بوضوح أشد خلال هذا العقد الأخير بوجه خاص. في الشرق، نستشعر الحاجة إلى الوحدة العربية بسبب من التهديد الاسرائيلي أساساً (فضلاً عن عوامل أساسية أخرى بالطبع). في الخليج يستشعرون الحاجة نفسها بسبب الزحف الإيراني واحتمالات تفاقمه شبه الأكيدة. في المغرب العربي، أعتقد أنهم بدأوا يستشعرون حاجة إلى هذه الدرجة أو تلك من الوضوح إلى وحدة، مغربية أساساً، تعطيهم وزناً ما إزاء الثقل الأوروبي القريب والمبهظ.

إن التاريخ ليس فقط تاريخ صراعات طبقية، بل هو أيضاً تاريخ صراعات بين الأمم، وإذا كان التقدمي يكره هذه الصراعات ويعتبرها هدراً لقوى الشعوب وإنزافاً لها وعرقلة لتقدمها، إلا أن هذا لا يعني ألا يأخذ في الاعتبار هذه الواقعة، وأن يعمل في الوقت نفسه لإنضاج ظروف ووعي كفيلة بإيجاد علاقات عادلة ومتوازنة بين الشعوب. إن الأمة العربية التي تعيش حالة تأخر وتشرذم طويلة، تواجه، بعد أن انحسر الظل المباشر للاستعمار الأوروبي عنها، بما يشبه الزحف من جبهات عديدة، من قلبها ومن أطرافها، والمشروع الاستعماري لا يزال قائماً، مهما تغيرت صوره وألوانه.

إن الغرب الإمبريالي، بوجه عام، يواجه الوحدة العربية بعداء تمتد جذوره إلى بعيد، كما تمليه مصالحه الراهنة في آن.

في المنطقة التي يطلق عليها اسم الشرق الأوسط، وتدخل فيها شبه الجزيرة العربية، واضح أن الاستراتيجية الإمبريالية الأمريكية بخاصة لا تلعب فقط بالتناقضات الطبقية داخل الأمة العربية أو بالخلافات القطرية، بل تلعب أيضاً بالتناقضات بين الشعوب. فبموجب هذه الاستراتيجية تشكل ثلاث دول (ولا أقول حكومات فقط، نظراً للثبات النسبي الطويل في سياسات هذه الدول)، وبأهمية متفاوتة وبتنسيق متفاوت في وثوقه وتلقائيته، بمثابة قوى صنعية: إسرائيل، إيران، الحبشة. ومع أن تركيا كانت تقوم بدور ما في هذا الصدد، إلا أن دورها يضعف أكثر فأكثر، لأسباب متعددة. أما الأمة العربية في استراتيجية الإمبريالية الأمريكية، فتشكل موضوع الحصار بوصفها البقرة الحلوب (تحلب البترول ومواد أولية أخرى عديدة) والقوة العجفاء التي تناكف الاستعمار تارة وتأتي له بالمخاطر والتهديدات، من جراء شبه التحالف العربي ـ السوفياتي، تارة أخرى. وبالتالي فإن الاستراتيجية الأمريكية تعامل الأمة العربية كقوة مفككة ثانوية من جهة، وكقوة معادية حيناً ومزعجة حيناً آخر من جهة ثانية.

ومن الملاحظ أن دولتين (إسرائيل، إيران) من تلك الدول الثلاث أكثر تقدماً من الدول العربية عموماً، وأنها بالتالي تتوفر على بنى اقتصادية وسياسية وعسكرية قادرة على تهديد الأمة العربية، بل وضربها عند اللزوم.

هذه الحقيقة الواقعة، المطرقة الأمريكية من فوق والسندان الإسرائيلي ـ الإيراني من تحت، حيث التشرذم العربي المقترن بالتأخر، لا تخرج بالشعب العربي من مسرح التاريخ كقوة فاعلة فحسب، بل تهدد بوضعه في سيرورة تراجعية تقرض وجوده رويداً رويداً.

لا شك في أن هذه الحال تجد أساساً لها في التأخر العربي، إنما حالة التشرذم والتفتت هذه تعطي مزيداً من القوة للتأخر العربي، وذلك لأن ثقل التهديد الخارجي يجعل مسألة الحفاظ على الوجود أو البقاء المسألة الأولى والأخيرة. وفي هذا السياق، تغدو مسألة الوحدة العربية بمثابة حجر الزاوية في تحررها وخلاصها من هذا الحصار المحلي المقاد والمدعوم دولياً من قبل الإمبريالية عموماً، والإمبريالية الأمريكية خصوصاً. قد يرى البعض في هذه النظرة ملمحاً رؤيوياً متشائماً، لكنه عندما يضع هذه الحقائق في سياق تاريخي ويرى إليها من منظور طويل المدى سيدرك ولا شك أن هذه معاينة وليس مزاجاً متشائماً.

إذا كانت الوحدة العربية شرطاً أولياً للبقاء العربي وللتحرر العربي، إلا أنها أيضاً وبالنسبة نفسها شرط أولي للتقدم العربي. وما أعنيه بالشرط الأولي هو الشرط اللازم فحسب، لا الشرط الكافي. وذلك لأننا قد (وأقول «قد») نتوحد من دون أن نتقدم، إلا أننا لكي نتقدم حقاً، أي أن ندخل العصر، ينبغي أن نتوحد. فالوحدة تفتح احتمالات أرحب للتقدم، احتمالات تثقلها وتزحمها التجزئة، لكن الوحدة لا تصنع بحد ذاتها التقدم.

ما الصلة بين التقدم والوحدة العربية؟

واضح لكل ذي إلمام بالتاريخ الاقتصادي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي أن حجمهما الكبير يكمن في أساس تقدمهما الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي. كما أنه واضح أيضاً ما يوفره حجم الصين القاري من إمكانات أرحب للتقدم. فضلاً عن أن هذا الحجم يسمح لها بأن تقلل إلى أقصى حد ممكن المفاعيل السلبية لهيمنة الاقتصادات الكبرى المتقدمة. وهل كان ممكناً للصين أن تنتج قنبلتها الذرية لولا حجمها القاري؟

إن العالم يغذّ الخطى نحو تكون كتل كبرى من الشعوب، وستبقى «الشعبيات» على هامش التاريخ. هذه الحقيقة تفرض نفسها على سائر شعوب البسيطة. وتصبح هذه الحقيقة أمضى فعلاً كلما تقدم التطور الاقتصادي والتكنولوجي. وما السوق الأوروبية المشتركة، ومن ثم الوحدة الأوروبية (ثم «الكوميكون») سوى تظاهرات هذه الواقعة، سوى محاولة لتلبية متطلبات التطور العلمي والتكنولوجي والاقتصادي أولاً، وتوطيد وتعميق الاستقلال السياسي لأوروبا عموماً ثانياً.

إن التصنيع الذي يشكل أساساً مادياً لنقل المجتمع العربي إلى مستوى العصر، ليس عملية نشر صناعات في بلد ما، بل هو بالأساس إقامة بنية صناعية أو هيكل صناعي للمجتمع العربي. هذا الهيكل، الذي ينطلق مما يسميه الاقتصاديون الصناعة المصنعة، يصعب أن يقوم في مستوى عصري في إطار التشرذم العربي القائم.

يقول «ألبرتيني»:

«. . . إن رغبة بعض البلدان الأفريقية الصغيرة، مثلاً، في بناء صناعات كهذه (صناعة ثقيلة أو صناعة تجهيز) تذكّر كثيراً بقصة الضفدعة التي أرادت أن تصبح بضخامة الثور (. . .). والحقيقة أنه في عدد غير قليل من الحالات، لكي يكون للصناعة الثقيلة أو لصناعة التجهيز مردود كاف، ينبغي أن يكون الحد الأدنى لإنتاجها أكبر بخمس أو ست مرات من الإنتاج الذي يمكن تصريفه في البلد نفسه.

حتى بالنسبة إلى الصناعات التي تنتج الأسمدة، من الملاحظ أن الإمكانات الدنيا للإنتاج تتجاوز حاجات بلد كالجزائر.

... لا يمكن تصور تنمية في القرن العشرين إلا في تجمعات كبيرة. وهذا ما أدركته البلدان الأوروبية. وهذا يصدق على بلدان العالم الثالث أكثر من غيرها، حيث لا توجد عموماً بلدان متجاورة تشكل وحدة اقتصادية كافية لتحقيق برامج تنمية متجانسة وقادرة على الصمود في وجه المنافسة. لقد رأينا من قبل أن تنمية تلك البلدان ينبغي أن تسند إلى أقطاب إنمائية ونقاط استراتيجية في الاقتصاد ومراكز عصبية لمنطقة جغرافية على غنى كاف بالموارد والسكان يمكنها من تغذية اقتصاد حديث»[١].

إذاً، يمكن القول إن الأقطار العربية، الكبيرة منها بخاصة، قد تستطيع، في أحسن الأحوال، تطوير صناعتها القائمة إلى هذا المدى أو ذاك، إلا أنه سيصعب عليها، في ظل التجزئة، أن تتعدى حدود الصناعات التي قامت في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين. أما الصناعة العصرية التي جاءت نتيجة الثورة الصناعية الثالثة، فمن الصعب جداً، إن لم أقل من المستحيل، أن تقوم في ظل التجزئة. إن «الضيع» العربية، ونعني الأقطار العربية القائمة عندما توضع ضمن مقاييس عالمية، مخالفة لوجهة العصر، التي تدفع، كما قلنا، إلى قيام كتل كبرى من الشعوب. لذا فإن على هؤلاء الذين يحبون الصناعة الثقيلة والتصنيع الثقيل أن يحبوا الوحدة العربية التي تعتبر الشرط الأولي واللازم لقيام هذه الصناعة.

إذا كانت هذه هي الحال بالنسبة لمتطلبات التحديث الصناعي من زاوية الأبعاد الكبيرة، فإن المسألة تغدو أكثر إلحاحاً بالنسبة للاختلالات والتفاوتات التي نراها في الإمكانات القطرية العربية في مختلف الجوانب: في قطر تتوفر هذه المادة الأولية وفي آخر تلك. في قطر توجد إمكانات بشرية مؤهلة، وفي آخر تندر أو تنعدم. في قطر رساميل فائضة وفي آخر رساميل شحيحة، وفي ثالث إدقاع. في قطر مياه وفيرة وفي آخر حاجة ماسة للمياه. في قطر إمكانات زراعية غير مستخدمة، وفي آخر إمكانات صناعية غير مستخدمة. في قطر سوق تتمتع باتساع نسبي، وفي آخر لا نجد سوقاً بالمعنى الحقيقي.

هنا في هذا التكامل، الاقتصادي، الرساميلي، الزراعي، الصناعي، في المواد

---

(١) ج.م. ألبرتيني، م. أوفولا وف. لوروج، **التخلف والتنمية في العالم الثالث**، نقله إلى العربية زهير الحكيم، مكتبة العالم الثالث (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٠)، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

الأولية، في الإمكانات الزراعية التقنية، البشرية، تتوفر الأرضية الأكثر ملاءمة لانطلاق اقتصاد عربي حديث. في هذا المجهود القومي العام الذي ينبغي أن يكون مطمح كل وطني عربي، سيصب كل ما هو إيجابي في كل قطر. وإن تضافر هذه الإيجابيات هو الذي يوفر العوامل الموضوعية التي تسهل إطلاق النهضة الصناعية العربية الحقة.

أما المزية الثالثة التي تقدمها الوحدة العربية لاحتمالات التقدم العربي، فتتمثل ولا شك في أنها ستكون عاملاً في تقليص التفاوت الكبير إلى هذا الحد أو ذاك في مستويات التطور العربي. لا شك في أن هذا التفاوت في مستوى التطور بين قطر وآخر يشكل عرقلة أمام الوحدة، إلا أن الوحدة ينبغي أن تشكل في الوقت نفسه عاملاً في إزالة هذا التفاوت.

إن الوطن العربي، خلافاً للمنطق القومي العربي التقليدي وللمنطق الماركسوي العربي المسَفيَت، يشكّل وطناً وعالماً في الوقت نفسه. فالأقطار العربية متفاوتة لا من حيث حجمها ومستوى تطورها الاجتماعي والاقتصادي والحضاري فحسب، بل متباينة أيضاً من حيث مكوناتها التاريخية، ومن حيث بنية المجتمع ومدى تلاحمه، ومن حيث عمق الترضيض والحضور الإمبرياليين، وبالتالي من حيث إمكانات التقدم ومدى نضوج النزوع الوحدوي ـ أقول هذا الوطن ـ العالم، أي الذي فيه ما يمايز وما يماثل، ما ينبذ وما يجبذ، الذي فيه المتأخر جداً والمتأخر والأقل تأخراً (ولكن ليس فيه ما هو متقدم البتة، فالعالم العربي كله عالم مفوت)، الذي فيه الفقر الذي يقترب من التسول، والغنى الذي يذكر بالأسطورة القارونية... أقول تكراراً إن هذا الوطن ـ العالم سيجد في الوحدة العربية، لا طرق الحفاظ على وجوده فحسب، بل الأرضية الملائمة لتقدمه.

أمام أوضاع معقدة كهذه، كيف يمكن السيرورة الوحدوية أن تنطلق وتذلل العقبات؟ كيف يمكن تأكيد المنحى الديمقراطي للسيرورة الوحدوية؟ كيف يمكن أن تبدو الوحدة كحصيلة تمثل صالح مجموع الأقطار لا صالح قطر على حساب آخر؟ هنا سأكتفي بطرح بعض الملاحظات:

أ ـ إن الوحدة العربية لن تكون، ولا يمكن أن تكون، بناء طوبوياً مصمماً قبلياً كجمهورية أفلاطون، طاهرة، مثالية، نموذجية، كاملة. بما أن الوحدة ستكون حصيلة إدماج واندماج أقطار عربية، وبما أن الأقطار العربية كما قلنا، ليست أرقاماً يشبه الرقم الآخر أو ينبغي أن يشبهه، وبالتالي بما أن تلك الأقطار ليست من قبيل أحجار البلوك المصبوبة، بل هي أحجار مكونة وقائمة في واقع ذي جذور بعيدة،

لذا فإن بناء الوحدة سيتشكل وفقاً لهذه الحقائق الواقعة. وبالتالي فإن كل حجر سيحتل المكان الذي يستحقه في هذا البناء.

ب ـ ما دام البناء الوحدوي سيتألف من أحجار هي الأقطار، وما دامت هذه الأقطار متفاوتة التطور كما قلنا، لذا فإن القطر الأكثر تطوراً بوجه خاص هو القطر الذي سيلعب الدور الأكثر تقدماً والأكبر تأثيراً. هذا الدور قد لا يبدو من زاوية ديمقراطية شكلية مبرراً، ولكنه مبرر ومسوغ من زاوية التطور التاريخي، التطور التاريخي الذي يخدم دوماً مصلحة القطر الأكثر تأخراً.

لنتصور احتمالات ولنناقشها: مثلاً وحدة بين مصر والسودان: في وحدة كهذه، لا بد لمصر من أن تلعب الدور المتفوق الراجح. في رأيي أن التفوق المصري في وحدة مصرية ـ سودانية أمر طبيعي أولاً، وهو لصالح السودان ثانياً، وهو عبء على مصر ثالثاً.

ج ـ بما أن القطر الأكثر تقدماً أو الأكثر حجماً سيلعب، في وحدة ما مع قطر آخر أكثر تأخراً أو أصغر حجماً، الدور المتفوق والراجح، لذا ستتأثر النزوعات الإقليمية بسبب هذا الاحتلال في التوازن الإقليمي. هذه واقعة لا يمكن تجنبها كلياً، ما دامت عملية الصهر والتذويب بين الأقاليم العربية عملية جارية. لكن الوعي، وعي القيادة السياسية والفكرية بخاصة، سيكون قادراً، بقدر ما يرهف وينمو، على حصرها وإضعافها وتصفيتها في النهاية. بعد هذه التجزئة الطويلة، وفي ظل تفاوتات في التطور والإمكانات، لا يمكن لبناء وحدوي أن يخلو من تناقضات إقليمية. هذه حقيقة ينبغي أن نعيها. إلا أنها ليست تناقضات سلبية، ولا عدائية، إنها أشبه بآلام مخاض طويل لأمة تريد أن تعود إلى الحياة، وهي في آخر تحليل تحسس شعوري، قاصر بالطبع، لأزمة تطور تاريخي متقدم هو في صالح الجميع، بل في صالح من يشعر، ولا أقول يعقل، إنه مغبون في هذه الوحدة، وذلك لأن الوحدة تمثل المصالح القومية العليا البعيدة، أي المصالح المفهومة فهماً صحيحاً، لمجموع الأقطار (العربية) من جهة ولكل قطر من جهة ثانية.

ـ ٢ ـ

الوحدة العربية حتمية تاريخية؟

أكثر من فريق يرفض هذه الأطروحة من حيث الأساس، ويعتبر الوحدة أسطورة تتبدد أمام صلابة الواقع الإقليمي، الانعزالي.

أكثر من فريق يقبل هذه الأطروحة أو ينادي بها.

الايديولوجيا القومية العربية، في كل تلاوينها، تنادي بذلك.

وثمة ماركسية عربية اقتصادية تقبل، أحياناً، بذلك.

الايديولوجيا القومية العربية التقليدية تعقل قضية الوحدة العربية على هذا النحو: نحن العرب نشكل أمة واحدة، يجمعنا تاريخ طويل، تربطنا لغة واحدة، نعاني آلاماً واحدة، تحركنا آمال واحدة، ينتظرنا مصير مشترك. وما التجزئة سوى صنيع الاستعمار. ما دام الأمر كذلك، فمن الطبيعي، بل من الحتمي، مهما راوغ القدر، أن يؤطرنا، بعد زوال الاستعمار ورواسبه، كيان سياسي واحد، منطق واضح، بسيط، يشكل ضرباً من تنظير لموقف الجماهير العربية العفوي.

لنقل إن مقدمة هذه الأطروحة صحيحة، وهي كذلك بمعنى ما فقط[٢]، إلا أن التطور التاريخي للشعوب الحديثة، على رغم أنه كان يدفع بشكل عام إلى تكون دول على أساس قومي، إلا أن هذا النزوع ليس شاملاً ولا حتمياً. فمن الممكن لأمة واحدة أن تبني دولة واحدة ومن الممكن ألا تبني أيضاً. فبناء دولة تؤطر أمة واحدة يتوقف، مع جملة عوامل أخرى، على وعي هذه الأمة ضرورة وحدتها. فالحتمية الوحدوية إنما تنبع، إذا لم تواجه بعرقلات أخرى، من وعي أجزاء الأمة ضرورة وفائدة الوحدة، فضلاً عن الإرادة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن نزع الاستعمار الذي لم يرافقه صعود منهجي للمشروع الوحدوي، قد طرح على الايديولوجيا القومية العربية التقليدية إشكالات لم تخطر لها على بال، وبالتالي لم تحلها. إن هذه الايديولوجيا لم تَر، بسبب من نظرتها اللاتاريخية، لا الجذور التاريخية السابقة للفتح الاستعماري لبعض الكيانات الإقليمية الكبيرة أو المميزة، ولا مفاعيل الهيمنة الإمبريالية وقوانين عملها في الوطن العربي.

إن الكيانات الإقليمية القائمة ليست فقط متباينة أو متفاوتة من حيث حجمها واكتفاؤها الكياني، بل من حيث درجة اصطناعيتها. هذا التفاوت في درجة الاصطناع قد يرقى إلى درجة إعطاء كيان ما (مصر مثلاً، أو مراكش) صفة كيان

(٢) بمعنى أن الأمة العربية تتوفر على وحدة لا شك فيها، لكنّ ثمة تخلخلاً ونقصاً في اندماجها القومي بحيث لا ترقى وحدة الشعب القومية هذه إلى مستوى وحدة أمة من الطراز الحديث، أي أمة شهدت تطوراً رأسمالياً مركزياً. ولعل هذا الواقع يشكل إحدى الفجوات الرئيسية التي يعشش فيها النزوع الإقليمي.

يكون شبه وحدة قائمة في حد ذاتها، وقد يهبط إلى درجة إعطاء كيان آخر (المملكة الأردنية الهاشمية مثلاً، أو الكويت) صفة خالصة الاصطناع بحيث لم يكن ممكناً أن يكون له وجود لولا مسطرة الاستعمار المجزئة. والكيانات الإقليمية أو المميزة لم تقم أساساً على بيئة جغرافية فحسب (سرير وادي النيل في الصحراء) بل قد تغذيها ثغرات تاريخية من الانعزال أو التفرد عن باقي أجزاء الوطن العربي الأخرى، كما تفعل فيها أيضاً اعتبارات قومية أخرى (وجود أقوام غير عربية) أو اعتبارات ايديولوجية (أقليات دينية عربية) تجعلها تؤثر الإقليمية على الوحدة. من هنا فإن الكيانات الإقليمية الكبيرة أو المميزة قد تفرز، في ظروف هزيمة أو في ظروف تأخر شديد في الوعي، ايديولوجيا إقليمية، صريحة أو ضمنية، نجدها حتى في قرارة جماعات تقول إنها ارتقت إلى مرتبة وعي وحدوي.

أما مفاعيل الهيمنة الإمبريالية وقوانين عملها في الوطن العربي، فنترك لـ: الياس مرقص الحديث عنها:

«. . . لقد تدفقت الدول الاستعمارية الأوروبية على البلاد العربية في عصر الرأسمالية التجارية، وخصوصاً في عصري الرأسمالية الصناعية والمالية. استفادت من تخلّف بنيانها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والايديولوجي، ومن تفككها وضعفها البشري والعسكري، فسلطت عليها احتلالها العسكري وتحكّمها السياسي واستعمارها السكاني واستغلالها الاقتصادي المتنوع الأشكال.

«وكان أحد الوجوه الرئيسية لهذه العملية التاريخية ربط اقتصاد كل بلد عربي باقتصاد الدولة المستعمرة، بتحويله إلى اقتصاد كولونيالي تابع يصدّر إليها الخامات ويستورد منها المصنوعات، وبذلك عززت الدول الاستعمارية استغلالها وتسلطها عاماً بعد عام بتعميقها الجذور الاقتصادية للتجزئة العربية.

«كانت التجزئة العربية سابقاً، قبل الفتح الاستعماري، تتصل بأسلوب الإنتاج البدائي وعلاقات الإنتاج البدائية وشبه الإقطاعية (وما يقال عن فواصل البيئة الجغرافية وضعف وسائل المواصلات، إلخ.، يدخل في نطاق أسلوب الإنتاج المذكور)، فأصبحت بعد الفتح الاستعماري ترتبط بالدرجة الأولى وعلى نحو متزايد بعلاقات عصر الإمبريالية ـ العلاقات الخارجية للدول العربية، والعلاقات الداخلية التي أنشأتها الإمبريالية داخل كل قطر عربي ـ واتخذ البنيان الاقتصادي والاجتماعي السابق والمتحول مكانه في إطار هذه العلاقات الإمبريالية.

«ومن هنا يمكن القول: إن تعميق التجزئة العربية هو القانون الموضوعي لعصر الإمبريالية، أي القانون الموضوعي لعمل الإمبريالية في الوطن العربي بأشكال

شتى، اقتصادية أولاً وسياسية وسواها ثانياً. . .».

«إن الفكر القومي العربي لم يرَ آلية التجزئة الاقتصادية للوطن العربي، الآلية الاقتصادية لتعمّق الانفصال بين قطر عربي وآخر، بحكم التكوين الكولونيالي المتماثل لاقتصاد مختلف الأقطار، كجزء لا يتجزأ من عملية ربط قطر عربي على حدة والوطن العربي جملة، باقتصاد الدول الاستعمارية والعالم الاستعماري الصناعي المتقدم».

وهكذا رأينا أن الايديولوجيا القومية العربية التي نظرت إلى مسألة مستقبل الوحدة العربية نظرة مثالية، نظرة تنطوي على حتمية ميكانية، تجاهلت بالتالي العوامل النابذة في السيرورة الوحدوية وغفلت لهذا السبب بالذات أيضاً عن التصدي لبناء نظرية الوحدة، فلم تستطع أن تحول دون ارتداد الكثير من أنصارها إلى مواقف انفصالية أو تجزئية. أمام صلابة الواقع التجزئوي اكتشف الوحدويون الطوباويون الطابع «الطوباوي» أو «اللاواقعي» لمطلب الوحدة، وبعضهم الذي يخجله ماضيه، لم يتنكر لقضية الوحدة بالكلام، وإنما أرجأها إلى ما بعد التحرر الكامل من الإمبريالية وتحرير فلسطين وتحقيق الديمقراطية وبناء الاشتراكية!

في فترة صعود عاصف للموج الوحدوي، الفترة التي بدأت مع معركة حلف بغداد، مروراً بالسويس، وصولاً إلى وحدة العام ١٩٥٨ بين سوريا ومصر، اتخذت ماركسية اقتصادوية، تمثلت في خالد بكداش أساساً، موقف قبول أو تأييد للوحدة العربية (١٩٥٦). هذه الماركسية الاقتصادوية اعتبرت الوحدة العربية واقعاً ذا أسس موضوعية مستقلة عن الرغبات والإرادات، واعتبرت تعريف ستالين للأمة منطبقاً على الأمة العربية (وكانت تنكر ذلك من قبل، وترى إلى الوحدة العربية بوصفها حصيلة التطور الاقتصادي الموضوعي للأقطار العربية التي نالت الاستقلال، حصيلة تطورّ ونموّ الاقتصاد العربي المستقل، حصيلة التصنيع ونمو التكامل الاقتصادي العربي).

رأينا قبل قليل كيف أن ميكانية الهيمنة الإمبريالية تفعل باتجاه بلورة كيانات قطرية على نحو متزايد. ومن هنا يتكشف خطل وخطر هذه الماركسية الاقتصادوية في تصورها السيرورة الوحدوية، إذ إن السير التلقائي للاقتصادات العربية لا يتجه إلى الاندماج، بل العكس، وإن ارتباط الاقتصادات العربية بالخارج (وهذه إحدى سمات ما يسمى بـ «تقدم التخلف») ما برح يتوثق ويتفاقم. وفضلاً عن ذلك، فإن التطور الصناعي العربي، كما يتبين في العقود الثلاثة الأخيرة، لا يدل البتة على أن الوطن العربي قد انخرط في سيرورة تصنيعية ترسي هيكلاً صناعياً واحداً للمجتمع العربي، بل إن الصناعات المتناثرة التي قامت وتقوم تدل بالأحرى على نشوء فروع

صناعية متشابهة، وبالتالي فإن الاقتصادات العربية لا تنزع إلى الاندماج بل إلى ضرب من التراصف الذي لا رابطة تربطه في كلّ واحد جامع متكامل، مكور أو متمحور على نفسه.

وبما أن الماركسية الاقتصادية هذه تتوهم هذا السير الاقتصادي التلقائي إلى الوحدة، لذا فهي تنزلق إلى الحط من، أو إهمال، دور العامل الذاتي، والوعي والفعل السياسيين بالتحديد، في عملية بناء الوحدة العربية. إن الانتظار السلبي لنضج تلقائي «اقتصادي» لسيرورة الوحدة العربية وهم خالص بدده ويبدده الميل التاريخي لفعل الإمبريالية في الوطن العربي الذي ينمّي ويعمق ويبلور التجزئة العربية، ناهيك عن تنامي المصالح وتبلور إيديولوجيات إقليمية ضمن الحدود والكيانات القطرية القائمة. لذا فإن السياسة، والسياسة وحدها، أساساً، هي التي تقدم الحل الثوري لقضية التجزئة. إن السياسة بوصفها تكثيفاً للاقتصاد، بل إن السياسة بوصفها قوة اقتصادية، هي وحدها القادرة على ضرب الميل التاريخي لفعل الإمبريالية في الوطن العربي، أي على ضرب التجزئة وقلب هذا الميل لصالح سيرورة تطور معاكسة، سيرورة سياسية وحدوية، تتجه بالطبع إلى بناء اقتصاد عربي واحد، مندمج، متكامل، متمحور على ذاته.

من خلال نقد وتفنيد الرومانسية الوحدوية، المنقلبة إلى انفصالية واقعية، والاقتصادوية الوحدوية التي تضع الوحدة على الرف، ينبسط ويتبلور منظور وحدوي جديد، واقعي وثوري في آن.

ما سمات هذا المنظور الجديد؟

المنظور الوحدوي، الواقعي ـ الثوري، يزن برصانة كل تناقضات الواقع، ويستشرف بصحو كل سبل الخلاص العربي، الخلاص الحق، الكامل، النهائي، أي تلافي التأخر التاريخي المتراكم للشعب العربي. وعندما يزن برصانة تناقضات الواقع، الواقع العربي والدولي في آن، يكتشف عرقلات الطريق الوحدوي. ولكن عندما يستشرف سبل الخلاص العربي يزداد تشبثاً بالوحدة بوصفها الشرط اللازم للخلاص العربي.

كيف يستشرف هذا المنظور السيرورة الوحدوية؟

في الواقع العربي، المفهوم فهماً صحيحاً، أي الواقع بامتداده المكاني (بوصفه جزءاً لا يتجزأ من العالم)، وبامتداده الزماني (أي ظل الماضي على الحاضر) ـ في هذا

الواقع تصطرع عوامل نابذة أو مبعدة عن المركز مع عوامل جاذبة نحو المركز أو مكورة، وبتعبير أبسط تصطرع عوامل الوحدة مع عوامل التجزئة. نتيجة هذا الصراع ستقرر عناصر متعددة، داخلية وخارجية، ذاتية وموضوعية. لكن العامل الحاسم سيكون، كما أشرتُ قبلاً، الوعي، الوعي بمعناه الواسع. فإذا بلغ الشعب العربي، أو طلائعه إذا نشأت، مرتبة في الوعي يتطابق فيها وعيهم مع حاجات التقدم العربي، ستغدو السيرورة الوحدوية أسهل وأقصر، وتتحول الوحدة إلى حتمية بقدر تنامي هذا الوعي.

- ٣ -

في الواقع العربي، كما قلنا قبلاً، تصطرع عوامل نابذة (أو مبعدة عن المركز) مع عوامل جاذبة (أو مكورة حول المركز)، وقلنا أيضاً إن مستقبل السيرورة الوحدوية يتوقف على نوع العوامل الغالبة.

فما هي العناصر أو الميول الجاذبة في السيرورة الوحدوية؟

وما هي العناصر أو الميول النابذة في السيرورة الوحدوية؟

أبدأ بالميول الجاذبة.

ثمة ميول أو اتجاهات ثلاثة أساسية تدفع المياه إلى طاحون الوحدة: الأول هو شعور هؤلاء البشر المنتشرين من الخليج إلى المحيط بأنهم ينتمون إلى أمة واحدة ويجمعهم مصير مشترك. إن هؤلاء البشر الذي يتكلمون لغة عربية واحدة (على اختلاف اللهجات المحلية) ويتخذون بأكثريتهم من الإسلام ديناً، يشعرون بانتمائهم إلى أمة واحدة وبأن مستقبلاً واحداً ومصيراً مشتركاً ينتظرهم. لا شك في أن هذا الشعور يتفاوت من حيث عمقه وحدّته ووضوحه وخلوصه بين قطر وآخر، لكن يمكن القول، من دون خوف من شطط أو مبالغة، إن هذا الرباط يشكل عاملاً مهماً مناسباً لإطلاق سيرورة وحدوية في أي آن وفي أي بقعة من الوطن العربي.

يقيناً، إن ما هو إسلامي يشكل عنصراً في ما هو عربي. لكن الإسلامي مجرد عنصر في العربي. ما هو عربي أوسع وأعمق، كما أنه مميز مما هو إسلامي. لنأخذ مثال المغرب العربي، حيث يشكل حالة قصوى:

لقد انفصل المغرب العربي عن مشرقه على يد الأغالبة منذ بداية القرن التاسع. إذاً فثمة فجوة تاريخية بينهما. جاء الاستعمار الفرنسي فعمل على تعميق وتوسيع هذه الفجوة وصياغة غطاء ايديولوجي لها، مارس تأثيراً راضّاً عميقاً على صعيد الثقافة في صفوف الإنتيليجنسيا المغربية، قام بعملية بتر كامل على صعيد الاقتصاد عبر ميكانية إلحاق الطرف المستعمَر بالمركز المستعمِر. مع ذلك، ومع أن ما هو إسلامي

موجود في أساس هذا الرباط المشترك بين المغرب والمشرق، إلا أن الشعور بالانتماء العربي في المغرب العربي، على رغم الترضيض الايديولوجي الغربي الذي نزل بالإنتيليجنسيا المغربية ورغم الانعكاسات السلبية لهزائمنا في المشرق، شعور عميق الجذور من جهة، ومميز في حدود مناسبة مما هو إسلامي من جهة أخرى. نعم، إن من الخرق تجاهل هذه الفجوة التاريخية والاستهانة بالترضيض الذي نزل بالإنتيليجنسيا المغربية (في غياب حزب وحدوي يتزعم الجماهير)، لكن من المغالطة إنكار وزن ما هو عربي في المغرب العربي.

لنأخذ مثالين عيانيين، محددين:

ـ بعد استعمار طويل ساحق، حاول خلاله الفرنسيون تلقين الجزائريين كونهم غير عرب، جاء الاستقلال، وزار عبد الناصر الجزائر في العام ١٩٦٣ في وقت كانت الظواهر تدل على أن وحدة في الطريق، وحدة مصرية ـ سورية ـ عراقية. خرج شعب الجزائر عن بكرة أبيه يستقبل عند الناصر وهو يحمل علم الوحدة مرصعاً بأربع نجوم مطالبة بن بِلّه بالانضمام إلى مشروع الوحدة تلك.

ـ المحاولة نفسها تكررت مع الشعب التونسي. بعد الاستقلال، أخذت القيادة البورقيبية خط قطع الشعب التونسي عن الأمة العربية كسياسة منهجية لها. المحاولة لم تجدِ فتيلاً، لذا ما إن أعلن الاتفاق على الوحدة بين الحكومتين التونسية والليبية، حتى أيد الشعب التونسي هذا الاتفاق الوحدوي بحماسة منقطعة النظير، وذهبت هباء كل دعوة معادية أو مغايرة للنزوع الوحدوي.

لنأخذ حالة أخرى أكثر وضوحاً: بعد شعور إقليمي مصري، نظّره وأدلجه نفر غير قليل من الإنتلجنسيا المصرية، استمر حوالى ثلاثة أرباع القرن، منذ سحق حركة عرابي وحتى ثورة ٢٣ تموز/يوليو، استطاع عبد الناصر أن ينمي وعياً وحدوياً مناسباً في مصر. نعم، إننا نرى الآن انكفاء إقليمياً مصرياً يجد جذوره في المرحلة ما قبل الناصرية، في صفوف الإنتلجنسيا المصرية بخاصة، إلا أن الوعي الوحدوي العربي، وإن أصيب وضعف بعد نزع الناصرية، لن يعدم جذوراً مع أول نهوض ثوري جديد.

ماذا تعني هذه المعاينات؟

تعني أمرين في آن واحد: الأول، أن الوحدة ممكنة. الثاني، أن الوحدة كامنة. أي أن ثمة وحدة بالقوة وإن لم تكن بالفعل. وإن الوعي كفيل بنقلها من القوة إلى الفعل.

ـ هذه الوحدة بالقوة هي التي تفسر استمرار جذوة وحدوية في مناخات إقليمية غالبة. هذا الواقع يفسر التظاهرة البعثية في مراحلها الأولى، كما يفسر الوحدوية الناصرية التي انفجرت في مناخ مصر الإقليمي، ويفسر أيضاً نزوع بن بلّه العربي، كما يفسر، الآن، التظاهرة القذافية.

ماذا أعني بأن الوحدة بالقوة تفسر التظاهرات الوحدوية التي تسبح ضد تيار إقليمي؟

في التطور العربي الحديث، نلاحظ، كما قلت قبلاً، أن ثمة ميلاً تاريخياً: مع تقدم حركة الثورة العربية ينمو الوعي الوحدوي، وتكبر، بالتالي، احتمالات الوحدة. والعكس صحيح أيضاً: مع التراجع تنمو وتشتد الميول الانعزالية ويستفحل الاستنقاع الإقليمي.

كيف يمكن تظاهرة وحدوية، كالتظاهرة القذافية، أن تنفجر في مناخ هزيمة؟

إن الانفجار الوحدوي في مناخ إقليمي تولده أو تشدده الهزيمة إنما يؤكد ما قلت: عمق وتأصل الشعور بالانتماء العربي. هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإن مثل هذا الانفجار الوحدوي الذي يتقلص في مناخ الهزيمة، إنما يؤكد حقيقة وواقعية الميل الذي ذكرت.

إن لتلك التظاهرات الوحدوية السابحة ضد الاستنقاع الإقليمي دلالة قد تكون تناقضية في الظاهرة: حتى عندما تكون احتمالات الوحدة غائبة عن السطح أو بعيدة عن أفق يقع في مدى بصرنا، فإنها، في الوقت نفسه، قد تكون قريبة جداً منا: قد تكون في منعطف، في كمين، في زاوية مركونة، الخ.

إن المسار التاريخي ليس انسياباً ملساً، منتظماً، رتيباً، منهجياً، بل هو تعاقب بين المنتظم وغير المتوقع. لكن غير المتوقع هنا ليس ظاهرة لاعقلانية، لأنه ذو جذور مؤصلة في الواقع. فغير المتوقع هو الواقع الكامن الذي يتحول، مع النضج، إلى واقع قائم.

ما الذي يمكن أن نستجرّه من هذه الحقيقة: لا ينبغي الخوف من الاستنقاع الإقليمي أو الاستسلام له. فالاحتمال الوحدوي الغائب عن أنظارنا قد ينفجر في لحظة ما بين أرجلنا. ومن هنا، فمن الصواب على الدوام أن نعتبر الوحدة، حتى في أعتى الاختناقات الإقليمية والانفصالية، شعاراً يتمتع براهنية ما. ليس من الضروري أن تكون الوحدة في أمر اليوم على الدوام، لكنها راهنة على الدوام. وهذا يعني ضرورة التأكيد على دور الوعي الوحدوي والدعوة الوحدوية والعمل لشحذ الأول وتعميق وتوسيع الثانية.

ـ الميل الثاني الجاذب أو المكور حول المركز في السيرورة الوحدوية هو العامل الخارجي. أعني بالعامل الخارجي مفاعيل الهيمنة الإمبريالية وضغوطها ونهبها للشعب العربي، فضلاً عن زحوف أو تهديدات عدد من الدول القائمة على أطراف الوطن العربي وفي قلبه. نعم إن دور الإمبريالية في الوطن العربي دور تناقضي، فهو، من جهة، يعزز ويشجع ميول التجزئة، لكنه يعود، من جهة أخرى، ليشحذ النوازع الوحدوية ويوجه حدها ضد سائر أشكال نفوذها. إن الإمبريالية قد جزأت الوطن العربي وولدت وحدته من جديد.

ماذا كان منطلق الناصرية الوحدوي؟ لا خلاص من سائر أشكال النفوذ الاستعماري من دون وحدة، لأن التجزئة هي المناخ الملائم لتفريخ أشكال متنوعة للنفوذ الاستعماري في الوطن العربي. لنتأمل أول تجربة وحدوية في تاريخ العرب الحديث، وحدة العام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا: لقد عبر هذان القطران إلى الوحدة عبر معركتي سويس: السويس المصرية جاءت دفعة واحدة من خلال العدوان الثلاثي. والسويس السورية جاءت مقسطة خلال أربع سنوات، قامت خلالها الإمبريالية بحبك المؤامرات، الانقلابات، الضغوط والحشود العسكرية (تركيا) والهجمات العسكرية العدوانية (إسرائيل). بعد السويسين، المصرية والسورية، جاء مبدأ أيزنهاور. ونشبت أول معركة سياسية جبهية بين مصر عبد الناصر وسوريا المتحالفة معها، والاستعمار الأمريكي الذي جهد ليملأ «الفراغ!» الذي تركه نزع الاستعمارين الإنكليزي والفرنسي في المشرق العربي. وعلى أشلاء هذا المذهب، غرز علم دولة وحدة مصر وسوريا، على الجمهورية العربية المتحدة. ثم نكس هذا العلم بعد ثلاث سنوات ونيف، لقصور في وعي قيادة دول الوحدة.

لعل إسرائيل، هذه الضفدعة التي تنتهك فيلاً منذ أكثر من ربع قرن هي المحرك الأعمق تأثيراً في سيرورة التوحيد العربي. لقد كانت إسرائيل لعنة وجزاء: لعبة الإمبريالية وجزاء التأخر العربي في آن. ففضلاً عن انتزاعها أرضاً عربية وتشريدها لشعبها أنهكت، ولا تزال (لتأخرهما بالطبع) القطرين اللذين يمكن اعتبارهما المركزين العصبيين للوطن العربي، مصر وسوريا. لكن هذا التحدي الإسرائيلي المرهق، ألا يحمل في طياته، بتحريكه وتدعيمه الميول والاتجاهات الوحدوية، نعمة الوحدة للعرب؟ إن المستقبل سيقدم إجابة عملية عن هذا التساؤل، ولكن يمكن القول بسرعة: إن هذا التحدي سيكون نعمة إذا أبقى الأمة العربية عموماً، ومصر وسوريا خصوصاً، في وضع يقع فوق الشعور بالانسحاق ودون الشعور بالأمان، أي في وضع الشعور بجدية وخطورة التحدي الإسرائيلي غير البالغ

مرحلة السحق، في حالة كهذه قد يلعب التحدي الإسرائيلي لا لصالح الوحدة فحسب، بل لصالح التقدم أيضاً.

ـ الميل الثالث الجاذب أو المكور حول المركز في السيرورة الوحدوية يتمثل في النزوع العربي إلى التقدم، إلى دخول العصر، إلى تأكيد الذات. في الموزاييك العربي القائم الذي يشكل ضرباً من مفارقة تاريخية (وذلك لأن العصر هو عصر الشعوب الكبيرة وعصر الاقتصادات ذات الأبعاد الكبيرة)، يشعر المواطن العربي، وبخاصة الواعي هذه الحقائق والمتحرق بالتالي لتقدم عربي يدخل العرب في العصر الذي يعيشون، وكأن الأمة العربية تعاني ضياعاً مزدوجاً: ضياع التأخر وضياع التشرذم، في آن معاً. كل ضياع يغذي الآخر ويعززه، ويندمجان بالنتيجة مكونين ضرباً من حالة مميزة، شاقة، تواجه الثورة العربية. وإذا كان التأخر العربي يشكل ضرباً من جرح أو امتهان للذات القومية، فإن التفتت العربي يكاد يكون، في عصر الهيمنة الإمبريالية، نوعاً من إعدام وإلغاء لهذه الذات. من هنا فإن الوحدة العربية تشكل مفتاح عملية إعادة تأكيد الذات القومية. إن الكيانات العربية المقزمة بكيفية مضاعفة، كمياً من حيث ضآلتها، ونوعياً من حيث تأخرها، إنما تخجل وتجرح الشعور بالانتماء العربي، وهذا ما يعطي عملية النضال في سبيل تأكيد الذات القومية أولوية مرموقة ودفعاً قوياً.

ثمة رأي ليس بلا وزن، منتشر إلى هذا الحد أو ذاك في صفوف فريق من التقدميين العرب (على قلة هؤلاء التقدميين)، يرى أن مسألة الوحدة العربية تمتص كل شيء أو أكثر مما تستحق، وإنما تسقط، بالتالي، مسألة التقدم أو تجعلها ملحقة وثانوية وتشوهها. هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإن ذلك الفريق يكنّ نفوراً خفياً من الملمح السلفي للوحدة العربية ويرى فيها ضرباً من استحالة من استحالات الايديولوجيات الإسلامية، لذا يَزْوَرُّ عن قضية الوحدة أو يزدريها أو يؤيدها بكلام عمومي ويدعو إلى جعلها قضية مستأخرة. ناهيك عن أننا لا نعدم من يسخر من هذا الذي سميناه تأكيد الذات.

ما نصيب هذه الأفكار من الصحة؟ ما المنطق الذي يحركها؟

ـ هذا الذي يسخر، باسم أممية مجردة، من المشاعر القومية المتجهة إلى تأكيد الذات، واقع في ضرب من عدمية قومية، فضلاً عن أنه يجهل الموقف الأممي الحق من المسألة القومية، يجهل موقف الأمميين الكبار من المسألة القومية الذين كانوا يقيمون لها الوزن الذي تستحقه، ولا يسفّهون المشاعر القومية لشعب يعاني «شقاء قومياً».

ـ إن القول بأن قضية الوحدة العربية تمتص كل شيء أو تمتص أكثر مما تستحق هو بمثابة اعتراف بالموقع الأساسي الذي تشغله المسألة القومية لدى شعب مفتت ومضطهد. لكن هؤلاء الذي يعترفون بهذا الواقع، يخطئون التأثير فيه. إن الطابور العربي الطويل الذي يصطفّ وراء مطلب الوحدة لن يقنعه بالطبع تجاهل المطلب الوحدوي. ما يمكن أن يقنعه هو أحد أمرين: **الأول** هو تحقيق هذه الوحدة، وعندما يتبعثر الطابور، ويعود للاصطفاف في طابور جديد من طراز جديد، وراء الاشتراكية مثلاً. **الثاني** هو استيعاب هذا المطلب القومي في منظور ديمقراطي اشتراكي، بحيث ينقل ما امتصته الوحدة العربية من طاقات إلى المطلب الديمقراطي الاشتراكي، في عملية تحقيق للوحدة العربية وتجاوزها جدلياً نحو الديمقراطية الاشتراكية. إن تجاهل المطلب الوحدوي، في محاولة لجعله لا يمتص طاقات ينبغي توفيرها لمسألة التقدم أشبه بحل النعامة، فضلاً عن أن الوحدة هي، كما قلنا في مناسبة سابقة، الشرط اللازم للتقدم العربي.

في مجتمع، كالمجتمع العربي الحالي، حيث تهيمن ايديولوجيات إسلامية، من الطبيعي أن نرى ملمحاً سلفياً إسلامياً في مطلب الوحدة العربية لدى الجماهير الشعبية. لكن العنصر الموضوعي والأساسي في مطلب الوحدة العربية ليس كذلك، فهو بالأحرى يتجه إلى المستقبل. وفضلاً عن ذلك، فإن الايديولوجيا السلفية الحقة لا تنظر بارتياح إلى الوحدة العربية، إذ ترى فيها تعويضاً، مرفوضاً، عن الوحدة الإسلامية وصرفاً عنها. المطلوب أن نعي هذا الواقع، وأن نميز بين الذاتي والموضوعي في سيرورة الوحدة العربية.

وفضلاً عن ذلك، فإن الوحدة العربية، كأي حدث تاريخي، ستكون كما يريدها صانعوها، ستكون سلفية إذا صنعتها قوى سلفية، وعصرية وعلمانية إذا صنعتها قوى عصرية وعلمانية. لذا فإن نفور هؤلاء «التقدميين» من المشروع الوحدوي لن يؤذي قضية الوحدة فحسب، بل يضيع على القوى العربية العصرية فرص الإمساك برافعة للثورة العربية، قد تكون هي الكفيلة بانتقال عضوي وأكيد من الثورة الديمقراطية الوحدوية إلى الثورة الديمقراطية الاشتراكية. إن نبذ هذه الرافعة قد يعدل، في الواقع، التخلي عن مشروع الثورة الديمقراطية الاشتراكية.

ما هي الميول النابذة، أو المبعدة عن المركز، في السيرورة الوحدوية؟

لو أننا في حديثنا عن الوحدة، قصرنا كلامنا على تلك الميول الثلاثة الجاذبة والمكورة، لكان كلامنا وحيد الجانب، وبالتالي لا يفيد جدياً في تقدم الوعي

الوحدوي نحو الإمساك بتلابيب الواقع، كما هو، ومن دون رغبة. إن ثمة عوامل نابذة في السيرورة الوحدوية، عوامل تفعل لصالح استمرار التجزئة. وهذه العوامل ليست ضعيفة، وليست عابرة، وأخيراً ليست مصطنعة.

وكما قلت في مناسبة سابقة: إن الواقع مكّار، الوقائع عنيدة. وهي تسخر بمن يتجاهلها أو يستخف بها. لقد مضى زمن طويل على الايديولوجيا القومية العربية وهي، بلا طائل، تكتفي بإنكار الواقع أو شتمه. ولقد أثبتت الأحداث، وتجارب النضال الوحدوي منها بخاصة، أن الإنكار والشتيمة لا يلغيان الواقع ولا يحوّلانه، إنما يلغيان فحسب قدرتنا على التأثير في الواقع. الشرط الأول لقهر الوقائع هو فهمها.

إن الميول والعوامل التي تلعب لصالح استمرار التجزئة هي، باختصار، التالية:

ـ العامل الأول النابذ في السيرورة الوحدوية هو التأخر العربي العام. هذا التأخر، الذي يتجلى أولاً، سياسياً، في إلغاء دور الشعب، ويتجلى ثانياً، ايديولوجياً، في كون الوعي العربي وعياً مفوتاً وقاصراً عن متطلبات التقدم العربي، ويتجلى ثالثاً، اقتصادياً، في كون الاقتصاد العربي اقتصاداً متأخراً، مندلقاً وتابعاً للاقتصاد الإمبريالي. والأدعى للمرارة، رغم طوفان المداخيل البترولية، أنه لا يبدو أن ثمة إمكانية جدية لتطور اقتصادية عربي مستقل، مكور ومتكامل. وبالتالي، فإن احتمالات بقاء التأخر العربي، بل تقدم هذا التخلف، لا تبدو غير واردة.

والواقع أن التأخر، بما يفرز من مصالح فئوية إقليمية محدودة، من ايديولوجيات ضيقة الأفق وانعزالية، من منافسات (ذات طبيعة رجعية بالضرورة) بين الأقطار من نزعات المحافظة على الخصوصيات المحلية، يشكل العرقلة الأكثر كؤداً أمام الوحدة العربية، بوصفه، أي التأخر، عاملاً أساسياً في التبعثر العربي.

إن أحد مفاعيل التأخر الأكثر سلبية في السيرورة الوحدوية يتجلى في واقع أن انمطاط الأرض العربية إنما يفرز أقصى سلبياته هنا، في هذه الحالة، نعم، إن الأرض العربية تنعم بالتواصل (الفاصل الإسرائيلي سيزول على الأرجح، مع التقدم العربي والوحدة)، لكنها ليست شيئاً ما يشبه الصحن الذي يلملم ساكنيه ويشبكهم ويشد أواصرهم، بل هي منبسطة ومتطاولة في مساحات شاسعة تملؤها هوى من صحار. هذه الحالة من الانمطاط الأرضي ما كان ممكناً، بالطبع، أن تلعب كل هذا الدور السلبي الذي نلمسه لولا حالة التأخر، الاقتصادي بالطبع التي يعيشها الشعب العربي، إن أرض كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ليست أقل

انمطاطاً وتناثراً في كثير من الأرض العربية، مع ذلك فإن بنياتهما الاقتصادية والصناعية المتقدمة ووجود سلطة مركزية فيهما قد ألغى السلبيات التي نراها في الحالة العربية.

إن تناثر الأرض العربية، حيث الكتل البشرية العربية تنبسط في ضرب من تواصل (كالبلدان الأوروبية مثلاً)، بل تتناثر في كتل منشورة على ضفاف الأنهار وعلى الأشرطة الساحلية، يخلق تربة ملائمة لقيام ضرب من كيانات إقليمية تتمتع بشيء غير قليل من الاتساق الأرضي. هذا الاتساق، مصحوباً بالتأخر العاجز بالطبع عن بناء شبكة جسور فوق الهوى الصحراوية، يفرز بالنتيجة، ومع عزلة تاريخية تطول أو تقصر إلى هذا الحد أو ذاك، إما بسبب قيام دويلات محلية أو بفعل تقسيم ناجم عن تعدد الدول الأوروبية المستعمرة، نوعاً من ايديولوجيا إقليمية وخصوصية محلية.

هذا الانمطاط الأرضي المعزز بالتأخر يلعب، بداهة، ضد الوحدة العربية. فالتأخر في حد ذاته، ناهيك عن تعززه بالتناثر الناجم عن الهوى الصحراوية، يولّد روحاً انكفائية واكتفائية تشكل غذاء لايديولوجيا التجزئة، تضعف النزوع الوحدوي وتدفع بالمطلب الوحدوي إلى وراء، وفي المقابل، فإن التقدم، الاقتصادي بخاصة، يفعل في اتجاه معاكس، إذا قاده، في الحالة العربية، ما هو سياسي، في طريق بناء اقتصاد عربي، واحد، متكامل، مكور (متمحور حول ذاته)، ويغلّب بالتالي لصالح النزوع الوحدوي، إذ يسهل قضم الخصوصيات والمصالح المحلية وتبديد الانعزالية ومناخ التجزئة.

إن تاريخ سيرورة التوحيد القومي في بلدان أوروبا الغربية يقدم صورة عن هذه الحقيقة الواقعة: إن التقدم الاقتصادي الذي صنعته البرجوازية، أسهم إلى حد بعيد في إضعاف الانعزالية الإقطاعية وتصفية الخصوصيات المحلية، وكان الطاحونة التي أسهمت في سحق التناثر والخصوصية والانعزالية خلال سيرورة التوحيد القومي في الغرب.

ـ العامل الثاني النابذ في السيرورة الوحدوية هو الهيمنة الإمبريالية ومحاولتها ممارسة ضرب من التجميد للاحتمالات الوحدوية السياسية. إن الدور الذي تمارسه الإمبريالية في حربها، الخفية تارة والمعلنة تارة أخرى، ضد الوحدة العربية، لا يتمثل في فعلها القاصم فحسب، بل في فعلها المانع أيضاً. ولنتذكر فقط كمثال، فحسب، ماذا فعلت القوى الإمبريالية عندما لاحت، إثر ثورة ١٤ تموز/يوليو مباشرة، احتمالات وحدة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق (أي مصر + سوريا +العراق): إنزال عسكري أمريكي في لبنان، وإنزال عسكري إنكليزي في المملكة

الأردنية الهاشمية. ولم يتم سحب القوات العسكرية الأمريكية والإنكليزية إلا بعد أن تلاشت احتمالات تلك الوحدة بصعود موج معاد للوحدة مؤلف من حلف مؤلف من ثلاثة عناصر رئيسية: قوة قاسم وقوة الحركة القومية الكردية وقوة الحزب الشيوعي العراقي. أليس أمراً جديراً بالتأمل والتحليل انسحاب أمريكا من لبنان وبريطانيا من الأردن في وقت بلغ فيه المد الشيوعي العراقي، وكان القوة الأضخم والأكثر قتالية ضد الوحدة، الأوج، وأن يتم الإنزال العسكري في وقت لاح فيه الاحتمال الوحدوي؟

إن دور الإمبريالية المعادي للوحدة قبل أن تقوم يتجلى في أنها قد أسهمت بإضعاف احتمالات طريق بروسي عربي للوحدة. لا شك في أن العوامل الداخلية العربية لعبت الدور الأكثر أهمية، وتتمثل أساساً، كما سنرى بعد قليل، في تأخر الوعي الوحدوي في مصر وعدم نشوء برجوازية عربية حقة مفترسة، لكن دور الإمبريالية يبقى كبيراً. لنتذكر الانفصال. لقد لعبت الدول الإمبريالية الكبرى الثلاث (بما في ذلك فرنسا الديغولية التي كانت تبدو بعيدة عن أحداث المشرق السياسية ولامبالية بها) دوراً ما في الانفصال. كما أنها لعبت دوراً في ردع عبد الناصر، المتردد في الأساس، من تصفية الانقلاب الانفصالي بالقوة. إن مشروع عبد الناصر الوحدوي يكمن في أساس عداء الدول الإمبريالية لعبد الناصر[٣].

والعداء للوحدة لا يحرك سياسات الدولة الإمبريالية وحدها، بل يحرك أيضاً، وبعداء أشد، سياسات الدول المجاورة للوطن العربي: إسرائيل، إيران، تركيا، الحبشة، إن هذه الدول ترى، بهذا القدر أو ذاك من الجدية أو الخطورة، إلى الوحدة العربية بمثابة خطر يهدد كيانها، كإسرائيل، أو بمثابة مشروع يعملق قوة العرب، فيقزم بالتالي قوتها ووجودها.

ولعل موقف إسرائيل يشكل الحالة القصوى، عداء وصراحة وأدلجة، لموقف تلك الدول. فإسرائيل التي ترى في الوحدة العربية نهاية مؤكدة للحلم الصهيوني، تتخذ موقفاً ليس عدائياً فحسب، بل قتالياً أيضاً ضد المشروع الوحدوي، وهي تلخص، على لسان «ايبان»، التناقض الأساسي في الشرق الأوسط بوصفه التناقض بين الوحدة والتعدد، وترى إلى المشروع الوحدوي بمثابة عمل يورث العداوات

---

(٣) حتى دولة بعيدة، مثل الاتحاد السوفياتي، علاقاتها بالأمة العربية علاقات إيجابية ولا تنطوي على عنصر إمبريالي، لا تنظر بارتياح إلى المشروع الوحدوي لا لاعتبارات ايديولوجية، ليست في الراجح سوى تبرير وتغطية لموقف سياسي، بل لاعتبارات سياسية. فهي ترى إلى المشروع الوحدوي بمثابة بناء مركز جاذب لشعوب الجمهوريات السوفياتية الإسلامية، يشوش على وحدة الاتحاد السوفياتي.

والتناقضات بل والحروب في المنطقة، في حين أن التعدد، أي وجود شعيبات وطوائف متعددة مستقلة في كيانات ودويلات (وبالتالي التخلي عن زعم وجود أمة عربية) الذي يفترض أن يغلب نهائياً في المستقبل، يأتي بالاستقرار والازدهار والسلام في منطقة الشرق الأوسط.

لذا فإن إسرائيل أولاً، بالإضافة إلى الدول الإمبريالية وتلك الدول المجاورة وشراشرها الايديولوجية أو البشرية في الوطن العربي، فضلاً عن مستشرقين يخدمون موضوعياً (ولا نقول ذاتياً) المشروع الإمبريالي ـ كل هؤلاء يعملون بلا كلل، وعلى جميع الصعد، على إظهار المشروع الوحدوي بمثابة مشروع لاعقلاني، طوباوي، عبثي، مغاير لخط التطور التاريخي.

ـ العامل الثالث النابذ في السيرورة الوحدوية هو واقع التجزئة والمقاومة التي يبديها. هذا الواقع الذي يتمتع بهذا الحد وذاك من الصلابة أو الهشاشة، من الرسوخ أو الرخاوة، من العمق أو السطحية، متفاوت بين قطر وآخر، لا يتمثل فقط بمصالح الأشخاص والفئات الراكبة على بنية سياسية ما قائمة، بل يتمثل أيضاً، وفي كيفية أوزن وأشد تأثيراً، في الايديولوجيا الإقليمية، الضمنية أو الواعية. على هذا الصعيد لا يبدو من الصواب التركيز على المصالح فقط، سواء الطبقية أو الفئوية أو الإقليمية (على رغم أهميتها الكبيرة)، بوصفها مطلقاً أو باعتبارها العقبة الأساسية والوحيدة. إن الايديولوجيا الإقليمية، أي مجموعة الآراء والأوهام والرغبات التي تتبلور في إطار كيان إقليمي أو حوله، التي تلوي رؤية حاملها للواقع، تلعب الدور الأكثر كؤداً أمام النزوع الوحدوي[٤]، أما المصلحة الإقليمية، أي مصلحة جماع الناس الذين يسكنون إقليماً ما، المفهومة فهماً صحيحاً وعلى المدى البعيد، فلا تتعارض مع الوحدة العربية، بل على العكس، فهي تتفق معها وتستدعيها.

لنأخذ مثلاً افتراض وحدة مصرية ـ ليبية: في وحدة كهذه، وعلى المدى القصير، لا شك في أن الشعب الليبي سيكون خاسراً على الصعيد المالي. لكن هذه الخسارة ستعوض بالتأكيد لا على الصعيد القومي فقط، بل في الصعد الأخرى، التقني، الثقافي، الاجتماعي، التصنيعي... إلخ. إن وحدة ليبية ـ مصرية لن تكون

---

(٤) ومثالها الأشهر دفاع الحزب الشيوعي العراقي عن «البرجوازية» العراقية «المهدّدة!» من قبل البرجوازية المصرية، عندما لاحت احتمالات وحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة (مصر + سوريا) بعيد ثورة تموز/يوليو ١٩٥٧. وكذلك دفاع الحزب الشيوعي السوري لا عن البرجوازية السورية فقط، بل عن تجار سوق الصالحية في دمشق ضد «الابتلاع البرجوازي» المصري.

تدعيماً لاستقلال ليبيا (ومصر أيضاً) السياسي فحسب، بل ستكون جسراً يقطع عليه الشعب الليبي الفارق بين مستوى التطور الليبي ومستوى التطور المصري.

طبعاً، إنني عندما أتحدث عن واقع التجزئة، لا أريد أن أرطم الرومانسية الوحدوية فحسب، التي تكتفي بإدانة ذلك الواقع من دون أن تهتم بتحليله وقياس كثافته واستجلاء مفاعيله النابذة للوحدة، بل أريد أيضاً القول إن العمل في سبيل تصفية الواقع الموضوعي للتجزئة إنما يتطلب منا أن نأخذ بالاعتبار الوزن والجذور التاريخية والجغرافية للتجزئة (بالطبع، لا نعني هنا التجزئة البالغة أقصى درجات الاصطناع، والناجمة عن المسطرة الاستعمارية فقط). وهذا يعني أن المشروع الوحدوي، فضلاً عن ضرورة مرونته، لكي يمكنه استيعاب تضاريس التجزئة، ينبغي ألّا ينفي على المدى القريب والمتوسط، وبعد توفير الإطار السياسي لوحدة حقه، الأخذ بالاعتبار المصالح الإقليمية التي لا تعرقل سيرورة التذويب الوحدوية، وبالتالي أن تتجه هذه السيرورة إلى تذويب يتم رويداً رويداً، لكن بمنهجية ومن دون تردد، للمصالح والخصوصيات الإقليمية، وإلى اجتثاث جذور التجزئة واحداً بعد الآخر، وأن تتوفر هذه السيرورة على ضمان توازن ما في مصالح الأقطار، حيث تتدرج عملية التذويب مع نمو وعي الشعب بسلامة تخطي ما هو إقليمي لصالح ما هو قومي، توازن يشكل التحقيق الأسلم والأبعد نظراً حتى للمصالح القطرية المفهومة فهماً صحيحاً.

ـ العامل الرابع النابذ في السيرورة الوحدوية هو الايديولوجيات الضمنية أو الصريحة للأقليات الدينية والقومية في الوطن العربي. بالطبع إن موقف هذه الايديولوجيات الضمنية الأقلوية إزاء مسألة الوحدة العربية ليس متماثلاً، لكن يمكن القول، بوجه عام، إنها بين لامبالية أو متوجسة أو معادية(٥).

ما كان لهذه الايديولوجيات الضمنية أن تأخذ هذا التأثير الوازن، لو أن ايديولوجيا حديثة وعصرية تسود الجماهير (وكيف يمكن ذلك ما دام ٧٠ ـ ٨٠ بالمئة من الشعب العربي ما زال أمياً؟). لكن بما أن الايديولوجيات التقليدية لا تزال هي المهيمنة، لذا نرى نسغها يسري حتى في عروق ايديولوجيات تريد نفسها حديثة وعصرية، كالايديولوجيا القومية العربية والماركسية العربية. هذه الواقعة لم تحظ،

---

(٥) الايديولوجيات الأقلوية، لا الأقليات بالذات، هي التي نراها، لأسباب تاريخية نابذة للنزوع الوحدوي. وبالتالي فإننا لا ننكر (بل، على العكس، نثمن)، أن العناصر الطليعية من الأقليات تغدو قومية عربية ووحدوية بقدر ما تستوعب الايديولوجيا القومية الحديثة وتتخلص من أوهام الايديولوجيا التقليدية الأقلوية. وكثيراً ما تلعب هذه العناصر الطليعية دوراً ثورياً بالغ الأهمية في تقدم وتطور وطنها وأمتها.

كالعادة، باهتمام الايديولوجيا القومية العربية، بل كان بعض منظريها يضيق بها، لكن هذا الموقف لم يفد قضية الوحدة، بل، على العكس، فقد أوقع بها أضراراً غير بسيطة.

بعض غير قليل من الايديولوجيات (الضمنية بالطبع، ودوماً) المسيحية العربية ترى في الوحدة العربية وحدة إسلامية مقنّعة، ايديولوجيات الأقوام غير العربية (أكراد، بربر، زنوج، الخ.) ترى في الوحدة العربية إنكاراً لوجودها القومي وتسلطاً عربياً عليها. ايديولوجيات الفرق الإسلامية غير السنّية ترى إلى الوحدة العربية بمثابة استحالة من استحالات المذهب السني.

هذا الواقع ينبغي أن نراه بوضوح، أن نعطيه وزنه الفعلي، أن نتلمس جذوره التاريخية البعيدة الغور، وأن نعمل بالتالي على تجاوزه. إن الايديولوجيات الأقلوية وازنة، وهي تبرز بتظاهرات وتجليات مختلفة، من أشكال تنظيم ووعي تقليدية، إلى أشكال تنظيم ووعي يراد لها أن تكون حديثة (حتى بعض الماركساويات العربية نلمح في طياتها عنصراً ايديولوجيا أقلوياً ضمنياً).

لا شك في أن من العسف وضع مواقع جميع تلك الايديولوجيات في كيس واحد، فالواقع أن الايديولوجيات المسيحية، وبخاصة التي لم تستلب أو ترضض من قبل الاستعمار الغربي استلاباً وترضيضاً كاملين، لم تنفصم عن الشعور العربي وعن التربة العربية، فالدور الذي قام به مثقفون مسيحيون عرب كان كبيراً في تحديث الفكر العربي، كما عملوا في صياغة ضرب من تركيبة ايديولوجية، حاولت أن تدفع، ما وسعها وعيها، إلى تحديث المجتمع العربي وعقلنته، تركيبة تمثلت في الايديولوجية القومية العربية، في مراحلها الأولى بخاصة. مع ذلك، فإن ذكريات الماضي التي لم تبرح بعد الذاكرة تماماً وذيول الغزو الكولونيالي للوطن العربي، والثقل الشديد جداً في سيرورة علمنة وتحديث المجتمع العربي ـ كل تلك العوامل جعلت الكتلة المسيحية الرئيسية غير قادرة على تفهم الايديولوجيا والحركة القومية العربية، وبالتالي جعلت تأثير أولئك المثقفين المسيحيين القوميين العرب والعلمانيين محدوداً.

لقد آن للحركة القومية العربية أن تولي مسألة الأقليات العناية التي تستحقها. من الخطأ الازورار عن هذه المسألة أو وضعها على الرف، على أساس أن الزمن سيحلها، إنها مشكلة غير ممتنعة، وبخاصة موقف المواطنين العرب المسيحيين أو موقف الفرق الإسلامية غير السنّية، بل على العكس، فنحن نعتقد، رغم الجذور التاريخية، أن التأكيد على علمانية الحركة القومية العربية ودولة الوحدة العربية والنضال لتطبيقها سيفتح أرحب السبل لحلها من دون تأثير وبجدية.

أما مشكل الأقوام غير العربية، فينبغي أن يحل على أساس مصلحة الوحدة العربية والاندماج القومي العربي. وهذه الحلول تصبح ممكنة بقدر ما يتدمقرط المجتمع العربي. لكن، إلى أن يتم ذلك، ينبغي حلها، تبعاً لشروط وظروف كل حالة ملموسة بعينها، بمنح هذه الأقلية الحكم الذاتي وتلك أبعد من الحكم الذاتي، والأخرى الاستقلال التام. إن هذه الأقوام تلعب، بوعي أو من دون وعي، ضد الوحدة العربية، ولعبها أحياناً حاسم ضد الوحدة العربية، والوحدة أثمن وأغلى من تجزئة مبررها الوحيد الحفاظ على تعايش، ظاهري وملغوم وهش، مع قوم آخر لا يهضم مطمحنا القومي العربي: الوحدة العربية.

ـ العامل الخامس النابذ في السيرورة الوحدوية هو شخصنة السلطة التي أصبحت تظاهرة غالبة في الميدان السياسي العربي. والواقع أن شخصنة السلطة، أي الاندماج الحاصل بين السلطة والشخص الذي يشغلها، تضع أشد العقبات كؤداً أمام عملية الوحدة العربية، ذلك لأنه من الصعوبة بمكان، إن لم نقل من المستحيل، أن يخلي المهيمن على السلطة الساح لصالح آخر في سبيل عملية وحدوية قد تكلفه مركزه السياسي. هذه الشخصنة في البنية السياسية العربية عززت وتعزز إلى أقصى حد العوامل النابذة الأخرى للسيرورة الوحدوية، ذلك لأن السلطة المشخصنة لا بد من أن تستخدم سائر العوامل والعناصر المؤاتية للتجزئة في سبيل تدعيم مواقعها، بحيث يصبح الوضع أو البنيان الإقليمي مرتكزاً وسياجاً و«مجالاً حيوياً» لها.

من الممكن أن تصبح شخصنةُ السلطة عاملاً إيجابياً أو جاذباً في السيرورة الوحدوية لو أن ثمة احتمالاً لطريق بروسي إلى الوحدة العربية. ونعني بالطريق البروسي ارتكاز العملية الوحدوية على قطر ـ محور أو قطر ـ مركز يلف حوله ويجذب إليه الأقطار أو الأقاليم العربية الأخرى، كما نعني به انخراط الوطن العربي عموماً أو القطر ـ المحور خصوصاً في سيرورة تقدم (سيّان أكانت برجوازية أم اشتراكية) تنقل المجتمع العربي من مرحلة تاريخية إلى أخرى. عملية الانتقال هذه هي العامل الأكثر أهمية في التمهيد للتوحيد القومي وإنضاجه، بل قل هي المدفعية البعيدة المدى التي تدك العراقيل والمصاعب التي تواجه عملية البناء الوحدوية.

بيد أن شخصنة السلطة التي تتفاقم وتتدعم في المرحلة الحالية من تطور الوطن العربي، عندما تتم في ظل سيرورة تقهقرية أو تراجعية، كالتي نشهدها اليوم في معظم الأقطار العربية، تصبح العقبة الأكثر عناداً في وجه الاحتمال أو المشروع الوحدوي. من هنا، فإن الديمقراطية التي تشكل نقيضاً مطلقاً لشخصنة السلطة، تشكل الطريق الأكثر مؤاتاة وملاءمة إلى الوحدة العربية ـ لسنا بصدد التنظير لـ«طريق

ديمقراطي إلى الوحدة» بوصفه مطلقاً وقانوناً يحكم السيرورة الوحدوية، وكل ما عداه يشكل خطأً أو محاولة لا جدوى منها. نحن فقط إزاء معاينة تبين أن دمقرطة الحياة السياسية العربية تفتح أرحب السبل أمام المشروع الوحدوي وتتسق معه وتنضجه. إن تجربة وحدة ١٩٥٨ بين مصر وسوريا تقدم شاهداً لا يدحض على هذه الحقيقة: الوضع الديمقراطي في سوريا، وبالتالي عدم وجود سلطة سورية مشخصنة، سهل إلى أقصى حد عملية توحيد مصر وسوريا. هذا الملمح الديمقراطي في العملية الوحدوية يفترض، بخاصة في المرحلة الانهيارية الراهنة، حيث تنبعث من جوف التاريخ العربي أنظمة استبداد شرقي «محدثة»، تمفصلاً وتلاحماً وتكاملاً بين المشروع الديمقراطي والمشروع الوحدوي. والنضال في سبيل دمقرطة المجتمع العربي يصب في/ ويتكامل مع النضال في سبيل وحدة الوطن العربي.

ـ ٥ ـ

في السيرورة الوحدوية لا نرى فقط عوامل نابذة، كالتي تحدثنا عنها قبلاً، بل نرى أيضاً نقاط ضعف وثغرات تجعل هذه السيرورة أكثر صعوبة. هذه العوامل، وتختلف بعض الاختلاف عن العوامل النابذة، الغائبة عن العملية الوحدوية أو الضعيفة والقاصرة فيها، تشكل الثغرة الأكثر خطورة في السيرورة الوحدوية، بل يمكن القول إن أصعب عثراتها، في الماضي، قد جاءت عنها وإن مستقبلها قد يرتبط بها.

سأختار من هذه العوامل العاملين الأكثر أهمية والأكثر إثارة للجدل: **الأول** هو افتقار الوطن العربي إلى تطور برجوازي حق، وبالتالي التناقضات بين البرجوازيات الإقليمية العربية وأثرها السلبي على السيرورة الوحدوية. **الثاني** هو ضعف دور القطر العربي ـ المركز، أو القائد للعملية الوحدوية.

خلافاً لبلدان أوروبا الغربية التي شهدت تطوراً برجوازياً حقاً، أي تطوراً مستقلاً، مكوراً (متمحوراً على ذاته)، لم يشهد الوطن العربي من خليجه إلى محيطه، شأن بلدان العالم الثالث الأخرى، سوى تطور برجوازي سطحي، محدود، تابع، مندلق. هذا المنحى في التطور الاقتصادي العربي الذي أقلقه الاستعمار ولجمه في الوقت نفسه، كان يدفع، بالطبع، الماء إلى طاحون التجزئة. فبعد أن فسخ الاستعمار أنماط الإنتاج العربية البدائية التقليدية وقطع الروابط والصلات، وإن المحدودة، فيما بين اقتصادات الأقطار العربية، أتبع اقتصاد كل قطر، معزولاً عن الآخر، بالاقتصاد الرأسمالي العالمي بوجه عام وباقتصاد المتروبول المهيمن بوجه خاص. هذه السيرورة،

كما تبين كل التحليلات الاقتصادية الحديثة، لم تتوقف بعد الاستقلالات السياسية التي نالتها الأقطار العربية، فميكانية الهيمنة الإمبريالية لا تزال شغالة، تلعب لعبتها في إطار بنى أو كيانات سياسية لا تقودها قوى سياسية حديثة. إن هذه التظاهرة تشكّل جانباً من جوانب سيرورة سمّيت بـ«تقدم التخلف»، التي تعبر عن تفاقهم عملية السحق الإمبريالي للوطن العربي.

إذاً، وخلافاً لمزاعم الماركسية الاقتصادوية، وما دامت ميكانية الهيمنة الإمبريالية قد سحقت وتسحق كل بدايات ونزوعات التكامل الاقتصادي العربي، وقطعت الصلات ما بين الاقتصادات العربية التقليدية ما قبل الرأسمالية، وأطلقت تطوراً اقتصادياً تجزئوياً، فلا صلة البتة، إن لم نقل العكس، بين تكوّن الوعي القومي العربي الذي يسير في خط ناقض للتجزئة، وبين التطورات البرجوازية العربية، وهي تطورات، كما قلنا من قبل، تنزع إلى تدعيم الكيانات القطرية القائمة، وتعزيز الايديولوجيات الإقليمية، وبلورة برجوازيات قطرية مستقلة عن بعضها البعض من جهة، ومرتبطة بمتروبولها الخاص من جهة أخرى.

هذه الحقيقة تظهر خطأ محاولة سحب النظرية الستالينية، حول تكوّن الأمم والحركات القومية الأوروبية، على الحركة القومية العربية وعملية الوحدة العربية، فالوعي القومي العربي ليس فقط غير ذي صلة بالتطور الاقتصادي البرجوازي التجزئوي العربي، بل يسير في خط معاكس له، الأمر الذي يؤكد، في الحالة العربية هذه، استقلال السياسة العربية النسبي عن الاقتصاد من جهة، والطابع المتأخر والتابع للبرجوازيات العربية من جهة أخرى.

إن البرجوازيات العربية التي نبتت في تربة إقطاع شرقي، ولدت مخصية، لا لهذا السبب فقط، بل أيضاً بفعل الثقل الإمبريالي الذي حضنها وأعاق تطورها في الوقت نفسه. هذا الواقع حال دون تكوّن برجوازية عربية، واحدة مفترسة، برجوازية تتكون في قطر يوفر الظروف الأنسب لتطورها، ثم تمد أذرعها في حركة أخطبوطية، مكورة حول ذلك القطر الأقطار العربية الأخرى، فتمتص وتستوعب البرجوازيات العربية الأخرى، وتصهر الاقتصادات العربية، وتمهد الأرض بالتالي لعملية التوحيد السياسي بما يشبه القصف التمهيدي لمدفعية بعيدة المدى على أسوار التجزئة، كما جرى في أكثر من بلد في غرب أوروبا.

إن التطور التابع والتجزئوي الذي وسم التطور الاقتصادي العربي، جعل النزوع البرجوازي العربي نزوعاً غير موحد، غير صاهر، وبالتالي غير قومي، غير عربي. إن ضعف البرجوازيات العربية، تشابُه القطاعات نشاطها في الصناعة أو التجارة أو المضاربات، أواصرها القوية بالبنى التقليدية العربية، ارتباطاتها

بالمتروبولات الغربية وتبعيتها لها ـ كل هذا جعلها تتخذ، دفاعاً عن مصالحها الطبقية المحدودة، من الكيانات الإقليمية، تروساً لحماية مصالحها، مسهمة في الدفاع عن أسوار التجزئة القائمة بين الأقطار. ألم تلعب البرجوازيتان السورية واللبنانية دوراً في قطع علاقات لم يقطعها الاستعمار الفرنسي؟ ألم تلعب البرجوازية السورية دوراً في التآمر على وحدة مصر وسوريا؟

يقيناً إن البرجوازيات العربية متفاوتة من حيث مدى تطورها، لكنه تفاوت في درجة الضعف وليس تفاوتاً في مدى القوة: هناك برجوازية لم تكد تولد، أخرى تزحف، ثالثة تحبو، الخ.، لكن ليس هناك برجوازية واقفة على قدميها، بما في ذلك البرجوازية المصرية، امتلكت القدرة على إعطاء القطرالذي تنتمي إليه هيكلاً اقتصادياً برجوازياً حديثاً، وتجاوزته في اتجاه عملية افتراس اقتصاديات عربية أخرى. لو أن الوطن العربي شهد تطوراً كهذا، لرأيناه يلعب الدور الإيجابي الذي لعبه، مثلاً، التطور الاقتصادي البرجوازي الألماني في سيرورة وحدة ألمانيا في القرن التاسع عشر.

لو أن الوطن العربي شهد نشوء برجوازية حقة، برجوازية مفترسة، لرأينا فواصل التجزئة تتراخى، المصالح الإقليمية تتقزم وتذوب، الايديولوجيات الإقليمية تتراجع وتتساقط، الحدود تنلغم فتتهاوى بضربات سياسية ليست بالمتعبة. أين البرجوازية العربية المفترسة (وهل يمكن أن تنشأ في ظل الهيمنة الإمبريالية الساحقة؟) البرجوازية الذكر، إذا صح التعبير التي تلتهم وتطوي تحت جناحيها كل البرجوازيات العربية الأخرى، الرثة، المخصية، المتأخرة، المضاربة، التابعة، وتسهم، من خلال تحديث الاقتصاد العربي، في شد هذا التخلخل في البنية القومية العربية، في لحم الفواصل والثغرات والخصوصيات التي تعطي التجزئة مبررها ودعامتها؟! هاتوا برجوازية عربية كهذه، وخذوا وحدة عربية في فترة لا تزيد عن عقدين!

هذه الحقائق التي أوردنا، والتي أصبحت أولويات في الاقتصاد الماركسي الحديث، تكاد تكون غائبة عن الماركسية الاقتصادية العربية في كل تلاوينها، سواء الشرعية أم اليسارية. بل أكثر من ذلك، فالمعتقدية (الدوغمائية) التي تلبستها جعلتها تعجز عن أن تميز، من هذه الزاوية، طبيعة وسمات البرجوازيات الأوروبية المهيمنة والمتقدمة. الكل في نظرها برجوازية، وكفى المؤمنين شر التهليل. يكفي القياس، كما فعل أجدادنا بالمنطق اليوناني. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، من دون تمحيص للطابع التعريفي والمحدود لنظرية ستالين حول الحركة القومية، من دون معرفة وافية بتاريخ التطور القومي للشعوب الغربية، من دون تأمل رصين لتطور الواقع العربي، أسقطت الماركسية الاقتصادية العربية المخطط الستاليني المبسط عن

التطور الأوروبي على التطور العربي. ومن هنا علت صيحات صخّت الآذان تحذّر، أولاً، من جور ومخاطر عملية «الابتلاع» التي تقوم بها (أو قد تقوم بها) البرجوازية المصرية للبرجوازيات العربية الأخرى، داعية إلى مقاومتها وحماية البرجوازيات العربية الضعيفة التي تواجه غزواً برجوازياً مصرياً، وتندد، ثانياً، بالطريق البروسي (المعني هو الناصري ـ المصري) للوحدة العربية.

في الأدبيات الماركسية الاقتصادية العربية، وأكرر الشرعية واليسارية على حد سواء، لا يغيب فقط مفهوم البرجوازية الرثة، بل يغيب أيضاً مفهوم الهيمنة الإمبريالية، يجري إنكار الاستقلالية النسبية للسياسة وتسقط إلى مجرد تابع ميكاني وانعكاس مباشر للاقتصاد، في عالم، كالعالم العربي، لم تتبلور فيه الطبقات (كما في عالم رأسمالي متقدم وناضج) أولاً، ويعاني شقاء قومياً ثانياً.

في هذه الرؤية المبتسرة للواقع، كان من الطبيعي أن تسقط الماركسية الاقتصادية العربية في شباك المنطق الإقليمي، أن تنتهي إلى مواقع الدفاع عن التجزئة في أسوأ الأحوال ومعظمها، أو عدم المبالاة بقضية الوحدة في أحسن الأحوال وأندرها، وفي كل الأحوال اختزال النزوع القومي العربي إلى مسألة الارتباط بسوق أو المنازعة على سوق. هذا النزوع العميق الجذور في التاريخ أولاً، والعميق الارتباط بطموحات المستقبل ثانياً، علماً بأن هذه السوق التي يزعم الارتباط بها أو المنازعة عليها واقعة، في التحليل الأخير، في قبضة الإمبريالية.

لا شك في أن البرجوازية المصرية كانت البرجوازية العربية الأكثر تطوراً من سائر البرجوازيات العربية الأخرى، إلا أنها لم تكفّ عن كونها رثة، مخصيّة، مستعمرة ثم تابعة، ولهذا لم يفصح ممثلوها السياسيون (هذا إذا كان لها ممثلون سياسيون مميزون)، بصورة منهجية، عن ميول وحدوية أو توسعية. والنزوعات الوحدوية التي كانت تبرز بين حين وآخر، قبل ثورة ٢٣ تموز/يوليو، كانت، فضلاً عن طابعها الهامشي والعارض، تصدر عن أوساط تقليدية ما قبل برجوازية. إن وحدة العام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا لم تكن فقط غير ذات علاقة بالبرجوازية المصرية، بل، أكثر من ذلك، كانت ضد ميولها المتجهة بالأحرى إلى السودان[٦].

من النافل أن نحاجج ضد زعم ينقض نفسه بنفسه، ينسب إلى برجوازية

---

(٦) نعم، إن البرجوازية المصرية كانت متجهة إلى وحدة وادي النيل. لكن هذه الوجهة لم تكن وجهة البرجوازية المصرية وحدها، بل وجهة الشعب المصري بجميع طبقاته وقواه السياسية، بدءاً من الملك، مروراً بالوفد، وصولاً إلى الفرق الماركسية. كما أن هذا التوجه المصري العام ينبغي ألّا ينظر إليه بوصفه نزوعاً برجوازياً حديثاً، لأن وحدة وادي النيل، فضلاً عن الشرط والشريان الجغرافيين الموحدين، ذات جذور تاريخية، تبدأ، على الأقل، مع فتح محمد علي للسودان.

كولونيالية، البرجوازية المصرية، نزعة توسعية، في عالم تسوده القوى الإمبريالية. فإذا كان في أساس النزعة التوسعية، بحسب تحليل لينين للإمبريالية، الفائض من الرساميل المطلوب توظيفها في الخارج، فإننا نلاحظ أن مصر كانت على الدوام بحاجة إلى رساميل تدخل إليها لتستثمر فيها، لا العكس. هذا الواقع، أي عجز البرجوازية المصرية عن تحقيق فائض اقتصادي كاف، فضلاً عن سمتها المضاربة تارة، والطفيلية تارة أخرى، ناهيك عن تخلفها وتشابكها مع طبقة الملاكين العقاريين، جعلها عاجزة أو عازفة، وهنا السبب الأساسي لاصطدامها مع عبد الناصر، عن بناء اقتصاد مصري حديث، بناء يبدأ بفتح الاقتصاد المصري كله للسوق، فتح شرطه الأولي ثورة زراعية جذرية تضع الكتلة الفلاحية في إطار هذه السوق.

في وحدة العام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا، لم تكن البرجوازية المصرية هي وحدها العازفة والمتخوفة، بل البرجوازية السورية أيضاً. في سوريا، التي تعاني نقصاً ما في الاندماج القومي، كانت البرجوازية الحلبية (حزب الشعب + فرع الحزب الوطني في حلب)، ذات الروابط التجارية القديمة بالقسم الشمالي بخاصة من العراق، تتجه إلى إقامة وحدة مع العراق، وهو المشروع الذي بقي بؤرة تناقضات وصراعات سياسية استمرت حتى ثورة ١٤ تموز/يوليو في العراق. البرجوازية الدمشقية كانت بالأحرى منقسمة. قسم منها (فرع الحزب الوطني في دمشق) كان ميالاً مع بعض التردد إلى وحدة مع العراق. القسم الآخر، ويغلب فيه العنصر التجاري (ممثلاً، سياسياً، باتجاه خالد العظم)، لم يكن متحمساً لأية وحدة سواء مع مصر أو مع العراق. من وضع توقيعه على صك الوحدة من ممثلي البرجوازية السورية كان يتخذ موقفاً مزيجاً من المسايرة والتردد والرجاء.

هذه الوقائع تكاد تفقأ العين في وضوحها، مع ذلك لم يسع الماركسية الاقتصادية العربية، وهنا نضيف الطبقاوية، إلا أن تسم وحدة العام ١٩٥٨ بالميسم البرجوازي، وتجاهلت المحرك الخارجي، الإمبريالية الذي كان العامل الحاسم في قيامها[٧]، إلا أن تولول خوفاً على البرجوازية السورية المهددة «بالابتلاع» البرجوازي المصري[٨].

في الوقت الذي كانت فيه تلك الماركسية تخلع على النظام المصري لقب عميل

---

(٧) أنجلس، الذي لم يكن اقتصادوياً، بالطبع، أعطى العامل الخارجي في بناء الوحدة الألمانية أهمية أكبر في التطور البرجوازي الألماني الذي لم نشهد ما يشبهه في الوطن العربي.

(٨) انظر الهامش رقم (١٢)، ص ٨٥ من كتاب: **في المسألة القومية الديمقراطية**.

بنك مصر، كان عبد الناصر ينفض يده يأساً من إسهام البرجوازية المصرية الجدي في تنمية الاقتصاد المصري ويتجه إلى اقتحام المعترك الاقتصادي وإلى إلقاء عبء التنمية الرئيسي على أكتاف الدولة. بُعيد ذلك تنفجر ثورة ١٤ تموز/يوليو في العراق. إزاء الاحتمالات التي انفتحت أمام وحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة، يجري التهويل، في محاولة للقضاء على هذه الاحتمالات، بـ«خطر» البرجوازية المصرية على البرجوازية العراقية. وتحولت الماركسية الاقتصادية في العراق إلى ترسانة حرب ايديولوجية ضد القومية العربية، بوصفها حركة برجوازية «بونابرتية»، تهدد بابتلاع المصالح العراقية عموماً والمصالح البرجوازية العراقية خصوصاً لصالح البرجوازية المصرية. وفي معمعان هذه الحرب، نسوا تسلط البرجوازيات الإمبريالية على الاقتصاد العراقي، مركّزين النار عى خطر موهوم لبرجوازية رثة ومخصية هي البرجوازية المصرية.

في هذه الغمرة، في ١١ شباط/فبراير ١٩٥٩ تحديداً، أصدر عبد الناصر قرار تأميم البنك الأهلي وبنك مصر (ومجموعة الشركات المتفرعة والتابعة له). طبعاً، لم تقم دولة تضم مصر والعراق لكي نستطيع تتبع تظاهرات «الابتلاع البرجوازي» المصري للبرجوازية العراقية، لكن تجربة الوحدة المصرية ـ السورية تقدم مثالاً ساطعاً عن تهافت المنطق الماركسي الاقتصادي، ليس فقط حول العلاقات المتوازنة، اقتصادياً، بين مصر وسوريا خلال سني الوحدة، بل أيضاً حول طبيعة البرجوازيات العربية وفيما إذا كانت نعاجاً ذلولاً أم لبوات مفترسات، حول دورها الموهوم أو الفعلي في سيرورة الوحدة العربية، وكذلك حول الطبيعة الطبقية أو القومية للنزوع الوحدوي العربي وفيما إذا كانت هذه الطبيعة تلبي نزوع أمة (لتأكيد ذاتها والحفاظ على بقائها) أم مصالح طبقة.

بعيد قيام وحدة العام ١٩٥٨ التي لم تؤيدها جدياً البرجوازية السورية، أخذت هذه البرجوازية تنزلق رويداً رويداً إلى مواقع معارضة ثم عداء مكشوف إلى هذا الحد أو ذاك بلغ ذروته المستقلة عند صدور تأميمات تموز/يوليو ١٩٦١. هذا الانزلاق لم يكن ناجماً، بالطبع، عن خوفها من ابتلاع البرجوازية المصرية، بل عن أسباب عديدة، نقصر حديثنا هنا على السببين الرئيسيين منها: **الأول**، لأن دولة الوحدة قد حاولت، بإدخالها مبدأ التخطيط والتنمية إلى سوريا وإيلائهما اهتماماً مرموقاً، أن تحتوي البرجوازية السورية، المعتادة على ليبرالية اقتصادية منفلتة، في إطار خطة التنمية، وأن تطوع، إلى حد ما، مصالحها وفق متطلبات التنمية. **الثاني**، لأن دولة الوحدة، بإصدارها قانون الإصلاح الزراعي، منذ أيلول/سبتمبر ١٩٥٨، قد

وجهت ضربة إلى طبقة متداخلة ومتشابكة، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، مع الطبقة البرجوازية.

إن المسائل النظرية التي ثارت هنا تستدعي إجابات أوفى، لا نزعم أننا قدمنا سوى إشارات حولها، نرى من المفيد تثبيت خلاصتها ونتائجها:

أ ـ لم يشهد الوطن العربي تطوراً برجوازياً بالمعنى الحقيقي للكلمة، وإن هذه الواقعة هي أخطر نقاط ضعف العملية الوحدوية وأكبر ثغراتها. إن التطور البرجوازي النغل والمخصيّ الذي عرفه الوطن العربي يسير في خط مناقض لخط التوحيد القومي. إذا قيض للوطن العربي تطور اقتصادي حديث، فسيكون، من الزاوية السياسية، حصيلة نزوع غير برجوازي، وهذه إحدى مفارقات التطور العربي الحديث.

ب ـ في ظل انعدام احتمال ثوري، أو في ظل غياب تكتيك ثوري يتجه إلى تغيير جذري، من الخطأ أن يبرر اشتراكيّ لنفسه الدفاع عن برجوازية عربية ضد أخرى. إن اتخاذ موقف كهذا إنما يشير إلى العناصر الإقليمية والتقليدية التي تكمن في أساس ايديولوجيته التي يريدها اشتراكية وحديثة.

ج ـ إن معلّمي الاشتراكية الكبار كانوا يعتبرون التطور البرجوازي، ألحق بالطبع، خطوة تاريخية تقدمية، كانوا مع إنشاء دولة كبيرة، ممركزة، على أساس قومي، وذلك لأن مثل هذه الدولة تفتح المجال الأرحب لتطور أسرع وأشمل، وأخيراً كانوا يسخرون من الدولة الصغيرة ومن الخصوصيات المحلية، بوصفها رواسب ما قبل رأسمالية تثقل وتشوّه حركة التطور التاريخي.

د ـ في حال تناقض برجوازيتين عربيتين، أو في حال تهديد واحدة لأخرى بالابتلاع (وهذا، إلى حد كبير، مجرد افتراض، كما سبق أن أوضحنا، لأن البرجوازيات الإمبريالية تسحق الجميع وتبتلعه)، لا ينبغي للاشتراكي أن يقف مع الاعتبار المحلي أو المطلب الإقليمي الضيّق الأفق، بل أن يتخذ جانب الاعتبار القومي العربي الأشمل أولاً، وجانب الاعتبار الذي يعزز احتمالات تقدم جماع الاقتصاد العربي ثانياً.

ـ ٦ ـ

نقطة الضعف الثانية في العملية الوحدوية تتمثل تارة في عدم وجود مركز قائد للمسيرة الوحدوية، وتارة أخرى في قدرة هذا المركز المحدودة أو غير الكافية لقيادتها.

بالنسبة إلى وجهات النظر أو الرؤى الطوباوية، سواء نسبت إلى القومية أو إلى الاشتراكية، يبدو الحديث عن الدور القيادي للقطر المكور أو القطر ـ المركز بمثابة «شوفينية» قطرية، «شوفينية» تشكل، بالنتيجة، خرقاً للطابع الديمقراطي الذي ينبغي أن يوجه سيرورة التوحيد القومية العربية.

بعد قليل سنبين طوباوية وسطحية الادعاء الديمقراطي في حديث كهذا. حسبنا الآن القول: إننا لسنا، في ما يتعلق بالتطور القومي للشعوب، إزاء حكم قيمة، بل حكم واقع فقط. ففي الوحدات القومية، التي تكونت على مر التاريخ الحديث على الأقل، لم تكن الايديولوجية القومية (على أهميتها الكبيرة)، وما يسندها من العناصر المكونة لوحدة الأمة، هي العامل الأول في بناء الدولة القومية، بل إن الكتلة ـ المحور أو الكتلة المكورة (الدولة، القاطعة ـ الدولة ـ الكتلة البشرية المتراصة) هي التي لعبت الدور الحاسم الأكثر أهمية في إرساء البنيان السياسي للدولة القومية، بل هي التي لعبت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في تأصيل المشاعر القومية وبلورة الايديولوجيا القومية، التي عادت، بدروها، تلعب دورها الكبير في سيرورة الصهر والتوحيد القوميين.

هذه الحقيقة تتجلى على أوضح ما تكون في تاريخ التطور القومي لأمم أوروبا الغربية بوجه عام وفي فرنسا وإيطاليا وألمانيا بوجه خاص، حيث لعبت مقاطعة باريس (إيل دي فرانس) بالنسبة إلى فرنسا، بروسيا بالنسبة إلى ألمانيا، بييمونت ـ ساردينيا بالنسبة إلى إيطاليا، موسكو بالنسبة إلى روسيا، دور الكتلة المكورة في سيرورة التوحيد القومي لكل منها. بل لنتأمل الدور القيادي أو الزعامي للروس الكبار في الإمبراطورية القيصرية ثم في الاتحاد السوفياتي، لشعب هان في الصين، للشعب الصربي في يوغوسلافيا.

هذه الوقائع الصلبة تضيع بالطبع في الخضم النظري المتعالي للماركسيات الاقتصادوية العربية التي ألغت التاريخ الواقعي للشعوب وأحلت محله نظرية ستالين التعريفية، التي انحطت، بدورها، انحطاطاً مضاعفاً على يد تلك الماركسيات عندما وضعت الواقع العربي على سرير «بروكوست» الستاليني. ففي الرؤية الاقتصادوية العربية لم يتم تجاهل كل تلك الوقائع العنيدة فحسب، بل شطب أيضاً على العامل الخارجي بوصفه عاملاً رئيسياً في بلورة الشعور القومي وإنضاج عملية التوحيد القومية[٩]، كما اختزل التطور القومي للشعوب إلى تطور الاقتصاد البرجوازي،

---

(٩) إن قيام كنيسة إنكليزية منفصلة، في القرن السادس عشر، كان عاملاً في تعزيز عملية تكوُّن القومية الإنكليزية.

واختزلت القومية إلى مجرد تظاهرة برجوازية[١٠]. نعم إن وعي الأمة الفرنسية، مثلاً، لنفسها إزاء الملكية واحتداد الشعور القومي قد ازدهرا مع صعود البرجوازية، في الثورة الفرنسية الكبرى ١٧٨٩، وقيادتها طبقات الأمة الثلاث ضد النظام القديم. إلا أن تاريخ التطور القومي في أوروبا الغربي أعمق جذوراً في التاريخ، وسيرورة تكون الأمم والقوميات قد بدأت في العصر الوسيط وتعززت مع تنامي سلطان النظام الملكي، واكتملت أخيراً، لدى الشعوب الأوروبية الأكثر تقدماً، مع الثورة الفرنسية الكبرى وُبَعيدها.

وبسبب من هذا التجاهل أو الشطب أو الاختزال، فإن الماركسية الاقتصادية العربية وقعت إما في موقف معاد للوحدة في أسوأ الأحوال، أو في نزعة تتجلى، كما قلنا، لا في تأكيد على التغيير الديمقراطي، الجذري والشمولي، للمجتمع العربي، بل في التأكيد على ديمقراطية مسطحة، ميكانية، خروفية (إذا صح التعبير) بين الأقطار وأدوارها، سواء في عملية التوحيد القومي أو قيادة البناء السياسي الوحدوي، وتتمثل هذه النزعة أساساً في ما أطلق عليه اسم «التكافؤ الإقليمي» في بناء الوحدة.

ونحن عندما نؤكد على دور الكتلة المكورة في سيرورة التوحيد القومي في أوروبا، لا نرمي من وراء ذلك إلى الدعوة إلى سحب ميكاني لتلك السيرورة على الواقع العربي، فالفوارق بين الواقعين واضحة إلى درجة تجعل هذه الدعوة رغبة مقطوعة عن الواقع، وذلك لأن دور الكتلة العربية المكورة، أو التي يفترض فيها أن تكون مكورة، يتراوح بين الضعف والعزوف. ما نرمي إليه هو فهم هذه الثغرات بغية تذليلها وتعويضها. وفضلاً عن ذلك فإننا نرمي إلى تبيان، استناداً إلى تجارب التاريخ ومعطيات الواقع العربي، أن الدعوة إلى وحدة تتكافأ فيها أدوار الأقطار، أو إلى وحدة ليست ذات محور يتمثل في قطر، أو على الأقل وحدة بلا دور مميز أو راجح لقطر ما، هي دعوة ساذجة، وأنه حتى في حال قيام تنظيم سياسي وحدوي، ذي فروع متوازنة في الأقطار، يأتي بالوحدة، فإن هذا لا يلغي، في المدى القريب على الأقل، الوزن المميز لكل قطر في العملية الوحدوية، بل إن هذا الوزن لا بد من أن ينعكس حتى على التنظيم السياسي الوحدوي بالذات.

قلت قبل قليل إن الأقطار العربية متباينة لا من حيث حجمها ومستوى تطورها فقط، بل من حيث مدى اندماجها ومكوناتها التاريخية أيضاً، وبالتالي فإن

---

(١٠) لينين كان ضد هذا التسطيح. لقد وصف القومية بأنها «تيار ايديولوجي عريض وعميق جداً».

الأقطار العربية ليست قطعاً ستاندرد أو كأحجار البلوك المقولبة. هذا الواقع يصفع الطوباوية الديمقراطية المسطحة التي تريد البناء السياسي للوحدة متناسقاً، كاملاً، متوازناً، مبنياً على تكافؤ قطري مرغوب.

إن كل وحدة قومية قامت في التاريخ كانت، على المدى القريب، تنطوي على شيء من قبيل الابتلاع، وكانت، على المدى البعيد، عملية صهر وتذويب متبادلة. أضف إلى ذلك، أنها كانت تنطوي على نزوع معادٍ، بشكل ضمني أو صريح، للخصوصيات والمصالح الإقليمية، نزوع شهدت الثورة الفرنسية الكبرى أجلى تظاهراته، وأشدها تطرفاً.

لا شك في أن الواقع العربي، فضلاً عن الواقع العالمي المعادي للوحدة. يتطلب، لأسباب كثيرة، منها التأخر العربي العام وأنمطاط الأرض العربية وغياب تطور برجوازي وحق ونقص الاندماج القومي، مساراً معيناً يخفف ما أمكن من آلام الابتلاع ويقلل من اختلالات التوازن الإقليمي، لكن مستقبل العملية الوحدوية يتوقف إلى حد كبير على وجود قطر عربي مؤهل لممارسة دور المحور الذي يتكور حوله، خلال سيرورة تذويب منهجية طويلة، الشعب العربي في أقاليمه كافة.

إذاً، فالفارق بين الواقعين، العربي اليوم والأوروبي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لا ينبغي أن يدفع إلى نبذ ثابتة تاريخ التوحيد القومي الأوروبي، ثابتة ترقى إلى مرتبة القانون أو الميل التاريخي، ألا وهي دور الدولة والقطر المكور في السيرورة الوحدوية، ذلك أن مثل هذا النبذ سيقود بالتأكيد إلى مواقع إقليمية ومعادية للوحدة.

يقيناً إن هذه الثابتة ضعيفة أو مفقودة في التطور القومي العربي الحديث (الأمر الذي يكشف سبباً رئيسياً في تعثر المسيرة الوحدوية). كما أنه من الخطأ ألا نرى الفارق بين تطورنا القومي والتطور القومي الكلاسي الأوروبي، إلا أنه من الخطأ الأكثر فحشاً جعل ذلك مبرراً للاعتراف بشرعية الواقع الإقليمي التجزئوي، للإقرار بمعقولية الكيانات الإقليمية القائمة، لاعتبار وجودها غير مناقض للمشروع الوحدوي. ثم، في مرحلة أخرى، بعد هذا الاعتراف، ستتدخل إرادة بناء مصير عربي مشترك، حيث سيكون للشعور القومي مكان بلا شك، لكن حيث ستأخذ دورها أيضاً ضرورات من نوع اقتصادي، ثقافي، سياسي وإنساني[١١].

---

(١١) هذا ملخص ما يدعو إليه هشام جعيط في كتابه:

Hicham Djait, *La Personnalité et le devenir arabo-islamiques*, Collection Esprit. La Condition humaine (Paris: Seuil, 1974).

هذه الدعوة، وهي بورقيبية حاذقة مطورة، لكن في اتجاه أقل سلبية إزاء الوحدة كمشروع غائم بعيد، إذا كانت تدعو إلى عدم الالتصاق بالموديل الأوروبي للقرن التاسع عشر، إلا أنها تدعونا في الوقت نفسه إلى تبني الموديل الأوروبي للقرن العشرين، موديل أوروبا السوق المشتركة التي تتجه بكثير من الثقل والتردد نحو تضامن أكثر وثوقاً (ولكن ليس أكيداً أن الوحدة السياسية مآله الحتمي)، موديل أوروبا الناضجة، المتقدمة، ذات الأمم المختلفة والمكتملة قومياً والمتجاوزة مرحلة «البؤس القومي»، ولكن التي تشعر بثقل حجرَي رحى القوتين الأعظم (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)، فتتجه إلى مزيد من التضامن لا لاعتبارات سياسية فقط، بل أيضاً لاعتبارات اقتصادية تمليها العملقة المتزايدة في المشروعات والمنشآت الاقتصادية بشتى أشكالها، عملقة تصطدم بالحدود القومية التي ما برحت تضيق أكثر فأكثر.

هذه التطورية الوحدوية التي تلامس الإقليمية المكشوفة الصريحة، تشكل الوجه الثاني لميدالية وجهها الأول هو الرومانسية الوحدوية. والنقطة التي تتقاطع فيها التطورية الوحدوية والرومانسية الوحدوية هي أنهما، كلتيهما معاً، تخطئان الواقع. وإذا كانت الرومانسية الوحدوية تتجاهل أو تستخف بعرقلات الوحدة، فإن التطورية الوحدوية ليست فقط استسلاماً أمام هذه العرقلات، بل أيضاً استخفافاً واستهانة بالعوامل الجاذبة في العملية الوحدوية. أما الواقعية الثورية في العمل الوحدوي فترفض، من جهة، ثبوط وتردد ولاثورية التطورية الوحدوية، وتعمل، من جهة أخرى، على تجنّب أوهام وسقطات التفاؤل الهين للرومانسية الوحدوية. إنها تعمل للوحدة بنفَس طويل، لكنها مستعدة لاقتناص أية فرصة للسير بمشروع وحدوي إلى الأمام على الصعيد السياسي.

إن التطورية الوحدوية التي تعتبر قضية الوحدة مستأخرة إلى مرحلة أخرى، يفوتها أن التطور التلقائي، العربي والعالمي، يلعب ضد الوحدة العربية لا معها. يفوتها أن سير التطور العربي، وهو تطور مندلق وتابع، يدفع إلى تبلور وتصلُّب البنى والكيانات التجزئية، يدفع إلى تكون أمم عربية منفصلة، وليس العكس. يفوتها أن ميكانية الهيمنة الإمبريالية تفعل في اتجاه تعميق التجزئة. إن المشروع الوحدوي إذا وضع، من قبل القوى الوحدوية، على الرف اليوم، كما تدعو التطورية الوحدوية، فإنه سيبقى على الرف. ولسنا ندري لماذا لا تتدخل، اليوم لا غداً، إرادة بناء مصير عربي مشترك وتأخذ دورها، في هذه المرحلة (لا في مرحلة مقبلة كما تدعو التطورية الوحدوية)، الضرورات الاقتصادية، الثقافية، السياسية والإنسانية، لماذا لا تعتبر الوحدة العربية، وهي كذلك فعلاً، الأرضية اللازمة لبناء المستقبل العربي ولإطلاق

النهضة العربية. وفضلاً عن ذلك، فإن نقطة الضعف القاتلة في النظرة التطورية الوحدوية ليست فقط أنها تتخذ مواقف لا تولي مسألة آلية التسلط الإمبريالي الأهمية التي تستحق، بل نلمح في مواقفها ما يشبه الاستسلام لها، ولو إلى حين. كما أنها، بسبب من مبالغتها في تصور بطء حركة التاريخ، تنكر دور السياسة، أي دور الفعل الثوري، في السيرورة الوحدوية.

ماذا كان موقف الحركة والايديولوجيا القومية العربية من هذه المسألة، مسألة دور القطر المكور في العملية الوحدوية، ومسألة دور الدولة في البناء القومي؟ وبشكل أخص، لماذا لم تتصد الايديولوجيا القومية العربية لصياغة نظرية حول دور الدولة في البناء القومي؟

مع أن ثمة ملمحاً شبه حديث وشبه علماني في الايديولوجيا القومية العربية التي نشأت في إطار آسيا العربية، إلا أن طابعها الأساسي بقي، رغم جهود العديد من المثقفين المسيحيين في بداياتها، طابعاً تقليدياً. في هذا المناخ الايديولوجي التقليدي الذي لا يمكن مقارنته بالطبع لا من قريب ولا من بعيد بمستوى الايديولوجيا الألمانية في القرن التاسع عشر، لم يكن ممكناً أن تولد، بل ولا أن تنقل ميكانياً، نظرية تذكر بنظرية هيغل في الدولة[١٢].

إن نظرية كهذه لم يكن ممكناً أن ترى النور، بل أن تهيمن على روح جماع الأمة، بشأن تأثير هيغل عى الأمة الألمانية، إلا في مناخ ايديولوجي على قدر مرموق من العلمنة من جهة، وفي بيئة اجتماعية على قدر كاف من الاندماج القومي في جهة ثانية. والحال أن المجتمع العربي كان في بدايات الحركة القومية العربية، ولا يزال كذلك إلى حد كبير اليوم، تقليدياً وسلفياً يرفض العلمانية أولاً، ومخلخلاً يفتقر إلى اندماج قومي كاف ثانياً.

لا شك في أن الايديولوجيا القومية العربية قد حققت آنئذ نقلة تمثلت في عملية فرز ما هو عربي عما هو عثماني، لكن يبدو أن كتلة الشعب العربي بقيت بالأحرى لاصقة بمفهوم الملة الديني أكثر من التصاقها بمفهوم الأمة العلماني. هذا الالتصاق، المتغلغل بالطبع في ثنايا الايديولوجيا القومية العربية في شتى تنويعاتها، يكمن في أساس عجزها عن صياغة نظرية للدولة. لكن ينبغي ألّا ننسى عاملاً آخر

(١٢) تعتبر بناء الدولة القومية بمثابة التجسيد العملي لوجود الأمة والتحقيق الفعلي لحريتها والانتقال بها إلى مرتبة الأمم القادرة على الإسهام في تطور التاريخ العالمي، كما ترى أن أرفع واجبات الفرد أن يكون عضواً في جسم هذه الدولة.

يكمن في أساس هذا العجز أيضاً: لم يفرز التطور العربي الكتلة، الدولة، ارتسامات دولة، التي تدفع في اتجاه صياغة نظرية كهذه.

مع ذلك لا يسعنا أن ننكر على الحركة القومية العربية أنها كانت ترنو، بإدراك إجمالي غامض، إلى مركز ثقل تتجمع وتجمع الأمة حوله. فالحركة القومية العربية التي نشأت في إطار آسيا العربية بوجه عام، وفي بلاد الشام بوجه خاص، في وقت كانت فيه مصر تعيش مرحلة انزواء إقليمي بعد هزيمة ١٨٨٢، كانت تنتظر الخلاص من الصحراء، لا بسبب من سمتها التقليدية فحسب، بل أيضاً لأن الصحراء، أي شبه الجزيرة العربية، هي البقعة العربية الآسيوية الوحيدة التي كانت واقعة خارج السلطان الفعلي للعثمانيين، وبالتالي فهي البقعة التي يمكنها أن تمد يد العون للحركة القومية العربية الناشئة في بلاد الشام، في محاولتها، بادئ ذي بدء الحصول على استقلال ذاتي، ثم محاولتها، أخيراً، انتزاع الاستقلال السياسي والانفصال عن السلطنة العثمانية.

الزواج الذي حصل بين الحركة القومية العربية التي نبتت في بلاد الشام وبين شريف مكة وأولاده، زواج أدى إلى تشديد طابعها التقليدي ومفاقمة تأخرها، استمر فترة طويلة تجرجرت حتى الحرب العالمية الثانية. فبعد القضاء على الثورة العربية لعام ١٩١٦، وبعد طرد العائلة الهاشمية من الحجاز وانتقال ثقلها إلى العراق حيث أصبح فيصل الأول ملكاً، نقلت الحركة القومية العربية توجهها من الصحراء العربية إلى العراق الذي وضعت أملها القومي فيه، حيث لا تتربع فقط في قمة الدولة العائلة التي قادت ثورة ١٩١٦، بل أيضاً حيث يحتل الأعضاء العراقيون الأوائل في الحركة القومية العربية المراكز الحاسمة في السلطة (ومن ضمنها الجيش)، مراكز بقوا يحتلونها إلى أن إطاحتهم ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨.

في العراق الهاشمي، بقيت الحركة القومية العربية، في فرعها العراقي الأصلي وتفريخاته، تعمل، بصورة عامة، حتى ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، ضمن حدود الهامش الذي تركه الاستعمار البريطاني للسلطة المحلية العراقية، في حقلي التعليم والجيش بخاصة، بهدف جعل العراق «بروسيا العرب». وبالفعل، فقد كانت الحركة القومية العربية خارج القطر العراقي تبني آمالها على العراق في تحقيق المشروع الوحدوي، وتعتبره مركز الحركة القومية العربية، إذ إن سوريا، وكانت في معمعان الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي، وجدت نفسها مستغرقة كلياً وغير قادرة على النهوض بمسؤولية قومية عربية تتعدى حدودها.

لكن الآمال القومية التي عقدت على العراق لم تجد منفذاً إلى التحقيق. بالطبع،

لم يكن ممكناً للمشروع الوحدوي، حتى الجزئي، أن يصبح حقيقة واقعة في ظل الاحتلال الفرنسي لسوريا، بيد أنه ما إن حققت سوريا استقلالها السياسي وأجليت قوات الاحتلال الفرنسية حتى أصبح المشروع الوحدوي ممكناً، فانطرح مشروع وحدة بين سوريا والعراق.

هنا أيضاً ارتطم المشروع الوحدوي بجملة وقائع وعرقلات:

ـ لقد تقدمت في سوريا حركة وطنية وقومية عربية، تمثلت في أوائل الخمسينيات في حزبي البعث العربي والعربي الاشتراكي بشكل رئيسي (قبل اندماجهما). هذه الحركة كانت أقل تقليدية من الحركة القومية العربية الأولى وأشد عداء للاستعمار، لذا أدانت الجيل القومي العربي الأول لتصالحه مع الاستعمار وخيانته مبادئ الثورة العربية لعام ١٩١٦ وأهدافها في الوحدة والتخلص من نير الأجنبي. هذه الحركة، مدعومة بالعناصر الشابة في الجيش، استطاعت أن تفشل مشروع وحدة سوريا ـ العراق، باعتبار أنه يدفع سوريا، تحت ستار الوحدة، تحت مظلة الاستعمار الإنكليزي الذي كان لا يزال مهيمناً على العراق.

ـ لكن أسباب فشل المشروع الوحدوي تذهب إلى ما هو أبعد وأعمق من تلك الأسباب السياسية المباشرة: كشف، مع تظاهرة أخرى، عن عجز العراق آنذاك، كقطر، عن القيام بدور قيادي في العملية الوحدوية. وهذا العجز، يصعب أن يقر به، ربما، حتى العراقيون المتلكون وعياً مناسباً وإيماناً وحدوياً صادقاً، لا يتجلى عن تأخر العراق الملحوظ عن سوريا، بل يتجلى أيضاً، وبشكل أساسي، في التناثر العراقي[١٣] (انقسامات): طائفية + دينية + قومية)، وهو تناثر أوسع بكثير من التناثر السوري الذي يجعل من الصعب على العراق أن يتحرك على الدوام، كمصر مثلاً، ككتلة متجانسة متراصة. يضاف إلى ذلك تطرف موقعه الجغرافي بالنسبة إلى الوطن العربي، وهو تطرف يصعب، في ظروف التأخر، حضوره الدائم والفاعل في المعمعان العربي.

ـ الواقع أن مكوّنات تاريخية ومقّومات كيانية وثروة اقتصادية مناسبة قد تضافرت لتخلق لدى العراق بعض شعور باكتفاء كياني وشديد تحسس بالمكان الراجح الذي يفترض في العراق أن يحتله في السيرورة الوحدوية أو في السياسة العربية

(١٣) لقد لعب التناثر العراقي دوراً حاسماً في إحباط مشروع وحدة الجمهورية العربية المتحدة غداة ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، كما أن هذا التناثر هو الذي امتص ناصرية عبد السلام عارف وحوّلها إلى ثرثرة وحدوية.

بوجه عام. هذه الحقيقة، مضافاً إليها عامل التناثر العراقي، أعطت النزوع العراقي الوحدوي طابعه المتردد والمتعالي في الوقت نفسه.

ـ كذلك فإن إجهاض مشروع وحدة سوريا والعراق، إعراض سوريا عنه، مسارعتها إلى معانقة مصر عندما بدت أولى أمارات نزوع وحدوي فيها، قد بينت أنه على رغم أن هوى العراق (السني بخاصة) سوري، إلا أن هوى سوريا، وهذا واضح على الصعيد التاريخي، مصري. إن سوريا لا تفهم الوحدة انثناء إلى وراء إلى الشرق، بل تفهمها دفعاً للطرف المشرقي باتجاه الغرب، باتجاه البحر المتوسط. تريد الوحدة سحباً للعراق إلى حوض المتوسط، لا لفتاً لسوريا إلى جبال بشكتويه، وذلك لأن الانثناء السوري إلى الشرق يقطع المشرق العربي الآسيوي عن مصر أولاً وعن المغرب العربي ثانياً، ويقلص بالتالي المشروع الوحدوي إلى أبعد الحدود ويميته في النهاية. فضلاً عن أن ميدان المعركة، التاريخية الطويلة، الطاحنة، يقع أمام سوريا: إسرائيل.

ـ ٧ ـ

قلت إن الحركة القومية العربية التي لم تصغ نظرية حول الدولة والدولة ـ المركز في العملية الوحدوية، كانت ترنو، مع ذلك، وبإدراك إجمالي غامض، إلى مركز ثقل تتجمع وتجمع الأمة حوله. مركز الثقل هذا الذي كان القطر العراقي، لم يلبث أن تحوّل رويداً رويداً، إثر سلسلة من التطورات السياسية، إلى القطر المصري. كيف حدث ذلك؟ وما نتائجه؟

بعد ارتطام مشروع وحدة العراق ـ سوريا، الذي عملت لتحقيقه السلطة العراقية طوال عقد تقريباً، بدا وكأن المشروع الوحدوي مشروع عقيم أو مشروع مستأخر. بيد أن الأمر لم يكن كذلك. فقد جدّ طريق للتطور الوحدوي بدا كانعطافة أو شبه مفاجأة: تبدّى في مصر التي كانت داخل محارة إقليمية منذ هزيمة العام ١٨٨٢، ميل ضعيف ومتردد لكن متزايد الوضوح نحو العودة إلى انتماء سياسي للوطن العربي، انتماء يجد جذوره في العوامل التاريخية، اللغوية، الثقافية، الدينية، التي تربط مصر بالأجزاء الأخرى من الوطن العربي.

هذا الميل في الظروف التي انبثق فيها وفي السياق الذي اندرج فيه، لم يحقق، أملاً كان يداعب جماعات من المثقفين العرب من العهد العثماني[١٤] فحسب، بل

(١٤) ذكر ساطع الحصري أن جماعات من مثقفي العرب في العهد العثماني كانت تتجه بقلوبها وأنظارها إلى مصر، تنتظر منها أن تتزعم الحركة العربية، انظر: ساطع الحصري، **محاضرات في نشوء الفكرة القومية**، ط ٤ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩)، ص ٢٥٢.

كشف عن ميل تاريخي آخر، تجلى في واقع أن المسار الطبيعي للعملية الوحدوية إنما كان مساراً معادياً للاستعمار لا مسار مصالحة معه، وبالتالي فإن التطور التاريخي، العربي والعالمي في آن، قد تخطى احتمال قيام وحدة في ظل الرجعية التقليدية.

بل أكثر من ذلك: مع وضوح الميل العربي لمصر، بدا وكأن المشروع الوحدوي قد تحول من مشروع شبه نظري، شبه طوباوي، إلى مشروع واقعي، يتمتع براهنية ملموسة. وبعبارة أخرى، بدا أن العرب أخذوا ينتقلون من زمن الحلم بالوحدة إلى عصر الوحدة. كما أن الحركة القومية العربية التي كانت، حتى أوائل الخمسينيات، حركة نخبة بالأحرى، أخذت تتحول إلى حركة جماهيرية عريضة. والأهم من ذلك كله هو أن حركة الوحدة العربية، مع هذا الوضوح في ميل مصر العربي، بدا أنها كسبت قوة جديدة وحاسمة: ثقل مصر الكمي والنوعي الذي حول الأمة العربية إلى قوة أوزن وأكثر كثافة، والعالم العربي الذي كان، في عهد انكفاء مصر الإقليمي، منفلشاً أو يشبه الأحجار المتراصفة، أصبح يبدو أنه يكتسب بمصر ومعها بنية، لحمة، محوراً؛ لقد وجد الوطن العربي كتلته المرصوصة، المكورة، وبالتالي أصبح مهيأً لكي يتبنين.

إن مصر التي سحقت مرتين من قبل الاستعمار، المرة الأولى عام ١٨٤٠ والمرة الثانية عام ١٨٨٢، قد عاشت حتى العام ١٩٥٢ ما يمكن تسميته مرحلة الهزيمة الشاملة. في مناخ هذه الهزيمة، وبتدخل عوامل عديدة، منها سرير وادي النيل الذي منحها ضرباً من شعور باكتفاء كياني، لوذ أو احتماء الحركة الوطنية المصرية المعادية للاستعمار الأوروبي بالخلافة العثمانية[١٥]، تشجيع سلطات الاحتلال الإنكليزي للقومية المصرية، أدلجة الانكفاء الإقليمي وتبلورها في إطار مذهب قومي مصري كان ذا تلاوين تقليدية، شرقية، إسلامية لدى الحركة الوطنية الجماهيرية والقطاع الأكبر من الإنتلجنسيا المصرية، وكان ذا تلاوين فرعونية، تغربية لدى قطاع محدود من هذه الإنتلجنسيا.

وفضلاً عن ذلك، وباعتبار أن الحركة الوطنية المصرية، لم تكن، قبل ثورة ٢٣ تموز/يوليو، تنازع الهيمنة الاستعمارية منازعة جذرية (وبالتالي «لم تستطع أن تمد بصرها عبر سيناء»[١٦] في محاولة لتكتل عربي شامل ضد الاستعمار)، وباعتبار أن الهم المباشر والمحدود للحركة الوطنية كان الحصول على استقلال سياسي ما،

---

(١٥) وهذا هو العامل الأكثر أهمية في عدم تكوّن وعي قومي عربي في مصر. إن الوعي القومي العربي في آسيا العربية قد تبلور ضد الأتراك.

(١٦) العبارة لعبد الناصر.

تدعمت الأدلجة الإقليمية وأصبح المذهب القومي المصري يحتل مكاناً مهيمناً في الايديولوجيا المصرية.

مع ذلك، فإن التلاوين الشرقية الإسلامية في النزعة القومية المصرية لم تكن بلا وزن. فما إن فتحت بريطانيا الضوء الأخضر لمشروع الجامعة العربية الذي لم يكن أكثر من تنسيق من مواقع التجزئة وفي حدودها، حتى بادرت الزعامة السياسية المصرية إلى تبنيه والعمل لتنفيذه. ثم جاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي بلغ مرحلة حاسمة مع انسحاب بريطانيا من فلسطين، ووضع مصر دفعة واحدة في المعمعان العربي. وعندما قامت إسرائيل، تجلى بوضوح، لكل ذي إطلالة تاريخية على مستقبل التطور العربي والخارطة السياسية للشرق الأوسط، أن دولة تحد نشأت في قلب الوطن العربي، بل أكثر من ذلك: أن دولة ـ نقيضاً قد انتصبت أمام مصر بخاصة (باعتبارها الدولة العربية الأكبر) وأن صراعاً تاريخياً ينتظرهما.

هنا، في هذا المنعطف التاريخي بخاصة، أصبح حيدان الوعي القومي المصري عن الحاجة القومية المصرية كبيراً جداً، بحيث غدت النزعة القومية المصرية تلعب بشكل واضح ضد المصلحة القومية للشعب المصري. إن مصر، بتخلف بنيتها الاجتماعية، السياسية، الثقافية، أمست بحاجة لا بد منها للعرب في سبيل الصمود أمام دولة، دولة صغيرة، ولا شك، لكنها تتمتع، فضلاً عن الدعم الغربي المتعدد الأشكال، ببنى سياسة واجتماعية وثقافية حديثة، وببنية عسكرية أكثر حداثة، فضلاً عن اقتصاد وإن كان ناتجه القومي الإجمالي أصغر من الناتج القومي المصري الإجمالي (بعد العام ١٩٧٠ أصبح الناتج القومي الإسرائيلي أكبر من نظيره المصري)، إلا أن قدرة البنى الإسرائيلية الحديثة، فضلاً عن الدور الكبير الذي للمساعدات الإمبريالية على تحريكه وتركيزه في حالات الحرب، تعطيه فاعلية أكبر من فاعلية الاقتصاد المصري. وفضلاً عن ذلك، فإن ارتفاع متوسط الدخل للفرد في إسرائيل وانخفاضه الشديد في مصر، يجعل إسرائيل قادرة على اقتطاع نسب من هذا الدخل أوسع بكثير من قدرة مصر.

أضف إلى ذلك أن طلب السلامة عن طريق العزلة، لم يكن فقط تعبيراً عن انهزامية لا مبرر لها، بل أيضاً كان وهماً مقطوع الصلة بالواقع. فإسرائيل التي تعيش متحدية هذا البحر العربي ومستهينة به، لن تترك الكتلة الأضخم، الكتلة المصرية، حاملة الاحتمالات، تقف على قدميها. ومن هنا، لم يكن وهم هروب مصري من أمام إسرائيل (وكانت تدعو إليه ولا تزال القوى الرجعية والإقليمية الأعتى في مصر) علاجاً لخلاص مصر من الخطر الإسرائيلي، فإسرائيل ستلحق بها وإن هربت،

والعلاقات الدولية لا تصنعها رغبة طرف واحد. والعلاج الحق: إما تحديث جدي لجماع بنى المجتمع المصري أو وحدة عربية، أو كلاهما معاً.

هنا، لم تعدم مصر من يلتقط، من هذه الزاوية، الوعي المناسب، وكان الشخص ذو الأفق التاريخي الذي قبض، عبر سيرورة تطور ليست بالقصيرة، على هذا الوعي المناسب هو عبد الناصر. بالطبع، لم يكن الصراع العربي ـ الإسرائيلي هو وحده الذي زرق عبد الناصر بالوعي القومي العربي، بل كان شاغل استقلال مصر الكامل هو الذي ساقه إلى أن يكتشف رويداً رويداً كون الحزام العربي، وبالتالي الوطن العربي، يشكل أساساً موضوعياً لهذا الاستقلال الكامل لمصر والأمة العربية في آن معاً. فمع ثورة ٢٣ تموز/يوليو، أصبحت مصر تنازع السيطرة الاستعمارية لا نصف منازعة ولا تنشد استقلالاً ما في فيء الغرب، بل أصبحت تنازعها منازعة جذرية وشمولية، وتنشد استقلالاً كاملاً ومطلقاً، استقلالاً يؤرث هاجس المس به شعور حاد بالإذلال الاستعماري. هذه المنازعة الجذرية، بالإضافة إلى التحدي الإسرائيلي، قادا عبد الناصر إلى طريق امتلاك وعي قومي عربي، وفتحا مصر بالتالي للمشروع الوحدوي.

هذا الوعي القومي العربي الذي كان عبد الناصر يتملكه مع/وبالممارسة، وعي لم يأخذ شكل رطم للقومية المصرية، كان المغامرة المصرية الثانية، بعد مغامرة محمد علي الأولى التي وأدها الاستعمار في أول العقد الخامس من القرن الماضي. وأقول مغامرة كوصف لعمل ثوري، بالغ الجرأة، انساق في طريق وعر مليء بالمطبات والألغام. لا شك في أن في كل عمل ثوري ملمحاً مغامراً. ومن دون هذا الملمح نكون إزاء نزعة تطورية، لكن فتح مصر أمام الاحتمال الوحدوي كان يرتدي، بالنسبة إلى عبد الناصر، أكثر من ملمح مغامر، ليس فقط لأن وحدوية مصر تضعها في موقع صدام مقطوع الجسور مع الاستعمار، تفاقم الصراع المصري ـ الإسرائيلي، تضع مصر في معركة مع قوى التجزئة وبناها، بل أيضاً، ورئيسياً لأن الايديولوجيا المصرية بوجه عام، وايديولوجيا الإنتيليجنسيا المصرية بوجه خاص(١٧)، هي ايديولوجيا إقليمية أولاً ومتأخرة ثانياً. هنا كان مأزق الناصرية بعامة ومأزق النزوع الناصري إلى الوحدة بخاصة. النزوع الأخير واجه ثلاثة سدود متفاوتة الأهمية: سد الاستعمار، سد الإقليمية المصرية والتأخر المصري، سد واقع التجزئة والقوى الراكبة عليه والمقتاتة منه. غير أن ما أطلقنا عليه سد الإقليمية والتأخر المصريين ليس سداً

(١٧) لم نكن لنعطي الإنتيليجنسيا المصرية هذا الدور لو كان ثمة حزب طليعة يتزعم كتلة الأمة، ذو ايديولوجيا محددة ومتبلورة، أو لو كانت كتلة الشعب غير أمية.

بالمعنى الحقيقي بقدر ما هو الفأس المثلومة التي كان يحفر بها عبد الناصر طريق الوحدة، طريق كان يقطعها الاستعمار وقوى التجزئة بمختلف تلاوينها.

بيد أن اللعبة الوحدوية التي بدأها عبد الناصر لم تكن، في الداخل المصري، تعدم جذوراً ودعامات. فعلى الرغم من الموقف الإقليمي لكتلة الإنتيليجنسيا المصرية، كان الجمهور المصري المسلم يشعر بضرب من تواصل وترابط بين ما هو عربي وما هو إسلامي. وهنا لا بأس من التمييز بين الشعور الإسلامي والأدلجة الإسلامية: ففي حين أن المصري العادي ذا المشاعر الإسلامية يتخذ موقفاً إيجابياً من اتجاه عبد الناصر العربي، نرى من جعل الإسلام ايديولوجيا شمولية وكلية، كالإخوان المسلمين مثلاً، يتخذ بالعكس، مواقف معادية لهذا الاتجاه. كتلة الشعب المصري هذه، ذات المشاعر الإسلامية فحسب، هي التي كانت دعامة اتجاه عبد الناصر الوحدوي. وإن دعمها لاتجاهه هذا كان عنصراً أساسياً في اقتداره على فرض الاتجاه القومي العربي على القوى المصرية المحافظة عموماً وعلى الإنتلجنسيا المصرية، بشقيها التقليدي والمتغرب، خصوصاً.

لكن، إلى أي حد يستطيع قائد، هو نفسه كان يتقرى ويلتقط بالتدريج الوعي القومي العربي، من دون حزب يشكّل طليعة فعلية للشعب ويمتلك ايديولوجيا حديثة، أن يفرض منطقه ووعيه على إنتلجنسيا بلده؟

بادئ ذي بدء، من المناسب الإشارة أن القيادة الأولى لثورة ٢٣ تموز/يوليو نفسها، ونعني الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار، لم تهضم اتجاه عبد الناصر الوحدوي. فالاتجاه العام للضباط الأحرار بعمومهم، شأن الإنتيليجنسيا المصرية، كان «قومياً» مصرياً بوجه عام، ذا تلاوين تقليدية لدى الجزء الأكبر، وذا تلاوين شبه ليبرالية وشبه ماركسية لدى الجزء الأصغر. والمعركة القومية العربية الأولى التي خاضها عبد الناصر كانت داخل تنظيم الضباط الأحرار الذي لم يكن في الأصل أكثر من تنظيم وطني ذي ملمح تقليدي.

ثانياً: من المناسب الإشارة كذلك أن هذه الايديولوجيات «القومية» المصرية كانت، وهذا أمر جد طبيعي، وازنة في فكر عبد الناصر السياسي، حتى بعيد ثورة ٢٣ تموز/يوليو، وأن وعيه القومي العربي إذا كان يقرض بمنهجية، مع نموه، ايديولوجيا القومية المصرية، إلا أن الأخيرة لم تعدم تأثيراً، وإن لا شعورياً، تجلى، كما سنرى، في الطابع المتوجس، غير الاقتحامي، الحذر إن لم أقل المتردد، لوحدوية عبد الناصر، طابع لا ينال في شيء، بالطبع، من عمقها وجديتها وأولويتها.

إن الايديولوجيا «القومية» المصرية التي تكونت خلال ثلاثة أرباع القرن تقريباً،

مع تلاشي آمال النهضة بسحق حركة عرابي لم يكن ممكناً أن تصفى بسرعة. حتى لو أن ايديولوجيا جديدة اكتسحت العقول واحتلت مكان القديمة وجّبتها، فلا بد من أن يلمح ضرباً من استمرارية مضمرة للقديمة في تضاعيف الجديدة. طبعاً، لا يسع أحداً أن ينكر التقدم الذي أحرزته الايديولوجيا القومية العربية في صفوف الإنتلجنسيا المصرية، خلال الفترة الناصرية، إلا أن هذا التقدم بقي جد محدود، وتجلى ذلك على نحو واضح في ردود الفعل التي بدرت من رموزها إزاء عملية نزع الناصرية. هذا الثبات (النسبي بالطبع) والكثافة اللذين للايديولوجيا «القومية» المصرية لا يجدان أساساً لهما في معقوليتها ومطابقتها لمصلحة الشعب المصري المفهومة فهماً صحيحاً، بل، أولاً، في السمة المحافظة والمتأخرة للايديولوجيا المصرية[١٨]، وثانياً، في العثرات والهزائم التي لقيتها حركة الثورة العربية بوجه عام وحركة الوحدة العربية بوجه خاص، وأخيراً في سطحية العلم التربوي (التثقيفي + الدعائي) القومي العربي الذي تم في مصر في الفترة الناصرية.

من الجدير بالملاحظة أن الايديولوجيا «القومية» المصرية، ضمنية كانت أو صريحة، تمارس تأثيراً متقارب الوزن والفاعلية لدى الإنتيليجنسيا المصرية بفروعها الثلاثة: التقليدية، الليبرالية، الماركسية، وبالتالي فإن استيعاب كتّابها ومنظريها لواقع الحركة القومية العربية وآفاقها، كما تدل على ذلك حتى الكتابات المتخذة موقفاً إيجابياً، كان استيعاباً اختزالياً ومسطحاً، في معظم الأحوال. أما الكتابات التي تتخذ منها موقفاً سلبياً، فتعتبرها مؤامرة تصرف مصر عن البناء الداخلي، فهللت من أعماق القلوب للانفصال[١٩].

وبصورة عامة، فإن الأرضية الإسلامية للايديولوجية «القومية» المصرية تجعل تصور الأخيرة للقومية العربية بمثابة حل وسط بين قومية مصرية وقومية شرقية إسلامية، أو بمثابة تقليص لقومية شرقية إسلامية فضفاضة أكثر من اللزوم أو تمديد لقومية مصرية ضيقة أكثر من اللزوم، أو بمثابة تركيبة بين ما هو مصري وما هو إسلامي. وتبقى في كل الأحوال شيئاً ما سائب الأطراف هلامي المحتوى.

هذا الواقع كان يشكل الثغرة الأكثر خطورة في الدور الوحدوي لمصر خلال

(١٨) ايديولوجيا ـ بقدر ما يصح الحديث عن وجود ايديولوجيا مميزة للقطر ـ الأقطار العربية الأخرى ليست أكثر تقدماً. لكن الاندماج التقليدي المصري يصعب أكثر الانشقاقات في الايديولوجيا المصرية. أما التخلخل في الأقطار الأخرى ـ ونتحدث عن المشرق العربي ـ فيجعل الانشقاق أقل صعوبة، وبالتالي يصبح التملص من سلطان الايديولوجيا التقليدية أو مواجهتها أيسر مما في مصر.

(١٩) مثال ذلك: أنور عبد الملك.

الفترة الناصرية، كما أنه يفسر لمَ ضمر وتقهقر النزوع الوحدوي، الذاتي على الأقل، لمصر، في المرحلة البعدناصرية. لا شك في أن سلطان عبد الناصر، سواء السلطة التي يأمر أو الجماهير التي يقود، قد أضعف إلى حد بعيد تأثير الإنتيليجنسيا المصرية على السياسة الوحدوية العامة للنظام الناصري، لكن في غياب حزب طليعي يمتلك ايديولوجيا حديثة وواضحة لا يمكن هذه الإنتيليجنسيا إلا أن تمارس تأثيراً ما يشتد أو يضعف تبعاً للمتغيرات الداخلية والعربية والدولية، بل إن تأثيرها كان يلمس حتى في صفوف نخبة النظام الناصري.

كذلك، فإن دور عبد الناصر إذا كان حاسماً في رسم السياسة الوحدوية العامة، إلا أنه ليس هو الذي يرسم تفاصيلها وليس هو الذي ينفذها، بل الإنتيليجنسيا المصرية. وفي هذه الحالة، فإنه تكيف، سواء وعت ذلك أم لم تعه، إلى هذا الحد أو ذاك، السياسة الوحدوية المصرية وفقاً لايديولوجياها ومزاجها، فتسهم بالتالي في إرباك هذه السياسة في أحسن الأحوال، أو إفشالها في أسوأ الأحوال.

أضف إلى ذلك أن ما ذكرنا، قبل قليل، عن الطابع الموجس وغير الاقتحامي والحذر المتردد لوحدوية عبد الناصر هو، في التحليل الأخير، وفي جانب منه، انعكاس لا شعوري لضغوط واتجاهات الإنتيليجنسيا المصرية على عبد الناصر بالذات، ضغوط كثيراً ما كان عبد الناصر يقاومها أو ينفّسها، إلا أنه لم يكن من النادر ألا يأخذها بالاعتبار، بل أن يصدع لها.

ـ ٨ ـ

قلت قبلاً إن الايديولوجيا «القومية» المصرية لدى الإنتيليجنسيا المصرية شكلت نقطة الضعف الأكثر خطورة في دور مصر في العملية الوحدوية. إن هذه الايديولوجيا هي التي أعطت، مع عوامل أخرى، السياسة الوحدوية للنظام الناصري طابعها المتوجس، غير الاقتحامي، الحذر مع بعض تردد. كما أننا نجد هذه الايديولوجيا في أساس سياسة الانكفاء الإقليمي للنظام المصري في المرحلة ما بعد الناصرية.

ولم تقف الأمور عند هذا الحد: ففي أكثر من مناسبة، مناسبة أزمنة تراجع اضطراري، عانى عبد الناصر، بسبب من سياسته الوحدوية، وبالتالي سياسته المعادية للإمبريالية والرجعية العربية، ضغوطاً وصلت مراراً إلى مدى لم يكن بعيداً عن إبقائه في مركز رمزي في السلطة أو تنحيته منها. ولم يكن من النادر أن يبث عبد الناصر همومه الوحدوية من داخل النظام بالذات.

عندما يكون بلد ما الكتلة التي يفترض أن تتكور حولها البلدان الأخرى في عملية التوحيد القومية، يصبح من الضروري لهذا البلد أن يمارس دوراً وحدوياً مبادراً، اقتحامياً. ولكي ينهض بهذا الدور ينبغي أن يتمتع بمستوى مناسب من الوعي، الوعي الذي يكفل له ليس فقط هذه الدينامية الوحدوية، بل أيضاً الوعي بواقع البلدان الأخرى التي يفترض أن تضمها عملية التوحيد القومي، ذلك أن مثل هذا المستوى المناسب من الوعي هو الذي يكفل للمشروع الوحدوي فرص نجاح معقولة.

والحال أن دور مصر الناصرية، رغم أهميته وإيجابيته، إلا أنه لم يبلغ هذا المستوى: رغم أن مصر هي العريس في كل وحدة، إلا أنها هي التي تُخطب من قبل الآخرين. وعندما تخطب تبدي تردداً تارة وعزوفاً تارة أخرى. وبصورة عامة، فإنها تتلقى السيرورة الوحدوية ولا تطلقها. ومن جهة أخرى، فإن افتقار مصر الناصرية بوجه عام، وجهازها العامل في الحقل العربي بوجه خاص، إلى مستوى مناسب من الوعي بتضاريس الواقع العربي، وهذا ناجم عن حداثة تعاطيها في هذا الميدان، فضلا عن التأخر المصري العام، أضعف قدرتها على الفعل الوحدوي التغييري، الجذري. وهذا يفسر لم كانت السياسة الناصرية، بدعم الجماهير العربية لها، ذات فاعلية عندما تتجه إلى الضغط فحسب من دون أن تمس واقع التجزئة، ولما كانت ذات فاعلية محدودة جداً، برغم دعم الجماهير العربية لها، عندما تتجه إلى تغيير واقع التجزئة.

لكن إذا كانت هذه هي الحقيقة الواقعة على الصعيد الذاتي لمصر الناصرية، إلا أنها ليست كذلك على صعيد واقعها الموضوعي: لقد أصبحت مصر، بالدور الذي قامت به ضد الاستعمار وبالمركز الذي احتله عبد الناصر لدى الجماهير العربية، قاعدة للعمل الوحدوي أولاً، كما انتقل العرب معها وبفضلها من عصر الحلم بالوحدة إلى عصر الوحدة ثانياً. مع الناصرية أصبح المشروع الوحدوي مشروعاً راهناً وممكناً في آن.

فالمعركة مع الاستعمار، التي انفتحت مع إصرار مصر على استقلالها واستقلال الوطن العربي الكاملين، إذا كانت قد أحدثت ضرباً من تمزق على السطح، تمثل في نزاعات حادة إلى هذا الحد أو ذاك بين مصر الناصرية من جانب وهذه السلة أو تلك من السلطات العربية من جانب آخر، إلا أنها بعثت لدى الجماهير العربية إحساساً قوياً بالمصير المشترك ونمت مشاعرها الوحدوية إلى درجة بعيدة واستطاعت حول مصر الناصرية.

لكن لأن هذا الواقع الموضوعي الوحدوي لمصر الناصرية لم يتزاوج بعامل ذاتي، يتمثل بوعي عام ووحدوي مناسبين، فضلاً عن أسباب وعوامل خارجية وعربية، تعثر المشروع الوحودي بعد ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق، ثم ضربت أول وحدة في تاريخ العرب الحديث، وعجزت القوى الوحدوية عن إطلاق مد وحدوي جديد، إلى أن عاجلت إسرائيل، متواطئة مع الإمبريالية الأمريكية، مصر الناصرية بهزيمة عسكرية كانت نذير انكفاء إقليمي متزايد تكرس تقريباً مع تصفية الناصرية.

لكي لا يبقى كلامنا يدور في إطار العموميات، سنتحدث عن التظاهرة الأهم في السياسة الوحدوية الناصرية، وحدة العام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا محاولين إلقاء بعض الأضواء على تصرف عبد الناصر بخاصة والنظام الناصري بعامة خلال خطواتها الممهدة عند قيامها ثم عند مقتلها (علماً بأن الحضور العسكري المصري في اليمن لدعم ثورتها الديمقراطية الجمهورية كان التجربة الأكثر عمقاً من الزاوية الوحدوية والعملية الأكثر استفزازاً للإقليمية المصرية، خلالها تعرّض عبد الناصر لأشد أعمال الضغط والتآمر):

من معركة السويس، ثم من المعركة المتممة لها، المعركة ضد مبدأ آيزنهاور، بعد معركة حلف بغداد، خرج عبد الناصر زعيماً للأمة العربية، كما خرجت مصر بوصفها الدولة ـ المركز للوطن العربي. سوريا التي خرجت هي أيضاً، من معركة سويس أخرى مقسطة، والتي كانت، تاريخياً، مهد وموقد الحركة القومية العربية، التقطت هذه الواقعة وتقدمت نحو مصر عبد الناصر تطلب الوحدة معها وتحت قيادتها. عبد الناصر، الذي كان يتقدم على صعيد الوعي القومي العربي، لم يكن آنذاك يتصور الوحدة كإطار سياسي ـ دستوري لدولة واحدة، بل كان بالأحرى ينظر إليها كشيء يشبه التضامن أو أوثق منه بقليل. وتتابع سوريا ركضها وراء مصر. وأخيراً يقبل عبد الناصر، من دون ارتياح من قبل نخبة النظام الناصري، الوحدة مع سوريا بشعور من يقبل، متردداً متهيباً، على مغامرة مجهولة النتائج.

خلال فترة الوحدة تمارس، في سوريا، نخبة النظام الناصري المصرية (وهذا أمر تقضي به طبيعة الأشياء رغم كل حديث طوبوي عن التكافؤ القطري) دوراً متفوقاً أو راجحاً في القطاعات المفاتيح في الدولة، وفي الجيش بخاصة. هذا الدور، الذي لم يكن يسنده وعي وحدوي مناسب، كما لم يكن يسنده مستوى مناسب من الوعي السياسي بمعناه (وعي التآمر الإمبريالي ـ الرجعي + وعي منحى وطبيعة التناقضات الإقليمية، الطبقية، الفئوية)، أتاح لشرذمة من العسكريين

السوريين، كانت موثوقة ومحبوّة من قبل النخبة المصرية في سوريا، مدفوعة أو محرضة مباشرة من قبل البرجوازية السورية، التي رأت نفسها تضرب منذ بدايات عهد الوحدة حتى تلقت الضربة السورية، التي رأت نفسها تضرب منذ بدايات عهد الوحدة حتى تلقت الضربة الأشد في تأميمات تموز/ يوليو ١٩٦١، أن تغتال الوحدة، رغم تعلق الأكثرية الساحقة من الشعب السوري بها.

إلى هنا والمسألة لا تثير شديد الاستغراب: لقد قتلت الوحدة لقصور في وعي النخبة المصرية التي كانت ممسكة بالزمام في الإقليم السوري. كان هذا أمراً ممكناً بخاصة إذا عرفنا المستوى المتأخر للوعي السياسي العام لهذه النخبة. غير أن قصور وعي هذه النخبة كان انعكاساً وعينة عن قصور وعي النظام الناصري بجماعه.

لكن كيف تلقى النظام الناصري مؤامرة الانفصال؟ ما ردود فعله؟

للوهلة الأولى، بدا عبد الناصر مصمماً على سحق الانقلاب الانفصالي بالقوة. وبالفعل، فقد وضعت القوى العسكرية المصرية في حالة تأهب، وبخاصة القوى البحرية، وجرى إنزال قوة مظليين مصرية في محافظة اللاذقية، على أمل أن تشكل مع حامية اللاذقية، التي كانت ذات ولاء وحدوي، نقطة تجمع واستناد لمختلف القوى الوحدوية، من عسكرية ومدنية، لمعارضة عسكرية تربك سلطات الانقلاب الانفصالي في دمشق وتهيىء للانقضاض النهائي عليه.

لكن قائد القوة المظلية، وكان واحداً من البارزين في جماعة عبد الحكيم عامر، يستسلم بلا مبرر دونما سبب معقول، اللهم إلا عدم إيمانه بالمهمة، وهي مهمة وحدوية، وقد أرسل للقيام بها. ثم يجري تراجع عن فكرة إجراء عسكري للقضاء على التمرد الانفصالي. وتبع هذا التراجع العسكري تراجع سياسي سلم فيه عبد الناصر بشرعية الانفصال، في خطابه الشهير الذي ألقاه يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٦١.

كيف حدث ذلك، ولماذا؟

لا شك في أن الانقلاب الانفصالي في دمشق أصاب مركز عبد الناصر في القاهرة بضربة هزته بشدة، باعتبار أنه هو المسؤول عن قبول «مغامرة الوحدة» مع سوريا، وعليه بالتالي أن يتحمّل وزر فشلها. وبقيت الكواليس السياسية في القاهرة تتحدث آنذاك مدة أسبوع عن احتمال تنحّي عبد الناصر أو بقائه في منصب رمزي فقط. في تلك الفترة القصيرة، تجمعت ضد عبد الناصر كل القوى الإقليمية المصرية، فضلاً عن القوى الرجعية، في محاولة لإقصائه. لكن إذا كانت هذه القوى

قد فشلت في النهاية في محاولتها هذه، إلا أنها، كما يبدو، لم تفشل في جعله يتردد، ثم يحجم عن تصفية الانقلاب الانفصالي بالقوة. يقيناً إن أسباباً أخرى تكمن في أساس موقف عبد الناصر: استسلام قائد القوة المظلية المصرية، تهديد بريطانيا(؟) ضرب الأسطول المصري إذا حاول غزو سوريا، توهمه أن الشعب السوري، أو القطاع الأكبر منه على الأقل، يدعم الانفصال، وكذلك توهمه أن أكثرية الجيش السوري تقف مع الزمرة الانقلابية الانفصالية، وأخيراً اعتبارات إنسانية شرقية، وازنة لدى عبد الناصر، جعلته يتردد ثم يحجم عن السير عن طريق لإعادة الوحدة تصوّر أنه قد يقود عملياً إلى اقتتال بين الشعبين المصري والسوري. لكن السبب الأكثر حسماً، كما نعتقد، في تردده ثم إحجامه هو ضغوط نخبة النظام الناصري أولاً، وثانياً خيبة وذهول الرأي العام المصري، الناجمان عن صدمة الانفصال التي جعلته ينزلق إلى موقع يقول فيه: «فلتنفصل سوريا. الوحدة معها عبء علينا، نحن المصريين».

لم يقف الأمر عند هذا الحد: إن خطاب عبد الناصر في ١٦/ ١٠/ ١٩٦١ أوحى وكأنه يراجع مخططه الوحدوي، وحديثه إلى الشعب المصري، على رغم المرارة التي تقطر منه، كان أقرب إلى اعتذار عن وحدة جُرّت إليها مصر جرّاً قبل أن تنضج ظروفها، فقتلها التآمر الرجعي ـ الإمبريالي. فبعد أن يعدد، بصدق، إنجازات عهد الوحدة في الإقليم السوري، ويقوم بعملية نقد ذاتي سياسية لبعض جوانب تجربة الوحدة، يحول تجربة الوحدة، في جانب منها، إلى ما يشبه العملية الحسابية كانت مصر هي حاملة عبئها والخاسرة فيها في آن. وبكلمة: بدا عبد الناصر في هذا الخطاب وكأنه ينثني أمام المنطق الإقليمي. وفي مناسبة أخرى، أكد أنه «يوم ١٥ كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٥٨ بالذات، «قلت لهم (أي للسوريين) إن أحنا يجب أن ننتظر خمس سوات، ونجرب وحدة اقتصادية ووحدة عسكرية ووحدة ثقافية، ثم نتجه بعد ذلك إلى الوحدة الدستورية».

وفي سلسلة مقالات بعنوان «ماذا جرى في سوريا»، بدأ نشرها في **الأهرام** مع خطاب عبد الناصر الذي ذكرنا واستمرت حتى أول كانون الأول/ ديسمبر، حاول محمد حسنين هيكل، عبر سلسلة من الحجج التوتولوجية تارة، والوقائع المبتورة تارة أخرى، أن يبرر خط تراجع وحدوياً، لا خط انكفاء إقليمياً بالطبع، بل يستشف من مقالات هيكل تلك ضرب من تبريرات غير وحدوية.

وهذا التراجع الوحدوي، والأصح القول التراجع الوحدوي التكتيكي، كما بينت الأحداث بعيد ذلك، لم يلبث أن انعكس على «الميثاق». في هذا الميثاق نلمس،

ولا شك، إيماناً عميقاً بالوحدة العربية وتشبثاً جاداً بها، لكن صدى الهجمات والانتقادات غير الوحدوية يتردد بوضوح في سطوره التي تناولت موضوع الوحدة، كما يتردد فيها أيضاً ضرب من مرونة في تصور العملية الوحدوية، مرونة وإن بدت معقولة وصحيحة نظرياً، إلا أنها تضعف في النتيجة جدية التوجه الوحدوي نظراً لفعل العوامل النابذة للوحدة من جهة، وللتقلبات في الأوضاع السياسية العربية الناجمة عن ضعف دور الرأي العام العربي من جهة أخرى.

هذا الذي قلناه عن تصرف النظام الناصري إزاء مؤامرة الانفصال لا ينصرف البتة، كما هو واضح، إلى وضع النزوع الوحدوي لعبد الناصر بالذات موضع تساؤل، ذلك أن هذا النزوع، كما ذكرنا في مناسبة سابقة، لم يكن يرتكز على الشعور فقط، بل أساساً على حقائق عيانية تتصل باستقلال العرب السياسي واعتبار الوحدة العربية الأساس الموضوعي لهذا الاستقلال وقاعدة نهضتهم وتقدمهم. أضف إلى ذلك، أن عبد الناصر ما إن نفس الضغوط الإقليمية المصرية، وما إن آنس من الشعب السوري تعلقاً جدياً بالوحدة، حتى عاود هجومه من جديد على الانفصال وأخذ يعمل، بأساليب مختلفة، ولكن بعد فوات فرص ثمينة، لإعادة الجمهورية العربية المتحدة. ما نعنيه بالضبط هو رؤية الدور الوحدوي لمصر كما هو، بحدوده ونواقصه وقصوره حتى في ظل قائد وحدوي صميم، يمتلك سلطاناً واسعاً سواء في السلطة أو على الجماهير المصرية.

هذا القصور المصري يشكّل المأزق الرئيسي للعملية الوحدوية. وعوامله الرئيسية لا تقتصر على حداثة الوعي الوحدوي لمصر والنزوع الإقليمي الراجح لدى الإنتيليجنسيا المصرية، بل تمتد إلى تأخر بنيان الدولة المصرية بوجه خاص والتأخر المصري بوجه عام، فضلاً عن عوامل موضوعية، أي عوامل لا تتصل بمصر، تتمثل في الضغوط والتهديدات الإمبريالية والفاصل الأرضي (على رغم أنه صنعي: إسرائيل) بين مصر وآسيا العربية.

هذه الملاحظات تطرح عدداً من الإشكاليات: هل هذا يعني أن طريق الوحدة مسدود؟

هل يمكن الوعي الوحدوي أن يتقدم في مصر، وكيف؟

هل هذا يعني أن ينفض الوحدويون العرب اليد من اقتدار مصر على قيادة السيرورة الوحدوية؟ وبالتالي، هل هناك قطر عربي آخر، غير مصر، يمكن أن يلعب دور القطر القائد للسيرورة الوحدوية؟

سنجيب باختصار:

أولاً: إن طريق الوحدة العربية هو عينه طريق المستقبل العربي. وبعبارة أخرى، إن تقدم العرب على صعيد الوعي، وبالتالي تقدمهم على صعيد تغيير بنى المجتمع العربي، لا بد من أن يترجم على الصعيد الوحدوي. إن التجزئة هي إحدى أسوأ تجليات التأخر العربي، ومن هنا فهي ليست فقط مسألة قومية بالمعنى الشائع للكلمة، وبالتالي فإن طريق الوحدة مرتبط أوثق ارتباط بنمو الوعي العربي، لا الوعي في صورته الوحدوية، بل الوعي بمعناه الشمولي، أي كرؤية صاحية للواقع العربي الراهن مربوطاً بجذوره التاريخية. إن استمرار التجزئة، شأن استمرار التأخر، تعبير عن فوات الوعي العربي وحيدانه عن حاجات التقدم العربي. وبالتالي، فبقدر ما يتحدث هذا الوعي ستتزايد الفرص الوحدوية.

ثانياً: سيبقى لمصر دورها الوازن في التطور العربي، غير أن قدرتها على لعب دور القطر المكون بجدارة ليس مرتبطاً فقط بوجود قيادة وحدوية وحديثة في آن، بل مرتبط أيضاً بتنامي الوعي الوحدوي للإنتيليجنسيا المصرية. وإذا كان صحيحاً أن تأخر وعيها الوحدوي صورة من صور تأخر وعيها العام، فإن تقدم الأول، في ظل الوزن الذي للايديولوجيا القومية المصرية، سيأتي عبر تقدم الثاني. وبالطبع فإن احتمالاً ناصرياً ما جديداً لا يزال وارداً ما دام المنتظر وغير المتوقع يتعاوران التطور التاريخي.

ثالثاً: لا نعتقد أن ثمة قطراً عربياً آخر أكثر تأهيلاً من مصر لقيادة السيرورة الوحدوية، فعلى الرغم من أن حضور الماضي في الايديولوجيا المصرية أشد كثافة وثقلاً مما هو في الأقطار الأخرى التي تتوفر على شعور وحدوي، إلا أن نقص الاندماج أو التناثر فيها يشكّل ثغرة ليست أقل سلبية بكثير من حضور الماضي في الحاضر. والتالي فإن مصر لا تزال فرس رهان وحدوياً، وإن مهزولة. هذه معاينة للراهن. أما المستقبل، حيث لا تزال مصر موحلة في هزيمة كلما طالت أصبح استئناف النهوض والتقدم أصعب، فلا يمكن تخمينه ولا استشرافه.

حول تجربة الوحدة المصرية ـ السورية[*]

ـ ١ ـ

في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥٨، أحرزت الحركة القومية العربية، بعد نضال استمر حوالى نصف قرن، أول انتصار قومي وحدوي في تاريخ العرب المعاصر، تمثل في وحدة مصر وسوريا في إطار دولة موحدة اسمها «الجمهورية العربية المتحدة». بعد ثلاث سنوات وسبعة أشهر انفصمت هذه الوحدة.

في أي سياق، عربي ودولي، قامت الوحدة؟

ما مفاعيلها السياسية على الإمبريالية، إسرائيل والرجعيات العربية؟

كيف كانت العلاقة بين الإقليمين المصري والسوري في إطار هذه الوحدة؟ كيف وقع الانفصال؟ ولماذا؟ وما هي دروس هذه التجربة؟ هل فشلت أم قتلت؟

* * *

بعد الحرب العالمية الثانية، حين خرجت دول الاستعمار التقليدي كدول من الدرجة الثانية، وحين صعدت القوتان الجديدتان الرئيسيتان على المسرح الدولي (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة) وحين استأنفت الشعوب، بعد انتهاء الحرب، نضالها ضد الاستعمار، أصبحت عملية نزع الاستعمار التقليدي مطروحة في أمر اليوم.

ولم يكن سهلاً على دول الاستعمار التقليدي القبول بهذا الميل التاريخي، فأرادت تسوية بينها وبين الشعوب العربية تكفل لهذه الشعوب انتقالاً ما من التبعية إلى شبه الاستقلال في إطار النفوذ الإمبريالي للدول الغربية. وهنا تضافرت، على

(*) شباط/فبراير ١٩٧٣.

رغم التناقضات التكتيكية والجزئية، جهود دولتي الاستعمار التقليدي (إنكلترا وفرنسا) مع دول الاستعمار الجديد (الولايات المتحدة) التي كانت تطمح إلى وراثة التركة الاستعمارية القديمة ليس فقط لمتابعة استغلال الشعوب العربية واضطهادها، بل أيضاً لجعلها مرتكزاً لعملية محاصرة وصد الاتحاد السوفياتي التي بدأت مع مشروع ترومان وتصاعدت مع سياسة «حافة الحرب» التي مارسها دالاس، وزير الخارجية في عهد آيزنهاور.

في سياق محاولة إعادة وضع الشعب العربي في دائرة النفوذ الغربية، أي لجعل الاستقلالات السياسية التي يطالبون بها نصف استقلال أو شبه استقلال، طرحت الإمبرياليات مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط وميثاق الأمن المتبادل مع مصر (١٩٥١ ـ ١٩٥٣). وبالنسبة إلى سوريا، توالت المشاريع «الوحدوية» من العراق، متواكبة مع سلسلة من المؤامرات وعمليات الإفساد والإرشاء للقسم الأكثر تأخراً ويمينية من البنية السياسية السورية (١٩٤٩ ـ ١٩٥٧).

ولم يلبث المشروع الاستعماري أن أخذ يتبلور: المطلوب إقامة «حلف أطلسي صغير» للشرق الأوسط. وعلى رغم بعض تناقضات جزئية وثانوية بين أمريكا وإنكلترا، سارت قدماً عملية بناء الحلف الذي سمي «حلف بغداد» في ما بعد، والذي اكتمل تقريباً في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥، وكان يضم في عضويته، فضلاً عن إنكلترا، باكستان، تركيا، إيران، والعراق. أما أمريكا، فقد اكتفت بعضوية اللجنة العسكرية فقط.

كانت مصر التي وقّعت مع إنكلترا اتفاقية الجلاء في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤، قد رفضت رفضاً قاطعاً الدخول في أحلاف مع الدول الغربية. لذا اتجه حلف بغداد، في محاولة لعزل مصر وإجبارها بالتالي على القبول بالدخول في عضويته، إلى تكثيف مؤامراته وضغوطه على سوريا للسيطرة عليها وإدخالها في الحلف. وعندما أدركت مصر هذه الواقعة بادرت إلى هجوم معاكس كان بداية انفجار أكبر وأعظم المعارك السياسية والعسكرية التي شهدها الوطن العربي، منذ الاجتياح الاستعماري. هذا الهجوم المعاكس أخذ يتجه رويداً رويداً إلى مزيد من الراديكالية في موقفه من الإمبريالية ورؤيته لها من جهة، كما أنه اتجه، من جهة أخرى، إلى عزل العراق الذي أرادوا له أن يكون جسراً بين الحلف والوطن العربي، عن التأثير ببقية العرب.

وفي هذه المعركة، كانت سوريا الميدان الرئيسي طوال أكثر من خمس سنوات على الأقل، وبلغت ذروتها خلال السنتين الأخيرتين اللتين سبقتا قيام الوحدة.

ففضلاً عن المؤامرة الأمريكية ـ العراقية ـ الإنكليزية التي كشف عنها النقاب في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦، والتي تواطأ فيها قطاع غير صغير من الكتلة السياسية التقليدية السورية، حيكت مؤامرة أخرى للقيام بانقلاب مسلح ينفذ، كما قال عبد الله سعادة[1]، في وقت واحد مع العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. وما لبثت الولايات المتحدة، بعد فشل العدوان الثلاثي، أن بادرت للعمل منفردة للإعداد لانقلاب عسكري (مؤامرة ستون)، لكنه أحبط وكشف عنه النقاب في ١٢ آب / أغسطس١٩٥٧. وتابعت الإمبريالية الأمريكية جهودها لقلب سوريا عبر الحشود العسكرية التركية على الحدود الشمالية لسوريا.

في هذه المعركة، أيضاً، برزت مصر وسوريا بوصفهما المركزين العصبيين والقلعتين الأماميتين للأمة العربية بأسرها. وكان من الطبيعي، في غمار هذه المعمعة المميتة، أن يتقارب هذان المركزان، أن يشعر كل واحد أنه بحاجة لحماية الآخر والتضامن معه. من هنا بالضبط بدأ الطريق الوحدوي الذي قاد إلى قيام الجمهورية العربية المتحدة.

وفي هذا الطريق، أيضاً، خاض كل من البلدين معركة سويس خاصة به. مصر خاضت، «سويسها» دفعة واحدة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦، أما سوريا فقد خاضت «سويسها» مقسطة على أربع أو خمس سنوات، امتدت منذ العام ١٩٥٣ وحتى قيام الوحدة[2]. والسبب الذي جعل السويس المصرية تأتي دفعة واحدة، يعود أساساً إلى أن عبد الناصر استطاع أن يوحد الجبهة الداخلية المصرية وأن يشلّ القوى السياسية التي يمكن الاستعمار أن يلعب بها أو يحركها من جهة، ومن جهة أخرى يعود إلى كون مصر عبد الناصر كانت، بالطبع، أكثر فاعلية وتأثيراً من سوريا، كما أنها كانت موقداً ومحركاً لحركة الكفاح ضد الاستعمار في طول الوطن العربي وعرضه، بل وفي قسم من أفريقيا أيضاً. وفي المقابل فإن تخلخل البنية السياسية السورية وتناثرها، جعل الإمبريالية قادرة على الدوام على أن تلعب بالقوى السياسية التقليدية المتأخرة، وهذا ما أبقى لها الأمل، بالتالي، في أن ترى سوريا ساقطة في دائرة النفوذ الإمبريالي.

---

(١) باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (بيروت: دار الأنوار، [١٩٦٨])، ص ٢٦٧.

(٢) «. . . إن الدول الغربية الكبرى قد عمدت، منذ نشوء أزمة السويس، إلى تأييد خطة العزل التي اتبعتها وزارة الخارجية الأميركية. وقد أسفرت هذه السياسة عن نتائج ضئيلة، إذ استطاعت القاهرة ودمشق إنشاء وحدة بينهما. .»، انظر: *Le Monde*, 7/5/1958.

إذاً، ففي الصراع في سبيل الاستقلال، وضد حلف بغداد، ثم مروراً بالعدوان الثلاثي، ووصولاً إلى مبدأ آيزنهاور (الذي جاء ذروة السياسة الهجومية الاستعمارية الأمريكية بعد تصفية قواعد الاستعمار القديم) وعلى أشلائه قامت وحدة العام ١٩٥٨، أي إنها الوحدة التي قامت «إثر حالة حرب، بل وسط حالة حرب سياسية من أكبر حالات الحرب الباردة التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية».

وهكذا، ففي هذه المعركة الطويلة المريرة ضد الاستعمار، السياسية حيناً والعسكرية حيناً آخر، كان النزوع الوحدوي يتحدد ويتبلور بوصفه نزوعاً معادياً للاستعمار، بحكم السياق الذي اندرج فيه، والعدو الذي قاتله والقوى التي حملت لواءه. من هنا يبدو بمثابة توتولوجيا الاشتراط الذي طرحه بعض الماركساويين حول ضرورة قيام الوحدة العربية على أسس معادية للاستعمار، ذلك لأن المنحى التاريخي للنضال الوحدوي هو منحى معادٍ للاستعمار. وبالتالي فإن اشتراطاً كهذا إن لم يكن نافلة فهو، بكل تأكيد، مطلب أقل جدية وأقل تطلباً من السيرورة العملية للنزوع الوحدوي. والمشاريع الوحدوية المناقضة لهذا النزوع، ومثالها الاتحاد الهاشمي بين الأردن والعراق الذي قام رداً على الجمهورية العربية المتحدة، هو الاستثناء المصطنع الذي يثبت القاعدة، وليس العكس.

العامل الخارجي، إذاً، هو الذي لعب الدور الحاسم في صنع وحدة العام ١٩٥٨. لا شك في أن الايديولوجيا القومية العربية، ذات الجذور التاريخية العريقة والتأثير الوازن في سوريا، هي التي جعلت الشعب السوري يعتبر على الدوام تخلّيه عن كيانه السياسي بمثابة انتصار، إلا أن الصراع الذي فرضته الإمبريالية على الأمة العربية عموماً، وعلى مصر وسوريا خصوصاً، لعب الدور الحاسم والمسرع في إقامة هذه الوحدة.

العامل الخارجي (ولعب دوراً كبيراً في الوحدة الألمانية، كما لاحظ أنجلس)، وليس التطور البرجوازي، المصري أو السوري، هو الذي لعب دور المحرك للنزوع الوحدوي. ولعل افتقار هذه الوحدة إلى هذا العامل كان عاملاً في ضعفها وثغرة في بنيانها، فالتطور البرجوازي الكولونيالي، بتبعيته للخارج، شكّل عنصر نبذ مضاداً للنزوع الوحدوي، خلافاً للتطور البرجوازي الغربي الذي كان عامل جذب وتوحيد قومي.

إن افتقار الجمهورية العربية المتحدة إلى طبقة برجوازية حقة (والبرجوازية الكولونيالية ليست سوى كاريكاتور برجوازية) جعلها ترتكز على البرجوازية الصغيرة. غير أن الأخيرة هذه ليست طبقة بالمعنى العلمي للكلمة، وبخاصة في

البلدان المتخلفة، لكونها فراطة لا تجمعها مصالح مشتركة، ولا تربطها، إيجابياً، ايديولوجيا مشتركة، ولا ترتكز على قاعدة محددة من وسائل الإنتاج. ولأن البنية السياسية للنظام الناصري لم تستطع أن تجبل وتبلور طبقة سياسية حديثة من الفراطات البرجوازية الصغيرة، بقي بنيان دولة الوحدة هذه ثلوماً، فاستطاعت الإمبريالية أن تنفذ إليها، مستفيدة من عوامل متعددة، على رأسها عامل الافتقار إلى تواصل الأرض، وتضربه من الداخل.

والواقع أننا عندما نتحدث عن طبقات في المجتمع العربي إنما نفعل ذلك على سبيل التقريب. فلم يشهد مجتمعنا الإقطاعية ولا الرأسمالية في صيغتيهما الأوروبية، والبنى التقليدية ما قبل البرجوازية والتطور الرأسمالي المحدود والمشوه ما زالت تحجز الاستقطاب الطبقي وتشوهه. لذا فإن ما نسميه طبقات هو، في الواقع، بالأحرى فئات اجتماعية متشابكة ومتفاوتة في السلم الاجتماعي، تتصارع فيما بينها وتمارس الواحدة إزاء الأخرى اضطهاداً ما أو استغلالاً ما. وبالتالي فما نزال إزاء «بداوة طبقية» أو «طبقية مَبْدَوَنة»، إذا صح التعبير.

المسرح السياسي السوري، حيث عاشت برلمانية شرقية بكل قباحاتها وحسناتها (قياساً بالمملوكيات «الثورية»)، كان يقدم عيّنة من هذه الحقيقة الواقعية التي ذكرنا. فالكتل والتيارات السياسية لم تكن منقسمة وموزعة على أساس اعتبار طبقي ما وحده. لا شك في أننا كنا نتبين ملمحاً طبقياً عاماً في ثنايا الايديولوجيا والبنية الاجتماعية لهذه الكتلة أو ذاك الحزب، لكن الاعتبارات المحلية والعشائرية والطائفية والايديولوجية كانت تلعب، بصورة واعية أو غير واعية، دوراً وازناً في الخريطة السياسية لسوريا.

إذا أخذنا هذا التحفظ بالاعتبار، وإذا أخذنا بالاعتبار أيضاً كون النزوع الوحدوي في سوريا كان يجد ديناميته خلال الصراع مع الإمبريالية، يمكننا القول، خلافاً للماركساوية الاقتصادية التبسيطية، إن القوى السياسية التي وقفت مع الوحدة هي عينها القوى التي ناضلت ضد الإمبريالية خلال الفترة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨ (مع استثناء ضعيف المغزى، تمثّل في موقف الحزب الشيوعي السوري المعارض للوحدة)، وهذه القوى مكونة أساساً من حزب البعث والجيش السوري، فضلاً عن كسور من الكتلة السياسية التقليدية، كانت مجرورة أكثر مما هي مندفعة. أما القوى التي عارضت الوحدة أو توجّست منها، فهي نفسها تقريباً القوى التي كانت إما خائفة من الإمبريالية أو ميالة للمصالحة معها أو مرتبطة بها، وهي قوى يغلب فيها الملمح التقليدي المختلط بالمتبرجز، فضلاً، عن كسور مهمة من الكتلة البرجوازية الصغيرة (الإخوان المسلمين).

في بلد لم تخترقه السياسة بمعناها الحديث، لم يمارس السياسة بمعناها العصري، وبالتالي حيث الالتزام بالمصلحة القومية والتصرف وفقاً لها من قبل الكتل الشعبية مثقل ومغموس بقبليات ما قبل قومية، وحيث الرابطة بين النخبة السياسية وقواعدها الشعبية تذهب إلى أبعد وأعمق من الموقف السياسي للنخبة لتصل إلى ولاء معزول إلى هذا الحد أو ذاك عن الموقف السياسي - في بلد كهذا حيث ذهبت الجماهير السورية، لعمق النزوع الوحدوي في سوريا وللصورة البطولية التي خرج بها عبد الناصر من معركة السويس، إلى مواقع أخرى بعيدة، بالنسبة إلى مسألة الوحدة مع مصر، عن مواقع النخبة السورية التقليدية ـ المبرجزة، فاندفعت في موج زاخر هادر يهتف للوحدة، أو المأتم القومي الذي عاشته عند الانفصال، لا بد أن يصاب بالذهول إزاء هذه الظاهرة.

في تلك المعركة الضارية التي فرضتها على سوريا الإمبريالية والقوى الرجعية العربية الضالعة معها، كانت البنية السياسية السورية تتمزق، وهي البنية التي كانت مخلخلة بالأساس، بفعل التناثر السوري ذي الجذور التاريخية. والقول بأن «سوريا أصبحت في أواخر صيف ١٩٥٧ على شفا الانحلال كمجتمع سياسي منظم»[٣] ينطوي على مبالغة ولا ريب، لكن فيه بعض حقيقة. ثم إن الانفصال بين الكتلة الرئيسية من النخبة السياسية والجماهير، والتمزق الذي أصاب هذه النخبة، وأخيراً ابتعاد أو إبعاد القسم من هذه النخبة، الذي دفع سوريا في طريق الوحدة، عن مركز القرار في الجمهورية العربية المتحدة، خلق في سوريا فراغاً سياسياً لم يستطع أن يملأه هذا السديم الشعبي، وإن الملتهب، الذي سار وراء عبد الناصر. ومن هذا الفراغ، الناجم بالطبع عن قصور في الوعي، الذي يفصل القائد عن الجماهير، استطاعت الرجعية السورية، مستفيدة من التناقض بين البيروقراطيتين العسكريتين السورية والمصرية، ومرتكزة على دعم الرجعية العربية والدول الإمبريالية (حتى فرنسا الديغولية لم تكن بعيدة، ناهيك عن أمريكا وإنكلترا، عن مؤامرة الانفصال)[٤]، أن تنفذ إلى بناء الوحدة وتضربه من الداخل.

إن مسألة إسقاط الوحدة (ولا نقول سقوط ولا فشل) تعود، في التحليل الأخير، إلى مسألة الوعي. وهذا القصور في الوعي لا يقتصر على نخبة النظام الناصري، بل يتعداها إلى جماع الحركة القومية العربية المشرقية، التي يتجلى قصور

---

(٣) سيل، المصدر نفسه، ص ٤٠١.

(٤) انظر: Jean et Simone Lacouture, *L'Egypte en mouvement*, 8 brochés (Paris: Seuil, 1956), p. 945.

وعيها ليس فقط في كونها عجزت عن استشراف السيرورة المعقدة والشاقة للنضال الوحدوي، بل أيضاً في كونها عجزت عن وضع المسألة القومية في صلب قضية تقدم الأمة العربية، عن رؤية التفاعل الجدلي بين التقدم والتوحيد القومي، وأخيراً في تصورها الساذج، المتهافت والمتناقض، لمسألة تقدم المجتمع العربي بوجه عام.

والواقع ان ما أعطى مسألة الوعي أهميتها الحاسمة بل المحورية في تجربة وحدة العام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا هو، **أولاً**، العداء الشرس الذي واجهت به القوى الإمبريالية هذه الوحدة، ناهيك عن العداء المتفاوت الشراسة والاستقتال الذي لقيته من قبل الدول المجاورة للوطن العربي: ففضلاً عن إسرائيل، التي رأت في هذه الوحدة تحولاً خطيراً في ميزان القوى، كانت إيران وتركيا تناصبانها العداء، وأخيراً توجس أو حذر أو عدم ارتياح الاتحاد السوفياتي، صديقنا التاريخي والاستراتيجي. أما العامل **الثاني** الذي أعطى مسألة الوعي هذه الأهمية المحورية فهو عدم الاتصال الأرضي بين سوريا ومصر. ولو أن سوريا كانت جغرافياً، بالنسبة إلى مصر، ليبيا أو السودان، لما أخذت مسألة الوعي هذا الشكل الحاد والمصيري، بل لكان مستحيلاً تقريباً أن يقع انفصال، وبالتالي لما طلعت علينا هذه النظريات حول «الوحدة المدروسة» و«الوحدة الراسخة» و«الوحدة التي تحميها الجماهير المنظمة» و«الوحدة الديمقراطية»، و«الوحدة المتكافئة» إلى آخر هذه الأسطوانة المكسورة، التي ما برحنا نسمعها منذ صبيحة ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، وفي النهاية لما فرحت تلك النظريات التي اكتشفت، من خلال الصفن، حتمية سقوط الوحدة!!

ما من تجربة عربية أخرى، بما في ذلك الحرب ـ الهزيمة في حزيران/ يونيو ١٩٦٧، شكلت رائزاً للوعي العربي وللايديولوجيا العربية مثل تجربة وحدة العام ١٩٥٨، فقابلية الانثلام الكامنة في هذه الوحدة، الناجمة عن افتقارها إلى التواصل الأرضي، كانت بوجه عام رائز وعي النخبة السياسية المصرية ـ السورية، سواء الجزء الذي تحمّل مسؤوليتها أو الذي أزورّ عنها أو الذي عارضها، وفي الوقت نفسه كانت رائز وعي النخب العربية الأخرى بوجه عام.

كيف؟

الجزء الذي تحمّل مسؤوليتها، وقتلت وهي تحت قيادته، كشف عن عجز وبالتالي عن قصور في قيادة العملية الوحدوية. إن وحدة قطرين، على رغم عمق ما يجمع بينهما من إرث الماضي، وعلى رغم الطابع التخلفي المتأخر المشترك لحاضرهما، وعلى رغم وحدة الآمال التي يتطلعان إليها في المستقبل، بينهما بعض ما يمايز (التفاوت في الاندماج أو التناثر القوي لهذا القطر أو ذاك، كثافة أو ثقل النزوع

المحافظ في الايديولوجيا السائدة في هذا القطر أو تأخرها في القطر الآخر) كانت تتطلب من تلك النخبة وعياً عيانياً تفصيلياً لهذه الحقائق الواقعية في كلا القطرين يكفل القدرة على التذليل والتذويب في آن. وخلافاً لمزاعم الايديولوجيا الإقليمية التي تتخذ من عنصر التباين أو التمايز بين الأقطار، كما تفعل الماركساوية العربية الاقتصادية، حجة لوضع الوحدة على الرف واستبعاد النضال الوحدوي واعتباره هدراً لطاقة وجهد الجماهير، وخلافاً لطوباوية الايديولوجيا القوماوية العربية التي تنكر هذه التباينات الإقليمية أو تستهين بها، فإن هذه التباينات ليست، في التحليل الأخير، سوى مشكلة من مشكلات الواقع العربي ومشكلات التوحيد القومي، مشكلة تتطلب رفع الوعي الوحدوي وليس النكوص إلى الاستنقاع الإقليمي. إذاً ففي مواجهة أسوار التجزئة لسنا بالأحرى إزاء عرقلات تتطلب إرجاء الوحدة، بل إزاء مسألة تنمية الوعي العربي لكي يكون في مستوى مناسب. وما دام الأمر كذلك، تغدو معضلة النضال الوحدوي، شأن معضلات النضال الاشتراكي أو التحديثي، سواء بسواء، مسألة وعي، ثم تحويل هذا الوعي، بتملكه الجماهير، إلى قوة مادية. وهكذا نعود مرة أخرى، وفي المستوى الأخير، إلى مشكلة التأخر، بوصفها عاهة الايديولوجيا العربية بجميع تلاوينها وتشعباتها: القوماوية، الماركساوية، الإقليمية، الخ.

وقصور الوعي لا يقتصر على هؤلاء الذين تحمّلوا مسؤوليتها، بل يمتد، وهنا المفارقة، إلى هؤلاء الذين ازورّوا عنها أو عارضوها، وبخاصة المنتمين إلى الايديولوجيا القوماوية العربية الذين انتقلوا إلى مواقع إقليمية، عندما شرّطوا وعلّبوا وقننوا العملية الوحدوية. والواقع أن هذه الايديولوجيا، بسذاجتها وشعوريتها، تُنطنط من مطلق إلى مطلق، لأنها عاجزة عن تصور المسار الوحدوي كصعود شاق يتواكب مع الوعي السياسي السائد ومع الايديولوجيا السائدة، وبالتالي اعتبار الوعي الوحدوي خلاصة وزبدة الوعي العام لمجتمع يعاني شقاء قومياً من جهة، ويواجه ضغوطاً ساحقة من قبل الإمبريالية من جهة أخرى.

ولأن الايديولوجيا القوماوية العربية اعتبرت الوحدة طوباوية أو مثالاً وليس واقعاً يتطور مع تطور وعي البشر الذين يناضلون في سبيل المشروع الوحدوي، رأينا قطاعات غير صغيرة من قطاعاتها تنتقل، دونما شعور بعميق تناقض، عبر شقلبة ميتافيزيائية، إلى مواقع إقليمية وانفصالية. ولعل أبرز مثال على هذه الحقيقة الواقعة هو المناداة بـ «الوحدة المدروسة» التي انتهت عملياً إلى انفصالات أو انفصاليات مدروسة.

في تجربة وحدة ١٩٥٨، أعطت الايديولوجيا القوماوية العربية كل ما لديها. ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم تثبت هذه الايديولوجيا أنها إما عاجزة عن خدمة المشروع الوحدوي أو أنها تحولت إلى عقبة في وجهه. والمهمة المطروحة أمام الثوريين العرب هي دفن، عبر الدحض والتفنيد، هذه الايديولوجيا واستبقاء هذا العنصر الثمين والعظيم منها، عنصر يشكّل أرضية المستقبل العربي: الوحدة العربية.

- ٢ -

إذا كانت وحدة العام ١٩٥٨ قد جاءت نتيجة زلزلة سياسية، فإنها لم تلبث، بدروها، أن أحدثت زلزلة سياسية. ولو أن هذه الزلزلة أخذت كل مداها، بتوفر وعي مناسب لدى الصف الوطني العربي، لقطعت الثورة العربية مسافة أطول بكثير ولوفرت للتقدم العربي أرضية أكثر مؤاتاة بكثير.

أخذت هذه الزلزلة بعض مداها بانفجار ثورة ١٤ تموز/يوليو في العراق، لكنها لم تلبث أن تجمدت مع ارتطام البعد الوحدوي لهذه الثورة، ارتطام تلاه انطفاء جذوتها وتحولها إلى حكم عسكري. أخذت الزلزلة في الانحسار مع التمزق الذي أصاب الصف الوطني العربي، وتلاشت مع الانقلاب العسكري الذي فصم هذه الوحدة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١. وما لبث الانفصال، عبر سلسلة من التناقضات العربية والعوامل الدولية، أن نسل هزيمة حزيران/يونيو التي كانت بداية النهاية. مع وفاة عبد الناصر، جاءت النهاية، نهاية محاولة النهضة العربية الثانية.

هذه الخطوط العريضة الأولية للتطور السياسي العربي تهدف فقط إلى توضيح وإبراز، أولاً، مكان العام ١٩٥٨ في التطور العربي خلال الفترة التي بدأت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ثانياً، كيف تندرج العملية الوحدوية في صلب التطور العام للنضال العربي في سائر صُعده وتكون مرآته وخلاصته. وبالتالي تبين كيف أن النضال ضد الاستعمار يمكن أن يتحول إلى أكثر من احتجاج سياسي، أي يمكن أن يمكث في الأرض، إذا صُبّ في مجارٍ وحدوية (أو إذا صب في عملية تغيير جذرية لبنى المجتمع لا الاقتصادية فقط، بل السياسية والثقافية أيضاً وأولاً). وإذا كان قصور الايديولوجيا القومية جعلها ترى إلى المشروع الوحدوي بمثابة «الهدف الأعلى» و«خاتمة المطاف»، إلا أن قصور الماركساوية الاقتصادية العربية ليس أقل من قصور الأولى عندما اعتبرت المشروع الوحدوي نافلة برجوازية تستحق المقاومة تارة أو الإهمال تارة أخرى. إن المشروع الوحدوي يشكل أرضية مناسبة للتقدم العربي، يذلل هذه العقبة أو يشلّ ذاك الضغط، بل قد يشكل رافعة على هذا الصعيد أو ذاك. أما

إذا بني على وعي مناسب بآفاق التقدم العربي ونهضت به قوى اشتراكية وحديثة (وأؤكد هنا على حديثة) فيشكل رافعة لا مثيل لها للنهضة العربية.

قلت قبل قليل إن تلك الوحدة التي جاءت حصيلة زلزلة سياسية، ما لبثت أن أحدثت، بدورها، زلزلة أخرى. كيف تجلت؟ ما هي تظاهراتها؟ وما هي مفاعيلها؟

عندما كان المشروع الوحدوي بين سوريا ومصر يتجسد ويتبلور خلال معركة ضارية فرضتها الإمبريالية الأمريكية، ويصل البلدان إلى الوحدة من خلال معارضة مشتركة لا تردد فيها ولا التباس لمبدأ آيزنهارو، كانت الأقطار العربية الأخرى: لبنان العراق، تونس، ليبيا، الأردن، السعودية، يرتبط الواحد بعد الآخر بهذا المبدأ، هذا الارتباط الذي قنّن امتداد الهيمنة الأمريكية على الوطن العربي وصفى بقايا نفوذ دولتي الاستعمار القديم: إنكلترا وفرنسا، بحيث إن حلف بغداد نفسه أصبح مظهراً من مظاهر مبدأ آيزنهاور.

هذا المناخ السياسي، وبدأت عناصره تتجمع منذ حرب السويس، الذي ولدت فيه الجمهورية العربية المتحدة، أطلق في طول الوطن العربي وعرضه موجة حماسة وتحركاً جماهيرياً لم يشهدهما من قبل. وأصبحت هذه الجمهورية محط آمال الشعب العربي في تحقيق الوحدة العربية وتحرير الوطن العربي من النفوذ الاستعماري. هذه الحماسة القومية، بل أكاد أقول الهيجان القومي، زادت من ارتباك، بل من ذعر الرجعيات العربية وإسرائيل والقوى الإمبريالية. ومن يتأمل الأوضاع السياسية العربية في ذلك الحين كان يرى ارتسامات أو إرهاصات تغييرات مهمة في الأوضاع السياسية العربية، تغييرات أصبحت مدرجة في أمر اليوم، وتحققها أصبح مسألة وقت[٥].

ولم تخب التوقعات: صدرت ردود فعل وانفجرت أحداث جلت وأكدت الاحتمالات الثورية التي انطوى عليها ذلك المشروع الوحدوي. وإذا كانت هذه الاحتمالات الثورية قد خنقت الواحد بعد الآخر وصولاً إلى المشروع الأصلي، الجمهورية العربية المتحدة، فإن هذا لا يثلم مشروعية وواقعية وعقلانية المشروع

---

(٥) لقد عبرت مجلة **نيوزويك** عن قلق المعسكر الإمبريالي بوضوح: «إن الخطر الأكبر يكمن في المستقبل، خطة القاهرة لإقامة دولة عربية كبرى، تعتمد في قوتها على بترول الشرق الأوسط، إن القاهرة لا تخفي خططها، وهي لا تفتأ تعلن أن بترول العرب للعرب، لذا فإن الولايات المتحدة تؤيد الدول العربية الأخرى المدافعة عن استقلالها والمناوئة للجمهورية العربية المتحدة»، انظر: *News Week*, (16 April 1958).

الوحدوي، بل يكشف فقط قصور وعي الحركة القومية العربية بوجه خاص والحركة الوطنية العربية بوجه عام، فضلاً عن دور العوامل الدولية التي لعبت، هي أيضاً، دوراً في خنق تلك الاحتمالات، دوراً كان من الممكن شله لو أن الوعي العربي كان، ونكرر ذلك، على مستوى مناسب.

بعض ما هو رئيسي من تلك الأحداث وردود الفعل كان التالي:

١ ـ لقد كان قيام إسرائيل واستمرار وجودها نتيجة طبيعية لميزان القوى المحلي الذي لم يكن لصالحها إلا بسبب واقعَي التأخر والتجزئة. وهذا يفسر لِمَ كان، ولا يزال، حجر الزاوية في استراتيجية إسرائيل السياسية هو منع الوحدة العربية عبر عزل مصر عن الشرق العربي (والقضاء على القومية العربية بالتالي عبر الدفاع عن التجزئة الراهنة، بل وتفتيت الكيانات الصغيرة القائمة إلى كيانات طائفية أصغر). كذلك الأمر، فإن حجر الزاوية في استراتيجيتها العسكرية إنما يقوم على منازلة الجيوش العربية في ظروف تتمكن فيها من منازلة كل جيش عربي على حدة باعتبارها قادرة على تأمين تفوّق عسكري على كل جيش عربي ما دام منفرداً. من هنا فإن ضربات إسرائيل العسكرية تبقى مرهونة بوجود ظروف تحارب فيها الجيوش العربية كجيوش متعددة[٦].

لهذا السبب كانت وحدة العام ١٩٥٨ بمثابة ضربة شديدة لكل استراتيجية إسرائيل السياسية والعسكرية في آن. وهذا يفسر الهياج والشعور بالمأزق الذي تملّك النخبة السياسية الإسرائيلية عند قيام الوحدة. وفي البرلمان الإسرائيلي، وقف بن غوريون وهو في حالة هياج: «هذه ليست جمهورية، ولا عربية، ولا هي متحدة». بل إن جناحاً في السلطة الإسرائيلية (لعل بن غوريون هو الذي يمثله) كان يفكر بتسديد ضربة عسكرية لأحد إقليمي الجمهورية تفتح شرخاً، إن لم يكن انهياراً، في بنيان دولة الوحدة. لكن يبدو أن حسابات كل السلطة الإسرائيلية لم تؤيد مثل هذه العملية.

---

(٦) صرح نهرو (رئيس وزراء الهند السابق) في خطاب ألقاه في البرلمان يوم ١٩٥٨/٢/١٩ ـ بما يلي: «... إني أرحب بوحدة مصر وسوريا. إن هذه الوحدة وحدة طبيعية، ولا شك في أنها انبثقت عن إرادة الشعب... وهذا الذي يجري في الشرق الأوسط أدى إلى سماع صوت التشاؤم من إسرائيل، وهناك بعض الخطر في أن تقوم إسرائيل بعمل طائش نتيجة لما حدث في الشرق الأوسط. وإذا ما حدث شيء من هذا النوع، فإن المرء ليعجز عن معرفة ما قد يؤدي إليه».

كيف أصبح الموقف العربي ـ الإسرائيلي بعد العام ١٩٥٨؟
كيف أصبح ميزان القوى المحلي، العربي ـ الإسرائيلي، بعد قيامها؟

لوحظ أن إسرائيل قد أوقفت تقريباً اعتداءاتها على حدود الجمهورية العربية المتحدة، وبخاصة على حدود سوريا، حتى إذا افترضنا أن قوات الطوارئ الدولية، على الحدود المصرية ـ الإسرائيلية، كانت حاجزاً أمام الاعتداءات الإسرائيلية. إن العدوانين الإسرائيليين الوحيدين في شباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٦٠ على الحدود السورية قد قوبلا برد عسكري كان لأول مرة رداً ذا مغزى، كما قام الجيش الأول (الجيش السوري) باعتداء مضاد كان أشد من العدوانين الإسرائيليين.

طبعاً لم تتعدَّ الجمهورية العربية المتحدة، خلال فترة الوحدة موقف الدفاع. لكن إسرائيل تخلّت، كما يبدو، مؤقتاً على الأقل، عن موقف الهجوم والردع. ويفسر هذا بأن ميزان القوى العسكري المحلي أصبح متأرجحاً. هذا التأرجح في ميزان القوى العسكري لم ينجم بالطبع عن مجرد الجمع العددي للقوة العسكرية المصرية مع القوة العسكرية السورية، بل عن وحدة الجيشين وإمكانية عملهما كجيش واحد.

من الزاوية السياسية، أخذت إسرائيل تتحدث لغة جديدة إلى حد ما. يقيناً، إن إسرائيل لم تتراجع عن مواقعها الأساسية، لكن لغة التهديد بالقوة قد خفتت. وقد أشار عبد الناصر إلى ذلك، في خطابه بمناسبة الذكرى الأولى للوحدة، باعتباره ثمرة من ثمار الوحدة.

ومن جهة أخرى، اتجه تحرك إسرائيل السياسي، بسبب قيام الوحدة بالطبع، إلى إقامة حلف بين الدول القائمة على أطراف الوطن العربي، فاقترح دايان، في أيار/ مايو ١٩٥٨، بدعم من بن غوريون، على مونتغمري إقامة حلف بين إسرائيل وتركيا والحبشة، كما حاول بن غوريون الحصول على تعهدات وضمانات من الحلف الأطلسي لحماية حدود إسرائيل[٧]. وأخيراً باشرت الولايات المتحدة الأمريكية، لأول مرة وبصورة علنية، تزويد إسرائيل بالأسلحة وبخاصة بالصواريخ. وزادت المساعدات والقروض السنوية المقدمة من الغرب الإمبريالي خلال فترة الوحدة بنسبة قدرها ٣٥ بالمئة عن السنوات الثلاث السابقة للوحدة. وبعد الوحدة فقط نبتت في إسرائيل فكرة صنع قنبلة ذرية تساعدها في ذلك فرنسا. ولوحظ أيضاً أن المعدل السنوي للهجرة إلى إسرائيل الذي كان، خلال السنوات الأربع السابقة للوحدة

(٧) Maxime Rodinson, *Israël et le refus arabe, 75 ans d'histoire* (Paris: Seuil, 1968), p. 69.

(١٩٥٤ ـ ١٩٥٧)، ٤٤٦٠٠ مهاجر، أصبح خلال سنوات الوحدة (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) ٢٩٧٥٠ مهاجراً، وهذا يعني أن المعدل الوسطي للهجرة قد هبط خلال سني الوحدة بنسبة قدرها ٦٦ بالمئة.

٢ ـ في رد فعل يكاد يكون غريزياً على الوحدة بين مصر وسوريا، أقام الاستعمار اتحاداً بين المملكة الأردنية والمملكة العراقية الهاشميتين. بالطبع لم يكن هذا «الاتحاد» اتحاداً، وإلا لِمَ لم تقمه العائلة الهاشمية من قبل خلال ربع قرن من حكمها في شرقي الأردن وفي العراق. وهذا الاتحاد لم يكن فقط اتحاداً كهاكه، بل أكثر من ذلك، كان رد التجزئة المعاكس للسيرورة الوحدوية التي حققت أول إنجاز لها، كما كان، بالإضافة إلى ذلك، رد الرجعية التقليدية المعاكس على الصيغة الناصرية التي ارتدتها الثورة العربية في تلك المرحلة[٨]. لقد كان مثال التضامن التجزئي.

لقد جاءت وحدة العام ١٩٥٨ بمثابة ضربة هزت أسس النظامين، بل الكيانين، الأردني بخاصة ثم العراقي، فجاء هذا الاتحاد الكهاكه محاولة للتماسك وللصمود في وجه هذا الموج الوحدوي الزاحف. إن شعب الأردن (إذا كان لا بد من التمييز بين ما هو أردني وفلسطيني، في ما يتعلق بالموقف من الوحدة)، الذي يعاني شعوراً بعدم الاكتفاء الكياني نظراً لافتقار المملكة إلى مقومات الدولة وبسبب مواجهته المباشرة العاجزة لإسرائيل، كان من أكثر الشعوب العربية تحسساً بالوحدة المصرية ـ السورية وتجاوباً معها. والملاحظة نفسها تصدق على الشعب الفلسطيني الذي كان يعتبر الوحدة طوق النجاة والمقدمة اللازمة لاستعادة حقوقه القومية. إذاً، فموقف الشعب الأردني ـ الفلسطيني هذا، الذي وضع كيانه السياسي موضع شك شديد عند قيام وحدة العام ١٩٥٨، هو الذي دفع إلى إقامة هذا «الاتحاد»، وبالتالي فإنه كان تضامناً تجزئياً مقاتلاً، وليس وحدة عربية رجعية، كما زعم البعض. والأحداث اللاحقة، وبخاصة بعد انفجار ثورة ١٤ تموز/يوليو في العراق والإنزال الإنكليزي في الأردن، توضح هذه الحقيقة الواقعية[٩].

---

(٨) في التصريح نفسه، قال نهرو: «... إن الوحدة المصرية ـ السورية قد انبثقت من إرادة الشعب، لذلك قدمنا تهنئتنا له. ولو كان شعبا الأردن والعراق يحبذان الاتحاد الفدرالي بين البلدين لكان ذلك مدعاة للسرور، لكن إذا لم يكن هذا الاتحاد سوى رد فعل سياسي لإعلان الوحدة المصرية ـ السورية، فإن الأمر يكون مختلفاً تمام الاختلاف...».

(٩) «يجب المحافظة على استقلال الأردن بأي ثمن،» انظر: *New York Times*, 19/11/1958.

وفي ١٨/١٠/١٩٥٨، صرحت غولدا مائير: «إن اتحاد الأردن مع الجمهورية العربية المتحدة سيثير قلقاً شديداً في إسرائيل»، والسبب واضح بالطبع، فالجبهة الأردنية الواسعة، كانت جبهة مجمدة ومفتوحة، فضلاً عن أن وحدة الأردن مع سوريا ومصر تحكم الطوق على إسرائيل.

يمكننا اعتبار «الاتحاد» الهاشمي تجزئة مقاتلة، وهذا هو الأصح، كما يمكننا اعتباره الاستثناء الذي يؤكد القاعدة، القاعدة التي أكدت بوجه عام أن المشروع الوحدوي يتجه، دوماً، على مدى تاريخي استراتيجي، في خط مناقض للمصالح الاستعمارية والقوى الطبقية الضالعة معه، كما أنه يتجه، غالباً، على مدى تكتيكي، في الخط نفسه.

بل أكثر من ذلك: إن الميل التاريخي للتطور العربي الحديث يدل، بوجه عام، على أن ريح الإقليمية تصعد مع صعود النفوذ الإمبريالي، وأن الريح الوحدوية تصعد، في المقابل، مع الانتصار على الإمبريالية. وبالتالي فإن الطبقات والفئات الرجعية التقليدية التي تعاونت مع الاستعمار ثم ورثت مواقعه، شأنها على الصعد الأخرى، كانت عامل تكريس وتثبيت لواقع التجزئة، وإنه بقدر ما كان الشعب العربي يحرز من انتصارات على الاستعمار والقوى الرجعية التقليدية يقترب المشروع الوحدوي من الراهنية.

لكن، لنفترض، جدلاً، أن ذلك الاتحاد الهاشمي، العراقي ـ الأردني، كان اتحاداً فعلياً (ولم يكن ثمة ما يحول، بالضرورة، دون ذلك من زاوية البنية السياسية لكل من الدولتين، سواء من حيث طبيعتهما الطبقية وايديولوجيتهما وارتباطاتهما الخارجية)، ولم يكن اتحاداً كهاكه أو مجرد تجزئة مقاتلة، فما هي المضاعفات التي كان سيفرزها لو أنه استمر؟ **أولاً**، كانت ثورة ١٤ تموز/يوليو في العراق ستنسحب بصورة أتوماتية تقريباً إلى المملكة الأردنية الهاشمية. **ثانياً**، كان العراق، بكل ثقله وإمكانياته، سينجرّ إلى المشرق، إلى البحر المتوسط، بدلاً من الانثناء إلى وراء، كما أنه كان سينجر إلى الحومة انجراراً نهائياً وكاملاً ودائماً، أعني حومة الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ولا نعتقد أن هذه النتائج المحتملة لاستمرار الاتحاد كانت في حسابات الرجعية التي أقامته ولا الإمبريالية التي دعمته، كما أنها ليست سلبية بالنسبة إلى المصالح القومية للأمة العربية وللثورة العربية.

هذه الحقيقة تبيّن كم هي ساذجة ومضللة تلك الأطروحات التي تتحدث عن وحدات رجعية عربية. فالواقع أن التطور التاريخي للشعب العربي قد ألغى، بوجه عام، احتمالات وحدات في خدمة الاستعمار أو وحدات رجعية أو برجوازية، لا لأن الاستعمار قد فرض، مع سيطرته على الوطن العربي، تجزئة كولونيالية، مرتكزة جزئياً على بعض عوامل موضوعية قائمة في الواقع الموضوعي العربي، لكنها مرتكزة أساساً على اعتبارات الهيمنة الاقتصادية للإمبريالية، وبخاصة ميكانيتها المتمثلة بربط الاقتصادات العربية المتخلفة والمجزأة باقتصادات المتروبولات.

إن المشروع الوحدوي ليس اتفاقاً أو إطاراً سياسياً، بل هو أبعد من ذلك وأعمق. إنه عملية تاريخية كاملة: سياسية، ايديولوجية، اقتصادية، اجتماعية. من هنا فإن هؤلاء الذين ينظرون إليه كعملية سياسية خالصة يخطئون حقيقته الواقعية. لا يمكن المرء أن يلتقط كل أبعاد المشروع الوحدوي وإيجابياته إذا لم يضعه في منظور تاريخي. والواقع أن عبد الناصر الفرد (وليس الناصرية التيار)، مهما عانى من قصور في وعي التفاصيل ناجم عن افتقار نظامه إلى طبقة سياسية حديثة، كان يملك شيئاً ما من رؤية تاريخية للمشروع الوحدوي، وأن أصراره الغريب، على رغم كل الإخفاقات والعثرات والمصاعب، وعلى رغم عزوف الإنتيليجنسيا المصرية عن هذا المشروع، برهان على هذه الرؤية. في المقابل، كانت الايديولوجيا القوماوية العربية والماركساوية الاقتصادوية العربية تفتقران كلياً إلى هذه الرؤية. وعلى الرغم من الشطارات النظرية، رأينا الأولى تضيع في المطلقات فتستسلم (والمصالح لعبت دورها أيضاً) عملياً، على رغم ثرثرة وحدوية، للإقليمية، ورأينا الثانية تضيع في التكتيكي والآني، فتزوّر عن المشروع تارة، وتحاربه تارة أخرى، وتؤيده رفعاً للعتب تارة ثالثة[١٠].

٣ ـ مع إعلان مبدأ آيزنهاور في أوائل كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، الذي كان يرمي إلى وراثة تركة الاستعمار القديم بوجه عام، وإلى تثبيت حلف بغداد وتعزيزه ولكن بزعامة أمريكية مباشرة بوجه خاص، طرح الحكم اللبناني موقف التردد والتستر الذي وسم موقفه من حلف بغداد وأعلن ارتباطه بمبدأ آيزنهاور في آذار/ مارس ١٩٥٧. لا شك في أن ارتباط الحكم اللبناني بهذا المبدأ يعود إلى عوامل متعددة، طائفية، طبقية وشخصية، لكن العامل الرئيسي والعميق في هذا الارتباط إنما يعود إلى أن انحياز الحكم اللبناني إزاء المعركة الشاملة التي كانت رحاها تدور على امتداد المشرق العربي بين الاستعمار والحركة القومية العربية، قد أخذ شكله الحاد والصريح إلى جانب الاستعمار، انحيازاً لعبت فيه الايديولوجيا الطائفية دوراً حاسماً بتصورها، الواهم أو الكاذب، أن موج الحركة القومية العربية يهدد بابتلاع الكيان اللبناني.

من هنا، فإن أحداث أو ثورة العام ١٩٥٨ في لبنان (والأصح قول التمرد الوطني)، كانت جزءاً لا يتجزأ من المعركة الطويلة التي نشبت منذ أواسط

(١٠) «جناح المشروع» في سوريا (أي الجناح المعارض لخالد بكداش) يفصح في اتجاهات مغايرة، يثمن المشروع الوحدوي ويوليه أهمية.

الخمسينيات وامتدت حتى أوائل الستينيات. ومن الطبيعي أن يكون لهذه الثورة، ما دام لبنان ساحتها، تلاوينها اللبنانية الخاصة وانعكاساتها اللبنانية المميزة، لكنها تبقى مجرد امتداد طبيعي للمعركة الشاملة التي كانت ناشبة بين الحركة القومية العربية والاستعمار التقليدي ثم الجديد. والواقع أن تطور الأحداث وتعقيداتها، كما سنرى، جاء يؤكد ذلك: كيف نشبت؟ متى احتدمت؟ ثم متى بردت؟

فقط من خلال المنظور اللينيني للإمبريالية، لا من منظور طبقاوي واقتصادوي، يمكن فهم أحداث العام ١٩٥٨ في لبنان، ففي معركة بلغت تلك الحدة وذلك الاتساع الذي بلغته المعركة بين الاستعمار والحركة القومية العربية في الخمسينيات، كان العالمي يهيمن على القومي، والقومي على الإقليمي والمحلي. أضف إلى ذلك في الفترات الثورية، أن السياسي يهيمن على الاقتصادي. هذا المنظور يجلو هذه المفارقة الظاهرية، ويفسر كيف أمكن الإقطاع السياسي (إذا سلّمنا، جدلاً، بهذه المقولة)، في لبنان، أن يلعب دوراً ما ضد الاستعمار، في حين أن البرجوازية كانت تلعب لصالحه[١١]، وكيف أن القوى التقليدية في العراق والأردن والسعودية وقفت مع القوى البرجوازية في لبنان. كما أن هذا المنظور يبين كيف أن الايديولوجي والسياسي، في المجتمعات الطرفية، كالمجتمع العربي، لا يزال يلعب دوراً وازناً تارة وحاسماً تارة أخرى.

قبل أن يعلن الحكم اللبناني ارتباطه بمبدأ آيزنهاور، كان الصراع بينه وبين المعارضة ذا طابع محلي بالأحرى. لكن ما إن تم هذا الارتباط حتى غلب الطابع العربي على هذا الصراع وتحول لبنان إلى ساحة الصدام الرئيسية بين الحركة القومية العربية من جهة، والإمبريالية الأمريكية والقوى الطبقية والسياسية المتحالفة معها في الوطن العربي من جهة أخرى. غير أن الصراع لم يأخذ شكله الانفجاري إلا بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة، ثم تفاقم أكثر فأكثر مع انفجار ثورة ١٤ تموز/يوليو في العراق، التي كانت سبباً مباشراً في التدخل العسكري الأمريكي في لبنان في اليوم التالي للثورة.

كان واضحاً منذ بدايات الصراع أن الصف الوطني اللبناني، فضلاً عن الصف القومي العربي ممثلاً بمصر وسوريا ثم بالجمهورية العربية المتحدة، كان يخوض معركة سياسية محدودة وذات طابع دفاعي فحسب، معركة حصر ثم تحطيم مبدأ آيزنهاور وإنهاء ارتباط لبنان به، لذا لا أساس للزعم بأن محاولة ابتلاع لبنان من قبل

---

(١١) من دون هذا المنظور، كان ينبغي للاشتراكي أن يقف مع شمعون والبرجوازية، وليس العكس.

الجمهورية العربية كانت في أساس أحداث العام ١٩٥٨، فلا الجمهورية العربية المتحدة ولا القوى الوطنية اللبنانية كانت تضع هذا المشروع في منظوراتها القريبة، كما أن الأخيرة لم تبلغ هذا الحد من الراديكالية القومية.

والطابع العربي الذي غلب على الصراع المحلي اللبناني في العام ١٩٥٨ لا يتجلى في الدعم المتعدد الأشكال الذي كانت تقدمه كل من سوريا ومصر ثم الجمهورية العربية للصف الوطني اللبناني، بل يتجلى أيضاً في الدعم الرجعي العربي الذي كان يلقاه الحكم اللبناني، دعم بلغ درجة علنية وكثيفة على يدي سلطة نوري السعيد التي ما لبثت أن لقيت حتفها على يدي القطعات العسكرية العراقية التي كانت في طريقها إلى لبنان لدعم حكم شمعون. وإذا كانت الحكومة الأمريكية قد بقيت مترددة، على رغم أن شمعون طلب من أمريكا التدخل العسكري منذ ٢٢ أيار/مايو ١٩٥٨، عن القيام بتدخل عسكري مباشر، إلا أنها كانت موجودة في قلب الأحداث، حسبما ذكر صراحة أحد العملاء الأمريكيين لدى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية[١٢].

لكن إذا كان الطابع العربي قد غلب في الصراع المحلي اللبناني إلا أن احتمالات هذا الصراع وآفاقه ونتائجه بقيت محكومة، في الحد الأخير، ومهما بلغ من أهمية العنصر العربي والدولي في الصراع، بميزان القوى المحلي أولاً وبمدى وعي الصف الوطني اللبناني ثانياً، وبالتالي من الخطأ الزعم أن نتيجة الصراع قررتها تسوية عقدت بين القاهرة وواشنطن ونفذها «مورفي» (مبعوث آيزنهاور الخاص) في بيروت.

لقد بقي برنامج الصف الوطني الذي قاد ثورة ١٩٥٨، رغم رفضه حلف بغداد ومبدأ آيزنهاور، يدور في إطار الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣، وهو الميثاق الذي كرس الطابع الطائفي للهيكل السياسي اللبناني. والواقع أن الايديولوجيا السائدة في

---

(١٢) جاء في كتاب مايلز كوبلند **لعبة الأمم** ما يلي: «... وقام فريق ماهر من رجال وكالة المخابرات المركزية في بيروت بتوجيه الحملة المضادة لمعاكسات ناصر. وبعدها قامت سفارتنا في بيروت بتقديم مساعدات متواضعة (كذا) لبعض الحملات الانتخابية للمرشحين الموالين للغرب، في انتخابات حزيران ١٩٥٧».

هذا الكتاب، على رغم أنه معد بالأصل للنيل من الناصرية وعبد الناصر، إلا أن حقائق كثيرة وهامة تفلت من كاتبه العميل، كما اعترف، للمخابرات المركزية الأمريكية. إن قراءته، بصورة نقدية طبعاً مفيدة جداً للاطلاع على كثير من خفايا التآمر الإمبريالي منذ الخمسينيات وحتى حرب حزيران». انظر: مايلز كوبلند، **لعبة الأمم**، تعريب مروان خير (بيروت: مكتبة الزيتونة، ١٩٧٠)، ص ٢٣٤.

الصف الوطني اللبناني، فضلاً عن الوعي المتخلف والطابع المتصالح لقياداته، لم تكن مهيأة لتجاوز ذلك الميثاق، تجاوزاً يتطلب، بل أول ما يتطلب، تبنّي ايديولوجيا علمانية والنضال لجعلها أساساً للسياسات اللبنانية، إذ من دون هذه الايديولوجيا العلمانية نصبح بالأحرى إزاء صراع بين طائفية وطائفية مضادة، ومثل هذا الصراع لا يحمل بذور انتقال السياسة اللبنانية إلى الوطنية أو القومية، بل يعمق الانقسام الطائفي ويؤكده.

والحقيقة أن التجربة اللبنانية لا تشكل استثناء عن التجربة العربية، بل تشكل حالة قصوى فيها فحسب، تقدم صورة جلية عن إيجابيات الحركة القومية العربية وقصورها في الوقت نفسه: إنها مندرجة في سياق معادٍ، موضوعياً وذاتياً، للاستعمار، كما أنها معبّرة عن المطامح القومية للجماهير وقادرة على تعبئتها بهذه النسبة أو تلك، إلا أنها تعاني قصوراً في الوعي جعلها عاجزة، ما دامت قد أعطته بعداً سياسياً فقط، عن رؤية الهدف القومي عموماً والوحدوي خصوصاً كعملية من عمليات تجديد وتحديث المجتمع العربي. ومن هنا فإن الايديولوجيا القوماوية العربية لم تستطع التغلب بصورة كافية على الايديولوجيات الفئوية، الطائفية أو العشائرية أو الإقليمية أو المحلية، ما قبل القومية، فبقيت، لفقرها وتأخرها، قشرة تغطي الايديولوجيات التقليدية ما قبل القومية، حتى في قطاعات أعلنت التزامها بها. لذا تبقى هذه الايديولوجيا الفئوية فاعلة لدى الأفراد بنسبة عجزهم عن امتلاك وعي قومي عصري ناقض وطارد لها، ناهيك عن الجماعات أو الطوائف المنغلقة إزاء كل ايديولوجيا قومية والحبيسة في عالم ايديولوجيتها التقليدية الخاص.

هذا القصور في الوعي والتأخر في الايديولوجيا لدى الصف القومي العربي في لبنان تجلى في نقطة أخرى تمثلت في تبعثره التنظيمي وانعدام قيادة عليا موحدة، بحيث تشرذم إلى مستويات محلية، إلى مستويات لا الطوائف فقط، بل المدن والقرى وأحياناً الأحياء. إلا أن مغزى هذه الظاهرة يذهب إلى مدى أبعد من مسألة الفاعلية، إذ يشير إلى افتقار حتى الصف القومي العربي إلى اندماج على مستوى لبناني، ناهيك عن افتقار لبنان خصوصاً والأمة العربية عموماً إلى اندماج قومي يشكل أرضية كل تقدم وقاعدة كل عملية توحيد سياسية . فإذا كان هذا الصف بالذات يفتقر إلى اندماج، كيف يمكنه أن يدفع البنية الاجتماعية والسياسية إلى ضرب من اندماج لبناني يشكل تجاوزاً متقدماً للطائفية.

هذه الصورة، التي لنهر القومية العربية الشعبي الدفاق والموحل في الوقت نفسه، تفسر النتيجة التي حققها. نعم إن هذه النتيجة كانت إيجابية إجمالاً: تحييد ما

للنظام اللبناني وفك ارتباطه بمبدأ آيزنهاور، إلا أنها نتيجة متواضعة ومحدودة، قياساً بالإمكانات التي كان يملكها الصف القومي العربي في لبنان وبالمناخ الثوري الذي بعثه قيام الجمهورية العربية المتحدة. لا شك في أن الإنزال العسكري الأمريكي لعب دوراً في تحجيم هذه النتيجة، إلا أن المحدد الرئيسي للصراع إنما كان وعي الصف القومي العربي في لبنان وايديولوجيته والسحنة الطبقية التقليدية لقياداته.

*	*	*

٤ ـ بعد حوالى خمسة أشهر من قيام الجمهورية العربية المتحدة، انفجرت ثورة ١٤ تموز/يوليو في العراق. وثمة شبه إجماع، سواء لدى المراقبين السياسيين أو الذين ساهموا في صنعها، على أن وحدة مصر وسوريا كانت محرضاً ودافعاً مباشراً أو شبه مباشر لتفجيرها. مع هذه الثورة انقلب ميزان القوى في المشرق العربي انقلاباً حاسماً في غير صالح القوى الرجعية ودعامتها، الاستعمار. كان المناخ السياسي الذي ولده قيام الوحدة لا يزال سائداً، مناخ كان مليئاً بالتفاؤل والثقة. مع ثورة تموز/يوليو، وبخاصة مع الاحتمالات الوحدوية التي أفصحت عنها في مرحلتها الأولى، خيل للمرء أن عجلة التاريخ العربي تثب وثباً، أن الحلم الوحدوي الكبير يصبح واقعاً راهناً، أن العرب يقطعون في أيام مسافات كانت تتطلب، أو كان من المتصور أنها تتطلب، عقوداً طوالاً.

في الغرب، كانت ردود الفعل السريعة مزيجاً من الذهول والهلع، وحزموا أمرهم بسرعة ومن دون تردد: لا بد لهذا الحريق الثوري الوحدوي من أن يُصَدّ في مرحلة أولى ثم يكسر في مرحلة لاحقة. في اليوم الثاني مباشرة تم إنزال عسكري أمريكي على سواحل لبنان، إنزال طلبه شمعون رسمياً، استناداً إلى مبدأ آيزنهاور، منذ ٢٢ أيار/مايو، وبقيت أمريكا مترددة إزاءه إلى أن انفجرت الثورة العراقية. بعدها بيومين تم إنزال إنكليزي في الأردن. ومن الواضح، بالطبع، أن ثورة ١٤ تموز/يوليو كانت تفصح عن نزوع واضح وقاطع إلى الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، وبالتالي فإن مواجهة هذا النزوع، وليس شيئاً آخر (كخطر شيوعي مثلاً)، هي التي كانت وراء التدخل العسكري الغربي، إذ إن ثورة ١٤ تموز/يوليو لم تكن تحمل في تلك المرحلة (ولا في المرحلة التي تلتها، كما أثبتت الأحداث في ما بعد) أي احتمال لتحول سياسي يقوده الحزب الشيوعي العراقي[١٣].

---

(١٣) خلال مناقشة شكوى لبنان على الجمهورية العربية المتحدة في مجلس الأمن، يستشهد المندوب السوفياتي، سوبوليف، بما كتبته الـ **نيويورك تايمز**: «نظرياً، قرارنا الذي اتخذ حول التدخل العسكري جاء تلبية لطلب عاجل من الرئيس شمعون وللمحافظة على المواطنين الأميركيين. أما في الواقع، فإننا تحركنا لكي=

في كبح هذا الموج الوحدوي لعبت عناصر وعوامل كثيرة: محلية وعربية ودولية، حديثة وتقليدية، رأسمالية واشتراكية، إمبريالية وسوفياتية، قومية عربية وشيوعية عربية. بيد أن المسؤولية الرئيسية إنما تقع على الصف الوطني العربي، في فرعه القومي العربي والشيوعي العربي. ومرة أخرى يثبت أن الوعي العربي ليس على مستوى حاجات الثورة العربية وأن الايديولوجية العربية على درجة من التأخر والتقليدية تجعلها عاجزة عن الوفاء بمتطلبات التحرر والتقدم العربيين.

لكن إذا كان من الطبيعي أن تؤثر سياسة المحاور والمنافسة التقليدية بين مصر والعراق على الفئات والعناصر والسياسات العراقية التقليدية فتدفعها إلى موقع معارض للوحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، وإذا كان من الطبيعي أن تنساق إلى الموقف نفسه من الأقلية الكردية، وإذا كان من الطبيعي أن تتوجس منها العناصر المتأخرة الأكثر تأثراً بالايديولوجيا الطائفية، فليس من الطبيعي ولا بالمفهوم أن ينساق الحزب الشيوعي العراقي إلى المواقع نفسها[١٤]، وهو الذي كان يدعو إلى اتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة قبل تموز/يوليو. ليس في نيتنا البتة أن نبرئ الصف القومي العربي من القصور ومن اتباع تكتيكات وحدوية ساذجة ومن التشبث بنظرة سكونية تكرارية للوحدة مصبوبة في قالب دستوري - إداري واحد نموذجه المطلق والوحيد هو التجربة المصرية، إلا أن هذه الرؤية القاصرة وإن كانت عاجزة عن خدمة المشروع الوحدوي إلا أنها لا تعترضه، كما أنها لا تنقض سيرورة ومنحى

= نصد الثورة في العراق ولكي نمنع الحريق من الانتشار. . . إن أحداث العراق هي بالتأكيد موحى بها من قبل الناصرية. . .»، ثم يستشهد بما كتبته مجلة **كريستيان ساينس مونيتور** الأمريكية: «إن غزو المظليين البريطانيين في الأردن ورماة البحرية الأميركيين في لبنان يبدو كمحاولة جريئة وحاسمة لإلغاء النتائج المحتملة للثورة العراقية. . وربما كان هذا التدخل بمثابة تمهيد لعملية عسكرية أكثر اتساعاً في الشرق الأوسط»، وبعدها يستخلص نتائج تحليله: ليس للإنزال الأمريكي والإنكليزي من هدف سوف تدارك امتداد العدوى القادمة من العراق، وإن هذه العدوى هي، بكلام صريح، القومية العربية. انظر:

Victor Segesvary, *Le Réalisme Khrouchtchévien, la politique soviétique à l'égard du nationalisme arabe, 1953-1960* (Neuchatel: Editions de la Baconnière, 1968), p. 85.

(١٤) انظر: عزيز الحاج، **أين يقفون وأين يقف العراق؟: مناقشات علمية صريحة للقضايا العربية المثارة في الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة** (بيروت: دار الفكر الجديد، ١٩٥٩).

هذا الكتاب يعطي فكرة واضحة عن خط الحزب الشيوعي العراقي في هذه المرحلة. جاء في تقرير اللجنة المركزية أمام المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني المنعقد في تموز/يوليو ١٩٦٨ ما يلي: «. . . مع انتصار ثورة ١٤ تموز في العراق، والطابع الديمقراطي العميق الذي اتسمت به الفترة الأولى لحكم الثورة، أخذنا نعقد المقارنات بين الوضع الجديد في العراق وبين الوضع في العربية المتحدة، مما أدى بصورة عفوية إلى تشجيع شكل جديد من أشكال سياسة «المحاور» السيئة الصيت بين دولتين عربيتين متحررتين شقيقتين»، ص ١٢٣.

التقدم والتحرر العربيين، في حين أن المواقع اللاوحدوية تعترض وتنقض، موضوعياً، تلك السيرورة.

كان ممكناً لموقف الحزب الشيوعي العراقي المعارض للوحدة والذي لعب فيه دوراً ما عنصر ايديولوجي تقليدي، أن يكون مفهوماً ومبرراً لو أنه كان يضع في منظور قريب مشروع ثورة. غير أن الاستراتيجية السوفياتية التي كان الحزب الشيوعي العراقي يستوحيها ويعيش في مناخها، كانت، ولا تزال، تستبعد هذا المنظور. ولعل هذا الواقع هو الذي يفسر كيف أن الإمبريالية أقدمت على التدخل العسكري في وقت كان يلوح فيه «الخطر» الوحدوي الداهم، ثم لم تلبث أن سحبت جيوشها عندما تبدد الاحتمال الوحدوي، في وقت كانت فيه «المرحلة الكاسترووية» في العراق في أوجها[١٥]. طبعاً من السذاجة القول إن الإمبريالية كانت لا تبالي بتحول شيوعي في العراق، لكن يبدو أنها كانت على يقين من أن «المرحلة الكاسترووية» لن تصل إلى نهاياتها الطبيعية وبخاصة في منطقة بترولية حساسة، وأن لها دوراً تلعبه وتنتهي. وهذا ما جرى فعلاً: قام الحزب الشيوعي العراقي بدور سياسي حاسم في إحباط المشروع الوحدوي، وبعد سنة بالضبط، في تموز/يوليو ١٩٥٩ قُصت أجنحته بحل «لجان حماية الجمهورية» و«منظمات القاعدة الشعبية» ثم تعايش، طوال خمس سنوات تقريباً، مع حكم عسكري فردي متخلف، إلى أن سحق في شباط/فبراير سنة ١٩٦٣.

لقد اتخذ الحزب الشيوعي العراقي من الديمقراطية، مفهومة في صيغتها السياسية المفقرة والمسطحة، سلاحاً ضد المبادرة الوحدوية. وإذا كانت الديمقراطية، في أحد مستوياتها، تعبيراً عن انطلاق وإطلاق المبادرة الجماهيرية في سيرها نحو التحرر، فإن التقدم في طريق الوحدة يخلق جدلية تدفع إلى الاصطدام بالإمبريالية.

---

(١٥) كتبت جريدة **كومبا** الفرنسية: «إن الحافز الذي حدا بلندن وواشنطن إلى الانسحاب من الشرق الأوسط، إنما تفسره عوامل عديدة، منها أن القاهرة، حسبما يؤكد الخبراء في شؤون الشرق الأوسط، لن يكون في وسعها التفكير قبل ستة أشهر أو اثني عشر شهراً في القيام بعمليات جديدة لتوسيع رقعة إمبراطوريتها. وبالإضافة إلى ذلك فإن ثورة العراق التي بعثت عند حدوثها آمالاً كبيرة لدى القاهرة، سارت في طريق آخر، بعد أن تم اتخاذ جميع التدابير للحيلولة دون تعاون وثيق للغاية مع الجمهورية العربية المتحدة..». انظر: *Combat*, 20/10/1958.

وكتبت مجلة **نيوزويك الأمريكية**: «تسعى الولايات المتحدة وبريطانيا لمنع مصر من ابتلاع الشرق الأوسط بأسره، بعد أن انسحبت قوات الغرب الآن من هذه المنطقة، وهما، في هذا السبيل، تقامران على عامل رئيسي يتمثل في منافسة العراق التقليدية لمصر في تزعُّم العالم العربي...». انظر:
Newsweek (17 November 1958).

هذا الاصطدام يفرض، في ظروف طبيعية، انخراط أوسع الجماهير في النضال، الأمر الذي يقوي فرص الديمقراطية. لذا فإن المشروع الوحدوي، المفهوم بصورة جدلية، كان سيفتح على الأرجح الطريق لتوسيع فرص الديمقراطية عبر توسيع وتعميق حركة الجماهير.

* * *

مرة أخرى نقول: إن الواقع السياسي العربي الجديد الذي جاءت به وحدة العام ١٩٥٨ وميزان القوى المحلي الجديد الذي فرضته (والذي لم يعد لصالح الاستعمار وإسرائيل والرجعية العربية)، والاحتمالات الثورية، سواء الوطنية أو الوحدوية، التي أطلقتها (سواء التمرد الوطني اللبناني أو ثورة ١٤ تموز/ يوليو) ـ هذه الوقائع كلها تجلو وتبرز للعيان عظمة، أهمية، واقعية، عقلانية المشروع الوحدوي. وفي المقابل، فإن اختناق هذه الاحتمالات وارتطام المشروع الوحدوي ثم انتكاسه ثم مقتله، وبالتالي انقلاب التيار لغير صالح القوى الوطنية العربية (بدأ مع الانفصال، وحقق أول نجاحاته الساحقة في حزيران/ يونيو ١٩٦٧)، إنما يكشف قصور الوعي العربي في سائر مستوياته السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. لذا، لسنا، كما يزعم البعض، إزاء لاواقعية أو لاعقلانية المشروع الوحدوي، بل إزاء تأخر في الوعي فحسب، تأخر جعل القوى الوطنية العربية غير قادرة على تذليل العقبات والعرقلات التي تقف أمام هذا المشروع الذي يشكل أرضية مناسبة للتقدم العربي.

ـ ٣ ـ

في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ قتلت وحدة العام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا، أول وحدة في تاريخ العرب المعاصر. لكن عملية القتل، هذه لم تنه المسألة: حقاً إن الوحدة ـ الجسد، الوحدة ـ الكيان قد اغتيلت، لكن الوحدة ـ الفكرة، الوحدة ـ المثل، الوحدة ـ الطوبى لا تزال قائمة. والمطلوب هو دفن الأخيرة عن طريق تعهير الأولى التي تلاحق بعد قتلها أكثر مما لوحقت في حياتها. وبالفعل، هذا ما يعمل له خليط متنافر يبدأ بالطائفيين والإقليميين ويمر بالماركساويين ليصل إلى القوماويين العرب. ولا غرابة في هذه المفارقة، فما دامت مسألة الوحدة مسألة وعي بالدرجة الأولى، لذا يلعب الحجب الايديولوجي، في مختلف تلاوينه الطائفية والإقليمية والماركساوية والقوماوية العربية، دوره في تشويه وتلطيخ تلك الوحدة ـ الكيان وإظهار لاعقلانية ولاواقعية الوحدة ـ الطوبى.

هذا الخليط المتنافر الذي اكتشف «أخطاء» الوحدة وأعلن «فشلها»، يحوم في

العموميات والمظاهر، إذ إنه عاجز عن مناقشة جوهر المسألة والتقاط التفاصيل والكلية الجامعة معاً.

بالطبع، من الممكن نقد هذه السياسة أو تلك التي سارت عليها دولة الوحدة، شأن نقد أية سياسة لأية دولة. لذا لنا الحق في أن نفترض أن ما يسمى بـ«أخطاء» عهد الوحدة هي فقط «الأخطاء» التي أتاحت لقوى معادية للوحدة أن تنفذ إلى الجيش الأول (الجيش السوري) وأن تحركه لتقصم البنيان السياسي لدولة الوحدة، مستغلة الفاصل الجغرافي بين إقليمي الجمهورية العربية المتحدة. إذاً، لسنا إزاء ما يمكن تسميته بـ«فشل الوحدة»، وذلك لأن معايير الفشل والنجاح مرتبطة باعتبارات أوسع وأعمق؛ **أولاً** موقف الشعب السوري بخاصة ثم الشعب المصري من الوحدة، **ثانياً** مفاعيل الوحدة على موازين القوى إزاء إسرائيل والرجعيات العربية والاستعمار، **ثالثاً** تأثير هذه الوحدة على البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل من سوريا ومصر، الخ. فقط إذا شهدت هذه الاعتبارات ضد الوحدة يصبح ممكناً اعتبارها فاشلة. أما إذا شهدت لصالحها، فيغدو لزاماً، في المقابل، أن نعتبرها، على رغم مقتلها، ناجحة. إن حركة التاريخ ليست سلسلة تقدمات متصلة لا تتخللها هزائم وتراجعات، وهي لا تجري على الدوام بالقدر الذي نريد من الملاسة، وإلا فما أسهل صنع التاريخ وصنع الثورات. لقد قتلت هذه الوحدة ولم تفشل، وإذا كان مجرد مقتلها برهان فشلها، فلنقل إن كل الشهداء فاشلون، ولنقل إن كل مشروع ثوري لم يصمد أمام الريح الرجعية فاشل.

لنقل، **بادئ ذي بدء**، إنه لولا هذا الفاصل الجغرافي لكان مستحيلاً ضرب هذه الوحدة، وبالتالي لما طلعت علينا هذه الخربشات النظرية التي تتحدث عن «وحدة مدروسة» و«وحدة ديمقراطية» و«وحدة جماهيرية» و«وحدة متكافئة» و«وحدة لا تنفصم»، إلخ. ، ولا تحدّث المخربشون عن «اختلاف الظروف الموضوعية» ولما استجرّوا «العظات» و«الدروس» للتجارب الوحدوية المقبلة. لولا هذا الفاصل الأرضي ما كان فصل محافظة الحسكة عن دمشق أسهل بكثير من فصل سوريا عن مصر، وما كان فصل أسيوط عن القاهرة أسهل بكثير من فصل القاهرة عن دمشق.

ولنقل، **ثانياً**، إنه ما كان لعملية اغتيال الوحدة أن تتم لولا تردد عبد الناصر «وثقل الإمبريالية عنصر في هذا التردد»، الناجم عن روح إنسانية شرقية وعزوف عن العنف، وكذلك عن تصوره الواهم أن عملية قمع الانفصال يمكن أن تحمل اقتتالاً مصرياً ـ سورياً. أقول لولا هذا التردد، لصفّي الانقلاب الانفصالي بخسائر لا تكاد تذكر، لا لأن أغلبية الشعب السوري الساحقة كانت ضد الانفصال، بل لأن

الجيش السوري إجمالاً كان ضده أيضاً.

لكن لا يسعنا القول إن المؤامرة الانفصالية نبتت هكذا في فراغ أو جاءت صدفة بين يوم وليلة. وإذا كان طبيعياً أن تعمل الإمبريالية والرجعيات العربية في فصم هذه الوحدة، إلا أنه ما كان ممكناً لتآمرهما أن يمر لولا تضافر جملة عوامل ذاتية وموضوعية يمكن، في التحليل الأخير، ردها إلى مسألة الوعي. فلا المصلحة، حتى القطرية، تستدعي الانفصال ولا التاريخ يسوّغه، ولا آمال المستقبل تدفع إليه. إذاً، كيف؟

* * *

١ ـ في الصراع ضد الإمبريالية الذي خاضته سوريا طوال أربع سنوات، كانت النخبة السياسية السورية التي لم تكن في الأصل موحدة، فضلاً عن تأثيرات التناثر السوري، تتمزق شر تمزيق. خلال هذا الصراع، تم عزل الكسر التقليدي الملوث إمبريالياً منها، الكسر الذي كان على صلة ما بالقوى البرجوازية ـ الإقطاعية السورية. وما لبث كسر تقليدي آخر، ازورّ عن الوحدة، أن لحق بالكسر الأول. مع ذلك، فإن عبد الناصر الذي كان حريصاً على صيغة معينة لوحدة قومية على مستوى سوريا، اختار أحد أقطابها البارزين، صبري العسلي، وعينه في منصب رمزي، منصب نائب رئيس جمهورية. غير أن الأسرار والوثائق التي كشفت عنها ثورة ١٤ تموز/يوليو في العراق بينت أنه كان ضالعاً في إحدى المؤامرات التي كان حلف بغداد والحكم العراقي يحبكانها على سوريا فأقيل فعلياً واستقال شكلياً.

إذا أضفنا إلى ذلك أن كسرين آخرين أُبعدا وابتعدا، هما الكسر الذي في مناخ الإخوان المسلمين والكسر الذي في مناخ الحزب الشيوعي، يتضح لنا أن الكسرين الباقيين هما اللذان يتحملان مع عبد الناصر مسؤولية الوحدة، وهما حزب البعث، والجيش السوري الذي كان قوة سياسية وازنة خلال تلك الفترة كلها. غير أن عناصر حزب البعث الذي حل نفسه قبيل إعلان الوحدة تسهيلاً لإقامة تنظيم سياسي واحد هو الاتحاد القومي، ما لبثت بعد فترة أن ابتعدت عن السلطة، وتحول بعضها (أكرم الحوراني بخاصة) إلى مواقف عداء شديد لدولة الوحدة ولعبد الناصر.

هذه الصورة تبيّن أن شرخاً تحول إلى هوة في السنة الأخيرة للوحدة، فصل الكتلة الرئيسية من النخبة السياسية السورية عن حكم الوحدة وعن عبد الناصر. في هذه الهوة التي لم يتح لعبد الناصر الوقت الكافي لردمها، تكونت أولى بذور الانفصال. لسنا الآن بصدد تقديم تقسيم تفصيلي لمواقف كل من الطرفين وبيان أيهما الأكثر وعياً للمصلحة القومية، لكن من المناسب الإشارة إلى أن تمصير البنية السياسية

السورية وسحب النظام الناصري إلى سوريا وإقامة قيادة مركزية لدولة الوحدة وتشكيل تنظيم سياسي ملحق بالدولة، كان مطلب عبد الناصر الثابت الحاسم الذي قبله الطرف السوري، وأصبح الأساس الدستوري والسياسي لبنيان دولة الوحدة. هذه الواقعية لا تكشف فحسب التغيير الذي طرأ على موقف ذلك الكسر من النخبة السياسية السورية، بل أيضاً واقع أن وعيه السياسي كان وراء وعي عبد الناصر.

هل كان هذا الشرخ يعبّر عن تفارق بين خصوصية ما سورية وأخرى مصرية؟ أم إنه كان يعبر فحسب عن تفاوت في مستويي وعييهما؟ أم إنه، أخيراً، كان يعبر عن رفض النخبة السورية ما توهمته أو ما زعمته عن هيمنة مصرية على سوريا؟

العوامل التي كونت هذا الشرخ أكثر أهمية وأثقل وزناً بكثير من هذا الذي أوردناه في هذه التساؤلات، مع ذلك لا يسعنا أن ننكر أن شيئاً من هذا القبيل يكمن في أساس هذا الشرخ: **أولاً**، إن وعي عبد الناصر كان بلا شك أقل تأخراً من وعي النخبة السياسية السورية. **ثانياً**، إن النخبة السورية قد شعرت أنها دون النخبة المصرية منزلة في عمارة دولة الوحدة. **ثالثاً**، على رغم أن ما هو مشترك بين الشعبين المصري والسوري، ممثلاً بالميل التاريخي لدى البلدين إلى التواصل والوحدة فضلاً عن وحدة اللغة والدين وتشابه ظروف التأخر الاجتماعي والاقتصادي والايديولوجي، يرسي أساساً لمشابهة بينهما، لكن من السذاجة والتبسيط إنكار ما يمايز بينهما. عناصر التمايز هذه أقل من الخصوصية بكثير، لكنها تستدعي الانتباه والاعتبار، بالطبع لا لتكريسها وتبخيرها، بل لتذليلها وتذويبها. أما الملامح الرئيسية في هذا التمايز فهي التالية: في سوريا ضرب من تناثر، أما في مصر فضرب من اندماج وإن تقليدي، وهذا ما يجعل النزوع إلى المركزية ودور السلطة أقوى في مصر منه في سوريا. ومن هنا فإن الروح الامتثالية أوضح في مصر، في حين أن روح المنازعة أو المناكفة أوضح في سوريا. كما أن الايديولوجيا المصرية أشد محافظة من الايديولوجيا السورية، إلا أن الأخيرة أكثر تأخراً من الأولى، وأخيراً فإن الناصرية موسومة ببراغماتية قومية عربية ذات تلاوين مصرية، في حين أن كتلة النخبة السياسية السورية قد تلبستها ايديولوجيا ومعتقدية قوماوية عربية خالصة.

إذا كانت هذه التمايزات تكمن في أساس هذا الشرخ، إلا أن أساس هذا الشرخ الذي وجد من قبل بين عبد الناصر والنخبة السياسية المصرية لما قبل ثورة ٢٣ تموز/يوليو، يعود إلى كون عبد الناصر قد استحوذ، طبقاً للأسس السياسية والدستورية التي أعطيت لدولة الوحدة، على مركز القرار السياسي. ولقد كان ممكناً أن يكون التناقض الذي نشأ عن هذا الواقع أقل حدة وقابلاً للحل لو كان ثمة تطابق

في منظوراتهما ونهاجيتهما وأساليبهما. لقد كان عبد الناصر يحلم بنهضة مصرية ثم عربية تضع الأمة العربية في مستوى العصر. هذا الحلم الذي كان يؤرق ويحرك عبد الناصر، هو بالضبط ما كان غائباً عن النخبة السياسية السورية بجميع كسورها، التي كانت تفتقر إلى العظمة والخيال السياسي في آن، فبقيت إما أسيرة شكليات ايديولوجية قومية عقيمة في أحسن الأحوال أو كانت تقليدية أو شبه إصلاحية في أسوأ الأحوال. ولم يكن المنظور السياسي للكسر الماركساوي من هذه النخبة بعيداً عن هذا المناخ العام الذي يلف الجميع، بل لقد كان يستبعد ضمنياً تارة وصراحة تارة أخرى كل مشروع ثوري، كما ذكر مكسيم رودنسون، وكما كان واضحاً لكل مراقب موضوعي في تلك الفترة. من هنا لم يكن إبعاد النخبة السياسية السورية عن مركز القرار السياسي شيئاً يؤسف له بحد ذاته، ولا يغير من هذه الحقيقة في شيء كون الزلزلة التي أحدثها عبد الناصر في البنية التحية للجمهورية العربية المتحدة لم تستطع، بسبب منظوراته الاقتصادية، أن تضع الأخيرة التي على عتبة الحداثة ولا أن تقطع بها شوطاً مناسباً في طريق النهضة، إذ إن الرؤية الاقتصادية المبتسرة لطريق التقدم العربي كانت ولا تزال قاسماً مشتركاً لجميع كسور الإنتلجنسيا العربية، ولم يكن ممكناً لعبد الناصر أن يتجاوز، منفرداً، هذه الرؤية.

* * *

٢ ـ بالإضافة إلى الشرخ الذي باعد بين النخبة السياسية السورية وعبد الناصر وتكونت فيه أولى بذور الانفصال، جاء شرخ ثان نمت فيه هذه البذور ونسلت، بتضافر مع عوامل أخرى إمبريالية ورجعية عربية، مؤامرة الانفصال. هذا الشرخ الثاني يتمثل في الصراع الطبقي المكشوف الذي فتحه عبد الناصر على رغم كل دعاواه حول الوحدة القومية والاشتراكية التعاونية، ضد الطبقات الرجعية والفئات الطفيلية في المجتمع السوري، فضلاً عن دعامتها الخارجية المتمثلة بالإمبريالية.

بادئ ذي بدء، ينبغي الإشارة إلى أن الطبقات الرجعية السورية، بما في ذلك البرجوازية، التي لم تؤيد الوحدة تأييداً حقيقياً، رأت نفسها في وحشة سياسية عندما استبعد عبد الناصر ممثليها السياسيين التقليديين مكتفياً بإشراك أحدهم في مركز رمزي، وبذا دشنت الوحدة نهاية اليمين التقليدي السياسية. وتتالت الضربات وعمليات تضييق الخناق عليها، فأخذت تنتقل رويداً رويداً، إلى مواقع معارضة وعداء مكشوف بلغت ذروتها المستقتلة مع صدور تأميمات تموز/ يوليو ١٩٦١. وراء كل ذلك كان حلم عبد الناصر في النهضة التي اختزلها إلى تنمية وتصنيع. وفي سبيل ذلك سُوِّرت المصارف، أصدر قانوناً للإصلاح الزراعي، أممت المصارف وقسم

من التجارة الخارجية وقسم كبير من القطاع الصناعي، وبكلمة وضعت سوريا، بحسب مصطلح الماركسية السوفياتية، في طريق التطور اللارأسمالي.

في هذه السيرورة كانت سوريا تتزلزل وتنقسم لأول مرة انقساماً تقدمياً، أي انقساماً ذا طبيعة طبقية. وجاءت ساعة البرهان عندما نفذت مؤامرة الانفصال في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١: «الانقسام حول «الوحدة و«الانفصال» كان أكبر انقسام طبقي، أكبر بلورة طبقية ـ سياسية في تاريخ سوريا: ٩٥ بالمئة من الطبقة العاملة مع الوحدة و٩٥ بالمئة من كبار الملاك والبرجوازية مع الانفصال». إلا أن تأخر وعي النخبة السياسية لدولة الوحدة، ولنقل وعيها البرجوازي الصغير الزائف السابح في إطار ايديولوجيا قوماوية تفصل المسألة القومية عن مسألة تجديد بنيان الأمة؛ وبالتالي لأن هذه النخبة «لم تعِ الخط الذي سارت عليه عملياً»، أي أطلقت صراعاً طبقياً بلا وعي طبقي ـ أقول هذا الوعي المتأخر والزائف استنفر مزيداً من القوى الاجتماعية والسياسية ضد دولة الوحدة ووقف في الوقت نفسه سداً أمام عملية توعية وتسييس أوسع الجماهير الشعبية في سوريا توعية عيانية تفصيلية، ومن ثم تأطيرها سياسياً على نحو يكفل فاعليتها ويشحذ قواها. هنا، في هذا التناقض تحقق الانكشاف الثاني الذي أتاح للعدو تمرير مؤامراته.

إذاً، فالردة الانفصالية لم تأتِ احتجاجاً على «ابتلاع» برجوازي مصري لسوريا، ولا على «ابتلاع» قومي مصري لسوريا، بل جاءت رداً رجعياً تقليدياً على الزلزلة الطبقية والسياسية التي أطلقها عبد الناصر في سياق مشروع النهضة العربية الذي كان يحلم ويناضل في سبيله.

في برقيته الشهيرة إلى مأمون الكزبري غداة الانفصال، هنأ خالد بكداش بـ«الانتصار الكبير على الاستعمار المصري»، وكان قد أطلق «باحثيه ومنظّريه» لالتقاط تظاهرات التسلط والابتلاع البرجوازية المصرية[١٦]. من النافل تكرار الحديث عن أمور عاد هو نفسه عنها وأدانها الحزب الذي يقوده، لكن لا بد من قول كلمة قد

---

(١٦) انظر: وليد السمان (اسم مستعار)، «سلسلة مقالات حول الوضع في سوريا،» **الوقت**، الأعداد ١٠ ـ ١٢ (١٩٥٩)، حيث يقول فيها إن البرجوازية السورية لم تستطع الصمود أمام منافسة البرجوازية المصرية، وجاء بأمثلة عن حالة صناعة النسيج والأحذية والصابون والنشاط المصرفي. إلا أن المجموعات الإحصائية الرسمية السورية (الصادرة في عهد الانفصال) تعطي معلومات مناقضة: خلال سني الوحدة نما إنتاج النسيج بمعدل ١٦ بالمئة والأحذية ١٦ بالمئة والصابون ١٣ بالمئة. أما بالنسبة إلى القطاع المصرفي الذي كان خاضعاً للاستعمار والبرجوازية الكومبرادورية، فقد جاء عهد الوحدة ليحقق إشرافاً وطنياً عليه وسوّره، وفي تموز/يوليو ١٩٦١ أممه.

تكون صادمة، وينبغي أن تكون صادمة، لأنها تستهدف تبديد وهم أو فضح ايديولوجيا: في وحدة بين سوريا ومصر ويقودها عبد الناصر لا بد من أن تدفع طبيعة الأمور ومنطق الأشياء إلى أن تلعب مصر دوراً متفوقاً وراجحاً. إن كل وحدة قومية قامت في التاريخ (فرنسا مثلاً) كانت تنطوي على شيء من قبيل الابتلاع، وفي كل دولة تضم أكثر من شعب نلحظ دوراً مميزاً أو راجحاً لشعب معين (في شعب هان في الصين، الروس في الاتحاد السوفياتي، الصرب في يوغوسلافيا). لذا فالتصور المساواتي الخروفي لدور الأقطار في الوحدة العربية العتيدة ينطوي على سذاجة وطوباوية في الوقت نفسه، لا بد من أن تصب في مواقع انفصالية.

لا شك في أن شعور (ونقول شعور فحسب) النخبة السياسية السورية المبعدة عن مركز القرار في دول الوحدة والمعادية له كان يذهب إلى تصوير دور المصريين على أنه أكثر من متفوق وراجح، لكن لا بد من التذكير بما قلنا قبلاً من أن إزاحتها من الطريق لم تكن، في حد ذاتها، أمراً سلبياً من زاوية التطور التاريخي، فضلاً عن أن مشاعر الجماهير الشعبية السورية كانت بعيدة جداً عن مشاعر الأولى، بل كانت مناقضة لها: لقد كانت تعتبر حكم الوحدة محققاً لأمانيها وتطلعاتها.

الحديث عن «استعمار مصري» لسوريا أو ابتلاع برجوازي مصري للبرجوازية السورية لا يتجاهل فقط الطابع الكولونيالي للبرجوازية المصرية، بل يتجاهل أيضاً واقع العلاقات الاقتصادية المصرية ـ السورية خلال سني الوحدة، وهي علاقات لم تكن متوازنة فحسب، بل كانت محدودة جداً[١٧]، ولم يكن ممكناً لها أن تتوسع وتتكامل إلا خلال سيرورة تطوير وإنماء متسقين ومتكاملين خلال فترة طويلة، فترة توفر ليس التكامل والاندماج الاقتصاديين فحسب، بل أيضاً تصفية الطبيعة الكولونيالية التابعة لكل من الاقتصادين المصري والسوري.

* * *

(١٧) هذه بعض وقائع العلاقات الاقتصادية بين الإقليمين المصري والسوري خلال عهد الوحدة:

أ ـ في آب/ أغسطس ١٩٥٨ أصدر عبد الناصر مرسوماً بقانون أخضع بموجبه تبادل المنتجات الصناعية بين الإقليمين المصري والسوري لرسم تعويضي خاص، للحيلولة دون إلحاق ضرر بصناعة إقليم على حساب صناعة الآخر.

ب ـ الميزان التجاري بين الإقليم السوري والإقليم المصري كان، خلال سني الوحدة، لصالح الأول، إجمالاً.

ج ـ إن متوسط قيمة مستوردات الإقليم السوري من الإقليم المصري، خلال فترة الوحدة، على الرغم من اطراد تزايدها (وفي المقابل اطراد تزايد مستوردات الإقليم المصري من السوري)، كان أقل من ٦ بالمئة من قيمة مجموع المستوردات السورية.

٣ ـ بعد هذه القطيعة بين الكتلة الأساسية من النخبة السياسية السورية وحكم الوحدة، بعد هذه المعركة الطبقية الضارية غير المسنودة وغير المسددة بوعي مناسب، التي فتحها عبد الناصر واستنفرت القوى التقليدية والبرجوازية السورية ضده وبالتالي ضد الوحدة، هل كان ممكناً لهذه الوحدة، وهي التي تعاني نقصاً في أحد شروطها الموضوعية، المتمثل بانعدام التواصل الأرضي، أن تصمد؟

نحن لا نعتقد أن ثمة حتميات سياسية. وبالتالي فما دام حكم الوحدة يحظى بدعم جماهير الشعب السوري، ومن ثم ما دامت النخبة السياسية السورية محدودة الفاعلية ومحدودة النفوذ جداً، في أوساط الجماهير، فقد كان ممكناً أن تستمر هذه الوحدة.

هنا، في هذه التجربة، كما في تجربة حرب حزيران/يونيو، تجلى التأخر المأساوي الذي وسم مجموعة عبد الحكيم عامر العسكرية التي تولت فعلياً زمام قيادة الجيش السوري. الفرع السوري من هذه المجموعة هو الذي خطط ونفذ مؤامرة الانفصال. لا شك في أن ثمة تناقضاً بين البيروقراطيتين العسكريتين السورية والمصرية استثمرته هذه المجموعة، ولا شك أيضاً في أن حمّى الصراع الطبقي لعبت دورها الكبير ووصل لفحها إلى داخل الجيش، ولا شكّ أن في إبعاد وابتعاد النخبة السياسية السورية عن مركز القرار لعب دوره المؤثر، لكن كل هذه التظاهرات ما كان باستطاعتها أن تلعب هذا الدور المشؤوم لولا تأخر تلك المجموعة، وذلك لأن التحرك الانفصالي في الجيش، كما أثبتت الأحداث في ما بعد، كان جد محدود وغير ذي جذور، وإن مزاج الجيش السوري الذي كان يواجه الخطر الإسرائيلي، كان أقرب إلى مزاج الجماهير السورية منه إلى مزاج النخبة السورية.



تطور وعي عبد الناصر الوحدوي[*]

ـ ١ ـ

إن إلقاء أضواء كافية على النزوع الناصري القومي العربي والتصور الناصري لمسألة الوحدة العربية وتطورهما إنما يتطلب تقديم لوحة، وإن سريعة، للإيديولوجيا السياسية التي كانت سائدة في القطر المصري منذ بوابات عصر النهضة عموماً، وفي مرحلة ما قبل ثورة ٢٣ يوليو خصوصاً.

إن سير تطور الوعي التحرري، وبالتالي الوحدوي كما سنرى، في القطر المصري قد مرّ في مراحل وشهد تعرّجات وانعطافات، لم نشهدها تماماً، نحن، هنا في المشرق العربي الآسيوي. سير تطور هذا الوعي لم يكن ناجماً أساساً عن خصوصية مصرية ما، كثيراً ما ألح عليها كتّاب مصريون[1]، بل نجم بالدرجة الأولى عن كون مصر هي البلد العربي الأول الذي تلقّى صدمة الغرب قبل غيره بكثير من جهة، وعما خلقته هذه الصدمة من ردود فعل سياسية وثقافية من جهة أخرى. رد الفعل السياسي تمثل في نزوع إلى اللوذ بالخلافة العثمانية اتقاء للتهديد ثم الاحتلال الاستعماري، ورد الفعل الحضاري ـ الثقافي تجلى إما في محاولة سطحية للتغرب، أو في محاولة لتأكيد الذات عبر سلفية متصالحة بعض تصالح مع العصر.

في المشرق العربي الآسيوي، كان طريق تطور هذا الوعي أقصر وأقل تعرجاً. **أولاً**، إن صدمة الغرب جاءت متأخرة مئة وثلاثين عاماً، رغم أن تأثيراتها كانت آخذة في التسرب إليه منذ زمن أبعد، **ثانياً**، إن هذه الصدمة أخذت هنا في المشرق بالأحرى شكل تسلل لا شكل رطم. **ثالثاً**، إن اليقظة القومية في المشرق قد أكدت ذاتها من خلال صدام مع الإمبراطورية العثمانية المسلمة، في حين أن اليقظة القومية

(*) آب/ أغسطس ١٩٧٣.

(١) حسين فوزي وأنور عبد الملك، مثلاً.

في مصر قد أكدت ذاتها من خلال صدام مع دول أوروبا المسيحية. هذا التمايز في المسارين المصري والمشرقي، المقترن بضرب من تناثر هنا في المشرق وضرب من اندماج تقليدي هناك في مصر، جعل الوعي المشرقي يكتشف القومية العربية على نحو أسرع وأوضح من الوعي المصري من جهة، ومن جهة أخرى فإن حضور الماضي، الإسلام بالتحديد، أصبح أكثر كثافة وثقلاً في مصر منه في المشرق الآسيوي.

الغزو الفرنسي لمصر عام ١٧٩٧ الذي تقضقض تحت وطأة بنية مصر التقليدية، ثم الخسارة تحت ضغط التناقضات الاستعمارية ومقاومة الشعب المصري القومية، جعلت مصر تعي عياناً وبالتجربة الخطر الأوروبي. البنى المجتمعية والإيديولوجية والسياسية التقليدية التي تقضقضت أفرزت رد فعل تجلى في محاولة محمد علي بناء دولة عصرية في مصر أولاً، ثم في العالم العربي ثانياً. إن عملية تقليد أوروبا التي قادها محمد علي (شهدت مصر بعضاً من تظاهرات التقدم الأوروبي مع ما جاءت به الحملة النابليونية من تنظيم جديد للبنية السياسية والإدارية والاقتصادية في مصر ومن خلال التأثيرات الثقافية التي مورست)، التي أثقلتها وعرقلتها صلابة البنى التقليدية المصرية، ثم جاءت الامبريالية لتجهز عليها بالقوة، لم تكن بلا ذيول بالطبع.

حمل المبعوثون العائدون من أوروبا بعض متاع الثقافة الأوروبية الذي تعلموه. وكان رفاعة الطهطاوي رائدهم وأوسعهم سلطاناً، الذي أطلق أول صيحة قومية مصرية ذات أسس حديثة إلى حد كبير، قد امتص بعض هذا المتاع خلال احتكاكه مع الفكر والواقع القومي الأوروبيين اللذين كانا مهيمنين في الغرب آنذاك.

بالطبع، لم يكن ما أطلقه رفاعة الطهطاوي، ومن بعده المرصفي ومبارك ولطفي السيد، إلخ.، بلا أساس في الواقع الموضوعي لمصر. فالواقع، إن النزعة القومية المصرية، بالصيغة التي طرحها هؤلاء، وبالآفاق التي كانوا ينشدونها من ورائها، لم تكن سلبية أو بلا أساس. إن النزعة القومية المصرية، المتميزة مما هو إسلامي بل والمخالفة له، قد حاولت لأول مرة أن تنقل المصريين من مفهوم الملة الديني إلى مفهوم الأمة العلماني. ومن هذه الزاوية، فإن هذه النقلة تشكل قفزة نوعية تحمل، بالطبع، في طياتها نزعة تغرُّب جلية. أضف إلى ذلك أن هذه النزعة كانت ضرباً من تأكيد ما هو مصري ووضعه في موضع المناقض والمعارض لما هو أجنبي، وبخاصة الشراكس والأتراك الذين كانوا يضطهدون المصريين ويستنزفونهم. لا شك في أن دعاة القومية المصرية كانوا يفتحون الباب لاندماج هؤلاء الذين كانوا

يضطهدون الشعب المصري ويمتصونه، ولكن من دون هذا الاندماج والتمصير الذي يجب أن يرتضوه، سيبقون مجرد أجانب، وينبغي معاملتهم على هذا الأساس.

وأخيراً، فإن النزعة القومية المصرية كانت متجهة، بكثير من الهم وبمزيد من الاهتمام، إلى لحم الشرخ الذي أصاب الاندماج القومي المصري، الشرخ بين المسلمين والأقباط، من جراء حملة نابليون وموقف قطاع واسع من الأقباط، المتعاون مع الاحتلال الفرنسي ثم المتعاون مع الاحتلال الإنكليزي، واستمرار الاستعمار البريطاني في اللعب بورقة حماية الأقليات.

هذا النزوع القومي المصري، المجدد، وجد في الاكتشافات التي حققها الاستشراق الغربي الذي كان يتقدم أو يترافق أو يلحق الاستعمار، بعض سند لدعواه. شأن كل النزاعات القومية الإقليمية في الوطن العربي، اتجهت النزعة القومية المصرية إلى الاستفادة من عملية نبش التاريخ ما قبل الإسلامي، التي قام بها الاستشراق الغربي، وأدرجتها في ترسانتها النظرية. لم ذلك؟ إن النزعة القومية المصرية التي حمل رايتها بادئ ذي بدء مسلمون متغربون أو أقباط متمغربون ضاقوا بالواقع التقليدي الإسلامي لمصر، وجدت في التأكيد على التاريخ ما قبل العربي - الإسلامي محاولة لتجاوز الواقع الإسلامي من دون الاصطدام به. لقد كانوا أضعف من أن يمتلكوا الجرأة أو القدرة على مواجهة البنية التقليدية الإسلامية الصلبة الممارسة سلطاناً طاغياً. وهم في الوقت نفسه تبنوا بنفاجة موقف عدد من المستشرقين من الإسلام بوصفه ايديولوجيا حاجزة لتقدم المجتمع وتحديثه، لذا فضلوا إنكار أو تجاهل هذا الواقع الإسلامي لمصر من جهة، وإبراز تاريخ آخر والتأكيد عليه من جهة أخرى في ضرب محاولة تشبه خداع النفس.

نعم، إن في التاريخ ضرباً من تواصل واستمرارية بصورة عامة، لكن فيه قطع وانقطاع أيضاً بقدر ما يتكثف ويتعمق ويتطاول الواقع الجديد ويأخذ منذ البداية شكل نقض للواقع السابق. إن هؤلاء الذين أجهدوا أنفسهم في تأكيد فكرات عامة حول عراقة مصر التي تغير ولا تتغير، تهضم ولا تنهضم، لم يكلفوا نفسهم عناء، وبالأحرى لم يستطيعوا، إبراز تظاهرات عيانية مشخصة محددة بوصفها ظلاً للماضي المصري ما قبل الإسلامي في الواقع المصري القائم. لا يسعنا بالطبع أن ننكر أن ثمة خصوصية مصرية ما، شأن أي خصوصية توفرت عليها الأقوام ما قبل القومية في أوروبا، أو خصوصية الشعوب العربية الأخرى في أقاليم أخرى من الوطن العربي، بل لا يسعنا أن ننكر أن الخصوصية المصرية أكثر بروزاً وأشد عمقاً من أية خصوصية عربية أخرى، فالواقع أن الكيان المصري كان على مر التاريخ كياناً متماسكاً متحداً.

إن رسوخ هذا الكيان، رغم تداخله بوجه عام مع العالم العربي، إنما يرتبط بالأحرى بجملة من العوامل، المتعلقة بالشروط الإنتاجية والجغرافية، أولها سرير وادي النيل ومجتمعها الهيدرولي ودولتها المركزية قبل بصمات التاريخ ما قبل الإسلامي التي امّحتها سيرورة أربعة عشر قرناً.

إن الواقع الإسلامي لمصر واقع صلب، كثيف، جبّ ما قبله وخلق استمرارية جديدة. نعم إننا نتبين في الإسلام في مصر ملمحاً ما مصرياً، لكن هذا الملمح لا يرقى إلى مرتبة قومية مصرية متميزة. فالايديولوجية الإسلامية، ببساطتها وقطعها وتلاحمها، مضافاً إليها عملية التعريب[٢] التي اكتملت في البقاع التي افتتحت (حيث كانت تتوفر على تماثل أو تشابه في الأصول الأقوامية ـ الحضارية) منحت الشعوب العربية أرضية موحدة، رغم التخلخل والانشقاق، لا ترقى بالطبع إلى تلاحم أمة برجوازية حديثة، ولكنها تتمتع بروابط تسمح بإطلاق سيرورة اندماج تتكامل صعوداً مع تحديث المجتمع العربي وتحريره، وبالتالي فإن العروبة المسلمة (أو الإسلام العربي) هي الواقع الأعمق والأكثف من أية خصوصية إقليمية عربية مهما بلغت من قوة في هذا القطر أو ذاك. من السذاجة بمكان، بالطبع، إنكار وجود النزوعات الإقليمية وإنكار وجود بعض مرتكزات موضوعية للإقليمية، لكن هذه النزوعات التي كانت رسيساً في المجتمع التقليدي الخالص، ما لبثت أن أخذت في التفتح والنمو مع الصدمة الغربية للمجتمع العربي ومع تغلغل تأثيراته الثقافية ـ الحضارية والاقتصادية والسياسية، وبخاصة مع تحول التجزئة إلى جزء من البنيان الكولونيالي للمجتمع العربي.

هذه النزعة القومية المصرية بقيت سطحية وهامشية في المجتمع المصري بقدر ما كانت تعبيراً عن هاجس أقلوي قبطي يرمي إلى قطع مصر دينياً وقومياً عن الشعوب العربية والإسلامية لكي تصل إلى اندماج قومي مصري (بين المسلمين والأقباط) عبر بعث للتاريخ ما قبل الإسلامي وبخاصة الفرعوني، وهو التاريخ الذي لم يبق له، كما ذكرنا، ظل في الواقع القائم، بل أكثر من ذلك اتخذ هذا البعث للتاريخ الفرعوني طابع تجاهل وإنكار لتاريخ، هو التاريخ الإسلامي، ما زال مستمراً في الواقع المصري. لكن هذه النزعة القومية المصرية كانت نزعة عميقة وفاعلة في المجتمع المصري بقدر ما كانت رفضاً لتسلط الأجانب من شركس وأتراك على المصريين أولاً

(٢) طبعاً، لا نعني بالتعريب هنا طاحوناً عربياً أصيلاً، حجازياً أو نجدياً، طحن كل الشعوب التي افتتحت. فالعروبة التي جاءت حصيلة الفتح الإسلامي، إنما كانت تركيبة بين الايديولوجية الإسلامية الأولى الأولية وبين حضارات وثقافات الشعوب التي اعتنقت الإسلام وتعربت.

وللهيمنة الكولونيالية على مصر ثانياً. النزعة القومية المصرية، مساقة في هذا الطريق ومطروحة على هذا النحو (رغم أن العنصر التجديدي فيها غير بارز) تشكل بداية وعي للواقع ومرحلة أولى في الطريق لالتقاط وعي قومي عربي يشكل، موضوعياً، وعلى المدى الطويل، الوعي الأقرب إلى تلبية حاجات الثورة العربية والأكثر مطابقة لأهدافها.

هذه الحقيقة هي التي تفسر لِمَ كانت القومية المصرية فرعونية عند الأقباط، وذات تلاوين شرقية إسلامية عند الحزب الوطني[٣].

الفترة ما بين هزيمة محمد علي من قبل الحلف الاستعماري في العام ١٨٤٠ والاحتلال البريطاني في العام ١٨٨٢ كانت فترة محاولة درء الخطر الأوروبي المتفاقم المتجه إلى الهيمنة المباشرة على مصر. في هذه الفترة لم يكن للنزعة القومية المصرية الفرعونية المتغربة الأقلوية دور يذكر في مقاومة الزحف الكولونيالي على مصر، بل على العكس، فإن النزوع القومي المصري إلى التغرب، بعد تحطيم تجربة محمد علي، لم يكن بعيداً عن المناخ الذي مهد الطريق للتسلل الاستعماري ثم للاحتلال الانكليزي.

إن الخديوي اسماعيل الذي كانت اتجاهاته ونياته ترمي إلى غربنة مصر، ولكن الذي حدّث مصر كولونيالياً وأقام لها واجهة غربية، والذي لعب، موضوعياً، دوراً في استقدام الاحتلال المباشر لوقوعه في أحابيل الشركات الأجنبية، والذي شد انتباه النخبة المصرية على الغرب وركّز اهتمامها على تاريخ مصر ما قبل الإسلامي[٤] ـ هذا الخديوي لعب دوراً في فصل مصر عن الحركة العربية العامة، ذلك أن الحركة الفكرية في مصر كانت في ذلك الحين تسير جنباً إلى جنب وفي اتجاه الحركة الفكرية في ديار الشام، وذلك من حيث إحياء الثقافة العربية وتكوين الوعي القومي العربي[٥].

إن عرابي، الفلاح، الأزهري، ذا الصلة بالسلطان العثماني، حامل النزعة القومية المصرية ذات الطابع الشرقي الإسلامي العميق، هو الذي قاد محاولة صد التغلغل الاستعماري الأجنبي في مصر. مع سحق محاولة عرابي ومع الاحتلال

(٣) انظر: أنيس صايغ، **الفكرة العربية في مصر** (بيروت: هيكل الغريب، ١٩٥٩)، ص ١٠١.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(٥) جورج أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، قدّم له نبيه أمين فارس؛ ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٢)، ص ١٧٣ ـ ١٧٤.

الإنكليزي في العام ١٨٨٢ انتهت آمال النهضة، وافتتحت مرحلة جديدة في مصر، استمرت حتى خمسينيات هذا القرن، بل، إذا شئنا تحديداً ودقة، حتى ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢.

ما هي الملامح الرئيسية السياسية والاقتصادية والايديولوجية لهذه المرحلة الجديدة[٦]؟

كانت فترة الإمبريالية المنتصرة، وبالتالي مرحلة هزيمة شاملة وماحقة لمصر خصوصاً وللأمة العربية عموماً. من ناحية البنية الاقتصادية للمجتمع: تتابعت سيرورة تفسيخ المجتمع التقليدي «وأخذ خلالها التشكيل المصري الطابع التابع الطرفي بصورة نهائية»، وأدمج الاقتصاد المصري بالاقتصاد الرأسمالي العالمي كاقتصاد مندلق (extravertic) وتابع. من الناحية الايديولوجية، «كف المجتمع المصري عن التفكير». واتجهت الارستقراطية والبرجوازية المتحدرة عنها وقطاع محدود من الإنتيليجنسيا إلى تغرّب سطحي يغطّي خواء ثقافياً. في الجانب الآخر، أخذت المعارضة للهيمنة الاستعمارية، لدى الكتلة الأهم من المثقفين، كل مداها، فامتدت إلى رفض قيم العالم الحديث انطلاقاً من مواقع تقليدية، ناهيك عن أن الكتلة الشعبية، الأمية طبعاً، بقيت تحت سلطان الايديولوجيا الإسلامية التقليدية. من الزاوية السياسية: البنيان السياسي التقليدي، الذي تقضقض في البداية تحت تأثيرات الصدمة الأوروبية، سرعان ما تكسر وتناثر تحت وطء الاحتلال الاستعماري الانكليزي، ثم ما لبثت كسوره المتناثرة، الارستقراطية والبرجوازية المتحدرة عنها، أن عادت تتخذ مواقع التعاون معه.

هذا الواقع، واقع الهزيمة، تجلى في تظاهرتين: **الأولى**، تحول الهيمنة الإمبريالية إلى واقع قاهر معترف به، فلم تكن تنازع منازعة جذورية، بل كانت المنازعة تقتصر على العمل لتعديل أشكالها كي تغدو قابلة للاحتمال. **الثانية**، تكريس ظاهرة لهاتين التظاهرتين تمثلت بصورة أساسية في محاولة لطفي السيد: أولاً، تبرير التعامل مع الاستعمار: بناء الأمة وتحديث بنيانها بوصفهما الطريق المؤدي إلى الاستقلال، ثانياً، تبرير الانكفاء الإقليمي: صياغة وبلورة نظرية واضحة حول القومية المصرية في تعارض جلي مع العروبة ومع الإسلام.

---

(٦) قدّم سمير أمين عرضاً وتحليلاً جديدين لهذه المرحلة، انظر: سمير أمين، **التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية**، ترجمة برهان غليون، سلسلة السياسة والمجتمع، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨)، ص ٢٦٣ ـ ٢٧٠، ونستعيد هنا ضمن أقواس صغيرة بعض تحليلاته التي تهمنا.

لا شك في أن كتلة المثقفين أو كتلة الأمة بقيت في المناخ السياسي للحزب الوطني ثم لحزب الوفد، وفي المناخ الايديولوجي للشيخ محمد عبده، مع ذلك فإن محاولة لطفي السيد وتلامذته تستحق الالتفات.

لماذا بقيت محاولة التمغرب التي أطلقها لطفي السيد وتلامذته سطحية من حيث تأثيرها وهامشية من حيث مكانها، في المجتمع المصري؟ لا شك في أن موقفه المتصالح مع الاستعمار الانكليزي واغترابه الثقافي قد لعبا الدور الحاسم في هذا المجال. ولكن لا بد من إضافة الملاحظات التالية التي تصدق على عموم دعاة التأورب أو التغرب الذين وقعوا في حالة اغتراب نتيجة انطلاقهم من إشكاليات برجوازية أوروبية ليست إشكاليات مجتمعهم العربي المتأخر، إذ كانت سيرورة تحديث المجتمع العربي تطلب تلقيحه بالقيم البرجوازية الغربية التي تشكل قاعدة كل المجتمعات الحديثة، إلا أن ميكانية الهيمنة الاستعمارية كانت من جهة أخرى تعمل على لجم تحديث المجتمع العربي تحديثاً حقيقياً، أي كانت تعطي هذا التحديث شكلاً كولونيالياً تابعاً، وبالتالي تحديثاً سطحياً، كذاباً، مجزوءاً ومحدوداً: هذا المثقف العربي الذي تغرب يرى، بوعي أو من دون وعي، في الغلبة، إن لم نقل الهيمنة الغربية، مفتاحاً أو عنصراً ممهداً لتحديث المجتمع المتأخر الذي ينتمي إليه، ومن هنا تصالحه أو عدم عدائه الجذري للهيمنة الاستعمارية أو النفوذ الغربي على الأقل. هذا الموقف يعود ليوسّع من جديد «الهوّة» التي كانت قائمة من قبل بسبب التأخر والأمية، بينه وبين الأمة.

المثقف التقليدي الذي لم يصدع للسيطرة الاستعمارية، وقف عاجزاً، هو أيضاً، عن الفعل الإيجابي في المجتمع. فمع أن سلطانه على الأمة لم يكن قد ضعف كثيراً، ومع أنه كان يقف في خندق واحد معها يناضل ضد هذه السيطرة الغربية، إلا أن عجزه لم يكن أقل كثيراً من عجز المثقف المتغرب، المصالحة التي أرادها للإسلام مع العصر الحديث، بقيت شكلية، وذلك لأن رفض القيم والمناهج الغربية (البرجوازية تحديداً) كان صارماً وقاطعاً، وبالتالي لم تكن إجاباته على الإشكاليات المطروحة إجابات مناسبة (الأول مغترب عن مجتمعه والثاني مغترب عن العصر)[٧].

---

(٧) هذه المعضلة التي سقط أمامها المثقف المتغرب والمثقف التقليدي في آن كان مفروضاً أن تجد حلاً، كما في الصين أو فييتنام، عبر ماركسية عربية تقدم إجابة مناسبة عن مسألتي التحرر من الاستعمار وتلافي التأخر في آن. لماذا كان من المفروض أن تنهض الماركسية اللينينية بهذا الدور؟ إن الايديولوجيا الماركسية تضع المرء في قلب العصر وتحدث، عند امتلاك ناصيتها، ضرباً من انقصاف عن الايديولوجيا التقليدية، وتفتح بالتالي الطريق لاحتمالات التقدم عبر توفير وعي مناسب من جهة، وتلبي بشكل كامل كل نزوع الأمة إلى=

لِمَ دعم الاستعمار البريطاني هذه النزعة القومية المصرية؟

لا بد من الإشارة، بادئ ذي بدء، إلى أنه إذا كان الوجه البارز في النزعة المصرية قبل الاحتلال الانكليزي في العام ١٨٨٢ هو تأكيد الذات المصرية ضد الأجنبي الدخيل وضد السلطنة العثمانية وضد سيرورة التسلل الاستعماري الزاحف، إلا أن الوجه الأبرز في النزعة القومية المصرية بعد الاحتلال الإنكليزي إنما كان تكريس عزلة مصر وتدعيمه لها. هذه الحقيقة هي التي تلقي الضوء على الموقف الإيجابي للاستعمار الإنكليزي من النزعة القومية المصرية.

إن مصر، المعزولة، المنكفئة إلى داخل حدودها الإقليمية، المحدثة كولونيالياً، وبالتالي المتغربة جزئياً ومن فوق، والتقليدية من تحت وأساساً (أي التابعة للغرب من دون أن تتحدث، وبالتالي المتحوّلة إلى التخلف)، توفر أفضل الشروط لاستمرار الهيمنة الكولونيالية على مصر ومن ثمة لتتابع زحفها على الأجزاء الأخرى من الوطن العربي والعالم الإسلامي.

إن بريطانيا، الدولة الاستعمارية الأولى، المتنافسة والمتنازعة مع دول استعمارية أخرى، والتي كان تطمح إلى الحيلولة دون نشوء دولة قوية في طريق الهند وإلى السيطرة على الوطن العربي في آن، والتي قضت على النهضة العربية الأولى التي تمثلت في محاولة بناء دولة عربية كبيرة وحديثة - بريطانيا هذه تابعت تنفيذ مخططها بالتسلل في البدء ثم بالاختراق أخيراً: سلسلة الامتيازات، ثم الإشراف المالي والاقتصادي، تلا ذلك احتلال العام ١٨٨٢. بعد ذلك أصبحت المهمة تأمين استمرارية الاحتلال. وقد كان عزل مصر من سبل تأمين هذه الاستمرارية وتكريسها. في هذا السياق، لعب النزوع القومي المصري المنكفئ إقليمياً، المتغرب، المفرعن، دوراً باتجاه بتر كل رابطة مع السلطة العثمانية، ومع الوطن العربي بالتالي. لقد أصبح هذا اللون من القومية المصرية يشكّل الغطاء الفكري للهزيمة وتبرير تكريسها.

بالطبع، كانت كتلة الشعب المصري، كما قلنا قبل قليل، تعيش هذا المناخ. كانت بالتوالي مع الحزب الوطني ثم مع حزب الوفد. ومع أن ايديولوجيتها السياسية

= تحرّر جذري من الهيمنة الإمبريالية من جهة ثانية. إلا أن الماركسية العربية المسفيتة بقيت مخصية بفعل الجهالة والسطحية من جانب، ومتطلبات السياسة السوفياتية من جانب آخر: كانت تفتقر إلى الحصافة والجذرية في رؤيتها ومواجهتها للواقع التقليدي العربي، كما أنها كانت تفتقر إلى الجذرية في موقفها من الهيمنة الإمبريالية. ومن هنا لم تكن هذه الماركسية العربية المسفيتة أقل عجزاً بكثير من النموذجين الآخرين.

لم تكن تخلو من بصمات الانكفاء الإقليمي، إلا أن نزعتها القومية المصرية كانت ذات ملامح إسلامية شرقية بارزة. نعم إن ميولات وتأثيرات ليبرالية برجوازية علمانية بل اشتراكية أحياناً، كانت تلمح، ضامرة تارة ونامية أخرى، في أوساطهما، لكنها كانت من حيث الأساس استمراراً مطوراً لاتجاهات محمد عبده. في إطار كهذا لم تكن القومية المصرية دائرة مغلقة، معزولة، متفردة، بل حلقة في سلسلة ينتظم فيها العرب والمسلمون كافة. هذا التوجه لم يكن موقفاً ايديولوجياً فحسب، بل كان موقفاً سياسياً أيضاً: السلطة العثمانية ليست فقط دولة مسلمة لشعوب مسلمة، بل هي أيضاً الدولة التي تشكّل دعامة نضال مصر ضد الاحتلال البريطاني.

في هذا المناخ الذي تشكل الهزيمة (وما تفرزه من استنقاع إقليمي) قاعدته، كانت حظوظ تفتح وعي قومي عربي خالص في مصر أو تسلله إليها محدودة.

شنّت حرب مزدوجة من الجانبين: الاتجاه القومي المصري الإقليمي، المفرعن، التغربي، رأى إلى النزعة القومية العربية بوصفها استحالة من استحالات الايديولوجيا الإسلامية ونتاجاً فرعياً من نتاجاتها وترميماً لها (لطفي السيد، طه حسين، سلامة موسى، إلخ.). الاتجاه التقليدي الإسلامي، متمثلاً بالأزهر، أدان النزعة القومية العربية بوصفها غير متفقة مع كونية الدين الإسلامي وتمرداً على سلطة مسلمة تحمي الإسلام من عدوان الغرب، وشقاقاً مع شعب مسلم. نعم إن الإخوان المسلمين، متأثرين برشيد رضا، حاولوا تحقيق ضرب من المصالحة بين الإسلام والعروبة والوحدة العربية. فنص المبدأ الخامس من تعاليمهم على تأييد الوحدة العربية تأييداً كاملاً والسير بها نحو الجامعة الإسلامية[٨]، إلا أن هذه المصالحة بقيت شكلية: أولاً لأن مرتكز الوحدة العربية يتمثل في الحركة القومية العربية التي ينكرها الإخوان المسلمون إنكاراً قاطعاً، ثانياً، ما دامت الوحدة العربية مرتكزة على هذا الأساس الايديولوجي القومي العربي، فإن سير تطورها الواقعي لم يتخذ البتة، عندما أصبحت تحت قيادة عبد الناصر، وجهة السير بها نحو الجامعة الإسلامية، ومن هنا موقفهم المعادي لها.

القيادة السياسية للحركة القومية المصرية (الحزب الوطني، ثم الوفد) كان موقفها موسوماً بالأحرى بالذرائعية: فكانت، مع انفتاحها على كل ما هو شرقي وإسلامي، تتساءل: ما الفائدة من الحديث عن القومية العربية ما دامت لا تشكّل بعد قوة تتساند ومصر في مواجهة الاستعمار.

---

(٨) صايغ، **الفكرة العربية في مصر**، ص ١٩٩.

وهنا لا يسعنا سوى التذكير بعاملين لعبا ضد نمو النزوع القومي العربي في مصر: **الأول** موقف المهاجرين السوريين واللبنانيين المقيمين في مصر المدعم للاحتلال الإنكليزي (رغم جهودهم في ميدان العلمنة والتحديث) خلق في مصر شعوراً بالنفور مما هو عربي. **الثاني** دور الاستعمار الإنكليزي في الثورة العربية عام ١٩١٦ الذي عزز اقتناعاً كان منتشراً ويثير الشبهات حول نزاهة وصوابية الحركة القومية العربية(٩).

هذا الحصار الذي ضُرب حول الحركة القومية العربية، عندما وضعها بين مطرقة النزعة القومية المصرية وسندان الايديولوجية الإسلامية التقليدية، جعل تأثيرها هامشياً في تلك الفترة. لا شك في أن هذه الحركة كانت تحرز تقدماً مع تقدم الحركة الوطنية المصرية ضد الاستعمار، إلا أن هذا التقدم بقي جد محدود.

إن طلعت حرب، رائد البرجوازية الصناعية المصرية الحديثة، إذا كان يكتشف المشرق العربي منذ العام ١٩٢٥ ويتصور التقاء وتشاركاً بين مصر والأقطار العربية في بناء النصفة الاقتصادية، لكن من السذاجة بمكان الزعم أن نزوع مصر العربي يمتح من هذا النبع البرجوازي. فالبرجوازية المصرية كانت بالأحرى متجهة إلى السودان بوصفه امتداداً لمصر، فضلاً عن أن التطور البرجوازي المصري، وهو تطور ذو طابع طرفي، مندلق وتابع، وبالتالي هزيل، كان قاصراً عن أن يوفر الأساس المادي والموضوعي لانبثاق نزوع أو وعي عربي في مصر.

إن القيادة الوطنية المصرية، وبخاصة سعد زغلول، وكان شاغلها الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط ومنع الاستعمار الإنكليزي من أن يلعب بورقة الأقليات، كانت تأخذ بعين الاعتبار تحسس الكتلة القبطية من نزعة قومية، النزعة القومية العربية، ترى فيها، بسبب من اقتران العربي بالإسلامي، فكاً للرباط الموحد بين المسلمين والأقباط. ولقد لعب بالفعل هذا التوجس القبطي دوراً ملحوظاً في الحد من التطور القومي العربي لدى الوفد وتحوّله إلى نزوع فاعل في سياسته. نعم إن شخصيات مرموقة ونافذة (مكرم عبيد في حزب الوفد مثلاً) كانت تزداد وعياً بأهمية الحركة القومية العربية، وإن عبد الرحمن عزام قد تحدث عن تطور صناعي مصري مطلوب يحتاج إلى «مدى حيوي» يتمثل بالعالم العربي(١٠)، لكن من الواضح أن صوت مكرم عبيد كان بعيداً عن أن يعبر عن هموم الوفد السياسية وأن عزام هذا،

---

(٩) فاطمة القشيري، **الاشتراكية والسلطة في مصر**، ص ٤٨.

(١٠) أنور عبد الملك، **المجتمع المصري والجيش**، ترجمة محمود حداد وميخائيل خوري (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ٢٧٩.

وعشرات السياسيين والجماعات والتنظيمات الداعية إلى التضامن أو الاتحاد العربي أو الوحدة العربية إنما ينتمون بالأحرى إلى جماعات تقليدية شرقية إسلامية ما قبل برجوازية.

هذه الحقائق مجتمعة، فضلاً عن أثر كارثة فلسطين على تطور الوعي القومي العربي في مصر، ثم اكتشاف عبد الناصر للوحدة العربية بوصفها القاعدة المتينة للتحرر المصري والعربي من الاستعمار، تبرز بشكل واضح تماماً دور العامل الخارجي، أي دور الهيمنة الإمبريالية، في توسيع الحركة القومية وتدعيم السير إلى الوحدة العربية.

عندما بادر رئيس الوزارة المصرية، مصطفى النحاس، بعد أن تلقى إشارة الضوء الأخضر من بريطانيا التي يلقي عليها العرب، بحق، المسؤولية الأساسية في تجزئة الوطن العربي، عبر تصريح لوزير خارجيتها في شباط/فبراير ١٩٤٣ يؤيد فيه «توثيق الروابط الثقافية والاقتصادية، والروابط السياسية أيضاً بين الأقطار العربية»، إلى توجيه دعوة إلى الحكومات العربية للتشاور لعقد مؤتمر يتخذ ما يراه من القرارات محققاً للأغراض التي تنشدها الأمة العربية، لم تكن إزاء تحوّل نوعي في الوعي أو الموقف المصري من مسألة القومية العربية والوحدة العربية، ولكنه تقدم، وإن نسبي ومحدود، لا يمكن إنكاره. فما دامت هذ الدعوة قد جاءت في سياق غير معادٍ للإمبريالية، بل تحت مظلة الإمبريالية، لذا كان طبيعياً أن لا تكون خطوة في سيرورة وحدوية، بل تبقى مجرد تنسيق للعلاقات وتوثيقها على أساس الأوضاع الإقليمية القائمة. وبكلمة إنه تنسيق تجزيئوي لا أكثر.

لكن الصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي كان يتفاقم، وضع مصر في قلب الوطن العربي وفي معمعان معاركه. تزايد الخطر الإسرائيلي واشتداد المقاومة الفلسطينية ضده كانا يلقيان صدى واضحاً في مصر، سواء لدى سواد الشعب المصري أو لدى المنظمات والهيئات ذات الطابع التقليدي الإسلامي المشرقي، إذ رأوا في الصهيونية خطراً يهدد شعباً تربطه بشعب مصر رابطة الجوار والدين. هذا الموقف الجماهيري من الخطر الإسرائيلي كان يفرض نفسه بهذا القدر أو ذاك من الجدية على الحكومات بقدر اقترابها من الجماهير أو ابتعادها عنها.

عندما أنهت إنكلترا انتدابها على فلسطين في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، بعد أن توفرت للجماعات اليهودية إمكانات إقامة دولة صهيونية خاصة بها، كان اهتمام الشعب المصري بقضية فلسطين قد بلغ مدى فرض على فاروق، رغم تردد حكومة أحزاب الأقلية التي يرأسها النقراشي، الدخول في حرب ضد إسرائيل «لكي تبقى

فلسطين عربية». إن النتائج المفجعة التي حملتها الحرب والمخازي التي كشفتها، من أسلحة فاسدة وتواطؤ نوري السعيد وعبد الله مع الاستعمار الذي عرض الجيش المصري لهزائم وخسائر، وإن أعطت اليمين المصري الإقليمي حجة جديدة ضد القومية العربية والوحدة العربية ورضضت النزوع المصري إلى الوحدة العربية، إلا أن هذه الحرب كانت عنصراً حاسماً في إدانة النظام المصري لما قبل ثورة تموز/يوليو، وبالتالي في الإجهاز عليه، كما أن قيام إسرائيل علم مصر والنظام المصري الجديد الذي قام في ٢٣ تموز/يوليو، بالتجربة المباشرة، بعد أن تبددت ردود الفعل اليمينية والإقليمية التي ذكرنا، أن إسرائيل خطر لا يمكن التعايش معه من جهة، وأن مواجهة هذا الخطر يحتاج إلى الوحدة العربية من جهة أخرى.

ـ ٢ ـ

في هذا المناخ السياسي، بل المناخ الفكري السياسي، عاش عبد الناصر وتكوّن فكره السياسي. ما يسم شخصية عبد الناصر هي قدرته على التعلم وعلى التقاط ما هو جديد في الواقع. من هنا كان وعي عبد الناصر في حالة تطور وتنامٍ مستمرين.

في مصر، حيث تواجه الأمة مسألة وطنية ملحّة وحاسمة، مسألة طرد الاحتلال البريطاني وتحقيق الاستقلال، كان الطلاب الجزء الأكثر حيوية والأكثر راديكالية في الحركة الوطنية المصرية. في هذا المناخ الطلابي، المسيّس، الوطني، الراديكالي، عاش عبد الناصر، في البداية في الإسكندرية ثم في القاهرة، المركز الأكثر كثافة وحيوية ووعياً في مصر.

من الطبيعي أن تكون الايديولوجيا السياسية للحركة الطلابية المصرية جزءاً من الايديولوجيا السائدة بين القوى الوطنية المصرية. استقلال مصر كان المطلب العام والأساسي لهذه القوى، انطلاقاً من منظورات قومية مصرية منفتحة ضمنياً انفتاحاً قوياً على نزعة شرقية إسلامية.

عندما كان عبد الناصر طالباً في المدارس الثانوية، كان حزب الوفد المصري هو الإطار السياسي الذي يضم الكتلة الأساسية من الأمة. لكن سلطان الوفد على الحركة الطلابية لم يكن في عمق واتساع سلطانه على الأمة. لقد كان المناخ السياسي للحركة الطلابية المصرية أكثر راديكالية بكثير من ايديولوجيا الوفد السياسية، ومن هنا لم يجتذب الوفد عبد الناصر. الحزب الوطني الذي كان أكثر تطرفاً من الوفد من الزاوية الوطنية، كان يضمُر ويجفّ، وبالتالي فإن راديكاليته ضد الاحتلال البريطاني،

أصبحت بالأحرى موقفاً لفظياً مجانياً، ومن هنا أيضاً لم يجتذب عبد الناصر. الحركة الشيوعية لم تجتذب، بدورها، عبد الناصر، فتبعيتها السياسية للخارج كان عقبة أساسية أمام انضمامه إليها[11]. وكذلك الأمر بالنسبة إلى حركة الإخوان المسلمين التي أنكر تعصبها الديني وطائفيتها.

إن حزب مصر الفتاة هو الحزب الذي استطاع أن يجتذب عبد الناصر في تلك المرحلة، فانتسب إليه وهو في السابعة عشرة، بعد فترة قصيرة من اشتراكه في الإسكندرية في العام ١٩٣٣ بمظاهرة (جرح خلالها) كان الحزب قد نظمها. بقي عقد الناصر مدة سنتين في هذا الحزب، ولكنه «تركه بعد أن اكتشف أنه رغم دعواه الكبيرة لا يحقق شيئاً واضحاً»[12].

لماذا كان مصر الفتاة هو الحزب الذي اجتذب عبد الناصر؟ وما الذي بقي من تأثيراته في رواسب وعي عبد الناصر؟ لقد كانت اتجاهات ودعاية حزب مصر الفتاة السياسية، فضلاً عن حضوره اللافت في الحركة الطلابية المصرية في تلك المرحلة، أكثر عنفاً من الوفد إزاء الاستعمار، كما كان الحزب معذوراً بين فترة وأخرى، وهذان العاملان يبدو أنهما لعبا دورهما في اجتذاب عبد الناصر. عندما تحدث عبد الناصر عما يتذكره عن وعيه في تلك الفترة بيّن بأنه «قد مضى بعد ذلك زمن طويل قبل أن تتبلور أفكاري ومعتقداتي وخططي. . .»[13]. لكن هذه الحقيقة ينبغي ألّا تجعلنا نضرب صفحاً عن تأثيرات حزب مصر الفتاة المترسبة في قرارة ايديولوجيته عموماً، وفي وعيه العربي خصوصاً. لا شك في أن ايديولوجيا عبد الناصر كانت تتطور باستمرار، كما ذكرنا قبل قليل، لكن التطور لا يعني المسح والتجاوز، لا يعني الإلغاء، إذ إن الايديولوجيا أشبه ببنيان ذي سافات تتكدس الوحدات فوق الأخرى. فالسافة الأدنى تصبح أضعف تأثيراً، وتذهب إلى درجة الامّحاء والتلاشي، بقدر ما تتكدس فوقها من سافات أخرى، وبقدر ما تكون هذه السافات الأخرى مغايرة أو مناقضة لما قبلها.

لقد كانت الايديولوجيا السياسية لحزب مصر الفتاة نهب تأثيرات عديدة متباينة، تقليدية وشبه حديثة، قومية مصرية، إسلامية، عربية، بل لصق بها بعض تظاهرات الفاشية. لكن مما لا شك فيه أن هذا الحزب كان «على رأس الأحزاب التي

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٧٩.

(١٢) نقلاً عن عبدالله الإمام في: *Sunday Times* (June 1962), pp. 33-34.

(١٣) المصدر نفسه.

عملت للفكرة العربية في مصر»[١٤]. ومع أن النزوع القومي المصري كان ملحوظاً في ايديولوجيته السياسية في البداية، إلا أنه كان في الوقت نفسه يؤكد بقوة على روابط مصر بالعالم العربي وزعامتها عليه، ويولي اهتماماً دائماً وجدياً للقضايا العربية، بل إن زعيمه، أحمد حسين، طالب منذ حوالى عام ١٩٣٩ بتحقيق الوحدة العربية قبل الوحدة الإسلامية، وقال إن الروابط القائمة بين العرب تؤهلهم لأن يعتبروا أنفسهم أمة واحدة، وحدد القومية العربية بوحدة اللغة والدين والثقافة والإيمان[١٥].

في المناخ العربي الإسلامي لحزب مصر الفتاة الذي عاش فيه عبد الناصر مدة سنتين، ألقيت أولى بذور الوعي القومي العربي في ايديولوجيا عبد الناصر السياسية. والحقيقة أن هذا المناخ هو الذي يفسّر كيف أمكن طالباً ثانوياً، في مناخ سياسي عام همّه استقلال ما، وأفقه الإقليمية، عفوية أكانت أم واعية، أن ينتقل إلى بدايات وعي آخر، وعي أشمل وأعمق، يتجاوز الوعي القومي المصري الإقليمي.

رداً على الكاتب الإنكليزي ديزموند ستيوارت الذي سأله عن الوقت الذي بدأ يشعر فيه بالعروبة، أجاب عبد الناصر:

«ليس هناك وقت معين، لقد بدأت طلائع الوعي العربي تتسلل إلى تفكيري وأنا طالب في المدرسة الثانوية، عندما كانت مشاعري وإحساساتي تتفاعل مع كل ما يدور في الوطن العربي من أحداث، وكان أهم الأحداث التي ملكت علي تفكيري في ذلك الوقت هي ثورة العرب في فلسطين ثم الفظائع الوحشية التي كان يرتكبها الفرنسيون في سوريا. . .»[١٦].

هذا الرباط العاطفي بالأمة العربية، العاطفي لكن الثمين والعميق، بل والمنبئ عن غريزة ثورية صائبة، كان يربك عبد الناصر ويشده في الوقت نفسه. فعلى الرغم من أن الوعي العربي موصول بجذر ما إسلامي، إلا أنه يبدو أن عبد الناصر الذي يؤرقه إذلال الحاضر وبؤسه، كان يفتش على الدوام عن مبررات راهنية ومنفعية وعقلانية لنزوعه القومي العربي، ومن هنا تساؤلاته عن أسباب خروجه متظاهراً كل عام بمناسبة وعد بلفور.

---

(١٤) صايغ، **الفكرة العربية في مصر**، ص ١٩٦ ـ ١٩٧.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٩٦.

(١٦) انظر الحديث الذي أجري مع عبدالله الإمام في: *Sunday Times* (1 April 1955).

«. . . وحين كنت أسائل نفسي في ذلك الوقت لماذا أخرج في حماسة، ولماذا أغضب لهذه الأرض (أرض فلسطين) التي لم أرها، لم أكن أجد في نفسي سوى أصداء العاطفة»[17].

واضح أن وعي عبد الناصر كان يتقدم في هذا الاتجاه، اتجاه اكتشاف أساس منفعي راهني لعاطفته العربية التي تشده إلى باقي أجزاء الوطن العربي، إلا أن هذا التقدم الذي أحرزه في الكلية الحربية، ثم في كلية أركان الحرب كطالب، لم يكن كافياً: لقد اكتشف وحدة تاريخ المنطقة من خلال دراسة تاريخها، إلا أن المبررات الراهنية لهذه الوحدة لم تكن، في تلك الفترة، قد توضحت أو أكدت نفسها على رؤيته السياسية. لا شك في أن هذا الاكتشاف لوحدة تاريخ المنطقة العربية يشكّل خطوة إلى أمام في بلورة وعي عبد الناصر القومي العربي، إلا أنه لم يكن ليشكّل قفزة حاسمة نوعية تجعل الوحدة العربية بمثابة توجه أو هدف ينبغي الوصول إليه. مع ذلك فإن هذ العاطفة العربية بقيت عنصراً فاعلاً في الايديولوجيا السياسية لعبد الناصر. فما إن أقبلت نُذُر كارثة فلسطين بصدور قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٧، حتى اجتمعت اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار، بدافع من عبد الناصر على الأرجح، وقررت مساعدة المقاومة في فلسطين[18].

في الصراع العربي ـ الإسرائيلي لفترة قبل الحرب وفترة الحرب نفسها، كان عبد الناصر لا يزال نهباً بين عواطفه العربية وروابطه المصرية، حيث كانت تختلط حيناً وتتمايز حيناً آخر. لا شك في أن تجربة هذه الحرب قد دفعت وعيه القومي العربي إلى أمام، لكن نزوعه القومي المصري بقي راجحاً، وإن كان نزوعه العربي أصبح وازناً. يقول عبد الناصر:

«. . . ولما بدأت أزمة فلسطين كنت مقتنعاً في أعماقي بأن القتال في فلسطين ليس قتالاً في أرض غريبة وهو ليس انسياقاً وراء عاطفة، وإنما هو واجب يحتمه الدفاع عن النفس.

«وكنت مؤمناً أن الذي يحدث لفلسطين كان يمكن أن يحدث، وما زال احتمال

---

(١٧) جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة** (القاهرة: وزارة الإرشاد القومي، [د.ت.])، ص ٦١.

(١٨) انظر: Georges Vaucher, *Gamal Abdel Nasser et son équipe*, 2 vols. (Paris: René Julliard, 1959), p. 126.

حيث نجد توضيحاً لموقف عبد الناصر من إرسال قوات مصرية لمساندة القوات الأردنية التي تعاني ما يشبه الحصار في باب الواد.

حدوثه قائماً، لأي بلد في المنطقة ما دام مستسلماً للعوامل والعناصر والقوى التي تحكمه الآن، فقد كنا نحارب في فلسطين ولكن أحلامنا كلها في مصر، كان رصاصنا يتجه إلى العدو الرابض أمامنا في خنادقه، لكن قلوبنا كنت تحوم حول وطننا البعيد الذي تركناه للذئاب ترعاه. . . وكان حديثنا الشاغل وطننا الذي يتعين علينا أن نحاول إنقاذه»(١٩).

هنا في هذا النص الذي لم يكتب خلال حرب فلسطين، بل بعدها بحوالى ست سنوات، لا نزال نرى عبد الناصر غير حاسم وغير قاطع بين صورة جديدة اكتشفها وصورة قديمة أمسك بقصورها ومحدوديتها. لقد بقيت مصر هي الوطن، أحلامه هناك، وفجيعته هناك وهمومه هناك أيضاً. فلسطين لم ترقَ بعد، بالطبع، إلى مرتبة الوطن، ولكنها ليست أرضاً غريبة.

هذا الاكتشاف الذي يعتبر الدفاع عن عروبة فلسطين (وهي ليست الوطن وليست أرضاً غريبة في آن) واجباً يحتمه الدفاع عن النفس هو بداية تلمسّ مفهوم تحرري وعضوي لمسألة الوحدة العربية. إن هذه الرؤية التي قد يعتبرها البعض منطوية على قصور ما في الوعي القومي العربي (وهي كذلك بمعنى ما) تتفوق بما لا يقاس من جهة على هؤلاء القوميين العرب الذين حسموا مسألة الوحدة العربية استناداً إلى مبررات وعوامل سلفية، ومن جهة أخرى على النظرة التي كانت منتشرة في الأوساط المصرية التي، وإن كانت تعترف بروابط الدين والجوار، بالشعب الفلسطيني، لم تلتقط جدّية التحدي والتهديد الإسرائيلي لمصر.

هذه المسافة بين الوعي المصري والوعي العربي لدى عبد الناصر تضيق شيئاً فشيئاً حتى تكاد تتلاشى مع نمو وعيه التاريخي أولاً، ومع إدراكه ترابط ما هو عربي بما هو عالمي ثانياً، وأخيراً مع سير تطور الأحداث والصراع مع الاستعمار. عبد الناصر، المدرّس في كلية أركان الحرب المصرية، يلتقط، في العام ١٩٥١، خلال دراسته المشكلات الاستراتيجية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط، خطوط القوة في سير تطور الوطن العربي، منذ أيام الحروب الصليبية على الأقل، ويكتشف ارتباط التسلط الأجنبي على الوطن العربي بمسألة التجزئة العربية. قال عبد الناصر:

«. . . في العام السابق للثورة، عام ١٩٥١ تبلورت في ذهني القومية العربية كمذهب سياسي. كنا ندرس في كلية أركان الحرب المشكلات الاستراتيجية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط، وكنت قد درست تاريخ العرب منذ أقدم العصور وعرفت

(١٩) عبد الناصر، المصدر نفسه، ص ١٢، ١٦، و٦٦.

أنه عندما كان العرب وحدة متماسكة استطاعوا رد المعتدين على أعقابهم، كما حدث أيام الحروب الصليبية. لكن بعد أن فرق المستعمرون بين العرب أصبحوا عرضة للهزيمة وفريسة للسيطرة الأجنبية. وكانت هذه الحقيقة ماثلة أمام عينيّ طوال فترة المناقشة في العام السابق للثورة سنة ١٩٥١، التي كانت تدور حول وسائل الدفاع عن مصر. ولأول وهلة اتضح لنا أن مصر، مثلها في ذلك مثل كل جزء من أجزاء الوطن العربي، لا يمكن أن تضمن سلامتها إلا مجتمعة مع كل شقيقاتها في العروبة في وحدة متماسكة قوية. والشيء الثاني هو أن موقع مصر الجغرافي والاستراتيجي الهام كان دائماً نقطة الضعف بالنسبة لها، وأنه بسبب هذا الموقع الممتاز تسابقت الدول إلى احتلالها... لذلك كان هدفنا هو أن نجعل من هذا الضعف قوة...»[٢٠].

إلا أن عبد الناصر يتلمس قاعدة لوحدة المصير هذه تتمثل في وحدة للشعب العربي تتجلى في وحدة اللغة ووحدة التاريخ ووحدة المشاعر التي ينبثق منها كلها شعور واضح قوي بمصير مشترك. فالمقتضى التحرري العربي الشامل ليس مجرد رغبة مثالية، بل يتمتع بركائز موضوعية في الواقع العربي، هذه الركائز الموضوعية تتمثل في هذا الرباط الذي يشد الشعب العربي ويجعل منه، رغم نقص الاندماج ورغم التخلخل، كتلة بشرية واحدة متميزة من غيرها. في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٥٢ صرّح عبد الناصر لصحافي هندي:

«... العالم العربي ليس إلا طريقاً عسكرية عالمية... منذ زمن طويل انطلقنا من قلب شبه الجزيرة العربية نحو فلسطين ومصر والقيروان وفاس، نحو الشمال حتى قرطبة، وإشبيلية ولشبونة وليون في فرنسا. ولم يعد أحد من الذين انطلقوا في هذه المرحلة إلى الجزيرة العربية لأنهم لم يشعروا بالغربة في تلك البلدان.

«وفي زمن آخر وصلت قافلة من البنائين تضم أناساً من بني هلال وبني سليم وبني مرّة، فانتشروا في أقطار الوطن العربي وتركوا في كل عائلة عمّاً أو خالاً... وكل أولئك المهاجرين كانوا عرباً... وأوروبا الصليبيين زحفت على غرناطة والقدس، على أنطاكية ودمياط وقرطاجة، لأن هذه البلدان كانت عربية في نظرهم، كانوا على حق، فكل هذه البلاد لنا. ما همّ أن يغضب اليوم رؤساء أوروبا عندما نقول إن هذه البلدان لنا: فهم قالوا هذا قبلنا»[٢١].

---

(٢٠) انظر الحديث الذي أجري مع عبدالله الإمام في: *Sunday Times* (1 April 1955).
من حديث لعبد الناصر إلى ديزموند ستيوارت.

(٢١) جان لاكوتير، **عبد الناصر** (بيروت: دار النهار، ١٩٧١)، ص ١٢١ ـ ١٢٧.

ورداً على سؤال آخر، حدّد الوطن العربي كما يلي:

«. . . إنني أعرف حدود العالم العربي. وأنا لا أتكلم بصيغة المستقبل بل أفكر وأعمل كما لو كان كل شيء ماثلاً أمامي. إن حدود العالم العربي تقف حيث لا تُرجِّع دعايتي أي صدى. هناك يبدأ شيء آخر، عالم أجنبي لا يخصنا. . .»[٢٢].

هكذا، ببساطة، من دون اللجوء إلى نظريات، بل استناداً إلى ما يشبه المعاينة المباشرة للواقع، المدعومة بتذكر تاريخي، يضع عبد الناصر حدوداً واضحة مميزة للعالم العربي. من هذه الحدود، من هذه الوحدة التي يتمتع بها الشعب، ينبثق المسعى الموحد لهذا الشعب إلى التحرر.

هذا الأساس الموضوعي للوحدة العربية الذي تسوّغه بصمات التاريخ وتمليه ضرورات الحاضر وتستدعيه آمال المستقبل، هو الذي جعل عبد الناصر ينجو، بشكل عام، من الردة الانعزالية التي اجتاحت الوسط السياسي المصري في أعقاب الهزيمة الأولى أمام إسرائيل عام ١٩٤٨، ردة تتصل بجذورها إلى النزوع القومي المصري الإقليمي، ومحرّضها الاعتقاد الذي ساد في مصر من أن الدول العربية الأخرى قد خانت مصر في هذه الحرب، ومبّررها نظرة مبتسرة تزعم أن إسرائيل ليست خطراً على مصر (شأن المشرق العربي الآسيوي)، وأن سيناء تمد بينها وبين إسرائيل «درعاً عظيماً واقياً من الرمال»[٢٣]. وجاءت القوى الرجعية والعميلة لتضع هذه المبررات والحجج في ترسانتها الدعائية وتضخمها إلى أقصى حد في محاولة لتكريس عزلة مصر[٢٤] التي اهتزت قبل الحرب ومعها.

عندما انفجرت في العام ١٩٥٢ ثورة ٢٣ تموز/يوليو، كان المزاج السياسي المصري العام مزاجاً انعزالياً، كما ذكرنا. إن نتائج الحرب والظروف التي رافقتها قد وجهت ضربة لعملية تبرعم الوعي العربي في مصر التي كانت آخذة في النمو مع توسع واشتداد الكفاح الوطني المصري بعد الحرب العالمية الثانية ضد الاستعمار الإنكليزي. فما دام العرب أصفاراً، والاحتلال الاستعماري قائماً، لذا ينبغي ألّا تشغل مصر أو الحركة الوطنية المصرية نفسها بالمسألة العربية، بل إن عبد الناصر نفسه قد تأثر بهذا المزاج بعض التأثر ولفترة ما، وبخاصة في أعقاب حرب فلسطين.

لم يكن تنظيم الضباط الأحرار بعيداً عن هذا المزاج الانعزالي حتى بعد انفجار ثورة ٢٣ تموز/يوليو. إلا أن عبد الناصر، الاستراتيجي، الذي رأى، بعد أن عاد

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(٢٣) باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (بيروت: دار الأنوار، [١٩٦٨])، ص ٢٥٥.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٥.

من الحرب في فلسطين، أن «المنطقة قد أصبحت كلاً واحداً سرعان ما تخطّى هذا المزاج» ما دامت المنطقة واحدة، أحوالها واحدة، مشاكلها واحدة، مستقبلها واحد. . . والعدو واحد مهما حاول أن يضع على وجهه من أقنعة مختلفة، فلماذا أشتّت جهودنا؟». ومن هنا جاءت معارضة عبد الناصر، وحده تقريباً، لهذا التيار الانعزالي، بل الأصح الانكفائي الذي كان يخيّم على تنظيم الضباط الأحرار، التيار الصريح الذي كان يقول «مصر أولاً»، وبالتالي، كان يعتبر انغمار مصر في الشؤون العربية «ترفاً لا تقوى مصر عليه، وأنه يجب عليها أن تعزل نفسها عن أمور السياسة العربية المضطربة وتركيز جهودها حول مشاغلها الداخلية». ما إن تغلب عبد الناصر على مرارة حرب فلسطين لعام ١٩٤٨، حتى تبدد ذلك المزاج الانعزالي الذي كان، كما أثبتت تطورات الأحداث، سطحياً ومؤقتاً في منظورات عبد الناصر القومية. وخلافاً لمجمل رفاقه، فإن الدرس الذي استخلصه من حرب فلسطين هو حاجة العرب المصيرية إلى التضامن والوحدة، وذلك لأن الانعزال الإقليمي ليس طريق السلامة بل الطريق الذي يفتح الباب واسعاً أمام إعادة أو تثبيت الهيمنة الاستعمارية وتوسع السرطان الصهيوني. منظور عبد الناصر الكفاحي الراديكالي كان يرى أن من الخرق القول إن العزلة تؤدي إلى السلامة، بل بالعكس فإن العزلة الإقليمية هي التي أوقعت العرب في براثن الاستعمار. وفضلاً عن ذلك فإن منظور عبد الناصر البعيد المدى لعملية البناء القومي الكاملة التحرر من الإمبريالية والمنيعة في حالات الصدام الأكيدة هو الذي جعله يتجاوز شرك المنطق الانعزالي ببساطته الساذجة من جهة، وانهزاميته من جهة ثانية.

لا شك في أننا لا نزال بعيدين عن تبلور رؤية محددة، واضحة، إيجابية لدى عبد الناصر، رؤية تستلهم بناء دولة مشخصة للوحدة لا مجرد توجه عريض نحو تضامن عربي يقف في وجه الاستعمار. لقد كانت الوحدة كبناء سياسي فعلي أملاً بعيداً، لا بنداً مدرجاً في أمر اليوم. ففي أواخر العام ١٩٥٣، سئل عبد الناصر من قِبَل صحافي أوروبي عما إذا كان يعتقد بإمكان تحقيق أحد أشكال الوحدة العربية التي كان يتحدث عنها في حينه، فأجاب:

«كلاّ. أولاً بسبب المصالح المتضاربة والمتنافسة بين العائلتين المالكتين السعودية والهاشمية. ثم لأن هناك بلداناً عربية لا تزال تخضع لنفوذ أجنبي كلي أو جزئي. لكن بالإمكان أن تبدأ هذه الوحدة متواضعة باتفاقات اقتصادية ودفاعية، كالتي تعقدونها في أوروبا»[٢٥].

---

(٢٥) لاكوتير، **عبد الناصر**، ص ١٢٧.

إن انتقال طموحات عبد الناصر القومية العربية من نزوع إلى مشروع، أي نقل الحركة القومية العربية بقيادته لمشروعها الوحدوي من مشروع بالقوة إلى مشروع بالفعل، جاء حصيلة سلسلة من المصادمات مع الاستعمار بلغت ذروتها وتتويجها في حرب السويس، كما سنرى في ما بعد. فلولا هذه المصادمات ما كان للقشرة الإقليمية أن تنكسر فينتقل العرب، في عصر عبد الناصر، من عصر الحلم بالوحدة إلى عصر الوحدة.

لكن لا ينبغي لهذه الرؤية أن تفسر على نحو مبتسر ومشكِل: **أولاً**، إن مصر المندمجة ليست سوريا المخلخلة قومياً والمجزأة سياسياً. **ثانياً**، لأن عبد الناصر لم يكن ذلك القومي العربي التقليدي المشرقي. إلا أن هذه الحقيقة لا تنال في أي حال من عمق إيمان عبد الناصر بالوحدة التي تربط الأمة العربية ككتلة بشرية متجانسة ومترابطة بوجه عام. هذا الإيمان بوحدة الأمة العربية هو الذي كان وراء دعم عبد الناصر لثورة الجزائر وهي في فترة الإعداد في العام ١٩٥٣، وهو أيضاً الذي كان وراء رفضه، وهو يفاوض الإنكليز، ضم تركيا إلى الدفاع المشترك مع الدول العربية الأخرى.

- ٣ -

إن سيرورة تفتّح وعي عبد الناصر القومي العربي كانت مرتبطة بالأحرى بممارسته السياسية كمناضل وكقائد لبلد يواجه مسألة الهيمنة الإمبريالية مواجهة لا مصالح فيها، قبل أن تكون مرتبطة بتوجه ايديولوجي. فإشارته إلى العام ١٩٥١، العام السابق للثورة، بوصفه العام الذي تبلورت فيه القومية العربية كمذهب سياسي في ذهنه، ينبغي أن تربط، دونما خوف من قسر أو تعسّف، بكون الدول الاستعمارية الكبرى كانت تمهد في ذلك الحين لمشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، ولم تلبث أن طرحته على مصر في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١ ودعتها إلى الانضمام إليه.

في وجه هذه المحاولة التي كانت ترمي إلى تمويه وتجديد الهيمنة الإمبريالية على الوطن العربي من جهة، وتطويق الاتحاد السوفياتي بحزام عسكري عدواني من جهة أخرى، توضحت وتأكدت في ذهن عبد الناصر القومية العربية كإطار يربط هذه الشعوب وكدافع إلى التكتل في وجه محاولة الغزو الإمبريالية الجديدة هذه. إن الإمبريالية هي التي طرحت مجدداً وبحدة، على عبد الناصر ومصر والعرب عموماً، واقع كون الشرق الأوسط يشكل كتلة إقليمية واحدة لا يمكن فصل أجزائها عن

بعضها. لقد التقط عبد الناصر هذا التصور الإمبريالي الصحيح عن الواقع العربي، وأدار حده ضد الهيمنة الإمبريالية: نحن العرب كتلة واحدة، بل نحن أمة واحدة، وبالتالي فإن الدفاع عن أرضنا من شأننا نحن، وحدنا.

في تأملاته التي أعطاها اسم **فلسفة الثورة**، التي كتبت على ما يبدو في أواخر العام ١٩٥٣، ونشرت في العام ١٩٥٤، تبرز الموضوعة التي تسمى في المصطلحات الماركسية بـ «العالمية» أو «عالمية العالم»، كنقطة انطلاق في رؤية عبد الناصر للواقع المصري والعربي. في هذا العالم العالمي، لم يعد ثمة مجال لعزلة،وبخاصة بالنسبة إلى مصر، حيث تحاصرها ضغوط يفرضها الزمان الذي تعيشه ويستقدمها المكان الذي تقع فيه.

هذا العالم، وبخاصة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي قلص حجمها التقدم التقنولوجي المذهل، والذي تنتصب فيه قوى دولية عملاقة، ساحقة، لا في مخالبها فحسب، بل في ظلها أيضاً، لم يعد مجال لاعتبار لشعوب متناثرة، قزمة، ومتأخرة أيضاً. في حالة كهذه يبقى الأساس الموضوعي لاستقلال حقيقي للشعوب الصغيرة، ناهيك عن المتأخرة، هشاً مثلوماً ومضعضعاً. هذه الحقيقة تصدق بشكل أخص على مصر التي تشكل ما يمكن أن يسمى نقطة المركز في الوطن العربي الذي يحتل بدوره، موقعاً استراتيجياً حساساً في العالم.

في مواجهة هذا العالم المتشابك، المتقلص، الضاغط، حيث يفرض الاستعمار على الوطن العربي «حصاراً قاتلاً غير مرئي»، هذه «المجموعة من الشعوب العربية المتجاورة، المترابطة بكل رباط مادي ومعنوي يمكن أن يربط مجموعة من الشعوب»، رباط جعل «من أرضنا منطقة واحدة لا يمكن عزل جزء منها عن كلها، ولا يمكن حماية مكان منها بوصفه جزيرة لا تربطها بغيرها رابطة»، ينبغي أن تتجمع في كفاح واحد مشترك: «ما دامت المنطقة واحدة وأحوالها واحدة ومشاكلها واحدة ومستقبلها واحد والعدو واحد. . . فلماذا تشتّت جهودنا؟».

وما دامت المسألة بالنسبة إلى عبد الناصر هي، من حيث الجوهر، مسألة تحرير من الهيمنة الإمبريالية، لذا كان طبيعياً أن يمد بصره إلى أبعد من الدائرة العربية، إلى الدائرة الأفريقية والدائرة الإسلامية. هل كان عبد الناصر إزاء مجرد دوائر جغرافية، والدائرة العربية مجرد واحدة منها، وتبحث فيها مصر عن «مجالها الحيوي وميدان نشاطها ودورها الإيجابي في هذا العالم المضطرب؟». وبصريح العبارة هل كنا فقط إزاء «إمبراطورية عربية» هي توسيع مطوّر ومقنع لنزعة قومية مصرية، كما يحلو لكثير من الكتّاب الغربيين قوله؟ هذا ما ينبغي لنا أن نتبينه.

واضح أن عبد الناصر، في **فلسفة الثورة**، وإن كان قد أفرد لمصر مكاناً متميزاً في الدائرة العربية، إلا أنه أعلن بوضوح قاطع انتماء مصر إلى الدائرة العربية. فالدائرة العربية هي دائرة وطنية، هي الدائرة التي تشكل مصر جزءاً منها، أما الدائرتان الإسلامية والأفريقية فتبدوان بمثابة دائرتين قريبتين أو صديقتين للدائرة العربية في صراعها ضد الاستعمار. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن عبد الناصر لم يكسر القوقعة الإقليمية المصرية ليقع في قوقعة إقليمية عربية. إن اتجاه عبد الناصر هذا، الاتجاه الأفريقي الإسلامي الذي تجلّى في **فلسفة الثورة** إنما هو امتداد مطور لاتجاه قائم في ايديولوجيا الأفغاني ومحمد عبده، التي لونت حتى النزعة القومية المصرية الإقليمية. عندما كتب عبد الناصر، **فلسفة الثورة**، لم يكن بعد، لا من حيث تطوره الايديولوجي ولا من حيث ممارسته السياسية، قد عانق ما اصطلح على تسميته الآن بالعالم الثالث، فاقتصر على جزء من هذا العالم المضطهد الكادح الذي يقع في مدى رؤيته، جغرافياً وتاريخياً، إذ إن السياق الذي تحدث فيه عن هذه الدوائر كان سياق كفاح ضد الاستعمار، ولا ينطوي بالتالي على نزعة دينية أو إقليمية.

بالطبع، لا يسعنا أن ننكر العنصر الديني في ايديولوجيا عبد الناصر كما تجلت في **فلسفة الثورة**، إلا أنه بقي مجرد عنصر، فالدائرة الإسلامية لم تخص إلا بصفحتين (والدائرة الأفريقية بصفحة واحدة)، أما الدائرة العربية وقضية فلسطين فتخص بخمس عشرة صفحة، وهذا يبين أن العنصر المهيمن في ايديولوجيا عبد الناصر هو العنصر القومي، همومه كانت تحوم، وقد بقيت كذلك حتى وفاته، حول مصر المتحررة القوية، وفضلاً عن ذلك فإن حديثه عن الدائرتين الإسلامية والأفريقية كان حديثاً عن دائرتين برّانيتين، أما الدائرة العربية فقد تحدث عنها بوصفها الدائرة الجوانية، الدائرة الأكثر أهمية بالنسبة إلى مصر والأوثق ارتباطاً بها... فلقد «امتزجت معنا في التاريخ وعانينا معها نفس المحن وعشنا نفس الأزمات، وحين وقعنا تحت سنابك خيل الغزاة كانوا معنا تحت نفس السنابك».

في منظور عبد الناصر، في **فلسفة الثورة**، حيث المسألة المباشرة والملحة هي، كما ذكرنا، الخلاص من الاستعمار، يمكن مصر أن تلعب الدور الأكثر أهمية والأكثر إيجابية لا لاعتبارات تتعلق بالماضي فقط، بل لمبررات تتعلق بالحاضر أيضاً. وهذا الدور، رغم أن عبد الناصر ينفي أنه دور زعامة، إلا أنه يقول إنه ليس باستطاعة أحد غير مصر القيام به، إنه دور تفاعل وتجاوب مع كل هذه العوامل يكون من شأنه تفجير الطاقة الهائلة الكامنة في كل اتجاه من الاتجاهات المحيطة بها، ويكون من شأنه خلق قوة كبيرة في هذه المنطقة ترفع من شأن نفسها وتقوم بدور إيجابي في بناء مستقبل البشر.

في حديثنا، في مكان آخر من الكتاب، عن وحدة العام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا، سنتناول مسألة ما يسمى بـ «الاستعمار المصري» ببعض التفاصيل، أمّا الآن فنكتفي بهذه الملاحظات: **أولاً**، عندما كتب عبد الناصر **فلسفة الثورة** كانت مصر من جهة لا تزال محتلة، وكانت من جهة أخرى تعاني هجوماً ضاغطاً يهدف إلى إدخالها في مخططات الغرب وأحلافه الإمبريالية، وبالتالي: فمن الخرق الزعم بأن بلداً مستعمراً، متأخراً، تطوره البرجوازي تطوُّر تابع ومندلق، يمكن أن يلد نزعة استعمارية. **ثانياً**، لا في تلك الفترة ولا في التي تلتها حتى العام ١٩٥٨ كان عبد الناصر متجهاً إلى إقامة بنيان سياسي موحد. لم يكن عبد الناصر قد قطع المسافة بين تضامن عربي ووحدة عربية، لقد كان متجهاً بالأحرى إلى ضرب من تضامن عربي ضد الاستعمار. **ثالثاً**، إن عبد الناصر لم يكن يتعسف على الواقع عندما كان يسند إلى مصر هذا الدور المتميز، الوازن، في حركة الشعب العربي المعادية للاستعمار، فهذا الدور يعترف به الإمبرياليون والإقليميون وأنصار التجزئة أيضاً، ولكنهم كانوا يطالبون مصر وعبد الناصر بالكف عن ممارسته والانزواء في عزلة لا بد من أن تبقي مصر، موضوعياً، تحت مظلة إمبريالية. **رابعاً** في سيرورة تقدم وعي عبد الناصر القومي والمصري ذي التلاوين الشرقية والغربية الإسلامية إلى وعي قومي عربي، من الطبيعي أن يرى إلى الدائرة العربية بمثابة حصن يحيط بمصر ويحميها وأن يرى إلى مصر بوصفها مركز هذه الدائرة، وأن «نطاق سلامتنا (سلامة مصر) يقضي علينا أن ندافع عن حدود إخواننا (الشعب الفلسطيني) الذي شاءت أحكام القدر أن نعيش معهم في منطقة واحدة».

هذه الأفكار التي أوردها عبد الناصر في **فلسفة الثورة** قد صيغت، كما ذكرنا، في سياق أحداث وتطورات كانت تتفاعل في ذلك الحين، ولم تلبث أن تبلورت محددة خطوط القوة في موقف عبد الناصر الاستراتيجي الذي استمر يلهم سياسته التكتيكية ويؤثر في اقتناعاته السياسية ـ الايديولوجية حتى آخر أيامه.

في الوقت الذي كانت فيه القيادة المصرية منخرطة في مفاوضات مع إنكلترا تهدف إلى تحقيق جلاء القوات العسكرية الإنكليزية من أراضي مصر، كانت، من جهة، محاولات أمريكا لإنشاء الحزام الشمالي ضد الاتحاد السوفياتي تتبلور وتهدد بابتلاع العراق، ومن جهة أخرى كانت بريطانيا تبذل وسعها لربط إجلاء قواتها عن مصر بموافقتها على الدخول في حلف عربي إمبريالي يحفظ ويجدد مركزها في الشرق الأوسط.

هذه المحاولات الإمبريالية جعلت سياسة عبد الناصر تأخذ شكلاً أكثر وضوحاً

ومنحى أكثر راديكالية. ففي أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣ عقد عبد الناصر سلسلة اجتماعات شكلت، بالقرارات التي اتخذت فيها، منعطفاً في سياسة ثورة ٢٣ تموز/يوليو العربية[٢٦] ومنعطفاً تاريخياً في التطور الحديث للوطن العربي في آن. أحد أهم هذه القرارات كان التالي: «إقامة كتلة عربية حرة من أي تأثير استعماري لحماية مصالح الشعوب العربية والأفريقية والإسلامية. وعقد معاهدة تربط هذه الشعوب العربية معاً».

في هذه القرارات التي جاءت حصيلة مرحلة كانت خلالها ثورة ٢٣ تموز/يوليو تتقرى الطريق إلى تحرير مصر الكامل والكلي من الهيمنة الاستعمارية كي يكتشف عبد الناصر صيغة إيجابية ما لرفض الهيمنة الإمبريالية التي تمثلت في عدم الانحياز، ويكتشف في الوحدة العربية، بل الأحرى التضامن العربي، القاعدة الموضوعية لرفض الهيمنة الإمبريالية، وبالتالي لممارسة سياسة عدم الانحياز ممارسة فعلية جدية. ها هنا نلمس بوضوح الطابع الراديكالي والثوري لمنظور عبد الناصر الوحدوي. في الوقت الذي ينبذ فيه عبد الناصر استبدال الخضوع بشبه الاستقلال أو باستقلال نسبي ضمن دائرة النفوذ الإنكليزية (وكانت القوى الوطنية الأكثر تشدداً، كالوفد مثلاً، لا تطالب بأكثر منه) وينتقل إلى موقف تطلب الاستقلال الكامل والكلي، يكتشف الوحدة العربية، بوصفها الأرضية الصلبة لهذا الاستقلال الكامل والكلي. هنا، في هذه النقطة بالذات، نرى كم كان وعي عبد الناصر أكثر انطباقاً على حاجات التحرر العربي من المواقف الأخرى: الانعزالية المصرية أولاً، القومية العربية المشرقية التقليدية التي حولت الوحدة العربية بالأحرى إلى أسطورة سلفية مقطوعة أو ضيّقة الصلة بسياقها التحرري ثانياً، وأخيراً الماركسية العربية الأقلوية التي كانت تضع الوحدة العربية على الرف حيناً أو تناوئها حيناً آخر.

عندما تابعت القوى الإمبريالية تنفيذ مخططاتها في إقامة الأحلاف، وأعلنت في ٢ نيسان/أبريل ١٩٥٤ الخطوة الأولى الممثلة بالاتفاقية الباكستانية ـ التركية، كان رد عبد الناصر كالتالي: «يجب ألا تنضم أي دولة عربية إلى الحلف، فهو حلف غير دفاعي يتجاهل مصالح الشرق الأوسط، ويهدف في الوقت نفسه إلى تخريب عمل جامعة الدول العربية». هنا نرى عبد الناصر الذي وعي انتماء مصر العربي، يتخذ موقفاً ينطوي على رفض معتدل اللهجة، ما دامت الاتفاقية لم تشمل بلداً عربياً، إنه بالأحرى موقف تحذير من المستقبل، وتحذير من محاولة ضم بلد عربي إلى هذه

---

(٢٦) سيل، المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

الاتفاقية. وبالفعل فما إن بدا أن الحكومة العراقية في سبيلها إلى الانضمام إلى هذه الاتفاقية التي أصبحت تعرف في ما بعد بحلف بغداد، حتى أصبحت معارضة عبد الناصر أكثر حدة وتوسعت لتطال الغرب الإمبريالي. وفي محاولة لتدارك انضمام العراق إلى هذه الاتفاقية، جرى إيفاد صلاح سالم إلى العراق، حيث عقد في سرسنك، في الأسبوع الثالث من آب/أغسطس ١٩٥٤ مباحثات مع نوري السعيد وعبد الإله لم تؤدِّ عملياً إلى تغيير توجّه العراق نحو الانضمام إلى هذا الحلف الاستعماري. إن حوار عبد الناصر ونوري السعيد حول هذه المسألة يقدم أوضح صورة للعالم العربي الذي كان والعالم العربي الذي يتمخض والذي سيكون: عالم قديم كان راضياً سادراً في المحارة الاستعمارية، وعالم جديد أخذ يضيق بهذه المحارة ويناضل لتكسيرها، عالم قديم يتداعى كان نوري السعيد يمثّل حالته النفسية والفكرية الأخلاقية، وعالم جديد يبزغ أخذ عبد الناصر يطلق أول طموحاته ويبلور أول آماله. عالم قديم كان منبطحاً على أقدام الاستعمار، وعالم جديد يقف ليواجه الاستعمار.

مع انفتاح المعركة ضد محاولات الاستعمار الأنكلو ـ أمريكي لجر البلاد العربية إلى الحلف الاستعماري الذي كان يتبلور ويتكامل، كان وعي عبد الناصر للمسألة القومية العربية يتقدم، وكان إلحاحه على مسألة التضامن العربي وعلى الوحدة العربية يزداد، بل يمكن القول إن المسألة القومية العربية التي كانت عنصراً في ايديولوجيا واستراتيجية عبد الناصر، أخذت تصبح عنصراً بارزاً بل أساسياً، في سبيله إلى التحول إلى عنصر مهيمن فيها.

فخلال أقل من سنة، أصبح ملاحظاً أن مصطلحات عبد الناصر المتعلقة بالمسائل العربية قد أصبحت أكثر تحديداً وصميمية. وعلى الرغم من أنه لا يزال في ايديولوجيا عبد الناصر تمايز بين عرب ومصريين، إلا أن العرب لم يعودوا دائرة فحسب تحيط بمصر، بل أصبح من اللازم أن يصبح العرب «أمة متحدة»، وإذا كان ثمة حواجز وعقبات غير طبيعية بين العرب ومصر، فإنها ينبغي أن تزول عاجلاً.

والواقع أن افتتاح محطة إذاعة صوت العرب يشكّل علامة بارزة في سيرورة امتلاك عبد الناصر الوعي بالقومية العربية وإشارة إلى أن مصر عبد الناصر قد طلّقت عهد العزلة الإقليمية، وأنها انخرطت في المعمعان العربي. في ٤ تموز/يوليو ١٩٥٤، قال عبد الناصر وهو يفتتح صوت العرب:

«أطلقت مصر «صوت العرب»، من قلبكم القاهرة، حرباً على المستعمرين وشوكاً يدمي ظهور الغادرين. أطلقته مصر يعلن ذاتيتكم وقوتكم أمة واحدة، لا

تفصلها حدود ولا تمزّقها الشهوات، ولا يقف بينها وبين الحرية تآمر الاستعمار. . .».

في الذكرى الثانية للثورة، في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٤. قال عبد الناصر:

«إن هدف حكومة الثورة أن يكون العرب أمة متحدة، يتعاون أبناؤها في الخير المشترك، وهي تؤمن بأن الواقع الذي يحتله العرب بين قارات العالم وخدماتهم العظيمة للحضارة ومواردهم الاقتصادية القيّمة واتصالاتهم بالشرق الإسلامي وبالشرق كله، ترشحهم لمكانة كبيرة تتيح لهم التأثير على شؤون العالم. وتؤمن الثورة أيضاً بأن مشاكل العرب هي مشاكل المصريين. وإذا كانت مشكلة الاحتلال استنفدت إلى الآن الجزء الأكبر من جهد المصريين، فإنها لم تصرفهم عن المشاركة في كل جهد عربي يبذل من أجل تحرير العرب، ولا شك في أن المستقبل سيشهد صوراً جديدة من تعاون المصريين والبلاد العربية في هذه الرقعة الهامة من العالم.

«كما تؤمن الثورة أن عبء الدفاع عن البلاد العربية يقع أول ما يقع على العرب، وهم جديرون بالقيام به. ولا جدال في أن قدرتهم على أداء هذا الواجب تزداد كلما رفعت العقبات والحواجز التي بين العرب وبين ما يلزم لجيوشهم من الأسلحة والعتاد، وهي حواجز وعقبات غير طبيعية لا بد من أن تزول عاجلاً. وإن حكومة الثورة لتغتبط أعظم الاغتباط لما تراه من توثيق العلاقات بين العرب وباقي أعضاء الكتلة الآسيوية والأفريقية واطّراد نجاح هذه الكتلة وظهور آثارها في المجال الدولي. . .».

الطائفية وأزمة لبنان الدائمة(*)

الهجوم الإسرائيلي على فردان والفاكهاني في نيسان/ أبريل ١٩٧٣، ثم هجوم الجيش اللبناني على صبرا وشاتيلا وتل الزعتر والضبية في أيار/ مايو، كشفا بالمضاعفات الداخلية اللبنانية التي خلقاها، عن الأزمة الكامنة التي يعيشها النظام ـ اللبناني باستمرار، فالنظام اللبناني نظام مأزوم بطبيعته، بتكوينه، بمرتكزاته وبتوازناته.

إن سير النظام اللبناني نحو نظام رئاسي يتولى فيه رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية مباشرة، وبقاء أو تحوّل معظم إدارات الدولة ومصالحها تحت هيمنة الكومبرادور والبرجوازية والبرجوازية الصغيرة لطائفة معينة (ولا يصح أن نضع الطائفة كلها في موقع المسؤولية مهما تدنت نسبة غير المستفيدين منها ومن الطابع الطائفي للنظام) قد كدّس رويداً رويداً عناصر تفجير أزمة (كامنة دوماً) لاحت نذرها مع استقالة صائب سلام وانفجرت بصمت في حديث جنبلاط مع رئيس الجمهورية، ثم انفجرت علانية في موقف كرامي من وزارة الحافظ. وأخيراً تبلورت وصيغت في المؤتمر الوطني (الإسلامي) الذي انعقد في ١٩ أيار/ مايو المنصرم في مقر جمعية خرّيجي المقاصد، حيث أقر المؤتمرون «وثيقة وطنية» صاغوا فيها وجهة نظر الشارع الإسلامي، السني بخاصة[١]، وتبلورت وجهة النظر هذه بوضوح أشد في مقررات المؤتمر الشعبي «الإسلامي أيضاً» المنعقد في طرابلس في أول حزيران/ يونيو[٢].

إنه مناخ التوجس الشديد والخوف من انفجار يخيم على لبنان كله. يكفي أن يقرأ المرء افتتاحيات جريدة **النهار** (التي أصبحت فعلياً الناطقة باسم النظام والمدافعة عنه خلال هذه الأزمة) حتى يدرك الخوف المسيطر على أرباب النظام من انفجار طائفي.

(*) تموز/ يوليو ١٩٧٣.

(١) نشرتها: **المحرر**، ٢٨/ ٥/ ١٩٧٣.

(٢) نشرتها: **المحرر**، ٢/ ٢/ ١٩٧٣.

هذه الواقعة تثبت كم هي صحيحة وعميقة وراهنة فكرة لينين القائلة بأن المهمة الرئيسية للماركسيين في البلدان المتأخرة هي النضال ضد بقايا القرون الوسطى. إن هؤلاء الماركسيين القدماء والجدَّد الذين حبَّروا آلاف الصفحات عن «التركيب الطبقي» في لبنان، وعن «الإقطاع السياسي» وعن «البرجوازية...»، وحاولوا بمختلف الوسائل «تشديد الصراع الطبقي» وتجاهلوا، مشمئزين، المشكلة، بل المعضلة الطائفية (علماً بأنهم مضطرون للحديث عنها في المجالس الخاصة) - هؤلاء كانوا يفوتون على الصراع الطبقي الحقيقي، أي منظوراً إليه من أفق غير اقتصادوي، عتلة رئيسية تتمثل في المشكلة الطائفية.

لا شك في أننا نشارك هؤلاء الماركسيين قرفنا من الواقعة الطائفية، وكنا نتمنى أن يتمتع لبنان بضرب من اندماج قومي (وإن لبناني - نحن معه في هذه المرحلة ما دام أرقى من الطائفية) يفتح أفقاً أرحب لانطلاق الصراع الطبقي الصافي، الخالص. ولكن إذا لم يكن الواقع الاجتماعي على مزاجنا من زاوية الصراع الطبقي، أي إذا كان المجتمع مصاباً بضرب من تكسير، فهل يعني هذا أن نلوي أعناقنا عن هذا الواقع، ونترك تناقضاته وصراعاته تلعب بها الطائفية المسيحية الحاكمة عموماً، والطائفية الإسلامية المعارضة عموماً، ونركز همومنا في «صراع طبقي» (ونضعه بين أربعة أقواس) لا يشكل حتى الآن - وإلى أن يتم تجاوز ثلاثة أرباع المعضلة الطائفية - سوى هامش، وبالتالي فإنه ذو طابع اقتصادوي إلى حد كبير.

إذا كانت اللينينية تعلم شيئاً، فإنها تعلم أن على حركات الطليعة أن تمسك بأي تناقض مهما يكن لتجعل منه رافعة عمل تحريضي. إن اللينينية تعلم أن على حركات الطليعة أن تعمل لصب سائر سواقي الغضب الشعبي في نهر الثورة الاشتراكية. إن نسيان هذه الفكرة وانتظار صراع اشتراكي خالص (أو مهيمن) وثورة اشتراكية خالصة إما أنه تعبير عن موقف إصلاحي يميني واع في أسوأ الأحوال، أو أنه خطأ ينزلق إلى مواقف إصلاحية يمينية في أحسن الأحوال، وفي كلا الموقفين لسنا إلا إزاء رؤية حولاء للواقع اللبناني، رؤية على الطريق الأوروبية. وفضلاً عن ذلك فإن نسيان هذه الموضوعة إنما يعني، بالنتيجة، ترك الساح خالياً أمام الزعامات التقليدية، المسيحية والمسلمة في آن، لكي تجعل من الصراع الطائفي مطية لتركيز هيمنتها الخاصة من جهة، وعدم السير ولو خطوة إلى الأمام في تصفية المعضلة الطائفية من جهة أخرى.

إن الثورة الديمقراطية في لبنان، حيث تشكل تصفية الطائفية صلبها، ليست مجرد تصفية راسب معيق من الرواسب الوسطوية (من القرون الوسطى)، بل تشكل

الشرط الذي لا بد منه للسير نحو الثورة الاشتراكية. يقيناً إن لبنان لا يشكل حالة فريدة في الوطن العربي، فالتكسير المجتمعي والمعضلة الطائفية قائمة في عدد غير قليل من الأقطار، بل رأيناها تكشف عن نفسها في قطر، كالقطر المصري، يتوفر على اندماج قومي قديم، ولكن ما يسم لبنان هو كونه النموذج العربي المدفوع إلى حالته القصوى. وإذا كان التكسير المجتمعي موجوداً حتى في مصر، إلا أن ما يخفف بعض الشيء من سلبيات وعراقيل هذا التكسير هو أنه قائم في طرف الجسد المصري، نظراً لأن الكتلة المصرية الأساسية هي الكتلة المسلمة. أما في لبنان فالتكسير المجتمعي ليس تكسيراً طرفياً بل هو تكسير صلبي، في العمود الفقري، كما أنه مصاب بعدد من الكسور (تعدد لا بأس به، بعدد الطوائف وتبنينها المتصلب). ولهذا فإن الثورة هي التي تصفّي العفن الوسطوي فتوفر الأرضية القومية والعصرية للثورة الاشتراكية، بل هي الثورة التي، هي وحدها فقط، تفتح الطريق أمام الثورة الاشتراكية. إن الثورة الاشتراكية في لبنان تواجه طريقاً مسدوداً، والطائفية هي بالأساس التي تسد هذا الباب. ومن هنا فإن القضاء على الطائفية يشكّل مفتاح الثورة الاشتراكية وشرطها المسبق وبدوتها ورافعتها.

إن التكسير المجتمعي في لبنان هو الذي جعل «الديمقراطية» اللبنانية عاجزة عن تطوير بنية لبنان السياسية والاجتماعية والثقافية تطويراً حقيقياً. فهي ليست ديمقراطية أمة واحدة تتصارع طبقاتها في مناخ يدفع بخط التطور إلى الأمام، بل هي مؤسسة طوائفية مشتركة، مؤسسة ما بين طوائفية (Intercommunautaire) تعكس تناقضات وأوهام وغباء ومصالح القيادات الطائفية (أساساً) وتصالحها وتحاربها المعاد والمكرور. أليس أمراً كاشفاً ومأساوياً في آن أن يجد لبنان نفسه على شفا اقتتال طائفي يذكر باقتتالات مشابهة في الماضي البعيد. إن «الديمقراطية» اللبنانية ديمقراطية مخصية والطائفية هي الخاصي، إذ صبّت الصراع في مجارٍ لا تؤدي إلى التقدم. وسيان التصارع الطائفي والتشارك الطائفي ـ كلاهما أوقف ويوقف وسيوقف تحول لبنان إلى وطن، إلى أمة. الصراع الطائفي يستنفد طاقات لبنان النضالية ويهدرها، والتشارك الطائفي يجعل لبنان وليمة تقتسمها الزعامات التقليدية المسيحية أولاً والإسلامية ثانياً.

إن هؤلاء الذين كانوا ينادون، سواء من اليمين أو من اليسار، بأن اندماجاً لبنانياً قيد التحقيق وأنه يتقدم ويتكامل إنما كانوا مفرطي التفاؤل بل واهمون. وإذا كانت البرجوازية الكومبرادورية الإسلامية تندمج في النظام اللبناني، إلا أن التكسير المجتمعي القائم في القاعدة (أي كون الجماهير الإسلامية ذات توجه قومي عربي أولاً وكونها تشعر أن السلطة الفعلية ليست سلطتها) يجعل اندماجها به محدوداً من جهة، ومتذبذباً ومؤقتاً من جهة أخرى. وبالتالي فإن الساسة التقليديين السنة قادرون دوماً،

عندما يكون الظرف مؤاتياً وعندما تدعوهم الحاجة، على أن يجعلوا شروخ النظام اللبناني هوى. وإن تجربة صائب سلام الأخيرة دليل أخير على هذه الحقيقة الواقعة.

وفضلاً عن ذلك فإن التقدم الاقتصادي والثقافي الذي أصابته الجماهير الإسلامية أخذ يفرز قيادات برجوازية صغيرة ذات نزوع قومي عربي وتوجه سياسي تقدمي، وإن عريض وملتبس. وإن هذه القيادات، الكثيرة العدد والمتناثرة، تكسب رويداً رويداً بعض مواقع الساسة التقليديين وتشكل عامل ضغط عليهم. وإذا كان سهلاً على النظام اللبناني أن يستوعب عدداً محدوداً من الزعماء التقليديين المسلمين ويوفق بينهم ويضعف تناقضاتهم، ولكن يبدو لنا أنه يصعب عليه أن يستوعب هذه القيادات الجديدة العديدة ويلبي متطلباتها.

ومن هنا يبدو لنا أن المعضلة الطائفية التي تتخبط فيها الجمهورية اللبنانية منذ نشوئها (أي منذ نشوء لبنان الكبير)، ستبقى بلا حل في مدى منظور.

ـ لا القوى الاشتراكية في معظمها (أحزاب اليسار ومنظماته) تعي أهميتها وإلحاحها.

ـ ولا القوى الوطنية التقدمية (الحزب التقدمي الاشتراكي) قادرة على مواجهتها.

ـ ولا القوى التقليدية الإسلامية راغبة في حلها أو قادرة عليه.

ـ ولا القوى المسيحية التقليدية راغبة في حلها، إذ ترى في الوضع الطائفي حصن أمنها وامتيازاتها.

النظرة الطبقوية حيناً والانتهازية حيناً آخر لا تزالان تحولان دون وعي اليسار هذه المهمة المحورية في لبنان، ونعني المهمة التي تشكل صلب الثورة الديمقراطية في لبنان. لا يمكننا أن نجزم بأن النظرة الطبقوية هي وحدها التي حجبت عن حركات اليسار هذه الرؤية الماركسية للمعضلة الطائفية، فتلون ماركسوية هذه الحركات بلون مسيحي (سيّان كان واعياً أو غير واع)، وتوهمها أن «الاشتراكية» ستشكل التخطي الأمثل والأسهل والأقل إثارة لردود فعل طائفية لدى المسيحيين، وتقديرها أن طرح مشكلة الطائفية لا بد من أن يثير ثائرة النظام اللبناني عليها، قد لعبت دوراً حاسماً في «اشمئزازها» من المشكلة الطائفية.

أما القوى الوطنية التقدمية، فرغم أن أفقها الفكري والسياسي يجعلها تطل، في حدود معينة، ومن زاوية معينة، على أرضية ديمقراطية وعلمانية، ولكن افتقارها إلى أفق راديكالي، أي أفق تغيير جذري (ولو في إطار ثورة ديمقراطية بالمعنى

الماركسي) وشعورها بأن دائرة تأثيرها لا تتجاوز كثيراً دائرتها التقليدية، جعلاها تتناول المشكلة الطائفية من زاوية تكتيكية لا من زاوية استراتيجية[٣]. ونعني بذلك أن الحزب التقدمي الاشتراكي لا يتخذ من نقده الطائفية (السياسية بخاصة) نقطة انطلاق لتجاوز النظام الطائفي، بل للحيلولة دون طغيان طائفي يكسر توازناً طائفياً معيناً قد ينتهي إلى إحداث انفجار طائفي من جهة، وللحيلولة دون انزلاق لبنان إلى مزيد من الالتزام بالغرب الإمبريالي والدول العربية المرتبطة به من جهة أخرى.

أما الزعامات التقليدية الإسلامية (السنية) فلا تفتقر إلى الأفق الاستراتيجي في تناول المعضلة الطائفية فحسب، بل تفتقر إلى نظرة ديمقراطية وعلمانية للمشكلة الطائفية أيضاً. لا شك في أننا نجد في أساس هذه النظرة الايديولوجية السنية التي لا تشجع سيرورة اندماجية قومية بين الطوائف على أسس علمانية وديمقراطية، بل تقف ـ في الظروف اللبنانية ـ عند حدود المطالبة بالمشاركة، التوازن، وحسن الجوار الطائفي.

ولكن إذا كانت تلك هي حال الايديولوجيا السنية ومنظورات الزعامات السنية التقليدية، إلا أننا نعتقد أن الحالة الفكرية للجماهير الإسلامية ليست عصية على الانفتاح على ايديولوجية علمانية وديمقراطية (إن مقررات المؤتمر المنعقد في مقر المقاصد تحوي ملامح ديمقراطية وعلمانية. ومن هنا فإن دور الإنتيليجنسيا (وإن شئنا، كحد أدنى، حركة طليعة) علمانية وديمقراطية لها جذور جدية في الوسط الإسلامي يمكن أن يكون حاسماً في دفع الجماهير الإسلامية وإقناعها بتبني ايديولوجيا قومية، علمانية وديمقراطية.

إن المسيحية العربية، بسبب التمييز الطائفي الذي مارسه الحكم السني العثماني، قد مثلت في بدايات النهضة العربية (المشرقية) نزعة ديمقراطية، كما أنها لعبت دوراً كبيراً في تحديث الفكر العربي. أضف إلى ذلك أن الفكر المسيحي العربي هو الذي هيأ عناصر الايديولوجية القومية العربية وصاغها في شكلها العصري والعلماني.

ولكن مع تعمق وتوسع التغلغل الاستعماري، أخذت النزعة الديمقراطية

(٣) نعني بالتناول الاستراتيجي للمعضلة الطائفية النضال الطويل النفَس، العنيد، انطلاقاً من نظرة بعيدة المدى، في سبيل تغيير الواقعة الطائفية، إما عبر ركام من الإصلاحات الصغيرة، وإما عبر قطيعة جذرية مع البنية الطائفية للكيان اللبناني. والصلابة الاستراتيجية هنا تفتح المجال للمرونة التكتيكية تبعاً للظروف ولموازين القوى.

المسيحية العربية في لبنان تضمر. وبدلاً من اليازجي والبستاني، طلع علينا شارل مالك وكمال الحاج وسعيد عقل وكمال صليبي. وبدلاً من الدعوة للإحياء العربي وللوحدة القومية العربية التي تشكل تجاوزاً للسلفية الإسلامية وللطائفية المسيحية في آن، سقط الفكر المسيحي اللبناني، بتأثير مثاقفة (Acculturation) مشبعة بذكريات الاضطهاد الطائفي، إما تحت هيمنة فكر استشراقي غربي كان مطية للتغلغل الاستعماري في الوطن العربي، أو تحت ضرب من غربنة آلت إلى اغتراب كامل عن عموم الشعب العربي ومشكلاته الحقة والراهنة.

كان ممكناً للايديولوجيا المسيحية اللبنانية التي تدّعي نسباً ما ـ يبقى هجيناً على كل حال ـ للغرب، أن تكون قريبة إلى حد ما من الواقع لو أن حدود الجمهورية اللبنانية جاءت منطبقة على حدود متصرفية جبل لبنان. ولكن كون الجمهورية اللبنانية تحوي نسبة من السكان، لا يمكن اعتبارها أقلية، تعلن أنها لا تزال جزءاً من الأمة العربية وتؤكد تعلّقها بالقومية العربية، إنما يجعل تلك الايديولوجية ايديولوجية خالصة. وإن المرء ليصاب فعلاً بضرب من ذهول ممزوج بالرثاء والاستخفاف عندما يقرأ صليبي ومالك وعقل والحاج (أو كتاب تاريخ مدرسي لبناني)، ويشعر كيف أن الفكر المسيحي العربي كان غنياً، علمياً، علمانياً، ملتزماً، ديمقراطياً، عندما كان عربي الهوى، ثم انحط إلى ضرب من هلوسة وتحريف عندما أصبح انعزالياً معادياً للعرب.

لقد لعب الفكر المسيحي العربي دوراً ديمقراطياً وثورياً عندما عبّر عن نزوع مساواتي من جهة واندماجي من جهة أخرى، أي نزوع المساواة بالأكثرية الإسلامية السنية والاندماج معها. ولكن الترضيض الاستعماري حوّل، في لبنان، النزوع الاندماجي الجاذب، إلى نزوع انفصالي نابذ، كما أنه حوّل النزوع المساواتي إلى نزوع استعلائي (نحن جزء من الغرب. وهم، أي العرب المسلمون متأخرون). وفي هذه اللحظة بالذات فقد طابعه الديمقراطي وتخلّى عن أي دور تحديثي.

كان ممكناً للبنان الكبير، رغم دور الاستعمار في صنعه، أن يعطي تجربة عربية رائدة في خلق بنيات علمانية، ديمقراطية ومندمجة قومياً، ما دام كيان لبنان الكبير قد حل «عقدة» الدونية المسيحية، فتمارس ـ تلك البنيات ـ تأثير تحديث وعلمنة كبير على الأقطار العربية الأخرى، ولكن تضافرت عوامل عديدة، أولها وأهمها البنية السياسية والايديولوجية للنظام اللبناني، لتحول لبنان «المستقل» إلى متروبول كولونيالي يتوسط بين المتروبول الإمبريالي من جهة والوطن العربي المتأخر والمنهوب من جهة أخرى. هذه الواقعة هي التي تفسر كيف قام حلف غير مقدس، خفي تارة وعلني

تارة أخرى، وثيق يوماً ومتراخ يوماً آخر، بين «سويسرا الشرق» و«مزابل الشرق» ضد الحركة القومية العربية في صراعها مع الإمبريالية بقيادة عبد الناصر.

هذه الظاهرة، ظاهرة تحول لبنان إلى متروبول كولونيالي، هي التي حجرت، أساساً، تطور الايديولوجيا المسيحية اللبنانية وجعلتها متخلفة عن إدراك الواقعة الجديدة، واقعة لبنان الكبير. وهكذا فبعد أن كانت الايديولوجيا المسيحية العربية تدافع عن المساواة، أصبحت الايديولوجيا المسيحية اللبنانية تدافع عن امتياز. ولكن هذا لم يكن السبب الوحيد لتأخرها وتخثرها، فالواقع أن عدم نمو الاتجاه العلماني في الحركة القومية العربية النمو الكافي قد لعب دوراً ما في هذا الصدد، فضلاً عن الحركات السلفية الإسلامية.

وفي هذا الصراع الشديد التعقيد برزت مفارقات تذكر بوصف لينين لأوروبا بـ «المتأخرة» ولآسيا بـ «المتقدمة»: الايديولوجيا الإسلامية السنية التقليدية، المتأخرة، ولكن التي أصبحت فعلياً في خندق القومية العربية، تلعب دوراً متقدماً وتقدمياً، وإن نسبياً. في حين أن الايديولوجيا المسيحية اللبنانية، المتصلة بثقافة عصرية عقلانية، أخذت تلعب دور تأخير وعرقلة ورجعية. وهكذا بقي لبنان أمام طريق مسدود: لا «الخارجي» استطاع أن يحسم، ولا «الداخلي» استطاع أن يذلّل ويحلّ. الايديولوجيا السنية مصيبة كرفض مخطئة كتطلب، والايديولوجيا المسيحية اللبنانية مخطئة كرفض وواهمة كتطلب. ولا عجب في ذلك: فالأولى متأخرة وجلدها سميك، والثانية مهزوزة وجلدها أجرب (أما الايديولوجيا التقدمية الحديثة فما زالت هامشية وساذجة في آن).

الأساس الطائفي للكيان اللبناني القائم جعل (ديمقراطيته) ذات محتوى أو طابع طائفي أيضاً. وبما أن النظام اللبناني، في صيغته القائمة، يشكل النموذج الأمثل أو الممكن من زاوية الايديولوجية المسيحية اللبنانية، لذا فصّلت هذه «الديمقراطية» على قد النظام اللبناني، بحيث تضفي عليه ضرباً من شرعية وتهيئ له مرونة في التكتكة تساعد على الحفاظ على البنية الطائفية المماتة (Archaique) المتخشبة. ولكن ذلك لن يجدي فتيلاً على المدى البعيد، فالتوتر بين متطلبات الواقع الحي، المتطور، المتغير، وبين الغطاء السياسي والايديولوجي للكيان اللبناني سيفرض حلاً خارج إطار هذه الديمقراطية العاجزة عن استيعاب هذا التوتر.

ومن هنا كان الحديث عن ديمقراطية لبنانية ينطوي على تلفيق. فالديمقراطية البرجوازية (ناهيك عن الاشتراكية) ترتكز على مفهوم المواطنية، والحال ليس في لبنان مواطنية، بل طائفية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن الديمقراطية الطائفية

ليست، في أحسن الأحوال، سوى ضرب من توازن تفرضه موازين معينة للقوى بين الطوائف. وبقدر ما يميل هذا التوازن لصالح طائفة ما، تضعف هذه الديمقراطية الطائفية وتميل إلى الاستئثار المموَّه أو المكشوف إلى هذا الحد أو ذاك. فالديمقراطية الطائفية، بالمشاركة أو المنافسة أو المصارعة التي تخلقها بين الطوائف، إنما تعزز الايديولوجيا الطائفية وتمنع بالتالي نشوء وطن بالمعنى الحديث.

المكانة الراجحة أو المهيمنة التي تحتلها الطائفية المسيحية لم تعد تعبر عن واقعة قائمة. فالطوائف الإسلامية، رغم أنها أكثر تخلّفاً بكثير من الطوائف المسيحية، إلا أنها أحرزت تقدماً ملموساً على الصعد الثقافية والسياسية والاقتصادية، ناهيك عن العدد والثقل العربي. وهذه الوقائع تلغي الأساس الواقعي للأرجحية الطائفية المسيحية.

ومن هنا أصبح لبنان أمام بديلين:

١ ـ إما تجاوز ديمقراطي علماني يلغي الطائفية في شتى وجوهها المدنية والثقافية والسياسية.

٢ ـ وإما تصاعد طائفية إسلامية مضادة قد تحقق ضرباً من انتصار سياسي، ولكنه سيكون باهظ الثمن أولاً وملغوم النتائج ثانياً.

إن وعي الواقعة الطائفية في لبنان وأخذها في الاعتبار في تخطيط وتنفيذ الفعل الثوري إنما يشكّل، بسبب مركزها المحوري وطابعها الملحّ، فرصة القوى الاشتراكية في الصعود إلى الزعامة وقيادة الجماهير.

إن حل المعضلة الطائفية أمر ممكن عن طريق قوى عصرية. ومَن غير القوى الاشتراكية الحقة يستحق هذه التسمية؟

إن قوى سياسية، عصرية، عقلانية، ديمقراطية، كفاحية لقادرة على رفع تذمر الجمهور الشعبي المسلم إلى مرتبة أعلى وعياً من المشاعر الطائفية المضادة وأن تصبّها في مجرى الثورة القومية، الديمقراطية، العلمانية.

كما ينبغي لهذه القوى أن تناضل في صفوف الإنتيليجنسيا المسيحية اللبنانية في عملية حوار وإقناع صبورة، رحبة وطويلة. نعم إن المصلحة تشكّل عنصراً في الايديولوجيا المسيحية اللبنانية، ولكنها ليست كل هذه الايديولوجيا ولا أساسها. في الوعي المسيحي اللبناني التواء وغبش وفصام. وهنا دور العمل الإقناعي في صفوف الإنتيليجنسيا المسيحية اللبنانية. ينبغي النضال لكي تستعيد الايديولوجيا المسيحية العربية في لبنان تقاليدها العظيمة: الديمقراطية، والتحديث، والقومية العربية.

عندما قلنا إن القوى الاشتراكية هي المؤهلة لقيادة الثورة الديمقراطية (وصلبها في لبنان تصفية الطائفية)، لم يكن غرضنا التأكيد على أهمية طابعها العصري وبرئها من الايديولوجيا اللبنانية (بفلقتيها: المسلمة والمسيحية) فحسب، بل التأكيد أيضاً على الخاصية المبدئية والثورية والراديكالية التي تسمها.

فالقوى البرجوازية، وإن تخلصت من الوهم الطائفي، غير قادرة على مجابهة المعضلة الطائفية مجابهة مجدية وحاسمة، إذ إن افتقارها إلى إرادة التغيير الجذري يجعل طرحها للمعضلة بعيداً عن أن يكون طرحاً استراتيجياً، وسيبقى طرحها عارضاً وتكتيكياً في أحسن الأحوال، وتكتكة وشطارة وانتهازية في أسوإ الأحوال.

أما القوى الاشتراكية، فعلى العكس، إن إرادتها في التغيير الجذري تسلحها ولا بد بموقف استراتيجي، بكل منطويات هذا الموقف من مبدئية ووضوح واستمرار ودأب. والصلابة الاستراتيجية هي وحدها التي تفتح، كما ذكرنا، المجال لممارسة مرونة تكتيكية لا تنحط البتة إلى تكتكة أو شطارة.



العلمانية شرط تجاوز الطائفية(*)

طوال ثلاثة أشهر شهد لبنان اقتتالاً يذكر باقتتال ستينات القرن الماضي، ولقد تكرر هذا الاقتتال بتواتر أقصر خلال السنوات الأخيرة.

ما دلالة هذه الأحداث على مستوى الوعي في المجتمع اللبناني بوجه عام، وفي بنيته السياسية بوجه خاص؟ كيف انفجرت هذه الأحداث الجديدة؟ ما مغزاها؟ وإلى أين يتجه لبنان؟ وما هي مهام القوى الوطنية عموماً والقوى التقدمية خصوصاً التي تعلن التزامها ببناء وطن ديمقراطي وعلماني يشكل الأساس الذي لا بد منه للتقدم نحو بناء الاشتراكية والوحدة العربية؟

يوم ١٣/ ٤/ ١٩٧٥ ارتكبت مجزرة في عين الرمانة، كانت، بعد حادثة استشهاد معروف سعد، الصاعق الذي فجّر أسوأ اقتتال شهده «لبنان الكبير». إن حشداً من القرائن والدلائل يشير إلى مسؤولية حزب الكتائب. ورغم محاولته التنصل، فلا يسعه، في كل الأحوال، أن ينكر أن التعبئة النفسية التي جعلت الانفجار شبه مؤكد، كانت في الأساس من صنعه. إن سرعة انتشار الاقتتال وضراوته واتساعه يشهد ليس فقط على الأزمة الكامنة التي يعيشها النظام اللبناني (وهو مأزوم لطبيعته الطائفية المرتكزة على توازن قلق وهش)، بل أيضاً على الطابع الحاد جداً للأزمة. إذاً، لم تكن مجزرة عين الرمانة حادثاً عارضاً، بل كانت شبه حتمية: عناصر الأزمة، فضلاً عن جذورها غير البعيدة التي تعود إلى ثورة ١٩٥٨، كانت تتجمع منذ سنوات عنصراً فوق عنصر إلى أن بلغت نقطتها الانفجارية في مجزرة عين الرمانة. فما هي هذه العناصر؟

ميثاق الطوائف المتساكنة:

إن طبيعة النظام اللبناني، المبني على «الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣» إياه، أي

(*) آب/ أغسطس ١٩٧٥.

المبني على مرتكزات طائفية صريحة، تنفي عن الكيان اللبناني صفة الوطن، كما تنفي عن هؤلاء البشر الذين يقطنون «لبنان الكبير» صفة الأمة الواحدة. فما دام الكيان اللبناني مبنياً على ميثاق (لا يصح أن نسميه وطنياً، بل ميثاق «ما بين طوائفي») بين عدد من الطوائف متساكنة، يحدد توازنات معينة ويرتب أوضاعاً معينة، لذا يصبح من الطبيعي أن تنفتح أزمة بهذه الدرجة أو تلك من الحدة عندما تخرق هذه التوازنات أو تهدد تلك الأوضاع أو عندما يفرز التطور السياسي أو الاقتصادي قوى جديدة تهدد وتشكك بهذه التوازنات. فالصيغة الطوائفية أو نسبة القوى الطوائفية التي بني عليها ميثاق ١٩٤٣ شهدت أول خرق لها على يدي شمعون، الأمر الذي لم يلبث أن أدى، مع عوامل أخرى، إلى ثورة العام ١٩٥٨. كانت الشهابية محاولة عودة إلى ميثاق ١٩٤٣ اقترنت بمحاولة تحديثه (بالطبع ليس تجاوزه ديالكتياً إلى بناء أمة واحدة)، الأمر الذي خفف (ولكن لم يلغ) شعور المسلمين، السنة بخاصة، بالغبن والدونية السياسية.

هذه الصيغة عادت تخرق من جديد مع العهد القائم، الأمر الذي أثار من جديد وعزّز شعور الغبن والمرارة عند المسلمين بشكل عام. وقد برز ذلك للعيان منذ استقالة صائب سلام عام ١٩٧٣ وأحداث أيار/ مايو التي تلتها.

عديدة هي الأسباب التي دفعت إلى خرق الصيغة الشهابية للعلاقات ما بين الطوائفية، لكن يبرز في المقدمة الريح السياسية المؤاتية للصف الإسلامي نتيجة حرب تشرين، فضلاً عن دور المقاومة الفلسطينية التي تحالفت، موضوعياً، سواء كانت راغبة بذلك أم مضطرة إليه، مع الشارع الإسلامي. في ظل تساكن طوائف يخيم عليه مناخ توجّس وحذر متبادلين، يغذيهما انتماء إنتيليجنسيا كل من الطرفين إلى عالمين ثقافيين مختلفين، شعر الصف المسيحي أن ميزان القوى يتحرك إلى غير صالحه، الأمر الذي سعّر مشاعر الخوف في صفوفه، فحاول تعديل هذا الميزان عبر كسر الصيغة الشهابية في أوضاع الجيش بخاصة.

إن الشعور بالخوف يملأ المسيحيين بوجه عام والموارنة بوجه خاص. سيان كان هذا الخوف ذا أساس فعلي أم إيهامي (إنه بالأحرى إيهامي، على المدى المنظور على الأقل). المهم أنه يحرك الجمهور المسيحي ويوجّه تصرفه. إن مشاعر الخوف، المتركزة جزئياً على التجربة التاريخية العربية، تلون رؤية الايديولوجيا المسيحية للواقع اللبناني والعربي على حد سواء. وإلا كيف نفسر كون الكتلة المسيحية تتبع القيادة السياسية المسيحية الأكثر تطرفاً (قبل العام ١٩٥٨ لم يكن شمعون يتمتع بثقة الكتلة المسيحية، لكن بعد «تطرفه» في العام ١٩٥٨ أصبح يتمتع بنفوذ كاسح). واليوم ألا نرى كيف توسع نفوذ الكتائب وعزل ريمون إدّه. إذا لم يأخذ الطرف الإسلامي،

وبخاصة الطرف الوطني الإسلامي، هذا الواقع بعين الاعتبار فإن فرص حوار صميمي وجدّي بين المسيحيين والمسلمين، أي حوار يدفع إلى اندماج قومي، ستبقى ضعيفة، إن لم نقل معدومة.

العنف الدافع إلى الوراء:

في وجه هذا الكسر لعلاقات القوى الطوائفية، طرح الشارع الإسلامي، المقاد من قبل الزعامات التقليدية بصورة رئيسية، شعار المشاركة. إن هذا الشعار يجسد احتجاج وغضب الشارع الإسلامي ومنظوراته السياسية والايديولوجية في الوقت نفسه، وبكلمة واحدة إنه يجسد أزمة لبنان والطريق المسدود الذي يعيش فيه، في الوقت نفسه. ثمة أزمة ثورية ولكن ليس هناك وعي ثوري. من هنا فإن المشكلة اللبنانية مرشحة لأن تراوح في مكانها، ولا يضعف من احتمالات انفجارات مأساوية عنيفة مدمّرة، كالتي مرت خلال الأشهر الثلاثة الماضية، سوى شعور الطرفين بالثمن الباهظ واللاجدوى. إن ما يسمى بحل الأزمة اللبنانية على طريقة «تبويس اللحى» يعكس، من جهة، قصور الوعي، ومن جهة أخرى، علاقات في القوى متأرجحة ومتقاربة الوزن والفاعلية. تبويس اللحى قد ينيم الأزمة هذه المدة أو تلك إلا أنه يبقيها كامنة وقابلة للانفجار على الدوام. يبدو أن العنف العربي، في ظل القصور في الوعي الذي تعانيه الإنتيليجنسيا العربية، لا يولد تاريخاً، بل دوراناً في حلقة مفرغة: والعنف اللبناني في الأشهر الثلاثة الأخيرة ليس فقط لم يولد التاريخ، بل قهقهر قاطرة التاريخ إلى وراء عشر سنوات على الأقل، ذلك لأنه دفع الوعي الإسلامي والمسيحي في آن إلى مزيد من التقهقر والتراجع وجعل الحوار أكثر صعوبة وأشد توتراً.

المسيحيون الملتزمون والتقاليد العظيمة:

بادئ ذي بدء، يجدر التذكير أن شعار الماركسية الذي يطرحه الشارع الإسلامي، ينطوي، رغم طابعه التقليدي الواضح، على عنصر ديمقراطي. فالديمقراطية السياسية، وبالتالي القدرة على الحوار والمساومة والتسوية، حتى وإن كانت ترتدي طابعاً تقليدياً وذات ركيزة طوائفية، تبقى أقرب إلى العدالة من جهة، وأدعى لتهيئة حوار بين الطوائف قد يفتح الطريق لتجاوزها وتحقيق اندماج قومي من جهة أخرى. غير أن الجانب الأكثر أهمية في شعار المشاركة يتمثل في واقع أن تحقيقه سيمحو الشعور بالغبن السياسي لدى الصف الإسلامي، الأمر الذي سيجعل الأخير مستعداً للحوار مع الصف المسيحي ويهيئه لقبول المفاهيم العلمانية، ولكن التي تخنقها

أو تدفعها إلى الوراء التناقضات والصراعات الطائفية بينه وبين الصف المسيحي.

والواقع أن تغلغل المفاهيم العلمانية في الصف الإسلامي بوجه عام، وفي الصف السني بوجه خاص (باعتباره يمثل الأكثرية على صعيد الوطن العربي)، يشكل الشرط الأول والأساسي لتحديث وعلمنة المجتمع العربي. فالتجربة التاريخية للعديد من الشعوب أثبتت أن المفتاح إلى العلمنة موجود لدى الأكثرية، فالأقليات مهما بلغت في طليعتها تبقى، في حدود متفاوتة، أسيرة وضعها الأقلوي، الأمر الذي يعرقل مبادراتها، فضلاً عن أن هذه المبادرات قد تثير، لدى الأكثرية، شكوكاً أكثر مما تثير من حماسة وحمية. لكن إذا كان لا يرجى الكثير من الجماعات المسيحية على صعيد اتخاذ المبادرة لعلمنة المجتمع العربي، إلا أن مسؤولية الانتيليجنسيا المسيحية كبيرة، وأن أمتها العربية لتنتظر أن تكون حضن وخميرة عملية علمنة وعقلنة المجتمع العربي. هل نحن إزاء بشائر كهذه ومقدمات، بعضها يتجلى في محاولات ومجهودات «المسيحيين الملتزمين» في لبنان، الذين يستعيدون التقاليد العظيمة للديمقراطية المسيحية العربية في المرحلة الأولى من محاولة النهضة العربية، تقاليد: الديمقراطية، الوحدة العربية، العلمانية، التحديث؟؟

طائفية المشاركة:

لكن، في ما عدا ذلك العنصر الديمقراطي (ديمقراطي موضوعياً، ولكن ليس ذاتياً) الذي ينطوي عليه شعار المشاركة، يبقى شعاراً طائفياً من حيث أساسه ومنطلقاته وآفاقه. إنه احتجاج طائفي على وضع طائفي أو على جور طائفي، وليس احتجاجاً علمانياً وديمقراطياً على وضع طائفي. في وجه طائفية معينة ذات أرجحية غير مبررة، يطرح شعار يطالب بوضع طائفي آخر أكثر توازناً وعدلاً، ولكن بعد الأزمة ـ المذبحة التي كلفت الشعب اللبناني أكثر من ألفي قتيل (ثورة تشرين الأول/ أكتوبر لم تكلف الشعب الروسي ـ عشرين قتيلاً ـ) استعادت القوى التقليدية، الإسلامية والمسيحية على حد سواء، كل سلطانها على الجماهير الشعبية: أليس أمراً كاشفاً ومأساوياً أن يكون الاجتماع، ذو الطابع التقليدي الخالص والصريح، الذي عقد في دار الفتوى هو الذي أسقط الحكومة العسكرية.

بعد مخاض دام وَلد «الجبل» الطائفي فأراً جِد تقليدي، ولدت الحكومة السداسية من خلال لقاء بين ممثلي اليمين الطائفي التقليدي، الإسلامي والمسيحي. وفي اليوم التالي لتأليف هذه الحكومة خرجت صحف وطنية ويسارية تزفّ البشرى: لقد تم عزل حزب الكتائب عن الحكومة. لكن فات هذه الصحف أنه عندما يبعد الحزب التقدمي وعندما يحلّ شمعون عَراباً للوزارة لا نكون إلا إزاء عزل للقوى التي دعت إلى عزل الكتائب.

أما النتائج القريبة والبعيدة التي تمخضت عنها هذه الأزمة ـ المذبحة فتلخص بالنقاط التالية:

أ ـ خلافاً لتصورات القوى اليسارية الوطنية اللبنانية، لم يعزل حزب الكتائب، لا عن الحكم (فعلياً) ولا عن الجماهير المسيحية، بل على العكس فقد تنامى نفوذه لدى الجماهير المسيحية التي اعتبرت الكتائب في موقف دفاع عن الصف المسيحي. ففي صراع ذي طابع طائفي لا يجد القوة السياسية القادرة على فتح منافذ ديمقراطية وعلمانية أمامه، تستقطب القوة الطائفية الأكثر تطرفاً ولاء الجماهير، خلال احتدام الصراع على الأقل. لذا فإن قرار عزل الكتائب الذي دعت إليه القوى الوطنية واليسارية اللبنانية جرّ الماء إلى طاحون الكتائب، وليس العكس. المهم عزل الكتائب عن الجماهير المسيحية، وهذه عملية سياسية تحتاج، قبل كل شيء إلى منظورات سياسية وثقافية وإيديولوجية مغايرة للمنظورات السائدة.

ب ـ إن القوى التقدمية غير التقليدية وجدت نفسها منساقة إلى خوض المعركة بالمنظورات نفسها والشعارات نفسها التي خاض تحت لوائها الصف التقليدي الإسلامي المعركة. كان ممكناً لهذه القوى أن تدافع عن المطالب الإسلامية ذات الملمح «الديمقراطي»، لكن فقط بعد وضعها في منظورات علمانية وكجزء من عملية تطوير شاملة للمجتمع اللبناني وتجاوز الطائفية ككل وليس تكريس «عدالة طائفية» فقط. إن موقفها هذا جعلها:

١ ـ تضيّع فرصة لا تعوّض تثقف خلالها الجماهير وتتصدى لقيادتها وانتزاع مواقع القيادات السياسية التقليدية. ٢ ـ تضيع فرصة فتح أفق تقدمي للصراع الطائفي. ٣ ـ تهدر مناسبة نادرة للحوار مع الإنتيليجنسيا المسيحية. ٤ ـ وأخيراً جعلها تفقد مبررات وجودها كحركة للمستقبل، إذا رضيت اتخاذ مواقف التبعية إزاء القوى التقليدية.

عندما نقول مشاركة، فهذا يعني أن ثمة شريكين أو أكثر، وبالتالي أمتين لا أمة واحدة. وهذا هو المحتوى الأول اللاقومي لتصور المشاركة. كذلك فإن شعار المشاركة، بدعوته إلى إرساء البناء السياسي اللبناني على الواقع الطائفي، إنما يكرس المحتوى غير العلماني للتقليد السياسي اللبناني، محتوى لا يعرقل تقدم لبنان فحسب، بل أيضاً يبقيه، ما دامت التوازنات الطائفية حساسة ومتأرجحة، في حالة تأزم خفية أو مكشوفة، مسلحة أو سياسية. إذاً، ما دام ثمة شركاء فسيحاول كل شريك أن يستحوذ على حصة الأسد، بصرف النظر عن استحقاقه «الكمي» «العادل» من

الوليمة الطوائفية. من هنا يمكن أن يفسر مطلب المشاركة بأنه ضرب من طائفية إسلامية مضادة أو منافسة، مستندة إلى الغلبة العددية للمسلمين، غلبة لا تبرِّر في حال، في نظر الصف المسيحي، تحوُّل المسيحيين إلى أقلية في مجتمع ودولة لا يرون مؤشرات وعلائم تدل على أنهما مهيَّآن الآن إلى الانتقال إلى وضع علماني حق (الكفيل هو وحده بمنع تحولهم إلى أقلية)، شأن الأقطار العربية الأخرى، التي لا تزال عاجزة عن الانتقال إلى وضع علماني. وإذا كانت هذه البلدان لم تشهد اقتتالاً طائفياً، كالذي شهده لبنان، فذلك لا ينفي التكسير المجتمعي فيها وارتكازها أيضاً، مثل لبنان، على بنية سياسية تقليدية ولكن إسلامية. نعم إن هذه البنية لم تمارس اضطهاداً صريحاً ومباشراً على المسيحيين، إلا أن هذا ليس عائداً إلى تطور علماني حققته، بل إلى واقع أن الوزن العددي والمعنوي للمسيحيين ليس ذا شأن، فتحول التساكن الطائفي، بدلاً من التأزم والاحتراب كما في لبنان، إلى حالة يمتزج فيها الإذعان والعزوف لدى الأقلية المسيحية. وأخيراً، ألم تحرق، منذ ثلاث سنوات ونيف، كنيسة في مصر، وهو البلد الذي يتوفر على اندماج قومي يحسده عليه معظم الأقطار العربية الأخرى؟ هذه التحسبات والحسابات والرؤى تكمن في أساس موقف الصف المسيحي اللبناني، وسيكون بإمكان الصف الإسلامي فتح حوار صحي معه إذا أخذه بالاعتبار. كما سيكون بإمكان الصف التقدمي غير التقليدي أن يفتح حواراً صحيحاً مع الإنتيليجنسيا المسيحية إذا أخذ تلك التحسبات بالاعتبار في صياغة منظورات تقدمية وعلمانية لتجاوز المعضلة الطائفية وبناء أمة واحدة حديثة، تكون جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية الكبيرة.

شعار العلمنة:

في معمعان هذا التأزم، ومنذ فترة غير قصيرة، أخذت تنطرح، في الساحة السياسية اللبنانية، أفكار وصيغ تنادي بعلمنة البنية السياسية اللبنانية وتجاوز الميثاق الطوائفي لعام ١٩٤٣ (ويسمونه «الوطني») . للوهلة الأولى بدت هذه الدعوة التي انطلقت من أوساط إسلامية شبه تقليدية أكثر تقدماً من شعار المشاركة.

إن شعار علمنة البنية السياسية هذا الذي يتصور واضعوه أنه يمثل حلاً وسطاً بين شعار المشاركة وشعار علمنة المجتمع وأنه سهل لأنه يحاول تحقيق الممكن، لا يرتطم فقط بريب وتحسبات الصف المسيحي، بل يتكشف أنه، في التحليل الأخير، غير واقعي، وبخاصة عندما يلامس الخصوصيات السياسية اللبنانية. إذا كانت السياسة تكثيفاً لجماع حركة المجتمع وتوازناته وميوله وايديولوجياه والمصالح التي تصطرع فيه، فكيف يمكن أن تتعلمن السياسة في الوقت الذي يبقى فيه المجتمع

طائفياً؟ وبكلمة، كيف يمكن أن تكون السياسة معلمنة في الوقت الذي تبقى فيه المدرسة والثقافة والأحوال الشخصية ذات طابع وأطر طائفية؟ كيف يمكن علمنة السياسة في الوقت الذي ما زلنا عاجزين عن تهيئة كتاب تاريخ موضوعي لأبنائنا يتجاوز الحوَل الطائفي في تصوّر التاريخ اللبناني (إذا فرضنا جدلاً أن ثمة تاريخاً مستقلاً ومميزاً للبنان عن الوطن العربي عموماً وعن المشرق العربي الآسيوي خصوصاً)؟ هل يمكن علمنةَ السياسة أن تحل هذا التناقض (الذي لا يمكن أن يحل عبر تسوية طوائفية) بين تصورين يحركان السياسة اللبنانية، تصور يرى إلى لبنان بمثابة «شقفة غرب» تشاء «صدف» الجغرافيا أن تجعلها لاصقة أرضياً بالبلاد العربية، وتصور آخر يرى إلى لبنان بمثابة جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وإن شأن جبل لبنان هو شأن جبال العلويين التي في شماله وجبل الشيخ الذي في جنوبه؟ ثم لنأخذ الموقف من المرأة الذي يشكّل أحد العوامل الحاسمة في تكريس انقسام الشعب اللبناني، ولنتساءل هل يمكن علمنة السياسة وحدها (من دون المجتمع) أن تعيد لحم الجسم اللبناني، ما دامت الايديولوجيا التي توجّه تصرفنا إزاء المرأة لا تزال تمنع انصهاراً للبنية الاجتماعية اللبنانية؟ ما العمل إذا كان الموقف من المرأة لا يزال يمنع أي تداخل أو حتى تزاور (عدا قطاع محدود من البرجوازية العليا ومن المثقفين) بين المسلمين والمسيحيين؟ من هنا ليس ثمة نصف علمنة، كما أنه ليس ثمة إمكانية لعلمنة حيز من المجتمع من دون الآخر. إن العلمنة، وهي جانب من جوانب عقلنة المجتمع، لا يمكن أن تكون فاعلة في المجتمع ما لم تتناول جماع بنيات المجتمع، والتي لا تشكل البنية السياسية سوى جزء منها، بل وجزء مرتكز على البنى الأخرى، وبخاصة الايديولوجية والثقافية.

كيف يبدأ الحوار؟

تبقى نقطة أخيرة متصلة بفكرة شائعة في صفوف التقدميين اللبنانيين تقول إن الامتيازات (والأصح القول أوضاع ممتازة)، سياسية كانت أو اقتصادية، هي التي تدفع بالكتلة المسيحية إلى مواقع محافظة سياسياً وتجعلها، بالتالي، تعارض تغيير، أو على الأقل، تطوير النظام السياسي اللبناني.

الواقع أن تصوير المشكلة الطائفية بأنها مشكلة امتيازات أو اعتبارها قائمة على الامتيازات يغفل عن الوقائع التالية:

أ ـ إذا كان التحديث الكولونيالي للبنان ثم التنمية الطرفية فيه، فضلاً عن تأثيرات الهيمنة المسيحية على البنية السياسية اللبنانية، قد أفرزت امتيازات لقطاع من المسيحيين، لكي ينبغي أن يبقى ماثلاً في الذهن أن الطائفية هي، أولاً، ظاهرة

مستقلة بحد ذاتها. وهي، ثانياً، ذات جذور تاريخية تذهب إلى ما قبل هذه الامتيازات، بل إن الطائفية المسيحية، قبل الفترة الكولونيالية، كانت تعبّر عن نزوع ديمقراطي ومساواتي جلي. ب ـ خلافاً لكل زعم طبقاوي ـ اقتصادوي، الشريحة المتمتعة بامتيازات من المسيحيين يبدو أنها الشريحة الأقرب، من أي شريحة مسيحية أخرى، إلى الواقع العياني. إنها الأقل خضوعاً للايديولوجيا والأكثر عقلانية من الشرائح المسيحية الأخرى، وهذا يجعلها على استعداد للتسويات والمساومات وللتخلي، إلى هذا الحد أو ذاك، وتبعاً لدرجة التطور العلماني في الصف الإسلامي، عن امتيازاتها الطبقية أو عن الامتيازات الطائفية على حد سواء. وتقدم مواقف ريمون إدّه الحالية وسير تطور هذه المواقف صورة عن مواقف الشريحة المسيحية المنعمة، أي البرجوازية المسيحية بجميع فئاتها ونوازعها.

وفي المقابل فإن الشرائح المسيحية الشعبية البسيطة، الفقيرة أو التي تعيش في المناطق المسيحية غير المنعمة (كسروان والبترون)، تبدو هي الأكثر تطرفاً والأعمق تأثراً بالايديولوجيا الطائفية. أضف إلى ذلك، وهذه نقطة كثيراً ما تغيب عن بالنا، أن الإنتيليجنسيا المسيحية إذا كانت محافظة على الصعيد السياسي (للأسباب التي ذكرنا)، إلا أنها على الصعيد الثقافي والاجتماعي منفتحة وحديثة. والمطلوب من الصف التقدمي اللبناني أن يعرف كيف يفتح حواراً مع هذه الإنتيليجنسيا، ثم كيف ينفذ إلى القطاعات المسيحية الفقيرة.

الحرب الطائفية اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦)

بعد أكثر من تسعة أشهر من حرب قذرة، حرب طائفية بين أبناء الشعب الواحد، توقف يوم ٢٢ كانون الثاني/ يناير الاقتتال، ثم تبعه حل سياسي أولي تحددت معالمه في الرسالة التي وجهها رئيس الجمهورية اللبنانية مساء ١٤ شباط / فبراير ١٩٧٦.

المواطن العربي الواعي، سواء الذي عاش كابوس هذه الحرب أو الذي تأمل مجرياتها عن بعد، كان يشعر ولا شك أن كل يوم من أيامها كان يشبه هزيمة ٥ حزيران/ يونيو. كان الشعب العربي في لبنان، وفي خارج لبنان أيضاً، يهزم كل يوم من أيام هذه الحرب، ينحط وعيه ويتقهقر في كل لحظة من لحظاتها: في هذه الحرب، استردت البنى الطائفية التقليدية زخمها، اكتسبت مزيداً من الصلابة والرسوخ، فضلاً عن التوتر والبربرية. والنتائج المأساوية لهذه الحرب الطائفية لا تتجلى فقط في الخسائر المادية الضخمة التي أصابت الاقتصاد اللبناني، ولا في المحنة المعاشية التي نزلت بشرائح واسعة من الشعب اللبناني، ولا في الضحايا البشرية الكبيرة جداً، بل أساساً في تجديدها وتدعيمها الايديولوجيات والبنيات الطائفية، في الانحطاط الإضافي الذي أصاب وعي اللبنانيين، في التوتر الجديد الذي نزل بالبسكولوجيا التاريخية للموارنة. ٥ حزيران/ يونيو العربية كانت هزيمة مع الخارج، أما ٥ حزيران/ يونيو اللبنانية فهي هزيمة مع الداخل: هذا هو الفارق.

هذه الحرب، لماذا؟ هل كانت صدفة عارضة أم احتمالاً مطروحاً على الدوام؟ ما هي العناصر الداخلية والخارجية التي لعبت في هذه الحرب؟ وبالتالي ما مدى صحة التفسير المؤامراوي للحرب الطائفية هذه؟ لماذا وكيف قَبِل الطرفان المتقاتلان وقف إطلاق النار؟ ما هي العوامل الرئيسية والحاسمة في إنهاء الاقتتال الطائفي؟ ما الذي كانت عليه موازين القوى بين الطرفين؟ هل الأزمة ـ الكارثة في طريق الحل النهائي، أم أن ثمة احتمالات انفجارات جديدة قد تقع بعد فترة تطول أو تقصر؟

هل كان التقسيم احتمالاً جدياً لدى الكتلة المارونية؟ كيف طوي؟ وهل طوي مؤقتاً أم نهائياً؟ ما طبيعة الحل الذي تم الاتفاق عليه؟ أي لبنان سيلد هذا الحل؟

في لبنان الطوائفي المبني على توازنات حساسة بسبب التكافؤ العددي بين الطرفين الإسلامي والمسيحي **أولاً**، وبسبب من البسيكولوجيا التاريخية للموارنة **ثانياً**، وبسبب الشعور بالانفصام، متفاوت الحدة والعمق بين طرف وآخر، الكامن وراء التصرفات والرؤى لدى كل من الصفين المسيحي والإسلامي **ثالثاً**، في لبنان هذا لم تكن الحرب الطائفية التي شهدنا، طوال تسعة أشهر، صدفة عارضة، بل على العكس، كانت على الدوام احتمالاً مطروحاً، تتزايد فرصه أو تتضاءل تبعاً لحركة التوازنات الطائفية. يقول كلاوزيفيتس: الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى. ومن يتأمل المسرح السياسي اللبناني، منذ الاستقلال وحتى اليوم، والتناقضات الطائفية التي تخترقه، والتوتر والتأزم المتفاوت الحدة الذي يخيم عليه، لم يفاجأ، بالتأكيد، عندما انفجرت هذه الحرب الطائفية القذرة: في درجة معينة من التأزم والسخونة السياسيين تصبح الحرب الشكل الوحيد للسياسة. وهذا ما كانت عليه حال لبنان منذ أوائل العام ١٩٧٥.

عندما يكون بلد ما مؤلفاً من أطراف طائفية متعددة تفتقر إلى لحمة قومية، وعندما يسمح توازن معين في نسب القوى لطرف طائفي بالتحرك لتعديل النسب القائمة بنسب أخرى أكثر مؤاتاة له ـ عندها يصبح الانفجار أمراً شبه محتوم. لذا فالتفتيش عن طرف خارجي يلقى على ظهره وزر الحرب الطائفية محاولة ماكرة ومفضوحة في آن معاً: من حيث الأساس، لا «اليسار الدولي» أثار الحرب، ولا الإمبريالية وإسرائيل أثارتها أيضاً. والواقع أن التفسير المؤامراوي الذي كثيراً ما تروِّج له الأطراف المنخرطة في الحرب الطائفية، يعكس إما محاولتها التملص من مسؤوليتها في هذه الحرب القذرة أو قصور وعيها لعمق وحدة المشكلة الطائفية. الاقتتال الطائفي تظاهرة لبنانية من حيث الأساس، والعنصر غير اللبناني، سواء كان عربياً أو فلسطينياً أو أجنبياً، هو عنصر مضاف وتابع للعنصر اللبناني الذي يبقى العنصر الأساسي أو المحوري في هذا الاقتتال: يكفي أن نقرأ تصريحات كل من ممثلي الطرفين الطائفيين اللبنانيين ونترجمها إلى فعل حتى نرى المذبحة ماثلة أمام الأعين.

اليسار الدولي أشعل فتيل المذبحة؟! كيف؟! الكتائب تقول هذا لكي تتجنب الاعتراف أنها في حرب مع الطوائف الإسلامية. وإذا كان الغرض من هذا القول إبقاء إمكانية الحوار مفتوحة مع المسلمين، فمن المناسب الإشارة إلى أن الكتلة الإسلامية ترى نفسها وحدها في الميدان، حتى التيار الشيوعي اللبناني ترى فيه،

محققة، حليفاً برانياً يؤيد مطالبها ويحارب تحت لوائها وشعاراتها، وليست هي التي تحارب تحت علمه وفي سبيل شعاراته. وإذا كان المقصود باليسار الدولي الاتحاد السوفياتي، فأين هو هذا الاتحاد السوفياتي في المعمعان اللبناني؟!

إسرائيل أشعلت نيران الفتنة؟! لا جدال في أن لإسرائيل مصلحة في تدمير الكيان اللبناني. إن تفتت لبنان إلى «متصرفيات» طائفية عديدة (إذ لن يقتصر التقسيم، لو وقع، على خلق «متصرفيتين» أولاهما مارونية والأخرى إسلامية، بل إلى خلق أكثر من أربع «متصرفيات»)، سيأتي بمثابة تأكيد للرؤية الإسرائيلية بأن ليس في المشرق العربي شعب عربي واحد بل فقط مجموعة طوائف متنوعة، وبالتالي سيكون تفتت لبنان بمثابة انتصار جديد للنزوع التفتيتي ضد النزوع التوحيدي، وفي النهاية تكريس «العملاق» الإسرائيلي وسط القزيمات الطائفية العربية. ولا جدال أيضاً أن إسرائيل تريد وتبذل ما تستطيع لتسعير الاقتتال الطائفي. لكن ما أبعد هذا كله عن الزعم أن هذه الحرب الطائفية هي من صنع إسرائيل، وأن إسرائيل وراءها. يقيناً إن هذه المذبحة الطائفية الرهيبة تعبير عن وعي تقليدي متخلف، لكن القول إن إسرائيل دفعت شعباً لمدة عشرة أشهر إلى اقتتال بلغ حد الانتحار ينطوي على اتهام أشد جداً لهذا الوعي. إسرائيل تكلب على الوضع الطائفي، تعمل لتنميته وبلورته، ولكنها لم تخلقه، فهو قائم قبلها بكثير جداً. الفعل الإسرائيلي يلعب فقط من خلال التناقض الطائفي، الناجم من حيث الأساس عن قوات الوعي العربي عموماً واللبناني خصوصاً.

الفلسطينيون هم سبب هذه الحرب الطائفية؟! المقاومة الفلسطينية كانت ضحية «مؤامرة الحل السلمي الاستسلامي» فنشبت الحرب هجوماً عليها من جانب ودفاعاً عنها من جانب آخر!

لكي نلتقط حجم العامل الفلسطيني في الأزمة ـ المذبحة اللبنانية، نذكّر فقط بأحداث العام ١٩٥٨ حيث لم يكن ثمة فلسطينيون. ونذكّر أيضاً بالتوتر الطائفي الملازم للحياة السياسية اللبنانية منذ الاستقلال وحتى اليوم. إذاً، فالعنصر الفلسطيني عنصر مضاف، لاحق، وليس عنصراً أصلياً، ولم يكن ممكناً أن يلعب هذا الدور الذي نرى إلا من خلال وبسبب الصراع الأصلي، الصراع الطائفي، السني ـ الماروني بالتحديد، وبالتالي ما كان للعنصر الفلسطيني أن يوجد ويصبح فاعلاً لولا الوضع الطائفي في لبنان. وهنا نذكر، في بدايات دخول العامل الفلسطيني في الساحة اللبنانية، كيف أن الكتائب اتخذت إزاءه موقفاً إيجابياً. ومن جهة أخرى، فالقول إن المذبحة الطائفية كانت جزءاً من حل سلمي استسلامي يطبخ في الدوائر الإمبريالية ـ

الصهيونية ـ الرجعية العربية يفتقر إلى دليل، بل على العكس فثمة دلائل معاكسة: ليس في الأفق ارتسامات حل، والمسألة نائمة حتى النصف الثاني من العام ١٩٧٧ على الأقل (واحتمال الحل بعد هذا التاريخ ليس مرجحاً، وبخاصة إذا جاء رئيس ديمقراطي إلى الرئاسة الأمريكية)، وإسرائيل تبدي المزيد من التصميم على خلق حقائق واقعية صهيونية في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧. إذاً ما دامت إسرائيل ترفض الاستسلام السياسي العربي، وتصر على إلحاق الأراضي العربية، وبخاصة الضفة الغربية وغزة، لا يبقى من أساس للقول إن القضاء على الهياكل السياسية الفلسطينية في لبنان يشكل جزءاً من حل استسلامي يطبخ، إذ، حتى اليوم وإلى مستقبل منظور، لا يزال «الحل» طبخة بحص، وما حصل عام ١٩٤٨ حصل ولا يزال منذ العام ١٩٦٧: احتلال وتهويد تدريجي للأراضي العربية دونما حاجة لاتفاقات سياسية مع العرب: هذا هو قرار إسرائيل ما دام ميزان القوى ليس لغير صالحها. «الحل»، على الأرجح، وما بقي التضامن العربي غير قائم، لن يكون حالة تعاقدية بل حالة فعلية، كما حدث بعد العام ١٩٤٨.

إذاً، لماذا استهدفت المقاومة الفلسطينية على هذا النحو؟ لماذا هذا العداء، من قبل الشارع الماروني، وليس الكتائب فقط، ضدها؟! ما هي العوامل التي شحنت الموارنة ضد الفلسطينيين؟!

لنقل، بادئ ذي بدء، إن الوعي الطائفي الماروني يكمن في أساس موقفهم من الفلسطينيين (وهم مسلمون بأكثريتهم الساحقة) أولاً، ومن الصراع العربي ـ الإسرائيلي ثانياً. الفلسطينيون «غرباء» حلوا ثقالاً في لبنان، والصراع العربي ـ الإسرائيلي ليس شأناً مارونياً (وإرضاء للعرب والمسلمين يقدم لبنان خدمات دبلوماسية وسياسية ودعاوية للقضية العربية في فلسطين)، أضف إلى ذلك أن التسلح الإفرادي الفلسطيني قد أثار، في مناطق الاحتكاك، مشكلات إفرادية وتوجسات جماعية، كانت عاملاً من العوامل التي دفعت الموارنة إلى التسلح. غير أن العامل الأساسي في الموقف الماروني السلبي من الفلسطينيين إنما يتمثل في دور القوى السياسية الفلسطينية الموجودة في لبنان في خريطة ميزان القوى الطائفي: قوى مسلحة غير لبنانية تأتي لتدعم الشارع الإسلامي في صراعه الطائفي الطويل مع الشارع الماروني. ولا يغير من هذه الحقيقة في شيء كون المنظمات الفلسطينية كانت، على الصعيد الذاتي، راغبة في الدخول في الصراع اللبناني المحلي: مجرد كون الشارع الإسلامي يدعمها والشارع الماروني يتوجس منها تارة، ويعاديها تارة أخرى، جعلها، موضوعياً، في صف الشارع الإسلامي الذي يشاركها آمالها في تحرير الأرض العربية من الاحتلال الصهيوني.

في ظل ميزان القوى الطائفي اللبناني الجديد (الذي جاءت به المنظمات الفلسطينية وحرب تشرين الأول/ أكتوبر) عادت البسيكولوجيا التاريخية للموارنة إلى توترها التقليدي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الشارع الإسلامي، السني بخاصة، الذي يملؤه شعور واضح بالغبن منذ الاستقلال، تحرك في محاولة لإرساء صيغة جديدة، صيغة «عدالة طوائفية» أو مشاركة طوائفية، تضعه على قدم المساواة مع الشارع الماروني. في هذا المناخ أصبحت المواجهة شبه حتمية، وبالنظر للمواقع المختلفة التي يحتلها كل من الطرفين في السلطة، اتخذ الشارع الماروني استراتيجية دفاعية ذات تكتيك هجومي، والشارع الإسلامي استراتيجية هجومية ذات تكتيك دفاعي. وبدأت الكارثة ـ المذبحة مع حادثة عين الرمانة في ١٣/ ٤/ ١٩٧٥.

الوعي الذي أوصل الشعب اللبناني إلى هذه الحرب القذرة هو عينه الوعي الذي «قاد» و«نظم» هذه الحرب و«خطط» معاركها و«عبأ» قواها. من هنا، من المفيد الوقوف عند بعض التظاهرات التي برزت خلالها والمقارنة بين التظاهرات التي تجلت لدى الصف الإسلامي وتلك التي تجلت لدى الصف المسيحي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، سيتجلى لنا، من خلال هذه التظاهرات، كيف أن الوعي التفصيلي لدى الكتلة الإسلامية قاصر عن (حيناً) ومتناقض مع (حيناً آخر) أهدافه العامة العريضة، التي هي، بلا أدنى شك، أهداف قومية وتقدمية وثورية: بناء وطن عربي موحد وأمة عربية مندمجة حديثة. كما سيتجلى لنا كيف أن مظاهر بعض الحداثة والعقلنة لدى الصف المسيحي تطيش وتتبدد، من جراء العقدة الأقلوية، عند الانتقال من الجزئيات (أو الميكرو) إلى الكليات (أو الماكرو)، وكيف أن الانفتاح الثقافي والاجتماعي يتحول إلى محافظة وانغلاق سياسيين.

ثمة شبه إجماع لدى المراقبين أن ميزان القوى المحلي العسكري ـ القتالي كان عموماً لصالح القوى المسلحة المارونية ضد القوى المسلحة الإسلامية (التقليدية وشبه التقليدية والحديثة) والفلسطينية. وكان الميزان سيكون أشد ميلاً لصالح الموارنة لو لم يكن ثمة قوى سياسية فلسطينية مسلحة في لبنان. ولا يغير من هذه الحقيقة في شيء سقوط الدامور (الذي لا يحمل مغزى عسكرياً ما دام مجرد جيب) ولا القول إن بعضاً من الجيش اللبناني قد وقف، في هذه اللحظة أو تلك، مع الصف الماروني. إذ من قال إن الجيش سيبقى قوى سلبية عندما يبلغ الاقتتال مرحلة تأزم معينة؟! إن الجيش عنصر في ميزان القوى الطوائفي عندما تنهار عمارة الدولة اللبنانية. ومن لا يضع في الحسبان هذه الحقيقة لا يعرف ألفباء السياسة. غير أن ميزان القوى العسكري المحلي لم يكن كافياً لحسم الموقف: **أولاً**، كان للعنصر العربي، وبالتحديد الثقل السوري، دوره في تعديل ميزان القوى هذا، **ثانياً**، إن القوة العسكرية المارونية

ليست كافية البتة ولا قادرة على السيطرة على كامل الأرض اللبنانية، حيث ثلاثة أرباعها أو ثلثاها ذات طابع إسلامي غالب بهذه النسبة أو تلك. أقصى ما كان باستطاعة القوة العسكرية المارونية فعله هو (وهذا ما تقوم به فعلاً) «تحرير» المناطق ذات الأكثرية المارونية (من شمال بيروت حتى جنوب طرابلس، وفي السفح الغربي من جبال لبنان الغربية). **ثالثاً**، ثمة جيوب مارونية ومسيحية مهمة في المناطق ذات الأغلبية الإسلامية كانت تزن على تصرف الزعامة المارونية المسلحة. هذه العوامل الثلاثة جعلت مصير المعركة يتجاوز ميزان القوى المحلي العسكري الماروني ـ السني، وبالتالي، جعل الزعامة المارونية المقاتلة تعمل، على المدى القريب، على محورين: **الأول**، مصالحة ـ تسوية مع الشارع الإسلامي اللبناني، مترافقة وإخراج القوى السياسية أو العسكرية الفلسطينية من الساحة السياسية اللبنانية (أدركت متأخرة خطأ محاربة الشارع الإسلامي اللبناني والفلسطينيين في آن واحد). **الثاني**، التقسيم.

لا شك في أن النخبة المارونية والإنتيليجنسيا المارونية، نظراً لصعوبة عيش «دويلة الجبال» المارونية وانعدام مواردها الطبيعية، ونظراً لارتباطها الاقتصادي مع الوطن العربي، ونظراً للمشاكل والأزمات والاحتكاكات (وربما الحرب) التي ستنشأ بينها وبين جيرانها، تعتبر التقسيم مشروعاً لاعقلانياً. بيد أن لاعقلانية هذا المشروع، وبخاصة في أيام الاقتتال، لا تعني أنه طوباوية مبتوتة الجذور بالواقع ومتعذرة التحقيق: لقد شهد التاريخ الحديث مفارقة مأساوية لاعقلانية كهذه: في البحث عن الخلاص اليهودي لم ينجح المشروع العقلاني، التقدمي، التمثلي، بل نجح المشروع اللاعقلاني، الرجعي، الانفصالي، الطوباوي: الصهيونية، ومن هنا سيطرتها على الغالبية الساحقة من اليهود.

إن لاعقلانية مشروع الدويلة المارونية تدفع بلا شك إلى جعلها الاحتمال الثاني في الخيار الماروني، خيار «آخر الدواء الكيّ»، من هنا كان التقسيم مناورة تهديد ومشروعاً في آن معاً: لو أن ميزان القوى قد قلب في هذه الحرب في حدود لا تقبلها البسيكولوجيا التاريخية للموارنة، لأصبح التقسيم أمراً واقعاً. بعض الغارقين في الايديولوجيا الظافرية المنتشرة في أوساط وطنية ـ إسلامية، يطيب له القول إن التقسيم قد أحبط. كيف؟! وفي أي حدود؟! وبأي معنى؟! لا يقول لنا هؤلاء. يصح القول إن مشروع التقسيم قد أحبط لو أن الطرف الإسلامي ـ الوطني فرض على الطرف الماروني إرادته بالقوة، أو لو أن الطرفين تفاهما على حل ذي مدى طويل وقومي وحديث واندماجي. والحال إننا إزاء تسوية طوائفية، المستقبل وحده سيوضح مدى ديمومتها ومتانتها. من هنا من الوهم القول إن مشروع التقسيم قد أحبط، لأنه بالأصل لم يصبح الخيار الماروني الأول.

ولكن هل طوي؟! طوي مؤقتاً، هذا هو المرجح. طوي نهائياً؟! لا يمكن الترجيح، إذ إن المسألة مرتبطة بجملة ظروف وعوامل لبنانية وعربية ودولية: لقد تركت هذه الحرب الطائفية جراحات عميقة جداً، عمّقت ووسعت الانقسام الطائفي الذي كان قائماً قبلها. هذه الحرب فتَّتت الشعب اللبناني بسيكولوجياً، سوسيولوجياً، ايديولوجياً، سياسياً. في السابق كنا إزاء انقسام، الآن نحن إزاء تحاجز. التقسيم شيء كامن، أي قام بالقوة. لذا يمكن في كل وقت أن يتحول إلى تقسيم بالفعل. المسافة ليست كبيرة والنقلة ليست صعبة من الانقسام البسيكولوجي - السوسسيولوجي إلى التقسيم الجغرافي - الإداري - الكياني.

لكن، متى يمكن القول إن مشروع التقسيم قد طوي نهائياً؟! التوازن العددي الطوائفي والتكسر الصلبي في المجتمع لا يسمحان البتة بضرب من القومنة للكيان اللبناني، أي الانتقال من الطوائف إلى الأمة، على أساس الايديولوجيا التقليدية اللبنانية، بفرعيها الإسلامي والماروني. وبما أن لبنان شقفة فحسب من الوطن العربي (وهذه حقيقة يعترف بها، ضمنياً، حتى الذين يرفضونها)، لذا يبقى المسيحيون عموماً والموارنة خصوصاً، على رغم وزنهم العددي ومكانتهم، أقليات على الصعيد البسيكولوجي والسياسي، وبالتالي لا يستطيعون، على رغم أنهم أكثر حداثة من المسلمين على الصعيد الايديولوجي، اتخاذ القرار التاريخي بقومنة وعقلنة وعلمنة المجتمع اللبناني أولاً والمجتمع العربي ثانياً. من الممكن أن تلعب الإنتيليجنسيا المسيحية، بقدر ما تتخلص من وعيها الأقلوي دور الخميرة لتحديث المجتمع اللبناني، إلا أن القرار التاريخي بهذا الخصوص هو قرار سني، أي قرار يصدر عن النخبة والإنتيليجنسيا السنية بوجه خاص (ثم إنتيليجنسيات المذاهب الإسلامية الأخرى). والقرار سني لاعتبارين: **الأول** لأن السنة العرب هم القوم الأكثري، و**الثاني** لأن هذا القوم يتوفر، تاريخياً، على شعور عميق بالمسؤولية القومية. ولكن قدرته على القيام بهذه المسؤولية القومية إنما تتعلق بقدرته على اختراق جدار التقليد، أي قدرته على تحديث وقومنة روح المسؤولية التي يملك.

وإلى أن تستطيع الإنتلجنسيا الإسلامية عموماً والسنية خصوصاً اتخاذ قرارها التاريخي بعقلنة (وبالنتيجة علمنة) المجتمع اللبناني، ستبقى الطوائف، بتناقضاتها، بوعيها التقليدي القاصر، بتوازناتها الهشة القلقة، المرتكز المهزوز للكيان اللبناني، المقسم بالقوة أو بالكمون وإن لم يكن بالفعل. والواقع أن تحديث وعي النخبة الإسلامية يشكل خطوة مزدوجة في طريق حل مسألة الطوائف: من جهة أن تجاوزها الايديولوجيا التقليدية يهيئ لبناء قاعدة علمانية مشتركة تشكل مصهراً قومياً للمسلمين والمسيحيين، وبهذا تتجاوز التناقض بين وسائلها التقليدية الطائفية وبين

أهدافها القومية العصرية. ومن جهة أخرى، فإن امتلاك النخبة الإسلامية ناصية ايديولوجيا عصرية سيمنح الجماعات الإسلامية لا النضج السياسي والثقافي فحسب، بل أيضاً سيمنحها القوة المادية التي تكفل توحيد وصهر الأقليات في البنيان القومي المندمج المتلاحم، العلماني، الحديث، وتقضي نهائياً، بالتالي، على هذا التقسيم الكامن. الوعي شبه التقليدي للنخبة وللإنتيليجنسيا الإسلامية لا يجعلها عاجزة فحسب عن إجراء حوار صميمي مع النخبة والإنتيليجنسيا المسيحية، بل عاجزة أيضاً عن امتلاك القوة المادية التي قد (ونقول: قد) تحتاجها لتحقيق مشروعها القومي العصري، كما سنرى.

كيف ولماذا توقف، في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦، الاقتتال الطائفي؟!

في البحث عن الأسباب التي أدت إلى وقف الاقتتال، من المناسب التمييز بين العوامل الممهدة والأخرى الحاسمة. تتمثل العوامل الممهدة في:

١ ـ الإعياء الذي أصاب كلا الطرفين وشعورهما بهول الكارثة التي نزلت بلبنان، أضف إلى ذلك الشعور الضمني واللاواعي بعبث الحرب الطائفية ولا جدواها.

٢ ـ خلال هذه الحرب انتاب الصف الإسلامي، السني بخاصة، هاجسان كانا يقويان: **الأول**، شعوره أن ميزان القوى المحلي الفعلي غير مؤات لتعديل أساسي في مواقع السلطة. **الثاني**، الخوف من تقسيم لبنان الذي أطلقه تطاول الحرب ونماه، في هذه الظروف الدولية العربية غير المؤاتية، وغياب نزوع وحدوي مباشر لدى الجماهير الإسلامية في لبنان (الموقف من السلطة السورية + الخوف من هبوط في مستوى المعيشة إلى المستوى السوري).

٣ ـ شعور القوى المارونية المقاتلة بصعوبة إحراز نصر عسكري حاسم وباستحالة السيطرة عسكرياً على سائر الأراضي اللبنانية، ثم اكتمل استعداد هذه القوى للقبول بتسوية مع ضربة الدامور (وكانت بالأحرى بسيكولوجية) ومع الضغط السوري الذي تصاعد بدفع جيش التحرير الفلسطيني إلى الأراضي اللبنانية والضغط الفعلي على زغرتا والمتحسَّب أو المتوقع على زحلة.

العوامل الحاسمة تتلخص في التحرك السوري: ضغط (محدود، بالطبع، على الطرف الماروني الذي يتخذ مواقف هجومية تكتيكياً. أما الطرف الإسلامي اللبناني ـ الفلسطيني، الذي تمسك السلطة السورية بشريانه الحيوي، والذي يخوض معركة ذات طابع دفاعي تكتيكياً، فقد تجاوب من دون تردد مع المسعى السوري، مع سعي

بعض أطرافه لاقتناص مكاسب على ظهر الوزن السوري لا يبررها ميزان القوى المحلي اللبناني. لماذا هذا الاهتمام السوري القلق بالمشكل اللبناني؟ في أساس الموقف السوري تكمن، على الأقل، عوامل ثلاثة: **الأول**، التحسب من انعكاسات الحرب الطائفية اللبنانية على الوضع الداخلي في سوريا. **الثاني**، الخوف من التقسيم وقيام دويلة الجبال المارونية التي ستكون بالتأكيد في وضع عداء دائم مع المنطقة العربية عموماً ومع الشرق العربي خصوصاً ومع سوريا على الأخص. **الثالث**، كون هذه الحرب قد غطت أو أضعفت الانتباه العربي إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي القائم وجنوح السياسة المصرية إلى التملص من التضامن العربي والسير وراء تسوية منفردة بالشروط الأمريكية ـ الإسرائيلية.

ولقد كانت السياسة السورية على درجة من الواقعية، بحيث أدركت أنه، في ظل الانقسام الطائفي الحاد القائم وفي ظل ميزان القوى المحلي اللبناني، لا بد من التفاهم مع المسيحيين، وبالتحديد مع من يمثلهم فعلياً، وأن الحل بالتالي، لا يمكن إلا أن يأخذ صيغة تسوية. بعض أطراف الصف الإسلامي كان يريد أن يأتي الوزن السوري بحل انتصاري يفرض على الصف المسيحي. لكن، حتى لو أرادت السياسة السورية ذلك، هل هذا بإمكانها؟ لا، بالتأكيد. من الممكن للعامل غير اللبناني (والسوري في هذه الحالة) أن يعدل ميزان القوى الطائفي بنسبة خمسة أو عشرة أو عشرين بالمئة، ولكن ليس أكبر من هذه النسبة، أضف إلى ذلك أن العامل غير اللبناني يمكن أن يكسر ميزان القوى لفترة محدودة ولكن ليس لمدة طويلة ولا بصورة دائمة. لا يمكن الصف الإسلامي اللبناني أن يفرض منظوراته ومطامحه القومية العربية إلا بقواه الذاتية، من حيث الأساس، وعندما يستطيع أن ينمي قواه الذاتية إلى درجة تمكّنه من ذلك، عندئذ إما لا يكون بحاجة لمعركة بالأصل (وهذا هو المرجح)، أو أن يصعد انتصاره من المرتبة الطائفية الإسلامية إلى المرتبة القومية العربية، العلمانية، الديمقراطية، حيث سيلتقي مع قطاع كبير أو أكثري من الصف المسيحي.

لنعد إلى العنصر غير اللبناني في ميزان القوى اللبناني: في أحداث العام ١٩٥٨، هل استطاع العامل العربي، في ظل ميزان محلي غير مؤات للصف الإسلامي ـ القومي العربي، أن يصل إلى أكثر من تسوية؟! وها هو التاريخ يكرر نفسه تقريباً في ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦. ما هي الاحتمالات التي تترصد تدخلاً سورياً (أو عربياً مهما يكن) يصل إلى حد كسر العظم مع الصف الماروني؟! ستتزايد فرص تدخل عسكري إسرائيلي ـ أمريكي أو إسرائيلي مدعوم أمريكياً. هذا أولاً. ثانياً، سيتحول مشروع التقسيم إلى خيار ماروني أول، وفي الشروط الجغرافية ـ السياسية

للمنطقة يصعب إحباط مشروع التقسيم ما دام خيار الكتلة أو الأغلبية المارونية، ولكن يمكن إحباطه في حال حدوث تكسر صلبي في الصف الماروني.

ما طبيعة هذا الحل السياسي الأولي الذي تحددت معالمه في رسالة رئيس الجمهورية اللبنانية مساء ١٤ شباط/ فبراير ١٩٧٦؟ أولاً إنه حل تسويوي. ثانياً إنه حل طائفي. تسويوي بسبب ميزان القوى، وطائفي بسبب مستوى الوعي اللبناني عموماً ومستوى وعي المتقاتلين خصوصاً.

حل تسويوي: أعطى للسنّة بوجه خاص مطالب قد تلغي، أو تخفف على الأقل، شعورهم بالغبن، وفي الوقت نفسه، لم يلغ التنازل عنها الشّعور بالأمن لدى الموارنة بخاصة والمسيحيين بعامة. وفي المقابل، حصل الصف الماروني على مطلب كان السبب المباشر لامتشاقه السلاح: ضبضبة القوى الفلسطينية من الساحة السياسية اللبنانية كقوة سياسية وكقوة مسلحة في آن. ومن الواضح أن التنازلات الجزئية المارونية للسنة اللبنانيين أخذت بالاعتبار تأثيرها على حل المشكل الفلسطيني في لبنان أولاً، وتخفيف التوترات الطائفية مع الصف الإسلامي اللبناني ثانياً.

والحل ثانياً، هو حل طائفي، بل ما كان ممكناً أن يكون غير ذلك. الوعي اللبناني وعي طائفي، وبالتالي، كانت الحرب طائفية، فجاء الحل طائفياً. وكما أن القطة لا يمكن أن تلد نمراً، كذلك لا يمكن الحرب الطائفية اللبنانية أن تلد حلاً علمانياً، ديمقراطياً، قومياً. الجبل الطائفي، مهما تمخّض، لا يمكن أن يلد سوى فأر طائفي. في العام ١٩٢٦، وضع الاستعمار الفرنسي دستوراً علمانياً للبنان، وأعطى اعتباراً ما للواقع الطائفي، على نحو مؤقت واستثنائي. الممارسة أثبتت أن الوعي اللبناني من دون هذا الدستور، وما هو مؤقت واستثنائي تحول إلى قاعدة عامة ودائمة، وها هي الوثيقة، بعد نصف قرن من ذلك الدستور، تكرس الواقع الطائفي القائم. لو أن الحرب كانت، موضوعياً، حتى من طرف واحد، ذات طابع قومي وعلماني (أو طبقي)، لانتهت إلى غير هذه النتيجة المفجعة، الطائفية حتى العظم. لا يسعنا بالطبع أن ننكر على الصف المسيحي نياته أو تطلعاته العلمانية، كما أنه لا يسعنا أن ننكر على الصف الإسلامي نياته القومية، لكن نيات الطرفين تطيش وتتبدد لافتقارها إلى وعي مطابق: العلمانية تتطلب مرتكزاً قومياً عربياً يفتقر إليه الصف الماروني، والقومية تتطلب محتوى ديمقراطياً علمانياً يفتقر إليه الصف الإسلامي.

أي لبنان سيلد هذا الحل؟! إذا كانت السحنة أو الطبيعة السياسية لبلد ما مرتبطة بمستوى وعي طبقته السياسية، نستطيع القول، بوجه عام، إن القديم باق على قدمه، لكن مع بعض تعديلات، محدودة وجزئية بالطبع، في بنيته السياسية.

النخبة السياسية المارونية كانت محور النظام والجزء المهيمن من طبقته السياسية. النخبة المسلمة السنية، رغم استفادة بعضها من بعض فئات السلطة، كانت، بوجه عام، في مواقع المعارضة. في هذا الانشطار لا تلعب الأوضاع الاقتصادية الممتازة للموارنة سوى دور جد محدود (السنة أيضاً يتمتعون بمركز اقتصادي ممتاز، وإن في غير القطاع الحديث)، بل تلعب الدور الأهم مسألة الانتماء القومي: إنكار النخبة السياسية المارونية هوية لبنان العربية، والنتائج السياسية التي يفرز، يشكل موقد الصراع. منذ الانتداب الفرنسي، أي منذ نشوء لبنان الكبير، وحتى اليوم، يعيش المسلمون مناخاً سياسياً نفسياً يشبه «الاستلاب القومي» في إطار لبنان اللبناني أو لبنان الفينيقي أو لبنان الماروني. من هذه الزاوية القومية، عاش المسلمون السنة (وهم، على الصعيد البسيكولوجي، الأكثرية) في وضع أقلية مأزومة على نحو مضاعف، ترفض هذا الوضع وتعجز عن تعديله، إن على أسس تقليدية أو على أسس متقدمة حديثة.

هذا الحل التسويوي، إذا نفذ، هل سيفتح لجعل الهيكل السياسي اللبناني قائماً، بدلاً من المحور الماروني الواحد، على محورين: ماروني وسني؟! وبالتالي، هل سيثبت فعلياً، لا لفظياً فحسب، هوية لبنان العربية، في الوقت الذي لا يهزّ شهور الاطمئنان لدى الموارنة؟! إذا لم تحل التسوية هذه المسألة، فسيكون ارتكاز الهيكل السياسي اللبناني على محورين، بدلاً من محور واحد كما في السابق، عاملاً جديداً في مفاقمة تخلع الكيان السياسي اللبناني، وبالتالي، مرحلة في سيرورة انفراطه.

أين الصورة الحقيقية للحرب الطائفية؟

لعل خير مؤشر أو شاهد على حقيقة هذه الحرب هو أعمال تقتيل الأبرياء (أي غير المسهمين في القتال)، أعمال التعذيب، السادية، النهب، التدمير التي شهدها لبنان خلال هذه الحرب. هل كانت جنوناً هذه الحرب!! لنقل إنها كذلك. لكن هذا الوصف لا يستنفد هذه التظاهرة. في الحروب العادية الحديثة، بين أمم مختلفة متعادية، يكتفي، على العموم، كل طرف بضرب الطرف الآخر في الحدود اللازمة لفرض إرادته عليه. أما في هذه الحرب الطائفية، فالنيات كانت تتجه إلى ضرب من إبادة طرف للطرف الآخر، وهذا يذكر بالحروب البربرية لما قبل مرحلة التاريخ الحديث.

هل نحن إزاء مسألة أو أزمة أخلاقية؟! لا، بالتأكيد، نحن إزاء مسألة سياسية حصراً، تصور حقيقة هذه الحرب. هذا الذي يقتل (وبخاصة الذي يقتل غير

المقاتلين)، إنما يتصرف بنهج غير قومي: المسلم أخذ يوافق، مع احتدام الاقتتال، على ادعاء الموارنة أنهم غير عرب، والماروني لا يعترف بالمسلمين العرب مواطنين لبنانيين. هذا الشعور الحاد بالانفصال والانقسام بين الطرفين (وهما طرف واحد، سواء وعوا ذلك أو لا، قبلوه أم لا)، وهذه مسألة سياسية، تكمن في أساس أعمال قتل الأبرياء أولاً وعلى الهوية ثانياً. لا شك في أن «أسطرة» الوقائع والأحداث التي جرت خلال الحرب، أسطرة تشكل سمة ملازمة للعقل التقليدي المتخلف، لعبت دوراً مهماً في توتير دفع إلى اقتتال انتقامي بلغ حد الهمجية في مناسبات غير قليلة، لكن المسألة تبقى سياسية من حيث الجوهر والأساس.

هنا، من المناسب التذكير أن توتر الموارنة في هذه الحرب كان أشد بكثير من توتر المسلمين عموماً والسنة خصوصاً. والتوتر الماروني الشديد كان مبعثه الشعور بالانفصال أولاً، والخوف التاريخي الأقلوي ثانياً (والسبت الدرامي أو الأسود شاهد مذهل على التوتر الماروني). وفي ما عدا أعمال تنكيل شرسة قام بها الريف الإسلامي (دير عشاش، بيت ملات، القاع) حيث الايديولوجيا التقليدية الإسلامية صافية وقوية، فإن المدينة الإسلامية السنية قد برهنت على توتر أقل بكثير من التوتر الماروني، بل قل إنها برهنت عن انجرار محدود إلى أعمال انتقامية ضد المسيحيين، من غير الموارنة بخاصة، وبقيت بيروت الغربية (السنية) مختلطة بين مسيحيين ومسلمين، في حين أن المناطق المارونية بخاصة تشهد محاولة منهجية «لتنظيفها» من غير المسيحيين. رب سائل: وماذا عن طرابلس؟! لم «تنظف» طرابلس من المسيحيين بل من الزغرتاويين فحسب، وفي ما عدا حوادث محدودة جداً، ما زال المسيحيون غير الزغرتاويين في بيوتهم بوجه عام، والتعادي الطرابلسي ـ الزغرتاوي يجد أسبابه المباشرة في ظروف محلية خالصة ناجمة عن التصرف الزغرتاوي منذ العام ١٩٧٠.

كيف نفسر تصرف المدينة السنية هذا؟! إن التصرف السني، هو، بوجه عام، ورغم تقليديته، تصرُّف أكثروي أولاً (ومن هنا عدم توتره، أو محدودية توتره في الأزمات)، وهو، بما هو تصرف أكثروي، تصرُف تكمن في أساسه روح مسؤولية قومية عن كل الأمة ثانياً. هنا نجد هذا التناقض المأساوي في الوعي السني: نزوع قومي عربي عميق وجاد من جهة، ووعي تقليدوي طائفي من جهة أخرى. وفي هذا التناقض تسقط المحاولة السنية وتعجز عن تحقيق طموحها إلى توحيد الأمة وتجديد بنيانها، إذ ترتطم مناهجها التقليدية بأهدافها القومية الحديثة.

وأخيراً، لعل النهب هو الرمز الذي يجسد أكثر من أي تظاهرة طائفية أخرى المستوى المنحط للوعي الطائفي اللبناني. قد (ونقول: قد) يقتل امرؤ لأنه مقتنع أنه

يدافع عن قضية عادلة أو مصير شعب أو طائفة، لكن كيف يبرر النهّاب نهبه، وبخاصة عندما ينهب لجيبه؟! هنا أيضاً لسنا إزاء مسألة أخلاقية البتة. والنهابون، في الأصل، انخرطوا في القتال دفاعاً عن فكرة أو قضية. ولكن ما إن انفتح باب للنهب حتى اندفعوا منه نحو «غنائم الحرب». كيف هذا الانتقال من الدفاع عن شرف ما، عن قيم ما، عن مُثُل ما، إلى انتهاكها؟

النهّاب «السياسي» ليس سياسياً، إنه دون مستوى السياسة. دون بلوغ مستوى وعي سياسي معين، وبالتحديد وعي سياسي قومي برجوازي، أي وعي سياسي يدرك المرء من خلاله أنه عضو في مجتمع وأنه مسؤول عن هذا المجتمع، يدرك ما معنى الحق العام، حق الآخرين ـ دون هذا المستوى لا يمكن المرء ممارسة السياسة بمعناها الحديث، وبالتالي إما أن يبقى في حالة عزوف سلبي أو يتحول إلى نهاب كاسر. ويبقى في كلا الحالين دون السياسة. فالشرط الأول للسياسة هو العضوية في المجتمع. في محاولة لتبرير النهب، قيل، تارة، إن النهابين يعبّرون عن حقد طبقي، وقيل، تارة أخرى، إن النهابين ناس طيبون ولكن يفتقرون إلى الوعي. ولكن: الحقد الطبقي الواعي السليم المتحضر يعيد للمجتمع كله ما استحوذت عليه قلة طبقية محتكرة، ولا يسمح للنهابين الأفراد أن ينهبوا لصالحهم. من هنا لم يتحدث تاريخ الثورة البولشفية ولا تاريخ الثورة الصينية، حيث الحقد الطبقي (لا الطائفي) مشحوذ والوعي الطبقي نفاذ في آن معاً، عن أعمال نهب أو تدمير أو إحراق، بل تحدّث فقط عن أعمال مصادرة باسم المجتمع ولصالحه. أعمال النهب والإحراق والتدمير قام بها الرجعيون أعداء الثورة وأعداء الشعب فقط. هذا ما يتحدث عنه تاريخ الثورتين الروسية والصينية. لقد كان الجيش الأحمر الصيني حامي أملاك الشعب (لا الإقطاعيين ولا الكومبرادور، بالطبع) والمدافع الأمين عنها، في حين كانت جيوش شيانغ كاي شك هي النهابة، الأمر الذي ساهم في إفلاسها السياسي وانحلالها وسقوطها في النهاية. ثم هذا النهب الذي شهدناه، خلال هذه الحرب الطائفية، هل تناول الأغنياء، أم المتوسطين أم الفقراء؟! وبكلمة: هل كان المقصود الأشياء المنهوبة أم الأشخاص المنهوبين؟! في الحالة الأولى نحن إزاء أعمال لصوصية، وفي الحالة الثانية نحن إزاء سياسة طبقية، إذا دخلت «المنهوبات» في خزانة المجتمع، من خلال ثورة تقلب المجتمع القائم.

النهابون أناس طيبون بسطاء ولكن يفتقرون إلى الوعي. ماذا يعني هذا القول؟! كتلة الأمة طيبة وآدمية. ولكن ماذا تفيد هذه الطيبة التقليدية الساذجة، إذا كانت تفتقر إلى الاندماج والتضامن وروح المسؤولية الجماعية التي جاء بها التطور المجتمعي الحديث البرجوازي؟ في المجتمع التقليدي، والريفي بخاصة، العقلانية

الحديثة غائبة وتشكل العائلة (لا الأمة) المحور الذي يدور حوله ومعه الأفراد. هنا، من وعي كهذا، صدرت أعمال النهب. النهابون ليسوا، من الزاوية الأخلاقية، أشراراً في مجموعهم، بل فقط هم أناس دون مستوى الإنسان القومي الحديث، دون السياسة، دون القومية، دون المواطنية. عندما يفسر النهب بالافتقار إلى الوعي لدى البسطاء، نجيب: وماذا يبقى من الثورية والوطنية إذا غاب الوعي؟ والواقع أن غياب الوعي لدى الناس البسطاء هو خير دليل على غيابه لدى الناس غير البسطاء، أي لدى الزعماء والمنظِّرين والقادة: حقيقة حركة سياسيةٍ ما نجدها لدى أعضائها البسطاء قبل أن نجدها لدى الزعماء. هنا الصورة الحقيقية للحركة، بلا رتوش، بلا رياء، بلا تدليس. هذا ما تعلمه التجربة التاريخية الفييتنامية، وكذلك التجربة التاريخية العربية، وبخاصة في الحرب الطائفية في لبنان.

عوامل وعناصر ميزان القوى اللبناني:

لماذا ميزان القوى العسكري ـ القتالي المحلي (أي من دون العامل العربي) لم يكن في صالح الصف الإسلامي ـ الوطني؟ لماذا في الوقت الذي هو الأكثر عدداً، الأوفر سلاحاً، الأقدر مالاً (الدعم العربي بالمال والأسلحة، وبخاصة المقاومة الفلسطينية)؟! الإجابة عن هذا السؤال تكون أوضح وأكثر تحديداً إذا أجبنا، أيضاً، عن السؤال التالي: لماذا ليس لدى المسلمين أحزاب عصرية (سواء برجوازية أو اشتراكية) أولاً، ومنغرزة في متن المجتمع ومؤطرة إياه ثانياً؟

لنقل، بادئ ذي بدء، إنه ليس لدينا أي وهم حول الوضع الثقافي والايديولوجي والسياسي الماروني: حالة التأخر التي تعيشها الكتلة الشعبية المارونية، وبخاصة خارج منطقة المتن، تذكّر بحالة التأخر التي تعيشها الكتلة الشعبية الإسلامية، فهما خاضعتان، وإن بنسبة متفاوتة، إلى هيمنة تقليد ذي ملامح شرقية مشتركة (إسلامية ومسيحية شرقية). التباين في وجهة ومستوى كل من الموارنة والسنة (المدنيين بالطبع) قائم بشكل رئيسي في قطاع الإنتيليجنسيا والنخبة: بسبب ردود الفعل السلبية على الهيمنة الغربية، كانت قدرة الإنتيليجنسيا والنخبة الإسلامية على استيعاب عناصر الثقافة البرجوازية (الغربية بالطبع) محدودة بشكل ملحوظ. بسبب ردود الفعل غير السلبية على الهيمنة الغربية (لأن الغرب «مسيحي» أولاً، ولعب دور الحامي للأقليات ثانياً)، كانت قدرة الإنتيليجنسيا والنخبة المسيحية على استيعاب عناصر الثقافة البرجوازية أكبر بشكل ملحوظ من قدرة نظيرتها الإسلامية. ولكن ينبغي التدقيق: قدرة الإنتيليجنسيا المارونية بخاصة (والمسيحية بعامة) على استيعاب الثقافة البرجوازية الغربية تبقى مرتبكة ومثلومة: الشعور الأقلوي بالانفصال

عن باقي الأمة العربية، وبالتالي هيمنة ايديولوجيا سياسية محافظة، يحدان من تمثلها العنصرين الديمقراطي والعقلاني في الثقافة البرجوازية الغربية، الأمر الذي يصعب امتلاكها وعياً إجمالياً مطابقاً أو مناسباً. و«المطبخ الايديولوجي» للكسليك يقدم مثالاً واضحاً على الاستلاب الأقلوي وعلى قصور واضح عن اللحاق بتطور الفكر المسيحي الغربي (حتى الذي يرعاه الفاتيكان) واستيعابه، وبالتالي العجز عن استخدام العناصر الإيجابية والمتقدمة المكتسبة من الثقافة الغربية استخداماً مناسباً ومتفقاً مع حاجات لا تطور الأمة العربية فقط، بل أيضاً حاجات التطور المسيحي اللبناني عموماً والماروني خصوصاً.

بعد هذا الاستطراد نعود إلى الإجابة عن السؤال: لماذا ليس لدى المسلمين في لبنان أحزاب عصرية منغرزة في متن المجتمع؟

روح الرعوية، الثاوية في قلب الايديولوجيا الإسلامية السائدة، بعيدة عن الفكرة والممارسة الحزبية المعاصرة، التي هي تظاهرة فرعية من تظاهرات روح المواطنية، التي تدفع إلى / بل التي تفرض الإسهام الإيجابي في السياسة، لا مجرد الموافقة السلبية في حالة الرضى، ولا العزوف في حالة الإنكار. والروح الرعوية التي تسهل إرساء الاستبداد والفساد، لا تلبث أن تدفع إلى نهج الخلاص الفردي، الأمر الذي يؤدي في النتيجة إلى ضرب من التفتيت والتذرير للمجتمع. لا شك في أن في أساس الحياة السياسية الحديثة والمفاهيم والممارسات الحزبية المعاصرة، بالإضافة إلى العقلية المواطنية، عناصر أخرى مادية وايديولوجية، غير أن عقلية أو روح المواطنية تشكل عنصراً لا بد منه لبناء حياة سياسية وحزبية حديثة. والواقع أن الافتقار إلى العقلية المواطنية هذه هو الذي «يعيد إنتاج» الأنماط السياسية الرعوية التقليدية في إطارات حزبية ذات طلاء عصري. ولعل الموقف من الانتخابات النيابية يشكل المثال البارز الملموس على الممارسة الرعوية لحق الانتخاب: ذهاب الفرد إلى صندوق الانتخاب ليس، إجمالاً، حقاً من حقوق، أو واجباً من واجبات، المواطنة، بل هو أشبه بخدمة تؤدى لمرشح، لذا لا تلعب دوراً رئيسياً في الخيار مسألة الرأي السياسي والنزاهة الشخصية للمرشح، بل اعتبارات تقليدية (روابط: العائلة، العشيرة، الصداقة، الحارة، البلدة) أو اعتبارات الفائدة الشخصية المباشرة (رشوة، وعد ضمني أو صريح بوظيفة أو صفقة، الخ.). أضف إلى ذلك، أن هذا «الرعية»، بعد أن يؤدي «خدمته الانتخابية» للمرشح، يعتبر أن مهمته قد انتهت بعد إسقاط ورقة الانتخاب، فلا يكلف نفسه عناء مراقبة أعمال أو اتجاهات من انتخب ولا الضغط عليه في هذا الاتجاه أو ذاك، بل يعتبر أنه قد أدى خدمة لواحد من «أولي الأمر» وكفى. من هنا تكرار انتخاب بعض ذوي المرتكزات التقليدية الراسخة،

بصرف النظر عن تقلباتهم، تكويعاتهم، أخطائهم، وبصرف النظر عن الشكوك التي تثور حول نزاهتهم السياسية أو ذمتهم الأخلاقية. وبكلمة: غياب الأحزاب الحديثة عن الجماعات الإسلامية يشكل نقطة الضعف المركزية في قدراتها السياسية والقتالية.

تذرير الجماعة الإسلامية المزدوج (**الأول** هو الانشقاق المذهبي: سنة، شيعة، دروز. **الثاني** هو التفتت المحلوي، الحاراتي أحياناً، وساهمت في خلقه عوامل أخرى غير التي ذكرنا أعلاه) جعل وعيها أدنى مستوى حتى من الوعي الطائفي الإسلامي العام، أي إننا إزاء قصور الوعي الطائفي للجماعات الإسلامية حتى عن التطابق مع حاجاتها كطائفة، بله حاجاتها كجزء من كيان قومي واحد، يشكل المسيحيون جزءاً لا يتجزأ منه. على العكس من ذلك الموارنة: يقيناً إن وعيهم مستلب أقلوياً في رؤيتهم للعلاقة مع الجماعات الإسلامية، ولكنهم يملكون وعياً طائفياً مناسباً (بافتراض أن الوعي الطائفي يمكن أن يكون مناسباً)، أي يملكون وعياً بمصالحهم كجماعة أولاً، ويعون من زاوية معينة المقتضيات التي تفرضها هذه المصالح ثانياً.

تظاهرة التفتت في الجماعة الإسلامية (ويكمن في قاعها تقليد قبلي ـ بدوي ما قبل إسلامي، فضلاً عن شروط جغرافية معينة مقترنة ببدائية وسائل الإنتاج)، التي تعكس فقط ضرباً من الانتماء السلبي للجماعة، تظاهرة أكثر من جلية في لبنان: لا شك في أن غياب أحزاب إسلامية عصرية على صعيد يغطي لبنان كله يعطي صورة واضحة ووافية عن هذا التفتت، لكن التفتت يهبط حتى القاع التقليدي: لا زعامة سنية واحدة في لبنان، بل لا زعامة سنية واحدة لبيروت بل زعيمات تنشعب إلى مستوى مخترات الأحياء، إلخ. في طرابلس عدّ المراقبون حوالى أربعين جماعة وعصبة وتنظيم محلي سياسي أو شبه سياسي. حتى الحركة الناصرية اللبنانية لم تنجُ من تظاهرة التذرير التقليدية. التذرير التنظيمي على مستوى المحافظات والمدن والأحياء والعوائل والعشائر، إلخ.، إذا كان حصيلة وعي محلوي قاصر بالطبع، إلا أنه في الوقت نفسه يعمل على تثبيت هذه «المحلوية» التي تبقى قاصرة عن القومي والعصري في آن، مهما تشبثت، بكلامها ونياتها، بأفق وطني وقومي وعصري. تظاهرة التفتت الإسلامية، وفي مقابلها تظاهرة التكتل والاندماج المارونية، كانتا عاملين رئيسيين في جعل ميزان القوى اللبناني المحلي لغير صالح الجماعات الإسلامية التي دخلت الحلبة بلا قيادة مركزية، وبالتالي، بلا فاعلية مناسبة وموازنة للعدة والعدد المتوفرين لها: مثلاً (ومرة أخرى نأخذه من طرابلس) رغم التخلف الزغرتاوي الشديد، ورغم أن زغرتا توازي حياً من أحياء طرابلس، ورغم أن السلاح الذي في طرابلس يزيد عن ضعفي الأسلحة التي لدى الجانب الزغرتاوي: «جيش التحرير الزغرتاوي» كعى القوى المسلحة الطرابلسية المذررة الفاقدة للقيادة المركزية.

بالإضافة إلى تظاهرة التفتت والتذرير، لوحظت تظاهرتان أخريان، التظاهرة **الأولى** هي ضعف أو محدودية المشاركة في المعركة، سواء مالياً أو قتالياً، من قبل الجماعات الإسلامية، كما أن نسبة المقاتلين فعلياً إلى المسلحين كانت صغيرة: تشكيل سياسي في طرابلس وزع حوالى ألف بندقية على من تصورهم مؤيديه أو محازبيه. من هؤلاء الألف لم ينخرط على نحو منتظم في الحومة سوى حوالى المائة. هنا نجد أنفسنا مرة أخرى أمام التذرير البدائي المتمثل بنهج الخلاص الفردي: التسعماية علقوا بنادقهم في البيت حماية (وأحياناً زينة) للنفس وللعائلة.

التظاهرة **الثانية** هي ضعف التنظيم أو قل التنظيم المخربط: خلافاً للتصورات الرائجة، التنظيم ليس مسألة تقنية ولا مسألة قوة وقسر، بل هو مسألة سياسية - ثقافية من الطراز الأول. عندما يقال، بحق، إن الفلاح التقليدي عصيّ على التنظيم، فهذه مجرد إشارة إلى عجز العقلية التقليدية عن إنجاز عملية تنظيم حديثة (ومن هنا تأكيد الماركسية على قيادة البروليتاريا (الفلاحين)، البروليتاريا التي تعلمت التنظيم والانضباط لا في المجتمع الصناعي فحسب، بل في المصنع أيضاً). إن قدراً مناسباً من الوعي، وبالتالي قدراً مناسباً من التطور الايديولوجي البرجوازي، هو الذي يهب الفرد إمكانية العمل المنظم مع الآخرين في فريق. القدرة على العمل المتسق المتواصل في فريق، ثم عمل الفرق متعاونة في وحدة أكبر، إلخ.، هي محك حداثة العمل التنظيمي. على هذا الصعيد، عمل الجماعات الإسلامية وأطرها كان مخربطاً. وبالطبع، كان لهذا تأثيره على القتال ونتائجه.

ماذا عن الصف الماروني خصوصاً، والصف المسيحي عموماً؟!

ثمة وقائع لا جدال حولها: الكتلة أو الأكثرية المارونية مؤطرة في/أو مرتبطة بأحزاب محدودة العدد (حزب الكتائب يصبح التنظيم المحوري) بعضها أكثر «حداثة»، وبعضها الآخر أقل تقليدية من أحزاب وهيئات وتنظيمات الجماعات الإسلامية، وبالتالي فإن الصف الماروني يملك شبه قيادة مركزية ويتوفر على تلاحم معين. وبالنتيجة فإن مساهمة أعضائه في المعركة كانت أوسع وكفايتهم التنظيمية كانت أعلى. والواقع أننا عندما نتحدث عن حداثة مارونية، فإننا نعني كما ذكرنا قبلاً، شبه حداثة فحسب. لنأخذ حالة الفصيل السياسي الماروني المركزي الأكثر حداثة، الكتائب: نزوعها السياسي المحافظ، الغلاف الديني شبه الشرقي لمنطقها، المسبقات الأقلوية في ايديولوجياها، تحِدّ وتثلم حداثتها. من هنا كانت نوابض «الحداثة» المارونية خليطاً من عوامل تقليدية ساكنة وأخرى عصرية دينامية: العوامل الساكنة التقليدية تتمثل في التراص الأقلوي المعهود، في كون الموارنة قوم جبلي، في

الخوف الحاد الذي يتملكهم. العوامل الدينامية تتمثل أساساً في عناصر الثقافة البرجوازية التي دخلت الفكر والايديولوجيا المارونيين. هنا، في هذه النقطة بالذات، كما قلنا من قبل، نجد الفارق بين الجماعتين المسيحية والإسلامية: نسبة التعليم والمتعلمين لدى المسلمين السنة ليست أدنى بكثير من النسبة لدى المسيحيين، وتعود المسألة، في التحليل الأخير، إلى واقع أن وزن العنصر البرجوازي الليبرالي في فكر وايديولوجيا الجماعات الإسلامية أضعف بكثير مما هو لدى الجماعات المسيحية.

حرب طائفية أم تقدمية وعلمانية؟(*)

طوال هذه الحرب، اتخذت موقفاً متفرداً، مميزاً، يختلف عن مواقف معظم الفصائل الوطنية والتقدمية العربية، بدلاً من المشاركة في الحرب الطائفية أو تبريرها، إدانتها والعمل لوقفها. لماذا هذا الموقف، في الوقت الذي أشارك فيه تلك الفصائل طموحاتها وأهدافها القومية العربية والتقدمية العريضة؟ لماذا هذا الموقف، في الوقت الذي تفصح فيه القوى السياسية المارونية بخاصة عن نزوع انعزالي ومعادٍ للعرب أولاً، وممارسة طائفية مباشرة متوترة ثانياً، نزوع وممارسة يناقضان نزوعاتي وممارساتي وأهدافي القومية العربية؟

لو أن الشعور هو الذي يوجّه تصرفي السياسي، لو أنني أسطّح الواقع وأقطعه عن بعده التاريخي، لو أنني أرى إلى الأشياء بمنظار الأسود والأبيض فقط، لو أنني أحوّل رغباتي إلى وقائع ـ لو فعلت كل ذلك أو بعضه لانزلقت إلى الاشتراك في الحرب أو، على الأقل، تبريرها. لكن، لأنني أتخذ موقفاً قومياً عربياً حديثاً منسجماً (وبالتالي، علمانياً)، ولأنني أملك وعياً أزعم أنه بلغ درجة مناسبة في المطابقة، اتخذت هذا الموقف: إدانة الحرب بوصفها حرباً طائفية والنضال في سبيل إيقافها.

قبل أن نتحدث عن المبررات الايديولوجية والسياسية والاعتبارات التكتيكية التي تسند وتسوغ موقفي من هذه الحرب، أرى من المفيد الإجابة، وإن باقتضاب، عن السؤال التالي: كيف ولماذا أيدت أو انخرطت في هذه الحرب قوى سياسية نزيهة وصادقة، ذاتياً على الأقل، في نزوعها القومي العربي أو التقدمي؟

ثمة أسباب عديدة، سأقصر حديثي على ثلاثة رئيسية:

أ ـ افتقار تلك القوى إلى وعي مناسب بمشكلة الأقليات: في تقويمها مشكلة الأقليات (هذا إذا اعتبرتها مشكلة)، تبتعد عن التحليل التاريخي أولاً، تهمل

(*) كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦.

المنظورات الايديولوجية والسياسية (العلمانية ـ الديمقراطية) الضرورية لإطلاق عملية دمج الأقليات قومياً في المصهر الأكثري ثانياً، تكتفي أخيراً، ومن دون أن تناضل لتهيئة شروط عملية الدمج، بمحاكمة وإدانة الأقليات من خلال توجسها من الأكثرية وموقفها السلبي إلى هذا الحد أو ذاك من الطموحات والآمال الأكثروية، وبالتالي، القومية.

ب ـ منظورات تلك القوى في تقييم مسائل الثورة العربية وطبيعة الحركات السياسية لا تزال منظورات سياسوية (Politiciste) لا تذهب إلى القاع الايديولوجي ـ الاجتماعي ـ التاريخي، وهذا ما أعجزها، بالنتيجة، عن التقاط التناقض بين ثورية تقدمية سياسوية ومحافظة ايديولوجية ـ اجتماعية، هذا التناقض يخلق تعارضاً بين أهداف تلك الحركات ومناهجها، بين نياتها الذاتية وتصرفها الموضوعي: النزعة القومية التقليدية أو شبه التقليدوية أو التقليدوية الجديدة، بنبذها العلمانية، عاجزة عن تجاوز الواقع الطائفي، ومنزلقة في النهاية إلى ضرب من طائفية ضمنية، أكثروية، مضادة فحسب للطائفية الأقلوية. نحن لا ننكر على القومية التقليدوية الجديدة أنها «تفكر» (والأصح: «تشعر»)، مخلصة، قومياً، بيد أنها تتصرف، لافتقارها إلى وعي قويم علماني، طائفياً.

في تبرير انجرارها إلى/أو انخراطها في الحرب الطائفية، «الحركة الوطنية اللبنانية» تنكر على هذه الحرب كونها حرباً طائفية، ما دام ثمة «مسيحيون وطنيون» يدعمونها أو يقاتلون في صفوفها هي أو صفوف المقاومة الفلسطينية، وما دام العدو الذي يقاتلونه ليس المسيحيين، بل «الأحزاب اليمينية الانعزالية» المسيحية. هذه الحجة تُسقط الاعتبارات والوقائع التالية:

١ ـ في جانب من الخندق تقف الأكثرية الساحقة من المسلمين، وفي الجانب الآخر الأكثرية الساحقة من المسيحيين. ولو أن الأوراق المذهبية قد اختلطت في هذه الحرب ولو بحدود ٥ بالمئة لكان ثمة بعض مبرر، يبقى واهياً بالطبع، للتشكيك في الطبيعة الطائفية للحرب، لكن «الحركة الوطنية اللبنانية» لا تضم من «مسيحيين وطنيين» سوى أقل من ١ بالألف من عموم المسيحيين.

٢ ـ حتى رشة الملح هذه من المسيحيين معتبرة «مسلمة سياسياً» من قبل الكتلة المسيحية.

٣ ـ «الأحزاب اليمينية الانعزالية» تملك، شئنا أم أبينا، صفة تمثيلية لدى المسيحيين.

هذه الوقائع العنيدة ترغم على تقديم حجج وتعليلات أخرى: على رغم ذلك، تبقى هذه الحرب، من الجانب الإسلامي ـ الوطني، حرباً قومية عربية ضد الانعزالية أولاً، طبقية ضد ذوي امتيازات ثانياً، تقدمية ضد محافظة أقلوية ثالثاً، دفاعية ومفروضة من قبل الموارنة على المسلمين رابعاً، وطنية ضد الحل السلمي ـ التصفوي، خامساً.

أولاً: حرب قومية عربية ضد الانعزالية؟!

في هذا السياق، وفي ضوء المبادئ والوقائع التي أسلفنا، يتبين أن وصف القوى السياسية المارونية بالانعزالية هو من قبيل التوتولوجيا: نعم، الموارنة، بما هم قوم جبلي ومضطهد تاريخياً ومقتلع قومياً بتأثير الصدمة الغربية، انعزاليون، بل ثمة قطاع غير صغير منهم تركبه عقدة استعلاء على العرب ويكنّ نزعة عداء لهم (Anti-arabisme). ولكن عندما نرى كتل الطوائف المسيحية الأخرى في لبنان، على رغم توجساتها من/ وتحفظاتها على الموارنة، تقترب من الموقف الماروني وتعاني شعوراً بالخوف والانكماش، بل عندما نرى الكتل المسيحية خارج لبنان مأزومة بسبب الحرب الطائفية في لبنان ومتعاطفة إجمالاً مع القوى المسيحية المقاتلة ـ عند هذا كله يغدو الاكتفاء بوصف الانعزالية وتحويله إلى شتيمة لغواً لا يفيد لا في طرح مناسب للمشكلة ولا في تصور مخرج صحيح لها. إن نعت «الانعزالية» في السياق الذي يدرج فيه، ينطوي على تجاهل مشكلة «الأقليات».

لكي تغدو الحرب ضد «الانعزالية» (إذا افترضنا، وهذا غير مرجح، أن لا بد من الحرب) مشروعة ومفيدة قومياً ودافعة للتقدم، ينبغي أن تشكل الحركة المناهضة لها نقيضها الديالكتي من جهة، وبالتالي، أن ترسم منظورات تفقد النزعة الانعزالية مبررها وشرعيتها وشروط وجودها وتفتح طريقاً يؤدي إلى تصفيتها وتجاوزها من جهة أخرى: حشر «الانعزالية» وهي التي نشأت تاريخياً ودعمت جغرافياً، في طريق مسدود، لن يؤدي بها إلا إلى مزيد من «الانعزالوية».

والحال أن لا الحركة المناهضة للانعزالية في لبنان نقيضة ديالكتية (بل هي مجرد عدو تقليدي)، ولا السياق الذي اندرجت في إطاره الحرب سياق قومي عربي أصيل أو حديث، بله وحدوي: لا شك في أن القاع الإسلامي ـ العربي للحركة المناهضة للانعزالية يهبها ضرباً من شعور بأنها جزء لا يتجزأ من هذا الشعب العربي الكبير والوطن العربي الكبير، لكن كل ما عدا ذلك يحتاج إلى تدقيق وتمحيص، وبخاصة التوجهات العميقة للفروع الثلاثة للحركة المناهضة للانعزالية:

- **الفرع الأول**، الشارع السني بوجه عام والنخبة السنية التقليدية بوجه خاص، يملك وعياً أقوامياً عربياً (أي: ما قبل قومي - ودون قومي)، كما أنه واقع، بسبب معاناته شعوراً حاداً بالغبن، في شراك طائفية، ضمنية تارة ومباشرة تارة أخرى، مضادة. أضف إلى ذلك أنه، أولاً، لا يخوض، كما في الزمن الناصري، معركة مندرجة في سياق قومي عربي شامل. وهو، ثانياً، على رغم نزوعه العروبي، لا يتطلع، لأسباب متعددة، لا في الراهن ولا في مستقبل منظور، إلى مشروع وحدوي.

- **الفرع الثاني**، الحركة الوطنية، وهو بالأحرى، إذا استثنينا الناصريين والبعثيين، ذو طابع إقليموي: هذه الحركة، وهي تجمّع سياسي متعدد المشارب الايديولوجية والسياسية، ليست حركة عربية ذات وعي بالخصوصية اللبنانية، بل هي حركة لبنانية منفتحة عربياً: في منظوراتها، الوحدة العربية غائبة أو تكاد، والمشروع الوحدوي مستبعد.

- **الفرع الثالث**: القوى المسلحة الفلسطينية، وهي أسنان الحركة المناهضة للانعزالية، إقليموية ذاتياً وموضوعياً.

من هذه الزاوية، الصراع القائم ذو طبيعة ركودية أو دورانية، أي إنه مشاجرة، خناقة (Conflit)، وليس ذا طبيعة مستقبلية، صعودية، أي ليس مناقضة (Contradiction).

ثانياً: حرب طبقية ضد ذوي الامتيازات؟

لا جدال في أن الطوائف المسيحية في لبنان تنعم، بوجه عام، بظروف معيشية وتحتل مواقع اقتصادية أفضل من ظروف ومواقع الطوائف الإسلامية. لكن، هل نحن إزاء امتيازات أم وضع ممتاز؟ أي هل نحن إزاء أوضاع طبقية استغلالية تذكر بتلك التي تمتعت بها نبالة الأرض في المجتمعات الإقطاعية أو التي تمتعت وتتمتع بها البرجوازية في المجتمعات الرأسمالية، أم أننا بالأحرى إزاء أوضاع ممتازة نشأت تاريخياً، وبالتالي، لن تزول، وإن تغيرت الأنظمة الاجتماعية، إلا تاريخياً؟[1].

---

(١) رغم المجهود المنهجي المستند إلى خطط تنمية جدية وضعت في مقدمة أهدافها اختزال التفاوت بين الأقاليم والجمهوريات اليوغسلافية، لوحظ أن التفاوت، خلال عشرين عاماً (١٩٤٧ - ١٩٦٦) بقي هو حيناً أو زاد حيناً آخر بين متوسط الدخل الفردي في الأقاليم الأقل تطوراً والأقاليم الأكثر تطوراً. في العام ١٩٤٧، متوسط الدخل الفردي في «كوزمت» Kosmet كان ٤٣٦ ديناراً سلوفينياً وفي Slovenie كان ١٤٠٧. في العام ١٩٦٦، في الأولى كان ٨٦١، في الثانية كان ٣٣٧٣، أي أن الفارق، في العام ١٩٤٧، كان أكثر من ثلاثة أضعاف، فأصبح، في العام ١٩٦٦، أكثر من خمسة أضعاف. انظر:

Encyclopedia Universalis, vol. 16, p. 1043.

من سائر البلدان الشرقية التابعة للإمبراطورية العثمانية كان جبل لبنان (وليس لبنان الكبير) البقعة العربية التي أصابت تقدماً ما، مُهّد له خلال القرون: ١٦ و١٧ و١٨ وتجلى للعيان في القرنين ١٩ و٢٠ على الصعد الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية: الصدمة (l'impact) (ولنقل: الاحتكاك) الغربية، وموقف الطوائف المسيحية الإيجابي منها، هيأ لضرب من البرجزة أصابت نخب وإنتيليجنسيات الطوائف المسيحية، هيأت الظروف الذاتية والموضوعية لنشوء هذا الوضع الممتاز. في حين أن الطوائف الإسلامية في البقاع التي ستكوّن في ما بعد لبنان الكبير (وفي عموم بلاد الشام) عدا كمشة من النخبة السنية في المدن، بقيت، أساساً بسبب من ردود فعلها السلبية ضد الصدمة الغربية، مخثرة في قوالب المجتمع التقليدي ما قبل البرجوازي.

فضلاً عن ذلك، فإن هذا الوضع الممتاز الذي نشأ تاريخياً جد بعيد عما يمكن تسميته «الطائفة ـ الطبقة» أو «الطوائف ـ الطبقة»، والأسباب هي:

١ ـ دلت الاستقصاءات أن العمال المسيحيين في ضاحية بيروت الشرقية يشكلون ٤٥ بالمئة من مجموع العمال، إلا أن نسبة المؤهلين منهم أعلى منها في صفوف الطوائف الإسلامية.

٢ ـ لعل الموارنة الذين يحتلون المكانة الراجحة على الصعيد السياسي في الصف المسيحي، يحتلون المرتبة الثالثة، بعد الروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس، على الصعيد الاقتصادي.

٣ ـ ثمة تفاوت ملحوظ في تقدم جبل لبنان: المتن هو البقعة الأكثر تقدماً، وذلك لأنه منتجع وامتداد بيروت، مركز المتروبول الكولونيالي. البقاع المارونية الأخرى تذكر بـ/ وتقترب من، معاشياً وايديولوجياً، كلما أوغلنا شمالاً وجنوباً، أوضاع الطوائف الإسلامية. البقاع الدرزية من الجبل بقيت، كما سنرى في مناسبة أخرى، معزولة في حدود ملحوظة عن رياح التغيير وشبه مخثرة في نمط حياتها التقليدي.

٤ ـ في هذه الحرب الطائفية، حرب ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، كان من الجلي أن الكتلة الشعبية المارونية، الأكثر تشبعاً بالايديولوجيا الطائفية، هي الأكثر تطرفاً والأكثر انخراطاً، في حين أن البرجوازية المارونية، بجميع فروعها الكومبرادورية والمصرفية والصناعية، كانت في مواقف معتدلة: شأن القوم المسيحي كله، كانت خائفة إلا أنها لم تكن مع الحرب، والقطاع الأجرأ منها، متمثلاً بريمون إده، كان ضد الحرب.

٥ ـ تحرك الطائفة السنية، المنعمة بالأوضاع المميزة للمدن في بلد متخلف يشهد تنمية مختلة وغير متوازنة، إنما جاء فقط بدافع من شعور حاد بالغبن الطائفي وبالاستلاب القومي.

٦ ـ الصراع كان، من حيث الأساس، بين الطائفتين الأكثر فاعلية والأكثر تميزاً (الموارنة والسنة)، في حين أن كتلة (أي الأكثرية الساحقة) الطائفة الأقل حظوة والأدنى في السلم المعاشي، الطائفة الشيعية، بقيت خارج المعركة. نعم، إن الأخيرة رفدت الحركة الوطنية والتنظيمات اليسارية بنسبة مرتفعة من عناصرها، إلا أن هذه العناصر فرافيط أو من «خارج السور» الطائفي، كما أنها نزلت إلى الساح مدفوعة، ذاتياً، باعتبارات غير طائفية.

٧ ـ إن نفوذ مختلف قطاعات البرجوازية اللبنانية على النخبة السياسية المسيحية ليس أكبر من نفوذها لدى النخبة السياسية الإسلامية، بل يمكن القول إن وزن الرأي العام المسيحي لدى نخبته السياسية أقوى بشكل ملحوظ من وزن الرأي العام الإسلامي لدى نخبته الإسلامية.

٨ ـ وأخيراً، فإن برنامج الحركة الوطنية الذي نشرته الصحف اللبنانية في ١٩/ ٨/ ١٩٧٥ لا ينطوي على مطالب تمس، من قريب أو بعيد، الأوضاع الممتازة التي تنعم بها الطوائف المسيحية.

ثالثاً: حرب تقدمية وعلمانية ضد محافظة طائفوية وأقلوية؟

لا جدال في أن الصف الإسلامي ينزع إلى تغيير ما ويطالب به، وفي أن الصف المسيحي، الماروني تحديداً، ينزع إلى الحفاظ على الوضع القائم ويدافع عنه. ومن الواضح أيضاً أن كتلة الإنتيليجنسيا المسيحية، ناهيك عن النخبة السياسية المارونية تبدي على، الصعيد السياسي، نزعة محافظة.

بيد أن هذه الحقيقة الواقعية على درجة مغرقة في العمومية بحيث تهبط بها، إذا أريد لها أن تكون أساساً لحسم الإشكالية، إلى توتولوجيا، أي إلى لغو. علينا، إذاً، الدخول في التفاصيل والتقاط دقاق المسألة، تفاصيل ودقاق تهيئ وتفتح لاستشراف حلول فعلية، جذرية ومستقبلية: فضلاً عن ضرورة تحليل المفارقة التي تجسدها كتلة الإنتيليجنسيا المسيحية، المتمثلة في الانفتاح الايديولوجي والاجتماعي المترافق مع المحافظة السياسية. يتعين أيضاً أن نتساءل ما إذا كان وعي الصف الإسلامي يوفر احتمالات جدية في أن تصب هذه الحرب في مجار تقدمية وعلمانية.

من الجانب الماروني، هذه الحرب، ببساطة وصراحة، مع تغير في التكتيك

تجلّى، في مرحلة ما بعد الوثيقة الدستورية، في تركيز النار على الفلسطينيين وفي مهادنة كلامية للمسلمين اللبنانيين، كانت حرب إعادة التوازن الطائفي أو الستاتيكو الطائفي الذي اختل مع دخول القوى الفلسطينية المسلحة الساحة السياسية اللبنانية كقوة حليفة للصف الإسلامي، إلى حالته المعتادة التي وجدت مذ قام «لبنان الكبير»، (بحسب مصطلح الصف الإسلامي). من هنا لسنا بحاجة إلى وقفة لمناقشة وتحليل موقف هذا الجانب، ما دام، بلا غمغمة، يعلن: نعم، نحن الأقليات نحارب للمحافظة على الوضع القائم.

من الجانب الإسلامي، مرت الحرب في مرحلتين، كانت الوثيقة الدستورية حداً فاصلاً بينهما: طوت الأولى وفتحت الثانية:

في المرحلة الأولى، كان الصف الإسلامي يطرح، ببساطة ووضوح، مطالبه: المسلمون، السنة تحديداً، مستلبون ومغبونون في آن، مستلبون على صعيد هويتهم القومية ومغبونون على صعيد حقوقهم السياسية. المطلوب تصفية هذا الاستلاب وإزالة هذا الغبن، وهذا يتحقق في المشاركة. هنا، نحن إزاء طائفية مغبونة، ولكن معتدلة وواقعية (واقعية محافظة، بالطبع)، من دون إضافات «ثورية»، من دون زركشات ايديولوجية ولا مزاعم تقدمية. هنا، أيضاً، نحن إزاء «أكثرية» تشعر أنها في وضع أقلوي، ولكنها لم تلتقط بعد أبعاد مسألة الأقليات ولا التصورات والمفاهيم اللازمة لحلها ديمقراطياً وإطلاق عملية الاندماج القومي. أحياناً، يسمع في الصف الإسلامي حديث عن إلغاء الطائفية السياسية، لكن العلمانية مرفوضة جملة وتفصيلاً وبلا نقاش، لذا لم تطرح جدياً في الساحة، في هذه المرحلة. والصف المسيحي يخاطب كطرف آخر والحوار معه ليس حواراً مع شقفتي أمة، إذ إنه ـ أي الصف الإسلامي ـ لا يزال، رغم تغيير المصطلحات والتسميات مخندقاً بالأحرى في مفهوم الملة الإسلامي، ولم ينتقل بعد انتقالاً واعياً منسجماً إلى مفهوم الأمة القومي والعلماني. الديمقراطية، مفهومة كممارسة رقمية ومحكومة بالايديولوجيا الدينية، تصبّ لصالح المسلمين في انتخابات مأمولة لرأس الدولة، مع ذلك لا بأس من مسايرة الصف الماروني وتطمينه بخصوص مراكز سياسية ومسائل دستورية معينة.

هذا كله يفسر، مع أسباب أخرى بالطبع، أولها الإعياء والشعور بلا جدوى الحرب، لماذا خرجت تقريباً كتلة الطائفة السنية من الحرب بعد إعلان الوثيقة الدستورية في شباط/ فبراير ١٩٧٦ التي سجلت، في رأيها مكاسب عادلة ومعتدلة لصالح الصف الإسلامي عموماً ولصالح السنة خصوصاً.

المرحلة الثانية من الحرب

بدءاً من آذار/مارس ١٩٧٦، دخلت الحرب مرحلة جديدة: الحزب التقدمي الاشتراكي الذي كان يشارك رمزياً في المرحلة السابقة، يلقي بثقله العسكري في الحرب. هنا، أصبحت «الحركة الوطنية» التي يقودها الطرف اللبناني الرئيسي فيها، في معمعان هذه الحرب، بالإضافة إلى البرنامج المرحلي الذي ذكرنا، أطلق شعاراً جديداً هو العلمانية، وأعلن أن لبنان أمام ١٧٨٩ جديدة، ستنجرّ خلال أسبوعين.

لسنا إزاء إنكار النيات الحسنة لدى الحركة الوطنية ولا التشكيك بنزاهتها. هدفنا محدود: تمحيص مطابقة الوعي للواقع، وبالتالي، تبيان أسباب التفارق بين الوسائل والمناهج وبين الأهداف.

لنقل، بادئ ذي بدء، إن لبنان الكبير، المصاب بتكسير مجتمعي صلبي، الذي تتراصف وتتعايش على أرضه بنى اجتماعية وسياسية وثقافية تنتمي إلى عصور مختلفة ـ هذا اللبنان بحاجة فعلاً، وقبل أي شيء آخر، إلى ١٧٨٩ لبنانية تحقق تحويلاً قومياً ديمقراطياً راديكالياً للمجتمع اللبناني: يصهره قومياً، يصفّي كل ما هو ممات ومفوّت فيه، يحدّث كل بناه، يعقلن ويعلمن ويوحد ايديولوجياته، يدفعه إلى العصر، وأخيراً يضعه في قلب الهم القومي العربي. هذا كله لا يماري فيه قومي عربي وتقدمي. لكن، لنمحص الوقائع:

الفروق بين الثورة الفرنسية والحرب اللبنانية

ثورة ١٧٨٩ الفرنسية، العظمى، العظيمة، البرجوازية التي دشنت العصر الحديث، كانت، أولاً حرباً بين طبقات لا بين طوائف، ثانياً، كانت حرباً بين البرجوازية التي تقود الأمة ضد النبالية الإقطاعية والإكليروس المتحالف معها (جزء مهم عددياً من الإكليروس الأدنى كان معها)، لم تكن حرباً بين البروتستانت والكاثوليك.

أين الحالة اللبنانية من هذه الواقعة: حرب ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ كانت حرباً بين مسلمين ومسيحيين، وإن المعتّرين من كل الطوائف، لا البرجوازيين، هم الذين كانوا وراء المتاريس. في هذه الحرب، لم يتوحد المعترون ضد المنعمين، بل ازدادت عمقاً وتوتراً أحقاد الأولين ضد بعضهم البعض، وازدادت إلى حدود بعيدة صعوبة بلورة صراعات طبقية.

ثم، ما دمنا بصدد المقارنة والمشابهة بين الثورة الفرنسية والحرب اللبنانية، وإذا كان لا بد من تصنيف طبقي للصفين اللبنانيين المحتربين، أي صف ينتمي بالأحرى إلى بنى وايديولوجيات برجوازية؟ وأي صف ينتمي بالأحرى إلى بنى وايديولوجيات

ما قبل برجوازية؟ لأن الايديولوجي والاجتماعي يحكمان في الحيز الأخير، السياسي، ولأن المعيار هنا هو البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وليس النزوع السياسي السياسوي، نستطيع القول إن الطائفة المارونية، ناهيك عن الطوائف المسيحية المدينية، تنتمي بالأحرى إلى العالم البرجوازي في حين أن الطوائف الإسلامية، مع تباين ناجم عن ريفية هذه أو مدينية تلك ودرجة تأثير العنصر اللاعقلاني والأخروي في ايديولوجيا كل منها، تنتمي بالأحرى إلى عالم ما قبل برجوازي.

في جبل لبنان، خلافاً للطائفة الدرزية، التي أعاق تطورها البرجوازي «التصخر» الدرزي (بحسب عبارة الأستاذ كمال جنبلاط)، انخرط الموارنة في سيرورة برجزة بتأثير ثلاثة عوامل: **الأول**، الصراعات «الطبقية» التي أصابت الإقطاع الماروني وهزت، بالنتيجة، الأطر التقليدية للموارنة وهيأت لخروجهم من تخثرهم التاريخي الشرقي: عامية لحفد ١٨٢٠. عامية انطلياس ١٨٢١، حركة طانيوس شاهين ١٨٥٩ .**الثاني**، المثاقفة المتقبلة مع الغرب. **الثالث**، تكوّن برجوازية كومبرادورية ميركانتيلية وصناعية (صناعة الحرير) مسيحية. لذا نستطيع القول: لو أن لبنان كان فعلاً أمام ١٧٨٩ لبنانية لكان مقدراً للصف المسيحي، ما دامت الثورية والتقدمية السياسية الحديثة مشروطة ومحددة بدرجة معينة من التطور البرجوازي في الحيزين الايديولوجي والاجتماعي، أن يكون الفاعل الثوري. بيد أن هذا الصف، وبخاصة الماروني، بقي قاصراً، هو أيضاً، عن هذا الفعل الثوري، وذلك لأن سيرورة البرجزة تلك بقيت مثلومة ومحدودة في آن: **أولاً**، مثلومة بسبب وضعها وايديولوجياها الأقلويين اللذين أعجزاها عن استيعاب كل العناصر الديمقراطية والقومية في التراث البرجوازي الغربي، فضلاً عن أنه وصل إليها عبر الأقنية الأكثر محافظة من المجتمع الغربي. **ثانياً**، محدودة، لأن العجز عن بناء الهياكل الاقتصادية لمجتمع حديث أبقى الكتلة الشعبية المارونية غير بعيدة عن إطار الايديولوجيا التقليدية المارونية (الشرقية ـ الجبلية).

تعويض أرجحية طائفية بأخرى؟!

إذا لم نكن أمام ١٧٨٩ لبنانية، أمام ماذا، إذاً؟ أهي موضوعياً على الأقل، محاولة عودة إلى ما قبل الأرجحية المارونية وتعويضها بأرجحية إسلامية، تلعب فيها «الحركة الوطنية اللبنانية»، ذات القاعدة الدرزية من حيث الأساس، الدور القيادي؟ «الحركة الوطنية» ترفض، بالطبع، تساؤلاً كهذا. ما دامت قد طرحت في المرحلة الثانية من الحرب شعار العلمانية السياسية، أي إلغاء الطائفية السياسية، وما دامت

قد طرحت «القفز من دولة الطوائف إلى دولة الشعب الواحد»[٢].

قبل أن نناقش التساؤل الذي طرحنا والعلمانية في الصيغة والسياق اللذين فيهما طرحت، نتساءل: هل من الممكن إعادة هذه الأقليات «الكبيرة» إلى وضع أقلوي، وفي أي إطار وفي أي ظرف؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، إلى أين تؤدي هذه المحاولة؟

هنا يلعب فقط شيء، تتجاهله السياسات الأفلاطونية، اسمه ميزان القوى أو نسبة القوى. فلنبدأ بالتاريخ: في القرنين ١٧ و١٨، كان جبل لبنان يعيش تحت كنف هيمنة درزية. إثر تطورات معينة في القرن ١٩ (التكاثر الديمغرافي والتقدم الاقتصادي اللذان أصابهما الموارنة) أخذت تتآكل الأرجحية الدرزية، ولعل تحول الأمير بشير الثاني إلى المسيحية كان، من زاوية معينة، تعبيراً عن هذا التحول الذي أصاب نسبة القوى تلك وتحولها التدريجي لصالح الموارنة. لا شك في أن السياسات الاستعمارية لعبت دوراً في التأثير على نسبة القوى تلك، لكن ينبغي ألا ننسى أن كلاً من الطوائف، عدا السنة، كان موضوعاً لدولة كبرى. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن التأثير من الخارج في ميزان القوى المحلي لا يمكن إلا أن يكون محدوداً في وزنه وفي مدته، الذي يبقى، في النهاية، العامل الفاصل، الحاسم والدائم.

خلال فترة الانتداب، بتأثير من العلاقات التاريخية بين فرنسا والموارنة والتصرف المتعاون للصف المسيحي، كانت السلطة عاملاً في تدعيم المواقع المارونية. بيد أن العامل الأكثر أهمية بكثير في تدعيم هذه المواقع، حيث واجه الموارنة في لبنان الكبير (وليس جبل لبنان) وزناً إسلامياً عددياً يعادل أو ينوف على عدد المسيحيين، كان التطور البرجوازي، الذي تسارع في إطار كولونيالي فدعم أكثر فأكثر مواقع المسيحيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعندما انجرّ لبنان إلى الاستقلال، اتجهت غالبية النخبة السنية، مدفوعة بقدر ما من اللبننة الممزوجة بواحدة من استحالات التقليد السني الخاص بوحدة الجماعة، وخلافاً لرغبة الكتلة الشعبية السنية، إلى تسوية مع القسم المعتدل من النخبة المارونية تمثلت في صيغة تعايش طائفي (الميثاق الوطني)، أقيم على أساسه بنيان معين للدولة اللبنانية، كان دوره في تأكيد الأرجحية السياسية المارونية وما تتطلبه من مراكز مفتاحية في الدولة أقل من الوزن الفعلي (السياسي، الاقتصادي، الثقافي وعند الحاجة، العسكري) الذي للصف المسيحي. وجاء برهان أول: أحداث ١٩٥٨، لم تغير شيئاً تقريباً في ميزان

(٢) من تصريح للأستاذ كمال جنبلاط، نشر في ٢٠/٣/١٩٧٦.

القوى، رغم الثقل العربي المادي والعسكري الذي ألقي في المعركة. وجاء البرهان الثاني في الحرب الطائفية ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، حيث انهارت الدولة اللبنانية، وتفكك الجيش اللبناني (لم يلبث الصف المسيحي أن أقام قوة عسكرية خاصة به)، ودخل عنصر عربي، المقاومة الفلسطينية، مثّل أكثر من ٨٠ بالمئة من القوى الإسلامية المقاتلة، فضلاً عن التمويل العربي الذي حمل عن الصف الإسلامي اللبناني كامل العبء الاقتصادي للحرب.

إذاً، في ظل ميزان القوى اللبناني، القائم على معطيات اقتصادية واجتماعية وثقافية، يصعب، بلهَ يستحيل، إذا أريد الحفاظ على الكيان اللبناني، إعادة هذه الأقليات الكبيرة إلى وضع أقلوي. وبالتالي فإن الاحتمال الراجح الذي تفرزه هذه المحاولة هو التقسيم الفعلي أو الرسمي سيّان (وليس في الواقع ما يدل على أنه لم يعد مطروحاً ولا ممكناً) الذي كان سيتم لولا العامل العربي. والخيار الوحيد، وهو (لا يزال غير وارد بالنسبة إلى الصف الإسلامي عموماً الذي يفتح لتحويل ميزان القوى، هو تذويب لبنان في وحدة أكبر، ذات أكثرية إسلامية عالية: مثلاً، دمج لبنان بسوريا. لكن، أي ثمن، باهظ، مادياً ومعنوياً، ستدفع الأكثرية لإرغام هذه الأقليات الكبيرة على العودة إلى وضع أقلوي؟ (كل وضع غير كامل العلمانية هو، بالضرورة، وضع أقلوي). وفي حالة كهذه، أي في حالة استمرار الإطار الايديولوجي التقليدوي والتقليدوي الجديد للقوم الأكثري، وما يفرز من تأثيرات سلبية على ميزان القوى، ألا تفرض نفسها صراعات طائفية طويلة قد تؤدي، بتضافر عوامل خارجية، إلى تفتت الأرض العربية على قدّ الطوائف؟

ماهية علمانية الحركة الوطنية

الآن: نتساءل: ما هي ماهية علمانية الحركة الوطنية؟ لماذا طرحت في سياق حرب ولم تطرح في سياق سياسي بعيد عن الصراع الطائفي؟ قبل الحرب، ماذا كانت تصورات أطراف الحركة حول الطائفية والعلمانية؟ هذه العلمانية التي يطالب بها، هل يمكن أن تخلق شعباً واحداً، وبالتالي، هل تشكل تجاوزاً للانقسام الطائفي أم إنها مجرد تسويغ وتبرير لطائفية أكثروية مضادة؟ هل هذه العلمانية هي علمانية ١٧٨٩، أو علمانية عصر الأنوار الذي كان رحم وحضن ثورة الـ ١٧٨٩؟

أ ـ في ما عدا الحزب السوري القومي الذي أولى المسألة الطائفية اهتماماً ملحوظاً، الحركة الوطنية اللبنانية كانت بعيدة عن التقاط جذورها، حجمها، كثافتها، أولويتها بله طابعها المفتاحي في الثورة الديمقراطية: الحزب التقدمي الاشتراكي لم يطرح، طيلة حياة سياسية نشيطة عمرها حوالى ربع قرن، مطلب

العلمنة، كان يشكو الطائفية ويكاد يسلّم، ضمنياً، باستحالة تخطّيها. الفرع الشيوعي، الغارق في تصورات طبقاوية، بسبب من رؤيته المتأوربة أو المسفيتة للمجتمع اللبناني كمجتمع برجوازي خالص أو يكاد، كان يتخذ إزاء المسألة الطائفية موقف التجاهل تارة أو يعتبرها ظاهرة فرعية مشتقة من الصراع الطبقي تارة أخرى، ويخنق الثورة الديمقراطية في أطر اقتصادوية. الفرع القومي العربي، الناصري، لا يأبه بالبعد التاريخي للمسألة الطائفية، لذا يرى إليها كمشكلة مصطنعة وطارئة من صنع الأجانب وأتباعهم، ويجد سبباً لازورار الأقليات عن الهدف القومي ورفضها الالتحام بالأمة، أي بالأكثرية، في المؤامرات الاستعمارية.

فقط في المرحلة الثانية تطرح «العلمانية» بقوة وتبرز بوصفها الشعار المركزي. وتعلو، من صفوف الحركة الوطنية، أصوات تدعو إلى علمانية كاملة وتتحدث بلهجة قومية عربية وراديكالية. وعندما تصدى تقليديون من ساسة ورجال دين، من السنة بوجه خاص ومن الشيعة أيضاً، لهذه الأصوات يجري ضبضبتها وتتبلور «علمانية» الحركة الوطنية في ثلاث مقولات:

١ ـ إلغاء الطائفية السياسية.

٢ ـ اعتبار الدين ركناً أساسياً للمجتمع.

٣ ـ وبالتالي، فرض التعليم الديني في المدارس وإعادة تأكيد هيمنة «التقليد السليم».

علمانية السطح السياسي، ما هي؟!

ب ـ أعلمانية هي هذه؟ لا بالتأكيد. إنما نموذج للانتقائوية (والأدق: التلفيقوية) (Eclectisme) في عملية الاستيراد الايديولوجي، التي برعنا بها، نحن العرب منذ القديم. عند الاحتكاك بالحضارة اليونانية، ألم نضع المنطق الأرسطي في خدمة الإيمان وعلم الكلام، ثم لم نلبث أن طردنا الفلسفة والشك من حياة مجتمعنا الفكرية؟!. وفي العصر الحديث، مع الاحتكاك بالغرب، ألم نحول الاشتراكية من فلسفة للإنسان الكلي إلى مجرد تنظيم اقتصادي للمجتمع، ثم إلى أداة لتبرير وإسناد الاستبداد الشرقي؟!. ألم يعلن كثير من الثوراويين (Révolutionnaristes) قبولهم بالجانب الاقتصادي في الماركسية (وهل لمنظومة فكرية وأداة ممارسة جوانب؟!)، ورفضهم جانبها الفلسفي والعلمي؟! وأخيراً، وليس آخراً، ألم يعلن الرئيس السادات دولة العلم والإيمان؟!

كيف يمكن هذه العلمانية أن تنجز عملية تناقضية ولا أحدّ، عملية تعتيق

وتحديث في آن: تديين المجتمع وعلمنة السياسة، تديين الكل والأصل وعلمنة الجزء والفرع، تديين العمارة (أي المجتمع) وعلمنة سطح العمارة (أي السياسة)؟!

نحن العرب لا نعطي اعتباراً للتطور التاريخي، من هنا لم نكلف أنفسنا عناء التساؤل عن التكون التاريخي للعلمانية في الغرب، واكتفينا، «حرصاً على الأصالة وظروفنا القومية وخصائصنا الحضارية»، باختزال العلمانية الشاملة إلى علمانية سياسية. واليوم، كما البارحة، عندما حولنا «العلمانية» إلى أداة في الصراعات الطائفية، توهمنا أننا قد حققنا، برفع يافطة العلمانية السياسية، ما حققه الغرب خلال خمسة قرون من الاختمارات والصراعات الفكرية والاجتماعية والسياسية.

في الغرب، تكونت العلمانية في غمار الصراعات التي أطلقت سيرورة تجديد المجتمع وقطعه عن العصور الوسطى. لذا فهي، بالأصل، حصيلة نظرة جمعت بين الدنيوية والعقلانية إلى الكون، الإنسان، المجتمع، الثقافة، إلخ.، وفي الحيز الأخير، السياسة. وهي أيضاً - أي العلمانية - حصيلة صراع الميول والبنى والايديولوجيا القومية البازغة ضد الميول والبنى والايديولوجيا ما قبل القومية الغاربة، كنسية أكانت أم إقطاعية. والدولة القومية الحديثة كانت تدفع بالعلمانية إلى السطح السياسي مع اختراقها وصياغتها سائر حيزات المجتمع ما تحت السياسية: الاجتماعية، الفكرية الايديولوجية.

هذا التناقض، المتمثل في إبقاء العلمانية على السطح السياسي للمجتمع، ليس التناقض الوحيد في التناول اللبناني لمسألة العلمنة: ثمة تناقض آخر، صارخ أيضاً، يتجلى في الطرح الكتائبي لمسألة العلمنة. علمانية الحركة الوطنية تفتقر إلى الدنيوية والديمقراطية ولا شك، إلا أن علمانية حزب الكتائب، ويطرحها منذ سنين عديدة، تفتقر إلى القومية: إنارة الانتماء العربي للموارنة ووضع الأقلية في موقف تضاد تارة وانفصال ثانية وتعالٍ تارة ثالثة إزاء الأكثرية، يلغم كل زعم علماني، ما دامت العلمانية، وهي أحد تجليات القومية العصرية، ترمي إلى تعويض الروابط الطائفية برابطة قومية.

العلمانية السياسية والصراع الطائفي

ج: لنفترض، جدلاً، أن علمانية سياسية قد فرضت على الدولة اللبنانية: إلى أين تؤدي علمانية كهذه، مرتكزة، أولاً، على موزاييك طائفي ذي نسبة قوى رجراجة، ملغومة، ثانياً، بطائفية ايديولوجية، اجتماعية، ثقافية، ذات جذور تاريخية، محاصرة، ثالثاً، بوعي سياسي طائفي متأخر ومتوتر؟! ما نتائج هذه

الازدواجية، ازدواجية وضع غطاء علماني على طنجرة طائفية؟!

من المناسب أن نذكّر أننا لا نعتقد أن السياسي يتبع، بالضرورة، الايديولوجي والاجتماعي، وبالتالي، لسنا إزاء الدعوة إلى ضرب من التطورية (Evolutionnisme) في تصور حل مأمول للمعضلة الطائفية، بل، على العكس، فالسياسة يمكن أن تلعب دوراً ثورياً في هذا المجال، فتجر الايديولوجي والاجتماعي، لكن فقط السياسة الواعية، أي السياسة العارفة، العالمة، المستندة إلى الحقيقة الواقعية والحقيقة التاريخية معاً، وفي الوقت نفسه السياسة الثورية، أي التي تأخذ بالاعتبار صيرورة الواقع والإمكانات الكامنة فيه.

بالضبط، هذا الوعي الثوري المناسب هو ما تفتقر إليه الساحة السياسية اللبنانية التي تعاني تأخراً مضاعفاً: السياسي متأخر عن الايديولوجي، والايديولوجي متأخر عن الاقتصادي: غياب حزب لبناني ذي خريطة طائفية منطبقة (أو مقاربة، على الأقل) للخريطة الطائفية اللبنانية، بل تشكّل الأحزاب اللبنانية «العصرية»، على رغم نيات بعضها غير الطائفية، داخل الأطر التقليدية للطوائف «مع بعض شراشر من طوائف أخرى، في بعض الحالات)، ناهيك عن افتقارها إلى وعي مناسب ـ غياب مثل هذا الحزب، أليس رائزاً ومعياراً للوعي السياسي اللبناني؟! كون الحركة الوطنية اللبنانية غير منغرزة في متن الجماعة المسيحية، ألا يضعها، شاءت أم أبت، في موقع غربة وتوجس تارة وعداء تارة أخرى للصف المسيحي؟! كذلك، كونها غير صُلبية (نعم، إنها إلى جانب الأكثرية الإسلامية، لكنها على هامشها ـ ألم يقل أحد مشايخ السنة: لقد سخّرها الله لخدمة المسلمين)، ألا يجعلها عاجزة عن قيادة الكتلة الإسلامية؟!

إذاً، يمكن السياسة، في الساحة اللبنانية، أن تلعب إيجابياً عند توفر شرطين: **الأول**، وجود نخبة أو طليعة سياسية منغرزة بصورة متوازنة (أو متوازنة تقريباً) لدى الجماعتين الإسلامية والمسيحية، أو على الأقل أن تكون منغرزة في صلب الأكثرية الإسلامية وموجودة بكثافة مناسبة داخل الكتلة المسيحية ومعتبرة من قبلها. **الثاني**، أن تملك هذه الطليعة السياسية وعياً علمانياً وقومياً مناسباً، أي وعياً بحقيقة الثورة الديمقراطية ومتطلباتها.

النتائج العلمية للعلمانية السياسية

بعد هذا الاستطراد، نعود إلى الحديث عن النتائج المحتملة لعملية وضع غطاء علماني على طنجرة طائفية.

التجربة المصرية تقدم مؤشراً: قانون الانتخابات «علماني» لا يلزم أحداً بانتخاب مسلم ولا بانتخاب قبطي. في الانتخابات الأخيرة، شأن غيرها عموماً، لم يفز ولا قبطي واحد بعضوية مجلس الشعب، مع أن نسبة الأقباط العددية إلى مجموع السكان تبلغ حوالى العُشر، فاضطرت السلطة إلى تعيين عدد من الأقباط أعضاء في مجلس الشعب. هنا، في مصر، لا نواجه مسألة انفجارية: الكسر الطائفي ليس، كما في لبنان، كسر صلبي، بل طرفي. ثقل الأكثرية الساحق يعجز الأقلية عن اتخاذ موقف التحدي، فتنزوي في موقف عزوف مليء بالمرارة، يجعلها ترى نفسها خارج «السور القومي»، خارج الأمة.

في لبنان إلغاء الطائفية السياسية سيؤدي، على الأرجح، إلى أن يفقد المسيحيون، بتأثير من التفوق العددي الإسلامي، بعض أو معظم وزنهم السياسي. هنا تبدأ مشكلة جديدة لن تلبث، بسبب التكسر الصلبي، أن تأخذ طابعاً انفجارياً ما دام وزن المسيحيين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أكبر من وزنهم السياسي. وبهذا، بعد الدراسة القديمة (دراسة شعور المسلمين بالغبن)، تطلق دوامة جديدة: شعور المسيحيين لا بالغبن فحسب، بل أيضاً، بسبب من ذكريات الماضي، شعورهم بأنهم عادوا مجدداً إلى وضع أقلوي. من هنا فإن العلمانية السياسية ليست فقط عاجزة عن إخراج الشعب اللبناني من دوامة الصراعات الطائفية، بل ستدفع، في الغالب، إلى تشديدها.

عندما كان جنبلاط يعلن عن/ ويبشر بـ ١٧٨٩ لبنانية ربما كان يفكر في دور ما للدولة (L'état) وبالتالي، للعنف، في حل أو تخطي المشكلة الطائفية في لبنان.

لا شك في أنه لا يمكن صنع شيء من دون الدولة، ولكن لا يمكن صنع كل شيء بواسطة الدولة. هذا، **أولاً**، **ثانياً**، أي دولة هي القادرة على صنع تحويل ثوري؟! **ثالثاً**، هل لبنان، بوعيه وبناه القائمين، مهيأ لإقامة دولة ثورية، وبخاصة في السياق الذي اندرجت فيه الحرب؟!

الدولة الحديثة هي، بوجه عام، حصيلة وعي قومي، وعي أمّوي (نسبة إلى الأمة). وهذا الوعي الأموي الذي يعتبر شرطاً لازماً (ولكن ليس كافياً) لكل دولة ثورية، يوفر، بتخطيه البنى ما قبل القومية، تلاحماً في بنيان الأمة يجعل التمزقات والتناقضات الطبقية والسياسية لا تنال من الوحدة القومية، ولا من الدولة بوصفها تجسيداً لوحدة الأمة. في الدولة القومية الحديثة، التمزق الطبقي والسياسي لا يصل وبالتالي لا يهدم القاعدة الصلبية للوجود القومي الموحد، بل يجدده فحسب. فهل نحن إزاء شيء من هذا القبيل في لبنان المدمّى في عام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦؟! الموازنة

بوجه خاص يعانون شعوراً واضحاً بالانفصال ويفتقرون إلى شعور بانتماء قومي لبناني حق (القومية اللبنانية مفصّلة على القدّ الماروني فقط)، بله قومي عربي. المسلمون اللبنانيون ما زالوا يرفضون دمجاً دنيوياً وقومياً للأقليات. في ظل هذا الشعور بالانفصال من جانب، وعدم فتح طريق للاندماج القومي من الجانب الآخر، في ظل التكسر الصلبي، وبالتالي، في ظل نسبة قوى رجراجة، هل يمكن أن تنشأ دولياً، ذاتياً وموضوعياً، قومية؟! وماذ يمكن لدولة (أي للعنف) الطوائف الراجحة أو الغالبة أن تفعل سوى فَرط لبنان؟!

العلمانية أداة اندماج قومي بين المسلمين والمسيحيين

د ـ وأخيراً، فإن هذه «العلمانية» قد طرحت في سياق تحد للمسيحيين وحرب ضدهم. ومن هذا السياق بالأحرى استجر الصف المسيحي مغزى هذه «العلمانية» وأبعادها وأهدافها: مجرد أداة سياسية وايديولوجية في ترسانة الحرب ضده.

لنتأمل فقط هذا المصطلح الذي تردده أدبيات الحركة الوطنية: «المسيحيون الوطنيون». بالطبع، لم تستخدم هذه الأدبيات مصطلح «المسلمون الوطنيون»، وهذا يعني أنها تنطلق من افتراض أن الوطنية لدى الأولين استثناء ولدى الأخيرين قاعدة: لكي يكون المسيحي وطنياً ينبغي أن يكون، على الصعيد السياسي مسلماً.

أولاً، ماذا تخدم هذه الإهانة؟ هل تفيد في إطلاق عملية الاندماج القومي، في عملية تجاوز «دولة الطوائف إلى دولة الشعب الواحد»، أم، على العكس، تدفع إلى وضع المسيحيين خارج السور القومي العربي وإلى حشرهم في «منفى»، في «غيتو» مسيحي، ما داموا «غير وطنيين»؟! (في هذه النقطة، يلتقي الضدان الأكثر تطرفاً من الصفين المتقاتلين، المسيحي والإسلامي).

ثانياً، هذه الإهانة، التي تعزف على وتر تاريخي، تنسى:

١ ـ أن ليس للماضي سوى قيمة تفسيرية.

٢ ـ وأن الأقليات كلها تقريباً في الوطن العربي، وفي العالم المستعمر كافة سابقاً، كانت موضوعاً لدول كبرى بسبب من علاقاتها السلبية مع الأكثرية وشعورها بالانفصال.

٣ ـ وبالتالي فإن الانتقال من «المسيحيين الوطنيين» إلى «الوطنيين المسيحيين» (بحسب المصطلحات المتداولة في الحركة الوطنية)، يتطلب لا إدانة المسيحيين وإهانتهم، بل تصفية الأساس الموضوعي لشعور المسيحيين بالخوف والانفصال.

٤ ـ ينبغي ألا يغيب عن ذهن كل قومي عربي ديمقراطي كيف ارتطمت، منذ بدايات النهضة العربية الحديثة، محاولات المثقفين المسيحيين العروبيين، وأخفقت في فتح الطريق لعملية اندماج قومي عبر صياغة منظورات قومية عربية ذات ملمح ديمقراطي وعلماني.

الانتقال من دولة الطوائف إلى دولة الشعب الواحد، وهو شعار قومي وتقدمي بلا أدنى ريب، يتطلب جسراً. وهذا الجسر، في ظل التوازن العددي في لبنان، لا يمكن أن يكون الدولة الملغومة بطوائف مشحونة ومتقاتلة، بل هو بالأحرى الشعب الموحد، أو على الأقل، الشعب المنفتح على عملية التوحيد والصهر القوميين. فقط مثل هذا الانفتاح هو الذي قد يهيئ لإطلاق عملية مزدوجة متوازية: بناء الشعب الموحد والدولة الموحدة في آن. دولة الشعب الواحد الحديثة لا يمكن أن تبنى إلا بتكسير وطحن الطوائف. وهذه سيرورة تتطلب:

١ ـ منظورات مبدئية قومية صارمة ومحددة.

٢ ـ استراتيجية علمانية على مختلف حيزات المجتمع.

٣ ـ تكتيكات قومية علمانية بالغة المرونة، وبالتأكيد، كان في رأس هذه التكتكات، خلال العامين الداميين على الأخص، وقف الحرب الطائفية وإنهاء الشحن والتعادي الطائفيين.

رابعاً: حرب دفاعية، ومفروضة من قِبَل الموارنة المسلحين؟!

لو أن مسؤولية الحرب الطائفية تتركز فقط على من أطلق الرصاصة الأولى، لكان التحديد سهلاً، فاعل ما من الصف الماروني المحارب هو المسؤول عن مقتل معروف سعد، وآخر أو أكثر هو المسؤول عن مذبحة عين الرمانة، وبالتالي فإن الصف الإسلامي، المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية كانوا في موقف دفاع، والموارنة المسلحون كانوا في موقف هجوم فجّر الحرب الطائفية:

لكن المسألة أكبر وأكثر تعقيداً من هذا التبسيط التوتولوجي، التقريبي والسطحي الذي تفلت منه دقاق المسألة، سياقها السياسي وجذورها التاريخية. إلقاء أضواء كافية على المسألة يتطلب الإجابة على عدد من الأسئلة، لعل أهمها:

١ ـ لماذا كان الموارنة، على رغم مواقعهم الراجحة والمفتاحية في السلطة، في موقف هجومي على الصعيد التكتيكي؟ وهل كانوا في الموقف نفسه على الصعيد الاستراتيجي؟

٢ ـ مرت الحرب الطائفية في مرحلتين: في الأولى كانوا في موقف هجوم، ولكن هل استمروا في الموقع نفسه في المرحلة الثانية من الحرب أم انتقلوا إلى مواقع دفاعية؟

٣ ـ هل مسؤولية القوى التي تنسب نفسها إلى القومية العربية مماثلة لمسؤولية القوى التي تتصرف، ذاتياً وموضوعياً، انطلاقاً من مواقع طائفية، وما الذي كان يتعين على الأولى؟

أ ـ ما دامت الحرب، كما يقول كلاوزيفيتس، استمراراً، للسياسة بوسائل أخرى، يمكننا القول، إذاً إن الصراع السياسي الطائفي الذي يحرك على الدوام، بهذه النسبة أو تلك من التوتر في الساحة اللبنانية، تحول في نقطة تأزم معينة إلى حرب طائفية. هذا الصراع كان يحتدم مع خربطة نسبة القوى التي جاء بها دخول القوى الفلسطينية المسلحة الساحة اللبنانية، بخاصة بعد أيلول/سبتمبر ١٩٧٠: هنا، يتجه الصف الماروني (فضلاً عن دور عامل الفساد والرشوة) إلى إحكام قبضته على الدولة اللبنانية. في المقابل، الصف الإسلامي الذي وجد في المقاومة الفلسطينية حليفاً ذا وزن، ما لبث، وهو المأزوم بمشاعر الغبن، أن طرح مسألة تعديل نسبة القوى في التركيب السياسي للدولة اللبنانية وبناء معادلة طوائفية جديدة. والمقاومة الفلسطينية، بدورها، رأت في الشارع الإسلامي الدعامة التي ترتكز عليها لضمان وجودها العسكري والسياسي المتنامي على الساحة اللبنانية. وعلى هذا فإن الهجوم الماروني المسلح كان تكتيكاً هجومياً، ذا طبيعة أقلوية مذعورة، في إطار استراتيجية دفاعية تستهدف الإبقاء على دورها الراجح والمفتاحي في الدولة اللبنانية. وفي المقابل، فإن الصف الإسلامي اتخذ استراتيجية هجومية، كان تردد المقاومة الفلسطينية (وعمودها الفقري ذو ايديولوجيا إسلامية، براغماتية وإقليموية) السبب الرئيسي في إبقائها ذات تكتيكات دفاعية.

لعل هذه الحقيقة هي التي تفسر الطابع الهجومي للسياسات (ولا نقول الحرب)، التي مارسها الصف الإسلامي والحركة الوطنية في آن، أو على الأقل، تفسر كيف تركت الأخيرة نفسها تنساق في ردود فعل على التكتيكات الهجومية التي مارستها الكتلة المارونية المسلحة (مذبحة عين الرمانة بخاصة) وتصعيد عملية التوتير السياسي: على الأرجح ما كان لمذبحة عين الرمانة أن تشعل فتيل الحرب لولا قرار عزل الكتائب الذي اعتبرته الكتلة المسيحية بمثابة عزل لها هي عن السلطة، قرار عزل استنفر المسيحيين وكان سبباً رئيسياً في نمو دور حزب الكتائب من تنظيم رئيسي إلى تنظيم محوري.

ب ـ في المرحلة الثانية من الحرب، مرحلة ما بعد الوثيقة الدستورية المعلنة في ١٤/٢/١٩٧٦، التي انطوت على تنازلات ملموسة للصف الإسلامي عموماً وللصف السني خصوصاً، انتقل الصف الماروني المسلح إلى ممارسة تكتيكات دفاعية، تمثل شعارها، وهنا يتجلى بوضوح قصور المنطق الأقلوي، في: «نحارب كي لا نخسر الحرب فحسب»، كما عبر الجميّل مراراً. في المقابل، مع حرب الجبل التي بدأت في ١٨/٣/١٩٧٦، انتقلت الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية إلى ممارسة تكتيك حربي هجومي: **الأولى** رأت في الوثيقة الدستورية تكريساً لقيود طائفية، وبالتحديد مذهبية (أبقت الوثيقة الدستورية، بناء على إصرار الزعماء السنة، على التقسيم المذهبي للمراكز السياسية المخصصة للطوائف الإسلامية)، تحول دون أن تلعب دوراً يتناسب مع حجمها الذي أصبح، في تقديرها، أكبر بكثير من المكان المكرس لها في «الميثاق الوطني». **الثانية** رأت في «الوثيقة» بمثابة «تحجيم»، ذلك أن الأحداث قد تجاوزت «اتفاقية القاهرة»، حيث نما حجمها وأصبحت أكبر بكثير من الحدود والحيزات التي أعطيت لها بموجب تلك «الاتفاقية».

ج ـ إذا افترضنا، جدلاً، أن الموارنة المسلحين هم الذين فرضوا، استراتيجياً وتكتيكياً، الحرب، يصبح على القوى التي تريد نفسها غير طائفية وعربية وقومية أن تمتنع، أولاً، عن كل توتير سياسي، وأن تعمل، ثانياً، لفتح مخرج قومي وعلماني للحرب، وهذا يقتضيها البقاء في مواقع دفاعية من جهة، ومن جهة أخرى وضع المسائل التي تفرزها الحرب، سواء المسائل المباشرة أو الصغيرة أو الكبيرة، في سياق قومي يتعالى على الطائفية. لو أن المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية، سواء على مستوى القيادة أو على مستوى الناس البسطاء، ملكت وعياً مناسباً مكنها من ممارسة قومية لاستطاعت، على الأرجح، أن تحول دون الانزلاق المسيحي العام إلى صف الموارنة المسلحين، ولأتاحت للقطاع المعتدل من الموارنة (الكنيسة + الكتلة الوطنية) أن ينمو ويمارس تأثيراً أكبر. لو أن المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية تصرفتا في الدامور تصرفاً يختلف عن تصرف الموارنة المسلحين في المسلخ والكرنتينا، لربما كان اقتنع ٢٠ أو ٣٠ أو ٤٠ بالمئة من المسيحيين، بمن فيهم الموارنة، أن المعركة ليست ضد المسيحيين والموارنة عموماً، بل مع قطاع معين منهم ولأسباب محدودة وغير طائفية. لا يكفي القول إن الممارسة في الدامور هي رد فعل على الممارسة في المسلخ. المهم أن رد الفعل كان بمستوى، ومن نوع الفعل: فعل طائفي ورد فعل طائفي. ترى، لو أن لينين واجه ممارسة طائفية، هل كان سيردّ رداً طائفياً أم رداً علمانياً وديمقراطياً وقومياً؟! إذاً، رد الفعل هو، أيضاً، تظاهرة من تظاهرات الوعي والايديولوجيا. النضج في الوعي يحكم رد الفعل ويصوغه صياغة علمانية وقومية.

خامساً: حرب ضد الحل «السلمي الاستسلامي»؟!

ذات يوم، قيل إن أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ كانت ثمناً للمؤامرة الإمبريالية المتمثلة بمشروع روجرز الذي قبله عبد الناصر لـ «تصفية قضية فلسطين» من خلال تصفية المقاومة الفلسطينية. وها هي أكثر من ست سنوات قد مضت. على رغم حرب تشرين الأول/ أكتوبر وعلى رغم التضامن العربي وعلى رغم البترول العربي، ولا تزال التسوية سراباً يلمع تارة وينطفئ أخرى: هنا، في التصور المؤامراوي ـ المأساوي للحدث السياسي يكمن «علم الغيب» الإسلامي، وهو يلبس لبوساً «ماركسياً» و«علمياً» ويمارس الاستخارة. ولا تتمثل المصيبة في الفشل في توقع أحداث المستقبل فحسب، بل أساساً في العجز عن رؤية وقع الخطى في دروب الحاضر. عندما يتوهم أحد أنه يحارب «الحل السلمي ـ الاستسلامي» وليس الموارنة يكون قد أصيب بفصام حاد عن الواقع، يجعله، في النتيجة، عاجزاً عن محاربة الاستسلام الفعلي لإسرائيل والإمبريالية وعاجزاً عن التفاهم مع الموارنة أو مقاتلاً رديئاً ضدهم: ما أبعد كتلة الموارنة المسلحين عن الهمّ الفلسطيني الأصلي بعامة وعن الاستعداد لتقديم ولو شهيد واحد دفاعاً عن الحل السلمي أو هجوماً عليه. قاتل الموارنة لأن القوى الفلسطينية المسلحة، في رأيهم، خربطت نسبة القوى الطائفية أولاً، ولأنها لم تعد خاضعة للقانون اللبناني ثانياً.

لكن، لنمحص الفرضية من خلال هذه التساؤلات:

١ ـ هل المقاومة الفلسطينية منفتحة، من حيث المبدأ، على التسوية أم رافضة لها؟!

٢ ـ إذا نضجت التسوية بشروط مقبولة من النظامين المصري والسوري، المدعومين من قبل الدول البترولية الوازنة، أليسا قادرين، عند الحاجة، على تسوية مسألة تمثيل الفلسطينيين؟!

٣ ـ إذا كان اصطدام النظام السوري مع المقاومة الفلسطينية ناجماً عن خلاف حول التسوية (لم تعلن أوساط المقاومة شيئاً من ذلك)، لماذا بقي يدعمها[٣] في حربها ضد الموارنة طيلة أحد عشر شهراً؟!

٤ ـ السعودية ومصر (الأولى عرّابة الحل السلمي، والثانية الساعية والمبادرة

---

(٣) كما اعترف أبو إياد، انظر: **المحرر**، ١٩٧٦/٧/٣١.

إليه)، هل كانتا، بوجه عام، مع المقاومة الفلسطينية أم ضدها؟!

٥ ـ أليست السعودية، بضغوطها على النظام السوري، هي التي لعبت الدور الرئيسي في إيقاف حرب غير متكافئة البتة وحاسمة بين الجيش السوري والمقاومة الفلسطينية؟!

* * *

وبعد، لقد كنا على الدوام ضد هذه الحرب، ضد المبادر إليها والبادئ بها والمستمر في طريقها. كنا ضدها عندما بدأ بها الصف الماروني المسلح، وبقينا ضدها عندما استمرت فيها الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية. كنا ضدها، لأنها لم تكن، على صعيد الواقع الموضوعي، قومية ضد الانعزالية، ولم تكن طبقية ضد ذوي الامتيازات، ولم تكن علمانية وتقدمية ضد محافظة أقلوية، ولم تكن على الدوام دفاعية ولا على الدوام مفروضة من قبل الموارنة. وأخيراً لم تكن ضد الحل السلمي الذي لا يزال غير ناضج ولا جاهز. نحن ضدها، لأنها كانت حرباً طائفية فحسب. نحن ضدها لأنها حرب بين كُسري أمة، لأنها دفعت باتجاه التقسيم في شتى مستوياته، لأنها دهورت الوعي لدى الطرفين المتقاتلين، لأنها دمرت لبنان بشرياً واقتصادياً، لأنها أدمت الفلسطينيين وأنزلت بهم المزيد من المآسي وملأتهم بالمزيد من المرارة، لأنها خلقت حقداً لا ينضب لدى المسيحيين على الفلسطينيين.

نحن لا ننكر على كثير من الشباب الذين خاضوها نياتهم الثورية ودوافعهم المثالية وروح التضحية لديهم وشجاعتهم، ولكننا نشك كل الشك في وعيهم الذي نرجو أن تكون هذه الحرب والنتائج المأساوية التي خلفتها والأوهام التي بددتها مناسبة للبدء بنقد عميق لتجربتهم وللواقع العربي وللمجتمع العربي، نقد يوصل إلى وعي مطابق لحاجات تقدم الشعب اللبناني بوجه خاص والشعب العربي بوجه عام.



أطروحات حول مسألة الأقليات في لبنان(*)

١ ـ في لبنان المُقاد مارونياً، يعاني المسلمون بوجه عام، والسنة بوجه خاص، شعوراً متفاوت الحدة، بالاستلاب القومي. هذه الواقعة التي تلتقط بالمعاينة، تشكل موقد المنازعات الطائفية التي تحرك الحياة السياسية اللبنانية، منذ نشوء لبنان الكبير. هذا الشعور بالاستلاب القومي ليس ناجماً فقط عن استبعاد مسبق وقاطع لأي مشروع وحدوي، وليس ناجماً فقط عن إنكار هوية لبنان العربية وإبعاده عن كل همّ عربي (مثلاً: قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي)، بل أيضاً عن إنكار الهوية القومية العربية على اللبناني المسلم: يراد للهوية اللبنانية لون غير عربي تارة وضد عربي تارة أخرى (ليس كما في الأقطار العربية الأخرى، حيث، في أسوأ الأحوال، الهوية الإقليمية تنويعة عربية): هذا الإنكار لا يشكل استلاباً فحسب، بل ضرباً من إذلال معنوي. هنا، في لبنان، وهذه مفارقة تاريخية نادرة، تعيش أكثرية، السُنَّة تحديداً (أكثرية بدلالة وزنها وعددها على صعيد الوطن العربي عموماً وعلى صعيد المشرق العربي خصوصاً)، في وضع أقلوي. ومن الطبيعي أن تعاني الأكثرية ذات الوضع الأقلوي إحساساً مضاعفاً بالغبن والدونية وأن تصبح موقد ثورية سياسية (لم نقل: ثورية ايديولوجية أو اجتماعية).

٢ ـ صاحب القرار التاريخي في تقدم الأمة العربية هو، من حيث الأساس، القوم السني، ليس فقط لأنه القوم الأكثري والمديني، بل أيضاً لأنه القوم الذي يتمتع، تاريخياً، بروح المسؤولية القومية وهو، بالتالي، العامل لوحدة الأمة. القوم السني ذو هموم تعانق مجموع الأمة، في حين أن هموم الأقوام الأقلوية تدور حول/ وتنحصر في مشكلتها، هي، الخاصة. لهذا السبب فإن الميل الأكثروي ميل جاذب إلى المركز، موحّد، مكتّل (Centripète)، في حين أن الميل الأقلوي ميل نابذ عن المركز، مشتت، مفتِت (Centrifuge). من هذه الزاوية، التوجهات العامة للقوم

(*) كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦.

السني تصاقب التوجهات القومية العربية الحديثة. إذاً من الطبيعي، من حيث المبدأ، أن تؤيد القوى القومية، والديمقراطية أيضاً، وضع مركز القرار في بيئة أكثروية. القومي العربي العلماني ديمقراطي بالتأكيد، ولكن لن تُضِلّه نزعة ديمقراطية طوباوية مجردة.

لكن إذا كانت التوجهات العامة للقوم السني تصاقب التوجهات القومية العربية الحديثة، إلا أن التوجهات الأولى تبقى دون الثانية بكثير ومقصرة عنها تقصيراً واضحاً. لذا إذا كان حتمياً أن يكون القرار التاريخي بالتقدم العربي سنياً، إلا أنه حتمي أيضاً ألا يكون سنّوياً (أي ينبغي أن يكون صادراً عن القوم السني، ولكن متجاوزاً الوعي السنّوي والايديولوجيا السنوية: السني اللاسنّوي). إن قبض النخبة الأكثروية على مشكلة الأقليات يشكل مقدمة لا بد منها لارتفاعها إلى وعي قومي عربي حديث، وإلا فإنها ساقطة حتماً في شراك وعي طائفي سنّوي مضادّ. إن مسألة التقدم العربي تصبح أقل صعوبة بقدر ما تتجاوز الإنتلجنسيا الأكثروية وعيها الطائفي الضمني إلى وعي قومي عربي، علماني وديمقراطي: بخاصة في حالة أمة تعاني نقصاً في الاندماج القومي، الوجه الأول لميدالية القومية هو العلمانية والثاني هو الديمقراطية:

٣ ـ يقيناً إن المزاج الأقلوي، النزّاع إلى الخروج من الوضع الأقلوي، ينطوي، من حيث المبدأ، على عنصر تمردي وديمقراطي (وهذا يفسر ظاهرة وفرة العناصر التقدمية والثورية القادمة من صفوف الأقليات)، بيد أن طبيعة دور أقلية ما (هو سلبي أم إيجابي، ، ديمقراطي أم رجعي؟) في التطور القومي العام، إنما يتحدد في ضوء عاملين: **الأول**، مستوى التطور الايديولوجي والثقافي والاجتماعي الذي أصابته الأقلية بوجه عام، ونخبتها بوجه خاص، وهل هو متأخر عن/ أم متقدم على مستوى تطور الأكثرية. **الثاني**، مدى اندراج منظورات النخبة الأقلوية في التحرر والتقدم في منظورات قومية شاملة تعانق الأمة ككل، وبخاصة الأكثرية.

في الحالة اللبنانية: أصابت النخبة المسيحية قسطاً ملحوظاً من الحداثة، بسبب تمثُّلها عناصر من الثقافة البرجوازية، تفتقر إليها النخبة الإسلامية التي لا تزال كتلها مخثّرة في ثقافة تقليدوية أو تقليدوية جديدة. هذه الحداثة، النسبية والمثلومة بالطبع، بتأثير البسيكولوجيا التاريخية للموارنة **أولاً** وإعادة تقلَدة الفكر العربي **ثانياً**، صبّت في تبرير النزوع الانعزالي التاريخي لدى الموارنة وتقنيع التوجس الأقلوي إزاء الأكثرية والازورار عن مطامحها القومية والاستعلاء عليها، فأصبحت هذه الحداثة أداة لخدمة الصراعات التقليدية مع الأكثرية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أضحت النخبة

المارونية بخاصة، بسبب من دورها المهيمن في النظام اللبناني، ذات نزوع محافظ، على الصعيد السياسي.

٤ ـ في لبنان، هذه الأكثرية (تحديداً ـ نخبتها) ذات الوضع الأقلوي، لم تقبض على مسألة الثورية الديمقراطية وطابعها المفتاحي في الثورة العربية. في المشرق العربي بوجه عام، هذا الوعي الديمقراطي المفتقد الذي جعل نزوع الأكثرية القومي متناقضاً وروح المسؤولية ومثلوماً، انعكس سلبياً على وضع الأقليات: الأقليات المسيحية التي ارتفعت لأول مرة خلال الفترة الكولونيالية إلى مرتبة مساواتية ومواطنية (بل مواطنية محبوّة لتصرفها المتعاون، الأمر الذي ألقى ظلالاً سلبية جديدة على علاقاتها مع الأكثرية)، ما لبثت في المرحلة الاستقلالية، مع صعود الاتجاهات السياسية والثقافية التقليدوية والتقليدوية الجديدة، أو عاودها شعور ما يتراوح بين التوجس والغربة والخوف: تعطلت سيرورة الاندماج القومي للأقليات، وتبعاً لنسبة القوى بين الأكثرية والأقلية، ارتدّت الأقليات إما إلى حالة عزوف وانكماش (الأقباط في مصر)، أو إلى حالة صراع وتحدّ مكشوفة (الموارنة في لبنان).

٥ ـ وفي كل الأحوال، وعلى رغم أن النزعة الطائفية (أو الطائفوية) الأقلوية مباشرة، متوترة ومتعصبة، إلا أنها، نظراً لشروطها الأقلوية الدونية أو المأزومة الخائفة، تبقى، من حيث المبدأ، منفتحة على الاندماج القومي، ولكن فقط على أرضية جديدة: قومية حديثة، أي ديمقراطية وعلمانية. مشكلة الأقليات رائز نضج الأكثرية وقوتها وقدرتها على الانفتاح والتمثل، كما أن زمام المبادرة في حل هذه المشكلة يبقى، كما أثبتت التجارب التاريخية، لا بيد الأقلية، بل بيد الأكثرية. في التحليل الأخير: مشكلة الأقليات هي إحدى تظاهرات مشكلة الأكثرية ومعيار وعيها الديمقراطي.

٦ ـ الطوباويون الحالمون هم الذين يعتقدون أن التقدم الثقافي والتطور الايديولوجي والاجتماعي يحلان، وحدهما، مشكلة الاندماج القومي ومشكلة الأقليات. الواقع أنه لا بد من قدر مناسب من القوة لاستئصال الرواسب التاريخية العميقة الجذور النابذة عن المركز، المعارضة بناء دولة قومية، لدى الأقلية. بيد أن هذه القوة تغدو أكثر فاعلية وجدوى وأقل إكراهاً بقدر ما تكون أكثر تحضراً وعقلانية وديمقراطية: تخفف حدة معارضة الشرائح الأقلوية الأكثر محافظة وتأخراً وتقوقعاً من جهة، وتشجع القطاعات الأقلوية الأكثر طليعية وتنوّراً على الانخراط في سيرورة الاندماج القومي من جهة أخرى.

في التمهيد لهذه السيرورة، يعمل المثقف الطليعي القادم من بيئة إسلامية في

سبيل علمنة ايديولوجيا الإنتلجنسيا الإسلامية تمهيداً لدمقرطة علاقات الأكثرية بالأقلية من جهة. ومن جهة أخرى، يعمل المثقف الطليعي القادم من بيئة أقلوية مسيحية (وأقلوية إسلامية أيضاً) لخلق وتعزيز النزوع القومي الاندماجي لدى الأقليات المسيحية (والأقليات الإسلامية، أيضاً).

ملاحظات حول المسألة الطائفية في مصر(*)

في خطابه في ١٩٧٧/٩/٢٨، اعترف السادات بوقوع أحداث طائفية في مصر. ومن قبل تسربت أنباء من العاصمة المصرية تقول إن اشتباكات بين المسلمين والأقباط قد حدثت في آب/ أغسطس المنصرم في مناطق مختلفة من مصر، وإن كنيسة قبطية قد أحرقت في إحدى قرى الفيوم، على مسافة ٨٠ كيلومتراً جنوب القاهرة. في العام ١٩٧٢، وقعت أحداث مماثلة وأكثر اتساعاً، الأمر الذي يؤكد أن مصر، شأن بلدان عربية أخرى، تعاني أزمة طائفية متفجرة، لا مجرد حوادث عارضة.

جرت العادة، سواء في مصر أم في غيرها من البلدان العربية، أن تلقى مسؤولية أحداث كهذه على عاتق الاستعمار. بيد أن الجديد والطريف معاً في خطاب السادات هو تلميحه إلى أن الاتحاد السوفياتي هو المسؤول. هنا، لأول مرة يتغير الفاعل على أنه بقي برانياً، أجنبياً، وهذا هو المهم. الداخل تمام، والوحدة «الوطنية» (والمقصود: التعايش الطائفي، لا الاندماج في مصهر قومي، بين المسلمين والأقباط) على أحسن ما يرام، والبلاء لا يأتي إلا من الخارج.

قبل أن نتناول مسألة الأقلية القبطية، سنقول كلمة حول كل من الداخل والخارج في مسألة الأقليات العربية بوجه عام.

لا نأتي بجديد عندما نقول إن الوضع الطائفي، سواء في مصر أم في الوطن العربي عموماً، ليس جديداً. لقد قام قبل الاستعمار وقبل الاتحاد السوفياتي، بأزمان جد موغلة. جذوره التاريخية تمتد إلى ما قبل الفتح الإسلامي وتتواصل بعد الفتح الإسلامي. والمنافسات الطائفية تارة والصراعات الطائفية تارة أخرى تخترق التاريخ العربي طولاً وعرضاً: تسامح الإسلام إزاء الأديان الأخرى أبقى على الطوائف غير

(*) تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧.

الإسلامية، والانشقاق الإسلامي ولد الشيع والأقليات الإسلامية. وعندما جاء الحكم العثماني بنى المجتمع الإسلامي من عمارات طائفية متعددة (نظام الملل)، متراصفة، استمرت أربعة قرون. وهكذا، مع التاريخ، تحولت الظاهرة الطائفية من ظاهرة ايديولوجية وسياسية إلى ظاهرة مجتمعية (سوسيولوجية) كلية.

مع بروز التفوق الأوروبي، دخلت مسألة الأقليات، غير الإسلامية بخاصة، مرحلة جديدة: الوضع الطائفي يتحول شيئاً فشيئاً إلى أزمة طائفية. انفتاح الأقليات المسيحية الثقافي على الغرب. اندماجها في عملية التوسع الاقتصادي الأوروبي، وأخيراً تصرفها المتعاون مع الاستعمار، ألقت مزيداً من الظلال السلبية على علاقاتها مع الأكثرية. وفي بعض الحالات، لعب بعض الاستشراق، في القرن ١٩ بخاصة، لصالح تنمية وبلورة الايديولوجيا الطائفية الضمنية ورفعها إلى مرتبة القومية المميزة ووضعها في موضع التعارض مع القومية العربية.

إلا أن الاستعمار، المشرب على رغم كل شيء ببعض قيم المجتمع الغربي الذي ينتمي إليه، انخرط في سيرورة تناقضية: في الوقت الذي شدد شعور الغربة لدى الأقليات غير الإسلامية، حمل معه بعض إنجازات الثورة القومية الديمقراطية البرجوازية. فالدساتير الكولونيالية التي فرضت حقوق الإنسان (المثلومة، ولا شك، بالهيمنة الاستعمارية) لأول مرة في المجتمعات العربية، رفعت تلك الأقليات إلى مرتبة المواطنية، بل حاول الاستعمار فتح الباب لدمجهم قومياً (مثلاً: نص ملحق لمشروع معاهدة ١٩٣٦ بين سوريا وفرنسا على إصدار قانون موحد للأحوال الشخصية). بيد أن انطواء الأكثرية الإسلامية، بفعل الاغتصاب الاستعماري أساساً، ناهيك عن استنكارها تغرب الأقليات المسيحية، خلق بوناً أو تفارقاً بين وعي المجتمع، المخثر في تقليديته، وبين التوجه القومي الديمقراطي الذي في الدساتير الكولونيالية، الأمر الذي عقّد بل عرقل، سيرورة الحل الديمقراطي الاندماجي لمسألة الأقليات. وهكذا بقي المجتمع العربي حتى بعد الاستقلالات السياسية، معلقاً أو مزنوقاً في منتصف الطريق: استحالة إعادة الأقليات المسيحية إلى وضع أهل الذمة القديم، وفي الوقت نفسه قصوره عن تحقيق ثورة قومية ديمقراطية، تفتح لحل مسألة الأقليات حلاً جذرياً وعصرياً وديمقراطياً. إذاً، فانقطاعنا عن الماضي وعجزنا عن السير الواعي المصمم إلى المستقبل، حَوَّلَ الوضع الطائفي التقليدي الذي عاشته قروناً المجتمعات العربية ما قبل الكولونيالية، إلى أزمة طائفية، تجسد وتلخص الأزمة العامة للمجتمع العربي.

هذه هي الحقيقة العامة، المنطبقة بهذه النسبة أو تلك على عموم البلدان

العربية. لذا، لا الموارنة ولا لبنان حالة مفردة أو استثنائية، إنما حالة قصوى، عارية، حادة: التوازن الطائفي اللبناني هو التوازن الأكثر ترجرجاً وهشاشة، ومن هنا الأكثر تعرضاً للاهتزاز والانفجار. فبوجه عام، لكل قطر عربي موارنته، ومسألة الأقليات أخذت تطرح نفسها، بهذا الحد أو ذاك من التفجر، مع انبثاق المجتمع العربي ما قبل الكولونيالي، في عصرنا الشخبوطي هذا، من جوف الماضي إلى سطح الحاضر. والتحدي التاريخي مطروح، أولاً وأساساً، على القوم الأكثري، السنّة، بوصفه صاحب القرار التاريخي في تقدم المجتمع العربي.

بعد هذا الاستطراد، سنحاول، من خلال نظرة تاريخية، إثارة الأزمة الطائفية الراهنة في مصر.

١ ـ الأقباط هم المصريون الأصليون، وبالأحرى هم الأقلية الباقية من المصريين التي حافظت على ديانتها المسيحية، في الوقت الذي تحولت فيه، خلال قرون، الأكثرية المصرية إلى الإسلام. فضلاً عن أننا لسنا إزاء أقلية تعاني استلاباً قومياً، فالأقباط يعتبرون أنفسهم الأحفاد الحقيقيين لقدامى المصريين، ولقد عمل العديد من المثقفين الأقباط، استناداً إلى مكتشفات وأبحاث علم التاريخ المصري القديم، على إحياء القومية المصرية، وتبرهن الإنتيليجنسيا القبطية عن ولاء واضح لمصريتها وقوميتها. والأقلية القبطية ذات وزن عددي مهم: أوساط السلطة تقدر نسبتهم بـ ٨ و ١٠ بالمئة من مجموع السكان، أي ما يعادل ٤ ملايين نسمة، في حين أن المراجع القبطية تقدر نسبتهم بـ ١٥ بالمئة، أي حوالى ٦ ملايين نسمة. بعد عمليات التمصير (مصادرة رأس المال الأجنبي) والتأميم، تراجع وزنهم في الميدان الاقتصادي. أما وزنهم السياسي فضعيف جداً، إن لم نقل معدوماً.

٢ ـ في ظل الإسلام الكلاسيكي، عاش الأقباط وضع أهل الذمة، بالطبع. نظراً لأعمال الاضطهاد ضدهم في العهد البيزنطي رحبوا بالفتح الإسلامي. في بدايات هذا الفتح، اتخذت السلطة الإسلامية موقفاً عطوفاً إزاءهم، فسلّموا كنائس الأرثوذكس. بعيد ذلك طبق الشرع الإسلامي بدقة: بوجه الإجمال، لا أعمال عنف واضطهاد، ولكن:

١ ـ منع بناء كنائس جديدة وكذلك ترميم القديمة.

٢ ـ ألزموا بالتميز من المسلمين بالثياب.

٣ ـ فرضت عليهم جزية باهظة أكثر فأكثر. وعلى مر القرون، كان الأقباط يتحولون إلى الإسلام حيث نفوذ السلطة ملموس، وانحسر الثقل القبطي عن شمال

ووسط مصر، منزوياً جنوباً حتى الصعيد.

٣ ـ خلال الحملة الفرنسية على مصر، شكل الفرنسيون فيلقاً قبطياً برئاسة الجنرال يعقوب (قبطي)، تولى معاونة الفرنسيين في مواجهة المماليك والأتراك. عندما جاء حكم محمد علي الذي لم يخرج عن إطار الحكم الإسلامي الكلاسيكي، عامل الأقباط معاملة جديدة، فأنهى كل أعمال المضايقة ضدهم. في ظل الحكم الاستعماري الإنكليزي، شعر الأقباط، لأول مرة، أنهم أصبحوا على قدم المساواة، القانونية على الأقل، مع المسلمين في تعاملهم مع الدولة، ناهيك عن انفتاح إنتيليجنسياهم على الغرب، فتعاونت مع الإنتيليجنسيا السورية ـ اللبنانية، المهاجرة إلى مصر هرباً من الاضطهاد العثماني، لنشر الثقافة الليبرالية الغربية. وتكرس هذا الشعور بالمواطنية مع دستور ١٩٢٢ الذي أدرج حقوق الإنسان، إذ ألغى كل تمييز بين المصريين بسبب الدين.

الغربنة الثقافية القبطية، وبالتالي التفلت من العمارة التقليدية للمجتمع المصري (تفلت أتاحه نزوع الأقباط إلى التحرر من وضعهم الأقلوي)، والمعاملة المحبوة التي لاقتها شريحتهم المثقفة والعليا من الاستعمار الإنكليزي (الذي جعل من حماية الأقليات إحدى ذرائع السيطرة على مصر)، ألقيا ظلالاً سلبية على علاقة الأقلية القبطية بالأكثرية الإسلامية. لكن، بدءاً من العشرينيات، ومع انتقال القيادة السياسية من الحزب الوطني (السلفي) إلى حزب الوفد (شبه الحديث وشبه المتنور)، الذي انخرطت في إطاره كتلة المسلمين والأقباط في نضال مشترك ضدد الاستعمار الإنكليزي، تحسنت العلاقات تحسناً كبيراً بين الأقلية والأكثرية.

٤ ـ بعد ثورة ٢٣ تموز/يوليو، لم يفعل، بالنسبة إلى مسألة الأقلية القبطية، شيء لمتابعة وتعميق البدايات القومية الديمقراطية للخط السياسي الوفدي. وعلى كل حال، فعلى رغم أن الإسلام، عدا دستور ١٩٥٨ الذي أغفل مسألة دين الدولة، قد استمر ديناً للدولة، إلا أن النظام الناصري لم ينخرط، منهجياً، في تصرفات تمييزية إزاء الأقباط ولا حاول أن يضفي طابعاً إسلامياً على الدولة المصرية، على رغم محاولته التوفيق بين مُثُل النظام (القومية العربية، الاشتراكية، الديمقراطية ذات التنظيم السياسي الواحد، الخ) والمُثل التي دعا إليها الدين الإسلامي. ناهيك عن صراعه السياسي، ولا نقول الايديولوجي، المرير والطويل مع الجماعات السلفية الإسلامية، كالإخوان المسلمين. بيد أن النظام الناصري الذي لم يستوعب، شأن الشرذمة التقدمية من الإنتيليجنسيا المصرية، كل أبعاد وإلزامات الثورة القومية الديمقراطية، والذي انخرط، محقاً، في نضال وطني لتمصير الاقتصاد المصري

وتخليصه من السيطرة الأوروبية، لم يستطع، لأسباب سياسية وليست دينية، أن يضرب صفحاً عن أن أقباطاً سهلوا تلك السيطرة وكانوا أدواتها في الوقت نفسه، فعوملوا ببعض تمييز في مراكز معينة في الدولة. في المقابل، فإن الأقباط الذين انتزعت عملية التمصير ثم التأميم مواقعهم الممتازة ورأوا انمحاء دورهم السياسي، شعروا وكأن العملية موجهة ضدهم بالذات، ناهيك عن أن توجهات النظام الناصري التي ابتعدت عن الليبرالية، أجفلت كتلة المثقفين الأقباط، فاختارت كتلتها العزوف أو الانطواء أو الهجرة إلى الخارج.

٥ ـ بيد أن مسألة الأقلية القبطية تبدو في حجمها الحقيقي وعريها على صعيد المجتمع أكثر بكثير من الدولة. فما الذي يمكن أن يفعله دستور، لم يولد من رحم المجتمع، ينص على حقوق الإنسان ويتجاوز الطائفية في صيغة عامة، في مجتمع أكثر من ٩٠ بالمئة منه أميّون وأكثر من ٨٠ بالمئة من إنتيليجنسياه تقليدوية، فضلاً عن أن الشرذمة التقدمية من إنتيليجنسياه لم تع مسألة التأخر ولا كل إلزامات الثورية القومية الديمقراطية؟! في مجتمع، كالمجتمع المصري، مخثر في تقليدويته، وبالتالي يعتبر الانقسام الطائفي أبدياً ومن طبيعة الأشياء، الأقلية، بما هي كذلك (أي تواجه ميزاناً للقوى في غير صالحها البتة)، تبقى في وضع دون أو وضع عزلة أو موضع شك، إن لم تغدُ موضع تمييز مكشوف أو أعمال شدة: ألا يؤيد ذلك كون الأقباط محرومين من التمثيل السياسي عبر الاقتراع، لأن الناخبين المسلمين لا ينتخبون المرشحين الأقباط، فتضطر السلطة إلى تعيين عدد رمزي منهم في مجلس الأمة؟!. أليس أمراً ذا دلالة على ايديولوجيا الإنتيليجنسيا المصرية المسلمة، أن يحال، في كليات الطب المصرية، بين الأطباء الأقباط والتخصص بالأمراض النسائية، كي لا يكشف قبطي عورة امرأة مسلمة!

ونحن، عندما نبرز البعد التاريخي والمجتمعي للمسألة الطائفية، إنما نهدف إلى لفت النظر إلى جذورها وكثافتها، لا الركون إلى حل تطوروي، وبالتالي يميني. إن الدولة الثورية، وبالتالي السياسة الثورية، كفعل تاريخي، يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في هذا الصدد: نعم، لا يمكن الدولة، بسبب البعد التاريخي والمجتمعي للمسألة الطائفية، أن تعمل كل شيء، ولكن لا يمكن عمل شيء من دون الدولة. فالدولة الثورية يمكن أن تخدم كرافعة للتقدم والدولة التقليدوية أو شبه التقليدوية يمكن أن تغدو حجر انهيار.

٦ ـ وبالفعل، إذا كانت الدولة الناصرية قد عجزت، بسبب قصور وعيها الديمقراطي، عن أن تكون رافعة، فإن «دولة العلم والإيمان» التي أعلنت مع ضرب

الناصرية كسلطة، أصبحت حجر انهيار، كانت إعلاناً عن سيرورة القهقرى إلى المجتمع المصري التقليدي، مع زركشات شبه حديثة لا بد منها، هي بقايا مصر الكولونيالية وشبه الكولونيالية ثم مصر الناصرية. مع هذا الإعلان عن العودة إلى المجتمع الأصلي، الأصيل، ما قبل الكولونيالي، انطرحت بحدة متفاقمة مشكلة الأقلية القبطية، وغدت مصر تعيش وضعاً طائفياً مأزوماً، يطلب بين حين وآخر شرارات تهدد بإشعال حرب طائفية بين الأقباط والمسلمين: في العام ١٩٧٢، ثم في العام ١٩٧٧.

والواقع أن ثمة قوتين أخريين تعملان، بتنسيق صريح أو ضمني مع نظام السادات، في اتجاه العودة إلى مصر ما قبل الكولونيالية، أولاهما السعودية، والثانية الإخوان المسلمون (= سائر القوى السلفية الإسلامية). وقد بلغ نشاط هذه القوى الثلاث نقطة انفجارية بإعلان السادات، في آب/أغسطس ١٩٧٧، عزم السلطة على إصدار قانون الردة الذي يعاقب كل مرتد عن الإسلام بالإعدام. هنا، شعر الأقباط أنهم مهددون بالرجوع إلى وضع أهل الذمة فتحركوا. في ٥/٩/١٩٧٧، بناء على نداء من البابا شنودة الثالث، تبدأ الطائفة القبطية صياماً (وهو تقليد ديني قديم لدى الأقباط، يلجأون إليه عندما يواجهون محنة شديدة) استمر خمسة أيام احتجاجاً على القوانين الإسلامية التي تدرس الحكومة المصرية تطبيقها والتي، كما صرح مسؤول في المقر البابوي في القاهرة، «تهدد المسيحيين في مجال المحافظة على إيمانهم». ويستمر مجمع الأساقفة الأقباط في حالة انعقاد دائم خلال فترة الصيام. ويعلن البابا شنودة «أن مشروع قانون الردة يتنافى مع الدستور وينتهك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» لأنه يستبعد أي عقيدة أخرى غير الإسلام. وأخيراً، بعد ضغوط ومفاوضات، تتراجع السلطة المصرية، وفي ١٢/٩/١٩٧٧ يزور ممدوح سالم، رئيس مجلس الوزراء المصري، البابا شنودة في مقره البابوي ويقدم له ضمانات رسمية بعدم تطبيق الشريعة الإسلامية.

٧ ـ بيد أن الأزمة، على رغم أنها برّدت بعض الشيء، لا تزال بعيدة عن أن تكون منتهية: الطابع التقليدوي للسلطة القائمة والخفة التي تتناول بها المسائل الطائفية الحساسة والنشاط المحموم لكل من السعودية والإخوان المسلمين لإنجاز تحويل الدولة المصرية إلى دولة ثيوقراطية، تجعل الوضع مهيأ، على الدوام، للانفجار.

إن تجاوز المسألة الطائفية تجاوزاً قومياً ديمقراطياً إنما يتطلب تحديث ودمقرطة وعلمنة الفكر المصري بوجه عام والفكر السياسي المصري بوجه خاص وتجديد الفكر الإسلامي المصري لجعله إنسانياً ومستقبلياً بوجه أخص، وصولاً إلى فصل الدين عن

الدولة وجعلها قومية وديمقراطية، الذي يبقى عملاً سياسياً ثورياً من الطراز الأول.

هذا الطريق طويل ولا شك، ولكنه الطريق الوحيد. ولكن في الطريق إلى هذا الهدف القومي الراديكالي العظيم يمكن عمل أشياء كثيرة لتبريد الأزمة الطائفية، بنضال قومي مصري مشترك إسلامي - قبطي ومواجهة القوى السلفية ومطاردة التأثيرات السياسية والايديولوجية السعودية، والصعود من إخاء مصري تقليدي بين المسلمين والأقباط إلى اندماج قومي عصري يتم في مصهر ديمقراطي، علماني، مستقبلي.

الماركسية والايديولوجيا الدينية العربية(*)

ما قيمة نصوص كارل ماركس وفريديريك أنجلس هذه حول الدين بالنسبة إلى الشعب العربي؟ وما معنى صدورها في وقت متأخر كهذا؟

من يتتبع المكتبة الماركسية العربية، يلاحظ أن هؤلاء الذين نقلوا أو نشروا الأدبيات الماركسية قد وضعوا كتابات ماركس وأنجلس حول الايديولوجيا الدينية[1]، مع أن هذه الكتابات لما تتميز به الماركسية من دنيوية كلية وعقلانية صارمة، ولما ينوسم به الواقع العربي من تغلغل الايديولوجيا السلفية الدينية، وبالتالي باعتبار أن الثورة الديمقراطية البرجوازية، لا تزال في أمر اليوم في الوطن العربي، هي بالنسبة إلى الشعب العربي، الكتابات الأكثر أهمية والأكثر راهنية من سائر الأدبيات الماركسية الأخرى التي تتناول المجتمع البرجوازي الحديث.

نشر هذه الكتابات، ألا يومئ إلى أن الفكر العربي يتأهب لدخول ميادين بقيت، خلال فترات قصيرة جداً، منطقة حراماً بالنسبة إليه منذ تخثَّرَ المجتمع والفكر العربيان، مع أنها المنطقة الأكثر حسماً وتأثيراً في هذه الفترة التي يعاني فيها التطور العربي مأزقاً، بل طريقاً مسدوداً، إذ يدور، قياساً بالتطور العالمي العاصف، في حلقة مفرغة، منذ الستينيات بخاصة، على سائر الصعد: السياسية، الاجتماعية، القومية، الثقافية والاجتماعية.

يقيناً إن التركيبة (Synthèse) الماركسية حول الايديولوجيا الدينية عموماً ذات أهمية بالغة. لكن ما دام هذا الكتاب هو، بالأساس، مجموعة مقالات ودراسات في

(*) شباط/ فبراير ١٩٧٤.

(١) كتبت بمناسبة صدور كتاب **حول الدين** لماركس وأنجلس، باللغة العربية ونشرت كمقدمة له. وننشرها هنا مع بعض التعديل المناسب، كارل ماركس وفريدريك أنجلس، **حول الدين،** نقله إلى العربية زهير حكيم (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤).

الايديولوجيا المسيحية الغربية وتاريخها، لن نجد فيه جواباً شافياً عن التساؤلات التي تطرحها قوى التغيير الجذرية العربية حول الايديولوجيات الإسلامية والمسيحية الشرقية في شتى تلاوينها وتشعباتها.

لا شك في أن النهاجية الماركسية تمدنا بأدوات ناجعة في نقد وتحليل الايديولوجيات الدينية في المجتمع العربي، وبخاصة دورها في ليّ وتأخير الوعي العربي، وبالتالي عرقلة تكوُّن وعي عربي مطابق للواقع، إلا أن استخلاص تركيبة ماركسية عربية، ومن دونها ستبقى الماركسية شيئاً برانياً بالنسبة إلى العرب لا يتغلغل في ثنايا الذهن العربي، يقتضي بادئ ذي بدء استخدام أدوات التحليل الماركسي في نقد الايديولوجيات الدينية العربية وتجسيد هذا النقد في أبحاث ملموسة. هذه الأبحاث هي التي تنقل النهاجية الماركسية، كما يقول العروي، من القوة إلى الفعل، من العمومية الفارغة إلى الخصوصية الدقيقة. هذا النقل هو الذي يكفل تحول الماركسية في المجتمع العربي من شيء براني إلى شيء جواني، أي من الماركسية إلى الماركسية العربية، الأمر الذي يعطي هذه النهاجية كل فاعليتها في تحديث الفكر العربي ثم الايديولوجيا العربية، بوصفه أحد الأهداف الأكثر أهمية للثورة العربية.

إن معظم أبحاث هذا الكتاب، على رغم أن شاغل البحث العلمي واضح فيها، قد صيغت في سياق النضال الديمقراطي الذي كان يخوضه الشعب الألماني على الأخص، نضال كان الشعبان الإنكليزي والفرنسي، المتقدمان على الشعب الألماني آنئذ، قد حققا ما هو جوهري من أهدافه. إن الأهمية التي أولاها النضال الديمقراطي الألماني لنقد وتفنيد الايديولوجيا المسيحية، على رغم القرابة بين الانتقادات ومواضع النقد لدى الشعوب الثلاثة، إنما يذكر النضال الديمقراطي العربي بمهمة أساسية، إن لم نقل المهمة الأساسية، كان ولا يزال يضعها جانباً: إن تصفية كل ما هو وسطوي وفائت في الايديولوجيا العربية شرط لا بد منه لتلافي التأخر التاريخي الذي يسحق الشعب العربي. إن تجربة النهضة العربية الثانية، تعثرها ثم اختناقها، دليل واضح على هذه الحقيقة.

إن حالة التأخر تضفي على مسألة الوعي أهمية حاسمة. لذا فإن تكوين وعي ملائم لحاجات التغيير تصبح، بقدر ما تعي هذه الحقيقة، همّ النخبة أو الطليعة التي تعمل في سبيل التقدم في بلد متأخر. تكوين هذا الوعي المناسب، الكفيل بإطلاق تطور سريع يطوي مسافة التأخر، يستلزم، ما دام التقدم التلقائي ملجوماً بفعل آلية الهيمنة الإمبريالية (كما هي حال العرب اليوم) أو ما دام المطلوب تسريع وتائر التقدم لحاقاً بأمم أخرى (كما هي حال ألمانيا القرن التاسع عشر وروسيا القرن العشرين)،

دحض وتفنيد ايديولوجيا العصر القديم، تمهيداً وإرساء للعصر الجديد. من دون عملية الدحض والتفنيد هذه، الطويلة، الدؤوبة، التفصيلية، إما أن تتجاوز الايديولوجيتان القديمة والجديدة فتثقل أو تعرقل، في أحسن الأحوال، خطى التطور، وإما أن تحاصر الايديولوجيا الجديدة من قبل القديمة وتبقيها مجرد هامش أو قشرة فتلجم، في أسوأ الأحوال، خطى التطور.

التجربة الغربية شاهد: إن عصر النهضة لم يترافق مع تكوّن ايديولوجيا جديدة، فحسب، بل بدأ بتفنيد ودحض الايديولوجيا القديمة، ايديولوجيا العصر الوسيط الذي كانت الايديولوجيا الكاثوليكية غطاءه الفكراني. بل إن الايديولوجيا الجديدة هي، في حدود معينة، حصيلة نقد الايديولوجيا القديمة، وعلى أنقاض الأخيرة بنيت الأولى. الايديولوجيا الحديثة نشأت من خلال قطع القديمة والانقطاع عنها.

في فرنسا، المتأخرة عن إنكلترا، ارتدى تفنيد ايديولوجيا النظام القديم من قبل فلاسفة الثورة البرجوازية، فلاسفة عصر الأنوار، نبرة عنيفة. في ألمانيا، المتأخرة عن فرنسا والمذلة من قبلها، اتخذ هذا التفنيد، بعد الفتح اللوثري، طابع تأمل فلسفي وبحث علمي كانت الماركسية لبنته الرئيسية وتتويجه.

قلنا، قبلاً، إن قوى التغيير الجذرية العربية لن تجد في هذا الكتاب جواباً شافياً حول الايديولوجيات الإسلامية والمسيحية الشرقية. من هنا ليس صحيحاً تحديد الموقف من الايديولوجيا الإسلامية بخاصة، التي لا تزال مهيمنة لدى الكتلة الأساسية من الشعب العربي، عن طريق استبدال التحليل بالمقارنة، وبالتالي سحب نتائج وتركيبات هذا الكتاب عليها. لماذا؟

بالطبع، شهدت الايديولوجيا المسيحية في أوروبا تطوراً كبيراً مع التطور المتصاعد للمجتمع الغربي. كان الانشقاق البروتستانتي خطوة كبيرة نحو العلمنة والعقلنة. جاءت بعده الثورة الفرنسية لتكرس هيمنة ايديولوجيا عقلانية دنيوية على المجتمع الغربي. هذا الواقع جعل الايديولوجيا المسيحية ذات نفوذ محدود من جهة، ومن جهة أخرى فإن ضغوط تطور المجتمع الغربي عليها جعلها، على رغم المقاومة المحافظة والتردد واللهاث وراء الواقع المتغير، في حالة تطور وتحديث وعقلنة دائمة لتتواكب مع سير المجتمع.

هل كانت الحال كذلك بالنسبة إلى الايديولوجيا الإسلامية؟

الايديولوجيا الإسلامية التي كانت في حالة تفاعل وتطور وتفتح موازية

لاستيعاب العرب حضارات الشعوب الأخرى، وخاصة اليونانية، تخثرت مع تخثر المجتمع العربي الذي كان سقوط المعتزلة أولى نذره. وما لبثت أن تقهقرت بشكل ملحوظ مع هيمنة الصوفية، البرانية، المتسللة إلى الايديولوجيا الإسلامية والمتغلغلة فيها من خلال مصالحة المذهب السنّي معها، التي صارت، بصورة عامة، ومع تنامي سلطان المدرسة الغزالية، الوعي الايديولوجي للمجتمع العربي، وبقيت كذلك حتى النهضة الحديثة التي جاءت كرد فعل على الصدمة الغربية.

وإذا كانت ايديولوجيات الفرق الإسلامية المنشقة قد عبرت في بداية الأمر، عن ضرب من الليبرالية والعقلانية(*)، إلا أنها بقيت هامشية من حيث سلطانها على الأمة من جهة، وتحولت مع مرور الزمن إلى ايديولوجيات أقلوية، مأزومة، متخشبة وسلفية من جهة ثانية. ومن جهة ثالثة، ذبل مع مرور الزمن أيضاً نسغها العقلاني الليبرالي مع تخثر المجتمع عموماً، ثم مع اضطرار تلك الفرق إلى الابتعاد، تجنباً للاضطهاد، عن مراكز الحضارة، المدن، والانزواء في الجبال أو الأرياف.

في القرن الثامن عشر، قامت مع الحركة الوهابية أول محاولة للإصلاح الإسلامي في العصر الحديث، اتخذت منطلقاً لها العودة إلى صراط السلف الصالح وتطهير الإسلام من كل ما لحق به من براني، خلال عهود الانحطاط. لكن هذا الإسلام الصافي، المجدد، الخالي من كل تأثير براني وحديث، قبع محصوراً، لأسباب متعددة، في القسم الأكثر تأخراً من الشعب العربي، القسم شبه البدوي: نجد أولاً، ثم مع امتداد سلطان العائلة السعودية، الحجاز.

في القرن التاسع عشر، في مصر بخاصة، على يدي محمد عبده، وفي مواجهة تآكل الإطار التقليدي للمجتمع العربي بفعل الثقل الساحق لظل الغرب، بدأت محاولة إصلاح أخرى جديدة، انطلقت كذلك من الايديولوجيا الإسلامية التقليدية، لكن في محاولة لمصالحة العصر لا الهرب منه، كما فعلت الوهابية. لا شك في أن هذه المحاولة هزت ركود المجتمع التقليدي، عندما وجهت حدها نحو الايديولوجيا الصوفية وأنجزت مهمة ذات مغزى في هذا الصدد، لكن المحاولة انتهت عند هذا الحد، إذ عجزت عن التقدم خطوة أخرى إلى الأمام. استنفدت. لماذا؟

هذه المحاولة لم تنبثق في بقعة متوحدة ومعزولة، بل، على العكس، في بقعة أصبحت جزءاً من عالم وحّدته الرأسمالية الغربية توحيداً تناقضياً، تحت سلطان

(*) عند هذا المقطع، وضع المؤلف في الهامش علامتي استفهام بقلم الرصاص، الأمر الذي يعني أنه ينوي العودة إلى هذه النقطة (الناشر).

الغرب، السياسي والحضاري في آن. هذه العالمية الغربية التي صب فيها الكون كله، مضافاً إليها أن هذه المحاولة واجهت عصراً مختلفاً اختلافاً كلياً في شروطه عن الشروط الأولى التي تكونت فيه الايديولوجيا الإسلامية، فتحت فجوة لا تردم بينِ الماضي والحاضر العربي. إن انهيار هياكل المجتمع العربي التقليدي، وكون المجتمع العربي الجديد، الكولونيالي ثم المتخلف، أصبح الجزء الرث والخاضع في بنيان دولي جديد، قطعا الاستمرارية العربية. هذا الانقطاع الذي أصاب الاستمرارية العربية ابتلع بسهولة محاولات الإصلاح التقليدية الإسلامية، فأصبح دورها، موضوعياً، المحافظة على الواقع القائم فحسب، وعادت بالتالي إلى وصالٍ ما مع واقع أنكرته من قبل: مع المجتمع الكولونيالي البارحة، ثم مع المجتمع المتخلف اليوم. إن مأساة الايديولوجية الإسلامية تتمثل في أنها تواجه عالماً لم يعد عالمها، وهنا مصدر ارتباك وعيها. لقد عانت وتعاني وحشة غربة جعلتها تنكمش وتتخشب، ويشعر معظم ممثليها أن عملية إعادة تفصيلها على قد الواقع الجديد إنما هي نهايتها، لذلك يعملون على قسر الواقع وتفصيله على قدّها.

إن المسألة ليست مسألة تخثر المجتمع العربي وتقهقره وانعكاسات ذلك على الايديولوجيا الإسلامية، ذلك أن المجتمعات البشرية القديمة شهدت ضرباً من نوس يترجح بين تقدم وتراجع، بين ازدهار وركود بل واندثار أحياناً. لكن حركة التاريخ، ومنها حركة التاريخ العربي التي كانت حركة دورانية، أصبحت مع انبثاق الرأسمالية وبفعلها، حركة صعودية وتقدمية، مهما بدت حركة التاريخ العربي الحديث بطيئة تارة ومعاقة تارة أخرى. في هذا المسار الجديد للتطور الغربي، المعمم كونياً على نحو تناقضي، تتكسر الايديولوجيات التقليدية ما قبل الرأسمالية ويصبح حطامها عامل تثبيت وعي متخشب فائت على واقع جديد متغير. إن احتمال تقدم المجتمع العربي على الصعيد الاقتصادي، ولا نراه وارداً من دون وعي عصري مناسب، قد يسهل تحدُّث وعقلنة الايديولوجيا الإسلامية، كما حدث بالنسبة إلى الايديولوجيا المسيحية الغربية، لكن هذا الأمر يتوقف على قدرة الفكر الديني الإسلامي على تمثل منجزات العلوم الحديثة.



اللغة العربية والتقدم العربي(*)

طوال سنين، يمكن المرء أن يستمع إلى برنامج في إذاعة القاهرة وأمثاله كثيرة في الإذاعات العربية الأخرى، عنوانه «لغتنا الجميلة». في هذا البرنامج، لا نستمع فقط إلى ترنيمات ابتهالية، ضارعة، مفتونة باللغة العربية، شاعريتها، صفائها، سحرها، بل نستمع أيضاً (وهذا ما يهمنا الآن)، من خلال هذه الترنيمات إلى مسبقات وقبليات، ضمنية بالطبع، تكاد تلخص نظرة المجتمع العربي لا إلى لغته فقط، بل إلى الحياة العربية والمستقبل العربي أيضاً.

وإذا كانت الايديولوجيا العربية تتجلى في نظرة مجتمعنا إلى لغته، كذلك فإن التأخر العربي يتجلى، هو أيضاً، في ميدان هذه اللغة، على رغم شاعريتها وسحرها، إذ يبدو واضحاً، من خلال التجربة العربية، أن شاعرية وسحر لغة ما، ما دام المقياس شعورياً، لا تتنافى بالضرورة مع تأخرها، على رغم أن سواد الأمة العربية، وهو سواد أمي، لا يتذوق هذه الشاعرية ولا يتمتع بهذا الجمال، بل لا يتمتع به بعض المختصين بآداب اللغة العربية.

لكن لنقل، بادئ ذي بدء، إن من الخطأ الاعتقاد أن اللغة العربية عاجزة بالضرورة عن اللحاق بتطور الحياة العصرية والتعبير عنها بتحديد ووضوح. فالواقع أن هذا العجز ليس سوى تظاهرة من تظاهرات قصور وتأخر الثقافة العربية بخاصة والمجتمع العربي بعامة. وبقدر ما سيحرز هذا المجتمع وهذه الثقافة من تقدم بقدر ما سيفرض، بدوره، تقدماً موازياً على اللغة، ما دامت اللغة وعاء وأداة هذه الثقافة. لكن ثمة حقيقة: إن التخثر الذي نزل باللغة العربية يشكل واحداً من العقبات التي تثقل محاولة الشعب العربي اللحاق بالحياة العصرية، هذه الحياة التي تشهد تطوراً مذهلاً في سرعته، والذي يبدو إيقاع تطورنا أمامه أشبه بتثاؤب.

(*) كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤.

هذا **أولاً**.

ثانياً، من السذاجة والوهم في آن القول إن تخثير اللغة العربية هو، كما يقول كثير من منظّري الحركة القومية العربية، ضرورة يمليها الحفاظ على رباط مهم من روابط الوحدة العربية. لا شك في أن بعض دعوات تطوير اللغة العربية كانت تنطوي، ضمنياً على الأقل، على دعوة معادية للعروبة وللوحدة العربية، ولا شك في أن بعضاً من هذه الدعوات، لغباء أو لحقد على العروبة أو اغتراب عنها، قلبت المسألة فجعلت تأخر اللغة أمراً منفصلاً عن تأخر المجتمع، وحولت بالتالي هذا العجز إلى عجز مطلق، كما أنه لا شك أيضاً في أن دعوتها إلى تفريع اللغة العربية إلى عاميات إقليمية إنما يستند إلى نزعات إقليمية معادية للوحدة العربية، وذلك لأن تكريس اللغات المحكية الإقليمية (وأعني هنا السياق العامي) يسبغ ضرباً من شرعية على واقع التجزئة.

لكن لا شك أيضاً في أن تطوير اللغة العربية والكتابة العربية لتكون القناة الكافية والملائمة لاستيعاب الثقافة الحديثة والتقنية الحديثة استيعاباً كاملاً إنما يشكل مسبقة النهضة الحقيقية. أضف إلى ذلك أن إخراج اللغة العربية من حالة التخثر التي تعانيها سيخدم، في النهاية، قضية الوحدة، ما دام سيسهم في تحديث الحياة العربية وسيثري اللغة العربية بعد أن تتخلص من أطرها وقيودها التقليدية التي أعاقت، منذ بدايات الصدمة الغربية وحتى اليوم، تطورها تطوراً كافياً لتلبية متطلبات التقدم.

يتعلم التلامذة العرب في مدارسهم، ويا للمفارقة، حقيقة ذات مغزى: في عصور الانحطاط العربية انحطت، بدورها، اللغة العربية. وفي المقابل، مع تقدم الحضارة العربية، باحتكاكها بالحضارات الأخرى الذي وصل إلى ذروته في عصر المأمون، أخصبت اللغة، لانت، طوعت واستوعبت مفردات لا حصر لها من لغات أخرى. إلا أن هذه الواقعة، واقعة ارتباط تطور وتقدم اللغة بتطور وتقدم المجتمع، التي يتعلمها التلامذة عن عصور سلفت، سرعان ما تموَّه أو تسقط عندما تنطرح مشكلة اللغة العربية في العصر الحديث، حيث تعاني حصاراً مزدوجاً، حصار العلوم الغربية وتطورها المذهل وما يقتضيه من أدوات لغوية، وحصار الانفصام بين اللغة العربية الفصحى وبين اللغة العربية المحكية وما يفرض هذا الانفصام من ازدواجية في اللغة، انفصام يفقر، من جهة، الفصحى عندما لا يوصلها بنسغ اللغة المحكية الحي، الدفاق، الحار والمتطور، ويمنع، من جهة أخرى، عقلنة وتقعيد اللغة المحكية وصهرها قومياً، أي يجعلها ترتفع من المحلي إلى القومي لتنداح إلى هذا المستوى وتغني اللغة العربية التي تصبح، على هذا النحو، متمتعة بالراهنية والشمول في آن،

راهنية بمعنى أنها تستوعب وتمتص المفردات الدارجة لدى جميع الشعوب العربية، والشمولية بمعنى أنها تصبح اللغة التي تستعملها الشعوب العربية كافة.

لكن، لم تأخرت اللغة العربية؟

إن السياق التاريخي الذي أحاط بالأمة العربية من جهة، وبالغرب من جهة أخرى، يفسر التأخر الذي أصاب اللغة العربية، ويجعله بالتالي مفهوماً، وبمعنى ما، مبرراً. فالحضارة الحديثة والمهيمنة، مهما تكن درجة الغنى والازدهار التي بلغتها الحضارات الأخرى (ومنها الحضارة العربية)، ومهما بلغت أهمية التقدمات والإسهامات الحضارية غير الغربية، هي الحضارة الغربية بوجه عام، والحضارة البرجوازية الغربية بوجه خاص. مع هذه الحضارة وبها تطورت اللغات الغربية الحديثة التي عبّرت عنها وقدمت لها أدواتها. هذه الحضارة تفرض نفسها علينا، سواء أقبلنا عليها أم أعرضنا عنها. وفي التعامل معها، في التعامل مع أشيائها أو أفكارها، نستعمل، بالطبع، لغتنا، وبالتالي نستعمل أدوات أشياء أخرى وأفكار أخرى. هنا، في استخدام هذا الإناء القومي لشيء أجنبي يتلخص جانب أساسي من مسألة تأخر اللغة العربية. وفي عمليات الإحكام المتتابعة، إحكام الإناء على قد المحتوى، تحفر اللغة المتأخرة طريقها نحو التطور والتجديد. وبقدر ما يكون هذا الإحكام مدروساً، منهجياً، مصنوعاً بوعي، تزداد اللغة طواعية لمتطلبات التقدم وتتطور بسرعة أشد وباتجاه أصوب.

هذه الحقيقة هي التي تفسر كيف بدأت اللغة العربية تتطور وتكسر صيغاً مكرورة وقوالب جامدة عاشت عليها قروناً، وتبسط وتتخلص من الحذلقات تحت ضغوط الصدمة الغربية، وكيف أخذت تنمو وتتسع، سواء بالاستعارة أو الاقتباس أو التحريف أو الإحياء، لكي تعبر عن الجديد الذي أصاب الحياة العربية، سواء في عالم الأشياء أو عالم الأفكار. في الترجمة من اللغات الغربية إلى اللغة العربية، عندما يراد للنص أن يكون واضحاً وغير تقريبي، تبلغ عملية الضغط أشدها (وذلك لأنها تفرض المقابلة بين اللغتين)، كما يتجلى التأخر بكل إيلامه عندما نكون إزاء فروع علمية رائدة أو فروع علمية جديدة أو عندما نكون إزاء تجربة غريبة عنا كلياً. لذا ليس من النادر أن يشعر القارئ العربي، حتى عندما يقرأ نصاً عربياً مترجماً ترجمة أمينة وصحيحة، أنه لم يستطع أن يقبض على محتوى ما يقرأ، وأنه يحوم حول النص من دون أن يخترقه، وذلك لأن الكلمة العربية، ما دامت لا تعبّر عن تجربة عربية، تبقى كلمة ملساء، بلا ملامح، بلا جذر. من هنا، في الواقع، الصعوبة التي كثيراً ما تواجهها الكلمة ـ المصطلح في اللغة العربية، وذلك لأن الكلمة العربية، ما دامت

بلا جذر، يمكن أن تعطينا عدة معانٍ أو يمكن أن تعطينا معنى ملتبساً غير محدد.

مرة أخرى أقول: إن هذا الأمر مفهوم، بمعنى ما، مبرر. لكن الواقعة المأساوية، غير المبررة ولا المفهومة، هي كون المجتمع العربي، ومعه إنتيليجنسياه، لم يعِ بعد واقعة تأخر لغته والعرقلات التي يفرضها هذا التأخر على تقدمه. ثمة شعوب تعاني، هي أيضاً، كالشعب الصيني والشعب الفييتنامي، مشكلة تأخر لغتها، إلا أنها قد وعت، على الأقل، واقعة التأخر هذه، وهي قد حلتها أو تسير في طريق حلها، وذلك لأن مشكلة اللغة كانت تحتل مكاناً مرموقاً في اهتمام الثوريين. أما نحن، فلم تخطر لنا هذه المسألة ببال جدياً.

لا شك في أن التأخر العام للمجتمع العربي يفسر إلى حد بعيد تأخر وعيه بضرورة تطوير لغته، وذلك لأن التطور المحدود للمجتمع العربي يجعله قادراً على التقاط فتات ـ فتات مفوّت بالطبع ـ الثقافة الحديثة. واللغة العربية، في حالتها الراهنة، لم تعجز بعد تماماً عن استيعاب هذا الفتات المفوت. لكن مما لا شك فيه أيضاً هو أن هيمنة الايديولوجيا المحافظة على المجتمع العربي تلعب الدور الحاسم في هذا الخصوص. لنأخذ هذا المثال:

في أحد أعداد **السفير**، كتب محرر الزاوية الثقافية، وهو، ذاتياً، صادق الانتماء إلى قضية التقدم العربي، يشكو مر الشكوى من دور النشر في بيروت، باعتبار أن الكتب التي تصدرها تحتوي أخطاء نحوية ولغوية غير قليلة وغير بسيطة، ثم يدعو ،في نهاية كلمته، دور النشر إلى الاستعانة باختصاصيين في اللغة العربية لتلافي مثل تلك الأخطاء. هنا، هذا التقدمي، يحاسب، هو الآخر، لا باسم الحاضر ولا باسم المستقبل، بل باسم الماضي. وهو ليس استثناء، إذ، في يقيني، أن ٩٠ بالمئة من الإنتيليجنسيا العربية لا تقول غير ما قال. هنا نلتقط ما هو تقليدي في ثنايا ما هو تقدمي، وإلا لكان مناسباً، على هذا الصعيد أن يطرح بالأحرى، التساؤلات التالية:

ـ ما معنى أن ٩٩ من كل ١٠٠ خرّيج جامعي عربي يخطئ في النحو، على رغم كل العناية المبذولة في المدارس العربية بقواعد اللغة العربية؟

ـ ما معنى أن يقع تسعة أعشار الكتّاب العرب، أي عدا ذوي الثقافة التقليدية الخالصة، في أخطاء نحوية في كتاباتهم؟

ـ وبالتالي، ما معنى أن دروس قواعد اللغة العربية، في جميع انحاء الوطن العربي لم تستطع أن تجعل أحداً، تقريباً، يستوعب على نحو مناسب هذه القواعد؟

من السهل، بالطبع. القول إن أصول تدريس القواعد العربية خاطئة ومقصرة، ومن السهل أيضاً أن نصف أنفسنا وأبناءنا بعدم الجدية. لكن هذه الأصول يضعها أرباب اللغة. كما أن أبناءنا يستوعبون دروساً أخرى تحتاج إلى مجهودات أكبر وإلى ذكاء أكثر. هذه الواقعة يمكن تفسيرها، في رأيي، بواقع أن الشقة بين اللغة المكتوبة واللغة المحكية واسعة. إن اللغة المحكية، التي نتعلمها ونتقنها قبل أن نعرف ما هي الفصحى، والتي نستعملها، بالطبع، أكثر من الفصحى بكثير جداً (مثلاً، يستعملها المثقفون عند القراءة فقط، أما سواد الشعب فلا يعرفها، وإذا استمع إليها فإنه لا يفهمها جيداً)، تصبح، لهذا السبب، أشد تأثيراً وأعمق هيمنة من اللغة المكتوبة، وهذا، بالتالي ما يجعلنا، عموماً، نخطئ في النحو بالسليقة ونصيب بالتأمل والتذكر.

هنا، في الموقف من القواعد الكلاسيكية للغة العربية تتجلى الرؤية المحافظة والمثالية، إذا ما معنى، عندما يعجز أطفالنا ونعجز نحن الكبار عن استيعابها واستخدامها، أن نصرّ على اعتبارها هي «الصح» ونحن «الغلط». والحق أن الأمر ليس كذلك: لا هي بالصح ولا نحن بالغلط، كل ما في الأمر أن الشقة قد بعدت بيننا وأصبح تأثيرها فينا صعباً بل مستحيلاً. وهذا يعني، إذا كنا نريد أن نتبع الحياة، أن من واجبنا، ما دمنا قد عجزنا عن تطبيق أنفسنا عليها، أن نجعلها هي تنطبق علينا، أي أن نخضعها لمراجعة جذرية وصارمة تجعلها قريبة من حياتنا وفي خدمتنا. إن الرؤية المحافظة والخيالية هي وحدها التي تضع البشر في خدمة اللغة، في حين أن الرؤية الواقعية تضع اللغة في خدمة البشر. إن اللغة العربية اليوم هي، بالأحرى، التي تستخدمنا، ولسنا نحن الذين نستخدمها.

من الممكن للمرء أن ينبش وقائع من الماضي البعيد لكي يلتقط ما يدعم وجهة نظره (وفي هذه الحال يمكن أن نستعيد ما رواه سيبويه على لسان الخليل بن أحمد من أن «الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحروف ليوصل إلى التكلم به والبناء هو الساكن ولا زيادة فيه»)، لكن لا يجوز للتقدمي أن يحاكم هذه المسألة باسم الماضي، بل باسم الحاضر والمستقبل. وفي هذه الحالة يصبح الماضي مدعواً لتبرير نفسه أمام الحاضر والمستقبل، وليس العكس، فبهذا وحده يمكن أن يكون الحكم واقعياً وعقلانياً في آن. فقط عندما يمكن المجتمع العربي، أو الإنتيليجنسيا العربية على الأقل، أن يتناول مسألة لغته العربية من زاوية الحاضر والمستقبل، يمكنه أن يبذل جهداً مجدياً لتطويرها.

لقد لمس القارئ، ولا شك، أنني لا أطمح إلى طرح لغوي تقني لمشكلة اللغة

العربية، فلست بالمؤهل ولا بالراغب، بل أطمح فحسب إلى طرح سياسي لمشكلة اللغة (إذا صح التعبير)، باعتبار أن تطوير اللغة العربية يشكل جزءاً أساسياً من عملية تطوير المجتمع العربي وتحديثه.

وفي عملية التطوير هذه، تنطرح بإلحاح مشكلات كثيرة، سألخص بعض ما هو رئيسي منها:

١ ـ ما دمنا عاجزين عن استيعاب قواعد النحو التقليدية للغة العربية، لماذا لا نعمل على ضبط كلامنا، وكتابتنا بخاصة، بأسلوب عملي، نستطيع استيعابه واستخدامه.

٢ ـ إن كل كلمة عربية يمكن أن تقرأ في أشكال كثيرة متغايرة في معناها ومبناها، وذلك لأن الحركات حروف فعلية منطوقة وغير مكتوبة. من هنا لا نجد، تقريباً، عربياً يستطيع أن يقرأ قراءة صحيحة (في حين، مثلاً، أن الطفل الفرنسي يتعلم القراءة بصورة صحيحة خلال سنته الدراسية الأولى أو الثانية على الأكثر). هذا الواقع يفرض التفتيش عن أسلوب محدد لضبط الكتابة العربية وتسهيل القراءة وضبطها.

٣ ـ إن اللغة تتبع الحياة، شئنا أم أبينا، وبالتالي فثمة كلمات تموت وكلمات تخلق. كذلك فإن معاني الكلمات تتطور مع تطور الحياة المادية والفكرية. ينبغي لنا أن نجعل لغتنا تتبع، بمنهجية ووعي، حياتنا. لقد خلق السلف كلمات وأعطاها معاني، ونحن، بدورنا، نخلق كلمات ونعطيها معاني، بل نأخذ كلمات صاغها الأسلاف ونعطيها معاني أخرى. ينبغي ترك الميت في قبره (مثلاً إن الطفل الفرنسي أو الإنكليزي لا يتعلم إلا الكلمات المستخدمة في القرن العشرين والنادر من كلمات القرن التاسع عشر)، وأن نأخذ في الاعتبار المعنى الحاضر لا القديم (أليس أمراً لافتاً ومحزناً في الوقت نفسه ألا نجد قاموساً لغوياً عربياً يقدم لنا المعنى الحالي للكلمة، وإنما يقتصر على المعنى القديم؟ إن لغويينا لا يعترفون بنا ولا يرون التطور الدائب في معاني الكلمات). كذلك ينبغي أن يعطى الاعتبار والتكريس للمفردات المحكية. فهذه المفردات تحمل الإبداعات المتوالية المتراكمة للأمة كلها، فبهذا وحده يردم الانفصال بين لغة فصحى ولغة محكية.

٤ ـ ينبغي الانتهاء من هذه الانغلاقية أو «القوماوية» اللغوية إزاء أخذ المصطلحات والكلمات الأجنبية التي يعسر أو يغمض أو يصعب إيجاد مقابل عربي سهل وعلمي لها. لا شك في أن متطلبات الحياة تفرض نفسها، لكن عملية الفرض هذه لا تأتي عملياً إلا ببطء شديد وبجرجرة، بحيث تضع اللغة حاجزاً إضافياً بيننا

وبين التقدم العلمي المتلاحق الذي يشهده العالم المتقدم. يوم كان العرب مسيطرين سياسياً، سهل عليهم هضم مفردات لغات أخرى احتكوا بها وتعلموا منها. أما عندما أصبحوا في مرتبة دون أو خاضعين، فقد لاذوا بهذه القوماوية اللغوية كشكل من أشكال الدفاع عن الذات. دفاع عن الذات ولا شك، ولكنه دفاع متأخر أولاً، وركبته عقدة الدونية ثانياً. إن الدفاع الواعي هو أن نلتقط أسلحة العدو ونهضمها لنواجهه بها. الشعوب التي لا تعاني عقداً ثقافية أو سياسية تقتبس، تستعير، تحرف، تنقل الكلمات والمصطلحات الأجنبية، وتعتبر عملها هذا كسباً حققته لكنزها اللغوي القومي، ولا تعتبر نفسها اقترفت عملاً ينتقص اعتبارها الثقافي.



الملاحق



(١)

البحث الجامعي

ياسين الحافظ
ليسانس في الحقوق
دبلوم في الحقوق العامة

أسباب الحرب العالمية الأولى

وضعت هذه الرسالة بإشراف
الأستاذ الدكتور «محمد الفاضل»

سمحت كلية الحقوق بطبعها في ١٨/ ١٢/ ١٩٥٤
العام الدراسي ١٩٥٣/ ١٩٥٤



المخطط

مقدمة ـ كيف ندرس الحرب:

أ ـ التفسيرات الكلاسيكية للحروب. دراسة بسيطة لهذه التفسيرات ونقدها.

ب ـ التفسير العلمي للحرب العالمية الأولى.

الفصل الأول ـ لوحة بالأرقام تبيّن حالة الدول العظمى من الناحية الاقتصادية ونموها المتفاوت ونسبة توزيع المستعمرات بين الدول.

الفصل الثاني ـ نتائج النمو المتفاوت للرأسمالية في العلاقات الدولية.

الفصل الثالث ـ الأسباب القريبة والمباشرة للحرب.

الفصل الرابع ـ أهداف ونيات الدول الاستعمارية.

الفصل الخامس ـ موقف الطبقة العاملة من الحرب.

المصادر

أ ـ الفرنسية:

1 - Histoire de la diplomatie   Potumkine

2 - Fichier historique   Roger Garaudy

ب ـ العربية:

١ ـ تاريخ الحزب الشيوعي (البلشفيك) في الاتحاد السوفياتي.

٢ ـ الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية   لينين

٣ ـ تاريخ القرن العشرين   نوري الدين حاطوم

٤ ـ تاريخ العصور الحديثة   جورج حداد ـ بسام كرد علي

مقدمة

كيف ندرس الحرب:

أ ـ التفسيرات الكلاسيكية للحروب. دراسة بسيطة لهذه التفسيرات ونقدها.

ب ـ التفسير العلمي للحرب العالمية الأولى.

أ ـ إذا ألقينا نظرة عامة على كتب التاريخ الكلاسيكية، والتي تبحث عن أسباب الحرب العالمية الأولى، نجد أنها تختلف في التعليل وفي إيجاد الأسباب والعوامل، ولكننا نرى فيها ما يشبه الاتفاق على إهمال الدوافع الاقتصادية، وقد «يتساهل» بعضهم فيعطيها دوراً ثانوياً غير فعال وغير حاسم.

إن ما تستهدفه مختلف هذه التفسيرات، نفي كل علاقة سببية بين طبيعة النظام الرأسمالي والحرب، وبكلمة إنها تهدف إلى «تبرئة» الرأسمالية أمام الشعوب.

وهذه الدراسة محاولة بسيطة لتفسير أسباب الحرب تفسيراً علمياً، أي إيضاح الدور الفعال الذي لعبته العوامل الاقتصادية في خلق التناحر بين الدول الكبرى، بعد أن انتقلت الرأسمالية إلى مرحلة أعلى. . . إلى مرحلة الاستعمار.

يمكننا تلخيص التفسيرات التي تناولت الحرب العالمية الأولى بما يلي:

١ ـ تفسير سياسي.

٢ ـ تفسير ديمغرافي.

٣ ـ تفسير ميكانيكي.

٤ ـ تفسير عرقي.

١ ـ التفسير السياسي:

يحاول بعض المؤرخين أن يجعلوا من مشكلتي الألزاس واللورين وحادثة سراييفو سبباً للحرب.

نقد هذا التفسير:

أ ـ لمشكلة الألزاس واللورين الميزات التالية:

١ ـ إنها مشكلة «استعمارية» بالضبط، مقاطعتان يسيل لهما لعاب برجوازية كل من الدولتين لغناهما بالحديد أولاً، ولأنهما في متناول يد كل منهما ثانياً، إذ إنهما تقعان بين فرنسا وألمانيا، وليس من عامل تاريخي حاسم يعيّن تبعيتهما لإحدى الدولتين.

ـ لقد كانت هذه القضية عامل **تباعد** بين ألمانيا وفرنسا وليست **سبباً** للحرب، إذ جعلت إمكانية انخراط فرنسا في تجمّع معاد لألمانيا، والذي تقوده إنكلترا، حادثاً لا مفر منه.

ـ إن الرأي العام الفرنسي حينئذ لم يكن يرغب في شن حرب من أجل الألزاس واللورين.

ـ إن فرنسا نفسها لم تفكر باسترجاعهما لو لم تقدر أن بريطانيا وروسيا ستقفان معها ضد ألمانيا.

ـ لم تكن فرنسا إلا دولة «ثانية» في التجمع الدولي الأول (إنكلترا ـ فرنسا ـ روسيا). أما الدور القيادي فقد كانت تلعبه بريطانيا في التجمع الأول، وألمانيا في التجمع الثاني. وإن إشعال الحرب كان متعلقاً إلى حد بعيد بنهج وخطط هاتين الدولتين خلال ـ صراعهما ـ ومن ورائهما العالم ـ في سبيل تقسيم العالم من جديد.

ـ بعد عام ١٨٨٢، الذي يمكن اعتباره بدءاً للتوسع الاستعماري خارج أوروبا، أصبحت قضية الاستعمار وتقسيم العالم هي المحرك الرئيسي للسياسة العالمية، وأصبحت مشاكل القارة الأوروبية ـ بعد أن كانت هي المحرك ـ لا تلعب إلا دوراً ثانوياً.

ب ـ في مشاكل البلقان، كانت الدول الكبرى تلعب دورها في إثارة النزاعات الإقليمية، وتستفيد من هذه النزاعات في الوقت نفسه لتنفذ مآربها الاستعمارية. كانت روسيا وراء الصرب، وألمانيا خلف النمسا. ولو أن القضية كانت مجرد نزاع بين دويلات البلقان فقط، فلا يمكننا أن نتوقع عندئذ لكارثة سيراييفو من نتائج أكثر من حرب إقليمية محصورة ضمن نطاق البلقان. ولكن الذين كانوا يحركون هذه الدويلات رأوا في هذه الحادثة مناسبة لتصفية النزاع، لتصفية الحساب بين بعضهم بعد أن انقطع التوازن العالمي وأصبحت الحرب قدراً لا سبيل إلى تجنّبه.

وسنرى في معرض دراستنا دور كل من الدولتين القائدتين في كلا التحالفين، دور ألمانيا التي كانت تشجع النمسا وتطلب إليها أن تقدم تلك الشروط القاسية لترفض، كي يصبح هذا الرفض مبرراً أمام الرأي العام الألماني لشن الحرب، إذ

قدرت ألمانيا أن الموقف بات ملائماً بالنسبة إليها لإثارة حرب عاجلة منتصرة، لأن ترميم الجيش الروسي لم يتم بعد. وسنرى أيضاً الدور المفضوح المشبوه الذي لعبته إنكلترا فشجعت الطرفين على الحرب، إذ أوهمت ألمانيا أنها ستقف على الحياد وأوحت لروسيا أنها ستقف معها.

بالضبط، إن شرارة لا يمكن أن تحرق العالم ما لم يكن برميل البارود جاهزاً للاشتعال.

٢ ـ التفسير الديمغرافي:

تمتد جذور هذا التفسير إلى «المالثوسية». يرى أصحاب هذه النظرية أن تزايد عدد السكان في الدول الرأسمالية هو الذي يدفع الدول للتفتيش عن المستعمرات.

نقد هذا التفسير:

نعم، قد نستطيع أن نتكلم عن عجز الاقتصاد الألماني لكفاية الشعب ضمن إطار رأسمالي. إن «فضل القيمة» و«الريع» اللذين يقتطعهما أرباب الصناعة وكبار الملاكين من العمال والفلاحين، هو وحده الذي يسحق الشعب الألماني وغيره من الشعوب، وليس تزايد السكان وتكاثفهم. لقد كانت الدولة الرأسمالية أمام إحدى نهايتين:

ـ انفجار الإطار الرأسمالي الذي أخذ يضيق بالشعوب ويرهقها، والسير في مرحلة أعلى هي مرحلة الاشتراكية، وعندها تتناثر هباء آراء الديمغرافيين.

ـ الحرب، كوسيلة للسطو على موارد الشعوب الأخرى، ورشوة المسحوقين في بلادها ورفع مستوى معيشتهم على حساب الشعوب الأخرى. وهذا هو الطريق الذي سارت فيه البرجوازية العالمية في الحربين العالميتين الأولى والثانية.

٣ ـ التفسير الآلي:

يزعم أصحاب هذه النظرية أن السباق في التسلح هو الذي أزّم الجو الدولي وجرّ الشعوب إلى الحرب.

نقد هذا التفسير:

إن أصحاب هذا التفسير يقلبون المسألة على رأسها ويخلطون بين النتيجة والسبب. إن السباق إلى التسلح لا يعدو أن يكون نتيجة للتناقضات الحادة وللنزاع

المستعر بين الدول الرأسمالية، إلا أنه لا يمكننا أن ننكر أن التسلح قد **عجّل** في نشوب الحرب. ولكن شتان بين عامل يعجل في نشوب الحرب وآخر يخلقها.

ب ـ التفسير العلمي للحرب العالمية الأولى:

«إن الدليل على طابع الحرب الاجتماعي الحقيقي، أو بالأصح على طابعها الطبقي الحقيقي، لا يكمن في تاريخ الحرب الدبلوماسي، بل في تحليل الحالة الموضوعية للطبقات المسيطرة في جميع الدول المحاربة»[٢].

إن وجود طبقة ضيقة من الناس في كل بلد، تملك الوسائل الكبرى للإنتاج، يؤدى بها أخيراً إلى أن تصبح طبقة سائدة وقائدة سياسياً وفكرياً واجتماعياً لجموع شعبها فتفرض عندئذ قوانينها الخاصة على المجتمعات.

في المرحلة الرأسمالية أصبحت البرجوازية هي الطبقة القائدة، فولّدت هذه السيادة التنافس غير المحدود والخصومات في سبيل ابتزاز أكبر قدر من الربح.

«إن الحرب السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الطبقات نفسها في الوطن الواحد تثير دوماً الحروب المسلحة بين الشعوب، ومن التقسيم العميق للطبقات والمصالح في كل بلد تخرج النزاعات بين الأمم»[٣].

لقد كانت فترة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين نقطة تحوّل من الرأسمالية القديمة إلى الرأسمالية الحديثة، من سيطرة رأس المال بوجه عام إلى سيطرة رأس المال المالي، وهذا يعني انتقال الرأسمالية إلى مرحلة أعلى، فأصبح تمركز الإنتاج ونشوء الاحتكارات وتصدير رأس المال صفة أساسية للرأسمالية في هذا العهد.

تعلمنا الأرقام وما يقابلها من حوادث سياسية، أنه بعد انقضاء رأسمالية سيادة المزاحمة الحرة، أي منذ عام ١٨٧٦ تقريباً، ودخول الرأسمالية في مرحلتها الحديثة بالضبط تبتدئ حمة صراع للاستيلاء على المستعمرات، ويحتدم وطيس الصراع من أجل اقتسام أراضي العالم الحرة. **وهكذا بمحاذاة الوقائع الاقتصادية، وبتعبير آخر بمحاذاة التبدلات الاقتصادية وكانعكاس لها، تنشأ الحوادث السياسية.**

إذاً أصبح تقسيم العالم والسطو على الشعوب أمراً حتمياً، وأصبحت النزعة الاستعمارية ظاهرة لا بد من بروزها، وليست كما يزعم البعض صفة سيئة تلازم

---

(١) ف. أ. لينين، **الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية**، ص ٧.

(٢) انظر خطاب جوريس في البرلمان الفرنسي في: Roger Garaudy, *Fichier historique*.

بعض الشعوب. أبداً لم يقتسم الرأسماليون العالم لأنهم قوم أشرار، بل لأن التمركز قد بلغ درجة ترغم على ولوج هذا الطريق بالحصول على الربح، ترغم على الانسجام مع انسياب التطور العام الذي يسير العالم الرأسمالي في مجراه.

ـ إن الاستيلاء المباشر أو غير المباشر، يتبع دائماً تصدير رأس المال المالي، إذ إن عملية التصدير تصبح أمراً سهلاً وميسوراً ما دام النفوذ السياسي والقوة العسكرية تحرسانها. لقد صرح «سيمنس» وهو أحد كبار الصناعيين وملوك المال الألمان في حزيران/ يونيو عام ١٩٠٠ «إن السهم من فئة الجنيه الإسترليني هو أساس الاستعمار البريطاني».

ـ بالإضافة إلى تسهيل تصدير رأس المال المالي، فإن رغبة الاحتجازات في الحصول على منابع المواد الأولية كانت دافعاً للتوسع الاستعماري. كتب «شيلدر» «بالإمكان أن نجرؤ على تأكيد قد يبدو للبعض غريباً، نعني أن نمو السكان المدنيين والصناعيين قد يُصدَم في مستقبل قريب لحد ما بعقبة **نقص حامات الصناعة** لحد أكبر بكثير من نقص المواد الغذائية».

ـ إن الاستيلاء على المستعمرات يوجد أرباحاً إضافية فوق الأرباح التي تجنى من عمال الدولة الرأسمالية نفسها. وإن قسماً من هذه الأرباح تستخدمه البرجوازية لتخدير ولـ «برجزة» قسم من الطبقة العاملة في بلادها، وبالتالي لإبعاد شبح الثورة. روى الصحافي «ستيد» أن «سيسل رودس» المليونير الإنكليزي والمسؤول عن حرب البوير قد حدثه في سنة ١٨٩٥ عن نظراته الاستعمارية بقوله «كنت أمس في الإيست إند (حيّ العمال في لندن) وحضرت اجتماعاً من اجتماعات العمال العاطلين، وقد سمعت هناك خطابات فظيعة كانت من أولها إلى آخرها صرخات: «الخبز... الخبز». وأثناء عودتي إلى البيت كنت أفكر بما رأيت وتبين لي بوضوح أكثر من ذي قبل أهمية الاستعمار. إن الفكرة التي أصبو إليها هي حل هذه المسألة الاجتماعية. أعني لكيما ننقذ أربعين مليوناً من سكان المملكة المتحدة من حرب أهلية مهلكة، ينبغي علينا نحن الساسة طلاب المستعمرات أن نستولي على أراض جديدة... **فإذا كنتم لا تريدون الحرب الأهلية عليكم أن تصبحوا استعماريين»**.

ظهرت في بداية القرن العشرين مجموعتان من الدول:

١ ـ البلاد التي كانت فيها الرأسمالية أكثر قدماً، ولهذا سارت في سياسة استعمارية قبل غيرها من الدول. ولذا فهي تملك احتكارات المنابع العالمية للمواد الأولية والأسواق التجارية، وعلى رأسها بريطانيا.

٢ ـ البلاد التي كانت فيها الرأسمالية حديثة العهد، والتي لم تستطع السير في سياسة استعمارية إلا متأخرة بالنسبة إلى غيرها، ولذا فإنها تعتبر نفسها مغبونة الحق في توزيع المواد الأولية والأسواق التجارية، وعلى رأسها ألمانيا.

إلا أن الرأسمالية لم تنمُ بشكل متوازن في كل أنحاء العالم، لقد حصل تفاوت هبط بدول إلى درجة أدنى ورفع أخرى إلى درجة أعلى. كانت إنكلترا في عام ١٨٧٠ تشغل المحل الأول في العالم في الإنتاج الصناعي، وكانت الولايات المتحدة في الدرجة الثانية، وفرنسا في الدرجة الثالثة، وألمانيا في الدرجة الرابعة. وفي عام ١٩١٣ كانت الولايات المتحدة تشغل المحل الأول، بينما أصبحت ألمانيا الثانية، وهبطت إنكلترا إلى المرتبة الثالثة في الإنتاج الصناعي.

لذا لم يعد طبيعياً بقاء دولة المرتبة الثالثة (إنكلترا) مالكة من المستعمرات ما بلغت مساحتها ٣٣,٥ مليون كيلومتر مربع، وسكانها ٣٩٣,٥ مليون نسمة، بينما لا تملك دولة المرتبة الثانية (ألمانيا) من المستعمرات سوى ما بلغت مساحتها ٢,٦ مليون كيلومتر مربع وعدد سكانها ١٢,٣ مليون نسمة.

لا مغدى إذاً من التناحر والتطاحن في سبيل رفع (الغبن):

ـ عندما كان تقسيم العالم غير منته في خطوطه الكبرى، كان التناحر يأخذ شكل التوتر الدبلوماسي الذي يتبع غالباً بتسويات بين الخصوم، حيث يجلب كل خصم فوائد متبادلة في التنازلات التي تجرى من قبل الطرفين أو أحدهما.

ـ عندما انتهى تقسيم العالم، ولم تبق مناطق حرة، لم يبق ثمة مَخْلصَ من إعادة تقسيم العالم، بعد ان انقطع التوازن العالمي بين الدول الرأسمالية وأصبحت الحرب هي الوسيلة الوحيدة لإعادة التوازن المقطوع.



الفصل الأول

لوحة بالأرقام تبين حالة الدول العظمى من الناحية الاقتصادية ونموها المتفاوت ـ نسبة توزيع المستعمرات بين الدول.

الإنتاج الصناعي (بملايين الأطنان)			
البلد	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩١٣
انتاج الفحم			
إنكلترا	١٤٩	٢٢٨,٨	٢٩٢
ألمانيا	٤٧	١٠٩	١٩٠,١
الولايات المتحدة	٦٤,٩	٢٤٤,٦	٥١٧
فرنسا	١٩,٤	٣٣,٤	٤٦,٨
انتاج الحديد الصب			
انكلترا	٧,٧	٩	١٠,٣
المانيا	٢,٥	٧,٥	١٩,٣
الولايات المتحدة	٣,٨	١٣,٨	٣١
فرنسا	١,٧	٢,٧	٥,٢
إنتاج الفولاذ			
إنكلترا	١,٣	٤,٩	٧,٧
ألمانيا	٠,٧	٦,٤	١٨,٩
الولايات المتحدة	١,٢	١٠,٢	٣١,٣
فرنسا	٠,٤	١,٦	٤,٦
إنتاج القطن			
إنكلترا	٦,٤	٧	٨,٧
ألمانيا	١,٤	٣,١	٩,٤
الولايات المتحدة	٤,٢	٨,٢	١٣,٥
فرنسا	٠,٩	١,٦	٢,٧

ملاحظة: لقد كان نمو الرأسمالية الألمانية أسرع بكثير من نمو الرأسماليتين الفرنسية والإنكليزية. فأصبحت ألمانيا الدولة الثانية، وإنكلترا في المرتبة الثالثة، وفرنسا في المرتبة الرابعة.

مستعمرات الدول الكبرى (بملايين الكيلومترات المربعة وملايين السكان)

البلد	١٨٧٢		١٩١٤	
	كم٢	نسمة	كم٢	نسمة
إنكلترا	٢٢,٥	٢٥١,٩	٣٣,٥	٣١٣,٥
روسيا	١٧	١٥,٩	١٧,٤	٣٣,٢
فرنسا	٠,٩	٦	١٠,٦	٥٥,٥
ألمانيا	-	-	٢,٩	١٢,٣
الولايات المتحدة	-	-	٠,٣	٩,٧
اليابان	-	-	٠,٣	١٩,٢

ملاحظات:

١ ـ تأخر ألمانيا في الاستعمار، وسببه تأخر نشوء الصناعة الألمانية.

٢ ـ استيلاء إنكلترا على أكبر حصة بين دول العالم لأنها كانت أول دولة تشكلت فيها الرأسمالية.

٣ ـ إن توزيع المستعمرات انتهى، أو كاد أن ينتهي، في خطوطه الكبرى في عام ١٩١٤.

النسبة المئوية للأراضي الخاضعة للدول الاستعمارية في أوروبا وأمريكا

البلد	عام ١٨٧٦	عام ١٩٠٠	الفرق
أفريقيا	١٠,٨	٩٠,٤	+ ٧٩,٦
بولينيزيا	٥٦,٨	٩٨,٩	+ ٤٢,١
آسيا	٥١,٥	٥٦,٦	+ ٥,١
أستراليا	١٠٠	١٠٠	--

ملاحظة:

إن مرحلة اشتداد حمّى الاستيلاء على المستعمرات الواقعة بين عامي ١٨٨٠ ـ ١٩٠٠ متوافقة تماماً مع المرحلة التي دخلت فيها الرأسمالية الجديدة، أو بتعبير أوضح **انعكس** هذا التغير العميق الذي طرأ على الرأسمالية في مرحلتها الجديدة، على العلاقات الدولية وعلى الاستيلاء على الأراضي التي كانت لا تزال حرة.

مقارنة بين الدولتين الرأسماليتين القائدتين ألمانيا وإنكلترا

	بريطانيا		ألمانيا	
	١٨٧٦	١٩١٣	١٨٧٦	١٩١٣
الإنتاج الصناعي	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٤٢٥
إنتاج الفحم (بملايين الأطنان)	١٣٣,٣	٢٩٢	٤٩,٦	٢٧٧,٣
الحديد الصب =	٦,٦	١٠,٣	١,٨	١٩,٣
القطن =	٥٨٠	٨٧٠	١٣٥	٤٨٦
التصدير بملايين الليرة (إسترليني)	٢٠٠,٦	٥٢٥,٢	١٢٧	٥٠٠
المستعمرات بملايين الكم[٢]	٢٢,٥	٣٣,٥	-	٢,٩
السكان (بالملايين)	١٥١,٩	٣٩٣,٥	-	١٢,٣

ملاحظات:

١ ـ إن الإنتاج الألماني الذي بلغ ضعفي الإنتاج الإنكليزي رأى نفسه مغبوناً أمام الاستعمار الإنكليزي الذي يملك من المستعمرات ما تزيد مساحتها على عشرة أضعاف المستعمرات الألمانية، ويبلغ عدد سكانها ما يزيد على الثلاثين ضعفاً.

٢ ـ في مثل هذه الحالة لا بد من أن ينقطع التوازن العالمي ولا بد من أن تفتش ألمانيا عن «مكان تحت الشمس» ولكنها لا تجد مثل هذا المكان. إن الأرض قد استهلكت واستأثرت إنكلترا بنصيب الأسد منها... لا بأس القوة هي التي تقرر ذلك.



الفصل الثاني

نتائج النمو المتفاوت للرأسمالية في العلاقات الدولية

سيطرة السياسة البسماركية على أوروبا في فترة ١٨٧١ ـ ١٨٩٠، تعارض الاستعمار الإفرنسي والإنكليزي من عام ١٨٧٨ ـ ١٩٠٤. إنكلترا تترك سياسة العزلة لقلقها من النمو الاقتصادي الألماني. الاستعماران الفرنسي والإنكليزي يصفّيان خلافاتهما بصورة مؤقتة أمام التهديد الألماني ويشكّلان حلفاً تنضم إليه روسيا.

١ ـ في مرحلة ما بين عام ١٨٧٠ ـ ١٨٩٠ تسيطر ألمانيا البسماركية على السياسة الأوروبية وتوجهها. وقد استطاع بسمارك بمعونة رجال الصناعة في غرب ألمانيا وكبار ملاكي الأراضي (الجونكر) في بروسيا تكوين الإمبراطورية الألمانية إثر نجاحه في حربي ١٨٦٦ ضد النمسا و١٨٧٠ ضد فرنسا. وكانت هذه الإمبراطورية تضم أراضي كانت تابعة لفرنسا (الألزاس وشمال اللورين) كما كانت تضم جزءاً كبيراً من الأراضي البولونية. وكان هدف بسمارك بعد إنشاء إمبراطورية هو المحافظة على الأوضاع الراهنة. ومن أجل هذا اتبع سياسة عزل فرنسا لمنعها من الثأر ومن استرداد أراضي الألزاس واللورين.

لقد كان اتفاق الأباطرة الثلاثة (ألمانيا ـ النمسا ـ روسيا) عام ١٨٧٣، هو الوسيلة الرئيسية لعزل فرنسا، وفي الوقت نفسه عمل على خلق علاقات حسنة مع إنكلترا، إذ إن الخصومة بين ألمانيا وإنكلترا لم تكن قد ظهرت بعد، فلم يظهر الاستعمار الألماني كمنافس خطر للاستعمار الإنكليزي، لأن ألمانيا كانت منصرفة بوجه عام إلى مشاكل السياسة الأوروبية، ولم تكن قد وضعت بعد «سياسة عالمية» بحسب تعبير غليوم الثاني، لأن الصناعة الألمانية إذ ذاك لم تكن قد وصلت بعد إلى مرحلة استعمارية، فكان انصراف إنكلترا إذاً إلى التوسع الاستعماري خارج القارة الأوروبية من العوامل المؤدية إلى إيجاد علاقات حسنة معها، لأن إنكلترا التي اتخذت

«العزلة اللامعة» لسياسة لها في أوروبا كانت تكتفي بموقف المراقب الذي لا يتدخل في مشاكل القارة الأوروبية، والذي يستفيد في الوقت نفسه من انهماك الدول الأوروبية في مشاكل القارة نفسها (كمشكلة الألزاس واللورين ومشكلة البلقان وغيرها) بمساعدتها إنكلترا على التوسع في القارات الأخرى من دون عائق جدي. وكان شعار اللورد «سالسبوري» الذي يمثل هذه السياسة «انتظر واسمع».

ولكن اتفاق الأباطرة الثلاثة والموجّه ضد فرنسا بصورة خاصة ولحفظ التوازن في أوروبا بصورة عامة، لم يدم طويلاً. فقد برهنت أزمات عام ١٨٧٤ ـ ١٨٧٥، حين أخذ بسمارك يهدد فرنسا كي يمنع نهوضها السريع، أن اتفاق الأباطرة هذا لم يمنع روسيا من معارضة بسمارك ونياته العدوانية تجاه فرنسا، وقد بيّن ذلك «كورتشاكوف» وزير الخارجية الروسية بعد حرب السبعين، إذ قال «إننا بحاجة إلى فرنسا قوية».

إن التناقض بين روسيا والنمسا حول البلقان كان عاملاً مهماً في إضعاف اتفاق الأباطرة الثلاثة، هذا التناقض الذي تجلى بوجه خاص إبان الأزمة الشرقية بين عامي ١٨٧٥ ـ ١٨٧٨ وقد بدأت هذه الأزمة بثورة البوسنة والهرسك وثورة بلغاريا ضد الأتراك، وبحرب الصرب ضد الإمبراطورية العثمانية، وانتهت بالحرب الروسية ـ التركية ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨ التي انتصرت روسيا فيها انتصاراً حاسماً. ولكن تدخُل النمسا وإنكلترا وألمانيا حال دون تحقيق مآربها عند عقد «مؤتمر برلين» مما أدى إلى تفاقم النزاع بين النمسا وروسيا، وبالنتيجة إضعاف اتفاق الأباطرة الثلاثة.

ولكن بسمارك بذل كل ما في وسعه لتوسيع نظامه بعد هذه الأزمة، فوطد تحالفه مع النمسا وأصبح الحلف الألماني ـ النمساوي أمتن وأثبت حلف في أوروبا. وعقد أيضاً الحلف الثلاثي مع النمسا وإيطاليا عام ١٨٨٢ على أن يجدد هذا الحلف كل خمسة أعوام. وتضامنت إنكلترا مع هذا الحلف بصورة غير مباشرة لعقدها اتفاقاً مع إيطاليا عام ١٨٨٧ واتفاقاً مع النمسا عام ١٨٨٨. وكرر بسمارك محاولته عبثاً بتقوية الروابط مع روسيا والتي وهنت بواسطة اتفاق الضمان المضاد عام ١٨٨٧، ولكنه فشل في جر روسيا إلى عجلة السياسة الألمانية آنذاك على رغم عقده هذا الحلف مع روسيا.

وأخيراً تداعى النظام البسماركي بسبب دوافع عميقة بدلت أسس السياسة الدولية، لقد دخلت الصناعة الألمانية في طور أعلى في النمو، مما دفعها إلى التطلع خارج أوروبا. لقد وضع غليوم الثاني «سياسته العالمية» وأن ألمانيا تريد بالتالي «مكاناً تحت الشمس»، وأخذت تعمل في سبيل الحصول على المستعمرات، أي في سبيل

الحصول على منابع للمواد الأولية وأسواق لسلعها ورؤوس أموالها. ومنذ هذا التاريخ أخذ التوسع الاستعماري للدول الأوروبية والأمريكية يلعب الدور الأول في مجال السياسة الدولية بعد أن كانت المشاكل الأوروبية هي المحور الرئيسي في السياسة الدولية.

٢ ـ في عام ١٨٨٧ بدأت الحكومة الفرنسية تقوم بنشاط ملحوظ في «جيبوتي» قرب مضيق باب المندب، ولكن الدبلوماسية الإنكليزية لم تكن راضية عن هذا النشاط، وعملت على مساعدة التغلغل الإيطالي في ساحل البحر الأحمر وبلاد الصومال. وهكذا أسست إيطاليا مستعمرتي الصومال وإريتريا بمساعدة الإنكليز عاملة أيضاً على التوغل في الحبشة، ولكن جيشها مني بهزيمة منكرة عام ١٨٩٦ قرب بلدة «أدرة»، وكانت هزيمة الإيطاليين هذه مبرراً كافياً ـ في نظر الإنكليز ـ لإرسال حملة عسكرية إلى السودان، زاعمين مساعدة الإيطاليين الذين يهددهم المهديون بالإضافة إلى الأحباش، ولكن الدافع الحقيقي لم يكن هذا الزعم بل إن ازدياد مخاوف الاستعمار الإنكليزي على النيل الأعلى إثر هزيمة الإيطاليين من النفوذ الفرنسي، لأن فرنسا كانت قد أرسلت بعثة من مناطق الكونغو وصلت إلى النيل ورفعت العلم الفرنسي فوق «فاشودا». ولما وصلت الحملة الإنكليزية إلى البلدة نفسها طلبت من الفرنسيين إخلاء وادي النيل، فرفض الفرنسيون هذا الطلب. واتخذت الصحافة والحكومة الإنكليزية لهجة عدائية حربية، ولوّحت الأخيرة باستعدادها للحرب، ورفضت كل مفاوضة قبل إخلاء فاشودا ووادي النيل، واتصلت بالحكومة الألمانية. وكان الرد الألماني «إن التقارب الفرنسي ـ الألماني سيصبح ممكناً حينما تزول كلمتا ألزاس ولورين من مفردات الصحافة ورجال الدولة الفرنسيين.

وعرض وزير الخارجية الفرنسية على ألمانيا إحدى المستعمرات الفرنسية عوضاً عن المقاطعتين المذكورتين، ولكن ألمانيا رفضت هذا العرض. واضطرت فرنسا عندئذ أن تتراجع أمام إنكلترا، فتخلت عن منطقة بحر الغزال بالإضافة إلى تخليها عن فاشودا.

٣ ـ إن مشكلة الألزاس واللورين مع ألمانيا، والنزاع مع إنكلترا حول المستعمرات الأفريقية أوقع الاستعمار الفرنسي في عزلة مخيفة تجاه الاستعماريين الألماني والإنكليزي. لذا لم يجد الاستعمار الفرنسي بداً من التفتيش عن سند له، فوجد في روسيا القيصرية هذا السند، إذ لم يكن هنالك مسألة أساسية تتعارض عليها الدولتان، فعقد بينهما اتفاق في عامي ١٨٦١ ـ ١٨٩٣ ودعم بالقروض المالية التي حصلت عليها القيصرية من فرنسا. وكان الدافع بالنسبة إلى روسيا، والذي أدى

بها إلى عقد الاتفاق، هو النزاع القائم بينها وبين النمسا حول البلقان من جهة، والنزاع بينها وبين إنكلترا بسبب آسيا الوسطى والموقف من الإمبراطورية العثمانية من جهة ثانية. وهكذا تم التحالف بين فرنسا وروسيا، هذا التحالف الذي بقي ثابتاً حتى نشوب الحرب العالمية الأولى.

٤ ـ منذ عام ١٨٧١ توجّس بعض الساسة الإنكليز الخوف من خطر السيادة الألمانية على أوروبا. وبعد عام ١٨٧٣ أحست إنكلترا أكثر فأكثر خطر منافسة ألمانيا التجاري. وفي أعوام ١٨٨٣ ـ ١٨٨٥ استولت ألمانيا على أولى مستعمراتها وظهرت بمظهر المنافس الخطر والمخيف لإنكلترا، لأجل اقتسام أراضي المستعمرات التي بقيت حرة حتى ذلك الحين.

فالأسطول الألماني أخذ ينمو، والتجارة الألمانية تربح أسواقاً جديدة، والأقطان الألمانية المباعة في إنكلترا أرخص من أقطان لانكشاير. وفي أفريقيا الجنوبية أخذت ألمانيا تشجع البوير في مقاومتهم الاستعمار الإنكليزي. في الشرق الأقصى استقر الألمان في كياوتشور. وفي آذار/مارس ١٨٩٨ أصبحت شانتونك خاضعة للنفوذ الألماني. وفي الشرق الأوسط فتحت المصارف الألمانية فروعاً لها في كل مكان، في الإسكندرية وطهران والقاهرة والقسطنطينية وأثينا. وكانت بضائع هانبورغ تصل عن طريق البصرة. وارتفعت صادرات ألمانيا إلى الإمبراطورية العثمانية من ٢٣٦ ألف طن إلى ٩٠٣ آلاف طن، ومن ٣٤ مليون مارك إلى ٧٥ مليون مارك. وشغلت رؤوس الأموال الألمانية خط حديد (ب ـ ب ـ ب) برلين ـ بيزنطة ـ بغداد. ولكن على الرغم من هذا، بقيت العلاقات السياسية بين إنكلترا وألمانيا في الفترة ١٨٧٠ ـ ١٨٩٠ حسنة بوجه الإجمال. ولكن هذه الحال تغيرت بعد عام ١٨٩٠. إذ أصبحت السياسة الألمانية تجد نفسها أمام مهمة جديدة، مهمة إنشاء إمبراطورية استعمارية واسعة وإيجاد مناطق نفوذ لها في مختلف البلدان، وأصبح هذا الهدف شغل ألمانيا الشاغل.

في وقت كهذا الوقت، كاد اقتسام العالم فيه أن يبلغ حده، وجدت ألمانيا نفسها مضطرة ليس إلى التفكير في غزو الأراضي الحرة ـ أي التي لم تستعمر بعد ـ فحسب، بل تفكر أيضاً، وخاصة بالوسائل التي تمكّنها من انتزاع مستعمرات ومناطق نفوذ الدول الكبرى. فالمسألة لم تكن إذاً مسألة **تقسيم** فقط، بل أيضاً مسألة **إعادة تقسيم**.

تجاه حالة كهذه أصبح تأزم العلاقات بين إنكلترا وألمانيا أمراً لا مفر منه، وهو ما حدث فعلاً. وقد أقر هولشتاين عام ١٨٩٣ استحالة جلب إنكلترا إلى الحلف

الثلاثي، وبدأت ألمانيا تعارض سياسة إنكلترا حيثما وجدت مناسبة لذلك، فوقفت بجانب فرنسا في مصر مراراً. وفي عام ١٨٩٤ تمكنت بالاتفاق مع فرنسا من إحباط مشروع إنكلترا الرامي إلى استئجار جزء من أرض الكونغو، يسمح بوصل ممتلكاتها في النيل الأعلى مع ممتلكاتها في أفريقيا الجنوبية، وكانت إنكلترا حينئذ تنوي إنشاء خط تلغرافي ومن ثم سكة حديد تصل مدينة الكاب بالقاهرة.

وفي عام ١٨٩١ تأسست العصبة الجرمانية. وكانت هذه المنظمة تضم أعضاء من البرلمان، من الحزبين «القومي الليبرالي» و«المحافظين» الذين يمثلون كبار رجال الصناعة وملاكي الأراضي الكبار (الجونكر) وعدد من الأساتذة ورجال المال والصناعة والضباط. وكانت هذه المنظمة عملياً تحت سيطرة (تروستات) الصناعة الثقيلة، وقد لعبت دوراً كبيراً في توجيه الدبلوماسية الألمانية. وكان هدف العصبة التوسع الاستعماري غير المحدود، إذ كانت تهدف إلى إنشاء إمبراطورية استعمارية في أفريقيا وأمريكا الجنوبية، وتحويل الإمبراطورية العثمانية إلى مستعمرة ألمانية وضم اسكاندينافيا وهولاندا وبلجيكا وشمال فرنسا ومناطق البلطيق، وإدماج إمبراطورية النمسا والمجر بالإمبراطورية الألمانية، والاستيلاء على أوكرانيا والقفقاس. وبذلك كان هؤلاء المغامرون يتحدُّون أكبر دول العالم.

وتحت تأثير هذه العصبة أصبحت الفكرة السائدة في الدبلوماسية الألمانية أن سياسة بسمارك كانت «ضيقة» وأوروبية محدودة، وأخذت ألمانيا تنهج «سياسة عالمية»[1]. فقد كان الإمبراطور غليوم الثاني والمستشار بيلو والأميرال فون تيربيتز من المؤمنين بفكرة العصبة حول استعمار ألماني واسع النطاق. ولذا أصبحت السياسة الألمانية عدائية أكثر فأكثر، وأشد استفزازاً يوماً بعد يوم، مما أخاف إنكلترا. لكن على رغم الخوف الذي ساور إنكلترا من وجهة السياسة الألمانية هذه، فإنها عمدت إلى المراوغة والتسويف في حل نزاعها مع الاستعمار الألماني، مراعية ظروفاً ثلاثة كانت تمر بها السياسة الإنكليزية.

١ ـ ازدياد النفوذ الروسي في الشرق الأقصى. ٢ ـ النزاع حول النيل الأعلى مع فرنسا. ٣ ـ تحضيرها وانشغالها بالحرب مع البوير التي كان يشجعها الألمان.

كانت إنكلترا إذاً في عزلة، فبوضع سيطرتها الاستعمارية في مختلف أنحاء

(١) S. Bakhrouchine [et al.], *Histoire de la diplomatie*, publiée sous la direction de M. Potiemkine, traduit du russe par Xenia Pamphilova et Michel Eristov, 3 v. (Paris: Librairie de Medicis, 1946-1947), v. 2, *La Diplomatie des temps modernes, 1872-1919*, p. 141.

العالم، كانت تتعارض مع ألمانيا وفرنسا وروسيا، ولذلك وحده ظهر التردد على الدبلوماسية الإنكليزية في السنين الأخيرة من القرن التاسع عشر.

فعلى الرغم من برقية التأييد التي أرسلها الإمبراطور غليوم الثاني إلى كروجر رئيس البوير وتوتر العلاقات الإنكليزية الألمانية في بدء عام ١٨٩٧، قررت الحكومة البريطانية بتأثير وزير المستعمرات تشامبرلين محاولة عقد اتفاق مع ألمانيا ضد باقي خصومها. وفي ٢٩ آذار/ مارس عام ١٨٩٨ جرت مقابلة بين تشامبرلين والسفير الألماني فون هاتسفيلد في بيت المالي الكبير روتشيلد، اقترح فيها الوزير الإنكليزي عقد تحالف مع الألمان، ولكن ألمانيا رفضت هذا العرض، إذ فهمت أن الحلف مع إنكلترا يعني جر ألمانيا إلى حرب مع روسيا. وقدم هولشتاين وبيلو عروضاً معاكسة، إذ رأيا قبل التكلم عن الحلف، وجوب تهدئة أعصاب الرأي العام الألماني المعادي للإنكليز وتهيئة الجو لهذا الحلف بعقد اتفاقات محدودة وواضحة حول قضايا استعمارية معينة. فقد عرضا أن تتفق الدولتان على اقتسام مستعمرات إسبانيا في الباسفيك (إذ كان الألمان منذ ذلك الحين يحلمون بالاستيلاء على الفيليبين وغيرها من جزر المحيط الهادي) ولكن الإنكليز لم يكونوا مستعدين لإغضاب الولايات المتحدة التي كانت في حرب مع إسبانيا منذ نيسان/ أبريل ١٨٩٨ في سبيل الاستيلاء على هذه المستعمرات. وعرض بيلو أيضاً اقتسام المستعمرات البرتغالية في أفريقيا، إذ تتفق إنكلترا وألمانيا على منح قرض للبرتغال تكفله ممتلكات هذه الدولة في أفريقيا (الأنغولا والموزامبيك) ومن ثم تتمكن الدولتان من اقتسام هذه الأراضي في ما بعد. غير أن سالسبوري وتشامبرلين لم يقبلا قط بإعطاء أقسام من أفريقيا للألمان، ولا سيما أن الرأسمال الإنكليزي كان قد أحرز السيطرة الفعلية في المستعمرات البرتغالية.

في اجتماع عقد في لندن بين سالسبوري وفون هاتسفيلد ظهر بجلاء أن الإنكليز يرفضون التنازل عن احتكارهم الاستعماري. قال سالسبوري «أوافق على فكرة التقارب بيننا، ولكنني لا أفهم لماذا تكون إنكلترا هي التي تمنح وألمانيا هي التي تأخذ دائماً». فأجاب هاتسفيلد «إن المسألة ليست سوى مسألة مستعمرات وإنني لا أقبل أن تطرح المسألة بهذا الشكل». ثم أضاف «إنه من المعروف أن إنكلترا تملك كل شيء تقريباً في حين أننا لا نملك إلا الشيء القليل»[٢].

وعرضت ألمانيا في مقابل استيلائها على جزء من الممتلكات البرتغالية أن تتخلى

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤١.

عن نصرة البوير وأن تقطع كل مساعدة عنهم، وقبل الإنكليز بهذا العرض وعقد الاتفاق في ٣٠ آب/ أغسطس عام ١٨٩٨. ولكن هذا الاتفاق لم ينفذ في يوم من الأيام، فقد اتخذت الحكومة الإنكليزية جميع التدابير اللازمة لإفشاله، فلم تحتج البرتغال للقرض الذي نص عليه الاتفاق، أي الذي يمكن أن يحتاجه البرتغال وتقرضه لها ألمانيا. وفي العام التالي أكدت إنكلترا اتفاقها القديم مع البرتغال بشكل سري، هذا الاتفاق الذي يكفل للبرتغال جميع ممتلكاتها في أوروبا والمستعمرات، إلا أن المستشار بيلو استطاع أن يطلع على هذا الاتفاق السري، وعندها فقط يدرك الألمان أن الإنكليز يخدعونهم، وضعف بالتالي كل أمل بالاتفاق بين الاستعماريين الإنكليزي والألماني.

بدأت ألمانيا في نهاية القرن التاسع عشر بناء أسطول حربي قوي ضخم، ففي عام ١٨٩٨ سن الرايخ شتاغ قانون زيادة الأسطول الحربي، وأعلن الأميرال فون تيربتز أنه لا بد من إنشاء هذا الاسطول للدفاع عن مصالح ألمانيا الاقتصادية والتجارية والسياسية في العالم. ولم يكن برنامج عام ١٨٩٨ إلا بداية، فعلى أثر اعتداء قامت به وحدات من الأسطول البريطاني على سفن تجارية ألمانية أثناء حرب البوير تذرعت ألمانيا بتلك الحادثة أمام الرأي العام في بلادها لتقوية برامج إنشاءات البحرية عام ١٩٠٠. لقد أصبح جلياً لكل مراقب موضوعي أن ألمانيا نظراً لقوتها الصناعية والعسكرية هي أكثر خطراً وتهديداً لإنكلترا من روسيا أو فرنسا.

ولكن القسم الأكبر من الرأي العام البريطاني لم يكن يفهم حينئذ، ولم يدرك مدى عمق التناقض الموجود بين الدولتين. ومما ساعد على هذا الجهل توتر العلاقات بين فرنسا وإنكلترا عام ١٨٩٨ في حادثة فاشودا. كما أن الدبلوماسية الألمانية في الوقت نفسه أخطأت خطأً فادحاً في تقديرها هذا التناقض وثابرت على سياسة المراوغة بين إنكلترا وروسيا ومحاولة الاتفاق مع الطرفين، ففقدت الطرفين معاً غير مدركة أن التناقض مع إنكلترا هو أعمق بكثير من التناقض مع روسيا[٣].

كان الوضع السياسي في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر كما يلي:

- حصلت إنكلترا على الرغم من استمرار تزاحمها مع فرنسا وروسيا على خصم جديد هو الإمبراطورية الألمانية.

- على الرغم من تقارب ألمانيا الظاهري مع روسيا، بقيت عدوة للكتلة الفرنسية

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

الروسية وأصبحت بالإضافة إلى ذلك خصماً لإنكلترا.

فأضحت المسألة مطروحة على الشكل التالي:

أي التناقضات أكثر عمقاً، هل هي الموجودة بين إنكلترا وألمانيا، أم بين إنكلترا من جهة وفرنسا وروسيا من جهة ثانية؟ وبتعبير آخر، أي التكتلات الدبلوماسية الثلاثة الممكنة أصلح للحياة؟

١ ـ إتفاق إنكليزي ـ فرنسي ـ روسي؟

٢ ـ كتلة إنكليزية ـ ألمانية؟

٣ ـ كتلة من دول القارة الأوروبية ضد إنكلترا؟

إن التاريخ قد حسم المشكلة لصالح الترتيب الأول[٤] وقد زادت ألمانيا علاقاتها توتراً مع روسيا وإنكلترا في آن واحد.

ففي عام ١٨٩٨، هذا العام الحافل بالأحداث على المسرح الاستعماري، بدأ الاستعمار الألماني يبذل جهده للحصول على امتياز خط حديد بغداد، والذي كانت ألمانيا تهدف من ورائه إلى تحويل تركيا إلى أداة مطواعة في يد الألمان.

ومنذ عام ١٨٨٢ حصل البنك الألماني على امتياز لمد خط حديدي صغير يصل ما بين حيدر باشا على شاطىء البوسفور الآسيوي وإزمير على بحر مرمرة. وحصل أيضاً على موافقة الحكومة التركية لمد الخط نفسه حتى مدينة أنقرة في أواسط الأناضول، ثم امتد إلى مدينة قونيا عام ١٨٩٨. وسافر غليوم الثاني إلى فلسطين (للحج!!) إلى الديار المقدسة وأعلن في دمشق عن (صداقته للمسلمين!!) وخليفتهم، مما أرضى السلطان عبد الحميد. وحازت شركة ألمانية على امتياز لتمديد الخط الحديدي حتى البصرة ماراً ببغداد وأخذت ألمانيا تسير نحو الحرب. وظهرت نياتها العدوانية في مؤتمر لاهاي عام ١٨٩٩ حيث نسفت جميع التدابير والاقتراحات الرامية إلى تخفيض التسلح وتخفيض حدة التوتر الدولي.

وفي المقابل، فإن إنكلترا بدأت تفتش عن حلفاء للحرب الأوروبية القادمة. **ودفنت ترددها السابق** بعد أن بدا جلياً مدى عمق التناقض بينها وبين ألمانيا الذي لا يوازيه في عمقه تناقضها مع فرنسا أو روسيا، فاتجهت بأنظارها نحو فرنسا وروسيا وكانت ترى في اتفاقيتها مع فرنسا وروسيا إمكانية لمنع ألمانيا من الاستفادة من النزاع

---

(٤) المصدر نفسه، ص ١٥١.

بينها وبين روسيا، أو بينها وبين فرنسا.

وقد ساعدت الحرب الروسية الألمانية التي بدأت عام ١٩٠٤ على إعادة تجميع الدول الاستعمارية حول محورين متضاربين: إنكلترا ـ ألمانيا. فقد تأكدت إنكلترا نوعاً ما أن مصالحها في الشرق الأقصى يدافع عنها اليابانيون بحربهم ضد الروس، كما أنها كانت لا تريد التدخل في هذه الحرب، لأن الحلف المعقود بينها وبين اليابان قبل سنتين كان يقضي بوجوب تدخل إنكلترا في حال اشتراك فرنسا فيها، وهي صديقة روسيا. لذلك زادت بريطانيا من مساعيها لتقوية الروابط مع فرنسا ومنع اشتراكها في الحرب. وفي عام ١٩٠٣ زار ملك إنكلترا إدوارد السابع فرنسا، ثم رد له رئيس الجمهورية الفرنسية المسيو لوبييه الزيارة إلى لندن، وكان يصطحب معه دلكاسيه الذي كان من أهم وأقوى أنصار فكرة التقارب الإنكليزي في فرنسا. ومن جهة أخرى، كانت فرنسا لا تقل رغبة عن إنكلترا في تسوية نزاعها معها، فتم الاتفاق في ٨ نيسان/أبريل عام ١٩٠٤ وكان من أغرب الوثائق التي صنعها الدبلوماسيون في التاريخ. وكان يحتوي على قسمين:

١ ـ **القسم الأول** علني ـ وينص على أن الحكومة الفرنسية لن تعوق نشاط إنكلترا في مصر، كما أن إنكلترا تعترف لفرنسا بحق الإشراف على (الضابطة العامة) في مراكش ومساعدة مراكش، وذلك من دون تغيير الوضع السياسي سواء في مراكش أو في مصر.

٢ ـ **القسم الثاني** سري ـ وينص بوضوح على إمكانية كل من فرنسا وإنكلترا تغيير الوضع السياسي في بلدَي مصر ومراكش. وحفظ البند الثالث من الاتفاقية السرية منطقة (الريف) لإسبانيا، وغاية إنكلترا من هذا، هي حماية الشاطئ الجنوبي لمضيق جبل طارق وتحاشي وقوعه في أيدي الفرنسيين. وقسموا أيضاً السيام إلى منطقتي نفوذ، شرقية لفرنسا وغربية لإنكلترا. وهكذا صفى الطرفان نزاعهما وأوجدا بذلك إمكانية عمل مشترك ضد ألمانيا على الرغم من أن نص الاتفاقية لم يذكر شيئاً من ذلك. فكان هذا الاتفاق صفقة رابحة للطرفين من الناحيتين السياسية والاقتصادية.

وغضبت ألمانيا من هذا الاتفاق وأحست بالخطر، ولم تكن لترضى عن حرمانها من مراكش. وبدأت إنكلترا تبني قواعدها البرية والعسكرية على ساحلها الشرقي، أي تجاه ألمانيا، بدلاً من ساحل المانش، أي مقابل الشواطئ الفرنسية. وطالبت بعض الأوساط البريطانية بضرب الأسطول الألماني وشهر الحرب فوراً قبل أن يصبح ذلك صعباً نظراً لتزايد قوة الأسطول الألماني.

أما ألمانيا فقد اتجهت نحو روسيا، وحاولت الاستفادة من وضعها الحرج أثناء حربها مع اليابان، وعملت لعقد تحالف معها. وكاد هذا الاتفاق أن يتم، لولا أن روسيا أرادت اطلاع فرنسا على الأمر، وهذا يعني على حد تعبير المستشار بيلو «فشل الطبخة». ومما سبب هذا الفشل تبعة روسيا المالية لفرنسا.

وفي عام ١٩٠٥ قررت فرنسا تنفيذ مضمون الصفقة التي عقدتها مع إنكلترا، فقدمت لسلطان مراكش (إصلاحات) ولكن هذا الأخير رفضه. وزار غليوم الثاني مدينة طنجة وطالب بمبدأ «مساواة» الدول في مراكش، وتوترت العلاقات بين فرنسا وألمانيا، وهددت ألمانيا بنشوب الحرب إذا ما عمدت فرنسا إلى احتلال مراكش. واضطر وزير الخارجية الفرنسية والاستعماري المتطرف ديلكاسيه إلى الاستقالة. وانعقد في تموز/يوليو ١٩٠٥ مؤتمر دولي في مدينة الجزيرة، وضمن ظروف غير ملائمة بالنسبة إلى الألمان، فلم تكن إنكلترا الدولة الوحيدة التي وقفت تؤيد فرنسا، بل أيدتها أيضاً روسيا والولايات المتحدة، وحتى إيطاليا كانت قد عقدت اتفاقاً مع فرنسا عام ١٩٠٠، فوجدت ألمانيا نفسها معزولة، إذ لم يكن لها حليف سوى النمسا. وفي حالة غير مؤاتية وغير ملائمة كهذه لم تجرؤ ألمانيا على شهر الحرب ولا سيما أن حرباً من أجل مراكش كانت تجد مقاومة كبيرة من قبل الشعب الألماني (وجماهير الاشتراكيين)، كما يظهر من إحدى رسائل غليوم الثاني[٥]. وأقال غليوم الثاني في نهاية عام ١٩٠٥ رئيس أركان الجيش اشليبن من منصبه، كما أقال في ما بعد المستشار هولشتاين، لأنهما كانا من أنصار حرب ثورية عاجلة ضد فرنسا، وكان اشليبن قد أعد خطة شهيرة لغزو فرنسا من الشمال بسرعة والقضاء عليها قبل تدخّل روسيا. لقد زادت مقررات مؤتمر الجزيرة من نفوذ فرنسا في مراكش وخرج الاتفاق الفرنسي ـ الإنكليزي من الأزمة المراكشية أقوى من قبل، وفشلت الدبلوماسية الألمانية نهائياً وتوطد نهائياً الاتفاق بين فرنسا وإنكلترا.

منذ نهاية الحرب الروسية الألمانية، أخذت إنكلترا تبذل نشاطاً كبيراً للاتفاق مع روسيا، وكان النزاع الإنكليزي ـ الروسي قد خف بسبب نمو خصم ثالث لهما هو اليابان في الشرق الأقصى وألمانيا في الشرق الأدنى، ولكن الخلاف بين الطرفين بصدد تركستان وأفغانستان وبلاد فارس بقي حاداً. وكانت روسيا تخشى اليابان ولا سيما أن العلاقات قد توترت بين البلدين في أوائل عام ١٩٠٧، كما أن إنكلترا رأت من صالحها المحافظة على مؤخرة روسيا في سيبيريا الشرقية كي تتمكن من

---

(٥) المصدر نفسه، ص ١٨٩ ـ ١٩٠.

استخدام كل طاقتها ضد ألمانيا، فتوسطت إنكلترا لتحسين العلاقات الروسية ـ اليابانية، وبمساعدة فرنسا تم الاتفاق الإنكليزي ـ الروسي في ٣١ آب/ أغسطس ١٩٠٧، وتتعلق هذه الاتفاقية الاستعمارية بأفغانستان والتيبت وبلاد فارس، وبموجبها قسمت بلاد فارس إلى مناطق نفوذ، الشمال لروسيا، والجنوب لإنكلترا، والقسم الثالث في الوسط. حيادي وتنازلت روسيا عن أفغانستان، وقرر الطرفان عدم التدخل في شؤون التيبت الداخلية، وعلى الرغم من مساعي روسيا لم تذكر الاتفاقية كلمة عن القسطنطينية والمضائق. قال لينين عن هذا الاتفاق: «إنهما يقتسمان بلاد فارس وأفغانستان والتيبت ويتهيآن للحرب ضد ألمانيا»(٦).

وهكذا أصبح العالم أمام تحالفين:

ـ الاتفاق الثلاثي «فرنسا ـ إنكلترا ـ روسيا» وتقود هذا المعسكر إنكلترا.

ـ التحالف الثلاثي «ألمانيا ـ النمسا ثم إيطاليا» وتقود هذا المعسكر ألمانيا.

لقد كان لهذين التحالفين شكل استعماري ملحوظ:

أ ـ كانا يعبّران في الحقل الدبلوماسي عن علاقة في القوى الاقتصادية.

ب ـ انتهيا إلى تقسيم أراضي المستعمرات بين فرنسا وإنكلترا وروسيا، فأبعدت بذلك ألمانيا عن هذه الأراضي.

ج ـ ومع ذلك لم تحل هذه الاتفاقات دون التناقضات والخصومات داخل تلك الكتل الدبلوماسية.

---

(٦) المصدر نفسه، ص ١٩٤.



الفصل الثالث

الأسباب القريبة والمباشرة للحرب

الأزمة المراكشية ـ الأزمة البلقانية ـ حادثة سيراييفو

استفادت فرنسا من معاهدة الجزيرة لتبسط نفوذها شيئاً فشيئاً على مراكش، فاحتلت عام ١٩٠٨ بعض المناطق المتاخمة للجزائر كما احتلت ميناء كازابلانكا. وإن ألمانيا التي كانت تهدف إلى الاستيلاء على مراكش، اضطرت إلى التراجع وتعديل سياستها نظراً للظروف غير الملائمة، واكتفت بفوائد اقتصادية فعقدت مع فرنسا في ٨ شباط/فبراير عام ١٩٠٩ اتفاقاً يحوي ما يلي:

أ ـ اشترطت فرنسا البقاء في مراكش مقابل عدم عرقلتها المصالح التجارية والصناعية الألمانية في مراكش.

ب ـ أكدت ألمانيا أنها لا تلاحق في مراكش إلا أهدافاً اقتصادية وأن تعترف بالمصالح الخاصة بفرنسا. وعلى أثر هذا الاتفاق تشكل في مراكش ما يشبه النقابات الدولية التي يسيطر عليها سيطرة مشتركة وأخوية رؤوس الأموال الفرنسية والألمانية:

١ ـ ففي عام ١٩١٠ فرضت «مساعدة!!» على السلطان مولاي حافظ سلطان مراكش، ثم وقع اتفاق بين المصارف وكان:

للمصارف الفرنسية	٤٠ بالمئة
للمصارف الألمانية	٢٠ بالمئة
للمصارف الإنكليزية	١٥ بالمئة
للمصارف الإسبانية	١٥ بالمئة

٢ ـ تم تأليف شركة «الأشغال العامة المراكشية» التي تضم الممولين الفرنسيين والألمان، لبناء منارات وموانئ وخطوط حديدية.

٣ ـ خلق «اتحاد المناجم فكان:

لشنيدر كروزو	٥٠ بالمئة
لـ كروب	٢٠ بالمئة

٤ ـ تعاون رؤوس الأموال الفرنسية والألمانية في تأليف «الشركة الزراعية لحصر التبغ».

٥ ـ تأليف اتحاد في أفريقيا الاستوائية بين الشركة الفرنسية Ngoki Sangha والشركة الألمانية لجنوب الكامرون Sud Cameroun.

ولكن هذه الاتفاقية لم تحل دون تصميم ألمانيا على الحصول على الثمن كاملاً في أفريقيا الوسطى مقابل استيلاء فرنسا على مراكش، ولذلك أرسلت بعض قطع من أسطولها الحربي إلى ميناء آغادير عام ١٩١١، بعد أن احتلت فرنسا مدينة فاس بأسابيع، وكان هدف ألمانيا من هذه العملية الحصول على الكونغو الفرنسي. واتضح ذلك في المقابلة التي حصلت بين المستشار الألماني كيندرلن (Kinderlen) والسفير الفرنسي كامبون (Cambon) والذي عقد على أثرها اتفاقية بين فرنسا وألمانيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١١ وحصلت بموجبها ألمانيا على جزء من الكونغو الفرنسي مقابل تنازلها التام عن مراكش واعترافها بحماية فرنسا عليها. لقد كان لأزمة آغادير هذه أثر واضح في خلق توتر في الجو الدولي، وبالتالي في الركض وراء التسلح والسير نحو الحرب، وكانت ألمانيا تحتل المرتبة الأولى في هذا السباق إلى التسلح.

وفي عامي ١٩١١ و١٩١٢ قامت إيطاليا بعدوانها على ليبيا والإمبراطورية العثمانية، وكان من نتائج هذه الحرب تخفيف حدة النزاع الإيطالي ـ الفرنسي، وبالتالي إمكانية إبعاد إيطاليا عن الحلف الألماني النمسوي.

خف التنازع بين إنكلترا وروسيا بعد اتفاقية ١٩٠٧ في الشرق الأدنى. واستعر النزاع بين روسيا والنمسا وتفاقم النزاع أيضاً بين إنكلترا وألمانيا حول ممتلكات الإمبراطورية الإسبانية. وكانت ألمانيا تبسط نفوذها على تركيا عن طريق خط حديد بغداد. وكان برنامج «العصبة الجرمانية» يتضمن استعباد الشعبين التركي والعربي ويهدف إلى جعل بلاد الرافدين عنبراً لتموين ألمانيا بالحبوب وحقلاً لزراعة القطن يحرك الصناعة النسيجية الألمانية. وبالطبع فإن برنامجاً كهذا كان يشكل خطراً هائلاً على طريق الهند الذي يشغل بال بريطانيا.

أما إنكلترا فلم تكن خطتها تقتصر على «الدفاع!!» عن إمبراطوريتها، بل كانت تبيِّت نيات استعمارية تجاه شعوب الشرق العربي، ولم تكن لتكتفي باحتلالها مصر وبسط سيادتها على جنوب الجزيرة العربية، بل كانت تهدف إلى الاستيلاء على فلسطين والعراق. وأخذت ألمانيا تشجع النمسا في البلقان وأخذت إنكلترا تشجع روسيا كذلك. وفي عام ١٩٠٨ ثارت حاميات مكدونيا على السلطان وتوسعت الحركة الانقلابية في الجيش والأهالي. فقرر السلطان التراجع مؤقتاً، وقبل بإعادة الدستور وانتُخب مجلس نيابي فاز فيه الاتحاديون بالأكثرية. وعلى أثر هذا الانقلاب استقلت بلغاريا وضمت النمسا منطقتي البوسنة والهرسك، وقرر السلطان عبد الحميد ضرب الانقلاب، ولكن جيش مكدونيا زحف إلى القسطنطينية واحتل المدينة وعزل السلطان عام ١٩٠٩. وبدأت دكتاتورية الاتحاديين تلعب دورها خلف عرش محمد الخامس، وتمكنوا من القضاء على معارضيهم عام ١٩١٢ وتحققت لهم السيادة في البلاد العثمانية، فربطوا نهائياً مصير تركيا وممتلكاتها في ألمانيا.

وفي عام ١٩١٢ أرسلت دول البلقان إخطاراً إلى السلطان تطلب تحقيق إجراءات متطرفة في مكدونيا، فأعلن عليهم السلطان الحرب، وتقدم الجيش البلغاري إلى القسطنطينية وحاصر أدرنة، واستولى الجيش اليوناني على سالونيك وحاصر يانينا، واستولى الصرب على موانلستير، وحاصر جيش الجبل الأسود مدينة شكودرا، ثم سقطت شكودرا ويانينا وأدرنة، وفقدت تركيا في معاهدة لندن عام ١٩١٣ مكدونيا وأدرنة.

على أثر هذا الانتصار احتد النزاع بين الأمم البلقانية وهاجمت بلغاريا القوية الصرب واليونان، فوجدت ضدها بالإضافة إلى هذين البلدين دولتي رومانيا وتركيا، فانكسرت بلغاريا وعقدت معاهدة بوخارست، التي استولى بموجبها الصرب واليونان على قسم كبير من مكدونيا، وحصلت رومانيا على جنوب دبودجا واستعادت تركيا أدرنة وأقر استقلال ألبانيا مع مدينة شكودرا. وكان من نتائج هاتين الحربين أن استحكم العداء بين النمسا والصرب على إثر توسع هذه الأخيرة، واستحكم العداء أيضاً بين الصرب وبلغاريا على إثر انكسار البلغار.

وكانت روسيا تسند الصرب، لذا ارتبطت بلغاريا بالحلف النمساوي. وهكذا لعبت حروب البلقان دوراً مهماً في إتمام التكتلات وبلورتها نهائياً، فكانت نذيراً سابقاً بالحرب العالمية الأولى.

إن هاتين الحربين وإن كانت أتمت تحرير شعوب البلقان من نير السيادة العثمانية، إلا أنها زادت حدة الخلاف بين الدول البلقانية، فقد كانت بلغاريا ترغب

في الثأر، كما كانت تركيا تنتظر الوقت المناسب لاستعادة جزر الأرخبيل من اليونان. أما إيطاليا فلم تكن تريد أن تترك جزر الدوديكانز، أما اليونان والصرب فلم يعترفا بحدود ألبانيا. ومن وراء الدول البلقانية كانت الدول الاستعمارية الكبرى تلعب دورها وتتطلع في سبيل النفوذ في الشرق الأدنى. وكانت النمسا تنتظر فرصة الاستيلاء على الصرب. أما الصرب فكانت ترغب في تحرير أسلاف الجنوب وكانت تستند إلى روسيا، وكانت الحكومة النمساوية ترى في وجود الصرب وفي دعاية اليوغسلاف خطراً على وجود الإمبراطورية النمساوية نفسها، لأن قسماً كبيراً من سكانها هم من السلاف. وكانت روسيا تعتبر الصرب أحسن أداة لها ضد النمسا في البلقان. فكان يكفي إذاً أن تنشب حرب نمساوية - صربية حتى لا تتراجع روسيا أمام خطر يهدد دول أوروبا الوسطى، وحتى تنشب بالتالي الحرب الروسية - النمساوية، وعندئذ تلعب التكتلات دورها من دون أي عائق، والنمسا لن تقرر بالتالي الدخول في حرب ضد الصرب من دون موافقة وتشجيع ألمانيا، وإذا اندلعت الحرب فهذا يعني أن ألمانيا قد رأت أن الوقت قد أضحى مناسباً لمعركة حاسمة في سبيل إعادة تقسيم العالم، وأن فرنسا التي لا يمكنها أن تتراجع عن مساعدة روسيا، والتي تعتبر انكسار روسيا لا يمنعها من الثأر فحسب، بل يتركها أيضاً من دون دفاع أمام الاستعمار الألماني. وإنكلترا بالطبع لن تترك فرنسا وحدها في حرب ضد خصمها اللدود ألمانيا، وهكذا أصبح البلقان برميلاً من البارود، يكفي أن تلامسه الشرارة حتى تنفجر أوروبا، وكانت هذه الشرارة هي حادثة سيراييفو.

وكان في الصرب عدة منظمات قومية تعمل في سبيل خلق صربيا الكبرى، وكان أشهر وأقوى هذه المنظمات هي منظمة «اليد السوداء» وهي منظمة سرية ذات تنظيم جيد وشديد. وكان للأرشيدوق فرانسوا فرديناند خلف الإمبراطور الشيخ على عرش النمسا نفوذ كبير في حياة بلاده السياسية، وكان رئيساً للحزب العسكري الذي يهيئ الحرب ضد الصرب. وقررت جمعية اليد السوداء اغتيال ولي العهد الأرشيدوق فرنسوا فرديناند، وتم الاغتيال في ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩١٤ في سيراييفو، من دون موافقة الحرمة الصربية، والتي كانت على علم بأن برنامج ترميم الجيش الروسي لم يكن قد تم بعد. وللسبب نفسه فإن ألمانيا اعتبرت الوقت مناسباً للبدء بالحرب. وفي ٥ تموز/ يوليو أعلم غليوم السفير النمساوي بوجوب عدم تأخير العمل ضد الصرب، وأعلن له أنه يمكن للنمسا أن تعتمد بصورة أكيدة على صديقتها وحليفتها الدائمة. ودعا غليوم ممثلي القوى البحرية والبرية الألمانية إلى بوتسدام، وأعلمهم عن اقتراب الحرب، فأجيب أن كل شيء جاهز ومهيأ.

عندئذ وجهت النمسا إنذاراً إلى الصرب يحوي شروطاً قاسية للغاية، وكان

حينئذ قد تقرر أن تقدم النمسا مثل هذه الشروط القاسية كي **ترفض**، وعلى الرغم من جواب الصرب المسالم وطلبها تحكيم الدول، قطعت النمسا علاقاتها الدبلوماسية مع الصرب وأعلنت عليها الحرب في ٢٨ تموز/ يوليو، وأعلنت التعبئة العامة في روسيا في ٣٠ تموز/ يوليو، وأرسلت النمسا إنذاراً إلى روسيا وإلى حليفتها فرنسا ثم أعلنت عليهما الحرب في ١ و٣ تموز/ يوليو عام ١٩١٤. ومما عجّل في إرسال النمسا وألمانيا إنذاريهما إلى الصرب وفرنسا وروسيا موقف إنكلترا المشبوه. ففي ٢٤ تموز/ يوليو قدم سفير ألمانيا في لندن نص الإنذار إلى اللورد غراي. وأعلن غراي عندئذ «أن إنكلترا لن تهتم للأمر ما دام النزاع محلياً ومحدوداً بين الصرب والنمسا، ولكن إذا اشتركت روسيا في الحرب فإنها ستندلع على النطاق الأوروبي، ولا يمكن أحداً أن يتنبأ عن نتائج حرب كهذه بين الدول الكبرى الأربع».

وقد ألحّ غراي على هذا العدد «أربع» الذي يعني طبعاً روسيا والنمسا وألمانيا وفرنسا. ولم يذكر غراي كلمة عن إمكانية تدخل الدولة الخامسة وهي إنكلترا. وقد أعلن الملك جورج الخامس لشقيق الإمبراطور الألماني حياد إنكلترا وأن إنكلترا ستبذل ما في وسعها لتحصر الحرب بين النمسا والصرب. وكان القواد الألمان عندئذ يكتفون بحياد مؤقت من قبل إنكلترا لتحقيق مشروع «شليفن» بصدد التغلب على فرنسا في ظرف أسبوعين. وفي الوقت نفسه اتخذت إنكلترا موقفاً مختلفاً أمام السفير الروسي، فقد أرسل هذا الأخير إلى بطرسبورغ رسالة يقول فيها «على الرغم من أنني لا أستطيع أن أؤكد الأمر ـ أي دخول إنكلترا الحرب إلى جانب روسيا ـ بشكل مطلق فلم ألاحظ أي دليل أو إشارة عند كراي أو الملك أو أي شخص مسؤول آخر تدل على أن إنكلترا تفكر جدياً ببقائها على الحياد، بل إن ملاحظاتي قادتني إلى فكرة معاكسة تماماً».

من الواضح إذاً أن موقف إنكلترا المزدوج والمشبوه حول تشجيع الطرفين على الحرب، لا يعني إلا أن إنكلترا كانت مصرة على اندلاعها كي تتمكن من إنزال ضربة قاصمة بخصمها اللدود ألمانيا.

إن التزاحم بين إنكلترا وألمانيا الذي بدأ في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، والذي اتضح وتفاقم بعد عام ١٨٩٨، كان السبب الرئيسي في اندلاع الحرب العالمية الأولى(١)، لأن هاتين الدولتين كانتا القائدتين للنشاط الدبلوماسي قبل الحرب.

(١) S. Bakhrouchine [et al.], *Histoire de la diplomatie*, publiée sous la direction de M. Potiemkine, traduit du russe par Xenia Pamphilova et Michel Eristov. 3 v. (Paris: Librairie de Medicis, 1946 - 1947),v. 2, *La Diplomatie des temps modernes, 1872-1919*, p. 274.



الفصل الرابع

أهداف ونيات الدول الاستعمارية

١ ـ نيات ألمانيا الاستعمارية

أ ـ خلق اتحاد اقتصادي أوروبي تحت زعامتها يضم في الغرب هولاندا وبلجيكا واللكسمبورغ وسويسرا والمناطق الشمالية من بولونيا وكاليه، ويضم في الشرق البلاد البلطيقية وبولونيا وأوكرانيا.

ب ـ ضم البلاد البلقانية إلى هذا الاتحاد.

ج ـ وضع اليد على تركيا.

د ـ نزع الهند ومصر من إنكلترا[١].

وفي ما يلي دليلان على هذا الكلام:

ـ مذكرة ست منظمات اقتصادية ألمانية (الاتحاد المركزي للصناعيين الألمان ـ اتحاد الصناعيين ـ اتحاد الجونكر والملاكين العقاريين. . . الخ.)، وتطلب هذه المنظمات، ضم مناطق واسعة من المستعمرات عن طريق الاستئثار بالمستعمرات الإنكليزية والفرنسية والبلجيكية وغيرها، الحماية على بلجيكا، ضم الشواطئ الشمالية حتى نهر السوم، الاستيلاء على حوض برييير(Brier) الشمالي وعلى قلاع فيردان وبلفور، والاستيلاء على تلال الفوج الموجودة بين هاتين القلعتين، ضم مناطق واسعة في الشرق والمناطق البلقانية والأراضي الموجودة جنوبي هذه المناطق[٢] (ويقصد بهذه المناطق البلاد العربية).

---

(١) S. Bakhrouchine [et al.], *Histoire de la diplomatie*, publiée sous la direction de M. Potiemkine, traduit du russe par Xenia Pamphilova et Michel Eristov, 3 v. (Paris: Librairie de Medicis, 1946 - 1947),v. 2, *La Diplomatie des temps modernes, 1872-1919*, p. 299.

(٢) انظر رسالة جوريس في البرلمان الفرنسي في: Roger Garaudy, *Fichier historique*.

٢ ـ مذكرة وزير الخارجية البروسية «لوبل» والمتعلقة بأهداف الحرب عام ١٩١٤: «نحتاج في الحرب إلى حدود تسلمنا مفتاح فرنسا، وإن مناطق الفحم والحديد المتاخمة لحدودنا الحالية ستفيدنا جداً، ومن الناحية العسكرية من المرغوب فيه أن نمد حدود بروسيا الشرقية. ونحن نحتاج أيضاً إلى تعويضات حربية تربط فرنسا لمدة طويلة من الزمن وتمنعها من متابعة نشاط مالي في نواح أخرى في العالم على حسابنا. وهذا يعني أن حاجاتنا يجب أن تحقق بالدرجة الأولى في ما يتعلق بفرنسا، وأنه يجب تحقيق تحول جذري لوضع بلجيكا. وفي هذا الصدد يجب أن نحقق على الأقل نجاحات مهمة في النضال ضد إنكلترا، فمن الوجهة السياسية تبدو بريطانيا هي العدو حالياً ومصالحها الحيوية تعارض مصالحنا، فيجب أن ينتهي أمرها عاجلاً أم آجلاً، فلا تسمح إنكلترا بوجود ألمانيا قوية نشيطة تلعب دوراً مهماً في السياسة العالمية[٣].

٢ ـ أهداف الاستعمار الإنكليزي

١ ـ القضاء على المزاحم الرئيسي ألمانيا.

٢ ـ تحطيم أسطول ألمانيا التجاري وسفنها الحربية وفرض الحياد في قناة كييل (Kiel).

٣ ـ الاستئثار بالمستعمرات الألمانية.

٤ ـ طرد الاستعمار الألماني من الامتيازات التي حصل عليها في الشرق الأوسط، وأخذ ما بين النهرين (مع بغداد ودون الموصل) من الإمبراطورية العثمانية. وإدخال أكبر قسم من الجزيرة العربية تحت نفوذها، وهذا ما يستلزم السيطرة على مرفأي حيفا وعكا تحت اسم المراقبة الدولية.

٣ ـ نيات فرنسا الاستعمارية

١ ـ لم يكن الرأسماليون الفرنسيون يتطلعون فقط إلى منجم الحديد في اللورين، بل إنهم يتطلعون أيضاً إلى فحم السار. وإن مشروع سازونوف في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩١٤ يحوي في ما يتعلق بفرنسا وضع قسم كبير من حوض الرين وبالاتينا تحت تصرفها، وهذا اقتراح رفضته إنكلترا. ففي مذكرة أرسلها وزير الخارجية الروسية في بداية عام ١٩١٧ إلى الحكومة الفرنسية يرى أنه «على استعداد

(٣) المصدر نفسه.

لدعم فرنسا في وجهة نظرها حول الألزاس واللورين وحوض السار، أما المناطق الألمانية الأخرى على الضفة اليسرى من نهر الرين، فيجب أن تشكل دولة مستقلة ومحتلة من قبل الجيوش الفرنسية حتى يوافق الألمان وجميع حلفائهم على جميع الشروط في المعاهدة المقبلة للسلام».

٢ ـ كانوا يريدون سحق القوة الألمانية التي اصطدم بها الاستعمار الفرنسي خاصة في مراكش.

٣ ـ كانوا يرغبون في اقتسام مستعمرات ألمانيا مع إنكلترا.

٤ ـ كانوا يريدون أخذ نصيبهم من أنقاض الإمبراطورية العثمانية، إذ إن للاستعمار الفرنسي مصالح في الشرق الأوسط. إن جميع المنشآت الكبرى في الإمبراطورية العثمانية لا تعيش إلا برؤوس الأموال الفرنسية، ففي بداية ١٩١٣ كان أكثر من مليار ونصف مليار فرنك موظفة في خزائن الدولة (ديون على الدولة، منشآت، طرق...) وكان أكثر من ثلثماية مليون فرنك موظفة في شركات الاستثمار والمناجم والمرافىء والدخان[٤]. وكان يسمع في مناهج تقسيم الإمبراطورية العثمانية أن فرنسا ستأخذ سوريا وأرمينيا الصغرى وكيليكيا وجزءاً مهماً من كردستان وحتى جزءاً مهماً من الأناضول الشرقية. أما المناطق التي سيكون لها عليها نفوذ فهي جزء من الجزيرة العربية الواقع في الشمال من نجد ومقاطعة الموصل مع الأراضي البترولية التابعة لها.

٤ ـ أهداف روسيا القيصرية

أ ـ إن تأخر روسيا الاقتصادي وسيطرة الرأسمال الأجنبي، أي الفرنسي والإنكليزي والبلجيكي، على أهم فروع الاقتصاد السياسي الروسي كوسائل النقل والبترول والفحم والتعدين، جعل روسيا في موقف **التابع**، أي إن روسيا كانت في الواقع نصف مستعمرة لبلدان أوروبا الغربية. ففي الذكرى العاشرة للحرب كتب ميلوخوف، الرئيس الايديولوجي للبرجوازية الاستعمارية الروسية مقالة في صحيفة **المهاجرين** اضطر فيها إلى الاعتراف أن روسيا في حربها ضد ألمانيا كانت أداة للرأسماليين الإنكليز والفرنسيين. «لم أكن أتوقع حينئذ أن ترسل روسيا قبل أن تجمع قواها والملايين من أبنائها إلى الخنادق للدفاع عن قضية أجنبية»[٥].

(٤) جاك آنسل، **المسألة الشرقية**، ص ٢٦٣.

(٥) المصدر نفسه.

ب ـ كانت البرجوازية الروسية تحسب أنها ستحسّن مركزها إذا ما أعلنت الحرب فتكسب الأسواق التجارية وتربح من الطلبات العسكرية وتجهيز الجيوش، وتُجْهِز في الوقت نفسه على الحركة الثورية باستغلال الوضع الناجم عن الحرب.

ج ـ كان الاستعماريون الروس يهدفون إلى إخضاع بلاد الشرق الأوسط، وكانوا يريدون السيطرة على القسطنطينية. لقد كتبت مجلة المستعمرين الروس **الصناعة والتجارة** مقالة حول المضائق «إن الحرية التجارية ضرورية للتبادل الدولي، ولا تستطيع البلاد أن تعيش في الخوف المستمر من رؤية باب الدخول إلى مسكننا يفر من أيدي الأتراك الضعيفة وتقع في أيدي الأجانب القوية، والتي ستكون حرة في إرسال المطر إلينا أو جعل الجو صحواً جميلاً».

إن النضال من أجل الأسواق التجارية الجديدة والمستعمرات الجديدة، من أجل امتلاك مفتاح الباب، كان يوجه الحكم المطلق والبرجوازية في روسيا.

٥ ـ الاستعمار الإيطالي

أ ـ دخلت إيطاليا الحرب في عام ١٩١٥ بغية استعادة أراضٍ تسكنها بعض الأقليات الإيطالية من النمسا.

ب ـ للاستفادة من أنقاض الإمبراطورية العثمانية.

لقد كان تدخل إيطاليا في الحرب نتيجة مساومة، انتهت طبعاً بالانحياز إلى الجانب الأكثر فائدة بالنسبة إليها. ففي شهر آب/أغسطس قدمت حكومة الاتفاق (إنكلترا ـ فرنسا ـ روسيا) إلى الإيطاليين ترانتان وترييستا وڤالون. وكانت ادعاءات إيطاليا تشمل أراضي نمساوية وألبانية وتركية، أي بلاد لا ترتبط بأية رابطة مع دول الحلف. وكان وضع ألمانيا معقداً جداً، وكان الكسب الذي تتمسك به إيطاليا والذي تعلق عليه أهمية كبرى يعود إلى الممتلكات النمساوية، والذي يصدم بطبيعة الحال بمعارضة الحكومة النمساوية حليفة ألمانيا، ولكن كان بإمكان ألمانيا أن توزع بكرم أراضي أفريقيا الشمالية على حساب فرنسا وتعد إيطاليا بالنيجر وسافوا وكورسيكا. وأثناء هذه المحادثات لم يكن «الثعلب» الإيطالي نائماً، ففي تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٤ استولت إيطاليا على جزيرة ساسينو، وفي كانون الأول/ديسمبر استولت على ڤالون. ولأن ما قدمه الحلفاء كان «أدهن» بالنسبة إلى إيطاليا فقد عقدت معهم معاهدة لندن في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩١٥، ثم دخلت الحرب في ٢ أيار/مايو من السنة نفسها إلى جانبهم.

٦ ـ الاستعمار الياباني

دخلت اليابان الحرب في ٢٣ آب/ أغسطس ١٩١٤ مع الحلفاء وكانت تهدف فقط إلى تقوية مركزها الاستعماري في القارة الآسيوية.

وانتهزت اليابان الفرصة المناسبة حيث كان للدول مشاغل أخرى، وعملت للاستيلاء على الصين، وفي بحار الجنوب:

- هاجمت جزيرة شانتونغ الغنية بالفحم، والتي تقارنها الوثائق الألمانية بويستفاليه، التي يمر بها خط حديدي ذاهب إلى الصين الشمالية.
- احتلت كياوتشيور وتسينغ ـ تاوو.
- احتلت في الباسفيكي جزر ماريان ومارشال وكارولين.

وحين انتهت هذه العمليات ذات الأهمية الثانوية تحركت اليابان لصالحها الخاص في الصين مستعملة الإرهاب والرشوة لاحتلالها.

ففي شباط/ فبراير ١٩١٥ صرح الكونت (أوكوما) وهو أحد الساسة اليابان الكبار:

«ينبغي ألا نتأخر كثيراً في الاستفادة من الفرصة التي قدمت لنا، كي نصبح الروح القائدة للأعمال الآسيوية. وليست هناك دولة قادرة على «تنوير الشعب الصيني!!» سوى إمبراطوريتنا الفتية».

وهذه هي نتائج هذا التوسع الياباني بالأرقام:

المصارف اليابانية في طوكيو

	عام ١٩١٤	عام ١٩١٨ (بملايين الين)
رأس مال مستثمر	١٤٣	٢٠٢
أمانات	٤٣٩	١,٦٦٣
قروض	٤٩٠	١,٤٠٧

٧ ـ أهداف ونيات أمريكا الاستعمارية:

دشنت الولايات المتحدة في عام ١٨٩٨ في حربها مع إسبانيا سياسة استعمارية جديدة، ومع هذا لم تدخل الحرب إلا متأخرة، وفي نيسان/ أبريل عام ١٩١٧.

فما هي أسباب دخولها الحرب ولماذا تأخرت في الدخول؟

١ ـ كانت الحرب في بادىء الأمر سبباً لتباطؤ ملحوظ في النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة، ويستمر هذا التباطؤ عام ١٩١٥، ولكن بعد هذا التاريخ تتزايد الطلبات من فرنسا خاصة ومن إنكلترا (أما ألمانيا فقد كان يضايقها الحصار الإنكليزي)، ومنذ ذلك الحين، أي منذ أن أصبحت الولايات المتحدة دولة **دائنة**، أصبح خذلان الحلفاء ـ أي مدينوها ـ في الحرب يعتبر ضربة شديدة للاستعمار الأمريكي، لذا فقد أصبح التدخل من قبل أمريكا أمراً لا مفر منه.

وإليك ما كتبه سكرتير الدولة «لانسينك» في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥ إلى الرئيس ولسن:

«إنه لخارج عن الشك أن يكون ماك آدون (وزير مالية الولايات المتحدة) قد ناقش معكم الحاجة من أجل تجنب صعوبات مالية ضخمة، وذلك بمنح إعانات للمحاربين الذين يشترون من بلادنا بضائع بكميات كبيرة، فإذا وجدت الدول الأوروبية نفسها **عاجزة** عن الدفع، فينتج عن هذا نقص في الإنتاج وهمود في الصناعة وفيض في رؤوس الأموال والأيدي العاملة، وعجز مالي وخراب عام وآلام للطبقة العاملة. وإنني أرى أن الوسيلة الوحيدة لتجنب مركز يجلب ضربة قاضية إلى الاقتصاد في بلادنا، هي إصدار واسع للسندات في الدول المحاربة. إننا نملك المال اللازم لهذه الإعانات ويجب أن نقوم بذلك». ولهذا السبب كان الرأسماليون الأمريكيون ذوو النفوذ عند مورغان من أنصار التدخل.

أصبحت الحرب عملية رابحة **إذاً**:

أ ـ لقد تزايد مخزون الذهب في الولايات المتحدة

تزايد مخزون الذهب في الولايات المتحدة

السنة	بملايين الدولارات
١٩١٤	١ مليار و٨٨٧
١٩١٥	٢ مليار و٦
١٩١٦	٢ مليار و٥٥٠
١٩١٨	٣ مليارات و١٠٠

ب ـ أصبحت الولايات المتحدة دائنة العالم.

ذكرت مجلة *Financial Chronicle* في ٨ شباط/ فبراير ١٩١٩ أن المبالغ الأمريكية التي استدانتها الدول الأجنبية قد ارتفعت إلى ٩ مليارات و٤٨٣ مليون دولار.

المبالغ الأمريكية التي استدانتها الدول الأجنبية
(بملايين الدولارات)

المبالغ	الول الدائنة
٤,٤٢٩	لإنكلترا
٢,٧٠٥	لفرنسا
١,٠٥١	لإيطاليا
٤٦٢	لكندا
١٧٣	لبلجيكا

ج ـ تبعاً لهذا، فقد بدا للولايات المتحدة أن النصر النهائي لأي من الفريقين المحاربين لم يكن مربحاً للولايات المتحدة، فقد كانت تفضل أن ترى أوروبا مقسمة إلى معسكرين عدوين، فلا نصر ألمانيا ولا فوز إنكلترا يبعث في نفسها الارتياح، ولكن نظراً لمعرفة الولايات المتحدة بالمشروعات الاستعمارية الألمانية في أمريكا اللاتينية وخاصة في البرازيل، جعل نصر ألمانيا شيئاً غير مرغوب فيه، كما أنها كانت تواجه استمرار حلف ياباني ألماني ضدها(٦).

(٦) Bakhrouchine [et al.], *Histoire de la diplomatie*, v. 2: *La Diplomatie des temps modernes, 1872-1919*, pp. 313-314.

الفصل الخامس

موقف الطبقة العاملة من الحرب

بيّنا بشكل واضح وجليّ في صدر البحث، أن للحروب ـ والحروب الحديثة على الأقل ـ صفة طبقية. وقلنا إن الطبقة البرجوازية بوصفها طبقة قائدة لباقي الطبقات في شعبها خلال هذه المرحلة التاريخية هي التي تقوده إلى الاقتتال مع الشعوب الأخرى. وبحسب تعبير جوريس «من التقسيم العميق للطبقات والمصالح في كل بلد تخرج النزاعات بين الأمم». وقلنا إن الحرب العالمية الأولى بالذات كانت حرباً تستهدف **إعادة تقسيم الكرة الأرضية**، بعد أن انقطع التوازن بين الدول الاستعمارية، وأصبحت التسويات التي تعقب التوتر عملاً غير كاف لحل النزاعات التي أصبحت بعيدة الغور وعميقة التناقض.

فماذا كان موقف الطبقة العاملة في أزريا من هذه الحرب، بعد أن بدأ وجدانها الطبقي يتبلور شيئاً فشيئاً، وأدركت أن لها مصالحها المستقلة، بل المتناقضة مع برجوازيتها؟

إن في استعراض موقف الطبقة العاملة تعرية حتى الجذور، حتى الأعماق، للصفة الطبقية للحرب وفضحاً لخرافة «الدفاع عن الوطن» وتمزيقاً لقناع القومية البرجوازية. وهذا السبب بالذات هو الذي أوحى إلي بإضافة هذا الفصل الذي يوضح موقف الطبقة العاملة، والذي يمكن تلخيصه في ما يلي:

١ ـ ليس للعمال مصلحة في الحرب، إن البرجوازية الرأسمالية هي وحدها التي تجر مغانم الحروب، وعلى العمال بالدرجة الأولى تنصبّ مآسيها. فهم الذين يقتلون، وهم الذين يدفعون مصاريف الحروب، فيجوعوا وتتهدم بيوتهم ويشَّرد ويقتل أبناؤهم.

٢ ـ ليس بين العمال مهما اختلفت جنسياتهم تضاد في المصالح، فليس بين العامل الفرنسي أو الإنكليزي أو الألماني أي تناقضات أو تضاد في المصالح، بل إن التناقض الحقيقي هو بين البرجوازية الألمانية والفرنسية والإنكليزية والروسية، وإن هذه البرجوازيات هي التي تقود عمالها إلى الحرب في سبيل التوسع والربح. وإن كلمة «الدفاع عن الوطن» تعني الدفاع عن البرجوازية، الدفاع عن الرأسمالية، الدفاع عن الاستعمار. «إن قناع الوطنية البرجوازية يتصدع ومن شقه البشع يبرز وجه رأس المال»[١].

٣ ـ ما دامت مصلحة العمال هي في الوقوف إلى جانب السلم، لذلك يجب أن يناضلوا بحزم ضد الحرب، وأن يربطوا بالتالي انتصار قضيتهم بإنهاء الحرب، أي القضاء على مسببي الحروب، أي القضاء على حكم البرجوازية الرأسمالية.

٤ ـ الموقف العملي لهذه النظرية يدعو العمال وحلفاءهم الفلاحين أن يديروا أسلحتهم إلى برجوازيتهم نفسها وأن يقلبوا حكمها. وطرح العمال شعار «تحويل الحرب الاستعمارية إلى حرب أهلية».

إن الحرب دفاع عن البرجوازية، عن الوطن الذي يملكه البرجوازيون وحدهم. لذا فإن اندحار حكوماتهم نفسها في الحرب الاستعمارية هو السبيل الوحيد إلى السلم وانتزاع الحكم من البرجوازية. وقد تجلت مناوأة الطبقة العاملة إلى الحرب في بيان الأممية الثانية في مدينة بال بسويسرا عام ١٩١٢.

على هذا الأساس قام العمال في روسيا بقيادة البولشفيك لتحويل الحرب الاستعمارية إلى حرب أهلية، واستطاعوا بذلك دك حصون الحكم القيصري أولاً، ثم حكم البرجوازية ثانياً. فصوّتوا ضد الاعتمادات الحربية في الدوما وأنشأوا المنظمات الثورية في الجيش وشجعوا التآخي بين الجنود الروس والألمان في الجبهة. واستطاعوا أن يبنوا حكماً جديداً هو حكم السوفيات الذي كان السِّلم بين الشعوب من شعاراته الأساسية. وعرض السوفيات الصلح على الألمان وعقدوا معهم معاهدة «بريست لستوفك»[٢].

وعلى هذا الأساس أيضاً قامت الثورة في ألمانيا وبلغاريا، وانتشرت الإضرابات العمالية في فرنسا وتمردت فرقة من الجنود ورفضت القتال، وحاولت فرقتان إفرنسيتان الزحف على باريس عام ١٩١٧، وأخذ بعض الاشتراكيين في إنكلترا

---

(١) انظر: رسالة جوريس، تولوز ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩١١.

(٢) **تاريخ الحزب الشيوعي** (البلشفي في الاتحاد السيوفياتي)، ص ٢٤٠.

يقاومون الحرب. لقد كان موقف العمال الروس نموذجاً استوحاه باقي العمال في البلاد الرأسمالية، عندئذ لم يكن بدٌّ من قيام حكومات دكتاتورية في كلا الطرفين المحاربين لترغم الشعب على متابعة الحرب، فقامت حكومة كليمنصو في فرنسا وحكومة لويد جورج في إنكلترا، كما استولت رئاسة الأركان الألمانية (لودندورف وهندنبورغ) على الحكم الفعلي في ألمانيا.



(٢)

لم نعد نجد نهج عبد الناصر وروحه
لا خوف من المستقبل على الرغم من الانهيار الكبير(*)

لقد كان عبد الناصر رجل فعل ولم يكن منظِّراً. لقد كان فعله، وهو فعل رجل تاريخي عميق الارتباط بالشعب، يتكشف عن خلفية من التصورات والمنظورات كانت تطابق الواقع من جهة، وتستشف بعض آفاق المستقبل من جهة أخرى. لقد كانت ممارسات عبد الناصر في جوانبها الأساسية، أقرب، موضوعياً، إلى (أو أقل بعداً عن) ماركسية ماركس ولينين من ماركسية تسعة أعشار من ينسبون أنفسهم إلى ماركس ولينين في وطننا العربي.

لقد كان عبد الناصر رجلاً قومياً، وجاء ارتباطه بالجماهير ليعطي نزعته القومية طابعاً متطرفاً. إلا أن النزعة القومية، مهما بلغت من تطرف، عاجزة عن أن توفر الحلول لمشاكل بلد متخلف في عصر الإمبريالية. ومن هنا كان تجاوز هذه النزعة جدلياً (أي تحقيقها وتجاوزها في آن) شرطاً لحل كل مشاكل الوطن العربي. ولقد كانت مسيرة عبد الناصر الفكرية عملية تجاوز مستمرة لهذه النزعة، في اتجاه أفق اشتراكي، كان فضفاضاً وعريضاً، إلا أنه كان أكيداً وجدياً، وفي حال تقدم دائم إلى أمام. إن هيكل، الذي يتولى الآن تحويل عبد الناصر إلى بطل رواية انتهت، قد اعترف في حديث له مع **النهار**، إذا لم تخنّي الذاكرة، بأن عبد الناصر كان يفكر بـ «ثورة ثقافية» في النظام بعد الانتهاء من تصفية آثار العدوان.

عندما تسألني عن إضافة أو مساهمة ناصرية في الفكر السياسي العربي، يحق لي أن أسأل بدوري: أين هي مساهمة مَن افترضت فيهم أو نسبت إليهم المساهمة؟ الفكر

(*) مقالة لياسين الحافظ نشرت في: **النهار**، ١/ ١٠/ ١٩٧١.

القومي (البعث مثلاً) باستثناء تأكيده الصائب على فكرة الوحدة العربية، كان فكراً مثالياً شرقياً متثائباً يكرر نفسه ويحلبها في انفصام عن الواقع التفصيلي الحياتي المنظور. أما الفكر الماركسي العربي، سواء أكان التقليدي أم المستحدث، فقد كان، بدغمائية، فكراً شرقياً كسولاً مقلوباً على رأسه. لقد كان، لنفاد صبر أو لسطحية، يخرج الواقع من رأسه ولا يخرج رأسه من الواقع. وكثيراً ما أتذكر، عند قراءة نص ماركسي عربي، قولاً للينين: المثالية الذكية أقرب إلى المادية الديالكتية من المادية الغبية.

تجريبية الناصرية

لا شك في أن عبد الناصر كان تجريبياً. لكن تجريبيته هذه، بسبب الطابع التاريخي لشخصية عبد الناصر وارتباطه العميق بالشعب، كانت تنمو إلى وعي مطابق، إلى «ماركسية موضوعية»، بحسب تعبير موفق لعبد الله العروي. هذه التجريبية بالذات كانت أعلى بكثير وكثير من الفكر القومي المثالي، ومن الماركسية الدوغمائية العربية. وبهذا وحده يمكننا تفسير تفوّق عبد الناصر على بقية أطر اليسار، اليسار القومي العربي واليسار الماركسي العربي.

ومن هنا فإن التراث الثوري العربي الوحيد، العظيم والقاصر في الوقت نفسه، هو تراث عبد الناصر. من هذا التراث، من تمثُّله ديالكتياً، أي استيعاب كل عناصره الإيجابية ونقدها وتجاوزها، ستستمد النظرية الثورية الغربية عناصر جوهرية، لكي تنضجها وتصوغها وفقاً لمعطيات الواقع العربي ومتطلباته. لا يمكن حركة ثورية، تريد لنفسها أن تصبح حركة جماهير، وليس مجرد عصب وحلقات معزولة، إلا أن تتخذ موقفاً إيجابياً من كل ما هو خصب وثمين وإيجابي في هذا التراث العظيم، تستوعبه وتتجاوزه لصياغة نظرية تكون، بحسب تعبير الشيوعيين الصينيين، ماركسية تماماً مثلما هي عربية تماماً.

قلت في بداية حديثي إن عبد الناصر كان رجل فعل ولم يكن منظّراً. ومع ذلك، إذا كان لا بد من الحديث عن المساهمة المميزة للناصرية في الفكر السياسي العربي، يمكن من خلال تنظير شذرات كتاباته وخطاباته ومجموع أفعاله أن نقف عند الإضافات المهمة التالية:

الناصرية والبعث

لقد أدرك عبد الناصر، وحده تقريباً، آلية الهيمنة الإمبريالية والخصوصية المميزة لعمل هذه الآلية في الوطن العربي. قد يعترض على قولي هذا قارئ أو آخر. والحق، إن الفكرة دقيقة. ولنحاول إيضاحها بمقارنة نظرة عبد الناصر بنظرة كل من

البعث أو الأحزاب الشيوعية العربية.

البعث، بسبب عقيدته القومية الخالصة تقريباً، كان يرى السيطرة الإمبريالية مجرد سيطرة أمة أو أمم غريبة على الأمة العربية. كانت هذه السيطرة كابوساً على الأمة، يجرح كرامتها ويسحقها ويستغلها. هذا كله صحيح، لكنه ضرب من إدراك إجمالي تقريبي غامض، كإدراك الأطفال، لحقيقة وآلية السيطرة الإمبريالية، التي تجد مرتكزاتها في البنية الطبقية للمجتمع العربي (للطبقات الضالعة مع الإمبريالية) وفي البنية الاقتصادية (التخلف العربي) وفي البنية المفتتة لكيان الأمة (التجزئة). سيرد بعضهم: ولو! لقد خاض البعث، في سوريا خاصة، صراعاً ضد الرجعية، ونادى بالاشتراكية وناضل في سبيل الوحدة. هذا صحيح لكنه رد مبسط، ولا ينقض قولنا إن البعث لم يفهم آلية الهيمنة الإمبريالية وجوهرها المميز في الوطن العربي.

لقد كانت الوحدة، بالنسبة إلى البعث، مثالاً وفكرة ينبغي أن تتجسّد. الوحدة عودة الأمة إلى الوضع السوي. وما عدا ذلك كان مضافاً. إن مصطلح «الشعب» و«الجماهير» مصطلح وافد إلى البعث الرجعي. لم يكن طبقة بالمعنى الحقيقي، بل مجموعة أفراد فاسدين. وصراعه معهم كان صراعاً سياسياً من حيث الأساس، لذا فإن أكرم الحوراني، على الرغم من أنه أول مَن طرح مشكلة الفلاح في المشرق العربي وقاتل مع الفلاحين (وهذه نقطة مضيئة في تاريخه)، إلا أن طرحه للمشكلة وهو الإقطاعي الصغير (أكبر من كولاك وأصغر من إقطاعي، لكن دعامته الأساسية كانت كولاكية)، كان إصلاحياً جداً، إلى درجة أنه أسكت أصواتاً بعثية كانت تطالب، قبل عام ١٩٥٨، بطرح شعار الإصلاح الزراعي. (أما عفلق والبيطار فلم يكن يخطر لهما على بال، جدياً). أما الاشتراكية، حتى في ممهداتها الأولية كمواجهة مع الكومبرادور والبرجوازية، فلم تكن تخطر للبعث ببال. أما ما نفذه البعث بعد عام ١٩٦٣ في سوريا من إصلاح زراعي أو تأميمات، فكان بمثابة فتح باب مفتوح.

في نظر البعث، المطلوب هو الوحدة القومية العربية (هذه رأسماله، ورأسماله الثمين تاريخياً والذي جعله يتفوق على الأحزاب الشيوعية ويبقى في نهر الشعب الكبير). وهذه الوحدة مطلوبة، أساساً، كتجسيد لفكرة خالدة مطلقة. أما الاشتراكية، كما يتصورها البعث، فتأتي كإضافة تجمل الوحدة القومية. عندما رأى البعث أن هذه الفكرة تجسّدت في وحدة يقودها عبد الناصر ركض وراءها. وعندما رأى أن هذه الفكرة انخلعت عن عبد الناصر ووحدته، ازورّ عنها. ولو ملك البعث إدراكاً ما لآلية السيطرة الإمبريالية، ومرتكزها الأساسي، التجزئة، لبقي مع الوحدة في صيغتها الوحيدة الممكنة، وأعني الصيغة الناصرية.

وإذا كانت المسألة الاجتماعية، في نظر البعث، شيئاً مضافاً إلى الوحدة القومية، فمن نافلة القول إن مسألة ترابط الثورتين، التي تشكل موضوعة رئيسية في فكر عبد الناصر، كانت بعيدة عن منظوراته.

الناصرية والشيوعيون

الأحزاب الشيوعية العربية، على الرغم من التراث الخصب الذي تنتسب إليه، لم تستطع أن تلتقط المسألة المركزية في الثورة العربية، وأعني بالطبع مسألة الوحدة العربية. أذكر قولاً للينين: «الخاصة القومية في الثورة الروسية هي المسألة (رافعة) الثورة». متاعهم في فهم مشكلات بلدانهم كان كراس ستالين **الماركسية والمسألة القومية**، مضافاً إليه بالطبع كتاب لينين **الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية**. كراس ستالين حجب عنهم الحقيقة الواقعية لوحدة الأمة العربية وكونها تشكل أمة واحدة، وضللهم عن رؤية الطابع الشعبي والجماهيري (والفلاحي) لحركة القومية العربية. أما كتاب لينين، الذي كان يبحث في آلية الرأسمالية في المتروبولات وتطورها، وكان موجهاً في الدرجة الأولى إلى فهم الجانب الاقتصادي في الرأسمالية الاحتكارية، فقد حجب عنهم، بفهمهم المبسط له بالطبع، الجانب السياسي في آلية الهيمنة الإمبريالية في المستعمرات، فعجزوا بالتالي عن إدراك الجانب المعادي، موضوعياً، للإمبريالية، في النضال الوحدوي.

إذا أضفنا إلى هذه الاستراتيجية الإقليمية استراتيجيتهم اليمينية، استطعنا أن نفهم لماذا كانت الأحزاب الشيوعية العربية مجرد قوة ضغط ودفع في أحسن الأحوال، ولم تكن قط قوة تغيير.

مركّبات هذه الاستراتيجية اليمينية متعددة، منها الاستراتيجية الإقليمية ومتطلبات الدبلوماسية السوفياتية، لكن مرتكزها النظري الرئيسي كان نظرية مرحلية الثورات، مرحلية يكاد يفصل بينها سور صيني، ثورة وطنية ديمقراطية ثم مرحلة اشتراكية. هذه المرحلة، المبنية على جهل تام لمشكلة التخلف وآلية السيطرة الإمبريالية عموماً. وآليتها المميزة في الوطن العربي خصوصاً (كآلية مرتكزة على التجزئة أولاً)، جعلت هذه الأحزاب عاجزة في النتيجة عن الربط الجدلي بين الثورتين القومية والاجتماعية، هذا الربط الذي يشكل، في رأيي، سبباً لتفوق عبد الناصر على كل ما سبقه من أطر يسارية.

لم يكن قومياً تقليدياً

● كيف استطاع عبد الناصر، هذا القومي، أن يتلمّس آلية السيطرة الإمبريالية

على الوطن العربي، وأن يربط بالتالي ربطاً جدلياً بين الثورتين القومية والاجتماعية؟

ـ لم يكن عبد الناصر قومياً عادياً تقليدياً، بل كان قومياً متطرفاً. هذه السمة، مضافاً إليها ارتباطه الصميم بالشعب (لا بالأمة فحسب) وحسه التاريخي، كفلت لوعيه مزيداً من التقدم ومزيداً من التطرف. لذا فإن كل نظرة سكونية وتجزيئية إلى عبد الناصر لن تكون سوى نظرة سطحية، ومزيفة بالتالي.

عندما كانت الحركة الوطنية المصرية في مجملها، بما فيها اليسار الأكثر عداء للإمبريالية، سجينة أفق إقليمي مصري، أدرك عبد الناصر أن استقلال مصر السياسي الحقيقي الكامل لن يتحقق بالقضاء على النفوذ الاستعماري في مصر، بل لا بد من تصفية هذا النفوذ في الوطن العربي. انطلاقاً من هذه النقطة بالذات نمت بذرة الاتجاه العربي الوحدوي لدى عبد الناصر، لتصبح نزوعاً عميقاً مسيطراً وهاجساً رسالياً. وهذا النزوع بالذات، الذي لم يغفره له الغرب، كان عنصراً أساسياً في عظمة عبد الناصر ونقطة مقتله.

ومن هنا لم تكن الوحدة، لدى عبد الناصر، تجسيداً لفكرة مطلقة أو عودة الأمة إلى وضع سوي (كالبعث)، كما أنها لم تكن نافلة «قومية برجوازية» يمكن قبولها (قبولها فحسب) بعد التحرر والاشتراكية (كالشيوعيين). إنها عملية تاريخية، تتحقق مع النهضة العربية وبها، وهي على كل حال أرضية لا بد منها للاستقلال التام.

هذا القومي المتطرف، الذي توصل إلى المنظور الوحدوي عبر وعيه لطبيعة السيطرة الإمبريالية، ما لبث أن التقط، بسبب هذا الوعي، حقيقة كون البنية القديمة للمجتمع تشكل هي الأخرى المرتكز الثاني للهيمنة الإمبريالية. ومن هنا كان الهاجس الثاني لعبد الناصر هو التنمية. وفي محاولته تجديد بنية المجتمع تعمق وعي عبد الناصر أكثر فأكثر بحقيقة الهيمنة الإمبريالية من جهة، واصطدم من جهة أخرى بمقومات وكوابح التنمية متمثلة في الطبقات المستغِلة وفي البنى التقليدية للمجتمع. ومن هنا جاء ربط عبد الناصر الجدلي للثورتين القومية والاجتماعية. ما هو قومي متطرف مرتبط بتحديد ما هو اجتماعي، وما هو اجتماعي يفتح آفاقاً جديدة لما هو قومي ويعطيه محتوى جديداً. ومن هنا نستطيع تفسير انتقال عبد الناصر من فكرة الأمة إلى الشعب ثم إلى الشعب العامل، ثم إلى الطبقة العاملة، ومن هنا أيضاً ربط عبد الناصر بين الوحدة والاشتراكية، هذا المكسب الثمين لتطور الحركة القومية العربية، وهذا الزخم الذي منح للتيار الاشتراكي. ولهذا كان وعي عبد الناصر متفوقاً على وعي اليسار العربي التقليدي: الاشتراكية ليست نظاماً يضاف إلى النهضة

القومية بل هي شرط من شروطها، كما أنها ليست مرحلة مقبلة تأتي بعد التحرر لأنها شرطه في ظل الآلية الجديدة للسيطرة الإمبريالية.

افتقاد الناصرية كنهج

● ما هي أبرز ملامح الوضع العربي بعد غياب عبد الناصر، على الصعيدين الرسمي والشعبي؟

- على الصعيد الشعبي: عندما غاب عبد الناصر شعر المواطن العربي بألم عميق وبخشية من المستقبل. وبعد سنة من غيابه تحولت هذه الخشية، بسبب المزيد من الانهيار العربي الذي نراه، إلى دوار يخالطه يأس وشك صامتان، في آن معاً. لقد شعرت الجماهير العربية، بعد سنة وخلال هذه السنة، بأنها لم تفتقد عبد الناصر فحسب، بل افتقدت عبد الناصر كنهج وعبد الناصر كارتباط لا ينفصم بالشعب.

لكن هذه الحال، كما أعتقد، ولست أدري، إذا كنت متفائلاً، لن تستمر. فعبد الناصر لم يكن هبة مقطوعة من نضال الأمة العربية، بل كان حصيلتها وتتويجها وقد تركها عبد الناصر وهي أكثر نضجاً وأعمق إيماناً بنفسها.

على صعيد الدول الغربية: كان غياب عبد الناصر فرصة كبيرة لهذه الدول لكي تجهز على كل المكاسب التي حققتها الأمة العربية بقيادة عبد الناصر. إن الاحتلال الإسرائيلي، الذي يتمادى، إنما يهدف إلى تعفين الوضع العربي، لكي يتهاوى كبناء رملي ويعود العرب إلى عصر ما قبل عبد الناصر. عملية التعفين هذه مستمرة. ولحظة الانهيار الكبير، التي خطط الاستعمار لتحقيقها في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وفشلت بسبب موقف الجماهير في ٩ و١٠ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ترتسم في الأفق. إن هذا يتوقف لا على تحرير الأراضي المحتلة بعد حرب حزيران/ يونيو فحسب، بل كذلك على تحريرها بسرعة. إن الزمن يلعب ضد العرب.

على صعيد مصر: لقد صُفِّيت الناصرية كنهج وأُجهز عليها كمؤسسة، وانتهت كارتباط لا ينفصم بالشعب. وتجري الآن أضخم محاولة لتصفية الناصرية كتراث ثوري يقودها محمد حسنين هيكل. إن الشعب المصري يدرك هذه الوقائع، لذا فهو يرد، بروح النكتة العميقة النفاذة لديه، يرد على هؤلاء الذين يعلنون بالأقوال إنهم سائرون على خط عبد الناصر: «سائرون وفي يدهم محاية فوق الخط».

قد يردّ بعضهم: لِمَ هذا القول وهياكل النظام المصري لا تزال قائمة؟ التأميم

باق والإصلاح الزراعي أيضاً، والتنمية لا تزال تحتل الصدارة، وعبد الناصر بالذات هو الذي قبل مشروع روجرز.

الناصرية على الرف

ولهؤلاء أقول:

١ ـ ما ذكرتموه صحيح لكن المسألة ليست هنا. إن عبد الناصر على الرغم من عظمة كل ما حقق، لم يحقق بعد ما هو مطلوب وضروري وكاف بالنسبة إلى تطور مصر وتطور الأمة العربية. ومن هنا فإن قيمة التجربة الناصرية أنها تخلق ديناميكيتها وتتقدم. هذا ما افتقدته مصر الآن كلياً على الصعيد الداخلي. إن ركود التجربة المصرية سيحوِّلها إلى نسخة مكررة عن التجربة المكسيكية، وستطويها الإمبريالية بسهولة تحت جناحيها، وستمتص وتذوب كل إنجازات عبد الناصر.

٢ ـ لقد قَبِلَ عبد الناصر حقاً مشروع روجرز. ولكن لنضع قبول عبد الناصر في إطار تكتيكاته لتصفية آثار العدوان، ثم نقارنها بالتكتيك المتبع حالياً.

كان عبد الناصر يمارس تكتيكات عدة:

- المناورة مع أمريكا، بهدف إضعاف الحلف الإسرائيلي ـ الأمريكي.
- العمل لكسب أوروبا الغربية.
- العمل لتدعيم التحالف العربي ـ السوفياتي.
- تجميع كل ما يمكن تجميعه من الطاقات العربية.
- الحرب، وإن محدودة أو صغيرة، على قناة السويس...

ولكن بين هذه التكتيكات، كان تكتيك دعم الحلف العربي ـ السوفياتي رافعة المعركة الراهنة والحلقة المركزية في مختلف التكتيكات.

بعد غياب عبد الناصر، لم يستغَن بالطبع عن تكتيك التحالف العربي ـ السوفياتي لكنه أُنزل إلى مرتبة تكتيك ثانوي، وأصبح الحوار مع أمريكا الحلقة المركزية. أما شعار عبد الناصر: «ما أُخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة»، فقد وضع على الرف. لهذا جرى تمديد وقف إطلاق النار مرة تلو الأخرى، وليس في الأفق ما يوحي بأن الأمر سيتغير.

مرة أخرى، في هذه المعركة المصيرية، لم نعد نجد نهج عبد الناصر وروحه.

عبد الناصر كما يراه هيكل

٣ ـ إذا صرفنا النظر عن الجانب الأدبي والتجاري (حتى لو أحال هيكل كل ما تقاضاه إلى المجهود الحربي) في عملية نشر مذكرات هيكل عن عبد الناصر، فإن عبد الناصر تحوَّل في قلم هيكل إلى بطل قصة أو رواية. في قلم هيكل كف عبد الناصر عن كونه رجل قضية وزعيماً تضرب جذوره في أعماق شعبه وفي بطون تاريخه وفي آفاق مستقبله. إنها طريقة، وقد فهمها الشعب بوضوح، لكي يقول هيكل إن عبد الناصر انتهى (حتى وإن قال مئة مرة النقيض تصريحاً).

إن هيكل يكتب تاريخ عبد الناصر على طريقة مايلز كوبلاند، وإن من زاوية أخرى. في كتابات كوبلاند وأمثاله كان عبد الناصر الولد الشقي الذي يناكف الغرب يوماً ويصالحه آخر، يضربونه يوماً ويضربهم يوماً آخر . . . وهكذا. كتابات هيكل كتبت بالروح نفسها وبالمنطق نفسه، ولكن يضيف موجهاً كلامه إلى الغرب: إن غباءكم هو سر كل تاريخ عبد الناصر. لو كنتم أعقل لكان عبد الناصر أعقل. أما تاريخ الذل، الذل الطويل الذي عاناه الشعب العربي فلا يخطر لهيكل ببال. حتى عندما كان يأتي في خاطر هيكل، فهو ليس سوى جزء من هذا الكتاب وفي زاوية الصورة، في الظل.

كيف يمكن عرض علاقة عبد الناصر بدالاس وإيدن من دون أن يوضع عبد الناصر في إطاره الشعبي العربي، من دون أن تكون في الصورة كل حركة الجماهير التي تهدر من الخليج إلى المحيط؟ «بيعَ» التراث، مع تقطيعه وبالتالي تشويهه، إنما يهدف إلى تهشيم الكلية الجامعة لشخصية ناصر وجذوره وتفاعله مع شعبه وتفاعل شعبه معه. هذه الصورة الكلية لشخصية ناصر قد تبخرت. يريد هيكل أن يقول لنا: انتهت، لقد كان عبد الناصر حلماً أو فيلماً، وها نحن نستيقظ أو نخرج من الصالة بعد موته. لقد كان استثناء ومرحلة عبرت. هذا يعني أن الثورة استثناء ومرحلة عابرة.

الناصرية: القومية الاشتراكية

● ما هي، في ضوء المعطيات الراهنة، آفاق الناصرية؟ وهل يمكن الحديث عن ناصرية بلا ناصر؟ وما هي التيارات التي تتفاعل أو تصطرع داخلها؟

ـ لكي أجيب عن الفقرة الأولى من السؤال، لا بد من الإجابة عن الفقرة الثانية أولاً. الناصرية ليست شيئاً آخر سوى الحركة القومية العربية، المتحولة إلى حركة اشتراكية، في نضالها التاريخي الطويل في سبيل النهضة العربية والوحدة

العربية. ومن هنا، فإن مستقبل الحركة الناصرية هو مستقبل الحركة القومية العربية بالذات، ومن هنا أيضاً أن ثمة ناصرية من دون ناصر وبعد ناصر.

لا شك في أن غياب القائد، بثقله وتاريخيته، سيؤثر في الناصرية، سلبياً، على المدى القريب، خاصة لأن القيادات المحلية الناصرية بشكل عام، وفي ما عدا القطر السوري إلى حد ما وجزئياً، تقف على يمين عبد الناصر من جهة، كما أن وعيها أقل نمواً من وعي عبد الناصر. فإذا أضفنا إلى ذلك كون التنظيم الناصري لا يزال سديمياً إلى حد ما، وأن العقيدة السائدة لدى الجماهير دون مستوى الميثاق، ندرك عندئذ الصعوبات التي ستعانيها الحركة الناصرية على المدى القريب.

أمّا على المدى التاريخي أو على المدى المتوسط، فإنني لست بالمتشائم، بل على النقيض من ذلك. فالجماهير الناصرية جماهير تغيير متطرف، وإن لم تكن واعية لتفاصيل هذا التغيير. كما أن المشاكل العربية تزداد إلحاحاً وتعقيداً. إن تراث عبد الناصر، الذي ستجري محاولات محمومة لتزييفه وإفراغه من محتواه الثوري، سيكون عنصراً إيجابياً ثميناً في استئناف النهوض الثوري ومساعدة الجماهير في النهوض من جديد.

وبصرف النظر عن الاسم والإطار اللذين ستأخذهما حركة الجماهير النامية في المستقبل، فإن التراث والتقليد الناصريين لا بد وأن يشكّلا مرتكزاً أساسياً من مرتكزات هذه الحركة. إن حركة الجماهير الجديدة، عندما تكون حركة جماهير فعلية، لا يمكنها إلا أن تنطلق من النقطة التي وصل إليها عبد الناصر، تنطلق من هذه النقطة، مستوعبة كل الإرث الناصري، لتتجاوزه إلى وعي يناسب ويرتفع إلى مستوى المرحلة التي تعيشها.

إن المنطلق القومي لمسيرة عبد الناصر، وفي هذا المنطلق تكمن جوانب قوتها وضعفها في آن معاً، جعل الحركة الناصرية حركة شعب عريضة غير متجانسة طبقياً، تجد فيها أفراداً من بقايا الإقطاع بل أمراء، ونجد فيها أيضاً كتلاً كثيفة من الفلاحين والعمال. ومن الطبيعي، بعد أن يغيب القائد والمعلم والحكَم، أن تبرز التناقضات في ما بينها. ولكن لا خوف على هذه الحركة ككل لأن صلبها هو حركة جماهير شعبية.

سيسعى اليمين الناصري إلى تقديم صورة سكونية للتراث الناصري، وسيجزئه ويقطعه، في محاولة لتصوير النقطة التي سقط فيها عبد الناصر كنهاية مطاف التطور الثوري، نازعاً هكذا ديناميتها. أما حركة الجماهير الشعبية فستحافظ على دينامية الناصرية وعلى كلّيتها، جاعلة منها نقطة انطلاق متجدد لصياغة نظرية قادرة على

شحذ فعالية الجماهير وتأطير وعي مطابق وشمولي لمستقبل الثورة العربية. لقد بدأت الثورة العربية الحديثة مع عبد الناصر، وإن إكمالها سينطلق من النقطة التي وصل إليها وقضى شهيداً.

لا خوف من المستقبل، على الرغم من ارتسامات الانهيار الكبير والليل الزاحف.

(٣)
الطريق الاشتراكي إلى الوحدة(*)

خط العمل الأساسي للإمبريالية في الوطن العربي
حجر الزاوية في استراتيجية القوى الإمبريالية

الهدف العام للإمبريالية هو حماية وتعزيز المصالح والأوضاع الإمبريالية: التجارة الإمبريالية، البترول، إسرائيل، التجزئة، الإقطاعية، الرأسمالية الكومبرادورية، العروش، النظم العشائرية والطائفية، الخ... فكل ذلك غدا في عصر الإمبريالية جزءاً من الأوضاع الإمبريالية، لأن كل واقعة من هذه الوقائع تشكل حلقة في السلسلة الإمبريالية التي تكبل الوطن العربي، وعاملاً من عوامل التخلف، والتبعية للإمبريالية بالنتيجة. ذلك هو الهدف العام العريض لعمل الإمبريالية في الوطن العربي.

ولكن ما هو **صلب** ما تستهدفه القوى الإمبريالية في الوطن العربي؟ ما هو خط العمل الأساسي للإمبريالية في الوطن العربي؟

إن خط عملها الأساسي، إن صلب هدفها هو **استمرار التجزئة ومنع الوحدة**. ولكن هذا لا يعني أن عمل الإمبريالية يمكن أن ينحصر في «منع الوحدة» - خصوصاً إذا فهمت الوحدة كاتفاق سياسي لتكوين دولة واحدة! - فهي مشغولة بالدفاع عن المصالح البترولية، وبمساعدة إسرائيل، وباستنزاف الثروات المعدنية، وبالدفاع عن العروش إلخ... «فضلا عن» كونها تعمل ضد الوحدة.

تأييد التجزئة هو حجر الزاوية في استراتيجية الإمبريالية... لماذا؟ لأن التجزئة هي في آن واحد محصلة ومفتاح الأوضاع الإمبريالية.

(*) مداخلة لياسين الحافظ في أعمال ندوة نشرت في مجلة **الثقافة العربية** في اواخر السبعينات، شارك فيها نبيل شعت ومنح الصلح.

والوحدة ليست اتفاقاً بين دولتين أو عدة دول وحسب. إنها أكبر وأوسع من ذلك: إنها وعي سياسي وعملية تاريخية كاملة سياسية وايديولوجية واقتصادية واجتماعية.

إن التجزئة ليست وضعاً طبيعياً ناجماً عن تخلف المجتمع العربي. وليست وضعاً مصطنعاً فرضه الاستعمار في شكل حدود ودول وإعلام وأناشيد، وحسب.

إن التجزئة ليست حدوداً سياسية نجمت عن تعدد الدول الاستعمارية التي حكمت الوطن العربي، وحسب. إنها أكبر من ذلك بكثير، لقد أرسلت وترسل جذورها في الإنتاج وعلاقات الإنتاج.

فقد «خرجت» فرنسا من أقطار المغرب العربي من دون أن تتوحد هذه الأقطار. وهي اليوم اقتصادياً أبعد من أن تتحد في ما بينها من أن تتحد مع دول أوروبا الغربية! إن حجم التجارة في ما بين دول المغرب لا يشكل سوى ٣ بالمئة من الحجم الإجمالي لتجارتها الخارجية.

ولقد خرجت فرنسا من سوريا ولبنان من دون أن تعود وحدتهما. وخرجت بريطانيا من مصر والسودان والتطور الاقتصادي التلقائي لا ولن يدفع إلى الوحدة بينهما.

والإمبريالية تركز جهدها على هذا الخط الموضوعي، ذلك حجر الزاوية في استراتيجيتها العامة في إطار الوطن العربي. تلك هي الحقيقة العامة الوسطية التي لا تنطبق تفصيلياً مع أية حالة **قطرية منفردة، ولكنها محصلة** ومفتاح الوضع الإجمالي العام.

إن استراتيجية القوى الماركسية ـ اللينينية في الوطن العربي يجب أن تكون نقيض هذه الاستراتيجية الإمبريالية: هذا لا يعني بالطبع أنه ينبغي أن تضع شعار الوحدة في مقدمة الشعارات في كل مكان وزمان، في سوريا والعراق والمغرب وحضرموت، ولكن ينبغي أن تضع الوحدة في محور عملها الاستراتيجي في المرحلة **التاريخية الكبرى: مرحلة القضاء** على الرجعية والرأسمالية والإمبريالية والتجزئة وإسرائيل.

هذا الموقف هو الذي يميز الماركسي ـ اللينيني الذي يعي انتماءه لأمته «ويرفض تحويل هذا الانتماء إلى ايديولوجيا في الوقت نفسه» عن الوحدويين التقليديين من جهة، وعن شتى أصناف «اليسار» المصاب بضرب من الاغتراب القومي من جهة أخرى: الوحدويون التقليديون يتشنجون للوحدة مأخوذة بشكل معزول، ويرون في كل ما عداها مؤامرة لحجبها وطمسها ووضعها على الرف. أما أصناف ذلك «اليسار» فبين رافض للوحدة باعتبارها «انحرافاً قومياً شوفينياً» عن «الأممية البروليتارية»، أو متحدثٍ عنها على سبيل رفع العتب كإرضاء، بل كاحتيال

على الجماهير، فيضعها كشعار بين عشرين شعاراً، في قطر أو في مرحلة، ثم يعود عنها في قطر آخر أو مرحلة أخرى ويرفع شعارات مناقضة.

إن تعاظم حركة الجماهير الوحدوية قد دفع ويدفع اليسار العربي، غير المصاب بالاغتراب القومي، إلى مواقع مؤيدة للوحدة، أو غير معادية لها على الأقل، وإلى الاعتراف بأن الإمبريالية ضد الوحدة العربية، ولكن لا يزال هناك اختلاف حول حجر الزاوية في استراتيجية الإمبريالية.

بعض ذلك اليسار، على الرغم من أنه يعترف أن الوحدة معادية للإمبريالية، إلا أنه يرى أن صلب ما تستهدفه الإمبريالية هو منع قلب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية العربية.

هذه النظرة العامة التقريرية تغفل أن التجزئة - كما قلنا قبل قليل - تشكل محصلة الأوضاع الإمبريالية ومفتاحها. لذا فإذا كان منع قلب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية هو صلب ما تستهدفه القوى الإمبريالية، فإن حماية التجزئة وتعزيزها هو صلب هذا الصلب، وليس شيئاً «آخر».

لذا فإن خلاف الماركسي - اللينيني مع هؤلاء ليس على حجر الزاوية فحسب، بل على تماسك البناء، الذي يراه متماسكاً، ومتماسكاً على نحو معين.

الموقف السياسي العربي الذي يستَجَرّ من القول بأن الوحدة العربية ضد الإمبريالية

الموقف السياسي العملي الذي نستنتجه من كون الوحدة ضد الإمبريالية، موضوعياً، هو النضال في سبيل الوحدة وتأييد أية خطوة في هذا السبيل.

عدا ذلك، يكون القول إن الوحدة ضد الاستعمار قولاً لا قيمة له. إن النضال الوحدوي يضرب مواقع الإمبريالية عملياً. وهذا يعني أن ضرب مواقع الإمبريالية يتحقق بالنضال الوحدوي والسير في طريق الوحدة وتحقيقها، أكثر مما يتحقق بالدعاوات المناهضة للإمبريالية.

إن تحقيق نضال جذري ضد الإمبريالية إنما ينطلق من تبنّي المنظور الوحدوي، فهو وحده الذي يقص الروابط الإمبريالية.

وهذا النضال الوحدوي يترابط ويتداخل مع النضال ضد الرجعية والإقطاعية والرأسمالية، وليس أمراً منفصلاً عنه، غير أنه يتضمن النضال لإنضاج وتعميق الوعي الوحدوي، ومن أجل خطوات وحدوية وإجراءات وحدوية متمايزة محددة.

الموقف الماركسي ـ اللينيني العربي من وحدة برجوازية صغيرة ـ الطريق الاشتراكي إلى الوحدة العربية

أ ـ إن تعاليم البولشفية ـ اللينينية، المنبثقة من تجربة الثورة الروسية والعالمية، المكيفة عربياً، تعني ما يلي: أهداف النضال العربي هي الاستقلال والديمقراطية (السياسية والثورة الزراعية) والتأميم والوحدة والاشتراكية. وسير هذا النضال سير ثوري متدرج متصاعد متعاظم. ولكن لا استقلالاً كاملاً من دون وحدة ومن دون اشتراكية. ولا اشتراكية من دون وحدة. ولا وحدة من دون نضال دائم ضد الإمبريالية. ولا قطع نهائي لروابط الإمبريالية من دون وحدة.

ب ـ لقد ألغى التاريخ احتمال الوحدة البرجوازية الرأسمالية. ولكنه لم يلغ نهائياً بعد احتمال الوحدة البرجوازية الصغيرة، وذلك لأن النضال الوحدوي لا يزال يجري، إلى حد كبير، تحت علم ايديولوجيا برجوازية صغيرة، ليست ايديولوجيا الرأسمالية ولا ايديولوجيا الطبقة العاملة، بل ايديولوجيا وسطية معارضة موضوعياً للإمبريالية والإقطاعية والرأسمالية. ومعارضة لهذه القوى، ذاتياً، إلى حد كبير.

ج ـ من البديهي أن تعلن البروليتاريا طريقها الخاص إلى الوحدة العربية وتناضل في سبيله. ومن البديهي أيضاً أن تثقف الطليعة الماركسية اللينينية العربية الجماهير تحت شعار البروليتاريا الخاص: «الطريق الاشتراكي إلى الوحدة»، وتجعله في رأس مهام النضال الفكري والسياسي، وأن تعمل لوحدة عربية تقودها البروليتاريا.

ولكن إزاء طابع الوحدة البرجوازية الصغيرة المعادي، موضوعياً، للإمبريالية لا يسع البروليتاريا إلا دعم وحدة كهذه، بل النضال في سبيلها.

يبدو أن التطور التاريخي قد أخذ يضعف فرص البرجوازية الصغيرة في بناء الوحدة العربية، ولكن حتى لو كان احتمال تحقق الوحدة في ظل البرجوازية الصغيرة لا يزيد عن ١٠ بالمئة يجب تأييد الشعار ومساندته عملياً، وإلا أصبحت هذه الطليعة عقبة أمام التطور وأمام نمو الوعي لدى الجماهير، وأمام النمو الجدلي للواقع، للممارسة، للثورة.

إذا لم تتبنَّ الطبقة العاملة والناطقون باسمها شعار الوحدة، فإن ذلك سيؤخر وسيحبط قيادة الطبقة العاملة لحركة الوحدة نفسها، للحركة القومية.

في العالم العربي المعاصر، إن الطبقة العاملة لن تصبح «قائدة الأمة»، ولن تصبح «هي الأمة نفسها» ـ على حد تعبير ماركس وإنغلز في البيان الشيوعي ـ إلا إذا

تبنت الطبقة العاملة العربية مصالح الأمة العربية، وناضلت بلا تحايل في سبيل وحدة العرب القومية.

إن الطبقة العاملة العربية لا تستطيع إلا أن تؤيد وتساند الوحدة القومية العربية، حتى ولو كانت هذه الوحدة وحدة برجوازية صغيرة. إن معارضة الوحدة البرجوازية الصغيرة، في ظروف القوى الموضوعية القائمة والعلاقات الموضوعية القائمة الداخلية والعربية والعالمية، تقود إلى خدمة الرجعية والإمبريالية. والوحدة البرجوازية الصغيرة هي أيضاً ضد الإمبريالية وإن لم يكن بشكل كامل منسجم. إنها ضد الإمبريالية موضوعياً، وعلى صعيد الوعي إنها ضد الإمبريالية إلى حد كبير. والإمبريالية ضد الوحدة البرجوازية الصغيرة.

د ـ وما دامت قيادة البرجوازية الصغيرة ليست نهاية التقدم، فإن الخط المناسب للتقدم التاريخي الجدلي وصولاً إلى الثورة الاشتراكية، أي خط البروليتاريا الخاص، إنما يلخص بالثلاثية التالية:

(١) النضال في سبيل هذه الوحدة. (٢) توضيح مضمونها الطبقي للجماهير. (٣) توسيع محتواها الديمقراطي وترسيخه.

إن توضيح المضمون الطبقي للوحدة البرجوازية الصغيرة إنما يهدف، أساساً، إلى الحفاظ على المواقع الطبقية للبروليتاريا العربية وتخليصها من قيادة البرجوازية الصغيرة وتأثيراتها، وبخاصة محاولة هذه الطبقة تحويل قضية الوحدة إلى ترس لمصالحها الطبقية وجعل الوحدة عقبة أمام تحرك الطبقة العاملة العربية.

أما النضال في سبيل توسيع المحتوى الديمقراطي لهذه الوحدة، فيرمي إلى تأكيد الحرص على مستقبل الثورة العربية الاشتراكي والنضال في سبيله، والعمل على تخطي الواقع البرجوازي الصغير للوحدة. وهنا تنبغي الإشارة إلى أنه من الخطأ اتخاذ «الديمقراطية» سلاحاً ضد المبادرة الوحدوية، بل يجب أن نفهم العكس: التقدم في طريق الوحدة يعني توسيع المعركة ضد الاستعمار وانخراطاً أوسع للجماهير في النضال، وتأكيد فرص الديمقراطية والحرية بالتالي.

هـ ـ الطريق الاشتراكي إلى الوحدة لا يعني أن تحقق الوحدة يقف على تحقق «الاشتراكية» في كل قطر (ويأتي نتيجة تلقائية لهذه «الاشتراكية»). إن هذا المفهوم الإقليمي للاشتراكية هو على وجه التحديد، مفهوم ستاليني.

والاشتراكية مفهوم واسع يتضمن: ملكية الشعب لوسائل الإنتاج (بما في ذلك التحويل الاشتراكي للزراعة)، تعبئة الطاقات الشعبية والموارد المادية لتنمية

الإنتاج بشكل سريع على أساس تنظيم العمل وتوزيعه عقلانياً، وإعادة النظر في العلاقات التجارية العربية والخارجية، الديمقراطية الشعبية وتحويل سلطة الدولة إلى سلطة الطبقة العاملة وحلفائها، إعادة النظر في ايديولوجيا المجتمع والتربية والثقافة. . . وإلغاء الطبقات في النهاية.

ومن الواضح أن هذه الأهداف لا يمكن أن تنجز قبل تحقق الوحدة. ولكن من الواضح أنها تتحقق، جزئياً، وعلى نحو ما، قبل تحقيق الوحدة.

والوحدة تتطلب تحقق هذه الأهداف جزئياً. ولكن الوحدة هي في الوقت نفسه ضمانة لطريق سير هذا التحقق، ولسرعته ووجهته.

و - إن موضوعة الطريق الاشتراكي إلى الوحدة تعني:

(١) التمسك بالخط الاشتراكي، سياسياً وفكرياً، والسعي إلى تعزيزه ونشره. وإلى تقديم مواقع البروليتاريا في النضال العام والنضال الوحدوي.

(٢) التأكيد على أن الوحدة لا يمكن أن تقوم أو تنطلق من أسس رأسمالية ومعادية للاشتراكية (برجوازية، أو برجوازية وطنية). إن طريق الرأسمالية الوطنية لا يقود إلى الوحدة، بل إلى عكسها: إنه يقود إلى حماية وتعزيز التجزئة في إطار الأوضاع الإمبريالية العالمية.

(٣) التأكيد على أن الوحدة (الوحدة البرجوازية الصغيرة) الممكنة والمطلوبة لغد قريب لن تكتمل وتتكامل إلا بأن تتجاوز نفسها إلى وحدة اشتراكية حقيقية تحت ايديولوجيا اشتراكية كاملة.

(٤)
مقدمة كتاب
مأزق العالم الثالث(*)

جذور المعضلة

إذا استثنينا المجتمعات المسماة بالبدائية، يمكننا القول بيقين إنه حتى نهاية القرن السابع عشر كانت الفوارق في مستويات التطور الاقتصادي والتقني في مختلف البلدان قليلة الأهمية. آنئذٍ كان مستوى البلدان المتقدمة اليوم قريباً من مستوى معظم البلدان المتخلفة الآن، بل كان مستوى بعض تلك البلدان وبعض القطاعات فيها أدنى منه في البلدان المتخلفة اليوم. نعم، كانت توجد بين فرنسا لويس الرابع عشر وإنكلترا غليوم الثاني وبروسيا فريدريك الأول وروسيا بطرس الأكبر من جهة، وهند الأورانغزيب وصين كيانغ هي من جهة أخرى (هذا إذا قصرنا الكلام على دولتين آسيويتين رئيسيتين) فروق عميقة من حيث بنياتها الاجتماعية والسياسية. وكان ثمة كذلك، ونحن هنا إزاء عنصر دائم، اختلافات مناخية مهمة. ولكن إذا أخذناها كمجموع فمن الصعب أن نحدد أي الزمرتين من تلك المجتمعات كانت قد بلغت آنذاك مستوى من التطور الاقتصادي أكثر تقدماً من الأخرى، وأي الزمرتين كانت قد بلغت المستوى الأعلى في المعيشة. في هذا المجال كان ثمة بالتأكيد من الفروق بين بلد وآخر في الزمرة نفسها أكثر مما توجد بين الزمرة الأولى والثانية.

إن غياب مثل هذا الفارق أو التباعد ذي المغزى بين مستويات التطور الاقتصادي لمختلف المجتمعات غير البدائية كان أمراً ثابتاً في التاريخ منذ بضعة آلاف من السنين. وبالطبع فإنه خلال هذه الآلاف من السنين كان التوطن والتموضع

(*) بول بايروك، **مأزق العالم الثالث** (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣).

الجغرافي للمراكز الأكثر دينمائية لكل من هاتين الزمرتين من المجتمعات قد تغير من مكان إلى آخر، كما أن مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي للدول قد تطور سواء في اتجاه تقدم أو في اتجاه تراجع. ولكن هذا التطور التقدمي أو التراجعي كان مستمراً في حدود ضيقة. فالفارق بين مجتمع وآخر أو الفوارق في مستوى المجتمع ذاته بين فترة وأخرى لم يقدر له أن يتجاوز ما بين ٥٠ إلى ٧٠ بالمئة صعوداً أو هبوطاً حول المستوى المتوسط. ونحن هنا نستبعد دوماً من حسابنا المجتمعات البدائية، وهي مجتمعات لم تكن تمثل في القرن السابع عشر سوى ١٥ ـ ٢٠ بالمئة من شعوب العالم على الصعيد الديمغرافي، أي العددي.

ثم ظهرت، بل فجأة ظهرت، ظاهرة جديدة مثقلة بالنتائج والمضامين. حوالى عام ١٧٠٠ أخذت البنية الاقتصادية الإنكليزية تعاني تحولات سريعة جداً، لقد بدأت ما سماه المؤرخون، بحقّ، الثورة الصناعية. خلال أكثر من نصف قرن بقيت هذه الثورة ظاهرة معزولة نسبياً في المكان وذات مغزى بسيط من زاوية رفع مستوى المعيشة، ثم تقدمت بالتدريج وانتشرت في سائر بلدان القارة الأوروبية وعبرت الأطلسي مع المهاجرين الإنكليز الذين حملوا بذورها إلى البلد الذي سيصبح، منذ نهاية القرن التاسع عشر، أكبر قوة اقتصادية في العالم. وفي أقل من قرنين، ارتفع مستوى المعيشة في البلدان التي أدركتها الثورة الصناعية ١٥ ضعفاً، وزاد حجم المبادلات الدولية إلى أكثر من ١٠٠ ضعف، وزاد الإنتاج العالمي من السلع المصنوعة أكثر من ٢٠٠٠ ضعف. هذا التوسع الاقتصادي والتقني، الذي ما انفك في تسارع، أتاح تسهيل سيرورة التقدم العلمي، الذي أخصب بدوره التطور الاقتصادي حتى أصبح أحد المحركات الأساسية للنمو في الثلث الأخير من القرن العشرين.

خلال هذا الزمن كانت ثلاثة أرباع الإنسانية، التي بقيت بمعزل عن الثورة الصناعية، تعاني الآثار والمفاعيل المباشرة لهذه الثورة، وبخاصة بسبب الاستعمار الذي امتد تدريجاً إلى العالم الثالث كله تقريباً.

يقيناً، إن الاستعمار قد سبق الثورة الصناعية. إن تفوقاً ضئيلاً في ميدان الملاحة مترافقاً مع تقدم أو سبق في ميدان الأسلحة النارية كانا قد وسعا توسيعاً هائلاً، في مطلع القرن السادس عشر العالم الأوروبي، وأتاحا استعمار هذا العالم الجديد الذي اكتشف خلال البحث عن طريق بحري نحو آسيا الغنية بالتوابل والأنسجة. وإن ذلك الاستعمار، الذي حققته الاقتصاديات التقليدية، كان من وجوه مختلفة مدمراً ومخرباً كالاستعمار الذي مارسته المجتمعات الصناعية (إن لم يكن أكثر تخريباً وتدميراً) بعد ثلاثة قرون. ولقد تركت القوة العسكرية البرية للحضارات الآسيوية لهذه القارة، القارة الأوروبية، مهلة أو استراحة دامت أكثر من قرنين،

ولكن أمريكا وأفريقيا، وكانتا أقل قوة، وعانتا بتوجع وألم آثار هذا الاستعمار. في أمريكا كانت الصدمة التي دهمتها، بسبب مفعول المذابح وفيروسات الأوبئة التي جيء بها من أوروبا وفقدان الأراضي التي سلبها الأوروبيون، قد أدت لا إلى اندثار الحضارات ما قبل الكولومبية (السابقة لاكتشاف كولومبس لأمريكا) فحسب، بل إبادة شعوبها أيضاً. وتدل الأبحاث الحديثة نسبياً، التي أجرتها مدرسة «بيركلي» (Berkley)، أن عدد سكان أمريكا الوسطى والجنوبية كان يتراوح بين ٨٠ ـ ١٠٠ مليون نسمة حوالى عام ١٥٠٠، فأصبح عددهم ١٠ ملايين فقط حوالى عام ١٦٠٥. وكان تناقص عدد السكان في المكسيك الوسطى أشد قوة: ٢٥ مليون حوالى عام ١٥٠٠، فسقط العدد إلى مليون واحد حوالى عام ١٦٠٥. ولكن كان لا بد من انتظار أواسط القرن التاسع عشر لكي تستشعر مجمل المجتمعات التقليدية الآثار والمفاعيل غير المباشرة للثورة الصناعية.

في تلك الفترة، أي في أواسط القرن التاسع عشر، كانت أوروبا قد أصبحت سوقاً نهمة للمنتوجات المدارية (منتجات البلدان الحارة) وقوة صناعية تبحث عن منافذ (أسواق) أوسع. وفي سبيل تلبية هذا المتطلب المزدوج، أعادت أوروبا توجيه البنية الاقتصادية للمجتمعات التي أخضعتها عسكرياً. وبما أن هذه المجتمعات موجودة في مناطق تسمح لها بزراعة مواد لا يمكن تصور زراعتها في مناخات معتدلة، هي مناخات جميع البلدان تقريباً التي كانت تتصنع، لذا سرعان ما انتشرت فكرة توزيع جغرافي شبه إقليمي للإنتاج، فوجدت هذه المجتمعات نفسها مجبرة إلى هذا الحد أو ذاك على ذلك، بحكم طبيعة الأمور. وبدءاً من الربع الثالث من القرن التاسع عشر، احتلت هذه المناطق دوراً متنامياً في التجارة الدولية، وبين عامي ١٩٠٠ و١٩٥٠ كانت صادرات هذه المناطق قد ازدادت ١٢ ضعفاً، في حين أن صادرات البلدان المتقدمة لم تزدد إلا بحدود ٥ أضعاف.

وفي بداية الخمسينيات من القرن العشرين أصبح واضحاً أكثر فأكثر أن مثل هذا التوزيع في الإنتاج لم يكن من صنع العناية أو النعمة الإلٰهية، وبخاصة بالنسبة إلى العالم الثالث. إن انتشار زراعات التصدير وتوسعها كان أبعد ما يكون عن تسهيل سيرورة التنمية فيه، بل عرقلها. ولقد نجم هذا بخاصة عن نمط الملكية السائدة في هذه المزارع المخصصة للزراعة التصديرية، إذ إن هذا النمط سهل هرب الأرباح إلى الخارج، ولم يكن له إلا بعض الأثر البسيط الدافع لتطوير الاقتصاد بوجه عام والوسائل التقنية الزراعية القوتية بوجه خاص. لقد استحوذت الزراعات الغذائية القوتية في كثير من الحالات على قسم مهم من أجود الأراضي. وفضلاً عن ذلك فقد كانت النتيجة الطبيعية لهذه الصادرات المتزايدة هي استيراد المزيد من السلع

المصنوعة التي تنتجها صناعات (وهي التي أصبحت على مستوى عال من الإنتاجية) البلدان المتقدمة بكلفة منخفضة. هذه المستوردات من الأقمشة القطنية والخردوات، والمنتجات البلاستيكية في الفترة الأخيرة، والترانزيستور قد أدت إلى اضمحلال الصناعات الحرفية المحلية وقضت على فرص ضعيفة لتصنيع ذاتي تلقائي في بلدان العالم الثالث.

وفي النتيجة فإن الفارق في مستوى المعيشة بين هاتين الزمرتين من البلدان أصبحت مهمة إلى درجة أنها أخذت تصبح فضيحة. وبالفعل فإن متوسط الدخل الفردي في العالم الثالث أصبح حوالى ١٩٥٠ يعادل ١ إلى ٩ متوسط الدخل الفردي في البلدان المتقدمة، والفارق بين المتوسط في البلدان الآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية بلغ ١ إلى ٢٧. والحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان التي سميت عندئذ بالمتخلفة، قبل أن يطلقوا عليها مجدداً ـ ويا له من لغو! ـ اسم السائرة في طريق النمو، أصبحت بحق موضع اهتمام كبير، بل أصبحت المشكلة الممتازة. ومن جهة أخرى فإن هذه الحالة الاقتصادية قد تفاقمت سوءاً بسبب المجهودات القصدية (بذلتها معظم الإدارات الاستعمارية أو الهيئات الخاصة) التي رمت إلى إدخال أقصى أنواع المساعدة الطبية بهدف إقلال «الوفيات الهائلة» التي كانت تعيث في هذه المجتمعات، والتي نسي الغرب أنها كانت نتيجة الارتفاع الشديد في الولادات. وقد شكلت هذه الواقعة جذور التضخم الديمغرافي (السكاني) الذي أصبح بسرعة سريعة أكثر المعطيات إعاقة للتنمية.

إن تصنيع الاتحاد السوفياتي الحثيث والسريع، والنتيجة الممتازة التي تكشفت بوضوح عن العلاقة بين مستوى التصنيع ومستوى متوسط الدخل الفردي، والنجاحات التي سجّلها نمو الصناعة اليابانية، الذي بولغ في حجمه ووتيرته بخاصة، قد خلقت سواء في البلدان المتقدمة أو في العالم الثالث الأمل في وجود حل سهل وسريع لمشكلة التخلف. «يكفي أن يتم كل هذا ويجري كيت. . .»، وباختصار، تظهر من جديد أسطورة بروميثيوس القديمة ويتم اكتشاف السر والأساليب، والمهارة أيضاً. يكفي أن يشجع ويساعد، بجميع السبل، تصنيع سريع ومكتمل ما أمكن. ومر عقد من السنين، ثم ما إن تصرّم آخر، عمّدته الأمم المتحدة باسم «عقد التنمية»، حتى أدركوا أن الأمور، أمور التنمية، ليست بالبساطة التي كانوا يظنون. يقيناً إن مستوى معيشة البلدان المتخلفة قد تقدم خلال فترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠، وإذا كانت قد عانت حقاً أعمال تبذير وإخفاقات مذهلة، إلاّ أن ثمة إنجازات أكثر عيانية، ولكن أقل ضجيجاً واستعراضية فكانت أقل شهرة، قد تحققت.

لقد تقدم التصنيع بسرعة وتراجعت الأمية تراجعاً ملموساً. ولكن هذا التقدم كان بطيئاً، فمستوى المعيشة قد ارتفع بمعدل وسطي قدره ٢,٣ بالمئة في العام كحد أقصى، وهذا يعني أن متوسط الدخل الفردي في البلدان المتخلفة، إذا حافظ نموه على هذه الوتيرة، بحاجة إلى ١٣٠ عاماً (أي إلى القرن الثاني والعشرين) لكي يبلغ مستوى الدخل في الولايات المتحدة عام ١٩٧٠. إن الفارق الذي يفصل العالم الثالث عن البلدان المتقدمة ما انفك في اتساع سنة فأخرى (عدا سني الانكماش النادرة الحادة نسبياً في البلدان الصناعية في الأعوام: ١٩٥٢، ١٩٥٨، ١٩٦٧). في عام ١٩٧٠ أصبح الفارق في متوسط الدخل الفردي في البلدان المتخلفة عنه في البلدان المتقدمة بنسبة ١ إلى ١٤، بعد أن كان ١ إلى ٩ عام ١٩٥٠. وبلغ الفارق بين بلدان آسيا المتخلفة والولايات المتحدة نسبة ١ إلى ٤٢. يقيناً إن الفارق في مستوى الحياة الفعلي ليس بالاتساع الذي توحيه تلك الأرقام، إذ إن هذه الأرقام لا تأخذ بعين الاعتبار جملة من العوامل المعقدة، وأهمها الفرق في مستويات الأسعار. ولكن حتى إذا حاولنا حساب «الفوارق الفعلية» فإننا نجدها كبيرة وتبلغ نسبة ١ إلى ٨ بين العالم الثالث والبلدان المتقدمة، ونسبة ١ إلى ٢٣ بين آسيا المتخلفة والولايات المتحدة. ومن جهة أخرى فإن هذا التصحيح في أرقام النسب لا يؤثر عملياً على صحة اتساع البون الذي لوحظ بين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٠.

نحن لا نزعم أننا نقدم، من خلال هذه المحاولة، بلسماً شافياً لهذه المعضلة الخطيرة، إننا نحاول فقط أن نجيب بطريقة ما عن الأسئلة الخمسة التالية:

ـ كيف تحققت انطلاقة (إقلاع) البلدان المتقدمة اليوم، وما هي الآليات التي أتاحت التغيير السريع نسبياً لمجتمع زراعي تقليدي إلى مجتمع صناعي؟

ـ لماذا لم تستطع البلدان المتخلفة اليوم أن تحاكي في أثناء القرن التاسع عشر المثل الأوروبي الغربي، ومثل الولايات المتحدة واليابان اللذين استطاعا أن يحاكيا المثل الإنكليزي في القرن الثامن عشر؟

ـ ماذا حدث في العالم الثالث منذ بداية هذا القرن، وبخاصة منذ أن شرع العالم الثالث بدءاً من الخمسينيات ببذل جهود «واعية ومنظمة» لتطوير بلدانه وتنميتها؟

ـ ما هي العقبات الراهنة التي تمنع أو تكبح انطلاقة هذه البلدان المتخلفة؟ وما هي بخاصة العقبات الاقتصادية التي تقود هذه البلدان إلى ما يمكن تسميته بالطريق المسدود؟

ـ وأخيراً ما العمل لتسهيل هذه الانطلاقة وللخروج من هذا الطريق المسدود؟ ما الذي يمكن عمله ما دامت التنمية الاقتصادية، بسبب فقدان التوازن، لا تشكل بالنسبة إلى هذه البلدان مجرد خيار فحسب، بل تشكل إلزاماً يغدو أشد إلحاحاً يوماً بعد يوم؟

(٥)
حَول الدِّين(*)

مقدمة الطبعة العربية

يضم هذا المؤلَّف مجموعة من أهم النصوص التي تناول فيها ماركس وإنغلز - بين الأعوام ١٨٤١ و١٨٩٤ ـ الدين. وقد رتبت بحسب تسلسلها الزمني، وهذا ما يساعد القارىء على متابعة تطور الفكر الماركسي حول الدين. ومع أن هذا الكتاب مقتطفات، إلا أنها ليست مجزأة كل التجزئة، فثمة خيط ينظمها. فهذه العبارة أو ذاك المقطع الشهير قد وضعا في سياقهما التاريخي، وهذا ما يجعل من هذه النصوص مرجعاً دائماً.

بالنسبة إلى كل نص، أشرنا بوضوح إلى تاريخ نشره والمؤلَّف أو المجلة التي أُخذ منها. وزودنا القارىء بكثير من الملاحظات التي تجعل النص أكثر وضوحاً. كما يحوي هذا الكتاب دليلاً بالأسماء الواردة فيه.

* * *

ما الذي يمكن استخلاصه من التحليل الماركسي للظاهرة الدينية؟

لقد تمثَّل ماركس وإنغلز نقد بوير وفويرباخ للدين، الذي كان نقداً مثالياً وتجريدياً. لكنهما تجاوزا أخطاء هذا النقد وثغراته. «الدين لا يعيش في السماء، بل على الأرض»: هذا ما كتبه ماركس إلى روجيه عام ١٨٤٢. هذا المنطلق جعل ماركس

(*) كارل ماركس وفريدريك أنجلس، **حول الدين**، نقله إلى العربية ياسين الحافظ، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨١). وكان سبق للمرحوم ياسين الحافظ أن ترجم هذا النص ونشره باسم مستعار هو زهير الحكيم، في الطبعة الأولى لهذا الكتاب عام ١٩٧٤، وبعد وفاته أعيد نشره في العام ١٩٨١ باسمه الحقيقي.

يتخطى نقد الدين في حد ذاته، ويتوصل بسرعة إلى نقد المجتمع والظروف الاجتماعية والسياسية، ويعنى بتعرية الصلات المعقدة بين الظروف الاجتماعية والأفكار الدينية لعصر معين.

الدين ليس ثمرة وحي فوق طبيعي، ولا حصيلة خديعة كبيرة دبَّرها الكهنة. لفهم الظاهرات الدينية، لا ينبغي الهبوط من السماء إلى الأرض، بل ينبغي فهم السماء انطلاقاً من الأرض. بعبارة أخرى: لا يمكن تفسير أصول الأديان وتطوراتها وتحولاتها إلا بتفسير الواقع التاريخي الملموس[١].

* * *

ما قيمة هذه النصوص بالنسبة إلى لشعب العربي؟ وما معنى صدورها في وقت متأخر كهذا؟

مَن يتتبع المكتبة الماركسية العربية، يلاحظ أن هؤلاء الذين نقلوا أو نشروا، بما في ذلك «دار التقدم» في موسكو، الأدبيات الماركسية قد وضعوا جانباً كتابات ماركس وإنغلز حول الدين، مع أن هذه الكتابات، لما تتميز به الماركسية من دنيوية كلية وما ينوسم به الواقع العربي من تغلغل الايديولوجيا السلفية الدينية، وبالتالي باعتبار أن الثورة الديمقراطية البرجوازية لا تزال في أمر اليوم في الوطن العربي، هي الكتابات الأكثر أهمية والأكثر راهنية من سائر الأدبيات الماركسية الأخرى بالنسبة إلى الشعب العربي.

والآن تتصدى دار الطليعة، بشيء من المجازفة، المادية على الأقل، لنشر هذه الكتابات. خطوة دار الطليعة هذه، ألا تومئ إلى أن الفكر العربي يتأهب لدخول ميادين بقيت منطقة حراماً بالنسبة إليه مذ تخثر المجتمع والفكر العربيان، مع أنها المنطقة الأكثر حسماً والأكثر تأثيراً على التطور العربي المأزوق الذي يدور، قياساً بالتطور العالمي العاصف، في حلقة مفرغة، منذ الستينيات بخاصة، على سائر الصعد: السياسية، الاجتماعية، القومية، الثقافية، الاقتصادية.

يقيناً إن التركيبة Synthèse الماركسية حول الظاهرة الدينية عموماً ذات أهمية بالغة. لكن ما دام هذا الكتاب هو، في الأساس، مجموعة مقالات ودراسات في الايديولوجيا المسيحية الغربية وتاريخها، لذا لن نجد فيه جواباً شافياً عن التساؤلات التي تطرحها قوى التغيير الجذروية العربية حول الايديولوجيات الإسلامية والمسيحية الشرقية في شتى تلاوينها وتشعباتها.

---

(١) هذه الفقرات مستجرة من المقدمة الفرنسية.

لا شك أن النهاجية الماركسية تمدنا بأدوات ناجعة في نقد وتحليل الايديولوجيات الدينية في المجتمع العربي، وبخاصة دورها في ليّ وتأخير الوعي العربي، وبالتالي عرقلة تكوّن وعي عربي مطابق للواقع العربي، إلا أن استخلاص تركيبة ماركسية **عربية**، ومن دونها ستبقى الماركسية أمراً برانياً بالنسبة إلى العرب لا يمكن أن يتغلغل في ثنايا الذهن العربي، يقتضي بادىء ذي بدء استخدام أدوات التحليل الماركسي في نقد الايديولوجيات الدينية العربية وتجسيده في أبحاث ملموسة. هذه الأبحاث هي التي تنقل النهاجية الماركسية - كما يقول العروي - من القوة إلى الفعل، من العمومية الفارغة إلى الخصوصية الدقيقة. هذا النقل هو الذي يكفل تحول الماركسية، في المجتمع العربي، من شيء براني إلى شيء جواني، الأمر الذي يعطي هذه النهاجية كل فاعليتها في تحديث الذهن العربي، بوصفه أحد الأهداف الأكثر أهمية للثورة العربية.

إن أبحاث هذا الكتاب، على الرغم من أن شاغل البحث العلمي واضح في عدد غير قليل منها، قد صيغت في سياق النضال الديمقراطي الذي كان يخوضه الشعب الألماني على الأخص، نضال كان الشعبان الإنكليزي والفرنسي، المتقدمان على الشعب الألماني آنئذٍ، قد حققا ما هو جوهري من أهدافه. إنَّ الأهمية التي أولاها النضال الديمقراطي الألماني لنقد وتفنيد الايديولوجيا المسيحية، على الرغم من القرابة بين الانتقادات ومواضع النقد لدى الشعوب الثلاثة، إنما يذكر النضال الديمقراطي العربي بمهمة أساسية، إن لم أقل المهمة الأساسية، كان ولا يزال يضعها جانباً: إن تصفية كل ما هو وسطوي وفائت في الايديولوجيا العربية شرط لا بد منه لتلافي التأخر التاريخي الذي يسحق الشعب العربي. إن تجربة النهضة العربية الثانية، تعثّرها ثم اختناقها، دليل واضح على هذه الحقيقة.

إن حالة التأخر هي التي تعطي مسألة الوعي أهميتها الحاسمة. لذا فإن مسألة تكوين وعي ملائم لحاجات التغيير تصبح، بقدر ما تعي هذه الحقيقة، همّ النخبة أو الطليعة التي تعمل في سبيل التقدم في بلد متأخر. تكوين هذا الوعي المطابق أو المناسب، الكفيل بإطلاق تطور سريع يطوي مسافة التأخر، يستلزم، ما دام التقدم التلقائي ملجوماً بفعل الهيمنة الإمبريالية - كما هي حالة العرب اليوم - أو ما دام المطلوب تسريع وتائر التقدم لحاقاً بأمم أخرى - كما هي حال ألمانيا القرن التاسع عشر وروسيا القرن العشرين - دحض وتفنيد ايديولوجيا العصر القديم تمهيداً وإرساء للعصر الجديد. من دون عملية الدحض والتفنيد هذه، الطويلة، الدؤوبة، التفصيلية، إما أن تتجاور الايديولوجيتان القديمة والجديدة فتثقل أو تعرقل، في أحسن الأحوال، خطى التطور، وإما أن تحاصر الايديولوجيا الجديدة من قبل

القديمة وتبقيها مجرد هامش أو قشرة فتلجم، في أسوأ الأحوال، خطى التطور.

التجربة الغربية شاهد: إن عصر النهضة لم يترافق مع تكوّن ايديولوجيا جديدة فحسب، بل بدأ بتفنيد ودحض الايديولوجيا القديمة، ايديولوجيا العصر الوسيط، الذي كانت الايديولوجيا الكاثوليكية آنذاك غطاءه الفكراني. فمن أنقاض الايديولوجيا القديمة وفوقها بنيت ايديولوجيا جديدة.

في فرنسا، المتأخرة عن إنكلترا، ارتدى تفنيد ايديولوجيا النظام القديم من قبل فلاسفة الثورة البرجوازية، فلاسفة عصر الأنوار، نبرة عنيفة. في ألمانيا. المتأخرة عن فرنسا والمذلة من قبلها، اتخذ هذا التفنيد، بعد الفتح اللوثري، طابع تأمل فلسفي وبحث علمي كانت الماركسية لبنته الرئيسية وتتويجه.

قلنا قبلاً إن قوى التغيير الجذورية العربية لن تجد في هذا الكتاب جواباً شافياً حول الايديولوجيات الإسلامية والمسيحية الشرقية. من هنا ليس صحيحاً تحديد الموقف من الايديولوجيا الإسلامية بخاصة، التي لا تزال مهيمنة إلى حد كبير لدى الكتلة الأساسية من الشعب العربي، عن طريق استبدال التحليل بالمقارنة، وبالتالي سحب نتائج وتركيبات هذا الكتاب عليها. لماذا؟

بالطبع، شهدت الايديولوجيا المسيحية في أوروبا تطوراً كبيراً مع تطور المجتمع الغربي المتصاعد. كان الانشقاق البروتستانتي خطوة كبيرة نحو العلمنة والعقلنة. جاءت بعده الثورة الفرنسية لتكرس نهائياً هيمنة ايديولوجيا عقلانية دنيوية على المجتمع الغربي. هذا الواقع جعل الايديولوجيا المسيحية ذات نفوذ هامشي من جهة، ومن جهة أخرى فإن ضغوط تطور المجتمع الغربي عليها جعلها، على الرغم من المقاومة المحافظة والتردد واللهاث وراء الواقع المتغير، في حالة تطور وتحديث وعقلنة دائمة لتتواكب مع سير المجتمع.

هل كانت الحال كذلك بالنسبة إلى الايديولوجيا الإسلامية؟

إن الايديولوجيا الإسلامية، التي كانت في حالة تفاعل وتطور وتفتح موازية لاستيعاب العرب حضارات الشعوب الأخرى، تخثرت مع تخثر المجتمع العربي الذي كان سقوط المعتزلة أوّل نذره. وما لبثت أن تقهقرت بشكل ملحوظ مع هيمنة الصوفية، البرانية، المتسللة إلى الايديولوجيا الإسلامية والمتغلغلة فيها من خلال مصالحة المذهب السني لها، التي صارت، بصورة عامة، ومع تنامي سلطان المدرسة الغزالية، الوعي الايديولوجي للمجتمع العربي، وبقيت كذلك حتى بدايات النهضة الحديثة، التي جاءت كرد فعل على الاجتياح الغربي.

وإذا كانت ايديولوجيات الفرق الإسلامية المنشقة قد عبّرت، في بداية الأمر، عن ضرب من الليبرالية والعقلانية، إلا أنها بقيت هامشية من حيث سلطانها على الأمة من جهة، وتحولت ايديولوجياتها مع مرور الزمن إلى ايديولوجيات أقلوية ومأزومة ومتخشبة وسلفية من جهة ثانية. ومن جهة ثالثة ذبل مع مرور الزمن أيضاً نسغها العقلاني الليبرالي مع تخثر المجتمع عموماً، ثم مع اضطرار تلك الفرق إلى الابتعاد، خوفاً من الاضطهاد، عن مراكز الحضارة، المدن، والانزواء في الجبال أو الأرياف.

في القرن الثامن عشر، مع الحركة الوهابية، تفجرت أول محاولة للإصلاح الإسلامي، اتخذت منطلقاً لها العودة إلى صراط السلف الصالح وتطهير الإسلام من كل ما لحق به من براني خلال عهود الانحطاط. لكن هذا الإسلام الصافي، المجدد، الخالي من كل تأثير براني وحديث، قبع محصوراً، لأسباب متعددة، في القسم الأكثر تأخراً من الشعب العربي، القسم شبه البدوي: نجد أولاً، ثم الحجاز مع امتداد سلطان العائلة السعودية إليه.

في القرن التاسع عشر، في مصر بخاصة، على يدي محمد عبده، الذي عدّل وخفف آراء الأفغاني، وفي مواجهة تآكل الإطار التقليدي للمجتمع العربي بفعل الثقل الساحق لظل الغرب، بدأت محاولة إصلاح أخرى جديدة، انطلقت كذلك من الايديولوجيا الإسلامية التقليدية، لكن في محاولة لمصالحة العصر لا الهرب منه. لا شك أن هذه المحاولة هزت ركود المجتمع التقليدي عندما وجهت حدها نحو الايديولوجيا الصوفية وأنجزت مهمة ذات مغزى في هذا الصدد. لكن انتهت المحاولة عند هذا الحد. لم يعد باستطاعتها التقدم خطوة أخرى إلى أمام. استُنفدت. لماذا؟

لم تنبثق هذه المحاولة في بقعة متوحدة، معزولة، بل، على العكس، في بقعة أصبحت جزءاً من عالم وحدته الرأسمالية الغربية توحيداً تناقضياً تحت سلطان الغرب، إن لم نقل السياسي فالحضاري. هذه العالمية الغربية التي صبَّ فيها العالم كله، مضافاً إليها أن هذه المحاولة واجهت عصراً مختلفاً اختلافاً كلياً في شروطه عن الشروط الأولى التي تكونت فيها الايديولوجيا الإسلامية، فتحت فجوة لا تردم بين الماضي العربي والواقع العربي. إن انهيار هياكل المجتمع العربي التقليدي، وكون المجتمع العربي الجديد، الكولونيالي ثم المتخلف، أصبح الجزء الرث والخاضع في بنيان دولي جديد، قطعا الاستمرارية العربية. هذا الانقطاع الذي أصاب الاستمرارية العربية ابتلع بسهولة محاولات الإصلاح التقليدية الإسلامية، فأصبح دورها،

موضوعياً، المحافظة على الواقع القائم فحسب، وعادت بالتالي إلى وصالها مع واقع أنكرته من قبل: مع المجتمع الكولونيالي البارحة، ثم مع المجتمع المتخلف اليوم. إن مأساة الايديولوجية الإسلامية الحديثة هي أنها واجهت عالماً لم يعد عالمها، وهنا مصدر ارتباكها وعِيّها. لقد عانت وتعاني وحشة غربة جعلتها تنكمش وتتخشب. ويشعر ممثلوها النابهون أن عملية إعادة تفصيلها على قد الواقع الجديد إنما هي نهايتها، لذلك يعملون، ما وسعهم ذلك، على قسر الواقع وتفصيله على قدها.

إن المسألة ليست مسألة تخثر المجتمع العربي وتقهقره وانعكاسات ذلك على الايديولوجيا الإسلامية. ذلك أن جميع المجتمعات البشرية القديمة قد شهدت ضرباً من نوس يترجَّح بين تقدم وتراجع، بين ازدهارٍ وركود بل واندثار أحياناً. ولكن حركة التاريخ، ومنها حركة التاريخ العربي، التي كانت حركة دورانية، أصبحت، مع انبثاق الرأسمالية في الغرب وبفعلها، حركة صعودية تقدمية. في هذا المسار الجديد للتطور الغربي، المعمم كونياً على نحو تناقضي، تتكسر الايديولوجيات التقليدية ما قبل الرأسمالية وتضيع ويصبح حطامها عامل تثبيت وعي متخشب فائت على واقع جديد متغير.

(٦)
مقدمة كتاب
الإسلام في عظمته الأولى
(من القرن الثامن حتى القرن الحادي عشر ميلادي)(*)

تقديم

في جميع الميادين، ومن سائر الجوانب، الحقبة الأقدم من العصر الوسيط، منذ تأسيس القسطنطينية، في القرن الرابع، حتى الحركة الصليبية الكبيرة، بدءاً من القرن التاسع - هي الحقبة الشرقية للتاريخ. هذا صحيح بخاصة بالنسبة إلى ثلاثة قرون، تبدأ من أواسط القرن الثامن إلى أواسط القرن الحادي عشر، كانت حقبة أوج العالم الإسلامي. ففي الشرق الأوسط قامت آنئذ المراكز المحركة للحياة الاقتصادية والثقافية؛ ولم يكن الغرب سوى حيز خاوٍ ومنفعل، حيث تراجع النشاط التجاري والثقافي منذ انحطاط روما والغزوات البربرية.

بيد أن فهم اقتصاد العالم الإسلامي في أوجه يتطلب نظرة إلى وراء، نحو فترة الفتح (من أواسط القرن السابع إلى أواسط القرن الثامن عشر). عندئذ يتبدى العالم الإسلامي في سحنته الأساسية.

زمن الفتوحات

هذه الفتوحات هي، أولاً صنيع عرب شبه الجزيرة العربية، وهم جمّالون بدو كوّنوا القوة العسكرية الأولى للإسلام، تحت قيادة زعماء مكة القرشيين، وهم حضر تجار مجهِّزو قوافل تجارية كبيرة. خارجاً عن الصحراء ومناطق الرعي في شبه

(*) موريس لومبار، **الإسلام في عظمته الأولى (من القرن الثامن حتى القرن الحادي عشر ميلادي)**، ترجمة ياسين الحافظ (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٧).

الجزيرة، سيستهدف العرب بلدان الهلال الخصيب: ما بين النهرين، سوريا، مصر. لكن إلى جانب هذا العنصر العربي، الجيوش الإسلامية ستنفتح لتضم وحدات عسكرية مجندة من بين الشعوب المخضَعة، وحدات ستجعل حركة الفتح الأول تستمر: على هذا النحو سيندفع الإيرانيون نحو آسيا الوسطى، السوريون ـ المصريون نحو أفريقيا الشمالية، برابرة أفريقيا الشمالية، بدورهم، نحو إسبانيا وصقلية.

هؤلاء الغزاة، من العرب وغير العرب، لن يشكلوا البتة سوى أقلية في البلدان المفتوحة. دورهم في التاريخ كان بناء منطقة واسعة دينية وسياسية، توحيد أراضٍ مختلفة وشعوب متنوعة في إمبراطورية كبيرة، ثم الذوبان في الشعوب القديمة التي خضعت لهم. تحت راية الخلافة والإسلام، رأينا المجتمعات القديمة في الشرق الكلاسيكي تتابع، من دون توقّف، نشاطَها. العرب، الخارجون من صحرائهم، يقيمون في مناطق كثيفة السكان: ما بين النهرين، إيران، مصر، بلدان واحاتٍ أو مدن كبيرة، ذات سكان حضريين وتقاليد تاريخية قديمة. ماضٍ مديني عريق يتأصل بعمق في بلدان الشرق هذه، حاملة عدداً من أعرق حضارات العالم.

العنصر العربي اقتصر هنا على موجة واحدة من الغزاة، انطلقوا من صحراء وليس من إحدى هذه المناطق الخلفية لغابات ذات فُرج مزروعة (أوروبا الوسطى) أو لسهوب ذات مراع (آسيا)، التي شكلت على الدوام مستودع الغزاة البرابرة، التي أقامت موجاتهم المتَتالية في شرق ريفي، غابي وقليل السكان. هنا، كمشة من الغزاة تمتص بسرعة، تذوب في جموع مدينية ذات حضارات أرقى. لقد أقام العرب في المدن أو في معسكرات مواجهة لها، أصبحت هي نفسها نواة مدن المستقبل: الكوفة، الفسطاط، القيروان. هذه الظاهرة تتفسر بضرورة البقاء مجمّعين، بسبب من ميل التاجر العربي المديني وميل البدوي الرحّال إلى المدينة، ميلين جمعهما احتقار المحراث والعمران الزراعيين. كل هؤلاء الناس كانوا راغبين، عبر تملك خاص، في التمتع بمباهج المدينة. أما المستعصون أو الممتنعون، فسيستبعدون بسرعة إلى الصحراء أو يأوون إلى بعض المناطق السهوبية: أفضل مثال هو مثال بدو بني هلال، الذين تسربوا من الصحراء العربية ثم إلى سيناء نحو الصحراء الليبية ونحو المغرب.

تحت ظل الاجتياح العربي صمدت شعوب الشرق القديمة الكلاسيكية: الآراميون، الإيرانيون، المصريون. إذاً، ما هو، بالنسبة إلى هذه الشعوب، دور الفاتحين؟

سياسياً تجلّى الغزو في بناء عالم واسع، الدولة الإسلامية، كانت الخلافة رمزه؛ دينياً، غرز الإسلام، ديناً تحدر عن الوحي القرآني منقولاً بواسطة محمد؛ اقتصادياً، أخيراً، كان توحيد أقاليم مختلفة في جماع واسع النتيجة الأساسية لهذه

الظاهرة التاريخية. لكن مع اكتمال الفتح، ذاب العرب، مختلطين بالسكان المحليين الموجودين قبل الفتح: إيرانيين، ساميين، مصريين، إيبيريين. وسار الأمر على هذا النحو خلال المرحلة الثانية، ومن هنا الإشارة إلى ضآلة عدد الوحدات العسكرية السورية والاستيطان البربري في إسبانيا الإسلامية في القرن العاشر(١).

كيف تفسر سهولة وسرعة فتح، قام به هذا العدد القليل من الفاتحين؟ الواقع أنه عرضت للعرب حظوظ تمثلت في أنهم استقبلوا كمحررين من قبل شعوب العالم السامي القديمة في سوريا وما بين النهرين ومن قبل المصريين. هذه الشعوب، فضلاً عن القرابة الأقوامية واللغوية التي تربط بعضاً منها بالعرب، كانت خاضعة منذ زمن طويل لروما ثم لبيزنطية في الغرب، ولإمبراطورية فارس الساسانية في الشرق. وكانت في حالة ثورة دائمة ضد إدارات القسطنطينية وتيسفون، ثورات، شأن الشرق على الدوام، ذات صباغ ديني وأساس اجتماعي. إن الملك البيزنطي قد زعزعته الهرطقات؛ فالمذهب النسطوري والمذهب القائل بطبيعة واحدة للمسيح بخاصة، قد عارضا الأورثوذكسية الحاكمة. في المُلك الساساني نمت المانوية، اليهودية، المسيحية وكل العقائد الدينية الموجهة ضد الدين الرسمي، المزدكية.

والحال، إن الاتجاهات الديمقراطية، المساواتية والكوسموبوليتية للرسالة الإسلامية كانت تستجيب لحركات الثورة الاجتماعية والدينية هذه. من هنا، جزئياً على الأقل، السهولة التي تمَّ بها الفتح. إن شاغل النظام والسلم دفع كذلك السكان المدينيين إلى الانضواء تحت لواء الفاتح، الذين كانوا ينتظرون حماية ما ضد الفوضى ونهب البدو. والمقاومة الوحيدة العنيدة ستأتي في النهاية من البربر الذين، كما كانوا ينتفضون قديماً ضد قرطاجة وضد روما، وكما سينتفضون في ما بعد ضد الأتراك، بقوا على الدوام، إزاء السيطرة الإسلامية، في حالة مقاومة مكشوفة أو كامنة.

العلاقات مع الشعوب الخاضعة كانت، في كل الحالات، يَسِرة بسبب من تسامح الفاتحين، وهم أُناس غير مبالين بما فيه الكفاية دينياً، بل ريبويون. ولهذا لم يكن هناك أعمال اضطهاد، ولا هداية بالقوة. والمطلب الوحيد الذي جهر به الفاتحون كان مطلباً من نوع ضريبي: معاهدة استسلام بحسب الأصول، موقعة مع السلطات الدينية، كانت تضمن، مقابل الضريبة المجبية من قبل وجهاء مختلف الطوائف الدينية، حرية ممارسة الشعائر الدينية ومتابعة النشاط الاقتصادي.

---

(١) Evariste Lévi - Provençal, *L'Espagne musulmane au xème siècle* (Paris: Larose, 1932), pp. 8 ff.

لقد كان الفتح على ما يكفي من السرعة بحيث لم يكن ثمة فجوة ولا قطيعة، بل استمرار للحالة التي كانت قائمة، في جميع الميادين: المؤسسات، سير الإدارة وجهازها، أصول التقاضي، المكاتب، الضرائب، وأخيراً، العملات. حتى القرن الثامن استمر تداول العملتين الرئيسيتين، الدرهم الفضي الساساني والدينار الذهبي البيزنطي. على الصعيد الاقتصادي، المدن والشبكات التجارية ـ وهما هيكلان أساسيان ـ بقيت من دون تغيير. محصول مصر السنوي، ضريبة قمح، الذي كان يوجه بادىء ذي بدء نحو روما، ثم نحو القسطنطينية عندما انتقلت السلطة الإمبراطورية إلى هذه المدينة، لم يُلْغَ من قبل السلطات الإسلامية، بل حوِّل ببساطة نحو المدن المقدسة في شبه الجزيرة العربية، عبر البحر الأحمر، ثم نحو دمشق عاصمة الخلافة الأموية. الضريبة، أيضاً، جرى الاحتفاظ بها، ولكن لصالح الجماعة الإسلامية. وعلى هذا فقد كان فرض الضريبة على غير المسلمين وحدهم واحداً من الأوجه الاقتصادية للفتح، إلى أن قام الخليفة، المهدد بأن يفقد، بسبب من التحول إلى الإسلام، وعاء ضريبياً متزايد الأهمية، بفرض ضريبة عقارية على المسلمين وغير المسلمين.

أضف إلى ذلك أن الفتح لم يتجلَّ بأعمال تخريب. لم يكن ثمة مدن أحرقت أو نهبت، والاستثناء الوحيد الذي يستحق الذكر هو نهب قصر الساسانيين الغني بالذهب. إذاً، لم تحدث خربطة: الشعوب المخضعة قدمت بالطبع كل إطارات الإدارة والعدة الذهنية للشعوب المتمدنة. المهتدون الجدد المسيحيون، اليهود أو الفرس، هؤلاء «الموالي» كما كانوا يسمونهم آنئذ، سيلعبون دوراً حاسماً في إعداد وإنضاج هذه الحضارة التوفيقية (Syncrétique) ألا وهي الحضارة «الإسلامية». حتى في وضع قواعد النحو والصرف العربية، حتى في تثبيت النصوص النهائية للقرآن، تدخل غير العرب، من أبناء شعوب الشرق القديمة المتمرسة بالتقنيات الثقافية.

لذا فالشرق المسلم، أي الأقاليم التي كانت في السابق ساسانية (ما بين النهرين وإيران) وبيزنطية (سوريا ومصر)، كان يتصرف وكأنه بوتقة حضارة تركيبية (Civilisation de Synthèse) ستمتد في ما بعد على جمّاع المُلك الإسلامي: من الجهة الشرقية، نحو آسيا الوسطى، من الجهة الغربية، نحو أفريقيا (تونس وشرق الجزائر)، المغرب الأقصى، بلاد البربر، إسبانيا وصقلية. من هنا، بالنسبة إلى القسم الشرقي من هذا العالم، أي الأقاليم البيزنطية والساسانية السابقة، هذه الحركة التواصلية، لكن المعززة، وهذا الانطلاق، إذا شئنا، وبالنسبة إلى القسم الغربي، هذا التجديد الحق. والحقيقة أنه، على عكس ما تقوله أطروحة هنري بيرين (Henri

(Pirenne[٢]، كما نعتقد، بفضل الفتح الإسلامي عاد اتصال الغرب مع الحضارات الشرقية، ومن خلالها، مع الحركات العالمية الكبيرة للتجارة والثقافة. وفي حين أن الاجتياحات البربرية الكبيرة في القرنين الرابع والخامس قد أدت إلى التقهقر الاقتصادي للغرب الميروفنجي (Mérovingien) ثم الكارولنجي (Carolingien)، إقامة الإمبراطورية الجديدة الإسلامية قد أدت، بالنسبة إلى هذا الغرب بالذات، إلى تطور مذهل. وإذا كانت الاجتياحات الجرمانية قد عجلت انحطاط الغرب، فإن الاجتياحات الإسلامية قد أعطت دفعاً لحضارته. والخلاصة، إن المسألة، المطروحة في الغرب عن وصول البرابرة، عن الاستمرارية أو التقهقر الاقتصادي، ينبغي أن تحسم، بالنسبة إلى حالة الفتح العربي وحول جماع المُلك الإسلامي، بالتأكيد ليس فقط على عدم وجود قطيعة، بل، أكثر من ذلك، على حصول انطلاق خارق.

الأسلمة، العربنة، السميَنة

ثمة ثلاث مشاكل ينبغي أن تطرح بوضوح وبشكل مستقل: الأسلمة (Islamisation)، العربنة (Arabisation)، السميَنة (Sémitisation).

الأسلمة هي تحول الشعوب القديمة إلى الدين الجديد، تحول شجعته المزايا الضريبية التي يستجرها المؤمنون الجدد من دخولهم في الإسلام: إلغاء الجزية.

العربنة أو التعريب ينبغي أن تفهم فقط بالمعنى اللغوي. لم يكن ثمة انبثاث ملحوظ للدم العربي. والقليل من التقاليد «العربية» قد انغرز في البلدان المفتوحة. وما يسمى في كثير من الأحيان خطأ بالعربنة، إنما هي السميَنة، الشرقنة (Orientalisation)، أي تبنّي جملة من التصورات تتعلق بالأخلاق، بالمحرمات، بعلم نشأة الكون (Cosmogonies)، بالإطارات الفكرية والعملية، التي للشعوب السامية (أو، بالأحرى، التي تسميَنت) في سوريا وما بين النهرين، وبخاصة القسم الرائد والأكثر حركية من هذه الشعوب: السكان المدينيين، الذين تراكمت لديهم سافات من سائر الحضارات منذ العصور الأكثر إيغالاً في التاريخ، حضارات بثت فيهم النعومة والتهذيب، التقنيات الفكرية والتجارية، الحاجة إلى نظام وطيد، لكن أيضاً الافتقار إلى «الفضائل القتالية» ـ المنتشرة بما فيه الكفاية بين سكان العهود القديمة الأولى ـ والتي تفرض ضرورة اللجوء إلى المرتزقة، الفتوحات الإسلامية هي بادئ

---

(٢) انظر: Henri Pirenne, *Mohamet et Charlemagne*, 4ème éd. (Paris: F.Alcan; Bruxelles: Nouvelle société d'éditions, 1937), والمقالت التي جمعت ونشرت بعناية ب.أ. هو بنجر.

ذي بدء معارك كسبها بدو شبه الجزيرة العربية الخارجون من صحاراهم إلى طرق بادية بوضوح على الأرض والمنقضّون على الأرباض السكانية الزاخرة في الأطراف، وهي مؤلفة من نوى مدينية مع، لكي تستدرك حاجاتها، دائرة فلاحية. ومن بعد ستصبح هذه الفتوحات من صنع البرابرة، بدو صنهاجة وجبليّي كتامة القساة، وفي ما بعد، من صنع الأتراك، الأكراد، الدليميين. من هذه المستودعات المقاتلة المرتزقة متح الإسلام قوته العسكرية.

السميَنة شيء آخر تماماً: إنها الحضارة المدينية للشرق القديم التوفيقي - الإمبراطورية الفارسية ثم المماليك الهلنستية - المنتشرة خارج الإطار السامي بواسطة عدة قنوات وعدة وسائل. بادىء ذي بدء عن طريق اللغة العربية، لغة القرآن الدينية، لغة الحكومة، اللغة الرسمية ولغة المكاتب، لغة التجارة الكبيرة، والمبادلات البعيدة، لغة الحضارة الأدبية والعلمية. الفكر اليوناني، والفارسي، والهندي، والصيني، تنقل إلينا، في حدود واسعة، بواسطة الترجمات العربية، أي بأداة سامية. ولقد جرت السمينة عبر طرق الانتشار التجاري السوري، ثم عبر منطقة المضائق، إجمالاً بفضل انتشار وهجرة أعداد صغيرة من الناس وتكوين جماعات دينية في النقاط الاستراتيجية للتجارة الكبرى. هذه الجماعات الصغيرة من الرواد تضخمت رويداً رويداً بفضل وافدين جدد. وفي الوقت نفسه، تكاثرت، اندفعت نحو الأمام، رادت، أقامت مراكز جديدة مع احتفاظها في المؤخرة بمواقع تراجع آمنة، تحافظ بواسطتها على صلات رخوة إلى هذا الحد أو ذاك، تقطعها حيناً الانشقاقات الدينية، وتعززها في حين آخر تجمّعات جديدة أو تعود للانضمام إلى المركز نفسه. على هذا النحو نشأت الجماعات اليهودية التي لغتها المكتوبة هي العبرية أو الآرامية، اللغة المحكية العربية، والجماعات النسطورية التي لغتها المكتوبة هي السريانية واللغة المحكية العربية.

وأخيراً، تجدر الإشارة بأن هذه السيرورات الثلاث التي حللناها الآن باختصار: الأسلمة (الدين)، العربنة (اللغة)، السمَينة أو الشرقنة (الحضارة)، تظهر وتتطور بادىء ذي بدء في المدن. الوسط المديني مؤاتٍ لها بفضل ضرب من الاتساق القائم من قبل، وانطلاقاً منه ينداح كبقعة زيت الإشعاع نحو الأرياف المحيطة. والحال، إن العالم الإسلامي، من القرن الثامن حتى القرن الحادي عشر، كان مركز حركة مدينية عجيبة. إن المناطق، التي كانت الحياة المدينية فيها هي الأكثر شدة ونشاطاً، ستكون هي المراكز التي ستتأثر قبل غيرها وبعمق. وسيبقى الآخرون زمناً طويلاً على الهامش أو خارج الحركة؛ وبعضها لم تبلغه البتة: لذا، ففي أفريقيا الشمالية، كان ثمة تعارض بين المدن عربية اللغة، المشرقَنة، وبين الجبال البربرية اللغة، المغطاة بالكاد بطبقة سطحية جداً من الأسلمة.

الأراضي المفتوحة: العالم الإسلامي

الامتداد الجغرافي للفتوحات من آسيا الوسطى إلى إسبانيا يضم في الملك الإسلامي ـ داخل حدوده أو في مناطق نفوذه ـ الأقاليم الموجودة في قلب العالم القديم. هذه الأقاليم كانت آنئذ الأقاليم الأكثر أهمية من الناحية الاقتصادية، بمنتجاتها، الزراعية، الصناعية أو المنجمية، وكذلك بتنظيمها التجاري: تجهيزاتها المرفئية وشبكات قوافلها، وأخيراً بسكانها العاملين. هذه الموارد أو الثروات وضعت هذه الأقاليم منذ ذلك الحين في متناول دورات تجارية واسعة وأنشطة اقتصادية مزدهرة.

بلدان ذات أراضٍ خصبة جداً: ما بين النهرين ومصر، بلدان الواحات والري القديمة، وكذلك السهول الواسعة في أفريقيا الشمالية، منتجة القمح والزيت، وكذلك الأندلس. بلدان منجمية: مجموعة القفقاس ـ أرمينيا، أفريقيا الشمالية وإسبانيا. إلى هذا الإنتاج المباشر، يضيف العالم الإسلامي الرقابة أو الإشراف على الطرق التي تؤدي إلى مناجم الذهب الرئيسية في العالم: أفريقيا الجنوبية ـ الشرقية، السودان، آسيا الوسطى. مراكز صناعات حرفية متطورة: إيران، ما بين النهرين، سوريا والدلتا المصرية.

مرافئ كبرى توفر للعالم الإسلامي سفنه، ساحات تعمير سفنه، سكانه البحريين. هنا، ثلاث مجموعات: ملاحة الخليج العربي والبحر الأحمر، المفتوحة، بواسطة الملاحين العرب والفرس، على المحيط الهندي والمكملة بمنظومة المراكب النهرية في الفرات ـ دجلة؛ مرافئ المركّب السوري ـ المصري، ومع، في المقام الأول، الإسكندرية الممتدة ملاحة بواسطة مراكب النيل النهرية؛ وأخيراً مرافئ مضيق صقلية وجبل طارق، إلحاقاً، مراكب نهر الوادي الكبير (في الأندلس). مدن قوافلية مع منظماتها النقلية التي تتحكم بطرق ما بين النهرين (نحو سوريا، في الغرب، نحو إيران وآسيا الوسطى) وشبه الجزيرة العربية، والطرق البربرية للتجارة عبر الصحراء: منظومة تفترض شبكة قوافلية مع حيواناتها الخاصة بالحمل (جمال بسنامين، جمال، خيل، بغال، حمير) وجهاز مختص بالحراسة، بالإرشاد إلى الطرق، بالتجار وبمجهّزي القوافل. شعوب الشرق التاجرة، أسياد التجارة العالمية تقليدياً، أطلق عليهم آنئذ عبارة «سوري» (Syri)، ورثة الفينيقيين.

وأخيراً، مخزونات الذهب الآتية من القصور الساسانية ومن الكنائس البيزنطية والتي تأتي لتعزز القوة الاقتصادية للعالم الإسلامي، التي تؤمن بالإضافة إلى ذلك احتكار الترانزيت بين الشرق الأقصى، المحيط الهندي والغرب من جهة، وبين

أفريقيا الوسطى والبحر المتوسط، من جهة أخرى. من هنا كان الإسلام يشغل مركزاً ـ مفتاحاً، في ملتقى الطرق الكبيرة لتجارة العصر: ملتقى السهوب التي تؤدي من الشرق الأقصى إلى منغوليا، إلى آسيا الوسطى، وعبرها، حتى السهول الهنغارية: طريق بدوي، طريق عرضي يقع شمال الحضارات القديمة الآسيوية والمتوسطية(*). إلا أن مركزاً تجارياً كبيراً بقي خارج المِلك الإسلامي: بيزنطة.

على هذا النحو تظهر لنا قيمة موقع العالم الإسلامي، في مركز العالم القديم. الإسلام لم يكن حضارة سقطت فجأة من كوكب آخر، بل هو لاصق لصوقاً وثيقاً بتاريخ جميع المناطق التي كانت تحيط بمهده والتي انتشر فيها إلى هذا المدى أو ذاك. من جانب العالم الأسود، فإن وصول الإسلام، من السودا(**) حتى الشاطىء الشرقي لأفريقيا، سيكون إحدى السمات الرئيسية لتاريخ أفريقيا الحديثة. من جانب المحيط الهندي، تقدمت الأسلمة حتى إندونيسيا. في آسيا الوسطى، سيعاني العالمان التركي والصيني، هما أيضاً، الصدمة نفسها: الاندفاعة الإسلامية الأولى تجلت في أسلمة الأتراك، الذين سيكونون هم أنفسهم في منشأ إسلام صيني يضم اليوم، ربما، أكثر من ثلاثين مليون إنسان. وأخيراً، من جانب بيزنطة والغرب المسيحي، الإسلام سيتقدم على الطرق المؤدية من البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا الوسطى وحتى بلدان البلطيق: مصدر جديد للقاءات والتداخلات، إذا فكرنا بالتوسع السكانديناڤي الذي اتجه، من جهته، إلى بلدان البحر الأسود وبحر قزوين.

جميع هذه البلدان تشكل بالنسبة إلى الإسلام أوسع الآفاق الاقتصادية التي يتعين ريادتها. في كل مكان ترك ماركته، سواء الدينية في شكل الأسلمة، أو التجارية كما تشهد على ذلك لُقي النقود. ومن كل هذه الآفاق، استورد السلع الأكثر تنوعاً، الأمر الذي شكل منبعاً لتيارات نشيطة جداً في المبادلات.

إن مركز العالم الإسلامي يقع في منطقة المضائق، بين الخليج العربي، البحر الأحمر، البحر الأبيض المتوسط، البحر الأسود وبحر قزوين. ولهذا فهو قائم في منطقة تشكل صلة وصل بين منطقتين اقتصاديتين كبيرتين: منطقة المحيط الهندي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. هاتان المنطقتان، اللتان توحدتا في العصر الهلنستي، ثم انفصلتا إلى عالمين متنافسين، الروماني ـ البيزنطي والبارثي(***) ـ

(*) نسبة إلى البحر الأبيض المتوسط (المترجم).

(**) المقصود المنطقة التي سميت اليوم مالي (المترجم).

(***) اسم خراسان القديم (المترجم).

الساساني، ستمتزجان من جديد بفضل الفتح الإسلامي، في منطقة جديدة واسعة موحدة اقتصادياً.

هذه الوحدة سترتكز على علاقات تجارية واسعة، بواسطة الطرق القوافلية والبحرية، وعلى عملة سائدة: الدينار الإسلامي، وعلى لغة تجارية عالمية: العربية. غير أن هذه الوحدة ستتسهل أيضاً بمجيء عالم جديد شفاف إزاء انتقال الوسائل التقنية، مناسب للمجابهة بين الطريقتين البيزنطية والشرقية ولنشرهما في العالم الإسلامي.

وأخيراً، فإن هذه الوحدة ستتسهل عبر إعادة إدخال، في التجارة الدولية، الأسواق الاستهلاكية الكبيرة للبحر المتوسط الغربي، في شكل مدن جديدة (القيروان، تونس، فاس) أو مدن قد غيرت (إشبيلية، قرطبة، بلرم). هذه المراكز المدينية الكبيرة للغرب الإسلامي ستجد نفسها بسرعة على علاقة وثيقة مع نظيراتها الشرقيات، مخلوقات هلنستية قديمة، كالإسكندرية وأنطاكية، أو مخلوقات جديدة، كالقاهرة وبغداد.

هذه الواقعة الأخيرة أساسية: الحقيقة أن إقامة أو إنعاش شبكة مدن لن تلبث أن تعطي العالم الإسلامي الجديد هيكله الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي. إن شبكة من العلاقات لن تلبث أن تمتد من مدينة إلى أخرى، التي أصبحت، فضلاً عن ذلك، النقاط القوية والمراكز المحركة للحياة الاقتصادية. أولوية المدينة في العالم الإسلامي من القرن الثامن إلى القرن الحادي عشر تشكل ثابتة كبيرة للحقبة التي ندرسها هنا. من سمرقند إلى قرطبة، نرى أن الحضارة الإسلامية هي حضارة مدينية واحدة بشكل بارز، مع انتقال واسع للبشر، للسلع وللأفكار، حضارة توفيقية تنضدت فوق القاع الإقليمي القديم. الريفي أو البدوي.

من هنا، يبدو العالم الإسلامي وكأنه سلسلة من الجزيرات المدينية المرتبطة في ما بينها بخطوط تجارية. ولن تلبث أزمات، اضطرابات، اجتياحات النصف الثاني من القرن الحادي عشر أن وجهت إلى هذا التناسق المديني الجميل ضربة مميتة. ستبتر التيارات التجارية الكبيرة، وعبرها، ستسبب انحطاط المدن. ولن يعود العالم الإسلامي عالماً واحداً، بل مجزّأً: سيكون هناك إسلام تركي، وإسلام فارسي، وإسلام سوري، وإسلام مصري، وإسلام مغربي. وسنشهد عندئذ تصدعاً في الحضارة الإسلامية الواحدة وانبثاق خصوصيات إقليمية، مجسدة في حضارات إسلامية عديدة.

❋ ❋ ❋

إذاً، فهدفنا سيكون أن نقدم أولاً العالم الإسلامي «بلداً بعد بلد». سندرسها سواء من زاوية جغرافية: الشروط الطبيعية، الإطار المادي والبشري؛ أو من زاوية اقتصادية واجتماعية: مواريث الحضارات الماضية، متطاولة أو ممتدة على الأرض أو الأراضي التي طورت فيها، من قبل السكان نفسهم ومع الوسائل التقنية نفسها، والإطارات الفكرية نفسها، والمعتقدات نفسها في كثير من الأحيان، والتي عدلت إلى هذا الحد أو ذاك بواسطة عوامل جديدة. بعد حقبة الخلفاء الراشدين والخلافة الأموية، التي انتهت بالضبط في أواسط القرن الثامن، انبثقت وتجسدت هذه الخصوصيات في دول، في سلالات مالكة يمكن أن نطلق عليها صفة «قومية» خاصة تقريباً، شرط ألا يُعطى لهذه الكلمة الأخيرة معنى حديثاً جداً: الأمويون في إسبانيا: الطولونيون والفاطميون في مصر، الطاهريون والسامانيون في فارس الشرقية.

إن هذه الحركة، حركة إعادة المباينة، هي التي أطلق عليها ـ خطأ، كما نعتقد ـ «تجزئة الخلافة العباسية» والتي نفضل تسميتها بناء العالم الإسلامي، أو الانتقال من الخلافة إلى بلاد الإسلام.

(٧)
التخلف والتنمية في العالم الثالث(*)

مقدمة الطبعة العربيَّة

مؤلف هذا الكتاب، وهو كاتب اقتصادي مشهور وأستاذ جامعي للاقتصاد في ليون، غربي ذو اتجاهات إنسانية.

فهو غربي، لأنه على الرغم من النقد الشديد الذي يوجهه للغرب، يبقى معلقاً بخيط من الأمل في أن هذا الغرب، يمكن أن يسهم، وينبغي أن يسهم، بإخراج العالم الثالث من حالة التخلف التي تردّى فيها، بسبب من الإمبريالية الغربية بالذات. وهو إنساني، لأن العطف على العالم الثالث، كما يبدو من ثنايا الكتاب، يملأ جوانحه. وهو ليس إنسانياً فحسب، بل عالم اقتصاد أكاديمي، استطاع أن يحيط بمشكلة التخلف من جميع جوانبها، وأن يمسك بآليتها، والتقت تحليلاته في كثير من النقاط بتحليلات كثير من الاقتصاديين الماركسيين المعاصرين. لقد قدم الكاتب صورة واضحة وبسيطة عن حالة العالم الثالث المزرية، من خلال فيض من الإحصاءات والمعلومات والتحليلات، بحيث يمكن القارىء أن يكوّن فكرة تكاد تكون كاملة عن مشكلة التخلف في العالم الثالث.

ولكن الكاتب بقدر ما يوفق في التقاط بعض المشاكل الأساسية القائمة في العالم الثالث؛ فإنه، في كثير من الأحيان، يثير الجدل، بل المعارضة، حين يتناول سياسات التنمية، فيحاول أن يحدد شروطها ويرسم آفاقها. ولكن الكاتب، وقد أحس بذلك، يستدرك سلفاً، في تقديم الكتاب، فيقول إن هدفه الأساسي هو فهم

(*) ج.م. ألبرتيني، م. أفولا وف. لوروج، **التخلف والتنمية في العالم الثالث**، نقله إلى العربية زهير الحكيم (بيروت: دار الحقيقة، [د.ت.]). وزهير الحكيم هو الاسم المستعار للمرحوم ياسين الحافظ (المحرر).

الأبعاد الحقيقية للتنمية وصياغة بعض فرضيات للعمل فحسب، وإن على كل بلد أن يشق طريقه الخاص في التنمية.

إن الثغرة الأساسية في فرضيات الكاتب هي أنه يفترض، ضمنياً، أن من الممكن للعالم الثالث أن يخرج من حلقة التخلف المفرغة دونما ثورة جذرية. حقاً إن المؤلف يقرر: «إن التخلف مشكلة سياسية لا يمكن أن تحل إلا عبر تغييرات عميقة في البنى الاقتصادية والاجتماعية والعقلية»(١)، إلا أنه، كما يبدو لنا من ثنايا الكتاب، يراها تغييرات متدرجة، تغييرات تطورية، بلا انعطافات حاسمة، وبلا قفزات نوعية، هدفها التحديث فحسب. والثغرة الثانية في فرضياته ناجمة عن بقايا الأمل الذي يعلقه على الغرب حتى في إطاره الرأسمالي، ودونما تغيير جدي، ولا نقول جذري، في بناه السياسية والاقتصادية. والمؤلف، في هذا الموقف لم يكن بعيداً عن المواقف التي يتخذها بعض من اقتصاديي البلدان الاشتراكية الغربية، الذين يدعون الغرب الرأسمالي إلى حوار إيجابي بين الرأسمالية والاشتراكية، لإخراج العالم الثالث من وهدته(٢).

ولهذا السبب فإن فرضيات المؤلف، سواء أكانت تتعلق بالعالم الثالث أم بالعالم الغربي في حالتهما الراهنة، على الرغم من صحة وسلامة معظمها، بل على الرغم من جذرية الكثير منها، هذه الفرضيات إنما تصبح ممكنة التحقيق بعد التغيير المطلوب في ذينك العالمين. وبانتظار ذلك المشروع الجذري، مشروع الثورة، في العالم الثالث على الأقل، ستبقى كل الفرضيات مجرد نداءات ومناشدات.

ومع ذلك فإن فرضيات المؤلف في مجملها، سواء أكانت تتعلق بما يطلبه من الغرب لصالح العالم الثالث أم بما يطلب تحقيقه في العالم الثالث لمواجهة قضايا التنمية، تحتفظ بقيمتها كشاهد أمام أعين مناضلي العالم الثالث؛ شاهد على أن آلية الاقتصاد الرأسمالي، ليست عاجزة عن مساعدة العالم الثالث فحسب، بل تتابع عملية سحق العالم الثالث وابتزازه ونهبه أيضاً؛ وهي شاهد أيضاً على أن العالم الثالث بأوضاعه الراهنة، وبالتحديد بأوضاعه الطبقية الراهنة أساساً، عاجز عن توفير الظروف الموضوعية التي تكفل تحقيق فرضيات المؤلف الجدية والجذرية.

---

(١) J.M. Albertini, *Les Mécanismes du sous - développement*, avec la collaboration de M. Auvolat et F. Lerouge, 4ème éd. (1969), p. 25.

(٢) انظر مقدمة كتاب الاقتصادي البولوني فالكودسكي:

Mieczjstaw Falkowski, *Les problèmes la croissance du tiers monde: vus par les économistes des pays socialistes* (Paris: Payot, 1968), p. 8.

ندرج في ما يلي بعض النقاط المهمة السليمة التي أوردها الكاتب. أما تعليقنا على بعض موضوعات وفرضيات المؤلف، التي رأيناها مدعاة للمعارضة أو النقد أو التوضيح، فسنثبتها في هوامش الكتاب، تسهيلاً للقارىء:

١ ـ قبل أن يدخل الكاتب في تحليله لمشكلة التخلف، يصوّر حجمها، فيقرر بحق: «إن التخلف هو أكثر مشاكل عصرنا أهمية وخطورة» ثم يرصد الاحتمالات الثورية في العالم الثالث فيقول: «إما أن نقهر البؤس والمجاعة من اليوم وحتى نهاية هذا القرن، وإما ألا تكون البلدان الصناعية، رأسمالية كانت أم اشتراكية، أكثر من جزيرات مزدهرة، لا يمكن أن تصمد إلا بالقوة الذرية»[٣]. وهو بعد أن يذكّر بنذر مجاعة عالمية لم يسبق لها مثيل عام ١٩٨٠، يصف ظروف العالم اليوم بأنها «لا تطاق إنسانياً وانفجارية سياسياً»[٤]، ثم يقول: «إن جماهير العالم الثالث أصبحت تعي الآن ظروفها وترفض أن تبقى راسفة فيها. . وإن الوسائل التقنية، وإن لم تتح نشر التقدم التقني في العالم الثالث. . . إلا أنها حملت معها ايديولوجية المساواة. . في حين أن الامتيازات القديمة تبرر إخضاع المستضعفين بتعليلات غير عقلانية وخرافية. . . ولأول مرة في تاريخ الإنسانية شرعت بالتحرك جماهير فلاحية ضخمة وأخذت تهجر قدريتها التقليدية[٥]. «إننا نجد أنفسنا أمام ظاهرة عالمية ثورية مشابهة لظاهرة عام ١٧٨٩: إن مليارات من البشر ترفض أن تكون عدماً، وهي تلحّ في طلب حقها في الحياة، وفي استقلال اقتصادي كامل، وفي أن يكون صوتها مسموعاً. .»[٦]. ويقول في مكان آخر من الكتاب: «لا شك أن البلدان المتخلفة هي بروليتاريا القرن العشرين. إنها إذ تعاني الاستثمار من قبل الأغنياء وتسحقها آلية الاقتصاد العالمي، وتلقي القوةُ الرهبةَ في قلوبها، لا تجد منفذاً، في بعض الأحيان، إلا العنف»[٧].

٢ ـ في معرض تحليله لزراعة العالم الثالث كنمط معيشة وحياة، أعطى المؤلف هذا الموضوع بُعده الحضاري والثقافي، ولم يقف عند الجانب الاقتصادي: «إن زراعة العالم الثالث، إنما هي نتيجة تطور تقني وثقافي. فالوسائل التقنية غالباً ما تكون مرتبطة بممارسات دينية معينة، وبمفاهيم معينة عن العالم، وبتسلسل هرمي في عالم القيم، فالذي يعمل في الزراعة لا يفرّق بين المعتقد الديني والوسائل التقنية. . . إن

(٣) Albertini, Auvolat et Lerouge, Ibid., p. 20.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٣، و٢٥.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

محاكاة الفلاح التقليدي في العالم الثالث الوسائل التقنية الحديثة تقتضيه التشكيك بنظامه الثقافي برمته. . ». كما أن المؤلف في معرض تحليله لدخول الرأسمالية الوسط التقليدي وتأثيراته عليه يقول «إن التوازن الاجتماعي ـ الثقافي يصبح موضع شك وتساؤل وذلك لأن اقتصاد المبادلة المتقدم [الاقتصاد الرأسمالي] مناقض لجميع القيم التي كانت تسند أنماط معيشة المراحل السابقة. عندما يؤمن الإنسان بعالم ثابت لا يتغير، يحاول أن يشارك القوى الكبرى في الطبيعة ويتواصل معها، لا أن يسيطر على العالم؛ وهذا هو معنى الديانات الزراعية، حيث تغدو إرادة السيطرة على الطبيعة بمثابة خرق لحرمة المقدسات، وذلك لأن التقاليد، باعتبارها من القيم الأساسية، تحرك كل إبداع جديد وتعتبره خروجاً على القاعدة»[^8].

ـ وكذلك فإن المؤلف عندما تناول قضايا التصنيع، أبرز الجانب الاجتماعي والفكري في العملية، فقال: «إن من الصعوبة بمكان أن نتصور انتقالاً من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، من دون التغييرات الاجتماعية والعقلية التي يجر إليها التصنيع. . إن التصنيع هو تغيير كل المجتمع. . . وهو ليس مجرد عملية «إنزال» نشاطات صناعية، بل يشكل كلاً واحداً مع الصيرورة الاجتماعية والاقتصادية»[^9]. وفي مكان آخر يؤكد المؤلف أن «إقامة صناعة قومية إنما يعني رفض القدرية وتأكيد الذات»[^10]. فالصناعة، في رأي المؤلف، هي الوسيلة الوحيدة لنقل الإنسان من الوسط التقليدي إلى الوسط العصري. هي التي تغير إنسان العالم التقليدي من إنسان يعتبر العالم أمراً معطى، يعانيه ويتكيف معه ويقبله كما هو. . من إنسان يعيش بدلالة الماضي والأساليب التي تزوّده بها الأعراف والعادات. . إلى إنسان عصري. . إنسان يعمل للسيطرة على العالم وتحويل الطبيعة وتحسين الظروف المحيطة به. . إنسان يعيش بدلالة المستقبل، ويعمل لإحلال الجديد بدل القديم[^11].

٤ ـ وعلى الرغم من أن المؤلف لا يطرح الإشتراكية كحل جذري ومختزل للقضاء على التخلف، إلا أنه يهاجم ذوي الامتيازات بعنف، ويبرز دورهم الطفيلي، ويصف المجتمع البرجوازي المتخلف بأنه مجتمع مريض بحب المال، ويطلق تسمية جديدة على الاقتصاد المتخلف، تسمية كانت تطلق قديماً على تجارة الرقيق، لأنه اقتصاد يقوم على المضاربة ولا يتجه إلى الإنتاج. كما يعكس صورة قاتمة عن انحلال

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٥٩ ـ ٦٢.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(١١) المصدر نفسه، ص ٦١.

الإدارة البرجوازية المتخلفة وترهلها. ويبرز المؤلف التفاوت الكبير في المداخيل في العالم الثالث تبعاً للمقولات الاجتماعية فيقول: «وليس أمراً نادراً أن يستحوذ ٥ أو ١٠ بالمئة من السكان على نصف المداخيل الموزعة، كما أن مستوى المداخيل في المدن أعلى دوماً وعلى نحو ملحوظ من مستوى المداخيل في الريف»[١٢]. ثم يقارن المؤلف بين البرجوازية الغربية والبرجوازية في البلدان المتخلفة، ويقول لقد أدى استثمار الطبقة العاملة من قبل البرجوازية الغربية إلى دفع عجلة التنمية، في محاولة منها للحفاظ على سلطانها، أما في العالم الثالث «فالموقف مختلف كلياً: إن التفاوت لا يخلق التنمية بل التخلف. وفضلاً عن ذلك، وكنتيجة لمفعول التقليد، فإن المنعّمين بالامتيازات لا يدخرون بل يستهلكون، أما إذا ادخروا، فلكي يقوموا بعمليات المضاربة أو ليودعوا أموالهم في الخارج... إن الدفاع عن التفاوت في المداخيل في بلدان العالم الثالث، تحت حجة أنه يسهل الادخار فالاستثمار، إنما يعني في الحقيقة عدم فهم طبيعة هذا التفاوت وتصرف المنعمين بالامتيازات»[١٣]، بل يذهب إلى التأكيد بأنه كلما ارتفعت المداخيل نتيجة للتفاوت تدنت نسبة الادخار، وذلك لأن الأقلية الممتازة في العالم الثالث، التي تبنت طوعياً طراز الحياة الأمريكي (American Way of Life)، هذا التبني الذي جاء مصحوباً في الغالب بمباهاة الأولاد المائعين وإفراطهم، تميل إلى المزيد من الإنفاق والتبذير. وإذا حقق هؤلاء ادخاراً ما، فلا يجري توظيفه في البلد الذي تحقق فيه، بل يقومون بإيداعه في الخارج[١٤].

٥ ـ على الرغم من أن المؤلف قد أشار في تقديم كتابه إلى أنه لا يهدف إلى عرض النظريات المفسرة للتخلف، إلا أنه يشير بوضوح إلى أن الاقتصاديات المدينية في العالم الثالث، وهي مجرد كيانات مستحدثة ومصطنعة، قد نمت إثر الاجتياح الإمبريالي للعالم الثالث وقيام ما سماه المؤلف بـ «اقتصاد تجارة المستعمرات»، الذي لم يكن سوى عملية امتصاص ثروات العالم الثالث لفائدة القوى الاستعمارية والتجارية[١٥]. وفي مكان آخر من الكتاب يضع إصبعه على المشكلة فيقول إن الإمبريالية هي التي خلقت ظاهرة التخلف، وإن السيطرة هي التي تبقي عليها[١٦]. وبعد أن يحلل المؤلف شتى أشكال السيطرة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

(١٢) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٨٣.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٨٢ ـ ٨٣.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٩٠.

والسياسية، يبين أن آلية هذه السيطرة تكمن في القدرة التي يملكها اقتصاد ما للتأثير على اقتصاديات أخرى من دون أن يتأثر بها، والعنصر الموضوعي في آلية السيطرة هذه يكمن في حجم الاقتصاديات الموجودة وبنيتها، والعنصر الذاتي أو القصدي في هذه السيطرة، أي الإمبريالية، ليس سوى عنصر لاحق يشدد وطأة السيطرة الموضوعية الناجمة عن تفاوت حجم الاقتصاديات واختلاف بناها[١٧].

٦ ـ في معرض حديثه عن المشاكل التي تطرحها التنمية، أثار الكاتب موضوعتان أساسيتان، تكادان تحظيان بإجماع علماء الاجتماع والاقتصاد الذين عالجوا مشاكل التخلف والتنمية. هاتان الموضوعتان هما دور القومية في تعبئة الجماهير بغية الخروج من حلقة التخلف، ودور الأبعاد الكبيرة للاقتصاد في بناء اقتصاد عصري.

والشعب العربي يواجه في نضاله ضد التخلف عقبتين رئيسيتين: هما التجزئة **أولاً**، والآثار الكابحة التي تفرزها البنى الاجتماعية السابقة للقومية **ثانياً**. لذا فإن حديث المؤلف في هذا الصدد يمسّ بصورة مباشرة مشاكل يمكن اعتبارها مشاكل عربية، فلا بد من وقفة قصيرة حولها إذاً.

أ ـ لكي تكون هناك تنمية، لا بد من شعب؛ ولكي يكون الشعب شعباً بالفعل، ينبغي أن يتوفر على اندماج قومي، على تلاحم قومي. مثلاً: إن ثمة أسباباً عديدة تفسر الركود الهندي والتوثب الصيني في الظروف الراهنة، ولكن واحداً من الأسباب الرئيسية، إنما يعود إلى أن الشعب الصيني يتوفر على تلاحم قومي، أما الهند فلا تملك مثل هذا التلاحم والاندماج. هذه الحقيقة يبدو أنها كانت ماثلة أمام المؤلف عندما قال إن من النادر أن نجد في العالم الثالث «تجمعاً اجتماعياً متلاحماً؛ والناس يعيشون منعزلين في جماعات ضيقة خاصة، إما دينية أو لغوية أو قروية أو عصبوية أو عائلية؛ والعالم العقلي والاجتماعي للقسم الأعظم من السكان عالم محدود، والبنى الاجتماعية غير متكيفة ومتصلبة. ولكي يتاح لهؤلاء البشر توسيع آفاق حياتهم والاندماج في مهمة مشتركة لأجل التنمية، لا بد من القومية. إذاً، وعلى العكس مما يجري في بلد متقدم، فالقومية ليست حركة رجعية، بل هي شرط للحركة. والأمر الجوهري هو تلافي التطرف والقدرة على تذليله وتجاوزه»[١٨]. واستخلص المؤلف: «لا تنمية حقة بلا تلاحم قومي. إن بلدان العالم الثالث بحاجة إلى قيادة سياسية قادرة على أن تجعل شعوبها ترتضي، باسم المصلحة القومية العليا،

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٩٢.

اتخاذ مواقف التشكيك إزاء السلوكيات القديمة والسلبية والجمود القديم وأشكال التضامن القديمة. وحتى إذا صار من الضروري، في ما بعد، أن يتخطى العالم الثالث المرتبة القومية بسرعة، إلا أنه بحاجة إلى أسطورة قومية»[١٩].

مما لا شك فيه أن الأمة العربية قد قطعت شوطاً لا ينكر في تطورها القومي، ولكن ثمة نقصاً واضحاً في اندماجها القومي، سواء داخل الأقطار، أو الأقطار في ما بينها. فالبنى الاجتماعية السابقة للقومية، والنافية لها في الوقت نفسه، كالعشائرية والطائفية والعائلية والعنصرية، لا تزال موجودة وقوية إلى هذا الحد أو ذاك. والشعب العربي الوحيد الذي يملك اندماجاً قومياً جدياً هو الشعب المصري. هذا من جهة الاندماج داخل الأقطار القائمة نفسها. ومن جهة أخرى فإن نقص الاندماج الآخر، الذي يتجلى في التجزئة، التي تشكل مفتاح الأوضاع الإمبريالية في الوطن العربي، وتلقى من اليمين دعم الرجعية وسائر إفرازاتها من إقليمية وغيرها، ومن اليسار دعم بعض مجترِّي شعارات الماركسية الإقليميين؛ نقص الاندماج هذا يولد تحركات نابذة، لا تهتز الوحدة القومية للشعب العربي فحسب، بل تهددها وجود هذه الوحدة من حيث الأساس أيضاً. لذا فإن القول بأن الظروف الموضوعية تدفع نحو الوحدة إنما هو قول هراء، يبرز جانباً واحداً فحسب من هذه الظروف الموضوعية. فالجانب الثاني من هذه الظروف يدفع أيضاً نحو تكريس التجزئة، بما خلقت من مصالح وبما تلقى من دعم الإمبريالية القصدي أو الموضوعي، باعتبار أن التجزئة هي إحدى الأدوات الموضوعية التي تسهل التغلغل الإمبريالي. وما دامت الظروف الموضوعية تنطوي على تيارين، التيار النابذ الذي يحافظ على التجزئة، والتيار الجاذب الموحد الذي يدفع نحو الوحدة، لذا يصبح دور العوامل الذاتية في بناء الوحدة العربية دوراً حاسماً وأساسياً.

سنرى بعد قليل ما الذي تعنيه الأبعاد الكثيرة للاقتصاد بالنسبة إلى التنمية، أي بالنسبة إلى النهضة، حسبنا أن نستجر، على الصعيد العربي، بعض النتائج من المعطيات التي عرضها المؤلف في كتابه **لا تنمية حقيقية، بلا قومية عربية، وبالتالي بلا وحدة عربية. فالقومية هي الأرض التي تبنى عليها النهضة والمستقبل الاشتراكي في آن معاً. لا تنمية، ولا نهضة على أشلاء فسيفساء إنسانية أو أرضية.**

ب ـ الدرس الثاني الذي يقدمه المؤلف للعرب، ويجب أن يبقى نصب أعينهم، هو الذي يتعلق بالصناعة الوطنية الثقيلة أو صناعة التجهيز. يقول المؤلف، بحق،

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٩٢.

«إن رغبة بعض البلدان الأفريقية الصغيرة ـ مثلاً ـ في بناء صناعات كهذه تذكّر كثيراً بقصة الضفدعة التي أرادت أن تصبح بضخامة الثور . . . والحقيقة أنه في عدد غير قليل من الحالات، لكي يكون للصناعة الثقيلة أو لصناعة التجهيز مردود كافٍ، ينبغي أن يكون الحد الأدنى لإنتاجها أكبر بخمس أو ست مرات من الإنتاج الذي يمكن تصريفه في البلد نفسه. حتى بالنسبة إلى الصناعات التي تنتج الأسمدة، من الملاحظ أن الإمكانيات الدنيا للإنتاج تتجاوز حاجات بلد كالجزائر. فالبلدان الصغيرة، بل البلدان المتوسطة أيضاً، لا يمكنها أن تستغني عن تصدير جزء من إنتاجها الصناعي . . .»، وهنا ينصح المؤلف بإقامة صناعات مصنَّعة في إطار اتفاقات إقليمية بين البلدان المتخلفة[٢٠].

وفي مكان آخر من الكتاب: «لا يمكن تصور تنمية في القرن العشرين إلا في إطار تجمعات كبيرة؛ وهذا ما أدركته البلدان الأوروبية. وهذا يصدق على بلدان العالم الثالث أكثر من غيرها، حيث لا توجد عموماً بلدان متجاورة تشكل وحدة اقتصادية كافية لتحقيق برامج تنمية متجانسة وقادرة على الصمود في وجه المنافسة: لقد رأينا من قبل أن تنمية تلك البلدان ينبغي أن تستند إلى أقطاب إنمائية ونقاط استراتيجية في الاقتصاد ومراكز عصبية لمنطقة جغرافية على غنى كافٍ بالموارد والسكان يمكّنها من تغذية اقتصاد حديث»[٢١].

قد تستطيع الأقطار العربية، الكبيرة منها بخاصة، في أحسن الأحوال، تطوير صناعتها القائمة إلى هذا المدى أو ذاك، إلا أنه لن يكون بإمكانها، في ظل التجزئة، أن تتعدى حدود الصناعات التي قامت في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين؛ أما الصناعة العصرية الناجمة عن الثورة الصناعية الثالثة، فلا يمكن للعرب أن يحلموا بها، حتى مجرد حلم، في ظل التجزئة. إن «الضيع» العربية، ونعني الأقطار العربية القائمة عندما توضع ضمن مقاييس عالمية، مخالفة لوجهة العصر، التي تدفع نحو قيام كتل كبرى من الشعوب. لذا فإن هؤلاء الذين يحبون الصناعة الثقيلة، عليهم أن يحبوا الوحدة العربية التي تعتبر الشرط الأولي لصناعة كهذه. إن الوحدة العربية ليست مجرد تحقيق لهدف قومي، وليست مجرد مفتاح للتحرر من الإمبريالية، بل هي أيضاً وأساساً الشرط الذي لا يمكن العرب من دونه أن يدخلوا القرن العشرين.

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٨٩.

فهرس(*)

ـ أ ـ

آيزنهاور، دوايت: ١٨٥، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٨٤، ١٠٢٦، ١٠٤١

ابراهيم باشا: ٧٣٣

ابن تيمية الحراني، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم: ٤١٠، ٩٠١

ابن جماعة، أبو عبد الله محمد بن ابراهيم: ٩٠١

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد: ١٣٩

ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد: ١٣٩

ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله: ١٣٩

ابن عربي، محيي الدين أبو عبد الله محمد بن علي: ١٣٩

الأتاسي، جمال: ٦٧، ٧٨، ٦٩٧، ٩٦٨

الاتحاد الاشتراكي العربي (مصر): ٢٢٢، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٢، ٧٥٦

الاتحاد القومي (مصر): ٢٠٠، ٢١٣، ٢١٤

الاتحاد الهاشمي: ٢٥٩، ١٠٢٨، ١٠٣٨

اتفاقية الأمن المتبادل بين العراق وأمريكا (١٩٥٤): ٢٤٢

اتفاقية التعاون والصداقة بين تركيا وباكستان (١٩٥٤): ٢٤١

اتفاقية الجلاء (مصر/بريطانيا) (١٩٥٤): ١٨٤، ١٨٥، ١٠٢٦

اتفاقية جنيف (١٩٥٤): ٦٠٩

اتفاقية سايكس ـ بيكو (١٩١٦): ٥٩٩، ٩٤٢

اتفاقية الفصل بين القوات (سوريا/إسرائيل) (١٩٧٤): ٥٢١

اتفاقية الفصل بين القوات (مصر/إسرائيل) (١٩٧٤): ٤١٩

اتفاقية القاهرة (١٩٦٩): ١١٣٥

أحداث ١٩٥٨ (لبنان): ١٨٦، ٢٦٢، ١٠٣٩ ـ ١٠٤١، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١١٠١، ١١٠٧، ١١٢٦

أحداث ١٩٦١ (دمشق): ٢١٣، ٢١٥، ٢١٧

الاخوان المسلمون: ٩١، ٩٢، ٧٣٥، ٧٣٨، ٧٤٠، ٨١٢، ٨١٣، ١٠٢٩، ١٠٤٨، ١٠٦٣، ١٠٦٧، ١١٤٦، ١١٤٨

إده، ريمون: ١٠٩٢، ١٠٩٨، ١١٢١

الإرهاب الصهيوني: ٩١٢

(*) تم اعتماد الترقيم المتسلسل الوارد إلى يسار الصفحات للإشارة إلى أرقام الصفحات المخصصة للمصطلحات الواردة في هذا الفهرس.

الأزمة الكوبية (١٩٦٢): ٧٨١
الاستشراق: ١١٤٤
الاستعمار الأمريكي: ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٦٥، ٢٧٠
الاستعمار الانكليزي: ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٤٦ ـ ٢٤٨، ٢٥٧، ٨٩٩
الاستعمار الأوروبي: ٢٣٥
الاستعمار الفرنسي: ٥٤، ١١٦، ١٦٠، ٢٣٤، ٢٤٧، ٢٤٨، ٥٤٧، ٥٤٩، ٥٥٦، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٨٣، ٥٨٥، ٥٩٠، ٦٠٥، ٦٠٧، ٨٩٩، ١١٠٨، ١١٠٩
الاستقلال الاقتصادي: ٢٣٤
الاستقلال السياسي: ٢٣٤، ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٦ ـ ٣٠٨
الإسلام: ١٥، ٤٠، ٥٤، ٥٥، ٧٩، ١١٥، ١٣٤، ١٩٤، ١٩٥، ٦٢٠، ٦٢٧، ٨٣١، ٨٣٢، ١٠٦٣، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٨، ١١٥٤
إسماعيل، أحمد: ٤٧٩، ٤٨٣
إسماعيل (خديوي مصر): ١٠٥٩
إسماعيل، صدقي: ٧٣
الاشتراكية: ١٣، ١٦ ـ ١٩، ٢٣، ٥٤، ١٠٦، ١١٧، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٤٣ ـ ١٤٦، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٣ ـ ١٦٥، ١٨٧، ١٩١ ـ ١٩٣، ٢٠١ ـ ٢٠٣، ٢١٠ ـ ٢١٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٧ ـ ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٦٧، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٤، ٣٠٠، ٣١٢، ٣١٥، ٣١٦، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٤٨، ٣٥٤، ٤١١، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٧٦، ٥٣٥، ٥٣٨، ٥٩٣، ٥٩٨، ٦٠٧، ٦١٠، ٦٢٦، ٦٤٦، ٦٦٤، ٦٨٦، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠١، ٧٠٩، ٧٦٩، ٧٧٦، ٨٢٠، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٧٢، ٨٩٣، ٨٩٧، ٩١٥، ٩٤٣، ٩٦٣، ٩٧٣، ٩٨٢، ٩٨٩، ٩٩٦، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٨٤، ١٠٨٧، ١٠٩١، ١١٢٨، ١١٤٦
الاشتراكية الاصلاحية: ٣٢٦
الاشتراكية الثورية: ٣٢٦
الاشتراكية العربية: ١٤٣، ١٤٤
الاشتراكية العلمية: ١٠٦، ١٣٠، ١٣٢، ١٤٦، ١٥٧، ١٩٢، ٢١٣، ٢١٦، ٣١٧، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٤
أشكول، ليفي: ٤٩٨، ٧٥٧، ٧٥٨
الاصلاح الديني: ٥٣٩
الاصلاح الزراعي: ٢٢، ٨٠، ٨٣، ١٥٧، ١٨٣، ١٨٦، ١٩٠، ١٩٩، ٢١٦، ٢٨٩، ٢٩٧، ٣٤٨، ٧٧١، ٨٢٠، ٨٤٦، ١٠٠٢
الاعلان العالمي لحقوق الإنسان: ١١٤٨
الأفغاني، جمال الدين: ٦٣٨، ٧٣٨، ١٠٧٦
الاقتصاد الاحتكاري: ٣٠٣
الاقتصاد الإسرائيلي: ٣٥٣، ٤٢١، ٤٨٤، ٥٠٠، ٥٠٩، ٧٩٨، ٨٧١، ٨٧٤
الاقتصاد الأوروبي: ٢٤١
اقتصاد تجارة الرق: ٣٣٧
اقتصاد السوق: ٥٤٠
الاقتصاد العراقي: ١٠٠٢
الاقتصاد العربي: ١١٠، ٥٠٠، ٥٣٠
الاقتصاد الفييتنامي: ٥٣٠، ٥٩٠
الاقتصاد الكولونيالي: ٥٦
الاقتصاد اللبناني: ١٠٩٩
الاقتصاد المصري: ٢٤٦، ٢٥٣، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٧٥، ٣٨٧، ٧٥٣، ٧٩٤،

١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠١٣
الإقطاعية: ١١٥، ١١٩، ١٣٥، ١٣٦، ١٦١، ٣٠٧
الإقليمية: ١٣٦، ٦٢٦، ٦٩١، ٨٠٦، ٨١٠
ألبرتيني، جان ماري: ٧٠٣، ٩٦٨، ٩٧٦
الامبريالية: ٢٢، ٢٣، ٢٧، ٧٩، ٨٢، ٩١، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٩ ـ ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٦٢ ـ ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٩ ـ ٢٧٣، ٣٠٠ ـ ٣٠٣، ٣٠٥ ـ ٣٠٧، ٣١٤، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٣٥، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٩ ـ ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٨ ـ ٣٨١، ٣٨٥ ـ ٣٨٨، ٣٩٦ ـ ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٥ ـ ٤١٠، ٤١٢، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٩، ٤٥٢ ـ ٤٥٧، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٦٨ ـ ٤٧٠، ٤٧٢، ٤٧٤ ـ ٤٧٧، ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٩١، ٤٩٣، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٤، ٥٣١، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٥٠ ـ ٥٥٢، ٥٥٦، ٥٥٩، ٥٧٢، ٥٧٩، ٥٨٥، ٥٨٨، ٦٠٥، ٦٠٧، ٦٠٩، ٦١٥، ٦١٦، ٦٢٤، ٦٢٦، ٦٤٠، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٥، ٦٦٢، ٦٩٤، ٦٩٧، ٦٩٨، ٧٠١، ٧٠٣، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٢٧، ٧٣٣، ٧٣٦ ـ ٧٣٨، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٤ ـ ٧٤٦، ٧٥٣، ٧٥٧ ـ ٧٦١، ٧٦٥ ـ ٧٦٨، ٧٧٠، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨٢، ٧٨٤ ـ ٧٨٦، ٨٠٥ ـ ٨٠٧، ٨٤٧، ٨٦٤، ٨٧٠، ٨٧٩، ٨٨١، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٩٢، ٨٩٥، ٨٩٦، ٩٠٢، ٩١١ ـ ٩١٥، ٩١٨، ٩٢٣، ٩٢٥، ٩٢٧، ٩٢٩، ٩٣٢، ٩٣٥، ٩٤٩، ٩٥٣، ٩٦٣، ٩٧٢، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٨١ ـ ٩٨٣، ٩٨٧، ٩٩٢، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠١٧، ١٠١٩، ١٠٢٥ ـ ١٠٢٩، ١٠٣٤، ١٠٣٨، ١٠٤٠، ١٠٤٥، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٥٠، ١٠٦٠، ١٠٦٥، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٨٧، ١١٠٠
الأمم المتحدة: ١٩٠، ٢٠٠، ٢٥٠، ٢٦٩، ٢٨٣ ـ ٢٨٦، ٤٢١، ٦٩٧، ٧١٩، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٤٥، ٧٥٨، ٨٨٢، ٩٤٨
ـ الجمعية العامة: ٢٨٤، ٢٨٥، ٧٢٤
ـ مجلس الأمن: ٣٦١، ٣٦٢، ٣٧٤، ٣٧٩، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٥، ٤٣٦، ٤٦٨، ٤٨١، ٤٩١، ٥١٣، ٥١٨، ٧٢٤، ٧٩٦، ٩٢٣
ـ ـ القرار رقم (٢٤٢): ٤٠٠، ٤٣٧، ٤٤٠، ٤٨١، ٧٠٥، ٧٠٧، ٧٩٥، ٨٠٠، ٩٠٥، ٩٥٠، ٩٥١
الأمية: ٣٩٦، ٨١٥، ١٠٦١
أمين، أحمد: ٦٨
أمين، مصطفى: ٢٩.
الانتداب البريطاني: ٧١٤، ٧١٥، ٧٢٨، ٧٣٦
الأنتلجنسيا الإسرائيلية: ٩٠٣
الانتلجنسيا الإسلامية: ١١٤٢
الانتلجنسيا الروسية: ٨٧٢، ٨٩٨
الانتلجنسيا العربية: ٤٦٤، ٨٥٩، ٨٦٧، ٨٧٥، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٥٥، ١٠٥٠، ١٠٩٣، ١١٦٠، ١١٦١
الانتجلنسيا المسيحية: ١٠٨٨، ١٠٩٤ ـ ١٠٩٦، ١٠٩٨
الانتجلنسيا المصرية: ٩٠٣، ٩٨٥، ١٠١٤ ـ ١٠١٧، ١٠٢٣، ١٠٣٩

الانتلجنسيا المغربية: ٩٨٤
أنجلس، فريدريك: ٣٣٩، ٣٤٠، ٨٣٨، ٩٦٨، ١١٥١
الإنسانية: ٧٥
الإنفاق العسكري: ٥١٠، ٧٩١
- الإنفاق العسكري الإسرائيلي: ٧٩١
- الإنفاق العسكري العربي: ٧٩١، ٧٩٢
- الإنفاق العسكري المصري: ٧٩٢
إنقلاب زاهدي (إيران): ٢٣٦، ٢٣٧
إيبان، أبا: ٩٩٢
إيدن، أنطوني: ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٣، ٢٤٧ - ٢٥٠، ٢٥٦، ٢٨٣ - ٢٨٥.

- ب -

باران: ٧٠٣
باريس، موريس: ٥٧٤
بالمرستون: ٧٣٣
بايروك، بول: ٧٠٣، ٩٦٨
بدران، شمس: ٢٩
البرجوازية: ١٦، ١١٣، ١٦٢، ١٦٥، ١٦٦، ١٨٧
البرجوازية الألمانية: ١٣١، ١٣٤
البرجوازية الأوروبية: ١٣٤، ١٦٢
البرجوازية الصغيرة: ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٦ - ١٣٠، ١٣٨ - ١٤٠، ١٤٦ - ١٤٨، ٩١٦، ١٠٨١
البرجوازية المصرية: ١٠٠١
البرجوازية الوسطى: ١٢٦، ١٥٥، ١٨٧
البرجوازية الوطنية: ١١٠، ١١٧، ١١٩، ١٢٣ - ١٢٥، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ١٦٥، ١٦٩، ٣٠٨، ٦١٥
البروليتاريا: ٩٠٩
البروليتاريا الرثة: ١٧٩
البروليتاريا الروسية: ٨٩٤
البروليتاريا الصينية: ١٦٣
البستاني، بطرس: ١٠٨٦
بشير، أسعد: ٥٣
بشير الثاني (الأمير): ١١٢٦
البشير، راغب: ٧١
بغدادي، شوقي: ٧٨
بكداش، خالد: ٧٧ - ٧٩، ٨١، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩٣، ٢٧٨، ٩٨٢، ١٠٥١
بلقزيز، عبد الإله: ٣٠
بليخانوف: ٨٩٤
بن بله، أحمد: ٩٨٦
بن غوريون، ديفيد: ٧٣١، ٧٤٢ - ٧٤٤، ٧٤٨، ٧٥٤، ٧٥٧، ١٠٣٥، ١٠٣٦
البوذية: ٥٥٤
بولغانين: ١٨٥، ٢٠٧
بوندي، جورج: ٢٦٥
بيانكو، لوسيان: ٥٢٩، ٦٤٩
بيتلهايم: ٧٠٣
بيرو: ٧٠٣
البيروقراطية: ٢١٩ - ٢٢١، ٢٢٨، ٢٩٧، ٣١٤
بيري (الكومودور): ٨٩١
بيريس، شمعون: ٥٠٨
البيطار، صلاح الدين: ٦٧، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٧٧، ٢٧٦، ٢٧٧، ٨٢٨
بيفان: ٧٢٣
بينو (وزير الخارجية الفرنسية): ٢٤٧

- ت -

التأخر العربي: ١١٥٧
التأميم: ١٥٧، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٤، ١٩١، ١٩٩، ٢١١، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٦، ٢٦٧، ٢٨٩، ٣١٣، ٣٤٨، ٣٧٢

تأميم قناة السويس (١٩٥٦): ١٨٥، ٢٤٣، ٢٤٦ ـ ٢٤٨، ٧٤٢، ٧٤٣، ٩٦٥
التبعية الاقتصادية: ٢٤٠، ٢٩٦
التبعية السياسية: ٢٤٠، ٢٩٦
التحالف العربي ـ السوفياتي: ٤٦٦
التحالف المصري ـ السوفياتي: ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٦٩، ٤٧١
تحرير المرأة: ٣٤٨، ٨٤٦
التخلف الاجتماعي: ٣٢٣
التخلف الاقتصادي: ٢٩٥
التخلف الثقافي: ٣٢٣
التخلف العربي: ٤١٢
تدويل القدس: ٧٩٧
تروتسكي، ليون: ٤٣٢، ٦٥٥، ٩٤٢
ترومان، هاري: ٢٣٩، ٢٤٠، ٧٢٤، ١٠٢٦
تريونغ شينه: ٥٨٦، ٥٩٩
ترييف الحياة السياسية العربية: ٣٥٧، ٨٧٥
ترييف المدن: ٣٥٧، ٨٧٥
تشرشل، ونستون: ٢٣٩
تقسيم العمل: ١٠٩
تقسيم فلسطين: ٢٨١، ٧٢٣، ٩٤٧
التكامل الاقتصادي العربي: ٩٨٢، ٩٩٨
التنمية الاقتصادية: ١٩٢، ٤٥٧، ٧٧١
التنمية المستقلة: ٢٢
تو ـ دوك (الملك الفييتنامي): ٥٦١، ٥٦٣ ـ ٥٦٥
توان فو: ٥٩٩
تولياتي، بالميرو: ٨٨

ـ ث ـ

ثانت، أو: ٥١٥
الثقافة الأوروبية: ١٠٥٦
الثقافة البرجوازية: ١١١٦
الثقافة البروليتارية: ٨٩٨
الثقافة الديمقراطية: ٥٤٢
الثقافة العربية: ٨١٢، ٩٠٦، ٩٠٩، ١٠٥٩، ١١٥٧
الثقافة الغربية: ٥٣٩، ٥٧٣، ٥٧٥، ٦٥٠، ٦٦٠، ٦٦٢، ٧٠٣، ١١١٣
الثقافة الفرنسية: ٨٩٣
الثقافة الفييتنامية: ٥٧٤
الثقافة الكونفوشيوسية: ٦٥٢
الثقافة الليبرالية: ٥٩٢، ٨١٨
ثورة ١٩٢٠ (العراق): ٦٣٧، ٩٠٨
ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ (مصر): ٢٢، ٢٣، ٢٧، ١١١، ١٧٧، ١٧٩ ـ ١٨١، ١٨٣، ١٨٦ ـ ١٩١، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠٤ ـ ٢٠٧، ٢٠٩ ـ ٢١٣، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٨، ٧٣٥، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٤، ٧٧١، ٧٧٩، ٩٦٥، ٩٨٥، ١٠٠٠، ١٠١٢، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠٤٩، ١٠٥٥، ١٠٦٦، ١٠٧٢، ١٠٧٨، ١١٤٦
ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ (العراق): ١٨٦، ٢٠٧، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٧١، ٣٧٨، ٧٤٢، ٧٤٦، ٩٦٥، ٩٩١، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٩، ١٠١٩، ١٠٣٣، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٤٠، ١٠٤٣، ١٠٤٦، ١٠٤٨
ثورة أحمد عرابي: ٦٣٧
ثورة البراق (١٩٢٩): ٧٢١، ٩٤٦
الثورة البلشفية (١٩١٧): ١٦٤، ٦٠٤، ٦٤١، ٨٢١، ٨٩٦، ٨٩٨، ٩٤٢
ثورة التايبنغ الصينية: ٥٦٤
الثورة الجزائرية (١٩٥٤): ٢٢٢، ٩٦٥
الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥): ٦٣٧، ٩٠٨

الثورة الشيوعية في الصين: ٦٤٩، ٦٥٠
الثورة الصناعية: ٥٦٣
الثورة العربية الكبرى (١٩١٦): ٦٣٧، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠٦٤
الثورة الفرنسية (١٧٨٩): ١١٤، ٦٣٣، ٦٣٦، ٦٣٩، ٨٦١، ١١٢٤، ١١٢٧، ١١٥٣
الثورة الفلسطينية (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩): ٩٤٦
الثورة اليمنية (١٩٦٢): ٩٦٥
الثورية السياسية: ٧٥

- ج -

جامعة الدول العربية: ٧٢٦، ١٠٧٨
جاموس، ألبير: ٤٥
جانسن، غودفراي: ٧٥٨
الجبرتي: ٨٣٢، ٨٣٣
جبهة تحرير جنوب فيتنام: ٦٠٨
جبهة التحرير الوطني الجزائرية: ٢١٠، ٢٩٦
الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: ٩٣٢، ٩٣٣
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: ٩٣٢
جبهة الوطن الفييتنامي: ٦١٥
الجدانوفية: ٥٤٤، ٦٠٥، ٦١٥، ٧٠٣
جديد، صلاح: ٧٢، ٣٦٣
جريس، صبري: ٤٣٨
الجمالي، فاضل: ٢٣٦، ٢٤٢، ٢٤٣
جمعة، شعراوي: ٣٨١، ٥١٥
جمعية التكفير والهجرة: ٨١٢
جمعية خريجي المقاصد (لبنان): ١٠٨١
الجمهورية العربية المتحدة: ١٠٩، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ٢٥٨ ـ ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٢، ٣١٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٧٤٧، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٨١، ٧٨٣ ـ ٧٨٥، ٩٢٠، ٩٢٩، ٩٣٤، ٩٨٧، ٩٩١، ١٠٠٢، ١٠٢٢، ١٠٢٥، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٣٠، ١٠٣٤، ١٠٣٦، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٧، ١٠٥٠
الجميل، بيار: ١١٣٥
جنبلاط، كمال: ١٠٨١، ١١٢٥، ١١٣١
جوريس: ٦٠٥
جونستون، إريك: ٧٥٥
جونسون، ألكسي: ٢٦٨، ٢٦٩
جونسون، ليندون: ٣٠١، ٩٠٥
جياب، فون نغوين: ٢٥، ٤١٦، ٥٤٩، ٥٨٦، ٩٠٧، ٩١٩

- ح -

الحاج إبراهيم، مصطفى: ٧٢
الحاج حسن، لطفي: ٤٦
الحاج، كمال: ١٠٨٦
الحافظ، سيف: ٣٦، ٥١، ٧١، ٧٢، ٩٠
الحافظ، عبد الحميد: ٤٨، ٨٩
الحافظ، عبد المجيد: ٤٧
حرب الاستنزاف (١٩٦٩): ٣٧٥، ٣٨٧، ٣٩٢، ٤٢٠، ٤٢٣، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٦٩ ـ ٤٧٤، ٤٧٧، ٤٨٢، ٥٠٧، ٥٢٠، ٥٢١، ٧٩٣، ٩٠٥
الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥): ١٩، ٢٠، ٩٦٥، ٩٦٩، ١٠٩٩، ١١٠١، ١١٠٣، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٢، ١١١٧ ـ ١١١٩، ١١٢١، ١١٢٤، ١١٢٧، ١١٣٤، ١١٣٧
ـ حادثة عين الرمانة (١٩٧٥): ١١٠٣، ١١٣٤
الحرب الباردة: ١٩٠، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٥٨، ٦١٥، ٧٢٣، ٩٤٨، ٩٤٩، ١٠٢٨

حرب التحرير الجزائرية (١٩٦٢): ٣٠٦
حرب السويس (١٩٥٦): ٨٨، ١٧٤، ١٨٥، ١٨٩، ٢٠٧، ٢٢٦، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٩، ٣٠٦، ٣٧٨، ٦٩٧، ٦٩٨، ٧٤٠، ٧٤٣، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨٣، ٩٠٤، ٩٢٣، ٩٣٦، ٩٦٥، ٩٨٧، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٣٠، ١٠٣٤، ١٠٧٤
حرب، طلعت: ١٠٦٤
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٤٨): ١٧٣، ١٩٣، ٢٧٩، ٢٨٨، ٧٠٦، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٧، ٧٤٠، ٧٧٧، ٨٨٢، ٨٨٩، ١٠٧٢، ١٠٧٣
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٦٧): ٢١، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ١٠١، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٩، ٣٦٥ ـ ٣٦٧، ٣٧٨، ٣٩٣ ـ ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤١٤، ٤١٩، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٤٦، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٧، ٤٦١ ـ ٤٦٣، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧١ ـ ٤٧٤، ٤٧٦، ٤٧٨، ٤٨٠، ٤٨٤، ٤٨٩، ٤٩٨ ـ ٥٠٠، ٥٠٣، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٨، ٥١٩، ٥٣٢، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٨، ٦٣٥، ٦٨٣، ٧٠٤ ـ ٧٠٦، ٧٤٣، ٧٤٩، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٦٥، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧٢، ٧٧٦، ٧٧٨، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٣، ٧٨٥، ٧٨٨، ٧٩٠، ٧٩٤، ٧٩٧، ٧٩٩ ـ ٨٠١، ٨١٠ ـ ٨١٢، ٨١٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٣٠، ٨٣٤، ٨٦٤، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧٩، ٨٨٩، ٩٠٢، ٩٠٤، ٩٠٦، ٩١٠، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٥، ٩١٨، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٣، ٩٢٦، ٩٢٨، ٩٣٠، ٩٣٤، ٩٣٦، ٩٣٨، ٩٤٢، ٩٥٠، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٨، ١٠٣١، ١٠٣٣، ١٠٥٣، ١٠٦٩
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٧٣): ٢٥، ٢٦، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٩١ ـ ٣٩٤، ٣٩٦ ـ ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠٢ ـ ٤٠٤، ٤٠٩، ٤١٢ ـ ٤١٤، ٤٢١ ـ ٤٢٣، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٠ ـ ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٥١ ـ ٤٥٤، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٥ ـ ٤٦٧، ٤٦٩ ـ ٤٨٤، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٩، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٥، ٤٩٧ ـ ٤٩٩، ٥٠٢ ـ ٥٠٤، ٥٠٦ ـ ٥١٠، ٥١٩، ٥٥٢، ٧٨٨، ٧٩٠ ـ ٧٩٣، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٨ ـ ٨٠٢، ٨٦٩، ٨٧٣، ٨٧٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٦٥، ١١٠٣، ١١٣٦
حرب العصابات: ٩١١ ـ ٩١٤، ٩١٩، ٩٣٢
الحرب الفييتنامية: ٧٨١، ٧٨٨
الحرب الكورية (١٩٥٠): ٢٤١
الحرب النظامية: ٩١١، ٩١٢، ٩١٤، ٩١٩، ٩٢٠
حركة التحرر العربية: ٢٢، ٦١٠
الحركة الصهيونية: ٧١٤، ٧١٦ ـ ٧١٨، ٧٢٠، ٧٢٣، ٧٢٨، ٧٣٠، ٨٨٢، ٩٠٠، ٩٤٦ ـ ٩٤٨
حركة طانيوس شاهين (١٨٥٩) (لبنان): ١١٢٥
حركة عدم الانحياز: ١٠٧٨
حركة فتح: ٧٥٢، ٧٩٦، ٩٣٢
الحركة القومية التركية: ٧٢٨
الحركة القومية الصينية: ٥٧٧

الحركة القومية العربية: ٢٣، ١٠٧، ١١٣، ١١٥ ـ ١١٩، ١٢١ ـ ١٢٤، ١٢٨ ـ ١٣١، ١٣٣، ١٣٨، ١٧٤، ٢٢١، ٢٦٢، ٢٦٧، ٥٣٤، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٧٤، ٦٢٠، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٣٦، ٦٣٧، ٧٠٦، ٧٢٨، ٧٣٦، ٧٤٢، ٧٩٦، ٨١٢، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٣٢، ٨٨١، ١٠٠٨ ـ ١٠١٢، ١٠١٦، ١٠١٩، ١٠٢٥، ١٠٣٠، ١٠٣٥، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤٢، ١٠٦٣ ـ ١٠٦٥، ١٠٧٤، ١٠٨٧، ١١٥٨

الحركة القومية الفييتنامية: ٥٥٣، ٥٥٦ ـ ٥٥٨، ٥٦٩ ـ ٥٧٢، ٥٧٦، ٥٨٣ ـ ٥٨٧، ٥٩٠، ٦٢٠، ٦٢٢، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٦

حركة القوميين العرب: ٧٥٢

الحركة الوطنية السورية: ٤٦

الحركة الوطنية الفلسطينية: ٧٢٩، ٧٩٦، ٧٩٧، ٨٨٢

الحركة الوطنية اللبنانية: ١١١٨، ١١٢٤، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٣٠، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٥، ١١٣٧

الحركة الوطنية المصرية: ١٠١٢

الحريري، خليل: ٨٩، ٩٣

حزب الاستقلال (فلسطين): ٧١٦، ٧١٨

الحزب الاشتراكي العربي: ٧٠

حزب البعث العربي الاشتراكي (سوريا): ٣٤، ٥٦، ٦٧ ـ ٧٠، ٧٣، ٧٥ ـ ٧٨، ٨١، ٨٣، ٨٦، ٨٧، ٩١، ٧٥١، ٩٦٦، ٩٦٧، ١٠١٠، ١٠٢٩، ١٠٤٨

حزب التحرير (سوريا): ٨١

الحزب التقدمي الاشتراكي (لبنان): ١٠٩٤، ١١٢٤، ١١٢٧.

الحزب الدستوري (فييتنام): ٥٨٣

الحزب الديمقراطي الكردي: ٨١

الحزب الديمقراطي (الولايات المتحدة): ٨٠٢

الحزب السوري القومي الاجتماعي: ٧٧، ١١٢٧

حزب الشغيلة الفييتنامي: ٥٣٢، ٥٥٥، ٥٨٦، ٦٠٩، ٦١٥

الحزب الشيوعي الإيطالي: ٨٨

الحزب الشيوعي السوري: ٣٤، ٧٧، ٨٠، ٨١، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ٩٦٦، ١٠٢٩، ١٠٤٨

الحزب الشيوعي السوري/ اللبناني: ٨٨

الحزب الشيوعي السوفياتي: ٨٧، ٩٣، ٦٩٣، ٩٤٥، ٩٤٦

ـ مؤتمر الحزب (٢٠: ١٩٥٦): ٨٧ ـ ٨٩، ٩٣، ٣٢٦، ٦٩٣، ٩٤٣

ـ مؤتمر الحزب (٢٢): ٩٤٤

الحزب الشيوعي الصيني: ٦٢٩، ٦٦٤، ٦٦٦، ٦٦٧

الحزب الشيوعي العراقي: ٢٦٣، ٩٩٢، ١٠٤٣ ـ ١٠٤٥

الحزب الشيوعي الفرنسي: ٨٨، ٥٩٧، ٥٩٨ ـ ٦٠٠

الحزب الشيوعي الفييتنامي: ٥٥٥، ٥٥٧، ٥٨٧، ٦١٧، ٦٢٩

الحزب الشيوعي الهندي ـ الصيني: ٥٩٠، ٥٩٨

حزب العمال الثوري العربي: ٩٦٦

حزب العمل (إسرائيل): ٦٩٥

الحزب القومي للشعب الفييتنامي: ٥٨٤ ـ ٥٨٦

حزب الكتائب اللبنانية: ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١١٢٩، ١١٣٤

حزب مصر الفتاة: ١٠٦٧، ١٠٦٨

الحزب الوطني (مصر): ١٠٥٩، ١٠٦١ ـ

١٠٦٣، .١٠٦٦، ١١٤٦
حزب الوفد (مصر): ١٨٠، ٢٣٧، ١٠٦١ - ١٠٦٤، ١٠٦٦، ١٠٧٨، ١١٤٦
حسن، نجاة قصاب: ٧٩
الحسين بن طلال (ملك الأردن): ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٢، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٦
حسين، طه: ٢٩، ٤٨، ٦٨، ١٤٩، ٦٣٦، ١٠٦٣
الحسيني، أمين: ٧٢٨، ٧٢٩
الحصري، ساطع: ١٤، ٦٨
الحضارة الغربية: ٧٥، ١١٥٩
حظر النفط العربي (١٩٧٣): ٤٨١، ٥٢٠
حقوق الإنسان: ٨٢٠، ١١٤٤، ١١٤٦، ١١٤٧
الحكيم، توفيق: ٢٩، ٤٨، ٥٢
حلف بغداد (١٩٥٥): ١٨٤، ١٨٥، ١٨٨، ٢٠٧، ٢٣٧، ٢٤١ - ٢٤٦، ٢٥٤ - ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٣، ٣١٣، ٤١٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٩٨٢، ١٠١٩، ١٠٢٦، ١٠٣٤، ١٠٣٩، ١٠٤١، ١٠٧٩
حلف شمال الأطلسي (الناتو): ٢٤١، ٢٥٢، ٢٥٤، ٤٠٠، ٧٤٨
الحناوي، سامي: ٧٦
الحوراني، أكرم: ٥٠، ٥٣، ٦٥، ٧٠، ٨٠، ٨٥، ٢٧٥ - ٢٨٢، ٢٨٥ - ٢٨٩، ٦٩٧، ٧٥٠، ٧٥١
حورانية، سعيد: ٧٨
الحياد الإيجابي: ٢٠٨، ٢٤٦، ٢٦٥

- خ -

خالدي، وليد: ٧٢٩
خروتشوف، نيكيتا: ٨٧، ٦٩٣
الخليل بن أحمد الفراهيدي: ١١٦١

- د -

داروين، تشارلز: ٤٨
دالاس، جون فوستر: ١٨٥، ١٨٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٦، ٢٤٨ - ٢٥٢، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٥، ١٠٢٦
دانكوس، كارير: ٩٦٨
دايان، موشيي: ٣٥٦، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢٠، ٤٧١، ٥٠٩، ٧٤٣، ٧٤٨، ٨٧٤، ١٠٣٦
دركه، عبد الحليم: ٧٢
الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل: ٩٠٥
دكتاتورية البروليتاريا: ٦٠٧، ٨٩٧
الدواليبي، معروف: ٧٨
دومير، بول: ٥٧٢
دويتشر، إسحاق: ٤٥٦، ٥٣٢
دي - تام: ٥٨٢
ديغول، شارل: ٧٥٠
ديكارت، رينيه: ٥٤٠، ٦٨٧، ٧٨٨
الديكارتية: ١٤٩
الديمقراطية: ١٣، ١٩، ٢١، ٧٠، ٨٠، ٨٧، ٨٩، ١٢٣، ١٨٧، ١٩١، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢١٧ - ٢٢٠، ٢٢٧ - ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٦٣، ٢٨٨، ٣٠٠، ٣٤٢ - ٣٤٤، ٤١١، ٤٤٨، ٤٤٩، ٥٣٨، ٥٤٠، ٥٥٥، ٥٦٩، ٥٧٧، ٦٠٢، ٦٠٤، ٦١٧، ٦٢٦، ٦٥٠، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٤، ٦٩٥، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٨، ٧٠٩، ٨١٠، ٨١٨، ٨٤٠ - ٨٤٢، ٨٤٩، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٩٨، ٩٠٢، ٩٤٣، ٩٦٣، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٨٢، ٩٨٩، ٩٩٦، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٨٣، ١٠٨٥، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٩٣ -

١٠٩٥، ١١١٨، ١١٢٣، ١١٤٠، ١١٤٦
الديمقراطية البرجوازية: ٣١١، ٣٤٢، ٤٤٨، ٨٤٠، ٨٤١
الديمقراطية الثورية: ٣٠٩
الديمقراطية الطائفية: ١٠٨٨
ديوي، جون: ٦٦١

- ر -

رابطة إحياء فييتنام: ٥٨٢
رابطة استقلال فييتنام (فييت منه): ٥٩٩، ٦٠٦، ٦٢٣
رابطة الشبيبة الثورية الفييتنامية: ٥٨٧، ٥٩٨
رابطة الكتاب العرب: ٧٨
رابطة كتاب اليسار (الصين): ٦٦٦
رابين، إسحاق: ٤٩٣، ٤٩٤، ٥٠٨، ٥١٠، ٥١٣، ٥٢١، ٧٥٨
راسل، برتراند: ٦٦١
الرأسمالية: ١٦، ٨٠، ١١٣، ١١٤، ١٣٠، ١٣٥، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٧، ١٧٩، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٧٦، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٤٧، ٣٥٤، ٤١٢، ٤١٣، ٥٣٠، ٥٣٨، ٥٧٨، ٥٧٩، ٦٠٥، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٤٣، ٦٩٩، ٦٩٤، ٨٣٥، ٨٩٤، ٩٠٧، ٩٩٨، ١٠٢٩، ١١٥٤، ١١٥٥
الرأسمالية التجارية: ٢٩٦
الرأسمالية العربية: ١١٦
الرافعي، عبد الرحمن: ٦٨
الرأي العام الأمريكي: ٩١٤
الرجعية: ١٩٨ ـ ٢٠٠، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٩، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٧، ٣١٠ ـ ٣١٢، ٣١٤، ٣١٦، ٣٢٦، ٣٥٦، ٣٦٢، ٣٨٥، ٤١٠، ٤٥٣، ٤٥٩، ٤٦٠، ٧٦٩، ٧٨٠، ٨٧٩، ١٠١٧، ١٠٢٥، ١٠٣٠، ١٠٤٦ ـ ١٠٤٨
رضا، رشيد: ١٠٦٣
روجرز، وليم: ٣٧٥، ٥١٥، ٥١٧
رودنسون، مكسيم: ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٥٠، ٩٤٨، ١٠٥٠
روزفلت، فرانكلين: ٧٢٤
روسو، جان جاك: ٥٧٦
رولو، إريك: ٧٥٢
الرومانسية السياسية: ٧٥
رياض، محمود: ٣٧٥، ٤٦٥
الريماوي، عبدالله: ٧٥
رينان، إرنست: ٦٦٠

- ز -

زاهدي، محمد: ٢٣٨، ٢٤٢
زريق، قسطنطين: ٦٨، ٨٢، ٩١
الزعيم، حسني: ٧٠، ٧٣، ٧٦
زغلول، سعد: ١٠٦٤
زهور، عبد الكريم: ٤٩، ٥٠، ٥٣، ٥٦، ٩٦٨
الزيات، أحمد حسن: ٤٨، ٦٨
زيدان، جرجي: ٥٢

- س -

السادات، أنور: ٢٠٧، ٣٧٩ ـ ٣٨٢، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٩٩، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٣٤، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٧٩، ٤٨٠، ٥١٣، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٩، ٥٢٠، ٧٩٥، ٨٠٢، ٩٦٥، ١١٤٣، ١١٤٨
الساعي، محمد علي: ٤٨

سالم، صلاح: ١٠٧٩
سالم، مصلح: ٧٢
سالم، ممدوح: ١١٤٨
السباعي، يوسف: ٢٩
سبينوزا: ٧٨٨
ستالين، جوزف: ٧٦، ٧٧، ١٠٩، ١١٠، ١٣٠، ٣٤١، ٤٣٢، ٦٠٧، ٦٥٥، ٦٩٣، ٨٣٩، ٩٤٤، ٩٤٨، ٩٨٢، ٩٩٩، ١٠٠٤
ستيفز، روجر: ٢٣٨
ستيوارت، ديزموند: ١٠٦٨
سعادة، عبدالله: ١٠٢٧
سعد، معروف: ١٠٩١، ١١٣٣
سعود بن عبد العزيز آل سعود: ١٨٦، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٧٨، ٢٧٩
سعيد، أحمد: ٥٣٤
السعيد، نوري: ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٧، ٢٥٦، ٤٢٩، ٤٦١، ٧٣٦، ١٠٦٦، ١٠٧٩
سلام، صائب: ١٠٨١، ١٠٨٤، ١٠٩٢
السمان، أحمد: ٧٦
سوخانوف: ٨٩٧
السوق الأوروبية المشتركة: ٩٧٦
سياسة عدم الانحياز: ١٨٤
سيبويه: ١١٦١
السيد، جلال: ٦٧ ـ ٦٩، ٧٣، ٧٦، ٨٦
السيد، لطفي: ١٠٥٦، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٣

ـ ش ـ

شاريت، موشي: ٧٤٢
الشاوي، نقولا: ٨٩
شرارة، وضاح: ٣٣
شرام، ويلبار: ٩٦٨
الشعوبية: ١٥٠
شمعون، كميل: ٢٣٦، ٢٥٥، ٢٦٢، ٢٧٩، ١٠٤١، ١٠٤٣، ١٠٩٢، ١٠٩٤
الشمندي، بهجت: ٤٩
شن دو ـ سيو: ٦٥٥ ـ ٦٥٧، ٦٦٠ ـ ٦٦٢، ٦٦٤، ٦٦٥
شنودة الثالث (الأنبا): ١١٤٨
الشوفينية: ١٣١، ١٣٢
الشوفينية القومية العربية: ١٣٢
شيانغ كاي شك: ٢٤١، ٥٨٦، ٩٠٤، ١١١١
شيبيلوف: ٩٥٠
الشيخ عطية، توفيق: ٨٤
الشيخ عطية، عبدالله: ٤٨، ٨٣
الشيشكلي، أديب: ٨٠
الشيشكلي، صلاح: ٥٤
شيف، زئيف: ٤٨٥
شينو، جان: ٦٠٨
الشيوعية: ٨١، ٩٢، ٢٠٨، ٢٤٠، ٢٥٢، ٢٦٤، ٥٥٨، ٥٦٨، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٩، ٥٩١، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٠٣ ـ ٦٠٦، ٦١٤ ـ ٦١٧، ٦٢٣، ٦٦٤، ٦٩١، ٧٠١

ـ ص ـ

صادق، محمد: ٣٩٤
صادق، هاجر: ٧٥
صبري، علي: ٣٨١، ٥١٥
الصراع السوري ـ الإسرائيلي: ٨٠٣
الصراع الطبقي: ١٤، ١٥، ٢٤، ٨٢، ١٢٢، ١٤٠، ١٤٤ ـ ١٤٦، ٢٠١، ٢٠٤، ٢١٤، ٢١٧، ٢٣٠، ٢٦٧، ٣٢٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٥٩٦، ٥٩٧، ٦٢٢، ٦٢٦، ٨٢١، ٨٤٦، ٨٤٧،

٩٢٦، ١٠٥٠، ١٠٥٣، ١٠٨٢، ١١٢٨
الصراع العربي الإسرائيلي: ٣٨٨، ٣٩١، ٣٩٧، ٤٠٩، ٤٤١، ٤٤٦، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٦٢، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٩٨، ٥٠١، ٥٠٢، ٥١١، ٥٣١، ٥٣٣، ٥٤٥، ٥٤٧، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٩٧، ٦٣٩، ٦٨٥، ٦٩٧، ٧٢٩، ٧٣١، ٧٣٣، ٧٤٠، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٧، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٣، ٨٠٥ ـ ٨٠٧، ٨٨١، ٩٠٤، ٩١٤، ٩٢٦، ٩٣٢، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٥٠ ـ ٩٥٥، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠٣٨، ١٠٦٥، ١٠٦٩، ١١٠٢، ١١٠٧، ١١٣٩
الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي: ٧١٣
الصراع المصري ـ الإسرائيلي: ٤٧٤
صعب، حسن: ٨٣٢، ٨٣٤
صفدي، مطاع: ٧٢
صفقة الأسلحة (مصر/تشيكوسلوفاكيا) (١٩٥٥): ١٨٤، ٢٤٢، ٢٤٣
صلاح الدين الأيوبي: ٨٨٩
صلح تلسيت (١٨٠٧): ٨٩٥
الصلح، سامي: ٢٣٦
صليبا، جميل: ٨١
صليبي، كمال: ١٠٨٦
صليبي، موريس: ٨٩
صن يات ـ صن: ٥٨٢، ٥٨٤، ٦٥٥، ٦٥٧
الصهيونية: ١٩٣، ٢٨١، ٣٤٨، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٥، ٣٨٦، ٣٩٧، ٤٣٠، ٦٨٨، ٧٠٦، ٧١٥ ـ ٧١٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣٤، ٧٧١، ٧٨٠، ٧٨٥، ٨٠٤، ٨٠٦، ٨٤٧، ٨٦٤، ٨٧٥، ٨٧٩، ٨٨٢، ٨٨٤، ٨٩٩، ٩١٣، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٥ ـ ٩٢٩، ٩٣٢، ٩٤٦، ٩٤٧، ١٠٦٥، ١١٠٤
الصوفية: ٥٤، ٥٥، ٦٨١، ٦٨٦

ـ ض ـ

الضباط الأحرار (مصر): ١٨٣، ١٩٧، ٧٣٤، ٧٤١، ١٠١٥، ١٠٦٩، ١٠٧٣

ـ ط ـ

الطائفية: ٢١، ١٣٦، ٣٤٤، ٤١٠، ٥٣٥، ٦٢٦، ٦٩١، ٧٠٨، ٧٠٩، ٨٠٦، ٨١٠، ٨٤٢، ٨٥٤، ٩٢٣، ٩٦٩، ١٠٤٢، ١٠٨١ ـ ١٠٨٦، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩١، ١٠٩٥، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١١١١، ١١١٨، ١١٢٠، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٣٥، ١١٤١، ١١٤٣ ـ ١١٤٥، ١١٤٧، ١١٤٨
الطائفية السياسية: ١١٢٣، ١١٢٥، ١١٢٨، ١١٣١
الطبقة العاملة: ١٠٤، ١٢٦، ١٢٩ ـ ١٤٦، ١٦٥، ١٦٦، ١٧٩، ١٩١، ١٩٣، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٩ ـ ٢٣٢، ٢٩٣، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٤، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٩، ٣٥٣، ٦٩٦
الطبقة العاملة الإسرائيلية: ٣٥٣، ٨٧١
الطبقة العاملة المصرية: ٨٧١، ٩٠٣
طرابلسي، عزة: ١٦٧، ١٦٨
الطهطاوي، رفاعة رافع: ١٠٥٦

ـ ع ـ

عابدين، أبو الخير: ٧٥
عامر، عبد الحكيم: ٣٩٤، ٥٣٤، ١٠٢٠
العايش، محمد: ٥٣، ٧١، ٧٦
العائلية: ٣٤٤، ٥٣٥، ٨١٠، ٨٤٢
عبدالله الأول (ملك الأردن): ١٠٦٦

عبد الإله (الوصي على العرش العراقي): ٢٣٦، ٢٤٢، ٢٥٥، ١٠٧٩
عبد الدائم، عبدالله: ٧٢
عبد العزيز آل سعود: ٧٢٤
عبد القدوس، إحسان: ٢٩
عبد الناصر جمال: ١٩، ٢١ ـ ٢٨، ٧١، ٧٨، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٤ ـ ١٨٦، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٣ ـ ٢١٥، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٥ ـ ٢٣٠، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٦٦ ـ ٢٦٨، ٢٧٥ ـ ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٩، ٣٤٨، ٣٦١، ٣٦٥، ٣٧٢ ـ ٣٨٢، ٣٨٥ ـ ٣٨٧، ٣٩٢ ـ ٣٩٤، ٤٠٣ ـ ٤٠٥، ٤١٠، ٤١٣، ٤١٥، ٤١٩، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٤١، ٤٥٩ ـ ٤٦٥، ٤٦٨ ـ ٤٧٢، ٤٧٤، ٤٩٨، ٥١٣، ٥١٦، ٥٣٣، ٦٣٥، ٦٤٠، ٦٤٧، ٦٩٤ ـ ٦٩٨، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٧، ٧٣٣ ـ ٧٤٣، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٩ ـ ٧٦٢، ٧٦٦ ـ ٧٦٩، ٧٧٢، ٧٧٩ ـ ٧٨٢، ٧٨٥، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٥، ٨٤٦، ٩٠٥، ٩٠٩، ٩٢٧ ـ ٩٢٩، ٩٣٦، ٩٤٢، ٩٤٤، ٩٥٢، ٩٦٥ ـ ٩٦٨، ٩٨٥، ٩٨٧، ٩٩٢، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٧ ـ ١٠٢٢، ١٠٢٧، ١٠٣٠، ١٠٣٣، ١٠٣٦، ١٠٤٧ ـ ١٠٥٠، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٥، ١٠٦٣، ١٠٦٥ ـ ١٠٨٠، ١٠٨٧، ١١٣٦
عبده، محمد: ٤١٠، ٥٦٣، ٦٣٤، ٦٣٧، ٦٨٠، ٦٨١، ٧٣٤، ٧٣٨، ٨٣٢، ١٠٦١، ١٠٦٣، ١٠٧٦، ١١٥٤
عبيد، جابر: ٨٤
عبيد، مكرم: ١٠٦٤
العجيلي، عبد السلام: ٥٢، ٥٣
العدالة الاجتماعية: ١٩٢، ٢٠٩، ٥٩٥، ٨٢٠
العدوان العسكري الأمريكي على لبنان (١٩٥٨): ٢٦١
عرابي، أحمد: ٦٣٤، ٧٣٤، ٩٨٥، ١٠١٦، ١٠٥٩
العرفي، سعيد: ٣٥، ٥٣ ـ ٥٦، ٧٦، ٦٨١، ٦٨٢
العروبة: ١١٦، ١٩٥، ١٩٨، ٧٣٨، ١٠٦٠، ١٠٦٣، ١٠٦٨، ١١٥٨
العروي، عبدالله: ٣٠، ٥٣٨، ٧٠٩، ٩٠١، ١١٥٢
عزام، عبد الرحمن: ١٠٦٤
عسة، أحمد: ٧٥٠
العسلي، صبري: ١٠٤٨
العشائرية: ٦٨، ١٣٦، ٣٤٤، ٥٣٥، ٦٩١، ٨١٠، ٨٤٢، ٩٢٣
عصبة الأمم: ٧٢٠
عطية، شهدي: ٦٣٧
العظم، خالد: ٨٣، ٩١، ١٦٧، ١٦٨، ١٠٠١
العظمة، يوسف: ٦٣٧، ٨٩٩
عفلق، ميشيل: ١٤، ٦٧ ـ ٧٠، ٧٢ ـ ٧٤، ٧٧، ٩٢، ٦٨٨
العقاد، عباس محمود: ٤٨، ٦٨
عقل، سعيد: ١٠٨٦
العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية: ٥٠٣
العلاقات السورية ـ السوفياتية: ٤٩١
العلاقات الصينية ـ الفييتنامية: ٥٧٥
العلاقات العربية ـ السوفياتية: ٣٨٣، ٤٠٦، ٥٠٣، ٥١١

العلاقات المصرية ـ السوفياتية: ٣٨١، ٤٠٥، ٥٠٤، ٥١١، ٥١٥، ٧٤٩، ٧٦٨
العلمانية: ٣٢٤، ٣٢٥، ٤٣١، ٥٤٢، ٦٢٩، ٨٦٢، ٩٦٣، ٩٦٩، ٩٨٩، ٩٩٥، ١٠٠٨، ١٠٨٥، ١٠٨٨، ١٠٩١، ١٠٩٤ ـ ١٠٩٦، ١١٠٨، ١١١٧، ١١١٨، ١١٢٣ ـ ١١٢٨، ١١٣٢، ١١٤٠، ١١٥٣
علمنة التعليم: ٣٤٨
علمنة السياسة: ٣٤٨، ١١٣٠، ١١٣١
علوان، جاسم: ٨٣
العنصرية: ٩٢٣
عوض، لويس: ٨٢، ٦٣٧، ٦٩٢
عياد، كامل: ٨١
عيتاني، محمد: ٨٢

ـ غ ـ

غازي (ملك العراق): ٤٩
غاليلي، إسرائيل: ٣٥٦، ٨٧٤
غاندي (المهاتما): ٧٥
الغانم، وهيب: ٧٨
غرامشي، أنطونيو: ٣٤٠، ٨٣٨، ٨٨٥
غروميكو، أندريه: ٩٤٨
الغزالي، أبو حامد محمد بن أحمد: ١٣٩، ٩٠١
الغزو الفرنسي لمصر (١٧٩٨): ٩٠٠
غور، أورومسي: ٧١٥
غوركي، مكسيم: ٧٩
غيفارا، أرنستو تشي: ٩١٩ ـ ٩٢١

ـ ف ـ

فاروق (ملك مصر): ١٨٣، ١٩٣، ٧٤٠، ٧٤٤
الفاشية: ١٤٨، ٦٠٥، ٦٠٦، ٩٤٧
فام كينه: ٥٧٤
فان بوا ـ شو: ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٨٢
فانشتوك: ٧٢١، ٧٤٣
فانون، فرانز: ١٣٢، ١٣٣، ١٣٦، ١٥٠، ١٥١
الفتيح، أحمد: ٤٩
الفتيح، محمد: ٧٦
الفرحان، عبد اللطيف: ٦٨
فروخ، عمر: ٨٢٨
فضيحة ووترغيت: ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٦، ٨٠٠
فورد، جيرالد: ٤٤٣ ـ ٤٤٦، ٥٠١، ٨٠٠
الفواز، أحمد فايز: ٩٠
فوزي، حسين: ٢٩
فوزي، محمد: ٤٧٠
فولتير: ٦٥٠، ٧٨٨، ٨٦٥
فيبر، ماكس: ٣٤٤
فيصل الأول (ملك العراق): ٧٢٠
فيصل بن عبد العزيز آل سعود: ٣٨٠، ٤٠٥

ـ ق ـ

القبلية: ٣٤٤، ٨٤٢
القذافي، معمر: ٤٠٥
قرنفلي، وصفي: ٧٨
قسطنطين، فكتوريا: ٧٠
القضية الفلسطينية: ٢٢، ٢٤، ٧٠، ٨٨، ٢٧٥ ـ ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٧ ـ ٢٨٩، ٣١٤، ٣١٥، ٣٨٨، ٤٦٢، ٦٩٣، ٦٩٧، ٧٢٧، ٧٣٤ ـ ٧٣٩، ٧٤٢، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٤، ٧٥٦، ٧٦٠، ٧٧٧، ٧٨١، ٨٠٤، ٨٠٥، ٩١٣، ٩٣٢، ٩٣٥، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٥٠، ٩٦٥،

٩٦٧، ٩٦٨، ١٠٦٥، ١٠٧٦، ١١٣٦
قطب، سيد: ٢٩
القليبي، الشاذلي: ٤٤٧
قمة نيكسون ـ بريجنيف (١٩٧٣): ٤٧٢
القوتلي، شكري: ٧٠، ٢٥٦
القوميات الأوروبية: ١٠٩، ١١٠، ١١٤
القومية: ١٥، ٢١، ٨١، ٩٢، ١٠٩، ١١٤، ١٢٥، ١٣٥، ١٤٣، ٣١٥
القومية البولونية: ١٣٥
القومية الشوفينية: ١٣٢
القومية العربية: ١٥، ٨١، ١٠٩ ـ ١١١، ١١٣، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٩، ١٤٣، ١٥٠، ١٩٥، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٦، ٣٨٦، ٤١٠، ٦٩١، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٧٠، ٩٦٨، ٩٦٩، ١٠٠٢، ١٠١٦، ١٠٣٥، ١٠٤٢، ١٠٦٣، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٨، ١٠٧٠، ١٠٧٤، ١٠٧٩، ١٠٨٦، ١٠٨٨
القومية الفييتنامية: ٦٢٠، ٦٢٧
القومية المصرية: ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٩، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١١٤٥

ـ ك ـ

كاسترو، فيدل: ٩١٢
كامل، مصطفى: ٦٣٤، ٦٣٧
الكاودية: ٥٧٤
الكتلة الوطنية (سوريا): ٤٩، ٥٦
الكفاح المسلح: ٩٠٨
كلاوزيفيتس: ٤٧٩، ٥٠٦، ٧٦١، ٧٦٩، ١١٠٠
كلوب باشا: ٢٣٦، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٧٨
كمال، مصطفى (أتاتورك): ٧٢٨، ٧٤٥
كوبرنيك: ٣٣٩، ٨٣٧
كوبلند، مايلز: ٧٥٦
الكومنترن: ٥٩٧ ـ ٦٠٠، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٩
الكوميكون: ٩٧٦
كونفوشيوس: ٦٥٢، ٦٦٠
الكونفوشيوسية: ٥٥٣ ـ ٥٥٦، ٥٦٣، ٥٦٨ ـ ٥٧١، ٥٧٤، ٥٧٦ ـ ٥٧٨، ٦٠٣، ٦١٦، ٦٢٠، ٦٢٧، ٦٢٩، ٦٥٠ ـ ٦٥٢، ٦٥٩ ـ ٦٦١
كوهن، سامي: ٤٣٩
كي يوان ـ بي: ٦٥٦، ٦٥٧
كيالي، حسيب: ٧٨
كيالي، مواهب: ٧٨
كيسنجر، هنري: ٣٩٩ ـ ٤٠١، ٤١٩، ٤٣٥، ٤٤٤، ٤٥٥، ٤٦٥، ٤٧١، ٤٨١، ٤٨٦، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٥، ٥٠١، ٥١٧، ٥١٩، ٥٢١، ٧٩٩، ٨٠٢، ٩٥٤
الكيلاني، رشيد عالي: ٤٨، ٤٩
كينيدي، جون: ٢٦٥، ٢٦٩، ٧٥٠، ٧٦٨
كيو مو ـ جو: ٦٦٦

ـ ل ـ

لجنة بيل: ٧٢٢، ٩٤٧
لجنة شو: ٧٢١
لجنة هيد: ٧٢٢
اللغة الأرمنية: ٣٦
اللغة العربية: ١١٥٧ ـ ١١٦٢
لن شو: ٦٥١
اللوبي الإسرائيلي: ٨٠٢
لوتسكي، فلاديمير: ٩٤٧
لوثر، مارتن: ٣٣٩، ٨٣٧
لورانس العرب: ٧٣٦
لوفيفر، هنري: ٨٢، ٦٩٢، ٧٢٧

لوكاش، جورج: ٧٠٣، ٨٦٦، ٨٧٧، ٨٨٥
لومبار، موريس: ٩٦٨
لويس، برنارد: ٨٥٥
لي دا ـ زاو: ٦٦٤
لي هونغ فونغ: ٥٩٩
الليبرالية: ١٣، ٥٣٨، ٥٤٢ ـ ٥٤٤، ٥٧٦، ٨٦١، ١٠١٥، ١١٤٧
ليبنتس: ٦٨٧
لينين، فلاديمير إيليتش: ١٣٥، ١٦٤، ١٨٧، ١٩٠، ٢٠٩، ٢٨٩، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٤٠، ٣٥٤، ٤٢٨، ٤٣١، ٦٠٤، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٢، ٧٦١، ٧٦٩، ٨٠٥، ٨٣٨، ٨٥٩، ٨٦٥، ٨٧٢، ٨٩٤ ـ ٨٩٨، ٩٠٩، ٩١٧، ٩٢٩، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٤٢، ١٠٠١، ١٠٨٢، ١٠٨٧، ١١٣٥
اللينينية: ٦٤٢، ٦٤٥

- م -

مارشال، جورج: ٢٤١
ماركس، كارل: ١٤، ٢٥، ١٦٢، ١٦٣، ٣٢٥، ٣٣٧، ٤١٠، ٤١١، ٤١٦، ٥٣٧، ٥٦٧، ٧٠٦، ٧٨٨، ٨٣٥، ٨٩٢، ٨٩٣، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩٦٨، ١١٥١
الماركسية: ١٣، ١٧، ١٨، ٢١، ٧٧ ـ ٨٠، ١٠٣، ١٢٩، ٣٠١، ٣٢١ ـ ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٤٢، ٣٥٢، ٣٥٤، ٥٣٠، ٥٣٥، ٥٤٤، ٥٤٧، ٥٥٨، ٥٧٥ ـ ٥٧٧، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨٥ ـ ٥٨٧، ٥٨٩ ـ ٦٠٣، ٦٠٥، ٦٠٧، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١٤ ـ ٦١٦، ٦٢٦، ٦٢٨، ٦٦٣، ٦٦٥ ـ ٦٦٧، ٦٨٩ ـ ٦٩٥، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٦، ٨٢٠، ٨٣١، ٨٤٠، ٨٦١، ٨٧٠، ٨٧٢، ٨٨١، ٨٩٤، ٨٩٧، ٩٣٧، ٩٦٩، ٩٨٣، ٩٩٩ ـ ١٠٠٢، ١٠٠٥، ١٠١٥، ١٠٩٣، ١١٢٨، ١١٥١ ـ ١١٥٣
الماركسية العربية: ١٥ ـ ١٨، ٥٤٤، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٤ ـ ٥٩٧، ٥٩٩ ـ ٦٠١، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٩، ٦١٠، ٧٠١، ٧٠٣، ٧٠٦، ٨١٢، ٨٢٠، ٨٨١، ١٠٧٨
الماركسية اللينينية: ١٧٤، ٥٣٤، ٥٩٣، ٧٣٧، ٩١٧ ـ ٩٢٠، ٩٣٣، ٩٤٤، ٩٤٥
ماكدونالد، رمزي: ٧٢١
مالك، شارل: ١٠٨٦
المالكي، عبد الرحمن: ٨١
المأمون (الخليفة): ١١٥٨
ماو تسي تونغ: ٧٩، ٢٢٢، ٤١٦، ٥٠٨، ٥٥٠، ٦٦٧، ٧٣٦، ٧٦١، ٩٠٨، ٩١٢، ٩١٩، ٩٢٩، ٩٣٦
الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد: ٩٠١
الماوية: ٩٠٧
مائير، غولدا: ٢٥٩، ٣٥٦، ٤١٩، ٤٢٠، ٥١٣، ٨٧٤
مبدأ آيزنهاور: ١٨٥، ١٨٨، ٢٣٦، ٢٤٥، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٤ ـ ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٣١٣، ٣٧٨، ٧٤٢، ٧٥٠، ٩٨٧، ١٠١٩، ١٠٢٨، ١٠٣٤، ١٠٣٩ ـ ١٠٤١، ١٠٤٣
المجتمع المدني: ٨٥٠
المجتمع المدني العربي: ٣٩٢، ٤١٢
المحاسب، جمال: ٤٩
محمد علي، إبراهيم: ٤٨
محمد علي، إسماعيل: ٤٨

محمد علي الكبير (والي مصر): ٦٤٧، ٧٣٣، ٧٣٤، ١٠١٤، ١٠٥٦، ١٠٥٩، ١١٤٦
محمود، صدقي: ٢٩
محمود، مصطفى: ٢٩
محيي الدين، زكريا: ٧٨٢
مدلجي، جمال: ٤٨
مذابح الأرمن: ٣٦، ٣٩
المرأة اليهودية: ٧٢٥
مرقص، الياس: ٧٩، ٨٠، ٨٨ ـ ٩٠، ٩٣، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٨١
المركزية الديمقراطية: ٨٨
المساعدات العسكرية السوفياتية لسوريا: ٥٠٣
المساعدات العسكرية السوفياتية لمصر: ٥٠٣
المسيحية: ٦٢٠، ٦٢١، ١٠٨٥
مشروع روجرز: ٣٦٢، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٩، ٤٦٥، ٤٧١ ـ ٤٧٣، ٥١٣، ٩٠٥، ١١٣٦
مشروع السد العالي (مصر): ١٨٦
مشروع مارشال: ٢٤١
مشروع وحدة العراق وسوريا: ١٠١١
مصدّق، محمد: ٢٣٨
المصري، عزيز: ٧٣٥
مصطفى، شاكر: ٧٢، ٧٥
مظهر، إسماعيل: ٤٨، ٤٩، ٦٨٦
معاهدة ١٩٣٦ (سوريا/فرنسا): ١١٤٤
معاهدة ١٩٣٦ (مصر/بريطانيا): ٢٣٦
معاهدة بريست ليتوفسك (١٩١٨): ٨٩٤
معاهدة الدفاع الجماعي لجنوبي شرقي آسيا (حلف السياتو): ٢٤١
معاهدة سيفر (١٩٢٠): ٨٨٢، ٩٠٤
معاهدة الصداقة المصرية ـ السوفياتية (١٩٧١): ٥١٥
معاهدة يالطا (١٩٤٥): ٩٠٤
المعتزلة: ١١٥٤
المعري، أبو العلاء: ١٣٩
المقاومة الفلسطينية: ٣٦٢، ٣٦٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٨، ٩٣٩، ١٠٦٥، ١٠٦٩، ١٠٩٢، ١١٠١، ١١٠٢، ١١١٢، ١١١٨، ١١٢٧، ١١٣٣ ـ ١١٣٧
المقاومة الفييتنامية: ٥٢٩، ٥٦٩، ٥٧١
المكارثية: ١٤٩
مكيافيلي، نيقولو: ٣٣٩، ٣٤٠، ٤٣١، ٨٣٧، ٨٣٨
الملكية الخاصة: ٢١١
منصور، أنيس: ٢٩
منظمة التحرير الفلسطينية: ٤٤١
المنظمة الصهيونية العالمية: ٧٢١
المنفلوطي، مصطفى لطفي: ٦٨
المواطنية: ٣٣٨، ٣٤٢، ٨٣٦، ٨٤٠، ٨٥٥، ١٠٨٧، ١١١٢، ١١١٣، ١١٤١، ١١٤٦
مؤتمر الأممية الشيوعية (٦: ١٩٢٨): ٦٠٤
مؤتمر باندونغ (١٩٥٥): ١٨٤، ١٨٥، ٩٦٥
مؤتمر جنيف: ٤٣٦، ٤٤١، ٤٤٤، ٤٥٥
مؤتمر القمة العربية (١: ١٩٦٤: القاهرة): ٧٨١
موراس، شارل: ٥٧٤
مورفي (مبعوث آيزنهاور الخاص): ١٠٤١
المؤسسة العسكرية الإسرائيلية: ٨٧٤
موسى، سلامة: ٦٣٧، ١٠٦٣
موليه، غي: ١٦٨
مونتسكيو: ٥٧٦
مونتغمري: ١٠٣٦
ميثاق ١٧ نيسان/أبريل ١٩٦٣: ١٠٤، ١٠٥
ميجي (امبراطور اليابان): ٥٦٥
ميردال، غونار: ٧٠٣
الميركانتيلية: ٥٦٣، ٧٩٤
الميمي، أحمد: ٦٨

مينة، حنا: ٧٨

- ن -

النابلسي، شاكر: ٢٣٦، ٢٧٩
نابليون بونابرت: ٢٠٩، ٧٣٣، ٨٣٢، ٨٩٧، ٩٠٠
ناتنغ، أنطوني: ٢٤٣، ٤٦٥، ٤٧١
نادي ابن خلدون الثقافي (سوريا): ٨٧
النازية: ١٣٢، ١٤٦، ٧٢١، ٧٢٢، ٩٤٧
الناصرية: ١٩، ٢٢، ٢٧، ٢٦٦، ٣١١، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٧، ٣٥٩، ٣٧٩، ٣٨٠، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٦٩، ٤٧٤، ٥٠٠، ٦٩٤، ٧٠١، ٨٠٦، ٨٠٩، ٨١٢، ٨١٥، ٨٤٥، ٩٠٦، ١١٤٨
النحاس، مصطفى: ١٠٦٥
النخبة الإسرائيلية: ٨٧١
النخبة المصرية: ٨٧١
نديم، عبدالله: ٦٣٤، ٦٣٧
نعمة دانيال: ٨٩، ٩٢، ٩٣
نغوين كاك فيين: ٥٥٤، ٥٦٩، ٥٧١
النفط العربي: ٣٩١، ٤٠٢ ـ ٤٠٦، ٩٠٦
النفوري: ٢٧٦، ٢٧٧
النقراشي، محمود فهمي: ١٠٦٥
النقشبندي، عبد الخالق: ٧٣
النمو الاقتصادي: ٢٣٢، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٢٥، ٨١٩، ٨٥٨
نهرو، جواهر لال: ٢٥٩
نيس، دافيد: ٧٥٧
نيكسون، ريتشارد: ٣٣٥، ٣٧٥، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٤٠، ٤٤٣ ـ ٤٤٨، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٧٢، ٥١٧، ٥٢١، ٧٩٩، ٨٠٠، ٩٠٥
نيكيتينا، غالينا: ٧٥٠
نيوتن، إسحق: ٥٤١

- هـ -

الهاغاناه: ٧١٨، ٧١٩، ٧٣١، ٧٣٥
هانغ شو: ٦٥٥
هتلر، أدولف: ١٤٣
الهجرة اليهودية إلى فلسطين: ٧١٧، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٩٤٩
الهستدروت: ٧١٨
همرشولد، داغ: ٢٨٥
هندرسون، لوي: ٢٣٨
هنيدي، قاسم: ٦٥
هنيدي، محمود: ٦٠
هوشي منه: ٥٥٥، ٥٦٧، ٥٧٠، ٥٧٢، ٥٨٢، ٥٨٧ ـ ٥٨٩، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١٧، ٦٣٣، ٦٣٥، ٦٣٧، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٦١، ٦٦٣ ـ ٦٦٥، ٧٣٦، ٩١٢
هيغل، فريدريش: ٦٨٧، ٧٨٨، ٩٠١، ١٠٠٨
هيكل، محمد حسنين: ٢٦٤، ٣٧٦ ـ ٣٧٩، ٣٨١، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٢٠، ٤٢١، ١٠٢١
هيكل، محمد حسين: ٥٢

- و -

الواقعية الاشتراكية: ٧٩
الواقعية الثورية: ٩٠٧، ٩١٣
وايزمان، حاييم: ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٤، ٧٢٦
الوحدة الأوروبية: ٩٧٦
الوحدة العربية: ١٦، ٢٢، ٢٣، ٨٨، ٨٩، ١٠٩ ـ ١١١، ١١٧، ١٢١، ١٢٤، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٣٣، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٩، ٢٨٧، ٣١٣، ٣١٨،

٣١٩، ٣٦٠، ٣٧٢، ٣٨٦، ٣٩١، ٣٩٣، ٤٠٤، ٤٠٧، ٤٤٥، ٥٩٧، ٥٩٩، ٦٠٣، ٦٠٩، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٨٨، ٦٩١، ٦٩٣، ٦٩٥، ٧٣٣، ٧٣٦ _ ٧٣٨، ٧٦٠، ٧٦٦، ٧٧١، ٧٨٢، ٧٨٦، ٨٠٧، ٨١٦، ٨٣٢، ٩١٥، ٩١٨، ٩٢٣، ٩٢٥، ٩٢٧، ٩٦٣، ٩٦٦، ٩٦٩، ٩٧١ _ ٩٧٦، ٩٧٨ _ ٩٨٠، ٩٨٢، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩١ _ ٩٩٦، ٩٩٨، ١٠٠٠، ١٠٠٢، ١٠٠٧، ١٠١٢، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٨، ١٠٣٣ _ ١٠٣٥، ١٠٥٢، ١٠٥٥، ١٠٦٣، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٨، ١٠٧٠، ١٠٧٣، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٩١، ١٠٩٤، ١١٥٨

الوحدة المصرية _ السورية (١٩٥٨ _ ١٩٦١): ٢٢، ٩٠، ٩٢، ١٠٤، ١١١، ١٨٦، ٢٠١، ٢٢٥، ٢٥٤، ٢٥٩، ٢٧٢، ٣١٣، ٣٧٨، ٦٩٧، ٧٤٢، ٧٤٦، ٧٤٩، ٧٥١، ٧٦٥، ٧٨٠، ٩٢٨، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٨، ٩٨٢، ٩٨٧، ٩٩٧، ٩٩٩ _ ١٠٠٢، ١٠١٩، ١٠٢٥، ١٠٢٨، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٣، ١٠٣٥، ١٠٣٧، ١٠٤٣، ١٠٤٦، ١٠٥٢، ١٠٧٧

وعد بلفور (١٩١٧): ٦٧٧، ٧١٣، ٧٢٠، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٣٠، ٧٣١، ٨٨٢، ٩٤٦، ١٠٦٨

الوعي الطبقي: ٥٩٦، ١١١١

الوعي القومي العربي: ٦٩٣، ١٠١٥، ١٠١٩، ١٠٥٩، ١٠٦٨

وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA): ٧٦٦

الوكالة اليهودية: ٧٢٠، ٧٢١

الوهابية: ٣٥، ٥٥، ٦٨١، ١١٥٤

- ي -

يارينغ: ٤٦٨، ٤٩١، ٥١٣

اليازجي، إبراهيم: ١٠٨٦

يان فو: ٦٥١

يوان شي _ كاي: ٦٥٠، ٦٥٧

الييشوف: ٧١٦ _ ٧٢٨، ٧٣٠، ٩٤٨



- ولد عام ١٩٣٠ في مدينة دير الزور في سوريا.

- درس في مسقط رأسه، ثم درس الحقوق في جامعة دمشق.

- تفتح وعيه على الفكر الإصلاحي الإسلامي، وعلى المسألة الوطنية في ظل الانتداب الفرنسي، فاقترب في مرحلة مبكرة نسبياً من الشأن العام، ثم انخرط في العمل الحزبي والسياسي.

- غادر سوريا إلى لبنان بعد تجربة سياسية حافلة انتهت به إلى تأسيس تجربة سياسية جديدة هي حزب العمال الثوري العربي.

- شق طريقاً جديدة أمام الفكر الديمقراطي العلماني الاشتراكي العربي، وأسس نهجاً التقط بمضمونه مفردات الواقع العربي وتطوراته، وعكسها في وعي كان الأقرب إلى حركة هذا الواقع في بعديها الراهن والمستقبلي.

هذا الكتاب

يضمّ هذا الكتاب بين دفتيه الأعمال الفكرية الكاملة لياسين الحافظ يُصدرها مركز دراسات الوحدة العربية في مجلد واحد تماشياً مع هدفه في إتاحة المصادر الفكرية الأصلية لتكون في متناول من يعنيهم تجديد الفكر القومي العربي والثقافة القومية العربية.

إن ما يجعل فكر ياسين الحافظ فكراً تمسّ إليه حاجة الزمن العربي الراهن بتحدياته وسلبياته، وأيضاً إيجابياته ما ظهر منها وما بطن، هو تجاوزه الحاضر الذي عاش فيه عمرَ وعيه من الخمسينيّات إلى أواخر سبعينيّات القرن الماضي بقدرة غير عادية على توقع الآتي من التحوّلات والظواهر.. فثمة استثنائية فكرية كامنة في مؤلفاته كمفكر قومي قادرةٌ على أن تعيد لهذا الفكر وهجه في عقول أجيال لم تلازمه الحياة زمنياً، حيث تجد فيه التنظير العقلاني للوحدة العربية ضد التراجع، وخارج إطار الاستغلال الاقتصادي والسياسي والثقافي: أي خارج التبعية والهيمنة.

تضمّ هذه الأعمال الكاملة عدداً من كتاباته التي لم تنشر من قبل، ما يشكّل إضافة في عملية ممتدّة لنشر الفكر القومي وترسيخه..

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور»، شارع ليون، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٢٨ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 9953-450-64-1

